



فهرسة الجزء الثالث من حاشية العلامة الجبري على المنهج

مصحفة	مصحفة
٩٥ فصلا في بيان ما يقتضى صرف	٣ كتاب أحكام القرائن
الركاة	١٢ فصل في الحبيب
٩٩ دم - ل في حكم استيعاب	١٤ فصل في كيفية ارث
الاصناف	الاولاد
١٠٥ كتاب النكاح	١٥ فصل في كيفية ارث
١١٧ فصلا في انظمة	ادب والجند
١٢١ فصل في أركان النكاح وغيرها	١٦ فصل في ارث الحواشي
١٢٩ فصل في فاقدة النكاح	١٨ فصل في الارث بالولاء
١٣٥ فصل في مواضع ولاية النكاح	١٩ فصل في ميراث الب
١٤٥ فصل في الكفاءة للمعتبرة	واخوة
في النكاح	٢١ فصل في مواضع الارث
١٥٢ فصل في تزويج المحجور عليه	٢٦ فصل في اصول المسائل
١٥٨ باب ما يحرم من النكاح	٣١ كتاب الوصية
١٧٢ فصل فيما يمنع النكاح من الرق	٤١ فصل في الوصية بزيادة
١٨٤ باب نكاح لمشرك	على الثلث
١٩٠ فصل في حكم من زاد على العدد	٤٥ فائدة كل مال مات عنه
النسعى	الميت وله قبضة الوارث
١٩٦ فصل في حكم مؤنة الزوجة	فدوايه لايت
١٩٧ باب الحيل في النكاح والاعفاف	٤٧ فائدة تنفع لعسر الولادة
ونكاح الرقيق	مروية عن النبلي
٢٠٢ فائدة للامامة الا بسبيل نظمها	٥٤ فصل في أحكام مبنوية
في الحلف	٦٠ فصل في الايصاء
٢٢٣ كتاب المصداق	٦٥ كتاب الوديعة
٢٤٣ فصل فيما يسقط المهر	٧٥ كتاب قسم النية
فصل في المنة	٨٣ فصل في الغنية وما يتبعها
٢٥٧ فصل في التحالف	٨٩ كتاب سم الزكاة
٢٦٠ فصل في الولية	

2329  
518



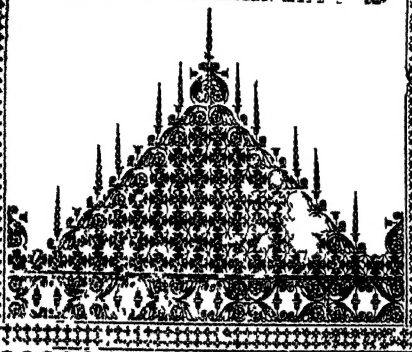
صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
٢٦٧	كتاب القسم والنشوز	٤١٠	فصل في تدخّل هدي امرأة
٢٧٧	فصل في حكم الشقاق	٤١٣	فصل في حكم معاشرّة المفارق
٢٧٩	كتاب الملع		المعتدة
٢٩٣	فصل في الألفاظ المزمّنة	٤١٣	فصل في عـ مدة الوفاة
	فصل في الإختلاف في الخلع		وفي المفقود والاحداد
٣٠٤	كتاب الطلاق	٤١٩	فصل في سكنى المعتدة
٣١٩	فصل في تفويض الطلاق	٤٢٤	باب الاستبراء
٣٣٠	فصل في تعدد الطلاق	٤٣٠	كتاب الرضاع
٣٣٧	فصل في الثلث في الطلاق	٤٣٦	فصل في طرور الرضاع
٣٣١	فصل في الطلاق السني وغيره	٤٣٨	فصل في الأقرار بالرضاع
٣٣٧	فصل في تعليق الطلاق	٤٤١	كتاب النفقات
	بالاوقات وما يذكر معه	٤٥١	فصل في موجب المؤن
٣٤٣	فصل في تعليق الطلاق بالمحمل	٤٦٣	فصل في الخصامة
	والحيض وغيرهما	٤٧٣	كتاب الجدايات
٣٤٩	فصل في الإشارة للطلاق	٤٨٠	فصل في الجنابة من اثنين
	بالاصابع وفي غيرها		وما يذكر معه
٣٥٥	كتاب الرجعة	٤٨٣	فصل في أركان القود في النفس
٣٦٣	كتاب الإيلاء	٤٩٠	فصل في تدبير حال المخرج
٣٦٨	فصل في أحكام الإيلاء	٤٩٤	باب كيفية العود
٣٧٠	كتاب الظهار	٥٠٤	فصل في مستحق القود
٣٧٥	فصل في أحكام الظهار		ومستوفيه
٣٧٧	كتاب الكفارة	٥١٥	كتاب الآيات
٣٨٥	كتاب الأمان والذف	٥٢٢	فصل في موجب آيئة الاطراف
٣٩٠	فصل في قذف الزوج	٥٢٦	فصل في مؤبـ بـ ازالة المانع
	زوجته	٥٣٤	فصل في الجنابة
٣٩٣	فصل في كيفية الأمان	٥٣٧	باب موجبات الدية
	وشروطه وغمرته	٥٤٣	فصل في ما يوجب الشراكة
٤٠٣	كتاب الدد		في الضمان وما يذكر معه

صفحة	صفحة
٦٩٨ كتاب الاضحية	٥٥١ فصل في جنازة الرقيق
٧٠٧ فصل في الحقيقة	٥٥٨ باب دعوى الدم والقسامة
٧١٠ كتاب الأطعمة	٥٦٥ فصل فيما يشتبه به موجب القود
٧١٩ كتاب المسابقة	٥٦٨ كتاب البغاة
٧٣٨ باب الايمان	٥٧٦ كتاب الردة
٧٤٣ فصل في الخلف على كل	٥٨١ كتاب الرضا
أوشرب	٥٨٩ كتاب حد القذف
٧٥٣ فصل في الخلف على أن يفعل	٥٩١ كتاب السرقة
هذا	٦٠١ فصل فيما لا يمنع القطع
٧٥٤ كتاب النذر	٦٠٤ فصل فيما تثبت به السرقة
٧٦١ فصل في نذر الاتيان الى الحرم	٦٠٨ باب قاطع الطريق
٧٦٧ كتاب القضاء	٦١٢ فصل في اجتماع عقوبات
٧٧٧ فصل في آداب القضاء	على واحد
٧٨٤ فصل في النسوية بين الخصمين	٦١٣ كتاب الاشربة والتعازير
٧٩٠ باب القضاء على الغائب	٦٢٠ كتاب الصيال
٧٩٥ فصل في الدعوى بين غائبة	٦٢٩ فصل فيما تعلقه الدواب
٨٠١ فصل في القسمة	٦٣٣ كتاب الجهاد
٨٠٨ كتاب الشهادات	٦٤٠ فصل فيما يكره من الغزو
٨١٨ فصل فيما تعتبر فيه شهادة	٦٤٥ فصل في حكم الاسروما
الرجل	يؤخذ من أهل الحرب
٨٢٦ فصل في تحمل الشهادة	٦٤٩ فصل في حكمي المعاوضة والاتلاف
٨٢٨ فصل في تحمل الشهادة على	٦٥٥ فصل في الامان مع الغار
الشهادة	٦٦١ كتاب الجزية
٨٣١ فصل في رجوع الشهود	٦٧٣ فصل في أحكام الجزية
٨٣٤ كتاب الدعوى والبيانات	٦٧٩ كتاب المدة
٨٤١ فصل في جواب ما يتعلق	٦٨٤ كتاب الصيد
بالمذمعي عليه	٦٩٣ فصل فيما يملك به الصيد
٨٤٥ فصل في الخلف وضابط الخالف	وما يذ كر معه

صحيحة	صحيحة
٨٧٩ فصل في حكم حل المدبرة المخ	٨٤٨ فصل في التناول
٨٨١ كتاب الكتابة	٨٥١ فصل في تعارض البيهتين
٨٨٧ فصل فيما يلزم السيد المخ	٨٥٥ فصل في اختلاف المتداعيين
٨٩٣ فصل في لزوم الكتابة	٨٥٩ فصل في التماثل
٨٩٥ فصل في الفرق بين الكتابة	٨٦٠ كتاب الاعتناق
الباطلة والفاسدة المخ	٨٦٩ فصل في الاعتناق في مرض الموت
٩٠١ كتاب أمهات الاولاد	٨٧٥ كتاب التدبير

هـ هذا الجزء الثالث من خاشية  
الشيخ الجبري على شرح المنهج  
لشيخ الإسلام زكريا  
الأنصاري رحمه  
الله تعالى  
آمين

٢٩٦٨١	والمشمس
الخ ٢٠	فن شمسه
ع ٣٩	شمسه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(كتاب أحكام الفرائض)\*

آخره عن العبادات والعاملات لا ينظر اولا الانسان اليهما من حين ولادته دائما  
اوغا لبالي موته ولا نهما متعلقان بادامة الحياة السابقة على الموت ولانه نصف العلم  
فتماسد ذكره في نصف الكتاب ق ل على الجلال (قوله أى مسائل قصمة  
الموارث) أى المسائل التى تقسم فيها الموارث كالمسألة التى تكون من ثمانية مثالا  
كزوجة وبيت وعم وكالتى تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصاء شعبنا  
وقوله أى مسائل سان للمراد هنا وقوله جمع فريضة بيان للاصل أى المنى المأثورة  
وتعريف هذا العلم هو العلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذى حق من التركة  
شرح م ر (قوله الموارث) أى التركات (قوله لمافيا) أى وسميت بالفرائض لما فيها  
الح (قوله فغلبت) انظر هذا التفريع ويمكن أن الفاء للاستئناف أو يقال لهم مفرع  
على قوله أى مسائل قصمة الموارث فانها شاملة للتعصيب وهذا هو الظاهر كما يؤخذ  
من ق ل على الجلال حيث قال قوله أى مسائل الح إشارة الى التغليب الا قى حيث  
فسر الفرائض بما يشمل التعصيب (قوله فغلبت) أى الفرائض على التعصيب انفصلا

\*(كتاب الفرائض)\*  
أى مسائل قصمة الموارث جمع  
فريضة بمعنى مفروضة أى  
مقدرة لما فيها من الدوام المقدرة  
فغلبت على غيرها

بتقدير الشارح لها فاندفع ما يقال الاول ان يقول كتاب الفرائض والتعصيب  
 (قوله والفرض) لغة التقدير في معنى العلة لقوله لما فيها هو علة العلة فكان الاول  
 ذكره عقباً (قوله نصيب مقدر) يخرج به التعصيب وقوله شرعاً يخرج به الوصية وقوله  
 للوارث يخرج به ربع العشر مثلاً في الزكاة فانه ليس لاوارث أه شيئاً (قوله)  
 والاصل فيه) أي في الكتاب أي في مسائله (قوله فلاول) أي أقرب والمراد بالاقرب  
 ما يشمل الأقوى ع ش وفائدة ذكر ذكر الإشارة الى أن المراد بالرجل ما قابل المرأة  
 لا ما قابل الصبي ح ل (قوله وعلم الفرائض) بمعنى قسمة التركات فانه هو الذي يحتاج  
 الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التي في الترجمة المفسرة مسائل قسمة الموارث فانها  
 تحتاج لشئين فقط المسائل الحسابية وقفة الموارث كالعلم بأن الزوجة كذا شيئاً  
 (قوله علم الفتوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم النسب بأن يعلم  
 كيفية اتساب الوارث لهيته وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أي عدد يخرج منه  
 المسألة ح ل (قوله يبدأ) هذه مقدمة المترجم له وهو قوله فصل في القروض المقذرة  
 (قوله من تركة ميت) وهي ما يخلفه من حق تقياد وحذق أو اختصاص أو مال  
 يتركه بعد موته ودية أخذت من فائه له وهو ما في ملكه بقدره وكذا ما وقع  
 بشبكة نصافي حياته على ما قاله الزركشي وما نظره فيه من انتفاء المبدأ الموت للورثة  
 فالواقع فيها من زوائد التركة وهي ملكهم وديان سبب الملك نصبه للشسكة لاهي  
 وإذا استند الملك لفعله كان تركته ووقع السؤال عن عاش بعد موته معجزة لني  
 وأجاب بعضهم بتبين بقاء ملكه لتركته وهو محمول على أنه بالاحياء تبين عدم موته  
 لكنه خلاف الفرض في السؤال اذا توجب المعجزة الان بعد تحقق الموت وعند  
 تحقيقه ينتقل الملك للورثة بالايجاع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة  
 بلا تبيين عود ملك ويلزمه أن نساء لو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى  
 نكاحهن والحاصل أن زوال الملك والعصمة يحقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب  
 زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الأصل شرح  
 م و كالموت السمع للمعجزة (قوله وجوباً) أي عند شيق التركة والانفد با فصوره  
 الزكاة في حالة الشيق التي يكون التقديم فيها واجباً أن لا يخلف الا النصاب وتكون  
 مؤن التجهيز مستقرقة له فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد  
 يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يخلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز لصاع  
 حق الجاني عليه أو بعضه فيباع للجنابة فان فضل عن دينها شيء صرف في التجهيز  
 بصورة الرهن أن لا يخلف غير المرهون فيقال فيه مثل ما تقدم في الجاني وصورة

والفرض لغة التقدير وشرعاً  
 هنا نصيب مقدر وشرعاً للوارث  
 والاصل فيه قبل الاجماع  
 آيات الموارث والاخبار تكبر  
 التصحيح الخلق والفرائض  
 بأهلها فبأبى فلاول رجل  
 ذكر وعلم الفرائض يحتاج  
 كماله القاضى عن الاجماع  
 الى ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم  
 النسب وعلم الحساب (يبدأ  
 من تركة ميت) وجوباً (عياً).

المبيع الذي مات مشتره مقلسا أن المشتري هو الميت ولم يخلف غيره ولو بيع للتبهي  
ضاع عن البائع أو بعضه فقدم به البائع تأمل (قوله منها) حال من عين ومن بيعه  
أي حال كون العين بعضها بخلاف ما إذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعي  
كن مات وعليه دين فإنه يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التبهي كما تقدم آخر الرهن  
(قوله لا يجبر) أي لا يسبب جبر الحاكم بالفلس أي في الحياة ح ل (قوله والمعين  
التي الخ) أشار هذا إلى أن قوله تركاة مثال للعين لا للحق الذي تعلق بها ومن ثم  
أول الشارح قوله تركاة بقوله أي كمال للناسب ما بعده وقد مثل لاجتماع هذه  
لاور بعضهما بما إذا اشترى عبد التبراة ثم رهنه بدين ثم جنى ثم مات المشتري  
مقلسا للميت وفيه مساهمة لأن تركاة حينئذ تعلقت بغيره لا بعينه (قوله تركاة)  
في كون تركاة من التركة نظرا لأن المستحقين يملكونها بانتهاء الحول لأنها تتعلق  
بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز إخراجها من غير  
المال وأجيب أيضا بأن إطلاق التركة عليها تغليب المال عليها عن وري  
ملخصا وقوله تركاة الخ وإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة قدمته تركاة ثم الجناية  
ثم الرهن س ل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن \* تركاة ومرهون مبيع لفلس

وجان قراض ثم قرض كتابة \* ورد يعيب فأحفظ العلم ترأس

أه زى بصورة النذر إذا نذر شيئا معينا لواحد فقدم به على مؤن التبهي بصورة المسكن  
في المعتدة عن وفاة فانها تقدم بأجرة المسكن في المدة على مؤن التبهي وبصورة القرض  
مات المقرض ولم يخلف غير الشيء المقرض فان المقرض يقدم به إذا كان باقيا وانظر  
صورة القراض فان صور بما إذا مات العامل عن مال القراض ولم يخلف غيره ورد  
عليه أن هذا ليس تركاة للعامل إذ ليس له فيه الانصبة من الربح وان صور بما إذا  
تلف مال القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في الذمة فيؤخر عن مؤن التبهي  
ويمكن تصويره بما إذا مات المالك بعد ربح المال وقبل القصة فان العامل يقدم  
بنظيره من الربح وبصورة الكتابة أن يؤدي المسكن بنجوم الكتابة وعوت سسده  
قبل الأيضاء والمال أو بعضه باق كما ساق في بابها شرح البهجة فيقدم المسكن  
بالواجب في الأيضاء وبصورة الرد بالعيب أن يبيع شخص شيئا ثم يرد يعيب بعده موت  
البائع فيقدم المشتري بثمنه على مؤن التبهي (قوله أي كمال وجبت فيه) أي قبل موته  
ولو كانت تركاة من غير الجففس وقد رد ذلك لتكون الأمثلة كلها على وتيرة من جعلها  
أمثلة للعين التي تعلق بها حق ويمكن أن يقدروا المرهون وما بعده لتكون كلها أمثلة

أي يحق (تعلق بعين) منها  
لا يجبر والعين التي تعلق بها  
حق (تركاة) أي كمال وجبت  
فيه لاه كالمرهون بها

الحق المتعلق بالدين في مال ودين المرهون وأرض جناية ابائى ويسع المبيع اذا مات  
المشتري مفلسا من ل لكن فيه قول وقوله ويسع المبيع أى ويسع بيع المبيع  
لانه الحق وفي كون الفسخ من التركة مسامحة لانه معنى سكنه لما كان سبيبا في أخذ  
المبيع عنه منها وقد برع من فن مبيع فيه نظر لان انهم لا يبدأ به لغرض اعداد  
المشتري وادلاق الزكاة على المال الواجبة فيه من اطلاق الجزء على الكل وحمل  
الداءة بالزكاة اذا كان المصاب وجودا المتألف المصاب بعد التمكن الاقدار الزكاة  
تستأن من الاربعين نت منها فقط لم يقدم المستحقون الاربع عشر منها كما استظهره  
الاذرى وجهه ان حق الفقراء شل من التالف دين في الذمة مرسل فيؤخر عن مؤن  
التجهيز لما تقر من مرض الكلام في ركة متعلقة بعين موجودة اه شرح م ر  
(قوله وجن) بذن السيد وغيره اذا تعلق أرض الجانية بريقته ولو بالعقود القصاص  
ولحق عليه مقدم على غيره بأقل الامرين من الارش وقيمة الجاني على مؤن التجهيز  
اذا اختلف غير ذلك المتعلق بريقته قصاصا او كان المال متعلقا بذمة كالأقراض  
ملا لا يبرأ من السيد وثاقه لم يقدم الجاني عليه والمقرض على غيرها ولما وارت التصرف  
في رقبته بالمبيع شرح م ر (قوله ومبيع) واذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه  
تركة لان الفسخ رفع العقدة من حبه لا من أصله ح ل (قوله مات مشتريه مفلسا)  
وفي معنى موته مفلسا ما لو ثبت بمانع حق الفسخ الغيبة مال المشتري وعدم صبر البائع  
ثم مات المشتري حيث لا ولم يحدد البائع سوى المبيع فانه يقدم به على مؤن التجهيز شرح  
م ر وقوله مات مشتريه بأن باع رجل لا خرسيا بشئ في ذمته ثم مات المشتري  
وهو مسر بمنه فان للبائع الفسخ واخذ المبيع فالحق الذي تعلق بهذه العين فسخ  
المبيع (قوله حق لازم) فان تعلق به حق لازم قدم مؤن التجهيز م ر (قوله حق فسخ)  
الاضافة بيانية أو الحق بمعنى الاستحقاق (قوله اما تعلق حق الغرماء) مفهوم قوله  
لا يحجر قال الزركشي انظر ما الفرق بينه وبين حق المرهون وغيره اه وقد غرق  
بالاستصحاب لما كان في الحياة لان المفلس يترك له دست ثوب في حياته فأولى بعد  
موته يقدم مؤن التجهيز كقائه ع ن (قوله بالحجر) أى بسببه (قوله أم لا) أى فالمراد  
بالمفلس المعسر بالثمن لا المحجور عليه بالمفلس شيننا (قوله فمؤن تجهيز مومه) ولو كافرا  
من كفن وأجرة غسل وحمل وحنوط ولوا جمع معه مومه ولم تف تركه الأبا حدهما  
فالأوجه تقديم نفسه لتبين بحجته عن تجهيز غيره أو اجمع جمع من مومه وما توافقة  
قدم من يحشى نفسه ثم الاب الشدة حرمة ثم الام لان لها رجا ثم الاقرب فالأقرب  
ويقدم الاكبر سنان أخوين مثلا فان استويا فيه قدم الأفضل ويقرب بين زوجتيه

(وجان) لتعلق أرض الجانية  
بريقته (ومرهون) لتعلق دين  
المرهون به (وميا) أى ومبيع  
(مات مشتريه مفلسا) بمعنه  
مات متعلق به حق لازم كالتامة  
ولم يتعلق به حق لازم كالتامة  
لتعلق حق مبيع البائع به سواء  
أجر عليه قبل موته أم لا أما  
تعلق الغرماء بادهامه بالحجر  
فلا يبدأ فيه بمؤن  
التجهيز كما لا في الروضة  
عن الاحتجاب في المفلس (فمؤن  
تجهيز مومه) من نفسه



اذ لازمة أى من حيث الزوجية وان كانت احداها أفضل فصوقه والاوجه تقديم  
الزوجية على جميع الأقارب ثم المالك الخادم لها لان العلاقة بهما أشد ثم شرح م ر فان  
ترتبوا قدم السابق وان كان المتأخر أفضل حيث أم تغير ح ل وقول المحشى  
ولو كان أى غير حى ومردد لانه لا يطلب تجهيزها ع ش فالحاصل انه يقدم  
من يخشى تغيره ثم الزوجة ثم المالك الخادم لها ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب  
وقدم أب على ابن وان كان أفضل منه وابن على أخته لفصلية الذكورة ورجل على  
صبي وهو على خنثى ح ل وم ر ملخصا وقوله ثم الاقرب أى اذا تعين عليه تجهيزه  
والا فغير الاب والام والابن لانه مؤتمنه ولا تجهيزه وقوله وغيره أى اذا مات قبله  
بخلاف ما اذا مات بعده أو معه ح ل وقوله وغيره كزوجته غير الشاشرة ان كان  
موسرا وان كان لها تركه شرح م ر (قوله المطلق) أى الذى لم يتعلق بعين من  
التركة (قوله فتتخذ وصية الخ) وانما قدمت الوصية فى الآية على الدين ذكر المكونها  
قربة أو مشاهمة للآث من حيث أخذها بالاعوض ومشتقتها على الورثة ونفوسهم  
معامشة على أداؤه فقدمت عليه بعنا على وجوب إخراجها والمشاركة اليه شرح م ر  
(قوله وما لخلق بها الخ) المراد بتنفيذ الحق بالوصية عدم تسلط الوراث عليه والا فلو  
نافذ بمجرى الموت (قوله من ثلث باقى) أى بعد الدين م ر (قوله كما فى الحياة) فانه  
يقدم نفسه فى الفطرة على غيره اذا أيسر بعض الصبيان (قوله من حيث التسلط  
عليه) والا فالدين لا يمنع الآث ومن ثم فازوا بزائد الزكاة كما مر شرح م ر فقوله  
من حيث التسلط أى لا من حيث الملك لانهم يملكونها بالموت وان كان عليه دين  
(قوله على ما يأتى من بيان الانصباء) من كون البنت لها النصف والابن ثلثها  
الثلثان والزوجة الربع أو النصف والام لها السدس أو الثلث (قوله قراءة) فم  
واشترى بعضه فى مرض موته علق عليه ولا يرث لانه يؤدى ارثه الى عدمه كما يعلم  
من الدور الحصى الآتى فى الزوجة شرح م ر (قوله خاصة) أى الجمع على ارثهم  
من الذكور والاثلاث فخرج ذور الارحام (قوله أو نكاح) نعم لو علق أمه تتفرد  
من ثلثه فى مرض موته وتزوج به لم ترثه للدور اذ لو ورثت لكان عتقا وصية لو ارثت  
فيتوقف على اجازة الورثة وهى منهم واجازتها تتوقف على سق حربتها وهى متروقة  
على سبق اجازتها فادى ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم ان الكلام فى غير المستولة لان  
عتها ولو فى مرض الموت لا يتوقف على اجازة أحد لان الاجازة انما تعتبر بعد الموت  
وهى بعده فتعق من رأس المال وقوله أو لاء وقد نوارثان أى المتق والمعتق بأن  
يعتقه حربى فيستولى على سيده ثم يعتقه أو ذمى فيترق ويشتريه ويعتقه أو يشتري

وغيره فهو أهم من قوله بمؤنة  
تجهيزه (بمعروف) بحسب  
بساره واعساره ولا عبرة بما  
كان عليه فى حياته من اسرافه  
وتقتيره وهذا من زيادى  
(فب) قضاء (دبته) المطلق الذى  
لزمه لوجوبه عليه (فب) تنفيذ  
(وصيته) وما لخلق بها كعتق  
علق بالموت وتبرع بخبر فى مرض  
الموت (من ثلث باقى) وقدمت  
على الآث لقوله تعالى من بعد  
وصية يوصى بها أو دين وتقدما  
لمصلحة البت كما فى الحياة ومن  
للبتدأ فتدخل الوصايا بالثلث  
وبعضه (والباقى) من تركته  
من حيث التسلط بالتصرف  
(لورثته) على ما يأتى ببيان  
والآث أربعة أسباب لانه اما  
(بقراءة) خاصة (أو نكاح  
أو لاء أو اسلام)

أباعتقه ثم بعته فله على معتقه ولاء الانحرار ولا مرد لانه لم يرث من حيث كونه  
عقيقا بل من حيث كونه معتقا شرح م رد كلام م رد في الدور يقتضي أن  
الوصية للوارث تتوقف على إجازته (قوله أي جهته) انما فسر الاسلام بالمجبة لئلا يلزم  
عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولئلا  
يلزم عليه أخذ المسلمين لمع أن الامام هو الذي يأخذ ماله ويضعه في بيت المال (قوله  
لميت المال) أي لموليه (قوله أرنا المسلمين) أي مراعي فيه المصلحة كما يدل عليه قوله  
ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك ويمكن احتياجا الاسباب الاربعة في الامام كأن  
يملك بيت عمه ثم يعتقها ثم يزوجها ثم تموت ولا وراث لها غيره فهو زوجها وابن عمها  
ومعتقها وامام المسلمين ومعلوم أنها تصورت فيه وان لم يرث بجميعها اه أي بل يرث  
بكونه زوجا وابن عم ع ش وان الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه شرح م رد  
فيكون السبب الرابع موجودا فيه (قوله يعقلون عن الميت) أي من حيث كونهم  
جهة اسلام فتخرج الذمة من بيت المال فان لم يكن شيء فعلي القاتل والا فلا شيء على  
أحد من المسلمين ع ش على م رد فلما كان لهم حق في بيت المال كانوا كائهم  
عاقلون والا فلا يدعون شيئا من مال أنفسهم (قوله ولأنهم يعقلون عنه) عبارة م رد  
لأنهم يعقلون عنه (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) لانه استحقاق بصغة وهي  
اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم وموصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم  
وكأن كاه فان لا لام أن يأخذ كاه شخصين ويدفعها الى واحد لانه مأذون له أن  
يفعل ما فيه مصلحة شرح الروض (قوله أولن أوصي له) عبارة م رد ولأوصي لرجل  
بشيء من التركة جازا اعطاؤه منها من الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعين  
لا يعطى من الوصية من غير اجماع قوله لا لقاتله ولأن فيه رق ولو مكاتب ولا لأكافرا  
كافي م رد (قوله شروط) أي أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت  
تقدرا كتحسين انفصل ميتا بجناية تجب الفترة أو حكا كفترة وحكم القاضي بموته  
اجتهادا وثانيها تحقق وجود المدلى الى الميت بأحد الاسباب جيا عند الموت تحقيقا  
كان الوجود أو تقدرا كحل انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت ولونطقة  
ثالثها تحقق استقرار حيا هذا المدلى بعد الموت ورابعها العلم بالجبهة المقضية بالارث  
تفصيلا وهذا يخص بالقاضي فلا تقبل شهادة الارث مطلقة بل لابد في شهادته من  
بيان الجبهة التي اقتضت الارث منه زى (قوله عشرة) اثنتان من أسفل النسب  
واثنتان من أعلاه وأربع من الحواشي واثنان من غير النسب (قوله ابن وابنه)  
قدمهما على الاب واجدهما لقوتهما لان كلام الاب والمجدله مع أحدهما السدس

أي جهته فتصرف الترك  
أو أبقيا كما سبق في بيت المال  
أرنا المسلمين عصوبة لخبر أبي داود  
وغيره أنا وراث من لا وراث له  
أعقل عنه وارثه وهو صلى الله  
عليه وسلم لا يرث شيئا لنفسه  
بل يصرفه للمسلمين ولا يهم  
يعقلون عن الميت كالعصبة  
من القرابة ويجوز تخصيص  
طائفة منهم بذلك وصرف لمن  
ولدا وأسلم أو عتق بعد موته  
أولن أوصي له لالقاتله وقد  
أوصت ذلك في شرح الروض  
والارث أيضا شروط ذكرها  
ابن الهيثم في أصوله وبينها  
في شرحها وله موانع تأفه  
(والجمع على أرثه من الذكور)  
بالاختصار (عشرة) وبالسط  
خمس عشرة (ابن وابنه)

وإنه وإن نزل وأمره وإن لا وأخاهما (أ) لاوين أولاد أولام (ب) وعمره وإنه وإن أخه ليعلم (ج) أي لاوين أولاد  
في الثلاثة وإن بعدوا (زوج وذو ولاء) الجميع إلى أرثته (من الأناث) (أ) با. خضار (سبع) وبالبسط عشر

وله المباني وكل بهب اخته بصلافي الاب والجد ( قوله وانته وان نزل ) ليقبل  
وابن وان نزل للثلاثون دخول ابن البنت بخلاف قوله وابنه فانه لا يشمله لان غيره  
يرجع الابن ( قوله ابرودوان علا ) يقبل اب وان علا لا يشمل ابا ادم ( قوله وان  
بعدوا به ادم ) بان يكون عم الاب والجد ( قوله اعم من تعبيره ) يشمل اولاد ائتيق  
وعزته فانه لا يوثق لولا علمهم انما هو بريق الدار ان لا يطرئ المباشرة رى  
رشته وله عصباتها ومتعها ( قوله بالاخت ) لان حصبة القلب توجب حصبة فؤاد  
حل ( قوله المنكى اجتماعه ) ادلايصور اجتماع زوج وزوجة وصورة بعضهم اجتمعا  
ظاهرا بما اذا جى بيت ملفوف في كفه لهما رجل ومعه اولاد وادعى ان هذا  
الميت زوجته وهؤلاء اولادهم منها وبهات امرأة معه سالوا اولاد وادعت ان الميت  
زوجها وهؤلاء اولادهم منها فكشف عنه ما اذا ودعى وصورا لهما اذ احكم  
بوت غائب وجاء رجل وامرأة كذلك واقام كل منهما بينة تشهد على ما راجع  
تدعيم بينة الرجل في ثا الميت ابواه والرجل والاولاد وتعد المرأة وعن التدوس  
تورث الجميع اه ( قوله والراجع الخ لان الولادة بحث من طريق المشاهدة  
والاطباق بالاب امر حكى والمشاهدة افرى شرح م ( قوله وابن بنت ) يقبل  
وابننا تغليا كذا يقبل لهما هذا دون ذلك اشهرته فادعى ما روى رضى هنا  
شرح م ( قوله فاولم يسنه زقوا ) سالبة تعدق بنى الموضوع فتدقونه قد كاهم  
كما اشار اليه وهو مقابل لمدق أى هذا ان اسعرا والتمسك بقرينة ان يكون  
مقابلا لاولاد فلما اجتمع الذكور الخ وهو الاظهر ( قوله غير زوجين ) أى بالاجماع  
لان عملة الرقابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم تراث زوجة تدلى بعمومة أو خولة  
بالرحم لان زوجة شرح م ( وقوله ومن ثم تراث زوجة أى زيادة على حصتها  
بالزوجة ع ش فتأخذ جميع الباقي عند انفارداها ع ن ( قوله بنسبتها ) أى نسبة  
سها م كل واحد الى مجموع سهامه وسهام زوجته شرح م ( ويعد خا من الباقى ) من  
تلك النسبة ( قوله يوقى ) بعد اخراج فرضيها وهو النصف للبنت ثلاثة والسدس لادم  
واحد والباقي اثنان يقسمان بينهما ارباعا للبنت ثلاثة ارباعا وهو واحد ونصف  
لادم ربهما وهونصف انكسرت على خرج الصفرت قرب اثنان في أصل المسألة  
وهو ستة تنابع اثني عشر هذا معنى قوله تنقص المسألة من فني عشر للبنت النصف  
سته ولادم السدس اثنان فالخامس للبنت ثلاثة ارباع اثنا عشر ولادم ربهما وهو اثنان  
فتعطي البنت من الاربعة الباقية ثلاثة ارباعا والواحد في كل البنت تسعة ولادم ثلاثة  
وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة

(بنت وبنت ابن وان نزل) أى الابن (وأُم)  
 ووجدة) أم أب وأم أم وان علنا (وأخت)  
 مطلقا (وزوجة وذات ولاء) وتعتبر  
 ذوات ولاء وذوات ولاء أعمن من تغييره بالعتق  
 والعققة (فلما اجتمع الذكور فالأورث  
 أب وابن وزوج) لان غيرهم محبوب  
 بغير الزوج ومسألتهن من اثني عشر ثلاثة  
 فالزوج واثنان للاب والباقي للابن (أو)  
 اجتمع (الاناث) لوارث (بنت وبنت  
 ابن وأم وأخت لاوين وزوجة) وسقطت  
 المحمدة بالأم وذات الولاء بالاخت  
 المذكورة كما سقط بها الاخت للاب  
 بالذات الاخت للام ومسألتهن من أربعة  
 وعشرين ثلاثة للزوجة واثنى عشر للاث  
 وأربعة لكل من بنت الابن والام  
 والباقي للاخت (أو) اجتمع (الممكن)  
 حتماعه (منها) أي من الصغير (ف) لوارث  
 (أولان) أى أب وأم (وابن وبنت واحد  
 فوجين) أى الذكر ان كان الميت أشي  
 والانثى ان كان الميت ذكرا والمسألة  
 الاولى أصلها من اثني عشر ونصف من  
 ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين  
 ونصف من اثنين وسبعين (فلما يستغروا)  
 أى الورثة من الصنفين التركة (صرفت  
 سكلها) ان فقدوا كلهم (أو باقيةا) ان وجد  
 بعضهم وهو فرض (ليت المال) ارثا  
 (ان انتظم) أمره بأن يكون الامام عادلا  
 (والا) أى وان لم ينتظم (رد ما فضل)  
 عن الورثة (على ذوي فروض غير زوجين  
 بنسبهما) أى فروض من مرد عليه ففي

وبنت وألم يبق بعد إخراج فرضيهما ما بهمان سنة الأرم بعد ما يصفهم فجمع المسألة من اثني عشر ما اعتبر  
بحر الجاه فم من أربعة عشر بن ان اعتبر يخرج الربيع

وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار (ق) على التقديرين الى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد وفي بنت وأم وزوج

يبقى بعد اخراج فروضهم سهم  
من اثني عشر ثلاثة ارباعه  
البنت واربعة الام فتصح المسألة  
من ثمانية وأربعين وترجع  
بالاختصار الى ستة عشر للزوج  
أربعة والبنت تسعة وللأم ثلاثة  
وفي أم وبنت وزوجة يبقى بعد  
اخراج فروضهن خمسة من أربعة  
وعشرين للام ربعها سهم وربع  
فتصح المسألة من ستة وتسعين  
وترجع بالاختصار الى اثني  
وثلاثين للزوجة أربعة والبنت  
احد وعشرون وللأم سبعة ولو  
كان ذوالقرض واحدا كبت  
رد عليها الباقي أو جماعة من  
صنف واحد كبنات فالباقي  
بينهم بالسوية والرد ضد العول  
الا في له زيادة في قدر السهام  
وتقص من عددها والعول تقص  
من قدرها وزيادة في عددها  
(ثم) ان لم يوجد أحد من ذوى  
الفروض الذين يرد عليهم وراث  
(ذو وأرحام) وهم بقية الاقارب  
(وهم) أحد عشر صنفا (جد  
وحدة ساقطان) كأي أم وأم  
أبي أم وأم عليا وهذا من صنف  
(وأولاد بنات) لصلب أولابن  
من ذكر وبنات (وبنات أخوة)  
لابوين أولاب أولام (وأولاد  
أخوات) كذلك (وبنات أخوة  
لام وعم لام) أي أخوالاب لأمه (وبنات أمهم) ٣ لابوين أولاب يح أولام ث (وعنات) بالرفع (وأخوال وخالات

وهي ثلث التسعة ومن الام واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك أربعة وهذا معنى  
قوله وترجع بالاختصار الى أربعة ح ل وعلى كون سمان أربعة وعشرين تكون  
الموافقة بالسدس لأمه متى كان بين المسألة والانصاف توافق في شئ فان المسألة ترد  
الى ذلك الشيء وكذا يرد اليه نصيب كل وارث (قوله وهو الموافق للقاعدة) وهي أن  
الباقى بعد اخراج الفروض ينقسم على ذوى القروض بنفسية فروضهم والباقي هنا هو  
اثنا لاربعة لما فقدت اكسبرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة ح ل (قوله  
للقاعدة الخ) لانهم يعتبرون مخرج الادق وهو هنا الربع (قوله فتصح من ثمانية  
وأربعين) لانكسارها على مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسألة وهو انا عشر  
تبلغ ما ذكر البنت النصف أربعة وعشرون حاصلة من ضرب أربعة في ستة والزوج  
الربع انا عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة وللأم ثمانية حاصلة من ضرب أربعة  
في اثنين يبقى أربعة بين البنت والام للبنت ثلاثة ارباعها ثلاثة وللأم ربعها واحد  
ويكمل للبنت سبعة وعشرون وللأم تسعة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ  
من كل ثلث مامعه فيؤخذ من الزوج أربعة وهي ثلث الاثنى عشر ومن البنت تسعة  
وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الام ثلاثة وهي ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة  
عشر ولذلك قال وترجع بالاختصار الخ ح ل (قوله فتصح من ستة وتسعين)  
لانكسارها على مخرج الربع فتضرب الاربعة في أصل المسألة تبلغ ما ذكر البنت  
النصف ثمانية وأربعون وللأم السدس ستة عشر وللزوجة الثمن انا عشر يبقى  
عشرون منقسمة بين الام والبنت ارباعا للبنت ثلاثة ارباعها خمسة عشر يصير لهما ثلاثة  
وستون وللأم ربعها خمسة يصير لهما احدى وعشرون وهذه الاعداد متوافقة  
بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مامعه فيؤخذ من الزوجة أربعة وهي ثلث الاثنى عشر  
ومن البنت احدى وعشرون وهي ثلث الثلاثة والستين ومن الام سبعة وهي ثلث  
الاحدى والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ ح ل (قوله  
ذوو أرحام) أي عصبوة فيأخذ جميعهم من اشردهم ولو اثنى وغنيا خبر انحال  
وارث من لا وارث له وانما قدم الردي عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفروض أقوى  
شرح م ر (قوله وأم أبي أم) لم يقل وأمه للإبضاع (قوله وان عليا) الانسب  
وان علوا لان علوا رى ثم رأيت في شرح المهزبة لابن جرر ان الباء لغة عش على م ر  
(قوله كذلك) أي ذكرنا أو انما كما يشير له تغييره بالأولاد زى (قوله وهو  
أخوة لام) أي وساتهم كما فهم بالاولى شرح م ر (قوله وعمات بالرفع) أي لابلجر  
عدنا على أعمام القضى لارادة بناتهن لأمه يذكرون مابعده ولانه بارز عليه

لام وعم لام) أي أخوالاب لأمه (وبنات أمهم) ٣ لابوين أولاب يح أولام ث (وعنات) بالرفع (وأخوال وخالات

وعدولون بهم) أي بما عدا الاول اذ لم يقف في الاول من بدلي به ومن انفردهم خارج المبال ذكرا كان أو أنثى وفي كية  
تقرئهم مذهباً أحدهما هو الاصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل (١٠) كل منهم منزلة من بدلي به والثاني مذهبه

السكوت عنهن (قوله ومدلون بهم) أي بالانصاف العشرة ح ل (قوله اذ لم يبق في الأول من تدلي به) لانه يشمل جميع الاحاد والمجندات لان الشارع قال ثم وان علما (قوله وهو ان يزل) أي في كونه يأخذ ما كان يأخذ لافي الحبب فالخلف زوجة وبنت بنت كان للزوجة الربع لانه لا يحجبها من الربع الى الثمن الا للفرع الوارث بالقرابة الخاصة كما سبق في وقوله لافي الحبب أي حب الوارث الحاص والا فيحبب بعضهم بعضا كدلت أخ شقيق وبنت أخ لأب فحبب الأقرى انشاء كالحجب أيها أباها (قوله منزلة من تدلي به) أي الى الميت فيحصل ولد الميت والأخت كأمهم وبنت الأخ والعلم كأمهم والخال والخالة كالأم والعلم للأم وأمه كالأب واذا زلنا كلا كما ذكر قدم الاسبق للوارث لا للميت فان استويا قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يحصل نصيب كل من أدلى به على حسب رتبته ولو كان هو الميت الأولاد الأم والأخوال والحالات منها بالسوية شرح م ر (قوله أرباعا) أي فرسا ورذا ذى ووجهه أن بنت الميت تنزل منزلة البنت ولها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسألة من ستة يبقى بعد فرضهما اثنان برز أن عليهما باعتبار نصيبهما أرباعا لبنت بنت الابن ربعهما وهو نصف لان نسبة نصيبهما هو واحد للاربعة ربع ولبنت الميت واحد ونصف يحصل الكسر على خرج النصف فيضرب في أصل المسألة وهو ستة يحصل اثناعشر بنت الميت تسعة فرضا ورذا وهي ثلاثة أرباع وللأخرى ثلاثة فرضا ورذا وهي ربع وترجع بالاختصار الى اربعة اج (قوله وصرفه فيها) قال سمو وبني في يومه ان تأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل يأخذ مقدارا حاشته سنة أو أقل أو العمر العال بال تأخذ لنفسه عياله ما يحتاجه وهل يأخذ ما يكفي بهية العمر العال بال حيث يمكن ثم من هو أخرج منه لان هذا القدر دفعه له الامام العادل ع ش على م (قصص في القروض وذويها) (قوله وذويها) اضافة ذوي الشئ ثلاثة نقوله انما يعرف الفضل وذوهه وكذا جمعه جمع مذ كرسام شاد لا مفردة ليس (قوله بمعنى الانصاف) أي لأبعتها بالقوى والأم بكن لقوله المفترضة (قوله ولا بالمعنى الأصولي وهو ما طلب الجازما كالا يخفى (قوله لزوجة) بدوابة ل منه على غيرها شرح م ر وانما بدأ الله تعالى بالأولاد لذلك كونهم أهم عدد كدمين اه سم (قوله أولفظ الولد) هو الراجح (قوله بأن لا يكون الثلث) لان الثلث ادخل على عقيدتين يصدق ثلاثا صورتي الجميع ونفي القيد الاول أو الثاني

أهل القراءة وهو تقديم الاقرب  
منهم الى الميت ففي بنت بنت  
وبنت بنت ابن المال على الاول  
بينهما ارباعا وعلى الثاني لبنت  
البنت لقربها الى الميت وقد  
يسقط الكلام على ذلك  
في غير هذا الكتاب هذا كله  
اذا وجد احدين ذوى الارحام  
والا فحكمه ما قاله الشيخ عز الدين  
ابن عبد السلام انه اذا مات  
المالك في مال المصالح ونظر فيه  
احد يعرف المصارف اخذته  
وصرفه فيها كما يصرفه الامام  
العاقل وهو ما جاور على ذلك  
قال والظاهر وجوبه (فصل)  
في بيان الفروض وذويها  
(الفروض) بمعنى الانصاء  
المقدرة (في كتاب الله تعالى  
لأولوية ستة يقول ويذره ويعبر  
عنها بصارات) اخصرها الربع  
والثلث ونصف كل ونصفه  
فأحد الفروض (نصف) ويذات  
به كالجوهر لانه أكبر كسر مفرد  
وهو الخمسة (لزوج ليس لزوجة  
فرع وارث) بالقراءة الخاصة  
قال تعالى ولكم نصف ما ترك  
أو واجبك ان لم يكن لهن ولد  
وولد الابن وان نزل كالولدا جاعا  
أو نطف الولد يشمله بناء على أعمال  
اللفظ في حقيقةه ويحرازه وعدم

فروعه المأثور بان لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعموم العرابية بمخصوصها لغير بيت (قوله فقولي وارث هنا ونيسا يأتي في الباب من زيادتي ولنبني بيت ابن وأخت لغير أم) أي لا يورث أولاد (منفردات) عن ياقق

قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبأى في بنت الابن ما مر في ولد الابن وقال في الاخت وله أخت فلها النصف  
ما ترك والميراث للاخت لابوين أو لأب دون الاخت لأم لان لها السدس الآية الثانية وخرج بقدرات ما لو اجتمع مع  
معصين أو اخواتهن أو اجتمع بعضهم مع (١١) بعض كما سيأتي بيانه (و) ثانيا (ربع) وهو لاثنتين (الزوج لزوجته

(قوله ما مر) أي من أنهما مقسمة عليهما وألفظ البنت شامل لهما بناء على أعمال  
الغنم في حقيقته وبجازه (قوله ذكرنا أو غيره) صرح بالتعميم المذكور هنا دون  
ما تقدم لانه هنا كثر في سياق الإثبات فرجأ توهم عدم عمومها بخلاف ما مر  
في قوله ليس لزوجته فرع وارت فانه في مسأله في سياق النفي فتعبد العموم نصا  
(قوله تقتضي التعصيب) أي القوة وليس المراد التعصيب اصطلاحاً لانه لا يكون  
عصبة (قوله فكان معها) أي بالنسبة اليها والأهل ولا يجتمع معها في الارث (قوله  
أي لزوجته فأكثر) ولذا لم ترد في القرآن الإلفظ الجمع بخلاف البنات والاخوات  
فانهم وردن نادرة بلفظ الواحدة وتارة بلفظ الجمع وقوله فأكثر أي إلى أربع بل وان  
زدن على أربع في حق مجوسى اه زى (قوله و) بيان بتوارثان في عدة الطلاق  
الرجعي) أي فزاده ما يشمل الزوجة حكمها في الرجعية (قوله اذا انفردن عن  
بعضهن) وهو اخواتهن وقوله ويحصي حرماتنا أي باعتبار المجموع والا فلا بنات  
لا يحصي حرماتنا ويحصي نقصاناً اذا وجد العول كزوجة وأبوين وبنتين المسألة  
من سبعة وعشرين وثلاثاً بالعول ثمانية عشر وفي كون هذا حياً مسأله وبنات  
الابن يحصي حرماتنا بالابن ونقصاناً اذا كان معهن بنت أو بنت ابن أعلنهم من ح ل  
(قوله والبنات وبنات الابن الخ) لما كانت الآية إنما تدل على الجمع من البنات بناء  
على أن فوق أصلية احتياج لقياس البنات وبقي الابن على الاحتياج لورود النص فيها  
(قوله في الاخيرين فأكثر) كيف هذا مع التصريح بالثنتين في الآية الآن يقال  
سبب نزولها المذكور يدل على أن المراد ثنتان فأكثر (قوله ليس لزوجها فرع وارث)  
أي ولا أب معه أحد زوجين أخذاً عاماً في ولم يقدر الوارث بالقرابة الخاصة هنا  
لان الوارث بالقرابة العامة لا يأتي هنالك كان الرد أي لوجوده وفيما مر يأتي اذ لارد  
على الزوجين فاحترزهم شوبرى (قوله يستوى فيه الذكرا الخ) انما أعطوا الثلث  
والسدس لأنهم يدلون بالأم وما فرضاها وسوى بينهم لانه لا تعصيب في من أدلوا به  
بخلاف الاشقاء زى وبجازه م ر لان اوتهم بالرحم كالابوين مع الولد وارث غيرهم  
بالعصبة وهي مقتضية لتفضيل الذكرو وهذا أحد ما تنازوا به من الاحكام الخاصة  
وباقها استواء ذكرهم المفردة وأنسابهم المفردة وانهم يرثون مع من يدلون به وانهم

وبنات الابن كالبنات كما مر والبنات وبنات الابن مقسمتان على الاختين وقال في الاختين فأكثر ان كانتا اثنتين فلهما  
الثلثان مما تركت نزلت في سبع اخوات مجارحين مرض وسأل عن ارثهن منه فدل على أن المراد منها الاختان فأكثر  
(و) خامسها (ثلث) وهو لاثنتين (لأم ليس ليهن فرع وارث ولا عدد من اخوة واخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه  
فلاهما الثلث فان كان له اخوة لانه السدس والمرادهم اثنان فأكثر كما عاقل اظهرا بن عباس الخلاف وسيأتي انه اذا  
كان مع الأم أب وأحد الزوجين فنرضها ثلث الباقي (والعدد) اثنتين فأكثر (من ولدها) أي الأم يستوى فيه الذكرو غيره

وبنات الابن كالبنات كما مر والبنات وبنات الابن مقسمتان على الاختين وقال في الاختين فأكثر ان كانتا اثنتين فلهما  
الثلثان مما تركت نزلت في سبع اخوات مجارحين مرض وسأل عن ارثهن منه فدل على أن المراد منها الاختان فأكثر  
(و) خامسها (ثلث) وهو لاثنتين (لأم ليس ليهن فرع وارث ولا عدد من اخوة واخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه  
فلاهما الثلث فان كان له اخوة لانه السدس والمرادهم اثنان فأكثر كما عاقل اظهرا بن عباس الخلاف وسيأتي انه اذا  
كان مع الأم أب وأحد الزوجين فنرضها ثلث الباقي (والعدد) اثنتين فأكثر (من ولدها) أي الأم يستوى فيه الذكرو غيره

قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوة فليسكل واحد منهما مالا سدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد اولاد الام بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله اخ او اخوة من ام والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض أي الثلث (بجدة مع اخوة) على ما ساقى في بيانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وان لم يكن الثلث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو لسبعة (لاب وجدة) ما فرغ وارث قال تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كالأب لما فرغ في الولد والمراد جدهم بدل بآبائي والافلا (١٣) يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام

كأمر (ولام ليتها ذلك) أي فرغ وارث (أو عدد من اخوة واخوات) اثنان فأكثر كما أمر (وبجدة) فأكثر لام والأب لانه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس واما أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وراه الحكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا (ان لم تدل بذكرين المتنس) فان أدلت به كأمر أي أم ثم ترث يخصر من القرابة لانه من ذوى الارحام كأمر فالوارث من الجدات كل جدة أدلت بمحض الاناث أو الذكور أو الاناث الى الذكور كأمر أم الام وأم ابى الاب وأم أم الاب (وليت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواء البخاري وقيس بما فيه غيره وقول فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولاخت فأكثر لاب مع أخت لابون)

كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو أحد من ولدهم) ذكر أو كان أو غيره لما فرغ فأصحاب الفروض ثلث ثلث عشر عمرة أربعة من الذكور الزوج والاب والجد والاخت لأم وذوات النصف الأربع وعلم هنا بما يأتي أن المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالتعصيب أيضا (فصل في الحبيب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق والحبيب لغة النعم وشرعاً منع من قام به سبب الارث بالسكينة أو من أوفر حقه وبسبب الاقل حب حرمان وهو قسبان حب بالشخص أو بالاستغراق ويجب بالوصف وسياق في الثاني حب تقصان وقد مر (لا يحجب أبوان وزوج وولد) ذكر أو كان أو غيره عن الارث (بأحد) أجمعاً

ابن ابن الخ لاوين وابن الخ لااب لانه اقرب منه (و) يحجب (و) عم لاوين هؤلاء السبعة (وابن الخ لااب) لذلك (و) يحجب عم (الاب هؤلاء) الثانية (وعم لاوين) لانه اقوى منه (و) يحجب (ابن عم لاوين هؤلاء) التسعة (وعم لااب) لانه اقرب منه (و) يحجب ابن عم (الاب هؤلاء) العشرة (وابن عم لاوين) لانه اقوى منه ويحجب ابن ابن عم لاوين وابن عم لااب فان قلت كل من العلم لاوين ولااب يطلق على عم الميت وعم ابيه وعم حذمه مع ان ابن عم الميت وان نزل يحجب عم ابيه وابن عم ابيه وان نزل يحجب عم حذمه قلت المراد بقرينة السياق عم الميت لاعم ابيه ولاهم حذمه (و) تحجب بنات ابن وابن ابنتين ان لم تعصبن) وهو الخ وابن عم فان عصبن به اخذن معه الباقي بعد ذلتي البنين بالتعصب (و) تحجب (حذمة لام بأم) لانها تدلى بها (و) تحجب حذمة (الاب بأم) لانها تدلى به (وأم) بالاجماع ولان ارضا بالامومة والام اقرب منها (و) تحجب (بعدي جهة بقراها)

كأم أم وأم أم وأم أم وأم أم ع وأم أم ب ح أ ب ث (و) تحجب (بعدي جهة أب بقربي جهة أم) كأم أم وأم أم أب كان أم الأب تحجب بالأم (للا عكس) أي لا تحجب بعدي جهة الأم بقربي جهة الأب كأم أب وأم أم أم بل بشر كان في السدس لان الأب لا يحجب الممتدة من جهة الأم فالممتدة التي تدلى به أولى (وأخت) من كل الجهات (كأخ) فيأجب ويحجب الأخت لاوين بالاب والابن وابن الابن ولابن هؤلاء وأخ لاوين ولاأم بأب يوجد ورفع وارث نعم الأخت لاوين أولاد لا تسقط بالفروض المستغرقة بخلاف الأخ كما يؤخذ مما يأتي (و) تحجب (اخوات لاب بأختين لاوين) كافي بنات الابن مع البنات فان كان معهن أخ عصمن كإسمائى ويحجب أيضاً بأخت لاوين مهاببات أو بنت ابن كإسمائى (و) تحجب (عصبة)



الاخ لا يوين في المشتركة والاخت لا يوين اولاد في الاكدرية فشكل  
منهما عصبية ولم يحجبها الاستغراق لانه انتقل للغرض وان لم يرث به  
في الاكدرية اه وكلام المنهاج يقتضي ان الحاسب انما يحاسب  
الفروض المستغرقة لا الاستغراق كما قاله المصنف فيكون حبا  
بالاشخاص على كلام المنهاج وبالاوصاف على كلامه ثم قال وقوله  
وتحجب عصبية الخ استثنى كل تسمية هذا حبا ويرد بانه لا مشاحه  
في الاصطلاح فأخذ الشارح بقضية الاشكال ليس في محله م (قوله  
لانه أقوى) عبارة م ر لان النسب أقوى ومن ثم اخذ من المحرمة  
ووجوب الدقة وسقوط القود والشهادة وبهوها على ما ساقى  
شرح م ر وقوله ووجوب النفقة أى في الجملة لانها لا تجب لغير  
الاصول والفروع من بقية الاقارب ع ش (قوله والعصبية) أى  
بنفسه وبغيره ومع غيره م ر (قوله أعم) لانه لا يشمل ذوى الارحام  
(قوله ولم ينظم) يقتضى ان ذوى الارحام عند من ورثهم يخالجهم عصبية  
لانه أدخلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح م ر وعسارة من  
المنهاج مع الشارح والعصبية من ليس له سهم معدرحال تعصيه من جهة  
تعصيه من المجمع على توريثهم وخرج بمعدردوى الغرور وبما بعده  
وهو قوله من المجمع على توريثهم دورا الارحام بناء على أن من ورثهم  
لا يسميهم عصبية وفي ذلك خلاف (قوله فيها) لانه ان كان يراها  
رد عليه الباقي ولا يرث ذوى الارحام لان الرد مقدم عليهم كما مر (قوله  
وبنفسه وغيره معا) يريد بهذا ان الابن مع أخيه يرثان جميع المال  
فيصدق ان العصبية بنفسه وبغيره معا أخذ بجرح المال روى

﴿فصل في كيفية ارث الاولاد﴾ ينظم لهم خمسة عشر صورة  
لانهم اثنان ذكور فقط أو أنثى فقط أو ذكور وأنثى ومنه اثنان أو ثلاثة  
الابن فهذه ست صور عند الانفراد وعند الاجتماع نسب الثلاثة  
الاولى في الثلاثة الاخيرة فهذه تسع صور مع النسب السبعة وكلاهما  
في المتن (قوله الاولاد) قدمهم على الاول لانهم أقوى منهم كما في م ر  
ودليل قوتهم أنه قد فرض للاب السدس مع الابن وأعطى ه والشافعي  
ولانه ينصب أخيه بخلاف الاب يع ش وانما فصل يعرف على  
الاصول لقلته عمرا لاصول وطول عمر الفروع ع لبا احتياهم ان

من يحجب (باستغراق ذرى فروض)  
لتركة كزوج وام وأخ منها وعم فالعلم  
محجوب بالاستغراق (و) يحجب (من له  
ولاء) ذكر كان أو غيره (بعصبية نسب)  
لانه أقوى منه (والعصبية) ويسمى بها  
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله  
المطرزى وغيره (من لا مقدرة له من الورثة)  
ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب  
كالاب والابن من جهة التعصيب وتعيرى  
بالورثة أعم من تعبيره بالجمع على توريثهم  
(فيرث التركة) ان لم يكن معه ذوفرض  
ولم ينظم في صورة ذوى الارحام بنت  
المال (وما فضل عن الفرض) ان كان  
معه ذوفرض ولم ينظم في تلك الصورة  
بنت المال وكان ذوا فرض فيها أحد  
الزوجين ويسقط عند الاستغراق  
الاذا انقلب الى فرض كالشقيق  
في المشتركة كما ساقى ويصدق قولى  
فيرث التركة بالعصبية بنفسه وبنفسه  
وغيره معا ما بعده بذلك وبالعصبية مع  
غيره وتعيرى بها وفيما ياتي بالتركة  
أعم من تعبيره بالمال  
(فصل في كيفية ارث الاولاد)

وأولاد الابن انفرادا واجتماعا (الابن فأكثر التركة) اجساعا (ولدت فأكثر ما مر) في الفروض من أن للبنات النصف والأكثر الثلثين وذكرها (١٥) تنجيا للاقسام وتوطئة لثمة دوى (ولو اجتمعوا) أى البنون والبنات

(و) التركة لهم (لأنه كمثل حظ الاثنين) قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين قيل وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما يلزم الأنثى من المحامد وغيره (ولد الابن) وان نزل (كالولد) فبإذ كراجساعا (فلو اجتمعوا) والولد ذكر) أو ذكره أنثى كما فهم بالاولى (حب ولد الابن) اجساعا (أو أنثى) وان تعددت (فله) أى لولد الابن (ما راد على فرضها) من نصف أولئذين كانوا ذكورا أو ذكورا وأنثى بقرينة ما يأتي (ويعصب الذكر) في السامية (من في درجته) كما خته وبنت عمه (وكذا من فوقه) كعمته وبنت عم أبيه (ان لم يكن له اسدس) والافلا يعصبها (فان كان) ولد الابن (أنثى) وان تعددت (فلها مع بنت سدس) كما تمكيلة الثلثين (ولا شيء لها مع أكثر منها) كما بالاجساع (وكذا كل طبعين منهم) أى من ولد الابن فولد ابن الابن مع ولد الابن كولد الابن مع الولد فيما قررره هكذا

(فضل) في كسفة ارث الاب والجد وارث الام في حالة (الاب يرث بفرض مع) وجود (فرع ذ كوارث) وفرضه السدس كما مر ومعلوم أنه كغيره من له فرض يرث به في العول وعدمه اذ لم يفضل أكثر منه كأن يكون معه بنتان وأم أو بنتان وأم وزوج (و) يرث (بمنصيب مع) مقبره وارث (فان كان معه وارث

كما قاله العمر الرارى (قوله وأولاد الابن) لم يقل وأولاد الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع أمهن من ذوى الارحام (قوله انفرادا واجتماعا) يصح أن يكون حالا وان يكون تميزا أى من جهة الانفراد والاجتماع (قوله ما يلزم الأنثى الخ) عبارة م ر وفضل الذكر لاختصاصه بنصو النصرة وتحمل العقل والجماد وصلاحيته للامامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلا لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجه وهى لها الاولى بل قد تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها لبالا لم يكن لها مال فأبطل الله تعالى حرمان أهل الجاهلية فلما شرح م ر (قوله فله) أى لولد الابن والمراد به الخمس المشامل لمتعدد كما يدل عليه قوله ان كانوا ذكورا الخ (قوله ان كانوا أى أولاد الابن (قوله بقرينة الخ) أى هذا التمسيد بقرينة ما ياتي أى قوله فان كان أنثى فان مفهومه أن الاول شامل للذكور والاناث ولله كور منفردين تأمل (قوله ان لم يكن له اسدس) كبتين وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن ائماعه لان كان من أخيهما أو بنت عم أبيه ان كان من ابن عمها له ح ل (قوله تمكيلة الثلثين) أشار به الى أنه ليس فرضا مستقلا والاسقطت عذر وجود البنتين (فصل في كيفية ارث الاب والجد) (قوله في حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو ارث وتلك الحالة في ارثها في احد الزوجين كما يؤخذ مما يأتي (قوله أكثر منه) بأن فضل قدره أو أقل منه أو لم يفضل شيء وقوله اذ لم يفضل أكثر منه الخ أى عمل كونه يرث بالفرض اذ لم يفضل أكثر من فرضه فان فضل أكثر منه ورث الباقي بالعصب (قوله كأن يكون معه الخ) هذا دخيل هنا لان الكسامة ارثه مع فرع ذ كوارث فالاولى ذكر قوله ومعلوم الخ بعد قوله ويرث بهما الخ ويكون جوابا عن سؤال قد مره مقضى ارثه بالتعصيب سقوطه بالاستعتراف ولا يعالاه وحاصل الجواب أنه انما أعيل له فنظر الازنه بالفرض (قوله بنتان) مثال لعدم العول (قوله وبنتان الخ) مثال للعول (قوله بعد فرضيهما) أى فرضه ومريض الفرع الوارث (قوله كما مر) وذكره هنا تنجيا للاقسام وبوطئة لبعده (قوله على ما تأخذه) وجعل له مثلا لان كل

آخر كزوج أخذ الباقي بعده والا أخذ الجميع (و) يرث (بهما) أى بالفرض والعصب (مع فرع أنثى وارث) فله السدس فرضا والبقي بعد فرضيهما يأخذه بالتعصيب (ولام) ثلث أو سدس كما مر في الفروض ولها (مع أب وأحد زوجين ثلث الباقي) بعد الزوج أو الزوجة لاثالث الجميع ليأخذ الاب من على ما تأخذه الام

واستقروا فيها لفظ الثالث محافظة على الادب في موافقة قوله (١٦) تعالى وورثه ابواه فلامته الثالث والا

فما تأخذ الام في الاولى سدس وفي الثانية ربع والاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالقرابين شهرهما تشبه لهما بالكوكب الاغر والعمريتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما عباد ذكر وبالقربيتين لغرابتهما (وجدة) لاب في أحكامه (كتاب الا انه لا يرد الام لثلاث باق) في هاتين المسألتين لانه لا يساويها في الدرجة ثلاث الاب (ولا) يسقط (وله غير ام) أى ولد أبوين أو أب بل يقاسمه كإسائي في بخلاف الاب فانه يسقطه كإمر (ولا) يسقط (أم أب) لانها لم تدل به بخلافها في الاب وان تساوى في أن كلا منهما يسقط أم نفسه (فصل في إرث الحواشي) (ولد أبوين) ذكر كان أو أنثى يرث (كولد) فلذلك الواحد ما كثر جميع التركة والآنثى النصف والآنثيين ما كثر الثلاث ولذا كرمثل حظ الأنثيين عند اجتماع الذكور والآنث (وولد أب كولد أبوين) في أحكامه قال تعالى فيهما ان امرءة هلك ليس له وولد له أخت الآية (الافى) المشتركة بفتح الراء المشددة وقد تكسر وتسمى الجارية والحجيرة والبيبة والمنبرية (وهي زوج وأم وولد أم وأخ لأبوين فيشارك الاخ) لأبوين ولو مع من يساويه من الاخوة والاخوات (ولدى الام) في فرضها لا اشتراك معها في ولادة الام لهم وأصل المسألة ستة واذا لم يكن مع الاخ من يساويه وثلاثها مسكر عليهم ولا وبق فيضرب عددهم في الستة

أنثى مع ذكر من جنسها مثلا ما هى الام ذك والافقديكون له مثلها كان وأبوين وقال ابن عباس لما الثالث كاملا لظاهر القرآن بعد اجماع الصحابة على ما تقرر وخبر الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا بعده واجاب الآخرون بتخصيصه بقوله هذين الحسنيين شرح م ر فجمعا للمنفى هذين الحسنيين ثلث الباقي قباسا على اجتماع البنت مع الابن الوارد فيهما قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله) فلامته الثالث) والآية وان لم يكن فيها أحد الزوجين عمرهما يشبه (قوله) والاولى من ستة لان فيها نصفان وثلاث باق وعبرة شرح م ر أصلهما من اثنين للزوج واحد وبقي واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنين الزوج ثلاثة والاب اثنان والام واحد ثلث باقى فيكون على هذا كونها من ستة تخصيصا وعلى الاول: سبلا ونقل عن م ر ايضا (قوله لغرابتهما لخروجهما عن نكاحها) وهو مرس الثالث كاملا لانه عند عدم الفرع الوارث وعدم عدد من الاخوة (قوله في أحكامه) أى في جميع ما مر من الجمع بين القرض والتعصيب وغيره وقيل لا يأخذ في هذا الا بالتعصيب ومن فوائد ان لا يملأ أوصى بشئ مما سبق بعد القرض أو بمثل فرض به من ورثته أو بمثل أقلهم نصيبا فإذا أوصى لزيد ثلث ما يبيع بعد القرض ماتت بنت وجد فعلى الأقل هي وصية زيد ثلث الثلث وعلى الشافعي ثلث النصف شرح م ر وقول المحسنى في هذه على الجمع بين القرض والتعصيب الخ (قوله الا انه لا يرد الخ) ولا يرد على حصته أحد المسمى بحجبه أخو المعتق وابن أخيه وأبو المعتق يتبعهما لانه سبب ذلك في فصل الولاء بقوله لكن يقدم أحواله من الخ وان الاب لم يرث معه سوى جدة واحدة والجدة يرث معه جدها لانه معه إمرأته من موله ولا يسقط أم أب الخ من شرح م ر ويعنى نص في (فصل في إرث الحواشي) وهم ما عدا الأصول والفروع وأما الأصول والفروع فهم عمرد النسب فأنثواى الاحوة والاعمام فنسبه الاقارب والنسب شوب له حواش وقلب أى وسقط على الاخوة والاعمام كالحواش والأصول والفروع كاملا أى ما فى وسقطه بقوله لا لهم عود النسب عزيزى (قوله فادالم يكن مع الاخ من يساويه)

فصع من ثمانية عشر والجد فيها (١٧) صدام حكما (ولو كان) الاخ (أخا) لاب سقطا لعدم ولادته

من الام المتضمنة للمشاركة  
واسقطا من معه من اخواته  
المساويات له ويسمى الاخ  
المشؤم ولو كان بدل الاخ أخت  
لايون أولاب فرض لها النصف  
أو أكثر فإلّا كان وأهملت  
المسألة ولو كان بدله خنثى  
صحت المسألة من ثمانية عشر  
فظاهر ما مرسته للزوج وأثنان  
للأم وأربعة لولدي الأم وأثنان  
للخنثى وتوقف أربعة فان كان  
ذكر أو دعي الزوج ثلاثة وعلى  
الأم واحد أو أثنى أخذها  
(واجتماع الصنفين) أي ولد  
الايون وولد الاب (كاجتماع  
الولد وولد الابن) فان كان ولد  
الايون ذكر أو ذكر أو كرامه أثنى  
حجب ولد الاب أو أثنى وان  
تعدت فله ما زاد على فرضها  
فان كان أثنى فلهام شقيقة  
سدس ولا شيء لهامع أكثر  
(الآن) الأخت لا يصبها الا  
أخوها) أي ذلّاب صها ابن  
أخيها بخلاف بنت الابن يصبها  
من في درجتها من هو أنزل منها  
سكاهم فلو ترك شخص أختين  
لايون وأختا لاب وابن أخ لاب  
فالأختين الثلثان والباقي لابن  
الاخ ولا يصب الأخت (وأخت  
انديام) أي لايون أولاب (مع  
بنت أوبنت ابن ما كثر عصبه) (مع بنت) أوبنت ابن (ولد أب)

أما لو كان معه من يساويه كشيقة فالثلث على أربعة لا ينقسم ويوافق بالنصف  
فصرب اثنان في الستة باثني عشر فلاخوة منها أربعة تنقسم على عدد رؤسهم  
بالسوية على ما قاله الزركشي من عدم التفاضل بين الذكر والأنثى أي الشقيقتين  
بمعاهما أخوة لأم وقال الرافعي يجهل التفاضل بينهما فيما يخصهما وهو نصف الثلث  
هما كما قلناه زى عنه (قوله حكما) أي لا يسما أي لا يسمى مشتركة (قوله ويسمى  
الاخ المشؤم الصغير) قال المناجى في شرح الجوامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان  
اشؤم الخ ما نفعه قال الطيبي واوه مرة خففقت فصارت واراثم غلب عليها التخفيف  
فإن ينطق بهامه مرة اه يصير بان واوه مرة الخ قول المختار في مادة شام بعد كلام  
والشؤم من الذين يقال رجل مشؤم ومشائم ويقال ما شام فلانا والعامة تقول  
ما شامه وقد تشاء به بالذ به بعد ما في كلام الطيبي حيث قال واوه مرة هذا الظاهر  
أن يقال أصله مشؤم كقول نقلت حركة الهمزة الى الشين ثم حذف الهمزة فوزنه  
قبل النقل مفعول وبعبده قول فوزنه لم تصروا وعش على مر (قوله من ثمانية  
عشر) فتقدر ذكر كورته هي المشتركة وتضع من ثمانية عشران كان ولد الأم ابن  
ويتقدر أنوثته تقول الى تسعة وبينهما داخل فبصها من ثمانية عشر فيما مال  
بالاضر في حقه وفي حق غيره والاضر في حقه ذكر كورته وفي حق الزوج والأم أنوثته  
ويستوى في حق وى الأم الامران فاذا قسمت فضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج  
والأم فان بان أثنى أخذها أو ذكر أو ذكر الزوج ثلاثة والأم واحد وهذا شرح ما قاله  
الشارح بما يه موفى غير هذا الشرح وانما أخذ الزوج ستة لأن له في مسألة الأنوثة  
ثلاثة ونسبتها للتسعة ثلث فبما أخذت الثلث الثمانية عشر وانما أخذت الأم اثنين لأن لها  
في مسألة الأنوثة واحد افضسته للتسعة تسع وأخذت تسع الثمانية عشر زى وهناك  
هذا بط آخر وهو ان تقسم مسألة الذكر كورة وهي الجماعة على مسألة الأنوثة فمخرج  
فالحصيلة جزء لسهم والمضرب فيه نصيب كل وارث من مسألة الأنوثة يحصل نصيبه  
من الجماعة وهي مسألة الذكر كورة (قوله وأثنان الخنثى) لأن له ولوى إلى الأم الثلث  
وهو ستة فيض كل واحد اثنان (قوله واجتماع الصنفين) لم يذكرا اجتماع الثلاثة  
والحكم أن لاخ للام السدس والباقي للشقيق ويسقط الآخر وفي الأناث  
للشيقة النصف والأخت للاب السدس تكلمه الثلثين ويفرض للام السدس  
زى (قوله أي فلا يصبها ابن أخيها بل تسقط) لأنه لا يصب أخت نفسه اذ هي  
من ذوى الارحام فكيف يصب عمته بخلاف ولد الولد فافترا زى (قوله أوبنت  
ابن) أو مانعة خلو فتقوى بالجمع كما يدل عليه قوله وى البضارى الخ (قوله عصبه)

بنت أوبنت ابن ما كثر عصبه) م كالخ ب (تسقط يث أخت لايون) اجتمعت

روى البخاري ان ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيه أباً لقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبنة النصف ولأبنة الابن السدس وما بقي فلا أخت وتعمير بولد الأب أهم من تعصيه بالأخوات (وابن أخ الغير أم كأمه) اجتماعاً وانفراداً في الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الأخ لابن الأخ لا يورث (لكن) بخلافه في أنه (لا يرث الأم) من الثلث (السدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته) بخلافه في أبي الجعفي كأم (ورسطة في المشتركة) بخلاف أبيه الشقيق كأم (وعدم لغير أم) أي لا يورث أولاب (كأخ كذا) أي لغير الأم اجتماعاً وانفراداً فمن انفرد منهما أخذ بكل التركة وإذا اجتمعما سقط العم لأب (١٨) بالعم لا يورث (وكذا في عصبة نسب)

أي مع الغير وقوله كالأخ أي كما أن الأخ عصبة ح ل (قوله اجتماعاً وانفراداً) منصوبان بنزع الخافض أو التمييز أي من جهة الاجتماع والانفراد رى  
 (فصل في الارث بالولاء) \* (قوله لمعتقه) أي الذي استغفروا لوه عليه فخرج عتق حر بن رق وأعتقه مسلم فانه أي يرثه على النسب شرح م ر (قوله فان هذا المتق) أي حساً أو شرعاً م ر بأن قام به منزع من الارث قاله م ر وعمره م ر ما ورد في حياة البلقيني وغيره عليه من أن كذا من م ر م ر في "أ" لا لا يورث "هـ" م ر في حياة المتق بل بعدم موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان سبب وأعتق نصرانيا ثم مات ما ولعنته أولاد نصراني ورثوه مع حية أسبهم (وهو هو) أي م ر من التركة أو الفاضل (قوله كذبت) م ر ال "عصبة بالغي" وقوله "أخته" مثل ل للعصبة مع الغير (قوله لأنهم ما ليسا بعصبة بنفسهما) هذه معاذرة على المتأخر وهو أخذ الدعوى في الدليل وقوله لأنهم ليسا بعصبة بنفسهما قال ابن شريح وذلك لأن الولاء أضعف من النسب المترامي وإذا تراخي النسب ورث كذا من دون التراتب كبنى الأخ وبني العم وأخواتهم فإن لم يرثن به فبالولاء أي رى (قوله ثم كذا) الأولى حذفه لأنه يقتضي أن الجد مقدم على الأخ مع أن الأخ مقدم كما أن نسبه يهزم الخ ويمكن أن يجاب بأن مراده شرح قوله لترتيبهم في النسب بحسب ظاهره بقصع النظر عن الاستدراك الذي بعده (قوله تقدم هنا) وفي النسب يستويان فيما بقي بعد فرض أخوة الأم لأنه لما أخذ فرضهما لتصلح للأبوية وهذا فرضهما معصيتا للترتيب م ر (قوله ثم بيت المال) ينبغي أن تقدم على بيت المال مع أن بيت المال يهزم أي معتق معتق الأب ثم معتق الجد ثم معتقه وهكذا بيت المال ح ل (قوله معتق عليها) وقهره بعتقه عليه لا يتفرجه عن كونه معتقاً شرعاً لأن قبوله فهو شرعاً منزلة منزلة قولها له وهو في ملكها أنت حرف لا يعرض بذلك على المصنف شوت م ر

كتبني العم وبني بنيه وبني بني الاخوة (فصل في الارث بالولاء) (من لا عصبة له بنسب فتركته أو الفاضل) منها عن الفرض (لمعتقه) بالاجماع (ذ) ان فقد العتق فهو (لعصبة بنفسه) في النسب كآبته وأخيه بخلاف عصبته بغيره أو مع غيره كبنته وأخته مع معصهما وكأخته مع بنته لأنهم ليسا بعصبة بنفسهما وتعتبر أقرب عصبات المتق وقت موت العتق فلهما من المتق عن ابن ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتق فولاه لأن المتق دون ابن ابنه وترتيبهم (كترتيبهم في نسب) أي يقدم ابن المتق ثم ابن ابنه وإن نزل ثم أبوه ثم جده وإن علا وهكذا (لكن يقدم أخو معتق وابن أخيه على جده)

بخلافه في النسب فان الجد شارك الأخ ويسقط ابن الأخ كما لو كان له معتق أسامه أحد ما خ لأم م ر (قوله هنالك بعض الأخوة لا ترجع وكذا يهزم العم وإنه على أي الجدة بخلافه في النسب (هـ) ان قدمت عصبة نسب المتق فما ذكر (لمعتق المعتق نصيبه كذلك) أي كافي عصبة المعتق ثم معتق معتق المتق وهذا إذا لم يمت المال وبما شترت بنت أباها فاعتق عليها

لانه عصبه معتق من النسب بنفسه والبنت معتقة المعتق والاول أقوى وتسمى هذه مسألة القضاء لما قيل له أخطأ فيها أربعاً فاض غير المتفقة حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء الاعتيةها أو ممتها اليه بنسب) كانه وان نزل (أو ولأه) كتعقبه فانما ترثه بالولاء وبشرطها فيه الرجل ويزيد عليها يكونه عصبه معتق من نسب نفسه كما علم أكثر ذلك ما مروى في بيان انجرار الولاء في فصله (فصل) في ميراث المجد والاختوة (لمجد) اجتمع (مع ولد ابوين) (أو) ولد (أب بلاذى فرض الأكثر من ثلث ومقاسمة كأخ) أما الثلث فلان له مع الأم مثل ما لها غالباً والاختوة لا ينقصها عن السدس فلا ينقصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلانه كالأخ في أدلته بالاب وإنما أخذ الأكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب فأخذ بأكثرها فإذا كان معه اخوان وأخت فالثلث أكثر أو أخ وأخت فالمقاسمة أكثر وضابطه ان الاختوة والاخوان ان كانوا

(قوله ثم اشترى الاب عبداً وعتقه) فنبت لها عليه الولاء بطريق السرية (فصل في ميراث المجد والاختوة) (قوله لمجد) أى وان علا كما في م وحواصل أحوال المجد يدون ذوى فرض تسعة لانه أمان يكون معه أخ شقيق أو لاب أو أهما ما وعلى كل أمان أن يكون الاحتفال بالمقاسمة أو ثلث جميع المال أو يستويان وثلاثة في ثلاثة تسعة وإذا كان معه ذو فرض فآمان يكون الاحتفال بالسدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة أو يستوي له السدس وثالث الباقي أو السدس والمقاسمة أو ثلث الباقي والمقاسمة أو الثلثة فهذه سبعة أحوال وعلى كل أمان أن يكون معه أخ شقيق أو لاب أو أهما وثلاثة في سبعة بأحد وعشرين تضرب في عدد أصحاب الفروض الممكن اجتماعهم مع المجد وهم ستة البنت وبنت الابن والأم والجد وأحد الزوجين وستة في إحدى وعشرين بمائة وستة وعشرين فتأمل (قوله غالباً) كما وجدون غير ذلك مسألة الفراض ان إذا كان فيها بدل الاب جد فان الأم ترث الثلث كما لا قوله عن مثليه) وهو الثلث (قوله في أدلته بالاب) أى في اتسابه للميت بالاب كالأخ (قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظرم وجود ثلاثة الأول أن محل اجتماع البنتين فيه إذا كان هناك فرع أنثى وارث وليس موجوداً هنا كما هو فرض المسألة الثاني أن من اجتمع فيه الجهتان يرثهما كما سأتى لآباً أكثرها الثالث أن فرضه الذي يرثه أتماها السدس اذ هو الذي يجمع التبعصيص ويوجب عن الثاني بأن محل الارث باهتين اذ كان كل منهما سبباً مستقلاً كالزوجة وبنته لهم كما سأتى في تفسيرهما بالسبعين في قول المتن ومن جمع جهتي فرض وتبعصيص أى سببى فرض وتبعصيص كما يعلم من تعليل الشارح هنا بقوله لانهما سببان مختلفان المخ ومقول م وهناك وخرج بمجهتي افرض واتبعصيص ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه تسعة واحدة وهى الأبوة (قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) أى مما يحصل له بالمقاسمة لانه فى المقاسمة يأخذ سبعين وثالث المال أكثر من السبعين ثلث سبع ح ل فاصلها ثلاثة المجد واحد واثنان على خمسة لاتقسم وتباين تضرب الخمسة في ثلاثة خمسة عشر ووجه كون الثلث أكثر من السبعين أن تضرب مخرج الثلث في مخرج السبع يكون الحاصل احدى وعشرين وثلاثاً وسبعاً وستة (قوله وما يطع) أى ما يكون للجد من أحواله اذ لم يكن معه ذو فرض (قوله فالمقاسمة أكثر) أى من ثلث المال لانه في المقاسمة يأخذ خمسين لان الرؤس خمسة وفى عدم المقاسمة يأخذ واحداً وثلثين اه ح ل وضابط معرفة الأكثر من المقاسمة والثلث أنه تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذى يخرج له بالمقاسمة فإذا ضربت في مسألتها

مثليه وذلك في ثلاث صور اخوان أربع اخوات أختان استوى لهما الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضون فيه بالثلث لانه أسهل وان كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور أخ أخت أختان ثلاث اخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر أو فوقها فالثلث أكثر

ولا تعصر موره (و) لمع من ذكره أى بذى نمر (الاصح ثمن سدس وثلاث باقى) بعد القرض (ومعناه) بعده  
فى بنتين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفى زوجة وأم (٢٠) وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي

ثلاثة فى خمسة حمل خمسة عشر فمساومة وثلاثة خمسة (قوله به) أى معه  
(قوله بذى فرض) والممكن منه بنت وبنت ابن وأم ووجه واحد والزوجين اه عبارة  
زى (قوله السدس أكثر) لأن المسألة من ثلاثة للبنتين اثنتان يبق واحد على سبعة  
ان فاسم أخذ سبعى واحد وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وان أخذ سدس  
جميع المال أخذ نصف واحد فاصل المسألة من ستة مخرج السدس للبنتين  
الثلاث أربعه وللجد السدس واحد بفضل واحد على خمسة عدد رؤس الأخوين  
والأخت لا ينقسم ويبيان فنضرب عدد الرؤس وهو خمسة فى أصل المسألة وهو  
سته يحصل ثلاثون ح ل (قوله ثلث الباقي أكثر) لانه صمان وثلث سهم والسدس  
سهمان كالقاسمة فأصلها ثمان عشر ينكسر فرض الجدة على مخرج الثلث فيضرب فيه  
فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الأخوة منها يساويهم فيضرب عدد سهم وهو خمسة فيها  
فتبلغ مائة وثلاثين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المسأخين فى الأساليب  
الزائدة فى باب الجد والأخوة فأصلها ستة وثلاثون وتضع مائة مدم فى ل على  
الاجلال (قوله ولعرفه الاكثر من الثلاثة ضابط ذكرته فى شرح الروض) وعبارته  
وضابط معرفة الاكثر من الثلاثة انه ان كان القرض نصفا وأول فاقسمه أعينه  
ان كانت الأخوة دون مثله وان زاد على مثليه ثلث الباقي أعطينا ان كانوا ثمانية  
استويا وقد تستوى الثلاثة فان كان القرض ثلثين فالقسيمة أعطينا ان كان معه أخت  
والأخت السدس (قوله هذا ان بقى) أى محل كونه بأخذ الا ثمن الامور الثلاثة  
(قوله أو بعضه) أى فى الأخيرة ح ل (قوله ما ذكر) أى الا ثمن ثلث المال  
والمقاسمة ان لم يكن هناك ذو فرض والا ثمن الامور الثلاثة ان كان هـ ان صاحب  
فرض (قوله أى يحسب) بابه نصر وكتب يقال حسب المال حسب أى حصينه  
عددا وحسبا بأبنا الكسر وحسبا بالاضم والمعدود محسوب اه مختار (قوله  
كما علمنا) أى من باب الحبيب (قوله كلانا اليك) أى ملك (قوله فترجى) يقال رجحه  
ترجحه بفتح الحاء فيه أزوجه أيضا وأردم القوم على لذا وأزجوا عليه اه  
مختار (قوله مثاله جد وأخ لابون الخ) فالجد الثلث لان الأخوة ثمن مثله ح ل  
(قوله فأتأخذ الواحدة منهن الى النصف) أى شيأ منتها الى النصف فيعبد ذلك أهـ  
قد تنقص عنه وذلك فيما اذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لابون وأخ  
لاب فالزوج النصف واحد يبق واحد الا حظ الجدة المقاسمة فله خمسة واحد فنضرب  
خمسة فى اثنين بعشرة للزوج النصف خمسة وللجد اثنان وللأخت ثلاثة وهى أقل  
من النصف فمالا ينفى (قوله الى النصف) أى تسه كاه مثاله جد وشقيقة وأخ لاب  
فتأخذ الواحدة منهن مع ما خصها بالقسيمة الى النصف (و) تأخذ (من فوقها) مع ما خصهن بالقسيمة (الى الزين) هى

أكثر وفى بنت وجد وأخ  
وأخت المقاسمة أكثر ولعرفه  
الاكثر من الثلاثة ضابط  
ذكرته فى شرح الروض وغيره  
هذا ان بقى أكثر من السدس  
(فان لم يبق أكثر من سدس)  
بأن لم يبق شئ كبنتين وأم  
زوج مع جد وأخوة أو بقى  
سدس كبنتين وأم مع جد  
وأخوة أو بقى دونه كبنتين  
وزوج مع جد وأخوة (أخذه)  
أى السدس (ولو عاقل) كله  
أو بعضه كما علم لانه ذو فرض  
فيرجع اليه عند الضرورة  
(وسقطت الأخوة) لاستحقاق  
ذوى الفروض التركية (وكذا)  
للجدة ذكر (معها) أى مع  
ولد الابوين وولد الاب (وبعد)  
حينئذ أى يحسب (ولد الابوين  
عليه ولد الاب فى القسيمة فان  
كان ولد الابوين ذكر) أى  
أو ذكر أو أنثى أو أنثى معها  
بنت أو بنت ابن كما علمنا (سقط  
ولد الاب) لانهم يقولون للجد  
كلانا ذلك سواء فترجى  
ماخوئنا وتأخذ حصتهم كما  
يأخذ الاب ما نصقه أخوة  
الام منها مثاله جد وأخ لابون  
وأخ وأخت لاب (والا) أى وان لم  
يكن ولد الابوين من ذكر

ان وجد ذلك ففي جد وشقيقتين واخ لاب المسألة من ثلاثة أو من ستة للجد اثنتان والباقى وهو الثلثان للشقيقتين وسقط  
الاخ للاب وفي جد وشقيقتين واخت (٣١) لاب المسألة من خمسة للجد اثنتان يبقى للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين  
فيقتصر ان علم (ولا يفضل

ع ١) أى عن الثلثين (شئ) لان  
الجد الثالث فأكثر كما عرفت انما  
(وقد يغفل عن النصف) شئ  
(فيكون لولد الاب) كجد  
وأخت لابوين واخ وأختين  
لاب للجد الثلث وللأخت  
النصف والباقى لا ولدا لاب  
وهو واحد من ستة على أربعة  
فتضرب الاربعة في الستة  
تنتج المسألة من أربعة  
وعشرين (ولا يفرض لأخت  
مع جد إلا في الاكدرية وهي  
زوج وام وجد وأخت لغير  
أم) أى لابوين أو لاب (فالزوج  
نصف وللأم ثلث وللجد  
سدس والأخت نصف فتقول  
المسألة من ستة الى تسعة (ثم  
يقسم المجد والأخت نصيبهما)  
وهما أربعة (أثلاثا) له الثلثان  
ولها الثلث فيضرب مخرجه  
في التسعة فتقع المسألة من  
سبعة وعشرين للأم ستة  
والزوج تسعة وللجد ثمانية  
والأخت أربعة وانما فرض  
لها مع ولم ينص بها فيما بقي  
لنقصه بتعصيبها فيه عن  
السدس فرضه ولو كان بدل  
الأخت أخ سقط أو أختان  
فلا للام السدس ولهما السدس

هي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان والأخت سهم والاخ سهمان يرد منهما  
على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فيضرب مخرجه  
في أصل المسألة تبلغ عشرة ومنها تصح قاله في الكفاية وقس عليه زى للجد أربعة  
والأخت خمسة والاخ للاب واحد (قوله ان وجد ذلك) أى النصف أو الثلثان حل  
(قوله من ثلاثة) أى يخرج الثلث الذي يأخذ ان اعتبرناه أو ستة عدد الرؤس  
ان اعتبرنا المقاسمة حل (قوله لان المسألة من خمسة) أى عدد الرؤس (قوله  
ثلاثة) وهي لا تقسم عليهم ما تضرب اثنين في خمسة بعشرة للجد أربعة والأختين  
ستة وهي أقل من الثلثين (قوله ولا يفرض) أى في غير مسائل المعادة اه شعبنا  
(قوله من سبعة وعشرين) ويلغزها فيقال فريضة بين أربعة أخذ بعضهم ثلث  
الكل وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث باقى الباقي وأخذ بعضهم الباقي  
فالزوج تسعة وهي ثلث الكل وللأم ستة وهي ثلث الباقي ولأخت أربعة وهو ثلث  
باقى الباقي وللجد الباقي اه زيادى ويقال ايضا فريضة بين أربعة أخذ أحدهم جزءا  
من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء من والرابع نصف الجزء  
اد الجدا أخذ ثمانية والأخت أربعة نصفها والأم ستة نصف ما أخذاه اه شرح  
الروض (قوله وانما فرض لها) أى ابتداء والا فهو يعصبها انتهاء بدليل قوله  
ثم يقسم المجد الخ (قوله ولم يعصبها) لانه لو عصبها ابتداء لكان الغاضل لهما واحدا  
فيكون له ثلثا وثلثا لثلاثة (قوله لنقصه الخ) أى فلما لم يرجع الى أصل فرضه وهو  
السدس وكذلك هي رجعت الى أصل فرضها وهو النصف لكن لما لم تقصباها عليه  
لواستلقت بمافرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين زى (قوله فلا للام  
السدس) لان الأختين يحماها من الثلث للسدس وقوله ولهما السدس الباقي هو  
مشكل لان الأختين لغير أم لهما الثلثان فهما لا فرض لهما الثلثان وقول المسألة ثم ظهر  
ان المجد يعصبها فيما بقي بعد سهم الام اثنان للجد واحد ولهما واحد وقوله ولهما السدس  
الباقى أى تعصبا وان كان التعبير بالسدس بوجه الفريضة تأمل (قوله وسيمت  
أكدرية الخ) قياس التسمية أن يقال مكدرية لا أكدرية اسعاد اه زى (قوله  
لتكديرها الخ) لانه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها وأعيل  
شرح الروض وقول المثنى ولا يعيل أى لا يعيل مسائل الجد والاخوة

﴿فصل في موانع الارث﴾ لانه ذكر الموانع ضمتا كما أنه قاله موانع الارث  
اختلاف الدين واختلاف الهدى والحراية واستبها ما تاريج الموت والردة والرق

الباقى وسيمت أكدرية لتكديرها جمع على ريد مذهبهم لخلافها القواعد وقيل لتكدير أقوال الصحابة  
فيها وقيل لان سائلها اسم أكدرية وقيل غير ذلك كما ذكرته في شرح الفصول (فصل) في موانع الارث



وما يدكرهما (الكافران بتوارثان) وان احلعت ملتما كيهودى نصرانى اوبجوسى او وثنى لان الملل فى البطلان  
كألمة الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال وقال لكم دينكم (٢٣) ولى دين (لأحرى وغيره) كذى

ومعاهد لا تقطع المولا بينهما  
وقولى وغيره أعم من قوله  
وذى (ولامسلم وكافر) وان  
أسلم قبل قسمة التركة لذلك  
ونظرا للصحيين لا يرث المسلم  
الكافرون ولا الكافر المسلم  
(ولامتوارثان ما نابض غرق)  
كهدم وحرق (ولم يعلم أسبقهما)  
موتان سواء أعلم سبق أم لا لان  
من شرط الارث تحقق حياة  
الوارث بعد موت المورث وهو  
هنا متنفذ فلو علم أسبقهما  
ونسى وقف الميراث الى اليان  
أو الصلح وتعبيرى بضو غرق  
أعم من تعبيرة بفرق أو هدم  
أو غربة (ولا يرث من مرتد)  
كيهودى نصرانى أحدا اذ ليس  
بينه وبين أحد مولاة فى الدين  
لانه ترك دنيا بقرع عليه ولا قرر  
على دنسة الذى انتقل اليه  
(ولا يرث) لذلك لكن لو قطع  
نقض طرف مسلم فارتد  
المقطوع ومات سراة وجب  
قود الطرف ويستوفيه من  
كان وارثه لولا الرد ومثله حد  
الذنى ونحو من زيادى  
وكذا (كزندق) وهو من  
لا يدين بدين فلا يرث ولا يرث  
لذلك (ومن هرق) ولو مديرا  
أو مكاتب فلا يرث ولا يرث

والقتل تأمل (قوله وما يدكرهما) أى من قوله ولو خلف جلايرث الخ (قوله  
الكافران) هو بما يدكرهما وهما كره وتوطئة لقوله لأحرى وغيره (قوله كيهودى  
ونصرانى) وتصوارث اليهودى من النصرانى وعكسه مع أن المنتقل من ملّة  
لملة لا يقترظاها فى الولاء والتكاح وكذا النسب فبين أحد أبويه يهودى والأخر  
نصرانى فانه يخير بينهما بعد البلوغ وكذا أولاده فليعضهم اختيار اليهودية وليعض  
اختيار النصرانية اه جر (قوله لكم دينكم ولى دين) أى به بعد الأول لانه  
أصرح فى الدلالة (قوله لأحرى وغيره) وان لم يكن الذنى بدارنا خلا فالصيرى  
حيث قيد عدم الارث بما اذا كان بدانا وتوارث ذنى ومعاهد وموثر من شرح م د  
وهذا محتمل زفيد ملحوظ أى الكافران بتوارثان لم يختلفا بالحياة وغيرهما (قوله  
ولامسلم وكافر) وانما جازنه كاح المسلم الكافرون لان الارث منى على المولاة والنصرة  
وأما الكاح فنوع من الاستقدام اه م د وقوله وان أسلم غاية للرد على الغائل بانه  
يرث حيثنذ (قوله ولا متوارثان) التعبير بصيغة التفاعل جرى على العالاب فلا يرث  
تخوفا وان أخياها ما معا اذ الامة لا ترث م د وقوله ولا متوارثان فى ذكر هذه  
المسائل اشارة الى اعتبار قيود فيما ذكره أولا اذ ارجحت كانت هذه خارجة بها  
كان يقال الكافران اللذان لم يختلفا فى العهد بتوارثان كالمسلمين حيث علم تحقق  
حياة الوارث بعد موت المورث فقوله لأحرى وغيره محتمل قولنا اللذان لم يختلفا الخ  
وقوله ولامسلم وكافر محتمل تخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا  
متوارثان محتمل قولنا حيث علم تحقق حياة الوارث الخ ع ش (قوله كهدم) هو  
يقع أوله وثانيه الهدوم ويسكون ثانيه الانهدام ولو تغير فعل وبكسر أوله وسكون  
ثانيه التوب البالى ق ل على الجمال ويصع كونه هنا يسكون الدال اسم المصدر  
وبراد به أثره وهو الهدوم (قوله ويستوفيه الخ) ولو عفى على مال كافر فما اه  
زى (قوله وكذا الزندق) أى من زيادى ح ل (قوله للملك) أى ملكا تاما فلا يرث  
المكاتب كما فى ح ل وأيضا الورث لكان لسيده وهو اجنبى من الميت (قوله  
واللازم باطل) وانما لم يقولوا بارثتم بتأقاه سيده بحق الملك كما قالوا فى قبوله له فهو  
وصية أو هبة لانه هذه عقود اختيارية تقع للسيد فاقعاه القته ايقاعه ولا لذلك  
الارث اه شرح م د (قوله واستثنى) قال م د ويمكن منع الاستثناء بأن أهاريه انما  
ورثوه نظرا للحرية السابقة لاستقرار اجنابتها قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو الغفر  
لكونهم حال الموت أحرارا وهو قن (قوله قدرا لدية) أى دية المجرم لاداة النفس  
واطلاق الدية عليهما من باب التوسع عزى زى وع ن وبعبارة خ ط فان قدرا الارش

لثقه ولا نه لورث ملك واللازم باطل (الامضا فيورث) ما ملكه بغيره لتمام ملكه عليه ولا شئ لسيده من  
منه لاستيفاء حقه مما اكسبه بآرية واستثنى ايضا كافر له أمان جنى عليه حال حرته وأمانه ثم نقض الامان فسبى  
واسترى وحصل الموت بالسراية حال رقه فان قدرا لدية لو رثته (ولا يرث قتال) من معرلة

(وان لم يضمن) بقتله لم يضمن

الترمذي وغيره بسند صحيح

ليس للقاتل شيء من

الميراث ولتمة استعجال

قتله في بعض الصور وسدا

الباب في الباقي ولان الارث

للموالاة والقاتل قطعها

واما المقتول فقد برث القاتل

بان يخرجها أو يضربه ويموت

هو قبله ومن الموانع الدور

الحكمي وهو ان يلزم من

توريث شخص عدم توريثه

كأنه أقرباين للميت فيثبت

نسب الابن ولا يرث كما مر في

الاقرار واما استهزام تاريخ

الموت المذكور ففهم من هذه

مانعاً عنهم ومنهم من منع المايأتي

وقد ذال ابن الهيثم في شرح

كفايته الموانع الحقيقية أربعة

القتل والرق واختلاف الدين

والدور وما زاد عليها قسميته

مانعاً مجازاً والاوجه ما قاله

في غيره انها ستة هذه الاربعة

والرابعة واختلاف العهد وان

ما زاد عليها مجاز لان انتفاء

الارث معه لانه مانع بل

لانتفاء الشرط كما في جهل

التاريخ والسبب كما في انتفاء

النسب (ومن فقد) بأن انقطع

خبره (وقب ماله حتى تقوم

بينة بموته أو يحكم قاض به بغير مدة) من ولادته (لا بعيش فوقها طناً يعطى ماله من برته حيث

من قيمته لورثته اه فعلم ان الجاني يضعف به القيمة ثم ان كانت المجنبة على ماله أرض  
مقتدر كقطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها  
لمستترقه فان كانت القيمة أقل من مقدار الارش أو مساوية له فازرها للوارث ولا شيء  
لمستترقه وان كانت المجنبة على غير ماله أرض مقدرة على الجاني القيمة والوارث أقل  
الامر من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة أقل فازرها للوارث  
وان كانت دية النفس أقل فالزائد من القيمة على الدية لمستترقه لانه مات بالمجنبة في  
ملكه وانما وجب على الجاني القيمة مطلقاً للقاعدة ان ما كان مضموناً في الحالين حال  
المجنبة وحال الموت فالعبرة فيه بالانتها وهو رق هنا اه شيئاً مضافي (قوله وان لم  
يضمن) لارد على القول الضعيف للقاتل بأنه مره اذ لم يضمن كان قتله بحق لتعود  
أو دفع مائيل سواء كان بسبب أم بشرط أم مباشرة وان كان مكرهاً أو كما أو شاعداً  
أو مراً كما للقاتل مستعمل في حقيقته وبجاءه اذ لو برث لاستعمل الورثة قتل مورثهم  
فيؤدى الى خراب العالم نعم برث المقتول ولو في معين وراوى خبر موضوعه أي القتل  
لان قتله لا ينسب اليه ما يوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاشم ونحوه مما مر شرح  
م ومثل المقتول وراوى الخبر القاتل بالعين والقاتل بالحال كما قاله ع ش على م و  
وقول م موضوعه أي أو صحيح أو حسن بالاولى ع ش ومثال ان شرط حفري  
عدواً لا يغفر له ملكه بخلاف ما اذا حفرها بملكه ووقع فيها مورثه فانه مره (قوله  
ولتمة استعجال قتله) أي باعتبار السبب فلا ينافي كونه مات بأجله كما هو ذهب  
أهل السنة شرح م و (قوله المذكور) أي قوله ولا متوارثان ما تبص غرق (قوله  
لما يأتى) أي قوله قريباً لان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لا انتفاء الشرط (قوله  
مجاز) لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودى الظاهر المنضبط المعروف  
تقبض المحكم شرح م فهو مجاز بالاستعارة فنسبه انتفاء الشرط بالمانع بجماع  
منافاة كل الحكم وأطلق الثاني على الاول (قوله واختلاف العهد) فيه ان الخريف  
لا عهد له الان يقال ان القضية في المعنى سالبة ~~نكاته~~ قال وعدم مساواتها  
في العهد وهذا صدق بعدم العهد (قوله كما في انتفاء النسب) كالنفي بلعان (قوله  
ومن فقد الخ) لما فرغ من موانع الارث شرع في أسباب موانع صرف الميراث ما لا يهوى  
ثلاثة احدها الشك في الوجود وأشار اليه بقوله ومن فقد الثاني الشك في الحمل  
واليه أشار بقوله والمشكل الخ يقول زى في أسباب موانع الخ لاجابة الى قوله  
أسباب بل الاولى حذفه (قوله حتى تقوم بيته) ولا بد من الثبوت عند القاضي  
ولا يشترط الحكم به اسم (قوله بضئ مدة) أي بسبب بضئ مدة وعبرة المتناه

بيته بموته أو يحكم قاض به بغير مدة) من ولادته (لا بعيش فوقها طناً يعطى ماله من برته حيث

أي حين قيام البينة أو الحكم فإن مات قبل ذلك ولو لم يكن له ميراث منه شيئا لم يجز وقتها وهذا عندنا خلافه المذهب  
فإن استنداه إلى وقت سابق لكونه سبق بمدة ينبغي أن يعطى من يرثه ذلك (٣٤) الوقت وإن سبقته وأوله مرادهم

أوقضى مذة يغلبانه لا يعيش فوقها فيصير القاضى ويحكم بموته ولا تقدر المدة  
بنشئ على الصحيح شرح م (قوله قبل ذلك) أي قبل البينة أو الحكم (قوله يجوز  
موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فكونان مقارن في الوقت  
(قوله وهذا) أي قوله فيعطى الخ وقوله عند اطلاقها أي البينة والحكم كما صرح به م ر  
(قوله وإن سبقهما) أي سبق الوقت البينة والحكم والوالد للحمل وقوله وأوله أي هذا  
التفصيل (قوله ووقت حصته الخ) فلو مات عن أخوين أحدهما مفقود لوجب وقف  
نصيبه إلى الحكم بموته ثم إذا لم تظهر حياته في مدة الوقف بعد ذلك مال الميت المأثر  
إلى الحاضر وليس لورثته المفقود منه شيء إلا لأثر بالشك لاحتمال موته قبل موته  
ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اه شرح م ر وقوله يعود أي بعد الحكم بموته  
كما يؤخذ من قوله قبل وجب وقف نصيبه إلى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب  
أن الحكم بموته ينزل منزلة وقت موته فيعطى نصيبه الموقوف لورثته لأنه كان  
يحيا حكم قبل الحكم بموته ويوافق قول الرماوي وإن من شروط الأثر نفي  
حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث أو الحافه بالأحياء حكما كالحمل  
أو المفقود ولو تلف المال الموقوف للغائب كان على الكل فإذا حضر استرد ما دفع لهم  
وقسم بحسب إرث الكل كما صرحوا به فيما إذا كانت حياة الحمل وذ كورة الخ  
فيما يأتي شرح م ر (قوله أو موته) انظر صورته ويمكن تصويره بما إذا مات شخص  
عن أخين شقيقين وأخت وأخ لأب مفقود فبمقتضى حياته يعصب الاخت لأب  
وبمقتضى موته تسقط فلا سوء في حقها موه كما قاله سم ونصورا بضابتهن وبنت  
ابن وابن ابن مفقود اه (قوله بعد انفصاله) ظاهره أنه لا يرث إلا بد انفصاله مع أنه  
يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث الآن يقال المعنى يتحقق إرثه ويستمر بعد  
انفصاله (قوله بأن كان منه) ولو بواسطة كأن مات عن زوجة أس حامل وقوله  
أخيه لأبيه احترازا من حمل أخيه لأنه لا يرث مطلقا أو الألفاظين من حمل أخيه  
لأبيه وحمل شقيقه شيئا (قوله أو كان ثمن) أي وارث كآخ لغير أمه من حمل ثمن فانه  
أن كان ذكر أحجب الأخ وإن كان أنثى لم يحجب (قوله ولا له لاحترافه) وقد وجد  
في بطن خمسة وسبعة وثمان عشرة وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة وإن كلاً منهم كان  
كالاصبع ولشهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكا شاعرا م  
وكانت أمراة تلد الأناث فحلت مرة وقال لها إن ولدت أنثى لاقتلك فلما قربت  
ولادتها فرغت وتضرعت إلى الله تعالى فولدت ما ذكره ع ن (قوله إن سبعة  
وعشرين) للزوجة ثلاثة والأبوين ثمانية ويوقف الباقي فإن كان بنين فلهما

فيه علامة السكبي في الحكم  
ومثله البينة بل الأولى وتعتبر  
بجانبها أهم من تعبير الأصل  
بوقت الحكم (ولو مات من  
يرثه) المفقود قبل قيام البينة  
والحكم بموته (وقفت حصته)  
حتى يتبين حاله (وعمل في)  
حق (الحاضر بالأسوة) فن  
يسقط منهم بحسب المفقود  
أموته لا يعطى شيئا حتى  
يتبين حاله ومن ينقص حقه  
منهم بذلك يقدر في حقه ذلك  
ومن لا يختلف نصيبه هما  
يعطاهما في زوج وعم وأخ لأب  
مفقود يعطى الزوج نصفه  
ويؤخر العم وفي جد وأخ  
لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر  
في حق الجدة حياته فيأخذ  
الثالث وفي حق الأخ لأبوين  
موته فيأخذ النصف ويبقى  
السدس إن تبين موته فليبد  
أوجباته فلا يخ (ولو خلف  
جلا يورث) لأبواله بعد  
انفصاله بأن كان منه (أو قد  
يرث بأن كان من غيره كحمل  
أخيه لأبيه فانه إن كان ذكرا  
ورث أو أنثى فلا عمل بالبقين  
فيه وفي غيره) قبل انفصاله  
(فإن لم يكن وارثا سواه) أي  
الحمل (أو كذا) أي

وارث (فقد يحجب) الحمل (أو) كان ثم لم يحجب (ولا مقدله كولد وقف المورث) إلى انفسه له أحياها  
ولا له لاحصر للحمل (أوله مقدرا عليه) لأن أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها ثمن وله ما سدان عائلة احتمال  
الحمل بنذانه فقه ول المسألة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين بقية المروية

لان عليم رضي الله عنه كان يخاف على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويحيز كل نفس عما تحسى  
 و اليه المآب والرجى فسلم حيث نثد (٢٥) عن هذه المسألة فقال انجب الامة من المرأة تسعا ومضى في خطبته

(وانما يرث) الحمل (ان انفصل

حيا) حياة مستقرة (وعلم

وجوده عند الموت) بان ولده

لا قل من اكرم مدة الحمل ولم

تسكن حليمة فان كانت حليمة

فبان تله لدون ستة أشهر

والا فلا يرث الا ان اعترف

الورثة بوجوده عند الموت

(والمشكل) وهو من له آلتا

الرجال والنساء أو تقية تقوم

مقامهما (ان لم يتلف ارثه)

بذكورة وانوته (كولدام)

ومعنى (أخذه والا) أى وان

اختلف ارثه بها عمل بالتمن

فيه وفى غيره ووقف ماشك

فه) حتى يتبين الحال أو وقع

الصالح فى زوج وأب وولد اختى

للزوج الربع وللأب السدس

وللختى النصف ويوقف الباقي

بينه وبين الاب (ومن جمع

جهتى فرض وتعصيب كزوج

هو ابن عم ورث بهما) لانها

سببان مختلفان فيستغرق المال

ان انفرد (لا كتبت هى أخت

لاب بان بطلا شخص يشبه

أو بحوسى فى نكاح) بنته قتله

بنتا) وتوت عنها (ف) ترث

(بالبنوة) فقط لاهوا ولا حقة

لانها قرأتان يورث بكل منهما

بالفرض منفردتين فيورث

مع العول بثلاثة والا لكل الثمن والسدسان شرح م ر (قوله ويجزى) بفتح أوله قال  
 تعالى وجراهم بما سبروا حجة وقال ليعزيم الله أحسن ما عملوا (قوله فسلم الخ)  
 الفاهر أنه حين السؤال كانت الجنان فيه موجودتين بالفعل وتكون الإشارة بقوله  
 عن هذه المسألة العول أنه كور كابدل عليه كلامه بعد (قوله ارجع الاء) أى من غير  
 سبق أعمال روية كما يعلم من المختار (قوله وانما يرث) أى يتحقق ارثه ان انفصل أى  
 انفصل كليه حيا وخرج بكلمة موته قبل تمام انفصاله فانه كالمات هنا وفى سائر  
 الاحكام الا فى الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا خزن انسان  
 رقيقه قبل انفصاله فانه يقتل به شرح م ر (قوله حياة مستقرة) وهى التى تبقى معها  
 انصار ونطقى وحركة اختيارية ع ش على م ر (قوله وعلم وجوده) ولو بمادته  
 كالنبي ا ه سم (قوله لا قل من اكرم مدة الحمل) صادق بستة أشهر ما قل وبأ كثر منها  
 الى دون أربع سنين (قوله فان كانت حليمة) بان كان للميت أخ رقيق مترقج بحجرة  
 وكانت حامل من أخيه وانما قلنا رقيق لانه لو كان حرا كان هو الوارث لا الحمل (قوله)  
 الا ان اعترف الورثة الخ) أى الا ان انفصل لغوى ستة أشهر ودون أربع سنين  
 وكانت فرارشا واعترف الورثة الخ ع ش على م ر (قوله والمشكل الخ) ومادام  
 مشكلا يستحيل كونه أبأ أو جد أو أبا أو زوجا أو زوجة شرح م ر (قوله حتى يتبين)  
 ولو بقوله ولو اتهم شرح م ر (قوله أو وقع الصلح) ولا بد من لفظ صلح أو توافق واختر  
 مع الجهل للضرورة ولا يصالح على محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه شرح م ر (قوله)  
 ويوقف الباقي) وهو واحد لان المسألة من اثنتي عشرة فان كان ذكرأ أخذه أو أنثى أخذه  
 الاب (قوله حتى فرض) المراد بلجهة السبب كما يشير اليه تعليقه بقوله لانها سببان  
 مختلفان أى ومن جمع سببين سببا للارث بالفرض وسببا للارث بالتعصيب فالزوجية  
 سبب للارث بالفرض وببنوة العلم سبب للارث بالتعصيب لا يقال هذا مكررم ماسلف  
 فى الاب من أنه يرث بهما لاننا نقول ذلك بجهة واحدة وهى الآتية والكل كلام هنا  
 فى جهتين ع ن (قوله وتعصيب) أى بنفسه بدليل قوله لا كتبت هى أخت لاب  
 فان الأخت لاب عصة مع الغرلا بالنفس (قوله وتوت) أى الكبرى عنها أى عن  
 بنتها التى هى أختها بالبنوة ولومات الصغرى أو كذا فالكبرى أفتها وأختها لا يها لها  
 الثالث بالامومة وتسقط الاخوة جرما زى لقوة الام لانها لا تعيب حرمانا (قوله)  
 بأقواها فقط) كأن الفرق بينه وبين ماسبق فى جهتى الفرض والتعصيب ان هاتين  
 القرايتين لا يجتمعان فى الاسلام قصد الاختلاف تنك ورأيت بعضهم فرق بان الفرض  
 والتعصيب عهد الارث هما فى الشرع فى الاب والجد بخلاف الفرضين ا ه سم وعبرة

بأقواها بجهة تين لاهما v كالأخت يج لايون ث لاثرت النصف بأخوة الاب والسدس  
 بأخوة الام وقول لآب مع التصريح بالتصوير من زيادة فى (أو) جمع (جهتى فرض) يرث (بأقواها) فقط والقوة

(بأن تعجب احدها من الاخرى كبت هي أخت لام بأن بطلا) من ذكر (أنه قتل بنتا) فترث منه بالبنوة دون الاخوة  
 (أو) بأن لا تعجب احدها من الاخرى (كما هي أخت لاب بأن بطلا) من ذكر (بنته قتل بنتا) فترث من والدها منها  
 بالامومة دون الاخوة لان الام لا تعجب بخلاف الاخت (أو) بأن (تكون) احدها (أقل جبا) من الاخرى (كما أم  
 هي أخت) لاب (بأن بطلا) من ذكر (بنته الثانية قتل ولدا) فالاولى (٣٦) أمه وأخته لا يسه فترث منه بالجدوة

(قوله بأن تعجب احدها) أي عجب حرمان أو نقصان وصورة عجب النقصان أن يبيع  
 مجوسى بنته قتل بنتا ويوت عنهما فلها الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنت تعجب  
 الزوجية من الربع الى الثمن زى (قوله قتل بنتا) وتوت تلك البنت (قوله لان  
 الام لا تعجب) أي حرمانا أصلا زى (قوله وأخته لا يسه فترث) أي بعد موت الام  
 (قوله بالجدوة دون الاخوة الخ) نعم ان عجت القربة ورتب بالضعيفة كالمومات هنا  
 عن الأم وأمتها فأقوى المجهتين العليا هي الجدوة محجوبة بالأم فترث بالاخوة وللام  
 الثلث ولا تنقص اخوة نفس مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعليا نصف  
 بالاخوة ويلغزها يقال قد ترث الجدة أم الام مع الام ويكون للجدة النصف وللام  
 الثلث قال الشيخان ولا يورث هنا بالزوجية لبطانها وانه نظرباء على محبة كالحكم  
 كما سأتى زى وم د (قوله لم يقدم على الآخر) وهذا السدس فردا والباقى بينهما  
 بالعصوبة واذا عجت بنت عن فرضه فلها النصف والباقى بينهما بالسوية وسقطت  
 أخوته بالبنت زى فقوله لم يقدم أى من جهة التعصيب (قوله ولو عجت) الرد  
 على القول الآخر القائل بأنه ان عجت بنت عن فرضه الذى أخذها باخوة الام يقدم  
 لان اخوة الام لماسجيت تعصمت للقربة والعصوبة فعمل بها شها (قوله على  
 التقديرين) أى على تقدير الحجب وعدمه فتأمل (فصل فى أسول المسائل)  
 أى فيما تتأصل منه المسألة ويصير أصلا برأسه (قوله ان تعصموا) أى الورثة وادخال  
 محض الاناث فى ضمير المذكور صحيح نظرا لاسمهم أول الكلام برمزى ولا يسه بعض  
 الاناث عصابات الا فى الولاء كما فى شرح م د (قوله بالسوية بينهم) وبذلك  
 لبطان قوله قبل بالسوية (قوله من نسب) خرج الولاء فانه لا تعد ربه وأصل  
 المسألة خرج الاجزاء كثلث ونصف وسدس فأصلها ستة وان كانا أربعة لواحد  
 الربع ولا خرا ربع ولا خرا السدس ولا خرا الثلث فأصلها اثنا عشر (قوله  
 وان كان فيها) أى الورثة لا العصابات وان دل عليه السباق لفساد معناه شرح م د  
 (قوله كنصفين) كزوج وأخت لغيرهم (قوله فأصلها منه) من سبابه أى أصلها هو

دون الاخوة لان الجدة أم الام  
 انما تعجبها الام والاخت  
 يحجبها جميعا كما مر (ولو زاد أحد  
 عامسين) فى درجة (بقربة  
 أخرى كإبنى عم أحدهما أو لام)  
 بأن يتأقبا أخوان على امرأة  
 قتل كل منهما ابنا ولا حدهما  
 ابن من غيرهما فأنشأ نسبا مع  
 الابن الآخر وأحدهما أخوه  
 لأمته (لم يقدم) على الآخر (ولو  
 عجت بنت عن فرضه) لان  
 اخوة الام لم تعجب فلها فرض  
 والاصار بالحبب كما سأتى  
 فكن فلم يرجعها على التقديرين  
 (فصل) فى أصول المسائل  
 وبيان ما يعول منها (ان كانت  
 الورثة عصابات قسم المتروك)  
 هو أهم من قوله المال (بينهم)  
 بالسوية (ان تعصموا ذكورا)  
 كثلث بنتين (أو أنانا) كثلث  
 نسوة أعقن رقيقا بالسوية  
 بينهم (فان اجتماع) أى الصنفان  
 من نسب (قدرا لذكرا اثنين)  
 فى ابن وبنت يقسم المتروك

على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد (وأصل المسألة عدد رؤسهم) بعد تقدير الذا كر برأسين اذا كان معه اثنى اى  
 (وان كان فيها ذور فرض) كنصف (أو فرضين) فيما فى المخرج) كنصفين (فأصلها منه) أى من المخرج فالخرج أقل عدد

يصح منه الكسر (فخرج النصف انسان والنث) والثلاثي (ثلاثة والربع أربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) لأن أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا البقية وكلها مأخوذة من أسماء الأعداد إلا النصف فإنه من التناصف فكان المتعنين تناصفاً وتساواً بالسوية ولولا أخذ من اسم العدد لقل له في الضم كافي غيرهم ثلث وربع وغيرها (أو يختار فيه) أي المخرج (فان تدخل غيرها بان في الأكثر بالاقل مرتين فأكثر فأصلها) أي المسألة (أكثرهما كسدس وثلاث) في مسألة أم وليد سوا وخ لغير أم في سنة (٣٧) (أو توافقان لم يفهما الأعداد ثالث فأصلها حاصل ضرب وفق

أحدهما في الآخر كسدس وثمن) في مسألة أم وزوجة وابن فأصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف السنة أو الثمانية في الآخر (والتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين والثلاثة والسبعة متداخلان ومتوافقان بالثلاث والاربعة والستة متوافقان من غير تدخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالتساؤل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل كما أوضحته في شرحي الفصول وغيرها (أو تباينان لم يفهما الا الواحد) ولا يسي في علم الحساب عدداً فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربع) في مسألة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثني عشر

أي المخرج (قوله يصح منه الكسر كالنصف والربع الخ) فان أقل عدده يصح منه النصف انسان وهكذا (قوله بان في) بالكسر مختار ع ش (قوله متوافقان) أي مشترك كان في جزء من الاجزاء ل وانظر أي فائدة لذكر هذا مع أن المتوافقين هنا بالمعنى الاعم وهو غير مراد هنا وقوله متوافقان أي يصدق عليهما متوافقان بالمعنى الاعم (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي وقديس كس عكسا منطقيا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله من غير تدخل) لأن شرط التدخل أن لا يزيد الاقل على نصف الاكثر زى (قوله والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع سؤال مقدّر قد تقدم أن بين المتداخلين والمتوافقين تباينا فكيف جئت أحدهما على الآخر وحاصل الدفع أن المتوافقين هنا هما المتوافقان في أي جزء من الاجزاء وذلك يصدق على التباين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم لا التوافق الذي هو قسم التدخل الخ لأنه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه لأنه ميسر له ل ألا ترى أن الثلاثة لا توافق السنة حقيقة لأن شرطهما أن لا يفنيهما الأعداد ثالث والثلاثة تقضي السنة زى (قوله فالاصول سبعة) انما انحصرت في سبعة مع أن الفروض ستة لأن الفروض حالة اجتماع وانفراد في الانفراد يحتاج خمسة لأن الثلث يعني عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لخارجين آخرين لأن التركيب لا بد له من التباين أو التدخل أو التباين أو التوافق في الاولين يكتب في أحد الثلثين أو الاكبر وفي الاخرين يحتاج الى الضرب فيصنع اثنا عشر وأربعة وعشرون زى وقوله فالاصول الخ مرقعه على ما قبله لعله من ذكره الخارج الخمسة وزيادة الاصليين الآخرين شرح م د (قوله انسان) الاخصر أن يقال انسان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعف وضعفها برماوى (قوله في مسائل الجد والاخوة) أي حيث كان ثلث الباقي بعد

حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالاصول) عند المتقدمين وهي مخارج الفروض سبعة (انسان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثني عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها اصليين آخرين في مسائل الجد والاخوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولهما كام وجد وخسة اخوة لغير أم وانما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدده سدس صحيح وثلاث ما بقي هو هذا العدد والثاني كزوجة وأم وجد وخسة اخوة لغير أم وانما كانت من ستة وثلاثين لأن أقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلاث ما بقي هو هذا العدد

والمتقدمون يجعلون ذلك تصحيحا لا؛ أميلا قال في الروضة وطريق (٢٨) المتأخرين هو المختار الاصح الجارى على القاعدة

الفرض خبرا له شرح م ر (قوله تصحيحا) بيانه أن أصل الأولى من ستة فاحتجنا إلى ثلث ما بقى بضربنا ثلاثة في ستة وأصل الثانية من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا فاحتجنا إلى ثلث ما بقى ففرضنا ثلاثة في اثني عشر وقوله تصحيحا أى لوقوع اختلاف في ثلث الباقي والأصول انما هي مربعة للجمع عليه شرح م ر فعلا عن الامام (قوله والمختار) وجهه أن ثلث ما بقى فرض مضبوط إلى السدس أو إلى السدس والربع فلتقم القرصة من مخرجها واحتج له لدولى ما نهم انفقوا في زوج وأبون على أن السألة من ستة ولولا إقامة القرصة من النصف وثلث ما بقى لفألوا هي من اثنين للزوج واحد يبق واحد ليس له ثلث معجم فتخبر بالثلاثة في اثنين برماوى (قوله الجارى على القاعدة) لأن فيه ضرب خرج أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر وهذا هو قاعدة التأسيس لا التمهيم ادويه ضرب المكسر عليهم السهام لا الخارج (قوله وتقول منها ثلاثة) اعلم أن الأصول تسام تام وناقص فالتام هو الذى تساويه أجزاؤه الصريحة أو تزدد عليه والناقص ما عداها فالسبعة أجزاؤها تساوها والأثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاؤها تزيد عليها بمخرج الخارج الأربعة الباقية فإن أجزاها كل نفس عنه فهذا صيغة ابدى يقول والذى لا يقول زى فالتسام هو الذى يقول والناقص هو الذى لا يقول قال البرماوى والأصلان المزدان لا عول فيهما لأن السدس وثلث ما بقى لا يستقران ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا تستقر في ستة وثلاثين (قوله الستة) صيغة العائل الستة وضعة بها وضعفها (قوله للزوج ثلاثة) فنقص منه ثلاثة أسباع (قوله ولكل أخت اثنان) فنقص من كل منهم سابعان ح ل (قوله ومالت بسدسها الخ) وذلك أنه إذا نسب ما يريد على الستة إليها حصل اسم الكسر الذى هو مقدار الزيادة ومضى نسب الجميع حصل اسم مقدار الكسر الذى نقص من كل وارث فى العول للسبعة إذا نسب الواحد للستة كان سدسا فيقال عالت بسدسها وإذا نسب للستة كان سبعا فيقال نقص من حصته كل وارث سبع ما نطق له به ف ل على الجلال (قوله من كل واحد سبع) هذا إذا نظر للمساءلة بعد العول ووجهه أنه يؤخذ من الزوج ثلاثة أسباع وكذا من الأخين ويجعل جميع المأخوذ ستة أسباع سهميا سابعان فيكون كل سهم من السبعة ناقصا سابعان (قوله من المثل) بفتح الباء وضها برماوى (قوله يبتل) أى تلتصق أى فنقول لعنة الله على الكاذبين ما ومكم فليل لهم سكنت عن ذلك فى زمن عمر فقال كان رجلا ما با بوبته ف ل على الجلال (قوله فعالت بنصفها) أى يثل نصفها وكذا قوله بثلاثيها (قوله لكثرة سهامها) راجع

وقد بسطت الكلام على ذلك فى منهج الوصول إلى تصدير الفصول (وتقول منها) ثلاثة (الستة عشرة) وتراوشعها) فحول أربع مرات إلى سبعة كزوج وأختين لعن أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعالت بسدسها ونقص من كل واحد سبع ما نطق له به والا ثمانية كعولاء وأهلها السدس واحد فعالت بثلاثيها وكزوج وأختين لعن أم وأم وتسمى البهاة من البهل وهو اللعن ولما قضى فيه عمر بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف وللأم الثلث ولاخت ما بقى ولا عول فليل لها الساس على خلاف رأيك فقال فان شأنا فلتدع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم يبتل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت البهاة لذلك وإلى تسعة كالمثل هم أولا للعول إلى ثمانية وأخت لأمه السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كعولاء وأخت آخر لام فعالت بثلاثيها وتسمى هذه الشرعية لأنها لما رويت لافاضى شرح يجعلها من عشرة وتسمى أم القروج بالخاء المعجمة وبالجميم لكثرة سهامها والعائلة والأكثرة الإناث فيها

(والاثنى عشر لسبعة عشر وتر) فتعول ثلاث مرات الى ثلاثة عشر كزوج وأختين لغير أم الزوجة ثلاثة والأم  
 اثنان والكل أخت أربعة والى خمسة عشر كؤلاه وأخ لام له السدس اثنان والى سبعة عشر كؤلاه وأخ أخو لام  
 لها اثنان (والاربعة وعشرون) وتعول عولاً واحدة وترافقها (السبعة وعشرين) كبتن وأبون وزوجة ابنتين ستة  
 عشر والابون ثمانية والزوجة ثلاثة وتقدم تسببها منبرية وانما عاولاً يدخل النقص على الجميع كما رباب الدين  
 والوصايا اذا ضاق المال على قدر حصصهم (فرع) في تقصيص المسائل ومعرفة انصاء الورثة من المصع (ان انقسمت  
 سهامها) أى المسألة (من أصلها عليهم) أى على الورثة (فذلك) نفاهاً كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحد  
 (أو انكسرت على نصف) منهم سهامها (فان بايتهم ضرب في المسألة بعمولها) ان عالت (عدده) مثاله بلا عول زوج وأخوان  
 لغير أم هى من اثنين للزوج وأحدي بنى (٢٩) واحداً لا تصع تسببته على الأخوين ولا واقفة تضرب عددها

فى أصل المسألة تقصع من أربعة  
 ومثاله عاول زوج وخمس  
 أخوات لغير أم هى من ستة  
 وتعول الى سبعة وتقصع من  
 ضرب خمسة فى سبعة من خمسة  
 وفلانين (والا) بأن واقفته  
 (فوقه) يضرب فيها (فابايع  
 صحت منه) مثاله بلا عول أم  
 وأربعة أعمام لغير أم هى من  
 ثلاثة للأم وأحدي بنى اثنان  
 يوافقان عدداً لأعمام بالنصف  
 فيضرب نصفه اثنان فى ثلاثة  
 تقصع من ستة ومثاله بالمول  
 زوج وأبون وستة بنات هى  
 بعمولها من خمسة عشر وتقصع من  
 خمسة وأربعين (أو) انكسرت  
 على (منفين) سهامها فمن

الأول وما بعده واجمع لثلاثي اه (فرع في تقصيص المسائل) ولتوقفه على معرفة تلك  
 الاحوال الأربعة وكونه توطئة لبيانها جعل الفرع ترجمة له لانه المندرج تحت أصل  
 كل ساق فالترجمة هنا أظهر منها فيما يرد وليكون القصد به سلامة الحاصل لكل  
 من الكسر سمي قصصها شرح م ر (قوله ان انقسمت) بأن دخل كل فريق  
 فى سهامها وأمثاله برماوى (قوله والا فوقه) لما كانت الأناية لثلاثين وهو يصدق  
 بثلاث صور وليست كلها مراد بين المراد بقوله بأن واقفته وقوله يضرب فيها ضربه  
 فيما عدا ذلك للمسألة بقدها السابق وهو قوله بعمولها عالت تقصع غشيل الشارح  
 للعول (قوله لغير أم) لأحاجة اليه لانه معلوم أن الأعمام للأمن ذوى الأرحام (قوله هى  
 بعمولها الخ) عالت برسمها ثلاثة وتقصع من حصص كل وارث حسبها برماوى (قوله من  
 خمسة وأربعين) بضرب وفق البنات وهو ثلاثة فى خمسة عشر زى (قوله وحاصل  
 ذلك) أى النظر بين سهام كل نصف وعدده والفرعين الاصناف بعضها مع بعض  
 والظر الاول محصور فى التباين والتوافق ولا يأتى فيه التماثل للاقسام حينئذ  
 ولا التداخل لأن عدد النصف أن كان داخل فى السهام فالسهام متقسمة عليه وإن كان  
 بالعكس وجع الى التوافق كما قاله البرماوى فى المسافات (قوله ولينثل لبعضها)  
 وهو صور التماثل المتقدمة فى قوله ثم ان تماثل عددها الخ (قوله أم وستة أخوة)  
 مثل ثلاثي فى الرؤس مع الموافقة فى المنفين مع سهامها (قوله وتضرب إحدى

واقفت سهامها) منها ٨ أم من أحدها بيم (عدده رد) ث العدد (لوقه ومن لا) بأن بايت سهامه عدده  
 (ترك) العدد بحاله وتعتبر بيماء كراوى من تعبيرة بما ذكره (ثم ان تماثل عددها) بمد كل منها الى وقفه أو سقائه  
 على حاله أو برباد أحدها وبقاء الآخر (ضرب فيها) أى فى المسألة بعمولها عالت (أحداها) أى العدد من التماثلين  
 (أو تداخلها) أى عددها (فأكثرها) يضرب فيها (أو توافقاً فحاصل ضرب وفق أحدها فى الآخر) يضرب فيها (أو  
 تبايناً فحاصل ضرب أحدها فى الآخر) يضرب فيها فابايع الضرب فى كل منها صحت منه المسألة وحاصل ذلك أن بين  
 سهام المنفين وعددها توافقاً وتبايناً توافقاً فى أحدها وتبايناً فى الآخر وان بين عددها تماثلاً وتداخلاً وتوافقاً  
 وتبايناً والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثناعشر فليكن التمثيل لها ولينثل لبعضها فنقول أم وستة أخوة لام وثلاث  
 عشرة أختا لغير أم هى من ستة وتعول الى سبعة للأخوة سهماً يوافقان عددهم بالنصف فيرد الى ثلاثة والأخوات  
 أربعة توافق عددهن بالربع فترد الى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين فى سبعة تبلغ إحدى وعشرين ومنه تقصع  
 ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم



هي من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب أحدهما الثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ست بنات وثلاثة أخوة لغيرهم عدد البنات الى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة (٣٠) ومنه تصح (ومما من هذا المذكور) كما

(الانكسار على ثلاثة) من  
الاصناف بكذتين وثلاثة أخوة  
لامرء من أصلها ستة وتصح من  
سنة وثلاثين (و) على (أربعة)  
كروحين وأربع جذات وثلاثة  
أخوة لامرء من أصلها اثني عشر  
وتصح من اثنين وسبعين (ولا  
يزيد) الانكسار في غير الولاء  
بالاستقرار على أربعة لأن الورثة  
في الفريضة لا يزيدون على  
خمس أصناف كما علم بممار  
في اجتماع من يرث من المذكور  
والآباء ومنها الأب والأم  
والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا  
أريد) بعد تصحيح المسألة  
(معرفة نصيب كل صنف من  
مبلغ المسألة) ضرب نصيبه من  
أصلها فيما ضرب فيها المبلغ  
الضرب (فهو نصيبه) يقسم على  
عدده) ففي جذتين وثلاث  
أخوات لغير أم وعم هي من  
سنة وتصح ضرب ستة فيها  
من ستة وثلاثين للبعدين  
واحد في ستة ستة لكل جذة  
ثلاثة وثلاث أخوات أربعة في ستة  
بأربعة وعشرين لكل أخت  
ثمانية ولأم واحد في ستة ستة  
(فرع) في المناضات وهي  
نوع من تصحيح المسائل وهي  
لغة مفاد من الغنى وهي

(الثلاثين) هذا مثال للمائة في مائة أحد الصنفين ووفق الآخر (قوله هي  
من ثلاثة) هذا مثال للمائة في المائة (قوله في غير الولاء) بخلاف الولاء فقد شتركت  
جماعة في ثمة وجماعة في سدسه وجماعة في رصه وجماعة في ثلثه وجماعة  
في نصف ثمة وجماعة أخرى في نصف ثمة أيضا شيئا وفيه أن هذا ليس فيه مسألة  
وقع الانكسار في انصباها بل ارثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح المسألة بل  
في هذا التصور يأخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه تصحيح لمسألة تقسم على  
جميع الفرق (قوله أصناف) مراده بالصنف ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لانه  
تقدم الوارث حيث خمسة الابن والبنت والابن وأحد الزوجين وقوله ولا تعدد  
فيهم وأما الابن فيتعدد وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه أن هذا لا يدل على أن  
الانكسار يكون على أربعة بل أربعة على اثنين لا يزيد على صنفين وأوجب بأن  
الأم تظلفها الممتدة وفيها التعدد والزوج تظلفه الزوجة وفيها تعدد هذان صنفان  
فيصنفان للصنفين السابقين وأما الأب فلا يمكن فيه التعدد فعلم أن الانكسار لا يزيد  
على أربعة لانه لا يزيد عليها في صورة اجتماع من يرث من المذكور لأن ذلك لا يكون  
زائد في غيرهما بالطريق الأولى اه شيئا وقوله وأما الابن الخ فيه أن البنين والبنات  
صنف واحد لأن صنفان لانهم يرثان عند اجتماعهما بالبوة الآن يصور بالبنات مع  
بنى البنين لانهم قد يظفون البنين (قوله فيما ضرب فيها) والذي ضرب فيها هي جزء  
السهم أي حظ كل سهم من سهام المسألة الأصلية أي قبل التصحيح وبعبارة التفسير  
فذلك أي حاصله في النسب الأربع وهو أحد التماثلين وأصغر المداخير  
ومسطح وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطح المتباينين جزء أي حظ السهم  
الواحد من أصل المسألة أو مبلغها بالعدل ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك  
كما قاله ابن المصنف أنه اذا قسم المصحح على الأصل تاما وأما الخارج هولان الحاصل  
من الضرب اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة  
وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو المنتهى اليه بالعدل يسمى سهمها  
والخط يسمى جزءا فلذلك قبل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهى اليه اه  
بحروفه (فرع في المناضات وهي نوع) فلذا حسن ترجمتها بفرع كالذي قبلها  
شرح م د (قوله مفاعلة) أي على وزنها وليس هي معناها لغة بل معناها ما بعده  
(قوله رمي الأزالة) كما في نشف الشمس الظل اذا أزيلته والظل ككنفت  
الكتاب اذا نقلت ما فيه (قوله أن يموت) أي ما يترتب على ذلك من الاعمال الآتية  
من اطلاق السبب على المسبب والمعنى الذي هو موجود فيه لان المسألة الأولى

لو مات شخص عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فإن لم يرثه غير الباقيين من ورثة الأول (وإنهم منه كما يرثهم من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الأول وقسم المتروك بين الباقيين (كأخوة وأخوات) لغيرهم مات بعضهم عن الباقيين منهم (والأول) وإن ورثه غير الباقيين كان شركهم غيرهم أو ورثه الباقيون ولم يكن أرثهم منه كما يرثهم من الأول بأن اختلف قدر استحقاقهم (فصح مسألة كل) منها (فان انقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسألتهم) فذلك ظاهر كزوج وأختين لغيرهم مات أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسألة الأولى من ستة وتقول إلى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الأولى اثنان منقسم عليها (والأول) وإن لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسألته (فان توافقا ضرب في الأولى وفق مسألته والأول) ثمانية (فكسها) فما بلغ حصتها منه (ومن له شيء من) المسألة (الأولى) أخذ مضروبا) فيما ضرب فيه من وفق (٣١) الثانية أو كلها ومن له شيء من الثانية أخذ مضروبا (في نصيب الثاني من الأولى أو) في (وقفه) ان كان بين مسألته ونصيبه وفق مثال فوق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت الأم عن أخت لام وهي الأخت لابوين في الأولى وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسألة الأولى من ستة وتصبح من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الأولى اثنان يوافقان مسألته بالنصف فيضرب نصفها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد الواحد والأخت

ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا ومعلوم أن هذا بحسب الغالب والافتقار لصحاح مما صحت منه الأولى وأيضا المسألة قد تامة لا بدى شرح م ر وعبارة البرماوى سمي بها المعنى المراد لمسألة ما من إزالة وتفسير ما صحت منه الأولى أو لا تنقل المسألة من وراث إلى وراث وبذلك علم أن المغالطة ليست على بابها اذ ليس هنا الاضافة أو مفسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الأولى والاخيرة اذ كل ما بينهما ناضجة ومفسوخة (قوله كأخوة الخ) أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وأخر الأخوة لان أرثهم من الأول والثاني بالأخوة بخلاف البنين فانه من الأول بالبنوة وفي الثاني بالأخوة كما في شرح م ر (قوله بأن ثبانا) هو حصر لمعوم النفي قبله ادلا بأن في هذا التماثل ولا التداخل لانهما التماثل منقسمة وكذا مع ذلك داخل المسألة في السهام وفي عكسه ترجع إلى الوقوف لانه أخصر زى (قوله وعن أختين لابوين) وانما لم يرد في الأولى مع أنها أختان لام فيها المنافع قام بهما كما في البرماوى وشرح م ر وأقدم وجودهما ح ل (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمتها على أربعة وعشرين بأن تقسمها على ثلثين أي على الثلاثة أولا ثم انقسم الخارج على الثمانية يخرج قيراطا وهو ستة فيكون كل ستة من الأسهم بقيراط فلكل ابن ستة قيراط وخمسة أسداس قيراط وللزوجة ثلاثة قيراط ونصف قيراط

\*(كتاب الوصية)\*

للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد والاخت للاب في الأولى سهمان في ثلاثة ستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوقوف زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقيون من الأولى المسألة الأولى من ثمانية والثانية نصف من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسألته فاضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر وستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة وما صحت منه المسألة ثمانية قيراطا فماتت بنت عمل في مسألته ما عمل في مسألة ابنتي

وهكذا \*(كتاب الوصية)\*

أخرها عن القراض لان قبولها وردها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخر  
عن الموت فسقط القول بأن الانسب تقدم على ما قبله لان الانسان يوصي ثم يموت  
ثم تقوم تركته شرح م ر (قوله الشاملة لا ايصاء) أي فلا يقال ان الآية قاصرة  
عن الايصاء زى (قوله وصل خير ذنياه بخير عقباء) يحتمل أن المراد بخير ذنياه  
الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة وبخير عقباء الخير الذي يحصل بعد  
موته بسبب حصول المرضي به للموصي له فهو وايضا حصل له بعد موته خير وقد  
صدر منه في حياته خير فقد وصل أحداهما بالآخر ويحتمل أن معناه أنه وصل خير  
ذنياه أي تمتعه في دنياه بالمال بخير عقباء أي اتفعا به الثواب الحاصل بالوصية  
بالمال سم والا قول أظهر وعبرة ح ل قوله وصل خير ذنياه أي الخير الواقع منه  
في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على الخير المعجزة في حال حياته ومجته وقوله بخير  
عقباء أي بالخير الواقع منه في عقباء أي في آخرته أي وهو في الدار الآخرة أي وصل  
القرابات المعجزة الواقعة منه في دنياه وهي حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي تكون  
بعد موته وفيه أن هذا لا يأتي في الايصاء الشامل له الوصية والانسب أن يقال وصل  
خير عقباء بخير ذنياه لان القصد بالوصية اتصال ما به إلى ما قدمه في حياته والاصل  
اقصال المتأخر بالتقدم وأجيب بأن العبارة مقولته قال الميرى رأيت بخط ابن  
الصلاح أبي عمرو أن مات بغير وصية لا يستكمل في مدة الزرع وان الاموات  
يتراوون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن  
حمل ذلك على ما اذا مات عن غير وصية واجبة أو خرج بخرج الزرع ع ش (قوله  
وشرا) لا معنى الايصاء وأما معنى الايصاء فهي اثبات حق مضاف لما بعد الموت  
كما سيأتي (قوله ولو تقدرا) كما وصيت له بكذا دون أن يقول بمذموق سم  
لان الوصية صريحة وان لم يذكر بعدها لفظ الموت بخلاف غيرها كما أعطوا له كذا  
لا يكون صريحا لان قال بمذموق ح ل (قوله وان التقها حاكما) عبارة  
في كتاب التدبير مشاوشرا والمدير يعقب بالموت محسوبا من الثلث بعد الدين  
وان وقع التدبير في الصحة كعق علق بصفة قيد بالمرض أي مرض الموت كان  
دخلت الدار في مرض موتي فانت حر ثم وجدت الصفة أو لم يقيد به ووجدت فيه  
باختياره أي السيد فانه يحسب من الثلث فان وجدت بغير اختياره فن رأس المال  
اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن متبها بإبطال حق الورثة (قوله أو الملق به) أي  
بمرض الموت كتنقيده للقتل ونحوه مما سيأتي (قوله ما حق امره) قال الطيبي  
والكرمانى ما نافية ولمشي صفة لمسلم ويوصي فيه صفة شيء وصيت ليلتين صفة أيضا

الشاملة لا ايصاء هي لغة  
الايصاء من وصى الشيء بكذا  
وصله به لان الموصى وصل خير  
ذنياه بخير عقباء وشرا  
لا معنى الايصاء تبرع بحق  
مضاف ولو تقدرا لما بعد  
الموت ليس بتدبير ولا تعليق  
عق وان التقها حاكما  
كالتبرع المنع في مرض الموت  
أو الملق به والاصل فيها قبل  
الاجماع قوله تعالى من بعد  
وصية يوصي بها اودين واتجار  
غير الصريحين ما حق امره مسلم  
لمشي يوصي فيه بيت ليلتين  
الاروصية مكتوبة عنده

لمسلم والمسألة تبنى خبر واعتبر بأن الخبر لا يقتضي بالوفاة وقال الزركشي بيت هو الخبر  
وكان على حذف أو منه قول بيت محذوف أى مريضا اه شورى هذا والاولى  
أن يعمل بيت خبرا والمسألة تبنى حالا أى مال الحزن والرأى حقه أن بيت الا فى هذه  
الالة لان الانسان لا يدرك حق فيجاء الموت أى لا ينبغي له أن يبيت ليلتين الا فى هذه  
الحالة والليلتان ليستا للتعبد والمراد أنه لا يمضى عليه زمن من ملك الشيء الموصى فيه  
الا ووصيته مكتوبة عنده أى مشاهد عليها لكن سوجه له فى اليلتين وقول المعشى  
مقول بيت صوابه خبر بيت وقوله مريضا ليس بقيد لان الوصية مطالبة مطلقا  
فلاولى جعل بيت تامة والمراد بالكتابة الاشهاد (قوله أركاها) لاجعنى الايصاء  
أما معنى الايصاء فهو أربعة أيضا لكن يبدل الموصى به بالوصى فيه والموصى له  
بالوصى (قوله مريضا) قضية جعله من الأركان أنه يشترط ذكره والمعتد خلافه  
فلا يقتصر على قوله أوصيت بثلاث مالى صنع صرف فى وجوه البر سبط ط وأوجب  
بأن المراد موصى له ولو ضمنها وهو ما ذكره فى الغالب صرف الوصية للفقراء  
ووجوه البر (قوله وحرية) أى كلاً وبعضاً م ر (قوله واختيار) لا يفتى عنه  
التكليف لان الأكره مكلف على الصحيح خلاف ما فى جمع الجوامع ولو سكت المصنف  
عن القيد لمذكور انتضى صحة وصية المكره لكونه مكافوا وليس كذلك اه ع ن  
مخلصا (قوله ولو كائنا) وفارق عدم انعقاد ذكرا به فدية محضه بخلاف ما رأى (قوله  
ولو مكائنا) أى لم يأتى له سيده شرح م ر (قوله وشروط فى الموصى له الخ) ولا رد على  
المصنف صحته مع عدم كرجه ولا تفتى كاهن وصيت بثلث مالى ويصرف لفقراء  
والسالكين أو ثلثه لله تعالى ويصرف فى وجوه البر لان من شأن الوصية أن يقصد  
بها أو لئلا فكان اطلاقاً بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر كرجه ضمنها وهذا فارق الوقت فاه  
لأنه فيه من ذكر المصروف شرح م ر (قوله معارفا) أى مرجوداً أخذ من قوله  
ولا تحمل سبب الخ (قوله اهلاً لمال) أى حين الوصية م ر (قوله فلا تصع  
لكافر) جملة ما يستتر من الغدو ثلاثة تنزى كل من الثاني والثالث فقيرين  
وكذا على الأقل لكنه وصل بينهما فذكر حده ما يفيد فلا تصع لكافر بمسلم الخ  
وهذه ايماء بقوله ولا تصع امارة كنية فاهل الانسب ذكر الثاني لامة الاول (قوله  
مسلم) ومثله المصنف ظاهره وان كان يفتى عليه وعليه فاهل الفرق بينه وبين البيع  
ما يراعى الفاهله كالبصيص فاهل الوصية اذا كان يفتى عليه (قوله لعدم وجوده)  
لأنها تليق وقائم المعلوم معتمتع نعم ان جعل المعلوم تبعاً للموجود كان أوصى  
لاولاد زيد الموجودين ومن سبب ذلك من الاولاد جعل لهم تبعاً قياساً على الوقت

(أركاها) لاجعنى الايصاء  
(موصى له) موصى (بوصية)  
وموص وشروط فيه تكليف  
وحرية واختيار) ولو كائنا  
مريضا أو غيره أمر بمجورسفه  
أو فليس لصحة عبارتهم  
واختيارهم للشواب (فلا تصع)  
الوصية (بدونها) أى الصفات  
المذكورة فلا تصع من موصى  
ويحتمل ومعنى عليه وريق  
ولو مكائنا ومكره كسائر العقود  
وامد مال الرقيق أو ضعفه  
والسكران كالمكاف وقيد  
الاختيار من زيادى (ومعشرط  
فى الموصى له) حاله كونه  
(مطلقاً) أى سواء كان جهة  
أم غيره ما (عدم مصيبة)  
فى الوصية له (و) حاله كونه  
غير جهة كونه مملوما أهلاً  
للمال واشترط الاولين  
فى غير الجاهل من زيا فى (فلا  
تصع) لكافر بمسلم لكونها  
مصيبة ولا (لحل سيده)  
لعدم جوده (ولا لاهل هذين  
الرجلين) للجهل به

وهذا هو المتمدن الفرق بأن من شأن الوصية أن تصد بها معين موجود بخلاف الوقف  
 لأنه للدوام المتقضي لشهوله لا معدوم ابتداء مرجوح برماوى (قوله مع) لأنه تفويض  
 لغيره وهو انما يعطى معينا شرح م ر ولأنه انصاف بالتبليغ والتبليغ من الموصى اليه  
 لا يكون الامين منهما بخلاف أوصيت لاحدهما لأنه تبليغ لغيره من م ر  
 (قوله ولايت) الا ان أوصى بماء لاولى الناس وهناك ميت فيه تم به على انه محس  
 والمحدث الحى والمراد فى محل الموصى أو محل الماء وقال الرافى ليست هذه وصية  
 لميت بل لوليه لأنه الذى شئى أمره برماوى وتأمل قوله الا ان أوصى بماء لاولى الخ  
 فان ذلك لا يرد على الشارح لأنه انما اشترط أهلية الملك فى غير ما يشترط أهلية  
 الناس به وصية بجهة (قوله ولا لدية) عبارته شرح م ر وان أوصى بزيادة وصية عليها  
 أو أطلق فى باطله لان مطلق اللفظ للتبليغ وهو لا تملك وفارقت عنه هذا الاطلاق  
 بأنه يخاطب وثنائى قوله وقد يعتق قبل موت الموصى بخلافها وقباس ما مر من صحة  
 الوصف على الخليل المسبلة كما قاله الزركشى صحة الوصية لها بالاولى أى عند الاطلاق  
 عن التفسير بعلفها اه بحروفه (قوله الا انفسر بعلفها) ولومات الموهى قبل بيان  
 مراده وجع الى وارثه فان قال أراد العلف صحت والاحلف وهدمت وان قال أراد  
 ما أراد بصلت كما نقله فى الامان عن الددة وفى الشافى الجرجاني لوقال ما لدية  
 أراد تبليغى وقال الوارث أراد تبليغها صدق الوارث لأنه غارم شرح م ر (قوله بسكون  
 اللام) كيف هذا مع ان السالكين اسم لفعل الا ان يراد به الموقوف أيضا أو يراد به  
 انصرف لمن يعطى علفها فيكون معاه على الاول واحدا وهو خلاف انفسر  
 كما يؤخذ من البرماوى (قوله فنصح) ويثبت الادعى وعلان الوصية فيها ولو كانت  
 اذابة يعصى عليها كفرس فاطم اللريق والحرمى والمخارب لاهل العدل شرح م ر  
 (قوله وينسب انصرف الخ) فان ذلك قرينة طهرة على أنه انما قصد ما تبليغها وانفسر  
 ذمها بعلفها أو ببساطة ملكه مطلقا كما قد دفعه لا تخبره قالنا فيه جماعة  
 مثلا وهل ذلك ما لومات الدابة أى فيكون للمالكها بوجوب ما لوماتها سقطت  
 الوصية للمستهكى كفى العبد قاله المصنف وقال الرافى وصحة من الرقة هى البائع  
 قال السبكي وهو الحق ان انتقلت به المولود والاطلاق أى المستهكى وهو هو  
 العبد فى التبذيرين فعليه لوقبل البائع ثم باع اية فتأثره به يلو هو ضرر ذلك  
 لعلها وان صارت ملك غيره شرح م ر (قوله ولا يلزم) أى لا يبرأ وارث من ذلك  
 (قوله بصرفه الوصى) أى وصى الموصى (قوله لا تبعد) أى بحججه وندبه شرح م ر  
 (قوله ومصلحه) عطف عام ويشترط قبول الماطر برماوى (قوله لا تبعد) أى بحججه

فهم ان قال أعطوا هذا لاحد  
 هذين مع كماله لو كيله به  
 لاحد من (ولا لميت) لأنه  
 ليس أهلا لملك (ولا لدية)  
 لذلك (الا انفسر) الوصية لها  
 (بعلفها) بسكون اللام وفها  
 أى انصرف فيه فتصح لان  
 علفها على مالكها فهو المقصود  
 بالوصية فيشترط قبوله وتعيين  
 الصرف الى جهة الدابة رعاية  
 لغرض الموصى ولا يسلّم علفها  
 لما لا يلب بصرفه الوصى فان لم  
 يكن فالقضى ولو بناه (ولا)  
 قصص (للمارة كنيسة) من كافر  
 أو غيره للتعبد فيها ولو كانت  
 العمارة ترميها بخلاف كنيسة  
 ينزلها المارة ولو كفاها وموقوفة  
 على قوم يسكنونها ولا تصح  
 لاهل الحرب ولا لاهل الردة  
 (وتصح المارة) بمعدوم مصلحه  
 ومطلقا وشمل عند الاطلاق  
 (عليها) عملا يعرف فان قال  
 أردت تبليغها فقبل بطل الوصية  
 وبجبت الرافى

بأن للسيد ملكا وقفا  
قال النووي هذا هو الافة  
الاربع (و) تصح (لسكان) ولو  
حريسا ومرددا وقائل بحق  
أو غيره كالهدية عليها والهدية  
لها صورته في القائل أن يوصي  
لرجل فيقتله ومنه قتل سيد  
الموصي له الموصي لأن الوصية  
لورث وصية للسيد كإسبا في  
أما لو وصي لمن يرثه أو يحارب  
أو يقتله أو يقتل غيره عدوانا  
فلا تصح لأنها معصية ولحمل  
أن انفصل حيا حياة مستقرة  
(لدون ستة أشهر منها) أي من  
الوصية العلم بأنه كان موجودا  
عندها (أو) لا كثر منه  
(ولا ربع سنين فأقل) منها  
(ولم تكن المرأة فراشا) لزوج  
أو سيد أمكن كون الحمل منه  
لأن الظاهر وجوده عندها لندرة  
وطء الشبهة وفي ندرنا  
إساءة ظن نعم ولم تكن فراشا  
لم تصح الوصية كإفعل عن  
الاستاذ أني منصرفان كانت  
فراشاه أو أفصل لا كثر من  
أربع سنين لم تصح الوصية  
لاحتمال حدوثه معها أو بعدها  
في الأولى وأعدم وجوده عندها  
في الثانية وأعلم أن ثاني  
الدومين تابع للأول مطلقا

(قوله بأن للسيد ملكا) أي أن اشتملت صيغة الموصي على لفظة للسيد كأن قال هذا  
للسيد يكون ملكا له وقوله وعليه وقفا أي أن اشتملت صيغته على لفظة على كأن قال  
هذا على السيد يكون وقفا عليه فالعبر باللام يفيد الملك وعلى يفيد الوقف اه با بلى  
فعليه يكون قوله ملكا له وقفا عليه فيكون مقدرة والظاهر أن هذا لا يمنع بل يجوز  
أن يكون للسيد خبرا مقدما وملكها اسم أن مؤخر وكذا قوله وعليه وقفا والباء سببية  
والمعنى أن السيد له ملك وعليه وقف (قوله وتصح لكافر) أي بغير نحو مصحف م ر  
وهذا لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لأن المقصد هنا الشخص وإن زال الوصف  
فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية قل على الجلال فتكون صورته  
أن يوصي لشخص وهو في الواقع كافر (قوله ولو حريسا ومرددا) أي في الواقع نقوله  
أوصيت لن يذولها وفي الواقع أنه حري أو مردد أو قال لن يذول الحري أو المرث فلا  
نقص لأن تطبيق الحكم مشتق يؤذن بعلمه ما منه الاشتقاق فإله ع ش خلافا للقبلي  
على التحرير (قوله ومرددا) فإن مات مرتد تبين بطلان الوصية بما وى وانما خالف  
الوقف الوصية لأنه صدقة جارية فاعتبر في الموقوف عليه الدرام والحري والمرث  
لأدوام لهما (قوله أن يوصي لرجل فيقتله) فهو قاتل باعتبار الأول وخبر ليس للقائل  
وصية ضعيف ساقط م ر ولو صح حمل على الوصية لمن يقتله (قوله ومنه) أي محاذر  
وهو الوصية العاتل ح ل (قوله لمن يرثه أو يحارب) أو للمرثين أو الحريين قل  
(قوله لأنها معصية) يؤخذ منه صحة وصية حري لمن يقتله وهو ظاهر ومثله من أوصي  
لمن يقتله بق م ر (قوله ولمحمل الخ) ويقبل له الولي ولو وصيا بعد الانفصال فلو قبل  
فله لم يكف بما جرى عليه ابن المقرئ وقال سم استندم ر أن الولي يقبل له الوصية  
ولو قبل انفصاله عن (قوله أولا كثر منه) أي من الذون (قوله لأن الظاهر وجوده  
عندها) لأنه يمكن أنه أوصي له عقب العلوق فيما إذا انفصل لأربع سنين فالأربعة  
ملقة بمادونها كما قاله م ر (قوله لندرة وطء الشبهة) أي من غير ضرورة تدعو  
إلى ذلك فلا يرد ما إذا وله تله دون ستة أشهر ولم تكن فراشا فبعض حمله على وطء  
الشبهة أو الزنا (قوله نعم لم تكن فراشا) هذا الاستدراك خرج بحرج السيد ما سبق  
كأنه قال هذا إذا عرف لها فراش سابق ثم انقطع فإن لم يكن لها فراش أصلا لم تصح  
الوصية في الثانية لانقضاء الظاهر وانقضاء الطريق في وطء الشبهة أو الزنا ح ل (قوله)  
فإن كانت فراشا المراد بالفراش وجود وطء يمكن سنون الحمل منه بعد وقت  
الوصية وإن لم يكن من زواج أو سيد بل الوطء ليس قيدا إذا الدار على ما يحصل عليه  
وجود الحمل قل على الجلال (قوله مطلقا) أي في محدة الوصية له وعدمها

(قوله وإن ما ذكرته الخ) أى فى قوله أولا كثر منه ولا ربع سنين فإنه يصدق بالسنة  
وقوا من الحاق السنة بما فوقها أى فى التفعيل بين كونها فراشا أولا (قوله هو  
ما فى الأصل) معتمد (قوله الحاقها بما دونها) أى فلا تفصيل فيها (قوله من تقدير  
لحظة الوطء) أى فيكون أقل مدة الحمل على كلامه ستة أشهر وخمسة لوطء فتكون  
السنة ملحقة بما دونها لأن أقل مدة الحمل ناقصة لحظلة الوطء شيئا (قوله) فى محال  
آخر) كاله دد والطلاق ح ل أى فيما إذا طلقها حاملا ووضع ستة أشهر من إمكان  
المعوق فإن العدة نضيت به وكذلك قال أن كنت حاملا فأنت طالق مولدت لسنة  
أشهر من الطلاق فإنها تنطلق للسنة ملحقة بما دونها وتدين بقاى أى فائدة فى الحاقها  
بما دونها فى العدد مع أنها إذا ولدت لاربع سنين ولم تكن غراشانة نضيت به العدة أيضا  
نعم يظهر له فائدة فيما إذا ولدت بشبهة عقب الطلاق وقد يمكن صحت كون الحمل منه  
تأمل اه (قوله جري على الضالب) أى فنظرنا للزنا لا بد من تقدير لحظة الوطء  
زائدة على السنة فتكون السنة ملحقة بما دونها ومن لم ينظر الزنا فاللحظة لا بشرط  
تقدير تلك اللحظة ويثبت ذلك بموافقها شيئا (قوله من أن المعوق) أى سببه  
وهو الانزال وقوله لا يقارن أول المدة أى قبل شأغرها وأول المدة هو الوطء (قوله  
والا) أى وإن لم يجر على الضالب فالعبرة بالمقارنة أى بإمكان معارضة السوى لأول  
المدة أى مدة الحمل (قوله علم أن كلاً صحيح) أى من حيث ما يباد عنه لاس حدث  
الحكم لأن المعتمد أنهما مائة بما فوقها شيئا فإن قلت أدا كان كلام الاسودى حاربا  
على الزنا فلم يضعوه واعتمدوا كلام الأصل مع أنه على خلاف الضالقات  
اعتمدوا احتياطاً للمال لأنه لما كان الانزال يمكن مقارنته للوطء وادخل الحمل  
لستة أشهر من الوطء كان مقارناً للوصية فلا يصدق شيئاً أى إذا كانت وراشاً  
فلا احتياط لعدم تقدير لحظة قبل الوصية يوجد فيها الانزال وإنما اعتبره أهله المائة  
فى العدد فيما ولدت بولده بعد الفرق بستة أشهر حتى لا يذهب لأنه ثبت بالامكان  
وإذا اعتبروها أيضاً فى الطلاق فيما لو قال لسان لم تتكوفى مائة فأنت طالق ولدت  
لستة أشهر من التعلق حيث لا تطلق لا مكان وجوده قبل التعلق بمائة لأن العصمة  
محنة لا تنزل بالشك وهو احتمال مقارنة المعوق للمعوق لكن يرد على التعليل  
ما إذا كان كست حاملا فأنت طالق فولدت لسنة أشهر فإنها تنزل وأعبى راحة  
الوطء السابقة مع أن الاحتياط للعصمة عدم وقوع الطلاق لا حتم له ربة المعوق  
للمعوق فلا يكون الحمل موجوداً عند التعلق الآن يقال فاسد الدخبات على النبي  
فى اعتبار اللحظة السابقة ليجرى الساب على وتيرة واحدة ويثبت الزنا يكون العصمة

وإن ما ذكرته من الحاق  
السنة بما فوقها ما فى الأصل  
وغيره بما للنص لكن صوب  
الاسنوى الحاقها بما دونها  
معللة بأنه لا بد من تقدير  
لحظة الوطء كما ذكره فى محال  
آخر ورد بأن اللحظة إنما  
اعتبرت جرياً على الضال من  
أن المعوق لا يقارن أول المدة  
والا فالعبرة بالمقارنة فالسنة  
ملحقة على هذا بما فوقها كما  
قالوه هنا على الأول بما دونها  
كما قالوه فى الحال الآخر بذلك  
علم أن كلاً صحيح

محقة فلا تزول بالشك أو يقال في وقوع الطلاق احتياطا للأبضاع في تصرفها وعبارة  
العنان قوله ويرد الخ فرق بأن اللفظ ثم الاحتياط للأبضاع وهو انما يحصل بتدبر  
لخلفه العلق أو وقع الوضع نظرا لغالبا من أنه لا بد منها فقصوه ما من الستة فصار  
في حكم ما دونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستعاق ولا داعي للاحتياط  
وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بأن يقارن الانزال العلق والوضع آخر الستة فنظروا  
لهذا الامكان وانعموا الستة هنا فوقها حجر (قوله قدر حصته) كان تركها بين  
ودارين قيمتهما سواء فنقص كلا بواحدة م و فيضمن ثم يلزم ان قول الشارح حتى  
يعين الخ انه أوصى لكل وارث بغير هي قدر حصته كما صرح به الأصل بقوله والوصية  
لكل وارث بقدر حصته لئلا يورث بغير هي قدر حصته محبة وانما جعلها الشارح غاية  
لأنه ربما سوهم أن العبد إذا كانت قدر حصته لا تقتصر إلى اجازة كما هو قول عندنا  
كما حكاه م و أمالوا وصى لواحد من الورثة بدين هي قدر حصته فبعض أيعان أجاز  
بقي الورثة لأن بشارتهم في الباقي (قوله أن أجز) أي وتنفذ أن أجازة هو قيد ينفذ  
كما يدل عليه قوله أمالوا أمال المميز فلا تنفذ الوصية (قوله وسواء أراد الخ) والحيث  
في الوصية لاء ارث أن يقول أوصيت لزيد بألف أن تبرع لوارثي بخسمائه فإنه يصح  
ولا يتوقف على الاجازة لأن الحاصل لم يمت غير الميت الموصى اه سم (قوله صالح)  
أي ليس بضيف ولم يرق إلى درجة التصحيب د (قوله لوارث عام) أي لقرود من أفراد  
بأن أوصى لواحد من المسلمين معن وليس المراد أن يوصى لميت المال بشئ كما يدل عليه  
قوله كأن كان وارثه بيت المال والالتقال بأن كان وارثه الموصى له ح ل وعبارة  
نمرج م و قيد بعض الشراح الوارث بالخاص احترازا عن العام كوصية من لا يرث  
البيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعاً ولا يحتاج لاجازة الامام و بأن الوارث جهة  
السلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز منه اه (قوله كأن كان وارثه  
بيت المال) الشك في معنى البناء بما رمى فهي استقصائية (قوله دون ما زاد) لتوقفه  
على الاجازة واجازة جميع المسلمين متمذرة (قوله كما سيأتي) أي في أقل فضل ينبغي  
أن لا يوصى الخ (قوله والامة بارئهم الخ) فالأوصى لآخيه فحدث له ابن قبل موته  
فوصيته لأجنبي أو ولد ابن ثم مات الابن قبله أرواه فوصيته لوارث شرح م و (قوله  
ولا تصح لوارث بقدر حصته) أي لجميع الورثة لئلا يتعد بقدر حصته أمالوا وصى لبعض  
الورثة بقدر حصته فقصم كافى الرض فيسقط بذلك أن أجاز الباقي ويشارك فيما زاد  
حينئذ لا وجه لاسقاط كل من كلام الأصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك  
ح ل (قوله لريق) ولوكاتب م و (قوله وصية لسيدة) ومحل صحة الوصية للعبد

وأن التصويب هو (وارث)  
خاص حتى يعين هي قدر حصته  
(أن أجاز باقي الورثة) المطلعين  
التصرف وسواء أراد على الثلث  
أم لا خير اليهم في سبيل صالح  
لا وصية لوارث إلا أن يميز الورثة  
أما إذا لم يميز وأفلا تنفذ الوصية  
فإن أوصى لوارث عام كأن كان  
وارثه بيت المال فالوصية بالثلث  
فأقل فتصح دون ما زاد كما سيأتي  
مع زيادة (والعبرة بأرهم وقت  
الموت) لجواز موتهم قبل موت  
الموصى فلا يكتفى بوريته  
(ويردهم واجازة بعده) لعدم  
تحقق استحقاقهم قبل موت (ولا  
تصح) الوصية (لوارث بقدر  
حصته) لأنه يستحقه بالوصية  
وانما صحبت بعين هي قدر حصته  
كما مر لاختلاف الاعراض  
في الاعيان (والوصية لريق  
وصية لسيدة) أي تحمل عليها  
لتصح ويقبلها الرقيق دون  
السيد لأن الخطاب مجع



اذا لم يقصد تملكه فان قصده لم تصح كمنظيره في الوقف قاله ابن الرضا م ر واحتمد  
 الزيادة الصحة (قوله ولا يقتصر الى اذن السيد) بل لو نهاه لم يضر بملكه مع نهى السيد  
 عنه ولو كان الرقيق فاصرا قبلها السيد كولى المحرم ر ع ن (قوله فان عتق المحل ولو  
 عتق بعضه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مهايأة يقسم بينهما انه يستحق هذا  
 بقدر حريته والباقي للسيد قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجود مهايأة وعدمها  
 وبفرق بأن وجود الحرية عند الوصية اقتضى ذلك التفصيل بمخلاف طرقها بعدها  
 والعبرة في الوصية لبعض وثم مهايأة بذى النوبة يوم الموت ويوم العقب في المصة  
 ولو بيع قبل موت الموصي فالتمسرى والا فلا يباع ويحل ذلك كله في فن عند الوصية  
 فلا وصى لخر فرق لم تكن لسيد بل امان عتق والا ففى في وتمع لقبح بركة شرح  
 م ر (قوله قبل موته) أو معه (قوله لانه وقت القبول حر) هذا التعديل بما يورهم انه  
 لو عتق بعد موت الموصي وقبل القبول تكون له لانه وقت القبول حر مع أن السيد  
 في هذه الصورة كما في شرح م ر ووجهه بأن الاصح أنه تلك بان شرط القبول  
 بعده والعبد في هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس أهلا لثامك اه وعبرة  
 البرماوى نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذى هو المعبر (قوله  
 وشرط في الموصى به كونه مباحا) عبارة م ر والموصى به بشرط مباحا لونه فالا لامل  
 بالاختيار فلا تصح بقود ووجد قذف اية من هو عليه ونصه لمن هو عليه . يصح  
 العفو عنه في المرض كما صرح به الملقيني ولا يخفى نابعه من اختيار وشهده لم ير  
 من هي عليه لا يبطلها التأخير لكونه تأجيل للتمن وكونه معصودا بأن يحل الانتفاع به  
 شرعا (قوله يقبل النقل) أى بملك أو اختصاص بدلي قوله ويحسن الشيخ والمراد يقبل  
 النقل ولو لم لا فدخل الحمل (قوله ان انفصل حيا) أى لو تم يعلم وجوده عند الوصية  
 أما فى الاذى فى ما مر في الوصية له وأما فى غيره ويرجع لاهل الخيرة في مدة  
 حمله شرح م ر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية بأحمله وان حصل هناك  
 تقرير محرم بان مات الموصى قبل تمييز الموصى به وهذا ما نرى وتبعه عليه حل  
 وهو الموافق لقول المصنف فى اليسوع وعن تقرير لابن خووصيه ونقل سم عن م ر  
 أنه يثبت بطلان الوصية أخذاً بما لو كان بالاجنون مطبق أبس من ذواله فيبيع  
 الولد ثم زال الجنون قبل سن التمييز حيث يثبت بطلان البيع وثم لو أوصى بمحمل معس  
 كهذا الحمل فلا بد أن نفصل لدون ستة أشهر منها ولا لثمنها ولا ربع سنين  
 فأقل ولم تكن فراشا قال م ر وتعيدهم بالحلى القالب اذ لو بيعت الموصى نعمها  
 فوجد يطمعنا حين أحلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو

ولا يقتصر الى اذن السيد وبعضه  
 بالرقيق أع من تعبده بالعبد  
 (فان عتق قبل موته) أى  
 الموصى (فله) الوصية لانه وقت  
 القبول حر (و) شرط (في الموصى  
 به كونه مباحا) ينقل أى يقبل  
 النقل من شخص الى آخر  
 (قوله يجعل ان انفصل حيا أو  
 ميتا) (مضمونا) بأن كان ولداً أمه  
 وجنى عليه (وعلم وجوده عندها)  
 أى الوصية وخرج من يادى  
 أو وضعه واولاد الهبة اذا انفصل  
 متاجبانه فان الوصية تبطل  
 وما يغرمه الجاني للوارث لان  
 ما وجب فى ولدها يدل ما نقص  
 منها وما وجب فى ولداً أمه بدله  
 ويصح القول هنا وفيما مر قبل  
 الوضع بناء على أن الحمل يعلم

ظاهر اه قوله بدل ما نقص منها فلم تنقص لم يلزم الجاني شيء (قوله ويظهر)  
ولوا احتاجت الشجرة أو أصلها للسقي لم يلزم واحد منهما م ر (قوله وحمل) ليس مكررا  
مع قوله فتصح بحمل لان ذلك خاص بالوجود كما قيده م ر ويبدل عليه التقييد الذي  
بعده وهذا عام شامل للموجود والمعدوم كما يبدل عليه قوله ولو معدومين فأن دفع توقف  
الشو برى وبعبارة المناهج وكذا ثمة أو وحمل سيحدثان في الاصح فخص الثاني بالمعدوم  
وحمل فيه خلافا فكان الأولى حذف قوله ولو الخ لانه معناه ينفي عن الاول ولو أوصى  
بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به وإن أطلق فقال أو صيت بما يحدث فهل يعم  
كل سنة أو يختص بالأولى قال ابن الرزمة الفاهر العموم اه خ ط واعتمده م ر  
ع ن (قوله كما في الاجارة والمساقاة) فان المنفعة في الاجارة والشجرة في المساقاة  
معدومتان (قوله فتحمل الجملة) أي فالأبها م أولى وانما لم تضع لاحد الرجلين لانه  
يحمل في الموصى به لكونه تابعاً لما لا يحمّل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث  
لأحدهما سيحدث شرح م ر وتصح بالابن في الضرر والصوف على ظاهر الفهم صرح به  
البعري وقال يجوز الصوف على العادة فيمكن أن موجود حال الوصية للموصى له  
وما حدث للوارث فان اختلافاً في قدره فالقول قول الوارث يمينه اه خ ط وصورة  
المسألة أنه أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وصح كذا تصح بما لا يقدر على تسليمه  
كطائر في الهواء وعبد أتى لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله أوصى به الخ) من كلام  
المشارح وليس من كلام الأصل (قوله لمن يحمل له اقتناؤه) ليس قيداً لعبارة البرماوى  
هذا التقييد منعياً لانه لا يلزم من القبول الاقتناء لجوار أن ينقل الاختصاص لمن  
يحمل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للحربى بالسلاح مع تمكنه من قتله  
لغيره أن السلاح للحربى فيه خطر ظاهر ولا كذلك الكتاب أو يقال انما المنع  
في الحربى مع جواز دفعه لمن يجوز له ذلك لتأصل العداوة في الحربى ولا كذلك  
في الوصية بالكتاب والذي يحمل له اقتناؤه بأن كان يحتسبه لزج أو ماشية يجرسها  
أو يريد الاصطياد به بخلاف غير ذلك ولا يحمل له اقتناؤه (قوله وزيل) ولومن مغلظ  
(قوله صحت) وكانت اسقاطاً لهما (قوله بكتاب منها) ولا يدخل في اسم الكتاب  
الاثنى ح ل (قوله لم يوص بثلاثة) صادق بما إذا لم يوص بشيء منه أو أوصى بمادون  
الثلاث برماوى (قوله صحت) قال الجلال المحلى ويعطى أحدها بتعيين الوارث قال  
شيخنا قضية إطلاقه كغيره أنه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً دون العصيد لا يتعين  
كلب الزرع لكن جزم الدارمى بخلافه قال الزركشى وهو الأقوى لان ذلك قرينة على  
إرادة الموصى له ومال السبكي الى الاول اه سم أى فلا يلزم الوارث أن يعطى

(ويظهر وحمل) (و) (لو) كان الحمل  
والشجر (معدومين) كافي الاجارة  
والمساقاة (ويجزم) هو أهم من  
قوله بأحد عبده لان الوصية  
تحمّل الجهة ولو بينه الوارث  
(ويخص يفتنى ككتاب قابل  
للتعليم) هو أولى من قوله معلم  
أوصى به لمن يحمل له اقتناؤه  
(وزيل ونجر صخرمة) لثبوت  
الاختصاص فيها بخلاف  
الكتاب الذي لا يقبل التعليم  
والخزير والخمرة غير المحترمة  
وخرج بالباح نحو مزارع  
وبزبادى ينقل ما لا يتقل كقود  
وحدقنف نعم أن أوصى بها  
لمن هو عليه صحت (ولو أوصى  
من له كلاب) يفتنى (بكتاب)  
منها (أو) أوصى (بها) (أو متقول)  
لم يوص بثلاثة (صحت) الوصية

الموصى ولمن الكلاب ما يناسبه على المعتمد عن (قوله وإن قل المتقول) إذا شرط بقاء  
 ضعف الموصى به وقليل المال خير من كثير الكلاب شرح هو (قوله لمن لا كلب له)  
 أي عند الموت (قوله لأن الكلب يتغذ شرأوه) فيه بحث لأنه ينبغي أن يجوز بذل  
 المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فلا صحت الوصية إذا قل من مالي لا مكان  
 تحصيله بالمال هذا الطريق سمى (قوله اتهامه) أي قوله والالهبة لا تكون  
 الاقبام لك فلهبة هنا بمعنى القبول ح ل (قوله غيرها) أي من متول وقوله  
 أو وصى أي أوله متول غيرها أو وصى بثلاثة (قوله دفع ثلثها عددا) هذا إذا كانت  
 مفردة عن اختصاص آخر المال كانت خلفة الاجناس في ثلث بغير فرض النعنة  
 عند من يرى لها قيمة اه حمر وقوله دفع ثلثها عددا بان أكثر من ثلاثة واحد  
 من الثلاثة وثلث الرابع شأنها كالولي لكن لا غيره ح ل على الخلاف (قوله وسطه  
 ضيق) سبأ في أن هذا يسمى بالدريكة رسياني أيضا في كتاب الشهادات أن المتقول  
 كلها حلال الا بالدريكة وأن المزاير كلها أحرام الا للغير (قوله جعل على الشئ)  
 بخلاف من له عود لحو وغيره أو وصى بعود فانه يتم على عود الآه فبطل الوصية  
 لأن العود لا يتبادر منه الأدل بخلاف الطبل ح ل (قوله تاه الويه ياء) قول  
 أي إذا صرح به مكان قال أو صيت بطل الآه وهو مسأله مستأه كما يدر حبه  
 كلام الاصل حيث قال ولو وصى ببلال لم يمت اه وعمل السام - بان  
 الموصى له آدمي معينا فان كان جهة عامة كان غنوا أو غير ابن بالمعهد فان كان  
 رضاه مالا صنع والأفلا ح ل (قوله أو مع تغيير يبق معه اسم الطبل) أي طبل اتحل  
 وظاهره وإن كان التغيير كثيرا ح ل (قوله ببل انبار) هو اسم ولي لله تعالى اسمه  
 عبد الله ادر الجيلاني والمراد به طبل الفقراء بأنواعه ولعمري انك أنتف اليه انه مؤلف  
 من أنشاء وقيل سمى بذلك لأنه يبيع البازي الصغير على السيد حسنا من البعراء  
 على الذكر (قوله أو أعطوه) بقطع المعزة وصلها خلط دى (قوله في أثله) اه  
 وأما في الأولى وهي أو صيت له بكذا فصرح به وان لم يد رغبة الموت ح ل وفيه بيان  
 بإيها رجوعه للأولى لما عرف من سيفاه ان أو صيت وما شئت منه هو وعه يثبت  
 شرح م ر ولو قال كل من ادعى على بعد موتى فأنفاه ما يدعيه هو من ذواته  
 جهة كان كالوصية فيعتبر من الثلث ولا يشترط على جهة وهذا ما رآه محمد بن داود  
 (قوله ومعلوم أن السكينة الخ) وهل يكفي في النية بقاء التمسك به من المذوق بد  
 من اقتراحه بجميع اللفظ كما في البيع الأقرب الأول وبغيره من ما رآه السام كان  
 في مقابلة عوض احتيط له ع ش وكل ما احتاج للنية ان مات ولم يعطيه بطل

وإن قل المتقول في الثانية لأنه  
 خير منها الا لقيمة لها أما إذا  
 أوصى من لا كلب له يقتضى  
 كلب فلا تنصح الوصية لأن  
 الكلب يتغذ شرأوه ولا يلزم  
 الوارث اتهامه ولو أوصى بكتابه  
 وليس له غيرها أو وصى بثلاث  
 المتقول دفع ثلثها عددا الا لقيمة  
 اذا لقيمة لها وتعتبر بغير المتقول أعم  
 من تعبيرة بجال (أو) أو وصى  
 (من له طبل لحو) وهو ما يضرب  
 به الخشون وسطه ضيق وطرقه  
 واسمان (وطبل حل) كطبل  
 حرب يضرب به للتمويل وطبل  
 حجاج يضرب به للأعلام بالنزول  
 والارتحال (بطل حل على  
 الثاني) لأن الموصى قصد  
 الثواب وهو لا يحصل لإحرام  
 (وتلقوا) الوصية (بالأولى) أي  
 بطل الآه (الا ان صلح لثاني)  
 أي لطل الحل بهيئة أو مع تغيير  
 يبق معه اسم الطبل وقول  
 لثاني أعم من قوله لحرب أو حجاج  
 لتساوله طبل البار ونحوه  
 (و شرط في الصيغة لفظ  
 يشعر بها أي بالوصية وفي  
 معناه ما عرف في النان (صريحه)  
 ايجابا (كما) وصيت له بكذا  
 أو أعطوه أو هوله أو وهبته له  
 (بعد موتى) في الثلاثة وقول  
 كما وصيت إلى آخره أعم مما عاين به (وكتابت له من مالي) وإن أشعر كما  
 أن السكينة تقتضى في النية

أما قوله هوله فقط فأقرا لا وصية كما لم ياب (وتلزم) أي الوصية (بموت) لكن (مع قبول بعده ولو تراخى) موسى له (معين) وإن تمذ فلا يصح القبول قبل الموت (٤١) لأن الموصى أن يرجع في وصيته ولا يشترط القبول في غير معين

كأنفقوا ويجوز الاتصاف على ثلاثة منهم ولتجنب التسوية بينهم وأنما يشترط القود في القبول لأنه إنما يشترط في العقود التي يشترط فيها أو شيا القبول بالإيجاب وطاهر أنه لا حاجة للقبول فيها لو كان الموصى به اعتسفا كأن قال أعتقوا عني فلأبعد موتي بخلاف ما لو وصى له بقرته فإنه يحتاج إلى ذلك لأقتضاء الصيغة له (والرد) للوصية (بعد موت) لأتبعه ولا معه كالقبول (فإن مات) الموصى له (لأنه بعد موت الموصى) بأن مات قبله أو معه (بطلت) وصيته لأنها ليست بالزامة ولا آيلة إلى الزوم (أو بعده) قبل القبول والرد (خلفه وارثه) فيها فإن كان الوارث بيت المال فالقابل والرد هو الأمام وقولي لأبعد وخلفه أعم من تعبيره بما ذكره (وملك الموصى له) المعين للموصى به الذي ليس باعتناق بعد موت الموصى وقيل القبول (موقوف) أن قبل بأن أنه ملكه بالموت) وإن رد بأن أنه للوارث (وتبعه) في الوقف (القوائد) الحاصلة من الموصى به كثمره وكسب (والثؤنة)

ولا بد من الاعتراف بها نطقا فانه أو من وارثه وإن قال هذا خلى وما فيه وميتي فلا يسوغ للشاهد العمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وقد أوصيت به وإشارة من اعتقل لسانه يجرى فيه ما قيل في الأعراس فيما يظهر شرح م (قوله مع قبول) ولو للبعض لفظا أو فعلا كالأخذ باليد ح ل ومثله ع ش وقال م (في شرحه) الأوجه أنه لا بد من القبول لفظا كما نقله عنه البرماوى وقوله بعده خرج ل قبول فأن الموت كما يفيد كلامه الآتى ح ل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين كأنفقوا) لتحذره منهم ومن ثم لو قال أنفقوا جعل كذا وأنقصه وأبأن سهل عادة عدمه تعين القبول شرح م (قوله ولا تجنب التسوية بينهم) منه ما وقع السؤال عنه في الوصية تجسورى الجامع الأزهر فلا تجنب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استبعادهم ويحتمل وجوب التسوية لاتصافهم لهم ولعدمه ع ش م (مخلصا ولا يجوز إعطاء شيء لفقره ورثة الموصى) كما في شرح م (قوله والرد الخ) والقبول بعد الرد لا اعتبار به كالأرد بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتمد ومن صرح بالرد دتها أولا أقبليها أو أطلتها أو ألقيتها ومن كتاباته نحو لا حاجة لي بها أو لا غني عنها وهذه لا تعلق في فيما يظهر والأوجه صحة اقتضائه على قبول البعض فيها وفي المبة إذا اشتراط المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هو في نحو البيع شرح م (قوله ولا آيلة إلى الزوم) أي بنفسها فلا يرد أنها آيلة إلى الزوم بالقبول وأما البيع في زمن الخيار فانه آيل إلى الزوم بنفسه (قوله خلفه وارثه) فإن كان طه لا وجب على وليه القبول ويقضى الوارث منه دين مورثه لانه كمورثه ولو قبل بعض الورثة ملكة قدر حصته من الموصى به برماوى (قوله الذي ليس باعتناق) لا حاجة لاستثناء هذه لأنها لم تدخل في قوله وملك الموصى له لانه ليس فيها موصى له بل فيها وصية باعتناق اللهم الآن يقال إن الرقيق موصى له ضمنا فكأنه أوصى له بقرته شيئا (قوله موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ شرح م (قوله أن توقف في قبول ورد) فإن لم يقبل ولم يرد خبره الحاكم بينهما فإن أحكم عليه بالابطال كخبر امتنع من الأحياء شرح م (قوله باعتناق رقيق) أي وتأخر عتقه مدة بعد موت الموصى (قوله فالملك فيه للوارث) فبذلك لقتل له نعم كسبه له للوارث كما صححه في البحر لثبوت راسقه لعتق وهو المعتمد م (ويدل على بقول الشارح فالثؤنة عليه وسكت عن القوائد) (فصل في الوصية بزيادة على الثلث) \* وفي تبرعات

ولو طرفة (ويطالب ١١ موسى له) يح أي يطالبه ث الوارث أو الرقيق الموصى به أو القائم مقامهما من ولى ووصى (ها) أي بالثؤنة (أن توقف في قبول ورد) فإن أراد الخلاص رد أم لا وصى باعتناق رقيق فالملك فيه للوارث إلى اعتسافه فالثؤنة عليه وتعبيد بالبقوائد والثؤنة أعم من تعبيد بما ذكره (فصل في الوصية بزيادة على الثلث)

مخصوصة بكونها منجزة أو معلقة بالموت (قوله بنقي) أي يتبع على الرابع أو يرب  
 على قول القاضي ق ل على الجلال (قوله على الثالث) أي الموصي بحال الوصية  
 كما يدل عليه الحديث المذكور وإن كان الاعتبار بالتماله عند الموت برماوى (قوله  
 والأحسن الخ) هو كالأستدراك على المفهوم ان مفهومه أنه يومى بالثالث فأقل وهو  
 يومى استوائهما فى الحسن فدفعه بقوله والأحسن الخ قال زى قوله والأحسن  
 هذا ما رجحه فى الروضة لكن قال فى الام اذا ترك وروثه أغنياء اخترت أن يستوب  
 الثالث واذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوب الثالث ونقله فى شرح مسلم من  
 الاصحاب أنه أسعد (قوله الثالث والثالث كثير) بنصب الاول على الاغراء  
 أو بتقدير فعل أى أعطى الثالث وبرفعه على أنه فاعل فعل حذف أى يكفى الثالث  
 أو مبتدأ خبره محذوف أى كائى ش ع ش وتمام الحديث كما فى البخارى انك  
 أن تذر ذرثك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون أى يمدون الى الناس ككفهم  
 تذر بفتح الحمة والعالة جمع عائل وهو الفقير ويتكفون أى يمدون الى الناس ككفهم  
 للسؤال وقال الزركشى أن تذر أى لان تذر ع ش على م ر وإن تذر مبتدأ خبره  
 خير والمجمله خبران أى تركك ذرثك الخ فالصبر ما خوف من معنى تذر واللام  
 للابتداء وأصل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال السعد بن أبى وقاص رضى الله  
 عنه وهو ثالث ثلاثة فى الاسلام حين عاده فى مرضه وسأله عن الوصية بماله كله  
 فلم يرض فقال ثلثه فلم يرض فقال نصفه فلم يرض فقال ثلثه فقال الثالث الخ  
 برماوى (قوله قال المتولى) انما تقدم قول المتولى على قول القاضي مع أنه تلخيص اشارة  
 الى قوله برماوى (قوله مكروهة) وإن قصد حرمان الورثة على أنه لا حرمان فيه أصلا  
 أما الثالث فلان الشائع وسع لعنه ليستدرك به ما فرط منه فلم يؤثر قصد به ذلك وأما  
 الزائد عليه فهو انما ينفذ اذا أجازوه ومع اجازتهم لا ينسب اليه حرمان ولا يؤثر قصد  
 ويعتبر المال الذى تكبره الزيادة على ثلثه وانحصر يوم الوصية فان راد بعد ذلك تبين  
 أن لأحرمة ولا كراهة س ل (قوله والا) أى وإن لم تنوع أهليته كن به جنون  
 مستحكم أيس من بره بغلبة الظن بأن شهادته خير من أن يرى واحد زمان نفوذها  
 كما فى شرح م ر (قوله فاجازته تنفيذ) أى لا بد له عطية وعلى الاول لا يحتاج لفظ  
 هبة ويتجدد قبول وقبض وهذا من فوائد الخلاف فى أن الامارة تنفيذ أو عطية مبتدأة  
 ولا رجوع للقبض وتنفيذ من المقتضى وعليه ما لا بد من معرفته لقدر ما يميزه  
 من التركة ان كانت بمشاع لاعمين ومن ثم لو أجاز وقال ظننت قلة المال أو كثرت  
 ولم أعلم كميته وهى بمشاع حلف أنه لا يعلم ونفذت فيما ظننه فقط أو بعين لا يقبل اه

وفى حكم اجتماع تبرعات  
 مخصوصة (يقضى أن لا يوصى  
 بزائد على ثلث) والأحسن  
 أن ينقص منه شيئا لخبر الصحيحين  
 الثالث والثالث كثير والزيادة  
 عليه قال المتولى وغيره مكروهة  
 والقاضى وغيره مصرمة  
 (تتعلق) الوصية بالزائد فيه  
 (ان رده وارث) خاص مطلق  
 التصرف لانه حق فان لم يكن  
 وارث خاص بطلت فى الزائد لان  
 الحق للمسلمين فلا يجزى أو كان  
 وهو غير مطلق التصرف فالظاهر  
 أنه ان توفيت أهليته وقف  
 الامر لها ولا بطلت وعليه  
 يجعل ما أفتى به السبكي من  
 البطال (وان أجازها) جازته  
 تنفيذ الوصية بالزائد ويعتبر  
 المال الموصى ثلثه ملاوفاً  
 الموت لا وقت الوصية

جبر ولو أقام الموصي له يئنه بعله بقدرها عند الإجازة لزم ع ن وقال زى ويفي  
 أن يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقد دارت ركة فلو جعل أحدهما نصص كالأمر  
 من المجهول اه (قوله تعليق بعد الموت) حتى لو قتل الموصي وجبت الذمة أخذ ثلثها  
 كما في شرح م ر و ج ل وقوله وجبت الذمة أي بنفس المقتل بأن كان خطأ أو شبه  
 عمد أمالو كان محمدا يوجب القصاص فعني عنه على مال لم يضمن للتركة لأنه لم يكن  
 ماله وقت الموت ع ش على م ر (قوله ولو بيع غيره) كأن قال إن مت و دخلت  
 الدار وأنت حريصة شرط دخوله بعد الموت الآن يريد الدخول قبله فيتبع وقيل لا فرق  
 بين تقدم الدخول وتأخره والأول أصح كما في شرح م ر في كتاب التدبير (قوله  
 لأن العين في يده) قضته أنها لو كانت في يد الوارث وادعي أنه ردّها إليه أولى  
 موطنه ودية أو عارية صدق الوارث أو بعبارة المتب و قال الوارث أخذتها غصبا وأخبر  
 ودية صدق المتب وهو محتمل ولو ادعي الوارث موته من مرض تبرعه والمتبرع عليه  
 شقاه وموته من مرض آخر أو بعبارة فإن كان خوف صدق الوارث والأول لا خلاف غير  
 الخوف بمنزلة الصحة وهما لا يختلفان في صدور التبرع فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه  
 لأن الأصل دوام الصحة فإن أفا ما بينتين فتمت بينة المرض وهي بينة الوارث لأنها تامة  
 م ر (قوله اعتبار من الثلث أيضا) لأن اللمبة لا تفرم إلا بالقبض اه (قوله أفرع بينهم)  
 وكذا يفرع إذا رتب كأن قال إذا امت فسام حرّم حرّم غانم كما يفيد كلام شيخنا  
 كحبر وهو خلاف ظاهر كلام الشرح اه ح ل وعبارة شرح م ر أفرع بينهم  
 سواء أوقع ذلك معا أم مرتباً ثم قال أمالو اعتبر الموصي وقوعها مرتبة كما عتقوا أسام  
 ثم غنما أو فغانما وكأعطوا زيدا مائة ثم عرأ مائة وكأعطوا أسام مائة أعطوا عرأ مائة  
 ولا بد من تقديم ما قدمه اه فيجمل ما ذكره أولاً من التصميم على ما إذا كان الاعتاق  
 من الموصي وما ذكره آخره على ما إذا اعتبر الموصي وقوع العتق من غيره فلا يخالف  
 صنيعة صنيعة شيخ الإسلام والصواب حمل الترتيب في كلام م ر على الترتيب  
 في اللفظ لا الحرف مرتب بخلاف ما فهمه ح ل ويدل للصواب قول ق ل على الجلال  
 قوله وإذا اجتمع تبرعات أي غير مرتبة والقديم الأول فالأول على المعتمد سواء كانت  
 منه كأدامت فسام حرّم غانم وهكذا أو بامرو كأعطوا بعد موتى أسام غانما  
 وهكذا أو أعطوا أسام أعطوا زيدا كذا أو دمرعده ثم أوصى له بمال فقدم فيه  
 العتق على الوصية كما تقدم (قوله ولم يرتب) أي بنم أو الفاء وذكره أيضا ما والا  
 فيستغنى عنه بقوله هذا إذ الم رتب الخ (قوله باعتبار القيمة) أي في المتقومات كأن  
 أوصى يزيد بثلث قيمته مائة ولعمرو بثلث قيمته خمسون وبكر بثلث كذلك وثلث ماله

لأن الوصية تعليق بعد الموت  
 فلأوصى بريق ولا رقيق له ثم  
 ملك عند الموت وريقا تعلق  
 الوصية به ولو زاد ما له تعلق  
 الوصية به والمعتبر ثلث المال  
 الفاضل عن الدين (ويعتبر من  
 الثلث) الذي يوصى به (عتق  
 علق بالموت) ولو بيع غيره (وتبرع  
 بنجز في مرضه كوقف ومبة)  
 ولو اختلف الوارث والمتب هل  
 اللمبة في الصحة أو المرض صدق  
 المتب يمينه لأن العين في يده  
 ولو وهب في الصحة وأقبض  
 في المرض اعتبر من الثلث أيضا  
 أما المنجز في صفته فيحسب من  
 رأس المال وكذا أم ولد بنجز  
 عتقها في مرض موته وإذا اجتمع  
 تبرعات متعلقة بالموت ونجز  
 الثلث عنها (فإن تميضت  
 عتقا) كأن قال إذا امت فانت  
 أحرار أو فسام وبكر وغانم أحرار  
 (أفرع) بينهم فنخرجت قرعته  
 عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعتق  
 من كل شقص (والأبأن  
 تميضت غير عتق) كأن أوصى  
 لزيد بمائة وأدمرو وبخمسين  
 وبكر بخمسين ولم يرتب  
 أو اجتمع العتق وغيره كأن  
 أوصى بعتق سالم وقيته مائة  
 ولزيد بمائة ولم يرتب وثلث

ماله غنم مائة (قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العتق وغيره

باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى يعني زيد خمسين وكل من غيره ويكره ستة وعشرون وفي مثال الثانية يعني من سالم نصفه وأزيد خمسون نعم لو برعده وقيته مائة وأوصى له بمائة وثلاث ماله مائة قدم حتى المدة على الوصية له (كترعات) فانه ان تمضي العتق لتقص عبيد أقرع هذا من الشقة في الجميع أو من غيره كالمدة جمع أو اجتماعا كان تصدق واحد من وكلامه وقف آخر وعتق (٤٤) آخر قسط الثلث مثل ما ذكره في المثال ترتيب

المعلقة والمغفرة (فان ترتيبا) مائة فتصدق الوصية في نصف كل الشاب لا يقال مثاله في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لا نافع ولا شراح مثل بقوله كان أو وصى الخ فمثل ماله أو وصى له زيد يعني وكذا البقية برماوى وكان لاولى أن يثبث أولا بالمقوم أيضا ويمكن شمول المائة في كلامه للمقوم بمائة شاة وكذا الخمسون (قوله باعتبارها فقط) أي ان كان غير العتق أيها ما فقط وقوله أو مع المقدار أي ان كان غير العتق مقدارا أو فيه مقدار برماوى كان أو وصى بعتق غنم وقيته مائة وأوصى له بمائة وثلاث ماله مائة قدم حتى نصفه ويعني زيد نصف المائة (قوله أو بالمقدار) أي في الثلاث كان أو وصى بمائة دينار وعلو وبنين بكر (قوله نعم لو برعده) استدراك على قوله قسط الثلث وكان مقتضى التقييد في هذه الصورة أن لا يصدق النصفه ويسحق نصف المائة (قوله قدم عتق الدبر) لتدقيق الشارع للعتق (قوله قسط الثلث) نعم لو تعدد العتق أقرع فيما يخصه من ل (قوله أو أعتق الخ) يعلم منه أن الأتريب في المغفرة معناه قدم بعضها على بعض في الخارج لا الترتيب بهم ونحوها والحاصل أن التبرعات أمان أن تميم عتقا أو تميم غير أو يكون البعض عتقا والبعض الآخر غيره فلهذا ثلاث صور وعلى كل أمان تكون كلها مرتبة أو غير مرتبة أو البعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسعة وعلى كل أمان تكون المعلقة أو مغفرة أو البعض معلقا والبعض مغفرا فالجمله سبعة وعشرون وحكمها أنها ان كان البعض معلقا والبعض مغفرا قدم المغفر معلقا أي تقدم أو تاجر عتقا كان أو غيره لا مادته الملك حالا وان كانت مرتبة قدم أول فأول إلى تمام الثلث مطلقا أي سواء كان عتقا أو غيره وان كانت دفعة فالمتممجة عنه سواء المعلقة والمغفرة يقرع فيها بين الجميع وان كانت غير عتق أو واجتمع عتق وغيره ورع الثلث على الجميع (قوله لا تسلطه الخ) بهذا التعليل اندفع ما يقال في منعه من التسلط على ثلث الحاضر نظر لانه ثابت له على كل حال تلف النسائب أو سلم (قوله لا احتمال سلامة النسائب) علم منه أن عمل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لعدم الوصول اليه نظرا لظروف وأحواله والأحكام للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وقصر فهم في المال النسائب شرح م رفلو تصرفوا في ما يسهوا وبان تلف النسائب فكمن باع مال أبيه ظان حياته فبان ميتا فيصح وان بان سالبا وعاد اليهم

كان قال أو عتقا بعد موقى سالما ثم غائبا أو عتقا أو زيدا مائة ثم عمرا مائة أو عتقا أو سالما أعطوا فزيد مائة أو عتق ثم تصدق (قدم الأول) منها (فالأول إلى) تمام (الثلث) ويتوقف ما بقى على اعادة الوارث ولو كان بعضها مغفرا وبعضها معلقا بالموت قدم المغفر لانه يجيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في المتعلقة بالموت من زيادة (ولو قال أن أعتقت غائبا فاسلم حر فأعتق غائبا في مرض موته تعين) للعتق بقيد زده بقول (ان خرج وحده من الثلث ولا أقرا) لاحتمال أن يخرج القرعة بالحريه لسالم قيارم ارفاق غنم فيغوث شرط حتى سالم فان لم يخرج من الثلث حتى يقطعه أو خرج مع سالم أو بعضه منه عتقا في الأول وغانم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بم حاضر هو ثلث ماله) وباقيه غائب (لم تسلط موصى له على شيء منه حالا) لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا تسلط اثنين على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة النسائب (فرج) لو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع له وصى له ثلث الدين وكلما انقض من الدين شيء دفع له ثلثه

تبيين بطلان تصرفهم ولو تصرف الموصى له في الثلث مع مطلقا وصكذ الوتصرف في الكل وبان سلامة الغائب اه زى لكن هذا سائيه قول المصنف لم يتسلط موصى له الخ الا ان مصاب بان معناه لم يجز للموصى له أن يتسلط على شيء وكلام زى في نفوذ التصرف ولا تنافي بين عدم الجواز والنفوذ اه وقول زى باقيها أى التركة والمراد منه ثلثا الحاضر وكان الاولى أن يقول باقية أى الحاضر يعني الباقي به بالثلث (فائدة) كل مال مات عنه الميت بأن كان دينا على الناس ولم يقبضه الوارث فثوبه الميت ولا ينافيه جواز مطالبة الوارث به لان الحق له فيه لم يكن لا يملكه الا اذا قبضه وهي فائدة عظيمة برماوى \* (فصل في بيان المرض الخوف والمحق به) \* (قوله المتضمن) كل من حاصفة لازمة وهي السبب في ذكر المرض الخوف هنا (قوله مخوف) بان لا يندر الموت منه وقوله اوفى مرض غير مخوف بان يندر الموت منه حل وفي شروح مران المخوف ما يكثر فيه الموت عاجلا وان خالف المخوف عند الاطباء فلا يشترط في كونه خوفا فغلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام الذي هو مرض في حجاب القلب والكبد يصعد أثره الى الدماغ كآفة الاعمى الامام واقراء وهو المعتقد (قوله أى يخاف منه الموت) ففيه حذف واصل والتقدير مخوف منه ومقتضى هذا التفسير أن يقال الخفيف ولهذا قال بعضهم انه الصواب لكن جواز النووي فيه الوجهين برماوى ولو وقع اشتراع في مرض غير مخوف ثم طرأ المخوف عليه فان قال أهل الخبرة بقضى الى المخوف فيمخوف وإن قالوا لا يقضى اليه غالبا فالتربع فيه كالتربع في الصحة ع ن (قوله برى منه) بفتح الراء وكسرهما وفي المصباح أن ضمها لغة فهو من باب نفع وتعب وقرب وبرى من الدين بكسرهما برماوى (قوله على نجاة) أى ولا على سبب آخر كترق وهدم ح ل وهو بضم الفاء والمذ وفتح فسكون اه شرح م ر وفي الحديث أنه راحة المؤمن وجل الخبر الاخر بأنه أخذه أسف على غير المستعد ق ل على الجلال (قوله لاتصال الموت به) يؤخذ منه أن المخوف ما اتصل به الموت وبه صرح زى فان قيل المرض ان اتصل به الموت فهو مخوف وإن لم ينصل به فهو غير مخوف فما فائدة ذكره أجيب بان فائدة اذ اتبع فيه ومات بسبب آخر كهدم أو غرق فانه يحسب من الثلث زى (قوله وبه جرب الخ) أى فان هذه غير مخوفة (قوله وان شئت فيه) أى فيما لم ينص الفقهاء على أنه مخوف أو غير مخوف والا فلا عمة بقول غيرهم فيه مما يخالف قولهم ح ل (قوله لم يثبت الاطليبيين) عبارة م لم يثبت كونه مخوفا الا الخ ثم قال وبقول قول الطليبيين في نفي كونه مخوفا ايضا خلافا للمتنولى وقد لا ترد عليه لارجاع ضمير يثبت

(فصل في بيان المرض الخوف والمحق به المتضمن كل منهما الخجرفى التبرع الزائد على الثلث (لو تبرع في مرض مخوف) أى يخاف منه الموت (ومات) فيه ولو كان يصور غرق أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد على ثلث) لانه محصور عليه في الزائد بخلاف ما إذا برى منه فانه ينفذ لئلا يندم الخجبر (أو) في موضع (غير مخوف فمات) ولم يحمل موته على فحشاء) كاسهال يوم أو يومين (فكذلك) أى لم ينفذ ما زاد على الثلث لانه حيثئذ مخوف لاتصال الموت به فان حل عليه ما كان مات وبه جرب أو وجع فمات أو عين نفذ (فان شئت فيه) أى في أنه مخوف (لم يثبت الا) بطليبيين مقبولي الشهادة) لانه يتعلق به حق آدمى ولا يثبت بدسوة ولا برجل وامرأتين الا أن يكون المرض علنة باطنة بامرأة لا يطلع عليها الرجال غالبا فيثبت بمن ذكر



(ومن الخوف قولنج) ضم القاف وفتح اللام وكسرها وهوان تنعقد اخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا ينزل ويصعد ويب  
 الضار الى الدماغ فيؤدى الى الهلاك (وذات جنب) وسماها الشافعي (٤٦) ذات الحامة وهي قروح تخمد

في داخل الجنب بوجع شديد  
 ثم تمتنع في الجنب ويسكن الوجع  
 وذلك وقت الهلاك ومن  
 علما ما تنشق النفس والسعال  
 والحى اللازمة (ورعاف دائم)  
 تثلبت الرأله بسقط القوة  
 بتخلف غير الدائم (واسهال  
 متتابع) لانه ينشف رطوبات  
 البدن (أو) غير متتابع كسهال  
 يوم أو يومين ولكن (خرج  
 الطعام غير مستعمل) بأن  
 تفرق البطن فلا يملكه  
 الامساك (أو) خرج (بوجع)  
 ويسمى الزحير (أو) خرج  
 (بدم) من عضو شريف  
 كسكب بخلاف دم البواسير  
 واعتبارا لسهال في الثلاثة  
 من فادى (ودق) بكسر الدال  
 وهوداء يصيب القلب ولا تمتد  
 معه الحياة غالبا (وابتداء فالج)  
 وهو استرخاء أحد شقي البدن  
 طولا وسببه غلبة الرطوبة  
 والبلغم فاذا هاج رجا أعطا  
 الحرارة الغريزية وأهلك بخلاف  
 دوامه وبطلق الفالج ايضا على  
 استرخاء أى عضو وكان وهو المراد  
 هنا (وحى مطبقة) بكسر الباء  
 أشهر من فقها أى لازمة  
 (أو غيرها) كالوزد وحى التى  
 تأتى كل يوم والغلب وحى  
 التى تأتى يوما وتقلع يوما والثلاث وحى  
 التى تأتى يومين وتقلع يومين

لكل من طر في الشك أى لم يثبت كونه خروفا وغير مخوف كما قاله ح ل وهذا  
 بخلاف ما تقدم في التيم فان المرض فيه يثبت بواحد والفرق أن الحق ثم تتهامس  
 وهنا لا دوى ع ن ولواختلفت الأطباء رجع الاعلم فالأكثر عددا فمن يتعبه مخوف  
 لانه علم من غامض العلم ما خفى على غيره أو ما اختلفا في عين المرض كأن قال الوارث  
 كان حى مطبقة والمتبرع عليه كان وجع خرس فانه يكنى غير طبيبين كما ذكره م و  
 (قوله قولنج) هو من الخوف ابتداء ودوام ح ل وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول  
 وأكل التين والزبيب ويضرب حبس الرجم وشرب الماء البارد وأشار ابن ابي عمير  
 حصر الامراض المخوفة واتخاذ كرمها ما يتقلب وقوعه قل على الجلال قال بعضهم  
 رجلة ما عتري الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض برماوى (قوله فيؤدى الى الهلاك)  
 أى وان اعتاد ذلك ح ل (قوله وذات جنب) وهي المعروفة بالقبصة وينفعها شرب  
 البغسج وضادها أى ادهانها به واستعمال القرية على الريق وهو من المجربات  
 ق ل على الجلال (قوله ورعاف دائم) أى متتابع وهو الاسهال من المخوف دواما  
 لا ابتداء ولا بد من مضى زمن يقضى مثله فيه عادة تثير الى الموت ولا يضبط بها  
 يأتي في الاسهال لان الدم قوام البدن ح ل وينفع الرافى أن يكتب بده اسم  
 سمجه على جبهته وضاد الانف بالعص ملتو ناع الزيت والحاصل أن المرض  
 أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء ودواما كقولنج وقسم مخوف دواما لا ابتداء  
 كالاسهال وقسم مخوف ابتداء لا دواما كالفالج برماوى (قوله متتابع) بأن زاد  
 على يومين أو أخذما يأتي بعده وكان بحيث لا يقدر معه على اتيان الخلاص ح ل  
 وينفعه أكل الكزبرة المخصصة على الريق وأكل السفرجل والكمون الشافعي وقوله  
 فلا يمكنه الامساك وينفعه أكل قراميط السمك برماوى (وهو ويسمى الزحير)  
 يفتح الزاى وينفعه أكل الرمان الحامض برماوى (قوله وابتداء فالج) وهو سبعة أيام  
 أعش وينفعه أكل الثوم وعسل النحل والغسل بدق الثوم مع الغسل ويخلط في العسل  
 ويستعمل صباحا ومساء قل على الجلال (قوله فاذا هاج) أى سببه وقوله بخلاف  
 دوامه أى فهو مخوف ابتداء لا دواما ح ل (قوله وهراستراخه) أى عدا الأطباء  
 وقوله وبطلق أى عند الفقهاء برماوى (قوله وهو المراد بها اذا كان مرادها)  
 فكان المناسب تقديمه (قوله وحى مطبقة) وهي المسماة بالدموية شيئا عزيزا وقوله  
 أى لازمة بأن تتجاوز يومين أو أخذما بعده برماوى فان تقباضها فغير مطبقة (قوله)  
 وحى التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغرق ولا تتبدد بقرين قل على الجلال (قوله)  
 وحى التى تأتى يوما) أى وان أشعر فيه وقوله وتقلع يوما أى فى جزء من أجزاء

ويقال ويومين وتقلع يومين

(الاربع) وهي التي تأتي يوما وتقطع  
 يومين فليست مخوفة لان المحوم  
 بها يأخذ قوة في يوم الاقلاع  
 والحى السيرة ليست مخوفة  
 بحال والربع والورد والغيب  
 والثلب بكسراؤها (و) منه  
 (أمر من اعتاد القتل) للآسرى  
 مسلما كان أو كافرا فتعبرى  
 بذلك أولى من تغييره بأسر  
 كفار (والصام قتال بين  
 متكاثرين) أو قريبي التكافؤ  
 سواءا كانا مسلحين أم كافرين  
 أو مسلحا وكافرا (وتقديم لقتل)  
 هو أمر من قوله لقصاص أو وجع  
 واضطراب ربح في حق  
 راكب سفينة (في بحر أو نهر  
 عظيم (وطلق) بسبب ولادة  
 (وبقاء مشبهة) وهي التي قتم بها  
 النساء الخلاص لان هذه  
 الاحوال تستعقب الهلاك  
 غالباً فان انفصلت المشبهة فلا  
 خوف ان لم يحصل بالولادة  
 جراحة أو ضربان شديد  
 (فصل في أحكام لفظة  
 الموصى به والموصى له (بتأويل  
 شاءه وبين من جنسهما (غير  
 سفينة) في الاولى (و) غير  
 (فصل في الثانية فينبأ دل  
 كل منهما صغيرا مجتمعا وكبيرها

ويقال مثل ذلك فيما بعده ق ل على الجلال (قوله الاربع وهي التي تأتي يوما الخ)  
 وجه تسميتها بذلك ان مجيئها ثانيا بالنسبة للأول في الرابع شرح م (قوله فليست)  
 مخوفة محله ان لم ينصل بها الموت والا قدم فيها تفصيل بين أن يكون التصرف قبل  
 العرف أو بعده م ر فان كان قبل العرف فلا سفن ما زاد وان كان بعده نفذ ما زاد لانه  
 صحيح حيثئذ كما صرح به فيأمر (قوله اليهجرة) كجى يوم أو يومين حل وهي المسماة  
 بالهوى عزيزى (قوله ومنه أسرى من اعتاد القتل) من اضافة المصدر له اعلمه ونصه  
 بن مع أنه معاروف على قولنا لينبه على أن هذه ملحقة بالخوف لكن كلام المصنف  
 يقتضى أنهم انهم بالخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير راجع للخوف وعبارة  
 المنهاج والمذهب أنه يلحق بالخوف أسركفار الخ فالأولى أن يقول ويلحق به أسرى الخ  
 قال م ر في شرحه ويلحق بالخوف أشياء كالربا والطاعون أى زمنهما تصرف الناس  
 كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قيد الكافي بما اذا وقع في أمثاله وهو حسن  
 كما قاله الأذرى (قوله وتقدم لقتل) ظاهر تعبيرهم بالتقديم أن ما قبله ولو بعد  
 الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده السبب حيثئذ وانه بعد التقديم لومات  
 بهدم مثلا كان تبرعه بعد التقديم محسوباً من الثالث كالموت أيام الطعن بغير  
 الطاعون شرح م ر (قوله في حق راكب سفينة) وإن أحسن السباحة وقرب  
 من البرح لا يطلب على ظنه النجاة منه م ر (قوله وطلق) هذا ان مات فان سلبت  
 نفذ جزما كبريى برى برماوى (فائدة) روى الثعلبي في تفسير آخر سورة الاحقاف  
 عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة  
 ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله  
 رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية  
 أو ضحاها كأنهم يوم يرون ما وعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك  
 الا القوم الفاسقون اه خ ط (قوله بسبب ولادة) وان تكررت ولادتها وموت الولد  
 في البطن مخوف وخروج بالولادة القاء للعلقة والمضغة فلاس مخوف س ل وخص  
 الزكريى كون الطلق مخوفا بالابكار والنساء الصغار قال وهو حسن (قوله تستعقب  
 الهلاك) أى تطلبه عقبا أو تستأزمه (فصل في أحكام لفظة الموصى به  
 والموصى له) ذكر من الاولى سبعة عشر حكما من الثانية ثلاثة عشر أولها  
 قوله أو وصى لحماها (قوله لفظة) فيجمل اللفظ على معناه المعنى ثم العرف العام  
 ثم الخاص ببلد الموصى ثم اجتداد الموصى ثم الحاكم ولو وصى بطعام حل على عرف  
 المرمى لا عرف الشرع الذى في الربا ق ل على الجلال (قوله من جنسهما) خرج

الظباء الا اذا اوصى بشاة من شياهاه وليس له الا الظباء فتدخل بخلاف مال او مسمى  
 بشاة من غنمه وليس له الا الظباء فلا تدخل لانه يقال لها شياه البر لا غنمه وقوله غير  
 نسخة أى ان كان له غير السفال والادخلت شرح م ر (قوله ما لنا ومعرنا) وان كان  
 عرف الموصى اختصاص الشاة بالضأن لانه عرف خاص فلا يشارك الاثنية ولا العرف  
 العام شرح م ر (قوله والمشاء فى الشاة الواحدة) فكان الاولى ان يفرع مع بقائه  
 لان ذلك علم من صدق الشاة بالذكور والانثى ح ل فهو جواب عما قال ليع  
 تصدق الشاة بالذكور مع وجود التاء (قوله اذا فصل عنها) أى ولم يبلغ سنة  
 والاسمى ابن مخاض أو يمتساع ش (قوله أولى من تعبيرة لساولة الناقة) أهل  
 وجه الاولوية أن عبارة الامل توهم اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الحقة وبنت  
 اللبون ع ش وتقتضى أيضاً أنه لا يتناول غير الناقة فكان الاولى أن يقول أولى  
 وأعم (قوله جعل) هو فى عرف الفقهاء ما تم له سنة وعند أهل اللغة ما دخل  
 فى السابعة وقبل ذلك يقال له بكر وقعود كافى ع ش عن عمر وقوله بخاتى واحده  
 بنتى وبختية م ر (قوله أى لا يتناول الخ) دفع به توهم عود الخب إلى البصاق والعرب  
 برموى (قوله ولا يتناول بقرة ثورا) أى ولا تجلج م ر (قوله لأن البقرة لا تنثى) أى  
 من العرب والمجواميس ح ل أى اذا بلغت سنة ودونها بجبهة برموى وقوله ولذا ذكر  
 أى من العرب والمجواميس ح ل أى اذا بلغت سنة ودونها بجمل برموى ويسان المقر  
 جاموسا وعكسه كما يجتاه بدليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما فى الربا  
 جنسا واحدا بخلاف بقرة الوحش فلا يتناولها البقر نعم ان قول من بقرى ولا قوله  
 سواها دخلت كما يشبه الزركشى وانما حنت من حلف لا يأكل من يقرى بها على  
 لحم بقرو حشى لان ما هنا مبني على اللغة حيث لا عرف عام يخالفها ونتم لا يبنى  
 على اللغة الا اذا اشتهرت والارجح للعرف العام والخاص شرح م ر (قوله  
 لم يشتهر عرفا) أى فى عرف الفقهاء وعمل الرجوع للغة فى هذا الباب ما يوجد عرف  
 يخالفها ولا ندم عليها كما يؤخذ من شرح م ر (قوله وان اوعها) أى ايه اغيير  
 مشتهرا (قوله فى العرف) أى عرف الفقهاء فلا يفتى فى العرف ان لم يثبت ذات  
 اربع فان قلت حل الدابة على عرف الفقهاء فيه تقديم العرف الخاص على غيره مع  
 أنه مؤخر قلت ينع كون عرف الفقهاء عام لان المراد بالخاص الخاص ببلد الموصى  
 وعرف الفقهاء المذكور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام ما لا يخص ببلد الموصى  
 فيشمل عرف الفقهاء المذكور كما يؤخذ من ق ل على الحلال (قوله فرسان الخ) فان لم  
 يكن له واحد من الثلاثة وكان له دابة غير ما حمل عليها لان الحقة اذا اعتذر رجوع

والمعجب والسليم والذكر  
 والانثى والخاتى ضاها ومعرنا  
 فى الاولى وبخاتى وعربا فى  
 لثانية لصدق اسمها بذلك  
 والمشاء فى الشاة الواحدة أما  
 السطلة وهى الذكر والانثى من  
 الضأن والمعرنا يبلغ سنة  
 والفصيل وهو ولد الناقة اذا  
 فصل عنها فلا يتناولها الشاة  
 والبعر اخرسهما فلو عرف  
 الشاة والبعر بما يمين  
 الكبيرة والانثى او غيرها  
 اعتبر وتعتبر بمجرى مجاز كفى البعر  
 أولى من تعبيرة يتناولها الناقة  
 (و) يتناول (جمل وناقة  
 بخاتى) بتشديد الاء وتخفيفها  
 (وعربا) لما مر (لا أحدهما  
 الآخر) أى لا يتناول الجمل  
 الناقة والعكس لان الجمل  
 للذكر والناقة للانثى (ولا)  
 يتناول (بقرة وثورا وعكسه)  
 لان البقرة لانثى والثور  
 للذكر ولا يخالفا قول النووى  
 فى تعبيرة ان البقرة تقع على  
 الذكر والانثى باتفاق أهل  
 اللغة لان وقوعها عليه لم يشتهر  
 عرفا وان اوقعها عليه الاصحاب  
 فى الزكاة (وتتناول دابة)  
 فى العرف (فرسا وبغلا وجارا)  
 لا يشتهر ما فيها عرفا

فلو قال دابة للكر والفرار أو القتال اختصت بالفرس أو الجمل فبالجمل أو بالفرس أو بالجماعان اعتيد الحمل على البراء من دخلت قال بالتسولي فان اعتيد الحمل على الجمال أو بالبقرة أعطى منها وقودا للنورى ومنعه الرافى وان اعتيد القتال على الفيلة وقود قال دابة للقتال دخلت فيها فلنظر (و) يتناول (وقيق (٤٩) صغيرا وأننى ومعيها وكافرا وعكوسها) أى كبرودا وكروخنى وسليها

ومسما للصدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له) عند موته (لفت) وصيته إذا لا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له عند موته (اشترى به) شاة ولو لمعصية فان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها أو في الثانية حازان يعطى شاة على غير صفة غنمه تشبهه لوقال اشترى به شاة مثلا لا يشترى به معصية كالواول لو كليه اشترى شاة (أو) أوصى (بأحد رفاقه) قتلوا حسا أو شرعا يقتل أو غيره (قبل موته بطلت) وصيته وان كان القتل مضنا إذا لا رقيق له (وان بقى واحد تعين) للوصية نليس للوارث أن يمسكه ويدفع قيمة تألف وان قتلوا بعد موته بضمن ولو قبل القبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم وصورتها ان يوصى بأحد رفاقه لا يوجد من قتلوا وصى بأحد رفاقه قتلوا

للجواز كالوقوف على ولده ولم يكن له الأول ولد حمل عليه (قوله للكر) أى على العدو والفرمنه وهل يشترط أن تكون صاحبة للكر والفرحال الوصية أولا لا يشترط كونها صاحبة لذلك حال الوصية بل الشرط صلاحها لذلك ولو في المستقبل الذي مال اليه الشيخ زى أنه لا يشترط صلاحها لذلك حال الوصية فلا وارث دفع فرس صغيرا ولم يصلح لما ذكر لانها فصل له في المستقبل عن (قوله فان اعتيد الحمل) أى في بلد الموصى زى بأن تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على عامله ع ش على م (قوله وقودا النورى) معتمد (قوله وان اعتيد القتال) أى في بلد الموصى حل ولو معصية هذا مع ما يأتي في قريبه ربيع في القرويين كون الامر بالكر والصبر ساوكونه لازما ه س ل (قوله أعطى شاة منها) وليس فلا وارث أن يعطيه من غيرها وان رضيا لانه صلح على مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تعينت أى ان خرجت من الثلث شرح م د (قوله وان كان القتل مضنا) ويرقق بينه وبين ما رقى الحمل والابن اذا تلفت تلفا مضنا بعد المات فان الوصية في بدله ما بان الوصية تم لعين شخصي فيتناول بدله وضنا بجمهم ومولا بدله فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت ويحيى يكون بدله لانه يتقن شمول الوصية له حينئذ بخلاف الثالث قبله فانه لم يتحقق شيء له ه شرح م د وقوله تلفا مضنا بعد الموت فالتعديد منع الايراد من أصله فانه في مسألة الرقيق اذا قتل بعد الموت لم يطل الوصية فيكون حكمه كالأب والحمول اذا اتف ع ش على م د ملخصا باختصار (قوله تعين) ولا تدخل شابه جزما وبعضهم أجرى فيه خلاف البيع والراجح عدم دخولها ه حل (قوله بضمن) فان كان بغير مضمن وقبل الوصية عين الوارث واحدا وزمه تجهيزه س ل (قوله صرف الوارث قيمة من شاء منهم) وزم الموصى لم تجهيزه لكن ان كان في الورثة طفل أو نحوه تعين اعطاء أهلهم قيمة وعمله يحمل ما في الشامل وغيره س ل (قوله وصورتها) راجع لقول المتن وان بقى الخ وقوله ان يوصى الخ بان صرح بذلك وقوله فلا أوصى الخ أى ولم يصرح بالموجودين كذا ذكره حل (قوله قتلوا) فلا يجوز نقص عنها وتجاوز الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولا من الاستقلال مع الاستغناء عكس الاضحية ولو صرفه أى الثلث للثنتين مع امكان الثالثة ضمن ما باقل ما يجبهه رقة شرح م د (قوله يعقن) بالبناء للمجهول ليناسب قوله اعتاق اذا لا بد من اعتاق الوارث لمن (قوله لم يشتر شخص) وان كان باقية حرا ه حل (قوله كالمولم يوجد

منها يعقن لانه أقل عدد يقع ١٣ عليه اسم ش الجمع فان عجز ثلثه عن لم يشتر شخص) لانه ليس برقة بل يشترى نفيسة أو نفيسة ثان (فان فضل عن) شراء (نفسه) أو نفيسة شى فلورثته) ويطل الوصية فيه كالمولم يوجد الا ما يشترى به شخص وقول نفيسة ثان زيادى (أو) أوصى بصرف ثلثه لانتقى اشترى شخص أى يجوز شراءه بلا خلاف

سواء قدر على التكميل أم لا لكن التكميل أولا وفاقا للسبكي (أوصى صلها) بكذا (هو) (لن انفصل) منها (حيا) فلو أنت بتعين فلها ذلك بالسوية ولا بفضل على الذكر على الانثى لا إطلاقا لهما عليهم أو أنت يحي وميت فالحق ذلك كما لا الميت كاله دم (و) لو (قال ان كان حاك ذكرا أو) قال ان كان أنثى (فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (لفت) وميته لان جلها جميعه ليس بذكرا أو أنثى فان ولدت في الأولى ذكرا في في الثانية أنثى قسم بينهما (أوقال ان كان بطنك ذكر) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (فلذا ذكر) لانه وجد بطنها وزيادة أنثى لا قصر (أو) ولدت ذكرا (أعلاه) أي الموصى به (الوارث من شاءهما) كالأولهم الموصى به يرجع فيه الاياه ولو قال ان ولدت ذكرا فلها مائتان أو أنثى فلها مائة فولدت خنتى دفع اليه الاقل كافي الروضة كأصلها (أو) أوصى بشئ (الجبراهة) صرف ذلك الشئ (لاربعة داور من كل جانب) من جوانب داره الاربعة لخير في ذلك رواه البيهقي وغيره

الامام شري به شقص) ظاهره وان كان ذلك الشقص باقية حر حل (قوله سواء قدر على التكميل) أي من ثلث مال الموصى والعقد انه لا يجوز شراؤه ذلك الا عند العجز عن التكميل أي وعما باقية حراه حل (قوله أو أوصى لهما) أعاد العامل فيه دون سابقه لان هذا نزع في أحكام الموصى له ومقابلته من أحكام الموصى به (قوله في الأولى) وهي ان كان حاك ذكرا والثانية هي ان كان حاك أنثى وانفرد ولو لدت في الجانبين خنتين هل يوفى الحال الظاهر نعم اه حل (قوله قسم بينهما) بخلاف ما لو قال ان كان حاك أنثى أو بنتا أنت بائنين أو بنتين فانها لا تغولان كلامن الذكرا ولا أنثى اسم جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الاسم والبنت ح لوم ر (قوله أعطاه الوارث) أي اذا لم يكن وصى وقوله من شاء منهما أي ملا يقسم بينهما والغرض بين هذه وبين قوله ان كان حاك ذكرا فله كذا فولدت ذكرا في حيث يقسم بينهما ان حاك مفرد مضاعف فيع بخلاف البكرة فانها لا تتوحد كذا في م وقد بدل البكرة في قوله ان كان بطنك ذكر وقاعدة في سياق الشرط تنعم أيضا ويحاسب بأن الحق ان عموها حينئذ بدلى كافي الخلى على جمع النواضع وعبارة حرو لا بشرك بينهما لا قضاء التكميل هنا التوحيد بخلافه فيما ر في ان كان حاك لان قرينة جعل صفة الذكورة مثلا للجملة المحل يقتضى عدم الوحدة فعمل في كل بمائتين (قوله كالأولهم الموصى به) كان أوصى بشئ (قوله دفع اليه الاقل) ووقف ما زاد كما نقله الزرقي عن صاحب الذخائر ح (قوله لجبراهة) أو جبران المسجد حل (قوله ولا ربعين دارا الخ) فهي مائة وستون دارا غالبا والا فقد تكون دارا للموصى لميرة في التربع وسماهما من كل جانب أكثر من دار لصغر المسامت ولورد بعض الحيرة ان رد على ربعين م ر قال في الخفة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفي بهم بأن يحصل لكل أول متوّل والا فقدم الاقرب (قوله من كل جانب الخ) فلو نقص جانب عن الاربعين وراد ان جانب الآخر ليكمل الناقص من الزائد كما جزم به رى وقوله الاربعة أي ان كانت الدار مربعة كما هو الغالب فان كانت خمسة أو ستة أو مئة اعتبر من شكل جانب أربعون وصورة المسألة ان يكون في شكل جانب دار ويصل بهادور اه برما ي ومن الدور المسجد فصرف ما يخصه لمصلحة ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكاته ولولم تتلاصق الدور الا من جانب من الدار فهل يصر في لاربعين منها مئة أو لمائة وستين لتعذر استيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر به ما لا قول اه حل وفي ع ش على م ر والاوجه ان الربع بعد دار واحدة من الاربعين يصر في له حصة دار واحدة ثم يقسم على بيوت وان كان في نفسه دورا معددة هذا اذا كان

الموصى ساكنا خارجا أما ان كان فيه فيعة كل بيت من بيوت دارا فان كان  
 ما فيه من البيوت يوفى بالعدد المذكور فذلك والا تم على بيوت من خارجا اه ومثله  
 الرشيدى والوكالة كالربع كما قاله ع ش وقال ع ن وفى بعض بيوت مصر  
 الذى فرق بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه بصرف لجميع الملاصق الدار وما فوقها  
 وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكمل من الجوانب الاربع  
 لان الملاصق اولى باسم الجدار واقرب لغرض الموصى من البعيد الغير الملاصق (قوله  
 على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور وسافر لم يبق فظ له ما يخصها الى عوده من السفر  
 أم لا فيه نظر والاقرب الاول ولو قل الموصى به جذا بحيث لا تنأى قسمته على العدد  
 الموجود ونفع اليوم شركة كالموات انسان عن تركه قليلة وورثة كثيرة ع ش  
 على م ر وهذا يخالف ما تقدم من الثقة من أنه يقدم الاقرب فالاقرب نعم يظهر  
 أنه لا يدخل أحد من ورثته وان أجيز وصيته أى الاحد أخذ ما يأتى أنه لا يوصى  
 لهم عادة وكذا يقال فى كل ما يأتى من العلماء ومن بعدهم وما خص القن لسيده  
 والمبعض بينهم بالنسبة الرق والحربة حيث لا مهاباة والا فلو وقع الموت فى بيوتته اه  
 س ل (قوله على عدد سكانها) ولو كانوا مؤتة رجل واحد أى الساكنون بحق  
 وأما الساكن تغذيا ليس بجدار والعبرة بالسكن الساكن حال موت الموصى  
 ولو كان كامرا أو مأوى أو مبيح ل (قوله فى جيرانها) أى ان مات خارجا عنهم فان  
 مات فى أحدهما فلم يكن فيه حال الموت والوصية فان كان فى واحدة حالة الموت  
 وأخرى حالة الوصية فمات كان فيها حالة الموت س ل (قوله فى صرف لأصحاب علوم  
 الشرع الخ) عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم  
 لا يتبادر منه الا أحده ولا يتكى ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى  
 لأعلم الناس اختص باللقهاء متعلق الفقهاء أكثر العلوم ولو عين علماء بلد أو فقهاء  
 مثالا ولا عالم ولا قبح بها وقت الموت بطلت الوصية م ر وعلمه ان لم يوجد فى ذلك البلد  
 عالم بغير العلوم الثلاثة والاجل عليه كن أوصى بشاة ولا شاة له وعنده طعام ففعل  
 الوصية عليها سم على جرح ع ش على م ر (قوله معرفة معانى الخ) عبارة م ر  
 وهو معرفة معانى كلامه وما أريد بها نقل فى التوقيف واستنباطا فى غيره ومن ثم قال  
 الفارقى لا يعرف لمن علم تفسير القرآن دون أحكامه لانه كمن اقل الحديث  
 وعبارة ل نغلا فى التوقيف أى فى الايعاز لا يعرف الا بالتوقيف واستنباطا فى غيره أى  
 ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم آخر (قوله وما أريد به) أى من الاحكام  
 فهو عطف خاص على عام عزى وفى الشبراملى على م ر قوله وما أريد به أى

ويقسم الموصى به على عدد  
 الدور لا على عدد سكانها  
 قال السبكي وينبى أن يقسم  
 حصص كل دار على عدد  
 سكانها ولو كان للموصى دار  
 ان صرف الى جيرانها  
 سكنى فان استويا الى جيرانها  
 (أو) أوصى (العلماء) بصرف  
 (لأصحاب علوم الشرع من  
 تفسير) وهو معرفة معانى كتاب  
 الله تعالى وما أريد به

وان لم يكن مدلولاً للفظ بأن صرف عن ارادة المعنى الحقيقي صارف (قوله وصحبه)  
 عطف خاص على عام (قوله ووقعه) بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يمتد به  
 الى معرفة باقيه مدركا واستنباطا وان لم يكن يمتددا شرح م وهو أراد هنا  
 وأما التعريف المتقدم وهو العلم بالاحكام الشرعية المتخ فليس مراداً هنا لانه خاص  
 بالمتجه كما تقدم ولوجعت العلوم الثلاثة في واحد أخذ بأحدها زى (قوله كهرى)  
 أى كعلم بالقرآت (قوله وشككم) استدرك السبكي عليه بأنه ان اراد به العلم بالله  
 وصفاته وما يستعمل عليه ليرد على المبتدعة ولتيز بين الاعتقاد الصحيح والعاسد  
 فذلك من أجل العلوم الشرعية وجعلوه في كتاب السير من مروض السكيات  
 أى فينبغي ادخال المتكلم في أصحاب علوم الشرع وان اراد به لتوغل في شبهه  
 والخطوض على طريق الفلسفة فلا ولعله مراد الشافعى ولهذا قال لا يلقى العبد  
 ربه بكل ذنب ما خلا الشرك خبير له من أن يلقاه بعلم الكلام شرح الروض فهذا  
 محمول على المحضو لا الاعتزال (قوله ومعبر) الافصح عابر لان ما صبر - صبر بصغير  
 البناء وبابه نصر قال تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وحكى في تخارص بصيرا  
 فكلام الشارح مبنى على هذه اللفظة لكن الاولى أفصح منها (قوله دخل المساء) (يس)  
 أى من المسلمين اه رى والمراد بها ما يأتي في قسم الصدقات وتعود العمل بها  
 الى غير فقراء بلد المال لان الاطماع اليها لا يمتد كاصداها الى الركاة شرح م ر  
 (قوله فانه يقسم على عددهم) لان دواتهم معصودة بخلاف امره فان المعصود  
 الجهة اه شخصاً عزى ولو أوصى لا يكس الناس وأعمالهم ولزم ما دون عمل الناس  
 مانع الزكاة أو من لا يقرى الضيف وأحق الناس السفهاء أو من يهول بالثلبت وسيد  
 الناس الخليفة وسادة الناس الاشراف وأجهل الناس عبده اذا وثا فان قيد  
 بالمسلمين فسبب الصعابة (قوله غير مفسر) بأن يشق استيعابهم مشقة شديدة  
 عرفا اه ل (قوله وهم المنسوبون لعلى رضى الله تعالى عنه) طاهر وان لم يكونوا  
 من أولاد الحسن والحسين اه ل وقوله رضى الله تعالى عنه الاحسن أب يقال  
 في حق كرم الله وجهه لانه لم يسجد لصنم قط مع اسلامه صغيراً ولا بردأوب بكر  
 رضى الله تعالى عنه مع أنه لم يسجد لصنم أيضاً ويحال فيه رضى الله عنه لانه أسلم  
 كبيراً ع ن وقيل انما قيل فيه ذلك لانه لم ير عورته قط (فائدة) جسمه وأولاده على  
 من الذكور أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن واخس ابنه فاطمة  
 والعباس ابن الكلابة ومحمد ابن الحنفية نسبة الى بنى حبيقة وعروا بن العلية  
 نسبة لقبيلة يقال لها تعلب ومن الاثنا عشر بنى عشرة والنسبة منها واحدة فقط

(وحدث) وهو علم يعرف به حال  
 الراوى والمروى وصحبه وسقيه  
 وعليه وليس من علمائه  
 من اقتص على مجرد السماع  
 (وقعه) وتقدم تعريفه أول  
 الكتاب وخرج بما ذكر  
 الصايفي ذلك كمقرئ  
 ومتكلم ومعبر وطبيب وأديب  
 وهو المشتغل بعلم الادب  
 كالنحو والصرف والعروض  
 (أو) أوصى (للفقراء دخل  
 المساكين وعكسه) لوتوع  
 اسم كل منهما على الآخر عند  
 الانفراد كما أوصى به لاحدهما  
 يجوز دفعه لا حر (أو) أوصى  
 (لما شارك بينهما نصفين)  
 كما في الزكاة بخلاف ما لو  
 أوصى لبني زيد وبني عمرو فانه  
 يقسم على عددهم ولا ينصف  
 (أو) أوصى (لجميع معين غير  
 مفسر كالمالية) وهم المنسوبون  
 لعلى رضى الله عنه (صح)

ويكنى ثلاثة من كل من العلماء والفقراء والمساكين والجمع المذكور لانها أقل الجمع (وله التفسير) بين أحاد الثلاثة فأكثر ولو عين فقراء بلدة ولا فقير بها (٥٣) لم تصح الوصية وذلك لانتفاء ثلاثة في مسألة العلماء مع ذكر التفضل

فيها وفي مسألة الجمع مع نياذقي

(أو) أوصى (لزيد والفقراء

ف) هو (كأحدهم) في جواز

إعطائه أقل مما قول لأمه أخته

هم في الإضافة (لكن لا يحرم)

كما يحرم أحدهم لعدم وجوب

استيعابهم للنص عليه وإن كان

غنيا (أو) أوصى بشئ (لأقارب

زيدة) هو (الكل قريب)

مسما كان أو كافرا فقيرا أو غنيا

وارثا أو غيره (من أولاد أقرب

حد نسب زيد وأمه له ويعتد

أي الجد (قبيلة) فلا يدخل

أولاد حد فوقه ولا أولاد من

في درجته فلا أوصى لأقارب

حسني لم يدخل أولاد من فوقه

ولا أولاد حسيني بالتصغير وإن

كان كل منهما أولاد على

(الأبوين وولدا) فلا يدخلون

في الأقارب لأنهم لا يسمون

أقارب عرفا ويدخل الأجداد

والأحفاد كما يحسمون في الشرع

والروضة فتعبرى بماد كراولى

من قبيرة بالأصل والفرع

ويدخل في وصية العرب قريب

الأم كما في وصية العميم وقد شمله

المستثنى منه وهو ما صححه

في الروضة كأصلها وقيل

لا يدخل لأن العرب لا يفتخرون

بقراءة الأم وصححه في الأصل

زينب أخت السبطين من فاطمة برماوى فانه تزوجه ابن عمه عبد الله بن جعفر  
 وولده منها علي والأكر وعباس ومحمد وأم كلثوم اه (قوله ويكنى ثلاثة من كل)  
 أى حيث لم يقيدوا بمحل أو قيد أو وهم غير محصورين شرح جهر (قوله ولا تقربها)  
 أى عند الموت (قوله في الإضافة) أى في ضم اليهم فالمراد بالاضافة المغموعة ع ش  
 (قوله للنص عليه) علة لعدم حرمانه (قوله وإن كان غنيا) ولو وصف زيد انصفهم فقال  
 لزيد الفقير والفقراء فحكمه كذلك إن كان فقيرا ولا فلا شئ له وحصة لهم لا الورثة  
 الموصى أو غير مصفهم كالكتاب أو قرنه بمحصورين كزاد وأولاد فلان فله النصف  
 ولو أوصى لزيد بنار ولا فقرا أو ثلث ماله لم يصرف له غير النار وإن كان فقيرا لانه  
 اجتهد الموصى في تقديره ولو أوصى لزيد والريح أو جبريل أو نحوهما بما لا يوصف بالملك  
 وهو مفرد كالسهم والجدار يطل منها النصف الذي لغير زيد ويصع النصف الآخر  
 الذي لزيد بخلاف ما إذا كان جمعا كالوفاة أو ميت لزيد والرياح أو الملائكة  
 أو الهائم أو الحيطان فلا يتعين النصف للبطلان بل حكم ذلك كما لو أوصى لزيد  
 والفقراء حتى يجوز أن يعطى زيدا أقل مما هو في الوصية فيما زاد ولو أوصى لزيد ولله  
 تعالى فلزيد النصف والنصف المضاف لله تعالى يصرف في وجوه القرب على ما صححه  
 في أصل الروضة اه زى (قوله وهو لكل قريب) فيجب استيعابهم والنسوية بينهم  
 وإن كثروا وثق استيعابهم كاشبه كلامهم ولو لم يكن له الأقرب صرف له الكل  
 ولم ينظر والكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الأبعد مع غيره مع كون الأقارب جمع  
 أقرب وهو أفعول تفضل شرح م ر ملخصا (قوله أو غيره) ولورقة أو يكون ما يخصه  
 لسيده م ر ما لم يكن مكاتباً والأفله برماوى (قوله أقرب جد) ولا يدخل الجد المذكور  
 ولا من فوقه وأما قول الشارح بعده وقد دخل الأجداد الخ فالمراد هم من تحت الجد  
 المذكور وهم من بينه وبين زيد فإذا اشتهر زيد بنسبته إلى الجد الخامس لم يدخل  
 الخامس ويدخل من تحته (قوله وبعد قبيلة) عبارة المنهاج وقعد أولاد أى ذلك الجد  
 قبيلة اه وأما الجد فابو القبيلة ويمكن أن يجاب بقيد يضاف أى وبعد الجد أبو قبيلة  
 فأقل (قوله حدى) المراد به رجل ينسب إلى سيدها المحسن كان يكون من ذريته  
 فيكون المحسن جذاً أقرب له فلا يدخل أولاد سيدها على كيد بن الحنفية (قوله  
 لا يسمون أقارب عرفا) أى بالنسبة للوصية فلا ينفي تسميتهم أقارب في غير ذلك شرح  
 م ر (قوله والا فاد) مثلهم الأسباط يدخلون كما في حل (قوله أولى من تعبيرة  
 بالأصل والفرع) لأن الأصل يشمل الجد والفرع يشمل الحفيد مع أنهما يدخلان  
 في الأقارب ع ش (قوله في وصية العرب) أى فيما لو أوصى عربي لأقارب زيد مثلاً



(أو) أوصى (لاقرب أقاربه) هو (الذرية) وإن نزلت ولومن أولاد البنات (هـ) (قربى قترى) فيقدم ولد الولد على

ولد والولد (فأبوة فأخوة) ولو  
من أم (فبنتوها) من زباني  
أي بنوة الأخوة (فجدودة) من  
قبل الأب والأم القربى فالقربى  
فطران الذرية إلى قوة أزهارها  
وعصوبتها في الجملة وفي  
الأخوة إلى قوة البنوة فيها  
في الجملة وتقدم أخوة الأبوين  
على أخوة الأب ثم بعد من ذكر  
العمومة وانظر قوله ثم بنوتها  
لكن قال في الكفاية تقدم العم  
والعمة على أبي الجدة والحال  
والحالة على جد الأم وحدها  
انتهي وكالعم في ذلك أنه كافى  
الولاء والنصر يصح بتقديم الأبوة  
على الأخوة من زباني وتعبيرى  
بأخوة وجدودة أعم من تعبيرة  
بأن وجد ولا يرجح بكثرة  
ووراثته) فيستوى أب وأم وابن  
وبنت وأخ وأخت لاستوائهم  
في القرب ويقدم ولد بنت على  
ابن ابن لأن الأول أقرب  
(أو) أوصى (لاقارب نفسه)  
أولاً اقرب أقارب نفسه (لا تدخل  
ورثته) إذ لا يوصى لهم عادة  
فيخص بالوصية السابقون  
(فصل) في أحكام معنوية  
للموصى به مع بيان ما يقبل عن  
الميت وما ينفعه (نصف) الوصية  
(بمنافع) كما تنص بالأعيان  
مؤيدة وموثقة ومطلقة والإطلاق يقتضى التأييد (لا يدخل) فيها (كسب معتاد) كاحتطاب واحتشاش  
واصطياد وأجر حرفة

ح ل فهو مصدر مضاف لفاعله وتنبه على هذا المسامحة من الخلاف وقوله كافى وصية  
العجم أي بافراق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل قريب المخرج (قوله لا اقرب  
أقاربه) أي زيد مر (قوله فهو لذريته) فأبوة استشكل بأن الأبوين والوليد لا يدخلان  
في الأقارب فكيف يدخلان في أقرب الأقارب إذ من المعلوم أن أقرب أفعال تفضل  
ولا يوجد إلا بعد وجود أصل الفعل فلا تحصل الأقربىة إلا بعد حصول القرب واجب  
عنه في الخادم بما معناه أنه لا شئ في حصول القرب ولكن نحن إنما صرف اللفظ إلا  
إلى ما فهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ القربىة في الأصل والفرع  
فالتلوقلت هذا قريب فلان يتبادر للذهن إلى غير الأصل والفرع لأنه استعمال لفظ  
القريب فيما هو س ل وبما عار المتنازع ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرع  
قال م ر عاينة لوصف الأقربىة المقتضى لزيادة القرب وأقوة المحبة (وله أخوه)  
ولومن أم وليس لنا عمل تقدم فيه الأخوة للام على الجد إلا هذا الموضع وسأله الوفا  
على الأقرب وفي وقف انقطع مع صرفه أولم يعرف ولا يقدم أخ لأبوين أولاب ولا ابنه  
على الجد إلا هنا وفي الولاء عن ويستوى الأخ للأب مع الأخ لأم ح ل م ر  
(قوله وعصوبتها في الجدة) أشار بذلك إلى دخول أولاد البنات وإن كانوا لا يرثونهم  
ولا عصوبة بهم إذ يدفع ما أورده الشيخ غير محبة حيث قال أولاد السباب لا يرثونهم ولا  
عصوبة مع دخولهم عن (قوله في الجملة) دخل الأخوة للام (قوله إلى قوة البنوة)  
أي للأب لا لزيد لان القربىة لهم أخوة تأمل (قوله العمومة وأخوة) لا ترتيب  
بينهم بل يستويان وكذا بنوتها كافى م ر (قوله لكن قال في الكفاية الأخ) منصف  
وهذا استدراك على قوله ثم من بعد ما ذكر العمومة وأخوة عن (قوله وعلم) أي  
في كلام الكفاية أي فيقدم على أبي الجد على كلامه (قوله أعم من تعبيرة) بأن وجد  
لان الأخ لا يشمل الأخت والجد لا يشمل الجدة (قوله ووراثته) نعم الشفيع مقدم على  
غيره شرح م ر (فصل) في أحكام معنوية المخرج (قوله نص) بمنافع الموصى له  
منفعة نفعو العبد الموصى له بمقتضى فليست بأخوة ولا عارية لأنه لا يوصى له به من ثم  
جازه أن يفرج ويبيع ويوصى بها ويصرفها عند الأمن ويدها عليها إذا أمناه يورث عنه  
ومحل ذلك في غير مؤقتة فهو حياته والأكات باحة فقط كالأوصى له بأن ينتفع  
أو يسكن أو يركبه أو يتخدمه فلا يملك شيئاً مما مروى بأن لا نه لما عبر لدول وأسمه  
إلى الخطاب اقتضى قصره على مباشرته بخلاف منفعته أو خدمته أو سكناها  
أوركو بما خلا فالابن الرفعة أه حرمه فلا يملك الدار الموصى بعمهتها وأزاد  
الوارث بالكنها عا دحق الموصى له بمنافعها شرح م ر ومقومه أنه لو أعدها بهير انتهى

مؤيدة وموثقة ومطلقة والإطلاق يقتضى التأييد (لا يدخل) فيها (كسب معتاد) كاحتطاب واحتشاش  
واصطياد وأجر حرفة

بمخلاف النادر بكمية ولقطعة لانه  
لا يقصد بالوصية (ومهر) تنكاح  
أخيه لانه من غناء الرقبة  
كلا ~~كسب~~ وهذا ما يحسمه  
الاصل ونقله في الروضة كأصلها  
عن العراقيين والبعري قال  
الاسنوي وهو الراجح نقله قبل  
انه ملك للورثة لانه بدل منفعة  
البضع وهي لا يوصي بها فلا  
يسحق بدلها بالوصية قال  
في الروضة كأصلها وهو الاشبه  
(والولد) الذي أتته الموصي  
بمنفعة أمة كانت أو غيرها  
وكانت حاملها له عند الوصية  
أوجلت به بعدموت الموصي  
(كأتمه) في أن منفعته للموصي  
له ورقبته لئلا ملك لانه جزء منها  
(وعلى مالك) للرقبة مؤنة  
موصي بمنفعته) ولو فطرة  
أو كانت الوصية مؤبدة لانه  
ملكه وهو متمكن من دفع الضرر  
عنه باعتاق أو غيره وتعبيري  
بالمالك أعم من تعبيره بالوارث  
لشموله ما لو أوصي بمنفعته لشخص  
ورقبته لا خرفان مؤنثة على  
الآخر وتعبيري بالمؤنة أعم  
من تعبيره بالمنفعة (وله اعتلقه)  
لانه مالك للرقبة

عدم إعادة حق الموصي له بالمنفعة وأنه لو أعادها بآلتها وغيرها لا تكون المنفعة  
للموصي له وهو كذلك ولكن يستعمل أن تقسم المنفعة بينهما بالخاصة في هذه ع ش  
على م ر ولو قبل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شر أمثلها به رعاية لغرض الموصي  
فإن لم يف بكامل فنقص والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فإن المشتري فيه  
الحاكم بأن الوارث هنا مالك للاصل فكذلك بدله والموقوف عليه ليس مالكه فلم  
يمكن له نظره في البديل فتعين الحاكم ويبيع في الجناية إذا جاز وحيد ثم يطل حق  
الموصي لمخلاف ما إذا ندى شرح حجر وم ر (قوله بمخلاف النادر) أي فهو للورثة  
(قوله ومهر) أما ارش البكارة فالوارث أه زى لانه في مقابلة الجزء الذاهب من  
الرقبة الملوكة له ح ل ويزوجها الوارث باذن الموصي له ولا تزوجه للموصي له  
برموى وم ر ومثلها العبد الموصي بمنفعته م ر أي لامرأته فانه لا يزوجهما (قوله)  
لانه من غناء الرقبة) من ذلك لبن الأمة فهو للموصي له فله منع الأمانة من سقى ولدها  
الموصي به لا خرفان لالباء أما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد ع ش على م ر  
(قوله وهي لا يوصي بها) ويحرم عليه وطه الموصي له بمنفعتها فلو وطها فأولدها فالولد  
حرف نسيب ولا حد ولا استيلاء أه متن الروض شو برى ويفرق بينه وبين الموقوف  
عليه حيث يحد بان ملك الموصي له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أنها تورث عنه  
ويجوز بيعه من غير اذن بخلاف الموقوف عليه زى (قوله وهو الاشبه) أي من  
حيث المدرك وإن كان ضعيفا من حيث الحكم ويحجب عن تزوجه بأن المعنى وهي  
لا يوصي بها استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل ولو أولد الأمة الوارث فالولد حرف نسيب وعليه  
قيمه ويشترى بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصي له كالمولد نه رقيقا  
ونصير أتمه أم ولد للوارث تعتق بموته مسطرة بالمنفعة ويلزمه المهر للموصي له ولا حد  
عليه ويحرم عليه الوطء إن كانت ممن تجبل بمخلاف ما إذا كانت ممن لا تجبل والفرق  
بينها وبين المهرونة حيث حرم وطئها مطلقا إن الرهان قد جرح على نفسه مع تمكنه من  
رفع العلة أداء الدين بخلاف الوارث فيها ولو أحبلها الموصي له لم يثبت استيلاءه  
لانه لا يملكها وعليه قيمة الولد لانه قاده حرف الاشبه شرح م ر (قوله أمة) أي والحال  
أه من زوج أو زنا بخلافه من الموصي له أو الوارث فانه حراه ع ش (قوله عند الوصية)  
والمالوجلت بعد الوصية وقبل الموت فانه يكون للوارث مع منافعته لحدونه في عالم  
يستحقه الموصي له إلى الآن م ر وإن لم ينقل الابد بموت الموصي أه شيخنا (قوله)  
كأتمه) وإنما ملكه الموقوف عليه لان حقه أقوى لانتهاء ملك الواقف بمخلاف  
الموصي أو ورثته أه شيخنا (قوله مؤنة موصي بمنفعته) وأما سقى الاشهار للموصي

لكن لا يفتقه عن الكفارة ولا  
يكاتبه لعجزه عن الكسب  
واذا أعتقه تبقى الوصية بحالها  
(و) له (يعيه الموصي له) مطلقا  
(وكذا البرهان أنت الموصي  
المنفعة) (مذمة معلومة) كما تيد  
بها من الرفعة ونحوه بخلاف  
ما إذا أبدى مريضا أرضها  
أو قد هاجمه بمهر لا يصح  
ببسته لغير الموص له إذا فائدة  
له فيه ظاهرة نعم ان اجتماع  
على البيع من ثالث فالقباس  
الصحة وقولي معلومة من زيادة  
(وتعتبر قيمته كلها) أي قيمته  
بمنفعتها (من الثلث ان أبدى  
المنفعة لانه حال بين الوارث  
وبينها فإذا كانت قيمته بمنفعتها  
مائة ويدونها عشرة اعتبر من  
الثلث مائة (والا) بأن أفتها بمذمة  
معلومة (حسب منه) أي من  
الثلث (ما نقص) منها في نفوذه  
مساسب المنفعة تلك المدة فإذا  
كانت قيمته بمنفعتها مائة ويدونها  
تلك المدة ثمانين فالوصية بعشرين  
(وتصح) الوصية (بالحج) ولو فقلا  
بناء على دخول اليمانية فيه (وبحج)  
عنه (من ميقاته) عمل بقبضه  
ان قد وجلا على المعهود شرعا  
ان أطلق (الان قيد ما بعد) منه  
هو أول من اعتبر ببلده (ف) حج

(ان) عمل بقبضه محله أي ماله

ببرها فان تراضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وان تنازعا  
لم يجبر واحد منهما بخلاف المنفعة لحرة الروح اه شخ م ر (قوله عن الكفارة فلا  
فعل ذلك اعتق بجنا ومزنته حينئذ في بيت المال فان لم يكن فعلى سائر ميسر المسلمين  
م ر ع ش (قوله لعجزه عن الكسب) أي فأنشبه الزمن برماوى وهو عنة للأمر من  
ويؤخذ منه عدم صحة وقفه ع ش وانها الوقت بزمن قريب لا يحتاج فيه لمنفعة  
أوبق من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك مع اعتاقه عنها وصحة ما لم يعدم عجزه - نفذ  
س ل (قوله وإذا أعتقه) تبقى الوصية بحالها وكذا لو أعتقه الموصي به ملكه  
كما تقي به م ر خلافا لبضهم ولو أوصى بأولاد أمته ثم أعتقه الوارث فالوصية  
بحالها والأولاد أرقاء ولا يجوز للحران بترجها بالبر وط الأمة لا ر ب - فقال  
لنا رقيق بين حرين ولنا حرة لا يجوز للحران بترجها بالبر وط الأمة اه  
ع ن (قوله مطلقا) أي سواء أفت الموصي المنفعة بمذمة معلومة ولا تشمل ماله فأنف  
المدة بمجهولة وطريق الصحة حينئذ ما ذكر في اختلاط جامم البرج مع التماسل م ر  
أي من انهما يبيعانه لثالث رشدى ولو أراد صاحب المنفعة ماله ماله رخصه من  
غير الوارث شرح م ر (قوله ان أفت الموصي) المنفعة بمذمة معلومة أو بمذمة مجهولة  
كمذمة حياته كانت إباحة لا تورث عنه برماوى (قوله فاعلم) اه شخ م ر (قوله  
مجهولة) كان أفتها بحج زيد من سفره أو بعباده (قوله فاعلم) اه شخ م ر (قوله  
الصادرة وهي فائدة في الجملة ع ش على م ر (قوله يأسر) اه شخ م ر (قوله  
البرج م ر ل (قوله الحج) ويوزع المثل على الرقبه المفعول به اه شخ م ر (قوله  
كانت قيمته بمنافعه مائة ويدونها عشرين فالثالث الرقبه خمس المثل وثلاث مائة  
أربعة أخماس ع ش على م ر (قوله لانه حال بين الوارث وبينها) ولم تذكره وسم  
المنفعة لعذر الوقوف على آخرها ويتعين نفوذه الرقبه مع منعه اه شخ م ر (قوله  
اعتبر من الثلث مائة) لانه حال بينه وبين العشرة فالحج ل فابوى - روافع  
وان كان لغير الابن نصفها صار نصف المنفعة وارثا وأوجه في روافع اه شخ م ر  
انها بنهايا انها شخ م ر (قوله فالوصية بعشرين) فان وفى بالثلث فظاهر  
والا كان وفى بنصفها فكما في المؤبد م ر وليف ذلك مع ان مال الرقبه الرقبه  
وهي تساوى ثمانين بدون المنفعة فالعشرون يخرج من الثلث فصار نصفها  
يصور كلام م ر بما إذا كان عليه دين فاقدم على الوصية بثلث (قوله السابقة فيه)  
أي فى النقل (قوله وعمله إذا وسعه الثلث) فالرابع الثلث الا حرج من دون الثلث  
هل يبطل الا بصاء فى حج النقل فيه فنظري فظاهر الصحة فتأمل ثم رأيت فى شرح سنننا

كتاب بن حجر بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لأن الحج لا ينعض وفيه وقفة  
 لأن الأحرار من المقات ليس من الحج إذا ضامته أنه واجب فيه فلا يأتي هذا التعليل  
 ثم رأيت شيخنا رجع عنه ومضى على النسخة خلافاً لمخبر (قوله في حيث أمكن) محله  
 إذا أمكن من المقات أي مقات الميت والباطل الوصية لأن الحج لا يتبعض قاله  
 القاضي حسين ومعه في النفل أما الغرض فإنه بكل من رأس المال تأمل س ل  
 ومثله م ر فقوله من المقات ليس قيدا والصحيح أنه يحج عنه ولو من فوق المقات أو من  
 مكة ولا تبطل الوصية وفي سم ومثله ق ل على الجلال (قوله من رأس المال)  
 سواء أوصى بها أم لا م ر (قوله وفائدة مزاج الوصايا) وصورته أن يوصي بزيادة بمائة  
 ويوصي بحجة الاسلام من الثلث وأجرها مائة أيضاً وتركته ثلاثمائة فالتكليف ينطبق  
 عن الوفاء بحجة الاسلام للمزاجية بوصية زيد فتكمل بقى من رأس المال وصكابه  
 مستحق لتغير نصير الترصة ثلاثمائة الأشياء وثلاثمائة الأثاث شئ يقسم بين زيد  
 وحجة الاسلام فينصفها خمسون الأسدس شئ ويقسم لها الشئ الذي من رأس المال  
 فنصير أي الذي ينصفها شيئاً وخمسين الأسدس شئ تعدل مائتها أي الخمسة فأحبر  
 بزيادة المستثنى على شكل من الطرفين أي طرفي الشئ والخمسين الأسدس شئ  
 والطرف الآخر المائة فنصير شيئاً وخمسين تعدل مائة وسدس شئ ثم يقابل بطرح  
 الخمسين وسدس الشئ من الجانبين لوقوع الاشتراك فهما فنصير خمسين تعدل  
 خمسة أسداس شئ لا نتأخذ فنامن الشئ سدسه لا اشتراكاً فيه فاقسم الخمسين  
 على خمسة أسداس الشئ لأن المسألة من الضرب السادس بأن تنصير أي الخمسين  
 في المخرج وهو ستة وتقسم الحاصل على البسط وهو خمسة يخرج ستون وهو قدر  
 الشئ المخرج من رأس المال وسدسه عشرة فثلث الباقي بعده ثمانون تقسم بين زيد  
 وحجة الاسلام فينصفه أربعون ويخصها أربعون تقضه إلى الستين التي هي من رأس  
 المال ويجمع ذلك مائة فقد ظهر بذلك نقص من حصة زيد بالمزاجية فتأمل اهـ  
 خليف في قال في الباسنية

وكل ما استثنيت في المسائل \* صيره إيجاباً مع المعادل

وبعد ما نتج من التقابل \* بطرح ما نظيره بمائل

واقسم على الأموال أن وجدتها \* واقسم على الأشياء أن عدمتها

وقوله صيره إيجاباً أي موجباً بمعنى مثبتاً وقوله مع المعادل أي مع كل معادل  
 لأن المستثنى ثبت في الطرفين وقوله نظيره مفعول مقدم لقوله بمائل أي لأن التقابل  
 يحصل بطرح العدد الذي اشترك فيه الطرفين وهو خمسون وسدس شئ والقاعدة  
 أنك تقسم بعد الطرح المعادل على الباقي على الجهول وهو هنا خمسة أسداس

والألفين حيث أمكن وهذا من  
 زيادة في حج القرض (وحجة  
 الاسلام من رأس المال)  
 كغيرها من الديون (الان قيد  
 بالثلث فيمنه) علامته بيده  
 وفائدة مزاج الوصايا

شيء فالتأخير من القسمة هو القدر المجهول وإنما احتجنا إلى طريق الجمع والمقابلة في هذا المسألة للدور وذلك لأن معرفة القدر الذي تم به الحجة متوقفة على معرفة القدر الذي ينقصها من الثلث ومعرفة ما ينقصها منه متوقفة على معرفة القدر الذي تم به الحجة ليخرج من رأس المال كما في قول علي الجلال وقوله وفائدة أي فائدة التقيد بالثلث مع أنه إن لم يف كل من رأس المال مزاجية الحجج الرصاياه يكون قصده الفرق بمرتبه كما قاله م د (قوله ما ينقصه أي ما ينقص الحجج من الثلث قال م ر فإن لم يكن له وصايا فلا فائدة في نصه على الثلث (قوله وكيفية الاسلام على واجب الحج) أي في كونه محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فإن كان) أي أوجب لا يقيد كونه بأصل الشرع وبه يندفع التنظير عليه شورى (قوله ولغيره) أن يجمع عليه مرضا ووجه الاسلام وإن لم يستطعها الميت في حياته على العتد لأنها لا تعمد على الواجبة فألحقت بالواجب شرح م ولكن قول الشارح لقضاء الدين يقتضى وجوبها عليه إلا أن يقال لما كانت تقع واجبة صارت كأنها واجبة عليه (قوله لا يعلم) أي من غير التركة ح ل (قوله وكيفية الغرض الحج) عبارة فيما سبق وكيفية الفاسد لم تل وأجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في ذممه وأمس رأس المال وهذا في كون الغير له فعله من غير التركة بغير إذنه كما هو واضح ح ل أن المس نكروا (قوله فيما ذكر) أي في كونه من رأس المال وصحة فعل المحيي له من غير إذن ع ش (قوله والدين) مكررم قوله السابق لقضاء الدين ح ل وأنه مساحبه أولاً مقيسا عليه وثانياً مقيسا وبينهما اتفاق (قوله كفارة مالية) وكذا كفارة إذا كانت صوماً ح ل وفيه أن الكفارة البدنية لا تكون الأصوام أو ل التعميد بالصوم سري له من عبارة شينه المحلى ونصها ويؤدى الوارث عنه الواجب المأني بعد بالواجب ولم يعبر بالكفارة (قوله باعتناق والولاء لا الميت مطلقاً) أي سواء كان من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله الآتى وبعد الولاء لميت وعبارة م د ويكون الولاء في العتق للميت (قوله لأنه نائبه شرعاً) أي فاعتاقه ثلثاً منه براموى (قوله وبعد الولاء لا الميت) لا يخفى أن هذا موجود في اعتناق المأني بمبدأ اعتناق من ماله لا من التركة فبني أن يزاد مع أنه ليس نائبه شرعاً ح ل (قوله من تصحح الوقوع عنه) أي وقوع اعتناق غير الوارث عن الميت في المرتبة ح ل (قوله لأنهم ما نباه الحج) أي وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتناق الوارث في الخيرة مع أنه صحيح ح ل وقوله في الخيرة أمان في المرتبة فإنه لا يسهل التكفير بغير اعتناؤه الواجب أولاً شيخنا (قوله وينقعه صدقة) ومنها وقف مصنف ونحوه وحفره بن وغرس مشهوره في حياته أو من غيره عنه بعد موته م روس ل ومعنى نقعه

فإن لم يف بالحج من الميت ما ينقصه كل من رأس المال وكيفية الاسلام كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة فإن كان نذرًا فإن وقع في الصحة فكذا في المرض فمن الثلث (ولغيره) من وارث وغيره (أن يجمع عنه فرضاً) من غير التركة (بغير إذنه) كقضاء الدين بخلاف حج النفل لا يفعله عنه بغير إذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير إذنه ولغيره فعله باذن الوارث وكحج الغرض فيما ذكر عمرة الغرض وأداء الزكاة والدين وقول ولغيره أهم من قوله ولا حجي وقول فرضاً من زاد في (ويؤدى وارث عنه) من التركة وجوبا ومن ماله جوازاً وإن كان ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة وخيرة باعتناق وبغيره وإن سهل التكفير بغير الاعتناق في الخيرة لأنه نائبه شرعاً (وكذا) يؤدىها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتناق) من طعاهم وكسوة قضاء الدين بخلاف الاعتناق لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك ما في الروضة كما صلاها في الإيمان من تصحح

الوقوع عنه في المرتبة لأنها بناء على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتناق (وينقعه) بالصدقة أي الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء)

بالصدق تنزيهه منزلة المتصدق قال الشافعي وواسع فضله تعالى أن يثيب المتصدق  
أيضا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوه له إذا استجاب أما نفس الدعاء وثوابه  
فللادعي لأنه شفاعته أجرها للشافع ومقصودها المشغوع له شرح م في مخلصا  
(قوله بالاجماع وغيره) عبارة م واجماعا وقد صرح خبر أن الله يرفع درجة العبد  
في الجنة باستغفار ولده له وهو أي المذكور من الاجماع والخبر يخص وقيل ناسخ  
لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أن أريد ظاهره والافتقار كثر العلماء  
في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لاحق له الإنمائي وأما ما فعل  
عنه فهو بعض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعام الخ) العموم في مفهومه وهو  
أنه ليس له شيء في غير شعبه فيحصل بغير الصدقة والدعاء للميت وقوله مخصوص بذلك  
أي بما ذكر من الاجماع وغيره (قوله أما القراءة) قال م يصل ثواب القراءة للميت إذا  
وجد واحد من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها وفتنه حصول الثواب له  
وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وإن كان ظاهر كلام شيخ الإسلام هنا  
خلافه في الأخير أي حيث قال أو ثوابه ولم يدع له سمع ش فانه يفيد أنه لا بد  
من الجمع بين النية والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لسقط كان غلب الباعث الدنيوي  
كقراءته بأجرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استوخر للقراءة للميت  
ولم ينو بها ولادعاه بعدها ولاقرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفي نية  
القراءة أو قلها وان تخلل فيها سكوت فينبغي نعم إذا ما بعد الأول من توابعه سم على  
مخرج ش على م ر (قوله انه لا يصل من ثوابها) ضعيف وقوله وقال بعض  
أصحابنا يصل معتمد وقوله الى أنه يصل ثواب جميع العبادات ككان صلى انسان  
أوصام وقال الأهم أوصل ثواب هذا القلان فانه يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة  
أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف (فصل في الرجوع عن الوصية) \*  
وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي له  
يصرفه في مكروه كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية اذا عرض  
للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكروه ذنب  
الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م ر (قوله هذا الوارثي)  
وفرق بينه وبين ما سأل في آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمن ثم أوصى له بغيره  
حيث يكون شريكاً لاحتمال نسيانه الوصية الأولى مع اتیان ذلك هنا بأن  
الموصي له الثاني ثم مساو للأول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن ضمه اليه صريحا  
في رفعه فأنزله في احتمال النسيان وشركنائهم ما إذا مرجح بخلاف الوارث فانه

بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى  
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى  
فعام مخصوص بذلك وقيل  
منسوخ وكما ينفع الميت بذلك  
يتنفع به المتصدق والداعي أما  
القراءة فقال النووي في شرح  
مسلم المشهور من مذهب الشافعي  
أنه لا يصل ثوابه الى الميت وقال  
بعض أصحابنا يصل وذهب  
جماعات من العلماء الى أنه يصل  
اليه ثواب جميع العبادات من  
صلاة وصوم وقراءة وغيرها  
وما قاله من مشهور المذهب  
محمول على ما إذا قرأ لا بحضور  
الميت ولم ينو ثواب قراءته له  
أو ثوابه ولم يدع له قال السبكي  
الذي دل عليه الخبر بالاستنباط  
أن بعض القرآن أفضل اذا قصده  
نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد  
ذكرته في شرح الروض (فصل)  
في الرجوع عن الوصية (له) أي  
للموصي (دجوع) عن وصيته  
وعن بعضها (بعضه نقضه) بها  
كأبطالها ووجعت فيها ورفضها  
ورددتها (و) بنص قوله (هذا  
لوارثي) مشيرا الى الموصي به  
لأنه لا يكون لوارثه الا اذا انقطع  
تعلق الموصي له عنه

شئ فالتأرجح من القسمة هو القدر المجهول وإنما احتجنا إلى طريق الجمع والمقابلة في هذه المسألة لا بدور وذلك لأن معرفة القدر الذي تتم به الحجة متوقفة على معرفة المقدار الذي يخصها من الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على معرفة القدر الذي تتم به الحجة ليخرج من رأس المال كافي في كل على الجلال وقوله وفائدة أي فائدة التقييد بالثلث مع أنه ان لم يهدف بكل من رأس المال مزاجحة الحجج الرصايا فيكون قصده الفرق برزئته كما قاله م د (قوله ما يخصه أي ما يخص الحجج من الثلث قال م د فإن لم يكن له وصايا فلا فائدة في نصه على الثلث (قوله وتكسبه الإسلام كل واجب الحج) أي في كونه محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فإن كان) أي الواجب لا يبعد كونه بأصل الشرع وبه يدفع التنظير عليه شو برى (قوله ولغيره) أن يجمع عنه مرضاً ولو جهة الإسلام وإن لم يستطعها الميت في حياته على الحمد لانه لا يقع عنه الواجبة وألغيت بالواجب شرح م لكن قول الشارح لكسبه الدين يقتضى وصولها عليه إلا أن يقال لما كانت تقع واجبة صارت كأنها واجبة عليه (قوله يهدل عنه) أي من غير التركة ح ل (قوله وتكسبه الغرض الحج) هبارة ثم أسبق وتكسبه الإسلام تلي واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في كونه محسوباً من رأس المال وهذا في كون الغير له فعله من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح ح ل أي هل تسكرأوا (قوله فيما ذكر) أي في كونه من رأس المال وبه فعل المحسبي له م ع اذن ع ش (قوله والدين) مكرم قوله السابق لهضاء ليس ح ل وأصلها منه قولاً مقسماً عليه وثانياً مقسماً بينهما ثانياً (قوله كفاية مالية) (قوله فائدة) فائدة صوماها ح ل وفيه أن الكفاية البدنية لا تكون الا صوماً وعلى انعميه بالنصوم سرى له من عبارة شيفه المحلى ونصها ويؤدى الوارث عنه الواجب المسبق به غير بالواجب ولم يعبر بالكفاية (قوله باعتناق والولاء المصطفى) أي سواء كان من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله لا حتى وبعد الولاء لميت وعبارة م د ويكون الولاء في العلق للميت (قوله لانه نائبه شرعاً) أي فاعتناقه كاعتناقه برماوى (قوله وبعد الولاء المصطفى) لا يخفى أن هذا موجود في اعتناق الوارث بمم اذا اعتنى من ماله لا من التركة فينبغي أن يزاد مع أنه ليس نائبه شرعاً م د ح ل (قوله من تصحيح الوقوع عنه) أي وقوع اعتناق عبر الوارث عن الميت في المرتبة ح ل (قوله لانهم بابناء الحج) أي وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتناق الوارث في الخيرة مع أنه صحيح ح ل وقوله في الخيرة أما في المرتبة فإنه لا يسهل لتكفيره بغير اذنه لانه الواجب أولاً شيفنا (قوله وينقعه صدقة) ومنها وقف متصرف ونحوه وحفره بربر وغرس شجره في حياته أو من غيره عنه بعد موته م د روس ل ومبني بعه

فان لم يف بالحج من الميقات ما يخصه بكل من رأس المال وتكسبه الإسلام كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة فان كان نذرًا فان وقع في الصحة فكذلك أو في المرض فن الثلث (ولغيره) من وارث وغيره (أن يجمع عنه فرضاً) من غير التركة (بغير اذنه) كسواء الدين بخلاف حج الفعل لا يفعله عنه بغير اذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير اذنه ولغيره فعله باذن الوارث وكسج الفرض فيما ذكر عمرة الفرض وأداء الزكاة والدين وقول ولغيره أعم من قوله ولا حجي وقول فرضاً من زيادة (ويؤدى وارث عنه) من التركة وجوباً ومن ماله جواراً وإن كان ثم تركته (كفاية مالية) مرتبة ومجبرة باعتناق وبغيره وإن سهل التكفير بغير الاعتناق في الخيرة لانه نائبه شرعاً (وكذا) يؤدىها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتناق) من طعاص وكسوة كسواء الدين بخلاف الاعتناق لاحتياج بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك ما في الروضة كالمصطفى في الإيمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لانهم بابناء الحج على تعليل النفع في الخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتناق (وينقعه) أي الملت من وارث وغيره (صدقة ودعاء)

بالصدقة (وينقعه) أي الملت من وارث وغيره (صدقة ودعاء)

بالصدقة تنزيهه منزلة المتصدق قال الشافعي وواسع فضله تعالى أن يثيب المتصدق  
أيضا ومعنى نفعه بالصداء حصول المدع به له إذا استقيب أمان نفس الدعاء وثوابه  
فللداعي لأنه شفاعته أجرها للشافع ومقصودها المشفوع له شرح م ز مخلصا  
(قوله بالأجاع وغيره) عبارة م ر اجاعا وقد صرح خبر أن الله ليرفع درجة العبد  
في الجنة باستغفار ولده له وهو أي المذكور من الأجاع والخير يخصص وقيل ناسخ  
لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أن أريد ظاهره والافتقار أكثر العلماء  
في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لاحق له الأنياسي وإما ما فعل  
عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعام الخ) العموم في مفهومه وهو  
أنه ليس له شيء في غير نسبه فيخص بغير الصدقة والدعاء للميت وقوله مخصوص بذلك  
أي بما ذكر من الأجاع وغيره (قوله أما القراءة) قال م ر يصل ثواب القراءة للميت إذا  
وجد واحد من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها ونيته حصول الثواب له  
وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وإن كان ظاهرا كلام شيخ الإسلام هنا  
خلافه في الأخير أي حيث قال أنوآه ولم يدعه سمع ش فانه يفسد أنه لا بد  
من الجمع بين التوبة والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لم يسقط كأن غلب الباعث الديني  
كقراءته بأجرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت  
ولم ينو بها ولادعاه بعدها ولا قرأ عند قبره لم يرأ من واجب الإجارة وهل يكتفي  
بالتوبة أو لها وان تحلل فيها سكوت فيبني نعم إذا بعد الأول من توابه سمع على  
أجره سمع على م ر (قوله أنه لا يصل من ثوابها) ضعيف وقوله وقال بعض  
أصحابنا يصل معتمد وقوله إلى أنه يصل ثواب جميع العبادات ككان صلى الإنسان  
أو صام وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان فانه يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة  
أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف (فصل في الرجوع عن الوصية) ✽  
وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه أن غلب على ظنه أن الموصي له  
يصر في مكروه كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا عرض  
للموصي له ما يقتضي أنه يصر فيها في محرم وجب الرجوع أو في مكروه نذب  
الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م ر (قوله هذا الوارثي)  
وفرق بينه وبين ما سأل في آخر الفصل من أنه لو وصى لزيد بعين ثم أوصى به لعمرو  
حيث يكون شريكاً لاحتمال نسيان الوصية الأولى مع اتیان ذلك هنا بأن  
الموصي له الثاني ثم مساو للأول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن ضم إليه صريحا  
في دفعه فأنفيه احتمال النسيان وشر كنا بينهما إذا لم يرج بخلاف الوارث فانه

بالأجاع وغيره وأما قوله تعالى  
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى  
فعام مخصوص بذلك وقيل  
منسوخ وكما ينتفع الميت بذلك  
ينتفع به المتصدق والداعي أما  
القراءة فقال النوى في شرح  
مسلم المشهور من مذهب الشافعي  
أنه لا يصل ثواب إلى الميت وقال  
بعض أصحابنا يصل وذبح  
جماعات من العلماء إلى أنه يصل  
إليه ثواب جميع العبادات من  
صلاة وصوم وقراءة وغيرها  
وما قاله من مشهور المذهب  
محمول على ما إذا قرأ لأبضرة  
الميت ولم ينو ثواب قراءته له  
أنوآه ولم يدع بل قال السبكي  
الذي دل عليه الخبر بالاستنباط  
أن بعض القرآن أفضل إذا قصد به  
نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد  
ذكرته في شرح الروض (فصل  
في الرجوع عن الوصية) (له) أي  
للموصي (رجوع) عن وصيته  
وعن بعضها (بعض) نقضتها  
كأن بطلتها ورجعت فيها ورفعها  
وردتها (و) بنص قوله (هذا  
لوارثي) مشيرا إلى الموصي به  
لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا قطع  
تعلق الموصي له عنه



(و) بصو (بيع ووهن وكتابة) لما وضع به (ولو بلا قبول) لفظه وورعه بذلك عن جهة الوصية وتصير في بصو الى آخره اهم مما عبر به (وبوصية بذلك) أي بصوماذ ك (يتركيل به وعرض عليه) لان (٦٠) كلامهما توسل الى ما يحصل به

الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادتي (وخطه بامسنا) وصى به ببر مثله أو أجود أو أورد أمته لانه أخرجه بذلك عن امكان التسليم (و) خطه (صبرة وصى بصاع منها بأجود) منها لانه أحدث زيادة لم تتناولها الوصية بخلاف ما لو خطها بثلثها لانه لا زيادة أو بأردأ منها لانه كالتعيب (وطحنه بزا) وصى به (وبذره) له (وبعنه دقيقا) وصى به (وغرله قطنا) وصى به (وسجه غرلا) وصى به (وقطعه ثوبا) وصى به (قبيصا) وبناؤه وغرسه (بأرض وصى بها لظهور كل منها في الصرف عن جهة الوصية بخلاف زرعه بها يخرج باضافتي ما ذكر الى ضمير الموصي ما لو حصل ذلك بغير اذنه فليس رجوعا (فروع) انكار الموصي الوصية ليس رجوعا ان كان لغرض كما يؤخذ من كلام الرافعي وعليه يجعل اطلاقه في باب التدبير أنه ليس رجوعا ولو وصى بثلث ماله ثم تصرف في جميعه بما ينزل الملك لم يكن رجوعا لان المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند الوصية ولو وصى يزيد بعم من ثم وصى به

مشار به لان استحقاقه أصلي فكان ضمه اليه مصحافي رفعه فلم يؤثر فيه احتمال التيسير لثوته ح ل وزى (قوله وبصو بيع) كالمبة ولو فاسدة م وان حصل بعده فمع ولو بختيار المجلس شرح م ر (قوله ولو بلا قبول) راجع للثلاثة واعترض بأنها لا تسمى بذلك الا اذا وجد القبول وبجواب بأنها تطلق على الفاسدة أيضا فهي تسمى عقودا فاسدة بدون ذلك م ر (قوله بصوماذ ك) أي البيع وما عصف عليه (قوله وعرض عليه) أي على بصوماذ ككر والتوكيل (قوله وخطه برا) أي خلطا لا يمكن معه التميز م ر (قوله بأجود ظاهر الماتن) ان هذا قيد في المسألتين فله مع انه قيد في الثانية فقط كما أشار اليه الشارح فكان عليه ان يذكر العامل في الثانية ليقيد ما ذكر (قوله لم تتناولها الوصية) أي ولا يمكنه التسليم بدونها (قوله بخلاف ما لو خطها بثلثها) لانه لا يختلف به عرض (قوله لانه كالتعيب) أي وهو لا يؤثر (قوله وطحنه برا) هو بالمعنى الشامل لمجرشه والحاصل ان كل ما رآه به الملك أو زال به الاسم وكان يفعله أو أشعره بالأعراض اشعارا قويا بكون رجوعا والافلاق ل على خ ط (قوله لظهور كل منها في الصرف الخ) ولان كلام البناء والفراس يراد للوام بخلاف زرعه لانه ليس للوام ما شبهه لبس التوب زى (قوله ما لو حصل ذلك بغير اذنه) شمل ما لو وصى بجمعة وطلحنها غيره بغير اذنه فلا يكون رجوعا وبعبارة شرح م ر واعلم ان الحاصل ان ما أشعره بالأعراض اشعارا قويا بكون رجوعا وان لم ينزل به الاسم حيث كان منه أي من الموصي أو من مادونه وما يراد به الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أخني من غير اذنه بساء على أنه ما اعتنان مستقلتان وهو المعتمد اه وهو مخالف لما ذكر والمعتمد الاول (قوله فليس رجوعا) ما لم ينزل به الاسم (قوله فروع) أي ثلاثة (قوله اسكارا الموصي) ظاهره وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصي قديم يكون له عرض في انكارها مطلقا ولكن قديم روي في شرحه ما بذلك ولم يدكرامه ومه اه ع ش (قوله يكون بينهما نصفين) الا اذا كان عالما بالوصية الاولى أو قال أوصيت لزيد بما أوصيت به لعمرو فيكون رجوعا ع ن وقوله نصفين فاذا ارد أحدهما أخذ الآخر الجميع بخلاف ما اذا أوصى به لهما ابتداء ورد أحدهما فان نصفه للوارث لا لا تخله ان لم يوص له الا بالنصف اه ح ف (فصل في الايصاء) \* أي وما يتبع ذلك كتصديق الولي ع ش على م ر (قوله وهو) أي شرعا ومعه لغة ترجع للمسلم في الوصية كما قاله م ر لان معناها لغة واحد وهو الايصال (قوله مضاف لما بعد الموت) أي ولو تعديرا كأن قال جعلت فلانا وصيا اعلى أولادي

لعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصى به لثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا (فصل في الايصاء) تقديره وهو ثابت تصرف مضاف لما بعد الموت

يقال أوصيت لفلان بكذا  
وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته  
وصيا وقد أوصى ابن مسعود  
فكتب وصيته إلى الله تعالى  
وإلى الزبير وإبنة عبد الله  
رواه البيهقي بإسناد حسن  
(أركان) أربعة (موص وموصي  
وموصى فيه وصيغة وشروط في  
الموصى بقضاء حق) كدين  
وتفويض وصيغة وردية  
وعارية ومظلة (مارس) في  
الموصى بمال أول الباب وقد  
مر بيانه وهذا أولى من قوله  
ويصح الإيصاء في قضاء الدين  
وتفويض الوصية من كل حر  
مكلف (و) شرط في الموصي  
(بأمر نحو طفل) كجنون  
ومجور سفة (مع) أي مع  
مارس (ولا يلة عليه ابتداء)  
من الشرع لا يتفويض فلا  
يصح الإيصاء ممن فقد شيئا  
من ذلك كصبي ومجنون ومكره  
ومن يردق وموم وموصي لم  
يؤذن له فيه ونحو مع ابتداء من  
زياد في (و) شرط (في الموصي  
عند الموت عدالة) ولو ظاهره  
(وكفاية) في التصرف الموصي  
به (وحرية وإسلام في مسلم  
وعدم عداوة) منه للمولى  
عليه (و) عدم (جهالة) فلا

تقدر به جهالته كذا ثم بعد موتي عن (قوله وأوصيت إليه) إشارة إلى أنه يتعدى  
باللام ويأتي ويتعدى بنفسه أيضا كقول المصنف الآتي ولو أوصى اثنين  
أنح وقال تعالى يوم يكلم الله في أولادكم وقد أوصى ابن مسعود فلم يشكر عليه نصار  
اجساء استكوتوا (قوله وصيتي إلى الله) أي أوفضها إلى الله ع ش وهو على سبيل  
التبرك (قوله ومظلة) كغصب (قوله مارس) أي من كونه مكلفا حرا عتقا وأوقوله  
وهذا أولى المخرج لاهتمام عبارة الأصل صحة إيصاء المكره ع ش (قوله فلا يصح الإيصاء  
عن فقد شيئا من ذلك) وكذا الأب والجد إذا نصحهما الحاكم في مال من طرأسفهم  
لأن وليه الحاكم دونهما خ ط (قوله لم يؤذن له فيه) بأن أوصى عن نفسه أو أطلق  
بمخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصي عنه وبهذا التصوير اندفع ما يقال مفهوما قوله  
لم يؤذن له صحته مع الإذن بأن يوصي عن نفسه وهو مخالف لفهوم قول المتن ابتداء  
ع ش وعبرة حل وزى فان أذن له فيه بأن قال له أوص عنى كان له أن يوصي  
عنه لأن نفسه وكذا الواطى بأن قال أوص بتركتي إلى من شئت فان حذف بتركتي  
بأن قال أوص لم يكن إذا (قوله عند الموت) وكذا عند القبول على الوجه أخذ  
من التعليل الآتي ولأن الفسق والعجز واختلال النظر ينزل به دوما ما ابتداء أولى  
برماوى (قوله عدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من حرام  
المروءة والظاهر خلافه وأن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع  
ع ش على م د (قوله ولو ظاهرا) الاعتماد له لا بد من العدالة الباطنة مطلقا زى أي  
سواء وقع في عدالته نزاع أولا والعدالة الباطنة هي التي تحدث عند القاضي يقول  
المزكين ع ش على م د (قوله وحرية) أي كماله ولو ما لا تكذب ومستولدة م د (قوله  
وإسلام في مسلم) قال جروزة كز الإسلام بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلا  
في دينه ويفرض عليه من العدالة يكون ثلثة لما بعده عن (قوله وعدم عداوة) أي  
دينونة ظاهرة أما الدينونة فلا تنصرف كاللهودى النصراني وعكسه سل قال م د  
وأخذ الأسنوى منه عدم صحة وصاية نصراني لليهودى وعكسه مردود اه ونشور  
وقوى العداوة بينه وبين الغفل والمجنون يكون الموصى عددا للموصى أو لاهل بكرامته  
لهمان غير سبب شرح م د فليزم من كون الموصى عددا للموصى أن يكون عددا لآله  
غالباً فاندفع قول جروزة ولله المدعوا ممنوع وقال أيضا اشتراط العدالة يغنى  
عن اشتراط انتفاء العداوة اه قال سم قد تستور حصول العداوة في المجنون قبل  
جنونه فيستصحب لأن الأصل والظاهر بماؤها (قوله كصبي ومجنون) هما  
خارجان بالعدالة إذ العدالة لا يزمها البلوغ والعقل (قوله ومجهول) مضاه أن يكون

يصح الإيصاء إلى من فقد شيئا من ذلك كصبي ١٦ مجنون أو طاسق ومجهول ومن يردق أو عداوة  
وكافر على مسلم ومن لا يكتفى في التصرف لسفاه أو هرم أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم

بجهول الحال لم تعرف حريته ولا رقه ولا عدائته ولا فسقه لأنه يوصى لاحد رجلين  
ع ش وظاهره انه لو أوصى لاحد رجلين كان محبسا وليس كذلك فالأولى ان مراد  
بالجهول ما يشمل جهول العين والصفة فيصدق بما ذكره (قوله في الباقي) كالتعذر  
(قوله الى كافر معصوم) ولو كان الموصى مسلما بان اسلم شخص وله ابن بالغ عاقل  
كافر لكنه سفيه فانه لا يبقعه في الاسلام فلا بد حينئذ ان يوصى عليه كافر اشرح  
الروض اه والراجح انه لا يصح ان يوصى عليه كافر كما في شرح م وفيكون  
مستثنى من كلامه وقضية قوله معصوم امتناع ايصاء الحرى الى حرى سل (قوله  
عدل في دينه) أي بتواتر ذلك من العارفين بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهم  
بذلك م ر ع ن (قوله لانه وقت التسلط على القبول) فلا بد من استمرار ذلك  
من الموت الى القبول حل (قوله ثم استكملها عند الموت) ويكفي في الغاسق اذا  
تاب كونه عدلا عند الموت وإن لم تمض مدة الاستبراء كافي ع ش على م ر (قوله  
ولا يضر عي) أي ولا يخرس تفهم اشارته بخلاف ما اتفهم اشارته سل م ر  
(قوله الى حفصة) هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم برماوى (قوله والام  
أولى) وتزوجها لايطل وصايتها إلا ان نص عليه الموصى (قوله اذا حصلت  
الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر للهيأة أما بالنظر للارولية فتعتبر الشروط فيها  
عند الايصاء ع ش وعبارة م ورام الاذغال المسخمة لا شروط حال الوصية  
لاحال الموت وان جرى عليه جمع لان الارولية انما يحتاج طاب بها الموت وهو لا علم له  
بما يكون عند الموت فتعين ان يكون المراد انما بان جعلت الشروط فيها حال  
الوصية فالأولى ان يوصى لها والا فلا ودعوى أنه لا فائدة لذلك لأنها قد تلحق عند  
الوصية لا عند الموت مردودة لان الاصل بقاء ما هي عليه (قوله وينزل ولي الخ)  
قال البرماوى وكل من فسق وثاب لا تعود ولا يشه الا بتولية جديدة الأربعة  
الاب والجد والابن بشرط الواقف والحاضنة راد بعضهم والام الموصى لها برماوى  
وزاد بعضهم ولي النكاح (قوله تعذر فاما ليا) شامل لا ايصاء على أمر الاطعال  
فان معناه التصرف في ماله وحفظه وشمل ايضا ودخو الوديعة فليس التصرف  
خاصا بالبيع والشراء كما هو ظاهر زى (قوله مباها) المراد به عدم المعصية  
بدليل قوله ولا في معصية فيشمل الواجب (قوله لان غير الاب والجد) لا تزوج  
الصغير والصغيرة برده عليه السفيه فتضاءل غيرهما تزوجه لانه غير صغير فالأولى  
التعليل بأن غير الاب والجد لا يعتنى بدفع العار كاعتنا مشهورى بايصاح (قوله  
كبناء كنيسة) أي لا تعبد ولومع نزول المارة (قوله ايجاب بلفظ الباء

والهتمة في الباقي ويصح  
الايصاء الى كافر معصوم عدل  
في دينه على كافر وقول عند  
الموت مع ذكر عدم العداوة  
والجهالة من زيادتي واعتبرت  
الشروط عند الموت لا عند  
الايصاء ولا بينهما لانه وقت  
النسل على القبول حتى  
لو أوصى الى من خلى عن  
الشروط أو بعضها كصبي  
ورقيق ثم استكملها عند الموت  
صح (ولا يضر عي) لان  
الاعمى متمكن من التوكيل  
فما لا يمكن منه (و) لا (أؤتة)  
لما في سنن أبي داود ان عمر  
أوصى الى حفصة (والام  
أولى) من غيرها اذا حصلت  
الشروط فيها عند الموت لومور  
شفقتها وخر وجان خلاف  
الاصطخرى فانه يرى انها  
تلي بعد الاب والجد (وينزل  
ولي) من أب وجد ووصى وقاض  
وقيه (يعني يفسق لا امام)  
لتعلق المصالح الكلية بولائه  
وتعبرى بالولى أعم مما عبر به  
(و) شرط (في الموصى فيه  
كونه نصر فاما ليا) بقدر ذته  
بقول (مباها) فلا يصح الايصاء  
في تزويج لان غير الاب والجد  
لا تزوج الصغير والصغيرة

(و) لا في (معصية) كبناء كنيسة لئلا فاته له كونه قربة (و) شرط (في الصيغة ايجاب بلفظ يشترطه) أي لا تصوير  
بالايصاء وفي معناه ما مر في الضمان

(كا وصيت) اليك أو فوفيت  
 اليك (أو جعلتك وصيا ولو)  
 كان الايجاب (موقدا ومعلقا)  
 كا وصيت اليك الى بلوغ ابني  
 أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدوم  
 فهو الوصي لأنه يشمل الجهالات  
 والاختار (وقبول كوكالة)  
 فيكتفي بالعمل وقولي كوكالة  
 من زبادي ويكون القبول  
 (بعد الموت) متى شاء كما في  
 الوصية بال (مع بيان ما يوصي  
 فيه) فلا اقتصر على أو وصيت  
 اليك مثلالغا (وسن ايصاء  
 بأمر نحو طفل) كمتجون  
 (وقضاء حق) ان (لم يعجز عنه  
 حالا أو) عجزوا (به شهود)  
 استبان بالخبر ان فان عجز عنه  
 حالا ولا شهود به وجب الايصاء  
 مساعدا لبراءة ذمته  
 واطلاق الاصل سن الايصاء  
 بما ذكره منزل على هذا  
 التفصيل فان لم يوص به فانصب  
 القاضي من يقوم بها ونحو من  
 زيادتي وتعبيري بحق أعم مما  
 عبر به (ولا يصح) أي الايصاء  
 من أب (على نحو طفل والجد  
 بصفة الولاية) عليه لان  
 ولايته ثابتة شرعا وخرج  
 بزبادي على نحو طفل نصب  
 وصي في قضاء الحقوق فصحيح

للتصور وفيه ان الايجاب جزء من الصيغة فكيف يجعل شرطها الا ان يقال  
 الشرط كون اللفظ يشعر بالايصاء فصب الشرطية على الموصوف مع مقفه (قوله  
 كا وصيت اليك) ويظهر ان ذلك بعد موق في أمر اطلقا لكتابة س ل (قوله  
 أو جعلتك وصيا) أي في كذا قوله الا في مع بيان ما يوصي فيه (قوله الى بلوغ  
 ابني) هذا تأقيت وقوله فاذا بلغ الخ تعليق فهو ومثال واحد اجتمع فيه التأقيت  
 والتعليق لكتنهما ضمنيان ومثال التأقيت الصريح أو وصيت اليك سنة ومثال التعليق  
 الصريح اذا ضمت أو اذا مات وصي نقد أو وصيت اليك شرح م ر (قوله فهو) أي  
 الان أو زيد وأفراد النعم لان العطف بأمر ولو بلغ الان أو قدوم زيد غير أهل فالأقرب  
 انتقال الولاية للوصي كما لا يخفى جعلا ما مضى في ذلك شرح م ر (قوله مع بيان) متعلق  
 بأوصيت وما بعده أو يشعر بالاقتران أو في فكان الأولى تقديمه (قوله لنا) أي  
 كما لو قال وكنتك ولم يحدد عرف له يحمل عليه وضاعة السبكي فيه بأن العرف يقتضي  
 انه يثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذلك غير مطرد فلا يعول عليه وان قال  
 الزركشي بقدر قول اليه انين ان حذف المعمول يؤذن بالعدم وشرح م ر  
 باختصار (قوله وسن ايصاء بأمر نحو ماذا) أي ان لم يقش ضياعه (قوله وبقيضاء  
 حق) أي لله تعالى أو لا ذي (قوله لم يعجز عنه) يقع الجيم وكسرهما والكسر  
 أوضح من باب ضرب أو تعب وانما كان سنة حيث دلالة بمكة الاستثناء عنه بالوفاء  
 بروماي (قوله أو يعجز) أي حالا وكان يقدر عليه ما لا من يعجز دين مؤجل  
 أو ربيع وقف فاندفع ما يقال اذا عجز عنه فكيف يؤدى به (قوله وبه شهود)  
 ولو واحد اظهر العدد القوا الواحدة الا كفاءه خطه ان كان في البلد من يثبته ولا مانع  
 منه كما اكتفوا بالواحد مع انه وان انضم اليه بين غير جهة عند بعض المذاهب نظرا  
 لمن يراه جهة فكذلك الخط نظر لذلك نعم من اقليم تعذر فيه من ثبت بالخط  
 أو قبيل الشاهد واليمين فالوجه عدم الاكتفاء بها شرح م ر والذي يثبت  
 بالخط القاضي المالكي لان الامام مالكا يثبت الحق بخط الشاهد اذا شهد اثنان  
 بان هذا خطه (قوله استبان بالخبر) أي استبانها وفي بعض النسخ استبقاء  
 وما هنا أو لموافقة قوله تعالى فاستبقوا الخيرات برماوي (قوله على هذا التفصيل)  
 أي ان لم يعجز أبوه شهود (قوله فان لم يوص بها) أي بأمر الطفل وأمر المتجون  
 وبقيضاء الذين (قوله نصب القاضي) أي ندبا ولا بعد الوجوب برماوي (قوله  
 والجد بصفة الولاية) أي حال الموت أي لا يعتد بتصوره اذا وجدت ولاية الحمد لان  
 ولايته ثابتة بالشرع كولاية التزويج امالو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند

الموت فيعتد بمصوبه كما يحتمه اللفظي لاسرار العبرة بالشروط وعند الموت شرح م ر  
 (قوله ولو أوصى اثنين الخ) عبارة م ر ولو أوصى اثنين وشروط عليهم ما الاجتماع  
 أو أطلق بأن قال أوصيت اليكما أو لي فلان ثم قال ولو بعد مدة أوصيت إلى فلان  
 (قوله لم ينفرد واحد منهما) فلا بد من اجتماعهما فيه بأن يصدر عن رأيهما فيه  
 وأيسر المراد أن يتلفظا بالقدماء معاً ومحل ذلك ما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية  
 غير معينة وقضاء دين ليس في التركة جنسه بمتلافي رد ودعوة ومغصوب وعارية  
 وقضاء دين في التركة جنسه فليس كل الأفرادية لأن لصاحبه الاستقلال بأخذ  
 وقضية الاختداد به وقومه موقفه اباحة الأقدام عليه وهو الواجب وإن بحثنا  
 خلافه شرح م ر (قوله لم ينفرد) فإذا أوصى لهما معاً فبات أحدهما أورد لم ينفرد  
 إلا آخر بالتصرف بل نصب الحاكم من يقوم مقام الميت أو الإراد بخلاف ما إذا  
 أوصى لهما مرتباً ومات أحدهما أورد فلا أثر للتصرف لأن التمرير ليس مأخوذاً  
 من تصرف الموصي شرح بهجة وسول (قوله إلا بانه) أي الموصي في الأفراد  
 بأن قال أوصيت لكما وأذنت لزيد مثلاً في الأفراد (قوله لكن نازع الشيطان)  
 ضعيف (قوله فليس له الرجوع) أي يحرم عليه ولو عزل نفسه لم ينزل ع ش  
 لكن لا يلزمه ذلك بحجنا بل بالاجرة والوجه أنه يلزمه في هذه الحالة القبول وأنه  
 يتمتع عزل الموصي له حيث دللنا فيه من ضياع نحو ودعوة أو مال أولاده ويتمتع عزل  
 نفسه أيضاً إذا كلنت اجارة بعرض فإن كانت اجارة بعوض من غير عقد هي جعله  
 قاله الماوردي شرح م ر (قوله ولي يمينه) إلا الحاكم فيصدق بلا يمين وإن  
 عزل ح ل وجروا عتمد م ر أنه لا بد من يمينه قبل العزل وبعده أه سم (قوله  
 في اتفاق) أي وفي تأنيف المال كما في الروض وعليه على التفصيل الآتي في الودعة  
 وما صرفه الولي من مال نفسه ولولده فعطالم عن مال الولد لا يرجع به إلا أن كان باذن  
 حاكم أو شاهداً لابنية الرجوع الآتي الأب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم  
 والشهادت ل على الجلال (قوله لائق) أما غير الألق فيصدق فيه الولد  
 بيمينه قطعاً ولو اختلفا في شيء أهولائق أولاً ولا يمينه صدق الموصي لأن الأصل عدم  
 خيانتة أو في تاريخ موت الأب أو أول ملكه لئلا المتفق عليه منه صدق الولد  
 بيمينه وكالموصي في ما ذكر وارثه شرح م ر ولو تزاغ في التصرف هل وقع بالمصلحة  
 أولاً صدق الأب والجد وكذا الأم دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله ل على  
 الجلال (فرع) لا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريك ووكيل بمسأب بل إن  
 ادعى خيانتة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والمروى في أسماء القاضى ومثلهما

(ولو أوصى اثنين) ولو مرتباً  
 وقبل (لم ينفرد واحد منهما)  
 بالتصرف (إلا بانه) له  
 بالأفراد فله الأفراد علاً  
 بالأذن نعم له الأفراد برد  
 الحقوق وتنفيذ وصية معينة  
 وقضاء دين في التركة جنسه  
 وإن لم يأن لكون نازع  
 الشيطان في جواز الأقدام  
 عليه (ولكل) من الموصي  
 والوصي (رجوع) عن الإيلاء  
 متى شاء لأنه عقد جائز  
 كالو كالتة قال في الروضة إلا أن  
 يتعين الوصي أو يغلب على  
 ظنه تلف المال باستيلاء ظالم  
 من قاض وغيره فليس له الرجوع  
 (وهدى بيمينه ولي) وصياً  
 كان أو قسماً أو غيره (في اتفاق)  
 على موليه بقيد زوته بقولي  
 (لائق) بالجملة

بقية الأمانة وأوفهم كلام القاضي أن الأمر في ذلك كله راجع إلى رأى الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر شرح م (د) قوله لا في دفع المال ولا في بيعه (المصلحة) أو غلبة الآلاف والجد والام لفور شفتهم ح ل

﴿كتاب الوديعة﴾

وجه مناسبة ذكرها عقب الإيضاح لأن المودع جعل الوديعة وصبا على الوديعة من جهة حفظها وتعهدها وإن كان في حال حياته وذكرها بعضهم عقب اللقطة لأن اللقطة أمانة أيضاً أي من حيث وجوب الحفظ (قوله تعالى) أي لغة وشرعاً عيش وعسارة شرح م ر هي لغة وأوضاع عند غير المالكة لحفظه وشرعاً العقد المتقضى للاستعانة بأهل العيش المستفظة حقيقة فمهما وضع أرادتها وإرادة ككل منهما في الترجعة وقال زى وشرعاً توكل من المالك أو نائبه لا يخرج حفظ مال أو اختصاص فخرج بتوكيل اللقطة والأمانات الشرعية لأن الأمان فهم ما من جهة الشرع ويقع على كونه توكيلاً لأن الإيداع عقد اه وقيل هو اذن ويبنى على ذلك أن الوديعة لو عزل نفسه انعزل على الأول دون الثاني وإن ولد الوديعة الحادث وديعة على الأول دون الثاني كما قاله عن (قوله من ودع الشيء) يقع الدال وضما (قوله ومراعاته) تفسيره ل (قوله إن الله يأمركم) الآية وإن نزلت في رد مفتاح الكعبة إلى عثمان بن طلحة فعلى عامة في جميع الأمانات بقرينة الجمع قال الواحد أجمعوا على أنها نزلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في خوف الكعبة آية سواها شرح م ر وعسارة الجلالين نزلت لما أخذ على مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة سادتها أي خادمها فقهر الما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح ومنعه من إعطاء المفتاح وقال لو علمت أنه رسول الله لم أسمع فأراد على أن يعطى المفتاح لعنه العباس فأمره النبي صلى الله عليه وسلم برده إلى عثمان وقال خذها أي السدانة خالدة فحب من ذلك فقرأه على الآية فأسلم وأعطاه عند موتة ل أخيه شديدة فبقى في أولاده اه وفيه أن المفتاح ليس أمانة لأنه أخذ فقها وأوجب بأنه لما وجب عليه رده كان كالأمانة (قوله ولا تخن من خالك) سماها خيانة مشاكلة وفيه أنه معارض لآية فمن اعتدى عليك فاعتدوا عليه إلا أن يقال لا تخن من خالك زيادة على ما خالك به أو لا تخنه في ما لا يجوز كان رأياً بزيوتك وعليها فلا مشاكلة أو أن الحديث بين أن الأولى العفو أي لا تخن من خالك بل عفوك عنه أولى والآية مبينة للعفو وإن كان الأولى العفو كما يشير إليه نسبة الثاني اعتداء بعضهم خص الحديث بالأمانة أي من خالك في أمانتك لا تخنه في أمانته التي

(لا في دفع المال) إليه بعد  
بالمال لا يصدق بل المصدق  
موليه يمينه إذا تعسر إقامة  
اليمين عليه بخلاف الانفاق  
وقولي يمينه من زيادتي وتبصيري  
بالولي وبجوليه أعم من تعبيره  
بالوصى والطفل  
﴿كتاب الوديعة﴾  
تقال على الإيداع وعلى العين  
المودعة من ودع الشيء دفع  
إذا سكن لأنها ساكنة عند  
الوديعة وقيل من قولهم فلان  
في دعة أي راحة لأنها في  
راحة الوديعة ومراعاته  
والاصل فيها قبل الإجماع قوله  
تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا  
الأمانات إلى أهلها وخبراً  
من خالك رواه الترمذي

استأنك عليها (قوله غريب) أي انفرده رايه وهو لا يشاق الحسن عش  
 (قوله بمعنى الابداع) أي العقل لا يعني العين المودعة والازم كون الشيء ركنا  
 لنفسه وان الصبغة وما بعدها أركان للعين المودعة ولا معنى له وإذا جعلت الوديعة  
 في الترجعة على العين المودعة كان في كلام المصنف استخدام كالأبني (قوله لأن  
 الابداع استنباه في الحفظ) فن مع تركه مع ابداعه ومن مع تركه مع وضع  
 الوديعة اليه فخرج استدراج محرم مسيدا وكافر مصفا كذا قالوا هاو في متن  
 البهجة محبة ابداع الكافر المسلم ونحوه لا يه ليس فيه تسلط فيعمل ما هنا على وضع  
 اليد وما هنا على العقد ويجعل عند مسلم زى (قوله فلا رادعه) أي شخصا  
 ولو غير كامل شورى (قوله ضمن ما أخذه) أي بأقصى القيم وقد تضاء ان الصبي ضمن  
 بأقصى القيم أيضا لأن تعريف الغصب شامل لا خذ من مثله لأنه يصدق عليه أنه  
 استيلاء على حق الغير بغير حق م ر (قوله بغير إذن معتبر) فاندفع به مائة مال فاسد  
 الوديعة كصحتها في عدم الضمان م ر لا يقال هذه باطله لا فاسده لا ناقول  
 الفاسد والباطل مترادفان عندنا لا في مواضع ليس ههنا (قوله حسبة)  
 أي من غير طلب ادخارا لثواب الآخرة قال في المختار احتسب الاجر على الله أي  
 اجره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والاسم منه الحسبة (قوله لم يضمه) مام بساطه  
 على اتلافه م ر فان سلطه الوديع على اتلافه ضمن ان كان الصبي غير عريان فعليه  
 حيثن كلفه مسطله اه شورى (قوله بان أودع شخص) أي كمال أم  
 لو أودع نحو صبي نحو صبي فانه ضمن فرط أم لا تلف أو اتلف ول وبرماوى ومثلها  
 في شرح م ر لانه قال ولو أودع نحو صبي مثله ضمن بالاسيلاء وقد يقال هذه  
 الصورة داخلة في قول المتن فلا رادعه نحو صبي لان الضمير يشمل غير الكامل كما قاله  
 الشورى والحاصل ان كلام المودع والوديع اما كمال أو صبي أو مجنون  
 أو مجبور عليه بسفه أو مغمى عليه أو مكره أو عديم الحاصل من ضرب سببه  
 في سبعة تسعة وأربعون وعلى كل امان تناف الوديعة بسفه أو يتلفه لودع  
 أو الوديع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين مائة وسبعة وأربعون (قوله  
 مع السكوت) أي منها أخذ ما سياتى في الامعان على صاحب الحمام اذا وضع  
 انسان شياء في الحمام ولم يستغفطه عليها كما هو الواقع الآن ح ل أي وان مرط  
 في حفظه بخلوا ما اذا استغفطه وقبل منه أو أعطاه جرة لحملها فيحتمل ان مرط  
 كان تام أو غاب ولم يستغفط من هو مثله وان فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب  
 في الخان فلا يضمها الخافى لان قبل الاستغفط أو اخذ الجرة وليس من التعريض

وقال حسن غري بسوا الحاكم  
 وقال على شرط مسلم ولان  
 بالناس حاجة بل ضرورة اليها  
 (أركانها) أي الوديعة بمعنى  
 الابداع أربعة (وديعة) بمعنى  
 العين المودعة (وصيغة  
 ومودع ووديع وشرط فيها)  
 أي في المودع والوديع (ما) مر  
 (في موكل ووكيل) لان  
 الابداع استنباه في الحفظ  
 (فلا رادعه نحو صبي) كجنون  
 ومجور سفه (ضمن) ما أخذه  
 منه لأنه وضع يده عليه بغير  
 إذن معتبر ولا نزول الضمان  
 الا بالرد الى ولي أمره نعم ان  
 أخذ منه حسبة خوفا على  
 نفسه في يده أو اتلفه مودعه  
 لم يضمه (وفي عهده) بأن  
 أودع شخص نحو صبي (انما  
 يضمن باتلاف) منه لانه لم  
 يسلطه على اتلافه فلا يضمه  
 بتلفه عنده اذ لا يلزمه الحفظ  
 وظاهر ان ضمان المتلف انما  
 يكون في متول (و) شرط (في  
 الوديعة كونها محترمة) ولو  
 نجسا ككلب يقع ونحو  
 حبة بر بخلاف غير المحترمة  
 ككلب لا يقع وألفه وهذا  
 من زيادتي (و) شرط (في  
 الصبغة) مر (في وكالة)  
 في شرط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع ويكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت ومما

فيم أى الماسم والمان مالو كان يلاحظ على العادة فتغفله سارق أو خرجت الدابة  
 في بعض غفلاته لعدم تقصير في الحفظ المعتاد والظاهر أنه يقبل قوله فيه بينه لأن  
 الأصل عدم التقصير شرح م ر (قوله نعم لو قال الوديع) هو استدراك على قوله  
 يشترط اللفظ الخ لا على قوله فيكون الوضع الخ قوله في الاستدراك فدفعه له ولم يقل  
 فوصعه بين يديه (قوله فالشرط اللفظ من أحدهما) الذي اعتمدته شيخنا م ر اعتبار  
 اللفظ من أحدهما بين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو متراحيا كما في الوكالة  
 والإيصاء ولا يمكن السكوت منه خلافاً لـ ط فان حمل على ما يقع بعده فعل فظاهر  
 فلو قال احفظ مناعي هذا فسكت لم يكن وديعاً ويقضى عن القبول أخذ الاجرة  
 ولم يرض هذا شربنا زى ق ل على الحلال (قوله ولا يكره) قال بعضهم وتكون  
 مسأحة في هذه سم ونوزع فيه زى وقال ع ش وتصور الإباحة هنا بأن  
 شك في أمانته نفسه اه أى مع علم المال بحاله أمامه جهله به فتكره كما قاله س ل  
 حيث أدخل الشك والوهم في قوله أو لم يشق بأمانته نفسه فان غلب على ظنه عدم  
 الوثوق حرم عليه أخذها فتعمر بها الاحكام الخمسة وكلها في الشرح على كلام سم  
 (قوله والوديعة أمانة) لكن لو كان المودع وكيلاً أو ولي يقيم حيث لا يجوز له  
 الإيداع فهي مضمونة بمجرد الأخذ قطعاً ط س ل (قوله وأثر التصريم مقصور  
 على الاسم) هذا جواب سؤال مقدّر قد دره كيف تكون أمانة مع القول بالتصريح  
 مع أن مقتضى التصريح الضمان فأجاب بأن أثر التصريح مقصور على الاسم أى فلا يتعداه  
 إلى الضمان (قوله والله في عون العبد) انظر معنى هذه الظرفية وقال بعضهم ان  
 في زائد وعون بمعنى معين والإصافه بمعنى الملام والتقدير والله معين للعبد مادام  
 العبد معينا لا أخيه (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أى وكان بحيث لو امتنع من القبول  
 صاحت على مالكها ع ش على م ر (قوله لكن لا يجبر على انقلاو منفعتة الخ)  
 أى فله أخذ الاجرة على ذلك لأن الواجب العيني قد توفى عليه الاجرة كسقى الملبأ  
 ح ل (قوله وترتفع الخ) وفائدة ارتفاعها أنها لا تصير أمانة شرعية فعليه الرد  
 لمالكها أو وليه ان عزمه أى اعلامه بها أو بمخاطبها فوراً عند تمكنه وإن لم يطلبها  
 كضالة وجدها وعرف مالكها فان غاب رد مالها لكم الامين والا ضمن شرح م ر  
 ويقوم وارث كل وولييه مقامه (قوله أى ينتهي حكمها) وهو عدم الضمان (قوله  
 بموت أحدهما) ويجب على الوديع الرد إلى الولي في مسئلة الجنون وإلى الوارث  
 في مسئلة الموت والافيض من زوال الأمان س ل (قوله وأغنامه) ومن ثم تعلم  
 ان الانسان اذا اقرضه في الحمام صار مائلاً للودائع وهذا أمر يقع للناس كثيراً اه

نعم لو قال الوديع اودعني  
 مثلاً فدفعه له ساكتاً  
 فيسببه ان يكتفى ذلك كالعارية  
 وعليه فالشرط اللفظ من  
 أحدهما به عليه الزكوى  
 والايجاب الماصر يـ ج (كاودعتك  
 هذا أو استغفلتك أو) كناية  
 مع النية (نكته فان عجز  
 من براد الاداع هذه عن  
 حفظها) أى الوديعة (حرم  
 عليه) (أخذها) لانه يعرفها  
 للتلف (أو قدر عليه) ولم يشق  
 بأمانته فيها (كره) له أخذها  
 خشية الخيانة بها قال ابن  
 الرفعة الا ان يعلم بحاله المالك  
 ولا يجرم ولا يكره ولا يدايع  
 صحيح والوديعة أمانة وإن قلنا  
 بالتصريح بأثر التصريح مقصور  
 على الاسم (والا) بأن قدر على  
 حفظها وفق بأمانته فيها  
 (سن) له أخذها بقيد زدته  
 بقول (ان لم يتعين) لأخذها  
 لخبر مسلم والله في عون العبد  
 مادام العبد في عون أخيه فان  
 قنع بأن لم يكن ثم غيره وجب  
 عليه أخذها لكن لا يجبر على  
 انقلاو منفعتة ومنفعتة حرزه  
 بجائنا (وترتفع) الوديعة أى  
 ينتهي حكمها (بموت أحدهما  
 وجنونه أو غنامه) وجبر سبعة

عليه (واسترداد) من المودع (ورد) من الوديع كالوكالة (بمعنى أن الأمانة متصلة فيها



سم ع ش و قوله عليه أي على أحدهما وقوله واسترداد أي طلب الرد (قوله كالرهن) فان الغرض الأصلي منه التوفيق والامانة تبع ح ل (قوله في الجملة) أي فيما إذا لم يأخذ جعلا وقال س ل أي فيما إذا سئل له القبول أو وجب وبعبارة الشيخ عبد البر قوله في الجملة أي في بعض أحوالها وهو ما إذا كان يغير جعل ولم تكن محرمة ولا مكروهة ولم يحصل منه تعد هذا ما طهر (قوله وتضمن بعوارض) نظمت في قوله

عوارض النضمين عشر ودعها \* وسفر وقلها وجهد ها  
وترك إصاء ودفع مهلك \* ومنع ردها ونصيب حكي  
والانفصاع وكذا المخالفة \* في حفظها ان لم يزد من ألفه

أي الذي خالفه كأن قال لا تقبل عليه قفلا فاقفه (قوله كأن يسهلها) أي بغير ضرورة وقد عين له الموضع مكانا للحرز وان لم ينه عن غيره كما في شرح الرزق (قوله ونها حرزا) ظاهره وان كان حرز مثلها وجرى عليه محروا عتد م ر عدم الصمان حينئذ وحمل على ما إذا لم يبين له موضعا فلا مخالفة (قوله يودعها برة) ولوراد وروحته ونه (قوله لان الموضع الخ) عبارة م ر لان المسائل لم يصر بأمانة غير لانه أي يكون طريقا في ضمانها والقرار على من تأقت عنده وإما لك تضمين ن شاء فان شاء ضمن الثاني ورجع بما غمره على الأول ان كان جاهلا إماما لانه لانه خاصب الأول رجوع على الثاني ان علم لان جعل له برة به (قوله راد استدار بين يحملها) ولو خيفة أمكه جعلها بلا مشقة في ما يشترط م ر وحمل يشترط بونه فقه الذي يظهر نعم ان عاب عنه لان لازمه كالعادة وزياده ما لا يراه اربابها مع من يسقيها وهو غير فقه ضمانه جرس ل وعبارة م ر و لانه ما من يعلها لحرر أي اذا لم تزل يده عنها قال ع ش بأن يعد حافظا لها عرا (قوله الموهوم) صفة للاستعانة المندرة لان التعدد برأ واستعانة بمن يعلفها الخ ووله بالاولي لان الحاجة للعلف والسقي مما يشكره بخلاف الحمل فاد اجوزا ما لا يشكره للبحر ومما فيه تكرر بالاولي وأيضا الحمل فيه استيلاء محلاهما فاد اجوزا ماميه استيلاء تام للبحر مالم يس فيه استيلاء تام بالاولي م ر (قوله كرادت سر) ووقته ادى وفيد م ر بالويل (قوله فان فقدما) أي بسبب العصر م ر و رادها لاس جعل الشارح قوله لفاض متعلقا بفعل ماص وحواب التثنية م ر ومع انه في كلامه متعلق المصدر وهو ردها لانه معطوف على قوله لانه متعلقا في تقدير الشارح تعبير لاهامل والاعراب الا ان يقال انه محل معنى لاجل اعراب (قوله نه ر) أي

لا تبع كالرهن سوله أ كانت يجعل أم لانه قوله تعالى ما على المحسنين من سبيل والوديع محسن في الجملة (و) قدر تضمن بعوارض كان يتقلا من محلة أو دار لا حري دونها حرزا وان لم ينه الموضع عن نقلها لانه عرضها لتلف نعم ان نقلها غش انها ملكه ولم يشفع به الم يضمن وخرج بما ذكر مالو نقلها الى مثل ذلك حرزا أو الى أحرار أو عليها من بيت الى آخر في دار واحدة أو خان واحد ولم ينه الموضع فانه لا ضمان وان كان البيت الاول أحرز (وكان يودعها) غيره ولو فاصيا (بلاد) من الموضع (ولا عذر) له لان الموضع لم يصر بذلك بخلاف مالو ودعها غيره لغير كمرض وسفر (وله استعانة بمن يحملها الحرر) أو يعلفها أو يسقيها الموهوم ذلك بالاولي لان العادة جرب بذلك (وعليه لعذر) كإرادة سفر ومرض مخوف وحريق في القعة وإشراف الحرر على الخراب ولم يحد غيره (ردها المالكها أو وليه) ان قددها ردها (تفاض) وعليه أخذها (ان قددها) (لا مبن)

وذلك ما شير السعير وتعبيري بالعذر أعلم بما عير به

وصافي الامين في المرض الخوف والفناء **باب** (ثم يابو) ويعني عن الاخرن وصية بها (ثم يابو) فهو غير عند  
فقد الاولين بين دمه للقاضي والوصية **باب** (ثم يابو) به اليه والمراد بالوصية بها الاعلام بها الامر بردها مع وصفها

غير خائن وقوله فلا يمين متى **باب** الترتيب ضمن حيث قدر عليه قال الفارقي  
الا في زمانه لا يمين بالادعاء لثقة مع وجود القاضي قطعاً لما ظهر من نساد الحكم  
شرح م ر (قوله في المرض الخوف) أي الدخول في عموم العذر شيعنا (قوله وصية بها  
اليهما) المتعمد اختصاص هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تقضي الوصية اليهما  
فيه عن ردها اليهما حل وسم وعش (قوله الاعلام بها) أي اعلام القاضي أو الامين  
(قوله بردها) أي من علمه الى مالكها (قوله أو الاشارة) عبارة مؤو شير ليعنيها  
من غير ان يخرجها من يده ويأمر بالردان مات ولا بد مع ذلك من الاشهاد فان لم يوجد  
في تركه ما اشار اليه أو وصفه فلا ضمان (قوله به بالاشهاد) أي على الاعلام  
والوصف أو الاشارة واعتمد على وعش وم ر في غير الشرح وضمه زى وحل واعتمدا  
عدم وجوب الاشهاد وعزاه لم ر في الشرح وتبعهما البرماوى (قوله لمن ذكر) أي  
للقاضي فالامين وقوله كما ذكر أي على الترتيب الذي ذكر (قوله أو اسافر بها)  
ولو حدث له في الطريق خوف أو غم فإلزامها فان هم عليه القطاع فطرحها بضعة ليغفلها  
فضاعت ضمن وكذا لو دفنها خوفاً منهم عند اقبالهم عليه ثم امل موضعها اذ كان  
من حقه ان يبرح حتى تؤخذ منه فتعبر مضونة على أخذها شرح م ر (قوله ويحل  
ذلك) أي محل قوله فان لم يفعل ضمن (قوله ولا يضمنه) لانه ودعيه عنده (قوله بخلاف  
سائر الامناء) فان الواحد منهم ضمن بالموت أو السفر اذ اليمين بها وفي كلام جر  
ان أحد الامناء اذ اترك الواجب عليه يصير مأمناً بمجرد نحو المرض حتى لو تلفت بأفة  
في مرضه أو بعد صمته ضمن زى وحل واعتمد م ر عدم الضمان وبعبارة وهل  
الضمان بغير ايصاء وادعاء اذا تفتت الوديعة بعد الموت لا قبله لان الموت كالسفر  
فلا يفتق الضمان الابه وهذا هو المتعمد (قوله أئميناً) أي في نفس الامر فقلن الامانة  
لا يكتفي لو تبين خلافه حل (قوله بخلاف ما اذا اعلم بها أئميناً) أي وكان الموضع حرزا  
لمثلها كما قاله الماوردي والاضمن س ل وقوله براقها وافلزمه اياها م ر وبرماوى  
(قوله فشرطه) أي شرط اعلامه (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي  
القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تحتل عادة لثله ويستثنى منه ما وقع  
في خزانه الوديع حريق فبادر لقل أمته فاحترق الوديعة لم يضمن الا ان أمكه  
اخراج الشكل دفعة أي من غير مشقة لا تحتل عادة لثله أو كانت فوق فصاها واخرج  
ماله الذي تفتتها وتلفت بسبب النخبة كما استخرجهم حر كالمالكين فيها الا وادفع  
فبادر لقل بعضها فاحترق ما تخرقه س ل أي وكان يمكنه فعل الجميع مرة واحدة

وكلام الاصل يقتضي اشتراط السكنى وليس ١٨ به في مراد (وكان لا يدفع متلفاتها) كتركه نهي بية ثياب صوف

قال قل على الحلال ولا يصدق في دعوى <sup>من الأيمنية</sup> قوله أو ترك لبسها  
 قال في الكافي لو أودعه بهيمة وأذن له في ركوبها أو ثوبا وأذن له في لبسها فهو بائع  
 فاسد لانه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل الركوب والاستعمال  
 لم يضمن أو بعده ضمن لأنها حرة فاسدة ومبرى فيها عقدان فاسدان وفي كون  
 الأذن شرطا ونظروا عبارة م ر و كذا عليه لبسها بنفسه ان لاق به عند حاجته  
 بأن تعين طريقا لدفع الدود بسبب عبوق ربح الأذى بها نعم ان لم يلق به لبسها  
 لبسها من يلق به بهذا القصد بقدر الحاجة مع ملاحظته كما قاله الأذرى فان ترك  
 ذلك ضمن ما لم ينه نعم لو كان من لا يجوز له لبسها كتب حرير ولم يجد من يلبسه من  
 يجوز له لبسه أو وجدته ولم يرش الأبالسة فالوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت  
 الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضي زمن يقابل باجرة فالوجه ان له رفع الام  
 لها ثم لفرض لاجرة في مقابل لبسها الا يلزمه ان لا تبدل منفعة بمجانا كالحرير  
 اه وقوله بأن تعين طريقا للتحلل جهر ولا بد من نية نحو الابس لاجل ذلك والاضمن به  
 ووجهه في حالة الاطلاق بأن الاصل الضمان حتى يوجد ما روى ع ش (قوله بذلك)  
 أي انتهى به أو الابس (قوله وقد علمها) فان لم يعلمها مكان كانت في صندوق  
 فلا ضمان ان لم يعطه المتاع والانيضن مع العلم فان لم يعطه المتاع لزمه الفسخ والا جاز  
 علم ولا يجب من ل و عبارة م ر والوجه انه ان أعطاه المتاع لزمه الفسخ والا جاز  
 اه واشاعة المال انما تحرم اذا كان سهوا فله لا تركا رى ولو لم يندفع نحو  
 الدود الا لابس ينقص به قيمتها نقصا فاحشا فهل يفعل مع ذلك حكما هو مقتضى  
 اطلاقهم أو يعين بيعها ولو قبل تعين الاصلح لم يعد ولو خاف من نحو الفسار أو الابس  
 ظالمها عليها لم يتبرر دفعها لما لكها تعين البيع باذن الحاكم ان وجد وال  
 اشهد ولو أودعه برا ووقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم  
 فان لم يجدته بولى سعه واشهد ولو لم يجد من يفعل ذلك الاباحة راجع اليها حتى يلقى  
 على المالك (قوله أو ترك علف دابة) أي مدة يموت المياهي اعاليه هول أهل الخيرة  
 وان ماتت بغير ذلك لدخولها بذلك في ضمانه بخلاف موتها قبل تلك المدة فلا يمكن  
 بها جوع سابق وعمله فلو كان بها جوع سابق علمه بمهاوقيا يصح له ان يذبحه بل  
 ذلك اذا ترك تفسيرها قدر ما تدفع به زمانها ح ل فان لم يعلم بالخروج السابق فلا  
 ضمان هنا أصلا بخلاف ما يأتي في الحيوانات فيما اذا استبان باسنان جوع سابق  
 ومنعه الطعام فانه يضمن نصف الدابة اذا كان جاهلا بالجوع السابق ويعرف حيث  
 مات بالمذتين ويفرق بينهما بأن الوديع أمين والجاسني متعمد من أ ل الامر رى

أو ترك لبسها عند حاجتها  
 لذلك وقد علمها لان الدود  
 يفسدها وكل من الهواء وعبوق  
 رائحة الأذى بها يدفعه (أو)  
 ترك (علف دابة) يسكنون  
 الام لانه واجب عليه

لأنه من الحفظ (لأنه) عن التوبة والدين والعلف فلا يضمن كما لو قال أذاف الشباب والذباب ففعل لـ كمه بمعنى في مسألة الذباب طرمة الروح والتصرح يقول ٧١ لأن نهامه من زيادتي في الأولين (فإن أعطاه) المائات (عنا) ونعم

اللام (علقها منه والاراحه

أَوْ وَكِيلَهُ لِعَلْفِهَا أَوْ مَسْتَرِدِّهَا

(۴) ان مقدمہ اراحم (المقام،)

لمقتضى على المالك أودع حرها

ويعرف الإحقة في مؤنتها

أَوْ يَسْعَىٰ أَمْنًا كَافٍ عَافٍ

القطة (وكانت تفت بمخالفه)

حفظ (نامور) کے قلم سے

عالم المذنب (الذئب)

المدينة (فقدوا: انكسروا)

أول مرة (تأليفه) (تأليفه)

ای بعلہ (و تلف مافیہ) ای  
نکاح

فاسد ساره هالهاله الموده  
 ١٩٩٩/١٠/١٠

للهدف (لا) ان هدف (بعيره)

كسوفه ولا يصمن لان رواده

عليه ريادة في الحفظ والاحتياط

نعم ان كان الصندوق في محراء

فسرقت من جانبہ ضمن ان

سرقت من جانب اولم برقد علی

الصندوق لرقديه (ولان

نهام عن قضاين) كان قال له

لا تنفل عليه الاقولا واحدا

فاقفلهما أونيها عن قفل

فاقفل فلا يضمن لذلك (ولو

أعلاء دراهم بسوق وقال

احفظها في البيت فأخربها

عذرأو)غال(اربطها)بکسر

الماء أشهر من ضمها (في)

کتاب اول من کيفه حقا

فأهـ سـكـهـاـنـهـ دـهـ مـلـاـرـطـفـهـ

۴۰ فیکہ افیعت نصو غفل

(قوله لا ان نهاده) ويجب عليه ان يأتي الحاكم ليبيع ما يملكه ان حضر أو لم يأت له  
في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب شرح م (قوله والقبس) ويجوز لبيده عند  
التي عنه الحاجة اليه ع قال م و لو ترك الوديع شيئاً مما تزمه لمجمله  
بوجوبه عليه وعذر لهو بعده عن العلماء في تعينه وقفة ولكنه أي الضمان مقتضى  
أطلاقهم (قوله ليقترض على المالك الخ) فان عجز القاضى بأن لم يتسرملها اقترض  
لا اجارة باع بعضها أو كلها بالمصلحة والذي ينفعه على المالك هو الذي يحفظها من  
الغيب لا الذي يمتثلها ولو كانت سميعة عند الأديع فلا وجه انه يجب عليه علفها  
بما يفظ نقصها عن عيب نقص قيمتها ولو فقد الحالك انفق نفسه ثم ان أراد الرجوع  
استند على ذلك فان لم يفعل ملل الرجوع في الاجرة نعم لو كانت راعية فالظاهر وجوب  
قصره بها مع ثقة فلو انفق عليهم لم يرجع ان لم يتضرر عليه من سرهما معه والا فراجع  
وعن أبي اسحاق انه يجوز له أي الوديع نحو البيع أو الإيجار أو الاقراض كالحاكم  
ويذني ترجيعه عند تعذر الاتفاق عليها مطلقاً لا بذلك شرح م (قوله أو يوجرها  
الخ) أو لا تنوبع لا للتصريح فلا يخالف ما في م (قوله على الصندوق) بضم الصاد  
وقد تنفع حجر (قوله وتلف مفهومة) عدم الضمان اذا تلفت فعذر رسم (قوله  
في صحراء) المراد بها غير الحضر (قوله فيه) أي في الجانب أن كان في محوط من  
ثلاث جهات كالخرب (قوله لا تقفل) من أقفل ويصح أن يكون من قفل برماوى  
(قوله فأقفلها) ولو لم يقفل عليه أصلاً هل يضمن لان مقتضى اللفظ ان يكون القفل  
مأموراً به أو لا فيه ونظر والاقرب عدم الضمان برماوى لان المعنى ان وجد منك قفل  
عليه لا يكون الا واحداً وهو قفله بما لو حلف انه لا يشك في ذلك فلا لا الا لكشاف فلا  
يحتمل اذا لم يشك فيه كاذ كروه (قوله ولا يضمن لذلك) ولا نظرت لهم كونه أغرى  
السارق الذي علل به القائل بالضمان كما في شرح م (قوله بلا عذر) المراد به ههنا  
ما كان ضرورياً أو غاربه اذ ليس منه ما لوجرت عادة ان لا يذهب من حانوته مثلاً  
الا آخر النهار وان كان حانوته حرراً لما برماوى وعبرة م ر لو قال له  
في حانوته اجعلها الى بيتك لرمه ا يقوم في الحال ويجعلها اليه فلو تركه الى حانوته  
يجعلها الى البيت مع الامكان ضمن وهو الاوجه ولا اعتبار بصادته لاهو شرط نفسه  
بقبولها سواء كانت خسيصة أم لا (قوله فامسكها بيده) راجع لقوله اربطها في كماله  
وما بعده بدليل قوله بلا رباطيه (قوله كموم) ولو لم يمسكه الوديعه فضاعت فاف  
كان بحضرة من يحفظها أو في محل حرر له لم يضمن والا فمضى شرح م ر (قوله  
بالنسبة اليه) أي الى الغاصب (قوله ولا يجعلها بحبيبه) بشرط انه يكون مغفلاً

كذلك (ضمن) لتفريط (لأبأخذ غاصب) لأن اليد أحرز بالنسبة إليه (ولا يحتمل الجحيم) بدلالة عن الريط في كماله أحرز

بشوب فوقه والمراد به ما يشبه ما في الصدر وما في الجنب من السيلة شسنان من مر  
 واطلاق الجيب على الذي في قصة التميمي والذي في جانبه من تحت اصطلاح  
 للقها والافتضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص في الصباح جيب  
 القميص ما ينقع على الثور (قوله الا ان كان الجيب واسعا) وكذا لو كان مثقوبا  
 ولم يعلمه فسقطت أو حصلت بين سوانيه ولم يشعر بها فسقطت ضمنها س ل (قوله  
 اما اذا أمسكها الخ) مفهوم قوله بلا ربط فيه (قوله فان جعل الخيط خارجا الخ) هذا  
 ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الاعلى اما لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق  
 في المبتلئين اه بش وبعبارة زعم هذا كله اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد اما اذا  
 كان عليه ثوبان وجعلها في الاسفل فلا ضمان مطلقا (قوله طرار) أى شرطي  
 من الطرود والقطع (قوله ضمن) لان في الربط خارجا اغراء الطرود عليها سهولة  
 القطع أو الحيل عليه حيثذ واشتد كنه الرافي بأن المأمور به مطلق الربط واجيب  
 بمنع ان المأمور به مطلق الربط بل الربط المتضمن للحفظ وهو في شكل شئ بحسبه  
 فيتلص بالطار لطار وغيره اه مر ملخصا (قوله أو باسترسال فلا) أى اذا احتاط  
 في الربط س ل أى وكانت ثقيلة يحس بها أى شأنها ذلك اذا وقعت والا ضمن لان  
 وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف الثقيلة ح ل (قوله بأن الخ) لان  
 انواع الضياع كبره منها ان تقع دابة في هلكة وهي مع راع أو رديع فيترك تخليصها  
 مع تمكنه منه بلا كبير مشقة أو يترك ذبحها مع قدّر تخليصها فترت فيضمنها  
 ولا يصدق في ذبحها ذلك الابينة كافي دعوا خوف الجأ الى ابداع غيره والذي  
 يقبه انه ان كان ممن يشهد على سبب الذبح وتركه ضمن والا فلا لصدقه لان قوله  
 ذبحتم ذلك لا يقبل ومنها ان يناس منها الان كانت برحله ورقته حوله أى  
 مسبقا بل اذا قصير بالنوم شرح مروع ش (قوله أو يدل عليها) قال حجر  
 وقضية المتق ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها به مخرج جع لكن المتعمد عند  
 الشئ وغيرها اه لا يضمن الا ان أخذها الظالم ح ل و يفرق بينه وبين مامر  
 في ترك الهلف وتأخير الذهاب لبيت عدو بان كلاً من ذلك فيه سبب لذهاب  
 عنها بالكلية بخلاف الدلالة فتأمل تدخل بها في ضمانه س ل (قوله معينا) بمعها  
 بخلاف ما اذا لم يكن مذكوره عندي ودبغة فلا يضمن بهذا الدلالة ومجمله مالم ينه  
 المسالك عن الدلالة عليها والا ضمن مطلقا كافي ح ل (قوله أو من يصادر المسالك)  
 أى يعارضه ويضع في الأخذ من ماله وهو من كلام الاصل (قوله أو يسلمها له)  
 ولو دفع له ففتح نحو بيته فذعه لا تحرقه ففتح واخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم

الا ان كان الجيب واسعا غير  
 مزور فيضمن لسهولة تناوبها  
 باليد منه (أو) قال (اجعلها  
 بحيث ضمن برجلها) في كنه  
 لتركه الا حرا ما اذا أمسكها  
 مع الربط في الحكم فلا يضمن  
 لانه بالغ في الحفظ أو امتثل  
 قوله أو بطلها في كنه فان جعل  
 الخيط خارجا فضاغت بأخذ  
 طرار ضمن أو باسترسال فلا  
 وان جعله داخلا انعكس  
 الحكم وهذا كله اذا لم يرجع  
 الى بيته والا فليجزها فيه  
 (وكان يضيها كان) هو أولى  
 من قوله بأن (بضها في غير  
 حر زمانها) أو يناسها (أو يدل  
 عليها) معناها (طالما) هو  
 أهم من قوله ساوفا أو من  
 يصادر المسالك (أو يسلمها له)  
 أى نظام

و (مره و مرجع) هو اداعهم (عليه) أي على الظالم لأن قرار الضمان عليه لأنه المستولى على المال عدوا ولو أخذها  
الظالم قهرا فلا ضمان على الوديع (وكان يتنفع ٧٣ بها كبس وركوب لا لعدو) بخلاف ما إذا كان لعدو ركابه

لدفن ودود وركوبه بنجاح (وكان يأخذها) من محلها (ليتنفع بها) وإن لم يتنفع لعدوه ذلك نعم إن أخذها لذلك فلا نائها ملكه ولم يتنفع بها بضمها للعدو مع علم الانتفاع ولو أخذ بعضها ليتنفع به ثم رده أو بدله ضمه فقط (لأن نوى الأخذ) لذلك ولم يأخذ لانه لم يحدث فعلا بخلاف ما لو نواه ابتداء فانه يضمن (وكان يخطبها بال ولم تتميز) بسببها عنه فموسكة (ولو) خطبها بال (للمودع) بخلاف ما إذا تتميز بسببها ولم تنقص بالخط (وكان يخطبها أو وثر تخليتها) أي الضحية بينه وبين مالكها (ولا بعد طلب مالكها) لها بخلاف ما لو حدها أو أثار تخليتها بلا طلب من مالكها وإن كان الجحد وتأخير الضحية يحضره لأن اخفائها أبلغ في حفظها وبخلاف ما يجدها بعد من دفع ظالم عن مالكها وما لو أثار الضحية بعد كصلاة وخرج بظنيتها جملها إليه فلا يلزمه والتقييد بعدم العدو في المجمود من زيادتي (وقى خان لم يبرأ) وإن رجع (الإبادة) ثاب المالك كان قول استأمنتك

حفظ المتاع لا المتاع ومن ثم لو اتزمت ضمه شرح م ر وقوله ومن ثم لو اتزمت ضمه أي حفظ الامتعة كان استغفله على المتاع وما في البيت من الامتعة فالتزم ذلك وظاهره وإن لم يره الامتعة ولم يسلمها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخفاء إذا استغفله على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم وثيقهم اما ما ع ش على م وبقية الرشيد بقوله قلت لا اشكال لأن الصورة أنه تسلم المتاع كما يدل عليه قوله أيضا وأذا تسلم المتاع مع التزام حفظ المتاع فهو تسلم للمتاع معنى بل حسا لتسليمه من الدخول إلى محله اه وهو غير ظاهر ويجري مثل ذلك فيما لو على ساكن الحاصل بوكالة مفتاحه لا بواب ع ش (قوله ولم يكرها) إذا لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة م ر وقال شيخنا العززي لأن ذلك من باب خطاب الوضع وغيره بين هذا وبين عدم فطر المكره كما مر بأن ذلك حق القهوين باب خطاب التكليف فأثر فيه الاكراه وهذا حق آدمي ومن باب خطاب الوضع سل (قوله لم ينع دود) أي مثلا يصدق في إرادته بيمينه برماوى (قوله ضمه فقط) أي إذا تتميز البدل والأمن الجميع إذا وضعه على المودع بخلاف ما إذا رده بعينه لم يضمن إلا ما أخذ فقط سواء تتميز أم لا ب ش وعصارة سل وإن رددته اليها لم يملكها المالك إلا بالذبح اليه ولم يبرأ من ضمه ثم إن لم يتميز عنها ضمن الجميع يخطأ الوعي بجمال نفسه ران يتميز عنها فالباقي غير مضمون وقوله فقط أي ما لم يفيض خشيا أو يكره أو فلا ولا يضمن الجميع وهذا بخلاف حل خطب شدة فم الكيس أو زربه القماش لأن القصد من الرماط منع الانتشار لأن يكون مكفوعا عن المودع ومن ثم لو جعل المودع علامة على بقاء الربط على ما هو عليه كان كالحتم ومثل قض الحتم نيس بخود راهم مدفونة أو دعهما لأنه هنك الحرزى ملغدا (قوله لا نوى الأخذ) أي في إنشاء أخذها مما بعده (قوله ولم يأخذ) فإن اخذ صار ضمانا حين النية م ر ورمواوى وقيل من حين الأخذ وينبى على ذلك انه إذا كانت قيمته حين النية أكثر ضمتها (قوله ابتداء) أي حين أخذها من مالكها (قوله وكان يخطبها) أي عدا (قوله ولم تنقص بالخط) بخلاف ما إذا كانت تنقص بالخط كأن خطب ذهباً فضة فإن الذهب ينقص بذلك (قوله لا عذر بعد طلب) راجع للمجدد وتأخير الضحية (قوله بلا طالب من مالكها) أي وكان هناك طلب من أجنبي لأجل قوله آخر لأنه لا يقال أحرأ لأن كان هناك طلب شيخنا (قوله كصلاة) عبارة م ر بخلافه لظهوره وصلاوة كل دخل وقتها وهي أي الوديعة بغير مجلسه وبلازمة عريم ولو طال زمن العذر كندوا عت كاف شهر متتابع وأحرأ لم يطول زمنه

فلا وجه انه يلزمه تركيل أمين برده ما ان وجدته والابن لما كرم لبردها فان ترك  
 أحد هذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فيصدق في دعوى ردها) وأفتى ابن الصلاح  
 بتصديق جاب ادعى تسليم ما جابه لمستأجره على الجباية كوكيل ادعى تسليم الثمن  
 لمركله شرح م وبخلاف جاب وقف اقامه غير طائفة كواقفه ادعى تسليم ما جابه  
 لمستأجره لا يصدق لانه لم يأتمنه اه م قال الجلال البلقيني قديوم اه لو ادعى الغلبة  
 انه لا يقبل وليس كذلك بل دعواه التخلية مقبولة فلما قال خليت بيننا وبين المالك  
 فآخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين ان يقول ردتها على المالك بنفسى أو بوكيلي  
 ووصلت اليه أو خليت بيننا وبين المالك فآخذها الشكل سواء في قبول قوله ولم يأمن  
 تعرض لذلك كذا في حواشى الجلال البكرى عن الروض شربرى (قوله على وارث  
 مؤتمنه) أى بعدموته (قوله أو ادعى وارثه الخ) أما لو ادعى وارث التوديع ان مورثه  
 ردها على المودع أو أنها تلفت في يده مورثه أو يده قبل التمكن من الردم من غير تقييد  
 فيصدق بيينه لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم التفریط بحرس ل  
 وقد سئل م ر عن دفع لاخره مبلغا بخبرة جماعة ولم يبر له هل هو قرض أو ودیعة  
 ثم انه دفع ذلك المبلغ احبه بغير بيته فهل يقبل قوله فأجاب بان القول قول المالك  
 انه قرض بيينه وحده فاذ فيصدق في عدم رده عليه (قوله ما تلقا) أى من غير تقييد  
 بسبب ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف انها تلفت بغير تقييد منه ولو انك  
 عن اليمين على السبب الخفى حلف المالك انه لا يعلمه وغرمه البذل شرح م ر (قوله  
 كسرقه) أى وغصب نعم يظهر حمله كما أفاده الاذرى على ما اذا ادعى وقوعه  
 في خلو أو الاطرل بيينة عليه شرح م ر (قوله فان عرف عمومه) أى ولم يتحمل سلامة  
 الودیعة كما قاله ابن الممرى شرح م ر والظاهر ان هذا معنى قول المصنف ولم يتهم  
 (قوله ما لو اتهم) بأن احتمل سلامتها شرح م ر (قوله فتلاف نصيره من الركاة) أى  
 فيما لو طالب من المالك دفع الركاة فادعى تلف المال بسبب ظاهركم حريق ونهب  
 واتهم فانه يحلف ندبا شيئا (قوله فانه يحلف ندبا) ليس خاصا بهذه الصورة بل عام  
 في جميع صور التلف وعبارته في الركاة ولو ادعى المالك تلف المال فكذلك ودیع  
 لكن اليمين هنا سائلة (قوله علما بالاصل في البابین) أى لان الاصل هنا بقاء العين  
 وفي الركاة عدم شغل الذمة حل (قوله فان جهل السبب) أى لم يعرف هل وجد  
 حريق مثلا ولا (قوله فان نكل عن اليمين الخ) راجع لمسمع الصور من قوله وحلف  
 الودیع الى هنا (قوله والتصدق المذكور) فالضابط ان يقال نكل من ادعى  
 التلف صدق ولو غاصبا ومن ادعى الردها كان يده ضمانا كما استقام لا يقبل قوله

فيصدق (في) دعوى (ردها)  
 على مؤتمنه) وان اشهد عليه  
 بها عند الدفع لانه ائتمنه  
 وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه  
 ما لو ادعى ردها على وارث  
 مؤتمنه أو ادعى وارثه الرد على  
 المودع أو ادعى عند سفره  
 أمينا فادعى الامين الرد على  
 المالك فلا يصدق في ذلك بل  
 عليه البينة (و) حلف في  
 دعوى تلفها مطلقا أو بسبب  
 خفى كسرقه (أو) بسبب  
 ظاهر كحريق) وبرد ونهب  
 (عرف دون عمومه) لاحتمال  
 ماداعاه (فان عرف عمومه)  
 أيضا (ولم يتهم فلا) يحلف بل  
 يصدق بلا يمين لاحتمال ماداعاه  
 مع قرينة العموم وخرج نيزادى  
 ولم يتهم ما لو اتهم فيحلف وجوبا  
 بخلاف نظيره من الركاة فانه  
 يحلف ندبا كما مر من علما بالاصل  
 في البابین (فان جهل) السبب  
 الظاهر (طوبى بيته)  
 بوجوده (ثم يحلف انها تلفت  
 به) لاحتمال ان يسلم تلف به  
 فان نكل عن اليمين حلف  
 المالك على نفي العلم بالتلف  
 واستحق والتصدق المذكور  
 يجري في كل أمين كوكيل  
 برشروك الا انهم والمستأجر  
 فيصد فان في الداءى لا في الرد

الابنية وان كان امنا فان ادعى الرد على غير من اتهمته فكذلك او على من اتهمته  
صدق بيمينه الا المكترى والمرتمن عن ش على م ر (قوله في غير الامين) كالفصام م ر

### ✽ (كتاب قسم النية)

ذكر هذا الكتاب عقب الوديعة لان ما تحت ايدى الكفار من الاموال ليس لهم  
بطريق الحقيقة بل لا مؤمنين فهو كوديعة سيئ لها الرد الى مالكها زى ملخصا  
وعبارة شرح م ر ذكر هذا الكتاب هنا كما صنع المصنف ان سبب من ذكره عقب  
السير لانه قد علم ان ما تحت ايدى الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو  
كوديعة تحت يده مال لغريمه سيئ له الرد اليه ولهذا ذكره عقب الوديعة لما سببته لها  
لا يقال بل هم كالفصام فيكون الانسب ذكره عقب الفصم لان التشبيه بالفصام  
وان مع من وجه لكن فيه تكلف (قوله ثم استعمل في المال الخ) عبارة م ر  
سعى به المال الا في الرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع  
او اسم المفعول لانه مردود وسعى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين  
لا لاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسيله اى سيئ ماله الرد الى من يطيعه  
اه وقوله وسعى بذلك الى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى  
الرجوع اليها الذى تقدم انه وجه التسمية اى لان وجه التسمية تقدم في قوله سعى به  
المال الخ كما قاله الرشيدى (قوله والغنية فعيلة) والتاء هنا اجبة الذكر لا يقال  
فعل يستوى فيه المذكر والمؤنث لانه قول ذلك اذا جرى على موصوفه نحو رجل  
قتيل واما اذا لم يجسر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بجريح  
بنى فلان وجريحته بنى لان قلت وهذا باعتبار الاصل والاما الغنية الا تاسم للمال  
وهي هذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا شورى (قوله وهو الراجح للرجح  
المسلمين مال الكفار برماوى (قوله ويلقى على الغنية) اى لانها راجعة اليها م ر  
وقوله دون العكس اى فهي اخص وخالف قل على الجلال فقال وقيل عكس هذا  
اى تطلق الغنية على النية دون عكسه (قوله ولم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام  
فان المراد بها ما يسم النية (قوله ولم تحل الغنائم) فهي من خمسائى هذه الامة  
لفعله عليه الصلاة والسلام احلت لى الغنائم ولم تحل لاحد قبل برماوى ويجوز  
في الفعل الواقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول وفتحها وكسر  
الحاء على البناء للفاعل وهو اكثر شورى (قوله اذا غنموا مالا) اى غير الحيوان  
م ر واما الحيوان فكان للغنائم عن ش اى دون الانبياء كما فى ح ل في السير

بل التصديق في التلف يصير  
في غير الامين لكنه يعبر

البدل  
(كتاب قسم النية والغنية)  
القسم يقع القافى مصدر يعنى  
القسمه والنية مصدر اذا  
رجع ثم استعمل في المال  
الراجع من الغنائم والبناء والغنية  
فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم  
وهو الراجح والمشهور وتعارفها  
كما يؤخذ من العطف وقيل  
كل منهما يطلق على الآخر اذا  
امر فان جمع بينهما افترا  
كالغنى والمسكين وقيل النية  
يطلق على الغنية دون العكس  
والاصل في الباب آية ما افاء  
الله على رسوله وانه واعلموا  
انما غنمتم من شئ ولم تحل  
الغنائم لاحد قبل الاسلام  
بل كانت الانبياء اذا غنموا  
مالا جوعه



(قوله تأخذه) أى تحرقه فى موضعه برواى (قوله لانه كالمقاتلين) أى فمكاته  
 القتال وحده فاندفع ما يقال ان تعديله يقتضى انه يشاركهم لانه لانه خاصة فتمثل  
 (قوله لنا) خرج به ما اذا اخذته ذى فانه يملكه كقوله بر شجنا وس ل (قوله من  
 كفار) خرج به ما اخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيشها فانه  
 كساح دارنا وكالكفار منا وفى الغنية من لم تبلغه الدعوة شوبرى (قوله بما هو لهم)  
 بدل احترز به عن مال المسلمين الذى بأيديهم والله يمين فان عرف صاحبه اهل له  
 والافعال ضائع شوبرى فجعله ماذ صكره من القيود اربعة اشنان فى المتن واشنان  
 فى الشارح (قوله اوفجوها) كالفية (قوله وركاب) بكسر الراء وتنفيف الكافى أى  
 الابل كما فسرى قوله تعالى من خيل ولا ركاب أى مركوب من الابل شبنار هو اسم  
 جبع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو راحلة (قوله فهو اولى) أى وأهم فقولنا  
 عرف أى من التعميم علة لا عموم وقوله يدفع الخ علة لا اولوية (قوله فتمثل) قد يفرق  
 بين تأمل وفلتأمل بان الاول لما ذكر اذا كان يرده على شىء أو كان فيه ضعف واما  
 اذا كان قويا ظاهرا فانه يعبر عنه بفلتأمل ع ش على م ر وانما أمر بالتأمل لان هذا  
 الايراد يرده على المصنف أيضا لان قوله بلا ايجاف شامل لاه اخذ سرقا ولقطعة مع  
 انها غنية وكلام المصنف ايضا يقتضى انه فى ان يقال هذا المأخوذ فيه ايجاف  
 حكما ينزىل بخاطره بنفسه ودخوله دارهم للسرقه أو مشيه بجوارهم لقطعة منزلة  
 الايجاف الحقيقى فيكون غنية شيئا ومثله فى شرح م ر قيل لا يرده على المصنف لانه  
 جعل الايجاف شاملا لايجاف الرجالة فيكون شاملا لما ذكر وانما أمر بالتأمل لان مكان  
 الجواب عنه بان الاصل اقتصر على الخيل والركاب اقتداء بما فى الحشر (قوله لكن  
 قد برد) استدراك على قوله اولى وهو وارد على المتن والاصل وفى تعبيره بقداشارة الى  
 عدم ابراده ولعل وجهه ان المتبادر من السياق ان المراد بالاحصول لنا الحصول قهرا  
 أو ما فى حكمه والمبدى الذى كور بالاختيار منهم حقيقة أو حكما شوبرى وأجيب  
 ايضا بان المراد ما حصل لسا بلا ضرورة عقد والمدينة مودة عقد فلا يصدق تعريف  
 التى عليه فلا تكون فيا ولا غنية كما فى شرح م ر (قوله فانه ليس بى الخ) بل هو  
 لمن اهدى اليه اه (قوله فى غير الحرب) وانما اهدوه والحرب قائمة فهو غنية لانه  
 فى معنى القتال س ل وسياق (قوله وما جملوا عنه) أى قى ل تقابل الجيشين اماما جملوا  
 عنه بعد التقابل فغنية لانه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال ولم يرد بحر  
 (قوله ولو لم يرد خوف) كان تعبت دواهم س ل (قوله لضرأصاهم) ولوم من كفار  
 اخيرين (قوله هوأعهم من قوله) وذى لشموله المعاهد والمستأن من (قوله وكذا

فذاق نار من أسمائه تأخذه  
 ثم احدث للنبي صلى الله عليه  
 وسلم وكانت فى صدر الاسلام  
 له خاصة لانه كالمقاتلين كلهم  
 نصرة وشجاعة بل أعظم ثم  
 نسخ ذلك واستقر الامر على  
 ما بآى (التي نحو مال) ككلب  
 يقع فهو أعم من قوله مال  
 (حصل) لنا (من كفار) هو  
 لهم (بلا ايجاف) أى اسراع  
 خيل أو ابل أو بغل أو سفن  
 أو دابة أو نحوها فهو اولى من  
 قوله ايجاف خيل وركاب  
 لما عرف ولدفع ايراد أن المأخوذ  
 من دارهم سرقا أو لقطعة غنية  
 لا فى مع ان كلامه يقتضى انه  
 فى فتمثل لكن قد برد  
 ما اهداه الكافر لسا فى غير  
 الحرب فانه ليس بى كما انه  
 ليس بغنية مع صدق تعريف  
 التى عليه (كجزية وعشر  
 تجارة وما جملوا) أى ففرقوا  
 (عنه) ولو لم يرد خوف كثر  
 أصاهم وان أوهم كلام الاصل  
 خلافة (وركة مرتد وكافر  
 معصوم) هو أعهم من قوله وذى  
 (لا وارث له) وكذا الفاضل  
 عن وارثه غير جائز

(فيخمس) خمسة اجناس  
 للامة السابقة وان لم يكن  
 فيها تخميس فانه مذكور في آية  
 الغنية فجعل المطلق على القيد  
 وكان صلى الله عليه وسلم قسم  
 له اربعة اجناس وخمس خمسة  
 ولكل من الاربعة المذكورين  
 معه في الاية خمس خمس واما  
 بعده فصرف ما كان له من  
 خمس الخمس لمصالحنا ومن  
 الاجناس الاربعة للمرتبة  
 كما تضمن ذلك قولي (وخمسه)  
 أي التي الخمسة (لمصالحنا)  
 دون مصالحهم (كثغور) أي  
 سدها (وقضاة وعلماء) بعلوم  
 تنتمي بمصالحنا كتفسير وقراءة  
 والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر  
 أما قضائهم وهم الذين يحكمون  
 لا أهل البقي في مفراهم  
 فبرزقون من الاجناس الاربعة  
 لأن خمس الخمس كما قاله  
 الماوردي وغيره (يقدم)  
 وجواب (الاهم) فالاهم (ولبني  
 هاشم) بنو (المطلب) وهم  
 المرادون بذوي القرني في الآية  
 لاقتصار صلى الله عليه وسلم  
 في القسم عليهم مع سؤال غيرهم  
 من بني هاشم نوفل وعبد شمس  
 له ولقوله ما بنو هاشم وبنو  
 المطلب فشيء واحد وشيئ

الفاضل الخ) بأن كان الوارث لا يرده عليه كأحد اثر وجين فاركان بمن يرده عليه رد  
 عليه الفـ ضل على الواجهة كالمسلم شرح الفصول وعبارة سم وهل شرط هذا انتظام  
 بيت المال حتى لو لم يتنظم رد الفاضل على الوارث كما في المسلم فيه نظر ثم رأيت في شرح  
 الفصول للشارح مانصه والطلاق الاصحاب القول بالرد وبارت ذوي الارحام  
 يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر واعتمد س ل ان الرد خاص  
 بالمسلمين (قوله فيخمس) خلافا للآلة الثلاث في قولهم يصرف جميعه لمصالح  
 المسلمين شرح م و انظر بماذا يجيبون عن الآية وأجاب بعض علماء المالكية بأن  
 الدفع للمذكورين في الآية من جهة المصالح وقد أخذوا بظاهر الآية فان ظاهرها  
 ان جميع التي يصرف للمذكورين في آية تعدل للقياس على الغنية بجامع ان  
 كل ارحم النعمان التكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر عن (قوله  
 وان لم يكن فيه اتخميس) أي ذكره (قوله يقسم له) أي لنفسه اربعة اجناس  
 لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استحقاقه لعبد البر وبرماوى فالمراد انه  
 كان يجوز له ان يأخذ ذلك (قوله وخمس خمسة) كان ينفق منه على نفسه وعياله  
 ويدخر منه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الاكثرون قالوا وكان له  
 الاربعة الاجناس الآية فجملة ما كان يأخذ صلى الله عليه وسلم احد  
 وعشرون من خمسة وعشرين قال الرويان وكان يصرف العشرين للمصالح قيل  
 وجواب قيل ندا وقال الغزالي بل كان النبي كله له في حياته وانما خمس بعد موته  
 وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها شرح م (قوله أي  
 سدها) أي شخصها بالقرابة والتمسك بالحرب والثغور ومواضع الخوف من اطراف بلاد  
 المسلمين التي عليها بلاد المشركين (قوله وقضاة) وقدر المعطى لكل منوط برأى  
 الامام س ل (قوله وعلماء) ولوأغنياء والمراد بالعلماء المشتغلون بالعلم ولومبتدئين  
 ح ل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الاعم من العلماء في باب الوصية عز بنزى (قوله  
 الا هم فالاهم) وأهمها سد الثغور لانه حفظا للمسلمين س ل (قوله لاقتصاره)  
 ولاتهم بيفارقه جاهلية ولا اسلاما فلما بحث نصره وذو ناعه بخلاف بني  
 الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء ونوفل اخوهم لا بهم وعبد شمس  
 هو جد عثمان بن عفان س ل اه (قوله ولقوله امانو هاشم وبنو المطلب) هذا  
 لا يفتح المذعي وهو اتهم المرادون بذوي القرني في الآية (قوله ولوأغنياء) يصح  
 رجوعه للقضاة والعلماء أيضا فيوافق المتمدن بشرى قوله كالارث ويؤخذ منه انهم  
 لو اعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسيأتي في السير ومن الطلاق الآية استواء صغيرهم

من أصابعه رواها البخاري فيعطون ٣٠ يجث (ولوأغنياء) الثغور بين السابطين ولأه صلى الله عليه وسلم  
 أعطى العباس وكان غنيا (ويفضل الذكر) على الآية كالارث فله سهمان ولها سهم

وعالمهم ومندهما وجوب تعميمهم ولا يقدم حاضرهم عن غائب عنه وبحسب  
 الاذني اعطاء الخنثى كالانثى وانه لا يوقف له شيء لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف  
 تمام نصيب ذكر وهو الوجه شرح مدر (قوله لانه عطية الخ) أي كالأرث من هذه  
 العطية لأن سائر الحيات والافنيا يأخذوا الجمع الأب وابن الابن مع الابن ح ل  
 وعبرة مدر بعد قوله لانه عطية ولا ينافي ذلك أخذ الجمع الأب وابن الابن مع  
 الابن واستواء مدل بجهتين ومدل بجهة لان التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة  
 لكل على انفراده (قوله صككنا هاشمية) اما الزبير فاته صفة عمه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كما في مدر واما عثمان فاته كما في جامع الاصول أزوي بنت كزير  
 بنهم الكافي وقع الرأه وسكون الباء والزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس  
 أسلمت اه فأم عثمان ليست من بني هاشم في كلام الشارح مسامحة اه ع ش  
 باختصار وقال زى و مدر ولا يرد على كلام الشارح ان من خصائصه ان اولاد بناته  
 ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وأمامة بنت بنته زينة من  
 أبي العاص لان هذين ماتا صغيرين أي فلو فرض انها عاشا كانا يستحقان فلا فائدة  
 لذكرهما واما اعقب اولاد فاطمة من علي وهم هاشميون أبا (قوله واليتامى) وفائدة  
 ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بحسب كامل شرح مدر  
 واستشكل جمع اليتيم على يتامى مع ان اليتيم فعيل والغيبيل يجمع على فعلى كمرضى  
 ومرضى وقيل وقيل قال صاحب الكشاف فيه وجهان أحدهما ان يقال ان جمع  
 اليتيم يتامى ثم يجمع يتامى على يتامى ككأسرو وأسرى وأسارى فيكون يتامى جمع  
 الجميع والثاني ان جمع يتامى يتامى لان يتامى جار مجرى الاسم نحو صاحب وفارس ثم  
 نقلت اليتامى يتامى كندم وندامى ويجوز أيضا قيم وإشام كشرىف وإشراف كذا  
 في المنتخب اه من تفسير الرازي شورى (قوله اه) وكذا اشتراط الاسلام في ذوي  
 القرى والمساكين وابن السبيل لما ذكره من التعليل لما أخر قوله منا عن الجميع  
 لكان أولى (قوله لا أب له) أي وجوده وشامل لولد الزنا والقيط والمنفى بلعان  
 لكن القيط نفقته في بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبرة بعضهم هو  
 أي اليتيم ولما مات أبوه والاولى أولى عند شجبنا ح ل وعبرة س ل سندرج  
 في تفسيرهم اليتيم ولد الزنا والقيط والمنفى باللعان ولا يسمون اسما لان ولد الزنا  
 لا أب له شرعا فلا يوصف باليتيم والقيط قد يظهر أبوه والمنفى باللعان قد يستطعمه نفيه  
 ولكن القياس انهم يعطون من سهم يتامى ويرجع على ولد القيط والمنفى باللعان  
 واذا ظهر له أب وكان بحيث تلزمه نفقته ما عبرة جرو يدخل فيه ولذا رواه النفي

لانه عطية من الله تعالى  
 تستحق بقرابة الأب كالارث  
 سواء الصغير والكبير والبدية  
 بالانساب الى الابن فلا  
 يعطى اولاد لبنات من بني  
 هاشم والمطلب شي لا يعطى  
 الله عليه وسلم يعطى من بني  
 وعثمان مع ان كل منهما  
 كانت هاشمية (واليتامى)  
 لانه (الفقره) لان لفظ  
 اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لانه  
 مال أو نحوه أخذ من الكفار  
 فاخص بنا كسهم المصلح  
 (واليتيم صغير) ولو انشئ لمير  
 لا يتم بعد احلامه واه أبوداود  
 وحسنه النووي لكن ضعفه  
 جدير (لا ياله)

وان كان له ام وجد واليتيم في البهائم (٧٩) من فقد أمته وفي الطيور من فقد أباه وأمه ومن فقد أمته فقط من الإصحيين

يقال له منقطع (والمسكين) الصادقين الفقراء (ولابن السبيل) أي الطريق (الفقير) مناذكروا كانوا أو أنا لا يتبع ما رآنا وسأقرب سياتن الصنفين وبيان الفقير في الباب الآتي ويجوز أن يجمع للمساكين بين الكفاية وسهمهم من الزكاة والحسن فيكون لهم ثلاثة أموال وان اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى بالتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة وللأمام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقيرين زيادتي (ويعم الامام) ولو شابه الاصناف (الأربعة الأخيرة) بالأعطاء وجوبا لعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع حصول الشيء ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم لو كان الحاصل لا يسد مسددا للتميم قدم الاحوج ولا يمتد للضرورة ون فقد من الاربعة صرف نصيبه للباقي منهم (والانحاس الاربعة للمرتزقة) وهم المرصدون للبيهاد بتعيين الامام لهم لعمل الاقرب به بخلاف المنطوعة فلا يعطون من التي قبل من الزكاة عكس

لا القيط على الوجه لان لا تنفق فقد أبيه على انه غني بنفقة في بيت المال (قوله وان كان له ام وجد) أي لم تجب نفقته عليه لفقره اما لو وجبت نفقته عليه فليس يتيم بارماوي وعبارة الرشيدى على مر هذا ما في تسميته يتيم ليس الا معلوم انه لا يعطى اذا كان الجده غنيا وبه صرح زى أيضا (قوله واليتيم في الطيور) من فقد أباه وأمه لمع له بالنسبة نحو الحمام بخلاف نحو الدجاج والأوز فان المشاهدان غرضهما لا يتقرر الا للام رشيدى وقوله فان المشاهد الخ فيه ان المشاهد عدم احتياج الاوز والدجاج اليهم معا اه (قوله ومن فقد أمته فقط) الانسب تقديمه على قوله واليتيم في البهائم (قوله والمسكين) ويصدق مدعى المسكنة والفقير بلا بينة ولا عين كافي جبر وان اتهم وكذا ابن السبيل ولا يصدق مدعى اليتيم والقراءة الابينة خ ط وكذا لا بدق ثبوت الاسلام والغزو من البينة (قوله مع مامر) أي من قوله لانه مال أو نحوه ح ل (قوله اعطى باليتيم فقط) وعبارة مر اعطى من سهم السباي لان سهم المساكين وهي أظهر (قوله لانه وصف لازم) أي لانه في وقته وزمنه يستحيل انفكاكه وقوله والمسكنة زائلة أي يمكن زوالها في زمنها وقتها وفيه ان المسكنة شرط للتميم فكيف تنصتوا إعطاء اليتيم بدونها ح ل ويجب ان المسكنة وان كانت شرذالة الان المأخوذ في الاعطاء جهة التمس فقط وان كانت المسكنة لازمة الانها لم تلاحظ شيخنا وعبارة الشورى قوله لانه وصف لازم أي لطريق الى انفكاكه في زمنه وهو قيل المبالغ بخلاف المسكنة تشدفع بالغنى في أي زمن وقضية هذا الفرق ان النازي اذا كان من ذوي القرى لا يأخذ بالغزو بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعي في قسم الصدقات انه يأخذ بهما واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسيأتى في الشارح قبيل فصل يجب استيجاب الاصناف والفرق بين الغزو والمسكنة ان الاخذ بالغزو لم يحتجنا والمسكنة للحاجة صاحبها قال جرومنه يؤخذان نحو العلم كالغزو اه سول ولو اجتمع فيه يتم بقرابة أعطى بالقرابة فقط لان اليتيم عارض ولو اجتمع فيه مسكنة وكونه ابن سبيل أعطى بأحدهما اه (قوله الاصناف الاربعة) أي وجب على أحدهم مر (قوله فلا يخص الحاضر) بل الغائب كذلك حدث كان من أهل ذلك الاقليم الذي وقع فيه انه فيقسم ما في كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما في كل اقليم الى كل الاقليم ح ل (قوله والانحاس الاربعة الخ) لولم تقسمهم وهم فقراء حازوا إعطاء وهم من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عميرة وقوله المرتزقة سموا بذلك لطلب اوزاقهم من الامام من مال الله تعالى برماوى وقوله وهم المرصدون سموا بذلك لانهم أرصدوا

المرتزقة كإسباقي ويشرك المرتزقة في ذلك قضائهم كأمروأتمهم ومؤذونهم وعالمهم (في طي) الامام (وجوبا) كلام المرتزقة وهؤلاء (بقدر حاجة عونهم) من نفسه وغيرها

كروياته ليفرخ للجهاد ويراعي في الحاحاجة الزمان والمكان والخص والغل وعادة الشخص مروة وشدة هيا ويزاد  
ان زادت حاجته بزيادة ولدا أو حدث وزوجة فأكثر ومن (٨٠) لاهبده يعطى من العبيد ما يحتاجه لاقتبال

معه أو يخلد منه ان كان ممن يخدم  
ويعطى مؤنته ومن يقاتل  
فارسا ولا يرس له يعطى من  
الخليل ما يحتاجه للقتال ويعطى  
مؤنته بخلاف الزوجات يعطى  
لهن مطلقا انحصارهن في أربع  
ثم ما يدفع اليه من زوجته وولده  
الملك فيه لهما حاصل من الترة  
وقيل يملكه هو ويصير اليهما  
من حصة (٥) ان مات أعطى  
الامام (٥) أصوله وزوجاته ونسائه  
الى ان يستغنوا) بفنوك كاح  
أوارث (وبنيه الى ان يستقلوا)  
يكسب أو قدرة على الغزو في  
أحب اثبات اسمه في الديوان  
أثبت والأطلع وذ كركم الأصول  
من زيادتي وتعبيري بزويات  
وبالاستغناء فيهن وفي البنات أولى  
من تعبيرة بالزوجة والكاح فيها  
وبالاستقلال في البنين كالبنات  
(ومن ان يضع ديوانا) بكسر  
الدال أشهر من فضها وهو الدفتر  
الذي يثبت فيه أسماء المرتبة  
وأول من وضعه عمر رضي الله عنه  
(و) ان (نصب لكل جمع)  
منهم (عريضا) يجمعهم عند  
الحاجة اليهم والعريف فعيل  
جمعى فاعل وهو الذي يعرف  
مناقب اليوم (و) ان (يقدم)  
منهم (أشانا) لاسم (واعطاء)

لما ونحوه (قريشا) لشرفهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ونحوه قدموا قريشا ولا تقدموها راء الشافعي (الحج)  
بلاغاريس أبي شيبه باسناد صحيح وهو اقرب شيا لتقرشهم وهو يتجمعهم

(الح) وهو فارسى معرب وقيل عربى شرح م ر وهو فى الاصل اسم شيطان برماوى  
وأصله دوان بدليل جمعه على دواو بن قنيت الواو الاولى ياء (قوله لشدةهم) أخذوا  
من القرش الذى هو الحيوان البصرى لانه لقوته يأكل حيتان البحر أو من القرش  
وهو الثقبى لانه كان يقش على ذوى الحافات فيكثفهم ح ل (قوله وهم ولد النضر  
(الح) فقريش اسم أولقب للنضر الذى هو جد فهر أبوأبيه والمحدثون على ان قريشا  
هو فهر الذى هو ولد ولد النضر ومن ثم قال الزين العرقى فى نظم السيرة

أما قريش فلا صغ فيه \* جماعها والا كثرون النضر

وقيل انه قصى قيل وهو قول رافضى توصله الروافض الى ان كلانم أبى بكر وعمر  
ليس قريشيا لانهم اتماحيتهان مده صلى الله عليه وسلم بعد قصى فتكون امامتهما  
باطلة ح ل (قوله أحد أجداده) وهو الثانى عشر من أجداده زى وقد نقلها  
بعضهم بقوله

محمد عبد الله مطلب هاشم \* مناف قصى مع كلاب فرة

فكعب لؤى غالب نهر مالك \* كذا النضر فجعل كنانة بن خزيمه

فدركة الياس مع مضر كذا \* نزاومعدين عدنان اثبت

جده الثانى بدل من هاشم وقبله عبد المطلب وقوله عبد مناف جده الثانى وهو  
أبو الاربعة المذكورين وقصى جده الرابع برماوى (قوله وبني المطلب) ما ذكره  
بعضهم من انه أشار بالواو الى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم محل نظر اذا واجه  
خلافه لان كلامه فى الاولوية ومعلوم ان تقديم بني هاشم أولى شرح م ر فكان الاولى  
ان يعبر بالغاء (قوله شقيق هاشم) وكانوا مبنى وكانت رجل هاشم ملتصقة  
بجبهة عبد شمس ولم يمكن نزعا الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولديهما دم فكان  
كذلك ح ل (قوله لتسويته) صلى الله عليه وسلم هذا لا ينتج تقديمهم على غيرهم  
وفيدانهم فى مرتبة واحدة فكان الاولى ان يعلل بقوله لاقتصاره صلى الله عليه  
وسلم فى القسم عليهم من خمس الخمس كما تقدم (قوله وبني عبد شمس) اعطاهم هنا  
من جملة النقيض لقيام وصف بهم يستحقونه منه لكونهم من المرتبة ملىا فى حرمانهم  
فى ماضى لان ذلك من خمس الخمس (قوله لعبد العزى) هو أخو عبد مناف  
برماوى (قوله عبد الدار) وهو أخو عبد مناف أيضا هؤلاء الثلاثة أولاد قصى  
برماوى (قوله ثم بنى زهرة) لانهم أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم بنى قيم  
لان أبى بكر وعائشة منهم برماوى (قوله وهكذا) أى ثم بعد بنى قيم بنى مخزوم ثم بنى  
عدى ثم بنى جمع ثم بنى سهم ثم بنى عامر ثم بنى الحارث برماوى (قوله الانصار) جمع

وقيل لشدةهم وهم ولد النضر

ابن كنانة أحد أجداده صلى

الله عليه وسلم (و) ان (يقدم

منهم بنى هاشم) جده الثانى

(و) بنى (المطلب) شقيق

هاشم لتسويته صلى الله عليه

وسلم بينهم فى القسم كما ر

(ف) بنى (عبد شمس) شقيق

هاشم أيضا (ف) بنى (نوفل)

أبى هاشم لآبيه عبد مناف

ابن قصى (ف) بنى (عبد العزى)

ابن قصى لانهم اصهاره صلى

الله عليه وسلم فان زوجته

خديجة بنت خويلد بن أسد بن

عبد العزى (فساير المطلبون)

أبى باقرها (الاقرب) فالاقرب

(الى النبي صلى الله عليه وسلم)

فيقدم منهم بعد بنى العزى بنى

عبد الدار بن قصى ثم بنى زهرة

ابن كلاب ثم بنى تميم وهكذا

فيقدم قريش الانصار

نامر كما يحب ومما أحب أوجع نصير كما شرف وشريف وهو جمع فله واستشكك  
 بأن جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة وهم الوف وأجيب بأن القلة والمكثرة انما  
 يعتبران في نكركات الجموع أمانى المعارف فلا فرق بينهما ابراموى (قوله الاوس  
 والخزرج) وينبغي كما أفاده الشيخ تقديم الاوس لان منهم احوال النبي صلى الله  
 عليه وسلم شرح م (قوله مكذارتوه) فجعلوا سائر العرب مؤخرين عن الانصار  
 وجعلوهم مرتبة واحدة فأشار الى خلاف الاول بقوله وجه الخ والى خلاف الثانى  
 بقوله وفى الحاموى الخ وبعبارة شرح م وظاهره تقديم الانصار على من عدا  
 قريب ساون كان أقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن غالب  
 السرخسى فى الاول والمأوردى فى الثانى (قوله وجهه السرخسى) أى جعل قولهم  
 فسائر العرب على من أى على عرب بعدهم الخ وقوله أمانى أى ما عرفت وهو أقرب منهم  
 أى من الانصار فيقدم أى على الانصار فإذا كان من العرب الذين ليسوا انصارا من  
 ينسب الى كنانة وكان من الانصار من ينسب الى خزيمه الذى هو مولى ثمانية ثان  
 المنسوب الى كنانة يقدم على المنسوب الى خزيمه وان كان من الانصار فكلهم المثنى  
 الذى ظاهره تأخير سائر العرب أى غير قريش عن الانصار وعلى العرب  
 المؤخرين فى القرب منه على الانصار (قوله وفى الحاموى) هو قوله أمانى ساون مان  
 مقتضى كلامه التسوية بين سائر العرب اه سم (قوله فالعجم) ويدل على أن العرب  
 والعجم بعد القرب بسبق الاسلام ثم الدين ثم السن ثم الهجرة ثم النبوة ثم النبوة  
 الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة فظنرا لا يقدرون ان يقدروا وهذه البرادة  
 التى فى شرح الروض وقوله نظرا للافتقار وبعبارة شرح م لان الله اراد على ما به  
 الافتقار بين القبائل وثم على ما نرى به الخشوع (قوله لان العرب أقرب منهم)  
 يقتضى ان فى العجم قربا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك لان بنى اسرائيل وهم  
 العجم من يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم والعرب بن اسماعيل والبن من سيد العرب  
 أولا دعم العجم شيخنا (قوله وفيهما) أى العرب والعجم زيانا وقد تقدمت (قوله  
 ولا يثبت) أى تدبا وقيل وجوبا شرح م والذى اعتمدته زيانا لا روضه  
 وجوب ذلك (قوله بقدر حاجة الخ) أى لا القدر الذى كان يأخذ له لاجل فرسه  
 وقتاله وما أشبه ذلك س ل (قوله حيا وميتا) تقدم فى المومن وحاشا له بعد موته  
 تجهيزه (قوله بتفصيله) السابق وهو قوله وبرأى فى المساجدة الزمان والمكان الخ  
 عبد البر (قوله وان لم يرج برؤه) ولا تشتط المسكينة براموى (قوله لا يرغب  
 الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطائه أولاد العالم طائفة بعدد رتبة رغبة

الاوس والخزرج لا تارهم  
 الحميدة فى الاسلام فسائر  
 العرب أى باقهم قال الرافعى  
 يكذارتوه وجهه السرخسى  
 على من هم ابعد من الانصار  
 أمانى هو أقرب منهم الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيقدم  
 وفى الحاموى يقدم بعد الانصار  
 مضر فربيعه قوله عدنان  
 فضحطان (فالعجم) لان العرب  
 أقرب منهم الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وفيها زيادة تطلب  
 من شرح الروض وذكر السن  
 فى المسائل المذكورة من  
 زيادى (ولا يثبت فى الديوان  
 من لا يصلح للنفوذ) كما عصى  
 وزمن وفاقيد وانما يثبت  
 الرجل المكلف الحضر  
 البصير الصالح للنفوذ فيجوز  
 اثبات الاخرى والاصم  
 والاعرج ان كان فارسا (ومن  
 مرض منهم) يجهنون أو غيره  
 (فكصيح) فيعطى بقدر  
 حاجة عونه حيا وميتا بتفصيله  
 السابق (وان لم يرج برؤه)  
 لئلا يرغب الناس عن الجهاد  
 ويستغلوا بالكسب وقولى  
 فكصيح أى عجم وأولى مما  
 ذكره

(ومعنى) ند بالسم (من لم يرج) برؤه وان اعطى اذ لا فائدة في ابقائه وهذا من زيادتي (وما فضل عنهم) أى عن المرتزقة أى عن حاجتهم (وزرع عليهم بقدر قوتهم) (٨٣) لانه لم فاركان لواحد منهم نصف ولا خرث اعطاهم من الفاضل

بهذه النسبة (وله) أى للامام (معرف بعضه) أى الفاضل (في ثغور وسلاح وخيل) ونحوها لانه معونة لهم والعرض من هذان الامام لا يبق في بيت المال شيئا من الشيء ما وجد له مصرفا فان لم يجد ابتداء بني رباطات ومساعد على حسب رايه (وله وقف عقار في اوبسعه وقسم غلته) في الوقف (أو غنمه) في البيع بحسب ما يراه (كذلك) أى كقسم المنقول أربعة اقسامه لمرزقة وخمسة للمصالح والاصناف الاربعة سواء وله ايضا قسمه كالمغول كما شمله الكلام السابق اول الباب لكن خمس الخمس الذي للمصالح لاسبيل الى قسمته وما ذكرته من التغير هو ما في الروضة كاصلها واقتصر الاصل على الوقف (فضل) في الغنمة وما يتبعها (الغنمية نحو مال) هو اعم من قوله مال (حصل) لنا (من الحربيين) مما هو لهم (بإيجاف) أى اسراع لشيء مما سرح حتى ما حصل بسرقة أو التناط كما مر وكذا ما انزمو عنه عند التقاء الصنفين ولوقبل شهر

الناس في العلم وهذا في الاوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يعطون كما هنا اه قل على ابلال (قوله ومعنى) أى وجوبا سل وقال حل ندبا وهو مبنى للجهول بدليل كتابته بالياء آخره لانه لو كان مبنيا للفاعل لكتب بالواو لانه من محاء محو قال تعالى يحمو الله ما يشاء وقال تعالى فمحمونا آية الليل لكن قال في المصالح محي لوجه محمو محمو ومحيمه محيا فاعليه تصح قراءة بكسر الحاء مع فتح السين بالبناء للفاعل وهو المناسب لقوله ولا يثبت (قوله وان اعطى) والذي يعطاه كفاية بمرونة الاثنية به الا تدر قال البرماوى ويفرق الامام أو نائبه اوزاقهم متى شاء مسانحة أى سنة سنة أو مشاهرة أى شهر اشهر وغيرهما بحسب ما يراه وليجعل وقت العطاء معلوما يختلف والاولى مرة في كل سنة وظاهر كلام ان المفروض انه لا ينشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (قوله اذ لا فائدة في ابقائه) قد يقال فيه فائدة وهي تذكرة ليعطى (قوله وزرع عليهم) أى على المرتزقة أى الرجال البالغين دون غيرهم من الدارارى ومن يحتاجون اليه من نحو الفضة حل (قوله فاركان لواحد منهم نصف الخ) مثل غط بغير هذا فقال مثال ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية الرابع أربعة آلاف فيجمع ذلك عشرة آلاف فيجعل الفاضل عن ذلك عشرة اجزاء فيعطى الاقل عشرها والثاني خمسها والثالث ثلاثة اعشارها والرابع خمسها وكذا فعل ان زاد اه عن (قوله وقسم غلته) أى اجزته وهو مستأنف لامعطوف على ما قبله لان القسم واجب ومبتدأ خبره كذلك (قوله بحسب ما يراه) راجع للوقف والبيع فقط فكان الانسب تقديمه على قوله وقسم غلته (قوله والاصناف الاربعة) أى ذوى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله سواء حال أى حال كون المصالح وكل من الاصناف الاربعة مستوية فيه لان لكل خمسة (قوله السابق اول الباب) أى في قوله ما حصل لنا من كفار فيخمس الخ فانه شامل للعقار وكان الاولى ان يقول اول الكتاب لانه الذى ترجم به (قوله لاسبيل الى قسمته) أى لان المصالح غير محصورة فوقعه وصرف غلته الاولى من بيعه وصرف غنمه برماوى وعبارة شرح مدر بل يباع أو يوقف وهي أولى ويقسم غنمه أو غلته اه

﴿فصل﴾ في الغنمة وما يتبعها أى من الرخ والغنم (قوله حصل لنا) خرج ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فليس بغنمة ولا ينزع منهم سل (قوله والحرب قائمة) لان القتال لما قرب وصار كالحق الموجود صار كأنه موجود بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل شرح مدر (قوله بخلاف المتروك) بسبب حصوله في دارهم

السلاح أو ما دامه اليكفار لنا والحرب قائمة بخلاف المتروك بسبب حصوله في دارهم



أى فاميس بنعيمه بل فى لانهم جلوا عنه زى وحل لاه لاه لم يقع تلاق لم تقوشا بة  
 القتال فيه شرح مر (قوله وضرب معسكرنا) أى خيامنا فلا يكون تخيمة بل فى  
 عش وبرماوى والظاهر ان معقول المصدر محذوف أى ضرب معسكرنا خيامه والمراد  
 بالمعسكر العسكر نفسه من اطلاق اسم المحل على الحال فى المختار مانصه العسكر  
 الجيش وعسكر الرجل فهو معسكر بكسر الكاف أى هيا العسكر وموضع العسكر  
 معسكر يقع الكاف فاطلاق العسكر على الخيام مجاز من اطلاق اسم المحل على  
 الحال لان المعسكر اسم لموضع العسكر (قوله فيقدم منها السلب) ولو اعرض عنه  
 مستحق لم يسقط حقه لانه متعين له حجر (قوله غرا) هو ما انطوت عما عقبته  
 والمراد هنا الوقوع فى امر عظيم قل على الضرر (قوله منها) حرج الكافر فلا سلب له  
 ولو ذميا اذن له الامام برماوى (قوله أو عبدا) أى اسلم وقوله صديقا بشرط ان يكون  
 يقاتل ومثله المرأة والخشى اه برماوى (قوله أو عبدا) هذه البارة احسن من  
 قول المنهاج أو ينفق أعينيه لصدقها بما كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلو  
 قطع يده فى مجلس ثم قطع الاخرى غيره قبل انقضائه الحرب ؛ لقياس أن السلب  
 يكون للشأن فى لانه هو الذى ازال المنصة فلو قطعها معا اشتركا ولو اترك جرح فى قتل  
 أو انجان فالسلب لهم ولو انجته واحد فقتله آخر فالسلب للأول برماوى (قوله أو  
 يأسره) بكسر السين من باب ضرب قال تعالى وتأمر من امرها (قوله وان من عليه  
 الامام) نعم لاحق للقتال فى رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهما شرح مر  
 (قوله أو أسيرا لغيره لاه) أى الغير كفى شره ما لا سرس ل (قوله أو بعد انهمز  
 الحربيين) أى قتله بعد انهمزهم والمخاريبون غيرهم من القتال أولى وثمة اما اذا تخبروا  
 لقتال أو فته فحكم القتال باقى فى حقهم كما قاله الامام بجلاى ما لو قتل واحد بعد  
 انهمزاه مع بقاء غيره فانه يستحق سلبه ع ن (قوله خبر من قتل) هذا ليس من  
 كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام أبى بكر رضى الله عنه فخرته صلى الله  
 عليه وسلم شيخنا وقال س ل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يـ فيه ان  
 أبى بكر قاله لان النبي قاله فى غزوة حنين اه ومرح بذلك اجلال انلى وقال فى صلى  
 الله عليه وسلم من قتل المخ والقتل مستعمل فى حقيقة وعجازه فيشيل من أرطت قوته  
 وفى قوله قتيلا مجاز الاول والمراد قتيلا يجل قتله فخرج النساء والسيدان كقتاله  
 البرماوى (قوله وهو خوف) أى طويل يدس بالساق شرح مر (قوله من سوار)  
 وهو ما يجعل فى اليد كالنبالة بدليل عطف الطوفى عليه (قوله فى رجليه) أى مراه  
 الذى يسكن فيه وعبارة المختار رجل الشخص مأواه فى الحضر ثم نقل لامة المسافر

وضرب معسكرنا فهم وقعبىرى  
 بالحربيين هنا وفيما يأتى أولى  
 من تعبهم بالسكاف (فيقدم  
 منها) السلب بل ركب غرا  
 به يزدنه بقولى (منها) حرا  
 كان أو عبدا صديقا أو بالغنا  
 ذكر أو أوتى أو غنى (بأرالة  
 منعة حرق) يقع النون أشهر  
 من اسكانها أى قوته (فى  
 الحرب) كان يقتله أو بعينه  
 أو يقطع يديه أو رجله أو يده  
 ورجله أو يأسره وان من عليه  
 الامام أو أرقه أو فداء بجلاى  
 ما لو رماه من حصن أو وصف  
 أو فته غاملا أو أسيرا لغيره  
 أو بعد انهمز الحربيين فلا  
 سلب له لان نفاه ركوب الضرر  
 المذكور والا صل فى ذلك  
 خبر من قتل قتيلا له سلبه  
 رواه الشبان (وهو) أى  
 الساب (مأهه) أى الحربى  
 الذى أزيلت منغته (من ثياب  
 تكف) وطيلسان (ورن)  
 براهونون وهو خوف بلا قدم  
 (ومن سوار) وطوق  
 (ومنطقة) وهى ما يشد بها  
 الوسط (وتام) ونقطة) معه  
 بكسها لا الخلفة فى رحله  
 (وجبة) تقاد معه

قوله ولو بين يديه) الاولى ولولم تكن بين يديه ع ش بأن كانت خلفه أو بجانبه  
 لانه المتوهم وعبارة شرح م ر قتاد أمامه أو خلفه أو بجانبه فقوله في الروضة  
 كما لها بين يديه مثال لا قيد فكان الاولى ان يعني بالميد كرام (قوله اخذ  
 واحدة منها) بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانه كلها  
 كالقائل بها ولو ان الحاجة الى السلاح اتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الواحد  
 لضيق الاول أو انكساره وأيضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس سم  
 قتلا عن م ر خلا فح ل لانه فاسها على الجنايب لكن عبارة شرح م ر ولو زاد  
 سلاحه على العادة فقياس ما يأتي في الجنبية انه لا يعطى الاسلحة واحدا وهو  
 الوجة وقوله على العادة أي بحيث لا يحتاج له ع ش وقضية ذلك انه اذا كان  
 معه آلات الحرب من أنواع متعددة كسيوف وندقة وخيبر ودوس ان الجميع  
 سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فاما يعطى واحدا منهما وعبارة  
 ع ب و لا تعرب يحتاجها وهو شامل للمتعدد وغيره من نوع كسيقين أو أنواع  
 وقضية اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة في التوقع فكل ما توقع  
 الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش على م ر (قوله وركوب) ولولا القوة كان  
 قاتل رجلا وعنه بيده أو بيد غلامه مثلا م ر (قوله للجمام) وهو ما يحصل في م  
 الفرس والقود الذي يحصل في الحلقة وبمسكه الركب والمه ماز والركاب لكن  
 قال في المختار هو جسد تـ تكون في مؤخر خف الرافض ع ش على م ر والرافض  
 من بر وض الدابة أي يعلها لكن على هذا لا تناسب جعله من أمثلة آلة الركوب لانه  
 ليس آلة فعل بل المراد به الركاب بطريق التوضيح (قوله لاحقية) وهي الوعاء الذي  
 يجعل فيه الامتعة كالخروج مثلا قال م ر نعم لوجعلها وقاية لظهور اتجه دخولها اه  
 وبدل لذلك قول الشارح ولا مشدودة على بدنه فانه يقتضي انه لوجعلها خلف ظهره  
 وقاية له وشدها كانت من السلب (قوله واختار السبك الخ) ضعيف (قوله مؤن  
 نحو الحفظ) أي قد راجح مثل ذلك لا أزيد (قوله ثم يخمس الباقي) والمتولى لذلك  
 الامام أو نائبه ولو غزت طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فيحكموا في القسمة واحدا  
 أملا صحت والا فلا شرح م ر (قوله خمس رفاع) ذكر القرعة هنا بخلاف ما تقدم  
 في التي لان الغائبين حاضرون فهم كالشركاء الحقيقية بخلاف التي لان أهلها غائبون  
 برماوى وشو برى أي فلا قرعة فيه بل الرأي فيه للامام كما في الرشيدى وعبارة  
 سبه ان الغائبين هنا ما لكون الاربع محصورون ويجب دفعه لهم حالا  
 كما أتى فوجب القرعة لقاطعة للنزاع كما في سائر الاملاك وما لاني فامر موكول  
 وهي التي تهدمت في التي

ولو بين يديه لانه انما قتاد  
 معه ايركها عند الحاجة بخلاف  
 التي يحمل عليها افعاله فلو تعددت  
 الجنايب اختار واحدة منها  
 لان كلامها خنسية من ازال  
 منته (و لا تعرب كدروع  
 وركوب وآلته) كسرج  
 ولجام ومقود ومهراز وقولى  
 وآلته أهم من قوله وسرج ولجام  
 (لاحقية) مشدودة على  
 الفرس بما فيها من نقد وغيره  
 لانها ليست من لباسه ولا من  
 حليه ولا مشدودة على بدنه  
 واختار السبك ان يـ يأخذها  
 بما فيها (ثم) بعد السلب  
 (تخرج المؤن) أي مؤن نحو  
 الحفظ ونمل المال ان لم يوجد  
 متوقع به للحاجة اليه (ثم  
 يخمس الباقي) من القيمة بعد  
 السلب والمؤن وخمسه خمس  
 التي) فيقسم بين أهله كالم  
 في التي لآية واعلموا ان غنمتم  
 من شئ فيجعل ذلك خمسة  
 أقسام متساوية ويؤخذ خمس  
 رفاع ويكتب على واحدة لله  
 أو للمصالح وعلى أربع للغائبين  
 ثم تدرج في بنادق متساوية  
 ويخرج لكل خمس رقعة  
 فما خرج لله أو للمصالح جعل  
 بين أهل الخمس على خمسة  
 وهي التي تهدمت في التي

الى الامام ولا مالك فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى (قوله وقسم ما للثلاثين  
 قبل الخ) أي ندبا واستعجاب أن تكون هذه القرعة في دار الحرب كالمثل للثلاثين على  
 الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر أي العود الى دار الاسلام مكرره بل يصبر من طلبوا  
 فتحها ولو باسنان الحال كما يحسنه الأذري (قوله والنقل الخ) وهو لغة الريادة وشربها  
 ما ذكره وأما ذكره قبل الانخاس الاربعة لانه من مال المصالح الذي هو من حصة  
 الخمس المتقدم في قوله وخمسه كني والنقل مبتدأ خبره من مال المصالح وما يمسها  
 اعتراض وهذا الجملة باعتبارها معتزلة بين المظروف وهو قوله والاخماس الاربعة  
 للثلاثين والمظروف عليه وهو قوله وخمسه تجس التي (قوله باجتهاده في قدرها)  
 وان زاد على السهم لانه موصول الى نظر الامام عن (قوله ينك) من باب رمي  
 كما في المصالح والمكمن يقع الميمين كما في المصباح أيضا (قوله من مال المصالح) وقيل  
 من أصل النعمة وقيل من الانخاس الاربعة مر (قوله أو الحاصل) بالجر عطاف  
 على الذي سيغنم (قوله في النوع الثاني) أي قوله أو بشرطها الخ ع (قوله  
 كربع) أي ربع خمس الخمس الذي للمصالح (قوله تكونه لوما) هذا واضح  
 في النوع الثاني لانه الذي شرط فيه الريادة قبل ارفع (قوله عقارها) قوله فان  
 قلت ما الفرق بين الغنمة والتيء حيث جعلتم العقاري الغنمة فله ولولا أي  
 يغير فيه الامام بين قسمته ووقفه أو بيعه وهدية ثمه أو عتقه أو عتقها أو عتقها  
 بأن الغنمة حصلت بكسبهم وفعلهم فكذلك العقار الذي قد عتقه أحساب جوارهم من  
 خارج فكانت الخيرة فيه الى رأى الامام سم موصفا (قوله لعلهم) فيه مخرج  
 بمخالفة أي خيفة من تخيير الامام بين قسمته على العبيد وهدية أو عتقه  
 الاضافة أي النسبة اليهم في قوله تعالى ما غنمتم من شيء فوهبوا هذا الآية هي  
 كون الانخاس الاربعة ملك لهم الآن يقال النسبة اليهم هي المثل (قوله  
 من حضر ولو مكرها) على الحضور (قوله بيشه الخ) هذا انه يدعى من  
 يرضع له لما يأتي من ان الزمن والاعجى والاقطع ربع الخمس وان لم يتواووه بعد ذلك  
 يؤخذ من شرح مر (قوله كالجير) أي ارباب بل وادار بعده وروى انه هاج  
 والاظهار ان الاجر لسياسة الدواب وحفظ الامنة وانما جرد في يدهم لم يأدا  
 طاعوا وعبادة البرامى كالجير أي اداة عس أم أجبره بدهني فليس له سائل  
 لا مكان التزامه من يمل عنه وينفرع للبدأ وأما المسلم اذا استخرج من دار الحرب  
 لنفسه اداة من الارض له وان قاتل لا عراضه عنه بالاجارة ولا قرب انه يملك اسباب  
 له يوم حديثه لمصاواة عطاء الجير اذ لم يملكه مع عدمه . . . ولم يملكه بغيره . . .

ويقسم ما للثلاثين قبل قسمه  
 هذا الخمس لكن بعد افرازه  
 بقرعة كما عرف (والنقل)  
 بفتح الفاء أشهر من اسكانها  
 (وهو زيادة بدفعها الامام  
 باجتهاده) في قدرها بقدر  
 الفعل المقابل لها (من ظهر  
 منه) في الحرب (أم محمود)  
 كبادرة أو حسن اقدام (أو  
 بشرطها) باجتهاده (من يفعل  
 ما ينكى الحربين) كجموع  
 على قلعة ودلالة عليها وحفظ  
 ممكن ونحسب حال يكون  
 (من مال المصالح الذي سيغنم  
 في هذا القتال أو الحاصل عنده)  
 في بيت المال فان كان مما  
 سيغنم فيذكر في النوع الثاني  
 جزأ كربع وثلاث ويحتل فيه  
 الجاهل الحاجة وان كان من  
 الحاصل عنده شرط كونه  
 معلوما والنوع الاول من النقل  
 من زيادة (والانخاس الاربعة)  
 عقارها ومقولها (للاثلاثين)  
 أخذ من الآية حيث اقتصر  
 فيها بعد الاضافة اليهم على  
 انخراج الخمس (وهم من حضر  
 القتال ولو في اثنته) أو كان  
 ممن لا يسهم له (يشه) أي  
 القتال (وان لم يقاتل أو)  
 حضر (لا يبتدئ) وقاتل كالجير

لحفظ أمة وتاجروا وترى في لشم القتال في الاولى ولما في الثانية راخص به اجاسو ووكب  
 ومن انزل برس العسكر هدم انه ذروا لا شيء من حضر به انقضائه ولو قبل حيازة

والفرس غير معروف لقتال  
أو مغير إلى قنّة ولم يعد قبل  
انقضائه فان عاد استحق من  
الحوز بعد عودته فقط ومثله  
من حضر في الاثناء ولا يخلد  
ولا مرجف وإن حضرا نية  
القتال (ولو مات بعد انقضائه  
ولو قبل الحياة) للمال (فحقه  
لوارثه) لأن الغنمة تستحق  
بالانقضاء وإن لم تكن حياة  
بخلاف من مات قبل انقضائه  
لأشئ للمسلم وفارق موت  
فرسه بأن الفارس متبوع  
والفرس تابع (ولو أرحل سهم  
والفارس ثلاثة) سهمان  
للفرس وسهم له للاتباع وراه  
الشيطان (ولا يعطى) وإن كان  
معه فرسان (الفرس واحد في  
نفع) لما روى الشافعي وغيره  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يعط الزبير الفرس وكان  
معه يوم حنين أفراس عربيا  
كان أو غيره بزوين وهو من أب  
عجميان وهجين وهو من أبوه عمر  
وأمة عجمية ومقرق بضم الميم  
وسكون القاف وكسر الراء  
وهو من أبوه عجمي وأمة عربي

الفرس مشكل ليس روافقا فسدت اجارة المسلم للعباد لانه بحضور الصف تعين  
عليه ومثل اجارة الذئبة الاجارة الواردة على عمل تنحيطه ثوب فيعطى وإن لم يقاتل  
كما في شرح مدر لانه يمكنه أن يكتسب من يعل عنه ويحضر (قوله والفرس) خرج بقيد  
ملحوظ تقديره ولم ينهزم (قوله غير مقترب) ويصدق بمينه إذا ادعى القصر أو القصر  
حل (قوله ولا يخلد والمرجف) لانه لا نية له بالصعبة فلا يردان شرح مدر لان قول  
المصنف وهم من حضر الخ شامل للمقتضاه انهما يعطيان والمخذل من بحث الناس  
على ترك القتال والمرجف من يرجف الناس ويعتفونهم حل وفي ع ش على مدر ان  
العطف لا يفسر وفي الصباح خذله تركت امرته وأهانتها وهي تقتضي التعابر  
ويشهد للمصباح قوله تعالى وإن يخذلكم فخذلوه والنبي نصركم من بعده الآية لكن  
س ل فسر المخذل بالذي يكثر الخوف والمرجف بالذي يحصل منه الخوف ولومرة  
كقوله لا طاقة له بهم فيكون أعم (قوله وإن حضر) أى المرجف والمخذل نية أى  
القتال بل وإن قاتلا شيئا غير نية (قوله فحقه) أى حق ملكه لما سجد أن الغنمة  
لا تملك إلا بالقسمة وأختيار التملك شرح مدر قال ع ش قوله أى حق ملكه أى لنفس  
الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الأمر موقوف لرأيه أى الوارث إن شاء ملكه  
وإن شاء أعرض (قوله قبل انقضائه) أى وقبل الحياة أما بعده فحقه لوارثه س ل  
و مدر خلافا لحل حيث قال لأشئ له ولو بعد حياة المال (قوله لمسلم) أى من  
أن الغنمة تستحق الخ (قوله وفارق موت فرسه) أى قبل انقضاء الحرب فإنه يعطى  
لهما وأما لومات الفرس قبل القتال فإنه لاحق له ح ف وبارة مدر وفارق استحقاقه  
لسهم فرسه الذي مات أو أخرج عن ملكه في الاشياء ولو قبل الحياة بأنه أصل  
والفرس تابع فبما بقاء سهمه للمتبوع وبجره ومرضه في الاشياء غير مانع له  
من الاستحقاق وإن لم يكن مرجحوا والجمنون والأغماء كالموت ولو ماتا معا احتمل  
أن لا يستحق واحدهما وما يحتمل أن يستحق الفرس ويكون الوارث لانه تابع  
في متفرقه ولا يقال إذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع كما في الروض  
(قوله والفرس تابع) أى في متفرقه التابع ما لا يتفرق في المتبوع (قوله والفرس) أى  
وأن غصب الفرس لكن من غير حاضر ولا اثر به كالأوضاع فرسه في الحرب فوجده  
آخر فقاتل عليه فيسهم لما ملكه مدر وقوله سهمان للفرس وإن لم يقاتل عليه بأن  
كان معه أو بقره متبعا لذلك ولكنه قاتل وأرحلا أو في سفينة بقر الساحل  
واحتمل أن يتسرع ويركب لانه قد يحتاج إليها شرح مدر (قوله فرسان بضم الفاء)  
وكسر هاء مع سكون الراء لان فرسا يجمع عليهما (فواد للفرس واحد) ولو معارا

فلا يعطى لغير فرس كبير وفيل قليل وجار لا تقطع الحرب مالا خية الخيل بالسكر والقر لا ين يحصل بهما الذرة  
نعم يرضع لها ورضع الفيل أكثر من رضع البغل ورضع البغل أكثر (٨٨) من رضع الحماد ولا يعطى لفرس لا تنفع فيه

كثير ول وكبير وهيم وفاق  
الشيخ الهرم بأن الشيخ يتنفع  
برأيه ودعائه نعم يرضع له (ويرضه  
منه) أي من الأخماس الأربعة  
(لعبد ومسي ومجنون وامرأة  
وخشي حضروا) القتال وفيهم  
نفع وإن لم يأخذ السيد والولي  
وإن وج (ولكافر معصوم)  
هو أعين قوله ولذي حضر  
بلاجرة) وبإذن الامام لا يتباع  
في غير المجنون والخشي وقبسا  
فيهما فإن حضر الكافر بغير  
إذن الامام لم يرضع له لأنه منهم  
بموالاة أهل دينه بل يعزوه ان  
رأى ذلك أو ياذنه بآجرة فله  
الآجرة فقط والتصرح بحكم  
المجنون والخشي من زيادتي  
ورضع أيضا لأخي وزين وفاعد  
أطراف وتاجر ومخترى حضرا  
ولم يقاتلا (والرضع دون سهم)  
وإن كانوا فرسانا (يجهتد)  
الامام (في قدره) بقدر ما يرى  
وفاوت بين أهله بقدر نفقهم  
فخرج القاتل ومن قتاله  
أكثر أو فارس على الراجل  
والمرأة التي تداوى الجرحي  
وتسقى العطاش على التي تحفظ  
الرجال وإنما كان الرضع من  
الأخماس الأربعة لأنه سهم  
من الغنيمة مستحق بالخطور  
الأنه ناقص فكان من الأخماس الأربعة المختصة بالغنائم الذين حضروا الواقعة

أو فستاجرا أي أن يبلغ سنة ولو في أثناء القتال وأمكن ركوبه برماوى ولو حضرا  
فرس مشترك أعطيا سهميه شركة بينهما يجب ملكيتهما وهذا إن لم يركباها  
معافان ركبها وكان فيها قوة السكر والغرسما أعطيا أربعة أسهم سهمهما  
وسهمان للفرس والأشهمان لماع فقط نعم الأوجه أن يرضع لها شرح مدر الروض  
(قوله فلا يعطى لغير فرس) أي لا يسهم له فلا ين في أن يرضع له كاسياني (قوله  
لأنها لا تصلح الخ) واستأنس بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط الخيل الآية حيث  
أقصر عليها برماوى (قوله بالسكر) أي الجري على العدو والقرأي الفراء منه ولو تولد  
حيوان بين ما يسهم له وما يرضع له كسكان فولد بين أنان وفرس يرضع له ولا يسهم عن  
(قوله يرضع لها) أي لا مذ كورات ورضع البعير فوق رضع البغل كما في شرح الروض  
وهذا أجعل على بهر لا يصلح للسكر والغرس كالبغلي والاكاهري يسهم له وعلى كونه  
يرضع له ينبغي أن يكون رضعه أكثر من رضع الفيل حل والمعتداه رضع له مطلقا  
والحاصل أن رضع الفيل أكثر من رضع البعير الذي لا يصلح للسكر والغرس ورضع البعير  
الصالح لذلك أكثر من رضع الفيل ورضع الفيل أكثر من رضع البغل ورضع البغل  
أكثر من رضع الحماد (قوله وفاق الشيخ الهرم) أي حيث يسهم له (قوله هم يرضع له)  
كيف ذلك مع أنه لا تنفع فيه فوجوده كالعهد وما الفرق بينه وبين العبد إلا في وما  
عطف عليه حيث لا يرضع لهم إذا كان لا نفع فيهم ثم رأيت عن الشيخ بغيري  
أن الفرس الذي لا تنفع فيه يكترجيش المسلمين لمذا رضع له وأقول هذا باي أيضا  
في العبد وما عطف عليه إلا أن قال لما كان الفرس تابعا لسيده فافيه فمذ قوله  
أو قبل لا تنفع فيه أي تام وفيه أصل النفع فليعبر (قوله لبدومسي) والمبعض  
كالعبد على الأوجه كما اعتمدوا له الرقيق ليس من أهل فرس الجهاد والمبعض  
كذلك فيكون الرضع بينه وبين سيده مالم تكن مهاباة فريضه في نفسه ويكون  
الرضع له ويكون الغنيمة كنسبا لا يقتضي الحاقه بالحراري أي يسهم له لأن  
السهم إنما يكون للكاملين ولو غزاهؤلاء قديم بينهم ما سوى الخمس يجب  
ما يقتضيه الرأي من تساوي وتفضيل مالم يضر كامل وأدفع لهم الرضع وبه الباقي ومن  
كل منهم في الحرب أسهم له كما في شرح مدر (قوله ويهم نفع) بجملته مدفع فيه  
فلا يرضع له حل (قوله ولكافر معصوم) أن لم يكرهه الامام على آخره وإن أهله  
استحق آجرة مثل فقط قاله الماوردي سم (قوله ومن ولا يشكّل الرض) بأشيع  
الهرم حيث يسهم له لأن من شأن الزين نقص رايه بخلاف الهرم الكامل الذي مل  
شرح مدر (قوله حضر) أي لأبنية القتال والأشهم لها أخذ المماض قوله (دونا)

الأنه ناقص فكان من الأخماس الأربعة المختصة بالغنائم الذين حضروا الواقعة

أى الذين يرضع لهم فرسا ما ولعل الأولى تقديم هذه الضاية بعد قوله لعبد موسى  
وعجنون الخ ثم ظهر أنه غايته في قوله دون سهم كما يؤخذ من شرحه وعبارة ولو كان  
الرضع أنفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد والأصح أنه لا يبدان ينقص مجموع  
ماله مع فرسه عن سهم راجل خلافا لما يفهم من هجران للفارس وضاع نفسه دون  
سهم الراجل ورضع لفرسه دون سهم الفرس س ل وكلام هجر وجهيه

\*(كتاب قسم الزكاة)\*

ذكروا أكثر الأصحاب هنا كالتخصر لاه أى مال الزكاة كسابقه أى الفى والغنمية  
يجمعه الامام ويفرقه وأقلهم كالأم آخر الزكاة لتعلقها بها ومن ثم كان انساب وجرى  
عليه فى الروضة شرحه (قوله آية انما الصدقات) سميت بذلك لاشعارها بصديق  
نية ما ذلها وبدأ فى الآية بالقرآن لشدة حاجتهم (قوله بلام الملك) وعطف بالواو دون  
أول فائدة للتشريف بينهم فيما فلا يجوز تخصيص الأصناف الموحدين بها وقال الأئمة  
الثلاثة وكثيرون يوردونها الى صنف واحد ومال إليه الفخر الرازى وقالوا فى  
الآية انما الصدقات لقوله الثانية لا تغيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعى يقول  
لا تغيرهم ولا بعضهم وحده وبسطوا الكلام فى الاستدلال له بما رددته عليهم  
فى شرح المشككة ايعاب شو برى قال ابن عجلون المبنى ثلاث مسائل فى الزكاة يفتى  
فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد الى واحد ودفعها الى صنف  
واحد اج على المقرر (قوله والى الاربعة الاخيرة بنى الظرفية) فان قلت ما الحكمة  
فى ذكر فى بعض الأفراد دون بعض قلت الحكمة فى ذكرها فى الاول ظاهرة  
لان المأخوذ يصر فى تخليص الرقاب وعطف الفار من عليه بدونها المشاركة له  
فى الاخذ ليدفع لغيره ما عليه فكأنهم ما نوع واحد ولما كان سبيل الله نوعا آخر  
الاخذ له مخالف للاخذ لما قبله أعادها فيه اشارة لذلك وعطف عليه ما بعده  
لمشاركته له فى الاخذ للصرف لحاجته لا لوفاء ما عليه فكأنهم ما كالنوع الواحد  
فلم يتجمل عادة فى معه شو برى (قوله حتى اذ لم يحصل الصرف) فى مصارفها بان  
عنى المسكاتب بغير ما أخذه أو يرى الفارم أو دفع غيرها أخذه أو تخلف الغنائى عن  
الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتى فى الفصل الآتى فى قوله فان  
تختلفا عما أخذنا لاجله استرد الخ (قوله الثانية) وقد جمعها بعضهم فى قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي \* فافى لها المحتاج لو كنت تعرف  
فقير ومسكين وغار وعامل \* ورفى سبيل غار ومؤلف  
وأنواع ما تجب فيه ثمانية أيضا بل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وعذب

\*(كتاب قسم الزكاة)\*  
مع بيان حكم صدقة التطوع  
والاصل فى الاول آية انما  
الصدقات للفقراء وأضاف فيها  
الصدقات الى الاصناف الاربعة  
الاولى بلام الملك والى الاربعة  
الاخيرة بنى الظرفية للاشعار  
باطلاق الملك فى الاربعة الاولى  
وتقيده فى الاخيرة حتى اذ لم  
يحصل الصرف فى مصارفها  
استرجع بخلافه فى الاولى  
على ما يأتى (هى) أى الزكاة  
لثمانية (نقذير)

وهذا في زكاة العين فلا ترد البقارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة قل على المحلى  
 (قوله من لا مال له الخ) أى ولم يكن له شئ من ثلثه نفقته أخذ ما بعده فأنفذ  
 ما يقال ان التعريف شامل للمكتفى بنفقته من ثلثه نفقته فلا يكون مانعا وكلام  
 المصنف شامل لثلاث صور (قوله يقع الخ) ظاهر اللفظ أنه وصف لكل بانفراده  
 فيكون المنى وقوع كل بانفراده وذلك صادق بوقوع المجموع وليس مرادا فلذا بين  
 الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما والمراد بجميعهما كل واحد منهما على  
 حدته بان يوجد الا ذلك ومجموعهما أن يوجد معا على خلاف المشهور فيه  
 والمشهور أنه يصدق البعض بقول الشيخ خاله الذي يتركب من مجموعها لا من  
 جميعها فان المراد بالمجموع في كلامه ما شمل البعض والكل فنله كسب بكلف  
 التكسب حيث حل وكان لا نقابة ولا مشقة ولو كان من دور انسيوب الذين لم يجز  
 عاديهم بالتكسب لم يكفه كافي حل وفي شرح مرامنه وقضيه لهذا التكسب  
 غير فقير وان لم يكن سب وهو كذلك هان وجد من يستعمله ودر عليه أى من غير  
 مشقة لا تحتل عادة في ما يطهر وحل له ما طه به ولا يه والاعطى اه اختصار  
 فالشروط أربعة (قوله وحال محو) ولو كان عنده ما يكتبه ومحوه من عليه دين قدر  
 ما عنده ولو ما له على المتعمد لم يعط حتى يصرفه فيها كفى من نعم الله لغيره لو كان  
 عنده مخار ومخاليك وحيوانات فهل يعتد به بالمرء الغالب لان اوله من نفوسهم  
 ويقاد نفقتهم عليه أو يقدروا محتاجه بالنظر الى الطعام ببلدهم رانى الزرافه ما بقي  
 من أعمارهم الغالب وكذا الحيوانات بالنظر في ذلك حال وكلامهم من أى الاقول  
 لكن الثانى أقوى مدركا فان تعذر العمل به تبع الاول جرحه برى . . . وثلاثة  
 أو أربعة مر فان زاد عليها فهو مسكين قل وبرما رى نصا بأنه امران عليك  
 أو يكسب أقل من نصف ما يحتاجه ودايط المسكين أن . . . ويكتسب نصف  
 ما يحتاجه فكثر ولم يصل الى قدر كفايته منه (قوله وسواء كان . . . ) كنهه صايا  
 ولا مانع من كون الزكاة تجب عليه وبأخفها (قوله لا يميز من . . . ) مستحب للرد  
 على التقديم الغائل بان غير الزمن وغير المتعقد عن الله ان لا يميز (قوله سبعة)  
 وكذا ستة وخمسة كما مر عن مرامنه وخالفه زى فى الخمسة بمروى (قوله والمراد الخ)  
 فيوزع ما عنده على العمر الغالب فاذا كان يخصص لكل يوم حوتا به فهو فقير أو نحو  
 ستة فهو مسكين وقوله العمر الغالب أى بقيته وهذا بالنسبة . . . له نفسه أو ما يحويه  
 فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية . . . يتاجه الا من روى روجه وعبد  
 ودابة مثلا بتقدير بقائها أو بدلهما لو عدت بقية عمره الغالب عيش على مرامنه

وهو من لا مال له ولا كسب  
 لايق (به يقع) جميعهما أو مجموعهما  
 (موقعا من كفايته) مطعما  
 وملسا ومسكنا وغيرهما  
 مما لا يذله منه على ما يليق بحاله  
 وحال محو به كن يحتاج الى عشرة  
 ولا عليك ولا يكسب الا درهمين  
 أو ثلاثة وسواء كان ما يملكه  
 نصا أو أقل أو أكثر (ولو غير  
 زمن ومنعف) عن المسئلة  
 لقوله تعالى وفي أموالهم حق  
 معلوم للسائل والمحروم أى غير  
 السائل ولظاهر الاخبار  
 (ولمسكين) وهو (من) له ذلك  
 أى مال أو كسب لا يق به يقع  
 موقعا من كفايته (ولا يكفيه)  
 كمن يملك أو يكسب سبعة  
 أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة  
 والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب  
 وقيل سنة وخرج بلائقيه  
 كسب لا يليق به فهو كمن  
 لا كسب له ويعيش فقرا شخص  
 ومسكنه والصريح بهما

فاذا كان الباقي من عمره العاشر ثلاثين والسابق من عمره خمسة والواحدة نفقتهم أربعين  
 ورع ما عنده على ثلاثين لاعلى أربعين (قوله كفايته نفقة قريب) أى أصل  
 أو فرع فلولم يكفه فله أخذ تمام كفايته ولو من زكاة المنفق عليه من زوج أو قريب  
 ومعه دفع زكاته لمن تلزمه نفقته يجعل على من تكفيه النفقة ولو امتنع قريبه من  
 الاتفاق واستعصى من دفعه إلى الحاكم ~~ص~~ كان له الأخذ لاه غير مكفى ومثله لو أعسر  
 الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ إذا كان الغائب لا مال له ولم تقدر على  
 التوصل إليه وبجرت عن الاقتراض ويسن للزوجة أن تعطي زوجها من زكاتها وان  
 انفقها عليها شرح م ر وبرماوى (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعى أو بائن  
 وهي حامل كما قاله الماوردى ولو سقطت نفقتها بنشوز لم تعط لقدرتها على النفقة حالا  
 بالطاعة ومن ثم لو شافرت بلاذن أو معه ومنعها أعطيت من سهم الفقراء والمساكين  
 حيث لم تقدر على العود حالا لعذرهما والافى سهم ابن السبيل إذا عزم على الرجوع  
 لانتهاء المعصية وخرج بذلك المسكين بنفقة متبرع فبصورته الأخذ شرح م ر (قوله يعلم  
 شرعى) ومثله آله وفراء القرآن أى تعلمه وكذلك الاحتياجه للنكاح فله أخذ  
 ما ينكح به حل (قوله ولا مسكته) أى اللأق به م ر وان اعتاد السكنى بالاجرة  
 ومثله كتب الغيبة وان تعددت أنواعها فان تعددت من نوع واحد بيع ما زاد على  
 واحد منها إلا فهو مدرس واختلف ~~ص~~ها قل على التحرير (قوله وثياب) ولو التحمل  
 مرة في العام لاقتبه ومثله أحلى المرأة التي فصلت في بعض الاوقات حيث كان  
 لألقاها حل وشرح م ر وانظر وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة دون  
 ما قبلها ما هو لقطع الجميع رعاية للاختصار شوبرى (قوله محتاجها) ولولا ذاك مرة  
 في السنة م ر وهو حال من الأربعة وان كان الاخير ان فكرتين لان عطفهما على  
 المعرفة سوع ذاك (قوله غائب أو حاضر) وقد حيل بينه وبينه شرح م ر وبعضهم  
 ادخله في الغائب لانه غالب حكما (قوله أو مؤجل) وان قصر الاجل م ر وعبرة  
 عن قوله أو مؤجل وان حل قبل مضي زمان مسافة القصر ويعرف بينه وبين المال  
 الغائب بان الدين لم يكن معدوما لم يتبرأ منه بل يعطى حتى يحل ويقدر على  
 خلاصه بخلاف المال الغائب فنفرق فيه بين قرب المسافة وبعدتها (قوله فيعطى  
 ما يكفيه) أى اذالم يجد من يقرضه زكى (قوله الى أن يصل الى ماله) صوابه الى  
 أن يصل اليه ماله أو اسقاط لفظه الى أن ما ذكره انما سبب بعض افراد ابن السبيل  
 ب ر وفي نسخة اسقاطا وهي ظاهرة (قوله ولعامل) وله أن يأخذ من مال نفسه  
 لنفسه قاله الشافعى لانه أمين قال في الروضة ولو تلف المال قبل وصوله للإمام فاجره

من زبادى (كفايته نفقة  
 قريب أو زوج) لانه غير محتاج  
 كسكته سبب كل يوم قدر كفايته  
 واشتغاله سنوأل) والكسب  
 ينهه منها (لا) اشتغاله (يعلم  
 شرعى) يتأق منه تخصصه  
 والكسب ينهه منه لانه فرض  
 كفاية وقوى شرعى من زبادى  
 (ولا مسكته وضادته وثياب  
 وكتب) له محتاجها) وذ كر  
 الخادم والكتب مع القيد  
 بالا احتياج من زبادى (ولا  
 مال له غائب م ر حاشي) أو مؤجل  
 فيعطى ما يكفيه الى أن يصل الى  
 ماله أو يحل الاجل لانه لا ين  
 فقرا أو مسكين (ولعامل) على  
 الزكاة (كساع) يحبسها  
 (وكاتب) يكتب ما أعطاه  
 أبواب الاموال (وقاسم وحاشي)  
 بهم اجمع ذوي السبل



والاصل اقتصر على قولها وثوبن كساع أولى من قوله ساع الى آخره لان العامل لا يصرح بما ذكره اذ منتهى  
 المعروف والحاسب واما الجزاء الحافظ للاموال والراعي بعد (٩٣) قبض الامام ففي جملة السهمان لاني سهم

لا يثبت المال س ل (قوله على اولها) وهو قوله يجمعهم (قوله في جملة السهمان)  
 جمع سهم وعبرة مرد فاجرة من اهل الزكاة لان خصوص سهم العامل (قوله)  
 وما ذكر اولها من قوله هي) أي الزكاة لانه (قوله لا فاض ووال) قضية كلامه  
 دخول قبض الزكاة في عموم ولاية القاضي وهو كذلك ما لم ينسبها مستكملاً خاص  
 شرح مرد (قوله ان لم ينطوعا بالعمل) مفهومة انها اذا انطوعا بالعمل لا يكون رزقهما  
 من خمس الخمس ولم يذكر مرد هذا القيد وتقدم في قسم الف في ما يقتضي ان هذا  
 الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تنطوعا بالعمل (قوله ولؤلغة من  
 التأليف) وهو جمع القلوب شرح مرد (قوله ان قسم الامم الخ) مفهومة انه لو قسم  
 المال لا يعطى المؤلفة وليس كذلك وعبرة الشارح في الفصل الذي بل هذا المؤلفة  
 يعطيا الامام او المالك حل نعم قسم الامام واذا احتجنا بشارحنا لآخرين من  
 المؤلفة فقط فان حل كلامه على انهما راجعان للآخرين فقط فلا ضعف في كلامه  
 زى بايضاح وعبرة عرش والراجح انهم يعطون مطلقاً ولو اغتناء سواء اقسام الامم  
 والمالك كما سيأتي في الفصل الا في وسواء احتج اليهم ام لا واجب تحمل كلامه  
 على القسمين الآخرين وعبرة حل قوله واحتج لهم فيه بنسبته لا فيس فانه  
 لا يشترط فيها احتياج وقسم الامام عليهم ما افرغهم من ذلك في الاخيرين ومعنى  
 احتياجنا للآخرين ان يكون اعطوا ما اسهل من شعبين فوجدهم (قوله ضعيف  
 اسلام) أي ضعيف اليقين سواء على ان الايمان يزيد ونقصه يملك امر دابة اسلام  
 الايمان فبعطى تأليفه لنقوى يقينه أو كان قريب عهد بالاسلام ان كان عسده  
 وحشة في أهله (قوله أوشري في قومه) أي أوفوي اسلام لضعفه شريف  
 ولا يشترط فيهما الذكورة حل ولا يثبت ذلك الا بيبس س ل (قوله أو ما في له) أي  
 مسلم كاف ويشترط فيه الذكورة حل وقوله أو ما في زكاة أي ذات لشرعي  
 زكاة (قوله عما يأتي) أي قوله وشرط اخذ الزكاة الخ (قوله اشارة اليه) أي ان  
 الاسلام أي الى اشتراطه حيث عطف الشريف والكافي بما وقصص ان كلا من  
 الشريف والكافي قوى اسلام حل (قوله ولزقاب) أي لنسبتهما من الزقاب جمع رقبه  
 عبر بها عن الشخص لان الرق كالجل في عقبه ثم غلب استعماله في المكاتب وقال  
 الامام احمد ومالك هم ارقاء يشترون ويعتقون وقوله كتابة صحبة أي لعله اوبه منه  
 وابقه حر ولو لكافر ونحوها شي برماوي وعبرة مرد واداسمها كتابة بعض فن  
 كان أوصى بكتابة عبد فعجز الثلث عن كله لم يعط ولا شافى كلام البرماوي لانه  
 قال وابقه حر (قوله أو قبل حلول العتوم) وانه لم يشترط الحلول كما اشترط في القارم

العامل والكيال والوزان  
 والعدادان ميزوا الزكاة من  
 الاموال فاحتزم على المالك  
 لامن سهم العامل أو ميزوا بين  
 انصبا المستحقين فهي من سهم  
 العامل وما ذكر أولها محله  
 ان افرق الامام الزكاة لم يجعل  
 للعامل جعلاً من بيت المال  
 فان فرقه المالك أو جعل الامام  
 للعامل ذلك سقط سهم العامل  
 كما سيأتي (لا فاض ووال)  
 فلاحق لما في الزكاة بل رزقهما  
 في خمس الخمس المراد للمصالح  
 العامة ان لم تنطوعا بالعمل لان  
 عملهما عام (ولؤلغة) ان قسم  
 الامام واحتج لهم وهم اربعة  
 (ضعيف اسلام أو شريف)  
 في قومه (يتوقع) باعطائه  
 (اسلام غيره أو كافي لناشر من  
 يلبه من كفار أو ما في زكاة)  
 وهذا في مؤلفه المسلمين كما يعلم  
 بما يأتي وفي كلامي هنا اشارة  
 اليه امام مؤلفه الكفار وروهم من  
 مرجع اسلامه أو يخاف شره  
 فلا يعطون من زكاة ولا غيرها  
 لان الله تعالى اعز الاسلام  
 وأهله واغنى عن التأليف  
 وقولي أو كافي الى آخر من  
 زياد في (ولزقاب) وهم (مكاتبون)  
 بكتابة صحبة بقيد زكاة بقولي

(لغير مترك) فعطون ولو بغير ان ساداتهم أو قبل حلول العتوم ما يعينهم على الاتقان لم يكن معهم ابني لان  
 يجمعهم امام مكاتب المترك فلا يعطى من زكاته شيئاً لعود الفائدة اليه

لان الحاجة الى الخلاص من الرق اقوى والغرام يتنظر له اليسار فان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة وقوله ان لم يكن معهم الخ علم منه انهم يعطون ولو قدر واعلى السكيب كافي الغرام ويوافق المسكين والفقر بان حاجتهما انما تتحقق بالتدريج والسكيب يحصلها كل يوم سرل وحاجة من ذكرنا جازة لثبوت الدين في ذمته والسكيب لا يدفعه الا بالتدريج غالبا شرح البسجة (قوله مع كونه ملكه) وبه فارق صاحب الدين فانه يجوز ان يعطى لغريمه من زكاته مع عود الفائدة اليه بان يأخذها منه عن دينه كافي شرح مدر الضمير في كونه راجع للمكاتب (قوله وهو ثلاثة) والاول منها مشتمل على ثلاثة اقسام (قوله من تدان لنفسه) ومثلهم من استدان لعمارة مسجد أو قري ضيف وعبارة التصحيح مانصه وحكم من استدان لمصلحة مسجد أو قري ضيف كالتدان لمصلحة نفسه على ما قاله السرخسي عن (قوله وقد عرف قصد الاياحة) ولو بالقرينة مدر برماوى وعبارة مدر لكن لا نصدق فيه الايمنة ويعلم ذلّا بقرائن تفيد ما ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وتاب (قوله ان يحمل الى الخ) عبارة شرح مدر بان يكون بحيث لو قضى دينه بمماعه تسكن فيترك له مماعه ما يكفيه العمر الصالب ثم ان فضل شئ صرفه في دينه ويتم له من الزكاة ما فيه والا فضى عنه الكل ولا يكلف سكوب السكيب هنا (قوله أو تدان لاصلاح الخ) مقتضاه انه لا يعطى الا ان تدان ديناً ودفعه في الدية التي تحملها واظهاره ان يعطى بمجرد دفعه لال دية وانما قال أو تدان ليكون غارما وكذا الضمان يعطى بمجرد الضمان واما يتدان في ما يظهر فلا (قوله أى الخ) تفسير لذات وقوله بين القوم تفسير البسجة (قوله في قتيل) أى أو يجره كان واختصاص لم بسبب ان لافه فتنه أمكن ان يسبيل درسم مدر ل (قوله لم يظهر فانه) لبس قيذا (قوله فيعطى) أى لرضيائان حل الدين على الاعتماد سرل (قوله أو تدان الخ) خرج ما لو دفع من ماله احدى منه ما استندنا فلا يعطى حل (قوله ان اعسر مع الاصيل) أى فيعطى ما يقتضى به الدين قال في شرح الروض واذا قضى به دينه لم يرجع على الاصيل وان ضمن بذنه وانما يرجع اذا غرم من عنده وخرج باعسر ما اذا غرمنا ماوسر من أو الضمان ففلا يور رابغير الاذن في الزل على الارجه كافي في شرح الروض سم (قوله وكان متبرعا) بان ضمن بلا اذن (قوله ولسبيل الله) سبيل الله وضعها الطريق الموصلة له تعالى ثم كتر استعمال في الهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على ذلك لانه ما جهاد ولا في الهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله مدر وعبارة رضى فسر بيل الله بالنظر ان استعماله في الجهاد عاب ورافا وشرع قال

مع كونه ملكه (ولنا دم) وهو ثلاثة (من تدان لنفسه في مباح طاعة كان أو لا وان صرفه في مصيبة وقد عرف قصد الاياحة (أو) في (غيره) أى المباح بغير (وتاب) وظن صدقه في نوسه وان قصرت المدة (أو صرفه في مباح) فيعطى (مع الحاجة) بان يحمل الدين ولا يقدر على وقائه بخلاف ما لو تدان لمصلحة وصرفه فيها ولم يتب وما لو لم يتب فلا يعطى وقولى أو صرفه في مباح من زيا في (أو تدان لاصلاح ذات الدين) أى الحال بين القوم كان خاف فتنه بين قبيلتين تنازعنا في قبيل لم يظهر فانه فحمل الدية تسكينا للفتنة فيعطى (ولو غنيا) اذ لو اعتبر الفقر لقله الرغبة في هذه المسكرمة (أو تدان لضمأن) فيعطى (ان اعسر مع الاصيل) وان لم يكن متبرعا بالضمأن (أو اعسر) وحده وكان متبرعا بالضمأن بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والثالث من زيادته (ولسبيل الله) وهو غارة طوع بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) اعانة له على المزايا بخلاف المرتزق الذي له حق في الشيء فلا على من الزكاة ٢٤ بحث وان لم يوجد ما صرف له من التي موعى لى اغنياء المسلمين اعانته حيث

الله تعالى بقا تلون في سبيل الله وسمى الفزوسبيل الله لان الجهاد طريق للشهادة  
الموصلة لله تعالى فلذلك كان الفزواحق باطلاق اسم سبيل الله عليه (قوله ولا ين  
السبيل) شامل للذكر والاتي فيه تغليب وسمى بذلك للائزته السبيل وهو الطريق  
وافرد في الآية دون غيره لان السفر عمل الوحدة والاخراد أي شأنه ذلك شرح م  
(قوله منشي سفر) قدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا اطلاق عليه مجاز  
لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج كل لاجبة السفر شرح م فيكون  
استعارة مصرحة أو هو من مجاز الاول (قوله من بلد مال) وإن لم تكن وطنه (قوله ان  
احتاج) بان لا يجد ما يقوم بهوائج. فخره وإن كان له مال بغيره ولو دون مساهة القصر  
شرح م (قوله وتزده) عبارة م ر قبيل قول المتن ومن فيه مقنا استغنى من نصه  
وشمل المصلحة ابن السبيل ما لو كان سفره للزينة لكن بحيث الر كشي مع صرف  
الزكاة في ما لا ضرورة اليه اه والاوجه جملة على ما اذا كان الحاصل له في السفر  
الزينة (قوله ولو وجد ان مقرض) الحمد لله يعطى ولو وحده قرضا م (قوله لم يعط)  
لان القصد باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب اعطى لغيره سفره شرح م  
وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره لاملال مع ان له ما لا يجده فيصير لاه مع عساه  
يجهل نفسه كلا على غيره انصاف شوبرى (قوله واخفى به سفره لالعرض م) (م)  
جعله م من سفر المعصية لالمقابلة لان انصاف النفس والدابة بلا عرس م مع حرام  
(قوله غير مكاتب) دليل ذلك ما تقدمه في قوله ولزكاة الخ (قوله الكيال) أي ان ميز  
وزن انصاف المستغنيين كالم (قوله من سهم العامل) هذا محمول على ما اذا كان ذلك بعد  
القبض من المال وقبل قبض الامام لها فتكون اجرة ذلك من سهم النصارى ملا ساق  
ما تقدم من اجرة الخافض من جملة السهمان اه خضر (قوله لان ذلك اجرة لاركاة) وعليه  
يكون الاستدراك صوريا لان الكلام في شرط الاخذ لاركاة (قوله وان لا يكون  
هاشيبا الخ) كالصريح في انه لا يعطى اله شئى أو المظلي ووعريا أو عريا. يؤيده  
قهم الشارح أولا (قوله فلا تحل لها) ومثل الركاة على واجب م بدر أو نذارة أو  
أخصية أو نسل حل وم (قوله اهل البيت) أي بأهل البيت وقوله ولا عساة  
الأيدي يحتمل نصبه عطف على شئ عطف على عظم أو على م مدر أو لا كثيرا  
ولا عساة الأيدي أو على الصدقات عطف نفسه وهذا الاح. أي لان الصدقات  
مطهرة كالعساة شوبرى وقال ع ش عطف عه على معان أي لنتها عساة  
الأيدي وأنتم منزّهون عنها فالمراد التفريق عنها فال عن ويعمل ا المراد به حقيقة  
العساة أي عساة الأيدي حقيقة فيكون المعنى لا حل لكم من الصدقات شئ ولا قدر

(ولابن سبيل) وهو (منشي  
سفر) من بل مال الركاة  
(أو يجتاز به في سفره) ان  
احتاج ولا معصية بسفره  
سواء كان طاعة كسفر حج  
وزيارة أم مباحا كسفر تجارة  
وطلب ابق ونزعة فان كان  
معه ما يحتاجه في سفره ولو  
يوجد ان مقرض أو كان سفره  
معصية لم يعط والحق به سفر  
لأنقرض م مع كسفر الهائم  
(وشرط اخذ) للزكاة من هذه  
الثانية (حرية) وهو من يادنى  
فلا حق فيها لمن يرق غير  
مكاتب (واسلام) فلا حق  
فيه المكافئ لغير الصبي  
معدة تؤخذ من اغنيائهم  
فترد على فقرائهم نعم الكيال  
والجمال والحافظ ونحوهم يجوز  
كونهم كفارا مستأجرين  
من سهم العامل لان ذلك اجرة  
لاركاة وان لا يكون هاشيبا  
ولا مظليا فلا تحل لها قال  
صلى الله عليه وسلم ان هذه  
الصدقات انما هي أو ساس  
الناس وانها لا تحل للمجذول ولا ل  
مجدوداه مسلم وقال لا حل لكم  
أهل البيت من الصدقات شئ  
ولا غسالة الأيدي



ويجب بنصره بذلك بما اذا طلب من الامام حصته من الزكاة التي وصلت اليه من  
 نائبه يجعل كذا الكون ذلك النائب استعماله عليها حتى اوصلها اليه او قال له الامام  
 نسفت انك العادل او مات مستعمله فطلب عن تولى محله حصته (قوله لذلك) أي  
 لما ذكر من السهولة (قوله فان تخلفا) بان لم يضر الغازي ولا سافر ابن السبيل فلو اشترى به  
 سلاحا او فرسا لم يسترد حله وهو ظاهر في الغازي دون ابن السبيل حرره وعبارته  
 فان لم يخربا بان مضت ثلاثة ايام تقرىا ولم يترصدا للخروج ولا تنتظرا شبهة ولا رفقة  
 استرد منهما ما اخذاه وكذلك يخرج الغازي ولم يفرتم رجوع وقال الماوردي لو وصل  
 بلادهم ولم يقاتل بعد العدول لم يسترد منه لان المقصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجد  
 وخرج يرجع مؤنه في اثناء الطريق او المقصد للاسترد منه الاماني والحق الرافعي  
 الامتناع من الغزو بالموت رده ابن الرقعة بانه مخالف لماقرر وقال في عب وإذا  
 اخذ ابن السبيل المسافة فترك السفر في اثنائها وقد انقضى الكل فان كان لثلاثة  
 السعري يفرم والا غرم قسط المسافة سم (قوله استردان دي) او بدله ان تلف حل  
 قال الرواني هذا اذا انقضى عام الزكاة بالنسبة للغازي فان كان باقيا لم يطلب  
 بالرد عينيا بل يغير بينه وبين الغزو ولو رجع الغازي قبل لقاء العدو من كان قبل  
 دخول دار الحرب او بعده وقاتل غيره دونه استرد سم (قوله ربحها) أي بعد الغزو  
 او السفر (قوله او كان بسيرا) وهو ما يقع موقعا من صاحبه لرشاحه في ما يظهر  
 ايعاب شوري (قوله والا استرد) لثبته اعطى في حق حاجته م (قوله ويسترد  
 من ابن السبيل) ويفرق بينه وبين الغازي بان ادعى له ما للغازي لحاجة حصلت  
 بالغزو وابن السبيل انما يدفع اليه لحاجته وقد رالت له خضره ما لم يرج الغازي  
 لمصلحة عامة وسع له (قوله والغارم) أي تغير اصلاح ذات البس منه بعد ما ولو غنيا  
 كما تقدم وقوله بذلك أي بغير ما اخذه (قوله او عدل وامرأين) أي او عدل واحد على  
 الرجوع وفي الايعاب ولا يشترط في الواحد الحرية والد كورة بل والد العدة حيث  
 غلب على الظن صدقه ولا فرق في جبيع ذلك على الاوجه بين من يعرف ماله وماله  
 غيره بوكالة او ولاية شوري (قوله فلا يحتاج) فغيره على نفسه ان لا يخبر  
 المفيدة ليس شهادة (قوله استغاضة) أي بمن يؤمن بقرائهم بل لكذب حال  
 الرافعي وقد يحصل ذلك بثلاثة حل وشرح م (قوله دعي دعي دعي دعي) وسيد  
 ولا نظرا لاحتمال التواطؤ لانه خلاف الغالب وهم بحث الرقعة ان يحمل الاكتفاء  
 بتصدقهما اذا توفى بقولهما وغلب على الظن الصدق والام بعد اشرع م ويؤخذ  
 من اكتفائهم باخبار الدائن هنا وحده معتمدة الاكتفاء بقرينة وعدل رواية

وكفاية الشر لذلك وذكر المؤلف  
 واقسامها من زيادتي (وصدق  
 غاز وابن سبيل) بلايين  
 ولاينة لامر (فان تخلفا) عن  
 ما اخذ الاجل (استرد) منها  
 ما اخذاه لا تنفاه صفة  
 استغاضة فاما ان خرجا ورجعا  
 وقيل شيء لم يسترد من الغازي  
 ان قتر على نفسه او كان بسيرا  
 والا استرد ويسترد من ابن  
 السبيل مطلقا ومثله الكتاب  
 اذا عتق بغير ما اخذه والغارم  
 اذا برى او استغنى بذلك  
 (والينة) هنا اخبار عدلين  
 او عدل وامرأين فلا يحتاج  
 الى دعوى عند قاض وانكار  
 واستشهاد وذكر العدل  
 والمرأين من زيادتي (يعني  
 عنها) أي الينة (استغاضة)  
 وبها الناس لحصول الظن بها  
 (رصد دعي دعي) في الصارم  
 (ويده) في المكاتب

ظن صدقه وبذل عليه قول الشارح لحصول الفلز بها بل القياس الاكتفاء بمن وقع  
 في القلب صدقه ولو فاسقا (قوله ويعطى فقير الخ) شروع في قدر ما يعطاه المستحق  
 وقال الزركشي اعلم ان الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفة مقتضية للاستحقاق  
 ومن هنا الى آخره في كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عمر غالب) وهو ستون سنة  
 أي ما بقي منه ولو دون سنة فان جاوزه اعطى سنة سنة وليس المراد اعطاؤه تقدا  
 بكفیه تلك المدة لتعذره بل عن ما يكفيه دخله كما في شرح م وهذا بيان لاكثر  
 ما يعطى فلا ينافي جواز اعطائه أقل مما هو متوّل كما هو مصرح به في ما يأتي شوبري وقال  
 زى هذا بالنسبة للإمام أما بالنسبة للمالك فيعوز له أن يعطى أقل شيء وأما الزوجة  
 إذا لم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب يجب عليه نفقته فيبغى أن يعطى كفاية يوم يوم  
 لانها يتوقعان كل وقت ما يدفع حاجتهما من توسعة زوج المرأة عليها ومن كفاية  
 قريبه ع ش على م (قوله بان يشتري) ان ذن له الامام م ل (قوله عقارا)  
 ويسلكه ويرث عنه شرح م فان اشتريه به غير عقار لم يعمل ولم يصح اذا نقل عن  
 شيخنا م رد كبحر ل (قوله ان يشتري) وان لم يقبض المستحق الزكاة ويكون  
 الامام ناهيا عنه في القبض وتبرأ به زمة المالك وأما المالك فليس له أن يشتري به قبل  
 ان يقبضه المستحق ا ح ل وقوله له ذلك أي لكل منهما العقار المذكور فان قلت  
 اذا تفرأ به يشتري له عقارا يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لان الغالب في العقار  
 بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لان العقارات مختلفة البقاء عادة عند أهل الخبرة فيعطى  
 لمن بقي من عمر الغالب عشرة مثلاً عقارا بقي عشرة على أنه ليس المراد منع اعطاء  
 عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع اعطاء ما ينقص عنه وامام ما يدويه أو يزيد  
 عنه فلا فان وجدنا من الأول أو وجد الشافي اشتري له ولا اثر للزيادة للضرورة  
 ويظهر أيضا فيما لو عرض ان يهدم عقاره المعطى اثناء المدة فله يعطى ما يعمره عمارة  
 تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبيع أخف من عمارة ذلك لم يعد ان يقال مبيع  
 شراؤه وبيع ذاك اه حجر س ل (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) فلو  
 أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه اعطى رأس مال الادنى وان كفاه بعضها  
 فقط اعطى له وان لم تنقصه واحدة منها اعطى لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله  
 بقية كفايته في ما يظهر شرح م (قوله ما يشتري به) هو المفعول الثاني ليعطى  
 والاؤل ضمير مستتر نائب فاعل وقوله ما يني رحمه مفعول يشتري وقوله ما يحسن بيان  
 لما يني اه شيخنا (قوله فالبقي بكني الخ) وظاهر كما قال شيخنا ان ذلك على  
 التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها ناقص أو زيد ما يطبق بالحال س ل

(ويعطى فقير ومسكين) اذا لم  
 يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة  
 (كفاية عمر غالب) يشتري به  
 أي بما أعطاه (عقارا) يستغنى به  
 بان يشتري كل منهما به عقارا  
 يستغله ويستغنى به عن الزكاة  
 وظاهر ان الامام أن يشتري له  
 ذلك كما في الغازي ومن يحسن  
 الكسب بحرفة يعطى  
 ما يشتري به لانها أو ببقارة  
 يعطى ما يشتري به مما يحسن  
 التجارة فيه ما يني رحمه بكفايته  
 غلبا فالبقي بكني خمسة  
 دراهم والباقا في عشرة  
 والفا هي عشرين والنجار  
 بخمسين والبقال بائة والعطار  
 بالف

والبراز الفين والصبر في خمسة آلاف والجوده رى عشرة آلاف والبقى بوجه من يبيع البقول والباقي من يبيع  
الباقي والبقال بوحدة الفاعى وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت قال (٩٨) الزكشى ومن جعله بالنون فقد

حذفه لان ذلك يسمى النقل لا النقال  
(و يعطى مكاتب وغادم) لغير اصلاح  
ذات الدين بقرينة مامر (ما جعرا  
عنه) من وفاء بينهما (و يعطى ابن  
سبيل ما يوصله مقصده) فكسر الصاد  
(أوماله) ان كان له طريقه مال  
فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصده وهو  
ظاهر ولا مؤنة اقامته الزائدة على  
مدة المسافر (و يعطى) غازي حاشته  
في غزوه نفقة وكسوة له ولذيله  
وقية سلاح وقية فرس ان قاتل  
قاروسا (ذهبا و اياها واقامة) وان  
ظالت لان اسمه لا تزول بذلك بخلاف  
ابن السبيل (و يملكه) فلا يسترد  
منه الا ما فضل على مامر والامام  
ان يكتري له السلاح والفرس وان  
يعيرهم له مما اشتراه ووقفه فان له ان  
يشترى بهما من هذا السهم ويقفهما  
في سبيل الله (و يملكه مركوب) غير  
الذي يقاتل عليه (ان يبطق المشى  
أوطال سفره) بخلاف ما لو قصر وهو  
قوى (و يملك راده ومثاه) ان لم يعد  
مثله جلها) بنفسه بخلاف ما لو اعتاد  
مثله جلها ويسترد ما هي اذا رجع  
كما يشترى اليه التعبير بهيا (كأن  
سبيل) فانه هيا له ما عرف الفاعى  
بشرطه ويسترد منه اذ رجع والمؤلفه  
يعطيها الامام والمالك ما رآه والعمل  
يعطى اجره مثله فان زاد سهمه عليها  
وذا الفضل على قيمة الاصناف وان  
نقص كل من مال الزكاة ومن مال المصالح (ومن فيه صفتا استغنى) لانه كاه (غير غادم) (ياخذ باحد) (٩٩) كفارها

لا بالآخرى أيضا لان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضي التماس وتعمير بما أخذ أولى من تعبيره يعطى لان التماس في ذلك لا ينافي لامام أو المالك كما جزمه في الروضة وأصلها اما من فيه صفتا استحقاق التي أي واحداهما الغز وكاة ز هاشمي فيعطى بهما (نصل) في حكم استيعاب الاصناف والنسوية بينهم وما يتبعهما (يجب تقيم الاصناف) الثمانية في القسم (ان أمكن) بأن قسم الامام ولو بنائبه ووجدوا الظاهر الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وان لم يكن بأن قسم المالك اذا عامل أو الامام ووجد بعضهم كأن جعل عاملا بأجرة من بيت المال (و) تعميم (من وجد) منهم لان المعدوم لا سهم له فان لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم (وعلى الامام تعميم الاحاد) أي احاد كل صنف من الزكاة الحاصلة عنده اذا لم يتعذر عليه ذلك (وكذا المالك) عليه التعميم (ان انحصروا) أي الاحاد (بالبدل) بأن سهل عادة

شباطهم ومعرفة عدد هم

كفاز هاشمي بأخذهم من التي كما مر شرح مر وجبر (قوله لا بالآخرى أيضا) نعم ان أخذ فقير غارم مثلا بالغرم فاعطاه غيره اعطى بالفقر لانه لا يحتاج فالمراد امتناع الاخذ به مادفعه أو مر تباول يتصرف في ما أخذه أولا وهل في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكفي اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين معط من الفقراء في هذا المثال ابن شوبري والظاهر انه يقوم مقامه فيهما (قوله فيعطى بهما) برده عليه ان التليل السابق وهو قول الشارح لان عطف بعض المستحقين الخ يأتي بها واجيب بجمع ذلك لان القرض ان احدى الصنفين الغزو فالغز يأخذ في التي يكون مرتزا وليس مذكروا في الآية ويدل لذلك قول الشارح أي واحداهما الغزو وأما اذا كان احدهما غير الغزو كبيت مسكنة فانه يأخذ بالبيت كما تقدم لان التليل المتقدم يأتي فيه (فصل) في حكم استيعاب الاصناف (الخ) (قوله وما يتبعها) فينبع الاول استيعاب الاحاد وثلاثة منهم يتبع الثاني النسوية بين الاحاد وعدمها يتبعها معاقره ولا يجوز للمالك نقل الزكاة إلى آخر الفصل (قوله سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال) ونقل الروياني عن الائمة الثلاثة وآخرين جواز دفع زكاة المال الى ثلاثة قال وهو الاختيار لتعذر العمل بذهبنا ولو كان الشافعي حيا لاقى به اه جبر وجوز الائمة الثلاثة وبعض من ائمة مذهبنا اعطاء زكاة الفطر لواحد كما في شرح مر (قوله بأن قسم الامام) ولو قسم العاقل كان الحكم كذلك فيعزل حقه ويقسم الباقي على السبعة اه عن (قوله تعميم الاحاد) محل وجوب الاستيعاب كما قال الزركشي اذا لم يقل المال فان قل بأن كان قدر الووز عه عليهم لم يستمسدا لم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج شرح مر وحل (قوله اذا لم يتعذر عليه ذلك) ولا يجب عليه استيعاب جميع الاصناف بزكاة كل مالك بل له اعطاء زكاة شخص بكماله الواحد وتخصيص واحد بنوع وآخر بغيره لان الزكوات كلها في يده كزكاة الواحدة شرح مر (قوله وكذا المالك الخ) والحاصل انه لا يجب على الامام أربعة امور تعميم الاصناف والنسوية بينهم وتعميم الاحاد والنسوية بينهم عند تساوي الحاجات والمراد تعميم احادهم قليم الذي يوجد فيه تفرقة الركاة كما تقدم في التي لا تعميم جميع اصناف الساس المسحقين لتعذره ويجب على المالك أيضا أربعة امور تعميم الاصناف سوى العاقل لانه لا عامل عند قسم المالك والنسوية بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبدل ووفى بهم المال والنسوية بين آحاد كل صنف ان انحصروا ووفى بهم المال أيضا اما اذ لم ينصروا أو انحصروا ولم يوفى بهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف والنسوية بينهم



(ووفى) بهم (المال) فان اخل  
أحدهما بصنف فمن لكن  
الامام انما يضمن من مال  
الصدقات لا من ماله والتصریح  
بوجوب تعميم الاخذ من  
زيادتي (والا) بان لم ينصروا  
أو انحصروا ولم يلف بهم المال  
(وجب اعطاء ثلاثة) فأكثر  
من كل صنف لذكره في الآية  
بصفة الجمع وهو المراد في  
سبل الله وابن السبيل الذي  
هو الجنس ولا عمل في قسم  
المالك الذي الكلام فيه  
ويجوز حيث كان أن يكون  
واحدا ان حصلت له الكفاية  
كما يستفي عنه فيأمر (وتجب  
النسوية بين الاضناف) غير  
العامل ولوزادت حاجة  
بعضهم ولم يفضل شيء عن  
كفاية بعض آخر كما يعلم مما  
يأتي سواء أقسم الامام أم  
المالك (لا بين آحاد الصنف)  
فيجوز تفضيل بعضهم على بعض  
(الا ان قسم الامام وتساوى  
الحاجات) فتجب النسوية لان  
عنايه التعميم فعليه النسوية  
بمخالف المالك اذ لم ينصروا  
أوليف بهم المال وبهذا حزم  
الاصل ونقله في الروضة كما سلمها  
عن التمهيد لكن نفع فيها بانه  
خلاف مقتضى اطلاق الجمهور واستصحاب النسوية (ولا يجوز زل مالك) أي يحرم عليه ولا يجبر به (نقل ركاه) السرد  
من بلد وجوبها مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون ليصرفه اليهم

اه زى وخضر (قوله ووفى) أي بما جابتهم النجاسة صكافي شرح هو وانظر  
ما المراد بالنجاسة اه سم على حجر ويحتمل ان المراد بالنجاسة مؤنة يوم وليلة وكسوة  
فصل اخذها ما سياتي في صدقة الطلوع ع ش عليه (قوله ضمن) أي ما كان يدفعه  
لذلك الصنف حل (قوله من مال الصدقات) قال المشاشي ينبغي ان ضمن من ماله  
اذا نفذت الصدقات من يده ولم يبق منها شيء اه سم (قوله لذكره) أي كل صنف  
وقوله وهو أي الجمع المراد في سبيل الله وابن السبيل قاله مر على ان اشاعته للمعرفة  
أوجب عمومها فكان في معنى الجمع (قوله ولا عمل الخ) بين بهذا ان المراد  
بالاضناف في قول المتن يجب تعميم الاضناف السبعة اذا قسم المالك والثمانية اذا قسم  
الامام وهذا علم من قوله والابان قسم المالك وانما ذكره نوطته غوله ويجوز الخ  
(قوله ويجوز حيث كان الخ) بين به ان المراد بالاضناف من قول امتي وعلى الامام  
تعميم الاحاد ما عدا العامل اذ لا يلزم منه أن يكون له آحاد يجوز كونه واحدا (قوله  
في مامر) أي اذا قسم المالك (قوله وتجب التسوية) لان الله تعالى جمع بينهم بواو  
التشريك فافتضى أن يكونوا سواء بمراموي (قوله ولم يفضل) جه حاشية بخلاف  
ما اذا فضل فلا تجب التسوية انتهى س ل أي بل يرد ما فعله ل ع ه هذا الصنف  
على الصنف الذي لم يلف نصيبه به فيكون اخذا لضمن ورياءه فم تحلل النسوية  
ويؤخذ منه ان قوله ولم يفضل قيد في النسوية وبعبارة شرح هو ولو نفس سهم صنف  
عن كفايتهم وزاد صنف آخر وفاضل هذا على أولئك كما يعلم مما في يوقع في تصحيح  
التنبيه تصحيح نقله الى بلد آخر لا أولئك الصنف والمعتد خلاصه (قوله لا بين آحاد  
الصنف) أي اذا لم ينصروا ولم يوفى بهم المال اخذ من كلامه الا في (قوله وبهذا)  
أي بوجوب النسوية بحزم الاصل وهو المعتقد (قوله ولا بين ركاه) يخرج  
بالركاه غيرها كالشكارة والصيغة والمذرا اه حل وبعبارة اشد مع شرح هو  
والاظهر منع نقل الركاه والثاني الجوار لا يطلق الا انه وبه على ان ثلث العلماء انتهى  
وفى قل على الجلال قال شيخنا تبعا لم ويؤيد له شخص العمل به في حق نفسه  
وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الرقة كالادرعي والسبكي  
والاسنوي على المعتقد (قوله مع وجود المستحقين فيه الخ) المراد فقه البلد الذي  
انصرف اليه الركاه من كان ببلد المال عند الوجوب صرح به لا صموغ ه سم على حجر  
عن السبكي وقال عن فلو حضر الفقراء الى بلد الركاه أعضاء ان لم ينصروا فقراء  
البلد والا فمالا لهم ملكوها بجوار الحول فلا تدفع لغيرهم (قوله الى بلد آخر) أي الى  
محل تقصير فيه الصلاة فليس البلد الاخرى بقيد فاذا خرج مصري الى خارج باب

السور كتاب الدهر لحاجة آخر يوم من رمضان فغربت عليه الشمس هناك ثم دخل  
وحب اخراج فطرته لفقراء خارج باب النصر محل (قوله لما في خبر النصيبين) لم يقل  
خبرنا لا الحديث يدل على ذلك معجمه وفي الاستدلال به نظر لأن الظاهر ان النصيب  
لعموم المسلمين ومن ثم استدل به بقية الأئمة على حوازل العقل لكن الشايع نظر لكون  
الاضافة في فقراتهم للعهد فيكون النصيب راجعا لا لغيره على حذف ما في أي فقراء  
بلدهم بقية من انه ما طلب بذلك معاذ حين بعثه الى اليمن كما قاله شيخنا العزيمي ومثله  
عن وأخذ عس على مر من هذا الحديث عدم اجزائه دفعها للجن لان الاضافة في  
لفقراتهم للعهد والمعهود فقراء الا ذميين قال مر في شرحه ولا متدا: الماع اصناف  
كل بلدة قال زكاة ما فيها من المال والفل يوحشهم وبه فارت الزكاة الكفاية والتفرد  
والوصية للفقراء والمساكين اذ النصيب الموصى ويحوى على نعل أو غيره وانتهى ولو كان  
المال دينا فهل العبرة ببلد من عليه الدين أو لافي المسئلة خلاف قيل تعتبر لانه  
وان لم يكن مالا حقيقة هو منزل منزلة المال والمعتد به يتغير بين الاماكن كما هارى  
لان ما في الزمة لا يوصف بان له علاج خصوصا لانه امر قد يرى لحاسي فاستوت  
الاماكن كلها اليه شرح مر (قوله مع الكراهة) والمخلص له منها أن يدفعها للامام  
أو الساعي أو يخرج شاة في البلدان ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في غير  
الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تأتى التبرئة في ش ويحوز اخراج شاة المستحق  
البلد من لكل نصفها ما شاء اه شوري (قوله ولو حال الحول) معطوف على لوقع  
فهو استدراك أيضا كن يرده عليه انه غير داخل في ما قبله لانه قال مع وجود المستحقين  
وان فرض ان الباقي ليس فيه مستحق فالاولى جعله استثناء (قوله والمال بادية)  
وكالبادية البحر ليسا فيه فيصرف الزكاة لا قرب باد الى محل حولان الحول ولو كان  
المال للتجارة ولم يكن له قيمة في البحر أو قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فيبقى اعتبار اقرب  
محل من البر يرغب فيه بشئ مثله وشبهه اذ لم يكن في السفينة من يصرف له عس  
على م: (قو باقرب البلاد اليه) أي الى المال ففيه نفل الزكاة قال مر واذا اجاز  
المقل فزنته على المال قبل قبله من الساعي وبعده في الزكاة فباع منها ما في ذلك  
(قوله أو فضل عنهم شئ) أي أولي عدمه واما بان وجدوا كاهم وفضل الخ فهو معطوف  
على مقدر وقوله أو فضل عنه أي أولي عدمه بعضهم بان وجدوا كاهم كما اشار اليه أي  
فهو علف على مقدر أيضا (قوله وكذا ان وجد بعضهم الخ) فالصور خمس اشنان  
فيها مقل وثلاثة فيها رد على الباقي وقوله نفل ذلك أي في الصور الثلاث فيكون  
صورا لقل خمسة (قوله باقرب بلاد) اليه فان جاوز حرم وامتنع كالمول ابدا وانما

لما في خبر النصيبين مبدقة  
قوله من اغنياهم فترد  
على فقراتهم نعم لو وقع تشقيص  
كعشرين شاة ببلد وعشرين  
بآخره اخراج شاة باحداهما  
مع الكراهة ولو حال الحول  
والمال بادية فزكت الزكاة  
باقرب البلاد اليه (فان عدت)  
في بلد وجوبها (الاضاف)  
أو فضل عنهم شئ وجب نقل  
لها أو القاض الى مثلهم باقرب  
بلاديه (وان عدم بعضهم  
أو فضل عنه شئ) بان وجدوا  
كلهم وفضل عن كفاية بعضهم  
شئ وكذا ان وجد بعضهم  
وفضل عن كفاية بعضهم شئ  
(رد) نصيب البعض أو القاضل  
عنه أو عن بعضه (على الاقرب  
ان نقص نصيبهم) عن كفايتهم  
فلا ينقل اس غيرهم لا يحضر  
الاستحقاق فيهم فان لم ينقص  
نصيبهم نقل ذلك الى ذلك  
الصف باقرب بلد ومساكنها  
الفضل مع تقديم الباقي بنقص  
نصيبهم من زاداته وخرج  
من باقي المال الا امام فله ولو  
شاة نفلا

وجب حفظ دم الحرم الى وجود مساكينه وامتنع قله مطلقا لانه وجب لهم بالنص  
 فهو كمن نذرته فاعلى فقراء بلده كذا افتقدوا حيث تغفل الى وجودهم والركاة  
 ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد شرح مـ ربحر فوفه (قوله مطلقا) أى سواء  
 عدموا أو وجدوا وأوجد بعضهم لأن الزكوات كلها فى يده كركاة واحدة مـ ر  
 وقراء الاسلام فى حقه كفقراء بلدة واحدة شيخنا عز بنزى (قوله قولوا لتعطيلهم)  
 هذا الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بل اولى شرح مـ ر لكون الركاة فرض عين  
 وعبارة حل قولوا أى قائلهم الامام أو نائبه لان قبول الركاة فرض كفاية واحله  
 بالظر لكل صنف (قوله وشرط العامل الخ) نعم مراغتفا كثيرا من هذه الشروط  
 فى بعض أنواع العامل لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذ بعض آخره شرح  
 مـ ر (قوله أهلية الشهادات) جمعها الأخراج الأشى وهو شامل لعدم ارتكاب ما يخل  
 بالمروءة وفى قول على الجلال قال شيخنا روى مقتضاة اشتراط السمع والنطق وعدم  
 التهمة وليس كذلك (قوله هذا) أى قوله وشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ)  
 لانه يجمع ذوى السهمان كما تقدم (قوله وتقدم ما يؤخذ منه) أى تقدم شرط عام  
 متعلق بجميع الأصناف يؤخذ منه خصوص هذا الشرط لانه قال وشرط أخذ للركاة  
 الخ فظهر وجه تعبيره يؤخذ دون أن يقول وتقدم شرط أن لا يكون الخ (قوله ولا  
 مرتزقا) هذا علم ما ذكره فى قوله وفى سبيل الله حيث قال وهو غارمة مدع فيهم منه  
 شرط أن لا يكون مرتزقا مـ ر به أيضا فى الشرح وفيه أن الكلام ثم فى استأزى  
 لافى العامل ثم ظهر انه علم من قول الشارح ثم خلافا للمرتزق الذى له حق فى أى  
 ملا يعطى من الركاة شيئا فانه شامل لما اذا كان عاملا كما يصرح به قول شرح الرض  
 وان استعمل الامام هاشميا أو مطلقيا أو مرتزقا لم يعط من الركاة قبل من سهم المصالح  
 كما نقله عنه سم (قوا) وسن أن يكون المحرم أى فى حق من يتم حوله يدهى عند  
 المحرم والافند تمام حوله وعبارة شرح مـ ر وهو علم مما مر أن مـ ر تم وله ووجد  
 المستعين ولا عذر له بلزمه الاداء فوراً ولا يجوز التأخير الحجر ولا غيره (له واجب  
 على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الركاة أو عمله ما يعلم أو يشك ترد فيه سم  
 والأقرب الشافى بشقيه لانه مع عمله بالأخراج الفائدة بالبعث الا أن يقال فائدته  
 نقلها المحتاجين وأمكن التعميم والظر فيما هو الصالح اهـ ع مـ ر (قوله  
 وان يسم نسم ركاة) الوسم الشكى فى اسم ونحوها زى وأما الشكى فلا أى وغيره  
 فبحا فتر حاجة بقول أهل الخبرة ويجوز خصاصه بالمرأى قول دون غيره حل قال  
 مـ ر أما وسم وجهه الادعى فصار بالاجاع وكذا ضرب وجهه كما اتى فى اذ شربة قال

مطلقا ولو امتنع المستحقون  
 من أخذها قوة وا (وشرط  
 العامل أهلية الشهادات)  
 أى مسلم مكاف عدل ذكرانى  
 غير ذلك مما ذكر فى بابها  
 (وقفه ركاة) بأن يعرف  
 ما يؤخذ ومن يأخذ لان ذلك  
 ولاية شرعية فافتقرت لهذه  
 الامور كالقضاء هذا ان لم يعين  
 له ما يؤخذ ومن يأخذ والاملا  
 يشترط فقته ولا حرية وكذا  
 ذكورة فيما يقهر وقولى  
 أهلية الشهادات أولاً من اقتضاه  
 على الحرية والعدالة وتقدم  
 ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون  
 هاشميا ولا مطلقيا ولا مولاهما  
 ولا مرتزقا (وسن) للامام  
 (أن يعلم شهرا لاخذها) أى  
 الركاة لتبها أبواب الاموال  
 لدفعها أو المستحقون لاخذها  
 وسن أن يكون المحرم لانه  
 أول السنة الشرعية وذلك  
 فيما يعتبر فيه الحلول المختلف  
 فى حق الناس بخلاف ما لا يعتبر  
 فيه كالزروع والتجار فلا يسن  
 فيه ذلك بل يبعث العامل وقت  
 الوجوب ووقفه فى المشايين  
 اشتداه الحب وأدراك الثمار  
 وذلك لا يختلف فى الناحية  
 الواحدة كثير اختلاف ثم

بعث الامام لاخذ الزكاة واجب على الامام والنصر يحى بالنس من زيادى (و) ان (يسم نسم ركاة وفى) ع ن  
 لا لتبايع فى بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه

فيه فائدة تميزها عن غيرها  
وان يردها واجدها ان شردت  
أوصلت (في محل) بقيد ين  
زدهما بقولي (مלב ظاهر)  
لأناس (لا يكتر شعره) ليكون  
أظهر للرأى وأهون على النعم  
والأولى في النعم أذا أنها وفي  
الأبل والبقر أفتاذاها ويكون  
وسم الغنم الطف وفوقه البقر  
وفوقه الأبل أمانع غير الزكاة  
والتي ونوسمه مباح لامتدوب  
ولا مكره قاله في المجموع والخيل  
والبغال والحمر والقبيلة كالنعم  
في الوسوم وكالأبل والبقر في محله  
وسبق النظر في أيها الطاف وسما  
(وحرم) الوسوم (في الوجه)  
لأنه صلى الله عليه  
وسلم مر عليه جمار وقد وسم  
في وجهه فقال لعن الله الذي  
وسمه رواه ما سلم والوسم  
في نعم الزكاة أو صدقة  
أو طهرة أو لله وهو أربك وأولى  
وفي نعم الجزية من التي جزيا  
أو مكار وفي نعم بقية التي و  
(فصل) في صدقة النطاة  
وهي المرادة عند الإطلاء  
غالبها كما في قولي (الصدقة  
سنة) مؤكدة

عش وان كان خفيفا ولو بقصد المزاح والتقيده أي الإدمي ذكر الإجماع فيه وأما  
وجه غيره ففيه خلاف في وسمه والراجع منه التحريم له (قوله وفيه فائدة) أي  
ولأن فيه أي الوسوم فهو دليل آخر وعبرة من درولت يزدنها وأجدها (قوله ان  
شردت) بأنه دخل اه مختار (قوله بقيد ين) زدهما وما الأولان وأما الثالث  
فذكر في الأصل قال في شرح الارشاد صلب بضم الصاد وسكون الهمزة ع  
على م (قوله ليكون أظهر للرأى) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع  
لقوله صلب (قوله ونوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زمننا هذا من وسم الملتزمين  
دوابهم يكتبها أسمائهم على ما يسمون به ولو اشتملت أسمائهم على اسم معلق أعبد  
الله ومحمد وأجدل لكن ينبغي أن لا يزيد في الوسوم على قدر الحاجة فإذا حصلت بالوسوم  
في موضع لا يسمون في موضع آخر فإفاده من التعذيب للحيوان بلا حاجة وظاهر كلام  
الشارح أن الوسوم لما ذكر جائز وان تميز بقية الوسوم اه عش على م وقال عن  
قوله ونوسمه مباح أي إذا كان لحاجة ولا حرم (قوله والخيل الخ) أي إذا كانت  
هذه المذكورات في الشيء (قوله كالنعم في الوسوم) أي فهو وفيه ماسة وقوله في محله  
وهو أفتاذاها (قوله وسبق النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال  
فيه والظاهر أن وسم الحمر أطف من وسم الخيل ووسم الخيل أطف من رسم البغال  
ووسم البغال أطف من وسم القبيلة اه حل (قوله في أيها الطاف) أي في جواب  
هذا الاستفهام (قوله فقال لعن الله الخ) وجار لعنه لأنه غير معين وانما يحرم لعن  
ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز لعن كافر معين بعد موته فائدة من خصائصه صلى الله  
عليه وسلم أن من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه جعل الله له ذلك قرينة من  
شرح م من أول كتاب التكميل وقوله أولعنه بان قال لعن الله فلانا اه عش  
على م وفي الأسماع الصغيرة منصفه اللهم اني اتخذت عندك عهدا لن تخلفه فأنا أنا  
بشره أي ما ومن أذنه أو شتمه أو جلدته أولعنه فأجعلها له صلاة زكاة وقرينة  
وقد سبه يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة (قوله زكاة الخ) أي لعظم هذه  
الافساد بان يسميه (قوله وهو أربك) ولا نظير لما في التماسية حل وعبرة  
شرح م وانما جازع انما قد تخرج على العباسية لأن الغرض التمييز لا الذكر وقد مر  
أن قصد الأخير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمة المقتضية طهارة مسه بلا طهر اه  
وفيه ان يكون الغرض التمييز لا يخرج لفظ الجلالة عن كونه محترما تأمل (قوله  
من التي) من تبعية لان الجزية بعض التي (فصل في صدقة التطوع) \*  
استشكل إضافة الصدقة للطوع في عبارة الأصل المراد في السنة والاخبار عنها

بسنه بانه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف الى قوله الصدقة سنة  
واجيب عن الاشكال بان المراد بالتطوع معناه اللغوي وبالسنة معناه الشرعي  
زى والمعنى اللغوي هنا ما زاد على الواجب فكأنه قال صدقة غير الواجب سنة  
وعبارة البر ماوى فيصير المعنى التقدير الزاد على الواجب سنة (قوله لما ورد فيها) من  
الكتاب والسنة ورد أن الشخص في طل صدقته يوم القيامة حتى يعمل بين الناس  
اه (قوله وتعمل لغنى بمال) أى يكفيه العمر الغالب مر خلافاً لمن قال هو من ملك  
ما يفضل عن كفاية يومه وليلته له ولمه منه وهو حرج والمراد بجعله له سنه أو المراد  
يجل له أخذها الخبر في كل كبد رطبة أجزأه شيئاً (قوله تصدق الليلة) والتصدق  
أبو بكر رضى الله تعالى عنه ب رغبته كافي مر فله أن يعتبر فينفق ما آتاه الله  
قوله ويكره له التعرض لأخذه وان لم يكفه ماله أو كسبه الا يوماً وليلاً والاوجه عدم  
الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق شرح مر (قوله بل يحرم عليه أحدنا) ومع حرمة  
الأخذ حيث يملك المدفوع اليه كما أفق به شيئاً الشهاب مر سم على حجره قول سم  
ملك المدفوع اليه أى فيما لو سأل أمالوا ظهر الفاقة وظنه الدافع متفاهم اليه ملك  
ما أخذه لانه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسع له الاعمل ظن الغاه ع ش على  
مر وعبارة البر ماوى ومن اعطى عن طى صفة وهو فى الباطن بخلافها ولو علم لم يعط  
لا يملك ما أخذه ويرى ذلك فى سائر عقود التبرع اه وكذا الواعنى حياءه والخوف  
لا يملكه الأخذ بمثله مر (قوله ان اظهر الفاقة) كان يقول ليس عندى شئ  
اقتوت به ولم أكل الليلة شيئاً لعدم وجود شئ عندى حل وافهم قوله ان اظهر  
الفاقة انه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على مر (قوله أو سأل)  
ولو بلسان حاله بر (قوله بل يحرم سؤاله) واستثنى فى الاحياء من تعريم سؤال  
القادر على الكسب ما لو كان يستغرق الوقت فى طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغنى  
حرام وان وجد ما يكفيه هو ومجربهم وليتهم واستترهم وابتدأ به يستاجون اليها  
والاوجه جواز سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلاً ان كان السؤال عداً دفاداً كان  
غير متيسر والامتنع شرح مر (قوله وكافر) ولو حريسان رضى اسلامه أو كان  
فى أيدى أقرىباً والامتنع حل (قوله رطبة) أى حية (قوله سرا) ليس المراد  
بالسرى ما يظهر ما قابل الحرفه فطبل المراد ان لا يعلم غيره بان هذا المدفوع صدقة  
حتى لو دفع شخص ديناً مثلاً وانهم من حضره انه عن قرض عليه أو عن قرض مبيع  
مثلاً كان من قبل دفع الصدقة سرا لا يقال هذا ربحاً امتنع لما فيه من الكذب  
لأنه قول هذا المصلحة وهى البعد عن الرياء أو نحوه والكذب قد يطلب الحاجة

لما ورد فيها من الكتاب  
والسنة وقد يعرف له ما يحرمها  
كان يعلم من أخذها أنه يصرفها  
في معصية (وتعمل لغنى) بمال  
أو كسب ولو لى قري لا لى  
صلى الله عليه وسلم ففى  
الصحيحين تصدق الليلة على  
غنى ويكره له التعرض لأخذه  
ويستحب له التزعم عنها بل يحرم  
عليه أخذها ان اظهر الفاقة  
أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً  
(وكافر) ففى الصحيحين فى كل  
كبد رطبة أجزأه

وفي رمضان ولعوق قريب) كزوجة وصديق (فجاء) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهر أو في غير رمضان وهو صحيح  
 قريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب (١٠٥) والسنة ويصح من زيادتي وقصيري في الجار بالغاء أولى من قصيره

فيه أو لا وليفيدان الصدقة على نحو القريب وإن بعدت فأراهي بعد إلا يمنع بقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار والأجنبي وسواء في القريب أئزمت الدافع مؤنته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فأطهارها أفضل بالأجاء كما في المجموع وخصة المأوردى بالمال الظاهر أما الباطن فأخفاه زكاته أفضل ويستلأكثر من الصدقة في رمضان وإمام الحجابات وعند كسوف ومرض وسفر ورجوع وجهاد وفي أزمته وإمكته فاضلة كسفر ذي الحجة وإيام العدم ومكة والمدينة (وتحرم) الصدقة بما يحتاجه من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه وغيره هو أعم من قوله لفقته من لزمه نفقته (أول من لا يظن له وفاء) لو تصدق به لأن الواجب مقدم على المستون فإن ظن وفاءه من جهة أخرى فلا بأس بالنقد به قال في المجموع وقديستب وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤنته نعمونه كما في المجموع خلافا لما في شرح مسلم وما ذكرته من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه وهو ما صححه في المجموع ونفله

أوه صلبة بل قد يصيب لضرورة اقتضته زى وشيئا (قوله وفي رمضان) وليس المراد بذلك أن من أراد صدقة سبب له تأخيرها لشيء مما ذكر بل لا اعتناء عند وجود ذلك بالأصناف ومنها فيه لأنها أعظم أجرا وأكثر فائدة شرح مر (قوله أفضل) إلا أن كان ممن يقتدى به وقصد ذلك ولم ينأذ لا تخباطها بذلك والاحرم كما يحرم المتن ولا أجر اه حل (قوله أما الباطن) أى في حق المالك دون الامام أما هو فيسزله اطهارها مطلقا حل (قوله وتحرم الصدقة) وكذا أخذها قال مر ومع حرمة التصديق بملكه لاخذ كما أتى به الولد رحمه الله تعالى (قوله بما يحتاجه يومه وليلته) وفصل كسوته وفاءه أنه أخذ من كلام الشارح الآتى اه شيئا (قوله وغيره) ولو هبمة (قوله أول من) أى وهو بما يذخر الدين عادة دون نحو كسرة وحرمة بقل والأجاز ومثل ذلك الفلاس إذا كان الدين دينا رامثلا اه حل (قوله فلا يشترط في جوازها الخ) ضعيف والمعتمدان الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور برماوى (قوله لما في شرح مسلم) أشار إلى تصحيحه وكتب أيضا قوله لما في شرح مسلم قال في الإيعاب وهو الذى يقبح ترجيعه وإن مشى جمع متأخرون على الأول نعم ينبغي أن المومن أن كان بحيث لو أخذ طعامه غداء أو عشاء لا يحصل له منه ضرر البتة وكان الضيف محتاجا فيجئ بذقه ترجع الأول وهو تقديم الضيف على المومن وبهذا ظهر لك أنه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف يحمل على ماذا كانوا يضررون بإشعاره عليهم وعدم اشتراطه يحمل على ماذا لم يضرروا بتقديمه عليه اه شوبرى (قوله بما يحتاجه لنفسه) الأولى لمونه لاه الذى ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عن غيره ممن تارمه مؤنته لأنه لا بد من اذنه زادة على صبره على الاضافة وفيه أن أولاد الانصار لم يأذونهم عدم صبرهم على الاضافة اه ويحجب بأنهم كانوا سبعين وأمر بتويعهم لأن عادة الصبيان أنهم وإن كانوا شاعى ورأوا الأكل يأكلون كما في الشريختي (قوله فين ليصبر) أى على الاضافة (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ) أى حيث قصدا بما يحتاجان له وجوابه أنه ما صابران على الاضافة اه والحديث المذكور ورواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو أن رجلا نزل به ضيف ولم يكن عنده الاقوته وقوت صباه فقال لآمرته نوبى الصبيان وأطقتى السراج وقرني للضيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى وحيث كانت الآية نازلة في شأن الضيف فلا يظهر هذا الاخذ على طريقة الشارح المحيى بالضيف بما يحتاجه وانما

في الروضة عن كثيرين محله في من ٣٧ يحى ف لم يصبر أخذ من جواب المجموع عن حديث الانصارى وأمرته  
 الاذ ينزل فيها قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فيصح في الروضة من أنها لا تحرم في من صبر

وعلى الأول يحمل ما في النسيب من حرمته ابتداءً عطشان عطشاناً آخر الماء وعلى الثاني يحمل ما في الأطعمة من أن للمضطر أن يؤثر على نفسه مضطراً آخر مسلماً وتسبب بمافضل عن حاجته لنفسه وممونه يومه وليلته وفصل كسوته ووفاء دينه (ان صبر) على الاضافة والاكره كافي المذهب وغيره والتصریح بالكره من فساد في وعلى هذا التفصيل جلت الاخبار المختلفة الظاهر تكبر خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى أى غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود وصححه الحاكم وخبر أن أبا بكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة ببعض مافضل عن حاجته فسنون مطلقاً الآن يكون قدراً يقارب الجميع فالوجه جريان التفصيل السابق فيه

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطء وشراً عقدي يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو نحوه وهو حقيقة في العقد مجاز

يظهر على ما في شرح مسلم المستوي بين الصدقة والاضافة أن كل (قوله وعلى الأول) وهو من لم يصبر على الاضافة والثاني من صبر وهذا الحمل والبيع هو المعتد حل (قوله وفصل كسوته) ولصدا المملة وفي العبارة قلب أى وعن كسوة فصله وعبارة الشوري قوله وفصل كسوته ووفاء دينه هما بالجر عطفهما على نفسه أى تسبب بمافضل عن حاجته لنفسه وممونه وفصل كسوته ووفاء دينه (قوله ان صبر على الاضافة) أى بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقال ان الغرض أنها تسبب بمافضل عن حاجته وإذا كان عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضافة (قوله وعلى هذا التفصيل) أى المذكور في قوله وتسبب بمافضل الخ مع قوله ويقدم الخ (قوله خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى) فان ظاهر الحديث انها لا تسبب الا بالمافضل عما يحتاجه وتصدق أى بغير جميع ماله بخلافه فلجمل الغنى في الأول على غنى النفس وصبرها أو أبو بكر كان كذلك أى غنى النفس (قوله عن ظهر غنى) لفظة ظهر زائدة ومن اضافة المشبهة بالمشبه أى ما كان عن غنى الذى هو كما ظهر في القوة اه شضاعزى (قوله تصدق أبو بكر بجميع ماله) فيه ان الكلام في التصديق بالمافضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجيب بأن التفصيل في قوله وعلى هذا التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله وتجرم الخ (وله مطلقاً) صبراً أولاً

### (كتاب النكاح)

وهو عقد تملك اباحة وحياء ينهرا ثمهما ليعال وحلف لا يملك شيئاً وله زوجة والأصح لا تحت حيث لانية وعلى غير الأصح وهو المالك لا ينتفع لا بمفعة فزوجت بشبهة فالمرها اتفاقاً شرح مر (قوله عقد يتضمن) أى يستلزم قال في جواهر الجواهر والمعقود عليه حل الاستمتاع الا لازم المؤقت لموت أحد الزوجين ويؤخر رفعه بالطلاق وغيره وقيل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع شى (قوله بلفظ انكاح) أى بلفظ مشتق انكاح أو مشتق نحوه وهو الزنى ونحوه يبيع الامة فانه عقد يتضمن اباحة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شيئاً (وله وهو حقيقة في العقد) أى به مع علمه بما قبله لعله يجازي الوطء حل فكان الأولى التبريع بأن يقول فهو حقيقة الخ فلو حلف لا يتكح حبث بالعقد عندنا وبالوطء عند الحنفية لانه حقيقة فيه عندهم وينبئ على الخلاف أيضاً ما لو زنا بامرأة فأنكرت ثم علم على والده وولده عندهم لا عندنا كما نقله عن عن الماوردي والرويانى ونقل النجاشي عن بعضهم انه قال النكاح فرج شهر وغتم دهر ووزن مهر ودفي طهر وفائدة حقه اللسل وتقرى بسخ ما يضر حبسه واستبقاء الذة والتمتع وهذه هي التي في الجمة شرح مر (قوله مجاز في الوطء)

في الوطء) والتظاهر له بمجازر من اطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب  
 عن الذكاح (قوله وعلى الصحيح) ومقابلته عكسه وقيل مشترك بينهما شيوري (قوله)  
 واتماجل على الوطء) أي حلا جازيا وقوله نظري اقربته وهي خبر الخ وليس هذا الحمل  
 يتعين بل يصح أن يكون محولا على العقد ويكون اشتراط الوطء مأخوذا من الحديث  
 كما ساقى في المحلل شيئا وسوم (قوله ما طاب لكم) أي خل لكم واستعمال ما في  
 العاقل قليل لانها الغيرة وقال بعضهم انها مستعلة في صفات من يعقل (قوله سنن)  
 لتأني له) ان وحدها هبته الضمائر الثلاثة في كلامه واجعة كلها للعقد المراد به أحد  
 طرفيه وهو التزوج أي قبول التزويج ولا يحذو رفيه وما يرويه قوله من رجوعه  
 لاوطء برده قولنا بتوقافه لاوطء وهذا مجاز مشهور ولا اعتراض عليه فاندفع القول بما به  
 ان أراد بها العقد أو الوطء بل يصح أو بالضم الذي في سنن وفي أهبة العقد وباليه الوطء  
 صح لكن فيه تعسف شرحه ببعض تغيير وعبارة المنهاج هو مستقب لاحتاج اليه  
 (قوله بمعنى التزوج) لان السكاح حقيقة في العقد المركب من التزويج والتزوج فيه  
 استخدام والمراد بالتزوج قبول التزويج لانه الذي يستلزم الزوجي وأما التزويج  
 الذي هو الايجاب فمعلق بالولي فلا قدرة للزوج عليه وانما يقدر على القبول ولا يجب  
 السكاح الا اذا طلق مطلقا ومنته في القسم ليوفيهما من نوبة المظالم لها (قوله ونفقة يومه)  
 أي مع ليلته (قوله وكسر) ارشادا ويثاب عليه حيث قصد ذلك العفة وظاهر كلام  
 جواز ثاب وان لم يقصد العفة لانه يردع الباحر ارجل وفي شرحه وفي باب المباءة  
 بعد قول المصنف ويكره الشمس ما نصه قال السبكي والمحقق ان فاعل الارشاد  
 مجرد غرضه لا يشاب ويجرد الامتنال شباب ولما يثاب نوابا انقص من ثواب من  
 محض قصد الامتنال اه بحروفه (قوله يا معشر الشباب) خصهم بالذكرك لانهم محل  
 توقافه غالبا ولا يغيرهم مثلهم اه عيش وهذا النداء لا يشمل الاناث تغليا لان  
 الصوم لا يكسر توفان المرأة بل والمعشر الطائفة الذين يشابه وصف واحد للشباب  
 معشر والشيخ معشر والشباب جمع شباب وهو من بالغ ولم يجاوز ثلثين سنة اه  
 شيوري (قوله فليتزوج) الامر بالتدب (قوله فعليه بالصوم) هذا اغراء للمغائب  
 وقول النصافة فيه معروف وقال بعضهم ليس اغراء المغائب لان المساء في عليه لمن  
 خصه من الحاضر من بعدم الاستطاعة تعذر خطابه بكافي الخطاب شيوري والباء  
 زائدة والصوم مبتدأ مؤخر وعليه خير مقدم ويصح أن يكون عليه اسم فعل ضمن معنى  
 يتنسل فعداه بالباء (قوله فانه) أي الصوم له أي لمن لم يستطع على تفدي مرضاض  
 أشار له الشارح بقوله لتوقافه فيكون له متعاقبا بوجاه (قوله أي فاطم) وتكون الصوم

في الوطء على الصحيح واتماجل  
 على الوطء في قوله تعالى حتى  
 تتكسح زواجره بالخروج حتى تذكروا  
 عسبيلته والاصل فيه قبل  
 الاجماع آيات كقوله تعالى  
 فتكسحوا ما طاب لكم من النساء  
 واخبار تكسحوا ما طاب لكم من النساء  
 رواه الشافعي بلاغا (سنن)  
 أي السكاح بمعنى التزوج  
 (لتأني له) بتوقافه لاوطء (ان وجد  
 أهبة) من مهر وكسوة تصل  
 التمكن ونفقة يومه تحصيله  
 سواء اكان مستغلا بالمعبادة  
 لم لا (والا) بان فقد أهبة  
 (فتركه أولى وكسر) ارشاد  
 (توقافه بصوم) تخيير يا معشر  
 الشباب من استطاع منكم  
 الباء طلبه تزوج فانه اخذ  
 للبصر وأحسن الفرج ومن لم  
 يستطع فعليه بالصوم فانه له  
 وجاء أي فاطم لتوقافه والباء  
 بالمتضمن السكاح



يشتر الحرارة والشهوة انما هو في ابتداءه شرح مر (قوله لا يكسر بالكاפור) أى يحرم  
 ذلك ان قطع الشهوة بالكسبة ويكره ان أضعفها حل (قوله بل يتزوج) ويكلف  
 اقتراض المهران لم ترش بذمته ع (قوله لعلة أو غيرها) بأن كان لا يشتهي خلقه  
 حل (قوله وتعتين) أى أتم بخلاف من يعق وقتادون وقت ح (قوله وخطرا القيام)  
 أى الخوف من عدم القيام بواجبه قيل وهو الوطء وفيه ان هذا التعليل لا يأتى إلا على  
 القول بوجوب الوطء في العمر مرة والزواج عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك  
 ومما يدل على ان مراده بواجب النكاح الوطء قول شيخنا كحجر اهدم حاجته مع  
 عدم تحصين المرأة المؤدى غالباً لفسادها اه لان التحسين بالوطء فالأولى أن يراد  
 بواجبه نحو النفقة لانه ربما منعها ذلك ولم تسع به نفسه لعدم انتفاعها بها هذا غاية  
 ما يقال اه حل (قوله بأن وجدها) أى غير التائق (قوله فضل لعبادة) وفي معناه  
 الاشتغال بالعلم شورى (قوله ان كان متعبدا) أشباهه الى أن قول المتن فان لم  
 يستعمله مقابل المحذوف وهو ما قدره الشرح (قوله أفضل من تركه) أفعال التفضيل  
 ليس على بابها فان الترك لأفضل فيه شعبنا (قوله البطالة) قال ابن اسحاق الا فصح  
 فتح الباء برماوى (قوله الى الفواحش) أى الزنا لان غير التائق لالعلة ربما حصل له  
 التوفان بعد ذلك بالتفكير بخلاف غير التائق لعله لا يحصل له ذلك اذ لو أريد بالفواحش  
 ما يشمل مقدمات الوطء لم يحسن التقييد به ولا لعلة به لان هذه ماتت من به علة ما قل  
 حل (قوله لانها) أى التلى وأنت مراعاة للتصريح (قوله للخلافية) أى الذين يتعرضون  
 للخلاف بيننا وبين الحنفية لانهم يقولون والحالة هذه ان النكاح أفضل من التلى  
 لعبادة شيخنا وقوله اذم المعلوم علة المحذوف والتقدير عبارة الاصل لا تصلح  
 للخلافية بيننا وبين الحنفية اذ الخوف به تصريح بأن النكاح ليس عبادة وهو كذلك  
 باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذره ولو لم يكن له لان الاصل فيه الاباحة خلافاً لما  
 حيث قال بصحة نذره وان صحته نذره من السكافرا لتأني كونه عبادة كالوقوف  
 لعدم توقفه على النية وفي فتاوى الدوى ان قصده طاعة من ولد صالح أو اعفاف  
 فهو من عمل الآخرة ويشاب عليه والافباح اه حل و مر (قوله يستلها النكاح)  
 أى لمسه من ولها أى ان علمت قدرتها على القيام بواجب حق الزوج حل وقد ورد  
 لولاء الله أو ما علم من الجلاء ليركن تحت الرجال في الاسواق شعبنا عزى  
 (قوله والخائفة من اقتمام الفجيرة) أى الفجور ربنا فان علمت اهلها لا يندفعون عنها  
 الا بذلك وجب كما في حل (قوله وسن بكر) أى مكاح بكر ع (وفي معناه) ان  
 زالت بكارتها بفجور حيض وفي معنى الثيب من لم تر لبارتها مع وجود دخول الزوج

فان لم يكسر بالصور لا يكسر  
 بالكاפור ونحوه بل يتزوج  
 (وكره) النكاح (لغيره) أى  
 غير التائق لعله (أو غيرها) ان  
 فقد (أى اهتبه) (أو) وجدها  
 (و) كان به علة (كهرم) وتعتين  
 لا تنفاه حاجته اليه مع التزام فاقد  
 الالهة ما لا يقدر عليه وخطر  
 القيام بواجبه فحين عداه (والا)  
 بأن وجدها ولا علة به (فقل)  
 لعبادة (أفضل) من النكاح ان  
 كان متعبدا (فان لم)  
 يستعمله (أفضل) من  
 تركه (لأنه) لا ينفى به البطالة الى  
 الفواحش وتعبيرى بالتلى  
 لعبادة أولى من تعبيرة  
 بالعبادة لانها عبارة المجمه  
 ولائها التي تصلح للخلافية بيننا  
 وبين الحنفية اذ من المعلوم ان  
 العبادة أفضل من النكاح  
 قطعاً عن قصد في الام وغيرها  
 على ان المرأة التائقة يستلها  
 النكاح وفي معناها الحاجة  
 الى النفقة والخائفة من اقتمام  
 الفجيرة وبواقفه ما في التنبيه من  
 ان من جازها النكاح ان كانت  
 محتاجة اليه استعملها النكاح  
 والا كره فيما قيل انه يستحب لها  
 ذلك مطلقاً مردود (وسن بكر)

خبر الصبي عن خاير هلا بكرة

تلاعبها وتلاعبها (الاعداء)

من زيادتي كضف الله عن

الافتراض أو احتياجه لمن

يقوم على عاله ومنه ما اتفق

لجأ برفاه لما قال له النبي صلى الله

عليه وسلم ما تقدم اعتذر له فقال

أن أتي قتل يوم أحذرتك تسع

بنات مكرهت أن أجمع اليهن

جارية خرافا مثلهن ولكن امرأة

تسطنهن وتقوم عليهن فقال

صلى الله عليه وسلم أصبت

(دبنة) لافاسقة (جملة ولودا)

من زيادتي وذلك خبر للصبي

تسكن المرأة لاربع لها ولها ولها

ولحسها ولديها فاطفر بدات

الدين تربت يدك أي انقرتا

ان لم تفعل وخبر تزوجوا الولود

الودود فاني مكاتربكم الامم

يوم القيامة رواء أبوداود والحاكم

وصحح اسناده ويعرف كون

البكر ولودا بافارها (نسبية) أي

طيبة الاصل لخبر تخير والطعن

رواه الحاكم وصححه بل تكرببت

الزنا وبنت الفاسق قال الذري

ونسبه أن يلق بها القبطة

ومن لا يعرف لها أب (غير ذات

قربة قريبة) بأن تكون أجنبية

أوذات قربة بعسدة لضعف

الشموع في القربة فصح الولد

ثم يقاو البعيدة أو ولي من الاجنبية

بها كالنوراء ويستل المرأة أن تزوج بكرا الاعداء جيل ولودا إلى آخر الصفات

المعتبرة في المرأة ويستل له أن لا تزوج بنته الام بكرا حل (قوله هلا بكرة) هي

اداءة تديم ان دخلت على فعل ماض واداءة تفيض ان دخلت على مستقبل وبكرة

معمول محذوف تقديره هلا تزوجت بكرا اه شيخنا (قوله خرافا) هي البسطة أي

لا تحسن صنعة شوبري (قوله ولكن امرأة) أي ولكن أحببت أن أجمع اليهن امرأة

الخ وقوله تسطنهن بضم السين وكسرهما بدر (قوله دبنة) بحيث توجد فيها صفة

العدالة مر (قوله جملة) أي باعتبار طبعه وكرهه بأربعة انمال اه حل لانها ما تزهو

أي تسكر بجمالها فتبذل العين اليها اه زى ومن ثم قال أجد ما ملئت ذات جال قد

شرح مر أي من فتنه أو قول عليها برماوى (قوله ولودا) قال القمولى في وجهه بكرة غير

ولود وثبار ولودا فالبكرة أولى شوبري (قوله تسكن المرأة لاربع) أي الداعي اندكاحها

احدا مر بأربعة فهو بيان لما يرغب فيه الناس وعبارة الشوبري قال الثوروى الصحيح

انه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في العادة فانهم يقصدون هذه الانصال

الاربعة وانفخر بها عندهم ذات الدين فاظفرت أنت بها المسترشد ذات الدين لانه

أمر بذلك اه أي لانه منهي عن زواج المرأة لما لها وان أمر بزواجها دينها رجا لها

وحسبها مقصود من تأويل الحديث دفع ما شوهم من انه يطلب نكاح المرأة لما لها

وان كان باقيا على ظاهره بالنسبة لثلاثة الاعراف به بالغ نكاح المرأة لواحد منها

(قوله ولحسها) هو ما بعدة الانسان من ما خاربائه وقيل التعلق بالاخلاق العظيمة

ومكارم الاخلاق شوبري ونقل ضبطه بالنور حرحل لكن يغني عنه الجمال

(قوله فاطفر) جواب شرط محذوف أي اذا تحققت امرها وفضلت فاطفرها لترشد

فانك تسكب منافع الدارين شوبري (قوله تربت يدك) معناه في الاصل التصقنا

بالتراب ومن لازمه الفقر ففسره هنا بالارام شيخنا والفضل منه اليوم لاداء الحقيق

عش (قوله أي طيبة الاصل) كأن تكون منسوبة للشرفاء والعلماء والصالحاء وقد

ورد اياكم وخضره الامن المرأة الحسنة في المبت السوء شبه المرأة التي أصلها ردى

بالقطعة الزرع المرتفعة على غيرها التي منبتها موضع روث الهائم اه شيخنا (قوله

بل تكرببت الزنا) اضرب ابطالي ما يقتضيه ما قبله من خلاف الاولى اه شيخنا

(قوله وبنت الفاسق) لانه يعبر بها بالدناءة أصلها وربما اكتسبت من طبايع أيها

عش على مر (قوله غير ذات قربة قريبة) وهي التي تكون في أول درجات

الخولة والعصومة كبنت الخال والخالوة وبنت العم والعمة فلا ترد تزوج على كرم

الله وحده بقاطه لانها بنت لبن عم فهي بعيدة ونكاحها أولى من الاجنبية لانها

ذلك المعنى مع حقو الرحم وتزوجه صلى الله عليه وسلم بزينة بنت جهم مع كونها  
بنت عمته لمصلحة هي حل نكاح زوجة النبي وهو زيد تزويجه زينة بنته الى  
العاصم مع انه بنت خالته أي العاصم بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعلية  
فاحتمال كونه لمصلحة يسقطها اه شرح مر قال شيخنا ولو قصرنا تحت تلك الصفات  
فالوجه تقديم ذات الدن مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم  
الولادة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده وهذا أولى من تقديم جهر  
الولادة على النسب والبكارة اه شو برى وقوله لادنين أصله لادنون من لاه  
من الدنو فتركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفها ثم حذفوا لالتقاء الساكنين قال  
في الخلاصة

واحذف من المقصور في جمع على \* حدثنا ثني مابه ~~تكملا~~

(قوله وسن نظر كل) ان غلب على ظنه الاجابة وخرج به المفسر في مخرج حل وخرج  
بالاخر نحو ولده الامرد فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافاً ل  
وهم فيه جرح عس على مر وعبارة شرح مر في هبة نظر الامرد وشرط الحرمة  
ان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت كالأول كان للخطوبة نحو ولد امرد وقد عر عليه  
رؤيتها وسمع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والا فلا كما يحتمل  
الاذرعي ونظران محله عند استواء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وبني أن يجوز  
نظر نحو اختها لكن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضى زوجها وأوطن  
رضاه وكذا برضاها ان كانت عزباء لان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة  
الخطاب سم على جرح قال عس وينبغي تقييد ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة  
(قوله بعد قصدته نكاحه) وبعد العلم بخلوها من نكاح وعده تحريم التعريض لان  
النظر مع علمها به كالتعريض (قوله قبل خطبة) فلا يسر بعدها على ظاهر كلامهم  
لكن الوجه كما قال شعبة الاستصحاب وقوله في الخبر وقد خطب بدل عليه والتأويل  
خلاف الظاهر نعم الأولى كونه قبل الخطبة (ثنية) لو رأى امرأتين معا من  
يحرم جمعها في النكاح لتعجبه واحدة منهما ما يزوجه جار ولا وجه لما نقل عن بعض  
أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلناه ما قالوه في الخطب خسا مع ما لا يزوج أربعاً  
منهن حيث يحل نظره لمن وتحرم الخطبة حتى يختار شيئاً كما يجزئ شيئا من روم  
نقلت شو برى (قوله وان لم يأن) أي الاخر المذمور (قوله أو خيف منه الفتنة)  
ولو كان بشهوة مر (قوله والكعبين) أي من رؤس الاصابع الى السكوع طهرها  
ومطامس لان الوجه يدل على الجمال والكعبين على خصب البدن فان لم يقبجه

لكن ذكر صاحب البحر والبيان  
ان النافعي نص على انه يشتر  
له ان لا يتزوج من عشرين لان  
العالم يشتر على الولد المحقق  
فليحل نفسه على عشرين لادنين  
(و) سن (نظر كل) من الرجل  
والمرأة (لا) آخر بعد قصدته  
نكاحه قبل خطبته غير عورة  
في الصلاة وان لم يؤذن له فيه  
أو خيف منه الفتنة للساجدة  
اليه فينظر الرجل من الحرمة  
الوجه والكعبين ومن يهراق  
قاعدتين سره وركبته كما صرح  
به ابن الرفعة في الامه وقال  
انه مفهم كلامهم

سكت ولا يقول لا أريد هاولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال وأشهر  
بالأعراض جازت كما يأتي وضرب الطول دون ضرر لا أريد هاولا فاحتمل مر (قوله وهما  
نظرانه منه) أي ما عدا ما بين السرة والركبة وهو المتمد مر اه سم وقيل  
الحرمة تنظر منه مثل ما نظرها وهو الوجه والكفان كما ذكره ع ش وهو ضعيف  
(قوله وقد خطب امرأة) أي عزمت على خطبتها كما يأتي وقوله طاه أي النظر أخرى  
أي أحق بأن يؤدم بالبناء للجهول وبعد أوله حمزة فاصله بدوم قدمت الواو على الدال  
وهزمت فهو من الدوام وقيل لا تقديم وانما هو من الأدام مأخوذ من أدام الطعام لأنه  
لا يطيب إلا به رماوى أي وهو اذا نظر إليها وانجسته طاب عيشه بها ر قوله والالة  
بضم الهمزة أي الحب والانس (قوله في قلب امرء خطبة) أي قصد خطبة الخ (قوله  
مع التسوية في نظر العمل) حيث يحرم نظره لشي من جسدها ولو وجهها وكفها  
وان كانت رقيقة حل وقوله على قول النووي أي بخلافه على قول الرافعي فانه  
يقول بجواز نظر الفحل لمساعد ما بين سرة وركبة الأمة أن أمن الفتنة وقال أيضا بجواز  
نظره الى وجه الحرمة وكفها عند أمن الفتنة فسوى بين الحرمة والأمة في الحلاس هذا  
يعلم ان قول الشارح الآتى ولو أمة لرد على الرافعي شيئا وفيه انه خالف في الحرمة  
أيضا فكان عليه الرد فيها أيضا ويمكن أن يقال انما تعرض للخلاف في الأمة دون  
الحرمة لقوة الخلاف في الأمة أكثر من الحرمة لان مقابل المتمد في الأمة صحيح لضعيف  
ومقابل المتمد في الحرمة ضعيف كما يعلم من المتأخر (قوله وان لم تكن عورة) أي  
في الصلاة (قوله بدليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كالا يخفى (قوله وله ذكر بره)  
ولو فوق ثلاث مرات واذا تعذر عليه أولا يريده بنفسه ارسل من يحل له نظرها من  
امرأة او حر من حل (قوله وحر من نظر بمحفل الخ) والمراد بالفحل من بقيت آلتها مع  
نمسه من الوطء بخلاف المحبوب والمحصى والعاهر عن الوطء فلا يقال له لمحل لكنه  
معلق به عن وذكر للمسألة خمسة قيود كون الناظر فحلا أو نحوه وكونه كبيرا  
واختلاف الجنس وكون المظنورة كبيرة وكونها اجنبية ود كرمه هو الاول بقوله  
في ما بعد ونظر بمسوح الخ وترك مفهوم الثاني ذكره الشارح بقوله بخلاف طحل الخ  
ذكر مفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لا امرأة الخ وذكر مفهوم الرابع بعوله  
وخل بلا شهوة الخ وذكر مفهوم الخامس بعوله ومحرمه الخ (قوله كنجوب)  
لكافي استعصائية حل وفي الشورى ما نسبته قال في النصيح وفي الشرحين  
والروضة عن الأكثرين انما حق المحبوب والخصى والعنين والمنعت والهمل في النظر  
بالفحل اه وعلى هذا فالكافي التمثيل (قوله ولو مراهما) لرد على من قال اتهم

وهما نظرا منه فتعبري بما  
ذكر أخذ من كلام الرافعي  
وغیره اولی من تعبر الاصل  
کثیره بالوجه والکفین واحتج  
لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم  
للعنبة وقد خطب امرأة انظر  
اليها فانه أخرى ان يؤدم يسكا  
اي ان تدوم بينكما المودة والالفة  
رواه الترمذی وحسنه والحاكم  
ومجحه وقس بما فيه عكسه  
وانما اعتبر ذلك بعد القصد لانه  
لا حاجة اليه تبليغ مراده بخطب  
في الخبر عن على خطبتها الخ  
اي: اود وغيره اذا التقي في  
قلب امرء خطبة امرأة فلا بأس  
أن نطرا اليها واما اعتباره في  
الخطبة فلا لانه لو كان بعدها  
لربما أعرض عن منظوره  
فيقر به وانما لم يشترط الاذ  
في النظر كفاء باذن الشارع  
ولذلك يترن المظنور اليه بفوت  
غرض الباطن فان قلت لم رتب  
بين الحرمة والأمة هنا مع النسب  
بينهما في نظر الفحل للاجانبية الى  
قول لموى قلت لان النظر  
هنا ما موبه وان خيفت الفتنة  
فأنيط بغير المعورة وهناك منسب  
عنه لخوف الفتنة فتعدي منه الى  
ما يخاف منه الفتنة وان لم يكن  
عورة بدليل حرمة النظر الى

وجه الحرمة ويدها على ما يأتي (وله) أي لسلك منها (تكرره) أي النظر بعد حاجته اليه لينبذ هيئة منظوره فلا يندم بعد  
كاحه عليه وذكر حكم نظرها اليه من زيادتي (وحر من نظر بمحفل كبير) كنجوب وخصي (ولو مراهما

الاجنبية كالحرم كما في شرح مرداغية المراهق فقال الامام ان لم يبلغ حد الحيض  
فيه ما يراه فكالعدم أو بلغه من غير شهوة فكالحرم أو بشهوة فكالبالغ طاع على  
المنهاج وشرح مرد (قوله شبهة) اي لا مثاله من محرمات عجز و مرد وعبارته مرد خرج  
مثاله من الايجام نظره في محرمات كما في به جمع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا  
يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا والتذبه على ما يحته الزركشي ومثاله في ذلك  
الامرد اه وقال عرش قوله وكذا والتذبه أي فيعوز لان اللذة ليست باختياره  
اه وفي شرح الروض خلافه وعبارته اما النظر والاصغاء للصوت ما عند خوف الفتنة  
أي الداعي الى جماع أو خلوة أو نحوها فحرام وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال  
الزركشي ويلحق بالاصغاء للصوت ما عند خوف الفتنة والتذبه وان لم يخفها اه  
واعتمده شيخنا العزيز وشيخنا ح والظاهر ان كلام عرش سهو منه أو انه فهم  
ان التشبيه في كلام مرد راجع للنفي مع انه راجع للنفي لان الزركشي مصرح بالحرمة  
عند التلذذ كما يؤخذ من سياق كلامه وكيف يقول عرش أي فيعوز (قوله وان  
أبين) والعرة في المبان من الشعر ونحوه بوقت النظر وفي شرح الروض ما يفيدانه بوقت  
الابانة والانفصال حرره اه حل فلان انفصل منها فهو شعر قبل تكاحها حل لزوجه  
نظره على الاول اعتبارا بوقت النظر لانه يتقد براتصاله كان يجوز له لنظر وحرم  
على الثاني اعتبارا بوقت الانفصال ويؤخذ من كلام عرش اعتماد الاول لانه  
بعد ما نقل كلام شرح الروض قال وفيه وقفة وكذا وانفصل حال الرخصة هل يجوز  
نظره بعد الطلاق اعتبارا بوقت الانفصال أولا اعتبارا بوقت السرا ولا يبعد ان  
العبرة في ذلك كله بوقت النظر ويجب مواراة ذلك الشعر ونحوه كما يجب مواراة  
شعر عانة الرجل اه حل وحل الخلاف اذا علم الناظر ان المبان من امرأة أجنبية  
فان جهل حاله جاز وجها واحدا اذا اصل عدم التعريم ذكره ابن أبي الدم اه سم  
(قوله من امرأة) والذي يظهر ان نحو الرقيق والدم لا يحرم نظره لانه لا س منسبة للفتنة  
برؤيته عند أحد اه امداد اه شوبري (قوا: ولوامة) للرد كما تقدم وخرجت  
المبعضة فانها كالحرمة قطعنا شرح مرد (قوله وامن فتنة) بحسب ما يظهر له من حال  
نفسه والا فان الفتنة حقيقة لا يكون الامن المعصوم حل (قوله والاعراض الخ)  
عطف تفسير (قوله لظهوره على العورات) أي لانه يحكم به (قوله لم يظهر عليها)  
أي كظهور الميز عليها فانه ان كان يحكمها على ما هي عليه كان كالحرم والا فكالعدم  
حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كما في قل على الجلال (قوله وله)  
أي العبد غير المستترك والمبعض مطلقا ولا تنظر لاهياية شوبري (قوله بلا شهوة)

شبهة) وان أبين كشعر (من)  
امرأة) كبدرة أجنبية ولوامة)  
وامن فتنة لان النظر مظنة  
الفتنة ويحرك للشهوة فاللائق  
بحسب الشرع سد الباب  
والاعراض عن تفاصيل  
الاحوال كالخلوة بها ومعنى  
حرمة في المراهق انه يحرم على  
وايه تمكينه منه كما يحرم  
عليها ان تنكشف له لظهوره  
على العورات بخلاف طفل لم  
يظهر عليها قال تعالى أو الطفل  
الذين لم يظهروا على عورات  
النساء والمراد بالكبيرة غير  
صغيرة لا تستحي (وله بلا  
شهوة)

ولا خوف فتنة ولو كان كافرا وهي مسلمة لان الكافر يصف بالعبد القبل يكون شهة  
حل اما النظر بشهوة فحرام قطعا لكل منظور اليه من محرم وغيره غير زوجته  
وامته شرح مر قال عيش عومه يشمل الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوة (قوله)  
ولو مكاتب كتابه محصية) والمعتمد عند شيخنا كحجر ان المكاتب مع سيده كالاجنبي  
وان لم يكن معه وفاء وظاهره وان كانت الكتاب فاسدة بخلاف مكانته والفرق  
ان نظرا الرجل الى امته اقوى من نظرها الى عبدها لان منظورها كتر احرار حل  
(قوله نظرا سيده) مثل النظر لخلوة في السفر شرح مر (قوله وهما غنيقان) أي عن  
الزنا لكن اعتمد شيخنا كحجر انه لا تنقيد العفة بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد  
بالعفة العدم الفحل (قوله خلا ما بين سرور وركبة) اما السرور والركبة فلا يحرم ان عند  
شيخنا وفي كلام حجر ما يفيد حرمة نظرها حل (قوله ونظر شو من نحو فحل) وان ابين  
من شعرا ونظر من يد او رجل فاذا علم الفحل ان هذه المرأة تنظر اليه حرم عليه  
تمسكها من ذلك فيجب عليه ان يحجب ما تنظر اليه عنها حل (قوله لما عرف) أي  
من الآية بطريق القياس وهي قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الخ فانه اذا لم يطبق  
القياس الاولي لانه اذا اذازاه ان ينظر اليها مع كونها محلا للشهوة فيحرم لها ان تنظر  
اليه أي الى ما ذكر من عبدها ومحارمها بطريق الاولي وقيل القياس الاولي فنظرها  
لعبدها والمساوي فنظرها لغيره ما على ان للمرأة ان تبدن زينتها لمحوها ومحرمها  
في قوله تعالى او ما ملكت ايمانهن وقوله واياهن أي يفصل لهن ان ينظر واليهما  
ويقاس عليه ان لهما ان تنظر اليهم ما عدا العورة شيئا (قوله هو ما صححه الاصل)  
معتمد وما في الروضة كانهما ضعيف (قوله لا تشتهى) أي عبد اهل الطبايع  
السليمة فان لم تشته لهم لتشوهها قدر في ما يظهر زوال تشوهها فان كانت مستهواة  
لهم حينئذ حرم نظرها والا فلا وفارقت الجموع بسبق اشتهاها ولو تعد برافاستصعب  
ولا كذلك الصغيرة شرح مر (قوله في مظنة شهوة) أي في زمن مظنة او ان في زائدة  
(قوله اما الفرج) أي القبل او الدر والظاهر انه لا يحتسب القبل بالاقص بل حتى  
ما ينبت عليه الشعر غالبا حل (قوله واستثنى ابن القطان الام) أي ونحوها كمرضع  
لها او مربى لها كما يحتمل شيئا كحجر في الاولي ويقتضي ان يكون مثلها في الثانية حل  
(قوله للضرورة) أي فيوزلها بظنهم وينبغي ان يسهل الحاجة كفسله ومسهه كذلك  
حل (قوله اما فارج الصغيرة فيل النظر اليه) أي لانه لا يستفح استباح فرج الصغيرة  
في حرمة النظر اليه لغير المرضعة ونحوها حل (قوله ونظر بمسوح) مبتدأ خبره  
كضطر المحرم (قوله لاجبية وعكسه) بشرط عدالتهما بشرط ان لا يتي فيه ميل

ولو مكاتب على النص (نظر)  
سيده وهما غنيقان ومحرمه خلا  
ما بين سرور وركبة) قال تعالى  
ولا بدن زينتهن الا لبعولتهن  
او اباهن الآية والزيادة مفسرة  
باعتدال ذلك (عكسه) أي  
ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم  
على المرأة الكبيرة ولو مراعاة  
نظر شو من نحو فحل اجنبي كبير  
ولو عبدا قال تعالى وقل للمؤمنات  
يغضضن من ابصارهن ولها بلا شهوة  
ان تنظر من عبدها وهما غنيقان  
ومن محرمها خلا ما بين سرور وركبة  
لما عرف وقولي نحو وبلا شهوة مع  
التقييد بالعفة وذو كرحكم نظر  
سيده العبد له من زنا في وما  
ذكره من تحريم نظر الفحل الى  
وجه المرأة وكفها وعكسه  
عند امن الفتنة هو ما صححه  
الاصل والذي في الروضة  
كانهما ضارعا كثر الاحصاء  
حله وحل بلا شهوة نظر  
لصغيرة) لا تشتهى (خلا لفرج)  
لان البست في مظنة شهوة اما  
الفرج فيحرم نظره وقطع القاضى  
بجمله علام العرف وعلى الاقول  
استثنى ابن القطان الام زمن  
الرضاع والترية للضرورة اما  
فرج الصغيرة فيل النظر اليه  
ما لم يجر كما صححه المتولون ويحرم

به غيره وقوله السبكي عن الاحصاء ٢٩ يحث (ونظر بمسوح) وهو ذاهب الذكرا والائتين بحيث لم يبق له شهوة  
(لاجبية وعكسه) أي ونظرا اجنبيه لمسوح (و) نظر (رجل لرجل) نظر (اراة لاراة كتفي لحرم) فيجوز لبلا شهوة

للتساء أصلا وشرط اسلامه فيها لو كانت مسلمة مـ (قوله لما عرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السرور والركبة فالمرأة مع المرأة عرف من منطوق الآية في قوله أو نساتهن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لأنها فيها إذا اختلفت الجنس حل تأمل وحكم المسوخ ثبت بقوله تعالى أو الثائعين غير أولى الآية أي الحاجة إلى النساء وهم الشيوخ الهمي والمسوخون كما في البيضاء وجواز نظر الشيوخ للأجنبية ليس مذهبنا (قوله وحرم نظر كافرة) وإذا كان حراما على الكافرة حرم على المسلمة تمكينها منه لأنها تعينها على محرم فيلزمها الاختجاب عنها من شرح مـ (قوله نعم يجوز لها الخ) معتمد والمهنة بثلاث أيم الخدمة وما يبدع عندها هو الرأس والعنق واليدان إلى العضدين والرجلان إلى الركبتين كما في شرح مـ (قوله من عوم مامر) وهو قوله ونظر امرأة لأمراة (قوله جواز) معتمد (قوله وفيه توقف) لأنها ليست من نساتهن حل (قوله وحرم نظر أمرد) أي لم يمسح بدنه وإن كان من أمرد مثله بحر والظاهر أن شعر الأمرد كسبكي بدنه فيحرم النظر إلى شعره المفصل كالتصل سمع ع ش على مـ والأمرد من لم تثبت طحيته ولم يصل إلى أو أن انبجاستها غالباً أي وكان بحيث لو كان صغيرة اشتمت وقوله جميل أي بحسب طبع الناظر حل وقال مـ نقلعن والده عند قول المتن جميلة الجميل ذوالوصف المستحسن عرفا عند ذوى الطباع السلبية (قوله ولا محرمة) ولو رضاع أو مصاهرة حل وقوله ولا ملك أي مع العفة عن كل مفسق من كل منهما كما هو قياس المرأة مع مملوكتها حل وهذا أن القيدان بالنظر للغاية فقط أعني ولو بلا شهوة على كلام الشاوي والأفا لنظر بشهوة يحرم للجادات فضلائن الملوكة والمحرم اللزجته وأمنه كما قاله ع ش (قوله ولو بلا شهوة) المعتمد أنه لا يحرم الابشهوة أو خوف فتنة حل وخرج المس فيحرم وإن حل النظر لأنه أفسح وغير محتاج إليه شرح مـ (قوله أرعر جميل بشهوة) قال مـ عند قول الأصل بشهوة وكذا كل منظور إليه وفائدة ذكرها في الأمر تمييز طريقة الرافعي وضبط في الأحياء الشهوة بأن تأمر بحال صودته بحيث بدرك من نفسه فراقبته وبين المتنى اه وهو يرجع لقول الشارح بأن نظره إليه فيلزم وليس المعنى أنه بمجرد الفرق يحرم النظر لأن ذلك يوجد في الحرم الذي لا شهوة له فيقتضي أنه بمجرد نظره يحرم ولم يقل به أحد بل المراد أنه يعرف الفرق مع تأمر به وقام بحال صودته كما يؤخذ من مـ شيئا (قوله لا نظركم حاجة) أي لا تذر لأمراة وأمرد لا لأمرد خاصة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر أمرد وقوله وحرم نـ يجوز فعل الخ

ما عدا ما بين سرور وركبة لما عرف (وحرم نظر كافرة مسلمة) لقوله تعالى أو نساتهن والكافرة ليست من نساء المؤمنات ولا نهرا بما تحكيم الكافر فلا تدخل الحمام معها فيجوز أن ترى منها ما يبدع عند المهنة على الأشبه في الروضة كما صلتها لكن الوجه ما صرح به القاضي وغيره أنها معها كالأجنبي كما أوضحته في شرح الروض وتعبيري بكافرة أعني تعبيره بدمية وهذا كله في كافرة غير مملوكة للمسلمة ولا يحرم لها ما مما يجوز لها النظر إليها كما علم وأما نظر المسلمة للكافرة فمقتضى كلامهم جوازها قال لركش وفيه توقف (و) حرم (نظر أمرد جميل) ولا محرمة ولا ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جميل (بشهوة) بأن نظره إليه فيلزمه وتعبيري بذلك أولى مما عبيره (لا نظركم حاجة كما علم) بيع أو غيره

يخرج بالنظر المس فيصرم حر (قوله وتعليم) أي لا مرد مطلقا ولا خنية فقد فيها  
 لجنس والحرم الصالح ولم يكن من وراء حجاب ولا خلوة محسومة وفي كلام جبر  
 زفاهر أنها أي هذه الشروط لا تعتبر إلا في المرأة كما عليه الإجماع القلبي حل  
 ريقه اشتراط العدالة في المرد والمرأة ومعهما كالمؤكد بل أولى شرح حر فشرط  
 جواز النظر للمرأة خمسة (قوله أو يستن) معتمد (قوله وفي الشهادة) أي تتحلا  
 وأداءه قال جبر كشيئنا وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الأوجه لانهم  
 توسعوا هنا بخلاف التعليم ولوعدها الشاهد من النقاب حرم الكشف حل (قوله)  
 من وجهه وغيره) كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو انصاف قضاء والشدة  
 لرضاع ولا يجوز أن يحيا وما يحتاج إليه لان ما حل لضرورة يقتدر بقدرها ومن ثم  
 قال الماوردي لوعدها الشاهد بنظره لم يميز ثمانية أو برؤية بعض وجهها الميجزله رؤية  
 كله اه عن ويكرر النظر ان احتاج إليه حل (قوله وفي ارادة شراء رقيق) قيل هذه  
 زائدة على المتن وقد يقال هي من افراد الحاجة (قوله ان لا يخفى فتنه) الفتنة أخص  
 من الشهوة لانها الخوف من محرم كقبيل ومعانة والشهوة أعم (قوله والنظر)  
 وضبط نفسه قال السبكي ومع ذلك ياتم بالشهوة وان أنيب على التجهل لانه فصل  
 ذو وجهين لكن خالفه غيره فبعض الحل مطلقا لان الشهوة أمر طبيعي لا ينفك  
 عن النظر فلا يكلف الشاهد بازالتها ولا يؤخذ بها والأوجه حل الا قول علي ما هو  
 باختياره والثاني على خلافه شرح حر (قوله والخلوة في جميع ذلك) أي في ما قبل  
 الاستثناء من عند قوله وحرم نظركم فعمل كبير الخ أي متى حرم النظر حرم الخلوة  
 ومتى جازت وأما الاستثناء وهو قوله لا نظركم فلا يرجع إليه اذ لا تجوز الخلوة  
 إلا في تعليم المرد لا المرأة فقول الشارح كالنظر أي الأصلي بخلاف المعارض لنحو  
 تعليم وشهادة فيحل المنكر ويحرم الخلوة شيئا فكان الأولى تقديمه على الاستثناء  
 تأمل وضابط الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الرتبة عادة بخلاف ما لو قطع بانقائها إعادة  
 فلا يبعد خلوة ع ش على حر من كتاب العدد (قوله وحيث) حرم نظركم مس قال  
 حر فيصرم مس المرأة كما يحرم نظره وذلك الرجل فخذ الرجل من غير حائل ويجوز به  
 ان لا يخفى فتنة ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كأن أمكن الطبيب  
 معرفة العلة بالمس فقط وأعضاء أجنبية مبان فيحرم نظره فقط على ما ذكره في الحاد  
 والأصح حرمة مسه أيضا وما افهمه كلام المصنف من انه حيث حل النظر حل المس  
 اعلي أيضا فلا يحل لرجل مس وجهه أجنبية وان حل نظره لخصوصية أو شهادة  
 أو تعليم ولا لسيادة مس شيء من بدن عبدها وعكسه وان حل النظر وكذا مسح

(وشهادة) تتحلا وأداء (وتعليم)  
 لا يجب أو يستن فينظر في المعاملة  
 إلى الوجه فقط وفي الشهادة  
 إلى ما يحتاج إليه من وجهه وغيره  
 وفي ارادة شراء رقيق ما عدا  
 ما بين السرة والركبة كما  
 في محله. هذا كله ان لا يخفى  
 فتنة والا فان لم يتعين ذلك لم ينظر  
 ولا ينظر وضبط نفسه والخلوة  
 في جميع ذلك كالنظر  
 (وحيث)



كهما (قوله أولى من قوله) ومتى وجهه الأولي أن حيث للمكان وهو المراد هنا  
 أي لأن كل جزء حرم نظره حرم مسه وليس المراد أن كل وقت حرم فيه النظر حرم فيه  
 المس ع ش ورد بمنع عدم إرادته بل قد يكون مراداً إذا لاجبية يحرم مسها ويحل  
 بعد نكاحها ويحرم بعد طلاقها وقبل نحو زمن معاملة يحرم ومعه يحل شرح مر  
 (قوله حرم مس) أي بالأحائل وكذا معه أن خاف فتنة حرسو يرى (قوله لانه  
 أبلغ) علة لترتب حرمة المس على حرمة النظر أو لتقدر أي حرم مس بالأولى لانه الخ  
 (قوله وقد يحرم المس) هذا وارد على المقهوم وسكت عما روى على المنطوق وهو أنه  
 قد يحرم النظر دون المس فن ذلك إذا أمكن الطيب معرفة العلة بالمس فقط جاز  
 المس دون النظر حل (قوله كغمر الرجل) الغمر المس بماء أو غيره والمراد هنا غمره بعبارة  
 مر وقد يحرم مس ما حل نظره من الحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها بالأحائل لغير حاجة  
 ولا شفقة بل وكسدها على مقتضى عبارة الروضة لكن قال الاستوى أنه خلاف  
 إجماع الأمة وفي شرح مسلم يحل مس رأس الحرم وغيره بماليس بعورة بمائل  
 وبدونه إجماع أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء مس لحاجة أم شفقة  
 ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم التصدي قصد الحاجة والشفقة مع انتفاءهما  
 ويحتمل جوازه حينئذاه وفي قال على الجلال واعتد شيناً مر أنه لا يحرم  
 ولو بلا حاجة ولا شفقة إلا مع شهوة أو خوف فتنة بعبارة عن رسول قوله وقد  
 يحرم المس الخ كذا في خ ط وغيره وهو يخالف لما في شرح مسلم للثوري من  
 الإجماع على جوازه من المحارم وجع بينهما يحمل الأول على مس شهوة والثاني  
 على مس لحاجة أو شفقة وهو جمع حسن ومن ثم يذهب بعضهم حرمة المس في كلام  
 الشافعي عما إذا كان بشهوة واعترض بأنه يصير كالنظرة إلا معني الاستثناء تأمل  
 (قوله فيصير) هذا علم من قوله وقد يحرم المس إلا أنه أتى به توطئة لما بعده (قوله  
 وبما حان) أي النظر والمس ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفي ما عداها  
 مبيع تيمم الإفرج وقربه فيعتبر زيادة على ذلك وهو اشتداد الضرورة حتى لا يذهب  
 الكسب لذلك فتسكالامروية شرح مر (قوله وهو اتحاد الجنس الخ) حاصله أنه  
 ذكر شرطين أولهما مرددين أمرين هما اتحاد الجنس أو فقدته والثاني قوله ووقد  
 مسلم وفتح ثلاثة تقارير عليهما أ. قال على اتحاد الجنس والثاني على قوله أو يفد  
 الخ والثالث على قوله أو فقد مسلم الخ (قوله أو يفد) مع حضور نحو حرم واللائق  
 بالترتيب أن يقال إن كانت العلة في الوجه سمح بذلك كما في المعاصي وإن كانت  
 في غيره فإن كانت امرأة فيعتبر وجود امرأة مسلمة فإن تعذرت فصبي مسلم غير مراهق

أولى من قوله ومتى (حرم نظره  
 حرم مس) لانه أبلغ منه في اللذة  
 بدليل أنه لو لم يفتنزل بطل  
 صومه ولو نظر فأنزل لم يطل فيصير  
 على الرجل ذلك فيحذر رجل بلا  
 حائل وقد يحرم المس دون  
 النظر كغمر الرجل ساق بحرمه  
 النظر كغمر الرجل ساق بحرمه  
 أو رجلا وعكسه بلا حاجة  
 فيصير مع النظر إلى ذلك (وبما حان  
 لتلاخ كقصد ويحرم بشرطه)  
 وهو اتحاد الجنس أو فقدته مع  
 حضور يحرم وفقد مسلم  
 في حق مسلم أو ما الخ كافر فلا  
 تعالج امرأة رجلا مع وجود رجل  
 ما الخ ولا عكسه ولا رجل امرأة  
 ولا عكسه عند الفقد

فان تعذر فمراهق فان تعذر فمراهق كافر فان تعذر فمراهق كافر فان تعذر  
فميرها الكافر فان تعذر فمراهق كافر فان تعذر فمراهق كافر فان تعذر فمراهق كافر  
شورى وينبغي ان يقدم في العلاج المسحوق على المراهق والمحرم المسلم على المحرم  
الكافر خلافا لما يفتهم من هذا الحاصل اه شيئا وان كانت العلة في امر قدّم من  
يجل نظره اليه فغير مراهق فمراهق فمسلّم بالغ فسكافرم ووقوله او فقدم مع حضور الخ  
الظاهر ان العبارة مقابلة أى او حضور نحو محرم مع فقده أى عند فقد الجنس كما يدل  
عليه قول الشارح عند الفقد الخ والا فالعقد ليس شرطا قل شيئا (قوله نحو محرم)  
من زوج أو امرأة ثقة طلق خاتمة رجل بامر اثنين قتبين (قوله ولا كافر أو كاتفة الخ) من  
هذا اخذ ان المرأة الكاتفة مقدمة على الرجل المسلم في معاملة المسئلة وظاهر  
ولو كان الرجل المسلم محرما قال شيئا كحجر وفيه نظر ظاهر والذي يتبعه تقديم نحو  
محرم مطلقا أى مسلما كان أو كافرا على كاتفة نظره ما لا تنظره قال شيئا ووجود  
من لا يرضى الابا أكثر من امرأة المثل كالمعدم في ما يظهر حل (قوله فلها النظر لمالم  
يعنها) فان منعها محرم النظر لما بين سرته وركبتها هذا ما تحرر بعد التوقف زى  
أى في غير الحاشية وأما فيها قال قوله فلها النظر الى كل بدنه حيث لم يمنعها منه والا  
محرم اه أى نظرها الى عورته فقط كما اعتد به هر وعبارة محروما ان تنظر الى جميع  
بدنه وان منعها كما اقتضاء اطلاقهم وان بحث الزركشى منها اه حل بخلاف  
ما اذا منعت فانه يجعل له النظر لان نسلطه عليها أقوى من تساعها عليه (قوله من  
يحرم التمتع بها) كالمذكرة والبعض زى (قوله فيحرم نظر الخ) أى يحرم على كل  
منها الاخر وهذا في حال الحياة وأما بعد الموت فالجليل كالحصر اه حل (قوله  
فيعمل مع النساء رجلا) فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم  
عليهم النظر ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثله المحرمة من كل لا آخر  
بتدبر ونحوها لقاله احتياطا وانما غسله بعد الموت لا تقطاع الشهوة والموت فلا يبق  
للاحتياط ما عني حل (فصل في الخطبة) من الخطب وهو البيان وكسرت  
الحاء لندل على المشية دميرى (قوله وهي التماس) أى لغة وشرا عش (قوله  
تحل خطبة خلية عن نكاح) أى وخلية عما يمنع نكاحها لكن في كلام الزركشى  
ما يفيد الجواز حينئذ ليقع التزوج اذا زال المانع وذلك كصغيرة ثيبا وبكر لا يجبر  
لها وفي كلام بعضهم ولا كراهة أن يقول المسلم للجوسية ونحوها اذا أسلمت  
تزوجت لان الحمل على الاسلام مطلوب اه حل قال الزركشى قضيته جواز  
خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها والظاهر المنع لما فيه

الا بحضرة فهو محرم ولا  
كافر أو كاتفة مسلما أو مسلمة  
مع وجود مسلم أو مسلمة يعالجان  
وقول بشرطه من زائدة  
(ولليل امرأة) من زوج أو سيد  
(نظر كل بدنها) حتى دبرها  
خلافا للدارى فى الدبر بلا مانع  
له أى النظر لكل بدنها لانه  
محل تمتع لكن يكره نظر الفرج  
(كمسكه) فلها النظر الى كل  
بدنه بلا مانع لكن يكره نظر  
الفرج وقول بلالى آخر من  
زائدة يخرج بعدم المانع ما لو  
اعتدت عن شبهة أو زوجت  
الامة أو كوتبت أو كانت وثنية  
أو نحوها ممن يحرم التمتع بها  
فحصر نظر ما بين سرته وركبة  
وتعبرى بالليل اعم من تعبده  
بالزوج (فرع) المشكل يحتاج  
في نظره والنظر اليه فيعمل مع  
النساء رجلا ومع الرجال امرأة  
كما صححه في الروضة كما صلها  
(فصل في الخطبة)  
بمسرها لعماء وهى التماس  
النكاح من جهة الخطوبة

من اذنه بل لما في معنى التكوحة فهم في وجب الاستبراء ولم يقصد التعصير جاز  
 التعريض كالباين الا ان خيف افسادها على مالكها (قوله وحده وخلية) ايضا  
 عن موانع النكاح الاتية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة  
 زى وأورد عليه المعتدة عن وطه الشبهة فان الاصح جواز خطبتها قصر بضام عدم  
 الخلو عن العدة لان من له العدة ليس له عليها حق النكاح وأقول ايرادها غفلة لان  
 الكلام في الخلعة واما المعتدة فذكره بعد تأمل شوبري وعجاجة شرح م ر  
 وسيعلم من كلامه اشتراط خلوها ايضا من بقية موانع النكاح ومن خطبة الغير  
 وما أورد على مفهومه من المعتدة عن وطه الشبهة حيث تعل خطبتها مع عدم خلوها  
 عن العدة المانعة للنكاح لان ذا العدة لاحق له في نكاحها رد بأن المجاز انما  
 هو التعريض فقط خلافا لمن وهم جواز التصريح لها وهو مفهوم من كلامه الاتي  
 فسأوت غيرها وعلى منطوقه من المطلقة ثلاثا حيث يحرم على مطلقها خطبتها حتى  
 تنكح زوجا غيره وتنتد منه رد ايضا بانها قاهما مانع فأشبهت خطبة محرما له فنكاحا  
 لا ترد المحرم لا ترد هذه لان المراد الخلعة من سائر الموانع كما تقتدر وبهذا يدفع قول  
 من قال انه برده عليه اهمه حل خطبة الامة المستقرشة وان لم يعرض السيد عنها  
 وفيه نظر لما فيه من اذنه اذ هي في معنى الزوجة اه والوجه حرمة المطلقة مالم  
 يتم قرينة ظاهرة على أعراض السيد عنها وبحجة لزوم وجبها ووجه اندفاعه ان هناك  
 مانعا هو افسادها عليه بل مجرد علمه بامتداد نظر غيره له مامع سواء له في ذلك اذاه له  
 اه وكتب الرشدي على قوله هو افسادها مامع هلا كان المانع عدم استبراءها  
 الذي هو من موانع النكاح (قوله تعريضا وقصر بها) والراجح استعباها لمن يستعبله  
 النكاح وكراهتها لمن يكره له وكذا لمن يحرم عليه فيكره للخلع خطبة المحرمة وحيث  
 كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها ان وجب وجبت وان حرم حرمت حل (قوله  
 أو انفاسخ) بصور ردة أو ضاع شوبري (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) أي مع  
 ضعف التعريض زى وقدمه على الآية لانه عام بخلاف الآية فانها في عدة  
 الوفاة وانظر ما المانع من تقديم الآية وقيل من غير ما فيها على ما فيها ويكون الجامع  
 عدم السلطنة قوله لانها في حكم الزوجة قضيت تعريض التعريض وان اذن  
 الزوج ويحوز للرجل خطبة خامسة وأخت الزوجة اذا عزم على ازالة المانع عند  
 الاجابة كما صرح به البلقيني وهو المعتمد شوبري وقد سئل مر عن خطبة امرأة  
 وانفق عليها ولم يتزوج بها فهل له الرجوع بما انفقه أم لا فأجاب بأن له الرجوع بما  
 انفقه على من دفعه له سواء كان ما كلاما مشريا ام ملبسا ام حليا وسواء رجع هو

(تعل خطبة خلية عن نكاح  
 وعدة) تعريضا وتصريحا  
 ويحرم خطبة التكوحة كذلك  
 اجاعا فيها (و) يجل (تعريض  
 المعتدة غير رجعية) بأن تكون  
 معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق  
 بأن يطلاق أو فسخ أو انفاسخ  
 لعدم سلطنة الزوج عليها قال  
 تعالى ولا جناح عليكم فيما  
 عرضتم به من خطبة النساء  
 وهي واردة في عدة الوفاة اما  
 التصريح لها فحرام اجاعا واما  
 الرجعية فلا يجل التعريض لها  
 كالصريح لانها في حكم  
 الزوجة والتصريح ما يقطع  
 بالرغبة في النكاح كما ريد  
 ان تنكح أو اذا انقضت  
 عدتها فنكحت

والتعريض لما يحتمل الرغبة  
في النكاح وغيرها نحو من  
يحدث ملك وإذا حلت فاذنني  
(كجواب) من زياد في أي كما  
يحل جواب الخطبة المذكورة  
من المرأة وعن يلى نكاحها  
فجواب الخطبة فالخطبة حلالا  
وجراما وهذا كله في غير صاحب  
العدة ما هو في حل له التصريح  
والتعريض أن حل له نكاحها  
والاملا (وتحرم على عالم خطبة  
على خطبة جائزة من صرح  
بإجابته إلا باعراض) باذن أو  
غيره من الخاطب والمصحب  
الشخصين واللفظ للبصاري  
لا يخطب الرجل على خطبة أخيه  
حتى يترك الخاطب قبله أو يأذنه  
الخاطب والمعنى فيه ما فهم  
الإنهاء سواء كان الأول مسلما  
أو كافرا عتراه أو ذكرا أو أنثى  
في الخبر جري الغالب ولأنه  
أسرع امتثالا وسكون البكر  
غير المجردة لمطلق الصريح وقول  
على عالم أي بالخطبة والأجابه  
وبصراحتها وبجزمه الخطبة  
على خطبة من ذكر وخرج بما  
ذكر كما إذا لم تكن خطبة أول  
يجب الخاطب الأول وأجيب  
تعرضا مطلقا وتصريحا ولم  
يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم

أم جميعه أم مات أحدها لانه إذا انفق لأجل تزوجها فيرجع به أن يبق وبذلك ان كلف  
(قوله من يحدثك) وأنا ما عنيك وأما الكتابة وهي الدلالة على الشيء بذكر لزمه  
فقد تقدم ما يفيد التصريح فصرحوا بآراء أن انفق عليك نفقة الزوجات وأتلف ذلك  
فان حذف أتلف ذلك لا يمكن تصريحاً ولا تعريضاً حل (قوله وهذا كله) أي قوله  
ويحل تعريض مع قوله أما التصريح لم يصح إجماعاً (قوله أن حل له نكاحها) أي في العدة  
فخرج به المطلقة ثلاثا لانه لا يحل إلا أن نكاحها توقفه على التعليل أي حتى تنكح زوجا  
غيره وتقدمته حل أي فلا يحل له خطبتها حيث نكح ذلك ولو توافق معها على أن  
تنكح غيره لعل له في تزوجها بعده فيصرم عليها هذا التوافق ع ش على م (قوله  
والافلا) أي بان كانت بائنا أو رجعيا فوطئها أجنبي بشبهة في العدة فحلت منه فان  
عدة الحبل تقدم فلا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخطب لانه لا يجوز له العقد عليها  
س لان عليها بقية عدة الطلاق (قوله ويحرم على عالم) حجة القبول المذكورة تسعة  
لان قوله على عالم يقتضيه أربعة كما ساقى لان حذف المعمول يؤذن بالعموم وقوله خطبة  
قيد وقوله جائزة قيد آخر صرح به قيدوا بإجابته قيدا آخر وقوله لا باعراض قيد لان  
معناه عند عدم الاعراض تدبر (قوله جائزة) وان كانت مكروهة والظاهر ان  
الخطبة ليست بعد شرعي وأن تحيل كونها عقدا فليس بلازم بل جائز من الجانبين  
قطعا سيوطي شوبري (قوله من صرح صفة تلطبة) أي واقعة من صرح وعبرة  
الاصل على خطبة من صرح الخ (قوله باذن) أي لم يشأ عن خوف ولا إحياء اه حل  
(قوله أو غيره) كأن يطول الزمن بعد إجابته حتى تشهد قرائن الاحوال بالاعراض  
ومنه أن يتزوج من يصرم الجمع بينها وبين المخطوبة أو قطر أردته لان الردة قبل الوطء  
تفسخ العقد بالخطبة أولى أو يعتقد على أربع من خمس خطبتن مصا ومربا حل  
(قوله لا يخطب الرجل) بضم الطاء اه مختار وهو نهى أو خبر بمعنى النهي (قوله  
أو يأذنه الخاطب) انظارا في محل الاختصار (قوله والمعنى فيه) أي في النهي  
ما فيه أي في النهي بمعنى النهي عنه وهو الخطبة على الخطبة من ذكر (قوله مسلما)  
ولو زانبا محصا وقاطع طريق وتارك صلاة لأن كلا لا يجوز إداؤه وان كان  
مهذولاه حل (قوله ولأنه أي الأخ أسرع امتثالا) أي أسرع في أن يتمثل لأجله  
(قوله وسكون البكر الخ) العتمة لانه لا بد من التصريح منها بخلاف استئذانها  
في النكاح لان إحياءه هناك أقوى شوبري وعش (قوله وقولي مبتدأ خبره) أي  
بالخطبة لانه في تأويل معناه عالم بالخطبة اه شيئا وعموم أخذ من حذف المعمول  
(قوله وبصراحتها) أي الإجابة كما هو في التسع الصيغة وتصريحه بعبارة م

يعلم بالإجابة أو علم بها ولم يعلم بكونها بالصريح أو علم كونها بالصريح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل اعراض عن ذكر

وما في بعض النسخ من قوله وبصر احتم ما غير صواب فاحذره لان الخطبة لا يشترط  
 صراحتها (قوله أو كانت الخطبة محرمة) فجهل الصور الخارجية تسعة لكنه  
 لم يرتب في الغايه لقصد الاختصار (قوله والاصل الاباحة) أي في البقية غير ظاهر  
 في الأولى لان الاباحة الأصلية لا يحتاج لها الا اذا فقد الدليل والدليل هنا موجود  
 وهو الاجماع المتقدم في قوله اجماعا فيها لان الأولى داخلية في قول المتن تحمل خطبة  
 خلية الخ (قوله ومن وليها المجر) لو أجاب المجر ثم مات فهل تبطل أولا الاقرب الاول  
 شورى (قوله ان كانت غير مجبرة) أي وكان المحاطب كفؤا س ل بدليل ما بعده  
 (قوله ومنها مع الولي) ولو غير مجبرة حل (قوله ان كانت مكاتبه) أي كسبانية  
 محصية (قوله ومن السلطان الخ) فالصور ثمانية (قوله ذكر عيوب) من نفسه  
 أو غيره وان لم تثبت الخيار والمراد العيوب الشرعية والعرفية كالقفر والتعبد بدليل  
 ما في الحديث وأما معاوية فصعلوك أي فقير لا مال له حل وسبب ذلك ان فاطمة  
 بنت قيس استشارت النبي عليه الصلاة والسلام في تزويج أبي جهضم أو معاوية  
 فقال لها أما أوبحهم فلا يضع المصاعن عاتقه كتابه عن كثرة ضربه وأما معاوية الخ  
 وهذا أحد أنواع الغيبة الجائرة س ل (قوله لغير متعلق بذكر) واللام للتعليل  
 وكذا قوله لم يرد متعلق به ولا ملة لا تعدية وقوله بذلا النصيحة متعلق بيب شيئا  
 والظاهر ان لغير متعلق بيب وقوله بذلا علة للمعمل مع علة (قوله أولى وأعم الخ)  
 وجه الأولوية ان التعبير بالاستشارة يرهم أنه بدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضا قوله  
 ذكر لا يدل على الوجوب ووجه العموم شموله غير المحاطب (قوله بدني) إشارة  
 الى أنه لا بد من قصد الصيغة لا الوقية حل أي الخوض في عرضه ويشترط ذكر  
 عيوب ما استشير لاجله فاذا استشير في فكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا المتعلقة  
 بالبيع مثلا (قوله بان لم يجتج) كأن يكتفي بقوله ولا يصلح حل (قوله واحتج  
 الى ذكر بعضها) ولو ما به جرح كزنا والظاهر انه لا يعقد اذا فاعل لا يجد وما اذا أخبر  
 بذلك عن نفسه فالظاهر انه يجد لان له عنه مدوحه وهي الترك وادع بن ذكر  
 ذلك فيه فالاولا لا بد من ذلك بل يستعمل نفسه حل (قوله وشي من المعنى الآخر)  
 ويدكر الاخف فالأخف ويحتج بغير كشيئا انه اذا استشير في نفسه ولم يكتفوا  
 منه بقوله أنا لا يصلح ذكر كل مذموم فيه شرعا وعرفا حل (قوله وسخطية) وهي  
 كلام مفتوح بمحمد نتم بدعاء وعظ زى كان يقول ماروى عن ابن مسعود موقوفا  
 ومرفوعا أي كما في ع ش على م ان الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ  
 بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا

أو كانت الخطبة محرمة كأن  
 خطبتي في عدة غيره فلا تحرم  
 خطبة ما اذا لحق بالأول في  
 الأخيرة وتسقط حقته في التي  
 قبلها وأصل الاباحة في البقية  
 ويعتبر في التعريم أن تكون  
 الاباحة من المراء أن كانت غير  
 مجبرة ومن وليها المجران كانت  
 مجبرة ومنها مع الولي ان كان  
 المحاطب غير كفؤ ومن السبدان  
 كانت أمة غير مكاتبه ومنه مع  
 الأمة ان كانت مكاتبه ومع  
 البعض ان كانت غير مجبرة  
 والامع وليها ومن السلطان  
 ان كانت مخنونة بالغة ولا لب  
 ولا جد وقول على عالم مع جائرة  
 من زيادتي وقبيري باعراض  
 أعم من تعبيرها ذن (ويجب)  
 كما عبره في الاذكار وغيره  
 (ذكر عيوب من أريد اجتماع  
 عليه) لما تحته وأخبرها كعامله  
 وأخذ علم (المريده) ليعذر بذلا  
 للصيغة سواء استشير لذكر  
 فيه أم لا فعبري بما ذكر أولى  
 وأعم من قوله ومن استشير  
 في خاطب ذكر مساو به بصدق  
 (فان اندفع بدوئه) بأن لم يجتج  
 الى ذكرها أو احتج لذكر  
 بعضها (حرم) ذكر شئ  
 منها في الأول وشي من البعض

(قبل خطبة) بكسر هاء (و) أخرى (قبل عقد) خبر بـي داود وغيره كل أمر ذي بال وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي هي البركة فيحمد الله (١٤١) الخطيب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بقوله تعالى

ثم يقول بحسبكم خاتما كرميكم  
أوقاتكم ويخطب أولى كذلك  
ثم يقول ليست برغوب عنك  
أو فخذ ذلك وتصل السنة  
بالخطبة قبل العقد من الأولى  
أو الزوج أو أحبي (ولو أوجب  
ولي) العقد فخطب زوج خطبة  
قصيرة عرفا (فقبل ص) العقد  
مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب  
والقبول لأنها مقدمة القبول  
فلا تقطع الولاية كالأقامة وطلب  
الماء والتميم بين صلاتي المجمع  
لكنها لا تسن بل يسن تركها  
كما صرح به ابن يونس لكن  
الذوي في الرخصة تابع الرافعي  
في إتمامه وسن وجعل في التكاح  
أربع خطب خطبة من  
الخطاب وأخرى من المحبب  
للخطبة وخطبة العقد واحدة  
قبل الإيجاب وأخرى قبل  
القبول أما إذا طالت الخطبة  
التي قبل القبول أو فصل كلام  
أحبي عن العقد بأن يتعلق به  
ولو سيرا فلا يصح العقد لأشعار  
بالأعراض (فصل) في أركان  
التكاح وغيرها (أركان) خمسة  
(زوج وزوجة وولي وشاهدان  
وصيغة وشرط فيها) أي في  
صيغته (ما) شرط (في) صيغة  
(البيع) وقدر سريانه ومنه

هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله  
عليه وسلم وعلى آله وصحبه ما بالذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا يغمزون  
الأوتام مسلمون ما أتاهم الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى قولهم قريبا  
وتسمى هذه الخطبة خطبة المحاجة شرح البهجة للشارح (قوله قبل خطبة) أي  
قبل تمامها من حيث جوابها فيشمل المصادر من الزوج ومن الولي فاندفع ما يقال  
أن خطبة الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وحاصل الدفع أنها لما اشتملت على إجابة  
الخطبة كانت قبل تمامها (قوله فيصعد الله الخطيب إلى) أي الزوج أو وليه أو نائبه  
وقوله خاتما كرميكم أي أولي أو يزيد مثلا حل (قوله أوقاتكم) هي الشابة ع ش  
(قوله بل العقد) أي عند أرادته التلغظه به حل (قوله فخطب زوج) ليس يقيد بل  
مثله الأجنبي حل (قوله كالأقامة) أي له لا وقوله من صلاتي المجمع راجع للثلاثة  
ويستفيد بما إذا لم يطل الفصل شيئا (قوله أما إذا طالت الخطبة) وضبط الفقال  
الطويل بأن يكون زمنه لو سكتا فيه مخرج الجواب عن كونه جوابا حل والاولى  
منه بالعرف كافي شرح م والظاهر أنه بضر الفصل بقول الولي قل قبلات أو فصل  
كلام الخ مفهوم الفاء في قوله فخطب وقوله فنقبل (قوله ولو يسيرا) منه قول الموجب  
استوص بها أه حل (فصل) في أركان التكاح وغيرها وهو قوله ونبيين  
بطلانه الخ (قوله ربه هذان) جعله ما شرطا كافي الغزالي أولى من جعلها ركنا  
لخر وجهها عن الماهية شرح م وجعلها ما المنصف ركننا واحدا دون الزوجين  
لأنها هي الشروط بخلاف الزوجين فان لكل منهما شروطا تخصه (قوله وشرط  
فيها) بدأ بالصيغة لطول الكلام عليها ولا يضر أن كثيراً ما يعلنون تقديم الشيء بقله  
الكلام عليه لأن السكات لا تتراحم حل وينبغي تكاح الآخر سباشارة التي  
لا يختص بفهمها القطن وكذا بكتابتها على ما في المجموع وهو محمول على ما إذا لم تكن له  
إشارة مفهومة وقعدتروا كسبله لا اضطراره حيث أنه ويطق بكتابتها في ذلك إشارته  
التي يختص بفهمها القطن أه شرح م (قوله ومنه عدم التعليق) نص عليه ما ذكر  
الأصل لها ولا يفرع عليها ما بعده (قوله ولم يتيقن صدق المشر) هو ملحق ليس بخط  
الشارح ولا خط ولدهم ومضر لأن مفهومه أنه إذا يتيقن صدق المشر بالولي يصح  
وليس كذلك وإنما هو إذا بشر بفت ع ش وعبارة حل (قوله ولم يتيقن صدق) وكذا  
أن يتيقن وخرج بولده ما لبشر بأن يتيقن صدق المشر فانه يصح لانه لا تعليق وتكون  
أن بمعنى إذ (قوله أو تكلم إلى شهر) وكذا إلى ما لا يتيقن كل منهما إليه كالف سنة  
خلافاً للبغيتي حيث قال إذا أفت بمدة عمره أو عمرها ص لانه تصرح بمقتضى الواقع

عدم التعليق والتأقت فالو بشر بولده ولم ٣١ ب يتيقن صدق المشر فقال إن كان أي فقد  
زوجتكها قبل أو تكلم إلى شهر لم يصح

ورد بان التعليق بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت وهي لا ترتفع به بدليل انه ان يغسلها او رفعها به مخالف لمقتضاه حل (قوله كالباع) فتمه لا يثبت بل المصورتين وقوله لا اختصاصه بمن يدا احتياط أي بدليل اشتراط الاشهاد فيه اه حل وقوله وللنهي دليل على الثانية (قوله وللنهي عن نكاح المتعة) وهو النكاح لاجل وجازا ولا رخصة لاه ضطر ثم حرم عام خبير ثم يازعاه الفقه وقبل حجة الوداع ثم حرم أبا القاسم الصريح الذي يوجب ابن عباس لم يستمر على حله مخالفًا لكافة العلماء زى وهو واحد امور أربعة تكرر النسخ لها نظمه بعضهم في قوله

وأربع تكرر النسخ لها جاءت من النصوص والآثار  
قبيلة ومنعة وخبرة كذا الوجه مما تيسر النادر

زاد بعضهم ما سواه من الحذر الاهلية وادعى انها التي في النظم بدل الخمر (قوله أولى من اقتضاه الخ) وجه الأولوية ان تميره بذلك يومهم انه لا يعتبر غير عدم التعليق والتأنيث من الشروط (قوله ولقضا ما يستحق) من تزويج كزوجتك أو أختكنا وإطلاق البقيني عنهم عدم الصحة في مضارعهما ثم بحث الصحة اذا نسلخ عن معنى الوعد بان قال أزوجك الآن وكانا مزوجك وان لم يقل الآن خلافا للبقيني في هذا لان اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجح فلا يومهم الوعد حتى يعتز عنه بخلاف المصارع (فرع) لو قال حوزتك بالجم بدل الزاي أو أنا حاتمًا لمر مرة بدل الكافي مع وان لم تكن لغته على المعتمد شورى وح (قوله ولو لم ينجبه) لأرد وكذا قوله وان أحسن العاقدان العربية والمراد ما يكون صريحًا في تلك اللغة كما في حل (قوله يفهم) معناها العاقدان ولو بأخبار لغة عارف حل أي أخبر بمعناها قبل اتیانها كما في شرح حر (قوله ما مانه الله) أي جعلكم الله تعالى أعناء عليهم ع ش ويصح أن يراد بالامانة الشريعة أي شريعة الله ويكون قوله واستفعل الخ من عطف الخاص على العام وكلمة الله ما ورد في كتابه من النكاح والتزويج لانهم الواردان فيه والقياس يمنع لان في النكاح ضربا من التعبد حل خلافا للحنفية حيث فاسوا عليهم ما وهبلك ومكثك (قوله بعد مديم قبول) كأن يقول قبلت نكاح فلانة أو تزويجها ورضيت نكاح فلانة أو احببته وأوردته لان هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتي في الأفعال ولا يضر من عامي فتح الزاء وكذا من العالم على المعتمد عند شيخنا لان الخطأ في الصيغة اذا لم ينزل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الاعراب والتذكير والتأنيث اه حل وعبارة م ولا يضر فياه المتكلم ولومن عارف ولا ينافي ذلك عدمهم أنعمت بضم التاء وكسر هاء محيلا لانه لا ينافي

كالباع بل أولى لا اختصاصه بمن يدا احتياط ولا نهى عن نكاح المتعة في خبر الصبيحين سمى بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من اغراض النكاح وتعبيري بما ذكر أولى من اقتضاه على عدم التعليق والتأنيث (ولفظ) ما يستحق من (تزويج أو نكاح ولو بعبارة) يفهم معناها العاقدان والشاهدان وان أحسن العاقدان العربية اعتبارا بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ بيع وتعليك وهبة لخبر مسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله (وصح) النكاح بتقديم قبول على ايجاب حصول المقصود (وبزوجه) من قبل الزوج (وبتزويجها) من قبل الولي (مع) قول الآخر عقبه (زوجتك) في الأولى

في الصيغة على المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القراءة (قوله أو تزوجتها)  
 أشار بقدر الزمير إلى أنه لا بد من الاتيان بدال عليها من نحو اسم أو ضمير أو اسم  
 إشارة مر (قوله لوجود الاستدعاء) الجازم بخلاف ما لو قال الزوج تزوجني  
 أو تزجني أو تزوجها مني وما لو قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح لعدم الجزم ولو  
 قال الولي للزوج قل تزوجتها لم يصح لانه استدعاء للفظ لا للتر ويجزى حل (قوله  
 لا بكنية) أي لأنها لا تأتي في لفظ التزويج والانسكاح والنسكاح لا ينعقد  
 الا بهما ومن الكنية زوجه الله بنى كما نقله النووي عن الغزالي (قوله كاحلتك)  
 فيه ان هذا ليس من الفاظ النكاح اه حل فكان الاولى أن يمثل بقوله أو جعل  
 بنتي ولم يقل الآن ويستثنى من عدم الصحة بالكنية كتابة الانرس وكذا اشارته  
 التي اختص بفهمها الفطن فانهم كنيانهم وينعقد بها النكاح منه تزويجا  
 وتزويما اه من شرح مر وعش عليه من موافق ولاية النكاح وبعضهم من انعقاده  
 بالكنية مطلقا حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينعقد نكاح الانرس بالاشارة  
 الا اذا كان يفهمها كل أحد قال مر في ما يأتي فان لم يفهم اشارته أحد وزوجه الاب  
 فالبطلان حكم (قوله فلا يصح بها لنكاح) ولو توفرت القرائن على النكاح ولو  
 قال نويت بها النكاح ولا يخفى أن حق ذلك يقع بالمعنى حرراه حل (قوله بخلاف  
 البيع) ولا يشترط أن يتوافق لفظا ما لو قال تزوجتك فقال قبلت الفساح صح اه  
 حبر (قوله في المعقود عليه) من زوج أو زوجة كما لو قال تزوجت بنتي أو زوج بنتك  
 ابني وهذه يشملها المتن أي مضمومة ولا يشملها قوله في المعقود عليه بناء على ان الزوج  
 غير معقود عليه بل في حكمه الا أن يقال هذه أولى بالحكم عش (قوله ونوبا  
 معينة) يؤخذ منه انها لو اختلفا في النية بطل العقد وهو ظاهر عش على مر فلو  
 طالب الزوج أحد البنات بعدموت الأب فقال أنت لمعينة وشهدت الشهود  
 بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمنها لان الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا  
 لو قال لها الشهود أنت المغدودة وسمى الولي غيرك غلطا فالقول قولها بيمنها لان  
 الاصل عدم الظن كما قاله عش على مر فالظاهر ان نكاح الثانية لا يصح ايضا لعدم  
 شهادة الشهود عليه تدبر (قوله ولا يقبلت) أو قبلته حل (قوله قبلت نكاحها)  
 المراد بالنكاح الانسكاح وهو التزويج يطابق الايجاب ولا يستتبعه معنى النكاح  
 هنا وهو المركب من الايجاب والقبول كما في شرح مر (قوله نكاح شغار)  
 عطف على العامل المقدور قبل قوله لا بكنية لان المعنى لا يصح بكنية وسمى شغارا من  
 قولهم شغار البلد عن السلطان اذا خلعه عن خلوه عن بعض شرائطه أو من قولهم شغار

(أو تزوجتها) في الثاني لوجود  
 الاستدعاء الجازم بالدال على  
 الرضى (الكنية) بمقد زوته  
 بقولي (في صيغة) كاحلتك  
 بنتي فلا يصح به الكساح  
 بخلاف البيع اذا لا بد منها من  
 النية والشهود كمن في صحة النكاح  
 كآمر ولا اطلاع لهم على النية  
 اما الكنية في المعقود عليه كما  
 لو قال زوجتك بنتي فقبل ونوبا  
 معينة فيصح النكاح بها (و لا  
 يقبلت) في قبول لانشاء  
 التصريح فيه بأحد اللفظين ونية  
 لا تفيد فلا بد أن يقول قبلت  
 نكاحها أو تزوجتها أو النكاح  
 أو التزويج أو رضيت نكاحها  
 على ما حكاه ابن هدير عن  
 اجماع الأئمة الأربعة وأيده  
 الزركشي من نص في الموطأ  
 (و لا يصح نكاح شغار) للزهي  
 عنه في خبر الصيصين  
 (كزوجتها) هو أعم من قوله  
 وهو زوجها أي بنتي (على أن  
 تزوجني بنتك وبضع كل) منها  
 (صدان الأخرى)



الكلب اذا رفع رجله ليلول فكأن كلاً منها يقول الآخر لا ترفع رجل ابنتي حتى  
أرفع رجل ابنتك شرح الروض (قوله فيقبل ذلك) بأن يقول تزوجتها وزوجتك  
بنتي قال الشيخ أي سمى ظاهره البطلان وان لم يقل أي القابل ذلك أي بوضع كل صدق  
الأخرى وقد يقال اذا لم يقل ذلك سقط جعل البضع صدقاً لما تقدم أنه اذا سكنت  
القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب يرجع الى مهر المثل وسقط أثر ذلك الموجب  
للبطلان فيبني الصفة حينئذ لان ذكر البضع حينئذ بمنزلة عدم ذكره تأمل شورى  
وقوله لان ذكر البضع أي من الموجب وقوله حينئذ أي حين لم يذكره القابل تأمل  
(قوله ما أخذ) لوقال مذكور لكان أولى به برماوى لان التفسير مذكور في آخره  
صريحاً وتكون من معنى في (قوله المحتمل) صفة لا خيراً والتفسير (قوله فيرجع  
اليه) أي الى التفسير وان كان من تفسير الراوى لانه أعلم بتفسير الخمر غيره  
اه شرح الضرر رزى (قوله والمعنى في البطلان به) الاولى في بطلانه الآن  
تجعل الباء بمعنى في (قوله حيث جعل مورد النكاح امرأة) وهي صاحبه أي  
البضع فقد جعل معقوداً عليه فيستحقه الزوج وقوله وصدقاً لاخرى أي تستحقه  
الاخرى لان صدق المرأة لها بنت المتكلم في المثال المذكور صارت مشتركة  
بين الخطاطب باعتبار كونها زوجته وبين بقية باعتبار كونها صدقاً لها وكذا  
يقال في بنت الخطاطب فظهر قوله أشبه تزويج الخ بجماع الاشتراف في كل حرف  
(قوله وقيل) أي في بيان المعنى في البطلان حل وقوله غير ذلك وهو التعليق  
(قوله بأن سكنت عن ذلك) أي عن جعل البضع صدقاً أي مع تسمية المال لقوله  
الآتي لفساد المسمى زى كأن يقول تزوجتك بنتي على أن تزوجني بفنك وصدق  
كل واحدة ألف وانما فساد المسمى الذي هو الف بالقسمة للعقد الاول لانه  
جعل الف ورفق العقد الثاني صدقاً ورفق غير معلوم فيكون الصدق كله  
مجهولاً فيرجع الى مهر المثل وانما فساد القسمة للعقد الثاني لانه مبني على الاول  
والدبي على الفاسد فاسد ولو علمنا فساد الاول فالظاهر صحة الثاني فمرر شيئاً  
وبعضه في حل وقال حجر بأن قال تزوجتك بنتي على أن تزوجني بفنك ولم يزد فيقبل  
كما ذكر اه وفيه ان وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لا فساد المسمى حل  
الله الآن يقال مراده بفساد المسمى ولو باقوا لان قوله على أن تزوجني كأنه قائم  
مقام المسمى (قوله ولانه ليس فيه الخ) ان قلت شرط عقد في عقد مبطل في فنيه  
من البيع ونحوه فلم لم يبطل هنا قلنا النكاح لا يتأثر بالشرط الفاسدة لانه معاوضة  
غير محضه سول (قوله وعلم بحل المرأة) يرد عليه من يشه ويدها رضاء وشك

فيقبل ذلك وهذا التفسير  
ماخوذ من آخر طبر المحتل  
لان يكون من تفسير النبي وان  
يكون من تفسير ابن عمر الراوى  
أومن تفسير نافع الراوى عنه  
وهو ما صرح به البخارى فيرجع  
اليه والمعنى في البطلان به  
التشريك في البضع حيث جعل  
مورد النكاح امرأة وصدقاً  
لاخرى فاشبه تزويج واحدة  
من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا)  
لا يصح (لومها معه) أي مع  
البضع (مالاً) كأن قيل وبضع  
كل واحدة وألف صدق  
الاخرى (فان لم يجعل البضع  
صدقاً) بأن سكنت عن ذلك  
(صحيح) كاح كل منهما لا تنعاه  
الشريك المذكور ولا يليس  
فيه الا شرط عقد في عقد وهو  
لا يفسد النكاح ولا كل واحدة  
مهر المثل لفساد المسمى (و) شرط  
(في الزوج حل واختياره) تعيين  
وعلم بحل المرأة) فلا يصح  
نكاح محرماً ولو وكله بحرم مسلم  
لا يملك المحرم لا يتكح

هل هو خير أو أقل فانه يحل له نكاحها مع انه ليس عالم بالصلح اله الا ان يقال المراد  
 بالعلم محل المرأة عدم العلم بمرميتها عليه مع عدم معارض للصل فلا يرده عليه من شك  
 في انقضاء عدتها بحيث لم يصح نكاحها ما لم يتبين خلافه لان الاصل بقاء المانع  
 وهو العدة أو يقال انه شرط لجواز الاقدام فلا يخفى انه اذا ظن بمصرئيتها أو عدم  
 خلوها من العدة أو الزوج فتبين خلافه بعد العقد انه يصح اعتبارا بما هو في نفس  
 الامر بقوله ولا من جهل حلها أي لا يصح نكاحها ما لم يظن المانع فتبين خلافه  
 والاصح على المتمدن كما ذكره من شرح م ر وصرح به ح ل خلافا لما في الشورى  
 (قوله ولا مكره) أي بغريق اما اذا كان بجرح كأنه على نكاح المظلومة  
 في القسم ح ل فيصح بأن ظلمها فوقعين عليه نكاحها لبيت عندها ما فاتها  
 (قوله وفي الزوجة حل وتعيين) ويشترط في انعقاد النكاح على المرأة المتتقة أن  
 يراها الشاهد ان قبل العقد للعقد عليها وهي متتقة ولم يعرفها الشاهد ان لم يصح  
 لان استماع الشاهد العقد كاستماع المحاكم الشهادة قال الزركشي محلها اذا  
 كانت مجرولة والا فيصح وهي مسألة نفيسة والقضاء الا ان لا يعلم بها فانهم  
 يزجون المتتقة الحاضرة من غير معرفة الشهود لها كتفاه بحضورها وأخبارها  
 أه عجرة وبعبارة م ر في الشهادات قال جمع لا ينقذ نكاح متتقة الا ان عرفها  
 الشاهد ان اسمها ونسبها وصورة وقال جرو ق ل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية  
 المجرولة بل تسكن الشهادة على جريان العقد بينهما وبين الزوج اه وفيه انه اذا  
 حصل منها انكار للعقد فلا يصح شهادتها بما نهار وجهه لعدم علمها بالسكن يؤيد  
 كلامه صحة النكاح بابني الزوجين أو عدويهما مع عدم صحة شهادتهما بثبوته عند  
 الانكار (قوله وخلو مامر) فلما دعت انها خلية من نكاح أو عدة جاز تزويجها  
 ما لم يعرف لها نكاح سابق فان عرف لها وادعت ان زوجها طلقها أو مات وانقضت  
 عدتها جاز لوليها الخاص تزويجها ولا يزوجه الولي العام وهو الحاكم الاعدت بوث  
 ذلك عنده كما قال زى (قوله من عدم ذكره) عدم المانع باعتبار مدلوله وهو  
 الاثنية والخسوة اذ هما وجوديان فلا يرد ما يقال ان المانع أمر وجودي فلا يصدق على  
 عدم الذكورة (قوله بما يأتي) أي في الموانع وهو الرقيق والفاسق ومحبو والسفاهة  
 ومختل النظر ومختل الدين فهي خمسة وقوله مع بعضها ثم وهي الثلاثة الاخيرة أي  
 المحرم والصبي والمجنون (قوله بما يأتي في الشهادات) ومنه أبصار الشاهد العاقد من  
 حالة العقد كما ذكره م ر هناك وقال هنا ومثل العقد بحضرة الاعي في المطلقان  
 العقد بظلمة شديدة أي لعدم علمها بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظر له

ولا مكره وغيره من كاليصح  
 ولا من جهل حلها الاحتياط  
 لعقد النكاح (وفي الزوجة  
 حل وتعيين وخلو مامر) أي  
 من نكاح وعدة فلا يصح نكاح  
 محرمة للخبر السابق ولا أحد  
 المراءين للابهام ولا منكوحة  
 ولا معتدة من غيره لتعلق حق  
 لغريباء واشترط غير الحل  
 فيها وفي الزوج من زيادة في  
 الولي اختيار وهو من زيادة في  
 (وقد مانع) من عدم ذكره  
 ومن احرام وفي وصي وغيره  
 مما يأتي في موانع الولاية فلا  
 يصح النكاح من مكره وامرأة  
 وخنثى ومحرر وصبي ومجنون  
 وغيرهم مما يأتي مع بعضها ثم  
 (وفي الشاهد من ما) يأتي  
 (في الشهادات) هو اعلم بما  
 ذكره

ولو سمعوا الأعيان والقبول من غير رؤية الموجب والقابل ولكن جزأ في أنفسهما  
 بأنهم ما فلان وفلان لم يكف للعللة المذكورة عش على حر ويحصر على الشخص  
 العالم بفسق نفسه تعرض للشهادة (قوله وعدم تعيين لهما) مثال تعيينهما معاً للولاية  
 اخوان أذنت لهما معاً أن تزوجاها (قوله نعم انما اذا ذكرين مع) كقولان الولي  
 ذكر ان بخلاف المعقود عليه أوله **كأن عقد على خنتي أوله** فبان انني أو ذكرا  
 والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لغريهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما شورى  
 ويقاس على الخنثيين غيرها اذا تبين وجود الألفية في نفس الامر وتشترب هذه  
 الشروط حال التصل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعبر فيه حال الاداء زي  
 (قوله المنفرد) قضيته ان الاخ لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل أحبيبا مع  
 أن يحضر مع آخر فيه نظراً لان المصريح به في الرض وشرحه عدم الصحة أي وصورة  
 المسألة انها أذنت لكل أن تزوجها بخلاف ما لو زوج أحدهم وحضر الآخران  
 فانه يصح اه حل أي وقد أذنت له فقط فيؤخذ منه ان مفهوم المفردية تفصيل  
 (قوله كالزوج) أي فلا يجوز أن يوكل في القبول ويحضر مع شاهد آخر فهو متطير  
 وذلك لان الوكيل سفير محض فكان الموكل هو العاقد (قوله ووكيله نائبه) أي  
 والحال ان وكيله نائبه حل (قوله والمعنى في اشتراطهما) هذا الاشبا سب ما تقدم  
 من عده لهما ركناً الا ان يقال جرى هنا على طريقة الغزالي أو مراده بالشرط ما لا بد  
 منه (قوله أي ابني كل منهما) بأن كانا أخوين شقيقين وسكت عن ابني أحدهما  
 وهما كابني كل منهما حل (قوله لهما) أي الابن والعدين وقوله في الجملة أي  
 في غير هذه الصورة والافالقياس أن لا يصح نكاح الابن ثبت به ذلك النكاح  
 فاكتموا يكون الشاهد ثبت به النكاح في الجملة أي في بعض الصور وكتب أيضاً  
 أي في غير نكاحهما فلا يثبت النكاح من ذكر فلو ادعت عليه زوجة وأنكر  
 وأقامت بينهما أو عدها شهداء عليه بذلك قبل شهادتهما لوجود المانع وهو  
 العداوة وشهادة الابن لهما أو أحدهما لهما ولوا دعي عليها زوجة وأنكرت وأقام  
 من ذكر شهداء عليهم بذلك لم يقبل أيضاً لوجود المانع وفي كلام حجر وقد يتصور  
 قبول شهادة الابن أو العدين في هذا النكاح بعينه في صورة وهي شهادة الحسبة  
 حل (قوله بمستورى عدالة) أي عند الزوجين شورى (قوله لانه يجري بين اوساط  
 الناس) لعل المراد بالاوساط ما عدا الولاية والعوام كطلبة العلم والعوام  
 ادني مرتبة قال حل وأخلفته انه لو اراد ان يعقدها محاكم اعتبرفت العدالة  
 الباطية لسهولة معرفتها عليه بمراجعة المزكن وقال المتولي لا فرق لان ما طرقة

(وعدم تعيين لهما ولا أحدهما للولاية) وهو من زيادتي فلا يصح النكاح بحضور من اتقى فيه شرط من ذلك كأن عقد بحضور عدين أو امرأتين أو فاسقين أو أميين أو عيين أو خنثيين نعم انما اذا ذكرين مع ولا بحضور متعين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وان اجتمع فيه شروط الشهادة لانه ولي عاقد فلا يكون شاهداً كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر احضار الشاهد من بل يكفي حضورها كاشهلة اطلاق المتن ودليل اعتبارها مع الولي خبر ابن حبه لان النكاح الابولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للابضاع وميانة الزنكحة عن المحمود (ومع) النكاح ظاهراً وباطناً (بابي الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعديهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) مع (ظاهراً) التقيد به تبعاً للسبكي وغيره من زيادتي (مستورى عدالة) وهما المعروفان بها ظاهر الاباطنة لانه يجري

بين اوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطية لاحتاجوا الى معرفتها بالحضروا من هو متصف بالعدالة بها في طول الامر عليهم ويشق

المسألة يستوى فيه الحاكم وغيره واعتمد شيئا (قوله لا يستوى اسلام وحرية) فان بان الاسلام او الحرية أو البائع مع شوبرى أى بان انعقاده (قوله ولو مع ظهورهما) أى ظهورا واسلامهما وحريةهما أى ولو كانا مسلمين وحرين بحسب الظاهر من الداربان كانا القبط في دار مسلمين أحرارا (قوله وذلك) بان يكونا بموضع الخ لبيان لما قبل الغاية وقوله أو يكونا ببيان لما بعدها (قوله ولا غالب) ليس بتقدير عس (قوله فهما) أى الاسلام والحرية (قوله فيه) متعلق بمحذوف صفة نكحة والقد بر بجملة مقبولة فيه (قوله فهو أعم أولى) ووجه الأولوية ان التعبير بالينة يشمل الرجل مع المرأة وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى يثبتهم عس ووجه العموم شموله علم الحاكم (قوله في حقهما) متعلق بطلانه وقوله بما يمنع تنازعته قوله بحجة وقوله أو بأقرار الخ وأخذ من قول المتن بعدد الشاهدين بما يمنع صحته فهو راجع للكل (قوله فلا يقبل اقرارها) نعم ان علما المقدس جازم العمل بقضته باطنا لكن اذا علم الحاكم بما فرق بينهما شرعا م وحى (قوله ولو أقام الخ) خرج به ما لو قامت بينة تشهد بحسبة فانهما تسمع رى ومحل سماعها عند الحاجة اليها كأن طلق شخص زوجته فلا تأوهو بمعاشرها ولم تعلم لينة بالطلاق فلا تأو ظنت انه بمعاشرها بحكم الزوجة فشهدت بطلان السكاح عند القاضى اما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع منه عليه الواو الشرح م وعس عليه وعبارة حل وأما بينة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها يفسق الشاهدين موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة أو بنتها بعد طلاقها فلا تقبل الدخول حتى تكون معاشرته لامها حراما لان أم الموطوءة تشبهة بتجوزم معاشرتها معاشرته المحارم اذ يحرم نكاحها فشهدت بينة الحسبة ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرته من ذكر لان نكاحه لبنتها كان فاسدا لان شهود العقد فاسقة وحينئذ يابزم عدم صحة النكاح بسقط التحليل لوقوعه تبعا (قوله من المهر) أى من نصفه لان الغرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كأن طلقها قبل الدخول فلا تأثم أقام بينة على ما يمنع صحة العقد وأراد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل وبسقط التحليل حينئذ لوقوعه تبعا شو برى (قوله فلا يؤثر) أى الاقرار وقوله كما لا يؤثر أى الاقرار وقوله فيه أى في ابطاله شيئا واعتراض بأن المنة شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم بشهادتهما فالمقيس شامل للمقيس عليه فلا حاجة للمقياس ومن ثم لم يذكره مر ولا يجوز ويمكن أن يخص المقدس بما اذا كان قبل الحكم بشهادتهما ويرد عليه حينئذ انه قياس مع الفارق لان النكاح تقوى بعد

(لا) بمستوى (اسلام وحرية) وهما من لا يعرف اسلامهما وحريةهما ولو مع ظهورهما بالادار وذلك بان يكونا بموضع مختلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب أو يكونا ظاهري الاسلام والحرية بالداد بل لا بد من معرفة حالهما فهما باطنا السهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة والنسب وكستورى الاسلام مستور البوغ (ويتبين بطلانه) أى النكاح (بحجة فيه) أى فى النكاح من بينة وأعلم حاكم فهو أعم من قوله بينة (أو بأقرار الزوجين في حقهما) بما يمنع صحته كفسق الشاهد ووقوعه في الردة لوجود المانع وخرج بزنا فى في حقهما حق الله تعالى كأن طلقها فلا تأثم انعقا على عدم شرط فلا يقبل اقرارها للتممة فلا تحل الايجمل كما فى الكافي للغوارزى قال ولو أقام عليه بينة لم تسمع قال السبكي وهو صحيح اذا اراد نكاحا حديدا كما فرضه فلم أراد التخلص من المهر وأرادت بعد الدخول مهر المثل أى وكان أكثر من المسمى فيه فى قبولها قلت وهو داخل فى قولى

فى حقهما (لا) بأقرار (الشاهدين) بما يمنع صحته أى النكاح فلا يؤثر فى ابطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما ولا الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما

على الزوجين (فان أقر الزوج)

دون الزوجة (فه فسح) النكاح

لاعترافه بما يتبين به بطلان

نكاحه (وعليه المهران دخل)

بها) (والانقصه) اذا قبل

قوله عليها في المهر وقول فسح

هو المراد بقوله فرق بينهما فهي

فرقة فسح لا طلاق ولا نقص

عدد الطلاق كالوأقر بالرضاع

تعتبرى بما يعيحه من أهم من

تغيره بالنسب (وأقرت

الزوجة دون الزوج (تخلل

في ولي أو شاهد) كفسق (حلف)

فيصدق لان العصمة بيده وهي

تريد رفعها والاصل بقاؤها وهذه

من زيادتي فان طلقت قبل

دخول فلا مهر لانكارها أو بعده

فلها أقل الاربعين من المسمى ومهر

المثل ونخرج باطل فيمن ذكر

غيره كالوقالت الزوجة وقع

العقد بتغيري ولا شهود وقال

الزوج بل بهما فتخلف هي كما

نقل ابن الرفعة عن الزناجر

والزناجر عن النص لان ذلك

اسكال واصل العقد (وسق

اشهاد على رضائي معتبر رضاها)

بالنكاح بان كانت غير حرة

احتياطاً من انكارها وانما

لم يشترط لان رضاها ليس من

نفس النكاح المتغير فيه

الاشهاد وانما هو شرط فيه

الحكم بشهادتهما فلا يلزم من عدم تأنيدا لقرار في ابطاله حينئذ عدم تأنيده

في ابطاله قبل الحكم بشهادتهما الا ان يقال انه قياس أدون تأمل (قوله على

الزوجين) أما في حقهما فيقبل وبعبارة شرح مدر نعم له أثر في حقهما فان حضرا

عقد آخرهما مثلاً ثم ماتت وورثها سقط المهر قبل النكاح وفسد المسمى بعده فيجب

مهر المثل أي ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر لئلا يلزم انهما أو وجبا لقرارهما حقاً لها

على غيرها (قوله أقر الزوج به) أي بما يعيحه من أهم من (قوله هو المراد بقوله) فرق

أوله السبكي بالحكم بالبطلان وظاهره انه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله

فرقت بينهما لكن تغييره هنا يفسح يقتضي انه لا بد من فاسح وان المقد الاول صحيح

وليس كذلك حل أي بل ينفسخ المقدم غير فاسح بمجرد الاقرار فلوال ينفسخ

النكاح لكان أولى برأوى (قوله كالوأقر بالرضاع) التشبيه في النقص لافي عدم

نقص الطلاق لانه لا يتأني في الرضاع اذا تحلل له بعد ذلك (قوله وتغيرى بما يعيحه

منه) أي العائد عليه الضمير في به (قوله بتخلل في ولي أو شاهد) هال قال به

أي بما يعيحه من أهم من كمال أولامع انه أخصر ثم ظهر انه لو قال ما ذكر لشل ما لو قالت وقع

العقد بتغيري ولا شهود وقال الزوج بل بهما يقتضي انه يخلف مع انها هي التي تخلف

على كلامه كما سياتي نعم على المعتمد الآتي من ان الزوج يخلف في هذا أيضاً يكون

قوله به صواباً تأمل (قوله والاصل بقاؤها) لكن لو مات لم ترته شرح مدر فان

طلقت أو ماتت مدر (قوله فلا مهر) قال ابن الرفعة الا اذا كانت محجورة سبعة فان

ذلك لم يسقط لفساد اقرارها في المال والامة كذلك قال في المبهات وسقوط المهر

قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم يقبضه فان قبضته فليس له استرداده أي لانها

تقر له به وهو ينكره خ ط (قوله فتخلف هي) المعتمدان القول قول الزوج شو برى

فيخلف لان الرابع ان القول قول مدعي الصحة زى (قوله من معتبر رضاها) ليس

قيدا كما يعلم من كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم أمي الملقيني كان بعد

السلام يأتيه لو كان المزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وأبني

البغوى بان الشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر له بانها أذنت له وكلام الفقهاء والمقاضي

يؤيده وعليه يجعل ما في البحر عن الاصحاب انه يجوز اعتماد مدعي أرسله الولي لتغيره

لزوج موأته والذي يقبه انه يأتي هنا ما في عقده مستورين داخل خلاف انما هو

في جوارب ما شرته لافي الصحة لماسمران مدارها على ما في نفس الامر شرح حجر ومثله

مدر (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينية) ينبغي أو اخبار

من يثق به ولو فاسقا أو صدياً غير حل (قوله وليها) أي أو وكيله (قوله انه يسر أيضاً)

ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو بينية أو بأخبار وليها مع تصديق الزوج أو عكسه وقضية التقييد بن

معتد معتبر رضاها انه لا يسر الاشهاد على رضي الحبرة وقال الاذعي ينبغي انه يسر أيضاً ورجا من خلاف من معتبر رضاها

معتد \* (فصل) في عاتد النكاح أي ثبوتها ونفيها (قوله وما يله كرمه) أي  
 كالوقوف على الأذن وكيفية الأذن من نطق أو غيره ع ش هل هو أي مع تزويج  
 السلطان في حال غيبة الولي وعضله (قوله لا تعتقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها  
 دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شقيه أي الإيجاب أو القبول قال ح ل إذا  
 وليت الأمامة العظمى فان لمسان تزوج غيرها لانفسها كما ان السلطان لا يعتد  
 لنفسه مواعدا يعتدله ما ذونه من اولا فهذه اولى وكذا بقية الموانع أي من الرق  
 وغيره الا المتكفر فقد ذكر روافي الامامة العظمى انه لو تولاها كافر لا يزوج بها  
 مسلمة (قوله لانفسها) أي إيجابا ولا لغيرها قبولا وإيجابا ح ل فان خالفت  
 وزوجت نفسها سواء كان بحضرة شاهدين أم لا أو وكلمته من تزوجها وليس من  
 أولياها وجب على الزوج مهر المثل بالوطء ولو في الدبران كان رشيدا ويجب  
 أيضا الرش بكثرة ان كانت بكر ولا يجب عليه الحد وان اعتقد التصريم سواء قلد  
 أم لا لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه يعزوان اعتقد التصريم ومحل  
 هذا كله ما لم يجتمعا كما به عهده والواجب المسمى ولا تعزير وعمله أيضا ما لم يجتمعا  
 كما به بطلانه والواجب الحد من شرح مروجوا شيه اه (قوله لا يلق) قدّم  
 الدليل العقلي لانه شامل للإيجاب والقبول بخلاف التقلي فانه خاص بالإيجاب وقوله  
 وعدم ذكره عطف مسبب على سبب قال ح ل أي عدم ذكره في العقد فلا ينافي  
 ما يأتي في التوكيل في النكاح منها رخصا (قوله وتقدم خبر) أي فيستدل به على  
 كون المرأة لا تعتقد نكاحا ع ش وأصرح الالة على ذلك قوله تعالى فلا تعضلوهن  
 ان يكن أزواجهن بناء على كون الضمير في تعضلوهن للأولياء المأروى ان معقل  
 ابن يسار كان له اخت طلقها زوجها وانقضت عذتها وأرادت أن تعود له بعقد جديد  
 فامتنع أخوه هاشم ذلك لانها لو كانت تتولى العقد بنفسها لم يكن للنهي عن العضل  
 فائدة كذا قيل لكن يعبر على كونه أصرح اذ دلة قوله ان يتكن بناء على ان  
 النكاح حقيقة في العقد (قوله لا نكاح الا بولي) وفي تزويجها نفسها حل وعنه  
 فهو دال عفومه (قوله وروى ابن ماجه) أتى به مع ما قبله لدفع ما تروهم من ان  
 الولي في قوله لا نكاح الا بولي فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث ولعمومه لانه نفي  
 تزويجها نفسها ولغيرها ولانه اصرح في المراد ولانه على شرط الشيفين وقال ح ل  
 خبر ابن ماجه يغني عما قبله اه شيخنا (قوله فوكلت لاعتن نفسها) وهل المراد  
 فقط أو لومعه حرراه حل وقضية كلام المصنف البطلان في الاخيرة شوبرى  
 وهي قوله ولومعه (قوله ويقبل اقرار مكافئة) وكذا عكسه أي اقرار مكاف به

لمصدقته كما يدخل من زى وقوله وبكافة أى حرة ولو سفيها وان كذبها شهود عيقتهم  
 لاحتمال نسيانهم م ر وكذا لو أنكر الولي الاذن بدون السكوة لاحتمال نسيانها ح ل  
 (قوله لمصدقها) ولو غير كفقر وقوله وان كذبها وليها أى ما لم يقربه لرجل وهو  
 لا آخر والاعمل بالاسبق كما يأتي (قوله فيثبت بصدقهما) فلم يترأس كوا للغير له  
 واذا كذبها الزوج ليس لها ان تفرج حال لا بل لابد من تطليق الزوج لها فاذا  
 كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت اليه وظاهره وان ادعى انه كان ناسيا  
 عن التكذيب فلو كذبه وقد اقرب بكاهما رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها  
 نفسها لانها ادرت بحق له علم باعداسكاره ولا كذلك هو في الاولى وعساوة غيره  
 قبل رجوعها اه حل (قوله من انه يمكن في اقرارها المطلق) لانه يستغنى عن  
 تفصيلها بالتفصيل الواقع في الدعوى وبأى ما ذكر في اقرار الرجل المبشدي والواقع  
 في جواب الدعوى فلا بد من التفصيل في الاول ويكفي الاطلاق في الثاني خلافا  
 لمن فرق بين الرجل وغيره زى وحل (قوله تصديق سيدة) هل المراد تصديقه  
 في النكاح أو في الاذن لانه الذي يملكه انشاءه تراجع وكذا يقال في ولي السفية  
 اه وشدي على م ر وقد يدعى ارادة الاول بالنسبة الرقيقة لتوقف عقد النكاح  
 على مباشرته له وارادة الثاني في الرقيق لانه يجبره الاذن لرفع عنه المانع ومساو  
 يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال في السفية فأمل (قوله ولو اقربت لرجل  
 وليها) أى المجبر والمناسب تأخير عن قوله وبقي اقرار مجبره (قوله عمل  
 بالاسبق) أى في الايمان لمجلس الحكم وان اسندت الاخر التزج الى تاريخ  
 متقدم وذلك لانه يسبقه واقراءه يحكم بصحته لعدم المعارض الا فاذا حضر الثاني  
 وادعى خلافه كان مریدا لرفع الاقرار الاول وما حكم بشيئ له لا يرتفع الا بمئة عش  
 على م ر لكن تعبیر الشارح بقوله فان اقراء معا دون ان يقول ذهابا وانقباضا معا  
 يفيد خلافه الا ان يقال اقراء أى عند الحاكم (قوله فان اقراء معا) أو علم السبق  
 دون عين السابق ولو جهل الحال وقف ان رجى معرفته والابطال وفي كلام حران  
 ذلك كاتعية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها في المبة وكاتعية ما لو علم السبق  
 ثم دعى اه حل (قوله فلا نكاح) ضعيف والمعتمد لا يعمل باقرارها دون اقرار  
 وايها للعاق ذلك بدنها وحققا ولو قالت هذا زوجي فسكنت وماتت وبنها واخذت  
 لها باقرارها ولو ماتت لم تره ولو قال هذه زوجتي فسكنت وماتت ورثته مؤاخذه له  
 باقراره وان ماتت لم يرهنها على النص (قوله السكرانة) هي لغة بني أسد لانهم  
 يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال

لمصدقها) وان كذبها وليها لان  
 النكاح حق الزوجين  
 فيثبت بصادقهما كالبيع  
 وغيره ولا بد من تفصيلها  
 الاقرار فتقول زوجتي منه  
 ولي حضور عدلين ورضاى  
 ان كانت من غير رضاها  
 وهذا في اقرارها المتدافلا  
 ساني ماساني في الدعوى  
 من انه يكفي في اقرارها المطلق  
 فان ذاك محله في اقرارها  
 الواقع في جواب الدعوى  
 ولو كان احدهما قريبا اشترط  
 مع ذلك تصديق سيدة ولو  
 اقربت لرجل وليها لا آخر  
 عمل بالاسبق فان اقراء معا  
 فلا نكاح ذكره البلقي في  
 تفصيله وقوله لمصدقها من  
 زيادتي وكما لكافة السكرانة

وباب سكران لدى بني أسد \* مصروف اذ ابتلاه عنهم المرد

قوى (قوله وقيل اقتراد جبر) لم يقل هنا صدقة كالتى قبلها او مد كالشاح  
فظارها وان كذب الزوج قل وهو بعيد فلا يضمن تصديق الزوج كالتى قبلها  
ولم يرد فى كونه جبراً بحال الاقاررة لم يكن جبراً حالته كان ادعى وهو يثب انه  
فوجها حين كانت بكراً لم يقل اقتراد لجبره عن الانشاء حينئذ اه شرح م و  
(قوله على موليته) وان لم تصدقه كما فى شرح م (قوله لقدوته على انشائه)  
يعلم منه انساب الابان تكون بكراً وان يكون الزوج كفراً لانه لا يكون جبراً  
الا حينئذ (قوله ولا ب) أى وان لم يل مالها الطر وسقه بعد رشد برماوى أى وجبر  
عليها القاضى وهو لى مالها كما انتم ح ل (قوله طاهرة) بحيث لا تتحقق  
على أهل محلها شوبرى (قوله من نقد البلد) المراد به ما جرت العادة به فيها  
ولو عروضا برماوى (قوله موسر) أى بحال صدقاتها على المعتمد عند م خلاطاً  
فى رى حيث قال موسر به أى بمهر مثلاً على المعتد فيخرج المهر ومنه ما للزوج لولى  
محموده المهر بنتاً باجبار ولها لها ثم يدفع أبو الزوج الصداق عنه به به العقد فلا  
يصح لانه كان حال العقد مسراً فالطريق ان يهب الاب ابنه قبل العقد مقدار  
الصداق ويقبضه له ثم يزوجه ويغنى ان يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثير من  
ان الاب يدفع عن الابن مقدم الصداق قبل العقد طاهراً وان لم يكن هبة الا انه ينزل  
متراتباً قد يدعى انه هبة مخفية للولد فان دفعه لولى الزوجة فى قوة ان يقول لمسكت  
هذا الابنى ودفعته لك عن صداق بنتك الذى قدر لها ع ش على م فى باب الكفالة  
وفيه اضاوى بى ما لو قال لولى المرأة لولى الزوج زوجه بنتى انك بمائة قروش مثلاً  
فى ذلك فلا يصح وطريق الصفة ان يهب لصدائق ولولده ويقبضه له وهل استغلق  
الجهان كالاتى ونحوها كفى فى اليسار لانه متمكن من الفراغ عنه او تحصيل حال  
لصدائق أم لافيه نظر والاقرب الاول اخذ احكاماً لوفى باب التغليس من انه يكلف  
الانزول عنها ومثل ذلك ما لو تجسد له أى يحصل له فى جهة الونف أو الديوان أى ديوان  
المرتزقة ما بقى بذلك وان يقبضه لانه كالوديعة عند الناصر والحاصل ان الشرط  
سبعة أربعة للصحة وهى ان لا يكون بينها وبين وليه لعدة طاهرة ولا بينها وبين  
الزوج عدة او وان لم تكن طاهرة وان تروج من كفؤ وان يكون موسراً بحال  
الصداق ففى فقد شرط من هذه الاربعة كان التسكح باطلاق لم قاذن وثلاثة لجواز  
المباشرة وهى كونها بمهر مثلاً ومن نقد البلد وكونه حالاً وسياً فى مهر المثل ما يصلم  
منه ان محل ذلك من فى لم يعتدن الاجل أو غير نقد البلد والاجازة بالترحل وبغير نقد

(و) قبل اقتراد (جبر) من  
اب او جد او سيد على موليته  
(به) أى بالتسكح لقدوته على  
انشائه بخلاف غيره لتوقفه  
على رضاها (ولا ب) وان  
علا تزوج بغيرها لاذن منها  
(بشرطه) بان يزوجه وليس  
بينها عدة او طاهرة بمهر مثلاً  
من نقد البلد من كفؤ لها موسر  
به كبيرة كانت او صغيرة عاقلة  
او مجنوناً له كمال شفقتة  
ونحوه الدارقطني



التيب أحق بنفسها من وليها  
والبكر يزوجه أبوها وقول  
بشرطه من زيادتي (وسن له  
استدانتها مكلفة) تقليدا  
لما طهرها وعليه جل خبر مسلم  
والبكر يستأمرها أبوها بخلاف

غيره فإنه يعتبر في تزويجه  
لها استدانتها كما سبق في  
وقول مكلفة من زيادتي  
ومثلها السكرانة (وسكوتها)  
بقيدها بقول (بعده) أي  
بعد استدانتها (اذن) للاب  
وخبره ما لم تكن قريبة ظاهرة  
في النكاح كصباح وضرب خذ  
تطهر مسلم واذن اسكوتها  
وهذا بالنسبة لا تزويج لا تقدر  
المهر وتكونه من غير عقد البلد  
(ولا تزوج ولي) من أب  
أو غيره عاقلة (ثيبا) وهي من  
زالت بكارتها (بوطء) بقيد  
زده بقول (في قبلها) ولو  
حراما أو نائمة (ولا غير أب)  
وسيد من ذى ولاء وسلطان  
ومن بهما شبهة نسب كاخ وعم  
(بكر) عاقلة (الأبائهما) ولو  
بأنفسه أو كالأب (بالتين) خبر  
الدارقطني السابق وخبر  
لا تنكحوا السبا حتى  
تستأمرهن رواه الترمذي  
وقال حسن صحيح

وأما اشترط في الزوج عدم اداء الفاهرة والباطنة لمعاشرته له ونخرج بالعداوة  
السكرانة من بطل أو نشوة خلقه فلا تؤثر لكن يكره تزويجها له شرح مر (قوله  
أحق بنفسها) أي في اختيار الزوج أو في الاذن وليس المراد أنها أحق بنفسها  
في العقد كما يقول المخالف كالحنفية شيخنا عز بن زكي لكن قوله من وليها مع قوله والبكر  
تزوجه أبوها يشهد بالحنفية القائلين بأنها تزوج نفسها (قوله اذن للاب وغيره)  
وان لم تعلم الزوج مر (قوله وضرب خذ) الواو بمعنى أو (قوله واذن اسكوتها) اذن  
خبره دم وسكوتها بعد مؤخر أي سكوتها اذن أي كاذنهم اتخذت المكاف مبالغة  
في التشبيه وقدم التشبيه به فذلك هكذا يعين والاف السكوت ليس اذا حتى يحصل  
خبره عنه وانما وكالاذن شجنا (قوله وهذا بالنسبة للزوج) أي ولو بغير عقد شرح  
مر وتيل لابد من اذنهما طبقا بالنسبة لغير الكفو وكذا بالنسبة له لكونه عدوا أو غير  
موسر بحال الهدق (قوله لا تقدر المهر) أي وهو دون مهر المثل فلا يكتفى بالسكوت  
حل (قوله من زالت بكارتها) وان عادت (قوله بوطء) ولو من نحو قد رد في قبلها الاصل  
وان تعدد فلا يشبهه بغيره فلا بد من زوال البكارة منه حال وعبرة بزي قوله  
في قبلها ولو كان لها فرحان أصليان فوطئت في أحدهما زالت بكارتها أصارت ثيبا  
بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبهه الاصل بالرائد فلا تنصير  
فيما بين وال بكارة أحدهما لاحتمال ان يكون الوطء في الزائد اهـ (قوله وسيد)  
فلو زوج امته وبعها ورشك هل وقع التزوج قبل زوال ما سكه مكم بعهده  
السكاح لان الظاهر وقوعه في ملكه حل (قوله من ذى ولاء الخ) بيان للغير  
(قوله الا باذنهما) أي صريحه في النبي ويكتفى بالسكوت من البكر راغب المجرى على  
الارجح كما صرح به مر في الشارح لانه كالأذن حكما (قوله ولو بلغنا الوكالة) أي  
للاب وغيره أو بقولها اذنت له في ان يعتدلى وان لم تذكر نسكا حوا ويده قوله لم  
يكتفى قولها رضيت عن برضا أي وامى أو بما يقبله أي وهم في ذكر السكاح شرح  
مر ولو عزل نفسه حينئذ لم ينزل ولو رجعت عن الاذن قبل كالعقد كان  
كرجوع الموكل لكن لا يقبل قولها في ذلك الا بينة ولو ادعى الولي انه كان تزوجه

حال بكارها مستحق حل (قوله نفي في ذلك) انظر مرجع اسم الاشارة فان ظاهره وجوبه الانكاح وشبه الوصية للابكار واما بالنسبة لوطء الشبهة بعد ذلك فيجب لها مهر ثيب ولعله وجه التقيد باسم الاشارة وكذا لو شرط بكارها فثبت النكاح وشورى وقوله مثله الوصية للابكار اعتمد السيوطي عدم دخولها في الوصية للابكار لان المدار عنده في الثيبه على زوال العذرة وعبارة البرماوى قوله كالبكر اى من حيث وجوب الاجبار والا فالواجب بوطئها مهر ثيب والنوراه كالبكر مطلقا (قوله لم تمارس الرجال) هذا جرى على الغالب والافعال الفرقة كالا دعى في جعلها ثيبا بزوال البكاره شورى (قوله وحيثما) تفسر ا ه ح ش وظاهره انه عطف مضافا الى قوله و بما تقرر (اى فى قوله ولا يزوج ولين الخ (قوله صغيرة عاقلة) اى حرة واما الجمونة فتزوج كما ساقى والفتنة يزوجها سيدها ومثل العاقلة السكرانة كما مر ابرماوى (قوله وأحق الاولياء بالتزوج) قال البرماوى افعل التفضيل على يابه بالنظر لمطلق الولاء لا بالنظر لذلك العقد واما بالنظر لذلك العقد فهو بمعنى مستحق اه واسباب الولاء اربعة الامومة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب حل (قوله لكل منهم) اى الآباء المدلول عليهم بقوله فاقبوه لانه مفرد مضاف فيم الآباء (قوله المجمع على ارثهم) بالرفع ليس في خط المصنف وانما هو مزيد على الماشم بخط ولده ولا حاجة اليه لانه لا يحتز زلما اذ ليس لئساعه به غير مجمع على ارثهم لا يقال السلطان عصبه غير مجمع على ارثه لا ناقول الكلام في العصبية من النسب والولاء كما قاله الشارح وايضا قال بعد ذلك فالسلطان حل ويمحى بان التقيد لاخراج ذوى الارحام على القول بانهم يسمون عصبية وهو قول مرحوح (قوله نعم) لو كان استندوا على قوله كآرهم (قوله واستوبوا عصبية) ليس يقيد بل مثله ما اذا لم يستوبوا كان كان أحدهما الاب والآخر شقيقا وكان الذى لاب أخا لام فانه يقدم لادلائه بالام والجد وأدلاء الآخر بالجد والجدة كما فى شرح م ر ولو كان أحد ابني العم أخا لام والآخر ابنا قدم الابن لان النبوة عصبية فاجتمع فيه عصبوتان بخلاف الاخوة لالام ليست عصبية حل (قوله وتقدم بيانه في يابه) ومنه ان يقدم ابن المعتق على ابيه وأخوه وابن أخيه على جدّه وعمه على ابي جدّه (قوله فالسلطان) نعم لو كان الحاكم لا يزوج اذ رآه م لها وقع الاحتتمل لئلا عاده كما فى كثير من البلاد فى زمانه جواز توليه أمرها لادلاء وجوده شرح م ر (قوله من فى محل ولائته) عبارة شرح م من هي حالة العقد بمحل ولائته ولو جناية وأذنت له وهي خارجة ثم زوجها بعد عودها اليه لا قبل وصرح له (فرع) اذا عدم السلطان لزمت أهل

أما من خلقت بلا بكاره أو زالت بكارها غير مازد ذكر كسقطه وأصبح وحده حبض ووطء فى دبرها هى فى ذلك كالبكر لانها لم تمارس الرجال بالوطء فى محل البكاره وهى على غياوتها وحياتها و بما تقرر علم انه لا تزوج صغيرة عاقلة ثيب اذ لا ذن لها وأن غير الأب والمجد لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج بالاذن ولا ذن لها صغيرة (وأحق الاولياء) بالتزوج (أب فاقبوه) وان علا لان لكل منهم ولادة وعصوبة تقدموا على من ليس لهم الاعصوبة ويقدم الاقرب منهم فالاقرب (مسائل العصبية المجمع على ارثهم) من نسب وولاء (كارتهم) اى كتر ثيب ارثهم فيقدم أخ لا يوين ثم لاب ثم ابن أخ لا يوين ثم لاب وان سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصبية أخا لام أو كان معتقا واستتبوا عصبية قدم ثم معتق ثم عصبته بحق الولاء كترتهم فى الارث وتقدم بيانه فى يابه (فالسلطان) فيزوج من فى محل ولائته بالولاية العامة

الشوكية الذين هم أهل الحمل والعقد ثم انصبوا فانيا فتصدق احكامه للضرورة  
 المصلحة لذلك شرح حجر ولو قالت للقاضي ابي غائب وانما خلية عن السكاح والعدة  
 فله تزويجها والا حوط اثبات ذلك او لقلني زجبي اومات لم يزوجهما حتى يثبت ذلك  
 اه ع ب وهذا اذا عرفت الزوج والا زوجهما سم (قوله ولا يزوج ابن امة) خلافا  
 للمزني مع الائمة الثلاثة ح ل (قوله لانه لا مشاركة الخ) أي ليس هناك رجل  
 ينسب ان اليه بل هو لايه وهي لايها اه شيخنا (قوله عنه) أي عن النسب شو برى  
 أو عن نفسه (قوله وقضاء) أي وملك كأن كان مكانها وملك امه فامه يزوجهما باذن  
 سيده حل (قوله لانه غير مقتضية) أي فهو من باب المقتضى وغير المقتضى فيقدم  
 المقتضى وليس من باب المقتضى والمنافع لانه لو كان كذلك لقدم المانع ولا يزوج  
 حينئذ الابن شيئا وانما كانت البنوة غير مانعة لانه لا يصدق عليهم مفهوم المانع وهو  
 وصف وجودي ظاهر منضبط معرف فيض الحكم ع ش لان البنوة امر اعتباري  
 لا وجودي (قوله وان لم ترض المنة) وأما العتيقة فلا بد من رضاها ويكفي سكوت  
 البكر وأما امة المرأة يزوجهما من ذكر لكن مع اذن السيدة الكاملة ولو تكررا  
 فلو كانت السيدة عاقلة صغيرة فبها يمنع على أبيها تزويج أمها وتعة الخشى  
 يزوجهما من يزوج الخشى بفرض أنوته لكن مع اذن الخشى والبعض يزوجهما مالك  
 بعضها مع قريبها والا فمعقوبه معها والمكاتبه يزوجهما سيدها باذنها وكذلك أمها  
 لانه اماما لا أولوي ويزوج الحاكم امة كافر اسلمت اذنه اه حل وقوله باذن  
 متعلق بيزوج والضمير للكافر والموقوفة لا يزوجهما الا السلطان باذن الموقوف عليهم  
 ان انحصروا والا فباذن الماطر في ما يظهر كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى شرح مر  
 بخلاف العبد الموقوف لا يزوج بحال اذ لا مصلحة في تزويجه ظاهرة وان انحصر  
 الموقوف عليهم وبه مرجح شيئا كحجر حل (قوله زيادة على مامر) أي من فقد الولي  
 الخاص (قوله اذا غاب) أي ولم يكل وكبلا يزوج في غيبته والا فقدم على السلطان  
 حل وفي فتاوى البغوي انه لو تزوج السلطان من غاب ولها ثم حضر بعد العقد  
 بحيث يعلم انه كان قريبا من البلد عند العقد تبين ان العقد لم يصح وفي فتاوى القفال  
 نحوه ولو تزوج الحاكم في غيبته ثم حضر الولي وقال كتب تزوجهما في الغيبة قال  
 الاصحاب يقدّم الحاكم حيث لا يئنه ولو باع عبد الغائب في دينه فقدم وقال كنت  
 بعته في الغيبة فعن الشافعي انه يبيع المالك مقدم والغرف ان السلطان في السكاح  
 كولي آخر ولو كان لها وليان فزوجهما أحدهما في غيبة الا تحرقه دم الغائب وقال  
 كنت تزوجهما لم يقبل الابينة اه زى ونظام بعضهم العور التي يزوج فيها

(قلايز ورج ابن) امه وان علت  
 (بنوة) لانه لا مشاركة بينه  
 وبينها في النسب فلا يعتنى  
 ببلغ العار عنه بل يزوجهما  
 بفرض بنوة عم كوله وقضاء  
 ولا تضرب البنوة لانها غير  
 مقتضية لامانة (ويزوج  
 عتيقة امرأة حية فقدولى  
 عتيقة نسبها) (من يزوجهما)  
 والولاية عليها بقول لولاه  
 على معتقها فزوجهما ابو المنة  
 ثم جدتها بترتيب الاولياء  
 ولايزوجهما ابن عم العتقة  
 وما استثنى من طرد ذلك وهو  
 ما لو كانت العتقة ووليها  
 كافرين والعتيقة مسلمة حيث  
 لا يزوجهما ومن عكسه وهو  
 ما لو كانت العتقة مسلمة  
 وليها والعتيقة كافرين حيث  
 يزوجهما معا ومن هو من اختلاف  
 الدين الا في الفصل  
 بعده (وان لم ترض) العتقة  
 اذ لا ولاية لها (فاذا ماتت  
 زوج) العتيقة (من له الولاء)  
 من عصباتها فيقدم ابنها على  
 أبيها (ويزوج السلطان)  
 زيادة على مامر (اذا غاب)  
 الولي (الا قرب) نسبيا

أو ولد (مرحلتين أو أحرماً أو عضلاً) (١٣٥) أي منع دون ثلاث مرات (الكلفة دعت إلى كثرة) ولوليد مؤنث مثل

الحاكم بقوله

ويرتفع الحاحكم في صورتها \* منظومة تحكي عقود حواهر  
عدم الولي وقصدته ونكاحه \* وكذلك غيبته مسافة قاصير  
وكذلك انشاء وحبس مانع \* امته لمحجور توارى القادر  
احرامه وتزويج مع عضله \* اسلام ام الفرع وهي الكافر

والمعتدان الاغنياء لا يكون مانعاً بل ينظر (قوله أو عضلاً) ولوليد نقص المهر شرح م  
والعضل صغيرة وأقوى المروي بأنه كبيرة باجتماع المسلمين قال حجر ولا يأنم باطلا  
بعضل لسانه يخل بالكفاءة وعلمه منه باطلا ولم يكنه اثباته حل وعبارة م ر واقفاء  
المصنف بأنه كبيرة باجتماع المسلمين مراده في حكمه التصريح به هو وغيره بأنه صغيرة  
(قوله من تزويجه) متعلق بمنع (قوله نيابة عنه) كالسلطان يزوج بالنيابة  
لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالنيابة تزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل  
فهل تزويج السلطان كالتزويج بالولاية لان ولايته لا تستر الاحياء دام الولي على  
العضل فان رجوع عنه كان التزويج لولي الظاهر نعم حل (قوله لبقائه) أي  
الولي الغائب أو المحرم أو العاضل شرح م وهو علة العلة (قوله فامتنع الولي) اظهر  
في محل الاضمار لثلاثة وهم منه عود الضمير على المحرم والعين شيعنا (قوله ممن  
هو اكفو منه) أي ولم يكن موجوداً للانساقض ما يأتي انها لو طلبت التزويج  
من اكفو وهو من آخر قدم طلبه هو سم (قوله اما لو عضل ثلاث مرات فاكتر) أي  
ولم تغلب طاعته على معاصيه أي التي هي العضلات لان الولي بشرط فيه العدالة  
ومتي كان فاسقاً بغير العضل لا يزوج ثم ان فسقه بالعضل هل يمنع شهادته او لا نقل  
عن شيخنا الذي ناصر الملة ط ب انه فاسق بالنسبة للتزويج لا مطلقاً وفيه فظرو على  
منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد كتنى بنوته ولا يجب اختياره ولو غلبت  
طاعته على معاصيه كالزواج السلطان حل وقول حل التي هي العضلات  
فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها (قوله تعين كفواً آخر) وان كان معيناً يذلل أكثر  
من مهر المثل كما شرح به الامام وقوله أولى من تعبيرة بالاب لان عبارة الأصل توهم  
ان الجدة لا يزوج وان الاب يزوج الشيب اكفو غير من عيقته وليس مراد ع من  
\* (فصل في موانع ولاية النكاح) أي وغيره ممن قوله ولجبر الخ (قوله  
يمنع الولاية) أي الشاملة للسيدة بدليل قوله نعم لولاك الخ أي الولاية الخاصة لما تقرر  
أنه لو نكح على الولاية العظمى رقيق أو محجور عليه بسفه أو سبي م يزال كافر كان له  
ان يزوج بها كالمرة وحيث اريد الولاية الخاصة لا يحسن استثناء الامام الاعظم

من تزويجهما به نيابة عنه لبقائه  
على الولاية ولان التزويج  
في الاخيرة حتى عليه فاذا  
امتنع منه وفاء الحاكم بخلاف  
مالذا دعت الى تغيير كفؤ  
لان له حقاني الكفاءة ويؤخذ  
من التعليل انما لودعته الى  
يجب أو عين فامتنع الولي  
كان عاضلاً وهو كذلك الا حق  
له في التمتع وكذلك دعت الى  
كفو فقال لا تزوجك الا ممن  
هو اكفو منه ولا بد من ثبوت  
العضل عند الحاحكم يزوج  
كافي سائر المحجور ومن خطبة  
الكفو لها ومن تعيينها له  
ولو بالنوع بان خطبها اكفو  
ودعت الى احدهم وخرج  
بالمحدثين من غاب وبنهما  
فلا يزوج السلطان الا باذنه  
نعم ان تذر الوصول اليه  
لخرف جاريه ان يزوج بغير  
اذه قاله الرواني اما لو عضل  
ثلاث مرات فاكتره ففسق  
فيزوج الا بعد لا السلطان  
كما سيأتي (ولو عيبت كفواً  
فلم يعبر تعين) كفؤ (آخر)  
لا بد اكمل نظراً منها ما غير  
المحرم ولو بالواجب بان كانت  
ثيباً فلس له تزويجها من غير  
من عيبت فمجبى بالمحرم

أولى من تعبيرة بالاب \* (فصل في موانع ولاية النكاح) (يمنع الولاية رفاً

من الفسق وكان يعين اسقاطه ونرج بالولاية الركاثة فيكون الرقيق وكبلا  
في القبول دفن الايجاب حل ومثله السفيه مر (قوله لنقصه) أي الرق أي  
صاحبه (قوله البعض) ومثله المكاتب بل أولى لتسام ملكه لكن باذن سيده شرح  
مر (قوله من انه) أي البعض وبعبارة مر بناء على ان السيد يزوج أمته بالملك  
الخ وقوله لا بالولاية يقتضي ان الولاية غير شاملة للملك وحيث يكون الاستدراك  
صوريا وبعبارة حل فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسيدة كاهنسا وتطلق على  
ما يشمل السيدة كما في الترجمة فالاستدراك في الجملة كما قدمناه وقوله في الجملة  
أي صوريا وهذا على الاحتمال الاول (قوله خلافا لما أفتى به البغوي) أي من أنه  
لا يزوج أصلا حل وعن (قوله لسلبه العبارة) أي عبارة كالعقود الواقعة منه  
وأقواله وأفعاله الاما استثنى شيخنا (قوله وتعليقا زمن الجنون) أي على زمن  
الافاقه فكان السكل جنون وهو علة للغة قال سم قديتهم من هذا التعليل  
انسلا بولايته حال افاقته وليس مراداً بالمراد بالتعليق انه لا تنتظر افاقته قال  
في شرح الروض واذا قصر زمن الجنون هذا كيوم في سنة فظاهرهما لا تنتقل  
الولاية بل تنتظر الافاقه كتنظيره في الحضانة شوري (قوله فيزوج الابعد في زمن  
جنون الاقرب) هذا يعني عنه قوله الاتي وينقلها كل لابعد وانما عليه هنا  
لاجل قوله دون افاقته وحكماية مقابلة ونبيه عليه ايضا في الفاسق لحكماية المقابل  
تأمل (قوله دون افاقته) فلا يزوج فيها وان قلت حذافلو وكل الاقرب في زمن  
الافاقه اشترط ان يقع الوكيل العقد قبل عودا الجنون لان بعوده ينعزل الوكيل  
حل (قوله لا يزول الولاية) لانه يقلب زمن الافاقه على زمن الجنون فكان زمن  
الجنون افاقه شيخنا عزري فلا يزوج الابعد في زمن جنون الاقرب على هذا وهو  
ضعيف (قوله ولو قصر الخ) أشار به الى ان محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره  
ما لم يقل زمن الافاقه جدا كيوم في سنة والالم تنتظر قطعا فيزوج الابعد في زمن  
الجنون قول واحد باتفاق السارح الصغير وغيره ومحل الخلاف ايضا ما لم يقل زمن  
الجنون جدا كيوم في سنة والاقنتظر الافاقه قول واحد كما قاله الشوري (قوله  
فهو كالعدم) فلا تنتظر خبر ما بل للابعدان يزوج في زمن الجنون فعمل انه لوزوج  
الابعد في زمن تلك الافاقه لم يصح تزويجه حل وفي شرح مر فهو كالعدم أي من  
حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحته انكاحه فيه لو وقع وبشترط بعد افاقته  
صفاؤه من آخر خيل يحمل على حدة الخلق اه وهذا يفهم من قوله الاتي واختلال  
نظره ولو تزوج الابعد ثم اختلف هو والاقر ففقال الاقر أبت زوجت زمن افاقتي

ولو في بعض لنقصه فتعبري  
بذلك أعم من قوله لا ولاية  
لرقيق نعم لو ملك البعض أمة  
زوجها كما قاله البلقيني بناء  
على الأصح من انه يزوج بالملك  
لا بالولاية خلافا لما أفتى به  
لبغوي (وصبي) لسلبه العبارة  
(وجنون) ولو منقطعاً لذلك  
وتعليقا زمن الجنون المتقطع  
فيزوج الابعد في زمن جنون  
الاقرب دون افاقته وخالف  
في الشرح الصغير فقال  
الاشبه ان المتقطع لا يزول  
الولاية كالاخيه ولو قصر زمن  
الافاقه جدا فهو كالعدم كما  
قاله الامام

وتر ويجعل بالمال وقال الابدل في زمن حنونك فهو صحيح لم يعمل بقول واحد منهما  
 بل يرجع للزوجين ويعمل بما يتفقان عليه فان اختلفا لقول قول مدعي الحصة  
 وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال بعضهم ينبغي ان يكون القول قول الزوج  
 مطلقا لان العصمة بسببه اه عن (قوله) فسق غير الامام ولو تاب الفاسق  
 زوج في الحال وان كان فسقا بالعضل شو برى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة  
 وبينهما واسطة موكاله بي اذا بلغ ولم تحصل له ملكة تمنعه من ارتكاب الكبائر  
 فلا يقال له عدل ولا فاسق لانه لم يرتكب مقسقا وعبرة حل قوله فيمنع  
 الولاية كالحرف فيزوج الابدع وعليه لو تاب بزواج حال ولو كان فسقا بالعضل  
 لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح  
 الابوي وشاهدي عدل حيث لم يقيد الولي بالعدالة بخلاف الشاهد فان الشرط  
 فيه العدالة فلا بد فيه من الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلزم بين الولاية والشهادة  
 فيحوز ان يلى ولا يشهد وذلك فيما اذا تاب الولي الفاسق فان له ان يزوجه حال ولا يجوز  
 ان يشهد وكذا البايع العبي أو سلم الكافر ولم يوجد منها مغفر فيزوجان  
 ولا يشهدان لعدم عدلتهما لعدم وجود الملكة في ذلك اثبات الواسطتين  
 الفسق والعدالة والمفهوم من كلام الاستاذ البكري ثم ما يهتمة ان بالعدالة تنضم  
 شهادتهما قال سيم على حرمهما قال الاستاذ لا ينبغي العدول عنه قال ع ش ومن  
 الغير القضاء ما لم يلزمهم وشوكة ويعلم بقسقم اه وعبرة م عند قول المصنف  
 في الفصل قبل هذا فالسلطان والمراد بالسلطان هنا وفي ما يأتي الامام  
 وتوايه اه والظاهر ان هذا من جملة قوله وفي ما يأتي بل هو عينه فيكون مخالفا  
 لكلام ع ش (قوله) لانه نقص يقتض في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضي ان كل  
 ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لان ارتكاب خاتم المروءة نقص يقتض  
 في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعمل م ولا جبر هذا التعليل ولان انتفاء  
 العدالة يتدح في الشهادة ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولي عدم الفسق كامر  
 (قوله) وقيل لا يمنعها ولو كان لوسلبناه الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ابقيناه على  
 ولايته قال ابن عبيد السلام ولا يسبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو  
 حسن وينبغي العمل به والمعمد انتفاء المال الى الحاكم الفاسق ذي وحل وشرح م  
 (قوله) فيزوج بناته بالولاية العامة) يقتضي هذا انه لا يكون محبرا معتمدا في زوج  
 بناته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا باذنها ونقل عن شيخنا انه مال الى انه يكون مجبرا  
 اه وكتب ايضا اى حيث لا ولي غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة

(فسق غير الامام) الاعطه  
 ولو بعض ثلاث مرات أو  
 أسره لانه نقص يقتض في  
 الشهادة فيمنع الولاية كالحرف  
 فيزوج الابدع وقيل لا يمنعها  
 وعليه جماعات لان الفسقة  
 لم يمنعوا من التزويج في عصه  
 الا وابن وخرج بزياد في غير  
 الامام الاعظم فلا يمنع فسقه  
 ولا تنه عنه على الصحيح من  
 انه لا يعمل بالفسق فيزوج  
 بناته وبنات غيره بالولاية  
 العامة فتخبرنا لسانه (وهجر  
 سقه)

على العامة فاذا كان فاسقا وله أب غير فاسق زوجهن أو هو ومع ذلك لو كن أي بناته  
 أمكارا لا يحتاج لأذن من لانه أب وعليه فليس بالولاية العامة المحضة والمآثران الام  
 لوزنات الامامة العظمى لا تزوج من ذكر الا بالاذن لانه لا يكون مغيرة حل  
 (قوله بأن بلغ غير رشيد) أي في ماله امان بل بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل  
 في الفاسق وتقدم حكمه ع ش وفيه على م و المراد بلوغه رشيد ان يمضي له  
 بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشد بحيث يقضي العادة برشده من مضي  
 عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به الغش لا بمجرد كونه لم يتعاضد من اوقات  
 البلوغ بخصوصه (قوله لم يجر عليه) فان لم يجر عليه مع تزويجه بكمية تصرفاته  
 حل (قوله انه لا يعتبر الجبر) ضعيف وقال عن فحجره بالسفينة مع من الولاية وان لم  
 يجر عليه وهذا ضعيف بالنسبة لمن بذر بعد رشده ولم يجر عليه (قوله كخجل)  
 مسكون الموحدة الجنون وبشبهه كالموج والبله وبفضها الجنون فقط كما يفيد كلام  
 المصالح فيكون ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر العام بعد الخاص وقال عن  
 الخجل فساد في العقل والمشم ورفق الباء (قوله وكثرة اسقام) استشك كل الراعي  
 عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا بعد ان يقال مسكون الا لم يس بالبعد من  
 افاقة انفسه عليه فاذا انتظرت الافاقة في الاغناء وجبان يتفكر السكون هنا  
 وبتدبر عدم الانظار يجوز ان يقال بزواج السلطان لا الا بعد كافي الذائب واجاب  
 ابن الرفعة عن الاول بأن الاغناء له أمده ينظر يعرفه الاطباء فيجعل مرذا بتخلف  
 سكونه الا وعن الثاني جمع بقاء الاهلية مع الالم اذ الاهلية مع دوام الالم فلا  
 الغيبة حل وري (قوله كمامر) أي في قواه وما استثنى الخ حل (قوله لولي  
 السيد) سواء كان السيد الذكرا مسلما أو كافرا لان السيد وان كان ذميا رز وج  
 أمته الكافرة فقام ولله مقامه أو كان السيد انثى مسلمة بخلاف الكافرة فليس  
 لوليها المسلم ان يزوجه أي أمته الكافرة لانه لا يزوج مولوته الكافرة حل (قوله  
 والعامضي معطوف على قوله لولي السيد (وله مامر) أي من قوله فالسلطان بانه شامل  
 لتزويج المسلمة والكافرة حل (قوله ولي كافر) مسانف وقوله شذرا أي  
 مفسقا قال م و اما المرتد فلا يباح له ولا يزوج أمته بملك كمالا بتر فوج (قوله  
 في اليهودي النصرانية) صورته ان يتزوج نصراني يهودية أو كسبة فتدعته  
 بتناقض اذ ابلغت بين دين أبيها وامها فتأمرها وتتخذه حل (قوله كالارث) منه  
 يؤخذ انه لا يزوج الحر في ذمية ولا عكسه ومثل الذي المعاهد حل (قوله وبنيها  
 كل) تعبيره بالنقل بالنسبة للصبا والجنون واختلاف الدين الاصلي فيه مساهمة

بأن بلغ غير رشيد أو بذر  
 بعد رشده لم يجر عليه لانه  
 لقعه لا يلى أمر نفسه فلا يلى  
 أمر غيره وقضية كلام الشيخ  
 أي حاده وغيره انه لا يعتبر  
 الجبر وخبر به ابن أبي هريرة  
 وروحه العامضي بخيل وأمن  
 الرفعة واحتاره السبكي أما  
 حجر الملقس فلا يمنع الولاية  
 لكحل نظره والجبر عليه محق  
 العمراء لا لنقض فيه (واختلال  
 نظر) هرم أو غيره كخجل  
 وكثرة اسقام الجبر عن البعث  
 عن أحوال الأزارج ومعرفة  
 الكثرة منهم وادتمارى على  
 ما ذكره من تفقيد هرم  
 أو خجل (واختلاف دين)  
 لانماء الموالاة فلا يلى كافر  
 مسلمة ولو كانت عتيقة كافرة  
 كافر ولا مسلم كافرة نعم لولي  
 السيد تزويج أمته الكافرة  
 كالسيد الاتي بيان حكمه  
 وللقاضي تزويج الكافرة  
 عند تدزولي الخاص كالحمل  
 مامر ولى كافر لم يرتكب  
 محظورا في دينه ككافرة ولو كانت  
 عتيقة مسلمة كافر أو اختلف  
 اعتقادهما فيسبى اليهودي  
 النصرانية والنصراني اليهودية  
 كالارث ولقوله تعالى والذين  
 كفروا بعضهم أولياء بعض (ويستغنى أي الولاية) (كل) من المذكورات (لا بد)

ولو في باب الولاء حتى لو اعتق  
 شخص أمة ومات عن ابن مغير  
 وأخ كبير كانت الولاء لا تلغ  
 خلافا لمن قال إنها للتماكم  
 وذكر أئمة لها بالنسب  
 واختلاف الدين من زيادتي  
 (لاعي) فلا ينقلها الحصول  
 المقصود مع من البحث عن  
 الاكتفاء وهو رفقهم بالسماح  
 (و) لا اغتيا بل ينظر زواله  
 وإن دام إياها تقرب مدته  
 (ولا إهرام) بنسب لسكره  
 يمنع الصحة كما هو فلا يزوج  
 الأب بعد بل السلطان كما هو (ولا  
 يعتد وكيل محرم) من ولي  
 أو زوج (ولو) كان الوكيل  
 (خلالا) لانه سفير محض  
 فكان العاقد الأوكل والوكيل  
 لا ينزل بأحرار مكره فيقعد  
 بعد النفل ولو أهرام السلطان  
 أو الفاضل لم يلحقه انه يعقدوا  
 الاكتبة كما جزم به الخفاف  
 وصحة الروايات وغيرها  
 تصرفهم بالولاية لا بالوكالة

لان النقل فرع الثبوت وهي لا تثبت لهؤلاء الا ان يقال ضمن نقلها معس فيثبتها  
 فاطلق المزموم وأراد الا لازم تأمل وهو مستعمل في حقيقته وبجازه (قوله ولو في باب  
 الولاء) أي ولو كان النقل للابعد في باب الولاء شيئا (قوله لا عي) معطوف على  
 كل وكان الاولى ان يجعل معطوفا على رقا أي يمنع الولاء رقا لا عي الا ان يقال هما  
 أي المنع والنفل متلازمان ولا يميز للفاضي ان يقوض اليه أي الاعي ولاية عقد من  
 العقود بأن يقول له ولينك أمر هذا العقد بخلاف توكيله بأن يقول له وكنك في هذا  
 العقد فانه صحيح كما سيذكره وادعقد وكل في قبض المهر وادعقد على مهر عيين  
 ان عقد به المثل في ذمته عن وينقلها الخرس حيث لا اشارة مفهومة ولا كتابة  
 ليكل به أو الافلاح وانظر الفرق بين تزويج الاعي حيث يصح وبين بيعه  
 مثلا مع ان التعليل المذكور هنا يأتي في البيع ونحوه أيضا النكاح يحتاط له  
 ويمكن الفرق بأن البيع يحتاج لرؤية المبيع (قوله ولا اغواء) ولا سكر بلا تعمد  
 حل (قوله وان دام إياها) أي ثلاثة فأدونها وان دعت حاجتها الى السكاح في ذلك  
 زوج السلطان نان زاد على ثلاث زوج الابعد ولو أخيرا هل الخبرة بان مدته تزيد  
 على ثلاثة زوايا الابعد من اول المدّة حل ومثله سم على حجر قال عس ثم لو زوج  
 الابعد اعتمادا على قول أهل الخيرة نزال المانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا  
 على مال الزوج الحاكم لمعية الأقرب فبان عدمها والظاهر ان المراد بأهل الخيرة  
 واحد منهم اه وقر حل فان دعت حاجة الى النكاح في ذلك زوج السلطان  
 خفافا في شرح مروض عبارته فان دعت حاجتها الى النكاح في زمن الاغواء  
 أو السكر فظاهر كلاهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافا للمتن اه  
 وقول حل ثلاثة أيام فأقل مثله مر خلافا لزي حيث قال المعتد انه اذا كان دون  
 الثلاثة انتظروا الا انقلت للأبعد وعزاه مرأى في غير الشرح والمعتد الاول  
 (قوله ولا يعتد وكيل محرم) لان موكله لا يملكه فهو أولى (قوله لانه سفير) أي  
 رسولا بين الزوج والولي وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب  
 أيضا قوله محض أي لم تعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فانه قد يقع له  
 العقد في بعض الصور كما مر في الوكاله ولو وكله حال الإهرام لعقد له بعد التخلل  
 أو اطلق وعقد بعد التخلل جاز شيئا (قوله والوكيل لا ينزل بأحرار موكله) هذه  
 الجملة كانت تعليل إتيان قوله لعقد بعد التخلل وعسادة شرح مرفوعة بعد التخلل لانه  
 لا ينزل به (قوله بعد التخلل) أي الثاني ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان هل  
 وقع قبل الإهرام أو بعده صدق مذهب العمة بيمينه لان الظاهر في العقود الصحة



(ولم يتركيل بتزويجه موليته ولم يملك تأذن ولم يعين) في التوكيل (فزوج) أو اختلفت الاغراض باختلاف الانواع لان  
 شفقة الولي تدعو الى أن لا يوكل الا من يقبح حسن نظره واختباره (١٤٠) (وعلى الوكيل) حيث لم يعين له زوج

س ل (قوله ولم يتركيل بتزويجه موليته) ولو زال اجباره به ذاك الوكالة بان زالت  
 بكازتها بوط في قبلها هل تبطل الوكالة أو تبقى ولا تزوج الا باذن الولي الاوجه  
 الاول وهو واضح عند عدم الاذن لاولي واما لو اذنت له نيسته بحسب حرره حل ولو قال  
 تزوج لي فلانته من أيها فمات الاب وانتقلت الولاية لالاخ فهل تبطل الوكالة  
 أو يقبل من الاخ قال الزركشي الظاهر المنع حل (قوله وان لم تأذن) أي  
 في التوكيل وهو شامل لما اذا انتهت عنه وصنعه يقتضيه حل وعش (قوله  
 الاغراض) أي اغراض الاولياء والزوجات (قوله فلا يصح تزويجه غير كفؤ)  
 ولا يزوج بهما المثل ونم من يذل كغيره أي يفرض عليه ذلك وان صاع العقد  
 بخلاف البيع فانه يتأخر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح وقوله ولا كفؤ الخ لان  
 تصرفه بالمصلحة وهي متضمنة في ذلك وانما يلزم الولي الاكفاء لان نظره أوسع  
 من نظره الوكيل فقوض الامر الى ما يراه أصح شرح م ر وقوله فلا يصح تزويجه غير  
 كفؤ به ان هذه اليبس احتياط لانه يكون في أمر كمال وتزويجه الكفو شرط صحة  
 الا ان يقال المراد بالاحتياط فعل الامر المطلوب سواء كان شرط صحة أو كمال وقوله  
 مع طلب أكفا أي مع كون شخص أكفا منه طالبا للمنافع ومصدرا ضاف لغايله  
 مع حذف المفعول أي مع طلب الاكفاء اياها (قوله كغيره) دخل فيه القاضى  
 فله التوكيل ولولا هي حل (قوله ولم يعين زوج) لانها ولا منه (قوله ان لم تنهه)  
 أي غير الجيرة (قوله واذا نتهه) أي قبل التوكيل فانه مع ما يقال ان الاذن شرط  
 في صحة تزويجه فكيف يجعل شرطا في صحة التوكيل (قوله ولم يعين في التوكيل  
 من عينته) أي بان لم يعين أصلا وعين خلافا من عينته لكن تعليله الا في بقوله  
 فان الاذن المطلق خاص على الصورة الاولى الا ان يقال المراد منه الاذن المطلق  
 عين عينته وهذا شامل لها (قوله لم يصح التوكيل) ويلزم منه عدم صحة النكاح وان  
 زوجها من عينته س ل ونقل عن م الصحة اعتبارا بما في الواقع وعمله ما يمكن  
 الموكل المحاكم بان لم يكن ولي الاحكام وأمر رجلا بتزويجها قبل استئذانها أي  
 ثم اذنت بعد التوكيل فانه يصح حل (قوله فلان الاذن) أي من الولي وقوله المطلق  
 أي عن تعيين من عينته وقوله مع ان المطلوب أي لها (قوله ففعل من الاولى) مراده بها  
 القيد الاول من القيود الثلاث وهو قوله ان تنهه لان عدم النهي صادق بالصورة  
 الثلاث المذكورة وانما نظر الاولى نظرا لكون القيد كلمة أو جملة ولا يصح ان يراد بالاولى  
 قوله في الشارح فان تنهه لان ما ذكره لا يعلم منها تأمل (قوله لم يصح الاذن) نعم ان دلت  
 قريضة ظاهرة على انها انما قصدت اجلاله مع كآبته الا ذرعى شورى (قوله بنت

(احتياط) فلا يصح تزويجه  
 غير كفؤ ولا كفؤا مع طلب  
 أكفا منه (كغيره) أي غير  
 الجيرة بان لم يكن اولا لاحدا أو  
 كانت موليته تنهه انه ان يوكل  
 بتزويجها وان لم تأذن في التوكيل  
 ولم يعين زوج وعلى الوكيل  
 الاحتياط (ان لم تنهه) عن  
 توكيل (واذنت) له (في تزويج  
 وعين من عينته ان عينت  
 والتقيد الاخر من زياد فان  
 تنهته عن التوكيل أو لم تأذن  
 في التزويج أو لم يعين في التوكيل  
 من عينته لم يصح التوكيل اما  
 في الاولى فلانها انما تزوج  
 بالاذن ولم تأذن في تزويج  
 الوكيل بل تنهته عنه واما  
 في الثانية فلانه لا يملك التزويج  
 بنفسه بحيث يفتك يوكيل  
 غيره فيه واما في الثالثة فلان  
 الاذن المطلق مع ان المطلوب  
 من فاسد ففعل من الاولى انه  
 انما يوكل فيها اذا قالت له  
 تزوجي ووكيل بتزويجي أو زوجي  
 أو ووكيل بتزويجي وله تزويجها  
 في هذه بنفسه اذ بعد منعه  
 مما له التوكيل فيه فان تنهته  
 عن التزويج فيها بنفسه لم يصح  
 الاذن لانها منعت الولي وردت  
 التزويج الى الوكيل الاجنبى

فأهيه الاذن له ابتداء (وليقل وكيل ولي) لزوج (زوجك بنت فلان) فيقبل (و) ليقل (ولي) (ولان)

فلان) وان لم يقل موكلتي قال سئ وقضيته جواز الاقتصار على اسم الاب وحله  
ان كانت عبرة بذلك الاب والافلاذ ان يذكر صفتها ورفع نسبها الى ان يتنفي  
الاشراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني (قوله لو قيل زوج) ولو كانا وكيلين قال  
وكيل الولي زوجت بنت فلان بن فلان وقال وكيل الزوج ما ذكره جهر مر ل  
(قوله فيقول وكيله الخ) قد فهم من قوله فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الايجاب  
كقول وكيل الزوج قبات نكاح الانية لما فلان فيقول الوكيل زوجتها  
وليس مراد فان الذي جزم به في الروضة الجواز س ل (قوله قبات نكاحها له)  
المراد بالنكاح هنا النكاح وهو الفلز ويج لانه هو الذي يقبله للزوج لان النكاح  
المركب من الايجاب والقبول يستحيل قبوله كما تقدم عن مر (قوله بما ذكر  
في الاولى) وهو قوله زوجت بنت فلان (قوله اذا علم الشهود والزوج الوكالة)  
ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما ليكف باخبار الرقيق ان سيده اذنه  
في التجارة لانه متمسم باثبات الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في الوكيل لانا  
نقول الوكيل لم يثبت وكالته بقوله لم يثبت تغير قوله بخلاف الرقيق حل ومنه  
شرح مر وكتب الرشيدى عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ اى لانه لم يقع منه  
الا العقد المذكور ومضونه ما ذكره لم يقع منه انه قال قبل ذلك انا وكيل فلان كما قال  
الرقيق قد اذن لي سيدي (قوله والا فبحتاج الوكيل) اى لجواز البشارة والا فبمع  
القد مع الجهل بالوكالة فيجرح لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كما قاله مر ل  
وقوله فمع ما اى في صورتين (قوله وعلى اب) وان لم يكن مجبرا كما سيأتي ومثل  
الاب السلطان عند نقده او تعذر الوصول له او امتناعه دون ثقة الاخر ولو وصيا  
(قوله تزويج ذى جنون) اى واحدة فقط وتعتولهم على الحاجة يقتضى اعتبار  
التمدد وبه قال السنوى وروبان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة فادرفل تمتعت  
اليه وسياق عن شيخنا ان هذا بالنسبة الى الوطء واما بالنسبة للخدمة فيزاد بقدرها  
ح ل (قوله من ذكر او انى) ووثق النكاح في تزويج الذكور من ماله لا من مال  
الاب ع ش فان لم يكن له مال فهل يكون في مال الاب او على مياسير المسلمين  
او في بيت المال حرروا الظاهر انها في مال الاب فان لم يكن له مال فعلى بيت المال فان  
لم يكن فعلى مياسير المسلمين (قوله بكبر) اى مع كبر اى بلعج بكرا ونب ح ل (قوله)  
الحاجة) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) الباء للسببية والباء بعدها  
في المواضع الثلاثة لتصوير (قوله عند اشارة عدلين) عبارة شيخنا عدل والظاهر  
ان المراد عدل الرواية حل وقال خط وغيره عدلى شهادة وكذا عدل واحد على

لو قيل زوج زوجت بنتي  
فلان فيقول (وكيله قبلت  
نكاحها له) فان ترك لفظة  
له يصح النكاح وان نوى  
موكله لان الشهود لا اطلاع  
لهم على النية وعلى الاكفاه  
بما ذكر في الاولى اذا علم  
الشهود والزوج الوكالة  
وفي الثانية اذا علمها الشهود  
والولي والا فبحتاج الوكيل  
الى التصريح بغير ما بها وعلى  
اب) وان علا (تزويج ذى  
جنون مطبق) من ذكر  
او انى (بكبر الحاجة) اليه  
بظهور امارات اتسوفان  
او يتوقع الشفاء عند اشارة  
عدلين من الاطباء

الخدمة (قوله أو باحتياجه) أي فاعلمون أي الخدمة لأنهم وجدوا فيه حجة ولو عسرا  
 من بضعة يخدمها ولا يقيد بمن يجب خدمها وكتب أيضا لأن الزوجة وإن لم يلزمها  
 خدمة الزوج وإنها لو عدت بذلك قد لا تفي به إلا أن داعية طبعها تقتضي ذلك  
 فاكتمى به حل (قوله وليس في محارمه) أي والحال أنه ليس في محارم ذي الجنون  
 حل (قوله ومؤنة المكاح أخف الخ) أي والحال أن مؤنة النكاح الخ وهذا واجب إلى  
 جميع الصور أي التوفيق والشفا واجبة الخدمة فإن كانت زائدة أو مساوية سقط  
 الوجوب وخير في المساواة حل والمراد بمؤنة النكاح المهر والكسوة فصل التمكن  
 ونفقة يوم وليلة عز نرى (قوله فان قطع الخ) الأنسب تأخير به بعد قوله وخرج ولعله  
 قدمه لأن حكمه مخالف لحكم المفاهيم المذكورة بعد (قوله لم يزواج الخ) مفهومة  
 أنها لا تزواج مادام مجنونين وإن أضرهما عدم التزوج ولعله غير مراد بل المدار على  
 الضرر وعدمه كافي جراحه ع ش باختصار وقوله حتى يبقا ظاهره وإن قل زمن  
 الأفاقة حذ أي حيث كان يسع الأعياب والقبول حل والظاهر أن تزويجهما  
 واجب للحاجة مع الصك فيكون قوله ملحق بقيد في تزويجه حال الجنون حرر  
 وقوله ويأذا المراد بالذن الذ كتركه أو تركه بوجه نفسه (قوله ان ذلك) أي قوله  
 لم يزواج الخ (قوله ويشترط) واجب لكل من الذكروا لأنهم لا بد أن تستمر أيا قتهما  
 إلى تمام العدة وقوله حال الأفاقة أي التي أذنت فيها لالط والجنون يبطل الأذن  
 وهو الذي ذكر واضع وإما في الأنتى فقد توقف فيه ولو أذنت للولي فحين ثم أفاق هل  
 يبطل الأذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الأذن حرر حل أي فلا  
 يحتاج إلى إذن جديد اه (قوله والصغير) أي الشامل للصغيرة (قوله وإن احتاج  
 لخدمة) أي أن وجد من يقوم بها تارة الزوجة والأرجح تزويجه اه ح (قوله  
 فلا يلزم تزويجه) وإن ظهرت القبطية ذلك لعدم الحاجة مع ما في السكاح من  
 الاخطار والمؤن وبه فارق وجوب بيع ماله عند القبطية جرح من ل وكتب ع ش  
 قوله فلا يلزم تزويجه بل لا يجوز في الجنون الصغير (قوله وإن ما في بعض ذلك) من  
 ذلك تزويج الصغيرة المجنونة ولو قبل المصلحة حل ومنه تزويج العاقل الصغير لمصلحة  
 ويتمنع في الصغير المجنون والكبير المجنون لتبر ما جرة وكذلك في المجنونة الكبيرة إذا  
 فقدت الحاجة والمصلحة اه من خط شيئا ح (قوله في الفصل الأخير) أي  
 من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة اه شيئا (قوله وعدم  
 التقيد الخ) هذه الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها اسمها طها وهو أولى لأن عدم  
 التقيد لا بعد زيادة فهي زيادة عدم أو عدم زيادة شوري وأوجب بأن مراده ما أفاده

أو باحتياجه للخدمة وليس  
 في محارمه من يقوم بها ومؤنة  
 السكاح أخف من مؤنة شري  
 أمة أو باحتياجه الأنتى لهر  
 مؤنة فان قطع جنونها لم  
 يبقا ويأذا  
 يزواج حتى يبقا ويأذا  
 ومعلوم أن ذلك في غير البكر  
 ويشترط وقوع العقد حال  
 الأفاقة وخرج بما ذكر العاقل  
 والصغير وإن احتاج الخدمة  
 وذا جنون لا حاجة له إلى  
 نكاح فلا يلزم تزويجه  
 وإن جاز في بعض ذلك كما  
 سيأتي في الفصل الأخير  
 وتعبير بالاب أولى من تعبيرة  
 بالمر لأن الحكم منوط به وإن  
 لم يكن مجبرا وقوله ملحق مع  
 الصغير بالحاجة في الأنتى  
 وعدم التقيد بظهوره في  
 الذ كمن ينادي

(و) على (ولى) أصلا كان  
 أو غيره تعين أولي نعمين كاخوة  
 (أما به من سألته تزوجها)  
 خصصها لها ولو لا بتوا كوا فيها  
 إذا لم يتعين فلا يعنفونها (وإذا  
 اجتمع أولياء في درجة  
 وأذنت لكل منهم) (سن) ان  
 يزوجه (اقتضاهم) بباب  
 النكاح لانه أعلم بشر أهله  
 (فأوردتهم) لانه أشق وأحرص  
 على طلب الخط (فأستهم)  
 لزيادة تجربته (برضاهم)  
 أى برضا باقهم لتتبع الآثار  
 ولا يتشوش بعضهم باستئثار  
 البعض ومعلوم ان المعتق  
 ثم عصبتهم يجب اجتماعهم في  
 العقد ولو يوكالة نعم يكنى واحد  
 من عصبة من تعددت عصبته  
 مع عصبة السابق وخرج  
 بأذنها لكل ما لو أذنت لأحدهم  
 فلا يزوجهما غيره ومالقات  
 لهم زوجى فيشترط اجتماعهم  
 وذكر الأروغ والتزيت من  
 زادنى (فان تشاحوا) بأن  
 قال كل منهم أنا الذى أزوج  
 (واختلطاب)

عدم التقيد وهو التعميم من زادته (قوله وعلى ولى الخ) وبالأمتناع بصير آتما  
 وليس لسلطان ان تزوج الآن حل وهذا يخالف ما تقدم به بزواج عند عصل  
 الولي دون ثلاث (قوله من سألته) أى إذا عينت زوجا كقوا وأطلبها كقوا  
 وطلبت الزوجه من واحد منهم اما إذا لم يخطبها أحد فلا يلزمه اه سل (قوله  
 وثلاثا بنوا كلوا) كشاهد من معهما غيرهما طالب منهما الاداء شرح مر (قوله  
 أولياء) أى من النسب بدليل ما يأتى (قوله وأذنت لكل منهم) أى بانفراده  
 أو قالت أذنت فى فلان فمن شاء منكم فليزوجنى منه شرح مر وقال حل وكذا الوالقات  
 رضيت بفلان زوجا أو أذنت لأحدهم أى ميسما ولو عينت بعد ذلك واحد منهم  
 للزوج لم ينزع الباقون (قوله برضاهم) أى معه فان امتنع الكل زوج  
 السلطان بالعصل شرح مر (قوله أى برضا باقهم) ندبا ان كان الزوج كقوا ولو حو  
 ان كان غير كقوا حل (قوله ولا يتشوش) أى وثلاثا يتشوش فهو بالنسب (قوله  
 ومعلوم الخ) تقيد بقول المتن سن اقتضاهم الخ (قوله ثم عصبتهم) أى من له حق الولاء  
 منهم وقوله يجب اجتماعهم أى لانهم كولى واحد (قوله ولو يوكالة) قضية ما قبل الفاية  
 جواب اجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلامهم لا يستقل بتزوج حصته فلا يملك  
 العقد عليها وليس له ان يضم اليها حصته غيره لانه فيها فضولى الا ان يكون المراد بما  
 قبل الفاية ان يزوجهما أحدهم باذن السابق وبما بعدها تركيلهم أجبا فلينأمل  
 شورى والصورة التى بحث فيها الشورى ذكرها ع على مر وقررها شيخنا  
 ح ف فقال أو يزوجهما الكل بأن يقولوا زوجهك فلاتة والظاهر انه يشترط  
 فراغهم من الحرف الاخير وما انظر لوامع أحدهم من التزوج هل تقتل الولاية  
 الحاكم لان الشرط اجتماعهم ترد فيه سم والظاهر ان الحاكم يقوم مقام العاضل  
 فيزوج مع البقية (قوله من عصبة من تعددت عصبته الخ) كان اعتقها اثنان  
 ولا أحدهما أخوة ولا أخرا فقط فيكنى حضور واحد من الأخوة هذا الاخ اه  
 شيخنا (قوله ولا يزوجهما غيره) لكن باذن السابق وجوبا ان كان الزوج غير كقوا  
 وندبا ان كان كقوا مثل مامر (قوله ومالقات لهم زوجى) لا يقال هذه عين  
 قول المصنف وأذنت لكل لا تأتول سرور المتن انها أذنت لكل على أفرادها كما  
 تقدم عن مر (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باقتافهم على واحد منهم  
 فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالكالة عن باقهم أو اجتماعهم على الإيجاب  
 ع على مر وانظر ما وعصل واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقامه الحاكم  
 قسما على ما تقدم ورشيخا فى درسه انه لا بد من اجتماع السلطان مع الباقي س

(قوله اقرب بينهم) أى اقرب السلطان أو غيره لكن الأول أولى حل (قوله خبر فان تشاحوا) رواية أبى داود فان تشاح فاعش (قوله فمحول على العضل) ان كان مراده بالعضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث مرات انتقلت الولاية للأبعد ان كان والاروحها السلطان بطريق الولاية العامة (قوله بأن قال كل لا زوج أو زوج أنت) كذا صوبه الزركشى قال الشهاب عميرة وهو واضح ليلايم معنى الحديث حل (قوله ان زوجهما مقضول) مفرع على قوله سن اعقدهم وعلى قوله أفرع بدليل ما بعده (قوله صح تزويجه) وكذا الوارد أحدهم قبل القرعة فنزوج فانه يصح قطعها شرح مر (قوله فانما تزوج الخ) هذا لا يناسب مفهوم المتن لان المناسب له ان يقول فان تعدد الخطاطب لا يقرع وقوله من ترشاه والظاهر ان المزوج لها هو الذى خطبها الزوج منه وكذا قوله أمر الحاكم الخ فان كان قد خطبها من الكل أمرن نفسها من زوجهما منهم وانما ظاهره ان يقرع فيكون المفهوم فيه تفصيل (قوله بتزويج أصلهما) قضية انه لو استقل واحد بتزويجها من أحدهما من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح عش (قوله أو أحدهم زيدا أو الآخر عمر) أى وقد أذنت لكل منهما فان أذنت لأحدهما فقط كان تزويجه هو الصحيح والآخر هو الباطل وتوله وكانا كقضي فان كان أحدهما غير كفوء ولم يسقطوا الكفاءة فهو الباطل وقوله أو اسقطوا الكفاءة أى الزوجة والأولياء ويحصل اسقاطها برضاها مع رضى الولي بغير كفوء كما سيأتى فى قوله زوجة غير كفوءة ورضاها على الخ وقوله وعرف سابق أى بيعة أو تصديق معتبر والباطل مطلقا الا ان كان أحدها كفؤا أو مينا فى اذنها فتكافى به الصحيح وان تأخر شرح مر وحج (قوله فلا يحل لواحد الخ وان طال عليها الامر كزوجة المفقود قال حجر فمبحث الزركشى كالبقينى انها عند اليأس من التبين تطلب الفسخ من الحاكم ويصحب اليه لضرورة وكالفسخ بالغيبة وأولى اه شرح مر وعادة حل قال فى الوسيط ولا يباى بضررها طول العسر قال الزركشى وهو مشكل فالنتقي ان محله اذا رجع زوال الاشكال والغيبة الفسخ أى اذا طلبته دفعا للضرر لان الشك يفسخ الغيب وضرره دون هذا اه ولا يعال بواحد منهم ماهر والفقهاء عليهم ما نفعين بحسب حالهما ويرجع المسبوق على السابق ان نوى الرجوع أو انفق باذن الحاكم ان وجد أو بأشهادان فقد الحاكم ونقل شعبان والدة ما يفيدان من الزمة الحاكم بالانفاق لا يرجع بما نفقه لان اللازم للفسخ لا يرجع به على غيره أى حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به رجوع وقوله يرجع

أقرب بينهم وجوب قطع النزاع فن خرجت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لولى له فمحول على العضل بأن قال كل لا زوج (فلو تزوجها مقضول) صفة أو قرعة فهو أعم من قول الأصل غير من خرجت قرعته (صح) تزويجه فلاذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لافى ولاية من لم يخرج له مخرج بزادى واتخذنا خطب ما اذا تعدد فاتها انما تزوج من ترشاه فان رضيت أمر الحاكم بتزويج أصلهما كما فى الرضة وأصلها عن البغوى وغيره وخزمه فى الشرح الصغير (أو) زوجها (أحدهم زيدا أو آخر عمر) وكانا كقذين أو اسقطوا الكفاءة (وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح) وان دخل بها المسبوق (أو) نسى رجب ونفخ حتى يتبين) الحمال فلا يحل لواحد منهما وطؤها

المسوق على السابق فيرجع عليه بما عزمه وهذا ظاهر اذا كانا قد برين أو غنمين  
 فان كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا فان ثبت للفقير رجوع عليه الذي بما يكمل  
 نفقة المسكين ورجع عليهما بالسابق وان ثبت لا فني رجوع عليه بما عزمه ورجعت  
 هي بما يكمل نفقة الموسرين كما يؤخذ من ع ش على م ر (قوله وللثالث  
 نكاحها) فلو مات أحدهما وقف ارث زوجته أو هي ارثت زوج (قوله وتنقض  
 عدتها الخ) راجع لصورتي الموت بخلاف صورتي الطلاق لأعدة فيها لأنه قبل  
 الدخول (قوله ولم يتعين سابق) وأيس من تعينه كما أشار إليه بعد عن (قوله  
 أو جهل السبق والمعية) بأن لم يعلم هل سبق أحدهما أو وقعا معا فالجهر  
 ويستحب في الصورة الثالثة أن يقول القاضي فسقط نكاح السابق منهما  
 أو بامرهما أو أحدهما بالتعلق ليكون نكاحا على يقين المحمة وتثبت للقاضي هذه  
 الولاية في هذه الصورة لضرورة فله التولي وغيره وكذا يستقبله في الصورة  
 الثانية كما في ج هـ ا س ل (قوله بطلا) أي ظاهرا وباطنا في المعية المحقة وظاهرا  
 فقط في غيرها وبعبارة شرح م و جهر والحكم بطلانها ما انما هو في الظاهر حتى  
 لو بين السابق بعد فهو ازواج وحله ان لم يجر من الحاكم فسحق والافسخ باطنا  
 حتى لو بين السابق فلا زوجية (قوله لعدم تعين السابق) علة فله وقوله  
 في السبق المحقق أي في الصورة الثانية وقوله أو المختل أي في الاخيرة وقوله  
 ولندافعهما في المعية المحقة أي في الصورة الاولى وقوله أو المختلة أي في الاخيرة  
 اه شينا (قوله يجب التوقف) معتمد (قوله فلو ادعى كل) أي في جميع الصور  
 الا في صورة المعية المحقة وفي السبق اذا ثبت بينة اه حل فهو مفرع على الصورة  
 الثانية مما قبل الا وعلى الاخيرة بما بعدها (قوله وتسمع أيضا على الولي) كان  
 وكل اثنين ليعقد امر وجهها أحدهما زيد أو الآخر عمر ثم ادعى أحدهما انه يعلم سبق  
 نكاحه وهذا نظير لما قلنا ان مسائلنا ان الولي تعدد ومثل تعدده ما لو كان واحدا  
 وتعدد وكبله كما في م ر فاندفع ما يقال ان الجبر لا يكون متعددا والسكالم في تعدد  
 الولي وقال ع ن قوله وتسمع أيضا الدعوى على الولي الجبر صغيرة كانت الزوجة  
 أو كبيرة فان أقر الولي فذاك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأحدهما وله  
 بعد سب الولي تحليف الكبير ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ذب صغيرة وان قال  
 الولي نكحت بامرنا الان كان له يدعيه بما ادعاه هذا حاصل ما في ج هـ ا س (قوله لا تسمع)  
 ان الزوجة من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد وحينئذ ليس في يد  
 راحدهما ما يدعيه الآخر حل لكن في هذا التوجيه نظر لانه لو كانت علة

وللثالث نكاحها قبل ان  
 يطلقها أو يموت أو يطلق  
 أحدهما ويموت الآخر وتنقض  
 عدتها (والابان وقصامها  
 أو عرف سبق ولم يتعين  
 سابق أو جهل السبق والمعية  
 (بطلا) لتعددا مضاء واحد  
 منهما وله لم تعين السابق  
 في السبق المحقق أو المختل  
 ولندافعهما في المعية المحقة  
 أو المختلة إذ ليس أحدهما  
 أولى من الآخر مع امتناع  
 الجميع بينهما ومحل في الثانية  
 اذا ترجع معرفته والافني  
 الذخائر يجب التوقف (فلو  
 ادعى كل) من الزوجين عليها  
 (عليها سبق نكاحه سمعت)  
 دعواه بناء على الجديدهو  
 قبول أقرارها بالنكاح وتسمع  
 أيضا على الولي الجبر لمعية  
 أقراره بخلاف دعوى أحد  
 الزوجين على الآخر ذلك  
 لا تسمع

وهو المتتابع بعد ذلك الخول تحت اليد لم تسمع دعوى كل حليف ولا على الولي لعدم  
 دخول نفسه تحت يد ما تأمل ولو نظر لتطيل الشارح السماع بشمول الاقرار  
 في الاولين لمعت في هذه ايضا لان اقرار الزوج بالزوجة يقبل كاقرارها كما تقدم  
 تأمل العلة الصحيحة: (قوله فان أنكرت) حلفت حيث كانت أهلا ولا أياها كانت  
 خرساء أو متهمة ففسخ العقد اه حل (قوله لكل منهما عينا) ولا يكفي عينا  
 واحدة لهما وان رضيا لها واذا حلفت بطل النكاح وان قيل بقي التداخي والتخالف  
 بينهما فن حلف بالنكاح له وان تخالف بطل النكاحان بخلافهما وجرى على هذا  
 القيل الشيخ في شرح البهجة حل (قوله بناء على انه الخ) الاولى تأخير عن قوله  
 فيغير ماهر المثل لانه مبنى عليه لا على التخليف (قوله فسمع دعواه) أي دعوى الآخر  
 الذي لم تقوله (قوله وله تخليفها) أي بجمع التصريح به في المتن وقوله وما الخ ولو  
 ذكر هذا لتطيل عقب المتن اكان اخصر (قوله فيغير ماهر المثل) لانها حالت بينه  
 وبين بعضها باقرارها الاول حل (قوله وان قصص له الزوجة) أي مادام الاول  
 حيا والامارات زوجة للثاني واعتدت للاول عدة وفاة لم يأتها والاعتدت  
 بأكثر الامر من مهابين ثلاثة اقراء عدة الوطء حيث لم تكن حاملا وحينئذ  
 يمنع ان يجمع معها اختا أو أربعا غيرها حل ومرو قوله والامارات زوجة  
 للثاني أي بلا عقد قل وفي كونها تصير زوجة للثاني بلا عقد وقفة لانه يمتثل  
 ان يكون مسبوقا ولم يوجد منها اقرار له لاسيما وقد اقترنت للاول بسبق نكاحه هكذا  
 قيل وقد يقال لا وقفة أصلا إذ قول المحشي والامارات زوجة للثاني بلا عقد يرتب  
 على اقرارها للثاني عند ارادة تخليفه لها كما هو ظاهر من كلام الشارح قال التزني  
 ولا ترتب من الاول عملا باقرارها للثاني ولا من الثاني عملا باقرارها للاول (قوله  
 تولى طرفي عقد) ولا بد ان يقول قبلت نكاحها له كما تقدم في الوكيل وأوجب  
 صاحب الاستقصاء ان يقول وقبلت بالواو فارتكها لم يصح وضعفه شيخنا تبعه الولد  
 حل (قوله بفت ابنه) أي المجبرة بان كانت بكر أو مجنونة فان كانت نسيبا بالغة  
 أمتنع ولو بالاذن لانه الا ن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن وبالاذن يصير  
 بمثابة الوكيل وتسمية من تزوج الثيب المجنونة البالغة مجبر اخلاف ما تقدم عن  
 الشيخ انه لا يقال لمجبر بل المجبر خاص بمن تزوج البكر حل (قوله ابن ابنه الآخر)  
 أي المحجور وعليه بسفه أو مجنون أو صغير اه حل (قوله اذ ليس له قوة الحمدودة)  
 بخلاف الحمد فان له ذلك وليس له ان يوكل وكيلا في تولى الطرفين فتولى الطرفين من  
 خصائص الحمد حتى لو تزوج السلطان مجنونا محتاجا بمجبة ونه لم يتولى الطرفين حل

(فان أنكرت حلفت) لكل  
 منهما عينا انما لم تعلم سبق  
 نكاحه (أو قرنت لأحدهما  
 بنت نكاحه والآخر تخليفها)  
 بناء على انه لو قال هذا زيد بل  
 لغيره فيغير لم يروى فسمع دعواه وله  
 تخليفها رجاه ان تقر فيغيرها  
 ماهر المثل وان لم تحصل له  
 الزوجة (ولم يرد في طرفي)  
 عقد في (تزوج بنت ابنه  
 ابن ابنه الآخر) لقوة ولايته  
 (ولا يزوج نحو ابن عم) كتمق  
 وعصبته (نفسه ولو بوكالة)  
 بأن يتولى هو أو وكيله  
 الطرفين أو هو أحدهما أو وكيله  
 الآخر اذ ليس له قوة الحدودية  
 حتى يتولى الطرفين (في زوجه  
 مساوية

(قوله تزوجه قاض) أي قاضي بلدة عام ونحوه كان هناك ولي أبعد منه لأن إرادة تزويج  
الولي موليته لنفسه من الصور التي يزوج فيها القاضى كما ذكره (قوله ويرزوج  
قاضيا) أي من لا ولي له غيره لنفسه أو لمجبره شرح مر وهذه من جملة أفراد ما رأى  
أن أراد القاضى أن يزوج من هو ولي لها فقد الولي الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر  
(قوله قاض آخر) أي أن كانت الزوجة في محل ذلك القاضى الآخر سئل (قوله  
جاز للقاضى تزويجها منه) أي بهذا الإذن أذعنناه فوض أمرى إلى من يزوجه  
أي شرح مر بخلاف ما لو قالت له زوجتي من شئت لا يزوجه القاضى بهذا  
الإذن لأن المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تقدم القرينة على أنه  
المراد بأن خليفته انتقلت له هذا اللفظ حل (قوله بما ذكر) من قوله قاض آخر أنه  
(فصل في الكفاءة المتبعة في النكاح) وهي أمة التعادل والتساوى  
واصطلاحاً أمر بوجوب عدمه عارواً بطلها مساواة الزوج للزوجة في كمال أو خمسة  
ماعدداً السلامة من عيوب النكاح (قوله لاصته) أي دائماً عبارة تشرح مر  
وهي معتبرة في النكاح دفعا لأمارة لاصته مطلقاً والامساكت بالأسقاط كبقية  
الشروط بل حيث لا رضى من المرأة وحدها فيجب وعنه ومع ولها الأقرب  
في مساوئها على ما يأتي والحاصل أن الكفاءة شرط لصحة النكاح حيث لا رضى  
(قوله فلهما اسقاطها) ولو كانت شرطاً للصحة لما صاع العقد حيث تدل المراد بالاسقاط  
الرضا بغير كفؤ كما يؤخذ من قوله برضاها (قوله برضاها) نطقاً في غير المجبرة وبكفي  
السكوت من المجبرة وعبارة تشرح مر برضاها ولو سفيهة كما صرح به في الوسيط  
وان سكتت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوصف كونه غير كفؤ أو وقول مر  
وان سكتت البكر بظاهرها وان كانت غير مجبرة بأن زوجها غير الأب والمجد فليصور  
وعبارة البرماوى وسكوتها كافى ان صرح له بأنه غير كفؤ أو عينه لها أو عيخته له  
والأفلا من التصريح باسقاطها لفظاً وعلم من كلامه أن عقد الولي كافى عن  
تصريحه باسقاطها (قوله كآب وأخ) جعلها مر مثاليين المنفرد ليكون المنهاج  
لم يذكر الأقرب هنا يصح جعلها مثاليين لكل من المنفرد والأقرب وهو الظاهر  
(قوله رضى باقوهم) أي صريحاً وقوله مع أى مع الكراهة والتجمل في الأمر بأنه صلى  
الله عليه وسلم زوج بناته ولم يكافهن أحد وان جاز أن يكون ذلك لاجل ضرورة  
بقاء نسبه عن وقال ابن عبد السلام يكون كراهة شديدة من فاسق الأربعة تشأ  
من عدم تزويجها له كان خيف زناه لم ينكحها أو بسط فاجر عليها أنه مر  
وعش عليه وعبارة تشرح مر وسيأتى في باب الخيار ما يعلم منه أنه حيث كان

(د) أن تقدم في درجته تزوجه  
(قاض) بولايته العامة (د)  
(قاضيا قاض آخر)  
يزوج ولو خطبته لأن خليفته يزوج  
بالولاية بخلاف الوكيل  
ولو قالت لابن عمار زوجتي من  
نفسك جاز للقاضى تزويجها  
منه وتعييرى بما ذكر أعين  
قوله من فوقه من الولاية أو  
خليفته لشهره من عياله  
(فصل في الكفاءة المتبعة  
في النكاح لاصته بل  
لا حاق للمرأة والولى فلهما  
اسقاطها لو (زوجها غير  
كفؤ برضاها ولى منفرداً أو  
أقرب) كآب وأخ (أو  
بعض) أولياء (مستوين)  
كأخوة وأعمام (ورضى باقوهم  
مع) أكثرهم حقهم بخلاف  
ما إذا لم يرضوا وخرج بالأقرب  
والمستوين الأبعد



هنا لا أدن في معين منها أو من الأولياء كفى ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ  
ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انهما متى ظنت كفاءة فلا خيار إلا أن بان معيبا  
أو رقيقا وهذا يحمل قول البغوي لو طلق الزوج لوليها في معين فبان الزوج غير  
كفؤ ففُتِر ولو زوجها الجبر غير كفؤ ثم ادعى صغرها المكن صدق بيمينه وبان بطلان  
النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدعى الصحة لان الأصل استصحاب  
الصغر حتى يثبت خلافه ولانه لابد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي  
للعقد الفاسد في تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انعزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة  
وكذلك تصدق الزوجة اذا بلغت وادعت صغرها حال عقد الجبر عليها بغير  
الكفؤ اه أي فيستثنى هذا من تصديق مدعى الصحة (قوله عدم رضا) أي الاعد  
(قوله لان زوجها) أي لغير الكفؤ كما هم أي رضاهما كما هو الغرض (قوله  
فلا يصح لمنايه الخ) الا حيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من  
الاكفاء والاجازة ان بزوجهما حيث في جميع صوره التي يزوج فيها حيث خافت  
العنت ولم يوجد ما كهم يرى تزويجها من غير كفؤ ولم يجد عدلا لتحكمه في تزويجها  
من غير الكفؤ والاقدام على الحماكم المذكور حل (قوله كالسائب) أي عن الولي  
الحماص بل وعن المسلمين لان لهم حظا في الكفاءة شرح مر (قوله المعتبرة فيها) أي  
في الكفاءة ليعتبر مثلها أي تلك الصفات في الزوج من حيث ذاته أو من حيث أبوه  
حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله الاتي  
فعلم انه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لكن برده عليه ان مقتضى ذلك ان عيوب  
النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الروحة سليمة منها وليس كذلك  
ويجوز زوج العقيم بالزوجه ويراد بالاعتبار الموجودة لا المشتبهة ويراد بقوله  
ليعتبر أي يشترط وفيه ما لا يخفى اه حل وعسارة الشوبرى فيها أي الكفاءة  
أوالزوجة واهل هذا أول ملائمة قوله ليعتبر مثلها في الزوج (قوله خمسة) نظمها  
بعضهم في قوله

(فلا يصح تزويجه ولا يمنع  
عدم رضاه صحة تزويج من  
ذكراته لاحق له الا في  
التزويج (لا) ان زوجها  
له (حاكم) فلا يصح لمنايه  
من ترك الاحتياط من هو  
كالسائب (وخصال الكفاءة)  
أي الصفات المعتبرة فيها  
ليعتبر مثلها في الزوج خمسة

شروط الكفاءة خمسة قد حُررت \* ينسبك عنها بيت شعره فرد  
نسب ودين حرفة حرية \* فقد العيوب وفي اليسار تردد  
وقال الشيخ زكريا الحنبلي رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة ستة فأجبتهم \* قد كان هذا في الزمان اذا قدم  
اما بنسوا هذا الزمان فأنهم \* لا يعرفون سوى يسار الدرهم  
والحاصل فيها أن كلام الدين المعبر عنه باللغة والحرفة وقد العيوب معتبر

(سلامة من عيب نسكاح)

يكنون وحذام وبرص وسياق  
في بابه فغير السليم منه ليس  
كفوا للسلمة منه لان النفس  
تصافى بحسبة به من ذلك ولو  
كان بها عيباً يضاف لا كفاءة  
وان اتفقوا بها أكثر لان  
الانسان يعافى من غيره مالا  
يسافى من نفسه والكلام على  
عمومه بالنسبة للمرأة أما  
بالنسبة للولي فيعتبر في حقه  
الجنون والمجذام والبرص  
لالحب والعنة (وحرية ومن  
مسه أو مس) (أب) له (أقرب  
وقد ليس كفواً سليمة) من ذلك  
لانها تعتبر به وتضرر فيما اذا  
كان به رق بأنه لا ينق عليها  
الانقصة المعسرين فالرقيق  
ليس كفوة عتيقة ولا مبعدة  
ويخرج بالاباء الامهات فلا  
يؤثر من مس الرق قال  
في الروضة وهو المفوم من  
كلام الاصحاب وبه صرح  
صاحب البيان فقال ومن  
ولده رقيقة كفولن ولده  
عربية لانه يتبع الاب في  
النسب وقولي أرباباً أقرب  
من فسادني (ونسب ولو في  
الجم) لانه من المفاخر

في الشخص وآبائه وامهاته وان الحرية والنسب معتبران في الآباء فقط قل على المحلى  
وعبادرة حل (قوله سلامة الخ) هذه المحصلة معتبرة في الزوجين وفي أبيهما  
وامهما والحرية معتبرة في الزوجين وفي أبيهما ودون أمهما اه قال م وفي شرحه  
والعبرة في الكفاءة بمحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا تؤثر الا ان مضت سنة  
كأطلقه جميع وهو واضح ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً  
والأفلاذ من مضي زمن تنقطع فيه نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها وبما تقررون  
ان العبرة بمحالة العقد علم ان طر والحرفة الدينية لا تثبت الخيار (قوله فغير السليم منه)  
أي من عيب النسكاح الذي هو الجنون والمجذام والبرص هو وأبوه وأمه ليس كفواً  
للسلمة منه حل وقوله ليس كفواً للسلمة ليس بقيد كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله)  
ولو كان بها عيب مستأنف وقوله وان اتفق الخ أي سواء اتفقا في ذلك أم لا وهذه  
لا يشملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لان قوله أي الهفات المعنوية فيها  
الخ يقتضي ان الخصال لا تعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واد اقدت فيها  
لا تعتبر فيه وليس كذلك الا ان يقال قوله المعنوية هي أي عالياً شيئاً (قوله)  
والكلام أي في السلامة من عيب النسكاح وقوله على عمره أي المستفاد من  
الاضافة أي اضافة عيب الى نسكاح فهي للاستغراق بالضر اليها يعني ان السلامة  
من عيب النسكاح تقتضي حق المرأة بالنظر لجميع عيوب النسكاح وقوله أما بالنسبة  
للولي الخ فلا اضافة بالنظر اليه للجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله)  
فيعتبر في حقه الجنون الخ أي سلامة الزوج منها وقوله الحب والعنة أي لا يعتبر  
سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فاذا زوجه بعض الاولياء بمن بهجب أو عنة  
برضاها دون رضى السابق مع وهذا هو المعتمد (قوله أقرب) أي من أب لها  
(قوله سليمة) بأن لم يمس أحد آباءها أصلاً أو مس أباهما الخامس ومس أمه  
الرابع حل (قوله فالرقيق) مفرغ على التعليل (قوله ولا مبعدة) ولو كان هو  
بمعضا وقد نقصت حرته بخلاف ما اداردت أو ساوت كما في الجروقه لم يراه  
عش أي فالمبعض كفواً للمبعدة ان زادت حرته عليها أو ساوت (قوله ومن  
ولده رقيقة) أي وكان أبوه حر ابان غزب بغيرتها أي أو وطئها شبهة ليس يكون حراً  
(قوله عربية) أي حرة ولو عجز بها السكان أو لى الان يقال انه جار على أصل ان  
الرق لا يدخل في العرب والرايح خلافه كما يؤخذ من البرماوى (قوله ولو في الجم)  
للرد فالفرس أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من النبط كما قاله الساوردى  
وقيل لا يعتبر فيه من أي لا يعتبر النسب في الجم لا نسبهم لا ينعون بحفظ الانساب

كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى من تنسب المرواة (١٥٠) اليه ~~في~~ العرب بان الله فضلهم على

غيرهم (فجسي) اباؤنا كاتب  
امه عربية (ليس كقوة عربية)  
أما وان كانت امها عجمية (ولا غير  
قرشي) من العرب كفوا  
(قرشية) فخره موافقنا  
ولا تقدموها رواء الشامي  
بلاغاً (ولا غير هاشمي  
ومطلي) كفوا (لها) فخر مسلم  
ان الله اصطفى كنانة من ولد  
اسماعيل واصطفى قريشاً من  
اكنانة واصطفى من قريش بنى  
هاشم واصطفاه من بنى هاشم  
وبنو هاشم وبنو المطلب  
اكفاء كما استغيد من المتن  
فخر الحضاري نحن وبنو المطلب  
شي واحد من ولزوي هاشمي  
أومطلي رقيقة بالشرط  
فأولده ابتناهي هاشمية أو  
مطلبية رقيقة لما لك امها وله  
تزوجها من رقيق وفي النسب كما  
يقضيه قول الشيخين السيد  
تزوج أمته رقيق وفي النسب  
واستسكه الاسنوي وصوب  
عدم تزويجها لما مستند في  
ذلك الى ما صححه من ان بعض  
الحصال لا يقابل ببعض  
وغير قرشي من العرب بعضهم  
اكفاء بعض كما ذكره جماعة  
قال في الروضة وهو مقتضى  
كلام الاكثرين (وعفة)

ولا دونهم بخلاف العرب ولا عبرة بالانتساب للفظه مر (قوله كل من ينسب الشخص  
الخ) فيه ان الكفاءة معتبرة في حق الزوجات ليعتبر منها في الزوج كما مر فكان  
الانتساب ان يقول كان تنسب الى من تشرف به بالنظر الى مقابل من ينسب الزوج  
اليه واجب وان العبارة مقابلة وعبارة شرح مر فنسب الى من تشرف به  
لا يكافئها من لم يكن كذلك ثم ظهر انه لا قلب لانه جعلها اسلاباً بالنظر الى زوج (قوله  
الى من) أي الى عرب مثلاً بدليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من أي عرب أيضاً  
والمقابل هم العجم أي انهما يجتمعان في نسب واحد شريف بالنظر الى مقابلته الذين  
هم العجم (قوله وان كانت امه عربية) فالنسب معتبر بالآباء الا اولادنا لله صلى  
الله عليه وسلم فانهم ينسبون اليه ولا يكافئهم غيرهم حل (قوله واصطفاني من بنى  
هاشم) فيه دلالة على بعض المدعى وهو قوله ولا غير هاشمي ومطلي كفوا (لها) (قوله  
اكفاء) نعم اولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بنى هاشم لانه من خصائصه  
صلى الله عليه وسلم ان اولادنا ينسبون اليه في الكفاءة وغيره اشرح مر (قوله  
من المتن) أي من قوله ولا غير هاشمي الخ ووجه استفادته انه لما في الكفاءة عن  
غيرها لما اقتضى مفهومه ثبوتها لان غير صفة عنوية ومفهوم الصفة معتبر (قوله  
نعم ولزوج) استدراك على قول المصنف ولا غير هاشمي الخ وفيه ان الكلام  
في التزويج بالولاية والتزويج هنا بالملك (قوله وفي النسب) لانه لا نسب لها حكماً  
أي دون وفي الحرمة فلا يزوجها منه كما في حل (قوله عدم تزويجها لها) أي بل  
تزوج بحر شرف النسب وهو ضعيف (قوله من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض)  
أي وتزوج من ذكر بحر وفي النسب فيه مقابلته الحرية بما فيها من الشرف  
واذا لم يصح ذلك فنكاح الرقيق أولى وأجاب بحر بأن الرق غاية النقص فتصح  
الفضائل معها فكانها معدومة فلا مقابلته ل وعبارة عرش ويجاب عن  
اشكال الاسنوي بأن ما ذكر من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض محله في تزويج  
الولي موليته والذي نحن فيه تزويج السيد أمته (قوله بعضهم اكفاء بعض) ضعيف  
عرش والراجح ان بعضهم يقدم على بعض فتقدم مضر على ربيعة ثم عدنان ثم قحطان  
وهكذا (قوله بين وصالح) فيه وفي آتائه حل وقوله وصالح نفسه عرش وهو  
غير ظاهر (قوله فليس فاسق كقوة عفة) وان تاب وحسنت توبته حيث كان  
فسقه بالزنا بخلاف ما اذا كان بغيره فالاولان التوبة من الزنا لا تنفي ستمته بخلاف  
غيره وذكره بحر والذي أفنى به والد شيخنا ان الفاسق اذا تاب لا يكافي العفيفة  
وان كان الفسق بغيره فالزنا والفاسقة كافتها فاسق اذا اتعد فسقه ما نوعاً ودوراً  
فان

فان زاد فسفة أو اختلف فسقهما نوعا لم يكافئها والمجهر وعليه بالسفة ليس كقو  
 رشيدة حل (قوله والبسدة الخ) لا يفتي عنه الفاسق لان البسدة قد لا تقتضي  
 الفسق وقوله سنية وأما المبتدعة فكافئها ان اتحد في البسدة شيئا (قوله ويعتبر  
 اسلام الأباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الآخر في ويعتبر في العقبة  
 الأباء ايضا ويعتبر الحرفة في الزوجين والأباء والامهات وظاهر كلامه انه لا يعتبر  
 الاسلام في الامهات فيكون ابن الكتابية اليهودية أو النصرانية كقوله البنت المسلمة  
 وليس كذلك والظاهر ان من اسلم تبعا كقولنا اسلم بنفسه حل ويؤخذ منه  
 ان قوله ويعتبر الخ من جهة العقلة لان فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من قوله وعفة يدين  
 لان المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصلا من عطف المنابر (قوله ومن له  
 أبوان فيسه الخ) ويلزمه ان يكون العصافي ليس كقو لبنت التابعي والتزم خلافا  
 للأذري حيث قال ان القول بأن العصافي ليس كقو البنت التابعي زلل اي لان الشرف  
 لم يحصل للتابعي الا بواسطتهم شرح مر قال لان بعض الخصال لا يقابل بعض  
 (قوله برزق منها) قد يؤخذ منه ان من باشر صنعة دينية لا على وجه الحرفة بل لرفع  
 المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي ان من باشر نحو  
 ذلك اقتصد به بالسلف لا تقصر مر وعنه شرح مر (قوله دينية بالذوالهمز) وهي  
 ما دلت ملائمتها على انحطاط المروءة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها نخارة  
 بالنون وتجارة بالناء وقال الرزواني يراعي فيها إعادة البلد أي بلد الزوجة لا بلد  
 العقد لان المدار على عاها وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة اعرف بلدها أي التي  
 بها حالة العقد شرح مر (قوله فهو كمن الخ) ولو لم يجد ع ش قال خط ان  
 هؤلاء اكفاء بعضهم لبعض (قوله وراعي) ولا يضر كون الرعاية طريقة الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام لانها صفة مدح لهم نقص لغيرهم ككالامية حل أو لان  
 الكلام في من أخذ الرعي حرفة بكتسبها فقط والانياء لم يتخذوا لذلك شوبرى  
 (قوله وقيم حمام) أي البلان حل وهو بالنون من يكس الناس فيه مثلا (قوله  
 بنت خياط) المناسب ان يقول خياطة لان الأباء لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين  
 في الحرفة حل قال شيخنا العزبى ولم يقل ليس كقو خياطة مع انه الملائم لما قبله  
 للتنبية على ان الحرفة تعتبر في الاصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس  
 كقو بنت خياط انه لا يكافئها ولو كان أبوه خياطا وكانت هي كمناسة أو راعية  
 أو حمامة أو حارسة أو قمية حمامية فغارلانه لا نظر للأباء الا ان اتحد الزوجان ونقل  
 عن شيخنا انه متى كان أبوه خياطا وهي كمناسة فهما متكاثران وفيه نظر ولو كان له

والمبتدع ليس كقو سنية  
 ويعتبر اسلام الأباء فن اسلم  
 بنفسه ليس كقو لن لها أب  
 أو أكثر في الاسلام ومن له  
 أبوان فيه ليس كقو لمن لها  
 ثلاثة أمهات فيه (وحرفة) وهي  
 صناعة برزق منها سميت  
 بذلك لانه يصرف اليها (فليس  
 ذو حرفة دينية كقو أرفع  
 منه فهو كناس وراعي) كحمام  
 وحارس وقيم حمام (ليس كقو  
 بنت خياط

ولا هو أي خيال (بنت تاجرو) بنت (نزار ولاها) أي تاجر وبرزاز (بنت عالم) بنت (فاض) نظرا لا عرف في ذلك  
فعل انه لا يعتبر في خصال الكفاءة يساران المال (١٥٣) غادورايح ولا يختبر به أهل المروات والبصائر

ولا سلامة من عيوب أخرى  
منفرة كعمى وقطع ونشوء  
صورة وإن اعتبرها الروافى  
ويعتبر في العفة والحرفة  
الآباء أيضا كما في قنساوى  
البنوى خلافا لما نقله الزركشى  
عنها (ولا يقابل بعضها) أى  
خصال الكفاءة (يبعض)  
فلا تزوج سليمة من العيب  
دينية مبيها نسبيا ولا حرة  
قاسية رقيقا عفيفا ولا عريية  
قاسية عجميا عفيفا لما الزوج  
في ذلك من النقص المانع من  
الكفاءة ولا يغير بانيه من  
الفضيلة الزائدة عليها (وله)  
أى للآباء (تزوج ابنه  
المصنوع من لا تكافئه)  
بنسب أو حرة أو غيرها لأن  
الزوج لا يبرر باستغراش  
من لا تكافئه نعم ثبت له  
الخيار إذا بلغ (لا معينة) لأنه  
خلاف النسخة فلا يصح (ولا  
أمة) لا تنفاه خوف الزنا المتبر  
في حراز نسكاحها

❖ (فصل في تزويج المجبور  
عليه) لا يزوج مجنون  
الأكبر حاجة) كان تظهر  
رغبته في النساء بدوراته  
حولهن وتعلمه من ونحو ذلك  
أو متوقع الشقاء به يقول

حرقان دينية ورفية نظرا لدينية أى لاه بعيرها ولو ترك الحرفة الدينية لا بد أن  
تقطع نسبته عنها حل (قوله ولا هو) بنت (الح) فيه العطف على معمولى عاملين  
مختلفين (قوله بنت عالم وفاض) المراد بالعالم هنامن يسمى عالما في العرف وهو  
العليه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا مناسر في الوصية ع ش على مر وظاهر  
كلامهم أن المواد بنت القاضى والعالمين في آياتها المنسوبة اليهم أحدهما وإن  
علائهم مع ذلك فتغير به وعن الادرجي أن العلم مع الفسق لا أثر له اذ لا يفخره  
حديث في العرف فضلا عن الشرع ومثله القصاص مع عدم الاهلية والاقترب أن العلم  
مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحنفية شرح مر (قوله معلم) أى  
من سكونهم عنه أو من قولهم خمسة (قوله غادورايح) أى باقى في أول النهار  
ويذهب في آخره (قوله ولا سلامة من عيوب أخرى) أى حيث اقتصرنا على عيوب  
النسكاح حل (قوله ويعتبر في العفة) يعنى عنه قوله في ما تقدم ويعتبر اسلام  
الآباء حل (قوله الآباء) أى وكذا الاتهامات على المتجسس ع ش وقوله أيضا أى  
كما اعتبر في الزوجين وبه أن هذا واضح في العفة دون الحرفة لاه لم يذكرها  
في الزوجين وكذا أيضا قوله أى كما اعتبر الزوج نفسه ولا يبنى أناسي العفة  
فأما ما بين الزوجين وبين أى الزوج وأى الزوجة وفي الحرفة فأما ما بين  
الزوج وأى الزوجة حل (قوله أو غيرها) كالعفة) أى عدمها (قوله فلا  
يصح) وكذا الزوج به يجوز شواها أو عفاء أو قطعا لما ذكره وإن لم تكن ملك من  
عيوب النسكاح اه حل ❖ (فصل في تزويج المجبور عليه) ❖ مجنون  
أو صغير أو فليس أو سفه أو ورق حل (قوله مجنون) أى الطبق حنونه حل (قوله  
لحاجة) أى حالا أو مالا فلو كان تظهر مثال للآباء وقوله أو يتوقع مثال للثاني  
كما منع مر (قوله أو نحو ذلك) كان يحتاج اليه لعدم حل (قوله عدلين)  
أو عدل ع ش (قوله يبحث للاستوى) وهما نقلا لبعفه فيستعبد له الزيادة إلى  
أن ينتهي إلى مقدار يحصل به الاعتاق شرح مر قال حل وهو مردود بأن مرض  
احتياجه إلى الزمادة عن الواحدة نادرا فلم ينظروا إليه واعتمد شيئا به بالنسبة  
للولة لا زادا على واحدة بخلاف الخدمة فانه يزاد بحسب حاجته ولو خدمته وطونة  
أو مرضت أو جنت بحيث يخشى عليه منها كان له أن يزوجه غيره أو يتبع سيرته أن  
لم تكن أم ولد (قوله كولاية المال) فيه أن الوصى والى المال فيفيد هذا أن الوصى  
أن يزوجه ولا يس كذلك إلا أن يقال المراد الولاية الشرعية وولاية الوصى حمليه  
حل (قوله وقد قدم أنه يلزم الأب (الح) وإنما أعدها لاحتل تتم أقسام المجبور عليه

عدلين من الأطباء (في زوج واحدة) لا تدفع الحاجة بها وفي التقييد بالواحدة بحث للاستوى  
ويزوجه أبهم جدم حاكم دون سائر العي بات كولاية المال وقد قدم أنه يلزم الأب تزويج مجنون محتاج للنسكاح  
شيعيا

شيئا وفي كلام الشارح إشارة لتقييد قوله فيزوج واحدة بالوجوب لانه يجتمع  
 ان يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز في الشارح ان المراد انه على  
 سبيل الوجوب بقوله وتقدم انه يلزم الخ فساها مقيدة بما تقدم في قوله وعلى اب تزويج  
 ذي جنون الخ كما ان ما تقدم مقيد بما هنا اذ ليس فيه التقييد بواحدة كما هنا في منيع  
 المصنف من أنواع البديع الاحتباك حيث حذف من كل ما أثبت نظيره في الآخر  
 فتدبر (قوله فعلم) أي من قوله لا يزوج مجنون الخ لانه لا يزوج مجنون كبيرا الخ أي لا يجوز  
 ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى اب اذ يعلم منه انه اذا اتى شرط من ذلك لا يجب  
 حل (قوله اذ الصاهر حاجته اليه بعد البلوغ) فيزوجه حيث كانت مصلحته وتكون  
 الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه حل  
 (قوله ولا مجال) أي لا مدخل لحاجة تعهد أي المجنون الصغير أي لا تكون  
 معضية لتزويجه حل (قوله فان الاجنبيات الخ) فان لم توجد اجنبية تقوم بذلك  
 فهل يزوج للصورة أو لا تدرى مقدم فيه نظرو قضية اطلاقهم الثاني وتقدم انه  
 يزوج ع ش على مر (قوله وقضية هذا) أي قوله فان للاجنبيات الخ وقوله ان  
 ذلك أي قوله لا مجال لحاجة تعهد الخ (قوله في صغير) وان لم يكن مراهما بان  
 بلغ سسالا وكان عاقل فيه لحكي عورات النساء وقوله أما غيره أي فانه ليس  
 للاجنبيات ان يقعن به لانه يجب على وليه ان يمنعه من رؤيتهن ويحرم عليهن ان  
 يتكسفن له اه حل (قوله فانه الزركشي) ضعيف (قوله لاه غيره من حاكم وغيره  
 فلا يزوج أصلا) وكتب ايضا قوله لا غيره فبعد ان المتع على غير الاب انما هو تزويج  
 الاكثر فله ان يزوج واحدة وليس كذلك حل (قوله تزويج صغير) أي غير  
 محسوس شرح مر وهذا أولى من منيع الشارح بقوله فلا يزوج محسوس لانه لا يظهر  
 فقر به على ما قبله وقد يقال هو فرع على قوله لمصلحة (قوله لمصلحة) كالانفاق  
 عليه واشترط المصلحة حيث كان المهر من مال الصغير والا فلا يشترط (قوله  
 اذ قد يكون في ذلك مصلحة) تعبيرة بقديس من عدم اشتراط وجود المصلحة مع ان  
 صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من المستثنين قبله الا ان يقال  
 عبر بقدا إشارة الى ان المصلحة ان ظهرت للولي وزوجه والا فلا اه وعلى بعضهم ذلك  
 بان له من المشقة ما يجعله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح وأخذ منه ما انه لو كان  
 بنه وبين الابن عداوة ظاهرة لا يضارز واحدة والنحو كلام حجر على ان الاب ان يفعل  
 ذلك مطلقا وقرق بين هذا وبين الولي المبر حيث اشتراط اقبه ان لا يكون بينه وبين  
 موليته عداوة ظاهرة لانه يمكنه الفراق بالطلاق اذ بلغ بخلاف المجرة حل مع زيادة

فعلم انه لا يزوج مجنون كبير  
 غير محتاج ولا مغير لانه غير  
 محتاج اليه في الحال وبعد  
 البلوغ لا ندري كيف يكون  
 الامر بخلاف الصغير اقل  
 اذ الظاهر حاجته اليه بعد  
 البلوغ ولا مجال لحاجة تعهده  
 وخدمته فان للاجنبيات  
 ان يقعن به ما وقضية هذا ان  
 ذلك في صغير لم يظهر على  
 عورات النساء اما غيره  
 فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه  
 لحاجة الخدمه فانه الزركشي  
 (ولاب) وان علا لا غيره  
 لسبب شقته (تزويج صغير  
 عاقل اكثر) منها وأوردنا  
 لمصلحة اذ قد يكون في ذلك  
 مصلحة

(قوله وغبطة) أى مصلحة ظاهرة فهو مختلف خاص على عام شيخنا عزرى (قوله فلا يزوج بمسوح) ظاهرا اقتضاه عليه أنه يزوج المحبوب والخصى ع ش (قوله ولو صغيرة وثيبا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب مقطوعة الجنون يوقف تزويجها على بلوغها وأزنها زمن الاقامة شيخنا عزرى (قوله وتقدم أنه يلزم الاب تزويج مجنونه) أى كبيرة محتاجة للسكاح أو المهر والنفقة فالوجوب مقيد بالحاجة والجواز يكتفى فيه المصلحة حل أى فلا تكرار فى كلامه وقال بعضهم أشار بقوله وقد تقدم الخ أن الجوار المستفاد من الالام فى قوله ولا الخ المراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله مع التصريح فيها بالمصلحة) قضيه أن المصلحة شرط فى تزويج الصغير أكثر من واحدة يقتضى أنه يجوز تزويجه واحدة لتغير مصلحة لكن صرح فى ع ب بأنه لا بد من المصلحة فى تزويجه الواحدة أيضا ومثله شرح م ر وقوله فيها أى الأولى وذلك لأن قوله لمصلحة راجع للمسئلتين (قوله فان فقد) هل المراد فقد حسا أو شرعا يشمل ما لو غاب فوق مسافة القصر ومن عضل حل والظاهر أنه كذلك فيشمل ما ذكر (قوله وزوجها) أى المجنونة وجوبا زى (قوله كما يلى مالها) مقتضاه أن الوصى يزوج وليس كذلك كما علمت حل (قوله براجعة أقاربها) وإن لم تكن لهم ولاية لولم تكن مجنونة حل وعبارة البرماوى قوله براجعة أقاربها أى الذين لهم الولاية كالإخ والعلم الأقرب فالأقرب (قوله واحتساجت) علمه أنه تزويج المحاكم لا بد فيه من الاحتياج إلى النكاح بخلاف تزويج الأب فاه يكتفى فيه المصلحة (قوله علامات) أى جسمه فكتفى واحدة (قوله يقول عدلين) أو عدل حل (قوله من كفاية نفقه) ظاهرة وإن لم يكن لها فق لكفى فى كأم شجبنا كجبرائها حاجة حينئذ حيث فالالغرض فى من لها منفق أو مال دينهم ما عن الزوج والا كان الانفاق حاجة أى حاجة حل (قوله وغبرها) كالخدمة (قوله وقد يقال مدحتاج الخ) هذه الصورة هى التى بقيت للسكاح فى قوله كان تظهر الخ فى هذا التعبير يسبح إذ مقتضاه أنها غير داخله فى مسبق ولعل لم يدخلها فى الحاجة لعدم ذكر غيرها أى الحاجة لخدمة ولذا أتى بها على سيدى البعث (قوله فزوجها ذلك) معتمد (قوله أى مؤن نكاحه) أى المتعدد بعد الآخر أما النكاح السابق على المحرقة فى مامعه إلى قسمة ماله أو استغناؤه بكسب شرح م ر (قوله فى كسبه) أن قلت كسبه يتعدى الجرياله كما تقدم فى القليس وعبارة ثم ويتعدى الجرح لما حدث بعده بكسب كاصطاد الخ قلت بسننى هذا من قوله ثم تنعدي إلى ما حدث بعده تأمل سم بالمعنى (قوله فى ذمته) ولها المعنى

وغبطة تظهر الأولى فلا يزوج مسوح (و) تزويج مجنون ولو صغيرة وثيبا (المصلحة) فى تزويجها ولو بلا حاجة إليه بخلاف المجنون كما مر لأن التزويج يفيد لها المهر والنفقة ويغرم المجنون موقوفته أنه يلزم الاب تزويج مجنونة محتاجة والتقييد بالاب فى الأولى مع التصريح فيها بالمصلحة من زيادة فى (فان فقد) أى الاب (زوجها حكم) كما يلى مالها لكن براجعة أقاربها ساند باقضية القلوبهم ولا نهم أعرف بمصلحة (ان) لغت واحتساجت) للنكاح كأن تظهر علامات غلبة شهوتها أو يتوقع الشفاء يقول عدلين من الأطباء فعلم أنه لا يزوجهما فى صغرها لعدم حاجتها ولا بد بلوغها لمصلحة من كفاية نفقة وغيرها وقد يقال قد تحتاج إلى الخدمة ولم تدفع حاجتها بالزوج فيزوجها لذلك (ومن جبر عليه فليس منه نكاحه) لأنه صحيح (مذمومة ومؤنه) أى كسبه

(بأذن وليه أو بئله له وليه بأذنه يهر مثل (١٥٥) فاقبل) فيه ما لا نه من كلف صحيح العبارة والأذن وقولي

واحدة لحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لانه قد يقصد اطلاق ماله والمراد بوليّه هنا الأب وإن علقتم السلطان ان بالغ صغيرا والا فالسلطان فقط فلوزاد على مهر المثل (صح) النكاح (بهر مثل) أي بقدره (من المسمى) ولغا الزائد وقال ابن الصباغ القياس للغاء المسمى وثبوت مهر المثل أي في الدمة وأراد بالمقتس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الاصل هنا وسأني في الصداق ويفرق بينهما بأن النسقة تصرف في ماله فقصر الاعاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غير من عينها له) وليه (لم يصح) النكاح لخالفه الاذن (وان عين له) (قدرا) كالف (لأمرأة) نكح بالاقبل منه (ومن مهر مثل) فان نكح امرأة بالالف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه به مهر المثل ولغا الرائد ونكح بأكثر من ألف بطل ان كان الف أقل من مهر مثلها والاف والالف مهر مثلها أو أقل

بأصهار بشرطه شرح مر وهو بالنسبة للمهر عدم الوطاء وبالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بالاتفاق تقفح مضيعة الرابع على ما يأتي ع ش على مر (قوله بأذن وليه) أي لا بغرضه وإن خاف العنت زى (قوله بأذنه) أي اذن النسقة لكن بعد اذن الولي في النكاح حل أي وقد عين له المرأة ولم يعين له قدرا أخذ من كلامه بعدوا سأل انه ان يعين له المرأة فقط أو القدر فقط أو يعينها أو يطلق بأن لا يعين امرأة ولا مهرًا وسأني جميع ذلك (قوله صحيح العبارة) والأذن هو على التوزيع أي صح ان يتزوج بأذن وليه لانه صحيح العبارة وضع قول وليه له بأذنه لانه صحيح الاذن حل (قوله هنا) احتزبه عن ولي المال فانه الأب ثم المحدث الموصى ثم الحاكم أو قيمه (قوله والة) بأن بالغ رشيد اتم بدفعه السلطان لا غيره (قوله ولغا الرائد) لانه تبرع من السفه حل (قوله وقال ابن الصباغ الخ) ضعيف (قوله أي في الذمة) ومن نكح البتة وصور المثلثة في شرح الروض بأن يعين له نوجان يتزوج منه فيتزوج بقدر ماله زائد على مهر المثل حل (قوله نكاح الولي له) أي بأزيد من مهر المثل حيث يصح النكاح به المثل والاعوان المسمى حل (قوله ويفرق بينهما) هذا الفرق للعزى لا للشارح (قوله بخلاف الولي) فانه تصرف في مال الغير مع كونه بماله لا للشرع والمصلحة فبطل من أصله حل (قوله ولو نكح غير من عينها) نعم ان الصور السابقة فيما اذا عين له الولي المرأة وهذا مفهوم ذلك حل (قوله لخالفه الاذن) وقال ابن أبي الدم كافتله الركني يذني جهل على ما اذا تخفه مغارم فيها اموال كانت خيرامن المعينة نسبوا واما الاود بما ودونها مهرًا ونفقة فنبغي العصة قطعاً وهذا هو المعتمد مر زى وقوله ودونها مهرًا ونفقة قضيت انها لو ساءت المعينة في ذلك أو كانت خيرا منها نسأوج لا ودها نفقة لم يصح نكاحها وهو قريب في الاول وهو قوله ساءت الخ لانه لم يذنه فيه لخالفه وجه دون الثاني لانه يكفي في مسوخ العدول مزية من وجهه ويأتي مثله في الوساوتها في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول اليها من المعدول عنها بصفة ع ش على مر (قوله فان نكح امرأة بالالف) فيه ثلاث صور (قوله صح) بهر المثل) أي من المسمى (قوله ولغا الزائد) وان كانت الزوجة سفينة لانه مخرج من الرائد فرجع للمرد الشرعي وان لم ترض به المرأة حل (قوله بطل ان كان الف الخ) كان مهر مثلها ألفا ومائة ونكحها بألف ومائتين وانما بطل لتعذر حتمه بالمسمى وبهر المثل لان كلامها أزيد من المأذون فيه مر وقال بعضهم قوله بطل أي سواء كان ما سمها مسأولها مهر المثل أو أقل أو أريد فيكون في نكاحها بالاكتر خمس صور كالذي بعده (قوله والام) بأن

في المسمى أو أكثر منه بهر المثل ان نكح بأكثر منه



كان الالف مهر المثل أو أكثر وقوله صح أي لانه أقل من المأثور فيه أو مساويه  
 م (قوله ان فكبح ما كثر منه كان فكبح تسعائة وكان مهر مثلها تسعائة (قوله  
 والا) بأن فكبح به أو بأقل (قوله ولو قال ان فكبح فلانه بألف) بأن عين له القدر  
 والمرأ ففهم ومعلوم قوله لا امرأة وفيه سبع صور تأمل (قوله لفسا الزائد في الاولى)  
 لزيادته على مهر المثل فانعقد به الاذن فيه والضابط لانفسه الرائد ولا لغناء العقد اه  
 يلغى الرائد ان لم يزد المهر على المعين والا العقد حل (قوله في الاولى) وهي ما اذا  
 كان الالف مهر مثلها والثانية ما اذا كان الالف أقل منه (قوله وبطل النكاح)  
 لتعذره بالمسمى وبمهر المثل لان كلاهما لا يزيد من المأثور فيه حل (قوله فالاذن  
 باطل) فيبطل النكاح وان تزوجها بمهر المثل أو أقل اخذها في شرح الروض وان  
 قال الزكشي القياس صحة بمهر المثل (قوله لافئة) أي من حيث المصروف المسمى  
 وان استغرق ماله (قوله يستغرق مهر مثلها) لوقال مهرها كان أولى وأعم ليشمل  
 المسمى فانه كذلك كما في الروض ومثل الاستغراق ما يقرب منه كما في م (قوله لم  
 يصح) ينبغي ان يحمل ذلك بحيث كان ماله يزيد على مهر الالف عرقا ما لو كان ماله  
 قدر مهر الالف أو دونه فلا مانع من تزويجه عين يستغرق مهر مثلها ماله لان  
 تزويجه به ضروري في تحصيل النكاح اذ القلب ان مادون ذلك لا يوافق عليه  
 ع ش على م (قوله والاذن للسغة الخ) المناسب ان يؤخر عن قوله ولو قال  
 الخ وهو راجع لقوله سابقا باذن وليه فالاولى ذكره عقبه تأمل (قوله لا يفيد)  
 جوازا التوكيل والولى ليس وكيفا حل (قوله ولو كان مطلقا) بأن طلق ثلاث  
 مرات ولومين زوجتين أو زوجة واحدة لغير عذر ولو قبل الحجر عليه م فلا يكفي  
 بمصول الثلاث في مرة واحدة شيئا عزى وبعبارة شرح م فان كان مطلقا بأن  
 طلق بعد الحجر أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو اثنتين وكذا ثلاث مرات ولو  
 في زوجة واحدة في ما يظهر وقوله ثلاث زوجات ظاهره ولو طلقهن معافى آن واحد  
 وكذا قوله أو زوجتين بأن قال اتى طواقي أو اتى طالق لثان وهو بعيد لانه لا يسمى  
 مطلقا لان لفظ مطلق يفيد الكثرة بأن يكون طلق ثلاث طلقات في ثلاث مرات  
 (قوله ولو فكبح بلاذن) فمفهوم قوله باذن وليه فالمناسب التفرع (قوله فلا شيء عليه)  
 عبارة شرح م ولم يلزمه شيء أي حد قطعاً للشبهة ومن ثم قلعه الولد ولا مهر ولو بعد  
 فلك الحجر عنه كائن عليه في الام سواء في ذلك الظاهر والباطن وما قبل عن النص  
 من لزوم ذمته في الباطن ضعيف (قوله ظاهرا) بمعنى انه لا يطالب به حال الحجر  
 وبمعنى الباطن انه يلزم ذمته ويطالب به بعد فلك الحجر عنه شيئا (قوله فيلزم فيهما)

والا فالباتني ولو قال ان فكبح  
 فلامنة بألف وهو مهر مثلها أو  
 أقل منه فكبحها به أو بأقل  
 منه صح النكاح بالمسمى  
 أو بما كثر منه لغير الزائد في الاولى  
 وبطل النكاح في الثانية أو  
 وهو أكثر منه فالاذن  
 باطل (أو اطلق) فقال تزوج  
 (فكبح) بمهر المثل (لافئة) به  
 فان فكبح بمهر مثلها أو أقل صح  
 النكاح بالمسمى أو بما كثر  
 لغا الرائد وان فكبح شريفه  
 يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح  
 النكاح كما اخذاره الامام  
 وقطع به الغزالي لانتفاء  
 المصلحة فيه والاذن للسغة  
 لا يفيد جوار التوكيل ولو  
 قال ان فكبح من شئت باشت  
 لم يصح لانه رفع الحجر بالكلية  
 ولو كان مطلقا سرى أمة  
 فان تبرم بها ابدلت (ولو فكبح  
 بلاذن لم يصح) فيفترق بينهما  
 (فان وطئ فلا شيء) عليه  
 (ظاهر الرشدة) بخنارة وان  
 لم تصل سفهه لا يفرط بترك  
 البعث وخبر في الظاهر الباطن  
 وبالرشدة غيرها فيلزم  
 فيهما مهر المثل كائن عليه

الشايعي

أي بعد ذلك الحبر حل (قوله في الأولى) وهي مسألة المزوم في الباطن وهذا ضئيف وقوله في الثانية أي صورة غير الرشيدة معتمد (قوله في السفهة) أي حالة الرطة ولا نظر لكون أذن السفهة في الائلاف البدن معتداه ومن ثم لم تزلت لآخر أقطع يدي فقطعه فهو هذولان البضع مة قوم فهو من الأذن في الائلاف المالى انتهى حل وإع قلنا لا يزوج موليته لأن ولاية الغير يحتاج لها مالا يحتاط لصرف النفس (قوله أمان بذرايح) مفهوم قوله أوجر عليه لسفه (قوله تصرفه نافذ) أي ومته نسكاحه (قوله وقد يقال الخ) ضئيف (قوله باقى فيه حيفند) أي حين إذ لم يحجر عليه. الحاكم وقوله ما مر أي في فصل موافق ولاية النكاح بعد قول المتن وجرسفه وهو قوله ثم وقضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحبر عليه أي فيقال هنا بعدم استقلاله بنكاح نفسه وإن لم يحجر عليه الحاكم أي بل لا بد من أذنه لأنه أيضا تقدم أن هذا ضعيف اه شيئا (قوله والعبد) ولو نكحها أو بعضها م ر (قوله باذن) نطقا ولو بكتاب حل (قوله سيده) أي الرشيد غير المحرم اه م ر (قوله ولو اتقى) أي ولو كان السيد اتقى ع ش أي والعبد ذكر بدليل قوله ولا يجبر عليه اه شيئا (قوله بحسبه) متعلق بيشكج بعد تعاق قوله باذن به فاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد فلا يلزم تعاق حرفي جربعي واحد بمعامل واحد (قوله لم يصح النكاح) وإن كانت العدول البهادر ونها ميرا وغيرهما جالا ونسبا ودنيا أو أقل مؤتمه و يفرق بين العبد والسفهة على ما تقدم عن ابن أبي الدم بأن الحبر على العبد أقوى دليل أن السيد لو امتنع من الأذن له في النكاح لم يجبر على الأذن وإن خاف العبد أن لا يخالف في السفهة إذا امتنع من الأذن وقد خاف السفهة الزنا فان وليه يجبر على الأذن له في النكاح ع ش على م ر (قوله نعم لو قدر له ميرا) أي ولم ينه عن الزيادة والابطال النكاح حل (قوله فالزائد في دتمه) انظر ما للفرق بينه وبين السفهة حيث لقي الزائديه كما مر وقد يفرق بأن العبد له ذمة صحيحة بخلاف السفهة (قوله يطالب به إذا اعتق) لأن له ذمة صحيحة ومنه يعلم أن الكلام في عبد رشيد هذا إذا كانت المرأة كبيرة فإن كانت صغيرة تطلق المهر برقته حل (قوله لم يشكج ثابا) ولولتلك المطلقة أما لو نكح فاسدا فله أن ينكح صحيا بلا إنشاء أذن لأن الفاسد لم يتناول الأذن الأول ورجوعه عن الأذن كرجوع الموكل حل (قوله ولا يجبر عليه) يقال أجبره وجبره برماوى وتقول المصنف وله اجبارا مته مناسب الأول (قوله لأنه لا يملك رفع النكاح) وإنما أجبر الابن الصغير عليه لأنه لا يدرى تعين المصلحة له فيه والواجب عليه

في الأولى واتفق به النووي في الثانية في السفهة ومثلها الصغيرة والمجنونة والعقيدان من زيادتي أمان بذرايح وشدده ولم يحجر عليه الحاكم تصرفه نافذ وقد قال باقى فيه حينئذ ما مر في سلب ولاية (والعبد يشكج باذن سيده) ولو اتقى لاه محجوره مطلقا كان الأذن أو مقيدا بامرأة أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك (بحسبه) أي بحسب أذنه فلا بد من عماره له سيده في ممرات تحق فان عدل عنه لم يصح النكاح ثم لو قدر له مهر افراد عليه أو أطلق فزاد على مهر المثل فالزائد في دتمه يطالب به إذا اعتق كما سيأتي ولو نكح امرأة باذن ثم طلقها لم يشكج ثابا إلا باذن جديد (ولا يجبر عليه) سيده ولو صغيرا لأنه لا يملك دفع النكاح بالطلاق فلا يملك إتيانه (كمكسه) أي كما لا يجبر العبد سيده على تزويجه فلا يلزمه لما فيه من تشويش مقاصد الملك وفوائده

وله اجماع ارامنه) على نكاحها صغيرة كانت او كبيرة تكرأ اوشيا ما قاله ابو حنيفة لان النكاح برقة على ما افع البيع ومضى  
مما كثر له وبهذا افاقفت العبد لكن لا يزوجه (١٥٨) بغير كف أو يبيع الارضاء بخلاف البيع لانه لا يقصد به

حينئذ رعا ابتهاج ل (قوله ايضا لانه لا يملكه رفع النكاح الخ) برؤ على هذا التعليل  
تزوج الاب الابن الصغير فانه صحيح مع ان التعليل يجري فيه وأجيب بان التعليل  
ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الحجر على العبد أى بخلاف العصى فان الحجر  
عليه ينتهى بالبلوغ (قوله وله اجبار امانته) أى التى يملك جوارها ولم يتعلق بها  
حق لازم كالرهن والجمانية المتعلقة برقبته مال وهو مسرى الاصم وكان اختيارا  
لقد ارح ل (قوله صغيرة كانت او كبيرة) يستثنى المرتقة فليس له تزويجها  
شورى (قوله او غيره كالخرفة الدينية) والفق شورى (قوله لانسب لها)  
أى معتبر وان كانت شريعة لان الرق يعمل معه جميع الفضائل كالمهر (قوله وان  
حرمت عليه) لمر (قوله فزوج مسلم) مفرع على قوله بان لا يملك بالولاية  
لما صحت كالمهر (قوله ولو غير كتابية) كجوسية ووثنية لموسى ووثنى وهذا  
تصريح منه بما واذلكت به مخرج شيبا في شرحه لكن في نكاح المذمك تصريح  
بالحرمة والعفة وقد يدعى أن كلام المصنف لا ينافى ذلك بأن يقال قوله فزوج  
أى يعم تزويجه ولا يخل حرره ارح ل (قوله وخبر به شراح الحواوى) اعتمده  
فى تعامل (قوله وعدم جواز التمتع بها) أى الكافرة غير الكتابية ح ل  
(قوله ومكاتيب) أى كتابية صحيحة وانظر من يزوجه امة المكاتب وله له سيدها  
بأذن نهارحه و يزوجه امة البعض من مملكتها به من الحر على المعتد خلافا للفقوى  
قال جروبحث أن امة البعض يزوجه من يزوجه البعض باذنها أى من يزوجه  
البعض لو كانت حرة وهو الولى لامن يزوجه الآل وهو مالك البعض والولى  
ع ش (قوله امة مولى) أى التى يزوجه المولى بتدريكه ولا يجوز ما على ذلك  
ح ل (قوله بخلاف عبده) أى المولى (قوله لا يزوجهها) أى امة مولى وهذا  
بيان لما فى المتن من الاجمال لان قوله لان كان مولى الخ فيقيد لانه لا يكون بحيث  
يجوز له تزويج المولى فيقيد به المتن أقول هذا خارج بقوله نكاح لانه حينئذ غير ولى  
نكاح وكذا قوله بعد لان كان صغيرا او غيره خارج بنكاحه أى هذا اذا ريد  
بولى النكاح الولى فى الحال فان ارد به مطلق الولى ولوى المستقبل كان ما ذكره  
تقييد المتن (قوله لان كان) أى المولى الذى هو المالك  
\*(باب ما يحرم من النكاح)\*

ما لواقعة على الانكحة التى تحرم وان كان المذكور ذواتا لان المراد تحريم نكاحها  
لاذواتها فن بيانية لكننا اشوبه بتبعيض وعبارة ح ل قوله من النكاح قال جبر  
بيان لما وفيه لزوم نقصان البيان لانه لم يذكر جميع افراد النكاح المحرم فى هذا

التمتع وله تزويجها برقيق ودفى  
للنسب لانها لانسب لها (لا)  
اجبار (مكاتبة او مبعضة) لانها  
فى حق كالأجنبيات وهذا من  
زيادى (ولا) اجبار (امة سيدها)  
وان حرمت عليه فله لميت منه  
تزوجها بالم يلزمه لانه ينقص قيمتها  
ويغوت التمتع عليه فبن محله  
(وتزويجه) لها كائن (بملك)  
لا لولاية لانه يملك التمتع بها  
فى الجملة (فزوج مسلم امانته  
الكافرة) ولو غير كتابية كما هو  
ظاهر نص الشافعى وصححه الشيخ  
أوعلى وخبر به فى شرح الحواوى  
لان له يبيعها وأجارتها وعدم جوار  
التمتع بها لا يمنع ذلك كفى امانته  
المهر كاخته اما الكافرة فلا يزوجه  
امته المسئلة لانه لا يملك التمتع  
ببضع مسلمة أصلا (و) يزوجه  
(فاسق) امانته (ومكاتيب) امانته  
بأذن سيده (ولوى نكاح ومال)  
من أب وان علا و سلطان (تزوج  
امته مولى) من ذى صفرو وجون  
وسفه ولواتنى بأذن ذى السفه  
اكتسابا بالمهر والنفقة بخلاف  
عبده لما فيه من انقطاع اكسابه  
عنه فلا يزوجه لان كان مولى  
صغير فقيما عاقلة والاسطان  
زوجه لان كان مغيرا او مغيرة

رأى لغيره لما ذلك مطلقا وتعبير مولى أى من من تعبده بصبي والقبيل ملى النكاح والمال من زيادى  
باب ما يحرم من النكاح) عبر عنه فى الروضة كأمه لها باب . وانع النكاح ومنها وان لم يذكر الشهبان اختلافا اجس

الباب قالوا لى أردتكون لبعض أى باب بيان الأفراد المحرمة من جملة افراد  
 النكاح المحرم أى لا لصاوس كالأحرام بل لذاته والاولى أن تكون بيانية مشوبة  
 بتعريض قبل لا يلزم من المحرمة عدم الصحة فالاولى التعبير بالواقع ويجب بيان  
 الأصل فى ما يحرم من العقود عدم صحتها والمانع كما يكون للصحة يكون للبراز اه  
 واعلم أن المحرمات فى النكاح لها على التأييد أو غيره والمحرمات على التأييد اما من  
 نسب أو رضاع أو ماهرة زى (قوله فلا يجوز لا دعى نكاح جنية) أى وعكسه  
 اعتمد بهر قال لان الله تعالى اثنى علينا بجعل الأزواج من أنفسنا لئيم التآنس بها  
 أى فى قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجوار ذلك بغوت  
 الامتنان وفى حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجمن واجب  
 بأنه يجوز أن يكون الامتنان بأعظام الامر من والنهى لسكره لا لالتعريض لى وعلى  
 كلام القمولى الذى هو المتمد لى جوامع امرأة جنية للقاضى وقالت له لاولى لى  
 خاص واربد أن تزوج بهذا فإنه لعقد عليها وهى لها الانسية لو ارادت التزويج يحى  
 اه شيخنا زى قال ع ش على وروى يوفى طوها ان علب على ظنه انها زوجته  
 ولوعلى صورة حمارة وتدت أحكام النكاح فلا شى فينتقض وضوءه بسببها ويجب  
 عليه النسل بوطئها أما المبنى فلا يقضى عليه بأنه ككمانا (قوله أى نكاحها)  
 لان الاعيان لا توصف بجمل ولا حرمة شرح م ر والمدرد بالنكاح العقد عليها  
 وودها وقيل الوطء حرام بالعقد واخصر مضابط للخرابة أن يقال كل قرينة تحرم  
 ما عدا ولدا المحرم وولد الخوف له اه لى (قوله وهى من ولد الخ) وحرمة أزواجه  
 صلى الله عليه وسلم لى ونزق أقهار المؤمنين فى الا- قرام فهى امومة غير  
 مانحر فيه شرح م ر فى البرماوى وزواجه اتهامهم أى فى الاحترام والاكرام  
 وتحريم نكاحهن (قوله ذكر الخ) قديم فى من الثانية وتوله بواسطة أو غيرها  
 نديم فى صاتها وليس تعميا فى الام لامة يفهم من قوله أو ولدت من ولدك وكتب أيضا  
 قوله بواسطة أو غيرها وهى الممتعة من جهة الاب أو الام فهى ام حقيقة حيث  
 لا واسطة بينك وبينها وبعار حيث توجد الواسطة لى (قوله يتنهى) أى يصل  
 وليس المساردا لانتباه حقيقة لانه لا يكون الا لامنا حواء ولابدا آدم وكذا يقال  
 فى ما بعده وقوله نسب لك المراد به النسب الاخرى والا فالنسب الشرعى لا يكون الا  
 للأب واء وكذا يقال فى كل ما يشبهه شيخنا (قوله وبنت) ولو احتالا كالنفقة  
 بالامان ومن ثم لو كذب نفسه لحقته ومع التفى ثبت لها جميع أحكام النسب الا  
 جوار النظر اليها وخلوة بها فيعمران ش ل ولا تثر منه كما تقدم فى وائع الارث

فلا يجوز لا دعى نكاح جنية  
 كما اتى به ابن يونس وابن  
 عبد السلام لكن جوزوه  
 القمولى والأصل فى التعريض  
 مع ما يأتى آية حرمت عليكم  
 اتهامكم (تقرام) أى  
 نكاحها وكذا الباقي (وهى  
 من ولدك أو) ولدت (من  
 ولدك) ذكر اكان أو شى  
 بواسطة أو غيرها وان شئت  
 قلت كل شى يتنهى اليها  
 نسل بالولادة بواسطة  
 أو غيرها (وبنت وهى من  
 ولدتها أو) ولدت (من ولدها)  
 ذكر اكان أو شى بواسطة  
 أو غيرها وان شئت قلت  
 كل شى يتنهى اليها  
 بالولادة بواسطة أو غيرها  
 (لا مخلوقة)

وقال ع ك ومع النفي ثبت لما جيع أحكام النسب حتى النكاح والحالة خلافا  
 لحجر (قوله من ماء زناه) قدر الشارح لفظة ماء لأن الخلق من الماء لا من الزنا  
 الذي هو المخل لا منه قد يقع بلاماء والمراد بقاء الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجهه  
 محرم في ظنه والواقع معارضة ما خرج من وطء المنكحة أو من وطء حليلته  
 في ذبرها أو من الاستبراء بغيره بحليلة ولوبيده وإن غاف العنت وقلما يجله حيثئذ  
 نظرا لاصله وهو التعريم اه ق ل على الجلال (قوله كالحنفية) أي والمخاطبة  
 وادعى ابن القاسم انه مذهب الشافعي اه سم (قوله يحرم عليها وعلى سائر  
 محارمها) لانه بعضها وانفصل منها انسانا ولا كذلك التي ح ل (قوله واخت)  
 ولو احتمالا كالمسطقة نعم لو كانت تحتها قبل استلحاقها ولم يصدق أباه في استلحاقها  
 أو كان صغيرا ينفع نكاحها ولا تنقض وضوءه وإذ مات ورثت منه بالزوجية لانها  
 أقوى من الاختبة فلوطلقها امتنع عليه العقد عليها إذا بنت معه قالوا وليس لنا من  
 يطأ اخته في الإسلام غير هذا مرفان صدق أباه وأقام الاب بينة انفسخ ولائى  
 لئان كان قبل الدخول ولم يبعده مهر المثل اه ع ن (قوله من ولدها أبواك) لم يهل  
 بواسطة أو بغيرها بالدم تاتي ذلك ح ل (قوله بنتاخ وبنت اخت) الأنسب  
 تأخيرهما عن العمة والحالة تأسيما بالقران اه رماوى وأجاب عن بأنه انما قدمها  
 مصافا للقران لاجل أن يجمع بين الاخت وبنتاخ كرمع ذلك بنت الاخ بتيميم الماء  
 ينطق بالاخوة تأمل (قوله الآية) فانه قال فيها وأختكم الماتى أرضعكم  
 وأخواتكم من ا ضاعه فان قامت من أبس ما د منها بة المحرمات السبع قلت  
 قبل ان الله تعالى به على تحريمهن كلهن بالذكورة من حكام البيهقي في المعرفة عن  
 الشافعي ووجهه بان السبع انما حرم من لعن الولادة والاخوة فالام والبنت بالولادة  
 والباقى بالاخوة ماله أولاد أو بالام وتحريم شات الاخ والاخت بولادة الاخوة  
 شوبرى وعادة ح ل قوله الآية أي نصا في الأم والاخوة قياسا الباقى (قوله  
 يحرم من الرضاع) من هذه وما بعدها قاطبية (قوله وفي ربه من النسب) ذكرها  
 لان النسب أهم من الولادة التي في الرواية الاولى وأتى برواية حرموا أي اعتقدوا  
 حرمة لانها بصيغة الامر والامر بالثبوت نهي عن منعه والنهي في مثل هذا المقام  
 يقتضى الفساد فأثبت الرواية الثالثة أن التعريم مصوب بفساد العقد وهو غير  
 مستفاد عما قبله شيئا عزيزى (قوله فرمعتك) أي التي بلغت تسع سنين  
 (قوله وهو الحمل) أي الذي هو حليل المرضعة الذي له اللبن ح ل (قوله بواسطة  
 أو بغيرها) راجع لماعدا الاولى فاشتملت عبارته على إحدى عشرة صورة للأم

(من) ما (زناه) فلا تحرم  
 عليه اذ لا حرمة لماء الزنا نعم  
 بذكره خروجه من خلق من  
 حرما عليه كالحنفية بخلاف  
 ولدها من زناها يحرم عليها  
 لثبوت النسب والأوث بينهما  
 كما صرح به الاصل (واخت)  
 وهي من زنا أبواك أو أحدهما  
 أو بغيره (وبنت أخ) بنت  
 (اخت) بواسطة أو بغيرها  
 (و) وهي اخت ذكر  
 ولدك بواسطة أو بغيرها  
 (وخالة) وهي اخت انثى  
 ولدك بواسطة أو بغيرها  
 (ويحرم من) أي هؤلاء السبع  
 (بالرضاع) أيضا الآية ونظر  
 العجيين يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من الولادة وفي رواية  
 من النسب وفي أخرى حرموا  
 من الرضاغة ما يحرم من  
 النسب (فرمعتك) ومن  
 أرضعها أو ولدتها (أو) ولدت  
 (أباً من رضاع) وهو الحمل  
 (أو أرضعته) وهو من زاد في  
 (أو) أرضعت (من ولدك)  
 بواسطة أو بغيرها (أم رضاع)

(قوله وتس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم (قوله فالمرضة لبنك لبنك  
 الخ) اشتملت هذه العبارة على عشرة أفراد للبنات لأن قوله فالمرضة لبنك صورة  
 وقوله أو لبن فروعك فيه أربع صور لأن الفروع ذكر أو أنثى ويرجع لهما  
 قوله نسباً أو رضاعاً وقوله ويرفتها كذلك فيه خمس صور لأن الصغير يبتنم يرجع  
 لأمه رتضة لبنك أو لأمه رتضة لبن فروعك وقدّم أن في الأولى واحدة وفي الثانية  
 أربع وقوله كذلك الأولى قصره على النسب لأن بنت المرتضة علمت من قوله  
 أو لبن فروعك فالأولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبوك نسباً أو رضاعاً)  
 فيه أربع صور وقوله وكذلك مولود أحد أبوك رضاعاً فيه صورتان ونفعه عما قبله  
 لأجل قوله رضاعاً فافراد الاخت ستة (قوله وبنت ولد المربعة) أو الفحل نسباً  
 أو رضاعاً متعلق بكل من بنت وولد وليس مكرراً مع قوله وبنت ولد أرضعته أمك  
 لأن المراد بالأم ما قبل المربعة فهي أم النسب وكذلك الاخت والأخ حل وعبارة  
 الشو برى قوله نسباً أو رضاعاً متعلق ببنت الولد لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضعته  
 أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارتين صحيح والقرض منهما دفع النكرار وقد  
 اشتمل قوله وبنت ولد المربعة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الأخ واحد  
 وعشرين من أفراد بنت الاخت فجعل ذلك ثمان وأربعون أخبر عنها بقوله بنت  
 أخ أو أخت رضاع وذلك لأن قوله وبنت ولد المربعة فيه ثمان صور لأن الولد يشتمل  
 له ذكر والأنثى وعلى كل أما ولد نسب أو رضاع فهذه أربع يضرب فيها صورتان  
 البنات وهما من نسب أو رضاع فتبلغ ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان أيضاً تعلم  
 بالبيان السابق فتضم لثمانية السابقة بسة عشر نصفها لبنت الأخ ونصفها  
 لبنت الاخت لما علمت من كون الولد صادفاً بالذكور والأنثى وقوله ومن أرضعتها  
 أخذك فيه ثلاث صور لبنت الاخت لأن الاخت أم الأيوين أو أب الأم وقوله  
 أو أرضعت لبن أخيك فيه ثلاث صور لبنت الأخ فضع كل واحدة من الثلاثين  
 لكل من الثمانيتين بأن تضم ثلاثه بنت الأخ ثمانيتها وثلاثة بنت الاخت ثمانيتها  
 فيحصل لكل قبيل أحد عشر وقوله وبنتها الخ فيه ثمان عشرة صورة لأن قوله وبنتها  
 يرجع لمن أرضعتها أخذك بأقسامها الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسباً  
 أو رضاعاً بسة كالمالبنت الاخت ويرجع لمن أرضعت لبن أخيك بصورة  
 الثلاث التعميم المذكور بسة كالمالبنت الأخ يضم السنة الأولى للأحدى عشرة  
 التي لبنت الاخت والسة الثانية التي لبنت الأخ يصير لكل قبيل سبعة عشر  
 وقوله وبنت ولد أرضعته أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لأن قوله ولبن ولد

وقس بذلك (الباقي من)  
 السبع المربعة بالرضاع  
 فالمرضة لبنك أولبن  
 فروعك نسباً أو رضاعاً وبنتها  
 كذلك وإن سفلت بنت رضاع  
 والمرضة لبن أحد أبوك  
 نسباً أو رضاعاً اخت رضاع  
 وكذا مولود أحد أبوك  
 رضاعاً وبنت ولد المربعة  
 أو الفحل نسباً أو رضاعاً وإن  
 سفلت ومن أرضعتها أخذك  
 أو أرضعت لبن أخيك  
 وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن  
 سفلت وبنت ولد أرضعته  
 أمك أو أرضعت لبن أبوك  
 نسباً أو رضاعاً وإن سفلت  
 بنت أخ أو أخت رضاع وأخت  
 الفحل أو أبية أو أباي  
 للرضعة بواسطة أو غيرها  
 نسباً أو رضاعاً همه رضاع  
 وأخت المربعة

أرضعته أمك فيه أربع صور لأن البنت قد علم فيها بقوله نسبا أو رضاعا والولد  
يصدق بالذكور والانتى واثنتان في اثنتين بأربعة وفي قوله وأرضع لبن أهلك  
أربع صور أيضا كالتى قبلها فهذه ثمانية نصفها لبنت الأخت ونصفها لبنت  
الأخت فخص كل أربعة لكل سبعة عشر فصلا لكل قبيل أحد وعشرون والمراد  
بالأخت في قوله لبن أخيك الأخت من النسب وكذلك الأخت حل لأن بنت الأخت  
والأخت من الرضاع تقدمت في قوله وبنت ولدا المرعنة تأمل وقوله وبنت وله  
أرضعته أمك أى من النسب وقوله وأرضع لبن أهلك أى من النسب أيضا وقوله  
نسبا أو رضاعا تعميم في البنت حل وقوله وأخت القبل الخ اشتغل على عشرة أفراد  
لأمة أخبر عنها بقوله مرة رضاع وذلك لأن قوله وأخت القبل يرجع إليه قوله  
الآتى نسباً أو رضاعاً ففيه صورتان وقوله وأخت أبيه أولى المرعنة صورتان  
يرجع اليهما قوله بواسطة أو غيرها بأربع يرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً بثمانية  
تضم لثنتين المتضمنتين بعشرة وقال بعضهم قوله بواسطة أو غيرها تعميم في الأب  
بقسميه وقوله نسباً أو رضاعاً تعميم في أخت القبل وفى الأب بقسميه فتصلي  
العشرة من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت المرعنة الخ ففيه عشر صور أيضا  
لثلاثة أخبر عنها بقوله خالة رضاع يصح بيانها من بيان صور الأمة فجعلها مذكورة  
من محارم الرضاع تسعة وعثمانون فافهم (قوله وأما ما يجرى) وكذلك ما بعده وقوله  
بواسطة الخ تعميم في الأم بقسميها وقوله نسباً أو رضاعاً راجع لأخت المرعنة  
ولأم بقسميها فامرأدا لثلاثة عشر كاتقدم (قوله لأنها أمك) أى إن كان الأخت  
والأخت شقيقتين لك وقوله أو موطوءة أهلك أن كالأب (قوله أو مرضعة  
نافلتك) أى ولا مرضعة نافلتك ناو بمعنى الواو كما يدل عليه قوله ولا أم مرضعة الخ  
وانظروا أماد النفي في هذا دون ما قبله ويمكن أنه أعاده لا خلافاً للحدس لأن هذه  
أم مرضعة وما قبلها مرضعة (قوله وهو ولد الولد) ذكرنا كان الولد وأنثى (قوله  
لأنها بنتك) أن كان ولدك أنثى وقوله أو موطوءة لأنك أن كان الولد ذكرنا (قوله  
ولا أم مرضعة ولدك) وكذلك نفس المرضعة كما هو ظاهر ب (قوله فهذه الأربعة)  
جعلها أو بعلا لأن قوله ولا أم الخ جعلها صورة واحدة (قوله فاستنناها بعضهم)  
أى لا تنفاه المعنى الذى اشتراك فيه أه حل (قوله لأنهن إنما حرم من الخ) عبارة  
الزركشى لأن أم الأخت لم تحرم لكونها أم أخ وإنما حرمت لكونها أما أو حليلة أب  
ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذلك القول فى باقيتين أه سم (قوله بمعنى لم يوجد  
فيهن) في الرضاع وهو الأمومة والبنتية والاختية أى إن سبب انتفاء التحريم عنهن

وأما وأم القبل بواسطة  
أو غيرها نسباً أو رضاعاً  
خالة رضاع (ولا تحرم) عليك  
(مرضعة أخيك أو أختك)  
ولو كانت أم نسب حرمت  
عليك لأنها أمك أو موطوءة  
أهلك وقولى أو أختك من  
زيادتي (أو) مرضعة  
(نافلتك) وهو ولد الولد  
ولو كانت أم نسب حرمت  
عليك لأنها بنتك أو موطوءة  
ابنتك (ولا أم مرضعة ولدك أو)  
لا (بنتها) أى بنت المرضعة  
ولو كانت المرضعة أم نسب  
كانت موطوءة لك فحرم عليك  
أما وبنتها فهذه الأربعة  
يجرم من النسب لافى  
الرضاع فاستنناها بعضهم  
من قاعدة يجرم من الرضاع  
ما يجرم من النسب  
والحققون كافي الروضة  
على أنها لا تستثنى لعدم  
دخولها في القاعدة لأنهن  
انما حرم من النسب لمعنى  
لم يوجد فيهن في الرضاع  
كما قرره ولهذا لم استثنها

رضاعا انتفاء جهة الهرمية نسبيا إلى لانها لم تكن اما ولا بنتا ولا اختا ولا عمالة وقوله  
كافرة أي في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله كالامل) أي كالم يستقنها (قوله  
الاصل وزيد عليها أم الم والعمة الخ) أي ما نحن يحرم بالنسب بخلاف الرضاع سم  
أي وفرض المسئلة ان الم من النسب وكذا العمة والخال والخالة ما هم من الرضاع  
لا تحرم ولو كانت أم نسب لكانت في الاولين جذة لاب أي ان سكان الم والعمة  
شقيقتين أو موطوءة جذ لاب ان كانا لاب وفي الاخيرتين جذة لام ان كانا لخال  
والخالة شقيقتين أو موطوءة جذة لام ان كانا لاب وكل من يحرم اه شيعنا  
عزيزي وجمع بعضهم التسعة فقال

أم عم وعممة وأخ ابن \* وحفـيد وخالة ثم خال  
جذة ابن وأخته أم أخ \* في رضاع أهلها ذوالجلال

وقوله وحفيد أي وأم حفيد والمراد به هنا ولد الولد وهو المراد بقول المتن ونافلتك  
وقوله جذة ابن وأخته وهو المذكور في قول المتن ولأم مرضعة ولدك ولا بنتا  
لان بنتها اخت الولد والمراد بالابن ما يشمل البنت وقوله وابن أخ بنشد هذا الخاء  
والمراد به ما يشمل الاخت وهو المذكور في قول المتن ولا تحرم عليك مرضعة  
أخيك وأخيل (قوله وأخ لابن) بالجواز وأخ الابن والاوى حذف الابن كما صنع  
مر حيث قال وأم الاخ لانه يومئذ المراد بالابن ابن الناح فنفد ان الناح  
أوه مع امه هوالناح كما يدل عليه التصوير الا انه يجب بان اضافة أخ لابن بيانية  
(قوله امرأة أجنبية لها ابن الخ) يعني ان مع كل من المراتين ابن فارضع أحد الابنين  
على أم الآخر دون الآخر فان الاخوة للام من الرضاع تثبت بينهما وللان الذي  
لم يرتضع على الاخرى أن يتزوج بأخيه الذي ارتضع على أمه (قوله فلاخيه  
لايه) نكاحها واد اولد بينهما ولد فزیده وخاله لانه أخو أبيه وأخو أمه وعليه  
الغزل المشهور وقوله لايه لعل التقيد بالاب انشا كلمة ما قبله وكانه الاحسن  
اسقاطه يشمل الاخ الشقيق ولاب ولا م على أن في التقيد به مع قوله بعد وسواء الخ  
مالا يخفى تأمل شو برى (قوله أم أخت أخيلك لا م لايه) الا ان معنى من وصورتها  
في النسب أن يتزوج رجل بامرأة وولد منها زيد ثم يطلقها ويتزوجها آخر وولد منها  
عرا فبين زيد وعمر واخوة لام ثم بعد ذلك يتزوج أبو زيد بامرأة أخرى وولد منها بنتا  
فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلا يخفى زيد من أمه الذي هو عمرو أن  
يتزوج بهذه البنت وصورتها في الرضاع أن يتزوج رجل بامرأة وولد منها زيدا  
ثم يطلقها ويتزوجها آخر وولد منها عرا فتثبت الاخوة للام بين زيد وعمر ثم يتزوج

كالامل وزيد عليها أم الم  
والدة وأم الخال والخالة وأخ  
الابن وصورة الاخيرة امرأة  
لها ابن ارتضع على امرأة  
أجنبية لها ابن فابن الثانية  
أخو ابن الاولى ولا يحرم عليه  
نكاحها (ولا) يحرم عليك  
(اخت أخيلك) سواء كانت  
من نسب كان كان زيدا  
لاب واخت لام فلاخيه  
لايه نكاحها أم من رضاع  
كان ترضع امرأة زيدا وصغيرة  
أجنبية منه فلاخيه لايه  
نكاحها وسواء أكانت  
الاخت أخت أخيلك لايبك  
لامه كما مثلنا أم أخت أخيلك  
لامك لايه مثاله في النسب  
ان يكون



أورز يد امرأة أخرى ويرتضع عليها بنت صغيرة فثبتت الاخوة للاب بين زيد وهذه  
 البنت فلاخ زيد الذي هو عمرو أن يتزوج بهذه البنت التي ارتضعت على زوجة  
 أبيه فافهم (قوله لابن أخيك) أي من أمك (قوله لابن) أي أخيك أي لبنة  
 الحامل له في زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر شوري (قوله بالمصاهرة) وهي  
 وصف شبيهة بالقرابة وهي أربعة فزوجة الابن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك  
 وزوجة الاب أشبهت الام وأم الزوجة كذلك وفي ع ش على المواهب المصاهرة  
 للنكحة ويقال مصاهرة اليهم اذا تزوجت منهم والاصهار أهل بيت المرأة وأما أهل  
 بيت الرجل فاجاء ومن العرب من يجعل الاجاء والاختان جميعا اصهارا أي فيطلق  
 الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أي بواسطة أو غيرها  
 فهو شامل لزوجة ابنك انت فتعزم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة والولد  
 يشمل الذكر والاشي متنبه لانه دقيق اه ع ش على مر (قوله وبنت  
 مدخولك) مثل الدخول استدخال مائه المحترم شوري أي حال الانزال بأن لا يخرج  
 منه على وجه الزنا لا حالة الادخال فلما أنزل في زوجته فساقت بنته فجلت منه  
 تحقه الولد س ل (قوله بنسب أو مناع) ينبغي رجوعه للجميع شوري فتضرب  
 الاربعة في هذين ثمانية تضرب في قوله بواسطة أو غيرها يكون المجموع ستة عشر  
 (قوله لبيان ان زوجة الخ) أي لا لا احتراز عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع شوري  
 (قوله الا لا دخلت من) لم بعد الا لا دخلت لنسائكم من قوله وأمهات نسائكم  
 أيضا وان اقتضته قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع الوصف ونحوه لسانه  
 ما تقدمه لان عمله ان اتحد العامل وهو هنا مختلف اذا عمل نسائكم الاولى  
 الاضافة والثانية حرف الجر ولا تفرع ذلك لاتحاد عملها خلافا لزرع كشي  
 لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل يحكم ويجردا لاتفاق في العمل لا يدل  
 على ذلك كما لا يخفى شرح مر (قوله الا ان تكون منفية بلعابه) ومرزها ان يعتقد  
 على امرأة ثم يحتل بهام غير طاء ولا استدخال ماء ثم تلبس بها يمكن كونهامنه  
 فينفيها بالاعان اذ هو واجب حينئذ لعله انها ليست منه وانما حلقته بالفرش  
 مع امكان كونهامنه ولذلك حرمت عليه لان المنية بالاعان لها حكم النسب  
 بدليل انه لو استلقها لحقته ولا نقض بمسها الا لا نقض بالسلك على المعنة ويحرم  
 نظرها واوخلوها احتياطا ولا يقتل بقتلها ولا تقبل شهادته لها ولا يقطع بسرعة  
 ماله ومن استلحق زوجة ابنه صارت بنته أوزوج بنته صارت له ولا يفسخ السكاح  
 ان كذب الزوج واذا مات ورثا منه بالزوجة لانها أقوى من الاخوية فاذا طلق

لاي أخيك بنت من غير  
 املك فلك نكاحها وفي  
 الرضاع ان ترضع صغيرة بلبن  
 ابي أخيك لامك فلك  
 نكاحها (ويحرم) عليك  
 بالمصاهرة (زوجة ابنك  
 وايتك وأم زوجتك) ولو قبل  
 الدخول من (وبنت  
 مدخولك) في الحياة ولو  
 في الدبر بنسب أو رضاع  
 بواسطة أو غيرها قال تعالى  
 وحلائل انسابكم وقوله الذين  
 من اصلا بكم لبيان ان زوجة  
 من تبناه لا تحرم عليه وقال  
 تعالى ولا تنكحوا ما نكح  
 آباؤكم من النساء وقال  
 وأمهات نسائكم وربابنكم  
 الا لا في حرمكم من نسائكم  
 الا لا في دخلت من وذكر  
 الحجب وجرى على الغالب  
 فان لم يدخل بالزوجة لم يقرم  
 بنتها الا ان تكون منفية بلعابه  
 بخلاف امها والفرق ان  
 الرجل يتلى عادة

بانها تمتنع التعبد مرزى (قوله والفرق) أى بين البنت لا تحرم الابن بالدخـ  
 على الام وبين الام حيث تحرم بالعقد على البنت (قوله بمكالمه أمها) أى وبالخلوة بها  
 والا فالمكالمه فقط لا تقتضى تحريمها بالعقد (قوله ومن وطء) ولو فى الدبر والقبل  
 ولم تنزل البكارة أو استدخلت ماؤه أى ماء السيد المحترم حال خروجه أو الاجنبى  
 بشبهة ح ل (قوله وهو واضح) بخلاف الخنثى فانه لا أثر لوطئه لاحتمال زيادة  
 ما أوجب به أوفيه ح ل (قوله امرأة بلك يمين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء ح ل (قوله  
 أو بشبهة منه) كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئ الأمة المشتركة بينه وبين  
 غيره أو أمة فرعه وكذلك الوطء بمجهة قال بها عالم بعد بخلافه حيث يصح تقليده  
 والقسم الأول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاعل وهو لا ينصف بحل  
 ولا حرمة لأن فاعله غافل وهو غير مكلف وإذا انتفى تكلفه انتفى وصف فعله  
 بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة لا ينصف بحل ولا حرمة والقسم الثانى  
 شبهة المحل وهو حرام والقسم الثالث شبهة الطريق فان قلد القائل بالحل لحرمة  
 والأحر ح ل (قوله أو وطء بفاسد نكاح) هل من فاسد النكاح العقد على خمسة  
 أو لا لان هذه علوم لا يكاد أحد يحمله فلا بعد شبهة حر ح ل الظاهر الثانى (قوله  
 حرم عليه انها وبنتها) أى وثبت الحرمة فى صورة الملوكة ولا تثبت فى صورة وطء  
 الشبهة شرح مر ويذكر اليه ما ذبح الشارح فى التعليل بقوله لان الوطء بلك اليمين  
 فانزل الخو أيضا سبب التحريم فى ملك اليمين وهو الوطء مباح بخلاف وطء الشبهة  
 وقد عرفت المحرم بأنهما حرم نكاحهما على التأييد بسبب مباح حرمتها (قوله  
 منزلة عقد النكاح) أى منزلة الوطء فى عقد النكاح فلا يرد ان التشبيه  
 بالعقد يقتضى حل بنتها لان البنت لا تحرم بالعقد على الام ح ل (قوله تثبت  
 النسب الخ) والحاصل ان شبهته وحدهم ترجب ما عدا المهر من نسب وعدة  
 اذ لا مهر لى وشبهتها وحدها ترجب المهر فقط أى دون النسب والعدة وشبهتهما  
 ترجب الجسع ولا تثبت بها محرمة معا على الا لوالى ولا لايه وابنه فلا يحل  
 نحو فناء رولاس ولا خلوة كاذ كرهى وغيره (قوله محرمة عليه) ولو متعددة  
 واحتلما الرجل المحرم برجال غير محرم كعمه وقوله كالف أى أو قل الى  
 أو ل الستائة برماوى (قوله بأن يعسر عدن) أى بمجرد النظر أى العكر بأن  
 يحكم الفاء يعسر عدن اه شيننا عبارة مر ثم ما عسر عدن بمجرد النظر غير  
 محصور وما سهل مكانة محصور وما بينهما أو ساطا تلتقى بأجدهما بالظن وما شاك فيه  
 يستفتى فيه القلب قاله الغزالي والذى وجهه الا ذرى التحريم عند الشك لان

بمكالمه أمها عقب العقد  
 لترتيب امورهم فحرمت بالعقد  
 ليسهل ذلك بخلاف بنتها  
 واعلم انه يعتبر فى زوجتى الابن  
 والاب وفى أم الزوجة عند  
 عدم الدخول بمن أن يكون  
 له قد حصصا (ومن وطء)  
 فى الحياة وهو واضح (امرأة  
 بلك أو شبهة منه) كأن ظنها  
 زوجته أو أمته أو وطء فاسد  
 نكاح (حرم عليه انها  
 وبنتها وحرمت على أبيه  
 وابنه) لان الوطء بلك اليمين  
 نازل منزلة عقد النكاح  
 وبشبهة ثبت النسب والعدة  
 فيثبت التحريم سواء أوجد  
 منها شبهة أيضا أم لا وخرج  
 بما ذكر من وطئها بزنا  
 أو اشرها بالوطء فلا تحرم  
 عليه أمه ولا بنتها ولا تحرم  
 هى على أبيه وابنه لان ذلك  
 لا يثبت نسباً ولا عدة  
 (ولو اختلطت) امرأة  
 (محرمة) عليه (أو) نسوة (غير  
 محصورات) بأن يعسر عدن  
 على الاحاد كالف امرأة

الشروط العلم بمحله واعتراض بالزوج أهله ومورثه طائفة حياته فبان ميتا أو تزوجت  
 ووجه المقود فبان ميتا فانه يصح ومرفاهيه في فصل الصيغة واجيب بأن العلم محل  
 المرأة له شرط بمجاوز الاقدام للصحة (قوله فكيف منهن جوازا) وان سهل عليه  
 نكاح المتيقن لظهاره صفة خلافا للسبكي بلا اجتهد وكذا اجتهد ولا تنقض ليس  
 كل منها للآخر زوى وحل اذ لا تنقض مع الشك كما تقدم (قوله لا تسد عليه  
 باب النكاح) فيه انه لا يسد اذا كان قادرا على متيقنة الحمل واجيب بأن المراد  
 بانسد ادبا به انسد طريقه السهلة وبعبارة شرح م ر ل ربما انسد عليه الخ وهي  
 أولى (قوله فانه الخ) فيه أن مقتضى ذلك انه لو اتقى هذا الاحتمال بان جمع ذلك  
 المختلط بمحل واحد لا يجوز أن ينكح منه وليس كذلك ولعلمهم نظروا في ذلك الى ما من  
 شأنه حل (قوله فعلم) أي من قوله منهن (قوله فيه) أي في جواب هذا  
 الاستفهام (قوله الا قيس) أي الاحسن من قياسه على الاواني التي واردة  
 بالمقيس عليه ما لو اختلفت بالمحصول واستداه فالحقنا الدوام بالابتداء (قوله لكن  
 رجع الخ) ضعف وقوله الاول أي نظير الاول وهو ان يتاهر من الاواني التي أن يبقى  
 واحدة على قياسه يرجع الاول هنا وانما قولنا أي نظير الاول لان الاول وهو جواز  
 نكاحه منهن الى أن يبقى واحد لم يرجع في نظيره من الاواني وقوله في نظيره من  
 الاواني أي فيما اذا شبهه اناء نجس بأوان طاهرة غير محصورة وبعبارة عن بانواني  
 بلد وفي نسخة كافي نظيره وعليها فلا اشكال (قوله ويفرق) أي بين النكاح  
 والاواني من حيث انه ينكح الى أن يبقى عدد محصور ويجهتد الى أن يبقى  
 من الاواني واحد وقوله بأن ذلك يكفي فيه الظن ليس فرقا صحيحا لان النكاح أيضا  
 في هذه الحالة بمظنونة الحل فقوله بخلاف النكاح فيه شيء والاواني الفرق  
 بالاحتياط للابصار دون غيرها اه شيئا وحل وبعبارة م ر ويفرق بأن  
 النكاح يحتاج له فوق غيره (قوله وحل تناوله) أي مظنون الطهارة ومعنى تناوله  
 التطهير به (قوله وخرج بما ذكرنا واختلف الخ) قال حجر ويبحث الاذرعى  
 كالسبكي في عشرين مثلامن محارمه اختلفت بغير محصورات كالتفصيل مثلامن  
 لو قسم عليهم صار ما يخص كلا محصورا حرمة النكاح منهن نظر لهذا التوزيع  
 وخالفها ابن العماد نظر للجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاب وهو كما حل خلافا  
 لمن زعم ان كلامه لا وجه له س ل (قوله كعشرين) أي ومائته ومائتين وغير  
 المحصور كالف وتسعمائة وثمانمائة وتسعمائة وستمائة ومائتين وتسعمائة والمائتين  
 يستفتي فيه القلب أي الفكر فان حكمه بأنه يعسر عده كان غير محصور والا كان

(نكح منهن) جوازا ولا  
 لا تسد عليه باب النكاح  
 فانه وان سافر الى محل آخر  
 لهما من مسافرتها الى ذلك  
 المحل أيضا فعلم انه لا ينكح  
 الجميع وهل ينكح الى أن  
 يبقى واحدة أو الى أن يبقى  
 عدد محصور حكى الروياني  
 عن والده فيه احتمالين وقال  
 الانيس عندي الثاني لكن  
 وجب في الرخصة الاول  
 في نظيره من الاواني ويفرق  
 بأن ذلك يكفي فيه الظن  
 بدليل صحة الطهارة وحل تناوله  
 بمظنون الطهارة وحل تناوله  
 مع القدرة على متيقنها  
 بخلاف النكاح وخرج  
 بما ذكرنا واختلف  
 بمحصورات كعشرين

محصورا اه شيئا وفي الزاوي ان غير المحصور خمسة سائمة فافوق وان المحصور  
 مائتان فادون واما الثلثمائة والاربع مائة فيستغنى فيه القلب قال والقلب الى التحريم  
 اميل (قوله فلا ينكح منهن شيئا) نعم لو يفتن صفة بجمعه كسواد نكح غير ذات  
 السواد مطلقا شرح م د (قوله تغليبا للتحريم) أي مع انتفاء المشقة في احتسابه  
 فلا يرد ان انتغليب يمكن مع غير المحصور ولو اختلط غير محصور بغير محصور كالق  
 بألف نكح منهن الى ان يبقى قدر المختلط ح ل (قوله ولو اختلطت الخ) هذا خارج  
 بقوله محرمة (قوله مطلقا) أي سواء كن محصورات أم لا (قوله اذ لا دخل للاجتهاد  
 في ذلك) لان من شرط المجتهد فيه أن يكون للعلامة فيه مجال أي مدخل ح ل (قوله  
 ولان الوطء) عطف عليه على ما عول (قوله وغيرها) كالمعتدة ح ل (قوله  
 ويقطع السكاح تحريم مؤبد) أي على الزوج بدليل التمثيل واما الواطئ فالحرمه  
 عليه ثابتة قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا ناقول  
 المراد الفعل الحرام والفعل هنا ليس حراما وانما ينشأ عنه التحريم وخرج بالسكاح  
 ما لو طرأ ذلك على ملك البهي كان وطئ الاب جارية ابنه لانها وان حرمت بذلك  
 على الاب ان ذلك الكس لا ينقطع به ملكه حيث لا احبال ولا شيء عليه بمجرد تحررها  
 لبقاء المسالية وبجرد الحسل غير متقوم ح ل وزي (قوله كوطء زوجة ابنه)  
 بالذون أو الولياء الشئنا وفيه ان الوطء ليس تحريرا حتى يجعل مثالا له ويجب بان  
 على حذف مضاف أي كسب وطء وهو التحريم اه شيئا عز نزي وقال بعضهم  
 أي ككأنوطء وهو ما ينشأ عنه وهو التحريم المؤبد ويجب على الواطئ م راثل  
 للزوجة وآخر الزوج ان كان بعد الدخول لتغويته البضع عليه فان كان قبله فمهر  
 للزوجة ونصف الزوج س ل ومثل الوطء استدخال منية المحترم اه ب د (قوله  
 أو بنتها) الظاهر ولو كانت منه أيضا كان وطء بنته بشبهة فحرم عليه انها شيئا  
 كما يعلم من قول الشارح سواء كانت محرما للواطئ وقبل وطئه كبت أخيه أم لا  
 وقوله بشبهة راجع للجبيس (قوله فينسخه) أي باوطء نكاحها أي زوجة  
 ابنه في الاولى وزوجته في الثانية (قوله كبت أخيه) أي فيما اذا كانت زوجة  
 لانه ح ل (قوله وحرم جمع أمرأتين الخ) أي في الدنيا في الآخرة لان الحكم  
 بدور مع العلة وجودا وعدما لان العلة النباغض وقطعة الرحم وهذا المعنى منتف  
 في الحية فذكر القرطبي انه لا مانع منه الا في الام والبنات وما وى وفي ع ش على  
 م د الحزم بجواز نكاح المحارم في الجنة ما عدا الاصول والفروع (قوله حرم  
 نكاحها) أي على الأبيد ولولا لفرض أيتهما ذكر احرم نكاحها على التأبيد

فلا ينكح منهن شيئا تغليبا  
 للتحريم ولو اختلطت زوجته  
 بأجنبيات لم يجز له وطء واحدة  
 منهن مطلقا ولو باجتهاد  
 اذ لا دخل للاجتهاد في ذلك  
 ولان الوطء انما يباح بالعقد  
 لا بالاجتهاد وتعبير بمحرمة  
 أعم من تعبيره بكثيره بجم  
 لشموله المحرم بنسب أو رضاع  
 أو صاهرة ولسان وفي  
 وغيرها (و يقطع السكاح  
 تحريم مؤبد كوطء زوجة  
 ابنه) ووطء الزوج أم  
 زوجته أو بنتها (بشبهة)  
 فينسخ به نكاحها كما يع  
 انعقاده ابتداء سواء أ كانت  
 الموطوءة محرما للواطئ  
 قبل العقد عليها كبت أخيه  
 أم لا ولا يغتر بما قبل عن  
 بعضهم من تقييد ذلك  
 بالشق الثاني (وحرم)  
 افتدأ عودا واما (جمع أمرأتين)  
 بينهما نسب أو رضاع لو فرضت  
 احدهما ذكر احرم  
 تناكحهما كما مرأة واختها

أوصاها) بواسطة أوسيرة ما قال تعالى وأن تجمعوا ١٦٨ بين الاختين الاما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم

لا تتكلم المرأة على عمتها ولا  
 العمة على بنت أخيها ولا المرأة  
 على خالتها ولا الخالة على بنت  
 اختها ولا الكبرى على الصغرى  
 ولا الصغرى على الكبرى  
 رواه أبو داود وغيره وقال  
 الترمذي حسن صحيح وذكر  
 الضابط المذکور جمع جعل ما  
 بعده مثالا له أولى مما عبر به  
 وخرج بالنسب والرضاع  
 المرأة وأما فيعوز جمعهما  
 وإن حرم ثنا كعدهم الوفرض  
 احداهما ذكر أو المصاهرة  
 فيعوز الجمع بين امرأة وام  
 فزوجها أو بنتها وزوجها أو ابن  
 حرم ثنا كعدهم الوفرض  
 احداهما ذكر (فان جمع)  
 بينهما (بعقد بطل) فبهما  
 اذا اولو به لا احداهما على  
 الاخرى (أو بعقد بن  
 فكنتزوج) المرأة (من اثنين)  
 فان عرفت السابقة ولم تنس  
 بطل الثاني أو نسيت وجب  
 التوقف حتى يتبين وإن  
 وقعا معا أو عرف سبق ولم  
 تبين سابقة ولم يرج معرفتها  
 أو جهل النسق والمعية بطلان  
 وبذلك علم أن تبين بذلك  
 أولى من قوله أو مرتبا فالثاني  
 (وله تملكهما) أي من حرم  
 جمعهما (فان وطئ أحدهما) ولو طئ دبرها (حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى  
 ومشي

ومشي

بازالة ملك) ولو لبعضها

(أو بنسكاح أو كتابة) إذ

لا جمع حينئذ بخلاف غيرها

كحيض ووهن وأحرام ودية

لأنها لا تزيل الملك ولا

الاستحقاق فلو عادت الأولى

كانت ردت بسبب قبل وطء

الأخرى فلو طء أيتها ماشاء

بعد استبراء العائدة أو بعد

وطئها حرمت العائدة حتى

يحرر الأخرى ويشرط أن

تكون كل منهما باحة على

انفرادها ولو كانت أحدهما

مجنوسة أو فوجها كحرم

فوطأها باحاً لوطء الأخرى

فلم يملك ما وبنتها فوطئ

أحدها - ما حرمت الأخرى

مؤبدًا كما علم عاصم ولو لم يملكها

فكبح الأخرى معها أو مرتباً

فبواهم من قوله ولو لم يملكها

ثم فكبح اختها أو عكس (حلت

الأخرى دونها) أي دون

الأمركة ولو وطئها ولأن

الاباحة بالنسكاح أقوى منها

بالمالك إذ يتعلق به الطلاق

والظهار والأبلاء وغيرهما

فلا يدفع بالاضعف بل يدفعه

(ويصل (لحرار - حج) فقط

لاية فالحوا ما طاب لكم

من النساء مثني وثلاث ورباع

ومضى عليه في الأنوار والعباب ح ل فرع لو أذنت الامتنان أن بينهما ما يمنع معه  
الجمع كاخوة وضاع مثلاً قبل قوله ما إن كان قبل التمكن أو بعده وادعوا عذر الحمل  
فكذلك ب ر (قوله بازالة ملك) كبيع بنت أو بشرط الخيار لم يشترط م ر وقوله  
أو بنسكاح الأولى أو بنسكاح (قوله أو كتابة) أي محصية ومن هذا يؤخذ أنها لا تحرم  
بوطء الحسانية حل لأن وطئها حرام قبل تحرير الأولى والحرام لا يحرم الحلل  
(قوله ولا الاستحقاق) أي استحقاق التمتع (قوله كحريم) كان كانت أحدهما  
اخته لايه والأخرى اختها لانتها (قوله جازله وطء الأخرى) يشك كل على ما مر  
من قوله سواء كانت الموطوءة محرراً أو أوطئ قبل العقد الخ زى قال شيخنا  
ولاشكال لأن وطئها فيما تقدم لزوجه أسنه بشبهة إذا كانت بنت أخيه ووطء  
الشبهة محرم فحرم ما على زوجها وإن كانت محرراً له بخلافه هنا أي في الملك لأن وطء  
محرره المملوك لا يغير محرم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله نعم لملك) استدراك  
على قوله حتى يحرم الأولى شيخنا (قوله لأن الاباحة بالنسكاح) أي بخلاف نفس  
الملك فإنه أقوى من النكاح ومن ثم يطل النكاح بغيره زوجته كما سيأتي في الفصل  
الذي يلي هذا ح ل لأن ما هناك كون الملك أقوى من النكاح وما هنا كون فراش  
لنكاح أقوى من فراش الملك فلا تنافي م ر (قوله إذ يتعلق به الطلاق الخ) أي  
وما أثاره أكثر أقوى من غيره ح ل لأن كثرة الأثام تدل على القوة برماوى أى  
لاعتناء الشارع به (قوله وغيرها) من جهة ذلك لحق الولد فيه بالأمه كان  
ولا يجمعه الحلل لغير بخلاف ملك المهر ح ل (قوله فلا يدفع) أي النكاح  
بما احتج بالاضعف وهو الاباحة بالملك لا الملك لما علمت أنه أقوى وأيضاً الملك باق  
(قوله ويحل لحرار بيع) كان حكمه هذا العدد موافقة لاخلط البسطن  
الأربعة المتولة عنهن أنواع الشهوة المستوفاة غالباً من وكانت أربعة موسى  
عليه السلام تقتل النساء بلا حصر مراعاة لصلحة الرجال وشريعة عيسى تمنع غير  
الواحدة مراعاة لصلحة النساء فراعته شرعاً لصلحة النوعين فإن قيل  
ما الحكم في رعاية شرعية - مدنا موسى عليه السلام للرجال وشرعية سيدنا  
عيسى عليه السلام للنساء قلت يحتمل والله أعلم أن فرعون لما ذبح الأنساء  
واستضعف الرجال ناسب أن يعاملهم سيدنا موسى عليه السلام بالرعاية على  
خلاف فعل ذلك الجبار ويلم يكن لسيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة  
ناسب أن يرأى جنس أمه لرعايته فليتماثل أمه شوبرى وقوله وكان حكمه

أمسك أو بصا وارق سائرهن رواه ابن جبران والحاكم (١٧٠) ونجيهما ومحموده (ونجيه) عبدان كان

أومبعضهما أو من قوله  
والعبد (تثنان) فقط لا جماع  
الصعابة على أن العبد لا يتكلم  
أكثر من ما وشمه البعض ولاه  
على النصف من المحر وقد تم  
أه قد تعين الواحدة للمحر  
وذلك في سنده ونحوه مما  
يتوقف نكاحه على الحاجة  
(قوله زاد) من ذكر بأن زاد  
حر على أربع ونجيه على  
اثنين (في عقد واحد) (طل)  
العقد في الجميع إذا لم يكن  
الجميع ولا أولوية لاحد من  
على الباقيات نعم إن كان  
فمين من يجمع جمعه كاختين  
وهن خمس أو ست في حر  
أو ثلاث أو أربع في غيره  
اختصر الطلاق بهما (أو)  
في عقد بن فكامل في الجمع  
بين الاختين ونحوهما فتعبر  
بذلك ويزاد أولى من قوله  
فان نكح خسا معا بطلن أو مرتبا  
فالخامسة (وتحل نحوخت)  
كثنا واللتصر بهن من  
زيادتي (وزائدة) هي أعم  
من قوله وخامسة (في عدة  
بائن) لأنها أجنبية لافي عدة  
رحمة لانها في حكم الزوجة  
(وإذا طلق حر ثلاثا أو غيره)  
هو أعم من قوله أو العبد  
(تثني لم تحل له حتى يغيب بقلها مع امتضا) لسكر (حشفه يمكن وطؤه أو فدرها) من طوقها

كفى دخول الحشفة وان كانت لاتصل الى محل البكارة فيما يظهر ولو كان ميديا حرا  
 عاقلا أو عبدا بالثنا عاقلا أو كان مجنونا بالنون أو خصيا أو ذميا في ذمية شرح م د  
 (قوله في نكاح صحيح) يعلم منه ان العصى لا يحصل التحليل به الا ان كان المزوج له  
 أب أو جدًا وكان عدلا وفي تزويجه معصية للعصى وكان المزوج المرأة وإيها العدل  
 بحضرة عدلين فتى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم  
 ان ما يقع في زمننا من تعاطي ذلك والاكتفاء به غير صحيح ع ش على م د (قوله  
 وان ضعف انتشاره) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعادة بعضه واصبح  
 وليس لنا وطء يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا حل (قوله أو نحوه) كصوم  
 وحنون (قوله أي الثالثة) ليس تفسيراً للضمير بل الضمير راجع للمنكحة  
 وانتهى فان طلق الزوج المنكحة الطلقة الثالثة فقوله أي الثالثة صفة للحدوف  
 معمول لطلاق أي مفعول مطلق (قوله ابن الزبير) يقع الزاي وكسر الباء زى  
 (قوله وانما معه مثل هدية الثوب) أي طرفة وضم الدال لاتباع لغة شبيهت  
 ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الافضاء هدية الثوب وإيها مع هدية مثل  
 غرفة وغرف اه مصباح أي لا ينتشر كانتشار رفاعة وهذا يدفع ما يقال الذي  
 لا انتشار له فكيف تذوق عسلته ويدوق عسلتها أو بأن يطلقها وتزوج به  
 تزوج عسلته حل فيكون الضمير عائدا على الزوج من حيث هو مورداها هذا  
 الكلام اثبات كونه عينا وهي انما ثبت باقراره أو رد اليين عليها اه شيخنا  
 عزيرى وقد روى أن زوجها عبد الرحمن قال والله انها لكاذبة وانما كنت  
 اندها ندف الاديم أي المجلد فلبت ما شاء الله ثم رجعت الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالت ان زوجي قد مسني فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك  
 الأول فلان صدقت في الآخر فلبت حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فأتت  
 أب بكر فقالت له يا خليفة رسول الله ارجع الى زوجي الأول فان زوجي الثاني  
 قد مسني وطلقتي فقال لما قد شهدت رسول الله حين أنتبه وقال لك ما قال  
 فلا ترجعي اليه فلما قبض أبو بكر أتت عرو قالت لمثل ذلك فقال لها عرائن رجعت  
 اليه لا رجعت فذهبت ولم ترجع اه س ل (قوله عسلته) ضمير عسلته لغة  
 في العسل كما نقل عن القسطلاني وفي الشوبري فان قيل هلا ذكر وقال حتى تذوق  
 عسله قلت أنت لان العسل فيه لثتان التذكرة والتأنيث أو باعتباره واقع على  
 النطفة (قوله سمي بها) أي بالسائلة وقوله ذلك أي الوطء (قوله وان غابت  
 الحشفة) خلافاً في شرح النهج لأنه ولف من الاكتفاء بذلك وهذا بما يفيد

(في نكاح صحيح مع انتشاره)  
 لاذكر ولن ضعف انتشاره  
 أول ينزل أو كان الوطء بمحاذ  
 وفي حبس أو أحرار أو فحشه  
 لقوله تعالى فان طلقها أي  
 الثالثة فلا تحل له من بعد حتى  
 تنكح زوجا غيره مع نذر الحيض  
 عن عائشة رضي الله عنها  
 جاءت امرأة رفاعة القرظي  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت كنت عند رفاعة فطلقني  
 فبت طلاقا فتزوجت بعده  
 عبد الرحمن بن الزبير وانما  
 معه مثل هدية الثوب فقال  
 أتريدن أن ترجعي الى رفاعة  
 لا حتى تذوق عسلته ويذوق  
 عسلتي والمراد بها عند  
 الأنور بين اللذة الحاصلة  
 بالوطء وعند الشافعي وجهور  
 الفغشاء الوطء نفسه اكتفاء  
 بالمقنة سمي بها ذلك تشبيها  
 بالعسل بجامع اللذة وقيس  
 بالخبر غير بجامع استيفاء  
 ما يكمل كمن الطلاق وخرج  
 قبلها دبرها وبالاقتضاء  
 وهومن زاد في عدمه وان  
 غابت الحشفة كما في الغوراء  
 وبالحشفة ما دونها وادخال  
 التي



انه لو دخل الذكرك في غير النكاح ولم ينزل البكارة لرقته جدا لا يحصل به التعليل وحري  
بجمع على حصوله بذلك تبعاً لما في شرح الرضوى أى بخلاف تقرير المهر في النكاح وان لم  
ينزل البكارة ح ل (قوله المقل) أى الذى لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره شرح  
مر (قوله ولانه تعالى علق الحل بالنكاح الخ) فيه ان هذا الجواب ما قدمه في أول  
السكاح من ان النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويحجب بأن جملة على الوطء  
فيما مر بطريق الجواب وجملة على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان جرى في كل  
محل على قول عزيرى (قوله ما اذ لم ينتشر أصلاً) وان أدخله بأصبعه حل (قوله عدم  
اختلال النكاح) أى نكاح المحلل (قوله فلا يكتفى وطء رجعية) بأن طلقها المحلل  
قبل الدخول طلاقاً ثم وطئها قبل مراجعتها وقوله وان راجعها أى بعد الوطء وقوله  
أورجعه الى الاسلام أى بعد الوطء في الردة ولم يأت ثانياً والا حصل به التعليل (قوله  
وذلك) أى تصور وطء الرجعية والوطء حال ردة أحدهما فهو جواب عما يقال  
كيف يطلق قبل الدخول وتكون رجعية مع ان الطلاق قبيل الدخول يكون بانسا  
وعبارة ع ش على مر قوله بأن استدخلت ماءه تصور يكون الزوج الثاني طلق  
رجعياً قبل الوطء ثم وطء بعده وأردت ثم وطئاً بعدها مع ان الردة قبل الدخول  
تعتبر الفرق (قوله والحكمة في اشتراط التعليل الخ) وايضاح ذلك ما ذكره  
المقل وهو ان الله شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذى تمكث فيه الرجعة  
فنقطع السكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستقماً العقوبة وهو نكاح الثاني  
الذى فيه غضاضة أى كراهة عليه ولهذا المعنى حرمت أرواحه صلى الله عليه وسلم  
على غيره اه ح ل (قوله بطل السكاح) وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن الله  
المحلل والمحلل له حل ولم يذ كر المرأة في ذلك لان الغالب جهلها بذلك فان علمت  
لغنت دمى ويى وتصدق بيمينها في وطء المحلل وان كذبها الصبر انما تسأله ولو ادعى  
الثاني الوطء فانكرته لم يخل للأول كمالو كذبها الثاني والولى والشهدة في العقد  
خلافاً للقبليين زى باحتصار (قوله وفي عزمة) أن يطلق أى اذا وطئاً أى يتواطأ  
على ذلك قبل العقد اه ح ل (نصـ) فيما يمنع السكاح من الرق \*  
أى الملوكة له مطلقاً والمملوك لغيره عند انتفاء واحد من الشروط الثلاثة الآتية  
والامة الموصى بأولادها اذا اعتقها الوارث لا يسكنها الحر الا بالشروط التى في الآمة  
ويأبىزهما يقال للاحرة لا تنكح الا بشرط الامة ويقال في أولادها اوطأه بين  
حزن كما قال زى (قوله لا يشك) أى ابتداء ودواماً بديل التعريض بقوله فلان ما الخ  
وقوله أى الشخص حراً كان أو مكاتباً (قوله من يملكه) صله أو وصفة جرت على غير من

ويمكن وطءه الطفل  
وبالنكاح الصحيح النكاح  
الفساد والوطء بملك البين  
وبالشبهة وبالزنا فلا يكتفى  
ذلك كما لا يحصل به التخصيص  
ولانه تعالى علق الحل بالنكاح  
وهو انما يتناول الصحيح  
ويانتشر الذكرا ما اذ لم ينتشر  
لشامل أو غيره لا انتفاء حصول  
ذوق العسيلة المذكورة  
في الخبر وبشرط عدم  
اختلال النكاح فلا يكتفى  
وطء رجعية ولا وطء في حال  
ردة أحداهما وان راجعها  
أورجعه الى الاسلام وذلك  
بأن استدخلت ماءه أو وطأها  
في الذبح قبل الطلاق أو الردة  
والحكمة في اشتراط التعليل  
التنبيه من استنفاء ما يملكه  
من الطلاق وسياق في الصدق  
انه لو نكح بشرط انه اذا وطئ  
طلق أو باقت منه أو فلا نكاح  
بين ما بطل النكاح ولو نكح  
بلا شرط وفي عزمة أن يطلق  
اذا وطئ كره وضع العقد  
وحلت بوطئه  
\* (فصل فيما يمنع النكاح)  
من الرق (لا يشك) أى الشخص  
وجلا كان أو امرأة (من يملك

هي له في مقام الابدس فكان عليه الابرار واجيب بأن الابرار لا يجب الا في الوصفين  
وانظر هل رولومكاضيفاً كالامة المشتراة في زمن النجاشي فينتع عليه نكاحها  
ثم رأيت في م التقييد بقوله ملكاً تاماً ومثله جبر قال سم مفهوم التقييد به  
انها تنكح من تلكه ملكاً غير تام كان اشتريته بشرط الخيار لها وحدها ونكحته  
ثم فهت الشراء فيكون نكاحاً صحيحاً فلا يرجع اه ويقاس به عكسه وهو  
أن ينكح من ملكها ملكاً غير تام الخ كما يؤخذ من كلامه أيضاً تأمل (قوله أو بضمه)  
بالصعب عطفاً على الضمير المتصل (قوله ولو طرأ ملك) أي لكانه أو لمضيه له  
أو لمكانه له لآمره لان نكح السيد بمكانه أقوى من تعلقه بمال فرعه  
(قوله وبها) أي في الرجل والمرأة (قوله انقص النكاح) أي لان مانع في الابتداء  
اذا طرأ غير فالتزويج واضح اه حل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المستأجر  
مع بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يغلب ملك النعمة اذ السيد لا يجب عليه تسليم  
أمنته الزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أي يجب على المؤجر تسليم  
العين المؤجرة اه جبر (قوله وامافي الاولى) أي اذا كان المالك الرجل (قوله علان  
نفقة الزوجة الخ) الاولى أن يقول فلان الزوجة تقتضي التملك لان المقضى  
للتملك انما هو الزوجة لا النفقة كما في رد وقوله تقتضي التملك برده عليه الزوجة  
الامة الا أن يراد غلبتها أو تملك سيدها وقوله ولولمكها الخ من عطف العلة على  
المعول أي لانه الخ (قوله بملكه الرقبة) أي بضمها وقوله والمنفعة الواو يعني أو اذ  
لا شوق الحكم على ملكه امعا (قوله والله نكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة)  
أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وعده وهذا ظاهر في العودة الاولى أي فيما اذا كان  
الرجل هو الذي ملك زوجته لانه كان قبل الملك لا يباح له الا الانتفاع بالوضع  
والتمتع فاما ملك صارت جميع المافع والرقبة له وامافي الصورة الثانية أي فيما اذا  
كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال انها كانت قبل الملك تستحق ضرباً  
من المنفعة لانها لا تستحق عليه شيئاً بقوله أو النكاح الخ خاص بالصورة الاولى  
وامافي الثانية فلا ملك أصلاً فيستغاد كون الملك أقوى في الصورة لان له اذا كان  
أقوى في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيه اضرب من المنفعة في الثانية  
أقوى بالاولى لانه لا يستحق بالنكاح به شيئاً أصلاً وهذا التعليل سري له من  
المحلي وهو لم يذكره الا في الاولى لكون المنهاج لم يذكر الثانيه (قوله بشرط  
الخيار له) وحده تنذره ان يطأ أو طرأ بالملك لانه يلزم البيع لانه اجارة حل وانما قيد

أو بضمه) اذ لا يجتمع ملك  
ونكاح لما يأتي (ولو طرأ  
ملك تام) فيهما (على  
نكاح انقص) النكاح لان  
أحكامهما متناقضة اما في  
الاولى فلان نفقة الزوجة  
تقتضي التملك وكونها  
ملكه يقتضي عدمه لانها  
لا تملك ولو لمكها الملك نفسه  
وامافي الثانية وهي مع تام  
من زيادة فلانها نكاحاً له  
بالسفر الى الشرق لانه عبدها  
وهو يطأ لها بالسفر فرعه الى  
القرب لا يسأله زوجته واذا  
دعاها الى الفراش بحق  
النكاح بعته في أشغالها  
بحق الملك واذا تعذر الجمع  
بينهما بطل الاضعف وثبت  
الاقوى وهو الملك لانه يملك  
به الرقبة والمنفعة والنكاح  
لا يملك به الا ضرب من المنفعة  
وخرج تمام ما لو ابتاعها  
بشرط الخيار له ثم فسح لم  
ينقص نكاحه كما قلناه في  
المجموع عن قول الروياني  
انه ظاهر المذهب

ذلك ليكون مما نحن فيه وهو طر والمالك على النكاح لانه اذا كان اختيارهما كان  
 الملك موقوفا وان كان بائع فالمالك له برماوى والا فالنكاح لا ينفسخ مطلقا سواء كان  
 الخيار له أو للبائع اولهما (قوله وكذا الواباعته كذلك) أى بشرط الخيار لهما فمضت  
 لم ينفسخ نكاحها لضعف الملك بالتمسك من ازالته بالخيار وتقدم في باب الخيار  
 انه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما امتنع وطو هالانه لا يدري الجهة التى تباع له  
 الوطء وان كان وطؤه اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده أو المشتري كذلك  
 له الوطء الاول بالزوجة والثاني بالمالك وأما اذا كان الخيار لهما وحدها فليس له  
 أن يعاها وقد يقال يجوز له ويفرق بينه وبين ما اذا كان الخيار لهما بأن ذلك  
 لا يدري الجهة التى يعاها بخلاف هذا فانه يعاها بالزوجة اه حل وفي ع ش على  
 م امتناع وطئها لانها قد لم تكن تمنتع عليه وطء سيدة (قوله م) أى كله ولو عقبا  
 آيس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز له نكاح من بهارق بلا  
 شرط وهذا يفيد جواز نكاح البعض لالة مع تسير البعض حل (قوله من بهارق)  
 ولو صغيرة وآيسة برماوى أى ولم يستقر منفعتها بغير نحو اجازة قل فخر جرت الموقوفة  
 عليه والموصى له بعتها ولو عاق سيد الامه عتقها على تزويجها من زيد جاز وزويجها  
 منه من غير شرط لان الحرية تقاود العقد أو عقبه فلا ترق اولادها ثم رأيت ذلك  
 منقولاً عن شيخنا حل (قوله ولو بعضه) لاتعميم (قوله بعجز) أى بتصريح بعجز  
 وكذا يقدر فيها بعد فإباء لانه وير على كلام الشارح وفي المتن يقطع النظر عما قد رده  
 الشارح تكون للسببية أو بمعنى مع (قوله عن تصليح) وهل المراد صلاحيتها باعتبار  
 ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أرجح شرح م (قوله ولو كناية) أى زوجة حرة  
 لانه لا يحل للمسلم نكاح الامه الكنسية لقوله تعالى من قضاكم المؤمنين وقوله  
 أوامة أى ملوكة (قوله شىء من ذلك) أى من تصليح بان لا يكون تحت شىء أصلا  
 أو كان ولا يصليح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أنسب فالاولى أن يقول الشارح  
 بدل قوله كأن يكون تحت الخ أو يكون تحت لان العجز في معنى الذنى يصدق بنفى  
 المقيد مع قيده وينفى القيد وحده (قوله أو بحضونه) أو زانية أو غاشبة على ما سياتى  
 فى كلامه أو معتدة عن غيره وأما منه فان كانت رجعية فلا بد من انقضاء عتقها  
 وان كانت بائنا فلا يشترط اتضاؤها وكالتخيرة لانها الآن غير سالحة وتوقع شفاؤها  
 لا ينظر اليه اه حل وفي شرح م والخيرة صالحة تمنع الامه لتوقع شفاؤها ويحمله  
 أن آمن من الفتنة فمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم آمن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء  
 نكاحها لو كانت أمة للحالة الراهنة اه ولخصا (قوله لانها لا تنفيه) لتعليل

وكذا الواباعته كذلك  
 (ولا) يتكلم (حين بهارق)  
 لقوله ولو بعضه (الا)  
 بثلاثة شروط وان عم  
 الثالث الحرة وغيره اختص  
 بالمسلم أحدها (ببجز عن  
 تصليح للتمتع) ولو كناية  
 أوامة بان لا يكون تحت شىء  
 من ذلك ولا قادر عليه كأن  
 يكون تحت من لا تصليح للتمتع  
 كصغيره ولا تحت الوطء  
 أو رقعا أو رصا أو هرمة  
 أو مجنونة لانها لا تنفيه فهي  
 كالعدومة ولاية

لاشق الثاني والاية الاولى (قوله من لم يستطع منكم ما ولا) الاية طولاً  
 مفعول وان يتكح على تقدير الامسقة لعلواى طولاً كاشاً لنكاح المحصنات  
 او متعلقة يستطع أى ومن لم يستطع لنكاح المحصنات طولاً أى مهراً (قوله  
 أو قادر اعلمها) أى بغیر اقراض وغير تأجيل المهر فاندفع اعتراض سم بأن كلامه  
 شامل لمسا والقدره عليها بأن وجدها ووجد صدقها فاضلا عما يحتاجه في الفطرة  
 هنده أو عند دفعه الذي يلزمه اعفائه لا بضرورة فلا يلزمه قبول هبة مهر أو أمة  
 لمافيه من المنه حل فالمراد حقيقة أو حكماً بأن يكون له ابن موسر فيص عليه  
 اعفائه س (قوله عن ارقاق الولد) ان كانت رقيقة أو بعهذه ان كانت مبعة  
 (قوله جرى على الغالب) أى فله مفهومه (قوله كأن ظهرت) مثال للسبب  
 العجز وقوله عليه مشقة أى مع قدرته على منع نفسه من الزنا خوف الرضا عليه في تلك  
 المدة فالفرض أنه خائف الزنا فخالف الزنا حالاً تارة بقدره على منع نفسه منه مدة  
 سفره وتارة لا بقدره على منعه منه مدة سفره وكتب أيضاً ولم تظهر عليه مشقة  
 لكن لا يمكن انتقاله معاً الى وطنه لما في تكليفه المقام معها هناك من التغرب  
 الذي لا تحتمله النفوس بخلاف ما إذا أمكن انتقاله معاً فيعيب عليه السفر وحل  
 وقوله فالفرض أنه خائف الزنا مخ غرضه بذلك صحة عطف قول المصنف وأخاف  
 زنا المخ على ما قبله لأنه يقتضي ان المعطوف عليه أعني ظهرت المخ ليس معه خوف  
 الزنا مع ان خوف الزنا لا بد منه في صحة نكاح الامه وحال ما أشار اليه من  
 الجواب ان المعطوف عليه فيه خوف الزنا أيضاً لأنه قادر على منع نفسه وفيه  
 أنه لا فائدة حينئذ لقوله أخاف زنا لأنه مذكوراً يابعد في قوله ويخوفه زنا  
 الآن يقال ذكره هنا لبيان كون بعض أفراد خوف الزنا من أسباب العجز والمراد بخوف الزنا  
 على مر فالمراد منه هنا خوف زنا مخصوص وهو خوفه مدة السفر مع عدم قدرته  
 على منع نفسه فتم به على ان هذا النوع من أسباب العجز والمراد بخوف الزنا  
 الا في أعم من ذلك (قوله الغائبة) سواء كانت زوجة أم لا على المتمدن عند سم  
 وعش على م ومثلها حل خلافاً لمن قال ان الزوجة الغائبة لا تمنع نكاح  
 الامه مطلقاً به صحيح م في الشارح حيث قال واطلاقهم ان غيبة الزوجة أو المال  
 يمنع نكاح الامه صحيح اه قال حل وفي عومه نظر واستوجه عش عليه تبعا  
 لسم على جبر التسوية بينهما في التفصيل المذكور وقال أنه متجه جداً فلا ينبغي  
 العدول عنه (قوله بأن ينسب معتمداً المخ) وان لم يكن في ذلك غرم مال (قوله  
 في طلب الزوجة) أى التي يريد أن يجعلها زوجة كانه قد تم عن شيئاً كعجز اه حل

فن لم يستطع منكم طولاً ان  
 يتكح المحصنات بخلاف ما إذا  
 كان تحته من تصلح للتمتع  
 أو قادر اعلمها الاستغناء  
 حينئذ عن ارقاق الولد  
 أو بعهذه ولمفهوم الاية والمراد  
 بالمحصنات المحارم وقوله  
 المؤمنات جرى على الغالب  
 من ان المؤمنات انما يرغب في  
 المؤمنة وتعبى بن تصلح  
 أعم من تعبى بجمرة وسواء  
 كان العجز حسياً وهو ظاهر  
 أو شرعياً (كان ظهرت)  
 عليه مشقة في سفره لغائبة  
 أو أخاف زنا مدته أى مدة  
 سفره اليها وضبط الامام  
 المشقة بأن ينسب معتمداً  
 في طلب الزوجة الى الاسراف  
 وجواز الرد (أو وجد حرة  
 بمؤجل) وهو فاقدها

والمراد من الاسرف ومجاوزة الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتوبيخ من الناس بقصد هذا قل على الجلال (قوله لانه قد يعجز عنه عند حاله) اما اذا علم قدرته عليه عند الحمل فلا تلحق له الامة اخذها بما لا يؤلف في التيمم ولو وجد الماء يباع بشئ من وجعل وكان قادرا عليه عند الحمل لزمه الشراء والعنف عدم تحريم الامة في هذه الحالة لان في الزوجة كلفة أخرى وهي النفقة والكسوة والفرص انه معسر في الحال بخلاف ثمن الماء اه زى (قوله أو بلامهر كذلك) أي وهو قادر على المهر حل (قوله) أو بأكثر من مهر مثل قبه الامام والغزالي بما اذا كان الزائد قد واعد بذله اسرافا والاحرم الامة وتوفيق بينه وبين ماء الطهر حيث لا يجب شراء أو بأكثر من ثمن ثمنه وان قل الزائد بان الحاجة الى الماء تكرر وجرى عليه المهور في تنقيته وهو المعتمد حل وفي شرح مرامنه نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سيدها بفساكاها الا بأكثر من مهر مثل الحرة الموجودة ولم يرض الحرة الا بما سألته سيدها لامة لم تحل الامة في هذه الحالة لقدرته على ان يبيع بصدقا حرة وان كان أكثر من مهر مثل الحرة قاله الاذبحي (قوله لان وجدها بدونه) وكذا به قوله فلا يحل له من ذ كرت لقدرته (الح) أي ولا نظر لامة لضعفها وهذا وجه ذكره لمذنبه بقل لان وجدها به أي بمهر مثل وكانت تفهم هذه بالاولى وباضايفه رد على الضعيف الموزن كاح الامة حينئذ لامة واجيب بانه لا نظر اليها لان العادة جارية بالمساغة في المهور (قوله بخوفه فنا) أي يترقبه لاعلى ندور والوجه انها لا تحل لغيره الذي كرم مطلقا اذ لا يخشى الزنا وتحل للمسوح مطلقا اذ لا يخشى رق الولد لانه لا يلحقه شوبرى قال م ر انه خطأ فاحش لمخالفته لنص الآية لانه آمن الغنت ولانه ينفق ما ذكره بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا يبيح الامة قطعاً ولا نظر الى طر والبواغ وترقع الحمل في المستقبل انتهى بخلاف الخصى والعنين فيحل لهما نكاحها بالشروط اه زى (قوله أو قوى تقواه) أي أو قوت شهوته وقوى تقواه (قوله سمي به) أي بالغنت وقوله لانه سبها أي فهو من اطلاق المسبب وهو الغنت وارادة السبب وهو الزنا وقوله بالحد في الدنيا أي ان حد وقوله والعقوبة في الآخرة أي ان لم يجد حل فالواو بمعنى أو قال الشوبرى أي عقوبة الاقدام فالواو محال (قوله والمراد بالغنت) أي الذي في الآية ولو قال والمراد بالزنا الخ لكان أولى ليكون تفسير الكلامه الآن يجب بان المراد بالغنت في كلامه الزنا بمازا (قوله عومه) ليس المراد عومه لكل امرأة حتى الرديئة وهو ما بل أن لا يختص بواحدة لما تقدم من أن من تحته غير مألحة للتمتع يخشى الغنت تأمل حل (قوله من نكاحها) أي الامة مطلقا

لانه قد يعجز عنه عند حاله (أو بلامهر) كذلك لوجوب مهرها عليه بالولد (أو بأكثر من مهر مثل) وان قدر عليه كما لا يجب شراء ماء الطهر بأكثر من ثمن مثله وهذه والتي قبلها من زيادتي (لا) ان وجدها (بدونه) أي بدون مهر المثل وهو واحد بلا تلحق له من ذ كرت لقدرته على نكاح حرة (و) نانيها بخوفه زنا) بان تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قل تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم أي الزنا راصله المشقة سمي به الزنا لانه سبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والمراد بالغنت عومه لا خصوصه حتى لو خاف الغنت من أمة يمينها لقوة ميله اليها لم ينكحها اذ كان واجدا الطول كذا في بحر الروياني والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول فيغير اعتبار عموم الغنت مع ان وجود الطول كافى في المنع من نكاحها

وبهذا الشرط علم أن الحر لا يتكح أمين (١٧٧) كما علم من الأول أيضا (وفااتها) بإسلامها (المسلم) حراً وغيره

كما مر فلا تتحل له أمة كتابية  
أما الحر فقلوه تعالى في ما  
ملكتم أي أيمانكم من ثيماتكم  
المؤمنات وأما غير الحرفلان  
المانع من نكاحها كغيرها  
فساوى الحر كما مر تدة  
والمجوسية وفي جواز نكاح  
أمة مع تفسير مبعضة ترد  
للام لان ارفاق بعض الولد  
أهون من ارفاق كله وعلى  
تعليل المنع اقتصر الشيطان  
قال الزركشي وهو الراجح  
أما غير المسلم من حرو وغيره  
كتابيين فنقل له أمة كتابية  
لاستوائهما في الدين ولا يذ  
في حل نكاح الحر الكتابي  
الامة الكتابية من أن يخاف  
فناو وقد انحره كما فهمه  
السبكي من كلامهم واعلم  
انه لا يحل للحر مطلقا نكاح  
أمة ولده ولا أمة مكاتبه كما  
سياق في الاعفاف وامة  
موقوفة عليه ولا موصى له  
بخدمتها (وطر وسار  
أو نكاح حرة لا يفسخ الامة)  
أي نكاحها بقوة الدوام  
(ولو جعلها محرر) حات له  
الامة أم لا (بعقد) كان  
يقول لمن قال له زوجتك بنتي  
وأمتي قيات نكاحهما

(قوله لا يتكح أمين) أي صاحبين فيما يظهر خلافاً ل حيث قال ولو كانت  
أحداهما غير صالحة (قوله فلا تتحل له أمة كتابية) ويجوز له التمسك بها ويفرق  
بين النكاح والتسرى بأن الولد يرقى في النكاح حر في التسرى لكونها نصراً لم ولد  
م (قوله كغيرها) أي مع تقصدها بالرق فلا يقال الصلة موجودة في الكفارة  
الحرية (قوله لان ارفاق بعض الولد) هل له خذوف تغديره والراجح منه الميع لان  
الخ كما يدل عليه ما بعده (قوله ولا يذ الخ) معتمد وعموم كلام المصنف يشمله أي  
حيث ترفعوا النساء والام تعرض لهم والفرس من ذلك عزوه للسبكي والرد على  
البلقيني صريحاً ولا يقدّم ذلك في كلامه حيث قال وان عم الثالث الحر الخ لا به  
فهم منه أن الشرطين الاولين يجريان في الكافر أيضاً وخالف في ذلك البلقيني  
حيث ذهب الى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار اه ح ل زيادة  
(قوله الحر الكتابي) ومثله المجوسي ونحوه في حل الامة المجوسية له لا بد من وجود  
القيدين أيضاً اذا حكمنا بحل نكاح المجوسي للمجوسية س ل م (قوله واعلم الخ)  
غرضه بهذا افادة شروط رائدة على ما رأى في شرط أن لا تكون الامة واحدة من  
هذه الأربعة ووجه المنع من هؤلاء ماله في مال ولده ومكاتبه من شبهة الملك وتنزيلا  
لما يستحق منعهما منزلة من يستحق عيناها ش على م وقوله مطلقاً أي وجدت  
هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة ولده أي حيث وجب عليه الاعفاف كذا قبله  
جبر كشيخنا اه ح ل ونقل سم ان م ضرب على القيد اذ كرر كما قاله شيخنا  
العز نزي واعتمد عدم الحل مطلقاً وعمل عدم الحل ابتداءً لا دواماً اذ لو ملك الولد  
زوجة أبسه لم يفسخ نكاحها كما سياق وقوله ولا أمة مكاتبه أي ابتداءً ودواماً  
(قوله ولا أمة موقوفة) انظر هل ابتداءً ودواماً أو ابتداءً فقط واستقرب ع ش  
الاول وانما حرّم نكاحها للشبهة بالمعركة له وكذا ما بعدها (قوله موصى له  
بخدمتها) أي دائماً أم أوصى بخدمتها مدة معلومة فانها تتحل له جبراً لانها  
كالمستأجرة والمزوج لها الوارث لانها ملكه وفيه ان هذا يقتضي انها لو وقفت  
عليه زوجته أو أوصى له بخدمتها أبداً انفسخ نكاحه والعول بذلك قد بنوقف فيه  
فليصر اه ح ل في أول الفصل واستقرب ع ش على م والانتفاخ قال لانها  
كالمعركة له (قوله ولو جعلها محرر الخ) أي ولو كانت الحرة غير صالحة بخلاف مالو  
أسلم عايم حواو كانت الحرة غير صالحة فانها كالعدم اه ب ش (قوله حلت له  
الامة) بأن لم تكن عنده من تصليح ل (قوله كان يقول الخ) مقتضاه انه لو قدم  
الامة لا يصح فيها وعبارة شيخنا كابن حجر وقدم الحرة أي على الامة أم لا لو قدم

الحرية قائمه على الخلاف وبه يعلم أن تقديم الحرية انما هو بطلان نكاح الامة قطعاً  
 وأما إذا قدم الامة فيكون بطلانها غير مقطوع به بل على الخلاف اهـ ح ل (قوله  
 صح في الحرية) وان كانت غير سالحة لا تمنع وان كان التعليل الاخرى يتنافى به س ل  
 وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحه كالحا هنا حيث  
 كانت الحرية غير سالحة فلا يرجع عن ش على م فالصواب تقييد الحرية بكونها  
 سالحة للتعليل المذكور (قوله ولائها كما لا تدخل الخ) تقليل فاصلاً مناسب  
 تعميمه بقوله حلت له الامة أم لا لان محل امتناع دخوله على الحرية اذا كانت الحرية  
 سالحة ح ل (قوله وليس هذا كنكاح الاخيرين) أي حتى يبطل نكاحهما  
 (قوله كما علم) أي من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون الحرية  
 فتدل عن غير شرط فاسف يد من هذا فنكاحها على نكاح الامة (قوله فنكاح الخ)  
 أي فيصح في الحرية قط (فصل في نكاح من تحمل ومن لا تحمل وهي ثلاث) \*  
 الاولى من لا كتاب لها ولا شبهة كتاب الانسانية من لها كتاب يحقق الثالثة  
 من لها شبهة كتاب (قوله وما يذكره) أي من قوله وهي كسيلة مع قوله  
 ومن انتقل الخ (قوله لا يحمل) أي ولا يصح بالنسبة للمسلم ولا يحمل ويصح بالنسبة  
 للكافر ع ش (قوله للمسلم) أي ولا كافر بأنواعه ح ل فمثل الوثني والمجوسي  
 ونحوهم شاء على اهم مخالطون بقرع التبرية (قوله فنكاح كافرة) وكذا  
 وطؤها تلك اليمين شرح م فالوطء تلك اليمين مثل النكاح في الحل والحرمة  
 (قوله ولو مجوسية) أخذها غاية لتوهم حلها بسبب ان لها شبهة كتاب بخلاف  
 الوثنية اذ ليس لها ذلك فهي أولى بعدم حل نكاحها (قوله وان كان لها شبهة كتاب)  
 أي والحال ان لها ذلك لما قيل انه كان لهم نبي أنزل عليه كتاب فقتلوه فرفع  
 الكتاب ومنى شبهة الكتاب ان لم يكن كتاباً قيساً بحسب زعمهم وفي الواقع ليس  
 كذلك لرفع وفي شرح م والمشهد وان للمجوس كتاباً منسوباً الى زرادشت  
 فلما يدور رفع اه قال ع ش فقلاعن بعضهم زرادشت وهو اندي تدعي المجوس  
 نبوته بفتح الزاي وبالراء المهملة بعدها الف ثم دال ه لمة مضومة وسكون الشين  
 المجهلة ثم ثامة شاة (قوله الا كتابية) نعم الاصح حرمة ثا عليه صلى الله عليه وسلم  
 نكاحاً لا تسرياً لان المقصود من النكاح اصالته لوالده فاحتياطه ولانه يلزم أن  
 تكون الزوجة الكتابية ام المؤمنين لقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم بخلاف الملك  
 فيها واستدل الفقهاء بمجواز التسري لهما الكتابية بأنه صلى الله عليه وسلم وطئ  
 صفية ورجعها قبل اسلامها قال الزركشي وكلام أهل السير يخالفه م رواه

(صح في الحرية) تفرقة الصفة  
 دون الامة لا تنشاء شروط  
 نكاحها ولائها كما لا تدخل  
 على الحرية لا تقارنها وليس  
 هذا كنكاح الاخيرين لان  
 نكاح الحرمة أقوى من نكاح  
 الامة كما علم ولا يخفى ليس  
 في نكاحها أقوى من بطل  
 نكاحها معاً ما لوجهها  
 من به دق في عقد فيصح فيها  
 الا ان تكون الامة كتابية  
 وهو مسلم فكالمحر  
 (فصل في نكاح من تحمل  
 ومن لا تحمل من الكافران) \*  
 وما يذكره (لا يحمل) لمسلم  
 (نكاح كافرة) ولو مجوسية  
 وان كان لها شبهة كتاب  
 (الا كتابية خالصة) ذميمة  
 كانت أو حربية

عش كلام أهل السير فعلية يكون كلام م د كغيره في الجواز الوقوع لكن  
 الدليل الذي استدله الخلقاء يدل على الوقوع فلمل أهل السير بمنعون وطئه فحما  
 قبل اسلامه وما يقولون ان الوطء بعد الاسلام والجواز مستفاد من قول عبارة  
 م د (قوله في فعل نكاحها) أي والنسرى سباح ل (قوله وقال والمحصنات)  
 أي فهمي مخصصة ان جمعت الكتابيات من المشركات لقوله تعالى اتخذوا أحبارهم  
 وروهبانهم أربابا من دون الله وغير مخصصة ان لم يقل بذلك ونكون الآية الأولى  
 دليل القصر والمثانية دليل الحلح ل وكذلك م د (قوله بكرة) أي مع  
 كراهة ان لم يرج اسلامها وجد مسئلة نصلح ولم ينحس العنت والأفلا كراهة بل  
 يسن برماوى وح ل وهو معلق بمحذوف كما ذكره الشارح بقوله في فعل نكاح  
 (قوله لاها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه العلة ح ل وعبارة شرح م د  
 لانها ليست تحت قهرنا أي فيحتاج الراجح الى أن يقيم لاجلها بدار الحرب وفي اقامته  
 هناك تكثير سواد لا لكفار (قوله وللثوف الخ) هذه العلة مذكورة في كراهة  
 نكاح المسلمة المقيمة في دار الحرب ح ل (قوله حيث لم يعلم الخ) أي لانها لا تصدق  
 في أنها زوجة مسلم فلا ينافي هذا ما انفرد في السير ان زوجة المسلم لا يجوز زفافها  
 ح ل (قوله كتمكسه) كالحرم نكاح المتولدة والمتولدين آدمي وغيره وهي أو هو  
 على صورة الآدمية أو الأدمي ولم يسلوا والخبر في المتولدين مسلم وكافرة لان  
 الاسلام يعلو يعلو بطلب سائر الأديان تحديت الاسلام يعلو ولا يعل عليه ح ل (قوله  
 تغليبا للغيريم) ظاهره وان بلغت واختارت دين الكتابي وهو كذلك وهو المعتمد  
 عندهم وخلاها لابن جرير في كتابه لا تغل وبهاتها كتابية وان لم تختار دين الكتابي  
 لانها تتبع أشرف نبيها في الدين اذ بعد تخصص ذلك بالمسلم بل لا يصح ح ل  
 والوفى عبد الوثن وهو الصنم سواء كان مصورا أو غيره والمجوسية عابدة الساد (قوله  
 يهودية) منه مسكة للتوراة والثانية منه مسكة بالانجيل ح ل (قوله لا منه مسكة لزبور  
 داود) ينبغي اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وسبق أن من كان كذلك  
 فعل منا كتمهم تمسكهم بالتوراة ح ل الا أن يحمل كلام الشارح على من تمسكت  
 بالزبور وترك التوراة (قوله شيت) بالمثلثة أو المثناة فوقية اج وهو ولد آدم صلته  
 وكان اجل أولاده وأفضلهم وأشبههم بآبيه وأحجم اليه ورضيه وذليقته وولده أمه  
 في بطن وحده وعمره سبع مائة سنة وهو الذي تنتهي اليه الانساب كما قاله الميرى  
 اه وصحفه خمسون وصحف ادريس ثلاثون وابراهيم عشرة على الاصم والعشرة  
 الباقية من المائة انزلت على موسى قبل التوراة وقيل انزلت على آدم اه وبردة

فعل نكاحها قال تعالى  
 ولا تنكحوا المشركات حتى  
 يؤمن وقال والمحصنات من  
 الذين أوتوا الكتاب من قبلكم  
 أي حل لكم بكرة لانه يحافى  
 من الميل اليها الفتنة في الدين  
 والحربية أشد كراهة  
 لانها ليست تحت قهرنا  
 وللخوف من أرفاق الولد حيث  
 لم يعلم اه ولد مسلم وخرج  
 بخالصة المتولدة من كتابي  
 ونحوه فنية فقوم كتمكسه  
 تغليبا للغيريم (والكتابية  
 يهودية أو نصرانية)  
 لا منه مسكة لزبور داود وفوه  
 كصحف شيت وادريس  
 وابراهيم عليهم الهالة  
 والسلام فلا تحمل المسلم



عليه قوله تعالى محفف ابراهيم وموسى الا ان يجعل المحفف تشبهاً للكتب ق ل  
 على الجلال وشورى لكن هذا بعيد (قوله لان ذلك) أي الزبور ومحفف شئت  
 ومحفف ادريس ومحفف ابراهيم لم تنزل نظم يدرس أي فلم يكن للتمسك بها حرمة  
 كحرمة من عندهم كتاب ووجه هذا التمرض واضع ح ل ولعله ان عدم انزال  
 الفاظها لا ينتج حرمة فكاح التمسك بها وانها يقتضي انها ليست كلام الله مع  
 انها كلامه لانها معدودة من الكتب المنزلة ولو كانت المعاني تسمى كتاباً منزلة  
 لسميت الاحاديث النبوية كتاباً لان معانيها انزلت فالحق ان الزبور والنصف  
 انزلت الفاظها ونفوسها ومعانيها بالهام من الله كما قاله ق ل على الجلال (قوله وانما  
 اوصى اليهم معانيه) أي فهموا بالهام من الله فتكون ليست من كلام الله على هذا  
 بخلاف ما بعدد (قوله لانها حكم) جمع حكمة وقوله وواعظ الظاهر انه تفسير للحكم  
 لانه لو اريد بها كل كلام وافق الحق لثملت الاحكام التي تفاديه بقوله لا احكام  
 وشرائع الا ان تخصص بغير الاحكام فيكون مواعظ عطف خاص على عام لان المواعظ  
 لا بد من اشتغالها على وعظ (قوله لا احكام وشرائع) عطف تسمير أي فالتمسك  
 بها كالتمسك ح ل (قوله فيها نقصان) راعي معنى غير فانت الضهير (قوله وفساد  
 الدين) يعني انهم لما تمسكوا بما لم ينزل نظم يدرس كان بمثابة الدين العاسف والتعبير  
 فيه مسامحة حل أو يقال المراد بالدين التمسك أي فساد التمسك أو يقال شدة  
 فساد الدين أو يقال وفساد الدين أي باعتبار الاصل كما في م ر بخلاف الكتابية  
 فان دينها باعتبار الاصل صحيح (قوله في اسرائيلية) أي ميثاقان شلت في كونها  
 اسرائيلية فهي داخلية في قوله وفي غيرها ع ش على م ر (قوله الى اسراييل)  
 واسمه بالعبرانية عبد الله حل وهو لقب ليعقوب (قوله دخول أول آياتها بالآباء  
 الذي تنسب اليه) ولومن جهة الام وفي شرح الارشاد لابن أبي شريف أن المراد  
 بالآباء مطلق الاصول ولو جسدته وهو قريب حيث نسبت واليه ما عرفت قبلتها بها  
 حل وعبادته م ر والمراد بأول آياتها أول جذع يمكن انسابها اليه ولا نظرين بعده  
 وظاهره ان يكفي هنا بعض آياتها من جهة الام وقول م ر ولا نظرين بعده أي الذي  
 انزل منه فلا يضر دخوله فيه بعد البعثة السابعة ولا يضر كونه مجوسياً فاذا انزق  
 المجوسى المذكور بكتابتها حلت بنها وهذا مقيد لما من أن المتولدة بين من يحل  
 ومن لا يحل تحرم كما قاله ح ل أي فيحل التحريم اذا لم يدخل أول آياتها في دس  
 الكتابية قبل نفسه (قوله وهي بعثة عيسى) بالنسبة الى بعثة موسى وقوله وأنيينا  
 بالنسبة لبعثة عيسى كما يؤخذ من ع ش فلا حاجة لما اطلال به الحلي في شرحه

قيل لان ذلك لم ينزل نظم  
 يدرس وينسب وانما اوصى  
 اليهم معانيه وقيل لا حكم  
 ومواعظ لا احكام وشرائع  
 ونزق التقاليد الكتابية  
 وغيرها بان فيها نقصان واحدا  
 وهو كثرة ما غيرها فيها  
 نقصان الكثرة وفساد الدين  
 (وشرطه) أي حل نكاح  
 الكتابية الخالصة  
 (في اسرائيلية) نسبة الى  
 اسراييل وهو يعقوب بن  
 اسحاق بن ابراهيم عليهم  
 الصلاة والسلام مardة  
 يقول (ان لا يعلم دخول  
 أول آياتها في ذلك الدين  
 بعد بعثة نفسه) وهي بعثة  
 عيسى أو نينا

وذلك بأن علم دخوله فيه  
 قبلها أو شك أن علم دخوله  
 فيه بعد تحريمه أو بعد بعثته  
 لا تنقض كبعثته من بين  
 موسى وعيسى لشرف نسبهم  
 بخلاف ما إذا علم دخوله فيه  
 بعدها لسقوط فضيلته بها  
 (و) في (غيرها) أى غير  
 الاسرائيلية (أن يعلم ذلك)  
 أى دخول أول آبائهم في ذلك  
 الدين (قبلها) أى قبل بعثته  
 نفسه (ولو بعد تحريمه  
 أن يتبينوا المحرف) وإن أفهم  
 كلام الأصل المنع بعد  
 التحريف مطلقا لتسليمهم  
 بذلك الدين حين كان حقا  
 بخلاف ما إذا علم دخوله فيه  
 بعدها وبعد تحريمه  
 أو بعدها وقبل تحريمه  
 أو عكسه ولم يتبينوا المحرف  
 أو شك لسقوط فضيلته  
 بالنسخ أو بالتحريف المذكور  
 في غير الأخيرة وأخذ بالاعلا  
 فيها (وهى) أى الكتابية  
 الخالصة

عيسى ناسفة لشرعية موسى وقبل خصصة لها لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذبح  
 حرم عليكم وبإياه لا يشترط في نفع الشريعة رفع جميع أحكامها محر (قوله وذلك)  
 أب علم أى بالتواتر أو شهادة عدلين أسلم أى عند القاضى وأما في عقد الجزية  
 فكفى اختيارهم تعلية الحلف بالله ما لم يكن ككف به ولا بأخبار القليل هنا احتياطا  
 للإبضاع لكن باجبار العدل يحل له السكاح باطننا لا من ظن إقامة الشارح مقام  
 اليقين ومن ثم لو أخبر زوجة بأن زوجها مات حل لها التزويع باطننا حل (قوله  
 بعد تحريمه) وإن لم يتبينوا المحرف من ل (قوله كبعثته من بين موسى وعيسى)  
 لأنهم كلهم أرسلوا بالتوراة حل أى بالعمل بها وبديها كداود واسمه عليهم ما  
 أسلام (قوله لشرف نسبهم) الماسب أن يقول نسبه أو نسبها (قوله لسقوط  
 فضيلته) أى ذلك الدس وقوله بها أى بسلط الشريعة النافذة وهى شريعة عيسى  
 فلم يدخل فيه وهو حق حل (قوله وفي غيرها) كالروم اه ب د (قوله أى غير  
 الاسرائيلية) أى غيرها بقينا بأن علم أنها غير اسرائيلية أو شك هل هى اسرائيلية  
 أولا من ل (قوله أن يعلم) أى بالتواتر أو شهادة عدلين أسلم لا بقول المتعاقد  
 على المتمدري (قوله مصلحا) أى تحنبوا المحرف أم لا (قوله لتسليمهم) الماسب أن  
 يقول لتسليمه أى أول الآباء أو لتسليمها أى الأربعة يمكن أن يكون الضمير راجعا  
 للآباء وفيه ان الدعى دخول أول الآباء لا الآباء ما ظنوا مرجعه وكذا إقبال  
 في قوله السابق لشرف نسبهم وقد يجب أن الضمير راجع لقومها المعلوم من المقام  
 اه وبعبارة المنهاج دخول قومها في ذلك الدس فعمل هذا التعبير سرى لهم من شراره  
 (قوله أو بعدها وقبل تحريمه) انما ذكر هذه الصورة نوحا لاعتكاف وكان الأخير  
 أن يقول بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعدها وقبلها وبعد تحريمه ولم يتبينوا المحرف  
 (قوله أو عكسه) أى قبلها وبعد تحريمه حل (قوله ولم يتبينوا قيد في العكس  
 (قوله أو شك) معطوف على علم فهو راجع له والشك فيه أى أو شك فيها وانما أثر  
 الشك في هذه دون التي قبلها الما أشار إليه الشارح في تلك بقوله لشرف نسبهم  
 وقول السبكي ينبغي الحل فبما علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل النسخ  
 أو التحريف أو بعده ما لا راسخ من كتابي اليوم لا يعلم أنه اسرائيلي أو يجهل  
 فيه ذلك فيؤدى إلى عدم حل دبايح أحدتهم اليوم ولا منا كتبتهم بل ولا في زمن  
 الصحابة كبنى قريظة والنضير وقيناع وطالب منى بأشام منهم من الذبايح فأبى  
 لأن يدهم على ذبيحتهم من غير انكار عليهم دليل شرعى ومنعهم قبل هتسب لغتوى  
 بعضهم اه ضعيف مردود اه شرح م و حجر (قوله لسقوط فضيلته بالنسخ)

أى فى الاقران وقوله أو بالصرى فى الثالثة (قوله فى نحو نفقة) بخلاف الثورات  
والحد بقذفها ل فجميع حقوق المسئلة ثابتة لها الا الذين (قوله وقدم) ويجب  
أن يسقى لما فى القسم وأن كان معه شرفة بدر (قوله ويغفر عدم النية) أى  
لوا تمتعت أى النية الحقيقية لان نيتها كلالية وفى غير المنتعة لابدان تنوى ع ش  
أى لا تميز ولو غلبه امكرهه بأن باشره وجب عليه أن ينوى عنها شيئا وعباد  
ع ش قوله منها يقتضى انه ينوى عنها عدم الامتناع وهو كذلك قال س ل فينوى  
استباحة التمتع وكذا فى الجنوة (قوله من بحس) ولو معفو عنه وقوله ونحوه  
شامل للثوب والبدن وان لم يكن لذلك راحة ككرهية وهو واضح لان ذلك يقتضى  
الشهوة وقلة الرغبة ح ل (قوله وباستعداد) أى خلق العانة (قوله ونحوه)  
كتنف الابط (قوله لتوقف التمتع) أى فى الغسل وقوله أو كاله أى فى التنظيف  
وبما بعده وسئل بهر عما اذا امتعت الزوجة من تمكين الزوج لشعته وكثرة  
أوساخه هل تكون ناشئة فأجاب بقلوله لا تكون ناشئة بذلك ومثلهما كالتجبر المرأة  
عليه يجبر على ازالته اخذ بما فى البيان ان كل ما ينادى به الانسان يجب على الزوج  
ازالته حيث تأدت بذلك تأذيا لا يمتنع عادة بل يعلم ذلك بقرا من الاحوال من جيران  
الرجل المذكور أو من هو مباشر له ويؤخذ من ذلك جواب ما حدثه وقع السؤال عنها  
وهى أن رجلا ظهر بيده المبارك المعروف وهو ما ان أخبر طبيبان انه مجامعنى أولم  
يجبر بذلك لكن تأدت المرأة تأذيا لا يمتنع عادة فلازمته مع ذلك على عدم تعاطي  
ما ستظف به بدنه فلا تكون ناشئة بامتناعها وان لم يجبر الطبيبان المذكور ان باذ  
وكان ملازمه ما على النظافة بحيث لم يبق به بدنه من العفونات ما تنادى به وجب  
عليها تمكينه ولا عبرة بمجبريها ومثل ذلك فى هذا التفصيل القروح السائلة  
ونحوها من كل ما لا يثبت الجوار ولا يعمل بقوله ما فى ذلك بل شهادة من يعرف حاله  
لكثرة عشرته له ع ش على م د (قوله وتعبيرى بهر ونفقة الخ) لشموله الكسوة وغير  
المبعض وغير الاعضاء أى فالتعبس فى كلام الاصل ليس بقوله وكذا الاعضاء (قوله  
وتقوم سامرية الخ) أى لانهم ليسا من أهل الكتاب برماوى (قوله وصابئة)  
من صباء الى معتقده مال اليه وقوله خالفت النصرارى فى أصل دينهم وأصل دين  
اليهود الايمان بموسى والتوراة وأصل دين النصرارى الايمان بعيسى والانجيل  
ح ل وأصل ديننا الايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال ق ل على التبرير  
أصل دين كل امة مكتبتها ونبيها وفسر الماوردى المحالة بأن تكذب الصابئة  
بعيسى والانجيل والسامرة بموسى والتوراة زى وكذلك لو نفوا الصانع أو عبدوا

(دجلة فى نحو نفقة)  
ككسوة وقسم وطلاق  
بجامع الزوجية المقننة  
لذلك (فله اجبارها) كالسلة  
(على غسل من حدث أكبر)  
كجميع وجنابة ويغفر عدم  
النية منها للضرورة حكما  
فى المسئلة الجنونية (و) على  
(تظاف) بفعل وسع من  
بحس ونحوه وباستعداد ونحوه  
(و) على (ترك تناول خبث)  
كخنزير وبصل ومسكر  
لتوقف التمتع أو كاله على  
ذلك وتعبيرى بهر ونفقة  
وبتظاف وتناول خبث  
أعم من تعبيرة بنفقة وقدم  
وطلاق وبفعل ما بحس  
من أعضائها وبأكل  
خنزير (وتقوم سامرية  
خالفت اليهود وصابئة)  
خالفت النصرارى فى أصل  
دينهم أو شئ فى مخالفتها  
لهم فيه وان وافقهم  
فى الفروع

بمخلاف ما اذا خافتم في الفروع فقط انهما (١٨٣) مبتدعة فهي مبتدعة اهل الاسلام والسامرة طائفة

من اليهود والصابئة طائفة من النصارى وقول اوشك من زيادى واطلاق الصابئة على من قلناه والمراد تطلق ايضا على قوم أقدم من النصارى يعبدون الكواكب السبعة ويضعون الآثار البها وسفون الصانع الختار وهو لا يقلل من كبريتهم ولا ذبيحتهم ولا يقرون بالخرقة ولا ينافي ذلك قول الراعي في الصابئة النصارى المخالفة لهم في الأصول انها تعبد الكواكب السبعة الى آخر ما مر ولما وافقتم في ذلك للأقدمين مع موافقتهم في الفروع للنصارى وهم مع الموجود في زمنهم من الاقدمين سبب في استغناء القاهر الفقهاء على عباد الكواكب واقى الاصطخري قتلهم (ومن انتقل من دين لآخر تعين) عليه (اسلام) وان كان كل منها يقرأ له عليه لانه اقرب بظلال ما انتقل عنه وكان مقرا بظلال ان ما انتقل اليه فان في الاسلام الحق بآمنه ان كان له امان ثم هو حري ان يظفر ناه قتلناه (قلو كان) المتقل

كوكبا كما في شرح م ر (قوله بمخلاف ما اذا خافتم في الفروع) أى فيما دون ما لم تنكفهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا س ل (قوله لانها مبتدعة) بمخلاف التي خالفت في الأصول فانها غير وجهان عقيدة اهل الكتاب ليست من أهلها ه عميرة فاشبه المرتدة عن الاسلام س ل (قوله نعم ان كفرتها اليهود) أى في الاولى والنصارى أى في الثانية فالواو بمعنى او وما قبل من ان الاستدراك صوري لانها متى كفرتها لم تكن موافقة لهم في أصل دينهم غير ظاهر اذ قد تكفرها بانكار حكم فرعى عندهم أو بفعل يقتضى كل منهما الكفر كالقتل مصصف في خاذورة تدبر (قوله والسامرة) أصلهم السامري عابد الجبل ح ل (قوله على قوم أقدم من النصارى) كانوا في زمن ابراهيم منسوبين لصابي هم نوح ذى (قوله يعبدون الكواكب السبعة) وهي المجموعة في قوله

زحل شمس مريخ من شمس \* فتزاهرت له موارد الاقار

وهي مرتبة على هذا النظم من السماء العليا الى السفلى برماوى (قوله وينفون الصانع المختار) وزعمون ان الفلك حى فائق ذى وح ل (قوله ولا ينافي ذلك) أى قوله و تطلق الخ (قوله لانها تعبد الكواكب الخ) أى مكلام الراعى يقتضى انها من النصارى وما تقدم في قوله و يطاق الخ يقتضى انها قوم أقدم من النصارى لانها منهم وما صل منع التناهي ان الذين يعبدون الكواكب السبع فرقان فرقة أقدم من النصارى وهي المتقدمة و فرقة من النصارى وافقت النصارى في الفروع ووافقت تلك الفرقة التي هي أقدم في كونهم يعبدون الكواكب فهي ملفقة وهذه مراد الراعى وبالحجة فنقول الراعى المطلق ثالث الصابئة شيئا (قوله في ذلك) أى عبادة الكواكب السبعة (قوله فاقى الاصطخري قتلهم) وبذلوا القاهر مالا كثيرا فلم يقتلهم م ر وهذا من غياوته اذ كان يمكنه ان يقتلهم ويأخذ جميع أموالهم (قوله ومن انتقل) ذكر هذا مع ان المناسب ذكره في باب الردة توطئة لقوله فلو كان المنتقل الخ (قوله لانه اقرب الخ) قضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقرب عليه بقروليس مراد اكما هو ظاهر لا لان اعتبر اعتقاد ميل الواقع وهو الانتقال الى الساطل والتحليل المذكور انما هو للثالب فلا مفهوم له شو برى ومثله م ر (قوله ما انتقل اليه) أى مع كونه باطلا في الواقع فلا يقال ان هذا له لى ل يأتي فيما اذا سلم الكافر (قوله قتلناه) أى يجوزنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز لائق عليه كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضرر بسا عليه الرق أو متناحل ل (قوله حلت له) أى استمر حلاله (قوله

(المرأة) كان تنصرت يهودية (لنحل اسلام) كالمرتدة (فان كانت) أى المنتقلة (من كونه في كبريتة) فتدعه يباقي وخرج بالاسلم الكافر فانه ان كان يرى نكاح المنتقلة حلت له والانكاح ليس (ولانحل مرتدة) لاحد من المسلمين لانها كافرة لا تقرر

ولامن الكفار بقاء حلقه الاسلام فيها (مودة) من الزوجين (١٨٤) (أراد حدهما (قبل دخول) وافي معاه

ولامن الكفار) ولويرثها مثلها لانهما لا دولم لها (قوله وردة من الزوجين) ومن ردة ما لو قال لزوجته ما كادتمريد احقية الكفر لان اوارا للشم أو أطلق برماوى (قوله قبل دخول) ولو فى الد (قولهم ودمد متوقفا) وليس لهما فى من التوقف نكاح نحو آخره اشرح م درويق ظاهره رادلا وطلاقة فيها ا ه ب و ولا نفقة لهما وان أسلفت فى العدة وقوله فان جمعها اسلام بان لتعق عدم قتلها لما حتى اسلام ع ش وليس المراد انها يؤخران الى انقضاء العدة ليعتذر هل يعود المرد للاسلام أو لا وقوله اسلام فى العدة أى ولو بقوله كان غاب ثم د بعد انهاء العدة وعال أسلفت قبل انقضاءها ولم تكذبه فان كذبه قبل قوطا (قوله والا) بان أسلم بعد انقضاءها أو اقراره الاسلام كما انقضاء طلاقه تغليا لما منع سر ل وقوله حرم وطه ويجب به مهر برماوى أى ان لم يصحها الاسلام فى العدة (قوله تنزل ملك السكاح) أى ملك انتفاعه أى الانتفاع به كالم

﴿باب نكاح المشرک﴾

أى الحكم بصحته أو فساد أو دوائه أو رده ق ل (قوله ودوالكار) على أى ملة كان فبشمل الكتاني وغيره أن ارديه من جعل لله تعالى شريكاً لقوله تعالى اتقوا وأخبارهم وروايتهم أرباباً من دون الله وعبادة حجر وقد يستعمل أى المشرک معه أى الكتاني كالمعقور والمسكرين ح ل (قوله وقد يطلق على مقابل الكتاني) وحينئذ يكون المراد به من بعد غير الله من أصنام ونحوها كالشمس ح ل (قوله كما فى قوله تعالى لم يكن الدس كفروا من أهل الكتاب والمشرکين) فيه الشاهد لان عهده على أهل الكتاب يقتضى العاقبة ع ش (قوله منفسكين) أى زاطين معاهم عليه (قوله لو سلم) ولو تبعاً لأحد أبويه كما فى (قوله على حرة) مثله الأمة اذا عتقت فى العدة أو أسلمت وكان يعمل له نكاح الأمة م د (قوله تحمل له ابتداء) أى قبل الاسلام بان وحدهما الشرط المار وهذا يفيد ما تقدم ان الراجح عند شيخنا كابن حمرجل الكتابية للمجوسى والوثنى وفاطما الاروضه وخلافاً للمسكى حيث كانت تحمل للمسلم ح ل وقد تعدت حرمة الوثنية والمجوسية على الوثنى والمجوسى كما قاله م و فمهرهما علم جامع حل الكتابية لهما مشكل لانها أشرف منهما الآن يقال قيام المانع بالوثنية والمجوسية وهو التواضع والتعجب حرهما علم ما خرج بقوله تحمل له حرمة ومطلقة فلا ما قبل التقليل وكتانية غير اسرائيلية لم يعد له دخول أو ل أبائهما فى ذلك الدين قبل لفسخه وتجرى به برماوى (قوله أو أسلمت زوجته) سواء كانت كتابية أم لا وهذا حكمه الاظهار حيث

من احد تدخل متى (تعجز فرقة) بينهما عدم تأكد النكاح بالدخول أو وافي معاه (وبعد) توقفها (وان جمعها اسلام فى العدة) دام في نكاح بينهما ثلثا كده بما ذكر (والا فالفرقة) بينهما حاصله (من) حين (الردة) منهما أو من أحدهما (وحر وطه) فى مدة التوقف لتزول ملك السكاح بالردة (ولاحد) فيه لشبهة بقوله السكاح بل فيه تعزير ورتيب العدة منه كما يطلق روحه وجسيما وطه على العدة ﴿باب نكاح المشرک﴾ وهو الكافر على أى ملة كان بوقد يطلق على مقابل الكتاني كما فى قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشرکين منفكين (لو سلم) أى المشرک ولو غير كتاني كوثنى ومجوسى (على) حرة (كتابية) بقيد رده بقول (تحل له ابتداء) (دام نكاحه) لم يوزن نكاح المسلم لها (أو) على حرة (غيرها) كوثنية وكتانية لا لتحل له ابتداء (وتختلف) عنه بان لم يتسلم معه وتعبيرى بغيرها

أهم من تبييه بوثنية أو مجوسية (أو أسلمت) زوجته رتخافه (مكررة) وقد تم حكمها قبيل الباب ليقول

لم يقل أسألت هي (قوله قبل الدخول) أي الوطء ولو في الدبر وقوله وما في معناه  
 أي من استدخال المني في القبل (قوله والا فالفرقة من الاسلام) وكذا أو أسلم مع  
 انقضاء العدة تعليلًا للمانع ح ل (قوله لانهم ما مغلوبان) أي مقهوران عليها  
 فان قامت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم فقدمه وجدت الفرقة  
 باختياره وكذا ان أسألت هي قلت ه ما مغلوبان عليها باعتبار ان الشرع طلب منها  
 الاسلام وقهرها عليه فهما بهذا الاعتبار مقهوران ويرد على التعليل فرقة الرقة  
 فانها فرقة تقع مع انهما غير مغلوبين عليها فتأمل وأجب بان الرقة تفصل الفرقة  
 بينهما اقهرهما أو يجزى ذلك في اسلام احدهما (قوله أو اسلما معا) ولو شئت  
 في المعية ففتحتى تنزيهاهم الاسلام منزلة الابتداء بالحكم بعدم دوام السكاح والذي  
 في الروض دوام السكاح ا ح ل وبعبارة من ل أسلما معا أي يقينا فلا يكتفى  
 بالشك في المعية تعليلًا للمانع (قوله ولتساوئهما الخ) الاولى أن يقول ولتساوئهما  
 لان المساواة تصدق مع تخاف أحدهما مع الآخر الا أن يقال المعنى وتساوئهما  
 في زمن التعليق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أي به ليخرج ما اذا ارتدما معا فاتها  
 لا يقران (قوله لان به يحصل الاسلام) ان أراد انه يحصل به وحده ولا مدخل  
 لما قبله فمنوع كما هو ظاهر والا لم يحصل الاسلام اذا أتى بأخرها دون أو لها  
 وان أراد التوقف عليه مع مدخولة ما قبله فظاهر شوبري واسم ان في مثل هذا  
 التركيب ضمير الشأن محذوف كما هو اليومى على التكبير وفيه انه لم يعد حذف  
 ضمير الشأن الا اذا خفت أن وقوله يحصل أي يوجد ويتحقق فلا يقال ان بالتسام  
 ية بين دخوله في الاسلام من حين النطق بالجمرة كانه لو مات موثرته أي المسلم بعد  
 شروعه في الجمرة وقبل تمام تكليتي الشهادة لارثته بخلاف الصلاة يتبين براه دخوله  
 فيها بالجمرة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بان تكليتي الشهادة متعارضة عن ماهية  
 الاسلام بخلاف التكبير فانه ركن من الصلاة ح ل وشرح م ر أي فهو من أجزائها  
 وكان ذلك التبين ضروريًا لما لا يناهل لا يصح للمحصل للاسلام تمامها ويمكن  
 ان يفرق أيضا بان الدخول في الصلاة بالبيعة وهي تتحقق مع أول التكبير  
 وفي الاسلام الاعتراف بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتام اذ فيه  
 لم يوجب الاعتراف بجميع معناه اعترافا لهصا وقوله لا بأوله لارقة على المخالف  
 (قوله لكن لو أسألت المرأة) استدراكه لى قوله أو اسلما معا دام وقوله مع أي الطفل  
 لو قال مع أي الزوج العفل أو المجنون كان أظهر وقوله بطل النكاح مثله في البطلان  
 عكسه (قوله عقب اسلام اميه) فهو عقب اسلامها ولا تنظر الى أن العلة الشرعية

أي فان كان ذلك قبل  
 الدخول وما في معناه تعبرت  
 الفرقة أو بعد وأسلم  
 الآخر في العدة دام نكاحه  
 والا فالفرقة من الاسلام  
 والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ  
 لارقة طلاق لانهما مغلوبان  
 عليها (أو اسلما معا) قبل  
 الدخول أو بعده (دام)  
 نكاحهما الخبر صحيح فيه  
 ولتساوئهما في الاسلام  
 المناسب للتقرير بخلاف  
 ما لو ارتدما معا كأم (وللمعية)  
 في الاسلام (بأخر لفظ) لان  
 به يحصل الاسلام لا بأوله  
 ولا بانائه وسواء فيما ذكر  
 كان الاسلام استقلالا أم  
 تبعية لكن لو أسألت المرأة مع  
 أي الطفل أو عقبه قبل  
 الدخول بطل النكاح كما قاله  
 البغوي لتقدم اسلامها  
 في الاولى

مع معلولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فلا يصحكم للولد ما يصح ل  
 حتى يصير الاب مسلما شرح موعبة ح ل (قوله لان اسلام الطفل المتخ) اى  
 لا يصحكم باسلامه الا بعد اسلام ابيه واسلامها مقارن لاسلام الاب فاسلامه عقب  
 اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فقد حكم باسلامه بعد  
 اسلامها وهذا وجهه بالبقية خلافاً لمجرب حيث قال بدوام النكاح بناء على ما صححه  
 من ان العلة الشرعية تقارن معلولها فنزول اسلامه على اسلام ابيه لا يقتضى تقدماً  
 وتأخراً بالزمان هو ما قاله الخوى مبنى على ان العلة الشرعية تنفذ على معلولها  
 بالزمان وورد ههنا تقدم عن الباقين بان الشارع نزل نطق المتبوع بالاسلام منزلة  
 نطق التابع فكان نقطة ما وقع في زمن واحد فاسلامه مقارن لاسلامها وكون  
 الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع لا يفيد لان المدار هنا على التقدم والتأخر  
 بالزمان لا بالرتبة لانه امر عقلي لا يعول عليه هنا (قوله واسلام الطفل حكى)  
 اى فهو اسرع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها ويأتى ذلك في اسلام ابيه ما معه  
 شرح م (قوله لا تضرمقارنته) افهم كلامه ان الفساد العارى بعد العقد كان او قبل  
 أحدهما ثم رجع في العدة لا يضر وهو كذلك الا في رضاع أو جاع راغبين للنكاح  
 س ل (قوله للفسد) اى عند ناقط فان كان مفسداً عندنا وعندهم ضرر مطلقاً  
 او عندهم فقط لم يضر مطلقاً والمراد بالفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا اى علماء ملتنا  
 كما قاله الجرجاني بدليل قوله فيقر على الخ فيفيدان غيره لا يشترط زواله عند الاسلام  
 وهو ظاهر ان ترافعوا لمن لا يراه مفسداً اى عبدالحق (قوله زائل عند الاسلام)  
 وانما اعتبر زوال المفسد حين الاسلام لان شروط الصحة لم تفسد في حال الكفر  
 فلا أقل من اعتبارها حال الاسلام لئلا يخالفوا العقد عن شرطه في الحالين والحاصل  
 انهم نزلوا حال العقد في حال الاسلام منزلة الابتداء لان منزلة الدوام (قوله بشرط)  
 هلالا بقيد كعادته وما الفرق بين القيد والشرط ولعله نفى في التعبير (قوله  
 ولم يعتقدوا فساداً) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج ب (قوله ومن الاول الخ)  
 فيه ان الخروج فرع الدخول وهذه الصورة لم تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى  
 اخرجها لان فرض المسئلة ان النكاح دام بعد الاسلام لانه قال وحيث دام الخ  
 وهذا انقطع قيم النكاح بالاسلام فلم تدخل فلما قال المتن ولا تضرمقارنته الخ  
 وحذف الحينية مع قوله ومن الاول (قوله ما لو نكح حرة) اى صالحاً للتمتع وأمه  
 سواء تكهنا ما أمراً بنا ما مع المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في اندفاع الامة  
 لان المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك

لان اسلام العقل عقب  
 اسلام ابيه واسلامها  
 في الثانية متأخر فانه قوى  
 واسلام الطفل حكى  
 (وحيث دام) النكاح  
 (لا تضرمقارنته) للفسد زائل  
 عند اسلام بشرط زوته  
 بقول (ولم يعتقدوا فساداً)  
 تخفيفاً بسبب اختلاف  
 ما اذا لم يزل المفسد عند  
 الاسلام أو زال عنه  
 واعتقدوا فساداً ومن الاول  
 ما لو نكح حرة وأمه واسلاماً  
 اذا المفسد وهو عدم الحاجة  
 لنكاح الامة لم يزل عند  
 الاسلام المنزل منزلة الابتداء

وانما افسدوا فيه نكاح الامة فاطل من في ذلك الى انه اى الاسلام كاستداه النكاح  
دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لان نكاح الامة بدل  
وعدل اليه عند تعذر الحرمة والابدال اصبحت حكما من الاصول فلذلك اغلب هنا شاذية  
الابتداء لان المفسد خوف ارفاق الولد وهو دائم فاشبهه المحرمية بخلاف العدة اى  
عدة الشبهة الطارئة والاحرام لزواله ما عن قرب فالحاصل أن الاسلام ينزل منزلة  
الاستداه الا في الاحرام وعدة الشبهة العارئة كما قاله سم (قوله كما يعلم مما يأتي)  
في قوله ويقرهم فيستارفعوا فيه الى ما على ما نقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى أن يراد  
بما يأتي أى في الفصل الا في حيث قال هناك أو أسلم على حرة واماء واسلمن تكلم  
تعبت أى الحرمة للنكاح لانه يمنع نكاح الامة لمن تحته حرة فتصلح فيمنع اختيارها  
(قوله فصل له الآن) أى حين الاسلام وقال ابن قاسم كلام الاصل يحتاج اليه  
لاخراج ما اذا ما رآه مانع بعد العقد كطرو ورضاع محرم ووطى ام زوجته أو بنتها  
ولاخراج ما اذا تقدم نكاح الامة على الحرمة وحدث شروط نكاح الامة فان  
العقد لا يقترن به فسدى المذكورات مع ان الزوجة في الاولين والامة في الثالث  
لا تلحق عند الاسلام اه (قوله ويقر على نكاح الخ) هو والذان بعده مفرعة  
على المنطوق وقوله لا على نكاح محرم مفرع على مفهوم زائل عند الاسلام (قوله  
تنفى عبارة التمساج) متضمنة وهي اظهر (قوله عند الاسلام) أى قبله  
وكلامه يقتضى انه لو انطبق آخر العدة على آخر كفى الشهادة اقر على ذلك لانه  
يصدق عليه أن العدة متضمنة عند الاسلام ونقل عن شيخنا انه لا يقر على ذلك  
لمقارنة المانع وهو العدة للاسلام حل وهذا هو المعتمد (قوله لانتفاء المفسد  
عنده) لانه في الاولى لا فساد لان النكاح بلاولى ولا شهود لم يجمع ائمتنا على بطلانه  
بدليل ان داود الظاهري يرى صحة النكاح بنحو الولي والشهود وفي الثانية المفسد  
زائل ولم يعتقدوا فساده حل ما يوضح أى لان قول المتن لا يضر مقارنة الخ سالبة  
تصدق بنفي الموضوع فشملى ما اذا اتفق المقيد بالكلية كالنكاح بلاولى وشهود  
لكن يعكس عليه قوله مقارنته بأنه لا يصح أن يقال لا يضر مقارنته لمفسد لعدم المفسد  
اذا المقارنة لا بد فيها من المفسد والنفي انما هو منصب على نضر كالمقارنة فكونها  
تصدق بنفي الموضوع فيه شىء وفيه أن موضوع السالبة تنفس المقارنة ولا يرشد  
بما ذكرنا يصح أن يقال لا يضر مقارنته لمفسد لعدم وجود المقارنة له وبعبارة  
قوله لانتفاء المفسد أى فهو مثال للمفسد الزائل عند الاسلام أى شاء على ان الخلو  
عما ذكر مفسده وهو خلاف ما مر من انه غير مفسد ولك أن تقول الخلو عن الولي

كما يعلم مما يأتي فلا حاجة  
الى الاحتراز عنه بقوله  
وكانت بحيث نقل له الآن  
فيقر على نكاح بلاولى  
(تنفى عن العدة) للغير  
وشهود وفي عده  
(تنفى عن الاسلام)  
لا انتفاء المفسد عند بخلاف  
غير المتضمنة فلا يقر على  
النكاح فيها اليقضاء المفسد



والشهود متحقق عند الاسلام فان الانتفاء ولعل الجواب أن يقال المفسد علم  
العقد عما ذكر حين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عنده هو كون  
العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك ليس هو المفسد (قوله على نكاح  
مؤقت) فيه ان هذا ونكاح التمتع وقد قال به ابن عباس واستمر عليه وان كان  
مختلفا فيه لكافة العلماء من الصحابة والتابعين حل أى فهو غير مفسد فصيح سواء  
اعتقدوه مؤبدا أم لا الا أن يقال لم ينعقد بخلاف ابن عباس للاجماع على خلافه  
فيكون مفسد السكن يرد عليه خلاف داود الظاهري فيأمر (قوله ان اعتقدوه  
مؤبدا) والعبارة باعتقاد أهل ملة الزوج برأوى (قوله وقد بقي من الوقت الخ)  
لان المفسد ليس زائلا عند الاسلام فان لم يبق من الوقت شئ فمعلوم أن لا نكاح  
لاعتقادهم ذلك حل (قوله كنكاح طرأت عليه عذة شبهة) كان أسلم فوطئت  
بشبهة ثم أسلت أو عكسه أو وطئت بشبهة ثم أسلت في عذتها على المذهب وان كان  
لا يجوز نكاح المعتدة لان عذة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فنه أولى لئلا يكون محتمل  
في أنكحة الكفار ما لا يحتمل في أنكحة المسلمين فقلنا عليه حكم الاستدامة هنا  
دون نظائر مخرج م واستشكل القفال عروض الشبهة بين الاسلامين بأن  
احد الزوجين اذا أسلم شرعت الزوجة في عذة السكاح وهي مقدمة على عذة  
الشبهة كما سياتي قريبا في كتاب العدة فاسلام الآخر يكون في عذة النكاح  
لا في عذة الشبهة واجبا بأحوية منهما ما قاله الامام وغيره اننا لا تقطع بكونها عذة  
نكاح بل وازان يسلم المتخلف فينتبين أن الماضي منها ليس عذة نكاح بل عذة شبهة  
زى ومن الاحوية ما اذا كانت حاملا فانها تقدم عذة الشبهة على عذة النكاح وهذا  
الاشكال لا مرد على كلام المصنف لان كلامه فيما اذا طرأ الاسلام على الشبهة  
والاشكال فيما اذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كما في عبارة م ر فاشكال  
القتال واراد عليه تأمل (قوله ثم أحرم) أو فارت احرامه اسلامهما س ل (قوله  
ونكاح الكفار صحيح) والوجه انه ليس لنا البحث عن اشتغال أنكحتهم على  
مفسد أو لان الأصل في أنكحتهم الصحة كأنكحتنا شرح م ر أى ليس لنا البحث  
بعد الترافع بينا والمراد أن لا يثبت على اشتغاله على مفسد ثم ينظر هل هذا المفسد  
باق فتنقض العقد أو لا فيبقى فيأمر من انانقض عقدهم المشتغل على مفسد  
غير زائل محله اذا طهر لنا ذلك من غير بحث والافالبحث ممنوع علينا اه رشيدى  
(قوله أى محكوم بصحته) والافالصحة موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع ففى  
تستدعى تحقق الشروط بخلاف الحكم بها فانه رخصة وتخفيف قال الشيخ ولعل

(و) يقر على نكاح (موقت)  
ان (اعتقدوه مؤبدا)  
كهمج اعتقدوا فساد  
ويكون ذكر الوقت لغوا  
بخلاف ما اذا اعتقدوه مؤقتا  
فانه اذا وجد الاسلام وقد  
بقي من الوقت شئ لا يقر على  
نكاحه (كنكاح طرأت  
عليه عذة شبهة أو لمانيها)  
فيقر عليه لانها لا ترفع  
النكاح (أو نكاح) أسلم  
فيه أحد هاتم أحرم) ينسك  
(ثم أسلم الآخر) في العدة  
(والأزله حرم) فيقر عليه  
لان الاحرام لا يؤثر في دوام  
النكاح فلا يمتحن الحكم  
بما اقتصر عليه الأصل من  
التصريح بما اذا أسلم الزوج  
ثم أحرم ثم أسلت الزوجة  
(لا على) (نكاح حرم)  
كتبته واثقه وزوجه آية  
أو انه لا لزوم المفسد له  
(ونكاح الكفار صحيح) أى  
محكوم بصحته وان لم يسلموا  
ورخصة لقوله تعالى وأمراته  
حالة الخطب وقوله وقالت  
إمرأة فرعون

(ولقرة على نكاح مسمى  
مصحح) المسمى (الفاسد)  
تخر (ان قبضته) كله (قبل  
اسلام فلا شيء) لها  
لانتقال الامر بينهما وما  
انفصل حالة الكفر لا يتبع  
نعم لها مهر المثل ان كان  
المسمى مسلماً أسروه لان  
الفساد فيه لحق المسلم وفي  
نحو النحر لحق الله تعالى  
ولا تفرقهم حالة الكفر على  
نحو النحر دون المسلم والحق  
بالمسلم في ذلك عهده ومكانته  
وأمر ولده بل ويلحق به سائر  
ما يختص به المسلم والكافر  
المعصوم (أو) قبضت قبل  
الاسلام (بعضه فلها قسط  
ما بقي من مهر المثل) وليس  
لها قبض ما بقي من المسمى  
(والا) أي وان لم تقبض منه  
شيئاً قبل الاسلام (ة) لها  
(مهر مثل) لانهم ترض  
الاباء والمهور والمطالبة في الاسلام  
بالمسمى الفاسد متبعة  
فترجع الى مهر المثل كما  
لنكح المسلم فاسد ومحل  
استحقاقها له بل والمسمى  
الصحيح فيما لو كانت حرة  
اذ لم يتبعها من ذلك فزوجها  
قاصداً لملكه والقبلة عليه

المراد أنه يعطى حكم الصحيح والافعبر أنه محكوم بعصته لا يخلص تأمل شوبرى  
وكتبنا ايضا قوله أي محكوم بعصته أي حيث لم يوافق الشرع وأما إذا وافق الشرع  
كان زوجها القاضى صحيح لانطباق تعريف الصفة عليه ح ل (قوله) ولأنهم  
لو ترفعوا (الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه لان معنى قوله لم يطله انما يصح بمصته  
فيكون المعنى ونكاح الكفار محكوم بعصته لأنهم لو ترفعوا اليانام محكوم بعصته  
تأمل (قوله) ولو لم يلق ثلاثاً ثم أسلم أي أو أسلم هو لم يخل في الكفر وما ذكرناه  
في الصورة الثانية ظاهر وان أوم اطباقهم على التعبير بنائب أسلم خلاصه  
أوما لو تخلت في الكفر في في الحل اه شرح م (قوله) الا بجملة) ولو في  
الكفر سواء اعتقدوا وقوع الطلاق أو لا لان انما تعتبر حكم الاسلام من  
(قوله) تخر) والظاهر ان مثل النحر الدم لورأوه متقوما ح ل (قوله) ان قبضته (أي)  
الرشيده أي أو قبضته ولي غيرها ولو باجبار من فاضهم فان لم يقبضه أحد من ذكر  
بان قبضته سفسية رجع الى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح م (قوله) لا يتبع  
أي بالقبض كافي شرح الروض (قوله) عهده ومكانته وأمر ولده) وان كانوا كفارا  
بدليل الحاقهم بالمسلم اذ لو قيدوا بالاسلام لكانوا داخلين في المسلم شيئاً (قوله)  
فلها قسط ما بقي) والاعتبار في تقسيط ذلك في صورة مثل تخر تعددت ظروفها  
واختلف قدرها أم لا بالكيل وفي صورة متقوم تخرين زادت احدهما بوصف  
يقضى زيادة قيمته وتكثير من القيمة عند من يراه انهم لو تعدد النكاح وكان  
مثلاً كزق خمر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء فينبغي اعتبار الكيل  
ولا ساني مقرر هنا ما مر في الوصية انه لو لم يكن له الا كلاب فأوصى بكل من  
كذبه اعتبر العدد لا القيمة لان ذلك محض نزع فاغتفرتم ما لا يتغير في المعاضات  
شرح م ر (قوله) أي وان لم تقبض منه شيئاً قبل الاسلام) بان لم يقبضه أصلاً  
أو قبضه بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامهما أم اسلام أحدهما كما نص عليه  
في الام شرح م (قوله) ومحل استحقاقها (الخ) محلها أيضاً في غير المفوضة اما لو نكح  
مفوضة فلا شيء لها وان وطئها بعد الاسلام رى أي لا مهر لها لانه استحق وطئاً  
بلا مهر ولا ضامه ما في الصداق انه لو نكح ذمي ذمية تفويضا وترفعا لينا حكمها  
بالمهر لان ما هنا في التبرين وفيما اذا اختلفوا ان لا مهر بحال بخلافه ثم فيها  
م (قوله) في الوكأن حرية) أي والزوج مسلم أو حري كما هو ظاهر وهو ظاهر  
ان كان مهر المثل أو المسمى معينا مالاً وكان في الذمة فهل يأتي ذلك فيه أيضاً بان  
يقصد عدم رفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عن والظاهر انه يأتي فيه أيضاً

(ومندفعة باسلام) منها و منه (بعد دخول) (١٩٠) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (كثيرة)

فيما ذكر فهو أعم من  
اقتصاره على أنهما المسي  
الصحيح (أو باسلام) (قله)  
فإن كان معه (أو) لها (نصف)  
أي نصف المسي في المسي  
الصحيح ونصف مهر المثل  
في المسي الفاسد (أو منها فلا  
شيء) لما لان الفراق من  
جهتها (ولو ترفع النيا) في  
نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم  
وذمي أو معاهد أو هو) أي  
معاهد (وذمي وجب) علينا  
(الحكم) بينهم بلا خلاف  
في غير الأولى والأخيرة  
وأما فيهما فلقوله تعالى  
وأن أحكم بينهم بما  
أنزل الله وهذا أصح لقوله  
فإن جازك فأحكم بينهم  
أو أعرض عنهم كما قاله ابن  
عباس رضي الله عنهما نعم  
ولو ترفعوا النيا في شرب خمر  
لم تحدهم وإن رضوا بجهنمنا  
لأنهم لا يعتقدون تحريمه قاله  
الرافعي في باب حدة الزنا  
والأخيرتان من زيادتي  
(ونقرهم) أي الكفار فيما  
ترافعوا فيه النيا (على  
ما تقرهم) عليه (أو أسلموا  
ونبطل ما لا تقرهم) عليه لو  
أسلموا ولو ترفعوا النيا في نكاح

بدليل قول الشارح والاسقاط لان السقوط لا يكون إلا على ما في الذمة شيخنا (قوله  
ولو ترفع النيا) مراده رفع الأمرين ولو لم أحدهما انقطع بأن ساء لنا أحدهما يطلب  
خصمه بدليل بقية الكلام شوبري (قوله بلا خلاف) الأولى أن يقول للأجماع  
(قوله وهذا ناسخ الخ) والأولى جعلها أي الثانية على المعاهدين والأولى على الذميين  
كما قال بعضهم إذا نصار إلى النسخ إلا أن تعدوا الجمع والجمع ممكن ويقال عليه  
إذا كانت الثانية منسوخة بالأولى وقد ذهب الشافعي إلى المنع ومحاب بأن النسخ  
ذلك إروم الحكمين المعاهدين وقد ذهب الشافعي إلى المنع ومحاب بأن النسخ  
في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت  
الآية أصل القياس جعلت الآية الأخرى ناسخة لها من حيث التمسع من محبة  
القياس قلنا بل أه عميرة وذمي لأنهم فاسقوا الذميين على المعاهدين لعدم  
وحوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وإن أحكم بينهم فلما نزل كان ناسخا  
لهذا القياس وبعبارة شرح م رأوتعمل الآية الأولى على أهل الذمة والثانية  
على المعاهدين إذا لا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم أحكامنا  
ولم تلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من التسع (قوله لأنهم لا يعتدون بتحريمه)  
ولا ناقروهم على شربه حيث لم يظهروا به ولا نه أسهل من الزنا لان الحرة أحلت  
وإن أسكرت في ابتداء ملتنا وذلك ليعمل في مله قط قال جرجان قلت هم مكافون  
بالفروع فلم لم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذلك انما هو بالنظر لعقابهم عليها  
في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لأحكام الدنيا على أن الضعيف عندي  
أنهم ليسوا مكافئين إلا بالفروع الجمع عليهم بدون المختلف فيها إلا عقاب فيها  
الاعلى معتقد التحريم أه حل فإن قلت يشكل على التعليل بعدم اعتقاد تحريمهم  
حدا حتى يشرب ما لا يسكر من البهيد إذا رفع لحاكم شافعي قلت يفرق بان من  
عقيدة الحنفية أن العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه له أو عدا الأذلة  
الشاهدة بضعف رأيه فيه ولا كذلك هم أه تقفه (قوله ونقرهم الخ) ختم هذا  
مع تقدم كثير من صوره كقوله فيقرون على نكاح بلاولى وشهود الخ لانه ضابط  
صحح بجمعها وغيرهما (فصل في حكم من راد على العدد الشرعي) \*  
أي وما نذكره من قوله أو أسلم على أمه ونها على أمه الخ والأولى أن يقول  
في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من زاد الزوجات لانه د كحكم كل منهما  
وقد يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لانفسهن أولن هن في عصمة حل وحكم  
ذلك أنه يلزمه اختيار مباحه ويندفع نكاح الرائد وقوله من زوجات الكافر

بلاولى وشهود أو في عدة هي منقضية عند الترافع أو زنا به ما إذا كانت باقية وبخلاف نكاح  
بحرم (فصل) \* في حكم من راد على العدد الشرعي من زوجات الكافرة باسلامه

بيان من وقوله بعد اسلامه متعلق بقوله حكم (قوله لو أسلم الخ) ولو أسلمت على أكثر  
 من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معا ومربا تم ان ترتب السكاحان فهي  
 الأولى وكذا لو أسلموا ونها أو الأول وحده وهي كساية شرح مرفان مات الأول  
 ثم أسلمت مع الثاني أقربت معه ان اعتمدوا محنته وان وقعا معا لم تفرع واحدهما  
 مطلقا اه مجرد خ ط وانما لم يكن لها الاختيار كما للرجل لانها لا تملك ابتداء  
 نكاح اكثري من رجل بخلافه (قوله من مباح له) هلا قال كالاتي مباحه لا فادته  
 الاختصار ويمكن انه مصرح بالحرف هنا لبيان ان الاضافة فيما بعد على معنى ذلك  
 الحرف لا على معنى في أو من ولم يصرح به فيما يأتي للاختصار ولعلمه من هنا وقطع  
 ما بعده عن الاضافة لسجل المضاف اليه فيه ولم يقطع هنا لعدم تقدم مضاف قبله  
 يعني المضاف اليه فيه تأمل شوري (قوله بعد اسلامهن فيها) أي العدة وهي من حين  
 اسلامهن حل (قوله لزمه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الاشهاد ع وش ويكتفي  
 الاختيار الضمني بان يختار القسع فيما زاد على مباحه والحاصل كما يأتي انه اذا  
 أتى بصيغة امساك لم يحتج لصيغة فراق لانه فارقات كما يدل عليه قوله وان دفع نكاح  
 ما زاد وان أتى بصيغة فراق لم يحتج لصيغة امساك في المسكات (قوله وان دفع  
 نكاح من زاد) أي من حين الاسلام ان أسلموا معا والافن اسلام السابق من  
 الزوج والمندومة فتسبب العدة من حيثئذ لانه أي الاسلام السبب في الفرقة  
 لان الاختيار وفرقتين فرقة فسح لا فرقة طلاق شرح مرف (قوله ان غيلان) ولعلمه  
 انما نص على غيلان مع انه من جملة ستة أسلم كل منهم على عشرة نسوة كما قاله ابن  
 الجوزي لصحة الحديث في شأن غيلان دون غيره تقرير مدافعي وقال البرماوي لانه  
 الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أمسك أربعا) أي اختر  
 اختارا الذي ان أمسك للوجوب وفارق لا لإباحة واعتمده مرف واختار السبكي  
 عكسه واعتمد غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ وجوده تعيين  
 الآخر وفي جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعيين لفظ أحدهما معينا أو منهما وإباحة  
 الآخر كذلك فالوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما  
 وجد وهو يزم مباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد برماوي ومثله قل على  
 الجلال وانظر ما للفرق بين ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لا تعيين  
 مباحه يحصل بأحدهما فالحق ان الواجب واحد لا بعينه لانه يلزم من أحدهما  
 الآخر كما يدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه وان دفع ما زاد مع قول الشارع  
 فيما يأتي فلو اختار القسع فيما زاد على المباح تعيين المباح للنكاح وان لم يأت فيه

لو أسلم كافر (على  
 أكثر من مباح له) كأن أسلم  
 حر على أكثر من أربع  
 حرائر أو غيره على أكثر من  
 ثنتين (أسلمن معه) قبل  
 الدخول أو بعده (أو) أسلمن  
 بعد اسلامه (في عدة) وهي  
 من حين اسلامه أو أسلم بعد  
 اسلامهن فيها (أو) سكن  
 كتابيات لزمه) حالة كونه  
 (أهلا) للاختيار ولو سكران  
 (اختيار مباحه) وان دفع  
 نكاح (من زاد) ممن عليه  
 والاصل في ذلك ان غيلان  
 أسلم وبعته عشرة نسوة فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم له  
 أمسك أربعا وفارق سائرهن  
 صححه ابن حبان والحاكم

بصفة اختيار وقوله أربعا صريح في أنه لا يجرى اختيار واحدة لأن كساح الكفار  
 صحيح ليستمر بعد الاسلام في أربع مابلأوى سم على جمر عشي هل مدر قوله اذا  
 أنكهن مرتبا) هلا قال في الثانية مع أنه أخصر ولعل وجه العدول عنه توهم أن المراد  
 الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة تأمل (قوله واذا مات بعضهم) أي بعد اسلامه  
 اما لو مات قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدته قبل اسلامه فينتار من الباقيات  
 أربعا س ل (قوله اختيار الميتات) هلا أضمر وقد يقال أظهر لا يضح (قوله وذلك)  
 أي التعميم الذي ذكرناه لترك الاستفصال أي والقاعدة أن ترك الاستفصال  
 في وقائع الاحوال يزيل منزلة العموم في المقال وهي معارضة لقاعدة أخرى وهي  
 ورثع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسماها نوب الاجال وسقط بها  
 الاستدلال وخفت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال حل ومثال الثانية لمس  
 عائشة لرجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدله  
 أبو حنيفة على عدم النقض بمس الاحنية فانه محتمل أن يكون لمسلم باحتمال  
 فلا استدله (قوله شامل لغير الحر) فلعل بل عليه أن يختار أربعا وبعير بل عليه  
 أن يختار اثنين وظاهر كلامه ولو سفيها ومجوه من كل يتكج الحاجة فيجب عليه أن  
 يختار أربعا لا واحدة كما قرره شيخنا زى أي لانه يغتفر في أنفكجة الكفار  
 وفي الدوام لا يغتفر في أنفكجة المسلمين امالة وفي الابتداء حقيقة حل (قوله بل)  
 ولا يصح منه ما ذلك لان الاختيار أمر يتعلق بالطبع ولا يقوم مقامه في ذلك غيره حل  
 ونفقتهن في ماله وان كن الفالأنهن محبوسات تحته مدر (قوله أو بعد اسلامه)  
 في عدة فيه قصور وعبرة مدر أو أسلم بعده أو قبله بعد الدخول في العدة فهي شاملة  
 لأقلية وقد ذكرها الشارح فيما بعد في قوله وكذا أو أسلم المباح الخ فانظر لما فصلها  
 عن المتن وهلا أدخلها فيه تأمل (قوله ولم يكن تحته كتابية) لم يذكر عززوه والظاهر  
 أن يقال في عززوه على قياس ما تقدم أنه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل  
 تقتاره أو يختار به منه ويكمل العدد الشرعي بالكتابية (قوله وان أسلم) أي من  
 زاده بعد العدة فانه لا عبرة باسلامه وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وكان عليه  
 أن يذكر تعميما يناسب الصورة الاولى بأن يقول وان أسلم أي من زاده بعد  
 الزوج في الاولى وبعد العدة في الثانية ليطابق التعليل الذي ذكره بقوله لتأخر  
 اسلامه الخ تأمل (قوله فلا يتعين أن أسلم من زاد الخ) فيه ان القرض ان الذي  
 أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك فذكره لتفصيل المذكور في الفهوم  
 خلاف فرض المسألة تأمل (قوله والا تعين) أي المباح (قوله وكذا أو أسلم

وسواء أنكهن معاً أم مرتبا  
 وله امساك الاخبار اذا  
 فكهن مرتبا واذا مات  
 بعضهم فله اختيار الميتات  
 ويرث منهن وذلك لترك  
 الاستفصال في الخبر وتعمري  
 بما ذكر شامل لغير الحر كما  
 تقرير بخلاف عبارة وخرج  
 بزاد في أم لا غيره كأن  
 أسلم تبعا فلا يبرزه ولا عليه  
 اختيار قبل أهلية بل ولا يصح  
 منه ما ذلك (أو أسلم) منهن  
 (معه قبل دخول أو) بعد  
 اسلامه (في عدة مباح) فقط  
 ولم يكن تحته كتابية (تعين)  
 لكساح وان دفع فكاح من  
 زاد وان أسلم بعد العدة لتأخر  
 اسلامه عن اسلام الزوج  
 قبل الدخول أو عن العدة  
 أم أو أسلم المباح معه بعد  
 الدخول فلا يتعين أن أسلم  
 من زاد أو بعضه في العدة  
 أو كان كتابية والا تعين  
 وكذا أو أسلم المباح

ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم على (أم وبنتها) حالة كونهما (كاتبين أو) غير كاتبين و (أسلمنا فان دخل بهما أو بالام) فقط (حرمتا أبدا) البنت بالدخول (١٩٣) على الأم والام بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتم (والا) بان لم يدخل

بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (قالام) دون البنت تحرم أبدا بالعقد على البنت بناء على ما مر (أو) أسلم على (أمة) أسلمت معها قبيل الدخول أو بعده وأسلمت بعد أسلامه في عدة أو أسلم بعد أسلامها فيها أقر السكاح (ان حلت له حديث) أي حين اجتماع الاسلامين كان كان عبدا ومعتبرا انما أنت العنت لانه اذا حل له نكاح الامه أقر على نكاحها فان تخلت عن اسلامه أو وعن اسلامها فيما ذكر أو لم يقل له انكفت (أو) أسلم على (اماء) أسلمت كأم أي معه قبل دخول أو بعده وأسلم بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامه فيها (اختار) منهن (أمة) ان (حلت له حين اجتماع اسلامهما) لانه اذا حل له نكاح الامه حل له اختيارها ما لم يقل له حينئذ انكفت فلو أسلم على ثلاث اماء وأسلمت واحدة وهي قل له ثم الثانية وهي لم تقل له ثم الثالثة وهي قل له انكفت الثانية وتخير بين الاولى والثالثة فتعبر بما ذكر أو لم يقل له عند اجتماع اسلامه واسلامهن وظاهر انه لو وجد الحل الا في واحدة نكحت أمافي الحرف له اختيارا (أو) أسلم على (حرة) تصليق لآمة

المباح أي فان المباح تبين (قوله في العدة) وهي من حين اسلام المباح اهل (قوله وأسلمت) أي معه أو في العدة كما مر (قوله فان دخل بهما) أو شئت في عين المدخول بهما شرح م ر وقوله أو بالام ولها مهر المثل ان سكنا المسي فاسدا والا فالمسي س ل (قوله حرمتا أبدا) ولو لم يفسد أنكحتم لان وطء كل بشبهة يحرم الآخر ولكل المسي ان صرح والا فمهر المثل شرح م ر وبه يعلم ما في قول الشارح بناء على صحة أنكحتم واجيب بأن قوله بناء واجع للتحريم بالعقد لا مطلقا وقول م ر ولكل المسي الخ أي ان دخل بهما كآفروته وان دخل بالام وجب للبنت نصف ما ذكر (قوله بان لم يدخل بواحدة منهما) وتستحق الام نصف المسي ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل وقوله أو دخل بالبنت والام نصف المسي ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل س ل قال ح ل ومثله أي عدم الدخول بواحدة منهما ما لو شئت هل دخل باحدهما أولا ولو علم انه دخل باحدهما وشئت في عينها حرمتا وبطل نكاحهما أي والاحتياط أن يطى كل واحدة نصف المهر ويوقف النصف حتى يتبين الحال س ل (قوله دون البنت) فانها تبين ولا ينسب نكاحها ح ل (قوله على ما مر) أي من صحة أنكحتم ح ل (قوله حين اجتماع اسلامهما) ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عرض البسار وفيما يظهر برلسي سم (قوله ومن لم يقل) بان كان معسرا عن صدق حرة وقوله وهي لم تقل له بان كان موسرا به (قوله أولى من قوله عند اجتماع الخ) لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لانها حال اسلام الثالثة قبل له تأمل ح ل أي فيصدق ان الثانية قبل له بعد اجتماع اسلامهن واسلامه لان الغرض انه حال اسلام الثالثة كان معسرا مثلا (قوله وظاهر الخ) تفيد لقوله اختيارهن امة (قوله نصليق للتمتع) هذا يخالف ما مر من ان الامه لا تقارن الحرة وان لم نصليق للتمتع وقت بلهم هنا الاسلام منزلة الابتداء يقتضي أن يكون الحكم هنا كذلك الا يقال انه لا يلزم أن يعطى حكم الابتداء من كل وجه فليتأمل شورى (قوله تعينت) أي ما لم يعتن أخذ من قوله بعد ولو أسلمت وعقن الخ (قوله حتى انقضت عدتها) أمالوا اختيارا مة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقته فيعده بعد انقضاء عدتها شرح م ر (قوله وعقن) أي الاماء ثم أسلمن ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لما لغيرها أن يطرا العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج فيصدق ذلك بما اذا أسلم ثم عتق ثم أسلمن

(واما وأسلمن) أي الحرة والاماء (كأم) ٤٩ يج ش أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمن بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامه فيها (تعينت) أي الحرة للسكاح لانه تمتنع نكاح الامه لمن نكحه حرة تصليق فبمتنع اختيارا (فان أمرت) أي الحرة حتى انقضت عدتها (اختار امة) ان حلت له كآولم تكن حرة تبين انها بائت باسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعقن)

أى الاماء ثم أسلم في عتده (فكرائى) أصليات (١٩٤) فيتأخر عنه. كذا رابعاً ما إذا تأخر عتده عن أسلامه

فحكم الاماء باق فتعين  
الحره ان صلت والاختار  
واحدة منهم بشرطه والظاهر  
أن مقارنة العتق لاسلامه  
كتقدمه عليه (والاختيار)  
أى القاطنه الدالة عليه  
صريحاً (كاخترت نكاحك  
أو ثبته أو) كناية  
(كاخترت) (أو) (أسكنت)  
أو ثبتك بلا تعرض للنكاح  
وذكر الكاف من زيادة  
وكررت اشارة الى الفرق  
بين الصريح والكناية  
ولو اختار الفسخ فيأزاد على  
المباح تعين المباح للنكاح  
وان لم يأت فيه بصيغة اختيار  
(كطلاق) صريح أو كناية  
ولو معلقاً فانه اختيار للمطلقة  
لانه انما يطالب به المكوحة  
فاذا طلق الحار بما انقطع  
نكاحه بالطلاق وانقضت  
الساقيات بالشرع (لا فرق)  
بغيرية طلاق لانه اختيار  
للفسخ ولا يكون اختياراً  
للكاح (و) (لا وطه) لان  
الاختياراً ما كاتداه النكاح  
أو كاستدائه وكل منهما  
لا يحصل الا بالقول وذكروا  
هذين من زيادتي (و) (لاظهار  
وإبداء)

أوهعتن ثم سلن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلم ثم أسلم زى (قوله بشرطه) أى شرط  
حاله (قوله أى القاطنه) ولو ضمناً وزمناً فى المعنى لفظ الطلاق ومن الزم  
فسخ ما زاد على المباح ح ل (قوله وكررت) اشارة فيه ان غاية ما يستفاد  
من تكرير الكاف ان الثاني غير الاول ح ل (قوله ولو اختار الفسخ) صريحاً  
كفسخت ورفعت وازلت أو كناية كصرفت وابتعدت ح ل (قوله تعين المباح)  
أى فهو واختار لزوى (قوله كطلاق) أى فانه من القاطن الاختيار وهو معطوف  
أى مع حذف حرف العطف على كاخترتك وهل هو صريح فى الاختيار أو كناية فيه  
أو صريحه صريح فيه وكنايته فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار  
الاختصاص ل وعبارة س ل قبل أن أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح عنه  
وليس كذلك ان فسخت نكاحك سنة الطلاق اختياراً للنكاح وإن أراد الامع ورد  
عليه ان الفسخ من صرائح الطلاق وهذا فصيح ويحجب باختيار الثاني ولا يرد  
الفرق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ أو لى منه بالطلاق لانه التبادله منه فى  
ثم قالوا انه صريح فيه كناية فى الطلاق اه حر (قوله فانه اختيار للمطلقة) أى  
ضمناً كما أنه قد اخترتك للنكاح وطلقك ح ل (قوله لا فرق) انظره ذا  
العطف فانه لا يحسن أن يكون معطوفاً على طلاق فانه من القاطنه فهو هنا كناية  
فى الطلاق وان كان صريحاً فى الزوجه المحقة لانه لم تعلم الزوجية احتمال  
غير معنى الطلاق ح ل ويحجب بأن لا يعنى غير صفة الطلاق (قوله لانه اختيار  
للفسخ) أى ويكون اختياراً للنكاح فى غير المقارنة فان قلت ما الفرق بين الفرق  
والطلاق من حيث الاول اختيار للفسخ والثاني اختيار للمطلقة مع اشتراكهما  
فى حل عصمة الزوجه قلت الفرق ان الفرق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ  
فلا بد لئلا يثبت على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق فالفرق فى حق  
من أسلم على أكثر من العدد الشرعى صريح فى الفسخ وفى حق غيره صريح  
فى الطلاق شرح م د وقوله فلا يكون اختياراً للنكاح فيه ان الفسخ لما زاد يلزمه  
الاختيار للنكاح فى الباقي الا أن يفرق بينه وبين الطلاق لان الطلاق يتضمن  
اختياراً للحصانة به للنكاح والفسخ انما يلزمه الاختيار بالباقي لانه مضمن له ح ل  
(قوله لان الظاهر محرم فيه) انه محرم للحلال ولا يكون حينئذ الا فى الزوجه وقوله  
من الوطء أى الحلال ح ل (قوله وكل منهما) أى التحريم والامتناع وعبارة  
م و صريحة فى صكون الضمير راجعاً للظهار والايلاء ونصها لان كلامى للظهار  
والايلاء المخ وعليه فمضى كونهما أليق بالاجنية ان المقصود منهما التباهى  
الوطء وهو فيها أليق اه شيناً (قوله أليق منه) بالمنكوحه الذى أليق

لان الظاهر محرم والايلاء جائز على الامتناع من الوطء وكل منهما بالاجنية اى من المنكوحه بالاجنية

بالاخذية انما هو مطلق التصريم ومطلق الامتناع لا تصريم الحلال ولا الامتناع  
من الحلال تأمل فلواختارنا مولى منها والمظاهر منها للتسكح حسبت مدة الايلاء  
والظواهر من الاختيار قصير في الظاهر عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار والاحل  
ومرور وقول المحشى انما هو مطلق التصريم أى الغير الناشئ عن ظهور قوله  
ومعلق الامتناع أى الغير الناشئ عن الايلاء بمعنى وهذا ليس مراد اهلنا بل  
المقصود التصريم والامتناع الناشئ عما ذكر من الظواهر والايلاء الا ان يقال المراد  
التصريم والامتناع المجردان عما ذكر وعبارة ممر السابقة لا ترد عليهما ذلك (قوله  
ولا نسف) أى ما لم ينوبه الطلاق بدليل قوله فان نوى بالنفسخ الخ وذكر الفسخ مع  
الاختيار لان المراد الفسخ في غير المختارات اه شيعيا (قوله لانه ما مود بالتعيين)  
انظر المراد بالتعيين مع ان الاختيار على الترخي فان قيل المراد التعيين حال قلنا  
ينافي كونه على الترخي وان قيل المراد التعيين التام كما في ممر قلنا ينافيه قوله فيما  
بعد وله حصر اختياره في اكثر من مباح فهذا تعيين غير تام فكيف يكون ما مود  
بالتعيين التام ويدل ايضا على انه على الترخي ثم رأيت حلي يؤخذ منه ان المراد  
التعيين حالا وعبارة قوله وله حصر اختيار الخ هذا يدل على ان الاختيار لا يجب  
فورا الا ان يقال هو واجب فورا الا انه ينتقل له ان يحصر الاختيار في اكثر وجهين  
يما لم يلب بالتعيين فورا وينتقل له اذا طاب الامهال ان يهل ثلاثة ايام حرراه أى  
فالتعيين غير الاختيار (قوله لانه حينئذ طلاق) أى ويحصل به الاختيار فهو  
كتابة طلاق وفيه ان هذا صريح في بابه أى في الزوجة المحقة اذا كان بها عيب  
ووجه نفاذ في موضعه فكيف يكون كناية في غيره واجيب بأنه مستثنى من  
القاعدة رعاية لغرض من رغب في الاسلام ووجهه شيعيا بأنه لما لم تعلم الزوجية  
احتمل معنى الطلاق حل (قوله في اكثر من مباح) كأن يقول اخترت اربعة في هذه  
الليلة اوفى هذه الخمسة شيئا وعبارة التمساج ولو حصر الاختيار في خمس أو أكثر  
انفق من زاده عليه تعيين المباح منهن لان بالاسلام يزول نكاح من زادها الاختيار  
تعيين الامر سابق لانشاء ازاله فتم ثم كانت الامة من اسلامها ان اسلامها  
أو من اسلام السابق منهن ان اسلام مرتبا حل أى فالتعيين بالتعيين اشارة لما ذكر  
من انه بمجرد الاسلام يزول نكاح من زاد وقول المصنف وعليه تعيين راجع لقوله  
وله اختيار في اكثر من مباح كما تدل عليه عبارة شرح ممر ونصها وعليه التعيين  
التام وقوله وعليه مؤنة راجع له ايضا وان كان يصح ان يرجع لاصل المسئلة ايضا  
وعبارة شرح ممر ونفقت أى الخمس وكذا من أسلم عليهن اذ لم يخترهن شيئا

(ولا يعلق اختياره ولا يفسخ)  
قوله ان دخلت الدار فقد  
اخترت نكاحك أو فسخت  
نكاحك لانه ما مود بالتعيين  
والعلق من ذلك ليس بتعيين  
بخلاف تعليل الطلاق  
وان كان اختيارا كما مر لان  
الاختيار به ضمني والضمني  
يفتقر فيه ما لا يقتضيه المستقل  
فان نوى بالنفسخ الطلاق مع  
تعليله لانه حينئذ طلاق  
والطلاق يصح تعليله كما مر  
(وله) أى للزوج حرا كان  
أو غيره (حصر اختياره  
في اكثر من مباح) له ان يخلف  
به الاسهام ويندفع نكاح  
من زاده يبرى بذلك أهم  
من قوله في خمس (وعليه  
تعيين) المباح منهن (و) عليه  
(مؤنة) لأمه ووفات (حتى  
يختار) منهن مباحه لانهن  
محبوبات بسبب النكاح  
وتعبرى بالمؤنة أهم من  
تعبيره بالنفقة



(فان تركه) أي الاختيار والتعيين (حبس) أي أن يأتي به (فان أحسنه) أي يضرب أو يهين مما مره في مام وهذا من زيادتي (فان مات قبله) أي قبل الاتيان به (اعتدت حامل) أي (أ) أي بوضعي وان كانت خلفت اقراء (وتعريها

بأربعة أشهر وعشر)  
أختياراً لا موطوءة ذات  
اقراء بالاكرونها) أي من  
أربعة أشهر وعشر ومن  
الاقراء لان كل منهن يحتمل  
أن تكون زوجة بأن تختار  
فتعتدة الوفاة وأن لا تكون  
زوجة بأن تفارق فلا تعتد  
عدة الوفاة فاحتط بما ذكر  
فان مضت الاقراء الثلاثة  
قبل تمام أربعة أشهر وعشر  
أعتما وإذا وها من الموت  
وان مضت الأربعة أشهر  
والعشر قبل تمام الاقراء أعت  
الاقراء وإذا وها من اسلامها  
أن اسلامها والآن اسلام  
السابق منها فقولني وغيرها  
شامل لذات أشهر وأنها  
لذات اقراء غير موطوءة  
(ووقف) لمن (ارث زوجات)  
من ربيع أو غن بعول أو دونه  
بقيد زده بقولي (علم) أي  
أوشهن (لصلح) لعدم العلم بعين  
منسقة فيقسم الموقوف  
بينهن بحسب اصلها  
من تساوي تفاوت لان  
الحق لمن الآن يكون فبين  
محمود عليهم الصغار وأجنون  
أو مدغ فيمتنع بدون حصتها  
من عددن لأنه خلاف الحظا

(قوله فان تركه) أي امتنع منه أصلاً أو بعد اختياره أكثر من مباح فان استعمل  
أعمل ثلاثة أيام لانها مدة التروي شرعاً (قوله حبس) ولا يتوقف على طلب  
خلافاً للسبكي ومن تبعه ولا ينوب الحاكم عن المنتع له اختياراً وشهرة فافرق  
تطبيقه على المولى الأتي وقوله يضرب فاذا برى من الضرب الأول كره وهكذا  
الأن يختار اهـ س ل (قوله عزز) أي زيادة على الحبس لان الحبس تعزير  
كافي م ر (قوله وعشر) ذكر العشر تغليباً للمال كافي الآية وغلبت المال  
لسبقها على الأيام م ر (قوله ومن الاقراء) أي ومن الباقي من الاقراء ان كان  
بق منها شيء لان ابتداء الاقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذي ابتداء  
الأشهر منه فان لم يبق من الاقراء شيء كان حاضت ثلاث حيفضات بعد الاسلام  
وقبل الموت فانها تمت عدة الوفاة قطعاً كما يؤخذ من م ر (قوله ارث زوجات)  
المراد بالارث المهور بدليل يساه به قوله من ربيع أو غن وعبارة المنهاج ووقف  
نصيب زوجات الخ (قوله لصلح) أي إلى صلح بأن تقول كل منهن لصاحبها انهاء  
الزوجة ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصمري والراجح عدم وجوب ذلك وهذا  
من الأماكن التي يجوز فيها الصلح على الإنكار ح ل ومنها ما لو طلق احدى امرأته  
ومات قبل البيان وما لو ادعى اثنان ودية يسد رجل وقال لأعترف لا يكماهي  
وأقام كل بينة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المذبح به لأنه يبيع بشرطه تحقيق  
المالك س ل وقوله لصلح أي اتفاق وتسميته صلحاً مجازية ولا تقدم له في الصلح أنه  
أربعة أنواع وهذا ليس منها لا يقال أنه من قسم المعاملات ولذين لا تقول في هذه  
المسئلة لا معاملة بينهن ولذين لا حادهن على الأثرى إذا علمت هذا علمت أن قول  
عضهم لا يشترط تقدم الاقرار ويكون هذان الموضع التي يصح فيها الصلح من غير  
اقرار به تساهل لم أعلمت (قوله من عددن) أي الموجود لا العدد الشرعي الذي  
هو أربع فان كن ثمانية فلها الثمن م ر أي لا للربيع لانها ليست زوجة بحقة  
ح ل (قوله دفع البين ربيع الموقوف) وما بقي يوقف إلى صلح الخمسة مع الباقيات  
وكذا يقال فيما بعده (قوله ولا يقطع به تمام حقهن) بل يصططن مع الباقيات الثلاث  
لمأخذن في بقية الموقوف بتساوي تفاوت (فصل في حكم مؤنة الزوجة)  
(قوله اسلامها مع الخ) حاصله أن الصور منطوقاً ومفهوماً ثمانية أربعة تستمر فيها  
الزوجة وهي صور المتطوف وأربعة لا تستمر فيها وهي صور المفهوم (قوله بخلاف  
مال أو سلم قبلها) ولا مؤنة لها مدة الخلف وينبغي استثناء ما إذا كان الخلف له ذر  
من صفرو يحوه كسبون اهـ م ر ع ش وفي شرح الروض بخلاف مال أو سلم قبلها

أما إذا لم يعلم أرهن كان أسلم على ثمان كتابات واسلم معه أربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف  
لجواز أن يختار الكتابات بل تقسم التركة على باقي الورثة وأما قبل الاصطلاح فلا يعطيان شيئاً الآن لأن طلب منهن  
من يعلم أرهنه فلو كن خمساً فطلبت واحدة لم تعط وكذا أربع من ثمان فاطلبن خمس منهن دفع البين ربيع الموقوف

ان فيمن زوجة أوست نسمة لان فيمن زوجتين أو سبع فتلاثة أرباعه ولهن قدمة ما أخذنه وانصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقهن (فصل في حكم مؤنة الزوجة) (١٩٧) ان أسلمت أو ارتدت مع زوجها اختلف أحدهما عن الآخر لو

وان كان تخلفا لصغرا وجنونا أو غائبا ثم زال المانع وأسلمت في العدة ومنه له حجر ووجهه بان التخلّف كالنشوز والشور يحصل من المكلف وغيرها لانه لا يتوقف على الاثم كاسياقي في بابه ولو ادعى الزوج اسلامه قبلها لم يقبل لانه يريد اسقاط المؤنة الواجبة عليه ولو ادعى الزوج تأخر اسلامها وهي تقدمه صدق لأن الاصل استمرار كفرها وبراءة مؤنته من مؤنتها حل ولو ارتدت فتاب ثم أسلمت وموفاً ب استغفرتها من حين اسلامها وما رقت النشوز بان سقوط النفقة بالردة زال بالاسلام وسقوطها بالنشوز لا يمنع من الاستمتاع والخروج عن قبضته وذلك لا يبرول مع الغيبة كما ذكره البهوي في تهذيبه اه شرح مر

### باب الخيار في النكاح والاعاقق ونكاح الرقيق

واسباب الخيار خمسة الاول عيب المصالح الثاني خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها تحت عهده الخامس خلف الظن وصورته ما لو نزلته حراقبا عبدا وهي حرة على المقدمه والا في شغضا (قوله وما يد كرمها) أي مع كلامها في ما يد كرم مع الاول قوله فان فسح قبل وطه الخ وما يد كرمع الثاني قوله وحرم ومة أمة فرعه وما يد كرمع الثالث قوله لا يضمن سيده باده في نكاح عبده مهر الخ وقوله ايضا ولو قتلت الأمة نفسها الخ (قوله بما وجد به الاخر) هذا يفيد انه لو علم أحدهما ما باقى لا خيار له بواحد من الثلاثة المذكورة في قوله الا في يجنون وحذاء وبرص وكذا بقية العيوب وهو كذلك الا العنة لما الخيار وان علمت بها ثم تكتمه وفيه أن العسة انما تحقق بعد العقد فكيف يتصور رتبه م علمها بها على العقد أو سقا رتبه له وأجيب بتصوير ذلك بان يتزوجها ويعلن عنها ثم يطلقها ويريد ان يعيده فنكاحها ما الاصل استمر رادها حل وعبارة زى ويشكل تصوير فرضها بالعب المقارن بانها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لا تنشاء الكفاءة أو واجب ابن الرضة بان مروتته ان تاذن في معين أو من غير كفؤ يرزوها الولي منه بناء على انه سليم فان المذهب همه النكاح كما صرح به الامام ربيعت الخيار وقوله أو من غير كفؤ مشكل فان القرض انما اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفاءة باعتبار العيب وهذا يضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تغيير ويجيب بان الغالب في اساس السلامة من هذه العيوب فجعل الاذن في التزويج من غير الكفاءة على ما اذا كان الخلل المقوت للكفاءة ذنابة القسب ونحوها جلا على الغالب سم على حجر (قوله بما ذكرته) بدل من قوله بما وجد (قوله يجنون) ومثله الصرع والخليل وكذا الاغواء الميؤس من افاقته مر (قوله ولو منقطعاً) نعم

### باب الخيار

في النكاح والاعاقق

ونكاح الرقيق وما يد كرم

مها (ثبت خيار لكل من

الزوجين بما وجد به الاخر

وان حدث بعد العقد

والدخول بما ذكرته بقولي

(يجنون) ولو منقطعاً وهو

يجب ث مرض يزيل الشعور من التلب مع قضاء القوة والحركة في الاعضاء

ان قل جدا كبريوم في سنة فلا خيار به برماوى يقول ابن حجر وان قل مجهول على غير  
 ما ذكر كذا قاله ع ش على م و (قوله ومستحكم جذام وبرص) من اضافة الصفة  
 لاموصوف أى جذام وبرص مستحكمين واشترط الاستحكام فيهما ضعيف  
 والتمتع به لا يشترط فيما استحكم بل يكفي حكم أهل النظر بانه جذام أو برص  
 كافى م و زى وع ش. قال البغوى قوله ومستحكم بكسر الكاف بمعنى محكم  
 يقال أحكم واستحكم أى صار محكما قال المحلى استعمل بمعنى أفضل لانما المبالغ  
 مبلغا لا يقبل العلاج أو يعسر لزما معلوما فمع وصفهما بانهم مستحكان أى مثبتان  
 (قوله وهو) أى الجذام المستحكم حل وقوله وبه ثار عطف مقارنا به قد يقطع  
 ولا ينفصل فالاستحكام فى الجذام بأن يقطع ويتناثر فى البرص بأن يصل الى العظم  
 بحيث اذا فرك فركا شديدا لا يحمى ولا يفسد الجنون الى الجباية والبطش لم يشترط  
 استحكامه كما قاله الساوردى أى دوامه (قوله وبرص) وان قل سلطان (قوله يتعذر  
 الخيار لهما) منهما أو من ولهما ونقل شيخنا أن لوليهما أن يختارا واستشكل بأن الولي  
 انما يتخير بالمقارن ومع المقارن لا يصح التكاثر لعدم الكفاءة لانه لا يزوج الجنونة لغير  
 كفؤ حل وأجيب بأن يظن سلامته وتكون قد أدت قبل الجنون فى معين بيان  
 معينا (قوله لا تنقاه الاختيار) أى التميز منهما (قوله لوليهما) أى الخاص ولومن غير  
 النسب كالسيد على الاعتماد اما العام فلا يثبت له أخذ من التليل شورى ولم ينصوا  
 هنا على حكمهم ولهم والظاهر انه لا خيار له كما ذكره من قوله سابقا وله تزويج ابنة  
 الصغير من لا تكاثره لا معيبة ولا أمة فتزويجه المعيبة غير صحيح من أصله واما اذا  
 طار العيب عاينها بعد العقد فيكون حادئا والولى لا يفسخ بالحداد شيخنا (قوله  
 ويثبت خيار لوليهما) ولو كانت المرأة بالغة وشديدة كما يدل عليه قوله وان رضيت  
 اذ رضى غير ما لا أثر له ع ش على م و وقال حل أى رضيت بعد العقد وأما  
 لورضيت به قبل العقد وهى غير مجبرة لا يثبت له الخيار حرر (قوله ولزوج الخ) أى  
 لو كان محبوبا أو عتيقا على التمتع خلا من غير حل (قوله برهما الخ) ولا يتخير على  
 شق الموضع فان فعلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس لامة فعل ذلك طعنا لما اذن  
 سيدنا شرح م و قوله ولا يتخير على شق أى حيث كانت البقرة ولو سفيهة أما الهفيدة  
 فينبغى أن لوليهما ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذ ما يأتى فى قطع الساحة  
 اه (قوله ويقرنها) أهذا البناء لدفع توهم عدم الاكتفاء بأحد ههنا قلنا بامكان  
 اجتماعهما كالانسدادهما معا ولا إشارة الى اجتماعه على عدم  
 إمكانه تأمل شورى (قوله وقيل يلزم) وعليه فهو والرقى متساويان حل

(ومستحكم جذام) وهو  
 عليه يجر منها العضو ثم يسود  
 ثم يقطع وينتثر (و)  
 مستحكم (برص) وهو يبيض  
 شدة بدنه يقطع وذلك لغوات  
 كمال التمتع (وان تماثلا أى  
 الزوجان فى العيب لان  
 الانسان يعافى من غيره مالا  
 يعافى من نفسه نعم الجنون ان  
 يتعذر الخيار لهما لا تنقاه  
 الاختيار وذكرا الاستحكام  
 من زيادته (ثبت) خيار  
 (لوليهما) أى الزوجة (بكل  
 منها) أى من الثلاثة (ان  
 قارن عقدا) وان رضيت  
 لا يميز بذلك بخلاف ما اذا  
 حدث بعد العقد لانه لا يعبر  
 به بخلاف الحب والعنة  
 الاتين لذلك ولا خصام  
 الضربها (ولزج) رتقها  
 وبقربها) يفتح راءه أر حج  
 من اسكانه وهما انسداد محل  
 الجماع منها فى الاولى يلزم  
 وفى الثانية بعظم وقيل يلزم  
 وذلك لغوات التمتع المقصود  
 من الكاح

(قوله ولما يحببه وبعثته) أى ولو كانت رقاء أو قرناء مـ (قوله وبعثته) أعاد الباء  
ليغيدان قوله قبل ومله قيد فى العنة فقطش وبرى بالمعنى (قوله عن الوطء فى القبل)  
ولو عن امرأ تدون أخرى أو عن التكررون الشيب تخيرت لغوات التمتع ومافى لوم من  
تخير التكرير يدل على أنه لا يجوز إزالة بكارتها بنواصبه اذ لو جاز لم يكن عجزه عن  
إزالة الخيارة مثبتا لاختياره لا قدرته على الوطء بعد إزالته بذلك وهو مقبـه وكلامهم  
فى الجذامات كالصرح فيه ذكره فى شرح الارشاد اهـ عـش (قوله أيضا وبعثته) أى  
الا اذا تزوج الحرامه بشرطه ولا تسمع دعواها أى العدة لازمة له ولو لان سماعها  
يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان السكاح  
وبطلان السكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا يخفى ان هذا مبنى على  
ان العنين لا يضاف العنت وتقدم خلافه وشيئا نقل هذا من المخرجانى ولم ينبـه  
على ذلك فيه عليه جرح حل فعلى هذا أى على كون العنين يخاف العنت يصح  
نسكاحه للامة ويصح دعواها عليه فى العنة (قوله وهو غيرى ومجنون) بخلاف  
عنهما اذا اقرارهما ولا نسكول فلا يتصور ثبوتها فى حقهما زى أى وهى لا تثبت  
الاباقراره أو ينسكوله مع خلفها بين الرذـ (قوله على المكترى) بجماع ان كلاله  
الا انتفاع (قوله اذا خرب الدار) أى تخريبها يمكن معه الانتفاع والا انصرفت (قوله  
لانه قابض ملقه) هذا لا يظهر الا فى اتلاف المبيع كاتقدم فى قوله واتلاف مشتر  
قبض (قوله أما بعد الوطء) أى فى ذات النسكاح وأما ووطءه فى نسكاح سابق فلا يمنع  
اختيارها حل (قوله عرفت قدرته على الوطء ووصات الخ) ان قلت هذا التعليل  
يأتى فى المجهوب اذا كان الجب بعد الوطء لانه ما حيث عرفت قدرته على الوطء  
ووصات الى حقها فقتضاه أنه لا يثبت لها الخيار فى الجبوب الا اذا جب قبل الوطء  
مع ان لها الخيار مطلقا فالجواب ما أشار اليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أى العلة  
فى العنين بخلاف الجبوب فلا ترجو زوال علته شيئا (قوله الى حقها) أى الاولى لما  
وهو تمصنها وتقرير مهرها حل وكتب ايضا بناء على وجوب تمصنها وتقرير مهرها  
باذخال الماشقة اما الوطء فحقه فلا يجب عليه شوبرى وعبارة مـ وصلت الى حقها  
منه كتنقرير المهر ووجود الاحسان مع رجاء زوالها ولا ينشأ ما تقرر قولهم  
الوطء حق الزوج فله تركه أبدا ولا اثم عليه ولا خيار لها لانه محمول على بقاء توقعها  
لاوطء امكنه بداعية الزوج فبقى بقست منه ثبت لها الخيار لتضررها (قوله  
ولا خيار لهم) أى فى باقى الصوب (قوله واستقاضه) ولو مع تحيروا حكم اهل الخبرة  
بإسقاطها خلافا لآراء شاذى والاذرى عـش وتغوط عند الجلباع وانزلها

(ولما يحببه) أى قطع ذكره  
أو بعثته بحيث لم يبق منه  
قدر حشفة ولو بقاعها أو بعد  
وطء (وبعثته) أى عجزه عن  
الوطء فى القبل وهو غير  
صبي ومجنون (قبل وطء)  
ما حول الفرد مما وقياها  
فيها اذا جبت ذكره على  
المكترى اذا خرب الدار  
الاستبراء بخلاف المشتري  
اذا عيب المبيع قبل القبض  
لانه قابض ملقه أما بعد الوطء  
فلا خيار لها فى العنة لانها  
مع رجاء زوالها عرفت  
قدرته على الوطء ووصات  
الى حقها منه بخلاف الجب  
(ولا خيار لهم بعينه ذلك)  
تختصه واضحة واستقاضه

قبله وهى أو يخرج مستحكم وأما المرض الدائم الذى لا يمكن معه الجماع وقد أيسر  
من زواله فهو من طرق العنة وحديث مفصل فيه من كونه قبل الوطء أو بعده حل  
(قوله وقروح سيالة) ومنها المرض السمي بالمبارك والسمي بالحكة فلا خيار بذلك  
ع ش على م ر ولو اختلفا فى شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لاصدق  
المنكر وعلى المذبح البينة س ل (قوله على كلام ذكرته الخ) وهو أنه إن كان بحيث  
فرضا كل أحد لها نكاحا لم الحار إذا كان بحيث يفرض كل أحد من النساء  
كذا عروا بالأضواء وفى كلام حجر كشيئا أنه ليس شرط بل الشرط أى فى ثبوت  
الخيار أن يتعد دخول ذكر من يذنه كبذنه بخافة وضد هافرجهما إذا حجر سواء  
أدى لأفضائها أم لا فليحذر ذلك ولينظر ما معنى التعذر حل والأضواء وضع ما بين  
قبلها وبرها أو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول على الخلاف فيه ولا خيار  
ببطلان الزوج أى كبراً لته إلا أن يحجز عن طاعتها كل النساء واعتبر حجر أمثالها  
بخافة وضد هافرجهما ومثله العلامة م ر (قوله بثبوته ما إذا وجدها الخ) ضعيف  
ولا نفع لها مدة الإجارة ولا قسم كأفاده م ر (قوله قبل وطء) أى دخول الحشفة  
وإن لم تنزل البكارة لأنه لا يشترط فى تقرير المهر زوال حل (قوله فلا مهر ولا مته)  
حل (قوله لا ارتفاع النكاح الخ) عبارة م ر لأنها إن كانت فاسدة فظاهر وهو  
فيسببها فكانها الفاسدة (قوله بعده) وإن لم تنزل البكارة لأنه لا يشترط فى تقرير المهر  
زوال الكاء حل (قوله فمسمى يجب) ولا نفع لها فى العدة سواء كانت حاملاً أو  
حامل لا لقطع أثر النكاح ولما السكتى لأنها معتدة عن نكاح صحيح فخصينا  
لما أه غط س ل (قوله أو معه) أنظر مع ما يأتى من أنه لا بد لفسخ من الثبوت  
عند الحامى كم إلا أن يصور بما إذا كان القاضى عنده وقت الوطء على ما فيه من  
العد تأمل شوبرى والاولى أن يصور بما إذا يوجد كما ولا يحكم فانه فى هذه  
الحالة لا يقتصر الفسخ لرفع للقاضى بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ فى هذه  
الحالة كما فى شرح م ر (قوله بين العقد والوطء) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط  
المهر فى صورتين وهما المسمى فى صورة ومهر المثل فى خمس وعلى ككل من الثمانية  
إما أن يكون الفسخ بعبه أو عيها ويزاد صورتان وهما الفسخ معه بمحدث معه بعبه  
أو عيها ولو زال الشارح والأبأن فسخ بعده أو معه بمحدث أو بمحدث ومن العقد  
الوطء أو بمحدث معه لو فى المراء مع الاختصار وكان يستثنى عن قوله بعد  
أو فسخ بعده ويكون شامل لست صور (قوله لأنه تمتع بعبه) هو قاصر على ما إذا  
كان العيب بهار شجدي على م ر فلذا أتى الشارح بالتعليل الثانى لأنه عام

وقروح سيالة وضيق منفذ  
على كلام ذكرته فيه فى  
شرح البهجة وغيره لأنها  
ليست فى معنى ما ذكرتم  
قل الشبان عن الماورى  
ثبوته فيما إذا وجدها  
مستأجرة العين وأقره  
وتعبرى بما ذكر أول  
من اقتصاره على نقي الخيار  
بالتحتم الواضحة أما التحتم  
الشككة فلا يصح معها  
نكاح كما مر لو علم العيب بعد  
زواله أو بعد الموت فلا خيار  
(فان فسخ بعبه أو عيها  
قبل وطء فلا مهر) لا ارتفاع  
النكاح الخالى عن الوله  
بالفسخ سواء كان العيب  
العقد أم حدث بعده (أو)  
فسخ بعده بمحدث بعده  
فمسمى يجب لتقرره بالوطء  
(والأبأن فسخ بعده أو معه  
بمحدث العقد أو بمحدث بين  
العقد والوطء أو فسخ بعده  
بمحدث معه (فهر مثل)  
يجب لأنه تمتع بعبه على  
خلاف ما ظنه من السلامة  
فكان العقد جرى بالتسمية

لأن قضية الفسخ رجوع كل منها إلى عين حقه أو إلى بدله أن تلف فيرجع الزوج إلى عين حقه وهو المسمى والزوجة إلى بدل حقه وهو مهر مثلها الفوات (٢٠١) حقه بالدخول وذلك حكم الميتين من زياتي (ولو انفسخ

بردة بعده أي بعد وطئ  
بأن لا يجعها اسلام في العدة  
فمسمى) لتقرره بالوطء  
(ولا يرجع زوج) بغيره  
من مسمى ومهر مثل (على من  
غرمه) في ولي وزوجة بأن  
سكت عن العيب وكانت  
أظهرت له أن الزوج عصفه  
أو عقدت بنفسها وحكم  
بخصته ما كتم لثلاثين مع دين  
المعوض والمعرض (وشروط)  
في الفسخ بنية وغيره ما عاير  
في الفسخ (لا نه بمجهدين  
كالفسخ بالأعسار) (وتثبت  
عنه) أي الزوج (بأقراره)  
عند القاضي أو عند شاهدين  
وشهادة عنده (ويبين ردت  
عليها) لا مكان اطلاعها عليها  
بأقرارين ولا منقورتيها  
باليد لا لاطلاع للشهود  
عليها (ثم) بعد ثبوتها (فرب  
له فاض سنة) كافله عمر  
رضي الله عنه ورواه الشافعي  
 وغيره واتباه العلماء عليه  
وقالوا سذر الجماع قد يكون  
لعارض حرارة فيزول في الشتاء  
أو برودة فيزول في الصيف  
أو ببوسة فيزول في الربيع  
أو برطوبة فيزول في الخريف  
فإذا مضت السنة ولم يطل علما

(قوله ولا قضية الفسخ الخ) هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحادث بعد الوطء  
مع أنه تقدم أن فيه المسمى الآن يقال عارض هذا ما مر من تقرر المسمى بالوطء قبل  
وجود المقتضى للفسخ والمقرر لا يرتفع فله ولأن قضية الفسخ الخ أي مع عدم  
تقرر المسمى بالوطء قبل وجود السبب الموجب للفسخ تأمل (قوله بدل حقه)  
وهو منقعة بضعها التي استتموها (قوله حكم الميتين) أي الداخلتين تحت  
قوله والا (قوله ولو انفسخ الخ) ذكره هذا استطراد لأن الكلام في عيوب  
النكاح وكان الأولى تأخير ما بعده وقوله بردة أي منه أو منها أو منهما وقوله  
بعده أمالو انفسخ بردة قبله بأن كانت منها وحدها فلا شيء لها وإن كانت منه  
أو منهما ما وجب لها انفسخ كما يعلم مما يأتي في كتاب الصداق (قوله ولا يرجع  
زوج على من غرمه) يؤخذ من هذا جواب ما دونه وقع السؤال عنها وهي أن رجلا  
عنده جملة من العسل فوقعت فيه معلقة فاستفتى فقيا فأمناه بالنجاسة فأراقه  
هل يضمنه المقتي أولا وهو لا يضمنه على المقتي المذكور أخذنا هذا كرويه  
فقط أن تعبد ذلك ع ش على م (قوله بغيره) أي مغرمه وقوله من  
مسمى بيان له غرمه وموهذا على القول المرجوح وقوله ومهر مثل أي على القول  
الراجح شيئا وعبارة الشوري قوله من مسمى تبع فيه المثل الذي ذكره بناء على  
وجوب المسمى مطلقا وهو الرأي المرجوح فظن الشارح أنه مفرع على الصحيح  
ففيه والصواب إسقاطه لما علمت أنه لا يجب إلا بالعيب الحادث بعد الوطء  
ولا تغير إذا ذلك (قوله من ولي وزوجة) وعبارة فيه وعلم من كلامه أن  
الغرض في عيب النكاح انما يتصور من الولي أو وكيله أو منها بأن سكت عن العيب  
وقد أظهرت له أن الزوج عصفه أو عقدت بنفسها الخ شوري فقول الشارح بأن  
سكت عن العيب الخ تصوير لتغير بر الزوجة السكن بواسطة الولي وقيل مثال  
لتغير بره مالتصير الولي بعدم التثبت وقوله أو عقدت بنفسها تصوير لتغير برها بلا  
واسطة شيئا وسكت الشارح عن تصوير تغير بر الولي لوضوحه (قوله دفع لقاض)  
أي وإقامة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب والمحكم بشرطه كالفاضي شرح  
م وشروطه أن يكون محتجدا ولا فاضي ثم ولواضي ضرورة ع ش على م وإفهم  
قوله دفع لقاض أنهم لو تراضيا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يضر به صريح في الحرر  
أهم وع ش (قوله سنة) وأبدوا ما من وقت اضرب لا الثبوت بخلاف مدة  
الإبلاء فانهم من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالأهله م (قوله وقالوا تعذر  
الجماع) ترائنه لأنه تعليل الحكماء (قوله أو دهمشة) أي تعبير يقال دهمش

أنه يحز خلقا كان الزوج أو عبد أملا ٥١ يجت أو كافرا (بطلها) أي الزوجة لأن الحق لها  
فليس سكت بل هو أو دهمشة فلا بأس به يميها

أي تخيير ع ش (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة كما في ح ل أو التخيير  
كما في ع ش وبعبارة على م ر موجب بفتح الجيم أي ما أوجبه الشرع وهو  
ثبوت الخيار (قوله ترفعه) أي نوراهل العتد فلواتدعت جهل القورية عذرت  
لانه مما يخفى ح ل (قوله حلف) فائدة للعلامة الابشيطي نظما

إذا اختلف الزوجان في وطئه لها \* فن منها ينفيه فالحق قولها  
سوى صورست فثبتته هو المصدق فاحفظ ما تبين فقوله  
إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها \* وجاء له منها على القرض فجعله  
فأنكره فالحق قولها في ذلك قولها \* ويلزمه شرعاً لها المهر كره  
كذلك عني يقول وطئتها \* زمان امتهال حيث يمكن فعله  
كذلك قول قال اني وطئتها \* وقتت فلا تطبيق يلغي ومثله  
إذا اظاها كانت وقال لسة \* سميت أنت فيها طالق صريحه  
فقال هذا الطهر اني وطئتها \* وما طلقت لم يقطع منه حبسه  
ومن طلقت منه ثلاثاً وزوجت \* بغير ونهيا قال ما غاب قبله  
فقاتل بلي قد غاب فالحق قولها \* وأدرك ذلك الزوج الا قول حله  
وان زوجت عرس بشروط بكرة \* فقالت لانا ان الشيو به فعله  
وأكره فالحق قولها في ذلك قولها \* وليس له منه خيار ينهيه

فخذها جميعاً انها قد تكلمت \* ففي منها الانسان بشدد ورحله اه  
واستثنى ايصاً مالاً وأعسر بالهروا دعي الوطء وأنكرته فمتنع فسخها به كما في شرح  
م ر وقوله في المظلم فأنكره فالحق قولها في ذلك قولها أي لترجى جانبها بالولد فان نقاه  
عنه صدق بيمينه لانتقاء المرجح وكذا ان لم يكن ولد وعليها العدة مؤاخذه لها بقولها  
ولا نفقة لها ولا سكنى شرح الروض ملخصاً وقوله إذا اظاها كانت المخ أي إذا قال أنت  
طالق للسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حالاً وقالت لم نظاً فوقع حالاً صدق  
إذا الاصل بقاء العصمة كما في م ر وس ل وقوله فقال بلي قد غاب فالحق قولها  
أي بالنسبة لطلوها الاول لا لتزويجها م ر وقوله وأنكره فالحق قولها في ذلك قولها  
أي بالنسبة لرفع الفسخ وأما بالنسبة لزوم كمال المهر فالحق قولها كما في س ل ونظيره  
اتناء القاضى فيما اذلم أنفق عليك اليوم فانت طالق وادعي الانفاق فيصدق لدفع  
وقوع الطلاق عليه وهي ابقاء العدة عليه عملاً بأصل بقاء العصمة وبقاء النفقة  
(قوله كما ذكر) أي في السنة أو بعدها (قوله مالو كانت بكرة) بأن شهد أربع  
نسوة ببقاء بكرتها أي غير غوراء والاحلف ح ل (قوله فعتل) لان الظاهر

ويذكر في طلبها قولها في  
طالبة حق على موجب  
الشرع وان جهات الحكم  
على التفصيل (وبعدها) أي  
السنة (تفرغه) أي للقاضي  
(فان قال وطئت) في السنة  
أو بعدها (ويجب) ولم  
تصدق حلفاً له وطئاً  
ذكر ولا يطالب بولي  
ونخرج بزاد في وهي نيب  
مالو كانت بكرة افتضت أنه  
لم يطل (فان نكل) عن البين  
(حلفت) كغيرها (فان  
حلفت) أنه ما وطئ

معها قال ح ل وان روى ذكره جدا بحيث يمكن دخول الحسنة مع وجود البكرة  
 ح ل وانما حلفت لا مكان هو البكرة لعدم المبالغة في ازالة ما كان يشرح  
 التحريم ر (قوله فسفت) أى فوراح ل (قوله أو ثبت حق الفسخ) وان لم  
 يقل حكمت خلافا للسبكي ح ل (قوله ولو بعد ذكر كيدس) وهو شامل للحيض  
 والنفاص مع أن زمنهما محسوب اليكهم علوا الحيض بأن السنة لا تتخلوا عنه وهو  
 مطلق في النفاس ح ل (قوله فالقياس) لعل القيس عليه وقوعه في كل  
 السنة فقيس البعض على الكل ونقل عن تقرير الشيخ عبدربه الديوى أن المفيد  
 عليه ما يشترط فيه اتصال المدة بعضها ببعض كغريب الزاقي وصوم الشهرين  
 في الكفارة (قوله سنة أخرى) أى سنة ثانية وذلك اذا كان في الفصل الاخير  
 وقوله او ينتظر مضي الى آخره أى اذا كان في غير الفصل الاخير ح ل مثلا اذا كان  
 أول السنة التي ضربها القاضي المحرم واعتزلته وجب وشعبان ورمضان فعلى قول  
 الاستئناف تحسب سنة جديدة أو لها شوال وآخرها رمضان من السنة القابلة  
 وعلى قول الانتظار كمل السنة الاولى واذا جاء رجب وشعبان ورمضان  
 من السنة القابلة تلازمه مبادل التي اعتزلته في السنة الاولى فلا تسفح حتى يتم  
 رمضان السنة القابلة فعلى قول الاستئناف يمنع عليها الانزال في جميع السنة  
 التي أو لها شوال وعلى قول الانتظار يجوز لها الانزال ستة أشهر من السنة القابلة  
 من محرم الى رجب ويمتنع عليها انزال رجب وشعبان ورمضان كما اشار اليه بقوله  
 فاعل المراد الخ وعبارة شرح م ر وخروج جميعها بعضها فلا يجب الاستئناف  
 بل ينتظر الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فيكون معه فيه ولا يضر انزالها عنه فيها  
 سواء (قوله وفيه نظر) أى وفي العطف من حيث انه يقتضى المعاءة فيقتضى  
 انه مغاير الاول تأمل (قوله لاستلزامه الاستئناف ايضا) قد يستلزمه  
 في بعض الصور وذلك اذا اعتزلته في الفصل الرابع وقد لا يستلزمه بأن اعتزلته  
 في الفصل الاول ح ل وفي هذا التفصيل نظر لان المراد بالاستئناف الشرع  
 في سنة أخرى والشرع موجود على كل حال تأمل (قوله فاعل المراد الخ) معتمد  
 (قوله بخلاف الاستئناف) أى فانه يمتنع انزالها عنه في غيره ولو كان الانزال  
 عنه يوما مينا من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لا يجبه ولا يرم  
 كان ح ل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار  
 الشرط وهو شامل لما اذا كان الشارط الزوجة أو الولي رسا اذا كانت الزوجة عجرة  
 أو غير مبرأى وقد أذنت في معين وشرطت ما ذكر فان أذنها في النكاح للمعين

(أو أقر) هو بذلك (فسمعت)  
 يفيد زنه بقولي (وبعد قول  
 القاضي ثبت عنه) أو ثبت  
 حق الفسخ كما فهمم الأولى  
 (ولو اعتزلته) ولو بعد ذكر كيدس  
 (أو مرضت المدة) كأيها  
 (لم تحسب) لان عدم الوطء  
 هنا يضاف اليها قسنا في  
 سنة أخرى بخلاف ما لو وقع  
 مثل ذلك للزوج فيها فافا  
 تحسب عليه ولو وقع لها ذلك  
 في بعض السنة وزال قال  
 الشيبان فالقياس استئناف  
 سنة أخرى أو ينتظر مضي  
 مثل ذلك الفصل من السنة  
 الاخرى قال ابن الرقعة وفيه  
 نظر لاستلزامه الاستئناف  
 ايضا لان ذلك الفصل انما يأتي  
 من سنة أخرى قال فاعل  
 المراد انه لا يمتنع انزالها عنه  
 في غير ذلك الفصل من قابل  
 بخلاف الاستئناف (ولو)  
 شرط (في أحدهما وصفت)



بثابة اسقاط الكفاءة منها ومن الولي من حيث صحة السكاح ثم ان وجد عيب من  
 عيوب السكاح كان لها الخيار مطلقا وان كان الوصف من غيرهما من بقية خصال  
 الكفاءة كالحرية والنسب والحرفة فان شرطها كان لها الخيار والا فلا لها حاصل  
 ما فهمته من كلامهم فليتأمل وليصروح ل (قوله لا يمنع صحة السكاح) وخرج  
 بذلك ما اذا كان الشرط يعطل السكاح كان شرط كونه أمة وهو حر لا يصلح له  
 نكاحها أو شرط كونها سبية وهو كافر ولو شرط أن لا يظن أن كان من جانب  
 الزوج فلا يطل والابطال فان قيل الشرط على كل حال لا يضمن التوافق عليه  
 فلا فرق بين أن يكون من جانب الزوج أو الزوجة أجيب بأنهم نظروا الى جانب  
 المتبدي لوقته من ل (قوله وبكارة) ومعنى كون الزوج بكراته لم يترجح الى  
 الآن ح ل (قوله أي للشرط) هل لال أي الوصف مع قربه وقصد به بلهضه  
 (قوله مع السكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المسكوة فاصرة وشرط الولي  
 حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد  
 السكاح ومثله ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف من ل  
 (قوله لا تبدل الخ) فيه رد على القول الضيف وعبارة شرح م ر والساني يطل  
 لان السكاح يستمد الصفات فتبدلها كتبدل العين (قوله ليس كتبدل العين)  
 عبارة شيخنا أما خالف العين كزوجتي من زيد فبان عرا فيمطل جزمنا شو برى  
 وكزوجتي مبتلن فلا تفرجه أختها فيمطل أيضا (قوله بخلف الشرط) أي  
 الغير الفاسد ككون العبد كاتبا أو الدابة حاملا أو ذات لبن وكان الأولى أن يقول  
 ولان البيع الخ لانه تعليل ثان وأما جعله علة للتعليل فلم يظهر وجهه ح ل (قوله)  
 مع تأثره بالشرط الفاسد أي بكل واحد منها كعني هذه البطيخة مثلا بشرط  
 أن تحمى لها الى البيت أو هذا الثوب بشرط أن تحيطه أو أزرع بشرط أن تحصد  
 بخلاف السكاح فانه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يجعل بقصوده الأصلي منها كما سياتي  
 ح ل أي كشرط محتملة وء عدمه أو اذا وطئ أو طلق أو بانث منه أو لانسكاح  
 ينع ما فان هذه تعمل بقصوده الأصلي بخلاف الشرط الفاسد الذي لا يعمل بقصوده  
 الأصلي كان فليح بالف على أن لا يها أو على أي بطله ألفا أو شرط في مهر خيار  
 فان السكاح يصح بمهر المثل كما سياتي (قوله ولكل خيار) ومعهلة في تخلف  
 البكارة ان بانث الشيوية قبل الوطء فان بانث بعده فلا خيار لا مكان الاطلاع على  
 الشيوية بدون وطئ ويوجب عليه مهر مثلها فيساعده البر وقدّم انه اذا دعي الشيوية  
 فادعت انها بوطئته ولم أطأ مدّعت بيمينها بالنف وانع الفسخ لا تقر جميع المهر

لا يمنع صحة السكاح كالا كان  
 كبحال وبكارة وعربة أو نقصا  
 كصدها أو لا تكييفا  
 وسيرة (فأخالف) بنسائه  
 للمفعول أي الشرط (مع)  
 السكاح لان تبدل الصفة  
 ليس كتبدل العين فان البيع  
 لا يفسد بخلف الشرط مع  
 تأثره بالشرط الفاسد  
 فانسكاح أولى (ولكل) من  
 الزوجين (خيار) فله فسخ

(قوله ولو بلا فاض) أى فى غير عيوب النكاح حيث جعل كلامه مشاملا له  
 هنا ح ل (قوله دون مباشر) أى ودون الشارط أخذاه من قوله لان بان مثله  
 (قوله انها حرة) أوجه الاصل فبانئت عتقة ح ل (قوله وهى حرة) بل ولو كانت  
 رقيقه كما عتده شيخنا فالحرة ليس بقيد وحيث لا يحير سيدها الا هى لانه يحيرها على  
 أن يزوجها لا عبد وها لا قبل بفساد النكاح اذا كانت حرة لعدم الكفاءة وأجيب  
 بأن الصورة انها أذنت فى معين واذننا فى المعين مقتضى لا اسقاط الكفاءة منها  
 ومن ليها ح ل (قوله خلف الشرط) والتقرير على لقوله ولكل خيار (قوله  
 لان بان) أى الذى هو دون مباشر مثله هو مخصوص بالحرة والامة والنسب  
 وكذا ما عرفت بالنسبة للزوج كما يؤخذ من شرح م ربان كان عبدا وحر حريها  
 فبانئت أمة ولا خيار له على المحدث لتكافئها مع تمسكه من الفرق بالصلح (قوله  
 وغير العيب) لو شرط السلامة من أحد العيوب الباقية بمان غيره منها ب  
 سواء بار مثل مباشر أو أدون أو اعلالها تقتضى الخيار بوضعها ح ل (قوله  
 دق رنة مامر) من ان لكل الخيار وان ساواه فى ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لذلك  
 لان كلامه هنا شامل لما اذا كان الشرط انتفاء العيب وقد علمت ما به أى من ان  
 الخيار بالعيب ثابت وان لم بشرط وغير العيب من خصال الكفاءة العفة والنسب  
 والحرة وأما بقية ما ذكر التالى من محو الجمل فثبت له فيه الخيار وان كان مثله  
 أو اعلال التالى هو نحو البياض فلو شرط كونها بياضا فاذا هى سوداء وهو أسود ثبت له  
 الخيار وكلام المصنف يقتضى عدم ثبوته ح ل (قوله مثل الواصف أو فوقه) أى  
 والقرص رنة دون مباشر (قوله لتكافئها مع الاولى) أى مع امكان تخلصه  
 بالطلاق فلا يبره ما اذا كانت أمة وبان عبدا فانتخير على المعتمد (قوله ولا  
 فضيلته) أى الموصوف وقوله وهذا أى قوله لان بار مثله (قوله أما اذا بان) مفهوم  
 قوله ان بان دون مباشر فليس مكر رافع قوله أو فوقه لان ضميره راجع للواصف  
 وكان الاولى تقديمه على قوله لان بان مثله (قوله أو ظنه) عطف على بان واعتراض  
 بأنه لا يدخل فى أصل المسئلة لانها مفروضة فيما اذا شرط فالاولى أن يكون معطوفا  
 على شرط من قوله ولو بشرط الخ وفيه انه يبعد عدم ذكر جواب لما كان الاولى  
 أن يذكره يمكن أن يقال انها مسندة استثناء لغويا متقطعا وتكون معطوفة  
 على بان تأمل وعبارة ح ل قوله أو ظنه أى ولان ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار  
 (قوله وأذنت فيه) أى حتى يصح النكاح فاندفع ما يقال أن الاخلال بالكفاءة  
 مبطل للنكاح (قوله أو رقة ضعيف) كما يعلم بما بعد (قوله لتتصير) بترك البحث

ولو بلا فاض (ان بان) أى  
 الموصوف (دون مباشر)  
 كأن شرط انها حرة فبانئت  
 أمة وهو حريها لانه يحيرها على  
 الامتة وقد أذن سيدها  
 فى نكاحها أو انه حريها  
 عبدا وهى حرة وقد أذن له  
 سيده فى نكاحه خلف  
 الشرط والتخير (لان بان)  
 فى غير العيب قرنه مامر  
 (مثله) أى مثل الواصف  
 أو فوقه المفهوم بالاولى  
 لتكافئها مع الاولى ولا فضيلته  
 فى الثانية وهذا من زيادى  
 وهو حسن وان تقتضى كلام  
 الاصل خلافه وكلام  
 الروضة خلاف بعضه أما  
 اذا بان فوق مباشر فلا خيار  
 (أو ظنه) أى كل منهما  
 الاخرى (بوصف) غير  
 السالمة من العيب (فلم  
 يكن) كأن ظنها مسلمة  
 أوجه فبانئت كتابية  
 أو أمة فتحل له أو ظنته كقوله  
 فأذنت فيه فبان فسقه  
 أو رقه أو دفاء نسبته  
 أو حرته لتتصير بترك  
 البحث والشرط

والشرط مقتضاه انه لو بحث ثم تبين ذلك ثبت الخيار وهذا الذي في ذواتنا والى  
 عدم ثبوت الخيار بجزءه في آثاره والمعمد وقوله والشرط في حكام شيخنا  
 كتحجر التعبير باراحل (قوله بخلاف مالوبان عيبه) أي بخلاف مالون ثبت  
 سلامته من العيب فبان عيبه ثبت الخيار لها (قوله لأن الغالب) ثم أي  
 في العمود السلامة أي فقرى بانهم البناء عليها على الغالب فخيرت وقوله وليس  
 الغالب هنا أي في خصال الكفاءة غير السلامة من العيب فليقر بانها لم تحجر  
 (قوله من أن لها) أي الحرية بخلاف مالو كانت أمة ولا يثبت لها الخيار والفرق بينه  
 وبين الشرط انه أقرى من أن لا وقوله في مالوبان عبد أي وقد ظن حرا وقوله تسع  
 فيه المأوى معتمدا وما بعده ضعيف (قوله ورجوع) الأولى والأصح وعدم  
 رجوع كالأخي في الآن يقال المراد حكم الرجوع من حيث نفيه (قوله فهو مثل)  
 لم يذكر وجوب المسمى لعدم تصور ههنا أن شرطه حدوث سبب الفسخ لعدم  
 الوطء والسبب هنا لا يكون الامتارنا والامتنع وخلف الشرط شورى (قوله  
 وكالمهر) أي في الوجوب وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه تصريح  
 بوجوب النفقة لمفسوخة نكاحها في العدة ولو أمثلا وليس لذلك قوله والسكوة  
 أي اللذان نشأ قبل الفسخ فلا يرجع بهما كالمهر س ل وبحث السبكي وجوبها  
 للمامل في باب النفقات ضعيف وفيه انه يجوز أن يكون المراد بقوله وكالمهر أي  
 في عدم الرجوع لافي الوجوب أيضا وان لم تكن النفقة واجبة فإراداه لا يرجع  
 في حال العقد أو بعده منه ويكون قوله في العدة واجبا للسكنى وحينئذ لا اعتراض  
 فليصرو عبارة مهر وحكم مؤنة الزوج في العدة أنها لا تجب هنا ثم ككل مفسوخ  
 نكاحها ح ل ومثله م ر وعبارة الشورى قوله وكالمهر ينبغي رجوعه للأخير  
 في كلامه وهو عدم الرجوع لئلا ينافي المنقول أنها لا مؤنة لها هنا في العدة ثم  
 ككل مفسوخة بمقارن للعقد نعم الأصح وجوب سكنى الحامل انتهى وفي ع ش  
 وس ل وجوب السكنى للحامل أيضا لأنها معتمدة عن نكاح صحيح فقول  
 الشارح في العدة راجع للسكنى فقط كما صرح به س ل (قوله والتعريض) أي  
 المقوم من قوله سابقا فحلف أي المشروط وقوله المؤثر في انقضاء أي الذي يكون  
 سببا فيه وقوله بخلاف الشرط أي بالشرط المحلوف لانه هو المؤثر في القوات (قوله  
 هذه المسئلة) فلا يحتاج في كونه شرطيا لتصريح بالشرطية حل (قوله  
 أو البكر) أي هذه البكر بخلاف ابنتي البكر كشورى وافتقر للفرق (قوله  
 في الرجوع بنية الولد) أي الآتية فيمكن فيه تقممه لأن تعلقي الضمان أوسع

بخلاف مالوبان عيبه لأن  
 الغالب ثم السلامة وليس  
 الغالب هنا الكفاءة وتعبري  
 بما ذكر أع من تعبيره بما  
 ذكره وما ذكر من أن لها  
 خيارا قبل مالوبان عبد اتسع  
 فيه المأوى والمنصوص  
 في الام وغيره احلافه قال  
 البلقيني وهو المعمد  
 والصواب (وحكم مهر  
 ورجوعه) على غار  
 بعد الفسخ بخلاف الشرط  
 (كعيب) أي كتحكمها فيها  
 م في الفسخ بالغيب فإن كان  
 الفسخ قبل وطى فلا مهر  
 أو بعده أو معه فهو مثل  
 ولا يرجع منه على الغار  
 وكالمهر هنا ونم النفقة  
 والسكوة والسكنى في العدة  
 (و) التعريض (المؤثر)  
 في الفسخ بخلاف الشرط  
 (تعريض) وقع (في عقد)  
 كقوله زحفك هذه المسئلة  
 أو البكر والحرية لأن الشرط  
 انما يؤثر في العقد اذا ذكر  
 فيه بخلاف ما ذاق العقد  
 أما المؤثر في الرجوع بنية  
 الولد

ولأن الفسخ لما كان واقعاً للعقد استرط في موجب أنه يقع فيه ليقوى على رفعه  
بجلا في الرجوع بقيمة الولد قال ح ل وأما إذا كان بعد انعقد وقبل الوطء فذكر  
شيخنا أنه وجد بخطه من قراءه على والده أنه مثل تقدّمه على العقد لأنه كان يسبيل  
من أن لا يطأها الولد قبل له هي حرة وهو واضح لأنه فوت الرق وإن كان العقد ثم أم  
ح ل ومثله سم (قوله مطلقاً) أي متصلاً بالعقد أم لا قصد به الترغيب أو لا ح ل  
(قوله أخذ من كلام الغزالي) حيث قال يكفى في الرجوع بالمهر تقدّم التغير  
على العقد مطلقاً فمقتضى التغير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد على التغير المؤثر  
في الرجوع بالمهر على قول والمقيس مسلم دون المقيس عليه (قوله أو متصلاً به)  
أي عرفاً م ر وهو مطوف على قوله مطلقاً فهو على قول آخر لا إمام مقابل لا لطلاق  
شيخنا عز نرى (قوله أخذ من كلام الإمام في ذلك) أي في الرجوع بالمهر  
على قول وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الروض وغيره أن الغزالي قائل بأن  
التغير المتقدم على العقد مؤثر مطلقاً بالنسبة لقيمة الولد وإن الإمام يشترط فيه  
شرطين أن يتصل بالعقد عرفاً وأن يذكر على وجه الترغيب في التسكح فلا وإن في  
شروط منهما فقيمة تردّده والشارح لم ينبه على أنهما مقالان فلم يبق لذكر الثاني  
بعد الأول موقع في كلامه لأنه يوهّم أنهما ملة واحدة رشيدى دى م رأى لأنه  
مفهوم مما قبله الأولى وإن شاء بكرليان الخلاف (قوله ويؤهم بعضهم) هو شيخه  
المخلى في شرح الأصل قال إنهامة وفي كونه تؤهم من المخلى نظر بل هو تابع لغديره  
قال الزركشي ما قاله الأصحاب من اشتراط ذلك في المقدحائف فيه الإمام مستنداً  
نص المشافعي أن التغير من الأمانة ثبت هذه الأحكام فاقضى أن التغير  
لا يراعى ذكره في العقد والأصاحف التغير بالامن عاقد شو برى (قوله الاتحاد  
التغير بين) أي التغير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط والتغير المؤثر في الرجوع  
بقيمة الولد فيجعل التغير الأول كالثاني في أنه يؤثر سواء كان قبل العقد أم لا  
مع قصد الترغيب أم لا مع أن المؤثر في الأول أنساه والتغير في العقد متصلاً به  
قبل عمله) أو مع كابد له عليه إخراج الشارح البعدية فقط قرره شيخنا البيني  
(قوله أو عبداً) فالولد حبث مذخرين رقيقين (قوله إذا ثبت الخيار) بأن كان  
التغير في العقد شربى وقال ع ش بأن كان المغرور حراً (قوله وعليه قيمته  
لسيدها) أي أن لا يكون عبداً لسيدها كإسائى والأولى أن يقول لسيدته إذا  
قد يكون مودعي به ولعله جرى على الغالب في ذلك (قوله فتستقر في قيمته) حراً كان  
أو عبداً ولكن الحرة تؤخذ منه حالاً عز نرى (قوله وتعتبر قيمته وقت الولادة)

فيكفى فيه تقدّمه على العقد  
مطلقاً أخذ من كلام الغزالي  
في الرجوع بالمهر على قول  
أو متصلاً به مع قصد الترغيب  
في التسكح أخذ من كلام  
الإمام في ذلك وقد بسطت  
الكلام على ذلك في شرح  
الروض ويؤهم بعضهم اتحاد  
التغير بين فبعل التصل  
بالعقد قبله كالأمة كونه فيه  
في أنه مؤثر في الفسخ فالحديث  
(ولو غير بحررية) لأمة  
(انعقد ولهم) منها (قبل  
عمله) بأنها أمة (حراً) لفته  
حربها حين علوها به حراً  
كان أو عبداً فسخ العقد  
أو إجازة إذا ثبت الخيار (وعليه  
قيمتها لسيدها) لأنه قوت  
عليه رقه التابع (رقها) ففته  
حربتها ففته سنة في رفته  
وتعتبر قيمته وقت الولادة لأنه  
أول أوقات إمكان توقيمه  
وخرج بقول عمله الولد الحادث  
بصدقه فهو رقيق وظاهر أن  
المغرور لو كان عبداً لسيدها  
لا شيء عليه لأن السيد  
لا يثبت له على عبده مال  
(لأن غره) سيدها كأن  
كان أمه حرة

أى ان انفصل حيا فان انفصل ميتا بجنايته مضمونة بقيامه عشر قيمة انهم صك ما بقى  
 (قوله أو كان رانها لها) أوجانية وقوله وأذن له المرتن أى وصمته الجناية م  
 (قوله فى تزويجها) أى قال للزوج زوجتك هذه الحرة ولا تفتق بقوله هذه الحرة  
 راعا خلق المرتن مع كونه أى الراهن معسرا (قوله بفلس أو سفه) أو كان مكاتبيا  
 ميريسا وعليه دين مستغرق أو يريد بالحر به العفة عن الزنا بالظهور والقرينة  
 شرح م ر (قوله لانه المثلث) أى السبب فى اتلاعه (قوله فقوله) أى الاصل (قوله  
 منه) أى السيد وقوله او يحوه كان يقول على انها حرة (قوله بلا حناية) أى مضمونة  
 بأن لم توجد حناية أصلا أو وجدت حناية غير مضمونة كحناية الخمرى (قوله لان  
 حيا به غير متيقنة) أى مع عدم ما يحال عليه والماضى بفارق ما بعده قال  
 لشورى وانظر لو تيقن حيا به (قوله بجناية) أى مضمونة (قوله أحنيا كان) أى  
 الجاني (قوله ويضمنه) أى المخرور وهو الزوج لسيد الامة سواء كان هو الحياى  
 أم لا وقوله بعشر قيمتها وان زاد على قيمة العرة شرح م ر وعبارة المتن فى الجنائيات  
 وفى جنين رقيق عشا قصى قيمته من حناية الى الفاء لسيدته ونقوم سليمة  
 ورجع بالعشر المذكور على العادة قد ترحه على المخرور اذا كان جانيا ضمنان على  
 عاملته لورثة الجنين ومما عليه لسيد الامة شيئا وقوله ورجع الخ قد يشمله  
 قوله الاتى ورجع بقيته ح ل بأن راد بقيته ولو حكما (قوله فى مستلثنا) وهى  
 ما لو انفصل ميتا بجناية (قوله مع الأب الخ) احتزبه عمالو ميراث اسنغ فاه  
 ميراث غيره كاخوة الجنين وأعمامه مبلأوى (قوله الام الحرة) لان الجنين  
 لأولاده وامرله وحواشيه محبوبون بالاب حل فلو كان الاب رقيقا ولا عاصب  
 أخذت أم الام الجميع فمزاورد (قوله ورجع على غار) ان لم يكن سيدا ولا عبدا  
 ولم يفصل الولد ميتا بلا حناية اخذت أمه (قوله فان كان الخ) صفيه يقتضى  
 ان الفسار يكون غير الامة ووكيل سيدها بأن يكون أجنبي والذى فى المتاج أن  
 التفرير لا يكون الامة وعبارته والتفرير بالحرية لا يتصور من سيد هابل وكيه  
 او منها اه قال م ر ولا عبرة بقول من ليس بعاقدر ولا معقود عليه فلو قال المصف  
 بعد قوله ورجع على غار ان غرهما ان كان التفرير برهما ومن وكيل سيدها  
 ويتعلق بذمتها كان أظهر فيكون تقييدا لما قبله فكان الاولى حذف الفاء من قوله  
 فان كان والاتيان بالواو قبل قوله تعلق ولو قال بعد قوله وعليه قيمته لسيد هان  
 كان التفرير بر من وكيله الخ لاستغنى عن قوله لان غره سيدها (قوله من وكيل  
 سيدها) أى ولم يكن المخرور عبدا للسيد ح ل (قوله والقوات) أى فوات الرق

أو كان رانها لها وهو مخرور  
 وأذن له المرتن فى تزويجها  
 أو يحوه راعليه بفلس وأذن  
 له التفرير مالا شئ له لانه  
 المثلث لحقه وهذا من فساد  
 فقوله اه لا يتصور منه نحرر  
 أى لانه اذا قال زوجتك هذه  
 الحرة أو نحوه عتقت ممنوع  
 (أو انفصل) الولد ميتا  
 بلا حناية فلا شئ فيه  
 لان حيا به غير متيقنة بخلاف  
 ما لو انفصل ميتا بجناية بغيره  
 لانفاقه حرا غرة لورثته على  
 عاقلة الجاني أجنبيا كان  
 أو سيد الامة أو المخرور وان  
 كان عبدا تعلقت الغرة  
 برقيقه ويضمنه المخرور لسيد  
 الامة لتفويذه وقه بعشر  
 قيمتها لانه الذى يضم من به  
 الجنين الرقيق وليس للسيد  
 الامة يضمن به الرقيق والغرة  
 عبد أو أمة ولا يتصور ان يرث  
 من الغرة فى مسة لتسامع  
 الاب الحرة غير الجاني الام  
 الام الحرة (ورجع) بقيته  
 (على غار) له (ان غرهما)  
 لانه الموقع له فى غرهما وهو  
 لم يدخل فى العقد على أن  
 يفرهما بخلاف المهر وخرج  
 بزىادى ان غرهما مالو لم

يغرمها ان لا يرجع له كالفان (فان كان) أى التفرير (من وكيل سيدها) فى التزويج والفوات فيه قال

بمخلف الشرط تارة والظن  
 أخرى (أومنها) والقوات فيه  
 بمخلف الظن فقط (تعلق  
 الغرم بذمة) للوكيل أولها  
 فيطالب الوكيل به حالا  
 والأمة غير المسكينة بعد  
 عقبتها فلا تعلق الغرم بكسبها  
 ولا برقيتها وإن كان التغير  
 منها أفعل كل منهما نصف  
 العسر والتصرع يتعلقه  
 بذمة الوكيل من زيادتي  
 (ومن عتقت تحت من به رق)  
 ولو بعضها (تغيرت) هي  
 لاسيدها في الفسخ ولو  
 بلا قاض قبل وطء وبعده  
 لانها تسمى فيه رق والاصل  
 في ذلك أن بريرة رضى الله  
 عنها عتقت فتخبرها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وكان  
 زوجها عبدًا فاخترت نفسها  
 رومًا مسلمًا وخرج بذلك من  
 عتق بعضها أو كوتبت  
 أو عاق عتقها بصفة أو عتقت  
 معه أو تحت حرم من عتق  
 وتحت من يهارق فلا خيار  
 لها ولا له لأن معتد الخطاء  
 الخبر وليس شيء من ذلك  
 في معنى مانع لبقاء النقص  
 في غير الثلاث الأخيرة  
 والتساوي في أوليها ولأنه

قال عوض عن المضاف اليه (قوله بمخلف الشرط تارة) مكان شرط انها حرة  
 في صلب العقد فبين انها أمة فإن القوات في هذه بمخلف الشرط وبمخلف الظن أيضا  
 وأما ما خبرت الزوج قبل عقد الوكيل بأنها حرة أو أخبر الوكيل الزوج قبل  
 العقد بأنها حرة كان قال عند حرة أو زوجها ثم عقد من غير شرط فبين انها  
 أمة فإن القوات بمخلف الظن فقط (قوله والقوات فيه بمخلف الظن فقط) ظاهره  
 أنه لا يكون بمخلف الشرط بأن تزوج نفسها ويحكم به من يراه كما مر نظيره في الحرة  
 وله لأن المخالف لا يميز ذلك وإن أذن سيدها فليراجع مذهبها فان صح جاء نظير  
 ما مر تأمل شو برى وعادة من قوله بمخلف الظن فقط لانها لا تباشر العقد على  
 مذهبها والشرط انما يكون في العقد ولا يتصور منها أمة على مذهب الخفي فينتزعه  
 أن تباشر العقد بنفسها بأن يأذن لها سيدها أن تزوج اه وقرره بـ ش (قوله  
 وإن كان التغير بينهما) بأن يذكر أحدهما معاً من وعش وعادة ح ل  
 بأن يوجد بينهما معنى أن لا يكون تغير الوكيل ناشئاً عن تغيرها وأن لا يكون  
 تغيرها ناشئاً عن تغير الوكيل بأن أخبرها بأن سيدها اعتقها فان كان رجوع  
 عليها وهي ترجع على الوكيل مالم يشأه الزوج بذلك والارجع عليه وحده  
 وعادة ع ش على م ر وصورة الرجوع عليها أن يذكر أحدهما للزوج معاً  
 بأن لا يستند تغيره لتغيرها ولو استند تغيرها لتغير الوكيل كان أخبره أن  
 سيدها اعتقها فقياس ما تقر بأن يرجع عليها ثم يرجع عليه مالم يشأه الزوج  
 أيضاً فيرجع عليه وحده حجر أى لأنه لما شأه الزوج بذلك خرجت عن الوسط  
 وكذا لو كان تغير الوكيل ناشئاً عن تغيرها وقد شأه الزوج بذلك فانه  
 يرجع عليها وحدها لانها لما شأهته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كما في م ر  
 (قوله غير المسكينة) وأما المسكينة فيتعلق بكسبها ان كان الابد ذمتها فطالب به  
 اذا عتقت ح ل (قوله ومن عتقت) أى كلها أو بعضها ولو بغير زوجها م ر وهذا  
 شروع في خبرا لعتق (قوله ان بريرة) هي جارية لعلنا نذكر رضى الله عنها (قوله  
 عبد أو أمة غيب) ولما ساق عليها النبي عليه السلام فقالت له يا رسول الله  
 اشأف أنت أم أمر قال بل شأف لم ترض برجوعه اله (قوله فاخترت نفسها)  
 هو كناية عن الفسخ (قوله وخرج بذلك من عتق بعضها إلى آخر الثلاثة الأولى)  
 وكذا الأخيرة بقوله عتقت والرابعة خرجت بقوله تحت والحامسة خرجت  
 بقوله من به رق فالقيود ثلاثة والصورتان راجعة بها ستة (قوله فلا خيار لها)  
 أى في الخمسة الأولى وقوله ولله أى في الأخيرة (قوله في غير الثلاثة الأخيرة)

اذا عتق لا يعبر ٥٣ بمحتمل باستعراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق في الأخير

(لان عتق) قبل فسخها أو بعده (أو لزم دور) كمن اعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلث إلا بالصدق فلا تغير فيها ما تاتي من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) كناية عن العيب في المبيع ولا ينافيه ضرب المدة في العنة لانها انما تصحق بعد المدة فمن آخر بعد ثبوت حقه سقط (٢١٠) خياره نعم ان كان أحدهما مسياً أو مجنوناً

وهي الثلاثة الاول ولم يعبر بهما مع انه أخسر ليرجع الضمير في أولها الى الثلاثة الأخيرة اذ لا يأتى الاختصار إلا بذلك (قوله لان عتق) أي أو مات (قوله وهي لا تخرج من الثلث إلا بالصدق) بأن كانت قيمتها مائة وباق المال مائة وعشرين وكان الصدق عشرين قال ح ل و م رسوا كان الصدق ديناً أو عينا يرد الزوج أو يبدل السيد أقباً أو بالقساو بيان الدورانها لو فسخت سقط مهرها وهومن جهة المال فيضيق الثلث عن الوفاء بها فلا تعتق كلها فلا يثبت الخيار (قوله وخيار مامر في الباب فوري) الذي مر في الباب شيان الرفع للما كفي اثبات عيوب السكاح المستتر كة وفي اذات المنة والرفع له والعسخ بعد ثبوت ذلك فهل كلامه شامل للعتقين أو خاص بالثاني الظاهر الأول ويكون قوله من آخر فاصراح ل (قوله سقط خياره) وكذا من آخر الرفع للما كح ل (قوله أو طلقها زوجها) رجعي قبل عتقها أو بعده فلها التأخير انتظاراً لينتوئها فتستريح من ثوب الفسخ ح ل (قوله أو تخلف اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فيما إذا كانا كافرين رقيقين واسل أحدهما أي بعد الدخول ثم عتقت وتأخر اسلام الآخر فلها التأخير الى الرجعة فيما لو طلقت رجعيًا والاسلام في مال كانا كافرين رقيقين لانها بصدد اليتمونه وعدلا تراجع ولا يسلم المتخلف فيحصل الفرق من غير أن يظهر من جهتها الرغبة فيه فتأمل هذا التصوير وفيه قصور أحدهم بشو له العيب في مالوا سلت ثم ظهر عيبها (قوله وكذا في الإيلاء) بخلاف العدة فاتها اذا رضيت بها سقط حقها لعدم تجدد ضررها لانها أبت من حصول الوطء عادة بخلاف المولى ح ل (قوله في جهل عتق) وكذا في جهل العيوب ح ل فلو قال ويخلف من ادعى جهلا بسبب الفسخ أو الخيار الخ لكما أعم (قوله مما أشكل على العلماء) المراد ما أشكله عليهم انهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من ع ش على ر وعبارته قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه (فصل في الاعفاف) أي وما يتعلق بذلك من حرمة وطء أمة فرعه (قوله لزم فرعا) ولو بمعضا ولو غير وارث كابن بنت وابن ابن ولو غير مكاف وكافرا ح ل و س ل (قوله موسرا) عما يأتى في التفقات وهو أن يلك ما يدفعه له زيادة على كفاية يوم وليلة ح ل وعبارته العنانى

آخر خياره الى كماله أو طلقها زوجها رجعيًا أو تخلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار الفورية أن الزوجة لو رضيت بعته أو أوجلت حقها بعد مضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة اذا عسر بها الزوج ورضيت به فان لها الفسخ ليعتد الضرر وكذا في الإيلاء وكذا فورية خيار الخلف في غير العيب من زيادتي (وتخلف) العتيقة فتصدق بينهما اذا أرادت الفسخ بعد تأخير (في جهل عتق) لهما (أمكن) نحو غيبة معتها عنها أو الخلف الزوج (أو جهل) خياره (أي بعثها) (أو جهل) (مور) لان ثبوت الخيار به وكونه فوراً بخفيان لا يعرفهما إلا الخواص وما ذكر في الأخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب والاخذ بالشفرة ونفي الولد وغيرها وقيل لا تصدق فيها لان الغالب ان من علم أصل ثبوت الخيار

علم أنه على الفور وقيل تصدق بينهما ان كانت قرية عهدت لاسلام أو نشأت بعده عن العلماء والأفلاوردة بأن ذلك بأن يكون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فعل هذه المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعثتها (كعيب) أي كحكمه فيما مر في الفسخ بالعيب فان فسخت قبل الوطء فلا مهر لان الفسخ من جهتها وليس للسيد هاتمه فانتهى منه لتضررها بترسكه أو فسخت بعده بعتق بعده فالمسمى لتقرر وهو الوطء أو بعتق قبله أو بعده كأن قوله به إلا بعد الوطء أو فسخت معه بعتق قبله فهو المثل لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وكذا كحكم المعتين من زيادتي (فصل) في الإقراض (لزم) فرعا (ومررا)

بأن يفضل المهر أو الثمن عن كفاية نفسه وعياله يوم اوليلة (قوله ان تعدد)  
 كائن بنت مع بنت بنت فان استتوا قريبا وارثا يرفع عليهم بحسب اربهم على  
 المعتد خلا فالابن بجر حيث استتوجه انه عليهم بالسوية ح ل (قوله ان استتوا  
 قريبا) هلا قدره بين الغاء والواو في قوله فوارثا بان يقول فان استتوا قريبا فوارثا كما هو  
 عادته في مثل ذلك (قوله ان استتوا) أي الغرور (قوله اعفاف أصل) وان تعدد  
 ان قدرا أخذ من قوله بعد ومن له أصلان الخ (قوله ذكر) وانما لم يجب اعفاف الام  
 لوم يرض زوجها الا بالانفاق عليه لان الرام الفرع بالانفاق على زوجها هو فيه غاية  
 المسير فلم يكلف به ح ل (قوله أو كافرا) أي معصوما (قوله ح) أي كلا (قوله  
 أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوطء والا بان كان عيننا واحتاج الى الاستمتاع  
 بغير ووطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد ح ل (قوله له) أي  
 للاعفاف أولا لا قرب وحاجته على الاول يعني احتياجه لكن قول الشارح بعد  
 وتعرف حاجته له يدل على رجوع الضمير للاعفاف (قوله ويجوز شوها) لاتعفه  
 وهل مثل ذلك كل من لاتعفه كالمستحانة وذات القروح السبالة الظاهرة ثم وبعبارة  
 س ل بل الشوها ولو شابة كعمياء وحذماء كالعدم اه فاليجوز في كلام الشارح  
 ليس بقيد وبعبارة م ر ولا تنكح شوها اه ولو قرأ ويجوز بالجر على معنى أو يجوز  
 لتشبه المستحانة وغيرها لكن لا يلزمه الاتفة واحدة بدفعها للاب يوزعها عليهم ما  
 ولكل منهما الفسخ فان فصفت واحدة تمت الاخرى لكن قال ابن الرقعة هذان تعين  
 للحد بدت جميعها لا تفصح تقص ما يخصها عن المداهة فزى واعتد م ر الاول  
 والخطيب الثاني واعتد بالاذرعي انه يدفعها للاب وهو يدفعها لمن شاء (قوله  
 وذلك) أي لزوم الاعفاف وقوله لانه أي الاعفاف شيئا (قوله من حاجاته) المهمة  
 مع عدم نقصه فلا بد على ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل هو القياس على البقرة  
 وجعل قوله لانه الخ ما عينا منها فلا يراد الرقيق ايضا ويرد على ذلك الاصل اذا كان  
 مبعضا لوجوب نفقته وكسوته بقدر ما فيه من الحرية ويجب بان له ما كان التفرج  
 لا يمكن باعتباره ما فيه من الحرية لم يجب اعفافه ح ل (قوله ولا تتركه المعرض  
 للزنا الخ) فيه ان هذا يأتي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعفافه  
 ح ل (قوله المأمور به) أي في قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا (قوله اعفاف  
 أصل) أظهر الفاعل في موضع الضمار لانه لو أضمر لزمهم أن قوله اعفاف غير  
 أصل هو الفاعل لانه كان يقول حينئذ فلا يلزم معسر ولا موسر الاعفاف غير أصل  
 فله دره (قوله ولا غير معصوم) كعربي وزنان محصن ومردئ (قوله ومن كسبه) المراد

ولواتي (أقرب) اتعاف  
 أو تعدد (فوارثا) أن استتوا  
 قريبا (اعفاف أصل ذكر)  
 ولولام أو كافرا (موصوم  
 عاجز عنه أظهر حاجته له)  
 وان لم يخف زنا أو كان تحتها  
 نحو صبرة أو بجوز شوها  
 وذلك لانه من حاجاته المهمة  
 كالنفقة والكسوة ولان  
 تركة المعرض للزنا ليس من  
 المصاحبة بالمعروف المأمور  
 بها فلا يلزم معسر الاعفاف  
 أصل ولا موسر اعفاف غير  
 أصل ولا أصل غير ذكر  
 ولا غير ح ولا غير معصوم  
 ولا قادر على اعفاف نفسه  
 ولو بغيره ومن كسبه  
 ولا من لم يظهر حاجته وذكر  
 الموسر والترتيب بين الأقرب  
 والوارث مع قول جر  
 معصوم من زيادتي



انه قادر بكسب محله في زمن قصير عرف بحيث لا يحصل له من التغرب فيه مشقة  
لا تحتل عادة ظاهرا فيما يظهر من ل قال الشوري بخلاف النفقة فتلزم الفرع  
وان قدرا لامل عليها بالكسب ولعل الفرق تكبرها بخلاف الاعفاف (قوله  
أولى من تعبيره بفساد مهر) لأن تعبيره بفساد مهر انه لو قدر على التسري أو التزويج من  
كسبه وجب اعفائه على الفرع وليس مراداه ع ش (قوله وتعرف حاجته له)  
أي للاعفاف وانظروا وجه تقدير هذا فاننا في غنية عنه تعلق الجار والمجرور بقوله  
أظهر اه شيخنا واجب بأنه قدر ما ذكر لطول الفصل وبأنه حل معنى لأجل  
اعراب (قوله بقوله متعلق بأظهر) وحينئذ يفيد أنه لا بد أن يكون الاظهار بالقول  
ولا يكفي بالقرائن الحالية وهو خلاف كلامهم فانهم قالوا في ترجيح عبارة المحرر  
على عبارة الاصل أن عبارة الاصل تقتضي أنه لا يكفي اظهارها بالقول فكان حق  
انصف أن يقول ولو بالقول اه ح ل أي بمجرد وان لم توجد قرائن ومثله في م ر  
(قوله ويشق عليه الصبر) عطف لاقم على ازم (قوله قال الأذري) هو تقييد  
لقول المتن بلايين بالنظر لقوله أو يقال يحل (قوله فقيه) أي فني وجوب اعفائه  
وقوله ويشبه أي يفتي وقوله وتعبيري بأظهر حاجته الخ الفرق بين العبارة بين أن  
ظهورها لا يتوقف على قرائن وتظهرنا وأظهارها لا يفتي فيه قوله وان لم يرجح لنا  
صدقه فري وعبارة ح ل قوله بخلاف تعبير الاصل والروضة كظهور حاجته أي  
بأن ظهرت لنا قرائن تدل على ذلك فإقتضاه عبارة الاصل والروضة غير منظور  
إليه بل يكفي بمجرد قوله بدون قرينة (قوله مستمتعا) هو بضم الميم الأولى وسكون  
الثانية ورفع التاميين اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى تمتع به أي تلذذ به زما ناطو بلا  
يقال تمتع الله بكماء أو تمتع أدام بقاء لك أو الاتعاف بك حكاية ابن القطان وهو وصفة  
لموصوف عذوف منسوب على المفعولية لقوله هي أي امرأة مستمتعة بها سواء  
كانت حرة أم أمة مسلمة أم كاهنة ثم رماه فيخذل الجار وأوصل الضمير فاستترى قوله  
مستمتعا وهو شائع بما عا لاقياسا ومثله لفظ مشترك وأصله مشترك فيه والمراد بالمرأة  
المستمتعة بها ما من شأنها أن يستمتع بها فقيه تجوز أن يحار لاول أو لا يصدق  
هذا الوصف حقيقة الاحالة وجود الاستمتاع بها ولا ليس بوجوده وقصد بذلك  
الاحتراز عن الشهواء ونحوها ويؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مآذته  
المأخوذ فيه الدوام المراد به الزمان العاويل انه لا يكفي ان يهيء له امرأة قريبة  
الجزء مثلا بحيث لا يستمتع بها زما ناطو ولا هو ظاهر ففها ولم أر من تعرض له  
وسيا في انه لو كان تحتة محجوزا القياس وجوب اعفائه وحينئذ قلوا كفتين بتمتته

وتعبيري بالهجر عن اعفائه  
أولى من تعبيره بفساد مهر  
وتعرف حاجته له (بقوله  
بلايين) لأن تخليفه في هذا  
المقام لا يليق بحرمته لكن  
لا يحصل له طلب الاعفاف  
الا إذا صدقت شهوته بأن  
يفرض به التغرب ويشق  
عليه الصبر قال الأذري  
وغيره ولو كان طاهرا حاله  
يكذبه كذا فالج شديد  
أو استرخاء فقيه فان روي شبه  
أن لا تجب إجابته أو يقال  
يختلف هذا لاختلاف حاله دعواه  
وتعبيري بأظهار حاجته  
موافق لعبارة المحرر والشرحين  
بمختلف تعبير الاصل  
والروضة بظهور حاجته  
واعفائه (بأن يهيء له  
مستمتعا) بفتح التاء

من قادت الجوز لا وجبنا عليه هند البهر الا عفا فيشق عليه فراشان فيمتنع  
الاكتناء بهذه ابتداء ويندفع الضرر من الولد على شوبري (قوله أو فنها) وان  
احتجاج لا كثر من واحدة لانه نادور والغالب كفاية الواحدة واذا اعطاه الامه  
أو الثمن أو المهر ملكه واذا استغنى عن ذلك لم ينزل ملكه عنه كما لو دفع اليه النفقة  
فاستغنى عنها بضاعة ونحوها لا يزول ملكه عنها فلا تسترد ولا ساقى ذلك قولهم  
أن نفقة القريب امتناع لان المراد منه انها تسقط بعض الزمن اذا لم تدفع أو فاده  
شيئا اهـ لـ وليس له ان يزوجه امه لانه مستغنى بحال فرعه نعم لو لم يقدر  
الفرع الاعلى بهرامه اتجه نزويجه بها اى اذا خاف زنا شر محـ ر (قوله أو مهر حرة)  
ولو كانت يسة تحمل حـ لـ (قوله أو يقول له النكح واعطيكه) أى مهر الحرة وهو  
شامل للخيرة ولا يقال انه مفسر بحال الصداق حين العقد لانه موسر حكم بحال فرعه  
كما تقدم أو يقول له استر وأعطيك الثمن ولا يارزعه من الثمن والمهر الا القدر  
اللائق به دون ما زاد فان زاد يكون الزاد في ذمة الاصل بر ماوى قال زى وما ذكره  
من التخيير في مطلق التصرف أو ما غيره فلا يبدل وليه الاقل ما تندفع به الحاجة  
الا ان يلزمه الحاكم بغير الاقل (قوله وعليه مؤنتها) أى ما يفسخ النكاح بعدها  
ولا يجب الا دم لم تكن ام الفرع والاوجب الا دم ولا تجب نفقة الخادم لان  
فقدما لا يثبت الفسخ وتسقط بعض الزمن ولو كانت ام الفرع لانه قائم مقام  
الاصل في ذلك فلا يست من نفقة القريب حـ لـ فراعينا الامومة فوجب لها الا دم  
والكفاية ان لم يكن لها المذو وراعية اقامه مقام الاب والذي يفسخ النكاح بعدها  
هى اقل النفقة وهو المذو وقل الكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحو السر او بل  
والكعب فانه لا يفسخ بذلك كما يأتى في النفقات وكذا الفرش والفاطخ والاكل  
(قوله والتعيين) مبني اخبره قوله أى تعيين المسكوحة والسرية وتعيين النكاح  
أو الترسى بدليل قوله فليس الاصل الخ وقوله لكن لا يعين الخ (قوله من لاتعنه)  
بضم التاء من أعف ومصدره الاعفاف ويقال عف عن الشيء يعف من باب  
ضرب عفا بال كسر وعفا بال تقع امتنع عنه فهو عفيف واستعفف عن المستنة  
مثل عف ورجل عف وامرأة عفة يشفع العين فيهما وتعفف كذلك وجع الدف  
أعفة وأعفاذ كره عـ شـ (قوله دون الآخر) أى ليس له تعيين نكاح دون تسر  
ولا تعيين تسر دون نكاح كما يفهم من الاصل (قوله الخ من زيادى) لا يخفى أن  
من جات خبر المبتدأ الذى هو لفظة له فيقتضى أن المبتدأ الذى هو قوله والتعيين وقع  
في الاصل أى المتأخر بلا خبر وليس مرادهم رأيت عبارة الاصل مركبة تركيبا آخر

كان يعطى له امه أو فنها  
أو مهر حرة أو يقول له النكح  
واعطيكه أو ينكحها له اذنه  
وعنه (وعليه مؤنتها)  
أى المستع من الاصل من ثمة  
الاعفاف (والتعيين بنجب  
اتفاق على مهر أو عن له)  
لا اصل (لكن لا يعين له)  
من لاتعنه كقيمة فليس  
للاصل تعيين نكاح أو تسر  
دون الآخر ولا رفعة بحال  
أو شرف أو هو ولا الفرش  
وقع الحاجة وهى تندفع بغير  
ذلك فان اتفقا على مهر أو عن  
فالتعيين للاصل فانه أعرف  
بغيره في قضاء شؤنه  
ولا ضرره على الفرع وقول  
أو عن الآخر من زيادى

ويقدر انتقال الملك فيها إليه قبيل العلو في سنة طماؤه (٢١٦) في ملكه صيانة لخدمته فان كان غير حر

أو كانت أم ولد لفرعه لم تصر أم ولده لان غير الحر لا يملك ولا يثبت ابلاده لانه فامة لفرعه أو لام الولد لا قبل النقل وقول ان كان حرام ز يادق (وعليه) مع المهر (قيمتها) لفرعه لصيرورتها أم ولده (لا قيمة ولد) لا انتقال الملك في أمه قبيل العلو (و) حرم عليه (نكاحها) أي أمة فرعه بقيد زنه بقولي (ان كان حرام) لانها المال في مال فرعه من شبهة الاعفاف والتفقة وغيرها كالمنشكة بخلاف غير الحر (لكن لو ملك) فرع (زوجة أصله) لم ينسخ فنكاحه وان لم يخل له الأمة حين الملك لانه يغفر في الدوام لقوته ما لا يغفر في الابتداء (وحرم) على الشخص (نكاح أمة مكاتبه) لانه في ماله ورقبته من شبهة الملك بنجبره نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده) أفصح (النكاح) كالولده كما سيده بخلاف نظيره في الفرع فان تعلق السيد بمالك مكاتبه أشد من تعلق الأصل بمال فرعه وبخلاف مال مولاك

أي كله ح ل (قوله ويقدر انتقال الملك الخ) صريحه انه لا ينتقل بالفعل وهو خلاف ما في م ر وعبارته يحصل ملكها قبيل العلو كحري عليه ابن المقرى وهو المقتداه ويدل له قول الشارح فيما بعد انتقال الملك (قوله فان كان غير حر) لم يخل فان كان رقبة ليشمل المبعوض (قوله لان غير الحر) أي الرقيق كله غير المكاتب ح ل (قوله ولا يثبت ابلاده لمكاتب) وكذا المبعوض لا يستفاد ابلاده لامة فرعه على العتد وان نفذ ابلاده لامة نفسه كما يأتي بالتصريح به من المصنف في أمهات الاولاد وعرف بأن الأصل المبعوض لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة لبعضه الرقيق فلا يلزم فرعه اعفائه وأما أمته فملكه تام عليها افاده ح ل (قوله مع المهر) أي ان وجب وقوله قيمتها أي يوم الاحبال شرح م ر ويصدق في قدرها لانه القادر بماوى (قوله لا انتقال الملك الخ) مقتضا لزم فيه الولد فيما اذا كانت أم ولد لفرع أو كان الأب رقبة لعدم الانتقال في الأم فيما وعبارة ح ل هذا واضع في الحر لان الكلام فيه وأما الرقيق فعليه قيمة الولد في ذمته بناء على ما تقدم من انه يتعقد حرا وهو المضمون فان لم يهرام ولده بان كانت مستردة للاب وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكوراه وعبارة س ل لا انتقال الملك فقيضته انه يلزمه القيمة اذا كانت أم ولد لفرع أو كان الأب رقبة وحيث حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء وعبارة م ر لانه المترم قيمة أمه وهو حر منها فاندرج فيها ولان قيمته انما يتجب بعد انحصاله وذلك واقع في ملكه (قوله أي أمة فرعه) ولو مسرا لشبهة الاعفاف في الجملة شيئا (قوله لامة الخ) علمه مقدمة هي المألوف وهو قوله كالمنشكة الواقع خبران (قوله لم ينسخ نكاحه) وينعقد ولده منها رقبة سوا لا فغار للشبهة لانه بطؤها بجبهة النكاح فلا نصير مستولدة ولا يعتق الولد لانه مملوك لا خيه ح ل (قوله وان لم يخل له الأمة) بأن كان الأصل حري ملك الفرع لزوجه موسرا أو تحت حرة شيئا عزرى وهي لارذ على من قال اذ لم يخل له نفسه من نكاحها (قوله بعض سيده) أي أصله أو فرعه ح ل (قوله لا يعتق عليه) أي على السيد أي فلا يقال انه لملك المكاتب كاش السيد لملكه فيعتق عليه (قوله قد يجتمع مع البعضية) كما اذا ملك المكاتب اباه فانه لا يعتق عليه م ر (قوله لا يجتمعان) أي فيما اذا اشترى المكاتب زوجة سيده فان النكاح ينسخ لانه لو بقي لاجتمع الملك والنكاح لان السيد كانه مالك للمكاتب (فصل في نكاح الرقيق) \* أي متعلقات نكاحه ومنها الخلية لى كسب المؤمن ع ش والا فالكلام على نكاحه تقدم في تزويج المحجور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أم أنثى فهو من اضافة المصدر

مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق عليه لان الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح والمالك لا يجتمعان \* (فصل في نكاح الرقيق) \*

لي فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنفعة  
 معافان اختلعا كموصى له بمنفعته اعته برأى مالك الرقبة في الاكساب البادرة  
 واذن الموصى له في الاكساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهم ما مالاً آخر وظاهر  
 هذا صحة نكاحه باذن أحدهم ما فراجعه وقوله باذنه الباء للبيعية متعلقة  
 بضمن النفي والنفي يتوجه لا مقيد فقط على خلاف الغالب أى لا يكون اذنه  
 في النكاح سبباً في ضمانه ما يوجب به وليست الباء متعلقة بالنفي كما قيل لانه  
 لا يحسن أن يقال انتفى الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان  
 أنكره اهـ قل على الجلال (قوله لانه لم يلتزمهما) علة لما قبل القاية وقوله  
 وضمان ما لم يجب باطل علة لما قال في النفقة بخلافه أى الضمان بعد العقد فانه يصح  
 في المهران علة لا النفقة الان فيما يجب منها قبل الضمان وعمله (قوله وهما مع انهما  
 في ذمته في كسبه) أى لان تعلقهما بكسبه فرع تعلقهما بذمته بصرف منه بما يشاء  
 من المهر والنفقة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل عنها شئ مصروف للمهر الحال  
 وقيل تقدم النفقة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل عنها شئ مصروف للمهر الحال  
 حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال كان للسيد ولا يدخل ما يحل في المستقبل منه ولا النفقة  
 المستقبل وقيل تقدم المهر الحال وحل على ما اذا انتفعت من تسليمها نفسها حتى  
 تقبض جميع المهر حل وشرح م ر والراجح من هذا كله تقديم النفقة على المهر ما لم  
 تجب نفساً حتى تقبض المهر الحال كله كما اعتمد الزايد في درسه وعبارة شرح  
 م ر وكيفية تعلقهما بالكسب أن ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان  
 الحاجة اليها ناجزة ثم ان فضل منها شئ مصروف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرّف  
 للسيد (قوله لانهما من لوازم النكاح) علة المدعى في الحقيقة هي المقدمة الأخيرة  
 كما سينص عليها في قوله بعد أما أصل النزوم فلما مر من ان اذنه له في النكاح اذن له  
 في صرف مؤنه من كسبه واقصر عليها م ر أيضاً والاولى علة لما في الأخيرة  
 والمتوسطة علة لعلته الاولى للأخيرة فكان المناسب تقديمها أى الأخيرة ويحتمل  
 ان قوله لانهما من لوازم النكاح علة لكونهما في ذمته وقوله وكسب العبد أقرب  
 الخ علان لكونهما في كسبه وأخر الثانية مع كونها أظهر في المقصود للدخول على  
 المتن بقوله من كسبه الحادث تأمل والظاهر ان قوله وكسب العبد الخ علة لما بعده  
 أى لان كسب العبد الخ والاقتصار على المقدمة الأخيرة فيما يأتي لا يدل على انها  
 هي العلة الزوم على السيد وما دنا لكونها في كسب العبد وعبارة شرح م ر وهما  
 في كسبه كذمته لانه بالاذن رضئ بصرف كسبه فيما (قوله الحادث) صفة

(لا يضمن سيد باذنه في  
 نكاح عبده مهر (لا مؤنة)  
 وأشرط في اذنه ضمانا لانه  
 لا يلتزمهما وضمان ما لم يجب  
 باطل وتعبير هذا وفيما يأتي  
 بالمؤنة أهم من تعبيرة بالنفقة  
 (وهما مع انهما في ذمته في  
 كسبه) المعتاد كاحتطاب  
 والبادر كجهة لانهما من لوازم  
 النكاح وكسب العبد أقرب  
 شئ يصرّف اليهما والاذن  
 له في النكاح اذن له في صرف  
 مؤنه من كسبه الحادث

لكسبه الأول والثاني وجهه على ذلك الاختصار والافايكسبه قبل للسيد فلا بد  
من اذنه له في صرفه حل (قوله بعد وجوب دفعهما) حيث كان غير مأذون له  
في التجارة عما هو متعلقان بكسبه بغير أموال التجارة كالاختطاب ولو الحاصل قبل  
الاذن في السكاح كما سيأتي حل وسول وعادة شرب وبعد وجوب دفعهما  
بخلافه قبله وانظر حكم المعية (قوله الحال بالنسكاح) فلها ان تطالب به وان لم تكن  
خلافاً لما في شرح الروض حل (قوله بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن  
وكان الاظهار ان يتم هكذا الظاهر الا براد الذي أحاب عنه (قوله لعدم الموجب) أي  
حال حصول الكسب والا فالموجب حاصل كما هو الفرض (قوله مع ان الاذن)  
أي الاذن في صرفه المأذون من كسبه المأذون للاذن في السكاح لما تقدم ان الاذن  
في السكاح اذنه له في صرفه مؤنه من كسبه وقوله لم يتناول أي لانه في ذلك الوقت  
لم يكن هذا المأذون حتى يصرف كسبه اليها وأنى بقوله مع ان الخ لئلا يرد عليه  
المأذون له في التجارة فان اذنه له في السكاح اذنه له في صرفه مؤنه معاً ولوقبل  
وجوب الدفع (قوله أول من قوله بعد النكاح) لانه يرد عليه الفوتة فانه لا يجب  
فيه ما بعد السكاح وانما يجب بالفرض أو الوطء وأيضاً المأذون لا يقبض الا بالتسكين أم  
شيئاً (قوله وفي مال التجارة) ولا ترتيب بينه وبين الكسب فان لزم أحدهما  
كل من الآخر وقوله سواء حصل أي مال التجارة والريح قبل وجوب الدفع أم بعده  
لان لا بعد في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف فيه بالبيع والشراء بخلاف  
كسبه ويشمل ربح مال التجارة كسابه التي اكتسبها بغير أمرال التجارة  
كالاحتطاب والاحتشاش فيتعلق بها المهر والمؤنة وان اكتسبها قبل الاذن له  
في التجارة فيكون ما تقدم في قوله وفيها في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما  
مختصاً بغير المأذون له في التجارة اضعف جانبه وقوة جانب المأذون له أما هو فيكون  
في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في السكاح كما علمت وصرح به في شرح الروض  
حيث قاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره حل والذي  
في ع ش على مر وان كسبه الحاصل قبل الاذن في السكاح للسيد فلا يصرفه  
في المأذون وفي مخرج مد التعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في السكاح أو بعده  
فيستفاد من مجموع منيه ومنيع ع ش عليه ان قياس الكسب على الربح الذي  
ارتكبه في شرح الروض انما هو في ان كلاهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع  
كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا نافي ان بينهما فارقاً من حيث ان الربح  
لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد ان يكون بعد الاذن

(بعد وجوب دفعهما) وهو  
في مهر المفوتة بوطء أو فرض  
صحيح وفي مهر غيرها الحال  
بالنسكاح والمخل بالحلول  
وفي غير المهر بالتسكين كما  
يأتي في محله بخلاف كسبه  
قبله لعدم الموجب مع ان الاذن  
لم يتناوله وفاق ضمائه حيث  
اعتبر فيه كسبه الحادث بعد  
الاذن فيه وان لم يوجد المأذون  
فيه وهو الضمان لان المضمون  
مما ثبت حاله الاذن بخلافه  
هنا وتعبير بذلك أولى من  
قوله بعد النكاح (وفي مال  
تجارة اذنه لغيرها) ربما  
ورأس مال لان ذلك دين له  
بعدها دون فيه كسبين  
التجارة

سواء أحصل قبل وجوب  
الدفع أم بعده (ثم) ان لم يكن  
مكتسبا ولا مأذونا له فهما في  
ذمته فقط (كرنا على  
مقدر) له (ومهر) وجب  
(بوطنه) منه (برضى مالكة)  
أمرها في فكاح فاسد لم يأذن  
فيه (سيده) فأنها تكونان في  
ذمته فقط كالقرض لازوم  
ذلك برضى مستقته وقولي  
كرنا على مقدر وبراءة  
مالكة أمرها ولم يأذن فيه  
من زيادتي وخرج بالقيد  
الثاني المكروهة والسائمة  
والصغيرة والمجسنة والامة  
والمحمورة بسفه فتعلق  
المهر فيها برقبته وبالثالث  
ما لو أذن له سيده في فكاح  
فاسد فتعلق بكسبه وماله  
تجارة كالموتخ باذنه فكاحا  
صحيا يسمى فاسدا وظاهر  
ان رضی سيده لامة كرضی  
مالكة أمرها (وعليه  
تخليته) حضرا وعليه اقصر  
الامل وسفرا (لبلا) من  
وقت العادة (لتتم) لاه  
محل (ويستخدامه) سفارا  
تحملاهما أي المهر والمؤنة

ولو قبل النكاح فافهمه حل من التسوية بينهما من كل وجه أخذنا بظاهر القياس  
الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الأذن في النكاح  
شرح مر (قوله ولا مأذونا له) أي في التجارة (قوله في ذمته) فيطالب بهما بعد  
عقته سول ولما الفسخ ان جهلت حاله برماوى (قوله لازوم ذلك برضى مستقته)  
أي مع عدم الأذن فيه فالعلة ناقصة فلا يرد ما تقدم من أنه يتعلق بذمته وكسبه  
لوجود إذن السيد وهو بيان لجامع القياس الذي ذكره بقوله كالقرض فاندفع  
ما يقال الاولي أن يقول ولا لزوم ذلك لانه علة ثانية وقوله فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق  
بكسبه وماله تجارتا مع قوله قبل فأنها يكونان في ذمته فقط أشار بهذه العبارات  
الثلاث الى القاعدة السابقة في باب معاملة الرقيق وبعبارة حل هناك القاعدة  
ان ما لزمه برضى مستقته ولو يأذن فيه السيد لم يمتنع بذمته فقط وان أذن فيه السيد  
تعلق بذمته وكسبه وما يديه من المال أصلا ويجابحان لم يرض مستقته كغصب  
تعلق برقبته فقط أذن فيه السيد أم لا (قوله بالقيد الثاني) هو قوله برضى مالكة  
أمرها في فكاح فاسد وقوله وبالثالث وهو قوله لم يأذن فيه اه شويرى فيجعل  
قوله في فكاح فاسد جزءا من القيد الثاني لانه مستقلا يدل عليه عدم الإخراج به  
لكن قول الشارع وبالثالث ما لو أذن الخ يقتضى انه جزء من الثالث وأما القيد  
الاقل وهو قوله بوطنه منه فلم يجتزئ عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا  
عزيزى وقرينة أخرى أنه خرج به ما اذا علت عليه ثم جزم بأن قوله منه لبيان الواقع  
ذكرنا كيدا كقوله تعالى ولا طائر يطير بجحاحيه (قوله والامة) أي بغير رضی  
سيدها كما يدل عليه قوله وظاهر الخ (قوله ما لو أذن له سيده في فكاح فاسد) أي  
بخصوصه بخلاف ما لو أطلق لانصرافه للصحيح شرح مر أي فلم يتناول الفاسد  
فاذا تخلف نكاحا فاسدا كان غيره أذن فيه فيتعلق واجبه بالذمة وحدها (قوله  
بسمي فاسد) ليس بقيد وانما قيد به ليس التشبيه (قوله ويستقدمه) مستأنف  
أروم مطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على تخليته بأن يكون منصوبا  
بتقدير أن على حد وليس عباءة وقدر عني لانه يقتضى ان استخدامه سفارا واجب  
على السيد (قوله ان تحملا) أي وكان موسرا وان لم يعلم قدرهما سول أو إذا هما  
ولو موسرا مر وفي شرح المنهاج لسم قال بعضهم وجميع ما سبق في عدة كسوب  
اما ما جزم عن الكسب جملة فالظاهر ان السيد السفر به واستخدامه حضرا من غير  
الترام شيء وأقره الشهاب مدرعش وفي حاشية سم لعل هذا كله في غير القسم  
الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكتسبا أما هو فكل من المسافرة به ومن استخدمه

لا يفتقر شيئا فكيف يشترط التحمل ويلزم الاقل المذكور ان بل لعله ايضا  
 في غير المأذون الذي معه من مال التجارة وربحه ما يوفي بالمهر والنفقة لانهما متعلقان  
 بذلك وفيه وفاء بهما فلا داعي الى اشتراط التحمل ولا الى لزوم الاقل المذكورين  
 فليتأمل (قوله والاخلاء) لاحتائه حقوق النكاح على كسبه م رفوجبت  
 التحلية له وحده ثم هل له أن يؤثر نفسه بغير اذن سيده أولا لانه قد يرد السفيرة نقل  
 شيخنا ان له ذلك لكن يومانيوم والمسألة في متن الروض ان له أن يؤثر نفسه  
 وظاهره ولو مدة طويلة وجعلها في شرح الروض مقبسة على صحة بيع المؤخر ولا يخفى  
 صحة بيع المؤخر مطلقا قلت المدة وطالت حرراه حل حرزناه فوجدنا في شرح  
 البهجة ابا وازمه مطلقا ويمنع السيد عنه مدة الاجارة قل على الجلال (قوله الاقل  
 منهما) أي من كل المهر والحال والنفقة فان لم يكن مهر أو كان المهر وهو مؤجل فالأقل  
 من الاجرة والنفقة شرح م رأى نفقة مدة عدم التحلية فاداستخدمه شهرامثلا  
 وكانت أجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا وكان المهر عشرين أيضا وكانت نفقة  
 كل يوم عشرة انصاف فمجموعهما أكثر من أجره المثل فان لم يكن مهر أو كان وهو  
 مؤجل فنظرنا بين النفقة فقط وأجرة المثل شيخنا (قوله المدة عدم التحلية) أي المدة التي  
 حقه أن يستخدمه فيها لاجتماع المدة التي استخدمه فيها وأوجبته فيها حل  
 فلا استخدمه لبلانها والم يلزمه في مقابلة الليل شيء م (قوله أما أصل الزمزم الخ)  
 فأدبه ان قوله أو دفع الاقل الخ تضمن دعويين أصل لزوم الدفع وكون المدفوع  
 الاقل فعمل الاولي بقوله أما أصل الخ وعمل الثانيه بقوله وأما لزوم الخ وقوله  
 دعويين بالياء لان مفردة دعوى لا دعوة قلبت ألفه ياء في التنبيه كما قال ابن مالك  
 آخر مقصور فتى اجعله ياء (قوله فاذا قوته) أي الكسب وقوله كما في بيع الجاني  
 يجمع المنع مما يستحقه (قوله حيث صحه) أي على قول ضعيف بأن باعه سيده  
 قبل اختيار الفداء فلما قوته على الجاني عليه طوبى بارش الجناية من سائر أمواله  
 وهذا أولى من قول س ل حيث صحه بأن اختار السيد الفداء (قوله وأولى) أي  
 الحصول اذن السيد هنا فاذا لزمه ارش الجناية مع عدم الاذن فيها لزمه مؤث  
 النكاح مع الاذن فيه أولى وقوله فكما في فداء الجاني كان عليه أن يقول وأولى أيضا  
 للتقليل المذكور ويمكن أن يكون حذف من الثاني دلالة الاول س ل (قوله وقيل  
 يلزمه) ضعيف وهو مقابل لقوله أو دفع الاقل الخ وقوله بخلاف ما لو استخدمه الخ  
 راجع للتقليل أي فهذا القول الضعيف يرد عليه ما لو استخدمه الخ أو حبسه أجنبي  
 فانه لا يلزمه الا لاجرة سواء كانت قدره المثل والمؤنة أو أقل منها أم أزيد منها

(والاخلاء لكسبهما أو دفع  
 الاقل منهما ومن أجرة مثل)  
 المدة عدم التحلية أما أصل  
 اللزوم فلما مر من ان اذنه له  
 في النكاح اذنه له في صرف  
 مؤنه من كسبه فاذا قوته  
 مؤنه من سائر أمواله  
 طوبى بها من سائر أمواله  
 كما في بيع الجاني حيث  
 صحه وأولى وأما لزوم الاقل  
 فكما في فداء الجاني بأقل  
 الامر من قيمته وارش  
 الجناية ولان أجره ان زادت  
 كان له أخذ الزيادة أو نقصت  
 لم يلزمه الانعام وقيل يلزمه  
 وان زادا على أجرة المثل  
 بخلاف ما لو استخدمه  
 أو حبسه أجنبي لا يلزمه  
 الا لاجرة المثل

فجئنا للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه الأجرة وان نقصت عن المهر أجرته وبين استخدام الأجنبي له حيث لا يلزمه الأجرة وان نقصت عن المهر والمؤنة وقوله لا تنقض منفعة أى فيلزمه قيمتها وهي الأجرة وان كانت أقل من المهر والمؤنة (قوله اتفاقا) أى لا ما زاد عليها فوله ما وجب في الكسب أى ولو زاد على أجرة المثل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله في الكسب) متعلق بقوله لا التزام وقوله ما وجب أى الذى وجب وهو المهر والمؤنة فلما دوت الكسب لزمه ما يؤدى منه وهو المهر والمؤنة اه (قوله لتقيده بالاستخدام) لان حبسه عن كسبه ما غير استخدامه كاستخدامه ولو كان لا يحسن منفعة ولا يقدر على اكتساب كثر من وجبه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له حل (قوله وله) أى السيد سفر به أى ان تحمل ما مرسل (قوله وباتته) أى أمة السيد وان لزم عليه الخلوة بها لانها لا تحرم مـ در خلافا لما في شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة بهما نفردا غير ان السيد لما فيه من الخلوة القوية بينه وبين سيد هاشم مـ در (قوله لانه ملك الرقبة) الاولى ان يقول لان الزوج لا يملك المنفعة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على مالك العير حل (قوله لم يسافر به) أى غير رضى المكثرى والمرتهن والمكاتب شرح مـ در (قوله ولو زوجها مع بيتها في السفر) فلا تسلم له ليل او نهارا وجبت نفقتها عليه وان لم يسافر الزوج فله استرداد مهره ان لم يكن دخل بها ان سلمه ظاهرا وجوب تسليمه عليه قبل الدخول حل فان تبرع به لم يسترد كافي فظاشره شرح مـ در (قوله لينفق عليها) ينبغي اسقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة اذا سافر وليس كذلك سل وعمارة حجر وللزوج تركها ومعهت باليد تتمع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكن التام وايها مـ كلام الشارح وجوبها يحمل على ما اذا سلفت له تسليما فاما (قوله غير مكاتبه) أى كتابه صحبة امأهى وليس له استخدامهما لانها مالكة لامرهما مـ در ويسلمها للزوج ليل او نهارا لا اذا فوت عليها تحصيل النجوم والا لم يسد منعها من انهاراى ومنه من ذلك طريق لتسليمها النجوم فلا يقال هى لا يجب عليها ان تحصل النجوم حتى ينعوا من الزوج نهارا لتكتسب النجوم وحاصل الجواب انه لا يكافئها الاكتساب الا ان المع من تسليمها نهارا يؤدى الى ذلك اه حل وشمل كلام المصنف المبغضة فهى كالقنعة أى اذا لم يكن مهاباة والافهى فى نوبة نفسها كالخولة وفى نوبة السيد كالقنعة اه زى (قوله ولو بناه) عبارة شرح مـ در بنفسه أو بناه اما هو فلا نه يحل له نظره ما عدا ما بين السر والركبة والخلوة

اتفاقا اذا لم يوجد منه الا  
تفويت منفعة والسيد سبق  
منه الاذن المقتضى لالتزام  
ما وجب في الكسب  
وما ذكر من التولية ليسلا  
والاستخدام نهارا جرى على  
الغالب فلا كان معاش السيد  
ليسلا كحراسة كان الامر  
بالعكس فانه الماوردى وقوله  
أودع أعماه ذكره لتقيده  
بالاستخدام (وله سفر به  
وباتته المزدوجة) وان غوت  
التمتع لانه مالك الرقبة  
فيقدم حقه نعم ان كان  
أحد هما مـ هونا أو مستأجرا  
أو مكاتبه لم يسافر به (ولو زوجها  
مع بيتها) فى السفر لى تمع بها  
ليلا وليس لسيد هـ منعه من  
السفر ولا الزامه به لانه فى  
عليها (وليسيد غيره مكاتبه  
استخدامه) ولو بناه



ويسلمها الزوجها ليلاً من وقت العادة لانه يملك مفعلي استخدامها والتمتع بها وقد نقل الثانية الزوج لتبقى له الاخرى يستوفيا في النهار دون الليل لانه محل الاستراحة والتمتع (٢٢٢) - (ولا مزية عليه) أي على زوجها (إذا) أي

بها وأما نأبى الاخي فلازم بالاستخدام نظر ولا خلوته على انه لا يلزم  
ان يكون الذائب كرا ع ش (قوله ويسلمها زوجها) مستأنف وليس معطوفاً على  
استخدامها ما ان قد رقبته أن لا يمتنع ان التسليم جائز للسيد مع انه واجب عليه  
(قوله من وقت العادة) ولو اختلف غرض الزوج والسيد روى الزوج لأن السيد  
ورث نفسه بتزويجها حل (قوله حين استخدمها) قضيته انه انما يسقط من  
الكسوة ما يقابل الذي استخدمه فيه فقط وقياس ما في الذسوزان تسقط كسوة  
الفصل باستخدام بعضه ولو يروا من نفقة ليوم تسقط باستخدام بعضه على ما يأتي  
في نشوز بعض اليوم ع ش على مرد (قوله ولا يلزم ان يجلبها) فلو فعل ذلك أي  
الاختلاء بها في بيت السيد أرغبره فلا نفقة عليه شرح مر أي حيث استخدمها  
السيد والأرجح عليه لتسليمها له ليلاً ونهاراً ع ش على مرد قوله بيت في دار  
سيدها) أو بجوارده وذكراً جرحان ظاهر كلا مهم انه لو عين له بيتاً له ولو بعد اعنه  
لا يلزمه اقامته لمافيه من المنة حل وفي ع ش على مرد قوله لان الحياء الخ قضيته  
انه لو عين السيد بيتاً بجوارده مستقلاً وجب على الزوج السكنى فيه لا تنفاه ما عطف به  
من ان المروءة والحياء الخ لغيره غير مراد (قوله لان الحياء والمروءة) فلو كان الزوج  
ولد للسيدة ما وله ولا يه اسكانه لفسقه أو مردودة مع الخوف عليه لو افترد كان السيد  
ذلك لا تنفاه المعنى المذكور حل (قوله ولو قتل أمته) ولو مع مشاركة أجنبي أي عمداً  
أو خطأ أو شبه عمداً وتسبب في ذلك بأن وقعت في بئر حفها عدو وانما حل أو قتل  
ففسها (قوله ولو مع مشاركة أجنبي) وكذا الوقت للزوج أو قتله سيدها أو قتل  
الحرمة زوجها والحالة هذه أي قبل الوطء وظاهره وان كان قتلها لا يباح حل ودخل  
في الامه المنة وهو الذي اعتمد مرد وقال زى وخط يسقط ما يقابل الرق  
فقط حل على الجلال (قوله وأما نأبى) أي الحرمة والامه (قوله ولو قتل وطء) راجع  
لأه ور السبع قبله لان قوله وأما نأبى صورته أي سواء كانت الصور السبع قبل  
الوطء أو بعده فالحاصل ان كلامه اربعة عشر صورة يضم اليها صورتان خارجتان  
بقوله قبل وطء ويزاد عليها ثلاث صور خارجة بقول زى وحل وكذا الوقت  
الزوج أو قتله سيدها أو قتل الحرمة زوجها قبل وطء في الجميع فالحاصل ان الصور  
التي لا يسقط المهر فيها تسعة عشر (قوله بعد الوطء) متعلق بقوله باعها (قوله فان  
وجب في ملك المشتري) أو بعد عقبتها ويكون لها شورى وبعبارة مرد ولو اعتقها  
فلها عماد كرها للمشتري واعتقها مالبايع (قوله بعد البيع) راجع للجميع أي وكذا  
بعد العلق (قوله ولو زوج أمته عبده الخ) والظاهر ان البعض بالنسبة الى بعضه

حين استخدمها لا تنفاه  
التمسك التام) ولا يلزم ان  
يجلبها (بيت يد ارسيدها)  
اختلاءه لان الحياء والمروءة  
يمنعاه من دخول داره فلا  
مزية عليه والتقييد بغير  
الكتابة من زيادة في (ولو قتل  
أمته أو قتل نفسه قبل  
وطء) فبها سقط مهرها  
الواجب له لتغويته بحمله قبل  
تسليمه وتزويجها كغويته  
بخلاف ما لو قتلها زوجها  
أو أجنبي أو قتل الحرمة  
نفسها أو قتلها زوجها أجنبي  
أو ما تار ولو قبل وطء فلا يسقط  
المهر وفارق حكم قتلها نفسها  
حكم قتل الامة نفسها قبل  
الوطء بانها كاسلمة للزوج  
بالعقد اذ له منه من السفر  
بخلاف الامة (ولو باعها)  
قبل وطء أو بعده (ظاهر)  
المسمى أو بدله ان كان فاسداً  
بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة  
قبله (له) كالمولييه ما لانه  
وجب بالعقد الواقع في ملكه  
(ان وجب في ملكه) من  
قربا في فان وجب في ملك  
المشتري فهو له بان كان  
التسليم تغويصاً أو فاسداً  
ووقع الوطء فيها أو الفرض

أو الموت الى الاول بعد البيع (ولو زوج أمته عبده) بقيد زنه بقولي (ولا كتابة فلا مهر) لانه لا يثبت له الحر  
على عبده من فلا حاجة الى تسميته بخلاف ما لو كان تم كتابة نفيها أو في أحدهما اذ المكتاب كالاجنبي

الحركة الحرف فيب بقسطه ولم أر فيه نقلا اه قوت اه زى

\*(كتاب الصداق)\*

وجعه في القاية اصدقة وفي الكثرة صدق بضمين قال ابن مالك

لا سم مذ كبر رباعى بمذ \* ثالث افعلة عنهم اطرد

وقال ايضا

فعل لاسم رباعى بمذ \* قد زبد قبل لام اعلالا فقد

وهو مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصلب بفتح الصاد فكأنه اشتد

الاغراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضى زى وقيل يكسر ما كما بدل عليه

قول الشارح لا شعارة بصدق رعبه الخ (قوله هو) أى شرعا (قوله ما وجب بنكاح)

ومساء لغة المسمى قال في المختار يقال اصدق المرأة اذا سمى لها صداقا فيكون المعنى

الشرعى اعم من اللغوى عكس القاعدة على القول الاقل فى المعنى الشرعى وأما على

الثانى فساو له (قوله أروطة) أى فى المفوضة أو الشبهة ومنها السكاح القاسد وقوله

كارصاع أى ارضاع الكبرى من زوجته للصغرى أو ارضاع أمه زوجته للصغرة

وتوله قهرا أى على الزوج ويجب له المهر على المرشعة انقوتة للصغرة عليه

وتوله سابقا ما وجب أى كلاً أو به مضاجعاً ما اذا كان بأمر الزوج فلا شىء له

على المرشعة كما سيأتى فى قوله وعلى المرشعة ان لم ياذن فى ارضاعها فنصف مهر

المثل (قوله ويرجع شهرد الخ) ظاهره انه مثال للتقويت وفيه نظر لان المقوت

للبضع اعما هو الشهادة فالظاهر ان الواو بمعنى أو فيكون معطوفاً على تقويت بضع

تأمل والمراد شهود الطلاق حل أى وحكم الحساكم بالفرقة ثم رجعوا عن الشهادة

فان الزج يرجع عليهم بالمهر شيئا (قوله مسمى) أى ما وجب بذلك أى بالصداق

وقوله لا شعارة أى الصداق (قوله الذى هو) أى النكاح (قوله ويقال له أيضا مهر

وغيره) ونظم بعضهم اسماءه فقال

صداق ومهر فحله وفريضة \* حباه واجر ثم عقر عرائق

وطول نكاح ثم خرس تمامها \* ففرد وعشر عذاك موافق

والعلائق جمع عليقة بفتح العين وكسر اللام وهو أحد اسماء الصداق والخرس بضم

الخاء المعجمة وسكون الراء قال تعالى وليستغف الذين لا يجدون نكاحا كما اشرح

الروض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ويقال فيه صدقة بفتح أوله وتبليث

ثانيه وبضم أوله وقضه مع اسكان ثانيه فم ما رضى بها وجعه صدقات قال تعالى

وأتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى من غير مقابل لانها تستعبد به

\*(كتاب الصداق)\* وهو  
بفتح الصاد ويجوز كسرهما  
ما وجب بنكاح أو وطة  
أو تقويت بضع قهرا كارضاع  
ورجوع شهود مسمى بذلك  
لا شعارة بصدق رعبه بأذله  
فى النكاح الذى هو الأصل  
فى ايجابها ويقال له أيضا مهر  
وغيره كما بينه فى شرح الروض  
وغيره وقيل الصداق ما وجب  
تسميته فى العقد

أكثر من استناعه بها لتكون شهورها أكثر من شهوره اه شهورى (قوله بغيره)  
 أى بغير ما ذكر من التسمية (قوله وآتوا النساء) الضمير للأزواج وقيل للأولياء لأنهم  
 كانوا يملكون الصداق في الجاهلية شهورى (قوله لم يرد التزوج التمس الخ) سببه  
 كما في البضارى من سهل قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت  
 يا رسول الله انى وهبت نفسى إليك فسكت فقال رجل يا رسول الله فهو جنبها  
 أن لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شئ تصدقها اياه قال ما عندي الا اذارى  
 فقال ان أعطيتهم اياه جلست ولا اذارك فالتمس شيئاً قال لا أحد شيئاً قال التمس  
 ولو خاتماً من حديد أى اطلب شيئاً من الناس يجعله صداقاً ولو كان ما قدمه خاتماً  
 من حديد قال لا أحد قال فهل علمت شئ من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا  
 قال قد رزجها كلها بماء لمن من القرآن برماى فظهران مرید التزوج هو ان رزج  
 مسكان الاولى للشارح ان يقول لم يرد التزوج لان مرید التزوج هو الولي الا ان يقال  
 المعنى لم يرد تزويج النبي له كما تدل عليه الفصحة المذكورة (قوله سن ذكره في العقد)  
 وسن ان لا نقص عن عشرة دراهم فخالصة لان ابا حنيفة لا يجوز أقل منها وترك  
 المفصلة لانه وان لا يزيد على خمس مائة درهم فضا أمدة بقاءه وآتوا زوجة صلى الله  
 عليه وسلم سوى أم حبيبه شرح م لان صداقها كان اربع مائة درهم اذ كانت من  
 هذا المصايشى اكراماً له صلى الله عليه وسلم (قوله لم يجعل نكاحاً عنه) دليل لسن  
 المذكور أما الواجبة نفسها فلم يقع لها نكاحاً فضلاً عن كونه سمي المهر رشدي على  
 م رواية بال لم يجعل نكاحاً أى لغيره فلا ينافي انه اخلاؤه اه تأمل (قوله وللأيشبه)  
 دليل لكل أمة أى وذلك ينافي الخصوصية حل (قوله وقد يجب) ولا يبطل النكاح  
 عند ترك التسمية حل (قوله غير جائز ان تصرف) أى أو مملوكة لغير جائز التصرف  
 أى وقد يسمى لها أكثر من مهر المثل أو كان محجوراً عليه ورزقت ربه ودين مهر  
 المثل فانه يجب التسمية حل قوله كونه من فيه حذف الكون مع اسمه وهو جائز  
 وفيه عمل المصدر محذوف الا ان يقال حذف بعد عمله (قوله مع كونه صداقاً) أى  
 في الجملة فلا يرد ما لو جعل رتبة العبد صداقاً لزوجته الحرة حيث لا يصح بل يعال  
 النكاح لما بينهما من التضاد ولا جعل الاب أم الولد صداقاً له بأن يطاق أمة بشبهة  
 فيأتى من ماله ثم يشترى بها فلا يصح ان يجعل لها صداقاً لهذا الولد لا بد ولا تقتضاه دخوله  
 في ما كرهه فاذا دخلت في ما كرهه عتقت عليه واذا عتقت عليه لم يصح جعلها صداقاً  
 وما أدى وجوده الى عدمه باطل من أصله فليس المراد بام الولد من عتقت بموت سيدها  
 فيصير مهر المثل ولا عتق وكذلك لا يصح جعل أحد أبوي الصغيرة صداقاً لها لانه متقه

والمهر ما وجب بغيره والا صل  
 فيه قول الاجماع قوله تعالى  
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة  
 وقوله صلى الله عليه وسلم  
 لم يرد التزوج التمس ولو خاتماً  
 من حديد واه الشيطان  
 (سن ذكره في العقد وكرهه  
 اخلاؤه عنه) أى عن ذكره  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 لم يجعل نكاحاً عنه وللأيشبه  
 نكاح الواجبة نفسها له صلى  
 الله عليه وسلم نعم لو زوج  
 عبده أخته ولا كتابة لم يسن  
 ذكره اذا فادته فيه وقد  
 يجب له ارض كان كانت  
 المرأة غير جائز التصرف  
 وذكر كراهة الاخلاء من  
 زياتى (وما مع) كونه  
 (نكاحاً مع) كونه (صداقاً)

عليها ليس به مصلحة لما يقبض لمهر المثل للفساد المسمى وكذلك لا يصح حمل  
ثوب لا يملك غيره صد اقامع ان كلاً يصح جعله غنًا لان هذه يصح اصدافها في الجملة  
والمنع في ذلك لعارض وهو انه يلزم من ثبوت الصداق رفعه ونازع شيئاً في ايراد  
الثوب حيث قال واستثناء ما لو حمل ثوباً لا يملك غيره صد اقامع ان يتعلق حق الله به من  
وجوب ستر العورة بها غير صحيح لانه ان تعين السترة امتنع بيعه واصداقه والاصح  
كل منهما وعلى اعتبار صحة المفهوم اصدافها مالها او لم يوزن قنما من قود مع عدم صحة  
بيعه فقول بعضهم ان هذا لا يرد الا لو قال وما لا يصح جعله غنًا لا يصح جعله صدافاً  
فيه نظر ولا نزوج امة مشتركة لا بد ان يكون ما يخص كل واحد من صداقها  
فأكثر فان خص كل واحد أقل من قول أقل من أقل من قول لم يصح النكاح كما ذكره  
جبر وهل الثمن مثله في البيع حرر ل وزي (قوله وان قل) فلا تطلق قبل  
الدخول وكان الصداق أقل من قول وجب لها نصف مهر المثل من (قوله لكونه)  
أي الصداق فهو علة لقوله مع الخ (قوله بما لا يتحول) أي لا يعد ما لا عرفا وان عذ  
بضمته الى غيره وعبرة الشورى قوله بما لا يتحول أي من المال كما اشار اليه  
الشارح بقوله كناية وحينئذ فلا بد من قوله ولا يقابل يتحول لاخراج نحو ما يستحقه  
من القصاص فانه يصح جعله صدافاً لكونه يقابل يتحول وهو الدية وأشار اليه بقوله  
وترك شفعة بأن اشترى حصه شريكه في الدار فيجعل ترك الشفعة صدافاً لما به نعلم  
ما في الحاشية انتهى فاننا لان الا لان لا يتحول والاخير ان لا يقابل يتحول  
(قوله فسدت التسمية) ووجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) أي ضمن  
بالمقابل وهو مهر المثل هنا م ر و به ان المقابل البضع الا ان يقال يضمن  
بالمقابل أو بدله لتعد ضمان الضع بأن يرده لئلا يلزم عقد النكاح والانفساخ انما  
وود على عقد الصداق (قوله لضمان بد) وهو ضمان المثل بالمثل والمتقوم بالقيمة م ر  
(قوله وان طالبته بالتسليم) غاية في قوله لضمان بد لدفع ما يتوهم انها طالبته  
بالتسليم فامتنع بصير غاصباً فيضمن ضمان بد (قوله كالمبيع يد البائع) المناسب  
كالثمن يد المشتري لان الزوج بمنزلة المشتري والزوج بمنزلة البائع كالمسا في  
في كلامه عند قوله ولما حبس نفسها الخ (قوله فليس لوجه الخ) انظر لوجه  
تصر يه على ضمان العقد أقول وجه دخوله في قول المصنف ولا يصح قوله فيقال  
يقبض ضمن بعقد نصف المالك حينئذ (قوله ولا غيره) مما هو في دعاء كالرهن  
والهبة والسكينة والاجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في المبيع قبل قبضه  
كالوصية والتقابل في العين التي جعلها صدافاً ولا يلا والتدبير والتزوج والوقف

وان قل لكونه عوضاً فان  
عقد بما لا يتحول ولا يقابل  
بمتحول كناية وجهه وترك  
شفعة وحذ فسدت  
التسمية لم يرد وجهه عن  
العوضيه (ولو اصدق عينا  
فهو من ضمانه قبل قبضها  
ضمان عقد الا ضمان بد وان  
طالبته بالتسليم فامتنع  
كالمبيع يد البائع (فليس  
لوجه) قبل قبضها (تصرف  
فيها) يبيع ولا غيره  
وتصريح بذلك أولى



وقياس ما تقدم أن يقال أنها تغير في ثلاثة تعميم استعصب الزوج وتعييب  
 الاجنبي فان قصته فسد الذوان أجازت أخذت العنين من غير أرش في تعيب  
 الزوج وتعييب به فمصر ومع أرش الناقصة في صرورة ييب الاجنبي أي تأخذ  
 الارش منه رأماً لصورة الرامة وهي مادا كان التعيب من الزوجة نفسها  
 فلا خيار لها ولا أرش فلورق أو تلفها اجنبي أو تعيبت لانه تخيرت لوفى بالمراد  
 (قوله أي من مهر المثل) أي باعتبار القيمة وانظر هل التقويم معتبر بيوم التلف  
 أو بوقت العقد شورى واعتبار القيمة واضع في القدين ونحوه ما أم المثل كقضي  
 بر خلف أحدهما فالقياس اعتبار المقدار القيمة ع ش (قوله ولا يضمن منافع)  
 مثل ذلك مالو أصددها مة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة لما قاله لا يضمن مهر  
 ولا أرش بكارة اه شيخنا عزى وقال ح ل وأما واثد الصداق فهي في يده  
 أمانة فان استوفى منفعته ضمن أو طلبت منه فامتنع فممنها ومن المنافع وطه الأمانة  
 فلا يجب به مهر ولا حد ولا تصيرام ولد (قوله ولو باستيفائه) لارقوا سنشكل بعضهم  
 على ضمانه لا قد عدم الضمان في المشتكين للهدى بالاستيفاء في الاولى والامتناع  
 في الثانية ويجب ابان ملكها ضعيف لطرقه فلا تعساخ بالتلف فلم يقع على ايجاب  
 شى على من هو قوة المال كقرب عوده اليه بفرقة قبل الدخول فهر اعليها اه  
 حجرى (قوله كظاهرة في البيع) مبرج في أن البائع لا يضمن منافع المبيع  
 أي قبل القبض وهو كذلك شعبنا (قوله ولها حبس نفسها الخ) واذا حبست  
 نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسامى اصدق استغقت النعمة وغيرها وجوبا  
 مدة الحبس لان التصدير منه زى (قوله لرضاها بالتأجيل) قال شيخنا ولو أصدقتها  
 تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذى أتميته ولم أرفيه شيئا اسما ان انقضا على شىء  
 وذلك والافسخ الصداق وجب مهر المثل فيسمله للعدل وتؤمر بتسامى نفسها ح ل  
 وقد يقال تخبر هي لان رضاها بالتعليم الذى لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد  
 تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يجب ابان انتهاء الاجل معلوم فتعصتها  
 المطالبة مدة وضمن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد يتساهل في التعليم فتطول  
 المدة علم ابان رجمافات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزايدى الجرم بذلك ع ش  
 على م ر ولو تكبح بألف بعضها مؤجل عجمه ول كالمقع في زمننا بعل عوت أرمرق  
 فسدد وجب مهر المثل لا ما فبال لمجهل لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل اه شرح  
 م روع ش (قوله ولورق أم ولده) هذا خرج بقوله ملكته وقوله ومالورق  
 أمة خرج بقوله بتكاحه ليدون له شيئا (قوله أو باعها) أي أم الولد في بعض

أي من مهر المثل وان أصدقتها  
 الزوجة ففقا بصفة نفسها  
 أو اجنبي تخيرت كما علمنا  
 (ولا يضمن الزوج) (منافع)  
 فائمة يده ولو باستيفائه لها  
 بر كواب وغيره (أو امتناعه)  
 من تسليم) (لصداق) (بعد)  
 طالب) (له بمن له الطالب)  
 كغيره في البيع (ولها)  
 حبس نفسها لتقبض غير  
 مؤجل) (من مهر معين)  
 أو حال (ملكته بتكاح)  
 كفى البائع فخرج مالو كان  
 مؤجلا فلا حبس لها وان  
 حل قبل تسليمها نفسها له  
 لوجوب تسليمها نفسها قبل  
 الحائل لرضاها بالتأجيل  
 كفى البيع ومالورق أم  
 ولده عقت بموته أو أعتقها  
 أو باعها

بهدان زوجه الله ملك  
 للوارث أو المفق أو البائع  
 لهما وما يزوج أمة ثم اعتقها  
 وأوصى لها بغيرها لهما انما  
 ملكته بالوصية لا بالملكاح  
 وقول ملكته بنكاح  
 من زياد في المجلس في الصغيرة  
 والخنة لوليها وفي الامة  
 لسيدها أو لوليها (ولو تنازعا)  
 أي الزوجان (في السداء)  
 بالتسليم بأن قال لا أسلم المهر  
 حتى تسلم نفسك وقالت  
 لا أسلمها حتى تسلم (أجبرا)  
 فيؤمر بوضعه عند عدل  
 وتؤمر بتكفين لنفسها  
 (فإذا مكنت أعطاه) أي  
 العدل المهر (لها) وإن لم يأتها  
 الزوج قال الإمام ولو هم  
 بالولي بعد الإطعام فامتنعت  
 فالوجه استرداده (ولو باءدت  
 فكنت طالبة) بالمهر فإن لم  
 يبطأ امتنع حتى يسلم  
 المهر وإن وطئها طائفة فليس  
 لها الامتناع بخلاف ما إذا  
 وطئها مكرهة أو صغيرة  
 ومجنونة لعدم الاعتداد  
 بتسليمهن (ولو باءدت وسلم  
 المهر فلتكفن) أي يلزمها  
 التكفين إذا طلبه  
 (فإذا امتنعت) ولو بلا عذر

صودها أو الامة لا بقيد كونها أم ولد شوبرى (قوله بعد أن زوجها) واجع  
 للمسلمتين قبله شيئا (قوله والمجنونة) أي والسفينة شوبرى (قوله لوليها)  
 ما لم ير الصلحة في التسليم ويقارن اليه - بحاله لا مصلحة تظهر ثم غالبا شوبرى وكذا  
 يقال في ولي السفينة ح ل (قوله وفي الامة لسيدها) وكذا في المكاتب لان  
 للسيد منهما من جميع الثمرات ولا يقال هو بدل بضعها ولا حق له فيه أم ح ل  
 (قوله أجبرا) أي حيث كان العوض معينا فان كان في الذقة ولا ينبغي أن يجبر  
 بل يجبر على رضاها بما في الذقة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق ومن ثم  
 لم يجبر ولها القول بأن الروعة تغيير وحدها كالبائع بعوات بضعها هادون المبيع  
 ثم أم ح ل (قوله بوضعه عند عدل) وليس فابساغ واحد منها إذ لو كان نائبه  
 لكانت هي المجبرة وحدها ولو كان نائبها لكان هو المجبر وحده بل هو نائب الزوج  
 لقطع الخصومة بينهما ولو تلف في يده كان من ضمان الزوج كعدل الرهن فله لو تلف  
 يكون من ضمان الراهن ح ل ومثله شرح م ر (قوله فإذا مكنت أعطاه لها)  
 ويظهر أن تكفين الرقاة والقراء ونحوه بالاستمتاع بعير وطء تكفين السفينة  
 للوطء حتى لو لم يستمتع بها بمادوا الوطء والفرج كلها الامتناع وإن استمتع وهي  
 مختارة فلا وهما هو المعتبر في قال ابن قاسم على ابن حجر ولو تزوج امرأة فزنت إلى  
 الزوج بمنزله فادخل عليها باذنها فلا اجرة لذم سكناه ولو دخل عليها في منزلها باذن  
 أهلها وهي ساكنة فطبعه الاجرة لقلة فاقته معها لانه لا ينسب إلى ساكنة قول  
 وكذلك لو استعمل الزوج وأولى المرأة وامتنعتا وهي ساكنة على جرى العادة لزمه  
 الاجرة أم خادم (قوله فان لم يبطأ) تفريع على محذور في تقديره فان امتنع من  
 إعطاء المهر فغية تفصيل وهو ما ذكره بقوله فان لم يبطأ الخ قال ح ل أي في غير الرقاة  
 والقراء ولم يستمتع بالرقاء والقراء بغير الوطء والفرج ولو تزوج امرأة بالشام والعقد  
 بغرة سلمت نفسها بغيره اعتبارا بعقد العقد، ظن المصنف ففتها من الشام إلى  
 غرة عليها ثم من غرة إلى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من الشام إلى غرة عليه أم لا  
 قال الحنطا في فناء وبه نعم وحكي الرواية في وجه أحد هاتين لأنها حرجت  
 بأمره والثاني لا لان تمكينها انما يحصل بغرة فالهكذا أقيس وهو المعتبر شرح م ر  
 (قوله وإن وطئها) أي غير الرقاة والغراء ولوفى الدبر واستمتع بالرقاء والعراء  
 ولو زال ذلك أي الرق والغراء فالظاهر انهما لا تحبس نفسها أم ح ل (قوله أو مجنونة)  
 وإن مكنتها فقلت ثم جنت ووطئها حال جنونها على الأقرب من احتمالي لان العبرة  
 بالوطء وقد وقع حال جنونها شوبرى وينبغي أن يكون لوليها أن يجمع من الوطء

(ليست قد) لتبرعه بالمبادرة  
(وقيل) وجوبا (تصوتظف)  
كاستعداد (طلب) منها  
أو من وليها (مابراه قاض من  
ثلاثة أيام فاقبل) لان  
الغرض من ذلك يحصل فيها  
فلا يجوز مجاوزتها وخرج بفرض  
التنظف الجهاز والسمن  
وتحويها فلا تهل له واكذا  
اقتطاع حيض ونفاس لان  
مدتهما قد تطول وتثاق  
التمتع معهما غير الوطء كما في  
الرتقاء (ولا طاعة وطء) في  
صغيرة ومريض وذات هزال  
عارض تصبر من به والتصريح  
بهذان زيادتي (وكره)  
للولي أو الزوجة (تسليم)  
أي تسليمها للزوج (قبها)  
أي الاطاعة في الصور الثلاث  
لما رواه قال الزوج لا أقربها  
حتى يزول المسامح لأنه قد  
لا يفي بذلك وذكر الكراهة  
في ذات الهزال مع التصريح  
بها في الاخر من زيادتي  
وبها صرح في الروضة كاملا  
في الصغيرة ومثلها الاخران  
(وتقرر) المهر على الزوج  
(بوطة وان حرم) كوقوعه  
في حيض أو دبر لاستيفاء  
مقابلته (وجوب) لاحدهما  
قبل ومنه ولوبة في نكاح صحيح لانتهاء العقد

ولو سلم الولي الصغيرة أو المذنونة اصله كان كتسليم البالغة نفسها لكن لو كملت  
كان له الامتناع به إذا سأل ولو سلمت الصغيرة نفسها ورأى الولي المصلحة في عدم  
تسليمها كان له الامتناع وان وطئت ح ل (قوله لم يسترد) أي ان قبضته فان لم يقبضه  
كان له ان يتمتع من اقباضه ح ل (قوله لتبرعه بالمبادرة) أي مع تسليمها للزوج ولا يرد  
مالا بادرته فكنت ولم يدفع المهر ولم يأنفأ فان لم الامتناع لعدم تسليمها بالوطء وان  
وجدها تسليم نفسها بالتكبير بخلاف ذلك فانه وجدها تسليم منه وتسليم منها (قوله)  
وتعمل (وتستحق النفقة ح ل وفي ع ش على م ر انه لا نفقة لها) (قوله كاستعداد)  
قال في شرح المهذب الاستعداد استعمال الحد منه وصار كناية عن خلق العانة  
شوبري (قوله الجهاز) بفتح الجيم وكسر هاء لان جهاز العروس والميت فيه الفتح  
والكسر وجهازا سفر بالفتح قال تعالى فلما جهزهم بيها هممهم والكسرية لغة قليلة  
كم في الصباح اه (قوله ونحوهما) كالترين (قوله قد تطول) أي ولو كانت عاداتها  
يوما وليلا نهاقا فتختلف (قوله ولا طاعة وطء) ولا نفقة لها مدة عدم الاطاعة ع ش  
(قوله وذات هزال عارض) بخلاف الخلق فليس لها ان تمتنع لانه غير موقوف الزوال  
ولوا دعى الزوج لمرة فانما تمتنع فيه الوطء عرضت على أربع نسوة أو على رجلين  
محرمين أو مومنين وفي كلام الشهاب البرلسي لو اختلفا في إمكان الوطء قالوا  
قول الاب ح ل (قوله وان قال الزوج لا أقربها) لكن المتمدان هذا خاص بالصغيرة  
وأما المريضة ونحوها فيجب اليها ما قاله حيث كان نفقة ح ل (قوله وتقرر بوطة) أي  
بتغيب حشفة أو قدوها وان لم تزل البكارة بأن لم ينتشر ولو اداها لم يضره هل  
ولو صدق لا يمكن وطؤه المتمدن نعم خلافا لا زركشي وفي كلام شيخنا بوطة وان لم  
يحصل به التحليل كالصغير الذي لا يثبت جامع ح ل والفرق بينه وبين التحليل  
ان مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا شوبري وأيضا القصد منه التغير عن ايقاع  
الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان أشد في التغير بحر (قوله بوطة) ويصدق بهينه  
في نفقه وكتب ايضا قوله بوطة وان كانت صغيرة لا توفا في العادة على ما في الايعاب  
شوبري (قوله وجوب) ومن الموت مسخ أحدهما محرما كله أو نصفه الاعلى ومثل  
الفرقة مسخ الزوج حيوانا كله أو نصفه الاعلى فالاول يجب علة الوفاة لو كان  
المسوخ الزوج والارث دون الثاني ح ل (قوله ولو يقتل) ما لم يقتل الحرقة زوجها  
قبل الدخول والاسقاط مهرها وقوله في نكاح صحيح بخلاف الفاسد فلا يستقر  
بالموت فيه ح ل (قوله لانتهاء العقد) أي وانتهى كاستيفاء الماعة ودفعه شرح  
الروض سم وعبارة هو لا جامع العصابة وبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره



(قوله وتقدم الخ) تنبيه لقوله وموت أي فلا يردان عليه (قوله ولو اعتق مريض الخ)  
 تنبيه لقول المتن بوطء ان كان قد دخل بها وقوله بموت ان لم يكن دخل فاقبل من ان  
 الاولى نقديه عند قوله نعم لو تزوج عبده أمته لانه مستثنى أيضا من سن ذكر المهر غير  
 ظاهر (قوله وإجازت الورثة) أي بعد الموت وقوله ولا مهر إذا لو وجب لرق بعضهما لانه  
 دين عليه فيرق بعضهما في مقابلته وإذا رقب بعضهما بطل نكاحها لان الشفص لا يتكح  
 من يملكه أو بعضه وإذا بطل نكاحها فلا مهر أي فيلزم الدور قبل وقد يسقط بعد  
 استقراره وذلك فيما لو اشترت حرة وزوجها بعد وطء وقبل قبضها الصداق لان السيد  
 لا يثبت له على عبده مال والراجح عدم سقوطه وتوزيه حيث قبضته فان لم تقبضه  
 رجعت عليه بعد عتقه لان المتنع انه ثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دوما حل  
 (قوله استمراله كالج) أي تبن مضيه على العصبة (قوله الا من من سقوطه) أي  
 لا وجود له لانه يجب بالعقد شيئا (قوله خلوة على القول الجديد) وعلى القول القديم  
 توجب المهر كالحنفية لان الخلوة عندهم أصابة (فصل في الصداق الفاسد) \*  
 وأسمايه ستة أقوال بعضهم عدم المالية وتفرق الصفقة والشرط الفاسد وتفرق  
 الولي والمخالفة والدور كما في جعل أمه صداقه كما مر قال على الحلال ومنهم الجهول  
 كما يأتي في قوله للجهل بما يخص كلا الخ بعد قول المصنف ولو تكلم نسوة الخ اه  
 (قوله وما يذكره) أي من قوله وفي زوجتك بنى الخ وقوله ولو ذكر وأمه اسرا الخ  
 (قوله ودم) وبفرق بينه وبين الخلع حيث يقع رجعا ولما بأن العقد أقوى من  
 الحل أقوى هنا على إيجاب مهر المثل كما في شرح موعبة زوى وبفرق بين الخلع  
 على دم حيث يقع رجعا وبين ما لو اصدقه ما حيث يجب مهر المثل بأن الغلب ثم  
 من جانب المرأة المعاوضة باعتبار كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا وبأن مقصود  
 النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع فان مقصوده الفرق وهي تحصل  
 غالبا دون عوض وما ذكره المصنف في انكبتها اما انكته الصكفا فقد مر حكمها  
 بتفصيلها اه وبفرق شيئا مري بأن الزوج لما كان متمكنا من إيقاع الطلاق مجانا  
 وبعوض كان ذكرا لغير المقصود كالأدم فوقع مجانا ولما كان الولي لا يمكنه إسقاط  
 مهر الزوجة مطلقا والروجة لا يمكنها إسقاط مهرها قبل وجوبه الا بتفويض صحيح  
 ولم يكن هذا تفويضا وجب مهر المثل لفساد العوض اه سم قال ع ش على م  
 وقد يقال لا داعي للفرق لاننا نسلم ان غير المقصود هنا أيضا كالأدم فكانه لم يسم  
 والنكاح إذا خلعت التسمية وجب مهر المثل كان الطلاق إذا خلعت العوض وقع  
 رجعا ثم رأيت في حجر ما يصرح به وبعبارة س ل قوله ودم أشار إلى انه لا فرق بين

وتقدم ان قتل السيد أمته  
 وقتلها نفسها يسقطان المهر  
 ولو اعتق مريض أمه لا يملك  
 غيره ما تزوجها وإجازت  
 الورثة العتق استمر النكاح  
 ولا مهر والمراد بقوله المهر  
 الا من من سقوطه ككله  
 بالعص أو شرطه بالطلاق  
 ونخرج بالوطء والموت غيرها  
 كاستئصال مائه وخلاوة  
 ومباشرة في غير الفرج حتى  
 لو طلقها بعد ذلك فلا يجب  
 الا الشعار لانه وان طلقتموهن  
 من قبل ان تمسوهن أي  
 بتمام موطن  
 مهر (فصل) في الصداق  
 الفاسد وما يذكره  
 لو نكحها بالامانة كحجر  
 وحرود ومقصوب (وجب  
 مهر مثل) لفساد الصداق  
 ما نكحها كونه مالا أو عا ولا  
 لزواج

ما يقصد وغيره وكان قياس ما في الملع من انه اذا خالهها على دم يقر رجعيانها تكون  
 كالقوضة وقر بأن المقد أقوى من الحل فتقرى على اصحاب مهر المثل وايضا التسمية  
 شرط لا يجب المسمى أو مهر المثل وإنما ذكر الدم له كالمسكوت عنه فيم هو  
 مرجب هنا لا تم (قوله سواء) كان جاهلا بذلك أم عالما به ومثله الزوجة فقيه أربع  
 صور لانه اما ان يكون عالما هو والزوجة أوجاه له أو هو عالما وهي جاهلة أو بالعكس  
 وقوله تكفر فيه أربع صور أيضا فالحاصل ستة عشر صورة من ضرب أربع في مثلها  
 (قوله أي بالملكه) أي وهو مقصود والافقديا الملوكة ومن غير الملوكة ما يستعيره  
 الزوج من المصاغ اه شيئا (قوله وبغيره) أي وهي جاهلة بذلك كما هو ظاهر حل  
 والظاهر ان هذا قيد في التخيير فقط بل هو الصواب كما في حجر وغيره وعبارة حجر وتخيير  
 ان جهلت بالحال والابان كانت عالمة فلا خيار لها وبثبت لها ما يقابلها من مهر  
 المثل اه بالمعنى (قوله بطل فيه) سواء قدمه أم أخره على المتمد خلافا لمخرى في قوله  
 اذا قدمه بطل المسمى بتمامه ووجب مهر المثل ع ش (قوله وتخيير) أي فورا (قوله  
 بحسب قيمتها) أي حيث كان غير الملوكة مقصودا والابان كان دما فكده مهر الملوكة  
 فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد تبسك باطلا فقام هسا ويفرق  
 بين البيع والنكاح بان النكاح أوسع في الجهة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل  
 ولا يقيد بمساده مخرج وعبارة ع ش على م قوله بحسب قيمتها ما لم يكن مر  
 في البيع ان شرط التوفيع ان يكون الحرام معلوما والابطل قطعاً وان يكون  
 مقصودا والا فينقد البيع بالملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل  
 ذلك هنا فيصير في الأول مهر مثل ولا شيء بديل غير المقصود في الثاني اه واعتبار  
 القيمة ظاهري في التقومات والمثلثات المختلفة القيمة اما المثلثات المتعدتها كاردني  
 قمح أحدهما مقصوب وقيمتها سواء فترجع بنصف مهر المثل من غير نظر للقيمة اه  
 شيئا ع زى وقد رد النحر خلا والمخرعدا حتى يكون لها قيمة فان كان النحر وفرض  
 خلا مثل النحل المصاحب له بحيث لا تزيد قيمته على قيمة النحل اعتبر التقسيط فيه  
 بالمثل وزنا أو كيلا والا اعتبر التقسيط باعتبار القيمة ع ش ملخصا (قوله وفي قوله  
 الخ) متعلق بقوله صم كل رى وقوله زوجتاك بنتى أي وكان ولي مالها أيضا وكيلا  
 عنها فيه شرح م (قوله فثلث العبد) عن الثوب فان لم يساو ثمن مثله أي مثل  
 الثوب بطل البيع ان لم تكن أذنت فيه بدونه وقوله وثناه صدق أي ان كان قدر  
 مهر المثل والابطل ان لم تأذن فيه ورجع مهر المثل برامى (قوله برجع الزوج  
 في نصفه) وهو ثلث البند في هذا المثل اذا رد الثوب ببيع استرد الثمن وهو ثلث

سواء كان جاهلا بذلك  
 أم عالما به (أو فكما به)  
 أي عالما بملكه (وبغيره بطل  
 فيه) أي فيما لا يملكه (فقط)  
 أي دون غيره مما لا يتفرق  
 الصنفه (وتخيير) هي من  
 فسح الصدق وإبقائه (فان  
 فسخته فمهر مثل) يجب لها  
 (والا) أي وان لم تقسضه  
 (فلها مع الملوكة حصه غيره  
 منه) أي من مهر مثل (بحسب  
 قيمتها) فاذا كانت مائة  
 مثلا بالسوية بينهما فلها عن  
 غير الملوكة نصف مهر المثل  
 وتعتبرى بالملكه أعم  
 مما ذكره (وفي) قوله  
 (زوجتاك بنتى) وبعتك  
 فوها هذا العبد صم كل (من  
 النكاح والمهر والبيع عملا  
 بجمع الصنفه بين مختلفي  
 القيمة كاذ بعض العبد صدق  
 وبعضه ثمن مبيع (وزرع  
 العبد على) قيمة (الثوب  
 ومهر مثل) فاذا كان مهر  
 المثل ألفا وقيمة الثوب خم مائة  
 فثلث العبد عن الثوب وثلثاه  
 صدق برجع الزوج في  
 نصفه اذا طلق قبل الدخول  
 (ولو نكح أوليه) هو أعم من  
 قوله لطفل (بفوق مهر مثل  
 من ماله)

العبد ولا تترك المرأة باقية لتطالب مهر المثل ونخرج بشوها ما لو قال ويستلثك ثوبى فانه  
لا يصح بالنسبة للبيع والصدوق اما النكاح فصحيح كافي زى فلا بد ان يكون  
الصدوق مع ما يبيع به للزوجة ونخرج بالثوب ما لو كان نقدا كان قال زوجه ان بقى  
وملكتك هذه المائة هاتين المائتين المائتين لك فان البيع والصدوق باطلان لانه  
من قاعدة مدحجوة ودرهم كافي حل ومرد (قوله يديق به) فلو كانت شربة يستغرق  
مهرها ما له أو يقر من الاستغراق فالنكاح باطل كما مر في تزويج المحجور عليه  
شيخنا و من ل (قوله لا رشيدة) اعترض به تركيب فاسد لان لا اذا دخلت  
على مفردة لسابق وجب تكرارها فهو لا فاض ولا بكرا لا شربة ولا غريبة  
واجب بانها بمعنى غير ظهر اعراسها ما يبعد هالكونها على صورة الحرف ولا التي  
يجب تكرارها مختصرة بما اذا كانت ثم مقفان متضادان وكونها بمعنى غير مخرج به  
السعد في قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظهر اعراسها الخ فلابد فيه صفة ابنت مصوب  
بالفتحة الظاهرة على رشيدة ولا مضاف ورشدة مضاف اليه مجرور بكسرة مقذرة  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التل فا فهم (قوله بكرا) ليس بقيد (قوله  
بلاذن) الاولى تأخيرها عن قوله بدونه لان المعنى بلاذن في الدون ورد بان  
تأخيرها يومهم رجوعه للثنتين مع انه خاص بالثانية لان الاذن الاول لا يعتبر  
(قوله أو عينت) أى الرشيدة بكرا أو يباحش وهو معطوف على قوله بلاذن  
وفي المعنى على مقدر تقديره ولم تعين قدرا (قوله فقص عنه) وان كان ما عقده  
أكثر من مهر المثل ولو في سفينة على المعتمد مرد وبحث الملقني انها لو كانت  
سفينة فسمى دون ما ذونها لكنه زائد على مهر مثلها انما قد يسمى للابضيع  
الزائد عليها وطرده في الرشيدة وهو متجه فيه ما معنى لا تقلا زى لان المثل قول  
انه متى خالف ما سمته لغت التسمية ووجب مهر المثل وهذا هو المعتمد كما قرر  
زى في درسه (قوله أو أطلقت) أى الرشيدة غير المجبرة بأن سكنت عن قدره  
وانما قد بانغير المجبرة ثلثا لانه مع قوله أو رشيدة لان تلك مقيدة بالمجبرة  
(قوله فقص عن مهر مثل) ومثل القص فيه ما الزيادة مع تعيين الزوج أو النسي  
عن الزيادة على الواحدة كالو كمل في البيع شوبرى (قوله على أن لا يها) أو غيره  
كوله ما حل (قوله على أن يعطيه) بالتحسية والقوقية شوبرى أى على أن  
يعطى الزوج الاب أو تعالى الزوجة الاب وأما على أن يعطيه الزوج الف اخرى  
فيصير بالعين والظاهر أن مملوكة الروحة مثلها في ذلك حل وقوله الف الاولى  
ان يكون اسم ان لانه عمدة لا يحذف ومفعول يعطى الثاني محذوف لدلالة ما قبله عليه

أى مال مولى به وهو مشاها  
يلقى به (أو أو كسح بيتا  
لا رشيدة) أصغرية وخصونة  
(أو رشيدة بكرا بلاذن بدونه)  
أى بدون مهر المثل (أو عينت  
له قد وانقص عنه أو أطلق  
فقص عن مهر مثل أو كسح  
بألف على ان لا يها أو)  
على ان يعطيه الف

وليس من التنازع لانه لا يصير في الحروف (قوله أو شرط في مهر خيار) أي  
 في العقد لا بعده ولو في مجلسه وفرق بينه وبين البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس  
 العقد بأن البيع لما دخله خيار المجلس كان ضمنه بمثابة مصلب العقد بمجامع عدم  
 الزوم ولا كذلك هنا ح ل ومورد شرط الخيار في المهر أن يقول زوجه كذا وكذا  
 على أن لك أولى الخيارات في المهر فإن شئت أو شئت أبقيت العقد به والأفصح الصناديق  
 ورجع مهر المثل مثلاً على م د (قوله بمقصوده الأصلي) أي وهو الاستمتاع  
 ح ل (قوله كان لا يتزوج فيه) أن هذا يقتضي أن التزوج على المعقود عليها  
 من مقتضيات العقد وفيه خفاء كذا قال الشهاب عميرة قال تلمبه سم قدي وجه بان  
 العقد على امرأة يقتضي إباحة غيرها أي عدم الحجر عليه فبادون أر بع نسوة والا  
 فمعلوم أنه ليس طالباً لذلك حتى يقال أنه مقتضى له ولا ينافي ذلك نبوت هذا المقتضى  
 عند عدم العقد أيضاً رأيت محرراً قد يشكك في كون التزوج عليهما من مقتضى  
 النكاح بأن المتبادر أنه لا يقتضي منعه ولا عدمه ويحجب بمنع ذلك وأدع أن نكاح  
 مادون الرابعة مقتضى حلها بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه ح ل وفيه ما فيه  
 وكتب عليه سم مانسه قد يوضع بأن نكاح الواحد مثلاً لما كان مظنة أنحر ومنع  
 غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها فدعا لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها  
 فصار نكاح غير هامن آتار نكاحها وتابعه في الثبوت فليأتمل فيه ذكره سم  
 وع ش على م د (قوله فعلم من هذا) أن المراد بكونه مقتضى التزوج غير هاته  
 ليس بمانع منه وإن كان عدم المنع ما ينافي قيل (قوله ولا نفقة لها) أي بالسكينة  
 بخلاف ما لو شرط أن ينق عليها غيره فهذا مما يحل بمقصود النكاح الأصلي فيبطل  
 النكاح وإن صحح البلقني العتمة وبطلان الشرط شرح م د قال جركيف يعقل فرق  
 بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يعقل من فرق بين ذلك  
 خيال لا أثر له أه وفرق س ل بأنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يهد  
 وجوبها على الأجنبي وأما وجوب النفقة على الولد في الاعفاف فالمراد بإيجاب  
 أدائها عن الولد أي فالولد بمنزلة الولد (قوله مع النكاح) أي في التسع صوراً  
 (قوله لانه لا يثبت) أي لا يفسد راجع لجميع الصور وقوله ولا يفسد شرط أي  
 في صورته وهي الأربع الأخيرة (قوله لفساد المسمى) علة لصحته بمهر المثل  
 وما قبله لصحته فقط فالمدعى شيئاً (قوله في صورته) وهي الأربع الأخيرة  
 (قوله في صورتي النقص) هما قوله أو عتبت له قدر أم قوله أو أطلقت الخ (قوله  
 محمول على مهر المثل) فكأنها قيدت به (قوله ووجه سادته في الأخيرة الخ)

(أو شرط في مهر خيار أو في  
 نكاح ما يخالف مقتضاه  
 ولم يحل بمقصوده الأصلي  
 كان لا يتزوج عليها) أولاً  
 نفقة لها (مع النكاح) لانه  
 لا يثبت بفساد العوض ولا  
 بفساد شرط مثل ذلك (مهر  
 مثل) لفساد المسمى بالشرط  
 في صورته و بالتقاء المحظ  
 والمصلحة في الثلاثة الأولى  
 وبالحاقه في صورتي النقص  
 ووجهها في ثابتيهما أن  
 النكاح بالاذن المطلق  
 محمول على مهر المثل وقد نقص  
 عنه ووجه سادته في الأخيرة  
 مخالفة الشرط لمقتضى  
 النكاح وفي التي قبلها أن  
 المهر لم يقض عوضاً

هذا التعديل غير ظاهر لانه اذا لم يعد على النكاح بالبطلان فكيف عوده على المهر  
 بالبطلان وايضا فيه مصادرة فالاولى في التعديل أن يعطل بما عطل به م وهو وانما يفسد  
 المهر لان شرطه لم يرض بالمسمى الامع سلامة شرطه ولم يسلم فوجب مهر المثل  
 (قوله بل فيه معنى النكاح) لانها تستمتع به كما يستمتع بها نكاح الاستمتاع في مقابلة  
 الاستمتاع والمهر نكحة وهبة شوبري (قوله فهو شرط عقده في عقد) شامل لما اذا  
 كان الاعطاء منها (قوله والا) بان كان الالف من المهر (قوله لغير الزوج) لانه اذا  
 مفعول فان جعل (قوله ولا يسري) دفع به ما يتوهم من تشبيهه بالبيع انه يفسد  
 ايضا كالبيع وقوله لاستغلاله أي عدم اقتضائه الى ذلك المهر بخلاف البيع  
 فان محتمة تتوقف على ذكر الثمن فهو غير مستغل (قوله ما لو كان ذلك) أي جميع  
 المال من مال الولي وأما لو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه تعليل  
 الاحتمال الاول ويأتي فيه تعليل الاحتمال الثاني ح ل (قوله ومحمته) أي  
 أحدا احتمالي الامام (قوله حذرا) علة لصحته بالمسمى وقوله من اضراره موليه أي  
 لو أبطلنا المسمى الرائد الذي سماه الولي لانه حينئذ يوجب مهر المثل في مال المولى  
 فيتضرر قال م ر ولغناه هذه المصلحة لم ينظر الى تضن دخوله في ملكه الذي عطل به  
 الاحتمال الآخر وقال ح ل هذا بناء على أن المهر يرجع للاب لو قلنا  
 بالفساد للابن لان صيغة التملك وقعت فاسده وهو كذلك بخلاف الفصح الاقضي  
 فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعديل انه لو انفرد المولى بما زاد من ماله أه  
 يعطل لانتفاء ذلك فليصر رشوبري والاقرب الصحة ع ش (قوله لانه) أي  
 الامهات يتضمن دخوله في ملكه مخرج في أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر  
 ع ش انه لا يدخل الاب صيغة تملك كان بهبه له ويقبله له فيعوز الاقتضاء بكلام  
 شيخ الاسلام المأخوذ من الاحتمال والافتاء بكلام ع ش وهو احوط لاجل أن  
 يكون موسرا بحال الصداق الذي هو شرط في صحة النكاح شيئا اعز بزي وصرح  
 ع ش مرة اخرى بأنه يكفي الهبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك الا في الولد البالغ  
 فيوافق ما هنا (قوله أو أحل) المناسب فان أحل لانه مفهوم قوله ولم يحل بمقصوده  
 الاصلى ومما يحل بمقصوده الاصلى شرط أن لا يرهبها أو لارته فلو كانت أمة  
 أو كسبية فان أراد ما دامت كذلك مع والافلا شوبري قال ح ل وفي كون نفق  
 الارث يحل بمقصود النكاح نظر ظاهر قوله كشرط محتملة وطه عدمه أي كشرط ولي  
 محتملة وطه الخ فالشارط هو الولي لا الزوجة لان الشرط لا يؤثر الا اذا كان في صلب  
 العقد لا في مجلسه ولا يكون كذلك الا اذا كان الشرط هو الولي فان الشرط منها

بل فيه معنى النكاح فلا يلحق  
 به الخيار وفي السادسة  
 والسابعة أن الالف أن لم  
 تكن من المهر فهو شرط عقد  
 في عقد ولا فقد جعل بعض  
 ما التزمه في مقابلة البضع  
 لغير الزوجة فيفسد كما  
 في البيع ولا يسري فساد  
 الى النكاح لاستغلاله ونخرج  
 بز ياتي في الاولى من ماله  
 ما لو كان ذلك من مال الولي  
 فيصح المسمى على أحد احتمالي  
 الامام وجرم به الحاوي  
 الصغير تبعاً لجماعة ومحمته  
 البلقيني واختاره الاذهي  
 حذرا من اضراره موليه بلزوم  
 مهر المثل في ماله وفسد  
 على احتماله الآخر لانه  
 يتضمن دخوله في ملك موليه  
 (أو أحل له) أي بمقصوده  
 الاصلى (كشرط) محتملة  
 (وطه عدمه) أو أه اذا  
 وطى أطلق أو بانتمت  
 أو فلا نكاح بينهما

لا يؤثر تقرير شيعتنا عثماني ويجوز ان يبقى الكلام على ظاهره من ان الشارط هو  
 الزوجة ويجعل على ما اذا عقدت بنفسها على مذهب ابي حنيفة ولكنه بعيد لان  
 الكلام في مذهبنا تأمل ويشترق بينهما وبين شرط عدم النفقة بان المقصود من  
 النكاح التماس التوقف على الوطء دون النفقة فكان قصده اصيليا وقصده غيره  
 تابع احل وقوله عدمه اى مطلقا والوقت كذا مع ابحاثه فيه فلو شرطه  
 في المتغيرة فان اراده مطلقا بطل العقد والاصح شوبرى (قوله او شرط فيه خيار)  
 اى في صواب العقد لا في مجاسه حل وشمل ولو شرطه على تقدير وجود عيب مثبت  
 للخيار وهو الواجبه خلافا للزكشى شرح مرقا قال ع ش قال في شرح الارشاد  
 ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصرع بمقتضى العقد  
 ولا يحيص عن ذلك المأخذ وان خاف م رسم على حجر وهو الحق الذي لا يحيص  
 عنه (قوله وخرج بتقيدى الخ) ولم يزل موافقه اى الزوج في الاول منزلة شرطه  
 حتى يصح ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تغليب الجانب المبتدى  
 فانبط الحكم به دون المساذه على شرطه دعما للتعارض حل ومراده بالاول  
 قول المصنف كشرط محتملة وطء الخ وبالساني قوله ما لو شرط الزوج ان لا يطأ بقوله  
 ولا موافقتها اى موافقة وليما تدبر (قوله لمناها) اى اذا عقدت بنفسها على  
 مذهب ابي حنيفة او من وليها ان عقده هو الاول بعيد لان الكلام في مذهبنا  
 (قوله بخلافه منها) ذكره مع انه عين ما تقدم في المتن توطئة لما بعده اى بخلاف  
 ما لو شرطت عليه عدم الوطء ولا يصح قال ع ش على م روطاه ولو كان الزوج  
 غير متهم الوطء لصغرا ونحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير  
 متهم بالنكاح لانه موافق لمقتضى النكاح (قوله كما رجه في الروضة) معتد  
 (قوله وما لو لم يجتم الوطء) اى وخرج ما لو لم الخ وقوله شرطت اى شرط وليها (قوله  
 فانه يصح) ولو اطلقت في الصورة الاولى بان لم تقيد بأبد الظاهر الصحة وكذا  
 لو اطلق ولي المتبعية اشتراط ان لا يطأ لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب  
 وقد يفرق بين هذه وبين الصغيرة بان الصغيرة بمنزلة الظاهر دواءها بحال لا في  
 الصغرا حل (قوله لانه قضية العقد) اى على هذه المرأة لا يطلق عقد وعبارة  
 شرح م ر لانه نصرع بمقتضيه الذرع اى لان الشرع يقتضى ان هذه لا توطأ  
 (قوله وما يوافق مقتضاه) فهو م قوله ما يخالف مقتضاه وفيه مع قوله السابق  
 أو اخل بشرع على غير ترتيب ألف (قوله ولو تكبر نسوة بهر) بان روحهن جذهن  
 أو عهن أو معتقهن ولو كان ينحص كل واحدة غير متمول وان قلنا بقول جبرانه لا بد

(أو شرط فيه خيار بطل  
 النكاح) الا خلال ما ذكر  
 وناقاة الخيار لروم النكاح  
 وخرج بتقيدى شرط عدم  
 الوطء بكونه منها وباحتمالها  
 فلو طء ما لو شرط الزوج  
 أن لا يطأ فلا يبطل النكاح  
 لان الوطء حق فيه فله تركه  
 بخلافه منها كحما رجه  
 في الروضة كما سهلها تبعها  
 للجمهور وقال في المبرأة  
 مذهب الشافعي وصححه  
 النووي في تصحيحه وخرجه  
 الجاوي وغيره وما لو لم يتحمل  
 الوطء أبد أو حالا اذا شرطت  
 أن لا يطأ أبد أو حتى يتحمل  
 فانه يصح لانه قضية العقد  
 صرح به البخاري في فتاويه  
 (أو شرط فيه) ما يوافق  
 مقتضاه كان ينقص عليها  
 أو يقسم لها (أو مالا) يخالف  
 مقتضاه (ولا) بواقعة بان لم  
 يتعلق به غرض كان لا تأكل  
 الا كذا (لو يؤثر) في نكاح  
 ولا مهر لا تنقضاء فأنه  
 (ولو نكح نسوة بهر) واحد  
 (فلسكل) منهن (مهر مثل)

أن يضمن كل واحد من المشركون في الامة بمثل ح ل (قوله الجعل) هللة للعلة  
 (قوله كالوايع عبيد جمع) أي فانه يفسد البيع والتظهير راجع للعلة لا لاصل  
 المسئلة شيخنا (قوله لودج أمته) أي لريق فانه الحر لا يتزوج أمتهين معنا  
 فلما تفسخ نكاح أحدهما قبل الدخول أو طلق ونزع المسمى عليهما باعتبار مهر المثل  
 فلو كان مهر الباقية عشرين والتي انفسخ نكاحها عشرة سقط عن الزوج ثلث  
 المسمى ووجب الباقية ثلثاه ع ش على م رأى اذا كان التسرق مسببا قال  
 الشومري وانظر لو كان تزويجهما من اثنين بواحد وقضية قوله لاتحاد  
 مال كله الصفة فيما يسمى الوكيل والوجه خلافه فليصر رومثل ذلك منته وأمتها  
 من عبد بصدق واحد فليصر رواجب بأن قوله لاتحاد المالك أي مع اتحاد الزوج  
 فلا يرد ما قاله (قوله ولودج كروا) أي الولي والزوج والشهود وعبادة م رأى  
 الزوج والولي والزوجة الرشيدة فجميع باعتبارهما وان كانت موافقة الولي حيث  
 لا مدخل لما في المزمع لولوا باعتبارهما ينضم للفرعين غالبا اه بالحرف (قوله مهرا  
 سرا) أي بعقد أو اتفاق أخذ ما بعده (قوله ما عقده) أي أولا م راد هو  
 الحقيق والثاني صوري وقوله اعتبارا بالعقد أي فلا نظر لما بعده

﴿فصل في التفويض﴾ مع ما ذكره من مهر المثل وما يوجبه ح ل  
 ومناسبة ذكر هذا الفصل في كتاب الصداق ان الصداق ثارة يجب بالعقد كما قدّم  
 وانه يجب بالولاء سواء استند للعقد كالواقع في التفويض أم لا كطواه الشبهة  
 (قوله رد الأمر) أي القول أو الفعل (قوله رد أمر المهر) لعل المراد بأمره قتلته  
 كثرته وجنسيته وقوله أو البضع المراد بأمره العقد عليه بالنظر للولي والمهر بالنظر  
 للزوج شيخنا (قوله إلى الولي) أي في مسئلة الحرية وقوله أو الزوج أي في مسئلة  
 السيد اذا تزوج أمته زى أو ان المراد على المعنيين في مقوضة فلا قول على كسر الواو  
 والثاني على فخصها س ل (قوله أو غيره) كالوكيل وعبادة ح ل قوله إلى الولي  
 وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الامة أي لانها مالهات لولها تزوجني  
 بلا مهر فقد ردت أمرا بضع اليه شيخنا عزبى (قوله وتفويض بضع) أي من  
 المرأة أو من سيد الامة بأن قالت للولي تزوجني بلا مهر أو قال سيد الامة تزوجت  
 بلا مهر ح ل فالمراد بتفويض البضع اخلاء النكاح عن المهر كما قاله م رأى  
 على الوجه الآتى أما لو قال الولي تزوجك بلا مهر ولم يسبق إذن منها لم يكن تفويضا  
 على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد ع ش عليه (قوله  
 وهو المراد هنا) وأما تفويض المرء فقد علم مما مر من انها ان عيت مهراتبع

انفساد المهر الجعل بالجعل  
 كلا منهن في الحال كما  
 لو باع عبيد جمع من واحد  
 نعم لودج أمته بمهر م  
 المسمى لاتحاد مال كله (ولو  
 ذكروا مهرا) سرا (أو أكثر)  
 منه (جهرا لم يعقده)  
 اعتبارا بالعقد فلو عقد سرا  
 يأنف ثم أعيد جهرا بالفرق  
 فباعتبار المثل أو اتفاقا على  
 ألف سرا ثم عقد جهرا  
 بالفرق لم يأنف وان على  
 هاتين الحالتين حل نص  
 الشافعي في موضع على أن  
 للمهر مهر السر في آخر على  
 انه مهر العلانية ﴿فصل﴾  
 في التفويض مع ما ذكر  
 معه وهو لفظة رد الأمر إلى  
 الغير وشراة أمر المهر إلى  
 الولي أو غيره أو البضع إلى  
 الولي أو الزوج فهو مسمان  
 تفويض مهر كقولها للولي  
 تزوجني بما شئت أو شاء  
 فلان وتفويض بضع وهو  
 المراد هنا وسيمت المرأة  
 مقوضة بكسر الواو

وان لم تعين زوجها بمهر المثل ع ش على م ر وفي كون هذا نفويضا فانظر لانهما عرفت  
 في الاول قد راو في الثاني اطلقت والاطلاق يحمل على مهر المثل (قوله نفويض  
 امرها) أي امر به نكاحا وهو العقد عليه (قوله فوض امرها) أي امر مهرها أي جعل له  
 دخلا في اصحابه بقرضه وكان عليه أن يزاد إلى الحاكم ح ل لان الولي فوض  
 أمر مهرها للحاكم أيضا لا به بقرضه عند التنازع كما يأتي وأجاب م ربان الحاكم  
 لما كان كسائب الزوج لم يحتج لذكره (قوله والفتح أقصم) لع ل المراد انه أكثر  
 استعمالا والاهمي الكسر بخالف لفتح ح ل (قوله ورشيدة) أي غير محجور  
 عليها تدخل السفينة التي لم يجبر عليها اذ هي رشيدة حكما س ل (قوله  
 بقولها) الباء لتصور يروجه كون هذا نفويض بضع انها الما قالت لوليها ازوجني  
 بلامهز فقد ردت أمر البضع اليه وقوله بلامهز وان زادت لافي الحال ولا بعد الوطء  
 كما في الزمادى وغيره وقوله فزوج لا بمهر مثل من تمام التصوير كما يدل عليه ذكر  
 مفهومه بعد قال م ر فان زوجها بمهر المثل من نقل البلد مع ما سباه وقوله فزوج  
 لا بمهر مثل أي من نقد البلد بدليل ما بعده (قوله أو زوج بدون مهر المثل الخ) لان  
 تسميته ملحة من أصلها لانها لم توافي الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة  
 فيجب مهر المثل بالاعتد على ان التسمية الفاسدة انما توجب مهر المثل اذ لم يؤذن  
 في ترك المهر فكان هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أي على كون التسمية  
 الفاسدة توجب مهر المثل بالاعتد مالم يكن هناك نفويض من المرأة ح ل (قوله  
 أو بغير نقد البلد) معطوف على قوله لا بمهر مثل أي وان زاد على مهر المثل فنقد البلد  
 ليس من معنى مهر المثل حتى يخالف ما سياتي في قوله فرض فاض مهر مثل حالا  
 من نقد البلد المصرح ذلك بأن نقد البلد ليس من معنى مهر المثل وكذا تقدم  
 في شروط الاجرا لان يقال مهر المثل له الاطلاقان تارة يراد به النقد فقط وتارة  
 يراد به ما يشبهه وتكون من نقد البلد مراده الاغم من ذلك وحينئذ يصح أن يكون  
 معطوفا على دون ح ل والصواب أن المراد بمهر المثل القدر فقط وان قوله أو بغير  
 نقد البلد معطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله في قول المصنف لا بمهر مثل أي  
 من نقد البلد كما تقدم تقريره (قوله أو بغير نقد البلد) أي أو بوج ل (قوله  
 غير المكتوبة) أي كتابة محبصة بر ماوى أمال المكتوبة فهي مع سيدها كالخرة  
 مع وليها فيصح نفويضا ح ل (قوله أو سكت) لم نقل أو زوج بدون مهر المثل  
 أو بغير نقد البلد كما قال في الولي لانه لا يكون نفويضا حينئذ فيصح بدون مهر  
 المثل أو بغير نقد البلد اذا عقد بها لان المهر حقه شيئا (قوله تبرع) أي ظاهرا

نفويض الى الولي بلامهز  
 ويقضي لان الولي فوض  
 امرها الى الزوج قال في البصر  
 والفتح أقصم مع نفويض  
 رشيدة (قوله لوليها) زوجني  
 بلامهز فزوج لا بمهر مثل  
 بأن نفى المهر أو سكت  
 أو زوج بدون مهر مثل  
 أو بغير نقد البلد كما في الحاوي  
 (كسبت) زوج أمته غير  
 المكتوبة (ولا مهر) بأن نفى  
 المهر أو سكت بخلاف غير  
 الرشيدة لان النفويض  
 تبرع لكن يستفاد به الولي  
 من السفينة الاذن  
 في تزويجها وبخلاف  
 ما لو سكت عنه الرشيدة



لان النكاح يعقد غالبا بمهر فيعمل الاذن على العادة فكأنها (٢٣٨) قالت زوجتي بمهر وبه مهر في الشرح

والافو جوب مهر المثل يمنع كونه تبرعا (قوله غالبا) خرج به الما لزوج أمته لعبدته وما لو كفي في الكفر مفوضة الخ ما يأتي (قوله وبه) أي يكون سكوت الرشيدة عن المهر ليس تقويضا وان لم يكن كان سكوت السيد تقويضا دون سكوت الرشيدة وأوجب بأن السيد لما كان مباشرا كان سكوته تقويضا (قوله فيها) أي في الأخيرين وأما الأولتان فإن سكوت الولي أو زوج بدونه مهر المثل مع النكاح بمهر المثل وإن زوج بأكثر من مهر المثل مع المسمى اه شيعنا (قوله لان الوطه لا يباح بالا بحة) أي فبان عن التصور بصورة المباح وعبرة ان الرفعة لان البضع لا ينحصر حقا لأمراة بل فيه حق الله تعالى الا ترى انه لا يباح بالا بحة فيصان عن التصور بصورة المباحات اه ح ل فاندفع ما يقال ان الوطه في هذه الصورة ليس مستندا الى اباحة وليست هي التي أحلتها وانما الذي أحله العقد وحاصل الدفع أن التقويض فيه صورة الاباحة والوطه مصونة عن التصور بصورة المباح فالمرجع بمهر بالوطه أو الموت لزم أن يكون الوطه متصورا بصورة المباح اه شيعنا (قوله لفيه) أي في الوطه من حيث المنع منه سمع ش (قوله من حق الله تعالى) وهو أنه لا يجوز أي الوطه على سبيل الزنا وفسر بعضهم حق الله تعالى بقوله يعني ان اباحته متوقفة على اذن الشارع وهو ظاهر (قوله نعم لو كفي في الكفر) أي وهو ما حريان شو برى وم ر فلا يخالف ما قاله الرافعي عن التتمة وحزم به في الرصة انه لو كفي ذم ذمته على أن لا مهر لها وترافعا لينا فخصكم بينهما بحكم المسلمين اه سم أي لا التزامهم أحكامنا بخلاف الحريرين (قوله ثم اعتقها الخ) قيد به مع انه لا مهر مطلقا لانه محل نومه انه لها أو للبايع لانه وجب في ملكه (قوله ان بروع) قال الجوهري بروع بنت واشق يفتح الباء وأهل الحديث يقولون بكسرهما والصواب الفتح لانه ليس في كلام العرب فعول بالكسر الا خروع اسم لكل بنت لان وعتمد اسم لواد وقديما فعول أيضا في عتور بالراء اسم لواد خشن ودود اسم لمجل معروف ذكرهما في العباب وفي القاموس بروع كجدول ولا يكسر بنت واشق الصهاينة شو برى (قوله فبات زوجها) وهو هلال بن مروان برماوى (قوله فتضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) ان قلت لم قدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون ما تقدم من أفراد القياس فهذا الحديث ليس نصا لانه على حد فتضى بالشفقة فلا يلزم بل يحتمل الخصوصية وأيضا ليس في انبأ انه لم يأت قبل الموت تأمل اه ح ل (قوله حسن) أي من طريق صحيح من طريق آخرى (قوله وتسدل القبران) أي

الصغير بخلاف ما لو زوج بمهر المثل من نقد البلدو بخلاف ما لو زوج السيد أمته المذكرة بمهر ولودون مهر مثلها فيصحب المسمى فيهما وتعتبرى بما ذكر أعظم بما ذكره (ووجب بوطه أو موت) لاحدهما (مهر مثل) لان الوطه لا يباح بالا بحة لها فيه من حق الله تعالى نعم لو كفي في الكفر مفوضة ثم أسلموا واعتقداهم أن لا مهر فتقوضة بحال ثم وطاء فلا شيء لها لانه استحق وطئا بلا مهر فأشبهه ما لو زوج أمته عبده ثم اعتقهما أو أحدهما أو باعهما ثم وطئا الزوج والموت كالوطه في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التقويض وقد روى أبو داود وغيره أن بروع بنت واشق كتبت بلامه فبات زوجها قبل أن يفرض لها فتضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر فساتها وبالبراث وقال الترمذى حسن صحيح وبما ذكره علم أن المهر لا يجب بالعقد ولو وجب به لتشطر بالطلاق قبل الدخول كما سمي وقد دل

لانه مقتضى للرجوب بالوطء (٢٣٩) أو بالموت وهذا في مسئلة الوطء ما صححه في الاصل والشرح الصغير ونقله

الرافعي في سرية العتق عن  
اعتبار الاكثر من لكن صحح  
في أصل الروضة أن العتق  
فيه أكثر مهر من العتق  
الوطء لان البضع دخل بالعقد  
في ضمانه واقرن به الا تلاف  
فوجب الاكثر كما قبض  
بشراء فاسد واعتبار حال العقد  
في الموت من زبادى (ولها)  
أى المقوضة (قبل وطء طلب  
فرض مهر وجب نفسها)  
أى لفرض لتكون على  
بغيره من تسليم نفسها (و)  
حبس نفسها (لتسليم  
مفروض) غير مؤجل كالسبي  
ابتداء (وهو) أى المفروض  
(مارضى) به ولو مؤجلا  
أو فوق مهر أو جاهلين بقدره  
ابتداء كالسبي لان المفروض  
ليس بدلا عن مهر المثل ليشترط  
العلم به بل الواجب أحدهما  
(نكاحا متنع) الزوج (منه)  
أى من فرضه (أو تنازعا  
فيه) أى فى قدر ما يفرض  
(فرض قاض مهر مثل) ان  
(علمه) حتى لا يز بد عليه  
ولا ينقص عنه الا بقرائن  
يسير يحتمل عادة أو بتفاوت  
المؤجل ان كان مهر المثل  
مؤجلا (حال من نقد بلد) لها  
وان رضيت بغيره كما فى قيم التلغات لان منصبه الانزام فلا يليق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به

في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تسوهن الخ وهذا فى المعنى تطليل  
لخذف والتقدير بالانزام بما لانه قد دقل القرآن الخ (قوله بالوطء) متعلق  
بالرجوب وهو متعلق بالمقتضى (قوله فى سرية العتق) اسم كتاب (قوله لكن  
صحح فى الروضة) معتد ومثله الموت على ما عتده شافيا خلافا لابن حجر حيث  
استنوجه اعتبار يوم العقد ورد بأنه لم يحصل معه اتلاف البضع ح ل (قوله  
واقترن به) أى بالضمنان أو بالدخول المفهوم من دخل كما قاله الغنائى (قوله  
كالمقبوض بشراء فاسد) أى فان العتد فيه وجوب الاكثر أيضا شوبرى (قوله  
واعتبار حال العقد الخ) وقد علمت أن المعتبرا أكثر الامر من من العقد على الموت  
ح ل (قوله ولها قبل وطء طلب فرض) استشكل بأنه اذا كان المهر لا يجب  
الا بالوطء أو الموت كيف تطالب بالفرض وتحبس نفسها قبل الوطء واجيب بأن  
المعقد سبب وجوبه بفرض الفرض ح ل فلما جرى سبب وجوبه جازها المطالب وبعبارة  
شرح م ر واستشكله الامام بأ ما ان قتا يجب مهر المثل بالمعقد ما معنى المقوضة  
وان قلنا لم يجب شىء فكيف نطلب ما لا يجب قال ومن طمع أن يلقى ما وضع على  
الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا اه واجيب بما تقدم (قوله أو جاهلين بقدره)  
أى مهر المثل شوبرى ويدل عليه قوله ليس شرط العلم به ولان غرضه الرضى على القابل  
بأشراط العلم به وقوله كالسبي ابتداء أى قياسا عليه فانه أيضا ما رضى به ولو مؤجلا  
أو فرق مهر المثل فهو راجع لجميع ما قبله (قوله ولان المفروض الخ) راجع لقوله  
أو جاهلين بقدره فقط (قوله فلو امتنع) راجع لقوله ولما قبل وطء الخ وقوله أو تنازعا  
راجع لقوله وهو ما رضى به (قوله أى فى قدر ما يفرض) أشار الشارح الى أن  
فى المتن استغنى ما وحذف مضاف تدبر (قوله فرض قاض) أى بعد دعوى (قوله  
ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا اشترطا لجواز تصرفه لانه قد دقل لوصافه  
فى نفس الامر قلت لا بل الذى دل عليه كلامهم انه شرط لهما لان قضاء القاضى  
مع الجهل لا ينفذ وان صادف الحق تحفة شوبرى ومثله م ر (قوله لا يز بد عليه  
ولا ينقص) لانه متصرف عن الغير اه (قوله من نقد بلد لها) الجعبدان المعتبر بلد  
الفرض يوم الفرض وتقد ذلك اليوم وفى كلام حجر بلد الفرض فيما يظهر قال وعليه  
فهو يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل قال ولا ينافى قولنا بلد الفرض من غير بلد  
المرأة لاستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالعبر ببلد الفرض  
لتدخل هذه الصورة أولى ح ل ومثله شرح م ر (قوله كفى قيم التلغات) أى  
فانه يشترط أن تكون حالة من نقد البلد وقوله خلاف ذلك أى خلاف فرضه حالا

فانه حكم منه (ولا يصح فرض اجنبي) ولعن ماله لانه (٢٤٠) خلاف ما يقتضيه البهقه (وبه فرض صحيح)

ومن نقد المباد (قوله فانه حكم منه) أي وحكمه لا يشوق لزومه بل رخصه  
 الخصم به (قوله ولا يصح فرض اجنبي) بمعنى انه لا يلزمها الرضى به والا لوزنيها  
 صح (قوله اجنبي) وهو من ليس وكذا عن أحدهما ولا وليا له ولا مال كاله ولا من  
 يلزمه المهر كالولدي الاعفان قل على الجمل والتماسا زاءء دين غيره بغير اذنه  
 لانه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرفه فيه فلم  
 يلحق بغير الصاقد وما ذونه شرح م د (قوله فلا يشطر) أي القهرهم قوله تعالى  
 وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ولهن المنة كما سيأتي  
 شرح م د (قوله وبخلاف المفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء  
 العقد مهر المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا وام سبقه انما لعن العوض  
 فلم ينظر لانه قد شرح م د (قوله وبخلاف الفاسد المسمى في العقد) أي فانه يشطر  
 فيه مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (قوله ما يرغب) أي ما يرغب فيه بالفعل بدليل  
 ما سيأتي في قوله وأولئك من شيئا (قوله عادة) خرج ما لو شذ واحد لفرط سفته  
 ويسار فرغب بزيادة شوبري (قوله من نساء عصباتها) أي لو فرضت ذكورا  
 شيئا غير بزي (قوله بأن فقدن) أي لم يوجدن والألفانبات يعتبرن كما علمت من  
 كلام المصنف ح ل وم د (قوله أو جهل مهرهن) أو كانت مفوتنة ولم يفرض لهما  
 مهر مثل ح ل (قوله قرابات الام) وكذا الام نفسها م د (قوله لا المذ كورات  
 في الفرائض) فهن هنا أهم من المذ كورات في الفرائض لشموله للجهات الوارثات  
 وأخص من حيث عدم شموله لبنات العملت ونسب الاخوات للاب ح ل (قوله  
 كجدة) أي من قبل الام أما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من  
 العصبات لعدم دخولها في تعريف كل كما يعلم من عبارة ع ش على م د (قوله  
 تقدم القرني) فجهة الامومة مقدمة على جهة الاخوة من الام ح ل وعبارة تشرح  
 م د فارادى أي قرابات للام من جهة الاب والام فأي أهم من ارحام الفرائض من  
 حيث شمولها للجهات الوارثات وأخص من حيث عدم شمولها لبنات العمات  
 والاخوات ونحوهما وقضية كلامهم ما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف  
 لا تعتبر وتعتبر أمها ولها قال الماوردي تقدم الام الخ (قوله واعتبر الماوردي الخ) أي  
 لان قوله قرابات الام لا تدخل فيه الام وكلامهم يقتضي أن الاخت للام تكون بعد  
 الجسة وعبارة الماوردي يقدم من نساء الارحام للام ثم الاخت للام ثم الجسرات  
 ثم الخالات ثم بنات الاخوات أي للام ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال لواجتمع أم  
 أب وام أم وأوجه نالها النسوية واعتمد هذا شيئا وقوله وعلى هذا يفيد أن ام الأب

كسبي) فيشطر بطلاق  
 قبل وطء بخلاف ما لو طلق  
 قبل فرض ووطء فلا يشطر  
 وبخلاف المفروض الفاسد  
 كغيره فلا يزوج في الذشطر  
 اذا طلق قبل الوطء بخلاف  
 الفاسد المسمى في العقد  
 (ومهر المثل ما يرغب به  
 في مثلها من) عادة (من)  
 نساء (عصباتها) وانما من  
 وهن النسوبات الى من  
 تنسب هي اليه كالاخت  
 وبنت الاح والعممة وبنت  
 العم دون الام والجدة والخالة  
 وتعتبر (القرني فالقرني)  
 منهن (فتقدم اخت لابوين  
 فلا بنت أخ) فبنت ابنه  
 وان سفل (فعممة كذلك)  
 أي لابوين فلا بنت عم  
 كذلك (فان تعدد معرفته)  
 أي معرفة ما يرغب به في  
 مثلها من نساء العصبات  
 بأن فقدن أولئك من أو جهل  
 مهرهن (فرحم) لما يعتبر  
 مهرها من والمراد هنا به  
 قرابات الام لا المذ كورات  
 في الفرائض لان اتهام الام  
 يعتبرن هنا (كجدة وخالة)  
 تقدم الجهة القرني منهن على  
 غيرهما وتقدم القرني

من ذوات الارحام وهو يخالف قوله والمراد بهن قرابات الام تأمل ح ل قال ع ش  
 على م ر قوله لو جمع أم أب أي لا لادلال الكلام في قراباتها اما ما في النكوحه  
 فلا تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره وينبغي انها من نساء العصبات متقدم  
 على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبة هنا من لو فرضت ذكرا كانت في محل  
 العصوبة وام الاب لو فرضت كذلك كانت اباب لكن فيه انها لا يشملها قولهم  
 وهن المنسوبات الي من تنسب هي اليه فانها قد تكون من غير قبيلتها او اهل  
 بلد اهل قضية ذلك انها ليست من نساء العصبة ولا من ذوات الارحام كينت الامة  
 ومقتضى ذلك ان تكون من الاجنيات اه ع ش عليه (قوله فلا تحت لها) أي  
 أخت المفوضة لانها اما اختها الشقيقة ولا يفهمى في محل العصوبة كما تقدم  
 شو برى (قوله فان تعذر الخ) عبارة شريح م ر فان تعذر ارحامها فنساء بلدها  
 ثم اقرب بلد اليها ثم اقرب النساء بها شها (قوله وخسته) وكونها قرينة وبلدية  
 وبديهة حل (قوله اعتبر نساء بلدها) ظاهره وان كن ابعدها هو كذلك قاله شيخنا  
 زهير اثم انتهى في الفيض على خلافه شو برى ونقل سم عن م ر مراعاة من  
 في بلدان استويا حل (قوله ونصاحه) وفي الكافي اعتبار مال الزوج ايضا من  
 اليسار والعلم والعفة والنسب معنى انهن لو خفف لذي يسارا وعلم وبهو ذلك اعتبر  
 واتمام يعتبروا المال والجمال في الكفاة لان مدارها على دفع العاومدار المهر على  
 ما يختلف به الرغبات اه حل وعبارة البرماوى قوله ويعتبر الخ أي في الزوجة  
 وكذلك في الزوج ايضا لان ذلك امر يختلف به الغرض من زيادة المهر ونقصه وان لم  
 يكن فقد صار وبذلك فارق عدم اعتبار في الكفاة (قوله أو نقص مما ذكر) أي  
 من ازيد ادماء كرو يمكن رجوعه للفضل فقط وعبارة شريح م ر ولو اختصت عنهن  
 بفضل شى ومما ذكره ونقص شى من مده اه ثم ظهران قوله مما ذكره راجع للامر من  
 لان الثوب به نقص والسند قد يكون نقصا في الجوز فتأمل (قوله لائق بالحال)  
 أي بحسب ما راء قاض باحتجاده شرح م ر (قوله لنقص نسب) كان كان من  
 اهل الماصب كان قاضيا وعزل لان المراد هنا بالنسب ما يحصل به الترف  
 ولو الدينى حل وعبارة س ل مثاله ان يترج أحد ثلاثة اخوة بنت شريف  
 والاخران بنتى خسيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فزوجت بنت الشريف  
 بألف وبنت احدى الخسيسين بمائة فاذا زوجت الاخرى فقيضا ووطئت  
 أو اردنا ان نفرض لها فعتبر بالخسيسية دون الشريف اه وقال شيخنا هشامى  
 صورتها ثلاثة اخوة واحد منهم عالم والاخران غير عالين فزوج العالم بنته بمائة

فلا تحت لها قبل الحقة فان  
 تعذر اعتبر ببلد لها من  
 الاجنيات وتعتبر العربية  
 دينية مثلها والامة بأمة  
 مثلها والعقيقة بعقيقة مثلها  
 وينظر الى شرف سيد وحملا  
 وخسته ولو كانت نساء  
 العصبة ببلدين هي في  
 اقدمهما اعتبر نساء بلدها  
 (ويعتبر ما يختلف به غرض  
 كسكن وعمل) ويسار وبكارة  
 وذو به وجمال وعفة وعلم  
 وفصاحة (فان اختصت)  
 عنهن (بفضل أو نقص)  
 مما ذكر (فرض) مهر (لائق)  
 بالحال (ويعتبر ما يحسنه من  
 واحدة لنقص نسب يعتبر  
 رغبة) هذا من زيادتي اما  
 مساحتها لالذلك ولا يعتبر  
 اعتبارا بالانساب وعليه يحتمل  
 قوله ولو ساحت واحدة  
 لم تحبم واقتضا (و) تعتبر  
 مساحتها (منهن)

واحد من ذلك بتسعين فاذا تزوج الاخر بنته فهو ايضا فاسم اعتبار بنت غير العالم  
 فمهرها تسعون اه وصورها شيخنا العزيز بان نقي رجل ابنه واقبى ابيه من زنا  
 ثم استلحقه فاته وان استلحقه بنقص نفسه فاذا اولد لهذا الولد فتحصل في نسبها  
 مادة ترى بقل رغبة بسبب نقي ابيها فاذا اساحت لنقص نسبها وكان لها بنت عم  
 اوبها مني ايضا وزوجناها فهو ايضا لم يعتبر في مهرها مهر عصبائها عن لم يمكن  
 في نسبهم نقص كان يكون لا بيها اخ غير مني بلعان وله بنات فلا تعتبر به بل تعتبر  
 بالتي اوبها مني وقال شيخنا ح في ثلاث اخوات لام اوبوا واحدة شريف وابواتين  
 غير شريف فزوجت بنت الشريف ثمانية واحدة من اللتين بتسعين فاذا تزوجت  
 الثالثة فهو ايضا اعتبرت بالتي مهرها تسعون دون الاخرى (قوله كلهن اوبها مني)  
 انظر وجه اعتبار الكل اوالغالب هنا دون ما قبله وقد وجه بان النقص لما دخل  
 على النسب في الاول فتر الرغبة فبطل النظر الى مهرها الاول وعلم بمساحة هذا ان  
 هذا القدر هو غاية ما يرغب به فيها الا ان فعاده مهر ثلثها اليه مكان - كما جعل امثالها  
 بما علم ولا كذلك هذه بل امره على حاله لم يتغير فلا نظر مساحة بعضهن لا لقتض  
 فانه بطا لكل اوالغالب شورى (قوله لعمري) يؤخذ من ذلك جواب حادثة  
 وقع السؤال عنها هي ان شخصا بالريف له بنات زوج بعضهن به بمهر غال جريا على  
 عادتهن وبعضهن بمهر بدون ذلك لما رأى فيه من الصلحة لها من الراحة التي  
 تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما جرت به العادة من المساحة لزواج الذي هو  
 من مصر وهوان ذلك مخرج لا مانع منه بجرمان العادة بالمساحة لئلا ذلك وانه لو اريد  
 تزويج واحدة من افارب تلك النسوة بعد ذلك لنظر في حال الزوج اوهو من مصر  
 فيسمح له أم من القرى فيشده عليه ومثل الاب غير من بقية الاولياء كما هو ظاهر  
 اه ع ش على مد (قوله وفي وطء شبهة) أي انها بان لا تكون زانية والا لولى ان  
 يقدمه على قوله ومهر المثل الخ لانه يوجبها ايضا (قوله كنيح فاسد) فهذه شبهة  
 طريق ومابعد شبهة حمل (قوله او شريك الامة المشتركة) فيازمه مهر مثل حصه  
 شريكه فقط لكن لو استولد هالزومه ايضا فان قيمتها كائما نص عليه الشافعي عن  
 (قوله اوسيد مكاتبته) في الناشرى املووه مكاتبته مرارا لمها مهر واحد الا ان  
 تجل منه فان جلت فخيرت بين اخذ المهر وتكون على الكتابة وبين ان تجزئ نفسها  
 وتكون أم ولد ولا مهر لها لانفساخ الكتابة واذا اختارت الصدق فوطئها ثانيا  
 خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وكذا سائر الوطئات نص عليه في الام  
 شورى (قوله مهر مثل) أي بكر ان كانت بكر الا اذا وطء العبد أمة سيده اوسيدته

كلهن اوبها مني (لعمري)  
 كشرى فلو جرت عادتهن  
 بمساحة من ذكروا غير  
 خففنا مهر هذه في حق دون  
 غيره ونحو من زيادتي (وفي)  
 وطء شبهة (كنيح فاسد)  
 ووطء أمة ولده او شريك  
 المشتركة اوسيد مكاتبته  
 (مهر مثل)

دون حد وارش بكارة (وقته) (٢٤٣) أى وقت وطه الشبهة نظرا الى وقت الاتفاق لا وقت العقد

في النكاح الماسد لانه لاحرمه للعقد الفاسد ولا يتعد (أى المهر) بتدده (أى الوطء) ان التحدت (أى الشبهة) (ولم يؤد) أى المهر (قبل تعدد وطه) كان تعدد في نكاح فاسد لشمول الشبهة لجميع الوطئات (بل يعتبر أعلی احوال) للوطء فيجب مهر تلك الحد لانه لو لم يقع الا الوطئة فيها لوجب ذلك المهر فالوطئات الزائدة اذا لم تقتض زيادة لا توجب نقصا وخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكره لامرأة أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة وباتحادها بتعدد ما في تعدد المهر بمهما اذا الموجب له الاتفاق وقد تعدد بلا شبهة في الاقل وبدون اتحادهما في الثاني كان وطء امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسد ووطئها بظنهما وزوجته ثم علم الواقع ثم ظنهما أخرى زوجته فوطئها وبزاد في ولم يؤد قبل تعدد وطء ماله اذى قبل تعدد المهر فتعدد فاه الماوردى وبما تقر على ان العبرة في عدم تعدد المهر باتحادا لشبهة لا باتحاد جنسها

وهو كذا لو كانت الموطوءة حرة كالأفغان باتلاف حالها أو مرتدة وماتت على ردتها حل وسم (قوله دون حد وارش بكارة) فلا يجب على المتهمة كفافه مروه وغيره خلافا لرى القائل بوجوب ارش البكارة تبعاً لمجرى عقل عنه في غير الحاشية انه رجع عنه وعلى المتهمة بقرا ارش بالجور على غيره بالرفع معطوف على مهر (قوله ولا يتعد بتدده) اراد بالتدده ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الزينة فلونزوع وعادوا لافصال متوالة ولم يقض وطء الا آخر مرة فوطء واحد جزيا اما اذا لم تنوصل الافعال فتعدد الوطئات وان لم ينقض وما رسل و مرد واما حاصل انه متى نزع فاصد المترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد والاملا شرح مرد وعسارة حل ولا يتعد ما لم ينزع فاصد المترك ثم يعود والا كان متددا ومثله مرد (قوله ان التحدت) أى شخصها كأيما في (قوله وخرج بالشبهة) أى انق في قوله ان التحدت (قوله أو نحوه) أى نحو وطء المكره (قوله كوطء نائمة) لا شعور لها أو طئته زوجا حل (قوله أو ووطئها بظنهما وزوجته) وهذه شبهة فاعل قال الشوبرى انظر هل هو معطوف على قوله وافر أو نكاح آخر والظاهر الثاني وانظر حكم الاول (قوله وعسارة) أى من التمثيل بقوله كان وطء امرأة الخ فان جنس الشبهة واحد وهى شبهة الطريق في الاول والفاعل في الثاني ومع ذلك تعدد المهر لتعدد شخصها قال حل وعلم ايضا ان العبرة في الشبهة الموجبة له مهر بظنهما وكذا بغير ظنهما بالنسبة لتعدد ما يجب كان زانبا بان اكراهها والافا عيرة بظنه \* (فصل في ما يسقط المهر) وما ينصفه وما يذ كرم معها أى من قوله فلونزاد بعده الخ عس (قوله في الحياة) خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقدم وكالموت عذره هرا وارا ما مع أحدهما جبرا فان مع الزوج حيوانا كذا كان هرا لاعذرة على الأوجه نظرا للحياة اه جبر والمعتد ان نصف المهر لا يعود اليه لانه ليس أهلا لاقض والا املك بل يبقى في يدها ومع ذلك لا تملكه ولو مات لم يعد لورثته وان لم يقضه كان لها المطالبة بجميع زى باختصار ولو مع نصفه جادا ونصفه حيوانا فالعبرة بالاعلى لانه محل العقل ونحوه وان مع بال طول أحد المشقين جبروا الاخر حيوانا فكل لو مع كله حيوانا واذا مسقت رجلا وهرا مرة تغيرت الفرقة وان عادا كما كاناه سم وقول ابن حجره كذا كذا أى كالفرة في الحياة هرا أى في نصف المهر لان الفرقة بسببه وقول زى كان لها المطالبة بجميع مشكل لانها النصف فقط وعسارة قل على الجلال ومنضها حيوانا ولو بعد الدخول ينجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كعكسه

باتحادا لشبهة لا باتحاد جنسها المفهوم من كلام الاصل \* (فصل في ما يسقط المهر) \* (الفراق) في النجاة

الآتي وفارق الردة ببقاء الجنسية فيها ومصلحة حيوانا بغير الفرقة أيضا ولا يسقط  
 المهر ولو قبل الدخول لعدم عودته اليه لخروجه عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء  
 حياته وقاله السنماطي بتشطره قبل الدخول والامر في النصف العاشر ليرأى  
 الامام كباقي أمواله (قوله قبل وطء) أي في قبل أو دبر ولو بعد استدخال منه حل  
 (قوله منها) متعلق بفسخ أو يبيح وجعل الفسخ منها سبباً في مسامحة لان الفراق  
 يحصل به لانه سبب له فالمراد بالسبب ما يشمل المباشرة وبعبارة المنهاج الفرقة قبل  
 وطء منها أو يسببها كفسخه بغيرها يسقط المهر قال م لان فسخه الساشيء  
 عنها كفسخها وانما يلزم اباها المسلم مهرها مع انه قوت بدل بضعها بناء على ان  
 تبعيتها فيه كاستقلالها بخلاف المروضة يلزمها المهر وان لزمها الارضاع لتبعيتها  
 لان لها أجرة تجبر ما تفرمه والمسلم لاشيء له ولو غرم لتفرعن الاسلام ولا يجنباه  
 وجعل عينا كفسخها ولم يجعل عليه كفرا لانه بذل العوض في مقابلة منافع سليمة  
 ولم تسلم بخلافها فانها لم تبذل شيأ في مقابلة منافع الزوج والعوض الذي ملكه سلم  
 فكان مقتضاه ان لا يفسخ لها الا ان الشارع اثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فاذا  
 اختارته لزمها رد البذل كما لو ارتدت اه شرح الرض (قوله وكاسلامها) اعاد العامل  
 لان النوع الاول لا يختص بها بل ولو كان فيه العيب كما عم في الشارح بخلاف  
 هذا النوع فانه خاص بأن يكون من جانبها شورى (قوله ولو بنوعية أحد أو يوها)  
 للرد على حجر قال لان المسئلة تبعاً لأفعل منها بل هي بالنشيط أو لى ما لو أرضعته  
 أمها لان اسلام الأم كارضاعها فكالم ينظر والارضاعها لم ينظر والاسلامها مع ان  
 الحاصل منها أفعل في ارضاع الأم وهو المص والاذرادوا أيضا قالوا بالنشيط  
 في ردة مامعا تغليباً له به فقياسه هنا كذلك اذا فرقة نشأت من اسلامها  
 وتخلفه في غلب سببه أيضا اه ولا يلزم من اسلم من أو يها مهر لها وان كان قوت بدل  
 منفعته بخلاف المروضة فيلزمها المهر وان لزمها الارضاع بتبعيتها لان لها أجرة تجبر  
 ما تفرمه بخلاف من اسلم لاشيء له ولو غرم لتفرعن الاسلام اه حل وبعبارة  
 الشورى قوله ولو بنوعية أحد أو يوها واستشكل بما يأتي من ارضاع أمها له وبحجاب  
 بأن الاسلام وصف فام افتزله الشارع من الاصل منزلة فعلها بخلاف ذلك فانه فعل  
 الأم وهو واجب عنها بالكلية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام  
 في مسئلة التبعية فام بها وحدها فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة  
 في مسئلة الرضاع فامت بكل من الزوجين فليست نسبتها اليها بأولى من نسبتها اليه  
 تأمل وقوله وردت أي وحدها (قوله وارضاعها زوجة له صغيرة) مثله ارضاعها

(قبل وطء بسببها ففسخ  
 بغير) منها أو يوها وكاسلامها  
 ولو بنوعية أحد أو يوها وردتها  
 وارضاعها زوجة له صغيرة  
 وملكها له (يسقط المهر)  
 المسمى ابتداء

بنفسها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فانه يسقط المهر كما في شرح مروني يفسخ  
 نكاحهما معالانه لا يجوز الجمع بين الام و بنتها ولو من الرضاع ويسقط مهر الكبيرة  
 ويجب الصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت  
 فوتت عليه البضع بتمامه اعتبارا لما يجب له بما وجب عليه اه شيخنا وتقرم  
 الكبيرة عليه مؤبدا وكذا الصغيرة ان كان دخل بالكبيرة اه حل (قوله والمفروض  
 بعد) أي في المفوضة وقوله ومهر المثل أي فيما لو تكفلت بقاسد تكتمرو فيها اذا سكنت  
 عن ذكر المهر (قوله لان الفراق الخ) فيه مصادرة (قوله وما لا يكون بسببها) بأن كان  
 بسببه أو بسببها أو بلا سبب كما في تطاير لبن الكبيرة لا صغيرة حل وعبارة التنازع  
 وما لا يكون منها ولا بسببها (قوله كطلاق بائن) وكذا رجي بأن استدخلت ماءه  
 كما هو ظاهر لان الفرض انه قبل الدخول وهو لا يكون رجعا الا بما ذكره من  
 ثم قيل انما قيد الطلاق بالبائن لانه قبل الدخول لا يكون الا بائنا وعلى هذا  
 لو راجعها هل تعود على ما بقى عليه من نصف الصداق أو يتبين بالرجعة بقاء جميعه  
 وعدم سقوط شيء منه يظهر الأزل واذا وطء تقر بالوطء النصف ويحتمل الثاني  
 فليصر رشو برى وقوله النصف أي الاخر في تقر بجمع المهر وعبارة حل كطلاق  
 بائن ولو خلا ومثله الرجعي بأن استدخلت ماءه لكن ينبغي أن لا يستحق  
 الشطر الا ان انقضت العدة وفيه ان هذا بائن الآن والابان راجع فينبغي عدم  
 التشطير فاذا وطء بعد المراجعة استقر المهر (قوله ففرض الطلاق اليها) أي وحدها  
 (قوله واسلامه) ولو تبعها وقد تختلفت الى انقضاء العدة فيما اذا استدخلت ماءه  
 فتختلف المذكو شرط لتأثير سبب الفقرة الذي هو الاسلام حل (قوله وارضاع  
 أمه لها) وتقرم له النصف قال الشوبري يخرج ما لو دبت الصغيرة فارتفعت  
 فان المهر يسقط وهو كذلك فالارضاع قديم معتبر في هذه المسألة دون الثانية وهي  
 قوله وأمهاله ففعل أمهاليس قيدا بل مثله ما لو ارتفع هو بنفسه من أمهالكان  
 دب عليها وهي نائمة (قوله وأمهاله) وتقرم النصف للزوج والارضاع في هذه  
 الثانية ليس بقيد في تخفيف المهر بل مثله ما لو دب على أمها وارتفع بليلها (قوله  
 وما كنه لها) فيكون نصف المهر لسيدها وقوله وتنصفه بعد الخ هذا التقدير ليس  
 ضروريا بل يصح تملق قوله بعد بتنصفه والباء في يعود للتصوير (قوله يعود نصفه  
 اليه) ولو كان الصداق دينا واعتاضت عنه عينا أو منفعتها وحصل ما يوجب  
 التشطير رجع اليه نصف الدين لا العين كما في الثمن فيسقط عنه ذلك النصف  
 حل وله نصف العين أو نصف منفعتها بالطلاق الاعتراض عن نصف الدين فيبقى

والمفروض بعد ومهر المثل  
 لان الفراق من جهتها  
 (وما لا) يكون بسببها  
 (كطلاق) بائن ولو باختيارها  
 كان ففرض الطلاق اليها  
 فطلعت نفسها أو علقه  
 بفعلها فتعلق (واسلامه  
 وردته) وحده أو معها  
 (ولمعه) وارضاع أمهالها  
 وهي صغيرة أو أمهاله وهو  
 صغير ومثله لها (بنصفه)  
 أي المهر أماني الطلاق  
 فلا لانه وان طلقتموه من  
 قبل ان تمسوهن وأما في  
 الباقي فبالقيام عليه  
 وتنصفه (يعود نصفه اليه)  
 أي الى الزوج ان كان المؤذي  
 للمهر الزوج أو وليه



لها نصف العين أو نصف منفعة ما (قوله من أب أو جد) أي من مال نفسه حيث قصد  
 التبرع أو أراه لمق فان ادعى قصد اقرضه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزركشي  
 حيث قال في ذلك لا يرجع للجد ولا وجه له حل (قوله والا) بأن كان أجنبيا أو أباً  
 أو جداً غير ولي بأن كان الولد غير مولى عليه لكمال (قوله فيعود الى المؤدى)  
 والمعمد في نظيره من الثمن رجوعه الى المؤدى عنه مطلقا شريطة لانه معاوضة  
 محضة وعبرة حل فيعود الى المؤدى أى وقد تبرع ببذله لا الى الزوج وان كان  
 الزوج عبداً أو أذى المهر من كسبه ثم أعقبه سيده ثم فارق قبل الدخول عاد المص  
 اليه لا الى المعتق فلو بيع ثم فارق عاد النصف للمشتري لا للبعد (قوله بذلك الفراق  
 الخ) لا حاجة اليه لانه مرض المسألة تأمل (قوله وان لم يجتزئه) أى وان لم توجد منه  
 صيغة اختيار العود فهو للرد على من اشترط في العود صيغة اختيار فيعود للملكه  
 قهر عليه كما في شرح م ر (قوله فلوراد المهر بعده الخ) شروع في أحكام المصدق  
 وحاصلها انه اما أن يزيد أو ينقص أو يترك وفي الزيادة ثمان صور  
 لانها اما متصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى  
 الثمانية متنا أو لا بقوله فلوراد بعده فله واثنا متنا بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ في قوله  
 فلوراد بعده فله أربع صور لان الزيادة اما متصلة أو منفصلة كما قاله الشارح وعلى  
 كل اما قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة منفصلة الخ أربع صور يانها  
 كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعده وعلى كل اما قبل  
 القبض أو بعده وعلى كل اما بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد بل  
 تفصيله بقوله ان نقصه أجنبي أو الزوجة وقد استوفى ما الشارح أو لا بقوله ولو نقص  
 بعد الفراق الخ واثنا متنا بقوله أو تعينه بعد قبضه الخ في قول الشارح ولو نقص بعد  
 الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان بعد قبضه الخ أى سواء كان بفعلها أو بفعله أو  
 بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وثنان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثنان في قوله  
 والا فلا أرش وفي قول المتن أو بعد تعينه الخ ثمانية أيضا يعلم بيانها ما سبق  
 وفي التلف ستة عشر أيضا يعلم بيان صور النقص لكن كلامه فيها متنا  
 وشرحا قاصر عن شمولها كلها فانه ظاهر في أربعة منها فقط لانه قيد الفراق بكونه  
 بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يجي التعذر الامن حيث ان التلف  
 شامل لها وبفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة  
 والنقص أربعة وعشرون صورة لما علمت من ان صور الزيادة ثمانية وصور النقص  
 ستة عشر وقد أشار الى السابقة قوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها مجمل كل

من أب أو جد والا فيعود  
 الى المؤدى بذلك الفراق  
 الذي ليس بسببها (وان لم  
 يجتزئه) أى عوده لظاهر  
 الآية السابقة (فلوراد)  
 المهر (بعده) أى بعد الفراق

الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلوزاد بعد ذكره الشارح بقوله ولو نقص  
 الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة الخ وقول الشارح  
 ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعدي سياتي في المتن في قوله أو تعييبه بعد قبضه  
 الخ فان النقص شامل للتعيب بدليل قتلته التعيب الآتي بقوله لانه نقص وهو من  
 ضمانه الخ فسمى التعيب نهسا وقوله ولو فارق الخ مشروع في مسائل التلف الستة  
 عشر فذكر منها أربعة وبقي اثني عشر فانية مفهوم القيد الاول وأربعة مفهوم  
 القيد الثاني فانظر حكمهما (قوله وله كل الزيادة) ان كان الفراق منها أو بسببها وقوله  
 أو نقصها ان لم يكن منها ولا يسببها حل (قوله لحدوثه) أي الشكل أو النصف قال  
 م وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق (قوله ولو نقص بعد الفراق) ولو بفعل الزوج  
 كذا يقتضي منعيه حيث فصل فيما بل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا  
 تنقيص للملكة فالظاهر عدم الارش له كما جزم به قول علي الجلال واعترض قوله  
 ولو نقص الخ بأنه يفتي عنه قول ابن أبي بعد تعييبه الخ فان التعيب نقص كما تقدم  
 ولا فرق بينهما فيما يظهر وأجب بشمول هذا المأذ كان الفراق بسببها أو لا بسببها  
 وخصوص ذلك بكون الفراق لا بسببها أو بضائه فافترض في النقص الذي بعد  
 الفراق وذلك في الذي قبله كما هو صريح للشارح هنا والتمتن هناك وأيضا أتى به  
 رعا في مفهوم قوله راد (قوله وكان بعد قبضه) مصدر مضى لمفعوله والفاعل  
 محذوف أي قبضها إياه (قوله لا بسببها) أخذ من قوله فله نصف بدله قال حل  
 ولو أسقطه وقال نصف بدله أو كله لكان أولى (قوله بعد قبضه) مفهومه انه اذا  
 كان التلف قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا ظاهر في التلف الذي يوجب  
 الانفساح وهو ما اذا كان من الزرع أو باقية ماها نصف مهر المثل وما اذا كان  
 التلف منها فتقدم انها خاضعة لعمها فتقتضاه انه يجب له نصف بدله واما اذا كان من  
 أجنبي فتقدم انها ثابت لماله الخيار فيقال ان قبضت عقد الصداق فالزوجة  
 نصف مهر المثل وان اجازته فالزوج نصف البدل الذي تفرعه هي الاجسي تأمل  
 (قوله بعد تلفه) أي حسنة الثلاثين كرمع قوله الآتي ولو فارق وقد زال ملكها عنه  
 كان وهبه له الخ (قوله بعد قبضه) أخذ من قوله الآتي أو بعد زنيه بعد قبضه  
 (قوله وهي أقل) لانه يقوم فيها منفردا عن الآخر وذلك يقوم منضمما للآخر شغنا  
 وانما كانت قيمة النصف أقل لان التشفيع ينقص القيمة ولا مرد عليه ان شراء  
 نصف سهمه الآن يزاد على نصف قيمتها لان ذلك في مقابلة وضمنها تحت يد  
 واستيفائه منافعتها (قوله بكل من العباوتين) أي نصف القيمة وقيمة النصف

(فله) كل الزيادة أو نقصها  
 محدوده في ملكه متصلة  
 كانت أو منفصلة ولو نقص  
 بعد الفراق وكان بعد قبضه  
 فله كل الارش أو نقصه  
 أو قبل قبضه فكذلك ان  
 نقصه أجنبي أو الزوجة  
 والا فلا أرش وفيه يبري فيها  
 ذكر وفيه يأتي باله راق  
 أهم من تبيره بالطلاق  
 (ولو فارق) لا بسببها (بعد  
 تلفه) أي المهر بعد قبضه  
 (قوله نصف بدله) من مثل  
 في مثلي وقيمة في متقوم  
 والتعبير بنصف القيمة في  
 المتقوم قال الامام فيه تساهل  
 وانما هو قيمة النصف وهي أقل  
 من ذلك وقد تنكحت في  
 شرح الروض على ذلك  
 وذكر ان الشافعي  
 والجمهور رعب وابل كل من  
 الابارتين

وانه لما منهم يدل على ان مرادهم واحد بل يراد (٢٤٨) بنصف القيمة نصف قيمة كل من

التصفي منفردا لا منضمما  
الى الاخر فيرجع بقيمة  
النصف او بان يراد بقيمة  
النصف قيمة منضمما  
لا منفردا فيرجع بنصف  
القيمة وهو ما صوبه في  
الروضة هذا رعاية للزوج كما  
روعت الزوجة في ثبوت  
التحليل كما ياتي (او) بعد  
(تعينه بعد قبضته فان قنع  
به) الزوج اخذ به الارش  
(والا فنصف بيله) هو اعم  
من قوله فنصف قيمته  
(سليما) دفعا للضرر عنه  
(او) بعد تعينه (قبله) أي  
قبل قبضه ورضيت به (فله  
نصفه) ناقصا (بلا ارش)  
لانه نقص وهو من ضمانه  
(ونصفه) أي الارش  
(ان عيبه اجنبي) لانه بدل  
المفاتيح وان لم تأخذ الزوجة  
بل عقت عنه وان اوصم  
كلام الاصل خلافه (او)  
فارق ولو بسببها بعد (زيادة  
منفصلة) ككولد ولبن  
وكسب (فهى لها) سواء  
احصلت في بداهة من يده  
فيرجع في الاصل او نصفه  
دونها وظاهره ان كانت  
الزيادة ولدا لم يبرع بدل عن  
الامة او نصفها الى القيمة لحرمه التفریق (او) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (متصلة) كسمن ونعلم صنعة النصف

(قوله ان مؤداهما عندهم واحد) أي بالتأويل ورد أحدهما الا لا اعتبار  
بالذات والا لم يمتدوا احدهما دون الاخرى (قوله بان يراد بنصف القيمة الخ)  
مقتضى هذه العبارة ان الواجب نصف كل من النصفين فيجب ربع كل وليس مرادنا  
بل المراد قيمة كل من النصفين حل أي فالاولى حذف قوله نصف من قوله نصف  
قيمة كل الخ والظاهر انه يصح ارادة كل فقوله وليس مرادنا غير ظاهر وقول حل  
فيجب ربع كل أي يجب الربع أي ربع السكل من كل من النصفين فليس مراده  
ربع النصف كما قد يتوهم (قوله فيرجع بقيمة النصف) أي فيرجع نصف القيمة  
الى قيمة النصف يستقر عليه انه يرجع بقيمة النصف هذا مراده وكذا قال فيما  
بعد فيكون قوله فيرجع الخ متفرعا على مقدمه محذوفه (قوله او بان يراد) أي  
فكلهم محتمل لا يطاع قيمة النصف الى نصف القيمة او بالعكس وقوله وهو ما صوبه  
في الروضة فقد ترددنا قيمة النصف الى نصف القيمة ولم نرد نصف القيمة الى قيمة  
النصف حل (قوله فيما ياتي) أي في الزيادة المتصلة (قوله او بعد تعينه بعد قبضته)  
مختارنا الطرف الاول من هذين الطرفين قد مر في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق  
الخ مختارنا الثاني وقول المتن لوقبل الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص (قوله  
او بعد تعينه) أي وكان الفراق لا بسببها دليل ما بعده وهو معطوف على قوله بعد تلقه  
فيكون قوله لا بسببها تدافيه أيضا والتعيب امامها او مته أو من اجنبي او بنفسه  
وقوله اخذ به الارش أي للنقص محله اذا كان التعيب من غير الاجنبي والا فباخذ  
نصفه مع نصف الارش فنقل المتن ونصفه راجع للمساكين كما ذكره سم  
وس ل أي قوله فان قنع الخ وقوله او قبله فهو معطوف على بلا ارش الذي  
في الشارح والذي في المتن (قوله ورضيت به) فان لم ترضه اخذت منه نصف مهر  
المثل وبأخذ العين بتمامها وحل اشتراط رضاها اذا تعيب بغير قيمتها والا فلا يشترط  
رضاها (قوله ونصفه) الباء بمعنى مع (قوله اجنبي) او الزوجة حل (قوله  
وان لم تأخذ) أي الزوجة لم تد على من قال لا يأخذ الا ان اخذت (قوله ولو بسببها)  
محله في السبب الغير المقارن للمعد والاملاشي ما لان مقارفة السبب لا العقد تلغى  
المسمى اذا حصل فسمع بعده ويجب مهر المثل لانها غير مال كة للمسمى كما تقدم شيئا  
(قوله بعد زيادة منفصلة فهى لها) ظاهرا ولو كانت المقارفة بسبب مقارن للعقد  
حيث اطلق هما فصل فيما بعده من المقارن وغيره وفيه نظر حل ويمكن ان يكون  
قوله الا في لا بسبب مقارن راجعا للمنفصلة والمنفصلة فلو اعترض اه شيئا (قوله  
لا بسبب مقارن) مثله في م وقال الرشدي لم ار مثله في بالنسبة لما اذا كان الراجع

الامة او نصفها الى القيمة لحرمه التفریق (او) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (متصلة) كسمن ونعلم صنعة النصف

الاصف وانما ذكر هذا التفصيل فيما اذا كان الرابع الكل كما في الروضة لانه لا يتصور العود في النصف فقط في العيب المتعارف لان القمع فيه اما منها وبسببها فلا يتصور فيه الا الرجوع في الكل تأمل انه محروفة فالاولى اسقاط هذا القيد ويحيا بانها تصير مع ما علم لا يوضح قال شيخنا العزيز وليا كان حكم الزيادة المتصلة هنا من امتناع الرجوع القهري فيها مع الفالسائر الاواب اعتبرنا فيه ان لا يكون سبب القمع مقارنا لانه اذا كان مقدارنا كما به لم يقع عقد احتياطا للزوج فيرجع فيه بالزيادة المتصلة بخلاف المتصلة فانها ليست بهذه المثابة والذي رحمه لالتسوية بينهما (قوله خيرت فيها) ظاهره وان كان العيب حادنا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهما لم يكن الا تخرجاه لانه حاله العقد أخذت كله بزيادة المتصلة ولا حاجة لرضاها لال الفراق بالمتارن قبل الدخول كما علمت سقط المهر فيرجع فيه كله مع زيادة المتصلة ولا تخيروني ان تكون المتصلة كذلك حل (قوله وكان الفراق لاسببها) أحوجه اليه قوله نصف قيمة أي للزوج ولو أسقطه وقال نصف قيمة أو كلها كان أحسن لينهل مالو كان السبب عارضا كرتها قاله الشيخ عميرة حل (قوله أو فارق لاسببها) انما أحوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بدله أو فارق لاسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضيا بنصف العين أو كلها والاقصص القيمة أو كلها كان أحسن عميرة (قوله وكبر نخلة) المراد بكبرها ان تصل الى حد يقل فيه ثمرها فان كثر فمضت زيادة سل (قوله قيمة) أي من جهة القيمة فهو منصوب على التمييز وشو برى (قوله التوائل) أي المكائد كالسرقة والزنا وغيرهما أو المراد بها المكر والتدبيرة (قوله والريضة) وهي طهارة الباطن ع ش (قوله بان ثمرتها تقل) يؤخذ من هذا التعليل انها اذا التقت يكون الكبر زيادة محضة ويحتمل ان من شأنها ذلك لكن هذا انما يظهر اذا كانت أثمرت بالفعل فان كانت لم تثمر لغيرها فالظاهر ان كبرها زيادة لا غير لانه يقر بها من الآثار وفيه زيادة الخطب وقوله بانها أقوى على الشدائد هذا لما يظهر الا في العبد الذي لم يبلغ أوان الشبوخة أما هو فكبره يضعفه من جهل الشدائد والاسفار فيكون كبره تقه فقط (قوله وفروع أرض نقص) ولو بعد حرها لانعدام الزيادة بالزوج فان اتفقا على نصف الأرض المحروقة أو المزروعة وترك الزوج الى المصدا من غير أجرة ذلك والارجع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حراثة ولا حجير على قبول الزوج برماوى وحف (قوله وحرها زيادة) ان اتخذت للزراعة وكان وقتها كما اشار اليه الشارح بالتليل

(خيرت فيها) فان شئت فيها وكان الفراق لاسببها فنصف قيمة للمهر (بلا زيادة) بان يقوم بغيرها (وان سميت) بها (لرمة قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو فارق لا بسببها بعد زيادة) وقصص ككبر عبدو (كبر نخلة وحل) من أمة أو مقيمة (وتعلم صنعة مع برص) والاقصص في العبد الكبير قيمة بانه لا يدخل على النساء ويعرف القوائل ولا يقبل التأديب والريضة وفي المتصلة بان ثمرتها تقل وفي الأمة والبهيمة يضعفها حالا وخلف الولادة في الأمة ورداءة اللحم في المأكولة والزيادة في العبد بأه أقوى على الشدائد والاسفار واحفظ لما يستحق وفي الغلبة بكثرة الخطب وفي الأمة والبهيمة يتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذلك (والا فنصف قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تخبرني على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله لانقص (وزرع أرض نقص) لانه يستوى قوتها (وحرها زيادة) لانه يهتو بالزراعة

المعدة (وطلم نخل) لم يؤمر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهرى فان رضى الزوجة بأخذ الزوج نصف النخل مع الطلع أجبر عليه (وان فارق وعليه (٢٥٠) فمؤبر) بأن تشفق طلمعه (لم يلزمها

المذكور وقوله زيادة أى متصلة وكتب أيضا وحشرها زيادة لا يقال لو أسقط قوله زيادة لاغنى عنه ما بعده مع افادة الاختصار لا نقول لسكنه يومه عطفته على ما قبله وهو زرع وانهم من القص دفع بالزيادة انهم النقص فلهذا وهو مؤبر (قوله المعدة) خرج المعدة للبناء فحشرها نقص س ل (قوله بان تشفق طلمعه) أو وجد نحو تساقط نور غير متحفة (قوله من ابقائه الى الجذاذ) وان اعتيد قطعه قبل الجذاذ وفرق بينه وبين ما تقدم في الاصول والثمار بأنه حصل لها كسر فبعت به بقائه حل (قوله فله نصف النخل) عبارة أصليه تعين نصف النخل اه (قوله ان لم يزد من القطع) راجع لدموله أو قالت له راجع الخ ويجزعه لما قبله غير ما هو لان القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك وقوله ولم يحدث الخ راجع لهما فان امتد زن القطع أو حدث ما ذكرناه يأخذ نصف القيمة (قوله سفع) وهو جريد النخل حل (قوله أو أغصان) أى جريد الشجر (قوله أحبرت) محل احمرارها اذا رضى بقبض نصفه أى يخرج من عهدة الثمن والالم تجبر مر (قوله فيه) أى فيما ذكر من أخذه نصف النخل وبقية الثمر الى الجذاذ شيئا (قوله ويصير النخل بيدهما) يرتب عليه انه لو تلف النخل لارجوع له عليه بالفضل ولها عليه بالثمر (قوله فلا يؤخر الخ) كيف هذا مع انها رضى بأخذ نصفه حالا فان التأخير الآن يقال لما كان حقه مشغولا بشئ ما ركا ثم مؤخر الى الجذاذ (قوله لنقص) أى المشار اليه بقوله فان قطع به والا الخ وقوله أو زيادة أى فى قوله أو متصلة خيرت وقوله أو لهما أى فى قوله فان رضى بنصف العين والا الخ شيئا (قوله لنقص الخ) وحينئذ يكون الخيار الزوج كما اذا تفرق المهر وبكسر ودلها الخيار فى الزيادة المحضة وبفهم ثبوت الخيار لهما من قوله فان رضى الخ مع قوله ولا تجبر هى على دفع الخ فقوله أو لهما معطوف على لاحدهما (قوله ملك نصفه باختيار الخ) يتأمل هل هذا يخالف ما سبق أول البص حيث قال يعود نصفه اليه بذلك وان لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهذا قد شره تأمل ثم رأيت فى بعض الهوامش ما يحصل ان ما تقدم محمول على ما اذا لم يحصل فى الصداق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على ما اذا حصل فيه ذلك كما ذكره البرماوى أو ان الاختيار هنا معناه الرضا بالاختيار كما أشار له الشارح بقوله بان يتفقا فهذه صور الاختيار هما وقوله أو من أحدهما معناه بان رضى بما اختاره فاذا حدث فى الصداق نقص فلا يملك نصف العين ولا نصف قيمتها الا اذا رضى بأحدهما أو ما قبل الرضى فلا يحكم له ملك أحدهما تأمل (قوله منهما) بيان للخبر وقوله بان يتفقا أى على نصف العين أو القيمة وهو قصر للخيار بينهما (قوله كلفت

قطعه) ليرجع هو الى نصف النخل لانه حدث فى ملكها فتمسك من ابقائه الى الجذاذ (ان قطع) ثمرة أو قالت له ارجع وأنا أنقله عن النخل (فه) نصف النخل ان لم يزد من القطع ولم يحدث به نقص فى النخل بانكسار سفع أو أغصان (ولو رضى بنصفه وبقية الثمر الى جذاذه أجبرت) لانه لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل بيدهما) كسائر الاملاك المشتركة (ولو رضى به) أى عاذ كرم من أخذه نصف النخل وبقية الثمر الى جذاذه (فه امتناع) منه (وقية) أى طلمه الان حقه ناجز فى العين أو القيمة فلا يؤخر الا برضاء (ومتى ثبت خيار) لاحدهما لنقص أو زيادة أو لهما لا اجتماع الامرين (ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخيار منهما بان يتفقا ومن أحدهما وهذا الخيار على التراخي بخيار الرجوع فى الهبة لكن اذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يعين الزوج فى طلمه عنها ولا قيمة لان

الاختيار

الحسين يناقض تفويض الامر لهما بل يطالبها بحقه عندها ذكره فى الروضة كاصحها (ومتى دمج بقية) لزيادة أو نقص أو لهما

الاختيار) فان أبت نزاع القاضى العين منها ويمتنع تصرفها فان أصرت باع القاضى  
 منها بقدر الواجب فان تعذر بيعها كلها وأعطاهما الزائد حل (قوله أوزوال ملك)  
 كان تلف وهو فى التلف قبل الفراق وشمله التلف مع الفراق كما فى شرح البهجة  
 بخلاف التلف بعده فانها تضمنه بقيته يوم التلف كالمبيع التالف تحت يد المشتري  
 بعد الفسخ ويحل اعتبار يوم التلف ما لم يطالبها بالنسليم فتمتنع والاخذت به فأقصى قيمه  
 من حين الامتناع الى التلف حل (قوله من وقت اصداق) عبارة شرح البهجة  
 من وقت وجوبه بنسبة وغيرها حل (قوله هو ما فى التنبيه) معتمد وقوله وهو  
 الموافق للتعليل أى قوله لان الزيادة الخ وقوله ولما مر فى المبيع والتمن أى اذا تلفا  
 أو أحدهما بعد فسخ البيع فانه يعتبر الاقل من وقت بيع الى وقت قبض وعبارته  
 فى باب الخيار ويمتد برأى قيمتهما من بيع الى قبض (قوله من يوى الاصداق  
 والقبض) أى فلم يعتبر ما بين اليومين مع انه مبر (قوله ولو اصدق تعليمها الخ)  
 مفعول اصدق الاول محذوف تقديره اصدقها وتعليم مفعوله الثاني وهو ايضا  
 يتعدى لمفعولين ذكر فى المتن أولهما وهو ضمير الزوجة وفى الشارح ثانيهما بقوله  
 قرأنا وغيره والاضافة الى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قيد وقوله  
 من كلام الشارح قيدان أن يكون القدر العلم فيه كانه بحيث يستغرق زمانا  
 شيرا وان تكون محرمه عليه عند التعلم فقيود المسألة الخمسة وعبارته شرح مر  
 تعذر تعليمها ان لم تصر زوجة له بنكاح حديد أو محرما له بمحدث رضاع أو بنكاح بنتها  
 ولا كانت صغيرة لا تشتهى ولا بدأ بها ان تكون رشيدة وقد أذنت فى ذلك  
 كما أفاده ع ش أوامة زوجها سيدها بذلك اه فاندفع قول حل وكلامهم شامل  
 للجبر مع انه لا بد فى الجبران نزوحها بما يتعامل به فى البلد ولو غير نقد وفى كور التعليم  
 بما يتعامل به فظهر (قوله قرأنا) أى قدر اتمنى تعليمه كلفه عرفا ولو دون ثلاث  
 آيات فيما يظهر شرح مر ولا بد من تعيين قدره أو يقدر بالزمان فلو جمع بين القدر  
 والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو خفض حيث غلب  
 على أهل البلد فان لم يغلب وجب تعيينه وإذا عين قدره لا بد أن يكون قادرا على  
 تعليمه وقت العقد كذا قالوه أى ولو كانت كتابية حيث رضى اسلامها لان السكافر  
 لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن الا ان رضى اسلامه ولا يمنع من قراءة نهأى تلاوته  
 مطلقا حل وقوله كذا قالوه أى لاجل أن يكون موسرا به وقراءته لان الشرط  
 علم الزوج والولي بالقدر كذا قاله مر قال ع ش ويكفى فى علمها سماعها له من  
 يقرؤه عليها ولو مرة واحدة (قوله أو غيره) مما هو مباح كشرع فى تعليمه كلفة

أوزوال ملك (اعتبر الاول  
 من) وقت (اصداق الى)  
 وقت (قبض) لان الزيادة  
 على قيمة وقت الاصداق  
 حادثة فى ملكها لا تعلق  
 للزوج بها والنقص عنها  
 قبل القبض من ضمها فلا  
 رجوع به عليها وما عرفت به  
 هو ما فى التنبيه وغيره وهو  
 الموافق للتعليل ولما مر فى  
 المبيع والتمن والنزوح  
 الاصل كالروضة وأصلها  
 الاقل من يوى الاصداق  
 والقبض (ولو اصدق تعليمها)  
 قرأنا أو غيره بنفسه

(قوله تعذر) أي شرعا وان وجب كالفاتحة شرح م ورواه بالتعذر ما يشبه  
 التعسر أخذ اسماء يأتي والافتعال من وراء حجاب بمحض من تزول معه الخلو يمكن  
 س ل (قوله لانها مارت محرمة عليه) فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر  
 للأجنبية لتعليم بغير المفارقة والسبكي جل كلامهم السابق على التعليم الواجب  
 وهذا على المستحب كما ذكره الشارح وهو ضعيف (قوله ولا يؤمن الخ) غرضه الرد  
 على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يعلمان وراء حجاب من غير خلو كما في شرح  
 م ر (قوله والخلوة المحرمة) أي لغية من تمتع معه الخلو في بعض الاوقات ح ل  
 فان لم يفارق وتبازعا في البدء بالتسليم في هذا المسألة افسح عقد الصداق  
 ويؤمر بدفع مهر المثل لعدل ثم تؤمر بالتسكين ونقل شيعنا عن زى انه كالمؤجل  
 قد بر على التسليم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم القرآن  
 ونحوه لان المؤجل له أمد ينتظر بخلاف القراءة ونحوها بما روى (قوله وليس  
 سماع الحديث كذلك) أي متعذرا اسماء الوا صدقها سماع البصري مثالا فالويل بحوزة  
 من وراء حجاب مع عدم الخلو المحرمة لمضاع فلهوف ضياح السند جوازنا السماع  
 مع وجود المعنى الملل به في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون  
 الصداق لعدل ولو اصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره حل وخصه بعضهم  
 بما اذا كان منفردا بالحديث لانه لا يضيع الاحتياط فيه ضمهم هم وهو المعتد  
 وفرق بين الحديث والقرآن بأن من شأن الحديث عرق من يؤخذ عنه ولو تعذر  
 ومن شأن القرآن كونه من شدة لم منه فان فرض انفراد واحد به فنادوا ليتفت  
 اليه لا يقال سماع الحديث يمكن ايضا من غيره لا نقول تحصيل هذا السند  
 بخصوصه لا يمكن من غيره بخلاف القرآن وعلى هذا ما قول الشارح والتعليم الخ  
 معطوف على قوله لانها مارت محرمة عليه (قوله نوع ودة) الود مثل الواو فيما  
 نقل وهو المرب (قوله وجل السبكي الخ) أي في الواجب لا يتعذر التعليم هنا  
 ولا ينظر لقرب الفتنة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة وقد  
 علمت ضعفه ح ل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتعذر  
 التعليم مطلقا ويجوز التعليم للأجنبية هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجبا  
 أو مندوبا (قوله الذي يبيع النظر) أي للأجنبية لان التعليم مظنة النظر (قوله  
 فها هنا) أي في المفارقة وقوله تعليمهم السابق وهو لانها مارت محرمة عليه  
 (قوله صغرة لا تشتهى) بأن كانت أمة وزوجها سيدة هالان الجبر لا يزوج بما ذكر  
 ح ل أي لانه لا يزوج الابا المصلحة ويتصور ايضا بأن تكون في بلد يترجون فيها بذلك

(فارق قوله تعذر) تعليمها  
 قال الرافعي وغيره لانها  
 مارت محرمة عليه  
 ولا يؤمن الوقوع في التهمة  
 والخلوة المحرمة لوجوزنا  
 التعليم من وراء حجاب من  
 غير خلو وليس سماع  
 الحديث كذلك فالويل  
 بحوزة لمضاع والتعليم بدل  
 يعدل اليه انتهى وفرق بينها  
 وبين الأجنبية بأن كلاما  
 الزوجين قد تعلقت آماله  
 بالآخر وحصل بينهما نوع  
 وقد تقويت التهمة فامتنع  
 التعليم لقرب الفتنة بخلاف  
 الأجنبية فان قوة الوحشة  
 بينهما اقتضت جواز التعليم  
 وجل السبكي وغيره التعليم  
 الذي يبيع النظر على التعليم  
 الواجب كقراءة الفاتحة  
 فها هنا عمله في غير الواجب  
 وافهم تعليمهم السابق انها  
 لم تصرم الخلو بها

شيئنا (قوله وأصارت حرمله برضا) حكما إذا رخصها أمه أي وصارت تشبه  
لغيره قبله (قوله ولو اصدقها الخ) مفهومه قيد ملاحظ في كلامه وهو تعليم قدره  
كفئة عرفا بان يحتاج زمن كثير يكاتبه عليه مرون غيره ويمكن جعله مطلقا على  
لؤل الخ في قوله انه لم يصر الخ يمكن هذه فهو ممن تعليمه السابق كما يؤخذ من  
عبارة في شرح الروض ومثله مرسكن المراد ان تعليل قوله لانه لا يؤمن الخ (قوله  
في مجلس) أي في زمن يسير ولو في مجالس (قوله لم يصدرا لتعليم) لانه يؤمن من  
الوقوع في التهمة والخلاف المحرم له بعد عيبه المحرم مثلاً في هذا الزمن اليسير ل (قوله  
من وراء حجاب) انما اعتبر مع المحرم لميع النظر (قوله الواجب عليها تعليمه) قيد  
في تعليم الولد ولهذا اعاد الصاملي في مكاتبه بعد العطف ووجوب تعليمه عليها اما  
لكونه لا لب له وهي وصية عليه اوقية واما كون الاب معسرا او غفوه انه لم يجب  
عليها تعليمه لكونه غنيا او كون نفقته على ابيه لم يصح الا صدق كافي الروض  
له عدم عود نفقه اليها بخلاف الواجب عليها تعليمه فانه يعود نفقه اليها بدفع الاتم  
عشار ليس مفهومه انه يتعذر التعليم كما قد يوهم افساده في الشورى اما العبد  
فيوز اصدقها تعليمه مطلقا أي وجب عليها تعليمه كالبائع والافاتها يجب عليها  
تعليم البالغ الواجبات كالفاتحة نعم ختامه مشروط بالوجوب عليها ولعل الفرق بينه  
وبين تعليمه عود نفقه غالباً عليه بخلاف الختان وزيادة القسيه به غير مقصودة  
ليتأمل (قوله ولو فارق بعد التعليم) مفهومه قوله وفارق قبله و قوله اما لو اصدق التعليم  
في ذمته مفهومه قول الشارع نفسه ما دوز كرها عقب قوله وخرج بتعليمه الخ كان  
أولى (قوله بنصف أجرة التعليم) هل تعتبر الا حرة وقت التعليم أو الفرقه أو الاقل  
وهو القياس على قيمة العين الثالثة وان كان قياس مهر المثل في وطه الشبهة اعتبار  
الاكثر باعتبار أعلى الاحوال شورى (قوله نحو امرأة) كمسوح أو رجل أجنبي  
لان تعليم الأجنبية والنظر اليها لذلك حائز كما تقدم قال زى وكلامه مبني على ان  
جواز النظر لتعليم خاص بالارد وليس كذلك (قوله والنصف ان فارق قبله) وهل  
العبرة فيه بالآيات أو بالحروف وهل الخيرة في تعيينه له أو لها استظهر حر المصنف  
التقارب عرفا بالآيات والحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبر وانية الدين  
الدام دون نية الدائم المدفوع اليه قال ويقه انه لا يجب لنصف ملق من سور  
وآيات لا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق النصف عرفا ثم ذكر انه رأى  
بعضهم أي وهو والده شيئنا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة أحدهما تحكم  
ففي نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيئنا ذكر فيا اذا شطر انهما ان اتفقا على

أوصارت حرمله برضا  
أو نكحها ثانيا لم يتعذر التعليم  
وهه جزم البلقيني ولو اصدقها  
تعليم آيات يسيرة يمكن  
تعليمها في مجلس بحضور  
مهر من وراء حجاب لم يتعذر  
التعليم كما قلناه السبكي عن  
التمانية موصوه وخرج  
بتعليمها تعليم عبيدها وتعليم  
ولها الواجب عليها تعليمه  
فلا يتعذر التعليم فتعبري  
بذلك أولى من قوله تعليم  
قرآن (ورحب) بتعذر  
التعليم (مهر مثل) ان فارق  
بخطوطه (أو نصفه) ان فارق  
لا يسبها قبله ولو فارق بعد  
التعليم وقبل الوطه رجع  
عليها بنصف أجرة التعليم اما  
لو اصدق التعليم في ذمته وفارق  
قبله فلا يتعذر التعليم بل  
يستأجر نحو امرأة كمسوح  
أو معسر يعلمها للمكمل ان  
فارق بعد الوطه والنصف ان  
فارق قبله



شيء فذلك والاتصين المبرأ نصف به المثل كما أتى به الولد محل لان استحقاق  
نصف شائع مستقبل ونصف مع تحكم مع كثرة الاختلاف بصعوبة الآيات  
وسموايتها شرح م (قوله لا يسبها) فان كان بسبها رجع عليها بدل كله شيئا  
(قوله وقد زال ملكها عنه) أو تعلق به حق لازم كرهن مقبوض وإجارة وتزويج  
ولم يصبر لوال ذاك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه بمشرح م (قوله فله نصف  
بدله) وليس له نقض تصرف أي فيما اذا وهبته أو باعته لغيره بخلاف الشفيع لوجود  
حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعده شرح م (قوله عن غير  
جهة) أي غير جهة الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لاشيء له لاسها  
عجلت له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الاثمة الثلاثة واخساره المزني من اثنتا  
وسكذا البغوي والمتولي وفي الكافي انه المذهب وبه قال عامة العلماء كما في فجيل  
الركاة والدين برماي وري (قوله فان عاد الخ) تقييد لقوله نصف بدله وسره  
كان العود قبل الفراق أو بعده وقيل أخذ البديل خلافا للشارح في تقييده شيئا  
وعبارة الشوبري قوله قبل الفراق أو معه أو بعده وقبل أخذ بدله فانه في شرح  
الروض (قوله تعلق بالعين) لان الزائل العائد كالذي لم يزل هناك فبعضهم  
وعائد كزائل لم يعد في فلس مع هبة لاوله  
في البيع والقرض وفي الصداق في عكس ذلك الحكم باتفاق  
الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق به بعكس ذلك خبره (قوله ويرجع بدل كله) فيقوم  
كله ويأخذ ربع الفية وفي قول يؤخذ النصف الباقى لانه استحق النصف  
بالطلاق وقد وجد فالحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول الحصر وما ذكره المصنف  
قول الاشاعة (قوله لان الهبة الخ) هذا لا ينتج ان ربع بدل الكل بل ربما ينتج  
نصف بدل الموهوب واجيب بأنه يتبع مع قوله يبيع الخ (قوله فيبيع) أي  
النصف الواجب له بالفراق وليس الضمير عائد الى النصف الموهوب كما قد يشوهم من  
ظواهر اعبارة (قوله ولو كان الصداق ديناً الخ) هل مثل ذلك ما لو اختلفت على البراءة  
منه كان قال قبل الوطء ان برأتني من صداقك فانت طالق فأبرأته منه ويقع بنا  
فلا يرجع عليها بشيء لانها لم تأخذ منه شيئاً قال جرنم ورد على المحضرمي في قنواء  
بأنه يرجع عليها بنصف مهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق  
بالكسبة حل (قوله ولو هبة) ولا يشترط قبوله لهذه الهبة لانها ابراء شوبري  
(قوله لم يرجع عليها بشيء) لانه لم يفرغ شيئاً كما لو شهدا بدن وحكم به ثم أبرأ  
منه المحكوم له ثم رجعا لم يفرما المحكوم عليه شيئا شوبري (قوله وليس لولي الخ) أي

(ولولا ان لا يسبها قبل وطء  
ويصدق من صدق) وقد زال  
ملكها عنه كان وهبته  
واقبضته (له فله نصف بدله)  
من مثل أو قيمة لانه اذا تعذر  
الرجوع الى المستحق فبدله  
ولانه في المثال ملكه قبل  
الفراق عن غير جهة (فان  
عاد) قبل الفراق الى ملكها  
(تعلق) الزوج (بالعين)  
لوجودها في ملك الزوج  
وفارق عدم تعلق الوالد بها  
في نظره من الهبة لولده فان  
حق الوالد انقطع بزوال ملك  
الولد وحق الزوج لم ينقطع  
بدليل رجوعه الى البديل  
(ولو وهبته) واقبضته  
(النصف فله نصف الباقي  
ويرجع بدل كله) لان الهبة  
وردت على مطلق النصف  
فتبيع فيما أخرجه وما  
أقبضه (ولو كان) الصداق  
(ديناً فأبرأه) منه ولو وهبته له  
ثم فارق قبل وطء (لم يرجع)  
عليها بشيء بخلاف هبة  
العين والفراق انها في الدين  
لم تأخذ منه ما لا يتم حصول  
على شيء بخلافها في هبة  
العين (وليس لولي عقوب عن  
مهر) لم يولته كسائر ديونها  
وحقوقها

على الجديده والتقديم له ذلك وله شروط ان يكون الولي ابا أو جذا وان يكون قبل  
 المدخول وان تكون بكر صغيرة عاقلة وان يكون بعد الطلاق وان يكون الصداق  
 ديناً في ذمة الزوج لم يقبض شرح م ر (قوله والذي بيده الخ) غرضه ان يجب عن  
 دليل القديم القائل بأن الولي الغوغ من المهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح  
 م ر (قوله الا ان يعفون) استثناء متصل من الاحوال لان قوله نصف ما فرضتم  
 معناه فالواجب عليكم نصف ما فرضتم في كل حال الا في حال عفوهم فانه لا يجب  
 قاله ابو البقاء اه سمين (قوله هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وان تعفوا أقرب  
 للثقة فانه لو أريد الولي لم يحسن ان يقال عفو الولي أقرب للثقة أي من عفو الزوجة  
 اذا عفوان حينئذ من جهة واحدة بخلاف جهله على الزوج برماي ويرد عليه انه  
 لو كان المراد به الزوج لقليل أو تعفوا لنا سبب الخطاب الذي في قوله نصف ما فرضتم  
 فتعريف الاسلوب يشهد بالتقديم ويجب ان فيه التفاتاً من الخطاب الى القيمة كما ان  
 في قوله وان تعفوا فيه التفات من القيمة الى الخطاب وذلك من الحسنات البدعية  
 (قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة) بخلاف الزوج قال بيده العقد من حين العقد  
 الى الفرقة ان شاء أمسكها وان شاء حلها بالفرقة واما كونه لم يبق بيده بعد الفراق  
 عقدة والمراد بها العقد نشيء آخر لا يضر فاندفع ما للجلي حيث قال وفيه ان الزوج  
 لم يبق بيده بعد الفراق عقدة اه (فصل في المتعة) وهي بضم الميم وكسرهما  
 لغة التمتع أو ما يمتنع به كالتناع وهو ما يتنع به من الحوائج م ر وفي التنازع وتنع بكذا  
 واستمتع به بمعنى والاسم المتعة ومنه متعة الكناح والطلاق والحل لهما انتفاع وامتعه  
 الله بكذا وامتعه تمنعاً بمعنى (قوله لامرأته) أي ان كانت حرة ولو ذمية وليس لها  
 ان كانت رقيقة كما في م ر (قوله بشروط) المراد بها ما فوق الواحد لان المذكور  
 شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط وكونها مفارقة شيئاً وقد يقال قوله  
 لا بسبب الخ شروط آخر فالجمع على حقيقة وشيئنا نظر لكون هذه قيد في الشرط  
 الثاني (قوله يجب عليه) هذابه تغيير اعراب المتن لان متعة مبتدأ وعلى هذا يكون  
 فاعلا وقد يقال هو نعت الجار والمجرور الواقع خبراً (قوله صحيح) لان فرض القاسد  
 كالفرض حل (قوله بمهر) شمل كلامهم الطلاق الرجعي وهو كذلك وان راجع  
 شو برى وتكرر بذكره كإفتي به الوالد شرح م ر (قوله اما في الاولى) وهي من  
 وجب لها جميع المهر والثانية المفوضة التي لم توطأ الخ لان السالبة تصدق بنفي  
 الموضوع فتصدق بعدم وجوب شيء (قوله وخصوص فتعاليين) لانه من المعلوم انه  
 مدخول بين فخص عموم المطلقات بمفهوم هذا الخاص حل فالتخصيص في الحقيقة

والذي بيده عقدة النكاح  
 في قوله تعالى الا ان يعفون  
 أو يعفو الذي بيده عقدة  
 النكاح هو الزوج لئلا يكتفه  
 من رفعها بالفرقة فيعفو عن  
 حقه ليسلم لها كل المهر الا  
 الولي اذ لم يبق بيده بعد  
 العقد عقدة (فصل)  
 في المتعة وهي مال يجب على  
 الزوج دفعه لامرأته لمفارقتها  
 اياها بشروط كما كانت يجب  
 عليه (الزوجة لم يجب لها  
 نصف مهر فقط) بأن وجب  
 لها جميع المهر أو كانت  
 مفوضة لم توطأ ولم يفرض  
 لها شيء (صحيح) متعة بفراق  
 اما في الاولى فله مهر ومهر المهرات  
 متاع بالمعروف وخصوص  
 فتعاليين

امتنع ولان المهر في مقابلته منفعته يضعها وقد استوفى الزوج وجب للايجاش متعة واماني الثانية فله قوله تعالى  
 لاجناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم يمسوهن اوتفترضا لهن (٢٠٦) فريضة ومتعوهن ولان المفوضة لم يحصل

فمفهومه لانه هو الخالق لحكم العام وامامطلقه فهو موافق له لا يقتضي به على  
 القاعدة من ان ذكر بعض افراد العام بحكم العام لا يخص العام اه شيئا  
 وفيه نظير لما علم من ان المفهوم والمطلق من عوارض اللفظ ولا لفظ متبادل على ان  
 غير المدخول بها لا متعة لها وكونهن في الواقع مدخولاهن لا يفيد ذلك  
 وما المانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الايتين العامة  
 والخاصة وليس مراده تخصيص على ان التخصيص لا يصح لان ذكر فرد من افراد  
 العام يحكم العام لا يخصه والآية الاولى وان كانت عامة خصتها السنة  
 بالمدخول من والمفوضة وهذا أولى من قياس المدخول بها على المفوضة (قوله)  
 ولان المهر (الخ) عليه لحدوف أي ولا نظير لاه لان المهر الخ حل وصرح بهذا القدر  
 مرفي شرحه (قوله ومتعوهن) ولا ينافيه أي الوجوب قوله تعالى خاف على المحسنين  
 لان فاعل الواجب محسن مروي القير لانساء المذكورات أي المطلقات من غير  
 مس ولا فرض وذلك يفهمه عدم ايجابها في حق غيرهن وهو معارض بعموم  
 وللمطلقات فالاولى الاستدلال على ايجاب المتعة للمطلقة غير المفوضة بالقياس على  
 المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البصاوي مفهوم الآية يقتضي  
 تخصيص ايجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج أي ولم يفرض لها وانما هي  
 الشافعي المسوسة قياسا (قوله ولان المفوضة) المناسب ان الضمير بان يقول ولانها  
 أي الثانية (قوله اوبسبهما) هو مني وكذا ما عطف عليه أي ولا يسبهما الخ وكان  
 الانسب تأخير الامثلة عن الموت لانه مني ايضا (قوله اوملكه لها) اذ لو جبت لها  
 لوجب لها على سيدها اه حل (قوله وكذا اوبسبها ما) أي فلامتعة لها والمناسب  
 ذكر هذا عقب قوله اوبسبهما كرتما ما كما منع مولا راسبهما معا فافراق  
 بسبهما والزواج (قوله والزوج ضميرا) ما لو كان كبيرا عقلا فلا يكون بسبهما بل  
 يسبها فقط لانها ترق بالاسر فلا متعة لها ايضا وانما قيد بذلك ليكون مثالا لما اذا كان  
 بسبهما ما تأمل ع ش ملخصا وكون السبي بسبها تلعله هما (قوله وفي كسب  
 العبد) ما لم يزوج أمته عبده والا فلا متعة عليه لو فارق كما لا يجب عليه مهر حل  
 (قوله ومن ان لا تقص الخ) هذا ان زاد نصف المهر عليها فلا كان الصنف يتقص  
 عن ثلاثين درهما فينبغي اعتباره وان فاتته السنة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة  
 على نصف المهر ع ش على م ر وعبارة ذى قوله وان لا تبلغ نصف المهر أي مهر  
 المثل كذا جعوا بينهما وقد يتعاضدان بان يكون الثلاثون اضعا في المهر أي مهر المثل  
 والذي يقبه رعاية الاقل من نصف المهر والثلثين قال جع وهذا أدنى المستحب

لماشى فوجب لها متعة  
 لا لاجناح بخلاف من وجب  
 لها النصف فلا متعة فلما لانه  
 لم يستوف منفعته يضعها  
 فيكفي نصف مهرها لا لاجناح  
 ولانه تعالى لم يجعل لها سواء  
 بقوله نصف ما فرضتم هذا  
 اذا كان الفراق (لا يسبها  
 اوبسبهما اوملكه) لها  
 كرتة واسلامه ولعانه  
 ونعليقه طلاقها بقوله افقطت  
 ووطء ابيه اوارثه لها بسبته  
 (اوبسبها) لها اولا لاحدهما  
 فان كانت بسبها كلكما له  
 وردتها واسلامها ونفسها  
 بعينه ونفسه بعينها اوبسبهما  
 كرتها معا اوملكه لها  
 بشرى او غيره او عوت فلا  
 متعة لها ووطئها أم وكذا  
 لو سبها معا والزواج صغير  
 او مجنون وذلك لان نساء  
 الايجاش ولا تنافي صورة  
 موته وحده متفجرة  
 لامتعة وحشة ولا فرق في  
 وجوب المتعة بين المسلم  
 والذي والحرة الامتعة وهي  
 لسيدة الامتعة وفي كسب  
 العبد وقول اوبسبها ما الى

اه محر (قوله على خادم) أى قيمته وفيه أن الخادم ينفق ح ل (قوله قدرها)  
 قاض) ويجب أن لا تبلغ مهر المثل على ما عتدهم من خلاف لابن حجر حيث قال وإن  
 رادت على مهر المثل على الأوجه (قوله بقدرها لهما) أى وقت الفراق ع ش  
 \* (فصل فى التحالف) \* إذا وقع اختلاف فى المهر المسمى أى فى أصله بأن ادعى  
 أحدهم أنه تسبته وانكرها الآخر أو فى قدرها وفى صفته حل وقال بعضهم قوله  
 فى المهر المسمى أى ولو فى زعم أحدهما للمثل قوله أو فى تسمية (قوله أى الزوجان  
 الح) الحاصل أن الاختلاف واقع من الزوج أو ورائه أو وليه أو وكيله مع الزوجة  
 أو ورائها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب ب أربعة ب أربعة سنة عشر مائة  
 ولو ضمن السيد والمالك لم يذكروا بل غلبت ستان وثلاثين صورة وزادت الصور وعلى كل  
 أم أن يكون الاختلاف فى قدر المسمى أو فى جنسه أو صفته أو حاله ونأجله أو قدر  
 الأجل أو نسبيته فهذه ستة يضرب فيها الستة عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل  
 أم أن لا يه لواحد منهما أو لكل بينة وتعارضتا يحصل مائة والنسب وتسعون  
 وإن اعتبر أن الاختلاف إما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله بلغت  
 السور خمسة مائة وستا وسبعين صورة (قوله أو ورائها) معطوف على الضمير  
 المتصل بالأفصل وهو ضعيف قال ابن مالك

وان على ضمير رفع متصل \* عطفت فافصل بالضمير المفصل الخ

(قوله فى قدر مسمى) أى وكان ما يدعيه أقل من ر ع ش و خرج بمسمى  
 مال ووجب مهر المثل الخوف ساء تسمية ولم يعرف لها من مثل واختلافه فيه يصدق  
 بهيمة لأنه عام وأصل براءة دقمة عماراد اه شرح م ر (قوله بخمسة مائة)  
 أفاد به أن محل الف أيضا أن كان الزوج يدعى الأقل فلو دعى الأكثر  
 فلا تحالف فيعطى ما ندعيه ويبقى الباقي يسده لأنه مقر لها به وهى تنكره كن  
 أقل لشخص بشىء فأنكره اه براموى (قوله أو فى صفته) أو فى الحال أو قدر  
 الأجل ح (قوله الشاملة للجنس) جعل الصفة ما شاملة للجنس وقدم  
 فى باب الحوالة أنه مفهوم منها بالاولى فانظر أى الصنفين الأولى واعلمه ما قدمه  
 وسبق فى قيل الطلاق ما يؤيده اه شوبرى (قوله فأنكرها) أى ولم يدع  
 تفويضاً شرح م ر (قوله أو ادعى تسميته) أى لقدروا المسمى أكثر من مهر المثل  
 فى الأولى المتأخر الفائدة والاختلاف بل يسلم لها المهر ويبقى الزائد يسده أن كان  
 وكذا لو كان المسمى من غير نقد البلد وعيها ولو اتقص من مهر المثل لعلق الفرض  
 بالغير ذكره حل (قوله وبعارضتا) بأن اطلقا أو ارضا بتأريخ واحد أو ارضا

على خادم فلاحه الواجب  
 وقيل هو أقل ما يتول و إذا  
 تراضيأ بشىء فذلك (كان  
 تارعا) فى قدرها (قدرها  
 قاض) بإجتهاده (ب) قدر  
 (الحال) من يساره وعساره  
 ونسبها وصفاتها لقوله تعالى  
 ومتعوهن على الموسع قدره  
 وعلى المقتر قدره متاعا  
 بالمعروف (فصل فى التحالف  
 إذا وقع اختلاف فى المهر  
 المسمى لو (اختلعا) أى  
 الزوجان (أو ورائها  
 أو ورائها) أحدهما والآخر  
 فى قدر مسمى) كأن قالت  
 نكحتنى بألف فقال بخمسة مائة  
 (أو) فى (صفته) (الشاملة  
 للجنس) كأن قالت بألف دينار  
 فقال بألف درهم أو ظلت  
 بألف صحيفة فقال مكسرة  
 (أو) فى (تسميته) كأن  
 ادعت تسمية قدر فأنكرها  
 الزوج أكون الواجب مهر  
 المثل أو ادعى تسمية فأنكرتها  
 والمسمى أكثر من مهر المثل  
 فى الأولى وأقل منه فى الثانية  
 ولا يثبت لواحد منهما أو لكل  
 منها بينة وتعارضتا (تحالفا)  
 كما فى البسيع فى كيفية البين  
 ومن يدايه

أحدهما وما اطلقت الاخرى كما هو اهانك في البيع فليصرح ل (قوله لكن  
يسد اهان الخ) في تعبيره بالاستدراك فظن لان قوله ومن يبدأ به ليس عاماً حتى  
يستدرك عليه لان من عبارة عن الزوجة لانها بمنزلة البائع الذي يبدأ به ثم يل  
الاستدراك ساقى المستدرك عليه ففعل الاولى والاخير ان يقول كما في البيع فيما  
مرفيه لكن يبدأ الخ كما في جراه شيخنا وعبارة الرسيدي قوله ومن يبدأ به ينبغي  
حذفه لئلا تأتي الاستدراك وليس هو في عبارة النصف (قوله بالزوج) مع ان الزوجة  
بمثابة البائع ح ل (قوله ببقاء البضع له) أي في الجملة والا فالنصف يأتي بعد انحلال  
النصف ومع ذلك يحلف الزوج أولاً ح ل (قوله أو بعده) ولو بعد انحلال النصف  
ح ل (قوله فيلحقان) أي وجوباً ح ل (قوله الا الوارث) فيقول وارث الزوج  
والله لا أعلم أن مورد في حكمها بالتفصيل بخمسائة وجعل وارث الزوجة والله  
لا أعلم أن مورد في حكمها بالتفصيل بخمسائة بل بالف زى ولا يلزم من القطع بالثاني القطع  
بالاول لاحتمال جريان عقدين علم أحدهما دون الآخر شرح م وقد وقع قول  
بعضهم انه يحلف على البت لانه يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله كزوج)  
أي أو كسبه ووكيل الولي كذلك فيشمل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان  
أو أحدهما مع الآخر ومع الزوج أو الزوجة برماوى (قوله ادعى مهر مثل) أي  
ادعى قدره ومهر النسل في الواقع وهذا القيد لاسل النصف كما يعلم من كلامه  
في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قيد لحلف الولي لالاسل النصف كما يعلم  
أيضاً من كلامه في بيان المفهوم (قوله وولي صغيرة) فيه العطف على معمولي  
عاملين مختلفين لكن أحدهم مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقاً كقولك في الدار  
زيد وبالحجرة عمرو ولكن تغدير الشارح لفظ ادعى يقتضى انه ليس من ذلك الآن  
يكون بياناً للمعنى لا للاعراب تدبر (قوله فانها تعاقبان) فيحلف ان عقده  
وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه ويثبت المهر فيها فلا ساقى ما في الدعوى ان  
الشخص لا يستحق شيئاً بين غيره اذ ذلك في حلقه على استحقاق موليه كذا اه  
ح ل ومثله م د فانه لكل الولي هل يقتضى يمين صاحبه أو ينتظر بلوغ  
الصبية فلعلها تختلف وجهان رجع منهم الامام والرواني الثاني شرح الروض  
(قوله حلفت دونه) أي على البت ولا يجوزها الحلف على نفى العلم بفعل الولي وفيه  
كيف تصالف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد الحلال ولم تستأذن  
فكان المناسب ان هذه تحلف على نفى العلم بتزويج وليها بالقدر المذموم به الزوج  
واليه ذهب جمع المتقدمون ح ل (قوله وولي البكر) أو الثيب كما في شرح

لكن يسد اهاناً بالزوج  
تقوية جانبه بعد التصالح ببقاء  
البضع له سواء اختلفا قبل  
الوطء أم بعده فيلحقان على  
البت الا الوارث في النفي  
فيلحق على نفى العلم على  
القاعدة في الحلف على فعل  
المتبر (كزوج ادعى مهر  
مثل وولي صغيرة أو مجنونة)  
ادعى (زيادة) عليه فانها  
يغالقان كما مر فلم يكف  
الصغيرة أو المجنونة قبل  
حلف الولي حلفت دونه  
ولو اختلف الزوج وولي  
البكر البالغة العاقلة

الروض (قوله حلفت دون الولي) أي على البت وانما حلفت عليه مع انه فعل  
غيرها لانه لما كان فعل الولي معتد بما تاذن له فيه فكأنها الفاعلة اولاه نفي  
محصور يسهل الاطلاع عليه ق ل على الجلال (قوله ويجب مهر المثل أو نصفه)  
لان التحالف يوجب رد البضع وهو معتذر فوجب قيمته وهو مهر المثل فهو المثل  
سببه التحالف والنفقة وهو غير المهر الذي ادعاه الزوج لانه فسخ وصا ولا غايب عوى  
الولي الزيادة فان دفع ما يقال مهر المثل ثابت باقرار الزوج لابن الولي (قوله)  
وان زاد على ما ادعته الروجة) أي في سرورة الاختلاف في القدر (قوله اما اذا  
ادعى الزوج) مفهوم قوله ادعى مهر مثل (قوله أو فوقه) أي ردون مدي الولي  
ح ل وعبارة شرح الروض سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد  
ملا التحالف في الصورة بل يصدق الزوج فيه ما (قوله من ذكرت) أي الصغيرة  
أو المخدومة وقوله يقتضيه أي مهر المثل قال ح ل والولي تحليف الزوج على نفي  
الزيادة على مهر المثل لانه ربما يكتفى فيكلف الولي ويثبت مدعاة (قوله)  
وفي الثانية الى قول الزوج قال الباقيني كذا فالله والتحقيق انه يحلف الزوج لعله  
ينكل فيكلف الولي ويثبت مدعاه وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا معلوم  
من كلامهم لانهم اتفقا التحالف لا الحلف ح ل ومثله زى لكن هذا انما  
يصح اذا كان مدي الزوج فوق مهر المثل ودون مدي الولي اما لو كان فوق مدي  
الولي ايضا فلا معنى لتحليفه بل يصدق من غير عين ويدفع للولي قدر ما ادعاه ويبقى  
الرأب بیده كما تقدم (قوله أعم من قوله ولو ادعت الخ) لانه لا يشمل ما اذا ادعى تسمية  
فأكثر تكرارها فلو خدع بامرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل المقدر ولا يقصد  
التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كأفاده كلام البغوى واعتمده  
الاذعى لانه انما ساقه اليها بناء على نكاحه ولم يحصل حرزى أي ان كان المدفوع  
اليه رشيدا فان كان سفهيا فلا رجوع له عليه اذا تلف كما تقدم في قول المتن ولا يضمن  
ما قبضه من رشيد وتلف ولو باتلافه في غير أمانة (قوله بان لم تجر تسمية) بيان  
لمستند مهر المثل وقوله بان أنكره أي قال لا تستحق على شيأ بر (قوله أو سكت)  
بان قال نكحتهم أو لم يزد أي لم يدع تنقوض ولا اخلاء النكاح عن ذكر المهر شرح  
م ر (قوله وذلك بان نفي) هذا بيان لمستنده في انكاره في نفس الامر بحسب  
زعمه بمعنى ان مستنده انكاره بحسب زعمه فقيه في المقدور قوله أو لم يزد كرفيه  
بيان لمستنده سكوت بحسب زعمه فهو لف ونشر مرتب ح ل وفيه ان نفي المهر في المقد  
والسكوت عنه فيه يرجحان مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كافيا نافع وجوب

حلفت دون الولي (ثم) بعد  
التحالف (فسخ المسمى) على  
ما مر في البيع من أنهما  
يفضاهما أو أحدهما أو الحاکم  
ولا ينفسخ بالتحالف (ويجب  
مهر مثل) وان زاد على  
ما ادعته الزوجة اما اذا  
ادعى الزوج دون مهر المثل  
أو فوقه فلا تحالف ويرجع  
في الاول الى مهر المثل لان  
نكاح من ذكرت بدون  
مهر المثل يقتضيه وفي الثانية  
الى قول الزوج لان التحالف  
فيها يقتضى الرجوع الى  
مهر المثل وتعبيرها باختلافها  
في التسمية أعم من قوله  
ولو ادعت تسمية فأنكرها  
تحالفا وقيد دعوى الزوج  
بمهر المثل والى بن يادقن  
في يادقن (ولو ادعت نكاحا  
ومهر مثل) بان لم تجر تسمية  
حقيقية (فأكثر بالنكاح)  
مطأ أي دين المهر بان أنكره  
أو سكت عنه وذلك بان نفي  
في المقدور لم يزد كرفيه

مهر المثل حيث نأمل وإجاب قل على الجلال بأنه زعم وجود نفق أو سكوت  
 وظن انهم ما يسقطان المهر لمجمله وفي الواقع جرت تسمية صحيحة فلهذا كلف  
 البيان واعترض قوله بأن نفق في العقد بأنه مكررم قوله السابق بأن لم تجر تسمية  
 صحيحة لان هذان أفرادا ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفق  
 المهر أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأجيب بأن قوله بأن لم تجر الخ بيان المستند  
 وجوب مهر المثل لما وقوله بأن نفق بيان المستند انكاره أو سكوتهم ربا يوضح  
 (قوله كلف بيانا) أي ذكر قدر (قوله وهو اختلاف الخ) أي يؤول الى ذلك اه  
 وعبارة م ر و مجر وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد في قدر مهر المثل  
 يحتاج لتأمل لانها تدعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدعي تسمية  
 قدر دونه وليس اختلافا في قدر مهر المثل سيما مع قوله انها تستحق عليه مهر المثل  
 لان الاختلاف في قدر مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أريد ان هذا قد  
 ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثلهما بأن تدعى عدم التسمية وان مهر مثلهما أكثر  
 مما ينبغي صح ذلك على ما فيه وعلى كل فلهذا غير ما مر من أن القول بقوله في قدر مهر  
 المثل لانهم ما تم اتفاقا على انه الواجب وأن العقد دخلا عن التسمية بخلافه هنا اه  
 وأجاب قل على الخي بأن المعنى وهو اختلاف في تسمية صحيحة وقعت حال العقد  
 هل تساوى مهر المثل أولا فالزوج تدعى مسمى قدر مهر المثل وهو يدعى مسمى دونه  
 (قوله عين الرذ) اعترض تسمية هذه البين بين الرذ لانه لم توجه له بين وردت  
 عليها وأجب بأنهم عين رذ لو بين المهر أي لانه يخلف حينئذ وقال نزل اصراره على  
 الانكار ونزلة نكوله عن البين شيئا لان سكوت المدعي عليه عن جواب الدعوى  
 لا يهود هشة منزل منزلة السكول كما يأتي (قوله كان يخلها ما خلع) وكان يفسخ  
 السكاح الاول لموجب ثم يفسد عليها (قوله ولا حاجة للعرض) فاذا تعرضت هل  
 تحتاج الى بيينة أولا الظاهر لا (قوله الى العرض له) أي للخلع قال م ر في شرحه  
 ولم يعطاهما الا وادعت انه هدية وقال بل صدق صدق بيينة وان لم يكن المدفوع  
 من جنس الصداق لانه أعرف بكيفية ازالة ملكه فان أعطى من لادين عليه شيئا  
 وقال الدافع بعوض وانكر الاخذ صدق الاخذ بيينة ويفارق ما قبله بأن الزوج  
 مستقل باداء الدين وبقصده وبأنه يريد براءة دتمه اه \* (فصل في الولبة) \*  
 (قوله وهو) أي لفئة الاجتماع سميت بذلك لما فيها من اجتماع الزوجين اه زى  
 أولايم من الاجتماع على الطام (قوله وهي تقع) أي تطاق شرعا ش مع ان  
 عبارة الخسار الولبة طعام العرس اه نهى قضى ان قول الشارح وهي تقع الخ

(كلف بيانا) لمهر لان  
 السكاح يقتضيه (فان ذكر  
 قدر او زادت) عليه (بخالفا)  
 وهو اختلاف في قدر مهر  
 المثل (أو أصر) على انكاره  
 (خلف) عين الرذ انها  
 تستحق عليه مهر مثلهما  
 (وقصى لها) به (ولو أثبتت)  
 باقراره أو بيينة أو يمينها  
 به دونه كوله (أه فكيفها) أص  
 بألف واليوم بألف) وطالبته  
 بألفين (لزاما) لا مكان  
 صحة العقد كان يغالها  
 خلع ولا حاجة الى العرض  
 له ولا للوطنة في الدعوى (فان)  
 قال لم أطام فيها وفي أحدهما  
 (صدق بيينة) لموافقة  
 للأصل (وتسطر) ما ذكر  
 من الألفين أو من أحدهما  
 لان ذلك فائدة تصديقه (أو)  
 قال (كان الثاني مجديدا)  
 للأول لا عفا نائبا  
 (لم يصدق) لانه خلاف  
 الظاهر نعم له تخلفها على  
 نفق ذلك لا مكاهه \* (فصل)  
 في الولبة من الر لم هو  
 الاجتماع وهي تقع على كل  
 طعام

لغوى أيضا (قوله يتخذ لسرور) كأنثان والقيدوم من السرور طال عرفاني غير  
بعض النواحي القسرية وخرج بالسرور ما يتخذ للصبي ليس من افراد الوليمة  
وفي شرح الروض للشاذلي ان ما يتخذ للصبي من افراد الوليمة وان التعبير بالسرور  
جرى على الغالب وعليه جرى شيخنا ومن ثم قال الوليمة اسم لكل دعوة لطعام  
يتخذ لحداث سرور أو غيره حل وقد نظم بعضهم اسماء الولا ثم فقال

وليمة عرس ثم عرس ولادة \* حقيقة مولود وكبر ذى بناء

وضيعة موت ثم اعذار خاتن \* نقعة سفر والمأذب للثناء اه

ابن المقرئ وقوله نقعة سفر أى للقادم من سفره وقوله والمأذب الخ أى يقال لها  
مأذبة بسكون الهمزة عوض الدال اذا يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اه زى  
وقيل هى أن يصنع طعاما لما يفتي الناس عليه كحفظ قرآن وختم كتاب (قوله  
من عرس واملاك) عطف خاص على عام أن أريد بالملك العقد والعرس يطلق  
على العقد وعلى الدخول حل (قوله استعملها مطلقا فى العرس أشهر) قال ممر  
ولم يتعرضوا الوقت الوليمة واستنبط السميكي من كلام المغوى ان وقتها موسع من  
حين العقد ولا آخر وقتها فيدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول أى عقبه لانه  
صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول فوجب الاجابة اليها من حين  
العقد وان خالف الافضل فلا تجب الاجابة قبل العقد وان اقصى بها ولا نفوت  
بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اه ونقل ابن الصلاح  
ان الافضل فعلها الى الانهرا لا انها فى مقابلة ليلية شرح ممر أى وهى الدخول  
(قوله الوليمة) أى فعلها العرس أى لقد حل (قوله على بعض نسائه) وهى

أم سلمة شوبرى (قوله بمن من شعير) قال عرش على ممر ولم يعلم كيف ما فعل  
فيهما أى هل جعلهما خبزاً أو قهراً أو ظاهراً انه لم يضم اليهما شيئا آخر قال البرماوى  
رأيت فى بعض الموامش انه قلاهما وجعلهما أسقفا وأما السمن وماعه فوضع  
كل واحد منهما أو كاهه بالخبز والظاهر ان السمن لم يصف اليهما خبز بل  
أكل السمن بالسمن من غير شيء آخر اه شيخنا عزيرى (قوله على صفة) أى  
بمدان أعنتها وهى قد علمها وجعل عتقها صداقها وهى من خصوصيات صلى الله عليه  
وسلم وقوله بخر الخ عبارة الخلى أولم على صفة بحس قال قل الحس يفتح الحاء  
وسين مهملة السمن والسمن والاقط الخالطة (قوله ولو بشاة) قال فى الفتح ليست  
هذه الامتناعية وانما هى التى للتقليل بالنسبة تنبيه بعبارة تعددها بتعدد  
الزواج أو الاماء وان عقد عليهن معا كالأبواء له أولاد يندب له أن يعق عن كل

يتخذ لسرور حادث من قيس  
وأما ذلك وغيرهما لكن  
استعملها مطلقا فى العرس  
أشهر وفى غيره قد يقال  
وليمة ختان أو غيره (الوليمة)  
لعرس أو غيره (سنة) لثبوتها  
عنه صلى الله عليه وسلم ولا  
وقد لا فقد أولم على بعض  
نسائه بمن من شعير وعلى  
صفة بخر وسين واقط وقال  
بعد الرحمن ابن عوف وقد  
تزوج أولم ولو بشاة



واحد ويكفي وليمة واحدة بعد تزوج الجميع قصدهن شورى (قوله رواها  
 البخاري) أي الثلاثة (قوله لا يمكن) وهو من تلك زيادة على يوم وليمة ما في بها وقيل  
 كفاية الدر الغالب شيخنا عزري (قوله شاء) أي بصفة الاضحية هل سل  
 وصرح الجرجاني بنديب عدم كسر عظمها كالعقيقة (قوله وليمة الدخول) أي  
 فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل  
 خلافا لما يحتمل السبكي في التوضيح حل وانظر رأي داعي لذكر هذا المراد المقضي  
 انها لا تجب الا بالدخول مع انها تجب بالعقد (قوله تدعى لها الاغنياء) فيه  
 ان هذا يقتضي اقتصاص للاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما سيصرح به  
 المصنف ثم رأيت جرجاب بان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس  
 في طعام الوليمة وهو الرأى أي شهادته لا يس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان  
 ما جابوا عليه في اجابته وهو التواصل والقباب وهو انما يحصل حيث لا يظهر منه  
 قصدهم أو غير المصدر ومن شأن التخصيص ذلك حل وجهه تدعى حال من  
 الوليمة مقيدة لتكونا شرا كما قاله البرماوى وقيل انها علة لما قبلها أي لانها  
 تدعى اليها الاغنياء (قوله ومن لم يجب الدعوة) أي التي لا تخصيص فيها مطلقا  
 خلافا لمن فهمه على عروبه لان القول بوجوب الاجابة مع وصف الوليمة يكونها من  
 الشر من أبعد البعيدات الشر مما يطلب البعد عنه فكيف يتوهم ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يأمر أو يجتوز المحذور اليه فضلا عن الوجوب برماوى وليس هذا من  
 الحديث وانما هو مدرج من كلام أبي هريرة ع ش على م وعليه فلا يصح  
 الاستدلال بالحديث لان محل الاستدلال ليس من كلام النبي صلى الله  
 عليه وسلم الآن قال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم وأقره وأطلع عليه الصحابة  
 وسكنوا عليه وصار اجاعا سكونيا (قوله قالوا والمراد الخ) وجه التبري واضح وهو  
 ان هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع محيى التعميم في الحديث الذي ساقه الشارح  
 بعده حل (قوله لانها المعهودة عندهم) فهي المرادة عند الاطلاق (قوله على  
 الذنب في وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الامر في حقيقة ويجاز (قوله  
 منها اسلام الداعي) ومنها كون المدة حرا رشيدا أو عبدا اذن له سيده أو مكاتب  
 لا يضر حضوره بكسبه أو يضر وأذن له السيد على الراحه وان يكون الداعي مطلق  
 التصرف وان لا يترتب على الاجابة خلوة محرمة وان لا يكون الداعي ظالمًا ولا فاسقا  
 ولا شمرًا طالبا لآباءة والغرض في الاحياء شورى وان لا يعتذر للداعي فيعذره  
 أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب القرائن ولا تكون كثرة لرحمة عذر ان

رواها البخاري والامر في الاخير  
 للندب قياسا على الاضحية  
 وسائر اولائهم وأقرباها لا يمكن  
 شاة ولغيره ما قدر عليه والمراد  
 أقل الكمال شاة لقول التنبيه  
 وبأي شيء أول من الطعام  
 جاز (والاجابة لعرس) بضم  
 العين مع ضم الراء واسكانها  
 والمراد الاجابة لوليمة الدخول  
 (فرض عين ولغيره سنة)  
 خبر الصعيصين اذا دعى أحدكم  
 الى الوليمة فليأتها وخبر مسلم  
 شر الطعام طعام الوليمة يدعى  
 لها الاغنياء ويترك الفقراء  
 ومن لم يجب الدعوة قد عصى  
 الله ورسوله قالوا والمراد وليمة  
 العرس لانها المعهودة عندهم  
 وجل خبر أبي داود اذا دعى  
 أحدكم أخاه فليجب عرسا  
 كان أو غيره على الندب  
 في وليمة غير العرس وأخذ  
 جماعة بظاهره وذ كرحكم  
 وليمة غير العرس من زيادتي  
 واتماحب الاجابة أو تسن  
 (بشروط منها اسلام داع  
 ويدعو) فينبغي طلب الاجابة  
 مع السكاقر لا تنهوا المودعة

وجد سعة لدخوله ومجلسه وأمن على نحو عرضته والأعذار اهـ مر مخلصاً (قوله دعاه  
 ذي) أي أن رجلي أسلامه أو كان رجلاً أو باراً أو ألاماً تسبيل تكرر حل (قوله  
 لكن سنها) أي في العرس وأما الغير وليمة العرس فلا تسن إلا جابة حيث أنه وقوله  
 في دعوة مسلم أي في غير العرس إذا الإجابة فيه واجبة (قوله بأن لا ينقص بها الاختيار  
 أي من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصصهم لكونهم جيرانه أو أهل حرفته  
 أو نحو ذلك فوجب الإجابة عليهم وكذلك لو خص واحد الكون طعامه لا يكتفي أكثر  
 من واحد فإنه يجب عليه الحضور حل والمراد بالتفنن هنا من يقصد التعمل بحضوره  
 لغو وجاهة أو جاه كافٍ عيش على مر (قوله ولا غيرهم) فإذا خص أي المتكسر  
 بدعائه شخصاً فوجب الإجابة لآله عليه ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى أنه لو خص  
 الفقراء وجبت الإجابة عليهم اهـ حل وهذا هو المعتقد فالشرط أن لا ينقص الأغنياء  
 لغناهم كما يفهم من الأصل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل محله ومسجده دون  
 أربعين داراً من كل جانب شرح مر (قوله فالشرط) جواب شرط مقدّر تقديره فإن لم  
 يتمكن من التعميم لفقره أو قلة الطعام أو لشرط الخ أي في شرط الوجوب الإجابة أحد  
 أمرين التعميم بغيره وعشيرته مثلاً عند التمكن وكثرة الطعام وإن لا يظهر منه قصد  
 التخصيص عند عدم تمكنه لفقره أو قلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيئاً  
 وعادة شرح الروض وليس المراد أن جميع الناس لا تعدد بل لو كثرت عشيرته  
 أو نحوها وأخرجت عن الضبط وكان فقيراً لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الأذري  
 عدم اشتراط عموم الدعوة بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص (قوله قصد  
 التخصيص) أي لغنى دون غيره زى (قوله أو نأثبه) بأن يشافهه بالدعوة وأما  
 لو علم بدعوتهم من غير الثباط فالظاهر عدم الوجوب أي ولو كان الداعي أو نأثبه  
 صبياً لم يرد عليه كذب وبشرط أن تكون الدعوة بلفظ صريح كاحب أن تحضر  
 لا بكناية كان شئت أن تحضر فافعل أو إذا أردت أن تعملني فافعل وإن كان ذلك  
 على سبيل التأديب أو الاستعطاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو إلا أن الوجوب  
 يختص بالآتي لا يكتفي بلفظ محتمل والقرينة المذكورة غاية ما قد فيه نذب الحضور وكذا  
 قالوا بعضهم وفي كلام شيخنا وجوب الإجابة حيث أنه حل (قوله ثلاثة أيام) والأوجه  
 أن تعدد الأوقات كعدد الأيام شرح مر (قوله لم يجب الإجابة الآتي الأول) ما لم  
 يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس والا كانت كروية واحدة دعي الناس إليها  
 أو أوجا فوجب على من لم يحضر في اليوم الأول الإجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل  
 (قوله وتسن لهما في الثاني) ومن ذلك ما يقع إن الشخص يدعو جماعة ويقعد البعد

تعمد سن لمسلم دعاه ذي لكن  
 سنها لدون سنها له في دعوة  
 مسلم (وعوم) للدعوة بأن  
 لا ينقص بها أغنياء ولا غيرهم  
 بل يعم عند تمكنه عشيرته  
 أو جيرانه أو أهل حرفته وإنه  
 كانوا كلهم أغنياء غير شر  
 الطعام فالشرط أن لا يظهر  
 منه قصد التخصيص (وإن  
 يدعو معينا) دغسه أو نأثبه  
 بخلاف ما لو قال ليحضر من  
 شاء أو نحو (و) أن يدعو  
 (لعرس في اليوم الأول) فلو  
 أول ثلاثة أيام فأنكر لم يجب  
 الإجابة الآتي الأول (وتسن  
 لهما) أي للعرس وغيره  
 (في الثاني) لكن دون سنها  
 في الأول في غير العرس (ثم  
 تكرر) فيما بعده

فجمعة ذلك يعني معلما لمولد هو الناس فاما لا تجب الاجابة عن شئ وقوله انه متى  
 الله عليه وسلم قال (الح) يتأمل دلائله هذا الحديث على المذبح فانه لا ذلالية له على  
 وجوب ولا سنة ولا كراهة الا ان يقال دلالة على المذبح بالاذن وقوله حق أى  
 مطلوبة شرعا عن قوله وفي الشافعي معروف أى احسان ومواساة اه عز يري  
 وقوله وسبعة نفسير عن (قوله لم تزل منه الاجابة) المناسب لم يطلب منه الاجابة  
 (قوله كان لا يدعو آخر) عبارة شرح م ر وان لا يدعى قبل وتلزمه الاجابة اما عند  
 عدم لزمها في ظهور انها كالعدم وبعد ان رويها يجيب الاسبق فان جاءها اجاب  
 الاقرب رجما فان استويا اقروعا بينهما وظاهر قوله اجاب الاقرب وقوله م اقرع  
 وجوب ذلك عليه وقد يظرفيه اذ لو قيل بالندب فقط لتعارض المسقط للوجوب  
 لم بعد اه (قوله قدّم الاسبق) أى ان وجبت اجابته والافهى كالعدم شرح م ر  
 فمافى حل غير ظاهر وقيل بعضهم قدّم الاسبق أى ان استويا في الندب أو الوجوب  
 فان سبق من قسنا اجابته وتأخر من تجب اجابته قدّم الثاني عند م ر (قوله  
 ثم الاقرب رجما) أى ان دعياهما (قوله وان لا يكون ثم من ينادى به) أى له داوة  
 أو زوجة ولم يجدسعة بأمن فيها على نحو عرضه أو هلاك من بضلك الناس بالنفس  
 والكذب أو كان ثم فساء يظن للرجال أو لغيرهم يسعها أو يعلم بانها تضرب في ذلك  
 الوقت وان لم تكن بمحل حضوره بأن كانت بيت من بيوت الدار بخلاف ما اذا  
 كانت بجواره اه حل ومن المدركونه أمر دجبل لا يخشى عليه من روية أو تهمة  
 وان أدن وليه ما يجتهه الادعى شو برى (قوله أو تقي) أى وان لم يتأذ وقوله  
 كالاراذل يصح ان يكون مثالا لكل من الامر من وقوله انتفى عنه طلب الاجابة أى  
 الشامل للواجب والمندوب (قوله أو الغضاضة) أى المنصعة عن شئ (قوله ولا ثم  
 منك) أى بمحل الحضور ولو عند المدعو فقط شرب النبيذ عند الحسي والمدعو  
 شافعي فقسطة الاجابة عن الشافعي فقط اه ولا يناسبه ما ياتي في السيران البرة  
 في الذي ينكر باعتقاد القاعل تحريمه لان ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه  
 مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فيسقط الحضور لذلك واما الاستكال فمعه  
 اضربا بالفاعل ولا يجوز اضراؤه الا اذا اعتقد تحريمه بخلاف ما اذا اعتقد المنكر فقط  
 لانه لا يعامل أحد بنفسه اعتقاد غيره حجر س ل (قوله ومو رجما) أى مشتملة  
 على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره هذا ان كانت بمحل حضوره أو نحو باب وم  
 شرح م ر قال حل وان لم يكن لها في الصور نظير كبرة باجعة (قوله أو يصاب  
 ملبوسة) أى شأنها ذلك قد دخل الموضوع على الارض شرح م ر وعبارة حجر

على آبي داره وغيره منه صلى  
 الله عليه وسلم قال الوليمة  
 في اليوم الاول حق وفي الثاني  
 معروف وفي الثالث رياء  
 وسبعة (وان لا يدعو لدعو  
 حروف) انه كطبع في جاهه  
 فان دعا دلشي من ذلك لم تلزمه  
 الاجابة (و) ان لا يعدر كان  
 لا يدعو آخر فان دعا آخر  
 قدّم الاسبق ثم الاقرب رجما  
 ثم داراهم ترفع (و) كان  
 لا يكون ثم من ينادى به أو تقي  
 مجالسته) كالاراذل فان  
 كان ثم شئ من ذلك انتفى  
 عنه طلب الاجابة لمافيه  
 من التناذى أو الغضاضة (ولا  
 ثم منك) ولو عند المدعو فقط  
 (كفرش محرمه) لكونها  
 حريرا والوليمة للرجال  
 أو كونها منصوبة أو نحو ذلك  
 (ومو رجما مرفوعة)  
 كان مكانت على سقف  
 أو جدار أو ثياب ملبوسة  
 أو وسادة منصوبة هذا (ان لم  
 يزل) أى التكر (به) أى  
 بالمدعو

والأرجح أوسنت إجابته للدعوى وإزالة التكرار وخرج بما ذكره من حيوان مبسوطة كان كانت على  
بساط يداس ويخادش كما عليها (٢٦٩) أو مرفوعة لكن قطع رأسها وصور شعر وثمس وقر فلا يمنع طلب

الإجابة فإن ما يداس منها  
ويطوح به من متذل وغيره  
لا يشبه حيوانا فيه روح  
بخلاف صور الحيوان  
المرفوعة فانهما تشبه  
الانسان ويقولون انها مع ذكر  
الشروط الأولى والثالث  
ومن الإجابة في اليوم الثاني  
من زيادتي وتعيرى بصوم  
و تعيرة أولى وأعم من تعيرى  
بأن لا ينحس الاغنياء ويحس بر  
وتعيرى بأن لا يصدر مع  
التجمل له بما بعده أولى من  
اقتصاره على ما بعده اذ لا  
يخصر الحكم فيه اذ مثله  
أن لا يكون المدعى قاصيا  
ولا مذكورا بما يرخص في تركه  
الجماعة أو يتخوذك كان  
يكون الداعي أكثر ما له حرام  
(وحرم تصوير حيوان) ولو  
على أرض قال التولي ولو بلا  
رأس نجس البضاري أشبه  
الناس عذابا يوم القيامة  
الذين يصورون هذه الصور  
ويستحقون لعب البنات لأن  
عائشة كانت تلعب بهن عده  
صلى الله عليه وسلم رواه  
مسلم وحكمته تدبر بين أمر  
التريبة (ولا تسقط إجابة  
بصوم) نأبر مسلم اذا دعي

ملبوسة ولو بالقوة (قوله ولا وجبت) أي في العرس لو سئلت أي في غيره وفيه  
الوجوب من حيث إزالة التكرار ويرى أي فهي سنة تمن حيث كونها وليمة غير  
عرس وواجبة من حيث إزالة التكرار اه سم (قوله قطع رأسها) أي أو نصفها  
الأسفل لأنه لا يكاد يقال له حيوان قال الرشدي بخلاف ما لو خرق بطنها فانها  
تحرر ولو جرد الحياكة اذ يقال لها حيوان فتقطع طلب الحضور وقيل انها لا تحرم  
لانها لا تعيش مع ذلك فعلى هذا لا تمنع طلب الحضور حرر (قوله مبتذل) مقتضاه  
انه لا تحرم استدماها والنظر اليها ل (قوله أعم وأولى) الظاهر انها واجبان  
اكمل لان قول الاصل أن لا ينحس الاغنياء لا يشمل ما اداحص غيرهم ويوهم انه اذا  
خص غيرهم تجب الإجابة وليس كذلك على ما فيه والمعتمد وجوبها اذا خص  
الفقراء كما قاله في كل كلام الاصل هو الصواب وقوله أيضا حرر لا يشمل ما اذا  
كان الفراش مخصصا بغيرهم انه اذا كان الفراش حريرا والوليمة للنساء لا تجب  
الإجابة وليس مراد بخلاف قول المصنف بحرمة اه شيخنا عزيزي (قوله أكثر  
ما له حرام) أو فيه شبهة قوية بأن علم أن فيه حراما وان لم يكن أكثر خلافا للمصنف  
وان كان لا تكرر معاملة فهو ما كتبه الاحيث كان أكثر ما له حراما لا يحتمل  
الوجوب ما لا يحتمل للكرهية ح ل (قوله ويستثنى) أي من حرمة التصوير تصوير  
لعب البنات فلا يحرم تصويرها وهي جمع لعبة كغرفة وغرف اسم للشكل الذي  
تسميه البنات عروسة وقوله كانت تلعب بهن عده أي في بيت أمها بجحوده صلى  
الله عليه وسلم قبل تزويجها كما قاله شيخنا العزيزي ولو كان حراما انكسر الصور  
وقال ح ل في بيته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا تسقط إجابة بصوم) أشار  
بهذا إلى أن الصوم ليس من الأعداء قال م رواستثنى منه الملقيني بالودعاء  
في شهر رمضان والمذعن كلهم كملعون صائمون فلا تجب الإجابة اذا فائدة فيها  
الاجرد ونظر الطعام والجلوس من قول التمار إلى آخره مشق ويؤخذ منه اه اذا  
دعاهم آخر التمار تجب الإجابة (قوله فلندع بالبركة) أي والمغفرة وتحوذك  
لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لا سيما بالثأور سنة المضطر أيضا  
فذكر الصائم هنا العذر لكونه أكدهم جبر لهم لما فاتهم من بركة أه كله ويحتمل  
أن المراد هنا الدعاء لا كين جبر لهم لما فاتهم من بركة صومه اه جبر قال  
الشو برى وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود ليحصل لفضلها وتبرك  
أهل المكان والحاضرون (قوله فلا يكره الخ) ما لم يخش الربا ولا كره فائدة

أحدكم إلى طعام فليقب فان كان ٦٧ يمت مفرط فليطعم وان كان صائما فليصل إلى فليدع بدليل  
رواية تدع بالبركة واذا دعي وهو صائم فلا يكره أن يقول اني صائم

(فان شق على داع صوم نفل) من المدعو (فالفطر افضل) (٢٦٦) من اتمام الصوم والاملا تمام افضل اما صوم

الغرض فلا يجوز الخروج منه ولو وسعا كدبر مطلق ويسن للمفطر الا كل وقيل يجبر صومه التووي في شرح مسلم واصله لقمته (ولصيف كل مما قدم له بلا لفظ) من مضيقه ا كفاء بالقرينة العرفية ككافي الشرب من السقايات في الطرق (الا ان ينتظر) الذي (غيره) فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظا وهذا من زيادة وخرج بالا كل مما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما قدم له ولا يصرف فيما قدم له بغير كل لا بما لا دون فيه عرفا فلا يطعم منه سائلا ولا موقولا أن يلقم منه غيره من الاضياف الا أن يفاضل المضيف طعامها فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه (وله أخذ ما يعلم رضاه به) لان شق قال الغزالي واذا علم رضاه ينبت له مراعاة البصغة مع الزقفة فلا يأخذ الا ما يخصه أو يرضونه عن طوع لا عن حياء وأما التطفل وهو حضور الدعوة بغير إذن فحرام الا أن يعلم رضى رب

هذا القول رجاء أن يعذر ماله احي فتركه فقسقط عنه الاجابة (قوله فالفطر افضل) ويندب كافي الاجباء أن ينوي فطره اذ حال السرور وعليه (قوله ولو اضيق) المراد به هنا من حضر طعام غيره بدعوة ولو اقامة ولو لمع عليه برضى رب الطعام قل وحقيقته التمر يب ومن ثمنا كدت ضيقه واكرامه من غير تكلف خروجا من خلاف من أوجبها والضيف سبي باسم الملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما وينادي فيهم هذا ذوق فلان كما ورد في الخبر مأخوذ من الضيافة وهي الاكرام بلودا عالسا وصوفا فحصر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضى المالك به منهم اه قل على الجلال تنبيه الراجح أنه تلك الطعام بوضعه في فيه لكن مالك مراعاة وقياس ملكه بذلك انه لو مات قبل ابتلاعه حملته وارثه أى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بقضيه ولو خرج من فيه قهرا أو اختارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظرا ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يعرف فيه بغير الاكل وهل ماذ كرم ملكه بوضعه في فيه خاص بالحر أو شامل للرفيق ويخص قوله أنه لا يأكل ولو تملك سيده بالملك غير المراسي بخلافه كما تناشوا روى في قل على الجلال وملكه بوضعه في فيه على المعتد ويتم ملكه بالازدراء ولو عاد قبله رجع لملكه (قوله بما قدم) أفاد التعبير من اياه لا يأكل جميعه وهو كذلك حيث لم يتم قرينة عرفته على كل جمعه كأن كان قليلا اه جرح (قوله لفظا) لا يخفى ان مثله الاشارة ح (قوله فلا يطعم منه سائلا) بخلاف الضيافة المشترطة على الذمي اه ح ل (قوله فليس لمن خص بنوع) بأن قامت القرينة على ذلك وظاهره وان خص بالنوع السائل فلا يطعم من خص بالنوع العالي ح وبعبارة شرح م ر فيصير على ذى النفيس تلقى ذى الخسيس دون عكسه ما لم تقدم قرينة على خلاف ذلك والمقاومة بينهم مكروهة أى ان خشى منها حصول ضيقة (قوله وله أخذ ما يعلم رضاه به) أى أو يقلنسه بقرينة توحيث لا يختلف الرضاء عنها عادة شرح م ورواها صنيع المضيف ان هذا خاص بالضيف مع انه عام (قوله ينبت له) هل المراد يندب ولا يكبر القامة ولا يسرع مضعا بحيث يستوفى أكثر مما قدم له ح (قوله على قدر الشبع) بأن يصير بحيث لا يشتهي ذلك المأكول ح ل (قوله فحرام) بل ينفسق به ان تكرر للخبر المشهور أنه يدخل سارقا ويخرج منه وأما لم ينفسق بأول مرة للشبهة م (قوله ولا تضمن) أى اذا علم رضى رب الطعام اه شوبرى (قوله لانه مؤذنة للزجاج) وحيث تقدم سواء كانت تلك الزيادة من ماله أو من مال غيره ومقتضاها

الطعام لصداقة أو دعوة رضى جماعة منهم المأوردى بقهرم الزيادة على قدر الشبع ولا ينضم انها قال ابن عبد السلام وانما حرم لانها مؤذنة للزجاج

(وحل نثر نحو سكر) كذا نثر

ودارهم ولوز وجوز وقدر

(في املاك) على المرأة

فانكاح (و) في (ختان)

وفي سائر الالائم فيما يظهر

علاما يعرف ذكر الختان

من زبادي (و) حل

(التقاطه لذلك وتركها)

أي نثر ذلك التقاطه الأولى

لان الثاني يشبه التهجير

والاول تسبب الى ما يشبهها

نعم ان عرف أن النثر لا يؤثر

بعضهم على بعض ولم يقدح

الالتقاط في مروءة الملتقط يمكن

الترك أولى وذكر اولونه

ترك النثر من زبادي ويكره

أخذ النثر من الهراء يازاد

أو غيره فان أخذه منه

أو التقطه أو بسط حمله

فوقع فيه ما سكه وان لم يبسط

حمله لم يملكه لانه لم يوجده

منه قصد تلك ولا فعل نعم هو

أولى من غيره ولو أخذه

غيره لم يملكه ولو سقط من

حمله قبل أن يقصده أخذه

أوقام سقط بطل اختصاصه

به ولو نبضه فهو كالووقع على

الأرض (كتاب القسم) (والنشور)

يفتح القاف وهو المخرج عن الطاعة

(يجب قسم)

انما يجب لم تؤذ لا تحرم ولا ضمان وان لم يعلم رضى المضيف ولا يجهد الضمان والحرمه  
حيث لم يعلم رضاه بذلك وانما سكره حيث علم رضاه لانها قد تؤذي ح ل (قوله)  
وحل نثر هو الزمى مرفا شرح م (قوله في املاك) أي بسبب املاك قال  
في المختار املاك التزوج وقد امسكها فلانا فلانة أي زوجنا ابناها اه لكن  
الظاهر ان المراد بالاملاك هذا الدخول كما يدل عليه قوله للسكاح وعبارة شرح  
م في املاك أي عقد النكاح وعليها فالمراد بالسكاح في عبارة الشرح الوطء  
(قوله علاما يعرف) علة لقوله وحل الخ (قوله يشبه التهجير) أي التهب (قوله)  
نعم ان عرف أي أوظنه بقرينة معتبرة وهو استدراك على قوله وتركها أولى  
بالنسبة لالتقاط (قوله لم يملكه) لانه في الاصل يملك وقد وقع مع من هو  
أولى به وبه فارق ما لو عشن طائر ملك غيره أو دخل سمل مع الماء لبركة غيره  
حيث يملكه بأخذه على المعتد كما في ح ل وأما قوله أي ح ل لبقائه على ملك  
النثر ولم ياذن في أخذه لغير من هو أولى به فغيبه نظر لزال ملك النثر عنه بالنثر  
وقال زى قوله لم يملكه بخلاف ما مر في التهجير لان ذلك غير يملك بخلاف هذا فانه باق  
ملك النثر ولم ياذن في أخذه من هو أولى به (قوله بطل اختصاصه به) فلما أخذه  
غيره ملكه وقوله فهو كالووقع على الأرض أي فسطل اختصاصه به فلو عطف قوله  
ولو نبضه على ما قبله وآخر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة كان أولى وأوضح تأمل

\*(كتاب القسم والنشور)\*

ذكر القسم عقب الوبحة نظر الى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها  
وان كان الافضل تأخيرها عنه كما مر وعقبه بالنشور لانه يقع بعد غالبها وجمعها  
لانه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه والقسم يفتح القاف وسكون السين  
ويكسر القاف والتصيب وبقيهما اليمين والنشور من نثر إذا ارتفع لان فيه ارتفاعا  
عن أداء الحق وعبارة شرح الرض في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي بذلك  
لان الانسان اذا أبغض شخصا يعليه شقة وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزد  
في الترجمة وعشرة النساء لانه مقصود الساب وأجيب بأن من لازم بيان أحكام  
القسم والنشور بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الأحكام لا كلها  
فيغني القسم والنشور عن عشرة النساء ح ل (قوله وهو) أي شرعا ومعناه  
لغة الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق (قوله يجب قسم)  
حتى على النبي صلى الله عليه وسلم على الراجع لانه كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم

ان هذا اسمي فيما لك فلا تلتني فيما لاملك اه روض (قوله لزوجات) اى حقيقة  
 فلا تدخل الرجعية (قوله ولو كن اماء) بان كان زوجهن رقيقا او حرا وتزوج  
 واحدة بعد واحدة في بلاد (قوله فيه) اى في القسم قاله الشوبرى والاحسن  
 رجوع الضمير لوجوب القسم ادر رجوعه للقسم يومه ام لا دخل لمسن لاجوبها  
 ولا ندب امع انه يندب لمن كما يأتى (قوله ان لا تعدلوا) اى فى الواجب فلا يعارض  
 مع آية ولن تستطيعوا ان تعدلوا لانه فى المسدوب والا لعم الا آية اولى فى القسم  
 الحسى الا تفى فى كلام المصنف والثانية فى المعنوى المتعلق بالقلب كالحبة وعليه  
 حديث اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا املك اه قل على الجلال  
 (قوله اشعر ذلك) كان مراده بالاشعار عدم التصريح والا لآية مفيدة لذلك  
 بل انزع شوبرى (قوله فى ملك اليمين) متعلق بلا يجب (قوله فلا يجب القسم)  
 اى به وان علم توطئة لما بعده (قوله كى لا يجب) الحق الذى يفيض واجمع احقاد  
 ع ش (قوله هذا) اى وجوب القسم ان بات بالفعل وبات جرى على الغالب  
 فلو مكنتها راعى عند بعضهن لزمه ان يكس مثل ذلك الزمن عند البسائيات ح ل  
 او ان بات بمعنى صار ليلا او نهارا (قوله وجوبها) اى القرعة وقوله لذلك اى  
 للميت عند بعضهن (قوله فيلزمه قسم) فلوتركه كان كبيرة ع ش على م ر  
 للضرب الصحيح ادا كان عبد الرجل امرأتان فلا يعدل بينهما يوم القيامة وشقه  
 مائل او ساقط اه شرح م ر و اى المصنف بذلك وان كان مفهوما متقدما توطئة  
 لقوله ولو قام بهن عذر (قوله فى التمتع) اى ولا فى الكسوة شيخنا عزى (قوله  
 بوطه او غيره) اى من بقية الاستمتاعات لتعلقه بالليل القهري شرح م ر (قوله  
 نكحتها تسن) اى ويستحب ان يسام مع كل واحدة فى فراش واحد حيث لا عذر  
 برماوى (قوله كى كخونة) اى كنشورهما عزى (قوله كان خرجت)  
 لا للصرف لطلب حق اولفتى حيث لم يكن لها الزوج عن ذلك او لتعوا كتساب  
 النفقة اذا عسر بها ح ل (قوله ولم تفتح له الباب) خرج بذلك ضمير بهاله  
 وشتمها فلا يجدنشورا ع ش على م ر و فاه ان فتح الباب ليس واجبا عليها حتى  
 تكون ناشرة بتركه ويمكن ان يقال تمكينها واجب ولا يمكن الا بفتح الباب  
 فهو واجب حينئذ من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومن ثم قال م ر بدل  
 هذه العبارة او أغلقت الباب فى وجهه ويحجب أيضا بان المعنى لم تمكنه من فتحه  
 او هو محمول على ما اذا كان الاخلاق يفعلها اه شيخنا (قوله ولم تمكنه من  
 نفسها) اى ولو بقسلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر فى امتناعها منها فان

تزوجات ولو كن اماء فلا  
 دخل لاماء غير زوجات فيه  
 وان كن مسئولات قال  
 تعالى فان خفتم ان لا تعدلوا  
 فواحدة او املك كن ايمانكم  
 اشعر ذلك بأنه لا يجب العدل  
 الذى هو فائدة القسم فى ملك  
 اليمين فلا يجب القسم فيه  
 لكن يسن كى لا يجب بعض  
 الاماء على بعض هذا ان  
 بات عند بعضهن بقرعة  
 او غيرها وسأنى وجوبها  
 لذلك (فيلزمه) قسم (المنفى)  
 مهن (ولو قام بهن عذر كمرض  
 وحض) ورتق وقرن واحرام  
 لان المقصود الانس لا الوطء  
 وذلك بان يبيت عند من وفى  
 مهن نسوية بينهن ولا يجب  
 النسوية بينهن فى التمتع  
 بوطه وغيره لكنهما تسن  
 واستثنى من استحقاق  
 المراجعة القسم ما لو سافر  
 بنسائه فغفلت واحدة لمرض  
 فلا قسم لها وان استحققت  
 النفقة صرح به الماوردى (لا)  
 ان قام بهن (نشوز) وان لم  
 يحصل به اثم كخونة فمن  
 خرجت عن طاعة زوجها  
 كان خرجت من مسكنه  
 بغير اذنه او لم تفتح له الباب ليدخل او لم تمكنه من نفسها

لا يستحق فيها كمالا تستحق نفقة واذا عادت الطاعة لاستحق قضاء والذي عليه القسم كل زوج عاقل أو  
سكران ولو راحها أو سفيها فان جاز (٢٦٩) المرائق فالانتم على وليه وفي معنى التناثرة المعتدة

والصغيرة التي لا تطبق الوطء  
(وله اعراض عنهن) بأن لا  
بيت عندهن لان المبيت  
حقه فله تركه (وسن ان لا  
يعطلن) بأن بيت عندهن  
فيه صنف (كواحدة) ليس  
تجبه عن غيرها بل الاعراض  
عنها ويسن ان لا يعطلها  
وأدق في درجاتها ان لا يتخللها  
كل أربع ليل من ليلته  
اعتبارا بمن له أربع زوجات  
والصريح بالسكن في  
الواحدة من فرائدق  
(والاولى) له (ان يدور  
عليهن) اقتداء به صلى الله  
عليه وسلم وموافاق عن  
الخروج فعلم ان له ان  
يدعوهن لمسكنه ان انفرد  
بمسكن (وليس له ان  
يدعوهن لمسكن احدهن)  
الابرضاهن كما زعم بعد  
في هذا لما فيه من الشقة  
عليهن وتفضيلها عليهن  
ومن الجمع بين ضرائف مسكن  
واحد غير رضاهن (ولان  
يجمعهن) ولا زوجة وسرية

عذرت كان كان به صنفان أو جهر مستحكم وتأذت بما لا يمتثل عادة لمعدنا  
ثمة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة على كذبها ع ش على مد (قوله) تستحق  
قسما) هل له ان يبيت عندها أولا الظاهر لا حيث لم على ذلك تأخير حتى  
غيرها حل (قوله واذا عادت الخ) ولو عادت في أثناء اليوم لم تستحق بقبته على  
الأوجه كالنفقة لا يعود وجوبها لبقية اليوم شو برى لكن يقل مم حق مد  
انها تستحق بقبته بخلاف النفقة واعتمده ع ش (قوله ولو راحها) المراد به هنا  
من يقدر على الوطء ان لم يقارب منه سن البلوغ حل وبشارة مد التقييد بالبلوغ  
جرى على الغالب فالجزء الممكن وطئه كذلك (قوله فالانتم على وليه) أي ان علم به  
وتصر كاهوا واضع ولا يجب عليه القضاء والقيام وجوبه بالرجوع بعد قسمه  
له من نسائه طاف به الولي على الباقيات حل (قوله المعتدة) أي عن شبهة مد  
لغيرهم الخ لوطء ما والمعتدة التي يخاف منها والمحموسة ظلماء ولدن وان اذن فيه  
الزوج ونقل عن شيخنا زى ولو كان الحابس لها الزوج لا عن دين وفيه نظر حل  
والحاصل انه ان حبسها الزوج بنهر حتى لا تسقط نفقتها ولا قسمها وان حبسها  
بحق سقط كالو حبسها الجنبى مطلقا بحق أولا وحبسها لانه ان كان بحق لم يسقط  
والاسقط لان المانع من جهتها تقرير بشيرى (قوله وله اعراض) وكرهه  
المثولى مد (قوله ان لا يعطلن) أي عن المبيت والجماع جهر ع ش (قوله بأن لا يبيت  
عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لافي اثنا ثم افوات حق من بقي منهن  
حتى لو طلق واحدة من بقي وجب له عليه تجهيد نكاحها اليوفيم احقها حل (قوله  
وبعضهن) أي بالوطء ثلثا يؤذى ذلك الى فسادهن واضراهن حل (قوله فعلم)  
أي من قوله والاولى الخ (قوله وان لا يجمعهن مسكن) ويجوز بجريمة في السفر  
لشقة الانفراد وكذا يعمل واحد في سفينة قال جرح حيث تعذر افراد كل عمل اه حل  
(قوله الابرضاهن) أي رضى غير السرية اما هي فلا يشترط رضاها ولو لم ير السرية  
الرجوع عن الرضى حل (قوله وقشوريش العذرة) لعل المراد بتشوريش العذرة  
عدم الاثمة يبين فهو عطف مسبب على سبب اه شيخنا (قوله لكن يكره الخ) المداور  
على علمه يعلم احدى ضرائفها بذلك من غير تحسس منها وان لم يكن ذلك بحضورها  
رحل الكراهة حيث لم يقصد اذية غيرها والا حرم وعلى هذا يجعل القول بالقرين

كافي اليه وغيره (مسكن الابرضاهن) ٢٨ يحث لان جهن فيه مع تباعفهن بركا كثره الخاصة وقشوريش  
العشرة فان رضين به جاز لكن يكره وطء احدها من محضرة البقية لانه بعيد عن الرد ولا يلزمها الاجابة اليه



دلوته في دار اوسفل وعليها زاسكانهم من غير رضاهن ان غيرت الرافق ولات المسكن بن (ولا) ان يدعو (بعضا) مسكنه وبعضى لبعض) (٢٧٠) آخر كتابه من التخصيص الموشح

وعلى هذا القول الاول يجعل القول بالسكرانة زى وحل (قوله) في حاليه الخ (تميد) الحق (قوله الموشح) اي المنفر (قوله) ويلزم من دعائها الخ (واستثنى) الماوردي ما اذا كانت ذات تدوير غير وتمتد الروافق لانيها بما به وعليه ان يقسم لها في بيتها قال الاذرى وهو حسن وان استغفره الماوردي ولو ركبته باجرة فالاجرة عليها لانهما من تمة التسليم الواجب عليها كما مر عن واسله في شرح م ر وهذا اذا لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالاجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على الحلال وقيل عن ع ش انها عليه ذهابا رايانا ومغله الشوبري وعن سم انها عليها اولى مرة فليراجع (قوله وهو اولى) لان الذي دل عليه التواريخ الشرعية ان الليالي اقل للشهر حل قال الزركشي كالاذرى والوجه في دخوله لذات التوبة لئلا اعتبار العرف لا طوع الشمس او غروبها زى (قوله وهو الذي الخ) الثلاثة ليس فيها الاول وقوله انها مبصر الم يقل تبصر رافيه كما في جانب الليل قال القاضي تفرقة بين الغلف الجرد والغلف الذي هو سبب اي لان الليل ليس سيد السكون والنهار سبب الابصار اي جعلكم مبصرين فيه حل والمراد بكونه مجردا انه مجرد عن السببية اذ لا يلزم من الليل السكون تدبر وعبارة الراوي والنهار مبصر اسناد الاصول اليه مجازا لانه مقتضى الابهار ان تذهب كانه مبصر ولذا الم يقل تبصر رافيه وقوله لباسا اي ساترا كاللباس وقوله معاشا اي يتعيش فيه (قوله) ولباسا فروق تزوله وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم والاخرى ربع يوم مثلا سم ع ش ما لم تكن خلوته في سيرة دون نزوله والا فالاصل في حقه وقت سيرة وان تفاوت (قوله) وله دخول في اصل) ونجيب التسوية بينهما في الخروج له وجاعة كاجابة دعوة فانه خص به واحدة عصي حل (قوله كثرتها الخوف) او خوفا على حياته من الحرق والعرقه حل قال م ر وان مالت مذته قال في التذيب لورمض او ولدت ولا مته لها قال الرافعي اولها متعذر كجرم اذ لا يلزم اسكابه فله ان يديم اليقظة عندها وقضى وقياسه ان مسكن احدا من لو اختص بخوف ولم يامن على نفسها الابه جازله اليقظة عندها مادام الخوف موجودا ويلزمه القضاء فعم ان سهل نقلها للز ل لا خوف فيه لم يعدم تعينه عليه (قوله ليمتن الحلال) اي يعرف هل هو مخوف او غير مخوف وشيخي وقوله لم يذره علمه للمعول مع علمه (قوله) تمتع بغير وطء) ويبحث حرمة ان افضى اليه انشاء قويا كما في قبلة المصائم ويغرق بان ذات الجماع محرمة ثم اجما عا لانه لا اذا وقع وقع جائزا وانما الحرمة لا مرارح وهو حق الغير فاحتياطه لذلك ولا يكونه مفسدا له اذ لا يحيط هنا س ل

(الابه) اي مرضاهن (او بقرعة) ومما من ريادة في (او غرض) كقرب مسكن من بعض البهادر الاخرى وخوف عليم ادون الاخرى كان تكون شابة والاخرى عجوزا فله ذلك لا مشقة عليه في مضيه للبعد وتخوفه على الشابة ويلزم من دعائها الاجابة فان ائت بطل حقها (والاصل) في القسم لمن علم انها (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله او بعده وهو اولى (تبع) لانه وقت المعاش قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار تبصروا وقال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (و) الاصل في القسم (من علمه ليل) كما مر (النهار) لانه وقت سكوبه والليل تسع لانه وقت معاشه (ولسافر وقت تزوله) ليل مسكن او نهار الاله وقت خلوته وهذا من زيادتي (وله) اي الزوج (دخول في اصل) لواحدة (على) رجة (آخر) انه رورة

لغيرها (كمرض الخوف) ولولها قال الرافعي اراحتا لا فيجوز دخوله ليدبر الحلال لظن (و) له دخول (قوله في غيره) اي غير اصل وهو التمتع (الحاجة) ولولغير ضرورة (كروم) او اخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغير وطء

(قوله فيه) وكذا في الاصل على المتعمد ان كان ذكرهم له في غير الاصل وسكونهم عنه في الاصل رجماء بدل على امتناع ذلك حل وعمل على مر (قوله من غير مسيس) تنبيه حتى يبلغ الى التي هي فوته بانيت عندها أي كان يدخل في اليوم على نسائه ثم اذا انتهى الى صاحبه اليوم والليلات عنده تلك الليلة فقد ذلك على ان طوافه صلى الله عليه وسلم كان في التبع لافي الاصل على (قوله لا يخلل مكانه) أي لا يجوز ذلك وقوله حيث دخل أي في الاصل أو في التبع بدليل ما يأتي في تعيننا (قوله قضى) أي في الجميع في الاصل والزائد في غيره خلافا لظاهر كلام الشارح وعبارة زعي والحاصل انه اذا دخل في الاصل لضرورة وطال زمن الضرورة أو طاله فاته بقضى الجميع وان دخل في التتابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وان أطاله قضى الزائد فقط خلافا لظاهر كلام الشارح اهـ اما حكم الدخول فان مكان في الاصل لضرورة جافوا لاهرم وفي التبع ان كان ثم ادى حاجة جاز والاهرم وحكم الاصل في الاصل حرام وفي التبع مكروه فقد علمت ان القامات ثلاثة اهـ حفي وذلك لان قوله وان أطاله قضى ظاهر انه يقضى الجميع في الاصل والتابع وقوله وان لم يطل فلا قضاء وان طال فيها وهو ضعيف في الاصل والتابع ونظم: ضمهم العمد من هذه المسئلة فقال

- لا زوج ان يدخل للضرورة \* لضرورة ليست بذات النسوة
- في الاصل مع قضاء كل الزمن \* ان طال أو أطاله فاتقن
- وان يكن في تابع لحاجة \* وقد اطاله تلك الحاجة
- قضى الذي يدفع ولا يجب \* قضاءه في الطول هذا ما اتقن
- وان يكن دخوله للعرض \* عصى ويقضى لاجماع ان عرض

(قوله خلافه) وهو انه لا يقضى (قوله وقد يعمل الاول) وهو كونه يقضى فيما اذا دخل في التبع (قوله والثاني على خلافه) وهو ما اذا طال زمن الحاجة بنفسه (قوله فيما) كذا في أكثر النسخ وعليه يظهر ما مرجع الضمير لانه لا يسمع ان يرجع للاصل والتابع فالاولى اسقاط قوله فيما لان الكلام في التابع وفي بعض النسخ وقد يعمل الاول على ما اذا طال أو على ما اذا طال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيها ما على هذا فرجع الضمير واضح عن أي وهو طال أو أطال فعل الشارح نظرا لما ذهقه (قوله بالنشاط) أي التهمة ومكانه قهري فاتبع المدعي فاندفع ما يقال ان التعليل غير متبع المدعي (قوله فاته بقضى) وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج لولا غير بيت الضرورة وان أكثر

١٦٠  
أيه أي في دخوله في غير  
الاصلا ما يوطء فيجزم لقول  
بالثمة كان الذي صلى الله  
عليه وسلم لم يعرف حالها  
جميعا فلهذا كان على امرأتين  
غير متزوجين من غير ما رواه أبو  
داود والحاكم لم يروا في  
(ولا) يطل حيث جهل  
(مكته) فان أطاله قضى  
كما في الودع وغيره وقضية  
كلام لاصل كالروضة  
وامله اخذ لافه فيما اذا  
دخل في غير الاصل وقد  
يعمل الاول على ما اذا طال  
فوق الحاجة والثاني على  
خلافه فيما كان لم يطل  
فلا مكانه قضاء وان وقع وطء  
لم يضعوان طال المكث  
لتعلقه بالنشاط كدخوله  
بلا سبب أي تعدد اقامته  
يقضى ان حال مكانه

ويصحب بذلك وهذا الشرط من فوائده ولا يتبدل قوة في اقامته (٣٧٦) في غير اصل التخصيص للاصل وقهه

بالاصل وغيره اعم من  
تعيينه بالليل والنهار (وقال)  
نوب (قسمه وافضل) ان عمله  
نهارا (ليلة) فلا يجوز  
بعضها ولا بها وبعض  
أخرى لما في التبعيض من  
تشويش العيش وامان  
أفضله ليلة فلقرب العهد به  
من كلهن (ولا يجوز ثلثا)  
بغيره ما من لما في الزيادة  
عليها من طول العهد من  
(وليقرع) وجوبا عندهم  
اذن (للابتداء) بواحدة  
منهن فاذا خرجت القرعة  
لواحدة هنن بدأ بها وبعد  
تمام نوبتها يقرع بين  
الباقيات بمبين الاخيرتين  
فاذا تمت النوب راعى  
الترتيب فلا يحتاج الى اعادة  
القرعة ولو بدأ بواحدة بلا  
قرعة فقد ظلم وقرع بين  
الثلاث فاذا تمت أقصر  
للابتداء (وليست) يدين  
وجوبا في قدر نوبتهن حتى  
بين المسئلة والذمية (لكن  
للحرة فلا غيرها) ممن فيها  
رق كما لو ادهن قطنى عن  
على في الامة ولا يعرفه  
مخالف ومقاس بها المصلحة  
للحرة لثلاثا ولا غيرها لثلاثا

للمكة خطا يقهيه عند فراغ النوبت من قوة احدها ونهذه فراغ في التخصيص  
بلازمة الخروج ان من لم يصرعه اه حروس ل (قوله بذلك) أى بالذات  
بلا سبب (قوله وهذا الشرط) أى قوله ان أطال مكته لاهم مفهوم من الكاف  
لا يشبهه بالحكم الذى قبله حل (قوله في غير اصل) اما الاصل فقيب النسوية  
في قدر الامة فيه شرح مد (قوله ولا سهم او بعض أخرى) هذا لا يخرج قوله  
وأقل نوب الخ الا ان يقال اشار بذلك الى ان مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أى وان  
غير الاقل ان زعم عليه تبعيض لم يميز والاباز وامام اورداه صلى الله عليه وسلم كان  
يدور على نسائه في ليلة واحدة فمعه ول على رضا من ذلك حل (قوله وامان الخ)  
مقابل لمخوف تقديره اما ان أقل نوبه ليلة فلما تقدم وامان الخ (قوله به) أى بالزوج  
(قوله ولا يجوز ثلثا) أى يحرم ذلك وان تفرق في البلاد فان رضين جازت الزيادة  
ولو شهر او شهر او سنة وسنة حل فاذا كان له زوجة بمصر بيت عندها ثلاث  
ليال وبعد ما يبيت في الجامع الازهر مثلا واذا ذهب الى البلدة الاخرى يكت  
عندها ثلثا وبعد ما يكت في محل معتزل عنها مدة اقامته قال البرماوى قال اقام  
الحرمين لا يجب القسم لى يست في بلاد الزوج وبه قال الامام مالك (قوله وليقرع  
للابتداء) سواء عقد عليهن مما أم مرتبا ولا يقال الحق للسابقة فالسابقة حل  
(قوله وبعد تمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلو أقرع قبل تمام النوبة بأن والى  
الافراع بددهن لتمييزهن من أول الامر فلا مانع شوبرى (قوله ولا يحتاج الى اعادة  
القرعة) بل يجرى على ترتيب الدور الذى أخرجه القرعة عشر ويقهه منه انه  
يجوز له اعادة القرعة وليس كذلك كما قاله شيخنا العز بنى ومنع الشيخ س ل  
اعادتها حيث قال ولا يحتاج الى اعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لانه ربما خرجت  
النوبة لغير الاولى فيفوت حقها (قوله أقرع للابتداء) وكذا الباقي كما في شرح  
الروض وعبارة فاذا تمت النوب اعاد القرعة للجميع (قوله لحرة مثلا غيرها) لو قال  
لحرة لثلاثا وغيره الى ان كان اوله يومه جواز ثلاث ليال للحرة وليلة ونصف لغيرها  
وأربع للحرة وليلة ونصف لغيرها وليس كذلك كما يأتى (قوله من فيها راق) ومن عقت  
قبل تمام نوبتها الخفت بالحراثة فان لم تعلم الابداد وار لم تستحق الامن حين العلم ان  
يجهل الزوج ايضا والا فلو حقه وجوب القضاء س ل (قوله ولا يجوز لها اربع) أى  
غير ما هن اول ثلاث كذلك كما جعل ماسر ولما في الثانية من التبعيض على الاخرى  
شوبرى (قوله وليلة بكرة الخ) أى اذا كان في عصمة غيره ما ردا لم يبيت عندها  
اه شوبرى والا فلا يجب (قوله بكرة) ولو امة مد (قوله بعد ما المتقدم) وهى من لم

ولا يجوز لها اربع اول ثلاث ولغيرها لثلاثا اول ليلة ونصف وانما تستحق غير الحرة القسم اذا استحققت النفقة بأن كانت تز  
مسئلة للزوج لا لغيره ايا كالحرة وتسمى بغيره اعم من تعيينه بالامة (ومجدد بكرة) بمعناها المتقدم في استئذ

(سبع و) جديدة (ثلاث ثلاث) (٢٧٣) ولا بلا قضاء إلا تخريف فيها خبر ابن حبان في صحيحه سبع للبكر

ولثلاث الثيب وفي الصحيحين  
عن أنس من السنة إذا  
تزوج البكر على الثيب أقام  
عندها سبعا ثم قسم وإذا  
تزوج الثيب على البكر أقام  
عندها ثلاثا ثم قسم والعدد  
الذي كوروا به على الزوج  
لأنه لا ينفق عليها ما لو كان  
سوقا بين الحررة وغيره إلا أن  
ما يتعلق بالظن لا ينفق  
بالحق والحرية كذا في  
الآداب ويزيد في البكر لأن  
حياءها أكثر وقولي ولا من  
زاد في واعتبر لأن الحنفية  
لا تزول بالمهر في (وسن  
الثيب بين ثلاث بلا قضاء)  
الآخرات (وسبع به) أي  
بلا قضاء فمن كافتل صلى الله  
عليه وسلم بأم سلمة رضي  
الله عنها حيث قال لسان  
ثلاث سبعت عندك  
وسبعت عندك وإن  
ثلاث عندك وودت  
أي بالقسم الأول بلا قضاء  
والأشكال وثلاث عندك  
كما لو سبعت عندك  
رواه ذلك وكذا سلم عنه  
(ولا قسم لمن سافرت لأمه  
ببلاد) منه ولولمعه

نزل بكارتها بوط في قلها من ل (قوله سبع) لأن السبع أيام الدنيا والثلاث  
أقل الجمع شو برى (قوله من السنة) أي للظن بقاء الواجبة (قوله على الثيب) أي  
إذا كان بيت عندها والأقرب بينهما للابتداء حل واليمين ليست بقيد بل مثلها  
المكران كان بات عند البكر السابقة سبعا فذلك والأبأن لم يثبت عندها كان  
الحق لها في بيت عندها سبعا ثم عند الأخرى سبعا فلو عقد على امرأتين معلوج  
الأقرب الزاني أي المبيت عندها ثلاثا أو سبعا حل مع زيادة وإيضاح وودت شرح  
م وكيف هذا مع أن الزاني لا يجب الأعلى من معه غير جديدة وكان يبيت عندها  
أوحيت فلا يتصور وجوب الزاني مع الجديدة تن سواء فكهن مع أم مرتبة أو يبيت  
عند السابقة بل لو أحب حينئذ الأقارع للابتداء كما قال حل في ما روي يمكن  
تصوره فيما إذا أراد الزوج فانه حينئذ يراعى السابقة ويقرب في المصية كما في  
الروض (قوله وإذا تزوج الثيب على البكر) ليس يقيد بل مثلها الثيب وحينئذ  
بأن ما تقدم في البكر (قوله لتزول الحنفية) حري على الغالب إذا كانت  
مستغفرة لسببها قبل ذلك فاعتقها وتزوج بها كالأثلاث حينئذ حل (قوله  
وسبع به) لأن ما طهرت في الحق المشرع لغيرها بطل حقها بخلاف البكر إذا  
طلبت غيرها وبات عندها لم يقض إلا ما زاد لأنه لا تقطع في الحق المشرع لغيرها  
من لخصا (قوله أي بقضاء لمن) أي يقضى لكل واحدة سبعا سم على جبري  
ما إذا كان قبل الجدة ثلاث بات عندهن واحدة بعد واحدة إحدى وعشرين ليلة  
هذا تقدير كلامه ونزع فيه من ل وعش فقال بشرط أن يكون السبع من  
نوبتها فقط كما يفيد التبعير بالقضاء عش قال وكيف القضاء أن يشرع بينهما  
ويؤدور فالليلة التي تخصها يبيتها عند واحدة منهن بالفرعة أيضا وفي الدور الثاني  
يبيت لبيتها عند واحدة من الباقيات بالفرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيت لبيتها  
عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الأدوار إلى أن يتم السبع ونما من أربعة وثلاثين  
ليلة وذلك لأنه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فصل السبع مما ذكر  
لأنها إذا ضربت السبع في اثني عشر وهي أقل ما يملك له القضاء لكل واحدة بلغ  
أربعة وثلاثين أخبره (قوله وان ثلث ثلاث عندك) فاختارت التثنية (قوله  
والأ) أي لو كان المراد دوت عامين مع القضاء أي لكل واحدة ثلاثا قال الخ  
شيئا (قوله ولا قسم لمن سافرت لأمه بالاذن) أي ما لم يضطر كان حلا أي ذهب  
جميع أهل البلد أو من ل لأنهم معه ذى وقال من نعم لوسافر بها السيد وقد بات  
عند الحررة ليلة من قضى لها إذا ربت كما تلاء وأقرأ وهو المتعمد وإن بلغ

(أوبه) أي باذنه (لأنه فرضه) دواعيها ٦٩ يمت ذكره كج وعمرة وتجانس بخلاف غيرهما

أما الإجماع في يومه ويحسد الواجب لغيره في البلد ولا يخرج من البلد ولا يخرج من البيت لا شرافته على الاستدعاء كما إذا كان في البيت  
وقوله لا معه معطوف على مقدر تقديره وحدها أومع أحبي واشتملت هذه العبارة  
منطوقها وهو ما على اثنين وسبعين صورة لها ما ان تسافر وحدها أومع الزوج  
أومع أحبي وعلى كل امان لا يأذن لها أو يسكر أو ينهاه فله تسعة وعلى كل  
امان يكون لغرضها أو غرض أحبي أو غرض الزوج أو غرضها وأومع أحبي أو  
غرضها وأومع الزوجه أو غرض الأجنبي أو الزوج أو لغرض الثلاثة أو لا لغرض هذه  
ثمانية تضرب في التسعة المذكورة تبلغ مائة وكذا قوله لا معه بلاذن يشمل اثنين  
وثلاث لأن قوله لا معه مائة يكونها وحدها أومع أحبي وقوله بلاذن شامل لما  
إذا سك أو نهاها فله أربعة تضرب في ثمانية الغرض السابقة تبلغ مائة وكذا قوله  
أو يأذنه لا لغرضه يشمل ثمانية لصدقه يكونها وحدها أومع أحبي وصدق قوله  
لا لغرضه بأن يكون لغرضها أو غرض أحبي أو غرضها وأومع الأجنبي أو لا لغرض  
وسياقي في مفهوم قوله ان لم ينهها وهما إذا نهاها ثمانية أيضا حاصله من ضربها  
في أحوال الغرض الثمانية تضم الستة عشر للأثنين والثلاثين تبلغ ثمانية وأربعين  
لا ضم فيها أربعون منها صور منطوق المتن وثمانية من صور مفهومه وقوله بخلاف من  
سافرت معه ولو بلاذن يشمل ستة عشر صورة لصدقه بلاذن وعدمه فيضربان  
في ثمانية الغرض تبلغ مائة وكذا قوله ولا معه الخ يشمل ثمانية لصدقه بأن تكون  
وحدها أومع أحبي وصدق غرضه يكونها وحدها أومع غرض أحبي أومع غرضها  
أو لغرض الثلاثة تضم هذه الثمانية إلى الستة عشر تكون الجملة أربعة وعشرين  
فيقتضى فيها وتصورضاؤه فيما لو سافرت معه بأن يصحب معه بعض زوجاته  
ويساكنهن ويتركها ويخرج يقول المصنف سافرت ما لو خرجت لحاجتها في البلد  
بأذنه كان تكون ثلاثة أو ما شاعلة أو مغبية أو دابة تولد النساء فانه لا يسقط حقها  
من القسم ولا من النفقة زى وأقرب به مر ويشمل أذنه عليها رضاه (قوله ولو بلا  
اذن) ولو لغرضها س (قوله ان لم ينهها) فان نهاها لا قسم لها الم يستمتع بها تخرج  
م ووظاها ان الاستمتاع بها في جزء من السفر يوجب نفقتها والقسم لها في جميعه  
وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لان استمتاعه بها رضاه بمصاحبته له واما الوجه  
فيما قبله ففيه نظرا لمخرج قال م وامتناعها من السفر مع الزوج ينشور مالم  
تكن معذورة عرض أو نحوه قال ع كشدته ح وأورد لا تطبق السفر معه ولو كان  
سفره مصيبة لا م لم يدعها المصيبة بل لاستيفاء حقه زى (قوله لا لغرضه) أي ولو مع

ولو بلاذن ان لم ينهها أولا  
معه لكن بأذنه لغرضه  
فيقتضى لها ما فاتها (ومن  
سافر لقلته لا يصحب  
بعضهن) ولو بقرعة (ولا  
يطلقهن) حذرا من الاضرار  
بل ينقلهن أو يطلقهن  
أو يقتل بعضهن ويطلق الباقي  
فان سافرت بعضهن ولو  
بقرعة

قضى لامتخلفات وقوله  
ولا يخلفهن من زيادتي (أو)  
سافر ولو سفرا قصيرا  
(لغيرها) أي لعريقه سفرا  
(مباحا حل) له (ذلك) أي  
ان يصعب بعضهن وان  
يخلفهن لكن (بقرعة في  
الاولى) للاباح زواجه  
الشيطان (وقضى مدة  
الاقامة) بقيد زده بقوله  
(ان ساكن) فيها  
(معه) بخلاف ما افلم  
بساكنها وهو ظاهر  
ويخلاف مدة سفره ذهابا  
وايابا إذ لم يشق الله صلى الله  
عليه وسلم قضى بعد عوده  
فصار سقوط القضاء من  
رخص السفر ولان  
المصوبة معه وان فازت  
بصحته فقد تعبت بالسفر  
ومشاقه وخرج بزادتي  
مباحا غيره فلا يحل له ان  
يسافر بواحدة ممن فيه  
مطلقا فان سافر بها لزمه  
القضاء للمخلفات والمراد  
بالاقامة ما مر في باب القصر  
فخصصه بحد وصوله مقصده  
فيها اغنده أو قبله بشرطه  
فان اقام في مقصده أو غيره

فمنه يعني أومع غرضها أومع غرضها أو غرض أجنبي فالمدعى ان يكون لغرضه  
مطلبا وذو جبر ان غرضها أي الزوج والزوجية كغرضها انقطاعا لتبليها  
لما منع حل ولو سافرت لغرضها ففي انشاء السفر قلبته لغرضها بتغير الحكم  
كما استوجبه الشو برى (قوله قضى لامتخلفات) بان رجع أو سافرت بعد (قوله)  
ولو سافر قصيرا (لرد على من قال لا يستصحب بعضهن في القصر فان فعل قضى لاه  
كالاقامة اه شرح م د (قوله لم يكن بقرعه) أي وان خرجت لغير مصلحة  
النوبة قال الملقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذا  
رجع وفاما ياما فان استصحب واحدة بلا قرعة اثم وقضى للباقيات من نوبتها  
اذا عادت وان لم يبت عندها الا ان رضى فلا اثم ولا قضاء ولين قبل سفرها  
الرجوع شرح م د (قوله في الاولى) وهي ما وصحب بعضهن (قوله مدة الاقامة)  
أي القاطعة للسفر كما سنبه عليه حل ويؤخذ منه انه لا قضاء مادام يترخص  
ولو في مدة ثمانية عشر يوما كما شمله كلامهم بل جزمه في الانوار شرح م د (قوله)  
فلا يحل له الخ) وحينئذ لا تجب اجابته حل وقوله مطلقا أي بقرعة أو لا وظاهر ان  
موضوع المسئلة ان السفر لغير قلة فلا ينافي ما مر عن ع ش ان امتناعها من السفر  
مع الزوج ولو كان معصية نشوز لان ذلك في سفره لئلا ينفذ في سفرها (قوله)  
لزمه القضاء) أي مدة السفر ذهابا وايابا حل (قوله نيتها عنده) هذه الصورة  
ذكرها الشيخ في ماسبق بعد قول المتن وباقائه وعلم ان ابيه لا ينقض فيهما وكر  
ان شرطا ان يكون ما كنا مستقلا وقوله أو قبله هذه ذكرها المتن هناك بقوله أو موضع  
نوى قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المكث بقوله بشرطه راجع للمستثنين لكنه  
في الاولى المكث والاستقلال وفي الثانية الاستقلال فقط وقال حل قوله بشرطه  
وهو كونه ما كنا مستقلا ان كان غير وطنه وكونه مستقلا فقط ان كان وطنه اه  
وعبارة المتن في مائة ودمويته سفره ببلوغه مبدء سفره من وطنه أو موضع آخر نوى  
قبل وهو مستقل الاقامة مطلقا أو أربعة أيام مصاح لم يشترط في الوطن استقلا  
فكلام حل غير ظاهر (قوله فان اقام في مقصده الخ) محتمل وقوله بزم اغنده أو قبله  
(قوله على مدة المسافر ين) وهي مادون أربعة أيام مصاح أي غير بوي الدخول  
والخروج (قوله قضى الزائد) أي على دون أربعة أيام والدون يعنى ينقص جزءا من  
الأربعة فانظر ماذا يقضى اذا اقام الأربعة ثم ظهر انه يقضى آخر لحظة من الرابع  
فالخاص ان ما يترخص فيه لا يقضيه وما لا يترخص فيه يقضيه حل (قوله ومن  
وهبت حقها) وان لم يكن واجبا بان وهبت قبل ان يبيت عند بعضهن لان الحق

بلانية وزاد على مدة المسافر من قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من القسم



( قوله فيهما رده ) لأنه ليس عنهما ولا منفعة حتى يقابل عيال شرح م ر ( قوله واستعقت القضاء ) لأنها لم تسقطه بحسبنا من ولين علمت بالفساد حل ( قوله والواهبية الرجوع ) ولو في إنشاء الميسل وحيث يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الموهوب لها في إنشاء الليل أن أمن فإن لم يخرج قضى من حين الرجوع حل ( قوله قبل علم الزوج ) بخلاف ما فات بعده عمله وكذا بعد علم الضرة المستوفية دون الزوج كما قاله بعضهم وإرضاء م رسم ( قوله لا يقضى ) بخلاف ما لو باح ما لا يستأن ثمرة لافسان ثم رجوع عن الإباحة ولم يعلم المباح لمبا الرجوع فإن ما تلف قبل العلم بالرجوع عليه صماته على المعتدل أن ضمان الغرامات لا فرق فيما بين العلم والجهل رى ( فصل في حكم الشقاق ) في المختار الشقاق الخلاف والعداوة وقوله بالاعتدال منه اق بالشقاق أى بسببه وكذا بين ( قوله بعد أن كان يلين ) قديمه غير ملوك كان ذلك عادتهما من أول الأمر لم يكن نشوزاً وكذا قوله بعد لطف الخ شيناً وقى ق ل على الجلال خرج بالمعدي من هي دائماً كذلك فليس نشوزاً إلا أن زاد وقوله أعراضاً وعيوباً لأنه لا يكون إلا عن كراهه وبذلك فارق السبب والشم لأنه قد يكون لسوء الخلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا كما فائدة حكى أن رجلاً جاء إلى عمر يشكو إليه خلق زوجته فوقف يبابه ينتظره فسمع امرأته تستطيل عليه بلسانها وهوسا كت لا بد عليها فأنصرف الرجل قائلاً إذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حالى فخرج عمر فمر أمولى فناداه ما حاجتك يا أختي فقال يا أمير المؤمنين جئت أشكو إليك خلق زوجتي واستطالتها على فسمعت زوجتك كذلك فخرجت وقلت إذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالى فقال له عمر انما تتم لها الحقوق لها على انها طباخة لطعامي خبازة خبز غسالة ثيابي رضاعة لولدى وليس ذلك بواجب عليها وسكن قلبي بها عن الحرام فأما اتعلمها ذلك فقال الرجل يا أمير المؤمنين وكذلك زوجتي قال فقم لها يا أختي فأنا هي مدة يسيرة عبد البر ( قوله بلا هجر ) المراد في هجر موت حقهما من نحو قسم طهرته حنته بخلاف في المضجع ولا يحرم لأنه حقه شرح م ر بأن نام في محلها بعد أن فرأشها ( قوله كأن يقول لها ) وينبى أن يذ كر لها ما في المضجع إذا كانت المرأة هاجرة فرأش زوجها العنتها الملائكة حتى تصعب أى سبتها حتى ترجع إلى طاعته ( قوله في الحق الواجب عليك ) والحق الواجب للزوج على الزوجة أربعة طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها إليه وملازمة المسكن والحق الواجب على الزوج للزوجة أربعة أيضاً معاشرتها

فيهما رده واستعقت القضاء  
والواهبية الرجوع حتى  
شانت وما فات قبل علم  
الزوج به لا يقضى (فصل)  
في حكم الشقاق بالاعتدال  
بين الزوجين وهو أنهما  
أحدهما أو منهما فلو (ظهر  
إمارة نشوزها) قولاً كان  
تحبسه بكلام خشن بعد أن  
كان يلين أو فعلاً كان يحيد  
منها أعراضاً وعيوباً بعد  
لطف وطلاقة وجه (وعظها)  
بلا هجر وضرب فلعلها تبدى  
عذراً أو تتوب عما وقع منها  
بغير عذر والوعظ كان يقول  
لها اتق الله في الحق الواجب  
لي عليك واحذري العقوبة  
وبين لها أن التشوز يسقط  
النفقة والقسمة (أو علم)  
نشوزها



(وعظها) (وهجر ما في مضجع وضرم) (ها وان لم يتكرر التثنية) (ان افاد) الضرب في المبالغة تعالى في اللام في تخافون  
نشر من فعلهم وهجروا في المضجع واضربوهن والخوف (٢٧٨) فيه معنى العلم كما في قوله في خاف

بالعروف وموتها والمهر والقسم اه ب و (قوله وعظها) أي نذبا ح ل (قوله  
في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسر ما أي الوطء والفرش م يقال ضجع الرجل  
وصع جنبه على الأرض وبابه خضع اه مختار وقول م ر أي الوطء أو القراش أي وان  
أى الى تقويت حقه من ذلك القسم كما هو معلوم أن التثنية بسطة حقه من ذلك  
وهذا طريق ما مر في المرتبة الاولى اه وشيدى (قوله وضرمها) أي يضرمه  
لا بسوط وعصى ولا يبلغ ضرب الحر أدربعين وغيره عشرين اه ح ل لكن  
في شرح م ر انه يضرب بضو العصى والسوط وليس لتاسو ضرع يضرب فيه  
الستخ من منعه حقه الا هذا والعبد شوي رى أى اذا امتنع من أداء حق سيده قال  
ق ل على الجلال واعتبر شيخنا ذى كبحر والمخطيب أنه لا ينتقل للمرتبة الثانية  
الا اذا لم تعد الاولى اه فكان الاولى للمصنف التعبير بالقاء بأن يقول ففجرها  
فضرمها لكنه عبر بالوارقنداء بالآية السكرية وأجيب عن الآية بأن الواو فيها  
بمعنى أو التي للتويع (قوله ان افاد) أى ان علم أنه يفسد شرح م ر (قوله  
حنفا) أى ميلاعن الحق خطأ وقوله وانما بان تسمد ذلك بالزيادة على الثلاث  
أو تحصيل غنى مثلاً اه حلابن (قوله فلا يضرب اذ لم ينفذ) أى يحصر م لاه  
عقوبة بل ثلاثة ح ل (قوله برحا) وهو ما يعظم الله عرفا ح ل وقوله ومع ذلك  
أى مع جواز الضرب ان افاد فالاولى العفو بخلاف ولى الصبي فالاولى له عدم العفو  
لان ضرب به لا لادب فصله له وضرب الزوج زوجه حقه مصلحة لنفسه شرح الروض  
(قوله فوق ثلاث) محله في غير الأبوين والأنبياء أماءؤلاء فلا يجوز هجرهم طرفه  
عين لفضلهم على غيرهم كما لا يخفى شوي رى (قوله لحظ نفسه) أو لالامر من معا  
ح ل وم ر (قوله واصلاح دنياها) أى نقط (قوله ولعل هذا) أى التفصيل  
مرادهم وهو العتد (قوله كعب بن مالك وصاحبه) وهما مرارة بن الربيع  
وهلال بن أمية اه رى وهم الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك المذكورون  
في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت  
الآية وأوائل أسمائهم جعت في لفظ مكة وأواخر أسمائهم أبيهم جعت في لفظ عكة  
شوي رى ومرارة بنضم الميم برماوى (قوله أن القول قوله) فقوله مقبول في نشرها  
يمينه بالنسبة لجواز الضرب لاسقوط النفقة والكسوة قال جبر وعلم فيما لم يعلم  
جراته واشتهاره والام يصدق ح ل (قوله الرمة فاض) أى ان كان أهلاً فان لم

من موطن جنفا أو أتا وتقيدا  
لضرب بالأداة من زيادة  
فلا يضرب اذ لم ينفذ كالأ  
يضرب ضرباً مبرحاً ولا وجهها  
وبها لك ومع ذلك فالاولى  
العفو وخرج بالمضجع الهجر  
في الكلام فلا يجوز رفوف  
ثلاثة أيام ويجوز فيها العتد  
الصحيح لا يحل لمسلم ان يهجر  
أخاه فوق ثلاثة لكن هذا  
كما قال جع محمول على ما اذا  
قصد هجر مارة ما لحظ نفسه  
فان قصد به رمة ما عن المعصية  
واصلاح دنياها فلا تريم ولعل  
هذا مرادهم اذ التثنية حبتند  
عذر شرعى والهجر في الكلام  
له ما ترمطقا ومنه هجره  
صلى الله عليه وسلم كعبد بن  
مالك وصاحبه ونبيه  
الصحابه عن كلامهم ولو  
ضرمها واقعى انه بسبب  
نشرها مرارة عتد منه  
فيه احتمالان في المطلب  
قال والذي يقرى في ثنى أن  
القول قوله لان الشرع جعله  
وليا في ذلك (لو معها حقا  
كقسم) ونفقة (الرمه  
الفاضى وفاء) كسائر  
المتن من أداء الحقوق

(أودأها) يشتم أو نحوه (بلا سبب منها) عن ذلك وانما لم يعزله لان اسماة الخلق تكثير بين الزوجين والتعزير عليهما  
يؤوب وحشة بينهما يقتصر أولا على انتهى لعل الحال يلتمس بينهما (ثم) ان عاد اليه (عززه) بما امره ان يابته (أودأني  
كل) منهما (تعدى صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بجبرقة) خبر ههما من عوده الى ظله فان لم يمتنع  
أحال بينهما الى أن ير جعاهن حالهما (٢٧٩) (فان اشتد شقاق) بينهما بأن داما على التساب والتضارب

(بعت) القاضي وجوبا  
(الكل) منهما (حكما برضاها)  
(وسن) كونها (من أهلها)  
ليطرق أمرها بعد اختلاف  
حكمه به وحكمها بها  
وه معرفة ما عندها في ذلك  
ويصلحها بينهما أو يفرقان  
عسر الاصلاح على ما يأتي  
لأنه وان خفت شقاق بينهما  
فان اختلف رأى الحكمين  
بعت القاضي آخرين ليعتما  
على شيء والتصریح بسن  
كونهما من أهل الزوجين  
من زادني واعتبر رضاها  
لان الحكمين وكيلا كما  
قلت (وهما وكيلا لهما)  
لأما كان من جهة الحاكم  
لان الحاصل قديوقد الى  
الفراق والبصع حق الزوج  
والمال حق الزوجة وهما  
رشيدان فلا يولي عليهما  
في حقهما (فيوكل) هو  
(حكمه بطلاق) أو خلع  
ونوكل) هي (حكمها بادل)  
لأعوض (وقبول) لأطلاق به  
و يفرقان بينهما ان رأياه

ينأهل لكونه محجورا عليه الر وليه بذلك شرح م ر (قوله أو إذا شها بلا سبب)  
ولو كان لا يشد عليهما أو أيا كبر محبتها المرض أو كبر أو نحوه ويرض عنها فلا شيء  
عليه ويسن لها استعما به بما يجب كان تسترضيه بترك بعض حقها كما أنه يسن له  
إذا كرهت محبتها لما ذكر أن يستعطفها بما تحب من زيادة الفتنة ونحوها شرح  
م ر (قوله بجبرقة) متعلق بالظالم والمراد بالفتنة عدل الرواية كما في شرح م ر  
واكتفي به لتسرافة البيئة على ذلك وقوله من عوده متعلق بمنع (قوله أحال بينهما)  
أي في المسكن والظاهر أن الخيلة لا يتأق معها قوله فان اشتد شقاق الخ ولا لذلك ذكر  
م ر الخيلة في تعدى الزوج فقط وقد يقال يمكن اشتداد الشقاق مع الخيلة  
بعضه أو خا ط أو بخروج أحدهما الى الآخر تأمل (قوله شقاق) أي خلاف  
وقوله لينظر متعلق بقوله بعت (قوله وكيلا) فيعزلان بما ينزل به الوكيل  
شتمنا (قوله لان الحال الخ) علة لقوله لاحا كان (قوله وهما رشيدان) هو  
ظاهر في الزوجة ليتأق بذلك العوض لا في الزوج لانه لا يخلع السفهة فيصع  
توكيله فيه س ل (قوله أو خلع منه) يعلم مساسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب  
وأيضا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شو برى (قوله وقبول) الواو  
في الموضوعين بمعنى أو شو برى وفيه أن الموضوع الاول فيه ألا الواو والواو في الثاني  
متعينة فلا وجه لكللام الخشي

### \*(كتاب الخلع)\*

اضم الخلاء اسم مصدر من الخلع بقضها الذي هو المصدر وأصل وضعه الكراهة وقد  
يسحب كان كانت تسمى عشرتها معه وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما  
ولا مباحا ل وعش وهو نوع من الطلاق وقد مة عليه لترتبه غالباً على الشقاق  
برماوى وقوله اسم مصدر ران اسم المصدر ما نقص عن حروف فعله وهذا  
مساو للفظه وهو خلع فهو مصدر ساهى الى أن يقال انه اسم مصدر لخالع الخلع  
(قوله من لباس لكم) أي كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة  
ان كلامهما يلاق صاحبه ويشتمل عليه عند المعاينة والاضاحه كما يلاق  
اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يسترضيه عما يحكره من

صوابا فان لم يرضيا بعتهما ولم يتفق على شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى لاه ظلمه حقه ولا يكتفى بحكم واحد ويشترط  
فيهما اسلام وحرية وعدل واتماده الى المقصود من بعتها له وانما اشترط فيما ذلك مع انها وكيلا لتعلق وكالنها  
نظر الحاكم كما في أمينة ويسن كونها مكرين \*(كتاب الخلع)\* بضم الخاء من الخلع بقضها وهو الترخع لان  
كلام الزوجين لباس الا يخرف الله تعالى من لباس لكم وأنتم لباس لمن

الفواحش كما ستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله فكذا) مفارقة  
 الآخر من لباسه أي الحسي لاجل قوله فكذا والافتقار للمعنى حقيقة  
 وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق والنفس فقتضاء ان كل فرقة تسمى خلعا واجب  
 بأن عبادة التسمية لا توجب التسمية (قوله فان ما بين لكم عن شيء منه) أي ولو  
 في مقابلة فلما العصبية فهي شاملة للذم وزيادة وان كانت الآية الاخرى اصرح  
 من هذا وهي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به حل وسبأ في الاستدلال  
 بها على ان لفظ المفاداة من صريح الخلع وهو المتمد وفيه ان الآية الاولى والحديث  
 فاصر ان على ما اذا كان عوض الخلع من الصداق والمذمى اعم الا ان يقال يتناس  
 غير الصداق على الصداق اه شيئا قال السيكي والذي تحرران الصبي ثلاثة  
 ان لا يفعل وان لم يفعل ولا فعل كذا في هذا الشهر فلا قولان يقع فيهما الخلع لانهما  
 تعليقان بالعدم ولا يتحقق الا بالاحر وقد صادفهما الاخرى تأمل فطلق وليس للبر  
 هنا الاحقة حيث فقط لانها تعلقت بسلب كلي والعدم في جميع الوقت بخلاف  
 الثالث أعني لا فعلن كذا في هذا الشهر ومثله لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر  
 أو انها تعلية دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم يخالف قبل انقضاء  
 الشهر وبعد تمكنه من الفعل أو تمكنها بما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر  
 ولم توجد الصفة فانه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة ووافقه الباسي وافي به  
 شيخنا م روتين بطلان الخلع أما لو علق الطلاق الثلاث بدخول مطلق فأن الخلع  
 يخص فيه وصوب البلقيني وتبعه الزركشي اخلص مطلقا أعني لا فرق بين  
 الاثبات والنفي اه نى مختصا وقوله فقط راجع لجهة أي وأما البر فله جهات وهو  
 الفعل في أي وقت وعبرة البر ماوى وهو مختص من الطلاق الثلاث في الحلف على  
 النفي مطلقا ومقيد او على الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال العلامة م ولا يخلص  
 في الاثبات المقيد نحو قوله لا فعلن كذا في هذا الشهر اه لم يفي به من تعقيب البر  
 باختاره أي ان وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحارفي عليه والا بان وقع قبل  
 التمكن فبقية ام يخلصه سم على حجر وفي قول وهو يخلص من الطلاق الثلاث  
 مطلقا كما ذكره الباسي وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم اه لكن في صورة  
 الاثبات المقيد لا بد أن يخالف وقد بدى من الزمن جزء يسع فعل المحارفي عليه حتى  
 يقع الخلع والا فلا ينفعه اه وفي جميع صور الخلع لا بد أن يكون العقد الثنائي  
 على مذهب الامام الشافعي اذا عقد وا قبل انقضاء العدة وفعل المحارفي عليه فان  
 عقد وابتاتو كبيل أي توكيل اجنبي كما يقع الآن على مذهب الحنفي فلا يصح بل

فكذا مفارقة الآخر من  
 لباسه والاصل فيه قبل  
 الاجماع آية فان طين لكم  
 عن شيء منه نفسا والامر  
 به في خبر البضاري في امرأة  
 ثابت ابن قيس بقوله له اقبل  
 الحديقة وطبقها طليقة

بلغة الطلاق في العصة الثانية اذا وجد المخلوق عليه لان شرط صحة الخلع أي  
 شرط كونه مخلصا من وقوع الطلاق الثلاث عند الحنفى المصير الى انقضاء العدة  
 وعل المخلوق عليه بعد انقضائها ثم بعد فليذكر ما يقع الا كن من الخلق اه شيئا  
 يصحى التكبير لانه اذا اهل المخلوق عليه قبل انقضاء العدة يقع الطلاق الثلاث  
 عنده كما هو مذكور في كتبهم (قوله هو فرقة) أي لفظ يحصل للفرقة ح ل  
 (قوله ولو بلفظه فسادا) للتاميم والتمتداته صريح ان ذكر المال أو نوى خلافا  
 لم ح ل (قوله بعوض) وان ايدى كركا باقى في قوله فلو جرى بلاذ كرك عوض الخ  
 لانه مذكور تقديره كما يأتى قال الشوبرى أما فرقة بلا عوض أو بعوض غير مة مصود  
 كدم أو بمقصود راجع لغیر مذ كرفانه لا يكون خلعاً بل رجعي (قوله راجع  
 لجهة الزوج) أي وحده أي ليصح بالمسمى بالوجه العا على عشرة وخمسائه وخمسة  
 لا يساهم ثلاثا لظاهر انها تيسر بمثل كمال تزوجها باللف على ان لا يها الفاسح  
 يفسد الصداق ويجب مهر المثل ع ش وقول ع ش راجع لجهة زوج أي وحده  
 الخ مخالف لكلام الشوبرى الا فى الناقل له عن المتعة الا ان يفرق بين التحليق  
 بالبراءة وغيره اه فلو رجح لجهة الزوج كالمعلق طلاقها على البراءة بماله على  
 غير فانه رجعي وهل يبرأ الاجنبى أولا قال البرماوى يبرأ فلو طلقها على ابرائه  
 واربائه غير فائز ببراءة محصية بان كانت بالغة عاقلة رشيدة عالة بالقدرة البراءة  
 هل يقع بانها انفار الرجوع بعينه الزوج أو رجعيانظر الرجوع البعض الآخر لغیره  
 قال جبر الاقرب الاول وعليه هل يبرأ ككل من الاجنبى والزوج أو لا حررو قال  
 البرماوى يبرأ ان لوجود مسيئة البراءة وقوله الاقرب الاول لان رجوعه لغیر الزوج  
 يحتمل انه مانع للبنوة أو غير مة مقتضى لها على الثانى البنوة واصله وكذا على الاول  
 اذ كونه مانعا لما يقب ان انفرد لان انضم اليه مقتضى لها كذا فى التفتة شوبرى وفيه  
 انه مخالف لقاعدة انه اذا وجد مقتضى ومانع يغلب المانع ولذا تبار منه بقوله كذا  
 فى التفتة ويمكن ان يقال انه من اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى  
 (قوله وليس به) أي الزوج وهذا يفيد انه اذا اشترط ابتداء السيد لم يكن راجعا لجهة  
 الزوج فبق رجعيان شوبرى (قوله من قود أو غيره) هل بما يصح جعله صداقا أو ان لم  
 يصح جعله صداقا كذا القذف والتزير لان الكلام فى لعوض الاعم ولو فاسدا  
 سوء كذا القذف والتزير لان كان ذلك الفاسد مصودا لم لا تم ان كان ذلك الفاسد مصودا لم لا تم  
 وان كان غيره مصودا وقع رجعيان والظاهر ان حد القذف والتزير من المقتضى فيجب  
 فى الخلع عليهم ما مهر المثل لان الظاهر ان المقتضى لا يختص به يقابل بمال بدليل التزير

(هو فرقة) ولو بلفظه فسادا  
 (بعوض) مقصود راجع  
 (لجهة الزوج) هذا القيم  
 زبادى فيشمل ذلك الرجوع  
 العوض للزوج وليس به وما  
 لو خالت بمائت لها عليها  
 من قود أو غيره

والنية ولا يسقط الحد والتعزير عنه لقسا دعوتهما وقبل سيقان لان العقد عليهم ما  
 ينضم العفو عنهما وورد بان ايجاب مهر المثل ينع ذلك والمراد بالعوض ولو تقصد برا  
 فيدخل ما لو خالها على ما في كفها عاين بأنه لا شيء فيه أو على البراءة من صداقتها  
 أو بعضها مع علمها بأنه لا شيء ولها عليه حيث يجب مهر المثل حل قال م ر لان قوله  
 في كفها اصلها ما أو صفه لها غايته انه وصفه بصفة كاذبة فتلقو قيصير كانه خالها على  
 شيء مجهول (قوله فهو أعم من قول الرخصة الخ) أن قلت ان كتاب المصنف انما  
 يتعلق بالمحتاج فلم تعرض للرخصة هنا قلت لما أطلق في المنهاج لم يقيد كان اطلاقه  
 مقيد بما ذكره في كتابه الآخر وهو قوله يأخذ الزوج أي يحمل المطلق على أحد  
 التكتابين وهو المنهاج على قيد الآخر فكان هذا القيد مذكور في المنهاج فعرض  
 لوجه الامتية ويحتمل انه تعرض لذلك اشارة للجواب عن شيء الحمل في عدم تقييده  
 كلام المنهاج بكلام الرخصة كما هو عادة لان عبارتها مدخولة اه شو برى أي  
 معينة فان الاخذ ليس يقيد بل مثله اسقاط فهو القصاص وكذلك الزوج ليس قيدا  
 فتذر (قوله ويضع لم يقل وزوجة) لثلاث تكرير مع المتزم (قوله لما ذكر امرها)  
 هذا بالنسبة للعبدة اذا كان غير ما دون له في الخلع اما هو فيسقط له العوض في أوجه  
 الوجهين شرح م ر (قوله ليبر الدافع) ويضن الولي ما سئل للسفيه باذنه اذا تلف  
 في يد السفيه حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه س ر (قوله الا بالدفع له) أي وقد  
 دلت قرينة على ارادة التملك كأن قال لا صرفه في حوائجها والواقع رجعا ولا مال  
 ولو سلمت المختلعة العوض للسفيه بغير اذن وليه وكان دينا رجوع وليه عليها وهي  
 على السفيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء لها ولا تطالبه بعد رشده وان كان  
 عينا أخذها الولي منه فان تلفت في يده السفيه وكان الولي عالما في الضمان وجهان  
 أحدهما الضمان اه م ر أو بما لا يرجع عليها مهر المثل وفي قول يبدل العوض والدفع  
 للعبدة كالدفع للسفيه الا ان المختلعة تطالبه بما تلف في يده بعد عتقه اه سم ر  
 (قوله وثبرأ به) وعلى وليه المبادرة الى أخذه منه فان لم يأخذه منه حتى تلف فلا عزم  
 على الزوجة شو برى (قوله ونخرج بمالك أمرها) الأولى ان يقول ونخرج بالسيد  
 والمحجور عليه بسفه (قوله اذا خالغ في نوبته) أي لان العوض لمن وقع الخلع في نوبته  
 فيقبض جميع العوض ان وقع الخلع في نوبته وان وقع القبض في نوبة السيد ولا يأخذ  
 منه شيئا ان وقع نوبة السيد وان وقع القبض في نوبته هو وان لم يكن مهابة فهو بينهما  
 بالقسط وحيث يقبض ما يخصه لا جميع العوض حل (قوله قابلا) كطالقت على  
 ألف في ذمة تلك فتقبل وقوله أو ملتسا كأن قالت طلقني على ألف في ذمتي فيقول

فهو العدم من قول الرخصة  
 أو ملها يأخذ الزوج  
 (أو كأنه) خمسة (ما تزم)  
 لعرض (ويضع وعوض  
 نوبة زوج وشروط فيه  
 صحة طلاقه فيضع من عبدة  
 ومجور) عليه (بسفه)  
 ولو بلا اذن ومن سكران  
 لامن صبي ومجنون ومكره  
 كما سألني (ويضع عوض  
 نسالة أمرها) من سيد  
 وولي أولها باذنه ليبر  
 الدافع منه نعم قيد أحدهما  
 الطلاق بالدفع له كأن قال  
 ان دفعت لي كذا لم نطلق  
 الا بالدفع اليه وثبرأ به ونخرج  
 بمالك أمرها المكاتب  
 فيدفع العوض له ولو بلا اذن  
 لانه مستقل ومثله البعض  
 المهابا اذا خالغ في نوبته  
 (و) شرط (في المتزم) قابلا  
 كان أو ملتسا

ملقن على ذلك ( قوله فوأعم من تعبيره بالقابل ) فيه أن الملتزم علمه من القابل  
 بطريق الأولى أو المساواة لأن المراد بالقابل ما كان بمنزلة المشتري كمال الزوج  
 كالبائع فيشمل الملتزم وعلى كل لا عموم شو برى ( قوله اطلاق تصرف ) أى ليصح  
 التزامه المال ويجب دفعه حالا وهذا امر ادخل بقوله ليصح خلعوه فخر حبت السفينة  
 لأنها لا يصح التزامها المال فيقع خلعها وجميعا وخرجت الأمة لأنه لا يجب عليه ما دفع  
 المال حالا هذا مراده والافتقضاء أن خلع الأمة بغير إذن سيدها غير صحيح لأنها ليست  
 مطلقة التصرف للمال ولو كان غير صحيح لما قرب عليه البيئونة مع لزوم العوض في ذمتها  
 في مسئلة الدين غاية الامر أنها لا تقابل به حالا وأما الجواب عن الأمة بأنه يمكن  
 أن يقال هي مطلقة التصرف للمال في ذمتها فصالحا لكلامهم لعل التصرف  
 من يصح بيعه وشراؤه حل وعبرة قول وزى وشروط في الملتزم أى يقع الخلع بما  
 التزم لأصحه فانه صحيح مطلقا وقد يقال هو شرط لصحة الخلع بالنسبة للسفينة لأن  
 عدم صحته يصدق بعدم وقوعه اطلاق أصلا ويوقعه رجعا كما سيذكره ( قوله  
 بأن يكون غير محجور عليه ) دخل السفينة الممهل حل ( قوله فلو اختلفت ) مفرع على  
 منه وهم قوله اطلاق تصرف ( قوله أنه ) أى رشيدة خلافا لما في شرح البهجة من  
 قوله ولو بسفينة إذا فرق بين الحرية والأمانة اه زى وعبرة مرأما السفينة  
 فكأن حرية السفينة أى يقع رجعا ولا مال وظاهره وان عين لها السيد عينان  
 أعيان ماله مع أنها تبين بالان العرض ليس منها كما قاله ع ش على مر وقد يقال  
 أن أطلق أو عين لها قدرها فالواجب يكون في نحو كسبها مع أن كسبها السيد فتقتضاه  
 أنها تبين به ( قوله ولو بكتابة ) هل ولو فائدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما إذا كان  
 بدن في ذمتها فان العتد ان الخلع لا يقع بالمسمى الذى في النقة بل بمهر المثل خلافا  
 للشاوع **==** ما يؤخذ من كلام زى وقرره شيخنا قال ع ش ولعل الفرق بين  
 المكاتبة وغيرها أن المكاتبة لما كانت مع السيد كالمستقلة ولا يكتبها ممنوعة من  
 التباعد نزل التزامها العوض الذى لا تتمكن من دفعه حالا بمنزلة العرض الفاسد قوله  
 أو غيره ) كالاختصاص ع ش ( قوله بانتفاء الاذن ) فيه المستثنى له عدم الاذن  
 لها في الخلع حل قال الشوبرى لا يقال فيه قصور ولا يشمل ما إذا كان فساد  
 العوض بسبب عدم صلوحه للعوض كالتجزؤ لاننا نقول الفرض عدم الاذن وهو كافى  
 في التعديل وان علل بعض الافراد بشىء آخر هو عدم صلوحه للعوضية شو برى ( قوله  
 انما طالب به ) شامل للمكاتبة وان كانت تملك لأن ملكها ضعيف س ل وع ش  
 على مر قال حل كما به التزام الرقيق الذين يطابق الضمان ويطلب به بعد

فهو أعم من تعبيره بالقابل  
 ( اطلاق تصرف مالى ) لأن  
 يكون غير محجور عليه لأن  
 انه عرف المالى هو المقصود  
 من الخلع ( فلو اختلفت أمة )  
 ولو بكتابة ( بلا إذن سيد )  
 لها ( بعين ) من مال أو غيره  
 لسيد أو غيره فهو أعم من  
 قوله عين ماله ( رابته )  
 مثل في ذمتها إفساد العرض  
 بانتفاء الاذن فيه ( أو بدن )  
 في ذمتها ( فبه ) أى بالدين  
 بين ثم ما ثبت في ذمتها انما  
 يطلب به

العتق والميسار لا يقال جهالة الوقت تؤدي الى جهالة العوض لا نأقول هذا تأجيل  
ثبت بالشرع لا بالمعنى ومنه يؤخذ انه لو ثبت بالجعل بأن قال خالتك على كذا ولا  
أطال المثلث بعد العتق والميسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه تصريح بمقتضى العقد  
لان مقتضى عقد الخلع وجوب العوض حالا (قوله بعد العتق) أى عتق السكندر  
(قوله فان أطلقه) أى الاذن أى لم يتقدر لها قدرا ولم يعين لها عينا والحال انها سمت قدرا  
فى عقد الخلع سواء كان ذلك التقدير مساويا للمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك  
التقدير الذى سمته مساويا للمهر المثل أو أقل لتعلق جميعه بنحو كسبه فيؤخذ منه وان كان  
أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل فى نحو كسبه الحادث بعد الخلع وإراثة  
عليه تبسع به بعد عتقها شيئا ويؤخذ ايضا من روى (قوله وجب مهر مثل) أى  
وجب ما عاينها عليه وجب مهر مثل الخ كان الاولى ان يقول فان أطلقه وبسمت  
قدرا صرح الخلع بما خالته به وتعلق مهر المثل فاقبل بنحو كسبه فخذ فى جواب الشرط  
وبعض الذمط والمحال ان السيد اما ان يأذن لها أولا وإذا أذن فاما ان يطلق  
أو يقدر قدرا أو يعين عينا وإذا لم يأذن فاما ان يتقنع بعين أو يدى (قوله بما فى يدها)  
أى وقت الخلع لا وقت الاذن ولا ما بعده قبل الخلع حره اه ح ل (قوله فيما ذكر)  
أى فى مسئلة انه طلاق والتقدير وقد علمت ان كلامه شامل للسفينة وفى معه  
الخلع اذا كانت سفينة ولم يكن لها كسب فخر ح ل (قوله عينا) أى الخلع ع ن  
(قوله بمحبوة) أى حره ح ، (قوله ولغاذا ذكر المال) وان كان جاهلا بالحال (قوله  
فيه) أى المال وقوله لاها ليست ملح راجع لقوله واذا ذكر المال وقوله وليس  
لوليها راجع لقوله وان أذن الولي فيه ومحمد لم يحش على ما لمحاسن الزوج ولم يكن  
دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جواز بل ودعوه كما يفيد شرحه قال ع ش نقلا  
عن صم على بحر ومع ذلك لا يأتى الزوج المدفوع به تحقيق رجعي لعدم صحة المقابل  
(قوله بعد الدخول) أو ما فى معناه كما استدخال المتني ح ل (قوله ما شأنا بلامال) لانه  
طلاق قبل الدخول ح ل (قوله لم يقع طلاق) سواء نواه أو ضمير التماس قبولها أو لم  
يسوه أو ضمير التماس قبولها أولا أخذ من قوله الا ان ينوبه الخ لانه مستثنى من أمر  
عام والتقدير لم يقع طلاق فى جميع الاحوال الا فى هذه الحالة فالصواب رجع استثنى  
منها صورة فهدى ثلاث صور لا يقع فيها ملاق أصلا وبعبارة البرماوى سواء ذكر مالا  
أولا وليس لها طلاق رجعي توقف على قبول الا هذا (قوله بما ذكر) أى من قوله  
اختاعت لانه لا يقال اختلعت الا ان قبلت ح ل (قوله الا ان ينوبه) أى الطلاق  
بالخلع (قوله ولم يضره) أى لم يضر التماس أى طلب والظاهر انه لا حاجة الى

الاعتق والميسار (أو)  
اختلعت (ماذنه فان أطلقه)  
أى الاذن (وجب مهر مثل  
فى نحو كسبه) مما فى يدها  
من مال بقبارة مأذونه فيها  
(وان قدر) لها (دينار)  
فى ذمتها كدينار (تعلق)  
المقدر (بذلك) أى بما ذكر  
من كسبه ونحوه فان لم يكن لها  
فبما ذكر كسب ولا نخره  
بنت المال فى ذمتها ويصوم  
ريادنى (أو عين عينا) أى  
من ماله (تعيين) للعوض  
غلزادنى على ما قدره أو عينه  
أو على مهر المثل فى صورة  
الاطلاق طوابع بالرائد  
بعد العتق والميسار (أو)  
اختلعت (محبوة بسفينة)  
طلعت رجعيها) وله ما ذكر  
المال وان أذن الولي فيه  
لانه ليست من أهل التزامة  
وليس لوليها امرها ما لماسالى  
مثل ذلك وطهران ذلك بعد  
الدخول والافتقار بالتأبلا  
مال وصرحه السووى  
فى فكه ولو شاءها فلم يقبل  
لم يقع طلاق كما فهم مما ذكر  
وصرحه الاصل الا ان  
يسويه ولم يضره التماس قبولها

فيقع رجعيا كما سياتي في التقييد بالجزء (٢٨٥) من زيادتي (أو) اختلعت (مرضاة مرض موت صحيح) لانها

التصرف في ملكها (وحسب من الثالث رائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل أو أقل منه فمن رأس المال لان التبرع انما هو بالرائد (و) شرط (في) الصنع ملك الزوج له فيصنع الخلع (في رجعية) لانها كائن زوجتي كثير من الاحكام لا يباين اذ لا تانته فيه والخلع بعد الوطء أو ما في معناه في ردة أو اسلام أحد الزوجين اللذين أو فوجها موقوف (و) شرط (في) العوض محصة اصدقاء فله خالها بفاسد مقصد كجهول وخبرومية ومؤجل بجهول (بافت) لوقوعه بعوض (بهر) مثل (لا) المرة عند فساد العوض كافي فساد للهداق (أو) بفاسد (لا يقصد) كدم وحشرات (فرجعي) لان مثل ذلك لا يقصد بحال فكأنه لم يقطع في شيء بخلاف للميتة لانها فاسد مقصد للضرورة وللبراءة وتعبيري بفاسد أعم من تعبيري بجهول وخبر وقولي يقصد قول أولي آخره من زيادتي ولو خالعت بمهر وبجهول وسدد ووجب مهر

الاتفاق لانه لا يلزم من نية قوله طلبه وقوله أيضا ولم يصغر فان اخبره لم يقع لانه في المعنى معاق على قبولها ولم يقبل وقوله فيقع رجعيا أي في الدخول بها حل والافيقع ما شائع هذه لقوله فيما تقدم والافيقع باننا وضع قوله فيقع رجعيا الصورة التي تكون صور المحجورة بسبعة اثنان ينع فيها الطلاق باننا واثان يقع فيها رجعيا وثلاث لا يقع فيها طلاق أصلا من ل بنوع تصرف وظاهر كلامهم هنالك لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه حر اه برماوى (قوله فيقع رجعيا) أي لانه طلاق مستقل لا عوض (قوله زائد على مهر المثل) فان لم يسمع الزائد الثالث ولم يجر الورثة فسخ المسمى ورجع بمهر المثل و ل على الجلال وقال في شرح الروض فان خالعت يصعد قيمته مائة ومهر مثلها خسون فالخا مائة بنصفه فان احتملها الثلث أخذوه والا فله الجاردين ان يأخذ النصف وما احتملها الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المثل من تركتها (قوله لان التبرع انما هو بالرائد) ومهر المثل في نظير المصمة لا يقال ان الزائد وصية لوارث وهو الروح نظروا جميعا لم يلح عن الاوث نعم ان ورت من جهة أخرى كأن كان ابن عم فالرائد توصية لوارث (قوله ملك الزوج له) أي من جهة الانصاع به اه (قوله) لا يباين (أو) لو بانصاء عدة الرجعية وان كان معاشرها معاشرة الأزواج لانها بعد انقضاء عدتها كالباين الا في حقوق الطلاق فليقتضا عليه فلا عصمة عليه كما حتى يأخذ في مقابلتها اولا وتطلق بذلك للظاهر نعم حل (قوله وشرطي في العوض) أي ليقع به الخلع محصة اصدقاء فالخالعها بما لا يصح اصدقاءه نظرا ان خالها بفاسد يقصد فهو قسبان وينبغي أن يكون منه حد التحريم القدر كانه قد ورد عليه ما لو اصدقها تسليم سورة بنفسها فان اصدقها صحيح ولا يصح أن يخالها على ذلك أي على نعليه سورة بنفسها لتحذر التعلم فهذا الخلف للعدول (قوله وخبرومية) كأن خالعت خالتي على هذا الجزأ وهذا للميتة أو على هذا وهو في الواقع خبر أوبية حل (قوله كدم) علمه أو جهله كما هو ظاهر اطلاقهم حل (قوله وحشرات) أي لا يصح بيعها حل ونظام بعضهم ضابط ذلك فقال

بفاسد يقصد أو ذي جهل \* الخلع واقع بمهر المثل رجعي ولا مال نيزه ما قصد \* وبالمسمى ان بما صح عقد

(قوله فسد) أي العوض (قوله ولم يكن فيه شيء) أي وان كان عالميا وكذلك كان في كفا شيء فاسد مقصود علمه أولا فان كان في كفا لمعالم صحيح وعلم به موقع الطلاق في مقابلته وإن كان في كفا غير مقصود علمه أولا وقع رجعيا اه س ل (قوله اذالم

المثل أو بصحيح وما سدم معلوم صح ٧٣ يجت في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابل من مهر المثل ولو خالعت بما في كفا ولم يكن فيه شيء بانته بهر المثل وانما اتالي في الخلع بجهول اذ لم يعاق أو عاق باعطائه أو ما كان مع الجهول



يعلق الخ) كقولنا العتق على ثوب في ذمة كذا فانسانين بغير المثل والما للعلق  
 مجهول فان كان يمكن اعطاء المعلق عليه كان اعطيتني نو بامانت طالق بانت  
 بغير المثل باعطاء ماله كما اشار اليه بقوله وأعلق الخ وان كان لا يمكن اعطاء المعلق  
 عليه كان علق خلعها على اعطاء ما في كفها ولم يكن فيه شيء لم تطلق شيخنا  
 (قوله فلو قال) أي لرشيده وهذا محترز لقوله إذا المعلق ومحترز لقوله وأعلق الخ  
 ما لو قال طلقك على ان تهطني ما في كفك ولا شيء في كفها فانه مجهول لا يمكن  
 اعطاؤه وهو في الحقيقة أي قولنا ان أبرأتني من دينك الخ مفهوم وقوله وأمكن مع  
 الحمل وقال بعضهم انه مفهوم قوله وأعلق باعطائه لانه معلق بالبراءة لا بالاعطاء  
 (قوله لم تطلق) محله إذا قبل بعد البراءة طلقك فان قاله بعد فانظر ان ظن صحتها  
 وقصد الاخبار عما وقع وطابق الثاني الأول في عدد الطلاق لم يقع والواقع أوالو  
 قالت له ان طلقني فأنت بريء من صدقي وهي جاهلة به فطلقها فانظر ان ظن الصحة  
 وجب مهر المثل له عليها وان علم الفساد كان رجعيًا وهذا يجمع بين التناقض في هذه  
 المسألة زى ويقع كثيرا ان يحصل مشادة بين الرجل وزوجته فتقول له  
 أبرأتك فيقول لها ان صح براءتك فأنت طالق والتي يظهر انها ان أبرأتها من  
 معلوم وهي رشيده وقع الطلاق رجعيًا لتعليقه على مجرد صحة البراءة وقد وجدت  
 بفولها أبرأتك قبل ان يعلق لا بأسا له لم يأخذ عرضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة  
 قبل اه ع ش على مر (قوله بذلك) أي بقاسد قصد (قوله فيقع رجعيًا) حيث  
 صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المصوب أو الحرج بخلاف ما لو قال على هذا  
 العبد وهو في الواقع مضمون فيع باثنا بغير المثل اه ع ش على مر عند قوله فيما  
 يأتي أو صرح باس غلال فخلع بمضمون وقوله فيقع رجعيًا والفرق ان الزوجة غير  
 مترعة بما تبذله لا بما تبذل المال لتصير مفعلة البضع لها والزواج لم يبذل لها ذلك  
 محاسنا طرزا المال بخلاف غيرها لانه مترع بما تبذله فاذا صرح بالخبرية فقد صرح  
 بترك التمتع حل (قوله فلو قدر الخ) في هذا التفرع نظر الا ان يقال هو تفرع  
 على ما علم من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لا ان يقول لو كان مفرغا على  
 ذلك لا تقتضى الطلاق المخالفة مطلقا حل هذا غير ظاهر بل هو مفرغ على ما علم  
 من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله بمقتضيه) ولوانها يتسامح به حل  
 (قوله مقتضى الوكيل) أي نقضا فاحشالا يتسامح به وفارقت ما قبلها بأن المقتدر  
 يخرج عنه بأي نص بخلاف المجهول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص  
 الفاحش ومثل النص ما لو خالعت بمؤجل أو بغير مهل أو بغير الجنس أو بالصفة

فلو قال ان أبرأتني من دينك  
 فأنت طالق فأبرأتها منه  
 وهو مجهول لم تطلق لعدم  
 وجود الصفة واستثنى من  
 وجوب مهر المثل بالخلع بخبر  
 خلع الكفار به اذا وقع  
 الاسلام بعد قبضه كما في  
 المهر وخرج زياد في ضمير  
 خالعه خلعته مع الاجنبى  
 بذلك فيقع رجعيًا (ولها) أي  
 الزوجين (توكيل) في الخلع  
 (فلو قدر) الزوج (لو كيله  
 ما لا ينقص) عنه أو خالعت  
 بغير الجنس (لم تطلق)  
 لأنها افة كما في البيع  
 بخلاف ما لو أصر أو زاد  
 عليه ولو من غير جنسه لانه  
 أفي بالآذون فيه ووراد في  
 الثانية خبرا (أو أطلق)  
 التوكيل (فتنقص) الوكيل  
 (عن مهر مثل بانت به) أي  
 بغير المثل

كما لو خلع بفاسد أو رقت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تلك دون هذه هذا مناص عليه الشافعي وصححه في أصل  
الروضة وصحح التنبيه ونقله الرافعي عن العراقيين والرويان وفي المهمات أن الفتوى عليه والذي صححه الأصل وقال  
الرافعي كأنه أقوى توجيهاً من الإطلاق كافي البيهقي بدون عن المثل أما إذا خلع مهر المثل أو أكثر فيصح لاه أن يقتضي  
مطلق الخلع وزاد في الثانية خبراً كما يحتمل (٢٨٧) إطلاق التوكيل في البيهقي عن المثل (أو قدرت) أي

الزوجة ولو كيلة (ما لا تزاد)

عليه وأضاف الخلع لها بأن

قال من مالها بوكالتها بان

بهر مثل عليها) لفاسد

المسمى (أو) إضافته (له) بأن

قال من مالي (لزمه مسماء)

لأنه خلع أجنبي (أو أطلق)

الخلع أي لم يصفه لها ولا له

(فكذا) يلزمه مسماء لأن

صرف اللفظ المطابق إليه

يمكن فكانه اقتداها بما سمعت

وزيادة من عده (و) إذا

غرم (رجع) عليها (بما

سمت) هذا ما في الروضة

كاسلها فقول الأصل فعلها

ما سمعت وعليه الزيادة نظر

فيه إلى استغفار الرضاه أما

إذا اقتصر على ما قدرته

أو نقص عنه فينفذه وإن

أطلقت التوكيل لم يرد الوكيل

على مهر المثل فإن زاد عليه

فكما لو زاد على المقدور (وصح

من كل من الزوجين) (توكيل

كما أفاده مروح (قوله كالو خالع) أي الزوج (قوله فيصح) أي ما لم ينه عن  
الزيادة والافلا تطلق برماوى (قوله لفسا) والمسمى) فان قيل ما الفرق بين وكيلة  
ووكيلة فان نقص وكيله عن مقدره يلزمه كما تقدم أجيب بأن البضع مقوم عليه  
وليس بيع إلا بما قدره بخلافها فان قصدها التقص وهو حاصل باناء مسماء ووجوب  
مهر المثل حجر (قوله لزومه مسماء) ولا رجوع له عليها بشيء وقوله بعد وإذا غرم  
رجع عليها الخ خاص بصورة الإطلاق كما أفاده عش (قوله لأنه خلع أجنبي)  
عبارة شرح مدر لأن إضافته لزمه سماعه إعراف عن التوكيل واستبداد أي استقلال  
بالخلع مع الزوج (قوله رجع عليها بما سمعت) أي أن نواها والافل خلع أجنبي فلا  
رجوع له مروح (قوله قول الأصل الخ) فمتضاء أنه لا يطالب بالكل بل  
بالزيادة وليست كذلك وقوله نظريه الخ أي فلا ينافي أنه يطالب بالكل أي  
بما سمعت وبما زاد وهي المتطالب بما سمعت حل (قوله وإن أطلقت التوكيل)  
مقابل قوله أو قدرت الخ وقوله فكما لو راد على المقدر أي به صل بين كونه يضيف  
الخلع لها أو لا يطلق (قوله توكيل كافر) أي ذي أمر حرى أو مرتد لا المرتد  
يصح خلعها للمسلمة في الجملة وذلك إذا طلبت منه أن يطلعه على كذا فأجابها  
طارده ثم أسلم في الذمة كما ساقى في كلامه حل (قوله ولحقه خلع) ضمه معنى  
تخلعه ففسده بن والافقو يمتد بضمه (قوله لاستعلاها الخ) التعليل  
على التزويج فالو نطيل لخصه توكيلها عن الزوجة في الاختلاع والشافعي  
تعليل لخصه توكيلها عن الزوج في الخلع (قوله وذلك) أي قوله طلق بنفسك (قوله  
فذلك) أي ظاهره أنه إذا ما ردتوكيلها في طلاق نفسها جارتوكيلها في طلاق غيرها  
(قوله وإن لم يأن السيد) أي في الواكالة (قوله إلا إذا أضاف المال إليها الخ) أشار  
بهذا إلى أن في مفهوم المتن تفصيلاً وليس مفهوماً أنه لا يصح من الزوجة توكيل  
السفينة مطلقاً (قوله طار أطلق) أي لم يصف المال لها ولا وكذا أن أضاف  
المال إليه كأن قال في ذمتي أو في مالي فإنه يقع رجعي كما في شرح الروض وحل

كافر) ولو خلع مسلمة كالمسلم وأخصه خلعها في العدة عن أسلمت تحتها ثم أسلم فيها (وأمرأة) لاستقلالها  
بالاختلاع ولأن لها طلاق نفسها بقوله لها طلع نفسها وذلك إما تعليل للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلاً فذاك  
أو تعليل كإجازة تعليلها الشيء جاز توكيلها به (وعبد) وإن لم يأن السيد كالو خالع لنفسه وتعبيرى يصح إلى آخره أعظم  
عمره (وصح) من زوج توكيل محجور عليه (بفسقه) وإن لم يأن الولي إذا استعاقبوكيل الزوج في الخلع عهدة  
بمخلاف وكيل الزوجة فلا يصح أن يكون سفيناً أو أدن له الولي إلا إذا أضاف المال إليها بسبب وبزومه إلا ضرر عبده  
في ذلك داراً التي وقع الطلاق رجعيًا كالختلاع السفينة

(قوله وإذا كنت عبدا) هذان من فروع مسألة العبد فكان الأولى تقديمه قبل قوله ومن روي نوكيل الخ خصوصاً والكلام على مسألة السعي لم يتم اذ بقي منها قوله ولا نوكيله قبض وأجب بأن ذكره هنا مناسبة قوله لا إذا أضاف المال اليها (قوله وإن أطلق ولم يأذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسقي في صورة الاطلاق ان العبد ذمته قبل الالتزام بخلاف السقي فانه لا يصح سعيه ولا غيره وأما نبوت أرض الجنانية في ذمته فهو مر باب ربط الاحكام بالاسباب شيئا عزيزي (قوله طوبى بالمال الخ) وأما الزوجة فتطالب به حال برماوى وقوله بعد العتق أى لسكته مر (قوله ان قصد الرجوع) ويفرق بين هذا وما روى في نوكيل الحر في قوله ويرجع عليهم بما سمعت حيث لم يشترط قصده للرجوع بأن المال لم يمتثل مستحقه لمطالبة به ابتداء وانما نظراً لمطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلاً عن زمنه ولو وقع كان كالأداء المبتدأ فاشترط ما روى عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة فترده ظاهره على ان أداءه انما هو من جهتها فلم يشترط لرجوعه قصد اه شرح مر وقوله ان قصد الرجوع بأن نواها باختلافه وكذا ان أطلق برماوى ومر روى قال شيخنا العزى ان كان المراد بقصد الرجوع انه نواها حال الخلع صحيح ويكون معنى قوله أطلق أى في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الاء الى قول الغزالي العائل بأد النوكيل اذا أعلن يكون انخلع لها وكلام مر يوافقه وقال امام الحرمين يكون خلع أجبي واعتمده بعضهم اه فالمراد بقصد الرجوع ادلاى وي نفسه وقول البرماوى بان نواها بيان محل قصد الرجوع لا تصويره (قوله وان أدن له فيها) أى فى الوكالة وقوله تعلق المال به كسبه أى الحاصل بعد الخلع (قوله رجوع) أى سيده ع ش ما لم يقصد التبرع برماوى وبعبارة س ل قوله رجوع أى وان لم يقصد رجوعاً لوجود العينة الصارفة عن التبرع بها لجواز مطالبة الفاعل بخلع (قوله وجهه السبكي) أى المدكور من وراء المارم الادوم لها محبة القبض اعتمده مر واعتمده حر الاطلاق وأجاب عن قوله لان ما في اللمة الخ بأن الكلام في مقامين عدم محبة القبض للسقي وبراءة الذمة للاذن فيه قياساً على ادن لولى له فيأمر والتعليل المذكور لا يمنع في البراءة لانه موجود في قصه منها باذن وليه فيأمر ومع ذلك فالوايه افاده س ل وقوله وعلق الطلاق بدفعه أى فيقع رجوعاً لوجود الصمة مع عدم محبة القبض فلا رجوع وشيى على مر وهو غير طاهر لخالقته كلام الشارح وصور شيخنا العزى قوله وعلق الخ بأن يقول له الزوج وكنت في طلاقها وعلق الطلاق بدفع المال اليك فيعلق هو

وإذا كنت عبداً فأضاف المال إليها فهي المطالبة به وإن أطلق ولم يأذن السيد له في الوكالة طوبى بالمال بعد العتق وإذا غرمه رجوع عليها به ان قصد الرجوع وإن أدن له فيها تعلق المال بكسبه ونحوه فإذا أدى من ذلك رجوع به عليها (ولا يوكله) أى المحجور عليه بسفه الزوج (قبض) لعوض لعدم أهليته لذلك فان وكله وقبض في التهمة ان الملتزم يبرأ والموكل مضيق لما له وأقره الشيطان وجهه السبكي على عوض معين أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه

فان كان في الذمة لم يصح القبض  
لان ما في الذمة لا يتعين  
القبض صحيح فاذا تلف كان  
على المنتهز بقى حق الزوج  
في ذمته (ولو وكلا) أى  
الزوجان (واحد على طرفا)  
مع أحد الزوجين أو وكيله  
(قطعا) أى دون الطرف  
الاخر فلا يتولى الطرفين  
كما في البيع وغيره (و شرط  
في الصيغة ما) مر فيها  
(في البيع) على ما يأتي  
(و لكن لا يضر) هنا  
(تخلل كلام بسبب) وتقدم  
الفرق بينهما بمختلف الكثر  
من يطلب منه الجواب لا شماره  
بالاعراض (وصريح خليع  
وصكنايته صريح طلاق  
وكتابته) بوسايتان في بابه  
وهذا أهم ما هو به (ومنها)  
أى من كتابته (فسخ وصريح)  
كان يقول فصحت نكاحك  
بألف أو بعثك نفسك بألف  
تقبل فيصاح في وقوعه الى  
النية (ومن مر به مشتق  
مفاداة) لو ورد القرآن قال  
تعالى ولا جناح عليهما فيما

انتد به

عند التطليق اهـ وهذا محال في الرخصة من أن التوكيل في تعليق الطلاق  
لا يصح فمن جهة قوله بعضهم ما يأتي قول الزوج لا تخران دفعت زوجتي اليك ديناراً  
لي قبض طالق ووكنايتك في قبضه منها وهذا بناء على أن ضمير علق راجع للزوج  
فان كان راجعاً للمصكيل كان صورته ان دفعت لي ديناراً فأنت طالق من موكلتي  
(قوله فان كان في الذمة) أى ولم يعلق الطلاق بدفعه ليعالف ما قبله شيئاً وعبادة  
شرح مر أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه والى يصح القبض الخ وقوله والاى  
وان لم يعلق الطلاق بدفعه وهى أحسن من عبارة الشارح الموهمة بخلاف المراد لان  
قوله فان كان في الذمة يوهم ان ما قبله ليس في الذمة (قوله لم يصح القبض) المناسب  
أن يقول لم يبرأ الملتزم لان الكلام في براءة لكنه عبر بالادرم وقوله لم يصح القبض  
يفهم منه ان القبض صحيح فيما قبل هذه واركان لا يصح ان يوكيل فيه وهو كذلك  
بدليل براءة الملتزم بالقبض والادرم فيه (قوله ما مر بها) برده على ان الخلع قد يكون  
بدون قبول كما يأتي في قوله أو بدأ بصيغة تعليق الخ وانه قد يصح بالتعليق كما في قوله  
المذكور وانه قد يصح مع عدم توافق الإيجاب والقبول معنى كما يأتي في قوله  
ولو اختلف الخ أى بالنسبة للصورة الرابعة فذفع ذلك كله بقوله على ما يأتي أى  
من قوله ولكن لا يضر الخ (قوله وتقدم الفرق بينهما) عبارة ثم يختلف البسير في الخلع  
والفرق ان في الخلع من جانب الزوج شاذية تطليق ومن جانب الزوجة شاذية  
جعلها وكل منهما يحتمل الجهالة (قوله من يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف  
تأثير هذا في البيع ومنها كذلك فلا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره ل (قوله  
وصريح خلع الخ) كان الاولى عكس ذلك كان يقول وصريح ما لاق الخ فساتر  
كنايات الطلاق كبايات في الخلع مع ذكر المال فلا بد أن ينوي بها الطلاق  
ح ل ويحاط بان العبارة مقبولة لان صريح الطلاق معلومة والمعلوم يجعل مبتدأ وقال  
شيئنا العزيز منى ما صنفه الشارح اولى لان الحديث عنه هو الخلع لكن برده ان الخبر  
هو المجهول (قوله ومنها فسوخ وصريح) انه علمه لا لم يذكره في كنايات الطلاق  
وفيه اشارة الى ان الصمغ ان ذكر مع المال يكون خلعاً فينقص عدد الطلاق (قوله  
من كتابته) أى الخلع (قوله الى النية) أى ووردية القبول شوبرى وهل يحتاج  
الى النية من الزوج أو منهما (قوله ومن مر به) أى زيادة على صريح الطلاق  
الا في مشتق مفاداة أى مفاداة وما اشتق منها كما ذكره الشيعان خلافاً للظاهر  
كلام المصنف من ان نفس المفاداة ومثلها الخلع ليس من الصريح بل من الكنايات  
وهو قياس ما سبأ في الطلاق وكان المناسب ان يقول ومشتق انتداه لانه الذى

وروي في القرآن ح ل وقوله بل من الكتابات مسلم في الخلع (قوله مع هم وهم) مضمرة  
 في القرآن الذي هو الافتداء ومقتضى هذا أن كلامنا لفظا لمقاديرهما اشتق منه  
 ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلق أي سواء ذكر عوض ونوى التماس قبولها  
 أم لا وليس كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فلو جرى الخ ح ل (قوله فلو  
 جرى الخ) حاصله أنه إما أن يذكر المال أو نويه أو يسكت عنه أو ينفيه فإن ذكر  
 وجب بشرطه وهو كونه معلوما وكذا أن نوى ووافقه على مانوى والأوجب مهر  
 مثل والخلع في هذين صريح وإن لم يذكر ولو لم يوافق التماس قبولها وقبلت  
 وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وإن لم يضر التماس قبولها وقمع رجعيها  
 قبلت أو لم تقبل وإن أضر ولم تقبل لم يقع شيء والخلع في هذه أي فيما إذا لم يذكر  
 العوض ولم ينو كتابة على المتمدس ل وإن نفي العوض وقمع رجعيها أيضا كما قاله  
 الشارح فالأحوال أربعة وعبارة م رحا حاصل المتمدس في هذه المسئلة أنه إذا ذكر مالا  
 أو نواه كان صريحا ووجب في الأولى ما ذكره وفي الثانية مهر المثل وإن لم يذكر مالا  
 ولا نواه كان سكنا في الطلاق فان نوى الطلاق فنظر فإن أضر التماس قبولها  
 وقبلت وكانت أهلا للالتزام وقمع بالتأخير المثل والأوقع رجعيها قبلت أم لا والأبواب  
 لم ينو لم يقع شيء (قوله بلاد كره عوض) أي اثباتا أو نفيًا بان سكت عنه ح ل وقال  
 ع ش بلاد كره عوض أي ولو بلا نية قال ق ل فان نواه وافتقار على قدر النوى وجب  
 مانويًا ومثله في ح ل (قوله معها) متعلق بقوله جرى (قوله بنية التماس قبول) أي  
 مع نية الطلاق م وقال فيود خمسة أنسان في المتن وأسان في الشارح وهما قوله معها  
 وقوله فقبلت والخامس نية الطلاق (قوله ونوى التماس قبولها) قيد لقوله فمهر مثل  
 وليس قيدًا في الصراحة ح ل (قوله فان جرى) أي الخلع مع عدم ذكر العوض ونوى  
 التماس قبول وهذا محترز قوله في الشارح معها ح ل قال ش ب الحاصل  
 أن المتمدس من ذلك أنه إذا صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته وان عرى عن ذلك  
 ونوى الطلاق فان أضر التماس قبولها وقبلت وهي رشيدة فانت مهر المثل وإن  
 لم يضر أم لم تكن رشيدة وقمع رجعيها ان قبلت في الثاني والأخير فيه شيء كما لو ينو  
 الطلاق فعلم أنه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كتابة وإن أضر  
 التماس حواها وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والأجنبي وفاقا  
 لشيخنا كالشيخ في ما كتبه وفي شرحه ما يوافق الساج في الفرق بينها وبين  
 الأجنبي فراجع (قوله كالمو كان معه) أي الأجنبي والعوض فاسد كان خلع على  
 خرو وصفه بذلك كما قال خالعتك على هذا الخمر والأوقع بالتأخير المثل ح ل

(و) مشتق (خلع) لشبهه  
 عرفا واستعمالا للطلاق مع  
 فرد ومعناه في القرآن (فلو  
 جرى) أحدهما (بلا) ذكر  
 (عوض) معها بقيد ردت  
 بقول (بنية التماس قبول)  
 كان قال خالعتك أو فاديتك  
 أو فاديتك ونوى التماس  
 قبولها فقبلت (فهر مثل)  
 يجب لأطراف العرف جريان  
 ذلك بعوض فيرجع عند  
 الإطلاق إلى مهر المثل لأنه  
 المهراد كالخلع بجهول فان  
 جرى مع أجنبي طلق بجانا  
 كما لو كان معه والعوض فاسد  
 كما مر

ولو نفي العوض فقال لها مالك بلا عوض وقع وجب وان قبلت ونوى التماس قبولها وكذا لو املق فقال لها العتق ولم ينو التماس قبولها وان (٢٩١) قبلت وظاهر ان عمل ذلك اذوى الطلاق فعمل صراحته بطريق

ذكر مال اذا قبلت ونوى التماس قبولها (واذا بدا) الزوج بصيغة (معاوضة) كطلقك بألف فمعاوضة لاخذ عوضا في مقابلته ما يخرج عن ملكه (شوب) تعليق لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول (فله رجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ولو اختلف ايجاب وقبول كطلقك بألف قبلت باللفن أو عكسه) كطلقك باللفن قبلت بألف (أو) طلقك (ثلاثا) بألف قبلت واحدة بثلاثة أي الالف فلفو كافي البيع (أو) قبلت في الاخيرة واحدة بألف ثلاث به (أو) قبلت لان الزوج يسقط بالطلاق والزوجة انما يبر قبولها بسبب المال وقدوافته في قدره (أو) بدأ بصيغة (تعلق) في اثبات (كتم) أو متى ما أو أي وقت (أعطيتي) كذا فانت طائفة (تعلق) لاقتضاء الصيغة (فلا رجوع له) قبل الاعطاء كالتعلق الخالي عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا لان صيغته لا تقتضيه

(قوله ولو نفي العوض) أي جرى معها نفي النكاح فقال لها مالك بلا عوض أي قوله بلا ذكر عوض المراد منه انه سكت عنه رجعت بهذا بخلافه نحل (قوله وكذا لو اطلق) أي لم ينف للعوض بقرينة جعله مقابل لقوله ولو نفي العوض (أو) لم ينو (قوله وان قبلت) أي يقع رجعا وهذا محتمل بقوله بنية التماس قبولك ك (قوله ان عمل ذلك) أي وقوعه رجعا أي في مسألة الاجنبى وما بعدها كما هو جلي اه شوبري (قوله فعمل صراحته الخ) أي فعمل من قوله وظاهر ان عمل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين النية وعدمها واطلق في الاول ومعلوم انه لا يحتاج الى النية الا لكتابة هذا والمتقدم حيث لم يذكر المال ولا نواه يكون كتابة فلا يقع الآن نوي به الطلاق وبعبارة ع ش قوله فعمل صراحته ضيف أو يحصل على ما اذا ضم التماس قبولها اعمال اه فلا بد لتصر مع مذ كرمال أو نيته (قوله صراحته) أي أحد اللغتين المتقدمين وهما مشتق المغادرة والمحل (قوله اذا قبلت) هذا قيد أن قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سم يذبحي أن يكون مدارا لصراحة في الحالة المذكورة على نية التماس قبولها وأما قبولها بشرط الوقوع وان أهم قوله فعمل الخ خلافا ح ل (قوله بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتر كة بمعنى ظهر ب ر (قوله فمعاوضة) أي عقد معاوضة (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) أي مع كونه يستقل بايقاع الطلاق أي له ذلك بخلاف البيع فانه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تطبق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال به حتى يكون هدوله عن الاستقلال تعليقا على قبول الغير تأمل شوبري (قوله فله رجوع مع قوله) ولو اختلف كل منهما فاطر لجهة المعاوضة (قوله نظرا لجهة المعاوضة) فهذا ما غلب فيه جهة المعاوضة اذ لو نظر للتعلق ما ساء الرجوع اه حل أي لان التعاليق لا يصح الرجوع عنها باللفظ وان كان يصح بالفعل (قوله ولو اختلف الخ) أي في العوض فقط بزيادة أو نقص أو فيه وفي عدد الطلاق أما في عدد الطلاق فقط فلا يضر فلذلك ذكر أربعة أمثلة (قوله فلفو) أي فلا طلاق ولا مال م ر (قوله لان الزوج يستقل الخ) بهذا يندفع ما قيل قديكون لها غرض في عدم الثلاث ترجع لمن غير محلل ويفارق ما لو باع عبدا بألف فقبل أحدهما ما ألف حيث لا يصح لان البائع لا يستقل بتبليغ الزائد شرح م ر (قوله في اثبات) أما التي كتم لم تعطى الفاقانت طاق فالفور فاذا مضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعطت طلقت برماوى (قوله فتعلق) وفيه شوب معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالبا لصراحة لفظ التعليق شوبري (قوله لفظا) أما معنى وهو الاعطاء فيشترط (قوله لذلك) أي

(وكذا) لا يشترط (اعطاء فوردا) لذلك (لا في نحو وان اذا) مما يقتضى الفور في الإثبات مع عوض أما في ذلك

عنون أو اذلا اختلف في القاء فليست مطلقة فيشترط المسمى في ان يمتنعها المقتضى وانما هو في هذا لا يقتضي في نحو  
 متى اصله في جواز التأخير فانه في كل وقت من اوقات الفاعل في كل وقت من اوقات المفعول في كل وقت من اوقات

الفوقية المارة فلا يشترط  
 في الامة لانه لا بد لها من ملك  
 وقد بسطت الكلام على  
 لك في شرح الروض وقضية  
 التعليل الحاق البعثة  
 والمكانة بالحرمة وهو ظاهر  
 ويحتمل زيادتي (أو بدلت)  
 أي الزوجة (مطلب طلاق)  
 كطلقي بكذا أو ان طلقني  
 ملك على كذا (فاجابها  
 الروح بمعاوضة) من جانبها  
 لملكها البضع بعوض (بشوب  
 جعالة) لان مقابل ما بذلته  
 وهو الطلاق يستقل به  
 الروح كالعامل في الجملة  
 (فلما ادجوع قبله) أي قبل  
 جوابه لان ذلك حكم  
 المعاوضات والجمالات (ولو  
 طلبت ثلاثا) يملكها عليها  
 (بأنف فوحد) أي فطلق  
 طلبة واحدة سواء اقال بثلاثة  
 وهو ما اقتصر عليه الاصل  
 أو سكت عنه (فثلاثة) يلزم  
 قعليما لشوب الجملة فانه  
 لو قال فيها دوعبيدي الثلاثة  
 ولك ألف فرد واحد استحق  
 ثلث الاف اما اذا كان  
 لا يملك الثلاث فسيأتي  
 (وراجع) في خلع (ان شرط  
 رجعة) لانها تقضى

اه شيئا ونظم بعضهم ذلك بقوله  
 أدوات التعليل في النفي للفرد روى ان وفي التبرؤ رادها  
 للستراني الا اذا ن مع الما ل رشت وكما كر روهما  
 (قوله لصراحتي في جواز التأخير) لانها للتعميم في الزمان المستقبل بخلاف اذا قلنا  
 لمطلق الزمان المستقبل (قوله فاذا مضى الخ) مفرغ على قوله فيشرط الفور (قوله  
 يمكن فيه الاعطاء) هل المراد مجرد التناول أو اعطاء كل شيء بحسبه فيعتبر  
 زمن الكيل ولو زن واحضاره من محل قريب عرفا واذا عاق باعطاء غائب عن المحل  
 يكون من التعليل على حال أو يقتصر احضاره من محل وعبارة شرح م ر والمراد  
 بالهوى في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يقل كلام أو سكوت طويل  
 عرفا وقيل ما لم يتفرقا سار في خيار المجلس (قوله فاجابها الزوج) فلا بد من العود  
 لان الغلب في جانبها المعاوضة وان أنت بصيغة تعليل أو أنت بأداة لا تقتضي الفورية  
 كمن فقروهم متى لا تقتضي الفورية أي اذا بدأها الزوج دون الزوجة ويفرق بأن  
 جانبها تعليل فيه المعاوضة بخلافه شرح م ر (قوله فاجابها) أي على الفور ويقبل  
 قوله أدوت ابتداء طلاق لا جواب التماسه وله الرجعة ولم يقتضيه شوبري فان طلق  
 متراجعا كان مبتدأ الطلاق فلا يستحق عوضا ويقع رجعا م ر (قوله لان ذلك)  
 أي جواز الرجوع (قوله فوحد) أي أو أطلق ولو طلق تنتين استحق ثلثي الاف أو  
 واحدة ونصفا استحق نصفه على أوجه لوجهي شوبري (قوله ثلثه يلزم) وفارق  
 عدم الوقوع في نظيره من جانبه لانه تعليل فيه معاوضة وشرط التعليل وجود  
 المصفة وشرط المعاوضة التوافق ولوجودا (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو  
 طلبت بألف ثلاثا وهو انما يملك دونها فطلق ما يملكه له ألف (قوله وراجع  
 في خلع) مما خلا نظر المأظوف الا فهو مع شرط الرجعة لا يقال له خلع شرعي كما يؤخذ  
 مما بعده ولو قال وقد خلع بشرط رجعة كان أولى اذ هو الذي يقتضيه التعليل المذكور  
 ولا ينتج جواز الرجعة الذي هو المدمى الا باللازم لانه يلزم من فساد الخلع جواز

مقصوده فلما قال تطلعت بد سار على أن لي عليك الرجعة فرجعي ولا مال لان شرطي المال  
 والرجعة يتنافيان فيفسا قطن ويبقى مجرد العلقا وقضيته تبرت الرجعة

بسقوطها نأوتى سقطت  
 لا تعود (ولو قالت له طلقني  
 بكذا فارتد أو أحدهما  
 فأجابها الزوج فنظر (ان  
 كان) الارتداد (قبل رده  
 ثم) بعده (أمر) المرتدة  
 بحل رده (حتى انقضت  
 عتباتها بالردة ولا مال)  
 ولا طلاق لا تقطاع الطلوع  
 بالردة (والا) بأن أسلم المرتدة  
 في العدة (طلقت به) أي  
 بالمال المسمى وتجب  
 العدة من حين الطلاق وحل  
 من التعبير بلغا احتساب  
 التعقيب فلو تراخت الردة  
 أو الجواب اختلت الصيغة  
 أو أجاب قبل الردة أو معها  
 طلق وتوجب المال وذكروا  
 ارتدادهما معا وارتداد  
 الزوج وحده من زيادتي  
 (فصل) في الالفاظ المزمرة  
 للعوض (ولو قال طلقك بكذا)  
 كأنك (أو على اني عليك  
 كذا قبلت بانتي به) لدخول  
 به العوض عليه في الاقل  
 وعلى في الثاني للشرط فحل  
 كونه عليها شرطا وقولي  
 قبلت بتد تعقب القبول  
 بخلاف قوله فاذا قبلت بانتي  
 (كأن) تبين به (في) قوله

الرجعة (قوله بخلاف مالونها المخرج) بسقوط قوله فلو قال طلقك الخ وهو  
 في الحقيقة قيد لما تنفكا فقال هل يكون شرط الرجعة ففسد الخلع الذي هو  
 المراد أو شرطها في سلب البعد أو كان بعده فخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يقيد  
 هذا الشرط فساد العوض فقط فيرجع للمثل لان الشرط واجب للعوض فأسد  
 وفيما سبق راجع لاصل العقد بأسد (قوله لرضاه بسقوطها هنا) أي في هذه  
 الصورة والاولى ان يقول لرضاه بسقوطه الا ان أي وقت الطلاق (قوله طلقك به)  
 قال طلقك المرأة يقع الا لم أنصع من ضمها تطلق بضمها فهي طلاق أنصع من  
 طالق شوبرى فهو من باب نصر وعظم (قوله من التعبير بالغاء) أي في الموضعين  
 (قوله اعتد بالتعقيب) أي فيها واعتبار الترتيب أيضا لكن في الثاني فقط بدليل  
 منيعه في المفهوم فانه ذكر محترز التعقيب فيه بقوله فلو تراخت الردة أو الجواب  
 الخ وذكروا محترز الترتيب في الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ ولم يذكر  
 محترز الترتيب في الاقل فلو صدر قوله المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده  
 وعقبه فحكمه ما ذكره في المتن اه شيئا (قوله اختلت الصيغة) أي بطل الخلع  
 ووقع الطلاق رجعا (قوله أو معها) العتمة ان المعية كالبعديتين بالردة  
 ان لم يقع اسلام ولا مال لان المانع أقوى من مقتضى حل وشرح م  
 (مصل في الالفاظ المازمة للعوض) أي وبايقها من قوله ولو كيلها  
 الخ اه (قوله المزمرة للعوض) أي من حيث تكونها ملزمة فلا تكرار مع قوله  
 في امر واذا بدأ بمعاوضة الخ لان ذلك وان كانت ملزمة لكن تكلم عليها هناك  
 من حيث انها معاوضة مشبوبة بتسليم أو بمعاولة (قوله قبلت) أي فوراني مجلس  
 التواجب بصوت قبلت أو ضمننت شرح م (قوله وقولي الخ) هلا قال أولى من قوله  
 كما هو عادته وما سبب العدول وقد تقدم لهذا تغير أيضا في بحث الفصل من كتاب  
 الجنائز فقال الشارح وقولي كذلك أو وضع من عبارته في افادة الغرض فليأت  
 شوبرى (قوله وعلى في الثاني) أي ولان على الخ (قوله كمتين به) أي بكذا  
 (قوله وسبق طلبها للطلاق) بخلاف ما إذا سبق طلبها للطلاق من غير تعرض  
 للعوض فانه حكمه ان لم يسبق وما إذا سبق طلبها بعوض أو منه وعينه هو فانه  
 كالابتداء كطلقتك على ألف بعد قولها له طلقني بعوض فان قبلت بانتي بالألف  
 والا فلا طلاق فان أسمه أيضا أو اتصهر على طلقك بانتي به المثل حل (قوله  
 عليه أي على كذا أو قوله كان كذلك أي تبين به لسبق طلب الطلاق سم (قوله  
 فالزائد وهو قوله وعلى الخ (قوله فان قصد ابتداء الكلام) أي بقوله طلقك

(طلقتك وعلى أو ولي عليك) يجب ث كذا وسبق طلبها للطلاق (به) لتوافقها عليه ولانه  
 لو اتصهر على طلقك كان كذا لا فالزائد عليه ان لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعا



ويعتقد لامتقن أى فعل ما تقدم ان قصد الجواب أو أطلق لان سبق طلبها فريضة  
والفعل انه جواب طلبها فان قصد الابتداء فرجى وكان الاولى أن يقول هذا  
ان لم يقصد ابتداء الكلام لماعلمت ان الإطلاق كقصد الجواب وهو راجع لقوله  
ولانه لو اقتصرنج وعبارته حل قوله لا للجواب كان الاولى اسقاطه ليشمل السكوت  
أى عن التفسير بالابتداء أو الجواب وانظر لقصد الابتداء والجواب معاً وقصد  
واحد منهما لا بعينه حل وفيه ان قصد الابتداء والجواب معا غير معقول (قوله  
والقول قوله فيه يمينه) أى انه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله وسدقه  
وقبلت) أى قودا حاصله ان الصورة ستة مفروضة فيما اذ لم يسبق طلبها به وفى الحقيقة  
هى ثمانية بضميمة قول المتن وان لم يقه فرجى وفيه صورتان كما قال الشارح فيكون  
صور وقوعه رجعيًا ثلاثة وصور وقوعه بالمسمى تثنين وصور عدم وقوعه شىء أصلاً  
تثنين والثامنة وقوعه باثنا ولا مال فحاصل هذا ان قول المتن أقوال أردت الالزام  
النج اشتمل على قيود ثلاثة فمنطوقه صورة واحدة بزاد عليها أخرى مأخوذة من قول  
الشارح وكنتصديقها النج وقد أخذ مختار القيد الأول بقوله وان لم يقه النج وفيه  
صورتان كما علمت وأخذ الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقبلت  
وقع باثنا وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم الثالث بقوله وان لم تقبل لم يقع شىء النج  
وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة بزاد عليها صورة أخرى تؤخذ من  
قوله وكنتصديقها النج والثالثة هى قوله والا وقع رجعيًا (قوله وقع باثنا) مؤخذة  
بأقراره حل وحيث لم تصدقه فالقول قوله يمينه (قوله أراد ذلك) أى الالزام  
(قوله والا وقع رجعيًا) بأن كذبه أو سكنت، يحتمل فى السكوت أن يوقف الأمر  
وطالب بالتصديق أو بالتكذيب وقوله وقع رجعيًا لانه لم يقبل قوله فى هذه  
الارادة كان كأنه طلقها ولم يردده وقع رجعيًا فى الظاهر ما فى الباطن فينبغى  
عدم الوقوع ان كان صادقا حل (قوله ولا تختلف) أى بالنسبة لوقوع الطلاق  
الرجعى أى لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعى على حلفها ويقع نفاهاً ان كان  
صادقا فى دعواه وبهذا تعلم ان قول الشارح ولا تختلف انما هو بالنسبة لاطلاق اما  
بالنسبة لعدم تصديقه فى ارادة الالزام فله تخليفها على ذلك فان حلفت فذلك وان  
نكحت حلف يمين الرد ولا طلاق ولا مال أيضاً وهذا معنى قوله الاتى مع حلفه يمين  
الردة وبهذا تعلم أيضاً انه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تختلف وقوله الاتى مع  
حلفه يمين الرد حلفه يمين الرد فرع ثبوت تخليفها لان تخليفها فيما بأتى انما هو  
بالنسبة لعدم تصديقه فى ارادة الالزام اه شرح بابلى (قوله وكنتصديقها) أى

والقول قوله فيه يمينه قاله  
الامام (أو) لم يسبق طلبها  
لذلك به (قال أردت) به  
(الالزام وسدقه وقبلت)  
ويكون المعنى وعليها  
بكذا عوضاً فان لم تصدقه  
وقبلت وقع باثنا وحلفت  
اتهما لا تعلم انه أراد ذلك  
ولا مال وان لم تقبل لم يقع شىء  
ان صدقته والا وقع رجعيًا  
ولا تختلف وقول وقبلت من  
زيادتى وكنتصديقها له  
بكتذبها مع حلفه يمين الرد

(وان لم يقل) أي أردت الالتزام (فرجحي) (٢٩٥) قلت أم لا ولا مال لأنه لم يذكر عوضا ولا شرط بل جلة

معطوفة على العلق فلا  
مناظرها العلق وتلغو في  
ذمها وهذا بخلاف ما إذا  
قالت طلقني وعلى أولادك  
على ألف فانها تبين ما لا يف  
والعرف ان الزوجه تنعلق  
بها التزام المال فحصل اللفظ  
منها على الالتزام والزوج  
ينفرد بالعلق فاذا البيانات  
بصيغة معاوضة حمل اللفظ  
منه على ما يفرضه وفي تقدير  
التولي ملخصا بما إذا لم يشع  
عرفا استحسان ذلك في  
الالتزام كلام ذكره في شرح  
الروض (أو) قال (ان أوتيتي  
فصحت لي أله فانما طاق  
فصحتني) أي الألف (أو) أكثر  
ولو يتراخ في متى بانتهى لفظ  
وتقدم الفرق بين أن أوتيتي  
ولا يكتفي بيات ولا شئت  
ولا ضبتها أقل مما ذكره  
لان المعلق عليه الضمان بقدر  
و يوجد وأما ضمان الأكثر  
فوجد فيه ضمان الأقل  
وزيادته بخلاف ما مر في  
طلعتك بألف فزادت فاته  
لعلها بصيغة معاوضة  
يشترط فيها توافق الإيجاب  
والقبول ثم الزائد بلغ ضمانه  
واذا قبض فهو أمانة عنده

في مسئلة القبول أي فيما إذا قبلت وقوله منع خلفه بين الرقاي فيلزمها المال حل  
أي فهو راجع لقول المتن وصدقته وقال بعضهم راجع لقول الشارح ان صدقته  
أيضا وقال شيخنا الحنفى قوله لو كصدقتها الخ أي إذا قبلت وكذبته في ارادة  
الالتزام لم يقبل وكذبته في ذلك وخلف بين الردفاته كصدقتها وقدم لها إذا  
قبلت وصدقته في ذلك وقع الطلاق بانها بالمال فكذا إذا كذبته وطلب تخليها  
فردت اليدين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق بانها بالمال وعلم أنها إذا لم تقبل  
وصدقته لا طلاق ولا مال وكذا إذا كذبته وطلب تخليها فردت اليدين عليه وحلف  
بين الردف ذلك تعلم ان كلام الترمذى باى مقصود وعلى الثانية وكلام حل فاصروا على  
الأولى (قوله وان لم يقله فرجحي) وما استشكل به السبكي عدم قبول ارادته مع  
احتمال اللفظ لها إذا الواو يحتمل الحال فيقيد الطلاق بحال الزامه أياها بالعوض  
فحيث لا التزام لا طلاق يرد بان العطف في مثل هذه الواو أظهر فقد موه على الحالية  
بعم لو كان نحو يا وقصد هالم يصدق قوله بينه شرح مدر ويقع بانها ويلزمها المال  
قوله لأنه لم يذكر عوضا) أي بسبب عدم ارادته الالتزام والافتقار كره لفظا  
قوله فلا يتأخر بها الطلاق) أي لا يمنع من وقوعه وانظار لم أظهر في مقام الاضمار  
قوله ما هنا) أي قوله وان لم يقله فرجحي أي قال محل كونه حينئذ يقع رجعا إذا لم  
يشع عرفا استحسان ما أتى به في الالتزام والاحل على الالتزام كان قال وعليك كذا  
أي ولا بد ان يقصد الالتزام باللفظ كما في مدر حينئذ يقع الطلاق بانها بالمال  
أي لا نحل قديم الوضع القوي على العرف اذ لم يطرد العرف بخلافه وبعبارة مدر  
بم ان شاع عرفا فان ذلك لا شرط كعلي صار له أي مثل ارادة الالتزام أي ان قصده به  
كان قتله عن المتولي وأقرام وهو المتمد حل لمصاع زيادة وقوله ان مثال المصنف  
مشتبل على لفظه على المفردة للالتزام حيث قال طلقك وتعليك الخ الا ان يقال  
لا يلزم من الاتيان بهلى شيوعها في الالتزام عده بحسب عرف أهل بلده مثلا لأنه  
يحتمل انه يدعى عليها بذلك وقد يعكس على اعتبار القصد انه لا حاجة معه للاشتار  
كما يدل عليه قوله أو قال أردت به الالتزام الخ ولان تعيد المتولي المذكور غاص  
بما اد المراد الالتزام تأمل (قوله ففهمته) أي بلفظ الضمان فيما يظهر لاجراؤه  
كما التزم وان يحته بعضهم بغير اللفظ العاق عليه مدر وقد اشار لهذا الشارح  
في المفهوم بقوله ولا يكتفي بقلت الخ (قوله كطقتي نفسك ان ففهمته الخ) لا يشك  
بما أتى ان تفويض الطلاق اليها تسليمك لا يقبل التعليق لان هذا وقع في خفي  
معاوضة متقبل التعليق واختر فلاه وقع باعلا مفصودا شرح مدر (قوله فطلقت

(كطقتي نفسك ان ففهمته) فانها تبين بانها سواء أقدمت العلق على الضمان أم أخرته  
عنه بخلاف ما لو صدرت على أحدهما

وضحت) أي أنت هما فوران كان المستفاد من كلامه فوزية المطلق فقط وقوله  
سواء أقدمت الخ انظر ما وجهه مع ان المعلق عليه الضمان فكان الظاهر انه لا بد  
من تقدمه ومن ثم ذهب الماوردي الى انه لا بد ان يتقدم الضمان على الطلاق لانه  
معلق عليه وهو متجه معنى كما قاله حل (قوله فلا يتونه) يروهم وقوه رجعا وليس  
مراد افلوا قال فلا طلاق كما قاله م وكان أولى قال ع ش وقد يقال اعاد ذكر الينونة  
لكون الكلام في الطلاق بمال وهو اذ اوقع لا يكون الا باننا (قوله وليس المراد الخ)  
قال الزركشي كذا جزوا به ولم يخرجوه على ان العبرة بصيغ العقود أم بما فيها ع ش  
فلو ضمت له الفاعل على شخص فلا طلاق لعدم حصول الصيغة به مع ان هذا هو حقيقة  
الضمان هذا ان لم يرد حقيقة الضمان فان أراد ذلك أو صرح به بأن قال ان ضمنت لي  
الالف الذي على ذلك الشخص كان كالتعلق على صفة فيقع رجعا ونقل عن شنيئا  
انه يقع بانما يجر المثل لانه عوض لا يقابل بمال وهو نفعه بضمانها وإذا أخذ مهر المثل  
هل لمطالبة بها بالالف فيبقى عدم المطالبة وان لم يأخذ مهر المثل لانه أي مهر المثل  
واجب بالضمان حل فيكون الضمان عوضا فاسد فلا يلزمها الالف تأمل وقال  
ق ل على الجمال يقع بانما يجر المثل كالحلي وقال سم يقع بانما بالالف المضمون لانه  
يصير دينا عليها فلا اقوال ثلاثة وانظر لو أراد الالتزام المبتدأ أي التذرع أو صرح به  
بأن قال طلق نفسك ان تذرت لي ألفا واعتمد شيخنا عاب وقوع الطلاق بانما يجر  
المثل لنفسه العوض وهو التذرع لانه ليس بمال كالضمان ولان الالف وجب بالتذرع  
لا في نظير الطلاق اه وعبارة ع ش على م قوله فذاك عقد مستقل الخ بقي ما لو  
أراد ان كان قال ان ضمنت لي الالف الذي على فلان فانت طالق فضمنته اتجه وقوع  
الطلاق بانما يجر المثل لانه بعوض واجع للزوج ولا ينبغي الحكم ببرائه منها من الالف  
بإبرائه أو أداء الامريل كما لو قال لها انت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منه أو أذاه  
عنها أحد أو فاقا لم رسم على جبر وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمنت لي ذمالة على  
عمر وفانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان ضمنت ولو على التراخي طلقت رجعا  
لعدم وجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض أي وهو  
نفعه بضمها وانما كان عوضا له بروء ما ضمنته دنافي ذمتها يستحق المطالبة به  
اه وما يقع كثيرا ان يقول لها عند انقسام ابرئني وأنا اطلقت أو تقول هي ابرأك الله  
فيقول لها بعد ذلك انت طالق والذي يباد منه وقوع الطلاق رجعا وآه بدن  
فيما لو قال أردت ان صحت برائتك ع ش على م (قوله أو علق باعطاء مال) أي  
متمول معلوم والا وقع بانما يجر المثل (قوله موضع بين يديه) أي فوران غير نعمتي

فلا ينونة ولا مال لا تنفاه  
الموافقة وليس المراد  
بالضمان هنا الضمان المتنازع  
الى اميل فذاك عقد مستقل  
مذكور في باب ولا الالتزام  
المبتدأ لان ذلك لا يصح  
الا بالتقدير المراد التزام  
يقول على سبيل العوض  
فلذلك لم يرد في ضمن عقد  
(أو علق باعطاء مال موضع بين يديه)

بنية الدفع عن جهة التعليق يمكن (٢٩٧) من قبضه وان امتنع منه (بانت) لان تمكينها اياه من القبض

اعطاءه منها وهو بالامتناع  
من القبض بقوت طاقته  
(فيلزم) اي ما وضعته بين  
يديه وان لم تلتقط شيء ولم  
يقبضه لان التعليق يقتضي  
وقوع الطلاق عند الاعطاء  
ولا يمكن اعاقه بما ناع قصد  
العوض وقدم ملك زوجته  
بعضها فملك الاثر العوض  
عنه وكوضعه بين يديه  
ما لو قالت لو كيلها سلم اليه  
ففعل بحضورها وكالا اعطاء  
الاثناء والحيء (كان علق  
بنحو اقباض) كقوله ان  
اقبضني اودفت لي كذا  
(واقرن به ما يدل على  
الاعطاء) كقوله وجعلته لي  
اولا صرفة في حاجتي فاقبضته  
له ولو بالوضع بين يديه فان  
حكمه كذلك لانه حينئذ  
يقصده ما يقصد بالاعطاء  
وخرج بالتقيد هذا اما اذا لم  
يقترن بما ذكر ذلك فكسائر  
التعليقات فلا يشترط فور  
ولا ملك القبض ويقع  
الطلاق رجعيا لان الاقباض  
لا يقتضي التملك بخلاف  
الاعطاء الا ترى انه اذا قيل  
اعطاء عطية فهم منه  
التمليك واذا قيل اقبضه

زى ع ش (قوله بنية الدفع) فان قالت لم قصد ذلك لم تطلق وكذا الوضد عليه  
الاخذ لجنون او نحوه شرح من تنبيه قال الشيخ عز الدين ما ذكره من انها تطلق  
بالاعطاء ان حمل الاعطاء على الاقباض المجرد فينبغي ان تطلق رجعيا ولا يستحق  
شيء وان اراد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام تملكه الطلاق  
على الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح ان يكون الايجاب بالفعل والعقود  
لا تنعقد بالافعال اه اقول وفي مطابقة الجواب للسؤال خفاء وان كان فليتامل  
ثم انسان يقول انما كان الاعطاء هنا تملكيا لوجود اللفظ من جانب الزوج فاغفر  
ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالبا توسم فيه  
بالتمسك به في المعامسات المحضة بدليل انها لو اختلفا بالثمن ونوايا نوعان الدراهم  
صح ولا يصح نظيره في البيع كما سبق اه سم (قوله سلم اليه) وهل مثل وضعها  
وضع وكيلها وانه يكون تسليمها واعطاء في كلام شيخنا كحجر زمحل (قوله  
بعضورها) فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في غيبتها فانها لم تعطه لاحقية ولا تنزيلا  
حل وبعبارة الشوبري قوله بعضورها كان وجه اشتراط ذلك ان المعلق عليه  
اعطاها ولا يتحقق اعطاؤها اذا اعطى وكيلها الا اذا كان بحضورها فراجع  
(قوله وكالا اعطاء الاثناء) اي مطلقا وما المسمى فلا بد فيه من قرينة التملك لان  
الاثناء جاء في القرآن بمعنى الاعطاء قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم كان  
قال ان آتيتني بالمال لفسا اي اعطيني بخلاف ما اذا قال ان آتيتني بالمال فليس لآت  
من قرينة التملك لانه بمعنى المجيء حل والمجيء كان قال ان جئتني بالمال فعبارة  
الشوبري قوله والمجيء ينبغي حله على وجود قرينة تشعير بالتمليك (قوله ولو بالوضع  
بين يديه) ضعيف والمعتد انه لا يكتفي (قوله اما اذا اليقين بما ذكر) اي بنحو الاقباض  
ذلك اي الذي يدل عليه الاعطاء فكسائر التعليقات ما لم يسبق منها التماس البديل  
محو ملغى على ألف فقال ان اقبضتني الفاضلت طالق والا كحل كالتعليق على  
الاعطاء وينبغي ان يكون هذا من القرائن حل (قوله لا يقتضي التملك) اي فلم  
يوجد عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا اليقين الخ (قوله في ان  
قبضت منك) وكذا ان اقبضتني لانه متضمن للقبض وعبارة لمستحق ولو قال ان  
اقبضتني او ان قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يصح في الوضع اذ لا  
يسمي قبضا ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كني لئلا يمتنع بخلاف  
الاعطاء اذ لم تعطه وجميع ما اعتبروه معتد شوبري (قوله وهذا) اي قوله واخذه  
بيده الخ اي اشتراط الاخذ نهائيا سيده ولو مكرهه في القبض ما في الروضة واصحها

لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج ٧٥ يجب ان اقتصر الاسل (واخذه بيده منها ولو مكرهه) عليه (شرط  
في) قوله (ان قبضت) ذلك كذا فلا يكتفي الوضع بين يديه (ويقع) الطلاق (رجعيا) وبهذا ما في الروضة واحلها

والعقدان القرض والاقباض على حد سواء فالشورى والمعتد في الاقباض  
الاكتفاء بقضه منها مكرهه كما خبره في الاصل وصاحب التناول لانه تعليق بمحض  
لا يختلص بالاكراه وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع كطابع الشمس وقدوم  
السلطان ورجي الحجاج م د (قوله فذ كر الاصل له الخ) فيه ان كلام الاصل مفروض  
فيما اذا علق على الاقباض ولم يتم قرينه تدل على التملك كما اعترف به الشارح  
بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا اكتفاء بالوضع من غير اخذ على طريقة  
الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المناهج انما هو فيما اذا علق بالاقباض  
بدون القرينة المذكورة الذي أشار لهنا بالمفهوم بقوله وخرج بالتقييد هذا الخ  
والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيما اذا وجدت القرينة المذكورة  
الذي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح م ر وحواشيه وخرج وحواشيه وشرح  
الروض فلم أر نص على النسوية في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه  
بل الذي في كلام هؤلاء جميعهم نص الخلاف في حال عدم القرينة المذكورة  
لا غير تأمل وقوله فذ كر الاصل له أي لا اخذ منها ولو بالاكراه وبعض الناس  
فهم أن الضمير في له راجع لعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه حل وبعبارة  
الاصل ويشترط تحقق الصفة أي التي هي الاقباض أخذه يبيدها ولو مكرهه اه  
بأن كرهها على دفعه فيكون اقباضا منها له وليس المراد انه فذ كرها قهرا اعني لان  
هذا لا يسمى اقباضا بل هو قبض اه ٤٢٤ والشارح صرح فيما تقدم بأن الاخذ ليس  
شرطا وانه يكفي الوضع بين يديه لانه قال في مسألة الاقباض ولو بالوضع بين يديه  
وبعبارة الاصل تقتضي ان الوضع لا يكفي وهو المعتد شيخنا (قوله سبق قلم) المعتد  
ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذه بيده منها ولو مكرهه لان الاقباض  
ينضم القبض ذي رسم ملخصا (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أي اذا عرفت لك مسألة  
الاقباض لا يشترط فيها التناول بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض  
باليد مقرون باكراهها لم يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة وهي الاقباض  
منها ولو مكرهه لان فعل المكرهه كفعل المختار تأمل (قوله طلعت) يتقحم الالام  
أجود من ضمها شرح م د (قوله به) أي في الاولى ولو كان أصله وورعه ولا نظير  
لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقر بحريته لانه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق  
حل (قوله لفساد العوض) أي شرها (قوله بعدم استيفاء صفة السلم) أي لان ما في  
الذمة لابد أن يوصف بصفات السلم لان القرض انه غير معين حل (قوله ومهر  
المثل) أي لانه مضمون عليها ضمان عقد حل (قوله على عبد في الذمة) أي لان

فذ كر الاصل له في مسألة  
الاقباض سبق قلم ولا يمنع  
الاخذ كرهها فيها من وقوع  
الطلاق لوجود الصفة  
بخلافه في المعلق بالاعطاء  
المقتضى للملك لانها  
لم تقط (ولو علق) الطلاق  
(باعطاء عبد) ووضعه  
(بصفة سلم أو دونها) بأن لم  
يستوفها (فأعطاه لها) أي  
بالصفة التي وصفها (لم تطلق)  
لعدم وجود الصفة (أو بها  
طلعت به في الاولى ومعه  
مثل في الثانية) لفساد  
العوض فيها بعدم استيفائه  
صفة السلم والثانية من زيادتي  
(فان بان معينا في الاولى فله  
رده) للجب (ومهر مثل)  
وليس له ان يطالب بعبد  
بتلك الصفة تسليم لوقوع  
الطلاق بالمعنى بخلاف غير  
التعليق كالوقال طلعت  
على عبد صفته كذا فقبلت  
وأعطته عبدا بتلك الصفة  
معينا لرده والمطالبة بعبد  
سليم لان الطلاق وقع قبل  
الاعطاء والقبول على عبد في  
الذمة (أو) علقه باعطاء  
عبد (بلا صفة)

ما في الذمة لا ينعين الابقض صحيح وقبض المبيع غير صحيح (قوله طلقت بعدد)  
 واستثنى كل بأن هذا التعاقب ان كان تمليكاً لم يقع لان الملك لم يوجد أو قبضاً واقع  
 وجهاً وكان في يده أمانة قال شيخنا البراسي يجب باختيار اشد الاوّل ولكن  
 لما تعذر ملكه فجعله فسد العوض ووجب مهر المثل كالمثل قال ان اعطيتني هذا  
 المصنوب زى (قوله بأى صفة) لان التكرار في سياق الشرط له يوم (قوله)  
 ان صاع بيهاله) فدية تضيّ قيد هذه دون ما قبلها انها تطلق بالموصوف  
 مطلقاً ولو لم يوصو بها وقد يقال انما خص هذه لانها على الايهام لانه لما كان مبيعاً  
 علم انه لا يمكن تمليكها فربما يؤخذ منه ان المصنوب كذلك شوبرى (قوله)  
 كمصنوب) لا يقال محله اذ لم تقدره أو هو على انتزاعه لا نأقول هذا غلط لان  
 المراد الذي غصبته أماء به المصنوب فلا يتصور دفعه مع كونه مضموناً بشوبرى  
 وبعبارة شرح م ر ولو أعطته عبد الله المصنوب باطلت به لانه بالدفع خرج عن  
 كونه مضموناً (قوله لم تطلق) والفرق بين هذا وقوله لا تى أو علق باعطاء هذا  
 العبد المصنوب حيث تطلق بمهر المثل واضع لانهم راعوا في ذلك الاشارة والاعطاء  
 فأوجبوا مهر المثل نظر الالغاء المنقضى للتمليك ولما تعذر التملك وجب مهر  
 المثل وهذا الاشارة فأوقوا الامر على اعطائه حل والاعطاء يقتضى التملك  
 ولا يمكن تمليك ما لا يصح بيمه كما قال الشارح فكان له لم يوجد اعطاء فلم يقع الطلاق  
 (قوله أعم) أى من جهة مفهومة (قوله هذا العبد المصنوب) وان لم يصرح بهذا  
 الوصف بان قال بهذا العبد أو هذا وكان في نفس الامر مضموناً به وهذا وان كان  
 لا يصح اعطاؤه أى تمليكاً لكن نظراً فيه الاشارة فلا بد من اعطائه وتطلق بمهر  
 المثل نظراً الى اعطاء المنقضى للتمليك حل أى وان لم يوجد التملك لان التملك يفهم  
 من ظاهر اللفظ ولا ينافي هذا وقوله سابقاً كونه وب لان ذلك كان فيه التعليق على  
 اعطاء عبد مضمون وما دام على اعطاء هذا العبد المصنوب وهو معين فلا حاجة  
 لقول بعضهم في دفع المفاطة عنه قوله كمصنوب أى ولم يشر اليه أخذاً بما بعده  
 بل لا يظهر كون هذا تعقيداً لذلك كما قيل تدبر (قوله كما لو علق بخمر) هذا في الحرة  
 أما الامه تقع باناء مهر المثل سواء عينه أم لا حل (قوله فطلق ما يملكه) فلو طلق  
 نصيب الطلقة التي يملكها أو طلقة ونصفاً من طلاء بين يملكها استغنى الالف  
 لما ذكره من التعليل وقوله لو أجاب بابقض مأسأله وزع على المسؤول وقيل على  
 الكل محله اذ لا يحصل مقصوداً بما أو قعه حل وقوله استغنى الالف اعتمده م ر  
 وبعبارة جبرولة طلقه انصف الطلقة التي يملكها عليها فهل له سدس الالف اخذاً من

طلقت بعدد) بأى صفة كان  
 (ان صاع بيهاله وله مهر  
 مثل) بدل المعطى لتعذر  
 ملكه لانه مجهول عند  
 التعاقب والمجهول لا يصلح  
 عوضاً فان لم يصح بيهاله  
 كمصنوب ومكانه مشترك  
 ومهره لم تطلق باعطائه  
 لان الاعطاء يقتضى  
 التملك كما مر ولا يمكن تمليك  
 ما لا يصح بيعه وتعييرى  
 بذلك أعم من قوله لا مضموناً  
 ولو علق باعطاء هذا العبد  
 المصنوب أو هذا الحر أو نحوه  
 فأعطته باناء بمهر المثل كما  
 لو علق بخمر (ولو طلبت  
 بألف نلأما وهو انما يملك  
 دونها) من طلقة أو طلقتين  
 (فطلق ما يملكه فله) ألف

وان جهلت الجمال لانه حصل بما اقربه مقصودا ثلاث (٣٠٠) وهو الحرمة الكبرى وشمول الحكم المالك

قوله لم لأجابه ببعض ما سأله وزعم على المسؤل اذ على الكل لان مقصودهما من  
البنينة الكبرى حصل هنا ايضا كل محتمل وقوله لم في التعليل نظرا لما اوقعه  
لما وقع يؤيد الاول وينبغي بقاء ذلك على ما بان ان قوله نصف طلاق هل هو من  
باب التعبير بالبعض عن الكل او من باب السراية فعلى الاول يستحق الانف لانه  
عليه اوقع الطلاق وعلى الثاني لا لانه لم يقع الا بعضا والباقي وقع سراية فورا  
فلا يستحق شيئا في مقابلته اه والمعتمد استحقاق الانف مطلقا وعلى التوريع اذ لم  
يقدها البنينة الكبرى زى فلو لم تحصل البنينة الكبرى فليس له الا القسط مما  
فقاه به وهو العوض وان كان المطلوب اكثر من الثلاث فلو ملكا عليها الثلاث  
فقال طلقتي خمسا بالثلاث فطلقت واحدة فله خمس الانف وهكذا (ر) قوله وان  
جهلت الجمال (ل) الرذ على من قال ان علمت الجمال اسقط الانف واقتلته او ثلثاه  
كما بأسله (قوله او مطلقا) بان لم يسم الانف (قوله وقبلت بمائة) أى حيث لا يقع شيء  
(قوله ظاهر) لان المقلب في جانب الزوج اذ ابداه المعاوضة وهي يشترط فيها الاتفاق  
الاتفاق والمقلب في جانب الزوجة اذ ابدأت الجمالة وهي لا يشترط فيها الاتفاق  
كما مر حل (قوله وهو) أى شرط التأخير فاسد لان فيه جرا عليه فيما يمكنه كماله  
عن وقوله فيسقط ما يقا له أى مائة بل شرط التأخير لانه جعل الانف في مقابلة  
طلاقها المشرط بكونه في الغد فيقابل الشرط جزء من العوض (قوله ولو قصد ابتداء  
الطلاق) فمقتد قوله بانتم بما اذ لم يقصد ابتداء الطلاق شيئا والظاهر انه  
لا يختص بهذه الصورة بل يصلح قبله ما قبلها بل لجميع مسائل الباب تدبر (قوله  
فقبلت) أى فوراً (قوله ودخلت) أى وان لم يكن فوراً (ر) كما هو المتبادر من صنيعه  
حيث أتى بالقاء في الاول وبالواو في الثاني ويبحث فيه الشهاب عميرة بان الذي  
في حيز الفاء القبول والدخول معا فيكون التعقيب في جملة المعطوف والمعطوف  
عليه لا في القبول فقط كما قيل أى قال من يقول بوجوب الموالاة بمثل ذلك في قوله  
تعالى اذ قم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ رد اعلى من يقول الفاء فمقتد سبق  
غسل الوجه على غيره وقيس عليه بقية الاعضاء حل وبعبارة مر ودخلت وان لم  
يكن فوراً ولا يشترط الترتيب بين القبول والدخول كما استوجهه ابن حزم فلو دخلت  
قبل القبول ووقع القبول فوراً لم ينف (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) لان  
الطلاق لا يحصل الا بالدخول وقوله في الحال أى ولا يتوقف وجوب تسليمه على  
الدخول وله التصرف فيه لانه كالتصرف في الثمن قبل قبض المبيع وهو جائز  
ثم ان دخلت فواضع وان تذر رجعت عليه او ببدله ان تلف سم على حجر وب

طلعتي من ريداتي (أو)  
طلعتي به (طلقة فطلق)  
طلقة فأكثر (به) أى بألف  
(أو مطلقا وقع به) كالجمالة  
وذا من زيادتي (أو) طلق  
(بمائة وقع بها) لرضاها بها  
عانه يستقل بابقاءه بما  
ببعض العوض أولى والفرق  
بينهما وبين ما لو قال أنت طالق  
ببعض فقبلت بمائة ظاهر  
(أو) طلبت به (طلقة فاعدا  
عنه) فقبله بانتم لانه  
مقصودها وزاد فيجعله  
رأى انشائية (بمهر مثل) لان  
هذا المانع دخله شرط تأخير  
بأن منها وهو فاسد  
فما به فيسقط من العوض  
ببعض وهو محمول ويكون  
انتهوا ولا مجهول يتعين  
المرجع اليه الى مهر المثل  
رأى ببدء الطلاق وقع  
رأى فاما اتم منه حلف  
ابن الزوجة ولو طلقها  
رأى ترجيحاً لانه خالف  
رأى من مبدأ فان ذكر  
الى بلادر من القبول (ولو  
ان ان دشت) الدار (فانت  
الى هذه فقبلت ودخلت  
الى لوجود الصفة مع  
رأى (به) أى بألف

قوله

في الحال لان الاعراض

فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالتباس استرداد منه ويكون تركته ع ش على  
 حر (قوله المطلقة) أى عن الحلال والثأجيل وقوله والمعوض وهو الطلاق وقوله  
 في نية التعليق أى في ضمن التعليق كما عبه به حر (قوله وان كرهته) أى الاختلاع  
 لان الطلاق يستقل به الزوج والالتزام ينأى من أجنبي شرح حر (قوله نقضا  
 وحكما) المراد باللفظ الصيغ المتقدمة بين الزوج والزوجة وبالحكم ما يترتب على  
 تلك الصيغ من وجوب المسمى تارة ووجوب مهر المثل تارة ووقوعه رجعا تارة  
 أخرى اه شيخنا تقييه يستثنى من قوله وحكما صور أحدها ما لو سكن اه امرأتان  
 فخالع الاجنبي عنهما بألف مثلا من ماله مع قطعا وان لم يفصل حصة كل منهما  
 لان ألف يجب للزوج على الاجنبي وحده بخلاف الزوجين اذا اختلعا به فانه  
 يجب ان يفصل ما التزمه كل منهما فان لم يفصل وجب على كل مهر المثل الثانية ما لو  
 اختلعت المريضة بمرض الموت بما يزيد على مهر المثل فالراي من الثلث والمهر من  
 رأس المال وفي الاجنبي أى المريض مرض الموت الجميع من الثلث الثالثة لو قال  
 الاجنبي طلقها على هذا المصوب أو على هذا الخمر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعا  
 بخلاف ما اذا قال التمس الخمر على المصوب ونحوه فانه يقع بانها مهر المثل الرابعة  
 لو سألته الخمر بمال في الخبز فلا يجزم بخلاف الاجنبي شرح حر وأخذ بعضهم من  
 صحة خلع الاجنبي جواز بدل المال من يده وظيفة يستنزله عنها نفسه أو غيره قال  
 ويحصل له أخذ المعوض ويسقط حقه منها بوقب الامر بعد ذلك لما ظر الوفاة بفعل  
 ما تقتضيه المصلحة شرعا زى واذا قرر غيره لارحوع له على الاخذ الا ان شرط  
 الرجوع اه ومن خلع الاجنبي قول أمها مثلا خاله اه على مؤخر صدقها في ذمتي  
 فيعيبها يقع بالتمثل المؤخر في ذمة السائل لان لفظة مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم  
 تمردوا قالت وهو كذا الزمها ما سمته زاد ونقص لان المثلية المقدرة تكون مثلا من  
 حيث الجملة شرح حر (قوله على مامر) لما كان قوله كاختلاعاها يقتضى ان الخلع  
 لو جرى مع اجنبي بفاسدية صدوجب مهر المثل مع انه ليس كذا بل يقع رجعا يدفع  
 هذا بقوله على مامر أى من تخصيص وقوعه في الفاسد بمهر المثل بما اذا جرى معه اه لا  
 حاجة الى استثناء هذا اه حل (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء) هذا من حكم  
 اللفظ وأما الحكم من جهة المعنى بقوله فاد اقال الزوج للاجنبي الخ شيخنا (قوله  
 ولو كبلها الخ) متعلق بقوله في مامر ولها توكيل وكان الانسب تعديده هناك وقوله  
 ان يحتلعه كقوله للزوج طلق زوجتك على ألف في ذمتي من مالى أو غيره وقوله  
 كاله ان يحتلعه لها كان يقول له طلق زوجتك على ألف في ذمتها من مالى أو غيرها كالتى



عنها فيطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليها وطالب هي في الثانية  
 اه شيخنا (قوله أو ينوي ذلك) أي ما ذكر من الاستقلال أو الوكالة فتكون صورة  
 اختلاعه وكيلها خمسة بصورة الاطلاق المشار اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد  
 بأن تصرح أو ينوي أي تصرح بالوكالة والاستقلال أو تدوسهما فهذا أربعة مع قوله  
 فان أطلقت فالمجموع خمسة مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ يرجع لكل  
 من المسائلين ففي التصريح صورتان وقوله والاختصاص الثانية بقية العشرة وقوله  
 حيث نوى الخلع أي للموكل الذي هو الزوجة في الاولى والاخني في الثانية فهاتان  
 صورتان مع قوله أو أطلق وكيلها فالرجوع في ثلاثة وعنده في خمسة وعدم مطالبة  
 أصلا في الثنتين الأوليين (قوله لتنتلع عنه) أي من زوجها وقوله وحيث صرح  
 بالبناء المجهول أي صرح الاخني بالوكالة عن الزوجة أو صرحت الزوجة بالوكالة  
 عن الاخني (قوله فالزوج يطالب الموكل) فيطالب الزوجة في الصورة الاولى وهي  
 توكيلها اخنيًا في اختلاعهما ويطالب الاخني في الصورة الثانية وهي توكيل  
 الاخني لها ويطالب الوكيل ويفرق بينه وبين وكيل المشتري بأنه أقوى اذ العقد  
 يمكن وقوعه له ثم لانها كأمرو ما تقدم من أنه يطالب الوكيل دونها مفروض فيما اذا  
 خالفها وهما لم يخالفها اه ل (قوله أو أطلق وكيلها) بخلاف ما اذا أطلق وكيله  
 أي الاخني وهو الزوجة فلا يرجع لعدم الفائدة اليها (قوله فان اختلع) تغريب  
 على قوله واختلاعه اخني كاختلاعهما فكان الانسب ذكره عقبه (قوله وصرح الخ)  
 حاصله أنه ان صرح بأنه من مالها له احوال أربع لا يقع في نتيق ويقع بأشافي واحدة  
 وفي الرابعة وهي صورة الاطلاق تفصيل اشار له بقوله فان لم يصرح بأنه من مالها الخ  
 والفرق بين التصريح بأنه من مالها وبين عدمه حيث يقع في الاول رجعي وفي  
 الثاني باتنا بمهر المثل مع ان الغرض ان المسمى من مالها في كل ان الزوج في الاول غير  
 طامع له لانه بأنه من مالها فهو غير مملوك للاخني وفي الثاني طامع لظنه انه ملكه  
 (قوله أو بولاية) ولو صادف حل (قوله لانه ليس بولي الخ) اذ ليس له الصرف  
 في مالها بما ذكر كما يأتي (قوله وصرح باستقلال) بأن حال اختلعت لنفسه بهذا  
 العبد ولم يذكر أنه من مالها ولا به مفصوب وهو لم ينفق نفس الامر كما في الروض وكذا  
 اذا صرح بأنه من مالها كما في العجوة وشرحها ويدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله فيما  
 بعد اه سل وبقوله ولم يذكر أنه من مالها الخ اندفع التناهي بينه وبين ما مر من  
 ان خلع الاخني بفاسد يقصد بقرع وجهه لان محله اذا صرح بسبب الفساد كان قال  
 بهذا العبد المنصوب أو بهذا المجر كما قاله ع ش وح ل على أنه لا يلزم من قوله

أو ينوي ذلك فان لم يصرح  
 ولم يتنوا قال الغزالي وقع لها  
 له ودمغته اليها (ولاخني  
 توكيلها) لتنتلع عنه  
 (فتنصير) هي ايضا بين  
 اختلاعهما واختلاعهما  
 بأن تصرح أو تنوي كما مر  
 فان أطلقت وقع لها على  
 قياس ما مر عن الغزالي  
 وحيث صرح بالوكالة عنها  
 أو عن الاخني فالزوج  
 يطالب الموكل والاطالب  
 المائر ثم يرجع هو على  
 الموكل حيث نوى الخلع له  
 أو أطلق وكيلها (فان اختلع)  
 الاخني (بماله فذاك)  
 واضح (أو بما لها وصرح  
 بوكالة منها) كأذا أو بولاية  
 عليها لم تطلق لأنه ليس  
 بولي في ذلك ولا وكيل فيه  
 والطلاق مربوط بالمال ولم  
 يلزمه احد (أو) صرح  
 (باستقلال فخلع بمصوب)  
 لأنه بالصرف المذكور في  
 مالها غاصب له فيقع الطلاق  
 باتنا وازمه مهر المثل

وان أطلق بأن لم يصرح بشئ من ذلك (٣٠٣) فان لم يصرح بأنه من المباح فمخرج من المباح فمخرج من المباح فمخرج من المباح

اذ ليس له التصرف في المباح  
بما ذكره وان كان وليا المباح  
فأشبهه بخلع السفينة  
\* (فصل) في الاختلاف  
في الخلع أوفى عوضه  
لو ادعت خلعاً فأنكر  
حلف) فيصدق إذا أصل  
عدمه فان أقامت به بينة  
رجلين على بها ولا مال لانه  
ينكره الا ان يعود ويعترف  
بالخلع فيسقط قوله المأوردى  
(أو ادعاء) أى الخلع  
فأنكرت) بأن قالت  
لم تغلقى أو طلقنى مجاباً  
(بانت) بقوله (ولا عوض)  
عليها إذا أصل عدمه فحلف  
على نفيه ولها نفقة العدة  
فان أقامت بينة به أو شهدا  
وحلف معه ثبت المال كما  
قاله في البيان وكذا لو اعترفت  
بعد يمينها بما ادعاه قاله  
المأوردى وقول فأنكرت  
أعظم من قوله فقالت مجاباً  
لما تقر (ولو اختلفا في عدد  
طلاق) كقولها سألتك  
ثلاث طلقات بألف  
فأجبني فقال واحدة  
بألف فأجبتك (أو) في  
(معة عوضه) كدراهم  
ودنانير أو حجاج ومكسر

من ماله ان يكون مفضولاً حتى يكون فيه تصرف مخرج بسبب الفساد وأجاب ع ش  
على مر أيضاً بان عمل ككون خلع الاجنبى بفاسد بقصد رجعي اذا لم يصرح  
بالاستقلال والا وقع بانها مطلقاً كما هنا ومعنى عدم التصريح بالاستقلال انه  
لا يضيف الخلع لنفسه سواء أضاف المال لماله أم لا (قوله شئ من ذلك) أى الموكلة  
والولاية والاستقلال (قوله والا فرجعي) ومثله لو اختلف بعد اقها أو على أن الزوج  
برى أو قال طلقها وأنت برى منه أو على أنك برى منه فانه رجعي على النص ولا  
يبرأ ولا شئ على الأب ولو اختلفت بالبراءة من الصداق وضمن له الدرك أو قال  
الاجنبى أو الأب طلقها على عبدها هذا وعلى ضمانه وقع بانها مثل اه تعميم  
اه زى وحرف \* (فصل في الاختلاف في الخلع أوفى عوضه) أى وما يتبع  
ذلك كالاختلاف في عدد الطلاق (قوله ادعت خلعاً) ولو اخلعها ثم ادعت انه  
ابانها قبل الخلع أو انه أقر بفساد النكاح صدق بيمينه ولو قال ان فعلت كذا فانت  
طالق ثلاثاً أو فعل المحلوف عليه ثم ادعى انه خالعهما قبل فعله لم يقبل وان وافقته المرأة  
وتسعى بينته بذلك ولا يشكل عليه عدم سماعها فيما لو طلقت ثلاثاً ثم أقامها على  
فساد النكاح لان فعله تكذب بينته ثم لا هنا تأمل شو برى (قوله رجلين) أى لأرجل  
وارثنين ولا رجلاً ويميناً لان دعواه الخلع ليس بمال ولا يقصد بها مال وبه فارق  
ماساقي حيث يمكن فيه شاهدين لان مقصوده المال تدبر (قوله فانه المأوردى)  
ولا يشكل على هذا ما تقدم في كتاب الاقراض انه لو أقر بمال وكذبه المقر فانه  
يبطال ولو رجع المقر وصدقه فانه لا يستحق الاقراض بدلان هذا الاقراض في ضمن  
معاوضة بخلاف ذلك ويقع في الضمى ما لا يغتفر في غيره زى (قوله ولها نفقة  
العدة لانها رجعية في زعمها في الصورة الثانية وغير مطلقه أصلاً في الاولى وانما  
وجبت العدة مؤاخذه له باقراره ودعواه الخلع ومثل نفقة العدة سكنها فاقب لها  
ولا يرشها قال الرزك شئ من الظاهر انتهى به عليه السلام مسائل الباب بان  
الطلاق امان يقع بانها لم يمسح ان سمحت الصيغة والعوض أو بمهر للمثل ان فسد  
الموض فقط أو رجعيان فسد الصيغة وقد تجزى الزوج الطلاق ولا يقع أصلاً بان  
تلقى بما لم يوجد فسلم ان من علق طلاق زوجته بأمرها امان من مداتها لم يقع عليه  
الا ان وجدت براءة صحبة من جميعه يقع بانها بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم  
قدره ولم يتعلق به زكاة خلافاً لما أطال به الرعي انه لا فرق بينه فها وعدمه بحر  
وزى وم و ر و ر و ح (قوله ولو اختلفا) أى الزوجان أو كليهما أو أحدهما  
و وكيل الا حرم ر (قوله كدراهم ودنانير) فيه ان هذا من اختلاف الجنس

سواء اختلفا في التلفظ بذلك أم في ارادته كأن قال بألف وقال أردنا دانيرة فقالت دراهم (وقدره) كقوله خالعه  
تأخير فقالت بانه (ولا يئنه) لو احدثه ما أو اكل منهما بينة وتعارضنا (تجافا) كالتبايعين في كيفية الحلف

ومن يبدأ به (ويجب)  
 لينوتها (بفسخ) للعرض  
 منها أو من أحدهما أو  
 الحاكم (مهر مثل) وإن  
 كان أكثرهما ادعاء لأنه  
 المراد فإن كان لأحدهما بينة  
 عمل بها وذو حكم  
 الاختلاف في عدد الطلاق  
 مع قول في فسخ من زيادتي  
 وتعيير بالصفة الأولى من  
 تعبيره بالجنس والقول في  
 عدده الطلاق الواقع في  
 مسئلته قول الزوج بيمينه  
 (ولو نال بالف) مثلاً (ونوا)  
 نوعاً من نوعين بالبلد (نوع)  
 الحاقاً للمعنى باللفظ فإن لم  
 ينو ما شيا جمل على الغالب  
 أن كان والألزم مهر المثل  
 \* (كتاب الطلاق) \*  
 هو لغة حل التيد وشرعا حل  
 عقد بلفظ الطلاق وضوره  
 والأصل فيه قبل الإجماع  
 للكتاب كقوله الطلاق  
 مرتان فامسك بتعريف  
 أو تسمى باحسان والسنة  
 تحكي ليس شيء من الحلال  
 أبغض إلى الله من الطلاق  
 رواه أبو داود بإسناد صحيح  
 والحاكم وصححه (أركان)  
 خمسة (صيغة وعمل وولاية

لا الصفة إلا أن يقال مراده بالصفة ما يشبه الجنس (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج  
 لأنه بمثابة البائع حل خال س ل والذي ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع يبتغي لها  
 أه وفيه أن بقاء البضع لها ليس من الفسخ لأن الفسخ لغرض الخلع فقط وأما الطلاق  
 فهو ثابت باعترافها كأه ونطاهر (قوله أولى من تعبيره بالجنس) لأن الاختلاف  
 في الجنس يعلم من الصفة بالأولى بخلاف الجنس لا يعلم منه الاختلاف في الصفة  
 شوبرى (قوله في عدد الطلاق) أي فيما إذا قالت سألتك ثلاث طلاقات بألف  
 فاجبتي فقال واحدة بألف فاجبتك كما تقدم (قوله في مسئلته) أي العدد (قوله  
 بيمينه) أي يمين أخرى غير التي في المغانى ففائدة التعاقب الرجوع لمهر المثل وأما  
 كونه واحدة مثلاً لا بد من عين على ذلك هكذا طاهر كلامه وإذا حان هل ثمان  
 تأذن لولم يأت في تزويجها منه لأنه ضعف جانبها بتدقيق الزوج أو لا لأنها تزعم أنه  
 طلقها ثلاثاً لا متصل إلا بمحل أنظره أه حل الظاهر لا إعلانها فإن قلت فرض  
 المسئلة أنها ماتت منه بمهر المثل فما فائدة حلف الزوج بعد البيونة قالت فائدة تظهر  
 فيما إذا أذنت بعد بيونتها لوليها تزويجها ولم تعين له زوجاً فزوجهما الذي اختلفت  
 منه فبعد المدة عدلت بأنه الزوج الأول فاذت أنه طلقها ثلاثاً في الخلع السابق  
 لنفسه عقد الثاني إذا لم يحل له إلا بمحل على دعواها فإنكر الزوج ما ذتته وأدعى  
 أنه طلقها مائة فقط فإنه يحلف ويستر المقدول وأبى دعواها أه شيئاً

### \* (كتاب الطلاق) \*

هو اسم مصدر لطلق ومصدره التعليق ومصدر لطلق بتفخيف اللام يقال طلقتم  
 المرأة طلاقاً فهي طالق (قوله محل التيد) المراد به ما يشبه الجنس والمعنى فيكون  
 بين المعنى الشرعي والتعوي علاقة أه رشدي (قوله عقد النكاح) الإضافة بياناً  
 بأن أريد بالنكاح الوطء كانت حقيقة (قوله الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق الذي  
 تلك الرجعة عقبه مرتان فلا بد من قدر مرضى ليكون المبتدأ عين الخبر (قوله  
 ليس شيء من الحلال أبغض) وفي رواية بصحيفة أبغض الحلال إلى الله الطلاق  
 وليس المراد حقيقة البغض بل التنفير عنه قاله جهم وما المانع من كون البغض معناه  
 الكراهة وعدم الرضى وهذا صادق بالمكروه سمع ش على مر لكنه  
 لا يشمل صور غير الكراهة ويدل له أيضاً إجماع الأمة بل سائر المثل على من رعيته  
 حل وحمل بعضهم الحديث على بعض أفراد الطلاق وهو المكروه منه وقال  
 الشوبرى أي على قدران يكون في الحلال بغض فهذا أبغض أه وقال  
 العزيزي لأن بغض أفراد الحلال قد يكون مبغوضاً كالأكل في السوق مما

يخل بالمرء فيكون البغض كناية عن عدم الرضى أو عن التنفير منه الذي هو لازم البغض (قوله وقصد) فيه أن كلا من الولاية والقصد وصف لاهل طلاق هؤلاء جملا من شروطه حل والمراد بالقصد أن يكون عالما بقوله أنت طالق مثلا أن هذا اللفظ موضوع محل العصمة وليس معناه أنه يقصد حل العصمة والالما وقع من المهازل اقل يوجد منه قصد حلها وأيضا لو كان كذلك لم يكن هذا اللفظ صريحا لان الصريح لا يحتاج الى نية ذلك فخرج بكونه عالما عند التلفظ الساهي والناثم ونحوهما من لا قصد له شيئا عزيزي (قوله ولو بالتعلق) والعبرة بحال التعليق شوبري (قوله رفع القلم عن ثلاث) أى قلم خطاب التكليف لا قلم خطاب الوضع وثمة الحديث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ وحيث رفع عنهم القلم بطل تصرفهم ع ش والمراد بقلم التكليف الكاتب للأحكام التكليفية وبقلم الوضع الكاتب للأحكام الرضوية فانه ليس مرتفعا عن الثلاث وإذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح الاستدلال بالحديث لان وقوع الطلاق من قبيل خطاب الوضع الآن يقال عدم وقوع طلاقهم يلزمه عدم حرومة الزوجة بعد زوال هذه الاعذار فكان الحديث قال اذا طلق الصبي زوجته ثم بلغ لا تحرم عليه وكذا يقال في البقية فلما وقفنا عليهم الطلاق لم تحريم زوجاتهم عليهم فلما ترتب خطاب التكليف على خطاب الوضع رفع عنهم أيضا بالنظر لما يلزم منه من التحريم (قوله الا السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح من غيره مكلف فيكون متصلا كما أشار اليه بقوله مع انه غير مكلف (قوله من قبيل ربط الأحكام) أى تعلقها بالاسباب مع بقاء العقل فلا يرد المجنون المتعدي فان طلاقه لا يقع مع تعذبه زوال عقله بخلاف السكران فان عقله باق وأما قول الشارح بعد وهو من زال عقله فالمراد بتميزه اه وقال م د بمعنى ان أقواله وأفعاله اسباب معارف الأحكام يرتبها عليها اه بمعنى ان الشارع جعل طلاقه علامة على المفارقة وقتله سببا لقصاص واقلانه سببا للضمان لقتل الصبي وأثلافه شوبري والحكم هنا وقوع الطلاق وسيبه التلفظ به كفى ع ش على م د أى فهو من باب خطاب الوضع ومعنى خطاب الوضع ان الله تعالى وضعه في شريعته لاضافة الحكم له بقرينة اه ولتقريب الأحكام تيسير لنا اه شوبري يعنى ان الشارع أسند الأحكام الى اسبابها يجعلها علامة عليها لتسهيلها على المكلف لانه لو كانت الأحكام بلا اسباب لأصعب فهمها على المكلف وقوله وضعه أى وضع متعلقه كالاسباب وفسر خطاب الوضع في شرح جمع الجوامع بأنه الخطاب الوارد بكون

وقصد ومطلق وشروط فيه  
أى فى المطلق ولو بالتعلق  
(تكليف) فلا يصح من غير  
مكلف لم يرفع القلم عن  
ثلاثة (السكران) فيصح  
منه مع انه غير مكلف كما نقله  
الروضة عن أصحابنا وغيرهم  
في كتب الأصول قبل غلها  
عليه ولأن معناه من قبيل  
وسط الأحكام بالاسباب كما  
قاله الفخرالى فى المستصفى  
وأجاب عن قوله تعالى  
لا تقربوا الصلاة وأنتم  
سكارى

الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو محضاً أو فاسداً أو قوله بالأسباب أي المنضم اليه المقصد  
 التلخيص ليعرج العبي ونحوه كالتام فاندفع مال ح من ل يراد التام والمجنون والصبي  
 (قوله الذي استند إليه الجوفى) أي استند إليه (قوله وهو المنتشى) أي المبتدى  
 في أول السكر وقوله لبقاء عقله لا يناسب قوله بعد حتى تعلموا ما تقولون لأن المنتشى  
 يعلم ما يقول وأيضاً يارزم نهى المنتشى عن الصلاة مع أن صلاته صحيحة حل وأجاب  
 به ضمهم بأن هذا خطاب للمنتشى الذي محموم يسير بحيث لا يسع جميع الصلاة فنهى  
 عن ابتدائها لئلا تبطل في أثناءها بتغير حاله شيئاً (قوله وانتفاء تكليف  
 السكران) لا انتفاء الفهم ومن ذكر أن السكران مكلف أراد أنه يجري عليه أحكام  
 المكلفين ح ل أي فليس في المسئلة خلاف معنوية فن قال ليس مكلفاً على أنه  
 ليس مخاطباً خطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه مكلف أراد أنه مكلف  
 حكماً أي يجري عليه أحكام المكلفين قال م ر وما يحسنه ابن الرفعة وأقره جمع من  
 عدم نفوذ إطلاق السكران بالكتابة لتوقفها على التوبة وهي مستقلة منه فحذف  
 نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصرح فقط مردود بما انتفاء إطلاقهم بأن  
 الصريح يتغير فيه قصد اللفظ لعنا كقوله والسكران يستعمل عليه ذلك فكما  
 أو عقوبه ولم ينظر والذلك فكذلك هي للتلخيص عليه شرح م ر وقوله فكذلك  
 أي الكتابة يقع م من غير قصد اللفظ لعنا ولكن لا بد من التوبة بأن يخبر  
 عن نفسه أنه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه (قوله من شراب) أو دواء  
 مثله من أنى نفسه من شاق جيل وقد علم أن الوقوع منه نزول عقله كافي سم  
 وعش فلو ادعى أنه شرب ذلك مكرها أو أنه لا يعلم أنه مسكر صدق بيمينه حل  
 (قوله أو دواء) محله أن لم يتعين للدواء فان تعين أن لا يقم غيره مقامه فتحكمه حكم  
 غير المتعدي (قوله ويرجع في حذو للعرف) انظره مع أن الإطلاق يقع منه مطلقاً  
 سواء كان في أوله أو آخره فافائدة هذا الحد إلا أن يقال فائدة راجعة للتمليق  
 كان على إطلاق زوجته على سكره فان زوجته لا تطلق إلا أن وصل للحد العرفي  
 ح ل نعم تظهره فائدة إذا كان السكر بلا قصد لأجل سقوط الخطاب عنه حينئذ  
 (قوله فهو محل الكلام) أي الذي وقع الخلاف فيه هل هو مكلف أو غيره مكلف  
 اه شيئاً (قوله واختيار) قال الشيخ توهب بعض الطلبة أنه لا حاجة لمزيد الاختيار مع  
 قيد التكليف بناء على أن المكره عليه مكلف كما مشى عليه في جمع الجوامع وهو  
 فاسد لأن المراد هنا بالسكليف الباطن والعقل لأن المعنى المراد في قولهم المكره  
 مكلف أو غيره مكلف على أن المسألة مسألة شوبرى (قوله فلا يصح من مكره)

الذي استند إليه الجوفى  
 وغيره في تكليف السكران  
 بأن المراد منه من هو في أوائل  
 السكر وهو المنتشى إبقاء  
 عقله وانتفاء تكليف  
 السكران لا انتفاء الفهم  
 الذي هو شرط التكليف  
 والمراد بالسكران الذي يصح  
 طلاقه ونكاحه ونحوهما  
 من زال عقله بما شربه من  
 شراب أو دواء ويرجع في  
 حذو إلى العرف فإذا  
 انتهى تغير الشارب إلى  
 حالة يقع عليه اسم السكران  
 عرفاً فهو محل الكلام ومن  
 الشافعي رضى الله عنه أنه  
 الذي أدخل كلامه المنظوم  
 وأنكشف سره المكتوم  
 (واختياره لا يصح من مكره)

وان لم يور (لاطلاق خبر لا ملاق في اخلاق اى اكره وواه ابوداود وانما حكم على شر ما علم والتوبة مكان نبوى  
غير زوجته اوينبى باله لاق حل (٣٠٧) الوفاق او بطلت الاخبار كاذبا (شرط الاكراه قدرة مكره) بكسر

الراء (على تحقيق ما هذه  
بولامة وتدابير اجلاظنا  
وعزيمكره) بفتح الراء (من  
دفعه) بهرب وغيره  
كاستغاثة بنيره (ولنه) انه  
ان امتنع من فعل ما كره  
عليه (حققه) اى ما هذه به  
(ويحصل) الاكراه  
(بغضوب بمعدود كضرب  
شديد) او حبس او اطلاق  
مال ويختلف ذلك باختلاف  
طبقات الناس واحوالهم  
فلا يحصل الاكراه بالتقويف  
بالعقوبة الاجبة كقوله  
لا ضربك غدا ولا بالتقويف  
بالمسقى كقوله لمن عليه  
قصاص طلقها والا اقتصمت  
منك وهذا نكاحا بما زده  
بقولى عاجلا ظنا (فان  
ظاهر من المكروه) قرينة  
اخبار منه للطلاق  
(كان) هو اولى من قوله بان  
(اكروه على ثلاث) من  
الطلاقات (او) على (مرج  
او طلق او) على ان يقول  
(طلق او) على (طلاق  
مبهمة) وهو من زيادتي  
في مخالف بان وحدا ورسنى  
او كنى او فجز او صرح  
او طلق معينة (وقع) الطلاق

خلاف الاى حذيفة وفيه انه اذا كره على طلاق زوجته فطاق واحدة او ثلث فواقع  
لانه باتائه بالواحدة او الثلث له نوع اختيار وشرط عدم وقوع طلاق المكروه ان  
لا تظهر منه قرينة اختيار كايافى واجيب بان صورته ان يكرهه على اصل الطلاق  
فيسأله هل يطلق واحدة او اكثر والافى اكرهه على اصل الطلاق وطلق واحدة  
او اكثر وقع ويجاب ايضا بان يكرهه على اصل الطلاق ويأتى به فقط كانه يقول  
طلقتها فلا يقع حيث شئنا عزى والمراد المكروه بنهر حق اما بفتح فيقع كان  
تزوج امرأة وكان قد طلق اخنها وما عليه - ق قسم فطلبت منه فاكروه على طلاق  
زوجته لم يور اخنها حق بعد تزوجها بركه طلاق المولى اذا امتنع منه فاكروه  
انما كره عليه (قوله وان لم يور) لارذ (قوله اى اكره) فسر الاخلاق بالا كراه لان  
المكروه اعلق عليه الباب الا ان يطلق او افلق عليه رايه اه جر (قوله بمعدود)  
ولو في ظن المكروه فلو خوفه بما ظنه بمعدود وان كان خلافه كان مكرها ح ل (قوله او  
اتلاف مال) اى له وقع بحيث يسهل عليه الصلح بدون بذله ومنه قول المرأة لزوجها  
طلقنى والا طعنك سمانا وغلب على ظنه ذلك بر قال الناشئ ان الاستنفاف  
في حق الوجه اكره وابن الصباغ ان الشتم في حق اهل المروءة اكره اه ومنه  
حبس دوابه حسب ما يؤدى الى التلف عادة عيش على م ر وهل من ذلك ارضا  
بزوجه او قبل ولده او الفجيرة وهل ولو كان ممن اعتاد القيادة عليها وفي الرض  
ان التقويف يقتل الولد اكره اه في الصلح وفي كلام شيخنا ان من الاكراه  
التهديد يقتل بعض معصوم وان علا وسفل وكذا رحم وتجوهره او تجوهره وليس  
من الاكراه قول من ذكر طلق زوجتك والاقنلت نفسى ح ل اى ما يمكن نحو  
اصل او فرع كافي م ولا فرق بين الاكراه الحسى والشرعى فلو حلف ليطان زوجته  
الليلة فوجدها حاضا او لتصومن شيئا فحاضت فيه او وليعن امته اليوم فوجدها  
حامله لا يحنث ولا يحنث ذ الحلف ليعضن الشهر زبدا حقه في هذا الشهر فحضر  
عنه كايافى شرح م ر بان لم يستطع الوفاق في جزء من الشهر ع ش (قوله ويختلف  
ذلك) اى المذكور من الضرب وما عطف عليه اه شيخنا (قوله واحوالهم) اى  
مراتبهم ومن ثم قال الدامى وغيره الضرب غير الشديدا كراه في حق اهل المروءات  
حل وم ر (قوله فان طهر الخ) مفرع على شرط محذوف قد دره وان لا يظهر منه  
قرينة اختيار وشرط ايضا ان لا ينوب الطلاق كما يؤخذ من قوله بل لو وافق المكروه  
الحق فصالح الطلاق كناية في حق المكروه (قوله او كنى) بتقيد التون (قوله  
من اعتبار قصد الخ) اى حيث وجد ما يصرف اللفظ عن معناه والا فلا يشترط ذلك

بل لو وافق المكروه ونوب الطلاق وقع لا اختياره وكذا القول بطلق زوجتي والاقنلتك (و) شرط (في العينة ما يدل  
على فراق صريحا او كناية بيقع صريحا) وهو ما لا يحتمل ظاهره غير الصلح (بلانية) لا يباح الخلاق فلا ينافيه  
ما يأتى من اعتبار قصد لفظ الطلاق لهما وهو اى صريحه

كما سيأتي التصریح به في كلامه ح ل وثلثه في د (قوله مع مشتق المفاداة  
والخلع) أي حيث ذكر المال أو نوى حل (قوله مشتق طلاق) وأما الطلاق نفسه  
فإن كان مبتدأ كمل الطلاق أو مفعولا كما وقعت عليك الطلاق أو فاعلا كملزني  
الطلاق فصریح والاكتفاء كما يؤخذ من د و الرشيدي قال د ومن المصرايح  
على الطلاق خلافا لجمع كما أتى به الولد وكذا الطلاق بلزني إذا خلع عن التعليق  
كما رجح إليه آخر في متساويه أو طلاق لا فملى أو واجب على لأفعل كذا  
لا فرض على الأرجح ولا والطلاق ما فعلت أو ما أفعل كذا فهو لغوي حيث لانية  
والفرق بين قوله فرض وواجب حيث كان الأول كتابة والثاني مريحا أن الوجوب  
يطلق على الثبوت والطلاق لا يكون فرضا لا اشتراطا لفرض المبادأة ولابدل  
الطاعة لأنه كان كتابة على المعتمد ولولن هي لفته بل قال بعضهم لا يقع به شيء وإن  
نوى لاختلاف المادة لأمعن التلافي بمعنى الاجتماع والعلاق معناه الفراق اه  
ب و زى وقال حمران كانت لغته فصریح والاكتفاء وهو وجوبه اه وهو  
المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بأكثر من سكتة التنفس والى لغا  
والذى ينبغي اعتقاده أنه ان لم يفصل بأكثر من سكتة التنفس والى لغا  
تقطع نسبته عنه عرفا كان كالكتابة فان نوى أنه من قبله الأول أو ريان له أثر  
والأفلاوان انقطعت نسبته عنه عرفا لم يثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا ع ش  
على د (قوله مع تكرر بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فإنه لم يتكرر  
حل والذى في شرح د و حجر ورودهما في القرآن مع تكرر الفراق فيه (قوله  
والحاق ما لم يتكرر منها بما تكرر) أي والحاق ما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه  
بمعناه وهذا بعيدان الصريح لا بد أن يرد في القرآن وإن يشتهر وإن ما ورد في القرآن  
لا بد أن يتكرر وروده فيه وتقدم في باب الخلع أن المفاداة والخلع كل  
منهما صريح الأول لو روده في القرآن والثاني لشموعه عرفا واستعماله مع ورود  
معناه في القرآن فإنه بعيدان مأخذ الصراحة أحد أمرين إما اشتها باللفظ مع  
ورود معناه في القرآن أو ورود لفظه في القرآن وإن لم يتكرر اه ح ل  
(قوله وترجته) المعتمد التفرقة بين ترجمة الطلاق وغيره وفصل زى فقال  
المعتمد ما في الروضة أن ترجمة الطلاق مريضة بخلاف ترجمة الفراق والسراح  
فانها ككتابة ع ش و ترجمة الطلاق بالجمية سن بوش فسن أنت وبوش  
طالق اه بابل وشيئا (قوله بالجمية) ولون يحسن العربية حل (قوله  
عند النوى) وأما عند الرافعي فهو صريح كذا يأتي (قوله بأنها) أي

مع مشتق المفادات  
والخلع (مشتق طلاق  
وفراق وسراح) ويصح السين  
لاشتهاها في معنى الطلاق  
ووروده في القرآن مع  
تكرره بعضها بما تكرر  
ما لم يتكرر منها بما تكرر  
(وترجته) أي مشتق  
ما ذكر بالجمية أو غيرها  
لشهرة استعمالها في معناه  
عند أهلها شهرة استعمال  
العربية عند أهلها ويفرق  
بينها وبين عدم مراعاة نحو  
أنت على حرام عند النوى  
بأنها موضوعة لطلاق  
بخصوصه بخلاف ذلك وإن  
اشترفيه (كذلك)

(انبت طائق انت مطلقة) بفتح الطاء (٣٠٩) (يا طالق و) بفتح (تكنية) وهي ما يحمل الطلاق وغيره

(بنية معتزة بأولها) وان  
عزبت في آخرها بخلاف  
عكسه اذ انعطافها على ما  
مضى بعيد بخلاف استحباب  
ما وجد ووقع في الاصل تعميم  
اشترط اقرارها بجميعها  
وفي أصل الروضة تعميم  
الاكتفاء بذلك كله  
(كا طلقك انت طلاق  
انت مطلقة) باسكان الطاء  
(خليفة بنية) من الزوج  
(نية) أي مقطوعة الوصلة  
وتسكين البنية جوزه القراء  
والاكثر على انه لا يستعمل  
الامعروف باللام (نية) أي  
متروكة النكاح (بائن)  
أي مفارقة (حلال الله على  
حرام) وان اشتهرى  
الطلاق خلافا لرافعي في  
قوله انه صريح وذلك لما مر  
(اعندى اسبرى رجلك)  
أي لاني طلقك سواء في  
ذلك المدخول بها وغيره  
(الحق) يكسر أوله وفتح  
ثالثه وقيل عكسه (بأهلك)  
أي لاني طلقك (حبك على  
غاربك) أي خلت سبيلك  
كما يخشى البعير في الضراء  
وزمائه على غاربه وهو  
ما تقدمه من الظاهر وارتفع

ترجعة ما ذكر مرصوعة الخ أي فما اشتهر وورد معناه في القرآن لا يكون صريحا الا  
اذا كان موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أي فانه لم يوضع للطلاق  
بخصوصه كما يعلم مما سبق أي انه نارة يريد به الطلاق ونارة يريد به الظاهر نارة يريد به  
تحرير عينا حل (قوله انت طالق) فلو حذف البتة لم يقع شيء وان نوى تقديره  
شرح مر والظاهر ان محله حيث لم يقع جوابا لكلام يتعلق به فلو قالت له هل أنا  
طالق فقال طالق وقع ع ش على مر (قوله بفتح الطاء) أي مع فتح اللام اما  
بكسرهما بصيغة اسم الفاعل من طلق فكناية طلاق من التصوي وغيره لان الزوج  
محل التطبيق وقد انشأه الى غير محله فلا تفي وقوعه من صرفه بالنية الى محله فصار  
كقوله فانه ملك طالق مر شو برى (قوله يا طالق) أي ما لم يكن اسمها ذلك شيئا  
(قوله وهو ما حمل الطلاق وغيره) لوقال لزوجته تكوني طالق اهل تطلق  
أولا لا احتمال هذا اللفظ الحاصل والاستقبال وهل هو صريح أو كناية واذا قلتم بعدم  
وقوعه في الحال فتدبر هل بعض ما ظنه أو لا يقع أصلا لان الوقت مهم والظاهر  
ان هذا اللفظ كناية فان أراد به وقوع الطلاق في الحال طلق أو التعلق  
احتياجا الى ذكر المعلق عليه والانهو وعد لا يقع به شيء سم ومحلها ان لم يكن  
معلقا على شيء والا كقوله ان دخلت الدار تكوني طالق وقع عند وجود المعلق عليه  
وأما كون طالق انصر صريح بفتح الطلاق لا وكذا اتكوني على تقدير لام الامر كما قاله  
ع ش (قوله بنية) ولو انكر نيته صدق بيته وكذا وارنه انه لا يعلم نوى فان  
نكل حلفت هي أو وارنها انه نوى لا ر الاطلاع على النية ممكن بالقرآن شرح  
مر (قوله بأولها) صريح وقوله وفي أصل الروضة الخ معتمدا فيكفي اقتراضها أي جزء  
ولو انزلت نقل عن شيخنا انه لا يكفي اقتراضها بذلك وفي شرحه خلافة حل (قوله  
باسكان الطاء) أي فتح اللام أو كسرهما ومثله انت فراق أو صراح كما في حل (قوله  
خليفة) أي خالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة مر (قوله الامعروف باللام) ومع ذلك  
همزة همزة قطع على خلاف القياس يقال ما نلت البتة بالقطع ع ش وغالف  
المصنف الاكثر ما كلمة ما قبله وما بعده (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام  
أو الحرام لم يرضي أر على الحلال عن والمعنى الحلال واقع على وهو الطلاق وذلك  
لما مر في انت على حرام من انه ليس موضوعا للطلاق بخصوصه حل (قوله وغيره)  
لانها محل لا تدفع في الجمل فاندفع ما يقال ان غيرها لا عدة عليها (قوله بأهلك) سواء  
اكان لها اهل أم لا (قوله أي لاني طلقك) هل مراد المنكح الاخبار بالطلاق فيما  
مضى أو الانشاء وكذا يقال في نظائره الظاهر الثاني (قوله بفتح السين) اما بكسرهما

من العنق ليرعى كيف يشاء ٧٨ هـ ث (لا نداء سربك) أي لاهتم بشأنك والسرب بفتح السين  
وسكون الراء الابل وما يرمى



من المال وأتده أضر (أعزى) بمهله ثم زامى من الزوج (الغري) عجة ثم راهى مصرية غريبة بلا زوج (دعيني) أتر كيني لاني طلقك (ودعيني) لذلك (أشركك مع (٣١٠) فلا تة وقد طلقك) منه أومن غيره ونحوها

كبره دى اى من الزوج  
ونزله دى اخرجى سائرى  
ا فى طلقك (وكنا سابق  
أوباش نوى طلاقها) لان  
عليه جرم من جهته بحيث  
لا يتك معها أنها ولا ابد  
فصع جل اضافة الطلاق  
اليه على حل السبب  
المتضى لهذا المخرج النية  
فاللفظ من حيث اضافته الى  
غيره كناية بخلاف قوله  
لعبه انا منك حريس كناية  
كناياتى لان الطلاق يحل  
النسكاح وهو مشترك بين  
الزوجين والعقيد يحل الرق  
وهو مختص بالمعبد فان لم ينو  
حالاتها لم يقع سواء انوى  
أصل الطلاق أم طلاق نفسه  
أم لم ينو طلاقا وقولى انا طالق  
هو ما صرح به الدارمى واقضاه  
كلام القاضي ومثله انا بائن  
وقول الاصل انا منك طالق  
أوبائن لكنه يبرههم خلاف  
ذلك (لا استبرى رضى  
منك) أو انا معتمدك فليس  
كناية فلا يقع به الطلاق وان  
نواه لاستحالتة فى حقه  
(والاعتناق) أى صريحه  
وكنايته (كناية طلاق  
وعكسه) لاشتراكها فى ازالة

فإن جامع من الطباه وبقرا الوحش حل ومثله ذى وقال قل السرب اسم للظبية أو القطا (قوله من المال) أى غير الطباه وبقرا الوحش ولو قال من الحيوان لسكان أو وضع (قوله واند) من الندى وهو الزجر فكأن معنى قوله لا انداء سربك لا أنجز مالك مثلا وهو تفسيره نوى ويلزم له أنهم بنسأ الكونه طائفها مثلا فيكون قوله نوى لا أهم تفسيره بالانزوم وهو تفسيره مراد تأمل (قوله لئنك) أى لاني فملكك ومن الكتابة الرى الطريق لك الطلاق عليه لك الطلاق ومنها كل واشترى على العمة دلالة بهتمل كل واشترى مرارة الفراق وليس منها ما يجمل الفراق بتعسف نحو أغناك الله واقعدى وقوى زودينى وأحسن الله عزك مر وكذا على المضام لا أفضل كذا فليس كناية لأن لفظ المضام لا يحتمل الطلاق كما عى عى مر (قوله وكأنا طاق) وكذا بقية الكنايات المتقدمة بدليل الاستثناء الآتى فى قرأه لا أسبرى رحى ملك وكذا بقية الأصراخ اه حل (قوله ونوى طلاقا) أى نوى إيقاع الطلاق مضافا إليها وهذا أى انه فة الطلاق إليها قد زائد على نية الكنايات حل (قوله السبب الغضى) وهو العصمة (قوله ومنه أنا بائن) المتعددة لا بدى بائن من ملك بخلاف طلاق كما هو صريح عبارة شو برى وبعبارة حل قوله مثال خلافا ما نقل عن شيخنا به لا بد من ملك فى بائن اه بحروفه (قوله كناية طلاق) وعكسه أخذنا من قاعدة ما كان صريحاً فى بابه ولم يجد نقاداً فى موضوعه كان كناية فى غير ذلك لأن لفظ الطلاق صريح فى حل عصمة السكاح ولا نأخذ به فى حل الملك إذا استعمل فى الأمة فكان كناية فيه وكذلك لفظ النكاح صريح فى بابه ولا نأخذ به إذا استعمل فى الزوجة فكان كناية فيها أى فى طلاقها المراد بموضوعه ما استعمل فيه الآن قل على الجملات معنى لا يجد نقاداً الخ اه لم يمكن حمله على معناه الحقيقى فى موضوعه أى فيما استعمل فيه الآن وذلك كالاعتاق إذا استعمل فى الزوجة بالمعكس حمله على معناه الحقيقى وهو إزاله الملك حل على معناه الكنائى وهو الطلاق فيكون مجازاً مرسلأعلاقه الاطلاق والتقييد حيث أطلقنا الإزالة عن قيدها الذى هو الملك ثم استعملت فى مطلق الإزالة ثم قيدت بالعصمة ومثل هذا يقال فى استعمال الطلاق فى الأمة فقول السارح بعد لأن تقييد كل منها فى موضوعه ممكن أى استعماله فى معناه الحقيقى بالنسبة لما استعمل فيه الآن وهو الزوجة ممكن وقوله ووجد نقاداً فى موضوعه أى صغ حمله على معناه الحقيقى فى موضوعه أى ما استعمل فيه الآن وهو الزوجة مثلا الطلاق إذا أطلق على الزوجة وأريد منه الظاهر لما يمكن حمله على معناه الحقيقى لم يكن كناية فى التأثير

المالك فلورمال لزوجته أعتقت ألامالك علي بن نوري الطلاق طلقت أوقال العبد طلقت أوابتكت  
 ونحوي الحق عن نفسي يستني من العكس قوله العبد أعتد أراهنري رحيل وقوله ألامنه أانا منكر

تدبر متاملا (قوله أو اعتقت نفسي) فانه لنولا صريح ولا كتابة في كل من كتابات  
الطلاق والعق وفي كون ذلك مستثنى من انعكس نظرا لمراحل وكذلك قوله  
أنا منك خريس كتابة في الطلاق ولا في العقد ففي استثنائه نظرا ه شيئا (قوله  
وليس الطلاق) أي صريحه وأما كتابات الطلاق فهل هي كتابة في الظاهر أولا  
انظره حل وفي خرس قوله من ان ما كان الخ قضية الاقتصار فيها على به على  
الصريح ان كتابه الطلاق يكون كتابة في الظاهر وعكسه ولا مانع منه لان  
الانقاط السكانية بحيث احتملت الطلاق احتملت الظاهر لما فيه من الاشعار بالبعد  
عن المرأة والبعد كما يكون بالطلاق يكون بالظاهر ووجه يصرح قوله ولو قال انت على  
الخ (قوله وعكسه) معطوف على الجملة قبله اعني ليس الخ لا على مفرداتها  
والضمير المضاف اليه راجع لمضمون الجملة قبل دخول النفي والمخي وعكس كون  
الطلاق كتابة ظاهرا وهوان الظاهر كتابة طلاق منفي كذلك اه زى (قوله على  
القاعدة الخ) أي لان الطلاق صريح في تحريم الزوجة واذا استعمل فيها بمعنى  
الظاهر فقد استعمل فيها له فيه نفاذ ولا يكون كتابة لثلاث لمز عدم طلاقها اذا لم ينوه  
وهو باطل قل على الجلال (قوله في موضوعه) أي فيها استعمل فيه الا ان وهو  
الزوجة حل (قوله لا يكون كتابة) أي ولا مبرح بالاولى قال مدرسي ساقى  
في انت طالق كظها أي انه لنوي يظهر أي طلاقا آخر وقع لانه وقع فيها فعمل ما هنا  
في لفظ ظاهرا وقع مستقلا اه ولو بكل سيد الامة زوجها في عتقها وعكسه فظنوها  
أو اعتقها وقال أردت به الملاق والعق معا وتما وبصير كإرادة الحقيقة والمجاز لفظ  
واحد وبهذا يعلم تخصيص ما في الشارح فليدمل شوري (قوله انت على حرام) أو  
على الحرام (قوله فجازان يكتي) أي يعبر عنه فهو من اطلاق اسم المسبب على السبب  
شوري ولو قال لزوجه انت طالق كما حالت حرمت وقعت عليه طاعة فلوراجعها  
في العدة وقعت عليه الثانية فلوراجعها وقعت عليه الثالثة وبانت منه البيونة  
الكبرى ع ش على م والمخلص من ذلك الصبر الى انضاء العدة ثم بعد عليها  
(قوله وثبت ما اختاره) باللفظ أو بالاشارة دون الية واذا اختار شيئا ليس له الرجوع  
عنه الى غيره والمعمد انه ان كان الظاهر منبوا ولا نناجعا وان كان الطلاق  
هو المنوي أولا فان كان بائنا لظاهرا أي ولا يصير عاذا وان كان رجيا وقف  
الظاهرا فان راجع صار عاذا وزمه الكفارة لا الا لا اه حل ومثله زى (قوله  
كوطها) ما لم يتم بها مانع من نحو حيض وصوم والا فلا كفارة وفي تمثيله بالوطه نظر  
لانه ليس من الاعيان بل من الافعال وهي تصنف بالتحريم اه حل وكذا قوله

أو اعتقت نفسي (وليس  
الطلاق مكتبة ظاهرا  
وعكسه) وان اشتركا في  
افادة التحريم لان تعيد كل  
منها في موضوعه ممكن فلا  
يعدل عنه الى غيره على  
القاعدة من ان ما كان  
صريحاً في موضوعه لا يكون كتابة  
في غيره (ولو قال انت على  
حرام أو حرمتك ونوي طلاقا)  
وان تعدد (أو ظاهرا وقع  
النوي لان كلا منهما يقتضي  
التحريم فجازان يكتي عنه  
بالحرام (أو نواهما) معا  
أو مرزا (تخبر) وثبت  
ما اختاره منهما ولا يثبتان  
جميعا لان الطلاق يزول  
انكساح والظاهر يستدعي  
بقائه (والا) بان نوي تحريم  
عنها أو نحوها كوطها  
أو فريها أو داسها أو لم يدر  
شيئا (فلا تحرم) عليه لان  
الاعيان وما القى بها  
لا توصف بذلك

وعليه كفارة عين كالمواظاة لأمته (فأنها لا تحرم عليه وعليه كفارة عين أخذ من قصة مارية لما قال صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (٣١٢) الله لك أنى قوله قد فرض الله لكم

وما ألحق به إلا به كناية عن الوطء (قوله وعليه كفارة عين) أى مثل كفارة العين لأن هذا اللفظ ليس بميتاً ومن ثم لم توقف الكفارة على الوطء ولو قال لا بدع أنت حرام على ولم يوطأ ولا زنى ولا طهراف ككفارة واحدة حل ومثله شرح مر (قوله أخذ من قصة مارية) أى نهاتدل على لزوم الكفارة (قوله لم تحرم ما أحل الله لك) أى من أمثل ما رة القبطية لما وقعها في بيت حفصة وكانت غائبة وجاءت وبتق عليها ككون ذلك في بيتها وفي يومها وعلى نراشها حيث قلت هي حرام على أه جلالين طعيما نينا طرحة حفصة وقوله حيث قلت معمول أى لعزم وورودان حفصة قالت له يا رسول الله في نوبتي وعلى فراشي فقال لى أسرك سراقا أتنبه على هي حرام (قوله تحتها أيمانكم) أى تحليلها وهو حل ما عقده بالـ كفارة أه يضاوى (قوله وأخت) أى أخته بان كانت مملوكة له حل (قوله لو جهها لا) ضعيف في الحرمة لأن الأصح فيها وجوب الكفارة (قوله كما علم عامر) أى من كتابات الطلاق ككنايه في العتق حل (قوله على تحريره) أى بالطلاق والاعتاق فلا يرد البيع ونحوه والمراد بقوله غير قادر على تحريره أنه غير قادر عليه استقلا لا بخلاف البيع والمبة مثلا فأنه مع آخر فيه أنه بر الوطء فانه يصع مع أنه مستقل تأمل حل بزيادة ويحيا بانها لما احتاج إلى موقوف عليه كان كانه غير مستقل وفيه ان الطلاق والعتق يحسبان إلى محل وهو لزوجة والامة مثلا فالصواب الجواب الأول وهو قوله أى بالطلاق والاعتاق قوله كاشرة ناطق بطلاق) خرج بالطلاق غيره فقد تكون إشارة كعبارة كفى في الأمان وكذا الانتهاء ونحوه فلو قيل له يجوز كذا فاشا برأسه لا أى ذم جار العمل به ونقله منه أه شرح مر وقوله ونحوه هو الأذن فاشارة الناطق لا بدتها إلا في هذه الامة المظلومة في قوله

إشارة ناطق تعتبر في الأذن والامتناء أمان ذكرها

والمراد بالأمان أمان السكفار والأذن أى في الدخول مثلا (قوله بإشارة أخرس أصلى) أو طارى ومنه من اعتقل لسانه ولم يرح برؤيه بعد وأمان رجبى برؤى ثلاثة أيام ما كثر فلا يلحق به وان الشقوة به في الأمان لأنه قد يضطر إلى الامتناء بخلاف غيره أه حل (قوله لا ذم بريرة) لأنه ليس كل أحد يفهم الكتابة ولا يفقه يقال مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة حل (قوله ولا في شهادة) أى أدائها وأما تجهلها فيصع منه فاذا قدر بعد ذلك على الطق إذا ما حل ونظام ذلك به ضم فقال إشارة الأخرس مثل فلقه \* فيما عدا ثلاثة أصدقه في الخنث والعلة والشهادة \* تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله)

وغیره کبیس ونسکاج واقراود عوى وخلع عتق للضرورة (لا فى صلاة) فلا تبطل بها (لا فى زيادة) لا تضعها

تصية أيمانكم أى أوجب عليكم كفارة كفارة أيمانكم لكن لا كفارة في عزمة كرحمية وأخت بخلاف الخائض والنفساء والعائقة وفي وجوبها في زوجة محرمة أو ممتدة عن شبهة أو أمة منذ أو مرتدة أو مجوسية أو زوجه وجهان أوجهها لأن نوى في مسألة الامة عقابث كما علم عامر أو طلاقا أو طهارا لنا اذ لا مجال في الامة (ولو) حرم غير عامر (كان قال هذا الذوب حرام على (بلغو) لانه غير قادر على تحريره بخلاف الزوجة والامة فانه قادر على تحريره ما بالطلاق والاعتاق) كاشارة ناطق بطلاق) كان قالت له طلقنى فاشا برأسه ان اذهبي فانها لغو لان عدوله اليها عن العبارة يفهم أنه غير قصد للطلاق وان قصده بها هى لا قصد للانفهام الا نادرا ولاهى موضوعة له بخلاف الكتابة فانها حرقى موضوعة لانهام كالعبارة (ويقتد بإشارة أخرس) وان قدر على الكتابة في طلاق

(قوله ولا في حنث) كان حلف لا يتكلم ثم خرس أو أشار بالحلف على عدم الكلام ثم أشار به لا حث حل وقال شيخنا العزني إذا أشار بالحلف ثم أشار بالكلام حنث لأنه حلف بالإشارة أن لا يكلمه بها وقد كلمه بها اه (قوله ان اطلاق الخ) لان الاستثناء معيار العموم وايضا حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله أولى من تقييده الخ) لأنه يورهم عدم الاعتداد بإشارته في الاقرار والدعوى وجوابها ونحو ذلك مما ليس بعقد ولا حل ع ش (قوله فصرحة) كأن يقال عند الخصامة طلقها فيشير بثلاث أصابع اليها اه شيخنا (قوله بأن اختص الخ) قهره على هذه الصورة لأجل قوله فكناية والافكلامه شامل لما ذالم بغيره اه أحد مع انها حينئذ لغو وعلى كلام جرتكون هذه الصورة مندرجة في المتن (قوله أعم من قوله فهم طلاقه) لكن كلام المصنف يورهم أنه ان فهمها كل أحد في الطلاق مثلاتكون صريحة فيه وفي غيره مع انها لا تكون صريحة الانبياء فهمت فيه أقول العموم بالنظر لكل تصرف فهمت فيه دون غيره فاذا فهمها كل أحد في الطلاق كانت صريحة فيه دون البيع وان اختص بفهمها فظنون في البيع أو ظن واحد كانت كناية فيه دون غيره وهكذا شورى (قوله فظنون) أو ظن واحد قال حل بخلاف ما ذالم يفهمها أحد فانها لغو لأنه لا يفهم منها معنى وفي كلام جمرانها كناية (قوله فكناية) تحتاج الى نية وتعرف نيته فيما اذا أتى بإشارة أو كناية أخرى فكأنهم اغتفروا تعريفه بها مع انها كناية ولا اطلاع لنا بها على نية ذلك للضرورة فتقول التولي ويعتبر في الآخر ان يكتب مع لفظ الطلاق اني قصدت المطلق ليس بعيد اه أي بل مثل الكتابة بالإشارة (قوله كتابة) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحراً ونحوه أو نمر صورة الحرف في حجر أو خشب أو خطها على أرض فلور رسم صورتها في هواء أو ماء فليس كناية في المذهب اه زى وانما أنزهها عن الكتابات لمناسبتها للإشارة ولا حل ما بعدها (قوله وان أقصر الامل على الناطق الخ) فالأخرس يعلم من الأصل بعريق الأولى شورى (قوله وقع) وفارق إشارته أي الناطق لاختلافها باختلاف الأحوال والأشخاص (قوله ويعتبر الخ) هذا شرط للحكم بالوقوع لا للوقوع وقوله أن يكتب أي أو يشير به بغيره ايضاً في الناطق أن يتكلم أو يكتب اني قصدت الطلاق (قوله فلو كتب الزوج) خرج به ما لو أرعبره فكاتب ونوى هو فانه لا يقع شيء حل لأنه يشترط أن تكون الكتابة والنية من واحد كما قاله ع ش (قوله ادا بلغك) أو أذاك أو أوصاك وقوله كناية ليس قيداً بل مثله الكتاب

(و) لا في (حنث) فلا يحصل  
بها في الحلف على عدم  
الكلام وقولي لا في مسألة  
الى آخره من زيادتي فعلم ان  
الاطلاق ما قبله أولى من  
تقييده له بالعقد والحلول  
(فان فهمها كل أحد  
فصرحة والا) بأن اختص  
بغيره فظنون (فكناية)  
تحتاج الى نية وتعبيري بفهمها  
أعم من قوله فهم طلاقه  
(ومنها) أي الكناية  
(كتابة) من ناطق أو  
أخرس وان أقصر الأصل  
على الناطق فان نوى بها  
الطلاق وقع لانها طريق في  
افهام المراد كالعبارة وقد  
اقترنت بالنية ويعتبر في  
الأخرس كما قال التولي ان  
يكتب مع لفظ الطلاق اني  
قصدت اطلاق (فلو  
كتب الزوج) اذا بلغك

لهذا الكتاب وكتابي هذا عرش (قوله فانت طالق) وكذا الوكيب كتابه كانت  
 خلية على ما اعتمد مراره (قوله يلوغنه) أي غير مجع فلو انجى كما لم تطلق في الاصح  
 ولو بقي أثره بعد المحو وأمكن قراءته طلقت وان وصل بعضه فان انجى أو ضاع موضع  
 الطلاق فقط لم تطلق أو السوابق واللاحق كاليمين والمجدة والصلابة على التي  
 صلى الله عليه وسلم وقع في الاصح وان كتب اذ بلغ نصف كتابي هذا فانت طالق  
 فبلغها كله طلقت في الاصح وان كتب أما بعد فانت طالق طلقت في الحال وان  
 ادعت وصول كتابه بالطلاق فأنكر صدق بيينه وان قامت بينة بأه خطه لم تسمع  
 البرؤية الشاهد الكتاب وحفظه أي الكتاب عند وقت الشهادة زى (قوله اذا  
 قرأت كتابي) أي المقصود منه وقوله فقرأته وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق  
 أمية وعلم بذلك وتعلت القراءة بهذا لك قد تدرعا على مقتضى التعليق وهو قراءتها  
 بنفسها ونحن لانكتفي بالمعنى المجازي الاحب لا نقدر على المعنى الحقيقي اه حل  
 قال مر فقرأته أي قرأت صيغة الطلاق منه وعبارة زى حتى لو تعلت القراءة  
 وقرأته لم يقع الطلاق اعتبارا بحال التعليق وجودا وعدها حتى لو قال لقارئة اذا  
 قرأت كتابي فانت طالق ثم عبت وقرئ عليها لم تنطق نظر الحال التعليق كما نفذ  
 هذا ما تقرر في للدرس اه ومثله مر وقوله لم يقع الطلاق اعتبارا الخ قال عرش  
 والمتبادر أنها اذا قرأته بنفسها طلقت مع ان المقصود من التعليق قراءة غير هالعلم  
 بأميتها ولعل وجهه أن التعليق في مثل ذلك براد منه الاعلام لا خصوص قراءة  
 الغير اه فتخلص أنها اذا كانت أمية حال التعليق ثم تعلت وقرأت الكتاب فيه  
 أقوال ثلاثة فعند زى لا يقع وعند حل يتعين قراءتها حتى يقع وعند عرش يقع  
 بقراءتها وبقراءة غيرها عليها وهذا والمعتمد فقوله وهي أمية أي واستمرت أميتها  
 الى بلوغ الكتاب على المعتمد (قوله ولحصول المقصود في الشافية) فيه جواب  
 عما يقال الفهم لا يسمى قراءة لأنها التلغظ باللسان (قوله وكذا ان قرأ عليها) قال  
 الا ذمعي مقتضاها اشتراط قراءته عليها فلو طالع وفهمه أو قرأها خاليتم أخبرها بذلك  
 لم تطلق ولا ربه نصا ويحتمل أنه يكتفي بذلك اذ الغرض الاطلاع على ما فيه شرح مر  
 (قوله وهي أمية) أي وقت التعليق وان صارت قارئة وقت قراءته عليها كفي مر  
 (قوله كونه زوجة) أي أن لا تكون تلك اليمين مكاثرة قال أن لا تكون علوكة  
 حل والمراد كونه زوجة ولو حكم بالادخال الرجعية المعاشرة بعد انقضاء عدتها فاته  
 يلحقها الطلاق كما يأتي ولما كانت الزوجة شاملة لزوجة الاجنبي والزوجة باعتبار  
 ما كان كالباشر أو باعتبار ما يكون كأنه كونه بعده احتاج الى قوله بعد وفي الولاية

كتابي فانت طالق طلقت  
 يلوغنه) لما رعاة للشرط (أو)  
 كتب (اذا قرأت كتابي) فانت  
 طالق (فقرأته أو فهمته)  
 مطالعة وان لم تلفظ بشيء  
 منه (طلقت) رعاية للشرط  
 في الاولى ولحصول المقصود  
 في الثانية وهي من زبادة  
 وقتل الامام اتفاق علمائنا  
 عليها (وكذا ان قرأ عليها  
 وهي أمية وعلم) أي الزوج  
 (حاله) لان القراءة في حق  
 الامي مجعولة على الاطلاع  
 على ما في الكتاب وقد وجد  
 بخلاف ما اذا كانت غير  
 أمية لا تنفاه الشرط المقدور  
 عليه وبخلاف ما اذا لم يعلم  
 حاله على الاقرب في الروضة  
 وأصلها وقولي وعلم حاله من  
 زبادة في (و) شرط (في المحل  
 كونه زوجة) ولو رجعة كما  
 سيأتي (تطلق بإساقته)  
 أي الطلاق (لها) لا لها محله  
 حقيقة

الخ فلا تكرر في كلامه ولو لم فيما يأتي كون الحمل ملكا لمطلق حين يطلق  
 لاستغنى عن هذا الشرط الذي في الحمل (قوله المتصل) الظاهر أو الباقي الأصلي  
 أو الزائد حل ومثل الجزء الروح وكذا الحياة أن أراد بها الروح والافلا زى (قوله  
 وشعر) حتى لو أشار لشعره منها بالعلاق طلفت شرح م ر (قوله بطريق السراية  
 الخ) عبارة م ر ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور ولا ثم يسرى للباقي وقيل هو  
 من باب التعبير بالبعض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق فقهات ثم دخلت  
 يقع على الثاني فقط (قوله كما في العلق) يجامع ان كلاهما ازالة ملك يحصل  
 بالتصريح والكتابة اه برماوى (قوله قوام البدن) بكسر القاف وفيها لغتان  
 مشهورتان والكسر أفصح أى يقاؤه كذا في شرح المذهب شوبرى (قوله كرقها)  
 ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والعقل لأنه عرض لاجزائه م ر (قوله والمحركة  
 والسكون) والحسن والقيح والنفس فيقع الغناء والاسم الا ان اراده السبي وكذا  
 السمن لا يقع الطلاق باضافته اليه على العبد بخلاف الشعم اذا أصيب الطلاق  
 اليه فانها تطلق هذا ما في الروضة والذي خرم به ابن المقرئ أنه يقع باضافة الطلاق  
 اليه أى السمن فعلى هذا لا فرق بينه وبين الشعم اه زى وهذا هو المعتدلان السمن  
 ليس معنى بل هو زيادة لم يكن كالشعم (قوله ومنها ولبنها) لانها ما وان كان  
 أصلها ما فقد تنهيا للخروج بالاستحالة كالبول شرح م ر (قوله لمقطوعة يمين)  
 صور الر وياقي السألة بما اذا فقدت يمينها من الكف فيقتضى وقوعه في المقطوعة  
 من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في ان اليد هل تطلق الى المنسكب  
 أو لا شرح م ر قال ع ش والراجح انها تطلق الى المنسكب فتى بى جزء من مسمى اليد  
 وقع لطلاق باضافته له وان دل (قوله لفقدان الجزء) ظاهر وان حلته الحياة لكن  
 ربما ينافية لتعليل لان الذى حلته الحياة يسرى منه الطلاق الآن بية لما انفصل  
 صار غير منظور اليه وفي كلام جبر لان الزائل العائد كالذى لم يعد اه حل قال م ر  
 أما لو طعت يمينها والتصقت بحرارة الدم فان خشي من فصلها محذور تيمم وقع وكانت  
 كالمثله وان لم يمش من الفصل المحذور المتقدم فلا اه وعبارة قل على الجلال  
 قوله فلا يقع أى وان اعادتها والتصقت وحلتها الحياة لانها حالة الحلف معدومة  
 فان كانت ملتهمة حالة الحلف فان خيف من ازالتها محذور تيمم وحلتها الحياة وقع  
 والا فلا وعلى ذلك يحمل كلام شيخنا م ر والادن والشعر كالثابت كافي شرح شيخنا  
 المذكور بذلك علم ان تعليل شيخنا م ر في الشارح المذكور بقوله لان الزائل العائد  
 كالثابت لم يعلل حاجته اليه بل لا موقع له هنا فراجع اه (قوله وشرط في الولاية)

(أو غيرها المتصل بها كربع  
 ويد وشعر وظفر ودم) وسن  
 بطريق السراية من الجزء  
 الى الباقي كما في العلق  
 ووجه كون الدم جزءا له  
 قوام البدن وخرج بجرحها  
 اضافة الطلاق لفضلتها  
 كرقها ومنها ولبنها وعرقها  
 كان قال ريقك أو ميثك  
 أولئك أو عرقك طالق فلا  
 يقع لانها ليست اجزاء فاهما  
 غير متصلة اتصال خلقية  
 بخلاف ما مروى بالمتصل بها  
 ما لو طالت لمقطوعة يمين مثلا  
 وان التصقت بعلمها يمينك  
 طالق فلا يقع لفقدان الجزء  
 الذى يسرى منه الطلاق الى  
 الباقي كما في العلق (و) شرط  
 (في الولاية) أى على الحمل

(الح) فيه أن ما ذكره نفس الولاية فلا يحسن جعله شرطاً لها (قوله ملكاً للمطلق)  
 أي ملك انتفاع أي لأن يتنفع بنفسه والغرض من هذه أن لا تكون المطلقة زوجة  
 فبإسكان ولا فيما يكون حل ومن الشرط السابق في المحل كون المطلقة  
 غير عاهرة بآل اليمين كما تقدم فلا يقال كان يكتفي بالشرط المتقدم عن هذا  
 لو قيدت الزوجة بكونها زوجة للمطلق حين الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل  
 (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) أخرجه عن الدليل العقلي لأنه ليس نصافي المدعي لأنه  
 يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي انشائه كما هو مبني ويحتمل نفي وقوعه بعد وجود  
 صيقته قبل النكاح فيشهد للمام بالملك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم إنشائه  
 قبل النكاح إلا بعد وجوده شيخنا (قوله وضع تعليق عبد ثالث) الأول تأخير بعد  
 قوله إلا في ولو فرض ثبوتاً لأنه قيد له (قوله بعد عقته أو معه) بأن فارق الدخول لفظ  
 العتق كما في شرح الهجعة للشارح حل وعبرة رى قوله أو دخلت بعد عقته  
 أفهم قوله بعد عقته أنه لو فارق الدخول لفظ العتق يقع الثالثة وقد نسق شكل لأنهم  
 قالوا في البيع أنه بائع الصيغة يتبين ما حكمه من أو لم يفتقاسه أنه بائع لفظ العتق  
 يتبين وقوعه من أوله وذلك مستلزم للملكة للثلاث من أوله وهو مقارن للدخول  
 في صورته أخر (قوله لأنه ملك أصل النكاح) الإضافة بيانية وهذا جواب عما يقال  
 أنه لا يملك الثالثة حال التعليق فكيف صح تعليقه وأولعق طلقين على العتق ملك  
 الثالثة لأن وقوعها حين الحرية (قوله فبانت) أي بخلع أو نحو كالتفخيخ (قوله)  
 لا انحلال اليمين بالصفة) فيه أن اليمين فعل باليدونة وإن لم توجد الصفة وأوجب بأن  
 قوله بالصفة متعلق باليمين والياء المصاحبة أي لا انحلال اليمين المعهدة بالصفة وهذا  
 الانحلال باليدونة وقيد بقوله أن وجدت في اليدونة لأن انحلالها حينئذ محل وفاق  
 وعبرة الأصل ولو علقة بدخول مثلاً فبانت ثم نكحها ثم دخلت لم يقع أن دخلت  
 في اليدونة وكذلك أن لم تدخل فيها في الظاهر قال م والثنائي يقع لقيام النكاح  
 في حاتى التطبيق والصفة وتخلل اليدونة لا يؤثر اه ويحتمل على بعد متعلق قوله  
 بالصفة بقوله يقع هذا الظاهر به متعلق بالانحلال لأن غرضه مجازاة المصم القائل  
 بأنها لا تصل باليدونة فكأنه قال أن وجدت الصفة في اليدونة انحلت اليمين باتفاق  
 مسلمونك فلا وقوع وان وجدت في العقد الثاني فلا وقوع أيضاً لا ارتفاع الخ فقوله  
 والأى وإن لم توجد الصفة في اليدونة فلا يقع أيضاً لا ارتفاع الخ (قوله ولما نزلت)  
 ولو كان له زوجات فخلع بالطلاق الثلاث لا يفعل كذا ولم سو واحدة ثم قال قيل  
 فعل المخلوف عليه عينت فلا فلهذا الخلف نعت ولم يصح رجوعه عنها إلى تعيينه

في غيرها

(كون المحل ملكاً له مطلق)  
 فلا يقع ولو لم يعلق على أجنبية  
 كباين) فالقول لما أنت  
 طالق أو أن نكحتك أو أن  
 دخلت الدار فانت طالق أو  
 كل امرأة أنكها فهي  
 طالق لم تطلق على زوجها ولا  
 بنكاحها ولا بدخولها الدار  
 بعد نكاحها لا انتفاء الولاية  
 من إقائال على المحل وقد قال  
 صلى الله عليه وسلم لا طلاق  
 إلا بعد نكاح ورواه الترمذي  
 وصححه (وضع) الطلاق  
 (في رجعية) لبقاء الولاية  
 عليها بملك الزوجة (و) مع  
 تعليق عبد ثالثة كان  
 عتقت أو) ان (دخلت)  
 الدار (فانت طالق ثلاثاً)  
 فيقعن إذا عتقت أو دخلت  
 بعد عقته (وان لم يكن مالها)  
 لثالثة حال التعليق لأنه  
 يملك أصل النكاح وهو يفيد  
 الطلاقات الثلاث بشرط  
 الحرية وقد وجدت (ولو)  
 علقة بصفة فبانت ثم نكحها  
 ووجدت لم يقع لا انحلال اليمين  
 بالصفة أن وجدت في اليدونة  
 والا فلا ارتفاع النكاح الذي  
 علق فيه وتعبيري بصفة أع  
 من تعبيري بدخول (وطهر)  
 طلاقات (ثلاث)

لأنه من الله عليه وسلم - ثم هو قوله تعالى العلق مرثان أن الثالثة فقال أوتسريح باحسان (وغيره) ولو كانتا  
ومبعضا (ثلاث) كقطان ذلك روى (٣١٧) في القيد المحقق به لبعض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف

لهم من الصابة ورواه الشافعي  
سواء كانت الزوجة في  
كل منها حرة أم لا ونصيري  
بغيره أعم من تغييره بالعبد  
(فنطلق منها دون ماله)  
من الطقات هذا أولى من  
قوله ولو طلق دون ثلاث  
(وراجع أوحده ولو بعد  
زوج عادت له (بقيته) أي  
بقية ماله دخل بها الزوج  
أم لا لأن ما وقع من الطلاق  
ليصير إلى زوج آخر فالنكاح  
الثاني والدخول فيه  
لا يهدم ماله كوطه السيد  
أمنه الطقة ما من طلق  
ماله فتعود إليه بماله لأن  
دخول الثاني بها فادخلها  
للاول ولا يمكن بناء العقد  
الثاني على الاول لاستغراقه  
وكان فكما عرفت  
بأنكاه (وفي) الطلاق  
(في مرض موته) كما يقع في  
صحته (ويشترط أن) أي  
المزوج وزوجته (في عدة)  
طلاق (وجهي) لبقاء آثار  
الزوجة بلوق الطلاق لها  
بمرور عده لا يلاء والظاهر  
واللعان منها كما سيأتي في  
الرحمة ويوجب النفقة  
لها كما سيأتي في ما بها بخلاف

في غيره ما وليس له قبل الحنف ولا بعده توزيع العدد عليهن لأن المفهوم من حلقه  
إفاده لغيره الكبير في طلاقه بالثلاث ثم هو قوله ثم قال قبل فعل المحلوف  
عليه عبارة جهر ولو قبل فعل المحلوف عليه أه وهي تفيد أنه لا فرق في التعيين بين  
كونه قبل الفعل أو بعده وله أن عينه في مينة أو ما بين بعد التطبيق لأن العبرة وقت  
لا يوقت وجود الة على المعتد ع (قوله سئل عن قوله تعالى الطلاق مرثان)  
أن قلت ليس السؤال عن قوله تعالى لأن السؤال هو عن قوله أن الثالثة أجيب  
بأنه لما كان ناشأ عن قوله تعالى كان كأنه سؤال عنه أو قل للمني سئل سؤالا  
ناشأ عن قوله تعالى أن عن معنى بعد كقوله تعالى لتركن طبنا عن طبق  
أء بعد طبق (قوله أولى من قوله ولو طلق الز) لا يهدم كلام الأصل أن العبد إذا  
طلق دون ثلاث ملك بقيتها (قوله لا يهدم ماله) أي لا يهدم ماله هذا السلاق  
ما يصيرم الزوجة تصير بما يوجع إلى محل ثم عقده - ذلك فذهب عليه حكم  
العقد الأول من جهة بقاء السلاق وبهذا اندفع ما أورده المالكية من أنه لم  
يولون الزوجة ترجع بمادتي من الطلاق ع انكم تقولون أنه لو أنهما جحد  
وقد كان علق الطلاق بصفة ووحد لا يقع الطلاق المعلق فيه فذا تنافى مكان  
القياس وقوع الطلاق حيث لا تنكح جعلتم العدة في حكم عقد واحد  
لأنهم يقولون تعدوا ثلاث (قوله في مرض موته) ومثل المرض كل حالة يعتبر  
فيها التبرع من الثلاث زى (قوله ويشترط أن) انظر ما حكته ذكر هذه المسئلة  
هنا مع أن محامها كتاب الفرائض (قوله في عده) أي خلافا للأئمة الثلاثة  
أي إذا كان الطلاق في مرض الموت لأن ابن عوف طلق امرأته اسكية في مرض  
موته طلاقا بأشافورثها عثمان رضي الله عنه فصرحت من زوج النعم على ثمانين  
أن قيل دنا نير وقيل دواهم زى (قوله قصد لفظ طلاق) على تقدير مضى  
أي قصد استتم اللفظ طلاق في معناه للأمر بمعنى كما أشار إليه الشارح ومعناه  
حل العصمة وهذا الشرط أغما هو حيث وجد ما راف كما سيئنه عليه وكان الأولى  
أن يقول والقصد أن يقصد لفظ الطلاق لئلا يأن الذي من الأركان انقصد لذكر  
لأنه لم يقصد حل فيلزم على كلام الشارح اتحاد الشرط والمشرط (قوله فلا  
يقع من البالح) لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد بهذا اللفظ حيث حل العصمة  
فليس بعمل اللفظ في معناه لوجوده والصارف فلو كن جميعا نساء فالظاهر وقوع  
وكونهن كهن أحييات في ظنه لا يعد ما راف حل وانظر لو وقع ذلك من غير طلب

البائن فلا يشترط أن في عده ٨٠ يجب ثل لا قطع الزوجية (و) شرط (في القصد) أي لا طلاقا بقصد  
لأن طلاقا منها بأن يقصد استعماله به (فلا يقع) من طلب من قومش أفلم يعطوه تقار طلقهم وفيهم زوجته



ويعلم بها خلاص الامام ولا (عن حكى طلاق غيره) كقولها (٣١٨) قال فلان زوجتي طالق وهذا اول

شيء شربى والظاهر انه كذلك شيئا (قوله ولم يعلم بها) ليس بقيد ومثله لو علم بها  
مدرش (قوله خلاص الامام) فانه يقول بوقوع الطلاق مطلقا علم بها ولا حكمها  
ظاهر عبارة مدر (قوله وان نواه) للرد قال حل حتى وفرض انه قصد معناه عند  
من يعرفه لا عبرة بهذه الارادة وهذا معنى قوله وان نواه (قوله وما جهل معناه) حق  
العبارة والمعنى المحذول لا يصح قصده اه (قوله انما يتبرنا هرا) أى حتى لا يقع  
ظاهرا عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لان المخرج يقبل الصرف أى  
واما عند عدم ذلك فلا يعتبر فيه ~~حكم~~ بوقوع الطلاق حل (قوله انما يتبرنا هرا) أى  
ظاهرا) أى انما يتبرن بوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهرا وهذا القيد لا يفهمه  
بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه ظاهرا وباطنا بان يقتضيه  
وقع في الظاهر والباطن وان كان هو فيما بينه وبين الله بولك له أى يعمل بقصده  
اه (قوله ولا يصدق ظاهرا الخ) اما بانما يصدق مطلقا شرح مدر أى سواء كان  
قربة أم لا ع ش والماصل ان المطلق اذا ادعى اه اراد نسبية تسمى الطلاق فان  
كان هناك قربة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والافلا في المثال الاول  
القربة ~~ككون~~ اسماء بطلان والامر الذى ادعاه مانعا من الطلاق هرداؤها  
والقربة في المثال الثاني قرب مخرج الامام من الرأى والامر الذى ادعاه مانعا من  
وقوع الطلاق التقاى الحرف أى انقلابه الى الآخر (قوله لمن اسمها طالق باطاني)  
سواء ضم القاف أو قعها لان اللحن لا يغير المعنى خلافا لضبط النورى على بالسكون  
وصورة عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد النسبية بطلان عند النداء فلو زالت  
النسبة صعدت القربة اخذ ما طالوه في نداء عبده المسمى بياحر كما بينه على  
ذلك الاسنوى وغيره اه زى (قوله فان لم يقل ذلك طلقت) وقضيت انه لو مات ولم  
يعلم مراده حكم عليه بالطلاق لان الظاهر الصيغة ومنه يؤخذ ان من له في هذا كل من  
نقطة بصيغة طاهرة في الوقوع لكنها قبل الصرف بالقربة وان وجدت القربة  
شرح مدر (قوله هازلا) عبارة شرح مدر هازلا أو لعبا بان قصد اللفظ دون المعنى  
ففيها انها معنى واحد اه ثم قال ولا يكون اللفظ مطلقا من المزل عرفا اذا المزل  
يختص بالكلام عطفه عليه وان رادفه لانه كذا قاله الشارح اه وجعل المصنف  
ويتم ما تمارف تفسير المزل بان يقصد اللفظ دون المعنى والعبء بان لا يقصد شيئا وفيه  
فطراد قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة لوقوعه اما نوا من ثم قالوا لولا لمسات  
طالق وقد قصد اللفظ الطلاق دون معناه كما في حال المزل وقع ولم يدب في قوله  
ما قصدت المعنى زى (قوله بان لم يقصد شيئا) أى لكنه لم يقصد لسامه والا يقع

من غيبه به لاق التام لان  
حكمه علم من ان تراط  
التكليف فيما سر (ولان  
جهل معناه وان نواه ولا من  
سبق اسانه به) لا تنفذه  
التصديلية وما جهل معناه  
لا يصح قصده ثم فصل المعنى  
انما يتبرنا هرا عند  
عروض ما يصرف الطلاق  
عن معناه لا مطلقا كما يعلم  
ذلك من قولى ~~كفى~~ زى  
(ولا يصدق ظاهرا) في  
دعواه ما يمنع الطلاق  
لتعلق حق الغيبة (لا بقربة  
كقوله لمن اسمها طالق  
باطاني ولم يصد مطلقا فلا  
تعلق جلا على الند القربة  
فان قصد الطلاق طلق  
(و) كقوله لمن اسمها  
طارق أو طالب أو طالع  
(باطاني وقال أردت نداء  
فانف الحرف) فانه يصدق  
ولا تطلق اظهروا القربة  
فان لم يقل ذلك طلقت وكقولها  
طلعت ثم قال سبق لساني  
وانما أردت طالتك (ولو  
خاطبها بمعلق) مثلا  
(هازلا) بان قصد اللفظ دون  
معناه (أو لعبا) بان لم يقصد  
شيئا كأقول له في معرض

كما

الاستهزاء والدلال طالع فيقول طلعتك (أو طالتك اجنية) لسكونتها في طلبة أو من وراء حجاب  
أو وجهه له وليه أو وكيله ولم يعلم بذلك أو نحوها (وقم) الطلاق

كما تقدم وحديث قال كيف ينتقى القصد مع انتهاء سبق اللسان سم وعبارته ط ب  
 قال جهر فيه نظر اذ قدما اللفظ لا دونه من مع لسانا بالنسبة للوقوع بامنا ويحياب بأن  
 المراد انه لم يقصد اللفظ لانه لم يجرأ بها بل دليل تمثيله بعد (قوله قصده) لو قال لان  
 كلام من الهزل والغلب ليس من الصادق للطلاق عن معناه حتى يحتاج معه الى قصد  
 اللفظ اعناه لكان أولى (قوله له به اياه) كيف تجتمع هذه الالفة مع قوله في الالعب  
 انما بان لم يقصد شيئا هاله السبع عميرة ويحياب فانه علمه لما فيه قصد وقوله ويقاعه  
 في محله علمه لما اتفق فيه ذلك فلا اشكال سبط ط ب (قوله جذهن) بكسر الجيم وهو  
 قصد اللفظ لعنه والهزل منه من ل (قوله ولا يدن) أى في مسألة الهزل والغلب  
 ولفظ الاجنبية س ل وهو معارف على قوله وقع الالاق أى لا يركل له منه أى  
 لا يعمل فيما بينه وبين الله بعدم وقوع الالاق (فصل في تفويض الطلاق للزوجة)  
 ومثله تفويض الشق للفق شرح م (قوله لاجماع) قدمه على الحديث على  
 خلاف عادته لانه سلم من الاعتراف بخلاف الحديث فانه معترض بأنه ليس  
 فيه تفويض الطلاق بل الذي فيه تغيير من بين المقام معه وعدمه فان اخترن عدم  
 أى فراقهن طالقهن بنفسه بدل فتعالي امتنعن وهذا وجه التبري بقوله واحتجوا  
 وأجيب عنه بأنه لما فوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا بازان فوض اليهن  
 المسبب الذي هو الفراق خط وهذا لا يدل على الوقوع لانه لا يلزم من تفويض  
 السبب تفويض المسبب (قوله الى آخره انما قال الخ) ولم يقل الاية لكون الدليل  
 أكثر من آية (قوله بالرفع) فان قلت ما وجه رفعه وهل يصح جرحه قلت وجهه  
 ظاهر لانه نعت لتفويض وهو المحكوم به بانه تملك ولما تميز به عن تفويض  
 طلاقها بصيغة تعلق كقوله اذا جاء رأس الشهر فطلق نفسك فانه لغو ولا يصح  
 جرحه على انه نعت لطلاقها لانه لا يصح وجهه بالتميز لانه بعد تعلقها نفسها له شوبرى  
 (قوله اليها) أى المشكلة الرشيدة لا غيرها حيث وجد له الوض أو لو سقيم حيث  
 لا عوض ومن الكتابة قوله لما طلقني فقالت له فت طالق فانوى التفويض اليها  
 وهو تعلق نفسها بطلاق والافلام ان نوى عدد او وقع والا واحدة وان ثلث ح ل  
 (قوله أو يبنى) ونوى التفويض ونوت الالاق ح ل (قوله ان شئت) ليس بقيد  
 ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلا لانه تعلق وهو مل كيانى قل على الجلال  
 وفيه انه تعلق أيضا مع التأخير ان قال لما أخره وكان التفويض منوطا بمشيتها  
 في الواقع كان كالعدم (قوله لانه) أى التفويض من حيث قبوله وورده شق بغيرها  
 وهذا التعليل لا يفتى ان التفويض تملك اذ بان على القول الآخر القائل بأنه توكل

اقصده اياه ويقاعه في محله  
 وفي الحديث ثلاث حذرن  
 جذ وهزلن جذ الطلاق  
 واليكاح والرجعة وقيس  
 بالثلاثة غيرها من سائر  
 التصرفات وانما خصت  
 بالذكر لتعلقها بالابضاع  
 المختصة بزيادة ولا بد من  
 لانه لم يصرف اللفظ الى غير  
 معناه (فصل) \*  
 في تفويض الالاق للزوجة  
 والاصل فيه الاجماع  
 واحتجوا به أيضا بأنه صلى  
 الله عليه وسلم خير نساءه  
 بين المقام معه وبين مفارقتها  
 لم ينزل قوله تعالى يا أيها  
 النبي قل لزوجك ان كنت  
 تريد الحياة الدنيا الخ (تفويض  
 طلاقها لنفس) بالرفع (اليها)  
 ولو بكتانية كأن يقول لها  
 طلقى أو أيتنى فتسلك ان  
 شئت (تملك) للطلاق لانه  
 يتعاق بغير رضا ينزل بئله  
 قوله ما كنتك لما قلت بخلاف  
 المعلق كقوله اذا جاء رمضان  
 فطلق نفسك لا يصح لان  
 التملك لا يعلق

(ميشترط أن يوقعه (تعلقها ولو بكناية فردا) لما ذنبا لها نفسها متغيرا لقبول فلا آخرته بقدر ما ينقطع به التحويل  
عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وله روجع) عن التحويل (٣٣٠) (قبله) أي قبل تعلقها كسائر المقود (فان

فلا يظلمه روجع قوله نزل الخ عليه تدبر (قوله فردا) محل اشتراط القودية في غير  
متى وتحوها ما رأى في غير متى فلا موعود على العمد مرأه زى بأن قال طلقى نفسك  
متى شئت فاندفع ما يقال ان الغرض مغير فلا يصح تعلقه (قوله لان تعلقها  
نفسها) أي لان التعلق هنا جواب التملك مكان كغيره وقوله فوري شوبرى  
ولا يضر له هل بكلام يسير على العمد عند مرءه لو قال طلقى نفسك فقلت له  
كفى يكون تعلقا قبي لفسى فقال له قولى طلق نفسك وتبع لاه فعل يسير عرفا  
ذله الفاعل اه زى وسم ملخصا (قوله بقدر ما ينقطع به القبول) بأن طلق الرمس  
أو كان الكلام اجنبيا ولو يسيرا وهذا المتمد له لا يصح الفصل بالاجنبى الا ان طلق  
كفى أو الملح لانه ليس بملك كحقه قيا حل وسم زى (قوله فان قال لها) أي لمصلحة  
التصرف حل (قوله فقلت) وان لم تل باء الف حل (قوله دونه) أي دون غيره  
وقوله (لدى) أي في بيتها لدون وقوله أو نوه في العوق أي في بيتها الغوف حل (قوله  
واقنعار الاصل على قوله الخ) عبارته ولو قال طلقى نفسك فنوى ثلاثا فمالت  
طالت ونوتى ثلاث والافواحدة في الاصم (قوله على الغور) انظره ذامع انه  
بعد الرجعة فكيف تتأني القودية وتباب بامر من سم من أنه به فرحنا لفصل  
بالكلام اليسير (قوله ولو قال طلقى نفسك الخ) وهذ بخلاف ما لو سألته ذرنا  
فأجابها بالطلاق ولانية حيث يقع واحدة والفرق ان اسألت في ملك مالت  
لما طلق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه في هذه فلم ينزل الجواب على سؤالها  
شرح مر (مصل) في تعدد الطلاق بنية العدديه وما يذكر معه  
أي قوله وفي موطوعة الخ رظا ره ان ما عدا تعدد الطلاق بنية مد كور بالنسب  
ولو دل في تعدد الطلاق بالنية أو بغيرها لكان أولى حل (قوله أو جر) ويحمل  
على ان المفد ير ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج سم (قوله وقع الموى)  
بخلاف ما لو نذر الاعتيكاف ونوى أباما لا تلزم لان الأيام خارجة عن حقيقته  
الاعتكاف الشرعية لان الشارح لم يربط به بعدد معين بخلاف الطلاق وكان  
النوى دخل في لفظه لاحتماله شرعا بخلاف الاعسكاف والنية وحدها لا تؤثر  
في الذرح ملخصا ولو قال بامانة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث بخلاف  
أنت كجائة طالق لا يقع به الا واحدة كما أفتى به مر لان المعنى أنت كجائة  
امرأة طالق ولو قال أنت طالق عدد التراب فواحدة كما أفتى به أيضا بخلاف عدد  
الرمل فانه يقع به الثلاث لان التراب اسم جنس إمرادى والرمل اسم جنس حصى

قال لها (طلقى) نفسك  
(بأنف فطلعت بانت به)  
أي بالالف ودونك بوض  
كالباع واذا نذ كر عوض  
كالباع (أو) قال (طلقى)  
نفسك (ونوى عدد فطلعت  
ونونه (أو) نوت (غيره) بأن  
نوت دونه أو نوته (ف نوافعا  
فيه) يقع لان اللفظ في  
الاولى يحتمل العدد وقد نواه  
وما نوته و لدون أو نواة  
في الفرق هو المتفق عليه  
منها (والا) بأن لم ينو بالمر  
أحدهما (فواحدة) لان  
صريح العالاق كناية في  
العدد وقد انفت بنية منها  
أومن أحدهما وتعيير  
بالعدد اعم من تعبيره  
بثلاث رأفا تعبيرى بغيره  
وهو من زيادى أنه لو نوى  
ثلاثا ونوت ثنتين وقعنا  
واقنعار الاصل على قوله  
والافواحدة بينهم خلافه  
(أو) قال (طلقى) نفسك  
(ثلاثا فمحدث أو عكده)  
أي قال طلقى نفسك واحدة  
فثلثت (فواحدة) لانها  
الموقع في الاولى والمأذون  
فيه في الثانية ولما في  
الاولى به دان وحدت وان

واجبها الزوج ان نطاق ثانية وثالثة في العور ولو قال طلقى نفسك ثلاثا فقلت طلقت ولم تذ كر عددا أو  
وا نوت وقع الثلاث (مصل) في تعدد الطلاق بنية العدديه وما يذكر معه لو (نوى عدد اصر يمح كانت طالق  
واحدة) بنصب أو رفع أو جر أو سكن (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) الموى عملا عناه مع احتمال اللفظه

أو بعدد شعر إبليس فواحدة لانه فجزا الطلاق وربط العدد بشيء شككت فيه فوقع  
أصل الطلاق ونفى العدد وأبعد ضمنا طلق وقع ثلاث أو أنت طالق كلها حلت حرمت  
فواحدة أو عدد ملاح باقى أو عدد ما مشى الكلب عافيا أو عدد ما حرك الكلب  
ذنبه وليس هناك كلب ولا ريق طلقت ثلاثا كما أفق به أيضا هذا إذا أتى بصيغة  
الماضى أما لو أتى بصيغة المضارع نحو أنت طالق عددا ما يحرك الكلب ذنبه فلا بد  
من زمن يمكن فيه أن يحرك ذنبه ثلاثا أو أنت طالق الوثام من الطلاق ولأنه له  
فواحدة لأن الطلاق لا لون له فقوله ولاية له أى فى العدد فان نوى عدد الجمع وقع ثلاثا  
بخلاف أنواعا أو احساسا منه أو ضمنا فانه أنت طالق ملاء الدنيا أو ملاء الجبل  
أو أعظم الطلاق أو أكبره بالمرحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو ملاء السماء  
أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقين أو أكثر من واحدة وثنتان كما صوبه الاسنوى  
أولا كثير ولا قليل وقعت واحدة أه زى شرح م رولو قال أنت طالق لا أقل  
الطلاق ولا أكثره وقع ثلاث لأن بقوله لا أقل الطلاق يقع الأكثر ولا يرتفع بقوله  
ولا أكثره ولو أراد بقوله لا أقل الطلاق طلقين وقع ثنتان ح ل وبرما رى ولو قال  
على الصلح الثلاث ان رحمت الى بيت أهلك فانت طالق فراحت وقع الثلاث كما  
أفتى به الشهاب الرملى لأن المعنى فانت طالق الطلاق المتقدم وتقل عن ولده ووقع  
واحدة فقط ومال اليه زى قال لأن أول الصيغة حلف لا يقع به شيء ولذلك لو قال  
بدل أنت طالق أطلقك أو طلقك لم يقع شيء لانه وعد ولو قال أنت طالق  
ان دخلت الدار ثلاثا أو قلت أردت واحدة ان دخلت الدار ثلاث مرات قبل وقعت  
واحدة بدخولها ثلاثا فانهم حلف وكذا ان أطلق أى لم يرتفع ثلاثا بالطلاق  
ولا بالدخول فتقع واحدة على الأوجه للثلاث فى موجب الثلاث سم على حجر ملصقا  
ولان الأهل فى العمل لا يفعل (قوله وحل للتوحيد الخ) فيكون قوله واحدة حالا  
وقدرة وهو جواب عما يقال كيف يقع العدد المنوى مع أن لفظ واحدة تنافيه  
وهذا الجمل لا يأتى فيه لو قال أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثا مع أنه  
فى ذلك يقع المنوى ح ل (قوله عجل بظاهر اللفظ من أن واحدة مفعلة مصدر محذوف  
أى طاعة واحدة والنية مع ما لا يجتمع له الموى لا تؤثر اه شرح البهجة شوبرى (قوله  
جاست أو أسلمت) أو أردت قبل الدخول أو سد شمس فاه اه ح ل (قوله قبل تمام  
طالق) أو معه أو شئت (قوله وقد تم مع لفظ الطلاق الخ) أى فالغرض أنه نوى الثلاث  
بأنت طالق وقصد أن يحققه بل لفظ ثلاثا فان لم يقصد الثلاث بأنت طالق وإنما قصد  
إذا تم نواهم عنه التلغظ بلفظهن وقعت واحدة ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثا

وحل للتوحيد على التفرقة  
من الزمج بالعدد المنوى  
أقرب من اللفظ سواء الدخول  
به أو غيرهما وذكره فى أنت  
طالق واحدة بالنصب هو  
ما صحه فى أصل الروضة  
والذى صحه الاسنوى ووقع  
واحدة عجل بظاهر اللفظ  
(ولو أراد أن يقول أنت طالق  
ثلاثا فانت قبل تمام طالق  
لم يقع) لخروجها عن محل  
الطلاق قبل تمام لفظه  
(أو بعده) ولو قبل ثلاثا  
(فثلاث) تضمن ارادته  
المذكورة لقصد الثلاث  
وقد تم مع لفظ الطلاق فى  
حياتها (وفى موطوءة لو قال  
أنت طالق ذكر رطابقا ثلاثا)

وقع واحدة على المتحد لان الثلاث انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم ح ل و زى (قوله  
 ولويدون أنت) وان اختلفت الفاظ الطلاق كانت طالق أنت مفارقة أنت مسرحة  
 لان التأكيد يكون بالمرادف ولا يخفى أن مثل الصريح في ذلك الكناية كانت بائس  
 اعتدى استبرى رجلاً ح ل (قوله وتخلل فصل) فيه نظر اذ المبدأ لفظ أنت لان لفظ  
 طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل بقطعه مما قبله لعل التعيم أى بقوله  
 ولويدون أنت محمول على غير هذه لا يقال يحمل على ما اذا قصر الزمان عرفا لانه مع  
 ذلك يصح التأكيد والغرض عدم محته فتأمل ق ل على الجمل فتقول الشارح  
 ولويدون أنت ظاهر في غير تخلل الفصل الطويل لانه اذا سكنت سكونا طويلا  
 ثم قال طالق بدون أنت لا يقع به شيء لعدم تمامه بخلاف ما اذا سكنت يسيرا بحيث  
 ينسب ما بعد الاول له فيقع الثلاث لان أنت حيث شذم كورة فإمد أنت التي ذكرها  
 خبر عنها فتقول الشارح فوق سكتة التنفس الخ أى وكان به يرا بالانجبة قوله بدون  
 أنت أو طويلا بالنسبة لانت لانه كلام مستقل فإ في ح ل من غير ظاهر  
 (قوله سكتة فوق سكتة التنفس) ظاهره وان قال ما هو فوق جدا واعتبر جهر  
 أن يكون محتملا بالنسب اليه بسبب طول الفصل ح ل (قوله أولم يؤكده) أى أولم  
 يتخلل فصل لكنه لم يؤكده ح ل (قوله ما ان استأنف الخ) المراد بالاستئناف عدم  
 التأكيد لان الاستئناف الاصطلاحي لا يكون الا في الجمل وفارق نظيره في الايمان  
 حيث لم تعدد الكفارة مع قصد الاستئناف بان الطلاق بمحسور في عدد فقص  
 الاستئناف يقتضي استيفاء بخلاف موجب الكفارة ولا تم انشبه الحدود  
 المتعددة الجنس فتدخل ولا كذلك الطلاق شرح م وقال ع ش قوله لم تعدد  
 الكفارة أى حيث لم تنعاق بحق آدمى كما بانى وعبارة م ر في ما بانى ولوحذف  
 لا بد منها وكرره . والى بان قصدنا كيدا الاولى أو أطلق فطلقة أو الاستئناف  
 فكما مر وكذا في اليمين ان تعملت بحق آدمى كالظهار واليمين القهوس لا باله تعالى  
 ولا تنكر مطا لاف بناء حقه تعالى على المساعدة اه بالحرف وقوله وكذا في اليمين  
 أى بالله أو غيره كالطلاق بدليل تنبيهه خلافا لما في ع ش وقوله فلا تنكر مطا لاف  
 أى قصد الاستئناف أو لا (قوله عملا بقصده) فيما اذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر  
 اللفظ أى في الإطلاق وقوله لتخلل الفصل الخ أى بالثاني ولوحذف في الثالثة مع قوله  
 بين المؤكده والمؤكده بان يقول وتخلل الفصل كان ذلك تأييدا لا لاولى أيضا والا فقد  
 يؤدى الى سكوته عنها وقد يقال هى مطلقة بقوله عملا بظاهر اللفظ ح ل (قوله  
 في الاولى) وهى ما لو تامل الفصل بينهما بحد كرك وكذا في الاخيرة كما في سم عن م ر

ولويدون أنت فتقولهم من  
 قوله ولويدون أنت طالق أنت  
 بما قال أنت طالق (وتخلل  
 فصل) بينها بسكتة فوق سكتة  
 التنفس ونحوها (أولم يؤكده)  
 بان استأنف أو أطلق (أو  
 كذا الاول والثاني ثلاث)  
 عملا بقصده وبظاهر اللفظ  
 وتخلل الفصل بين المؤكده  
 والمؤكده في الثالثة فان قال  
 في الاولى اريد التأكيد  
 لم يقبل ويدون

(أ) أ كده (بالخبرين فواحدة) لأن التأكيدي في الكلام معهود في جميع اللغات (أو) أ كده ما إنكافي مع الاستثنائي بالثالث  
 أو الأطلاق (أو) أ كده (الثاني) مع الاستثنائي بـ أو الأطلاق (ثنتان) عاقل بقصد وهو كحكم الأطلاق في هاتين من زيادة  
 (ومعنى) المكور بسط نحو! (أنت طالع) (٣٣) وطالع واطلق أ كده ثان ثالث (لنسا وها) (أ) أ كده (أول بغيره

وقوله لم يقبل أي في الظاهر وقوله وبدن أي باطننا فلما فاته وعبارة البراءة قوله لم يقبل أي وان زاد على الثلاث على العبد بخلاف ما لو أقر بأن في مجالس فانه يقبل دعواه لأننا كيد لانه اخبار وهذا انشاء فاذا تحدث كلمة الايقاع تعدد الواقع (قوله اراكمه) أي الاول أي قصدنا كيد. قبل فرائحه أخذنا ما بقي في الاستثناء ونحوه قاله جهر قال الشيخ قد يمنع الاخذ ويكتفي بمقاربة القصد لما ذكر من الثاني والثالث ويرى ما في نحو الاستثناء رفعاء اسبق وتغييره بهو تطبيقه فلا بد من سبق القصد والارضية بقضاء مجبر ووجوده فلا يمكن دونه بمذلة بخلاف ما نص فيه فان التاكيد انما يترفع فيه بالاول بصرفه عن التأثير والواقع به الى تقوية غيره فيكون مقاربة القصد له شامل شوبرى (قوله مع الاستثنائ بالثالث) لم يقل في تأكيد الاول بالثالث كما هنا مع استثنائ في الاول والاطلاق لم يتناول وجهه شوبرى (قوله فثنتان حاصل دلالة صور أربع منها يقع فيها ثلاث وهي الاول وواحدة تقع فيها واحدة وهي التي قصد بها تأكيد الاول بالآخرين وأربع تقع فيها ثنتان وهي الصور التي تأكدها الثاني بالثالث والاول بالثاني مع قصد الاستثنائ والاطلاق عن) قوله علما بقصد فيما اذا قصد الاستثنائ أي وعلا بظاهر اللفظ فذا ومكن أن يكون تعميلا للثاني أي ولم تطلق لأننا علما بقصد تأمل حل (قوله ومع في المردعطف أي بالواو في كلام شيخنا اذا اختلف حرف العطف لا يصح التوكيد ولو عطف بغير الواو لا يصح انما كيد والثاني يوافق قول الشارح واو العطف وغالف شيئا زى وقال جهة التاكيد في العطف بغير الواو لكنه يدين (قوله ناكيدان بثالث) يجعل الواو جزء من المؤكدة فالواو ومدخولها تأكيد للواو ومدخولها فاندفع ما قال ان الواو مع التاكيد (قوله فليقع بمعاده شيء) ووافق ما لو قلنا لها أي غير المطلوبة أنت طالق ثلاثا حيث يقع الثلاث بأن الثلاث تفسر بل أراد بأن طالق فليس بما رآه بخلاف العطف والتكرار بهجر زيادة (قوله ولا ترتيب بينهما) يؤخذ منه أنه لو عطف بما يجيد الترتيب كالقوائم لم يقع في غير المطلوبة الواحدة وهو كذلك حل (قوله كقولها) أي زوجته مطلوبة أولا شيئا (قوله مقتضى الظرف) يقع المخرورف دون الظرف (قوله والابان قصد ظرفا الخ) أي فالصور خمسة (قوله طلاقة في نصف طلاقة) وان قصد العلية على كلام الشارح والمعمد وقوع فثنين حينئذ كما في م (قوله لاسم) أي لانه المحقق في الاطلاق حل قوله ولان الطلاق الخ تعميل للاولى وهي قوله أو بعض طلاقة قوله على أن الاسنوى الخ معتمد وهو ترق في الرد على الاسنوى لانه اذا وقع ثنتان فيما

لا يصح إصدده كالمهر (أو) قال أنت طالق (بعض طلاقه أو نصف طلقتين أو نصف طلاقته في نصف طلاقه أو نصف وثلاث طلاقه أو نصف طلاقته ولم يرد) في غير الأولى (كل جزء من طلاقه فطلاقه) لما مر أن نفاذ الوان الطلاق لا يتبعش ويقع في نعم من

في نصف طلبة انه يقع ثنتان أيضا عند قصد المبيعة لان التقدير نصف طلبة مع نصف طلبة فهو كالقول نصف طلبة ونصف طلبة ويرد بان لا اندلج انه لقال هذا التقدير يقع ثنتان وانما (٣٢٤) وقتنا في نصف طلبة ونصف طلبة لتكرر طلبة مع

العطف المتعدي للثنا برضاه مع فانها انما تعضي المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلبة لصفها فان اراد فيها كالتى قبلها والثنين بعدها كل جزء من طلبة وقع ثنتان عملا باودته وقولى ولم يرد كل جزء من طلبة من زيادته فيها وفي التى قبلها والتي بعده (او) قال اثبت طلاق (ثلاثة أنصاف طائلة او نصف طلبة وثلاث طلبة ثنتان) فظفر فى الأولى الى زيادته النصف الثالث على الصلقة فيعصب من أخرى وفي الثانية الى تكرار الصلقة طلقة مع العطف (او) قال لاربع اوتعت عليكن اويديكن طلبة اوطلقين او ثلاثا واربع اوقع على كل منهن (طلقة) لانه ذكر ادا ورع عاين خص كلا منهن طلبة او بعضها بكل (فان قصد توزيع كل طلبة عاينس ونوع على كل منهن) وتقدر ثنتان وفي (ثلاث اربع ثلث) عملا بقصده وبعدا لطلاق لاي مل الا لفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (او) (تصد) بليكن اويديكن (بعضه) أو فلافة وفلافة (او ثلاثين) بنيه فيقبل باطننا لما ظاهر الا ان ظاهر اللفظ يقتضى شركته وان قصد التفريق بينهما كما قال قصدت هذه الصلقتين وتوزيع الباقي الى الباقيات قبل

بجنا ولا نبقا انما وقع في نسخ من الاصل بالاولى (قوله في نصف طلبة) أى نصف طلبة في نه نصف طلبة حل (قوله كالقول نصف طلبة) أى فانه يقع ثنتان (قوله ويرد بان لا اندلج) الرد ضعيف وعدم التسليم عند (قوله هذا المقدور) وهو ضعيف طائلة مع نصف طائلة يقع فيها ثنتان وانما هو واحدة ويرد بانها فرق بزيادة المبيعة والنوع بها فغنية المبيعة يقع ثنتان ومع التصريح بها يقع واحدة حل وهذا هو المتمد كما في مر وانظر الفرق (قوله وهي مادة الخ) ضعيف فالشجنا كحجر هذا انما يقبه عند الاطلاق وامانه قصد المبيعة التى تقيد بالاعتداد الظرفية فلا والا لم يكن لقصدتها فائدة فالظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طلبة لان تكرار الصلقة المضاعف اليها كل منها طاهر في ثنائها فنية المبيعة تقيد بالابعد لفظا حل (قوله اوتعت عليكن الخ) ولم يقصد توزيع كل طلبة عليهن اخذ انما بان بان اراد توزيع الجميع اطلاق وعند توزيع كل طلبة عليهن تلفوا الى اربعة لانه يخص كل واحد من الطلاق الثلاث ثلاثة ارباع طلبة (قوله طالقا) أى ظاهر او باطن اش فرع حاشى بالطلاق الثلاث ولم يقل من زوجاتى وحش وله زوجات طلقت احدها ثلثا فليبينها منهن ولو كانت من غيرنا لا يملك عليها غير طلبة وتلفو بقية الثلاث فان قال من زوجاتى اومن نسائى طلقت كل واحدة ثلاثا ولو باقى الطلاق لا بدى زوجاته ووجدت الصفة ثم ماتت احدها او ابانها لم يكن له أن يعين ذلك في المنة او المانة بخلاف لو ماتت او ابانها قبل وجود الصفة فله تدمير ذلك فيها ولو باقى الطلاق الثلاث ثم عينه في واحدة مع التبعين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لعنا

التالى حل (فصل فى الاستثناء) \*

وهو الاخراج بالا واحدة اخواتها او اخرج أو اطح ل ا ه أى تحقيقا أو تفديرا كالاستثناء المقطع وهو ما خوذ من النسخ وهو الصرف لصرف المدة من عن حكم المدة من منه (قوله بعض الاستثناء الخ) فيه ان الاستثناء معيار للوجوه ولا عموم في نحو ان طالق ثلاثا الا ان يقال اصطلاح الفقهاء معهم من ذلك (قوله كغيره) أى قياسا على محته في ذبح الطلاق فانه ليس في محته الاستثناء في الطلاق نص فقيس على ما ورد فيه الاستثناء فاقبل انه لا حاجة لقياس مع وجود النص فى الاستثناء في القرآن وغيره غير ظاهر لان النص الموجود في غير الطلاق تدبر (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه) أى فكيفى باقتراح النية بأى جزء من ذلك هذا ان آخره فان قدمه كانت الواحدة طالقا ثلاثا نواه قبل التلفظ به أو يقصد حال الاثبات به اخرجها مما بعده ليرتبط به ويشترط أن يسمع به نفسه ان اعتدل سمعه

ولا

(بمع استثناء) في الطلاق كغيره (بدرجته السابق) في كتاب

الطلاق (فصل فى الاستثناء) \* (بمع استثناء) في الطلاق كغيره (بدرجته السابق) في كتاب

الاقراءه ان ينويه قبل الفراغ من التثنية

ولا عارض وان يعرفه. وليرجعه حل فالشروط ستة وتزيد المشبهة بقصد التعليق  
ومعلوم أن الاستغراق وما بعده لا يجريان في المشبهة (قوله بفوق نحو سكتة تنفس)  
عبارة أصله مع شرح م ر ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وهي ونحوهما كعرض  
عطاس أو سعال خفيف عرفا والسكوت لئلا ذكر كافا لا في الإيمان وذلك لأن  
ما ذكر يسيرا بعد فاصلا عارفا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل وقد أخذ من قوله  
لو قال أنت طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله مع الاستثناء وان الكلام اليسير المتعلق  
بالتزويج لا يضر ويؤيده قول الشارح بعد أنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله فان  
يا طالق فاصل ولا يضر وتعلقه بالتزويج ولا يضر استغفر الله وقال بعضهم يضر  
الاستغفار هنا بخلافه في الاقرار لانه أخبار يحتمل الكذب وهذا انشاء لا يحتمل وهو  
وجيه قل ل على الجمل قوله ولا يجمع المفرق في الاستغراق أى لتحصيل الاستغراق  
أول دفعه وقد مثل لها المصنف بقوله فلوقال الى قوله فثلاث قال ع ش قوله  
وان لا يجمع هذا من أحكامه لامن شروطه ويحاط به قديول للشروط (قوله  
ولا فيهما) كقوله أنت طالق طلقين وواحدة والا واحدة وواحدة ففقد ثلاث  
لاستغراق لان الاستثناء من الواحدة فلو جمع المستثنى منه وقعت واحدة قل على  
الجمل (قوله فتكون الواحدة مستثناة) من الواحدة قد يقال قضية قاعدة رجوع  
المستثنى لجمع ما تقدمه من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من التثنية أيضا  
وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لان استثناء هامن التثنية صحيح يخرج الواحدة  
فتبقى واحدة تظم الى الواحدة التي ألغى الاستثناء بالنسبة لها لا الاستغراق وكذا  
يقال في نظائر ذلك اه سم ونقله الشيخ حمزة في الحاشية عن الاسنوى وقد يقال  
منع من رجوعه الى التثنية الفصل حينئذ بين المستثنى والمستثنى منه بأجنبي عن  
الاستثناء وهو الواحدة لانه لما بعض الاستثناء بالنسبة اليها كانت كالاجنبي  
بخلاف ما لو رجع للجمع من الصفة من كل تأمل شو برى (قوله وقد تم الخ) تهدينا  
بده وشارة الى أن كلام المصنف مفرع على هذه القاعدة مكان الانسب ذكرها  
هنا ليظهر التفريع احل وح (قوله ان الاستثناء) أى المستثنى وقوله من اثبات  
أى مثبت وأذى اثبات وقوله نقي أى منفي أورد نقي اه قال العراقي سئل عن طلب  
منه الميث عند شخص فحلف لا يبيت سوى الليلة الغلانية المستقبلية هل يحث بترك  
مبيته فاجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحث لكن أفى شيئا  
البلقيني يحضووى فيمن حلف لا يشكو غيره الامن ما كم شرعى هل يحث بترك  
الشكوى مطلقا فأجاب بعدمه وبرافقه تعميم النووى في الروضة فيمن حلف لا يبطأ

وان لا ينفصل بفوق نحو سكتة  
تنفس ولا يستغرق وان لا  
يجمع المفرق في الاستغراق  
(قلو قال أنت طالق ثلاثا لا تثنيين)  
واحدة فواحدة تقع لاثلاث  
بناء على انه لا يجمع المفرق في  
المستثنى منه ولا في المستثنى  
ولا فيهما كما مر في الاقتراد  
فيلحقوا قوله وواحدة لحصول  
الاستغراق بها (او) قال  
أنت طالق تثنيين وواحدة  
الا واحدة فثلاث لا تثنيان  
بناء على ما ذكر فتكون الواحدة  
مستثناة من الواحدة فيلغوا  
الاستثناء وتقدم في الاقتراد  
ان الاستثناء من الاثبات نقي  
وعكسه (و) لهذا (لو قال)  
أنت طالق ثلاثا لا تثنيين  
الا واحدة او ثلاثا لا تثنيان  
الا تثنيين أو خمسا



في السنة الامرة انه لا يحنث بترك الوطء مطلقا وهو ناظر للمعنى مخالف للقاعدة  
 المتقدمة اه برلبي سم وفي شرح م ر منصفه وسيأتي في الايداء قاعدة مهمة في نحو  
 لا طوك سنة الامرة ولا اشكو الامن حاكم شرعي ولا ايت الالبلة حاصلها عدم  
 الوقوع لان الاستثناء من المنع المقدور مكانه قال امنع نفسي من وطئك سنة الامرة  
 فلا امنع نفسي فيها بل اكون على الخيار وهكذا يقل فيما بعده فيكون النفي مؤولا  
 بالاثبات فيكون جاريا على القاعدة وهو ان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه  
 ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يكلمه الا في شره ثم خاصها وكلمه في شره ثم كلفه بعد ذلك  
 في خبر لا حثفت لافهلال اليمين بكلامه له في شره اذ ليس في صيغته ما ينقض  
 التكرار ولا لهذه اليمين جهة بروهي كلامه في شروجه حثف وهي كلامه في خير  
 (قوله الاثلاثا) فيه ان هذا مستغرق فقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويحجب  
 بان عمله ما لم يتبعه بشي لم يستغرق شيئا (قوله من الاول) أي المستثنى الاول (قوله  
 لا نصف طلاقه) فلما قال الا انه فاروجع فان قال اردت نصف الثلاث فثنتان أو نصف  
 طلاقه فثلاث وان اطلق حل على نصف الثلاث حل (قوله تكمينا لانصف الباقي)  
 لان التكميل انما يكون للواقع لا للمرفع (قوله ولو عقب طلاقه) التقيب ليس  
 بقيد بل مثله التقديم كقوله ان شاء الله أنت طالق وعبرة الروض ومثل تأخير  
 المشيئة تقديمها وحيث بدأ في فيه ما ر في الاستثناء المتقدم من انه لا بد ان ينوي  
 المشيئة قبل التلفظ بها او يقصد التعليق عند التلفظ بها شيئا قال حل وهذا من  
 الاستثناء الشرعي الرابع لاصل الطلاق ولا بد ان ينوي الانسان به قبل فراغ اليمين  
 وان لا يفضل بفوق سكتة التنفس ولا زيادة على ذلك من أن يقصد التعليق به حل  
 وسيمت كلمة المشيئة استثناء لصرفها للكلام عن المحرم والاثبات حالما حيث  
 التعليق بما لا يعلمه الا الله اه رى ومثل ان غيرها كتي ومثل التعليق بمشيئة الله  
 التعليق بمشيئة الملائكة كان قال أنت طالق ان شاء الله اوبى كائيل (قوله  
 بان شاء الله) او اراد او احب او رضى اه حل فلا يقع انشاء الذير له الا ان افاده  
 شخص على جهل واعتقد صدقه فينفعه الى ان يعلم انشاء الذير لا ينفع كما قاله ع ش  
 وقرره ف (قوله أولا ان يشاء الله) قال الزركشي هو اما تعليق بعدم المشيئة  
 بالوقوع مع عدمها مستحيل او بالمشيئة وهو يرفع الوقوع سم (قوله لان المعلق عليه  
 من مشيئة الله) أي في الاولى والثالثة أو عدها في الثانية وقوله ولان الوقوع  
 بخلاف مشيئة الله أي في الثانية محال حتى لو قال بعد التعليق بالاولى أنت طالق  
 لم يقع الطلاق المعلق بالمشيئة ولا يقال هو بطلاقه لما علم شيئة الله بطلاقها

الاثلاثا فثنتان) والله في  
 الاول مثلا ثلاثا تقع الاثنتين  
 لا تقعان الا واحدة تقع فالمستثنى  
 الثاني مستثنى من الاول  
 فيكون المستثنى في الحقيقة  
 واحدة (او) قال أنت طالق  
 (ثلاثا) لان نصف طلاقه فثلاث  
 تكمينا لان نصف الباقي بعد  
 الاستثناء (ولو عقب طلاقه  
 المغير او المعلق كانت طالق  
 أو أنت طالق ان دخلت  
 الدار (بان شاء الله) أي طلاق  
 (أو ان لم يشأ الله) أي طلاق  
 (أو الا ان يشأ الله) أي طلاق  
 (وقصد تعليقه) بالمشيئة او  
 بعدمها (منع اعتقاده) لان  
 المعلق عليه من مشيئة الله  
 او عدمها غير محرم ولان  
 الوقوع بخلاف مشيئة الله محال  
 ولو قال أنت طالق ان شاء  
 الله او لم يشأ الله طلاق

قوله العبادى وخرج بقصد التعليق مالم يوجب ذلك الى اسائه لتعديده اوقه مذهب التبرك وان اكل شئ بمشيئة الله تعالى ولم يعلم هل قصد (٣٣٧) التعليق اولاً او اطلاق قائم ساطق وان كان وضع ذلك

للتعليق لا تنفاه قصده كان الاستثناء موضوع للانحراج ولا يضمن قصده كما يمنع التعقيب بذلك انعقاد (كل عقد وحل) كعقوب مضار ومعلق وعين ونذر ويبيع وقسغ وملاذ (ولو قال ما طلق ان شاء الله (وقع) نظراً لتصوره النداء الشرح بمحول الطلاق حالته والحاصل لا يعلق بخلاف أنت، انى فانه كما قال الراعى قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال لقرب من الوصول أنت واصل ولا يرضى المتوقع شفاؤه قريباً أنت صحيح وينتظم الاستثناء فى مثله ولو قال أنت طالق ثلاثاً ياطلق ان شاء الله وقعت طلاقه وظاهر اطلاعتهم أنه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن حرم القاضى فيمن اسمها ذلك بأنه لا يقع

بأستواء قيل او برجحان وتوقف فيه الزر كشيء حل ووعش أى الشك فى اصله او عده او محله أى وما يذ كرمه كالو قال لزوجته او اجنبة او لزوجته احداً كما طلق وعبارة ذى وجو أى الشك فى الملاقى ثلاثة اقسام شك فى اصله وشك فى عده وشك فى محله كمن طلق معينة ثم نسبها (قوله كأن) شك فى وجود الصفة أى وفى كونها الصفة الملقى عليها كأن دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخولها الدار او اولا وشك هل وقع منه تعليق لطلاق اولم يقع منه ذلك اهل علق او خجرا حل (قوله وبقاء الشكاح) عطف لانم (قوله ولا يخفى) الورع وهو هنا الاخذ بالاسوءم وهو فى الاصل التكف عن المحرم ثم استعبر هنا التكف عن الحلال برماوى (قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك)

لا نافع قول لم ينفه المعلق عليه كالأيقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لا ما تقول لو وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنفى عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فلان من وقوعه عدم وقوعه حل وقوله والمثالث لان المعنى الا ان يشاء الله عدم طلاقك فلا تطلقين لان الاستثناء من الايجابات نفى ويلزم منه ان الطلاق علق بمشيئة الله وقوله من مشيئة الله أى نصافى الاول ولزوما فى الثالث وأما قول بعضهم ان التقدير الا ان يشاء الله طلاقك فمخالفة لقاعدة أن الاستثناء من الايجابات (قوله قاله العبادى) عتبد (قوله او اطلق) فالصود الخارجة خمسة والحق الاطلاق هنا بالتبرك وفى الوضوء بالتعليق لان النية حرم فتبطل بصيغة التعليق بخلاف ما هنا وايضا قد أتى بمرجع المطلق ولم يأت بما ينافيه بل بما يلاجه اه عن (وله وبين) كقوله والله لا فعلن كذا ان شاء الله مر وأتى البارزى أنه لو فعل شيأى بالمضى ثم حلف بأن قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يحنث لان ذلك تعليق الجين لا فاعله كأنه قال أحلف ان شاء الله اه حل وقوله ونذر كلفه على كذا ان شاء الله ح ف (قوله فينتظم الاستثناء فى مثله) لانه يكون فى الاخبار لافى الانشاء الا ترى انه لا ينتظم ان يقال يا أسود ان شاء الله تعالى شوبرى باختصار ولو ادعى الاستثناء او المشيئة مدق الآن كذبته الزوجة بان قالت لم تديننى أولم تأت بالمشيئة فانه المصدقة فان قالت لم اسبح لم يلتفت الى قولها اه حل (قوله ان شاء الله) متعلق بعوله ثلاثاً (قوله وقعت طلاقه) لان المشيئة ترجع لغير النداء كما فى م قال حل قيل فى الاعتماد بالانثناء أى المشيئة مع وجود القامول نظر الا أن يقال هو غير اجنبى وتقديم أنه لا يضر (قوله بأنه لا يقع) يعتمد أى ما لم يقصد

بأستواء قيل او برجحان وتوقف فيه الزر كشيء حل ووعش أى الشك فى اصله او عده او محله أى وما يذ كرمه كالو قال لزوجته او اجنبة او لزوجته احداً كما طلق وعبارة ذى وجو أى الشك فى الملاقى ثلاثة اقسام شك فى اصله وشك فى عده وشك فى محله كمن طلق معينة ثم نسبها (قوله كأن) شك فى وجود الصفة أى وفى كونها الصفة الملقى عليها كأن دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخولها الدار او اولا وشك هل وقع منه تعليق لطلاق اولم يقع منه ذلك اهل علق او خجرا حل (قوله وبقاء الشكاح) عطف لانم (قوله ولا يخفى) الورع وهو هنا الاخذ بالاسوءم وهو فى الاصل التكف عن المحرم ثم استعبر هنا التكف عن الحلال برماوى (قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك)

لان الاصل عدم الزائد عليه (ولا يخفى الورع) فيما ذكر بأن يحتاط فيه لخبر دع ما يريبك الى ما لا يريبك رواه ابي مذي رحمه فان كان الشك فى أصل الطلاق الرجعى

راجح ليتبين الحمل أو الباطن  
 بدون ثلاث حدود النكاح أو  
 ثلاث امسك عنها وطلقة  
 فصل لغيره يقينا وإن كان  
 الشك في العدد أخذ بالاكثر  
 فان شك في وقوع طلقتين  
 أو ثلاث لم ينكحها حتى تتكلم  
 زوجها غيره (ولو علق انسان  
 بتقضيته) كأن قال أحدها  
 إن كان ذا الطائر غرابا فزوجتي  
 طالق وقال الآخر إن لم يكن  
 فزوجتي طالق (وجهل)  
 الحمال (فلا) يحكم بطلاق  
 على أحدهما لأنه لو انفرد بما قاله  
 لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق  
 الآخر لا بغير حكمه (أو علق  
 واحدا من الزوجتين طلقت  
 أحدهما) لوجود أحدي  
 الصفتين (ولزمه) مع اعتزاله  
 عنها إلى تبين الحال لا شتبه  
 المباحة بغيرها (بحث) عن  
 الطائر (وبيان) لزوجتيه إن  
 أمكن أن يتصل به حال الطائر  
 بعلامة فيه يعرفها العلم المطلقة  
 من غيرها فان لم يمكن لم يلزمه  
 بحث ولا بيان (أو علق بها  
 (زوجته وعده) كأن قال  
 إن كان ذا الطائر غرابا فزوجتي  
 طالق والآن بعدى حروجه  
 الحال (منع منها) لزوال ملكه

يقع إليه فيهم وهو واقع واشهر من غيرها وقوله إلى ما لا يربك متعلق بمجدوى أي  
 وانتقل إلى ما لا يربك (قوله راجح) فإذا تبين وقوع الطلاق تعقبه الرجعة حل  
 قوله أو الباطن بدون الثلاث كأن كان قبل المدخول أو كان بخلع فإذا حدد النكاح  
 وتبين أنه طلق كان ذلك قائما مقام الرجعة حل وفي قل على الجلال ويعتد بهذا  
 التجدد دون تبين له الطلاق أيضا ويلزمه ما عقده من الصداق (قوله أو بثلاث) أي  
 هل طلق ثلاثا أو لم يطلق شيئا حل والحاصل أنه فرع ثلاث تقرعات على الأولى  
 وعلى الثانية تقريرا واحدا وهو قوله وإن كان الشك الخ (قوله لم ينكحها) أي ندب إلى أن  
 هذا من الزرع (قوله إن لم يكن) الأصح أن لم يكن إياه حل ولو حلف كل من شخصين  
 أنه يطعن طعنه مثلا قبل الآخر فالحيلة في عدم حنثهما أن يتخطوا ويطنعا معا  
 فلا يصح كل منهما لعدم العلم بسبق طعنه أحدهما اه بائي ع (قوله وحل)  
 الجلال فان علم عمل بمقتضاه ما لم تكن محاورة والأه وحلف ينفع فيه غلبة الظن  
 فلا يقع كافي زوى وقل على الجلال لأن قصده حثيث تحقيق الخبر بحسب ظنه  
 فلا يضرب بين خلافه وليس قصده التحليل ومن هذه أي قوله حل بمقتضاه ما وقع  
 في بلاد الشام إن امرأة غيرت هبتها زوجا ما زال زوجها وقيل له هذه زوجتك فقال  
 إن كانت زوجتي وهي طالق وتبين أنها زوجته وقد أفق شيئا م بوقوع الطلاق  
 أخذان هنا أما إذا جرى بينهما محاورة كان حلفا لا تعليفا فاذا غلب على ظنه صفة  
 واعتمد عليها في حلفه وتبين خلافها لم يقع اه زوى (قوله واحدهما) أي البقيتين  
 هذا شك في محله حل قوله لزوجتيه كأن خاطب بكل تعليق معينة منها كافي ع (ش  
 كأن قال إن كان هذا الطائر غرابا فزوجتي هند طالق وإن لم يكن فزوجتي دعد  
 طالق (قوله لوجود أحدي الصفتين) إن قلت كذلك في الصورة التي قبلها وجود  
 أحدي الصفتين قلت هو كذلك إلا أن المعلق هنا واحد بخلافه ثم اه شينا فقله  
 لوجود أحدي الصفتين أي مع اتحاد المعلق (قوله وبيان لزوجتيه) أي بين زوجتيه  
 المطلقة منها ويجب عليه اعتزالهما كافي ع (قوله لم يلزمه بحث) ويستبرأ جثتها  
 حل (قوله فلا يمتنع بالزوجة) ولا ينظر إليها حتى يغير شدة حل (قوله إلى بيان)  
 والظاهر وجوبه وصحته يقتضي عدم وجوبه فاذا بين بأن قال حنث في الطلاق فان  
 صدقه العبد ذاك والابن كذبه وأدعى الحق حلف السيد فان نكل حلف العبد  
 وعنى فان قال حنث في العبد عنى فان صدقته فذاك والاحاف فان نكل حلف  
 وما عتق والظاهر أن له أن يصدق على من وقع عليها الطلاق بائنا حل (قوله لزوجته)  
 فيه إشارة إلى إمكانه فان لم يمكن فقياس ما تقدم عدم لزوم كذا في الحاشية وبه

عن أحدهما فلا يمتنع بالزوجة ولا يصدق له بد ولا ينصرف فيه (إلى بيان) لزوجه وعليه مؤثرهما إليه فظفر

ويأتي مثله في مسئلة الزوجتين (فان مات) قبل يسائه (لم يقبل بيسان وارثه) بقدر ذمة بقولي (ان اتهم) بأن بين الخنث في الروجة فانه منهم باسقاط ارثها وارثه في العبد (بل يترع) بينهم فاعل القرعة يخرج على العبد فانها مؤثرة في العنق دون العالاق (فان قرع) أي العبد أي (٣٢٩) خرجت القرعة عابه (عني) بالان كان التعليق في العبة أو في مرض الموت وخرج من الثالث

أو أجاز الوارث وورثت الزوجة  
الا اذا دعت طلاقاً بأنها  
(أو قرعت) أي الزوجة أي  
خرجت القرعة عليها (في  
الاشكال) اذا لم تر القرعة  
في الطلاق كما مر والورع  
ان تترك الميراث اما اذا لم يتم  
بأن بين الخنث في العبد  
فيقبل يسائه لانه انما ضر  
بنفسه (ولو طلق احدي  
زوجتيه شيئاً) كان خاطبها  
بملاق وحدها أو نواها  
بقوله احداً كما طلق  
(وجهها) كان نفسها أركان  
حال الطلاق في ظلة فهو  
أولى من قوله ثم جهلها  
(وقف) وجوب الأمر من قربان  
وغيره (حتى يعلم) هل ولا يطالب  
بيان (لها) ان صدقناه  
في جهله بما لان الحق لهما  
فان كذبناه وبادرت  
واحدة وقالت أنا المطلقة  
لم يكن في الجواب نسيت  
أولاً أدري لانه الذي ورط  
نفسه بل يثبت أنه لم يطلقها  
فان ذلك حلفت وقضى  
بملاقها (ولو قال لزوجتي  
وأجنبية احداً كما طلق  
وقصد الأجنبية) بأن قل

نظر اما أولاً فالفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو ان التكليف بالانزام انما يكون عند  
الامكان فيحصل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يتوقف على إمكان البيان  
بل يغيبه سواء أمكن حصوله أولاً ما انساها في لوم هنا حتى يكون قياس ما تقدم  
عدم لزومه في قول الشارع لنوقعه نظراً لم شوبرى وأجيب بأن الدم عني عند  
(قوله ويأتي مثله) أي يكون عليه مؤتمتاً اه شيخنا قوله بل يترع بينهم (ويكتب  
في رقع القرعة حشاً لا حش (قوله على العبد) أي له وقوله القرعة عليه أي له  
(قوله بقي الاشكال) ولا تباد نانيا حل وشرح الرمز وقول البرماوى تعاد نانيا  
وثالثه حتى يخرج على العبد (قوله والورع) ان تترك الميراث ولو في الضرورة في أي فيما  
اذا قرع العبد وهو واضح وفيما ذكر قيمت الروجة وهي صورة الاشكال وكلام الشارع  
يوهم ان لها الا سبيل الى الميراث مع انه لا يرث مع الاشكال وأجيب بأن معناه  
ترك الميراث ولو لم يحتل بالان تعرض عنه وتب حدته البقية الورثة فيتمكن من اخذ  
الجميع ولا يوقف لما شئ حل مع تغييره وقول زى يمكن حل كلام الشارع أي قوله  
الورع الخ على صورة خروج القرعة على العبد (قوله لانه) انما أمر نفسه فلو اضر غيره  
بأن كان هناك دين وإن لم يكن مستغفر فالقرع نظر الحق الدائن وبراءة ذمة الميت  
حل (قوله أو نواها بقوله احداً كما طلق) وجهها أو بقوله وجهها ندفع السكرارين  
هذان بين قوله بعد لوقال لزوجتيه احداً كما طلق فانه شامل لما اذا نواها لكنه لم يجهلها  
اه حل (قوله فهو أولى الخ) أي لان الواو ملحق بالجمع فتصدق بالجهل الممارن للطلاق  
وقد صوره الشارع بقوله أو كانت حلة العالاق في ظله زى (قوله وقف) وجوباً  
لحرمة احدها بقيناً ولا دخل للاجتماع فيه مر (قوله من قربان وغيره) يشمل  
النظر بتغير شهوة حل (قوله ان صدقناه أو سكتنا) حل (قوله بل يملف اه لم يطلقها)  
واذا حلف هل تقاطق الثانية بذبحي أن لا تطلق حل وتوقف البرماوى فقال واذا  
حلف هل تمنع الثانية للطلاق أولاً ويلزم على كلام حل عدم وقوع الطلاق  
أصلاً مع ان الفرض انه طلق احداً الا أن يقال لما كان حلفه على علمه نظمه لم يحكم  
بوقوعه على الأخرى في نفس الامر تأمل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الا باطناً  
وليس له ان يبطأ الثانية لان رد البين ليس كالا قرار الصريح ولا يقال قياس  
ماسبق في اذ قال في بيانه أردت هذه حيث يجوز له ان يبطأ الأخرى جواراً وطاً الأخرى  
هنا لان ذلك اقراره صريح وقد فرقوا بين الاتراء لصريح وفي معنى فان قالت  
الأخرى ذلك فيعلم لهما فان نكل حلفت وطلقت أي ظاهر الا باطناً (قوله لا احتمال  
اللفظ لذلك) لانها محل للعالاق في الجملة ومن ثم لو قال لساو لرجل أو دابة ذلك وقال

صدقتها (قبل) قوله (بيمينه) ٨٣ يحتمل  
قال رتب طالق (واسم زوجته زينب) وقد دأب جنية) اسمها رتب فلا يقبل قوله ظاهر الامة بخلاف الظاهر (أو)  
قال (لزوجتيه احداً كما طلق) وقع ولا يتصرف وقوعه على تعيين أو بيسان

ولهذا منع منها قبل ذلك (ورحمته غورا) بقدرته بقوله (في) طلاق (بأن تعيينها ان أهم) ما في طلاقه (وبما ان عين)  
 داية لا تعرف المطلقة منهما فان أنكر ذلك بلا عزمي (٣٣٠) فان امتنع عز (و) وجب (اعتزلها)

قصدت الرجل أو والد له لم يقبل ولو قال لا ثم زوجته ابتك طلاق وأراد عمير زوجته  
 صدق لذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت ما يقع طلاق على غير زوجته والام تطلق  
 زوجته حل قوله ولا يقبل قوله ظاهرا ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره وعلى  
 تلك الاحتمية والاقبل قوله ظاهرا وبهذا يجمع بين الكللين فيهاهما حمل  
 على ما ذكره يعرف وقوع طلاق عليها شيئا (قوله ولهذا منع منها) أي ولو قال  
 راجعت المطلقة منها لم يكف لانها ما كيا في كتاب الرجعة فطريقه ان  
 راجع كل واحدة على انفرادها ع ش على در (قوله فلا يتوقف وقوعه) على  
 تعيين وقتها لعدة من الافظ أيضا ان قصد معينة والا في التعيين ولا بدعي في تأخير  
 حسابها من وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تجب في النكاح للعاسد بالوطء  
 ولا تحجب الامن التفرق شرح م ر (قوله تعيينها ان أهم) أي فالتفرق بين  
 التعيين والبيان ار محل الطلاق وهو الزوجة معينة بالظن في البيان وغير معين  
 في التعيين (قوله لذلك) أي محبها عنده (قوله اما الطلاق الرجعي الخ) عبارة  
 شرح م ر اما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما بقيت العدة فاذا انقضت لزمه  
 في الحال لان الرجعية زوجة (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق  
 بانسا وهو كذلك الاختلاف في انها طلقت بالافظ أو لا فيسقط الحد لاشبهة عن  
 وعسارة ذى وذلك لان في مسألة التعيين وجوبا بان الطلاق لا يقع الا عند التعيين  
 فصارت شبهة وافية للحد بخلاف مسألة البيان (قوله وان بين الخ) أي لانها  
 كانت معينة في ذهنه حال الطلاق (قوله أو هذه مع هذه) أي وقد أشار الى  
 معينة في الصور الثلاث وقوله أو هذه أي شيئا الى واحدة هذه مشير الى اخرى  
 كما في أصله مع شرح م ر (قوله طلقنا ظاهرا) والا فالملطقة في نفس الامر واحدة لان  
 العبارة الواقعة منه احدا كما طالق (قوله فان نواها) هل المراد والاحالة هذه أي قال  
 ذلك بعد قوله اردت هذه وهذه الخ وان هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو نواها  
 بقوله احدا كما طالق فان كان الاول فينبغي وقوع طلاقها عليه ظاهرا ما أخذته  
 بقوله اردت هذه وهذه حل وسبق كلامه يدل على الاول (قوله لا تطلقان) أي  
 في الباطن اما في الظاهر فتمت لقان ذى كافر في المتن قال ع ش وظاهر شرح م ر  
 عدم الوقوع مطلقا لا بالظن ولا ظاهرا وفي قل على الجلال قوله فان نواها جميعا أي  
 بقوله احدا كما طالق فالاوجه انهما لا يطلقان أي معايل تطلق واحدة فقط فيساوي  
 ما قبله فهو دفع لتمام طلاقهما ما يخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مر ويحكم  
 بطلاق الاولى منها كما يأتي وهذا هو الذي يجب فيه في كلام الامام (قوله اذ لوجه

لا التماس البساحة بغيرها  
 (مؤتمها) هو اعم من قوله  
 ونفقتها بنفسها عنده حبس  
 الزوجات (الى تعيين اوبيان)  
 واذا عين اوبين لا يسترد  
 الصروف الى المطلقة لذلك  
 اما الطلاق الرجعي فلا يجب  
 فيه ذلك فور الان الرجعية  
 زوجة (والوطء) لاحداها  
 (ليس تعيينا ولا بيان)  
 للطلاق في غيرها لاختلال  
 أن يطل المطلقة ولان ملك  
 النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء  
 فلا يتدارك به ولذلك لا تحصل  
 الرجعة بالوطء فتبقى  
 المطالبة بالتعيين والبيان  
 فلمع من الطلاق في موطنه  
 لزمه المهر وان بين فيه اوى  
 بان لزمه الحد والمهر (ولو  
 قال في بيان اردت) للطلاق  
 (هذه فييان او) اردت هذه  
 وهذه أو هذه بل هذه  
 أو هذه مع هذه أو هذه هذه  
 (طلقنا ظاهرا) لا اقراره  
 بطلاقها بما قاله ورجوعه  
 بذ كر بل من الاقرار بطلاق  
 الاولى لا يقبل ويخرج بزبادي  
 ظاهرا الباطن فالملطقة فيه  
 من نواها فقط كما قاله الامام  
 قال فان نواها جميعا فالوجه

انهم لا يطلقان اذ لوجه لعل احدا كما علم ما جعلا ولو قال اردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الخ  
 الاولى فقط لنصل اثباتا بالترتيب أو قال اردت هذه ووردته استمر الابهام ونخرج ببيان ما لو قال في تعيينه شيئا  
 من ذلك فانه يحكم بطلاق الاولى فقط

لان التعيين انشاء اخذ بالاولا اخبار عن سابق وليس له الاختيار او ابدية فلهذا كراختيار غيره (ولو ماتا ارحداهما قبل ذلك) اى قبل تعيين الطلق (٣٣١) او بانه (يقبض بها البتة) به (البيان) (حكم الارث) وان كانت

(الح) لعدم احتمال لفظه لساواة طلاق احدهما ويخرج عن مسئلة البيان ويؤثر بالتعيين رى وعامة مرفيقي على ايهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وامر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فناسب التعليل وهذا من حيث الباطن فملنا بقضية النية الموافقة لفظ دون المخالفة له (قوله ان شاء اختيار) اى لالملة (قوله يقبض بها البتة) مصدر مضارع لمفعوله ويلزمه ذلك فوراً م (قوله احبار) اى بالملة المعينة في ذهنه (قوله فلو كانت احدهما الخ) مفرع على قوله لا تعينه سم (قوله فلا رث) لاحتمال ان المعلقة هي المسئلة ولا يقبل تغيير اوارث فلا تعين المسئلة للزوجة فان كانت الزوجتان مسلمتين اصطفتا على شئ لان فيهما زوجة وارثة البتة (فصل في بيان الطلاق السني وغيره) وهو البدعي على كلام الامل والبدعي والذي لا ولا على كلام المصنف فالترجمة شاملة لطريقتين قال ع ش وما يتبع ذلك كجمع الطلقات وما لو قال انت طالق وقال اردت ان دخلت الخ (قوله وفيه) اى الطلاق من حيث هو (قوله وفسرناه) السني بالمجاز فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذي لاسني ولا بدعي داخل في السني على الاصطلاح الثاني شيئا وقال بعضهم مراده بالجازئ لم ليس حراما فيشمل الاقسام الاربعة التي في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عن واحد فيه الصابط الا في وان كانت تعتبر الاحكام الاربعة كما انها تعترى الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب للسنة اى الطرية لان الذي لا ولا منسوب لها ايضا فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الاخرى السني منسوب اليها بمعنى المنسوب شيئا (قوله وقسم جماعة الخ) الضاهر ان هذا التقسيم لا يخرج عن التقسيم الاول لان الطلاق اما في زمن سنة او بدعة شيئا (قوله الى واجب) اى بخبر لان الواجب اما الطلاق او الفدية ويجوز ان يعمل على الوجوب العيني بان امتنع من الوطء او قام به عذر كحرام اى وامنع ان يقول اذا حلت فقت كما في شرح الروض (قوله كسنة الخاق) اى اساءة لا تحتمل ولا تفعل امرات فيها اساءة اه شيخنا عزيزي (قوله كسنة المحال) اى وهو هو اما حل (قوله وشارا الامام) عبر المصنف بشار لان الامام قال في هذه طلاقا غير مكروه وليس نصافي الاباحة لانه يحتمل خلاف الاولى (قوله بطلاق من لا هو اما) اى وهي مسنقة الحال حل (قوله اى الاقراء) يصح دفعه ونصه تقدير الافعال او المفعول والمعنى على الثاني شرعت فيها (قوله بان كانت حائلا او اما من زنا هاتان صورتان نضر بان في الاربعة المذكورة

الحال وحرام كطلاق البدعة وشارا لامام الى المباح بطلاق من لا هو اما ولا تدمع نفسه بموتها من غير تنع بها وعلى الاول (طلاق موطوءة) ولوفي دبر (تعتد اقراء سنى ان ابتدأها) اى الاقراء (عقبه) اى الغالاق بان كانت حائلا او اما من زنا وهي تحيض وطاعة مع آخر نحو حيض او في طهر

قبل آخره أو ملق طلاقها

بعضى بعضه أو بآخر نحو حيض  
(ولم يعلق) هاتفي (طهر طلقها  
فيه أو علق) طلاقها (بعضى  
بعضه ولا) وطئها (في نحو  
حيض قبله ولا في نحو حيض  
طلق مع آخره أو علق به)  
أى بآخره وذلك لاستعقابه  
الشرع في العدة وعدم  
الندم في من ذكرت وقد قال  
تعالى إذا طلقتم النساء  
فطلقوهن لعبدتهن أى في الوقت  
الذى يشترع فيه في العدة  
وفي الصحاح أن ابن عمر  
طالق امرأته وهى حائض  
فذكر ذلك عمر لعبي صلى  
الله عليه وسلم فقال مره  
فليرحلها ثم ليسكها حتى  
تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن  
شاء أمسكها وإن شاء طلقها  
قبل أن يجامع فذلك العدة  
التي أمر الله أن تطلق لها  
النساء واختلف في علة  
الغاية بتأخير الطلاق إلى  
التأخر الثاني وإن لم يكن  
شرطا لتقيل ثلاثين الرجعة  
لغرض الطلاق لو طلق  
في التأخر الأول حتى قبل  
أنه يدرى الوطء فيه وإن كان  
الأمع خللانه وقيل عقوبة  
وتعليق (ولا) بأن كانت

في قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ وأخذ هذا من قول المتن ولم يبطأ الخ لصورة  
الأولى في الشارح هي عين الرابعة في المتن والثانية والثالثة في الشارح هما عين  
الأولى والثانية في المتن والآخر في الشارح هي الخامسة في المتن يقطع الظاهر  
عن النفي في الجميع ولم يذكر الثالثة التي في المتن وهى قوله ولا في نحو حيض قبله  
مع الصور الأربعة المذكورة في الشارح لأن الطلاق فيها يدعى فصولا السنن ثمانية  
ويستفاد من كلامه أن ضابط السنن هو أن يقع في أثناء طهرتهيز أو قبله مباشرة  
أن لا يبطأ فيه ولا في حيض قبله أو يقع مع آخر حيض كذلك فكان الاظهر ذكر  
تلك الصور في المتن ويجعل في الوطء قيدان من غير ذكرها بعد النفي (قوله قبل  
آخره) وأما إذا كان طلقها في آخره فبدعى كيانا والحاصل أنه اعتبر في كونه  
سنيا قيد الأربعة ولما قوله موطوءة فإنها قوله فتدبر أقراء وثالثها قوله أن ابتدأها  
عقبه ورابعها قوله ولم يمتأ في طهر الخ وهو قيد واحد اشتمل على في الوطء في أمور  
خمس ثم إن القيد الأولين القسم لكل من السنن والبسدى والتبني بينهما نماهو  
بحسب القيد من الآخرين فان وحدا كان سنيا وان اتفق أو أحدهما كان بدعيا  
وان انتفى الأولان أو أحدهما كان لا ولا (قوله أو بآخر نحو حيض) بأن قال أنت  
طالق مع أو في أو عند آخر حيضك مثلا (قوله أو علق طلاقها) عطف على  
طلقها (قوله ولا في نحو حيض الخ) قضية وان وطئ في طهر قبله وهو كذلك  
لأن الحيض يدل على أنها لم تغلق ح ل (قوله وذلك) أى وجه كونه سنيا وقوله  
لاستعقابه الشرع مصدر مضاف لفعل والشروع فاعله (قوله وعدم الندم) فالسنن  
ما استعقب فيه المطلق الشرع في العدة مع عدم احتمال الندم له أه ح ل (قوله أى  
في الوقت الخ) واعتبار عدم الندم أخذ من الآية من دليل آخر ح ل (قوله بتأخير  
الطلاق) أى الحاصلة بتأخير الطلاق (قوله ثلاثين الرجعة لغرض الطلاق)  
في الدليل حذف أى وقد بينا عن ذلك الكاح لغرض الطلاق في صورة المحلل فالرجعة  
مثله وهى منى عنها حيث ح ل (قوله وقيل عقوبة) أى لابن عمر ح ل (قوله بأن  
كانت حاملا من زنا وهى لا تحيض) أى في مدة الحمل فقط وقوله أو من شهة أى مطلقا  
تحيض أولا وما تان الصور أن تحترز قوله فإن كانت حائلا أو حاملا من زنا وهى تحيض  
وقوله أو علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ أى أو كانت حائلا أو حاملا من زنا  
وهى تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا تحترز قوله وطلقها مع آخر نحو حيض وقوله  
أو بآخر طهرتهيز قوله أو في طهر قبل آخره وقوله أو طلقها مع آخره تحترز قوله أو علق  
طلاقها بمعنى بعضه وقوله أو في نحو حيض قبل آخره تحترز قوله أو بآخر نحو حيض

ح ل وقد اشتمل هذا المختار على عشر صور لان قوله بان حك انت حامل من زنا وهي  
 لا تحيض او من شبهة صورتان وقوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ فيه  
 ثمان صور لانها اما حائل او حامل من زنا وهي تحيض فانها ثمان صورتان تضربان  
 في الاربعة المأخوذة من قوله او علق طلاقها الخ مع الصورة من السابقة وقوله  
 او وطئها في طهر الخ محتمل زانقيد الاخير وهو قوله ولم يطأ في طهر الخ وقد اشتمل هذا  
 المختار على خمس صور اشارة لاقتنين بقوله او وطئها في طهر الخ واقتنين بقوله او وطئها  
 في نحو حيض قبله وواحدة بقوله او علق به تضرب الخمسة في ثلث وهما المستفادتان  
 من قوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ وهما الحائل والحامل من زنا  
 وهي تحيض وكلاهما مفاهيم القيد الاخير فيحصل ان صور البدعي عشرون ترجع  
 الى صميين قسم لا تسعجب فيه الشرع في العدة وهو عشر صور محتمل زقوله  
 ان ابتدأها عقبه وقسم تستعجب فيه الشرع في العدة وهو عشر زقوله ولم يطأ  
 في طهر الخ وقوله على خمس صور وقال بعضهم ستة بجعل الضمير في قوله او في نحو  
 حيض قبله للظهر بقسميه فيكون فيه صورتان وبعده صورتان فتكون الصور  
 اثني عشر يضرب اثنتي عشرة الحائل والحامل من زنا في سنة وهذه اثنا عشر  
 منها ستة عقلية لا خارجية أي موجودة في الخارج وهي الحاملة من ضرب الحامل  
 من زنا في الستة التي ضرب فيها الحائل والحامل من زنا لان علة كون الطلاق  
 بدعيًا ادائه الى الندم بالوطء المذكور لا احتمال جاهل منه والحامل من زنا لا يمكن  
 علوقها حالة الحمل فيستدركها لا بدقوى الى الندم فينبغي قصر قول الشارح او علق  
 طلاقها على الحائل ويكون معنى قوله او علق الخ أي أو لم تكن حامل من زنا ولا من  
 شبهة بان كانت حائلا وعلق الخ فتكون الصور احدى عشر واثني عشر مستمعة مفهوم  
 القيد الاول وخمسة اودنة مفهوم القيد الثاني وكون الصور اثنتي عشرة من صورة  
 عقلية لا خارجية كما عرفت والكلام الاتي مبني عليها (قوله وهي لا تحيض)  
 محتمل زقوله وهي تحيض ركان الاول أن يقول بان لم يتدنه أي الاقراء بان كانت الخ  
 أي شاء على ان زمن الحمل لا يحسب من العدة كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي  
 انه اذا سبق حمل الزنا حيض أو نفاس حسب قرء حيث حاضت بعده فلا وجه  
 لكونه بدعيًا ولا يجعل على من لم تحض قبله لان الفرض انها تعتد باقراء ولا يوجد لك  
 الا اذا سبق لها حيض احل ل أي لانها اذا لم يسبق لها حيض تعتد بالاشهر  
 (قوله وان سألته طلاقا) للرد على القائل بان الطلاق لا يكون بدعيًا ولا يحرم  
 حيث دللنا بها بطول العدة والامع التصريح لانها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن

وهي لا تحيض او من شبهة  
 او علق طلاقها بمعنى بعض نحو  
 حيض أو آخر طهر أو طلقها  
 مع آخر أو في نحو حيض  
 قبل آخر أو وطئها في طهر  
 طلقها فيه أو علق طلاقها  
 بمعنى بعضه أو وطئها في نحو  
 حيض قبله أو في نحو حيض  
 طلق مع آخر أو علق به  
 (بدعي) وان سألته طلاقا  
 بلا عوض



كلتي شئ م ر (قوله أو اختلها اجنبي) أي ما لم تأذن له في الاختلاع فان أذنت له  
في اختلاعها فمعه أنه كاختلاع نفسها ان كان بماله والارام كاختلاعه شرح م ر  
وقوله ان كان بماله أي ان كان الاذن في اختلاعها بماله وان اخلع من ماله لان  
اذن ما هي الوجه المذكور محقق لرغبها ع ش على م ر (قوله وذلك لخالفته الخ)  
غرضه اثبات صور البدعي الاثني والعشرين بالدليل لكنهم اصبهان قسم ليس فيه  
استعقاب الشروع في المدة وهو عشرة التي هي معتز قوله ان اذنتها عقبه وقسم  
فيه استعقاب وهو اثنا عشر التي هي معتز قوله ولم يطأ في طهر طلق فيه الخ فاشار  
للعشرة بقوله وذلك لخالفته فيما اذا طلقها في حيض أي تقيضا أو تعليقا وهي حائل  
أو حامل من زنا هذه أربع صور ذكرتها بقوله زنا لا تقيض فيه ورزق  
حل شبهة وأشار إلى أربعة بقوله وآخر طهر الخ أي وهي حائل أو حامل من زنا وأشار  
لثقتي عشرة بقوله ولادته فيما بقي أي وهي اصورا اثنا عشر أي اداء قربا في أربع  
صور وهي ما اذا وطئ في الطهر الذي طلق في اثنا عشر تقيضا أو تعليقا وهي حائل  
أو حامل من زنا وهي تقيض أو عيدا في ثمانية اشارة لها بقوله وألحقوا الوطء  
في الحيض أي الذي طلق في طهر بعده تقيضا أو تعليقا أو الذي طلق مع آخره تقيضا  
أو تعليقا وفي كل من الاربعة هي اما حائل أو حامل من زنا وهي تقيض تأمل وانظر  
أي حاجة الى الالحاق مع ان التعليل شامل لما ذكر نعم ان خص قوله لادته الى  
الندم بالاداء القريب احتجج الى الاتحاق المذكور (قوله وزمن حل زنا لا حيض  
فيه) أي ولم تحض قبله ولم تنفس واما الواحشت أو نفست قبله فانه يعد طهر أعان وقوله  
ولم تحض قبله خروج عن الموضوع لانها حينئذ لا تمتد بالاقراء بل بالاشهر ان تمت  
قبل الولادة وان حصلت الولادة في أنشائها انتقلت الى الاقراء لان الطهر الذي  
يحصل بعد الولادة تقدمه نفاس فكل ما معمول على هذه الحسالة لان زمن الحمل  
حينئذ لا يحسب من العدة قال حل بخلاف ما فيه حيض لا قضاء عدتها بالاقراء  
والكلام فيمن نكحها حامل من الزنا واما لو زنت وهي في نكاحه فجلت جارية  
طلاقها وان لم تحض لعدم م ر النفس على عشرتها حينئذ فانه حرقا لا شيء أو هو  
عقبه غير ان كلامهم يخالفه ان المتأخر رآه يضرده لا تضرره (قوله فلا يمسكته  
الندارك) لكونه استوفى عدد الطلاق (قوله وكون بغيته) عطف على ماعل  
أي وانما احتمل العلوق لكون بغيته الخ وهو جواب سؤال قد بره كيف حوزتم  
العالم مع الحيض مع أن الرحم اذا كان فيه الحيض لا يقبل المتى ولو لم يأت الحامل  
تقيض فذاك بعد اشتغاله بالمتى فأجاب عنه بقوله لا احتمال الخ (قوله ونهيا) أي

أو اختلها اجنبي وذلك  
لخالفته فيما اذا طلقها  
في حيض قوله تعالى فطافوهن  
لعدتهن وزمن الحيض  
لا يحسب من العدة وبالله  
الغالب وزمن حل زنا لا حيض  
فيه وزمن حل شبهة وآخر  
طهر طلق به الطلاق أو طلق  
هـ والعنى في ذلك تضررها  
بطول مدة التبرص ولادته  
فيما بقي الى الندم عند ما هود  
الحمل فان الانسان قد يطأ  
الحائل دون الحمل وعند  
الندم قد لا يمكنه التدارك  
تقيضه وهو الولد والنفوس  
الوطئ في الحيض بالوطئ  
في الطهر لاحتمال العلوق  
فيه وكون بغيته مما دفعته  
الطبيعة أو لا ريبا للخروج  
والنفوس بالوطئ في الدبر  
بالوطئ في القبل

لثبوت النسب وجوب العدة بما واستدخال المني كالوطى ونحوه وعلقه في بعضه مع نحو الأولى ومع قول ولا في  
فموجب طلق مع آخره وعلق به ومع أشياء (٣٣٥) آخر من زياد في ومن البديهي ما لو تيسر لأحدى زوجتيه ثم طلق

الأخرى قبل المدة عند ما  
فانه يأثم كما ذكره الشيطان  
ويستثنى من الطلاق في زمن  
السدة طلاق المولى اذا  
ما ولب به وطلاق القاضى  
عليه وطلاق الحكيم في  
الشقاق فليس يبدى مكانه  
ليس بسنى (وطلاق غيرها)  
أى غير الموطوءة المذكورة  
بأن لم نوماً وكانت صغيرة  
أو أيسة أو حامله (وخلع  
زوجة في زمن (بدعة بعض  
منه) سنى (ولا) بدعى لانه  
ما مرفى السنى والبديهي ولان  
اقتداء المختلفة يقتضى حاجتها  
الى الخلاص بافراق ورضاها  
بطول التبرص وأخذ العوض  
بؤكد داعية الفراق وبعد  
احتمال الدم والحامل وان  
قصرت بالطول في بعض  
المسوق قد استعقب الطلاق  
شروعها في العدة ولا تدم  
ومن هذا القسم طلاق  
المغيرة لانه لم يقع في طه بحيث  
ولا في حبس محقق (والبدعي  
حرام) انتهى عنه والعبارة في  
الطلاق المعبر بوجهه في المعلق  
بوقت وجود الصفة لا لا اذا  
جهل وقوعه في زمن البدعة  
فالطلاق وان كان بدعي

قبل أن يعاذاً وطى بعد ذلك وخروج الحيض بعد الوطء لا يدل خروجه على براءة  
الرحم لانه تنبأ بالخروج قبل الوطء ومصار في فهم الرحم لكن هذا التعليق انما يظهر  
على القول بأن الحامل لا تقيض والمتمد خلافة شيخنا عزير (قوله لثبوت النسب)  
المتمد عند دم وعدم ثبوت النسب بالوطء في الدبر أيضاً (قوله واستدخال المني)  
ولو في الدبر شوبرى (قوله وطلاق المحكمين) أى أحدهما هو حكم الزوج اذا رأى فيه  
مصلحة اه شيخنا وانما نسبه للحكمين معاً من حيث انهما يتداوران فيه ويتواءمان  
عليه وان كان الذي يوقعه هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت الغير أربعة  
كما ذكره الشارح وقوله وخلع زوجة الخ صورة ويزاد عليها الثلاثة التي ذكرها  
الشارح بقوله واستثنى من الطلاق في زمن البدعة الخ ويزاد عليه أيضاً المتغيرة فجملة  
صور الذي لا ولا تسعة وسبأ في العدة ان المتغيرة تعتد بثلاثة أشهر وانما اذا طلقت  
في أثناء شهر حسب قرء ان كان الباقي ستة عشر يوماً وان كان خمسة عشر فأقل  
لم يحسب قرء واحداً بل قد يقال القياس انهما ان طلقت في أثناء شهر وقد بقي منه  
خمس عشرة فأقل فالطلاق بدعى لان هذا الباقي لا يحسب قرء افعى لا تنزع  
في العدة عقب الطلاق فليست وسبأ في الشارح ما يخالفه الا ان يحمل على ذلك  
اه سم (قوله وخلع زوجة) هذا خارج بقوله طلاق وليس المراد بالطلاق ما يشمل  
الخلع وكان من حقه ان لا يذ كرخلع الا حنى ثم يذ كر هنا حل (قوله بعض منها)  
قتضيه انها لو طلقت على ألف فطلاق مجاناً كان بدعي الا ان مراد بالعوض  
منها ذ كر حاله حل (قوله لا تنشاء ما مرفى السنى والبديهي) أى من تليها وفيه ان  
الذي مرفى السنى هو استعقاب الشروع في العدة وهو غير متحقق هنا لانه حاصل  
ومما يقويه قوله بعد قد استعقب الطلاق الخ وأجيب بأن المدعى لا تنشاء ما مرفى  
في السنى والبديهي من التعليقين معاً فلا نسأ في وجود أحدهما مناهو واستعقاب  
الشروع في العدة شيخنا (قوله وسن لغاها رجعة) وان لم يحرم له كافي التعليق  
شوبرى واذا رجح ارتفع الاتم من أصله وحل الاستعقاب ما لم يفصد الرجعة للطلاق  
والا كانت مكروهة على ما تنقسم اه حل وبعبارة م ر واذا رجح ارتفع الاتم  
المتعلق بمقتضى الرجعة فاطعة لآخر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل  
المعصية وبما تقر وان دفع القول بأن دفع الرجعة للتقريم كالنوبة يدل على وجوبها  
اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضى وجوبه (قوله  
رجعة) أو يفيد بدان كان المطلق بأشياء م د شوبرى (قوله خبر ابن عمر) انه ان ابن  
عمر لم يؤمر بالرجعة وانما أمر أبو به يأمره والامر بالامر بالشيء ليس أمر بالذات الشيء

لا اثم فيه (وسن لغاها له) اذ اليه (وف بعدد العدة في (رجعة) نأين ابن عمر السابق

الذي دوا بقية من مائة راجعاً إلى المظهر قبل ان يجيها ان ارادو يقاس بما فيه بقية سرور البدهي وسن الرجعة ينتهي  
 زوال كسب المبيعة (ويؤيد ان في لغة المولفة حسنة واحسن مطلقاً او اجله ارائت طائق لبدعة او طلاقة مبيعة  
 راجع بلانق او فتنه وهي في حال سنة في الاربع الاول، او) (٣٣٦) في حال (بدعة) في الاربع الآخر

(طلعت في طالعها) (والأى) (أو) (لم تكن إذا كفي حال سنة في الأربع الأول ولا بدعة في الأربع الآخر (في البعثة) تطلق كسائر صور تعليق فان نوي بقالة تعظيظا عليه أن كادت في حال بدعة في الأربع الأول أو سنة في الأربع الآخر ونوي الوقوع في الحال لان طلاقها في الأربع الأول حسن لسوء خلفها معقلا وفي الأربع الآخر قبيح لحسن خلفها مشلا وقع في الحال هذا كله اذا عمله لمن يكون طلاقها سنة أو بدعة فان وقع له لن لا يتصف طلاقا بذلك وقع في الحال مطلقا ولو نوي ذكر السنة أو البدعة (أي) قال أنت طالق (طلقة سنة بدعة أو حسنة قبيحة وقع حالا) ولقد ذكرنا ههنا من لصاحبه انهم انفس كل صفة يعني كالحسن من حيث الوقت والقبح من حيث العدد قبل وان تأخر الوقوع لان ضرور وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع فلهذا الشيطان عن السرخصى وإقدام (وجازع المطلقات) لو بدعة لانتفاء المحرم له والاولى له تركه بان يفرق عن على الاقرار أو الاشهر ليمكن من الرجعة أو التجديد ان ندب قال الزكشي واللام في الطلاق الهود الشرعي وهي الثلاث فلو طلق

أدخال الروياني عزرد وظاهر كلام ابن الرقعة أنه يأنم انتهى (ولو قال) فوطوءه أنت طابق (فلا نا أو بلا نا)  
 أحسنه ونفسه ما تنفره على إقراره) بأن قال أوقعت في كل فوطولة (قبل من ينفق تعويم الجمع) للثلاث دفعه كما ينبغي  
 لملاحظة تفسيره ولا عفاه

(ودين غيره) أى وكل الى دونه فبأنه لا يقبل ظاهر الخلقه متضمنى اللفظ من وقوع الفراق دفعه فى الحاصل فى الاول مرة فى الثانية أن كان طلاق المرأة فيه منبذاً وحين فظاهر أن كان بدعيه يعل بائنه ما كان ما قابلاً من راجعها ويظهرها وما تمسكه ان ظنت صدقه بقربنة (٣٣٧) وان ظنت كذبها فلا وان استوى الامر ان كره لما

تمسكه وفى الثانية قال الشافعى  
رضي الله عنه له العايب وعليها  
الحرب (و) د من من قال أنت طالق  
وقال أدت ان دخلت العايب فلا  
(و) ان شاء زيد أى طلاقك بخلاف  
ان شاء الله لأنه يرفع حكم الطلاق  
وماقبله يخصه بحال دون حال  
(و) دين (من قال نساءى طولانى  
أو كل امرأتى طالق وقال أدت  
بعضهن) فيجعل بما أرواه ما طنا (ومع  
قربنة كان) هو اولى من قوله بأن  
(خاصته) زوجته (فصالت) نه  
(تزوجت) على (قَالَ) منكراً لهذا  
(ذلك) أى نساءى طولانى أو كل  
امراتى طالق وقال أدت غير  
الخاصة (يقبل) ذلك منه رعاية

للقربنة

﴿فصل فى تعليق الطلاق بالاوقات  
وماذ كرمعه﴾ هو (و) أنت طالق  
فى شهر كذا (و) فى (غرة) أو (أوله)  
أو رأسه (وقع الطلاق بأول جزء  
منه) وهو أول جزء من ليلته الأولى  
ووجه فى شهر كذا بأن المعنى اذا  
جاء شهر كذا وجبته ينطق بجسمه  
أول جزء منه (أو) فى (نهاره) أى  
شهر كذا (أو أول يوم منه فبغير أوله)

شعباً عز بنى (قوله ودين غيره) التدين لغة أن يوصل الى دونه واصطلاحاً هدم  
الوقوع فيما بينه وبين الله تعالى أن كان ما دفع الى الوجه الذى أراد امداداً شوبرى  
(قوله ولما تمسكه) أى بزهاذك اه ويشيدى (قوله وفى الثانية) وهى ما لو ظنت  
كذبه (قوله لأنه يرفع حكم الطلاق) فيه أنه لو قال أنت طالق وقال أدت من وثاق  
ولا قربنة فانه يدين مع أنه يرفع حكم الطلاق من أمه وأجيب بأنه تأويل وصرف  
اللفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته ومثله لو قال لا أدخل دار  
زيد وقال أدت ما ساكنه دون ما ساكنه فانه لا يقبل ظاهره اريد من كفى حل (قوله  
ومع قربنة) حسناً فمع اتفاق بقوله لا أتى يقبل حل (قوله وقال منكراً) ولا بد  
أن يكون قوله هذا ما لا يكلامها كأنه عريه الفاء وعجازه م رفقال فى انكاره  
المتصل بكلامها أخذاً مما باقى (قوله يقبل ذلك) أى ظاهره لو طنا والاقبل  
أيضاً بل اقربنه كما مر فى قوله ودين من (و) لأنه يقبل باطناً فقط قال م ومثل  
ذلك ما لو أريدت الخروج لكان معين فقال ان خرجت الليلة مات طالق وقال  
لم أقصد إلا منه ما من ذلك المعين فيقبل ظاهره اقربنة

﴿فصل فى تعليق الطلاق بالاوقات وماذ كرمعه﴾ أى من قوله وللتعليق  
أدوات الى آخر الفصل ومراده بالتعليق ما يشمل الضمى كقوله فى شهر كذا لان  
المعنى اذا جاء شهر كذا كما قاله الشارح (قوله بأول جزء منه) الباء بمعنى مع اه ع ش  
وذلك بغسوبة الشمس ولو رأى الهلال قبلها حل (قوله بأن المعنى الخ) قد يقال أولى  
من ذلك أن يقال لان الظرفية توجد وتصدق بأول جزء منه حل وطارق السلم حيث  
لا يصح تأجيله بكونه مؤجلاً فى شهر كذا لان الاجل فيه محمول حيث جعل الشهر  
ظرفاً للعلل لا شرطاً العلم بالاجل فيه والطلاق يصح تعليقه بالمجهول (قوله يتحقق  
بأول جزء منه) أى ان علق قبيل المشرفان علق فيه بعد ذلك الجزء واعتبر ذلك  
الجزء من العام انقابل وثبت الشهر برؤية الهلال فى بلد التعليق وان انتقل لغيره  
أو بقيام العدة أو شهادة عدليه اه قلى على الجلال وخالفه الشيخ عبد البر  
فى شهر كذا فقال يقع حالاً اذا قاله وهو فيه (قوله دوز أو الخ) رد على القول  
الأخر (قوله شمس غده) أى الشخص أو الليل وقوله اذبه أى بالغروب

أى أول يوم منه على قياس عامر ٨٥ بح ت (أو) فى (آخرة) أو سلمه (فما خرج منه) يقع لأنه السابق الى الفهم دون أول  
النصف الآخر (ولو قال ليلاً اذ مضى يوم مات طالق) فغيره ب شمس غده (تطلق اذبه يتحقق مضى اليوم) (أو) قاله (نهاراً فبمثل  
وقته من غده) نطق لان اليوم حقيقة فى جميعه متواصلاً أو متفرقاً (أو) قال اذ مضى (اليوم) فانت طالق (وقاله نهاراً فغيره ب  
شمسه) يطلق رابى منه حال التعليق لحظة نه عرفه فيصرف الى اليوم الذى هو فيه (أو) قاله (إلا لما) أى لا يقع به شيء

(قوله اذلتها حتى يجعل) أي اليوم على المهور أي ولم يجعل على المحذور هو مطلق الوقت لتعذر الحقيقة لأن شرط الحمل على الجائز التالى ونحوها قصد التسليم له أو قرينة خارجية تبينه ولم يوجد أحد منها ولم يكن جواباً لسؤال الحقيقة حل أي لأن قاعدة المدول إلى الجائز عند تعذر الحقيقة خصوصاً بغير التعاليق وهذا اندفع قول سم على حرم المانع من أن القرينة هنا الاستقالة وقد عدوها من القرائن (قوله كاملة) أي اثنا عشر شهراً أهلية فإن انكسر الشهر الأول كل ثلاثين يوماً من الشهر الثالث عشر حل (قوله بمضى ماهوفيه) يقتضى أن الطلاق يقع بمضى ماهو فيه وقوله يقع بأول الشهر القابل يقتضى أنه لا يقع إلا في أول جزء من الشهر القابل ولا تطلق بفرأغ ماهوفيه فيحصل التناهي إلا أن يقال لا تنافي لأن فرأغ ماهوفيه لا يتحقق إلا بدارك جزء من اليوم بعده شيئاً (قوله اما لو قال أنت طالق اليوم) مقابل لقوله اذامضى اليوم فالمناسبات كره عقبه (قوله فوقع حالاً) مثله لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان أو الله فوقع حالاً مطلقاً أي سواء كان في الشهر الذى عينه أو لا سواء كان في الأخيرة في الليل أو النهار أو أذن من تعليق الشارح رى قال حل فان قل أردت اليوم التالى قبل ولا يقع قبل الفجر لأنه لا يرفع الطلاق بل يخصه (قوله لأنه وقع) أي وفيما سبق علقه (قوله مستند إلى أمس) أي قصد أن أمس ولا نذران للوقوع على سبيل الشركة فغير ما بعده (قوله أو مات) ظاهر العطف بأنه لا راجع إذا خلا من الموانع المذكورة وفي نسخة ومات وهي الظاهرة وعلمها تكون الصور وثلاثة ويكفون قوله ومات الخ واحداً لا طلاقاً لأنه قال أو أطلق أو تعذر ما راجعته بأن مات الخ وعلى النسخ التي فيها أو تكون الصور ستة يقع فيها الطلاق وسيأتي في آخر الشارح صورة يقع فيها أيضاً وقوله إن قصد الخ فيه صورتان لا يقع فيها طلاقاً لحاصل تسع صور (قوله أو خرس) بكسر الراء من باب علم (قوله وانما قصد الاستناد الخ) يمكن رجوعه للصورة الأولى والثانية لأن الاستناد فيها مراد وان لم يصرح به فيها فلو قال لقصد الأمس لكان أولى وليس هذا من التعليق بالمحال حتى يكون تخلفاً لقوله لم التعليق بالمحال يمنع الوقوع لأنه قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهذا أوقع الطلاق وأسندته إلى محال فالتأني حل (قوله في نكاح آخر) أي له بأن دعي أنه طلقها طلاقاً تاماً ووجد نكاحها أو أن الطلاق وقع عليها من غيره قبل أن يترجها حل (قوله وعرفي) أي الطلاق في النكاح الآخر فلا يمتنع من رقة كل من الطلاق والنكاح الآخر حل (قوله والاخرون وقت الاقرار) أي تحسب عدتها منه إن كذبته فغائبة الجبر الوقوع في الأمس فقط

طالق اذامضى شهر أو سنة بمضى شهر كامل أو سنة كاملة وفي أنت طالق اذامضى الشهر أو السنة بمضى ماهو فيه من ذلك الشهر أو السنة فيقع في الشهر بأول الشهر القابل وفي السنة بأول المحرم من السنة القابلة ومعلوم عدم تاقى الالفاء هنا اما لو قال أنت طالق اليوم بالنصب أو بغيره فيقع حالاً لا يلا كان أو نهاراً لأنه يقع وسعى الزمان في الأولى بغير اسمه فالتعسية (أو) قال أنت طالق أمس وقع حالاً سواء قصد وقوعه حالاً مستنداً إلى أمس وعليه اقتصر الأصل أم قصد إيقاعه أمس أم أطلق أو مات أوجب أن أو خرس قبل التفسير ولا إشارة له مغيبة ولما قصد الاستناد إلى أمس لاستحقاقه (فان قصد بذلك طلاقاً في نكاح آخر وعرفي أو) قصد (أنه طالق أمس وهي الآن معتدلة حالاً) فنصدق في ذلك حالاً بالظاهر وتكون عدتها في الثانية من أمس إن صدقته والاخرون وقت الاقرار فان لم يعرف الطلاق المذكور في الأولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالاً كما في الشرح الصغير

وقوله الامام واغوى عن الاصحاب ثم ذكر الامام احمد الاجرة عليه في الروضة تسعا لنسخ الرافعي السقيمة وهو انه ينبغي ان يصدق لاحتماله (وللتعليق أدوات كمن (٣٣٩) وان واذا ومتى متى ما) بزيادة ما (وكما واى) نحو من دخلت الدار

من زوجها في فهي طالق واى وقت دخلت فانت طالق وتبيري بذلك أولى من قوله وأدوات التعليق من الى آخرها والأدوات غير محصورة في المذكورات اذ منها ما هو واذا وما وايا وما واى (ولا يفتن) أى أدوات التعليق بالوضع (فورا) في الملق عليه (في مثبت) كالدخول (بلا عوض) اما به فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو ان ضمنت أو أعطيت بخلاف نحو متى واى (و) بلا (تعلق بمشأنها) على ما يأتي بيانه في الفصل الآتى (ولا يفتن) (تكرارا) في الملق عليه (الأكمل) فتفتنه وسباني التعلق بالمتن (فلو قال اذا طلقك) أو وقتك عليك طلاقى (فانت طالق فتن) (طلاقا) أو علقه بصفة فوجدت فطلقته (تقمان) (في مواءمة) واحدة بالتطبيق بالثبوت والتطبيق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو قال كما وقع طلاقى) عليك فانت طالق (فطلق فثلاث فيها) أى في مواءمة واحدة بالتخصيص وثنان بالتعليق بكلا واحدة بوقوع التبعة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وطلقة في غيرها) أى غير الموطوءة في المشتبهين لانهما يتبين بالمعزة فلا يقع الملق بعدهما أو قال وتحتيه أربع وله عيب (ان طلق واحدة)

وهذا في حقها وأما هو فتسبب العدة من وقت تعيينه من الامس مطلقا فيمنع من رجعتها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحذروا وطها بعدها لا نه زاد بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه ان عكذته ما لو سكت انتهى قل على الجلال (قوله أو انه طلق الخ) أى قصد الاخبار بأنه طلقها في هذا التكاح بما يرت ما قبلها اه شيخنا وانظر قوله وهى الا من عدة هل هو قيد وطها من صيغته انه ليس بقيد حيث لم يذكر مفهومها انتهى وبعبارة حل قوله وهى الا من عدة أو انه واجعا (قوله السقيمة) أى غير المحررة (قوله ان يصدق) ضعيف (قوله وان مثلها) أى عند أهل اليمين ولا عند أهل بغداد اه حل (قوله بالوضع) به دانتها تنضي بالوضع القورية عند انتفاء ذلك أى انتفاء قوله بالوضع وبلا تعلق بمشأنها ونفى التفتن اثبات وفيه نظر لان القورية ليست مستغادة منها بطريق الوضع، فالحال ان بل من قورية (قوله في مثبت) بدل بعض من الملق عليه أو عطف بيان عليه (قوله في بعضها) وهو ان واذا وكذا لا انتهى ح ل وبعضهم شر

أدوات التطبيق في التفتن للفرق رسولان وفي الثبوت رواها للتراخي الا اذا ان مع الما ردت وكما كررها

(قوله للمعاوضة) أى لاقضاء المعاوضة ذلك (قوله على ما يأتي) أى من أنه لا بد ان يكون التعلق بمشأنها خطأ بعبارة هناك أو علقه بمشأنها خطأ بالاشتراط أى مشأنها فورا بأن تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك تملكها الطلاق كطلقي نفسك وهذا في غير محتمى اه فيه فلا يشترط القورية (قوله ولا يقتضين تكرارا في الملق عليه) ل متى وحده مرة واحدة في غير نسيان لثبات اليمين ولا يؤثر وجود مرة أخرى ولو قيد بالابد كان خرجت ابدا الا بد من فانت طالق فهو على معناه من عدم التكرار زى (قوله وسباني التفتن في بالمتن) المناسب تقديمه قبل قوله ولا يقتضين تكرارا (قوله فتن طلاقا) أى نفسه من غير عوض دون وكيله اما غير موطوءة أو مواءمة طلق بعوض والمال الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلق ليمينتها في الاولين ولعدم وجود طلاق في الأخيرة فلا يقع غير طلاق الوكيل ونقل اليمين بالغ بناء على الاصح انه طلاق لا نسخ نزع م رشورى (قوله أو كما وقع) خرج بوقوع ما أو قال كلما وقعت طلاق فانه يقع عليه طنان لاثالث لان الثانية المعلقة وقت لانه أو وقعها زى (قوله فطلق) ولو تركه شيخنا (قوله عشرة) ضابط هذا وغيره ان جعل مجموع الأحاد هو الجواب في غير كمال وزاد عليه مجموع ما تكررها منها مثاله في الأدب ان يقال مجموع الأحاد واحد وانسان

مهن (فعبد) من عبيدى حر (وان طلق) (تذنين) مهن (فعبد ان) من عبيدى (حر ان وان) طلق (ثلاثا) مهن (ثلاثا) من عبيدى (حر ان وان) طلق (ثلاثا) مهن (فأربعة) من عبيدى (حر ان وان) طلق (أربعة) مهن (عنى) من عبيده (عشرة) مهن

وثلاثة وأربعة وجعلتها عشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الأولى والثمان  
مرة فقط وجعلتها خمسة تزايد على العشرة وهذا ضابط سهل قل على الجلال (قوله  
واحد بطلاق الأولى الخ) لا يظهر هذا الا حيث رتب فيه الطلاق وامافي المدة  
فلا يظهر الا ان يقال يغدو فيه سارعة طلاقهن مرتبا فتأمل (قوله وعليه تعيينهم)  
فيعين ما عتق بالواحدة وما عتق بالثنتين وما عتق بالثلاثة وما عتق بالاربعة وظاهر  
غمرة ذلك فيما اذا طلق مرتبا وكل لهم اكساب خصوصا اذا تباعد الزمن بين التطلق  
اما اذا طلق معا فيكون في ان يقال هم هؤلاء العشرة اه حل (قوله لم يعتق الاثلاثة)  
أي ان طلقهن مرتبا فان طلقهن معا عتق عبد واحد قاله في شرح الروض شوبري  
(قوله لاربعة الواحدة) لانها ليست معا فاعلمها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه  
لم يطلق ثنتين بعد الواحدة فاذا طلق الثالثة صدقت صفة الثنتين لانه طلق ثنتين بعد  
واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة أي من الزوجات أي بعد الثنتين ولا أربعة  
أي من الزوجات بعد ثلاثة اه حل (قوله صدقت صفة الثنتين) أي فاعتق اثمان  
(قوله ولو في التعطيف الاوiler فقام) أي في صيغة الملق بأن يأتي في الساقى بان مثلا  
كان قال كلما طلقت واحدة فاعتبر واحد وكلما طلقت ثنتين فعبدان حران ثم قال  
وان طلقت ثلاثة الخ واعتبرت كلما في التعليقين الاولين فقط لانها المتكرران اذ كل  
من الثلاثة والاربعة لا تتكرر فاد أي بها في الاول فقط أو مع الاخيرين فثلاثة  
عشر أو في الثاني وحده أو معا فاننا عشر شوبري (قوله خمسة عشر) لان صفة  
الواحدة تكرر ثلاث مرات وصفة الثنتين مرة فالجوع خمسة فاذا ضمهم للعشرة  
الاولى كانت خمسة عشر والثلاثة والاربعة لم تتكرر وهذا انقض ان كلما احتج  
اليها الا في الاولين لانها المتكرران فقط كما قاله مدر قال قال على الجلال والمعتبر  
وجود كلما في نصف الملق عليه لانه الذي يتكرر دون ماعدا (قوله لاقتضاها)  
التكرار فنظروا الى عموم مالانها طرفية اريد بها العموم وكل كدنه شوبري  
وقوله لانها طرفية أي لان ما ناب عن طرف زمان والمعنى كل وقت يسكن من كلما  
منصوب على القرنية لانها ما هو قائم مقامه فقوله م ران ما من كلما مصدرة  
نظرية غير طاهر كما قاله ع ش بل هي طرفية فقط (قوله لانه صدق به)  
أي بالطلاق وقوله وطلاق ثنتين أي بانضمماهما للاولى وقوله وطلاق ثلاث  
أي بانضمماهما لما قبلها وكذا يقال في طلاق الاربعة وقال شفيضا ح في قوله  
وطلاق ثلاث أي لا طلاق ثنتين لان صفة الثنتين لا تصدق الا في الثمانية والاربعة  
وقوله وطلاق اربع أي لا طلاق ثلاث لان صفة الثلاثة لا توجد الامر واحدة

واحد بطلاق الاولى والثمان  
وطلاق الثانية وثلاثة بطلاق  
الثالثة واربع بطلاق الرابعة  
ومجموع ذلك عشرة وعليه  
تعيينهم ولو عطف المعلق بم  
أو بالفسايل الواو لم يعتق الا  
ثلاثة اذ بطلاق الاولى يعتق  
عبد فاذا طلق الثانية لم يعتق  
شي ولا بصفة الواحدة ولا بصفة  
الثنتين فاذا طلق الثالثة  
صدقت صفة الثنتين ولا يتصور  
بعد ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة  
وكان سائر ادوات التعليق  
غير كما (ولو علق بكلما) ولو  
في التعليقين الاوليين فقط  
(فخسة عشر) عبد الاقتضاها  
التكرار يعتق واحد بطلاق  
الاولى وثلاثة بطلاق الثانية  
لانه صدق به طلاق واحدة  
وطلاق ثنتين واربع بطلاق  
الثالثة لانه صدق به طلاق  
واحدة وطلاق ثلاث وبسبعة  
بطلاق الرابعة لانه صدق به  
طلاق واحدة وطلاق ثنتين

لأنها غير متكررة (قوله غير الأولين) لأن صفة الثنتين تصدق مرتين فقط فتصدق  
بطلاق الثانية وتصدق بطلاق الرابعة فقوله غير الأولين أي غير الذين وقعوا  
بطلاق الثانية لأنها لم يقع به فلا يقع بعد اه شيعنا (قوله عتق سبعة وعثمانون)  
لتكرار صفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعاً وذلك في الرابعة والسادسة  
والثامنة والعاشر وصفة الثلاثة مرتين وذلك في السادسة والتاسعة وصفة الأربعة  
مرة وذلك في الثامنة وصفة الخامسة كذلك وذلك في العاشرة وما بعد الخمسة  
لا يمكن تكرره في العدد المذكور ومن ثم لم يشترط كلاً في الخامسة الأولى روى وجعله  
هذا المكرر وإنسان وثلاثون تضم للحاصل بال تكرار وهو خمسة وخمسون وهو الذي  
أشهر عليه بقوله وإن الخ ح ل قوله فخمسة وخمسون لأنها مجموع الأحاد من غير  
تكرار يعني أنها إذا جمعت واحد الاثنين صارت ثلاثة وإذا جمعت الثلاثة إلى ثلاثة  
صارت ستة وإذا جمعت الستة إلى أربعة صارت عشرة وإذا جمعت العشرة إلى خمسة  
صارت خمسة عشر وإذا جمعت الخمسة عشر إلى سبعة صارت ثمانية وعشرين وإذا جمعت الثمانية  
والعشرين إلى ثمانية صارت ستة وثلاثين وإذا جمعت الستة والثلاثين إلى تسعة  
صارت خمسة وأربعين وإذا جمعت الخمسة والأربعين إلى عشرة صارت خمسة وخمسين  
هذا أيضاً كما ذكره ع ش وكان الأولى للشارح أن يقدم التعليق بغير كلاً  
على التعليق كلاً كما فعل في سابقه لأن المكرر مؤخر عن الأحاد (قوله قبيل الموت)  
أي إذا بقي ما لا يسع الدخول روى وشرح م رأى قبيل موتها أن ماتت قبله فإن  
ماتت هو قبيلها ولم تدخل حتى ماتت تعين وقوعه قبل موته صرح بذلك الشارح  
في شرح الروض ومفهومه أنها إذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لأن البر لا يختص  
بحال النكاح فراجعهم سم وهو بعيد لا لخلال العصمة بالموت وخرج بالمرث ما لو أتاها  
قبله فلا طلاق وإن مات قبل الدخول على المتمد خلافاً لاسنوى المقاتل بوقوع  
الطلاق قبيل البيوتة اه ق ل وم ر وبعبارة روى ولو أتاها بعدة ككتمان  
الدخول واستمرت م غير دخول إلى الموت لم يقع طلاق قبل البيوتة لا لخلال  
اليمين بدخولها قبل موت الواحد وهذا هو المتمد ر وانظر أي فائدة في عدم  
وقوع الطلاق قبل البيوتة إذا ماتت نعم تظهر في التعليق وأما الجنون فلا يحصل به  
البأس لأن الدخول في البرن الجنون كهو من العاقل بخلاف الخنث اه ح ل  
(قوله كأن ماتت) أو مات هو قبيلها ح ل فهو مثال لما يحصل به البأس فيغتضى  
أنها تطلق بنفس الموت وقول الشارح فيه ككم بالوقوع قبيل الموت يقتضى

غير الأولين وطلاق أربع  
ولو قال كلاً صليت وكعة فبعد  
من عبدي حر وهكذا إلى  
عشرة عتق سبعة وعثمانون  
وإن علق بغير كلاً فخمسة  
وخمسون (وبقتضين) أي  
الأدوات (نورا في منى  
الان) فلا تقتضيه (فانظر قال)  
أنت طالق (إن لم تدخل) الدار  
(لم يقع) أي الطلاق (الأباليأس)  
من الدخول كأن ماتت قبله  
فيعكم بالوقوع قبيل الموت  
بخلاف ما لو علق بغير أن كذا



وقوعه قبيل الموت فيبقى كلام الشارح مع المتن الآن يقال لانساف اذ المعنى  
 انفسكم وقت موتها بوقوع الطلاق عليها زمن لا يسع دخول الدار وكذلك  
 اذا كان هو الميت وينبى على ذلك انه اذا كان الطلاق بانساف ثم اذا كانت  
 هي الميتة وكذلك العكس واذا كان هو الميت تقضى العدة قبيل موته زمن لا يسع  
 الدخول وتعد عدة طلاق لعدة وفاة شيئا (قوله فبعضى زمن الخ) بخلاف ما اذا لم  
 يمكنها الاكرام او نحوه اى وقد قصد منعها فيما يظهر بخلاف ما اذا قصد مجرد  
 التعليق او اطلق شوبرى (فرع) لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذنى فانت طالق  
 واذن لها سعة في الخروج انحلت اليه فلا وقوع بمابعد ما ولا يشترط في انحلالها  
 علمها بالاذن حتى لو اذن لها في غيبتها وخرجت لم ينفذ ا ه ع ش (قوله والفرق  
 ان ان حرف شرط الخ) لا يحنى خفاء هذا الفرق في الاشارة له بالزمان كن ثم محل  
 الفرق فيمن يعرف معنى ان من التعليق الجزئى مجرد عن الزمان ومعنى اذا مطلقا  
 ذلك التعليق مع الزمن والافغير ان مثله في حقه كما انى به شيئا للبقينى شوبرى  
 وقيد يقال لا خفاء لان من التعميم في الأشخاص وهو يستلزم التعميم في الاحوال  
 والازمنة (قوله وقع الطلاق حالا الخ) ونرى بين هذا وما قيل في أنت طالق  
 ان شاء الله بالفتح من انها تطلق حالا حتى من غير التصوي بان التعليق بالمشيئة يرفع  
 حكم الميم من أصلها فلا بد من تحقق ذلك التعليق وعند الفتح لم يوجد ذلك  
 التحقق فوق ملة بخلاف التعليق بغيرها لا يرفع الميم بل يخصه فاكتفى فيه  
 بالقرينة ا ه ل (قوله بتقدير لآم التعليل) أى وتبسيط الكلام المنجز لا يرفع  
 بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق السنة أو البدعة فانها لآم التوقيت  
 قال الزركشى ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت  
 البدعة فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة ا ه وضابط التى تكون فيه التوقيت  
 كما قاله بعضهم ان يكون الوصف مما شأنه ان يجيء ويذهب كذا نقله من خط شيخنا  
 وفى شرح الروض فى فصل قال أنت طالق ان لم تدخل الدار الخ قال الزركشى  
 أخذ من التعليل ومحل كونها أى أن المتعوضة للتعليل فى غير التوقيت فان كان  
 فيه فلا كما لو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك ينزله لان جاءت  
 واللام فى مثله للتوقيت كقوله أنت طالق السنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا  
 عنه وما قاله فى لان جاءت بمنوع وان سلم لهم ان يمنعوا ذلك فى ان جاءت فان المعتبر  
 ليس فى قوة المفوظ مطلقا ا ه سم (قوله ان عرف نحو) المراد بالنعوهنا معرفة  
 ارضاع الاقاط بأن يعرف مدلول هذه الاقاط فالمراد بالنعوهنا مدلول علم اللمة  
 حكم بوقوع طلاقين واحدة

فانه يقع الطلاق بمضى وقت  
 يمكن فيه الدخول من وقت  
 الحقيق ولم تدخل والفرق ان  
 ان حرف شرط لا اشعار له  
 بالزمان واذا اختلف زمان كفى  
 فى تناول الاوقات فاذا قيل  
 منى القالك صم ان تقول متى  
 شئت أو اذ اشتئت ولا يصح  
 ان سكتت قوله ان لم تدخل  
 الدار معناه ان فالت دخولها  
 فواته بالأس وقوله اذ لم تدخل  
 لدار وانت طالق معناه أى وقت  
 فالت الدخول فيقع الطلاق  
 بمضى زمن يمكن فيه الدخول  
 ولم تدخل فلو قال أردت ما إذا  
 ما رايدان قبل باطنا وكذا  
 ظاهرا فى الاصح (أو) قال أنت  
 طالق (ان دخلت) الدار (أو)  
 ان لم تدخل بالفتح للهمزة  
 (وقع) الطلاق (حالا) لان  
 اعنى للدخول أو لبعده بتقدير  
 لآم التعليل كما فى قوله تعالى  
 ان كان ذامال وسين وسواء  
 ان كان فيما عمل به صادقا أم كاذبا  
 (هذا ان عرف نحو وال)  
 بأن لم يعرفه (فتعليل) لان  
 الظاهر قصد له وهو لا يميز بين  
 ان وان ولو قال أنت طالق  
 اذ طلقك أو ان طلقك بالفتح  
 حكم بوقوع طلاقين واحدة

## ﴿فصل في تعليق الطلاق﴾

بالحمل والحيض وغيرهما) ﴿فصل في تعليق الطلاق﴾  
 لو (علق) الطلاق (بحمل) كقوله  
 ان كنت حاملاً فانت طالق  
 (فان ظهر) أي الحمل به بان  
 دعيته وصدها الزوج أو شهده  
 رجلان بناء على ان الحمل يعلم  
 (أو) لم يظهر به حمل لكن  
 ولده لدون ستة أشهر من  
 (التعليق أو) لا كثر منه  
 (ولاربعة سنين فأقل) منه  
 (ولم توطأ وطئاً) يمكن كون الحمل  
 (منه) بأن لم توطأ مع التعليق ولا  
 بعده أو وطئت حينئذ وطئاً  
 لا يمكن كون الحمل منه كأن  
 ولده لدون ستة أشهر من  
 الوطء (بان وقوعه) من  
 التعليق لتبين الحمل من حينئذ  
 ولهذا حكمنا بشروط النسب  
 (والا) بأن ولده لا كثر من  
 أربع سنين أو ولدونه وفوق دون  
 ستة أشهر ووطئت من زوج أو  
 غيره وطئاً يمكن كون الحمل  
 منه (فلا) طلاق لتبين انتفاء  
 الحمل في الاولى اذا كثر منه  
 أربع سنين ولا احتمال كون  
 الحمل من ذلك الوطء في  
 الثانية والاصل بقاء النكاح  
 والتمتع بالوطء وغيره فيها جائز  
 لان الاصل عدم الحمل وبقاء  
 النكاح

والألفاظ معرفة أو انحر الكلام من حيث الاعراب والباء وهو غير مراد هنا  
 ﴿فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرهما﴾ أي من الولادة  
 والوطء والمشيئة والطلاق والظهار والإبلاء مثلاً (قوله أو شهده رجلان)  
 لا أربع نسوة أو رجل وامرأتان وإليه ترتب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت  
 بذلك فلا ساقى ماسياً في الشهادات من ان الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهد  
 بذلك وحكم بهما كهم ثم علق به وقع الطلاق ح ل (قوله لكن ولده) أي ولدا  
 كاملاً تام الخلقة كما هو المفهوم من ولدت وأما الوقت مخطأ في الدون أولاً كثر  
 ولم توطأ وطئاً يمكن ان يكون ذلك منه فيمعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح  
 في الثاني دون الاول ح ل (قوله لدون ستة أشهر) أي عددية ح ل وقوله  
 لا كثر منه أي من الدون (قوله ولا أربع سنين فأقل منه) أي من التعليق فالاربعة  
 ملغية بما دونهما خلافاً للحمل من انها ملقطة بما فوقها وجرى عليه جرح ل (قوله  
 ولم توطأ) أي بعد التعليق أو معه أخذاً بما بعده (قوله أو وطئت حينئذ) أي حين  
 التعليق أو بعده (قوله كأن ولده الخ) أي أو وطئها صبي (قوله بان وقوعه) أي  
 بظهور الحمل وبولادة ما ذكر في مورد ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الا كثرون  
 الى انتظارها فنظر الى ان الحمل وان علم لا يتعين ورد بان للظن المؤكد حكم اليقين  
 ح ل وكون العصمة ثابتة فلا تزول بالظن غير مؤثر في ذلك لانهم كثيراً ما ينزلونها  
 بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى انه لو علق بالحيض وقع بغيره وقوة  
 الدم كما يأتى حتى لو مات قبل مضي يوم وليلة أحرثت عليها أحكام الطلاق  
 وان احتمل كونه دم فساد شرج م ر (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير  
 الطريق المعتاد لوجه كالتوقي بطئها فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فيها  
 فيه نظرو فيه اشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل  
 اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لا بصرف الولادة لغة وعرفاً فخرج الولد من طريقه  
 المتبادر بعد اه ع س والحمل يشمل غير الا دعي حيث لا ينعش ع س على م ر  
 (قوله أو ولدونه) أي الاكثر وقوله وفوق ستة أشهر لم يقل وستة أشهر فاكثروا  
 أربع سنين مع انه اخصر فنظر المفهوم المتن (قوله والاصل بقاء النكاح) جواب  
 عما يقال كالتحتمل كونه من الثاني فيحمل كونه من الاول فالمرجح (قوله والتمتع  
 بالوطء الخ) واذا تبين وقوع الطلاق بدفعه ووطء شبهة يجب فيه المهر لا الحد  
 وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهراً أي فانه يجوز الوطء  
 واذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد ع س على م ر وقوله فيما أي فيما قبل



وصاحب جمع صاحب كضاربة وضارب وقول كالأصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (او) ولدن  
(مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولاده كل من صاحبها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كالأولى) فانها تطلق ثلاثا  
بولاده كل من صاحبها طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (د) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الأولى (والثالثة طلقتين)  
بولادة الأولى والثانية (وانقضت (٣٤٥) عدتها) أي الثانية والثالثة (بولادتها) أي أن لم يتأخر ثاني توفيقها إلى ولادة

الرابعة والأولتين ثلاثا وثلاثا والأولى  
تعدت بالانقضاء ولا تقسم نصف عدة  
للطقة الثانية والثالثة بل تبني على  
ما مضى من عدتها وشرطا نقضاء  
العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما  
يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان)  
معاً ثم ثنتان معا وعدة الأولين باقية  
ما طلقتا أي الأوليان (ثلاثا وثلاثا)  
أي طلق كل منهما ثلاث بولادة كل  
من صاحبها الثلاث طلقة  
(والأخرى باقية طلقتين طلقتين) أي  
طلق كل منهما طلقتين بولادة الأولين  
ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيء  
وتنقض عدتهما بولادتهما وخرج  
زيادتي وعدة الأولين باقية ما لم يولد  
تتق إلى ولادة الآخرين فإنه لا يقع  
على من انقضت عدتها الاطلقة  
واحدة وإن ولدت ثلاث معاً ثم الرابعة  
طلق كل منهن ثلاثا وإن ولدت  
واحدة ثم ثلاث معا طلقت الأولى  
ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وإن  
ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معا طلقت  
الأولى ثلاثا والثانية طلقة والأخرى  
طلعتين طلقتين وإن ولدت ثنتان معا  
ثم ثنتان مرتباً طلق كل من الأولين  
والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتان وإن

وقوع الطلاق لا يتقدم هذا القيد ع ش على م (قوله جمع صاحب) ويجمع أيضا  
صاحبة على مساجبات والأول اكسر شوبرى (قوله طلاق المجموع ثلاثا) أي  
بتوزيع الثلاث على الأربع وبكل المنكسر (قوله مرتبا) أي بحيث لا تنقض  
عدة واحدة أو قراها قبل ولادة الأخرى عن (قوله عند ولادة الرابعة) بأمر امتدت  
أقراؤها أو تأخر وضع ثاني توأميها إلى وضع الرابعة (قوله أي أن لم يتأخر الخ) هذا  
القيد معتبر في جميع ما يأتي ب ش (قوله ولا يقع عليها) أي على كل منها بولادة  
الأخرى شيء ولا نقضاء عدتها بولادتها فلا يلزمها طلاق وقوله تنقض عدتها  
عطف على ما قبل (قوله وإن ولدت ثلاث معا) علم أن الماحل ثمان صور لأن  
الأربع إما أن يتعاقبن في الولادة أو تلد ثلاث معاً ثم واحدة أو تلد الأربع معاً  
أو ثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو واحدة ثم ثلاث معاً أو واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة  
أو ثلث معاً ثم ثنتان معاً أو ثلث معاً ثم واحدة معاً أو واحدة معاً ثم ثلاث معاً  
الأمم وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة وعقب اثنين فقط فتطلق طلقتين  
وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا شرح م  
بالخرف أي أن بقيت عدتها إلى ولادة الرابعة (قوله طلقت الأولى ثلاثا) أي  
بولادة اثلاثه وقوله طلقة لا نقضاء عدتها بولادته (قوله ولثالثه) طلقتين  
لا نقضاء عدتها بولادتها (قوله فإن انقطع الدم) بخلاف ما لو ماتت فانها تطلق عملاً  
بالمظاهر وهو كونه دم حيض وإن احتمل كونه دم فساد ح ل (قوله تبين أن  
الطلاق لا يقع) كما لو حلف لا يسافر لبلد كذا حيث يفارق عمران لبلده  
فامدا السفر اليها ثم إن لم يصل اليها بان أن لا يطلق ح ل (قوله فبما هم مقبله) فلو  
مات قبل تمامها فانها لا تطلق لا يقال القياس أن تطلق عملاً بالمظاهر وإن الحصة  
لم توجد حينئذ ح ل (قوله وإن خالفت عاداتها) ما لم تكن أنيسة فان كانت كذلك  
لم تصدق لأن ما كان من خوارق العادة لا يعمل عليه إلا إذا تحقق وجوده وهي  
هنا دعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها خلافاً لسم القائل بتصديقها حينئذ  
ذكره ع ش على م (قوله لا هنا عرف) وحلفت لهن متباكراته وقوله وتفسر  
إقامة البينة أي فلا يسوغ لهن الشهادة بأنه دم حيض إلا أن قامت قرينة فهم بذلك

ولدت واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة ٨٧ يجب طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل  
منها بولادتها (أو) قال (ان حضت) فأنت طالق (طلقت) أول حيض مقبل (فلو بقي في حال حيضها لم تطلق حتى تطهر ثم نضرع  
في الحيض فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين أن الطلاق لا يقع (أو) ان حضت (حيضة) فأنت طالق (فبما هم مقبله) تطلق  
لأنه قضيه الظاهر وهو ما أتى قبلها من زيادتي (وحلفت على حيضها الملق به طلاقها) وإن خالفت عاداتها بأن ادعت أنه لا تذكره  
الزوج فتصدق فيه لأنها لا تعرف منه به وتفسر إقامة البينة عليه فإن الدم وإن شوهد لا يعرف أنه حيض بخلافه فإنه دم استسقاء

بمخلاف خبيث غيرهما وهو طلاق المعلق خبيثا لا طلاقا فلهذا كما علمنا بما في أيضا إذ لو صدقت فيه بينهما من  
 الخبيث لا يثبت له من غيرهما وهو متنع في صدق الروح غير ما علمنا لا مطلق في تصديق المبكر بميته (لا) على (ولادتها)  
 المعلق (الطلاق) بأن ثالث ولدت ما علمنا الروح وقال (٢٤٩) هذا الجمل مستبعد ولا يمكن إقامة البيضة عليها

ح ل (قوله بمخلاف خبيث غيرها) أي المعلق عليه طلاقها بأن قال إن حاضرت فلاته  
 فانت طالق ح ل (قوله لا لسان) وهو الفطرة وقوله ويصدق الزوج واجمع  
 للصورتين (قوله إن حضاها) وكذا القول إن حضاها حضاة وياقي لفظ حضاة فان  
 قال حضاة واحدة فلا وقوع لانه تعليق بمحال لان الواحدة نص فيها ولفظ ولدا مثل  
 افظ حضاة فيما ذكر اه ق ل على المحلى فاعتد انه اذا قال ان حضاها حضاة  
 او ولدا فمأله انه يلغى ولذا الحضاة والولد لمعدا شترهما كما في الحضاة والولد وان قال  
 حضاة واحدة او ولدا واحدا كان تعليقا بالمحال فلا يقع لانه نص في الوحدة وما قبله  
 وهو حضاة وولد ظاهر فيها كما قاله زى وح ل (قوله مشلا) تكلف الشرط  
 (قوله وقع المنجز) وقيل في مسئلة التعلق لا يقع شيء لا المنجز ولا المعلق للدور  
 لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق لترتبه عليه ولو وقع المعلق لم يقع المنجز لينونها فيلزم من  
 وقوع المنجز عدم وقوعه ونقل عن النص والاكثرين واشتهرت المسئلة بان سريج  
 لانه الذي أظهره ولكن الظاهر انه رجع عنها لتصر بمح في كتاب الزيادات  
 بوقوع المنجز وقال ابن الصباغ أيضا من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وقبل يقع ثلاث  
 واختاره ائمة كثير من مقدمون المعبرة وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع  
 المنجز وحده شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن  
 ويلغى وقوله قبله حصول الاستعانة به وتدمير ما يؤيد هذا تأييدا واضحا في أنت طالق  
 أمس مستند اليه حيث اشتمل على ممكن ومستحيل فالغينا المستقبل وأخذنا  
 بالممكن ولموته ونقل عن ائمة الثلاث شرح م روعبارة زى قوله وقع المنجز دون  
 المعلق قال الرافعي لان الجمع بين المنجز والمعلق ممتمع ووقوع أحدهما غير ممتمع  
 والمنجز أولى لانه أقوى من حيث افتقار المعلق اليه ولا يجعل الجزاء سائفا على  
 الشرط به قبله قبل والجزاء لا يقدم فيلغو ولان الطلاق تصرف شرعي والزواج أهل له  
 وهي محل له فيبعد انسداده أي الفأوه اه (قوله لانه) أي المعلق وهو الطلاق ثلاثا  
 (قوله مشروط به) أي بالمنجز فوقعه أي المعلق محال (قوله وشبهه) أي من جهة  
 الدور وفرق بينهما بأن هذا دور شرعي وذلك جعلي وميه انهم اعتبروا الدور والجعل  
 في قوله ان وطأك الخ ح ل (قوله مباهما) لو لم يقيد بمباح فانه اذا وطأ وقع  
 كما هو ظاهر ووافق م ر عليه ع ش ل لكن بقي الظرف في حكم هذا من ايجاب  
 العدة وتقرر بالمهر وحصول التخليل والتحصين ويظهر ترتب هذه الاحكام عليه لانه  
 وطأ مباهما كما صح به في شرح الروض شوبرى مخلصا (قوله ثم وطئ) ولو في الدبر  
 ولو في الحيض لانه مباهم بحسب الوضع كذا عمل شيخنا كحجر وعليه لو قال

(أنت طالق) أو (أنت طالق) (ان حضاها) فانما طلقا فانتان دعاهم وكذا هما  
 حلف) فلا طلاق لان  
 طالق كل منهما معلق بحضاها  
 ولم يثبت وان صدقهما طلقا  
 (أو) كذب (واحدة) فقط  
 (طلقت) فقط ان حلفت انها  
 حاضرت لثبوت حضاها بينهما  
 وحضيض ضررها يصدق الزوج  
 لها والمصدقة لا يثبت في حضاها  
 حضيض ضررها بينهما لان البين  
 لا تؤثر في حق غير الحالف كما مر  
 فلم تطلق (أو) قال (ان أو حتى)  
 مثلا (طلقة) أو طأرت ملك  
 أو ألبت أو ألبت أو فسخت)  
 الكاح بعينك مثلا (فانت)  
 طالق قبله ثلاثا ثم رجعت المعلق  
 به من التطلق أو غيره (وقع  
 المنجز) دون المعلق لانه لو وقع  
 لم يقع المنجز لاستعانة وقوعه  
 على غير زوجة واذا لم يقع المنجز  
 لم يقع المعلق لانه مشروط به  
 فوقعه محال بمخلاف وقوع  
 المنجز اذ قد يتكلف الجزاء عن  
 الشرط بأسباب كالوعلق عتق  
 سالم بن عاتق ثم أعتق غافقا  
 في مرض موته ولا يفي ثلث ماله  
 الا بأحدهما لا يتبرع بينهما بل  
 ينعين عتق غانم وشبه هذا  
 بما لو أقر الاخ بان ألبت يثبت

النسب دون الارث (أو) قال (ان وطأك وطأ) (مباحا) فانت طالق قبله ثم وطأ لم يقع طلاق  
 لانه لو وقع لم يخرج الوطء

عن كونه ما هو ووجهه عن ذلك محال وسواء ذكر ثلاثا أم لا (أو علقه بمشيتها خطبا بالشرط) أي مشيتها (فورد)  
بأن تأتي بها في محاسن التواضع لتضمن ذلك تخليها الطلاق كطالتي نفسك وهذا (في غير خصوصي) أما فيه فلا يشترط  
الفور كما رواه التقيد به من زيادتي هنا (٣٤٧) وإن ذكر الأصل حكم أن في الفصل السابق ما علقه بمشيتها

غية كأن قال زوجتي طالق  
إن شاءت وإن كانت حاضرة  
أو بمشيتها غيرها كأن قال له  
إن شئت فزوجني طالق فلا  
تشرط المشيئة فور الانتفاء  
التعليق في الثانية وبعده  
في الأولى بانتفاء الخطاب  
فيه (ويقع) الطلاق ظاهرا  
وباطنا (بقول المعلق  
بمشيته) من روجه أو غيرها  
(شئت) حالة كونه (غير  
سبي ويجنون ولو) سكران  
أو (كارها) بقلبه اذ لا قصد  
التعليق بما في الباطن  
تحققه بل باللفظ الدال عليه  
وقد وجد أمام مشيئة السبي  
والجنون المعلق بها الطلاق  
فلا يقع به اذ لا اعتبار بقولها  
في انتصافات وتعبيري  
بما ذكره أولى بما عبر به (ولا  
رجوع لمعلق) قبل المشيئة  
نظرا إلى أنه تعليق في الظاهر  
وإن تضمن تخليكا كالإبراج  
في التعليق بالإعطاء قبله  
وإن كان معاوضة (ولو قال  
أنت طالتي ثلاثا الآن يشاء  
زيد طلقه مشاءها) ولو في  
أكثر منها (لم تطلق) نظرا إلى  
أن المعنى الآن يشاءها فلا  
تطلقين كما لو قال الآن يدخل

إن واصلت وطأها ما ماتت طالتي ووطئها في الحيض لا يقع لأنه ليس حراما لذاته  
وهو بعد حر وجع وبعبارة شرح مدر ثم وطئ ولو في حيض اذ المراد المباح لذاته  
فلا تنافي الحرة العارضة تخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا للأدعي لأنه  
لا يوجد الوطء المباح لذاته (قوله عن كونه ما) أي ولو خرج عن كونه ما  
لم يقع الطلاق فيؤدي إلى انه وكي يؤخذ من مدر (قوله أو علق) أي بأن أو إذا شوبرى  
(قوله خطبا) المراد به ما كان مصنفه المعتاد حضور الشخص أو غاب كأن كتب لها  
أنت طالتي إن شئت ونوى بلفظها ذلك فشاءت وبالقضية ما كان مصنفها كذلك  
شوبرى بزيادة وهذا يفيد أنه لو قال لها وهي غائبة أنت طالتي إن شئت وأخبرها  
شخص بذلك وشاءت طلقت وهو في غاية البعد ح ل (قوله أي مشيتها) وظاهر  
كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بأن نحو أدت وإن رادفه الآن المدارفي التعليق  
على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم اه شوبرى (قوله كأن قال له)  
أي للمكلف أما غيره فلا عبرة به ح ل (قوله بقول المعلق) أي وأشارة الأخرس  
ولو طأ آخرسه بعد التعلق ح ل (قوله تخفاه) قد يشكك بأنه لو علقه برضائها  
أو بصحتها وقالت ذلك كأروته قبلها لا يقع باطنا ح ل (قوله ملايق بها) ما لم ير المعلق  
التلفظ بذلك ق ل على الجلال (قوله في الصرفات) أي المالية وغيرها كما هنا  
لأن قوله ثبت بمنزلة طلاقهما أو طلاقهما بالرجوع لا يقع فكذلك طلاق زوجة غيرها  
لأن الطلاق تصرف في حل العصمة فأنه من مباحات هذا التعليق على صفة توجد  
من السبي وليس تصرفا منه (قوله فشاءها) لم يتعلق لأنه أخرج مشيئة زيد واحدة  
عن أحوال وقوع الطلاق وقيل تقع طلاقه اذ التقدير الآن يشاء واحدة فتقع  
فالأخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وقبل ظاهرا لأرادته هذا لأنه غلظ  
على نفسه شرح مدر (قوله ولو في أكثر) أي مع أكثر في معنى مع (قوله بفعله)  
أي بفعل نفسه وقصدت نفسه أو متعها وكذا إن أطلق على المتع وفاقا  
لشئنا وخلافا للخبر بخلاف ما إذا قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه يقع  
مطلقا شوبرى وبعبارة عشي على مدر قوله أو علقه بفعله أي وقصدت نفسه  
أو متعها بخلاف ما لو أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه يجري مثله  
في هل من سبالي فالمراد بقصد الإعلام منه منه أو حثه عليه كما قاله الشيخ حمزة  
(قوله بفعل من سبالي بتعليقه) بأن قضى العادة والمروءة بأنه لا يخالقه ويدرسه  
لتوحيده أو مصداقه أو حسن خلق قال في التوشيح فالمرء له به عظم قرينة فلعل  
أن لا يرتفع حتى ضيقه وهو مبال لما ذكر شرح مدر قال الشيخ جبر ويظهر أن معرفة

زيد الدار فندخلها ولو قال أدت بالاستثناء وقوع طلاقه إذا شاءها وقعت طلاقه أو أدت عدم وقوعها إذا شاءها  
فطلعتان لأنه غلط على نفسه (كما) لا تطلق فيما (ولعله به) كدخوله الدار أو فعله إلى بالية عليه بأن يشق عليه  
حنته لصدقه أو نفوها (رقصد) المعلق (اعلامه به)

كأنه من سأل به يشوق على بيته ولا يكتفي فيه بقول الزوج إلا أن كان فيه ما يضرة  
ولا المعلق بفعله لسهولة علمه من غيره كالأكره بخلاف دعواه النسيان أو الجهل  
فانه يقبل وان كذبه الزوج اه وبقه خلافه لا اعترافه شو برى ولا اعتبار  
بكونه سأل عند التعلق كما في س ل (قوله وان لم يعلم المبالى) للرد فمفعله اذ لم يتم  
من اعلامه اما اذا تمكن ولم يعلم وقع شرح م ر (قوله ناسيا) ما لم يعلقه بفعله  
وان نسي أو أكره أو قال لا أنفله عامدا ولا غير عامد شو برى وقال حل ناسيا  
للتعلق أو نزلا ونزله وذلك اذ لم يعلم المبالى بالتعلق ومثل الطلاق في عدم الحنث  
بما ذكر الحلف بالله (قوله أو مكرها) أى من غير الحالف ومثل الأكره حكم  
الحاكم الذى لم يتسبب فيه والمراد مكره بغير حق فقد أفتى والذين فيها اذا  
كان الطلاق معلقا بصيغة اتهامان وحديث باكره بحق حنث وأصلحت اليمين أو بعير  
حق لم يحنث ولم تعزل شو برى (قوله أو جاهلا) ومن الجهل ان تخبر من حلف زوجها  
انها لا تخرج الا بانه بان زوجها اذن لها وان بان كذب الخبر قاله البلقيى ومنه  
إضاها للو حنث ناسية وظلت انحلال اليمين أو اها لا تتناول سوى المرة الاولى  
فخرجت ثانية ولو فعل المحلوف عليه معتمدا على اثناء وقت بعدم حنثه به وغلب  
على ظنه صدقه لم يحنث وان لم يكن أهلا للافتاء كما أفتى به اوالداد المدار على غلبة  
الظن وعدمها لا على الالهية شرح م ر ومثله ما يقع كثيرا من قول غير الحالف له بعد  
حلقة الا ان شاء الله ثم يجيز بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف اعتمادا على خبر  
الخبر والظاهر ان مثله ما لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمدا على ما لا شهير بين الناس  
من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاستهارة نزل منزلة الاخبار ع ش على م ر (قوله  
فا فاعل معها) أى مع الثلاثة (قوله كالسلطان) هل ولو كان صديقا أو ابنا  
حل وفي البر ماوى محله ما لم يكن كذلك والاد لا يقع (قوله طلق بفعله) ولو ناسيا  
أو جاهلا أو مكرها حل (قوله مؤل) لان الاصل قال أو فعل من سأل بتعليقه وأعلمه به  
فيؤل قوله وأعلمه به بقصد اعلامه به شيئا (قوله هذا كره) أى كون الجاهل والناسي  
لا يقع عليهم الطلاق بفعله حل (قوله على فعل مستقبل) كلا فاعل حل (قوله  
اما لو حلف الخ) منيعه يقتضى أن حكم هذا مخالف لما قبله مع انه ليس كذلك فان  
الحكم فيه ما واحد وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل ويحجب بأنه أفتى به  
لاحل قوله وان قصد ان الامر كذلك في الواقع وعبارة شرح م ر ولا فرق بين الحلف  
بالله وبالطلاق ولا يبين أن ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف  
على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شىء وقع جاهلا أو ناسيا له اه

وان لم يعلم المبالى بالتعلق  
(فمفعله) المعلق بفعله من  
نسي أو غيره (ناسيا) للتعلق  
(أو) إذا كرهه (مكرها) على  
الفعل (أو) مختارا (جاهلا)  
بأنه المعلق عليه ومذهبه من  
فيا دق وذلك خبر ابن ماجه  
وصحبه ابن حبان والحاكم  
ان الله وضع عن أمي الخطأ  
والنسيان وما استكرهوا  
عليه أى لا يؤخذ بهم بها  
ما لم يدل دليل على خلافه  
كضمان التثنية فانه دل معها  
كلا فاعل فان لم يسأل بتعليقه  
كالسلطان وأصحج أو كان  
سأل به ولم يقصد المعلق  
اعلامه بطلق بفعله لان  
الفرض حيثما مجرد التعلق  
بالفعل من غير أن ينضم اليه  
قصد اعلامه به الذى قد يعبر  
عنه بقصد منعه من الفعل  
واقادة طلاقها فيما اذا لم يقصد  
اعلامه به وعلم به المبالى من  
فيا دق وكذا عدم طلاقها فيما  
اذا قصد اعلامه به ولم يعلم به  
يعوه فهم كلام الروضة وأصلها  
وكلام الاصل مؤل هذا كله  
كما رأيت اذا حلف على فعل  
مستقبل

أما وحلف على نقي شيء وقع عاهله أو ناسياله كما وحلف أن زيد ليس في الدار وكان فيها ولديه أو علم ونسي  
فلا طلاق وان قصد أن الأمر كذلك (٢٤٩) في الواقع خلافاً لابن الصلاح وقد أرى رخصته في شرح الروض

﴿فصل في الإشارة للطلاق﴾  
بالاصابع (وفي غيرها)  
لو قال (لزوجتي) أنت طالق  
وأشار بأصبعين أو ثلاث  
لم يقع عدد الأمع نيته) عند  
قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة  
هنا ولا بقوله أنت هكذا أو  
أشاراً عاذاً (أو) مع قوله  
(هكذا) وإن لم ينو عدداً فطلاق  
في أصبعين طلقين وفي ثلاث  
ثلاثاً لأن ذلك صريح فيه ولا بد  
أن تكون الإشارة مفهومة  
لذلك فقه في الروضة عن الإمام  
وأقره (فان قال أردت)  
بالإشارة بالثلاث الأصبعين  
(المقبوضة بن حلف) فيصدق  
في ذلك فلا يقع أكثر من طلقين  
لاحتمال ذلك لأن قال أردت  
أحدها لأن الإشارة مع اللفظ  
صريحة في العدد كما مر فلا  
يقبل خلافاً (ولو علق عبد  
طلتيه بصفة) علق (سيده  
حرته بها) كان قال لزوجتي  
إذا مات سيدي فانت طالق  
طلقين وقال سيده له إذا مات  
فانت حر (ففق بها) أي  
بالصفة وهي في المثال موت  
سيده بأن خرج من ثلث ماله  
أو أجاز أو أراث (لم تحرم عليه)  
فله الرجعة في العدة وتعييد

وهي صريحة في اتحاد الحكم (قوله عاهله) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وان  
قصد) ضعيف مع ش ﴿فصل في الإشارة للطلاق بالاصابع (وفي غيرها)﴾  
وهو قوله ولو علق عبد طلتيه الخ وأعاد العامل وهو في ثلاثتهم عطفه على  
الاصابع (قوله عند قوله طالق) مثله في شرح مرقا ع ش عليه وكذا عند قوله  
أنت بناء على أنه من تمام الصيغة كما تقدم ومثله في حل وخالف الشوري فأخذ  
بظاهر كلام الشارح وروى بين ما هنا ما تقدم بأن النية ثم للإيقاع وهو مجموع أنت  
وما بعده فاكفي بمقارنة النية لأي جزء منه ودناك الحد الطلاق فلا بد من مقارنتها  
للفظة طالق إذا دخل أنت فيه فليست أم (قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله  
أنت طالق حيث لا نية وقد خلاص لفظه هكذا فلا تلحق عن الاعتبار ولا اعتد  
انتفاها فكان الانسب تأخير هذه الجملة عن قوله أم هكذا (قوله ولا بقوله أنت  
هكذا) أي واسطة لفظ طالق وإن نوى الطلاق لأنه لا إشعار للفظ بالطلاق حل وبه  
فارق أنت ثلاثاً فإنه كتابة فإن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدار أي أنت  
طالق ثلاثاً وقع والا فلا ع ش على م ر بخلاف أنت الثلاث فليست كتابة برأوى  
(قوله أو مع قوله هكذا) أي قال أنت طالق هكذا حل (قوله لأن ذلك) أي المذكور  
من الإشارة مع النية أو مع قوله هكذا أو قوله صريح به) أي في العدد فلو جمع كفه  
طلقت واحدة اه حل (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد أن اقترن بها  
ما يدل على ذلك كالنظر لاصابعه أو تحريكها إلا أن انسان قد يعتاد الإشارة بأصابعه  
في الكلام لا عن قصد فأن دفع ما يدعى إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها  
مفهومة له حل (قوله أردت أحدها) أي لقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال  
أردت المقبوضة ولا بعد القبول اه سم على جرحه وقد يقال قبول قوله أردت  
المقبوضتين مشكل مع كون الغرض أن يحمل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه  
فربما يفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دلّت  
عليه القرينة وقد يجيب بأن القرينة من حيث هي دلالتها ضيقة لقبول منه ما ذكر  
مع اليمين ع ش على م ر (قوله صريحة في العدد) أي والواحد ليس بعدد (قوله)  
لم تحرم عليه) أي الحرمة الكبرى والأفاضل الحرمة حاصل جرماً كما مرشده إليه  
قوله فله الرجعة حل (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال أن الطلاق وقع بمقارن  
للعق فقتضاهما تحريم عليه حرمة كبرى لأن الطلاق لم يقع حال الحرمة فأجاب بقوله  
لكن علب الخ وقوله ماعلان الصفة واحدة والظاهر علقها بصفتين ووجدنا  
مما كان كذلك وانما صوروا بالصفة الواحدة لأن المعية فيها محققة حل

الكاح ددانة ضائهما قبل زوج آخر ٨٨  
غلبا العتق لتشرى الشارع إليه فكانت به تقدم كما لو أوصى المستولمة به وأبدره حيث نصح الرخصة مع ما ذكر



فان لم يصح المدين الثالث ولم يميز الوارث بقى رق ما زاد عليه وحرمت عليه لان المبعوض كالغنم في عدد الطلاق فامر  
ونحرم عليه ايضا ان لم يمتثل تلك الصفة بل بأخرى متأخرة كأن قال (٣٥٠) أنت طالق طلقين في آخر

(قوله مع ما ذكر) أى مثل ما ذكر من ان العلق واستحقاق الوصية يتقاربان (قوله  
فأجابته أخرى) أى غير المادة (قوله أو غيرها) وهى المحبة كما يدل عليه ما بعده  
(قوله ولم يصدق فيها طلاق المتأداة) فيه أنه كيف يظن أنها المادة ولم يقصد طلاق  
المتأداة وبحيث بأنه لا يلزم من ظنها المتأداة أن يقصد طلاقها بل هو الظاهر فقط من  
حاله حيث قد أى الظاهر أنه فاصد ذلك وخطاب المحبة قطع أثر ذلك القصد سم (قوله  
طلقت) أى لسبق المكاملة معها فقوت القرينة لا يفيال ليس لنا طلاق يقع  
بالقصد أى من غير لفظ لا نأقول انما وقع على هذه تقوتها بانها بالداء شيئا عزيزا  
وقد يقال لما قصد المتأداة مع أن يكون اللفظ مستملا منها وهو صالح أيضا للمحبة  
نكاته استعمل فيها أنت طالق على سبيل الاشتراك (قوله مع الأخرى) أى المحبة  
فاذا قال لم أقصد المحبة دين ولا يقبل ظاهرا لانه خاطبها بالطلاق حل (قوله لوجود  
الصفتين) فيه أن النكرة اذا عيئت فكرت كانت غيرا واجب بأن هذا أغلبي حل  
فان علق بأكل ربع رمانة أيضا ثلاث لوجود الصفات الثلاث بأكلها فان أكلت  
نصفها فطلقتان برماوى (قوله فان علق بكما) أى فى التطبيقين أو فى الثاني فقط لان  
التكرار انما هو فيه سم على حجر (فائدة) نقل عن ابن عباس أن كل رمانة حب من  
رمان الجنة ونقل الدمرى أنه اذا عيئت الشرفات التى على حلق الرمانة فان كانت  
زمانة فعد دحب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو مرادها ما مرد (قوله فيه) أى  
الخبر (قوله فاذا قال ان حلفت الخ) هذا تطبيق على الحلف فلم يكرره أربع مرات ملقت  
ثلاثا لان كل مرة منها غير الأولى حلف حل أى فهو حلف وتطبيق على حلف فلا ماقاة  
بين حل و زى القائل بأنه حلف لان فيه معا نفسه (قوله ثم قال ان لم تخبرجى الخ)  
هو على الترتيب (قوله لان قال الخ) أى ولم يقع بينهما تنازع فلو تنازعا فى طلوع الشمس  
فقلت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلق حلالا لان غرضه التحقيق وهو  
حلف شرح م و (قوله لانه ليس بحث) بل هو تعليق بمحض صفة دفعه وان وجدت  
والاملا م و (قوله ويقع الآخر بصفته) معطوف على قول المصنف وقع وعلى  
قول الشاويح فلا يقع قال شوبرى هو مشكل فى الثالثة لان الحلف فيها جنى على  
ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه أن الوقوع فى الثالثة  
مبنى على خلاف الصحيح وهو: ثبت الجاهل اه ويمكن حل كلامه على التطبيق  
بجسب ما فى نفس الامر لا بحسب ظنه وقع حيث شأن سبب خلاف ما قاله (قوله من  
الطروج) أى فى ان خرجت (قوله أو عدمه) أى فى ان لم يخرججى وزوله وأعدم الخ أى  
فى قوله ان لم تكن الخ وهو على ألف والنشر المختلط وقوله وعدمه وذلك بالأيام حل

جزء من حياة سيدي وقال سيده  
اذمات فانت حرم ثم مات سيده  
وتصيرى بالصفة أهم من تصيرى  
بوت السيد (ولو نأدى زوجة له)  
(فأجابته أخرى فقال) لما أنت  
طالق وظنها المتأداة) أو غيرها  
المفهوم لا على ولم يقصد فيها طلاق  
المتأداة (طلقت) لأنها غوطبت  
بالطلاق (لا المتأداة) لأنها  
لم تخاطب به ولا قصد طلاقها وظن  
حطأ بها به لا يقتضى وقوعه عليها  
فان قصد طلاقها طلق مع  
الأخرى (ولو علق بغير كلبا بكل  
رمانة ونصف) كأن قال ان أكلت  
رمانة فانت طالق وان أكلت  
نصف رمانة فانت طالق (فأكلت  
رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين  
بأكلها فان علق بكما ثلاث لانها  
أكلت رمانة مرة ونصف رمانة  
مرتين وقول بغير كلبا من زيادى  
(والحلف) بالطلاق أو غيره فهو  
أهم من قوله والحلف بالطلاق  
(ما يتعلق بمحض) على فعل (أو منع)  
منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر)  
ذكره المألف أو غيره لظاهر صدق  
الخبر فيه (فاذا قال ان حلفت  
بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم  
تخرججى أو ان خرجت أو ان لم يكن  
الامر كما قلت فانت طالق وقع  
العلق بالحلف) لان ما قاله حلف

أدساهما السابقة لان قول (بالتعليق بالحلف) اذا طلعت الشمس أو جاء الحاج فانت طالق (قوله)  
مذبح المطلق بالغلف أنه ليس بحث ولا منع وتحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الامر كما قاله

وقوله وهي في العدة أو من طلوع الشمس أو مجيء الحاج (ولو قيل له استشارا المطلقة) أي زوجتك (فقال نعم ما قرأه) أي بالطلاق فإن كان كاذبا فهي زوجته في الباطن (فإن قال أوردت) طلاقا (ما ضيما وراجعت) بعده (حلف) فيصدق في ذلك وإن قال بذل قوله وراجعت وبانت وجددت نكاحها فكأمر فيم الروايات أنت طالق أمس وقسر بذلك (أو قيل) له ذلك التماسا لإنشاء فقال نعم) أو نحوها بما يراد بها كجبر وأجل (فصرح) فيقع حالا لأن نعم أو نحوها قائم مقام طلقها المراد ذكره في السؤال ولو جهل حال السؤال قال الزكشي فالظاهر أنه استخبار (فصل في أنواع من تعليق الطلاق) (ولو) علقه بأكل رمانة أو رغيف أو غنم كأن قال إن أكلت هذه الرمانة أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا فانت طالق (فتبي) من ذلك بعدد كلها (حبة أو لبابة) لم يقع الطلاق كما سبقت في أنه يصدق أنها لم تأكل الرمانة أو الرغيف نعم قال الإمام إن بقي فسات بدق مدركه

(قوله وهي في العدة) ظاهر كلامه رجوعه للثلاثة وهو واضح في الثانية دون الأولى والثالثة أي في كلام المتن قال سم والمجته في الأولى والأخيرة توقف الأمر على اليأس حتى لو فرض في الأولى موتها بعد العدة من غير خروج بعضي بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة إذا كان الطلاق رجعيا اه وظاهر قول الشارح وهي في العدة أن الصفة في الثلاث قد توجد خارج العدة وأنه لا وقوع حيثئذ وهذا لا يظهر إلا في الثانية لأن اليأس في الأولى حيث حصل لا يكون إلا في العدة حتى لو انقضت عدة الطلاق الأولى ولم يخرج ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة لم يحصل اليأس إذا كان في الثالثة أن تبين أن الأمر غير ما قاله تبين الوقوع من التلفظ بقوله إن لم يكن الأمر كما ظنت وذلك لا يكون إلا في العدة فظهر أن قوله وهي في العدة لبيان الواقع في الأولى والثالثة كما يؤخذ من كلام سم وحل (قوله أو من طلوع الشمس) أو تمام القرص حل (قوله أو مجيء الحاج) أي معضه دون ما عدا ذلك وإن تخلف مجيء الحاج عن وقت مجيئه عادة وهل المراد المجيء أن يصل إلى بلد الحالف أي إلى محل لا تقصر فيه الصلاة أولا ثم رأيت شيئا ذكر أن المراد مجيء ما يطلق عليه اسم الجمع وفي كلام سم أنه لا بد من دخول البلد حل ويعتبر كل حالف ببلده فإذا كان في بلد ليس منها حاج فلا تطلق إلا بجيء الحاج إليها خلافا لمن قال تطلق بجيء الحاج إلى مصر (قوله أطلقتها) خرج ما لو قيل له ألك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عازب فهو كناية عند شيئا وفروع عند خط لأنه كذب محض قل على الجلال والمرس بكسر العين اسم للزوجة (قوله التماسا لإنشاء) أي لا يقع الطلاق (قوله فقال نعم) فخرج سم ما لو أشار بعورائه فبأنه لا عبرة به من ناطق فيما يظهر لما روي الفصل وما لو قال طقت فهل يكون كناية أو مرى يخاف في الأول والثاني أصح اه شرح مدر (قوله كبير أو أجل) والأوجه أن يلى هنا كذلك كما في الإقراران العرق بينهما لغوي لا شرعي شرح مدر (قوله لا نعم أو نحوها قائم الخ) فيه رد على الضعيف القائل بأنها كناية دلالة بأنها ليست من صرائح الطلاق كما في شرح مدر (قوله فالظاهر أنه استخبار) معتمداً فيجمل على الإقرار دون الإنشاء ع ش فلو اختلفا فالعبرة بقصد السؤال حل (فصل في أنواع من تعليق الطلاق) (قوله بأكل رمانة) أي معبئة أو موبغة أخذها من تمثيله (قوله إن بقي فسات) وبعض الحبة في الرمانة كاللغات كما في قول وشرح مدر (قوله بدق مدركه) بضم الميم أي يخفي إدراكه أي الإحساس به وفي الصباح والمذكر بالضم يكون مصدرا واسم زمان ويمكن قول أدركته مدر كأي أدرا كما وهذا مدركه أي موضع أدرا كه أو من أدرا كه ومداركه

انشرع مراوغ طلب الاحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مداوكة  
 الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتفريجه وجه اه (قوله  
 بان لا يكون لموقع) بان لا يسمى قطع خبر كافى شرح مدر قال ولو كان القنات لوجب  
 صاوكية الاعتبار قاله خ ط وما لعله شيخنا كوالد شيخنا م (قوله فلا أثر له في بر)  
 مكان قال ان كنت هذا الرغيف فانت طالق فاكنته وبقي القنات المذكور  
 فيعت ولا أثر له في البر لانه كانه عدم وقوله ولا حنث كان قال ان لم تأكل هذا  
 الرغيف فانت طالق فاكنته وبقي القنات المذكور ولم يحنث تدبره المراد بالرغيف  
 المتعارف بين الناس لا ما يحصل صغير الاولياء تركهم كغير سيدي احمد البدوي  
 اه برماوى ولو قال ان لم يكن وحدها احسن من القر فانت طالق لم يفسق وان كانت  
 زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم فمر ان اراد بالحسن الجمال  
 وكانت قبضة الشبك حنث كما قاله الاذهى ولو قال ان لم تنكحنى أضوء من القر  
 فانت طالق حنث اه شرح مدر وشيخنا ولو علق طلاقها بخروجه الى غير النجم  
 فقال لها ان خرجت الى غير النجم فانت طالق فخرجت الى الحمام ثم عدلت لغيره  
 لم يعلق وان خرجت لحاجة أخرى ثم دخلت الحمام فطلقت ولو خرجت لغيرها ما طلقت  
 هكذا في الرخصة هنا وقال في المهادنات لا تطلق وتقال في الرخصة الصواب  
 المحرم به والتصور مختلف بالي وهي لانتهاء الغاية وما هناك باللام وهي لتعطيل هذا  
 ما جرح به السيد السهمودي بين ما هسا وما في الايمان ذى (قوله ثم بماسا كها)  
 افاذ به ثم تأخير بين الامساك عن مجرور اللتين قبلها واما فلا ترتيب بينهما شيئا  
 (قوله بأكل بعض منها أو ببلعه) ووعدوله الى الاكل اشارة الى ان اشتغالها  
 بالمضغ المعتبر في مسعى الاكل لا يضر لو اكلتها كلها بعض لم يحنث لان الاكل غير  
 البلع في المطلق بخلافه في البين بالله فطر الدرف في البين اه قل أى وأما  
 الطلاق فيبنى على اللغة ولا كل لا يسمى بلع فيه اهذا وقد قال ذى بالحنث وكذا  
 شرح مدر ولاه يلزم من الاكل البلع لان الاكل حنث مضغ مع بلع المضوغ بخلاف  
 ما اذا قال ان اكلته فانت طالق لم يحنث لان البلع لا يسمى  
 اكل في اللغة ويحنث في الحلف بالله فطر الدرف لان الايمان مبنية عليه ولهاذا  
 يقال لان يأكل الحشيش والبرش وهما يتا بهما ذى ملخصا وشرح مدر (قوله  
 بخلاف ما لو تقدمت الخ) مفهوم ثم وقوله أو أخرت الزوجة الخ مفهوم قوله فيا درت  
 (قوله ففرقة) ان اولى الايمان بالاولان الفورية ليست شرطاً وكذا قوله بعده  
 وقال سرق الخ ويمكن اه انى بالعافية بالداسة بما قبلهما (قوله ان لم تصدقنى)

بان لا يكون له وقع فلا أثر له  
 في بر ولا حنث فطر الدرف  
 (أو) علقه (ببلعها مرة ببعضها  
 وبرماوى بماسا كها) كان قال  
 ان بلعته فانت طالق وان  
 وسيتها فانت طالق وان امسكتها  
 فانت طالق (فيادرت) مع  
 غرضه من التسايق (بأكل  
 بعض) منها (أو مرة) لم يقع  
 انباء اللفظ بخلاف ما لو تقدمت  
 بين الامساك أو توسطت  
 أو أخرت الزوجة أو كل البعض  
 أو مرة فلا يخلص بذلك حصول  
 الامساك وقول وبرماوى مع  
 قولى أو مرة أولى من قوله ثم  
 برماوى مع قوله ودى بعض  
 اذ لا شرط تأخير التعليق  
 ربه عن التعليق بانلاعها  
 ولا الجمع بين أكل بعضها  
 ودى بعضها (أو) علقه (بعدم  
 تميز نوازع نواها) المختلطين  
 كان قال ان لم تميزى نواى  
 عن نواك فانت طالق (ففرقة)  
 بان جعلت كل نوة وحدها  
 (أو) بعدم صدقها في تمة  
 سرقه كان قال وقد اتهمها  
 به ان لم تصدقنى فانت طالق  
 (فانت سرق ما سرق  
 أو) بعدم اخبارها بعد دحب

كلان قال ان لم يتبرني بعد حب هذه الرامة فانت طالق (فذكر ما) أي عدد لا تنقص عهدهم واحدا واحدا الى  
 مالا يزيد عليه) كان تذكراته ثم يزيد (٥٠٣) واحدا واحدا فتقول مائة وواحدة مائة واثنان وهكذا حتى

يلج ما يعلم انها لا تزيد عليه  
 (أو) بدم (أخبار كل من  
 ثلاث) من ذواته (بعد  
 ركعات الفرائض) كان قال  
 لمن من لم يتبرني منكم  
 بعدد ركعات فرائض اليوم  
 والليله في طالق (تقالت  
 واحدة سبع عشرة) أي في  
 الغالب (واخرى خمس  
 عشرة) أي ليوم جمعة (والثالثة  
 احدى عشرة) أي لساير  
 (وليوم تصديع) أي هذه  
 المسائل (الاربع لم يقع) طالق  
 انما على القضي الأولى وصدق  
 الخاطبة في احد الاخبار  
 في الثانية ولاخبار اربعة  
 الحب في الثالثة ولصدق  
 فيما ذكر من العدد في  
 الرابعة بخلاف ماذا قصد  
 تسنينا فلا تخلص بذلك  
 والتمية بعدم قصد التعيين  
 في الرابعة من زياد (أو) علقه  
 (بوضوح) كزمان كان قال  
 انت طالق الى حين أو زمان  
 أو بعد حين أو زمان (وقع  
 بعض لحظة) لصدق الحدين  
 والزمان هما والى في بعد  
 وفارق ذلك والله لا يقين  
 حقل انه حين حيث  
 لا يثبت بعض لحظة بأن

يقع النساء القوية البناء وضع المال وكسره القاي خففة أي ان لم يتبرني  
 بالصدق اه شيننا (قوله هذه الزمانية) أي قبل كسرها جرعش أي لانه بعد  
 كسرها يمكن الاخبار بعد وجها بدون الكيفية المذكورة (قوله فذكر) أي  
 فلا بد من ذكر ذلك فورا به شرح الرافعي وفي كلام بعضه أن الوجه عدم اشتراط  
 ذلك أي فيما لا يتضي فورا كمال المصنف بخلاف ما يقتضيه كاذم يتبرني ح ل  
 (قوله لا تنقص عنه) أي لا تذكر عددًا يقطع زيادته عليها بل امان يستكون أقل  
 أو مساو ح ل (قوله الى مالا يزيد عليه) فيه أن الغير صدق على الاهم من الصدق  
 والكذب وحيث كان يتضي أن يكتفي بأى عدد نافي به كما كسني بأخبارها كاذبة  
 بقدم زيد وقد قال لسان أخبرني بقدم زيد فانت طالق وأجيب بأن الاخبار  
 اذا كان محمدا موجود في الواقع لا ينفقه من الصدق واذا كان لم يحصل الوقوع  
 وعدمه فكيف في الاخبار ولو كذا كذا قبل ظنا مل فيه ح ل (قوله الاربع)  
 أي الأخيرة وقوله في الأولى وهي قوله أو بعد ميم نواه عن نواها (قوله فلا يخلص  
 بذلك) بل ان أمكن التعيين في الأولى بعلامة غير نواها لم يقع الا بالأس والواقع  
 حالا لانه من التعليق بالاستسجيل في جانب النفي كما أمد ع ش أد فعمل كون ان  
 في جانب النفي لالتحق اذا دخلت على يمكن اما اذا دخلت على مسجل كما ذهبا هي  
 للور بخلاف التعليق على المسجل في الاثبات فلا يقع به شوع ش على مرد ولو لطف  
 لربك لك متاع في البيت ولم كسره على واسل فانت طالق فبقى هون وقع في الحال  
 لانه يعلق على مسجل في النفي وقيل لا يقع وقيل يقع قبل الموت واعتمد ع ش على  
 مر الاقوال (قوله وفارق ذلك الخ) عبارة مردود وفارق قول في الايمان لا يقين حقل  
 الى حين حيث لم يثبت لحظة فأكثر بل قبيل الموت بأن الطلاق تعليق متعلق بأول  
 ما يسبح حينه اذا مدار في التعليق على وجود ما يصدق عليه لفظها ولا يقين وقد  
 وهو لا يمتنع زمن فنظيره الى اليأس قال الشوبري ونضته أنه لو حلف بالطلاق  
 ليقين حتى فلان الى حين لا يثبت بعده لحظة كما اعتمده م ر شوبري أي فيكون  
 الخلف بالغة في كلامه اذا رجع قيدا (قوله فيرجع فيه) أي في كل من الطلاق  
 والقضاء اليه أي الانشاء والوعد أي على التوزيع اه ومعلوم أن الانشاء يقع حالا  
 والوعد لا يقع الا باليأس اه م ل (قوله أو علقه برؤية زيد) ولو لطف لا يأكل من  
 مال زيد وقد علمه من ماله ضيافة لم يثبت لاه كل مال نفسه شرح م ر أي لاه  
 بذكره بالازدراء (قوله تناوله) حيا وميتا فيثبت برؤية شى من بدنه متصل به غير نحو  
 شعره لامع اكراه ولو في ما صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو راءه فم

الطلاق انشاء ولا يقين ٨٩ يحث  
 أو وقفه تناوله (الذي) حيا وميتا (اما في الرؤية والامس فظاهر

واما في التصرف فلان قلن في الميت كذا في الامم والحكم (٣٥٤) ويكتفي برؤية بعض البدن ولمسه

ولم يكتف برؤية وجهها فترأته في المرأة حلت اذا لم تكن بارؤية الا كذلك وليس  
شيء من بدنه لامع اكرام عليه من غير حائل سواء الرائي والمرئي والملموس والملموس  
العائلي وغيره ولمسها المعلق عليه لم يؤثر وانما استوي في نقض الوضوء لان المدار  
هنا على لمس شيء من الحائض عليه ويستتر مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله  
عوضا بخلاف ما لو اخرج يده من سكوة مثلا فترأته فلا حلت أو علق برؤية الهلال  
أو القرص على العلم به ولو برؤية غيره هاله لان العرف يجعل ذلك على العلم بخلاف  
رؤية زيد فقد يكون الغرض زجرا عن رؤيته وعلى اعتناء العلم بشرط الثبوت  
عندنا كما أم أو تصديق الزوج شرح مدر وقال الشوري اذا رأت وجهه من السكوة  
فيضي وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته م راه (قوله في الامم) أي بل هو  
اشد لان المتي يمكن الاستقلال منه بخلاف الميت ع ش (قوله والحكم) أي  
الحد أو التعزير شيئا (قوله الايلام) أي بالفعل وهذا ضالف لكلامهم في باب  
الايمان وهو وان المراد بالضرب ما من شأنه الايلام واعتد شيئا ما هنا والايمان  
على حد سواء فيكون في العرف أن يكون من شأنه الايلام وان لم يؤلم بالفعل مع  
التفرقة بين الحي والميت وحيت لا يحسن التليل المذكور في كلامهم حل (قوله  
والميت لا يحس بالضرب) هذا ضالف قوله لم الميت شاذ مما يتأدى به المحي  
وأجيب بأن المراد بالتأذي في هذا التأذي المنوي أي تأذي الروح لا التأذي  
الحسي وهو احساس الجسد بالضرب مثلا شذنا وفيه نظر لان الروح تزدى  
بواسطة البدن بدليل قوله لم لا يغسل بماء بارد ثلاثا يذمه مع ان هذا من وظائف  
البدن (قوله ووقع حالا) لان المعنى ان كنت كذلك في رمل فانت طالق (قوله  
من به ماف اطلاق التصرف) ونلزع فيه الاذعي بأن العرف عم بأنه بذاة اللسان  
ونطقه بما يستحي منه سيما ان دلت القرينة عليه ككونه خاطبا ببذاة  
وقالت له ما سبغ مذيعة لما صدر منه والوجه الرجوع لذلك ان ادعى ارادته وكان  
هناك قرينة فان كان عاميا على بدعواه وان لم تكن قرينة نخرج م (قوله ويشبه)  
أي يذني أن يقال في تعريفة ما ذكر فلا يتوقف على فعل حرم ولا على ترك واجب  
اه ع ش (قوله من لا يؤدي زكاة هذا بخيل شرعا) والقاهر أنه ليس المراد بالضيف  
خصوص ائمة من السفرة بل من يراه عليه وقد جرت العادة اكرامه زي ع ش  
على م وقوله أولا يقري متبايقع الياء هذا بخيل عرفا شبهنا عن نزي وفي المختار  
قري الضيف يقربه قريبا كقري القاف وقريا القع والدة أحسن اليه اه وهذا فيه دانه  
معنى لغوي تدبر

ولا يكتفي برؤية الشعر والظفر  
والسن واللسان (لا يضر به)  
المعلق به اطلاق ملائمة وله  
اتصيق ميتا لان العصد  
في التحليق بالضرب الايلام  
وليت لا يحس بالضرب  
حتى يتألم به (ولو خاضته بمكروه  
كساقفه باخس من فقال)  
لما (ان كنت كذا) أي سبغا  
أو سبسا (فانت طالق فان  
قصد) بذلك (مكافاتها)  
باسماع متكره أي اغاظتها  
بالطلاق كما غاظته بما يكرهه  
(وقع) حالا وان لم يكن سبغا  
أو سبسا (والا) بأن قصد  
به تعديقا أو اطلاق (متعلق)  
فلا يقع الوجود المصغة نظرا  
لوضع اللفظ (والسقيفة من به  
مناف اطلاق التصرف)  
كان يبلغ منبر اضع المال  
في غير وجهه الخائز  
(والطيس من باع دينه  
بدنائه) بأن يتركه ما شقاه  
بها قال الشبان (ويشبه انه  
من يتعاطى غير لاقبه بخلا)  
بما يليق به لارهذاولا تواضعا  
وأخس الاخسا من باع  
دينه بدنيا غيره (والخيل  
من لا يؤدي زكاة أولا يقري  
عصبا) هذا من ريادة

## \* كتاب الرجعة \*

بفتح الزاء ويجوز ذكرها ح ل والقياس القبح لانها اسم لاجرة وبالكسر  
اسم للهيئة وليست مرادة هنا وذكرها عقب الطلاق لانه سببا والسبب يؤخر  
عن السبب (قوله المراجعة الرجوع) أي من طلاق وغيره فيكون المعنى  
اللعنوي أعم من الشرعي وأصلها الإباحة وتعتبر بها أحكام النكاح ح ل ق ل  
(قوله رد المرأة إلى النكاح) أي من النكاح الناقص إلى النكاح الكامل أي غير  
مسائر للبنوة بانقضاء العدة فلا يشكل بكونها في نكاح لانها في حكم الزوجة  
في النفقة وغيرها كما يأتي وقال العزبي إلى النكاح أي موجه وهو الحل (قوله  
من طلاق) أي من أجله وبسببه فخرج الظهار والابلاء ووطء الشبهة اه  
برماوى (قوله ويعولنهن) أي أزواجهن أحق بردهن أي مستحقون له فاضل  
التفصيل ليس على بابه وقوله في ذلك أي في العدة الأولى أن يرجع اسم الإشارة  
إلى الترس المأخوذ من قوله يتر بصن كأي خ ط وهو أي الترس أي مدة زمن  
العدة تأمل (قوله أركانها ثلاثة) وأما الطلاق فسبب لاركن (قوله المعلوم من كتاب  
النكاح) ينظر وجه العلم من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا يلزم  
منه اعتباره فيه دواما تأمل شوبرى (قوله أهلية نكاح بنفسه) سواء كان يتكلم  
لنفسه أو لغيره فصع ما يأتي من التفرع شيئا (قوله رجعة سكران) أي إذا كان  
متعذبا عش (قوله وصبي) بأن حكم بعهدة طلاء جنبلى اه شوبرى فاندفع  
استشكل بعضهم تصور رجعة الصبي بأنه لا يصح طلاقه فكيف يتصور رجعته  
على أنه لا يلزم من نفي الشيء إمكانه فالاستشكل غفلة عما ذكره كفا له مر  
ويجيب أيضا بما إذا طلق بالغ عاقل زوجته ووكل مينا في مراجعتها فلا يصح  
وانظر إذا طلق الصبي وحكم الجنبلى بعهدة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث يزوجه  
كما هو قياس الجنون اه سم قال ع ش على مر أقول انه الرجعة قياسا على  
ابتداء النكاح وان كان بائنا عند الجنبلى لان الحكم بالعهدة لا يستلزم التعدى إلى  
ما يترب عليه فان حكم بعهته وجوبه وكان من موجهه عنده امتناع الرجعة  
وان حكمه بالموجب يتأمله احتاج في ردّها إلى عقد جديد (قوله وجنون) بأن طلق  
حال أفاقته أو علق الطلاق بصفة وحدث حال جنونه س ل (قوله وانما الاحرام  
مانع) أي فهو أهل للنكاح في الجملة لا يقال هذا يأتي في المرتد فيقال انه أهل لله نكاح  
في الجملة لولا الردة لا تقول بين الاحرام والردة فرق واضع لان الردة تنزل أفعال النكاح  
كما يصحح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلا مانع ح ل (قوله ولهذا) أي لا اعتبار

## \* كتاب الرجعة \*

هي لفظة المرة من الرجوع  
وشعرارة المرأة إلى النكاح  
من طلاق غير بائن في العدة  
كما يؤخذ مما سبق والاصل  
فيها قبل الإجماع قوله تعالى  
وبعولنهن أحق بردهن في  
ذلك أي في العدة ان أرادوا  
اصلاحا أي رجعة وقوله  
الطلاق مرتان الآية وقوله  
صلى الله عليه وسلم لعمره  
فليراجعها كما مر (أركانها)  
ثلاثة (صيغة ومحل ومرفوع  
وشرط فيه) مع الاختيار  
المعلوم من كتاب النكاح  
(أهلية نكاح بنفسه) وان  
توقف على أذن فتصح رجعة  
سكران وعبد وسفيه ومحرم  
لا مرد وصبي ومجنون ومكره  
ووهـ ادخال المحرم أهله  
للنكاح وانما الاحرام مانع  
ولهذا لو طلق من تحت حرة  
وأمة الأمة صحت رجعتها  
مع أنه ليس أهلا للنكاحها

لأنه أهل فسخ في الجملة (ملول من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حبس بزوجه) بأن يحتاج إليه (مرو) بشرط في الصفة  
لفظ مشعر بالمراد في مضامع ما في النكاح وذلك إما (مريح وهو دلتك ٥٦٦) أو وجعلك وأرجعتك وأجعتك

وإسكتك (لغيرهما في ذلك ورودها  
في الكتاب والنسب وفي مضاهيها  
سائر ما اشترق من مصادرها كانت  
مراسمها كما كان بالعقبة وإن أحسن  
العربية ويحسن في ذلك الإضافة  
كان يقول إلى أو إلى نكاحي إلا  
رعدت فانه يشترط فيه ذلك كما علم  
(أو كتابة كزوجتك ونكحتك)  
لأنهم سميان في التقديلا يكونان  
مريجين في الرجعة لأن ما كان  
مريحا في شيء لا يكون مريحا في  
غيره كما لا يخفى والله لو علم مما ذكر  
أن مريض الرجعة مفسدة مما ذكر  
وبه صريح في الروضة وأما لما بخلاف  
كتاباتها (وتعيين وعدم توقيت) فلم  
قال وأجعتك ان شئت فقل شئت  
أو وأجعتك ثم المفضل الرجعة  
والثانية من زيادة في (وسن انشاد)  
عليه آخرون ما خلا من أوجه  
وإنما يجب لانها في حكم استدامة  
النكاح السابق والأمر به في آية إذا  
بأن أهلهم محمول على الندب كما  
في قوله تعالى وأنشدوا إذا تابعتهم  
وأنما وجب الإشهاد على النكاح  
لأنه إقرار بالشرع ووثائقها  
والتمريض من الأنساق من زاد في  
وبما تقر ولم أن الرجعة لا تفصل  
بفعل غير الكتابة وإشارة الأخرى  
المهمة كوطء وقدماته وإن  
نوتيه الرجعة لعدم دلالة عليها

كون المربع أم لا لأن النكاح بنفسه في الجملة لو لم يكن من مقتضى من مصلحة الاستمتاع  
ح ل بأن تزوج الأمة أولا (قوله لأنه أهل للنكاح) أي لكانها أي الأمة في الجملة أي  
في غير هذه الصورة (قوله ملول من جن) أي عليه ذلك لأنه جواب بعد استماع ح ل  
فتب بالشرط المتقدمة في قوله وعلى أب تزويج ذي جنون مطبق بذكر الحاجة  
(قوله وأرجعتك) فلما سقط الضمير نحو راجعت كان له أو مثل الضمير الاسم  
الظاهر كقوله واسم الإشارة كقوله ح ل وقوله كان له أو ينبغي أن يستثنى منه  
ما لو وقع جوابا لقول شخص له راجعت أم أنك التماسا لانشائها كما تقدم نظيره  
في الطلاق ع ش على م ر واستشكل قول المربع راجعت زوجتي إلى عقد  
نكاحي مع أن الرجعة لم يخرج عن نكاحه بل هي زوجة حكميا في النفقة وغيرها  
وأجيب بأن المراد راجعتا إلى نكاح كامل غير ما تليينونه بأنه قضاء عدة أه سم  
و زى (قوله ورودها) أي ورود مجموعها وهو الراد في قوله أحق بردهن  
والإسكاف في قوله فامساك بمعروف والرجعة في قوله فلا جناح عليهما أن يراجعا  
(قوله سائر ما اشترق من مصادرها) أي عما هو مناسب له أو لها وقال أنت  
مراعاة بكسر الجيم أو أنما راجع بفعلها كاللواح ل (قوله يشترط فيه ذلك)  
لأن الرد وحده المتأد منه إلى الفهم عند القبول فتدبرهم منه الرد إلى أهلها بسبب  
الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لما عرّج شرح م (قوله لأن ما كان مريحا  
لم) هذا لا يتبع كونهما كتابتين في الرجعة فالأولى التعال بأن ما كان مريحا  
في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه كان كتابية في غيره لأنهما في العقد ولا يكتمان  
في الرجعة إذ هي زوجة خلافا لما قيل إنها مستثنان من قاعدة ما كان مريحا  
في بابه ووجد فاذا في موضوعه لا يكون كتابية في غيره (قوله أو وأجعتك شهرا)  
هل مثله مالوا في بما بعد قضاؤها إليه أه ل وفي ع ش على م ر وقوله وعدم  
توقيت مثل مالوا قال وأجعتك بقبلة عرك فلا تنعم الرجعة وقد يقال بصحتها لأن  
قوله ذلك منه أنه راجعها بقبلة حباتها (قوله لأنها في حكم استدامة النكاح)  
انقارعه في هذه الظرفية وما معنى كونها في حكم الاستدامة مع أنها استدامة  
ويجيب بأن المراد في حكم استدامة النكاح أي الذي لا يفسد بالطلاق  
والأنه في استدامة حقيقة تدبر (قوله فإذا لم يكن أهلهم) أي اقتضت عدتهن أي  
فأبى ذلك إذ بعد انقضاء العدة ليس لهم الإمساك به (قوله وبما تقر) أي  
من أن الصيغة لا بد أن تكون لفظا أو ما في معناه ح ل (قوله غير الكتابة وإشارة  
الأخرى) أي لأنها ملحقان بالقول في كونها كتابيتين شرح م ر (قوله كوطء)

مثال

وكلا لا يحصل به النكاح ولأن الوفاء يجب العدة فكيف يقبلها واستثنى منه وطء الكافرة وقدماته  
إذا كان ذلك عندهم رجعة واسلموا أو تراضوا البتة فنفقهم كانوا هم على الأنكحة الفاسدة بل أولى

(و) شرط (في الحبل كونه زوجة موطوءة) ولو في الدبر (معينه) هو من زيادتي (قابلة لحل مطلقا) فلا لم يستوف عدد طلاقها) فلا زوجة بعد انقضاء عدتها لانها صارت اجنبية ولا قبل الوطء اذ لا عدة عليها وكالوطء استدخال الماء ولا في مبهمة كان طلق احدي زوجتيه مبهما راجع المطلقة قبل تعيينها اذ ليست الرجعة في احتمال الابهام كالطلاق لشبهها بالسكاح وهو لا يصح معه ولا في حال ردتها كافي حال رده وان عاد المرتد الى الاسلام قبل انقضاء عدتها لان مقصود الرجعة الاستدامة وما دام احدهما مرتدا لا يجوز ان تمتع بها ولا في فسخ لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر فلا يُلحق به جواز الرجعة ولا في طلاق بموض اينوتها كما في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك لا لا يوتى السكاح بالطلاق

مثال لما اتصل به الرجعة شوبري (قوله وشرط في الحبل كونه زوجة) حامل ما ذكره سبعة شروط وربما اغنى الاول عن الثاني والخامس والسادس والسابع لان ما خرج بها يخرج به واجيب بأنه خرج بالزوجة الاجنبية لانها التي لا يتوهم فيها الرجعة وانما خرج هؤلاء زوجات باعتبار ما كان يتوهم فيهن جواز الرجعة كما يؤخذ من حل لكن يتأني خروج الاجنبية فقط بالزوجة قول الشارح بعد فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت اجنبية اه قال زى وس ل ولا بشرط تحقق وقوع الطلاق على العمد فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه محقق كالمزيج امة ابيه طانا حياته فبان ميتا لان الدبرة في العقود بما في نفس الامر بخلاف العادة فان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف (قوله موطوءة) وان لم تنزل بكارنها كان كانت غورا اذ لا ينقص عن الوطء في الدبر س م ع ش (قوله مطلقة) ولو احتملا ليدخل ما لو علق طلاقها على شيء وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الامع صحة الرجعة كما تقدم حل وفي ع ش على م مطلقة ولو تطلق القاضي على المولى ويكتفي في تحصيلها منه اصل الطلاق لا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى (قوله ولا رجعة بعد انقضاء عدتها) محترز زوجة وهل مثل البعدة المعية اولا العلة ترشد للشافعي حل اى بشرط الرجعة بقاء العدة كما مر به اصله وفي قل على الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها (قوله استدخال الماء ولو في الدبر) زى (قوله مبهما) حال من فاعل طلق فهو كسر الماء ووجهه مفعلة لمصدر محذوف غلط اولا حاجة اليه شيئا وقديس ل لا غلط لان العلق يكون مبهما باعتبار محله وبصع ان يكون بفتح الماء حالا من احدي اى مبهما ذكر (قوله وهو) اى السكاح لا يصح معه اى الابهام (قوله لان مقصود الرجعة الخ) يحتاج هذا المقدمة الى مقدمة اخرى ينبغي عليها ما بعدها اى ومن لازم الاستدامة حل التمتع وما دام احدهما الخ شيئا وصحة رجعية المحرمة لا فادتها عناصر الحل كالظفر والخلاعة شوبري (قوله لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) يرد عليه طلاق القاضي على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بان اصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضران بعض جريئاته شرعه لمخلاف الفسخ ع ش على م ر (قوله ولا في طلاق الخ) قد يقال هذا وما بعد يعنى عنه قوله زوجة لان كلاليس بزوجة وقد يمنع لان الخارج بزوجة الاجنبية لانه لا يفصل فيها هل تصح رجعتها اولا بخلاف كل من هذين يصح ذلك



(وحلف شق اقتضاء العدة بغير أشهر) من أقوله أو منعه إذا أنكره الزوج (تصدق) في ذلك أن أمكن وإن خالف عاداتها لأن التسامع وثقت على أربابهم وخرج باقتضاء العدة غيره كنسب واستيلاء فلا يقبل قولها لا بدينة وبغير أشهر اقتضاؤها بالاشهر وبالامكان مادام لم يمكن لصفر أو بأشهر (٣٥٨) أو غيره يصدق بيمينه (وعين)

فيه فاحتج إلى ذكرهما حل (قوله وحلفت في اقتضاء عدة) وتحلف أيضا في عدم الحيض لتجب نفقتها وسكناها وإن تمددت لسن اليأس م (قوله كنسب) أي محل كونهما تصدق بيمينها في وضع الحمل بالنسبة لا بقضاء العدة وأما بالنسبة لكون الولد بنسب للزوج فلا بد من إقامه البينة على ولادتها فلا يخالف ما تقر من إمامها إذا أتت بولد لا مكان لحقه ولا يبقى عنه إلا نفيه لأن ذلك فيما إذا سلم أنها أنت به وهذا فيما لو أنكره كما هو ظاهر رسم (قوله واستيلاء) مراده إفاضة حكم الاستيلاء بقطع النظر عما الكلام فيه لأن الكلام في الرجعية أي لو ادعت أنها قد ولدت من سيدها ولم يصدقها فلا بد من استيلاءها لأن الملك بحقق فلا نزول إلا بيقين ويمكن أن يصور بما إذا وطئ أمته المراجعة بشبهة فتصدق في اقتضاء عدتها منه بوضع الحمل ولا تصدق في الاستيلاء (قوله وأغريه) كالتعم في العقبة وكقرب زمن الطلاق (قوله فيصدق بيمينه) هو واضح في الاستيلاء وأما الصغيرة فكان ينبغي أن يصدق بلا عين حل (قوله لتام) أي في الصورة الإنسانية م (و جرح عرش (قوله بسنة أشهر) أي عددية لا هلالية كما يحسنه البلقيني أخذا بما يأتي في المائة والعشرين وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتساعا على كرم الله وجهه من قوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا مع قوله وفضاله في عامين شرح م رأى فإذا كان فضاله في عامين ومائة الرضاع كان الباقي سنة أشهر وهي مدة الحمل (قوله ولحقتين) فلما أتت به تاما لدون ذلك لا يلتفت إليه ولا تنقضي عدتها به لأنها تحكم بأه من غيره حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبر بامدادون أربعة أشهر لأن العبرة هنا بالعدد لا بالأهلة شرح م (قوله ولمضة) ويشترط هنا شهادة القوابل أنها أصل آدمي والامتنع صها شرح م (قوله وقد بينت أدلة ذلك الخ) عبارة هناك وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقضي به العدة ودليل اعتبار المدة الأولى بسنة أشهر قوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا مع قوله وفضاله في عامين ودليل اعتبار المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر العيصين أن أحدكم يجمع خلقه على كل واحد منكم ما بين آدم يجمع خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوما وفي رواية أن النطفة إذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في بشرة المرأة

اقتضاؤها بوضع لتام بسنة أشهر ولحقتين لحظة لاوطء ولحظة لاوضع (من) حين إمكان اجتماعهما بعد النكاح وهذا أولى من قولهم النكاح (ولصورة بمائة وعشرين يوما (ولحقتين) من إمكان اجتماعهما (ولمضة شهابين) يوما (ولحقتين) من إمكان اجتماعهما وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض (و) يمكن اقتضاؤها بقرء ثمرة طلفت في طهر سبق بحيض يائنين وثلاثين يوما (ولحقتين) لحظة للقرء الأول ولحظة لأخرى في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تظهر أقل الطهر ثم تحيض وتظهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة وأربعين يوما ولحظة من حيضة رابعة بأن يطلقها أخرجها من الحيض ثم تظهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تظهر وتحيض الحيض ثم تظهر وتحيض الحيض ثم تظهر أقل الطهر

ثم تطعن في الحيض لحظة (ولمضة رابعة) من إمامة أو بعضة فهو أعم من قوله أو إمامة (طلفت في طهر تحت سبق بحيض بسنة عشر) يوما (ولحقتين) بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تظهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين يوما (ولحظة) أن يطلقها أخرجها من الحيض ثم تظهر أقل الطهر ويحيض أقل الحيض ثم تظهر أقل الطهر

ثم قد من في الحيض لحظة فان جهلت المطلقة انها اطلقت في حيض او طهر رجل امرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها فانها الصبرى وغيره ونخرج زياد في سبق يحيض الموطلة في طهر لم يسبقه حيض فاقول امكان انقضاء الاقراء للعدة ثمانية واربعون يوما ولحظة لان الطهر الذي طلقت فيه ليس بقره لكونه غير محتوش بدمه بن ولفيهما انسان رزلا ون يوما ولحظة (٣٥٩) واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة

بالاقراء تبين تمام الفترة  
الاخيرة لان العدة فلا رجعة  
فيها وان الطلاق في النفاس  
كهو في الحيض (ولووطى)  
الزوج (رجعة واستأنفت  
عدة) من الفراغ من وطى  
(بلاجل راجع نيا كان نبي)  
من عدة الطلاق دون مازاد  
عليها لوطه فلو وطىها بعد مضى  
قرين استأنفت لوطه  
ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقي  
من عدة الطلاق والقرء  
الاول من الثلاثة واقع عن  
العدة من فراجع فيه والاخير ان  
متن بعض اعدة الوطه فلا  
رجعة فيها وتعبى بعدة بلا  
جل اعمهم قبيره بالاقراء  
لشملها ما لو كانت تعدد الاشهر  
ونخرج بقولى واستأنفت  
ما لو كانت حاه لاوبقولى بلا  
جل ما لو احبلها بالوطه فانه  
راجعها فيها امام تنصع لوقوع  
عدة الحمل عن الجهة بن كالباقى  
من الاقراء والا اشهر (وحرمة)  
عليه (تتبعها) أى الرجعة  
لوطه وغيره لانها مفارقة كالباقي

تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله اه قل على  
المحلى (قوله ثم طعن) بضم العين ويجوز فقها كما يؤخذ من عبارة المصباح  
ع ش فالاول من باب قتل والثاني من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح  
أيضا (قوله لكونه) غير محتوش في المصباح واحتوش القوم بالصيد اطواه  
وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشه واسم المة مول محتوش بالفتح ومنه احتوش  
الدم اطهر كان الدماء اطاحت بالطهر واكتنفه من طريقه فالطهر محتوش أى  
مكتنف بين دميين (قوله كبروى في الحيض) أى فلا يحسب من العدة كالحوض  
(قوله ولووطى رجعة) أى قبل ان راجعها وهو وطه شبهة لقر ل أى حنيقة  
ان الرجعة تحصل به (قوله من الفراغ) أى تمام النزاع للشفقة ح ل (قوله بلاجل)  
حال من عدة أو وصفه لها (قوله وغيره) كالنظر وشهوة وفي كلامه أنه يحرم النظر  
للمها غير شهوة قل خلافا للرافعى ولعل الشارح تبع الرافعى ح ل قوله لمعتقد  
تحريره وكذا عز رجعة الدحل ان دفع لمعتقد التبريم كحنفى رفع لشارفى فيعززه  
وان اعتقد الدحل عملاقا عدة ان العبرة في الحدود والتعازير بقاعدة الحاكم م  
وجوزى ونزع فيه سم وعش واعتمد أن العبرة بقاعدة الفاعل والقاضى  
معا واتعازل للشارفى الحنفى الشارب للنبذ مع انه يستدل به لان أدلته ضعيفة تدبر  
(قوله مهر مثل) أى مهر بكران كانت بكر او مريض بان كانت نيا قبل وظاهره  
وان عقلت بالتبريم ولا نظرا لكونها زوجة لانها ليست زوجة من كل وجه لتزلزل  
العقد بالطلاق ولا ينكر بكره لاتحاد النسبة ما لم يدفع مهر الاول قبل الوطه  
الثانى حل وبعبارة اخرى لا يقال الرجعية زوجة فاجيب مهران يستلزم ايجاب  
عقد النكاح لمهرين وانه محال لاننا نقول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل  
العقد بالطلاق فكان موجبه النسبة لا العقد (قوله وان راجع) غاية لارد على  
المخالف لئن ثبت بأنه لا مهر عليه اذ اراجع (قوله بخلاف ما لووطى زوجته الخ) أى  
فانه لا شئ عليه (قوله لان الاسلام نزىل أنز الردة) وهو لا ينونه والقتل وغيرهما  
وسكان القراش باق بحاله ويختل فلا مهر وقوله لانزىل أمر الطلاق وهو حسان  
ما وقع من الملاق الثلاث أى بل وهو محسوب منها والرجعة لانزىل به فالقراش اختل

(وعز رجعة تنصير) لاقدمه على معصية عنده فلا حد عليه بوطى "الشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به  
وذكر التعزير في غير الوطه من زيادى هنا (وعليه بوطى مهر مثل) وان راجع بعده لانها في تحرير الوطه كالباقي فكذا  
في المهر بخلاف ما لووطى زوجته ثم أسلم المرتد لان الاسلام نزىل أنز الردة (الرجعة لانزىل أمر المطلق (وصح)  
ظاهرا وبلايه ولها ان) منها لبقاء الولاية عليها بلا رجعة لكن لاحكم للارن حتى راجع بعد ما كاسيا ثانيا في بايها  
وقد دم في الطلاق انه يصح طلاقها وانما ياتى وارثان والاصل كدبره مع المسائل الخمس هنا

وان ذكرنا تينك في اطلاق ايضا الاشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في جنس آيات من كتاب الله تعالى في آيات المسائل الخمس المذكورة (ولو ادهى رجعة (٣٦٠) والعدة باقية) وأنكرت

(حلف) فيصدق لقدوته  
على انشاءها (أو) ادعى رجعة  
فبها وهي (منقضية) بقيد  
زمنه بقولي (ولم تسلم فان  
اتقاعا على وقت الانتفاء)  
بكروم الجمعة وقال راجعت قبله  
فقالت بل بعده (حلف) ثم ا  
لا تقبله راجع قل يوم الجمعة  
فصدق لان الأصل عدم  
الرجعة الى ما بعده (أو) على  
(رقع الرجعة) كروم الجمعة  
فقالت انقضت قبله وقال بل  
بعده (حلف) انما ما انقضت  
قبل يوم الجمعة فيصدق لان  
الأصل عدم انتضاءها الى  
ما بعده (والا) بأن يتقعا  
على وقت بل اقتصر على أن  
الرجعة سابقة واتصرت  
على أن الانتضاء سابق (حلف  
من سبق بالدعوى) (أن مدعاه  
سابق وسقطت دعوى  
المسبوق لاستقرار الحكم  
بقول السابق ولأن الزوجة  
ان سبقت فقد اتقعا على  
الانتضاء واختلغا في الرجعة  
والأصل عدمها وإن سبق  
الزيج فقد اتقعا على الرجعة  
واختلغا في الانتضاء والأصل  
عدمه وقيد الرائي  
في الشرح الكبير عن جمع

حقة بما للعلاق وصارت كلاحنية فوجب لها المهر تدبر (قوله تنكح) أى سألنى الطلاق والتوارث وقوله للأشارة دلالة لقوله جع (قوله فى خمس آيات) أى باعتبار عموم الخمس آيات للزوجة والرجعية فان حكمها شامل لها وللأولى من الخمس هى قوله تعالى للذين يولون من نسائهم والثانية قوله ولكم نصف مآترك أزواجكم والنسالة قوله ولأذن من ربهم والرابعة قوله والذين يظفرون من نسائهم والخامسة قوله وإذا طلقتم النساء فهذا الخمس آيات تشمل الزوجة والرجعية شيئاً (قوله أى آيات المسائل الخمس) أى لا يطلق خمس آيات حل (قوله ولو ادعى رجعة (الح) هذه العبارة تشمل مالوطها فى المدعى ثم ادعى أنه راجعها قبل الوطء فانه يصدق ويتخذ لاهم وقد يقال يصدق بالنسبة تغير المهر به عليه الشاب مرة حل (قوله لغدونه على انشائها) وهل دعوا انشائها أو اقربها وجهان رجع ابن المقرئ تساملا سوى الأول والأدعى الثانى وقال الامام لأوجه لكونه انشاء وهذا هو الوجه ترجح (قوله على وقت الانقضاء) أى الوقت الذى تنقضى به لولا الرجعة شربرى والاندعوى الزوج الرجعية يوم النجيس مانع من ارادة حقيقة الانقضاء سم (قوله انتهى لعله) أى لانه لمف على فعل الغبر لان الرجعة تعمل الزوج والمف على فعل الغبر الذى يكون على نفي العلم بالفعل حل (قوله ان مداه) كأن يحلف الزوج أن الرجعة سابقة على الانقضاء وهى بالعكس (قوله لا يستعمر المحكم الح) أى وجوب تصديقه فى قول المدوق وقد يقال لستة الحكم بقول السابق بمجرد سبقه من غير جواب خصمه باقرار أو انكار وكيف يسوغ له تخفيفه قبل حضور خصمه وجوابه ويحجب بأن المراد لاستعرا الحكم بقول السابق بعد حضور خصمه وانكاره لانها فى خيئت على مداه كإدله عليه قوله ولان الزوجة الح فهو من عطف العلة على المعلول كأنه شيئا الغريزى وبعبارة شرح مر لانها لما سبقت بأدعته أى الاقضاء وجب تصديقها لقبول قولها فيه من حيث هو موقع قوله لتواوان سبق الزوج بأدعائه أى الرجعة فوجب تصديقه لانه يملكها بعنت ظاهرا فوقع قوله لنوا (قوله فقد انتفاع على الانقضاء) أى على كونها منتزعة وقوله واختلفا فى الرجعة أى فى محبتها والافاسل الرجعة موجود وهذا رجا يعارض بالمثل فيقال وقد انتفاع على الرجعة أى على وجود صيغتها واختلفا فى الانقضاء أى فى قسته والاصل عدمه (قوله فى الانقضاء) أى فى زمنه (قوله والاصل عدمه) أى حال الرجعة (قوله رقيده) أى قيد قوله وان سبق الزوج الح أى قال على كونه اذا سبق ويحلف اذا تزنى كلاهما عنه والا بانكاهت عقبه

عند

عند الحاكم والمحكم وتكلمت عقبه هي المصدقة على كلام الرافعي وهو  
 ضيف والمقدمة المصدق مطلقا (قوله ثم ما تقر) أي من عند قوله أو ادعي رجعة  
 فيها الخ وحاصله تصديق الزوجة عند الاتفاق على الانقضاء والزواج عند الاتفاق  
 على الرجعة والسابق مع عدم الاتفاق وقوله لكن استشكل إلى آخره حاصله  
 أنه تنزل الولادة بمزلة الانقضاء والطلاق منزلة الرجعة وقوله انما الخ يدل من قوله  
 ما يجالفة تأمل (قوله فلهكس محاسن) وهو أن يقال أن اتفاقا على وقت  
 الولادة كيوم الجمعة وقال طلقناك يوم السبت فليك العدة وقالت الخميس  
 فانتقضت عدتي بالولادة صدق لأن الطلاق يبدء فيصدق في وقته وإن اتفاقا على  
 وقت الطلاق واختلفا في الولادة فتصدق لأنها تصدق في أصل الوضع فكذا  
 في وقته وإن لم يتفقا على وقت لا للولادة ولا للطلاق بل ادعي نكاح الولادة على  
 الطلاق فليبدأ العدة وأدعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليها لانقضاء  
 عدتها بالولادة فهو المصدق بينه وإن سبقته بالدعوى لأن الأصل بقاء سلطنة  
 النكاح اهـ زى (قوله مع أن المدرك) أي التعليل واحده ان قوله والاحناف أي  
 من سبق بالدعوى ليس فيه تسلك بالأصل لانه عليه بقوله لاستقرار الحكم الخ  
 وأجيب بأن فيه تسكنا بالأصل بالنظر للعللة الثانية شيخنا (قوله عن الشق الأول)  
 وهو قوله ان اتفاقا الخ وأشقك في قوله وان لم يتفقا (قوله لا يخالفه) أي مضرة  
 لأجواب عنها والأفصل لمخالفته موحود (قوله بل عمل بالأصل) أي وإن كان الذي  
 اتفق به الأصل في أحدها غير في الآخر فإذا اتفقا على أن الولادة يوم الجمعة وقال  
 طلعت يوم السبت فقال يوم الخميس صدق لأن الأصل عدم الطلاق إلى ما بعدها  
 أي بعد يوم الجمعة وإن اتفقا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس  
 فقال يوم السبت خلقت فتصدق لأن الأصل عدم الولادة إلى ما بعده فالأصل  
 معمول به في الموضوعين فمما صرح جواب الشارح تسليم أن المدرك واحد باعتبار  
 الجنس لكنه مختلف بالنسبة فان الأصل في أحدهما غير الذي في الآخر وهذا  
 أنسب بكلام الشارح من كلام زى السابق (قوله هنا) أي في باب الرجعة  
 وقوله على انحلال العصمة أي فضعف جانب الزوج فتصدق بآخرة وبإحلالها  
 بالطلاق السابق على الرجعة والانقضاء وفيه أن الرجعية في عصمة الزوج فلم نفعل  
 إلا أن يقال المراد بإحلالها انحلالها بالطلاق تأمل (قوله ثم لم يتفقا الخ) أي  
 فكأنها يبدء الزوج ولم يخرج عن قرأته فتقوى جانبه فتصدق مطلقا تدبر (قوله  
 هذا) أي انهم هذا أي قوله والاحلف من سبق بالدعوى (قوله فالقول قولها) أي

ثم ما تقر وهو ما في الروضة  
 وأصلها أيضا لكن استشكل  
 بأنهم إذا كرا شيئا لقى له رد  
 فيها الولد ومطالعتها واختلفا  
 في التقدم منها أي أن اتفقا  
 على وقت أحدهما فاعكس  
 محاسن وان لم يتفقا حلف الزوج  
 مع أن المدرك واحد وهو  
 اتفقا بالأصل ويحاب عن  
 الشق الأول بأنه لا يخالفه  
 فيه بل عمل بالأصل في الموضوعين  
 وإن كان المصدق في أحدهما  
 غيره في الآخر وعن الثاني  
 بأنهم إذا اتفقا على انحلال  
 العصمة قبل انقضاء العدة  
 ونهم لم يتفقا عليه قبل الولادة  
 فتقوى فيه جانب الزوج وهذا  
 ولم يبدء بالقبض السابق فقال  
 لو قال الزوج راجعتني في العدة  
 فأنكرت فالقول قولها كأنص  
 عليه في الام والختصر

والمتشد في العوى وما خلفه عن النص لا يدل له لانه محمول على ماذا لم يشرخ كلامها عن كلامه وظاهر كلامهم  
قال المحضر في ان سبق الدعوى اعين سببه فاعتدواكم او غيره وهو (٣٦٣) اوجه من قول ابن عجيل البني بشرط

وان تأخرت بالدعوى (قوله وهو المتعمد) ضيق رقبته وما قبله أي البلقتي فهو  
من كلام الشارح الرد عليه (قوله أو غيره) ولو من أحاد الناس ع ش (قوله  
وهو اوجه) معتمد قوله فان ادعياءه عاينه ان اتهمين لا يتكلمان بالدعوى معا  
ولا يتكلمان بالخاصة من ذلك ولا يصح كلاما ثم رأيت في شرح هو مانعه  
فان ادعياءها بان قالت اتقصت عدي مع قوله واحتمل اه (قوله قسبح دعواه)  
ظاهره سواء اتفقا على وقت الانقضاء أو الرحمة ولا (قوله للعليلة) أي بين الاول  
ورحمته اذ انها في نكاح الثاني والظاهر ان نكاحه صحيح ظاهرا ولم ينقض باقرارها  
بالرحمة لاحتمال كذبها فان مات أولها مات الاول بلا تدعلا  
فأقارها واستردت منه ما غرمته له إذا أقام الاول بنية وهي عصبة الثاني أنه  
راجعها انقض نكاح الثاني تأمل (قوله ترجع اشائي) هو المعتد لا كونه  
مشكل بما تقدم في الخلع من تقيده قاعدة الاقرار بما ادعى في غير معارضة  
فان كان في ضمنها فلا يشترط على اقراره جديد (قوله وكيف يقبل الخ) وأجيب  
عنه بأنه اقرار بغيره أي بشيء كان متبعا قبل الاقرار وذلك الشيء هو الرحمة  
فقد يصدر بنية على الاصل ثم يتغير بخلاف الاقرار بمقتضى كرضاع ونحوه فانه  
لا يقربه الاخرين

### \* (كتاب الايلاء) \*

صدر الآي الى ايلاء أي حلف وذكروه بعد الطلاق لانه كان طلاقا في الجمالية  
ودفع الرهالة لارمول منها كالحصية في مدة الاهمال من جهة امتناعه من  
قربانها قوله وكان مالا في الجمالية أي لارحمة فيه شوري (قوله حكمه)  
وهو حل العصة (قوله وخصه) في التبرير بالتخصيص مسامحة اذ يقتضي ان هذا  
فرد مما قبله مع أنه ما قبله فالاولى التصير بالنقل وعجالة قل على الجلال فقير  
الشرع حكمه الى ما سبأني (قوله بما في آية الخ) أي من تبرع أربعة أشهر والامانة  
أو الطلاق (قوله من نسايم) وانما عدي ميب بن ودانما شمدى بعلى لانه ضمن  
مفي البعد كما قبل يولون بعدين أنفسهم من نسايم وقيل من للسببية أي  
بالمغلوب بسبب نسايم وقيل بمعنى على وقيل بمعنى في على حذف مضافين فيها أي على  
ترك وطء أو في ترك وطء وقيل من زائدة أي والذين يقولون نساءهم أو ان آلى  
يتعدى بعلى ومن ومن ثم قال أبو البقاء بقلاعن غيره أنه يقال آلى من امرأة أو على  
أمرته شوري (قوله فهو شرعا) فتدبر على قوله وخصه بما في الآية وأخذ الحلف من  
يولون وترك الوطء والزواج والرحمة من قولهم من نسايم لان المعنى بعدين أنفسهم

سببه فاعتدواكم (فان ادعياءها) لان الانقضاء  
لا يعلق بالامانة ما اذا نكحت  
غيره ثم ادعى ما راجعها في العدة  
ولا يئنة قسبح دعواه لعلها فان  
اقرت غرمته لم يهر مثل العيلة  
بني ما لو علم الترتيب دون السابق  
فيعلق التي لان الاصل فاء العدة  
ولا يتأخر الرحمة (كالوطء) دون  
ثلاث (وطء) وطئت على رحمة  
وانكروا (وطء) فانها تلف انه  
ماوطئها لان الاصل عدم الوطء  
(وهو) بدعواه واما (مقرها دعوى)  
وهي لا تدعى الا نفعه فان قبضته  
فلا رجوع له) بشيء منه فلا اقراره  
(والا فلا تنال به الا بصف يئنه)  
فلا يئنه كإقرارها فلو أخذت النصف  
ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف  
الاخر أو لا بد من اقراره بد من  
الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم  
في باب الاقرار ترجيح الثاني وذكر  
التأليف فيما لو ادعى رحمة والعدة  
باقية وما لو سبق دعوى الزوج وفيما  
لو ادعى امان فبإدق (ومنى انكرتها)  
أي الرحمة (ثم اعترفت قبل)  
اعتقادها كمن انكر عقاقم اترف به  
لان الرحمة حق الزوج واستشكله  
الادم بان قولها الاول يقتضي  
تحريرها عليه فكيف يقبل منها قبضه

### \* (كتاب الايلاء) \*

دعوى الحلف وكان طلاقا في الجمالية فقرا شرع حكمه وخصه بآية الذين يقولون من نسايم فهو شرعا  
حلف نرجح على الامتناع من وطء زوجته مع الايمان أو انكر أربعة أو كذا بخلاف ما يأتي والاصل فيه الآية بالجملة

وهو حرام للابذاه (أركانه) سنة (محلف به و) محلف (عليه ومدة رمية وز) بان وشروطها (وهو وطه) من كل منها (وصحة طلاق) من الزوج ولو كان (٣٦٣) عبداً ومريضاً أو كافراً أو سكراناً أو كانت الزوجة أمة

أوبربعة أو صغيرة يتصور  
وطها أيها قدره من المفقود  
بقي منه قدره الأبله فلا  
يصح من مبي ومجنون ومكره  
ولأين شل أو جرد كره ولم  
سبق منه قدراً شقة لتوات  
قصد اذله الزوجة بالامتناع  
من وطها الإمتناعه في نفسه  
ولان غير زوج وان نكح من  
حلف على امتناعه من وطها  
بل ذلك منه محض بين ولا يصح  
من رتقا وقرنا للماري المشلول  
والجبوب وتقدم في الرجعة  
صحت الأيلام من الرجعة فالمراد  
تصور الوطه وان توفى على  
رجعة (و) شرط (في المحلفي  
به كونه اسماء أو صفة لله تعالى)  
تقول والله أو الرحمن لا طرك  
(أو) كونه الإترام ما يترك بنذر  
أو تعليق طلاق أو عتق ولم  
تصل اليين) فيه (الأبعد أربعة  
أشهر) كقولهم وطاً فلفقه  
على صلاة أو صوم أو حج أو عتق  
أراد وطاً فلفقه طلاق  
أو عتق دي حر لانه يمتنع من الوطه  
بما علقه به من الإترام القوية  
أو وقوع الطلاق أو العتق  
كما يمتنع منه بالحلف بالله تعالى  
ونخرج بزايادتي ولم تصل إلى آخره  
ماذا الحلف قبل ذلك كقوله

من نسأهم وقوله ما لقاوا كذا يفهم من قوله ترخص أربعة أشهر لصحة جساد  
أطلقوا أو زادوا على أربعة أشهر وقوله زوج أي يصح طلاقه ويكن وطؤه  
وقوله من وطه زوجته أي التي يمكن وطؤها أخذ من كلامه بعد والحلف حقيقة  
أو حكمياً يشتمل قوله أنت على كظهر أي سنة مثلاً وقوله أو أكثر في معنى ذلك  
تعلقه بمسببة الحصول فلا يرد كما في الشورى قاله تعريف حيث شجاع مانع ندر  
(قوله وهو حرام) أي كبيرة قياساً على الظاهر شورى وحل وقول ع من الأقرب  
أنه معيرة (قوله تصور وطه) أي أكانه حساو نرعا (قوله لا يصح من مبي  
ومجنون ومكره) وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولأين شل في مفهوم الشرط  
الأقل بالنظر للزوج قال حل والاشل تنقبض لا ينسبط أو ينسبط لا ينقبض وهذا  
واصح في الأول وأما الثاني فهلا كسبي لانه بقدر على وطها إلا أن يقال الوطه به  
كلاوط لانه كالعود لا يندبه فمرره وقوله شل بفتح الشين من باب تعب  
كما في الصباح أو قام به شل والضم لغة عن (قوله ولأين رتقا قرنا) مفهوم اقتد  
الأول أيضاً بالنظر للزوجة وقوله ولان غير زوج مفهوم الركن وفيه أن شأن  
الركن لا يخرج به لانه من أجزاء الماهية الحق لها تأمل وأجيب بأنه يؤول إلى  
الشرط فكأنه قال بشرط المولى أن يكون زوجاً (قوله للماري المشلول والجبوب)  
قضيته أنه لا يتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم قصد الإنداء وقت الحلف  
لان زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق ع من  
(قوله أو كونه الإترام ما لا يلزم) ظاهره ان هذا الحلف وهو كذلك لانه ما تعلق به حدث  
أو منع أو تحقيق خبر فهو أهم من اليين الذي لا يكون إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته  
كما أفاده قل (قوله فيه) أي فيما ذكر من الإترام والتعليق (قوله كقوله  
ان وطاً ثالث الخ) ولو كان به أو بما يمتنع الوطه كمرض أو غيبه فقال  
ان وطاً ثالث فلفقه على صلاة أو صوم أو نحوها فامداه نذر الجبارة لا الامتناع من  
الوطه فالظاهر كما قال الأذري أنه لا يكون مولى ولا أتما وصديق في ذلك كسائر  
نذر الجبارة شرحه لان المعنى ان سهل الله لي وطاً (قوله فانه أبله) أي وظاهر  
فالمصلحة لها واحدة وهي مريجة فيها أو في الظاهر كما يفي الأبله وعلى هذا  
فيشكل قولهم ما كمر مبيحاً ياب ووجدت اذ في موضوعه لا يكون مريجاً  
ولا كتاباً في غيره وعجابه مرفوعاً أنت على كظهر أي خمسة أشهر مثلاً فالاصح  
أنه يكون مولى مظاهراً أو بس يلف لكه ينزل منزلة الحلف شورى وهل تزيمة  
كفارتان أولاً بنظر ان قال والله أنت على كظهر أي لزمه كفارتان أو أنت على

ان وطاً فلفقه صوم الشهر الثلاثي وهو متفق قبل مضي أربعة أشهر من اليين فلا يلازم في معنى الحلف الظاهر  
كقوله أنت على كظهر أي سنة فانه أبله كما سبقت في بابيه

وشرط (في الملوحي عليه ترك وطى شرعى) فلا يلايه بجملة على امتناعه من عدمها خبر وطى ولا من طهها في درهما وفى لها في موحىض أو حرام ولو لم يلايه لا أطوك لافي الدرهم ولان تصريح بشرعى من زيادة (و) شرط (في المدة زيادة) لها (على) أربعة أشهر (بين) وذلك بأن يطلق قوله والله لا أطوك أو يؤيد كقوله والله لا أطوك أبداً أو بزيادة على الأربعة كقوله والله لا أطوك خمسة أشهر أو يقيد بمسئد الحصول فيها كقوله والله لا أطوك (٣٦٤) حتى ينزل عيسى عليه الصلاة

والسلاطون حتى أموت أو وفى أو موت فلان فسلم له لو قال والله لا أطوك خمسة أشهر فاذمعت فوفقه لا أطوك سنة كان يلايه من فلها المدة في الشهر الخامس بموجب الأيلاء لأول من الفقة أو الأطلاق فأن طالبته وبه فخرج عن وجهه وبإشهاد اثنا عشر تدخل مدة الأيلاء لتأني فلها لمطالبة بعد أربعة أشهر من أجله بموجب كذا فان لم تطالب في الأيلاء ادخل حتى مضى الشهر الخامس منه فلا فائدة به لا فصله وكذا ان تضال في الثاني حتى مضى سنة وخرج به ذكر ما لو قيد الأربعة أو نقص عنها فلا يكون يلايه بل مجرد حلف وما لو ادعيا عليها بين كقوله والله لا أطوك أربعة أشهر فاذمعت والله لا أطوك أربعة أشهر أخرى فلا يلايه اذ بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الأيلاء الأول لا تحل له ولا بالتأني اذ لم ينعى المدة من انعقادها وتبدت المدة بما ذكر لان المرأة تعتبر من الزوج أربعة أشهر وبعد هاتين مبرها أو يقل (م) شرط (في) نسيئة نفقة شرعية أى الأيلاء وفى معناه روى الصبان وذلك ما صرح به كغيب

كظهر أمية كفارة واحدة كذا جع مدين الكلاعين عن (قوله ترك وطى) أى كونه ترك وطى (قوله قول) تخصمه عما ذكر ربما يفيد أنه لو قال ذلك في قبلها في الحيض أو الأحرام لا يكون مؤبداً وهو المنة ويفرق بأن الوطء في الدبر يحرم لذاته بخلاف غيره اهـ عن (قوله زيادة) لماعلى أربعة أشهر) أى بمن يتأني فيه المطالبة والرفع إلى الحاشى كعش وري وعمارة م وفى الشارح زيادة على أربعة أشهر ولو بطعة ثم دل وندة كونه مؤبداً أو زيادة اللطاع تعذر الطلب فيها لا تحل الأيلاء عظم المنة أى لمولى ياذن أو يالسهم من الوطء تلك المدة اهـ ويمكن الجمع بينهما بأن المراد بالأيلاء في عبارة رى الأيلاء المترتب عليه الأحكام الآتية وفى عبارة م والأيلاء لمؤتمم قط وإن ترتب عليه ما بآنى من الأحكام فالكلام حيث شدد فى مقامه من (قوله بمسئد) الحصول فيها أو بمحقق عدمه كعهود السماه باب أولى كما فى قول (قوله وحتى) أو (الخ) كون الموت مسبقاً بالحصول من حيث ما حلت عليه انعصر من حب الحياة (قوله فعلم) أى من قوله وشرط في المدة الخ (قوله يمين) أو إيمان منعه أو مخرجه بعضا من بعض سواء قصد التأكيده أو الاستئناسى أو إيقاع شرع موعود شتم فالعش وما يأتى له قبيل الظاهر من قوله ولو كرر غير الأيلاء وأراد تأكيده صديق يمينه الخ مع ما ذكرنا من كبر الأيمان على شيء واحد بخلاف ما هنا فان الملوحي عليه في الثانية مدة غير المدة الأولى (قوله كقوله) هذا خرج بقوله يمين (قوله فلا يلايه) م بائنه مطلق الأيلاء دون خصوص اسم الأيلاء وخرج به قوله والله ما لو حذفه بأن قال فلا أطوك فهو يلايه قطعاً لا سهاً من واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر شرح م (قوله من انعقادها) أى اليمين الثانية (قوله كغيب حشفة) أى ما اشتق منه وهذا غير لازم لان المصادر مبرجة أيضاً نحو والله لا يكر منى تغيب حشفتي في مرجل أو لا ينعى جع أو نيلك كحى قوله ولا يدين في النيك كأن قال أردت النيك ما لا أصبح أوفى الأذن ونحوها ثم لو قال أردت به النيك في الدبر دين (قوله أو لا غشاك) أى لا أطوك قال تعالى فلما اتصافا حلت حلاً خفيفاً (قوله ولو قال الخ) هذه فروع سبعة تنطبق بالصفة (قوله فزال ملكه عنه) أو عن بعضه ح ل وفى ع ش أى عن كاه

حشفة) هو من قوله تغيب ذكر ما صرح به وطى وجماع) ونيل كقوله والله لا أغيب حشفتي فزال أو لا أطوك (قوله) أو لا يملك أو لا يملكك لاشتراك معنى الوطء فان قال أردت بالوطء بالجماع والاجتماع لم يقبل من الطلاء ومن قال الأذرى والظاهر ما بين أيضاً فالوطء أردت بالفرج الدر ولا يدين في النيك كخفى التنبيه والمحوى (أو كناية) كالمسألة مسانعة) مباشرة أو تائباً أو غشياً ان كقوله والله لا ألامسك أو لا ألامسك أو لا ألامسك أو لا أغشاك فقيقة من مدهم اشتهاهانية (ولو لم قال ان وطأتك فدى حرف قال ما كنه مده) موت

أو يسع لازم أو غيره (قال  
الابلاء) لانه لازم به بالوط  
بعد ذلك شيء فلو عاد إلى  
ملكه بعد الابلاء (أو)  
قال ان وطاً نك فعبدى (حر  
عن ظهاري وكان) قد (ظاهر)  
وعاد (فول لانه وان لزمه  
عق عن الظهار فعتق ذلك  
العبد وتعمل عقته زيادة  
على موجب الظهار التزمها  
بالوط ء فاذا وطى في مدة ابلاء  
أو بعدها عتق العبد عن ظهاره  
(والا) أى وان لم يكن ظاهراً  
(حكمهم) أى بظهاره وإلا لزمه  
(ظاهراً) لا باطناً لاقتراره بالظهار  
واذا وطى عتق العبد عن  
الظهار (أو) قال ان وطاً نك  
فعبدى (حر عن ظهاري) ان  
ظاهرت (فول ان ظاهراً)  
والا فلا لانه لا يلزمه شيء بالوط  
قبل الظهار لتعلق الحق  
بالظهار مع الوط ء فاذا ظاهراً  
صار موبوا ذا وطى في مدة  
الابلاء أو بعدها عتق العبد  
لوجود المعلق عليه ولا يقع  
العتق عن الظهار اتفاقاً لان  
اللفظ المفيد له سبق الظهار  
والعتق اتفاقاً عن الظهار بلغة  
يوجد بعده قال الرافعي وتقدم  
في الطلاق انه اذا علق بشئ مرطبه

(قوله أو يسع لازم) أى من جهته عيش (قوله لانه وان لزمه الخ) جواب عما يقال  
الترامه العتق لا يضره لو حويه عليه وقوله ذلك العبد أى بخصوصه وقوله زيادة الخ أى  
لان الواجب عليه بالظهار السابق عدم مهب (قوله لا باطناً) أى فلا ظهراً ولا ابلاء  
باطناً ولا يفتق العبد لانه جعل عتقه عن انظهار ولم يوجد فليعبر (قوله عتق العبد  
عن الظهار) أى وانحل الابلاء (قوله فول ان ظاهراً) أى قبل الوط لانه حينئذ  
يتمتع من الوط ء خوف العتق شورى (قوله فاذا ظاهراً الخ) ذكره وان كان قد علم  
من كلام المصنف توطئة لما بعده قال الشوبرى وهذا يقيد اعتبار تقدم الظهار ثم  
الوط ء (قوله اتفاقاً) فيكون قوله عن ظهاري لغو فان ظاهراً لزمه كفارة للظهار وقوله  
بلفظ يوجد بعده كما اذا قال ان وطاً نك فعبدى حر عن ظهاري وكان قد ظاهراً كالم  
(قوله المفيد له) أى للتعلق وقوله بعده أى الظهار (قوله قال الرافعي الخ) غرضه  
سئل كلامه بتقيد المتق وحاصله ان يقال قوله فول ان ظاهراً محله اذا اراد المعلق انه  
اذا حصل الشرط المتق وهو الظهار تعلق العتق بالاول وهو الوط ء أى قصد ان  
العتق معلق على وطء مسبق بظهار بخلاف ما اذا قصد انه اذا حصل الشرط الاول  
تعلق العتق بالثاني أى قصد تعلق العتق على وطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه  
الحال تمولياً اذا ظاهراً قبل الوطء لكن التقييد المذكور وانما يؤخذ من قوله فان  
توسط الخ واما ما قبله فانما ذكره استيفاء لعبارة الرافعي وتوطئة لما هو المقصود تأمل  
فقول المتن ان ظاهراً يحتاج الى تقييد بن بان يقال أى قبل الوطء وأراد المعلق هذا  
المعنى أى القبلية ويلزم من ارادته ان تسهل مراجعته فهو قيد ثالث للمتن يعنى  
ان محل قوله فول ان ظاهراً ان تيسر مراجعة المعلق وان سئى ان الظهار يحصل  
قبل الوطء وان يع في الخارج كذلك يدل على هذا التقييد كله قول الرافعي  
الآتى وان توسط بينهما الخ مع قول الشارح فان تعذرت مراجعته وقوله والا فلا أى  
وان لم يظاهراً قبل الوطء بل بعده ولم يظاهراً أصلاً ولم تيسر مراجعته أو قال ما أردت  
شيئاً الاى فلا يكون موبواً في هذه الصور كلها (قوله بغير عطف) وكذا لو عطف  
بالواران كان بالفاء أو يتم فلا بد من الترتيب شيئاً (قوله فان قدم الجزء عليهما) كقوله  
أنت طالق ان قلت ان دخلت أو اخره عنهما كقوله ان قلت ان دخلت فانت  
طالق قال في البهجة

فطالق ان قلت ان دخلت بعد ان اولا بعد آخر فعلت

وقوله فان اراد الخ أى وعليه فيصير موبواً اذا حصل الثاني الذي هو الظهار هنا شورى  
وقوله ايضا فان اراد الخ في الجواب الذي ذكره نقس وتماهه ان يقال فان العبد يعتق

بغير عطف فان قدم الجزء عليهما أو اخره عليهما



ويكون مولاه إذا تقدم الثاني على الأول ولا يعتق أي ولا يبلاء إذا تقدم الأول  
هو الوطء وحاصل هذه المسئلة أن انصوراً أربعة فثان فيما إذا اعتبر المعلق حصول  
الشرط الثاني قبل الأول وثنان فيما إذا اعتبر حصول الشرط الأول قبل الثاني  
وأنه يكون مولاه ويعتق العبد في واحدة منها وهي ما إذا اعتبر حصول الثاني قبل  
الأول وتقدم الثاني على الأول ويعتق العبد ولا يكون مولاه في واحدة وهي ما إذا  
اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الأول على الثاني وأنه لا اعتق ولا يبلاء  
في ثنتين وهما ما إذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم الأول على الثاني  
في الخارج وإذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الثاني على الأول تأمل  
وضابط هاتين الأخيرتين أن تقع الصفتان في الخارج على عكس مراد المعلق  
(قوله في حصول المعلق) وهو الجزء وقوله وجود الشرط الثاني الخ لأنه جعل الشرط  
الثاني شرطاً للأول فمكانه قال إن وجد منك كلام مشروط بدخول ومعلوم  
أن الشرط يتقدم على المشروط فكانه قال أنت طلق إن وجد منك كلام مسبق  
بدخول فإذا قلت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبق بالدخول فلا تطلق تأمل  
(قوله فينبغي أن يراجع) معتمد وقوله كما مر أي في كلام الرافعي في الطلاق (قوله  
تعلق بالأول) أي ذلك الجزء الذي هو عبيد حر بالأول الذي هو الوطء فالوطء  
الوطء لم يعتق لأن تعلق اعتق بالوطء مشروط بتقدم الظهار ولم يتقدم وعلى هذا  
التقرير أعني أنه أراد ما ذكر بصير مولاه إذا حصل الظهار لأنه حينئذ كتمنع من الوطء  
خوف العتق شوبرى فحاصل هذه الإرادة أنه ان قصد تعليق العتق على وطء مسبق  
بظهار فلا يعتق إذا تقدم الوطء على الظهار لعدم وجود المعلق عليه ولا يبلاء أيضاً  
تأمل (قوله وأنه إذا حصل الأول الخ) أي قصد تعليق العتق على وطء مسبق  
بظهار قال سم وعلى هذا لا يصير مولاه لأنه قبل حصول الأول الذي هو الوطء  
لا يمنع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى  
إذا حصله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولاً وصار المعلق مطلقاً على  
مجرد الظهار هكذا يظهر فليست تأمل (قوله عتق) أي إذا تقدم الوطء ثم وجد الظهار  
(قوله أو قال ما أردت شيئاً) أي لم أرد أن الأول شرط لثاني أو أن الثاني شرط للأول  
وقوله فالظاهر أنه لا يبلاء ضعيف والظاهر أنه يكون مولاه وبكون الشرط  
الأول شرطاً للثاني وجزأه كما أشار إليه بقوله لكن لا وفق الخ عن وجهه على  
هذا التمسك بظاهر قول الساجد بعد أن يكون مولاه ان وعلى الخ وقد أفاد كلام غيره  
وسم وحل أنه لا معنى له وإن صوابه أن يقول أن يعتق الخ وأنه لا يبلاء في تلك

في حصول المطلق وجود  
شرط الثاني قبل الأول وإن  
توسط بينهما كما صوره هنا  
فينبغي أن يراجع كما مر فإن  
أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق  
بالأول فلا يعتق العبد إذا تقدم  
الوطء أو أنه إذا حصل الأول  
تعلق بالثاني عتق انتهى فإن  
تعذر مراجعته وقال ما أردت  
شيئاً

فألفاظه أنه لا يبلاء فلفظ الكين الاوfter بما ذكره أنه نزل بالها لا يزها وادمان أن الشرط الاول شرط لجملة الثاني  
وجزأه أن يكون مولد ان وطى (٣٦٧) ثم ظاهره وكقدم الثاني على الاول فيما قاله الراعي بمقارنته له كما به

الحال لأنه لا يكون. وليا قبل الوطء ما صيغة التي فلفظها فلا يظهر قوله أن يكون مولداً ان  
وطى. ثم قضيته يف عن لكلامه اشواخ غير صحيح بل قوله فلفظها أنه لا يبلاء هو  
الصحيح وانما الضعيف بالوصوب وهو قول سول وغيره والصواب أن يقول لا عتق  
لان الكلام فيه لا في اليبلاء (قوله معلة) أي تقدم الوطء على الفها وارتأخر وقوله  
أن يكون مولداً صوابه أن يعتق العبد كما تعلق الزوجة فهاهنا موافق للطلاق لان  
النزاع في العتق لا في اليبلاء ولعل نظره انتقل من العتق الى اليبلاء سم وح ل  
(قوله وكنتقدم الثاني) أي الفها راعى الاول أي الوطء فيما قاله الراعي أي في الحكم  
الذي قاله الراعي وهو عتق العبد في صورة وعدم عتقه في أخرى فالصورة التي ذكر  
فيما عتق العبد مفهوم قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء فان مفهومه اذا تأخر الوطء  
عن الفها راعى العبد فيقال ومثل تقدم الفها راعى الوطء مقارنته له أي في ترتيب  
العتق عليه وان كان في صورة تقدم الفها يكون مولداً وفي صورة المقارنة لا يبلاء لأنه  
مشروط بتقدم الفها راعى الصورة التي ذكر فيها ساعدتم عتقه مفهومه من قوله وأما اذا  
حصل الاول تعلق بالثاني عتق أي اذا تقدم الوطء فان مفهومه أنه لو تأخر ان تقدم  
الفها راعى العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم الفها راعى الوطء مقارنته له أي في عدم  
ترتيب العتق فعمل من هذا ان الصورة الثانية ذكرها الراعي مفهومها (قوله  
مقارنته) بأن قارن الفها راعى الوطء في مسألة التي (قوله بعد ووطئها) راجع للبعض لان  
مدلوله مؤنث أولاً كتنسابه للتأنيث من المضاف اليه (قوله لا يؤثر) أي في زوال  
الايلاء وعبارة شريح م وفلا يزول اليبلاء (قوله من باب عموم السلب) هذا  
يخالف المشهور من أن النبي اذا تقدم على كل يكون لسلب العموم كلم آخذ كل  
الدرهم إلا أن يقال هذه القاعدة أغلبية بدليل قوله ولا تطلع كل حلافه من وفل  
الشو برى الفرق بينهما أن السلب اذا تسلط على كل فرد فرد كان سلباً عاماً لكل  
فرد واذا تسلط على المجموع كان سلباً للعموم فقط أي المجموع فلا يمتنع أن يثبت ذلك  
المسلوب لبعض الافراد (قوله أنه يزول فيمن) أي في الباقيات وهو المعنى وذلك لان  
البين واحدة وقد حدث فيها بوطى واحدة والخمت لا تتعد لعدم تكرار البين  
فلا يخاف من وطء الباقيات شيئاً ومدار اليبلاء على الخوف من الوطء اه فيكون من  
سلب العموم على القاعدة لهذا كان معتمداً (قوله كالمو قال لا طأ واحدة متكن) أي  
الآتي في قوله حنف وانحل اليبلاء في الباقيات اه (قوله وفيه بحث) قال في شرح  
الروض وبحث الاصل انه اذا اراد تخصيص كل منهن بالايلاء فالوجه عدم الانحلال  
والافليكن كقوله لا اجاءه يمكن فلا حنف الابوطى جميعهن ومنعه البلقيني بأن

عليه السبكي (أو) قال ان  
وطئناك (فضررتك طالق قول)  
من المخاطبة (فان وطئ) في  
مدة الايلاء أو بعدها (طلعت)  
أي الضرورة لوجود المعلق عليه  
(وزال اليبلاء) اذ لا يلزمه  
شيء بوطئها بعد (أو) قال  
(لا يبع والله لا طأ) كقول من  
الرابعة ان وطئاً ثلاثاً بمن  
في قبل أو در بحلول الخمت  
بوطئها بخلاف ما اذا لم يوطئ  
ثلاثاً فامتنع لان المعنى لا طأ  
جميعاً فكيف فلا يمتنع بما دونهن  
(ذو مرات بعدة من قبل وطئ)  
زال اليبلاء لعدم الخمت  
بوطئاً من في ولا تنظر الى تصور  
الوطء بعد الموت لان اسم الوطء  
انما يتعلق على ما في الحياة  
بخلاف موت بعضهن بعد  
وطئها لا يزول (أو) قال لا يبع  
والله لا طأ كلاماً يمكن قول  
من كل) منهن لحصول الخمت  
بوطئاً لكل واحدة وهذه من  
باب عموم السلب والتي قبلها  
من باب سلب العموم وقتية  
ما ذكرناه لو وطئ واحدة  
لا يزول اليبلاء في الباقيات  
وهو ما رجحه الامام لتضمن ذلك  
تخصيص كل منهن بالايلاء  
والذي في الروضة والشرحين

عن تعميم الاكثرين أنه يزول فيمن كالمو قال لا طأ واحدة يمكن وفيه بحث لشينين ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض

ولو قال والله لا أطأ أرضاً حدثتكم فان قصد الامتناع عن واحدة معينة فبول منها قطعاً أو واحدة مهمة عنها أو عن كل واحدة أو أطلق فبول منهن فلو لم ينص واحدة منهن حدثت واصل الابلاء في ما باقيات (أو) قال والله (لا أطأ) سنة (الامرة) مثلاً (قول) ان وطني يوتيقي من السنة أكثر من الأشهر الأربعة) (لحصول (٣٦٨) الحذف بالوطء بعد ذلك بخلاف ما اذا بنو

أو بعة أشهر أو أقل فليس ببول بل  
خالفه (نصل في أحكام الابلاء) \*  
من ضرب مدة وشعره (يحمل) وجوبا  
المولى ولو (بلا قاض أربعة أشهر) اما  
(من الابلاء أو) من (زوال الردة  
وللمانع الاتيين كصفر الزوجة ومرضها  
أو من (رجعة) لرجعية لا من ايلاء  
منها لا احتمال ان يتبين وانما لم يتضح في  
الامهال الى قاض لثبوتها بالاثبات  
السابقة بخلاف العدة لانها لا يجتهد  
فيها (ويقطع المدة) أي الأشهر  
الأربعة (ردة بعد دخول) ولو من  
أحد لم يعد المدة لا ارتفاع النكاح  
أو اختلالها فلا يحسب زناها  
المدة وان أسلم المرتد في العدة وشمل  
الزوجة بعد المدة من زيادة (ومانع  
وطئ بها) أي بالزوجة (وحسب  
أو شري غير نحو حيض) كفاس  
وذلك (كرض وحنون ونشو  
وتلبس بفرض محصوم) كاعتكاف  
وأحرام فرضين لا امتناع الوطء معه  
بمانع من قبلها (وتستأنف) المدة  
(بزواله) أي القاطع ولا يتبين على  
مامضى لا انتفاء التوالى المعتد في  
حصول الاضرار ما غير المانع كصوم  
فقل أو المانع القائم به ملقاؤها  
وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لان  
الزوج متمكن من تحليها ووطئها في  
الاولى والمانع من قبله في الثانية

الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحث بأي واحد وقع (قوله عنها) أي لزمه  
تعيينها (قوله قول منهن) عيلا بإرادة في الاولى وحمله على عموم السلب في الثانية  
فان النكر في سياق النفي للعموم وشو برى (قوله الامرة قول) فان لم يطأ حتى مضت  
السنة اصل الابلاء ولا صغارة عليه ولا نظرا لقضاء اللفظ وطئه مرة لان المقصد  
منع الزيادة عليها لا إيجادها شرح م ر \* (فصل في أحكام الابلاء) \*  
(قوله يحمل) أي عن المطالبة م ر (قوله لا يتبين) أي في قوله ويقطع المدة ردة  
بعد دخول ومانع وطء بها (قوله ويقطع المدة) أي يسلطها ويلغيها كلها ان طرأ بعد  
تكملة ما يعضها طرأ المانع في الانشاء لكن هذا التيميم في الردة واما بالنسبة  
للمانع الآتي فالمراد أنه يقطع ماضى ان طرأ في انشائها وأما طروقه بعد تمامها  
فلا يصير كافي عاب ويشير لهذا من غير الشارح حيث قال في الردة ولو من أحدها  
وبعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور (قوله بعد دخول) أي أو استدخال مني  
الزوج المحترم واحترزه مما قبل ذلك فان النكاح يقطع لا محالة فلا ايلاء عن وقوله  
وبعد المدة من تمام النكاح أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة والمراد بقطعها عدم  
حسابها (قوله لا ارتفاع النكاح) أي فيما اذا زالت الردة بعد انقضاء العدة وقوله  
أو اختلاله أي فيما اذا زالت الردة في العدة وقوله فلا يحسب زناها من المدة هذا  
لا يحتاج اليه مع قوله فيما ساقى وتستأنف بل ر بما يوجبهم من معنى القطع عدم  
الحسبان لا الاستئناف تأمل عش (قوله وان أسلم) الاولى جعل الوال والخال  
وذلك لان المرتد اذا أسلم في العدة بين بالردة فلا معنى لعدم حسبان مدة الردة  
من المدة اذ هذه الصورة كالتى احترز عنها بقوله بعد دخول تأمل (قوله وتلبس  
بفرض محصوم) أي ولو نذرا أو كفارة أو قضاء موريا كقضاء موسع على  
المعتد خلافا لابن حجر والاعتكاف الواجب كذلك ومع الاحرام ولو نفل ولا اذن  
على المعتد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء لئلا لا قل على الجلال (قوله فرضين)  
لئس بقليل بالنسبة للاحرام كما في شرح م ر لان له يجب بالشرع فيه (قوله  
لا انتفاء التوالى) هذا التعليق لا يوجد فيها اذ طرأت الردة بعد المدة (قوله مطلقة)  
أي سواء كان مامتعها من الوطء فرضا كصوم واعتكاف منذورين أم لا كرض عش  
أي وسواء كان المانع شرعيا أو حسيا (قوله من قبلها) أي إخراجها من الصوم  
باطلا وعسارة م ر ولا يتممكن من وطئها مع نحو صوم الفل انتفى والظاهر  
أن قول الشارح ووطئها من عطف السبب على السبب (قوله نعم ان لم ينف) القياس

ولعدم خلو المدة عن الحيض غالبا في الثالثة والحق به النفاس لما ذكره له في أكثر الاحكام والتصریح  
بأن المانع الشرعي يقطع المدة من نياذق (فان مضت) أي المدة (وليطأ ولا مانع بها) أي بالزوجة (طالبة بفضة) أي رجوع  
الى الوطء الذي اتع به بالابلاء (ثم) ان لم ينف طالبت به لطلاق لالة السادسة

وسمه باليساء لانه من فاء نبي فآخره هجره ويحكن تخصيصه بانه سكن اول قبل  
 دخول الحازم فتغنمنا ثم حذفت الباء فصارت في هجره ساكنة أي أدلت بالمسكونها  
 بعد كسرة ثم ادخل الجازم ونبت الياء العارضة من لف الاصلية فحذفت الجازم  
 عش على مروي في نسخة اثبات اليساء (قوله ولو تركت حقها) أي بسكونها  
 عن المطالبة أو باسقاطها له كما في شرح م د (قوله فان لمسا مطالبة الخ) عبارة  
 م د قلها المطالبة ما لم تنته مدة البين لتجد الضرر هنا كالا عسار بالثقة بخلافه  
 في الغنة والعيب والأعسار بالمهر لانه خصة واحدة اه بالحرف (قوله انها ترد  
 اطلب بيننا) معتمد (قوله والقيشة) بكسر الفاء وفتح الهجره كما ضبطه الزركشي  
 فاستغده وكذا قال جبر بكسر الفاء مع الد وقال م د بفتح الفاء وكسرها (قوله بتعيب  
 حشفة) أي مع الانتشار كالتحليل وان حرم الوطء أو كان بفعلا فقط وان لم يفعل به  
 البين لانه لم يطمأ مر وسمى الوطء فيشة لانه من فاء اذا جرع فقد رجع للوطء بعد  
 ان حرمه على نفسه شيئا وقوله بتعيب حشفة أي ولو ناسيا أو عجنوا أو مكرها  
 أو نائما أو جاهلا وكذا يقال فيها فلا مطالبة لها ولا تنحل البين في ذلك كله وانما  
 تسقط مطالبة المهر فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنف وزمه ما التزم اه قل  
 على الجلال (قوله ولا تعيبا بدير) أي لا تحصل به فيشة لكن فعل به البين وتسقط  
 المطالبة لانه به فان أريد عدم حصول القيشة به مع بقاء الإيلاء تعين تصويره بما اذا  
 حلف لا يطؤها في قبائها وما اذا حلف ولم يقيد لكونه فعلا ناسيا للبين أو مكرها  
 فلا تنحل به شرح م د (قوله في البكر) ولو غوراه م د (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة  
 الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والياء وان كان الى الطبع فبكون الباء مع فتح  
 الطاء شوبري وقوله فالقياس الخ وذلك لان القياس في النسبة الى فعلة فعل كما قال  
 ابن مالك وفعل في فعلة التزم (قوله كاحرام) أي لم يقرب تحاله منه كما ذكره الرافعي  
 بأن كان ثلاثا أياما فأكثروا ما اذا كان دون ذلك فيمهل ان طلب الامهال وقوله وموم  
 واجب أي ويستعمل الى الليل اما اذا استعمل الى الليل فانه يعمل كما يؤخذ من شرح  
 م د وجر (قوله طلق عليه انقاضي) فيقول أو قعت على فلان طلقة أو حكمت  
 على فلان في ذروته بطلقة ونحوها ولا يصح أن يقول طلقها بدون عنه ولا يقع  
 ويشترط في تطليقه حضوره ليست امتناعه الا أن تصدر بصوغية أو توار شوبري  
 فلو طلق عليه وبأن أن المولى وطئ قبل تطليقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضي  
 والمولى معا فذلك طلاق المولى جزا وكذا القاضي في الاصح بخلاف ما يوجب الحاكم  
 مال الغائب وتبين أن الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم  
 ايلاء به ولا يقبل (لهما باب) ٩٣ بحث لا تحلال البين (فان اياهما) أي الفنة والطلاق (طلق عليه القاضى

حقها وبتنظر بلوغ المراهقة  
 ولا يعايب ولها ذلك  
 وما ذكرته من الترتيب بين  
 مطالبتها الفنة والطلاق هو  
 ما ذكره الرافعي بتعاطفهما  
 النص وقضية كلام الاصل  
 انها ترد الطالب بينهما وهو  
 الذي في الروضة كما صلبها في

موضع وصوب الزركشي  
 وغيره الاول (والقشة) تحصيل  
 (نصيب حشفة) أو قدرها  
 من فاعدها (يقبل) فلا يكتفى  
 بتعيب ما ذكرناه به ولا تعيبها  
 بد برلان ذلك مع حرمة الثاني  
 لا يحصل القرض ولا ينفق  
 البكر من ازاله بكارتها كما نص

عليه الشافعي وبعض الاصحاب  
 اما اذا كان لها مانع كحيض  
 ومرض وصغر فلا مطالبة لها  
 لا تمنع الوطء المطلوب حيث  
 (وان كان المانع به) أي بالزوج  
 (وهو طبعي كمرضه) مطالبة  
 (بقشة لسان) بأن يقول  
 اذا قدرت فبت (فم) ان لم يفت  
 طالبة (بطلاق) وهذا من  
 زيادتي (أو شرعي كاحرام)

وصوم واجب (د) مطالبة  
 (بطلاق) لانه الذي يمكنه  
 حرمة الوطء (فان عصي  
 برطى) ولو في الذبرأي ولم يقيد  
 (طلق عليه القاضى

لان بيع المالك أقوى ولم يقل بصفة بيع الحياكم أيضا كاهنا لانه لا كن وقوع  
 المبيع من اثنين بخلاف الطلاق (قوله طلاق) خرج ما زاد عليها فلا يقع كالأوبان  
 أنه فاء وطلق فان طلقها ثم طلقها ثم طلقها فنفذت طلق الزوج أيضا وان لم يعلم بطلاق  
 القاضي كما صححه ابن القطان شرح م رويه علم أن طلقه القاضي بجمعية وأما قول  
 م رطلق عليه طلاق واحدة وان كانت معها فاعناه كما قال ع ش بأن لم يبق لها من  
 عدد الطلاق غيرها (قوله لا يقال) كان الأولى تقديمه على قوله فان أباهما (قوله)  
 بنافي عدم حصول الفسقة بالوطء أي مطلقا حتى بالنسبة لان تحلل البين والحلف  
 والكفارة حل (قوله يمنع ذلك) أي المفاخرة قوله كالأوطى مكرها أو ناسيا أي  
 فان المطالبة تسقط ولا تحصل الفسقة عززى وقول زى التنظير بالنسبة لعدم  
 انحلال البين وان حصلت الفسقة فلا مناصرة بين ما هنا وما في شرح الروض  
 من حصول الفسقة في الأوطى مكرها أو ناسيا غير ظاهر بالنسبة للوطء في الدبر  
 لانحلال البين به كما صرح به الشارح وم رولا يلزم موافقة كلامه هنا كما في شرح  
 الروض لا مكان أنه جرى هنا على خلاف ما هناك قال بعضهم وما فائدة عدم حصول  
 الفسقة مع سقوط المطالبة وانحلال البين الآن يقال المراد عدم حصول الفسقة  
 الشرعية القاطعة لائم مابق من المدة اه قل على الجلال والفسقة الشرعية  
 تحصل بوطى في قبل مع العهد والاختيار هذا وقد صرح في شرح الروض والبهجة  
 بحصول الفسقة في الأوطى مكرها أو ناسيا ومن ثم استشكل سم التنظير في قوله  
 كالأوطى الخ بوجهين الأول تصريح الزركشى وشرح الروض والبهجة بحصول  
 الفسقة بالوطء مكرها أو ناسيا الثاني عدم انحلال البين بذلك وظاهر تشبيه الشارح  
 خلافاً لذلك وأحل ما هنا طريقة له أجاب ح في بأن المراد بحصول الفسقة سقوط  
 المطالبة ولا تنحل البين مع التسيان والاكراه لان فعلهما كلا فعل (قوله وقع)  
 يحمل على ما إذا وجد مجرد التبعي الان قال ان وطئت الله على عتق والاختيار يسه  
 وبين كفارة بين شورى

### \* (كتاب الظهار) \*

(قوله لان صورته الاملية) أي صيغته التعارفة في الجاهلية أو الغالبة وقوله وخصوا  
 الظهور أي بالآخذ منه مع أنه يجوز ان يشبه غير الظهور كالبطن فكانوا يقولون كتاب  
 البطان أو كتاب الروس وغير ذلك (قوله مكره الزوج) أي إذا وطئت فهو  
 كناية تلحق بجملة انقل من الظهور الى المكره ومنه الى الموطوء والمعنى أنت محرمة  
 على لا تركبين كالأتركب الام نقله الشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقا) أي

طلاقه) نيابة عنه بسؤالها  
 له لا يقال سقوط المطالبة  
 بالوطء في الدبر بنافي عدم حصول  
 الفسقة بالوطء فيه لا يمنع ذلك  
 اذ لا يلزم من سقوط المطالبة  
 بحصول الفسقة كالأوطى مكرها  
 أو ناسيا (وهل) اذا استهل  
 (يوما) فأقول ليني فيه لا مدة  
 الا بلاء مقدرة بأربعة أشهر  
 فلا يزداد عليها بأكثر من مدة  
 التمكن من الوطء عادة كزوال  
 نفاس وشبع وجوع وفراخ  
 سيام (وزنه بوطئه) في مدة  
 ابلائه (كفارة بين) بقيد  
 زنة بقوله (ان) لف بالله  
 فان حلف بالترام ما يلزم فان  
 كان بقربه لزمه ما التزمه  
 أو كفارة بين كاسياني في باب  
 النذور وتعلق طلاق أو عتق  
 وقع بوجود الصفة

\* (كتاب الظهار) \*  
 مأخوذة من الظاهر لان صورته  
 بالاحلية بأن يقول زوجته أنت  
 على كظها أي وخصوا الظاهر  
 لانه موضع الركوب والمرأة  
 مكره الزوج وكان طلاقا

في الجاهلية كالأبلاء فغير الشرع حكمه إلى تخريمها بعد العود لزوم الكفارة كما سأتى وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج  
زوجته في الغرمة بمجرمه كما يؤخذ (٣٧١) مما أتى والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين ظفأهرون من نسائهم وهو

حرام لقوله تعالى وأهم يقولون  
منكر من القول وزور (أركاه  
أربعة مظاهير ومظاهرها وشبهه  
به وصيغة وشروطي المظاهر كونه زوجا  
يصح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو  
خصيا أو عيبيا أو مسكرا فلا يصح  
من غير زوج وان نكح من ظاهرها  
ولا من مبي وجنون ومكره عقدي  
يصح طلاقه أولى بما عير به (و شرط  
في المظاهر منها كونها زوجة) ولو  
صغيرة أو عتقة أو مرضية  
أو رقيا أو قرنا أو كافرة أو رجعية  
(لا أجنبية) ولو محتلة أو أمة  
كالطلاق فالمراد لا أجنبية إذا  
تحتل نانت على كظها أي وقال  
السيد لامته أنش على كظها أي  
لم يصح (و شرط في المشبه به كونه  
كل) أنش محرم (أو جرة التي محرم)  
نسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن  
حلالا للزوج كبنته وأخته  
نسب ورضعة أبيه وأمه وزوجه  
أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف  
غيره التي من ذكر وخنى لأنه ليس  
محلل للتحقق بخلاف أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن ليس  
للمحرمية بل لشرفه صلى الله عليه  
وسلم وبخلاف من كانت حلاله  
كزوجة ابنه وملاعته لظهور تحريمها  
عليه (و شرط في الصيغة لفظا  
بشعرية) أي بالظاهر وفي معناه ماسر

بأنه لا حل بعده بالرحمة ولا يعقد لأن المرأة المظاهر منها زوجها التي هي سبب  
في نزول قدسيع الله الخ لمساوات للنبي صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بأن  
معها من زوجها صغاراً ان ضمتهم إليها جاعوا وان ردتهم إلى أبيهم ضاعوا لأنه قد كان  
عبي وكبر وليس عندهم من قومهم وجاء زوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد  
فلم يرشده إلى ما يكون سببا في عودها إلى زوجها بل قال حرمت عليه فهو كان رجعا  
لارشده إلى الرجعة أو بانناحل لم يعقد لأنه قد نكحها معاش على من فركرت  
قولها المذكور للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول لما كل مرة حرمت عليه ثم قالت  
اشكروا إلى الله فأتى ووحد في فنزل قوله تعالى قد سمع الله الآيات وهو ناسخ  
للتصريح المذكور كما قاله ل أي نسخ بوجوب الكفارة (قوله في الجاهلية)  
بل وفي أول الاسلام إضمار ماوى (قوله فغير الشرع حكمه) وهو الفرقة بالطلاق  
(قوله بمجرمه) أي التي لم تكن حلاله كما أتى (قوله حرام) أي كبرية (قوله ولو عبدا)  
وان لم يتصور منه التكديرا لا عناق لا يمكن تكفيره بالصوم (قوله ولو عيبيا) والفرق  
بينه وبين الأبلاء حيث لا يصح منه لأن المقصود تم الجماع لأنها لان المراد هنا  
ما يشمل التمتع ل (قوله كونها زوجة) فديقال هو معلوم مما قبله وهو زوج  
و قد يقال أنه أتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة الخ ل وفيه أنه من كلام الشارح  
(قوله أو صغيرة) وان لم تنطق الوطء (قوله أو جرة انش) أي جزء ظاهر باختلاف الباطن  
كالعبد فلا يكون ظاهرا لان شرط الظاهر أن يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما لو شبه  
الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو عكسه فلا يكون ظاهرا في الثلاث (قوله  
أو رضاع) أي كرضعة أبيه وأمه كافي الشارح لأمريته لأنها كانت حلاله قبل  
الارضاع (قوله لم تكن حلاله) أي لم يسبق لها قبل صبر ورضاعها ما حل  
أي حالة التحلل فيها بعد ولادته (قوله قبل ولادته) أي أو معها شوبرى بخلاف  
التي نكحها بعد ولادته لأنها كانت حلاله فطرأ تحريمها (قوله لانه) أي التفسير  
(قوله لظهور تحريمها) ولأنها لمساوات له في وقت احتل إرادته حجر (قوله كانت)  
أصل التركيب انسانيك على كركوب ظهري فحذف المضاع وهو اتیان فانقلب  
الظهير المحرور ضمير فروعا فصار أنت ثم حذف المضاع الثاني وهو كركوب برماوى  
(قوله أو يدك) وأن لم يكن لها يد فهو من التعبير ببعض عن الكل سم و برماوى  
فان قلنا أنه من باب السراية لم يكن ظاهرا كالعبد والشعر والظفر وكل جزء من  
الاجزاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالعبد والقلب فلا يكون ذلك ظاهرا ل حل  
وعبارة البرماوى فلا يكون ذكرها ظاهرا في المشبه والمشبّه به لانه لا يمكن التمتع بها

في الصمان وذلك إما (صريح كانت أو أسكت أو يدك) ولويدون على (كظها أي

أوكسمة أو دها) لا شتارها في معنى ما ذكر (أو كناية كانت كأي أو كعينها أو غيرها ما يند كركم الكرامة) كراسها وروحها للاحتياط الظاهر وغيره وتعبير بذلك أعم مما عبر به (٣٧٢) (وهو مع توقيته) كانت كظهر أي يوما

حتى توصف بالحرمة وهذا هو المعتد وخبر بالاعضاء الفضلات فلاظهارها مطلقا كاللبن والتي وقوله فلا يكون ذكرها ظاهرا أي لا مريحا ولا كناية كما عتده ع ش على م د (قوله أو كسمة) افتقر إعادة الكف في جسمها وفي عيناها ولم فائدة أعادتها فائدة أن كلا صيغة مسنقة لأن الصيغة مجموع المعطوفات تأمل شو برى وفيه أن أو قيد هذه الفائدة وتوهم كونها بمعنى الواو بعيد وأيضا لو كانت فائدة الكف ما ذكر كان عليه أن يأتي بها في بدنها تأمل (قوله كانت كأي) ولو قال أنت على حرام كاحرم أي فالوجه أنه كناية بظاهرا وطلاق شرح م د (قوله وروحها) وتذوا الروح من الاعضاء الظاهرة لأنها متعلقة بجميع البدن ظاهرا وبإمائه (قوله تقريبا للبين) أي على الطلاق لأنه يشبه كلاً من البين والطلاق كما سنبه عليه في شبه البين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التبريم ويشل الزمان المكان كما تنقل عن شيعنا في شرحه عن الشراح كلفت على كظهر أي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره اه حل (قوله ظاهرا وقت) فاذ روى في المذنبه كفارة واحدة فان حلف بالله كأن قال والله أنت على كظهر أي خمسة أشهر لزمه كفارة واحدة وهذا ما جرح به شيعنا بن قول من أطلق وجوب كفارة واحدة في انظار المزقت ومن أوجب كفارة بن فيه حل (قوله لذلك) أي تقريبا للبين (قوله وكل منها) أي الطلاق والبين وتعلق البين في غير الأيلاء كأن يقال والله لا أكلمك إن دخلت الدار فسقط ما قديقال البين لا يصح أن يتعلق وقد قال المزني في ذلك ليست معلقة والمعلق إنما هو المعلق عليه وينبغي أن يصور بما إذا قال ادعاء ريد فوالله لا أكلمك مثلاً حرره اه حل (قوله وفلانة أجنبية) أي في الواقع ولم يتلفظ المظاهر به بخلاف قوله بعدوهي أجنبية فانه من تمة كلامه على جهة الشرط (قوله الأجنبية) هذان صيغة المظاهر ليغيا برما قبله وذكر الأجنبية للحرى لا لا لا اشتراط كما قاله السورى لأنها لو كانت الاشتراط بأن جعل كونها أجنبية شرطاً في ظاهرها لكسر مع قوله الآتي وهي أجنبية (قوله ونوي بالثاني) أي وحده فلا ساقى قوله ونوي بها مطلقاً أو ظاهراً (قوله ولومع الآخر) الأولى أي يقول ولومع غيره بأن نوى المظاهر وحده أو المظاهر مع الطلاق أو المظاهر مع العتق أو الثلاثة فيشمل أو يجمع صور (قوله أو نوى بكل منها ظاهراً) ولومع الطلاق اشتمل على أو يجمع صور لأن الأول لما أن نوى به المظاهر وحده أو مع الطلاق فهذا حالان والثاني كذلك والحاصل من ضربهما إلى الأول في الثاني أربعة أحوال شوبرى (قوله ولومع الغلاق) يصدق بما إذا نوى بالثاني ظاهراً وحده أو مع الطلاق وهذا مكررم قوله

أوشهر أو تقريبا للبين فانت كظهر أي خمسة أشهر ظاهراً وموقت لذلك وإيلاء لا متناعه من وطء يأنوق أربعة أشهر (و) مع (قوله) لأنه يتعلق به التبريم كالطلاق والكفارة كالبين وكل منهما يقبل التعلق (قوله قال إن ظاهرت من ضررتك) فانت كظهر أي مظاهر منها (قوله فظاهرها) عملاً بمقتضى التخيير والتعلق (قوله) قال إن ظاهرت (من فلانة) فانت كظهر أي (وفلانة أجنبية) (قوله) إن ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فانت كظهر أي (قوله فظاهرها) فظاهرها (من زوجته) (إن كنها) أي الأجنبية (قبل) أي قبل ظاهرها منها (قوله أراد اللفظ) أي أن تلفظت بالظواهر منها الوجود المعلق عليه بخلاف عما إذا لم يشكها قبل ولم ير اللفظ لا انتفاء المعلق عليه وهو المظاهر التبريم (قوله) قال إن ظاهرت (من فلانة وهي أجنبية) فانت كظهر أي فظاهرها منها قبل الكساح أو بعده (قوله) يكون مظاهرها من زوجته لاستدالة اجتماع ما علق به ظاهرها من ظاهرها وهي أجنبية (الآن) أرادته أي اللفظ وظاهرها قبل

تكادها) مظاهرها من زوجته وهذا من زيادة (أم) قال أنت (طالق كظهر أي ونوى بالثاني معناه) وبالثاني ولومع معنى الأول بأن نوى بالاول طلاقاً أو طلاقاً وبالثاني ظاهراً ولومع الآخر أو نوى بكل منها ظاهراً ولومع الغلاق

والثاني الخ ويحسب بأنه نوى هنا الثاني ظهارة أو مع الطلاق مع كونه نوى  
 بالاول ظهارة او وحده أو مع الطلاق وفيما قبله نوى بالثاني ظهارة أو مع الطلاق  
 مع كونه نوى بالاول مالا أو أطلق قالوا في الجموع لا يكتفي في انفراد حتى يلزم  
 التكرار ومن هذا يجب ايضا قوله الثاني في نوى ظهارة أو مع الطلاق (قوله  
 أو نوى بالاول غيرهما) أي أي غير الظاهر هو الملاق كالعتق والابلاء وحل الوثاق فيه  
 كيف يقع حيث قد الطلاق مع قولهم لا بد في الطلاق أن يقصد لفظه لعناءه إلا أن يقال  
 محل اشتراط ذلك حيث وجد الصارف حل (قوله والملاق فيها) أي المسائل العشرة  
 (قوله كناية فيه) أي في الظاهر (قوله كناية الخطاب) أي أنت (قوله قال أنت طالق  
 الخ) ليس المقدركا للفظ به حتى يكون مريضا في الظاهر (قوله والاف الطلاق) أي  
 وإن لم ينو بالثاني وحده معناه بأن ينو أصلا أو نواه به مع الآخر وقتها الأسبعية  
 عشر صورة كلها سوى الأخيرة خارجة بقول المتن ونوى بالثاني معناه منها أربعة  
 مركبة وهي الثانية والثالثة والرابعة مع قوله بعد أو نوى بهما غيرهما قال العلامة  
 قل والحاصل أن يقال أن اللفظ الأول ما أن ينوى به الطلاق وحده أو الظاهر  
 وحده أوهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع التفسير المذكور أو الظاهر معهما أوهما  
 مع أولي نواحيها وهي صورة الطلاق فبعضه ثمانية أحوال في الأول وبقي مثلهما  
 في الثاني وهذه أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظاهر  
 باللفظ الثاني بقدر فيها جميعا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع فيه الأول فقط  
 ويضم لذلك ما داركيب الكلمتين وجه لهما كلمة واحدة مع الصور الثمانية  
 بأن يقصد بهما الطلاق أو الظاهر أوهما أو غيرهما أو الطلاق مع الغير الخ فيقع  
 الطلاق في هذه أيضا فيكون وقوع الملاق وحده في أربعين كما قاله الشيخ  
 عبيد بن الدوي فتنكون الصور اثنين وسبعين وإذا نظرنا لكون الطلاق  
 رجعيًا أو بائنًا كانت الصور مائة وأربعة وأربعين ضرب اثنين في اثنين  
 وسبعين وقوله نصفها وهو ما فيه نية ظهارة أي بأمر يقصد الظاهر وحده أو مع  
 الطلاق أو مع الغير أوهما مع التفسير قد عرف في الثمانية التي في الأول وقوله ونصفها وهو  
 ما ليس فيه ذلك الخ بأن نوى بالثاني الطلاق أو الغير كالعتق أو الطلاق مع الغير  
 أو أطلق بأن لم ينو شيئا وهي الأربعة الباقية من الثمانية الثانية تضرب في الثمانية  
 الأولى يحصل ما ذكر (قوله أو نوى بهما) أي ما لا يتكرر مع قوله أو العلق (قوله  
 ولعدم استقلال لفظ الظاهر) أي لكونه جزءا من الكلام وليس كلاما مستقلا  
 لعدم وجود أنت فيه وقوله مع عدم نيته الخ دفع لما ورد على التعليل من أنه موجود

أو نوى بالاول غيرهما والثاني  
 ظهارة أو مع الطلاق  
 (والطلاق فيها) (رجعي وضا)  
 لاعتد ظهارة الرجعية مع  
 صلاحية كظهور أي لأن يكون  
 كناية فيه فانه إذا قصد مقدرت  
 كلمة الخطاب معهما وصير كناية  
 قال أنت طالق أنت أظهر أي  
 (والا) بأن أطلق فيها أو نوى  
 بهما إطلاقا أو ظهارة أوهما أو نوى  
 بكل منهما الآخر والطلاق  
 أو نواهما أو غيرهما بالاول ونوى  
 بالثاني طلاقا أو العلق الثاني  
 نوى بالاول معناه أو معنى الآخر  
 أو معناه أو غيرهما أو أطلق  
 الاول ونواه بالثاني أو نوى بهما  
 أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما  
 أو كان الطلاق بائنا (فالطلاق  
 يقع لا نية بصريح لفظه) (قوله  
 أي دون الظاهر لا تنفاد الزوجية  
 في الأخيرة ولعدم استقلال  
 افتقارها مع عدم نيته بلقظه  
 في غيرها



فيمّا قبل الامع وقوه هما معا (قوله ولفظ الطلاق الخ) جواب سؤال وارد على قول المتن والافا لطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله أو نوى بكل منها الآخر وحاصل الامر ان قال اذ نوى بالطلاق ظاهرا هلا وقع به الظاهر ويكون الطلاق واقعا بالتأني لان النوى به الطلاق وقوله ان الرافعي وارد على قول المتن أيضا بالنسبة للشق الثاني من هذه الصورة وحاصل الامر ان يقال اذا نوى بالتأني الطلاق فهلا وقع به طلاق غير الذي أوقعه بالاول أي مع أن عبارة المتن تقتضي أنه لم يقع به طلاق آخر لان قوله والافا لطلاق فقط ظاهر في ان الواقع طلاق واحد لا طلاقان (قوله كما مر في الطلاق) أي من ان ما كان صريحا في بابه ووحيد نقاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله فيما اذ نوى بكل منها الآخر) أي وذلك في الصورة الخامسة مما بعد الا لكن بحث الرافعي يتأني أيضا في السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة عشر فلا شيء مخصص بالخامسة (قوله ويمكن أن يقال) هو مع قول القول وقوله وقد نوى به أي بقوله كظهر أي احل (قوله وهو) أي ما قاله الرافعي صحيح هذا كلام مردود لان الغرض أنه نوى بالطلاق الظاهر فلم يقع به طلاق الا ان يقال لما كان الطلاق صريحا في بابه فلم يؤثر فيه كناية الظاهر فيقع وان كان نوى به غيره وبطل اشتراط قصد المعنى عند وجود الصاوف ولم يوجد هنا وبما يحجب عن بحث الرافعي بأنه اذ نوى بظهر أي الطلاق قدرت كلمة الخطأ بعمه وبصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أي وحيد لا يكون صريحا في الظاهر وقد استعمل في غير موضوعه فلا يكون كناية في غيره كذا يحط الشهاب م وفيه أن تقدرا لخطاب هو المعصع لكونه كناية كما مر في الشارح تأمل شو برى أي في هذا الجواب نظر لان كلام الرافعي فيما اذ نوى عن الصراحة فصار كناية وكلام الحبيب فيما اذ نوى على صراحته فلم يتلقا أي لان الرافعي قال اذ نوى كظهر أي عن الصراحة فان مقتضاها أنه كناية كما صرح به الشارح سابقا لجواب منافي لكلام الرافعي والشارح سابقا اه ترى بعض تغيير (قوله ان نوى) أي المطلق والمظاهر وقوله غير الذي أوقعه لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال انه بقصد طلاقا آخر غير الذي أوقعه وقول العلامة ترى المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الطلاق باللفظ الاول وان قصد به الظاهر فلا يتأني في قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد مع أنه ينبغي على كونه كناية وليس كذلك برماوى لان الظاهر ليس كناية طلاق لا يقع به طلاق وان نواه (قوله ومثله نيت به بكل منها الظاهر) أي فيما قبل الاقوله والطلاق أي فيما بعدها وقوله مع مثله اطلاقه أي فيما قبل

ولفظ الطلاق لا يصرف الى  
الظاهر وعكسه كما مر في الطلاق  
قال الرافعي فيما اذ نوى بكل  
الآخر ويمكن أن يقال اذا  
خرج كظهر أي عن الصراحة  
وقد نوى به الطلاق يقع به  
بطلقة أخرى ان كانت الاولى  
فجسية وهو صحيح ان نوى به  
طلاقا غير الذي أوقعه  
وكلامهم فيما اذ لم ينويه ذلك  
فلا منافاة والطلاق مع مثله  
بطلقة لا حدم ومثله نيت به  
غيرهما من زيادتي

\*(فصل في أحكام الظهار)\*

من وجوب كفارة وتحرير تمتع  
وما يذكر معها يجب (على مظاهر  
عاد كفارة وان غلظها) بعد  
طلاق أو غيره للامتناع السابعة  
(والعود في) ظهار (غير موقت  
من غير رجعة أن يسكنها  
بعده) أي بعد ظهاره مع علمه  
بوجود الصفة في المطلق (زن  
أو كان نرقة) ولم يفارق لأن  
العود للقول بحالته يقال  
قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه  
أي خالفه ونقضه وهو قريب  
من قولهم عاد في هبته ومقصود  
الظهار وصف المرأة بالتحرير  
وامساكها بخالفه وفعل  
وجب الكفارة بالظهار والعود  
أو بالظهار والعود شرط أو بالعود  
لأنه الجزاء الأخير وأوجه والأوجه  
منها الأول (فلما اتصل به) أي  
بظهاره (جنونه) أو انغمائه  
(أو فرقة) موت أو فسخ من  
أحدهما بمقتضيه كيب بأحدهما  
مطلعه لها وقد سبق القذف  
والمرافعة للقاضي بظهاره  
أو بانقضاء كرده قبل دخول  
ملكها وعكسه أو بطلاق  
بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا  
عود) لتعدد الفراق في الأولين  
وفوات الامساك في فرقة  
الموت وانتفاءه في البقية

الأول بما عداها وقوله من زيادتي أي لانه داخل في كلامه  
\*(فصل في أحكام الظهار)\* (قوله وما يذكر معها) كيان ما يحصل به  
العود (قوله كفارة) أي على الترخي على المتمدن مرسوم (قوله غير موقت) ولو لم يلق  
حل (قوله أي بعد ظهاره) ولو تكررت لثبات كيدوكا\* منهم انما ينظر والامساك بالطلاق  
بدل الثبات كيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير اجنبي عن الصيغة اهـ (قوله  
بوجود الصفة) أي وان نسي أو جن عند وجودها مـ (قوله زمن امساك فرقة) أي  
شرعاً فلا عود في نحو ما ناض الابدان قطعاً ودها لان الاكراه الشرعي كالخس وأورد  
عليه ما لو كرر الفاظ الظهار لثبات كيد ويرد بأنه عند قصد الثبات كيد تصير الكلمات  
كلمة واحدة حل ومثله في مـ (قوله بالتحرير) أي المطلق غير المتيد بالكفارة  
فلا ينافي أن التحريم موجود بعد الامساك لانه تحرير مقيد بما اذا لم يكفر (قوله  
والأوجه منها الاول) وهو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين والحلف  
جميعاً وقد جزم الرافعي بأنه على الترخي ما لم يعلقاً أن يولي وجبت على الفور وهو  
الأوجه شرح مـ (قوله قلتم لهذا الخلاف) فائدة قلتم فقد قال ابن الرفعة  
ينبغي أن لا يجزى التكفير قبل العود قلنا ان الظهار شرط والعود سبب وعلى  
القول بأنهم سببان لا يجوز تقديمهما على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن أبي  
هريزة إلى أنها تجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه  
يجوز تقديمهما على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب  
والحاصل أنه يفرق بين ما وجب بسببين وما وجب بسبب وشرط أو بثلاثة  
أسباب فتنبه اهـ شوبري (قوله ولعانه) وان طالت كلمات الامعان مـ وهذا  
يقضي أن اللعان سبب لفسخ يقع بعده مع أنه ليس كذلك لان الواقع بعده  
انقضاء لافسخ فلوز كره بعد الرد الواقعة مثلاً لان انقضاء لكان أظهر (قوله  
وقد سبق القذف الخ) والافتقار حصل الامساك مدتها (قوله وملكها لها)  
بأن كانت وقيقة وهو عكسه بأن كان رقيقاً وهي حرة بقبول نحو وصية كارت  
ويبيع ولا يضراً لا اشتغال بصيغة البيع وان تقدم الإيجاب على قبوله ولا يكتفي الملك  
بالمهبة لا سيما لانتفاء الابتناء ولو قد رآه كان كانه يده قل على الجلال (قوله  
فلا عود) محله في المحنون ان لم يسكنها بعد الاقامة وصدر في الوسيط الطلاق الواقع  
عقب الظهار بأن يقول أنت على كذا ظهراً أي أنت طالق اهـ ومنازعة ابن الرفعة  
فيه بأنه كان حذفت أنت فليكن عائداً به لان زمن طالق أقل من زمن أنت طالق  
مردودة بنفي ما مر في تعليل اختمافهم تذكر بلفظ الظهار لما كـ بدل هذا إلى بالاختصار

(و) التوه في ظهاري غير موقت (من رجعية) سواء أطلها عقب الظهار أم قبله (أن يراجع ولو ارتد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم سلم) في المدة (فلا عودا بسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة (٣٧٦) امساك في ذلك النكاح والاسلام

بعد الردة بتدليل لا دين الباطل بائق والصلح تابع له فلا يصح عليه امساك وانما يحصل بعده (في العود (في) ذيار (موقت) يحصل (بغيب حشفة) أو قد درسا من فاقدها (في المدة) لا بامساك لحصول الحاشية المأهولة به دون الامساك لا بماز أن يقتضيه الحمل بعد المدة (ويجب) في العود به وإن حل (تزوج) لما غيبه كالوفاة وإن وطأ تلك فأنشأ طالق طرمة الوطء قبل التكفير أو انقضت المدة واستمرار الوطء وطى (وحرم قبل تكفير أو وطى) مدة ظهار (موقت) تنفع حرم بحيث يغير م التمتع وطى وغيره بما بين الدرة والركبة فقط لأن الظهار متى لا يعمل بالملك كالحض ولأنه تعالى أوجب التكفير في الآية قبل التماس حيث قل في الاعتناق والصوم من قبل أن تتماسوا ويقد منه في الطعام جلا لالطلاق على المقيد وروى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل ظاهرا من امرأته وواقعها لا تقربها حتى تكفر وكالتكفير مضي مدة للموت لا تنهها كما تقر ورجل

من ذلك شجر م (قوله سواء أطلها عقب الظهار) أي طلاقا رجعيًا قال العود لا يفتي بالطلاق الرجعي ولا يصح العود إلا بالرجعة بعده بخلاف الأصل في الرجعة أنه يقتضي به العود كما تقدم في قوله أو بطلاق بائن ونسبها حد مذكور رجعية من باب مجاز الأول لاسلام تصر رجعية الأبعد الظهار (قوا) والفرق (أي بين الاسلام والرجعة) قوله فلا يصح به (أي بالاسلام) قوله بتغيب حشفة (أي بفعله) فلو علمت عليه لم يكن عودا كما يصرح به كلام مدر (قوله ويجب تزوج ما لم يكفر) واللام يجب حل (قوله في العود به) أي بالتغيب المذكور وقوله وإن حل أي ابتداء (قوله الوطء) فإذا انقضت المدة أي بعد العود بالوطء ولم يكفر جاز الوطء وبقيت لكسامة في دمته فإن لم يطأ حتى انقضت فلا شيء عليه حل لانه لم يحصل منه عود (قوله واستمرار الوطء) هذا يخالف ما في الايمان من أن استمرار الوطء ليس وطء وقد يقال الايمان مبنية على العرف وهو لا يعد الاستمرار وطئا يرى وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطئا وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطئا وقوله استدامة الوطء وطء أي كجواب دليل أنهم لم يقرؤا تسمى وطئا ولما كان المذكور في لفظ الحاشية لفظ الوطء جعل على مساهة فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكره المظاهر جعل على الاعم وأيضا يقال هناك المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص من المباشرة إن لم تكن أغاظ منها فاعلم ذلك وعرض عليه بالنواحي قد حل على الجلال (قوله تنفع حرم بحيث) أنظر لوضطر لارط مع العجز عن الكفارة وقد يقبض الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر به قوله حرم بحيث لأن الوطء حينئذ أي حين تعينه لدفع الزنا لا يحرم في الحيض شو برى قال عس على مدر لكن يجب الاقتصاد في ما يدفعه خوف الغت (قوله وغيره) أي مباشرة بخلاف النظر بشهوة حل (قوله لأن الظهار بمعنى لا يخل بالملك) أي ملك الانتفاع وهذا التعليل لا يظهر كونه على الحرمة وانما يظهر كونه على حل التمتع بغير ما بين السرة والركبة ويجب أن هذا ليس على بل سببا للجماع بين الظهار والحض فيكون التعليل في الحقيقة القياس على الحض

التماس هذا شبه الظهار بالحض على التمتع بما بين السرة والركبة كما تقر ومن حمله على الوطء الحق به (قوله التمتع) بخبر فبينما به جرم القاضي ونقل الرافعي ترجمه عن الامام رجحه في الشرح الذي يخالفه فيما عدا ذلك فيعود ويعمل على الأصل تبعه الأكثرين تعذر حرار التمتع

والحق المذكور مع قولنا أومضى وقت من نياقي (ولو طاهر من أوسع بكاهة) كائن ظاهره من لوجوده لفظه  
الصرح (فان أسكنه فاربغ ٣٧٧) كفارات لوجود سبيل (أو) ظاهره من (بأدب) من كلمات ولوم والية

(قوله والحق المذكور) وقوله الحق به التمتع بغيره فيما بينهما وعبادة الأصل  
ويحرم قبل استغفر وط (قوله فان أسكنه) هل يعز في دفع الامساك لطلقاتهن  
بكله واحدة أو يحصل بالشرع في طلاتهن ولوع الترتيب ولا يكون بطلاق كل  
مسك لغيرها حر وشوبرى والظاهر الاول (قوله لوجود سبيل) عبارة بحر لوجود  
الظهار والعدو في حق كل منهن (قوله من كلمات) التي عن محافظة على سنون المتن  
(قوله فان أسكتا لرابعة) أي في الصورتين (قوله في تعدد بعدد المستأنف) وتعدد  
الكفارة (قوله لقرينة بازالة الملك) ولان له عدد أعصروا والزوج مالك له فاذا كره  
فالظاهر نضره الى ما عليه ولا وجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول  
بخلاف الظاهر لا اشتراكهما في التصريح شوبرى

### \*(كتاب الكفارة)\*

ذكرها عقب الايلاء والظهار لانها يوجبها (قوله لانها تستر الذنب) أي تعمده  
سواء على انها جارية كسجود السهو يبيح الخلل الواقع في الصلاة فكأنه لم يرد وهو  
ما رجحه ابن عبد السلام ويخففه بناء على أنها جارية كالحدود لان سبيلها ينزح  
عن ارتكاب الوجوب لما ح ل وفيه ان هذا ظاهره في بقاء ذنب وأما كفارة الخطأ  
وأمن الذنب الذي تسره الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك (قوله يجب  
فيها) أي الكفارة وأضر لان حكمهما مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على  
الشيء أفرع عن تصويره والمصنف لم يبينها اه ع ش (قوله وبذلك علم) أي بالاعتقاد  
في تصوير النية على قوله بأن ينوي الاعتقاد الخ ولم يقل بأن ينوي الاعتقاد مثلا  
عند الإخراج ل (قوله اقترانها) أي النية بشيء من ذلك أي من الاعتقاد  
وما عطف عليه بل له أن يقصد عتق هذا العبد عن الكفارة ثم يعقده بعد سنه مثلا  
فانه يجزى عنها وان لم يلاحظ عند الاعتقاد انه من الكفارة (قوله في غير الصوم)  
أما في الصوم فينوي بالليل (قوله بعزل المال) بأن يقصد أن يعتق هذا العبد  
عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحينئذ لا يجب أن يستغفر عند  
الاعتقاد أو الأكل كونه العتق أو الأكل مثلا عن الكفارة اه ح ل فكأنهم  
أرادوا بالنية هنا مطلق القصد والاعتقاد تعيين العبد وأخيره للكفارة لانهل حتى  
تقرر النية به مع أن حقيقتها قصد الشيء مقترنا بغيره والظاهر أن المراد بعزل المال  
التعيين (قوله وعلم) أي من التصريح لم يقل بأن ينوي عن كفارة الظاهر مثلا  
ح ل (قوله وقع عن أحدهما) أي وبني له عدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن

فلا مساك كل منهن نفس ظاهرا من  
وإتباته وأما في غيرها فظاهر فان  
أسكتا لرابعة فاربغ كفارات والا  
ثلاث أو كره لفظ الظاهر (في امرأة)  
تكررا (بمتصل تعدد) الظاهر (ان)  
قصد استغفار في تعدد بعدد المستأنف  
أما اذا قصدت كيدا أو طلق فلا تعدد  
بخلاف ما واطلق في الطلاق لقوته  
بازالة الملك ومستأنف الاطلاق من  
زادة ولو قصد بالهض ناكدا  
وبالعض استغفار أعطى كل منهما  
حكمه وخرج بالتمصل المفصل فانه  
يتعدد الظاهر فيه مطلقا (وهو) أي  
الظاهر (به) أي بالاستئناف (عائد)  
بكل مرة استأنفها لأمساك زمنا  
(كتاب الكفارة) من المكروه  
الستر لانها تستر الذنب ومنه الكافر  
لانه يستر الحق (تجب نيتها) بأن ينوي  
الاعتقاد أو الصوم أو الأكل أو الكسوة  
عن الكفارة لتمييز عن غيرها كندر  
فلا يكفي الاعتقاد أو الصوم أو الكسوة  
أو الأكل الواجب عليه وان لم يكن  
عليه غيرها وبذلك علم انه لا يجب  
اقتنائها بشيء من ذلك بل يجوز  
تقديمها وهما مقفله في المجموع في باب  
قسم الصدقات عن الاحباب وصححه  
بل صوبه وقال انه ظاهر النص لكنه صحح  
تبعاً لأرائي فانما لا يجب اقتنائها به

في غير الصوم واذا قدمها وجب ٩٥ في  
تعيينها بأن يقيد بظاهرها وغيره فلو كان عليه كفارة قتل وظاهره واعتق أو ما من بنية كفارة وقع عن أحدهما وأما لم تستر طاعتين  
في الية بخلاف الصلاة

كفارة قتل وليس عليه  
الا كفارة لذلك يجزئ والكافر  
كالمسلم في الاعتناق والاطعام  
والكسوة إلا أن ينهه للتمييز  
لا التقرب ويمكن ملكه رقبة  
مؤمنة كان يملك عبده أو عبد  
مؤمنة فيملكه أو يقول لمسلم  
اعتق عبدك عن كفاري  
فيحبه وأما الصوم فلا يصح  
منه لخصه قرينة ولا ينتقل  
عنه إلى الاطعام لقد رتبه  
عليه بالاسلام واذالم يملك  
وهو مظاهر مفسر رقبة  
مؤمنة لا يملك له ولحق ذلك  
قبرته أو يقال له اسلم ثم  
اعتق وعلم أيضاً أنه لا يجب  
نسبة الفرض لأنها لا تكون  
الأفرض (وهي) أي الكفارة  
(خبرة في دين وسناني) في  
الايمن ومنها البلاء ولعان  
وان لم يكن فيه كفارة ونذر  
لجهاج كالحى معرفة في  
خصالها (ومرتبة فيظهار  
وجع) في شهر رمضان  
(وقتل وخصالها) أي كفارة  
الثلاثة ثلاث اعتناق ثم صوم  
ثم اطعام على ما بينتها بقول  
(اعتناق رقبة مؤمنة) فلا  
يجزئ كافر قال تعالى في  
كفارة القتل قصير رقبة مؤمنة  
والحق بها ذرية أقارب اعلم اجماع

كفارة الظهار ع ش على مر (قوله في معظم خصالها) خلافاً لأن معظم خصالها  
تأخر مع أمه أخضر ومعنى الظرفية (قوله نازعة) أي مأثله وليست غرامة لأن  
انقراض دفع الشيء عليها وهذه أرجبها الشارع عليه اه (قوله فان عين فيها الخ)  
عبارة شرح مر نعم لو نوى غير ما عليه غلطاً لم يجزه وانما صح في نظيره في الحدث  
لأنه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا انتهت وقوله لم يجزه وقع نقلاً  
في الاعتناق والصوم والاطعام يسترد (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا  
حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة من التصبر اذ لا علاقة لهذا باو احد منها  
بخصوصه وحل الزام الكافر بالترامة الكفارة اذ ارفع اليها (قوله فيملكه) أي  
بالاثر فهو راجع للثاني (قوله لقد رتبه عليه بالاسلام) يؤخذ منه أنه اذا كان عاجزاً  
عن الصوم لمرض أو هرم ينتقل للاطعام وهكذا كافي شرح م ر (قوله واذالم  
يملك الخ) مقابل قوله ويمكن الخ (قوله موسر) مثله ما لو أعسر لقد رتبه على الصوم  
بالاسلام فيعمر عليه الوطء ع ش على م ر (قوله لا يملك له وطء) المناسب لا يملك له  
الانتقال للاطعام لأنه آخر المراتب وقوله لذلك أي لقد رتبه على الاعتناق بالاسلام  
وليس راجعاً لقد رتبه على الصوم بالاسلام كأبرهه كلامه فاسم الإشارة راجع  
لقد رتبه بدون متعلقها (قوله فيتركه) أي ويمنع منه اذ ارفع اليها اه ح ف (قوله  
وعلم أيضاً) أي من التصور المذكور حيث قال عن الكفارة ولم يقل عن فرض  
الكفارة فالحاصل أنه علم من التصور أمور ثلاثة (قوله لا تكون الأفرض) فيه نظر  
فقد تكون مندوبة وذلك في أمور منها أن الكفارة على الوطء في رمضان بخلاف  
الموطوء قال في الايعاب نعم ينبغي نذب التكفير وخوفاً من خلاف من أوجبه شورى  
(قوله وان لم يكن فيه كفارة) الرابع وجودها في اللعان على الكاذب فيه وهل يمدد  
بتعدد الفاظها أو يجب كفارة واحدة الرابع التعدد كافي الانوار وان جرى في شرح  
البيعة على وجوب كفارة واحدة شورى وفي حل قوله وان لم يكن فيه كفارة أي  
في اللعان بار كان صادفاً اه وهذا أولى من تخريج كلامه على المرحوح بناء على أنه  
شهادة لا يمين لان التخرج عليه لا يصح لان الفرض أنه من اليمين فكيف يخرج على  
مقابله (قوله ونذر لجهاج) هو في حكم اليمر (قوله وخصالها) أي خصال مجموعها  
لان القتل له خصلتان فقط كما أشار لذلك بقوله على ما بينتها الخ (قوله مؤمنة)  
ولو ايمان احداً بوجهها أو تبعاً للدار والسبب كما في شرح م ر (قوله وألحق بها  
غيرها) أي في التقييد بايمان الرقبة (قوله بجماع حرمة سببها) أي في ذاته فلا ينافي  
أن آية القتل واردة في الخطأ ولا حرمة فيه على الخطي قاله الشيخ في شرح الورقات

وبسطه بما ينبغي مراجعته شورى وبسبارة هجر يجامع عدم الأذن في السبب  
وفي عن قوله من القتل أي من حيث هو فلا ينافي أن الآية واردة في الخطأ (قوله  
واظهار) أي مع الودود (قوله أوجلا الخ) هو مبني على أن الحمل ليس بقياس  
فلا يحتاج إلى جامع فلي هذا يكون الإيمان في غير كفارة القتل ثابتا لنص  
ومعنى حمل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد بأن يقيد  
بقيدته (قوله لم يجز عنها) أي ويعتق بوجود الاعطاء منه أو من زيد عقابا ما  
تأني عن ع من سم (قوله وبلا عيب) يقع اعتبار السلامة عند الأداء  
لا الوجوب حتى لو كان معيضا عند الوجوب واعتقه بعد ذلك وقد صار سليما أجزاءه  
أن يحمل عقبه بأن اعتقه قبل العود في الظاهر فلا يبعد اعتبار سلامته عند الوجوب  
أي ضمانه أن مات قبل الوجوب يقع الأجزاء كما لو مات الممحل في الزكاة قبل الحمل  
فلا يرجع م ر شورى (قوله لأن المقصود من اعتناق الرقيق) فيه أن هذا التعليل  
يقضي أن المبيع عيبا يخل بالمل لا يجوز اعتناقه تبرعا لأن التعليل منتهى فيه  
مع أن ع ش صرح بأن المبدأ الزمن يجوز اعتناقه تبرعا ويمكن أن يزاد في التعليل مع  
كونه في مقابلة شيء صدر منه (قوله ليتفرغ) أي حالاً أو مالا لا لمراد الصغير  
تدبر (قوله على القيام بكفائته) فيه نظر لأجزاء الصغيره برماوى وأجيب بأن  
المراد القدرة حالاً أو مالا (قوله كالا) أي قلا على نفسه أن لم يكن له فق أو غيره  
أن كان له منفق شيئاً (قوله فيعز صغير) بناء على ظاهر السلامة فإن كان خلاف  
ذلك تبين عدم الأجزاء حل وهذا اتفرع على قوله بلا عيب يخل بعمل وذكر له صوراً  
ثمانية وقوله لا لرجل الخ معطوف على التفرع لكنه تفرع على مفهوم ما ذكر  
وذكر له صوراً سبعة (قوله لا إطلاق الآية) فيه أن الآية لم تقيد بعدم العوضية وبعدم  
عيب يخل بالعمل فلا تنسكتم بالإطلاق بالنسبة إليها وقلتم بأجزائه مع العوض  
والعيب وقد يجاب بأن التقيد بهما على من السنة تأمل (قوله الصغير) أي غير المميز  
فاعتبر وافي العدة أن يكون مميزاً وزيادة على أن يكون ذلك يساوي عشرة أمه  
حل (قوله لا تهاق آدمي) وهو عوض فاحتيط لمحال (قوله أعرج) باسقاط حرف  
الغلف ليعلم أنه إذا كان فيه أحداهما يجزى بالاولى زى (قوله يمكنه تنابح  
مشى) أي من غير مشقة لا لتحتمل عادة حل (قوله وأصم وأخرس) فإن اجتماع  
أجزاء لأن من لازم الأخرس الأصل الصمم ومن ولد أخرس يشترط إسلامه تبعاً  
أبواباً شارته الفهمه وإن لم يصل خلافاً لمن اشترط صلاته حل (قوله وأخشم) وهو  
فاقد الشم حل (قوله لأن فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر فانه

على المقيد في قوله واستشهدوا  
ذوى عدل منكم (بلا عوض)  
فإن كان بعوض كانت حر عن  
تفرق أن أعطيت أو أعطاني  
زيد كذا لم يجز عنه لأنه لم يجرد  
الاعتناق لها بل ضم إليها قصد  
العوض (و) بلا عيب يخل  
بعمل (أ) خلافاً بينا لأن  
المقصود من اعتناق الرقيق  
تكميل حاله ليتفرغ لوظائف  
الاحرار من العبادات  
وغيرها وذلك إنما يحصل  
بقدرة على القيام بكفائته  
والإصرار كلاً على نفسه أو  
غيره (في رضى صغير) ولو ابن  
يوم لأطلاق الآية ولأنه  
يرجى كبره فهو كالمرضى يرجى  
بروه وفارق الفترة حيث  
لا يجزى فيها الصغير لا تهاق  
آدمي ولأن غرة الشيء  
خياره وأقرب أعوج يمكنه  
تساع (مشى) بأن يكون  
عرجه غير شديد (وأعور)  
لم يصف عورده بصر عينه  
السليمة ضعفاً يخل بالعمل  
(وأصم) وأخرس بفهم الإشارة  
وقتهم عنه (وأخشم) وفقد  
أنفه وأذنيه وأصابع رجليه  
لأن فقد ذلك لا يخل بالعمل  
بمخلاف فاقداً أصابع يديه

(لا) فاقداً (رجل) أو خصر ونصر من بدأ وأتلف من كل منهما وهذه من زيادة (أو) فاقداً ثلثين (من) أصبع غيرهما  
(أو) فاقداً (أنته إيهام) لاختلال كل من الصفات المذكورة بالعمل

وعلم بذلك انه لا يجوز زمن ولا فاقد ولا فاقد أصابها ولا فاقد أصعب من إصابتها وسبابة وسببها ولا يجوز فاقد خصر من يد  
خصر من الأخرى فاقد أغلظ من غير الإصم فاقد أغلظت أنامله العليا (٢٨٠) من الأصابع الأربع أجزاء ولا يجوز الجنين وأن

أفصل بدون سنة أشهر من الاعتاق  
لانه لا يصلي حكم المحي (ولا يرض  
لا يرضى) برؤوسه (سرا) كذبي سل وهرم  
بجفاف من يرضى برؤوسه لا يرضى  
برؤوسه إذا برى أمانى الأولى فلو جرد  
الرجاء عند الاعتاق وأما فى الثانية  
فلأن الملع كان بناء على ظن وقد  
بان خلافه بخلاف ما لو اعتق أعمى  
فأنصر فانه لا يجوز والفرق تحقق  
البأس فى العبي وعود البصر نعمة  
حديدة بخلاف المرض (ولا يجنون  
أفاهة أقل) من جنونه تغلبا لا أكثر  
بخلاف مجنون أفاهة أكثر واستوى  
به الأمران فيجوز (ويجوز معلق)  
عنه (بصفة) كدبريان بغير عقه  
بنية الكفارة أو بعلقه كذلك بصفة  
أخرى وتوجد قبل الأولى وذلك لفقد  
نصرته فيه كالوكان غيره ملق عنه  
بصفة ويشترط كونه عند التعليق  
بصفة الأجزاء فلولا قال لعبد الكافر إذا  
أسلمت فانت حر عن كفارتى فأسلم  
ليجوز (ونفسا قيتين) اعتقه ما عن  
كفارتيه (بأنه ما) أو ألقى أحدهما  
كما استظهره الزركشى وغيره (رحمهما)  
كان لعق أو وسرا (أو رقيق لسكر  
سرى) إليه العتق بان كان الباقي له  
أو نصيره وهو موسر بخلاف ما إذا  
كان موسرا والفرق انه حصل مقصود

يجوز خلافاً لظاهر كلام المنصف وان كان موافقاً لظاهر ذلك الذى ح ل وقرره  
شيئاً (قوله وعلم بذلك) أى بطلان ما لا يعيب بل بالعمل مع قوله وأخصر وبصر  
من يد شيئاً (قوله انه لا يجوز زمن الخ) هذه الأربعة مفهوم قوله بلا يعيب تضم  
السبعة التى فى المتن (قوله وانه يجوز فاقد خصر الخ) علم ذلك من قوله من يد (قوله  
من الأصابع الأربع) أى غير الإصم وقوله أجزاء لا أنملة كل بصدق عليها  
انها ليست أنملة إصم ح ل (قوله وان انفصل الخ) ولا يقبل بأجزائه لانه كان  
موجوداً عند الاعتاق (قوله وهرم) أى عاجز عن الكسب فان زال عجزه تبين  
أجزائه ع ش (قوله فلو جرد الرجاء عند الاعتاق) مقتضاه انه لو صار المرء بعد  
عزقه غير مرجو البراء لا يضر ح ل (قوله وعود البصر نعمة جديدة) قال فى شرح  
الروض قد بسط شكل بقوله لو ذهب بصره بجناية فآخذت دينه ثم عا د استردت لانه  
الذى الحق لا يزول اه ولك ان تجعل ما فى أنعماء على ما لا يفتق زواله وما هنا  
على ما لا يتحقق بأخبار معصوم كسيدنا عيسى عليه السلام وأما م رسم (قوله  
أو استوى الأمران) وانما لم يل التكاثر من استوى زمن جنونه وفاقته لانه يحتاج  
لطول نظر واختبار ليعرف الاكفاء أو لا يتم ذلك مع التساوى شرح م ر (قوله  
فيجوز) أى وكانت أفاهة نهارا كما يجسه الأذرى والأليمة لانه غالب الكسب  
انما يتيسر نهارا فله حجر ومنه يؤخذ أنه لو كان يتيسر ليلاً أجزاء ح ل (قوله  
كذلك) أى بنية الكفارة كأن قال لعبد إذا جاءه رجب فانت حر عن كفارتى  
وكان قال له أو لا إذا جاءه رمضان فانت حر فاصفة الأولى بحى ورضان (قوله عند  
التعليق) وكذا عند العتق على العتق (قوله ليحجز) ويعتق لوجود الإسلام ح ل  
(قوله وهو) أى العتق موسر (قوله بخلاف ما إذا كان معسرا) فانه يوقف الأمر  
حتى لو أسير وملك ذلك بعقد واعتقه تينا حتى يصفى عن الكفارة وظاهر  
كلام الشارح انما يحكم بالطلاق ظاهرا ح ل (قوله عن كل من الكفارتين)  
نصف ذان ونصف ذايوم كلامه أنه يرفع كل منهما لانه جعل نصف كل عن كل من  
الكفارتين وليس مراداً بل المراد ان نصف كل منهما عن كفارة فعل الواو يعنى مع  
والمراد بالنصف النصف الدائر الصادق بنصف كل من العبد (قوله برفع العتق  
مستقصاى الأولى) فاذا خرج فى الأولى أحدهما مستقراً أو معيلاً يجوز واحد منهما عن  
كفارتيه ويقع كل عبد عن كفارة فى الثانية فاذا خرج أحدهما مستقراً أو معيلاً يرى

أحق من التخلص من الرق فى الأول دون الثاني وهذه من زياد فى (وريقاه) إذا اعتقه (عن كفارتيه) من  
سواء صرح بالتشقيص كان قال عن كل من الكفارتين نصف ذان ونصف ذايوم أو اتصم عليه الأصل أم أطلق كما صرح به الامام  
وبيع العتق مستقداً فى الأولى وغير مستقداً فى الثانية

وذلك لحصول المقصود من اعتناق الرقيقين عن الكفارة بذلك (لجعل العتق الملق كفسارة) عند وجود الصفة  
 كان يقول لربيقة أن دخلت الدار فانت حر من يقول نائسان دخلتا فانت حر عن كفارتك ثم يدخلها بالمال يعجز عن  
 كفارتها لانه مستحق العتق بالعتق الاول فيقع منه (ولا مستحق عتق) فلا تجزى أم ولد ولا يصح كفايته لان شتمها  
 مستحق بالاناد والكتابة فيقع عنها دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة فيعزى عتقه عن الكفارة ولا من يعتق عليه  
 بملكه بان يكون أصلا أو فرعاً ولو ملكه بنية كفارة لم يجز له لان عتقه مستحق بجهة القرابة لا يعرف عنها الى الكفارة  
 ولا مشترى بشرط العتق لانه (٣٨١) مستحق بالشرط ولما ذكر واحكم الاعتناق عن الكفارة بعوض

ثم استطرذوا ذكر حكمه

في غيرها تبينهم كالاصل  
 في ذلك نقلت (واعتاق بال  
 كتحل) أي فهو من جانب  
 المالك معاوضة يشوبها تعلق  
 ومن جانب المستدعي معاوضة  
 يشوبها جلاء (فلو قال) لغيره  
 (اعتق أم ولدك أو عبدك)  
 ولو وقع قوله عليك (بكذا فاعتق)  
 أي فوراً (نفذ الاعتاق به)  
 لالتزامه اياه وكان ذلك  
 اقتداء من المستدعي باختلاص  
 الاجنبي (أو قال) اغتعه  
 أي عبدك (عني) بكذا ففعل  
 ملكه الطالب به ثم عتق  
 عنه لتضمن ذلك البيع لتوق  
 العتق على الملك فكانه قال  
 بعني بكذا واعتقه عني وقد  
 أمأ به فعتق عنه بعد ملكه  
 له أمأ قال أعنتق أم ولدك  
 عني بكذا ففعل فان الاعتاق  
 ينفذ عن السيد لا عن الطالب

من كفارة واحدة حل (قوله لاجل العتق الملق الخ) هو وما بعده إشارة الى قيد من في  
 الرقية زيادة على الثلاثة المتقدمة (قوله ولا مستحق عتق) أي استحقاقاً ذاتياً لا يمكن  
 الملتحق دفعة كما يفهم من لفظ الاستحقاق ذاتي التبادر منه الذاتي فيجئ منه تعارض هذه  
 ما مر في قوله ويجزى معلق بصفة لان الملق بصفة يجوز التصرف فيه (قوله حكم  
 الاعتناق عن الكفارة بعوض) وهو انه يعجز (وقوله حكمه أي الاعتناق المذكور  
 في غيرها أي الكفارة) (قوله اعتق أم ولدك) أي عتقك أو أطلق أخذ من قوله  
 أمأ لو قال اعتق أم ولدك الخ ومن قوله ولو وقع قوله عليك (قوله أي فوراً) ولا اعتق  
 على المالك بجاناً حر (قوله بكذا) ولو غير مال تجزى يلزم الطالب قيمة العبد  
 كالتخلع جزمه الرافعي س ل وعبارة م ر و عليه العوض المسمى ان ملكه والا  
 فقيمة العبد كالتخلع فان قال بجاناً لم يلزم شيء فان سكت عن العوض لزمه قيمته على  
 الاصح ان مرص بعن كفارتك أو عني وكان عليه عتق ولم يقصد العتق عن نفسه  
 كما لو قال له قض ديني والافلا ه (قوله ثم عتق عنه) عبارة م ر والاصح انه أي  
 الطالب يملكه عقب لفظ الاعتاق الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل للملك ثم عقب  
 ذلك بعنتق عليه لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين اطعير متصلين بلفظ  
 الاعتناق بناء على ترتيب الشرط على الشرط اه و مراده بالشرط المالك والمشرط  
 العتق فالصواب أن يقول بناء على ترتيب الشرط على الشرط (قوله لتضمن ذلك)  
 أي قوله أعنتق عبدك عني (قوله ينفذ عن السيد) لانه لا تقبل التمل فليتضمن قوله  
 المذكور السيد (قوله فاضلاً أي الرقيق أو غيره) ومثله الاطعام والسكوة فلا بد ان  
 تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية العمر له الب في كفارة الذنار وغيره ما شغلنا عن رزي  
 (قوله مدة ذاك) أي ما ذكر من الكفاية (قوله ويجزى ران بقدر الخ) معتمد والمراد  
 بالعمر ان غالب ما بقي منه فان استوفاه فقدر بسنة ح ل (قوله وقضية ذلك) أي قوله

ولا عوض (وانما يلزم الاعتناق) ٩٦ يجزى عن الكفارة (من ملك رقيقاً أو غيره فاضلاً عن كفايته بمونه)  
 من نفسه وغيره بنفقة وكسرة وسكنى ونحوها لا يلفقه بصرف ذلك الى الكفارة ضرر شديد وانما يفته نوع رفاهة  
 قال الرافعي وسكتوا عن تقديره ذلك ويجوز ان يقدر بالمر الغالب وان يقدر بسنة و صوب في الروضة منها ان في  
 وقضية ذلك انه لا تقبل فيما مع أن منقول الجمهور الاول وجزم البغوى



في تناولها الثاني على قياس ما منع في الزكاة أمامن لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا يحتاج الى خدمة لمرض أو كبر أو غفلة مما تمنع من خدمة نفسه أو منصبه بأي أن يخدم نفسه فهو في حقه (٢٨٢) كالعديم (فلا يلزمه بيع بضعة)

أي عقار (ورأس مال) تجارة (وماشية لا يفضل دخلها) من غلة الغنبة ورويح مال التجارة وقوائد الماشية من تناج وغيره (عن ثالث) أي كضابة مجونه لتصيل رقيق بعتة لحاجته اليها بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلها عن ثلثه يبيعها وذكر الماشية من زيادتي (ولا) بيع (مسكن ورقيق نفيسين الفهما) لعسر مقارفة المألوف ونفاسها بان يجدي من المسكن مسكرا يكفيه ورقيقا بعتة ويضمن الرقيق رقيقا يخدمته ورقيقا بعتة فان لم يالهما وجب بيعهما لتصيل عبده بعتة (ولا) يلزمه (شراء بعتين) كان وجد رقيقا لا يبيعه ماله كما الابا كتره عن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجد بعتين المأل (فان عجز الكفر عن اعتناق حسبا أو شرعا وقت أداء) للكفارة (مام) نهين ولاه عن كفارته فالرقيق لا يكفر الا بالصوم لانه معسر اذ لا يملك شيئا وليس عليه من الصوم ان أضربه الا في كفارة الظهار لتضره بدوام

ويجوز الخ (قوله ما منع في الزكاة) من أن الفقير يعلى منها كفاية سنة وهو ضعيف (قوله ما تمنع من خدمة نفسه) أي بحيث تحصل له مشقة لا تحتل عادة كعظم جسمه أو لوجود رتبة له وعليه يكون عطفه منصبه عطف الخاص على العام وعلى الأول من عطف المغار وقوله أو منصب ظاهره انه لا فرق بين الذي والدينوي ح ل (قوله بأي أن يخدم نفسه) ظاهره اعتباره ما من شأنه ذلك وبعد من اعتاد من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلة له اعتبارا أن فضل عن خادم يخدمه ح ل (قوله أي عقار) كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيره ما سميت بذلك لان الانسان يضعه بتركها برماوى (قوله لتصيل رقيق بعتة) أي بحيث لو باعها وحصل منها رقية تجزى صار مسكنا وهو علة للبيع المتي وقوله يلزمه بيعها أي المذكور ان لم يجد من يشتري ما يحصل به الزائد وفي كلام شيخنا كحجراه يبيع الفضائل ان وجد من يشتريه والا فلا يكف بيع الجميع ح ل الا ان كان الفضائل من غنما كبقية العمر الغناب برماوى (قوله لحاجته اليها) علة لاني في قوله فلا يلزمه بيع بعتة الخ شيخنا (قوله يلزمه بيعها) أي اذا كان الفضائل يحصل رقية تجزى والا فلا يلزمه لان القدرة على بعض الرقية لا أثر لها ح ل (قوله الفهما) ومعنى الفهما أن يكون بحيث يشق عليه مقارفتها مشقة لا تحتل عادة فلما توسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقية يلزمه قصصها ح ل قال م ر في شرحه وشرحه هنا مرفي الحجج من لزوم بيع المألوف أن الحجج لا بد له ولا اعتناق بدل وما مرفي الفلاس من عدم بقية خادم ومسكن له بان الكفارة بدلا كأمرو بان حقوقه تعالى منبهة على المساحة بخلاف حق الادعي ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة الى نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء اه بالحرف (قوله بعتين) وان لم يكن فاحشاح ل (قوله أو شرعا) بأن وجد الرقيق لكن محتاجه لخدمته وليس المراد بالهر الشري أي يجدها كثر من غنم المثل لانه حينئذ لا يعدل الى الصوم كما تقدم قريبا (قوله وقت أداء) أي اذاء الكفارة أي اخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عوده في الظهار والمعتد ان المعتبر بجزء وقت الاداء أو قبيل وقت الوجوب وبعبارة ح ل قوله وقت أداء أي اذاء الاخراج لانه لا يجب قودا وان عصى بسببها ح ل (قوله وانما اعتبر العجز وقت الاداء) في قواعد الزكشي الكفارة بتلقنهما مباحث ثم قال الثاني اذا أتى بها المكاف أي وقت كانت أداء

قيا ساعلى سائر العبادات  
وتكفيه نية صوم الكفارة  
(وان لم يره) أى الولاء لانه  
هبة فى العباداة والهيئة لا يجب  
التعرض لها فى النية (فانه  
انكسر) الشهر (الاول)  
بان ابتداء الصوم فى اثنتاه  
(ثمة من الثالث ثلاثين)  
لتعذر الرجوع فيه الى الهلال  
(ويقطع الولاء بقوته يوم  
ولو بعدد) كمرض أو سفر  
فصب الاستئناف ولو كان  
الفاث اليوم الا خبر أو اليوم  
الذى نسبت النية له للآية  
(لا) بقوته (بغير حيز  
وجنون) من نفاس وانما  
مستغرق لمنافاة كل منها  
الصوم ولان الحيز لا يتخلل  
عنه ذات الاقراء فى الشهرين  
غالبيا والحق به النفاس  
والتأخير الى سن الميأس فيه  
خطر وتعبير بالعدو اعظم من  
تعبيره بالمرض ويغنى عن زيادته  
وذكر اوصاف الرقبة  
ومعناها والصوم من زيادته  
فى كفارة الجراح (فان تجزى)  
عن صوم أو ولأه (مرض بدوم  
شهرين خذا) أى بالظن  
المستفاد من العادة فى مثله  
أو من قول الاطباء وهذا  
ما صححه فى الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذى لا يرجى زواله

الا كفارة الظهار فان لما وقت أداء وهو اذا فعلت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاء  
وهو اذا فعلت بعد العود والجماع صرح به البند نبي ثم قال فائدة كفارة فعل محرم  
يعتبرها انقضاء والاداء وذلك فى كفارة الظهار ان أخرجهما قبل الوطء نهى أداء  
او بعده قضاء قاله الرويانى اه شورى (قوله قيا ساعلى سائر العبادات) كالوضوء  
والتييم والصلاة ح ل (قوله صام شهرين) أى بالهلال وان نقصا اه برماوى فلم  
صامهما ثم تبين بعد صومهما ان له مالا وزنه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه على الوجه  
اعتبارا بما فى نفس الامر محرم و د (قوله ويقطع الولاء) ويقع تفلاح ل (قوله  
للآية) أى لفهوم الآية بناء على أنها علة وقوله فيجب الاستئناف وقيل أنها  
علة لقوله ولأه وعليه فكان الانسب ذكرها علة تأمل (قوله بنحو حيز) اعترض  
بان الكلام فى كفارة الظهار وهى خاصة بالرجل ولا يتصور منه حيز وأجيب  
بتصور ذلك فى كفارة المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار  
وجماع رمضان برماوى ومحل عدم انقطاع الولاء بنحو الحيز اذ المقتل مدة الصوم  
عن الحيز فان كانت تتخلل كان كانت عادتها أن تعاهر شهرين وتحيض فى الثالث  
وجب عليها ان تقترى شهرى الطهر وتقوم فيهما فان لم تقتر ذلك وطراً الحيز قبل  
تمام المدة فانه يقطع الولاء شيئاً عجزى وبعبارة شرح م ولا يقوته بنحو حيز أى  
فى كفارة القتل اذ كلامه يفيد ان غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور أيضاً  
فى كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مفاهمة ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوسيته  
انتهت واعترض عن ش هذا التصور بانها حينئذ لا يجب عليها التتابع لان التتابع  
انما واجب فى حق الميت ليعنى هو التخليط عليه وهذا لا يوجد فى حق الناذب عنه فى  
الصوم كما هدم للشايع نفسه فى باب الصوم اه د (قوله فان تجزى لمرض بدوم شهرين  
الخ) وانما لم ينتظر زوال المرض المرجو زواله للصوم كما ينتظر زوال الغائب لاعتق  
لانه لا يقال لمن غاب ماله لم يجد وقبة ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان  
حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض اه شرح الروض وعبارة ح ل  
قوله لمرض بدوم بخلاف المال الغائب اذ عجز عن احضاره أكثر من شهرين حيث  
لم يكفر بالصوم لانه كما قد تم يمكنه الاخذ فى أسباب احضاره بخلاف المرض اه (قوله  
لنفاة كل منهما الخ) أى مع عدم امكان التعرض عنها فلا بد يوم النحر وما اذا كان  
لها علة تتخلل فيها عن نحو الحيز شهرين لا يمكن التعرض عنها (قوله من العادة) أى  
وعادة الشخص فان أخلف الظن أو زال المرض الذى لا يرجى بروه لم يحزم الاطعام  
(قوله قول الاطباء) ولو اذ حدوا منهم ع ش (قوله وهذا) أى ضبط المرض الذى يقع

الذي اقتصر عليه الاصل واقتصار عليه يومه انجاء تلك (اولشرة شديدة) فلقه بالصوم اربو لانه (ولو كانت المنة  
 يسبق) وهو شدة الغلة أي شهوة الوطء (أو عرف زيادة رضى ملك في) كفارة زكاهما ربحا من مسكيناهل زكاة دا  
 مدا (لاية السابقة وانما يجرى ترك صوم رمضان هذه الشبهة لانه لا بد له (٣٨٤) والمسكين شامل للفقير كما كسه

كما تكرر في قسم الزكاة واخذت  
 النعير بالمسكين تأسيا  
 فالكاتب العز يزجج باهل  
 زكاة غيره فلا يجرى دفعها  
 لكافرو ولا هاشمي ومطلي  
 ولا والمهاول لا ينفقه مؤنته  
 ولا الرقيق لانها حق الله  
 تعالى فاعتبر فيها صفات  
 الزكاة تعبيرى بذلك أولى  
 من قوله لا كافرا ولا هاشميا  
 ومطليا ومن اقتصاره  
 في كفارة الجماعة على العيال  
 وأما خبر فاطمة اهلك  
 السابق في الصوم وقول كايته  
 في شرح الروض وغيره تعبيرى  
 بملك أولى من قوله كفر باطعام  
 لانجاء مالو غداهم أو عشاها  
 بذلك فانه لا يكفي وتكرر  
 مدان زياد في بخرج مالو فوات  
 بينهم فانه لا يكفي اما كفارة  
 القتل فلا تملك فيه اقتصارا  
 على الوارد فيها من الاعتاق  
 ثم الصوم والمطابق انما يعمل  
 على التقيد في الاوصاف دون  
 الاصول كما جعل مطلق اليد  
 في النهم على تقيدها بالرافق

في الوضوء ولم يعمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء وتعليكه ما ذكره يكون (من جنس) والاولى  
 فطهر كبر وشبه واقفا ولبن فلا يجرى لحم ودقيق وسويق وهذا مع قول مداد من زيادتي في كفارة الجماعة

والاولى بقاء التعليل على حاله وتجعل من في قوله من جنس الفطرة ابتداءية  
لا تبعية (قوله في ذمته) وحينئذ لا يصير الواء على الظاهر قال بعض مشايخنا  
وان لم ينسحب عليه تركه ق ل على الجلال (قوله ولا يتبع بعض العتق ولا الصوم)  
فلما انزل القدرة على بعض عتق ولا بعض صوم فلم أراد ان يعق البعض ويصوم شهرا  
لم يصحح ل (قوله في ذمته) يخرجها اذا ايسر فلو قدر بعد اخراج ذلك البعض على  
تغير الاطعام كالرقية أو الصوم لم يجب الايمان بذلك لشروعه في الاطعام ح ل

\*(كتاب اللعان والقذف)\*

قدّم اللعان في الترجمة لانه المقصود بالذات ولما كان القذف وسيلة اليه وقدّمنا  
عليه قدّمه في البيان نعطقه عليه عطف سبب على سبب شيئا (قوله وهو ولغة  
الرمي) سلك في التعريف ألف والنشر المشتق لطول الكلام على اللعان (قوله  
الرمي بالزنا) أي النسبة اليه يقال رماه بكذا أي نسبته اليه ويحتمل أنه شبه الزنا  
بسهم رمى وانبات الرمي تخييل (قوله في معرض التعبير) أي مقام اظهار الممار  
فخرج الا شهود على الزنا والشهود بقبر يريح اليينة بأن شهد رجلان بزنا اليينة لان  
قصدهما الباطل شهادتهما لا التعبير فمن اكنى شاهدين وخرج أيضا نحو قول  
الرجل لفت سنة مثلا ما زانية يا قعبة قال ح ل بردي على تعريف القذف ما لو شهد على  
الزنا دون أربع فانهم لم يريدوا التعبير خصوصاً اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع  
فأعرض مع أنهم قذفة الآن يقال هم في حكم المذقة ردعاً عن القذف بصورة  
الشهادة وفيه أن هذا اقدياً في ما اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع وإيضاحاً  
يكون هذا ما ذهبا لاشهادة لا احتمال رجوع من وافق عليها وفي المصباح العار كل  
شيء يلزم منه عيب أو مسبة وغيره بكذا فجعله عليه وعيته عليه بتعدي بنفسه  
على المختار والباء قليلاً فقال عبرته وهما يتعارفان أي يتعايان (قوله لغة) مصدر  
لا عن أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لان المصدر اسم للفظ وليس معنى لغوا  
(قوله جعل اللعن) ككعب وكعب قال ابن مالك فعل وفعله فقال لما (قوله كلمات  
معلومة) وجعلت في جانب المذمى مع أنها ايمان على الاصح رخصة لعسر اليينة  
بزناها أو صيانة للانساب عن الاختلاط اه م وليس لما بين تعدد الالها  
وفي القسامة اه م والمراد بالكلمات الجملة مجازاً فعبر بالبعض وأراد الكل  
(قوله جعله المضطر) يعني أنها سبب دائمة للعدن المضطرعش على مر أي شأنه  
الاضطرار الى تلك الايمان والأفسيات في كلامه أن له أن يلاع وإن كان معه بينة  
ح ل (قوله ان قذف من) فيه أنه ليس مضطراً الى القذف وانما هو مضطراً دفع

(قال مجاز عن جمع نصال  
الكفارة لم تستعها أي الكفارة  
عنه بل هي باقية في ذمته إلى  
أن يقدر على شيء منها لانه  
صلى الله عليه وسلم أمر الاطعم  
أن يكفر عما دفعه له مع أخيه  
بغير قذف على أنها باقية في الذمة  
حينئذ (فأذا قدر على خطية)  
من خصها (فعلها) ولا يتبع  
العتق ولا الصوم بخلاف  
الاطعام حتى لو وجد بعض  
مداخره لانه لا يدل له وبقي  
الباقى في ذمته وقول فان  
يجزى آخره من زيادتي في  
تعارف غير النجاص  
(كتاب اللعان والقذف)  
بجبة وهو لغة الرمي وشراً  
الرمي بالزنا في معرض التعبير  
وذكره في الترجمة من زيادتي  
واللعان لغة مصدر لا عن  
و قد يستعمل جعل اللعن وهو  
الطرد والابعاد وشراً كلمات  
معلومة جعلت ههنا مضطر  
الى قذف من لطف فراشه  
والحق العاديه أو الى نفي وليه  
كاسياتي

الحديث وأجيب بأن كلامه على حذف مضافين فقد رآه إلى دفع موجب المقذف وهو الحذف وقوله إلى حذف من أي زوجة لم تحل أي تلك الزوجة فذكر باعتبار اللفظ وقوله فراشه أي المضطر والفرش هو الزوجة لا فراش زوجها فالعنى إلى حذف زوجة لم تحل نفسها وقوله والحق أي من قوله به أي بالمضطر فهو عطف مسبب على سبب وقبل تفسير وفيه نظر (قوله على كلمة اللعن) وخصه بذلك دون لفظ الغضب والشهادت مع اشتغالها عليهم بالفراشه في الحجج والشهادات والایمان لان الشيء يشتهر بعينه من الغريب وعليه جاءت أسماء الدور اهـ ل ولان الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان لعنه مقدم على لعنها في الآية والواقع وقد ينفل عن لعنها شرح الروض (قوله كلام من المتلاعنين) يمد عن الآخر أي واللعان مضمين معنى البعد قوله ذكرته في شرح الروض وهو أن هلال بن أمية حذف زوجة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر بك بن سماعة فقال له البينة أوحد في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا مع امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكره ذلك فقال هلال والذي بعثنا بالحق أني لصادق ولينزل الله ما يرى يظهر من الحذف نيات الآيات (قوله ما اشتهر بالحق) فيه أنه يصدق بالكنية الآية بلا حظ في التعريف ولم يحتمل غيره (قوله وبازانية) الآن يكون هذا اللفظ علما فلا يكون حذف الابنته كما سبق في نداهم اسمها طالق ولو قال لامرأة فاقبلة أو لرجل فاعلق فصرخ للعرف اهـ زى لنفسه والذي في شرح م ر أن يعلق كتابه اهـ لان العلق معناه لغة الشيء النفيس واللفظ عند الإطلاق يحمل على معناه الأنفوس ع ش على م ولكن يعززان لم رد القذف كما أتى به والذم ر وبما يقال بين الجهلة بلع الزنا ينبغي أن لا يكون مريضاً الرمي بالزنا لاحتمال بلعه بالنمسل ووعن قال البلقيني ولا كناية شوبرى وهو بعيد بل هو كناية وبالألف مخرج بخلاف بالوطى فكناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا الألفاظ الشبيهة المشهورة بين الناس كهرس وسوس وطخيه وما يؤن وكسكن وأنت لا ترد بلا مسم ر (قوله بفرج محرم) أي لذاته فلا يصدق بالابلاج في فرج حائض لان تحريمه لعارض قال حل وذكر الزركشى ان الصواب كما قاله في المطالب ان يضاف إلى وصفه بالتعريم ما يقتضى الزنا بأن يقول من غير شبهة الملك أو المحل لاخراج وطء المحرم المحل (قوله بأن وصف الابلاج) يقتضى ان محرماتى المتن صفة للابلاج وقوله بعد

وتعيبها بالابلاج على كذا  
اللعن ولان كلام من المتلاعنين  
يمد عن الآخر أي بفرج  
الفساح بينهما ابدأوا بالاصل  
فيه قوله تعالى والذين يرمون  
أزواجهم الايات وسبب  
نزولها ذكرته في شرح الروض  
وغيره (مخرج) أي مخرج  
القذف وهو ما اشتهر فيه  
الزنا (كناية) ولوم قوله في الجبل  
(بازانية وبازانية وزنى  
ذكر أو فرجك) أو يدرك  
وان كسر التاء والكاف  
في خطاب الرجل أو فقهها  
في خطاب المرأة أو قال للرجل  
بازانية فالمرأة بارأني لان  
اللعن في ذلك لا يمنع الفهم  
ولا يدفع العار (وكرى بابلاج  
خشفة) أو قد رماها من فاقدها  
(بفرج محرم) بأن وصف  
الابلاج فيه بالتعريم

(أم) بالبلّاج ذلك (مدير) فإن لم يصف الأول بغيره فليس يصح له صدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء اخو طب بذلك رجل أم أمه كان قال له أوجبت في فرج عموم أو در بر أو لم يفرج في فرجك الهرم أو در برك فان أدمي مالم ينزى كان قال أردت أبلّاجه في فرج حليته الخائض أو الهرمة صدق بيته (و) كقوله (لخشي زنى فركا) فان ذكر أحدهما كناية وهذا من زيادتي (و) كقوله (٣٨٧) (ولولده غير طست ابن فلان) هو صريح في قذف

أوفى فرج عموم يقتضي أنه صفة تفرج فعله أشار بذلك إلى صحة كل منهما (قوله أو در بر) أنظر هذا مع صدقه بالبلّاج في در بر زوجته وإن كان حراما إلا أنه لا يوجب الحد له على انتقاضه ولا على الفاعل وهل يجوز أن أولاه سم الظاهر كما يؤخذ من قوله وعن در بر حليته بعد قوله عن زنا ثم قال لم لا يمتنع عقيد بالبلّاج في الذكر يكونه على وجه اللواط إذا كان المذوف زنا أو زوجة والأب لا كان خليا يكون فذمه مطلقا فإذا قال لها أو لم يفرج في در برك وكانت خلية كان مريحا من غير تعييد ولا فلا يكون مريحا بالابتعاد المذكور (قوله صدق بيته) فهو صريح يقبل الصرف وأما الوفاة أردت بالدر بر الحلية فهل يقبل الظاهر نعم فهو صريح يقبل الصرف ولو قال له زنت بغيره لزمه التعزير ح ل وكتب أيضا قوله صدق بيته فيه أن الكناية أيضا قد يصدق فيها بيته فما الفرق وأجيب بأن الاحتمال الذي يصدق فيه بيته في الصريح مرجوح والاحتمال الذي يصدق فيه بيته في الكناية قوي مساو للاحتتمال الآخر (قوله كزناه) أي لا احتمال أنه قلب الباء همزة فيكون زنا وان ذكرتم همزة أصلية فلا يكون (قوله وأوجهها أنه كناية) المتمدانه صريح مطلقا لأن قصد الصدوق البيت بعيد جدا كما قاله زى (قوله أو يا جاجر) قال في المصباح فجر العدد فجور ومن باب قذف فسق وزنا (قوله ويشبه الخ) معتد سل (قوله قوم) أي من العجم فقد نسب العربي لغير العرب وقوله ينزلون البطاح جمع أبطح وهو المسكن المنخفض فيه دقاق الحماسيل فيه الماء (قوله بين العرافين) أي عراف العرب وعراف العجم (قوله لا يشبههم) أي لا يشبهه من ينسب إليهم وقوله ولا أخلاق تفسير (قوله لست ابنى) أو قال له أنت ابن زنا لأن هذا كثيرا ما يستعمل عند عقوب الولد لوالده وعند فضه عليه وبره للآباء ح ل (قوله كامر) أي في قوله لست ابن فلان وكان وجه حملهم له صريحا في قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة نذرة وطء الشبهة فلم يجعل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وهذا يقرب ما أذهبهم أخلاقهم أنه لو سر كل ما به ذلك لا يقبل شرح م ر (قوله ويسأل)

أما المخاطب (الأنثى بلعان) بقيد زنى بقول (و) (ولم يستحق) أي لم يستحقه النافي فليس مريحا بل كناية فبسأل فان قال أردت تصديق النافي في نسبة أمه إلى الزنا فقاذف لها وأردت أن النافي نفاه أو اتقى نفسه منه شرعا أو أنه لا يشبه خلقا أو خلقا صدق بيته ويعز ولا يذاه أما قوله لنتى بعد استحقاقه فصريح إلا أن يدعي احتمالا محكما كقوله ليكن ابنه حين نقاه فصدق بيته (وكنايته كزناه وزنا في الجبل) بالهمزة فيها لأن الزنا هو الصدوق بخلاف زنا في البيت لمزم فصريح لانه لا يستعمل بمعنى الصدوق في البيت ونحوه زاد في الرخصة أن هذا كلام الدعوى وإن غيره قال أنه ليكن البيت درج بعده أنه فيها صريح قطعا وإن كان فوجها انتهى

وأوجهها أنه كناية (و) كقوله لغير (زنى ذلك) أو در برك (أو يا جاجر) أو يا فاسق أو يا فاجر أو يا فاسقة (وأن تعين الخلقه أو لم أحدثك بكرا) سواء قاله لزوجته أم لغيرها وإن أوجه كلام الأصل كغيره تخصيصه بالزوجة في الأخيرة قال الزركشي ويشبه أنها مصورة بر لم يدم لما تقدم اقتضاها مباح فان علم فلا صريح ولا كناية (ولعزى بانطى) نسبة للأنباط قوم ينزلون البطاح بين العرافين سواء بذلك لاستنباطهم الماء من الأرض أي إخراجها منها والقذف فيه أن أرادهم لام المخاطب حيث نسبته إلى غير من ينسب إليهم ويحتمل أنه يريد أنه لا يشبههم في السير والخلق وتعبير بغيري لأم من تعبيرة بالترشي (ولولده لست ابنى) بخلافه في ولد غيره كما مر لأن الأب لا احتياجه إلى تأديب ولده يجعل

فيصدق بيمينه (وهو مرضه كيايز الحلال واناله تيزان ليس قلنا) وان نواه لان التهمة انما تؤثر اذا الاحتمل للفظ المعوي  
ولا احتمال له هنا وما فيهم من يتقبل منه فهو اثر قرائن (٣٨٨) الاحوال فاللفظ الذي يقصده القذف ان لم يحتمل

ظاهرا ان المراد نيب سؤاله لانه يجب لا يتحمل على عدم القذف الان قال اردت  
زنا حرامه ح (قوله فيصدق بيمينه) فان نكل حلفت واثمة والود لو لم يمه  
وله الامان لاسقاط المحم (قوله وتعرضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعرض  
لفظ استعمال في معناه ليوضح بغيره فهو حقيقة ابدا اه (قوله اثر قرائن الاحوال)  
أي وهي ملغاة لاحتمالها وتعارها ومن ثم لم يلغوا التعريض بالخطبة بصريحها  
وان توفرت القرائن على ذلك شرح م ر (قوله فاللفظ) أي يعلم ان اللفظ الذي  
يقصده القذف أي يؤتى به للقذف ويستعمل فيه وبه يدفع ما قاله جرم ان جعل  
قصد القذف مقصبا بهم اشتراط التصديق الصريح وان الكناية فيهم من وضعها  
القذف وانها واتعريض يقصد بها ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالاحسن  
الفرق بان ما لم يحتمل غيرها وضع لمس القذف وحده صريح وما احتمل وضعها القذف  
وغيره كناية وما استعمال في غير موضع علمه من القذف بالكلية وانما يفهم  
المقصود منه بالقرائن تعريض اه ح (قوله اقرار بزنا) قال في شرح الروض ان هذا  
مفرع على انه لا يشترط التفصيل في الاقرار بالزنا اأما لو شرطناه وهو الاصح فلا شوبرى  
(قوله لاحتمال ان تريد) ليس هذا نعين اذ يحتمل ايضا ان تريد انها هي الزانية دون  
عكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمعنى بل الاحتمالات  
كلها جارية في المسئلة حتى الاول يكون جارية في الثانية ايضا خلافا لصنيع  
الشارح رحمه الله تعالى اه شوبرى (قوله اثبات الزنا) أي له سؤاله قبل  
نكاحهما (قوله ويجوز الواقع) انه لا وقفه مع قول المتن ومن قذف محصنا حد  
او غيره عزراه (قوله ومزور) انظر وجه تعريضه مع انها اقرب بالزنا (قوله فاذفة فقط)  
أي لا مقرة كما يفهم من قوله ان لان اقرارها بالزنا ضمني وهو لا يكفي على انه قولها  
ان امني يمكن ان يكون مجازاة له فقط كما يؤخذ من قوله مما نسبتي اليه (قوله  
او ازانامي) لانه يلوها في حالة الجنون والنوم وهي حشيشة غير زانية وايضا جريمة  
الفاعل اشد بدليل ان الموطوءة في الدر اذا كان محصنا لا يرحم بخلاف الفاعل  
(قوله ومن قذف محصنا حد) قال م ر ولو قذفه او قذف مورثه كان له ثلثه  
في الاولى على انه لم يزن وفي الثانية على انه لم يعلم زنا مورثه لانه ربما يقرب فقط الحد  
قال الاكثرون ولا تنفع الدعوى بالزنا والتخفيف الا في هذه الصورة (قوله حرم مسلم)  
وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا رد قذف مرتد مجنون وقر  
بزنا اضافته الى حال اسلامه او افاقته او حريته بان اسلم الحربى بعد أسره ثم اخذ  
الامام رحمه لان سبب حد اضافته الزنا الى حالة السكالم شرح م ر وهذا التعريف

غيره فصرح والان فهم  
منه القذف بوضعه فكتابة  
والاقتريض (وقوله لغيره  
زنت بك اقرارا زنا) على  
نفسه (وقذف) للمخاطب  
(ولو حال لزوجه بازانة  
فصالت) جوابا زنت بك  
اوانت ازني مني فقاذف)  
لما لا يتناه بلفظ القذف  
الصريح (وكناية) في قذفه  
لاحتمال ان تريد اثبات الزنا  
فتكون في الاولى مقربة  
وقاذفة للزوج ويسقط  
باقرارها حد القذف عنه  
ويعزرو وتكون في الثانية  
قاذفة فقط والمخني استزان  
وزناك كثره نسبتي اليه  
وان تريد نفي الزنا او لم يطاق  
غيرك ووطؤك بسكاح  
فان كنت زانية فانت زاني  
ايضا وازني مني فلا تكون  
قاذفة وتصدق في اواردها  
ذلك بيمينها (أو) قالت جوابا  
او ابتداء (زنت وازنت ازني  
من ققرة بالزنا) وقاذفة له  
ويسقط اقرارها حد القذف  
عنه (ومن قذف محصنا  
حد) لانه والذين يرمون  
المحصنات (او غيره عزز)  
لانه في محصنة لا حد فيها

ظاهر

ولا كفارة سواء كان المذنوب فيها زوجه أم لا وسياقي بيان الحد وشرطه في بابه

سنة ١٠٠٠ هـ في آية الاية من المحصنات (مكلف) اه مثله السكاح (احد) عطف ع: وا

ووطء محرم في كفة (روى في درج حلية) (٣٨٩) له بأن لم يوطء ووطئا غير ما ذكر بخلاف من زنا ووطئي

حليلته في دبرها أو محرما لم يوطء له  
كأنه وعنه من نسب أو زنا  
فليس بمحرم أما الأول  
فأما هو وأما الباقي فلا نه أفحش  
منه وبذلك علم أن العفة  
لا تبطل بوطئه زوجته في  
عدة شبهة أو في حيض  
أو نفاس أو أنه لمزوجة  
أو المستعدة أو أمة أو له  
أو منكحة بلا ولي أو شهيد  
وإن كان حراما لانهاء ما ذكر  
ولقيام الملك في الأولى والثانية  
بأقسامها قول في دبر حليته  
من زيادة (فإن فعل) شيئا  
من ذلك بأن وطئ أو زنا  
يسقط العفة لم يعد محصنا  
وإن تاب وحسن حاله (لم يحد  
فأذنه) لأن العرض إذا انقضى  
بذلك لم تسد ثلته سواء  
أقذفه بذلك الزنا مثلام زنا  
آخرا مطلق (أو أرتد حدة)  
فأذنه والفرق أن الزنا مثلا  
يكتف ما أمكن فظهوره يدل  
على سبق مثله غالبا ولزدة  
عدة بعده واقعة لا تخفى غالبا  
فظهارها لأدل على سبق  
الاخفاء غالبا أو به يرى بفعل  
أعم من تعديه زنا (أو برت  
موجب فذق) (بفتح الجيم من  
حد وتغزير (كل الورثة)

ظاهر في المحرم المذكور فمرضايط العفة في الآية فإن تعرف المحرم غير شامل  
لها وبعبارة أصل وانفصر مكاف حرم لم يوطء بحديثه وهو شامل  
للآتي (قوله ووطء محرم الخ) عطفه على الزنا يقتضي أنه ليس زنا وهو كذلك لشبهة  
الملك (قوله أو زنا) أي أو مصاهرة كقاي م ر (قوله أما الأول فظاهر) أي لأن  
فأذنه صار (قوله وأما الباقي فلا نه أفحش منه) وبه ووطء زوجته في دبرها لمراد  
أنه تستنقبه النفوس أكثر من الزنا لأن الزنا لا يحرم ل أو المراد أنه أفحش  
طباعا وراوا أن الزنا أفحش شرعا (قوله وبذلك) أي بتعريف المحرم بما ذكر  
عش والاسباب رجوع اسم الإشارة لقوله عفيف الخ بدليل ما بعده (قوله وإن كان  
حراما) راجع للجمع وقوله لا تنفاه ما ذكر أي الزنا ووطء حليلته في دبرها ووطء  
محرمه المملوك (قوله ولقيام الملك) أي ملك السكاح في الأولى ملك الجبين  
في الثانية ل (قوله وإن فعل شيئا) أي ولو بهدا فذق وقيل إقامة الحد كما علم  
من الف ق ح ل أي ولو بعد الشرع في الحد م ر (قوله ولم يحد فادنه) وبه يعلم  
أن الشخص إذا صدق منه شيء من ذلك كوطء محرم به المحرم ووطء حليته  
في دبرها حرم عليه أن يلبس أحد من ذقه عند جميع العلماء إلا ما لكما كقوله إن  
حرم في كتاب الإحصاء وشورى وبعبارة شرح م ر ولم يحد فادنه ولو به يرد ذلك  
الزنا لأن الزنا يدل على سبق مثله لمراد العادة الآية بان العدة لا يثبت في أول مرة  
كما قاله عمرو زنا بها لا يطق بها مالوكم شهادة ثم زنا فورا حيث لم تنقض  
الحكم وإن قلنا أن زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم فظهر الفرق بأن الحد  
يسقط بالشبهة بخلاف الحكم (قوله لا العرض) هو محل المدح والذم من الإنسان  
ويطلق على النفس وعلى الحسب أيضا كقاي المختاراه شيئا (قوله لم تسد ثلته)  
أي خاله اعترض بحديث أنساب من الذنب كمن لا ذنب له وأجيب بأن ذلك بالنسبة  
للعقوبات الأخروية وكلاهما في الخطأ الديني م ر وعش مختصا (قوله أو أرتد) أي  
بعد التقذف وقوله والفرق أي بين ما إذا أقذنه ثم زنا مثلا فلا يحد فذقه وبين ما إذا  
قذفه ثم ارتد المذنب فذقه فادنه وقوله مثلا أي أو وطئ المحرم المنكحة أو دبر حليته  
(قوله فظواهرها لا يدل الخ) أي ولولد على ذلك لم يحد فادنه لا احتمال أن يكون مرتدا  
حال التقذف فلا يكون محصنا (قوله كل الورثة) أي على سبيل البدل وليس  
المراد أن كل واحد حرمه واللاتي لا يحد فادنه بعد الورثة زى قال م ر ومن الورثة  
بيت المال في م لا وأرتد لخاص (قوله حتى الزوجان) الغاية الرقة قال الشورى  
فلا عن م ر ثم قذف الميت لا يرث الزوج أو الزوجة على الأوجه لا انقطاع الوصلة

حتى الزوجان لأن ذلك حق أي ٩٨ بحث أنوقف استيفائه على مطالبة أو حتى به وحق الآية شأنه ذلك



يدم بما ولا ينافية تصريحهم بقاء آثاره كالحج بعد الموت لضعفها عن شهول سائر ما كان قبله شرح شيخنا وجرى للشراح وانظر ما معنى ارث غير الزوج والزوجة  
 لحذف قذف الميت هل يقد ربهوته الميت ثم انتقاله للوارث الآن أو كيف الحال  
 شورى والأقرب أنه يقد ربهوته الميت أولاً ثم انتقاله للورثة وعليه ينبغي أنه لو تعبد  
 الميت قرابة بعد الموت ونفرض أنه لو مات الآن ورثته لا يثبت لهم شيء في الحد لأنه  
 حيث قد وانتقاله للورثة تعين حصر الارث فمن كان موجوداً وقت الموت اه ع ش  
 (قوله ولو كان المذوف رقيقاً) هو ظاهر فلو كان رقيقاً كله فلو كان من حضرة فلا حد  
 لقاذفه لا تنفاه الحرية اكاملة ولكن يعزى وهل تعزى به للورثة مع السيد وأولها كرم  
 فيه ظهر والذي ينبغي الثاني فيكون الحياكم ناسي في الاستيفاء عن الورثة والسيد  
 ع ش على م (قوله شأنه ذلك) أي ربه كل الورثة (قوله استوفاه سيده)  
 ولو قذف السيد بعده فالجهد أن يطالبه بالعزيز فإن مات العبد سقط عن السيد  
 لارثته له وهو لا يستحق على نفسه اه برماوى وقوله لارثته الاولى أن يقول لا انتقاله  
 لأن العبد لا يرث (قوله وسقط) أي بالنسبة لحقهم لا لحق الله تعالى فلا يسقط  
 فلا مانع أن يستوفيه ح ل وبعبارة شرح م ر وسقط بغير ما عن كنهه ولوعني عن  
 بعض الحد يمسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما يباهى بالامام  
 أن يستوفيه لأن الساقط حق الادعى والذي يستوفيه الامام حق الله لا مصلحة  
 (قوله أو عن بعضه) ظاهره أن العفو عن البعض يسقط حق العافي وليس كذلك كما  
 تقدم وبعبارة ع ش قوله للعافي كله أي كان للعافي إذا عفى عن البعض العود  
 واستيفاء حقه بكماله لأنه إذا عفى عن البعض لا يسقط شيء منه وبعبارة البرماوى  
 قوله قلبه ساقى أي ولو واحد أو لقلهم نصيباً (قوله لأن موجب) أي القذف وقوله  
 بدلاى عن الآخر بمعنى أن لكل أن يستوفيه وقوله بعضها أي مجزئاً كثلث وربع  
 مثلاً وقوله بأن بعضهم أي في القذف \* (فصل في قذف الزوج زوجته) \*  
 أي في حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيئاً والوجوب علم من كلام المصنف  
 صريحاً أن جعل قوله مع قذف وإمان راجعاً للزوم التي أيضاً وضماناً جعل راجعاً  
 لحرمة التي فقط كما هو ظاهر كلام الشارح حيث قال فيحرمان ولم يقل فيلزمان  
 ويحرمان إلا أن يقال استغنى عن ذكر الزوم بذكره سابقاً بقوله فيلزمانه أيضاً  
 ويكون أخذ من هذا كما هو عادته (قوله قذف زوجة) لم يقل زوجته لأنها حينئذ  
 معرفة والمعارف لا توصف بالجملة كما نبه عليه ع ن قال ابن مالك ونفتوا بجملة  
 منكر الخ (قوله بأن رآه) أي رأى ما يحصل وهو والد كرفي العرج لأن الزنا معنى لا يرى

ولو كان المذوف رقيقاً  
 ومات قبل استيفاء التعزير  
 استوفاه سيده (وسقط  
 بغير) عنه منهم أو من المذوف  
 بأن قذف حياته عن قبل  
 موته وبارت القاذف له  
 (ولو عني بعضهم) هته أو عن  
 بعضه (قلبا ساقى) أي  
 استيفاء كله لأنه حق ثبت  
 لكل منهم كولاية الترميز  
 وحق الشفعة وفارق الفود  
 حيث يسقط كله بغير بعضهم  
 بأن لا يوجب لا يعدل إليه  
 وهو الذي يثبت خلاف موجب  
 القذف ولأن موجب ثبت  
 لكل منهم بدلاً والعود ثبت  
 لكل منهم ببعضاً ولذلك  
 صرح الماورى بأن لبعضهم  
 أن ينفرد بطلبه الشكل  
 واستيفائه سواء أحضر  
 الباقيون وكلوا أم لا وتعبيرى  
 بالموجب أهم من تغييره بالحد  
 (فصل في قذف الزوج زوجته)  
 له قذف زوجة له (علم زناها)  
 بأن رآه بعينه (أو طئه) نظراً  
 (مؤكد)

كشباع زناها بزيد مع قرينة

كان زانها بخلافه (أوراما

تخرج من عنده فلا يكون

مجرد الشباع لانه قد يشبعه

عدو لها وله أودن طامع

فيها فلم يظفر بشيء ولا مجرد

القرينة كالقرينة المذكورة

لانه ربما دخل بينه الخوف

أو سرقة أو طامع وانما جازله

الذئف حينئذ المرتب عليه

العنان الذي يخلص به من

الحد لا احتياجه الى الانتقام

منها لانه يضره ان يراه ولا يكاد

يسا عدة الى اثينة أو قرار

والاولى أن يستتر عليها

ويطلقها ان كرهها هذا كله

حيث لا ولد (فان أنت بولد

فان علم أرطن) خدامك كذا

(انه ليس منه) مع امكان

كونه منه ظهرا (بان

لم يطاها أو ولدته لدون سنة

أشهر) من وطء التي هي أقل

مدة الحمل ولا كثر مهمل من

العقد (أول وقت أربع سنين

من وطء) التي هي أكثر

مدة الحمل وفي معنى الوطء

استدخال المني (أو لما بينهما)

أي بين دون سنة أشهر

ونوف أربع سنين (منه)

ومن زنا بعد استبراء بخصنة

لزومه نفيه لان تركه ينضم الى استلحاقه واستلحاقه من ليس منه حرام كمنع من من هو منه

وليس الباء للصبر بل بمعنى الكفاي لان مثل الرؤية أخبار عدد استلحاقه نفيه  
 ألم أنا شايخنا (قوله كشباع زناها) أي كلفني المستفاد من الشباع فالشباع  
 مثال لما يستفاد منه الظن لا للفتن شيئا (قوله وانما جازله) هذا واراد على قوله له  
 قذف زوجة الخ يعني انه كيف جازله الامر الحرام وهو القذف مع ان الزنا انما ثبت  
 باقرار أو بيينة لا بعلمه وظنه فكان مقتضاه ان لا يجوز له القذف الا أن ثبت زناها  
 بأحدى العاريقتين المذكورتين وقال بعضهم انه واراد على الظن لا على العلم وهو  
 ظاهر وأجاب عنه بقوله لا احتياجه وأما قوله المرتب عليه الخ فيدان للواقع لا دخل له  
 في الادارة قوله حينئذ أي حين اذ ظنه ظنا مؤكدا (قوله على ذلك) أي حواز  
 القذف (قوله والاولى الخ) فيه تصريح بأن له امساكها مع علمه بانها غافرة  
 بالنسبة ح (قوله هذا) أي حواز القذف والاولى حذف قوله كله لان  
 المتقدم حكم واحد (قوله فان أنت) أي الزوجة لا بقيد أنه علم أو ظن زناها ليدخل  
 ما لو أنت بولد ولا يعلم ولم يفتن زناها الا في قوله وانما يلزمه قذفها فلا تنكر اراح ل  
 أي لا نالوقلتنا الضمير في أنت للزوجة التي علم أو ظن زناها يكون قوله الا في وانما  
 يلزمه قذفها اذا علم الخ مكر راع هذا لان الغرض حينئذ انه علم أو ظن زناها فيكون  
 عبر بمساج الله ويلزم عليه أيضا انه لا يلزمه البني الا ان علم أو ظن زناها مع انه يلزمه  
 مطلقا كان يكون من شبهة وأما القذف فلا يلزمه الا ان علم أو ظن زناها كما في (قوله  
 ولا أكثر منها الخ) أي حتى يمكن كونه منه ظاهرا والا فلا ولدته ولدته دون سنة أشهر من  
 الوطء والعقد كان منفي عنه قطعاً فلا حاجة لنفيه وهو راجع للمسئلة في قول بعضهم  
 والاولى أن يقول ولا أكثر منه أي من الدون ليصدق بالسنة وأجيب بأن المراد  
 ولا أكثر منها ولو لمحة فيصدق بها ولكن بنافية قول زى ورق ل أن السنة ملحقه  
 بما فوقها والاربع سنين ملحقه بما دونها فالجواب أنهم لم يعتبروا هنا لحظة الوضع  
 والوطء احتياطاً بالنسب اه الا أن يحصل كلاهما على السنة من الوطء كما يدل  
 عليه قول المصنف أو ولدته لدون سنة أشهر من الوطء فان مفهومه أنه إذا ولدته  
 لسنة أشهر من الوطء ونحوه وأما السنة من العقد فهي ملحقه بما دونها كما يدل  
 عليه قول الشارح هنا ولا أكثر منها من العقد وقوله بعد وانما ينبغي به بمكانه  
 والا كان ولدته لسنة أشهر من العقد فلا يلحق لنفيه لا تنقضاء كونه منه فهو منفي  
 عنه بلا مانع وقوله من العقد المناسب لما مر أن يقول من امكانه الاجتماع بعد  
 العقد لانه اعترض على الاصل في تعبيره بذلك في الرجعة (قوله أو لما بينهما) مثال  
 رضن زناها وما قبله أي الثلاث صور مثال لعلم ح ل (قوله منه) حال من ما ذمنا

وهو في الاختيرة ما صحه في أصل الروضة والذى صحه الأصل كالشرح الصغير فيها حل النفي لكن الأولى له أن لا ينفيه  
 لأن الحمل قد قضى وطريق نفيه العان المسبوق بالقذف فيلزمه أيضا وانما يلزمه قذفها اذا علم زناها فلو أنه كأم  
 في جوازها والافلاية لذهنها لجواز أن يكون ولدهم وهذه شبهة (٣٩٢) أو دفع قبله (والا) أى إن لم يعلم ولم يظن

لنمن واقع بينهما مال كونه محسوبا منه أى من وطئه ومن زنا أى علمه أو ظنه  
 فلا حظ هذا لأجل قوله فى المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء أى واقع  
 بعد استبراء فهو صفة لزنا يعنى أن الاستبراء من الوطء لا من الزنا فإن زنا بعد الوطء  
 بعد الاستبراء منه كان وطئها ثم حاضت ثم زنت ثم أنت بول لثمانية أشهر من الوطء  
 وليس بعة من الزنا (قوله وهو) أى لزوم النفي وقوله فى الاختيرة أى قوله ولما يدينما الخ  
 (قوله وطريق نفيه الخ) مراده هذا تكميل المناقبة إذا كان مقتضاها أن يقول لزمه  
 القذف لأن قوله فان أنت الخ مقابل لقوله له قذف زوجة الخ وترك المصنف المناقبة  
 ليشمل كلامه لزوم نفي الولد من وطء الشبهة رغم من قوله وطريق نفيه الخ أنه  
 لا عبرة بما اشهر بين العلوم من نفي ولده عنه عند عقوقه له ولو كتب بذلك حجة  
 من غير لسان نفيه عندهم قطعا لعدم انتفاء نفسه عنه حيث نكح (قوله وانما يلزمه  
 الخ) هذا غير محتاج اليه لأن القسم انه علم أو ظن زناها وأوجب بان الصغير راجع  
 في زوجة لا بالقبيل المذكور كما تقدم (قوله بان ولده الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح  
 ها أربع صور هى مفهوم قوله ولما يدينما الخ لانه يضمن قسداً لأن معناه بان  
 لا يكون دون ستة أشهر ولا فوق أربع سنين وأشار للمفهوم به بالصورة الأولى  
 والاربعة وقوله بعد استبراء قيد آخر فى قوله ومن زنا قيد ملحوظ قد بره علمه  
 أو ظنه فتكون القيود أربعا (قوله وكذا من الوطء) فصله بك لأنه محتر زائد  
 الملحوظ وقوله معه أى الاستبراء (قوله أو ولده له لفرق أربع سنين الخ) لا يتصور  
 هذا إلا بسبق الزنا على وطء الزوج مع أن القرض أن الزنا مدوطه ناقل (قوله فيما  
 ذكر) أى فى قوله ولما يدينما منه ومن زنا الخ ولم يقل ومن استبراء مع أن مجرد  
 شروعه فى الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه وأجاب عنه بقوله لانه أى  
 الزنا مستندة إيان أى وإذا كان مستندة حسب المدة فمنه (قوله لا من الاستبراء)  
 أى من أوله لانها على هذا القول بالشروع فى الحيض يتبين عدم الحمل كما قاله المحلى  
 (قوله المقيد بعامر) وهو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله ومن اعتبار المدة الخ أى  
 فى الصورة الثمانية (قوله فيصيرمان) أى بالسبب لى الزنا وأما بالنسبة لتعلق  
 لقراش فيصيران كما تقدم (قوله جوازهما) ضيف (قوله كما إذا لم يكن ولد) بيان  
 للقياس عليه (قوله فى لزوم النفي) أى مع القذف والعان أى فيما إذا علم أو ظن أنه ليس  
 منه وقوله وحرمة الخ أى فيما إذا لم يعلم ولم يظن أنه ليس منه كما تقدم فقوله مع القذف

انه ليس منه بان ولده له لدون  
 ستة أشهر من الزنا أو لوقته  
 ودون فوق أربع سنين منه  
 ومن الوطء بلا استبراء وكذا  
 من الوطء معه ولم يعلم بظن  
 زناها أو ولده له لفرق أربع  
 سنين من الزنا ودون فوق  
 دون ستة أشهر من الوطء  
 (حرم) نفيه رعاية للقراش  
 ولا عبرة بريته يجدها فى نفسه  
 وانما اعتبرت المدة فيما ذكر  
 من الزنا لأن الاستبراء لانه  
 مستند العان فإذا ولده لدون  
 ستة أشهر منه ولا كثر من  
 دونها من الاستبراء فدينما  
 ليس من ذلك الزنا نصير  
 وجوده كعدمه فلا يجوز  
 النفي رعاية للقراش وما ذكرته  
 من حرمة النفي مع الاستبراء  
 المتبد بعامر ومن اعتبار  
 المدة من الاستبراء والذى  
 صحه الأصل حل النفي  
 واعتبار المدة من الاستبراء  
 (مع قذف ولعان) فيصيرمان  
 وان علم زناها وقال الامام  
 القياس جوازها انتقاما منها  
 كما إذا لم يكن ولد وعارضوه  
 بأن الولد يضر بنسبة أمه

أى الزنا وثابتة عليها بالعان لانه يبريدك ويطلق فيه الابتنى فلا يحتمل هذا الضرر امرض والاعان  
 لا سقام والفرق يمكن بالطلاق

وظاهران وطء الشبهة كالزنا في (٣٩٣) لزوم النفي وحرمة مع القذف واللعان (كألو وطئ) و (عزل)

فانه يحرم به ما ذكره راجع  
للفراش ولأن الماء قد يسبق  
الى الرحم من غير أن يحس به  
وفي كلامي زيادات يعرفها  
الناظر فيه مع كلام الأصل  
(فصل في كيفية اللعان)  
وشروطه وغرته والأصل فيه  
الآيات السابقة وأركانه  
ثلاثة لفظ وقذف سابق  
عابه وزوج يصح طلاقه  
كايعلم بما ياتي (لعانه)  
أي الزوج (قوله أو بما)  
من المرات (أشهد بالله أني)  
لن المصدقين) فيما رويت به  
هذه من الزنا أي زوجته  
(وخامسة) من كليات لعانه  
(أن لعنة الله على أن كنت  
من الكاذبين فيه) أي فيما  
رويت به هذه من الزنا هذا  
أن حضرت (فان غابت ميزها  
عن غيرها باسمها أو رفع نسبه  
وكررت كلمات الشهادة  
لأن كيد الأمر ولانها أقيمت  
من الزوج مقام أربعة  
شهود من غيره ليقام عليها  
الحد وهي في الحقيقة إيمان  
وأما الحكمة الخامسة فتؤكدها  
لما قد الأربع (وان نفي ولده  
قال في كل) من الكلمات  
الجنس (وان ولدها أو هذه

واللعان راجع للزوم النفي وحرمة فيه ما على التوزيع كما ريت شيخنا وقال ع ش  
راجعا لنقله وحرمة وفيه قصور والتعبير بالقذف في جانب وطء الشبهة فيه يتصور  
فالمراد بالقذف مطلق الزمي بالامانة شيخنا عزيرى (قوله مع القذف واللعان) أي  
مع ذكر الوطء أي أن الغير وطئ بها على فراشه سواء قال بشبهة أو سكنت عن ذلك  
وفي إطلاق القذف على ذلك يتصور ح ل (قوله كألو وطئ) وعزل) مثل ذلك ما ذا  
وطئ ولم ينزل كما يشعر به التعليل بأن الماء قد سبق الخ من ل قال مرد في أنتهات  
الاولاد والعزل حذر من الولد كبره وان أدنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمة  
لانه طريق الى قطع النسب اه (قوله ما ذكر) أي النفي والقذف واللعان  
(فصل في كيفية اللعان وشروطه وغرته) وهى قوله بعد ويتعلق بلعانه  
انفساخ وحرمة مؤبدة وما يتبعها من قوله ون تنقيل بزمان الخ (قوله والأصل فيه)  
الاولى أن يقول والأصل فيما أي في كيفية اللعان ليكون في إعادة الاستدلال  
بالآيات فائدة لانه ذكرها سابقا ليل على أصل اللعان وهذا على كفيته تأمل  
(قوله لفظ) أي مخصوص وما في معناه من إشارة الأخرس أو كتابته كما سياتي ح ل  
(قوله وقذف) في عده من الأركان نظرا له سبب وأيضا قد يوجد اللعان بدونه  
كما إذا كان نفي ولده من وطء شبهة (قوله وزوج) يشمل الذكرو الأنثى ح ل قوله  
يصح طلاقه مضاف لفاعله أو بفعله لكن يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له بالنظر  
للزوجة لان طلاق الزوج لها يصح مطلقا فالأولى جعل الطلاق مضافا للفاعل وبرد  
طلاقة فانها توضحها البها (قوله اني) بكسر الميم لوجود اللام المعاقبة (قوله  
من الزنا) أي أن قذفها بالزنا والأخلاق من أصابعه غيرى كما ياتي ح ل (قوله لعنة  
الله) بكسر الهمزة مع قول القول (قوله فان غابت) أي عن البلد أو عن المجلس اعذر  
أولغير م شرح م د (قوله من غيره) أو أمة (قوله وهى في الحقيقة إيمان) ومن ثم  
صح من الأخرس ولو كانت شهادة لها صححت منه لان شهادته بالإشارة لا يتبدل  
بها كما تقدم (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهره أنه ياتي في الخامسة بهذا  
اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى ما فيه فعمل المراد أنه ياتي فيها بما  
يناسب كأن يقول وان لعنة الله على أن كنت من الكاذبين فيما رويت به من الزنا  
وفي أن الولد من الزنا وليس مني اه رشيدى على م د (قوله فتؤكده) أي فلا كفارة  
فيها (قوله أو هذا الولد) أو حله ان كانت حاملا (قوله لا بد منه) أي من قوله ليس مني  
معمد (قوله لا احتمال الخ) فان قلت البين على نية المستخلف وعليه نية ذلك  
لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية المستخلف بالنظر للزوم الكفارة ع ش

الولد) ان حضر (من زنا) وان لم ٩٩ يجتنب يقل ليس مني جملا لفظ الزنا على حقيقة وهذا ما صححه  
في أصل الروضة كالشرح الصغير عن الأكثرين لا بد منه لاحتمال أن يعتقد

أن الوطء شبهة زنا وهو قضية كلام الاصل وأما الاقتصاد عليه فلا يمكن لاحتمال أن يرد أنه لا يشبههم خلقا وخلقا ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات أحتاج في نفيه إلى إعادة العان ولتحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) أو ربما (أشهد بالله أنه من السكاذبين فيما راني به من الزنا) وخامسة من كلمات لعانها (أن غضب الله على أن كان من الصادقين فيه) أي فيما راني به من الزنا لا آيات السابقة وتشير إليه في الحضور وتبينه في الغيبة كافي بما فيها في الكلمات الخمس ولتحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وخس اللعن بجانبه والغضب بجانبه إلا أن جريمة الزنا أقبح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا يربان (٣٩٤) غضب الله أعظم من لعنة فخصت

المرأة بالتزام أغلظ العقوبات  
هذا كله أن كان قذف ولم يثبت  
عليه بينة والأبأن كان  
الامان لنفي ولد كان احتمال  
كونه من وطء شبهة أو أثبت  
قذفه بينة قال في الأول  
فما رمتها به من أصابة غيري  
لها على فراشي وأن هذا الولد  
من تلك الأصابة لي آخر  
كلمات اللعان وفي الثاني  
فما أثبتت على من رمي أياها  
بالزنا إلى آخره ولا تلاحن  
المرأة في الأول إذا لاحد عليها  
هذا الامان حتى يسقط  
بلعانها وأعاد لفظ بعده  
اشتراط تأخر لعانها عن  
لعانها لأن لعانها لا يسقط  
العقوبة وإنما تجب العقوبة  
عليها بلعانها أولا فلا حاجة  
بها إلى أن تلاحن قبله وأفاد  
لفظ خامسة اشتراط تأخر  
لفظي اللعن والغضب عن

على م ر (قوله أن الوطء شبهة زنا) أي وطئه لها يشبهه بأن ظنها أجنبية فهي  
شبهة صورية وهو واضح أن كان يمكن أن يشبهه عليه ذلك ح ل (قوله وأما  
الاقتصاد عليه) بأن يقول وهذا الولد ليس بي ح ل (قوله ولتحتاج المرأة الخ)  
لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانها على لعانها أنا نقول قد تقدم  
بالنسبة لسقوط الحد عنه وإنما أعيذ لنفي الولد خاصة شورى وبمادة شرح ج  
وأن كان ولد بنفيه ذكره في كل من الكلمات الخمس ليتنى عنه لا يصح لعانها  
ون ثم لو أغفل في واحدة مع لعانها بالنسبة لعصاة لعانها وأن وجبت أعادته  
بالنسبة لنفي الولد انتهت (قوله إلى إعادة لعانها) أي أن لا عنت (قوله أغلظ) لأنه  
الانتقام بالتعذيب واللعنة الطرد عن الرحمة ح ل (قوله هذا كله) أي قوله لعانها الخ  
(قوله والا) أي ران لم يكن قذف أو كان قذف وأثبتته عليه بينة ففتت الأصوات أن  
فعله بأن كان اللعان الخ تصوير للاولى وقوله وأثبتته الخ تصوير للثانية (قوله  
فلا حاجة بها الخ) فالحكم كما كم بصفة تقدمه نقض حكمه ح ل (قوله كما أتى)  
وهو قوله أنبأ عن نظم الآيات السابقة (قوله وشرط ولاء الكلمات) والأوجه  
اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان  
شرح م ر وقوله بما مر في الفاتحة أي بضر السكوت للعمد الطويل واليسير الذي  
قصده قطع اللعان والذكر الذي لم يتعلق بمصلحة اللعان وكتب أيضا قوله بما مر  
في الفاتحة يؤخذ منه أنه لو لم يوال الكلمات لجهل بذلك أو نسيانها لم يضر ع ش  
عليه (قوله الفصل الطويل) أو الكلمة الأجنبية ح ل ولعل العرق بين هذا  
وأيام القسامة حيث اكتفى بها ولو مفرقة عنهم لما اعتبر وأهنا لفظ اللعن بعد  
جمله الأربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والواحد لا يفرق أحزاه  
كافي الصلاة المركبة من ركعات ع ش على م ر (قوله وتلقين قاض) أو محكم

الكلمات الأربع لما يأتي ولأن المعنى أن كان من السكاذبين في الشهادات الأربع فوجب أن كان  
تقدمها وأفاد تقدمها اللعان بما ذكرنا صرح به الاصل من أنه لا تبدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كان يقال أحلف  
أو أقسم بالله أتباعا لنظم الآيات السابقة وكذا لو لم يماز كراجل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذان زياد في فيوثر  
الفصل الطويل أما الولاء بين لعاني الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين قاض) أي للعان

أي أسكلماته فيقول له قل كذا ولم أقول كذا فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الأيمان ونظاها أن السيد في ذلك كاتماضي لأن له أن يتولى لعان رقيقه (٣٩٥) (وصح) اللعان (بغير عربية) وإن عرفها لأن اللعان بين

أوشهاد أو ربما في اللغات  
سواء فإن لم يحسن القاضي  
غيرها وجب مترجمان (و) صح  
(من) شخص (آخر) بأشارة  
مفهومة أو كتابة) كسائر  
تصرفاته وليس ذلك كالشهادة  
منه لضرورته إليه دونها  
لأن الناظرين يقومون بها  
ولأن المقلب في الأيمان معنى  
اليمين دون الشهادة (كثدف)  
من زيادتي فيصح بغير عربية  
ومن أخرج بأشارة مفهومة  
أو كتابة لما ذكرنا لم يكن  
له واحدة منهما بل يصح قذفه  
واللعانة كسائر تصرفاته  
لتعذر الوقوف على ما يريد  
(ومن قذفا للعان كتقليط  
اليمين بتعدد أسماء الله تعالى  
لكن لا تقليط على من لا يقتل  
دينا كالزندق والدهري  
ويغلط (بزمان وهو بعد)  
صلاة (عصر) لأن اليمين الفاجرة  
حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء  
فيه في الصحيحين (و) بعد صلاة  
(عصر) يوم (جمعة أولى)  
أن اتفق ذلك وأما هل لأن  
ساعة الإجابة فيه عند بعضهم  
وهما دعوان في الخامسة

أن كان اللعان لدفع الحدوث كان لنفي الولد يميز التحكيم لأن الولد - متى في الذنب  
فلا بد من رضاه بالتحكيم إن كان بالغاً والأفلا يجوز التحكيم ل (قوله  
للكلماته) أي لكل منها ح ل وفي سم والظاهر أنه يكتفى أمره بها إجمالا بأن  
يقول له قل كلمات اللعان اه وعبارة الشورى قال شيخنا والمراد بتلقينه كلماته  
أن يأمره بها لأن سماع القاضي خلافا لما يرويه كلام الشارح في بعض كتبه اه  
وقد يدل على أن المراد بالتلقين أمره بذلك قول الشارح كسائر الأيمان لأن الأيمان  
لا يشترط فيها تلقين كل كلماتها ولا أن سماع القاضي بل الذي يشترط أمر  
القاضي بها إلا أن قول الشارح أي أسكلماته قد يخالفه (قوله فلا يصح) أي  
لا يتدبه بغير تلقين حتى يسقط عنه الحدوث وإن كان يجب عليه الكفارات الأربع  
بكتبه فيه شيئا (قوله كسائر الأيمان) أي من حيث أنه لا يعتد بها قبل أمر القاضي  
لأنه يشترط أن يلقن كلماتها كذب شيئا اه شورى (قوله وصح بغير عربية)  
وإنما صح بغيرها مع اشتغالها على لفظ القرآن لأن القرآن ليس مقصودا وإنما هو  
حكايته وقد وافق لفظه لفظه (قوله أو كتابة) ولا بد أن يتولى في الكتابة أنه نوى  
اللعان ح ل وقال زى قوله أو كتابة بمنزلة قوله قبل الألف وإذا ألعن الأخرس  
بالأشارة أشار بكلمة الشهادة أو بعلم بكلمة الألعن فإذا ألعن بالكتابة كتب  
كلمة شهادة أو بسا وكلمة الألعن مرة ولو كتب الشهادة وأشار إليها بأصابع اه  
تصحيح ولو أطلق لسانه في إنشاء اللعن فهل يبنى أو يستأنف تردد والقياس البناء  
اه زى (قوله لما ذكر) واجمع لقوله ومن أخرج الخ والذي ذكره قوله كسائر  
تصرفاته (قوله والدهري) بضم الدال والفتح وهو المعطل للصانع أي الساقط له قال  
الأمام الغزالي الدهريون طائفة من الأقدمين جحدوا الصانع لم يدبر العالم وزعموا  
أن العالم بزل كذلك بلاصانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك  
كان وكذلك يكون وهو لا هم الزادقة اه ح ل والفتح والظاهر ح وعبارة  
الصالح والدهري بالضم المسن والفتح المحدث قال ثعلب كلاهما منسوب إلى الدهر  
وهم برعا غير واف الذنب اه ع ش (قوله بعد صلاة عصر) ليست بغيره بل جرى  
على المألوف من فعل الصلاة أول الوقت والأفلا أخرت فعل الأيمان قبل فعلها ع ش  
(قوله يوم جمعة) لأنه أشرف أيام الأسبوع (قوله بين الركن الأسود) أي الذي فيه  
الحجر الأسود زى قال الزركشي أشرف منه الحجر لأن بعضه من البيت وكان انقباس  
أنه يكون في البيت لكن مبن عن ذلك ح ل قال حجر والمراد بالبنية هنا البنية

باللعن والنضب والطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من فداق (ويمكن وهو أشرف بلده) أي اللعان (فبمسكة  
بين الركن) الأسود (والمقام) أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام

وهو المسمى بالحطيم (ويأباه) أي بيت المقدس (عند الصخرة ويغيرها) من المدينة وغيرها (على التبر) بالجامع وتعتبرى  
بلى هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنها بعدان المبر بخلاف تغير الأصل بعنده (وبسبب مسجد تسليمه  
حدث أكبر) ثمرة مكتشفه ونه يخرج القاضى أو نائبه إليه بخلاف الكافر فيغلظ عليه بما يأتى فان أراد له أنه  
فى المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وإن كان به حدث أكبر (٣٩٦) فامن فى نحو الخيض تأليف المسجد

وتعتبرى بذلك وفى بالفرض  
بجلاف قوله وخاض باب  
٥٥٥ هـ (وبينة وكنبسة وببت  
نار لاهلها) وهم المصارى  
فى الاول واليهودى الثانى  
والجوس فى الثالث لانهم  
يعظمونها كنعظمنا المساجد  
ويحضرها القاضى أو نائبه  
كغيرها مما سر لان المقصود  
تعظيم الواقعة وزجر الكاذب  
عن الكذب واليمين فى الموضوع  
الذى يعظمه المخالف اغلظ  
ويجوز زعم اعتقادهم لشبهة  
الكتاب كما روى فى قبول  
الجزية (لا) بيت (صمنونى)  
لانه لا أصل له فى الحرمة ولان  
دخوله معصية بخلاف دخول  
البيع والتكاثم سر بيت  
البار واعتقادهم فيه غير مرمى  
فيلاعن بينهم فى مجلس حكمه  
وصورته أن يدخلوا دارنا  
بأمان أو هدنة ويترافعوا  
الىا والغلظ فى حق الكفار

العرفية بأن يصادى جزء من الحالف جزء من أحدهما وما قرب منه اهم ر (قوله  
وهى) أى ما يتمازى (قوله وهو المسمى بالحطيم) لحطم الذنوب فيه م رأى اذها بها  
فيه (قوله عند الصخرة) لانها قبله الانبياء وفى خبر أنهما من الجنة م ر (قوله على  
الدير) لكونه محل وعظ لا لكونه أشرف بقاع المسجدا لبقاعه لا تتفاوت فى الفضيلة  
وعبارة زى لكونه محل وعظ فناسب معوده لينهى أو ينزجر ويغلظ بالمساجد  
الثلاثة ان كان بأحدهما والا فلا يكلف الخروج اليه أى الخروج من غيرها الى  
أحدهما وظاهره ولوقرب جذال (قوله وبينة) بكسر الباء اه عش (قوله  
فى الاول) أى بحسب ما كان والا فداكس المحكم الا أن برماوى (قوله لا أصل له  
فى الحرمة) لان أهله وهم عبدة الاصنام لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان  
فى البينة والكنيسة صورة لم يلاعن فيها ل (قوله بينهم) أى بين من بعد الاصنام  
(قوله وصورته الخ) جواب عما يقال كيف يلاعن بين عبدة الاصنام مع أنهم لا يعرفون  
فى دارنا بالجزية وايضا فأكمة الامنام مستققة الهدم كما فى زى (قوله زوج) جعل  
الزوج متأخر ما ساقى ما تقدم أنه ركن واجب بأنه وكن فى اللعان وشروط فى الملاعن  
ومن ثم قال الشايع أى الملاعن ولم يقل أى اللعان شيئا (قوله يعص طلاقه) ان  
قلت سبأ فى أنه يلاعن بعد اليمينونة لى فى الولفى (قوله ويلاعن لى الولدان عقت  
عن عقوبة وبانت مع أنه لا يعص طلاقه بل ولا زوجة أصلا فالجواب ما أشار اليه  
الشارح بقوله على ما يأتى أى لا دخال هذه الصورة ويكون المراد بقوله زوج يعص  
طلاقه ولو فيما مضى فالاولى تقديم قوله على ما يأتى عقب قوله زوج شيئا وعبارة  
شرح م ر زوج ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتى فى البائن ونحوها  
كالوطوء بشبهة والمكحة نكاحا فاسدا (قوله ولوسكران) أى نوع تمييز (قوله  
ومحدود فى قذف) أى قذف آخر بان قذف قبل عقده عليها أو بعده وحذ عليه ثم  
قذفها بعد العقد فبلاعن بدفع الحذ عنه بالقذف الثانى وبالقابل تبين كذبه بحذ

بالزمان معتبر بأشرف الاوقات عندهم كما ذكره الماورى (وجمع) أى ومحضرة جمع من أعيان البلاد  
أفله (أربعة) لثبوت الزنا بهم وبع تركوهم من يعرف لعة الملاعن وكوهم من أهل الشهادة (و) سن (أن يعظهما  
فاض) ولونائبه كأن يقول ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وبقرا عليها ان الذين يشترتون بعهد الله  
الاية (و) أن (بالع) فى الوعظ (قبل الخامسة) فيقول له اتق الله فان الخامسة متوجبة للعن ويقول لها مثل ذلك  
بافظ الغضب لعاهما بنزحان ويتركان فان ايسالعتما الخامسة (وأن يتلعا نهما قيام) ليراهما الناس ويشتر  
أمرهما وتجلس هى وقت لعائته وهو وقت لعائتها (وشروطه) أى الملاعن (زوج يعص طلاقه) على ما يأتى (ولو)  
سكران وتزانيا ورقية ومعدودا فى قذف

في القذف الأول فلا يلاعن شيئا قوله ولو مرتدا أعاد لوليته يد أن قوله بعد وطء قيد  
 في المرتدة قط شيئا (قوله بعد وطء) يقيد به لاجل التفاصيل الاستية والأفيلاعن  
 قبل الوطء أيضا لنفي ولد (قوله أو استخال في) ولو في الذبر (قوله وأصر) أي وإن  
 أصر عليها في العدة أي لم يرجع فيها إلى الإسلام (قوله فيما إذا بصير) أخذه من قوله  
 بعد لا أن أصر ويحتنه صور أربعة أي سواء قذف قبل الردة أو بعدها كان هناك ولد  
 أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة أخذ من قول المتن وقذف في ردة ويحتنه صورتان  
 أي سواء كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة الخ أخذ من قول المصنف  
 ولا ولد وهو صورة واحدة فيؤخذ من كلام الشارح مع فهم القيد الثلاثة التي في  
 كلام المصنف (قوله وكذا قذفها الخ) قدّم المقس عليه على المقس وكذا قوله وكما لو  
 أبانها الخ (قوله لأن أصر وقذف في ردة الخ) حاصل الصور غائية لأنه إما أن يقذف  
 قبل الردة أو بعدها وعلى كل إما أن يصير على الردة ولا وعلى كل إما أن يكون ثم ولد  
 أم لا فإن قذف قبل الردة لا عن مطلقا صر على الردة أم لا كان هناك ولد أم لا فهذه  
 أربع صور وإن قذف بعد الردة وأسلم في العدة لا عن سواء كان هناك ولد أم لا  
 وإن لم يسلم فإن كان هناك ولد لا عن وإن لم يكن هناك ولد لم يلاعن لعدم الفائدة  
 فظهر من ذلك أن يلاعن في سبعة وإن اعتبرنا الدخول أي الوطء في القبل أو الذبر  
 أو استخال الخ تكون المسائل أربعة وعشرين وكما يلاعن فيها التي صورة وهي  
 المستتنة شيئا عز بنزى وقال شيئا حاصلا أنه إما أن يقذف قبل الردة أو بعدها وعلى  
 كل إما أن يصير على الردة إلى انقضاء العدة ولم يصير فهذه أربعة وعلى كل إما أن يكون  
 هناك ولد أم لا فهذه ثمانية سبعة يلاعن فيها واحدة لا يلاعن فيها وهذه الثمانية  
 تؤخذ من قول الشارح وإن قذف في الردة وأصر عليها في العدة لأن المعنى سواء قذف  
 في الردة أم لا أصر عليها في العدة أم لا وسواء كان ولد أم لا دليل التحليل الذي ذكره  
 لأنه تحليل للصورة المأخوذة من كلامه فقوله فيما إذا بصير يشمل أربع صور لأنه شامل  
 لما إذا كان القذف قبل الردة أولا هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة وأصر  
 يشمل صورتين أي كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة صورة واحدة  
 والثامنة استثناءها بوله لأن أصر الخ وهي مقيدة بقيد ثلاثه (قوله فالآية مؤولة)  
 أي فينبغي تأويله بالتلازم مع الإجماع (قوله بأن يقال الخ) أنظر وجه هذا التأويل  
 أدليس في الآية ما يبشّر إليه لأنها ليس فيها تعرض للبيئة أصلا وقوله فإن لم يرغب  
 في البيئة أي لمدمها أو لوجودها من غير رغبة فيها ونزق سم في هذا التأويل مع  
 التقييد في الآية بعدم البيئة وكأنه فهم أن قول الشارح بأن يقال الخ زيادة على

ولو (مرتدا بعد وطء)  
 أو استخال في فيصع له أنه  
 وإن قذف في الردة وأصر  
 عليه في العدة لتبين وقوه  
 في الذكاح فيما إذا لم يصير  
 وكذا لو قذفها زوجها ثم أبانها  
 فيما إذا قذفها قبل الردة  
 وأصر وكذا لو أبانها ثم قذفها  
 بزنا مضى إلى حال الذكاح  
 فيما إذا قذفها في الردة وأصر  
 ثم ولد (لأن صر وقذف في  
 ردة ولا ولد) ثم فلا يصح له أنه  
 لتبين الفرق من حين الردة  
 مع وقوع القذف فيها ولا ولد  
 (ويلاعن ولو مع إمكان بيته  
 بزناها) لأنه جهة كالبيئة  
 وحدنا عن الأخذ بظاهرها  
 قوله تعالى ولم يكن لهم شهادة  
 إلا أنفسهم من اشتراط تعدد  
 البيئة الإجماع فالآية  
 مؤولة بأن يقال فإن لم يرغب  
 في البيئة فلا يلاعن



١ - كقوله تعالى فان لم يكونا  
رجل فرب رجل وامرأتان على  
ان هذا القيد يخرج على سبب  
وسبب الآية كان الزوج  
فيه فا قد المينة وشرط  
العمل بالمعهوم ان لا يخرج  
القيد على سبب فيلا عن  
مطلقا (لكني ولد وان عفت  
عن عقوبة) كقذف (وبانت)  
منه بطلاق أو غيره لحاجته  
الى ذلك (ولدفعا) أى  
العقوبة بطلب لها من الزوجة  
أو الرافى كما بعلم مما باقى  
(وان بانت ولا ولد) لحاجته  
الى اظهار الصدق والانتقام  
منها (الان تعزير تأديب)  
لكذب معلوم كقذف طفلة  
لا توطأ أو لصدق ظاهر  
يكذف كبيرة ثبت زناها  
بينه أو اقرارا ولعان منه  
مع امتناعها منه فلا بلاعن  
فيما دفعه أما فى الأولى فلتيقن  
بكذبه فلا يمكن من الحلف  
على انه صادق فيعزى لا كقذف  
لانه كاذب فيه قطعاً بل مطلق  
بما عايناه من معالنه من الأذى  
والطعن فى الباطل وأما  
فى الثانية فلان المعان  
لاظهار الصدق وهو ظاهر  
فمنه من اول ان التعزير فيه

ما فى الآية وليس كذلك بل مراده ان المعنى ولم يكن لهم شهاده يرغبون فى اقامتهم  
فكان على الشارع ان يقول بان يقال ولم يكن لهم شهاده يرغبون فى اقامتهم فلا باقى  
بالغاء ولا يعزى الشرط ولا يفرد الضمير وكان هذا التأويل سرياً لمن تأويل  
الآية الثانية لان المعنى فيها ان لم يرغب فى اقامة الرجلين اما لفقدهما أو لوجودهما  
مع عدم الرغبة فى اقامتهما فالمعنى هنا ولم يكن لهم شهاده يرغبون فيهم بان لم يكن  
لهم شهاده أصلاً أو كان لهم شهاده لا يرغبون فيهم (قوله كقوله فان لم يكونا الخ) والا  
ففهو انه لا يجوز زال رجل والمرأتان الا عند فقد الرجلين (قوله على ان هذا القيد)  
أى ولا أن نجري على ان هذا القيد أى قوله ولم يكن لهم شهاده الا انفسهم خرج على  
سبب هذا احسن الاجوبة قاله الزركشى زى (قوله فيلا عن مطلقاً) قدر على  
المينة أو لا عش وهو واقع فى جواب شرط مقدّر برأه اذ علمت انه يلاعن ولو مع  
امكان المينة فيلاعن مطلقاً الخ (قوله ولدفعا) أى العقوبة ولو تعزير بالنباتى قوله  
الان تعزير تأديب قد دخل فى المستثنى منه تعزير بغير التأديب وهو تعزير بالكذب  
فيلاعن فيه كما سنبه عليه حل (قوله أى العقوبة من حد أو تعزير) بان كانت  
الزوجة أمة عش وقوله كما بعلم مما باقى أى من قوله أو لم تطالب أى العقوبة شوبرى  
أى من مفهومه وفيه أنه لا يفهم منه طلب الزانى الا ان قرئ تطالب بالبناء للمفعول  
وهو لظاهر من قوله أى العقوبة (قوله وان بانت) أى بعد قذفها فلا نسافه قوله  
الاننى ولو بانت منه ثم قذفها فانه هناك لا بلاعن لدفع العقوبة لان القذف فيما باقى  
بعد المينة وهذا قبلها (قوله الان تعزير تأديب) أى تعزير راسبيه التأديب أى ارادته  
مستثنى من قوله ولدفعا أى من ضميره (قوله لكذب معلوم) الا ان فيه للتعليل  
وفى لصدق ظاهر معنى عند لا للتعليل لانه لا يصلح ان يكون الصدق علة للتعزير  
بل لئلى الحد فان جعل قوله لكذب علة لئلى الحد لئلى مع كونه للتعليل فمهما  
كايدل عليه كلامه بعد (قوله كقذف طفلة) وكذا ارتقاء وقرناه ان لم يقيد بالدير  
ويستفصل لو أطلق برماوى (قوله فيها) أى فى الكذب للمعلوم والصدق الظاهر  
(قوله فى غير ذلك) أى غير تعزير التأديب (قوله تعزير تركذيب) أى يكون لاظهار  
كذبه فوجه التسمية ما فى التعزير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التى  
لا يمكن وطئها وثبت زناها س ل وسم وعبارة تخرج م ر تعزير تركذيب لمنايه  
من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من اضافة المسبب للسبب على غلط ما قبله  
تعزير راسبيه الكذب منسأله ويصح ان يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف  
أى تعزير راسبيه الكذب فالتكذيب سبب واظهاره مسبب ومضابط

تعزير

للسبب والاذا فاشه التعزير برفقة لا توطأ والزعرير فى غير ذلك وهو من جملة المستثنى منه  
يقال فيه تعزير تركذيب

بأن كان لكذب ظاهر ككذب ذمية (٣٩٩) وأمة وصنية توطأ ولا يستوفى هذا التعزير الا بطلب المقدوفة

حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة  
اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير  
التأديب في الطفلة المذكورة  
يستوفيه القاضي منها  
للقاذي مامر وفي غيرها  
لا يستوفى الا بطلب الغير  
وتعزير بما ذكر أولى من  
قوله لا تعزير تأديب لكذب  
(فلو ثبت زناها) بينة  
أو اقرار (أو عفت عن  
المعقوبة أو لم تطلب) أي المعقوبة  
(أو حجت بدقذفه ولا ولد)  
في الصور الاربع (ملاعلان)  
لعدم الحاجة اليه لا تنعاه  
طلب المعقوبة في الأخيرتين  
وسقوطها في البقية فان كان  
ثم ولد فله الاعان لنفيه كما  
عرف وتعزير هنا وما  
يأتي بالمعقوبة الشاملة لا تعزير  
أعم من تعزيرها بالحد (ويستحق  
بلعانه انفساخ) طاهرا  
وباطنا كالرضاع وتعزير  
بذلك أولى من تعزيره بفرقة  
(وحمة مؤيدة) وأن كذب  
نفسه غير البهيم المتلاعنان  
لا يجتمعان أبدا (وانشاه  
نفسه نقاه) بلعانه حيث  
كان ولد لها في الصحة بن انه  
صلى الله عليه وسلم فرق  
بينهما والحق الولد بالمرأة

تعزير الكذب أن يكون المقدوف غير محصن ولم يثبت زناه (قوله لكذب ظاهر)  
أي لأنه ليس معه بينة على ما قد فقه فيه أنه يمكن أن يكون صادقا تأمل لكن هذا  
لا ينافي كونه كذبا في الظاهر كما يدل عليه قوله هنا لكذب ظاهر وفيما قبله  
لكذب معلوم (قوله ككذب ذمية) أي زوجة له لأن كلا غير محصن وقذف غير  
المحصن الواجب فيه التعزير ح (قوله هذا التعزير) أي تعزير الكذب (قوله)  
يستوفيه القاضي) ظاهره ولوم وجوده ولي لم يطلب سمع ش على م د  
ولا طلب لها اذا نعت برماوى (قوله بمامر) أي من الأيذاء (قوله أولى من قوله)  
لا تعزير تأديب لكذب) وجهه الاولية أن عبارة الأصل توهم أنه يلاعن لدفع تعزير  
التأديب اذا كان صدق ع ش وأيضاً بقيد الكذب بالمعلوم فيشمل الكذب  
الظاهر (قوله فلو ثبت الخ) تنقيده لقوله ولدعها بما اذا لم يثبت زناها ولم تعف وطلبت  
(قوله أو لم تطلب) بأن سكنت وقوله ولا ولد أي ولا حمل أيضاً (قوله فلا لعان) أي  
مادام السكوت أو الجنون في الأخيرتين شرح م د (قوله في الأخيرتين) أنظر  
لوطبها بعد الاقامة والذي يفهم من م د أنه يلاعن (قوله ثم ولد) أو حمل (قوله)  
ويستحق بلعانه) شروع في غمرة اللعان (قوله انفساخ) وإن لم تلاعن هي ح ل فقوله  
فيما يأتي المتلاعنان لا يجتمعان المتعاقبة فيه ليست على بابها (قوله كالرضاع) بمجامع  
أن كلا ينشأ عن غير لفظ فصح ح ل (قوله أولى من تعزيره بفرقة) أي لأن الفرقة  
تصدق بفرقة الطلاق فيوهم أن ما هنا منها تنقص عهده الطلاق وليس كذلك  
شيئاً وفيه أنه لا معنى لهذا الإهمام مع كونها تحرم أبداً (قوله وحمة مؤيدة) ولا يميل  
وطؤها ولو لم يملك البين بأن كانت أمة ح ل ولا يميل أيضاً النظر إليها قال سم حتى  
في لعان المبانة والاجنبية الموطوءة بشبهة حيث جازها نهما بأن كان هناك  
ولا ينفيه هل ع ش على م د يقبى جواز النظر للمباعدة اذا ملكها كالحر  
(قوله وإن كذب نفسه) ويتكذبه نفسه يعود الحد عليه ويلحقه الولد بسقط  
الحد عنها ح ل ويدل لهذا ذكر القامة عقب الأقارب فقط فيدل على أن حكم البية  
غير باق ان كذب نفسه وبعبارة زى قوله وإن كذب نفسه فلا يفيد كذابه  
عود النكاح ولا رفع تأديب الحرمة لأنها حق له وقد بطل بالاعان بخلاف الحد ولحق  
النسب فانهما يعودان لانها حق عليه (قوله لا يجتمعان) أي لا في الدنيا ولا في  
الآخرة اه م د زى (قوله وانتفاء نسب) ولا ينفع فيه رد القائف وحكمه  
على خلاف مقتضى اللعان برماوى (قوله من حد) أي ان كانت محصنة أو متزير  
ان كانت غير محصنة (قوله لايات السابقة) وجه دلالتها على ذلك أن الظاهر

(وسقوط عقوبة) من حداد وتعزير (عنه لها والرائي) بقيد زنته بولي (ان سمها فيه) أي في اسمائه للأب  
السابقة في الاولى وقياسا على ما في الثانية

(و) سقوط (حصانتها في حق) لان اللعان في حقه كالبينة (ان لم تلعن) فان لاعت لم تسقط حصانتها في حقها  
ان قد نفى بغير ذلك الزنا لان قد نفىها أو اطلق وخرج يقول (٤٠٠) في حقه حصانتها في حق غيره فلا تسقط

وقوتى وحصانتها الى آخره  
من زياد في (و) يتطرق لبعانه  
أيضا (وجوب عقوبة  
زناها) عليها ولو ذمها لمار  
واقوله تعالى ويدأ عنها  
الذاب (ولما لعن لدفعها)  
أي العقوبة لثبته لبعانه  
فان اثبتها بيينة فليس لها  
ان تلعن لدفعها لان الالعان  
حجة صعبة فلا تة اوم البينة  
(وانما ينفي به) أي بلسانه  
ولذا (ممكننا) كونه (منه)  
ولومينا) لان نسبه لا يتقطع  
بالموت بل يقال هذا الميت  
وله فلان (والا) أي وان  
لم يمكن كونه منه) كان ولده  
لستة أشهر) فاقول (من  
العقد) لانقاء زمن الوطء  
والوضع (أو) لا كثر منها  
بزمنها و (طابق بمجلسه)  
أي بمجلس الدفد أو كان  
الزوج ممسوحا لا تنفاه  
امكان الوطء أو كثر وهو  
بالمشرق وهي بالمغرب  
لانقاء امكان اجتماعهما  
(فلا يلاعن لنفيه) لا تنفاه  
امكان كونه منه فهو منفي  
عنه بلا لعان هذا ان كان  
الولد تاما والا لم يتبرض

منها انها مسوقة لئلا يسقط الحد المذكور قوله فاجلدوهم فمأذن حلد و قوله  
والذين يرمون أزواجهم كأنهم معطوف على المستثنى في المعنى ع ن فكانه قال  
والا الذين يرمون أزواجهم والاستثناء فيها راجع للهل الثالث من الجلد وعدم  
قبول الشهادة والفسق فاذا تاب سقط عنه الجلد لان التوبة لا تحصل الا بالعفو عن  
الجلد (قوله وسقوط حصانتها) فان قد نفىها عن رفق ل (قوله ويتعلق)  
أني بذلك لثلاثتهم عطفه على عقوبة ح ل أي في قوله وسقوط عقوبة فبنيهم  
أنه مجرور (قوله لمار) أي من أن اللعان في حقه كالبينة (قوله ولما لعان  
لدفعها) ظاهره أن لما تركه وان كان الزوج كاذبا في قواعد المزاجين عبد السلام  
وجوبه عليها الدفع العار عنها ح ل (قوله ولومينا) وقائده سقوط مؤن تجهيزه  
وعدم ارضه منه زى (قوله وهي بالمغرب) أي وان كان وليساقطع بامكان وصوله  
اليها لالا لان يقول على الامور المخارقة لامة اذ نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه  
التي باطناع ش وعبارة م ر وهي بالمغرب ولم يرض زمن يمكن فيه اجتماعهما  
اه ويدل عليه التعليل قال ع ش مفهومة أنه اذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم  
لاحدهما سفر الى الآخر اه وعبارة الرشيدى قوله ولم يرض زمن يمكن فيه  
اجتماعهما يعني لم يرض زمن يمتثل اجتماعهما فيه بأن قطع بأنه لم يصل اليها في ذلك  
الزمن كان قامت بيينة بأنه لم يوافق بلده في ذلك الزمن وهو كذلك ولا نظرا لاحتمال  
ارسال ما له اليها كما نقله سم عن الشارح خلافا لمجرب والافتد يقال ان ذلك ممكن دائما  
فلا يفارنا اليه لم يمكن المحرق فيما اذا كان احدهما بالمشرق والاخر بالمغرب منه ذرا  
أبدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يرض زمن يمكن الخ مجرد مضى  
مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذلك مذهب الحنفية لا مذهبنا بهذا  
تلم ما في حاشية الشيخ اه بحروفه (قوله مضى المدة المذكورة في الرجعة) وهي لم تصور  
بمائة وعشرين يوما من حين امكان اجتماعهما ولمضعة ثمانين يوما ولحقته من ذلك  
ح ل (قوله والفي فوري) أي الحضور عند القاضي لطلب النفي بأن يقول هذا الولد  
ليس مني ح ل وعبارة مخرج م ر والنفي فوري لانه شرع لدفع الضرر فاشبهه الرد  
بالعيب والاخذ بالشفعة فبأق الحاكم ويعلمه بانقائه عنه اه أي فالمراد من النفي  
المشترط فيه الغور اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي ترتب عليه الاحكام  
لانه لا يكون الا باللعان رشيدى (قوله ولم يمكنه) راجع لجميع ما قبله وقوله بذلك  
أي بأنه باق على النفي وقوله أول مجده معطوف على قوله كان بلغه الخبر الخ فهو مثال

المدة المذكورة في الرجعة (والنفي فوري) كارد بعب مجامع الضرر بالمسائ (الا لعمد) كان بلغه  
الخبر بلا فخر حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعا فاكل أو مريضا أو مجبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك

أول مجده فآخر فلا يبطل حقه ان (تسر) عليه (فيه اشهاد) بأنه باق على النفي والادخل حقه كما لو ان خبره لا عذر فيخطئه  
 الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفي حمل وانتظار وضعه) بقيد زوته بقولي (لتحققه) أي لتحقق كونه ولدا اذ ما يتوهم  
 جلا قد يكون ربحا فنيغيبه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلا يقال علمته ولدا وأخرت ربحا وضعه ميتا فإني  
 اللعان بطل حقه من النفي لتغيريطه (فان) آخره (قال جهلت الوضع وأمكن) جهله (حالف) فيصدق لان الظاهر يوافقه  
 بخلاف ما اذا لم يمكن كان غيب واستفيض الوضع (ع. ١) وانتشر لولادته حمل النفي أو القوية وقرب اسلامه

أونشأ بعيدا عن العلماء  
 أو كان غاميا صديق بينه  
 (لا) نفي (أحمد) توهم بأن  
 لم يظفر بينهما ستة أشهر  
 بأن ولدهما أو يقتل بين  
 وضعهم بادون ستة أشهر لان  
 الله تعالى لم يجز العادة بأن  
 يجتمع في الرحم ولده من ماء  
 رجل وولده من ماء آخر لان  
 الرحم اذا اشتمل على النفي  
 استند فيه فلا يتأتى قبوله مني  
 آخر قالت ثومان من ماء رجل  
 واحد في حمل واحد فلا  
 يتبعه ضمان لمخوف ولا انفاء  
 فلزني أحدهما باللعان ثم  
 ولدت الثاني فسكت عن  
 نفيه لحقه الأول مع الثاني  
 ولم يعكس لقوة العلق على  
 النفي لانه معمول به بعد النفي  
 ولا كذلك النفي بعد الاستحقاق  
 ولان الولد يلحقه بغير استحقاق  
 عندما كان كونه منه ولا يتحقق  
 عندما كان كونه من غيره  
 الا بالنفي أما اذا كان بين

آخر العذر (قوله فآخر) أي آخر الذهاب إلى القاضي ح ل (قوله فلا يبطل حقه)  
 المناسب أن يقول فلا يكون فوريا لانه المستثنى منه وأجيب بأنه يلزم من كونه فوريا  
 أنه يبطل حقه بالتأخر وأشار بقوله فلا يبطل حقه إلى أن قوله ان يسر قيد لم يحدو  
 (قوله وله نفي حمل الخ) هذا مستثنى من قوله والنفي فوري وإذا لا عن لنفي الحمل فبان  
 عدمه فسد لعانه وحده سلطان (قوله بقدرته الخ) انما جعل العلة قيد لانها  
 في معناها فكانه قال له الانتظار اذا كان لتحققه وقوله اذما يتوهم الخ علة لعميل مع  
 علمته شفعنا (قوله فلا يقال علمته ولدا) أي وقد جهل أن الميت ينفي باللعان حتى يصح  
 قوله ما كنى اللعان فان كان عالما بأنه ينفي لم يصح هذا القول لما علمت أن الميت  
 يلاعن نفسه وعلى كل حال يبطل حقه من النفي (قوله واشترط) عطف تفسير  
 (قوله استند فيه) أي صونا له من نحوه هو شرح م لان الهواء يفسده (قوله مني  
 آخر) الأولى حذف قوله آخر ويقول فلا يتأتى قبوله مني بادل قوله في حمل واحد  
 وعادة م رد فلا يقبل منيا آخر (قوله في حمل واحد) أي ويجوز الولدين انما هو من  
 كثرة المني شرح الروض (قوله فسكت) أو مات الزوج قبل انفصاله كما ذكره  
 الزركشي ح ل (قوله ولم يعكس) بأن يقال يتحقق فيه الثاني تبعا للأول ع ش  
 (قوله لقوة العلق) علته بتعليقين (قوله فهما حملان) أي فالثاني من ماء رجل آخر  
 بعد وضع الأول لما تقدم من أن الله لم يجز العادة الخ وبهذا يعلم ما في كلام سماعه ح ل  
 (قوله جرى على الغالب) قد يقال اذا كان جرى على الغالب فكان ينبغي أن يقول  
 عليه تأمل (قوله لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر عن لحظة الوط وهذا الغالب  
 فيما اذا كان العلق بسبب الجماع فيتأخر نزول المني عن ادخال الذكر فاذا أنتبه  
 لستة فقط كانت مدة الحمل ناقصة لحظة الوط مع أن أقلها ستة ولحظان وغير  
 الغالب أن يكون العلق باستدخال المني فيكون الخلاف لفظيا اه (قوله بخلاف  
 ما اذا أجاب الخ) أي فله النفي قال ح ل أي وهو عدو ولا تأخير فلا يتأتى أن النفي على  
 الفور (قوله كقول جراك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فورية النفي بهذا القول

ونفي الولدين ستة أشهر فما كثرة هما ١٠١ بحسب حملان يصح نفي أحدهما وما وقع في الوسيط  
 من انه اذا كان بينهما مائة أشهر فتوهم أن جرى على الغالب من أن العلق لا يقارن أول المدة كما يؤخذ مما تقدمته  
 في الوصية (ولو نفي بولد) كان قيل له تمت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فأجاب بما يشتمن اقرارا كما بين ارفع  
 لم ينس) بخلاف ما اذا أجاب بما لا يشتمن اقرارا كقوله جراك الله خيرا أو بارك عليك

لان الظاهر انه تصد مكافاة الدعاء بالدعاء (ولو بان) منه (٤٠٣) (ثم قد ذمها) فان قد ذمها (بزنا مطلق أو مضاف

لبعد النكاح لانه لنفي  
(ولد) يمكن كونه منه كافي  
صلب النكاح وتسقط  
خفية القذف عنه بلعانه  
ويجب به على البائن عقوبة  
الزنا المضاف الى بعد النكاح  
بمضلاف المطلق وتسقط  
بلعانه فان لم يكن ولدي يمكن  
كونه منه فلا لعان كالاجنبى  
ولانه لا ضرورة الى القذف  
حينئذ (والا) بان قد ذمها بزنا  
مضاف الى ما قبل نكاحه  
وهو ما اقتصر عليه الاصل  
أو لم يبعد بينونة (فلا لعان)  
سواء كان ثم ولد لتقصيره  
اذ كان حقه ان يطلق القذف  
أو يفضيه الى بعد النكاح أم  
لا اذ لا ضرورة الى القذف  
(و) لكن (له انشاء) أى  
القذف المطلق أو المضاف  
الى بعد النكاح (ويلاعن  
لنفيه) أى الولد يلزمه ذلك  
ان علم أو نطق به ليس منه  
ومسقط عقوبة القذف عنه  
بلعانه فان لم ينش عوقب  
(كتاب العدد)  
جميع عذة مأخوذة من  
العدد لاشتغالها عليه غالباً  
وهي مدة تبرص فيها المرأة

يمكن أن يحصل على ما إذا قاله في ترحمه القاضى أو في حاله يصدر فيها بالتأخير  
لتعويل س ل (قوله بعد النكاح) أى لما بعده فحذف ما بقية ما بعده فهو منصوب  
على الظرفية وحرف الجر جار لما محذوفه وكذا قال فيما بعده شيئاً وبعبارة شرح مدر  
أو مضاف الى ما بعد النكاح أى زمن بعد النكاح اه (قوله لنفي ولد) أى أو قبل  
(قوله الى بعد النكاح) أى بعد حصوله وقبل البينة ح ل وفي الشورى قوله الى  
بعد النكاح اه سقط منه لفظ ما بقية ما بعده وإضافته أى في تقدير ما السلامة  
من جر بعد بالى وهي انما تجزى قبل بن اه (قوله الى ما قبل نكاحه) مثل هذا  
ما لو صدر منه القذف حال الزوجية وإضافته الى قبل النكاح برماوى سم (قوله أى  
القذف المطلق) هذا بعيد من سياقه لان كلامه في القذف الذى قبل النكاح أو بعد  
البينة فلعل الضمير راجع للقذف من حيث هو ثم قيد بالمطلق أو الذى بعد النكاح  
\*(كتاب العدد)\*

أخرت الى هناليتها غالباً على الطلاق واللعان والحق الايلاء والظهار والطلاق  
لانهما كانا طلاقاً في الجاهلية والطلاق تعلق به الملامه اذا مضت المدة في الايلاء  
ولم يأت طوبى بالوطء أو الطلاق واذ انما هم طلق فوراً لم يكن عادلاً ولا كفارة  
وكررت الاقراء الحق بها الاشهر مع حصول البراءة بواحد استقلها را أى طلبا الظهور  
ما شرعت لاحله وهو براءة الرحم واكتفى بها مع انها لا تفيد تيقن البراءة لان الحمل  
قد يخفى لكونه نادراً م روع ش عليه (قوله لاشتغالها عليه) أى على العدد من  
الاشهر أو الاقراء ح ل لا يقال العذة نفس العدد كثلاثة اقراء أو أشهر فيلزم عليه  
اشتمال الشيء على نفسه لا نقول ان العذة هي المدة التي تبرص فيها المرأة  
ومستثناة على العدد المدة معدود لا عدد (قوله تبرص) أى تنظر تحتار (قوله  
لمعرفة براءة زوجها) المراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا معاد وضع الحمل يدل عليها  
خلنا (قوله أو للتباعد) أو حقيقة بالظن لما قبلها وما نعتة خلق بالظن لما بعدها (قوله  
أو لتفجها) أى تخزنها وتوحدها أو ما نعتة خلق فعبور الجميع لانه قد يجمع التجمع  
والتباعد كما في الصغيرة والايسة المتوفى عنها وقد يجمع التفجع أيضاً مع معرفة براءة  
الرحم كالحائل المتوفى عنها (قوله وتحصينها الخ) لا يشمل نحو الصغيرة غير المدخول  
بها في عذة الوفاة ح ل واجيب بانها حكمية لا يلزم اطرادها والمراد انها شرعت  
في الاصل لما ذكر وهو عطف ملزوم على لازم والاختلاط الاشتباه (قوله بوطء شبهة)  
قدمه مع ان الثاني أكثر لوطء الكلام عليه وتعتبر شبهة من الواطى بأن لا يجب  
عليه هذا الوطء الحد وان أوجبه على الموطوءة كالأورثا المراقق بالغة أو المجنون

بعاقلة

لمعرفة براءة زوجها أو لتفجها على زوج كما سبق في الاصل فيما قبل الاجاع الايات  
الائتية وشرعت صيانة الانساب وتحصينها من الاختلاط (تجب عذة بوطء شبهة

بمعاقله ولو بزنا منها فيلزمها العدة لاحترام الماء الا المكروه لان الاكراه وان لم  
يوجب التحذير فانما لا يوجب العدة ولا يثبت النسب وهل يشترط أن يكون المحل  
الذي يطاق فيه مما يجب القسمل بالايلاج فيه الظاهر من حرر ل وشري (قوله  
حي) مثل فرقة الحياة مسفه حيوانا ومثل فرقة الموت مسفه جماد (قوله أو غيره)  
كرده (قوله دخل منه) ولو خصيا دون المسوح لانه لا يلحقه الولد حل (قوله المحترم)  
أي حال خروجه فقط على ما اعتمد م روان كان غير محترم حال الدخول كما اذا  
احتمل الزوج وأخذت الزوجة منه وأدخلته في فرجها طائفة انه متى اجنبي فان  
هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة اذا طلقت الزوجة  
قبل الوطء على المعتد خلافاً لمجرح لانه اعتبار أن يكون محترماً في الحالين شيئاً وعبرة  
م ردخل منه المحترم وقت الانزال ولا اثر لوقت استدخاله كما أنق به والودان  
تقل الماوردى عن الاصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه  
لو استتمى بمجرع فامنى ثم استدخلته اجنبية عالمة بالحال أو انزل في زوجته فاستحققت  
بنته فانت بولد لحقه ويؤخذ من ذلك انه لو أكره على الزنا امرأة ففجحت منه لم يلحقه  
الولد لان لا ينفى كونه منه والشمر منع نسبته منه اه بالحرف وقول م د فامنى  
أي بغير استثناء بيده وقوله فانت أى كل من الاجنبية والبنت وهما خارجان عن  
موضع المسئلة لان غير منية راجع للزوج الآن يقال كلامه شامل لدخول منه  
في غير زوجته أو قياس على منى الزوج المحترم من غيره المحترم (قوله ولو في دبر)  
راجع لقوله دخل منه المحترم ولقوله أو وطء في فرج الخ ح ل (قوله أو وطء)  
ولو وطئ زوجته طائفاً انها اجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت  
هذا الماء زوجة أخرى وجبت العدة فيما يظهر اه سم وصورة ذلك أن يتزوج  
المرأة ثم يوطئها فظن انها اجنبية وان وطئها ماها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطئها سوى  
ذلك فوجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها  
لكونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتباراً بكون الموطوءة  
في نفس الامر زوجة وما تخيل بعض صعقة الطالبة من ان المراد ان من وطئ بذلك  
الظن وجب عليها أن تعتد منه مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطئها قبل  
انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا فالزنا  
لاحرمه وان نظر الى كونه زوجة في نفس الامر لم يكن وطئاً موجبا للعدة فتنبه له  
فانه دقيق ع ش على م د (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن الخ) استدلل بمنطوق الآية  
على المفهوم وبمفهومها على المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيهما

أو فرقة زوج حي) بطلاق  
أو فسخ أو انفساخ بلعان  
أو زنا أو غيره كرده (دخل  
منه المحترم أو وطء في فرج  
(ولو في دبر بخلاف ما ذالم  
يكن دخول م د ووطء  
ولو بعد خاوة قال تعالى ثم  
طلقتهم من قبل أن تمسوهن  
فإنكم عليهن من عدة

ولم يستدل على وطه الشبهة (قوله وانما وجبت الخ) جواب عما يقال مقتضى الآية  
انه لا عذة عند اتقاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله كما في صغير وطء وصغيرة  
وطئت) أو استدخلت الماء ونهياً كل منهما للوطء فان سنة لا يندبوطئه وكذلك  
صغيرة لا تحتمل الوطء حل وزى (قوله واكتفى بسببه) أى الانزال وكون الوطء  
سبباً للانزال صحيح وأما كون ادخال المني سبباً للانزال فغير صحيح لانه سبب للعلق  
للا نزال وأجيب بأن قوله أو ادخال بالجر عطف على سببه شيخنا وهذا كله  
مبنى على ان الضمير في عنه راجع للانزال ويمكن انه راجع للعلق ويكون الضمير  
في سببه كذلك ومن المعلوم ان كلام الوطء أو ادخال المني سبب للعلق فينبذ  
يصح رفع الماء عطف بل هو الاظهر مبنى لكن فيه ان الحديث عنه الانزال وان لم ين  
خفاه خفاء العلق (قوله فعذة حرة) ولو لم ين الوطء لها احتياطاً كزوجته القنة اذا  
ظنها حرة ل قوله فعذة حرة أى في الواقع كما اذا ظن الحرة امة أو في ظنه كما اذا ظن  
الامة حرة كفى ق ل على الجلال ويؤخذ من شرح م واعتبر جرحن الواطيء  
لا الواقع حيث قال فاذا ظن الحرة زوجته الامة فانها تعتد بقر بن والمعتد بما قاله  
م من انها تعتد بثلاثة اقراء لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف زى  
(قوله يترصن) أى لا يتقنن بانفسهن عن السكاح اه جلالين وأشار به الى ان  
يترصن خبره لفظاً انشاءً بمعنى والباء في بانفسهن زائدة للتوكيد لانه توكيد للنون  
كما في جاء زيد بنفسه والاصل يترصن انفسهن أى لان غيرهن يترصن من فهو  
تمهيج ويثبت لمن على التبرص فان نفوس النساء تميل الى الرجال فامر ان يقمنها  
ويمنعن على التبرص كما في البضاوى (قوله من عادة) يتعلق بمحذوف أى التي عرفتها  
من عادة الخ وليست بياناً لا اقراء لان المراد بالمادة وما بعدها الحيض والمراد بالاقراء  
الاطهار فكيف يكون الحيض بياناً للظهور شيخنا وقال بعضهم من تعليلية متعلقة  
بمردودة (قوله الواحدة) بخلافه في الاستبراء فان المراد به الحيض وبخلافه في الحديث  
الاتى شيخنا (قوله أو نفاسين) بان كانت حاملاً من زنا ومن شبهة تم طلقها وهي  
حامل ثم وضعت ثم حملت من زنا ايضاً ثم وضعت فان الطاهر يمين ما بعد قرأ فاحتد بعد  
ذلك بقر بن فالتى تكون التى من زنا فقطح ل وقوله بقر بن كيف هذا مع انه  
طلقها وهي طاهر ففضاء انها تى بقره فقطح نعم يمكن حمل كلامه على ما ادلى سبق  
الطاهر الذى طلقها فيه حيض فلا يمد حينئذ قرأ (قوله اخذنا من قوله تعالى) دليل  
على كون المراد بالاقراء الاطهار وقوله وهو من الطاهر عيب الدعوى فلذلك غلبه  
بقوله لان الطلاق الخ وهناك مقدمة محذوفة يشوق عليها تمام الدليل أى ولو كان

وانما وجبت بدخول منيه لانه  
كالوطء بل أولى لانه اقرب الى  
العلق من مجرد الوطء وخرج  
بزيادته المحترم غيره بان ينزل  
الزوج منيه نزلاً فقد دخله  
الرجوة فرجها (أو يتقن براءة  
رحم) كما في صغيراً وصغيرة  
فان القنة تجب لعدم الأدلة  
ولان الانزال لذى العلق  
خفى يصير تبعه فأعرض  
التمتع عنه واكتفى بسببه  
وهو الوطء أو ادخال المني كما  
اكتفى في الترخص بالسفر  
وأعرض عن المشقة (فعذة  
حرة تخيض ثلاثة اقراء)  
ولو جلبت الحيض فيه ابدواء  
قال تعالى والمطلقات يترصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء (ولو  
استخاضه) غير مقيرة فتعتد  
باقراءها المردودة هي البراءة  
عزة وتعينها قائل حيض كالمرد  
في بابه (والقروء) المراد هنا  
(طاهرين دمين) أى دعى  
حيضين أو حيض ونفاس  
أو نفاسين أخذنا من قوله تعالى

فقله مهر لعدتهن أي في زناها ووزن المهر لان الطلاق في الحيض حرام كما مروى من المدة بسبب زمن الطلاق<sup>٣</sup>  
والقروء بالفتح والضم مشتركة بين الطاهر والحيض ومن اطلاقه على الحيض في خبر النساء وغيره ترك الثلاثة في  
اقرارها وقيل حقيقة في الطهر بمجاز (٤٠٥) في الحيض وقيل عكسه ويجمع على اقراءه وقروءه (فان طلقت

طاهرا) وقد بني من زمن الطهر شيء (انقضت عدته) (يعلم في حيضة ثالثة) فحصول الاقراء الثلاثة بذلك بان تحبس ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قراءه فيه أم لا ولا بعد في تسعة قروء وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة (أو) طلقت (حائضا) وان لم يسبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أي فتقضى عدتها بالطنن في حيضة رابعة لتوقف حصول الاقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدد بل يتبين به انقضاؤها كما مر في الطلاق وخرج بالطاهر بين دمين طهر من لم تحض ولم تنفس فلا يحسب قراء (و) عدته حرة (مقبرة) ولو متفعة الدم بقيد زونه بقولي طلقت أول شهر) كان

القرء هو الحيض لكما ما مروى من الحرام وأما قوله وزمن العدة فليعرف موقعه من الدليل (قوله لعدتهن) اللام بمعنى في بدليل كلام الشارح (قوله الحج أشهر) أي زمن الحج لان الحج ليس نفس الأشهر (قوله وأوطئت حائضا) وسكت المصنف عن حكم الطلاق في انفاص وظاهر كلام الرضوي باب الحيض عدم حسابه شرح م ر (قوله على ذلك) أي الطعن في حيضة رابعة (قوله ليس من العدد) فلاة مع فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو واختها شرح م ر ومقتضى انه ليس من العدة جواز انعقد فيه ولكنه ليس من الاحتياط لانه يحتمل ابتداء ان هذا الدم ليس دم حيض فيكون الطاهر باقيا شيئا عزيزي (قوله ولم تنفس) يقال في فعله نفست المرأة بضم النون ونفها وبكسر الفاء ثم ما وضم الفصح شوي وبى وهذا المسمى وأما المضارع فهو على زنة مضارع عمل لا غير من باب تعب اه (قوله فان بقي م م أكثر) كذا في شرح الروض وكتب عليه م ر بخطه مراد بالأكثريوم فأكثر فيكون المراد انه ان بقي منه سنة عشر يوما أكثر ووجهه واضح فانه لو اكتفى بمادون السنة عشر يوما يقع الطلاق مطابقا لقول الحيض وأقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطاهر لان أقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والجمعة عشر طهراس ل (قوله على طهر) أي وحيض على حد قوله سرايل تقيم الحرامى والبرد (قوله فتعذب بعده ثلاثة أشهر) انظر لم تسكن على هذا وتكون اشهرها لالية أو عديدة في غير المسكن والجواب ما اشار اليه الشارح بقوله لاحتمال انه أي ما بقي من الشهر حيض (قوله وعدة غير حرة) والعبرة في كونها حرة أو أمة يظن الواطى لا بما في الواقع حتى لو وطى أمة غيره فظننا زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة فظننا أمة اعتدت بقراء واحد أو زوجته الأمة اعتدت بقراءين لان العدد حق فنبطه فظننه هذا ما خالاه وهو ظاهر وان اعترض بأن المقول خلافه اه جبره وانها تعتد بثلاثة اقراء احتياطا كما جزم به م ر والحاصل ان ظنه الحرية يؤثر وظنه الرق لا يؤثر م ر (قوله قرآن)

علق الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية ١٠٢ ي م (حالا) لا بعد اليأس لا شتمال كل شهر على طهر وحيض غالبا مع عظم مشقة الصبر الى سن اليأس أما لو طلقت في انائه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قراء لا شتمال على طهر لا بحالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وان بقي منه خمسة عشر فأقل لم يحسب قروء الاحتمال انه حيض تعتد بعده ثلاثة أشهر هلالية (وعدة غير حرة) تحيض ولو بمعضة أو مستحاضة غير مقبرة (قرآن) لانها على الذهب من الحرة في كثير من الاحكام وانما كات القروء الثاني لتعذر تبعيه كالاتفاق اذ لا يظهر نصه في الاظهار وكه فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم



(فان عتقت في هذه جمعة فمكره) فتكمل ثلاثه اقراء لان الرجعة كالزوجة في أكثر الاحكام فكأنها عتقت قبل  
الطلاق بخلاف ما إذا عتقت في هذه يسيرة لانها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (و) هذه غير حرة  
(مغيرة بشرها) السابق وهران تطلق أول شهر (شهران) (٤٠٦) فان طلقت في انائه والباقي أكثر من

وليس هذا من الأمور الجبلية التي تدسها ويان فيها لان ما زادها على القره لزيادة  
الاحتياط والاستيفاء وهي مطلوبة في الحرة كثر شرح م (و) قوله كان عتقت  
في عدة النكح وأما ما عكس بأن تصير الحرة آمنة في العدة لاستلحاقها بدار الحرب  
ثم تسترق فتكمل عدة حرة على أوجه الوجهين شوبري (قوله ان ارتبتم) أي لم تعرفوا  
ما تعتد به التي فسدت خطيب وانظر وجه هذا التقيد وسارة البيضاء ان ارتبتم  
أي شككتم في عدتهن أي جهلتم روي انه لما نزل والمطلقات يترصصن بأنفسهن  
ثلاثة وروى قيل ومعدة ثلاثي تسن فنزل اه فيكون التقيد لبيان الواقع وخاطب  
الأزواج لان العدة حقهم لانها شرعت لصيانة ما تمسح عن (قوله شهر ونصف)  
والفرق بينهما وبين الأمة الصغيرة حيث تعتد بشهرين كاملين الأشهر في الصغيرة قائمة  
مقام الإقراء وقتدّم انها تعتد بقرين وكل شهر قائم مقام قره تأمل (قوله ولو بلاهة)  
الرد على القديم وعبرة الخلل وفي القديم تتر بص المرأة التي انقطع دمها لالهة تسعة  
أشهر معدة الحمل غالباً وفي قول من القديم أربع سنين أكثر معدة الحمل اه وفي قول  
يخرج عليه سنة أشهر أقل معدة الحمل لظهور ما رآه فيها وبعد ذلك تعتد بالأشهر  
وقوله وبعد ذلك راجع للثلاثة كما في شرح م وروى في القديم وبه قال مالك  
وأحمد انتهى قل على الحلال وقوله وبه قال مالك أي بالأطول وهو تسعة أشهر لانه  
يقول تصبر حتى يمضي عليها سنة بضاء أي لا دم فيها ولا شاك ان التسعة أشهر مع  
الثلاثة سنة (قوله تعرف) قيد به لان لا تقطع لأبد لمن عملته في الواقع فحسب  
التي وقوله تعرف تدبر (قوله تصبر حتى تحيض) ثم اذا أرجبنا الصبر نذاك  
بالنسبة الى العدة أما بالنسبة الى امتداد الرجعة ودوام البقعة فلا لما يلحق الزوج  
في ذلك من الضرر بل تمتد الرجعة والمفقة الى ثلاثة أشهر فقط ذكره الرافعي  
في الكلام على عدة الصغيرة شوبري لكن استظهر ع ش على م وان الرجعة  
والمفقة يمتدان الى انقضاء العدة بالحيض أو انقضائها بالأشهر بعد اليأس (قوله  
أو يس) فتعتد بثلاثة أشهر ويطلق بعض الأقراء ان سبق بخلاف ما إذا حاضت  
بعد سن اليأس فانه يحسب لها ما سبق من الأقراء (قوله فلحاضت من لم تحض) أي  
ولو صغيرة (قوله كآيسة) ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه لان الآيسة المتقدمة

حسبة مغيرة حسب قراء  
تتكمّل بعده بشهر هلالى  
والألمحسب قراء فتعدّ بعده  
بشهرين هلالين على المعتد  
خلافاً للبارزوى في اكتفائه  
بشهر ونصف وهذه من  
زيادة (و) عدة (حرة) تحض  
أو يس (من الحيض) ثلاثة  
أشهر (هلالية) بأن انطبق  
الطلاق على أول الشهر قال  
تعالى وللأثني يس من الحيض  
من فسانكم ان ارتبتم فعدتهن  
ثلاثة أشهر والأثني لا يحض  
أي فعدتهن كذلك (فان طلقت  
في انائه شهر كانه من الاربعة  
ثلاثين يوماً) سواء كان الشهر  
ناماً ناقصاً (وعدة غير حرة)  
لم تحض أو يس (شهر  
ونصف) لانها على النصف  
من الحرة ومبيري بنيرة  
أعم من تبسيرة بأمة (ون  
انقطع دمها) من حرة أو غيرها  
(ولو بلاهة) تعرف (تصبر  
حتى تحيض) فتعد بقراء  
(أو يس) فبأنه روي ان طال  
صبرها لان الأشهر انما

شرعت للحيض ولم تحض ولا آيسة وهذه غيرهما (فلحاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو)  
حاضت (آيسة) كذلك (فيها) أي في الأشهر (فبأنه روي) فتعد لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من  
بذلها فننقل اليها كالتميم اذا وجد المذمة في انائه التيمم فان حاضت بعدها الأولى لم يزلنا حاضتها حيث لا يمنع صدق  
القول بانها عتقت اعداها بالأشهر من الآيسة لم يحض أو الثانية ففيها تفصيل ذكرته بقولي

(كآيسة حانت بعدها لم تنكح) (٤٠٧) زوجها آخر فانها تعتد بالاقراء لبيان انها ليست آيسة فان نكحت

آخر فلا شيء عليها الانتضاء

عدتها فانها راعى فعلق حق

الزوج بها وللشروع في

المقصود كما اذا قدر التتميم

على الماء بعد الشروع في الصلاة

وذكر حكم غير الحرة في من

لم تقض من زيادتي (والعبر)

في اليأس (يأس كل النساء)

بحسب ما بلغنا خبره لا لوطف

نساء العالم ولا يأس عشرينها

فقط واقصاه اثنا وستون

سنة وقيل ستون وقيل

خمسون (و) عدة (حامل

وضعه) أي الحمل وإن لم يظهر

الابعد عدة اقراء أو أشهر

لانها بدلان على البراءة

ظنا والحمل يدل عليها قطعا

(حتى ثاني توت مبن) وتقدم

بيانها في الباب قبله قال

قنالي وأولات الاحمال اجلهن

ان يضعن حملهن فهو حصص

لقوله تعالى والاطلاقات

يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء

ولان القصد من العدة براءة

الرحم وهي حاصلة بوضع الحمل

(ولو) كان ميتا أو مضغة

تصور لو بقيت بان أخبر

بها قوبال لظهورها عندهن

نحو كانت ظاهرة عند غيرهن

أبنا بظهورها وأصبح

حاضت في الاشهر وهذه بعدها (قوله فانها تعتد بالاقراء) فاذا مضى لها قراء  
أو قرآن ثم انقطع الحيض استأنفت ثلاثة أشهر في الحال كما اذا حصل اليأس منها  
استداه في أثناء الاقراء (قوله والمعتبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فحينئذ يختلف  
بأختلاف الاعصار (قوله يأس كل النساء) أي نساء عصرها على العمدة فلو  
رأى أو بعضهن الدم بعد مجاوزة الاثنين وستين ثم انقطع صا ذلك أقصى اليأس  
في حق أهل عصره من لاه طلقا شو برى ولوا دعيت بلوغها من اليأس لتعتد بالاشهر  
مسدقت في ذلك ولا تطالب بينة كما اتي به الوالد ولا ينافيه قوله لم يقبل قول  
الانسان في بلوغه بالنسب الا بينة تسره ما غالب لانها مترتبة على سبق حيض  
واقصاه مودعوى سن اليأس وقبعا وكلامهم في دعواه استقلالاه شرح م ر  
(قوله لا لوطف) بالرفع عطف على يأس أي المعتبر يأس كل نساء عصرها لا لوطف  
نساء العالم بأسره وقيل له بالجر عطف على ما في قوله بحسب ما بلغنا خبره أي  
لا بحسب طرف الخ والمعنى ظاهره يمكن ربما ينافيه قوله ولا يأس عشرينها فانه  
يقضي أنه عطف على يأس كذا قيل والظاهر انه لا منافاة بل جرح في غاية الوضوح  
والقدر لا بحسب طوف نساء أي جملة نساء العالم ولا بحسب يأس نساء عشرينها  
(قوله واقصاه اثنا وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي ان المعتبر يأس كل النساء  
وعباره م ر وحده به باعتبار ما بلغ من تسنين وستين الخ (قوله وضعه) أي وان  
مات الولد في بطنها واستمر سنين كثيرة لا شغل الرحم به فلا معنى لقول بالانقضاء  
مع وجوده كما اتي به م ر و ذى ع ش (قوله حتى ثاني توت مبن) عطف على الضمير  
في وضعه اعلم ان التوم بلاه من اسم مجموع الولدين ناك كثر في بطن واحد من جميع  
الحصوان وبه من اسم الواحد كرجل توم وامرأة تومة وفرد وتذنيه تومان كما في المتن  
فاعتراضه بأنه لا تذنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوم بلاه من والتوم بالهمز  
وان ثنية المتن انما هي للمجهول لا غيرها جراح ع ش م ر (قوله أو مضغة)  
وانما بعد ما في الغرة وامية الولد لان مذارها على ما يسي ولدا شرح م ر  
والمضغة لا تنمي ولدا الا اذا تصورت بالفعل فقول م ر وانما بعد ما أي بالمضغة  
التي لم تتصور بالفعل لانها ان تصورت بالفعل يحصل بها امية الولد كما ذكره م ر  
في امهات الاولاد (قوله بان أخبرها قوبال) أربع ذسوة أو رجلا فلما أخبرت بذلك  
واحدة حل لها أن يتزوج بها باطناء والقبالة هي التي تنبت الولد عند الولادة ولوا دعيت  
انها اسقطت ما تنقض به العدة وقد ضاع السقط قبل قولها بيمينها ل و عبروا  
ها هنا بأخباره لا يشترط لفظ الشهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم

أو ظرفا وغيره او ذلك حصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو شككن في انها لم آدمي وبخلاف العلة لانها لا تسبي  
جلا ولا علم كونها أصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل الى (ذى عدة ولو احتملا لا كفى بلمان

فأما عن حاله لا ونقي الحمل انقضت عدها يومه وان اتى عنه ظاهر الامكان كونه منه فان لم يكن فسبته اليه لم تنقض يومه كالمات وهو حي أو مسوح وأما أنه حامل فلا تعذب بوضع الحمل (ولو زابات) أي شكت وهي (في عدة في) وجود (حل) انقل وحرمة تجدهما (لم تنكح) آخر (حتى تزول الريبة) (٤٠٨) فان نكحت فالتكاح باطل للتردد

في انقضاء العدة (أو) انابات (بعدها) أي بعد العدة (سن) صبر عن النكاح (الترول) الريبة والتصريح بالسن من فبأدق (فان نكحت) قبل زوالها (أو زابات بعد نكاح) لا آخر (لم يطل) أي التكاح لانقضاء العدة ظاهراً (الآن) تلد ون ستة أشهر من امكان العلق (بعد عده وهو أولى من قوله من عده فينبين بطلانه والولد الأول ان أمكن كونه منه بخلاف فما إذا ولدت لسته أشهراً كثر فالولد الثاني وان أمكن كونه من الأول لان الفراق الثاني متأخر فهو أقوى ولان التكاح الثاني قد صرح ظاهراً فالولد الثاني بالاول لطل النكاح لو وقع في العدة ولا سبيل الى ابطال ما صرح بالاحتمال وكالثاني وطء الشبهة بعد العدة فلا زات بولده لسته أشهر فاكثرون أوله حتى بالوطء لا تقطاع النكاح والعدة عنه ظاهراً

نكح م و (قوله كان مات الخ) هذا المثال دخیل هنا اذا الكلام في عدة الحياة وأما عدة الوفاة فستأتي (قوله وهو حي) أي لا يمكن كون الولد منه بان لم يبلغ تسع سنين حل وم (قوله حتى تزول الريبة) أي بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها لقول اذ العدة لزمت بابقين فلا تخرج منها إلا بيقين شرع م (قوله فان نكحت) أي بعد انقضاء العدة (قوله فالتكاح باطل) وان تبين ان لا حل خلاف ما نجز لاشك في حل المنكحة وليس النكاح كالبيع يعتبر فيه نفس الامر بل كالعامة يعتبر فيه ظن المكف ايضاح حل قال ع ش على م والا قرب ما قاله جمر لان العبرة في العقود بما في نفس الامر انتهى وقال بعضهم هذه القاعدة مخصوصة بنسب النكاح لانه يشبه العبادات لا احتياجه الى مزيد احتياط تأمل لكن سبباً في الشارح في زوجة المفقود ما نصه ولو نكحت وان متنا صرح بطلوعه عن المنافع في الواقع فاشبهه ما لو باع مال أبيه بظن حياته فبان ميتاً اه فهذا يقتضي ان القاعدة لا تخص بغير النكاح فانظر ما لخص سماه وانجواب ما قاله زى هناك من جبر من ان الفرق ان هنا سبباً ظاهراً فكان قويا في انقضاء العدة بخلاف زوجة المفقود ليس فيها سبب ظاهري حال عليه الفساد ومثله شرح م (قوله فان نكحت قبل زوالها الخ) راجع لقوله أو زابات بعدها (قوله بالاحتمال) متعلق بابطال شورى (قوله وكالثاني) أي النكاح الثاني (قوله حتى بالوطء) أي ان أمكن كونه منه وان أمكن كونه من الأول لا تقطاع الخ كما صرح بذلك م وقوله عنه أي الأول الواقع في كلام م وفعله سقط من كلام الشارح الآتي (قوله ولم تنكح) أي (الخ) أشار هذا الى ان قول المتن فان نكحت مقابل لهذا المقدّر فيؤخذ منه تقييد المتن (قوله ولو غارقه) مثل المفارقة الموت وقوله من امكان العلق اخذه الشارح من كلام المتن سابقاً فحذف من الثاني دلالة الاول (قوله بقرينة ما يأتي) أي قوله فان نكحت وهذا انقضاء عدها (قوله لحقه) وبان وجوب نفقة ما وسكتها واه أقرت بانقضاء العدة شرخ م و (قوله لان الحمل الخ) عليه لقوله لحقه (قوله فيما أطلقوه تساهل) أي حيث لم يفيدوا الاربع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا الاربعة من الفراق كان عليهم أن يقيدوا ويقولوا أربع سنين من انقراض اللحظة

ذكره في الزينة وأصلها (ولو غارقه) فراقاً بائناً أو رجياً (فولدت لا أربع سنين) فأقل من امكان العلق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثاني بقرينة ما يأتي (لحقه) الولد بخلاف ما لو ولدت لاكثر منها لان الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرى واعتباري للمدة في هذه من وقت امكان العلق قبل الفراق لان الفراق الذي عبر به أكثر الاصحاب هو ما عده الشيعان حيث قالوا فيما أطلقوه تساهل والفقهاء ما قاله أبو منصور والشيخي معتبر من عليهم من وقت امكان العلق قبل الفراق

والا لزاوت مدة الحمل على اربع سنين و مرادها بانها قويم انه اوضح مما قالوه والافعالوه صحيح ايضا بان يقال ليس مرادهم بالا ربع فيها الا ربع مع زمن الوطء (٤٠٩) والوضع التي هي مرادهم بانها اكثر مدة الحمل بل مرادهم

الاربع بدون زمن الوضع فلا يلزم الزيادة المذكورة وبهذا يصيب عبايرود من ذلك على نظيره في الوصية والعلاق (فان تكلمت بعد) ان قضاء (عدمها) فولدت لستة اشهر) ما كثر من امكان

العلق بعد العقد (لحق) الثاني) وان امكن كونه من الاول المر فيها اذا ازنات (ولو تكلمت) آخر (فيها) أي في عدتها (فاسدا) وجهها الثاني فولدت (لا مكان منه) دون الاول (لحقه) بان

ولدت له اكثر من اربع سنين من امكان العلق قبل الفراق ولستة اشهر ما كثر من وطئه نعم ان كان طلاق الاول رجعا فنه قولان في الشرحين والروضة بلا ترجيح احدهما

كذلك والثاني يعرض على القائف ونقله الملقني من نص الام وقال هو الذي ينبغي القسوى به (أو) لا مكان (من الاول) دون الثاني (لحقه) بان ولدت له اربع سنين فأقل مما مر وادون ستة اشهر من وطء الثاني وانقضت

عده بوضعه ثم تعدت فالتا لثاني كما يعلم من الفصل الآتي

وهي لحظة الوطء فتكمل بها الاربع اه (قوله والا) أي وان قلنا انها من الفراق لزاوت مدة الحمل على اربع سنين أي بلحظة يمكن فيها العلق قبل الفراق وهي المسماة بلحظة الوطء مع أنهم حصروا اكثر مدة الحمل في اربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فانهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله الاربع مع زمن الخ) أي الاربع كاملة مع هذا الزمن فيكون زائدا عليها (قوله التي هي) الظاهر انه صفة للاربع المحرومة بالباء فكان الاولى تقديمه (قوله بل مرادهم الاربع الخ) أي والاستثناء مرادهم وكانهم قالوا اربع سنين اللحظة وهذه اللحظة هي لحظة الوطء قبل الفراق فسوت عبايرود عباد المتن فغاية ما يلزم زيادة لحظة على الاربعة ناقصة وهذه الزيادة هي المشكلة للاربعة لا زائدة عليها بل يلزم على قول الاصحاب زيادة مدة الحمل على اربع سنين بل انما لم يوجب اربعة وهو المراد (قوله بدون زمن الوضع) أي ودون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فعلم ان مرادهم بقوله اربع سنين من الفراق اربعة منها زمن الوطء فتكون الاربعة ناقصة لحظة الوطء على كلامهم لانه محسوب منها دون زمن الوضع لانه واقع بعدها ح ل فالمااسب للشارح ان يبدل الوضع بالوطء لان الكلام فيه وعسارة زى قوله بدون زمن الوضع واما زمن الوطء فمعتبر من المدة اه قال ر والحاصل ان الاربع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم مادونها متى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر واهنا الغلبة الفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (قوله في الوصية) كان أو وصى بمثل هند وانفصل لاربع سنين ولم تكن فراشا فان حسبنا الاربع من امكان العلق قبل الوصية كانت اربعة كوامل وان قلنا انها من تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء فالصيغة هنا بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كان قال ان كنت حاملا فانت طالق فولدت لاربع سنين ولم يطرأ هازوجهاني هذه المدة فان قلنا انها من امكان العلق قبل الطلاق كانت اربعة كوامل وان قلنا انها من تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء (قوله لماس الخ) هو وقوله لان الفراش الثاني تأخره وأقوى ع ش (قوله فاسدا) أي في الواقع لافي ظن الواطئ والافوزان وعلمه الحد وعليها علمت أيضا قول على الجلال (قوله من امكان العلق) أي من الاول وقوله من وطئه أي الثاني (قوله احدهما كذلك) أي يلحق بالثاني وهو المعتقد قوله في حكمه ما مر وهو انه ان تحقه بالاول لحقه وانقضت عدتها بوضعه الخ (قوله انظر بلوغه وانسابه) فالمراد يتسبب

(أو) لا مكان (منها معرض على فائت) ١٠٣ يثبت وترتب عليه حكمه فان لحقه بأحدهما فحكمه ما مر فيه أو لحقه بها أو ناءا وعنها أو اشتبه عليه الأمر ولم يكن ثم فائت انظر بلوغه وانتسابه بنفسه وإن ولدت له زمن لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولدت له دون ستة اشهر من وطء الثاني ولا كثر من اربع سنين مما مر يلحق واحد منهما

وخرج بالفساد الصحيح وذلك في النكحة المذكورة إذا أمكن كون الولد من الزوجين لحق الثاني ولم تعرض على فائت  
وبنيادي وجعله الثاني مدلولها فان جهل التصريم وقرب (١٠٤) عهده بالاسلام كذلك والافهم وزان

﴿فصل﴾

في تدخّل عدتي امرأة لو  
(نرمها عدة شخص من جنس)  
واحد (كان) هو أو من  
قوله بأن (طلق ثم وطأ في عدة  
غير رجل) من اقراء أو أشهر  
ولم يقبل من وطئه عالما كان  
أوجاهل بأنها المطلقة أو بالتصريم  
وقرب عهده بالاسلام أو نشأ  
بعد عن الغطاء (لا عالما)  
بذلك (في بائن) لأن وطئه  
لهما نال احرمة لم (تدخلنا)  
أي عدة فالعلاق والوطء  
(تبتدي عدة) باقراء  
أو أشهر (من فراغ وطء)  
ويدخل فيه باقية عدة الطلاق  
والبقية واقعة عن الجهتين  
(وله رجعة) في (البقية)  
في الطلاق الرجعي دون ما بعدهما  
كما في الرجعة ومزمان  
في ادق (أو) من (حذين  
كحمل واقراء) كان طلقها  
حائلا ثم وطئها في اقراء  
وأحبها أو طلقها عاملا ثم  
وطئها قبل الوضع وهي عن  
تحريض (كذلك) أي فتدخّل  
بأن تدخّل الاقراء في الحمل  
في المثال لا اتحاد صاحبها  
والاقراء انما بعدتها إذا كانت  
مؤمنة بالدلالة على البراءة وقد

بعد البلوغ لم يجز عليه لم وازانه لم لم طبعه لواحدتهما شرح م ولا توقف العدة  
الى ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم يتدف عنهما  
اعتدت به عن أحدهما ثم تمتد الاخر بشلثة اقراء بعده والافان اشق عنهما  
اعتدت لكل بلائذ اقراءه وتقدم عدة الاول قبل على الجلال فلو لحقه القائف بعد  
انتسابه بغير من انتسب اليه كان الموعول عليه الحاق القائف لان الحاقه كالحكم  
أو كالبينة ح ل (قوله بالفساد الصحيح) أي فيما اذا كبح في العدة صحها ح ل (قوله  
وقرب عهده) ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله كذلك) أي اولادته لا مكان  
من الثاني دون الاول لحقه ولا مكان من الاول دون الثاني لحقه أو لا مكان منهما عرض  
على فائت ﴿فصل في تدخّل عدتي امرأة﴾ \* أي ابنا أو ابنا لا ح ل قوله  
أو من شخصين (قوله عدة شخص الخ) الحاصل ان العدتين اما ان يكونا لشخص  
أو شخصين وعلى كل اما ان يكونا من جنس أو جنسين (قوله في عدة غير رجل الخ)  
بأن كانت باقراء أو أشهر وعلى كل اما ان يكون الطلاق بانا أو رجعيًا وعلى كل اما  
أن يكون عالما بالتصريم أو جاهلا فالصور ثمانية (قوله ولم يقبل من وطئه) حتى يفتق  
كون العدتين من جنس واحد ح ل (قوله أو بالتصريم) أي تحريم وطء المعتدة وقوله  
وقرب عهده بالاسلام الخ ظاهره في البائن دون الرجعية (قوله لا عالما بذلك)  
أي بالتصريم أو جاهلا به غير مدور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطئه  
وطء شبهة ح ل وان كان عالما شبهة خلاف أي حنيفة القائل بأن الوطء  
يحصل به الرجعة (قوله تدخّلنا) أي دخلت بقية الأولى في اثنتي كآبائي  
فالماعلة ليست على بابها (قوله من فراغ وطء) وهو اخرج المحشفة ح ل (قوله)  
والبقية الأولى التفريع ح ل وصريح كلامه ان البقية موجودة حتى يصح  
وتوقعها عن الجهتين مع ان الواقع عن الجهتين انما هو أول الثمانية الذي هو قدر  
البقية ومبارته في الرجعة فالقراء الاول واقع عن العدتين (قوله كما في الرجعة)  
فلو راجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة لرجوعها للزوجة ح ل (قوله  
وهي عن تحريض) قيد بذلك لتكون من ذوات الاقراء المثل بها والاذوات الأشهر  
كذلك قل على المحل (قوله فكذلك) قيد يقال هلاجهما مع ما قبله وجعل قوله  
تدخلنا راجعا اليهما لما فيه من الاختصار وأوجب بأنه انما فصلها لقوله في الأولى  
ولم رجعة الخ وفي الثانية تنقصان الخ (قوله في المحل) معنى دخول الاقراء  
في المحل مع انها غير معتبرة مع وجود المحل غير محمل الزنا انما لا تستأنف بعد وضع  
المحل كما في ع ش (قوله وقد بسطت الخ) والعمدة منه ما ذكره الشارح هنا

خلافا

انني ذلك هنا لعلم باشتغال الرحم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتنقصان  
بوضعه) وهو واقع عن الجهتين

(ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (أو لزوما عدا) شخصين كان كاذب في عدة زوج (أو) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة) كتحكاح ناسدا وكانت زوجة معدة عن شبهة فطلعت (ولا تدخل) لعدة المستحقة بل تعدل لكل منهما عدة كاملة (٤١١) (وقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لان عدته لا تقبل

الآخرين كان من المطاوع ثم وطئت بشبهة فطلعت عدة الحمل فوطئه ثم قدر للشبهة بالاقراء فان لم يكن حمل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وان سبق وطء الشبهة الطلاق فتوتها باستنادها الى عقد حاش (وله) رجعة فيها) سواء كان ثم حمل أم لا لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة وتلزم رجوعها حينئذ عن عدته بكونها فراشا لوطئ (و) لرجعة (قبلها) أي قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حمل من وطء الشبهة وان راجع في النفاس لان عدته لم تنقض وخرج بالرجعة الجديد فلا يعود في عدة غيره لانه ابتداء نكاح والرجعية شبهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فيما إذا كان ثم حمل أو سبق الشبهة ثم زاد في (فان راجع) فيها (ولا حمل) انقطعت وشرعت في الأخرى) أي في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان انعكس

خلافه في حال ما انقضت العدة بالاقراء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في البهجة واعتمد الاستدلال بحري عليه المحلل المحلى اهـ ح ل (قوله من الوطء) أي واقع بعد الطلاق وقوله أم لا أي أو كان واقعا قبل الطلاق أي حال الرجعية ح ل (قوله فان لم يكن حمل الخ) فان لم يكن حمل ولا طلاق قدم عدة الأول فالأول الا اذا كان الأول نكاحا فاسد او وطئت فيه فانها تعدل الثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما ح ل (قوله ثم تعدل للشبهة) أي بدفعه زمن النفاس أي عدة كاملة (قوله وان سبق وطء الشبهة الخ) فاذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فانها تستأنف عدة الطلاق ثم تبني على القرء من السابقين الذين لعدة وطء الشبهة وكذا يقال في ما بعده شيئا (قوله لكن لا يراجع وقت وطء الشبهة) بل ولا بعده مادامت العاشرة موجودة بحيث يمكن منها حتى يفرق بينهما لان الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي شرح م ر لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة سواء كانت الشبهة بعقد أو غيره لا يراجع في حال بقاء فراش واطئها بأن يفرق بينهما وافية عدم العود اليها كاتفرق اهـ وفي هذا الاستدراك نظر لانه يقتضي ان زمن وطء الشبهة والمدة شرة محسوب من عدة الطلاق ولكنه لا يراجع فيه وليس كذلك لانها لا بد تقرب القاضى ولو بعد سنين تبني على ماضى من عدة الطلاق ثم تتأنف عدة الشبهة حيث لا حمل ولا يحسب زمن العاشرة من المدة كما يدل عليه قول الشارح نظرها عن عدته أي الطلاق (قوله لان عدته) أي الطلاق لم تنقض لعدم وجودها أي ان كان وطء الشبهة عقب الطلاق فهي سالية تصدق بنفي الموضوع تدبر ويمكن حمل كلامه على ما إذا تأخر وطء الشبهة عن الطلاق (قوله باستدامة النكاح) أي السكامل والافهى استداعه قوله ولا يتمتع بها) يؤخذ منه حرمة نظرها اليها ولو بلا شهوة والمخوفة ما شرح م ر وقال ع ش هذا يخالف ما مره قبيل الخطبة من جواز النظر لمساءة ما بين السرة والركبة من المعدة عن الشبهة اهـ ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارته ولا يلزم منه اعتياده فليراجع على انه قد يمنع اخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا يعد تمتعا (قوله حتى تقضيها) أي الأخرى (قوله منه) أي من الزوج بأن وطئت بشبهة ثم أحبلها الزوج ثم طلقها رجعيًا وراجعها قاله انقطع العدة أيضا) أي من حين الرجعة ونفيه ان حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق فلا فائدة

ذلك (ولا يتمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة فان كان ثم حمل منه انقطع العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها الى مضيه لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حامل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كاملها

في التقييد بقوله ولا حل حيث لا ان يقال ان في المفهوم لا حل قوله بعد واعتدت  
 للشبهة (فصل في حكم معاشره المفارق المعتبرة) \* (قوله لو عاش مفارق)  
 أي المعاشره المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وإن لم تتصل كالمفارقة لادون النصار  
 انتهى في وفي قل على الجلال والمراد بالمعاشره ان يدوم على حالته التي كان  
 معها قبل الطلاق من النوم معها بالادون أو بالخلوة بها كذلك وغير ذلك  
 اه (قوله وأغيره) كخلوة (قوله لم تنقض عدتها) وإن طال الزمن جدا كعشر  
 سنين اه ع ش فاذا زالت المعاشره بأن نوى انه لا يعود اليها كملت على ماضى  
 قبل المعاشره وهذا يغيدان المعاشره لا تنقطع بالابنية والظاهر انه لو عاد للمعاشره  
 كانت معاشره جديدة ح ل فإن لم يرض زمن بلا معاشره بان استمرت المعاشره  
 من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوال المعاشره وعليه يجعل كلام  
 ح ل في القوله الابنية فلا منافاة تدبر (قوله كالمفارق في الرجعية) أي كمعاشره  
 المفارق أي فينبط لها جميع أحكام الرجعية المعاشره (قوله احتياطاً) أي  
 وتقليلاً عليه لتقصيره وهذا هو المقتضى به حيث أنه في كالبائن بعد مضي عدتها  
 الأصلية إلا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار  
 ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها لأنها كالبائن بالنسبة لعدم جوار رجعتها  
 ع ش وكالرجعية في حقوق الطلاق وفي أنها يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها  
 كما رجحه البلقي في النفقة وأفتى بجميها الولد رجحه الله شرح م ر والخاص  
 أنها كالرجعية في سنة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي أنه  
 لا يحد بوطئها وليس له تزوج نحواً ختها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها  
 أي حال المعاشره ولها حكم البائن في تسعة أحكام في أنه لا يصح رجعتها  
 ولا توارث بينهما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة ولا يصح  
 خلعهما يعني أنه إذا انعكس الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم  
 ليس لسا المرأة بطلان الطلاق ولا يصح خلعهما إلا هذه وإذا مات عنها انتقل  
 لعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح م ر و قل على الجلال وع ش (قوله إلى انقضاء  
 عدة) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشره ولا رجعة له في هذه العدة  
 لأن حقوق الطلاق لا تخلط عليه ح ل وبعبارة ع ش وصورة ما تنقضي به  
 عدتها ان تترك معاشرتها أو ضي بعد ذلك ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر إن لم يسبق  
 من عدتها شيء قبل المعاشره والابتن على ماضى ع ش (قوله لذلك) أي  
 احتياطاً (قوله ولو تكلع عدة) أي من غيره بقرينة قوله بظن محتمل وأما لو تكلع عدة

(فصل في حكم معاشره  
 المفارق المعتبرة) (عاشر مفارق)  
 بوط وأغيره (رجعية في عدة  
 أقراء أو أشهر لم تنقض) عدتها  
 بخلاف البائن لقيام شبهة  
 الفراق في الرجعية دون  
 البائن نعم أن عاشرها بوط  
 شبهة فكالرجعية أما غير  
 المفارق فإن كان سداً فهو  
 في أمته كالمفارق في الرجعية  
 أو غير ذلك كالمفارق في البائن  
 ونخرج ما ذكره عدة الحمل  
 فتقضى بوضعه مطلقاً ولا  
 رجعة بعدهما) أي بعد الأقراء  
 والأشهر وإن لم تنقض بهما  
 العدة احتياطاً وفيه كلام  
 ذكرته مع جوابه في شرح  
 الروض وغيره (ويلاحظ طلاق  
 إلى انقضاء عدة) لذلك (ولو  
 تكلع عدة)

فسيأتي (قوله اقطعها) معنى اقطاعها الزمن الفراق قبل التفريق بينهما  
لا يحبس من العدة (قوله بوطئ) أي فلا بد من وطئه العدة وحينئذ يفرق  
بينهما وإذا فرق فصل أراك حامل من وطئه الشبهة اعتدت به وبعد الوضع تكمل  
العدة الاولى والا فكل العدة الاولى وتشرع في الثانية (قوله ولو راجع حال الخ)  
فلو طلق من غير مراجعة بنت على ما مضى ح ل (قوله لعودها بالرجعة الخ)  
أي فكان الطلاق منه فيما إذا لم يطلأ طلاقاً بعد وطئها والمطلقة بعد الوطء تعتد  
بمخلاف ما سيأتي في تجديد العقد مع عدم الوطء لأن العقد انشأ نكاحاً جدياً وقد  
طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي قبل الطلاق  
وهذا علم من قوله ولو راجع لأنه لا راجع إلا أن كانت مدخولاً بها (قوله لا طلاق  
الآية) وهي وأولات الأيمان الخ (قوله ولو نكح بعدته) أي البائن وهو جائز  
لأنه شخص نكاح العتدة منه (قوله البقية) أي على تقدير بقائها أو الانبجاء  
وطئه لها انتقضت العدة بالحكمة ولو لم يبق لها بقية أصلاً م بالحق فالاولى حذف  
قول المصنف ودخل فيها البقية (قوله وأكملتها) أي عدة الطلاق الاول  
(نص) في عدة الوفاة وفي المفقود والاحداد \* (قوله ولو رجعية)  
بأن مات بعد طلاقها طلاقاً خارجياً فانتقل لعدة الوفاة تسقط بقية عدة الطلاق  
وتحذف وتسقط مؤنتها ولو جاملها وهذا بخلاف البائن الحامل فلا تنتقل ولا يحبس عليها  
الاحداد وتسقط نفقتها وان صارت الزوج معسراً بالموت لأنه دوام ما غفر فيه  
ما لا يتغير في غيره وهو المعتمد في شرح م ر (قوله أربعة أشهر وعذرة) لأن  
بالأربعة أشهر يترك الحمل لأنه وقت تنقيح الروح فيه وزيدت العشرة استظهاراً  
وذلك يستدعي ظهور رجل أن كان وهذه محكمة لا يلزم أطرافها ح ل تخلفها  
فيما إذا مات الزوج قبل وطئها أو كان صغيراً قال م ر أولان النساء لا يبرن  
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر اه (فرع) لو قال انت طالق قبل موتي بأربعة  
أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارت لها  
وان كان الطلاق رجعيًا ويؤخذ مما يأتي أنه لا عدة اد عليها أيضاً ولا يمنع  
منه شترتها ولا من وطئها حال حياتها كالمزول على الجلال (قوله من الأيام) فسر  
الشرة في المتن بالأيام وفي الآية باليسار جراً على الانصاع عند حذف المعدود وهو  
أنه يثري في العدد إذا كان المعدود مذكراً ويرد منها إذا كان مؤنثاً كما إذا كان  
المعدود مذكراً فأنه يقع توقف ح ل (قوله والذين يتوفون) أي وفوجات الذين  
يتوفون ليناسب قوله ليربصن فإن الربص للزوجة ل الشورى يقال توفي فلان

بطلن عدة ووطئ (انتقضت) عتتها (بوطئ) لمحصل  
الفراق به بخلاف ما إذا لم  
يطأ وان عاشت بالانقضاء الفراق  
(ولو راجع حالاً أو حاملاً  
فوضعت ثم طلقها استأنفت)  
عدة (وان لم يطلأ) لعودها  
بالرجعة إلى النكاح الذي  
وطئت فيه ولو طلقها قبل  
الوضع انقضت عتتها به  
وان وطئ لا طلاق الآية  
(ولو نكح بعدته ثم وطئ ثم  
طلق استأنفت) عدة لأجل  
الوطء (ودخل فيها البقية)  
من العدة السابقة لأنها  
واحدة ولو طلق قبل الوطء  
بنت على ما سبق من العدة  
وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق  
لأنه في نكاح جدي بطلقها  
فيه قبل الوطء فلا يتعلق به  
عدة بخلاف ما ذكر في الرجعية  
(فصل) في عدة الوفاة وفي  
المفقود والاحداد (تجب  
وفاة زوج عدة وهي) أي  
عدة الوفاة (لمرأة حائل أو حامل  
من غير كربة صبي) أو مسوخ  
ولو رجعية أولها نوطاً أربعة  
أشهر وعشرة من الأيام  
(بديالها) قال تعالى  
والذين يتوفون منكم ويذرون  
أزواجاً يرصن بآنفهن أربعة أشهر وعشراً



وفى اذامات فن قال توفى معناه قبض وأخذ ومن قال توفى معناه توفى أحدهما  
استوفى عمره واستكمل عليه وقراءة على رضى الله عنه وتوفى بفتح الياء اه (قوله أى  
عشر ليل) وقدر العشر بذلك لئلا يظن أنها ولا لها غير الشهر والأيام وأشار بقوله بأيامها  
الى دفع اهتمام اخراج اليوم العاشر من الامة برماوى (قوله من ذكر) أى من زوجة  
الصبي والمسوح مع ش فن يائية لا لانه دية وقال بعضهم قوله من ذكر أى من غير  
الزوج فتدبر من للتعبية على هذا اه (قوله بالاهلية) مالم يات انشاء شهر  
ورق بقی منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة بالاهلية وتكمل من الرابع اربعين  
يوما ولوجها بالاهلية خمسة أيام فشرح م ز وأما لبق منه عشرة فقط  
فتدبر أربعة أهلية بعدها ولوناق من ع ش (قوله نفسها) وهو شهران وخمسة أيام  
لياليم او بحث الزركشى وغيره ان قياس ما رانه لوطها وزوجته الحرمة لزمها أربعة  
أشهر وعشرة أيام ورد بان عدة الوفاة لاتتوقف على وطء فلم يؤثر فيها الظن وبه  
يفرق بين هذا وبين ما راه جبر وصوب بعضهم كلام الزركشى فقال لو كان له  
زوجتان حر وأمة فوطء زوجته الامة على ظن انها زوجته الحرمة واستمر نطفه  
الى موته فتعد عدة الاحرار ومثله ما لو غر بجزيتها اذ الظن كما نقلها من الاقل الى  
الاكثر فى الحياة فكذلك الموت وبذلك سقط القول بأنه يزاد بان عدة الوفاة  
لاتتوقف على وطء فلم يؤثر فيها الظن عنده اه م ر فى شرحه (قوله أو مسلولاً) أى  
خصبناه وقولهم الخصبة ابني الماء واليسرى للشعر اه به باعتبار الغالب والافتقار  
وجد من له اليسرى فقط وله ماء كبير وشعر كثير شرح م ر (قوله فهو مقيد  
للآية) فان قلت لا حاجة الى هذا مع قوله أولاً ولا آية محمولة على الغالب من الحوائث  
الحائث قلت يمكن انه إشارة الى توجيهه آخر الآية لا يمكن برده عليه ان الآية  
من قبيل العام لا المطلق فكان الاولى ان يقول فهو مخصص للآية السابقة الا هم  
الان يقال ان هذا مبنى على ان الموصول فى مثل هذا لا يعود له ش والاولى  
الجواب بان الضايف المتقدر فى الآية وهو زوجات لا يعود له بل هو مطلق (قوله  
قد يصل) أى مع علمه بنزول الماء كما فى شرح م ر (قوله وقد يسالغ الخ) قد يقال  
ان هذا سأل فى المسح بالمساحقة اذ لا تكرار له فى الماء وانما هو طريقه  
كالقبضة وشيدى على م ر (قوله ولو بطاً واحدة منها) حاصله امان ان يكون  
وطئهما أو وطئ واحداهما أو بطاً واحدة منها وعلى كل امان ان يكون الطلاق  
بائناً أو رجعياً فالخامس ستة وعلى كل امان ان تعد بالاراء وبالشهر أو احداهما  
بالاقرء والاخرى بالشهر فتضرب ثلاثة فى ستة بثانية عشر والذى يؤخذ

أى عشر ليل بأيامها وسواء  
المتغيرة وفوات الاقرء وغيرهما  
والآية محمولة على الغالب  
من الحوائث الحائث والخفى  
من الحوائث من ذكر  
فتعتبر بالاشهر وبالاهلية ما أمكن  
ويكمل المنكح بالعدد كمنظائره  
(ولغيرها) ولو بمعضة  
(كذلك) أى ما دأروا مل  
نذكر (نصفها) وهو شهران  
وخمسة أيام بلياليها وفى  
فى الانكسار ما روت ويرى  
بغيره وبغيرها مع من تعبده  
ما ذكره (ولحامل منه)  
أى من الزوج حرمة كانت  
أو غيرهما (ولو بجربوا) بقی  
انشاء (أو مسلولاً) بقی ذكره  
(وضعه) أى الحمل لقوله تعالى  
وأولات الاحمال أجلهن  
ان يضمنن لهن فهو مقيد  
للآية السابقة وفارق  
المحبوب والمسلول الممسوح  
بان المحبوب بقی فيه أوعية  
التي وقد يصل الى الفرج  
بغيره بالاج والمسلول بقی ذكره  
وقد يسالغ فى الايلاج فيلن  
ترك ما رقى بخلاف المسح  
(ولو طلق احدي امرأتيه)  
معينة عنده أو مبهمة (ومات  
قبل بيان للمعينة) أو تعين  
للمهية قوله بطاً واحدة منهما

من الشارح تسعة لانه امان لا يطاق واحدة منها أو يطاق واحدة أو يطاقها وعلى كل  
 من الاخيرين اما ان تكون العدة بالاشهر أو الاقراء وعلى كل امان يكون الطلاق  
 رجعي أو باتنا فالجميع ثمانية تضم للاولى واستثنى منها صورة بنه قوله لا في بائن  
 والمستثنى منه محذوف بالتقدير باعتدال الوفاة في جميع الصور ولا في بائن الخ وقوله  
 ولم يطقا مفهوما قوله بعد فتعتمدن وطئت وقوله وهي ذات أشهر طاعة مع قوله وهما  
 ذواتا أشهر مطلقا مفهوما قوله وهي ذات اقراء وقوله أو ذات اقراء في طلاق رجعي  
 مع قوله أو ذواتا اقراء في رجعي مفهوما قوله لا في بائن المستثنى مما تقدم وهذا المستثنى  
 مقدم بقوله ثلاثة بائن ووطئت وذات اقراء وفيه صورتان اشارة اليهما بقوله ووطئها  
 أو احدهما والمستثنى منه في سبع صور لان الاطلاق في الموضوعين فيه صورتان  
 وقوله في طلاق رجعي أي لان الرجعية تنتقل بعد عدة الوفاة (قوله وهي ذات أشهر  
 مطلقا) أي في طلاق رجعي أو بائن لان الاشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة  
 أحوط سواء انتقلت لعدة الوفاة كما في الرجعية أو لا كما في البائن وقوله وذات  
 اقراء الخ أي لانها حينئذ تنتقل الى عدة الوفاة (قوله بقرينة ما يأتي) أي في قوله  
 لا في طلاق بائن الخ (قوله ان لا يلزمها عدة) أي لعدم وطئها بقوله في الاولى وهي  
 ولم يطقا واحدة منهما أي لان المطلقة الغير المدخول بها لعدة عليها سم (قوله  
 وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لانها اذا مات زوجها  
 في اثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقها هذا الاحتمال أعني  
 ان يلزمها عدة الطلاق ويمكن ان يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية  
 سم ويحتمل ان يصور بما اذا انقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله لا كتر الخ)  
 ولومضت جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة لان كلاهما  
 انه متوفى عنهما وانها مطلقة منقضية العدة اه سم ع ش على م د (قوله منها)  
 حال من عدة الوفاة أي حال كونها مبتدئة منها (قوله وعدة اقراء من طلاق) هذا  
 ان لم يرض قبل موت الزوج بعض الاقراء ولو مضى قبل موته قرآن مثلاً اعتدت  
 بالاكثر من الباقي وعدة الوفاة لا من عدة الوفاة وثلاثة اقراء في حيا بعد الموت  
 وان كان هو القياس ح ل ومثل في م د (قوله وتعد غير الوفاة) انظر لم اعاده  
 مع انه علم من كلام المتن وأجيب بأنه ذكر لانه مقابل قوله من وطئت وقوله لما تقرر  
 وهو قوله الاحتياط في الجميع (قوله ووجه اعتبار الخ) جواب عما أورد به المقلد من  
 ان حسم بانها من الطلاق مبني على ضعف والمتمم انها تحسب من التعيين فاجاب  
 الشارح بأن حسم بانها من التعيين ان يسر والافحسب من الطلاق باتفاق شيفنا

أو وطئ واحدة وهي ذات  
 أشهر مطلقاً وذات اقراء في  
 طلاق رجعي أو وطئها وهما  
 ذواتا أشهر مطلقاً وذواتا  
 اقراء في رجعي بقرينة ما يأتي  
 (اعتدنا الوفاة) وان احتمل  
 أن لا يلزمها عدة في الاولى  
 وان يلزمها عدة الطلاق  
 في غيرها التي هي اقل من  
 عدة الوفاة في ذات الاشهر  
 وفي ذات الاقراء سواء على  
 الغالب من أن كل شهر  
 لا يخرج عن حيض وطهر  
 للاحتياط في الجميع (لا في)  
 طلاق (بائن) ووطئها  
 أو احدهما (فتعتمدن وطئت  
 وهي ذات اقراء بالاكثر من  
 عدة وفاة منها) أي من وفاة  
 (وعدة) (اقراء من طلاق)  
 لذلك وتعتمد غير الوفاة لما تقرر  
 وذكركم وطء احدهما  
 في الجميع من زيادتي ووجه  
 اعتبار الاكثر من الطلاق  
 في المجهمة مع ان عدتها انما تعتبر  
 من التعيين أنه لما ليس من  
 التعيين اعتبر بالسبب وهو  
 الطلاق

(قوله والمفقود) وكذا المفقود لا ينكح زوجها أو اختها ولا أوصياءها واحتى بقيت موتها بامر ولو آخرها عذلت بموت زوجها أو فرقة ما زلت بائنا من تزوج وكذا لو أخبره بموت زوجته ما زلت بائنا من نكاح أو اختها أو أربع سواها سم وعبارة شرح م ونم لو أخبره ما عدل ولو عدل رواية بأحدهما حل بائنا من نكح غيره قاله القفال والقياس أنها لا تقر عليه طاعة أو يقاس بذلك فقد الزوجية بالنسبة للنكاح نحو اختها أو نساءه سواها (قوله بحجة فيه) أي الصلاق أي بحجة مقبولة فيه بحيث ثبت بها وهي رجلان كما يأتي في الشهادات (قوله فلو حكم بنكاحها الخ) أي حكم بذلك ما حكم براءه كالخفي تقض حكمه ومحل قوله حكم النكاح مرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الحلي كما هو مبسوط في محله والمقيس عليه هنا هو قيمة ماله وعنت أم ولده (قوله الحلي) وهو ما قطع فيه تنقي تأثير الفارق بقياس إحقاق مال المتيقن على أكله (قوله إذا يجوز الخ) لأن النكاح أولى من المال في المراجعة حيث يحاط له أكثر فوله ان يكون حيا في ماله أي الذي هو أدون من النكاح في الاحتياط وفيه إشارة للرّد على الحنفية ع ش حيث جعلوه حيا في عدم قيمة ماله وميتا في حوازن نكاح زوجته (قوله مع النكاح) ولا يشكل بما تقدم في المراجعة حيث لا يصح النكاح وان تبين أن لأجل مع أن الحاصل في كل شك لأن الشك ثم لسبب ظاهرا فاعل لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى حل (قوله ويجب إحداد) وتركه كبيرة ع ش (قوله على ممتدة وفاة) وان شاركها غيرها بأن أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها وقتنا فتعبد بالوضع عنهم أي عن عدة الوفاة وشبهة وهو الرجوع أي لأن ما لو احدثت وفات وهي في عدة شبهة لغیرها كانت حاملها لم يجب عليها إحداد قبل الوضع وهذه واردة على قول بعضهم يجب إحداد على المتوفى عنها زوجها حل وعبارة م ر وعدل عن قول غيره المتوفى عنها الشمل حاملها من شبهة حالة الموت فلا يلزمها إحداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه بالحرف وقوله ليشمل الأولى لثلاث شمل (قوله أي يجب) لأن ما جاز بعد امتناع وجب غالباً م ر (قوله جرى على الغالب) أولانه أبى على الامتناع لشرح م ر (قوله عن لها) (قوله يلزمها الإحداد) بمعنى أنانزلهما ولا فهو يلزم غيرهما لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب في الآخرة بناء على الأصح من مخاطبة الكفار برفع الشريعة رشدي (قوله ولو رجعية) معتمد (قوله ولا يجب) أي مع علمه لأجل التمهيل الذي بعده والرّد على القائل بوجوبه عليها كالتوفى عنها قال م ر وفرق الأول بأنها محققة

وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر أو غيره (لا ينكح زوجته حتى ثبت موته عامر) في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعتد) كما يحكم بموته في قيمة ماله وعنت أم ولده حتى ثبت ولان النكاح ثابت بيقين فلا نزل الا يبين وقبيري بما ذكره أولى من تعبيره بما ذكره (قوله حكم بنكاحها قبل نبوته) نقض الحكم لخالفه القياس الحلي إذا يجوز أن يكون حيا في ماله وميتا في ق زوجته (ولو نكحت) قبل نبوته (وبان ميتا) قبل نكاحها بتقدير العدة (مع) النكاح فأنشبه عن المانع في الواقع فأنشبه ما لو باع مال أبيه يفتن حياته فبان ميتا (ويجب إحداد على ممتدة وفاة) ناير أصح من لا يحل لامرأة تؤمس بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا أي فانه يحل لها الإحداد عليه أي يجب الإجماع على إحداده والتقييد بإيمان المرأة جرى على الغالب لأن غيره ممن له أمان يلزمها الإحداد وعلى هي مغيرة ويجوز منه ما

فهى مجفوفة به أو بفتح الفصح منها أو لمضى فيها فلا يلىق بها فيها إيجاب الأحاد بخلاف النوى عنها زوجها وكسره  
 فى الرجعية من زيادى وهو ما نله (١٧) فى الرضة كاصلها عن أبي نورة عن الشافعى ثم نقل عن بعض الأصحاب

ان الاول لهما ان تزين بما يدعو  
 الزوج الى رجعتها (وهو)  
 أى الاحداد من أحد ويقال  
 فيه المحداد من حد لغة المنع  
 واصطلاحاً (ترك أبس  
 مصوغ) بما يقصد (زينة  
 ولو) صبغ (قبل نسجه  
 أو تخمين) نظير المصوغين عن  
 أم عطية كذا انتهى أن المحد  
 على ميت فوق ثلاث الاعلى  
 زوج أربعة أشهر وعشرون  
 تكفل وان نطيل وان نلبس  
 فواصبوه بخلاف غير المصوغ  
 ككتمان وأبريسم لم تحدث  
 فيه زينة كنقش وبخلاف  
 المصوغ لانه قبل المصيبة  
 أو احتمال وسخ كالأسود  
 والكحل لانتقاء الزينة  
 فيه وان تردد المصوغ بين  
 الزينة وغيرها كالأخضر  
 والأزرق فان كان براقاصاف  
 اللون حرم والأفلا (و) ترك  
 (تحل بحب) يقتل به كالأز  
 (ومصوغ) من ذهب أو فضة  
 أو غيرها كحاس ان موه  
 بهما أو كانت المرأة ممن قتلى

بالفراق الخ ففرض اشخاص بقوله لانها ان فورقت الخ ابداء فارق فى القياس الذى  
 استداله الضعيف (قوله مجفوفة) أى مهمومة متروكة بسبب الطلاق ونفسها  
 قائمة منه فلا تحزن عليه (قوله ان الاول لهما ان تزين الخ) حل على ما اذا كانت  
 ترجو رجعه بالتزین ولا توهم انه لفرحها بطلاقه بحر (قوله لغة المنع) لان المحدة  
 تمنع نفسها من الطيب والزينة حل (قوله بما) أى يصبغ بقصد لزينة انما قدر  
 هذا فى المتن لانه يؤهم انه انما يمنع علمه بالسبب المصوغ بقصد الزينة لا ما صبغ  
 لا بقصد الزينة وان كان المصوغ فى نفسه زينة فأشار بهذا التقدير الى امتناع  
 جميع ما مر شأنه ان يقصد الزينة وان لم يقصد صبغة خصص زينة وشدهى (قوله  
 ولو قبل نسجه الخ) الفاية الاولى الرد والثانية للتعميم كما يفهم من أصله (قوله على  
 ميت) أى لأجله (قوله لا على زينة) أى فلا تنهى ان تحده عليه أربعة أشهر بل تؤمر  
 بذلك وأربعة موعول لفعل محذوف وقوله وان تكفل أى وتنهى ان تكفل الخ فهو  
 مع موعول لفعل مقدره محذوف على فعل مأخوذ من الامة بناء شيطانى زنى ولا يصح  
 عطفه على ان تحده لانه بصير المعنى وكما انتهى ان تكفل الخ مع ان التمسى انما هو عن  
 ترك الاستكمال لان العرض ان الاحداد التمسى عنه كان على غير الزوج ثم يصح  
 عطفه عليه ان قدره ضاى أى وعن ترك الاستكمال الخ ويحل وجوب الاحداد عليها  
 فى المدة المذكورة ان لم تكن حاملا منه والاوجب عليها الاحداد الى وضعه سواء تراضى  
 وضعه عن موته عدة كثيرة بلغت أكثر الحمل أو لا (قوله ككتمان) بفتح الكاف  
 وكدهما قل على الجلال (قوله وأبريسم) وهو المحرر الأبيض اه حل وهذا خرج  
 بالمصوغ وهذا واضح عند قوم لا يترنون بذلك (قوله ومصوغ) الواو فيه بمعنى أو  
 ع (قوله ممن يقتل به) أى بالنحاس غير الموه حل (قوله نارا) راجع للقتل كما  
 يدل له كلامه فى المفهوم ومقتضاه ان ليس المصوغ يمنع ليلا ونهارا وانظر ما الفرق  
 ثم رأيت فى شرح درماته وفارق حرمة اللبس والتطيل ليلا نهارا بما يحرم كان النسوة  
 غالباً ولا كذاك الحدى اه وفى قل على الجلال قوله وليس مصوغ أى ولو له لا  
 ومستورا بغيره (قوله عاصم) أى فى قوله ان تزدهما وكانت المرأة ممن يقتل به ع (ع  
 أى عاريز عن التوبة والتزین هما (قوله فجائز) بلام كراهة لحاجة كالمخوف  
 عليه (قوله وترك تطيب) أى بما يحرم على المحرم ابتداء أو دوا قبلها نزع الثوب

به (نهارا) تكفل وسوا رخصت نأبر ١٠٥ يحث أى داود وغيره باسناد حسن النوى عنها اتلنيس  
 المة فمن الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تكفل والمشقة المصوغة بلشق بكسر الميم وهو المقرة بقضها  
 ويقال لمن أحمر يشمها وخرج بالتلى بما ذكره التلى بغيره كحاس ورواى عامر بن عامر وباتنار وهو من زيادى  
 التلى بما ذكره ليلا فجائز بلام كراهة

الحاجة ومعهما نزعاجة (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولو غير محرم فحرام عليه الساقى وا ذنى استعملها عند الظهر من الخيض أو النفاس قليلا من قسطا أو أطفا وهما نوعان من الغزور كما ورد به الحديث في مسلم وظاهرهما أن احتاجت إلى تطيب جار كالأكل والوضوء صرح الإمام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيته لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من الزيادة (و) ترك (٤١٨) (١) كحل الكحل زينة) كما قد ولو كانت سوداء، وكحل

المطيب إذا طرأت العدة ح ل بخلاف المحرم فإنه لا يحرم عليه استدائه لأنه ما مور بالطيب قبل الإحرام (قوله ولو غير محرم) بأن لا يكون كحل زينة كالنوتا والششم فأنما ما غير محرم من قبل وضع المطيب فيهما (قوله من قسطا) بضم القاف وكسرهما مصباح (قوله أو أطفا) ضرب من العطر على شكل أطفا لا الإنسان قسطا لى على البخارى (قوله من الغزور) يقع الباء مصباح (قوله جاز) وعند زوال الحجاب يتجيب عليها إزالة ذلك فوراح ل (قوله وترك كحل) ولولم يعبأ بآقية الحدة قسم على همر ع ش (قوله وكحل أصفر) وهو الصبر كافي شرح م ر وفي المختار الصبر الدواء المر (قوله الاحتاجة) أى مبيحة لتيمح ل و زى قال البرماوى وفيه بعدد الوجه الاكتفاء بما لا يتعمل عادة (قوله دخل على أم سلمة) أى زوجته صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل: كحاحها وتسلك هذا الحديث ونحوه من قال يحرا زلف الوجه من الاحنية حب لا شهوة ولا خوف فتنة وأوجب بجواز نه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الروية بل وقعت اتفاقا وأنه لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه ع ش على م ر (قوله والصبر) وهو الكحل الأصفر كافي شرح م ر (قوله مطلقا) أى لا نواها للحاجة أولا (قوله اذ لا زينة فيه) هذه شبهة مصادرة لأنه صير المعنى يحرم كحل غير الزينة اذ لا زينة فيه (قوله حمة الملح) واشتهر عند العامة بحسن يوسف (قوله ما ظهر) أى عند المهمة (قوله بغو حناء) بكسر الهمزة وقراءة بالمد جمع واحد حناء بالمد أيضا قل على خ ط وقال البرماوى واحد حناء كعنه سميت بذلك لأنها حنت لدم حين أصاب الخطئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورقا يستتر به طارعه الأوراق الحما (قوله كورس) هونبت أصفر يصبغ به في اليمن (قوله وتصفيف طرتها) أى تسوية تصفيتها (قوله وتصغيره) التصغير بصاد مهملة وفاء جعل الشيء أصغر ويحتمل أن يكون بالعين المجبة أى يجعل صغيرا بأن يقل شعره ولعل الشافى أقرب ع ش (قوله وحل تجميل فراش) أى تجميل

أصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن فمما طيب فحرام عافية الساقى (الاحتاجة) كمر (قوله كحل به) (البل) ونحوه نهارا ويجوز للضرورة نهارا وذلك غير أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبى سلمة وقد جعلت على عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وأمسعيه بالنهار الصبر يفتح لصاد وكسرهما مع سكان الباء ويفتح لصاد وكسر الباء ونخرج بكحل الزينة غيره كالتوتا فجايز مطلقا اذ لا فيه فيه وقبيلى بذلك أعم من تعبيره بأن قد وقول قليلا من زيادنى (و) ترك (استفذاج) نذال مهملة وهو ما يخذ من رصاص يطلى به الوجه (ودمام) بضم الميملة وكسرها وهى حمة يورد بها الخلد وخضاب ما ظهر

من البدن كالوجه واليدن والرجلان لما تحت الثياب (بغو حناء) كورس وزعفران فخر أبى داود البيت السابق وقول ما ظهر من زيادنى وهو ما في الروضة كما علمها عن الروايات لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكره قريظت أصابعها وتصفيف شعر طرتها وتجعيد شعر صدغها وتسويد الحاجب وتصغيره (وحل تجميل فراش) مما ترقد وتقع عليه من مرتبة ونطم ووسادة ونحوها (و) تجميل (اثاث) بمثلتين وهو متاع البيت وذلك بأن تزين بيتهما بالفراش والسجور وغيره لأن الإحدا في البدن لا في الفراش والمكان

(و) حل (تغلف) يغسل رأس (١٩) وقلم ظفر وازالة وسخ وامتشاط وجمام واستعداد لان جميع ذلك

ليس من الزينة أى العادة  
الى الوطء فلا ينشأ في اطلاق  
اسمها على ذلك في صلاة الجمعة  
(ولو تركت احدا أو وسكني)  
في كل المدة أو بعضها وان لم  
يلزمها وفاة زوجها الا بعد المدة  
(انقضت) بمضيها (عزتها)  
وان عصمت هي أو لها بترك  
الواجب عند العلم بحرمته  
اذ العدة في انقضائها باقتضاء  
المدة (ولما) أى للمرأة لا للرجل  
(احدا على غير زوج) من  
قريب وسبب ثلاثة أيام  
فأقل لا ما زاد عليها وذلك  
مأخوذ من الحديث السابق  
أقول المبحث (فصل في سكني  
العدة) (تجب سكني لعدة  
فرقة) بطلاق أو فسخ أو وفاة  
لقوله تعالى في الطلاق  
اسكنوهن من حيث سكنتم  
وقس به الفسخ بأنواعه بجامع  
فرقة السكاح في الحياة ونحوه  
فريضة بضم الفاء بذات مالا  
في الوفاة ان زوجها اقل فسادا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان ترجع إلى أهلها وقالت  
ان زوجي لم يتركني في منزل  
يلسكه فأذن لها في الرجوع  
قالت فانصرفت حتى اذا  
كنت في الحجرة أو في المسجد

الذي بالفراش وكذا يقال في تجميل الاثاث بدليل قوله بان تزين الخ لان اسم  
الاشارة يعود لتجميل الفراش والاثاث وعطفه على الفراش من عطف النعام على  
الخاص لان الاثاث يشبه الفراش والاثاث شيئا قال شوبري وأما الغطاء فالوجه  
انه كالغشاء مطلقا كما في شرح الروض (قوله وجمام) أى ان لم يكن فيه خروج  
محرم والاخر مخرج من الخروج المحرم أن يكون لغرض ضرورة كما في عش عليه  
(قوله لا للرجل) أخذه من تقديم الخبر لانه يفيد الحصر أى فيحرم عليه ذلك  
واجتناب كل ما يشعر بالتحريم أى التضرر والتضرر والغرف بينه وبين المرأة  
أو المرأة لا صرحا على العينة بخلاف الرجل حل (قوله وسيد) أى وعملك ومهر  
ومصدق وعالم وصالح بخلاف غير من ذكر فيحرم الاحداد عليه شوبري  
(مصل في سكني المعدة) (قوله يجب سكني لعدة فرقة)  
ولو اسقطت حق السكني عن الزوج لم يسقط كما أتى به المصنف لوجوبها يوميا يوم  
واسقاط ما لم يجب لا غجر مر و يؤخذ منه انها تسقط في اليوم الذي وقع فيه  
الاسقاط منها لوجوب سكناه بطالع فجره اه عش عليه ثم قال في موضع  
آخر لو مضت العدة أو بعضها ولم تطالبه بالسكني لم تصد بنا في الذمة بخلاف الفقة  
لانها معاوضة اه حجر (قوله أو وسخ) أو انقاسخ برودة أو لعان أو رضاع حل  
أو مراده بالفسخ ما يشبه الانفاخ وصرح بوجوب السكني للاعة عش أيضا  
(قوله أو وفاة) أى حيث وجدت تركه وتقدم على الديون المرسلات في الذمة شرح  
مر قال عش وتقدم سكناها على مؤن القهر لانه حق تعلق بعين التركة ومجملها  
بالنسبة لليوم الذي وجبت فيه لا بالنسبة لما بعد لعدم وجوبها لانهما تجب يوما  
يوم كما قاله مر (قوله من حيث سكنتم) صفة لمخذوف كما أشار الى ذلك البضاوى  
بقوله أى مكانا من مكان سكناكم ع ش (قوله في الرجوع) أى الى أهلها  
والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحي بجماله أمرها بالسكني في بيتها  
التي كانت فيه (قوله في الحجرة) أى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله في بيتك)  
أى المحل الذي كتب فيه والاضافة لادنى ملابس ع ش (قوله يبلغ الكتاب)  
أى المكتوب وهو العدة (قوله ولو في العدة) كأن خرجت لتغير حاجة بلاذن  
الزوج واذا عادت الى الطاعة عادت السكني حل (قوله وصغيرة) أى متوفى  
عنها أو استدخلت ماء المحترم كما في زى وهذا قد يشكل على ما قدمه من انه  
يشترط لوجوب العدة على الصبية اذا وطئت تهيئتها للوطء فان لم تهيئها فلا عدة  
لها وقياسا ان استدخال الماء لا يوجبها بالطريق الاولى اللهم الا يقال المراد  
دعائى فقال المكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر سمعته الزهري وغيره

هذا حيث (تجب نفقتها) على الزوج (ولم تفارق) فلا تجب سكنى لمن لا نفقة لها عليه من ناشز ولو في العدة وصغيرة لا تحتل الوطء وأمة لا تجب نفقتها كالتجب للعدة عن وطء وشبهة ولو في نكاح فاسدة يرى ذلك أعم من قوله أنه نائمة وهو من زيادة في عدة فسخ أو وفاة حيث لا تجب (٤٣٠) سكنى بعدة فلزوج أو ورائه أسكانها

حفظها ما به وعليه الإجابة  
وحيث لا تركة ولم يبرح الوارث  
والسكنى من السلطان أسكانها  
من بيت المال وإنما وجبت  
السكنى للعدة وفاة ومعدة  
نحو الملاقاة وهي حائل دون  
النفقة لأنها صيانة ما الزوج  
وهي تحتاج إليها بعد العرقه  
كالتحتاج إليها قبلها والنفقة  
لسلطنته عليها وقد اختلفت  
واذا وجبت السكنى فانما  
تجب (في مسكن) لا في غيرها  
(كانت به عند الفرقه) ولو كان  
(من نحو شمس) كحرف محافظة  
على حفظها الزوج نعم لو ارتحل  
أهلها وفي الباقي فزوج وعدد  
تغيرت بين الإقامة والارتحال  
كما يعلم مما يأتي في العذر لان  
مفارقة الأهل عدة وموحشة  
ونحو من زيادة في (ولا تخرج)  
منه ولو رجعية (ولا تخرج)  
هي منه ولو وافقه الزوج على  
خروجها منه بغير حاجة  
ليخرج وعلى الحاكم المنع منه  
لأن في العدة حق الله تعالى  
وقد وجبت في ذلك المسكن

بالتحريم هنا انتهى بالفعل وهناك باعتبار السن لكن يشكل على هذا الجواب  
ما سبق في الشارح في مالوارضعت أجنبية زوجيته من قوله ولو بعد طلاق ما الرجعي  
للقطع بعدم تهيئتهما للوطء لكن جهادون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير  
الحشنى من عدم اشتراط تهيئتهما للصغيرة للوطء ومن ثم لم يعتبر مر كحجر هذا الغيد  
الافى الصبي اه ع ش (قوله لا تجب نفقتها) بأن لم يكن مسئلة له ليلادها حل  
(قوله عن وطء الشبهة) أى ويجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء العدة  
وان لم تستحق السكنى على الواطئ اه زى (قوله أعم) أى مفقومه أعم وقوله  
في معدة لم يقتضى أن الأصل ذكره في معدة الطلاق مع أنه لم يذكره أصلاً وأوجب  
بأنه لم يذكر ما يدل عليه في الجملة وهو قوله الا ناشز فكذلك ذكره تدبر (قوله  
ولم يبرح الوارث) مقتضاه أنه لو تبرع الوارث بذلك لزمها الإجابة ومثله السلطان  
وكذا أجنبي حيث لا رية ولا نظر لأمته لأنها ليست عليها بل على الميت حل (قوله  
وإنما وجبت السكنى في الخ) غرضه هذا ادعاء فارق في القياس الذي تمسك به  
الضعيف القائل بأن المتوفى عنها لا تجب لها السكنى كالتجب لها النفقة كما في شرح  
مر (قوله لصيانة ماء الزوج) هذا أصل مشروعيته فلا ينتقض بوجوب السكنى  
لأن في ذلك ما قبل الدخول أو كان المتوفى مغيراً لا يولد لثله أو صغيرة ونحو ذلك شوبرى  
(قوله محظفة على حفظ ماء الزوج) لا يشتمل نحوها لغيره شوبرى (قوله لو ارتحل  
أهلها) أى البدوية بخلاف الحضريه فانه يجب عليها الإقامة وان لم تساعد العلة  
حل (قوله وفي الباقي الخ) أى من غير الأهل فلو عاد والزها العود حل (قوله  
وعدد) أى كثرة فهو عطف سبب على سبب ويحتمل أن يكون يضم العين جمع  
عدة (قوله ولو رجعية) لا رد على من قال لان زوج أخرجها واسكانها حيث شاء  
لانها في حكم الزوجة قوله وعلى الحاكم المنع منه أى المذكور من الخروج  
والإخراج الذين في المتن وقوله لان في العدة لم يرجع لقوله وعلى الحاكم ولقوله  
لم يجوز قال حل ويؤخذ منه أنها لو أسقطت حقها من السكنى أو من شئ منها  
لا يسقط (قوله وقد وجبت في ذلك المسكن) فكيف لا يجوز إبطال أصل العدة  
باتفاقهما لا يجوز إبطال تزواجه شرح الروض (قوله هو ما قاله الامام) معتمد

قال نزالى لا يخرجوه من بيوتهم ولا يخرجون وما ذكرته في الرجعية هو ما قاله الامام قال (قوله)  
في الطلب ونص عليه في الام وفي المساوى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين أن الزوج أن يسكنها حيث شاء  
لأن في حكم الزوجة وبه جزم الدورى في نكته

(قوله نهارا) اما الليل ولو اوله خلا فلبعضهم فلا يخرج فيه معطفا لذلك لانه معتبة  
 الفساد الا اذا يمكنها ذلك نهارا أى وأمنت كما يحسنه أبو زرعة اه جبر (قوله أو غرطها  
 ونحوه الخ) ظاهره وان كان عندها من يحدنها وأتأس به لكن قال جبر بشرط  
 ان لا يكون عندها من يحدنها رؤا نساء على الاوجه ع ش على مر وسياق كلام  
 المصنف يقتضى ان الضمير راجع للتي لانفقة لها فتتضاءل من لها النفقة لا يخرج  
 لجارتها الغزل ونحوه ويؤيده هذا منعه في المفهوم حيث أخرجه عن هذا أيضا  
 لكن تعليله الا فى فيه بقوله اذ عليه القيام بكفايتها بعد تقيد الخروج للعبارة  
 بن لانفقة لها لا علاقة للخروج للغزل والأتأس ونحوها بالافقة وعدمها واذكر  
 جبر محترز قوله غير من لها نفقة قبل مسئلة الخروج للغزل عند الجارية فتتضاءل منها  
 غير مقيدة بن لانفقة لها فالضمير في غزلها الممتدة من حيث هي لا يقيد كونها  
 لانفقة لها لكن يصنع في شرح الروض كصنيعه ها او مثلها م د (قوله عند جارتها)  
 أى الملاصقة لها وملاصقة الملاصقة لا ما ذكره في الوصية ح ل (قوله لا يلا) أى  
 حصه منه لم تكن مظهرة والا فجموع عليها ان تصدت عند جارتها معظم الليل ونقل  
 عن ابن شبة أنه يرجع في ذلك للعادة وجرى عليه جبر كشفنا ح ل (قوله وباتت  
 بيتها) أى وان كان لها صناعة تقتضى خروجها بالليل كالسماة عند العامة بالعمامة  
 وينبغى أن يحل اذ لم يتجج الخروج في تحصيل نفقتها والا جازها الخروج اه ع ش على  
 م د (قوله وحامل بائن) أى بغير ونا بخلان المتوفى عنها ولو حامل فانه لانفقة لها  
 شورى وح ل (قوله الابا بن الزوج) هو ظاهر بناءه في الرجعة على ما تقدم  
 عن الحساوى انه يسكنها حيث شاء اما على المتمدن انه لا يسكنها في غير المسكن  
 الذى فودقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن حق الله تعالى فلا تسقط باذنه  
 الا ان يقال تسامحوا فيه لعدم المفارقة للمسكن بالكلية فتعد ملازمة له عرفا ع ش  
 على م د (قوله نعم لثانئة) وكذا الاولى كاتقل عن شيفنا لضعف سلطنة الزوج عليها  
 وظاهره وان كان لها من يقضى حاجتها وفي كلام شيفنا انها لا يخرج لذل ح ل  
 وفي ع ش على م د قوله ان الرجعية كمكية قضية التعاليل ان أى الرجعية الواجبة  
 للخروج لشرها قن او أتأس بجارتها اليلاجاز (قوله أو على نفسها) أو مال  
 أو اختصاص م د (قوله أو مال) أى ولو تغيرها وان قل اه ب ر (قوله بيجران)  
 ويظهر ان المراد بالجارتها الملاصقة او ملاصقة ونحوه كالمقابل لاما في الوصية  
 شرح م د أقول لواعبى بالعرف كما يأتى في رفع الذى بناءه على بناء جاره المسلم  
 لسكان قرية بشورى (قوله أى شدة تاذيه همها) ويتعين حمل كلام المصنف على

قال السبكي والاول اولى  
 لا طلاق الآية والا ذرى  
 انه المذهب المشهور والزر كنزى  
 انه الصواب (الا لمذكر كشمى  
 غيره من لها نفقة) على المفارق  
 (نحو طمام) كقطن وكتان  
 (نهارا و غرطها ونحوه) كحدشها  
 وتأنسها) عند جارتها لا يلا  
 (ان) رجعت وباتت بيتها  
 للحاجة الى ذلك اما من لها نفقة  
 كرجعية وحامل بائن فلا يخرج ان  
 لذلك الا باذن الزوج كالزوجة  
 اذ عليه القيام بكفايتها من  
 لثانئة الخروج لغير تحصيل  
 النفقة كشرها قطن ويبيع غزل  
 كما ذكره السبكي وغيره  
 (وتكوف) على نفس أو مال  
 من نحو هدم وغرق وفسقة  
 مجاورين لها وهذا اعم من قوله  
 تخوف من هدم أو غرق أو  
 على نفسها) وشدة تاذيهما  
 بيجران أو عكسه) أى شدة  
 تاذيهما الحاجة الى ذلك



بغلاف الذي يسير اذا لم يجدوا منه احد ومن الجيران الا جاءوا بهم اثار الزوج نعم ان اشتهادها هم او عكسه وكانت  
 الدار معلقة عليهم الزوج عنها وخرج بالجيران ما لو طقت بيت أبيها وتاذت بهم أو هم بها فلا تزل لأن الوحشة لا تطول  
 يدها (ولو انزلت بلاد أو مسكن باذن) من الزوج (فوجب عدة ولو قبل وصولها) اليه (اعتدت فيه) لأنها مأمورة  
 بالمقام فيه سواء أحولت الامتعة من الاول أم لا (أو) انتقلت لذلك (بلاذن في الاول) تعتد وان وجبت العدة بعد  
 وصولها الثاني لمصانها بذلك نعم ان اذن لها بعد انتقالها ان تقيم (٤٢٢) في الثاني فكما لو انتقلت بالاذن

(كما لو اذن) في الانتقال (فوجب) أي العدة (قبل  
 خروجها) فتعتد في الاول لأنه  
 الذي وجبت فيه العدة  
 (أو سافرت باذن) لحاجتها  
 أو لحاجته كمن وعمره وتجاره  
 واستقلال من مظلمة ورد أبق  
 أو لحاجتها كنزها ووزارة  
 (فوجب) في طريق فعودها  
 (أولى) من مضيا أو عالم بلزمها  
 المود لان في قطع السبيل  
 مشقة ظاهرت وهي معتدة في  
 سيرها مضت أو عادت (ويجب)  
 أي عودها (بعد انقضاء حاجتها)  
 ان سافرت لها (أو) بعد انقضاء  
 (مدة الاذن) ان قدر لها مدة  
 (أو) مدة (اقامة المسافر)  
 ان لم يدر لها مدة في سفر غير  
 حاجتها لتعتد البقية في  
 الطريق أو بعضها فيه وبعضها  
 في الاول عمل بحسب الحاجة  
 (كوجوبها بعد وصولها) المقصد  
 فانه يجب عودها بعد ما ذكرنا وطلا في السفر أو في من تقيدها له بالحج والتجارة لكن ان سافرت  
 معه لحاجته لزمها العود ولا تقيم محل الفرق أكثر من مدة اقامة المسافر ان أمنت الطريق ووجدت الرفقة لان سفرها  
 كان بسفره فنية قطع نزول سلطانه واغتفر لها مدة اقامة المسافر لانها خرجت إهبة الزوج فلا تبطل عليها إهبة السفر  
 وذكرنا لولية العود مع قولنا أو مدة إلى آخره من زيادتي

بمستوفى  
 فانه يجب عودها بعد ما ذكرنا وطلا في السفر أو في من تقيدها له بالحج والتجارة لكن ان سافرت  
 معه لحاجته لزمها العود ولا تقيم محل الفرق أكثر من مدة اقامة المسافر ان أمنت الطريق ووجدت الرفقة لان سفرها  
 كان بسفره فنية قطع نزول سلطانه واغتفر لها مدة اقامة المسافر لانها خرجت إهبة الزوج فلا تبطل عليها إهبة السفر  
 وذكرنا لولية العود مع قولنا أو مدة إلى آخره من زيادتي

(ولخرجت) منه (فطلقة) أو قال ما زالت في خروج أو) قال وقد قالت اذنت لي في زفاتي (اذنت لانتقاله حلف) فصدق لأن الأصل عدم الاذن في الاولى وعدم الاذن في الثانية فيبطل رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا بخلاف ما لو كان القائل في الثانية وارث الزوج فانها المصدقة بيمينها لانها اعرفت بما جرى من الوارث والتصريح بالغيل في الثانية من زيادتي (واذا كان المسكن) (٤٣٣) ملكا (له ويليق بها ذمين) لان تعذبه للمسلم (ومع يمينه في

عدة أشهر) كالمكثري لاني عدة حمل أو اقراء لآخر المدة مجهول (أو) كان (مستمارا أو مكثري وانقضت مدته) أي المكثري (افتقت) منه (ان) امتنع المالك) من بقا شهاميد الزوج بان رجعي للعير ولم يرض باعادته بأجرة المثل وامتنع المكثري من تجديد الاجارة بذلك وكان امتناعه خروجه عن أهلية الترخيع في المسكن بفرض جنون أو سبغه (أم) كان ملكا (فما تحيرت) بين الاستمرار فيه بأجرة أو اجارة والانتقال منه وهذا ما صحه في الروضة كالمسكن اذ لا يلزمها بذله بأجرة ولا بأجرة فقول الأصل استمرت أي حوالة التلاخيص ذلك وان أشعر كلامه بالوجوب (كأنه كان) المسكن (خسيسا اقتضين الاستمرار فيه وطلب العقل لاني بها) (ويخير) هو (ان كان نفيسا) بين ابقائها فيه ونقلها الى مسكن لاني بها ويقرى المسكن الاقرب الى التقول

بسقوط السلطة فاعترضوا مدة السفر وحل وفي المختار تأهب استعدادها به الحرب عدتها وجعلها أهبا له فالتفت لانتهاج خرجت ملتزمة بما أعده من المأكل وحوائج السفر فلا يفوت عليها ذلك ويقال لها لم يجرد فراقها ما فرى من غير أهبة بل تمكنت مدة إقامة المسافر لنفسه في ذلك فقوله أهبة السفر أي المدة التي تنأهب فيها للسفر (قوله منه) أي من المسكن (قوله حلف) ويجب عليه اسكانها في الثانية دون الاولى علامته صدقته حل (قوله من الوارث) متعلق بأعرف قال سم والحاصل ان المعتذر ان الزوج يصدق اذا أنكر وأصل الاذن وأوصفته والوارث يصدق اذا أنكر الأصل دون الصفة (قوله للمسلم) أي في الآية من قوله لا تخرجوه من بيوتهم أو في الحديث من قوله اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أو في قوله لان في العدة حقا لله تعالى تدبر (قوله ومع يمينه) أي ويكون مسلوب المنفعة ببقية مدة العدة (قوله في عدة أشهر) فلوحضت في اثنا شهواته قلت الى الاقراء لم ينفع ويخير المشتري وانظر لوراجعها وسقطت العدة هل يبطل خياره أولا شوبرى (قوله أو اقراء) سواء كان لمعاودة أم لا لانها قد تختلف وأقول لم ينظر في عدة الا شهر الى انهاء قد تنقل الى الاقراء اذا وصلت الى سن يحتمل ذلك أي الانتقال شوبرى (قوله لان آخر المدة مجهول) جهله في الاقراء ظاهر وأما في وضع الحمل فانه لا يدري هل قضيه بعدم مضى اقله أو فأجله أو أكثره ولكن برده عليه ان آخره معلوم وهو بلوغ أربع سنين لان يقال يحتمل ان يموت ولا ينزل من بطنها فلا تنقض عدتها مادام في بطنها فالأخرجه من مجهول حتى في وضع الحمل وفيه ان هذا لا يرد بعد انتوحيه المتقدم (قوله فتخير بين الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاها به قبل الفراق لانها قد فعل ذلك لدوام المحبة وقد انقطعت سم (قوله يضري) أي وجوباً بقوله وجوبا معتمد (قوله ولا مدخلتها) أي دخول محلها فيه وان لم يكن على جهة المسكنة شرح م د (قوله نفيسا) أي المسكنة والمدخلية (قوله بأجنبية) أي اصالة فلا ردتها ما ردت أجنبية (قوله وأحليتها) أي التي يحمل له وطؤها وقيل التي تحمل له في فراش واحد شوبرى (قوله فغو حجرة) أي جنسها بدليل قوله وانفرد كل بواحدة وهي كل بناء محطو م د

عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الفراق الى وزدد في الاستسباب (وليس له) ولو احيى مسكنها ولا مدخلتها في مسكن لما يقع فيها من الخلق أو هي حرام كالحرة بأجنبية (الاف دار واسعة مع غير يصير محرما مطلقا) أي ذكرها كان أو أنثى (أو) مع غير يصير محرما (له أنثى أو حليتها) من زوجة أرملة (أو) في (دار بها نحو حجرة) كطيفة (وانفرد كل) منهما بواحدة يراقها كطيف ومستراح (ومرغا

(واخلق باب بينهما) أوسد  
وهو أولى فيصور ذلك في  
الصورة ن ولو بلا محرم أو محرم  
في الثانية لانتهاء المحذور فيه  
لكونه بكرة لانه لا يقيم معه  
النظر ولا عبدة في الأولى بمجنون  
أو صفة بلا يروية يعبري فيهما  
بما ذكره مافية من زيادات  
الاولى من تعبيرة بما ذكره  
وظاهرانه يعتبر في الحلية  
كونها ثقة وان غير المحرم من  
ساح نظره كأمراء ومه سح  
تعتين كالمحرم فيما ذكر  
\*(باب الاستبراء)\*  
هو لغة طلب البراءة وشرعا  
الترخيص بالبراءة بسبب  
ملك البين حدودا أو زوالا  
لبراءة الرحم أو تعبد أو هذا جرى  
على الأصل والافتد بسبب  
الاستبراء في ذلك كان وطء  
امه غيرة طانها امه على ان  
حدوث ملك البين أو زواله  
ليس بشرط بل الشرط كما  
سيأتي في حدوث حل التمتع به  
أو يوم التزويج ليوافق ما يأتي  
في المكاتب والمرئدة وتزويج  
موطوءه ونحوها (يجب)  
الاستبراء لحل تمتع أو تزويج  
(ملك أمه) ولو معتدة (بشره  
أو غيره) كارت ورمية

(قوله وأخلق) أي وجوبها باللقاضي أبو الطيب والمأودى ومهر شرح م (قوله  
باب بينهما) أي على الدوام أخذ من قوله أوسد ولا يظهر هذا الا في علو وسفل كما  
قاله شيخنا عز بن زى (قوله كونها ثقة) بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضورها  
والأوجه ان الأعمى القطن ملحق بالبر وسكت عن محرمه وأحرمه الاثني وظاهره  
وان لم يكن ثقة ومقتضى كلام شيخنا ان محرمها لا يشترط كونه ثقة بخلاف محرمه ل  
\*(باب الاستبراء)\*

بالمذموم وذكره عقب العدة لاشتراكهما في أصل البراءة م روسمى بذلك  
لانه طلب فيه أقل ما يدل على البراءة اه (قوله التبرص بالبراءة) أي صبرا المرأة  
فصل الباء زائدة ولذا استقطها م وزادها هنا دون العدة إشارة الى ان التبرص  
قديم يكون من السيد وقال المرأة دون الامه إشارة الى انه قد = كون في الحرة  
كما يأتي في قوله المتن ونزول فراشه له عن امه بعثتها (قوله حدودنا كالشراء)  
أو زوالا كالتعق وهما ميزان محلولان عن المضاف وقوله لبراءة الرحم على التبرص  
مع سببه (قوله أو بعيدا) كالصغيرة والآنيسة ع ش وهو معطوف على قوله  
لبراءة رحم أي أوله وبعد وليس معطوفا على حدودنا (قوله وهذا) أي قوله بسبب  
ملك البين (قوله طانها امه) خرج به ما لو طانها زوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة  
أقراء أو زوجته الامه فتعتد بقره م كما تقدم له ع ش على م ر (قوله على ان  
حدوث) هذا الترتي لا يفيد شيئا لا يفتني عنه قوله وهذا جرى على الأصل ح ل  
وقال ع ن أتى به توطئة لما بعده (قوله بل الشرط) مراده بالشرط السبب  
وقوله به أي بالملك وهو متعلق بحل لا بحدوث وإحدى حدوث حل التمتع المحاصل  
بسبب الملك بعد زواله بما منع ككتابة وردة ووطء غير (قوله أو يوم  
التزويج) أي ارادته (وقوله ونحوها) كالمستخلة ماء والمعتزم في فرجها  
ع ش (قوله لحل تمتع أو تزويج) بيان للمقتضى للاستبراء ولهما اسباب فن اسباب  
الاول الملك وطلاق امه المملوكة قبل وطء زوجها لها ونزول كتابة وردة ونزول  
فراشه له عن امه بعثتها ومن اسباب الثاني وطء الامه التي يريد تزويجها ح ل  
وجعل زوال الفراش المذكور سببا للاول فيه نظرا بل هو سبب للثاني لانها  
لا تتزوج بعد عتقها الا ان استبرأت نفسها تأمل بحر (قوله بملك أمه) أي ملكا لازما  
(قوله ولو لمعتدة) أي فيجب الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا محله في ارادة التمتع  
إما في ارادة التزويج فلا يجب الاستبراء ككاهن بريحه في الرض ففى هذا قول  
الشراح محل تمتع أو تزويج الطلاق في محل التقيد وفيه مافية ح ل ومحل وجوب

الاستبراء بعد اقضاء العدة اذا كانت معتدة من غير طلاق كانت معتدة منه أي من  
المشتري وجب الاستبراء قط وتقطع به العدة (قوله وسي) بشرطه الا في  
من القسمة على الراجح أو اختيار التملك على المرحوم كما يعلم من السير فلا اعتراض  
عليه حيث اطلق هنا وقيد هناك بفعل المعلق على التقيد وعن الجويني والقفق  
وغيرهما انه يحرم وطء السراري الا في يمين من الروم والمهند والترك الا ان  
ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم أي بغير خمس الخمس لاهله اه سم على  
حرم والمعتد جواز الوطء لاحتمال ان يكون الساعي بمن لا يلزمه التضييس كدعي  
وتحريم بالشك م ر و ز ي وح ف (قوله ورد بعب) ولو في المجلس  
(قوله ولو بلا قبض) أي في جميع ما مر عن وعادة أم لمه مع شرح مدر ولو مضى زمن  
استبراء على أمة بعد الملك وقيل التقض حسب زعمه ان ملكها بارت لقوة الملك به  
ولذا منع بيعه قبل قبضه وكذا بشرائه ونحوه من اعاوضات في الاصح حيث لاخبار  
لتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيسار عطف الملك (قوله وبكر)  
في كون البكر تتقن براءة زوجها نظر لانه يمكن شغله باستدخال النفي من غير وطء  
الا ان يقال هي كالأيسة لان الأيسة حملها بمثل فليس المراد بالتقن حقيقة  
حل (قوله بانسبة لحل التمتع) راجع للسائل كلها من قوله وان تبين اني قوله  
أم من استبراءها وهو متعلق بعب الاستبراء أما بالنسبة لا تزويج فيحرم تزويجها  
من غير تجديد استبراء حل وشو برى وانما توقف وطؤه على الاستبراء دون  
تزويجها ووطء الزوج قيم لو انتقلت اليه من مسي أو امرأة أو رجل لم يأن أو وطأ  
واس براء ودون عتقه ثم تزوجه لان ملك اليمين سبب ضعيف في الوطء اذ لا يقصده  
استقلا لا متوقف على الاستبراء بخلاف التكاخ فانه سبب قوي اذ لا يقصد الا له  
فلي يتوقف على الاستبراء ولذلك جاز وطء المحامل من الزنا بالنسكاح دون ملك اليمين  
اه سم وقوله اذ لا يقصد أي الوطء وقوله أي الملك وقوله استقلا لا أي بل تبعا  
للخدمة المتصورة وقوله متوقف أي الوطء وقوله الا له أي الوطء أيضا (قوله  
في سبايا أو طاس) بفتح الهمزة اسم وضع كافي المختار وفي قول بضم الهمزة اضع  
من نفسها وسبايا أو طاس هم سباياها وازن وقوف واضيفت لاو طاس لان الغنية  
كانت فيه وهو موضع بين كنفه والطائف وكانت السبايا من النساء والذراوى  
سنة آلاف ومن الابل أربعة وعشرين الف ومن الغنم فوق أربعين الفا وأربعة  
آلاف أوقية من الفضة وكان المشركون عشرين ألفا والمسلمون اثني عشر ألفا عشرة  
من المدينة وانسان من مكة وكان ذلك لثمان من الهجرة عام الفتح اه من شرح

وسبي ورد بعب ولو بلا قبض  
وهبة بقبض (وان تبين براءة  
رحم) كصغيرة وآيسة وبكر  
وسواء أملكها من أي أم  
امرأة أم من استبراءها بالنسبة  
لمحل التمتع وذلك لقوله صلى الله  
عليه وسلم في سبايا أو طاس  
الا لا توطأ حامل حتى تضع  
ولا غير ذات حمل حتى تحيض  
حضة رواه أبو داود وغيره  
ورفعه الحاكم على شرط مسلم  
وفاس الشامي رضى الله عنه  
بالسبية غيره اجماع مع حديث  
الملك

الاحمدي على فضائل رمضان (قوله والحق) أى قياس لان الاخلاق قياس  
 وانما عبر هنا بالاخلاق وفيما قبله بالقياس لا تخفى ق ل فسقط توقف الشورى  
 وعبارة م روعن تحيض من لا تحيض في اعتبار الخ (قوله قبل وطه) أما بعده  
 فحب العدة والاستبراء وانما قيد القليلة ليكون الواجب الاستبراء وحده  
 وهذا التفصيل في غير أم الولد أما هي فان كان قبل وطه انزوح فلا عدة ولا استبراء  
 لشمها بالملكوحة أى الحرة وان كان بعده فعلها العدة لا الاستبراء شيئا وق ل  
 على الجلال (قوله وزوال كتابة للمكاتب) وأما أولها كتاب بالنسبة لأمته أى  
 لم التمتع وللتزويج ان كانت موطوءة قبل الكتابة ح ل (قوله لا يحل لها من  
 محصورم) أما ما اشترى نحو محرمة أو مائة أو مئكة أو إجبا إذا زن سدها فلا بد من  
 استبراءها وهل يكفي ما وقع في زمن العادات أو يجب استبراءها بعد زوال  
 مانعها قضية كلام العراقيين الأول وهو العدة ويتصور الاستبراء في الصوم  
 والاعتكاف بالحامل وذوات الأشهر اه شرح م ر (قوله لا تحل للملك) أى  
 ملك التمتع س ل بدليل جواز نحر القبله ح ل (قوله ولا بملكه زوجته) قال  
 في ع ب الدخول ها وقد يذهب الأجل قوله بل بسن أما لو ملكها قبل الدخول  
 فلا يحل ولا يسن وهو ظاهر (قوله أيضا ولا بملكه) أى المحرف فيرجح المكاتب  
 إذا اشترى زوجته ففي النسيئة عن النص ليس له وطئها بالمكاتب نصف ملكه ومن  
 ثم امتنع تسريه ولو باذن السيد زى (قوله لتمييز ولد السكاح) أى أصله الذي هو  
 الماء بدليل قوله ينقذ عن ن (قوله ينقذ عملو كما) أى سالت أمه (قوله ثم يعق) أى  
 فيما إذا كان الزوج حرا لان المكاتب لا يعق له ولده بالملك ولا قصر أمته وأما لو  
 ولواقت بولي يمكن كونه من السكاح ومن ملك اليمين هل يحمل على الثاني لقبريه  
 ح ر وح ل (قوله بالملك) أى بملكه بعالم أمه المحاصل بالشره مثلا (قوله  
 ويجب الاستبراء) اتفاهنه الشارع على العامل هنا لا يتوهم عطف المتع على  
 المتنى قبله (قوله بزوال فراش) انما قال فراش ولم يقل ملك ليفهم ان الاستبراء  
 خاص بالموطوءة لان القراش لا يثبت الا بالوطء فاذا اعتقه قبله فلا استبراء لانها  
 كالملقة قبل الدخول اه شيئا (قوله بعتها) خرج ما لوزال الفراش بمودة  
 السيد بان كانت غير مستترلة ومذرة فانها تنقل للأوارث فوجب الاستبراء انما  
 هو حدث الملك فلا بد عليه ق ل زيادة (قوله نعم) أى من قوله بزوال فراش  
 (قوله بحق الزوج) أى من الزوجية أو العدة (قوله بخلافها في عدة وطه الشبهة  
 أى نصب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة ع ش والصورة انها عتقت في عدة

فراشاً للسيد ولان الاستبراء لحل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بمحق الزوج

**الشبهة**

بجلاءها في عدة وطاء شبهة لانها لم تصر بذلك فراشا للغير السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العلق (مستولدة) فانه يجب عليها الاستبراء لماسر (لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير مستولدة من ذال عنها الفراش ولا يجب الاستبراء من تزويج حال اذا نشبهه منكوحة بخلاف المستولدة فانها تنسبها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل استبراء تزويج موطوءة) هو الولي من (٤٣٧) قوله موطوءة مستولدة كانت أولا حذر ان اختلاط المائتين

أما غير موطوءة فلا دنت غير موطوءة فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غير ما كان الماء غير محترم أو استبرأها من انتقلت منه اليه (لا تزويجها) مستولدة كانت (أو لا) ان اعتقها) فلا يحرم كالأحرار تزويجها المعتدة منه أما غير موطوءة فان كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزنا أو استبرأها منه انتقلت منه اليه وكذلك والأحرار تزويجها قبل الاستبراء وان اعتقها وذكر حكم غير المستولدة في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات اقراء (حيضة) لماسر في الخبر فلا يكفي بغيرها المودة ماله وحوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لانها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهنا تستعقب الطهر ولا دلالة له عليها وليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فان اقراء

الشبهة في وعبارح و زى قوله بجلاءها في عدة وطاء شبهة وحيث قد قدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة والواحي بالشبهة ان يعقد عليها في زمن عدته دون زمن الاستبراء اه وانما قدم الاستبراء لان السيد كان زوج والعلق كالطلاق وتقدم اعدة الطلاق قد قدم على عدة الشبهة وكذلك الاستبراء (قوله لم تصر بذلك فراشا) أي غير زنى الوطاء والافتقار تقدم انما به تكون فراشا لواطى حيث قد كذا ما دامت الشبهة باقية كالتسكح الفاسد ح ل (قوله لماسر) أي في قوله كما تجب العدة الخ (قوله تزويج موطوءة) أي تزويجها بكل شخص ومثل موطوءة موطوءة غير ان كان الماء محترما وأراد تزويجها الغير صاحبها ولم يكن البائع استبرأه قبل البيع كما يلعب من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله هو ولي الخ) لانه يوم انه اذا اشترى موطوءة لغيره ولم يعطها هو به يستبرأ اذا أراد زواجها (قوله من اختلاط المائتين) أي اشتباها معا يعني انه لا يدري أن الولد من الاول أو من الثاني فلا نافي ما تقدم ان الرحم اذا استندبه لا يقبل من آخر شيئا (قوله فله تزويجها) المناسب للعتق ان يقول فلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وقوله مطلقا أي من كل أحد (قوله لا تزويجها) أي لنفسه (قوله) أما غير موطوءة) محترضا لغيره في تزويجها فليس مكررا مع ماسر لان الذي سبق في تزويجها للغير (قوله والابان كانت موطوءة بغير زنا) ولم يستبرأ من انتقلت منه اليه (قوله وان اعتقها) الواو للحال لان فرض المسئلة انه اعتقها (قوله لانها) أي بقية الطهر تستعقب أي تستعقبها الحيضة الخ فالحيضة فاعل والمفعول محذوف كذا فإله بعضهم وقيل ان تستعقب بمعنى تطلب أو تستلزم فتكون الحيضة مفعولا (قوله تستعقب الطهر) أو تطلبه أو تستلزمه ولا يصح ان يكون الطهر فاعلا لان التاء تمنع منه (قوله وليس الاستبراء كالعدة) راجع لقول المتن وهو حيضة ولم يقل وهو طهر نظير العدة كما هو المذهب القديم (قوله لانه بدل عن القرء) حيضا وطهرا فيه ان الاعتبار هنا الحيض لا الطهر وليس القرء مذكورا في المتن حتى يقال ان الشهر بدل عنه فالاولى ان يقول لانه لا يتجاوز حيض غالبا (قوله ولحام الخ) ان قلت الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها الامن زنا

فيها تذكره تعرف بتقبل الحيض البراءة ولا ذكره هنا فيعتمد الحيض المال عليها (ولذات أشهر) عن لم تحض أو آتت (شهر) لانه بدل عن القرء حيضا وطهرا غالبا و غامل غير معتدة بالوضع

وحيث أنه قد بقره ولو من زنا غير محتاج اليه قلت يتصور ذلك بأن يشتري زوجته  
الحامل فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحيث أنه قد بقره ولو من زنا محتاج اليه  
شورى وقوله غير محتاج اليه الاولى غير ظاهر (قوله كسبية) أى غير مزرقة  
ح ل (قوله ومزوجة) أى قبل البيع وصورته أن تكون زوجة صغير لا يولد له  
أو معسوق حتى يكون الرلد ليس من الزوج اذ لو كان منه وطلقة ما هم باعها سيدها  
اعتدت بوضع الحمل واستبرأت بعده وبشكل تزويج الامة للصغير والمسحوح ويحجب  
بذلك وراق لها أو طرقت المسحول ح ل بأن كان الصغير ذميا وهي ذمية والتفت  
بذلك الحرب وسييت لأن زوجة المسلم الذمية لا ترق بالسي على العتمة وانظر لى  
فائدة فى الاستبراء مع كونها مزروجة مع أنه لا يعتد به حيث ذكرنا بأنى واجب بانه  
يجب على زوجها اذا ملكها بعد الطلاق وقبل الدخول ويتصور ايضا فى الصبي  
بأن تزوجه القاضى لقطعة ويقبل له وليه ثم تقر بعد بلوغها بالرق لمن  
صدقها والظاهر ان هذا التصور غير متعين بل مثله أن تكون زوجته وهي  
حامل فيشترىها فانه يسن له استبرأها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل  
فانها غير معتدة أصلا أو كانت معتدة بنسب الوضوع كما اذا طلقت وهي حامل من زنا  
فانها تستبرأ بوضع الحمل وتعد به بعد شيئا (قوله ولو من زنا) أى لا تخض معه  
فان كانت ترى الدمع وجوده حصل الاستبراء بحضه معه لان وجوده كعدمه  
وان حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضى ما يحصل به الاستبراء وكانت ذات أشهر  
فحصل بشهر مع حمل الزنا لانه كعدمه وهذا هو المعتد اه زى (قوله أو مسبية)  
أى ولو كانت الزوجة مسبية وحيث أنه لا تكرر فيه إلا ان فيه بعدا من جهة أن الغاية  
راجعة للحامل الشاملة للمسبية مطلقا ح ل أى فالمسبية الاولى غير مزروجة  
والثانية مزروجة ويحجب أيضا بانه ذكر المسبية الاولى للتمثيل والثانية لعدم  
(قوله لا تخض معها الخ) هذا فاروق فى القياس الذى استدله الى الضعيف القائل  
بأن وضع حمل الزنا لا يكتفى فى الاستبراء كالعدة (قوله كأن حاضت) أى أو مضى  
شهرا ووضعت وحيث أنه كيف هذا مع قوله السابق ان المزروجة الحامل التى  
لا تنقضى عدتها بوضع الحمل يكون استبرأها بوضع الحمل فقد اعتدت بالاستبراء  
مع وجود المانع اه حل وأجيب بأن كلامه سابق محمول على ما اذا طلقت الزوجة  
ثم اشتراها ووضعت الحمل من زنا مثلا بعد الملك وكلامه هنا فيما اذا اشتراها وهي  
مزروجة ثم طلقت بعد مضى صورة الاستبراء كما يدل عليه قوله فزال مانعه  
وأجيب أيضا بحمل الاولى على ما اذا كانت زوجته بأن اشتراها فانه يسن له

كسبية ومزوجة حاملين  
(وضعه) أى الحمل للغير  
المسابق (ولو من زنا) أو مسبية  
لذلك ويصول البراء بخلاف  
العدة لا خصاصها بالتأكد  
بدليل اشتراط التكرار فيها  
دون الاستبراء كما رويان  
فيمحق الزوج فلا يكتفى  
بوضع حمل غيره والاستبراء  
الحق به لله تعالى فان كانت  
معتدة بالوضع بأن ملكها  
معتدة عن زوج أو وطء شبهة  
أو عقت حاملا منها وهي  
فراش لسيدتها لم تستبرأ  
بالوضع لتأخر الاستبراء عنه  
(وليها ملك) بشره أو غيره  
(مخو بمسبية) كزنية ومردة  
(أو) نحو (مزروجة) من  
معتدة عن زوج أو وطء شبهة  
منع عليه بالحمل أو وضع حمل  
وأجاز البيع (فجبرى صورة  
استبراء) كأن حاضت

(فزال مانعه) بأن أسلت بمحو الجوسية أو طلفت المروجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انتقضت عدة الزوج أو الشبهة (ليكنف) ذلك الاستبراء لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعبيره عاذ ذكر في الأولى أهم من قوله ولو اشترى عجوسية فحاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسيبة وطء) دون غيره كجيلة وليس ونظر بشهوة للخبر السابق ولا يرى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقفت في سهمه من سبابا أو طلاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (و) حرم (في غيرها تمتع) بوطء كما في المسيبة وبغيره قياسا عليه وأما حل في المسيبة لأن غايتها أن تكون مستولدة حربي (٤٢٩) وذلك لا يمنع الملك أي فلا يحرم التمتع وأما حرم وطءها للخبر السابق

وصيانة لثامه عن اختلاطه  
بماء الحربي لا الحرم ماء الحربي  
وأنص عليه الشافعي من  
حرمة التمتع بها بغير الوطء  
جوابه قوله إذا صح الحديث  
فهو مذهبي وقد صرح في حله  
الحديث حيث دل بمفهومه  
عليه بل ودل عليه أيضا  
الاجماع السكوني المأخوذ  
من قصة ابن عمر السابقة  
(وتصدق) الملوكة بآمين  
(في قولها حنت) لأنه لا يعلم  
الانهاغال بالسيد وطئها  
بعد طهرها أو أثناء تنافله  
لأنك كنت لم تقدر السيد على  
الحلف (ولو منعته) الوطء  
(نقال) لها (أخبرني  
بالاستبراء حلف) فله بعد  
حلفه وطئها بعد طهرها لأن  
الاستبراء مقوض إلى أمانته  
ولهذا الإجماع بينهما بخلاف  
من وطئت زوجته بشبهة

استبرأواها اه (قوله زال مانعه) أي المانع من التمتع أي حله فالصبر راجع للحل  
المعلوم من المقام أو للاستبراء أي محضه والاعتدابه (قوله لأنه لا يستعقب حل  
التمتع) أي لا يعقبه حل التمتع ولا يتسبب عنه عش على م د ويؤخذ منه أن حل  
مرفوع لا متعرب وفيه أن هذا باق في الحرمة إذا اشترىها محرمة ثم حاضت مثلاً  
مع أنه يستدب ذلك اه حل (قوله وحرم وطء) والأقرب أنه كبيرة وينبغي أن يحل  
امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فإن خاف جازله عش على م د (قوله قبل الخ) أي لما  
نظر عنه كما برق النضة فلم تمالك الصبر عن تقبيلها اه زى أو أنه فعل ذلك  
إغاطة لا كفاً (قوله من سبابا أو طلاس) لا بناء على قول غيره من سبابا حلوا لأن  
جلولاه نوا معاً وليس لموازن في القتال لكونهم خلفاءهم أي معاهدتين لهم فيكون  
أن السبابا من موازين أو من جلولاه وقسموها في الموضع المسمى بأوطلاس فتكون  
الجارية الواقعة لابن عمر من جلولاه (قوله وبغيره) منه النظر بشهوة اه حل (قوله  
الاجماع السكوني) فيه أن واقعة ابن عمر كانت في زنه صلى الله عليه وسلم ومن  
شروط الاجماع أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما في جمع المجموع فكيف  
استدل به الشارح مع أنه لا ينقداه أع في زنه صلى الله عليه وسلم وقال حل  
هذا لا يأتي إلا على جواز اجتهاد الصحابي في زنه صلى الله عليه وسلم حرد  
(قوله حلف) انظر لم حلف مع أن القاعدة أن اليمين عليها لأنها منكرة للأخبار  
حل (قوله مقوض إلى أمانته) أي من حيث أنه إن شاء صبر عن التمتع إلى متى  
الاستبراء وإن شاء عصي وتمتع قبل مضيه (قوله لا يباح بينهما) في الطلاق نظر لأنه  
يشمل ما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم السكوة وهي جيلة مع أنه يباح بينهما  
حينئذ حل مع زيادة (قوله الأوطء) أي في قبلها لأن الوطء في الذر لا يلحق به  
الولد في الأمة بخلاف الزوجة المحررة حل وهذا ضعيف (قوله عليه) أي على الإقرار

يحال بينهما في عدة الشبهة ١٠٨ يحث ثم علمها الامتناع من تمكنه إذا تحقق بقاء شيء من زمن  
الاستبراء وإن اجتمعنا في الظاهر وذكر التعليف من زياد في (ولا تصبر) الأمة (فراشا) للسيد (الأوطء) ويعلم  
بإقراره به أول البينة عليه ومثله إدخال المني (إذا أولدت) للأمكن منه لحقه (وإن) لم يعترف به أو (قال عزلت) لأن  
الماء قد يسبقه إلى الرحم ولا يحبس به وهذا فائدة كونه أفراساً عاذكر فلا تفرقاً شاذ به كالكلمات والخلو ولا يلحقه  
ولدها وإن خلاهما بخلاف الزوجة قائم أن تكون فراشا بمجرد الخلو بها حتى إذا أولدت للأمكن من الخلو بها لحقه (وإن) لم  
يعترف بالأوطء



والهراق مقصود الكاح انتح والولد فاكفى فيه بالامكان من الخلو والى اليه من قديمه به التجارة والاستخدام  
ولا يكتفى فيه بالا بالامكان من الوط (لان نقاه وأدعى استبراء) بعد الوط بحبضة مثلاً بقيد من زدهما بولى (وحلف)  
ووضته لسنه أشهر) فأكثر (منه) أى من الاستبراء فلا يطقه (٤٣٠) لان الوط الذى هو المناسط عارضه

(قوله) أى بالولد بأن لم يستطعه اه ح ل (قوله وأدعى استبراء ليس بقيد متى  
علم انه ليس منه وحلف على نفيه لم يطقه (قوله وحلف) أى على ان الولد ليس منه  
ح ل (قوله الذى هو المناسط) أى المولود عليه فى اللحق (قوله حيث يطقه)  
ولا يجوز نفيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا س ل (قوله حلف) هذا على عكس  
القاعدة من كون المين على المنكر احتياطاً لثبوت فيه ان هذا داخل فيما قبله  
لان دعوى الاستبراء يصدق بانكاره له واقراءها حيث لا تظهر المقابلة  
وأجيب بأنه أتى به توطئة لقوله ويكتفى فيه الخ اه تأمل (قوله كفى ولد الحرة)  
فيه تصريح بأنه يكتفى ان يقول فى نفي الولد من الحرة ليس منى وقد تقدم فى الامكان  
انه لا يكتفى لاحتمال ان يكون من شبهه الا ان يقال المراد به لا يجب مع ذلك التعرض  
للاستبراء ايضاح ل

### \*(كتاب الرضاع)\*

ويؤثر جواز النظار والمخلة وعدم تقض الطهارة بالامس روض (قوله لغة اهم  
لص الشدى) هو اخص من المعنى الشعى لان الفتوى لا يشمل ما اذا حلب اللبن  
فى اناه وسقى قوله ولا يشمل تناول ما حصل منه كالمين والزيد وأعم من جهة أنه  
شامل للرضاع من بهيمة ووق حولين وقوله وشرب لبنه عطف مسبب على سبب  
وقيل بينهما عموم وخصوص وجهى (قوله لبن امرأة) المناسب للكلامه الا ترى  
أن يقول لبن آدمية الا ان يقال ذلك شرط فى المرضعة والشروط لا تذكر  
فى التعريف ح ل (قوله والاصل فى تحريمه الخ) لا يخفى ان الانسب ذكر  
الدليل الذى يفيد ما يحصل به التحريم الذى الكلام فيه ولعله انما ذكر دليل التحريم  
مع كونه غير مقصود هنا توطئة لقوله والكلام هنا الخ (قوله وغيره المصحين)  
أتى به لقصود الآية على بعض الممرات وهو الامهات والاخوات من الرضاعة  
ومن الاولى فى التحذير لقتيل (قوله وقد تمت الحرمة به) وسبب تحريمه ان  
الابن جزء المرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه منىها فى النسيب ولقصوره  
عنه لم يثبت له من احكامه سوى الحرمة دون نكاحه وعرق وسقوط قودور  
شهادة فاذا ملك اباه أو ابنه من الرضاع لا يعتق عليه واذا قبل ابنه من الرضاع

دعوى الاستبراء فبقي محض  
الامكان ولا تعويل عليه  
فى ملك المين وفادق  
مألود الحق زوجته وهى  
تلهما اقراء ثم أنت بولدي يمكن  
كونه منه حيث يطقه بان  
فراش السكاح أقوى من  
فراش التسرى بدليل ثبوت  
النسب فيه بمجرد الامكان  
بخلانه فى التسرى اذ لا بد فيه  
من الاقرار بوطه أو المينة  
عليه وقد عارض الوط هنا  
الاستبراء فلم يترتب عليه  
اللعوق كما تقرر وانما حلف  
لاجل حق الولد اما اذا وضعت  
لاقل من ستة أشهر من  
الاستبراء فليطقه لاهل بانها  
كانت حاملاً حينئذ (فان  
أنكرته) أى الاستبراء  
(حلف) ويكتفى فيه ان الولد  
ليس منه ولا يجب التعرض  
للاستبراء كفى ولد الحرة  
(ولو ادعت ابلا فأنكر  
الوط لم يهلف) وان كان  
ثم ولدت لان الامل عدم الوط  
\*(كتاب الرضاع)\*

هو يقع الرأ وكسر هالقة اسم لص الشدى وشرب لبنه وشرا اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل  
منه فى معدة طفل أو دماغه والاصل فى تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم  
من الرضاعة وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقد تمت الحرمة به فى باب ما يحرم من السكاح

يقتل به واذا شهد لانه او ايسه من الرضاع تقبل شهادته وفي وجه ذكره هنا  
 مع انه قد يقال الانسب ذكره عقب ما يحرم من الشكاح غرض وقد يقال فيه  
 أن الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم التكاح فحصل عقبه لا عقب تلك لان ذلك  
 لم يذكر فيه الا الذوات المحرمة الانسب بمجمله من ذكر شروط التحريم شرح م ر  
 وقول م ر وسبب تحريمه ان الابن جزء لمرضعة الخ ولما كان حصوله بسبب الولد  
 المنعقد من منها ومنى الفحل سري الى الفحل واصوله وحواشيه كما ياتي ونزل منزلة  
 منه في النسب ايضا اه ع ش عليه (قوله والكلام هنا الخ) أي فلا يقال هذا  
 مكرره من مقدم (قوله في بيان ما يحصل) أي التحريم به وعوالشروط الآتية (قوله  
 مع ما يذكره) وهو قوله وتصور المرضعة الخ (قوله تقريرية) أي بالمعنى السابق  
 في الخيض وهو انه لا يضر نفعها بما لا يضره حيضها وطهرها ع ش (قوله أنزل الولادة)  
 أي ناشئ عنها أي ان احتمال الولادة لتشمل البكر كما يدل عليه كلامه الآتي  
 (قوله بكرة لها) وكذا اصولها وفروعها وحواشيه ما ح ل (قوله بان بنت ذكورة)  
 قيد بذلك ليصح نكاحه ع ش (قوله ولا بلبن حنية) هذا مبني على عدم  
 حل منها كحتم والمعتدل الحل فيثبت التحريم بلبن الحنية ح ل وانظر أي فائدة  
 لهذا مع تحريم نكاح الحنية عند الشارح اذ لو قلنا ان لبن الحنية يؤثر لم يقدسيا لان  
 تحريم نكاحها حاصل قبل الرضاع عنده وقد تظاهر الفائدة فيما لو ارتضع عليها ذكر  
 وأنثى فعند غيره يحرم وعنده لا (قوله تاول النسب) أي تابع له وقوله والله قطع النسب  
 بين الحن والانس أي بقوله والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا اه ع ن وفيه  
 ان هذا يدل على قطع النسب بينهما لان الله تعالى امتن علينا بأعظم الامرين لان  
 الآية مسوقة في كمال الامتنان من الله حيث جعل لنا أزواجا وكونهن من جنسنا  
 (قوله وهذا لا يخرج) بناء على انه يقال للحننة امرأة وفي كلام ابن القيم ما يفيد  
 أنه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المنهاج عن قول المرواني الى امرأة لا يخرج  
 الجسمة وأما ان ساء فاسم للاث من نبات آدم وكذا الرجال وانما أطلق عليهم  
 في قوله تعالى وانه كان رجال من الانس الخ لمقاابلة ح ل (قوله من انتهت الخ)  
 أي بجناية لامرض ح ل بخلاف لبن غيرها وهي من انتهت الى حركة مذبوح  
 فاه يحرم وان وصلت الى الحركة المذكورة لانها قد تعيش معه بخلاف تلك اه  
 سم وهو فاس مافي الجمليات من أن من وصل الى هذه الحالة بجناية الضيق بالاموات  
 ومن وصل اليها بمرض فهو كالمصع لكن قضية قول م ر في شرحه لا تنفاه النغذي  
 ان المدرك هنا غيره ثم وانه لا يفرق بين الحالين ع ش (قوله ولا بلبن ميتة) خلافا

والكلام هنا في بيان ما يحصل  
 به مع ما يذكره (اركانه)  
 ثلاثة (رضيع ولبن ورضع  
 وشروط فيه كونه آدمية حية)  
 حياة مستقرة (بلغت) ولو  
 بكر (سن حيض) أي تسع  
 سنين قرية تقر ببيته فلا يثبت  
 تحريم بلبن رجل أو خنثى  
 ما لم تضع أنثى لانه لم يخلق  
 لغذاء الولد فأشبهه سائر  
 الماشعات ولان اللبن أثر  
 الولادة وهي لا تصور في  
 الرجل والخنثى نعم **بكر**  
 لما تكاح من ارتضعت بلبنها  
 كما تعلق في الروضة كما صلتها  
 عن النص في لبن الرجل  
 ومثله لبن الخنثى بان بأت  
 ذكورة ولا بلبن ميتة حتى  
 لو شرب منه ذكروا أنثى لم يثبت  
 بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء  
 الولد صلاحية لبس الادميات  
 ولا بلبن حنية لان الرضاع  
 تاول النسب والله قطع النسب  
 بين الجن والانس وهذا  
 لا يخرج به غير الاصل بأمرة  
 ولا بلبن من انتهت الى حركة  
 مذبوح لانها كالميتة ولا بلبن  
 ميتة

لأنه من جنة منفكة عن  
الحل والحرمه كالبيهمة  
والابن من لم تبلغ سن حيض  
لأنها لا تشمل الولادة والابن  
المحرم فرعها بخلاف ما إذا  
بلغته لأنه وإن لم يحكم بلوغها  
فاحتمال البلوغ قائم والرضاع  
تولد النسب فاحتكى فيه  
بالاحتمال (و) شرط في  
الرضيع كونه حيا حية  
مستقرة فلا أثر لوصول الابن  
الى جوف غيره فلو روجه عن  
التغذي (و) كونه (لم يبلغ  
حولين) في ابتداء الخامسة  
وان بلغها في انائها (يقينا)  
فلا أثر لذلك بعدها ولا مع  
الشك في ذلك لخبر لا رضاع  
الماقتق الامعاء وكان قبل  
الحولين رواه الترمذي  
وحسنه وخبر لا رضاع  
الماكان في الحولين رواه  
البيهقي وغيره ولا يثبت والولادات  
برضعت اولادهن حولين  
كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة  
ولاشك في سبب التصریم  
في صورة الشك وما ورد مما  
يخالفه في قصة سام فمخصوص

للاثلاثة الثلاثة زى (قوله لانه من جنة الخ) وبه اندفع قولهم الابن لا يموت فلا عمرة  
بغيره كلبن امرأة حية في سقاء بخص اه م ر أى لان الميت عندهم بخص بالموت  
(قوله منفكة عن الحل والحرمه) لان المراد الحل لها والحرمه عليها أى لا يتعلق بها  
حل شيء ولا حرمة تلزمها عن صلاحية الخطاب كالبيهمة من ل وعبارة ح ل  
قوله منفكة عن الحل والحرمه أى صار غير مكففة ولا يمكن عود التكليف اليها  
عادة فلا ترد المحنونة ولا ترد الصغيرة لأنها تمتنع من فعل المحرم كما تمتنع البالغة ويؤذن  
لها في فعل غيره فهي شبيهة بالمكففة بل تؤمر وجوبا بالعبادات كما هو معلوم من باب  
اه ع ش على م ر والمراد الصغيرة من بلغت سن الحيض اه (قوله فرعها)  
أى أثرها أى اثر احتمال الولادة ح ل (قوله فاحتكى فيه بالاحتمال) أى فسكا  
ان ولد النسب ثبت بالاحتمال فكذلك التابع له (قوله فلا أثر الخ) ولو قلنا انه يؤثر  
لترتب عليه أنه إذا كان وليه زوجته يتأجرم على صاحب اللبن التزويج بها لأنها  
زوجة ابنه من الرضاع وعلى عدم التأجير لم يلان يتزوجها وكذلك إذا كان زوجته  
المرضة وقلنا يؤثر فان الشكاح ينقص ولزومه وعلى عدم التأجير لا ينقص وزومه  
فاندفع ما يقال لأفائدة لهذا الشرط ناذا قلنا رضاعه يؤثر لا يترتب عليه شيء  
لان التصریم لا ينتشر الا الى فروعه ولا فروعه (قوله يقينا) متعلق بالنفي أى  
يعتبر في عدم البلوغ ثبته فيخرج ما اذا تيقن البلوغ وما اذا شك فيه كما قاله الشارح  
(قوله الاماقتق الامعاء) أى وصل اليها فخرج ما اذا تقامه قبل الوصول اليها فلا يجرم  
وقوله ولغيره لا رضاع الخ يعنى عنه ما قبله واحله ذكره لكثرة خروجه كما يفهم من قوله  
وغيره وايضا فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ لتقييده به كونه فتق  
الامعاء اه ع ش (قوله والولادات برضعت الخ) أى قد جعل سبحانه مدة  
الرضاع حولين لكن قد يقال لادالة لهذه الآية على ان الابن لا يجرم الا اذا كان  
الرضيع دون الحولين مع انه هو المقصود الا ان يقال لما كان الارضاع بعد الحولين  
لا يلا له ارضاع شرعا كان غير مؤثر في التصریم تدبر (فرع) قال في ع ب فلو حكم  
فاض بنبوت الرضاع بين الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم لتصریمه بأقل من  
الحولين فلا نقض اه ولعل الفرق ان عدم التصریم بعد الحولين ثبت بالنسب بخلاف  
مادون الخمس اه ع ش على م ر (قوله مما يخالفه) أى حيث أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم زوجة سيده أى سيد سالم بن حذيفة وهي سهلة بنت سهل كما في متن  
مسلم وشريح الروض والبهمة ان ترضعه وهو رجل لم يصير ابنها فقبل له نظر لانه لا كان  
يدخل عليها كثير انما اشتهت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بذلك واستشكل

أوقال منسوخ ويعتبران  
 ماله فان اكسرا الشهر الاول  
 نكل بالعدد من الخامس  
 والعشرين وابتداء ههنا  
 وقت انفصال الولد بهامه  
 (و شرط في اللبن (وصوله أو)  
 وصول (ما حصل منه) من  
 لبن أو غيره (جوفاً) من عدة  
 أو دماغ والصريح به من  
 زيادتي (ولو اخذت بغيره)  
 غالباً كان أو متلوها وان تناول  
 بعض المتلوط (أو) كان  
 (بإيجار) بأن يصب اللبن  
 في الحلق فيصل الى معدته  
 (أو اسعاط) بأن يصب اللبن  
 في الانف فيصل الى الدماغ  
 فانه يحرم لحصول التغذية  
 بذلك (أو بعدموت المرأة)  
 لانفصاله منها وهو محترم (لا)  
 وصوله (بحقنة أو تطهير في نحو  
 اذن) فقبل لانتفاء التغذية  
 بذلك والثانية من زيادتي  
 (وشروط) أي الرضاع ليعرم  
 (كونه خساً) من المرات  
 انفصلا ووصولاً (بيننا)  
 فلا تزل دونها ولا مع الشك  
 فيها كأن تناول من المتلوط  
 ما لا يتحقق كون خالصه خمس  
 مرات للشك في سبب التعريم

بأن الحرمة المجوزة لا نظر انما يحتمل تمام الخامسة فهي قبلها اجنبية يحرم نظرها  
 وبمسها فكيف ازلنا الامراض منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام  
 الخامسة الآن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول  
 الطلوع بحضوره أو تكون حليبت خمس مرات في اثناء وشهر سمانته أو يجوز له ولها النظر  
 والمس الى تمام الرضاع خصوصية لها كما خصا تأثير هذا الرضاع سم على هرعش  
 على م د وهذا سندفع ما قاله الشوبري ان الرضعة عائشة لانها هي الراوية للحديث  
 لا المرصعة (قوله أو قال منسوخ) أي انه كان عاماً للمسلم وغيره ثم فصح فيصنع انه نسخ  
 في حق سالم وغيره ويحتمل انه نسخ في حق غيره فقط (قوله أو ابتداءه من وقت  
 انفصال الولد) فلما ارتضع قبل تمام امصاله لم يؤثر كما في شرح م د (قوله أو غيره) شامل  
 للزبد وكذا اللبن لكن تعليمهم لعدم تعريم المصل بعدم بقاء أثر اللبن فيه يقتضي عدم  
 التعريم به ا ح ل وقال سم النجبة انه شامل للسمن وقرق بينه وبين المصل بأن  
 السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله أو دماغ) ولو من جراحت ح ل (قوله  
 ولو اخاطا) أي وأرضعته ج به أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة  
 من الخمس الى الجوف بأن يتحقق انتشاره في جميع اجزاء الخليط اه سم وقد اشتملت  
 هذه الغاية وما بعد ما على اربع تعميمات الاول منها تعميم في اللبن والثلاثة بعدها  
 في الوصول والتعميم الاول للرد لكن بالنظر لما اذا كان اللبن مغلوباً فقط وكذا الثالث  
 والرابع للرد كما يعلم من عبارة أمهله وأما التعميم الثاني فالمر فيه خلاف تأمل (قوله  
 غالباً) بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه م د (قوله أو متلوها) بأن زال طعمه ولونه  
 وريحه حساً وقد رايما لاشد والحال انه يمكن أن ياتي منه خمس دفعات كالتغذية  
 وأقراءه قال بعضهم أن الفطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت  
 فيه وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافراً له فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس  
 كما قال اه شرح م د وفاق عدم تأثير العجاسة المستلزمة في الماء الكثير لا انتفاء  
 استقراره وعدم الحذب بغير استئذنه في غيره لغوات الشدة المطرية وعدم الغذية  
 على الحرماً باكل ما استهلك فيه الطبيب زواله ا ح ل (قوله لحصول التغذية) فيه  
 نظر لان التغذية لا يحصل الا بالوصول (عدة ا ح ل (قوله وهو محترم) أي يجوز  
 الاستئجار على ارضاعه وليس المراد به الطاهر لانه طاهر بعد الموت أيضاً اه م د سم  
 (قوله في نحو اذن) كالعين وانظر الفرق بين وصوله للدماغ من جراحة فيحرم  
 وبين وصوله اليه من الاذن فلا يحرم ح ل وفي شوبري وق ل على الجمال تقييد  
 عدم التعريم بالتطهير في الاذن بما اذا لم يصل للدماغ (قوله ولا مع الشك) المراد

وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن فنه عن بضعه سن ٣  
معلومات تنوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن فيما تزامن القرآن أي بتلى حكمهن أو يعقرهن من لم يبلغه الفسخ  
أفتره وقد تم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبره سلم أيضا لا تحرم (٤٣٤) الرضعة ولا الرضعتان لا اعتداه بالامل

بالشك مطلق التردد فشمع ما يغلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختسلاط  
كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد حرت العادة بأرضاع كل مهن أولاد غيرها  
وعلمت كل مهن الأرضاع لكن لم تنعقد كونه خمساً فليقتد به فإنه يقع في زمانا كثيرا  
اه ع ش على م ر (قوله كان فيما أنزل الله) وكانت في الأحزاب ع ش (قوله)  
فنه عن بضع سن خمس معلومات أي تلاوة وحكائهم نسخت تلاوة خمس رضعات أي تأخر  
نسخ ذلك جذا حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وبعض الناس يقرأ  
خمس رضعات لـ كونه لم يبلغه النسخ لتلاوتها فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك  
وأجمعوا على أنها لا تنزل بقوله ومن أي الجنس وقوله أي بتلى حكهن أي بمنقذ حكهن  
الذي هو الغريم وقوله لم يبلغه النسخ أي تلاوته وأما كان حكمها بأقياح ل  
أي تأخر نسخت تلاوة لأحكاما عندنا وعند مالك وأي حنيفة نسخت تلاوة  
وحكائهم المصدة عندها تحرم (قوله وقد تم مفهوم هذا الخبر الخ) قال شيخنا لا يقال  
هذا احتجاج بمفهوم العدد ومو عير حجة عندنا لا كقولنا نقول محل الخلاف فيه حيث  
لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عليه وهي ذكر نسخ العشر بالجنس والامل يبق  
لذكر ما فائدة ح ل (قوله وأحكام الخ) في هذه الحكمة نظر لأن كون الحواس  
خمس لا يصلح حكمة لتكون التحريم بخمس وع كنه توجيهها وإن كل رضعة محرمة  
لحاسة من الحواس (قوله ثم عاد) ولو فورا كما في مر فاقاة ضد التعبير بم من التراخي  
غير مرادنا لغير بالواو أولى شيخنا لكن هذا سافه ما يأتي بعده من قوله أوقات  
لشغل خفيف فعادت ملائم رأيت الرشيدى على م ر قال أوقطعته عليه الرضعة  
أي أعراضا بقرينة قوله أوقات لشغل الخ تأمل وعبرة ذرى قوله أوقطعته عليه  
الرضعة وطال الزمن كما يؤخذ من قوله فيما بعد أوقات لشغل خفيف ومن تعبيره  
بم لأنها للترتيب والترخي اه بخلاف قطعه للأعراض فاه بتعدد مطلقا طال الزمن  
أوقطعته في هاشم الحاشية (قوله الأقطرة) أي كل مرة م ر (قوله ونوم  
خفيف) أما إذا نام أو التهي طويلا فإن بقي الشدي بقم لم يتعدد أو التمدد وقوله  
أو تحول إلى ثديها الآخر أو تحول أو حول إلى ثدي غيره أو تعدد شرح م ر ويعتبر  
التعدد في أكل نحو الجن بنظر ما نقرر في البن س ل (قوله فرضة) لاه يشترط  
أن تكون الرضعات خمساً انفصلا أو مصولا (قوله من الرضيع الخ) الأولى أن يقول  
من الرضعة وذى اللب إلى أمه أو لها الخ ويقول عند قوله والى مروع الرضيع وقصرى

ومع عدم التحريم والحكمة  
في كون التحريم مجمعا إن  
الحواس التي هي سبب  
الادراك خمس (عرفا) أي  
سبب الجنس بالعرف (فلو  
قطع) الرضيع الرضاع  
(أعراضا) عن الشدي  
(أوقطعته) عليه الرضعة  
ثم عاد إليه فيهما (تعدد)  
الرضاع وإن لم يصل إلى الجوف  
فيه الأقطرة والثمانية من  
زيادتي (أو) قطعه (أو) عدد  
نفس ونوم خفيف وازداد  
ما اجتمع في به (وعاد حالا  
أو تحول) ولو تحولها من  
ثدي (إلى ثديها الآخر)  
هو أنى من قوله إلى ثدي  
(أوقات لشغل خفيف فعادت  
فلا) تعدد للعرف في ذلك  
والأخيرة مع مفهوم زيادتي  
(ولو حلب منها) لبن دفعة  
(أو أوجر) حسا أي في خمس  
مرات (أو عكسه) أي حلب  
منها في خمس مرات وأوجر  
دفعة (فرضة) نظرا إلى  
انفصاله في المسئلة الأولى  
وإيجاده في الثانية بخلاف  
ما حلب من خمس نسوة

في ظرف وأوجره ولو دفعة فانه يحسب من كل واحدة رضعة (وتصير الرضعة أمه وذو اللب أباه ونسره)  
من  
الحرمه من الرضيع (إلى أمه ولها ما وفروعهما وحواشيهما) نسباً ورضاعاً (والى مروع الرضيع) كذلك قصير أولاده  
أحفاده وأبائهم وأجدادهم وأمهاتهم وأخواتهم وأخواتهم وأخواتهم وأخواتهم وأخواتهم وأخواتهم وأخواتهم

واخوة ذى الابن واخواته اعمامه وعماه (٤٣٥) وخرج بفروع الرضيع اصوله وحواشيه فلان سري الحرمة منه

من الرضيع الى فروعه كما صنع مروى يمكن أن تكون من لتعليل بالنظرة وله الى اصولها  
معنى أن الحرمة تسمى منهما الى اصولها بسبب الرضيع واستداية بالنظرة وله  
والى فروع الرضيع بمعنى أن الحرمة تسمى منه الى فروعه تأمل (قوله ويقارن الخ)  
وعبارة ق ل على التخلل وفارق اصولها وحواشيه ما بأن الابن جزء منهما وهما  
وحواشيه ما جزء من اصولها فمرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروعه  
مسرت ليه فقط اه وليعضهم نظم

ويقتصر التصريم من مرضع الى اصول فصول والحواشي من الوسط

وعن له درالى هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط

(قوله من كل رضعة) لظواهر ان الجارو الجور يدل من الجارو والجور قبلة واحال منه

(قوله تكلم من مستولوات) أى وكأربع زوجات ومستهولدة وكخمس زوجات طلق

بهذهن ولم تقطع نسبة الابن عنه (قوله انما ثبت) أى كل منها (قوله نزل به)

أى نسبه فخرج به ما لو نزل قبل جهاهه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا يثبت به

أبوه كما قاله جمع متقدمون وهو المتعذر ذى قال ع ش الى مر وقوله ما نزل قبل جهاهها

مفهومه أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتى فى كلام المصنف من

انها لو نكحت بعد زوج وبعد ولادتها منه لا ينسب الابن للشانى الا اذا ولدت منه

أو أنه قبل الولادة للاول وقد يجب أن يأنه فيما يأتى لما نسب الابن للاول قولى جانبه

فنسب اليه حتى يوجب قاطع قولى وهو الولادة وهما لما تقدم نسبة الابن الى أحد

اكتفى بمجرد الامكان ونسب لهما ب (قوله) اه وقال س ل ولو نزل ليكرهين وتزوجت

وحملت من الزوج فالابن لهما لا لزوج مالم تلد ولأب للرضيع فان ولدت منه فالابن

بعد الولادة اه فعلم من هذا ومن قول المتن ولو ارتضع من خمس الخ أن كلامه

أبوة الرضاع وامومته قد سفرد عن الآخر (قوله حملت لى) ضعه البرماوى

ونقل ح ف ضعه عن الشربسابى وب ش قال زى لا يقال كيف حملت

لأنى مع انها بنت موطوءة لانا نقول هذا بصورعا اذا لم يدخل بامها وانما لحقه

الولد بمجرد الامكان ثم نفاه بالاعان اه (قوله بان أمكن كونهما) أى وقد أحقه

بأحدهما وقوله أو بغيره الغير يشان انحصار الامكان فى واحد منهما واقتسامه بنفسه

فاشار للاول بغيره بان انحصار الامكان فى واحد منهما والى الشانى بقوله أولم يكن

فأنت الخ أى أولم ينصرف الامكان فى واحد منهما بل كان يمكن كونهما فقولوه

واتنسب لاحدهما راجع لأمسائل الاربع التى أولها قوله أولم يكن فانت فأمسائل

الاربع محل للانساب وعبارة جبر قائف وغيره كاحصار الامكان فيه وكانت سباب

لحقة الرضيع ايضا (ولو طوى) واحده من كوحه أو انان امرأة شبة) فيهما (قولات) ولذا (فالابن) النازل به (لحقه

الولد) اما بقائف بان أمكن كونه منهما أو بغيره

اليهما ويقارن اصول  
المرضة وحواشيه ما بأن  
المرضة كالجزء من أصولها  
فسرى التصريم به اليهم والى  
الحواشى بخلافه فى اصول  
الرضيع (ولو ارتضع من خمس  
لبن لرجل من كل رضعة)  
تخمس مستولوات له (صادر  
انه) لان ابن الجميع منه  
(فيعر من عليه) لانهن  
موطوءات أبيه ولا امومة لهن  
من جهة الرضاع (لا) ان  
ارتضع من خمس بنات  
أو اخوات له) أى لرجل  
فلا حرمة بينه وبين الرضيع  
لانه لو ثبت لمكان الرجل  
جد الام أو اخا ولا جدودة  
للأم وانخولة انما تثبت  
توسط الامومة ولا امومة  
(والابن لم لحقه ولد نزل)  
الابن (به) سواء كان سكاك  
أم ملك وهى من زيادى أم  
وطء شبة بخلاف ما اذا كان  
بوطء زنا اذ لا حرمة للبنه  
فلا يحرم على الزانى أن يتكح  
المرضة من ذلك الابن لكن  
يكره (ولو نفاه) أى نفى من لحقه  
الولد (الولد) انتفى (الابن) النازل  
به حتى لو ارتضعت به صغيرة  
حلت لهما فى فلو استغنى الولد

بأن انحصر الامكان في واحد منهما أو ليكر قائف أو لحقه ههما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الامر واتسب لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة من نحو جنون فالرضيع من ذلك (٤٣٦) اللبن ولدرضاع لبن لحقة الولد لان اللبن

تابع للولد فان مات قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو ولد أو انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ماتوا قبل الانتساب أو بعده فيما ذكر أو لم يكن له ولدا انتسب الرضيع وحيث أمر بالانتساب لا يعبر عليه لكن يحرّم عليه نكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد من يقوم مقامه فانهم يجبرون على الانتساب (ولا تنفع نسبة اللبن عن صاحبه) وإن طالت المدة أو انقطع اللبن وعاد لعموم الأدلة ولا يحدّث ما يحال عليه (الابولادة من آخر ولبن بعده) (أي لا آخر فعلم انه قباه الأول وإن دخل وقت ظهور لبن حمل الآخر لان اللبن غذاء للولد لا للهل فيتبع المنفصل سواء أ زاد اللبن على ما كان أم لا ويقال ان أقل مدة يحدث فيها اللبن للهل أو بعون زواجر تعبيرى بما ذكره

❖ (فصل) في طرور الرضاع على النكاح مع الغرم بسبب قطعه النكاح لو كان (تحتة صغيرة فأرضعتها من تحرم عليه بنتها) كاخته وأمه وزوجه أبيه بسبب أو رضاعاً وزوجه أخرى لبنيه وأمه

الولد أو فروعه بعد موته اليه بعد كماله لفقد القائف وغيره انتهت (قوله فان مات) أي الولد الذي نزل اللبن بسببه عن (قوله فيما ذكر) أي فيما إذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك (قوله انكر يحرّم عليه) أي فيما إذا لم ينتسب فاذا انتسب لاحدهما كأن قال هذا أي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط وحلت له بنت الآخر (قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل اللبن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده فانهم يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب يتعلق به حقوق له وعليه الميراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القود ودائته هادة فلا بد من رفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة النكاح وجواز النظر والخوف وعدم نقض الطهارة والامانة عنه سهل فلم يحرّم عليه الرضيع س (قوله وان دخل الح) للرد على الضعيف وقوله ويقال الح أي من طرف الضعيف المردود عليه وقوله أربعين يوماً أي بعده مضى أربعين يوماً من العلوق يحدث اللبن للهل يعني فلا ينفق اليه ولا يسب اللبن لصاحبه بل للأول وكلام الماوردي يقتضي أن الأربعين قبل الولادة كافه قل وإن زواجر وهو الظاهر

❖ (فصل) في طرور الرضاع على النكاح) أي في حكمه الذي يترتب عليه وهو انفساخ النكاح تارة والتبريم المذبذبة أخرى اه (قوله مع الغرم بسبب قطعه النكاح) والغرم شامل لغرم الزوج والمرضة والمرضة (قوله لبنيه) أي الاب فلو كان لبن غيره فلا انفساخ وقوله من نسب الخ راجع للجميع ما عدا الزوجة (قوله لبنيه) فان ارتضعت لبن غيره كانت ربيبة فلا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطوءة ح ل فقوله لبنيه أي أولبن غيره وكانت موطوءة وفي س ل فان لم يكن لبنيه وليست موطوءة له حرمت المرضة فقط كما يعلم بما أتى اه وفي ع ش قوله لبنيه أي الزوج وانظر ما وجه هذا التقيد فان كلامه في انفساخ النكاح وهو ينفع مطلقاً بخلاف التبريم فسيأتي وقد يقال قيدنا في قوله من تحرم عليه بنتها لان بنتها لا تحرم الا بحرم أرضعت لبنه المستلزم وطئه لها ولو بالامكان وأما اذا ارتضعت لبن غيره فتكون ربيبة ولا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطوءة اه وفي قوله وقد يقال الح نظر ظاهر لانه ينفع نكاح الصغيرة وان أرضعت لبن غيره والحال انه وطئ الكبيرة وكون الصغيرة ربيبة لا يمنع فسخ النكاح فالظاهر ان قوله لبنيه ليس بقيد لان نكاح الصغيرة ينفسخ وان لم يطأ الكبيرة لاجتماعها مع الانم وطء الكبيرة قيد لتبريم بنتها عليه وهو الذي مثل له ويدل على هذا قول الشارح أو بنت موطوءة وكان الأولى أن يجتمع مع الامة فيقول وزوجه أخرى وأمه الموطوءة (قوله كما صارت) أي

لأنها موطوءة له ولو لبّن غيره (انفسخ نكاحه) منها نصير ورتها محرّمه كما صارت في هذه الامثلة

بنت أخته أو أخته أوبنته طوءه ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتبصر بأذكرهم من قوله  
فأرضعتها ١٠٠هـ وأخته أو زوجته (٣٧٧) أخرى (ولها) أو الصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى إن كان محبها

والأنثى نصف مهر مثلها لأنه  
فرق قبل الطوء (وله على  
المرضة) بقدر ذمة بقولي  
(إن لم ياذن) في أرضاعها  
(نصف مهر مثل) وإن اتلت  
عليه كل البضع اعتباراً لما  
يجب له بما يجب عليه (فإن  
أرضعت من ثمانية أو  
مستقلة) (سأكتة فلا غرم)  
لأن الانقاس حصل  
بسببها وذلك بسقط المهر قبل  
الدخول ولأنه على من  
أرضعت هي منها لأنها لم تصنع  
شيئاً وتضمن له المرضة مهر مثل  
زوجته الأخرى أو نصفه وقولي  
أوساً كتبه من زيادتي وصرح  
به الذوى ولا يتأق به قوله  
أن التمكن من الرضاع  
كالارضاع لأن المراد أنه كهو في  
التحريم (أو) أرضعتها  
(أم صغيرة تحت) أيضاً  
(انفساً) أى تكاحهما  
لأنهما صارتا ختي ولا سبيل  
إلى الجمع بينهما ولا أولوية  
لأحدهما على الأخرى (وله  
تكاح إيتما) شاء لأن المحرم  
عليه جهه (أو) أرضعتها  
بنتها (أى الكبيرة) حرمت  
الكبيرة أبداً لأنها صارت  
أم زوجته (والهبة دينية)

لأنها صارت فالكاف للعليل وبما صدرية أو لصيرورتها الخ فهو علة لله (قوله  
بنت أخته) أى في الأولى وقوله وأخته أى في الثانية والثالثة وقوله أوبنت  
موطوءه أى في الرابعة والخامسة لأن من لازم كون الزوجة ترضع لبنه أن تكون  
موطوءه ولو لا إمكان حل (قوله ومن زوجته الأخرى) عطف على قوله منها (قوله  
لأنه فراق) أى لا بسببها (قوله وله) أى إن كان حراً أو أفلسيه وإن كان القوات انما  
هو على الزوج وقوله على المرضة ظاهراً وإن لم يرضعها إلا الرضاع لتعينها عند خوف تلف  
الصغيرة زى وظاهره أيضاً يشمل زوجته الكبيرة فليزنها نصف مهر مثل الصغيرة  
ولا يقال يلزمها الزوج أيضاً مهر مثلها لأنها فوتت بضعها عليه وبعبارة شرح م ر أما  
لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المسددة لتكاحها بأرضاعها الصغيرة لم يرجع عليها  
بمهرها لثلاثين كونها مع الطوء وعن مهورهم خصوصاً على الله عليه وسلم وقوله  
على المرضة أى في غير الخامسة لأن السيد لا يجب له على أمته شيء انتهى ع ش  
(قوله إن لم ياذن) فلما اختلف فيه صدق لأن الأصل عدم الإذن ع ش (قوله بما يجب  
عليه) أى في الجملة لأن الواجب عليه نصف المسمى فلا يرد أن نصف مهر المثل قد زيد  
على نصف المسمى ويضارق ما ساقى في الشهادات أن شهود الطلاق قبل الطوء  
إذا رجعوا بعد حكم الحاكم بالفراق عروا كل المهر بأن الكاح باق بزعمهم وقد أحالوا  
بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالغائب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بد  
وهي قبل الطوء لأن الزوج إلا النصف كالطلاق حل وزى وس (قوله فإن أرضعت)  
مفهوم قوله فأرضعتها الخ تنبيه العبرة في التحريم بالرضعة الخامسة ولودت الصغيرة  
في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة  
إذا حصلت الحرمة بمجموعهن اه ق ل على الجلال (قوله وتضمن له المرضة الخ)  
أى إن كانت مدخولاً بها أو أرضعه إن لم تكن مدخولاً بها لأن ضمان الاتلاف لا يتوقف  
على التمييز لأنه من باب خطاب الوضع م ر (قوله ولا ينانية) أى لا يتأق عدم  
وجوب شيء على من أرضعت هي منها اه (قوله في التحريم) أى لا التحريم وانما عاهد  
سكوت المحرم على الحلق كفعله لأن الشعر في بده أمانة يلزمه دفع متلفاتها ولا كذلك  
هنا زى وس ل (قوله وأما كبيرة) معطوف على من في قوله فأرضعتها من تضم الخ  
بأن كان تحتها زوجة صغيرة وكبيرة ولها ما فارصت الصغيرة (قوله أم زوجته) أى  
بواسطة لأنها جذاذتها ع ش (قوله صارت بنت زوجته) أى بواسطة لأنها بنت  
بنتها (قوله والغرم) أى قبل الدخول بدليل قوله لأن طوء الكبيرة وقوله للصغيرة  
اللام فيه التعدية بالنظر لكون فاعل المصدر هو الزوج وللتعليل إن كان فاعله

فغرم أبداً إن طوء الكبيرة ١١٠ يجب أن لا تصارفت بنت زوجته الموطوءة والأما التحريم (والغرم للصغيرة  
والكبيرة في المسائلين) (ما من) فعله أيكل منهم نصف المسمى أو نصف مهر مثل وله على المرضة إن لم ياذن نصف مهر مثلها



(لأن وطء الكبيرة فيه لأجلها) على المرضعة (مهره بل) كما وجب عليه بنتها وأوامه المهر بكلمة وتولى والقرم إلى آخره من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أَرْضَعْتَ الكَبِيرَةَ حُرْمَتِ ابْنِكَ لِمَا سَمِعْتَ (وكذا الصغيرة أن ارتضعت بلبنة) لأنها صارت بنته (والأى) وإن ارتضعت بلبن غيره (فريضة) له (٤٣٨) فان وطء الكبيرة حُرْمَتِ عَلَيْهِ ثَلَاثٌ

المرضعة فلا بد من هذا المناسبات فترفعه بقوله عليه وله فهي مستعملة في المعنيين ثم كونه يحرّم للكبيرة وتقرم المرضعة له من أهلها لم يتقدم فكيف يرفع هذا على قوله ما مرّ الذي مرّنا هو غرمه للصغيرة والقرم لأجلها لكن لما كانت مثلها في الحكم جمعها معها وقوله لأن وطء الخ استثناء منقاع أدم يتقدم وجوب المهر بكلمة وقول الشارع كما وجب الخ كل به المتن لأنه تكلم على ما لم يذكر ما عليه لكنه معلوم من خارج قوله لكل منها أى الصغيرة والكبيرة (قوله لبنتها) أى في المسئلة الأولى وهي قوله وأَرْضَعْتَ أم كبيرتته وقوله وأَمَّهَا أى في المسئلة الثانية وهي قوله وأَرْضَعْتَ ابْنَتَا عَش (قوله وأَرْضَعْتَ الكبيرة) أن قلت هذا مكرّم قوله في شرح قوله ثم تحرّم عليه بنتها وزوجة أخرى له بلبنة وقد يقال ذلك باعتبار انقضاء النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدية في الكبيرة وكذا الصغيرة أن ارتضعت بلبنة لأنه لا يلزم من الانقضاء الحرمة المؤبدية في هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار شخناً (قوله وينفسخ) فيه أن هذا مكرّم ما سبق الآن يقال ذكر هذا وتوطئه لقوله كما لو أَرْضَعْتَ الخ عن (قوله وإن لم تحرّم) أى على التأييد ع ش (قوله كما لو أَرْضَعْتَ الخ) تنظير في الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارع اه (قوله وإن لم تحرّم) بأن لم يدخل بالأم ع ش (قوله لا اجتماع كل منهما الخ) والغرض أنه لم يبطأ الكبيرة (قوله وبه علم) أى باعتبار السابق من كونهن أخوات ولجتماعهن مع الأم واجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم ينفسخ نكاح الثانية) أى لعدم اجتماعهما مع أمهما أو اختلا اندفاع نكاحهن قبل رضاعها وبوجه عدم حرمة الثانية بضاعها قبل الثالثة (قوله إن لم تحرّم) بأن كانت الأم موطوءة أو كان بلبنة حل وهذا تصويب للمعنى وهو الحرمة والأولى أن يقول بأن لم توطأ المرضعة ولم يكن بلبنة وبعبارة عن الابن حرمة ما بأن وطئ الكبيرة أو كان بلبنة انفسخ (قوله لم يتحدد الخ) أى أن كان الارتضاع من غير بلبنة ولم يبطأ الكبيرة (قوله ولو بعد مطلقها الرجعي) ويستور ذلك باستدخال متى زى ورد بأن شرط استدخال متى كون المستدخلة متبهاً للوطء فأبطله وهذه ليست كذلك فاقطعه ع ش على م ر عن زى في باب العدد وذكر هناك أن مقتضى كلام الشارع يعنى م رددم الاشتراط وهو المعتقد (قوله انفسخت) أى لأنها أحتان وقوله بما مرّ من قوله لأنها صارت أم وزوجته (قوله وزوجته أبيه) وهو المطلق

أبدوا الأفلان وينفسخ) وإن لم تحرّم لاجتماعها مع الأم (كما لو أَرْضَعْتَ) أى الكبيرة (ثلاث من غير نكاحه) تقرم الكبيرة أباد وكذا الصغار إن ارتضعت بلبنة والأفريديات وينفسخ وإن لم يحرم من سواء أَرْضَعْتَ من معايبها ومن الرضعة الخامسة أو بالتمام نديها فتن وإيجار الثالثة من لها الصغير ومن أخوات ولا اجتماعهن مع الأم أم مرتباً فنفسخ الأولى بضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح والثانية والثالثة بضاعها الثالثة لاجتماع كل منهما مع اختفائي النكاح وبه علم أنه لو أَرْضَعْتَ ثنتان معاً ثم الثالثة لم ينفسخ نكاح الثالثة إن لم تحرّم وحيث انفسخ نكاحهن فله تحديد نكاحهن شاء منهن من غير جمع (ولو أَرْضَعْتَ أجنبية زوجها) معاً أو تبارك ولو بعد مطلقها الرجعي (انفسختها) وعلم مما إن لم تحرّم عليه ألباء دونها (ولو لم تكن مطلقته صغيراً أو أَرْضَعْتَ بلبنة حرمت

(قوله

عنه) (فصل في الأقارب

على ما ألباء) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغيرة وزوجة أبيه (فصل في الأقارب) (قوله بالرضاع والأختان في قيم

وما يذكره ههنا (أقر جل أو امرأة بأن بينهما رضاعا محرما) كقوله ههنا بنتي أو اختي رضاع أو عكسه بقيد زنه بهنوتين (وأمكن) ذلك بأن لم يكن به حس (حرم تناكهما) (٣٩) مؤاخذه لكل منهما بأقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك

كان قال دلالة بنتي وهي أسن  
مه (أو) أقرب ذلأ وروان  
فرقا) أي فرق بينهما ماعلا  
بقولهما (ولهما مهر مثل ان وطئها  
معدووة) كأن كانت جاهلة  
بالحال أو مكروهة وإلا فلا يجب  
شيء وقولي معدووة من زيادتي  
(أو أدعاه) أي الرضاع المحرم  
(فأنكرت انفسخ) النكاح  
مواخذة بقوله (ولها) عليه  
(المهر) المسمى ان كان مصحفا  
والأفهر مثل (ان وطئ  
والأفصغه) ولا يقبل قوله  
عليها وله تخليفها قبل الوطء  
وكذا بعد ان كان المسمى  
أكثر مهر المثل فان نكحت  
حلف هو وزنه مهر المثل بعد  
الوطء ولا شيء قبله وتعبيري  
بالمهر أع من تعبيرة بالمسمى  
(أو عكسه) بأن أدعت  
الرضاع فانكره حلف فيصدق  
(ان فوجت) منه (برضاها به)  
بأن عينته في أذنها (أو مكنته)  
من نفسها لتضمن ذلك الأقرار  
بجهلها (والا) بأن زوجها  
مجهرا وأذنت ولم تعين أحدا  
ألم تمكنه من نفسها فيهما  
(حلفت) فتصدق لاحتمال  
مأذنيه ولم يسبق ما ينافيه  
فأشبهه مالمؤ كثره قبل النكاح  
(وإلا) في الصور (وإلا) في الصور

(قوله وما يذكره ههنا) أي من قوله وبشئت هو والاقرابه الخ (قوله بأن لم يكن به  
حس) أي ولا شرع ومصورة الحسني بأن يمنع من الاجتماع بها أو يمنع تحريم عليه  
بسبب رضاءها مانع حسي ومصورة المانع الشرعي بأن أمكن الاجتماع لكن كان  
المقر في سن لا يمكن فيه الارتضاع المحرم أعش وتصوير الشرعي بما ذكره نظر  
بل الظاهر أنه من الحسني أيضا ولا أقل ح ل انظر ما صورة الشرعي ولعل الحكمة  
في اقتصار الشارح على الحسني عدم تصوير الشرعي فقط (قوله حرم تناكهما)  
ظاهرا وباطنا صدق المقر والافتراض فقط ولو رجع المقر قبل رجوعه وشمل  
كلامه مالمؤ لم يذكر الشروط كالشاهد مالا قرابه لان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر  
الأعني تحقيق سواء الفقيه وغيره في أوجه الوجهين وبقي عدم ثبوت الحرمة على  
غير المقر من نحو أصوله وقروعه مالمؤ يصدق أخذها مأمرا أو لمحرمت النكاح في من  
استلحق زوجة بأنه شرح م ر (قوله وهي أسن منه) هذا لا يمكن حسا ولا شرعا  
ولا يتصور انفراد الشرعي عن الحسني هنا كما قاله قل على المحلى (قوله زوجان) أي  
صورة لانه بعد الاقرار لا زوجية (قوله أكثر من مهر المثل) لو لم يكن أكثر لك من غير  
جنس مهر المثل فانظر اه سم وينبغي أن يكون مثله أيضا وان مثل الجنس الصفة  
(قوله حلف) وتستبرأ الزوجية ظاهرا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها مانع  
نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد  
النكاح كما قاله ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنكاح فحجب  
في مقابلة ذلك ويؤخذ منه محصة ما بقي به الولد في من طلب زوجته لحمل طاعته  
فامتنعت من الحمل معه ثم أنه استمر يستمتع بها في الحمل الذي امتنعت فيه من  
استحقاق نفقتها كما ساقى شرح م ر ع (قوله ان زوجت برضاها به أو مكنته)  
من المعلوم أن القيد اذا كان مرددا بين شيئين أو أشياء يصحكون مفهومه نفي كل من  
الشيئين والأشياء ففهم ما هنا أن تزوج بغير الرضاع ولا تمكنه من الوطء وهو  
ما ذكره الشارح بقوله بأن زوجها مجبر الخ وانما جعله مرددين بالنظر لتفسير الرضاع  
في المتطوق بقوله بأن عينته في أذنها أو عصبه هذا صادق بما إذا لم تأذن أو أذنت  
ولم تعينه بخصوصه اه (قوله أو مكنته من نفسها) أي بعد بلوغها ولو سقطة  
والأقرب أن تمكنها في نحو طلبة مانعة من العلم به كلاتمكن شرح م ر (قوله  
مالمؤ كثره) أي الرضاع (قوله في الصور) أي صور العكس وهي أربعة اثنتان  
قبل الاثنتان بعدها وفيه أن النكاح باق في صورة حلقه فكيف يفرم لها مهر المثل  
وأوجب بأنه يصور بما إذا أذلت العين عليها فحلفت فانه ينفسخ النكاح ولها مهر المثل

وقولي به أو مكنته مع تخليفها من زيادتي (ولها) في الصور (وإلا) في الصور

شيخنا وقد يقال لا مانع من أن يقال يجب على الزوج لزوجه الباقية على الزوجية  
 مهر مثلها وفيه أنه ساقية التعبير بمهر المثل لأن الباقية على النكاح لها المهر  
 لا مهر المثل فتدبر (قوله من أنه بطؤها عذورة) أي لم تكن عاتمة محتارة حينئذ  
 بأن كانت جاهلة بأن ينهار رضاها عما أمرها ومكرها وجهلها بما ذكرنا في الصورتين  
 اللتين قبل الألا نرضاها به وتمكينها إياه يمكن مع الجهل بأن ينهار رضاها بأن يعلم  
 الرضا بعد ذلك خلا لمن قال الشرط المذكور لا يتأتى فيهما وكان لها مهر المثل  
 لا المسمى لا قرارها حتى استسقاها له كما في شرح م (قوله نعم أن أخذت المسمى الخ)  
 استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والا فلا شيء لها وقوله والودع الخ كلام  
 مستأنف فليس معطوفا على الاستدراك وهو راجع لما قبل الا وما بعدهما لكن  
 تعليل الشارح بقوله لتعل لغيره لا يظهر الا فيما بعد الا لنفاسخ لنكاح فيه بمقتضى  
 دعواها مع حلفها فقد حلت لغيره لكن لا يقينا لاحتمال كذبها فالنكاح باق فيثبت  
 الاحتمال أن يطلقها لتعل لغيره وأما فيما قبل الا فينبغي لتعلل آخر بأن يقال الودع  
 أن يطلقها لاحتمال صدقها في نفس الامر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا  
 الاحتمال امساك المحرمة عليه فالاحتمال له أن يطلقها اه (قوله وحل  
 مدعيه) أي أن كان حلفه لاجل انفساخ النكاح فانفساخه لا ينوقف على  
 ذلك بل ينفسخ بمجرد اعترافه بذلك ح (قوله سواء فيهما) أي في التني  
 والاثبات فالرجل يحلف بقاءه على نفي العلم بقاءه على البت والمرأة كذلك فالصور  
 اربعة ومصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فان نكحت حلف ومصورة حلفه  
 على النفي ذكرها المتن بقوله أو عكسه حلف الخ ومصورة حلفه على البت ذكرها  
 المتن بقوله والاحلف وعلى النفي ذكرها الشارح بقوله وله تخلفها قبل وطء وكذا  
 بعده فلا وجه لتوقف ح ل في تصوير حلف الرجل على البت بقوله وانظر ما مصورة  
 حلف الرجل فانه اذا ادعى الرضا نفى النكاح مؤاخذه له باقراره ولا يخلف  
 فان كان يدعي حصة على غائبان منه وبين زوجته فلانه رضاها عما أمرها لما شهد  
 حصة لا يمين عليه الاولى أن يقول المذمعي حصة الخ اه وربما صور ذلك بما لو أقر  
 الرجل بالرضا وأنكرت وكان قد دخل بها فيعتلما في قدر مهر المثل فيحلف على  
 البت اه وعبرة م روحلف مدعيه على ب وقول الشارح رجلا كان أو امرأة  
 مصورة في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاها عما أمرها وبين زوجته فلانه وأقام  
 يمينه وحلف معها يمين الاستظهار فتكون على البت بقوله ولو نكح المذكر أو المذمعي  
 الخ مصورة بما لو ادعت مزوجة بالاخبار لم يبق منها مناف رضاها عما أمرها فمضى مدعيه

فمن أنه بطؤها عذورة والا فلا  
 شيء لها علة ولها فيما استسقاها  
 نعم أن أخذت المسمى فليس  
 له طلب رده لزوجه لها والودع  
 له فيما اذا ادعت الرضا ان  
 لم يطلقها طلق لتعل لغيره ان  
 وطلقها طلق لتعل لغيره ان  
 كانت كاذبة وقول بشرطه  
 السابق أولى من قوله ان وطء  
 وحلف متكرر رضاء على نفي  
 عليه لا يمتنع في الرضا  
 ولا نظرا الى فعله في الرضا  
 لانه كان متغيرا (و) حلف  
 مدعيه على ب لانه ثبته  
 سواء فيما الرجل والمرأة  
 ولو نكح أحدهما عن البين  
 ووردت على الآخر حلف  
 على البت

(ويثبت هو) أي الرضاع (والاقرار به بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع ثبت برجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة لأخصاص النساء بالإطلاع عليه غالباً كالولاية وإن الاقرار به لا يثبت الإبراهيم لأنه لا يطلع عليه الرجال غالباً) (وقبل شهادة مرضعة لم يطلب أجرة) الرضاع (وإن ذكرت قبلها) كأن خالت أرضعتها لأنها غير متممة في ذلك بخلاف نظيره في الولادة إذ يتعلق بها النفقة (٤٤٤) والبراث وسقط القود ولأن الشهادة هنا في الحقيقة شهادة على

وقبل قولها ما لو نكحت وقت البين على الزوج حلف على البت ولم يصارضة قولهم يحلف منكره على نفي العلم إذ حلف في البين الأصلية اه وقولهم وحلف معهما يمين الاستظهار فيه نظر لأن المذمى حسبة لا يمين عليه وقوله أيضاً مقرر في الرجل الخ أنما صورته بما ذكرناه متى ادعى الزوج الرضاع أنه يخ لسكاح حينئذ ولا يحتاج ليمين (قولهم أن الرضاع يثبت برجلين) أي وإن تعمد النظر في عدم القدر الشهادة وإن تكررت منها لانه غير لازم أيضاً ما هنا حيث غلبت طاعته على معاصيه اه شرح لم ولا يشترط لقبول شهادته ما فقد النساء كالأشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين ع ش عليه (قولهم وقبل شهادة مرضعة) أي مع ثلاثة غيره أو رجل وامرأة (قولهم لم يطلب أجرة) أي لم تصح بطلب أجرة حال الشهادة حال فلا يصح الطلب بعدها ولا قبلها في ل على الجلال والبر ماوى وقد يقال إذا طلبتها قبلها ولم تأخذها لانكارهم أوصافها فهي متممة بآثارها بشهادتها في ثم قال ع ش على م (قولهم لم يطلب أجرة) أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذتم أو تروى عن المعطى اه فيعلم منه أنها إن لم تأخذها لا تقبل شهادتها اه (قولهم بخلاف نظيره من الولادة) أي فيما لو ادعت أنها ولدتته وشهدت بذلك مع ثلاثة غيره ع ش أي فلا تقبل شهادتها (قولهم إذ يتعلق بها النفقة) أي وجوب نفقتها على المولود والبراث منه وسقط القود عنها وتنته هي متممة ع ش (قولهم وبإيجار) أي وقد علم أنه حلب من ثديها حل (قولهم واذا رد) أي ومضاه (قولهم أو قرين) معطوف على نظر (قولهم بعده) انظر عما يتعلق بهذا الظرف وظاهره أنه لا بد أن يعلم ذلك حال المتصاص والظاهر لاكتفاء بمله بأشهادتين وقت الامتنصاص ولو بعد الامتنصاص وقبل الشهادة حر حر حل والظاهر أنه راجع لقوله كاتمتصاص وبما بعده دليل آخر عبارة حل وعبارة م ر والأوفق بكلام الشارح في قوله أما قبل علم الخ أن يكون ظرراً فالحذف أي ويثبت بعد علمه الخ وهو الظاهر شيخنا (قوله الا عن تحقيق) أي وإن كان عامياً حل

\*(كتاب النفقات)\*

وما يذكره ما أي من مسقطات المؤن ومن فصل الاعسار والاصل فيها الكتاب

الشهادة ذكر القرائن بل وبما ١١١ يجت ويحزم بالشهادة والاقرار الرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لأن القريحتما فلا يقر الا عن تحقيق \*(كتاب النفقات)\* وما يذكره ما وهي جمع نفقة من الأناق وهو الأخراج وجمع لا اختلاف نوعها من نفقة زوجة وقريب ومملوك

والسنة والاجماع وبدا المصنف بشفقة الزوجة لانها اقوى لكونها معارضة  
 في مقابلة التمكن من التمتع ولا تسقط بعضى الزمان ذى وانما اخرجت الى هنا لانها  
 تجب في التكاح وبعبارة اخرى (قوله يجب) أى وجوباً موسعاً فلا يجبس  
 ولا يلزم لكن لو طال به وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أتم ح ل  
 (قوله بفجر كل يوم) أى مع ليلته المتأخرة م وحتى لو نزلت أثناء تلك الليلة  
 سقطت نفقة ذلك اليوم وانما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة والافسيان في  
 أنها لو مكنته أثناء يوم وجبت من حيثها القسط شيئاً عازى وقسط على الليل  
 أيضاً ولو حصل التمكن عند الغروب وجب لها قسط ما بقى الى العبر كما قاله س ل  
 (قوله على معسرفيه) أى ان كانت هكئة حجة دأما الهكئة بعده فبغير حاله عقب  
 التمكن ذى وشرح م د (قوله أى في فجره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال  
 ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل  
 دون مدون نصف معسر أو مدون نصف ولم يبلغ مد من قنوسط أو بلغهما فافاً كغير فوسر  
 ويعتبر القاضل من كسبه كل يوم عن مؤنة يومه فيه كذلك برأوى وقوله فان لم يفضل  
 عنه شيء الخ فيه نظر بل المعسر هنا من لا مال له أو له مال ولا يكفيه لوزع على بقية  
 عمره الغالب كما يفهم من قول المتن ما يخرج من المسكينة لان مراده المسكينة التي  
 في الزكاة وبدل عليه قول الاصل ومسكين الزكاة معسر خصوصاً على كون عبارته  
 متألزة لانه اذا فضل دون مدون نصف زيادة على ما يكفيه العمر الغالب لا يقال له مسكين  
 الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح م د وجرو كلامه في المكتسب غير ظاهر أيضاً  
 وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة ح ل ولو ادعت يسار زوجها  
 فأنكر صدق بيئته ان لم يعم له مال والا فلا فان ادعى تلفه فبغير تفصيل الودعة سم  
 (قوله ولو مكتسباً) غاية في النفي وخاصل ما ذكره من الواجبات لها عشرة أنواع  
 الأول المذ أو غيره بحسب الاعسار أو غيره الثاني الا دم الثالث اللعس الرابع  
 الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتغطي به السابع آلة  
 الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخدام وقد  
 ذكرها على هذا الترتيب (قوله أو ريفية) أى ريفية النسب ع ش (قوله  
 وتفسيرى للمعسر الخ) فيه ان هذا واضح لوعبر الاصل بقوله والمعسر مسكين  
 الزكاة الفيد ذلك انحصار المعسر في مسكين الزكاة وعبارة الاصل ومسكين الزكاة  
 معسر وليس فيها تفسير المعسر بأنه مسكين الزكاة بل الاخبار عن مسكين الزكاة  
 بأنه فرد من افراد المعسر ولا شبهة في صحة ذلك وبهذا علم ما في اعتراض الزركاشي

(يجب بفجر كل يوم على معسر  
 فيه) أى في فجره (وهو من  
 لا عليك ما يخرج من المسكينة  
 ولو مكتسباً (و) على (من به  
 وق) ولو كان مالياً ومبضاً ولو  
 موسرين (زوجته) ولو ريفية  
 أو أمة أو مريضة أو ريفية  
 (مد طعام) وتفسيرى للمعسر  
 بما ذكرنا من تفسيره له  
 مسكين الزكاة لانما راجحه  
 المكتسب كسباً بكنهه

على الأصل بان صواب عبارته العكس أى والمصرح مسكين الزكاة كما يرشد اليه مقام التعريف أى فالأولية منبذة على ان عبارة الأصل مقلوبة تدبر ح ل (قوله والمراد ادخاله) أى فى المصر لانه عند الفجر ليس عنده ما يخرج من المسكنة وظاهره وان كان يكسب مالا واسعا فلا يعرف الناس فان أصحاب الاكساب الواسعة يمدون معسرين لعدم مال بأيديهم ح ل ومثله شرح الروض فما فى البرماوى غير ظاهر (قوله وقصص حال الثانى) وانما جعل موسرا فى الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام عليه لان ميناها على التخليط ولان الفقر للاعسار فيم اسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفى نفقة القريب احتياط الشدة لصوقه به وصحة للرحم اه زى واعترض قوله بسقطها من أصلها بانها تستغرق ذمته قال المصنف سابقا فاذا اقدر على خصته فعلها واجب بان كلامه مضروب فى كفارة اليمين لانه اذا انجز فيها عن الاعتاق والاطعام والكسوة سقط عنه التكفير بالمال وانتقل للصوم (قوله من يرجع بشكايه) أى كل يوم بان كان بحيث لو وزعنا ماله على العمر الغالب ان لم يستوفه والافسنة كفاه ولا يقدر بعد ذلك على مدين ح ل (قوله من لا يرجع الخ) بان يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع على العمر الغالب وسنة مدين ح ل (قوله واخترجوا) أى الاصحاب ووجه التبرى ان هذا ليس مرميا فى التفاوت فى نفقة الزوجة ح ل (قوله واعتبروا النفقة بالكفارة) أى من حيث ان الواجب على الموسر مدان وعلى المعسر مذب والمراد بقوله اعتبروا أى فاسوا وتبرأ منه لان القيام لا يفيد الا صورتين وأما المتوسط فلا يفيد القياس (قوله ما بينهما) وهو نصف ما على كل منهما (قوله وانما لم تتركها بالمرأة الخ) نعم ظاهر خبره نخذى ما يكفىك وكذلك المعروف أنهم مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجيب عن الخبر بأنه لم يقدر ما فيه بالكفاية فقط بل بما يحسب المعروف وحينئذ فإذ كرهه والعرف المستتر فى القول كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفاية لانساه من غير تقدير لوقع النزاع الى غاية تمنع ذلك التقدير الملائق بالمعروف والشاهد له تصرف الشارع كما تقرر فانضم ما قالوه واندمع قول الأذرى لأعرف لاما نارضى الله عنه سلفا فى التقدير بالامداد ولولا الادب لقلت الصواب انها بالمعروف أى الكفاية تأسياء واتباعا اه جهر زى وقوله لوقع النزاع قد يقال لو نظر لهذا النظر اليه فى جانب القريب والنظر اليه ثم لاهنا لا يظهر له معنى معتبر الا ان يقال نفقة الزوجة معاوضة والمعاوضة يجتزئ فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها اه سم (قوله كنفقة القريب) اراجع لادنى وقوله لانها علة للمنى

والمراد ادخاله وقول ومن به رقم زبادى وانما ألحق بالمصر المكناب والمبعض الموسر ان لضعف ذلك الاول ونقص حال الثانى (و) على (متوسط) فيه (وهومن) يرجع بشكايه مدين معسرا مدفوف (و) على (موسر) فيه (وهومن لا يرجع) بذلك معسرا (مدان) واختبوا الأصل التفاوت بأية لينفق ذو سعة من سعته واعتبروا النفقة بالكفارة بجمع أن كلامها مال يجب بالشعر ويستوفى الذمة وأكثر ما وجب فى الكفارة لكل مسكين مدان وذلك فى كفارة الأذى فى الحج وأقل ما وجب فيه الكل مسكين مدفون ذلك فى كفارة اليمين والظهار وروفاة رمضان فأوجبوا على الموسر الاكثر وعلى المسر الاقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرر وانما لم تعتبر كفارة المرأة كنفقة القريب لانها تستحقها أيام مرضها وشبهها

انما وجب ذلك بخبر اليوم الحاجة الى مجننه وطعنه وخبره (٤٤) (من غاب قوت المحل للزوجة من رؤوسه

(قوله من غاب قوت المحل) أى فى كل يوم ع ش. وبعبارة ج ل أى ما يستعمله أهل ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً بقية بالزوج ومن ثم يقيده بـ **بـ** كونه لا يشابه كما فعل فيما بعده فلا بد ان يكون ذلك لا تشابه. تأمل وقوله من غاب قوت المحل أى وان لم يلق بها ولا ألقته اهلها ابداله اه. شرح م ر (قوله فلا يرق به) أى بحسب يساره وضده زى (قوله تزهدا) أى متكلساً الزهد وظاهره ان الزاهد حقيقة يعتبر حاله لا ما يلقى به: مثل شوبرى (قوله كما فى الكفاية) دليل لاهل مل مع علمه (قوله وعليه طعنه الخ) حتى لو باعته أو أكلته حسبما استحققت مؤن ذلك أى اجرة الطعن وما بعده اذ بطواع الغير يلزمه ذلك فلم تسقط بما فعلته شرح م ر و زى (قوله وان استأذنته الخ) (فروع) وقع السؤال فى الدرس هل يجب على الرجل اعلان زوجه بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما بما جرت به عادة من أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الاول لانها اذا لم تقم بخدمه وجوب ذلك ظنت انه واجب عليها وانها لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصارت كأنها مكرهه على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها يحتمل انه لا يجب لها أجره على الفعل لانه تصيرها بخدمه البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش على م ر (قوله وفاق الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأن هذه لا يجب على الزوج قياساً على الكفارة (قوله ولما اعتياض) أى بصيغة والكلام قياساً لم الزمة واستقر فيها كالتفقة الماضية وقضته ان نفقة اليوم قبل انقضائه لا يجوز الاعتياض عنه لعدم استقرارها باحتمال سقوطها بالانشوز وتوقفه فيه فى شرح الروض والراجح عند شيخنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخفى ان ذلك كلام المصنف بأن يحمل كلام المصنف على النفقة الماضية وان كان هو بخلاف ظاهر السياق ويكون فى النفقة الحاضرة تفصيل وما فيه تفصيل لا مرد تقصيص لى قال العلامة السابلى والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالة فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره اه (قوله عن ذلك) أى المد والمدين والمد والوصف قال زى ويشمل اطلاقه الاعتياض عن المأزون وهى طعنه وبجته وخبره فان قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا إشكال فى صحة الاعتياض والا نأثر خلاف فى الصحة هنا بناء على تقرير الصفة كذا فى المطالب (قوله مستقر فى الزمة) أى ولو ما لا ندخلت نفقة اليوم الحاضرة فى ل وخرج بالاستقرار السلم فيه شرح الروض (قوله لم ين) وهو الزوجة خرجت الكفارة فلا يجوز فيها

أو قرأ وأقط أو غيرها لانه من العائنة بالمروى فى الأمور بها وقياساً على الفطرة والكفارة وتعبيرى هنا ونفياً بأق بالحل أعنى من تعبيرة المبدأ (ان اختلف غاب قوت المحل) أرقوته ولا غاب (فلا يرق به) أى بالزوج يجب ولا عبرة ما قتيانه أفن منه تزهدا أو بخلا (والمدة واحدة) واحد وسبعون درهما وثلاثة أسابيع درهم) كما قاله النووي خلافاً "رافى فى قوله ايه مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم واختلافهما فى ذلك نهى فى على اختلافهما فى مقدار رطل بغداد وتقدم يانه فى باب زكاة الباب (رحم عليه) دفع حب سليم ان كان واجبه لاه أكل نفعا كما فى الكفارة فلا يكتفى غيره كدقيق وخبز ووسوس لعدم صلاحيته لكل ما يصلح له الحب فالعطلت غير الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم يلزمه (قوله) (و) عليه (طعنه) وبجته وخبره وان اعتادتها بنفسه القناعة اليها وفاق ذلك فناره فى الكفارة بأن الزوجه فى حبسه وذكر العبد من زيادى (ولها

الاعتياض

ا تباض) عن ذلك بخبره وراهم وبأية وثياب لاه اعتياض عن طعام مستقر فى الزمة لم ين كلاً اعتياض عن طعام مفصول طاف

سواء أكان الاغتياض  
من الزوج أم من غيره بناء  
على مرمم جواز بيع الذن  
لغيره من عليه هذا (ان لم يكن)  
الاغتياض (ربا) كبر عن  
شعبه فان كان ربا تخيير  
أودقيقه عن بر لم يجز وهذا أولى  
من قوله الانجزا وأدقيقا المحتاج  
الى تقييده بكونه من الجنس  
وظاهره انه لا يجوز الاغتياض  
عن النفقة المستقبلة (وتسقط  
نفقتها ما كلفها عنده) برضاها  
(كالعادة وهي رشيدة أو)  
غير رشيدة وقد (أذن وليها)  
في أكلها عنده لا كفاه  
الزواج به في الاعصار  
وجريان الناس عليه فيها  
فان كانت غير رشيدة: أكلت  
بغير اذن وليها التمسك بنفقتها  
بذلك والزواج منقطع بخالف  
البلقيني فأتى بسقوطها به  
وعلى الأول قال الاذرى  
والظاهر أن ذلك في الحرة  
أما الأمة إذا أوجبنا نفقتها  
ففيه أنه يكون المعتبر رضى  
السيد المطلق التصرف  
بذلك دون رضاها كالخبرة  
المحجورة وتعييرى بعنده أهم  
من تعبير الأصل عنه (وموجب  
لها) عليه (أدم غالب المحل

الاغتياض لانها لغير معين شغنا (قوله أم من غيره) المعتمد انه لا يجوز الاغتياض  
من غير الزوج عن نفقة اليوم بخلاف النفقة الماسية سم (قوله عن النفقة المستقبلة)  
أى لامن الزوج ولا من غيره ع ش (قوله ما كلفها عنده) وأضافه غيره لما أكرامه  
فقط بخلاف ما لو قصد أكرامها فقط وأما لو قصد أكرامها معا أى أكرامها  
لأجلها ولاجله فالظاهر التقسيم ح ل و ع ش (قوله كالعادة) متعلق بأكلها  
أى أكلا كالعادة بأن تتناول كفايتها عادة فان أكلت معه دون الكفاية طالبته  
بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها فى أكلها المتعاد ويؤيده ان هذه مستثناة من  
وجوب اعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها وأدبنا ان الكفاية المعتادة  
انما تعتبر إذا أكلتها وحيث لم تأكلها فالواجب الشرعى باق وقد استوتقت بعضه  
فتستوفى الباقي ح ل (قوله أو غير رشيدة) أى لصغر أو جنون أو سفه وقد جرح عليها  
بأن استمرسفهها المقارن للبلوغ أو طرأ وجرح عليها والالم يحتمل لاذن الولي ذى (قوله)  
وقد أذن وليها) أى وكان لها فى أكلها عنده مصلحة والالم يعتد بانه قد جرح عليه  
بالمقدور لما شرح م ر ويكفى ذلك كالم لم يأذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها  
وان كان غير محجور عليه وكذا لا الرجوع على الولي أيضا اذ غاية ما ينقل منه وجود  
التعير وهذا لا يرجب شيئا ه سم على جرح وقوله لا رجوع له عليها قد يقال القياس  
الرجوع لانه لم يدفع مجانا وانما دفع ليعسط عنه ما وجب عليه فهو مع ما وضه  
فاسدة والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في يده اللهم الا ان يفرض كلامه فيها  
إذا كان الزوج عالما بفساد اذن الولي أو يقال لما لم يكن منها ما قاده والشرط انما هو  
بينه وبين الولي التي ويمد منه تبرعا لتقصيرها ع ش على م وقال واكتفى بآذنه مع أن  
قبض غير المكافئة لقول الزوج بآذنه يصير كالوكيل عن الولي في الاتفاق ولو اختلف  
الزوجان فقالت قصدت التبرع وقال بل قصدت كونه عن النفقة صدق بيمينه  
كما لو دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية تشرح م ر (قوله وجريان  
الناس) فيه أنهم جروا على ذلك في غير الرشيدة ولا اعتداده ح ل وأجيب  
بأن المراد الناس الذين من جلنهم المجتهدون لأن الاجماع لا يكون الا منهم بخلاف  
غيرهم فقط لا يعتبرون شغنا (قوله والزواج منقطع) أى ان كان أهلا للابتراء  
فان كان غير أهله لرجع عليه أرى على وليها ان كانت محجورا عليها رى (قوله)  
على الأول) وهو قوله وتسقط نفقتها لانه أول ما ننظر لغير الرشيدة ويدل عليه ما بعده  
وهذا هو الظاهر وقيل الأول عدم سقوط نفقة غير الرشيدة بغير اذن وليها لانه أول  
بالنسبة لكلام البلقيني (قوله ويجب لها آدم غالب المحل) أى اللاتى بالزوج ولو غلب



(ويختلف الواجب (بافصول) فيجب في كل فصل (٤٤٦) ما يناسبه (و) يجب لها عليه (لحم يلبق به) جنسا

ويسارا وغيره (كعادة الحبل)  
قدرا ووقتا (ويقدرهما) أى  
الآدم واللحم (فاض باجتهاده)  
عند التنازع اذ لا تقدير فيها  
من جهة الشرع وبقاوت  
في قدرهما (بين الثلاثة)  
الموسر والمعسر والمتوسط فينظر  
ما يحتاجه المذموم من الآدم  
فيفرضه على المعسر وضعفه  
على الموسر وما بينهما على  
المتوسط وينظر في اللحم الى  
عادة الحبل من اسبوع أو غيره  
وما ذكره الشافعي من مكيلة  
زيت أو من أى أوقية  
تقريب وما ذكره من رطل لحم  
في الاسبوع الذى حل على  
المعسر وجعل باعتبار ذلك  
على الموسر وطلان وعلى  
المتوسط رطل ونصف وان يكون  
ذلك يوم الجمعة لانه أولى  
بالتوسيع فيه بحول عند  
الأكثرين على ما كان في أيامه  
بعض من قلة اللحم فيها ويزاد  
معه ما يجب عادة الحبل قال  
الشيخان وينسبه ان يقال  
لا يجب الآدم في يوم اللحم  
ولم يشرؤا له ويحتمل  
أن يقال اذا أوجبنا على  
الموسر لحم كل يوم يلزمه  
الآدم أيضا ليكون أحدهما

التأدم بالقواكه في بعض الاوقات وجبت واماما لا تأدم به منها فلا يجب ما لم يعتد  
الاتيان به والاوجب ومن ثم تقل عن شيفنا ما جرت به العادة من الفاكهة اذا  
كانت تزيد على الآدم يجب مع الآدم وكذا ما اعتيد من الكمكث والنقل والسهل  
في العيد الصغير والحلوى ليله نصف شعبان وما قبل يوم عاشوراء من الحبوب والحلوى  
على ما يلبق به ويجب القهوة والدخان اللذان ظهر في هذا الزمان ان اعتادتهما  
ح ل و ح ف ويجب أيضا ما يطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى  
بالمرحة اذا اعتيد ويكون على وجه التملك فلا يؤخذ به استهزاء لها المطالبة به اه  
عش على م ر (قوله ولحم) عطفه على الآدم بقيد انه ليس منه وقد يطلق اسم  
الآدم عليه فيكون من عطف الخاص على العام لفضله ويدل على كونه اذ ما حديث  
سيد آدم أهل الدنيا والآخرة اللحم وقياس ما في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج  
اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قريع برماوى (قوله ويقدرهما فاض) هذا  
مستدرك في اللحم مع قوله يلبق به كعادة الحبل وأجب بأن هذا عند التنازع  
كما قال الشارح (قوله من مكيلة زيت) يفتح الميم وكسر الكاف واسكان الياء (قوله  
أى أوقية) حكى الجلي عن بعض اصحاب أن الاوقية هى النجاشية وهى أربعون  
درهما وهو ظاهر فان العراقية لا تفتى شيئا اه زى (قوله حل على المعسر) لى حله  
لاصحاب (قوله وان يكون ذلك) الظاهر انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون  
من جملة ما ذكره الشافعي وقوله ويزاد بعد ما لى بعد أيام الشافعي ولو عبر بالقاء  
لكان أرفع (قوله ويشبهه) أى ينسب (قوله لا يجب الآدم) في يوم اللحم والأقرب  
حله على ما اذا كان كافيا لأغذاء والعشاء والثاني على خلافه عش ومثله م ر  
وقال أبو شيكل الذى يظهر توسط بين ذلك وهو أنه يجب لها مع اللحم نصف الآدم  
المعتاد في كل يوم ان كان اللحم لا يكفيها المرأة واحدة وهذا التفصيل كالتميز  
لا يترجمه غيره فيقال ان أعطاهما من اللحم ما يكفيها الاوتين فليس لها في ذلك اليوم  
آدم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها الوقت واحد وجب أى نصفه قاله فى التبيين اه  
شوبرى (قوله ويحتمل الخ) هو من كلام الشافعي كما يؤخذ من عبارة شرح م ر ونفسها  
ويبحث الشفان عدم وجوب آدم يوم اللحم ولما احتمال وجوبه على الموسر اذا أوجبنا  
عليه اللحم ليكون أحدهما غذاء والآخرة عشاء (قوله كل يوم) الظاهر ان التقيد بكل  
يوم غير مراد أخذ ما من قوله ليكون أحدهما غذاء الخ فالمراد ان الآدم لا يسقط في يوم  
اللحم تأمل (قوله ويجب لها كسوة) وجودها وضدها يساره وضده حجر ويؤخذ من ضبط  
الكسوة بما ذكرناه لا يجب عليه منديل القماش ولا يجب عليها أيضا فان أراد

عدها ولا آخرة عشاء وذكره القاضى المحم من زيادة في به صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) هـ اه  
بأسر الكاف وصفها قال لى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تنكيا)

ويختلف كفايتها بطولها وقصرها ووزانها باختلاف الحال في الحرو البرد (من قبض ونحوه ونحو سراويل)  
 مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب مئاداس) فيه (وزيد) على ذلك (في شتاء نحوجة) كقروة فان لم تكن واحدة زيد  
 عليها كما يحسنه الراعي وصرح به الخوارزمي (بحسب عادة مثله) أي الزوج من قطن وكتان وحريز وصفاقة ونحوها  
 ثم لو اعتد رقيق لا يستلزم جيب بل يجب صفيق مقابله ويغارت في كفيته ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط واعتبرت  
 الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة (٤٤٧) محققة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهر انه يجب

لها تواضع ماذ كرم من تكفة  
 سراويل وكوفية للرأس ووزر  
 للقميص والجبة ونحوها  
 ونحو في الموضعين من زيادتي  
 (و) يجب (لغة ودها على  
 معسر ليد في شتاء وحصر  
 في صيف و) على متوسط (زلية)  
 فيها هي بكسر الزاي وتشديد  
 الباء شيء مضرب صغير وقيل  
 بساط صغير وعلى (موسر  
 طيفسة) بكسر الطاء والقاء  
 وبفتحها ما يوضعها وبكسر  
 الطاء وفتح القاء بساط صغير  
 نخين له وبرة كبيرة وقيل  
 كساء (في شتاء وفتح) يفتح  
 النون وكسرها مع اسكان  
 الطاء وفتحها (في صيف  
 تحتها زلية أو حصر) لانها  
 لا يسطان وحدها وهذا  
 مع التفصيل فيما على الموسر  
 وغيره في الشتاء والصيف من  
 زيادتي (و) يجب (لنومها)

هياها لماعش على م (و) قوله وباختلاف الحال في الحرو البرد) عبارة جبر ويختلف  
 عددها باختلاف محل الزوجة برد او حرا ومن ثم لو اعتادوا بالانوم وجب كما جزم به  
 بعضهم (قوله من قبض) فيه اشعار بوجوب خياطته وما يخاط به عليه قال جبر ويظهر  
 انه لا عبرة باعتبار اهل بلدتها في كتياب الرجل وانما لو طبقت تطويل ذيلها ذراعا  
 اُجبت اليه وان لم يمتداهل بلدها لمافيها من زيادة السترح ل وابتداء الذراع  
 من نصف ساقها م (قوله مما يقوم مقامه) كالاذار (قوله ونحو مكعب) كقباب  
 وخف وزر ووزة فلما كانت بمن يتعاد عدم لبس شيء في الرجلين كسواء القري  
 لم يجب لها شيء من ذلك ح ل (قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثابته وفتح ثالثه  
 مثقالا وبكسر فسكون مخفقا هو المئاداس اه قل على الجلال وفي المصباح والمكعب  
 وزان مقود المئاداس لا يبلغ الكعبين غير عربي اه (قوله وكوفية) هي شيء يلبس  
 في الرأس من عرقمة مطبنة وبرنس (قوله وفتح) أي جلد كفروة (قوله مخجل) بضم  
 الميم وفتح الخاء وتشديد الميم أي له جمل يقال خله اذا جعله مجلا برماوى أي له ورة  
 كبيرة وضطجع على عرو بسكون الخاء وتخفيف الميم (قوله ونخدة) سميت بذلك  
 للاصقتها للشد ولا يجب أكثر من واحدة وان جرت العادة بأكثر منها ويجري مثله  
 في العلاف برماوى (قوله في شتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء جبر (قوله ومع  
 رداء المراد به ما يرتدي به في أعلى البدن (قوله آلتا كل) أي اللاتئ به ولا يعتبر لها  
 والمثروب ثلث لا امتناع ح ل (قوله وشرب) بثلاث الشين وقيل بالفتح مصدر  
 وبالحذف والرفع اسم مصدر ح ل وقوله بالحفض والرفع والصواب ان يقول بالكسر  
 والحذف لان الحفظ والرفع من أفعال الاعراب وقوله اسم مصدر ليس بظاهرا والحق  
 انها مصدران سماعيان (قوله كقصعة) بفتح القاف وفي المثل لا تفتح الخرافة  
 ولا تكسر القصعة برماوى (قوله ومغرفة) بكسر الميم ما يغرف به اه يختار

على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش) ترقد عليه كضربة وثيرة أي لينة أو قطيفة وهي دثار مجمل  
 (ونخدة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء و) مع (رداء في صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال  
 الروباني وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وانما يجدد  
 وقت تجديد عاده رز كرا الكساء مع قول و رداه في صيف من زيادتي وكالشتاء فيماد كرا الحال الباردة وكالصيف  
 فيه الحال الحارة (و) يجب لها (آلة اكل وشرب وطبخ كقصعة) بفتح القاف (وكوز وجرة وقدر)

مفرقة من خرف أو جبر أو شيب (و) يجب لها (أ) التظيف كشط ودهن من زيت أو نحو (وسدر) ونحوه  
 (نحو مزل) بفتح الميم وكسرها (تدني لسان) أي لدفعه وخرج زيادتي تعين ما زاد من تعين كان كان يندفع بماء  
 و تراب فلا يجب (وأجرة حمام اعتيد) دخولا وقد را كمة في شهوا أو أكثر بقدر العادة فان كانت المرأة لا تعتاد  
 دخوله فلا يجب (وقتي ماء غسل بسببه) أي الزوج كوطه وولادتهما بخلاف الحيض والاحتلام لان المحاجة  
 اليه في الأول من قبل الزوج بخلاف في الثاني (٤٤٨) ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين ان يكون بمسه

(قوله من خرف) ويجب التحاس ان اعتاده في كافى ذى (قوله كشط) بضم أوله  
 وسكون ثانيه أو بضمه وبكسر أوله مع سكون ثانيه برماوى (قوله ونحوه) كصابون  
 واشنان ح ل (قوله وغنى ماء الخ) أى ويقه ان الواجب بالا صالة الماء لا تختمه م  
 فالأولى حذف غن (قوله ولاد واه مرض) ومنه ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة فلا ينزل  
 ما يصيبها من الوجع الحاصل في بطنها ونحوه فانه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا  
 ما جرت به العادة من العصيدة واليا به ونحوها ما جرت به عادة من لبن يتبع عندها  
 من النساء فلا يجب لانه ليس من الفقطة بل ولا يحتاج اليه المرأة أصلا ولا نظر  
 لتأثيرها بتركه فان ارادته فعلته من عند نفسها ع ش على م د (قوله يلق بها)  
 أى بحيث تأمن فيه لو خرج زوجها على نفسها وما لها وان قل شرح م د و يؤخذ  
 منه انه لا يجب عليه ان يأتى لها بموضة حيث أمنت على نفسها فلو تأمن أبدا لها  
 المسكن مما تأمن فيه على نفسها فانه يقع فيه الغلط كثيرا ع ش على م د  
 وله منتهى من زيارة أحد ابويها وان احتضرا وشو ود جنازتهما ومنتهى ما من دخولها  
 لها كولدها من غيره م د قال ابن الصلاح وله نقل زوجته من الحضرة الى  
 البادية وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما  
 خشونة العيش فيمكنها الخروج عنه بالابدال شرح حجر وفيه ان البديل  
 قد لا يكفيها لكونه أقل فاذا ارادت الكفاية كملت من عندها (قوله أى بان كان  
 مثلها يتخدم) أى حقها ذلك وان لم يتخدم فيه بالفعل ومقتضاه انه لو كان مثلها لا يتخدم  
 في بيت ابوها لكن هه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها ح ل (قوله مثلا)  
 أو عا الموت أيها في حال سفرها (قوله أى واحد) ظاهره وان احتاجت إلى أكثر  
 من واحد وهو كذلك الان مرضت واحتاجت لسائر بدعى الواحد اخدا من كلامه  
 الا فى ح ل (قوله وان كانت جيلة) أى وان كانت يتخدم في بيت سيدها ومثلها  
 يتخدم عادة في بيت سيده ح ل (قوله من دون) بيان لما (قوله نوعا) أى وقدر ابدليل  
 قوله مدولت وهو تميز من الدون وقوله من غير مكسوة حال من الدون أى حال

وان يكون بغيره (لا ما ينزل)  
 أوله (بفتح ككل وخضاب)  
 فلا يجب فان اراد الزينة به  
 هياء لها فترتين به وجوبا  
 ولاد واه مرض وأجرة نحو طبيب  
 كحاجم وفاصل لان ذلك لحفظ  
 البدن وتصبرى بنحو طبيب  
 أعم مما عبر به (و) يجب لها  
 مسكن يلقى بها عادة من  
 دار أو جرة أو غيرها كالغدة  
 بل أو لى وان لم يملكه كان  
 يكون مكثرا أو مزارا واعتبر  
 بها المصلحة لا نفقة والكسوة  
 حيث اعتبر بها لان العترة  
 فيه ما التظيف وفيه الامتاع  
 كما ساقى ولا تنما اذا لم يلقاها  
 يمكنها البذل بالائق فلا ضرار  
 بخلاف المسكن فانها ملزمة  
 بملازمة فاعترض الما (و) يجب  
 عليه ولو عسر أو به رفق اخدا  
 حرة يتخدم أى بان كان مثلها  
 يتخدم عادة بقدرته بقولى  
 (في بيت أبيها) مثلا لان  
 صارت كذلك في بيت زوجها

لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (بى) أى بواحد يحل نظره ولو لم يكثر او في صحبتها (لها) كونه  
 كحرة وأمة وصبي بمنزلة مراهق ونحوه ويحرم لها ولا يتخدمها بنفسه لانها تستقبي منه غالبا وتغير بذلك كعب الماء  
 عليه وأجله اليه المستقيم أو لشرب أو نحو ذلك وتصبرى بما ذكره أو أوى مما ذكره أما غير الحرة فلا يجب اخداها  
 وان كانت جيلة لنفسها (فيجب له ان يحجها) لخادمة (ما يلقى به من دون ما للزوجة نوعا من غير مكسوة) من نفقة وأدم

وتوايهما (و) من (دونه جنسا ونوعا منها) أي من الكسوة الأصريح بالتقييد بدون ما ذكر من زيادتي (فله ذوات على موزود على غيره) من متوسط ومعسر كالخدمومة في الأخير لان النفس لا تقوم بدونه غالبا واعتبارا بشئ نفقة الخدمومة في الأولين وقد رال ادم بحسب (٤٤٩) الطعام وقد رال الكسوة قبض ونحو مكاب ولاذ كتحقيق

وللاشئ مقنعة وخف ورداء  
لحاجتها الى الخروج ولكل  
جبة في الشتاء لاسراويل  
وله ما يفرشه وما تنطلي به  
تغطية لبدوكساء في الشتاء  
وبارية في الصيف ومخدة وخرج  
من حصص الكسوة ومملوك  
الزوج فليس له الاجرته  
او الاوقات عليه بالملك (لا آله  
تنظف) لان الاثاق به ان  
يكون اشعث ثلاثا لله  
الا عين (فان كثروا وسغ وتآذى  
بقل وجب ان يرفه) بما يزيله  
من نحو مشط ودهن (و) يجب  
(اخذام من احتاجت لخدمة  
لصومر) كهمر وان كانت  
من لم تقدم عادة وتقدم بمن  
ذكر وان تعدد بتدرا الحاجة  
(والسكن والخدم) وهومن  
زيادتي يجب فيها (امتناع)  
للتملك لما رواه لا يشترط  
كونها ملكه (وغيرها)  
من نفقة وادم وكسوة وآله  
تنظف وغيره (تملك) ولو  
بلاصغة كالقارة فلا رجة  
الحررة التصرف فيه بأنواع

كونه كائن من غير كسوة (قوله وتوايهما) فتوايع النفقة أجرة الطين والعجين  
والخبز وتوايع الأدم كالسمن ما يطبخ به كالقرع وسكتوا عن اللحم وقضية  
كلامهم عدم لزومه ح ل قال م ر وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أي للخدام  
حيث جرت عادة البلدي به (قوله جنسا ونوعا) تميزان من اللون والظاهران الواو  
بمعنى أولانه يلزم من كونه أدون في الجنس ان يكون أدون في النوع (قوله قف) بالميم  
الساكنة مع ضم القاف وقيل بالساء الطرطور الذي يلبس في الرأس له ورة  
وقوله مقنعة بكسر الميم وهي شئ من القماش مثلانضه المرأة فوق رأسها كالقوطة  
(قوله لاسراويل) هذا مبني على عرف قديم وقد اطرده العرف الآن بوجوبه للخدمة  
وهذا والمعتد زى (قوله ما يفرشه) بضم الراء من باب نصر كأي المختار (قوله  
وبارية في الصيف) هي شئ رقيق كالللاء تكن في المصباح البارية الحصى انخس  
كالقح وهو المعروف في الاستعمال وهو المواق لما ذكر في احياء الموات من انها  
منسوجة قصب وهو غير ما سب هنا لان الكلام في النطاء فان جعل مثلا للفرش  
كان مناسبا (قوله ان يرفه) أي يتم في المختار والازفاء التدفن والترجيل كل  
يوم وهو في رفاة من العيش ورفاهية أي سعة (قوله امتناع) أي انتفاع لانه يتنعم  
ويتنفع بهما (قوله وكسوة) ومنها الفرش شرح م ر (قوله تملك) أي للخدمة  
وليسد الأمة وهل يحتاج الى قصد التملك أو لا الذي في كلام جمران الشرط عدم  
الصافي عند قصد تملكها وفي شرح الروض لابد ان يقصد دفع ذلك عما زمه لها ونقل  
عن شيخنا م ر اعتماده وهو في شرحه وقد اقيمت بما قاله جبر لان هذا الباب  
توسع فيه بنفقة الخادم تملك بخلاف نفس الخادم ح ل (قوله وغيره) كظروف  
الطعام كافي متن المنهاج ومنه الماء الذي تشربه م ر (قوله بما يفرشها) أي الزوجين  
ع ش (قوله أول كل ستة أشهر) وان نشرت انشاء فصل سقطت كسوته  
فان عادت الطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقي من ذلك  
الفصل لانه بمنزلة يوم النشور شرح م ر وقضية سقوطها بالنشور انشاء الفصل  
انه لو كان دفعها لما قبل النشور استرد هالسقوط ما عتبه وهو ظاهر ولو ادعى النشور  
ليسقط ذلك عنه لم يقبل الابينة ع ش (قوله من وقت وجوبها) وهو وقت

التصرفات بخلاف غيرها ويملكها ١١٣ بحيث أيضا نفقة معصومها المملوك لها والمحرة ولها ان تصرف في ذلك  
وتكفيه من المال (فلو قرت) أي ضيق على نفسه في طعام أو غيره (بما يضر) هما أو أحدهما أو الخادم فهذا أعم من  
قوله بما يضرها (منعها) من ذلك (وتعطي الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة فابتداء اعطائها من وقت وجوبها

التمكن (قوله أولى من تعبيره بشيء وصيف) وجه الأول أنه قد يقع العقد  
 في نصف الشتاء مثلاً ع ش وعبارة ق ل على الجلال قوله شتاء وهو ستة أشهر  
 وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارهما فصلان وكل فصل منهما  
 فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف  
 فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين  
 في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بق منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه  
 وينتدى بعد تلك البقية فصولاً كاملاً دائماً وعما ذكر على أن ما عجز به المصنف  
 أولى من عبارة غيره بقوله وتعلم الكسوة أو ل كل ستة أشهر من وقت التمكن  
 الذي رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود التمكين في أثناء فصل إذ كل  
 ستة أشهر من وقت التمكن تحسب فصلاً وهكذا ولا بد من هذا الراد ما زعم على كلامه  
 هذا من الفساد إذ قال عليه إذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلاً لم أنه  
 لاقم السنة أشهر الأربعة في نصف فصل الصيف وعكسه فان قال أنه يلعب أحد  
 النصفين على الآخر فهو تحكم وترجح بالمرجح وأيضاً قد علم أن ما يلزم من الكسوة  
 في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على قلب نصف الشتاء أنه يلزم  
 في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه وسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى قلب  
 نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه ويلزم فيه ما ليس لازماً  
 فيه وكل باطل وإن لم يكن التغليب والحق كل نصف باقى فصله بطل ما قاله ورجع  
 إلى قائل الأول وهو القائل بالشتاء والصيف فإذا وقع تمكين في أثناء الشتاء  
 حسب فصلان نصف الصيف فوجب الكسوة بقسط ما بق من الشتاء وما انضم  
 إليه من نصف فصل الصيف بأن يدفع له كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء  
 ونصف كسوة الصيف قال ع ش وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع له من جميع  
 الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب قسط ما بق من القيمة  
 فبشترى له ما به من جف من الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعينه (قوله يجدد  
 وقت تجدده) يؤخذ من وجوب تجدده وجوب إصلاحه كالسعي بالتجديد سم  
 على حجر ومثل ذلك إصلاح ما اعده له من الألة كتنبيض القماش ع ش على  
 د (قوله أو ماتت) أي أو أباها خ ط (قوله لم ترد) أفهم قوله لم ترد أن يحمل ذلك  
 بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل  
 زمن النعيمة كما يحتمل ابن الرفعة لكن المعتمد وجوبها كلها وإن ماتت أول الفصل  
 واعتمده جمع متأخرون كالأذري والبلقيني ولا يقال كيف تجب كلها بمضى لحظة

يرى سنة أشهر تبعاً لروضة  
 كما صلاها أولى من تعبيره بشتاء  
 وصيف لما لا يخفى وما يبق  
 منه فأكبر كالفرش والمشط  
 يجدد في وقت تجدده عادة  
 كما مر (فان تلفت فيها) أي  
 في السنة الأشهر ولو بلا تعبير  
 (لم تبدل) أو ماتت فيها لم ترد  
 أول يكس مدة ندين عليه  
 بناء في الثلاث على أن الكسوة  
 تملك لا ابتاع

من الفصل - لا نأخذ نفل ذلك جعل وقتا لليجاب فلم يترك المحال بين قليل الزمن  
وكثيره شرح م ر ملخصا  
\* (فصل في موجب المؤن) \*  
أي المتقدمة بأنواعها العشرة وموجب الكل شيء واحد وهو التمكن فذلك  
المردو وأما المسقطات فتعده من نشوز واشتغال بنفل مطلق وقضاء موسع وخروج  
بلاذن فذلك جعلها (قوله ومسقطاتها) أي ومبايع ذلك كاسترداد ما دفعه  
لنظر النحل فاخلف (قوله على مامر) أي وجوبها أي وجوبها مستملا على التفصيل  
الذي مر في الأنواع العشرة من وجوبها يوما فيوما في ثلاثة منها وهي الطعام والادام  
والحم أي بالنظر للموسر الذي جرت عادة أمثاله بالعدم كل يوم أو كل ستة أشهر  
في الكسوة أو كل وقت اعتيد فيه التقدير وذلك في أربعة منها في ما تقدم عليه  
وفي ما تناسم عليه وتنتهي به وفي آلة الأكل والشرب والطبخ وفي آلة التنظيف  
أو دما وذلك في اثنين الإسكان والاختدام اه م ر تصرف (قوله ولو على صغير لرد)  
أي ولو كانت الزوجة صغيرة كافي الأنوار وعمل وجوبها على المغير إذا تسلمها  
وليه وفي المجنون لا بد أن يتسلمها وليه ولا عبرة باستناعه بها إذا لم يتسلمها وليه  
اه ح ل لكن قول المتن لانه غيرة الحق تعضي انه لا مؤنة لها وان كان الزوج صغيرا  
لان صغر الزوجة مانع ونكاح الزوج أي من حيث هو مقتضى المساعدة انه يعلب  
المانع على المتعضي خلاف قول الأنوار المتقدم فليصرف على قول الأنوار يخص قول  
المتن للصغيرة بما إذا كان الزوج كبيرا لان المانع القائم به ليس مانعا للمغير  
قيام المانع به أيضا فكان المانع القائم بها كلا مانع (قوله بالتمكين) أي التام وخرج  
به ما لو مكنته لسلاقط أو في دار موصولة فلا نفقة لها م ر والمدار على التسليم  
ولو بالأكراه ولو للمجنونة ح ل فان حصل التمكن في الأثناء وجب القسط باعتبار  
اليوم واليلة ان كان غير مسبوق بنشوز فان كان مسبقا به فنقل عن شيخنا انه  
لا يجب القسط لانه مسقط للجميع حل ملخصا ومثله سمع من م ر (قوله وجوب  
المهر) أي يكون سيد الوجوه بحيث تستغل به ذمة الزوج وأما تسليمه فلا يجب الا  
ان اطاعت الوط ح ل وبدل عليه كلامه بعدد وعبارة ع ش على م ر ومع  
وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى نطقه ومعنى وجوبه بالعقد حيث أنه لو مات  
أحدهما قبل التمكن استقر المهر وأطلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله والعقد)  
انظر لم يظهر في محل الضمار شربرى أي بل كان يكفي ان يقول فلا يوجب عوض  
مختلفين ويمكن ان يجاب بأنه أظهر إشارة الى ان المراد العقد من حيث هو لا بقيد  
كونه عقد نكاح وانما هان قوله مختلفين لا مفهوما له (قوله ومعصر) والمعصر بمثابة

(فصل في موجب المؤن)  
ومسقطاتها (تجب المؤن على  
مامر ولو على صغير) فلا يمكنه  
وطء (لانه غيرة) لا توطأ  
(بالتمكن) لا بالمقدلانه  
يجب المهر والعقد لا يوجب  
عوضين مختلفين وانما لم تجب  
للصغيرة لتعذر الوطء لمعنى  
فيها كالتأنيذ بخلاف الصغير  
إذا مانع من جهته (والعبرة  
في تمكين) مجنونة ومعصر  
بتمكين وليها) لهما لانه  
انما طاب بذلك

المراهق في الذكراه يقال صبي مراهق وصبيته مصرو ولا يقال هي مراهقة ح ل  
 شرح م ر (قوله نعم لو سلمت) التسليم ليس بقيد بل للدار على التسليم ولو لا كراه  
 (قوله وتقلها إلى مسكنه) ليس بقيد أيضا (قوله ان تقول المكلفة) ولو سلمت وقوله  
 أو السكري يقتضي ان السكران غير مكلف وهو كذلك كما في المناهج وغيره أي بل  
 في حكم المكلف (قوله غيرهما) وهو الصغيرة والمجنونة وقضية هذا ان غير المجنونة  
 لا يعتد بعرض ولها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والمظاهر  
 انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من ان المرأة سيما البكر انما يسكن  
 في شأن زوجها أولياؤها وقوله متى دفعت المهر رأى الحلال وخرج به ما اعتد دفعه  
 من الزوج لاصلاح شأن المرأة تكلم وتفيدون نقض فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك  
 عدوا للمرأة بل امتناعا لاجل ما منع من التمكن وما اعتد دفعه أيضا لاهل الزوجة  
 فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن ع ش على م ر (قوله متى دفعت  
 المهر) أي الحال كنت يفهم منه ان لها حس نفسها لقضيه فتستحق النفقة  
 حينئذ (قوله عند الاختلاف في التمكن خرج بالتسليم) الاختلاف في الاتفاق  
 أو الشوز فانها المصدقة ح ل بأن ادعى انه أعطاهها النفقة فانسكت أو ادعى  
 نسوزها فانسكت (قوله من حين بلوغ الخبر) أي ان كان الخبر نفقة  
 أو صدقة الزوج وبصدق في عدم تصديقه للخبر برماوى قال س ل قوله من حين  
 الخ ظاهره وان لم يرض زمن يصح كنهه الوصول اليها وسيأتي في القائب اعتبار  
 الوصول اليها اه ع ش على م ر (قوله ابتدأ) أي قبل التسليم (قوله  
 وأظهرت له) ظاهر المتن رجوع الضمير للزوج وجعله اشارح راجعا للقاضي  
 (قوله كتب) أي وجوب برماوى (قوله فجيء) بالنصب والرفع ع ش  
 على م ر (قوله من حين التسليم) أي بالفعل لا من حين اظهاره كما يدل عليه قوله  
 فان أي ومضى زمن وصوله تأمل وحرر وعسارة ع ش قوله من حين التسليم  
 لكن اذا وقع التسليم في أثناء اليوم والليل بعد نسوزها لا يجب قسط ذلك لوقوع  
 النسوز في بعضها وهو مسقط للبيع م ر سم (قوله فان أي) أي مع القدرة  
 عليه فالمرنعة من السير والتوكيل عذر فلا يرض عليه شيء لانفاء تقصيره شرح م ر  
 (قوله فمرضها القاضي) أي قاضى بلده المشعربانه علم بلده قوله فان جعل موضعه  
 محترز ذلك قال سم أي فرض نفقة معسر ان لم يعلم خلافه اه قال في ع ب  
 وله أن يرض لها دراهم قدر الواجب (قوله في ماله) أي وأخذها من ماله ان كان له  
 مال فان لم يكن له مال صارت في ذمته ع ش وعسارة البرماوى فان لم يجد له

نعم لو سلمت المصير نفسها  
 فتسليمها الزوج وتقلها إلى مسكنه  
 وحبث المؤمن ويكنى في التمكن  
 أن تقول المكلفة أو السكري  
 أو ولي غيره متى دفعت  
 المهر مكنت (وحلف الزوج)  
 عند الاختلاف في التمكن  
 (على عدمه) فيصدق فيه لاه  
 الفصل والتعليق من زيادة  
 (فان عرضت عليه) بأن  
 عرضت المكلفة أو السكري  
 نفسها عليه كأن بعثت اليه  
 اني مسئلة نفسى اليك أو عرض  
 المجنونة أو المصرو ولها عليه  
 ولو بالبعث اليه (وجبت)  
 مؤنثا (من) حين (بلوغ  
 الخبر) له (فان غاب الزوج  
 عن بلدها استداه أو بعد تمكينها  
 ثم نسوزها وقد رقت الامر  
 إلى القاضي (وأطهرت) له  
 (التسليم كتب القاضي لقاضى  
 بلده ليعله) بالحال (فجيء)  
 لها حالا (ولو بناه) لتسليمها  
 وتجب المؤن من حين التسليم  
 اذ بذلك يحصل التمكن (فان  
 في ذلك) (ومضى) زمن امكان  
 (وسيله) اليها (فمرضها القاضي)  
 في ماله وجعل كالتسليم لها لان  
 المانع منه

مالا اقترض عليه أو أذن لها أن تنفق وترجع عليه كما هو ظاهر من نظائره اه (قوله  
 من بلده) أى الغائب (قوله وأخذ منها كفيلا) أى طلبه والباء في بمال السببية  
 وأخذ الكفيل واجب والظاهر أنه يأخذ قبل أن يصرف لها ويشكل بأنه ضمان  
 ما لم يجب فإن قلت هو من ضمان الدرك المتقدم قلت ليس كذلك لأن ضمان الدرك  
 أنما يكون بعد قبض للمقابل وهذا ليس كذلك الأهم الآن يقال هذا مستثنى ع ش  
 على م ر والظاهر أن هذا لا يراد لا برد من أصله لأن هذا من قبيل ضمان الاحضار  
 لا من ضمان الدين كما يدل عليه قول ح ل أى ليكفل بدنها ليضمرها إذا تبين عدم  
 استحقاقها (قوله وتسقط مؤنثها) وكذا كسوة الفصل فانها تسقط ولو عادت  
 للطاعة م ر لأن النسوز في بعض اليوم يسقط كسوة جميع الفصل ومرة جميع  
 اليوم وإن عادت فيه للطاعة ولو جعل سقوطها بالنسوز فانفق رجوع عليها إن كان  
 من معنى عليه فلا كما هو قياس نظائره م ر ومثله ما لو جعل نسوزها ما تنفق عليها  
 ثم تبين له الحال بعد اه ع ش على م ر وانظر حكم النسوز بالنسبة لما يدوم  
 ولا يجب كل فصل كالفرش واللاوى وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنسوز  
 ولو لحظ في مدة بقائها وكيف الحال ولا ذرى فيه تردد واحتمالات تراجع وبقي  
 سكنى المسكن فانظر ما يسقط منها بالنسوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل  
 أو زمن النسوز فقط حتى لو طاعت فيه لحظة استحققت لأنها غير مقدرة بزمن معين فيه  
 نظر ولا بعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيها بالنسوز رسم على حجر الظاهر أن  
 مثل السكنى غيرها من الفرش والغطاء وغيرها (قوله بنسوز) ولو لحظ ما يستمتع  
 بهما فيه ولو لحظ فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على النسوز وجبت لها النفقة  
 يومها وليلتها كما سدر به م ر في شرحه وظاهره اعتماده وهو تفصيل حسن فليتقن له  
 قرره شيخنا العشماوى والعيزرى وخالف ح ل وقال لا يجب لها الا قدر زمن  
 الاستمتاع فقط وبعبارة شرح م ر ولو امتنع من النفقة لم تجب مؤنثها إلا إن كان  
 يتمتع بها في زمن الامتناع فجب ويصير تمتعه بها عفو عن النفقة حيثئذ  
 شك في الجواهر وغيرها من الماوردى وأقره وأفتى به الوالد وما م ر في مسأله ما معه  
 بغيا ذنه من وجوب نفقة بتكيتها وإن أتمت بعضياتها صريح فيه وقضته جريان  
 ذلك في سائر صور النسوز وظاهر كلام الماوردى أنها لا تجب إلا زمن التمتع دون  
 غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه بالحرف وقوله نعم  
 المح كاهه ذلك كلام الماوردى لأن ظاهره قصر الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده  
 وهو بعيد لكن كتب المحشى على قوله وظاهر كلام الماوردى المح معتمد وكذا

فان جهل مرضعه كتب  
 القاضى لقضاة البلاد الذين  
 ترد عليهم القوافل من بلده  
 عادة ليطالب وينادى باسمه  
 فان لم يظهر فرضها القاضى  
 في ماله المحاضر وأخذ منها  
 كفيلا بما يصرفه اليها احتمال  
 مؤنثه أو طلاقه (وتسقط)  
 مؤنثها (بنسوز) أى خروج  
 عن طاعة الزوج وفى بعض  
 اليوم وإن لم تأتم كصغيرة  
 ومجنونة



على قوله نعم الخ فتأمل ذلك وحرره والظاهر أن كتابه على الأول معتمد سوهمه  
أوسبق قلم من الكتاب وقول م وعفوا عن القلة أي كأنه عفى عن القلة ورضى  
ببقائها في محلها (قوله كمع تمنع) ولو يجبها طالما أوجب حتى وإن كان الحابس هو  
الزوج كما عتده الوالد ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له ولو يبحى للحيولة بينه  
وبينها كما أفتى به الوالد أو باعتبار ما يوطء شهوة ومن النشوز امتناعها من السفر  
معه ولوليه يرقله لكن بشرط أمن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الملح  
مالم تغلب به السلامة ولم يخش من ركوبه مخذور تيم أو مشقة لا تحتمل عادة شرح  
م (قوله ولو بلس) أي أو نظرك أن غطت وجهها أو تولت عنه وإن مكنته من  
الجماع شرح م ر وفي حل أن الاول لا يفسق قوله ولو بلس لانه يقتضى أن العبدالة  
عذر حتى في امتناعها من الامس أو التقييل وإن علمت أنها إذا لمس لا يبطأ وفيه  
نظر ظاهر ويجيب بأن الاستثناء راجع لما قبل النافية وقال سم قوله ولو بلس  
الأن يكون امتناع دلال (قوله كعبالة) وتثبت بأربع نسوة فإن لم تقرب بينة فلها  
تخليعه أنه لا يعلم تأذنها بالوطء حل ولأن النظر لا ذكر حال انتشاره ولغيرها  
هل تطيقه أو لا لاجل أداء الشهادة كما قاله زى وغيره (قوله بفتح العين) والرجل  
يقال له عمل بفتح العين وسكون الباء م (قوله بحيث لا تحتمل الزوجة) وليس  
من المذكر ذكره جماعة وتكرره ويطوئه انزاله حيث لم يصل لمسه منه مشقة لا تحتمل  
عادة ع ش على م (قوله دائم كالعبدالة) وقوله أو بطرا الخ كالحيض والنفاس  
(قوله وكخرج بلاذن) أخذ الرافعي وغيره من كلام الامام أن لها اعتمادا للعرف  
العدل على رضى امثاله بمثل الخروج الذي يريد نتم لو علم خصالته لا حشال في ذلك  
فلا شرح م (قوله الاعدل) وقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على  
ذلك عادة حل (قوله وكاستفتاء) أي استفتاء لا محتاج اليه أما إذا ارادت  
الحضو ولجلس علم لتستفيد احكاما تنتفع بها من غير احتياج اليها حالاً والحضور  
لسماع العطف فلا يكون عذراً ع ش على م (قوله لم يغنها الزوج) أي الثقة  
(قوله ونحو زيارة) عطف على قوله لعدو وقوله لاهلها أي المحارم وعبرة زى ونحو  
زيارة خرج به الخروج لموت أيها أو شهود جنازته اه وفي ق ل على الحلال قوله  
كعبادتهم قال م وكذا شيع جنائزهم ونخاله زى ولوفى نحو ما يمال كافي  
عنده استقصائية وخرج بما ذكره زوجها زيارة قبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله  
في غيبته) أي عن البلد زى يعني ولم ينه عن ذلك بأن علمت رضاه وكانت عادة  
امثاله ذلك شيعنا عزى (قوله نعم الخ) استدراك على قوله لان كانت معه

والنشوز (كمع تمنع)  
ولو بلس (الاعدل كعبالة)  
فيه بفتح العين وهي كبر الذكر  
بحيث لا تحتمل الزوجة  
(ومرض) بها بضم الهمزة  
(وحيض ونفاس) فلا تسقط  
المؤمن لانه أمد عذر دائم  
أو بطرا أو يزول وهي معذرة  
فيه وقد حصل التسليم الممكن  
ويمكن التمتع بها من بعض  
الوجوه (وكخرج) من  
مسكنها (بلاذن) منه لان  
عليها حق الحبس في مقابلة  
وجوب المؤمن (الاخر) جاء  
للعذر كخوف من انه يدم  
المسكن أو غيره وكاستفتاء  
لم يغنها الزوج عن خروجها  
له وتولى لعدوا ع ما ذكره  
(ولنحو زيارة) لاهلها كعبادتهم  
(في غيبته) تسقط (بسفر  
ولو باذنه) لخروجها عن  
قضائه وإقبالها على شأن غيره  
(لا) ان كانت (معه) ولوفى  
حاحتها وبلاذن (أو) لم تكن  
معه وسافرت (بأذنه) لم حاجته  
ولو مع حاجة غيره فلا تسقط  
مؤتمنها في الامة الذي أسقط  
حقه لفرضه في الثانية ولم يكن  
نه في الاول لكنها تعصى إذا  
خرجت معه بلاذن نعم أن منعها  
من الخروج فخرجت ولم يقد ر على ردها سقطت مؤتمها

وكلام الاصل يفهم ان سفرهما معه بغير اذنه يسقط المؤن مطلة وليس مراد او كلاهما اولاً شامل لسفرهما الحاجة  
فالتجلاف كلامه (كأحرارها) مخرج او مطلقاً (ولو بلا اذن ما لم يخرج) فلا تسقط به مؤن الا انها في قبضته  
وله تحليلها ان لم يأت لها فان خرجت وسافرت لحاجتها تسقط مؤن ما لم يكن معها وتعتبر في كراهي من تقيدهم بمخرج  
او عمر (وله منعها نفلاً مطلقاً) من صوم (٤٥٥) وغيره وقطعه ان شرعت فيه لانه ليس بواجب وحقه واجب

قال الاذني وقضية كلام  
الحجه وروى عنها من ذلك مطلقاً  
وقال الماوردي له منعها منه

اذ اراد التمتع قال وهو حسن

متعين انتهى وقاس به

ما يأتي (وله منعها قضاء

موسماً) من صوم وغيره

بان لم تمتد بقوته ولم يصدق

الوقت لان حقه على الفور

ومذا على التراخي (فان اُبت)

بان فعلته على خلاف منعه

(فما شئت) لا تمتنعها من

التكبير بما فعلته وقولي نفلاً

مطلقاً اولاً من قوله صوم نقل

ودخل فيه صوم الاثنين

والجئس ومثله صوم نذر

منشأ بغير اذنه وخرج به النقل

الراتب كسنة الظهر وصوم

عرفة وعشراء والقضاء

الاداء والموسع المضيق فليس

له معها شيئاً منها لتأكد

الزينة والاداء اول الوقت

ولتين المضيق اصاله

(ولرجعية) حرة كانت أو أمة

حائلاً أو حاملاً (مؤن غير

تنظيف) من نفقة وكسوة

وقوله ولم يقد وليس بقيد كما في م ر (قوله مطلقاً) سواء تدر على ردها أو لا لحاجتها  
أو حاجتها منعها أولاً (قوله وكلاهما أولاً) وهو قوله ويسقط بسفر (قوله بخلاف  
كلامه) عبارته وسفر الحاجتها يسقط في الاظهر وقد يقال فيهم من كلامه  
ان سفرها الحاجة ثالث يسقط بالاولى (قوله وله تحليلها) أي أمرها بالتحليل أي  
بذبح فخلق مع النية فيها كالحصص لان هذا احصاء خاص (قوله مطلقاً) أي سواء  
اراد التمتع بها أم لا وهو العمد (قوله بان لم تمتد بقوته) فالكلام في الفرض  
فان شرعت بنية فقه ضي مية أم ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع  
كالنفل له قطعه بعد الشروع في أي حيث كان بغير اذنه ح ل (قوله بان فعلته)  
أي النفل والقضاء الموسع (قوله لا تمتنعها من التكبير بما فعلته) ولا نظراً إلى تمكنه  
من وطئها ولو مع الصوم لانه قد ساءب انسداد العبادة ومن ثم حرم صومها فلا يجوز  
موسعاً وهو عام بغير اذنه أو مع رضاه شرح م ر فرع لو كان النذور ليل الكاح معينا  
مكافئ لرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها ولا خياره لوجهه اه ل ق  
على الجلال (قوله ودخل فيه) أي في النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظر  
لا به واتب ح ل لكن الحكم مسلم وهو ان له منعها من ذلك لتكرره كل اسبوع  
بخلاف صوم عرفة (قوله مؤن غير تنظيف) تقدم ان المؤن عشرة أنواع ومؤن  
التنظيف واحد منها فاعداها تسعة تجب للرجعية والحامل ان الرجعية والحامل  
البائن غير المتوفى عنها يجب لهما المؤن سوى آلة التنظيف والحائل البائن والحامل  
المتوفى عنها يجب لهما السكنى فقط (قوله وسلطنته) عطف سبب على مسبب ع ش  
(قوله ولو اتفق) أي على الرجعية وفيه ان الرجعية تجب نفقتها وان لم تكن حاملاً  
مكيف يقول لظن حمل وأجيب بان صورة المشبهة اتفق عليها زيادة على عذتها  
بدايل قوله استرد الخ (قوله مثلاً) أي أو أسكن أو كسى (قوله لظن حمل)  
ولو ادعت سقوط الحمل فينبغي تصديق الزوج لان الاصل عدم الوجوب ما لم يتم  
بينة ع ش (قوله استرد) أي حيث لم يكن منه حبس لها والا فلا رجوع ح ل  
(قوله وتصديق قدر اقرارها) ولو اختلفت عاذتها م ر (قوله وتجب) أي المرن  
الشاملة للنفقة والكسوة غير آلة التنظيف كما في م ر (قوله لا ية وان كن الخ)

وغيره البقاء حبس الزوج عليها وسلطنته بخلاف مؤن تنقلها لا تمتنع الزوج عنها (فلو اتفق) مثلاً لظن حمل  
فأخلف) بان بائنة حائلاً (استرداً) أنفق بعد انقضاء (عذتها) لتبين خطأ الظن وتصديق قدر اقرارها بما يميزها  
ان كذبها أو لا فلا يمين (ولا مؤنة) من نفقة وكسوة (لحائل بائنة) ولو يسه أو أمة لا تنقضاء سلطة الزوج عليها (وتجب  
لحامل) لا ية وان كس أولات حمل (لها)

أى لنفسها بسبب الحمل لا للميل لائم الوكانت له لتقذرت بقدر (٤٥٦) كفايته ولا توجب على المورس والمورس

ولو كانت له لما وجبت على  
المعسر (لا) لحامل معدة (عن)  
وطه (شبهة ولو بشكاح فاسد)  
لا عن (نسخة) (فان) للمعدلة  
برقع العقد من أصله بخلاف  
النسخ والافتساح بمعارض  
كرثة ورضاع وهذه من  
زاد في (و) لا عن (وفاة)  
غير ليس للحامل المتوفى عنها  
زوجها نفقة زواجه الدارقطني  
باسناد صحيح ولا نهايات  
بالوفاة والقريب تسقط  
مؤنته بها وإنما تسقط فيما  
لوتوفى بعد دينها ولا نهايات  
وجبت قبل الوفاة فاغفر  
بقاؤها في الدوام لأنه أقوى  
من الابتداء ولما من  
ان البائن لا تنتقل إلى عدة  
الوفاة وأما أسكانها فتقدم  
في العدة وأوجب ومؤنة  
عدة كؤنة زوجة (في تقديرها  
ووجوبها) وما في وما غيرها  
لأنها من تواعد النكاح  
ولأنها في الحقيقة مؤنة للزوجة  
لأن الحمل كما مر (ولا يجب  
دفعها) لما (بالظهور) (رجل)  
ليظهر سبب الوجوب ومنه  
اعترا في الفارق بالحمل وتيسرى  
بالمؤنة أعم من نصيبه بالنفقة  
(فصل) في حكم الاعسار

في الاستدلال بالآية قصور لأن فيه الثقة وليس فيه الكسوة وغيرها وأوجب  
بان الثقة إذا أطلقت فالمراد بها المؤن فتشمل الكسوة وغيرها كما قاله ع ش  
على م د (قوله بسبب الحمل) وظاهره ولو مات في بطنها ومكث فوق أربع سنين  
من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشور كالخروج من السكن لغير حاجة  
ح ل وع ش (قوله لتقذرت بقدر كفايته) أى وهي لا تقدر بقدر كفايته  
لأنها متعذرة بل تقدر بالامداد بحسب اليسار والاعسار والتوسط كما تقدم (قوله)  
لالحامل عن عدة شبهة) بأن وطئت بشبهة وحملت منها وهي في عصمة زوجها  
فلا مؤنة لها على الزوج ولا على الواط كما قاله ق ل على الجلالة كونه الاستثناء  
منقطع لعدم دخولها في الموضع وهو الحامل البائن ولا يصح تصويرها  
بما إذا كانت حاملان زوجها ثم أبانها ثم وطئت بشبهة لأن عدة الحمل تقدم  
أه (قوله لانه) أى الفسخ المذكور برفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح  
أنه برفع العقد من حينه ومع ذلك لا تستحق به مؤنة ح ل (قوله والقريب الخ)  
يقضي أن المؤنة للميل لا للمعا إلا أن يقال لما وجبت لها بسبب الحمل كانت كآهاله  
(قوله وأما أسكانها) هذا قيد لقوله ولا مؤنة لحال بائن أى بغير أسكان أه (قوله)  
ومؤنة عدة) أى المؤنة الواجبة في العدة (قوله لا يظهر رجل قبل ذلك) لا يجب  
عليه دفعها لها وإذا ثبت وجود الحمل لزمه الدفع من أول العدة ح ل  
(فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة) (قوله لو أعسر الخ) ولا يمنع اعساره  
عقار أو عرض لا يتيسر به ما شرح م د ولعل المراد لا يتيسر به ما بعده عدة قريبة  
فيكون كالسالم الغائب فوق مسافة القصير ع ش على م د (قوله لا ثقابه) ليس  
يقيد بل مثل اللائق غيره إذا أراد جعل المشقة بآثرته شرح م د وهو رف كان عليه  
أن يذكر بدل هذا القيد حالا أو هو قيد معتبر كما في شرح م د وقال يخرج به الحرام  
فلا أثر لقدرته عليه فلها الفسخ أه (قوله أو كسوة) معطوف على نفقة فيكون  
التقدير بأقل كسوة أو بأقل الكسوة بالآية منه بخلاف نحو السراويل والكعب  
فانه لا يفسخ بذلك ح ل (قوله أو مسكن) عطف على باقل فلا تغنى إذا وجد مسكا  
ولو غير لائق بها خلافاً لقديهم من ع ب أن لها الفسخ مع وجود غير اللائق ح ل  
وهذا المعنى مستفاد من قول المتن أعسر مسكن أى أى مسكن كان سواء كان لا ثقا  
أولا فقهوه أنه لو أدير بأى مسكن فلا تغنى وهذا المعنى فقهه العبارة أيضا بدون  
إعادة الباء لأن المعنى حينئذ إذا أعسر بأقل المسكن تغنى ويلزم من الاعسار  
بالأقل الاعسار بالأكثر فقهوه أنه لو أيسر بأقل المسكن ولو غير لائق بها لا تغنى

بؤنة الزوجة لو (أعسر) الزوج (ملا أو كسباً) لأنه باقل نفقة أو كسوة أو مسكن) لزوجه فانظر

(اوهر واجب قبل وطه فان صبرت) زوجته بها كان انفقت على نفسها من الماله (فتبر المسكن دين) عليه فلا يستقط  
بعض الزمن بخلاف المسكن لم امرانه (٥٧ ع) امتناع (والا) بان لم تصبر (فلها فسخ) بالطريق الا في لوجود

مقتضية وكما فسخ الجلب  
والعنه بل هذا أولى لان  
الصبر عن التمتع أسهل  
منه عن النفقة ونحوها  
(الامة بمهر) لانه محض  
حق سيدها أما المصلحة  
فليس لها ولا لسيدها الفسخ  
الا بتواقعها كما اعتمد  
الاذى (ولأن تبرع) بها  
(أب) وان عدا (لموليه)  
أوسيد) عن عبده اذ زرها  
قبول التبرع ووجهه في الاولى  
ان التبرع به يدخل في ملك  
المؤدى عنه ويكون الولى  
كاه وبه وقيل له بخلاف  
غير الاب المذكور والسيد  
اذ لا يلزمها القبول لما فيه  
من تحمل المنفعة لو سلمها  
التبرع للزوج ثم سلمها للزوج  
لها فسخ لانها انتفاع المنفعة عليها  
صريح به الخوازي وخرج  
بما قل اعساره بواجب  
الموسر أو المتوسط فلا فسخ  
به لان واجبه الا واجب  
العسر وبالمذكورات اعساره  
بالأدم لانه تابع والنفس  
تقوم بدونه وبواجب المغوضة  
فلا فسخ بالا عسار بالم قبل

فانظر وجه اعادة التمتع للبا مع ايه قد يقال عدم اعادة طهر في اعادة المراد تأمل  
(قوله أوهر) كان عليه الاتيان بالبا لانه قوله قبل وطه قيدته فقط (قوله قبل  
وطه) متعلق بأعسر (قوله بها) أى هذه الاربعة أى بعدهما فالبا للمصاحبة  
أو المعنى صبرت على اعساره بها (قوله فغير المسكن) المراد بغير المسكن سائر المؤمن  
لا خصوص النفقة والكسوة كما قد شوهم من العبارة وعبارة مرفان صبرت  
ولم تمنعه تمتعا بما حاصرت سائر المؤمن سوى المسكن دنا عليه (قوله بخلاف  
المسكن) أى والخام ع ش (قوله بان لم تصبر) أى استءاء أو انتهاء بان صبرت  
ثم عن لها الفسخ شرح م د (قوله فلها فسخ) ويبحث م ز الفسخ بالهجر عا لابتدئ منه  
من الغرض بان يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والزنا المضرو ومن  
الاولى كالذي يتوقف عليه نحو الشرب سمي على حجر (قوله الطريق الا في) وهو  
ثبوت الاعسار عند القاضى واماله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره (قوله لوجود  
مقتضية) وهو التضرر ولا الاعسار والازم ان يكون المعنى فسخ للاعسار لوجود  
الاعسار ويثبت كان الاولى اسقاط الواو في مابعد اه ح ل (قوله لا بتواقعها)  
بان يفسخا معا أو بكل أحدهما الا خرا ه شرح م د (قوله كما اعتمد الا ذى)  
المتعداته يثبت لكل وحده ح ل (قوله لموليه) أى محجوره ح ل (قوله ووجهه  
في الاولى) ووجهه في الثانية ان علة السيد بقتنه أتم من علة الولد بولده شرح م د  
وقوله يدخل أى يقدر دخوله في ملكه م د (قوله ثم سلمها للزوج لها) ليس بقيد  
بل مثله ما ذكر سلمها فلا فسخ لانه الا ن موسر ح ل (قوله بالمذكورات  
اعساره بالادم) الاولى أن يقول والمذكورات اعساره بغيرها والغير انواع سبعة  
الأدم واللم وما قد عد عليه وما تنام عليه وتتغلى به وآلة الاكل والشرب والطبخ  
 وآلة التنظيف والادخام فلا فسخ باعساره بشئ منها كما يؤخذ من ح ل وعبارة  
فالأدم ليس من مسي النفقة ومنه بالاولى الاولى والفرش ولولا لابتدئ منه الشرب  
والجلوس والنوم وان لم أن تنام على البلاط أو الزنا ونقل عن شيخنا أنه بحث  
أن لها الا الفسخ بذلك فسلم أن ما عدا النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على  
الاول ح ل قال ع ش وقد يتوقف في اخراج الأدم بما ذكر لان الأدم من  
النفقة الاقل الا أن يقال أراد بالاكل ما لا تقوم النفس بدونه (قوله يشعر برضاها)  
فن لم يتبرع رضاها لها الفسخ ولو بعد تلف المعوض (قوله وهو كذلك) معتمد

الغرض وبقبل وطه مابعد تلف ١١٥ بحث المعوض فكان كغير المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع  
وتلفه ولان تسليمها يشترط رضاها بدمته وشمل كلامهم ما لو أعسر بعض المهر وهو كذلك وان قبضت بعضه كما صرح به  
الاذى وغيره لكن أتى ابن الصلاح فيما لو قبضت بعضه بعد الفسخ واعتدله الاسنوي وقد بينت وجهه مع زيادة  
في شرح الروض وغيره

وورثه لثقاب مع التقيد بالواجب وبغير المسكن ومع قول ولألى آخره من زيادة (فلا يفسخ بامتناع غيره) فهو مرأ  
أومتوسطاً من الاتفاق حضراً أو غاب فهو أعم من قوله لا يفسخ بمتنع موصراً (ان لم يتقطع خبره) لا تنقضاء الاعسار المندبت  
للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقه بالالحاقهم ان انقطع خبره (٤٥٨) ولأجل له حاضر فلها الفسخ لأن تعدد

واحداً بانقطاع خبره كعذره  
بالاعسار والتقيد بذلك من  
زيادتي (ولابقية ماله دون  
مسافة قصر) لأنه في حكم  
الحاضر (وكلف احضاره)  
عاجلاً أما إذا كان عداوة  
قصر فأكبر فالحال الفسخ  
لتضررها بالانتظار الطويل  
فم قولنا أنا أحضره مدة  
الامهال فالظاهر اجابته ذكره  
الاذبحي وغيره (ولابقية  
من جهل حاله) يسارا  
واعسار لعدم تحقق المقضى  
والتصريح بهذا من زيادتي  
(ولا) فسح (لولى) لأن الفسخ  
بذلك لا ينافي الشهوة والطبع  
لأمرأة لا تدخل لولى فيه  
ويستحق عليها من المأهال  
لم يكن لها مال فنفتها على  
من عليه نفقة قبل النكاح  
(ولا) فسح (في غيره) هل يسد  
أمة) وإن لم يرش بالاعسار  
لذلك وواجباً وإن كان ملكه  
لكه في الأصل لم يملكه  
السيد من حيث انها لا تملك  
(بل) ان كانت غير مميته

(قوله فلا يفسخ بامتناع غيره) أى غير من أعسر بأثر النفقة وأقل الكسوة وأقل  
المسكن بأن لم يقدّر على الأقل ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل الموصر والمنوسط  
والمعسر القادر على مؤنة المعسرين فليظفر ما روجه فقيد الشارح بقوله موصراً  
أو متوسطاً فيبقى حكم من قدر على نفقة المعسرين وقد امتنع من الاتفاق خارجاً من  
كلامه وكلام الأصل والرّوى يقتضى انه لا يفسخ لحاق في هذه الصورة لأنهما قابلا  
المعسر بما تقدم بالموصر ولم يذكر المتوسط فيقتضى أن المراد بالموصر من قدر ولو على  
القل فكل من قدر على الأقل أو غيره وامتنع من الاتفاق لا يفسخ زوجته بامتناعه  
لقد رت على تحصيل حقه بالالحاقهم فلو حذفت الشارح لفظة المتوسط لتمكن حمل  
الموصر في كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة المعسرين تأمل (قوله فهو أعم  
الخ) تغيير الأصل أولى كما يدرك بالتأمل بان يراد بالموصر في كلامه التقادير على  
لؤنة ولو مؤنة المعسرين (قوله ان لم يتقطع خبره) ليس بقيد على المغمذ بقوله  
ان انقطع الخ ضيف وقوله من زيادتي الأولى عدم زيادته (قوله ولا ببقية ماله)  
قضية كلامهم أنه لو عذرا حضراً أو غاباً لم يفسخ ليدرد ذلك ويحتمل خلافه شرح  
م ر وقوله لم يفسخ معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لامة موصر وقد يقال هو  
مقصود عدم الاقتراض ونحوه ع ش على م ر (قوله مدة الامهال) أى امهال  
المعسرين وهي ثلاثة أيام (قوله فالظاهر اجابته) معتمد (قوله من جهل حاله) أى  
لم يقطع خبره أخذاً بما قدمه وان كان ضيقاً أى لم يمتد تحقق المقضى بل لو شهدت  
بينة فانه غاب معسراً لم يفسخ مالم تشهد باعساره الآن وان علم استنادها  
للاستصحاب م ر (قوله لولى) أى لولى امرأة حتى صغيرة ومجنونة م ر (قوله على  
من عليه الخ) لا يقال هذا بشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح  
وان كان الزوج معسراً لا تقول تلك متمكنة من الفسخ فلم تجب لها على القريب  
نفقة بخلاف هذه فكان عدم تمكنها عذراً تتأمل شويرى (قوله لذلك) أى لأن  
الفسخ بذلك الخ (قوله قبل ثبوت اعساره) أى في ما يتوقف فيه الفسخ على  
الاعسار وذلك في الحاضر ومن لم يتقطع خبره فلا ينافي ما تقدمت عنه في من اطلع  
خبره ولا مال له حاضر بدليل قوله في هذه ثلاثة أيام لم يمتد تحقق اعساره أى بالمهر والمؤنة

ومعسورة (انما هو اليه بان يترك واجباً ويقول) لها (افسخي أو اصبري) على الجوع أو العرى  
دعه الاضر عنه أمانى المهر فله الفسخ بالاعسار به لأنه محض حقه كما روت يبرى بما ذكر أعمر معاه به (ولا) فسخ  
(قبل ثبوت اعساره) باقراره أو بيمينه

(هذه فاض) فلا بد من الرفع اليه (فيهمله) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليحقق اعساره وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولما خرج فيها) (٩٥ هـ) فحصل نفقة مثلاً يكسب أو سؤال وليس له منها من ذلك

لانتفاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها رجوع) الى مسكنها (لإلا) لانه وقت الدعة وليس لها منه من التمتع (ثم) بعد الإهمال (يفسخ) القاضي أو هي باذنه مبيحة الرابع) نعم أن لا يمكن في الباحية فاض ولا يحكم في الوسط لا خلاف في استحقاقها بالقسغ (فان سلم نفقته فلا) فسغ لتبين زوال ما كان القسغ لأجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها ماضى ففي الفسخ احتسب لأن في الشرحين والرؤية لا ترجع وفي المطالب الرابع منه (فان أحسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (بنفقة الخا مس بنت) على المدة ولم تستأنفها وهذه من زاد في (كألو أيسر في الثالث) ثم أعسر في الرابع فانها تبني ولا تسأف (ولو وضعت) قبل المكاح أو بعده (بأعسارها فلها الفسخ) لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضى به أبداً له وعده لا يلزم الوفاء به (لا) أن رضى به بأساره (بالمهر) فلا يفسخ

كما والم تنقذه من ضيقه حيث أنز ذلك عنها خلافاً لما في الرض والتعجيل من عدم الإهمال في المهر ح ل (قوله عند فاض) مثله المحكم كما في موطأ ما رآه لا يكون في الغائب أخذ من قول المصنف في ما يأتي وبما زحكيم اثنين الخ (قوله ثلاثة أيام) ولو في المهر ولا يجرى هذا في الغائب كما قلته الشهاب سمع عن الشارح وشيدى (قوله نفقة مثلاً) أى كل ما تنص فيه ومنه يستفاد أنها لما أخرج زمن المهلة ولو غنية ح ل (قوله وقت الدعة) أى الراحة وبذلك منه أنه لو توقف تحصيلها على ميته في غيره مثله كان لها ذلك عس (قوله وليس لها منه الخ) فان منعه منه فان كان في زمن تحصيل النفقة غير ثابتة وإن كان في غيره فتأثره فلا يصير دناء عليه (قوله في استقلا لها بالقسغ) أى بشرط الإهمال (قوله فان سلم نفقته) أى قد وعيها ح ل (قوله ماضى) أى قبل مدة الإهمال ح ل (قوله الرابع) (منه) صعيق (قوله بنت على المدة) أى بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه بعد بالمدة الماضية أى مدة الإهمال وفسخ الآن كما في ح ل (قوله فان تبني) أى على البومين ولا تسأف تنصير بوما آخر ثم تفسخ في ملبه ح ل والعاطب أن يقال متى أففق ثلاثة متواليه وعجز استأنفت وان أففق دون الثلاثة بنت على ما قبله برماوى (قوله فلا يفسخ الخ) والكلام في الرشيدة فلا أثر لرضي غيرها به لا يقال بشرط لصحة المكاح بسا الزوج بحال الصداق لا ناقول ذلك في من زوجت بالاحبار خاصة أما من زوجت بادنهما لا بشرط ذلك في صحة نكاحها ولو سفيهة على أنها قد تزوجت لأجبار ولو سر وقت العقد ثم تلف ما بيده قبل القبض عس على م ر (فصل في مؤنة القريب) (قوله ولو يكسب) لارد قال الشورى وهذا يفيد أنه يجب على الأصل اكتساب نفقة فرعه الحاج عن الكسب وقال شيخنا رحمه في الحاج لمع زمايه كمنه فلامعاً (قوله وغيره) كزوجته وعملوه كمنها فامدة مان على مؤنة القريب وهجارة م ر كزوجته وعادها وأمر ولده اه وفي قل على الجلال حصر العرفى بمد الثلاثة (قوله كساية أصل) أى قوتها وأدامه سكالاً لها به ح ل وبعبارة عن الرادها ما يستطيع به التعرف والتردد وقع المجمع ويختلف بسنه وحاله فلا يكن سداً للوقبل ما يجبه لارد قال الغرالى ولا يجب إشباعه أى المبالغة فيه أما أصل الشبيع فواجب فان ضيف سقطت نفقته ودخل في الكفاية القوت والأدم والكسوة وخالف البغوى في الأدم وتجب الكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والمسكن وأجرة الفصد والحجامة والعلييب وشرب الأدوية ومؤنة الخادم ان احتاج

لان الضرر لا يتجدد (فصل) (قوله مؤنة القريب) (لزم مواسرأولو يكسب يليق به) ذكرنا أو أنى ولو معطاً (بما فضل عن مؤنة مؤنه) من نفسه وغيره وان لا يفضل عن دينه (برمه وليله كساية أصل) له وان علاذ كرا أو أنى (وفرع) له وان نزل كذلك اذا لم يكسبها (أى الكفاية)

وكأنه من معصومين (وعجز  
الفرع عن كسب يلق به  
(وان اختلافنا) والاصل  
في الثاني قوله تعالى وعلى  
المولود له رزقهن وكسوتهن  
بالمعروف كذا احتج به والاولى  
الاحتجاج بقوله تعالى فان  
أرضعن لكم فأنهن أحوجون  
ووجهه أنه لما زمت أجرة  
أرضاع الولد كانت كفايته  
الم وقيل بذلك الاول  
بجامع البضية بل هو أولى  
لان حرمة الأصل أعظم  
والفرع بالتهد والتخمة  
والثاني واحتج له أيضا بوله  
تعالى ووصينا الإنسان  
بوالديه حسنا فان لم يفضل  
عنه شيء فلا شيء عليه لانه  
ليس من أهل الواساة  
وظاهر أنه لو كان الفاضل  
لا يكفي أصله أو فرعه لم يلزمه  
غيره وأنه لا يلزمه للمبعض  
منهما الا القسط وما ذكر  
علم انهما لو قدرا على كسب  
لائق بهما وجبت لاصل  
لا فرع لعظم حرمة الأصل  
ولان فرعه مأثور بمصاحته  
بالمعروف وليس منها تكليفه  
الكسب مع كبر السن وأنه  
بباع فيه ما يباع في الدين

اليه لزمانة أو مرض (قوله معصومين) بخلاف غير المعصومين أي بشرط أن يكون له  
قدرة على عصمة نفسه فخرج بقوله معصومين المرتد والحربي ودخل الزاني المحسن  
لان توبته لا تصحبه ويستحب له السر على نفسه ل أن اذنب لمقدرة على عصمة  
نفسه فليس متمسكاً من التوبة برماوى (قوله وعجز الفرع) أي لمعصراً وحنون أو مرض  
أو زمانة قال زى وقدرة الأم أو البنت على الكساح لا تسقط نفقتها وهو واضح  
في الأم وأما البنت فغيره نظراً اذا خطبت وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع  
اذا قدر عليه كافة الآن يقال ان التكسب بذلك بعد عيان (قوله والاولى  
الاحتجاج بقوله تعالى) وجه الاولوية الصراحة وهذا يقيد الاحتجاج بذلك  
صحيح أيضاً ووجه الاحتجاج بذلك انها وجبت لمن لاجل الولد فهو السبب  
في الوجوب فهو أولى بالوجوب ولا يخفى ان تسليم عصمة الاحتجاج بما ذكر بطل  
الاستدلال به على وجوب نفقة الزوجات أي عند عدم الولد فليمرع (قوله أنزم)  
أي لوجوب الأرضاع عليها ع أي في الجملة وهي اذا انفردت وقد يقال لزوم  
أجرة الأرضاع لكون الولد في غاية الافتقار حيث بذ ذلك منتف فيما بعد على أن قوله  
أنزم أقبل تفضيل مع أن الزوم لا يتفاوت تدبر (قوله أيضاً) أي كأخ ح له بالقياس  
(قوله فان لم يفضل) هذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة نمونه وقوله عنها أي عن  
مؤنة نمونه وقوله وظاهر الخ تقييد لمنطوق قوله كفاية أصل وفرع فلا يرد عليه لان  
ظاهرة أنه يلزمه الكفاية وان كان الفاضل لا يكفيه مع أن محل لزوم كفايتها كان  
الفاضل يكفيمها فان كان دون ذلك لم يلزمه غيره ومحل لزومها أيضاً ان كانا حرين كلا  
فان كانا معصمين لم يلزمهما الا القسط اذا علمت هذا عرفت أنه كان الاولى للشارح  
تقديم قوله وظاهر الخ على قوله فان لم يفضل عنها شيء الخ لتعلقه بالمنطوق تأمل  
(قوله وبما ذكر) أي من تقييد الفرع بالحضر والاطلاق في الأصل ح ل وقوله  
وأنه يباع الخ هذا علم من قوله وان لم يفضل عن دونه لانه أهو أن كفاية القريب  
تتقدم على وفاء الدين فهي أهم منه فليزمن هذا أن ما يباع في الدين يباع فيها  
بالاولى (قوله وجبت) لاصل لا فرع ولولا جل الصغرة على الكسب اذا قدر عليه  
وينفق عليه من كسبه وله ما يحار له ذلك ولو لاخذ نفقته الواجبة له عليه ح ل قال  
ع ش على م ولو لم يكن الفرع الاكتساب ومنعه منه الاشتغال بالعلم فهل يجب  
نفقته على أصله أو لافيه ترددوا العمد الوجوب بشرط أن يستفيد من الاشتغال  
طائفة يعتد بها عرفاً بين المشتغلين (قوله والثاني لا) معتد ع ش ولو لم يجد من  
يشتري الاكل وتعدوا الافتراض ببيع الكل ع ن (قوله ولكن يقتضى عليه)

من عقار غيره لشهها به وكيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني  
لأنه يشق ولكن يقتضى عليه أن يجمع ما يسهل بيع العقار له

ورج النوى في ذميره من نفقة العبد الثاني ويرجع هنا وقال الأذري أنه لا يصح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار وتبريها به وبالكفاية وبما تجزأهم مما عبره وقولي وليته ويلي من زيادتي ولا تصير بقوتها ديناً عليه لأنها مواساة لا يجب بها تمليك (الافتراض قاض) بنفسه أو مأذومه (لغية أو موع) فأنها حينئذ تصير ديناً عليه وعدت عن تغييره بفرض القاضي بالغناء تعبيراً باقتراضه بالقاض لأن الجمهور على أنها لا تصير ديناً فرضه خلافاً للفرزاني في كتبه وبذلك علم أنها لا تصير ديناً باذنه في الافتراض خلافاً لما وقع في الأصل (وعلى أمه) أي الولد (ارضاعه) السالم بالهزم والفرض بأجرة وبدونها لا يعيش غالباً إلا به وهو اللبن أول الولادة ومدة يسيرة (ثم) بعد ارضاعه ألباً (ان) انفردت هي أو أجنبية (وجب ارضاعه) على الموجود منها (أو وجدنا لم يجز) على ارضاعه وإن كانت

أي على المنفق أو المفق عليه وتكون على حينئذ التحليل أي لاجله (قوله في نظيره من نفقة العبد) أي فيما إذا لم يكن له مال وتعدت اجارته ماله أي القاضي إذا امتنع السيد من الاتفاق عليه أو غاب يستدين عليه إلى اجتماع قدر صالح فيباع منه حينئذ ما يفي به على الأصح كما صرح به م ر فيما يأتي وقال بعضهم قوله في نظيره من نفقة العبد أي في بيع القاضي عقار السيد مثلاً لنفقة عبده إذا غاب أو امتنع من الاتفاق عليه كما صرح به الشارح بعده فالأولى حمل كلامه عليه (قوله ولا تصير ديناً عليه) وإن تعدى بالامتناع من الاتفاق (فرع) لو قال كل من كفى ولا يجب تسليمها أي النفقة إليه شوبرى قال م وفي شرحه نعم لو غناه وأعتق عليه أمه مثلاً ثم استلحقه رجعت عليه بها إن أنقذت باذن الحاكم أو أشهدت أنه مقصر بغيره الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فعقب باليجاب ما فوقه به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذلك نفقة الحمل وإن جعلت له لا تسقط بمضي الزمن لأنها كانت هي المنفعة بها التحقت بنفقتها (قوله خلافاً للفرزاني) جملة شيئاً كوالده على ما إذا فرض القاضي قدراً أو أدر لخص في أن نفقته ليرجع فإذا أنفقها رجع وحينئذ يكون الفرزاني موافقاً للجمهور على أنه يجب بالفرض بقوله فرضت أو قدرت لفلان كل يوم كذا لا تكون ديناً ذهب جرجاني موافقة الجمهور ورد هذا الحمل بما فيه طول فراجع ح ل (قوله وعلى أمه الخ) لما أوجب الشارع على الأب دفع أجرة الرضاع للآم ربما يتوهم أنه لا يجب عليها الا رضاع أصلاً مدونه بقوله وعلى أمه الخ ومع ذلك لما طلب الأجرة عليه أن كان لثله أجرة كما يجب اطعام المضطر بالبدل ومقتضى القياس أنها لو تركته بلا رضاع ومات لأخيه عليها وبه صرح بعضهم وهل ترثه أولاً فيه نظير لما راجع عن الظاهر أنها ترثه لأنها غير فاته وقوله ومقتضى القياس الخ أي لأنه لا يحصل منها فعل يحال عليه الملاك قياساً على ما لو أمست الطعام عن المضطر واعتمده زى وانحط عليه كلام ع ش (قوله ومدة يسيرة) ويرجع فيها إلى العرف وقيل قد يرسلانه أيام وقيل بسبعة حمر (قوله لم يجز) ظاهره وإن امتنع الأجنبية وإذا أخذت الأم الأجرة سقطت نفقتها أنقص الاستمتاع بها وهل مثل الرضاع غيره فكل ما نقص الاستمتاع وسقط نفقتها أو يفرق بين الأرضاع وغيره من بقية الاشتغال اه ح ل (قوله وإن تعاسرت) أي تضاعفت في الأرضاع فامتنع الأب من الأجرة والأم من نفعه فسترضع له أي للاب أخرى ولا تكره الأم على ارضاعه ح ل خلال وعبارة الشهاب يعني ضيق بعضكم على الآخر



(فإن رغبنا) في ارضاعه ولو بأجرة مثل وكانت منكوحة أي به (فليس لايه منها) ارضاعه لانها اشفق على الولد من الاجنبية ولبنها لم يمتزج وأوقع وخرج بآيه غيره كأن كانت منكوحة غير آيه فله منها (لان طلبت) الارضاعه (فوق أجرة مثل أو تبرعت) بارضاعه (أجنبية أو رزيت بأقل) من أجرة مثل (دونها) أي الام فله منها من ذلك لقوله تعالى وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاه) في قرب أو بعد أو أدت أو عدمه أو ذكر أو أنثى (مواها) (٤٦٣) بالسوية بينهم ما وان تفاوتوا في اليسار أو أيسر أحدهما

بالمشاحة في الأجرة أو طلب الزيادة أو نحوه (قوله أو كانت منكوحة أي به) في كثير من النسخ أو كانت وهي بمعنى الواو (قوله وخرج بآيه) أي المذكور في قوله فليس لايه منها والمناصب أن يقول وخرج بمنكوحته غيرها لكن لما كان حكم هذا ما انفقا لما في المتن وهو أنه ليس لايه منها عدل عنه لما قاله وإن كان الإخراج بالحكم ليس من عادته والمراد بالعبري كلامه الزوج الآخر والسيد وقوله كأن كانت الخ أي وكان كانت مملوكة غير آيه وقوله فله أي للغير تدبر (قوله فله منها من ذلك أي حيث كان لبن الاجنبية يمر على عليه) والأقدمت الام فلادعي الاب وجوده من ذكر وخالته الام صدق بينهما ح ل (قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية شاملة لما إذا طلبت الام الأجرة مثل الاجنبية مع انها لو في حينئذ بل إن رغبنا لدس له منها كما قدم الان يقال الآية مخصوصة بغير ذلك (قوله ومن استوى الخ) هذا شروع في اجتماع الأقارب من جانب المنفق ومن جانب المحتاج فذكر الاول بقوله ومن استوى فرعاه الخ وذكر الثاني بقوله واحتاجون الخ (قوله اقترض عليه) أي من اجنبي أو من الحاضرين ل (قوله أمر الحاكم الحاضر) أي أن كان مؤتمنا ولا اقترض عليه كما في شرح الروض وقوله مثلا أي أو الاجنبي (قوله بقصد الرجوع الخ) ليس بقدر بل مجرد الأمر كافي كما صرح به م ر (قوله سواء) ضعيف وقوله وقيل يوزع الخ مقدم وقوله وقلنا أن مؤنته علمها أي على القول المرجوح القائل بأنها توزع عليهم ما بحسب الارث والمتمداتها على الاب كما يأتي فالمتن معتمد والمبنى عليه ضعيف (قوله وبه) أي بالتوزيع هنا المحكي بقيل ح ل (قوله والترجيح من زيادتي) أي ترجيح الاول حيث اقتصر عليه لان الام لا ذكر القولين ولم يرجح واحدا منهما وكون الترجيح زيادة فيه مسامحة وأجيب بأنه زيادة معنى فكأنه قال وهو الراجح (قوله فلا استعجاب) أي استعجاب ما كافي في الصغر (قوله وجدات) الواو بمعنى أو فلو وجد جد وجدة قدم الجد وإن بعد كما يفيد وقوله أب وإن علا ح ل ولو كانت على بابها لاقتضت انه إذا اجتمع الجد والجدة قد ما بالقرب فيضاف قوله السابق

بمال والا حرك بكتب فان غالب أحدهما أخذ قسمه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن أمر الحاكم الحاضر مثلا بالتبرع بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجد (فان) اختلغا فكان أحدهما أقرب والاخر وارثا مؤن (الأقرب) وإن كان أنثى غير وارث لان القرب أو لي بالاعتبار من الارث (فان) استويا قريبا مؤن (الوارث) لقوة قرابته (فان تفاوتا) أي التساويان في القرب (أو ما كان بين بنت مؤن أو سواء) لا اشتراكا في الارث وقيل يوزع بحسبه نظيره ما رجحه النووي فيمن له أبوان وقلنا أن مؤنته علمها وبه جزم في الأول ولكن منه الزكشي ورجح الاول وقيل نهيجه عن الفورا في والخوارزمي وغيرهما ورجحه ابن القري والترجيح من

زيادتي (ومن له أبوان) أي أب وإن علا و أم (فعلى الاب) مؤنته صغيرا كان أو بالغاً أما الصغير فلقوله تعالى فان أرضن لكم فآتون أجورهن وأما البالغ فلا استعجاب (أو له) أجداد وجدات

فعلى (الأقرب) مؤنثه وإن لم يدل بعضهم ببعض (٤٦٣) (أو) له (أصل ونزع) فعلى (الفرع) وإن نزل مؤنثه لانه

أولى بالقيام بشأن أصله لعظم  
حرمته (أو) له (احتجاجون)  
منها أمون أحدهما ولم يقدروا  
على كفايتهم (قدم) بعد نفسه  
ثم زوجته (الأقرب) فالأقرب  
(تمة) لو كان له أب وأم وابن  
قدم الابن الصغير ثم الأم ثم  
الاب ثم الولد الكبير

(فصل في الحضنة) (فصل في الحضنة) (فصل في الحضنة)  
في الصغير بالتبني وما بعده  
الى البلوغ تسمى كفالة كذا  
قاله الماوردي وقال غيره  
تسمى حضنة أيضا (الحضنة)  
يقع الحاء لغة الضم مأخوذة  
من الحزن بكسر هاء وهو الجذب  
لضم الحضنة الطفل اليه  
وشرعا (تربية من لا يستقل)  
بأموره بما يصلحه وبقية  
عما يضره ولو كبيرا محنونا  
كانت به تغسل جسده ونيابه  
ودعنه وتكلمه وربط الصغير  
في المهد وتغريه لبنام  
(والاناث التي بها) لأنهن  
أشقق وأهدى الى التربية  
وأصبر على القيام بها (وأولاهن)  
(أم) لو فورشة قتها (فأتهات)  
لها وأزات (وان علت الأم)  
تقدم (القرى) فالقرى فأمهات

وقوله أبوان أي أب وان علا وأم فعلى الاب مؤنثه وان علا فقدم الجد على الأم  
شيخنا عز بنزي (قوله فعلى الأقرب) يلزم على منسيع الشارح حذف الجمار وإبقاء عمله  
وهو مما سعى له قول الخلاصة وقد يصير بسوى رب لا حذف \* وأما قوله وبعضه  
يرى معاردا \* فهو في مواضع ليس هذا منها كما في الأشموني فالأولى \* عليه مبتدا  
والخبر محذوف أي فالأقرب ينطق عليه كما صنع مدر وكذا ما بعده (قوله تمة لو كان الخ)  
هي في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الأقرب أي فان استوا في القرب فالحكم ما ذكره  
بقوله قدم الابن الصغير الخ ولو ذكر هذا المفهوم لا على وجه التمة كما هو عادة له كان  
أولى اذ ذكره بهذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كما علمت

(فصل في الحضنة) \* أي في بيان حقيقة وأحكامها  
وترتيب ذوبها ع ش (قوله وتنتهي في الصغير بالتبني) أي وفي الجنون بالافاقة  
ع ش (قوله اليه) أي الى الجنب (قوله تربية من لا يستقل بأموره) ولين ثبت له  
طلب الاجرة عليها حتى الأم وهذه غير اجرة الارضاع فاذا كانت الأم هي المرشعة  
وطلبت الاجرة على كل من الارضاع والحضنة أجبت اه شيخنا وعسارة الروض  
وشرحه ومؤنة الحضنة في ما تمه على الاب بأنها من أسباب الكفاية كالتفقة  
فحب على من تولمه نفقة انتهت (قوله عا يصلحه) فالمراد بالتربية الإصلاح لا معناها  
المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير اجنونا لان التربية له بمعنى الإصلاح لا بوجعه  
سن السكاح ل (قوله والاناث الخ) فوطئة لما بعده والا فلهذا لا يدل على انها  
تجب لمن فكان ينبغي ان يقال تثبت الحضنة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم  
الخ ح ل وقوله ألق بها أي في الجملة فلا ينافي ما يأتي من تقديم الاب على غير الام  
وأمهاتها ع ش (قوله وأولاهن) أي المستحققة منهن أم أي لوجود جهات التقديم  
الثلاثة التي هي الولادة والوراثة والقرابة فيها ح ل (قوله لو فورشة قتها) أي  
تمامها ع ن (قوله وان علت الأم) لاحاجة لهذه الغاية مع قوله فأمهات لما ويمكن  
على بعضه أن أيها المشاككة ما بعدهات تأمل وعسارة شرح م ر في الموضعين  
وان علون (قوله فأمهات أب) هذا مفروض في اجتماع الاناث فقط فلا ينافي ما يأتي  
من تقديم الاب على أمهاته لانه مفروض في اجتماع الذكور والاناث (قوله وخرج  
بالوراثات الخ) أي في الشقين غيرهن مثال الغير في الأول ما ذكره ومثاله في الثاني  
أم أبي أم الاب اه (قوله وهي من أدلت) انت الصغير مع رجوعه الى الغير المذكور

أب كذلك أي وأزات وان لا الاب تقدم القرى فالقرى وخرج بالوراثات غيرهن وهي من أدلت بذكرين أنشبين كما  
أب أم لا دلائلهم ائمن لاحقه في اضافته وتقدم أمهات الام على أمهات الاب لقوتهم في الارث فانهم لا يسقطن بالاب

لاكتسابه التأنث من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله بخلاف أمهاته) لا يقال انما  
اسقطهن لانه واسطة بينهما وبين الميت ونظيره الام بالنسبة لامهاته لاننا نقول  
خلفنا امر آخر وهوان واسطة هؤلاء لا تسقط أرسل بخلاف أولئك فكانت قرابة  
هؤلاء أقوى رشيدى على م ر (قوله فاخذت) ولولام (قوله بخلاف من يأتى) الذى  
يأتى ثلاثة بنت الاخت وبنت الاخ والعمة وهذا أى عدم الادلاء بالام المفهوم من  
قوله بخلاف من يأتى مسلم في العمة مطلقا وفي بنت الاخت وبنت الاخ من الاب  
فقط أما بنت الاخت وبنت الاخ الشقيقتين أو اللتين من الام فقط فهى أى بنتهما  
تدلى بالام وان كان بواسطة تأمل وأجيب بأن المراد بأنها تدلى بالام بلا واسطة  
فلا يرتاد كره (قوله فبنت أخت) ولولام (قوله لان جهة الاخوة مقدمة الخ)  
الاولى تقديمه على قوله نعمة لانه تعميل لتقديم ما قبلها عليها (قوله فرع لو كان الخ)  
استقل هذا الفرع على حكمه من تقديم البنات على الجذات بتقديم الزوج ذكرًا كان  
أو أنثى على سائر الاقارب فالحكم الاول بتقديمه قوله سابقا قهات لها وازدات  
الخ أى عمل تقديم الجذات بعد الام اذ لم يكن للمحزون بنت والا فتقدم عليهن والحكم  
الثانى بتقدمه قوله سابقا وأولاهن أم الخ أى فصل تقديم الام في الحضنة اذ لم يكن  
للمحزون زوج ذكرًا كان أو أنثى فان كان قدم عليها وعلى سائر الاقارب وبعبارة شرح  
همر وأولاد الخ أم تم نال نعم تقدم عليها ككل الاقارب زوجة محزون ساقى وطؤه لها  
وزوج محضونة تطبق الوطء اذ غيرها لا تسلم اليه ثم قال ثم أمهات لها نعم تقدم عليهن  
بنت المحزون انتم هذا ولوا خ هذا الفرع عن قوله فيما يأتى ولوا اجتماع ذكر وروايات  
الخ اذ كان أو لى لتقدمه قوله هناك ايضا فأب قهات ما تنهه أى عمل تقديم الاب اذ لم يكن  
للمحزون بنت والا قدمت عليه وبجمله ايضا اذ لم يكن له زوج والا قدم عليه (قوله  
عند عدم الابوين) الاولى أن يقول عند عدم الام لان المراد بالجذات في قوله على  
الجذات أمهات الام كما هو صريح عبارة م ر ويلزم من تقدمها عليهن تقدمها على  
الاب لتأخر عنهن كما يأتى ولان غرض الشارح تقييد دعالة افراد النساء فلا يناسب  
فيها اشتراط عدم الاب (قوله أو زوج يمكن تمتعه به) أى المحزون وان ترق له  
الزوجة فيثبت حق نفسه العقد فلان يأخذها من له حضنتها قهر اعنه ولو كان  
كل من الزوج والزوجة محزون فالحضنة لما حاض الزوج لانه يجب على الزوج القيام  
بمقوق الزوجة فبلى أمرها من تصرف عنه فولية لحقها من قبل الزوج ع ش على م ر  
(قوله والمراد تمتعه الخ) أى اذا كان المحزون أنثى فان كان ذكرًا فلا بد أن يمتكه الوطء  
والا فلا يسلم اليها فلا تقدم الزوجة على غيرها اذا كان الزوج يمتكه الوطء

بخلاف أمهاته ولان الولادة  
فيهر حقيقة وفي أمهات الاب  
مظنونة فاخذت لانها أقرب  
من الخالة (فخلة) لانها تدلى  
بالام بخلاف من يأتى (فبنت)  
أخت مبنت أخ) كالأخت  
مع الاخ والترتيب بينهما من  
زيادتي (نعمة) لان جهة  
الاخوة مقدمة على جهة  
العومة (وتقدم أخت وخالة  
وعمة لابوين عليهن لاب)  
لزيادة قرابتهن وتقديم الخالة  
والعمة لابوين عليهما لاب  
من زيادتي (و) تقدم أخت  
وخالة (وعمة لاب عليهن لام)  
لقوة الجهة ونهم بالاولى  
انهم اذا كن لابوين يقدم  
عليهن لام فرع لو كان للمحزون  
بنت قدمت في الحضنة عند  
عدم الابوين على الجذات  
أو زوج يمكن تمتعه بها تقدم  
ذكرًا كان أو أنثى على كل  
الاقارب والمراد بتمتعه بها  
وطؤه لها فلا بد ان تطيقه  
والا فلا تسلم اليه كما مر في  
الصادق وصرح به ابن  
الصالح في تناويه

(وتثبت) الحضنة (التي قريبة غير محرم) (٤٦٥) لم تدل بدكره في ذلك من التقييد ولوارث فيه

(كثبت خالفه) وبنت عمه  
وبنت عمه أمهم وإن كنت  
غير محرم اشتقاقها بالقرابة  
وهذا شأنها في القرابة بالانوة  
بخلاف غير القرابة كالمعلقة  
وبخلاف من أدلت بدكر  
غير وارث كثبت خالفه وبنت  
عم لام وكذا من أدلت وارث  
أوراثي وكان المحضون ذكرا  
بشتمى (و) ثبت (لذكر  
قريب وارث) محرما كان  
كاخ أو غير محرم كابن عم  
لوفور شفقة وقوة قرابته  
بالأرث والولاية وبزيد المحرم  
بالحرمة (بترتيب) ولائته  
(نكاح) هو أولى من قوله  
على ترتيب الأرث لأن البذل  
مقدم على الاخ هنا كما في  
النكاح بخلافه في الأرث  
(ولا تسلم مشتهاة لغير محرم)  
حذر من الخلوة المحرمة (بل)  
تسلم (لثقة يعينها) هو كبنته  
فلو فقد في الذكر الأرث  
والحرمة كابن الخال وابن  
العمة أو الأرث دون المحرمة  
كنسالة والم لام وأنى الأم  
أو القرابة دون الأرث كالمعلق  
فلا حضنة له لعدم القرابة  
التي هي مقالة المشقة في  
الاخيرة وأما في غيرها

والزوجة مطقة له حل (قوله وتثبت الحضنة) أي زيادة على ما من الأناث المحارم  
لدليل قوله غير محرم وقوله لا تني قريبة أي أن لم يكن المحضون ذكرا بشتمى أخذنا  
من قوله بعد وكذا الخ (قوله لم تدل بدكر الخ) أي بأن لم تدل بدكر صلاب بل بانثي  
أو أدلت بدكر وارث كما يدل عليه نمذله فالتسلان الأولان الأول والثالث لا تاني  
(قوله وإن كانت غير محرم) واجمع للتسلان والولاية لأن الغرض أن لا تني غير  
محرم وأنى بها أي بالغاية توطئة للتعليل (قوله كثبت خالفه) لأنها تدل على لا حوله  
في الحضنة أصلا وهو ضعيف والعمدة استقفاقها وعلى عدم ثبوتها لبنت الأم لأن  
يفرق بأن بنت الخال أقرب للأم من بنت الأم لأن أبها الذي هو الخال أقرب للأم  
كذلك حل (قوله وبنت عم) معتمد (قوله وكذا من أدلت الخ) هذا مفهوم  
قديم لم يوط في قوله وتثبت لا تني أي أن لم يكن المحضون ذكرا بشتمى (قوله وتثبت  
لذكر) أي بعدما تقدم من الأناث لما يأتي أنه لو اجتمع ذكر وراثات الخ مع ش  
(قوله أو غير محرم كابن عم) الظاهر أن الكفاية استقصائية إذ ليس لساد ذكر وارث  
قريب غير محرم إلا ابن الأم (قوله لأن البذل الخ) أي لأنها تثبت للأصول قبل  
الحراشي (قوله كما في النكاح) يرده على أن الاخ للأم هنا مقدم على الأم ولا ولاية له  
في النكاح حل (قوله ولا تسلم مشتهاة) واجمع لقوله ولذا كقريب الخ وظاهر  
كلامهم أن المحضون الذكور يسلم لغير محرم أي لآل ذكر غير المحرم ولو كان مشتمى  
والراجح أنه لا يسلم له أخذ من العلة فكان من حقه أن يقول ولا يسلم مشتمى له  
ويجب أن يكون ذلك إذا وجدت ربة والأبوان انتفت فتسلم له حل وعصاوة سم  
قوله ولا تسلم مشتهاة الخ أي بخلاف محو بنت الأم إذا كان ابن الأم صغيرا بشتمى  
فانه لا حضنة لها كما سلف لأن الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا إذا  
سكت بطل حقها بخلاف الذكر اه ولاختصاص ابن الأم بالصوبة والولاية والأرث  
شرح الروض (قوله يعينها هو) أبرز الضمير لأن الصفة جرت على غير من هي له (قوله  
فلو فقد في الذكر الأرث والمحرمية) فيه أن المذكور في المنطوق القرابة لا المحرمية  
وفيه أيضا أنه عم في المنطوق بقوله محرما كان أو غير محرم فلا يحسن ذكرا محرم  
في المفهوم وفيه أنه في بقية المفهوم قال أو القرابة دون الأرث فكان عليه أن يقول  
فلو فقد في الذكر الأرث والقرابة ويمثل له بالاجانب ثم يقول أو الأرث دون القرابة  
ويمثل له زيادة على ما مثل به بما مثل به للأول فإن القريب غير الوارث يصدق بالمحرم  
وغيره تثمّل (قوله وإن علت) أي الأعمام ولو رجع الضمير للأم لم يتجوز ذلك بعد  
قوله فأنما تها (قوله للمامر) أما تعليل الأول فنقد كرهه صريحا فصار بقوله لوفور

وذكر قريب وقريبة من ريادي ١٧: يجب في غير المحرم وإن اجتمع ذكر وراثات أم تقدم  
(فأنما تها) وإن علت (فأب فأنما تها) وإن علل المامر

شفتها وأما تحليل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا لاثبات البق بها الخ وأما تحليل الثالث فلا يتقدم في كلامه ما يؤخذ منه وإنما يؤخذ من خارج وهو أن الأب أقوى من أمهاته فتقدم عليهن كما أشار له ح ل إذا علمت ذلك علمت أن في عبارة نوع اجمال وعبارة قوله لما رأى من تقديم الأم على أمهاتها لوزن شفتها وقدمت أمهات الأم على الأب لأنها بالنساء ألبق وقدم الأب على أمهاته لأنه أقوى وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن (قوله فالأقرب) من الحواشي عبارة أصله مع شرح م ر وقيل تقدم عليه أي الأب للحالة والاخت من الأب والأم وأنه لا دلالة لهما بالأم كأمهاتهما مرد بضعف هذا الادلاء وقوله فالأقرب مرد عليه تقديم الحالة على بنت الأخ والاخت اذ قد وجد التقديم ولا قرينة شريفة وأجاب م رد بقوله فالأقرب من الحواشي ولا يخالف هذا ما مر من تقديم الحالة على ابنه أخ أو أخته لأن الحالة تدل بالأم المتقدمة على الكل فكانت أقرب هاهنا تدل بالمؤخر عن كثيرين شرح م ر (قوله فلا يتقدم على الذكر) أي في محل لو كان انتهى لتقديم عليه شرح الروض فلو كان المحضون اخوان ذكر وخمفي جعل الخمفي كالأذكر فيقرع بينهما ولا يجعل كالثني حتى يقدم على الذكور بدون قرعة وانظر هل لا قال الشارح فلا يتقدم عليه ومات كنهة الاظهار (قوله صدق بيمينه) أي فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أنوثه بيمينه (قوله ولا حضنة لغيره) شروع في بيان موانع الحضنة والذ كرمها ستة ويعلم سابع م قوله لا في ولو سافر أحدهما لالة الخ وتعلم شروط الحضنة من انتفاء هذه الموانع قال م ر في شرحه ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضنة رجح في أمرها للقاضي الأمين فيضعه عند الأصل منهن أو من غيرهن كما يحشمه الاذرعى خلافا لما ورد في قوله لا يختلف المذهب في أن أزواجهن إذا لم ينعوهن كن باقيات على حقهن (قوله الا اذا كان يسيرا) كيوم في سنة وفي ذلك اليوم تكون الحضنة لوليه وأما الإغناء فينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في أول كتاب النكاح من أنه اذا اعتد بقرب زواله اناب المحاكم عنه من يرضه والافتتقل الحضنة لمن بعده حل (قوله وغير أمين) كعاسق والمراد بالأمين العدل وتكفي العدالة الظاهرة الا اذا أراد اثبات الاهلية فان كان بعد تسليم الولد صدق في وجوب الاهلية بيمينه والا فلا بد من اثبات العد باليمين ح ل (قوله نعم لو أسلت) استدراك على قوله لغيره وكان الاورلى تقديمه عقبه ع ش (قوله ما لم تنكح) فان فكنت وضعه القاضي عند واحد من صلحاء المسلمين لان القاضي وليه كما قاله ع ش (قوله ولذا لذات لبن الخ) مفهومة استحقاق غير ذوات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال م ر العمد

(فالأقرب) فالأقرب (من الحواشي) ذكر كما كان أو أمي (فان استويا قربا قدمت (الاشي) لان الاثام اصبر وأبصر فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فان استويا ذكورة أو أنوثة تقدم (بقرة) من خرجت قرعته على غيره والخمفي هنا كالأذكر فلا تقدم على الذكور فلو ادعى الأنوثة صدق بيمينه (ولاحضاه لغيره) ولو مبعضا (و) غير (رشيد) من صبي وسبقه ويجنون وإن قطع جنونه الا اذا كان يسيرا كيوم في سنة (و) غير (أمين) لأنها ولاته وليسوا من أهلنا نعم لو أسلت أم ولد كافر فحضنته لما وان كانت رقيقة ما لم تنكح لغيرها لان السيد مجموع من قربانها وتيميرى بغير حر ورشيد أهم من تغييره برفيق ويجنون (و) غير (مسلم عليه) أي على مسلم لأنه لا ولاية له عليه (ولذا لذات لبن لم يرضع الولد) اذ في تكليف الأب مثلا استبحار من يرضعه عندها مع الإغناء عنه عسر عليه

(و) لا (ناكحة غير أبيه)  
 وان رضى لانهما شفولة عنه  
 بحق الزوج (الامن له حق)  
 في حضنة) فيدونه بقولي  
 (ورضى) فلها الحضنة  
 وتعيير بذلك أعم من قوله  
 الاعمه وابن عمه وابن أخيه  
 (فان زال المانع) من رق  
 وعدم رشد وعدالة وغير ذلك  
 مما ذكر (ثبت الحق) لمن زال  
 عنه المانع هذا كله في ولده  
 غير محرم (والميزان امتراق  
 أبواه) من النكاح وصلها خيرا  
 فان اختارا أحدهما فهو عند  
 من اختار منها لأنه صلى الله  
 عليه وسلم خير غلاما بين  
 أبيه وأمه رواه الترمذي  
 وحسنه والعلامة كالأعلام  
 (وخير) المميز (بين أم)  
 وإن علت (وحدوا غيره من  
 الحواشي) كأخ أو عم أو ابنه  
 كالأب يجامع العصوبة  
 (كأب) أي كاخيه بين  
 أب (وأخت)

الاستفحاق كإدخاله عليه كلام الحر فانه لا تنقص عن الذكر ومع ش (قوله  
 ولا ناكحة غير أبيه) أي بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا صرح به في الامم وفي عب  
 تبع القنوي القاضي حسين فم لو استوجرت لحضنته ثم تزوجت في المدة لم يمنع منها  
 شوبرى لان الاجارة عقد لازم (قوله الامن له حق في حضنة) تصدق هذه العبارة  
 بصورتين الاولى أن يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو تزوج من الامم كانت  
 حضنته له والثانية أن لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو تزوج المحضون من الامم كانت  
 حضنته لمن هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون المراد من له حق في الجملة كما عبر به  
 م وجر (قوله وابن أخيه) هو مشكل ويصور بان كان للطفل أخت<sup>٦</sup> ثم تم نكحت  
 ابن أخيه لاييه وكانت الحضنة لتلك الاخت ح ل والاشكال مبني على أن  
 المحضنة كانت هي الامم ووجه الاشكال أن أبا الطفل ان كان شقيقه فانه ابن ابنا  
 أولاته فكذلك أولايه فهي منكوحة الأب ومصل الجواب تصور المشبهة بما اذا  
 كانت المحضنة غير الامم وهي أخته لامة فيعوز أن تزوج بابن أخيه لاييه (قوله  
 فان زال المانع ثبت الحق) فلو طلق المنكوح ولو رجعا حضنت حالاً وان لم تنقض  
 عدتها ان رضى المطلق ذواته ليدخل الولد له لزوال المانع ومن ثم لو أسقطت  
 المحضنة حقها انقلبت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها شرح م ر (قوله ان افرق  
 أبواه) وهو جرى على الغالب سم على جرحي لو كانت الامم في نكاح الأب ولا يأنسها  
 الاحيانا كان كالأول في التغير عن ش وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجب ما مانعا  
 من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة فعلى كل التمه في وقته اذ لا مانع تأمل شوبرى  
 (قوله وصلها) أي للعصبة (قوله عند من اختاره منهما) وظاهر كلامه تغيير الولد  
 وان أسقط أحدهما حق قبل التغيير وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع  
 المختار من كفايته كلفه الآخر فان رجع المنع منها أعيده التغيير وان امتنع الآخر بعد  
 مسبقان لها كجدة وحدة خير بينهما والأجبر عليهما من تلزمه نفقة لانهما من جملة  
 الكفالة شرح م ر (قوله خير غلاما) وأما يدعي بالعلام المميز شرح م ر لكن قال في  
 المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال الا زمرى وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد  
 ذكر اغلام فلم يخصصوا الغلام بالمميز ش على م ويمكن أن يقال ما ذكره  
 اصطلاح شرعي ومافي المصباح أمر لغوى (قوله من الحواشي) أي الذكور والعصبات  
 أخذ من قوله يجامع العصوبة ش (قوله أو ابنه) أي ابن كل من الاخ والعم  
 (قوله كأب وأخت) أو خالة تقدم أنه عند اجتماع الذكور والاناث يقدم الأب  
 على سائر الحواشي ومن جعلتهم الاخت والحالة فالأب مقدم عليهما ومقتضى ما هنا

أن المحضون كان قبل التمييز عند الاخت أو الخالفة ويخبر بعده بين من كان عندهما وبين الأب وهذا الشأني الأعلى الضيف القائل بتقديمها على الأب فليأتل ولبحرر  
 نمر آيت في سم مانصة قال في الارشاد وخبر يميزين مستحقة وأحق قال شارحه  
 وهو يفيد أنه لا تمييز بين الأب والاخت ولا بينه وبين الخالفة قال وهو المعتمد  
 الموافق لما في الروضة وأصلها ولعل وجه الافادة أن مرادها المستحقة التي تلي الأب  
 في الرتبة كائمه والاخت مؤخره عن أمهات الأب وما في المنهاج من ترجيح التمييز  
 بين الأب والاخت وبينه وبين الخالفة تنفر بيع على المرجوح وهو تقديمها على الأب  
 قبل التمييز لكن م كالشارح ويمكن أن يصور أي قوله كأب وأخت بما إذا كان عند  
 الأب أو لا فإنه بعد التمييز يخبر بينه وبين الاخت عند فقد أمهات الأب وكلام المتن  
 شامل لهذا (قوله لغير أب) أي شقيقة أو لام بخلاف التي الأب فلا يخبر بينهما وبين  
 الأب لانها لم تدل بالأم سم مع أن الاخت للأب مقدمة على الاخت للام ح ل  
 أي فلا يصح اخراجها فالأولى أن يقول كأب وأخت ويحذف قوله لغير أب وما  
 علله سم لا يمنع حقها وقد يجب بأن الاخت للأب مدلية به وهو موجود فكان  
 مانعاً لها والشفقة تدلي بجهتي الأب والام فاعتبرت جهة الام وكذلك  
 الاخت للام فكان لكل منهما حق لقوتها بجهة الأم بخلاف التي للأب لاحق لها  
 أصلاً مع وجوده وعمل تقديم الاخت للأب على الاخت للام عند فقد الأب فتأمل  
 (قوله بالذكر) أي بالمميز الذي هو متعلق بقيد (قوله ولا بمنزلة) أي أو مع منع أنثى  
 أي ينسب له ذلك ع ش على م وروعه اذ لم يمنع الام زوجه من زيارتها  
 أو كانت مخدرة والافقيب على الأب تمكينها من زيارتها اه سم لكن في شرح م  
 خلافة في المخدرة (قوله وعدم البروز) عطف سبب على مسبب (قوله والام أولى)  
 وان كانت مخدرة كما في شرح م ر (قوله ليس بعورة) مقتضاه ولو أمر بوجوب لاح ل  
 (قوله عيادتها) قال م ر وان مرضت الام لم يترك الأب تمكين الانثى من زيارتها  
 ان أحسن ذلك بخلافه في الذكرا لا يترتب تمكينه من ذلك وان أحسنه (قوله  
 لشدة الحاجة) ويقبه أ محل تمكينها من الخروج عند انتفاء ربة قوية والام  
 يلزمه شرح م ر بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك ع ش ويمرر هذا القيد  
 في صورة جواز تمكينها من الخروج للزيارة بالاولى رشدي (قوله لا في كل يوم)  
 الآن يكون منزلها قريسا فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردى اه شرح م ر  
 وقيد بتوقف في الفرق بين قربة المنزل وقيد به فان المشقة في حق البعيدة انما  
 هي على الام فاذا تحملتها وأتت كل يوم ليحصل بالنت مشقة ع ش قال الرشدي

لغير أب (أو خالفة) كالام  
 (وله بعد اختيار) لاحدهما  
 (تحويل لا آخر) وان تكرر  
 منه ذلك لانه قد يظهر له  
 الامر على خلاف ما ظنه  
 أو تغير حال من اختاره قبل  
 فعم أن غلب على الظن ان سبب  
 تكرره قوله تمييز تركه عند من  
 يكون عنده قبل التمييز  
 وقولاً وأخبره من الحواشي  
 أعم من قوله وكذا أن أعم  
 لكن قيد في الروضة كأصلها  
 تبعا لبحر الغوي التمييز في مسئلة  
 ابن العم بالذكر والمعتمد  
 خلافة وبه صرح الروايات  
 وغيره وان كانت المستحقة  
 لا تنسب له كأم (ولاب)  
 مثلاً (ان اختبر منع أنثى)  
 لا ذكر (زيارة أم لتألف  
 الصباة وعدم البروز والام  
 أولى منها لخروج زيارتها  
 بخلاف الذكرا لا يمنع زيارتها  
 لئلا يألف العقوق ولأنه  
 ليس بعورة فهو أولى منها  
 بالخروج وخرج بزيارة الام  
 عيادتها ليس له المنع منها  
 لشدة الحاجة اليها (ولا يمنع  
 أما زيارتها) أي الذكر  
 والانتى (على العادة) كيوم  
 في أيام لا في كل يوم

ولا يتنهما من دخ ولهايته واذا زارت لا تقبل المكنث (وهي أولى بحر يضاهي عنده) لانهما أشق واهي اليه هذا ان  
(رضي) به (والافعهدها) ويعودها (٤٦٩) ويحترز في الحالين عن الخلوة بها (وان اختارها ذكر فعندها يلا

وعنده من ارا) يعلم الامور  
الدينية والدينية على ما يليق  
بلان ذلك من مهامة (أو)  
اختارها (أني فعندها) (أو)  
أي ايسلا ونهارا لانه سنو  
الرميز في حقها (وزورها  
الاب على العادة) ولا يطلب  
احضارها عنده (وان اختارها)  
ميز (أقرع) بينهما ويكون عند  
من خرجت قرعة منهما أول  
يختار (واحد منها) (فالام أول)  
لان الحضانة لها ولم يختار غيرها  
وكالاتي في ذلك كالحثي (ولو  
سافر احدهما) أي أراد سفر  
(للالفة) كحج وتجارة ونزعة  
فهو اعم من قوله سفر حاجة  
(فالقيم) أولى بالولد مختار كان  
أولى حتى يعود المسافر لخطر  
السفر طالت مدة أو لا ولو  
أراد كل منهما سفر حاجة فالام  
أولى على المحارفي الروضة  
(أو لم) أي انقله (فالعبية)  
من أب أو غيره ولو غير محرم  
أولى به من الام حفظا للنسب  
وانما يكون أولى به فيما اذا كان  
هو المسافر (ان آمن خوفا)  
في طريقه ومقصده والا فالام  
أولى وقد علم مما مر انه لا تسلم  
مشاهدة غيره محرم كابن عم

ثم ظهر ان وجه النظر العرفي فان العرف ان قرب المنزل كالجارية قد كثر  
بجلاف بعيد (قوله ولا يتنهما) أي لا يجوز فحرم عليه ذلك وتدخله قهر عليه  
ولها ان لا تنكح باخراج الولد الى العلى الباب - (قوله في الحالين) أي التبريض  
عندها وعنده (قوله على ما يليق به) أي بالولد وطا، ركلام الماوردى أنه ليس  
لاب شعر يف تعليم ولده صنعة تزويه لان عليه رعاية حظه شرح شيخنا اه شورى  
(قوله فالام أولى) لومات قتالت أمه ادفنه في تربتي وقال الاب بل في تربتي كان  
الحجاب الام على ما يحسنه الزركشي وبجث حجر ان الحجاب الاب حل ومثله ر  
ومعه حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عنده أمه والاب في غير بلد عا  
على مر (قوله لان الحضانة لها) أي أصالة (قوله احدهما) أي أحد من لمحاق  
في الحضانة (قوله سفر حاجة) الظاهر ان الحضانة لا بد بتقدير مثلها التزوة  
وعبارة مر فان اراده كل منهما واختامه صد او طر بها كان عند الام وان كان  
سفرها اطول ومقصدها بعد اه أي لان السفر فيه مشاق والام أشفق عليه من  
الاب (قوله فالقيم أولى) ما لم يكن القيم الام وكان في بقائه معها فسد اوضاع  
صلته كما لو كان يعلم القرآن أو الحرفة وهما بلدا لا يقوم غير مرة فله فالاب أحق  
بذلك عن (قوله فالعبية أولى) أي مقبها كان، مسافر اه وعمل كون العيبة  
اذا سافر أولى به اذا لم يكن هناك عيبة آخره قيم كان مسافرا والاب وأقام الجدة  
أو سافر الجدة وأقام الأخ أو سافر الأخ وأقام الأم فالقيم أولى به من المسافر لوجود  
العبية الاخر عندها اه شرح مر (فصل في مؤنة المملوك وما يد كرمها) \*  
وهي الخسارحة والماسب تقديم هذا الفصل على الحضانة لكن لما كانت الحضانة  
خاصة بالقريب قدمها عليها والمؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت  
فاله السبكي وهذا يقتضي أن النفقة دور المؤنة شورى (قوله كفاية رقيقه) وان  
كان مستحق النفقة بفرومية أو اجارة أو مد حق اقتل بر أو نحوها ووجب نفقة  
المرتد عنها دون نفقة القريب المرتد لان الموجب هو الملك وهو موجود ومواساة  
القريب والمهمل رايس من أهل المواساة حجر س ل (قوله مؤنة) يجوز أن يكون  
مرفوعا بدلا من كفاية أو منصوبا على التبرير أو المالح وقوله وغيره - يجوز أن يكون  
بالأوجه الثلاثة تأمل شورى أي عطا على كفاية أو مؤنة وقوت اه (قوله وماه  
ظاهرة) سواء تسبب فيها السيد أو لا لا يملك وبه فارق الزوجة حيث فصل فيها  
ين كون ماء الطهارة بسببها أو بسبب الزوج قال شيخنا ابن مر ولو دفعه له فتجد اتلافه

حذر من الخلوة المحرمة بل انما تراقه ١١٨ بحث كفته وقصا رالام على بنته مثال \* (فصل)  
في فمئة الماركة وماعها (عليه) أي المالك (كفاية رقيقه غيره كانه) مؤنة من قوت وآدم وكسوة واه طهارة



وغيرها ولو كان أعني زمانا أو امة أو امة لم يلزمه العلم بكسوته ولا يكف من العمل ما لا يطبق ويشاس  
بأية غيره مما ذكره لا شيء عليه لا كتاب ولو كانت فائدة لاستغناءه بالكسب واستغنائه من زيادته وإطلاق  
الكتابة أولى من تقييدها بالثقة والكسوة (من غالب عادة الرعاة البلد) من روضه يروى ريت رقتن وكان وصف  
وغيرها خبر الشافعي للملوك ففقهه وكسوته بالمعروف قال (٤٧٠) والمعروف عندنا المعروف لشبهه ببلده ويراعى

حال السيد في يساره  
ويعساره فيعيب ما يليق بحاله  
من رفيع الجنس الغالب  
وخسيسه وتفضل ذات الجمال  
على غيره في المؤنة (فلا يكتفى  
سترة) له وإن لم يذبح  
أو يرذل ذلك بعد تحقيرا  
وقولي (بلادنا) من زيادته  
ذكره الغزالي وغيره  
احترازا عن بلاد السودان  
ومحوها كما في المطالب  
(وسن أن ناوله بما ينتميه)  
من طعام وكسوة الامير بذلك  
في الصلوة بين الممول على  
الندب كما ساقى والاولى أن  
يجلسه معه لئلا كل فان لم  
يقبل روع له فقهة تسلم مسدا  
لا صغيرة تثير الشهوة ولا  
تقضي التهمة ولو كان السيد  
ياكل ويلبس دين اللائق  
به العناد غالبا ينجلا ورواضة  
فليس له الاقتصار في رقيقه  
على ذلك بل يلزمه رعاة

بلا حاجة وجب دفعه له نائبا عنه الامر أنه يأثم بتعمد اتلافه طب وله تأديبه  
على ذلك سمع عش وكذلك لو أنف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله وإن  
تكرر ذلك منه عدا عش على مر (قوله وغيرها) كاجرة الطبيب والمحاسن  
وعن الدولة شيخنا (قوله وبقاء) كأن وجد ركيلا للسيد في المحل الذي أبق اليه  
فله مطالبة بمؤنته حل ويتصور أيضا برفع الامر إلى قاضي المحل الذي هو فيه ويقترض  
على سيد ذلك العبد شيئا لكن يبقى الكلام في أنه هل يحميه الى ذلك حيث علم  
اباؤه أولا ليعمله على عوده لسيد فيه نظرا لاقرب أنه ما روبا لعود الى سيده فان  
أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا عش على م ر  
(قوله من غالب عادة الخ) أي الذي هو منهم عش (قوله ويراعى حال السيد) أي  
وجوب حل أي مع رعاة حال العبد عش (قوله وتفضل ذات الجمال) أي ندبا  
كما في شرح م ر وعمله حيث كان جاهلا لذاتها والقول بالاجوب كما نقله حل  
وعش محمول على ما إذا كان جاهلا لنوعها بأن كانت من النوع العالي كالخروج  
كما يؤخذ من آخر عبارة م ر ولا منافاة بين القولين قال عش على م ر وأما  
ذو الجمال فان كانت نفاسته لذاته كره تفضيله على الخسيس وإن كانت لنوعه لم يكره  
(قوله بما ينتميه) نعم يقبض في أمر جميل يحشى من تنعمه بفعله وسوسه لحوق ربة  
من سوء ظن به ووقوع في عرضه عدم استغنايه حينئذ شرح م ر (قوله والاولى أن  
يجلسه معه) أي حيث لا ربة تطلقه م ر (قوله روع له لئمة) أي قلبها في الدسم  
حل وقال شيخنا روع أي هبها له (قوله التهمة) بفتح النون وسكون الهاء  
الشبهة والحاجة فاموس (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هو وارد على قوله  
من غالب عادة الرعاة البلد شيخنا أو على قوله ولتتمع بما فوق اللائق الخ كما يفيد  
كلام الرشيدى (قوله اخوانكم) أي في الاسلام أو من جهة أعم أولاد آدم  
برماوى وفي رواية اخوانكم خولكم بفتح الخاء والواو أي خدمكم (قوله علم  
حاله) أي علم بخلفه وأنه يقتر على الرعاة فأتى بالحديث ردعا وزجره ليرجع عما

الغالب ولتتمع بما فوق اللائق به نيب أن دفع اليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصار على الغالب كما علم  
وقوله صلى الله عليه وسلم أتمهم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من  
طعامه وليلبسه من لباسه قال الرازي رحمه الشافعي على ان ندب أو على الخطاب لقوم معاصيهم ولا يلبسهم متقاربة  
أو على انه جواب مسائل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال (وتسقط) كفاية الرقيق (بعض الزمان)

فلا تصبر دنيا الا بما في مؤنة القريب بجامع وجوب ما ذكر بالسكافية (ويبيع فاض فيها ماله أو يؤجره ان امتنع منها ومن ازاله ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدها أو غاب كما في مؤنة القريب وكيفية أنه أن يبيع ماله أو يجاره شيئا فشيئا بقدر الحاجة فذاك وإن لم يتسر كفقار استدان عليه إلى أن يجتمع ما يسهل البيع أو الاجارة ثم يبيع أو أجّل منه ما يفي به لما في بيعه أو اجاره شيئا فشيئا (٤٧١) من المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق انه يباع ود

الاستدانة فان لم يمكن بيع بعضه ولا يجاره وتعذر الاستدانة باع جميعه أو أجره (فان فقد) ماله (أمره) القاضي (باجاره أو ازاله ملكه) عنه فهو بيع أو اعتاق فان لم يفعل باع القاضى أو أجره عليه فان تعذر فكفاهته في بيت المال ثم على المسلمين فان اقتصر على أمره بأحدها قدّم الاجارة ود كر الأمر بايجاره من زيادتي وتعبيري بأزاله ملكه اعم من قوله يبيعه أو اعتاقه وأما أم الولد فيظنها تكسب وتكون نفسها فان تعذرت مؤنتها بالكسب فهي في بيت المال (وله ا ج ا ر أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لان لبنها ومنافعه ا له بخلاف الحرة (وكذا غيره) أي غير ولدها (ان فضل) عنه لبنها لذلك نعم ان لم يكن ولدها منه ولا يملكه

هو فيه شيئا عزيزي (قوله بجامع) وهو اقتراض القاضي (قوله أو يؤجره) أو للتوزيع وللختير وكذا في جميع ما يأتي لانه يجب على القاضي أن يراعي ما فيه الا حظ المالك بـش وعبارة شرح مدر وتحريره أن الحاكم يؤجر جزءا من ماله بقدر الحاجة أو يجميعه ان احتج إليه أو قدّم اجارة الجزء فان تعذر اجاره باع جزءا منه بقدر الحاجة أو كله ان احتج إليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجور عليه أما هو فيتعين فعل الا حظ لمن يبيع الفن أو اجارته أو يبيع مال آخر أو الاقتراض انتهت (قوله بعد أمره) الظاهر أنه تنازع كل من يبيع وامتنع وقوله أو غاب عطف على امتنع شيئا (قوله وكيفية) أي كيفية ما ذكر من البيع والاجارة (قوله لما في بيعة الخ) وتقدم أن هذا هو الذي رجحه النووي هنا وطردوه في نفقة القريب وضعتوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة ح ل (قوله ولا يجاره) أي بعضه (قوله فان لم يفعل) ما اقتضاه كلامه من أنه يتغير بين البيع والاجارة ينبغي جملة على ما اذا استوت مهلته ما في نظره والاوجب فعل الا مبلغ منهما من ل (قوله فكفاهته في بيت المال) ثم على المسلمين وظاهر كلامهم أنه ينفع عليه من بيت المال أو من المسلمين بحماؤه ووظايرهم كان السيد فقيرا محتاجا إلى خدمته الضرورية ولا يفتدي أن يكون ذلك قرضا شرح مدر (قوله وأما أم الولد) مقابل لحدوفي علم من قوله أو ازاله ملكه أي عمل كونه بأمره بالأزالة ان كان الرقيق قبيل الأزالة كما يفهم ذلك من شرح مدر (قوله أو من غيره) بأن كل مملوك له من زوج أو زنا زى (قوله لذلك) أي لان لبنها الخ (قوله نعم) الخ استدراك على قوله وكذا غيره ان فضل عنه لبنها ود أخذ منه تقسيد الولد المضاف اليه في قوله غيره بكونه من السيد أو ملكا له (قوله ان لم يكن ولدها منه) بأن كان من شبهة أو وصى به (قوله على الولد) أي ان كان رقيقا بأن أو وصى له (قوله ان لم يضر) راجع للصورتين (قوله وليس لها استئلال بقطم) أي قبل الحولين وبعدهما وقوله ولا ارضاع أي

فله أن يرضعها من شاء وإن لم يفضل عن هذا الولد لبنها لان ارضاعه على والده أو ملكه (وله ا ج ا رها) على قطمها قبل مضى (حولين) على (ارضاعه) بعدها ان لم يضر أي القطم أو الارضاع لانه في الاولى قد يرد التمتع بها وهي ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعه ا له ولا ضرر فان حصل ضرر لولد أو لأمته أو لهما فلا اجبار وليس لها استقلال بقطم ولا ارضاع اذ لا حق لها في التربة وقولي ان لم يضر اعم من قوله في الاولى ان لم يضر وفي الثانية ان لم يضرها

(والمرة حق في تربيته فليس لاحدهما فطمه قبل) مضى (حولان ولا) ارضاعه بعدهما الا بتراض بلا ضرر (لان لكل منهما حق في التربية فلهما النقص عن الحولين والزيادة عليهما اذ لم يتضررهما الولد والام أو أحدهما وقولي بلا ضرر من زيادة فيهما اذا تراضى على الارضاع وأعم من تقييدهما بالولد فيما اذا تراضى على الطعام وعلم بما ذكرنا لكل منهما فطمه بعدهما بغير رضاء الا تخرجت لا تضر بذلك لانهما مدة الرضاع (٤٧٣) التام (ولا يكلف علمه) من أدى

بعد الحولين أي يحرم علمها ذلك الا بانه ان وجد والا فبإذن الحاكم ان وجد والا فلها الاستقلال مع المصلحة برماوى (قوله وليس لاحدهما) أي الابوين الحرين وبقية الحراق غيرهما ممن له الحضانة عنده قد هما بمنى ذلك شرح م ر (قوله ولا ارضاعه بعدهما) لكن بسن عدم ارضاعه بعده الحولين انتصارا على ماورد الاخلاصة شرح م ر (قوله الا بتراض) فمن تنزع أحبيب الداعي لتمام الحولين الا اذا كان الطعام قبلهما أو لم يولد فيجب طلبه كقوله عند حمل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها شرح م ر (قوله وعلم بما ذكر) أي قوله قبل حولين (قوله لا تضر بذلك) أي لو فرض اضرار الفطم له لضعف خلقته أو لشدته حراً وبرد زلزال ببدل أجرة الرضاع بعدهما حتى يحتج أي يكفى بالعام وتغيير الام على ارضاعه بالأجرة ان لم يوجد غيرها اه زى وعش م ر (قوله وله أن يكلف الخ) أي حيث لم يرتب على ذلك ضرر لا يمتثل عادة حل وعش على م ر (قوله وله مخارحة وقيقه) أي بشرط أن يصح قصره لنفسه لو كان حراً س ل (قوله وأمر اه) أي ساداته أن يخففوا عنه أي فقد أقروا عليها وهو لا يقر على باطل ح ل وروى البيهقي ان الزبير كان له ألف عبد يخارجهم ويصدق بخراجهم اه زى ومع ذلك بلغت تركته خمسين ألف درهم وماثنى ألف درهم (قوله مقدم معاونة) أي لا يدفعها من الايجاب والقبول كخارجات كل يوم سلابا كذا هو وكتابتها كبدا لتلك من كسب كذا أو نحو ذلك شرح م ر لكنها جائز من جهة السيد أيضا بخلاف الكتابة لان الكتابة تؤدي الى التيق فانزاعها من جهة السيد لا تبطل فأدتها بخلاف المخارحة لا تزول س ل ملخصا (قوله وهي ضرب خراج) فيه استخدام لان المخارحة ما تقدم بمعنى المقدو وأد عليها الضمير بمعنى المال الذي يدفع للسيد لان قوله ضرب خراج من اضافة الصفة للموصوف أي خراج مضروب وبعبارة التناهي وهي خراج الخ (قوله وعليه كفاية وابه) وان وصلت الى حد الزمانة المانعة من الانتفاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى تصل لأول الشبع والري دون غايتهما ولا يجوز ضررها الا بقدر الحاجة كما في شرح م ر ومثل الضرب النفس حيث اعتيد له فيجوز قدر الحاجة ع ش (قوله بخلاف

أو غيره (ملا يطبقه) للغير السابق وليس له أن يكافه عملا على اندوم بقدر عليه يوما أو يومين أو ثلاثة ثم يمحز وله أن يكلفه الاعمال الشاقة بنسب الاوقات وبه صرح الرافعي وتعبير بماله كونه أعم من تغييره بريقه (وله مخارحة رقيقة) على ما يحتله كسبه المباح الفاضل عن مؤنه ان جعلت من كسبه خبر الصمعيان صلى الله عليه وسلم أعنى أباطية لما حجه صاعين أو صاعا من تمر وأمر اه ان يخففوا عنه من خراجها (بتراض) فليس لاحدهما اجبارا لا نزعها لانهما معاوضة فاعتبر فيها التراضي كالكتابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤتيه) من كسبه (كل يوم أو نحوه) كاسبوع أو شهر بحسب ما يتفق عليه وقولي

ضرب معلوم من يادى وقولي أو نحوه أعم من قوله أو اسبوع (وعليه كفاية وابه المحترمة) بعلفها غير وسقيها أو بغضلها الرعي وورود الماء ان التفت ذلك لحرمة الروح بخلاف غير المحترمة كالغواسق وتعبير بما ذكر أعم من قوله علف دوابه وسقيها والتقييد بالمحترمة من يادى (فان امتنع) من ذلك (وله مال) آخر (أجبر على كفاية أو المال) هي أعم من قوله يسع (أو ضحى ما كول) منها صونها عن التلف (فان امتنع) من ذلك (فعل الحاكم مراه) منه وبقتضه الحال وهذا مع قول ولهم مال من يادى فان لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الأخيرين أو الإيجار فان امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك فان تعذر كفايتها في بيت المال ثم على المسلم

(ولا يحب) من لبنا (ما يضر) ها (أو) ولها (٤٧٣) وانه يحب ما يفضله وقولي يضر أعم من قوله يضر

ولها (وما الروح له كقناة  
وإلا لتجب عمارته) لا تنقاة  
حرمة الروح ولأن ذلك من  
جاة قيمة المال وهي ليست  
بواجبة وهذا بالنسبة لحق  
الله تعالى فلا تنافي وجوب  
ذلك في حق غيره كالأوقاف  
ومال المحرور عليه واذ المجتب  
العامة لا يكره تركها إلا إذا  
أدى إلى الخراب فيكره  
ويحكر تركه حتى الزرع  
والشجر عند المكان لما فيه  
من إضاعة المال كذاعله  
الشيخان قال الاستوى  
وقضيه عدم تحريم إضاعة  
المال لكنهما صرحا في مواضع  
بغيرهما كإبقاء المتاع في البحر  
بلا خوف فاصواب أن يقال  
تجوزهما أن كان سببهما إعمالا  
كإلقاء المتاع في البحر وعدم  
تجوزهما أن كان سببهما ترك  
إعمال لانها قد تنشق عليه  
ومنه ترك سقي الأشجار  
المرهونة بتوافق العادين  
فنه جائز خلا للروايات  
\*(كتاب الجنائيات)\*  
الشهادة للجنابة بالجراح وبغيره  
كسحر ومثقل فهي أعم من  
تعبيري بالجراح والاصل فيها  
آيات كآية يأبى الله الذين آمنوا

غير المحترمة) أي بخلاف دواب غير المحترمة وانظر حيث ذكرنا مفاد هذه الإضافة  
لا يقال مفادها الاختصاص لأننا نقول القواسق لا تثبت عليها بدلا لحدوثها  
ولا باختصاص تأمل شو برى ويمكن أن يقال الإضافة تأتي لأدنى ملاسة وما هنا  
كذلك قال الأذرى والظاهر انه يجب عليه أن يلبس الخليل والبالغ والمجبر  
ما يقبها من الحر والبرد الشديد إن كان ذلك يضرها ضررا ينافي اعتبارا بكسوة  
الريق ولم أرويه نصا شرح م (قوله ولا يحب ما يضر) أي يحرم عليه ذلك لانه  
غذاء أو كافي ولذا لا مبال قال الأصحاب لو كان لبنا دون غذاؤه وجب عليه تكميل  
غذاؤه عن (قوله لا تجب عمارته) ولا تتركه العمارة لحاجة وإن طالت والأخبار  
الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وإن فيه الوعيد الشديد مجمل على من فعله  
لغيره والظاهر على الناس شرح م (قوله وهذا) أي عدم الوجوب بالنسبة  
لحق الله تعالى بمعنى انه إذا نظر لحق الله في هذه المسألة علم أنه لم يوجب على المالك  
عمارة ملكه (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) قال ابن العبادي مسألة ترك  
سقي الأشجار صورته أن يكون لها ثمرة تنفي بمؤنة سقيها والأفلا كراهة قطعها ويحمله  
أيضا ما لم يكن ترك السقي لغرض تنشيف الشجر لاجل قطعها لإبناء ونحوه وإلا  
فلا يكره حيث ذكرنا كافي شرح م (قوله وقضيه) أي قضية جعل إضاعة المال تعديلا  
للكراهة (قوله فالصواب أن يقال الخ) معتمد ع ش (قوله لانها قد تنشق) أي  
فيكون له في تركها شبهة قال ح ل وإن تخلفت المشقة كتركه تناول دينار على  
طرف ثوبه اه

### \*(كتاب الجنائيات)\*

(قوله كسرو ومثقل) أي ومنه الطعام والشراب: قوله فهي أعم الخ) نظريه بأن  
الجنابة تشمل السرقعة والغصب لانهما جنابة على المال وقد يقال المراد الجنابة على  
البدن كما يشير إلى ذلك قوله هي أي الجنابة على البدن ح ل (قوله والاصل فيها)  
أي في حكمها المرتب عليها وهو وجوب القصص ووجوب الدية المعلوم من آية ومن  
قتل مؤمنا خطأ (قوله لا يجل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا تنافي وجوب القتل  
باحدى الثلاث الا نسبة لان الجائر يصدق بالواجب كذا في شرح الأربعين وظاهره  
أن الحلال لا يصدق بالواجب الا إذا أول بالجائر شو برى (قوله مسلم) قال  
الطبي صفة مفيدة لأمري ويشهد مع ما بعد صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان  
أحوال جى به مفيدة للموصوف مع صفة أشعارا بأن الشهادة هي العمدة  
في حقن الدم وقوله العارق صفة مؤكدة للتارك والمراد بالجماعة جماعة

كتب عليكم القصص وأخبار ١١٩ بح ث كبحر الصيحين لا يجل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله  
وإني رسول الله

المسلمين فالتارك لذنبه هو المفسارق للجماعة وقيل هو من باب التأسيس لان التارك لذنبه قد لا يفارق الجماعة كاليهودي والنصراني اذا اسلم فهو تارك لذنبه غير مفسارق بل هو موافق لهم داخل فيهم والمحمل على التأسيس أولى من المحمل على التأكيد شو برى وهو بعيد لان فرض الحديث في المسلم فلا يشمل غيره (قوله الاباحدى ثلاث برودة تارك الصلاة بعد أمر الامام فانه يقتل مع انه ليس واحدا منها وأجاب البرماوى في شرح البعاري بأن القتل بترك الصلاة انما هو لان تأوكها تارك للدين الذي هو الاسلام أى الاعمال اه ومفهوم قوله مسلم فيه تفصيل وهو انه ان كان ذنبيا أو معاهدا فسكذلك وان كان حربيا فيلزم دمه أو يقال انما يقيد به لاجل الاستثناء لان الذميين والمهادنين يجوز قتلهم بغير هذه الثلاثة كتقصض عهد والامتناع من أداء الجزية وهذا أولى اه وهو مستثنى من محذور أى لا يهل دم امرئ الخ بمقتضاه من الخصال الاباحدى ثلاث (قوله الشيب الزانى الخ) أى ذنائب الشيب وقتل النفس بدل النفس وترك التارك لذنبه فكون القتل بدلا عن النفس المتوالة سبب في حله وان كان هو مسببا عن الجنابة وانما قلنا ذلك لان المراد في الحديث بيان الاسباب الموجبة لطل القتل وقتل القاتل مسبب عن جنايته لاسبب وقوله التارك لذنبه أى كاه أو بعضه فيشمل الباغي والصائل أيضا (قوله ثلاثة) أى ثلاثة أنواع فمن ثم لحقته التاء أو قال اذا حذفت المعدود ويجوز انبات التاء وحذوها ع (قوله من الادميين) انما يقيد بهم لانهم محل التفصيل الا أنى أما غيرهم كالبهيمة فمضمون مطلقا ولا تدخله الاقسام الالتمية اه ع ش ويخرج الجن أيضا فلا ضمان فيهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شىء واهدم العلم بالمسكافاة فلو علمت فظاهر اطلاقه انه يقتل به وقتل في الدرس عن شيخنا الشوبرى انه لا يقتل فليراجع اه ع ش على مر وقيل ان كان على صورة الاتمي يقتل به والا فلا اه ع ش (قوله فخطأ) منه ما لورى انسا ناطنه شعيرة وما لورى الى مهدرقصم قبل الاصابة فتزولا طر وطمه أو العصمة منزلة طر واصابة من لم يقصده فاندفع ما يقال ان تعريف الشارع للخطأ بقوله لانه لم يقصده عن من وقت الجنابة عليه فخطأ غير صادق على هذين فيكون غير جامع وحاصل الدفع انه نزاع حلف الظن منزلة خلف الشخص ونزل في الشافى تبدل الصفة منزلة تبدل الذات اه ولم يبين في الخطأ حكم الا لآل من كونها تقتل غالباً أولى حل (قوله أولى من قوله الخ) لانه يصدق بوجود قصد من وقت به الجنابة مع عدم قصده الفعل وهو محال اذ يلزم من فقد قصد الفعل فقد قصد من تقع الجنابة به ويصدق أيضا اذا قصد واحدا منها من جماعة روى

الاباحدى ثلاث الشيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لذنبه المفسارق للجماعة (هى) أى الجنابة على البدن سواء كانت مزةقة للروح أم غير مزةقة من قطع ونحوه ثلاثة (ع د) وشبهه وخطأ لاه (أى الجنافى ان لم يقصد جن من وقت) أى الجنابة (به) بان لم يقصد الفعل كان زلق موقع على غيره أو قصده وقصد عين شخص فاصاب غيره من الادميين (فخطأ) وتعبيرى بذلك أولى من قوله فان فقد

قصد أحدهما فخطأ إلى آخره (أو تصدها) أي عين من وقت الجنابة به (بما يتلف غالباً) أي أو ما سكر أولاً (نعمه أو غيره)  
 أي أو بما يتلف غير غالب بأن قصدها (٤٧٥) بما يتلف نادراً كقصر زانية غيره قتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف غالباً

ولا نادراً كضرب غيره متوال  
 في غير مقتل وشدة حر أو برد  
 بسوط أو شيء خفيفتين  
 لمن يحتمل الضرب به (فشبهه)  
 أي شبهه عمد ويسمى أيضاً  
 خماً عمد وعمد خطأ وخطأ شبه  
 عمد (ولا قود إلا في عمد) بفيد  
 زوته بقولي (ظلم) أي من  
 حيث الاتفاق بخلاف غير  
 الظلم كالقود بخلاف الظلم  
 لأن تلك الجنبة بأن عدل  
 عن الطريق المستحق  
 في الاتفاق كان استحق حر  
 وقبته قوداً بقده نصفين  
 وذلك (كقصر زانية بمقتل)  
 كدماغ وعين وحلق وخاصرة  
 فأت به لخطر الموضع وشدة  
 تأثره (أو غرزه) (بغيره) أي  
 بغيره قتل كالية وفخذ (وتألم  
 حتى مات) اظهر أثر الجنابة  
 ودمها إلى الهلاك (فإن لم  
 يظهر أثره مات حالاً فشبهه  
 عمد) لأن مثله لا يقتل غالباً  
 واقتصار على التألم كان  
 كما يحتمل التوخي في شرح  
 الوسيط فلا حاجة ذكر التوهم  
 معه كما فعله في الأصل (ولا  
 أثر له) أي لغرضه (فيما لا يؤلم  
 كجلدة عقب) فلا يجب عمده  
 عنده قود ولا غيره لعلنا بأنه

اليهم والمصرح به في كلام الشيعين أن ذلك شبه عمد وحديثه يسكل اعتبار قصد  
 العين في شبه العمد حل (قوله قصد أحدهما) أي الفعل والعين (قوله أو قصد  
 الخ) ولا بد مع القصد أن يعرف أنه إنسان فلا يرى شخصاً اعتقه فقتله وكان إنساناً  
 لم يكن عدواً على الصحيح بل خطأ س ل ومثله في شرح مر (قوله أو بما يتلف) غالباً ولو  
 بالنظر لبعض المحال كقصر زانية المقتل (قوله نعمد) ومنه ما لو رمى جماعاً وقصد امرأة  
 أي واحد منهم فأصاب واحداً منهم لأن كل شخص منهم مقصود بالجنابة بخلاف  
 ما لو قصد واحداً منها فإنه شبه عمد كما تقدم حل أي لأن الحكم في الأول على كل  
 مرد وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن الأفراد (قوله بأن تصدها الخ)  
 الصحيح أنه لا يشترط في شبه العمد قصد العين خلافاً للشافعي (قوله أو بما يتلف  
 غير غالب) علم منه أن غير منصوبة عطفاً على غالباً وهو ظاهر إذ جرهما بوجه دخول  
 قصد بما لا يتلف أصلاً لأنه شبه عمد إذ السالبة تصدق بقى الموضوع لكن المقام  
 يدفع هذا الاتهام فيؤثر جرهما أيضاً شوبرى (قوله ولم يظهر أثره) أي ومات حالاً  
 أخذ من كلامه بعد (قوله كضرب غيره متوال) عبارة تشرح مر ومن شبه  
 العمد الضرب بسوط أو عصي خفيفتين بلا توال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن  
 المضروب خفيفاً لم يقتل نحو حر أو برد أو رمي أو انغمسه في الخوخة فضعف وتألم حتى  
 مات لصديق حذوه عليه (قوله وذلك) أي للعمد الذي يقتل غالباً (قوله كقصر زانية)  
 المراد بها ابرة الخياط وأما المسئلة التي يخاط بها الظروف فهي مما يقتل غالباً  
 اه زى (قوله بمقتل) أي في بدن هرم أو نحيف أو صغيراً أو كبيراً وهي مسمومة تشرح  
 م ر وقوله وهي مسمومة قيد في الكبير فقط كما في ع ش والرشيدى (قوله وخاصرة)  
 هي ما بين رأس الورك والخصية في الجنب ومثلها النضر والكشع فاهوس (قوله  
 فأت به) الفورية ليست بشرط كما في شرح الروض (قوله فإن لم يظهر أثره) أي وكان  
 قد غرزه أو فمياً يؤلم أخذ من كلامه بعد على أنه كان الأنسب أن يقول فإن لم يتألم  
 لكن لما كان ظهور الأثر لازماً للتألم عبر به تدبر (قوله ومات حالاً) أي أو بعد زمن  
 يسير عرفاً فيما يظهر شوبرى فإن مات بعد مدة طويلة فقد حل (قوله لأن مثله)  
 لا يقتل غالباً يؤخذ منه أنه لو كان في بدن فهو ملغف وجب القصاص كما نقله عن  
 الفتاوى وأقر أنه بالنسبة إليه بل غالباً شوبرى قوله كجلدة عقب) مالم يبالغ  
 في الضرر بها قال الجلال المحلى ولم يتألم به حل والافقيه القود شرب (قوله كن  
 ضرب بقل) كان الأولى أن يقول وخرج بما يتلف غالباً وغير غالب ما لو ضربه بقلم  
 الخ حل (قوله ولو منعه طعاماً الخ) خرج بجمعه ما لو أخذ طعامه أو شرابه أو ثوبه

لعت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كن ضرب بقلم أو ألقى عليه خرقة فات (ولو منعه طعاماً أو شراباً وهو إلى من  
 قوله وإشرباً) (وطلباً) له (حتى مات

فمات جوعاً أو عطشاً أو حراً أو برداً فان أمكنه تحصيل الطعام أو الشراب أو الثوب  
بجمل قريب فهدر لانه المهلك نفسه وان لم يمكنه تحصيل ذلك لطول المسافة أو زمانته  
ففيه القود شرح الرض ولو حبسه ولم يمه شياً ترك الاكل خوفاً أو حزناً أو الطعام  
عنده فمات جوعاً أو عطشاً أو خفأ فته أو غير ذلك فلا ضمان وماد كرهو  
في محبوس خرفان كان عبداً ومات في الحبس ضمن بوضع اليد عليه ومسالمة الحبس  
أي المنع من السبب فالاولى ذكرها بعد قوله ويجب قود سبب زى (قوله)  
فان مضت مدة الحج ضبط الأطباء الجوع المهلك غالباً باثنين وسبعين ساعة متصلة  
ولا يرد مواصلة ابن اليربيرة خمسة عشر يوماً لانها كرامة شري (قوله وان سبق الحج)  
أي وكان اذا انضم الى مدة الحبس يكون المجموع مؤثراً في المهلك غالباً كما يفهمه المقام  
شوري (قوله فعهد) فان عفا وجب نصف دية محمد ح ل لان المهلك حصل به  
وعاقبه كما قال الشارع بعد حل وظاهره ولو كان الماضي أكثر وأقل (قوله)  
لماسر) وهو مظهر قصد الملاك به (قوله وهذا مراد الاصل) أي شبه العمد لا قوله  
نصف دية كما يعلم من كلام الاصل (قوله ويجب قود سبب) لانه من أفراد العمد  
وحيث يكون السبب داخل تحت قوله بما ينافي غالباً فكان الاولى أن يقول عطفاً  
على قوله كغزاة مرة أو سبب في خلاف كان منعه الطعام أو الشراب أو كرهه على  
قتل غيره أو ضيغه بمسوم والسبب أما حسي كالاكرام أو أماري كالتقديم الطعام  
المسوم الى الضيف وأما شرعي كشهادة الزور واعلم ان الفعل الذي لم يدخل  
في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب وشرط لانه ان أثر في الزهوق وحصل بدون  
واسطة فالمباشرة وان أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وان لم يؤثر  
في الزهوق ولا في الحصول فالشرط اهـ ول كحر الرقبة والدم والجراحات المتساوية  
والشاني كالاكرام والثالث كحقن البئر ثم اجتمع السبب والمباشرة فقد يغلب  
الثاني كالقدم مع الاقلام شاهق وقد يغلب الاول كالشهادة وقد يغلبان كالمكره  
والمكره شوري وعبارة م والمباشرة ما أثر في التلب وحصله والسبب ما أثر فيه  
فقط ولا يحصل ومنه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل له يحصل  
انتاف عنه بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كالحجر مع التردى فان القود هو  
المتعطى جهته والحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقاً  
اهـ (قوله بان قال اقتل هذا) أي اشارة لا دعي عليه فلو جهل كونه آدم اوعلمه  
المكره بالفتح اخضع القود به ككلامه الا في ق قوله فالقود على  
العالم وقياس ما سياتي وجوب نصف دية الخطأ على عاقبة المكره (قوله)

(فان مضت مدة يموت مثله)  
فيما غلب الجوع أو عطشاً  
فعهد) لظهور قصد المهلك  
به وتختلف المدة باختلاف  
حال المنوع قوة وضعفاً  
والزمن حراً وبرداف فقد الماء  
في الحر ليس كهو في البرد  
(والا) أي وان لم يمت المدة  
المذكورة (فان لم يسبق)  
منعه (ذلك) أي جوع أو  
عطش (ففيه عمد) لانه لا  
يقتل غالباً (وان سبق وعلمه)  
المانع (فعهد) لماسر (والا)  
بان لم يعلمه (نصف دية  
شبهه) أي شبه العمد لان  
المهلك حصل به وبما قبل  
وهذا مراد الاصل بقوله والا  
فلا أي فليس بعدد (ويجب  
قود) أي قصاص (سبب)  
كالمباشرة وسمي ذلك قوداً  
لانه يمتد دون الجاني بمجمل  
وغيره فاه الا زهرى (فوجب  
على مكره) بكسر الراء بغير  
حق بان قال اقتل هذا والا  
قتلته فقتله

وان ظنه المكروه بقضها  
 صيدا وكان مرافقا لانه قبله  
 بما يقصده الهلاك غالبا  
 فاشبه ما لو رماه بسهم فقتله  
 ولا يتر فيه جهل المكروه  
 لانه آفة مكروه ولا صباء لان  
 عمد الصبي عمد (لان ان كرهه  
 على قتل نفسه) بان قال  
 اقتل نفسك ولا تقتلك  
 فقتله افلاحة ودلان ذلك ليس  
 باكرام حية قلة لاتحاد الامور  
 به والخشوف به فكأ به  
 اخذاره قال في الشرح الصغير  
 ويشبه ان يقال لو هدده  
 بقتل يتضمن تعذبا شديدا  
 ان لم يقتل نفسه كان اكراها  
 (أو) على (قتل زيد وعمرو)  
 فقتلها أو أحدهما فلا قود  
 على المكروه وان كان آثما  
 لان ذلك ليس اكراها  
 حقيقة فالامور مختارة للقتل  
 فعليه القود (أو) على (معدود  
 شعيرة) فزلق ومات فلا قود  
 لانه لا يقصده الغل غالبا  
 بل هو شبه عمد ان كانت بما  
 نزلق على مثلها غالبا والا  
 فخطا (و) يجب (على مكروه)  
 بفتح الراء ايضا لان الاكراه  
 يولد ادية القتل في المكروه  
 غالبا ليدفع الهلاك عن نفسه

وان ظنه المكروه (الخ) ويجب على عاقلة المكروه نصف دية الخطأ على المعتد  
 زى والحاصل ان المكروه والمكروه اما ان يكونا عليا بان المقتول آدمي أو جاهليا  
 بذلك أو لا قول عالما والثاني جاهلا أو بالعكس فيجب لقود على كل منهما  
 في الصورة الاولى وتجب الدية على عاقلة ما في الثانية ويجب القود على المكروه  
 بكسر الراء وحده في الثالثة وعلى عاقلة المكروه بقضها نصف الدية والرابعة بعكس  
 الثالثة (قوله لانه) أي المكروه فقتله بما يقصده الهلاك وهو الاكراه لان  
 الاكراه صير المكروه آفة لا تقتل ع ش فكأ به غير شر بل وكأن المكروه مستقل  
 بالقتل في ثم وجب عليه القود ولا يقال انه شر بل محض اذا كان المكروه جاهلا  
 بأنه آدمي حتى يمنع عليه القود (قوله لانه آفة مكروه) أي مع الجهل وكان قياسه  
 أن لا يجب نصف الدية على عاقلة مع أن المعتد وجوبه فلم يجعل آفة من كل وجه  
 وأما مع العلم فهو شر بل كما سيأتي ح ل (قوله لان عمد الصبي عمد) الاولى اسقاطه  
 لانا وان فلما انه خطأ فهو آفة مكروهه فوجوب القصاص على المكروه لا يتقيد  
 بكون عمد عمدا وقد نهر جر على ذلك وحينئذ أي حين اذ كان عمده عمدا يجب نصف  
 الدية في مال الصبي مغلفة وفي حال جهله يجب على عاقلة نصف دية خطأ ح ل  
 وعقارة شرح م ر لان عمد الصبي عمد وهو الظاهر فان قلنا خطأ فلا قصاص لانه  
 شر بل خطي أم الصبي فلا قصاص عليه لا تنفاه تكليفه اه (قوله فلا قود) أي  
 على المكروه لان القتل حصل منهما قال ح ل ويجب نصف الدية أي دية العمد على  
 المكروه أي ان كان القاتل عينا فان كان غير مميز فعلي مكروهه القود لا تنفاه اختياره  
 اه زى فكان آفة لمكروه في قتل نفسه وتجب الكفارة على القاتل (قوله لاتحاد  
 المأمور الخ) قال بعضهم مقتضاه انه لو قال اقطع يدك اليمنى والاقطعت اليسرى  
 كان اكراها لعدم الاتحاد ح ل (قوله ويشبه) أي ينبغي وهو المعتد (قوله تعذبا)  
 كأن قال اقطعك ارباع ش (قوله فلا قود على المكروه) أي ولاديه ولا كفارة  
 (قوله لانه لا يقصد الخ) أي وان كان بمن نزلق مثله على مثلها غالبا ح ل (قوله بل هو  
 شبه عمد) هذا يخالف ما تقدم في تعريف شبه العمد لانه تقدم ان شبه العمد ان  
 يكون بما لا يقتل غالبا الآن يقال ذلك في الآلة وهذا في السبب ح ل (قوله ان  
 كانت الخ) ليس بقيد وانما هو تقييد لجريان القول بوجوب العصا فظهر أنه  
 شبه عمد مطلقا ع ش (قوله ويجب على مكروه) قيد البغوى وجوب القود  
 عليه بما اذ لم يظن ان الاكراه يبيح الاقدام والا لم يقتل جز ما لان القصاص يستقط  
 بالمشية نرى (قوله لان الاكراه يولد الخ) هذا التعليل لوجوب القود على المكروه

وقد أثره بالبقاء فهم اشر بكان ١٢٠ يي ش في القتل (لان قال) شخص لا يخر (اقتلى) سواء



وعلى المكروه وإن كان على الأقل سابقا فله تعليل لوجوبه على المكروه بكسر الراء  
 وآخره وهو قوله وقد أثرها بالبقاء لتعليل لوجوبه على المكروه وبدل لكونه تعليل  
 لما قول الشرح فهاشركان في القتل فاندفع قول غير هذا التعليل غفلة من المدعي  
 لأن المدعي وجوب القود على المكروه وهذا التعليل يناسب وجوبه على المكروه  
 (قوله أم لا) على هذا يكون قوله إلا أن الخ استثناء منقطع لأنه لا إكراه حيث  
 (قوله فلا قود) فلو عدل عن قتله إلى قطع طريقه فمات ضمنه ومنازعة ابن الرعدة  
 في ذلك بأن الأذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان مردودة  
 بأن الأذن في اتلاف الجملة اذن في اتلاف البعض فلا ضمان مردودة بأن الأذن في  
 اتلاف الجملة اذن في اتلاف البعض في ضمنه الاستقلال وارتضاء أي الضمان م  
 كما أفاده سموع ش (قوله بل هو مدر) أي لا قود فيه ولا دية ولكن فيه كفارة  
 ع ش (قوله أو أكرهه على رمي صيد) ينبغي أن يكون معا وفاق على مجموع قوله لأن  
 أكرهه على قتل نفسه وعلى قوله لأن قال أقتل أي فهو مستثنى من وجوب القود  
 على كل من المكروه والمكروه (قوله فلا قود على واحد منهما) وأما الدية فتعلى  
 كل نصف دية خطأ ع ش (قوله فان وجبت دية) هو راجع لأصل المسئلة  
 أعني قوله فيجب على مكروه ومكروه (قوله فلا قود على العبد) وعلى الحر نصف  
 قيمته (قوله فلا قود على المكلف) وعلى الآخر نصف دية مع ع ش فرع لو أمر صغيرا  
 يستقي له ماء فوقع في الماء ومات فان كان مميزا يستعمل في مثل ذلك هدر ولا ضمنه  
 عاقلة الأعمر ر (قوله فلا قود على العالم) لأن الظان آفة مكروه لأنه مع العلم يؤثر  
 نفسه فهو شريك ومع عدم العلم لا يشار فهو آفة وعلى عاقلة الظان نصف دية خطأ  
 لا فرق بين أن يكون العالم المكروه بالمكسر والظان المكروه بالفتح أو عكسه حل (قوله  
 ويجب) أي القود على من خيف بمسموم وهذا من السبب العرفي ودرس السم  
 في طعام غير المميز كصيفيه بالمسموم س ل (قوله بقيد زده الخ) لم يبين محترزه ولعله  
 عدم القود بل دية شبهة الصمد في المميز وغيره فليراجع ع ش فعلى هذا الضمير  
 في قول المتن أن ضيف وراجع للمسموم من حيث هو لا بقيد كونه قتل غالبا وهذا  
 القيد لا محترزه إلا في غير الميزاء (قوله يقتل غالبا) ولا بد من العلم بكون المسموم  
 يقتل غالبا ذ لبا ذ ذ (قوله سواء قال الخ) صكذا غير كثير ومن مع فرض الكلام  
 في غير الميز وهر عجيب ألا تعلل مثلا لغير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحديه فرفقا  
 بين القول وعدمه بخبر وجهه ما قاله الشارح أنه في حالة القول فيه تنفيره من  
 التناول بخلافه حالة عدم القول فان فيه اغراء له على التناول ذى وفيه شى ومن ثم

قال معه والاقتل أول  
 فلا قود بل هو مدر لأن له  
 في القتل (أو أكرهه على  
 رمي صيد فاصاب رجلا فمات)  
 فلا قود على واحد منهما لأنها  
 لم يمتدا قتله (فان وجبت  
 دية) ما قتل أكرها ما كان  
 يفي عن القود عليها (وزعت  
 على المكروه والمكروه  
 كالشركيين في القتل فان  
 اخضع أحدهما بما يوجب  
 قودا اقتص منه دون  
 الآخر أو أكره عبا أو  
 عكسه على قتل عبد فقتله  
 فلا قود على العبد أو أكره  
 مكلف غيره أو عكسه على  
 آدمي فقتله فلا قود على  
 المكلف أو علم أحدهما أنه  
 آدمي وملكه الآخر صيدا  
 فلا قود على العالم (ويجب  
 على من ضيف بمسموم)  
 بقيد زده بقولي (يقتل  
 غالبا غير ميزات) سواء  
 أقال أنه مسموم أم لا

لأه الجاه إلى ذلك (فإن ضيف به (٤٧٩) ميمًا أو دسه في طعامه) أي طعام الميز (الغالب أكله منه وجهله

نفسه (٤٨٠) فإن لم يدره ولا  
 قد ولتنا وله الطعام باختياره  
 فإن علمه فلا شيء على  
 المضيف أو المأدب وتعتبر  
 بالمميز وبغيره هو المأدب  
 لبعض الشقيين ومنقول غير  
 به باختلاف تعبيره إذ كره  
 وتعتبر بغيره بسببه له المأدب الذي  
 عبر به الحر أو ولي من قوله  
 فدية وخرج بالطعام  
 المذكور ما لا يدس سما في  
 طعام نفسه فأكل منه من  
 يتنا الدخول له أو في طعام  
 من يندركه منه فأكل  
 فأتاه هدر (و) يجب  
 (على من أتى غيره في ما)  
 أي شيء (لا يمكنه التخلص  
 منه) كئاء وماء مفرق  
 لا يمكنه التخلص منها بعموم  
 أو غيرهما وغير مفرق والقائه  
 به شيء لا يمكنه ذلك معها  
 (وإن التقه حوت) ولو قبل  
 وصوله الماء لأن ذلك مهلك  
 لثمة ولا نظرا إلى الجهة التي  
 هلك بها وتعتبر بغيره بما ذكر  
 أهم من اقتضاه على الماء  
 والناذر (فإن أمكنه) التخلص  
 بعموم أو غيره (ومنعه) منه  
 (عارض) كوجع وريح فهلك  
 (ففسده) ففسده

قال م وسواء قال لولي غير الميز عند طلب القصاص الخ (قوله لأنه الجاه إلى ذلك)  
 أي لأن الضيف بحسب العادة يأكل مما يقدم له وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة  
 الأكل وعدمها فكان التقديم له الجاه عاديا ع ش على م وروى عارح ل قوله لأنه  
 الجاه إلى ذلك أي ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختياره له فعلمه عدم صادق  
 على هذا اه (قوله الغالب أكله) ليس قيدا (قوله ففسده) لا يخفى أن هذا  
 لا يصدق عليه حد شبه العمد المقدم لأنه تقدم أن يكون عملا يتلف غالبا لأن  
 يقال ذلك مخصوص بالآفة وهذا في السبب تأمل حل (قوله الذي عبر به المهر د)  
 وهو مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من النهاية لا مام  
 الحر من ولهذا سماها بعض الفقهاء أملا أخذها من الأم وكل من الوجيز والوسيط  
 والبسيط للغزالي (قوله أوفى طعام من يندر) سكتوا عن حكم ما لو استوى الأمران  
 وله كندوره والمصنف ظن أن التقييد بغيره أكله منه للحكم بأنه شبه عمد  
 وليس كذلك بل هو محل الخلاف ليا في القول بوجوب القصاص والمعتد بوجوب  
 الدية مطلقا أي سواء غلب أو نذر واستوى الأمران والمراد به شبه العمد حل  
 قوله فإنه هدر ضعيف في الثاني (قوله وإن التقه حوت) وأد اقصر من الملقى  
 فقد في الحوت من ابتاعه حيا لا يبيع وقوع القصاص موقعه كما نزع من كلامهم  
 فيما وقع سن مغرورة قلعت سنة ثم عادت تلك الآن يفرق بأن العائد هنا عين الملقى  
 ونتم بدل القلوع وشتان ما بينهما وحينئذ فالذي يقعه وجوب دية المقتول أي دية  
 عمد في مال المقتص كما أتى به شيخنا م وكما لو شهدت بنية بوجوب قود قتل ثم بان  
 المشهود بقتله حيا فإن القاتل عليه الدية بجمع أن في شكل قتلا بجملة شرعية ثم بان  
 خلافها جريز وقوله شرعية أي بحسب الظاهر (قوله لأن ذلك مهلك لمشله)  
 ولو اختلفا فقال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدق لأن الظاهر معه اه  
 زى ويكتفي بعين واحدة لانه أمانا حلف على عدم قدرته على التخلص لاعلى أن الملقى  
 قتله وإن لزم من دعواه عدم القدرة على التخلص قتل الملقى لاه ع ش على م (قوله  
 ومنعه عارض) أي بعد اللقاء فإن كان وجودا عند اللقاء فاقصص حل (قوله  
 لأنه المهلك نفسه) ومن ثم وجبت الكفارة في تركه شرح م (قوله وألحقه  
 حوت فعمدان علم به) قال جبر فصولا هاتين علمه بحوت ملتقم وعندهما وأطلقوا  
 فيما لا يمكنه التخلص منه وقالوا في من ضرب من جهل مرصه ضربا يقتل المريض دون  
 الصحيح أنه عمد وكان الفرق أن المهلك في نفسه وهو الآخران ونحوهما بعد فاعله  
 قاتلا بما يقتل غالبا وإن جهل بخلاف المهلك في حاله دون أخرى لا يبعد كذلك الآن

(أومكت) حتى مات (فهو) لأنه المهلك نفسه (أو ألتقه حوت فعمدان علم به) والانشبه) والتفصيل بين العلم  
 وعدمه من زيادتي

علم اه (قوله مكتوبا) أو به مانع من الحركة م د (قوله وقد لا يزيد) بأن  
 استوفوا أو قدرت الزيادة م د (قوله ولو للقتل) رد على الامام مالك القائل انه اذا  
 أمسكه لقتل يكون القصاص عليه ما لا يشرى بك وهذا أى كون الفود على الآخر  
 أى اذا كان القاتل أهلا للضمان أما غير أهلا كجئون أو سبيع صارا وحية فلا يقطع  
 عليه أثر الا قول بل على الاول القود لان القاتل حينئذ آله بخلاف المحرم لانه لا يصلح  
 أن يكون آله لغيره مطلقا بخلاف اولئك فانهم مع الضراوة قديكون آله لا مع عدمها  
 اه زى وجعل المجنون ليس أهلا للضمان فيه فظروا به ضمن ما ألقته نعم هوليس أهلا  
 للقصاص ففعل المراد بعدم الضمان عدم القصاص عليه وقوله بل على الاول الفود  
 اعترض بأن الامساك شرط والشرط لا فود فيه وان انفرد واجب بأهله المالم ينقطع  
 فعله حال القتل أشبهه السبب منزل منزلته وقوله بخلاف الحربى الخ أى فلا قود على  
 واحد منهما (قوله) والقادم من مكان عال الخ) المحاصل فيما اذا القاء من عل وقتله غيره  
 أنه ان كان كل من الملقى والقاتل أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل  
 من أهله فالضمان في صورتين على القاتل وحده لانه المباشر وان كان كل منهما  
 ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر كذلك اذا كان الملقى  
 من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله انقطع  
 باللقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فانتفى الضمان وأساو يأتى مشه في حافر  
 البئر والمردى حرقا بحرف لان حكمهم واحد والحاصل فيما اذا أمسكه فقتله غيره  
 أنه ان كان كل من المسك والقاتل من أهل الضمان أو المسك ليس من أهل الضمان  
 والقاتل من أهله فالضمان في صورتين على القاتل دون المسك وأنه وان كان كل  
 منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وان كان المسك من أهل الضمان  
 والمقتل ليس من أهله فالضمان على المسك دون القاتل ويقارق ما تقدم في مسئلة  
 الالتقاء بما علم هنا من انقطاع فعل الملقى بحسب المسك فانضح الفرق بين  
 المسكتين اه سم وقوله فالضمان الخ الاول أن يقول فالقود الخ (قوله أى دون المسك  
 الخ) ولكن عليهم الاتم والعزير بل والضمان على المسك بضافي القرن لكن قرار  
 الضمان على القاتل م د (قوله لان المباشرة الخ) جعل الترتيب مباشرة مع انها سبب  
 كالالتقاء (قوله لا قود عليه) ولو متعذبا لكمة يضمن الدية ع ش (قوله لان الحفر  
 شرط) وكذا الامساك لصديق تعريف الشرط عليه اه شوبرى  
 \* (فصل في الجنابة من اثنين وما يذكر معها) \* أى من قوله ولو قتل مريضا  
 الخ (قوله من اثنين معا) أى متقاربين في الزمان بناء على ان مع للاقتران في الزمان

ولو القاء مكتوبا بالساحل  
 فزاد الماء وأغرقه فان كان  
 بموضع يعلم زيادة الماء فيه  
 كالمدا بالبرية فمعدون كان  
 قود م د وقد لا يزد نفسه  
 بعد أو كان بحيث لا يتوقع  
 زيادته فاتفق سبيل فادفعنا  
 (ولو ترك) مجروح (علاج  
 جرحه المهلك) فهلك  
 (بقود) على جرحه لان  
 روحه مهلك والبرية غير موقوف  
 بالوعاء ولو أمسكه شخص  
 ولو لقتل (أو القاء من مكان  
 عال أو حفر بئر) م د  
 عدوانا فقتله في الاولين  
 (أو رده) في الثالثة (آخر  
 فالقود على الآخر) أى  
 القاتل والمردى (فقط) أى  
 دون المسك أو الملقى أو الحافر  
 لان المباشرة مقدمة على  
 غيرهما مع ان الحافر لا قود  
 عليه لو انفرد ايضا لان الحفر  
 شرط

\* (فصل في الجنابة  
 من اثنين وما يذكر معها  
 ل) واحد (من اثنين  
 مع فعلان مرهقان) للروح

واليه ذهب نعلب وغيره واختار ابن مالك دلالتها على عدم المقارنة في الزمان وبذلك له  
 نص امامنا على ان من قال لزوجه ان ولدت فسماعا فتمسكها لقان لا يشترط الاقتران  
 في الزمان ح ل وعبارة م ر من اثنين معا بان تصارفا في الاصابة وان تقدم م ر  
 أحدهما ويحل قول ابن مالك مخالفا لنعلب وغيره انها لا تدل على الاتحاد في الوقت  
 كجميعا عند انتهاء القرينة شرح م رواقرينة هنا قوله بعد أو مرتبا (قوله سواء  
 كانا مذنفين الخ) كان الاحسن ان يجعل هذا قيداً بان يقول بشرط ان يكونا  
 مذنفين أو غير مذنفين معا ليعرج ما أشار اليه بقوله وان كان أحدهما الخ والافهذه  
 داخلة في المتن لولا التقيد (قوله لا م) أي والغرض ان كل واحد من الثقلين لو انفرد  
 بقتل حل وسم وحصل المراهمة اذا انفردا ممكن ان يقتل ولو بالسراية وبذلك له  
 التمثيل بقطع العضوين فان كلا على اقتراده لا بعد قاتلا لانه قد يؤدي الى القتل  
 ع ش على م ر (قوله وقطع عضوين) مثال لقوله لم لا ولهذا أعاد الكاف (قوله  
 فطعها القود) لانه لا يمكن اضافته الى أحدهما دون الآخر ولا اسقاطه عنهما زى  
 فان آل الامر الى الدية ورضعت على عدد الرؤس الا لجراحات ع ش على م ر (قوله  
 فالذنف) هو القاتل لان الذنification يقطع أثر ما قبله فسامعه أولى ويجب على شريكه  
 ضمان جرحه حل (قوله لانه صيره الى حالة الموت) ومن ثم اعطى حكم الاموات  
 مطلقا شرح م ر وقضيه جواز تجهيزه ودفنه حيثنذ وفيه بصدواه يجوز تزويج  
 زوجته حيثنذا اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب صبرونه الى هذه الحالة لوانه  
 لا يث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في بدعقها ولا مانع  
 من التزام ذلك سم على حجر وعادة حل لانه صيره الى حالة الموت وان فرض انه  
 تسكلم في هذه الحالة لانه من المذممان فلا يعتبر بقوله فان شك في وصولها الى هذه  
 الحالة ترجع لاهل الخبرة أي الى اثنين منهم ومن ثم لا يصح حيثنذا اسلامه ولا شيء  
 من تصرفاته ويورث ولا يث فيصير المال للورثة وتزوج زوجته اه (قوله بعد جرح)  
 بعن الجيم لانه مثال للعلل والاثرا الحاصل به جرح بالضم ع ش (قوله ولو قتل  
 مريض الخ) اشتمل هذا الشرط الذي جعل جوابه واحدا على سبع صور واجبالا  
 والسابعة هي قوله وأحرى ما يدا رنا وهي مفهوم قوله فيما سبق غير جرحي في مسئلة  
 النطق وأخذ الشارح مفهوما في مسئلة العهد وقوله وبهذه وظنه كفره مفهوم  
 التقيد الاول وهو قوله ككافرا فاحذف مفهوم القيد من على طريق اللبس والنشر  
 المشوش والحاصل أنه قد اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على أربعة وثلاثين  
 صورة ثمانية عشر بالنطوق فيها القود لان في المريض صورتين علم مرضه وجهه وكذا

سواء كانا مذنفين أي  
 مسرعين للقتل أم لا (خبر)  
 للربة (وقد) للجنة (وكقطع  
 عضوين) مات المقطوع منها  
 (فقاتلان) فطعها القود  
 وان كان أحدهما مذنفا  
 دون الآخر فالذنف هو  
 القاتل (أو) وجدا به منهما  
 (مرتبا) لقائلا (لا قول)  
 أن انتهاء الى حركة مذبح  
 بأن لم يبق فيه (ابصار وفنق  
 وحركة اختيار) لانه صيره  
 الى حالة الموت (ومرر  
 الثاني) لمنه حرمة ميت  
 (والا) أي وان لم يمت  
 الى حركة مذبح (فان ذنف)  
 أي الثاني (تكر بعد جرح  
 فهو القاتل وعلى الاول ضمان  
 جرحه) قودا أو مالا (والا)  
 أي وان لم يذنف الثاني أيضا  
 ومات الجني عليه الجنايتين  
 كان اجافاه أو قطع الأول  
 بدمن الكوع والثاني من  
 المرفق (فقاتلان) بطريق  
 السراية (ولو قتل مريضاً حركته  
 حركة مذبح

العهد عهد كونه عبداً أو وطنه وقوله أو كافراً غير جري فيه اثنا عشر صورة لانه شامل  
لما اذا كان بدارنا أو دارهم أو صفهم كما أشار إليه بقوله ولو بدارهم تقرب تلك  
الثلاثة في حال العهد والظن بباحسته وعلى كل ما أن يكون مرتداً أو كافراً أصلها  
كما أشار إليه بقوله ولو مرتداً وقوله أو وطنه قاتل أيه أو جرياً بدارنا صورتان وقوله  
فان عهداً أو وطناً إسلامه ولو بدارهم فيه ست صور لشموله بمقتضى الغاية لما اذا كان  
بدارنا أو دارهم أو صفهم وقوله أو شريك فيه وكان بدارنا مثله مالو كان بدارهم أو صفهم  
وعرف مكانه كما يؤخذ من قوله والأف كفتلته بدارنا فهذه ثلاث تضم للسته  
قبلها تكون تسعة فيها القود أيضاً ويهدر في ست صور وهي أن يكون بدارهم  
أو صفهم مع العهد أو الظن أو الشك في الاسلام ولم يعرف مكانه في الأخيرة ذكر  
المصنف منها في المتن صورتين بقوله أو بدارهم أو صفهم وفي صورة واحدة الدية وهي  
قوله وخرج بغير الحرب في مسئلة العهد مالو عهده حرياً فان قتله بدارنا فلا قود أي  
بل فيه الدية كما صرح به ح ل وسم وع ش (قوله ولو بضرب) الغاية مع قول  
الشاحج وأن جهل المرض كل منها للرد على الضعيف القاتل بأنه لا قود في من جهل  
مرضه أو كان الضرب يقتل المرض دون العيبي (قوله من عهد) أي علمه وفيه أن  
العلم لا يقبل التغير وهذا قبله لقوله بيان خلافه فالأولى أن يفسر العهد بالاعتقاد  
(قوله أو وطنه عبداً) أو أراد به مطلق التردد كما في شرح م د (قوله ولو بدارهم)  
وكذا بصفتهم حيث عرف مكانه ح ل (قوله بأن كان عليه زى الحرييين)  
أو أراد به عظم آلهتهم واثبات اسلامه مع هذين لأن الاصح أن الترتي بزهم غير  
ردة مطلقاً وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتال اكراه زى (قوله بيان  
خلافه) بأن بان الحربى مسلماً لازمياً (قوله لوجود ما يقتضيه) وهو القتل العهد  
العدوان (قوله لا يبيع له الضرب) أي في مسئلة المريض قال زى وأخذ من  
التعليل أن المؤدب لا قصاص عليه اذا مر به نادياً فأت أي لان ضربه بمباح له  
وحيث قال ولى القتل للجاني عرفت اسلامه وحريته فقال الجاني فثلثته كافر  
أو رقيقاً فالقول قوله اه (قوله بأنه) أي المريض (قوله فهدر) وتجب فيه الكفارة  
م د أي لانه مسلم في الباطن (قوله وان لم يعهده) الواو الحال أي والحال انه لم يعهده  
حرياً ولا يصح التعميح بأن يقال سواء عهده أو لم يعهده لان الذي عهده حرياً يأتى  
قريباً بما لافال هذا كذا قيل وفيه نظير لم هو موافق لما اظاهراً أنها التعميح تأمل  
(قوله في مسئلة العهد) وأما في مسئلة الظن فقد ذكرها المتن (قوله فلا قود) وعليه  
دية عند كافي النخبة خلافاً لما في شرح الارشاد ح ل (قوله كما يفهم بماسر) وهو قوله

ولو بضرب يقتله دون  
الصحح وان جهل المرض (أو)  
قتل (من عهد أو وطنه عبداً  
أو كافراً غير جري) ولو بدارهم  
مرتداً أو غيره (أو وطنه قاتل  
أيه أو حرياً) بأن كان عليه  
زى الحرييين (بدارنا  
فاخاف) أي فبان خلافه  
(لزمه قود) لوجود مقتضيه  
وجهه وعهده وظنه لا يبيع  
له الضرب أو القتل وفارق  
المريض المذكور من وصل  
الى حركه مذموم بجناية بأنه  
قد يعيش بخلاف ذلك (أو)  
قتل من ظنه حرياً (بدارهم  
أو صفهم) فاخاف (فهدر)  
وان لم يعهده حرياً للعذر  
الظاهر ثم نعم ان قتله ذمى  
لم نستعن به لزمه القود  
وخرج بغير الحربى في  
مسئلة العهد مالو عهده حرياً  
فان قتله بدارنا فلا قود  
أو بدارهم أو صفهم فهدر  
كأنهم بماسر وعهده وطنه  
كفره مالو اتفينا

فان عهدا وطن اسلامه

ولو يدارهم ارضك فيه وكانا

بدارنا لزمه قودا يدارهم

اوصفهم فهدران لم يعرف

مكانه والا فكتفه بدارنا

وانتقيد بالحربي في مسئلة

الا هدار مع قولي اوصفهم

من زيادتي

(فصل في اركان القود في

النفس اركان القود في

النفس ثلاثة قتل وقاتل

وقتل شرطيه مامر من

صكونه عبدا ظلمنا فلا تود

في الخطاء وشبه العبد وغير

الظلم كمرية له وفي القاتل

عصمة بايمان او امان كعقد

ذمة او عهد لقوله تعالى

قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله

الاية وقوله وان احدهم

المشركين اسبقواك الاية

وهي معتبرة من الفعل الى

اللفظ وسياق بيانه في

الفصل الآتي (في هدر حربي)

ولو صيدا وامراة وعبد لقوله

فعلى اقتلوا المشركين حيث

وجدتمهم (وردد في حق

معصوم مخبر من يدل دونه

فاقتلوه (كران محصنة قلة

مسلم معصوم لاستيفائه

حيده الله تعالى

أولنه حربا يدارهم أو صفهم فهدر وذلك لانه اذا هدم مع النفس فع العهد أولى لانه أقوى اه شو برو (قوله ولو يدارهم) أي أو صفهم (قوله ان لم يعرف مكانه) أي لم يعرف محله في صفهم أو دارهم فان عرف مكانه ففيه القود لانه مكان من حقه أن يمنع من قتله (فصل في اركان القود في النفس) (قوله اركان القود في النفس الخ) وكذا في غير النفس ثلاثة أيضا فاطع ومقطوع منه وقطع وفي المعاني ازالة ومزال منه ومزيل (قوله قاتل) في عده وعد القتل وكنا نظن فان ماهية القود ليست مركبة منها بل الفعل سبب والقاتل عمله الآن براد بالركن مالا بدمنه (قوله أو امان) ومنه ضرب الرق على الاسير لانه يصير مالا للسبي وهو في اماننا اه ح ل (قوله كعقد ذمة أو عهد) أي أو امان مجرد شرح م فردا الشارح بالامان ما يشمل الثلاثة والظاهر ان المراد بالعهدة ما يشمل الامان المجرد بدليل الاستدلال عليه بالاية الثانية (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله ذمة أو عهد أي على أن عقد الذمة أي الجزية يعصم أي ينفي الا هدار وعلى أن العهد في الامان كذلك فاستدل على الاول بالاية الاولى وعلى الثاني بالثانية أي لان قوله فاجروهم بزمه عدم قتله تأمل (قوله وهي أي العصمة معتبرة الخ) عبارة شرح م ر يعتبر بالقود عصمة الفصول أي حقن دمه من أول أجزاء الجنابة كالزحوى الى الزهوق (قوله وسياق بيانه) أي بيان الاعتبار من الفعل الى اللفظ أي الزهوق في الفصل الآتي أي في قوله نصل جرح عبده الخ اذ يعلم من تقارب هذا الفصل الآتي ان عصمة القاتل يعتبر امتدادها من حين الشروع في الفعل الى الزهوق (قوله في هدر حربي) أي بالنسبة لكل أحد م ر (قوله في حق معصوم) راجع لاسرته فقط قال ح ل معصوم أي بايمان أو امان وان لم يكن معصوما من غير هذه الحقيقة كزنا محصن ولو ذمبا اه وعبارة ع ش على م ر في حق معصوم أي بالنسبة اليه فدخل الرافى المحصن وتارك الصلاة وقاطع طريق تحتم قتله لان المسلم ولو هدر لا يقتل بالكافر اه وطارق الحربي حيث هدر ولو على غير معصوم بأنه أي المرتد ملتمز (الحكام فصم على مثله ولا كذلك الحربي فانه يهدر ولو على غير المعصوم شرح م ر (قوله كزنا محصن) هلا عطفه على حربي بأن يقول وزنا محصن ولعله فعل ذلك لاجل الصفة (قوله قتله مسلم معصوم) أي ليس زانيا محصنا ولا افلا يهدر لانه معصوم بالنسبة اليه ح ل والا حسن ان يقول أي ليس زانيا محصنا ولا تارك الصلاة ولا افلا يهدر وذلك لان المهدر معصوم على مثله وان اختلفا في سبب الا هدار كتارك صلاة قاتل زانيا محصنا كما في شرح م ر (قوله لاستيفائه حده الله)

سواء أثبت زناه بأقراره أم بيّنه (ومن عليه قود لقاتله) لاستيفائه (٤٨٤) حقه (وشرط (في القاتل) إمران

(الترام) لا احكام ولومن  
سكران اودى اورتد فلا  
قود على مبي وجنون وحرى  
ولو قال كنت وقت القتل  
صياوا (مكن) صباه فيه  
(أوجنونا وعهد) جنونه قبله  
(حلف) في صدق لان  
الاصل بقاء الصباه والجنون  
سواء قطع أم لا بخلاف  
ما اذا لم يمكن صباه ولم يعد  
جنونه (أم) قال (أنا مبي)  
الا ن وأمكن (فلا قود)  
ولا يحلف انه مبي لان الحليف  
لا يثبت صباه ولو ثبت لم يثبت  
عنه ففي تحليفه ابطال  
تحليفه وسأني هذا في  
الدعوى والبيّنات مع زيادة  
(ومكافاة) أي مساواة  
(حال جنابة) بأن يفضل  
قتله باسلام أو أمان أو حرية  
أو أصلية أو سيادة (فلا يقتل  
مسلم) ولو زانيا محصنا  
(بكافر) ولو ذميا كحبر  
النصارى لا يقتل مسلم بكافر  
وان ارتد المسلم لعدم المكافاة  
حال الجنابة اذ العبرة  
بالعقوبات بحالها وما يقتل  
(دواما) بمسلم ويذى أمان  
وان اختلعا (دنيا) كهمودى  
ونصراني (أو أسلم القاتل

يؤخذ منه أن عمل عدم قتله اذ قصد قتله الواجب عليه أو أطلق بخلاف  
ما اذا قصد عدم ذلك لانه مصرف فعله عن الواجب ويحتل الاخذ باطلاهم ويوجه  
بأن دمه لما كان مهدرا لم يؤثر فيه الصارف اه زى وحينئذ فالمعنى لانه استوفى  
حد الله في نفس الامر أي حصل بفعله استيفاء حد الله وان لم يقصد هو الاستيفاء بل  
ولو قصد غيره وبعبارة ح ل لاستيفائه حد الله وان لم يقصد ذلك بل قصد التنسيق  
وحينئذ فالمعنى انه حد استوفى لان دمه مهدرا (قوله بأقراره) ولوقته بعد عمله  
برجوعه عن الاقرار خلافا للذي للشبهة بسبب اختلاف العلماء في رجوعه  
وسقوط الحد برجوعه حل لكن عبارة تجزئ قوله بأقراره ولم يرجع فان رجع  
وعلم برجوعه القاتل قتل به والا فلا ندية اه والذي في خ ط و م ر أن الواجب  
دنه عدم مطلقا لاختلاف العلماء في وجوب الحد عليه بعد الرجوع فكان ذلك شبهة  
ولو قتله قبل امرار الحكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا قد علمنا الكذب قتل به  
دونهم كما يشبهه البلقيني وهو مقصود لانه لم يثبت زناه وبجرد الشهاده غير مبيح للاقدام  
اه س ل (قوله التزام لا كلام) وان يكون قتله خبرنا ويل كما يشبهه بعضهم  
ليخرج م لو قتل البغي شخص من أهل العدل حال القتال فانه لا دية فيه ولا كفارة  
كما في الروضة كما صلتها زى (قوله اورتد) أي ان لم يكن له شوكة كما قيده  
وهذههم فلا ورثت طائفة لهم شوكة وقوة وتلقوا نفسا أو مالا في قتال ثم أسلموا  
فلا ضمان عليهم على الص ومقضى كلام الشارع الصغير اه زى وهذا يخالف  
ما يأتي للشارح في باب المغنا من انهم يضمنون ما يتقونه لكن زى ضعف كلام  
الشارح فيما يأتي فليس كلامه سهوا كما قيل وكلام الشارع في باب البقاة  
المصرح بضمنهم وحيه (قوله فلا قود فيه) أي انه لا قود ايضا فيما قبلها  
فلا تحسن المقابلة فالاول أن يقول المصنف فلا يحلف ولا قود فيها تأمل (قوله  
بكافر) يعني بغير المسلم ليشمل من لم تبلغه الدعوة فانه وان كان كالمسلم في الآخرة  
الا أنه ليس كهوى الدنيا شورى (قوله ولو ذميا) لرد على أي حقيقه القاتل يقتل  
المسلم بالذمى (قوله وان ارتد المسلم) تعمم في المتن وليس من الحديث قوله اذ البرية في  
العقوبات أي في ثبوتها على المجاني وانتفاها عنه فاذا كان المجاني مكاثا حال الجنابة  
ثبتت عليه العقوبة والانتفت عنه (قوله ويقتل دواما بمسلم) تقرير على منطوق  
المكافاة بالنسبة للاسلام والامان وما قبله تقرير على مفهومها بالنظر للاسلام  
نقطه وقوله ولا حرقه تقرير على مفهومها بالنظر للعربية وقوله ويقتل رقيق تقرير  
على المنطوق بالنظر لما ايضا لكون القاتل لم يغضل بها (قوله ولا يقوضه الى الوارث)

ولو قبل موت الجريح لتكاثفها حال الجنابه (وقص في هذه) المسئلة (امام يطلب وارث) أي  
ولا يقوضه الى الوارث هذا من تسليط الكافر على المسلم

(ويقتل مرتد بغير حرق) لاسم ارتد بغيري هنا بذلك وفيما ر كافر وذي أمان أعم من تعبده هنادي ومرد وثم بذي (ولا) يقتل (حر بغيره) ولو بمعضة العدم الكفاة (ولا معضة مثله وإن فاقه حرية) كأن كان نصفه حرا وربع القاتل حرا فلا يقتل بجزء الحرية وجزء الرق جزء الرق لأن الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعا بجميعه فلا يرد قتل جزء حرية بجزء رق وهو متنع (ويقتل رقيق) ولو مدبر أو مكاتب أو أم ولد (يرقيق وإن عتق القاتل) ولو قتل موت الجريح لثقتهم بأشارته في الملوكة حال الجنانية (٤٨٥) (لا مكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كالا يقتل الحر برقيقه

وهذا من زيادتي فإن كان رقيقه أصله فالأصح في الروضة تبع الفسخ أصلها السقمية أنه لا يقتله والا أقوى في نسخه العتدة والشرح الصغير أنه يقتله وقد يؤيد الأول بما يأتي من أن الفضيلة لا تختبر النقص (ولا تؤدب من رقيق مسلم وحركافر) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن المسلم لا يقتل بالكافر ولا غير الرقيق ولا تختبر فضيلة كل منهما بنقصه وتعبيري بما ذكر أعم من تعبيري بعد وذي (ولا يقتل) فرع بأصله كغيره (لا) أصل (بفرعه) لخبر لا يقادلا بن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبنت كالابن والأم كالأب وكذا الإجداد والجدات وإن علوا من قبل الأب أو الأم والمعنى فيه أن الولد كان سببا في وجود الولد فلا يكون الولد سببا

أي أن لم يسلم كادل عليه التعليل فإن أسلم فوض إليه ذى (قوله) ويقتل مرتد (الخ) ويقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة حتى لو عني أنه على مال قتل بها وأخذ من تركه أه ذى (قوله) لا يقتل الحرية عنه لا يجب المال أصلا قال وهو المعتمد لأن ماله ذى (قوله) لاسم أي تسكتا فيهما وفيه أن المرتد ليس مكاتباً للمسلم وأجيب بأن المراد بالمكاتب أن لا يفضل على قتله واحد من الخمسة السابقة وإن كان أذن من القاتل (قوله) بذلك أي بغير حرق (قوله) ولو لم يعلم حاله من حرية أو غير هابل ولوطنه أو مهدد حرا ل (قوله) بل يقتل (الخ) أي لو قلنا يقتله (قوله) وهو متنع) بدليل أنه لو وجب في من نصفه رقيق ونصفه حر نصف الدية ونصف القيمة بأن قتله شخص نصف حر ونصفه رقيق لا تقول نصف الدية في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل الذي في ماله ربع كل وفي رقبته ربع كل ح ل و ذى (قوله) فإن سكتان رقيقه أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فإنه لا يعتق عليه لنصف ملكه كافي ذى (قوله) السقمية أي غير المحررة (قوله) أنه لا يقتله) وعليه قوله الذي ليس أصله ليس بقيد وكان الأنسب في المقابلة أن يقدم القول الثاني ويجاب بأنه إنما قدم للقول لأنه هو المعتمد (قوله) والا أقوى في نسخه) أي نسخ أصل الروضة وأصلها ما هو العزير شرح الوجيز للإمام الرافعي والوجيزين الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرزمي على مختصر الرافعي وهو من كلام الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله) أنه يقتله) ضعيف (قوله) من أن الفضيلة) وهي هنا الأصلية لا تختبر النقص وهي هنا الرق ح ل (قوله) ولا تؤدب من رقيق (الخ) فلو حكم به ما حكم تقض حكمه حل (قوله) لا أصل بفرعه) فلو حكم به ما حكم تقض حكمه الاما واضعه وذهب ح ل أي فلا تنقض حكمه مراعاة لهذا القول الضعيف (قوله) فلا يكون الولد سببا في عدمه) قد يقال لو انقض بقتل الولد لم يكن سببا في عدمه بل السبب جناسية أي الولد ويجاب بأنه لو لا تعلق الجنانية به لما قتل به على ذلك الذي رأى تقدير قتله به فلم يخرج

في عبده وهل يقتل بولده المنفي بلعان ١٢٢ يجت وجهان في نسخ الروضة العتدة وأصلها عن المتولي قال الأذري والاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي قلت وهو مقتضى كلام المتولي في وائع السكاح ووقع في نسخ الروضة السقمية بما يقتضي ويحتمل أنه لا يقتل به فاعترض الزركشي وغيره فعزوا وجعه إلى نفل الشيخين لعن المتولي (و) لا أصل (له) أي لأجل مرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجته وله منها ولداً له إذا لم يقتل بينما سته



من كونه سببا في الجملة سم على جمر ع ش على م (قوله وقع الخ) معتمد (قوله  
والا) أي وان لم يلحق به أي وحده بأن الخ بق بالآخر أو بثالث أو بها أو لم يلحق بأحدها  
لأنها سالبة تصدق بنفي الموضوع وقد أفادها كلها الشارح (قوله وإن اقتضت  
عبارة الأصل عدمه) عبارة ولولدتا عياجهما لولدتا أحدهما فإن الحققة القاتلة  
بالآخر اقتضت منه والأفلا (قوله فإن الخ ب ما) بأن الحققة قاتلة بأحدهما وقاتلة  
آخر لا آخر (قوله حائزين) قال الشهاب البرلسي اشتراط الميزة لا وجه له فيها  
بظاهري وأما اشتراط ككونهما شقيقين فلهجة قوله فكل منهما قود أي  
إلى آخر التفاريع الآية أي ليكون لكل واحد القود على الآخر دائما وأبدا  
فد يقال التقييد بحائزين ليستقل كل واحد بجميع القصاص بحيث لا يشاركه  
غيره حتى يسقط بعفون ذلك ل أي كما يفهم من قوله فكل منهما لم (قوله معا)  
أي ولو احتملا كما يؤخذ من قوله بعد وقدم في معية محققة أو حتمية وقوله مرتب أي  
يقينا (قوله ولا زوجية) أي معها رت بأن لم تكن زوجية أصلا أو كان وهناك  
مانع من الارت قال م ر وصورة المانع من الارت ما لو اتفق أمه في مرض موته  
وترجع بها للدور أي بأن طال مرض موته حتى أولدها ولد بن فعاشا إلى بلوغهما ثم  
قتل أحدهما أباه والآخر أمه وقوله للدور أي لأنها لو ورت إمكان حققتها أو صية  
لوارث فتوقف على إجازة الورثة وهي منهم وأجازتها متعذرة لتوقفها على سبق  
حريتها وهي متوقفة على إجازتها فأدى إزها إلى عدم إزها كافي ط ب ولا يصح  
تصوره بالذمية لأنه ينافيه قوله فكل منهما قود لأن فائل الذمية لا قود عليه (قوله  
لأنه قتل مورثه) أي لأن الآخر قتل مورث كل واعترض هذا التعليل بأنه موجود  
فيما إذا إمكان ثم زوجية مع أن القود لا قول فقط وأوجب بأن التعليل ناقص كما  
بدل عليه قول م ر في شرحه لأنه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهم ما أي المتقاربان  
(قوله وقدم في معية) أي قدم أحدهما القصاص عند التنازع بقرة لاستواءهما  
في وقت الاستحقاق شرح م ر (قوله بسبق) أي القتال الأول يقتل أولا لتقدم  
سببه (قوله نعم الخ) وأما لو علم السابق ثم نسي فالظاهر التوقف إلى البيان قولا  
واحد أ ح ل (قوله وكلامهم قديقتي الثاني) معتمد أي إن ربحي البيان والا  
فلا طريق له سوى الصلح شرح م ر أي ولو لم يال وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح  
على انكار كافي ع ش على م ر (قوله فلوارث الآخر قتله) عبارة المناهج  
فلوارث المقص منه قتل المقص أن لم نورث فالتحقق قال م ر وهو الأصح فان  
ورثناه ولم يكن هناك من يجحبه من ورث أخيه فلا يقتل لا يتقال القود

والأفعليه القود إن الحق  
بالآخر أو بثالث وإن اقتضت  
عبارة الأصل عدمه  
في الثالث فإن الخق بها  
أو لم يلحق بأحدهما قود حالا  
لأن أحدهما أبوه وقد اشتبه  
الامر ولو قتل أحد (أخوين  
شقيقين حائزين الأب  
والآخر الأم معا وكذا)  
بأن قتلا (مرتبلا وزوجية)  
بين الأب والأم والمعية  
والترتيب بزهرق الروح  
(فكل) منها (قود) على  
الآخر لأنه قتل مورثه  
(وقدم في معية) محققة  
أو حتمية (بقرة) وفي (غيرها  
بسبق) لقتل وهذه من  
زيادة نعم أن علم سبق دون  
عين السابق احتمل أن يفرج  
وان يتوقف إلى البيان وكلامهم  
قديقتي الثاني (فإن اقتضت  
أحدهما ولو بدارا) أي بغير  
قرة أو بسبق (فلوارث  
الآخر قتله) بناء على  
أن القتال بحق لا يرث (أم)  
كان ثم (زوجية) بين الأب  
والأم (فلاول فقط القود

أوبضه له (قوله وبرثه أخوه) فله سبعة أثمان والام لماتن ح ل (قوله ورثها  
الاول) الذي هو قاتل الاب تقتتل اليه حمته وأوى الثمن ويسقط باقيه وهو  
سبعة أثمان حمته الابن الذي هو أخوه ح ل ويوجب عليه ل أخيه الذي قتل الام  
سبعة أثمان الدية ا م ر (قوله ويسقط باقيه) أي لانه لا يبعث (قوله سقط القود  
عن قاتلها) لان قاتلها لم يرث منها ويرثها أخوه وأبوه الذي هو الزوج فله الربع  
والاخ ثلاثة أرباع باع فاذا قتل الابن أخا لم يرث منه وورثه أخوه الذي هو قاتل  
الام وتنتقل اليه حصته التي ورثها من قود الام التي هي الربع ويسقط باقيه  
وهي ثلاثة أرباع ح ل (قوله واستحق قتل أخيه) الذي هو قاتل الاب ويلزم هذا  
المسحق لأخيه المذكور الذي هو قاتل الاب ثلاثة أرباع الدية التي ورثها من أمه  
لانه أخا سقط القصاص تبقى الدية ح ل (قوله لمعني فيه) أي لمعني قائم بذاته  
كالاوثة والحماية والحرية أي لا لمعني في فعله كما سيبينه عليه بقوله وخرج بقولي  
الخ ح ل (قوله ومن شريك عربي) سواء كان مسلماً أو ذمياً لانه ان كان  
مسلياً فهو مكافئ له وان كان ذمياً فهو ذمه ودخل في الضابط شريك السبع والحلية  
فيقتل شريكهما على المعتمد زى (قوله وشريكاً دافع صائل) أي بان كان سندفع  
يجرح الملول عليه فجرحه آخره وهو من اضافة اسم الفاعل الى المفعوله فن ثم أضيف  
اليه بخلاف قوله وقاطع قوداً أو حده انصبها على التمييز لان شرط اضافته  
أن يكون المضاف من جنسه كضام نفضة وما هنا ليس كذلك ومن ثم قطعه  
شورى وقوله لان شرط اضافته أي التمييز أي اضافة غيره اليه قال م ر ويقتل  
شريك صبي يميز ويجنون له نوع تميز والحاصل انه متى سقط القود عن أحدهما للشبهة  
في فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمه بذاته وجب على شريكه اه (قوله وقاطع  
قوداً) بان قطع الاخرى أو جرحه ح ل وعبارة شرح م ر وقاطع بدأ مثلاً هو  
شريك قاطع أخرى قصاصاً أو حده افسرى القطعان اليه تقدم المهدراً وتأخر اه  
(قوله وشريكاً مخطئاً) ولو حكاماً كبير المكلف الذي لا يميز له شرح م ر (قوله  
فلا يقتصر منه) لمحول الزهوق فلعين أحدهما يوجب والآخر ينفقه فغلب الثاني  
الشبهة في فعل المتعمد وعليه نصف دية المدد وعلى عاقلة المخطئ نصف دية الخطأ  
وعلى عاقلة القاتل بشبه العمد ونصف دية شبه العمد وشرح م ر قال زى نعم ان أوجب  
جرح العمد قوداً أوجب فلو قطع اليد فعليه قودها والامبع فكذلك مع أربعة  
أعشار الدية على الأخرى الذي قطع يديه اليد خطأ لأنها بقية نصف الدية الا لازم  
له وقد استوفى عذره سابقاً فاعلم الامبع اه (قوله أورث الخ) أي فسرت الشبهة

العهدة شبهة في الفعل أورث في فعل الشريك

من القتل إلى التعمد فكان كالصدر الخطأ والعمد من شخص واحد كما في  
 زى (قوله فيه) متعلق بالشريك قال ح ل أى فى كل من الخطأ وشبه العمد وقال  
 ع ن أى فى القتل أى من جهة قتله ونظر فى كلام ح ل أى لاه ليس شريكا  
 فى الخطأ وشبه العمد بل فى القتل والاولى بجوع الضمير للفعل أى القتل كما قاله  
 شيخنا العزيز زى قوله ولا شبهة فى العمد أى المتقدم فى قوله وقتل شريكاً من امتنع  
 قوله الخ (قوله بجرحين عمد وغيره) لعل الواجب حينئذ نصف دية عمد ونصف دية  
 غيره وقوله أو مضمون وغيره لعل الواجب حينئذ نصف الدية كما رسم (قوله فلا قود  
 داية) بل عليه فى الثانية نصف دية لأن جرحه حال الحاربة والردة مقرر (قوله  
 تغليب المسقط القود) وهو العمد وغير الحاربة والردة فان قلت هل لاغلب المسقط  
 فيما إذا شارك مسلم حربياً فى قتل مسلم وبسقط القود عن المسلم أحجب بأن الغالبين  
 هناك صدر امر شخص وهما من شخص واحد وقوله تغليب الخ أى مع كون  
 القتلين صدر امر واحد كما ذكره بجر فلا يرد ما ذكر (قوله قاتل نفسه) سواء  
 علم ذلك أم لا ح ل (قوله أو بما يقتل غالباً) أى وهو غير مذهب كما فى شرح الروض  
 ليعارق الاول (قوله وجهل حاله) أى من غلبة القتل وعدمها ح ل (قوله فنبه  
 ع) أى فالجرح شريكاً صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه فى النفس وإنما  
 عليه موجب جرحه من قصاص وغيره شرح الروض (قوله فلا قود على جرحه)  
 وفى شرح شيخنا كان بجران عليه فى الثانية والثالثة مع ضمان الجرح نصف دية  
 عمد فلينظر ما وجه ذلك ح ل ولعل وجهه انه شريك فى اهلاك النفس اه ح ق  
 (قوله والتصرع بالثانية) أى من صورتي شبه العمد وهى قوله أو بما يقتل  
 غالباً ح ل (قوله شريكاً جرح نفسه) أى مثله (قوله ويقتل جميع) وعلى كل  
 واحد كفارة (قوله وان تفاوت الخ) هو شامل لما إذا كان جرح أحدهم يقتل  
 غالباً وجرح الآخر لا يقتل غالباً فظاهر انه يمتنع أن يقتل حينئذ وشا فيه ما مر من  
 ان شريكاً شبه العمد لا يقتل الا ان يصور وكلامه بما إذا تساوت الجراحات  
 فى ان كلا يقتل غالباً أو لا يقتل غالباً وان تفاوتت فحشا فليصرر وعبرة ح ل وم  
 قوله وان تفاوتت الخ أى لان فعل كل لوانفراد يقتل فلا يشكلى بما سأتى انهما  
 لو قوما يده كل واحد من جانب لا قود عليه لان كلا غير قاطع قيد وكذب أيضاً  
 وظاهر وان جرح كل لوانفراد لا يقتل غالباً لان كلاه دخل فى قتل النفس فهو  
 قاتل لها وعبرة الجلال المحلى فى شرح الاصل ولو كانت جراحة بعضهم لا تؤثر  
 فى الزهوق كالحديث الحقيقة فلا اعتبار بها اه وهو يقيد انه لا يشترط فى الجراحات

فيه شبهة فى القود ولا شبهة  
 فى العمد (لا قاتل غيره بجرحين  
 عمد وغيره من خطأ أو شبه  
 عمد (أو بجرحين مضمون  
 وغيره) كمن جرح حربياً  
 أو رتد اسم أسلم وجرحه ثانياً  
 فبات شبه افلاق قود عليه  
 تغليب المسقط القود وتعدى  
 بما ذكر أعظم مما ذكره  
 (ولو أدى جرحه مذهب)  
 أى قاتل سريماً (فقاتل  
 نفسه أو بالقتل غالباً أو)  
 بما يقتل غالباً (جرح حاله  
 نفسه عمد) فلا قود على  
 جرحه فى اثلاث وإن أهليه  
 ضمان جرحه والتصرع  
 بالثانية من زيادته (فان علمه)  
 أى علم حاله (ف) بجرحه  
 (شريكاً جرح نفسه) فعليه  
 القود (ويقتل جميع بواحد)  
 كان القود من عال أو فى بحر  
 أو جرحه جراحات مجتمعة  
 أو متفرقة وان تفاوتت عدداً  
 أو فحشا لما روى الشافعى  
 وغيره ان عمر قتل نفاخاً خمسة  
 أو سبعة بجرح قود وغيلة

وقول لوتسالا عليه اهل صنعاء لقتلهم جميعا ولم ينكر عليه فصارا جاعا والغيلة ان يخذع ويقتل بموضع لا يرام فيه أحد (ولوى عفون بعضهم بمصته من الدية باعتبار عدد دم) في جراح ونحوه بقرينة ما يأتي وعن جمعهم بالدية فتوزع على عدد دم فعلى الواحد من العشرة (٤٨٩) عشرها وان تفاوتت جراحتهم عدد او خمسا (ولو ضربوه

بسياط او عصي خفيفة فقتلوه (وضرب كل منهم) لا يقتل قتلوا ان تواطوا) أى تواضعوا على ضربه (والا) بان وقع اتفاقا (له لدية) يجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وانما لم يعتبر التواطى في الجراحات ونحوها لان ذلك يقصد به الاهلاك بخلاف الضرب بنحو السوط اما اذا

كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون معقلا واذا آل الامر الى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقول والى آخره من زيادتي (ومن) قتل (جمعا) لم يقتل (بأولهم أو معا) بان ماتوا في وقت واحد او جهل أمر المية والترتيب فالمراد المية المحققة أو المحتملة (فقرفة) بينهم فمن خربت قرفته قتل به (وللباقين الديات) لانها جناسات لو كانت خطأ لم تندخل فعند الله ما أدى (خلوقته) منهم (غير من ذكر) بان قتله غير الاولى في الأولى

ان تكون كل واحدة تقتل لئلا يوافر ذلك الشرط ان يكون لها دخل في الزهوق (قوله اهل صنعاء) انما خصهم لان القاتلين كانوا منهم (قوله باعتبار عدد دم) عبادة م باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات في صورها لعدم انضباط كتاباتها اه (قوله ونحوه) أى من كل ما يقصد به الاهلاك أى ما من شأنه ذلك كالضرب بالضربات العظام وكان القوه من مكان عال أو في بحر (قوله بقرينة ما يأتي) سند لتقييد بقوله في جراح ونحوه أى وانما قيدنا بهذا القيد لقرينة ما يأتي في الضربات أن التوزيع عليها لا على الرؤس لانها ليس شأنها ان يقصد بها الاهلاك اه وقوله فعلى الواحد الخ تفرع على قول المترجمه من الدية وعلى قول الشارح وعن جمعهم بالدية فهو راجع للمستثنين تأمل (قوله اتفاقا) أى ولم يعلم الساقى بضرب الاوّل والا فلعليه القود قياسا على ما اذا منعه من الطعام مدة لا يموت منه فيها مع علمه بسبق جوعه (قوله فالدية) أى دية عمده ا ب ر (قوله باعتبار عدد الضربات) وتنفارق المضربات الجراحات بان تلك تلاقى ظاهر البدين فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف هذه شرح م ر فان جهل عدد الضربات وزعت على عدد الرؤس كالجراحات شيئا وعبادة ع ش على م ر وقوله باعتبار عدد الضربات أى حيث اتفقوا على ذلك أى فان اتفقوا على أصله واختلفوا في عدده أخذ من كل المتقين ووقف الامر فيما بقي الى الصلح (قوله ونحوها) كالضربات المهلك كل منها لو انفرد كما صرح به م ر (قوله لان ذلك) أى كلام الجراحات يقصد به الاهلاك أى من شأنه ذلك ح ل (قوله بخلاف الضرب بنحو السوط) فانه ليس من شأنه ان يقصد به الاهلاك ح ل وعبارة شخ م ر والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا الا بالموالاة من واحد أو التواطى من جمع (قوله مطلقا) أى تواطوا أم لا ح ل (قوله بخلاف الجراحات) فانها على الرؤس لان كل واحد كانه قاتل ح ل (قوله بان ماتوا في وقت واحد) أى فالعبرة في الترتيب والمية بالزهوق لروح بالافعل ح ل (قوله غير الأولى) أى غير وارث الأولى لان الأولى قتل (قوله عصي وعزر) لغويته حق غيره ح ل (قوله بغير اختيارهم لبيان الواقع) فلا مفهوم له لانهم الديات وان قدموا واحدا منهم باختيارهم (قوله وللباقين الديات) أى ولو رتبة

وغير من خربت قرفته ١٢٣ بح ث في الثانية فتعبري بذلك أهم من قوله خلوقته فيها الاوّل (عصى ووقع قودا) لان حقه متعلق به (وللباقين الديات) لتعدد القود بغير اختيارهم رتبة يرى بذلك أو لى من قوله وللاوّل دية وعلى المرادية القليل أو القاتل

حكى المولى فيه وجهين فظهر تأنيدهما في اختلاف قداولدتين فعلى الثاني من ههنا لو كان القتل رجلا والقاتل امرأة وجب خنسون به راو في عكسه مائة والقرب الوجه الاول (٤٩٠) كادل عليه كلامهم في باب العفو عن القود

ولوقته اولياء القتل جميعا  
وقع القتل عنهم موزع عليهم  
فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه  
التوزيع من الدية فان كانوا  
ثلاثة حصل لكل منهم ثلث  
حقه وله ثلثا الدية  
(فصل) في تغيير حال  
الخروج بحرية أو عصمة  
أو اهادار أو بقدر المضمون  
به ولو خرج عبده أو حرياً  
أو مرتد أو غنى (المبدوعصم)  
الحرى بايمان أو أمان أو المرتد  
بايمان (فات) بالخرج (فقد)  
أى لاشئ فيه اعتباراً بحال  
الجنابة نعم عليه في قتل عبده  
كفارة كاسيأتى (ولورماه)  
أى العبد أو الحرى أو المرتد  
بهم (فغنى وعصم) قبل  
إصابة السهم ثم مات بها  
(فدية خطأ) نصب اعتباراً  
بمحالة الإصابة لأنها حالة  
اتصال الجنابة والرجى كالقديمة  
التي تتوصل بها الى الجنابة  
فلم يأنه لا قود بذلك لعدم  
الكفاية أو لجزاء الجنابة  
وتعيرى بذلك أعم مما عبر به  
(ولوارند جريح ومات) سرية  
(ففسه هدر) أى لاشئ

فيما لانه لوقته حينئذ مباشرة لم يزمه شئ فالمرأة أولى (ولوارنه) لولا الزدة ولو معتق (قود الجرح) قوله  
ان أوجهه أى الجرح القود كوخة وقطع بعد اعتدالها بحال الجنابة وكما لو لم يبر وانما كان القود للوارث لا للامام  
لانه لا تشفى وهوله لا للامام (والا) أى وان لم يوجب الجرح القود (فا) لواجب (الاقل من ارشه ودية) لنفس لانه  
المقتضى ولو كان الجرح قطع يدرى بنبذ نصف الدية

أوبده ورجليه وجبت دية ويكون الواجب (فيما) لا يأخذ الوارث منه شيئا وقع برى وارثه أولى من تدبيره بقربه  
المسلم وقول فيأمن زيادتي (فان اسلم) (٤٩١) المرتد (فات سرية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت

حال العصبة فلا قود وان  
قصرت الردة لقتل حالة  
الاهدار (كما لو جرح مسلم  
ذميا فأسلم أو جرح عدا للغيره  
فقتل ومات سرية) فانه  
تجب فيه دية كاملة لان  
الاعتبار في قدر الدية بحال  
استقرار الجرح لا قود لانه  
لم يقصد بالجماعة من يكاشه  
(ودية) في الثانية (السيد)  
ساوت قيمته أو قصرت  
عنها لانه استقمقا بالجارية  
الواقعة في ملكه ولا تعين  
حقه فيها بل في الدول  
لقيمها وان كانت الدية  
موجودة فاذا أسلم اذراهم  
أجبر السيد على قبولها  
وان لم يكن له أن يطالبه  
الامالة (فان زادت) أي  
الدية (على قيمته فاني زيادة  
لورثته) لانها وجبت بسبب  
الجرحه هذا كله اذا لم يكن  
لجرحه ارش مقدرا لا فلا سيد  
الاقل من ارشه والدية كما  
علم ذلك من قول (ولو قطع)  
الجرح (بعد فقتل ثم مات  
سرية فلا سيد الاقل من  
الدية والارش) أي ارش  
السيد المقصود في ملكه

(قوله وجبت دية) لانها اقل من ارش الجرح لان ارش الجرح ديان والمصنف  
قال فالواجب الاقل (قوله فيما) ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين عمرة سم  
(قوله أولى من تدبيره بقربه المسلم) لان شمل غير الوارث ولا يشمل المقتول وأوجب  
عن الاصل بأنه عبر بالقراب لم يكون المرتد لا وارث له اه (قوله فدية) أي دية  
عند لانه كان معصوما عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطا لانه كان غير معصوم ح ل  
(قوله كاملة) أي الخافان قال يجب نصفها تزيضا على العصبة والا له دار شرح  
م (قوله وان قصرت الردة) للرد على من قال بوجوب القود اذا قصر زمن الردة  
بحيث لا يظهر للسرية ثمرته كما في شرح م (قوله ساوت أو قصرت) أخذ الشارح  
من قول المتن فان زادت فاشابه الى انه مقابل لهذا المقدور وقال ع ش قوله  
ساوت أي ان ساوت فهو متهم مخرج بخرج التقييد (قوله ولا تعين حقه فيها)  
نظرا لكونها راعي فيها القيمة بدليل ان الزيادة على القيمة للورثة (قوله فاني زيادة  
لورثته) ويتمتعين حقه في الابل ووبرى ولا يجبرون على قبول الدرام في مقابلتها  
ع ش (قوله فلا سيد الاقل الخ) فان كان الاقل الدية فلا واجب غيرها وأرشد الجرح  
فلاحق للسيد في غيره والرد للورثة شرح م ر (قوله من الدية) أي دية النفس  
(قوله لو اندل القطع) راجع لقوله أي أرض اليد الخ لانه لا يقال هناك أرض لليد  
مع وجود السرية شيئا (قوله لان السرية لم تحصل) انظر هذا التعليل مع المسئلة  
السابقة وهي قوله ولو جرح عبد فقتل ومات سرية مع ان السرية لم تحصل في الرق  
أيضا ح ل وما قاله مسلم ولكن تلك في جرح ليس له أرض مفرد فلم يأت فيها  
القول بوجوب الاقل من الدية والارش اذا لأرض بخلاف هذه كما هو سياتي كلامهم  
فتأمل اه شيخنا ح (قوله قاعدة الخ) المناسب ان يذكر هذه القاعدة في أول  
الفصل كما صنع م ر حيث قال بعد الترجمة وقاعدة ذلك المبني عليها أكثر المسائل  
الآتية ان كل جرح الخ ثم قال اذا قدر ذلك علمه انه اذا جرح الخ (قوله أو له غير  
مضمون) كما في جرح الحربى اذا أسلم بعده (قوله لا يتقلب مضمونا) هو المشار اليه  
بقوله أو لا لو جرح عبدا أو حربيا الخ ع ش (قوله بتغير الحال في الانتهاء) وكذا  
عكسه كما علم من قول المصنف ولو ارتد جرح ومات الخ فزاد في القاعدة وكل جرح  
وقع مضمونا لا يتقلب غير مضمون بتغير الحال في الانتهاء وشيذى وصرحه به الراعي  
حيث قال وكل جرح أو له مضمون ثم هدر المضمون لم يتعلق به الاضمان الجرح كان  
جرح مسلما فارتد الجرح م (قوله وان كان مضمونا في الحساب) كالدعي اذا أسلم

لو اندل القطع وهو نصف قيمته لا الاقل من الدية وقيمه لان السرية لم تحصل في الرق حتى تغتصب حق السيد (قاعدة)  
كل جرح أو له غير مضمون لا يتقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وان كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء

وفي القود الكفاية من الفعل الى الانتهاء \* (فصل) \* في ما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمعا في مع ما يأتي  
(كالنفس فياير) بما يعتبر لوجوب القود ومن انه يقاد من جمع (٤٩٣) بواحد وغير ذلك (غيرها) من طرف

المقدم في قوله كمالو جرح مسلم ذميا الخ (قوله وفي القود المسكافة الخ) أي فلا قود  
فيما اذرى ربي عبده أو حريسا أو رتدا اعتق أو عصم قبل الاصابة لعدم المسكافة أو أول  
الفعل كما تقدم وقوله الى الانتهاء أي انتهاء العمل فقول المتن فلو رما الى قوله مدية  
خطأ أي لا قود تغريب من حيث فهموه وعلى قوله هنا وفي القود الخ

\* (فصل فيما يعتبر في قود الاطراف الخ) \* (قوله مع ما يأتي) كعدم القصاص  
في كسر العظام وحكم ما لقطع أصبأ ما كل غيرها ع ش (قوله ما يعتبر لوجوب  
القود) أي من كون الجناية عمدا وانا وكون الجاني ملتما بالاحكام وكون الجاني  
عليه معصوما كما في الجاني (قوله وغيره) كالجرح والمعا في (قوله ودفعه) يضم  
الدال وفي القصاص م ش في القع والضم مرة والضم الدعة من المطر وما انصب من سقاء  
أو اناه مرة وبه علم صحة كل من القع والضم هنا اه شرح م ر وقوله وبه علم صحة  
كل من القع والضم يتأمل وجه الصم فانه ليس هسا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس  
ثم شئ مصبوب يسمى بالدفع الا أن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء  
المصبوب من سقاء أو غيره اه ع ش عليه (قوله فأنا وما) ولو بالقوة شرح م ر  
كان سارت معلقة بالجلدة ع ش بخلاف ما لو اشد كوا في سرقة نصاب لا قطع  
على واحد لان الحد جعل المساهلة لانه حق الله تعالى ولهذا السرق نصابا دفعتين  
لم يقطع ولو بان البدن دفعتين قطع اه شرح الروض (قوله فلا قود على واحد  
الخ) وظار ق قطع بعض الاذن والمسان لان ما هنا أي في البدن العروق والاعضاء  
ما سدد منه التساوي في البعض وقوله من العروق بيان لما تقدم عليها (قوله تلحق  
بجذاته) أي ان عرفت والاغتباط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما  
ولا نقص لمجموع الحكمين عن دية البدن فان لم يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوى  
بينهما في الحكومة ع ش على م ر (قوله وبجث الشيطان الخ) مستند (قوله  
حارسة) سميت حارسة من حرص القصار والشوب اذا شقه بالحق فانه الجوهرى عمرة  
سم ع ش على م ر (قوله وتسمى حرسه) بفتح الحاء وكسر الراء (قوله  
ومتلاحة) قال الشيخ عمرة قال الا زمرى الاوجه أن يقال المتلاحة أي القاطعة  
للحم اه م ويحيا بحد كره م ر من أنها سميت بما يؤول اليه من التسلاح  
تغاولا (قوله وكذا كل جلدة رقيقة) أي تسمى سمحا (قوله وموضحة) ولو بغرر  
ابرة م ر (قوله تمشمه) أي العظم وان لم يظهر للعظم للاعين بل يكفي أن يقرع بمرود  
ح ل (قوله أنصع من فقها) ولعل المعنى على القع منقل بها بالتشديد تحذف

وغیره فتعتبر بذلك أهم  
بما عبر به (يقطع) بالشرط  
الساقطة (جمع) أي أيديهم  
(سقطوا وأعلوها) دفعه  
بمعد (فأنا وما) فان لم يتصاموا  
بأن تغرر فعل بعضهم عن بعض  
كان قطع واحد من جانب  
وآخر من جانب حتى التقت  
الجلدتان فلا قود على  
واحد منهما بل على كل منهما  
حكومة تلحق بجذاته ويبحث  
الشيطان بالغ مجموع الحكومتين  
دية اليد (ولمتاج) في الرأس  
والوجه بكسر الشين جمع  
شعبة يقتضاها وهي جرح فيها  
أما في غيرهما فينسى جرحا  
لا شعبة عشر (حارسة)  
بمهمات وهي ما (تنق)  
الجلدة قليلا نحو الخدش  
وتسمى الحرسه والحريسة  
والقاسرة ودائمة) يتحقق  
الياء (ندميه) يضم لئلا أي  
النتق بلا سيلان دم والافسي  
دائمة بغير مهلة وهذا  
الاخذ اركان الشجاج إحدى  
عشرة (وباضعة) من البضع  
وهو ما قطع (تقطع اللحم) بعد  
الحد (ومتلاحة تقوم فيه)  
أي في اللحم (وسحقا) بكسر

السين (فصل جلدة العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى بالجلدة به أيضا وكذا كل جلدة رقيقة وموضحة فصله الجوار  
أي يصل العظم بدخول الجلدة (وماشية تمشمه) أي العظم وان لم توضع (ومتغلة) بكسر القاف المشددة أنصع من فقها  
(تنقله) من محل إلى آخر وان لم توضع وتمشمه (ومأمومة) وتسمى أمة (تصل خريطة الدماغ) المحبلة به وهي أم الرأس

الجوار واتصل الضمير ش (قوله ولو في باقي البدن) وإن لم يكن في إضاحه  
أرشد مقدّم وكان اليد الشلاء فيها التقصاص وإن لم يكن فيها أرشد مقدّم اه سم  
وتأمل هذا التعميم مع ما قبله من التقييد بقوله في الوجه والرأس الآن يقال أنه جرى  
في هذا التعميم على قول من يقول الشجاع ليست خاصة بالوجه والرأس وأنه  
جرى الشجاع عن بعض مدلولها فاستعملها في مطلق الجراح ع ش بنوع تصرف  
ويؤيد الأول ما قلناه قل من أن الأسماء العشرة غير خاصة بالرأس والوجه وإنما  
الخاص اسم الشجة فقط والتعميم هنا في الموضحة وهي تطلق حقيقة على الجرح  
في أي موضع كان من البدن بالعصا المذكور وعلى هذا تقييد الشارح فيما تقدم  
بالرأس والوجه بالظن لا لطلاق الأنعم ولترك التقييد لكان أبعد لكن هذا يقتضي  
أن واجب الشجاع في غير الرأس والوجه كالواجب فيهما مع أن الواجب في غيرهما  
حكومية كما يأتي في الفصل الذي عقب الديات ويقضي أيضاً أن المأمومة والدائمة  
يكونان في غير الوجه والرأس مع أنهما خاصان بالرأس كما يعلم من تعريفهما تأمل  
(قوله وإن لم يكن) أي لم ينفل ومنه انقابة للرذ على من قال إذا لم يكن لم يجب فيه قود  
كما لا يجب فيه أرشد مقدّم اه م ر فلولا لفقه فالتحق بحرارة الدم هل يسقط القود  
أو الدية أولاً ذكر المؤلف في شرح البهجة نعم ولكن في الإذن أي لكن ذكر سقوطها  
في الإذن فقال لو قطع بعض الأذن ولم يسهه وجب القود ولو لفقه فالتحق سقط  
الواجب ورجع الأمر إلى الحكومة على الأصح ذي وح ل (قوله لذلك) أي  
لتيسر ضبطها (قوله ويقدر المقطوع الخ) عبارة شرح م ر ويقدر ما سوى الموضحة  
بالجزئية كثلث وربيع لأن القود وجب فيها بالثلث بالجملة فامتعت المساحة فيها  
لثلاثيؤدي إلى أخذ عضو بعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة فقد ذرت  
بالمساحة اه وقوله لثلاثيؤدي الخ أي لأنه قد يكون مارن الجاني مثلاً قد ربيع  
مارن الجاني عليه (قوله بالجزئية) فإذا قطع الجاني ثلث المارن قطع منه مثله وقوله  
لا بالمساحة بأن يقاس مثله طولاً وعرضاً من مارن الجاني ويقطع بغير موسى (قوله  
من منفصل) وهو موضع اتصال عضو بعض على منقطع عظامين برابطات واصله بينهما  
مع تداخل كمرق وركبة أو وراصل كأنه ذكر كعب شرح م ر (قوله يفتح الميم الخ)  
أما بعكس ذات فاللسان كما في إصباح وكسرت الميم تشبيهاً به باسم الآلة اه ع ش  
على م ر (قوله وهو) أي الفخذ مافوق الورك الأولى ماتحت الورك وهو أي الورك  
المتصل بفخذ القعود من الآلية وهو مجتوف وله اتصال بالجوف الأعظم شرح حجر  
وعبارة القاموس الفخذ مابين الساق والورك (قوله بلا إجازة) نعم إن مات بالقطع

(ودائمة) بضين مجة  
(تخترقها) أي تخترقها الدماغ  
وتصل إليه وهي مذففة عند  
بعضهم (ولا قود) في الشجاع  
(الأي موضحة ولو) كانت  
(في باقي البدن) ليسر ضبطها  
واستيفائها (ويجب)  
القود (في قطع) بعض نحو  
مارن كاذن وشفة ولسان  
وحشفة (وإن لم يكن) لذلك  
ويقتدر المقطوع بالجزئية  
كثلث والربع لا بالمساحة  
والمارن مالا من الألف  
وتعبري بماد كراولي بما  
عبر به (وفي قطع) من (مفصل)  
يفتح الميم وكسر الصاد لضابطه  
(حتى في أصل نخذه) وهو  
مافوق الورك (ومنكب) وهو  
مجمع مابين العضد والكتف  
(أن أمكن) القود فيها (بلا  
إجازة) بخلاف ما إذا لم يكن  
الابحاف لأن الجواف لا تضيق



(و) يجب (في فني عين) أي تعويرها بعين مائلة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشقة ولسان وذكر وأثنين) أي يصفين بقطع جلدتهما (والدين) فتح المزة الجمان الساتان (٤٩٤) بين الظهر والفخذ (وشغرين)

قطع الجاني وإن حصلت الإجابة شرح م (قوله بقطع جلدتهما) الباء بمعنى مع لما يأتي من أن سل الخطين وحدهما لا قصاص فيه بل فيه الدية ولو قطع الخلدتين فقط واستمرت البضتان لم تقب الدية وانما تقب حكومة ع ش على م (قوله بين الظهر والفخذ) المناسب لما تقدم أن يقول بين الظهر والورك لكنه جرى على كلامه في الإقواء في الصلاة من اتحاد الألية والورك وبعبارة هناك بأن يحل على وركه أي أصل فخذه وهو الألية والورك وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين الساقين شغرا وبإزمه اتحاد الألية والورك وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والألية العجيزة (قوله فلو كسر عظمه) قال في المصباح العضد ما بين المرفق والكف (قوله من اليد) متعلق بأبان (قوله أو من الكوع) فلو قطع منه ليس له أن يقطع من المرفق إذا وصل به إلى تمام حقه أخذاء بعده (قوله لعجز) أي شرعا لأن الكسر غير منضبط (قوله ومساعدته بعض حقه في الثانية) قد يقال هو مساعد أيضا بعض حقه في الأولى وهو بعض العضد ويجب بانه لما لم يمكن من قطع العضد لكونه غير منضبط لم يعد حقه لكن قول المصنف وله الخ يقتضي أنه يجوز له قطع محل الكسر الآن يقال الجواز لما أخذ من المتن بالنظر للانتقال من المفصل القريب من الكسر إلى مفصل آخر كالاتقال هنا من المرفق إلى الكوع (قوله مع الساعد) هو من الإنسان ما بين المرفق والكف وهو مذ كرسى ساعدا لأنه يساعده الكف في طمها وعلها مصباح ع ش على م (قوله أو وضع الجني عليه) أي ثبت له ذلك والاقصا أي أنه لا بأس بل يجب التوكيل في قود الأطراف وهكذا قال في مثل هذا التركيب مما سيأتي اه خليفي (قوله وعشرة المنقلة) أي ان كان معها مشم أخذ من كلامه بعد (قوله المشتل على المشم غالباً) أشار به إلى دفع ما يرد على قوله وعشرة المنقلة من أن أرض المنقلة خمسة أبرة فقط وحاصل الجواب أن أرض المنقلة إنما كان عشرة لأشتمالها على المشم ع ش على م ولكن فيه أن هذا لا ينفع في عبارة المتن مع الشراح أفقتضى عبارة المتن أن الذي انضم للإيضاح اما المشم أو التثقل وحينئذ لا يصح قول الشراح وعشرة المنقلة وذلك لأنها لا تقب فيها عشرة إلا إذا كانت معصوبة المشم اه وفي ق ل على المحل قوله المشتل على المشم أي بالفعل وقول بعضهم غالباً غير مستقيم ما لم يرد به ذلك ولولم تستعمل عليه بال ق لرمه خمسة أبرة فقط أرض التثقل هذا وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد (قوله وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة) أي ما بين أرض الموضحة وأرض المأمومة لأن أرض الموضحة

بضم الشين حرفا الفرج لأن لها منادات مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم النون بالمائة فيه (الاستناء وأمكن) بأن تنشر عنشارية قول أهل الخبيرة فقي كسر ما التقود على النص وجزم به الماوردي وغيره والاستثناء من زيادتي (وله) أي للجني عليه (قطع مفصل أسفل) محل (الكسر) ليصل به استثناء بعض حقه (فألو كسر عظمه وأبانه) أي الكسر ومن اليد (قطع من المرفق أو) من (الكوع) ويسمى الكعك لعجزه عن حمل الجناية فيه أو مساعدته بعض حقه في الثانية (وله حكومة

الباقى) وهو المقطوع من العضد في الأولى والمقطوع منه مع الساعد في الثانية لأنه لم يأخذ عوامه (ولو أوضع وحشم أو قل أوضع) الجني عليه لا يمكن القود في الموضحة (وأخذ أرض الباقى) أي المشامة والمنقلة وهو خمسة أبرة أو خمسة وعشرة المنقلة لتعد والقود في المشم والتثقل المشتل على المشم غالباً ولو أوضع وأما وضع وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية

تعبيري بذلك أولى من قوله ليس له التقاط أصابعه (فإن قطع عزر) لمدوله عن حقه (ولا غرم) عليه لانه يستحق  
 انلاف الجملة (وله قطع البكى) بعد القطع لانه من مستحقه ويقارن ما لوقطه من نصف ساعده فلفظ أصابعه لا يمكن  
 من قطع كنه لانه ثم بالتمكين لا يصل (٤٩٥) الى تمام حقه بخلافه هنا (ويجب انقود بابطال) المعاني

سراية من (بصر وسمع وبطش)  
 ووقوف وشم وكلام) لان لها  
 محال مضبوطة ولاهل الخبرة  
 طرق في ابطالها وذكرا الكلام  
 من فساد في (فلما وضعه) وأطعمه  
 لكمة تذهب ضوهه غالبا  
 فذهب (ضوهه) فعل به كقوله  
 فان ذهب (فذلك) والا اذهب  
 باخف عكس كقريب حديث  
 حجة من حديثه أو وضع  
 كانوا وفيها ومحل ذلك أن يقول  
 أهل الخبرة يمكن اذهاب  
 الضوه مع قضاء الحدة والا  
 فالواجب الارش ومحل  
 في اللطمة فيما اذا ذهب بها  
 من الجنى عليه ضوه أحدى  
 العينين أن لا يذهب سها من  
 الجاني ضوه عقيقه أو أحدهما  
 مخالفة للجنى عليها أو مبهمة  
 والا فلا يلطم حذر من اذهاب  
 ضوه عينه أو مخالفة للجنى  
 عليها بل يذهب بالمعالجة  
 فان تعدت فالارش (ولو  
 قطع أصعافاً كل غيرها)  
 من بقية الأصابع (فلا تود  
 في التأكل) وتارق اذهاب  
 البصر ونحوه من المعاني بأن  
 ذلك لا يشتر بالجمالية بخلاف

داخل في المأمومة فاذا أوضعه فكأنه أخذ منه أرش الموضحة فيسقط من أرش  
 المأمومة وهولت الدية فيبقى ما ذكره ولو قال أوضع وأخذ الباقى من أرش  
 المأمومة لكان وانحطاً لانه لم يظهر كون الثانية وعشرين وثلت بين أرش الموضحة  
 وأرش المأمومة الانتد برضافى قبل ما وجعلها واقعة على التفاوت أى وأخذ  
 قدر التفاوت الذى بين الخ وأوضع من هذا كله عبارة شرح الروض ولو أوضع وآم  
 فله أن يوضع وبأخذ تمام ثلث الدية (قوله لانه من مستحقه) أى مع وصوله به  
 الى تمام حقه أخذاً من كلامه بعد (قوله لانه ثم الخ) أى لبقاء فضله من الساعد  
 لم يأخذ في مقابلتها شيئاً لم يتر له لتشفى المقصود شرح م ر وكتب أيضاً قوله لانه  
 ثم الخ هذا التعليل لا ينتج المذمى (قوله سراية) لكونها لا تباشر بالجنسية  
 لاتها غير محسوسة ح ف (قوله وبطش) لم يذكره الله لانه لان الغالب  
 زواله بزواله فلوفرز زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود شرح  
 م ر (قوله أرطلمه) أى ضربه على وجهه بإطرن راحته زى (قوله ومحل ذلك)  
 أى قوله والا اذهب باخف يمكن مع قوله فعل به كقوله (قوله أن يقول أهل الخبرة)  
 أى اثنان منهم لانها شهادة فلاكتفى فيها بأقل من ذلك ع ش على م ر (قوله)  
 فالواجب الارش) أى نصف الدية ترشيدى (قوله ومحل) أى محل كونه يفعل به  
 كقوله في اللطمة الخ مقتضى هذا أنه في الاضاح لا يلتفت الى ذلك فيوضع وان قال  
 أهل الخبرة يذهب ضوه عينيه جميعاً والحدقة أيضاً وقد يوجه بانضباط الاضاح  
 بخلاف اللطمة وسوى يذهبها مخرج ومثله في شرح شيخنا حل (قوله أن لا يذهب الخ)  
 أى يقول أهل الخبرة ع ش (قوله فلا يلطم) بابه ضرب (قوله فلا تود في التأكل)  
 وفيه ما يخصصه من دية اليد كما يدل عليه قوله بعد بل يجب على الجاني الخ (قوله)  
 فيقصده بعمل البصر الخ) اضاح هذا أن المعاني لا تؤخذ مستقلة بل تابعة لغيرها  
 فلا يقصد بالجنسية عليها الا جعلها أو مجاوره وكانت الجنسية عليه فقصدا لغويتها  
 فتصقق العمدية فيها والاجرام تؤخذ مستقلة فلم يقصد بالجنسية عليها غيرها ولم يعد  
 قصد التفويت فلم ينظر للسراية فيه لعدم تحقق العمدية حديثاً زى (قوله نفسه)  
 أى نفس البصر (قوله لم تقع السراية قصاصاً) بل هي مدولاتها نشأت من فصل  
 ما وزن فيه (قوله أربعة أخماس الدية) أى دية البدالة لانها سراية جنسية عمداً  
 وان جعلت خطأ في سقوط القصاص ع ش على م ر

الاصبع ونحوه من الاجسام فيقصده بعمل البصر مثلاً نفسه ولا يقصد بالاصبع مثلاً غيره فلو انقص في الاصبع قدرى  
 لغيره لم تقع السراية قصاصاً بل يجب على الجاني الا اصابع الاربعة أربعة أخماس الدية

\*(باب كيفية القود الخ)\*

المراد بالكيفية ما يشمل المسألة في الطرفين والاتحاد في المحل المأخوذ من بطريق المفهوم من قوله لا تؤخذ يسار يمين الخ وما يشمل كيفية الاستيعاء الاستيعاء في قوله ومن قبل بشيء قتل به أو يسيف الخ فاندع ما يقال أنه لا يؤخذ كيفية القود (قوله والاختلاف فيه) ذكره في الفصل الآتي بقوله لو قد شخص الخ وفيه أن هذا الاختلاف في سبب القود وهو القتل لا في القود الآن يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في السبب وفيه نظران لا يثبت بحلف الولي فيما يأتي بل الواجب الدية الآن يقل يثبت القود إذا أقام الولي دية أن المقدود كان حياً قبل القتل (قوله مع ما يأتي) وهو قوله والشلل بطلان العمل وقوله وفي قلم من قود وغرضه هذا أن المصنف ترجم لشيء وزاد عليه وهذا المحذور به (قوله لا تؤخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضى كما يأتي ع ش (قوله بفتح الهمزة وضم الميم في الأنصع) أي من تسع لغات بتثنية أو ثلث مع تثنية الميم في كل وريدة عاشرة وهي أمثلة شوبري وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع في بيت فقال

وهمز أثلة ثث وثالته \* وتسع في أصبع واختم بأصبع

ونظمها بعضهم أيضاً في قوله

بالأصبع ثلثين مع ميم أثلة \* وثلت الهمز أيضاً وأروا أصبوعا

أه مناوي على آداب الأكل لابن العماد (قوله ولا أصبع بأخرى) أي كما فهم بالاولى زى (قوله ولا حادث) ولا فرق فيه بين كونه ذاتاً كما مثل أو صفة كالأوجني سليم على يد شلاء ثم شل فانها لا تقطع م ر بالمعنى ع ش (قوله ولا بد الخ) أنظر هذا مع قوله بعد ولا يضرقاوت كبروءه وغر وطول وقصر إلا أن يقال التفاوت المذكور بين عضو الجاني وعضو المحني عليه وهذا لا يضرقاوت وهذا الجاني عليه أختها وإن كانت مماثلة ليد الجاني وبد الجاني مستوية الأصابع والكف بالنسبة لا اختها وحينئذ فقوله لا تنفاه المساواة غير ظاهر بالنسبة لهذه تأمل (قوله مستوية الأصابع والكف) أي بالنظر لا اختها (قوله يد أخصر من أختها) بخلاف ما لو كانت مساوية لها ولو في القصر فتؤخذ هذا قال م ر نعم لقطع مستوى اليد بدا أخصر من أختها لم تقطع به لثقتها بالنسبة لا اختها وإن كانت كاملة في نفسها ولهذا وجبت فيها دية ناقصة حكومة أه وعمل ذلك عند تفاوتها بما يجنبه فان كان خلقه أوبى آفة فجب ديتها كاملة قل على الجلال قال في شرح الروض وعدم إيجاب القصاص هو ما نقله الأصل عن بغوي قال الأذرى

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) مع ما يأتي (لا تؤخذ) هو لشموله المعاني أعم من قوله لا تقطع (يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما) أي يمين يسار وشفة عليا سفلى (ولا أنملة) بفتح الهمزة وضم الميم في الأنصع (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا حادث) بعد الجناية (بوجود) فلو قلع سنابلس لمثلها فلا قود وإن ثبت له مثلها بعد (ولا زائد) زائد أو أصلى دمه (كأن يكون) فزائدة اثباتي ثلاثة مفاصل ولزائدة المحني عليه أو أصليته مفصلان (أو) زائد أو أصلى (بجمل آخر) كزائد يجنب خنصر زائد يجنب إبهام أو بنصر أصلى ولا يد مستوية الأمابع والكف بيد أقصر من أختها وذلك لانتفاء المساواة فيها ذكر المقيودة في الود

وهو فيما اذا كانت تامة الخلقة مشكل وان كانت اختها اتم منها بل قضية كلام الشافعي والاصحاب انها ان كانت تامة الاكمل والبطن يجب فيها القصاص فكلام البغوي محمول على غير ذلك اه سم (قوله لم يقع قودا) في المأخوذ بل لا دية ويسقط القود في الاول لضمن الرضى المغفوعه شرح م ر ويستحق دية عضوه لفساد العوض لانه لم ينعف مجازا بل على عوض فاسد فيصير بدل القود لفساد العوض كالموعنى عن القود على نحو يخرج عن ش على م ر وهو محمول على ما اذا قال اقلعه قودا بدلا عن حقه كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله ويؤخذ زائد الخ) مفهوم قوله لا رائد بزائد واصل الخ فالماسب ذكره عقبه (قوله ان التحد المحلا) بتصور اتحاد المحل في الزائدة والاصلية بان قطع بنصره مثلا لو ثبت موضعه زائدة فيقطع صاحبها بنصرا أصليا فتؤخذ تلك الزائدة قصا ما ع اتحاد المحل شيئا وعبارة سم انظر صورته في الاصل وهى ان ثبت لم قطع خنصره مثلا زائد بمحله فيقطع بالخنصر الاصلى اه وصورة في الروضة كما صلها بما اذا كان له اربع اصابع وخامسة زائدة فقطع يدا من اصابعه اصلية فيعوز للمجنى عليه ان يقطع يده ويرضي بالزائدة عن الاصلية (قوله بعد ما ذكر) اى بعد وجود مفهوم ما ذكر من مساواة العضون في الاسم والمحل (قوله وصغر) اشار به وباعده الى ان في كلامه اكتفاء (قوله بنصر موسى) بالضر به بسيف او حمران او وضع به ويراعى الاسهل على الجاني من شبهة دفعة أو تدريعا زى (قوله وانما لم يعتبر ذلك بالجرثومة) كالثلث والرابع لان الرأسين الخ اى لانه لو اعتبر بهما لزم عليه في بعض الصور اخذ القليل بالكثير كأن كان الجاني نصف رأسه صغيرا ونصف رأس المجنى عليه كبيرا اذ لو اخذ نصف رأس الجاني في نصف رأس المجنى عليه لزم عليه اخذ القليل بالكثير ولا يلزم ذلك في المساحة كما نقل عن سم اى ويلزم ايضا اخذ القليل عن الكثير في عكس ذلك في الاول يقع الحيف بالمجنى عليه وفى الثاني يقع الحيف بالجاني (قوله فلما اعتبرناها الخ) سبأ اى انه لو كان رأس الشاج صغيرا ورأس المشبوع كبيرا بحيث ان موضحة بعض رأسه تستغرق بالمساحة جميع رأس الجاني أخذت ولزم عليه ايضا جميع الرأس بعض الرأس ولكنه لا يقدح لانه قد اوضح مقدار ذلك وليس هنا اخذ عضو بعض آخر حمرة سم اى لان الاضاح صفة لا عضو فلم نعوها فيه استيعاب عضو بعض آخر فصاحله الفرق بين الصفة والذات كما نبه عليه فى على المحلى وقال بعضهم قوله الى اخذ عضو بعض آخر لا يقال برد عليه الموضحة فان المساحة فيها تؤدى الى اضاح رأس بعض آخر لا ناقول هذا لا يريد بعد قول الشارح الى اخذ عضو بعض آخر اذ ليس في الموضحة

ولو تراصبا باخذ ذلك لم يقع قودا ويؤخذ زائد بزائد وبأصل ليسا دونه ان اتحدا محلا وقوى ولا حادث الى آخره ما عدا حكم الزائد بالزائد بمحل آخر من زائد فى (ولا ينصر) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبير) وصغر (وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلى أو زائد كما فى النفس لان المسألة في ذلك لا تنكاد تتفق (والهبة في) قود (موضحة بمساحة) فيقاس مثلها طول وعرضا من رأس الشاج ويخط عليه بنصر سواد أو حرة ويوضع بنحو موسى وانما لم يعتبر ذلك بالجرثومة لان الرأسين مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا فيكون جزء واحد منهما قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها بالجملة بالجملة فلما اعتبرناها

المساحة أدى الى أخذ عضو بعض عضواً آخره. مجتمع (ولا يضر تمازج غلط لم وجد) في قوده اولو كان برأس الشاج شعر دون المشعج في الروضة وأد لها من نص الام ناله لا قود لما فيه من اتلاف شعر لم تله الجاني وظاهر نص المختصر وجبه وعزى له ما وردى وحمل ابن الزبدة الاول على فساد منبت المشعج والثاني على ما لو حلق قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكفيف يجب ازالته (٤٩٨) ليسهل الاستبقاء ويبعد عن القلط قال

واتوجه به يشعر بانها لا يجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو اوضح رأساً ورأسه) أى الشاج (أضمر استوعب) ايضاحاً (ويؤخذ قسطاً) للباقى (من) أرض الموضحة (ولورع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالتميم به ثلث أرضها قبل ايكال الاضاح من غير الرأس كالوجه والفتالانه غير محل الجنابة (أو) ورأسه (أكثر) منه (قدره) حفظاً لاصول الممانعة (والخيرة في) محله للجاني (لان جميع رأسه محل الجنابة وقيل للجني عليه ووصوه الاذرى وغيره قالوا وهو الذى أورده الصراقيون (أو) اوضح (نامية وقاصيته أصغر كل) عليها (من) باقى (رأسه من أى محل كان لان الرأس كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره (ولوراد) المقتص (في موضحة) على حقه (عدا زمة قوده) أى الزائد لكن انما يقتص منه بعد ائمال موضحة (فان وجب مال) بان حصل بشبه

أخذ عضو بعض آخر بل اضاح عضو بعض آخر (قوله بالمساحة) بكسر الميم (قوله) أدى الى أخذ عضو الخ) هذا المخذول لا يلزم الا اذا كان عضو المجنى عليه أكبر من عضو الجاني وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلاً اذا كان عضو المجنى عليه قدر شبر وعضو الجاني عليه قدر شبرين وقد قطع من عضو المجنى عليه نصفه وهو نصف شبر ولو احتجنا بالمساحة لاخذ ما من عضو الجاني نصف شبر ونشبهه الى عضو به ذلزم أخذ ربع عضو في نصف عضو والظاهر ان هذا محذور ايضاً تأمل (قوله على فساد الخ) ملاحظة بما يخصه من ذى شعر ما تخرج بخلاف عكسه روى (قوله والتوجه) أى التامل بشعرنا ما أى الازالة (قوله اوضح رأساً) أى تمامه او قوله استوعب أى المجنى عليه (قوله والخيرة في محله للجاني) معتمد أى اذا اوضح جميع الرأس وأما لو كان في بعضه فبعض الجاني الذى اوضحه اه حل (قوله) لان جميع رأسه الخ) وأضاحه حق عليه فله اداؤه من أى محل شاء كالدن اه شرح م (قوله كل عليها) أى رتبته الاممية لا بلاضاح كافى من الرضى وشرح حجر لها نجا وعادة سم قوله بكل عليها يقتضى انه ليس للجاني أن يدفع عن الماسة قدرها من محل آخر فان قلت فما الفرق بين الماسة وغيرها من ذلك قلت كونهما عضواً مخصوصاً مما تزايا باسم خاص فليأتم له (قوله من أى محل كان) والمختصة في محله للجاني ايضاً سم (قوله ولوراد المقتص الخ) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بان الامع كما ساقى ان المقتص لا يمكن من استغناء قصاص الطرف وأوجب بعمل ذلك على ما اذا رضى الجاني بالاستغناء أو وكل المستحق شخصاً فاستوفى زائد اعداقل فان أخطأت في الزائد صدق به منه اه روى ومثله شرح م وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وكل الخ انظر قصاص الزيادة حينئذ على من يكون والذي يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل (قوله تصديق المقتص منه) لان الاصل عدم الاضطراب روى فلو كان باضطرابهما فالوجه انه عليهما فيقدر النصف المقابل لعمل المقتص منه شرح م (قوله فإزال الامر الخ) عبارة شرح م وفلوال الامر للدية وجب على كل أرض كامل كما رجحه الامام وخبر به في الانوار وقال الاذرى انه المذهب وأتى به الوالد

عمداً ومخطئاً بغير اضطراب الجاني أو عفى عمال (فأوضح كامل) يجب الخافقة حكمه حكم الاصل فان لصدق كان الخطأ باضطراب الجاني فهذا هو لفظ المقتص تولد باضطراباً فانه كفى في المصدق منهما وجهان قال البلقيني الارجح عندي تصديق المقتص منه وتعبيرى بما ذكر اولى بما عربه (ولو اوضحه جميع) بان تعاملاً على الآخرة وما (أوضح من كل) منهم (مثلاً) أى مثل موضحة لا قسطه منها فقط اذ ما من جزء الاكل منهم جان عليه فأشبه ما اذا اشتروا في قطع عضو فالاول الامر للدية وجب على كل واحد قسطه كاقطع به البغوى والمساورى لادية موضحة كاملة خلافاً لما رجحه الامام ووقع في الروضة عزو الاول للامام والثاني للبغوى وهو خلاف ما فى الرادى وغيره

(ويؤخذ) (ضوء) (أش) من ذكر أريد أخيراً (بأش مثله أودونه) (شلالاً وهو من زيادة) (وبمعج) هذا (إن) (أمن) في المأخوذ (تزيده) يقول أهل الخبر أنه مثل حقه أودونه بحرف ما لم يثبت ذلك بأن لنفسه أودوه العروق بالجسم فلا يؤخذ به وان رضي (٤٩٩) الجاني حذر من استيفاء النفس بالطرف (ويقع به) أي الأشل إذا

أخذ بأشله أودونه أو بصح  
فلا أوش للشلل لاستوائهما  
في الجرم وإن اختلفا في  
الصفة لانهم لا تقابل بمال  
(لا عكسهما) أي لا يؤخذ  
أشله بأشله فوقه ولا يصح  
بأشله (في غيرائف وأذن  
وسراية) كيد ورجل  
وجفن (وان رضي الجاني)  
رعاية للمسائلة كما يقتل  
حر بعدد وان رضي ونخرج  
بزيادته في غيرائف وأذن  
وسراية الأشل من ذلك وما  
لوسري قطع الأشل للنفس  
فيؤخذ به ذلك لبقاء المنفعة  
من جمع الرمح ولصوت في  
الاولين وكما في الموت  
بجائفة في ذلك (فلو فعل)  
أي أخذ ذلك بما ذكر بقيد  
زده بقول (بلاذن) من  
الجاني (عليه دته) وله  
حكمته الأشل فلا يقع ما فعل  
قود الاله غير مستحق (فلو  
سري ف) عليه (قود النفس)  
لنفويتها طلباً ما إذا أخذه  
بأذن الجاني فلا تؤد في  
النفس ولادة في الطرف  
إن أُلقي الأذن ويجعل

لصدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشتروا قتل وآل الأمر  
إلى الالهية فانها ترفع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه ذى (قوله ويؤخذ  
أشله بأشله) البناء داخلته على العضو الجاني عليه ومنه هو المأخوذ من الجاني  
قصاصاً وقوله مثله أودونه أي أن العضو الجاني عليه مثل عضو الجاني في الشلل  
أودونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه  
سلامة وخاعده الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا عكسه كاذك كره في صورة  
العكس بقوله أي لا يؤخذ أشله بأشله فوقه أي فوقه شلالاً إن كان عضو الجاني  
عليه أكثر شلالاً من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسلم فلا يؤخذ الناقص  
(قوله يقول أهل الخبر) فان تردوا أو فقدوا فلا قطع وان رضي الجاني حذر من  
استيفاء نقص بطرف وتجب دية المصيبة شرح مروقول مروقول وما لم  
يوجدوا بمسافة القصر (قوله ويقع) لوائي بالمضى علقاً على أمن كان أولى  
ويأول قيدا في الآخرين (قوله وسراية) وصورته أن يقع صحح اليد بشلالاً  
فيدري القطع إلى النفس فتقطع بد الجاني المصيبة ليسرى قطعه إلى موته (قوله وان  
رضى الجاني) أي يجعله قوداً كأن قال خذه قوداً كما يأتي في قوله فان خذه قوداً  
الحذفان المعتمدين أنه لا يقع قصاصاً وانما عليه الالهية فلا ينافي ما يأتي من أنه لو أذن له  
إذا ما مطلقاً كان مستوفياً حقه (قوله الأشل من ذلك) فتؤخذ من مصيبة يبابسة  
وانف صحح يبابس بغير جنابة فان بيس بجناية كان فيه حكمته اه حل ويؤخذ  
منه ان شلل الأنف والأذن ببسهما لا بطلان عليهما إذا عمل لهما فقول المصنف بعد  
والشلل بطلان العمل أي في ماله عمل (قوله فيؤخذ به ذلك) أي الصحيح والأقل  
شلالاً (قوله وكما في الموت بجائفة) كما إذا أخافه وسرت الجائفة إلى موته فان وليه  
يجبفه تدبرى إلى النفس مع ان الجائفة وحدها لا تؤد فيها (قوله فان قال الخ)  
مقابل لقوله ان أطلق الأذن (قوله وقيل عليه دته الخ) المراد بها ما يشل  
الحكومة ليشل الاله ورة الاولى لان المقطوع فيها أشله (قوله وان لم يزل الخ) للرد  
(قوله والأشله منقبض الخ) أي والحركة هناك أصلاً اه سم وليس المراد بانقباضه  
عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو بيس فيه وان كما يش بحيث  
لا يسترسل وبانقباضه عدم إمكان ضم بعضه إلى بعض بدليل ما سيذكره من أنه  
يقطع الفحل بالنعين ع ش على مروقول والذكر بأن لا ينجى ولا يسول ولا يجامع

مستوفى الحق فان قال خذه قوداً فعمل قتل لاشي عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه دته وله حكمته وقطع  
به البغوى كذا في الروضة كاصها هنا (والشلل بطلان العمل) وان لم يزل الجنب والحركة وهو شامل لأشله المذكور  
وغیره بخلاف قول الأصل والأشله منقبض لا ينسبط أو عكسه فانه وإن لم يزل لا قول كنه فامردى الى ذكر (ولا  
أشله لا تشاء الزكرو دته)

فيؤخذ كرميل بذ كرحصى وعين اذلاخلل في العضو وتعذر لانتشاره في القلب أو الدماغ (و يؤخذ سايام بأعسم وأهرج) لذالك والعسم بمثلين مفتوحين تشج أي بيس (٥٠) في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد

قال في الروضة كاسلها  
ونال ابن الصباغ هوميل  
واعوجاج في الرسخ وقال  
الشيخ أبو حامد الأعسم  
الأعسم وهو من بطشه  
بدساره أكثر (و) يؤخذ  
طرف (أو قاذفاطر سلبها)  
لانه دونه (لأعكسه) أي  
لا يؤخذ طرف سليم الظفار  
بأقده لانه فوقه (ولا أنثر  
لتغيرها) أي الاظفار نحو  
سواد أو خضرة وعليها  
اقصره الاصل فيؤخذ بطرفها  
الطرر السليم الظفاره منه  
لان ذنت حده ومرض في العضو  
وذلك لا يؤثر في وجوب  
اقود (و) يؤخذ (الانف)  
شام بأخشم أي غير شام  
كعكسه المفهوم بالاولى ولان  
الشم لبس في حرم الانف  
(و) أذن سميع بأصم كعكسه  
المفهوم بالاولى ولان السمع  
لا يحل حرم الاذن (لا عين  
مهيضة بعمية) ولوع قيام  
صورتها ولا لسان ناطق  
بأخرس) لان كلامها أكثر  
من حقه والشم كامر (وفي  
قلسن) لم يطل نفعها ولم  
يكن بها نقص ينقص به

لان عمله الاثنا والبول والجماع كآقرره شيفا العززي قتي كان لا يجمع ولا يبنى  
ولا يبول فهو أشل وان وحدا تتشاور عليه يتخفق قوله ولا أنثر لا تتشاور الذا كراخ  
فان وحدا واحد من الثلاثة بأن أمثي مثلا فهو ليس بأشل (قوله فحل) وهو ما عدا  
الحصى والنسب والحصى من قطع أو سل خصيتاه (قوله بأعسم وأهرج) أي خلقه  
أو بأفة شرح مر أما الأعسم والأهرج فبجناية فلا يؤخذ فيها السليم عش على  
مر (قوله لذالك) أي لهدم الخلل في العضو (قوله تشج في العضو الخ) أي بيس فيه  
ومذه المعاني كلها مرادة هنا مر (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة انها ليست  
أقصر من الأخرى ولا أقدم رانها اذا كانت أقصر من أختها لا يقطع بها رشدي  
(قوله وأهرج) تفسير (قوله الأعسم الأعسم) أي والعودة أن الجاني طع من  
النجي عليه بمنه التي هي قليلة البطش اه رشدي وغرضه بهذا الاحتراز عن  
الصالح بالتيامن والتياسر (قوله بسلبها) الباء به وفيما بعده داخله على النجي  
عليه قال مر وللعني عليه حكومة الاظفار اه (قوله أي لا يؤخذ طرف سليم الخ)  
قال في الروض وشرحه ولكن تسكيل ديتها أي فائدة الاظفار ورفق بأن القصاص  
تعتبر فيه المائنة بخلاف اليدية سم على جرعش على مر (قوله وأذن سميع بأصم)  
ليس الصمم من الشلل فلا يقال هذا مكررمع ماسبق في قوله في غير انف وأذن حل  
وكذا قوله بأخشم فليس الخشم من الشلل فلا يكون مكررا (قوله بأخرس) وهو من  
بلغ أو ان العلق ولم ينطق شرح مر (قوله لم يسل نفعها) بخلاف ما اذا بطل نفعها  
بأن صغرت جدا بحيث شمذ المفع عليها أو كانت شديدة الاضطراب فلو كانت  
سن الجاني شديدة الاضطراب أو صغيرة جدا أخذت لوجود المائنة حل (قوله  
قود) أي حالاق المتغور وعند فساد الثبت في غيره كإنا في (قوله وان ثبت) أي بعد  
الجناية عليها اقودها لا يسقط القود (قوله تفصيل تقدم) وهو انه ان أمكن كأن  
تتم بمنشار بقول أهل الخبرة وجب القود والاملاو وجب الارش عش (قوله  
فيه) أي في كسرهما (قوله التي من شأنها السقوط) أي وكانت المتوقعة منها أما  
لو كانت من غيرهما ينقص في الحال ولا ينتظر لان غيرهما لا يسقط شرح مر وعش  
وعبارة الانوار والرواض أربع أسنان ثبت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط  
الكل فاعلمه تله الرشدي وأقره ومثله حل وفي ق ل على الخي مانفه  
المراد جميع أسنانه والرواض حقيقة الأربع التي تثبت أولان أعلى وأسفل  
السماة بالتناوب وتسمية غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله لانها متعوده فاد) لم ينظروا

أرهار قود) وان نمت من متغيره ونفعه بالسن والسن بالسن وعمودها نعمة جديدة وهي القود في الروضة  
بكسرهما تفصيل تقدم والاصل اطلق أنه لا قود فيه (ولو قل) شخص ولو غير مثبور (سن غير مثبور) وهو بالقاء وهو  
أبدي لم تسقط أسنانه الرضاع التي من شأنها السقوط (انظر) حاله فلا قود ولا بد في الحال لانها متعوده فادعا





خبر الجاني عليه بين الارش والتعود كما نقله الشنغان عن ابن كج وخبر به في الانوار وهو معلوم من صدر كلامي فلواقس  
وعادت سن الجاني لم تقطع ثانياً وفارقت ما قبلها بأن الجاني عليه قدرضى بدون حقه فلا عود له وتم اقتص ليسعد منبت  
الجاني كما فسده منبته وقد تبين عدم فساده فكان له العود (ولو نقصت يده أصابعاً قطع) (بدا) كاملة قطع وعليه  
أرش أصبع (لانه قطعها ولم يستوف قودها ولما طوع أن يأخذ (٥٠٣) ذية البدل ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل

ناقصة (فلما طوع مع  
حكومة خمس الكف ذية  
أصابعه) (الاربع) (أولقطها  
وحكومة منابتها) (ولا حكومة  
لحاف الحمال الأول لانها  
من جنس الذية فلا يعد  
دخولها فيها بخلاف القود  
فانه ليس من جنسها وإنما  
وجب حكومة خمس  
الكف لانه لم يستوف في  
مقابلته شيء يقبل انه  
راجعه فيه (ولو قطع كقابلا  
أصابع فلا قود) عليه (الا  
أن يكون كفه مثلهما) فعليه  
قودهما المماثلة ولوعكس  
بأن قطع فاقد الاصابع كلها  
قطع كفه وأخذ ذية الاصابع  
كأعلم مما مر فيما لو قطع ناقص  
اليده أصابعاً كاملة (ولو  
شلت بفتح الشين (أصابعه  
فقطع كاملة لقط) (الاصابع  
(الامثال) السليمة (وأخذ)  
مع حكومة منابتها المعلومة  
بما مر (ذية أصبعين) وهو  
ظاهر (أو قطع يده وقنع

قصر ف لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذي هو مقتضى ادغام التاء الفوقية  
في التاء خارج عن القاعدة اذ القاعدة ادغام المتقدم في المتأخر (قوله خبر الجاني  
عليه الخ) من المعلوم ان كل مجنى عليه يغير بين الارش والقود فلا فائدة للاخبار  
ههنا في خصوص هذه الايام قال ذكره توطئة لقوله فلواقس وعادت سن الجاني  
الخ (قوله بالغ منثور) انما يقيد به لاجل قوله خيرا لو كان غير بائع فالصبر الى كماله  
كما هو ظاهر اه شورى (قوله من صدر كلامي) وهو قوله وفي قلع سن قود ع ش  
(قوله بدون حقه) أي هنا (قوله فكان له العود) مقتضى هذا ان له العود الى أن  
يفسد المنبت ولو تكررت المراتر وكان شيناً زى يقررانه لا يقبلها ثالثاً اه حل  
واعتمده الرشيدى وخالف حجر (قوله لانه أي الجاني قطعها) أي في ضمن قطع اليد  
وقوله ولم يستوف بالبناء للمجهول وقوله أولقطها أي أصابع الجاني (قوله ولم  
أرش أصبع) أي ناقص حكومة منبته اه حل (قوله منابتها) أي أصابع الجاني  
عليه ففيه تشتت الضمائر ويحتمل ان الضمير يعود لمطلق الاصابع أي لا يقيد  
بالاضافة للمجنى عليه ثم يقيد بأصابع الجاني فلا تشتت حيثئذ (قوله وحكومة  
منابتها) أي مع حكومة خمس الكف كما هو الفرض انتهى شورى (قوله اندراجا)  
أي الحكومة وذكره لاكتسابها التذكير من المضاعف اليه (قوله بفتح الشين)  
وتضم أيضاً وزن المبي للمجهول وتضم في المضارع أيضاً رشيدى وبعبارة القاسموس  
شلت شلت بالفتح شلا وشلا وأشلت وشلت بجهرتان ع ش على مر (قوله لقط)  
أي المجنى عليه (فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني) (قوله  
لو قد) أي قطع اذ القيد الشق طولا والقط الشق عرضا والقطع بهما وليس  
خصوص واحد منهما مراد اه قل على الجلال (قوله شعضا) أي ملفوفا (قوله  
وزعم مرته) أي قبل القود (قوله وزعم مرارة) أي حتى تلمزه ذية واحدة (قوله حلف)  
أي مينا واحدة خلافاً للمقتضى القائل بأنها خمسة مينا لانه انما يحلف على الحياة  
لا يقتل زى ملخصا لكن البلقيى نظر لانه لا يلزم من الحياة كون القاد قتلها  
فمنعها مضمّن القتل (قوله لان الاصل بقاء الحياة) انهم هذا ان يحمل ما ذكره حيث  
عهدت له حياة والا بان كان سقطا لم تعهده حياة فانه يصدق الجاني شرح مر (قوله

بها) لانه لو عم الشلل جميع البدن وقطع قنعه في شلل البعض أولى (فصل في اختلاف مستحق الدم وفي  
والجاني لو (قد) مثلاً شعضاً (وزعم موته) والولى حياته (أو قطع يده وبجانبه شات وزعم سريته والولى انما لا يمكنها  
أوسبياً) آخر الموت بقيد زنته بقول (عنه أو) لم يمينه و (أمكن انما مال حلف الولى) لان الاصل بقاء الحياة

وفي الاولى دية لا قود لا يستقط (٥٠٣) بالشبهة وخرج بالمسكن غيره لتصرفه كبروم ويومين فيصدق

الجاني في قوله بلا يعين  
(كأنه لو قطع يده فمات وزعم  
سببا) للموت غير القطع  
ولا يمكن الاندمال (والولى  
سراية) فانه الذى يحلف  
سواء أعين الجاني السبب  
أم أممه لان الاصل عدم  
وجود سبب آخر واستشكل  
ذلك بالصورة السابقة مع  
ان الاصل فيها ايضا عدم  
وجود سبب آخر وأجيب  
بأنه انما صدق الولي ثم مع  
ما ذكر لان الجاني قد  
اشتغلت ذهنه ظاهرا وبدينتين  
ولم يتفقد وجود المسقط  
لأحدهما وهو السراية بإمكان  
الاحالة على السبب الذى  
ادعاه الولي فدعواه قد  
اعتضدت بالاصل وهو  
شغل ذهنه الجاني (ولو أزال  
طرفا ظاهرا) كيد أو لسان  
(وزعم نفسه خالقة) كشكل  
أو قد أصبح (خلق) بخلاف  
ما لو أزال طرفا باطنا كذكر  
وأثنين أو ظاهرا وزعم  
حدوث نقصه فلا يحلف بل  
يحلف الجني عليه والفرق  
عمر إقامة البيئته في الباطن  
دون الظاهر والاصل عدم  
حدوث نقصه والمراد

وفي الاولى دية لا قود) ههنا لم يبق الولي بنيتهم بالحياة فان أقامها وجب على  
الجاني القود شرح مروحش عليه (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف ما إذا أمكن  
وقال الجاني مات بعد الاندمال فانه يصدق لنصف السراية مع إمكان الاندمال  
رى (قوله لان الاصل عدم وجود سبب آخر) عورض بأن الاصل براءة الدية  
فهى من تعارض الاصلين فلم يقدم الا قول وأجيب بأن أصل عدم وجود السبب  
أقوى من أصل براءة الدية لتعقق الجناية كما يفهمه كلامه الا فى لكن قال الشيخ  
عبرة لك أن تقول هذا الأصل آخر وهو عدم السراية فلم يقدم أصل على أصلين اه  
شورى وأجيب بأنه انما قدم لانه أقوى بعدم إمكان الاندمال لظاهر وموته  
بالسراية حينئذ (قوله واستشكل ذات) أى التعليل وايضا الاشكال انكم  
في هذه المسألة صدقتم الولي ولم تصدقوا الجاني المدعى للسبب وقلتم الاصل عدمه  
وفيما سبق صدقتم الولي المدعى للسبب ولم تقولوا الاصل عدمه فلا يصدق وحاصل  
الجواب انه فيما سبق صدق الولي لا اعتناء باستناده للسبب بشئ آخر وهما يعتضد  
السبب بشئ آخر واستشكل ايضا بوجه آخر لا ينفع فيه جواب الشارح وهو  
أن يقال هنا صدقتم الولي المدعى للسراية وقد علمتم فيما سبق بأن الاصل عدمه  
فكان مقتضاه ان لا يصدق الولي هنا لانه قد تمسك بما لا اصل عدمه من غير  
عاضد تأمل (قوله مع ما ذكر) وهولاء الاصل فيها الخ (قوله لان الجاني الخ) لا يقال  
انما تستعمل دية بعد الاندمال ولهذا لا يجوز له المطالبة بالارش قبله لاننا نقول  
الاندمال شرط للاستقرار لا للوجوب ولهذا جاز له القصاص قبل الاندمال سم (قوله  
ولم يفتق الخ) عبارة شرح مروحش لان ايجاب قطع الاربع للدينين محقق وثبت  
في مسقطه فلم يسقط اه (قوله بإمكان) الباء سببية متعلقة بالتق (قوله طرفا) أى  
أو معنى زى (قوله حلف) أى فجب الدية لا القصاص عرش (قوله بل يحلف  
الجني عليه) ويستبقى دية كاملة ولا قصاص على المعتد كما خرم به الجلال المحلى  
في شرح المنهاج زى (قوله عمر إقامة البيئته) أى من الجني عليه فلذا صدقناه  
في الباطن دون الظاهر لسهولة إقامة الدية عليه شيئا واذا أقامها فيكى قولها  
كان سليما وان لم تتعرض لوقت الجناية ولا يشكل عليه قولهم لا تنكح الشهادة  
بغير ملك سابق كان يقول كان ملكه أمس الا أن قالوا لا تعلم من بلاله لان القرض  
هنا انه أنصكر السلامة من أصلها ههنا قولها كان سليما معال لا تنكاره صريحا ولا  
كذلك نعم شرح م (قوله والاصل الخ) معطوف على علة مأخوذة من الفرق كانه  
قال لانه يعسر إقامة البيئته في الباطن ولان الاصل الخ فهو تعليل لقوله أو ظاهرا

بالأمان ما يعتاد ستره وروى بالظاهر غيره

ورفع الخ اه (قوله ورفع الحاجر بينهما) أي واتحد الكل عدا أو غيرهما سمي  
 انها تعدد باختلاف الحكم والحمل والتفاعل ذى (قوله حلف) ولا يخالف  
 هذا ما مر في قطع البدن والرجلين من تصديق الولي لانهما اتفقاها على وقوع  
 رفع الحاجر المالح لرفع الارشرين وانما اختلفا في وقته فنظر والظاهر فيه وصداقوا  
 الجاني عند قصر زمنه لقوة جانيه بالاتفاق والظاهر المذكورين وأما فلم يتفقا على  
 وقوع شيء تازعا في وقوع السراية ووقوع الاندمال فنظر والقوة جانب الولي  
 باتفاقهما على وقوع موجب الدين وعدم اتفاقهما على الراجع له وقوله ولا حلف  
 أنجرى مع واتخاذ حلف مع إمكان الاندمال ولم يصدق بلايين لان المراد بالامكان  
 الامكان القريب عادة بدليل قوله م المار بقصر الزمن وطوله ومعلوم ان الموضوعة  
 قد يتفق ختمها ظاهرا وتبقى نكايته باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعبارة  
 مع طوله فوجب اليقين لذلك وحيد فلا ينافي ما مر من انه عند عدم امكان  
 الاندمال يصدق بلايين لما قرناه من ان ذلك مفروض في اندمال حالته العادة  
 في ذلك بدليل تمثيلهم باده وقوه في قطع بدن أو رجل ببدن أو يمين وهذا  
 محال عادة فلم يجب يمين واما قرض ما نحن فيه فهو في موضعين صدرتانه ثم بعد  
 نحو عشرين سنة مثلا وقع منه رفع الحاجر فبقاؤه ابلان اندمال في ذلك الزمن بعيد  
 عادة وليس بمستحيل فاحتج بيمين الحاريج حيث لا يمكن عدم الاندمال وان بعد  
 شرح مرفهنا (قوله ان قصر زمن كسنة) اه حل وفيه شيء (قوله بان طال  
 الزمن كمشر سنين) وفي كلامهم كعشر سنين سنة حل (قوله فلا يجب  
 زيادة) أي ارشانا اننا عمل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجاني على نفيه  
 بان حلف ان رفع الحاجر قبل الاندمال والا حلف الجاني عليه ونبت له الثالث  
 أي فيما اذا رجع الجاني عليه واذا في ذلك الارش لان حلفه وان لم يشغل ذهنه  
 بالارش الثالث لا ينافي ان له أي الجاني عليه أن يدعيه حل يتصرف  
 (فصل في مستحق القود ومستوفيه) أي وما تدكره من قوله وأجره جلاد  
 الى آخر الفصل (قوله القود ثبت للورثة) أي لجمعهم لان كل واحد ثبت له  
 كل القود فراد الاصل الكل المجرى لا المجبى مقتضى ثبوت كل القصاص لكل  
 وارث شوبرى وقال م ويأتى في فاطم الطريق ان قتله يتعلق بالامام حيث  
 قتم قتله فهو مستثنى مما هنا أي من ثبوت القود للورثة لانه لا يسقط بمقتضاهم اه  
 وثبوت للورثة بالتالي عن الجاني عليه لا سدا وهو العتد عند م ويدل عليه قوله  
 بحسب ارثهم فلم يكتفى على الجاني عليه دين وعنى الورثة على مال فان الدين يوفى

(أو أوضح موضحين ورفع  
 الحاجر بينهما (ورفعه)  
 أي الرفع (قبل اندماله) أي  
 الايضاح ليقتصر على أرض  
 واحد (طال ان قصر زمن)  
 بين الايضاح والرفع لان  
 الظاهر معه ودكر التلخيص  
 فيما عدم امسئلة القدمين  
 زيادتي (والا) بان طال  
 الزمن (حلف الجرم) انه  
 بعد الاندمال (ونبت له)  
 (ارشان) لا ثلاثة باعتبار  
 الموضعتين ورفع الحاجر بعد  
 الاندمال انشأت بحلفه  
 وذلك لان حلفه دافع  
 لانتقاص عن ارشرين فلا  
 يوجب زيادة (فصل)  
 في مستحق القود ومستوفيه  
 (القود) ثبت للورثة العصبه  
 وذوى القربى بحسب  
 ارثهم المال

سواء كان الارث بنسب أم بهاب كالزوجين والمنفق (ويجبس إن) هو أعم من قول القاتل ضبطا لحق المستحق (الى كمال صبيهم) بالبوغ (ومجنونهم) بالافاقة (وغير غائبهم) وأذنه لان القود لا تشق ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولى أوصاكم أو يقيتهم فان كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين لانفقة جاز لولى المجنون غير الوصى الفهوعلى الدية دون ولى الصبي لان له غاية تنظر بخلاف المجنون وعلم بقولى ويحبس انه لا يحل بكفيل لانه قد مر وب فيقول الحق (ولا يستوفيه) أى القود (الا واحد) منهم أومن غيرهم فليس لهم ان يجتمعوا على استيفائه لان فيه تضديعا لا يقتضيه ويؤخذ منه ان لهم ذلك اذا كان القود بنفوا عسراق وبه صرح البلقينى وانما يستوفيه الواحد (بتراض) منهم أومن باقيمهم (أو بقرعة) بينهم اذ لم يتراضوا بل قال هكلى انا استوفيه بتقديره بقولى

منه وقبل ثبت للورثة ابتداء فلا يروى فى الدين من المال الذى عني عليه على هذا وقد قال زى (قوله أم مسبب) أى بسبب آخر غير النسب والا فان سبب أيضا للارث قاله م ر فى شرحه وقبل انه لا وارث بالنسب دون السبب لانه لا تشق والنسب ينقطع بالموت (قوله والمنفق) أى والأمام فيمن لا وارث له خاص وذوى الارحام ان ورثناه هم شرح م ر (قوله ويحبس جان ولو بلا طلب) أى وجوبا والخاص له الحالكه ومونة حبسه عليه ان كان موسرا والا ففى بيت المال والا فعلى مياسير المسلمين ع ش على م ر وعبارة حل قوله ويحبس جان أى وجوبا ولو بلا طلب الا فى ذات الحمل فانه ساقى أنها لا تحبس الا بطلب اذ ذلك أى كونها لا تحبس الا بطلب مخصوص بغير الصبي والمجنون اما اذا كان المستحق احدهما فحبس م ر غير طلب وهذا الثاني رأى منقول عن التصحيح اه وانما توقف حبسها على طلب للمساهمة فيها رعاية للحمل مالم يمسح فى غير ما شرح م ر وهو مخالف لما ساقى عن زى وع ش فى قتلان م ر أنها لا تحبس الا بعد طلب لوليهما (قوله الى كمال صبيهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه اعتد به ع ش على م ر نعم يستثنى من قتلان فى قطع الطاريق فلا ينتظر له كمال باقى الورثة لان العفو لا يفيد اه سم (قوله ومجنونهم) بالافاقة فان ايس منها يقول الأطباء قام بوليه مقامه فى أحد احتمالين والثانى تعدد القصاص حل (قوله لان القود الخ) علم للعالم مع علمه أى قوله ويحبس جان الى كمال صبيهم الخ أو علم لقوله ثبت للورثة (قوله من ولى أوصاكم) فلو تعدى أحدهما وقتل فهل يجب عليه القصاص أولا به ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه نظر والا قرب الاول أخذ من قولهم ان القود لا تشق ولا يحصل الخ ع ش على م ر (قوله فقيرين محتاجين) هل هما قيدا منعتان أو محتاجين بيان لما قبله بمرشورى فان أردنا بالفقيرين لا مال له ولا كسب يكون قوله محتاجين قيدا لا بد منه لخراج من له منفق (قوله جاز لولى المجنون الخ) أى ولو صلبا وقضية التعبير بالجواز عدم وجوبه عليه وان تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه فيما ذكر لم يعد وقد يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب ع ش على م ر (قوله غير الوصى) والقيم مثله اه م ر (قوله لان له) أى لأصحب المفهوم من الصبي (قوله بخلاف المجنون) فلا كان لافاقة فى زمن معين ولو باخبارا للأطباء بذلك انتظروا فى شرح شبهة خلافه فلا تنظر مطلقا اه حل (قوله وعلم بقولى الخ) اعتذار عن عدم ذكره لهذا الحكم فى المتن مع ان الاصل ذكره (قوله قد هرب) من باب طلب اه مختار (قوله بتراض منهم) أى ان كان المستوفى من غير الورثة وقوله أومن باقيمهم أى ان كان منهم (قوله أو بقرعة)

أى يجب على الحاكم فعلها بينهم فن خرجت له استوفى باذن من بقى اه م وقوله  
يجب على الحاكم فعلها بينهم أى حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراشوا على  
القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضي  
ع ش عليه (قوله مع اذن) وفائدة الاذن بعد القرعة تعيين المستوفى ومنع قول  
كل من الباقر انا استوفى شرح م وعبارة س ل قوله مع اذن فان قلت اذا  
اعتبر الاذن بعد القرعة فماذا نذهب قلت فانتهى تعيين المستوفى ومنع قول كل من  
الباقر انا استوفى وانما جاز للقارع فى انكاح فعله من غير توقف على اذن لان  
ما هنا مبناء على الدرء ما أمكن وذلك مبناء على التمهيل ومن ثم لم يحصلوا باب  
القاضي عنهم ومثله جرو فائدة الاذن أيضا جراء عقوا أحدهم (قوله من الباقرين)  
ولومن جازم لان حقه لا يسقط بالقرعة حل بدليل انه لو أبرأه أى من الغد ونفذ  
وأضاف القصاص مبنى على الدرء وبما رقى قلب أحدهم فبعفوا هو سم (قوله كما  
فى أصل الروضة) معتمد (قوله فلا بد) أى أسرع وبإدراغة فى بدراه دى (قوله  
أحدهم) فقتله ولو بأدراجنى فقتله ففتح القود لورثته لا للمستقيين س ل (قوله  
بعد عفوا) أى أومعه ح ل (قوله وان لم يعلم بالعفو) قديشكلى عليه ما يأتى ان الوكيل  
لو قتل بعد العزل أو بعد العفو جازا له لم يقتل ويحجب بتقصير هذا بما دية بمحلاف  
الوكيل س ل ومنه يؤخذ أنهم لو أذنوا له ثم عفوا لم يعلم بالعفو لم يقتل كالوكيل بل  
أولى لان له حق فى القود اه سقط ب (قوله قسط دية من تركه جان) والحاصل  
ان حصه غير المبادر فى تركه الجاني مطلقا وكذا حصه المبادر بعد العفو ان قتل أم قبل  
العفو قد استوفى حقه وأما ورثة الجاني فلم على المبادر ما زاد على قدر حصته  
قبل العفو ولم يكمل دية مورثهم على المبادر بعد العفو اذ علم به وعلى عاقلته  
ان جهل هذا ان لم يقتضوا والا فلا شيء لهم لو وقع النفس فى النفس كذا  
بخط ق ل ومثله فى سم وقوله وعلى عاقلته ان جهل هو مشكل لانه يقتل مع الجهل  
فكيف يجب الدية على عاقلته (قوله كالاجنبى) أى والاجنبى اذ قتله يكون الحكم  
تعلق الدية بتركه الجاني لا الاجنبى سم (قوله ولو ارث الجاني) هذا فى المسألة  
الثانية فقط وهى قوله أو قبله كما يؤخذ من س ل فلا يصير فى الاولى اذا  
اقتص من المبادر وعبارة س ل واذا اقتص منه فى الاولى استوفى ورثته قسطه من  
تركه الجاني واذا عفوا ورثة الجاني على الدية أخذوا منه سوى ما يخصه من دية  
مورثه ووقع التقاسم فيما يخصه منها على القول بوقوع التقاسم فى غير التقادير  
اذا عدت الابل ووجب النذر بدلها كما فى شرح م ر (قوله ما زاد على قدر حقه من

(مع اذن) من الباقرين فى  
الاستيفاء بعدها فن خرجت  
قرعته تولاه باذن الباقرين  
(ولا يدخلها) أى القرعة  
(عاجز) عن الاستيفاء  
لشيخ زاهر اذ هو ما صححه  
الاكثر ون كفى أصل  
الروضة وصححه فى الشرح  
المخبر ونص عليه فى الام  
وصحح الاصل انه يدخلها  
العاجز وبسته ب (قوله  
بدرأ أحدهم فقتله بعد عفوا)  
منه أو من غيره (لزمه قود)  
وان لم يعلم بالعفو اذ لا حقه  
فى القتل (أو قبله فلا قود)  
عليه لان له حقه فى قتله  
(وللبقية) فى المسئلتين  
(قسط دية من تركه جان)  
لان المبادر فيما وراء حقه  
كالاجنبى ولو ارث الجاني  
على المبادر قسط ما زاد على  
قدر حقه من الدية

(ولا يستوفى) المستحق  
 قوداً في نفس أو غيرها  
 (الابان امام) ولو سأنه  
 لخطره واحتياجه الى النظر  
 لاختلاف العلماء في شروطه  
 وقد لا يعتبر الاذن كافي  
 السيد والنقل في الحراية  
 والمستحق المضراً والمفرد  
 بحيث لا يرى كبحشه ابن  
 عبد السلام (فان استقل)  
 به المستحق (عز) لا يتيه  
 على الامام واعتدبه (وبأذن)  
 الامام (لاهل) لاستيفائه  
 من مستحقه (في نفس)  
 لاغيرها من طرف ووعي اما  
 غير الاهل كالشيخ والزمن  
 والمرأة فلا يأذن له في الاستيفاء  
 وبأذن له في الاستيفاء وانما  
 لم يأذن له في غير النفس لانه  
 لا يؤمن من ان يزيد في الانلام  
 بتردد الالة فيسرى (فان)  
 اذن له في ضرب رقبة فاصاب  
 غيرها (عز) بقوله (عز)  
 لتعديده (ولم يعزله) لاهليته  
 وان تعدي فعله (أو خطأ)  
 يمكنه كائن ضرب كفه  
 أو رأسه بما يلى الرقبة (عزله)  
 لان حاله يشعر بعجزه (لا)  
 ان كان (ماهر)

الدية) واما قدر حقه فقد استوفاه في الثانية وقاص به في الاولى ان عفاه عنه فان اقص  
 منه ملاءم شيء عليه لو اترك الجاني له بل قدر حصته من دية المجنى عليه في تركه الجاني  
 (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي ان الامام يأذن في استيفاء غير النفس وانظره  
 مع قوله الاتي ويأذن لاهل في نفس لاغيره او مثله في هذا الصنيع م ويمكن  
 قصر الاستثناء على النفس بدليل ما يأتي تدبره والاولى ان يجاب بان معنى اذنه  
 في الاستيفاء في غير النفس اذنه في الاستيفاء في الاستيفاء وقوله بدلا غيرهما أي  
 لا يأذن له في الاستيفاء بنفسه فلا ياتي أنه يأذن له في التوكيل في الاستيفاء م  
 (قوله وقد لا يعتبر الاذن الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود الالة وهي  
 الاقيبات على الامام سم اقول قد يجاب بانهم لم يلقوا الالة بما اشاروا له من  
 الضرورة في غير السيد واما فيه فلان الحق له الا لا ما لم يلاقى في عينه أصلاً ع  
 على م (قوله كافي السيد) بان استحق قصاصا على عبده بان قتل عبده الآخر  
 أو ابنه أو أخاه مثلاً لزيادة (قوله في الحراية) لعل المراد في قطع الطريق بأن  
 يكون الجاني قاطع طريق فليستحق القود عليه أن يقتله بغير اذن الامام وقوله  
 والمستحق المضطرب فلا كل أي أراد قتله ليا كلة وقد قتل اياه مثلاً (قوله بحيث  
 لا يرى) سواء عجز عن اثبات القود ام لا بعد عن الامام لا قل على الجلال وانظر  
 وجهه مع قدرته على اثبات وقربه من الامام ولعله خوف الحرب لكن في حاشيته  
 على التعرر التقييد بالعجز عن اثبات وهو الظاهر وقال شيخنا قوله بحيث لا يرى أي  
 وقت الاستيفاء ولو تركه الى أن يستأذن الامام لم يدر عليه بعد ذلك (قوله كافي  
 ابن عبد السلام) أي في المفرد حل (قوله فان استقل به المستحق) أما غيره ولو امانا  
 فيقتل ع ش على م (قوله عذر) الا ان جهل محرم ذلك فلا يعذر وظاهر  
 كلامهم قبول دعواه ذلك وان ادعاء من لا يخفى عليه ذلك عادة حل (قوله وبأذن  
 الامام لاهل) ان رضيه الباقون كاعلم عا م ر والحامل ان الحق لهم لكنهم  
 لا يستعملون باستيفائه بغير اذن الامام فطريقهم أنهم يتفقون اولاً على مستوف منهم  
 أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه اه ع ش على م  
 قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدواً للجاني للابعد به م وأن يكون  
 ثابت النفس قوى الضرب عارفاً بالقود اه سم (قوله لاستيفائه) الا لام تعدية  
 لا لانتدابل (قوله من مستحقه) حال من أهل أو صفة له وهو ليس بقيد بل مثله الا حني  
 كما يأتي (قوله من طرف) ولو على قصد جعله وسيلة لاستيفاء النفس حل (قوله)  
 بقوله متعلق به مدا (قوله لان كان ماهراً) بل هل وان تذكر ذلك منه أو تذكره

فلا يعزله وهذا من زيادتي  
 (ولم يعزله) بقيد زدته  
 بقول (ان حلف) انه اخطأ  
 لعدم تعذبه وخرج بمكنا  
 ما لو ادعى خطأ غيره مكن  
 كان اصاب رجله او وسطه  
 فانه كالمدم فيما (وأجرة  
 جملاد) بقيد زدته بقول  
 (لم يرزق من المصالح على  
 تيان) موسر لانها مؤنة  
 حق لزمه اذ اؤده والجملاد هو  
 المنصوب لاستيفاء الحد  
 والقود وصف باغاب أو صافه  
 (وله) أي المستحق (قود  
 فوراً) ان أمكن لان موجب  
 القود الانلاف فيجعل القيم  
 المتلفات (وفي حرم) وان  
 التجا إليه كقتل الحية  
 والعقرب (و) في (حروم  
 ومرض) بخلاف نحو قطع  
 السرقة مما هو من حقوق  
 الله تعالى لبناحق الادعي  
 على المضايقة وحق الله على  
 المسامحة (لا) في (مسعد)  
 ولو في غير حرم بل يخرج منه  
 ويقص منه صيانة وكذا  
 لو التجأ إلى ملك شخص أو مقبرة  
 وذكر حكم المسعد من زيادتي  
 (وتجسس ذات حمل

يخرجه عن كونه ما حرام (قوله فلا يعزله) اشاره الى ان قوله ولم يعزله معطوف  
 على مقدر والمناسب ان يقول ولا يعزله (قوله كالمدم فيما) أي فمعزله ولا يعزله  
 حل (قوله وأجرة جملاد) ويعتبر في قدرها ما يليق بفعل الجملاد حدثاً كان أو قتلاً  
 أو قطعاً ويختلف باختلاف الفعل ع ش على م و وقوله وأجرة جملاد لا يقل  
 المستوفى لقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى عدم اختصاص هذا الحكم  
 بهذا الباب اه سم (قوله موسر) أي بركة الفطر كافي قل على الجلال ومثله  
 في البرماوى فلوقال انا اقتص من نفسي ولا ادفع الاجرة ليجب أي لان التشفي  
 لا يحصل به فله فان اجيب الى ذلك اعتد باقتصاصه من نفسه على المجهود لحصول  
 المقصود بذلك ولو كانت الاجرة في مال المصالح وقال انا اقتص من نفسي وأخذ  
 الاجرة وأجيب الى ذلك كانه الاجرة حل قال م و وجر فان كان معسراً فعلى  
 بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال أو لم يكن منظوماً فعلى أغنياء المسلمين اه فان لم  
 يكن ثم غنى في محل الجنانية بحيث تيسر الاخذ منه فينبغي أن يقال للسفتى اما أن  
 تقرم الاجرة لتصل الى حقل أو تزخر لاستيفاء الى أن تيسر الاجرة امام بيت  
 المال أو من غيره ع ش على م و (قوله ما غلب أو صامه) وهو الحدوسى بذلك  
 لوقوعه على ظاهر الجلد (قوله ان أكن) بخلاف ما اذا كان في الورثة صبي أو معذور  
 فانه يهل كاتقدم وكذا تهل ذات الحمل الآتية شفيئنا (قوله تقتل الحية) بجامع أن  
 قتل كل غير مصوم (قوله وفي حرم الخ) أي ولو في طرف وان كان الجاني انما قطعه  
 في وقت الاعتدال حل (قوله بخلاف محو قطع السرقة) راجع للثلاثة الاخيرة (قوله  
 بل يخرج منه) أي وجوباً وان خاف تلويثه والامتناع حل قوله وكذا لو التجأ الى ملك  
 شخص لحرمه استعماله ملك الغير يبرأ منه حل (قوله وتجسس ذات حمل) أي وجوباً  
 بطلب الجنى عليه ان تاهل وكانت الجنانية على الطرف والامتناع لم يتأهل أو كانت  
 الجنانية على النفس فالمعبر بطلب وارثه أو وله قال حل والكلام في حق الادعي  
 لا في حق الله تعالى اذ في حق الله تعالى تؤخر الى تمام الرضاة ووجود كفاية له  
 بعدها اه (قوله ذات حمل) ولومن زنا وان حدث بعد استحقاق قتلها وحينئذ  
 فينبغي منع حليلها من وطئها لاحتمال العلوق حل وعسارة م و وتنجع الزوج من  
 وطئها والا فاحتمال الحمل قائم فيفوت القود على ما قاله الدميري لكن المتجه  
 كافي المهمات عدم منعه من ذلك وان كان يؤدى الى منع القصاص اه وقوله  
 وان كان يؤدى الى منع القصاص أي بان تكرر منه الوطء وطال الزمن ولم  
 يقص منها حتى ولدت فانه لا يمنع من وطئها مدة الرضاة ويجوز أن تجبل من ذلك

ولو تصدقها فيه (في قود) من نفس أو غيرها (حتى ترضعه المأوى وتستغني عنها) بامرأة أخرى أو بهيمة تجعل لبنها أو فطمه بشرطه وعمل تصديقها إذا أمكن ذلك والا كأن كانت آيسة فلا تستحق (ومن قتل بشيء) من معدد وغيره كفرق وحريق (قتل به) رعاية لا (٥٠٩) مماثلة (أو بسيف) لأنه أسهل وأسرع وترجيح الأصل

تعين السيف فيما لو قتله بنحو حائنه أو كسر عضة سبق قلم  
 إذا تغير هو المقتول عن المص  
 والمجهور وصوبه جماعة نعم  
 لو قال اقل به كفعله فأن لم  
 يتم لم أقنله بل أعف عنه  
 لم يمكن لما فيه من التعذيب  
 (ألا) أن قتل (بغير سحر)  
 مما يحرم فعله كالأوط وإيجاد  
 خرا أو بول (ذ) لا يقتل به  
 وإن ضككت له فله به بل  
 (بسيف) فقط نعم قتل  
 بمسموم أن قتل به كاشله  
 المستغني منه وتبصر بنحو  
 سحر أعم من تبصيره السحر  
 والنجر والوط (ولو فعل به  
 كفعله من نحو اجافة)  
 كنجوع وكسر عضد (فلم  
 يتم قتل بسيف) لما مر  
 ولا يزداد في الفعل المذكور  
 حتى يموت وقيل يزداد فيه ويرجمه  
 الأصل في النجوع (ولو قطع  
 فسرى) القطع إلى النفس  
 (خز الولي) رقبته قدسه لا  
 عليه (أو قطع) للمأثرة (ثم  
 خز) السراية (أو أنه نظر)  
 بعد القطع (السراية) لتشكل  
 المأثرة (ولو اقتصر مقطوع

الوط الثاني فيؤخر القصاص إلى الولادة وهو هكذا اه (قوله ولو تصدقها)  
 أي من غير بين أن كان هناك غيلة أي علامة على الحمل والأفلا بد من بين إلى  
 أن يظهر غيب الحمل أي مظانه وعلاماته لا أربع سنين كما قاله الإمام حل وقوله  
 إلى أن يظهر رعاية الصبر كما يؤخذ من عبارة شرح م ر وعبارته وعلى المستحق عند  
 تصديقها الصبر إلى وقت ظهور الحمل لا إلى انقضاء أربع سنين اه لان التأخير إلى  
 أربع سنين بلا سبب بعيد فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحضنة أو غيرها اقتصر  
 منها زى (قوله في قود) في سببية (قوله حتى ترضعه) البأ بالهمز والفصر فلما دبر  
 وقتله ما قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنع من إرضاعه البأ  
 ولو باجرة فتمت به بالدية حل والعمد اه لا ضمان لان سببه ترك وعبارة زى  
 فالواقم عليها القصاص في النفس والطرف فألفت جنبنا ميتا فقرة على عاقلة  
 الإمامان علم هو المباشر وأوجهل المباشر وعلم الإمام بخلاف ما إذا جهل  
 الإمام وعلم المباشر فالفترة على عاقلة لانفراد العلم بالمباشرة اه (قوله بشرطه)  
 وهو أن يكون بعد الحولين أن أمهه النقص عنها كما في م ر أو قبله ما أن تراضا  
 الزوجان ولم يحصل للولد ضرر كما تقدم (قوله ومن قتل) هو مثال إذ غير القتل مثله  
 أن أمنت المأثرة فيه لا كقطع طرف يثقل أو يضر اه أو بسيف لم يأمن  
 به الزيادة بل يمتن نحو الموسى اه زى (قوله مما يحرم فعله) أي في كل حال  
 لا يقال يشكل يجوز الاقتصاص بنحو التجويع والتعريق مع قصر يمد ذلك  
 لا نقول بنحو التجويع والتعريق إنما حرم لأنه يؤدى إلى اتلاف النفس والاتلاف  
 هنا مستحق فلا يمتنع بخلاف نحو النجر والوط فانه يحرم وإن أمتن الاتلاف به فلذا  
 امتنع هنا فأمل سم على جرح عرش على م ر (قوله نعم قتل) استندراك على قوله  
 لا بنحو سحر لانه يتوهم أن هذا منه (قوله بمسموم) ما لم يكن مهرا بحيث يمنع القتل  
 حل (قوله لما مر) أي لانه أسرع وأسهل (قوله أو قطع) أي بالنابذة والا لقتل تقدم  
 اه لا يمكن من قطع الطرف حل (قوله لتشكل المأثرة) وليس للجانح طلب  
 الامهال بقدر مدة حياة الجاني عليه بعد جنايته ومن ثم جاز أن يوالى عليه قطع  
 أطراف فرقا زى (قوله فلا شيء له) هذه صورة يجب القصاص فيها وإذا عفى  
 على الدية لا يجب شيء ومثلها قتل المرتد مثله شورى قوله لانه استوفى ما يقابل  
 الدية أي والحال أن الدين متساويان في صورة المرأة الآية يبق له نصف

بدييات سرية وتسأو بادية ١٢٨ يحرم خز الولي رقبته القاطع (أو عفى) عن جزها (بنصف  
 دية) والدية المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين) وعفى الولي عن الخز (فلا شيء) لانه لا يستوفى  
 ما يقابل الدية ويخرج بزاد في وتسأو بادية ما لو تسأو بأنها كأن نقصت دية القاطع كارة قطعت درج  
 فانقص ثم مات بادية فالله ثلاثه أرباع الدية لانه استحق دية رجل سقط منها ما استوفى وهو بادية





ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وإنما لا تجزى أو ذهنت وجب القود  
 في هذه الثلاثة على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وما يد الجنى عليه المينى  
 فتقودها بابق في هذه الصور السبعين الألفى ظن القاطع الأجزاء فيسقط التقود فيها  
 وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من المتن والشاويح تقر برشيقنا العزى ( قوله وقصد  
 أباحتها ) ومثله ما لو علم أن المطلوب المينى فأخرج اليسار مع علمه بأنها لا تجزى  
 ولم يقصد العوضية اه شورى ( قوله فهدرة لأنه بذلها بحانا ) وقد وجد منه  
 الانحراج مقرونا بالنية فكان كأنه طلق حتى لو مات سراية فانه يهدرنم لو قال القاطع  
 ظننت أجزائها وأخذتها عوضا وجبت ديتها اه شرح م ( قوله طانا ) أجزاها  
 سواء ظن القاطع أباحتها أو ظنها المينى أو علم أنها اليسار وإنما لا تجزى أو قطعها  
 عن المينى وظن أنها تجزى عنها زى ( قوله لأنه لم يذللها ) بحانا ولو اختلفا  
 فقال المخرج قصدت الإيقاع عن المينى وقال القاطع بل الإباحة فالصدق المخرج  
 يمينه انتهى زى ( قوله فى الأولى ) أى من مسائل الدية وهى ما إذا ظن أجزاها  
 عن المينى وقوله فى الثانية وهى ما إذا ظن كل من القاطع والمخرج أنها المينى أو علم  
 القاطع أنها اليسار وظن أجزاها ح ل ( قوله والديهشة القريبة ) هذا لا يفتح  
 نفي التقود بل وجوب الدية ينبغى أن يزداد فى التعليل مع ظن القاطع أنها المينى  
 أو أنها تجزى فيها كونه شبهة مسقطه للقود ( قوله وبقى قود المينى ) وحاصل  
 مسألة الدهشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقا لا إذا قصد المخرج الإباحة ولا يجب  
 فيها قصاص الا إذا قال المخرج ذهنت وقال القاطع علمت أنها اليسار وإنما  
 لا تجزى أو ظننت أنه أباحها أو ذهنت أيضا وبقى قصاص المينى فى الجميع الا إذا  
 أخذها عوضا ولو أباحها المخرج اه زى ( قوله فى المسائل الثلاث ) وهى  
 مسألة الإباحة ومسألة ما إذا جعلها عوضا عنها طانا أجزاها ومسألة الدهشة  
 بقسمها ح ل ويزاد عليها المسائل الثلاثة الآتية التى فيها قود اليسار  
 ( قوله الا فى ظن القاطع الأجزاء ) أى إذا علم القاطع أنها اليسار وظن أجزاها وهى  
 القسم الثانى من قسمي مسألة الدهشة ح ل لكن فى شرح الروض ما يؤخذ منه  
 أن قوله الا فى ظن القاطع الأجزاء راجع لجميع الصور رالتى فيها هاد اليسار رالتى  
 فيها ديتها وفى ع ش على م رتقلا عن سم قوله الا فى ظن القاطع الأجزاء مثله  
 ما لو قال علمت أنها لا تجزى شرعا وليسكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك فى الروضة  
 اه سم ( قوله فلا قود لها ) أى للمينى وفى اليسار التفصيل المتعذر وقد يفتقاهان  
 تأمل ( قوله فان قال القاطع الخ ) هذه ثلاث صور يجب فيها قود اليسار وهى

( وقصد أباحتها ) فقطعها  
 المستحق فهدرة ) أى لا قود  
 فيها ولادة وإن لم يلفظ  
 بالاذن فى القطع سواء أعلم  
 القاطع أنها اليسار أم لا ويعزى  
 فى العلم ( أو ) قصد ( جعلها  
 عنها ) أى عن المينى ( طانا  
 أجزاها ) عنها ( أو أخرجها  
 دهشنا وذاها المينى أو )  
 ظن ( القاطع الأجزاء دية )  
 يجب ( لها ) أى اليسار لأنه لم  
 يذللها بحانا فلا قود لها  
 لتسليط مخرجها بميلها  
 عوضا فى الأولى وللهشة  
 القريبة فى مثل ذلك فى الثانية  
 بقسميها وإنما هما من زيادة  
 ( وبقى قود المينى ) فى  
 المسائل الثلاثة لأنه لم يستوفه  
 ولا عفى عنه لكنه يخرج حتى  
 تنحل يساره ( الا فى ظن  
 القاطع ) الأجزاء عنها فلا  
 قود لها بل يجب لها دية وهذا  
 من زيادة فان قال القاطع  
 وقد ذهنت المخرج ظننت  
 أنه أباحها وجب القود فى  
 اليسار وكذا لو قال علمت أنها  
 اليسار وإنما لا تجزى عن  
 المينى أو ذهنت

محنة الثانية التي في المتن يقسمها والاولى مفهوم قوله أو نزل القاطع الاجزاء والثانية مفهوم قوله ونظماها اليين ويجب ديتها في مسائل ثلاثة وهي ما اذا قصد جعلها عنها الى آخر المسائل الثلاثة ويبقى قود اليمين في المستثنى الا قوله من مسائل الدية اليسار دون الثلاثة وهي ما اذا نزل القاطع الاجزاء في مسألة الاهداء لم يجب القود في اليسار في مسائل ثلاثة ويجب ديتها في ثلاثة وتهدر في واحدة ويبقى قصاص اليمين في ثلاث فصاعدا في المتن والشرح احد عشر صورة ثلاثة يبقى فيها قود اليمين واحدة يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها ديتها واحدة تهدر كذا قيل وهو غير ظاهر لان صور اليمين لا تنفرد عن صور اليسار فالحق ان الصور سبعة تبقى قود اليمين في ستة وديتها في واحدة وحكم اليسار فيها أي السبعة وجوب الدية في ثلاثة والقود في ثلاثة والاهداء في واحدة تأمل ﴿نصل في موجب العمد والمغو﴾ (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القتيل بجناية أو غير ما قبل الاقتصاص منه أو إرأته لبعضه ولا يتصور التخيير أيضا بأن لم توجد مكانة قتل والد الولد فان الواجب فيه الدية ابتداء والكلام هنا في سقوط القود بعد ثبوته اه عبد البر في ع ش على م ر ما يقتضي أن المراد بالغير ما يشمل قتل والد الولد وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته بالسكينة وبعبارة حل قوله أو بغير عفو كان مان الجاني فيجب الدية ابتداء كقتل الولد ولده وقد يجب القصاص فقط كقتل المرتد لمرته اه وقد لا يجب الاتعزير والسكارة كما في قتل السيد عنه شرح م (قوله والأوجه الخ) هو صريح في أن الخلاف معنوي لكن كلامه في شرح الروض يقتضي انه لفظي وبعبارة وما ذكرته تبعا للاصل من أن الدية بدل عن القصاص لا بنا في قول الماوردي انها بدل عن نفس المجني عليه بدليل ان المرأة لو قتلت رجلا لزمها دية رجل ولو كانت بدلا عن القصاص لزمها دية امرأة وذلك لانها مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجني عليه لان القصاص بدل عن نفس المجني عليه وبدل البدل بدل اه وصرح م ر في شرحه أيضا بأن الخلاف لفظي لاتفاقهم على ان الواجب دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة قال حل وفيه نظر ظاهر لانه تقدم في فصل اركان القود ان فيه وجهين انتهى (قوله ولو مجبور نلس أو سفه) للرد على من قال ان عفو كل منهما المطلق أو مجبا يوجب الدية كما يؤخذ من أصله وقد أوضع الشارح الرد بقوله لان المجبور الخ (قوله لان المجبور عليه) ولو بفسل م ر وهو علة لقوله مجبا نا ل (قوله لا يكلف الا كسباب) قضيته انه لو عصى بالاستدانة لزمه العفو على اديته

﴿نصل﴾ في موجب العمد نواله مغو موجب العمد في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح الواو أي قصاص (والدية) عند سقوطه بعفو عنها أو بغير عفو (بدل) عنه على ما قاله الذاهي وجزمه الشنشان والأوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس انها بدل ما جنى عليه والا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (فلو عني) المستحق ولو مجبور نلس أو سفه (عنه مجبا ما أو مة لمقا) بأن لم يتعرض للدية (ملا شيء) لان المجبور عليه لا يكلف الا كسباب

والعفو اسقاط ثابت لا يثبت معه أو عفى (عن الدية) لعلانه عفو عما ليس مستحقاً له فيها نحو كالمدة يوم (فان اختارها) أي الدية (عقب عفو مطلقاً) عفى عليها بعد عفو عنها (جبت) فاختارها في الأولى وهي من زيادة في كالمفو عليها لما كان العفو عنها (٥١٣) لعوفي الثانية مع العفو عليها وإن تراخى عنه (وان لم يرض جان)

شئ من اختيار الدية أو العفو عليها فانها تجب لا محكم جلب ولا تبهر رضاه كالحال عليه بالخنون عنه (ولو عفى) عن القود (على غير جنسها) أي الدية (أو على) (أو كثر من أيتها) المعفو عليه وسقط القود (ان قبل جان) ذلك (بالاملا) ثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياضاً قد وثق

على الاختيار وهو من زيادة في الثانية (ولو قطع أو قل) شخص آخر (مالك أمره ولو سكرنا أو سقمنا) (ناذرة) فهدر أي لا قود فيه ولا بد له لأن فيه وخرج بمالك أمره العبد والصبي والمجنون فتعبر به أولى من تعبر بالرشيد (ولو قطع) يضم أوله أي عضوه وإن سرى القطع (فغضاعن قوده وأرشه) بلفظ وصية أو أبراء أو نحوه كاسقاط (صنع) العفو عن قود العضو والسرابة وعن أرض العضو ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث ولا سقط منه قدر

لشكايه حيث نزل الاستسباب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو مجازاً إذا غاب الامراه ارتكب عمراً وهو لا يؤثر في صحة العفو ولو شبهه ما ليس حاصله شرح م (قوله والعفو الخ) دلالة له أوله أو ما فاتح ل (قوله اسقاط ثابت) وهو القود لا يثبت معه وهو الدية (قوله عقب عفو) بأن لا يزيد على سكتة النفس والتي بغير عذر وان لا ياتي بكلمة أجنبية والإا كان مقترناً بـ ل أي فلتجب الدية له لأنه لو جحد لصدق العفو المطلق وتراخى الاختيار عنه وقوله مطلقاً أي عفو مطلقاً (قوله ان قبل جان) أي لفظاً لأنه صلح فلا بد له من صيغة اه ق ل على الجلال (قوله مالك أمره) بأن يكون حراً بالغاً فلا أخذ من كلامه بعد (قوله هدر) مالم تقم قرينة على استهزائه فان ذلك قرينة على ذلك وقوله قتل به ع ش على م ر (قوله أي لا قود فيه) وتجب الكفارة في القتل ح ل أي واتعزير شوبري (قوله العبد) لأن اخذه وان أسقط القود لا يسقط القيمة اذا قتل عبداً ح ل وم ر (قوله والصبي والمجنون) واذنهما لا يسقط شيئاً شوبري وم ر (قوله أولى من تعبر به بالرشيد) وذلك لشبهه له السبع ع ش (قوله فعفى عن قوده وأرشه) وصورة المسئلة أن يعفو عن القود على مال ثم يعفو عن المال هكذا فهم به عليه شيئاً الطند تأمى أه عزى فاندفع ما قال كيف يصح العفو عن الأرض مع أنه لم يجب لأن الواجب القود (قوله أو نحوه) كاسقاط وذلك كأن يقال بعد ذلك أي بعد قوله عفو عن القصاص على الأرض وأوصيت له به أو أبراء منه أو أسقطته عنه ح ل وحاصل هذه الصورة أن فيها أربعة أشياء قود العضو وأرشه وقود السرابة فـ هذه الثلاثة يصح فيها العفو مطلقاً إلا أن مبانة وإشالت تبعاً أو ما الرابع وهو أرض السرابة نفية تفصيل وهو ان كان المعفو عنه بلفظ الوصية سقط أيضاً والأفلا (قوله عن قود العضو والسرابة) أي السرابة للنفس ولا يصح أن يكون المراد بالسرابة ما يشمل السرابة إلى عضو آخر كالفاله ل لأن السرابة إلى عضو آخر لا قود فيها كما ذكره المتن بقوله سابقاً ولو قطع أصبعاً أو كل غيرهما فلا قود في الثأكل ركناً ح ل اعتمد في ما قاله على قول الشارح لأن أرض السرابة إلى نفس أو عضو آخر وهو لا يصح أن يكون مسنداً إلى أنه مفروض في الأرض والكلام هذا في القود تأمل (قوله وان قال) الغاية لأرد قوله عن ذلك أي عن قود العضو والسرابة الخ (قوله ولو بغير الخ)

الثالث (لأعن أرض السرابة) ١٢٩ يجت إلى نفس أو عضو آخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وان قال) مع عفو عن ذلك ولو بدع بلفظ الوصية (و) عفو عما يحدث من الجنابة لأنه انما في عن موجب جنابة موجودة فلا بد أول غيرهما والعفو عما يحدث باطل لأنه أبراء عما لم يجب (أو عفى عنه) أي عما يحدث بلفظ وصية (أو وصيت له بأرض هذه الجنابة وبأرض ما يحدث منها وما من القطع وصية لقاتل) فيصح

وسقط أرض العضو مع أرض ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء (٥١٤) من زيادتي (ومن له قود نفس بسراية)

هذا تعميم لبيان قوله الآتي الآن عنى عنه يخرج وهذا المثل فان فيه خفاء ح ل  
وقوله لبيان قوله الخ أى لان الاستثناء لا يكون الا من عام وكان الانسب أن يقول  
الشارح ولو بلفظ وصية اذ هو الموصى به دليل الصحة اذا كان العفو به فهو تعميم  
في العفو وقوله لانه انما عنى الخ دليل له اوى تحت الغاية وهو ما اذا لم يتل وعما  
يحدث وقوله والعفو عما يحدث باطل لتعليل الغاية وأو رد عليه صحة العفو عن قود  
السراية مع انها مستحدث وأجيب بأنه انما صح لوجود سببه وهو الجناية على العضو  
فكان له وجود كما أشار له ح ل و رد عليه ان سبب الارش قد وجد بضاهوه  
قطع العضو تأمل وبعبارة سم وقول الشارح بالسراية أى لانه السراية تولدت من  
معه وعنه فانتمضت شبهة لدرء التقصاص وبذلك يرفع ما نذير لعل لم يصح العفو عن قود  
السراية دون ارشها وذلك لان ارشها لا يسقط بالتسليم اه (قوله بالشرط السابق)  
وهو ان خرج من الثالث الخ (قوله بسراية) خرج بالسراية المباشرة كالموطلع يده  
ثم قلناه بالتقصص مستحق ديمها اصله ما عني عن التفسير لم يسقط قصاص العارف  
وبالذكر من ل (قوله تعني عنما) أى السراية وأما العسر (قوله والاعلم) الا اذا  
كان المستحق لنفس غير مستحق الطرف كما قطعت يد رقيق ثم تمتم بمات  
سراية تقصاص النفس لورثة انما يرق وقصاص السيد للسيد لا يثبت حينئذ ان قود  
أحدهما لا يسقط حتى الآخر من ل (قوله ان له القطع) ص ع ف (قوله وله ح ل  
الرقبة) وليس هذا عفو عن بعض القود حتى يسقط بل عن طريق مخصوص له  
شوبري (قوله ولو قمنعه المستحق) أى لقطع طرف سرى الى النفس كان قطع زيدي  
عمرو وسرى الى النفس ثم ان وارث عمرو قاتل يدي وي عني عن النفس وبعبارة شرح  
م وفي المدخول على هذا ولما كان من له تقصاص لنفسه بسراية لا يرق فارة بعنو  
ونارة بقطع وذ كركم الاول ثم يذكر الثاني فقال ولزقطه الخ (قوله لان السبب)  
وهو قطع العارف وقوله قبله أى العفو وقوله بمقتضاه وهو الموت (قوله لا له قطع الخ)  
عبارة شرح م ر لانه حال قمنعه كان مستحق المجلة فانصب عفو له غيره (قوله فعليه  
دية) أى مغلظة وانما كانت عليه دية عاقلة لا قصره بعد تمتته م ر (قوله فعلم)  
أى من قوله فعليه دية وغرضه الاعتذار عن عدم ذكر دية من الحكمين في المتن مع  
ذكر الاصل لهما (قوله ولا يرجع بها) ما يقصر في اعلام التوكيل بعفو ولا يرجع  
عليه كما يحسنه الزركشي وتقل عن شيخنا عدم الرجوع ما لقاير لوهارة شرح  
م ر ولا يرجع بها على عاق وان تمسك بالموكل من اعلامه خلافاً للبقيين لانه  
محسن بالعفو مع كون التوكيل خاسبه التخليط تنزيها عن الوكالة في الفرد لبناؤه

قطع (طرف ففعا عنها فلا  
قطع) له لان مستحقه انتقل  
والقطع حار به وقد عفا عن  
مستحقه وقال البلقيني المتحد  
ان له القاصح وصرح به في  
البسيط (أو) عني (عن  
الطرف فله خال الرقبة)  
لاستحقاقه (ولو قطعه)  
المستحق (ثم عني عن النفس)  
بما ناء وعوض (فسرى  
انتقم الى النفس بان  
بطلان العفو) ففحق السراية  
قود لان السبب وجد له  
وترتب عليه فقتله فليز  
فيه المقوول لانه لا يظهر  
قيال عفا به موص فانه لا يلزم  
فان لم يسر مع العفو ولا يلزمه  
غرم لقطع العضو لانه قطع  
عضو من يباح له دية فكان  
كالوقض بدمر تد والعفو انما  
يقتر بفاقي فيما لا يتوفى  
(وليروك) باستياء القود  
(ثم عفا) عنه (ذاقص  
الوكيل جاهلا) فغيره فعليه  
دية لوزنة الجاني لانه بان  
انه قتله بغير حق نعم انه لا  
قود عليه لانه لا دية على  
عاقلة (ولا يرجع بها) على  
عاق لا محسن بالعفو (ولو  
لرهما) أى امرأته (قود ففحقها  
به مستحقه جاز لانه عوض

مقصور وسقط القود المبيكة اتود نفعها

(فان قارة)ها (قبل وطه رجع (٥١٥) بنصف أوش) تلك الجنسية لانه بدل ما وقع العقوبة

\*(كتاب الديات)\*

جمع دية وهي المال الواجب

بالجناية على الخسر في نفس

أو في مآذونها أو في مآذ عرش

من فاء الحكامة وهي مأخوذة

من الوادي وهو دفع الدية

قوله الود به القتل أديه وذيا

والاصل فيه ما قبل الـ

قوله تعالى ومن قتل مؤمرا

خفا فخر برؤية مؤمنه ودية

وخبر الترمذي وغيره الا في

(دية حر مسلم) معصوم مائة

(غير) نعم ان قتله رقيق فالراجل

أقل الامرين من قيمة الغنات

والدية كما يعلم بما يأتي (مأذنة

في ع. يشبهه ثلاثون حقة

وثلاثون حقة وأربعون

خلفه) في إنشاء المجنونة

وكسر اللام وبالداء أي حاملا

(بقول خير بن) عدلين

وان لم تبلغ خمس سنين لمجر

الترمذي في الده: وخبر أبي

داود في شهم بذلك سواء

أوجب العدمه فدو دافعي

على الدية أم لم يوجد كقتل

الوالد وله (ومخسة في خطأ

من نبات مخاض ونبات أوجن

ونحو لبن وحقاق وحذعات)

من كل منها في دية المسلم

عشرون خبرا الترمذي وغيره

على الدية ما أمكن اه بحروفه (قوله وجمع بنصف أوش) وفي قول يرجع بنصف

مهر المثل انه بدل البضع شرح مر

\*(كتاب الديات)\*

جمعها باعتبار النفس والامراف والمعاني حل (قوله وهي المال) أي شرها

لمنطقه من القاهوس نهاه المال الواجب في النفس فقطع ش على مر (قوله

أو في مآذونها) أي ماله أرض مقدر فلا يشمل مالا مقدر له بما فيه حكمومة (قوله وهي)

أي الدية بهذا اللفظ به بالتعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال

بعد ذلك انه يلزم الدور وتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جرأ من

تعريف الودي المأخوذة هي منه اذ لا شك ان المأخوذة توقف على معرفة المأخوذة

منه وقد جعل معرفته وتوقفه على معرفته المأخوذة حيث جعله جرأ من تعريفه

فأقل رشدي ويجب أن توقف الدية على الودي من جهة الأخذ وتوقف الودي

على الدية من جهة التصرف وقول المحشي فلا يلزم أخذ الشيء من نفسه وأوجب أيضا

بأن الدية اسم لجمال الواجب للجناية والودي اسم لدفع الدية كما قاله الشارح

(قوله الآتي) أي اجالا في قوله لخبر الترمذي وغيره بذلك (قوله معصوم) أي ذير

جنس حل وأما المهدركان محصن وقارن صلاة بعد أمر الامام باولاديه يهبا

وان وجب الفصاص فيهما لو كان القتال منهلما كما في القتل المرتد لثله ومثلها فاطح

الطريق والصائل ملا دية يهبا برماوى وقول على المحلى وهو ظاهر اطلاق مر

لكن قيد الرشدي عذم وجوب الدية في قتل الزاني المحصن وقارن الصلاة وقاطح

الطريق بما اذ لم يكن القتال مثلهم اه (قوله ان قتله رقيق) أي غير القتل

لار السيد لا يجب له على شيء زى فان كانه معصا لزمه لجهة الحرية القدر

الذي يناسبه من نصف أوثان مثلا ولجهة الرق أقل الامرين من باقي الدية والحصة

من النقيصة س ل و زى (قوله خلفه) في المصباح الخلفة بكسر اللام اسم

فاعل يقال خلفت خلفا من باب تعبا اذا حملت فهي خلفة مثل تعبته ووربما

جعت على لفظها يقال خلفات وبجهد المضاء أيضا يقال خلف والصحيح

ان خلف اسم جنس جمع يفرق بينه وبين واحدته بالنساء ككلم وكلمة اه

(قوله وان لم تبلغ الخ) لار دعى من قال انها لا تجزى الا ان بلغت خمس سنين نظرا

لغالب عرش على مر (قوله لخبر الترمذي) لفظه من قتل عمدا رجع الى اولياء

القتول ان شاءوا قتلوا وان شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون حقة

وأربعون خلفه اه سم (قوله وحقاق) أي اثاث شوبرى وفي نسخة حقاق بالهاء

بذلك (الا) أن وقع الخطأ (في جرم مكة) سواء كان القاتل والمقتول فيه

وهي ظاهرة (قوله أم أحدهما) أي أم بعضه أم كانا معاً في الحل ورا أسهم في الحرم كما هو قضية الحاق ذلك بجزء الصيد واستمده شيئاً من روح (قوله أو في أشهر حرم) أو رمي في الأشهر الحرم وأصاب في غيرها أو عكسه وإن مات خارجها أو في كلام محرم اعتبار الجرح فيه أو ان وقع الموت خارجاً بخلاف عكسه وهو متجه ح ل (قوله) ذي القعدة يجوز في القافى الفتح والكسر والفتح أنقص وذى الحجة يجوز في الحاء الوحان والكسر أنقص اه شيئاً ونظم ذلك بعضهم فقال

وَقَبَّحَافِ قَعْدَةٍ قَدَّمُوا \* وَكَسَرَاءُ حِجَّةٍ قَدَّرُجُوا

وفي الصباح وذو القعدة يقع القاف والكسر لغة اسم شهر والجمع ذوات  
القعدة وذوات القعدات والثنية ذوات القعدة وذوات القعدتين فتتوالى الاسمين  
وجمعهما وهو عز بزلان الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ولا يتوالى على كلمة  
علامتا تندية اه اى في غير هذا وقصوه وهو لغة لقوله عز زبى اذك القعودهم  
عن القتال في الاول ولوقوع الحج في الثاني والمحرّم للحرم القتال فيه انتهى  
زى واغاصص بالحرم مع تحريم القتال في جميعها لانه افضلها والتعريم فيه  
اغلف وقيل لان الله تعالى حرم فيه الجنبه على ابليس اه قال في شرح مسلم  
الاخبار نظامت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب فتكون من سنتين خلافا  
لمن بدأ بالحرم فتكون من سنة واحدة وقد نذكر ما لو نذر رسوم الاشهر الحرم مرتبة  
فيذكر من القعدة على الاول ومن الحرم على الثاني كافي سل واخص الحرم  
باتصرف لكونه اول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون اول العام دائما  
قيل والحكمة في جعله اول العام ان يجعل الابداء بشهر حرام والحتم بشهر حرام  
وتوسط السنة بشهر حرام وهو يجب وانما تولى شهران في الاخر لارادة تفضيل  
الختام والاعمال بالخير اه شوبرى (قوله او يحرمه رحم) اى يحرمها ناشئة عن  
الرحمة اى القرابة فهو من اضافة المسبب للسبب حل وقد ورد ان الله تعالى قال  
انا الرحمن وه ذه الرحم شقت لها اسمان اسمى فى رحمتها وصلته ومن قطعها  
قطعته اه سم (قوله كأم وأخت) يذني أن يقول كأم وأخت اذالكلام هنا  
في دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسبأني رشيدى (قوله لعظم حمة الثلاثة)  
استشكل التغليب في الاشهر الحرم بأن تحريم القتال فيها منسوخ وأجيب  
بأن أثر ذلك مراعى وإن نسخ كما في دين اليهود مثلا (قوله ولا رمضان) وإن كان سيد  
الشهر ولا التبع في ذلك التوقيف شرح مر (قوله والا قول) اى يحرم الرضاع  
والصاهرة (قوله وارد الخ) اى أن الحرة فيها ليست من الرحم مر (قوله لخمذفت)

أم أحدهما (أو في) (أشهر  
حرم) ذى القعدة وذى الحجة  
والحرم ورجب (أو محرم  
وحم) بالاضافة كما وأخت  
(وثلاثة) لعظم حرمة الثلاثة  
لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم  
المدية ولا الاحرام ولا رمضان  
ولا أن يحرم رضاع ومصاهرة  
ولا التقرب غير محرم كولدعم  
والقول بقسميه ان كان قريبا  
كتبتم عن هي أخت من  
الرضاع أو أم زوجة وارد  
على قول الاصل أو محرم ما  
زارحم (ودية عمد على جان  
مبجلة) كسائر أبدال المتلفات  
(و) دية (غيره) من شبه عمد  
وخطأ وان تثلث (على  
عاقلة) بلان (مؤجلة) تلجب  
الصبيحين عن أى مرة  
ان امرأتين أو ثلثا فذات  
احدهما الاخرى بحجر  
فقتلتها وما في قطعها

فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جدينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلته أى العاقلة وقلمها شبه عمد وثبت ذلك فى الخطأ الأولى (٥١٧) والمعنى فيه أن القبائل فى الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم

ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة بمذلل المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لانهم مما يكسر لاسيما فى منطى الاسلحة فحسنت اعاقته لئلا تنصرف بمأوه معذورته وأجله الدية عليهم وفتحاهم (ولا يقبل) فى أبل الدية (معيب) بما ثبت الردة فى البيع وان كانت ابل الجاني معيبة (الابرضى) به من المستحق لان حق السالمين العرب فى الدمة (ومن لزمته) الدية من جان أو عاقلة (فن ابله) تؤخذ (ف) ان لم يكن له ابل أخذت من (غالب) ابل محله من بلد أو غيره (ف) ان لم يكن فى محله ابل أخذت من غالب ابل (أقرب محله) محل الدافع فيلزمه ثقلها وبذلك علم ما صرح به الاصل انه لا يعدل الى نوع أو قيمة الا براض لكن قال فى البيان كذا أطلقوه وليكن ما ذاعلى جواز الصلح عن ابل الدية أى والا يصح منه الجاهالة صحتها وقضيتها ان صفتها لو علمت صاع الصلح وبه صرح الغزالي فى بسطه وعليه جرى

بالجمعين وقيل باهـ ال الاولى حل (قوله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى يزين دية الخ ويحكم به على معنى حكمه وقد رالباء فى قوله ان عـش (قوله على عاقلته) متعلق بقضى الاوـل والثاني (قوله وقلمها شبه عمد) هذا بدل على ان الخلف بالجمعة حل (قوله والمعنى فيه) أى فى وجوب دية الخطأ وشبه العمد على العاقلة (قوله بمأوه) أى بقتل مؤلج (قوله بما ثبت الردة فى البيع) وهو ما ينقص العين أو القيمة قصفاً وحشواً وانما الحققت به لانها تنسب من حيث كونها عموماً من شئ بخلاف الاضحية مثلاً اه عمرة (قوله من المستحق) أى الـاهل للتعرب اه زى (قوله فى الدمة) أى ثابت فى الدمة وهذا الظرف خبر ان قرء السالم بالنصب وحال ان قرء بالرفع عـش وأشار الشارح بقوله فى الدمة الى الفرق بين هذا والركاة فى أخذ المريض من المراض لتعلق الركاة بالعين اه سم (قوله ومن لزمته الدية) أى الحكامة المنع من المراض عند الاطلاق وهما يخرج من لزمه الارش أو الدية كومة فيضرب بين النقد والابل قل على الحلال (قوله واعاقبة) ولو اختلفت محال العاقلة أخذ واجب كل من غاب محله وان كان فيه تنقيص لانها مكذوبة حيث شرح مر ولا يشكل هذا بما يأتى فى بابها حيث قال وعلى غنى نصف دينار لان المراد هناك المقدار الواجب من قيمة الابل الذهب عيناً كما وضعه الرافعى هناك (قوله فى ابله) أى غالبها تؤخذ ان تنوعت والا يتخير حل (قوله أقرب محله) أى دون مسافة القصر حل (قوله فيلزمه ثقلها) ما لم تبلغ ذمة ثقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد العدم فانه لا يجب بثمن ثقلها كما جرى عليه ابن القري وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر سـ لـ (قوله وبذلك) أى بوجوب الترتيب على الدافع المستفاد من العطف بالفاء اه حـ فـ (قوله لكن قال فى البيان الخ) أجيب بالفرق بين الصلح عن ابل الدية وبين التراضى بالقيمة بدلها بان الصلح عقد اعتاض فاعتبر فيه العلم بالمعقود عليه والتراضى بقيمة الابل تنزيلاً لما منزلة المعدومة التى يرجع الى قيمتها بدلها بدون تعاقد سـ لـ (قوله كذا أطلقوه) أى جواز العدول بالتراضى أى لم ينه عن جواز الصلح عن ابل الدية أخذها بعده (قوله وقضيتها) أى قضية التعليل بجهالة الصفة (قوله لو علمت) أى بان تعينت ويرد عليها أن تعينم لا يقتضى ان القيمة مأخوذة عن أعيانها وان علمت صفاتها لان المستحق لا يملكها بالتعيين ليكون أخذ القيمة عوضاً عنها وانما القيمة مأخوذة عما فى الدمة وهو مجهول الصفات اه اعداد زى وعبرة حل لو علمت أى بقده واستمر استعماله لا تعين لان ما فى الدمة لا يتبين فيما عين والمراد بتعيينه الذى يبره بعضهم وهو فاه فاهات السلم اه ركب مـرهما مش

ابن الرعة فيصح العدول حينئذ ١٣٠ بحث وما تقرر من انها انما تؤخذ من غالب ابل محله عند عدم ابله هو ما فى الاصل والمذهب والبيان بغيرها والذى فى الروضة ونقله اصلها عن المذهب



التعير بينهم وظاهرا مقرونا بآله لو كانت معيبة أخذت الدية من (٥١٨) غالب ابل محله قال الزركشي وغيره

والس كذا بل يتعين نوع  
 ابله سليما كما قطع به السارودي  
 ونص عليه في الام (وواعدم)  
 منها كلاً او بعضها حسا او شرعا  
 بأن عدمت في المحل الذي  
 يجب تحصيلها منه او وحدث  
 فيه بأكثر من ثمن النثل  
 أو بعدت وعظمت المؤنة  
 والمشقة (فقيته) وقت  
 وجوب التسليم نازم (من  
 غالب فقد جعل العدم) وقولي  
 غالب من زيادتي (ودية  
 كتابي) معصوم كاعلم محامر  
 (ثالث) دية (مسلم) نفسا  
 وغيرها وبعتبر في ذلك حل  
 مناكتته والاندية كدية  
 مجوسى (ودية) مجوسى  
 ونحو (وثني) كعابد شمس  
 وقرودنديق وغيرهم من له  
 عصمه كاعلم محامر (ثالث  
 خمسة) أى الم لا أى دية كما  
 قال به عمر وعثمان وابن  
 مسعود رضى الله عنهم وهذه  
 أخس الديات ونحو من زيادتي  
 (و) دية (أثنى وخثنى) حزين  
 (نصف) دية (حر) نفسا  
 ودونها روى البيهقي خبر دية  
 المرأة نصف دية الرجل  
 والحق بنقها مادونها وبها  
 الخفشى لان زيادته عليها

شرح الروض المراد بعلمها ما اذا ضبطت بصفات السلم التي يجوز معها بيع الموصوف  
 ومحل منع الصلح عليها ما اذا علمنا سنها وعددها وجهلا وصفها اه فتعصل من ذلك ان  
 عليها بعلم صفات ما تؤخذ منه وهو ابله وأعال ابل محله أو غالب ابل أقرب محل اليه  
 فاذا علمنا ما تؤخذ منه بصفاته التي هو عليها واذ كراهي في العقد صم الصلح والا فلا لاه  
 في المعنى بيع موصوف في الذمة كما يؤخذ بمقتضى س ل ه ن م ر (قوله) التغيير  
 بينهما (أى بين آبله وأبل غالب محله وهو المعتقد (قوله من غالب ابل محله) أى  
 وان لم يكن فيه نوع ابله وهو المعتقد قوله بل يتعين نوع ابله سليما وان لم يكن في ابل  
 محله بل يجب تحصيله من خارج عن محله هذا هو الفرق بين القولين (قوله) الذى يجب  
 الخ) وهو دون مسافة الفصر من محل الداع (قوله) او وحدث (هو وما بعده مثلا لان  
 لعدم النشعي (قوله) او بعدت الخ) ضبط الامام عظم المؤنة بأن يزيد مجموع الامر بهن  
 مؤنة أحضارها وما يدعه في غنائى محل الاحضار على قيمته أجملا (قوله) كما في شرح  
 م ر وعش عليه (قوله من غالب فقد جعل العدم) فان غلب نقدان تغير الحسنى  
 زى قال سم ينبغي أن يراد جعل العدم بلدا الحسنى ان وجد فيها ابل قبل ذلك لكنها  
 عدمت وأقرب بلدا ليس ان لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك ووجد بالا قرب ولكنه  
 عدم فان لم يكن وجدشى لا ببلده ولا بالا قرب فينبى اعتبار ببلده لانها الاصل  
 وانما يعدل الى غيره عند عدم الوجود فيه لكن أى ابل تعتبر حيث بذت بقيمة محل العدم  
 اذا لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك فان أنواع الابل لا تنضب وينبى اعتبار النوع  
 الغالب وجوده مع الناس وقا لم ذاه (قوله) دية كتابي الخ) قال أبو حنيفة يجب  
 فيه دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عدا دية مسلم أو خطأ فنصفها  
 س ل (قوله) محامر (أى في قوله وفي القتل عصمة (قوله) حل مناكتته) قال  
 المصنف سابقا وشرطه في اسرايلية أن لا يعلم دخولا أول آتائها في ذلك الدين  
 بعد بعثته تنسخه في غيرها أن يعلم ذلك قبلها (قوله) حل مناكتته) هذا قيدك  
 ان غالب أهل الذمة الآن انما يضمون بدية الحرسى لان شرط حل المناكحة  
 في غير الاسرا بلى لا يكاد يوجد والله أعلم سم (قوله) وثنى (أى عابد الوثن وهو الضمن  
 من جبر وغيره وقيل من غيره فقط شرح حجر (قوله من له عصمة) عبارة من دمن له  
 أمان من التهود دخوله رسولا (قوله) كما قال به عمر الخ) أى لان الذى بالنسبة للمجوسى  
 خمس فضائل كتاب ودين كان حقا وحل ذبيحته ومناكتته وقتر به  
 بالجزية وليس للمجوسى الاخرها مكان فيه خمس دية اه حجر (قوله) وهما  
 الخفشى) لم يقل فيها الخفشى فيها أى النفس وما دونها لان الخفشى قد يخالف

مشكرك فيها (ومن لم يبلغه اسلام) أى دعوة نبينا وثل

(أن تمسك بمالم يبدل) من  
دين (قدية) أهل (دينه)  
دينه فان كان كتابا قديمة  
كتابي أو مجوسيا فدية مجوسى  
لا به ذلك ثبت له نوع عصمة  
فالخلق بالمؤمن من أهل دينه  
فان جهل قدر دية أهل دينه  
قال ابن الرقعة يجب أخس  
الديات لانه الميسقن (والا)  
بأن تمسك بمابدل من دين  
أولم يتمسك بشئ فإن لم تبلغه  
دعوة بني أمية (فكمجوسى)  
دينه والمتولد بن مختلفي  
الدية يعتبر بأكثرهما دية  
سواء أكان أباً أم أماً والتخليط  
السابق بالثابت يأتي في  
دية الكافر في قتل كتابي  
عمدا أو شبهه عشر حقا  
وعشر جذعات وثلاث عشرة  
خلفة وثلاث وفي قتله خطأ  
مئة وثلثان من كل من بنات  
مخاض وبنات لبون وبني  
لبون وحقا وجذعات وفي  
قتل مجوسى عمدا أو شبهه  
حقا وجذعتان وخلفتان  
وثلثان وفي قتله خطأ بعير  
وثلث من كل سن مرانفا  
وعن المتولي وغيره استثناء  
الكافر المقتول في حرم مكة  
من الثلاث (فصل)

في موجب مادون النفس من المصحح ونحوه

فيها دونها صك الحلية منها فيها الدية ومنه فيها الحكومة فقله دره اه شورى  
(قوله بمالم يبدل) بأن تمسك بالكتاب الذي جاء به موسى أو عيسى ولم يتمسك  
بمابدل منه وقوله أو مجوسيا طاهره ان المجوس لهم كتاب تمسكوا به مع ان المشهور  
ان لهم شبهة كتاب يزعمهم انه كان لهم كتاب أنزل على نبيهم فلما قتلوه رفع الان يقال لهم  
كتاب في زعمهم تمسكوا به (قوله فالخلق بالمؤمن من أهل دينه) أى فلا يشترط فيه أمان  
مناله رشيدى على م ر (قوله فان جهل الخ) أهل المراد علم عصمته وجهل دينه الذى  
تمسك به تأمل سم وعبرة زى بأن علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم عينه (قوله)  
دية أهل دينه) أى كتابه كما عبر به م قال الرشيدى لعل المراد مطلق كتاب  
الشامل لثلاث صحف ابراهيم وزبور داود أى فلم نعلم هل تمسك بالكتاب الذى يجعل  
دينه ثلث دية السلم وهو خصوص التوراة والانجيل كما علم بممار أو بكتاب غيرهما  
فتكون دية دية المجوسى والا فتبقى علم تمسكه بأحد الكتابين فهو يهودى أو نصرانى  
وان جهلنا عين الكتاب كاهو واضح (قوله بأن لم تبلغه الخ) أنظر وجه هذا الحصر  
وهلا كان مثله ما اذا بلغته دعوة نبي الانه لم يتمسك بدينه انتهى رشيدى (قوله)  
بأكثرهما دية) ولا ينافيه ما رقى الخ من الحاقه بالاثني اذ هو المتيقن لانه  
لا موجب فيه بيقينه بوجه يلحقه بالرجل وهنافية موجب بيقينه يلحقه بالاشرف ولا ينظر  
لمنافيه مما يلحقه بالأخس لان الاول أقوى لكون الولد يلحق بأشرف أبويه غالبا  
شرح م والمتولدين من تحب فيه الدية ومن لا تحب كان تولدين آدمى وغيره  
وقصته قولهم والذى اشتد في جزاء دية انه تحب فيه دية الا دعى اه ع ش  
(قوله والتخليط السابق بالثلاث) أى بسبب كون القتل عمدا أو شبهه عمدا وكونه  
خطأ في الحرم أو في الاشهر الحرم أو كون القتل محرم رحم وفي كلامه اكفاء أى  
والتعفيف السابق بالتحبى يأتي أيضا في دية الكافر دل على هذا قوله وفي قتله خطأ  
الخ وعبرة شرح م ر والتخليط والتعفيف يأتي في الذكروالانثى والذى والمجوسى  
والجراحات بحسابها والاطراف والمعاني بخلاف نفس القن (قوله في قتل كتابي  
وذلك الخ) لا نأخذ ان دية الاربعين الواجبة في دية الكامل لما تة تكون خسين  
وكذلك اذا نسبنا ثلاثة عشر وثلاث الى دية الكتابي تكون خسينها فالواجب  
في كل دية معادلة من الجرامل خساها (قوله وعن المتولى الخ) معتمد وذلك لانه  
ممنوع من دخوله أى حرم مكة مطلقا (فصل في موجب مادون النفس الخ) \*  
(قوله ويصوه) الاولى حذفه لان جميع ما ذكره في هذا الفصل من أحكام الجرح  
وبيان موجب وماد كره ع ش تمثيلا للهوى بقوله كان وسع موضعه غيره في نظر

لان توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها ارض مستقل فالكلام على توسيع موضحة الغير من جهة الكلام على موجب الجرح ومثل له بعضهم بالتثقل تأمل (قوله في موضحة رأس أو وجهه) التقييد بالوجه والرأس لا يذم منه أيضا في الماشية والمثقلة اذا لم يجب في كل منهما نصف العذر الا اذا كان في الرأس أو الوجه كما صرح بهذا التقيد في شرح البهجة الكبير اه شية تناوذهم ان الشجاج عشرة وزاد عليها هنا الجملة فاجله أحد عشر وحاصل ما ذكره فيها انه جعلها ثلاثة أقسام ثلاثة يجب في كل منها نصف عشر الدية وفي الموضحة والماشية والمثقلة وثلاثة يجب في كل منها ثلث الدية وهي المأرمة والدائمة والجاشية وخمسة ليس فيها أرض مقدرة ذكر ما به وله وفي الشجاج الخ (قوله المقبل) وهو ما يقع به المبالغة والذي تحتها ما يلي العذر فهو من الوجه وهذا دون الوجه ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء ان المداير هنا على الخطر أو الترف اذا الرأس والوجه أشرف ما في البدن وما جاور الخطر والشريف مثله وهم على ما رأس وعلى ما تقع به المواجهة وليس بجوار ومهنا كذلك اه م وعبرة الرماوى قوله الساقى وخلف الاذن انما أخذها ما غاب عنه لانه ر بما توهم ان المراد بالوجه والرأس ما يجب غسله في الوضوء فبين اه ليس مرادا اه والفرق ما ذكره م (قوله أو صغرت والتحت) فارق ذلك سن غير الشغور وان كان الغالب على الموضحة الاتهام لثلاثين اه اذ المرصعات دائمة بخلاف السن فان المجني عليه ينتقل الى حالة أخرى فيضمن فيها اه سم (قوله نصف عشر الخ) أى ان لم توجب قودا أو عني على مال وقوله المسلم أى الذكر المصوم اه ع ش (قوله غير المجنين) اما هو اذا جنى عليه بموضحة وانفصل ميتا فقياس وجوب القردة فقط اذا نزل حيا فنصف عشر دية هذا ما نقل في الدرر فخرى لم أرفها نقل صريحا اه ع ن وعبرة ع ش اما المجنين فان أوضحه الجاني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح ففيه نصف عشر قيمة غرة وان انفصل ميتا بالايضاح ففيه غرة ولا تغرد الموضحة بأرض لانه تبين أن الجنابة على النفس أى نفس الجنين وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنابة ففيه نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنابة ففيه دية كاملة ولا تغرد الموضحة بأرض لانه تبين أن الجنابة على النفس وقوله نصف عشر قيمة غرة أى قياسا على نصف عشر الدية الواجب في ايضاح الحي بجملة القردة كالدية (قوله خمسة أبغرة) مثلية اذا كانت عمدا أو شبهه جذوة ونصف وحققة ونصف وخمسة لان الثلاث حذوة او حقة الواجبة في الدية الكاملة خمس المائة ونصف خمسها فكذلك الواحدة والاه نصف خمس الخمسة ونصف خمسها والاربعون خلفه الواجبة في الدية

يجب (في موضحة رأس أو وجهه ولو) في العظم الداني وخلف الاذن أو فيها تحت المقبل من العيين أو عذرية صاحبها ففيها اكامل وهو الحر المسلم غير الجنين خمسة أبغرة ظهري في الموضحة خمس من الانبل رواه الترمذي وحسنه وانما لم ينسقط بالانعدام لانها في مقابلة الجزاء الذاب والالم الحاصل اما موضحة غير الرأس والوجه ففيها احكومة

(و) في (هاشمة) نقلت أو (أوصحت) ولو بسرياء (أو أحو جثله) أي لا يباح شق لأخراج عظم أو قويمه (عذر) من دية صاحبها ففيه الكامل (٥٣١) عشرة أبرة لما روي عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أجاب

في الهاشمة عشر من الأبل  
ورواه الدارقطني والبيهقي  
موقوفاً على زيد (و) في هاشمة  
(بدونه) أي بدون ما ذكر  
(نصفه) أي نصف عشر دية  
صاحبها أخذاً مما روي وقول  
أو أحو جثله من زيادتي  
(و) في (منقلة) بإيضاح وشم  
(ها) أي عشر ونصفه ففيها  
لكامل خمسة عشر ومير آخر  
عسروا بن حزم بذلك رواه أبو  
داود (و) في (مامومة) ثلث  
دية (من دية صاحبها) (لجائفة)  
تخبر عرو بذلك أيضاً وقس  
بالمأمومة الدامعة (وهي)  
أي الجائفة (جرح ينقذ  
لجوف) بقيد بن ذرهما بقول  
(باطن محيل) للذئاء والدواء  
(أو طر يق له) أي للجمل  
(كبطن وصدره ونفثه ونحره  
وجبين) أي كذا خله فان  
خرقت الأمعاء ففيها مع ذلك  
حكومة ونرج بالباطن  
الذكر وغيره كالمم والأنف  
والهيز وممر البول ودخل  
الفخذ (ولو أوض) واحدة  
(وشم) في محل الإيضاح  
(آخر وقتل) فيه (ثالث وأم)  
فيه (رابع) فلي كل منهم

الكاملة خمساً فكذلك الخلفتان خمساً الخمس ولحرة مسيلة بغير أن ونصف ولذي  
مير وثلاثون ولجوسي ثلث بغير ولذمة خمسة أسداس بغير ولجوسية سدس بغير  
حل وح (قوله وفي هاشمة) أي في الرأس أو الوجه اه حل فان كانت في  
غيرهما ففيها حكمومة (قوله أوجب في الهاشمة) أي المصوبة بالإيضاح حل (قوله  
أخذاً مما روي) وهو قوله وفي هاشمة نقلت أو أوصحت حل لانه معلوم أن الموصحة  
فيها نصف العشر فيكون النصف الآخر رشا للهاشمة وحدها (قوله وقس بها  
الدامعة) لم يذكرها في المتن حتى يقسها على المأمومة على أن القياس فيه شيء  
لانها زائدة على المأمومة فكان مقتضاه أن يكون واجباً كزوي من قال الماوردي  
أن فيها حكمومة فزيادة على ثلث الدية (قوله جرح الخ) ولو كان الجرح الواصل بآرة  
حل (قوله أي كذا خله) اشار به إلى أن قول المصنف كبطن الخ أمثلة للبعوض  
عش (قوله بخبره) يصدق بما إذا كان جوفاً طاهراً ومنزل له بالقلم والأنف أو باطن  
وليس بمحيل ولا طر يق له ومنزل له بممر البول ودخل الفخذ ومرا دة بالفخذ ما يشمل  
الورك الذنبو يف فيه قال زى والفخذ مابين الساق والورك والورك ما فوق  
الفخذ وهو الله جل جعل القعود وهو الالية وهو جوف ولهاته مال بالجوف الاعظم  
(قوله كالقلم والأنف) لان كلام من القلم والأنف وان كان طر يقاً للباطن المحيل  
الانه ليس جوفاً باطناً ح ل أي والموضوع انه جوف باطن فاندفع اعتراض سم  
بأن القلم والأنف طر يقان للجمل فكيف يخرجهما وكاشه فهم ان قوله أو طر يق  
معطوف على جوف باطن وليس كذلك بل معطوف على محيل فيكون قوله باطن  
قيداً فيه أيضاً (قوله ولو أوض واحد) اشار به إلى أن محل ما تقدم في المأمومة  
وما قبلها عند اتحاد الجاني زى (قوله وأم وأبع) ولو جرح خامس خريضة الدماغ  
كان عليه حكمومة خلافاً لما في التهذيب من وجوب دية النفس وهذا واضح ان لم  
يمت فان مات وزعت عليهم انما ساحت وعبارة سبط الطبلأوى ولود مع خامس  
فان دفع لرمه دية النفس ولزم كلامي قبله أرض جرحه وان لم يذف وحصل الموت  
بالسرابة أي بغيره وجبت ديتها اخا ساعليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات  
بمخلاف ما لو حصل الاندمال أو مات بسبب آخر فعلى كل من قبل الدماغ أرض جرحه  
وعليه وحكومة كأم حرجه عب (قوله في الكامل) أي الطر المسلم الذكر لانه  
الذي في موضعه خمسة ووجه الاولية ان قوله فعلى كل من الثلاثة خمسة يومهم  
انها واجبة في الجنى عليه ولو نأقضا بمخلاف قول المصنف نصف عشر فانه لا ايسام

(نصف عشر الا الرابع فتمام الثلث) ١٣١ يح ث وهو عشر ونصفه وثلثه عليه وتعيير في المذكورات  
بما ذكر أولي من انته ارب على أرضه في الكامل وقول وشم أولي من قوله فيهم (وفي الشجاع قبل موضعه)

مع كل واحد من هذه المقدم بانه (ان حرفت نسبتها) منها أي من الموضحة كباية قسبت موضحة فكان ما قطع منها اثنا  
 أرضا في حق التمس (الاكثر من حكومة وقسطن الموضحة) وهذا ما قطع في الروضة كما ملها من الاصحاب والاصل  
 اقتصر على وجوب قسط أرض الموضحة (والا) أي وان لم يعرف نسبتها منها (فحكومة) لا تبلغ أرض موضحة بجرح  
 سائر البدن (ولو) اوضح موضع بين بينهما لحم (وجلد) وانقصت موضحة (٥٣٢) عمدا وغيره من خطأ أو شبه

عدها وأعم من قوله وخطأ  
 فيه لان المراد منه نصف عشر دية المعنى عليه ع ش (قوله وغيره) وهو الدائمة  
 والباضعة والمنالاجة والسماق اه رى (قوله والاصل اقتصر الخ) هو محمول على  
 ماذا كان أكثر من حكومة زى (قوله بجرح سائر البدن) التشبيه في ثبوت  
 حكومة لا بد كونها لا تبلغ أرض موضحة لما يأتي من ان الواجب في حكومة  
 ما لا مقداره كقمتان لا تبلغ دية نفس وان بلغت أرضا مقدرا اه ع ش ملخصا  
 (قوله ولو اوضح موضع من الخ) اشار به الى أن الموضحة تتعدّد بحسب الصورة والحكم  
 والمحل والفاعل وقد ذكرها على هذا الترتيب زى (قوله وأرسلت رأسا وجهها)  
 اما أولشت وجهها ووجهة أو رأسا وقفا فموضحة واحدة لكن مع حكومة في الأخيرة  
 شرح مر (قوله بخلاف ما لو وسعها الجاني) أي قبل الاندمال (قوله فهي موضحة  
 واحدة) أي ان اتحد عمدا أو غيره اما اذا كانت الموضحة عمدا والتوسيع خطأ  
 أو بالعكس فموضتان كما يفهم من قوله وانقسمت الخ عن (قوله لزمه أرض واحد)  
 أي حيث كانت الجنابة من نوع الاولى كان كانت الموضحة عمدا والرفع عمدا  
 أو كان خطأ والافئلة أو ريش ع ش (قوله في التعدد) كأن يكون بين الجاني وبين  
 لحم واحد (قوله وحكما) أي عمدا وغيره وقوله ومحل كالبلطن والجنب ومثال تعدد  
 الجنابة محللا لصورة كأن يفرق صدره وينزل بالالة الى أن يصل بطنه فهذه  
 جائفة واحدة والمحل تعدد (قوله وفي غير ذلك) نعم لا تصب دية جائفة على من وسع  
 جائفة غيره الا ان كان من الظاهر والباطن والافحكومة شرح مر (قوله لو تعددت  
 الخ) انما به على هذا الثلاثتهم ان الجائفة محصنة بمادخل فاذا تعددت الى الظهور  
 وما وزنه لا يقال ان هذه جائفة بمادخل بل بما خرج من ل (قوله فيما تان)  
 ويجب ايضا حكومة بغير فرق الامعاء اخذا من قوله السابق فان خرت الامعاء فقها  
 مع ذلك حكومة اه سم على جرح ع ش على مر (فصل)  
 في موجب ابانة الاطراف) المراد بها الاجزاء فيشمل السن وبعض العضو (قوله  
 ولو ياباس) بأن تستغشا والقابة للرد (قوله لخبر عرو بن خزم) وكان جلاد  
 النبي صلى الله عليه وسلم اه شيخنا (قوله ولائنه) تليل القابة وقوله منفعة دفع  
 المروم الاضافة بيانية وقوله باحساس الباهسيية متعلقة بدفع (قوله ايضا)

عدها وأعم من قوله وخطأ  
 (أوشلت) بكسر الهمزة  
 من فسخه (رأسا وجهها)  
 أو وسع موضحة وغيره فموضتان  
 لاختلاف الصورة في الاولى  
 والحكم في الثانية والمحل  
 في الثالثة والفاعل في الرابعة  
 اذ فعل الشخص لا يثنى على  
 فعل غيره بخلاف ما لو وسعها  
 الجاني فهي موضحة واحدة  
 كما لو في بها ابتداء كذلك  
 ولو عاد الجاني في الاول فرفع  
 الحاجر بينهما قبل الاندمال  
 لزمه أرض واحد وكذا لو  
 تاكل الحاجر بينهما لان  
 الحاصل بسرعة فله منسوب  
 اليه وخرج بينهما لحم وجلد  
 ما لو بقي احدهما فموضحة  
 واحدة لان الجنابة أتت  
 على الموضع كله كما ستعلمه  
 بالايضاح (والجائفة كموضحة)  
 في التعدد وعنده صورة  
 وحكما وعلاوفا على غير  
 ذلك كعدم سقوط الارش  
 بالانعام وبذلك علم تعددها  
 فيما لو طنه بسن له رأسا  
 والحاجر بينهما اسلم (فلو تعددت) أي الجائفة (من جانب الى آخر فموضتان) لانه جرحه جرحين فاخذ من أي  
 الى الجوف (فصل) في موجب ابانة الاطراف والترجته من ز يادى في الجنابة على اذنين (ولو ياباس) لهما  
 (دية) لخبر عرو بن خزم وفي الاذن خمسون رواة الدار قطنى واليهى ولانه لا بطل منهما منفعة دفع المروم بالا حسان  
 فله حصل بالجنابة ايضا وحسب مع الدية أرض موضحة

وسواء في ذلك السبع واللام والراء بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره ودية من حتى عليه (و) في (بعض) منهما  
(قسطه) منها لان ما وجب فيه (٥٢٣) الدية وجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها

النصف وي بعضها ويغدر  
بالمساحة (و) في امانة  
(ياستين حكومة) كاتانة  
يدشلا وجفن وانف وشقة  
مستشفات (و) في (كل عين  
نصف) من الدية لخر عرو  
بذلك رواه مالك (ولو) كانت  
العين (عن أحوال) وهو  
من في عينه خلل دون بصره  
(وأور) وهو فاقد بصر إحدى  
العينين (وأعشى) وهو من  
يسيل دمه غا للبايع متعف  
بصره (أو ما يباح لا ينقص  
ضواء) لان النقرة باقية  
بأعينهم ولا نظرا لمقدارها  
فصورت مسئلة الا عور وقوع  
الحياة على عينه السليبة  
(فان نقصه) أي الضوء  
(قسط) منه فيما (ان انضبط  
والا في حكومة) فيها و فرق  
بينه وبين عين الاعشى  
بان البياض قص الضوء الذي  
كان في الخلقة وعين  
الاعشى لم ينقص ضوءها عما  
كان في الأصل قاله الرافعي  
ويؤخذ منه كما قال الاذري  
وغیره ان العشى لو تولد من  
آفة أو حنابة لا تنكح فيها

أى في غير محلها من الرأس أو الوجه (قوله السبع) لكن يجب في قطع أذن  
السبع وبتان دية ثلاثين ودية السبع لانه ليس حالا في جرم الأذن كما سياتي  
في دية المعاني (قوله ويقدر) أى ذلك البعض بالمساحة أى وبالجزئية أيضا  
بان يقاس المقطوع منها والباقي وينسب مقدارا لمقطوع الباقي ويؤخذ تلك  
النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع نصفها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة  
هـ ما توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيم امر في قود الموضحة فانها توصل الى مقدار  
الجرح من كونه قبرا طامثا لا أو قبرا عينا لموضع من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا  
ظاهر وان توقف فيه الشيخ اهـ رشيدى وعبارة الشيخ بهنى ع ش قوله ويقدر  
بالمساحة فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فاذا كان المقطوع ربع الأذن  
وجب عن الدية فعل هذا والمراد بالمساحة ألا يظهر بين الجزئية والمساحة هنا  
فـ فرق فان معنى المساحة ان يعبر بقدر المقطوع وينسب الى الأذن بكاملها ويؤخذ  
من الارش بمثل تلك النسبة ومتى قدر ذلك لم ان يكون رعا أو نصفاً أو غيرهما وهذا  
هو عين الجزئية اهـ جـ (قوله وفي امانة يا استين حكومة) وقد تقدم أخذ الأذن  
الصحيحة بالشلاء لان القصاص مبني على المثالة فلا ينافي وجوب الحكومة  
في قطع الشلاء اهـ زى و مراده الجواب عن قول الزركشي ان حرمان القصاص  
في الباسية وعدم تكميل الدية فيها مما لا يعقل وحاصل الجواب انه لا تلازم بين  
القصاص والدية فان المرتد اذا قتل مرتدا عليه القصاص ولا تحب الدية كما مر لان  
ماله في (قوله ولو عين أحوال) هذه الغايات للتميم الا الشائبة فانها آرد على من  
يقول بوجوب الدية السكامة في عين الاعور لان سلمته بمنزلة عين غيره كما في شرح  
مـ (قوله أو ما يباح) سواء كان البياض على بياضها أو سوادها أو اطرها زى (قوله)  
لا ينقص بفتح الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء  
واسكان النون وكسر القاف الخفيفة فلن شغوا وما ضيه بتخفيف القاف ونشددها  
(قوله فصوره) تفريع على الامة (قوله فان نقصه) أى وكان عارضا بان تولد  
من آفة أو حنابة فان كان خافيا مكنت فيه الدية حل (قوله منه) أى من النصف  
(قوله على عينه السليبة) فعين الاعور البصرة كغيرها لا يجب فيها النصف الدية  
تولجا بما لاك وأحدث في القواعد دية كاملة زى (قوله منه) أى من الفسوق  
(قوله وفي كل جفن) أى قطعها أو بياسا اهـ مـ (قوله وفي كل من طرفي مارن)

الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لا عي) لان الحمال والمفغة في كل منها في الاربعة الدية  
ويتزوج فيها حكومة لا هدا ب (و) في كل من طرفي مارن (وحاجز) بينهما (ثلث) لذلك ففي المارن الدية ويتزوج بها  
حكومة القصة (و) في (كل شقة) وهي في عرض الوجه الى الشدين وفي طوله الى ما يسترا لثمة (نصف)

ففي الشقين الدية لغير عروبة ذلك رواء التسي وغيره فان كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص قدر حكومة (وفي لسان)  
 لداق (ولولا لكن وأرت والتع وطفل) وان لم يظهر أثره نطقه (دية) لغير عروبة ذلك رواء أبو داود وغيره ثم ان بلغ  
 أو ان التعلق أو التبريك لم يظهر أثره ففيه حكومة (و) في لسان (٥٢٤) (لاخرس حكومة) خلقا كان الخرس

واجز) لم يقطعا واشلا لا وكذا قوله وفي كل شفوي تجميع الالف حكومة  
 كتجميع الرقبة ونحو تسويد الوجه كما في م (قوله في الشقين الدية) فلو  
 قطع شقيقه فاذهب الباء والميم قال الاصمغري يجب مع ديتها أرش المحرذين وقال  
 ابن الوكيل لا يجب غير ديتها كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وفي شرح الروض  
 ان الاجز الاول سل (قوله فان كانت مشقوقة متساوية) ولو خلقا ع ش  
 (قوله وفي لسان) وفي قطع بضعة مع بقاء نطقه حكومة لا قسط من الدية مدانعي  
 (قوله الى الشدين) قال في المصباح الشدق جانب الفم وهو بالفتح والكسر  
 وجمع المفتوح شدوق مثل فلس وفلس وجمع المكسور شداق مثل حل وحال  
 ع ش على مر (قوله ولولا لكن) وهو من في لسانه لكثرة أى عجمة ومنافع اللسان  
 ثلاثة الكلام والذوق والاعتماد عليه في أكل الطعام وإدراكه في الهوات حتى  
 يستكمل طعمه بالاعراس زى (قوله لاساطق) أى بالفعل أو بالقوة كالطفل  
 (قوله أنزه) أى الطلق أو التبريك (قوله فنبه) أى في قطع حكومة (قوله  
 والافدية) ولا حكومة ان قلنا الذوق في جرم اللسان ولا في حكومة له أيضا فيما  
 يظهر جرس ل نلولة أهم فلم يحسن الكلام لالعة لسانه بل لعدم سماعه في  
 وجوب الدية بقطعه وجهان والمعتمد وجوب حكومة زى (قوله لم تسرد)  
 وكذا سائر الأحرار الثلاثة من غير الثمن وروى الجلود والافضاء ل (قوله وان  
 كسر ما الخ) اشتمل كلامه على أربع غايات الاولى والثالثة التجميع والسانية لارذ  
 على من قال اذا عادت لا يجب فيه الارش لان العائدة قائمة مقام المقالعة والرابعة  
 لارذ على من قال انها ذاتقصت منعقتها يجب فيها حكومة كما يدل من كلام أصله مع  
 شرح م د (قوله أو قلت حركتها) أى وان كانت قليلة الحركه قبل المانع  
 أو كانت ناقصة السعة قبل القلع أيضا (قوله فان بطلت منعقتها) أى قبل قلها  
 ح ل (قوله وهى ثنتان وثلاثون) أى فى أكثر الأشخاص منها ثانيا أو ربع انسان  
 من الفوق واثنان من التحت وهى في مقدم الفم أو من دانت في الانسان للرضيع  
 ورابعيات وهى أربع خلف الثنايين الجانبيين كذلك وايتاب وهى أربع  
 خلف الرابعيات كذلك وضواحل وهى أربع خلف الايتاب كذلك وطواحين  
 وهى ثنتا عشرة خلف الضواحل ست في الفوق في كل جانب ثلاثة وست في التحت  
 كذلك وتواجد وهى أربع خلف الطواحين اء مرعى ونسبى خرس الحلم

أو عارضا كما في قطع بدشلا  
 هذا ان لم يذهب بقطعه الذوق  
 والافدية ولولا أخذت دية  
 اللسان فنبت لم تسرد ووافق  
 عود المجاني كما ساقى بأن  
 ذهب ما كان مغنوا ووافق  
 الانسان محققا لاجل غيره  
 وهو نعمة جديدة (و) في كل  
 من) أصلية تامة متفورة  
 (نصف عشر) ففي سن حر  
 مسلم خمسة أبهر لغير عرو  
 بذلك رواء أبو داود وغيره  
 (وان كسر هادون السنج)  
 يكسر المهمة وسكون النون  
 ونجم الحاء وهو أصلها المسند  
 بالهم (أو عادت أو قلت  
 حركتها) أو نقصت منعقتها  
 ففيها نصف العشر لبقاء الجمال  
 والمنفعة فيها والعودة دية  
 جديدة فان قلع هو وغيره  
 السنج بعد المكسر زيمه  
 حكومة وتعتبر بنصف  
 العشر أولى من اقتصاره على  
 خمسة أبهر وتسكن الكامل  
 (فان بطلت منعقتها فتحكومة  
 كراثة) وهى الخارجة عن  
 ست الاسنان ففيها حكومة  
 (ولو قلت الاسنان) كلها

وهى ثمان وثلاثون (فيحسابه) وان زادت على دية ففيها مائة وستون بعيرا وان اخذ المجاني لظاهر وفي النساب  
 خبر عرو لوزادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لها راء حكومة أو لكل سن من سنه أرش وجهان بل ترجح للشيخين  
 وصحح صاحب التوار الاول والفهمولى والبقينى

اشافي وهو الاوجه كائنه كلام (٥٢٥) الجمهور (ولو قلع سن غير مشغور) فلم تعد وقت العود (و بان نساد

منبتها اذ ارض) يجب كايجب  
انقود معلومات قبل بيان الحال  
فلا ارض لان الظاهر عودها  
لوعاش والاصل براءة الذمة  
فم يجب له حكومة (وفي طينين  
دية) كالاذنين في كل  
لحي نصف دية (ولا يدخل  
فيما) أي في دية (أرض  
استان) لان كلامه ماستغل  
وله بدل مقدور (و) في كل  
بدور جل نصف) من الدية  
تخير عرو بذلك رواه نفاة  
وغيره (فان قطع من فوق  
كف أو كعب فتحكومة يجب  
أيضا) لانه ليس شابع  
بجلاف الكف مع الاصابع  
وفي اليد والرجل الشلايين  
حكومة (و) في كل أصبع  
عشر دية) من دية صاحبها  
ففي أصبع الكامل عشرة  
أربعة تخبر عرو بذلك رواه  
أورد او غيره (و) في (ألمة  
انها نصفه) (و) ألمة) غيرها  
ثلثه) علما بتقسيم واجب  
الاصبع ولوزادت الاصابع  
أو الا نامل على العدد العالب  
مع التساوي أو نقصت قسط  
الواجب عليها أو تعيرى بها  
ذكر أعسم من أقصاده على  
دية أصابع الكامل وأناملها

وفي الغالب لا تنبت الا بعد البلوغ من الماس فن لا يخرج له شيء منه وهو الخصى  
فتكون اسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له اسنان منها ستة كون اسنانه  
ثلاثين وهو الاجرود اه غير وفي قل تقديم الضواحي على الانياب (قوله  
وهو الاوجه) معتمد (قوله لم تعد وقت العود) فان عادت لم يجب شيء مالم  
يسق شين شرح م ر فان بقي شين ففيه حكومة ع ش (قوله وبان الخ) أي  
بقول خير بن شرح م ر (قوله معلومات) قبل بيان الحال بان مات قبل العلم  
بالفساد أو قبل تمام بناتها كما عبر بذلك في الروض اه سم وعسلو في فلونيت  
البيض أي بعض السن المتلوعة ومات قبل استكمالها فلا شيء له بطريق الاولى  
انتهى وظاهر قوله فلا شيء له انه لا يجب له حكومة فكلامه أولى من كلام سم  
المدخل لهذه الصورة في كلام الشارح لانه يفهم انها يجب فيها حكومة تدبر (قوله  
فم يجب له حكومة) لثلاث كون الجاية عليها هدرامع احتمال عدم العود لوعاش  
ع ش على م ر (قوله وفي طينين) وهذا العظمان الاذان تنبت عليهما الاسنان  
السفلى أما العليا فتنبت أعظم الرأس انتهى زى ويتصور ايراد اللعين عن الاسنان  
في صغر أو كبر سقطت اسنانه هزم وغيره ولو فكهما أو ضرهما فليس الزمه  
ديتهما فان تعطل بذلك منفعة الاسنان لم يجب لها شيء لانه لم يجب عليه ابل على اللعين  
دبر عليه في الامس ل قال سم وقديما هو وان لم يجب عليه الكف حصل ذلك  
بسرابة حيا نته اه (قوله وله بدل مقدور) بخلاف الكف مع الاصابع وأيضا  
والجيان يكمل خلقها قبل الاسنان ولكل منافع غير منافع الآخر بخلاف الكف  
مع الاصابع عميرة (قوله بخلاف الكف مع الاصابع) أي ان اتحد القامع  
والقطع فان اخلف القطع كان قطع الاصابع أولانهم هادو قطع الكف وجبت  
له حكومة كما في شوبري (قوله وألمة غيرها) شامل لخصر الرجل لان له ثلاث  
أنامل وان لم تحس قل على الجلال (قوله ولوزادت الاصابع) أي وكان الرائد  
أصليا أو أشبهه بالاصلي كان كان في البذعة عشرة أصابع وكما أصلية أو أشبهه  
الاصلي بالرائد بخلاف الرائد يقينا في حكومة فلا يخالف ما في شرح الروض  
فأمل وحرر (قوله قسط الواجب عليها) أي على الا نامل لان الحكم هادو ماموط  
بالجمله بخلافه في الاسنانه فانه منوط بالافراد فوجب لما زاد ارض كامل فأمل  
شوبري قال حفي والتقسيم المدكور صحيح في الا نامل بخلاف الاصابع لان اعتماد  
ان الاصبع الزائدة فيه احكومة مطلقا وعما رة شرح الروض فان قيل لم يقسم وادة  
الاصابع عليها اذ ازادت أو نقصت كما في الا نامل بل أو جبو في الاصبع الزائدة



(و) في (حليتها) أي المرأة (ديتها) ففي كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لأن منفعة الارتضاع بها كمنفعة اليد بالاصابع ولا يزداد يقطع الثدي معها شيء وتدخل حكومته (٥٣٦) في ديتها (و) في (حلمة غيرها) من

رجل وخشني (حكومة)  
لأنها ثلاثي جال فقط وذو  
حكم الثغني من زيادتي (و)  
في كل من (الثين) بقطع  
جلدتيهما (والدين) وهما  
محل القعود وشفرين) وهما  
حرفا فرج المرأة (وذ كرولو  
لصيرة يروعن وسيل جلدان)  
لم ينبت بدل (و) (بقي) فيه  
(حياء) مستقرة ثم مات بسبب  
من غير السالج (كهدم أومنه  
واختلفت الجناتان عدا  
وغيره (دبة) نظير عمر وبذلك  
في الذكر والانثيين وواء أبو  
دار وغيره وقيا ساعليهما  
في الباقي فان مات بسبب  
من السالج ولم يختلف الجنات  
عدا وغيره فالواجب دية  
النفس وفي الذكر الاشتل  
حكومة وقولي ثم مات الخ  
أعم من قوله وخز غير السالج  
وقيته (وحشقة كذكر)  
ففيها دية لأن معظم منافع  
الذكورة ولذة المباشرة تتعلق  
بها عداها منه تابع لها  
كالخ مع الاصابع (وفي  
بعضها قسطه منها) لأن  
الذكر لأن الدية تكيل بقطعها

حكومة قلنا أن الفرق أن الزائدة من الاصابع متميزة ومن الأنامل غير متميزة انتهى  
وعبارة قل على المحلى فان زادت الأنامل على الثلاثة أوقصت عنها ووزع عليها  
واجب الاصابع فلو كانت أربعة أنامل للاصابع وجب في كل أربعة ربع العشر لا  
أن علمت زادت أضافهم احكومة بخلاف مالوزادت الاصابع فانها يجب دية كاملة  
للاصابع الزائدة حيث لم يتميز زادت الصفر فاحش أو انحراف مثلا ولا أضافها احكومة  
كما رفلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب  
فيها استون بعير أو مافي المهج مرجوح أو مؤق لبعود الضمير فيه على الأنامل دون  
الاصابع فراجع اه (قوله وفي حليتها) أي قاعا أو أشلا (قوله من اثنيين)  
ولو من عشرين وجوب ح ل والمراد بالاثنيين البيضتان وأما الخصيتان فالجلدتان  
اللتان فيهما البيضتان اه زى وعبارة سم بشرط وجوب الدية في الاثنيين سقوط  
البيضتين فيجبر قطع الجلدتين من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية اه (قوله  
بقطع) الباء بمعنى مع وانما قيده بذلك لاجل وجوب الدية الكاملة فان لم يقطع  
الجلدتين وجبت دية ناقصة حكومة (قوله والين) هو مخ خصية في مستيئان من  
قاعدة أن كل مؤنث مائة حكمه عدم حذف التامنه إذا نفي كثران وضربان  
لأنه لو حذف البسبب بثمة المذكور وجه استثناء ما أهم لم يؤولوا في المقدالي  
وحص حتى يتروهم انهما تفتيا مذ كرشوري ملصقا (قوله وشفرين) ولون رقاء  
وقرناح ل (قوله ثم مات الخ) أي أولميت أصلا بان عاش من غير جلد ففيه دية  
الجلد فالموت ليس بقيد (قوله ولم يختلف الجناية) فان اختلفت وجب ديتان دية  
النفس ودية الجلدع ش (قوله وفي بعضها قسطه) أي البعض أي قسطه من  
الدية وقوله منها حال من الضمير أي حال كون البعض معتبرا منها (قوله بقطعها)  
أي بقطع بعضها وعبارة مر فان اختلف بقطع بعضها الخ

﴿فصل في موجب إزالة المنافع﴾  
ذ كرها أربعة عشر وهي عقل وسمع  
وبصر وشم ونطق وسوت وذوق وموضع وأمناء وأحوال وجماع وإفضاء وبطش ومشى  
زى وفي عدل الأضامن المنافع نظرها هل لانه من الأجرام ولذلك قال م ر في شرحه  
وهي أي المنافع ثلاثة عشر (قوله في عقل) قال الشيخ عميرة قدمه لانه أشرف  
المعاني اه سم والاصع أن محله القلب لانه لهم قلوب لا يقهون بها كما في حجر وله  
انصال بالدهاغ وقيل محله الدماغ وله اتصال بالقلب وهو عرض خاص بالانسان والجن

فقسطلت على أبعاضها فان اختلف بقطعها مجرى البول فالأكثر من قسط الدية وحكومة فساد والملائكة  
المجرى ذكره في الروضة كأصلها (كبعض ما رن وحلمة) ففيه قسطه منها لا من الأنف والثدي ﴿فصل﴾  
في موجب إزالة المنافع (تجب دية في) إزالة (عقل) غريزي وهو ما ترتب عليه الذكاء كالبصر والسمع... ذلك نعم إن ربحى  
عوده بقر أهل الخبرة

في مدة يظن انه يعيش اليها انتظر (٥٢٧) فان مات قبل العود وجبت الدية كصرو ومع وفي بعضه ان عرف

قدرة قسطه والافكوه مة اما  
العقل المكسب وهو مابه  
حسن التصرف فيه حكومة  
ولا نراش على دية العقل  
ان زال بما الارش له كان  
ضرب رأسه أو لطمه (فان  
زال بما الارش) مقدرا وغير  
مقدرا (وجب مع دية)  
وان كان أحدهما كثر لهما  
جناية أطلت منفعة ليست  
في محل الجناية فكانت كالأول  
أو ضعه فذهب سمعه أو بصره  
فلو قطع يده ورجله فزال  
عقله وجب ثلاث ديات  
أو أو ضعه في صدره فزال  
عقله فدية وحكومة (فان  
أدعى) ولي الجنى عليه (زواله)  
بالجناية وانكر الجاني (اختبر  
في غفلاته فان لم ينتظم قوله  
وفعله أعطى) الدية (بلا  
حلف) لان حلفه يثبت  
جنونه والجنون لا يحلف  
فان اختلفا في جنون متقطع  
حلف زمن افاقته (والا)  
بأن انتظما (حلف جان)  
فيصدق لاحتمال صدور  
المنتظم اتقاها أو جريا على  
العادة والتصریح بهذا من  
زاد في الاختبار بأن يكرر  
ذلك أن يغلب على الظن

والملائكة وهو كل مشكك لا توطى ولقائه في افراده كافي البرماوى (قوله  
في مدة) أى بحيث لا تستغرق العمر اه حل (قوله فان مات) أى في المدة المذكورة  
(قوله وجبت الدية) وفارق سن غير الثغور اذ مات قبل عودها بان من شأنها العود  
(قوله كصرو ومع) تنظير في وجوب الدية اذ مات الجنى عليه قبل عودها وانظر  
لم خص هذه الثلاثة أى العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية المعاني وانظر  
حكم ما لو مات الجنى عليه قبل عود البطش أو اللمس أو الذوق أو غيرها في مدة  
قدورها أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر المعاني كما سيذكره  
في السمع وقوله ويحصى مثله في توقع البصر وغيره والظاهر ان حكمها كذلك لدخولها  
تحت الكافي في قوله كصبر (قوله ان عرف قدره) قال الشيخ عمدة هذا بناء على  
تحريمه وقد منعه الماوردي قال وانما يقتصر زمانه بأن يجن يوما ويعقل يوما اه  
وعبارة الرض وشرحه في ازالة بعضه بعض الدية بالقسط ان انضبط زمان كالوكان  
يجن يوما يفيق يوما أو غيره بأن يقابل صواب قوله وفعله بالمثل منهُ وتعرف النسبة  
بينهما الخ وعبارة شرح م وان عرف قدره أى بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره (قوله  
أو غير مقدرا) وهو الحكومة حل وقوله وجب أى الارش (قوله وان كان أحدهما)  
أى الارش والدية ولو كان ذلك الارش غير مقدروظا ه ان ارش غير المقدرا  
حكومته تكون أكثر من دية النفس فنبا في ماسياتى في المتن قربا من قوله ولا تبلغ  
حكومة ما لا مقدرة له دية نفس أى فضلا عن كونها تبلغ أكثر منها اللهم الا أن يصور  
بما اذا جنى على محلات لكل محل حكومة فيجوز الحكومات فبلغ واجها أكثر  
من دية النفس وماسياتى خاص بحكومة واحدة شيخنا (قوله كالأول أو ضعه الخ)  
حيث يجب مع الدية أرش موضحة حل (قوله فان أدعى ولي الجنى عليه) عبارة  
م وان أدعى بينائه للمفعول اذ لا تصح الدعوى من الجنون وانما تصح الدعوى من  
وليهِ أو للفاعل وحذف العلم به اذ من العلوم ان الجنون لا يصح منه ذلك بل وليه  
فسقط القول بغيره الا قول وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه اذ لا يعلم الا منه اه  
وهذا أولى من قول الشارح فان اختلفا في جنون الخ (قوله اختبر في غفلاته) ان لم  
يكذب الحسن فان كذبه لم تسمع دعواه كان كانت تلك الجناية لا تزد عليه عادة فيصم  
على موافقة قدر كونه بقلم خفيف شرح م (قوله فان اختلفا) هو مفهوم قوله  
زواله (قوله بهذا) أى بذكر الانتظام أو عدمه منه (قوله مدقه) أى صدق وليه لانه  
المدعى (قوله من بقية المعاني) بخلاف سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها الا  
سن غير الثغور وسلخ الجلد اذ ثبت والافضاء اذ التعم م د سم على حرج وقيا من ملزم

صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد

استردت (و) بهجبة (في) ازالة (نوع) الخبر اليقيني بذلك ولاه (٥٣٨) من المنافع المقصودة في سماع كل من

في سن خير المتغور من وجوب حكومة اذ انقي شين بعد عودها له اذ انقي شين بعد  
عود الجلد وجبت حكومة س ل (قوله استردت) علل ذلك بان ذهابها كان  
مغلونا أي فبعدوها بان خلف الظن وقضيتها انه لو خبر بذهابها معصوم لم تسترد  
لان عودها حيث نكدة فليراجع ع ش على م ر (قوله وتجب دية  
في ازالة سمع) وعمل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خبران ببقائه في مقره ولكن  
ارتق أي افسدنا امر الاذن والافحكومة لادية ان لم يرج ذوال ذلك والاملاشيء  
شرح م ر والسمع اشرف من البصر عند أكثر الفقهاء لانه يدركه من الجهات  
وفي الفوء والظلة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع  
وقد يذكر السمع في الآيات والا حادث يقتضي افضليته ودو العتدم ودوال أكثر  
التكلمين تنضيل البصر عليه لان السمع لا يدركه الا الاصوات والبصر يدرك به  
الاجسام والالوان والميات قلما كانت تعلقاته أكثر كان أفضل س ل ورده م ر  
في شرحه بان كثرة هذه المتعلقةات وفوائد دينوية لا يعول عليها الا ترى انه من جالس  
أهم فكأنما صاحب حجرا ماتي وان تمتع أي الامم في نفسه بمعلقات بصره وأما  
الاعي في غاية الكمال ان فهمي ولعلم الدوق وان نقص تمتعه الدينوي اه وقوله  
لا يعول عليها هذاموع فانه يترتب على ادراكها التفكير في معنوعات الله تعالى  
البيعية الجبية المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة لمشاهدة نحو الكعبة  
والصحف في فوائد الابصار مشاهدة ذاتة تعالى في الآخرة أو في الدنيا ايضا كما  
وقع له صلى الله عليه وسلم اليه المراج ولا أجل من ذلك فليتأمل اه سم على حجر  
أقول ويرد بان ذلك كله انما منديه ويكون فاما بعد معرفة الرسول صلى الله عليه  
وسلم ومعرفة الامور الشرعية المتعلقةات منه وذلك انما يعرف بالسمع اه ع ش على  
م ر قال الرشدي ولا يخفى ان ما ذكره سم لا يتوجه منه على الشارح كحجر  
لانها انما ادعيان أكثره لعلات البصر دينوية وهذا مالا يخفاه عليه ولم يدعيان  
جميعها دينوي حتى توجه عليهم ما لا يقهر به جبريات المذكورة (قوله وفي سماع كل  
من اذنيه الخ) أي لا تعدد السمع فانه واحد وان العدد في منتهى بخلاف ضوء  
البصر اذ تلك الاضيفة متعددة وعملها المحدقة بل لان ضيق تصانها بالمغذ اقرب  
منه بغيره اه شرح الروض اه سم (قوله فذبح يحاف) قال الماوردي ولا بد  
في عينه من التعرض لذهاب سمعه بجناية الجاني لجواز دمايه بغير جنايته س ل وم ر  
(قوله قدرها أهل الخبرة) أي اثنان م ر فان مات قبل فراغها أخذت الدية  
ع ش (قوله قرنه) بفتح القاف أي المائل للفي السن وأما يكسر هاء فكسر أي

أذنيه نصف دية (و) في ازالته  
(مع اذنيه ديتان) لان  
السمع ليس في الاذنين كامل  
(ولو ادعى) المعنى عليه (زواله)  
وتكرر الجاني فانزعج  
لصباح مثلا (في غفلة)  
كدم (حلف جان ان سمعه  
ماق لاحتمال ان يكون  
انزعجه انفا فذكر العلف  
من ربا في (والا) أي وان لم  
ينزعج (قد نزع) يحلف  
لا احتمال بتخلده (واخذ دية)  
ولا بد في امتحانه من تكرر ذلك  
الى ان يغلب على الظن صدقه  
أو كذبه ولو توقع عوده بعد  
مدة قدرها أهل الخبرة انتظار  
ونظرط الامام أن لا يظن  
استغراقها العمرو أقره شيخان  
ويجى مثله في توقع عود  
البصر وغيره (ان نقص)  
انسمع من الاذنين أو أحدهما  
(نفسه) أي انتقص من الدية  
(ارعرف) قدره بان عرف  
في الاولى اه كان يسمع من  
موضع كذا اصار يسمع من  
دونه وبأن يخشى في الثانية  
العيلة ويضبط منتهى سماع  
الآخرى ثم يعكس فان كان  
الغيا وتضفوا جب  
في الاولى نصف الدية وفي

الثانية ثوبها (والا) أي وان لم يعرف قدره بالنسبة (فحكومة) فيه (باجتهاد قاض) لا باعتبار  
سماع قرنه الموقل انما أعلم قد ما ذهب من م ر قال الماوردي صدق بيئته لانه لا يعرف الامن جهته

(م) وفيه دية في مملكتهم قد ديه ولوا دعي زواله فان بسطوا لطلبه وعسى ان يثبت خلف جان والافترع  
 وبأخذ دية وان تصر وعرف (٥٢٩) قدر الرائل فقسطه والافترع كونه وكذا حكاه دعوى الروال والنقص

فيمن زباني (وضوء) فهو  
 كالسمع ايضا في امر (و) لكن  
 (لوقفا عنه لم يزد) على  
 الدية دية أخرى بخلاف  
 ازالة اذنيه مع السمع لاسر  
 (وان ادعى زواله) أي  
 الضوء وانكر الجاني (سئل  
 أهل خبة) فانهم اداؤا ففوا  
 الشخص في مقابلة عين  
 الشمس ونظروا في عينه  
 عرفوا ان الضوء ذاهب أو  
 قائم بخلاف السمع  
 لا يرجعون فيه اذ لا طريق  
 لهم الى معرفته (ثم) ان لم  
 يوجد أهل خبر أولي بهم  
 شيء (امتن بقرب نحو  
 عقرب) كدب دية عينه  
 (بغنة) ونظر ابن زنج أم لا  
 فان اتزعج حلف الجاني  
 والا فالجني عليه وتفيد  
 الامتن بعدم ظهور شيء  
 لهم هو ما جل عليه البلقيني  
 ما في الروضة وأصلها اذ فيها  
 نقل السؤال عن نص الام  
 وجباعة والامتنان عن  
 جماعة ورد الامر الى خيرة  
 الحاكم بينهما عن التولي  
 والاصل جرى على قول  
 التولي وطريق معرفة قدر  
 النقص فيما لو نقص ضوء

في الشاعرة مثلاً ل وري (قوله كشم) وضوء فانهما مثل السمع في ما ذكره  
 من الاحكام الاربعة المذكورة فيه فقيب الله في كل منهما ولو ازيل كل منهما مع  
 محله وجبت ديتان ولو ادعى زوال كل امتن ولو نقص كل منهما وجب القسط وهذه  
 الاربعة مسلمة في النعم وان كان الشارح لم يذكر الثاني منها وهو انه ان زال مع  
 الانف وجب ديتان وغير مسلمة يجعلها في الضوء لان الثاني لا يجي فيه وهو  
 وجود ديتين بزواله مع محله وذلك استدرك عليه فقال ولا يمكن لوقفا عنه الخ  
 (قوله مخفر) بوزن مجلس ثقب الاف وقد تكسوا الميم ابتاعا لكسرة الخاء كما لو  
 منقوا وهما ناداران لان مفعلا ليس من المشهور انتهى مختار وفي القاموس نه  
 يجوز فتحهما وضمهما ومفكوك كمفكوك ع ش على م (قوله وعسى) بالتخفيف  
 وان شددت بفتح ع ش (قوله وكذا حكاه الخ) أي ذكره في ضمن التشبيه لانه كما  
 تقدم يفيد أموراً أربعة وهذا انما منها تنبيه لواعضاء بان جني عليه فصار بصيره  
 ثم اراقط لزمه نصف دية توزع على ابصاره ليلالونه اراوان أخفنه بان صار بصير  
 لا لافط لزمته حكومة على ما في الروض وأقره شارحه وهو مشكل بما بهله انه ان  
 يعرف بان عدم الابصار لا يدل على نقص حقيقي والضوء اذ لا معارض له حيث  
 بخلاف عدمه نهارا فانه لا يدل على ذلك بل على ضعف ضوءه عن ان يعارض ضوء  
 النهار فيجب فيه الحكومة شرحه ع ش على م ر (قوله لم يزد) انكر  
 لوفع الحدة مع ذلك وجب لها حكومة شيخنا وسم واهل المرامنة انه تلغ الحجة  
 التي تنطبق عليها الاحفان (قوله دية أخرى) أي بل يزداد حكومة (قوله لاسر)  
 أي من ان السمع ليس في الاذن ع ش (قوله ولوا دعي زواله الخ) مقطوف  
 على الاستدراك فهو استدراك ايضا على ما اقتضاه التشبيه من ان أهل الخبرة  
 لا يستلجون في زواله كما لا يستلجون في النعم والسمع (قوله سئل أهل الخبرة) أي انسان  
 منهم ع ش (قوله بخلاف السمع) رمله الشفي أنهم لا يرجعون فيه كما شفي شرح م ر  
 (قوله اذ لا طريق لهم في معرفته) ولا سأل ذلك ما من التعويل على اخبارهم ببقاء  
 السمع وبقربه في تقديرهم مدة العود ولا لانه لا يلزم من ان لهم طريقا الى بقاء الدال  
 عليه نوع من الادراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتنان ان لم طريقا الى  
 زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتنان فعمل به دون سؤالهم شرح م ر (قوله  
 ان لم يوجد أهل خبره) أي بان فقدوا وانظر ما ضابط ان فقد من البلد فقط أو من  
 مسافة انقص أو القدر أو كيف الحال فيه نظر والاقرب الثاني فلا يرجع ع ش  
 على م ر (قوله ما في الروضة) وأصلها الذي فيها كما ذكره بعد ثلاثة نقول جمع نقل

عبر ان مصب ويرى شخص ١٣٣ ب في موضع يراه ويؤمر بأن يتابعه - قوله ولأراء  
 فتعرف المسافة ثم ذهب الى صحة القول

والذي يحمل على التقييد المذكور انما هو انهما وقتل الامتحان أي فبقيد بما ذالم  
 يتبين لاهل الخبرة شيء والافق قد سئلهم عليه أي على الامتحان وأما القتل الأول  
 والثالث فلا يصح تقييدهما بما ذكر كما هو ظاهر حرجل وينظر ما موقع قوله اذ فيه ما نقل  
 السؤال الخ فالظاهر ان يقتصر على الثاني فيقول أو بينهما نقل الامتحان عن جماعة  
 واعلم ذكر الاول والثالث زيادة فائدة وثمة لا انتبيه على ما جرى عليه الاصل وهو  
 النقل الثالث تأمل قوله فيضبط الخ فلما بصيرا بالصحة من مائتي ذراع وبالعليلة من  
 مائة ذراع فوجه النصف كما في أصل الروضة زى (قوله وتجب دية في ازالة كلام)  
 وفي احداث عجلة أو نحو تمة حكومة وهو من اللسان كالطش من اليد فلا تجب  
 زيادة لقطع اللسان وكون مقتطوعه قد يتكلم نادر جدا لا يعمل عليه ويأتي هنا  
 في الامتحان وانتظار العود ما مشرح م ر وقول م ر وهو أي الكلام وقوله من  
 اللسان من فيه وفيما بعده بمعنى اللام (قوله وان لم يحسن الخ) كان يحجز عن  
 بعضها خلقه أو بأفة سماوية كما في المنهاج ويدل عليه ما بعده (قوله لثلاث تضاعف  
 النعم الخ) قضيته انه لا أثر لجناية الحربي لانها كاللثة السماوية والوجه عدم  
 الفرق شرح م ر أي عدم الفرق بين الحربي وغيره أي في تأثير الجناية والتعليل  
 المذكور جري على الغالب اهـ ويتخذ منه بالأولى ان جناية السيد على عبده  
 كالحربي ويكتب أيضا قوله والوجه الخ لم يبين علة الوجه وقياس نظائره  
 من ان الجناية الغير المضمونة كاللثة اعتمادا لأول كما هو مقتضى التليل وعبارة  
 حجر وقضيته أي التعليل بما ذكره الشارح انه لا أثر لجناية الحربي وهو مقتبه  
 وان قال الأذعي لأحسبه كذلك ع ش على م ر (قوله على ثمانية وعشرين  
 حرفا) هذا ان أحسنها كلها والابان أحسن البعض دون البعض فالموضع عليه  
 ما أحسنه دون غيره اهـ سل وأسقطوا لترصهما من الالف واللام واعتبار  
 الماودى لها والى النواة للالف والمهزة مرد وما الأول فلما ذكر وما الثاني فلا أن  
 الالف تطلق على أهم من المهزة والالف الساكنة كما صرح به سيديوه فاستغفروا  
 بالمهزة عن الالف لا بدراجها فيها شرح م ر (قوله عربية) احتراز بالعربية عن  
 غيرها فلو كانت لغته غير هاروزع على حروف لغته وان كانت أكثر لتكلم بلغتين  
 فزع على أكثرهما م ر ولو أذهب حرفا فعاد له حروف لم يكن يحسنه واجب للذات  
 قسطنه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف  
 كلامه فاقص من الجاني فلم يذهب الأربع كلامه فلم يعنى عليه ربع الدية ليم  
 حقه فاذا اقتص منه ذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لأن سرية التقصا

ويؤمر الشخص بأن يقرب  
 واجبا الى أن يراه فيضبط  
 ما بين المساقين ويجب  
 قسطنه من الدية (و) يجب  
 دية (في) ازالة (كلام) قال  
 اهل الخبرة لا يعود (وان لم  
 يحسن) ما حبه (بعض  
 حروف) لا نه من النافع  
 المنصودة (لا) ان كان عدم  
 احسانه فذلك (بجناية) فلا  
 دية فيه لثلاث تضاعف النعم  
 في القدر الذي أزاله الجاني  
 الاول (وتوزع) الدية (على  
 ثمانية وعشرين حرفا عربية  
 في) ازالة (بعضها قسطنه)  
 منها في ازالة نصفها نصف  
 الدية

والا وجب كمال الدبة لان  
منفعة الكلام قد فأت  
(ولو قطع نصف لسانه فزال  
ربع كلامه أو عكس) أى  
قطع ربع لسانه فزال  
نصف كلامه (فنصف دبة)  
اعتباراً بأكثر الأمرين  
المضمون كل منهما بالدية ولو  
قطع النصف فزال النصف  
فنصف دبة وهو ظاهر  
(و) يجب دبة (في) إزائته  
(صوت) مع بقاء اللسان  
على اعتداله وتكمه من  
التقطيع والترديد خبر يرد  
ابن أسلم بذلك رواه البيهقي  
(فان زال معه حركة لسان)  
بأن يحجز عن التقطيع  
والترديد (فديتان) لانهما  
منفعتان مقصودتان في كل  
منهاده (و) تجب دبة (في)  
إزالة (ذوق) كغيره من  
الحواس (وتدرك به حلاوة  
وجوضة وحرارة وملاحة  
وعذوبة وتوزع) الدبة  
(عليها) فان زال ادراك  
واحدة منه تزوج خمس  
الدبة (فان نقص) الادراك  
عن اكمال الطعم (فكسع)  
في نقصه فان عرف قدر  
ففسطه من الدبة والا حكمه

وذكر سبحانه عند معرفة قدره من زيادته (و) تجب دية (في) ازالة (مضغ) لانه المضغ  
 هكذا امكنه كما لم يصح العيني وان نقص فحكمه مأمور (و) في ازالة الفلحة (جاء) بكسر

وذكر حكمه عند معرفة قدم من زاد في (و) تجب دية (في) ازالة (مضغ) لانه المفعلة العظمية للاسنان وفي الدية  
فكذلك اذهبها كالبرصع البينين وان تقص فحكمه مامر (و) ازالة الفلانة (جاء) كبرصع ولب ولوع بقاء المني وسلامة الذك

(وقوة مائه) قوة (جبل) رقومه احوال لانها من الما في المقصودة ولو انكر الحائي زوال لذة الجماع صدق المجنى عليه  
 بينه لانه لا يعرف الامنة (و) في (افضائها) أي المرأة - (١٢٣) - من زوج أو غيره بوطى أو غيره (وهو رفع

ما بين قبل ودر) فان لم  
 يستمسك المصايط تحكمه  
 مع الدية وقيل هو رفع ما بين  
 مدخل ذكر ويخرج بول  
 وهو ما جزم به في الروضة  
 كما ملها في باب خيال المكاح  
 فان لم يستمسك البول  
 في حكمه مع الدية فعلى  
 الغير الاول في الثاني  
 حكمه وعلى الثاني بالعكس  
 وقال الماوردي وعلى الثاني  
 يجب الدية في الاول من باب  
 أولى وعلى الاول يجب في  
 الثاني حكمه وصحح المتولى  
 ان كلامهما افشاء موجب  
 للدية لان التمتع مختل بكل  
 منهما وان كلامهما يسمع  
 امساك الخارج من أحد  
 السبيلين فلو ازال الخارجين  
 لزمه دناءة خرج بافضائها  
 افشاء اثنى فيه حكمه  
 للدية (فان لم يكن موطى  
 الية) أي بالافشاء (فليس  
 لزوم) وطئها لافشاءه الى  
 الافشاء المحرم ولا يلزمها  
 تنكيتها (ولو ازال) الزوج  
 (بكراتها) ولو بلا ذكر (فلا  
 شيء) عليه لانه مسنق  
 لارتباطها وان اخطأ في طريق  
 الاستيفاء بحسبة أو نحوها

الدية أي للاستئناس لادية النفس فلا اعتراض وقوله كالصرع العينين أي ان المنفعة  
 العظمى للعينين هو البصر وليس المراد ان العينين فيهما الدية لما مر ان عيني الاعي  
 ليس فيهما دية شوبرى فاندفع اعتراض زى بقوله هذا التعليل انما يقع على المرجح  
 في واجب الاستئناس وهو دية النفس بازالتهما كلها الاعلى الراجح وهو ان الواجب  
 في كل سن نصف عشرة دية التي عليه وانها بهذا الاعتبار تزيد بمجموعها على دية  
 النفس (قوله وقوة جبل) أي في الاتي (قوله وقوة احوال) صرح في المسقط بان  
 قوة الاحبال هي قوة الامناء وظن الرافعي تغييرا به بكل منهما فالمراد من ابطال  
 قوة الامناء ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محله كما صرح به صاحب التهجيز  
 اه سول والمراد بابطال قوة الاحبال ان يفعل به فعلا يشد منه بحيث لا تقبل  
 كما قاله عن وان كان يخرج منه للني وفسر ابطال قوة الامناء بما قد تم وكونه  
 متغيرين (قوله وفي افضائها) واقصاها المصنف على الدية يشعر بأنها لو كانت  
 بكر ادخل ارض بكارها وهو كذلك في الاصح زى (قوله وعلى الاول الخ) دون كلام  
 الماوردي فليس مكررا قال مر ولو التعم وعاد كما كان فلا دية بل حكمه وفارق  
 النمام الجماعة بان المداهاك على الاسم وهما على قوا المقصود وبالعود لم يمت اه  
 (قوله فلو ازال الخارجين) فربح على كلام التولى والمعتد وجوب دية وحكمه  
 ع ش والمراد بالخارجين في كلامه ما بين القبل والدر وما بين شرج البول  
 ومدخل الذكر وكما به ظلم فلو فعل الافشاء من وجبت ديتان (قوله فان لم يكن طاء  
 الية) لضيقت منفذها وكبراته زى فاذا وطئها حينئذ باتت فاذا كان ذكره في  
 مثلها عا لافشاءه القود والافشاء عهد كما في شرح الروض (قوله ولا يلزمها تنكيتها)  
 بل يحرم عليها شوبرى (قوله فلا شيء عليه) أي وان طلقها قبل الدخول أو فسخ  
 العقد منها أو بيعها فلا يجب شيء في الفسخ ولا زائد على المصنف في الطلاق ولا ارض  
 للبكارة ولو ادعى اه ازالها بغير ذكر وأدعت اه ازالها بذكره صدق بينهما كما في  
 البهجة على ع ش مر (قوله وان اخطأ الخ) قد يشتر بصرم ذلك شوبرى بل بعضهم  
 اذا كان في ازالته التغيير الذي كرمشقة عليها كرمشها بالذ كرم والافشاء ع ش على  
 م ر (قوله أو غيره) بغيره كرمشها كرمشها أي وان اذن الزوج ونظاره وان عجز عن  
 اقتضاها وأذنت وهي غير رشيدة ونظاره رشيدة فانه يقع حكمها اه وقال  
 بعضهم وينبغي أن تكون الرشيدة كغيرها لان اذنها في اتلاف ما يشقه غيرها  
 لغوا قمل ومنه ما يقع ان الشخص يعجز عن ازالة بكارة زوجته فيأذن لامرأة مثلا  
 في ازالة بكارتها فيلزم المرأة المأذون لها الارش أي الحكومة لان اذن الزوج

(أو) ازالها بغيره كرمشها كرمشها نعم ان ازالته بكبر وجب القود (أوبه) أي بذكر (وعذرت) لا يسقط  
 بحسبة منها أو نحوها كما كراهه وجنون

(فهر مثل نيا و حكومه) فان كان نزاعا واعتما وهي حرة فهدو (م) تحبب دية (في) ازالة (بطلش و) ازالة (مشی)  
 بان ضرب يديه فزال بطلشه (٥٣٣) أو ملبه فزاله شبه لان من المانع القصودة (وتقص كل) منهما

(ك) نقص (سمع) فيه  
 فيه وفي تعبيره بما ذكر  
 زيادة على قوله وفي تقويمها  
 حكومة كما علم بممار (ولو  
 كمر ملبه فزاله شبه وجاءه  
 (أو) مشيه (ومنه فديتان)  
 لان كلامهما مضمون بديه  
 عند الانفراد فكذا عند  
 الاجتماع (فرع) في اجتماع  
 جنابات على اطراف واطراف  
 في نقص واحدلو (فصل  
 ما يوجب ديات) من ازالة  
 اطراف وطائف (فات  
 منه) سراية (أو) خزانة  
 تسل اندمال) من تحصره  
 (واقتدا الموزاوجب عدا  
 أو غيره) من خفاء أو شبه عدا  
 (قدية) للنفس ويدخل فيها  
 ما عداها من الموجبات لانه  
 صار نفسا ودية النفس في  
 صورة اعز وجبت قبل  
 استقرار بدل ما عدا النفس  
 فيدخل فيما يبدله كالسراية  
 وقولي منه أولى من قوله سراية  
 لاداءته له لومات من بعضه  
 بعد اندمال البعض الآخر  
 لا يدخل موجه في الدية  
 وتخرج بما بعده ما لو حرقه

لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للازالة فينزل فعل المرأة منزلة فعله  
 لا تأتقول هو مستحق لمسانسته لا بغيره انتهى ع ش على م ر (قوله و حكومه)  
 ولم تدخل الحكومة في المهر لانه لاستيفاء مستفعة البضع وهي ازالة تلك المجلدة فيها  
 جهتان مختلفتان لكن قد يشكل عليه دخول أرض البكارة في دية الانضاء  
 اذا كان المفشى غير الزوج وقد يجب بالتحاد الجهة وازالة المانع اذ كل منهما  
 من جلته شوبري (قوله وهي حرة) فان كانت أمة فعليه أرض بكارها حل لانه  
 لغوات جزء من بدنها وهي للسيد ولا مهر لها ولا مهر لغيره س ل (قوله وازالة  
 مشي) و يتن من ادعى ذهاب مشيه بأن فجأ بهلك سيف فان مشي علما  
 كذبه والا حلف وأخذ الدية س ل (قوله فرع) ترجم كأمه بالفرع لانه مبني على  
 أصل سبق وهو وجوب الدية في ازالة الاطراف وازالة المانع سم ويجمع  
 في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما علم بممار نرج م ر (قوله ففات منه)  
 أي من جميعه أي جميع ما يوجب الديات وعبارة شرح م ر ان اطرافا شأذن  
 ويدن ورجلين واطراف كعقل وسمع ونم ففات سراية من جميعها كما علمه وأوما  
 اليه بالقاء بلا اعتراض عليه قدية وخرج بجميعها اندمال بعضها لا يدخل واجبه  
 في دية النفس او قال الرشيدى قوله من جمها يعني مات قبل اندمال شيء منها  
 وان كان المرب انما ينسب له بعضها بدل المفهوم الذي في م ر صرح بهذا والذي  
 حواشي شرح الروض اه بالحرف (قوله قبل اندمال) انظر ما معنى الاندمال  
 في المظانف وكذا السراية قيمه رشيدى أقول معنى السراية مباداة الماهو معنى  
 اندمالها درهم الماهو ومجاز بينهما (قوله قدية لانه نفس الخ) لو صدره مثل ذلك  
 في حيوان غير آدمي ثم مات سراية أو قتله قبل الاندمال وجبت قيمته يوم الموت  
 ولا يسقط شيء من أرض أعضائه لان الغالب على جنابات الادى التبدل الذي  
 لا يعقل معناه قاله الشيخ عزالدن في القواعد اه سم وويل على الجلال (قوله  
 ويدخل فيها) أي في النفس كما يدل عليه تعطيله بقوله لانه صار نفسا أي لان الجناية  
 على ذلك مارت جنابة على النفس (قوله لانه) أي ما عداها (قوله وجبت قبل  
 استقرار الخ) لانه انما يستقر بالاندمال وقوله كالسراية أي كان السراية يدخل  
 فيما يبدل ما عداها (قوله بما بعده) أي بعد قوله منه وهو قوله أو خزانة (قوله  
 والموجب) أي للدية من ازالة الاطراف والماعى (قوله والحكم في الثالثة) ختم

الجاني أو خزانة الجاني لكن بعد ١٣٤ يجب ث الاندمال أو قبله واختلف حكم الحظر والموجب بان حزه  
 عدا او كان الموجب خطأ أو شبهه عدا وعكسه أو خزه خطأ وكان الموجب شبهه عدا وعكسه فلا يدخل ما عدا النفس  
 فيه الاختلاف انما في الاو والكم في الثانية والله يتقرر بدل ما عدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية



تعليلها على تعليل الثانية للاختصار بحذف المضاف الذي هو اختلاف ولو أخره  
 لا تحتاج الى ذكره تأمل **(مصل في الجباية)** \* أى فى واجب الجباية  
 لتى لا تقدر بل ارزها والجباية على الرقيق (قوله تجب حكومة) سميت حكومة  
 لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو الحاكم بشرطه اهـ مـ وهو كونه مجتهدا  
 أو قد قاض ولو قاضى ضرورة عـش على مـ قال قل حتى لو وقعت باجتهاد  
 غيرهما لم تعتبر كذا ما لو فيه نظر لانه بعد أن يقال بعدم وقوعها الموقوع لودفعها  
 الجاني أو أخذها المجنى عليه منه بلا حاكم على أن فى دخولها فيها نظرا لان المنبر  
 فيها النسبة التى مرجعها لاهل الخبرة لا الى الحاكم فم يوقف ما لا نسبة فيه على  
 الحاكم كما ساقى فى نحو أغلته لها طرفان أو أذا لم يوجد نقص اهـ قل عـش على  
 مـ ر وقوله على حكم الحاكم أى وذلك لانها تنقضى الى فرض الحرقية قابصاته وتعتبر  
 قيمته ثم ينظر اقدار النقص ويؤخذ بنسبته من الدية وهذا انما يستقر بعدم معرفة  
 القيمة من القومين اهـ (قوله فيما يوجب مالا) اخترزه بما يوجب تعزيرا كإزالة  
 شعرا لجال به كاط أو عانة أو به جمال ولم يفسد منتهى كعبية فان أفسده فالأرض  
 لا يقال ازاله لحيية المرأة جمال لها فيقتضى ان لا حكومة فيها لانه لا يقال لحيية المرأة  
 تكون جمالا فى عديتين بها فجنس اللحية فيه جمال فاعتبر فى حمية المرأة بخلاف  
 شعرا لا يط ونحوه فلا يكون جمالا أصلا بل الجمال فى ازالته لى لكل أحد سـ ل ملخصا  
 واعلم انه لا يجب فى الشعور قود لمدم اقتضاها كفى مـ ر (قوله وهى جزء) أى من  
 الدية (قوله نسبة ما نقص) منصوب على نزع الخافض أى كنسبة ما نقص ويجوز  
 رفعه على تقدير الكفاي أيضا قال زى ويستثنى من اعتبار النسبة ما لو قطع أغلته  
 لها طرفا لا ففيها دية أغلته وحكومة ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها الحاكم  
 ما يؤذى اليه اجتهدا وعبارة شرح مـ وقد لا تعتبر النسبة كأن قطع أغلته لها  
 طرف واحد فجب دية أغلته وحكومة للزائد باجتهاد الحاكم وانما لم تعتبر  
 النسبة لعدم إمكانها وقوله اليها أى الى قيمته سليمان قبل الجرح وقوله بعد  
 البرء لى يذكر فى المنهاج وهو طرف لقيته كاندل عليه عبارة مـ ر ويحتمل  
 قطعه بنقص كما يدل عليه قول المصنف فان لم يبق بعد البرء نقص وعبارة شرح  
 مـ ر وانما يقوم المجنى عليه لمعرفة الحكومة بعد الاندمال اذا الحناية قبله قد تسرى  
 الى النفس اهـ (قوله بغرضه) متعلق بقيمته وقوله بصفاة حال من الهوى بغرضه  
 حال كونه معصوبا بصفاة (قوله وتقدر لحيية امرأة) فالأخذ انما هو فى مقابلة  
 فساد المنبت لافى مقابلة ازاله الشعر لانه لو أزال لحيية رجل ولم يفسد المنبت

**(فصل)** \* فى الجباية التى  
 لا تقدر بل ارزها والجباية  
 على الرقيق (تجب حكومة  
 فيما) يوجب مالا (لا تقدر  
 فيه) من الدية ولا تصرف  
 نسبته من مقدار ان عرفت  
 نسبته من مقدار بان كان  
 بقربه موضوعة أو بائنة وجب  
 الاكثر من قسطه وحكومة  
 كما مر (وهى جزء نسبته لدية  
 نفس نسبة ما نقص) بالجباية  
 (من قيمته) اليها (بعد البرء  
 بغرضه رقيقا بصفاة) التى  
 هو عليها اذ الحرقية له ولو  
 كانت قيمته بالاجباية عشرة  
 وبها تسعة فالنقص العشر  
 فيجب عشر الدية وتقدر لحيية  
 امرأة اذ لى ففسد منبتها  
 لحيية عديتين بها

(فان لم يبق) بعد البر (نقص) لا فيه ولا في قيمته (اعتبر قرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (الى البر) فان لم ينقص الاحال سيلان الدم ارضية اليه واعتبرا (٥٣٥) القيمة والجراحه سائلة فان لم ينقص اصلا فليل يميز فقط

الحا فان جرح بالعلم والغرب  
للقرورة وقيل يفرض  
القاضي شيئا باجتهاده  
ورجحه البليغي (ولا تبلغ  
حكومة ماله) ارض (مقدر)  
كيد ورجل (مقدره) امثلا  
تكون اجماعه على العضو  
مع بقاءه مضمونه بما ضمن  
به العضو نفسه ننقص  
حكومة الاثمة بجرحها  
أو قطع ظفرها عن دينها  
وحكومة جرح الاصبع  
بطوله عن دينه (ولا تبلغ  
حكومة ماله) (مقدره)  
كخخذ وعضد (دينه نفس)  
وان بلغت ارض عصفه مقدر  
أورادته عليه (و) دية  
(متبوعه) كأن قطع كذا  
بلا اصابع فلا يبلغ حكومتها  
دية الاصابع (فان بلغت)  
شيئا من الثلاث المذكورات  
(نقص فاض شيئا) منه  
(باجتهاده) امثلا يازم المحذور  
السابق وذكر هذا في الثانية  
مع ذكر الثالثة من زيادتي  
(واو النون مع الاختيار) قال  
الامام ولا يكفي نقص اقل  
متمول وكلام الماوردي  
يقضي اعتبار المتمول ران

لا يجب شيء الا ان يبرلان الشعور لم يقدر والمسا شيئا مثل الجراحات وايضا بقدم  
انه لو قل من غير مغرور ولم يفسد منها الا يجب فيها شيء وهذا أولى شيئا اعز نري  
(قوله فان لم يبق بعد البر نقص) بقيد انه لو نقص المجال دون القيمة لا يعتبر اقرب  
نقص فانظر ما ذيعتبر ولعله كافي قوله فان لم ينقص اصلا سم (قوله اعتبر اقرب  
نقص الخ) فاذا كانت قيمته قبل الجناية عشرة وعقها سبعة ثم صارت ثمانية ثم دية  
قبل البر ثم صارت عشرة بعد البر فالخبر تسعة لانها اقرب الى البر من غيرها (قوله  
بطوله) قيد بطوله لانه لو لم يكن كذلك كأن كان في اثمة واحدة فحكومة وشروطها ان  
تنقص عن دية الاثمة ع ش على مر (قوله اودية متبوعه) أي ولا تبلغ حكومة  
مالا مقدره دية متبوعه وأو النون مع الاختيار وقدم من ذلك ان قولهم المذكر  
أي قول المتن ومالا مقدره دية نفس لدمع توهيم انه يشترط فيها ايضا لا تبلغ ارض  
عضو مقدره قيا ساعلى الجناية عليه مع بقاءه والاد لا يتصور بلوغه دية نفس والخ  
عليه حتى له منفعة قائمة مقابلته بشي ما شرع م ر شو برى وانظر وجه علم ذلك  
وعبارة سم قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لان الحكومة جزم من الدية بسببه  
مثل نسبة ما تنقص من القيمة الى القيمة في لازم ذلك نقصها عن الدية فأى حاسة  
لقوله ولا تبلغ حكومة الخ والجواب ان غرضهم من هذا الكلام الاشارة الى انه  
لا يشترط نقصها عن ارض عضو مقدر بل يجوز ان تبلغه وتزيد عليه واليه اشار  
بقوله كغيره ولا يبلغ حكومة مالا مقدره فكأنهم قالوا حكومة مالا مقدره  
لا يشترط نقصها عن المقدر كافي حكومة المقدر فانه دقيق ملج اه (قوله فان  
بلغت شيئا من الثلاث) وهي قوله ولا تبلغ حكومة ماله مقدر الخ ومن المعلوم ان  
حكومة مالا تقدره كخخذ وساعد لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله فان بلغت شيئا  
من الثلاث الخ انها تبلغها تأتمل سرل واجيب بان الكلام بالنظر للجوع (قوله  
نقص) أي وجوب (قوله لا يازم المحذور السابق) فيه انه لا يظهر بالنسبة لقوله  
كأن قطع كذا بلا اصابع ولا في قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدره دية سم فلا  
يظهر الا في الاولى كما علمنا سابقا (قوله قال الامام) معتد (قوله والجرح المقدر)  
مثل ماله مقدره ولكن عرفت نسبته من مقدر كماله بجنبها موضحة عرفت  
نسبتها منها فيقتبس الارش الواجب فيها الشين حوالها ل (قوله ولا يفرد بحكومة  
الخ) أي ان اتحد المحل والا كموحدة رأس تعدى شيئا الى القفا فلا يتبع ويفرد  
بحكومة على المعتمد على الجلال (قوله صحح منهما البارزى) معتد (قوله جميعه)

قل (و) الجرح المقدر) ارشه (كوضحة يتبعه الشين حواله) ولا يفرد بحكومة لانه لو استوعب جميع موضعه  
بالاضاح لم يلزمه الا ارض موضحة نعم تعدى شيئا للقفا مثلا في استتباعه وجهان صحح منهما البارزى عدم  
استتباعه فهو منه تنفي من الاستتباع كما استثنى منه ما لو اوضح جيبه فا زال حاجبه فان عليه الاكثر من ارض موضحة

وعكوة الشين وازالة الحاجب تاله المنولى واقره الشين ان امامالا (٥٣٦) يتقدروا وشه فيقر الشين حواله

وهو ما اتصل بالذارجة الحاجب فهو شق الجبهة (قوله وحكومة الشين) أى والحكومة الكائنة بنجوع الشين وازالة الحاجب يقابل بينهما وبين أرض الموضحة يقول الشارح فاذا لم يجابه أى وحصل شين فالواجب أكثر الامرين شيئا خلافا لقل حيث جعل للشين حكومة ولا زلة الحاجب حكومة فجعل الواجب الأكثر من أمور ثلاثة اه ووجوب الاكثر مع اهدار غير ممكن وهلا وجبت الحكومة مع أرض الموضحة كما في شين القفا فليهرور (قوله امامالا بقدر الخ) وقضيه افراد الشين بحكومة غير حكومة الخرح انه يقدر سلميا بالكسبة ثم جري بما بدون الشين ويجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الخرح ثم يقدر جريا لاشين ثم جريا بشين ويجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الشين وفائدة ايجاب حكومتين انه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وانه يجوز بلوع مجموعهما مادية النفس لان الذى يجب نقصه عن كل منهما على افراد ما هجر زى (قوله لضعف الحكومة) أى وجبها وهو الخرح غير المنذر ارشاه (قوله تفسير ارشاه) وهو الاثر المستكره (قوله وفى اطلاق نفس رقيق) أى معصوم ما غيره كالمرتد فلا ضمان فيه زى وجهه الاثر بحث الحكومة لا شرا كهما فى التقدير ولا ذاق الاثمة القن أصل الخرح فى الحكومة والخرح أصل القن فبما تدرسه هجر وشرح مر (قوله من الاطراف والاطراف) فيه ان الاطراف والاطراف مقدرة فى الحرف لا يحسن قوله ان لم يستقر الا ان يصور كلامه بما اذا جنى على بعضها كان جرح بعض الاطراف جرحا غير مقدر فى الحر أو ازال بعض المعاني ولم يعلم قدرا زال (قوله ان كان) أى ناقص وذلك كان قناع كفا بلا أصابع وكان ناقص من قيمته بسبب قطعها أكثر من نصف قيمته أو لم يمسها (قوله لم يجب كله) ضعيف (قوله والاطلاق الخ) قال فى التفتة وبه نظر ظاهر لان النظر فى القن اصله انى نقص القيمة حتى فى المقدور على قول فلم ينظر وفى غيره لتبعيته ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى فى الحر تأمل شو برى ومثله م د (قوله نعم الخ) الغرض من الاستدلال بالبسان ان محل ما سبق ان قصد الجناية أو تعدد بعد اتمام الاولى حل وزى وهذا مستثنى من أصل المسألة وهى قوله والا فسيبته الخ لا من خصوص قطع الذكر والاثنين فكان الاولى تقديمه عليه اه رشيدى (قوله نصف واجب) والذى وجب على الاول خمس مائة فى مثاله فوجب على الثانى نصفها (قوله ما شأن وخمسون) لانها نصف قيمة حاله الجناية منه حل أى باعتبار ان الاول كاه انتقص خمس مائة من الالف فى مقابلة الجناية شيئا قوله لا ان الجناية الاولى لم تستقر أى فهمى قابلة لزيادة النقص عن المائتين الى

بحكومة لضعف الحكومة عن الاستدلال بخلاف الدية وتقدم فى التيمم تفسير للشين (وفى) اطلاق (نفس رقيق) ولومدبرا ومكاتب اوام ولد (قيمته) وان زادت على دية الخرح كسائر الاموال الثلثة (وفى) اطلاق (غيرها) أى غير نفسه من الاطراف والاطراف (ما نقص) من قيمته سليما (ان لم يتقدر) ذلك الغير (فى حر) نعم ان كان أكثر من أرض متبوعة أو نه لم يجب كله بل يوجب القاضى حكومة باجتهاده لئلا يلزم المخدور السابق فى الخرقه الملقبى عن المنولى وقال هو تفصيل لا دمنه واطلاق من اطلق يحمل عليه (والا) أى وان تقدر فى الخرح كوضحة (فانسيته) أى قيبب مشلا نسبته من الدية (من قيمته فى) قطع يده نصف قيمته كما يجب فيما من الخرح نصف دية وفى قطع (ذكره) وان ينيه قيامه كما يجب فيها من الخرح سواء نعم لوجب عليه اثنان بقطع كل منهما باءاملا وجناية الثانى

قبل اتمام الاولى ولم يمت منها مائة نصف ما وجب على الاول فلو كانت قيمته ألفا نصارت بالاولى ثمان مائة ثم الثانى مائتان وخمسون لا أربعة مائة لان الجناية الاولى لم تبق مائة وقد جنىناه فى الدية

فكان الاول انتقص نصفها

(باب موجبات الدية غير مأمرة منها في البابين قبله (والعاقلة وجناية الرقيق والفرقة والكفارة) بالفنل بطف الاربعة على وجبات وزادة المتوسطين منها في الترجمة لو (صاح أو رسل سلا حاقان كان على غير قوى تميز) لصبا أو جنون أو يوم أو ضعف عقل كان (بطرف) مكان (هل) كسلطح (نوع) بذلك بأن ارزعه (ذت) منه (فصبه عمد) فيضن ما تلف بذلك (والا) بأن لم يمت منه أو كان ذلك على قوى تميز أو غيره ولم يكر بطرف مكان حال بأن كان بأرض مستوية أو قريبة منها وقع بذلك فأت (فهدر) لأن موت غير قوى التمييز في الاخر غير منسوب للفاعل وفيما عداها

بمجرد ذلك في غاية العدد وعدم تماسك قوى التمييز بذلك بخلاف الغالب من حاله فيكون موت ما موافقة قدر فالحكم فيما ذكره منوط بالتمييز القوي وعدمه لا بالسووغ أو المراهقة وعدمهما كما وقع في الاصل بل مفهوم كلامه في الميز متدافع وتغيره يغير

(كالموضع خرا) ولو غير مجز

ان يبلغ القصد خمسمائة فكأنه انتقص الخمسمائة ابتداء ركائز قيمته وقت جناية الثاني خمسمائة لكن فيه ان الجناية الاولى كما أنها قابلة لان تصل بالقصد الى خمسمائة قابلة لان تصل به الى أكثر منها وأقل فلينظر ما وجه اعتبار ما رهم لقصها بخمسمائة فتأمل (قوله انتقص نصفها) أي أزال نصف القيمة الذي هو خمسمائة بسبب قطع اليد فكأن القيمة صارت حينئذ خمسمائة فيلزم الثاني نصفها شيئا (باب موجبات الدية) \*

(قوله غير مأمرة) أي مما يجب الدية ابتداء بقتل الوالد وله وقتل الخطأ وشبه العمد (قوله في البابين) أي باب كيفية الموت وكتاب الديات ففيه تغليب للباب على الكتاب شيئا (قوله بطف الاربعة) أي عفا متعينا في العاقلة وما جزا في غيرها لانه يصح عطف كل على ما قبله وان كان ما زله هو الاحسن والمتوسطان من الاربعة هما جناية الرقيق والفرقة (قوله لو (صاح) أي بنفسه أو بآلة معه (قوله على غير قوى تميز) أي ولو كان في ملك المصالح وشبه الدية سم (قوله كسلطح) أو على شفة بر أو نهر (قوله بذلك) أي بما ذكر من المصالح أو السل (قوله بأن لم يمت) أي ومات من غير دليل كلام الشارح الا في في التعليل زي أي وليست قيم قوله بعد فهدر (قوله وفيما عداها) أي وموت غير قوى التمييز فيما عداها والمراد بما عداها خصوص الاخرة لا ما يشمل الثانية لانه عليها بعدة قوله وعدم تماسك الخ (قوله موافقة قدر) غرضه الرد على الضعيف وبعبارة شرح مر والذ في في كل منهما أي المميز وغيره الدية لانه حصل به في العصى الموت وفي البالغ عدم التماسك المقضي اليه ودفع بان موت العبي الى آخر ما قاله الشارح (قوله فالحكم فيما ذكر) أي الضمان وعدمه (قوله بل مفهوم كلامه في الميز) أي غير المراهق متدافع لان قوله لا يميز يخرج المميز وقوله مراهق يخرج الميز غير المراهق وبعبارة صاحب على صبي لا يميز على طرف سلطح وقع فأت فدية بخلافه على العاقلة وفي قول قصاص ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سلطح فلا دية في الامع وشهر سلاح كصباح ومراهق متيقظ كالغاه قال مر وعلم من قوله متيقظ ان المذار على قوة التميز لا المراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح راداعلى من زعم تدافع مفهوم عبارة المصنف في الميز اه وبعبارة حل في الميز أي غير المراهق وحينئذ يراد بقول الاصل لا يميز أي تميز قورا لا يتحالف ما هنا انتهت (قوله كالموضع خرا) قال الماوردي وغيره ولو ربط بدي شخص ورأيه والقاه في مسبعة فصبه عمد ولا ينافي هذا قولهم سواء أمكنه انتقال أم لا لانه مفروض في عدم احداث منع به زي

قوى تميز وعال أهم من تعب به بصبي ١٣٥ يـ شـ لا يميز وسلطح (كالموضع خرا) ولو غير مجز

(مبسطة) أى موضع السباع (فأ كاسبع) فانه ددر (وان يحجز عن نفسه) منه لان ذلك ليس باهلاك ولم يوجد ما يجلب السبع اليه بل الغالب (من حال السبع القرامن (٥٣٨) الانسان بخلاف ما لو وضعه في زينة

السبع وهو فيها أو التي السبع عليه فأ كله فعليه القود وخرج بالحر الرقيق فيضمنه بوضع اليد وتعييرى بالحرأولى من تعبيره بالصبي (ولو صاح على صيد فوقع) به (غير مميز من طرفى مكان عال) بأن ارتعد به ذات منه (فخلاً) لانه لم يقصده وتعييرى بذلك أولى مما عابه به (ولو ألفت امرأة (جنينا) بانزعاجها (بعت نحو سلطان لبها) أولى من عندها (ضمن) يئاءه للمفعول بالفسرة كما سياتى سواء ذكرت عنده يسؤم لاختلاف ما يؤهمه كلامه من ان ذكرها عنده بذلك شرط وخرج بالقتل منبها لما لو ماتت فزاعته فلا ضمان لان مثله لا يقضى الى الموت فم لو ماتت بالانقاء ضمن عاقلة ديتها مع الغرة لان الانقاء قد يحصل منه موت الام ونحو من زيادى (ولو تبسح بسلاحها رايانه فرمى نفسه في مهلك كاس) وهذا أعم مما عبر به (عالمه) فهلك (لبيضته) لانه بأثر اهلاك نفسه قصداً (أو جاهلاً) به

(قوله بمبسطة) يقع الميم وسكون السين الارض الكثيرة السباع وبضم الميم وكسر الباء ذات السباع قال في المحكم نهى على الاول اسم مكان على مقعده وعلى الثانى اسم فاعل من أسبعت الارض واقتصر الشارح على الاول لانه الاصل شو برى (قوله وان يحجز) أى الحر او موضوع أى لصغراً وهرم والغاية للرد على من قال بالضمان حينئذ وعسيرة مرقمى ان لم يكنه انتقال عن المهلك في محله ضمن لانه اهلاك له عرفاً اه (قوله وهو فيها) فلو كان خارجاً ووجهه فيها فكوضه في المبسطة شرح مرقم (قوله أو التي السبع) بخلاف الحية فانه لو ألقاها عليه أو بالعكس فنهشته فلا ضمان عليه بخلاف ما لو أسكها وأنشأها اياه فيضم شو برى (قوله على صيد) ليس بقيد بل مثله لا دعى ع ش (قوله بأن ارتعد) ليس الارتعاد شرط بل المدار على ما يغلب على الظن كون السقوط بالصياح وقوله فوات الفورية التى أشعرت بها الفاء غير شرط ان يبقى الم الى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض اعضائه ضمن أيضاً ولو زال به عقده وجبت الدية س ل (قوله نحو سلطان) أى من مشايخ البلدان والعربان والمشدع ش على مرقم (قوله ضمن) أى ضمنتهما فاقننه شرح مرقم أى عاقلة السلطان أرقاة الرسول ان كان الرسول كاذباً على السلطان ع ش أو كان صادقا وكان يعلم ظلم المرسل بأرساله وعجابه سم واعتمد مرقم فبالوطئها الرسل كذبا ان الضمان على الرسل وقال أو طئها رسل السلطان بأمرهم عنهم بظلمه ضمنوا الان يكرههم فكفى الجلال كما هو ظاهر اه (قوله خلافاً لما يؤهمه كلامه الخ) لا اهم في كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بطريق الأولى لانه اذا ضمن حينئذ مع ذكرها بسوء عنده وقع عدم ذكرها بطريق الأولى لاستحقاق طئها أى فى الاول دون الثانى اه مرقم وقوله فمع عدم ذكرها الخ قد يقال خوفها عند ذكرها بسوء أكثر من خوفها عند عدم ذلك فلا يلزم من الضمان فى الحالة الأولى الضمان فى الحالة الثانية ولو طلب رجل جلاز كرهه بسوء وهذته فوات فلا ضمان عليه اه زى (قوله هارباً) أى عجزاً عما غير الميز فيضمنه تابعه لان عدم خطأ س ل ومع ش على مرقم (قوله أو انخسف به سقف) أى وكان سبب الانخساف ضعف السقف ولم يشعر به المطلب اماً لوقى نفسه على السقف من علواً وانخسف به لثقله لم يضمنه التابع مطلقاً س ل (قوله كالأول صيداً الخ) هذه صورة وقوله أو حفر بئر أعادوا نافية ثان صورة كرائين بقوله كأن حفرها بئلاً غيره أو مشترك

لعمى أو ظلمة أو غير ذلك (أو انخسف به سقف) فى طريقه فهلك (ضمنه) لا الجائمه الى الحرب المغضى وذ كر الى الهلاك وذلك شبه عدم (كالوعلم) أولى أو غيره

(صباح اليوم ففرق أو حفر ثرا  
عدوانا) كأن حفرها بك  
غيره أو مشترك بلاذن فيها  
أو يبق بطرا أو مسجد يضر  
حفرها فيه المارة وأن أذن  
فيه الامام أولا يضرها ولم  
يأذن فيه امام والحفر لغير  
مصلحة عامة فهل لها غيره  
(أو) حفرها (بدهليزه) بكسر  
الذال (وسقط ضم من دعاه  
جاهلها) لغير طاعة أو تقضية  
لها فكأن فيه يضمن لتعديده  
بإهمال الصبي وبالخفر  
وبالآقيات على الامام  
وبالتعزير وأذن الامام فيها  
يضر كلا أذن وذلك شبهه  
عندهم ان انقطع التعدي كان  
رضى المالك ببقاء البئر أو  
ملكها للتعدي فلا ضمان أما  
حفرها بغير ما ذكر كأن  
حفرها بموت أو بملكه على  
العادة أو بملك غيره أو مشترك  
فأذن أو بطريق أو مسجد  
لا يضر المارة وأذن الامام  
واحفر لمصلحة نفسه أو لم  
يأذن ولم يضره وحفر لمصلحة  
عامة المسلمين كالخفر للاسقاء  
أو لجمع ماء المطر أو حفر  
بدهليزه وسقط فيها من لم يدعه  
أو من دعاه وكان عالمها

وذ كرأ بعة بقوله أو بطريق الخ وذ كرأ بعة بقوله أو بدهليزه  
الخ صورة واحدة فقط والمنطوق عشرة ثم علم أولاها بقوله تعدد بإهمال الصبي  
وعمل ستة بقوله وبالخفر في المالك الغير والمشارك والطريق والمسجد على الوجه  
المذكور وعمل اثنين وهما قوله أولا يضرها ولم يأذن فيه امام الخ لانه شامل لما اذا  
كانت بطريق أو مسجد بقوله وبالآقيات وعمل الاخيرة بقوله وبالتعزير (قوله  
صبي بالخلاف البالغ العاقل لاستقلاله فعليه أن يحتاط لنفسه ولا يفتقر بقول  
السباح اللهم الآن يأخذه على يده ويدخل به لحل مغرق ثم رفع يده من تحت فانه  
يضمنه زى لكن ان قصد برع يديه اغرقه وجب القصاص فان قصد اختيار  
معرفة أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية ح ل (قوله ففرق) من باب طرب  
مختار (قوله أو مشترك) أى فيه (قوله يضر حفرها فيه المارة) وليس بما يضر باجرت  
به العادة من حفر الشوارع لاصلاح لان مثل هذا التعدي فيه لكونه من المصلح  
العامة ع ش على م (قوله أو حفرها بدهليزه) أو كان فيه بئر لم يستدعاه  
ونخرج بالبر نحو كلب عقر بدهليزه فلا يضمن من دعاه تلفه لان افتراضه عن  
اختياره ولا مكان اجتنابه بغيره م شرح م والمعتد انه ادعاء ولم يعلمه فانه يضمن  
ما أتلفه كما صرح به م ر فيما تلفه الدواب فيكون حكمه حكم حفر البئر (قوله  
لتعديده بإهمال الصبي) أى مع كون الماعن شأنه الاهلاك به فارق الوضع  
في مسبة لانه ليس من شأنها الاهلاك م شرح م ر (قوله وأذن الامام) هو  
راجع لاعتباره (قوله وذلك شبه عمد) أى تعليم الصبي وما بعده ع ش (قوله  
أما لو حفرها) شروع في مسائل الفهم وهي ثنتا عشرة وقوله بغير ما ذكر أى بغير  
تعدو بغيره هليزه على الوجه المذكور وذ كرأ بعة بقوله مكان حفرها بموت الخ  
وأربعة بقوله أو بطريق الخ وتبين بقوله ولم يأذن ولم يضره الخ وتبين بقوله أو حفر  
بدهليزه الخ وقوله لجواز أى في الكل وقوله مع عدم التعزير راجع لالاخيرة  
واحترازه عن صورة المنطوق السابقة وقوله والمصلح العامة راجع لقوله ولم يأذن  
ولم يضره (قوله بموت) أى لملك أو ارتفاق (قوله على العادة) فان تعدي لكونه وسعه  
يقرب حذار جاره ضمن ما وقع بحمل التعدي فرع لا يضمن المتولد من ناره أو قدھا  
في ملكه أو على سطحه الا اذا أوقدها أو كثر على خلاف العادة أو في ريع شديد  
لان اشتد الريح بعد الايقاد فلا يضمن ولو أمكنه اطفاء أو ما فعل كالو بني جداره  
مستوبا ثم مال وأمكنه اصلاحه ولم يفعل حتى وقع على شيء فالتلفه فلا ضمان  
وكالمالك مستحق المنفعة س ل (قوله وأذن الامام) وأقره بعد الفعل س ل

(قوله لجواز) أي الحفر وهو راجع لجميع المسائل ولما ورد على تعليل المسئلة  
 الأخيرة من مورد المنطوق فإن الحفر فيها جازع وجود الضمان أي بقوله مع  
 عدم التعذر أي في الأخيرة وأما تلك ففيها التعذر فلذا ضمن (قوله للمصالح  
 العامة) الخ حولها عن سؤال مقدر تقديره كيف يتقضى الضمان مع حصول  
 الضرر (قوله بحث الزكشي) معتمد (قوله بمسجد) أي بخلاف الطريق  
 فلا ضمان وهو راجع للغاية التي ذكرها بقوله وإن حفر في الحفرة نفسها بالنسبة  
 للمسجد تأمل (قوله ويضمن) ما تالف بقبامات فلومات بها إنسان فهل فيه  
 دية خطأ أو شبهه عند الفاسح الأول (قوله طرح بطريق) قال الرافعي  
 وأما أن قول قديمي الدين الممارات مواضع معدة لذلك تسمى الساباطات  
 والمزابل وتعذر المراقب المشتركة فيشبهه أن يقع فيها بني الضمان إذا كان  
 الالتقاء فيها فانه استيفاء منعة مسخرة ويخص الخلاف بغيرها قال البلقيني  
 تلك المزابل أن كانت في منعطف خارج غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة  
 لذلك لأن الكلام في الشارع والأفليس لهم فعل ذلك فيها حتى يقال  
 استعوا ونفعة مستعنة فالشرع المناسي في رد قبل لهم فعله حيث لا ضرر في ذلك  
 وكلام الرافعي مفروض في هذه الحالة ولا ضمان خلافا للشارع في غير هذا الشرع  
 حيث قال بالضمان مع جوارزه واحترز بطرحه عن وقوعها بنفسها بارج ونحوه  
 وبطريق عن طرحها في ملكه أو موات فلا ضمان فيها اه زى (قوله أو تلف  
 بجنياح) وكذا يضمن ما ألتفه بتكسیر حطب في شارع ضيق وكذا ما تالف  
 من مشى أعمى بلا قائد أو من عجن طين فيه وقبجاو والمادة أمر من وضع متاعه لا على  
 باب حانوته على العادة شرح مر (قوله وإن جازأخراجه) بأن لم يضر المارة قال م  
 في شرحه ولونا م على طرف سلطه فاقبل إلى الطريق على ما قال الماوردي أن  
 كان سقوله بانها أو الحائط من تحته لم يضمن فإن كان لتقلبه في نومه ضمن لا يه سقط  
 بفعله (قوله بالخارج) كان سقط على شيء (قوله من غير نظر إلى وزن أو مساحة)  
 أي بين الداخل والخارج أي لا ينظر هل الخارج نصف بالنسبة للداخل أو أقل  
 أو أكثر فاضمون النصف على كل حال وبذلك إذا كان الخارج قدر الثلث بالنسبة  
 للداخل يكون المضمون الثلث مثلاً ويلغز بذلك فيقال

أياحياء الفقه قد جئت سائلاً \* مراد هاء السبيل توصلاً  
 فإآلة أن أاتف الشيء بعضها \* حكمت بكل القرم حقا معللاً  
 وإن أاتف الشيء الجميع نسطره \* قضيت به فالحكم قد صار مشكلاً

جوابك

فلا ضمان لجوارزه مع عدم  
 التعذر والمصالح العامة تغفر  
 لأجلها الضرر الخامسة ثم  
 بحث الزكشي الضمان فيما  
 لو حفرها بمسجد لمصلحة نفسه  
 ولو باذن الإمام وقولي جاهلاً  
 بهما من زبادي (ويضمن  
 ما تالف بقبامات) بضم انقاف  
 أي كسامات (وقد ورضو  
 بطرح طرح بطريق) إلا أن  
 يعلم الإنسان ويمشي عليها  
 قصداً فلا ضمان كما هو معلوم  
 (أو تلف بجنياح ووزاب)  
 خارج (إلى شارع) لأن  
 الارتقاء بطريق والشارع  
 مشروط بسلامة العاقبة  
 (وإن جازأخراجه) أي الجنياح  
 أو الميزاب بالحاجة (فإن تلف  
 بالخارج) منها (فلا ضمان)  
 به (أو) به (وبالداخل  
 دفعه) لأن التلف بالداخل  
 ضربه ومن فوزع عليه وعلى  
 الخارج من غير نظر إلى وزن  
 أو مساحة (كجدار بناء  
 مثلاً إلى شارع) أو ملك غيره  
 بغير إذنه فإن ما تالف به  
 مضمون كالخناج

ولا يبرأ ناصب الجناح أو الميزاب (٥٤١) وبأن الجدار من الفهمان يبيع الدار لغيره في صورة الشارع ولغير

المالك في صورة ملك غيره حتى لو توفها لانه ان ضمنته عاقلة البائع فكأنه الشخان عن البقوى وأقره نعم ان كانت عاقلة يوم التلف غير ما يوم التنصب أو البناء فالضممان عليه صرح به البقوى في تعليقه أما لو بناه مستويا قال على شارع أو ملك غيره أو بناه مائلا إلى ملكه وسقط وتلف به شيء حال سقوطه أو بعده فلا ضمان وإن أمكنه اصلاحه لأن الميل في الأول لم يحصل بفعله وله في الثاني أن يبنى في ملكه كيف شاء (ولو تعاقب سببا هلاك كان حفر) وأخذ (بئر) حفرأعدوانا (وضع أخرج حبرا) وضعا (عدوانا فعتبه انسان ووقع بها) فهلك (فعلى الأول من السبيين يحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لأن العتور ربما وضع هو الذي الجاء إلى الوقوع فيها فهلك فوضع الحجر سبب أول للهلاك وحفر البئر سبب ثان له (فان وضعه بحق) كأن وضعه في ملكه (فالخافر) هو الضامن لانه المتعدي وللرافعي فيه بحث ذكرته مع جوابه

جوابك ميزاب يتلف كله \* حكمته بغرم النصف حقا وصلا وغارجه ان أنلف الشيء قلم \* بغرم الجميع الحكم صار مفعلا (قوله ناصب الجناح) المراد بالناصب وبأنى الأمر المالك لا الصانع والماء النازل من الميزاب حكمه ما تلف بالميزاب زى (قوله إلى ملكه) نعم لو كان ملكه مستحق النفعه لا غير باجارة مثلا ضمن كما بحثه الا ذرى لانه استعمل الهواء المستحق للغير لكن في حواشي الروض ضعف ما قاله الا ذرى س ل (قوله فلا ضمان) وإن أمكن اصلاحه كالصريح في عدم الضمان اذا شاء مستويا ثم مال إلى ملك غيره وأمكنه اصلاحه وطالبه الغير بهدمه وبه صرح في شرح الروض قال اذا منع له في الميل يتخلف نحو الميزاب أه سبطا ط ولصاحب الملك مطالبته بقتنه أو اصلاحه كغصان شجرة انتشرت إلى هوأ ملكه فله طلب ازالته لكن لا ضمان في ما تلف بها شرح م ر وقوله مطالبته فلو لم يفعل فلصاحب الملك تقضه ولا رجوع له بما يضره على التقض ثم رأيت المديرى صرح بذلك أه ع ش (قوله سببا هلاك) المراد بالسبب ما لم يدخل اذا حفر شرط ع ش (قوله فعتبه) هو مثلث الماء والفتح أشهر ومثله مضارعه شو برى فهو من باب نصر او علم أو كرم (قوله فعلى الأول) ويشترط أن يكون أهلا للضمان شو برى فخرج الحرفي فلا ضمان على أحد س ل (قوله يحال) أى بسند (قوله سبب) أول المراد به الملا في التلف أو لا المفعول أو لأن العتور هو الذي أوقعه فكان واضعه أخذه وردا فيها شرح م ر ويضمن الراش برش الماء في الطريق لمصلحة نفسه وإن لم يجاوز العادة كما في زى الآن عليه المار وتعمد الشيء عليه فلا ضمان الراش كما ذكره الشارع في القمامات أما لمصلحة المسلمين كدفع الغبار فلا ضمان به إن لم يجاوز العادة أو لأن الامام أو لان جاوز العادة ضمن الراش وإن كان بأمر غيره بأن قال له أكثر الرش لانه المباشر برماوى ويغرق بين الراش وناصب الجناح والميزاب حيث لا يضمن هناك وهنا يضمن بأن الرش منوط بالراش كقوله وقلة يتخلف الجناح والميزاب فان مادتهما على الأمر قال الشيخان لو رمى نخامة بطريق ضمن من راقها أن ألقاها على الممر ومثله كما قال الرافعي ملو ألقاها في الحمام وهو العتود خلاف قول الغزالي ان ضمانها في اليوم الثاني على الجماعى لأن التنظيف عليه بحسب العادة شو برى ومثل النخامة ملو ألقى به ملو أو أسدرا فرتق به انسان (قوله ولا رافعي فيه) أى في ضمان الخافر وقوله بحث الخ فسال ينبغي أن لا يضمن الخافر أيضا كما لو كان الواضع للمعبر سبب أو سبعا أو حريانا فان العتور يهدر اه حل

في شرح الروض وغيره (ولو وضع) ١٣٦ ي ب ت واحد (حبرا) في طريق (وأخرج حبرا) بجنبه



وصلا الم الشارح هو المعتد بال م و فارق حصول الحجر على طرفها بنحو سبع  
 أوحري أو سيل بأن الواضع هنا أهل للضمان في الجهة فإذا سقط عنه لاستثناء تعديه  
 تعين ضمان شريكه بخلاف السبيل ونحوه فله غير أهل للضمان أصله لا يسقط الضمان  
 بالكلية اه وهذا حاصل ما في شرح الروض (قوله نعتي بهما) أي معا بخلاف  
 ما لو عثر في الحجر الأول ثم عثر بالثاني كان الضمان على الثاني ح ل (قوله فالضمان له  
 اثنان) أي يكون اثنان وان تفاوت فطهم نظرا إلى رؤسهم كما لو اختلفت  
 الجراحات شرح م و في نسخة اثنان (قوله أو واقف بطريق) أو نائم بمسجد  
 غير معتكف ففيه تفصيل الطريق ومثله القاعدية لما ينزعه عنه كمنعة بخلاف  
 القاعدة لما لا ينزعه عنه كاعتكافه وقيل علم أنه مضمون مطلقا فان كان معتكفا  
 ضمن وهادرا عاثر وظاهر كلامهم سواء كان واسعا أو ضيقا ح ل و عبارة شرح  
 م و ولو عثر بجالس بمسجد لما ينزعه عنه ضمنه العاثر وهادرا كالو جالس بملكه نعتي به  
 من دخله بغير إذنه ونائم به معتكفا كجالس وجالس لما ينزعه عنه ونائم غير معتكف  
 كنائم بطريق فيفصل فيه بين واسع وضيق و عبارة ز ي قوله أو واقف بطريق  
 احذر ز بالطريق عن تعد في ملكه مدخل ماش تعديا وعثر به فيهدر للمشاي دون  
 القاعدة ومن قد أو نائم أو وقف في ملك غيره تعديا وعثر به المالك يهدر اه (قوله  
 اتسع) بأن لم تنصر المارة بفرد النوم فيه شرح م (قوله هدر قاعد ونائم) قال  
 الراعي يذ في أن يكون موضع اه دار القاعدة والنائم فيما إذا كان في متن الطريق  
 ونحوه أهو ما لو كانت بمسطف ونحوه بحيث لا ينسب إلى تعد ولا تقصير وهذا لا بد منه  
 س ل (قوله وضمن واقف) يعلم منه أن قوله ان اتسع الطريق قيد في الفاعل  
 ولنا ثم فقد فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يترض به (قوله ان انحرف الواقف الخ)  
 بخلاف ما لو انحرف عن الماشي فأصابه في انحرافه أو انحرف إليه فأصابه بعد تمام  
 انحرافه فالضمان على الماشي فقط س ل

فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذ كرهه \* أي تحكم اشراف  
 السقينة على الفرق والمخنيق (قوله أو راكب) مثل كلامه ما لم يقدر الزاكب  
 على ضبطها وما لو قد روعيته وقطعت العنان الويثق وبالحال كان مضطرا إلى ركوبها  
 ولو تجاوزا جبالهما أو لغيرهما فاقطع وسقطا وما تافى عاقله كل منهما نصف مة  
 الآخر وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فإتاها فإتاها على عاقلته أو مات أحداهما بارتا  
 الآخر الجبل فقصص مة على عاقلته وان كان الجبل لأحدهما والاخر نظام مدر  
 الظالم وعلى عاقلته نصف مة المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بشو به ليقعد فتمرق

(نعتي بهما آخر فالضمان له)  
 (اثنان) بعد الواضحين  
 (أو وضمن حجرا) في طريق  
 نعتي به غيره فدر حجه نعتي به  
 آخر فذلك (ضمه المدرج)  
 لأن الحجر إنما حصل ثم فعله  
 (ولو نثر) ماش (بقاعد أو  
 نائم) أو واقف بطريق اتسع  
 وماتا أو أحدهما هدر عاثر  
 انسيته إلى تقصير بخلاف  
 المشو به لا يهدر وهذا ما في  
 الروضة كما شرحين ووقع  
 في الأصل أنه هدر ولم يفرق  
 بينهما (فاز صاق) الطريق  
 (هدر وقاعد ونائم) لتقصيرهما  
 لا عاثر بهما لعدم تقصيره  
 (وضمن واقف) لأن الوقوف  
 من رافق الطريق لا عاثر  
 به له نصيره ثم ان انحرف  
 الواقف أي الماشي فأصابه  
 في انحرافه وماتا فكما شين  
 اصطدا ما وضمه يأتي على  
 الآخر

\* (افصل) \* فيما يوجب  
 الشركة في الضمان وما يذ كره  
 معه لو (استلم حران)  
 ماشيان أو راكبان ولو  
 صبيين أو جنونين

أوجا من مقبلين كأننا أومد بزنا أو أحدهما مقبلا والآخر مدبراً فوهما أو ما ناورا ساهما (وهي عاقبة من قصد)  
 الاصطدام بينهما أو من أحدهما (نصف دية مغلطة) لو ارتد الآخر لان كلامهما مات بفعله وفعل الآخر ففعله  
 هدر في حق نفسه مضمون في حق (٥٤٣) الآخر ضمان شبهه عمد لا عمد لان الغالب ان

اصطدام لا يفرض ان الموت  
 (م) على عاقبة (غيره) وهو من  
 لم يقصد الاصطدام بينهما أو من  
 أحدهما لم يمت أو غفلة أو غلطة  
 (نصفها مخففة وعلى كل) منها  
 ان لم يمت وهو من زيادتي  
 (أو تركته) ان مات (نصف  
 قيمة ذابلاً آخر وان لم تكن  
 مملوكة له لا اشتراكهما في  
 الاضرار مع هدر فعل كل  
 منهما في حق نفسه مظهرياً  
 يأتي في السعيتين انه لو كان  
 على الدائنين مال أجنبي لهم  
 كالنصف الضمان أيضاً ولو  
 كانت حركة احدي الدائنين  
 متعينة بحيث يقطع بأهلا  
 أثره مع قوة حركة الأخرى  
 لم يتعلق بها حكم كفر زارة  
 في جلد العقب مع الجراحات  
 العظيمة نقلها الشيطان عن  
 الامام واقراء وجزم به ابن  
 عبد السلام ومثل ذلك  
 يأتي في الماشيين كما قاله ابن  
 الرفعة وغيره (ومن اركب

بفعلها لزمه نصف قيمته وكذا الوشي على فعل ماش فاقطع بفعلها اه شرح  
 م وعبارة ع ش عليه قوله وكذا الوشي على فعل ماش لو اختلف في أنه بفعلها  
 أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيصير تصديق الماشي لان  
 الاصل براءة ذمته مما زاد على النصف (قوله أو حاملين) عبارة أصله مع شرح  
 م أو اصطدم حاملان واسقطوا مائة فالدية كما مر من ان على عاقبة كل نصف دية  
 الأخرى وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها وأخرى لجنيها والآخران  
 لنفس الأخرى وجنيها لا اشتراكهما في اهلاك أربع أنفس وعلى عاقبة كل نصف  
 غرق جنيها لان الحمل اذا حنت على نفسها فاحضت لزمها قاتلة القرة (كما  
 لو حنت على أخرى وانما لم يهدر من القرة شيء لان الجاني أجنبي عنهما انتهت  
 (قوله أو مبيد) أي ركباً بنفسهما أو أركبهما شخص بلا تعدد دليل ما يأتي  
 (قوله أو مدبرين) بأن كأنما ماشيين القهر قهر رشدي (قوله دية مغلطة) أي من  
 جهة التثليث (قوله لان كلامهما) أي من فاصدى الاصطدام في الأولى وفاصده  
 في الثانية وليس الضمير أحداً من اصطدم من مطلقاً دليل قوله ضمان شبهه عمد لان  
 ضمان غير اقتصاد ضمان خطأ ولو حذفت قوله ضمان شبهه عمد وأخر التعليل بعد الثاني  
 لكان تعليلهما (قوله أو في تركته ان مات) وعلى كل أيضاً في تركته كفارتان  
 كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل صاحبه (قوله لا اشتراكهما في الاطلاق) وقد  
 يقع التقاس س ل (قوله لم يتعلق بها حكم) أي فالضمان كله على ركب الدابة  
 القوية (قوله ولو ولياً) الولي هنا من له ولاية التأديب على الراجح شوري  
 وح ل واعتمده ذى لكن في شرح م ووجريان من له ولاية المال وهو الارب  
 فالجذ فالوصي (القاضي) (قوله كأن أركبها أجنبي) ولو لمصلحة الصبي كأن  
 كان غرضه تعلم العروسية بخلاف الولي اذا أركبها لذلك وكان ممن يستمسك على  
 الدابة ولا ضمان عليه س ل (قوله أو أركبها الولي) أي ولو لمصلحة (قوله شرستين)  
 أي قويت الرأس والجوهر التي يفسد سوقها وقودها وعبارة المختار يقال رجل  
 شرس أي سيء الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جوحين فيه أيضاً جمع القرى  
 أنجز فارس وعلمه وبابه خضع وعلمه فالجوح والشرسة متساويان أو متقاربان  
 ع ش على م (قوله واستحسنه الشيطان) المعتمدان الضمان على عاقبة المركب

صبي أو مجنون أو تعدياً ولو ولياً) كأن أركبها أجنبي بغير إذن الولي أو أركبها الولي دابتين شرستين أو جوحيتين  
 (ضمنهما دابة بهما) والضمان الأول على قاتله والثاني عليه نعم ان تعدد الاصطدام في الوسيط يحتمل حاله لا لاش  
 عليهما بناء على ان أحدهما عمد واستحسنه الشيطان وفرضوه في الصبي أو مثله الخ ومن كان له تعدد المركب فكل أركب  
 بأنفسهما والقييد بالتعددي مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أي اصطدم رقيقان) وماتاً (فهدر) وان تفاوتما قيمته  
 فموان محل يتعلق بالحياة

مر (قوله فان لم يتعد المركب بأن أركب ما الولي له لمتما وكان يضبطان المركوب  
فلا ضمان على الولي اذ لا تقهر منه أو أركب ما الاجنبي باذن الولي (قوله فنصف قيمته  
في رقبته الحلي) وان أرفعل الميت في الحلي تقصا تعلق غريمه بنصف قيمة العبد المتعلق  
برقبته الحلي ويقع التقاص في ذلك القدر وشو برى (قوله نعم لو امتنع سيدهما الخ)  
استدراك على قوله وان مات أحدهما الخ فعلى هذا كان الاولى أن يقول لزيم سيد الحلية  
الاقل من قيمتها والارض وقال ح ل هو استدراك على قوله فهد رأى فاذا اصطدم  
مستولداً فانما تتأفلا هدران بل يلزم سيد كل الاقل الخ فان قيل كيف يلزم سيد كل  
الاقل مع فوات هل الجباية بجوتها فالجواب ان المستولدين لما امتنع بيعهما لم يفت  
على الجباية بالموت لانهما صارتا كالمحررتين في أن كلامهم ما لم يفت على الجباية عليه  
بالموت ويدل لكلام ح ل قول الشارح لزيم سيد كل الخ تأمل (قوله من قيمته)  
أي قيمته لكل أي نصف قيمته حل فاذا كانت قيمة احدهما ما شئت والاخرى مائة  
فالاقل من نصف قيمة الاولى وارض جنايتها على الاخرى خمسون وكذلك الاقل من  
نصف قيمة الاخرى وارض جنايتها على الاولى خمسون وحينئذ لم يظهر للاستدراك  
فائدة لحصول التقاص فم ان نظار لقيمة كل بتامها كما هو ظاهر عبارة الشارح  
وصريح شرح الروض فائدة اذ لصاحب النفيسة على صاحب الخمسة مائة  
ولصاحب الخمسة على صاحب النفيسة خمسون فيقع التقاص بخمسة و يرجع  
صاحب النفيسة بخمسين كما صرح به في شرح الروض ومثله هذا المثال لكن  
في ق ل على الجلال ان النظر للقيمة جميعها لم يرتضه شيخنا فراحه والماسب  
للقواعد من أن العبد المحرر في يديه سيده بأقل الامر من من قيمته وارض جنايته  
هو النظر للقيمة كلها وحل وجوب الاقل ان كان هناك أقل كأن كانت قيمة  
الخمسة مائة وعشرين فان لم يكن هناك أقل كافي المثال المذكور فالواجب  
أحدهما (قوله وارض جنايته) وهو نصف قيمة الآخر ح ل (قوله الاقل)  
أي للتأصبات الآخر وهو يدفع أقصى القيمة لسيد الغصوب س ل (قوله والملاحان)  
وقع السؤال في الدرس عمالو امر رئيس السفينة آخر بتفسيره هافسيرة هانم تلت  
قول الضمان على الرئيس او على المسير وان كان جاهلا بذلك لانه المبشرف فيه نظار  
والجواب ع: بان الظاهر الثاني للصلة المذكورة ما لم يكن أعجمياً يعتقد طاعة  
آمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس ع ش على م و انما سمي  
الملاح ملاحاً لمعالجته الماء المالح بأجراء السفينة فيه بتاله الجوهرى ويؤيده قوله  
المحرران لما اه رشيدى وقيل مأخوذة من الملاحه لا صلاح شأن السفينة وقيل انه

وان مات أحدهما فنصف  
فيته في رقبته الحلي نعم  
لو امتنع بيعهما كما مستولدين  
لزيم سيد كل الاقل من قيمته  
وارض جنايته على الآخر  
وكذا لو كانتا مغصوبين لزيم  
التأصبات الاقل ايها وتعييرى  
بالريق أع من قديره بالعبد  
(أو اصطدم) (سفينتان)  
لما حين أو لا جنبي  
(فكذلك اثبت) في حكمهما  
السابق فان كانتا في الثانية  
لانذين فكل منهما مخبرين  
أخذ جميع قيمة سفينته من  
ملاحه ثم هو يرجع بنصفها  
على ملاح الآخر بين ان  
ياخذ نصفها منه ونصفها من  
ملاح الآخر والملاحان قيمها

المجربان لما ركبا في لهما بينهما (٥٤٥) في حكمهما السابق نعم ان تعد الاصطدام بما يعمد مفضيا للمهلك

وصف للريح وسمى به المسير لما لا يستلزم له ق ل على الجلال (قوله المجربان لما) أي من له دخل في الأجر أو ان لم يكن الرئيس ح ل (قوله في حكمهما السابق) أي في أن الديات على العقاقير والقيم في تركهما (قوله اقتص منهما) أي من كل واحد منهما ما لم يكن في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا جميعا ما أوجب له الجرح واجب في كل منهما ما به دخلهما لو احدث من غير ما بقية تسع ديات ونصف شرح الروض وقوله بالفرقة أي اذا لم يعلم السابق والاقتص له بالفرقة سمع من فرع ثلث سفينة بتسعة اجمال فأتى فيها انسان عاشر هذا وانما غرقها في بعض السكك لان الفرق حصل بالجميع لانه قطع وانما يضمن العشر على الرجح ولا يشكك بضمانه الكل فيما لو جرحه وبه جوع سابق عليه لان فعل كل فيما يضمن فيه وبتنزيه ولا كذلك القبوع اه شوبري وقرره ح في (قوله فلا ضمان) والقول قولهما عند التنازع لان الاصل براءة ذمتهم ما س ل (قوله بتناعها) أي دون الرابح ح ل وانما قال ذلك لاجل قوله بما طرح متاعها لان الطرح لاجل سلامة المال جائز ولا لاجل سلامة الرابح واجب كما يعلم من كلامه (قوله لا طرح متاعها) أي عند توهم النجاسة بان اشتد الأمر وقوى اليأس ولم يبق الا انشاء الاعلى ندورا وعند غلبة طمعية الحياة بألم في ش من عدم الطرح الانوع خوف غير قوى وقوله ووجب لرجاء نجاسة اكتب أو طعمها مع قوة الخوف ولم يطرح ولو كان مرهونا لم يجبور عليه بفلس أو لم يكتب أو لم يمسد مأذونه له به دون إيجاز القارة الاباحية العرواء أو الراهن والمرتبين أو السبد والمأذون اه شرح م ر والظاهر كما قال الاذرى انه لو كان هناك امرى من كفار فظهر للأمير المصلحة في قتلهم فيبدأ بالقتلهم قبل الامتعة وقبل الحيوان المحترم وينبغي كما قال ايضا ان يراعى في القاء الاخص فالأخص بقيمة الحيوان والتساع ان أمكن حفظ الامال ما أمكن خ ط هذا اذا كان الملقى غير صاحب المتاع فان كان صاحبه حازه لتقديم غير الخسيس عليه لان غرضه قد يتعلق بالخسيس كما قاله م ر ولا يجوز انشاء الارواء لسلامة الأحرار بل حكمهما واحد س ل أي ولا كافرا لم ولا جاهل لعالم متعبر وار انفراد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك للملك ولو كان عادلا لا يشترك الجميع في أن كلاً ادى محترم اه ش على م ر (قوله بتناعها) ولو مضى فكتب علم ع ش (قوله وقيد البلقي في عمد ع ش) (قوله وقد بسفت الكلام) ومن جعلته انه لو كان لم يجز القارة ح ل أي عند جواز الطرح ووجب عند الجرح س ل (قوله ووجب) أي على كل من تنكر بخلاف غيره كالمرضى ع ش

غالب واجب نصف دية كل منهما في تركه الا على لاهل عاقلة فان لم يمتوا وكان معهما ركاب وماتوا بذلك اقتص منها الواحدة المقررة والباقيين الدية فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلاهما منها (نصف الضمان) لتعدسهما وظاهر ان الأجنبي يقرب بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين ان يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان للملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله اذا كان الاصطدام بقطعهما أو بتقصيرهما كان تصرفا في الضبط مع إمكانه أو سيرا في ربح شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يكمل عذتها ما اذا لم يكن شيء منهما كان جرحا الاصطدام بغلبة الرياح فلا ضمان بخلاف غلبة الدائنين الراسخين لان الضبط يمكن بالعام (ولو انشرفت سفينة في متاع وراكب على غرق) وخيف غرقها بتناعه (اجاز طرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها

أوبضه لرجاء سلامة السابق وقيد ١٣٧ في الباقي الجواز باذن المالك وتبديت الكلام عليه في شرح الروض والبهجة (ووجب) طرحه كله أو بعضه وان لم يأذن مالكه

لرأى نجاهاً ركباً منتهياً هلاكه ويجب القاءه بالروح فيه لتخلص ذى روح وإتقاه لدواب لبقاء  
الادمين وإذا اندفع ليقرب بطرح بعض المتاع أقصر عليه (فان طرح مال غيره بلاذن) منه (ضمنه) كأن كل  
المضطر ما دام غيره (بغير اذنه) (وقال) لا تخفى سفينة (الق) (٤٦٦) متاعك في البحر وعلى ضيائه

أو نحوه) كقولهم على افي  
ضمانه أو على افي ضمنه  
والقاء فيه (وجاب القائل)  
له عسفا ولم يخص يقع  
اللقاء بالمثلي بأمر اختص  
التمس أو به وبأبجني  
أوبه وبأحدهما أو م الثلاثة  
فانه يضمنه وان لم يكن له فيها  
شيء ولم تحصل الصاة لانه  
التمس اتلاف لغرض صحيح  
بغرض فصار كقوله اعتق  
عبدك على كذا فان لم يخف  
غرقاً أو اختص الفع بالمثلي  
كأن حال من بالسط أو بزرق  
أو نحوه بقرب السفينة الق  
متاعك في البحر وعلى ضيائه  
فالقاء أو أقصر على قوله الق  
متاعك لم يضمنه لانه في  
الاولى شبهة بين التمس هدم  
وار غيره ففعل وفي الثانية  
أمر المالك بفعل واجب عليه  
فعله انرض نفسه فلا يجب  
فيه عوض كالأول المضطر  
مكل طعامك وعلى ضيائه

أومنى أمكن شخصاً الطرح ولم يفعل حتى غرقت السفينة اثم ولا ضمان كالأول ولم يطم  
مالك الطعام المضطر حتى مات خ ط س ل (قوله) عظم أى ولو كلباً ع ش أى  
فلقى الاموال لتخلص الكلاب المحترمة اه م ر (قوله) ويجب (الاولى) التفرير  
(قوله) فان طرح مال غيره أى ولو في حالة الوجوب شرح م ر (قوله) كالأول (الح)  
و بدأ بيشير الى ما يليه أو يكون معلوماً ولا فلا يضمن الا ما يليه بمصرته  
ويشترط استمراره ولو رجع عنه قبل الاقامة يلزمه شيء وشرح م ر أى مما القاء  
بدر الرجوع، واختل في الرجوع أو في وقت صدق المثل لان الاصل عدم رجوع  
لتمس ع ش (قوله في البحر) فالولفظة البحر فهو مال الكه وان نقص ضمن التمس  
نقصه س ل لمضما (قوله) أوبه وبأحدهما فيه صورتان وقوله أو م الثلاثة  
فالمصو رة (قوله) ما يضمنه وهذا وان كان ضماناً ما يجب لكنه روي فيه انه  
اخذاه وليس ضماناً حقيقة بيا من ثم لم يشترط العلم بقدر المثل والضمن فيه بالقيمة  
في المتقوم والمثل في المثل ح ل وقيل يضمن المتقوم بالمثل الصوري كما في القرض  
واعتمد زى في دوسه القيمة معطالاً لانها اذا تأخر خذ الحيلة والحيلة لا يجب فيها  
الا القيمة معطالاً ابدال انه لو لفظه البحر يجب رد البذل والمعتبر فيه ما يقابل به قبل  
هيمن البحر اذا لم يقابل له بعد ولا تجعل قيمته في البحر كقيمه في البر شرح م ر (قوله)  
أو اختص الخ) أى أو خاف غرقاً واختص الخ وانظر ما سوره ويمكن ان يصور بما اذا  
خاف غرقاً على غيره لانه (قوله) أو أقصر على قوله) أى والقرض ان الهائل راكب  
السفينة (قوله) وفي الثالثة) واعمالاً في الثالثة وان كان يفهم من الثانية عدم الضمان  
فيها بالاولى توطئة لقوله وفارق الخ وهذه حكمه تأخيرها مع كونها مفهوم القيد الاول  
(قوله) سبعة) أى التمس (قوله) مغنيق) يذكر ويؤث وهو فارسي معرب لان الجيم  
والذاني لا يجتمعان في كلمة عربية نرح م ر ومراً آله يرجي بها الحجازة زى (قوله في  
الاشهر) مقابله كسر الميم خ ط ع ش (قوله) احذر ماته) وهو مدم المحمال ورمي الحجر  
أما من أمسك خشبة المغنيق ان احتج الى ذلك أو وضع الخبى في الكفة ولم يمد

فأكله وفي الثانية لم يلزم شيئاً وفارق ما لوقال لغيره اذ يبنى فإذا احتج بجمع به عليه بأن الحبال  
اداء الدين بنفعه قط ما والاقاء قد لا تنفعه (ولو قتل حجر مغنيق) بفتح الميم والجيم في الاشهر (احذر ماته) كأن ناد  
عليه (هذر قسطه) وعلى عاقلة الباقي (ان) من ديت له مات بقتله وقطع لهم خطاً فان كان واحداً من عشرة سقط  
عشر ديتيه ووجب على عاقلة كل من الذمة عشرة (أو) قتل (غيرهم بلا قصد) من الرواة (فخلفاً) قتله لعدم  
قصد م له (أوبه) أى به قد هدمه

(معدان غلبت الاصابة) منهم مجتهدهم (٥٢٧) هو قصدهم، مينا بما يقتل غالباً فان غلب عدمها أو أحسرى

الحبال فليس منهم لانه سبب والمباشر غيره قاله الساوردي والتولي وغيرهما خ ط  
س ل و عبادة شرح م ر دون وامنه أى الحجر وماسك الخشب اذا دخل لهم  
في الرمي أصلاً ويؤخذ منه انه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضاً اه (قوله معدان  
غلبت الاصابة) أى فيه القصاص أو الدية المغلطة في أموالهم سم وهذا مستثنى  
من قولهم ان الغلبة تعتبر في الالة من حيث كونها الغالب فيها الملاك أو لأى  
الافى المتعيق فالمتبر انما هو غلبة الاصابة من الرماة فسقط اعتراض البلعيني  
من ان اعتبار الغلبة في الاصابة يخالف لاسل الشافعى من انها متعيرة في الالة  
شوبرى (قوله مجتهدهم) بكسر الحاء المهملة وانقافى (فصل في العاقلة) \*  
أى فى بيانها وترتيبها وما يؤخذ من كل شخص وكيفية تأجيل ما تمهله (قوله لمعه)  
أى العقل والمراد به الكامل أو ان شأنه ذلك (قوله عصبة) أى وقت الجارية وعليه  
دلو يرى الجرح الى النفس ومات وكانت قتلته يوم الجرح غير هابيم البرية  
قائدة على عاقلة يوم الجناية ع ش على م ر (قوله فى خبر العصبين السابق) وهو  
ان امرأة أخذت أخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم ان دية جبينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلة واسم المرأة  
الضاربة أم عطية وقيل أم عطيف واسم الضروبة بكسرة وقوله خذت  
بانحاء المجبهة كما ضبطه شيخ الاسلام فى شرح الاعلام أى رمتها بحجره غير رشدي  
(قوله وان العقل الخ) بدل من ما عطف بيان عليه بين به الرواية الأخرى أى غير  
السابقة فلا حاجة لقول حل اه ذ كر الحديث الأول بمعناه نذر (قوله ما قرب)  
لا حاجة اليه مع قوله فان بقى شيء الخ اه حل (قوله الواجب من الدية) وهو ثلثها  
بأن يؤخذ نصف دينار من القنّى وربعة من المتوسط ثم يشتري بالجمع ثلث الدية  
ان وفى فان لم يوف وزع الباقي على من يليه وهكذا الى أن يحصل ما يشتري به  
الثلث شيئاً (قوله وقدم مدل بأبون) أى على الجديّد والقديم التسوية لان الانوثة  
لا تدخل لمسا فى النحل وردنخ ذلك بديل انما رجعة فى ولاية النكاح مع انها  
لا تدخل لمدايه شرح م ر (قوله فعن الخ) معطوف على عصبة لانه حل العصة  
على عصبه النسب فيجوز لا يساؤل عصبه الولاء ولا يث المال فلذا عطفهم وقال  
فعن الخ (قوله عصبته من النسب) أى فان لم يكن معتق أو لم يف ماعليه فعصبته  
الخ ع ش على م ر قال م ر فى شرحه فعلم انه يضرب على عصبته فى حياته  
ولا يختص بأقرهم بعد موته وان نقل الامام ان الائمة قيدوا الضرب على عصبته  
بموته وقال انه لا يتبعه غيره اذ لاحق لهم فى الولاء فى حياته فهم كالاجانب اه

وتصيرى بالفاء آخر اولى من تغيير فيه بالواو (وهكذا) أى بعد معتق معتق الأب وعصبته يعنى الجد الى حيث  
ينتهى ويودع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لانه ددر وسهم

وبعقل المولى من جهة الام اذا لم يوجد عتق من جهة الاباء (٥٤٨) ويتجمل ايضا بعد من ذكر الاخوة للام

(قوله وبعقل المولى من جهة الام) كأن تزوج عبد بتبعة فان الولاء على اولاده  
للمولى الام فاذا جنى بعض اولاده فالتبعة على والى أمه فان عتق الاب انحر الولاء  
من مولى الام الى مولى الاب بعقل من حل وفي الروض وشرحه انه ينقل الى الجاني  
ولا يعقل مولى الاب لتقدم سببه أى العقل على انحرار ولايت المال لوجود  
جهة الولاء بكل حال فراجع وسببه الحماية (قوله وزدوا الارحام) الاولى التعبير  
بالفاء لانهم بعد الاخوة للام كما يعلم من كلامه بعد ولا يحمل منهم الا الذكرا الذيل  
بأصل ولا فرع شرح مرفيع ج الخصال فانه مدلل بأصل وهو الام يشدى (قوله)  
ان وراثتهم) بأن لم ينظم بيت المال وكان الاولى تأخيرهم عنه كفى الارث اعاده  
سم وجر خلافا لمسا فى حل (قوله من أصل) متأمل وجه تسمية الاصل بعضا  
ولعله لتسمية اصطلاحية (قوله وبر الولد) عبارة مبرر الولد لعلهم ماروا ستان  
وهو يدل من ما وعطف بيان (قوله ولو كان الخ) عبارة شرح مرفيع يعقل  
ابن هوان بن عهسا ومعتقها كابل نكاحها واذ بان البنوة مانعة هسا مقترناه  
بعضها والمانع لا أن لوجود المقضى هه الخ (قوله وتم غير مقتضية) لان المخطئ  
دفع اءاروهى لا تنضبه ولا تمنعه فاذا وجد معتق آخر اءاره جر (قوله وهه تون  
الخ) فان اعتقه ثلاثه مثلا تحملوا عنه تحمل شخص واحد بقدر ما اكمل منهم من  
الورء حصه اتقى منهم ثلث نصف الدينار والوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من  
عصبة كل واحد منهم يتحمل مثل ما يتحمل المعتق فيكون على كل واحد من عصبة  
المورء ثلث نصف الدينار والوسط ثلث ربعه أى ان كانوا بسفته والا تحمل كل منهم  
حصته بحسب ماله وان كان المعتق واحدا كان عليه كل سنة نصف دينار وربعه  
وعلى كل واحد من العصبة مثل ما عليه شرح البهجة زى اذا علمت هذا علمت ان  
قول الشارح من نصف دينار وربعه فاصره على صورة الافراد فلو لم يذكره لكان  
أشمل تأمل (قوله وكل من عصبة الخ) عبارة تشرح مرفيع وكل شخص من عصبة كل  
معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق فان اتحد ضرب على كل من عصبة ربع أو نصف  
وان تعدد نظر لخصته من الربع أو المصنف وضرب على كل واحد من عصبة قدرها  
والفرق ان الولاء تتوزع على الشركاء لا للعصبة لانهم لا يرثونه بل يرثون به  
فككل منهم انتقل له الولاء كاملا فلم يزل كل قدر أصله ومعلوم أن النظر في الربع  
والمصنف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أى من حيث الجملة  
لا بالنظر لعين ربع أو نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبة أغنياء ضرب على  
كل المصنف لانه الذى يحمله لو كان منهم وعكسه أى كذلك كما هو ظاهر اه

وذو الارحام ان وراثتهم  
كفى الانوار وتقله فى الثانية  
الشيفان عن النوى واقراء  
والظاهر ان تحمل الاخوة  
للام قبل ذوى الارحام لا لاجماع  
على نوريهم ولا يعقل بعض  
خان و بعض معتق من  
أصل وفرع لمسا فى رواية أى  
داود فى خبر المصحين السابق  
أوائل كتاب الديات وبرا  
الولد أى من العتل وقيس به  
غيره من الابعاض وبعض  
الجاني بعض المعتق ولو كان  
فرع الجانية (ابن ابن عهسا)  
فلا يعقل عنها وان كان يلى  
فكاحها لان البنوة هنا  
مانعة وتم غير مقتضية لمانعة  
فاذا وجد معتق زوج  
وذكر حكم بعض المعتق من  
رأى دافى (وعينها) أى المرأة  
(يعقله عاقلتها) دونها لما  
بأق من ان المرأة لا تعقل  
(ومعتقون وكل من عصبة  
كل معتق كمعتق) فيما عليه  
كل سنة من نصف دينار  
أوربعه لان الولاء فى الاولى  
يجمع العتق لال كل منهم  
فى الثانية لى كل من  
العصبة فلا يتوزع عليهم  
توزعه على الشركاء لانه

لا يورث بل يورث به (ولا يعقل عتق) ولا عصبة عنه مائة لانها ارثه (فان عدم من ذكر بالحرف  
أو لم ينف ما عليه بماجر

(بيت ماله) يعتل (عن مسلم) الكل أو الباقي لانه برئته بخلاف الكافر فماله في الواجب في ماله ان كان له امان واستغنى من ذلك القبط فلا يعقل عن قاتله بيت المال اذ لا مائدة في اخذها منه لتعاد اليه (ق) ان عدم ذلك أولم يف ما ذكره فالكسل أو الباقي (على جان) (٥٤٩) بناء على الاصح من ان الواجب ابتداء عليه ثم يتجمله

العاقلة ونفسه ي بذلك أهم من قوله فكذلك على جان وتوجب ولومن غير ضرب فاض (عليه) أي على الجاني (كعاقلة دية نفس كاملة) باسلام وحرية وفي كورة ثلاث سنين (في آخر) كل سنة ثلث (من الدية وتاجها بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهم وعزه الشافعي الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القصة وان كل ثلث آخر كل سنة وأجلت بالثلاث لكثرتم بها لانها بدل نفس وتاجها عليه من زيادتي (و) توجب دية (ككافر معصوم) ولو غير ذمي وان عبر الاصل بالذمي (سنة) لانه قدر ثلث دية مسلم أو أقل (و) توجب دية (أمرأة وخشي) مسلمين (سنتين في) آخر (الاولي) منهما (ثلث) من دية نفس كاملة وذو كركهم الخشي من زيادتي (وتحمل عاقلة رقيقا) أي الجناية عليه بقيمة لانها بدل نفس كالحرفاذا كانت

بالحرف (قوله بيت مال) أي يؤخذ من سهم المصالح الواجب بكاله أو مابقي مؤجلا جرسم (قوله عن مسلم) أي اذا قتل غير لقيط أخذنا من كلامه بعد (قوله) قاله في) المناسب ان يقول فلا يعقل عنه بيت المال والواجب فيما له ان كان له مال والساق في لان قوله والواجب فيما له لا يظهر بعد جعله فإوجب عن الشارح بان قوله فإله في أي بعده وانه أي فلا يرثه بيت المال واذا كان لا يرثه فلا يعقل عنه فالقابلة حاصلة بالألزام والشارح أي بقوله قاله في نظر الكونه مما بلا لقوله لانه يرثه تأمل (قوله فان عدم ذلك) بان لم يوجد فيه شيء أولم ينظم أمره بحيلة الظلمة ذويه زى أو كان ثم مصرفاهم مدر (قوله فالكل أو الباقي على جان) قال حجر تنبيه هل يعود التحمل لغيره بعد صلاحيته لانه المانع تخوف فقره مثلا قد زال أو لالان الجاني هو الاصل فتي خوطب به استقر عليه ولم ينتقل عنه لا تقطاع النظر لنيابة غيره عنه حينئذ كل محتمل والثاني أقرب فالعدم ما في بيت المال فأخذ من الجاني ثم استغنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنه كبروا الجناية فأخذت من الجاني ثم اغتروا حينئذ يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال من (قوله أي على الجاني) أي اذا انتهى الامر لوجوبها عليه فإذامات انشاء الحول سقط الاجل وأخذ من تركه لانه واجب عليه اصاله وانما لم تؤخذ من تركه من مات من العاقلة لانها ماسة شرح مدر يؤخذ من الجاني آخر كل سنة ثلث الدية كاملا لان نصف دينار فقط فقد خالف العاقلة في هذا الامر من سم (قوله) لانها بدل نفس) والألا جلت دية الكافر والاثني ثلاث سنين (قوله بقيمة) الباء زائدة فهو بدل ما قبله بدل الشتمال وعبارة شرح مدر وتحمل العاقلة العبد أي قيمته اه فالاولى حذف قول الشارح الجناية عليه لانه لا معنى لتحمل الجناية عليه اذ تجعل بدلها وهو القيمة (قوله فاذا كانت قيمته الخ) فلا تختلف العاقلة والسيد في قيمته صدوقا بايمانهم لكونهم غار من سل (قوله قدر ثلث) زادت على الثلاث أو نقصت فان وجب دون ثلث أخذ في ستة قضا شرح مدر فان كان الواجب نصف دية ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعا ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس أو ربع دية ففي سنة قطعا أو ديتين ففي ست سنين شرح حجر بنصرف ومثله مدر (قوله ولو قتل رجلين الخ)

قيمتها قدر دية أو ديتين (في) آخر ١٣٨ يجت (كل سنة) يؤخذ منها (قدر ثلث) من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من الاطراف وغيرها فانه توجب في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الاصح من ان العاقلة تحمل بدلها كدية النفس رتبته يرى بذلك أهم من تعبيره بالاطراف (ولو قتل) رجلين (مسلمين) هو أو لى من قوله رجلين (في ثلاث) لاس من السنين تؤخذ دية في كل سنة لكل ثلث دية



بما جمل واجب (نفس من) وقت (زهوق) لها بزهق أو بمرأية جرح لانه مال يحمل بانقضاء الاجل فكان  
استداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المأجلة وأجل (٥٥٠) واجب (غيره من) وقت (جناية)

لان الوجوب يعلق بها وان  
كان لا يطالب سديها الا بعد  
الاندمال ثم لو بمرت جناية  
من أصبح الى كف مثلاً فاجل  
أوش الاصبح من قطعها  
والكف من سقوطها كما  
اختاره الامام والفرازي  
وغيرهما جرحهم بالحوى  
الصغير والناور ووجه البلغنى  
(ومن مات) من العاقلة (في)  
اثنا سنة فلا شيء عليه من  
واجبها بخلاف من مات بعدها  
(وبعقل كافر) ما روى امان عن  
مثله ان زادت مذته على مدة  
الاجل لا اشتراكها في الكفر  
المفر عليه وتبصري بذلك  
أولى من قوله وبعقل يهودى  
عن صفرائى وعكسه (لا فقير)  
ولو كسوبا فلا يعقل لان العقل  
مواصلة والفقيه ليس من  
أهلها (ورقبق) لان غير  
المكاتب من الأرقاء لا ملك  
له والمكاتب ليس من أهل  
المواساة (وصى وبخون  
وأمرأة وخنى) وهما من  
زيادة وذلك لان مبنى العقل  
على النصرة ولا نصرة هم  
(ومسلم عن كافر وعكسه)  
اذ لا مرااة بينهما فلا نصرة  
(وعلى غنى) من العاقلة وهو

من ملك آثر السنة فاضلا عن حاجته عشرين ديناراً أى قدرها (نصف دينار) على (متوسط) وهو من (قوله  
ملك) آثر السنة فاضلا عن حاجته (دوها) أى العشرين ديناراً (ورقبق ربعه) أى الدينار (ومعه) بغير مقدارها

ولو قتل ثلاثة واحد فعل عاقلة كل واحد ثلث دية ويؤجل عليهم في ثلاث سنين  
نظر الاتحاد المستحق شرح مر (قوله وان كان لا يطالب الخ) فوضعت سنة ولم  
تعمل سقط واجبا ولو وضعت سنة أشهر قبل الاندمال سبنا عليها حل فقول المتن  
وغيره من جناية أى ان حصل الاندمال في أثناء السنة فان حصل بعدها لا يطالب به  
بواجب تلك السنة وتبتدى سنة أخرى وتلقو السنة الأولى كما مر به من وقال  
البرماني وقول على الهلى يسقط واجبها عن العاقلة ويؤخذ من بيت المال  
أو الجاني ان لم ينتظم وكلام سم أظهر اه (قوله ومن مات) أى وهو موصى (قوله  
وبعقل كافر) شروع في سفعة العاقلة وهي خمس التكليف وعدم اغتر  
والخربة والذكورة واتفاق الدين شوبرى (قوله ان زادت مذته) أى مدة الامان  
بان تكون أكثر من سنة ان كان المقتول ذكياً أو مسلماً فيؤخذ منه الثلث حل  
وعبارة شرح الروض واعتبر زيادة مدة العهد على الاجل فخرج ما ذلت نقص وهو  
ظاهر وما اذا سوتيه تقديم الامان على القضى اه (قوله لان العقل مراساة)  
بخلاف الجزية فانها لحق الله ما عول اقاربه في دار الاسلام فصار عتقها اذا لزمت  
الغير شرح مر ملخصاً (قوله وخنى) وهو بان ذكرا لم يفرم خلافاً لما في شرح الروض  
حل وصححه البلغنى قال انما الفصل على الموالاة والمناسرة الساهرة وقد كان  
هذا في سائر النوب كالانثى فلا فرق به واستوى جدها لطيف الغرم لان الصرة  
موجودة فيه باقوة ولا نهاية تكون بقول والراى كما في المزم وعبارة شرح مر نعم  
ان تبرئ ذكورة الخنى غرم للمعتق حصته الى اذا هاعبره ولو قبل رجوع ذلك  
الغير على المستحق فيما يظهر اه بان كان الخنى ابن عم للجاني فنقص المأخوذ من  
العسبة عن الواحد نصف ديناراً فلا يؤخذ من المعتق ثم بان ذكورة الخنى  
فيرجع المعتق على المستحق بما أخذه منه وبأخذه من الخنى (قوله وهو من ملك الخ)  
وهي العاقلة لا يكون الا بالمال فالغنى بالكسب فقير في باب العاقلة ولذا قال  
الساجح لا فقير ولو كسوبا (قوله فاضلا عن حاجته عشرين) وذكر باعتبار كونها  
مدوداً (قوله عن حاجته) أى العمر الغالب من مسكن وخادم وكل ما لا يكاف بيعه  
في الكسامة حل (قوله نصف دينار) والدينار مساوى الآن بالفضة المتعامل بها  
نحو سبعين نصف فضة أو أكثر متى زاد سعره أو نقص اعتبر حاله وقت الأخذ منه  
وان سادى مساوى ما ثنى نصف فأكثر اه عيش على مر قائمه فانه لم يضر قدره  
وقال البرماوى والمراد به متقال الزكاة وهو اثنان وسبعون حبة أى شعيرة  
معتدلة قطعاً من طرفيها مادي وطال (قوله مقدارها) أى النصف ديناراً وربعه

لا عينهما لان الابل هي

الواجبة وما يؤخذ بصرف  
البيها وليسقط ان لا يأخذ  
غيرها وانما شرط كون اللون  
الفاضل عن حاجته فوق  
الربع ثلثا بصير بدفعه فقيرا  
و بمأذ كر علم ان من أعسر  
آخره لم يجب عليه شئ وان  
كان موسرا قبل أو لم يسر بعد  
وان من أعسر بعد ان كان  
موسرا آخره لم يسقط عنه  
شئ من واجبه ومن كان  
أولها رقية أو وصيا أو مجذونا  
أو كافرا أو مارقا آخره اصة

الكمال لا يدخل في التوزيع  
في هذه السنة ولا في ما بعدها  
لانه يس من أهل انصره  
في ابتداء جلال القسير  
ود كر ضابط الثني والمتوسط  
من زيادتي (فصل) في  
جناية الرقيق (مال حناية  
ذريق) ولو بعد العفو أو فداء  
من جناية أخرى (يتعلق  
برقبته) اذ لا يمكن الزامه  
لسيده لانه اضار به مع  
برائه ولان قال في ذمته  
الى عتقه لانه تقويت لضمان  
أو تأخير الى مجهول وفيه  
ضرر ظاهر بخلاف معاملته  
غيره له مراد بدفعه فالتعلق  
برقبته طريق وسط في رعاية

(قوله ثلثا بصير الخ) حامله انهم اشتروا وان يبق معه شئ ما زاد اذن حاجته بعد  
دفع الربع حتى لا يكون بعد الدفع فقيرا ولك ان تقول كان يجوز ان لا يشترط ذلك  
ويكون الفقير من لا ملك وبعار اذن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يحذور  
في عوده بعد الدفع فقيرا وانما المحذور ان يؤخذ من فقير ولم يوجد هنا مع ان لقائل  
أن يقول وقوا فمافروا منه لان المتوسط على كلامهم صادق عن ملك زيادة على  
حاجته ثلث دينار مثلا كما هو قضية التفسير المذكور ولا خفاء في أن من ملك ذلك  
اذا دفع ربعا بعد فقير لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه انه ملك زائد عن حاجته  
فوق ربع دينار فمكون فقيرا لانه لم يطل كونه متوسطا ومعلوم انه ليس غنيا  
وجب أن يكون فقيرا اذ المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا فامل سم  
(قوله و بمأذ كر) أي قوله آخر السنة (قوله ومن كان أو لم يسر الخ) فعلم انه يعتبر  
الكمال بالثبوت كليف والاسلام والحرية في العلم من العقل الى مضى أجل كمال  
سنة شرح مر (قوله لا يدخل في التوزيع) يؤخذ منه انه لو جن أرق في الاتناء  
يسقط عنه كماله شعبنا كحجر ونظامه وان عاد فورا حل

(فصل في جناية الرقيق) (قوله جناية) رقيق مصدر ضاف لفاعله (قوله)  
ولو بعد عمو باب حني على رقيق عداو عني على مال ولا يقال هو حيث ثبت برضى  
مستغفرة وتعلق بذمته كما تقدم في المعاملات لان أصل الجناية بغير رضاه (قوله)  
يتعلق برقبته) أي بجميعها وان كان الواجب حبة و قيمته الفاشر مر وانما يتعلق  
برقبته لانه من جنس العقلاء فجنايته مضافة اليه وبذلك فارق البعية ذكره قل  
على المحلى وحل تعلقه بالرقبة ان صير بيعه اخذ من قوله بعد كأم ولد (قوله)  
اذا لا يمكن الزامه لسيد) وانما ضمن مالك البهيمة أو عاقلة ضمان موت انسا فالانه  
لا اختيار لها انصاوكا ثم الجاني مل (قوله ولا يقال في ذمته الخ) هذا عين قوله  
الآتي لا بذمته ولعله أفرد هذا لتعليل الذي ذكره (قوله لانه تقويت لضمان) أي  
فيما اذا مات ولم يمت وقوله أو تأخير الى مجهول أي ان اتفق حل (قوله الجانيين)  
أو السيد والجاني عليه أي لا بذمته الخ في كلامه ست صور الثلاثة الاولى محترز  
بوجه برقبته والثلاثة الاخيرة محترز بقوله فقط لكن منيع الشارح يروم ان السنة  
فهوم قوله فقط فكان الماسب أن يذكر الثلاثة الاولى بعد قول المتن برقبته  
الثلاثة الاخيرة بعد قوله فقط فامل (قوله لا بذمته) أي فقط وقوله ولا يكسبه أي  
عط (قوله ولا بكل منهما) مع رقبته ولا رد عليه مال أو السيد بأن الذي جني عليه  
نه قيمته ألف وقال الجاني قيمته ألفا فانه وان تعلق ألف بالرقبة وألف

لجانيين فقط أي لا بذمته ولا يكسبه ولا به مال ولا بكل منهما أربع مائة رقبته

بالذمة كما في الام لكن اختلف جهة التعلق شرح مر (قوله وان اذن له سيده)  
 هذه الغاية راجعة لامتق (قوله والا) لواعترنا اذن السيد لما تعلق برقبته  
 بل بذمته تكديرون المعاملات وفيه اهلا بذمته ان يضم الى اذن السيد في المعاملات  
 رضى المستحق حتى يتعلق بذمته حل وعبرة ع ش قوله والا الخ أى لو اعتبرنا اذن  
 السيد اه ع ش أى لو اعتبرناه مانعاً من التعلق بالرقبة أى لم يكن متعلقاً بها حين  
 الادن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتالى ويمكن ان يجاب بأن  
 التالى مؤول بأن يقال لما تعلق أى لما صعب القول بالتعلق بها أى لو لم يكن متعلقاً لما  
 صعب القول المفروض صعبه في المتن واللازم باطل فكذا المزوم وقوله كديون  
 المعاملات سند لهذه الملازمة أى لان ديون المعاملات لما اعتبر فيها اذن السيد  
 مانعاً من التعلق بالرقبة لم يصعب القول فيها بالتعلق بالرقبة شيئاً وعبرة الشورى  
 قوله والا لما تعلق برقبته قال الشيخ لا يخلو عن حرازة بالنسبة للتعلق بالرقبة مع الذمة  
 اذ يصير التقدير لا يتعلق بذمته ووقته والا لما تعلق برقبته كديون المعاملات  
 وحينئذ تنفع مشابهته لديون المعاملة ويمكن ان يجاب بأن التقدير لوتعلق بالرقبة مع  
 الذمة لزم عدم التعلق بالرقبة لان التعلق بالذمة ينهيه اه وفهم بعضهم ان معنى قوله  
 والاى لو اعتبرنا اذن السيد وفيه بعد لا يخفى بل لا تظهر صعبه فله شيئاً مفتى الانام  
 انتهت فيؤخذ من كلامه ان قول الشارح والاى بأن تعلق بذمته أو بكتسبه الخ  
 (قوله) ايضا والا لما تعلق الخ) رده على الضعيف القائل بأنه يتعلق بالرقبة والذمة معا  
 سواء اذن السيد أولا ومحصل الرد ان الشارح يقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة  
 والرقبة معاً قصر التعلق على الذمة وبطلان قولكم وبطلان الرقبة يعنى انه متى انتمت  
 التعلق بالذمة لزم ان يكون التعلق بها وحدها لا بها مع الرقبة كما قلتم وسند هذا  
 ديون المعاملات فاشها متعلق بالذمة ولا قائل بقول متعلقها بالرقبة ايضا وعبرة  
 الاصل مع شرح المحل ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والثاني يتعلق بالذمة  
 والرقبة موهونة بما في الذمة أى فان لم يوف الثمن به طوبى العبد الباقي بعد الحق  
 اه (قوله حتى لو بقي الخ) فربيع على قول المتن يتعلق برقبته فقط وكذا قوله نعم  
 الخ استدارك عليه (قوله لا يتبع به بعد عتقه) أى بل يضيع على المجنى عليه  
 وعبرة مر فبانق من الرقبة يضيع على المجنى عليه اه (قوله) او اطاع سيده الخ  
 استدارك على قوله فقط فقوله وسائر اموال السيد هو محل الاستدراك وفيه ان  
 الكلام في حياته الا ان يقال هذا في حكم الجناية ومعنى تعلقه بسائر اموال  
 السيدانه يلزم بالاظهار منها مثلاً لانه يتعلق بها كالتعلق بمال الفلاس ع ش

وان اذن له سيده في الجناية  
 والا لما تعلق برقبته كديون  
 المعاملات حتى لو بقي شيء  
 لا يتبع به بعد عتقه نعم ان  
 امر الرقيق بالجناية ولم  
 يصدقه سيده ولا يذنبه تعلق  
 واجبا بذمته كما في الاقرار  
 او اطاع سيده على لقطه في  
 يده واقرها عنده أو أهمله  
 أو اعرض عنه فانتهى

أوتلت عند تعلق المال (٥٥٣) برقبته وبسائر أموال السيد كإنه عليه البلقني وعلوم محام في الزهر

ان جناية غير الميز ولو ماتا  
بأمر سيده أو غيره على الأثر  
وتعيرى بالقبول أو من تعير  
بالعبد (ولسيده) وله بتأنيبه  
(بيعه لها) أي لا جملها ماذن  
المستحق (و) له (فدائه)  
بالأقل من قيمته والأرض  
لأن الأقل ان كان القيمة فليس  
عليه غير تسليم الرقبة وهي بدله  
أو الأرض فهو الواجب وتعتبر  
قيمتها (وقتها) أي وقت  
الجناية لأنه وقت تعلقها هذا  
(ان منع) السيد (بيعه) وقتها  
(ثم قصت قيمته والأفوق  
فداء) فغير قيمته لأن النقص  
قبله لا يلزم السيد بدليل مال  
مات الرقيق قبل اختيار  
للفداء وقول وقتها إلى آخره  
من زيادتي (ولو حتى) ثانيا  
مثلا (قبل فداءه بانه فيها)  
أي في جنايته ووزع ثمنه عليها  
(أو فداءه بالأقل من قيمته  
والأرضين ولو أتلغه) حسا  
أو شرعا كان قتله أو أمته  
أو باعه ومجانبان كان  
العقن موسرا والبائع مختارا  
للفداء (فداءه) لزومائنه  
بيعه (بالأقل) من قيمته  
والأرض (كأم ولد) أي كما  
لو كان الحيا أم ولد فيزومه

على م (قوله أو تلت عند) هو فبما إذا أقره يذني حمله على التفصيل الذي  
ذكره الشارح في باب الأتعة بقوله ولو أقره في بدو سيده أو سعة فله عليها لعرفها  
وهو أمين جازة لا يمكن أمينا فهو عبد لا قرار فكأنه أخذها منه ووردها إليه اه  
فيذني جل ماها على ما ذكرنا اليك أمينا فان كان أمينا فلا ضمان بالقرار في يده  
وقا في هذا المجل للمال إليه شيئا الطبلاري اه ابن قاسم (قوله ولو بالناس) بأن  
كان أعجميا يعتد وحرب طاعة أمره وعطف م (الاعجمي على غير الميز قال ذى  
والبعض يجب عليه من واجب جنايته بنسبة حرية وما فيه من الرقبة متعلق به باقي  
واجب الجناية فيفديه السيد بأقل الأمر من من حتى واجبا والقيمة اه (قوله  
على الأمر) أي يفديه بأرض الجناية بالغا ما بلغ بخلاف أمر السيد أو غيره للعرفانه  
لا يمنع التعلق برقبته لأنه المباشر وكذلك لو لم يأمره أحد فليس يعلق برقبته فقط لأنه من  
جنس ذوى الاختيار بخلاف البهيمة أفاده م (قوله باذن المستحق) أي أو الأمل  
يصح البيع كالمرهون اه قل على المحلى (قوله فداؤه) يقال فداءه إذا دفع مالا  
وأخذ رجلا وأندى إذا دفع رجلا وأخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا وأخذ رجلا  
شورى (قوله فوق فداءه) العتد اعتبار قيمته وقت الجناية مطلقا ذى وحل  
(قوله بدليل المومات الرقيق) أي فانه لا يلزم سيده شيء (قوله ولو حتى ثانيا الخ)  
قل ان القطان لو كانت الجناية الثانية قتلا عدا ولم يعف والاولى خطا بيع  
في الخطأ وحده ثم يقتل كالجاني خطأ ثم ارتد إلى المعلق على ابن القطان فلم يمتد  
من يشترى لوجود القود فعندى ان القود يسقط لانا قول لصاحبه الخطأ قد سبقك  
فلوقد مناك لا بطل احقه فأعدل الاوران يشترى كالأسدل إليه الا بترك القود  
والعفو اه ذى (قوله أو فداءه) أي ان لم يمنع بيعه مختارا للفداء والا لزمه فداء كل  
منهما أي من جنايته بالأقل من أرشها أو قيمته شرح م (قوله والبائع مختار  
للفداء) أي باعه بعد اختياره فداءه فان تعدر وتحصيل الداء وتأخر اقلس به أو عينته  
أو صبره على الحبس فسبح البيع وبيع فيها م (أقول أنظر المفسر الفاسخ شورى  
وانظر ايضا حكم العتق حيث قال البرماوى القياس انه كالبيع (قوله كأم ولد)  
محل وجوب فداءها على السيد اذا منع بيعها كما علم من التعلل ولو كنت بتأني  
لكونه استولدها وهي موهوبة وهو محسرة فانه يذني على حق المني عليه على حق المزمين  
وتباع م (قوله لذات) أي لامتاع بيعها فاسم الإشارة راجع لمع البيع بدون  
اضافة المنع إلى الصبر ولا يقال ان منع البيع سابق على حسابتها تدبر (قوله  
كواحدة) أي فيسترد لشي من الاول اذا كانت الجناية على الثانی بعد الدفع

فدائها لذلك بالأقل من ١٣٥ بيج قيمته ما وقت الجناية والأرض (وجباياتها كواحدة)

للاول كما صرح به م (قوله فبذبحها) بقية أول من فدا قال تعالى وفذاه بذبح عظيم اه شيخنا (قوله فتشترك الاروش) أى أصحابه أو قوله فبذبحها أى القيمة فهاق  
بتشترك وكذا ما بعده وجه ذلك بأن الاستيلاد منزل منزلة الاتفاق وليس  
في الاتفاق سوى قيمة واحدة وقوله كأن تكون أى الاروش (قوله بالخاصة) أى  
وان ترتب أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها العاوجة جنبا متين مرتبا وأرشد كل  
منهما ألف فلذلك خمسة فان كان الاول قبض الألف رجع عليه الثاني بنصفه  
وان كان أرض الثانية خمسة رجع ثلثه وان كان أرض الاولى خمسة رجع ثلثه  
الفاوق قبض الاول الخمسة رجع عليه الثاني بثلثه وعلى السيد بنحو سبعة تمام  
القيمة ليكمل الثاني ثلثا الاول ومع الاول ثلثه اه ق ل على المحلى وشرح م ر  
(قوله الموقوف والمذور اعتاقه) أى مع الواقف فداها فان كان ميتا وله تركه ففي  
الجربانيات ان الغداء على الوارث ذى فان لم تكن تركه ففي كسبه وعلى بيت المال  
ان لم يكن كسب حر ح ل وفي الزلم الواقف فداء الموقوف مع كونه محسنا بوقفه  
بعد ومن ثم نقل عن م ر انه قال لا يلزم الواقف ولا غيره فداؤه وأقرع ش ن كما قاله  
البرماوى لكن يلزم عليه اهدار الجنبه والظاهر ان بدل الجنبه على كلامهم يكون  
في كسبه ويقدم المحنى عليه على الموقوف عليه فان لم يكن له كسب ففي بيت المال  
اه (قوله فله رجوع عنه) أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبقي أو هرب  
أو نقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم ينف بالاروش ولم يلزم السيد قدر القصد وألزم  
ضرر المحنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا الوابعه باذن المستحق بشرط  
الغداء اه ق ل على المحلى (قوله ان لم تنقص قيمته) أى عن قدر الواجب الذى اختاره  
قبل والافليس له الرجوع حل \* (فصل فى الغرة) \* (قوله وتقدم دليلها)  
أى دليل وجوبها فى الجنين قوله والغرة لغة اسم النحر من النحر أى كاهنا وأصلها  
البياض فى وجهه فهو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمتي غرا  
أو مطلق البياض وعلى كل لا يشترط أن يكون العبد أبيض ولا الامة بيضا خلافا  
لبعضهم أخذوا من معناه الغوى كما مروا عن اسمى الرقيق غرة لانه خيار ما يملكه  
الانسان أولا اعتبار سلامته هنا اه ق ل على الجلال بعض تصرف (قوله فى كل  
جنين) ولومن زنا شو برى قال القاضى حسين الحكمة فيها ان الجنين شخص  
يرجى له كمال الحال بالحياة فوجب على من فوت ذلك شخص كامل الحال بالحياة  
اه (قوله حرافصل الخ) ذكر المصنف ست قيود أخذ الشارح مفهوم أربعة  
وذكر المصنف مفهوم قيدين وهو ما حر ميتا فذكر مفهوم الثاني بقوله وان انفصل

فيقديم بالاول من قيمتها  
والاروش قد تشترك الاروش  
الزائدة على القيمة فيها  
بالخاصة كأن تكون اثنين  
والقيمة ألفا وكأم الولد  
الموقوف (ولو هرب) الجاني  
(أو مات برى سيده) من  
مملكته (الان طلب) منه  
(فمنعه) فيصير عتقا والغداء  
فالمستثنى منه صادق بأن لم  
يطلب منه أو طلب ولم يمنعه  
(ولو اختار فداء فله رجوع)  
عنه (وبيع) له ان لم تنقص  
قيمته وليس الرطب اختيارا  
\* (فصل) \* فى الغرة  
وتقدم دليلها فى خبر أبى  
هشيرة أوائل كتاب الدييات  
يجب (فى كل جنين) حر  
(انفصل) أو طهر

حيا الخ وذكر فهو الاول بقوله بعدون جنين رقيق الخ (قرنه يخرج رأسه) اوبده  
 أو جله وماتت أمه فلولم تـ ولم تلحق بقبته وجب نصف غرة ولو اوقت أربع أي  
 وجب غرة فقط ولا حكمة أي لما زاد خلا لا للسراح ح ل ولو اقلت بد أو رجلا  
 أو رأساً متمتعاً من ذلك وان كثر ولولم ينفصل الجنين وماتت الأم غرة واحدة  
 لا علم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليدا انفصل بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم  
 تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد أما اذا عاشت الأم ولم تلحق جنيناً فلا يجب في يد  
 أو رجل سوى نصف غرة كما ان يد الحلي لا يجب فيها سوى نصف دينته ولا يضمن باقيه  
 لعدم تحقق تلفه بالجناية شرعاً (قوله خفية) ولولم يفرح ل والمراد خفية على  
 غير القوابل كما يعلم من قوله بقول قوابل (قوله بقول قوابل) أي أربع وهو  
 متعلق بمخدوف أي وعلم ان فيه صورة خفية وقول الخ وقوله بجناية متعلق بانفصل  
 أو ظهر (قوله على أمه) ولابد ان يبقى لها الالم إلى أن تلقى ح ل (قوله الحية)  
 ولو انفصل بعد موتها شوبري (قوله غرة) هذا مبتدأ وقوله في كل جنين خبر  
 مقدم لا يقال تعدد بر السراح وقوله يجب بعين أن يكون قوله غرة فاعل وفيه حيث  
 تغيير لا عراب المتن لا نقول بحتمل أن يكون قد روي ان انه متعلق الجار والمجرور وان  
 كان خاصاً لان ما قرئته عليه فليأمل اه شوبري قوله ولومن حاملين اصطدما  
 فاذا اصطدت هندوز زنب مثلاً وجب على عاقلة زنب نصف غرة لجنين هندوعلى  
 عاقلة هند نصفها ويكون ذلك لورثته وكذلك على عاقلة هند نصف غرة لجنين زنب  
 وعلى عاقلة زنب نصفها لان الموت حصل بفعل الأم وفعل الأخرى فان كانتا  
 مستولدتين ففعل كل كفعل سيدها والنصف حقه فلا يجب عليه ولا علم بالنصف  
 غرة لجنينها لانه حقه فان كان غيره فيه حق فذكره في قوله الا اذا كان للجنين حدة  
 الخ ويجب على سيد الأخرى نصف الغرة كما قال سم وايضاح ذلك ان اذ لا فكل من  
 الجنين حصل بفعل أمه وفعل الأخرى فيا متعلق بفعل الأخرى وهو النصف مضمون  
 على سيده وما يتعلق بفعل أمه وهو النصف الآخر مضمون على سيد أمه لسكه  
 بسخفه فيسقط عنه لانه لا يجب له على نفسه شيء فاذا كان للجنين حدة كان لها  
 سدس الغرة نصف ذلك السدس على سيد الأخرى لحصول تلفه بجناية أمه ونصفه  
 الآخر على سيد الأم لحصول تلفه بجناية الأم فيلزم سيد الأم للحدة نصف السدس  
 ويسقط عنه ما بقى بعد نصف السدس من نصف الغرة المتعلق بجناية أمه وذلك  
 الباقي هو الربع والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقى الربع  
 والسدس ويظهر ذلك في مخرج نصف السدس وهو اثنا عشر نصفاً ستة واذا خرج

يخرج رأسه لا (منياً)  
 في الحالب (أو الخافية صورة)  
 خفية بقول قوابل بجناية  
 على أمه الحية وهو معصوم  
 عند الجناية وان لم تكن أمه  
 معصومة عندها (غرة) ففي  
 جنين غرمان وهو مكناه  
 ولومن حاملين اصطدما  
 لكنهما مال كانتا مستولدتين

والجنيان من سيدهم اسقطا عن كل منهما نصف غرة جنين مستولده لانه حقه الا اذا كان الجنين حدة لام فلها  
السدس فلا يسقط عنه الا الربع والسدس فانه لم ينفل ولم يظهر أو ظهر لم لا صورة فيه أو كانت أمه  
ميتة أو كان هو صغير معصوم عند الجنابة كجنين حريمي من (٥٥٦) حربي وإن أسلم أحدهما بعد الجنابة فلا شيء

فله لعدم تحقق وجوده في  
الأولين وظهور موته بموتها  
في الثالثة وعدم الاحترام في  
الرابعة والصريح باعتبار  
وقوع الجنابة على الحية مع  
التقييد بعصية جنينها من  
زاد في ذلك علم ان قيده  
لهما أو لى من قيده من قيد  
أمهما لا يهمل ذلك انه لو  
جنى على حريمه جنينها  
معصوم - ينذر لاشيء فيه  
وليس كذلك وإن انفصل  
حياتها مات عقبه (أي عقب  
انفصاله أو دمه ألم ومات  
قديما) لانا تقينا حياته وقد  
مات بالجنابة (والأ) بأن بقى  
زونا ولا ألم به ثم مات (فلا  
ضمان) فيه لانا لم نضيق موته  
بالجنابة (الغرة رقيق) ولوامة  
(عيب بلا عيب مبيع) لان  
الغرة الخيار وغير المهر والعيب  
ليس من الخيار واعتبر عدم  
عيب المبيع كابل الدن لانه  
حق آدمي لوحظ فيه مقابلة  
ما مات من حقه فغلب فيه  
شائبة المسالبة فأثر فيها كل  
ما يؤثر في المال وبذلك فارق

منه نصف سدسها وهو واحد بقى خمسة وهي ربعها وسدسها هـ ش (قوله  
سقط عن كل منهما) أى من السيدين وفي التعبير بالسقوط مسالحة لانه يوم  
وجوبه عليه الا أن يقال مراده بالسقوط عدم الوجوب (قوله فلها السدس)  
وهو اثنان من اثني عشر التي هي نصف الاربعة والعشرين وقوله الا الربع  
والسدس أى بالنسبة للاربعة والعشرين وقد رهما مخرجة وهي الباقية  
من النصف بعد سدس الحدة منه فان كانا من غير السيدين وهما  
رقبان فعلى كل سيد مع نصف قيمة الاخرى نصف عشر قيمتهما لنصف خديهما  
أو حران فعليه مع نصف قيمتهما غرة نصفهما الجنين مستولده ونصفهما الجنين الاخرى  
وهذا يعلم حكم مالو كان أحدهما من سيد والاخر من اجنبي أو كان أحدهما حرا  
والاخر رقبا قاح ل (قوله فان لم ينفل ولم يظهر) أى وإن زالت حركة البطن  
وكبرها اه حل شرح مر (قوله جنينها معصوم) بأن كان أبوه مسلما (قوله  
حيا) أى حياة مسقرة أو حركته مذبوح س ل وزى (قوله فدية) أى دية  
شبهه عدم برماوى (قوله فلا ضمان) وكذا الوال ألم الجنابة عن الام قبل القائه ميتا  
س ل (قوله ولوامة) والخير في ذلك للغلام لانه لا ينجس ولا يجرى الخبث لان  
التم ونه عيب كافى البيع شوبرى (قوله يمين) وإن لم يبلغ سبع سنين على المعتمد  
س ل ورى (قوله بلا عيب) مبيع ومن عيب المبيع ككون الامة حامللا  
أو كون العبد كافرا في محل تقل فيه الرغبة في الكفار اه حل (قوله  
ذنه) أى الرق في حق آدمي وهو وارث الجنين وقوله ما مات من حقه أى لانه كان  
نفع الوارث لو عاش وقوله فأنثر فيها المناسب أن يقول فأنثر فيه لتكون الضمائر  
على وتيرة واحدة اه (قوله وبذلك) أى يكونه حق آدمي الخ وقوله فارق الكفارة  
والاخضية أى لانها حق الله فانه يجوز في الكفارة تغير لا يمين وفي الاخضية عيب  
لا ينقص عيبه اللحم (قوله بخلاف الكفارة) هذا بخلاف لما تقدم في الكفارة من  
عدم أجزاء الهرم الا أن يحمل على هرم لا يمينه الهرم الكسب شوبرى أى فانه  
يجزى في الكفارة ويمتنع هنا مطلقا حل وعبرة عش الصواب أن يقول  
كالكفارة (قوله المسلم) أى ولو حصل اسلامه حال خروجه كان أسلم أحد أبويه  
حينئذ حل (قوله خمسة أبعة) فلو غلظت كان الواجب حقة ونصفا وحذعة

الكفارة والاخضية (و) بلا (هرم) فلا يجرى رقيق هرم لعدم استغلا بخلاف الكفارة لان الوارد فيها ونصفها  
لفظ الرقة (بيلق) أى الرقيق أى قيمته (عشر دية الام) ففي الحر المسلم رقيق يبلغ قيمة خمسة أبعة كما روى عن عمر  
وعلى وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم (وقرض) أى الام (كأب دينا ان فضلها فيه) ففي جنينين كناية ومسلم  
تقرض الام مسالة

(ف) ان فقد الرقيق حساً أو شرعاً وجب (العشر) من دية الام (ف) ان فقد العشر فقد الابل وجب (قيمه) كافي ابل  
 الدية وهذا مع ذكر القرض من زيادتي والغرة (لورثة جنين) لان دية نفس و بما تقرر على أن تعبيرى بما ذكرنا من  
 اقتصاره على غرة المسلم والكفاي (٥٥٧) (وفي جنين رقيق عشر اقصى قيمه من جنابة الى القاء)

أما وجوب العشر فعلى  
 وزان اعتبار الغرة في الحر  
 بعشر دية أمه المساوي  
 لنصف عشر دية أبيه وأما  
 وجوب الاقصى وهو ما في  
 أصل الروضة فعلى وزان  
 النصب والاصل اقتصر على  
 اعتبار عشر القيمة يوم الجنابة  
 (لسيده) للملكه اياه وان لم  
 يكن مال الكالامة فتولى  
 لسيده أولى من قوله لسيدها  
 (وتقوم الام سلبية) سواء  
 كانت ناقصة والجنين سليم  
 أم بالعكس أمافي الأولى  
 فسلامته وأما في الثانية  
 وهي من زيادتي فلا نقصان  
 الجنين - فديكون من أثر  
 الجنابة واللائق الاحتياط  
 والتغليظ (والواجب) من  
 الغرة وعشر الاقصى (على  
 عاقلة) الجاني في خبر أبي هريرة  
 السابق ولأنه لأعد في  
 الجنابة على الجنين اذ لا  
 يحقق وجوده ولا حياته  
 حتى يقصد وبذلك علم أنه  
 لو اصبحت حاملاً لم تألف

وأنصافاً وخلقين حل ومرد (قوله فان فقد الرقيق الخ) لم يبر السامع المحل المقود  
 منه هل هو مسافة القصر أو غيرها وقياس ما مر في مقدار ابل الدية أنه هنا مسافة  
 القصر على حل ومرد (قوله وجب قيمته) هل تعتبر قيمته وقت القصد شو برى  
 (قوله لورثة جنين) أي بقدر انقضاله حيا ثم موته لانها فداه نفسه فلو تسببت الام  
 لاجهاض نفسها كان صامتاً أو شربت دواء لم ترث منه شيئاً لانها قالتة شرح مر  
 والجار والمجور وبتحقيق بكل من الثلاثة أي الغرة وعشر الدية وقيمة العشر فتقول  
 الشارح وان غرة لورثة جنين فيه قصور ويقال مثل ذلك في قوله الا في الواجب  
 على عاقلة (قوله وبما تقرر من) قوله والغرة رقيق لانه عام (قوله وفي جنين رقيق)  
 وفي بعض المواضع في نصفه الحر نصف غرة وفي نصفه الرقيق نصف عشر رقيمة  
 الام حل (قوله المساوي الخ) أي الذي عبر به الاصل وغرضه من هذا ان مؤداهما  
 واحد لكن تعبير المصنف أولى ليشمل ولد الزنا قوله فعلى وزان النصب ما لم ينفصل  
 حياً ثم يموت من اثر الجنابة والا فبقيته يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشر  
 قيمة أمه وقوله على اعتبار عشر القيمة وموجول على ما اذا كان هو الاكثر  
 س (قوله لسيده) نعم ان كانت هي الجنابة على نفسها لم يجب فيه شيء اذ لا شيء  
 للسيد على قته زى (قوله على عاقلة) انظر هل هي حالة أو مؤجلة وما كيفية تأجيلها  
 وقياس ما تقدم انها تؤجل سنة لانها أقل من ثلث دية الكامل ثم قل (قوله ولأنه  
 لا عمد الخ) شرع هذا الرد على من قال ان تعد الجنابة بأن قصد بها ما يحض غالباً  
 فالغرة عليه لا على قلته بناء على تصور العمد فيه والأصح عدم تصوره لتوقفه على  
 علم وجوده وحياته اه شرح مر (قوله حتى يقصد) وتعد الجنابة على أمه لا يستلزم  
 تعد الجنابة عليه اذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد زى وحل (قوله نصف  
 غرة في جنينها) لم يقل لزم عاقلة كل منها غرة كاملة مع ان مجموع النصفين غرة كاملة  
 لاختلاف مستحق النصفين وهو ورثة كل من الجنين وأيضاً فقد يختلف واجب  
 كل منهما اذ انقضت الفرق وانقل لعشر الابل واختلف نوع ابل كل من العاقلتين  
 (فصل في كفارة القتل) هي مأخوذة من الكفرو هو المستر لانها تستر الذنب  
 اه عمرة اه سم وانقص مدنها تارك ما عرفت من التصدير وهو في الخطأ الذي لا ثم فيه

جنينين لزم عاقلة كل منهما نصف . ع يج ث غرة في جنينهما لان الحامل اذا جننت على نفسها قاتلت  
 جنينها الزم عاقلة الغرة كما لو جننت على حامل أخرى فلا عهد ونهما تنى بخلاف الدية لان الجنين اجنبي عنهما (فصل)  
 في كفارة القتل والاصل فمائة له تعالى . من قتل مؤمناً خطأ فصر مائة رمية مرمية



(معصوم علیه ولوم و ادا)

وجنينا) ومردا (وعده  
ونفسه) وان لم يضمنها لانها  
انما تحب لحق الله تعالى  
بالا لحق الادمى وخرج بغير  
الحربي المذكور الحربي  
الذي لا امان له فلا تنزله  
الكفارة ومثله الجراد القاتل  
يا ابا الامام ظلمنا وهو جاهل  
بالحال لانه سيف الامام  
والله سائمه وبالقتل غيره  
كالجرادات فلا كفارة فيه  
لو ورد المص بهما في القتل  
دون غيره كما تقر بوليس غيره  
في معناه وبالمصوم عليه  
غيره كعباخ قتله عادل  
وعكسه في افعال ومائل  
ومقتضى منه ومرد حربي  
لا امان له ولو امرأة او صبيا  
او جنينا ولا كفارة في قتله  
وانما حرم قتل هذه المرأة  
وتاليها لان تحريمه ليس  
لحرمتهم بل لمصلحة المسلمين  
ليلا يفوتهم الارتفاق بهم  
وتقدم ان غير الجنين لوقل بالامر  
غيره فمن امره فلا كفارة  
عليه والكفارة على الصبي  
القتيل في ما لم ينفذ

الولي عنهما من ماله أو العبد

١٠٠٠ نفوس تقسيمه او جنينيه (باب د روى ازم) \* اعنى الله

التعبير بالباب يقتضى اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه  
بعد ولذا عبر بالاصل بكتاب وكتب عليه ع ش عبر بالكتاب لانه لا اشتراك على شروط  
الدعوى وبين الايمان المنعرة وما يتعلق بها شبيه بالدعوى والبيانات فلاس من  
الجناية اه وأجاب ع ش على الشارح بقوله عبر بالباب دون كتاب كإفصل  
المنهاج كما أنه يتعلق بالجناية فكأنه فرد منها ولما كانت القسامة توجب الدية  
كانت مندرجة في كتاب الديات ولما كان الغالب من أحوال القاتل افكار القتل  
استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان النجاة فيه وهي بعد الدعوى أما عين واما مشاهد  
اه عبرة سم والدعوى بالالف والدعوى بالهاء الدعوى الى الطعام وادعى عليه كذا  
والاسم الدعوى والدعوى المرة الواحدة والدعاء واحد الادعية اه مختار (قوله  
بقريشة ما يأتى) أى فى قوله وانما تجب القسامة بقتل فانه يفيد ان المدعى القتل  
لا الدم (قوله عنه) أى القتل به أى بالدم وقوله للزوم أى الدم له أى للقتل (قوله  
أى الايمان) مثله فى المختار وقد فسرها بالجمع وعليه فالظاهر انها اسم جمع مفرد من  
معناه لان لفظة وهو عين والترجمة بهذين لاشتمل الفصل الاثنى فيزاد فيها  
وما يدكر معهما ولذا اعتذر م عن قصورها فقال ولاستباع الدعوى للشهادة  
بالدم لم يذكروا فى الترجمة (قوله ستة شروط) وقد نظمها بعضهم بقوله  
لكل دعوى شروط ستة جمعت \* تفصيلها مع الزام وتعيين  
أن لا ياتى فيها دعوى تصارحها \* تكليف كل وثقى انحراب الدين  
(قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يذم على وارث ميت بأن مورثه أوصى له بشيء  
حيث تسمع دعواه وان لم يعين ذلك الشيء الموصى به أو أن يذم على آخر بأنه أقبله  
بشيء وان لم يعين ذلك الشيء المقربه ح ل ومثله المتعة والنفقة والحكومة  
والرضع ع ش (قوله بأن يفصل المدعى) ما يدعيه قال الماوردي يستثنى من  
وجوب التفصيل الصفرة فلو ادعى على ساحرانه قتل أباه بسحره لم يفصل فى الدعوى  
بل يسأل الساحر ويعمل بتقضى بياه وهذا هو الظاهر وان قال فى المطلب اطلاق  
غيره بخلافه غ ط ل (قوله قتله عمدا الخ) ولا بد ان يجد العمد أو غيره بمجده  
المهرر عند الفقهاء فلا يكتفى أن يقول قتله عمدا مثلاً لانه قد يظن ما ليس بعمد عمدا  
الأن يكون عارفاً بذلك فيكتفى اطلاقه اه زى (قوله ان أوجب القتل الدية)  
فان أوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء ولا ذكر الشركة والانفراد لانه  
لا يختلف خبر بالمعنى وسم لا يقال من فوائد ذكر الشركة انه يتقدر بها قديس يكون  
الشريك مخطئاً فيسقط به القود عن العامد لا نا قول صحة الدعوى لا تترق على

بقريشة ما يأتى وعبر عنه به  
للزوم له غالباً (والقسامة)  
يقع الفاف أى الايمان  
الاثنى بينا مأخوذة من  
القسم وهو اليمين (شرط  
لكل دعوى) بدم أو غيره  
كغصب وسرقعة واتلاف  
ستة شروط أحدها (أن  
تكون معلومة) غالباً بان  
يفصل المدعى ما يدعيه  
(ص) قوله (قتله عمدا  
أو شبهة أو خطأ أفراداً  
أو شركة) لان الاحكام  
تختلف باختلاف هذه  
الاحوال ويذكر عدد الشركاء  
أن أوجب القتل الدية نعم ان  
قال اعلم انهم لا يزيدون على  
عشرة مائة سمعت دعواه

وطالب بحصة المدعى عليه فان كان واحدا طالبه بعشر الدية وقولى أو شبهه من زيادنى (فان أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبى (سن) للقاضى (استفصالة) عما ذكر لتصح بنفسه دعواه وتعبيرى بذلك أولى من قوله استقصالة للقاضى لأنه يؤهم وجوب الاستفصال والاصح خلافه (٥٦٠) (و) ثانيها ان تكون (مازنة) وذو اذن

زيادنى فلا تسمع دعوى هبة شئى أو يبعه أو افراد به حتى يقول المدعى وقضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقترا تسليم الى (و) ثالثها (ان يعين مدعى عليه) فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لاهام المدعى عليه (و) رابعها وانما سها (ان يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربى) لا أمان له (بكفا) ومثله السكران كذى ومعاهد ومحجور سفه وأفلس لكن لا يقول السفه فى دعواه المال واستحق تسليمه بل وولى يستحق تسليمه ولا تصح دعوى حربى لا أمان له وصبي ومجنون ولا دعوى عليهم وتعبيرى بغير حربى لشموله المعاهد والمسنئين أولى من تعبيرة بلمترم لأخراجه له ما (و) سادسها (ان لا تناقصها) دعوى أخرى (فلو ادعى على واحد) (انفراد) يقتل ثم (ادعى على آخر) شركة أو أفرادا (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لان

ذلك نعم يمكن المدعى عليه من ذكر ذلك وإثباته ليكون دافعا للقود عنه ع ش على م ر (قوله وطالب بحصة المدعى عليه) بأن عين واحدا منهم وأدعى عليه بأنه قتل موثرته مع تسعة (قوله سن للقاضى استقصالة) فيقول له القاضى انتبه عدا أو خطا أو شبه عدا فان عين واحدا منها استقصاه عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعريفه فان وصفه قال كان وحده أو مع غيره فان قال مع غيره قال أعترف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكر وجه تبديعك بالبه المدعى عليه بالجواب اه زى (قوله ويلزم البائع أو المقترا تسليم الخ) أى لان الواهب قد يرجع قبل القبض والبائع قد يكون له حق الحبس والدين المقر به قد يكون مؤجلا والمدين قد يكون معسرا سم تصرف (قوله لم تسمع) أى ان لم يكن هناك لوث والاسمعت للتعطيل ح ل وزى أى لتعطيل المدعى عليهم فان نكل واحد منهم عن الجبر فذلك لوث فى حقه فالولى ان يقسم عليه س ل (قوله وصبي ومجنون) أى بل يدعى بما لولى أو يوقف الى كالمها اه أنوارع ش على م ر (قوله ولا دعوى عليهم) أى ان لم يكن هناك بينة والاسمعت زى وشرح م ر فى الصبي والمجنون (قوله بما ترم) أى لا احكام وقوله لأخراجه لها أى لانهم ليسوا ملتزمين جميع الاحكام بدليل انها لا يبقون بالسرقة حل وأجاب عنه م ر بأن المراد ملتزم الكل أو البعض فيدخل هذان بقى ان اخراج الحربى على العبادى مشكل لانه يصح دعواه والدعوى عليه فى بعض الاحوال كالدعوى بدين المعاملة كما بان فى قوله ولو كان لحربى على مثله دين معاوضة فعصم أحدهما لم يسقط والجواب ان المفهوم فيه تفصيل أى فلا يعترض به اه شرح م ر (قوله ولا يمكن من العود الى الاولى) أى لاعم تصديق الثانى ولا مع تكذيبه اه وقال س ل أى راجع لقول المتن لم تسمع الثانية ولعل الشارح وتسمع الدعوى عليه وعبرة ع ش على م ر قوله ولا يمكن من العود الى الاولى ان كان قبل الحكم بها فان كان بعده ممكن من العود اليها الا ان يصرح بأنه أى اذ قل ليس فقاتل اه وقوله ممكن من العود اليها أى عمل بها فقتلها انه يأخذ الدية من المدعى عليه أولا ويأخذها ايضا من الثانى المصدق له اه ثم رأيت فى قل على المحلى اه قال نعم ان صدقة الثانى وكان قبل الحكم بالاولى سمعت الثانية للاقرار وطلبت الاولى اه وبفهمه انه ان كان تصديق الثانى بعد الحكم بالاولى لا تسمع الثانية وهو بعيد مع تصديقه لان

الاولى تكذيبها نعم ان صدقة الاولى تخففه وما أخذنا بقراره وتسمع الدعوى عليه على الاصح فى أصل التصديق الروضة ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكذيبها (أو) ادعى (عدا) مثلا (وفسره بغيره عمل بتفسيره) فليكن دعوى العمد لا دعوى العلى

عدها فبعد تقصيره مستندا  
الى دعواه القتل وتعبيري  
بما ذكر اولى من قوله لم يطل  
أصل الدعوى لايهامه  
بطلان التفسير وانما ثبت  
(القسامة في قتل ولورقيق)  
لا في غيره كقطع طرف واتلاف  
مال غير رقيق لانها خلاف  
القياس فيقتصر فيها على  
مورد النس وهو القتل في  
غيره القول قول المدعي عليه  
يبينه مع اللوث وعدمه  
ويعتبر كون القتل (يعمل  
لوث) بثلاثة (وهو) أي اللوث  
(قرينة تصدق المدعي) أي  
توقع في القلب صدقه (كان)  
هو أولى من قوله بأن (وجد  
قبل أو بعده) وهو من زيادتي  
(في محلة) منفصلة عن بلد كبير  
(أو) في (قرينة صغيرة لأعدائه)  
في دين أو دنيا ولم يخالفهم  
غيرهم من غير اصداء القتل  
وأهل (أو تفرق عنه) جمع  
(محصورون) يتصوروا اجتماعهم  
على قتله والافلاقسامة فم  
ان ادعى على عدد منهم  
محصورين مكن من الدعوى  
والقسامة وتعبيري  
بالمحصورين أولى من تعبيره  
بالمجمع (أو أخبر)

التصديق أقوى من الحكم وبطل ق ل في التقيد المذكور البرماوى حرر (قوله  
لأمة قديظن الخ) قضيته ان الفقه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه بطل ذلك منه  
للتناقض لكن علوه أيضا بأنه قد تكذب في الوصف ويصدق في الأصل وعليه فلا  
فرق جرس ل (قوله مستندا الى دعواه القتل) وظاهره عدم الاحتياج الى  
تجديد الدعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه زى (قوله  
وانما ثبت لما فرغ من شروط الدعوى) شرع في الترتيب عليها وهي القسامة  
متعرضا لها فقال وانما ثبت الخ زى (قوله يمينه) لكنها خمسون يميناً في قطع  
المطرف والرح لانها يمين دم فتعطل لذلك فان كثيراً من الطلبة يتوهم انها يمين  
واحدة اه زى (قوله يحمل لوث) اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويل اليمين بجانب  
المدعى أوله مف لان الايمان جهة ضعيفة والتعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة  
لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالتهادة الاستتابة والتعبير به اما للغالب أو مجازاً عما  
يجعله اللوث من الاحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة شرح م و الظاهر  
ان الاضافة فيه بيانية وبالدعوى مع ومن اللوث الشروع على السنة العام والخاص  
بأن فلا قسامة ق ل على الجمل وليس من اللوث مالو وجد معه ثياب القتل  
ولو كانت ملطخة بالدم ع ش على م (قوله قرينة) ويشترط ثبوت هذه القرينة  
ويكتفي فيها علم القاصي جرس ل (قوله تصدق المدعي) ولا يشترط في اللوث  
والقسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالخنق وعصر البيضة ونحوهما فاذا ظهر  
أثره فامام الدم فلو لم يوجد أثر اصداء القسامة على الصحيح في الروضة وأصلها س ل  
وعبارة شرح م ولا بد من وجود أثر قتل وان قل والافلاقسامة خلافاً للاستوى  
اه (قوله صغيرة) خرج الكبيرة فلا لوث ان وجد فيها قتل اذا المراد بها من أهلها غير  
محصورين وعند انتفاء حصرتهم لا تصحق العداء فيقتضي قتلهم القرينة شرح م  
(قوله لأعدائه) يقتضي اعتبار عدائهم لا لقتيل وليس بشرط بل يكفي ان يكونوا  
اعداء لقبيلته س ل وهو قيد في المحلة أيضا كما قاله البرماوى ولو وجد بعضه في محلة  
وبعضه في أخرى والمولى ان يعين ويقسم اه زى (قوله ولم يخالفهم) ليس بشرط بل  
الشروط ان لا يساءلهم غيرهم كما اعتمد م راه س ل فالحالطة بغير سكنى لا تمنع اللوث  
(قوله وأهل) أي الذين ليسوا اعداء والافلاوث موجود س ل (قوله جمع  
محصورون) ولا يشترط كونهم اعداء س ل والمراد بالمحصورين من يسهل عدهم  
والاحاطة بهم اذ اتفقا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يسر  
عدهم كذلك ع ش على م (قوله وأخبر بقتله عدل) أي مقبدا بعد ما دعى غيره

هو أولى من قوله شهد بقتله (ولو قبل الدعوى) (ع) أربع دنان أو أربعين أو مائة أو مئتين أو مائة وعشرة أو كذا) وإن كانوا مجتمعين  
 لأن كلامها يفيد غلبة الظن وإن اتفقا في كل من الاصناف الأخيرة على الأخبار عن الشيء يكون غالبها عن حقيقة  
 واحتمال التواطؤ فيها كاحتمال الكذب في أخبار العدل (٥٦٣) وتعيينه بعددين وأربعين هو مافى الروضة

أخذ من قوله الآخر ولو ظهر لو ثبت بقتله مطلقا فلا قسامة (قوله هو أولى من قوله)  
 شهيد لأن الشهادة ما يقال بين يدي حاكم أو محكم بعد تقديم دعوى بلفظ أشهد بقتله  
 عدا أو غيره زى (قوله أو عيذان) والعبد الواحد كذلك وكذلك المرأة الواحدة  
 كافي الحساوي وهذا هو المعتد خلافاً في الروضة زى وقدمه شى مرفى شرحه  
 على مافى الروضة اهـ (قوله أو مئتين) تعيينه بالجمع فيه وفيما بعده يقتضى عدم  
 الاكتفاء بالثنين منهم كافي ع وب قال ابن عبد الحق يقتضى بالثنين اهـ ع ش  
 (قوله وإن كانوا مجتمعين) أى فاجتماعهم لا يفيد اليقين حتى يوجب القود وأشار  
 الشارح بهذا إلى أن أوفى المتن مانعة خلو تجوز الجمع أى ولو اجتمع هؤلاء الاصناف  
 وآخر وهو غرضه بهذا الرد على الضعيف وعادة شرح مرفى وقيل يشترط تفرقهم  
 لاحتمال التواطؤ وورد بأن احتماله كاحتمال الكذب في أخبار العدل اهـ لكن هذا  
 الضعيف مفروض في العبيد والنساء كما هو فى شرح مرفى وظاهر الشارح رجوعه  
 للجمع فليحرم (قوله ولأن اتفاق كل الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه  
 لا ينعبر بقرصم فى الشرع كافي شرح مرفى فلا يحصل بأخبارهم لو ثبت اهـ وأما قول  
 القاتل فلان قتلى فلا عبرة به عندنا خلافاً لما لك قال لأن مثل هذه الحالة لا يكذب  
 فيها وأجاب الأصحاب بأنه قد يكذب بسبب العداوة ونحوها قال الفاضل ويرد  
 عليهم مثل هذا فى صورة الاقرار للوارث اهـ أقول قد يغرق بخاطر الدماء فضيق فيها  
 وأيضاً فهو هنا مدعى فلا يقبل قوله اهـ سم (قوله كاحتمال الكذب الخ) أى فلا  
 ينظر لهذا الاحتمال (قوله بالتاء الفوقية) احتراز من الباء الموحدة (قوله ولو ظهر  
 لو ثبت الخ) ومنها انكار المدعى عليه الاوث فى حقه وقد ذكره بقوله ولو أنكر الخ شروع  
 فى روافع الاوث فيها تكاذب الورثة وقد أشار إليه بقوله ولو ظهر الخ زى (قوله)  
 حلف كل منهم) أى خسين بينهما رفاً قال كل منهما بعد أن أقسم المجهول  
 من عينه أى أقسم وأخذ الباقى اهـ وروى قال فى شرحه أى أقسم كل منهم اعلى من  
 عينه الآخر وأخذ برقم الدية اهـ وهذه السلسلة دخيلة فى موانع الاوث (قوله)  
 على رأسه) متعلق برأى (قوله حلف) أى خسين بينهما زى وقال الشوبرى  
 فيما واحدة واستقر به ع ش على مرفى لأن عينه ليس على قتل ولا جراحة

كأصلها وعليه يعمل تعبير  
 الأصل بعبيد ونساء (ولو)  
 تنازل (بالتاء الفوقية قبل)  
 اللام (مغان) بأن القسم  
 قتال بينهما ولو بأن وصل  
 سلاح أحدهما للآخر  
 (واتكسفاً من قتيل) من  
 أحدهما (فلو ثبت فى حق)  
 الصف (الآخر) لأن الغالب  
 أن صفه لا يقتله (ولو ظهر  
 لو ثبت فى قتيل) فقال أحد  
 ابنه) مثلاً (قتله زيد  
 وكذب الآخر ولو قاسما) ولم  
 ثبت الاوث بعدل (بطل)  
 أى اللوث فلا يخلف المستحق  
 لانحرام ظن القتل بالكذب  
 الدال على أنه لم يقتله لأن  
 النفوس مجبولة على الانتقام  
 من قاتل مؤثر بها بخلاف  
 ما إذا لم يكذب بأن صدق أو  
 سكت أو قال لا أعلم أنه قتله  
 أو كذبه وثبت الاوث بعدل  
 (أم) قال أحدهما قتله زيد  
 ويجهول (قال الآخر)  
 قتله عمرو ويجهول حلف  
 كل منهما (على من عينه إذ)

لا تكاذب منهما الاحتمال أن الذى أبهه كل منهما من عينه الآخر (وله) أى كل منهما (ربع دية) لا اعتراؤه بل  
 بأن الواجب نصفها وحصة منه نصفه (ولو أنكر مدعى عليه الاوث) فى حقه كأن قال كذب عند القتل غالباً عنه  
 أو لست أنا الذى روى معه السكن المتلطف على رأسه (حلف) فيصدق لأن الأصل براءة ذمته وعلى المدعى اليقينة  
 \* (ولو ظهر لو ثبت بقتله مطلقاً) عن التبيين دفعه ودفعه كان أخبر عدل به بعد دعوى مضملة (فلا قسامة) لأنه لا يفيد  
 معاً قوله لا للاحاطة

(وهي) أي القسامة (حلف  
 مسق بدم ولو لم يكن بها)  
 يقتل رقبته فان عجز قبل  
 نكوله حلف السيد (أو  
 مرددا) لان الحاصل بحلفه  
 نوع اكتساب المال فلا تمنع  
 منه الردة كالاخطاب  
 وتأخيرها ليدل على (لأنه  
 لا تورع في حال ردة عن  
 اليقين الكاذبة ومن أوصى  
 لأم ولد من لا يقية عدده ان  
 قتل ثم مات حلف الوارث  
 بعد دعواه أو هذا بما مر  
 من حلف السيد بعد عجز  
 المكاتب علم ان الخالف قد  
 يكون غير مدع (خمس) عينا  
 ولو منفردة يجوز أن يقر  
 خبر الخصم بذلك الخصص  
 خبر البسوق البينة على المذعي  
 واليمين على المذعي عليه وجوب  
 قفرها بنظرنا الى انها حجة  
 كالشهادة يجوز تفرقها (ولو  
 مات) قتل تمامها (اليمين وأثره)  
 الا يستحق أحد شأب من  
 غيره بخلاف ما إذا أقام شاهدا  
 ثم مات فان لوارثه ان يفيم  
 شاهدا آخر لان كلا شهادة  
 مستقلة (وتوزع) الخمسون  
 (على ورثته) اثنين فأكثر  
 (بحسب الارث) غالبا فإياها

بل على عدم الحضور مثلا وان استلزم ذلك سقوط الدم وقتل في الدرس عن زى  
 انها خمسون قلنا راجع ولعمري ١ هـ وقال بعضهم يحلف بينا واحدة لنفي اللوث  
 وخمسين بينا لنفي القتل وهو جمع بين كلام الشوري وزى وهو قياس قول  
 سم فان شكل عن الحلف حلف المذعي عينا لاثبات اللوث وخمسين لاثبات انقل  
 (قوله وهي) أي القسامة بالمعنى المصدري وتقدم اطلاقها على الايمان وهو المعنى  
 الحاصل بالمصدر (قوله حلف مسق) أي ابتداء فخرج اليقين المردودة من  
 المذعي عليه على المذعي فلا تسمى قسامة كما له زى فممن حلف المسق  
 هو الغالب وقد يحلف غير المسق حالة الوجوب وقد أشار الشارح اليه بقوله  
 وبهذا وبما مر الخ (قوله نكوله) أي نكول المكاتب عن الحلف (قوله  
 أورثنا) وصورة المسئلة ان يرتب بعد موت المجرور والافلا قسامة زى أي لعدم  
 ارضه واذا حلف حال الردة قبض الحاكم الدية لتفاد قضاة كما فاده ع ش  
 (قوله لام رده) وظاهر ان ذكر المستولد مثالا واهلها وصلى لان هذا اقسام  
 الوارث ايضا وأخذ الموصى له الوصية شرع م ر (قوله ثم مات) أي الموصى وقتل  
 الرقيق (قوله حلف الوارث) أي لانه مسق والمرأة انما تتلقاه عنه ح ل وفيه  
 شى لانها تتلقاه عن الموصى (قوله بعد دعواها) أي دعواها قتل العبد أي  
 أودعوا من ان شافا اذ هم خلقه شرح م ر (قوله خمس عينا) ولو في قتل نحو امرأة  
 أو ذمي أو جنين وبين في كل عين من مضافة القتل برماوى ويشير المذعي عليه  
 بعد حضوره فيقول والله هذا قتل في مثل اعدا أو شبه عدا وخطا منفردا ومع غيره  
 ورفع نسبه عند غيبته زى ولعل حكمة المحسن ان الدية تقوم بانفد شارغالبا  
 ولذا وجهها القديم والقصد من تعدد الايمان التغليب وهو انما يكون في عشر من  
 دنا رافا قضى الاحتياط للفس ان يقابل كل عشر من يمين منفردة بما غيبته  
 التغليب شرح م ر وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على الصنف من ذلك  
 وان دية الكافر على الثلث أراقل الان يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا  
 يلزم اطرادها تأمل (قوله ولو منفردة) ولو بلا عذر بخلاف العان لانه يتناولها أكثر  
 لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهتلا  
 العرض هجر س ل (قوله لا يستحق الخ) يراد على هذه العلة مسشه أم الولد  
 المتقدمة فانها استحققت القيمة بحلف الوارث (قوله غالبا) والافه توزع لا بحسب  
 الارث كما يأتي في البنات والزوجة ويفرض الخش بالنسبة لحلفه ذكر أو في حلف  
 غيره انتهى وبالنسبة للاخذ انى أيضا ما إذا كان منه من حلفه خمس وعشرين

على ما ثبت بها (ويعبر كسر) ان لم تنقسم محبة لان اليقين الواحدة لا تتبع ضلوا كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل احدهما) أي الواثنين (أو باع حلفها) (٦٥٣) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لان

المخسبين هي المحبة (وله) في الثاني (مبرر الغائب) حتى يحضر فيضاف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خسا وعشرين كالمو كان حاضرا ولو قال المحاضر لأحلف الا قدر حصتي لم يطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حصته ولو كان الوارث غير حاضر حلف خمسين ففي زوجة وبنت تحلف الزوجة عشرة والبنات أربعين يجعل الايمان بينهما اثنا عشر حلفا واحدا (ويعبر مدعي عليه بلا لوث (و) عين (مردودة) من مدع أو مدعي عليه (و) عين (مع شاهد خسون) لانها عين دم حتى لو تعدد المدعي عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعي بأن كلالهم ينفي عن نفسه القتل كما يفعله المدعي وكل من المذنبين لا يثبت لنفسه ما يشبه المفرد (والواجب بالقسامة دية) على مدعي عليه في قتل عمد وعلى عاقلته

في قتل خطأ أو شبه عمد كما علم عامر فلا يجب بها قود لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري ما أن كالا قرار بدوا صاحبكم أو يزوجوا بحوب من الله ولا ينرض لاقود ولا ان القسامة حجة ضيقة فلا توجب القود احتياطا بالامر الدماء كالشاهد واليمين

وأجيب عن قوله في الخبر تخلفون وتستحقون دم صاحبكم بأن التقدير بدل دم صاحبكم جعابين الدليلين (ولوا دعي)  
قتلا (عده) مثلاً (بلوث على ثلاثة حضر (هـ) أحدهم) وأنكر (حلف) المستحق خمسين واخذ منه ثلث

د هـ فحضر أخوف كذا  
أي فيحلف خمسين كالقرب  
وماخذ ثلث دية (إن لم يكن  
ذكر في الإيمان والا كفي  
هـ) بناء على صحة القسامة  
في عينة المذمى عليه وهو  
الاصح كقائمة البدية (واثبات  
كثافي) فيمأمر فيه وهذا  
من زيادتي (ولا قسامة) من  
له واثله) خالصا لنخلف  
عامية السليم غير ممكن لكن  
ينصب القاضى من يدعى على  
من ينصب اليه القتل ويحمله  
موجب القود وهو موجب المال  
بسبب المجازاة من اقرار  
وشهادة (انما ثبت قتل  
بسر بإقرار به حقيقة أو حكما  
لزمينة لأن الشاهد لا يعلم  
قصد الساحر ولا يشاهد تأخير  
السعر نعم إن قال قتلته بكذا  
فشهد عدلان بما يقر على ظاهرا  
أو نادرا فيثبت ما شهد به  
والاقرار بأن يقول قتلته بسرى  
فإن قال وسعري يقتل غالبا  
فاقرار بالعمد ففيه القود أو  
يقتل نادرا فاقرار بشبه  
العمد أو قال أخطأت من اسم  
غيره في اسمه فاقرار بالخطأ  
ففيه المالة بية على الساحر

كالا قرار وكالبينة وكل يوجب القصاص وكن حق الشايع أن يبنه على هذا زى  
(قوله) أن تخلفون وتستحقون الدم وسببه أن بعض الانصار قل يخبر بعد الصلح وإيس  
بغير اليهود بعض أولياء القتل فقال صلى الله عليه وسلم لا وليا له أن تخلفون  
وتستحقون دم صاحبكم قالوا كيف تخلف ولم تشهد ولم يقل قتلناكم كم سود خير  
بخمسين يمينا أه أي تترأ من دم صاحبكم بحلفها لكم خمسين بنا انهم يقتله فقالوا  
كيف نأخذ بآية أن قوم كفار يقتله صلى الله عليه وسلم من عده در الأثنية أم  
رشيدي فنهأ وهذا هو خبر الصحبين الذي تقدم في كلام الشايع حيث قال ابن  
العصين بعد قول المصنف خمسين يمينا (قوله بين الدليلين) أي هذا وخبر الجارى  
(قوله) حلف المستحق أنظر له هذا إنافي قوله ساءة ناولوا نكر مذمى عليه بالوث  
حلف حيث حلف هذا المستحق وهناك المذمى عليه وأجيب بأن ما تقدم في الحلف  
على نفي اللوث وهذا في الحلف على القتل (قوله ويحلفه) أي يحلف من ينصب  
اليه القتل ولونكل لا يقضى عليه بل يحبس لقرأ ويحلف شورى وإن طال  
الحبس ع ش (فصل فيما ثبت به موجب القود الخ) (قوله بسبب  
الحناية) متعلق بموجب المال شورى أي لأن موجب القود لا يكون إلا بسبب  
الحناية فهو قد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الحناية كالبيع  
مثلا لكنه دخل في المال الواجب بالحناية على المال كالسرقة وهو غير مراد فكان  
ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك رشيدي (قوله من اقرار متعلق) بقوله  
فيما ثبت شورى أي قطعا مع وبإلانه بيان لما (قوله بسعر) وأما القتل بالحال  
أو بالعين فلا قود فيه ولا دية حل أي ولا كفارة كما في قل على الجلال (قوله  
أو حكما) كالبين الردودة (قوله تأثير السر) ودوافعة صرف الشئ وعن وجهه  
يقال ما سهرك عن كذا أي ما صرفك عنه واصطلاحا كما في حاشية الكشاف وغيره  
مزاولة الغرس الخبيثة لا فاعل وأقرال يترتب عليها أمور خارقة للعادة زى  
ولا يظهر إلا على يد فاسق أجماعا (قوله فنهأ عدلان) أي بأن كانا ساحرين ونابا  
ولا يقال إن تعلمه حرام مفسق فكيف قبل شهادته ما شئنا (قوله وانما ثبت  
موجب مال) يراد على حصصه أو قسامة في محل اللوث فإن المال ثبت باليمين فقط  
س ل ويرد على المصرين من ماعلم القاضى فإنه يثبت به بعد قضائه به كل من القود  
والمال لأن هاتين المسألتين مما يقضى فيه بالتقاضى عليه وقد أشار الشارح  
إلى الجواب عن هذا بقوله وفي باب القضاء الخ فهو مراد أيضا لكن لم يذكره هنا  
لأنه سيأتي وبعبارة مخرج مر وانما ثبت موجب القصاص بإقرار أو شهادة عدلين

لألما قلنا الآن يصدقوه ١٤٣ هـ ث (و) انما ثبت (موجب قود) بكم الجيم من نزل بغير مهر أو  
أوازاله (هـ) أي بإقرار به حقيقة أو حكما (أوب) شهادة (عدلين) (هـ) انما ثبت موجب (مال) من نزل به



أوجرح هو زلة (هذه) أي بإقراره أو شهادة عدلين به (أو برجل وأمرأتين أو) برجل (ويعين) وهذه المسائل من جهة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا بالشافعي رضي (٥٦٦) الله عنه ويأتي ثم الكلام في

أوبعلم الحاكم أوبسكول المدي عليه مع حلف المدي كما يعلمان بما سجد كره على أن الأخير كالأقرار وما قبله كالبيعة اه (قوله أوجرح) معدوف على قتل وهو يقع الجرح المصدر وأما بالضم فهو الأثر الحاصل عـش على مـر (قوله وأزاله) أي إزالة المنافع كالسمع والبصر (قوله ويعين) أي خمسين أي لأنها عين دم لا عين واحدة كما قد يتوهم سـل ومـر والمراد جنس البين (قوله وهذه المسائل) جواب (قوله) عما يقال لا شيء ذكرت هذه المسائل هـامعاً هنا تأتي (قوله ولو عفا المستحق الخ) ضرورة هذه المسائل أن شخصاً ادعى على آخر أنه قتل أباً أو لم يكن معه ما يشبث القود بسدائه وانما معه رجل وأمرأتان أو رجل وبعين فأراد أن يعفو قبل المدعى على ما وبدي بالمال الذي يعفو عليه فلاجل قبول ما معه من البيعة التي يعتد بها في المال فلا يقبل منه ذلك لأنه لم يشب بالاصل الذي هو القود عـش بأن يدعي أنه يستحق عليه ما منه من الأبل مثلاً ولم يذكر قوداً ولا غيره تأمل وبجاء شرح الروض لجمال المدي في الحاشية الموجبة للتصاص عفوت عنه على مال فأقبلوا من رجلاً وأمرأتين لم يقبل بأن يدعي عليه ما لا يسبب الجنابة ويقوم من ذكر (قوله لم يشب) صفة لقود قبلها وثبت القود ليكون العفو باطلاً كما استظهره عـش على مـر (قوله لأن العفو) أي على مال (قوله لأرش هشم) أي وكانا من جان واحد في زمان واحد كما يدل عليه الاستدراك الآتي كان يدعي أن فلاناً أو شخصه ويقوم رجلاً وأمرأتين أو عفوت أـحلف مع الشاهد لم يقبلها العاقل فترك المدعى بالموضعة ويدعي بأورش الهاشمية التي نسبت عنها ويقوم البيعة المذكورة عليها فلا يقبل لأن السبب لم يشب بهذه البيعة مكداً السبب عنه شيخنا عز بنزي (قوله ذلك) أي الهشم بعد الإيضاح (قوله وثبت أرش الهشم بذلك) وذلك لأن كل واحدة من الجناتين منفصلة عن الأخرى فالشهادة بالهاشمية شهادة بالمال وحده عـش على مـر (قوله أوفاء سال دمه) فيه أنه إذا أسأل دمه تكون دامة لادامية فعلى مراده بالدامة ما يشمل لدامة لأنها تتشأ عنها (قوله وهذا مانص عليه في الام) معتمد (قوله ثم ذكر) أي الووى وهو ضعيف (قوله من الإيضاح) وهو لغة الكشف والبيان وليس فيه تخصيص بعظم وأما شرعاً فليس فيه تخصيص به فهذا نظر للمعنى الغروي وذلك نظراً للمعنى الشرعي شيخنا

صفات الله بوجهه والله وبه مستوفى وفي باب القضاء بيان أن القاضي يقضى بعله (ولو عفى) المستحق (عن قود) لم يشب على مال (لم يقبل للمال الأخير) أي رجل وأمرأتان ورجل ويعين لأن العفو انما يعتبر بعـش ثبوت موجب القود ولا يشب عـش ذكر (كـها) لا يعلم (لأرش هشم) بعد الإيضاح (لأن الإيضاح قبله موجب للقود لا يشب بها نعم أن كان ذلك من جانبين أو من واحد في مرتين ثبت أرش للمتهم بذلك وهو واضح ولتصرح في حاشيتي بالرجل واليمين من زيادتي (وليصرح) وجوباً بالشاهد بالإضافة أي بالإضافة للثبوت للفعل (فلا يصحني) في ثبوت القتل (جرحه) بسيف (فان حتى يقول) فـان (منه أو فتتله) لاحتتمال موته أن لم يقل ذلك بسبب غير المجرم (وثبت دامية بـ) (قوله) غير به نادماً أو أسأل دمه لا بقوله فسال دمه لاحتتمال

سلانه بغير الضرب (و) تثبت (موضعة بـ) قوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه (قوله) التصريح به وهذا مانص عليه في الام والمختصر ووجه اليلقيني وغيره وجرم به في الروضة كما سلمها ثم ماء الذي معناه الأصل عن حكاية الامام والغزالي ووجهه بأن الموضحة من الإيضاح وليس فيه (وهي يجب لقود) أي لوجهه في الموضحة (بيانها)

محللا ومساحة وان كان برأسه (٥٦٧) موضحة واحدة لجوازها كانت صغيرة فوسعا غير الجاني وخرج بالقرود

الدية لانها لا تختلف باختلاف محل الموضحة ومساحتها (وقبل شهادته) أي الوارث ظاهر اعند انقضاء (لموته) غير أصه وفرضه كما يعلم من بابها (بمخرج انذمل وعمال) ولو (في مرض) لانتفاء التهمة بخلاف قبل انذمال جرحه لانه لو مات مورثه كان الارش له فكأنه شهد لنفسه ورقة وله بما حال في المرض بأن الجرح سبب لموت القاتل للحق اليه بخلاف المال وبأنه اذا شهد له بالمال لا ينفع به حال وجوبه بخلاف ما اذا شهد له بالجرح (لا شهادة في قتله ففسق بيته جناة) قل أو غسبه (يحملونها) بأن تكون خطأ أو شبه عمد ويكونوا أهلا لتعلمها وقت الشهادة ولو قراء فلا تقبل لانهم متهمون بدفع القتل عن أنفسهم بخلاف بيته انرار بذلك أويته عمد وفارق عدم قبولها من القراء قبولها من الأباة وفي الأقربين وفاة بالواجب بأن المال غادر رائج فالنفي غير مستعد ففصل التهمة وموت القريب

(قوله محلا) أي من الوجه والرأس أو غيرهما وهذا محله في غير فقيه علم القاضي فقيهه والا كفي بطلان الموضحة قطعا حل (قوله لانها لا تختلف الخ) وصورة المسألة ان يقولوا أرضه في رأسه أو وجهه ولم يبينوا محله من الرأس مثلا هل هو المقدم أو المؤخر بخلاف ما لو قالوا أرضه ولم يقولوا في رأسه أو وجهه فانها لا تنعم أصدا بغير الرأس والوجه مع ان الواجب فيه المحكمة هكذا افهم به عليه شيئا الطد نافي اه زعي (قوله ظاهر اعند القضاة) يختلفان برأث وقيد الظاهر لانه عند الموت قد لا يكون وارثا كأن حدث به مانع من ردة مثلا أو ولد له ولد فانه يجب الاخوة والاعمام شيئا (قوله عند القضاة) أي المحكمة (قوله لموته) والبرية يكونه مورثة أي فيما اذا شهد قبل الانذمال حال الشهادة فان كان عنده ما يحجب واثم زال المانع فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعدها فلا شرح م ر (قوله بخلافه اقل الانذمال) أي وان كان عليه دين مستغرق لتهمته م رأي وان لم يكن من شبه أب يسرى لانه قد يسرى سم وحل وقيد م ر بكونه يمكن افضاؤه لاهللك (قوله كان الا وشله) صورتها اذا ادعى الجرح بالفحص أو بارشه ان لم يقص منه ان قدنا يجوز طلب الارش قبل الانذمال اما اذا قلنا لا يجوز طلب ارشه فالتشاهدة غير مقبولة من غير الوارث ادم سماع الدعوى في الوارث أولى س ل (قوله فكأنه شهد لنفسه) ولا نظر لوجود الدية لانه لا يمنع الارث وقدر يري الدائن أو يصالح وكونه لمن لا يستور ابرأؤه كرامة فادلا يلتفت اليه م ر (قوله اليه) أي الوارث (قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح) فانه يتفقد بأرضه حال وجوبه لانه لا يجب الا بعد موت الجرح فيكون للوارث كما في شرح م ر وفيه انه يجب الارش بالانذمال أيضا في المحرشي وعبارة س ل قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح أي فان دفع حال الوجوب له لان الدية قبل الموت لم تجب وبعده تجب له اه فيحمل الارش على الدية (قوله ولو فقرا) لان العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء (قوله بخلاف بيته اقراء) مفهوم جناة وقوله أو بيته عدمه مفهوم يحملونها (قوله غادر رائج) أي يأتي في الغداة ويروح في المساء حل والماسبة قوله فالنفي غير مستعد ان يصير الغادى بالذهب في الغداة والرائح بالراجع في المساء شيئا ويدل له قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر (قوله فلا يفتق فيه) أي في موت الغريب (قوله ولو شهد اثنان الخ) وقد اعترض في أصل الروضة تصور المسألة بأن الشهادة انما تنعم بعد تقدم دعوى على معين واجب بأن صورتها كما قاله الجهم وراي يدهي الولي القتل على جلين وبشهادة اثنان فيبادر الشهود عليهم ما يشهدان على الشاهدين بأنهما الثقات لان وهذا هو رتبة

كما المستدعي في الاعتقاد فلا يفتق فيه تهمة وتعييري بالجناية اعم من تغييره القتل (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا به)

أي بقتله (على الأولين) في المجلس مباررة (فان صدق الولي) المسمى (الأولين) أي استمر على تصديقه ما لم يقطع له  
 بهما) وسقطت شهادة الآخرين لثبته ولأن الولي كذبهما (والا) بأن صدق الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع  
 (بطلنا) أي الشهادة تان وهو المعاهر في الثالث وجهه في الأول (٥٦٨) أن فيه تكذيب الأولين ومداوة

للحكم ويراجع الولي ويسأله احتياطا وقد أشار الشارح للحلافة بقوله مباررة  
 في المجلس اه زى قال حل أي من غير سبق دعوى عليهم بهذه ليست شهادة  
 حقيقة لأن شرط الشهادة تقدم دعوى على معين ولم يوجد ذلك وانما رويت تلك  
 الشهادة لأنها تورث ربة للحاكم ويراجع الولي ويسأله (قوله في المجلس) قال  
 القاضي وأما اعتبر لاسمها رعا في مجلس آخر فشهادته بالقتل على الشاهدين  
 فإلا ضى لا يصح في قولهما بخلافه لو شهد في ذلك المجلس لانه في فصل خصومتها  
 فيعمل له ربة (قوله فان صدق الخ) الشرط عدم تكذيبهما لا تصديقهما خلافا  
 لما يفهم من المتن س ل (قوله بطلنا بوق حقه في الدعوى) وقول الجمهور يسقط  
 حقه أي من الشهادة حل وقال ع ش جزم م و بطلان حقه من الدعوى ويصرح به  
 ما قرره الشارح قول المصنف السابق وإن تناقضها أخرى اه وقد يقال ليس  
 بماد دعوى ثانية إلا ان يقال لما صدق الآخرين كأنه ادعى على الآخرين لكن  
 التصديق ليس موجودا في الثانية (قوله وعداوة الآخرين) فيه ان الشهادة ليست  
 عداوة شوية والعلة الصحيحة للثمة حل وبمباررة س ل انما حصلت  
 العداوة فيما سبب مبادرتهم بها لان حيث الشهادة بشرطها اذ حصر لها  
 لا يثبت العداوة بين الشاهد والمشهد عليه (قوله سواء) أعين العاني أم لا  
 لا يعمل لأحاج اليه لانه تقدم في قوله وعينه أول بعينه لا فانقول ذلك بالنسبة  
 للعفو وبالنسبة للدية وأجيب أيضا بأنه ذكر مران علم توطئة لمبايعة وهو  
 قوله نعم الخ (قوله لفت شهادتهما) ظاهره وان كانا وليين يمكنهما قطع المسافة  
 البعيدة في زمن يسير والمقرول أيضا ويوجه بأن الامور الخارجية للعادة لا يعمل  
 عليها في الشرع ع ش ه ل م و وبما رته على الشارح قوله لفت شهادتهما  
 وقد يقال لم لا يضاف مع من واقعه منهما وبأخذ البديل كظهير من السرقة الآتي  
 ببائنها آخر الباب وقد يجاب بأن باب القسامة أمر عظيم ولهذا غلظ فيه  
 تذكير باليمان اه زى

\*(كتاب البغاة)\*

أي وما يذكرهم من الكلام على الخواص والكلام على شروط الامام وبينان

الآخرين لهما وفي الثاني  
 ان في تصديق كل فريق  
 تكذيب الآخر (ولو اقر  
 بعض وزنه بغير بعض) منهم  
 عن القود وعينه أول بعينه  
 (سقط القود) لانه لا يتبعض  
 وبالأقرار سقط حقه منه  
 فسقط حق الباقي والجميع  
 الدية سواء غير العاني أم لا  
 نعم ان أطلق العاني العفو  
 أو عني مجانا فلا حق له فيها  
 (ولو اختلف الشاهدان في  
 زمان فعل) كقتل (أو كانه  
 أو آله أو عهده) كأن قال  
 أحدهما قتله بكره قال آخر  
 عشيية أو قتله في البيت  
 والآخر في السوق أو قتله  
 بسيف والآخر برمح أو قتله  
 بالخنزير أو بالقطعة (لقت)  
 شهادتهما (والولث لا ناقض  
 فيها وخرج بزباد في فعل  
 الاقرار فلو اختلفا في زمنه  
 أو غيره بما ذكر كان شهد  
 أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم  
 السبت والآخر بأنه أقر به  
 يوم الاحد لم تلغ الشهادة

لانه لا اختلاف في الفعل ولا في صفته بل في الاقرار وهو غير مؤثر لمواذنه أقر منهما ثم ان عينا زمانا  
 في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في ذلك الزمن كان شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل  
 بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بعصر ذلك اليوم لفت شهادتهما \*(كتاب البغاة)\*

طرق انعقاد الامامة (قوله جمع باغ) من البغى وهو لغة تجاوزة الحدود منه سميت  
 الزانية بغية سم (قوله لمجاوزتهم الحد) أى ما حده الله وشرعه من الاحكام  
 لخروجهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم (قوله والا اصل فيه) أى فى كتاب البغاة  
 أى فى الاحكام الالائية فيه يعنى فى الجملة والا فالالائية لا تثبت ككل الاحكام  
 الالائية قال ع ش وأهل المحكمة فى حمله عقب ما تقدم انه كالاستثناء من كون  
 القتل مضمنا (قوله وان طائفتان) الالائية ومعنى فاصلها بينهما الاول ابداء الوعد  
 والنصيحة والى ذلك لحكم الله تعالى كما قاله اليساوى والثاني الفصل بينهما  
 بالقضاء العدل فيما كان بينهما عميرة سم (قوله ما اقتتلوا) لم يقتل اقتتلوا بل جمع مراعاة  
 لأفراد الطائفتين (قوله أو تقتضيه) أى تستلزمه ومنشأ هذا التردد الخلاف  
 فى عدم السكرة فى سياق الشرط فان قلنا قلنا تم شملته الالائية وان قلنا لا تم استلزمته  
 بطريق القياس الاول وشمول الالائية للامام بالنظر له مع جيشه وقيل ان الطائفة  
 تطلق على الواحد (قوله ولو جازا) فى شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر  
 اجبا وعياد عن خروج الحسين على يزيد بن معاوية وعمر بن سعيد بن العاص  
 على عبد الملك ونحوهما بان المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم جرح  
 رى وحل (قوله وشوكة لهم) بقوة وكثرة ولو بحسن استولوا بسببه على ناحية  
 وكانت قوتهم بحيث يمكن معاه مقاومة الامام ويحتاج الى كلفة من بذل مال  
 واعداد رماح ونصب قتال ليرتدعهم الى الصلابة رى (قوله وهى لا تحصل الخ) أى  
 مذكرها ينفى عن ذكره الذى سلكه الاصل قال الشوبرى أى الشوكة التى  
 لا يتحقق البغى بدونها لا بلها من معاصى وأما مل الشوكة فلا يشترط على معاصى  
 وهذا يجمع بين ما اقتضاه كلام الروضة والمنهاج (قوله وان لم يكن الخ) غاية للرد  
 (قوله ويجب قتالهم) نعم لو منقوا الركاة وقالوا نفرقها فى أهل السممان من لم يجب  
 قتالهم وانما يباح شرح م ر (قوله وليسوا فسقة) وان كانوا عصاة لانه  
 لا يلزم من العصيان الفسق وأما الاحاديث الواردة بذهمهم وفسقهم فجملتها على  
 من لا تأويل له أو قطع بفسادها ويله ح ل (قوله لمواطاة اياهم) عبارة تشرح  
 م لمواطاة اياهم على ما قيل والوجه اخذ من سيرهم فى ذلك أى فى التأويل ان  
 ربه بالمواطاة الممنوعة لم يصدر عن يعتد به من الخارجين لانه برى من ذلك اه أى  
 فلا يكون مستندهم المواطاة لان هذا تأويل باطل قطع والمصنف قال وتأويل  
 باطل فلما أى عندنا والافوه صحيح عندهم وقد جاء عن على ان بنى أمية بزغون أى  
 قتلت عثمان والله الذى لا اله الا هو ما قتلت ولا دلت ولقد ذهبت فعضوني اه ح ل

(قوله سكن لهم) أى تسكن لما نفوسهم وقطعت بها قلوبهم اه يضارى (قوله  
 فن فقدت الخ) لعل الانسب تقديم ذلك على قول المتن ويجب قتالهم (قوله  
 كتأويل المرتدين) أى تأويلهم بأمر يسوع لهم الردة في اعتقادهم بأن يقولوا  
 لا نؤمن بالمصلحى الا في حياته وأما بعد موته فلا يجب علينا الايمان به فهذا يقطع  
 به لاهله اه شيعنا قال سم وفيه أى التميل المذموم ونظرا لانه اعتبر في الحدود  
 الاسلام وأخذ جنسا واذ لم يشمله الجنس فلا يصح الاحتراز عنه بفصول التعريف  
 عمية وأجاب البرماوى عنه بأن قوله سابقا مسلمون أى ولو فيما مضى فدخل من  
 ارتد بعد اسلامه بشبهة (قوله فيترقب على انفعالهم مقتضاها) فلا ينفذ حكمهم  
 ولا يعذب بحق استوفوه ويضمنون ما أطلقوه مطلقا أى في حال الحرب أولا كقطاع  
 الطريق زى (قوله على تفصيل الخ) وهواه ان كان مسلما هدر ما ألقاه ان كان  
 نصرانيا حرب أو مرتدا ضمن مطلقا على طريقته (قوله بما يأتى) أى في قوله  
 كذى شوكة مسلم لا تأويل (قوله مطلقا) أى وقت الحرب أو غيره من  
 (قوله وأما الخوارج) وهم منصف من المبتدعة فالقول بأن من أتى كبيرة كفر  
 وحبط عمله وخذل في النار وان دار الاسلام يظهر الكبار فيها تصدرك كفر وواحاة  
 زى (قوله ويركون الجماعات) أى لا يصلون جماعة عزى وقيل المراد جماعة  
 المسلمين وعبارة شرح م وويركون الجماعات لان الائمة لما أقروا على المعاصى  
 كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (قوله فلا يقاتلون) فان قلت ترك الجماعات واجب  
 القتال كما تقرر في صلاة الجماعة قلت يجب بان ما هنا محمول على ما اذا ظهر الشعار  
 بغيرهم أو اسم لا يقاتلون من حيث الخروج وان قولنا من حيث ترك الجماعات  
 اه زى خصر (قوله ولا يفسقون بدليل قبول شهادتهم) ولا يلزم من ورود  
 ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار إلخ حكم بفسقهم لانهم لم يفعلوا  
 محرما في اعتقادهم وإن أخطوا وانما به ولا ينافى ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة  
 فسقهم لوعيدهم الشديد وقلة أكثر اسم أى بالاثم بالذين لان ذلك بالنسبة  
 لاحوال الآخرة لا الدنيا لانهم لم يفعلوا محرما عندهم اه شرح م وباختصار  
 (قوله ما لم يقاتلوا) أى فان قالوا فسقوا ولعل وجهه انهم لاشبهة لهم في القتال  
 وبتقدير هوانهم بالطلعة قطعاع ش على م و (قوله وهم في قبضتنا) قال الازدعى  
 سواء كانوا بيننا أو امتازوا بموضع عنالكتم لم يضر جواهر طاهته زى وهو قيد  
 ثان في قوله فلا يقاتلون فالأولى تقديمه على ما قبله فنفي القتال مقيد بقيد قوله  
 نصر صناعهم ولو بالقتال (قوله أولم يكونوا) أى أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال

بأنهم لا يدعون الزكاة الا  
 لمن صلاته سكن لهم وهو النبي  
 صلى الله عليه وسلم فن فقدت  
 فيه الشهادة المذكورة بأن  
 خرجوا لا تأويل كافى حتى  
 الشرع كالزكاة عندا أو  
 بتأويل يقطع به طلاله  
 كتأويل المرتدين أولم يكن لهم  
 شوكة بأن كانوا افرادا  
 يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم  
 مطاع فليسوا بغاة لا تنفاه  
 حرمتهم فيترقب على انفعالهم  
 مقتضاها على تفصيل في ذى  
 الشوكة بعد بما يأتى حتى  
 لو لم يقاتلوا لا شوكة وألقوا  
 شيئا ضمنه مطلقا كقطاع  
 طريق (وأما الخوارج وهم  
 قوم يكفرون مرتكب كبيرة  
 ويركون الجماعات فلا  
 يقاتلون ولا يفسقون (مالم  
 يقاتلوا) بقيد ذمته بقول  
 (وهم في قبضتنا) نعم ان  
 نصرناهم نصرناهم حتى  
 يزول الضرر (والا) بأن  
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا

(قوتوا ولا يجب قتل المذنب منهم) وإن كانوا كقطع الطريق في شهر السلاح لأنهم لم يجهضوا الخافعة الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها عن الجمهور وفيها من البغرى أن حكمهم حكم قطع الطريق وبه جزم الأصل فإن قيد بما إذا قصدوا الخافعة الطريق فلا خلاف (وتقبل شهادة براءة) لتأويلهم قال الشافعي إلا أن يكونوا بمن يشهدون وأوقعهم بتدبيرهم كالخطابية ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم (٥٧١) مع زيادة من كتاب الشهادات (و) يقبل (قضاؤهم فيما قبل)

فيه (قضاؤنا) لذلك (إن علمنا أنهم لا يستحقون دمه) فأما وأموالنا) والأفلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لأن شهادته العادلة المشتركة في الشاهد والقاضي وتيسر القبول يعلم ما ذكره قولي وأموالنا من رباذق وخارج بما يقبل فيه قضاؤنا غيره فكأن حكموا بما يخالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي فلا يقبل (ولو كتبوا بحكم أو بسماح بينة قلنا تنفيه) أي الحكم إلا أنه حكم أمضى والحكم به من أهله (و) لنا (الحكم بها) أي بينتهم لثقتهم برعايتهم بنسب لنا عدم التنفيذ والحكم استغنافاً بهم (ويعتد بما استوفوه من عقوبة) حد أو جزير (ونخرج وزكاة وجزية) لما في عدم الاعتدال به من الأضرار بالرعية (و) يعتد (بما فرقوه من سهم المرتقة)

الشورى وهذا يفيد أن قوله وهم في قبضتنا أي في قوله فلا تخافون (قوله ولا يجب قتل المقاتل منهم) أي من البغاة كما يدل عليه قوله وإن كانوا كقطع الطريق لكن سياقه يدل على رجوع الضمير للعوارج (قوله وبه جزم الأصل) ضعيف (قوله فلا خلاف) أي في وجوب قتلهم ع ش (قوله بتدبيرهم) الباء سببية والمصدر مضى لفعله والمفعول محذوف أي يشهدون لمن يراهم في العقيدة بسبب تصديقهم أي اعتقادهم مدقه (قوله لذلك) أي لتأويلهم (قوله والأفلا) أي وإن لم نعلم لذلك ولو على احتمال بأن لم ندر بأنهم عن يسئل أولا هل تحفة شورى أو علمنا أنهم يستقبلونها اه قال م ر جعل ذلك أي عدم قبول شهادتهم إذا استعملوا بالباطل عدوانا ليتوصلوا به إلى اراقة دماءنا وتلاف أمواتنا يؤخذ من العلة أن المراد استقلال خارج الحرب والافتكاك البغاة يستعملون حاله الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الأهوال والقاضي كالشاهد محمول على المثل لذلك تأويله لا محتملا وما هنا على خلافه (قوله لا تنفاه العدالة) كلامه يقتضي أنهم لا يكفرون باستقلال جمائنا وأموالنا حيث قال لا تنفاه العدالة ولم يقل لا تنفاه الاسلام وهو كذلك كما قاله ح ل لتأويلهم (قوله ولنا الحكم بها) أي جواز الكفة خلاف الأولى إلا إذا كان الواحد من أهل العدل على واحد من أهل البغي فيبطل الحكم عليه حيث كماله قال ل وهذا أي قوله ولنا الحكم بها أراجع لقوله أو بسماح بينة نعم بنسب لعدم التنفيذ ما لم يتب على ذلك ضررنا غير أوضاع حق له زى (قوله ويعتد بما استوفوه) أي إذا كان المستوفى لذلك من ولاية أموره من الأمن الأحادي زى (قوله وفي عقوبة) في إعادة كامة في إشارة إلى أنه مطوف على الميت وهو قوله في دفع زكاة لأعلى الميت أي قوله لا في خارج فدفع إياهم ذلك بذ كرى تأمل (قوله لأنه يقبل رجوعه) عنه فضية هذا التعليل التصديق من غير يمين وعموم ما سلف له يخالفه مع اه ع ش (قوله أو غيرها) ويصير الاتلاف في غير الحرب لضرورة الحرب بما إذا تبرأوا منه

على جندهم) لأنهم من جند الاسلام وعب الكفر فأنهم هم (وحلف) الشخص ندبا إنهم كما روى الزكاة لا وجوبا وإن صححه الذوى في تصحبه هنا (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لأنه أمين في أمواله من (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق لأنه أجرة (أو) دفع (جزية) لأن الذي غير مؤقن فيما يدعيه علينا للعداوة الظاهرة (وحلف) وجوبا فيصدق (في عقوبة) أنها أقيمت عليه (الآن ثبت موجبها بينة ولا أثر لها بعده) فلا يصدق فيها لأن الأصل عدم إقامتها ولا قرينة تدفعه فنعلم أنه يصدق فيما أثره بعده للقرينة وفي غيره أن ثبت موجبها بقرائنه يقبل رجوعه فيعمل انكابه بقاء العقوبة عليه كالرجوع وتعمير بالعقوبة في المرتبة أهم من تغييره بالحدية وكذا الخلف فيها من رباذق (وما ألقوه علينا أركسك) أي اتقاء عليهم في حرب وفيها

(الضرورة حرب هدم) اقتداء بالسلف وترغيبا في الطاعة ولا ناما به من الحبيب فلا نغصم ما يتولده بها وهم انما اتلفوا  
 بتأويل بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها للضرورة بها (٥٧٢) فمضمون على الأصل في الانلاقات وتصيرى

فيوزا اتلافه قبل الحرب (قوله للضرورة حرب) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف  
 اتلافهم بأباحة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الكافر حال الحرب  
 فانه حرام غير مضمون زى وشوبرى (قوله اقتداء بالسلف) هذه لقوله وما اتلفوه  
 وعكسه وقوله وترغيبا في الطاعة راجع للاول فقط وقوله ولا ناما مورون الخ راجع  
 اليهما جميعا على التوزيع فتأمل (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده الماوردي  
 بما اذا قصد أهل المعدل التشفي والانتقام لاضاعتهم ومن يمتهم وبه يعلم جواز عقرب  
 دواهم اذا قلنا عليهم الاله اذ جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لاضاعتهم فهذا  
 أولى شرح م د (قوله كذى شوكة مسلم) ظاهر منيعه في المنزلة لا يضمن  
 ما اتلفه ولا يضمن ما اتلفناه عليه وقد قدمه في الشارح على نفي ضمانه وهو الظاهر  
 عدم ضماننا أيضا بالاولى تأمل وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض  
 العرب واجتماعهم لتهب ما يقدرون عليه بل هم قطاع طريق ع ش على م د (قوله  
 فيهدم ما اتلفه للضرورة حرب) وأما في تنفيذ قضاء فاضهم واستبقاؤهم حقاً واحداً  
 فلا كافي عكسهم زى أى فالتشبيه في شى خاص وهو ما ذكره الشارح (قوله  
 وبخلاف ما تأنه) طائفة ارتدت أفتى الشهاب م د في مرتدين لهم شوكة ان  
 الأصح انهم كالسنة لان القصد استلافهم على العود الى الاسلام س ل أى ونضميهم  
 بغيرهم عن ذلك فالعند عدم الضمان كافي م د (قوله ولا يقاتلهم الامام) أشار  
 الى ان قتال البغاة يخالف قتال الكفار من وجوه زى أى لا يجوز قتالهم حتى يبعث  
 فيجوز رأى يجب لانه جواز بعد امتناع كما اده ق ل (قوله حتى يبعث) أى وجوباً  
 وقوله أمينا الخ أى عدلاً أى ندباً ما لم يكن المناطرة والاوجب زى وح ل (قوله  
 فلننا) أى عارفاً بالعلم والحروب كافي شرح م د وعبارة زى قوله أمينا فلننا  
 أى ندباً ان يبعث لجرد السؤال فان كان المناطرة وازالة الشبهة فلا بد من تأهله لذلك  
 (قوله ما يمتهم) بكسر القاف من باب ضرب قال تعالى وما يمتهم منا (قوله بكسر  
 اللام وثقيا) أى ان كان مصدر اميناً فان كان اسماً لم ينظم اليه فبالكسر فقط زى  
 (قوله النهروان) قرية قريبة من بغداد خرجت على كرم الله وجهه ش  
 (قوله أعلمهم) أى وجوباً وشوبرى (قوله ثم ان اصروا) بأن امتنعوا من المناطرة  
 أو اتفعلوا كما في شرح م د (قوله أعلمهم) أى وجوباً (قوله مدد) أى جماعة  
 يستعينون بهم على قتالنا (قوله أعلمهم) وان بذلوا الاموال وتركوا ذرارهم اه زى

بما ذكره اولى مما عساه به  
 (كذى شوكة) مسلم (بلا  
 تأويل) فيهدم ما اتلفه  
 لضرورة حرب لان سقوط  
 الضمان عن الباغين لقطع  
 الفتنة واجتماع الكلمة  
 وهذا موجود هنا بخلاف  
 ما يتلفه المتأول بلا شوكة  
 وبه صرح الأصل لانه كقالمع  
 الطريق وبخلاف ما يتلفه  
 طائفة ارتدت ولهم شوكة  
 وان تابوا واسلموا نجيتهم على  
 الاسلام (ولا يقاتلهم الامام  
 حتى يبعث) اليهم (اميناً فلننا)  
 فاعيناً لهم ما يمتهمون أى  
 بكرهون (فان ذكرنا مظلة)  
 بكسر اللام وفتحها (أو شبهة  
 أوالها) عنهم لان علياً بعث  
 ابن عباس رضي الله عنهم  
 الى أهل النهروان فراجع  
 بعضهم الى الطاعة (فان  
 اصروا) بعد الازالة (وعظمهم)  
 وأمرهم بالعود الى الطاعة  
 لتكون كلمة أهل الدين  
 واحدة (ثم) اذا لم يمتثلوا  
 (اعلمهم بالمناطرة) وهذا من  
 زيادتي (ثم) ان اصروا  
 أعلمهم بالقتال لانه سبحانه

يتعالى أمره بالاصلاح ثم بالقتال (فان استعملوا فيه فعل) باجتهاده (ما رآه مصلحة) من الامهال وعدمه ويجب  
 فان ظهر له ان استعملهم للتأمل في ازالة الشبهة أعلمهم أولاً لستحقاق مدد لهم أعلمهم

(ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير معترف لقتال أو معترف إلى فتنة قريبة (ولا يقتل متختمهم) بفتح الخاء من  
 اتخنته الجراحة أنصفته (وأسيرهم) خبر الحاكم واليه يفي بذلك فلو قتل واحد منهم فلا قتل لشبهة أبي حنيفة ولو  
 ولو اجتنب تحت راية زعيمهم اتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (صبياً وأمرأة) أو عديداً حتى تنقضي الحرب  
 ويتفرق جمعهم (ولا يتبع عودهم ٥٧٣) (الا أن يطبع) أي الأسير باختباره فيخلق قبل ذلك وهذا

في الرجل الخروك إذا في النصي  
 والمرأة والعبدان كانوا مقاندرين  
 وإن أطلقوا بمصر دانقضاء  
 الحرب (ويزلهم بعد امن  
 غائتهم) أي شرمهم وعودهم  
 إلى الطاعة أو تفرقهم وعدم  
 توقع عودهم (ما أخذ منهم  
 ولا استعمل) أما أخذ منهم  
 في حرب أو غيره لا ضرورة  
 كأن لم يجد ما يدفع به عما  
 الاسلام أو ما تركه عد  
 الهزيمة (ولا يتأتون  
 بما يعم كئاف ومغنيق) وهو  
 آلة لدرى الحجارة لا للضرورة  
 بأن قاتلوه به فاحتج إلى  
 المقاتلة بمنه دفعا وأحاطوا  
 بناوا خضنا دفعهم إلى ذلك  
 (ولا يستعان عليهم بكافر)  
 لأنه يحرم تسليمه على المسلم  
 (اللا ضرورة) بأن كثروا  
 وأحاطوا بناقتوى لا للضرورة  
 راجع إلى الصور الثلاث كما  
 قرر وهو في الأخيرة من  
 زباني (ولا يبرى قتلهم

ويجب مصابرة واحد لاثنين كالسكران شرح م د (قوله ولا يتبع مدبرهم) لان  
 القصد ردهم للطاعة (قوله فلا قود) أي بل فيه دية عند كافي ع ش على م د (قوله  
 لشبهة أبي حنيفة) فإنه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم وتنضمهم (قوله وهذا في الحرب) أي  
 ما ذكر من المستثنى منه وبعبارة شرح م د ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه منعة وان  
 كان صبياً وأمرأة أو قاصحاً حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم تفرقاً لا شوقاً بجمعهم بعده  
 وهذا في الرجل الخروك قال لا أن يطبع الحرام الكامل الامام يتبعه له باختباره  
 فيطلق وإن بقيت الحرب لا من ضرره (قوله لا للضرورة) أي ونسب حجة مثل  
 تلك المنفعة كإلزام المضطر قطعة طعام غيره إذا أكله وهذا ما جزمه ابن القري  
 في تشديده وهو المعتمد م ر ز و هل الاجرة لازمة لا مستعمل أو تخرج من بيت  
 المال لأن ذلك الاستعمال مصلحة المسلمين فيه فغفر والا قرب الاول أخذ من قوله  
 كإلزام المضطر الخ انتهى ع ش على م د (قوله بأن قاتلوه) ليس بقيد ع ش  
 (قوله يحرم تسليمه الخ) وهذا يحرم جعله جلاداً يقيم الحدود على المسلمين زى (قوله  
 والامام الخ) جملة صالحة (قوله إبقاء عليهم) أي إبقاء الحياة عليهم أو معنى  
 إبقاء شعبة أو فصيل على معنى الامام وهو ظاهر (قوله بالمد) أقصر عليه لانه أشهر  
 قال تعالى وآمنهم من خوف والا فالقصر والتشديد بمنزلة انه قليل ع ش لكن  
 حكى ابن أبي عمير من القصر والتشديد ونقله عنه غيره لكن قولهم ثمانية مطلقاً  
 يدل على جوارده فراجع (قوله لا علينا) فلهم معنا حكم الحربيين وحينئذ فلنا  
 نغم أموالهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم وقيلهم مدبرين ومعهم حكم المؤمنين فينعون  
 من غنم أموالهم زى (قوله بلغناهم المأمون الخ) عبارة شيعنا بلغناهم المأمون وأمرنا  
 عليهم أي قبل التبليغ فيما يصدر منهم احكام البغاة وهذا مراد من غير بقوله  
 وقتلناهم كالبغاة فليس قوله وقتلناهم كالبغاة مر تباعى تبليغهم المأمون لانه قبله  
 فالعبارة مقاربة وبه رد ما أطال به في الفتحة فراجعه شورى بزيادة وبعبارة الفتحة  
 بعد قوله بلغناهم المأمون وقتلناهم كالبغاة وفيه تجوز والافق الجمع بين تبليغ المأمون

مدبرين) لعدم اوعاقد ١٤٤ يجت كالحنفى والامام لا يرى ذلك إبقاء عليهم فلو احتجنا  
 للاستعانة به جاز أن كان فيه جراءة وحسن اقدام وتمكننا من منعه لو اتبع منه زما (ولو آمنوا حربيين) بالمد أي عقدوا  
 لهم اماناً (لا يعينونهم علينا فخذ) امانهم (عليهم) لانهم آمنوا هم من أنفسهم لا علينا لان الامان لترك قتال المسلمين فلا  
 يتعد بشرط قتالهم فلو أعانواهم وقالوا نحن انا لا يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض أو أنهم المقتول ولما اعانوا حتى قتلهم  
 استعانوا بنا على قتلهم أو ما كان صدقهم بلغناهم المأمون وقتلناهم كالبغاة (ولو أعانهم كفارهم مدبرهم) هو أعان من  
 تدهأ دل ذمة (عالمو بقربة الاختاره ١٠٠)



ومقاتلتهم كبقاة تناف لان قتالهم كبقاة ان كان بعد تبليغ المأمّن فغير صحيح لانهم  
بعد بلوغ المأمّن حرييون فيقتلون كالحريين وقبل بلوغه لا يقتلون كالحريين  
فالوجه انهم لعذرهم يبلغون المأمّن وبعده يقتلون كالحريين انتهى ونقله زى  
وح ل وأقره وقال سم وقالناهم قبل تبليغهم المأمّن في حال اختلاطهم بالغاة  
لقتال البغاة فن ظفرناهم ببلوغ المأمّن فيكون في كلام الشارح تقديم وتأخير  
وقال شيخنا العزيزى وقالناهم كالبغاة الشبيهة في أصل القتال لامن كل وجه  
(قوله انتقض عهدهم) حتى في حق أهل البغي س ل (قوله فلا ينتقض عهدهم)  
وان لم يقربوا بينة بالاكراه كاية تنصيه اطلاق الجمهورا لكن شرط المزنى والبديحي  
اقامتها اه زى (قوله وخرج بالذميين) قضية كلام م وفي شرحه التسوية  
بين الذميين والعاهدين في عدم الانتفاض حيث ابدوا وعدا وعبارته ولو ائتمهم  
أهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون بخنا رين عالمين بنصرم قتالنا انتقض عهدهم اه  
بحروفه ثم قال أو مكرهين ولو بقولهم بالنسبة لأهل الذمة وبينه بالنسبة لغيرهم  
فلا ينتقض عهدهم لشبهة الاكراه اه ع ش (قوله فينتقض عهدهم) لان الامان  
ينقض بحجوف القتال فيحققه أولى بخلاف الذميين م ر س ل (قوله ومقاتلتهم) أى  
الماخوذ من يقتلون اذ يغهم منه انهم قتالنا كما قلنا قتالهم (قوله ضمنوه) وهل يجب  
عليهم القصاص أولا العمد ووجهه حل (فصل في شروط الامام الاعظم الخ)  
عقب البغاة هذا لان البغي خروج على الامام الاعظم المقام بخلافه التوبة في حراسة  
الدين وسياسة الدنيا شرح م ر (قوله انعقاد الامامة) هى خلاصة الرسول  
في ائمة الدين (قوله أهلا للقضاء) فيه اشارة على مجهول الا ان يدعى ان شروط  
المقاضي مشهورة وان لم يصلح للامامة الا واحد ولم يطلبوه لزمه طلبها لثبوتها عليه  
واجبر عليها ان امتنع من قبولها اه شيخنا (قوله مكلفا) لان غيره في ولاية غيره  
وحججه فكيف على امر الائمة تورى أحمد خبره عوذ بالله من اماراة الصبيان شرح حجر  
(قوله حرا) وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم قال اسعروا وأطيعوا وانما امر عليكم  
عبد حبشنى بمجدع الاطراف محمول على غير الامامة العظمى اه زى أو محمول على  
الحث في بذل الطاعة للامام قل أرعى المتعب الآتى (قوله ذكر) الحديث ان يفلح  
قوم ولو ائتمهم امرأة شيخنا ح (قوله مجتهد) شمل قولهم مجتهد المجتهد المطلق  
ومجتهد المذهب ومجتهد الفتوى م دشورى (قوله وبصرى) ومنع البصر المانع  
من معرفة الاشخاص مانع من الامامة واستدماهم ارماد كره المصنف من الشروط  
كاعتبار سداه فتعبر واما الالفسق والمجنون المقطع ان كان زمن الافاقا أكثر

(انتقض عهدهم) كما  
لوانفردوا بالقتال (ان قال  
فقيون) كذا مكرهين أو  
(طنا) جواز القتال اعانة  
أو طنا (انهم محقون) فيما عدوه  
بقية زذته بولى (وان لسا  
اعانة الحق) وأمكن صدقهم  
فلا ينتقض عهدهم لموافقتهم  
طائفة مسلمة مع عذرهم  
(وقبائلون كبقاة) لانضمامهم  
اليهم مع الامان فلا يتبع  
مدبرهم ولا يقتل منجزهم ولا  
أسيرهم وخرج بالذميين  
المعاهدون والمؤمنون فانتقض  
عهدهم ولا يقبل عذرهم الا  
في الاكراه بينة ومقاتلتهم  
الضمان فلوا تلفوا علينا نفسا  
أو مالا ضمنوه (فصل)  
في شروط الامام الاعظم  
وفى بيان مارق انعقاد الامامة  
وهى فرض كفاية كاقضاء  
(شروط الامام كونه أهلا  
للقضاء) بان يكون مسلما  
مكافرا عا دلا كراجهتد  
اذا رأى وسمع وبصر ونطق  
لما يأتى في باب القضاء وفى  
عبارتى زيادة العدل (قرشيا  
خبر الناسا فى الائمة من قريش  
خان فقد فكناى

ثم رجل من بني اسماعيل  
 ثم يحيى بن علي في التهذيب  
 أو جرحي بن علي في اسمه  
 ثم رجل من بني اسحاق  
 شعاعا (يقرو بنفسه ويعالج  
 الجوش ويقوي على فتح البلاد  
 ويحيى البيضة وتعتبر سلامته  
 من قصده استيفاء الحركة  
 وسرعة انهوض كما دخل  
 في الشعاعة (وتتعدد  
 الامامة) بثلاثة طرق  
 أحدها (بيضة أهل الحل  
 والعقد من العلماء وجوه  
 الناس المتيسر اجتماعهم)  
 ثلانية بزعمها عبد الوهاب  
 الحل والعقد بواحد مطاع  
 كآب بيضة بخضرة شاهدين  
 ولا تكفي بيعة المائة ويعتبر  
 اتصاف المايح (بصفة  
 الشهود) من عدالة وغيرها  
 لاجتهاد وما في الروضة  
 كما صلاها من انه يشترط كونه  
 مجتهدا ان اتحدوا ويكون  
 فيه مجتهدان تصددهم فرع  
 على ضيف (و) ثانيها  
 باستخلاف الامام من عينه  
 في حياته وكان أهلا للامامة  
 حينئذ ليكون خليفة به بموته  
 وبعده به هذه الله كما عهد  
 أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما

والاقصاح إحدى الدين والرجلين فلا يؤثر دوما ولا يشترط كونه هاشميا والجمهور  
 على ان الامامة واجبة شعرا وعقلا في باختصار (قوله ثم رجل من بني اسماعيل)  
 يشمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة ع ش علي م ر (قوله  
 أو جرحي) منسوب لجرهم قبيلة من العرب تزوج من اسيدنا اسماعيل بن سيدنا  
 ابراهيم فينبغي تقديمهم على اهلهم شيخنا عز بن زوق ع ش مانعه يمين الراجح  
 عن ما وينبغي ان يكون الراجح الثاني لانهم من العرب في الجملة اه (قوله ثم  
 رجل من بني اسحاق) فيه انهم أي بني اسحاق عجم فامضى الترتيب بينه وبين  
 ما قبله (قوله شعاعا) بتبليغ الشين قاموس ع ش (قوله البيضة) أي جماعة  
 الاسلام وسيت بيضة فلا يقابلها غلبة وهي جماعة الكفار شيخنا عز بن زوق (قوله  
 كما دخل في الشعاعة) في دخوله بها وقفة ومن ثم جعله الشيخ حجرا شاعاعيا اه  
 وشيخي (قوله بيضة أهل الحل والعقد) أي بما قد تم وموافقهم كان يقولوا  
 يا بعدك على الخلاف فقبل والباء لا تصح برئينا ولا اترك عدم اشتراط القبول  
 بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجز بل لأن لا يصلح غيره شرح م ر وعبارة شرح  
 الروض قوله بيضة أهل الحل والعقد أي لان الامر ينتقم منهم ويذهب سائر الناس  
 ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والنوابي بل اذا وصل الخبر إلى  
 أهل البلاد البعيدة لم يمتنع الموافقة والمتابعة اه (قوله وجوه الناس) من  
 عطف الناس على الخاص فان وجود الناس عظماء وهم بأمارا أو لم أو غيره اه في  
 المختار ووجه الرجل صار وجه أي ذابها وقه روياه طارف ع ش علي م ر  
 (قوله فيه) أي المايح (قوله على ضيف) وهو اشتراط وجود العدد في اكتفى  
 بواحد اشترط فيه أن يكون مجتهدا والعج انه لا يعتبر العدد ولا الاجتهاد بل وقيل  
 المراد بالضعيف المفرغ عليه اشتراط الاجتهاد وعبارة سم قوله مفرغ على ضعيف  
 وهو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا لمع القول بكفاية واحد قلت المعنى ان من  
 اكتفى في العدد بواحد اشترط أن يكون مجتهدا والعج انه لا يعتبر العدد فلا يشترط  
 الاجتهاد ولو كان الماقدوا واحدا لم يتميز في فهم هذا الموضع عمدة نرى (قوله  
 باستخلاف الامام) ولا يشترط حضور أهل الحل والعقد (قوله بعهد) أي بوحيته  
 اليه بأن يثقف بعده (قوله كما عهد) أي أوصى أبو بكر إلى عمر الخالد وكتبه قبل  
 موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عند آخر عهده بالدين وأول عهده بالآخر في الحالة التي يضمن فيها المكافؤ ينقضي فيها  
 الفاجران استعانت عليكم عمر بن الخطاب فان برع عدل ذلك هلم وراي فيه وان

بشرط القبول في حياته (بجعله الامر في الاخلافة) (شورى) (٥٧٦) أى تشاور (بين جمع) فانه

كالاستقلال لكن لو احدث  
مهم من جمع غير تضمن بعد  
موته أو في حياته بأذنه أحدهم  
كما جعل عمر رضى الله تعالى  
عنه الامر شورى بين ستة  
على والزبير وعثمان وعبد  
الرحمن بن عوف وسعد ابن  
أبي وقاص وطهمة فانفقوا  
على عثمان رضى الله عنه  
(و) قاله (بأية لاء) شخص  
(منقلب) على الامامة (ولو  
غير اهل) لها كصبي وامرأة  
بأن يقرر الناس بشء كرسه  
وحنده وذلك لينظم شمل  
المسلمين وهذا أهم من تعبيره  
بالتفاسق والجاهل

\*(كتاب الردة هي)\*  
لغة الرجوع عن الشيء الى  
غيره وشربا (قطع من يصح  
طلاقه الاسلام بكفر عزم)  
ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً  
استهزاء) كان ذلك (أو  
عناداً أو اعتقاداً) بخلاف  
ما لواقترانه ما يخرج عنه  
الردة كاجتهاد أو سبق إسان  
أو حكاية أو خوف و كذا  
قول الوفي في حال غيبته أنا الله  
لكن قال ابن عبد السلام  
انه يعزى فلا يتقيد الاستهزاء  
وما عطف عليه بالقول وان  
أوجهه كالأصل

جاءه بدل فلا علم بالقيوب والخياردت ولكل امرء ما كسب وسيعلم الذين ظلموا  
أى منقلب يتقلبون ١ هـ ع ش على م ر (قوله) بشرط القبول أى عدم الردة  
وليس له عزله بعد ذلك لانه ليس نائباً عنه ح ل (قوله) أى تشاوراً) إشارة الى  
أن شورى مصدر بمعنى التشاور و رزى (قوله) بن ستة) لعله انما خصهم لعله بأنها  
لا تصلح لغيره م بكرى ع ش على م ر (قوله) في تضمن الخ) فليس لهم العدول  
الى غيرهم وليس المراد انهم يجب عليهم الاختيار كما يأتي انهم لو امتنعوا من  
الاختيار لم يعبروا ع ش على م ر (قوله) على عثمان) لانه كان حليماً (قوله  
شخص) أى غير كافراً ما هو لا تتقدم أممته ح ل (قوله) شمل المسلمين) في المختار  
شملهم الامر شمولاً ع م و جمع الله شمله أى ما شئت من أمره والشمل يقتضيان  
لغة في الشمل

### \*(كتاب الردة)\*

أى ويليد كرمعاه من قوله ولو قال أحد ابن مسلم الخ وانما ذكرناه بما قبلها  
لأنها جناية على الدين وما تقدم جناية على النفس وآخرها مع كونها أهم لكثرة  
وتوقع ما قبلها ع ش ملخصاً (قوله) من بعض طلاقه) بأن يكون مكلفاً مختاراً  
ودخلت المرأة لا بد من بعض طلاقها بنفسها بنحو بضعها وطلاق غيرها هو كالنكاح (قوله  
الاسلام) أى دوامه وقوله بكفره متعلق بقطع (قوله) ولو في قابل) فيرتد حالاً م ر  
لان استدامه الاسلام شرط فاذ عزم على الكفر كفر حالاً (قوله) استهزاء كان  
ذلك) أى كل من الثلاثة فهي ثلاثة مضرورة في مثلها ومثل م ر لا يستهزاء  
بما اذا قيل له قلم أنظفارك فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة أو لو جاء في به النبي  
ما فعلته ما لم يرد الله في تبعية نفسه أو يطلق فان التردد منه التعبد كما أفتى به  
الوالد انتهى (قوله) أو عناداً) بأن عرف الحق باطناً وقال بخلافه (قوله) أو اعتقاداً)  
أى لم يكن ناشئاً عن اجتهاد بدليل قوله بعد كاجتهاد (قوله) بخلافه الخ) مقابل قوله  
استهزاء الخ لانه يشعر بالقصد (قوله) كاجتهاد) أى فيما لم يقم بدليل القاطع  
على خلافه بدليل كفر نحو القسايس بقدم العالم مع انه بالاجتهاد ١ هـ رشيدى  
والاجتهاد مثل المجهولة والمجسمة على القول بعدم كفرهم ببالي (قوله) حال  
غيبته) أى خروجه عن التكليف اه ح ل (قوله) يعزى) فيه نظراً لانه ان قاله  
وهو مكلف فهو كافر ولا محالة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله حال الغيبة المانعة  
للتكليف كما هو القرض فأى وجه للعزيرى الأأن يقال بحله حيث شككنا  
في حاله كفى ح ل وقال شيخنا العزيزى وس ل لا بد من تعزيريه وان قاله حال

الغيبية لانه أتى به وردة معصية الأتري ان الصبي اذا أتى بصورة معصية بعزراه وفيه  
ان الصبي له نوع تمييز فيتميز بالتعزير بخلاف الولي في حال الغيبة فأى فائدة  
في تعزيرهم بدم غيبته تأمل (قوله كفى الصانع) وكذا تني صفة من صفاته  
س ل أي المجمع عليها (قوله المأخوذ الخ) أي على مذهب القرآني الذي يتكفي  
بوجود المادة واستدلاله أيضا بخبر ان الله مانع كل ماذن وصنعتة ولا دليل فيه  
لأن الشرط أن لا يكون الوارد على وجه المقابلة فلو أنهم تزرعونه أم نحن الزارعون  
نعم في حديث الطبراني والحاكم اتقوا الله فان الله ففتح لكم ومانع وهو دليل واضح  
لأنهم هنا اذا فرق بين المنكر والعرف اه شرح م ر (قوله أو تني نبي) أي  
نبوته والمراد نبي من الأنبياء التي يجب الايمان بهم تفصيلا وهم الخمسة والعشرون  
الذين كروا في القرآن ونظمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة \* لانياء على التفصيل قد علموا  
في تلك جنتنا منهم غائبة \* من بعد عشر وبيتي سبعة وهم  
ادريس هود شعيب صالح وكذا \* ذو الكفل آدم بالخيار قد ختموا

(قوله أو تكذب به) نخرج الكذب عليه فليس بكفرون كان حراما عس (قوله مجمع  
عليه) أي وكذا مشهور منصوص عليه كما في جمع الجوامع في خاتمة الإجماع واعتمده  
شيخنا ط ب اه سم كذب الوتر (قوله اثباتا أو ثباتا) يزعمون عن المضائق أي  
مجمع على اثباته أو ثباته قوله كرهه مثال للأول وقوله كصلاة سادسة مثال للثاني  
(قوله لا يعرفه إلا الخواص) قال ط ب الأنا يعلمه ويحجده بعد علمه عبنا من غير  
عذر اه وبعبارة أخرى ط بخلاف جده مجمع عليه لا يعرفه إلا الخواص بل يعرف الصواب  
ليعتقده وظاهره انه لو كان يعرفه انه يكفر اذا جده وظاهر كلامهم يخافه أي فلا  
يكفر بانكاره وان كان يعرفه كما عهده حواشي م ر (قوله أو القاء معصية)

معطوف على تني الصانع لانه على كفره ولو عطف عليه لا يقتضي ان ارتد في الإلقاء  
كفر وفيه نظر م ر به الشهاب م ر في حاشيته على الروض أقول وبنينا عدم  
الكفر لكن قضية قوله أو ارتد في كفره يكفر به لان القاء المعصية كفر عس  
على م قال م ر في شرحه واللقاء ليس يقيد بل الدار على محاسنة بقدر لو طاهر  
(قوله معصية) أو نحوه معاصيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث قل  
الرويات أو من علم شرعي م ر والحديث في كلامه شامل للضعيف دون الموضوع  
كافي عس على م ر (قوله بذورة) أو قذر طاهر كمنط وبصاق ومثي لان فيه  
استغفا بالدين وفي هذا الإطلاق وقفة فلو قيل تعتبر قرينة والد على الاستهزاء

وذلك (كفى الصانع)  
المأخوذ من قوله تعالى منع  
الله (أو تني) نبي أو تكذب به  
أو جده مجمع عليه) اثباتا  
أو ثباتا بقيد بن زخم ما بقول  
(معلوم من الدين ضرورة بلا  
عذر) كرامة من الصلوات  
الخمس و صلاة سادسة  
بخلاف جده مجمع عليه لا  
يعرفه إلا الخواص ولو كان  
فيه نص كاستغفار بنت  
الابن السلس مع البيت  
وبخلاف المعذور كمن قرب  
عنده بالاسلام (أو ارتد  
في كفر أو القاء معصية  
بقاذورة

لم يرد شرح م ر عليه فاجرت به العادة من البصاق على الاوج لازالة ما به  
 ادس بكفر بل ينبغي عدم حرمة ايضا ع ش هل م ر ومثله ما جرت به العادة  
 ايضا من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للترك أو لصيانته عن النجاسة وبقى ما وقع  
 السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلمون منه باواحدهم هل  
 يكون ذلك كفرا أم لا وان رماهم بالالواح من بعده نظر الجواب عنه بان الظاهر  
 الشافعي لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستغناء بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره  
 بعدم التعظيم كما قاله فيم الروح بالكراسة على وجهه اه ع ش على م ر (قوله  
 أرسجود) خرج الركون لوقوع صورته لمخلوق عادة ولا كذلك السجود نعم يشهد بان  
 محل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركون كما يعظم الله تعالى به فلا  
 فرق بينهما في الكفر شرح م ر قال ع ش عليه قوله فان قصد تعظيم مخلوق أى  
 دلالة صد ذلك لم يكن كفرا بل لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لوقوع صورته  
 للمخلوق عادة لكن عبارة حجر على الشماثل في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول  
 المصنف وكانوا اذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك نصها و يفرق بينه أى  
 القيام بالاكرام لا للرياء والاعظام حيث كان مكروها وبين حرمة الركون اعظاما  
 بان صورة نحو الركون لم تعد للعبادة الله تعالى بخلاف صورة القيامة اه وهى  
 صريحة في أن الاتيان بصورة نحو الركون للمخلوق حرام وانها لم تعد لمخلوق وهى  
 منافية لقول الشارح لوقوع صورته لمخلوق عادة اما ما جرت به العادة من خفض  
 الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركون فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن  
 ينبغي كراهته اه (قوله فتصريحه سكران) مفرع على قوله من يصنع طلاقه  
 وفيه ان الردة فعل مصيبة لا توصف بصحة ولا بعدمها وأجيب بأن المراد بالصحة هنا  
 التحقق والوثوق لا معناها الاصولى (قوله كاسلامه) قضية الاعتداد باسلامه  
 في السكران لا يحتاج الى تبديده بعد الافاقة وليس مراد افتدحكي ابن الصباغ عن  
 النص انه اذا فارق غير مناعليه الاسلام فان وصفه كان مسلما من حين وصف  
 الاسلام وان وصف الكفر كان كافرا من الآن لان اسلامه صحيح فان لم يتب قبل اه  
 خ ط س ل والافضل تأخير استنائه لافاقته لئلا يفي باسلام مجمع على صحته وتأخير  
 الاستنائه الواجبة لمثل هذا القدر مع قصر مدة السكر فبالاخير بعيد شرح م ر (قوله  
 والمكره) فان رضى بقلبه فرد س ل قال تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن  
 بالايمان وكذا ان أطلق بان تجرد قلبه عن الايمان والكفر فيما يقبه ترجحه لا إطلاق  
 قوله المكره لان ترجمه التورية شرح م ر وحجوه قوله وكذا ان أطلق أى كالمطمئن

أو سجد لمخلوق كراهته  
 ونحوه يري بمخلوق اعظم  
 من قوله لاصنم أو تمس  
 (فتصريحه سكران كاسلامه)  
 بخلاف الصبي والمجنون  
 والمكره ولو اراد

عن امهل) احتياطا فلا يقبل في جنونه (٥٧٩) لانه قد يعقل ويعرد الى الاسلام فان قتل فيه هذا لانه مردد

لكن يعز و قاته لتعويته  
الاستنباط الواجب (ويجب  
تفصيل شهادة بردة) لا يخفف  
الناس فيما وجبها وكافي  
الشهادة بالجرح والزنا  
والسرقة وجرى عليه  
في الروضة وأما في باب  
نعارض ابنتين لكنهما  
صحبا في أصل وغيره  
عدم الوحوب وقال الرافي  
عن الامام انه الظاهر لان  
الردة تخطرها لا يقدم الشاهد  
بها الا على بصيرة والا قول هو  
القول وصححه جماعة منهم  
السبكي وقال السنوي انه  
المعروف عقلا وتقالدا وما  
قل عن الامام بحث له (ولو  
أدعى مدعى عليه بردة  
اكرها وقد شهدت بينة  
بلفظ كفر أو فله حلف)  
فصدق ولو بالقرينة لانه  
لم يكذب الشهود والحرم انه  
يجدد كلمة الاسلام وقوله  
أو فله من زيادتي (أو)  
شهدت بردة فلا تقبل أي  
البينة لما روي في الأصل  
تقبل ولا يصدق مدعى  
الاكراه بالقرينة لتكذيبه

قلبه بالاعمان في أنه لا يكفر لان استحضار الايمان لا يجب دائما كالسالم والمغفل  
(قوله فحين) أشار بالتعريض الى تعقيب الجنون لقرينة الاحتراز عما اذا ارتد  
واستنبط فلم يثبت ثم من فانه يجوز قتله حال جنونه س ل (قوله امهل) أي  
وجوبه وقبله لما شرح م ر (قوله ويجب تفصيل شهادة بردة) بأن يذكر موطنها  
وان لم يخل عالمنا هذا خلافا لما يوهمه كلام الرافي اه شرح م ر فاندفع ما  
الجلبي هنا عبارة قوله لانه لم يكذب الشهود وهذا واضح بناء على انه لا يجب التفصيل  
في شهادة البردة وهو المعتمد وأما على انه لا بد من التفصيل ففيه نظر لان من جهة  
التفصيل كونه مختارا مدعى الاكراه تكذيب الشهود اه قوله لا يقدم الشاهد  
قال في المختار قدم من سفره لم يكسر قدمه وما وقع ما أيضا وقدم يقدم كسبر نصر قدمه  
بوزن فقل أي تقدم وقدم الشيء باضم قدم بوزن حطب هو قديم واقدام على الامر  
(قوله الا على بصيرة) يؤخذ منه ان الكلام في عدل فيه يعز المكفر من غيره  
مع س على م ر (قوله لف) فان قتل قبل البين فهل يضمن لان البردة لم تثبت  
أولا لان لفظ البردة وجدواصل الاختيار وجهان أو جهما الثاني خ ط س ل  
(قوله والحرم) أي الرأى السديد ع ش (قوله أو شهدت) معطوف على وقد  
شهدت (قوله بردة) أي لم تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول س ل  
(قوله فلا تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكراه أولا  
وظاهر انه يصدق من غير بين حيث قل في ما قبله حلف وظل في هذا فلا تقبل  
فندفع ما يقال المناسب في المقابلة أن يقول فلا يطف ووجه الدفع انه مضموم للألزام  
ويؤيده ان الشهادة باطلة على طريقته لعدم التفصيل فجانبا مدعى الاكراه أقوى  
مكاهم لم يشهد عليه أحد أصلا تأمل (قوله لسالم) أي لاختلاف الناس فيما وجبها  
أومن وجوب تفصيل الشهادة بالردة كما يدل له قوله وعلى ما في الأصل وهو  
مقابل لمخوف تقديره وهذا أي نفي قبولها مطلقا مبني على ما ذكرنا من اشتراط  
التفصيل وعلى ما في الأصل من عدم اشتراطه تقبل وقوله ولا يصدق معطوف على  
تقبل فهو من جهة المبني على ما في الأصل (قوله ولا يصدق) وحينئذ يحكم بينونة  
زواجه غير المدخول بهن ويطلب بالنطق بالشهادتين س ل (قوله مدعى  
الاكراه بالقرينة) أي في صورة ما إذا شهدوا بردة اجمالا كلفهم فرض المسئلة  
فلا يخالف قوله قبل فيصدق ولو بل قرينة تأمل (قوله يمينه) قال الزركشي

الشهود لان المكراه لا يكون مردا مابقة برنة كاسر كفار يصدق بيمينه وانما حذف لاحتمال كونه مختارا (ولو قال  
حديثين مسلمين مات في مرتد فان يس سبب ردة) كسجودهم (فخصيصة فيء) لبيت المال (والا) بأن أمان (استغفل

فان ذكرها هو ردة كان نياها وغيرها كقولها كان يشرب الخمر عرف اليه وهذا هو الاظهر في اصل ازمنة ومات في  
الاصل من ان الاظهر انه في ضعيف (وتجب استجابة (٥٨٠) مرتد ذكرها وغيرها لانه كان محترما

والظاهر ان هذه العين من تنصبة اعتدخ طمس ل (قوله فان ذكر الخ) فان  
أمر وليه بشيء الا لوجه عدم حرمانه من ارثه وان اعتبرنا التخصيل في الشهادة  
باردة على القول له لظهور الفرق بينهما شرح م ر وفي شرح الروض ما يثبت انه  
وعبارته فان لم يذكر شيئا وقف الامر كما خص عليه المصنف (قوله وتجب استجابة  
رند) شرح في احكام الردة بدوق وعهاري فلو قتله أحد قبل الاستجابة عز رنقط  
رلاشي عليه لاهداده ش على م ر (قوله حالا) وقيل يهل ثلاثة أيام  
شرح م ر (قوله وترك) أي من غير قتل وأتى به مع علمه توسط لما بعده وقوله  
وله كان زنديقا لا ردة على من قال لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر حتى كفى م ر  
قوله أو تركه ذلك) ويعزى المرة الثانية وما به هذا الا على من ل (قوله  
عصوماني) ظاهره وان ما تقر به على انما يفعل ذلك وقاية من القتل (قوله  
ان اعتقد) سائل المراد بالاعتقاد ولا يبعد ان يراد به حصول الماء في الرسم  
ويعرف ذلك بالقرآن كما لو رطبه مرة وأتى بولد لسنه أنتم من الوطء فيه فسرهل  
الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا  
حصل وطئ قبل الردة وطئ بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آياته  
مسلم اه سم على حجر (قوله أو من لا يقتل) أي لا ينسب الى دين معين في  
الخنار فلان بفعل مذهب كذا اذا انتسب اليه (قوله واحد أصوله) وان بعد شرح  
م ر أي حيث يند منسوب اليه ع ش (قوله ويستتاب) أي بالبطق  
بالشهادة من (قوله واختلف الخ) مقابل المحذوف صرح به م ر فقال هذا كله  
في احكام الدنيا ما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الاصلين  
أو المرتدين فهو في الجنة على الاصح اه (قوله أولاد الكفار) أي الاصلين  
أو المرتدين ح ل والمراد كفار هذه الأمة كما نقله الشوبري وصرح به المناوي (قوله  
في الجنة) أي مستعملون على المعتد (قوله وقيل على الاعراف) هو مكان بين  
الجنة والنار ع ش والذي ارتضاء الجلال ان الاعراف سور الجنة أي حائلها المحيط  
بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف  
وقال تعالى وعلى الاعراف رجال (قوله ولو كان الخ) مقابل قوله مرتدون (قوله  
وملكه موقوف) والاصح انه لا يصير محمورا عليه بمجرد الردة بل لا بد من ضرب  
الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وانه يكون كحجر الغلس لاجل

بالاسلام ورماعصته له  
شبهة وتزال في الاستجابة  
تكون (حالا) لان قتله  
المرتبة عليه واحدة لا يتر  
كسائر الحدود نعم ان كان  
سكران سن التأخير اى  
اعصر (فان أصغر قتل) لخبر  
البحاري من بدل دينه فاقتلوه  
(أو اسلم ص) اسلامه وترك  
(ولو) كان (زنديقا)  
أتركه ذلك لا ية قل للذين  
كفروا وخبرنا فاذا قالوا هضموا  
منى دعاهم وأمروا لهم الا بقتل  
والزنديق من يخفى الكفر  
ويظهر الاسلام كما قاله  
الشيخان في هذا الباب وباب  
صفة الأئمة والفرأرض أو من  
لا يتحل دينا كما قاله في الثمان  
وصوته في المهمات ثم (وفرعه)  
أي المرتد (ان انعقد قبلها)  
أي الردة (أو فيها واحد أصوله)  
مسلم فسلم تبعوا الاسلام  
يعلم (أو أصوله) (مرتدون)  
فترد تبعوا الاسلام ولا كافر  
أصل فلا يسترق ولا يقتل  
حتى يبلغ ويستتاب فان لم  
يتب قتل واختلاف في الميت  
من أولاد الكفار قبل بلوغه

الصحيح كافي المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبع الحقيقة انهم في الجنة والا كثيرون على انهم في النار وقيل حق  
على الاعراف ولو كان أحد أبويه مرتدا والآخر كافرا أصليا فكافر أصليا قاله البخاري (وملكه) أي المرتد (موقوف)  
ان مات مرتدا بآبائه أو بالمباذلة (ولا فلا يزول) (ويغضى منه دين لزمه قبلها) بآبائه وأوغیره (و) بدل  
(سائر لزمه فيها)

قياسا على ما لو تعدى بغير  
برومات ثم تلف به شيء  
(ويان منه موهنة) من نفسه  
وبعضه وماله وزجاجة لآلها  
حقوق معلقة به فهو أعم  
من غير به (وتصرفه أعم  
يحتل الوقف) بأن لم يعل  
التعلق كبيع موهنة وروهن  
وكتابة (باطل لعدم احتمال  
الوقف) (والأى وان احتمه  
بأن قبيل التعلق كعتق  
وتدبير وروية (فوقوف ان  
أسلم نعت) بمجهة تبينا والافلا  
(ويجعل ماله عند عدل  
وأمنه عند نصوص) كاسرة  
قوة أحيانا طوبى يبرى بذلك أعم  
من تغييره بأمر أذنة (ويؤجر  
ماله) عقارا كان أو غيره  
مسألة له عن الضياع (ويؤدى  
مكاتبه اليوم لقاض) حفظا  
لها ويعتق بذلك وأنسلم  
يقبضها المرتد لأن قبضه غير  
معتبر

\*(كتاب الزنا)\*

بالقصر له تجازية وبالبلدية  
تجيمة وهو ما ذكر في قول  
(يجب الحد على ملتم) ولو  
حكى للأحكام (عالم بتعريمه  
بإلاج حشفة) بمسألة من  
جى (أو قدرها)

حق أهل النية شرح م ر (قوله قياسا) يباح ان كلا غير ماله وان منه موهنة  
أى مذة الاستتابة شرح م ر وقال ع ش هذا طاهر على القول الثاني وهو انه  
يحل ثلاثة أيام أعمالى الراجح من وجوب الاستتابة مالا فلا يظهر لانه لا يعل حتى  
يمان موهنة ويحجب بالاذ الحرجة فقام بالقاضى أو بالمرتد كيجنون عرض عقب الرقة  
أه زيادة (قوله تبينا) أى يبين لنا نفوذ من حينه لامن حين الاسلام نعم ان كان  
ذلا به راجح عليه لم ينفذ مطلقا كذا فى شرح البهجة وقد توهم الشارح انه قيد  
للحكم وليس كذلك بل هو قيد للخلاف فلا فرق فى الحكم بين حرماكم وعدمه  
م ر ذى

\*(كتاب الزنا)\*

أى بيان حقيقة وحكمه وما يثبت به وهو أكبر الكبائر بهذا القتل ومن ثم أجمع  
أهل المال على تعريمه وكان حده أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب  
وهو من جملة الكبائيات الخمس وهى حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال  
ولذا شرعت هذه الحدود وحفظا لهذه الامور فشرع القصاص حفظا للنفس فاذا علم  
القاتل انه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع قتل الرقة حفظا للدين فاذا علم  
شخص انه اذا ارتد قتل انكف عن الرقة وشرع حد الزنا حفظا للانساب فاذا علم  
الشخص انه اذا زنا جلد أو رجم انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا للعقل  
فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر جلد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة  
حفظا للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطع يده انكف عن السرقة تأمل رى  
وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا منع عن  
القذف (قوله لغة تيمية) والاولى أفصح وبها جاء التنزيل (قوله وهو ما ذكر الخ)  
أى يقال فى قهر يفته شرعا هو ابلا ج حشفة أو قدرها فى فرج محرم لعينه مشتهى  
طبعها بلا شهية كما فعل الامر وقد اشبهت كلامه على ثمانية قبول ذكر المصنف مفهوم  
بعضها بقوله لا يغير إلا الج (قوله يجب الحد) معناه لغة الامع لمنعه الفاحشة قال  
ع ش وان تكررت منه مائة مرة مثلاً حيث كان من الجنس فيكفى حد واحد اه (قوله  
ولو حكى) للرد على البقضى القائل انه لا حد على الفتن الكافر المملوك لكافر لانه  
لا يلزم الاحكام بالذمة فهو كالعاهد اذا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كما  
فى المرأة الذمية لانه تابع اسبده فهو ملتمز للأحكام حكما ذى وبعبارة حل  
وقوله ولو حكى لا ذخال الكافر الفتن المملوك لكافر ولا ذخال نساء المذنبين أيضا اه  
(قوله حشفة) ولومن ذكر اشل ولو بمائل غليظ ولو غيره من ذكر ولومن طفل حل ل



(قوله من فاقدها) يخرج ما لو ثبت ذكره وادخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لانه  
 كاذخا لبعض اصبح (قوله مفرج) ولو فرج نفسه بأن ادخل ذكره في دبره  
 واطلاقه يشمل ادخال ذكره في ذكر غيره لانه يقال له فرج عرش على مر (قوله  
 قبل او دبر) من ذكر أو أنثى ولو جنسية حيث تحقق أنوثتها ولو على غير صورة  
 الا ذمية لان الطبع لا ينفرهما التفرع الكلي حيث تحقق أنهما من الجن وانها أنثى  
 عرش وقال عمر لا حد بوطئها اذا كانت على غير صورة الذمية لان النفس تنفر  
 منها حينئذ وايضا فهي غير مشتهاة طبعاً كالهيئة وكلامة وجهه وفيه ان التعريف  
 لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالايلاج الاعم من كونه مصدر أو مفعول فاعل  
 أو مصدر أو مفعول من (قوله أو أنثى) أي ولو صغيرة وان لم ينقض لها  
 الموضوع ويهدى له ان معنى الشهوة طبعاً ما غير ثم اه شوبرى لان المرادها  
 مشتهى ولو باعتبار نوعه لادخال الصغيرة التي لا تشتهى وهناك كون الملموس  
 مشتهى باعتبار شخصه أي بان يكون شخصه مشتهى أي نفسه (قوله مشتهى  
 طبعاً) راجع كالذي قبله لكل من الحشفة والفرج وان أوهم منجيه خلافه فخرج  
 مر والمراد أنه مشتهى ولو باعتبار نوعه فدخل الصغيرة الصغيرة (قوله بلا شبهة)  
 شامل لشبهة المحل والفاعل والطريق وقد استوفاه المصنف شبهة المحل كوطء  
 دبر حليته وأمنه المزوجة وشبهة الفاعل كوطء المسكرة (قوله ولو مكترأة) وعن  
 أبي حنيفة أنه لا حد حينئذ لان الاشارة شبهة وعروض بانها لو كانت شبهة كتبت  
 النسب ولا يثبت انتفاها فان قيل لم يراع خلافه ها كما مر في نكاح بالاولى  
 أجيب بضعف مدركه هنا س ل (قوله أو وبهمة) رذ على عطاءه أي حيث قال باه  
 الزنا بالاماحة وقال الرمادي أنه مكذب عنه فالعاقلة لا جرم للرد (قوله وان كان  
 تزوجها) أي المحرم أو عقد عليها فليس العقد شبهة قال س ل فيه رذ على أي  
 حنيفة فانه قال لا حد عليه لان صورة العقد شبهة ووجه الرد انه لا عبرة بالعقد  
 الفاسد وقال الامام أحد واصفاق يقتل ويؤخذ ماله لحديث فيه صحه يحيى بن  
 معين اه خط (قوله وليس ما ذكر) راجع للاكتفاء والاماحة والتزويج (قوله  
 في نحو حبيض) مفهوم قوله لعينه (قوله في دبر) مفهوم قوله بلا شبهة (قوله من  
 الرضاع) قيد به لانها اذا كانت من نسب تنفق عليه فلا يقال لها أمه وقد يتصور  
 كون أمه من النسب أمه ولا تنفق عليه بان كان مكانها أو بعضها على هذا فقوله  
 من الرضاع ليس بقيد فهو جاز على الغالب شيخنا (قوله لشبهة الملك) أي ملك  
 الانتفاع في الزوجة وملك الرقبة في الامة (قوله لا يوجب الحد) هو المعتقد لان

من فاقدها (بفرج) قبل أو  
 دبر من ذكر أو أنثى (محرم)  
 لعينه مشتهاة طبعاً بلا شبهة  
 ولو مكترأة (للزنا وبهمة)  
 لاوطء (ومحرماً) ينسب أو  
 رضاع ومصاهرة (وان)  
 كان (تزوجها) وليس ما ذكر  
 شبهة دارية للحد (لا بغير  
 ايلاج) يفرج كفاخذة  
 ونحوها من مقدمات الوطء  
 (و) لا (بوطء) حليته في  
 نحو حبيض وموم) كنفاش  
 واحرام لان التعريم عارض  
 (و) وطئها (في دبر) وطء  
 (أمنه) المزوجة أو المعتدة  
 أو المحرم) ينسب أو رضاع  
 كأخته منها وأمنه من الرضاع  
 أو مصاهرة كموطوء أبيه أو  
 ابنه لشبهة الملك المأخوذة  
 ن خبر أدور والحدود بالشبهات  
 رواه الترمذي وصحح وقفه  
 والحاكم وصحح اسناده  
 وظاهر كلامهم ان وطئ  
 أمه المحرم في دبرها لا يوجب  
 الحد

أكثر ذلك البر المنة . ا . يوحنا كما ابن الزفة عن البحر المحيط ومكت ما به قول الازنخي وتدينار عن غيبه قلت  
انما اذ ما تله ابن الزفة لان العلة ( ٥٨٣ ) في سقوط الادب لوه في قبلوا شبهة الملك المني في الجملة وهو في

الجملة لم يبع دراقا واما  
الروحة والملاوكة الاجنبية  
فساخر جسد هامبا لا واة  
فانتش شبهة في الدر والوقت  
كالمزم ولا يعترض بالمزوجة  
فان تعريضها لعارض كالمزم  
انتهى ( ووطه ما كراه او  
بشاكل عالم ) كسكاح بلاولي  
كذهب ابي حنيفة او بلا  
شهود كذهب مالك لشبهة  
الاكراه والخلاف ( او )  
وطه ( لبنة اويهمية لان  
فرجها غير مشتها طبعابل  
منفرته الطبع فلا يحتاج  
الى الزجر عنه ولا يوطه مبي  
او يحسن او حري فلمعاهذا  
لانه غير ملتزم للاحكام  
ولا يوطه جاهل بالقرم تقرب  
عنه بالاسلام او بعده عن  
العلماء بهله وحكم الخنثي  
حكمه في الغسل وتبويري  
باعتزم اولي من قوله وشروطه  
انكشاف الاسكران  
وقولي طبعه وفي دبر من  
زيادتي وتبويري بخصفة  
او قفرا او اولي من تبويري  
بالذكو وقولي في نحو حيض  
وصوم اعم من قوله في حيض  
وصوم واحرام ( والحسد  
لخص ) رجلا كان او امرأة

الملاوكة محل التمتع في الجملة تنهض شبهة في دره الحسد ويحرم مطلقا يعززه في  
غير المرة الاولى وليس كمثيرة في تلك المرة ا ه برماوى وقوله مطلقا اى  
في دبر حليلته او يحرمه الملاوكة ( قوله البحر المحيط ) هو شرح للوسيط لابن  
يونس اختصره من القمولى كتابه السمي بجواهر البحر المحيط ا ه برماوى ( قوله  
قلت الخ ) هو من كلام ابن المقرئ بديل قوله لا تقي ا ه اى صكلام ابن  
المقرئ شيخنا انتهى ( قوله شبهة الملك ) هي من شبهة الحمل ( قوله وهو ) اى  
الملك وقوله في الجملة معقول لقوله لم يبع اى الملك ذرا في صورة من الصور ( قوله  
للوطه ) اى التمتع وقوله فانتش اى كون ساخر جسد هامبا لا واطى ( قوله  
والوثنية ) اى الوثنية الملاوكة في انه يحد بوطها في الدبر على كلامه وهو مصعب  
( قوله ولا يعترض ) اى على القول بان امته المحرم يحد بوطها في دبرها وقوله  
بالمزوجة اى بامته الاجنبية المزوجة حيث لا يحد بالوطى في دبرها فاجاب بقوله  
فان تعريضها الخ والجامع بينهما ان كلا يحرم عليه وطونها وكلامه على هذا ضعيف والمعتمد  
انه لا يحد فيها ا ه ( قوله ووطه باكرام ) هذه شبهة على ولا يثبت النسب وبغنى  
ان من الاكراه المسقط للحد لمواضطر امرأة لطعام مثلا وكان ذلك عندهم  
لم يسمع لمساها الا حيث مكثت من نفسها فكنته لدفع الملاك عن نفسها فلا حد  
عليه وان لم يحد لذلك لانه كالاكرام وهو لا يمنع ذلك وانما ينافى الحد عنها لشبهة  
ا ه ع ش على م د وقوله او تحليل عالمه هذه شبهة طريق وان لم يقلد الغافل شرح  
م د ( قوله بلاولي ) وكذا بلاولي ولا شهود وهو مذهب داود وهذا في التيب خلافا  
لشارح حل وس ل ( قوله كذهب مالك ) هو عند العقد وتشتري اليهود قبل  
الدخول عنده وعبار تشرح م د والمعروف عن مذهبه اعتبارهم في صحة الدخول  
حيث لم يقع وقت العقد ا ه ( قوله ولا يحتاج الخ ) وكذا لو مكثت المرأة قردا  
او نحو لانه مما ينفر عنه الطبع زى وسعربا لسكر والضم بخنثا ( قوله ولا يوطى  
صبي او مخنون ) لكن يؤدبهما وليا بما ينزعهما عنه س ل ( قوله حصصه  
في الغسل ) اى ان وجب عليه الغسل بان اوجع وأوجع فيه وجب عليه الحد والافلا  
( قوله اولي من قوله الخ ) لان تبويري وشمل غير ملتزم للاحكام وهو الخرف لانه مكلف  
مع انه لاحد عليه رى ( قوله لخصن ) والاحصان لغة التمتع وورد في الشرع احسان  
الاسلام والعقل والبلوغ وفسر به كل من ساقوله تعالى فاذا آمن من فان آمن  
فاحشة والحريه كفى قوله تعالى فلعين نه ف ما على المحصنات من العذاب

( رجم ) حتى يموت لابر صلى الله عليه وسلم في اخباره وسلم وغيره

فتم لأرجم على الموطوع في دبره بل حذو كذا البكر وإن أحسن إذا لا يتصور إلا بالإجماع في دبره على وجه مباح حتى يصير به  
محضاً والرحم (جذ) أي طين مستعبر (وعجارة معتدلة) (٥٨٤) لا بصحيات خفيفة للثلايطول تعذبه

ولا بصفرت لثلا يذفنه  
فيغوث التسيكل المقصود  
قال الماوردي والاختيار أن  
يكون ما يرمي به ملائكة  
وأن يتوفى الوجه ولا يربط  
ولا يقيد (ولو) كان الرحم  
(في مرض وحرور مفرطين)  
لأن النفس مستوفاه به  
(وسن حفر لامة) عند  
رجها إلى صدرها إن لم يثبت  
زناها بأفراد) بأن ثبت سنة  
أو لعان ثلاثا تنكشف بخلاف  
ما ذابت بالافراق لم يكن الحرب  
أن رجعت وبخلاف الرجل  
لا يجره وإن ثبت زناه  
بالينة وأما نبوت الحفر في  
قصة الغامدية مع أنها كانت  
مقرة لبيان الجواز ذكر  
حم اللعان من زيادتي  
(والمحسن مكان) ومثله  
السكران (حر ولو كافرا  
وطيء أو وطئت) مذكر  
أعلى عامل (يقبل في نكاح  
جميع ولو) في عدة شبهة  
أو حيز أو نحوه (أو ناقص)  
كان وطيء كامل بتكليف

والتزويج كما في قوله تعالى والمحصنات من النساء والغنة عن الزنا كما في قوله تعالى  
والذين يرون المحصنات والأمانيه في ذلك كالحكم كما في قوله تعالى محصن غير  
مستأنفين وهو المراد هنا شرح م (قوله على الموطوع في دبره) وحلا وأمرأة أه  
رى (قوله وأن يتوفى الوجه) كلامه كاستيفاء يقتضي أنه مستعبر والمعتد وجوب  
ذلك ح ل وقال ع ش على مهراته مندوب وعجارة شرح م ر وألاولى أنه  
لا يبعد عنه أي المرحوم فيضطه ولأنه لو أنسه في قوله أي أيلاما يؤذى إلى سرعة  
التذقيف وإن يتوفى الوجه أذ جميع البدن محل للرحم وتعرض عليه التوبة لأنها  
خاتمة أمره ومع ذلك إذا تاب لا يسقط عنه الحد أه (قوله ولا يقيد) ويجب  
أن طلب شر بالأكلا ولا يجوز قتله بفحوصه لأن المقصود به التسيكل بالرحم زى  
(قوله ولو في مرض) ثم تؤخر لوضع الحمل أو لقطع ما تقدمه في الجراح س ل فلواقم  
عليها الحد حرم واعتذبه ولا شيء في الحمل لأنه لم يتحقق حياته وهو إنما يضمن بأفرة  
إذا انفصل في حياته أمه وأما ولدها إذا مات لعدم من رضعه فينبغي ضمانه لأنه  
موت أمه أنف ما هو غذاله أخذ ما قالوه فيما لو زوج شاة مات ولدها ع ش على م ر  
(قوله لا يجره) ظاهر كلامه امتناع الحفر له لكن جرى في شرحه لم على التفسير  
شرح م (قوله الغامدية) بالقرن المجبة نسبة إلى قبيلة يقال لها بنو غامد أه  
برماوى قال خط اسمها سبعة وقيل أمية (قوله مكاف) أي وإن طرأت كفاه  
أثناء الوطء فاستدامه ومعنى اشتراط التكليف في الإحصان بعد اشتراطه  
في مطلق وجوب الحد أن حذفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لا لتسميته محصنا  
فبين بتسكيره أنه شرط فيها شرح م (قوله قبل) متعلق بالعاملين قبله والباء  
مستعملة في التمدية بالنسبة للأول في الظرفية بالنسبة للثاني شيئا وهذا غير  
ظاهر لأن الشارح قد رتب المتعلق لما بقوله بكرو الباء فيه للتمدية فالأولى أن تكون  
الباء في المتن للظرفية بالنسبة لكل من العاملين أي وطى في قبل أو طئت في قبل  
ويكون محتمل للظرفية بالنسبة للعاملين ما لو وطى أو وطئت في دبر أو طئت (قوله  
بناقص) الباء للظرفية بالنظر لقوله وطى ولا تلة بالنظر لقوله وطئت (قوله  
لأنه) أي بالوطى وهذا التعليل باقى في وطى أمته الأجنبية مع أنه لا يصير به

وحرية ناقصة أو عكسه فالكمال محصن نظرا إلى حاله وإنما اعتبر الوطء في نكاح جميع لأن به محصنا  
قضى الواطء أو الموطوء شهوة فيعد أن يتبع عن الحرام واعتبر وقوعه حال الكمال لأنه مختص بكل الجهات  
وهو النكاح الصحيح باعتباره حصوله من كمال حتى لا يرجع من وطء وهو ناقص ثم زنا وهو كامل ويرجع من كان  
ناله في الحالين وإن تخلفا ناقص كيجوز ورق فالعبرة بالكمال في الحالين

ومما قرر على أنه لا احسان  
 يولى في ملك بين ولا يولى  
 شبهة أو نكاح فاسد كقافي  
 التحليل وأنه لا احسان لمسي  
 وعنون ومن به رق لانه صفة  
 كمال فلا يحصل الامن كمال  
 وأنه لا يعتبر الوطء في حال  
 عصية حتى لو وطئ وهو  
 حر في ثم زنى به ان عقدت  
 له ذمة رجم وقول أو وطئت  
 من زنا دق (و) الحد البكر  
 حر من مكاف ولو ذميا  
 ومثله السكران رجلا كان أو  
 امرأة (مائة جلد وتغريب عام  
 ولأهله الرأفة والزنا مع أخبار  
 العيصيين وغيرهم المزي  
 فيها تغريب على الآية  
 (للسافة قصر) لان المقصود  
 ايحاشه بالعدن الاهل  
 والوطر (فأكثر) ان رآه  
 الامام لان عمر غريب إلى  
 الشام وعثمان إلى مصر وعليه  
 إلى البصرة فلا يكتفى بقربه  
 إلى ما دون مسافة القصر أو  
 لا يتم الايحاش المذكور به  
 لان الاخبار تتو اصل حينئذ  
 ولا ترتيب بينه وبين الجلد  
 لكن تأخير عن الجلد أولى  
 (ويجب تأخير الجلد لخروجه  
 مقرطين) إلى اعتدال الوقت

محصنا وأجيب بأن المعنى قضى شهوته في نكاح صحيح (قوله ومما قرر) هلاهل  
 وخرج بما ذكره الولي بملك البين الخ (قوله والحد البكر الخ) وانما جعلت عقوبة  
 الزنا بما ذكره ولم يجعل لقطع آلة الزنا كالسارق قطع يده لانه يؤدى إلى قطع  
 النفس ولا يقطع آلة السرقة يوم الذكروا لانتى وقطع الذكروا بعض الرجل ولا  
 الذكروا ثانی له بخلاف اليد س ل (فرع) لو زنا بامرأة ولم يحد ثم زناه ومحصن  
 هل يحد ثم يرحم أو يرحم فقط الراجح انه يحد ثم يرحم ويسقط عنه التغريب  
 شرح الروض (قوله مائة جلد) والعبرة في قدر الجلد بوقت الوجوب حتى لو زناه  
 وهو حر ثم رق حذ مائة جلد وكذا لو زناه وهو رق ثم عتق حذ خمسين لانه زنى  
 وسبأ في الشارح التنبيه على هذا في حذ الغذف حيث قال هناك والنظر في الحرمة  
 والرق إلى حالة القذف الخ فلو ذكره هنا وأحال عليه ما يأتى كان أفيدوسى الجلد  
 جلد الوصل للجلد شرح مر (قوله وتغريب عام) عبر بالغريب لانه غيبه باعتبار  
 فعل المحاكم فيه ولو غرب نفسه لم يعتبه لانتفاء التشكيل وابتداء العام من أول  
 السفر ويصدق بيمينه في نفي عام عليه حيث لا بينة ويختلف نداء ان اثم لبناء  
 حقه تعالى على المساهمة وتغريب المعتذ شرح مر والاوجه ان أجبر الدين ولو حرا  
 لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كمالا يجبس لغريمه اذا تعذر عمله في الحبس بل أولى  
 اه جبر لان ذلك أى الحبس حق آدمي وهذا أى التغريب حق الله س ل فاذا سقط  
 حق الآدمي سقط حق الله بالاولى (قوله عام) أى سنة هلالية شرح مر ويشترط  
 حكون الطريق والمقصود انما كما اقتضاه اطلاقهم في نظائره وأن لا يكون بالبلد  
 طاعون لحرمه دخوله شرح مر وشمل الدخول الخروج حيث كان واقعا في نوعه  
 ع ش (قوله ولأه) راجع لكل من قوله مائة جلد وتغريب عام قوله لمسافة قصر  
 ويلزمه الإقامة فيما غرب اليه ليكون له كالحبس وله استصحاب أمة بتسري بها  
 دون أهل وعشيرته الامن خشى ضياعه منهم وقضية كلامها عدم تمكينه في حل  
 ما زاد على نفقته وهو مقبى خلافا لما وردى ولا يقدر الان خيف من رجوعه ولم تقدر  
 فيه المراقبة أو من تعرضه لافساد النساء مثلاً أو الخلعان وأخذ منه بعض المتأخرين  
 ان كل من تعرض لافساد النساء أو الخلعان أى ولم ينزجر إلى مجبسه يجبس وهي  
 مسألة نفيسة اه شرح مر وقال زى له أخذ زوجته فهي مستثناة من الاهل  
 وله أخذ مال بتغريبه انتهى (قوله لخروجه) واستثنى الماوردى والرويانى من يجلد  
 لا ينقل حره أو برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعتله لتأخير الحد والمشفة اه مر (قوله  
 بعشكال) ولا يتعلق الاعلى شماريح الثعل مادام وطبا فاذا يبس فهو عمر جون

(ومرض ان رجب برؤه إلى الجلد بعشكال) بكسر العين

أصح من قضاها و بالثلثة أي عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) كما طراف ثياب (مرة فان كان) عليه (خمدون) غصنا (فترتين) يجلده به (مع مس الاغصان له أو انكباس) لبعضها على بعض لئلا يله بعض الالم فان انتفى ذلك أو شئت فيه لم يسقط الحد وفاق الايمان حيث لا يشترط فهم اليم بانها مبنية على العرق والضرع غير المؤثر يسمى ضرعا بالحدود مبنية على الجرح وهو لا يحصل الا بالايام (فان يرى) يقع الرأ وكبرها بعد ضرر به بذلك (أجزاء) الضربة وقول ونحوه من زيادة وتيسأت في الفصال ان الامام لو جلد في حرور (٥٨٦) مغرطين ومرض برجي برؤه لاضمان عليه

وان وجب وتأخير الجلد عنها لانه تلف نواحب أقيم عليه وفاق ما لو سئل الامام أكلت فيها فسات بأن الجسد ثبت أملاوة درابا لاص واختلفان قدرا بالاحتيا دوما ذكرته من وجوب التأخير هو المذهب في الرخصة وكلام الاصل يقتضي أنه سنة و به جزم في الوجيز (تعيين الجهة للامام) فلو عين له جهة لم يعدل الى غيرها لانه الاثنى بالزجر (ويغرب غرب من بلد زناه لالبداهة ولا لدون المسافة منه) أي من بلده (و) يغرب (مسافر لغير مقصده) ويؤخر قفر غير المتوطن حتى يتوطن وقول ولا لدونه الى آخره من زياد (فان عاد) المغرب (لجهة) الاصل أو الذي غرب منه (أول دون المسافة منه جدد) التغريب معاملة له بتقيض قصده وقول أو

كما في شرح الروض فتفسير اشرح له بالعرجون فيه مساحبة أو تفسير مجازي لانه يؤزل الى كونه عرجونا (قوله أشهر من فقها) ويقال له عكس كول بضم العين (قوله وفاق الايمان الخ) عبارة هناك متساو شرعا وألغير بنه مائة سوط أو خمسة مضره مضره بمائة مسدودة من السياط في الاولى او من الخشب في الثانية أو مضره مضره في الثانية بعكس كال عليه مائة غصن بر وان شئت في اصابة الكل علام بالظاهر وهو اصابه الكل وخالف نظيره في حد الزنا لانه العنبر فيه الايلام بالكل ولم يفتقرها الاسم وقد وحدث اه (قوله أجزاء الضربة) وفاق معصوبا محررته ثم شئ بأن الحدود مبنية على الدرر وقياسه له لوبره في أسماء ذلك كحل حد الاصحاء واعتد بما مضى شرح مر (قوله واختلفان قدرا بالاحتياط) أي فاذا جعله في شدة الحر أو البرد ضمنه ونصن النصف لا يجمع على الاصح كذا في شرح البجعة للشراح أي لان أصل الختان واجب والملاك حصل من مستحق وقبره وهو وقوه في الحر أو البرد س ل (قوله وتعين الجهة للامام) الاولى ذكره عقب قوله وتغريب علم لمسافة قفرا كما صنع الاصل (قوله جدد) ولا يتعين التغريب للبلد الذي غرب اليه س ل (قوله امرأة) ولوامة ومثلها الامر الحسن الذي يحشى عليه الفتنة س ل (قوله كزوج) بأن كانت أمة أو حرة وكانت قبل الدخول أو طرا أو تزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة رشیدی (قوله وبأمن) أي في الطريق والمقصود س ل وهو معطوف على بصومحرم والباء فيها بمعنى مع (قوله كما حرة الجلال) ينافيه ما مر انها من بيت المال أو لا ثم من مال التجار المؤثر بقياسه ها كذلك ويصح في القلة انها من بيت المال سواء أغرب السيد أم لا كحرة المعصرة س ل وكلام الشارح هنا يقتضي انها عليها أولا ومركا شارح (قوله وله جرح الخ) ويزهد الحد بعد ايقاعه كل مرة بخلاف ما اذا لم يقع الا بعد المرة الأخيرة فانه يتداخل فيكني حدا واحدا عن زنا

لدون المسافة منه من زنا في فرع زنا في ما غرب اليه غرب أي غيره هال اس سحج والمأوردى ونحوهما متعدد ويدخل فيه بقية العام الزنا (ولا تغرب امرأة الا بصومحرم) كزوج ومصحوح وامرأة وبأمن (ولو باجرة) لانها بما يتمها الواجب كما حرة الجلال ولا تنها من مئة سفرها فان لم يكن لها مال فعلي بيت المال (فان امتنع) من الخروج معها بأجرة (لم يجز) كما في الحج لان في اجبارها تعذيب من لم يذنب وقول بصومحرم أعظم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (الغیر جی) ولو لم يضاف فهو أعظم من تعبيرة بالبعد (نصف) حد (حر) فيلحد خمسين ويغرب نصف عام له لونه الى قلعين نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالي ضرر السيد

في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برده ويحد بقدنه وان تضيق السد فم قال المقتضى لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يحد ويضيق الزكشي وهو مردود لقول الاصحاب لا كافر ان يحد عبده الكافر (٥٨٧) ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه بحكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم

من عدم التزام الجزية لعدم الحد كافي المرأة الذميمة وظاهر ان ما رثم من اعتبار مسافة القصرة اذ اخرج الحد لما مر مع ما ذكره بما أتى بها (و ثبت) الزنا باقرار (و حقي (و لور) لانه صلى الله عليه وسلم رجم معازا والتمسدة باقراره ادواه مسلم وروى هو والبشاري خبر واعتدا بنس الى امرأة هذا فان اعترفت فأرجها على المرحم على مجرد الاعتراف وانما كرهه على ما عرفت في خبره لانه شاك في عقله ولهذا قال ابل جنون ويعتبر كون الاقرار مفصلا كالشهادة (أو بينة) لاية والاق في اذن الفاحشة من فسائكم وكذا بلان الزوج في حق المرأة ان لم تلاقن كامر فلا يثبت بعلم الهاض فلا يستوفيه يعلمه اما السد فاستوفيه من رقبه يعلمه لمصلحة اذ يسه (ولو اقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك (سقط

محدد برماوى (قوله في عقوبات الجرائم) الا ان يقال استدلل بهما الاتفاق عليهما (قوله بدليل انه يقتل الخ) فيه ان قتله بالردة وحده بالقذف من جملة عقوبات الجرائم فلا يحسن جعله ما دليلا لمنافيه من المصدرة ولم يذكر مرقوله في عقوبات الجرائم الا ان يقال استدلل بهما الاتفاق عليهما (قوله مسافة القصم) أى بتمامها فلا تنصف كالتخذ (قوله لما مر) أى للبر والبرد والمرض وقوله مع ما ذكره هو انه يجلد في حال المرض بعشكال الخ (قوله يأتي هنا) أى في جلد الخ (قوله حقيقى) فلا يثبت باليمين المردودة من كالمطلب القاذف ان يخلف المتدري انه ما زنا فرت عليه اليمين فيخلف فانه يسقط عنه حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يحد المقدوف سيم وشورى (قوله ولور) اشار بذلك الى خلاف أى حقيقة وأحد حيث اشترط ان يكون الاقرار بعينه ما عر لان كل مرة قائمة مقام شاهد وأجاب انتمنا بأنه صلى الله عليه وسلم انما كرهه على ما عرفت في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال ابل جنون ولم يكرره في خبره لانه خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على الاكتفا في الاقرار بمرة (قوله وانما كرهه) أى الاعتراف أى سببه وهو قوله لعلك لمست لعلك قبلت لان هذا سبب للاعتراف لانه كان يقول له في كل مرة ريت فقد وجدته ثلاث غير الاولى اه (قوله مفصلا) كان يقول ادخلت حشفتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد ان يذكر الاحصان او عدمه كافي ع ب حل (قوله أو بينة) وعبارة تشرح م و ثبت الزنا بينة فصلت ذكر المزم في بها كيفية الادخال وكما به وزمانه كاشه دانه ادخل حشفته أو تدرها في فرج فلانة بجل كذا عرفت كذا على سبيل الزنا والاوجه وجوب التفصيل مطلقا ولومن عالم موافق خلافا للزكشي حيث اكتفانا بوجوب الحد لانه قد رى ما لراه الحاكم من اهمال بعض الشروط أو بعض كفيته وقد ينسى بعضها (قوله ثم رجع) أى قبل الشروع في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زينت أو رجعت أو فاحذت فغائته زنا وان شهد حاله بكنهه فيما يظهر شرح م و على قاته بعد رجوعه الذية لا القود لا اختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لا سقط مهرن قال زينت بها مكره لانه حق آدمى ذى (قوله مثبته) وهو الاقرار (قوله يكتف) أى وجوب ادى (قوله في قصة ما عرفت) لانه قال ردوني الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عرفت بالرجوع بقوله لعلك قبلت لعلك لمست ابل جنون (لان هرب أو قال لا تجدونى) فلا يسقط لوجود مثبته مع عدم قصره برجوعه لكن يكتف عنه في الحال فان رجع فذاك هو الاخذ وان لم يكتف عنه فانت فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عرفت اذ انما الحد لثابت بالبينه فلا يسقط بالرجوع كالا يسقط هو ولا ثابت بالاقرار بالتوبة

الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عرفت بالرجوع بقوله لعلك قبلت لعلك لمست ابل جنون (لان هرب أو قال لا تجدونى) فلا يسقط لوجود مثبته مع عدم قصره برجوعه لكن يكتف عنه في الحال فان رجع فذاك هو الاخذ وان لم يكتف عنه فانت فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عرفت اذ انما الحد لثابت بالبينه فلا يسقط بالرجوع كالا يسقط هو ولا ثابت بالاقرار بالتوبة

(ولو شهد أربعة) من الرجال (منها واحد أربع) من النسوة أو رجلان أو رجل واحد (أو امرأة) (أو امرأة واحدة) (أو امرأة واحدة) (أو امرأة واحدة) سميت عذراء العذرة وطهرها وصحبه (فلاحد) علم بالشبهة لأن الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على فاذنها لقيام البينة بزناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت لتترك (د) المبالغة في الاقتضاض ولا على الشهود

لنبي فلم يردده وهرب فخذوه حتى مات وفيه ان المدعى لا يتجوز في وجوب بانه يلزم من الرد لنبي عدم الحذف كانه قال لا تحذف في (قوله ولو شهد أربعة) لما فرغ من مسقطات الاقرار شرع في مسقط البينة بحجة وقولهم من الرجال الخ لم يفرغ من كون الشهود في الاول الرجال وفي الثاني النسوة من اثبات التاء في الاول وحذفها في الثاني على القاعدة العنوية زى وقبه نظر لانهم صرحوا بان محل رعاية هذه القاعدة اذا كان المدعى مذكورا اما اذا كان مذكورا كما هنا فيجوز الامران ويصحب بان الاصح منه انه كانه كور فيكون جاري على الاصح (قوله عذراء) أو رقاء أو قرناء زى (قوله وصحبه) تفسير (قوله ولا على فاذنها) أى ولا على الزاني ايضا اه شرح مر (قوله لاحتمال ان العذرة) علة لعلة أى وانما كان قيام البينة بزناها على لنبي الحذف فاذنها مع معارضة بينة العذرة لما لاحتمال ان العذرة الخ (قوله اعم من قوله الخ) لانه لا يشتمل الشهود (قوله حدث) سكت عن حد القاذف والشهود وبني عدمه حل (قوله ويستوفيه الامام) لان استيفاء المدعى من وظيفة قال الشيخ هزاله بن وانما لم يفرغ من لا ولياء الزاني بها كالتقصاض لانهم قد تركون ذلك خوفا من العار ولو جلدوه واحدا من الاحاد من الحرية فتمت وقت الوجوب سم (قوله لماسر) من قوله اغديا انيس الخ (قوله ومكانب) أى كتابة مصحفة وان يجزئ نفسه حل (قوله ومن حضوره) قد يقال يلزم من استيفائه لم حضوره فلا حاجة اليه الا ان يقال معنى قوله يستوفيه انه يامر واحدا باستيفائه ولو غير نائبه وهو يمكن مع عدم حضوره تأمل (قوله ولا يجب) أى به وان علم توطئة للدليل (قوله قالوا) تبرأ منه لان الستير مطلوب لما ورد ان الله ستر يحب من عباده الستير من وايضا خصه الشارح بقوله والظاهر الخ (قوله ويحد الرقيق) سواء في ذلك حد الزنا والتدفي والشرع وكذا قطع في السرقة والحراية عميرة (قوله غير المكاتب) أى لان الامام يستوفيه منه كاتقدم (قوله أو السيد) ولو امراته ولو فاسقا ولو كان اصله أو فرعه بان كان السيد مكانب حل (قوله ومكانب) تعميم في السيد (قوله نعم المحجور) أى السيد المحجور عليه الخ (قوله فان تنازعا) أى الامام والسيد ومعت ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهره لم يقم عليه ويؤيده ما ران الجبر لا تزوج حيث دعم عظم شقيقته فالسيد أولى اه مر (قوله بان كان رجلا عدلا عالما الخ) هذا التفسير مبنى على ان اقامة الحدود من باب الولاية والعصم انهم من باب

لقره تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وقول فلاحدا هم من قوله لم يحد في ولا فاذنها وظاهره ان كانت غورا بحيث يمكن تعقيب الحشفة مع بغاء البكارة حدث كما قاله البلقي (ويستوفيه) أى الحد (الامام) ولو سأنسبه (من حر) لماسر (ومكانب) كالحرف لاستقلاله (ومبعض) بحرقة المحرأة لا ولاية للسيد عليه والعبد الموقوف كله أو بعضه وعبد بيت المال (ومن حضوره) أى الامام ولو سأنسبه استيفاء الحد سواء ثبت الزنا بالاقرار ام بالبينة ولا يجب لانه صلى الله عليه وسلم امر بجمع ما عز والناس مذمة ولم يحضره (كالشهود) فيسن حضورهم قالوا وحضوره جمع اقلهم أربعة والظاهر ان محله اذا ثبت بزناها بالاقرار وبالبينة ولم يحضر (ويحد الرقيق) غير المكاتب (الامام) لعدم ولايته (أو السيد) وهو أولى لانه امس (ولو فاسقا) أو كافرا وبقية كافر (أو

مكاتب) نظرا في داود وغيره اقيموا الحدود على ما مكنت ايمانكم ثم المحجور عليه بنحو سقته يقوم وليه الاصلاح ولو وصيا وقبيل مقامه (فان تنازعا) فمن يحد (فالامام) أولى لماسر (وليس به تعزير) لحق الله تعالى ولحق غيره كما يؤيده لحن نفسه (ومع اربعة يعقوبته) أى بموجبها يقدرة تعزير (ان كان أهلا) لسماعها بان كان رجلا عدلا عالما صفات الشهود واحكام العقوبة

\*(كتاب حدائق)\* تقدم (٥٨٩) بيان القذف في بابيه (شرط له) أي لحده (في القاذف ما مر في

الرائي من كونه ملتزما بالأحكام لما بالتعديم وهذا أولى مما عبر به (واختيار وعدم ادن) من المذوف وهذا من زباني (و) عدم (إصالة) ملاحدة على من قذف غيره وهو حربي أو سبي أو جنون أو جاهل بالصريم قرب عهده بالسلام أو بعد عن العلماء أو مكره أو أذنه أو أصل له حكم لا يقتل به (و) لكن يعز زباني من سبي وجنون لمن نوع تميز لأزجر والتأديب (وأصل) للآذناء والتصریح فها من زباني (وحد عثمانون) حلة لآية والذين يرمون المصنات فانها في الحر لقوله فيها ولا نقبلوا لهم شهادة أبدا إذ غير ولا نقبل شهادته وان لم يقذف ولا جاع الصحابة على ذلك (و) حد (غيره) ممن به رق ولو مبعضا فوأعم من قوله الرقيق (أبو يعون) على الصف من الحر لاجماع الصحابة عليه والنظر في الحرمة والرق في حالة القذف لانها وقت الوجوب فلا تتغير بالانتقال من أحد حال إلى

الأصلاخ فالمراد بالآلية أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود فلا يكتب والكافر والفاسق والمرأة سماع البينة وأقامة الحد إذا اتصفوا بما تقدم ذكرى وقوله رجلا ليس يقيد

\*(كتاب حد القذف تقدم بيان القذف)\*

وهو أنه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير (قوله واختيار) هذا وان علم محاسن في الرائي إلا أنه لم يذكره شرطا بل ذكر ما يعلم منه وهو أنه خال من الشبهة والاكراه شبهة حيل وقد يقال حيث كان الاكراه شبهة علم منه ان الاختيار شرط فلا حاجة لذكره ومن ثم حذفه الأصل (قوله فلاحدة على من قذف غيره) وهو الرمي القاذف حربي لم يقبل فلاحدة على حربي الخ مع أنه أخصر لأجل بيان مرجع التعيير الآتي في قوله أو أذنه أو أصل له الخ أنه راجع للغير ولأنه يوم نفي الحد عن الحربي وان قذف في حال ذمته وعن الجنون وان قذف في حال اهتيمه فلا يتحقق عندهما لان العبرة بحالة القذف فإذا دخل الحربي دارنا بأد أو أسرناه وقذف استوفينا (قوله أو مكره) لرفع القلم مع عدم التعيير وبه فارق قتله اذا قتل لوجود الجساية منه حقيقة وكذلك لا حد عليه أيضا وفارق مكره القاتل بأنه آله أديكمه أخذ به فبقية شاهدون له أنه قد قذف به مخرج م ويقبل دعواه الاكراه ان دلت عليه قرينة حل (قوله أو أذنه) ظاهر كلام الشارح أنه لا يعز الزمادون له في القذف حيث ذكر التعيير في مسئلة الميز والأصل وسكت عن تعيير الزمادون له فاقضى أنه لا يعز والذي اعتمدته زى أنه يعز لان العرض لا يباح بالاباحة وارتضاء سزل (قوله أو أصل له) ولا يجحد الأصل بقذف وربة الفرع اهـ حل (قوله كما لا يقبل به) ظاهره رجوعه لجميع ما تقدم من قوله وهو حربي الخ وهو مسـ لم في غير المكره ما هو مقتضى أنه ينقص منه كلامه مكره بكسر الهمزة كذا قيل والظاهر رجوعه للاخير فقط (قوله ولكن يعز الخ) ولو لم يعز حتى بلغ الميز وافاق الجنون سقط تعزيرهما حل وزى (قوله ولو قذف غيره في خلوة الخ) هو قيد بقول المتن وحده الخ أي ما لم يكن القاذف في خلوة الخ ولا يجحد كذا قيل وقد يقال القذف هو الرمي بالزنا في معرض التعيير وهذا التعيير في الاقامة له هذا قذف صوري (قوله فليس بكبيرة الخ) أي بل هو صغيرة لان القذف اعما يكون كبيرة اذا كان على وجه التعيير كالـ كان بمحذرة الناس فيجئذ يكون النفي لقيد والمقيد معا ويلد ذلك قول الشارح ولا يعزب في الآخرة الاعقاب الخ شيئا

الآخر فلو قذف وهو حر ١٤٨ يح ف ثم استرق حد ثمانين أو وهو رقيق ثم خنق حد أو بين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمعه إلا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد لحالوه عن مفسدة الإيذاء



(قوله الاعقاب من كذب) قديمته انه لو كان صادقا فيما قدفه به لايعاقب  
 في الآخرة أصلا وهو ظاهر ع ش على مر (قوله وتقدم) أي تقدم قدره  
 في ضمن تعريف المحسن لانه مشتق منه فيعلم من تفسير المحسن بما ذكر  
 الاحسان هو الاتصاف بالتركيب والحرية والاسلام والعفة عما ذكر (قوله  
 والمحسن مكلف الخ) ثم لا يجب على الحاكم البحث عن احسان المذوف بل يقيم  
 الحد على القاذف لظاها لاحسان تقيلا عليه له صيانته بالقذف ولان البحث عنه  
 يؤدي الى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه  
 يجب عليه ليحكم بشهادتهم لا تنفاه المعنيين فيه كذا نقله الرافعي عن الاصحاب وهو  
 المتقدم شرح مر وقول مر بل يقيم الحد على القاذف أي حتى لو تبين عدم احسان  
 المذوف بعد حد القاذف لاشي على المذوف وان كان سببا في الحد بل ظاهرا انه  
 لو مات القاذف بالحد لاشي على المذوف ولا على القاضي فليراجع لان الاحكام  
 مبنية على الظاهر ع ش على مر وقوله لا تنفاه المعنيين وجهه بالنسبة للمعنى  
 الثاني ان الفاحشة بالنسبة للشاهد اذا طلبت تركيته ليس مأمورا بسترها بل  
 مأمور بذكرها وايضا قد لا يؤدي البحث الى اظهار الفاحشة (قوله دون أربعة)  
 ظاهرا انه فاعل شهد وهو على مذهب الاختصاص والكوفييين من ان دون ظرف  
 يتصرف اما على مذهب س والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدر معلوم  
 من المأمور ومن صممه له تقدر مر رجال دون أربعة وهذا المنذر ذكره م و حجر  
 ورع قال في شرح الروض أو شهد أربعة لم يحد وحدان ودوا بفسق أو عداوة ويحد  
 قاذف اه سم وقال زى وحيث وجب حد الشهود لنقص عدد أربعة فطلبوا  
 عين المذوف انه ما زنا لمن فان حلف حدوا والاحلفوا فان نكلوا وحدوا (قوله  
 لم يتقاصا) أي لا يسقط حد هذا بذف هذا بل لكل منهم ما حد الاخر زى (قوله  
 لان التقاص انما يكون الخ) كذا وجهه الرافعي رحمه الله تعالى قيل وأحسن منه  
 قول حل انما ثبت التقاص في الدماء والاموال دون الاعراض لانه لا يكاد يصدق  
 في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له يا زنا فقد مال من عرضه شيئا لان السامعين  
 قد يروونه علم منه شيئا فاذا قال له من له المذوف لم يقع موقعا لخبر وجهه مخرج  
 المجازة فلم يزل من عرضه مثل ما مال الأول عمرة سم (قوله في الصفة) لم يقل  
 في الجنس والصفة كما قال أولان الجنس هنا واحد وما قوله أولان التقاص انما  
 يكون الخ فالمراد به من حيث هو (قوله لا اختلاف القاذف الخ) عبارة شرح مر  
 لا اختلاف في الحد بين باختلاف البدن غالبا اه فلا اختلاف انما هو في التأثير

ولا يعاقب في الآخرة  
 الاعقاب من كذب كذا  
 لا ضرر فيه قاله ابن عبد  
 السلام (و) شرط له في  
 المذوف احسان وتقدم في  
 ككتاب (اللعان) بقول  
 والمحسن مكلف حر مسلم  
 عفيف عن زنا وطه محرم  
 بموكة ودر حديثه وتقدم  
 شرحه ثم (ولو شهد بزنا دون  
 أربعة) من الرجال (أو) شهد  
 به (نساء أو عبيد أو أهل  
 ذمة) هو أولى من تعبيره  
 بكفرة (حدوا) لانهم في غير  
 الأولى ليسوا من أهل الشهادة  
 وحدوا في الأولى من الوقوع  
 في أعراض الناس بصورة  
 الشهادة وخرج الزنا الشهادة  
 بالاقرار به فلا حد لانها  
 لا تسمى قذفا (ولو قاذفا  
 لم يتقاصا) لان التقاص انما  
 يكون عند اتفاق الجنس  
 والصفة واخذان لا يتفقتان  
 في الصفة لا خلاف القاذف  
 والمذوف في الخطا وفي  
 القوة والضعف غالبا (ولو استقل  
 معذوف باسقياء) للحد

لم (يحكف) ولو باذن لان  
 اومة اخذ من منصب الام  
 نعم سبب البند انقاذ له  
 الاستيلاء منه وكذا المقتدر  
 البعير عن السلطان وقد قدر  
 هلى الامة ماء نفسه من  
 غير مجاورة حدقه الماوردي  
 واعلم ان حدقه لا يذف يستقط  
 باقامة ائمة بئنة بئنا المقتدر  
 وباقراره وبغفوه بالاعيان  
 فى حق الزوجة (حاشا) اذا  
 سب شخص آخر فلا تحران  
 يسبه بقدر ما سبه ولا يجوز  
 سب ابيه ولا امة وانما يسبه  
 بما ليس كذبا ولا قدافه  
 يا احمق يا ظالم اذ لا يكاد احد  
 يغفل عن ذلك واذا انتصر  
 بسبه فقد استوفى ظلامته  
 وبرى الاول من حقه وبقى  
 عليه اثم الاستداء واثم لحق  
 انه تعالى (كتاب السرقة)  
 بفتح الس. وكسر الراء ويجوز  
 اسكانها مع فتح السين وكسرها  
 والاصل فى اقطع بها نيل  
 الاجماع قوله تعالى والسارق  
 والسارقة فاقطعوا ايديهما  
 وغيرهما يأتى (أركنها) أى  
 السرقة الموجبة لقطع الاق  
 يمانية ثلاثة (سرقة وسارق  
 وسارقة) السرقة أخذ مال

بالا لم الناشئ عن الخد وان كان ضرب التعصيف (قوله لم يحكف)  
 فان مات به قتل المقتدر والمذنب وان لم يتا لم يحكف حتى يبرأ من ماء  
 شرح مر وقوله قتل المقتدر الخ ظاهره وان اذن الامام رجعة التصحيح فان كان  
 بالاذن فلا قصاص وكذا لا بد فى الاظهار عيرة سم (قوله ولو باذن) أى من  
 الامام او القاذف مر وسأل (قوله لان اقامة الخ) هذا فارق القودى فى النفس  
 وايضا النفس فى القودى مستوفاة بمثل ما قتل أو بسيف فليس فيه زيادة ايلام  
 بخلاف الخد فر بما زاد المقتدر اذا استوفاه (قوله له) أى للسيد ومثله غيره كما  
 تقدم عن عيرة (قوله عن السلطان) أى أو من يقوم مقامه ممن يعتد به له ومنه  
 الحاكم السياسى فى قرى الريف وان لم يكن له ولا يذ القضاء ع ش على مر  
 (قوله وبغفوه) أى ولو على مال غيراته لا يثبت المال على القاذف شرح مر (قوله  
 بقدر ما سبه به) لعل المراد قدره عدد الامثل ما يأتى به الساب لقوله وانما يسبه الخ  
 حل (قوله بما ليس كذبا ولا قدفا) وان كان ما أتى به الاول كذبا وقدفا وقد  
 يقال فى هذا يسبه بقدر ما سبه حل ويدفع بأن المراد قدره عدد الامثلة كما  
 ذكره (قوله يا احمق) قال مر والاحق من يفعل الشيء فى غير موضعه مع علمه  
 ببقعه اه وفى الصياح الحق فساد فى العقل وحق يحقق فهو حق من باب تعقب  
 وحق بالضم فهو احمق والاثني حمقا (قوله واذا انتصر الخ) أى فاقم السب استعظما  
 حصل من سب الاخر فى مقابلته فليس عليه الا اثم واحد وهو اثم الاستداء (قوله  
 وبرى الاول من حقه) أى الثانى ظاهره وان كان لذى أتى به الاول قدفا وفيه  
 نظر ظاهر لان الاعراض لا يقع فيها تقاص الا ان يقال سويح فى هذا الكثرة وقوعه  
 وقال بعضهم لا يبرأ من الخد لانه اذا كان لا يسقط بالقدف فى نظيره قدفه له كما قدّم  
 فبالاول عدم السقوط بمجرد السب المذكور اه أى فيكون المراد بالحق على هذا  
 اثم السب لا الخد (قوله والاثم) أى المذكور أى قال لعله المذكور

### \*(كتاب السرقة)\*

أى بيان حكمها وهو القطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ربع دينار  
 أو مقومابه وأخرها عن القذى لانها دينه اذا الاعتداء بحفظ العرض أشد من  
 الاعتداء بحفظ المال (قوله والسارق والسارقة) قدم السارق على السارقة  
 بحكمس آية الزنا حيث قدم الزانية على الزانى لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أنوى  
 من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة (قوله الموجبة الخ) اشار به الى دفع  
 انها تفت لان المعنى اركان السرقة سرقة وحاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاول

الشرعية أى الموجبة للقطع والثانية اللغوية وهى أخذ الشيء خفية سواء كان مالا  
أولا وسواء كان من حرز مثله أولا كما فى شرح مرفل يارم عليه كون الشيء ركناً  
لنفسه لـ كن تفريع قوله فالسرقة الخ لا يناسبه لأنه تعريف للمعنى الشرعى كما  
أنه معش والمعرف السرقة أولاً ثم أى بأركانها كان أولى ويرد عليه أيضاً أعمال  
التكلم على شرط أحد الأركان وهو السرقة اللغوية وعادة أنه إذا نكلم على شروط  
الأركان يتكلم على الكل اللهم إلا أن يقال ليس مراده تعريف المعنى الشرعى  
بل مراده بيان شروط المعنى اللغوى الذى هو الركن فكأنه قال وشروط السرقة  
اللغوية المأخوذة ركنها للشرعية كون المأخوذ مالا وكون الأخذ من حرز مثله تأمل  
(قوله بخناس) أى محتطف وهو المشتبه خارحاً من بقوله خفية وقوله ويجاهد خارج  
بقوله من حرز مثله لأنه لما جدها كأنه أخذها من غير حرز مثلاً بالنسبة له (قوله  
والثاني القوة والغلبة) وما قيل من أن تفسير المشتبه يشل فاعطى الطارى بقوله لا بد من  
لفظ يخرج به رد بان التقاطع شروطاً يتميز بها كاسياً فى فلم يشمله الإطلاق شرح مرفل  
وقوله شروطاً وهى كونه محبة للطريق يوم من يبرز هوله إلى آخر ما يأتى (قوله  
بخلاف السارق) أى لا يمكن دفعه بالسلطان لأخذه المال خفية فهو تقليل لما  
تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله عالماً بالقرصم) فالعلم بالقرصم وجهل القطع قطع  
كما فى نظيره من شرب الخمر سيم (قوله واصله) كان الأولى اريد قول وبعضية ليشمل  
القرصم فإنه لا يقطع بماله كماله مما يأتى وذلك أن قول هذا قد يرد بقوله ما مر  
ولم يرد أن القرص لا يجد فكأن ينبغى زيادته أو بأتى بعبارة عامة ويفسر بما يشمل  
الربع سل (قوله ولوه ما هذا) لأنه لا يلزم أحكامنا أى كلها فهو كالخمرى كما مر فى شرح  
مرفل وقوله كالخمرى أى غير المعاهد قال سل وان شرط قطعه بذلك (قوله وما كره)  
لا يقطع أيضاً مكره بكسر الراء لما مر من عدم قطع المتسبب ومن ثم لو كان المكروه  
بالفتح غير مجزأ وأعجب ما يفتد الطاعة كان آفة للمكروه فيقطع فقط كما نأمره بالأحكام  
شرح مرفل (قوله ربع دينار) أى حال الانخراج مع كون السارق واحداً أخذها  
بأتى وشذ من قطع بأقل منه وخبر عن الله السارق يسرق البيضة والحبل وتقطع  
يدها ما أن يراد البيضة فيه بيضة الحديد والحبل ما يساوى ربعاً كحبل السفينة  
أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من العيال للكثير اهـ سل  
(قوله أو قيمته) فل عش على م ر وربع الدينار يساوى الآن ثمانية  
وعشرين نضاً (قوله أى بمقوماته) أى يقبأ بأن يقطع المقومون بأن قيمته ذلك  
والأدلة لا قطع ويعتبر مساواته للربع عند الانخراج من الحرز فلا قطع بماله عند

(فلا يقطع بخناس ومشتبه  
وجاهد) فهو ودية تلبر  
ليس على المختلس والمشتبه  
والخائن قطع صححه الزمضى  
والاولان يأخذان المال  
عينا ولا يعتمد الا قول الحرب  
والثاني القوة والغلبة وردعان  
بالسلطان وغيره بخلاف  
السارق لأخذه خفية  
فيشرح قطعه زجراً (وشرط  
فى السارق ما) مرفل (القاذف)  
من كونه ملتزماً بالأحكام عالماً  
بالقرصم محتاراً بغير إذن  
واصله وهذا أولى مما عبر به  
(فلا يقطع حربى ولو ما هذا  
وله) (بى) ويجوز ذكره  
وإدونه وأصل (وجاهل)  
بالقرصم قرب عهده بالاسلام  
أو بعد عن العلماء ويقطع  
مسلم وذمى بماله مسلم وذمى  
(و) شرط (فى السارق) كونه  
وربع ديناراً لخالصاً أو قيمته  
أى مقوماته

مع وزنه ان كان ذهباً ورمي مسلم خبر لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً والجاري خبر يقطع اليد في ربع دينار فصاعداً وخبر يقطع التي صلى الله عليه وسلم في مجئ ثلثة دراهم وكانت مساوية لربع دينار والدينار انتقال ويعتبر بقيمة ما يساويه حاله (٥٩٣) السرقة سواء كان دراهم أم لا وخرج بالخاص وما بعده

مغشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار خالصاً فلا يقطع به والتقويم يعتبر بالمضروب فلا يضاعف ربع سبعة أوحيا لا يساوي ربعاً مضروباً وان سواه غير مضروب نظراً الى القيمة فيما هو كالعرض ولا ينتهم وزنه دون ربع وقيمه بالصفة ربع نظراً الى الوزن الذي لا يثبت في الذهب وقولي أوحيا من زيادتي (ولا يضاعف) نقص قبل أخراجه ممن الحرز (عن نصاب) ما كل وغيره كحراق لا تنفذ كون الخرج فصاعداً (ولا يضاعفون) فصاعداً اشتركا أي انسان (في أخراجه) لان كلاهما لم يسرق فصاعداً (ولا يغير مال) كسكك وخنزير وخمر اذ لا يثبت له (سبل) يقطع (شوب وث) بثلاثة (في جيبه) ثمانية (وان جهله) السارق لانه يخرج نصاباً من حرره بقصد السرقة والجهل بحسنه لا يوترك الجهل بصفته (وبخمر) بخ اناؤه نصاباً

الاخراج وان زاد بعد بخلاف عكسه اه زى (قوله مع وزنه) الحاصل انه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ القيمة ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اه زى ويعتبر في الفضة العجمة مطلقاً حل لان انصاب ربع دينار وهو لا يكون الا ذهبا تنقوم الفضة به ولو كانت مضروبة (قوله والجاري خبر الخ) ذكره بعد الاول مع كونه أنص في المقصود ونوفية لرواية الشيعين ع ش لان الجاري أعلى سنداً وأقرب بالخبر الثالث دليلاً لقوله وأقيمته (قوله في مجئ) أي ترس أو الدرقة ع ش (قوله بمغشوش لم تبلغ الخ) هل المراد قيمة المغشوش مع غشه أرقية الخالص منه فقط حل وعامة الروض أو غشوش خالصة نصاب اه رمزاً شرح مروجر وظاهر هار المنظور واليه الخالص وحده وعلى هذا يشكك عدم اعتبار الغش مع انه من جملة مال المسروق منه لكن قال قل في الجلال فان كان الغش منقوصاً من الخالص في النصاب والا فلا اه وعليه لا اشكال تأمل (قوله لا يساوي ربعاً) أي لا تساوي قيمته حل (قوله بأكل أو غيره) خرج بالأكل الملع قال الشيخ خذ من ثقلان زى لو أتبع في الحرز جومرة أو دينار أو دراهم فلم يخرج منه فلا يقع عليه حال التزبل ذلك منزلة الخلاف بخلاف ما أخرجه منه بعد ذلك فانه يقع كالأخرجه في وعاء أو غيره (قوله بل يقطع) اضرب انتقال بشير به الى ان قوله كونه ربع دينار أي وان جهله أو ظن خلافه أو اقترن به مستحق الازالة أو لم يأخذه فقوله ربع دينار أي خذوا خراجاً أو خراجاً فقط (قوله رث) في المختار الرث بالفتح البالي وجمعه رثات بالكسر وقد رث رثاً ثمة بالفتح (قوله والجهل بحسنه) الاولى ان يقول والجهل به لان القرض ان كلاماً من الجسر والصفة مجهول ولا يظهر التقييد بالجسر وقياسه على الصفة تدبر (قوله وباللفظ) ومثل آله الا هو آية تقدوسم ان أخرجه بالكسر وقوله بالكسر أي ان أخرجه من الحرز ليس كسره أو غيره اه لانه غير محرز فترجأ اذا سئل من قصه كسره ان يدخل محله ليكسره والوجه انه لو رزقه هذا لكسر الدخول أو الاخراج فقط لم يقطع وهذا هو المذهب اه زى (قوله انه ممن وعاء) وان لم يأخذه ومن الملقب قطع الجيب اه رى وبذلك يفرق يقال للمخصص يفتنه ومن لم يأخذه لم يدخل حرراً (قوله وعاءة الحرز)

وباللفظ كطبيب (باع كسره) ١٤٩ بحث ذلك لانه سرق نصاباً من حرره ولا ينظر في ان مافي الاثام وما بعده مستحق الازالة نعم ان قد بدخارج ذلك اساده فلا قطع (ونصاب ظنه فلوراه تساهيه) لذلك ولا أثر لظنه (أو) نصاب (نصاب) نصب ممن وعاء ينتبه له وان انه بشياً شيئاً لذلك أو نصاباً (أخرجه دفعين) بأن تم في الثانية لداء (فأرغ) منهم (لم) السالك وعاءة لوزن لينة بهرقة أخرى فلا تدع بيان بكار المحقق فيه ادون نصاب

أى بصوغلق باب راحه الماح نقب من المالك أو نائبه دون غيره - ما شرح مر قال  
عش عليه - وهذا ما هو ان حصل من السارق هتك الحرز ما لو يحصل منه ذلك  
كان تسو الجدار وتدل الى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فاعتدل  
الاكتفاء بعلم المالك اذ لا هتك للحرز حتى يصلحه (قوله بخلاف ما اذا لم يخلل الخ)  
الاولى - عمل هذا قيد القول المتى أو أخرجه دفعتين ويكفر قوله فان تخلل علم  
المالك الخ تفرد به ما عليه لانه يتعين تقييد المتى به لان الاخراج دفعتين لا يكون  
سرقة واحدة الا حينئذ (قوله أو تخلل أحدهما) صادق باعادة الحرز زرع عدم علم  
المالك بالسرقة وبصور بما اذا اعاده المالك ظانا انه جدار غيره أو انه جداره ولم  
يعلم بأنه سرق به بأن ظن أن السارق لم يأخذ منه شيئا وبصور أيضا بما اذا وجد  
الباب غير مغلق فظن انه فتحه بعض أهله فأغلقه فقد أعاد الحرز باغلاقه وبصوره  
عش أيضا اذا أعاد نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك واستند سلك بما اذا  
أعيد الحرز بأنه صار حرزا للسارق وغيره فتقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في المسروق  
في اكمال النصاب بل تكون الثانية سرقة مستقلة ان بلغت نصابا قطع والا فلا  
وأجاب سم بأنه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم اعادته  
فبنينا الثانية على الاولى (قوله وكونه ملكا لغيره) أى يقينا فظهر تفريع قوله بعد  
ولا بما اذا ادعى ملكه على هذا الشرط ويصح تفريعه أيضا على قوله الا في  
وكونه لاشبهة فيه وعبارة البراوى قوله وكونه ملكا لغيره أى كله لخراج المشترك  
(قوله أيضا وكونه ملكا لغيره) أى مع اتحاد المالك أو تعاضد مع الشركة فيه أى  
النصاب بخلاف ما لو تعاضد المالك من غير اشتراك في المسروق فلا بد في القطع من  
ان يسرق تمام النصاب لبعض الملاك أو كل منهم - والا فلا قطع وعبارة جهر  
في الدرس الا فى نصها والوجه ان من سرق من حرز واحد عتين كل المالك  
ومجموعهما نصاب لا يقطع لان دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتى في القطع ان  
شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (قوله ولا عما اذا ادعى ملكهم)  
أواه ملك سيده أو بعضه أو أنه أخذ من الحرز بأذنه أو بالحرز مضوح أو أنه دون  
نصاب وان ثبت كذبه ولو بحجة قطعية كما فى شرح مرقا لو ثبت زنا ما برأ فادعى  
انها حليلته زى (قوله لاحتمال ما أذهاه) وهذا عذ الشيع أبو حامد من الحيل  
المحرمة وعذ دعوى الزوجية من الحيل المبساحة سم أقول ولعل الفرق بينهما ان  
دعوى الملك هنا ترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وبثرت الملك  
فيه لا يتوقف أصله على بينة بخلاف الزوجية فان صحة النكاح تتوقف على حضور

بخلاف ما اذا لم يتخلل علم  
المالك ولا إعادة الحرز  
أو يتخلل أحدهما فقط سواء  
اشتهر هتك الحرز زام لا يقطع  
ابقاء الحرز بالنسبة للاستد  
لان فعمل الشخص يبنى على  
فعله لكن اعتد به البلقين  
فيما اذا تطل أحدهما فقط  
عدم القطع (وكونه) أى  
المسروق ملكا (لغيره) أى  
السارق (فلا قطع بسرقة  
ماله) من يدعيه (ولو) مرهونا  
أو مكتزا أو (ملكه) قبل  
اخرجه من الحرز زادت  
أو غيره بل أو قبل الرفع الى  
القاضي (ولا بما اذا ادعى  
ملكه) لاحتمال ما ادعاه فيكون  
شبهة (ولا بما فيه شركة)  
وان قل نصيبه منه لانه  
في كل جزء حقا ذلك شبهة  
ولا يقطع بما اتهمه

الشهود وعد التهم وعدالة الولي فكان ثبوته بعد من ثبوت المثلث شدة العار  
 اللاحق لفساده بل ولا يختص السابيل بل يتعدى منه إلى الزناها وإلى أهلها جرز  
 دعوى الزوجية فيه توصلا إلى إسقاط الحد وإلى دفع الضرر اللاحق لغير الراني اه  
 ع ش على م ر (قوله ولو قبل قبضه) الظاهر أن الولو إلى مال كابدل عليه منبيع  
 م ر حيث لم يأت بانعابه لانه لا يتصور بعد قبضه فيه سرقة ويرشد إليه قوله للشبهة  
 الخ وعدم قطعه مع كون الموهوب على ملك الواهب مشكلا لأن شرط القطع  
 موجود وهو كونه ملكا لغيره إلا أن يقال الشرط كونه ملكا لغيره اتفاقا وهذا فيه  
 قول بأن الموهوب يملك بالقبول وإن لم يقبض كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله للشبهة  
 اختلاف الخ ولو فرعه على قوله ولا شبهة له فيه لكان أظهر كما يشير إليه قليل  
 الشارح قال زى وحل وهذا اختلاف الموصي به له إذا سرق بعد الموت وقبل  
 القبول فانه يقطع لانه مقصر بعدم القبول بخلاف مسألة الهبة إذ لا تقصيره فيها  
 (قوله أشبهه اختلاف الملك) لانه قبل أن الموهوب يملك وإن لم يقبض (قوله فيقطع  
 بأم ولد الخ) هو تقرير على منطوق الشرط وكذا المسائلتان بعده دفع بتقصيره  
 على ذات ما عساه يتوهم أنه لا قطع فيما لا يستحق أم الولد العتق فأشبهت الحرة  
 والاولى أن يقال فيها وفي الأذن من بعده ما خص الثلاثة بالذكر لاختلاف فيها بعدارة  
 أصله مع شرح م ر والاصح قطعه بأم ولد سرقة نائمة أو مجنونة كسائر الاموال  
 والثاني يقول لا يضر الملك فيها والاصح قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر  
 لعدم الأدلة والثاني المنع للشبهة فانه استحق النعمة عليه وهو يملك أغير عليه  
 والظاهر قطعه بسباب مبهده اه وقوله لا يضره إلى آخر مسائل التي تقرير على  
 مفهومه تأمل (قوله أيضا يقطع بأم ولد) الاولى تقرير هذا على قوله وكونه ملكا  
 لغيره لانه يتوهم من تعاق الحرية ههنا أنها غير مملوكة ويبدل على هذا قول الشارح  
 لأنها مملوكة ولم يفرع منها ما ذكر بل جعله مسألة مستقلة وقوله معذرة بخلاف  
 ما إذا أخذها اختساراً بالغة فلا قطع لقد مر على الامتناع فيكون غير سارق  
 والتفصيل الذي فيها يجري في الرقيق (قوله المحرز عنه) بأن يكون في بيت آخر غير  
 الذي ههنا فيه اموال لو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مغفل مثلاً  
 سئل وفي ع ش على م ر انه لو كان في صندوق مغفل يكون محرزاً وإن كان  
 الموضع واحداً اه (قوله وبهو باب مسجد) ويلحق به سائر الكعبة فيقطع سارقته  
 على المذهب ان خط عليه سلالته محبة ثم محرز وبذني ان يكون ستر المبرك كذلك ان  
 خط عليه ولا قطع بسرقة مصحف موقوف لا قراءة فيه في المسجد ولو غير غاري

ولو قبل قبضه لشبهة  
 اختلاف الملك (ولو سرقا)  
 أي اثباتاً ولا يبي أحدهما  
 انه أي المسروق له أو لهما  
 فكذلكه إذا سرق) وقوله  
 سرقة (قوله لا يخرجه)  
 عملاً ما قرأهما فان صدقه  
 أو سكت أو قل لا أدري  
 لم يقطع كما انتهى لقيام  
 الشبهة (وكونه لا شبهة له  
 فيه) لخبر أدور والحدود  
 بالشبهات (فقطع بأم ولد  
 سرقة نائمة) بأن كانت  
 مكرمة أو غير مكرمة كنافقة  
 أو مجنونة أو عجمية تنفذ  
 وحوب طاعة إلا مزلتها  
 مملوكة مضمونة بالقيمة وقولي  
 معذرة أعم من قوله نائمة  
 أو مجنونة (وعمال زوجها)  
 المحرز عنه ذكره كان أو أثنى  
 لعموم الأدلة (وبهو باب  
 مسجد)

تجذعه وساربه لا يدرأه منه وعمارته لا انتفاعنا به وتغيره بذلك أهم من تغييره بباب مسعود وجذعه  
 (لأبصاره وقنابيل تسرج) فيه وهو مسلم لأنه ينتفع بها كاستنفاه (٥٩٦) بيت المال بخلاف الذي

وبخلاف القنابيل التي  
 لا تسرج فهي كباب المسعد  
 (و) لا (مال) بيت المال وهو  
 مسلم وان كان غنياً لأنه  
 فيه حق لأن ذلك قد يصرف  
 في عارة المساجد والرياحات  
 والقطار فينتفع بها العني  
 والفقير من المسلمين لأن ذلك  
 محض مـ بخلاف الذي  
 يبيع مع ذلك ولا تنفع في  
 انفاق الإمام عليه عند  
 الحاجة لأنه أمانة تقع عليه  
 الضرورة وود شرطه أن  
 كافي الانفاق على المضطر  
 وانتفاعه بالقطر والرياحات  
 التابعة من حيث أنه فاطن  
 بلاد الاسلام لا لاختصاصه  
 بحق فيه سابقاً ولا يدر مسلم  
 من رداق وهو قديم السالين  
 كما تقرر (و) لا مال  
 صدقة (و) لا (موقوف) وهو  
 مستحق فيهما كما كونه  
 في الأولى بقبر أو غار ما  
 لدات البين أو غار يا وفي  
 الثانية أحد الموقوف عليهم  
 لشبهة بخلاف ما إذا لم يكن  
 مستحقاً فيهما وما عليه يحمل  
 كلام الأصل في الثانية  
 وقد يبرى يستحق أهم من  
 تغييره فقير (و) لا (مال)

لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارى فيه كقنابيل الاسراج سـ ل وشرح مر (قوله)  
 تجذعه) نحو الأخشاب الذي يستغف عليها شـ (قوله) لأنه بعد التحصينه) يؤخذ  
 منه ومن قوله الآخر لأنه ينتفع بها ان كل ما عدل تحصينه أو عمارته يقطع به ومثله  
 ما كان للزينة وان كل ما ينتفع به لا يقطع فيه وبعبارة مر (قوله) لأنه بعد التحصينه)  
 بخلاف المنبر ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وان كان السارق لما غير  
 خطيب ولا مؤذن ولا واعظاً اهـ وقوله بخلاف المنبر الخ لان هذه المذكورات  
 ليست لتحسين المسعد ولا لزيينته بل لانتفاع الناس بسماع الخطيب والمؤذن  
 والواعظ عليها لانهم ينتفعون به حينئذ لما ينتفعون به لو خطب أو ذن أو وعظ على  
 الأرض اهـ وشيدي وقوله لأنه بعد التحصينه وراجح الباب وقوله بعمارة راجح لجذعه  
 وسوايه والمراد بما جذع ما شمل السقف اهـ (قوله) لأبصاره) أي المعدة للاستعمال  
 أما حصر الزينة فيقطع بها سـ ل ومثل الحصر للمعدة للاستعمال البلاط والرخام  
 وبسطه المعدة للفرش والدكة والمنبر وكذا أكره البئر على المتعمد مر وزي فروع  
 قال شعبان ويرى ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته فلا يقطع بها معلقاً أي ولو دخل  
 بقصد سرقة لاثم غير محرزة لجواز دخوله اهـ قل على المحلى (قوله) وقنابيل) جمع  
 قنديل بكسر الهمزة وكافى القاموس وصرح به الشوبري وطاسر كلامه أنه  
 لا يقطع بها وان زادت على العادة كما يؤخذ من التعليل (قوله) وهو مسلم) أي ومن  
 الموقوف عليهم فان كان من غيرهم بأن خص بطائفة ليس هو منهم قطع وجواز دخول  
 غيرهم انما هو بطريق التبعية سـ ل (قوله) بخلاف الذي) وكذا مسلم لا يستحق  
 الانتفاع بها بأن اخضعت بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية التعليل زى (قوله) ولا مال  
 بيت المال) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربح دينار كافي المال المشترك  
 مـ وبعبارة زى ولا مال بيت المال أي الذي لم يفرز لغيره ممن له سهم مقدور كذوى  
 القرى فيقطع به أي بالفرز لمن له سهم مقدور دون الفرز لغيره العلاء قاله الباقين  
 اهـ وبعبارة شرح مر ومن سرق مال بيت المال وهو مسلم ان أفرط طائفة ليس هو  
 منهم قطع لانفاء الشبهة والأبأن لم يفرز لأحد اهـ ان كان له حق في المعروف كمال  
 مصالح فروعياً فلا اهـ (قوله) لأن ذلك) عليه لـ (قوله) أحد الموقوف عليهم)  
 أو سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه وقوله بخلاف الخ ظاهر كلامهم قطع البطن  
 الثانية في وقف الترتيب لانهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار  
 الاستحقاق ويحمل خلافه لشبهة صحة صدق انهم من الموقوف عليهم محر سـ ل

(قوله)

بعضه) سـ أصل أو فرع (أو سيده) أو أصل سيده أو فرعه لشبهة استحقاق بعضه عليهم

(قوله وكونه) أي المرسوم وقوله بلا مصدر لاحظ - أي نظرا له زى والمراد به  
 الملاحظ من الحلاق المصدر على اسم الفاعل أي ملاحظ بلا حظه ويراعيه لأن  
 الحساسة والملاحظة كلاهما مصدر لاحظ قال ابن مالك تسامع النفع والافتعالة  
 وبعبارة مدر ونما يتحقق الحارز بلا حظة للمرسوم من قوى متفظ الخ (قوله  
 بكسر الهمزة) لما يقتضيه مؤخر العين من جانب الالذين بخلاف الذى من جانب  
 اللانف فيسمى الموقر زى (قوله دائم) أي عرفا وقوله أوحسانة أي قوة للمرضع عرفا  
 فتقول المتى عرفا ولجمع الثلاث (قوله أوحسانة) ولا يرد على ذلك الثوب لو نام عليه  
 فهو رضيع انتقامه لان النوم عليه المانع من أخذه غالبا بمنزلة منزلة ملاحظته  
 شرح م ووجهه ع من قبل الحسانة لانه كالباب المانع (قوله فى بعض من  
 أفرادها) أي الاعيان المرسوقة نظم انها قد تكفى الحسانة وحدها وقد تكفى  
 الملاحظة وحدها كما فى قوله وادار منقصة عن الصادرة حرز بلا حظة قوى بقتلان  
 بها سم على حجر وقد يجتمعان ع ش على م وقد يمثل لا تغرد الحسانة بالراقد  
 على المتاع كما قاله ع ش وبالمقاراة التبعة بالعمارة فانها حرز للكفن كما دأبى (قوله  
 كالقبض) أي قبض البيع (قوله ولا يقدح) الاولى التزريع لانه فهم من قوله  
 عرفا (قوله الفترات) أي الفترات فلوروق اختلاف فى ذلك هل كان ثم ملاحظته  
 من المساكين أو لا ينبغي تصديق السارق لان الاصل عدم وجوب القطع ع ش على  
 مدر (قوله فعرصة داو الخ) العرصة الصحن والصفة المسطبة والقرض من هذا بيان  
 تفاوت اجزاء الدار فى الحرز بانه بالنسبة لاناوع المحرر زرع قطع النظر عن اعتبار  
 الملاحظة مع الحسانة وعدم اعتبارها (قوله حرز خسيس) آخرة وثياب هذا  
 بالنسبة لغير المسكان شرح مدر (قوله ويحزن) يقع الزاى كما قاله الذوبرى وهو  
 اقتباس لانه ليس مكان وجوز غيره الكسر والمراد به المسكان الذى يحزن فيه داخل  
 محل آخر (قوله حرز حلى وتقد) فتنه امان بيوت الدور والحنانات لانه يكون  
 حرزا للتقوى والحلى وفيه نظير حرل وقوله ونحوهما كز لؤ (قوله ونوم ونحوهما)  
 وكذا يقطع بأخذ عمامة النائم من على رأسه ومداسه من رجليه وبكيس دراهم  
 وكان بحيث لو أخذت منه انة ح حل وقد هجر الكيس بكونه مشدودا فى وسطه  
 أى تحت ثيابه وكذا يقطع بخانه الذى فى أصبعه وسوار المرأة وخطها لان عصر  
 انجازه مما يحب يوقظ النائم غالبا اذا كروى فى الخاتم فى الاصبع شرح مدر  
 المتصل قوله كسجد وشايع أى ومكان غير منصوب شرح مدر ومفهومه انه لو نام  
 فى مكان منصوب لا يكون مامعه محرزا به ويوجه بان المرسوم منه متعبد بخول

(وكونه محرزا بلما) له بكسر  
 الهم (دائم أوحسانة)  
 لموضعه (مع لحاظ) له (فى  
 بعض) من أفرادها كما يعلم  
 بما دأبى (عرفا) لان الحرز  
 يختلف باختلاف الاموال  
 والاحوال والافاق ولم  
 يحده الشرع ولا الفقه  
 فارجع فيه الى العرف  
 كالقبض والاجزاء ولا يقدح  
 فى دوام الهمام الفترات  
 العارضة عادة (فعرصة دار  
 وصفته حرز خسيس آتية  
 وثياب) اما بقسيسهما فحرز  
 بيوت الدور والحنانات  
 والاسواق المبيعة (ويحزن  
 حرز حلى وتقد) ونحوهما  
 واتصر بجم هذا من زيادى  
 (ونوم ونحوهما) كسجد  
 وشايع (على متاع أو توده  
 حرز) ويحذف توسده فيما  
 بعد التوسد حرز له



والا كان توسد كيه سايه تقدر جوهه فلا يكون حرزاه كاد كره الماودي (٥٩٨) والروايتي فتعبري بنحو صغره

المكان المذکور فلا يكون المكان حرزاه وسبأني التصريح به في كلام المصنف في الفصل الاتي ع ش (قوله فيه نقد) ظاهره وان لم يكن له وقع حل (قوله لان وضعه بقربه الخ) عبارة شرح مردقان وسعه بحيث لا ياله السارق ويدعه عن الفتور فلا حرزاه (قوله ولو قلب السارق) هلا جعل قلب السارق كفتح الباب المغلق فيقطع وأجاب مردق في شرحه بقوله لروال الحرز قبل أخذه واما قول الجوهري وابن القطان لو وجد جلا صاحبه نائم عليه فالتقاء عنه وهو نائم قطع مردق نقد صرح الجوهري بعلمه لانه قد دفع الحرز ولم يمسكه ومثله هدم الداراه وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحرز ووضعه من أصله اه ويؤخذ منه انه لو أسكره وقاب فأخذ صاحبه لم يقطع لانه لا حرز حيث اه شرح مردق يماس ذلك انه لو كان نزيل انوم بحيث لا يشبه بالنزول الشديدي ونحوه لم يقطع سارق صاحبه وعليه اه ع ش عليه (قوله ودان منفصلة الخ) ولو فتح داره وأحاطه ببيع متاع لم يدخل شخص وسرق منه فان دخل بغير اذنه أو به لسرق قطع أوله - ترى فلا ولو أدن في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقا لا متدريان لم يادن قطع كل داخل شرح مردق قال ع ش عليه ولا تفرق في الاذن بين كونه صريحا أو حكما كس فتح داره وجلس البيع فيها ولم يمع من دخل للشراء منه ومنه الحمام فان دخله لنسل وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظا ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزحمة وقتها ومنه ايضا ما جرت به العادة من الاسطمة التي في الأبراج وقصوها اذا دخلها سر اذن له فان كان قصد السرقة قطع والا فلا اما غير المأذون له فيه قطع مطلقا وكريه الدخول بقصد السرقة لا يعرف الا منه فلو ادعى دخوله لتغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله حرز) أي مع ملاحظة ما تقدم من كون عرصتها أو صفتها حرزا لخسيس الثياب والآية وكون الخزن حرز حلي أو نقد لا مطلقا كما شروهم من العبارة شيخنا عز بنزي (قوله يقظان) يسكون التناهي كسكران غفارا (قوله منه بالهارة) أي بدور مسكونة تران لم يقطع العمارة بجوارها كما اقتضاه اطلاقهم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الماشية بأن الغالب في دور البلدان كثرة طرقهم ولا يحفظونها ولا كذلك ابنية الماشية شرح مردق (قوله نهارة) أي المالم يوضع مفتاحها بشق منها حيث لا به مضيق لانيها ويطق بالنهار بابها والغروب الى انقطاع غالب النارقين زى (قوله ونومه ليلا) ومن الليل بعد الغيم الى الاسفار مردق (قوله ولا مع غيبته زمن خوف الخ) أي لو كان بابها في منطفة لا يمر به الجيران واما ما في في نفسها أو يوابها المعلقة وحلقها المثبتة ونحوها وما وسقها فمحررة مطلقا

أعم من تعبيرة بمصغره أو مسد (لان وضعه بقربه بلام ملاحظ قوي) بحيث يع السارق بقوة أو استغانة (أو انقلب عنه) ولو قلب السارق فليس حرزاه بخلاف ما اذا كان في الاولى ملاحظا قوي ولا حجة أو أكثر الملاحظون وذكر الحكم الوضع تقربه في غير المصغره من زبادي (وداره منفصلة عن الهارة حرز ملاحظا قوي يقظان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه عمل الأقوى في الروضة والاقرب في الشرع المتغير ومن زبادي وان اقتضى كلام الاستلخلافه فان لم يكن بها احد او كان بها ضعيف وفي بيده عن الفتور ولو مع اغلاق الباب أو بها نائم مع فتحه فليس حرزا للحق باغلاقه ولو كان مردود أو نائم خلفه بحيث لو فتحه لاداه وابتدأ رماحه بحيث لو فتح لا تشبه بصيرورة أو نائم فيه وهو مفتوح (رداد) (منفصلة) بالعمارة (حرز باغلاقه) أي الباب (مع ملاحظا ولو نائما) أو ضعيفا

(ومع غيبته زمن أمن نهارة) لا مع فتحه ونومه ليلا أو نهارة أو يقظته لكن تقطعه السارق ولا مع حبيته زمن خوف ولو نهارة أو زمن أمن ليلا

أبو الباب مفتوح فطست حرزاً ووجهه في القفلان الذي تنفخ السارق تصغيره في الرقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولهم يا غلاة وفتحهم بله اذ انما (٥٠٩) وخيمة وما فيها بصعرا لم تشد لها بها لم ترخ اذ لما كانا

موسوع (بقره) فيشرط  
في ككون ذلك محرزا  
ملاحظة قوي (والا بان  
شدت المناسبا وأرخت  
اذما لم يصحرا اذلا، (مع  
حافظ قوي ولو انما بقرها)  
وقولي بقرها أولى من قوله  
فيها فلو شدت المناسبا لم  
ترخ اذ لما فهي محرفة  
دون ما فيها (وماشية) غير  
سائرة من ابل وخيل وبغال  
وجبر وغيرها (بصعراء  
محركة بحافظ براها) فان لم  
يربضها فهو غير محركة  
ولو نشاغل عنها نرم او غيره  
ولم تكن مقيدة أو مسقولة  
فغير محركة (وماشية بابنية  
مقلدة) أوها متصلة  
(بصعراء محركة بها ولو لا  
حافظ) فان كانت بابنية  
مقلدة (ببرية محركة بحافظ  
مفتوحة لم شرط يقضه  
وشلت الالة الاصطل  
فهو حرزاً ماشية بخلاف  
التود والسياب والفرق  
ان اخراج الدواب مما ظهر  
ويجدل الاجراء عليه بخلاف  
التود ونحوها فانها ما يفتي

شرح مدر كالدر في ذكر المساجد فسكونها وجدرتها محرز في نفسها لا يشرط  
القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ عشي على مدر (قوله أو والباب) أي أربها لم  
والباب مفتوح وكان الانسب ذكر هذا في خبر قوله لا مع قضاة الخ لانها من محرزان  
الاغلاق لمن محرز الغيبة اه (قوله الذي تنفخ السارق) أي كان التنقل اذلا  
على العادة فلا شافى ما تقدم من انه لا يقدح الفترات العادية (قوله وخيمة)  
وون ذلك بيوت العرب المعروفة ببلاد المنتقنة من الشعر عشي على مدر (قوله  
ولو انما بقرها) واكتفى بها بانهم يقرب الغيبة كما في الروضة بخلاف الدار وما  
لان الخيمة أهيب والفرس منها ارب فراجعه قل على الحلال (قوله في  
هرزة دون ما فيها) أي بشرط حافظ براها دون ما فيها والابارها الحافظ وما فيها  
فهي وما فيها بصعراء من كذا صرح به ط ب وم ويديل عليه بل بصرح به قوله  
وخيمة وما فيها انا قوله وأقول المتجه له بالنسبة لما يكفي حافظ نايم على بعض المناسبا  
بل أو بقرها ما تأمل سم (قوله من ابل الخ) واليه يلاحظ صرحها ودنا على  
حكمها في الارحاز وعدمه كما في الروضة فالصرع ومده يس حرزاً لبلن (قوله  
بصعراء) والمحق بها المحال للتعدي العرمان ونحو الابل والارحاز محرزة حيث  
كانت معقولة ثم اتم عندها ادخل عقالها وقطعه فان لم تقبل اشترط فيه كونه  
متيقظاً أو وجود ما يوقظه عند اخذها من جرس أو كلب أو نحوها شرح مدر (قوله  
بصعراء) أي وكانت العمارة محيطية بها فلو اقلصت بها أو أحد جوانبها على الربة  
فتبين ان ياتم ذلك الجانب بالبرية شرح مدر (قوله محركة بها ولو لا حافظ) أي تها  
زمن آمن لا مطلقاً كما هو ظاهر كلامه اه مدر (قوله ولو انما) أي اذا كان  
هناك من يوقظه أو سرت ككلب يفتح جرس يترك حل (قوله اشترط يقضه)  
نعم يكفي توبه بالباب اخذاً مما شرح مدر (قوله بخلاف التقود والسياب) نعم  
ما اعتد وضعه فيه من نحو صطل أو لا تدواب كسرج ولجام وبرزة عقور وحل وراوية  
ونائب يكره حرزاً كما قاله البلخي وغيره ولم منه ان المراد السرج والجام الخيمية  
بخلاف المنفضة من ذلك فلا تكون محركة فهي كقوله لا ادري لار الله وف  
جاد بارجها يمكن منر لما شرح مدر (قوله والسياب) أي الخيصة التي لا يعتاد  
وضع مثلها في الاصطبل عشي على مدر (قوله وان لم تكن مقطورة) المعتد اشترط  
القطر في كل من السوق والتقود كما في شرح مدر (قوله مع قطر ابل) قيد في العادة فقط  
فلا ينافي قوله أو لا وان لم تكن مقطورة لا يفي السائق فقط بنا على لم يقضه (قوله

ويسهل اخراجه (وماشية) سائرة محركة بسائق براها) وان لم تكن مقطورة وفي مناه الراكب لا تحرها  
(أرقان) لها وفي معناه راكب لا قولها (اكنه لانها لها) بحيث يراها (مع قطر ابل وبغال ولم يزد قطار) منها  
(في عرمان على سبعة) للمادة الغالبة ووقع في الامر وغيره تسعة

قوله ابن الصلاح وهو تصيف فان لم يرتفع فهو غير محذور كثير المتطوّر فقام مع القائل غير محذرة لانها لا تصير معه غير  
مقطورة قالوا وان زاد على ما ذكره فالزائد محذور في الصيغة (٦٠٠) لا الصمران علما بالسادّة وهذا وقد قال

قال ابن الصلاح (الخ) عبارة مخرج مود ما زعمه ابن الصلاح من ان الصواب سبعة  
بتدريج السبع وان الاول تعريف مردوه كآله الاذري بان ذلك هو المنقول ولكن  
المتقدم ما استحسنه الراعي وصححه المصنف في الروضة انه لا يتقدم في الصراء بعدد  
وفي الصمران بتقدير العرف وهو من سبعة الى عشرة اهـ والقائمة داخلة عرش  
والمراد العرف الخاص بان يرجع في كل مكان الى عرفة كآله الاذري وذكروا  
م آخره (قوله تصيف) أي تعريف من سبعة الى تسعة (قوله مردو والناس  
في الاسواق) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا يبنون للسارق لتصرف  
منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم وان خوفهم  
فاكتفى بذلك عرش على مرد (قوله مشرّع) أي بان كان خمسة أو أقل حتى  
في - ق الذي ذكر اخذ من كلام السامري بعد (قوله أو بتقدير صمران) ومنه تسمية  
الارضية وتربة الزمّة فيقطع السارق منهم ما وان اتت أطرافها وبنيت ان عمل  
ذلك ما لم تقع السرقة في وقت بعد شعور الناس فيه بالسارق والا فليقطع حيث  
ع ش على مرد وفي ضاع الكفن قبل قبة القبر فوجب ابداءهما فان قسمت  
أول يمكن تركه على اثنين المسلمين اهـ حل (قوله محذور بالقبر) أي لا يلازمها  
وليسرق متاعا من جملته وهناك عارس قطع بشرط ثلاثة الاول استغناء  
الحارس الثاني دخول السارق بقصد السرقة فاذا دخل على العدة تسرق ليقطع  
الثالث ان يخرج السارق المتاع من الحام كما في الروضة عن قنبري القزالي اهـ سم  
اهـ فري (قوله من نبش القبر) أي واخذ الكفن (قوله ولو من بيت المال) والخاص  
فيه حيث لا امام مرد (قوله بضعة) بكسر الضاد وسكونها مع فتح الهمزة أي عمل  
الضايغ (قوله ولا تنافرة) فسر بعضهم الاتهام بالاعتناء والفرصة بالاعتناء وقال  
شيخنا العزيز مزي قوله لا خطر ولا تنافرة الخطر هو ان يكلب الخائف ويتهاون  
الفرصة هو تفصيل المطلوب بسرعة بحيث لو توافى لم يدرك المطلوب وفسر بعضهم  
الاتهام بالانتظار والفرصة بالقطعة من الزمن يدرك فيها مطلوبه (قوله فالزائد  
مردوه) أي كالنشر والتخذه غير محذور في الثانية اهـ ان قول المصنف مشرّع قيد  
في الثانية دون الاولى فكان ينبغي تأخير الثانية وإطلاق الاولى سرل ويجاب  
بان الفهم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله في الاولى) وهو البيت الحسيني  
والثانية المقبرة (قوله ونصب الخ) أي مع شئها عليه بحيث تمنع الراحة والسبع (قوله  
الا اذا تم والحفر الظاهر من تعذر الحفر صلاية الارض تكون البناء على حل وينبغي

البناء في التقيد بالتسبع  
أول السبع ليس بمحدد  
وذكر الاذري والراعي  
نحوه فالاولا شبه الرجوع  
في كل مكان الى عرفة وبه  
صرح صاحب الوافي ويقوم  
بقام الالتفات مردو والناس  
في الاسواق وغيرهما كما  
صرح به الامام اعني ابل  
والبيان فلا يشترط في احرازها  
سائر وقطرها ذكر حكم  
غير ابل في الصراء وفي  
السائرة مع قول بسائق  
براهما وفي عمران من زيادتي  
(وكفن مشرّع في قبر  
بيت حصين أو بتقدير صمران)  
ولو بمرقه (محذور) بالقبر  
للاساءة ولعموم الامر بقطع  
السارق وفي خبر البقي  
من نبش قطعناه سواء كان  
الكفن من مال الميت أم من  
غيره ولو من بيت المال بخلاف  
ما اذا كان القبر بضعة  
فالكفن غير محذور اذا لخطر  
ولا انتهاق فرصة في أخذه  
وبخلاف الكفن غير  
المشروع كالزائد على خمسة  
فالزائد أو نحوه غير محذور  
في الثانية محذور في الاولى

وقوله مشرّع من زيادتي لو وضع ميت على وجه الارض ونصب عليه حجارة كان كقبره فيقطع سارق  
كفنه نقله الراعي عن البغوي قال السويدي ينبغي ان لا يقطع الا اذا تعذر الحفر لانه ليس بدفع وبما يحتمل مخرج  
الساودى وليسرق الكفن

خافض الميت الذي فيه اتقى

فقتضى كلام الروضة وإصلها

ترجيح عدم قبحه

❖ (فصل) ❖ فيما لا يمنع القطع

وما يمنع وما يصح كون حرز

الشخص دون آخر (يقطع

مؤجر حرز غيره) يسره فيها

منه مال المكتنز والمستعير

المستحق وضعه فيه لأنها

مستحقا لساكنه ومنها

الأحراز بخلاف من أكره

أو استأجر مساحة للزراعة

فأوى فيها ماشية مثلاً فلا

قطع بذلك (لأنه سرق

معه دابة لأن مالكها لم يرض

بأحرازه بحرز لغاصب (أو)

سرق (من حرزه صوب)

ولو غير مالكه لأنه ليس

حرزاً للغاصب (أو) سرق

(مال من غصب منه شيئاً

ووضعه معه) أي مع ماله (في

حرزه) لأن السارق دخوله

لا دخوله (ولو قبض) واحد

(في ليله وسرق في أخرى قطع

) كالموت في أول ليله وسرق

في آخرها (الآن ظهر التنبؤ)

لأحرازين أو مالك فلاقطع

لأنه لا حرز زاده كالموت في

غيره وإنما قطع في نظيره بما

لأنه أخرج الغاصب دفعتين

أن يلحق بذات المالك كانت الأرض خراباً سرقة الأتباع أو يحصل بها ما يقرر لها  
من البحر ولو لم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لأن  
في وصول الماء إليه هناك حرمة الميت وقد يكون الماء سبباً لهدم القبر ع ش على  
م (د) قوله حافظ البيت) ومثله حافظ الحمام إذا سرق الأتباع لأنها غير محرزة عنه  
ع ش على م (د) قوله عدم قطعه) معتمد ❖ (فصل فيما لا يمنع القطع الخ) ❖  
والذي لا يمنع القطع كالأجارة والأعارة والذي يمنع كغصب المال والحرق وقوله  
وما يكون الخ كالموت غصب منه شيئاً أو وضعه مع مله في حرزه فان حرز مال الغاصب  
يكون حرز القبر الغصب منه وغير حرز له (قوله يقطع مؤجر حرز) أي أجرة صحبة  
أما المساعدة فلا قطع فيها س ل وع ش لا يقال الأجرة الفاسدة تنضم في الأذن  
في الانتفاع فالقياس أن المؤجر كالمير لا ناقلول المساعدة الأجرة فسد الأذن  
الذي تضمنته ومن ثم يحرم على المستأجر أجرة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث  
علم بالفساد ع ش على م (د) قوله ومعه) أي وإن دخل بنية الرجوع لأن نية  
الرجوع ليست رجوعاً فكذلك الرجوع وقيل علم المستعير ل (قوله المستحق)  
بفتح الحاء صفة لقوله مال (قوله لأنها مستحقان) لما قلناه يؤخذ منه أن الكلام  
قبل مضى مدة الأجرة وقبل الرجوع في العارية أما بعدها فلا قطع س ل لكن  
عبارة شرح م (د) يقطع مؤجر سواء سرق في مدة الأجرة أو بعد انقضاءها كما صرح  
به تشبيه ابن الرقعة بقطع المعبر وتغيير الأذرع فيه يحصل على مال المعبر المستأجر  
بأقتضاها واستعماله بعد ما (قوله ومنها الأحراز) فهم من التعليل أن محل ذلك  
في المستحق أحرازه والأركان استعماله في أي عنه أو في أثر مما استأجر له لم يقطع  
شرح م (د) وقد أشار الشارح لذلك بقوله بخلاف من أكره الخ (قوله فلا قطع  
بذلك) أي بسرقة المؤجر والمعبر الماشية لأنه لا يستحق وضعها فيها (قوله شيئاً)  
وإن قل أو كان اختصاصاً م (د) قوله لأن السارق دخوله الخ) قضية التعليل أنه  
لو سرق مال غير الغاصب لا يقع لأنه ليس حرزاً بالنسبة له وظاهر المتن بخلافه  
تأمل س ل والعندما اقتضاء التعليل يقول المصنف مال الغاصب ليس بقيد  
(قوله وإنما قطع الخ) عبارة شرح م (د) وفارق إخراج غاصب من حرز دفعتين بأنه ثم  
متم لاخذ الأول الذي ملك به الحرز موقع الأخذ الثاني تابعاً لم يقطع عن متبوعه  
القاطع قوي ودوال العلم والأعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظاهر ودون  
قد يؤخذ كدهمك الواقع فلا يصلح فاعطاه (قوله فلا قطع على واحد منهما) وبسبب كل  
منهما بالسارق الظريف قال س ل ويجب على الأول ضمان المأخوذ أه لأنه سبب

كامل لأنه ثم تم السرقة وهما بدورها ١٥١ بحيث (ولو قبض) واحد (وأخرج غيره فلاقطع) على واحد منهما

أخذ من غير حرز فم ان أمراؤا  
غير مبرزا لا حرج قطع (كألو  
وضعه في النقب) أو ناوله  
لا تحرقه (فأخذه الآخر)  
فلا قطع على واحد منهما وإن  
تعاون في النقب أو بلغ المال  
فصاين لان الداخل لم يضرجه  
من تمام الحرز الخارج لم يأخذه  
منه بخلاف ما لو تبا ووضعه  
أو ناوله للتجارح خارج النقب  
فأخذه الآخر فيقطع الداخل  
ولو وقتا وأخرجه أحدهما أو  
وضعه بقرب النقب فأخرجه  
الآخر قطع المخرج فقط لانه  
المخرج له من الحرز ولو رماه  
الى خارج الحرز ولو الى حرز  
آخر (أو أخرجه بماء جار)  
أو راء كسود حركه كما فهم  
بالاولى (أو ربح هابة أو دابة  
سائرة) أو واقعة وسيرها  
كما فهم بالاولى حتى خرجت  
به (قطع) لانه أخرجه من  
الحرز فانها لم يخلو ما اذا  
عرض جريان الماء ومحبوب  
الريح ولم يحرك الماء لراكذ  
وليسير الدابة الواقعة (ولا  
يضمن حريده ولا يقطع سارقه  
ولو) كان صغيرا معه مال يلبق  
به) كقلاذنه أو لى من  
قعيده بلادة

في أخذه والقرار على الأخذ ان تلف عنده (قوله لان الاول لم يسرق الخ) فم ان  
تساوى ما أخرجه بالنقب من آلات الجدار نصفاً يقطع الناقب كما نص عليه  
وان لم يقصد سرقة الآلة لان الجدار حرز لا لانه بناء ومعنى قوله لم يسرق أى شيئاً  
من داخل الحرز أو مكان بأزاء النقب ملاحظ يقفان فتشغله المخرج قطع  
أيضاً اهـ س ل وبعبارة زى قوله والثاني أخذ الخ هذا حيث لم يكن في الدار  
أحد كما يؤخذ من التمثيل فان كان بهامن يلاحظ المال قريباً من النقب وجب  
اقطع على الآخر أخذ من الناقب اهـ (قوله قطع) لانه آتاه ولو امر من يعتقد  
وجوب طاعته بخلاف نحو قرد عليه لان العادة جارية بان الانسان يستعين بنوعه  
في أغراضه بخلاف غير نوعه وبعبارة زى لان لصيوان اختياراً وان قيل لو علم  
قرداً القتل وأمر به فقتل فقتل ذلك الآخر قلنا القصاص يجب بالسبب كالباشرة  
بخلاف القطع لا يجب الا بالباشرة أو ما في حكمها كذا فرق بعضهم س ل ولو عزم  
على عقوبة فأخرج نصاباً فلا قطع كألو كره بالغ مبرزا على الآخر فانه لا قطع  
على واحد منهما س ل (قوله ما لو تبا) ليس بقيد بل لو تبا أحدهما ووضعه  
وناوله كان الحكم كذلك س ل (قوله خارج النقب) راجع للامرين (قوله  
بقرب النقب) أى من داخل (قوله ولو الى حرز آخر) أى لغیر المال س ل فان كان  
الحرز للمالك لم يقطع ان لم يكن بينهما مضيق ولا يقطع س ل (قوله وحركه) فلو  
حركه غيره حتى خرج فاقطع على المخرج س ل (قوله أو دابة سائرة) أى لتخرج  
من الحرز ما لو كانت سائرة من جانب من الدار الى جانب آخر منها ثم عرض لها  
ان تخرج بعد ذلك فخرجت فلهى يظهر كماله الاذرى انه لا قطع س ل (قوله  
قطع) وان أخذ غير (قوله بخلاف ما اذا عرض الخ) لغرضه بسبب حادث س ل  
(قوله ولا يضمن حر) مثله المكتاب والمبعض كما نأى (قوله سيد) أى موضع يد  
عليه كألو أكر الى الصبي لا حد فرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة  
اذا هربت من عنده وجهها فلا يطالب بها الزوج شيئاً (قوله ولو كان صغيراً  
الخ) وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان فضعيف أو يجوز على  
الارغام رد وصورة مسألة انه غير ان يضرجه من الحرز وما له منه ثم ينزعه منه خارج  
الحرز فلو نزعه منه قبل اخراجه من الحرز قطع كما عتده طب س م ومقتضاه انه  
لا يقطع ينزعه منه خارج الحرز ومقتضى قوله والمال والعير في يد المخرج محرز به انه  
يقطع لانه أخذ من حرزه وهو المخرج على هذا مخرج به زى وبعبارة ق ل على  
الحلال فعلم من كلامه أى الجلال ان حرز الفلانة نفس الصبي فقول بعضهم انه

لوزعها قبل اخراجها من الحزب قطع والا فلا غير مستقيم وبعبارة شرح م و والاوجه  
 ما ماله الشيخ انه لو تزعمها منه خفية او بجهار قول ~~بما~~ يمكنه منعه من التزعم قطع  
 والا فلا اه (قوله او كان ناظما على بعير) سواء كان عينا ام بالعام غيرهما شرح م و  
 (قوله محرز به) لم يقل محرز ان به ولعله حذف من أحدهما او على تأويل كل  
 شوبري قال زى قوله محرز ومن ثم لو تزعم منه قطع كاقضاء كلام الشغبين وان  
 نوزعنا فيه لاخرجه من حرزه اه (قوله من حرزال مال) أى من مكان يكون حرزا  
 للمال (قوله قطع بخرجه عن القافلة) أى ان أخرجه عن القافلة المضيفة  
 اما لو أخرجه الى قافلة او بلد فلا قطع كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة او بلد متصلة  
 بالاولى بخلاف ما لو كان بينهما مضيفة فانه باخراجه اليها أخرجه من تمام حرزه  
 فلا يفيد احراره بعد شين م و (قوله سارق الرقيق) وحرزه نهاء الدار ونحوه  
 حيث لم يكن الغناء مطروفا سواء اجمعه السارق أم دعاه فاجابه م و (قوله في غير  
 ذلك) أى في غير نومه على البعير (قوله ان كان غير عجز) انظر وجه هذا  
 التقييد مع أنه ان كان عيزا واخذ منه دارسيده يقال أنه أخذه من حرزه كالبهيمة  
 وبعبارة شرح م و فان حمل عبدا عيزا تو باعلى الامتناع فائما اوسكران ففي القطع  
 تردد والاصح منه نعم لانه كالكره ولا قطع بجمعه متيقظا لانه محرز بقوته وهي معه  
 شرح الرغص (قوله او مكرها) عبارة م و ولوا كره البهيم فخرج من الحرز  
 قطع كالوسق البهيمة بالضرب ولا بالقوة التي هي الحرز فذلت بالاكراه (قوله نعم  
 الخ) استدراك على قوله فان كان رقيقا مع قول الشارح وكذا يقطع الخ (قوله كالمو  
 قتل الخ) حاصله مع مورد لان باب البيت اما مغلق او مفتوح وبغله او بفعل غيره  
 وباب الدار مثلا كذا وقال شيخنا الحاصل ان باب البيت ونحو الخان اما مغلقان  
 او مفتوحان او الاول مغلق والثاني مفتوح لا بغله او بالعكس فهذه اربع صور قطع  
 في صورة منها وهي التي قالها المصنف وهي الثالثة (قوله الى حصن دار) هلا دخلها  
 في نحو الخان ثم رأيت في جبران الدار خاصة بغير ما تقدم ذكره بخلاف الخان فان  
 ساكنيه متعددون مثل شرح م و (قوله عملا بغله) بخلاف ما لو كان هو القاتح لانه  
 كالمغلق في حقه فلم يخرج من تمام الحرز بخر (قوله مثلا أى او نحو الخان) (قوله  
 أوكا نا مغلقين) فتشبه المفهوم وقوله بايهما مفتوح لا بغله وفيه ان الضهير في بايهما  
 مفتوح راجع للدار ونحو الخان والضهير في قوله أوكا نا مغلقين لباب البيت وباب  
 الدار المفهوم غير مطابق لاهن ويلزم عليه السكون عن الخان الا ان يقال انه  
 داخل في قوله مثلا تأمل (قوله او مفتوحين) أى ولا ملاحظ بخر والانصب بتقديمه

(او) كان (ناظما على بعير)  
 فاجرجه) أى البعير (عن  
 قافلة) لانه ليس بمال والمال  
 والبعير في يد الحار محرز به فان  
 كان لا يطبق به قطع ان أخذ  
 الضهير من حرزال مال والا فلا  
 ذكره في الكفاية (فان كان)  
 الدائم على البعير (رقيقا قطع)  
 بخرجه عن القافلة لانه مال  
 وقد أخرجه من الحرز وكذا  
 بقطع سارق الرقيق في غير  
 ذلك ان كان غير عيزا او مكرها  
 نعم المكاتب كتابه مهيبة  
 كالحرز لاستقلاله وكذا المبهض  
 (يكالوقل مالا من بيت مغلق  
 الى حصن دار او حصن) فهو  
 خان) كرباط (بابه ما مفتوح)  
 بقيد ربه بقول (لا يلقه)  
 فبمع لانه أخرجه من حرزه  
 الى عمله الضياع بخلاف ما لو  
 كان باب البيت مفتوحا وباب  
 الدار مثلا مغلقا أو ~~أوكا~~ نا  
 مغلقين فقطعهما او مفتوحين

فلا قطع لانه في الاولين لم يخرج منه من تمام الحرز والمال في الثالثة فغير محرز من ان كان السارق في صورة خلق البايين  
 أحد السكان المنفرد كل منهم بيت قفاح لازم في الصن (٦٠٤) ليس محرز عنه وما ذكر في نحو الختان هو

على الثانية لانه من مفهوم قوله معلق لان مفهومه يصدق بست صور لانه اذا كان  
 مفتوحا ما فعله أو فعل غيره وعلى كل امان يكون باب الختان مغلقا ومفتوحا فبعله  
 أو بفعل غيره ولهله انما آخره لا شريك الا في في علة واحدة واختصاصه هو بهلة  
 ولو قال بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا أو مفتوحا أو كانا  
 مغلقين أو كان باب البيت مغلقا وباب الدار مفتوحا فبعله كان أنسب بالمفهوم  
 وأخضر تأمل (قوله فلا قطع) لعل محل هذا اذا كان معن الدار حرز المثل  
 الخرج تأمل ابن شوبري (قوله لانه في الاولين) ما ذكره في الاولين قد يخالف قوله  
 السابق ولو لم يكن حرز آخر فينبغي أن يكون هذا محصا لذلك وان يفرض ذلك فيما اذا  
 لم يكن الحرز الخرج منه داخل في الحرز لا آخر فليأمل ويوجه ذلك بأن دخول  
 أحد الحريز في الاخر يجعلهما كالحرز الواحد سم (قوله من تمام الحرز) لان  
 ما في الصن محرز بالنسبة لغير السكان ويقولهم من تمام الحرز يعلم ان ما هنا  
 لا يخالف ما مر من ان الصن ليس حرزا لوقته وحلى اه جري لان الكلام  
 في غيرهما شيئا وعبارة قل على المحلى قوله من تمام الحرز به يعلم ان الكلام  
 في مال يكون معن الدار حرزاه والاقطع بخلاف اه (قوله ان كان السارق)  
 أي الناقل (قوله ليس محرز عنه) فيصدق عليه انه أخرجه من تمام حرزه بالنسبة  
 له تأمل (قوله وما ذكر الخ) أي من التفصيل وهو المعتقد (قوله معلقا) أي في جميع  
 الصور سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا فقه هو أولا (قوله لصاحب البيت) أي  
 لماله (قوله وظاهر ان الدار الخ) يمكن دخوله في نحو الختان فلا حاجة الى  
 التصريح بها  
 (قوله وما يقطع) أي والعضو الذي يقطعها (قوله وما يكرمهما) أي مع كل  
 منهما فالذي يذكر مع الاول قوله وقبل رجوع مقرالى قوله وعلى السارق رد  
 ماسرقة الذي يذكر مع الثاني قوله وسن غمس محل قطعه الخ (قوله يمين رد) فص  
 عليها مع انه يمكن دخوله في الاقربان راد به حقيقة أو حكما لا خلافا فيها  
 فغرضه الرد على المخالف صريحا (قوله كالينة) أي فتقبل دعواه مسقط للحق  
 وقوله أو كارتأى فلا تقبل الدعوى بالمسقط (قوله وكل منهما ثبت السرقة) أي  
 مالا وقطعا بدليل قوله فيما يأتي ويثبت برجل ولم أر أن المال فقط فيكون جارا  
 على متعيف في يمين الرقة (قوله وقال الأذري وغيره انه المذهب) اعتمد م وقال

تأرجحه الاصل والشرح الصغير  
 وحكام في أصل الروضة عن  
 نافع البعدي والتمزالي وغيرهما  
 والقطع مطلقا عن صاحب  
 المذهب وغيره لان الصن  
 ليس حرزا لصاحب البيت  
 بل هو مشترك كسكة مستندة  
 وحكامه البلقين عن نص  
 الام والخضر وعن الشيخ  
 أبي حامد وتابعه وحكامه  
 الأذري والزمركشي عن  
 العراقيين وبعض الخراسانيين  
 قالوا هو المختار وظاهر ان الدار  
 المشتركة كهي الختان في  
 الخلاف المذكور ونحوه  
 زياد في (فصل)  
 فيما ثبت به السرقة وما يقطع  
 بها وما يكرمها (ثبت  
 السرقة بيمين رد) من المذمعي  
 عليه على المذمعي لانها كالينة  
 أو كارتأى المذمعي عليه وكل  
 منهما ثبت به السرقة وقضيته  
 انه يقطع بها وهما وجه  
 الشيعة ان هذا الحكم اجزم في  
 الدعوى من الروضة وأصلها  
 فانه لا يقطع بها لانه حق  
 الله تعالى وهو لا يثبت بها  
 واعتمده البلقيني واحتج له

بعض الشافعي وقال الأذري وغيره انه المذهب الذي أورده العراقيون وبعض الخراسانيين

طرب

ط ب لان اليمين المردودة وان كانت كالاقرار لان استمراره على الانكار  
 بمنزلة رجوعه عن الاقرار ورجوعه مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا  
 الاحتجاج في شرح الروض سم وعليه لا تكون اليدين المردودة مناصك البينة  
 ولا كالاقرار اه شرح م ر (قوله ويرجلين) فلشهادة احسبه ثبت القطع بعد  
 طلب المالك المال وان كان لا يثبت المال الا بعد دعوى واقامة الشهود فانه لا له  
 حق ادعى لا تكن فيه شهادة الحسبة كافي زى (قوله غير الزنا) أى وما الحق به  
 من اللواط واثبات البهائم س ل (قوله وباتقاراد) ولا يقطع الا ان كان اقراره بعد  
 الدعوى عليه او بعد طلب المالك ماله كما يفهم من كلامه الا ترى وصرح به م ر  
 وزى وعبارتهما قوله وباتقاراد بعد الدعوى عليه اما الاقرار قبل الدعوى عليه  
 فلا يقطع به حتى يدعى المالك ويثبت المال اه وقوله لو ثبت المال عطف على  
 قوله فلا يقطع وصرح بذلك لئلا يتوهم من تقي القطع عدم ثبوت المال وبمس  
 معطوفا على يدعى ويكرر يثبت بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت بالاقرار فلامنى  
 لاثباته (قوله بتفصيل) ولوم فيه موافق س ل لان كثيرا من مسائل الشبهة  
 والحزوق فيه خلاف بين ائمة المذهب ومحل وجوب التفصيل بالنسبة للقطع  
 لا بالنسبة لآمالك كما يؤخذ من تعليقه (قوله بين السرقة) أى الاخذ خفية (قوله  
 والمسروق منه) أى هل هو زيد أو عمرو وليس المراد به الحرز لانه ذكر بعد زى  
 (قوله وقد مر المسروق) أى وان لم يذكر اه نصاب زى لان النظر فيه وفي قيمته  
 لهما كشرح م ر (قوله وقبل رجوع) أى ولو في أثناء القطع س ل (قوله  
 لقطع) أى بالنسبة لقطع كاذكره جرحه ومعمول لمخوف (قوله لله تعالى) اما  
 حق الادعى فلا يحمل التعريض بالرجوع عنه وان لم يعد الرجوع عليه شيئا ووجهه  
 ان فيه جملا على محرم فهو كتمام على المقد الفاسد شرح م ر وعبارته ق ل ومن أقر  
 بعقوبة الله الخ جرح بالاقرار والبيعة والعقوبة المال وقوله لله الادعى لا يحمل  
 التعريض فى شىء منها انتهت (قوله للقاضى تعريض) أى يجوز له ذلك ولا يندب  
 على المتخذ زى وقضية تفصيلهم الجواز بالقاضى حرمة على غيره والاوجه جواز  
 شرح م ر وللقاضى أن يعرض للشهود باتوقف في حد الله ان رأى المصلحة في الستر  
 والا فلا س ل (قوله تعريض بالرجوع) أى وان كان عالما بأنه يجره والرجوع  
 زى فيقول له لعلك قبلت لمالك فاخذت اخذت من غير رخصة انتهت لم تعلم  
 ان ما شربته مسكرا شرح م ر (قوله ما خالك) بكسر الميم على الافصح  
 وبقهها على القياس ح ل أى ما خلك قال الزركشي وصرح الحديث ان

(ويرجلين) كسائر  
 الخوارج غير الزنا (وباتقاراد  
 من سابق) مؤاخذا له بقوله  
 (بتفصيل) مبهما أى فى  
 الشهادة والاقرار بان يبين  
 السرقة والمسروق منه وقد ر  
 المسروق والحزب بتعيينه أو  
 وصفه بخلاف ما إذا لم يبين  
 ذلك لانه قد يظن غير السرقة  
 الموجهة للقطع سرقة موجبة  
 له وذكر التفصيل فى الاقرار  
 من زيادته (وقبل رجوع  
 مقرر) بقيد زنه بقولى  
 (لقطع) كالتزنا بخلاف المال  
 لا يقبل رجوعه فيه لانه حق  
 آدمى (ومن أقرب) موجب  
 (عقوبة لله) تعالى فلا تاضى  
 تعريض بالرجوع) عن  
 الاقرار فلا يصرح به كأن  
 يقول له ارجع عنه لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لما عزم المفر  
 ما زنا مالك قلت أو غزرت أو  
 نظرت رواء الطارى ولئن أقر  
 عنده بالسرقة ما حالك سرقت  
 رواء أبو داود وغيره



التعريض لانكار المال وليس هو المراد بل المراد في نفس السرقة وثبوت الاخذ  
 بغيرها كغصب أو أخذ باذن المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك لئلا يتصرف  
 (قوله بالانكار) أي قبل الاقرار أو بعده س ل وقوله أو بعده ليس بظاهر  
 والمراد بالتعريض بالانكار والتعريض بالانكار خصوص السرقة مع الاعتراف  
 بالمال بأن يقول لعلك أخذته عارية أو ودیعة أو غصبا أو من غير حرز مثله (قوله  
 بينة) أي بالبرقة (قوله الاطلب) أي المال وظاهر كلامه ان ذلك بعد ثبوت  
 وثبوت سرقة وهو مشكل مع قوله يقطع ولو ابرأه المالك من المال المسروق  
 أو وجهه له والماله هو من كلام غيره ان طلبه للمال يثبت سرقة أي مع البينة  
 أو الاقرار أو اذا ثبتت سرقة لا يسقط القطع وان فرض انه ابرأه من المال وعلى هذا  
 لا اشكال ح ل ومم فقوله وهو مشكل ليس ظاهرا لا يمكن ابرأه منه بعد ثبوت  
 اه أي فالمدار على ثبوت البرقة والمال وان ابرأه فليس المراد بالطلب خصوص  
 الاينة كما قاله سم أي بل المراد به دعوى المالك المال مع البينة أو الاقرار كما تقدم  
 (قوله من مالك أو وكيله) وعللوا اشتراط الطلب بأنه ربما يقر له المالك أو بالاباحة  
 فيسقط القطع سم (قوله أو لفسقه) أعاد العامل معه ولم يقل أو فسقه لانه محل  
 بجهة بقوله فيما يظهر ولو أسقط العامل لرجع له قبه أيضا شوبري (قوله لم يقطع  
 حالا) لكن يجس الى حضور الغائب وكال غيره كافي برماوى وانظر حكم المال  
 هل يبقى عنده أو يأخذه والى الصبي والمجنون والفسق ووكيل الغائب الظاهر  
 الاول كما يؤخذ من تعال الشارح (قوله أي الغائب) ومثله الصبي والفسق  
 والمجنون ككافي الذى قلته (قوله سواء قال) أي المقر (قوله ويثبت برجل  
 وأمرأتين) محل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا  
 بحسبه لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منسوبة الى المال وشهادة  
 الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة س ل (قوله المعاق عليه الخ) كأن قال  
 ان غصب ذى دابتي فزوجتي طالق أو فبى حرم ثبت الغصب برجل وأمرأتين  
 أو برجل وبنتين (قوله دونهما) أي الطلاق والعتق (قوله ودما سرق) أي وأمرة  
 مذة وضع يده م ر (قوله أو بدله) ان لم يرق وقال أو حنيفة ان قطع لم يجرم فان غرم  
 لم يقطع وقال ما ان كان غنيا ضمن والا فلا والى والقطع ثابت على كل حال اه  
 ولو أعاد المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة  
 يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا لو قيل بالعكس لكان  
 مذهبنا لدر الحدود بالسجلات س ل (قوله بعد الطلب) فلو قطعها الإمام قبل

وله التعريض بالانكار أيضا  
 اذا لم تكن بينة (ولا قطع الا  
 بطلب من مالك وهذا من  
 فمادى (فلو اقر بسرقة  
 لغائب أو صبي أو مجنون أو  
 لفسقه فيما يظهر (لم يقطع حالا)  
 لاحتمال أن يقر انه كان له  
 (أو) اقر (بزيابته) أي  
 الغائب سواء أقال انه  
 اكرها عليه أم لا (حد  
 حاله لان حد الزنا لا يتوقف  
 على الطلب فتعبر به في ذلك  
 سم من قوله أو انه أكره أمه  
 غائب على زنا) ويثبت برجل  
 وأمرأتين) أو بدع عين (المال  
 فقط) أي دون القطع كما ثبت  
 بذات الغصب المعلق عليه  
 طلاق أو عتق دونهما (وعلى  
 السارق رد ما سرق) ان يرق  
 (أو بدله) ان لم يرق فليجبر على  
 التدا أو أخذت حتى تقديه  
 (ويقطع) بعد الطلب

(بده اليمين) قال تعالى فاقضوا ديونهم وقروا شهاداتهم والقراء والشاذه من الرعايا في الاحتجاج بها  
كأمر ويكتفى بالقطع (ولو) كانت (ميتة) (٦٠٧) كذا في الاصابع أوزانها العموم الآية ولا الرق

التيكيل ينفذ ان قد رفته  
مبنى على المائنة كأم (أو)  
سرق (أنا) قبل قطعه الاتحاد  
السبب كالمزنا أو شرب  
مرأى يكتفى بمجرده واحد وكأيد  
الي حتى في ذلك غيرهما كما  
هو ظاهر (فان عاد) بعد  
قطع يئنا الى السرقة ثانيا  
(فجره اليسرى) قطع  
(فان عاد) ثانيا قطع (بده  
اليسرى) ان عاد وبها قطعت  
(جره اليسرى) يروي الشافعي  
خبر السارق ان سرق فاقطعوا  
بده ثم ان سرق فاقطعوا جره  
ثم ان سرق فاقطعوا بده ثم  
ان سرق فاقطعوا جره وبما  
قطع من خلاف للشافعي  
جنس المنفعة عليه فمصرف  
حركته كما في قطع الطريق  
(من كوع) في البدل لا مره  
في خبر سارق رداء صفوان  
(وكعب) في الرجل لفعل  
عور رضي الله عنه كما رواه  
ابن المنذر وغيره (ثم) ان عاد  
خامسا (عز) كالم سقطت  
اطرافه أولا ولا يقتل ويمارو  
من أمه على علمه وسلم قتله  
منسوخ أو مؤول بقتله  
لاستقلال أو مؤول بصفه

الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس على الاصع م وشو برى (قوله بده  
اليسرى) محل قطعها ان لم تكن شلاء والاروجع أهل الخبرة فان قالوا بتمتع الدم  
وتنسد أنفواء العروق فاعتقوا كفى بها ولا لم قطع لانه يؤدي الى فوات الروح  
ويكون السارق كقفا قد هاجد لى ما يبدعها س ل وهذا بخلاف ما ساقى  
آخر الساب انما الولشت بعد السرقة ولرب من نزع الدم فان القطع يقطع لانه  
بالسرقة تعلق بعينها فاذا تمزق قطعها سقط بخلافه هاجد الشلل موجودا بده  
فاذا تمزق قطعها لم يخلو القطع بها بل بما بعدهما سم على جرح ش على م ر  
ولو كان له على مضمم كفال ولم يميز الاصلية من الزائدة قطعها كما حكاه الامام  
عن الاصحاب وعن البغوي قطع احدهما واستحسنه اراغى وقال النووي انه  
الجميع المنصرم وبخبره في التحقيق وصوبه في الجمع وعلى هذا وسرق ثانيا قطعت  
الثانية وحيث تذر هذه الصورة على قوله فان عاد فجره اليسرى وقوله قال لا ترد لان  
كلامه مبنى على الخلق المعتادة سم زى فلا يمكن خلع احدهما دون الاخرى  
لم يقطعا بعدل لما بعد ذلك وكلامه فاقطعوا ح ل وهجارة سلطان قوله  
بده اليمين أى ان وجدت والانتقل لما بعدها وهكذا ح ل (قوله كأم) أى  
في الفراش (قوله كفاضة الاصابع) أوزانها أى على العتمة وما قيل بعدل  
الى الرجل فيه ما شرح م ر (قوله لاتحاد السبب) بخلاف كفارة الاحرام فيها وليس  
مراد أو تطيب في مجالس مع اتحاد السبب لان فيه حلاوى لانها تصرف اليه  
فلم يتدخل بخلاف الحدس ل وهو في شرح الروض أيضا (قوله بمجرده واحد) أى  
حيث تأخر عن الجميع ع ش (قوله فان عاد) ولو لم يسرق أولا زى (قوله فجره  
اليسرى) أى ان برئت بده اليه جن والآنرت للبره س ل فالو الى بينه اقات  
المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان ع ش على م ر (قوله جنس المنفعة) أى من جهة  
واحدة شيئا (قوله من كوع) والمعنى فيه ان البطش في الكعب وما راد من الذراع  
قابع له ولذا يجب في قطع الكعب دية فيما زاد حكمه (قوله أو نحوه كزنا) وهو  
محرم م ر (قوله كزنا) من زى (قوله) فيه نظر لان قول الاصل وينفس  
قطع بزيت محتمل للرجوب والسبب مكان المناسب ان يقول والتصريح بالسبب  
من زى دى كما هو عادته في هذا الشارح من انه ان كان يعلم من كلام الاصل يقول  
والصريح وبالم يمكن معلوما يقول بده كره من زى دى (قوله ونحوه  
الماوردى) مضاعف ع ش على م ر (قوله وبالبار) الواو معنى أو التي للتوزيع

الدارقطني وغيره (وسن غس محل قطعه بدهن مفلى) يضم الميم لتنسد أمواء العروق ويكرس في ذلك من زيادتي  
وصحه الماوردى بالخضري قال وأما اليسرى فيصعب بالبار لانه عادتهم وقال في فاطم الطريق وأذا قطع حسم بالزيت  
الملى وبالبار بحسب العرف فيهما (وذلك المصلحة) لانه حقه

على كلام المارردعي (قوله: تمة العهد) أي كما قيل به قبل من الامام فعله على هذا وان كانت النومة على المقطوع على كل حال كما في شرح م د (قوله: اعماله) أي ما يؤدى الى اهلاكه فلما اعماله لم يضمن وبعبارة زى نعم ان أدى تركه لاهلاك كانه اغنى عليه وليس لمن يقوم بمحاله وجب على كل من علم به كما هو ظاهر اه (قوله: فسقطت يمينه) أنهم انما لو فقدت قبل السرقة فعلق الحق باليسرى فتقطع ع ش على م د (قوله: مثلاً) أي او شئت وخشي من قطعها نزع الدم شرح م د خاتمة يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لان فيه ترويعاً لقلبه ح ل وفي الجامع الصغير كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يروع مسلم ارواه الطبراني عن سلمان بن مراد قال المناوى فان ترويعه حرام واسناد الحديث حسن اه

### باب قاطع الطريق

سمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه زى في باب مافع سلوك الطريق للناس خوفاً منه قال ع ش ولعل الحكمة في تعقيبه لما قبله من اذركه له في اخذ مال الغير وجوب القطع في بعض احواله اه ولعل هذه الحكمة هي الحكمة في التعبير بالباب ايضاً والا فلا يظهر التعبير بالكتاب لعدم اندراجها تحت كتاب السرقة (قوله: يحاربون الله ورسوله) أي اولياءه واهل بيته المؤمنين وانما خصوا بالذکر لان جميع الاحكام الآتية انما تكون فيهم فلا ينطبق في الذين مثلهم وان كان بعض الاحكام الآتية لا يعمرو فيهم كما اذا قتل القاطع المسلم ذمياً فلا يقتل به وانما كانت هذه الآتية في الفاطميين لاني الحريين لاجل التنويع الآتي ولقوله: ان الذين زاولوا قبل ان تقدروا عليهم لان توبة الحربى اسلامه وهو ينفعه وان كان بعد اقدرة م د (قوله: مكابرة) أي مجاهرة ونصبه على الحان (قوله: مع البعد عن الثوث ولو حكا) كما لو دخلوا داراً ومنعوا اهلها من الاستغاثة ع ش على م د (قوله: كما يعلم بما يأتي) وهو تعريف القاطع لانه يعلم من تعريفه تعريف القطع (قوله: ويثبت) أي قطع الطريق (قوله: ملتمز للاحكام) لم يقل هنا ولو حكماً كما تقدم له في باب الزنا زيادة ذلك لاداء عبده الذي ونسائه ولملها كفى بما سبق وجملة ما ذكره من القيود خمسة (قوله: او ذمياً) أي حيث قلنا لا ينتقض عهده بمحاربه في دارنا وانما خفته السبيل وهو الراجح حيث لم يشترط عليهم تركه وانه لا ينتقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهداته ينتقض عهدهم بذلك كما سذكره الشارح اه ح ل (قوله: وان خافه كلام الاصل والروضة) أي في الذي لتقيدهما بالمسلم واجيب عما بان المفهوم فيه تعهيل وهو ان غير المسلم

لا تقيده لحدلان الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزع الدم يعلم ان الامام اعماله (قوته) عليه) كما جرة الجلاء الا ان ينصب الامام من يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح كما مر في فصل القود والورثة ولو سرق فسقطت يمينه مثلاً بآفة او جنسية وان اوهبهم كلام الاصل التقيد بالآفة (سقط القطع) لانه تعلق بعينه او قد زالت بخلاف مالوس سقطت يمينه لا يسقط قطع عما سبقها (باب قاطع الطريق) (الاصل فيه آفة انما جزء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق هو البروز لاخذ مال او قتل ارباب مكابرة اعتماداً على القوة مع البعد عن القوة كما يعلم مما يأتي ويثبت برجليه لاجل وارائين (هو) أي قاطع الطريق (متن) للاحكام ولو سكران او ذمياً وان خافه كلام الاصل والروضة واصلها (مختار) من زيادتي

(خفيف) الطريق (يقام)  
 من يبرز) هو (له) بأن  
 يساويه أو يغلبه (يحيت  
 بعد) معه (غوث) بعد عن  
 العجالة أو ضعف في أهلها  
 وإن كان البارز واحدا  
 أو اثنين أو بلا سلاح وخرج  
 بالقيود المذمكورات  
 أمرداه أو فليس المتصف  
 بها أو بشيء منها من حربي  
 ولو معاهدا ومسي ومجنون  
 ومكره ومحتلس ومنتهب  
 فاطع طريق ولو دخل جمع  
 بالليل دارا ونهوا أهلها من  
 الاستعانة مع قوة السلطان  
 وحضوره فقطاع وقيل  
 محتلسون (فإن أعان القاطع  
 أو أخاف الطريق بلا أخذ  
 نصاب ولا قتل عزز) بمحس  
 وغيره لا تركابه معصية  
 لأخذها ولا كفارة وحسبه  
 في غير بلد أولى حتى تظهر  
 توبته وزيه رد المال أو بدله  
 في صورة أخذه وتعميري  
 بنصاب أولى من تعدي به مال  
 (أو بأخذ نصاب) أي  
 نصاب سرقة بقيد زنتها  
 بقولي (بلا شبهة من حرز)  
 مجاز يباه في السرقة (قطعت)

إن كان ذميا فأكاد وألا فلا يكون فاطع طريق (قوله للطريق) أي للمار به نازي  
 (قوله و) أي فاطع الطريق (قوله بحيث) منه أي يبرز أي يمكن وقوله معه أي مع  
 ذلك المكان أي هذه الغدير راجع بحيث باعتبار المكان (قوله ومحتلس) خرج  
 بقوله يقام مع قوله خفيف (قوله ومنتهب) أي مع قرب الغوث والاداع طع طريق  
 عن فهو خارج بقوله بحيث بعد الخ (قوله ونهوا أهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين  
 يأتون للسرقة المسمون بالنسري زمانا منهم قاطع طريق قال في المصباح والمنسرية  
 لغتان مثل مسجد وقود جمع من المائة إلى المائتين اه ع ش على م ر (قوله مع قوة  
 السلطان وحضوره) أي بس بقيد وكذلك قوله بالليل ليس بقيد وبعبارة نخرج م ر ولو  
 كان السلطان موجودا أو بار (قوله فقطاع) لادخلهم في قوله بحيث بعد معه غوث  
 لأن البعد ما محسب أو معنوي شيئا للزبدل منهم من الغوث منزلة البعد عنه وقال  
 ح ل قوله فقطاع لانه بمثابة ضعف أهلها اه وبعبارة شرح م ر وقد الغوث يكون  
 للبعد عن العمران أو السلطان أو لضعف أهل العمران أو السلطان وبغيرها كان  
 دخل جمع دارا الخ (قوله فمن أعان القاطع) ولو بدفع سلاح أو ركوب قل وانظر  
 وجه تفريعه على ما قبله الآن قال انه خفيف حكيا (قوله ولا قتل) أي ولا قطع  
 طرف معصوم اه ح ل أي لانه يقطع به (قوله عززه) والامر في جنس هذا التعزير  
 للامام س ل (قوله وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وكذلك قوله تركه ان رآه  
 معصية ولا يقدر الحبس بمذبل يستدام حتى تظهر توبته من ل وأشار بقوله  
 يستدام إلى ان قول الشارح حتى تظهر توبته متعلق بهذا المقدور وقال سم الواو  
 بمعنى أو (قوله وحسبه في غير بلد أولى) لقوله تعالى أو ينقوا من الأرض لانه كناية  
 عن التعزير فالمرتبة الأولى في كلام المصنف هي الأخيرة في الآية (قوله وتعميري  
 بنصاب الخ) أي لانه صادق بما إذا لم يأخذ مالا أصلا أو أخذ أقل من نصاب بخلاف  
 تعبيرا لأصل بالمال (قوله بلا شبهة) وتعتبر قيمة المأخوذ في موضع الأخذ كان  
 موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لأخذ أموالهم بالهزم  
 والقلبة وإن لم يكن موضع بيع وشراء فاقرب موضع إليه يوجد فيه بيع ذلك وشراؤه  
 قاله الماوردي م راه شوبرى وقوله حال السلامة أي حال الأمن وهو معمول  
 لقوله وتعتبر أي تعتبر قيمته حال الأمن لا حال الخوف (قوله من حرز) كأن يكون  
 معه أو بقره ملاحظ بشرطه المار من قوته وقد ترم على الاستعانة قاله الماوردي  
 لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مره حيث لحقه غوث أو استغنى  
 لم يكونا قطعاً عما تمنع ذلك القوة أو القدرة بالنسبة للعر زغيرها بالنسبة لقطع

الطريق لانه لا يدعيه من خصوص الشوكة ونحوه كما عاين معاصر بخلاف الحرز  
يكتفي فيه بمبالاة الصادق به عرفا وان لم يقاوم السارق من غير شبهة مع بقية شروطها  
المأثرة شرح مر (قوله بطلب) أي المال (قوله يده البني الخ) ولو قد قتل احدهما  
ولو قبل اخذ المال ولو شالها وعدم من نزع الدم اكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك  
بان قتل الامام يده البني ووجهه البني فقد تعدى وزم القود في وجهه ان تعمد  
والا فدينها ولا يسقط قطع وجهه اليسرى ولو قطع يده اليسرى ووجهه البني وقد اساء  
ولا يضمن واجز أو الفرق ان قطعها من من خلف نص توجب بخلافه الضمان وتقديم  
البني على اليسرى اجتهد بسقط بخلافه الضمان شرح مر (قوله لا آية السابقة)  
فيه ان الآية مجله لا تدل على خصوص ما ذكره الا ان يقال السببة ببنيتها بما ذكره  
(قوله لسائر) وهو ان لا يقوت عليه جفيس المقتعة حل (قوله للمال) ولذا عاين في  
القطع النصاب (قوله وقيل للمحاربة) الحق انها للمال مع ملاحظة المحاربة لانه لو ناب  
قبل لقد تعدى عليه سقط قطعه ولو كان للمال فقط لم يسقط حل (قوله وهو أشبه) وانما  
كان أشبه لان المال قطع في مقابلة اليد البني فلو كانت الرجل للمال أيضا لزم  
ان قطع العضو للمال بخلاف ما قيل ان قطع الرجل للمحاربة اه عش (قوله  
فلا يسقط) أي بفهمه سقط القود ويستوفيه الامام لانه حق الله شرح مر  
(قوله اذا قتل لاخذ المال) أي وجهه في ذلك بقرينة تدل عليه وكتب ايضا قوله  
اذا قتل لاخذ المال أي ولم يأخذه كما أتى من أنه اذا قتل وأخذ المال صلب مع  
القتل عش على مر وفي الشورى ماضيه وبني ان يكون قصد الاخذ للمال  
كافي في تمام قتله وان لم يأخذه اه (قوله ثم صلب) أي معترضا على نصوصه  
ولا يقدم الملب على القتل لكونه زيادة تعذيب وقد نهى عن تعذيب الحيوان  
مر وس ل (قوله حنف اه) أي بلا سبب والعرب تضيف الموت الى الانف لانهم  
يقولون ان الروح تخرج منه والعتمد انها تخرج من حيث دخلت وهو بالافوخ  
اه عن وفي المصباح ان الحنف هو الموت يقال حنف حنفت حنفا من باب ضرب  
اذا مات أي بلا سبب يكون حنفا أهفه مغفولا مطلقا (قوله نسقط قابيه) مثله  
ما لو مات بغير هذه الجهة كقود في غير المحاربة شرح مر (قوله وبما تقرر) أي من  
المراتب الاربعة قوله لعل كلمة أو على التنوين وهذا من ابن عباس اما توقيف  
وهو اقرب وألوة وكل من من مثله حجة لانه ترجح القرآن ولان الله تعالى بدأ  
فيه بالاغلا فكان مرتبا ككفارة الظهار ولو أريد التغيير لبدأ بالاخف ككفارة  
اليمين شرح مر وبما قل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا لم يذكر هذا

بطلب من المالك يده البني  
ووجهه اليسرى فان عاد  
بعد قطعه ما ثانيا (فكسه)  
أي فقطع يده اليسرى ووجهه  
البني لا آية السابقة وانما قطع  
من خلاف لسائر في المروقة  
وقطعت اليد البني للمال  
سكا المروقة وقيل للمحاربة  
والرجل قيل للمال والمحاربة  
ننزل بالذلك منزلة مروقة  
فأخيه وقيل للمحاربة قال  
العمراني وهو أشبه (أو يقتل)  
لمصوم بكفاته عدا كما يعلم  
عما أتى (قوله حتما) للآية  
ولانه ضم الى جنايته إضافة  
السبيل المتضمنة زيادة  
العقوبة ولا زيادة مسا  
الاتهم للمثل فلا يسقط قتل  
البندقي ويحل تقصمه اذا  
قتل لاخذ المال والافلاتهم  
(أو يقتله) عدا (وأخذ  
نصاب) بلا شبهة من حرز  
(قتل ثم صلب) بعد غسله  
وكفنيه والصلاة عليه  
(ثلاثة) من أيام (حتما) زيادة  
في الاستئجيل لزيادة الجبرمة  
لان مات حنفا أهفه فمن  
الشافعي انه لا يصلب  
أفيا لموت سقط القتل فسقط

قابيه وبما تقرر فسر ابن عباس الاذ فقال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو صلبوا مع ذلك ان قتلوا التعديل  
وأخذ المال أو قطع أي دهم وأرجلهم من خلاف ان أقصروا على أخذ المال أو بنفوا من الأرض ان أربعوا ولم  
بأخذ وانجل كلمة أو على التنوين لا التغيير

كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى في قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وفيه يدى  
بابا مع قول حسان بن زيداني (٦١١) (ثم بعد الثلاثة (ينزل) من عمل الصلب (فان خيف تغييره قبلها

أنزل) حينئذ وهذا من  
زيادتي ويقام عليه الحذف  
بعمل محاربه اذا شاهد من  
ينزجر به فان كان بمفارقة  
ففي أقرب عمل اليها بهذا  
الشرط (والغلب في قتله  
معنى القود) لا الحذف لان  
الاصل فيما اجتمع فيه حق  
الله تعالى وحق آدمي تغليب  
حق الا دمي لبنائه على  
التسليم ولا له لونه بل بالاحاربه  
ثبت له القود فكيف يحبط  
حقه بقتله فيها (فلا يقتل  
بغيره كقوله ولو لمات)  
بغيره يقتل (فدية) تجب  
في تركته في الحرمان  
في الرقيق فقبض قيمته مطلقا  
(ويقتل الواحد بمن قتله -  
ولا ياقب ديات) فانه لهم  
مرتبا بقتل بالاول (ولو عفى  
وليه) أي اقتيل (بمال  
وجب) المال (وقتل) القاتل  
(حدا) لثمن قتله (وترجى  
المائة) فيها يقتل به كالم  
يباح في فصل القود كالمائة  
(ولا يبتغى غيره - ولو لم ي  
كان قطع يده فانه مل لان  
القيم تغليب الحق لله تعالى

التعليل في الصفة ولا في شرح الروض ويرد خذ منه فاحشه وهو انه اذا بداني  
المعروفات بأولها كانت التوبيخ وان بدأ بأخفها كانت التخصير (قوله  
كافي قوله) أي كاحلت كلمة أو على التوبيخ في قوله تعالى وقول الخ (قوله فان  
خيف تغييره) قال الأذري وكان المراد بالتغيير هذا الانفعال ونحوه كسقوط بعض  
الأعضاء والافتقار بسبب جيفة الميت فلا تحصل البدن والتغيير بالشرح م  
(قوله ويقام الخ) أي ندبا م (قوله معنى القود) الاضافة ثانية (قوله تغليب حق  
الآدمي) قد يشكل هذا باعتبار من تقدم الزكاة على دين الآدمي تقدم الحق لله  
تعالى على حق الآدمي ويمكن ان يجاب بأن في الزكاة حق آدمي ايضا فانها تجب  
للاصناف فلعل تقدمها ليس بمعصية لخلق الله بل لاجتماع الحقين فتقدمت على  
مانيه حق واحد ع ش على م (قوله لو قتل) أي هذا الشخص الذي قتله فباع  
الطريق (قوله ثبت له) أي لورثته وقوله حقه أي حق ورثته أو الحق المتعلق به  
(قوله ولا يقتل الخ) مفرع على قوله معنى القود وقد فرع عليه خمس تفاريع  
(قوله في الحر) أي المتور للحر حل (قوله مطلقا) أي سواء مات القاتل الحر  
بقتل أو غيره أو لم يمت حل بزيادة (قوله وقتل القاتل حدا) لا يظهر تفريع هذا  
على قوله والغلب في قتله معنى القود ولهذا عليه بقوله لثمن قتله فهو مستأنف أتى به  
دفعاته وهم انه لا يقتل أصلا (قوله فانه مل) فان سرى الى النفس تحتم القتل سل  
(قوله كال كفارة) أي ككفارة القتل فانها خصصت بقتل النفس دون القطع (قوله  
قبل القدرة) المراد بالقدرة أن يكون في قبضة الامام وقيل المراد بها أن يأخذ الامام  
في أسبأها كارسال الجيوش لأمسأهم (قوله لا بعدها) والفرق انه لا يهاذير منهم  
فيها بخلافه بعدها لاتهامه بدفع الحد ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبته وظهرت  
امارة صدقه فوجهان أو جوبها عدم تصديقه لاتهامه ما لم يتم بهاينة شرح م  
(قوله من قطع يد) فيه ان قطع اليد لا ينخص لان السرقة تشاركه وور أن لذى  
ينخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد بالسقوط قطع الرجل فاوله من  
قطع يد ورجل أي قطع مجموع ذلك حل يعني ان قطعها معاقوبة واحدة فاسقط  
بعضها وهو قطع الرجل لانه اربعة سقط الباقي وهو قطع اليد (قوله وتتم قتل وصاب)  
أي لان ما ذكره حق الله تعالى بخلاف حق الآدمي من الاموال واللعلى غير الختم  
وهو باق ملو القتل بعد توبة القاتل أن يعفو على الدية أو يقتل فانه قد تم من قوله

فاختص بالنفس كالكفارة وتبصر بذلك أهم من تعبيره بالمرح (وتسقط عنه) توبة قبل القدرة عليه لا بعدها  
(عقوبة تنخصه) من قطع يد ورجل وتتم قتل وصاب لاية الا الذين تابوا من قبل أن تقدر روع عليهم فلا يسقط عنه  
ولا عن غيره بها قود ولا مال

ولا باقى الحدود من حد زنا ورقة وشرب ونذى لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق وعمل عدم سقوطه في الحدود بالتوبة في اظهر اماكنه وبين الله تعالى فسقطه (فصل) في اجتماع عقوبات على واحد (من لزومه ٦١٣) قتل وقطع قودا (وحذف في ثلاثة وطالبوه بها جلد)

ولوعا عليه بحال وجب الخ مفروض فما قبل التوبة شيئا عن زنى (قوله ولا باقى الحدود) خالف في شرح الروض ولا باقى الحدود والقتل تارك الله سلافة ما يسفح بالتوبة لو بعد عنه الى الحياكم لان موجه الامر على الترك لا الترك للماضى سم (قوله لان العمومات الواردة) كآية الزانية والزاني فاجلدوا وآمة والدادرو والسارقة فاقطعوا زى (قوله بخلاف قاطع الطريق) أى فوقع في آتمة التصل فبما قبل القدرة وما بعدها (قوله يسقط) ومن حذف الدنيا يساقب على ذاك الذنب فى الآخرة على الامر عليه والاقدام على موجه ان لم يتب شرح مر وفهمه انه اذ لم يجد فى الدنيا يساقب فى الآخرة فيقيد هذا المفهوم بما اذ لم يتب والا فلا يعاقب لان التوبة المصحة تسقط أثر المعصية اه شرح الروض (فصل فى اجتماع عقوبات على واحد) وهى اداة تكون كلها لا دى اولته ولها وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله ثلاثة) فلو كانت لواحد لم يجب الترتيب شرعا بل بآرائه (قوله وان تأخر) أى القذف قوله ثم أمهل ثم ان كان به مرض يخوف يمضى منه الزهرق ان لم يسادر بالقطع يورده على الاوجه جهر زى (قوله عجلوا القطع) أى عقب الجلبابلا امهال (قوله فان تأخر) مفهوم قوله وطالبوه وعبارة شرح مر وخرج بما لبوه ما لو طلبه بعضهم فله احوال فحينئذ اذا اخر مسقط النفس حقه وطالب الاخران جلد فاذا برىء قطع ولا يولى بينهما خوفا من فوات حق مسقط النفس أو اخر مسقط طرف الخ اه (قوله مبر مسقط القتل) وفيه أنه يلزم عليه التأخير لا الى غاية وقيل يرأه الى الحكم ويطلب منه الاسبقاء أو الابراء أو الاذن له به فان أى ممكن ذمير حل (قوله دية) أى فى تركة المتقول سم (قوله قدم الاخف) يوم ان عقوبات الادى لا يتم فيها الاخف اه أنه يقدم فيما أيضا كما يفيد كلامه فيها فليل الاخف ان يقول ومن لزومه عقوبات تجمع وطالبوه بها والله تعالى قدم الاخف منها (قوله وانه بين القطع والقتل) الرجح أنه قبل القطع اخذ من قولهم يقدم الاخف شوبرى وم (قوله وانه لو فات الخ) مفهوم قوله قدم الاخف فكأنه قال هذا ان وجد فيه الاخف (قوله وعليه) أى على ما يراه الامام مصلحة وعبارة شرح مر ويمكن الجمع بينهما بعمل كل على

للقذف وان تأخر (ثم أمهل) وجوباً حتى يبرأ وان قال مسقط القتل عجلوا القطع وأنا ابادر به بالقتل لثلاثه ملك بالمؤالاة فيغوث القتل قودا (ثم قطع ثم قتل بلا) وجوب (مهلة) بينهما لان النفس مستوفاة فان آخر مسقط الجلد حقه (مبر) الاخران حتى يستوفى حقه وان تقدم استحقاقهما لتلايفواقته (أو) آخر مسقط (القطع) حقه (مبر) مسقط القتل حتى يستوفى حقه لذلك فان يادروقتل عزز) لانه به كان مستوفيا لحقه (ولمسقط القطع) حينئذ دية) فوات استيفائه وذكر التفسير من زيادى (أو) لزومه (عقوبات لله) كأن شرب وزنا بكر أو سرق وارند (قدم الاخف) منها فالاخف وجوباً حفظاً لخل الحق وأخفها حد الشرب فيقام ثم يهل وجوباً حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ثم أمهل وجوباً

ثم يقطع ثم يقتل وطاهران التفريل لا يسقط واه من القطع والقتل واه لو فات محل الحق بعقوبة من عقوباته كأن اجمع عليه قتل ردة وجرم فعل الامام ما يراه مصلحة وعليه ينزل قول القاضي فى هذا المثال يقتل بالردة

ما رآه الامام مصلحة فان كثرا لم يردون في زمنه فكانت المصلحة قتله لردة وان  
كثرا زنا المحصنون في زمنه كانت المصلحة قتله لارضا (قوله برجم) أي ويدخل  
فيه قبل الردة لان الرجم أكثر نكالا وصح هذا الشهاب الزميل شوبري (قوله  
أو كانا قتلا) أي أو كان بفوت حق الله تعالى لكن كانا قتلا فمقدم حق الأدي  
وان فوت حق الله (قوله وقتل على حد زنا المحصن) مثال لقوله أو كانا قتلا (قوله  
بخلاف حد زنا البكر) مفهوم قوله ان لم يفوت حق الله

\*(كتاب الأشربة والتعازير)\*

أي بيان حكمهما من حرمتها والحد بها وكان شرها حائرا أول الاسلام بوجي ولولاي  
حد زيل العقل على الاصع ثم حرم وهذا من جهة الكليات الخمس والمقدوسية وحققا  
العقل وشرب الخمر من الكبائر رجع الأشربة لاختلاف أنواعها وان كان حكمها  
مقتدا ولم يبرمج بالأشربة كما قال أي المنج قطع الدرقة لان القرض الاعظم منها  
بيان القطع ومتعلقاته وأما التعريم فاعلم ما ضرر وة والقرض هايا لالتهم خلفائه  
ولنسبة السكيرين من المسائل نرحم وروجع التعازير لا مشاكهة أو لا اختلافها  
بأختلاف الأشخاص والمعامي (قوله كل شراب) أي ولربحسب الأصل فلا ترد  
الخمر المعقودة كما بينه عليه حل وقوله أسكر ولو بالقوة (قوله أسكر كثيرا) قيد  
بالكثير لينبه على ان المقدار على أسكار والكثير وان لم يكن القليل مسكرا ولو حذنه  
لا وهم كلامه بفتح النظم عن كلام الشارح انه لا يحرم الا ما أسكر بالفعل ليخرج  
القليل الذي لا يسكر مع انه يحرم ويحده كالايجني (قوله كل مسكر خمر الخ) هو  
قياس من الشكل الأول وأقرب بعد الأول لينبه على ان كل مسكر يسمى خمر  
وقضيته ان النبيذ يقال له خمر لأنه بان يقاس عليه في التسمية فيقاس المتخذ من ماء  
الزبيب على المتخذ من ماء العنب في التسمية بالخمر فيكون حيث ذليل اصري بما في تعريم  
النبيذ فكيف مع ان يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة والحد  
الان يقال ما حده النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أمر بالجلد على  
شربه لانه هو المتعارف عندهم فضع القياس عليه حيث ذليل النسبة للحد ناقلا  
والحديث المتقدم العام دليل على الحرمة (قوله ولو كان تناوله الخ) هذه ثلاث غايان  
الأولى ان الردة والثالثة للتعريم كايه لمن أصله (قوله ولم يحد غيره) أي سواء وجد غيره  
أم لا فانه يحرم تناوله بخلاف الحد فانه لا يحد وان وجد غيره شيئا وعسارة حل قوله  
ولم يحد غيره ما لم ينته الامر به الى الهلاك والاوجب وان كان لا يسكن العطش  
بل يثيره قال سم واذ أسكر محاشير بقتل أو وعطش أو اساعة لقمة قضى ما فاته من

وقول الماوردي والرويان  
برجم (أو) لزمه عقوبات الله  
تعالى (ولادى) كان شرب  
وزنا وقذف وقطع وقتل  
(فقدم حقه ان لم يفوت حق  
الله تعالى) (أو كانا قتلا)  
فيقدم حد قذف وقطع على  
حد شرب وزنا وقتل على  
حد زنا المحصن فتقدم على  
الأدي بخلاف حد زنا البكر  
وحده الشرب فيقطعان على  
القتل ثلاثا وغوتا وتعيرى بما  
ذكر اولى مما يجزبه

\*(كتاب الأشربة)\*  
والتعازير والأشربة جمع  
شراب بمعنى مشروب (كل  
شراب أسكر كثيرا) من خمر  
أو غيره (حرم تناوله) وان  
قل ولم يسكر لانه انما الخمر  
وشرب الخمرين شكل شراب  
أسكر فهو حرام وخمر مسلم  
كل مسكر خمر وكل خمر  
حرام (ولو) مكان تناوله  
(لتد أو عطش) ولم يحد  
غيره لم يحد غيره  
(أو) كان (درديا)



الصلوات كما صرح به في الارشاد لانه تعمد الشرب لمصلحة نفسه اه (قوله أسفل اناه الخ) ما لم يستعجز فان استعجز ولم يستكر لم يحرم أي من حيث الاسكار وان حرم من جهة الجباسة (قوله وبصره) قديقال يعني عنه ملتزم تحريمه الا ان يقال التزام تحريمه بكونه في ضمن الالتزام جميع المحرمات اذا باسلاسه الالتزام تحريم جميعها ولا يلزم منه عليه بجمرة عين هذا التحريم شيئا (قوله ملتزم تحريمه) لم يقل مسلم مكاف مع انه اخصر وأظهر لادخال السكران فانه غير مكاف عنده (قوله وحده) مع طوف على حرم تناول أو تناول ذلك أي وهو غير مستهلك وكان تناوله على وجه معتاد اخذا من قوله بمد ليناوله الخ (قوله في التعريف) أي الضابط (قوله السكران) أي اذا شرب حال كره بمدحذ أو لا فانه يحدثنا بحال صحوه اخذا عما يأتي انه لا يحدث حال سكره ع ش (قوله فلاحذ) لم يقل ولا حرمة لانه لو قال لم عليه ان يكون بعض افراد من خرج لا يحرم عليه مع ان فيهم من يحرم عليه وهو الكافر من ل (قوله ومكره) لكن عليه ان يتقاه بوجوب اسل وعبارة مر ومكره ويلزم ككل اكل أو شارب حرام تقوه ان اطاقه كما في المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لم يسه التناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتذاه لروال سببه نذفع استبعاد الاذم له لذلك (قوله وموجر) عطف خاص على عام لانه من اراد المكره وفي ع ش المؤجر من غص بلمة فانزلها جوفه بخمره وذا هوان حمله الموجر على لانه الصورة يمنع منه قول الشارع بعد ومن شرب بلمة اذ يكون حينئذ تكرارا (قوله ان قرب اسلامه) أي ولم يكن مخالط المسلمين اه حل (قوله ومن شرق) مفهوم قوله ولا ضرورة قال ع ش على مر واذا مات بشر به له في هذه الحالة مات شهيدا الجواز تناوله بل وجوبه بخلاف ما لو شربه تعدا وغص به ومات فانه يكون حاميا لتعديده بشره انتهى وقدره شيئا ع ش وعبارته شرح مر ومن شرق بلمة أي وخشي هلاكه منها ان تنزل حوفة ولم تكن من اخرجها اه قال ع ش عليه ومفهوم قوله وخشي هلاكه ان خشية المرض مثلا لا تتجوز له ذلك (قوله ولا يجد غيره) رلو بل نحو كلب فيقدمه عليه قول على الجلال وعدم الوجدان المذكور وليس يقيد في نفي الحد فلا فرق للشبهة كما في التداوي الا في قوله فلا يجد به وار وجد غيره ذي وسل وخرج بنفي الحد في الحرمة الذي لم يتعرض له هنا فانه قديده وكانه انما قديده لانه في بيان محترز قول المتن ولا ضرورة ولا ضرورة لا تتعق الا اذا لم يجد غيره كما اشار له حل وفيه انه اذا كان ليس قديدا في نفي الحد لا يظهر قول المتن ولا ضرورة وكان الانسب حينئذ ان يقول ولا حاجة وقديقال

وهو نابقي أسفل اناه ما يستكر شيئا (على ملتزم تحريمه بخلافه لم به وبصره ولا خبره وتوحيده) أي بتناول ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يحدث في الخمر رواه الشيخان وصحح الحاكم خبر من شرب الخمر فاجلدوه وقيس به شرب النبيذ وانما حرم القليل وحذبه وان لم يستكر جسم الماداة الفساد كما حرم تقبيل الاجنبية والمخالطة بها لانقضائها الى الوطء ودخل في التعريف السكران وخرج بالقيود المذكورة فيه اضدادها فلا حد على من اقصه شيء منها من صبي ومجنون وكافر ومكره ومؤخر واجل به أو بصره ان قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ومن شرق بلمة فاساغها به ولم يجد غيره

هو قيد في الحرمة فقط ويقتد الحذف عدم المحاجة كما يؤخذ من قوله لا تتداو تأمل  
 قوله وانما حد الحنفى) أى اذا رفع لقاض شافعى لأن العبرة بمقيدة القاضي كما قاله  
 س ل وهو وارد على مفهوم ملتزم تحريمه (قوله وان اعتقد حله) أى في القدر الذى  
 لا يسكر أما القدر المسكر فصرح اجماعا صرح به بجرح ل على الجلال (قوله لا تؤذلة  
 تحريمه) هذا يدل على ان التحريم به أدلة أخرى غير القياس (قوله ولأن الطبع الخ)  
 يهدين التعليق فارق ذلك عدم وجوب الحد بالوطء فى تكساح بلاول ومع هذه  
 بذلك تقبل شهادة أنه لم يرتكب مقسة فى اعتقاده المذموم فيه اذ العبرة فى الحد  
 بمقيدة الامام وفى رد الشهادة بمقيدة الشاهد ولهذا الوجه أمة ووطئها باعتقاد  
 انه زنى بائنه تين لهما ملكة فسق وردت شهادته س ل (قوله مسكر) أى  
 كل منهما (قوله لا يحد به) لكن يعز س ل (قوله ولا ترد الخمرة المقودة) أى على  
 مفهوم قوله ككل شراب وقوله والحنشيش المذاب أى على منطوقه ومجمله فى  
 الحشيش المذاب اذ الريد مقربة شدة مطربة والامارت كالتحريمى الغباسة وفى الحد  
 كالخمر اذ اذيب وصار كذلك بل اولى وافرق بأر الحشيش حالة اسكار وتحريم  
 بخلاف الخمر مثلا لا أثر له ولا دليل عليه بل سياق ذلك يؤكده ما قلنا وفاقا فى ذلك  
 لطف وخلافا للمزمع وافق سم على المنعج ع ش على م د (قوله لشبهة قصد  
 التداوى) الاضافة بيانية (قوله مستهلكا) الاستهلاك أن لا يبقى له طعم ولا لون  
 ولا ريح لانه لا يظفر اعدم باحتسابه عند حل لانه لا يلزم من الحرمة الحد كزنا  
 المذكور فانه وان حرم لا يحد به (قوله تحقير الخ) هل يقيد بالجماد كما مثل أو مثله  
 المانع فى شرح الروض ما يفيد الثانى (قوله لاستهلاكه) فيه ان هذه معاودة  
 وعبرة م د لاضمحلاله وذهاب عينه (قوله يحقن) أى فى الدبر وان حرم وسعوط  
 أى فى الانف أى وان س كونهما اذا تدعو النفس له ويقارن انظارا للصائم لان  
 المدامم على وصول عين الجوف شرح م د (قوله يتبع السنن) قياسه الضم كالعقود  
 فان المراد به الصدر (قوله أربعون) خلافا للأئمة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون  
 زى (قوله كان النبى صلى الله عليه وسلم يضر الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجح  
 فى الصداقة من عدالة جميعهم أشكال شرهم المنجر فانه يوجب الفسق قلت يمكن ان  
 من شره عرضت له شبهة فتصورها فى نفسه فتتضى جوارزه ثم يرب تعويله عليه  
 وليست هى كذلك عند م د من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على  
 مقتضى اعتقاده والعبرة بمقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه فانه  
 دقيق ع ش على م د (قوله أربعين) أى فى غالب أحواله والا فقد جلد ثمانين

وانما حد الحنفى بتأوله  
 التمدد وان اعتقد حله اقوة  
 أدلة تحريمه ولأن الطبع  
 يدعوا إليه فيحتاج الى الزجر  
 عنه ويخرج بالشراب غيره  
 كخبيخ وحشيش مسكر فانه  
 وان حرم تناوله خلافا  
 لبعضهم لا يحد به ولا ترد الخمرة  
 المقودة ولا الحشيش  
 المذاب نظرا لاصولهما ويحد  
 بما ذكر (وان جعل الحد) به  
 لأن حقه أن يمنع منه  
 (لا) بتأوله (لدارا وعطش)  
 فلا يحد به وان وجد غيره كما  
 نقله الشيفان عن جماعة  
 واخذوا النووي فى تحريمه  
 وصححه الاذرى وغيره لم يشبهه  
 قصد التداوى وهذا من  
 زيادى وماتقه الامام عن  
 الأئمة العتيرين من وجوب  
 الحد بذلك ضعفه الرافعى فى  
 الشرح الصغير (و) لانه تأوله  
 حالة كونه (مستهلكا) بغيره  
 كخبيخ يحقن دقيقه به  
 لاستهلاكه (و) لا يتداوله  
 (بحقن وسعوط) يتبع السنن  
 لان الحد للزجر ولا حاجة  
 فيها الى الزجر (وحذر  
 أربعون) جلدة فى مسلم  
 عن أنس رضى الله عنه كان

النبى صلى الله عليه وسلم يضرب فى الخمر بالجريد والنعال أربعين وعن على رضى الله عنه جلد النبى صلى الله عليه وسلم  
 أربعين وحله أبو بكر أربعين وعمر ثمانين

وعلى سنة وهذا أحب إلى (و) حدث غيره (ولم يعضا) عشرون على النصف من الحر كغنايم وتعبيري بغيره أعم من تعبيري بالريق (ولاء) كل من الأربعين (٦١٦) والعشرين بحيث يحصل بهما جز وتكمل فلا تفرد على

الأمام والساعات لعدم الأيلام فإن حصل بها اجتذ الأيلام قال الإمام فان لم يثقل ما نزول به الأيلام الأول كفى والأفلا ويحذر الرجل قائما والمرأة جالسة وتلف امرأة أريها عليها نائيا وكم المرأة الخنثى فيما يظهر لكن يحتمل أن لا يمتحن بلف نيايه المرأة ونحوها ويحصل المخذ (نحو سوط وأبد) كنعال وصى معتدلة والطراف ثياب بعد فتلا حتى تستند (ولاء) زائدة قدره أي المخذ عليه أن رآه فيبلغ الحسرة فأتى وغيره أربعين كما فعله عمر وفي الله عنه في الحروراء على رضي الله عنه قال لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري وحدث الأقران فماتون (ومى) أي زائدة قدر المخذ عليه (تعاير) لاخذ والاماجا تزكك واعترض بأن وضع التعزير القصص عن المخذ كيف يساويه وأجيب بما أشرفت إليه تعاير من أن ذلك الخسائيات تولدت من الشارب قال الراعي وليس شافيا فان الجنابة لم تتحقق حتى يعزى والخسائيات التي تتولد من الخمر (الحج)

كما في جامع عبد الرزاق حل (قوله سنة) أي طريقة (قوله وهذا أحب إلى) ومن كلام على الراوى رضي الله عنه أي الأربعون كما في عيش وحل وقال الشورى أي الثمانون وهو الظاهر وجارة حل وهذا أحب إلى أي الأربعون بدليل سياق الحديث وفيه ما فعله عاشتر بين الصباية فصارا جماعا فواجه الخافعة وأجيب بأن الإجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه وفي زى مانصه قال الزركشي الأحب الأول لأنه السنة وقته صلى الله عليه وسلم شارب الخمر في المرة الرابعة منسوخ (قوله بها) أي الضربات (قوله ما نزول به) أي زمن نزول به فالباء بمعنى في قوله والأفلا وبهت الأذرى حرته مطلقا بغير رضى المحدثين من زيادة الغصية مع خفافته للمأمور وهو محتمل ويحتمل خلافه لانه إذا جالسه الزيادة على الأربعين فهو بمنزلة هذا أولى اه جمرى (قوله ويحذر الرجل قائما) أي ندبا عيش (قوله وتلف) أي وجوبه وهو بغير الملام من باب رد حل واستحسن الماورى ما أحدثه دولة العراق من ضربها في نحو غرارة من شهر زيادة في سترها وأن ذا الهبة يضرب في الخلاء اه شرح م د (قوله امرأة) أي امرأة أخرى غير المحدودة وقوله ونحوها كالنحو وقوله علم أي على المرأة المحدودة إذا انكشف (قوله وكأما المرأة الخنثى) أي في كونه يحد بالسا (قوله ويحتمل تعيين الحرم) وهو المتمد لأنه مع النساء كرجل ومع الرجال كمرأة جمرى وهو المتمد وقوله ونحوه كالنحو (قوله بنحو سوط) أي في حق السليم أنقوى أما غيره فيجلب بنحو عتكال ولا يهوز سوط شرح م د فلو نأف وجلده بالسوط فلهذا يظهر عدم الضمان كما لو جلد في حر أو برد ومات به أو جلد على المقاتل اه سم (قوله أن رآه) أي القدر المزداد (قوله ورآه) على هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله وهذا أحب إلى واجع للثياب حل لكنه وجع عنه فكان يجلد في خلافته أربعين شرح م د (قوله هذى) أي تكلم بما لا ينبغي (قوله افتري) أي قذف سل (قوله وحدا الأقران فماتون) يلزم عليه ترك حد الشرب لأنها حد القذف فلا ينتج الدليل المذمى وأجيب بأن القذف غير محقق (قوله تعاير) أي فيها شبهة بالعزيز لمخاوتر كها وبالحديث جواز بلوغها أربعين زى (قوله وليس) أي هذا الجواب شافيا فان الجنابات لم تتحقق أي لا يلزم تحققها وجودها إلا بالنية لذلك مغلظة لما حل قال غط في الأقناع والمعتداتها تعزيرات وانما لم تجز الزيادة اقتصا وأعلى ما ورد (قوله ألفاظ مشهورة

الشارب قال الراعي وليس شافيا فان الجنابة لم تتحقق حتى يعزى والخسائيات التي تتولد من الخمر لا تتصرف بغير الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصباية الضرب ثمانين الفاظ مشهورة بأن الكل حدث عليه بعد الشارب خصوص من بين سائر الحدود

بأن يهتم بعصه وينبذني بعضه باجتهاد الامام وتعبيري بهوسوط الى آخره ولي مما جربه الاصل (وحد باقراره  
وبشهاده رجلين انه شرب مسكرا) (٦١٧) وان لم يقل وهو لم يختار لان الاصل عدم الجهل والاكراه

وقولي انه تنازه المصدران  
قبله فلا يجذب رج مسكرو ولا  
يسكر ولا يقي لاحتمال اخطا  
أو الاكراه والحد يدرا بالشبهة  
(وسوط العقوبة) من حد  
وتعزير فهو اعم من قوله  
وسوط الحدود (بين قضيب  
أى خصن (وعصى) غير  
معتدلة (ورطب وياض)  
بأن يكون معتدل الحرم  
والرطوبة لا تبايع فلا يكون  
عصى غير معتدلة ولا رطبا  
ففسق الحبل بثقله ولا قضيبا  
ولا يابس افلا يولم لعنفه وفى  
خبر مرسل رواه مالك الامر  
بسوط بين الخلق والجديد  
وتيس بالسوط غيره (ويفرقه)  
أى السوط اى وغيره من  
حيث العدد (على الاعضاء)  
فلا يجمع على عضو واحد  
(ويبقى القتال) كقوله فحرم  
وفرج لان القصد هو لا قتله  
(والرجه) ظهير مسلم اذا  
ضرب أحدكم ظيقت الوجه  
ولا به جمع الحسان فيه ظم  
المشينة وانما يبق الراس  
لانه مستور بالشعر قالسا  
(ولا تشديده) ولا يمدح على

(الحج) كقوله لم وحد عمر ثمانين وقوله رعليه الحج هو احسن الاجوبة عززى (قوله)  
ان يهتم بعصه الحج قضيته ان الامام لا يصح لومات ولم يقل بذلك أحد من أئمة  
المذهب حل واعتمد عس على مد عدم الخصام ثم قال هذا بخلاف ما يأتى  
في كلام المصنف في كتاب الصيال من قوله والرائد في حد يضمن بقسطه  
الا ان يقال فنى الضمان مبنى على كون الزائد حدا لا تعزيرا وانضمنا مبنى على انه  
تعزير (قوله باقراره) أى الحقيقى زى واحترزه عن الميمن المردودة ولعل صورتها  
ان يرى غيره بشرب الخمر فيدعى عليه بأنه مراد بذلك ويرد تعزيره فيطالب الساب  
الميمن من نسب اليه ثم يفتنع ويردع عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد  
على الزاد الميمن عس على مد (قوله وان لم يقل) أى كل منه ومن الشاهد من  
(قوله لان الاصل الحج) يحتاج الى الفرق بينه وبين السرقة والزنا حيث اشترط  
التفصيل نيمه فى الاقرار والشهادة حل وفرق س ل بأن مقدمات الرائد  
تسمى زنا كما فى خبر العنان يزنيان فاحتيط فيه (قوله وسوط العقوبة) السوط  
كما قاله ابن الصلاح المخذ من جلود تلوى وتلف سعى بذلك لانه بسوط اللحم بالدم  
أى يخلط به سم (قوله بين قضيب الحج) أى وجوبا مد (قوله أى خصن) أى رقيق  
جدا كما فى مد وقوله غير معتدلة بأن تكون كبيرة كما يدل عليه قوله بأن يكون  
معتدل الحرم أى لا صغيرا ولا كبيرا (قوله بين الخلق) بفتح اللام أى البالى عس  
(قوله وقرع بالسوط) اراد هنا بالسوط المخذ من جلود كما قاله ابن الصلاح وهذا  
بخلاف قوله سابقا بسوط العقوبة فانه اراد به ما هو اعم من هذا فافاد ذكره ابن  
الصلاح تفسيره فى أصل اللغة سم (قوله ويفرقه) أى وجوبا حل (قوله ويتقى  
القتال) أى وجوبا للوجبات لا ضمان لانه تولد من ما موربه فى الجملة وليس مشروطا  
بسلامة العاقبة بخلاف التعزير حل (قوله لانه مستور بالشعر قالسا) أى فلا  
يضاف تشويهه بغيره بخلاف الوجه ومقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لقرع  
أو حلق رأس اجنبه قطعا وما نقل عن ابى بكر من امره الجلا بدضره وقعليه بأن  
فيه شيئا ناضيع ويحل الخلاف حيث لم يترتب عليه محذور يتم بقول طبيب ثقة  
والاحرم جزا لعدم توقف الحد عليه شرح مد (قوله ولا تشديد) ظاهر كلامهم  
حرمة ذلك أى ان تأذي به والا كره حل (قوله عدل عنه الضارب) ظاهر كلامهم  
وجوب ذلك حل (قوله ولا تجرد ثيابه) الذى يظهر أن ذلك مكرره شرح مد

لا ارض لئلا يمكن من الانتفاء بيده ١٥٥ يحث فلو وضعهما أو احدهما على موضع عدل عنه الضارب الى آخر  
لانه يدل على شدة آله بالضرب فيه (ولا يجرد ثيابه) بعيد زده بقولى (ان الخليفة) أما الثقلية كهيئة بحسوة وزرورة  
تجبر ونظر القصور والحد

(ولا يحد في) حال سكره بل بعد الاقامة منه ليرتفع (ولا في مسجد) كغيره في داود وغيره لان مقام الحد وفي المساجد  
ولا احتمال ان يتلوث من جراسة فقدت (فان فصل) أي حصة (٦١٨) في سكره أو في المسجد (أجزأ) أما

في الأول فلظاهر خبر البضاري  
أبي الهيثم صلى الله عليه وسلم  
يسكران فأمر بضربه فقتل  
من ضربه يده زماناً من ضربه  
بنتله ومما من ضربه بثوبه  
ولفظ الشافعي فضر به بالأيدي  
وتعمال وأطراف الثياب  
وأما في الثاني فكل الصلاة  
في داره مفسدة وقضيته تعزير  
ذات وجه جزم البند رخصي  
لكن الذي في الروضة كاتصلها  
في باب أدب القضاء أنه لا يحرم  
بل يكره ونقص عليه في الام  
وقولي ولا في آخره من زيادتي  
(فصل) في التميز بين  
العزاي النع وهو لغة التأديب  
وتعزير تأديب على ذنب لا حد  
فيه ولا كفارة غالبة كما يؤخذ  
بما يأتي في الأصل فيه قبل  
الاجماع آية واللاق تخافون  
نفسه ونفسه صلى الله  
عليه وسلم رواء الحاكم في صحيحه  
(عزير لمصيبة لا حد لها ولا  
كفارة) سواء كانت حقاً لله  
تعالى أم لا ذي كسباسة  
أجنبية في غير الفرج وسب  
ليس بقذف وتزوير وشهادة  
فروض ضرب بغير حق بخلاف  
الزنا لا يجابه الحد وبخلاف

وينبغي حرمة ان كان على وجه مزرع كعظيم أورد الاقتصاد من ثيابه على ما يذى  
تكميل لا يلبس به أو أزاله قط سم على جرح عرش على م (قوله ولا يحد) أي يحرم  
حد في حال سكره س ل وزى (قوله أجزأ) مجله في السكران ان كان فيه نوع  
احساس زى (قوله فأمر بضربه) قضية الاستدلال به عدم وجوب التأخير  
والراجع الوجوب ويجاب بأنه يحتمل أنه أتى به عقاب شر به قبل ان يغيب أو أنه  
شرب قدراً لا يسكر س ل ولهذا قال الشارح فظاهر خبر البضاري  
(فصل في التميز) وهو يفرق الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلافه  
 باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والعفو عنه بل يستقبل الثالث التالف به  
مفهومون خلافاً في حنيفة ومالك زى (قوله وهو لغة التأديب) عبارة شرح م  
وهو لغة من أسماء الأندالاه معاني على التحميم والتعظيم قال تعالى ويعزروه  
ويوقروه وعلى التأديب وعلى أشد الضرب فأوس ويلزمه التعزير وهو ضد  
التعظيم (قوله وتزوير) أي مشابهة خط الغير بأن يكتب خطاً مشابهاً لخط  
غيره فيظن أنه خط الغير كما يقع في النسخة (قوله غالباً) واجع لقوله عز  
ولقوله المعصية ولقوله لا حد فيها ولا كفارة بتدليل كلام الشارح الآتي فبين بحد  
التقييد بالغلبة في الثاني بقوله الآله قد شرع التعزير ولا معصية الحق في الأول  
بقوله وقد بينتني مع انتفاء الحد والكفارة في الثالث بقوله وأنه قد يجتمع مع الحد  
الح وفي الرابع بقوله وقد يجتمع مع الكفارة في تأمل (قوله كمن يكسب  
بالأهل كالأطبل) والتعزير الذي لا معصية معه أي وكفى تأديب الطفل والمجنون أنه  
غيره سم أنه من يكسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لأنه من المعصية  
التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت به العادة في مصر من اتخاذ من يذكر  
حكاية مضحكة أو كثرها كاذب فيعزري ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه  
ويجبرته إلى دانه وان وقعت حورة الاستخبار على ذلك الوجه فاسد (قوله  
الذي لا معصية معه) كالأعب بالطار والفناء في القهوى مثلاً وليس من ذلك المسمى  
بالزنا عرش (قوله ولي الله) المراد به هنا من لا يعرف بالشر والولى الحقني  
العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه المواظب على الطاعات المعرض عن الانهماك  
في المذاق والشهوات العائنه بحقوق الله وحقوق العباد ل ملصاة عبارة زى  
لوفال كصغيرة صدرت من لا يعرف بالشر لكان أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أقلل  
ذرى الهيات عثراتهم وعرفهم الشافعي بن ذكره وظاهر كلامهم حرمة تعزيرهم

النتع بطيب فهو في الأحرام لا يجابه الكفارة وأشرت بزيادة في غالباً إلى أنه قد شرع التعزير وهو  
ولا معصية كمن يكسب بالأهل الذي لا معصية معه وقد بينتني مع انتفاء الحد والكفارة كافي صغيرة صدرت من ولي الله  
تعالى وكفى قطع شخص الطرف نفسه وأنه قد يجتمع مع الحد

كأن تكدر الردة وقد يجمع مع الكفارة كافي الضم واليمين الله ومن وفساد لهما يومان رمضان يجمع حليته  
ويحصل (بعض حبس وضرب) ٦١٩ شهر برج كصفه وفي كشف رأس وتسويد وجهه وصب ثلاثة أيام

فأقل وتزويج بكلام لا يخلق  
لحبة (باجتهاد امام) جنسا  
وقدوا أفراد او جمعا وله  
في المطلق بحق الله العفوان  
رأى المصلحة وقبيري بذلك  
أعم من قوله بحبس أو ضرب  
أو مضع أو تزويج والصنع الضرب  
يجمع الكف أو يدسها  
(ولنقصه) أي الامام التعزير  
رجوبا (عن أدنى حد العزم)  
فينقص في تعزير الجاني بالضرر  
عن أربعين وبالجس أو بالنفي  
عن سنة وفي تعزير غيره  
بالضرب عن عشرين وبالجس  
أو بالنفي عن نصف سنة تعزير  
من يلحق حد في غير حد فهو  
من المعتدين رواه الديلمي  
وقال المحفوظ ارسله وكما يجب  
نقص الحكومة عن الدية  
والرضع عن السهم وتعبيري  
بما ذكر أعظم من قوله وجب  
أن ينقص في عبده عن عشرين  
وفي حرمن أربعين (وله)  
أي للامام تعزير من عني  
عنه مستحقه أي التعزير  
لحق الله تعالى وإن كان لا يعززه  
بدون عفو قبله بل مطالبته  
المستحق له أماما من عني عنه  
مستحقه الحد فلا يحد الامام ولا يعززه لأن التعزير يتعلق أصله بنظر الامام فمما إذا لا يؤزفه اسقاط عبده بخلاف  
الحد (فرج) للاب وان غلب تعزيره عليه بارتكابه ما لا يليق قال الرافعي وبشبهه أن يكون الامام مع سبب تكلمه  
كذلك والسبب تعزير برفقة لحقه وحق الله والزوج تعزير بزوجته لحقه كشوزو لاهم تعزير

من توفية الحق ع ش على م (قوله المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب والأب لا يزوب البالغ غير السفيه سم على ممر وقد يقال مومن حيث فعله واحتياجه للمعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه ع ش على م (كتاب الصيال) \*

اتخاذ كره عقب ما قبله لانه مناسبه في مطلق التعدي لان التضرع بسببه التعدي على حق الله أو حق عباده (قوله هو) أي لعله وقوله والوثوب أي الهجوم عطف تفسيره ع ش وقال عبد البر هذا مناطفة وعرفا اه وقيل ان هذا مناطفة وأما اصطلاحاً فهو الوثوب على معه وم يفرق برأوى (قوله وضمان الولاية) جمع ولي كولي الصبي والمجنون اذا فعل فيه ما يوجب الضمان ويمكن شمول ذلك لصاحب لدابة لانه لما كان حافظاً لها كان كالولي عليها (قوله وضمان غيرهم) كالجلاذ والخسائن اذا كان غير ولي (قوله دفع مائل) شمل الحامل فله دفعها ولا يضمن حملها لو أدى الدفع الى قتله سم وفرق بينه وبين الجنابة حيث يؤثر قتلها بأن المصيبة هناك قد اقتصت وهنا موجودة مشاهدة حال دفعها وهي الصيال من ل وم (قوله أيضاً دفع مائل) أي عند غلبة ظن صياله اه شرح م أي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه توهمه بل ولا الشك فيه أو ظنه ظناً ضعيفاً على ما أفهمه قوله غلبة ظنه لان معناه الظن القوي ومثل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله وشروط الوجوب الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على ممر ع ش على م أي بأن كان الصائل مسلماً بمحقون الدم (قوله ومنفعة) قد يقال الصائل على الطرفين شامل لاتلاف نفسه ولا تلاف منفعة فلا حاجة الى قوله أو منفعة اه سم (قوله ويضع) أي ولو لاجنبية اذ لا سبيل لاجنبية ونجته وجوبه أيضاً على مقدمات الوطء كقبلة اذ لا تباح بالاجابة وتقدم ان الرضا لا يباح بالاكراه فيحرم على المرأة أن تستسلم لمن صال عليها ليزني بها مثلاً وان خافت على نفسها الهلاك اه شرح م فالمراد بالجوار المستفاد من الآم في قوله ما يشمل الوجوب وقال زني نم يجب الدفع على من يده مال محجور أو رفق أو ودعة على م في الاحياء وعن مال نفسه المتعلق به فيجوز عن أو اجارة على ما بحثه الأذري اه (قوله ومال) وان قل واستشكل باعتباره م في القطع في السرقة انتصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على ظلمه حيث لم يترك إلا خذع الخلاع المالك ودفعه شو برى وأوجب أيضاً بأمر السرقة لما قدر حدّها

العلم منه  
كتاب الصيال  
الاستخالة والوثوب  
هو ضمان الولاية و ضمان  
(غيرهم) حكم (الحق)  
ودكرهما في الترجمة من  
زاد في (له) أي للشخص  
(دفع مائل) مسلم وكافر  
وحرور قبيح ومكاف وغيره  
(على معه م) من نفس  
وطرف ومنفعة وبضع  
ومقدّماته لتفصيل ومعاملة  
ومال وان قل

قد رما به ونا لا يقد رخذة فلم يقد رما به و كان حكمة عدم التقدير هنا انه  
لا ضابط لاصيال من (قوله واحتصاص) زيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة  
والسرحين ولو بقية اه سم وكذا لو كان يده وقلعة بوجه صحيح فله دفع من يسي  
في اخذها منه بغير وجه صحيح وان اذى الى قتله كاه وقياس الباب ثم بلغى أن  
الشهاب جرافتي بذلك فلا يرجع سم على جرح عيش على م (قوله أم لغيره)  
في شرح شيفنا انه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة عليه حل وضعه سم  
على جرح واقوه عيش (قوله لا يفتن اعتدى الخ) فيه أن الآية في المعتدى  
بالفعل والله ائله لم يمتد بالفعل الآن يقال الآية شاملة للمعتدى حكما وهو مريد  
الاعتداء لكن ربما ينافيه قوله بمثل ما اعتدى عليكم وقوله فاعتدوا عليه الخ  
الاعتداء في قوله فاعتدوا عليه لا مشاكلة والان يقال له اعتداء والمثلية في قوله  
بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الافراد لما يأتي أنه أى الصائل يدفع  
بالاخف فالاخف أى ولو كان مائلا بالقتل مذبذبة (قوله من قتل وجه الدلالة)  
أنه لما جعل شهيدا على أن له القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان  
شهيدا كان له القتل والقتال زى (قوله دون دينه) أى اذا حل أى الصائل على  
الردة أو الزاوية أنه لا دال في ذلك على الدفع عن حق الغير حل ومعنى الحديث  
من قتل لاجل الذب عن دينه أو لاجل الذب عن دمه أى نفسه وكذا يقال  
في السابق قال القرطبي ودونى فى أسلمة اطرفه مكان بمعنى أسفل وتحت وهو قبيض  
فوق وقد استعمت في هذا الحديث بمعنى لاجل وهو مجاز وتوسع وقال الطبري دون  
هنا بمعنى قدام كقول الشاعر تزيل القدي من دونها وهى دونه اه شوبرى نيم  
لوصال استدراك على قوله له دفع صائل (قوله أن يلقى روحه بماله) ظاهره ولو كان  
ذا روح غير آدمي لانه دون آدمي وكل من المكروه والمكروه طريق في الضمان  
وقراره على المكروه بالسكرو في النفس عليها ولو لا الكفر في لقتل النفس  
لا يباح بالأكراه بخلاف اتلاف المال غير ذى الروح حل وم (قوله أولى وأعم)  
وجه الأولوية إن النفس تشمل غير المعصومة ووجه العموم شموله لمقامات الوطاء  
والاختصاص اه شيخنا (قوله في بضع) ولوليمة أو لهدرة وسواء قصده مسلم محقون  
الدم أم لا كما يؤخذ من م (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذى  
عن الذى لا المسلم عن الذى فليجروا ولكن وانق م على أنه يجب دفع كل من المسلم  
والذى عن الذى ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قد عناه من  
حصول الشهادة له دون الذى سم (قوله بل يجوز الاستسلام له) بل يسن لخبر

واختصاص كجلا ميتة سواء  
كانت للدافع أم لغيره لا ية  
فن اعتدى على علكم وخبر  
البضارى أنصر أخاك ظالما  
وظالوما والصائل ظالم فيمنع  
من ظله لأن ذلك نصره وخبر  
الترمذى وصححه من قتل دون  
دينه فهو شهيد ومن قتل دون  
دنه فهو شهيد ومن قتل دون  
أهله فهو شهيد من قتل دون  
ماله فهو شهيد نيم لوصال بكرها  
على اتلاف مال غيره لم يحجز  
دفعه بل يلزم لما لك أن يلقى  
روحه بماله كما يناول المضار  
طعامه ولا بكل منهما دفع  
المكروه وقولى على معصوم  
أولى وأعم من قوله على نفس  
أو طرف أو بضع أو مال (بل  
يجب) أى الدفع (في بضع  
وفي) نفس ولو لم يلوكة قصدها  
غير مسلم) يفيد زده بقولى  
محقون الدم) بأن يكذب كافر  
أو هبة أو مسلما غير محقون  
الدم كزائن محصن فان قصدها  
مسلم محقون الدم فلا يجب  
دفعه بل يجوز الاستسلام له



وشروط الوجوب في البضغ وفي نفس غيره لا لا يخاف (٦٢٢) الدافع على نفسه (فهو يدور أي الصائل

ولو هبة فيما حصل فيه  
الدفع من قتل وغيره فلا يضمن  
بقود ولا دية ولا قيمة ولا كفارة  
لأنه ما مور بقتاله وفي ذلك  
مع ضمانه منافاة (لاجرة  
ساقطة عليه مثلاً كسر ما  
أي لا تهدرون كان دفعها  
واجباً ولم تدفع عنه إلا  
بكسر ما إذا قصد لها ولا  
اختيار بخلاف البهية نعم إن  
كانت موضوعة بجمل أحوال  
يضمن به كأن وضعت بروش  
أو على معتدل لكنها ما يلة  
هدرت (وليدفع الصائل  
بالاخف) فالاخف (الند  
أمكن كعرب فزجراً فاستغاة  
فضرر يبدف بسوط فبعضي  
فقطع فقتل) لأن ذلك يجوز  
للضرورة ولا ضرورة في الأقل  
مع إمكان تفصيل المقصود  
بالاخف نعم لو التعم القتال  
بين ما واشتد الأمر عن الضغط  
سقط مراعاة الترتيب وفائدة  
الترتيب المذكور أنه متى  
خالف وعدل إلى رتبة مع  
إمكان الاكتفاء بما دونها  
ضمن وعمل رعاية ذلك في غير  
الفاخشة فلقد أوجب أوجب  
في أجنبية فله أن يبدل بالقتل

كن خير ابن آدم أي قابل وما يبل وخبرهم المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع  
عن نفسه ولذا استسلم عثمان رضي الله عنه وقال لعبيده وكانوا أربعا من أتى  
منكم سلاحه فهو حر وعمل جواز الاستسلام إذا لم يكن حرب أو استغاة كما قاله  
البرماوي وعبد البر ولا يرده عليه استسلام عثمان مع إمكان الاستغاة لأنه مذهب  
صحابي وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مغرور في غير قتل يؤدي إلى  
شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح مبرز ما دفع قوله بل يسن أي إذا كان  
المصول عليه ملكاً أو تحدد في ملكه أو عالماً أو تحدد في زمانه ركان في بقاءه مصلحة  
عامة فيجب الدافع عن نفسه ولا يجوز الاستسلام مريض (قوله في البضغ) أي  
أضع اليد لقول مريض يحرم على المرأة أن تستسلم لمن صال عليها إن زنى بها مثلاً وإن  
خافت على نفسها لأنه لا يساع بالأكراه (قوله فيما حصل) في سببية متعلقة بهدور  
والباء في قوله بالدفع سببية أيضاً وقوله من قتل وغيره يسأل (قوله فلا يضمن)  
يستثنى من عدم الضمان المضطر إذا قتله صاحب الطعام دفعاً عن عليه القود قاله  
الزبيلى س (قوله ما ورقتاله) أي ما دون بقول المصنف له دفع صائل (قوله  
وذلك مع ضمانه منافاة) أي مع أن له اختياراً فلا ترداً بحجرة فأنهار إن كان دفعها  
واجباً مع أنها مضمونة لكن لا اختياراً لها تدبر (قوله لاجرة) معطوف على الضمير  
في يدور بدون فاصل وهو ضعيف كما قال ابن مالك وبلا فصل برد (قوله لا تدور)  
أي إن كان مكاناً موضوعة بجمل لا يضمن به أخذاً عما يأتي في الاستدراك وقوله  
إذا قصد لها ولا اختياراً مع عدم تقصير الواضع فلا يقال إن هذا التعليل يأتي  
في الاستدراك لأن فيه تقصيراً (قوله كأن وضعت الخ) هو على ألف والنشر المرب  
وقوله بروش المراد به غير المعتدل بدليل المقابلة كذا قيل والظاهر أن المراد ما هو  
أعم من المعتدل وغيره ويكون المراد الروش الخارج لأنه حينئذ يضمن منلفه فكذا  
ما رجع عليه ويكون قوله أو يعتدل مراد منه غير الروش فحسن حينئذ المقابلة  
(قوله هدرت) أي ويضمن واضعها ما تلّف بها التقصير بوضعها على ذلك الوجه ولو  
اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لأن الأصل براءة الذمة ع ش على م (قوله  
وليدفع الصائل) ومنه أب يدخل داوغيره غيراً فانه ولا ترضاه شرح م (قوله  
فاستغاة) قضيته أنه لا تجوز الاستغاة مع إمكان الدفع بالجر وليس ببعض بل هو  
مخبر بدنه ما لم يترتب على الاستغاة إلحاق ضرره أقوى من الزجر س (قوله  
قوله وقطع) ويجوز هنا العض ويظهر أنه بعد الضرب وقيل قطع العضوس ل  
ومر (قوله وفائدة الترتيب الخ) فإن اختلفا في إمكان التخلي بدون ما وقع به

وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع (٦٢٣) لا يسندرك بالاناء رجه ايضا في المصوم اما غيره كعربي

ورمى بدنه قبله لعدم حرمة اما  
اذا لم يمكن الدفع بالاناء  
كان لا يجزئ الاستسنا فيدفع  
بها (ولو وضعت يده) مثلاً  
(خلصها فاشتمه) ان يحجز  
عن فككه خصلها (يضره  
فيسلها) أي اليد منه (فان  
سقطت اسنانه) والمعضوض  
معضوم او عربي (هدرت)  
كنفسيه وان كان العاض  
مضاهوا لان العض لا يجوز  
بمحال قال ابن أبي عصرون  
الا اذا لم يمكن التخلص الا به  
فان لم يمكنه التخلص الا باتلاف  
عضو كفتي عينه وبيع  
بطنه فله ذلك كما علم بحار  
ويعاقره علم انه لا يجب تقديم  
الانذار بالقول وهو كذلك  
(كان رمى عن ناظر) مجموع  
من النظر ولو امرأة او امرأها  
عدا اليه حاله كونه (مجرداً)  
عما يستعزونه (أولى حرمة)  
وان كانت مستورة (في داره)  
ولو مكثرة أو مستعارة (من  
نحو ثوب) مما لا يعد فيه  
الراي مقصراً كسطح ومضارة  
(بتخفيف كصاة وليس للناظر  
ثم محرم غير مجردة أو حليمة  
أو متاع فاعناه

صدق الدافع بينه لعمارة البنية على ذلك ولكن الحكم كذلك في مسألة العض  
س لوعش على مر (قوله وان اندفع بدونه) العتد وجوب الترتيب في الفاحشة  
ولو حصنا زى ومز قال جرحيل وجوب الترتيب في غير الحصن اما هو فيد أنه  
يلقتل لاداره والقائل بوجوب الترتيب فيه أجاب بأن قتله للامام بالرجم (قوله  
لا يسندرك بالاناء) أي لا يدرك منه من الواقع بالتأني أي لا يحصل منه منه بذلك  
فالتسبين والتأني زائدان والضمير واجع للمواقع على حذف مضاف وهو منع في قولنا  
منه والانه بوزن قامة الثاني والتراخي والمظاهر أنه اسم مصدر لتأني (قوله  
الاسكيا) أي ويقدم أولاً الضرب بظهورها فان لم يندفع فعندها اتس (قوله  
بضره) أي ألثم كافي مر (قوله فليسلمامته) فقة أعينه وقطع لحينه فعصر خصيته  
فبيع بطنه شرح مر فالمراتب حثث سبعة (قوله والمعضوض معصوم) أو عربي  
أما اذا كان المععضوض غير من ذكر بان كان زاناً اعصنا أو تارك صلاة بعد الامر بها  
أو قاطع طريق فيضمن لانه لا ينبغي لثل هذا ان يفعل باله اض ذلك زى (قوله  
وبع بطنه) أي شتمها اه مختار ورايه قطع اه (قوله وهو كذلك) أي ان علم انه  
لا يفيد (قوله كان رمى) أي هو أو حرمة المنظور اليه بالخلاي الاجنبي لا يجوز له  
رميه فلو رماه منه ونماحرم الرمي على الاجنبي مع أنه من قبيل دفع لمسائل وهو  
لا يختص بالموصول عليه لانه مع من النظر لا يهصر في خصوص الرمي ولا يمكن  
الشارع اناحه لصاحب الحرم وان أمكن منه هرب المرأة ونحوه ولا بد أن يكون  
الرمي حال التفار فلو رماه بعد ان ولي ضمنه شرح مر وعش (قوله ممنوع من النظر)  
بأن لا يكون له شهقة في النظر فان نظرت خطية أو كراهة حيث ساجه النظر لم يجز  
رميه وهكذا لو كان الناظر أحد أصوله كما لا يجذب منه مر فتكون له بوجه قد  
احد عشر (قوله أو امرأها) فان قبل المراهق غير مكاف ولا يستوفي منه الحد  
فكيف يجوز رميه أجيب بان الرمي ليس للتكليف بل لدفع مفسدة النظر س ل  
(قوله حرمة) أي زوجاته وامائه ومحارمه ويلحق بذلك ولده الامر بالمجمل ولو غير  
مضر شرح مر ومثل ولده ونفقه لو كان أمراً حسار شيدى (قوله وان كانت)  
مستورة غاية الرد (قوله في داره) أي التي يجوز له الانتفاع بها ولو مستعارة وان كان  
الناظر المعبر شرح مر وهو متاع باطر والخيمة في الحضراء كالبيت في البنيان  
زى (قوله وليس للناظر لم) بألا يكون له محرم أصلاً أو له محرم مجردة كما يفيد  
دخول النفي على الفيد لان في التي اثبات (قوله غير مجردة) أي غير مكشوفة  
مابين العورة والركبة اذ هي عورة المحرم (قوله فاعناه) معطوف على رمى

أو أصاب قرب عينه (فجرحه) (فات) (٦٣٤) فيدور ولو لم يندوه) قبل رميه لخبر الصعيصين لو أطلع أحد

(قوله أو أصاب قرب عينه) أي مما يخطئ منه إليه غلبا ولم يقصد الرمي إلى ذلك  
الحل أو لا عبارة مدر وقضية كلام المصنف الخبر بين رمي العين وقربها المكس  
المنقول كما قاله الأذري وغيره أنه لا يقصد غير العين حيث أمكنه أصابها (قوله  
ولو لم يندوه) محله إذا كان لا يشيد الأذار أما إذا كان يقيد كأن كان يعلم أنه ذهب  
لتخويف فلا يرميه ويضمي حينئذ وهو رادهم بدليل ما ذكره في دفع الأمثال  
من تعين الاختف فلا يخف مدر (قوله كامر) وأعادته توطئة لما بعده (قوله وخرج  
بعين الناظر) ظاهره أنهم ما قيدوا مدحهم أنهم أقيد دان وخرج بالناظر غيره فلا  
يجوز رميه وعبارة ع ش على مدر قوله كاذن المستمع وكنين الاعشى وإن جهل الرامي  
عماء وكعين البهري غلظة الليل لأنه لا يسلح على الحواس ينظره اه (قوله اتفاقا  
أرخطا) أي ولا يجوز رميه إن علم الرامي ذلك ثم يصدق الرامي أنه تعدوان يتفق  
مدر (قوله وما قبله) وهو قوله إليه وقوله وبعده وهو قوله أرأى حرمة ع ش  
(قوله وغيرته) ظاهره وإن كانت أجنبية مجردة فانظر ما الفرق بينهما وبين  
محرم الناظر المجردة الآن يخص الغير بغيراً أجنبية المذكورة أي بأن كانت  
الأجنبية مستورة فليحرم (قوله الباب المفتوح) أي لتقصير صاحب الدار ويؤخذ  
منه أنه لو كان الفاتح للباب هو الناظر لم يكن رب الدار من اغلاقه جازمه وهو  
ظاهر س ل فان تسكن من اغلاقه لا يجوز رميه ونقض إن رمي وعبارة حجر ونحو  
الثقب الباب المفتوح ولو يفعل الناظر أن تسكن رب الدار من اغلاقه اه (قوله  
والكوة الواسعة) والشباك الواسع أي إذا كانا في جدار الرامي بخلاف ما إذا كانا  
في جدار الناظر ونظر منهما فإنه يجوز رميه حينئذ لتناول نحو الثقب له لأن المراد  
بنحوه ما لا يعد فيه الرامي مقصرا وهو حينئذ ليس مقصرا ولا يعد مقصرا إلا إذا كان  
في جداره ولا ينافيه قولهم للمالك فتح طاقات وإن أشرفت على ملك غيره لأنه لا يلزم  
من جواز الفتح جواز النظر منه إلى حرمة جاره مثلا (قوله ما لو كان الناظر ثم محرم  
غير مجردة) أي فلا يرميه وإن نظر حرمة صاحب الدار أيضا لأن نظره إلى محرمه مانع  
من الرمي ونظره لحرمة المذكورة مقتضى الرمي فيقلب المانع تدبر (قوله بعيدا  
عنها) بحيث لا يخطئ منها إليه ثم لو لم يمكنه قصدها ولا ما قرب منها ولو يندفع جازري  
عضواً آخر في أوجه الوجهين ولو لم يندفع بالحجف استعانت عليه فان فقدته فثبت  
س ل أن يشده بالله فان أي دفعه ولو بالسلاح وإن قتله شرح مدر (قوله والتعزير  
عن يديه) (ما فرغ من الصيال شرع في ضمان الولاة فقال والتعزير الخ أي ومنكف

في بيتك ولا تأذن له فخذته  
بعضاء نفقات عينه ما كان  
عليك من جناح وفي رواية  
صحها ابن حبان والبيهقي  
فلا تؤذ ولا تد ولا تعني فيه  
المنع من النظر وإن كانت  
حرمة مستوية كما مر أو  
في منطف لمعوم الأخبار  
ولأنه يريد سترها عن الأعين  
وإن كانت مستوية ولأنه  
لا يدري متى تستر وتتكشف  
فيصير باب الناظر وخرج بعين  
الناظر غيرها كاذن المستمع  
وبالمد النظر اتفاقا وخطأ  
والمجرد مستور الصورة  
وما قبله وبعده الناظر إلى  
غيره وغير حرمة وبدو  
المسجد والشارع ونحوهما  
في نحو الثقب الباب المفتوح  
والكوة الواسعة والشباك  
الواسع العيون وبالحجف  
أي إذا وجدته الثقيل كحجر  
وسهم وبما بعده ما لو كان  
لناظر ثم محرم غير مجردة أو  
حليله أو متاع وقرب عينه  
ما لو أصاب موضعاً بعيداً عنها  
فلا يندفع في الجميع لتقصيره  
في الرمي حينئذ وقول إلى  
مجرد ما ع قولي غير مجردة أو  
منع من زيادتي وتبريري

بنحو ثقب أعين من قوله كوة أو ثقب ونحوها أعلم من قوله زوجه وانما قد يدفع الجردة لحرمة التعزير  
نظيره إلى ما بين سرور كوة محارمة فجاز رميه إذا كانت مجردة (والتعزير عن يديه) أي التعزير بركولي لموليه

ووال لمن رفع اليه وزوج لزوجته ومعلم (٦٣٥) لتعلم منه ولو باذن الولي (مضمون) على المأثرة اذا حصل به

هلاك لانه مشروط بالامنة

المأثرة اذا لم يصبوا التائب

لا الهلاك فاذا حذر الهلاك

تبين انه جاوز الزمان للمشروط

وظاهر انه لا ضمان على مزره

ورقيقه ولا رقيق غيره باذنه

ولا على من طلب منه التعزير

باعتباره بما يقتضيه ولا على

مكرر ضرب دابة مكثرة

الضرب المعتاد لانها لا تآذي

الا بالضرب (لا الهلك) من

الامام ولو في حروبه فمرطوب

ومرض رجي برؤه فليس

مضمونا لان الحق قتله

(واذا نفي حدة) من حدة

شرب وغيره كالرائد في حدة

الشرب على الاربعين

في الحرو على العزيرين في غيره

(يضيق بقسطه) بالعدد فله

جلد في الشرب ثمانين فوات

لزمه نصف الدية أو في القذف

لحدى وثمانين لزمه جرق

من احدى وثمانين جزا من

الدية وقهرى بما ذكر كراوى

من اقتضاه على حدة الشرب

والقذف (ولاستقل) بأمر

نفسه بان كان حرا غير مربي

ويجنون ولو صبغها (قطع

غدة) منه ولو ساقه ازالة

لشنيها وهي ما يخرج بين

التعزير لاجل قوله مضمون أو المعنى مضمون ما ينشأ عنه (قوله ووال لمن رفع اليه) أى  
ولم يعاند أئمة نداء نوحه عليه حق وامتنع من أدائه مع القدر وعليه ولا طريق  
للتوصل لاله الا عقابه فيعاقب حتى يؤذى أو يموت على ما له السبكي والطال فيه  
مدرسل (قوله مضمون) أى ضمان شبه العمد سم (قوله ولا رقيق غيره)  
نظريه الامام بان الاذن بالضرب ليس هو كالقتل وقال ابن الصباغ عندى أنه  
ان اذن في تأديبه أو تضمنه اذنه اشترطت السلامة بخلاف ما اذا عين له نوعا  
أو قدرا ولو نقصا ورفاهه لا تعصير بوجه حيث ندرسل قوله باذنه أى مع بيان القدر  
والنوع والاضمن كما افاده حل ودر (قوله ولا على من طلب الخ) شامل لما اذا  
كان المطالب منه بعض الاحاد وفى كلام شيخنا كيج تعيد ذلك بالقاضى حل  
(قوله ولا على مكر الخ) هذا يشبه التعزير (قوله لانه لا تآذي الا بالضرب)  
وبهذا فارتقت الصبي فانه يآذي بالكلال (قوله لا الهلك) معطوف على الضمير  
فى قوله مضمون (قوله لان الحق) أى المقدور فلا يراد التعزير لانه غير مقدور (قوله  
يضيق بقسطه) بحث البلقين ان جعل ذلك ان ضرب به الزائد وبقي ألم الأول والاضمن  
دسته قطعا مدرسل (قوله لزمه جزء الخ) وهو بعير وتسع بعير وتسع بعير لا  
تأخذ من المائة احدى وثمانين بقى تسعة عشر خذ منها ثمانية عشر واجعلها  
اتساعا قصيرا مائة وثمانين وستين وتسعا واقسمها على الواحد والثمانين ينقسم كل واحد  
تسعا وان نسب الواحد الفاضل الى الواحد والثمانين تجده تسع تسع لان تسعها  
تسعة لانك اذا نسبت الواحد الزائد على الثمانين الى الواحد والثمانين تجده تسع  
تسعا فينقصه من الدية وهي المائة بعير تسع تسعها وهو بعير وتسع بعير وتسع تسع  
بعير لان المائة تسعها احدى عشر مائة وتسع تسعها ما ذكر يسمى جزءا ما ذكر  
(قوله واستقل قطع غدة) بحث البلقين وجوبه اذا قال الأطباء ان عدمه يؤذى  
الى الهلاك قال الاذرى ويظهر الاكتفاء بواحد أى عدل رواية وأيه يكنى علم الولي  
فيما يأتى أى يعلم صاحب السلعة ان كان فيها أهلية لذلك حجر (قوله بان كان حرا)  
أى أو مكاتباً أو موصى باعتاقه بعدم موت الموصى وقبل اعتاقه كما فى مدرسل سم  
بخلاف البعض وان كان بينهما مائة وكان فى نوبة نفسه لان لاله البعض حقا  
فى البدن أيضا فلا يستقل هو بذلك (قوله غير مربي ويجنون) لم يقل بكلامه أنه  
أخضر ليشمل السكران اذ هو فى حكم المكلف لا المكاتب (قوله قطع غدة) هى من  
الحصاة الى البطيخة زى والحصى بكسر الحاء وتشديد الميم لئلا يفسد كسورة عند  
البصريين ومقنوعة عند الكوفيين اه ع ش على مدرسلها فى جميع ما يأتى

بأن لم يكن خمر أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو تساوى الخطران بخلاف ما إذا كان القطع أخطر وفهم منه بالاولى أنه لا قطع فيها إذا كان الخطر في القطع فقط (ولاب وان) (٦٢٦) علاقه لعلها من صغير ويحتمل مع

العضو لما تكل ويجوز الـكي وقطع العروق للـجاجة ويسن تركه سـل (قوله أخطر) أي أخوف (قوله بأن لم يكن خطر) يرجع في ذلك لاهل الخبرة ولو لو احدا فيما يظهر سم والمراد به عدل الرواية شرح مر (قوله أو كان الترك أخطر) أو جعل حال الترك فيما يظهر سـل وقال عـش لا يقطع حيثئذ (قوله ولا ب) وأحق به السيد في قـته والام إذا كانت قيمة سـل (قوله ان زاد خطر ترك) ومن باب أولى إذا انخس الخطر به وينبغي الجواز أيضا إذا اتنى الخطر فيهما كما يؤخذ من قوله الآتي ولوليهما علاج لا خطر فيه وإنما قد هنا بـقوله ان زاد خطر الترك مع ان للاب القلع ولواتنى الخطر بالـكـلية كما سياتى في قوله وان لم يكن في تركه خطرو ذلك لان كلامه هنا فيما يسوغ للاب فقط وأما ما سياتى في هو في الاب وغيره من باقى الاولياء سم وحيثئذ فله القطع في ثلاث صور ويتبع في ثلاث أيضا (قوله مع عدم الشفقة) أي في الأضـى أو قلـتها في القريب غير الاب (قوله ما لتساوى الخطران) وفارق المستقل بأنه يغفر للانسان في ما يتعلق بنفسه ما لا يغفر له في ما يتعلق بغيره سـل (قوله أولى من اقتضاه التـج) لانه يوهـم أن الوصى ليس له ذلك (قوله فلا ضمان) أي لا بدية ولا كفارة سـل (قوله ولو قل بـهـما ما منع منه) لو أذن الولي في هذه الحالة أن يفعل بـهـما ذلك الفعل المنوع فلا يـبـعد أن يقال ان كان ذلك المأذون عاما بالحال وسبب المنع فعليه الضمان وان كان جاهلا بذلك فالضمان على الولي الا أن يكرهه على الفعل فعليه ما كما في نظائره من الخلا مع الامام فليعزم ذلك للامانة مر فوافق عليه سم (قوله ولا قود لشبهة الاصلاح) وللبعضية في الاب والجود ومجمله اذا لم يكن الخطر في القطع فقط ولم يكن في القطع أكثر وفافا لما وردى والا فيضمن بالقرء كما في شرح مـ وحيثئذ فيعمل كلام المتن على ما اذا تساوى الخطران (قوله ولو في حكم) عبارة مر في حد أو قد يرأو حكم في نفس أو نحوها اه والخطأ في الحكم كأن حكم بالقرء في شبه العمد لظنه عدا (قوله كأن ضرب في حد الشرب ثمان) فيضمن المهر نصف الدية والريق بثلاثة ارباع القيمة لان المضمون هو قسط الزائد على المندرع سـل (قوله فعلى عاقلة الا الكفارة) ففي ماله على الاصح زى وعبارة سـل قوله فعلى عاقلة أي بالنسبة للقطع والقتل أما بالنسبة للاموال ففي ماله على المرحم وقيل في بيت المال (قوله فان قصر في البعث) أي بأن تركه جهلة كما قاله الامام زى و سـل (قوله فالضمان بالقرء) أي ان كان مكافئ له وقوله أو بالمال ان لم يكن مكافئا أو عفى على مال شيئا عزى

خطره (ان زاد خطر ترك) بخلاف غيره له دم فراعـه للنظر الدقيق المحتاج اليه انقطع مع عدم الشفقة أو قلـتها وبخلاف ما لتساوى الخطران أو زاد خطر القطع أو كان الخطر فيه فقط (ولوليهما) ولو سلطانا أو وصيا علاج لا خطر فيه) وان لم يكن في تركه خطر قطع غدة لا خطر في قطعها وفقد وجه اه ذله ولاية ماله وصيا بـتـه عن التصحيح فصيانة بـتـه أولى وليس لغيره ذلك وتبـسـرى موليهما أولى من اقتضاه تعلى الاب والجدة والسـلطان (فلو مات) أي الصغير والمجنون (بـجـانـز من هذا المذكـور) فلا ضمان (لـتـلا مع من ذلك حيث ضرر ان) ولو فعل أي الولي (بـهـما ما منع منه) فأتاه به (فدية مغلظة في ماله) لتعديـه ولا قود وتبـسـرى بما ذكر أولى من اقتضاه على السلطان والوصى (وما وجب بـخطأ امام) ولو في حكم أو حد كان ضرب في حد الشرب ثمان فبات (فعلى عاقلة) لا في بيت المال كغيره من الناس (ولو حد)

شخصا (بشاهد بن ليسا اهلا) للشهادة ككافرين أو عـبـدين أو مراهقين أو أمراء ثـن أو فاسقين فبات (قوله فتعبرى بذلك أعـم من قوله ولو حده بشاهدين فبنا ناعـبـدين أو ذمتين أو مراهقين) فان قصر في البعث عن حاله ما (فالضمان) بالقرء أو بالمال (عليه)

لأن العجوم الخ) أي بقتضيه ترك البحث في ذلك صار متعمدا لا مخطئا  
 قوله فالضمان بالمال على عاقلته) قد يقال هو داخل في قوله وما رجب بخطأ امام الخ  
 الآن يعمل الأول على ماذا كان الخطأ باجتهاده في حكم أو حذا أو تميز تركا له مدر  
 وما هنا في سبب الحكم وهو الشهود (قوله لانهما بزعم الخ) قد يقال زعمهما  
 الصدق مع عدم أهليتهما للشهادة لا ينتج عدم الرجوع عليهما على أنه برء عليه  
 المتجاهران بالفسق فانه موحود فيهما إذ أن زناد في التعليل مع عدم قصد التدليس  
 (قوله بشهادتهما) أي بسببها (قوله لم يضمن) هذا أن لم يخطئ فان أخطأ ضمن  
 وقسمه العاقلة كما خص عليه الشافعي في الخائن قال ابن المنذر وأرجعوا على أن  
 الطبيب إذا لم يتعمد لم يضمن بأن كان من أهل الخلق في صنعيته قال جرجير يظهر أنه  
 الذي اتفق أهل فقه على إحاطته به بحيث يكون خطأؤه نية نادرا جدا وأما ابن  
 الصلاح بأن شرط عدم ضيانه أن يعين له المريض الدواء والألم يتناول أذنه ما يكون  
 سببا للالتلافى يحمل على غير الخاذق س ل (قوله وان علم خطأؤه الخ) يلحق يعلم  
 الخطأ ما لو امره بغير معتقده كما مر الخ فني شافعي يقتل مسلم يذبحه شوبرو ومن  
 الروض لان حقه الامتناع حينئذ انتهى (قوله فعليهما) ما لم يعتقد وحبوط طاعته  
 في المعصية والا فعلى الامام فقط س ل (قوله ويجب ختن مكلف) وتعبيره  
 بالختن أولى من تعبير أصله بالختان لانه المصدر وهو الفعل وإنما اختار فوضع القطع  
 م م فري ومن له ذكر ان عامه لان يمتحان فان تميز الأصلي فهو فقط ما ن شك  
 فكأن الختني س ل و مدر قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو البول  
 وجهان قال في شرحه حزم كالروضة في باب الغسل بالشائي ووجهه في التحقيق اه  
 ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان انثا م (قوله بطلت فلقته) الباء  
 للنصوير قال م ر ولو تقلصت حتى انكشفت الحشفة كلها فان أمكن قطع شيء مما  
 يجب قطعه في الختان منها دون غيره ما وجب ولم ينظر والذالك انقلص لانه قد يزول  
 فيستريح الحشفة والاسقاط الوجوب كالوليد يمتحنوا اه (قوله وهي ما يغطي حشفته)  
 و ينبغي أنها اذا عادت بعد ذلك لا تجب ازالته المحصول الغرض بما فعل أولا ع ش  
 على م (قوله بقطع جزء من نظرها) وتقليبه أفضل وقوله بأعلى الفرج أي فوق ثقبه  
 البول تشبهه عرف الديك شرح م م روع ش (قوله ثم أوحينا اليك) روي أن نبينا  
 صلى الله عليه وسلم ولد يمتحنونا كشلاثة عشر نياما وأن جبريل ختمه حين طهر قلبه وأن  
 عبد المطلب ختمه يوم سابعه ولم يصح في ذلك شيء كما قاله جمع من الحفاظ ولم ينظروا  
 لقول الحاكمان الذي توارث به الرواية أنه ولد يمتحنونا ونحن أطال في رده الذهبي

لأن العجوم على القتل ممنوع  
 منه بالاجماع (والا) فالضمان  
 بالنال (على عاقلته) كأنخطأ  
 في غير الخمد (ولارجوع)  
 لها عليهما لانهما زعمان أنهما  
 صادقان (الا على) وتجاهرين  
 بفسق) فترجع عليهما لأن  
 الحكم بشهادتهما يشعرو  
 بتدليس منهما وتغير  
 والاستثناء من زيادتي وبه  
 صرح في الروضة وأصلها  
 (ومن عاجل) فهو فسد هو  
 أعم من قوله ومن حجم أو فسد  
 (بأذن) بمن يمتدأه فأدنى  
 إلى التلف (لم يضمن) والالم  
 يفعله أحد (وفعل جلاذ)  
 من قتل أو جلد (بأمرام  
 كفعله) أي الامام فالضمان  
 قودا أو مالا عليه دون الجلاذ  
 لانه آله ولا بد منه في السياسة  
 فلو ضمه لم يتول الجند أحد  
 (و) لكن (ان علم خطأه  
 فالضمان على الجلاذ لم يذكره  
 والا) بأن أكرهه (فعليهما  
 ويجب ختن مكلف) ومثله  
 السكران (مطبق) له (رجل  
 بقطع) جمع (قلته) بالضم  
 وهي ما يغطي حشفته (وأمرأة  
 بقطع جزء من نظرها) بفتح  
 الموحدة واسكان المجهول

وهو لغة بأعلى الفرج قوله تعالى ثم أوحينا اليك

أن أتبع ملة إبراهيم حقيقا وكان من ملته اثنان في الصحبين وغيرهما اختن ولا به قطع جزء لا يصلح ولا يكون الا واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والخنون ومن لا يطبقه (٦٢٨) لان الاولين ليسا من أهل الوجوب

والثالث تضربه وخرج بالرجل والمرأة الخنثى فلا يجب خنثه بل لا يجوز على ما في الروضة والمجوعان الجرح مع الاشكال ممنوع وقولي مطبق من زيادتي وتعبيري بالكلف أولى من تعبيري بالبلوغ (وسن) تعجيله (السابع فاني) يوم (ولادته) لمن براد خنثه لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما رواه البيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد والمراده ما قلناه لما يأتي فعلم بما ذكرته أن يوم الولادة لا يحسب من السبعة وهو ما صححه في الروضة وفي المهمات أنه المنصوص المفتى به لكن صحح النووي في شرح مسلم حسبانها منها وهو وان وافق عبارة الاصل وظاهر الحديث المذكور لكن المتقدم الاول لما مر أنه المنصوص ولقوله في الروضة والمجوع أن المسنطهرى نقله عن الاكثرين والفرق بينه وبين الحقيقة ظاهر (ومن ختن) من ولي وغيره (مطلقا) فأت (ليضمنه ولي) ولو وصيا أو قريبا أو الخالفا للختن حينئذ بالسلاج ولانه

ولا لتصح الضياء حديث ولادته محتونا لانه ثبت عندهم ضعفه ويمكن الجمع بأنه محتمل أنه كان هناك نوع تقصص في الحسنة فنظروا بعض الرواة للصورة فسموها ختانا وبعضهم بالعقيقة فسموا غير ختانا وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه أنه لم يولد مخروجا وناشر ممر واعتقد المدائني وحرف الاول لانه لو ولد بدون ختان للزم عليه كشف عورته للختان (قوله أن أتبع ملة إبراهيم) يعني أب الذي لم يوح اليك فيه شيء وكان في ملة إبراهيم فأتبعه وحينئذ يكون أتباعه فيه يوحى من عند الله لانه تابع له فيه بلا وحي (قوله وكان من ملته اثنان) أي وجوبه كما في المذهب فدل على المدعي وان دفع ما يقال لم يعلم أن الختن عنده واجب أو مندوب والامر بالاتباع يشملهما ومن ثم أتى الشارح بقوله ولا به قطع جزء لا يصلح الخ لانه صريح في الوجوب (قوله أنه اختن) وكان ابن تائين سنة وصح مائة وعشرين والاول اصح وقد يجعل الاول على حسبانها من النبوة والثاني من الولادة واختن بالقدوم وهو اسم موضع وقيل اسم آل لدها شرح ممر وختن ابنه اسمحاق لسبعة أيام واسمه اسمعيل السبع عشرة سنة شرح المذهب شو برى (قوله كقطع اليد) أي في السرقه مثلا (قوله السابع) أي في سابع تكا عبده في المنهاج ويكره قبل السابع فان أخرجه في الاربعين والاقى السنة السابعة لانها وقت أمره بالصلة شرح ممر (قوله لما يأتي) لم يأت ما يصلح لان يصرف الحديث عن ظاهره وسبب أن المراد ما قاله لان نقل ما قاله عن النص وغيره مما يأتي لا يصلح أن يكون قرينة على أن المراد من الحديث ما قاله وحينئذ بشكل الاستدلال سم أو مراده عما يأتي قوله لكن المعتمد الاول الخ (قوله والفرق الخ) وذلك لان المراد هنا قوة الولد على الختن فناسب عدم حسبان يوم الولادة بخلاف الحقيقة لان المقصود منها تعجيل الخير فناسب حسبان يوم الولادة زى (قوله ومن ختن بالبناء للمجهول) وقوله من ولي أي ختنا واقعا من ولي وقوله مطلقا حال ويلزم على بناءه للفاعل عدم العائد ولا يعني عنه ولي لانه خاص ومن عام (قوله مطلقا) فان ظن اطاعة بقول أهل الخبرة فأت فلا تضار ويجب بديهية شبه العمدة كاجته الزكاشي نعم ان ظن الجواز وعذر بجعله فلا دية سأل (قوله ليضمنه ولي) عبارة على بضمنه أن كان وليا أو مائذونه اه فقول الشارح وخرج بالولي غيره وهو الاجنبي الغير المأذون له سم (قوله غيره) ومنه ما يقع ككبرائى يريد ختان نحو وليه فختن معه أتا ما فاصدا بذلك اصلاح شأنهم وإرادة الثواب وينبغي أن الصمان على المزين لانه لا يباشر ومن أراد التخلص من ذلك فليراجع القاضي قبل الختن وحيث ضمننا فنبين ان يضمن بديهية شبه العمدة

ولا قصاص للشبهة عش على مدر (قوله فيضمن) أي بالدية لأنه لا يقدح في إهلاكه  
 (قوله فيضمنه من خنته) يحتمل قبضه فيما إذا كان الذي خنته مأذون الولي بما  
 إذا علم أنه لا يطبق وإن جهل ذلك واحتمل فلا يبعد أنه لا ضمان عليه بل على الولي  
 كافي بالجلاد مع الإمام وعلى هذا قول القول قوله في دعواه جهله بذلك لا يبعد أن  
 القول قوله عند الاحتمال اه سم (قوله بشرطه) شرط القود المكافأة وشرط  
 المسأل أن يكون معصوما والجاني ملتزم الأحكام (فصل في ما تلتفه الدواب) \*  
 (قوله من صعب) أي ولو غير مكلف مدر والمراد المصاحبة العرفية ليس بشئ مالورعي  
 البقر في الصغراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا شيئا ومدر ذلك ما إذا اشتهر من  
 وليه إنسان ليسوق دابته أو يقردها أو يرعاه واقتضت المصلحة إيجاره لذلك  
 ففضية ذلك أن الضمان على الصبي كارتكابه لمصلحة فإن استعمله صاحب الدابة  
 في سوقها أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فيضيق أن يكون كالو أركبه أجنبي شرح  
 مدر سم (قوله دابة) أي في الطريق فيخرج ما إذا صعبا في مسكنه فدخل فيه  
 إنسان فرفضته أو عنته فلا ضمان أن دخل بغير إذنه أو أعلمه س ول مثلها النكاح  
 العفوي وشرح مدر ثم قال بخلاف الخارج منها عن الدار ولو يجانبها لانه ظاهر  
 يمكن الاحتراز عنه أي ولو لم يكن له طريق إلا عليه أو كان أعني وخرج به أيضا  
 ربطها عوات أو ملكه فلا يضمن به متلفها بالاتفاق ولو أجره دارا أيتما معينا فادخل  
 دابته فيه وتركه مفتوحا فخرجت وأتلفت مالا لا مكثري لم يضمنه اه (قوله ولو  
 مستأجرا) ولو قنا إذن له مسدده أم لا وعلق متلفه بركبته س ول وشرح مدر (قوله  
 نفسا ومالا) ضمان النفس على عاقلة وضمان المال عليه زى (قوله كأ أن أركبها  
 أجنبي) وكذا لو كان مع الدواب راع فهاجبت رعيه وأتلف ثم سارت فترقت الدواب  
 أو وقعت في زرع أو أفسدت فلا ضمان على الراعي في الاظهر للقلبة كاليوند بغيره أو  
 انفلتت دابته من يده وأفسدت شيئا س ول وهذا خارج بقوله من صعب فخرجها  
 عن يده حيثئذ كما قاله خ ط و مدر (قوله بغير إذن الولي) قال في عيب أن أركبها الولي  
 الصبي لمصلحة وكان ممن يضبطها ضمن الصبي والضمن الولي سم (قوله لا يضبطها)  
 ليس بقيد فالضمان على الأجنبي مطلقا عش (قوله فردها) أي بغير إذن من صعبها  
 فلا أثر قوله بغير إذن من صعبها عن المستثنين لكان أولى زى فلو كان كل من  
 النفس والرذاباذن من صعبها فالضمان عليه (قوله ولو لم يميز) أي ولو لم يميز  
 كان أو غير مميز لأن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره  
 عش على مدر (قوله والراد) أنظر إلى متى يستمر ضمانه وأعلمه مادام سيرها منسوبا

فيضمن لتعديه بالهالك أما  
 غير المصدق فيضمنه من  
 خنته بالقود أو بالمال بشرطه  
 لتعديه (ومؤنه) أي اختن  
 هي أعسم من قوله وأجرته  
 (في مال يحزن) لانه لمصلحة  
 فان لم يكن له مال فعلى من  
 عليه مؤنه

\*(فصل)\*

فيما تلتفه الدواب (من  
 صعب دابة) ولو مستأجرا  
 أو مستعيرا أو غصبا ضمن  
 ما أتلفته لنفسه أو لغيره  
 ونحوه سواء كان ساقطها  
 أم لا كما أم قائدها لأنها  
 في يده وعليه تعديها وحفظها  
 وأشرت بزيادة (غالبا) إلى  
 أنه قد لا يضمن كأن  
 أركبها أجنبي بغير إذن الولي  
 صبي أو رجسونا لا يضبطها  
 مثلها أو نخسها إنسان بغير  
 إذن من صعبها أو غلته  
 فاس قبلها إنسان فردها  
 فأتلفت شيئا في انصرافها  
 فالضمان على الأجنبي  
 والناخبين والرعاة



ولوسقط ميتة أو أكلها ميتا فثأف به شيء لم يضمن وأبصرها (٦٣٠) سائق وقائد استوياك الضمان

لذلك الراد فإبراهيم وشيدى (قوله ولوسقط ميتة) أي بخلاف ما إذا سقطت  
المرض أو يرحل لشيء فعلا بخلاف الميت كما قاله حل وهذا أيضا خارج بقوله غالبا  
(قوله لم يضمن) بخلاف الطفل إذا سقط على شيء. وعلقه فانه يضمنه لأن له فعلا  
بخلاف الميت زى وحل (قوله ولو معها سائق الخ) الأولى قد عده على قوله غالبا  
الآن يقال ذكره نوطه لقوله أو راكب الخ لأن هذا يخرج بقوله غالبا أيضا لأن  
الضمان حيث عد على بعض من معها الأعلى كل من معها وتضمنهم لم لا كس شامل لما  
إذا كان الرماح بيد القائد فليعد وقيد بعضهم ضمان الركب يكون الزمان بيده وهو  
أظاهر ولو ركبها إنسان فعلى المتقدم دون الريف كما أفتى به أبو الوليد لأن فعلها منسوب  
إليه شرح مرقا قال عس ويؤخذ من هذه الآية أن المتقدم لو يكن له دخل في سيرها  
كمر يض ومغير أخضض الضمان بالريف اه بصروءه ولو كان نائجا يضمنه  
فلو كان معهما واحد على القتب فالضمان عليهم أثلاثا كما قاله طب وتبل عليه فقط  
لأن السير منسوب إليه وقوله عليهم أثلاثا مال حل وهو واضح أن كانت سقوطه  
والألفضمان على الركب على نظرها اه (قوله أو راكب معها) هذا أيضا  
خرج بقوله غالبا بالنسبة للقائد والسائق (قوله ضمن الركب فقط) أي لأن  
استيلاء عليها أقوى وإن لم يكن زمامها بيده ولو أعي وكان زمامها بيد غيره حل  
ونالقه عس في الأعي قال عس على ١٠ وتلا عن مرقا سم بذلك يعلم أن  
الضمان على المرأة التي تركب الآن مع المكركب انتهى قال وهذا هو المعتمد بقياس  
ما قلناه ابن يوسف أن الضمان في شيء الأعي على قائد الدابة إن كان زمامها بيده  
وهو المعتمد اه (قوله أو راكب معها) ضعيف والمعتمد ما في المنهاج أنه  
لا ضمان بالبسول والروث. علقا ولا بالرخص إذا كان عتادا كما قاله مرقا في شرحه  
(قوله والروث) عطف تفسير فقد قدم في باب الصلح تفسيره به شورى (قوله بعدم  
الضمان) هو لعمري ذلك الرخص. عقيد بالمعاد فلو رخصها الرخص المعتاد فطارت  
حصان لمن إنسان لم يضمن بخلاف غير المعتاد كرخ شديد وحل سل  
(قوله فحمل بناء فسقط الخ) نعم لو كان مسقط المهدم ولم يتلف من الشيء فلا  
ضمان كان بناء معاد لا في شارع أو ملك غيره لأن كان مستويا ثم مال خلافا  
للبلقين في الأخيرة شرح مرقا (قوله في زمام) أي إذا لم يعرض الرماح والا كان  
كغيره عن (قوله وبينهما) ولو اختلف في التنبية وعدمه فالظاهر تصديق  
صاحب التوب لأنه وجد ما حصل به التلف مقتضى للضمان والأصل عدم التنبية  
عس على مرقا (قوله مقبلا بصيرا) قيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل على

أو راكب معهما أو مع  
أحد معهما ضمن الركب  
فقط (أو) ما تلف (ببولها)  
أهدوها أو رخصها) ولو عتادا  
(بسطريق) لأن الارتفاق  
بالبطريق مشروط بالسلامة  
العاقبة كما في الجناح والروث  
وهذا ما جزم به في الروضة  
وأصلها في باب محرمات الأحرار  
وهو القول عن نس الام  
والأصحاب وجزم به في المجموع  
وفيه احتمال للأمام بعدم  
الضمان لأن الطريق لا يتغير  
منه والتمس منها لا سبيل إليه  
وعلى هذا الاحتمال جرى  
الأصل كالروضة وأصلها  
هنا (كن حل حطبا) ولو  
على دابة (حمل بناء فسقط أو  
تلف به) أي بالخطب (شيء  
في زمام) مطلقا أو (في غيره  
والالف مدبر أو أعي أو)  
شيء (معهما ولم بينهما) ولم  
يكن من غير الحامل حذب  
فانه يضمنه لتقصيره بخلاف  
ما لو كان مقبلا بصيرا أو مدبرا  
أو أعي ومنهما فان كان من  
غير الحامل حذب لم يضمن  
الحامل لما غير النصف  
ومثلها ما لو كان من غير الحامل  
حذب في الزمام وفي معنى

عدم تنبيهه ما لو كانا معينين وفي معنى الأعي معصية العين لرد أو نحوه وتعبيره بما ذكر أعظم  
من تعبيره بما ذكره

(وان كانت وحدها) ولو  
بصعدها (فأنت قلت شيئا) كزراع  
لبلائها (واذا) (بضمه ذوق) ان  
(قسط) (في ربطها) أو أرسلها  
كان ربطها بطريق ولو  
واسعا أو أرسلها ولو هارا  
لمرعى بوسط مزارع فأنت قلتها  
فان لم يقسط كان أرسلها  
(لمرعى) لم يتوسطها لم يقطن  
وتبصر بما ذكرنا أضطحا  
عبره وقولي ذوق أولى من  
تعبيره بصاحب الدابة لايام  
تخصيص ذلك بمالكها وليد  
مرادنا اذ المستعير والمستأجر  
والمودع والمرتمن وعامل  
القرض وانما صاب كذا  
(لان قسما مالكة) أي الشيء  
الذي أظفنته الدابة هذه  
وتلك كان عرض الشيء  
مالكها أو وضعه في الطريق  
فيهما أوقف وترك دفعها  
أو كان في محوط له باب وتركه  
مفتوحا في هذه فلا ضمان  
لتعريضها لمالكها واستثنى  
من الدواب الطيور وكهنا  
أرسلها مالكها فكسر شيئا  
أو ألقط جبالا للعادة تحرت  
بأرسلها كره في الروضة  
كأصلها ابن الصباغ  
(واتلاف) حيوان (عاد)  
كهرة عهد انظرها (مضمين)

اذا رجد مضرة أي عملا مضرا عن الطريق تصرف اليه كعطفة وقضنته أنه اذ لم  
يجده اضيق وعدم عطفة أي قريبة فلا يكفل المودع أي غير مالكه بضمه لانه  
في معنى الزحام شبه عليه الزكشي وهو ظاهر شرح م ر قوله وان كانت وحدها  
هذا قسم قوله من صاحب الموضع أفتى ابن نجيم في دابة تلعت خري الضمان انه كان  
الطبع طبعها وعرفه صاحبها أي وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير  
ما بيده والا ضمن مطلقا س ل ومن حل قيد دابة غيره لم يضمن ما أظفنته كالوا بطل  
الحرز أو أخذ المال وكذا الوسقط دابة في هذه تنفر من سقطتها بغير تلف كما صرح به  
الاصل شرح الروض (قوله ولو واسعا) نعم ان ربطها في واسع بأمر الامام يضمن  
كما وحفره بئرا لمصلحة نفسه فانه القاضي رابعوى س ل ولو نثر شخص دابة  
مسيبة عن زرع فوق قدر الحاجة ضمنه أي دخلت في ضمايه فينبغي اذا انفرها  
أن لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أهلها تعود منه  
الى زرعها وان أخرجهما من زرعها الى زرع غيره فآفة منه ضمنه اذ ليس له أن يبق  
ماله بمال غيره فان لم يكن الا ذلك بان كانت بمحوفة بمزارع الداس ولم يكن  
أخراجها الا بآفة المزرعة غيره تركها في زرعها وغرم صاحبها ما أتفته اه من  
شرح الروض (قوله بوسط مزارع) أي ولم يتبع العادة بأرسلها س ل (قوله  
لم يتوسطها) أي لم يتوسط المرعي المزارع فالصبر المسترعى يعود للمرعي والبارز وهو  
المساير يعود للمزارع (قوله كان - مرسل) أفتى القفال أن مثله مال الميراث انسا  
بجوارها خطب يريد التقدم عليه ففرق ثوبه فلا ضمان على ساقته لتقصيره بمروره  
عليه قال وكذا لو وضع خطب بطريق واسع فرببه آخر فتمزقه بذهبه شرح م  
قوله أو وضعه في الطريق) أي ولو واسعا وان أدن له الامام كما اقتضاه اطلاقهم  
شرح م ومنه ما جرت به العادة الا أن من أحدث مسايطر أمام الحيوانات  
بالشوارع ووضعها على ما علمه باضائع للبيع كالخضرة مثلا فلا ضمان على من  
أظفنت دابته شيئا بها كل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة ع ش على م ر (قوله  
الطيور) شملت النمل وقد فتى البلقيني في نحل لا فسان قتل جلالا خر بعدم  
الضمان لانه لا يمكن ضبطه س ل (قوله واتلاف حيوان عاد) دخل فيه الطير  
والنحل فقولهم لا ضمان بأرسل الطير والنمل محمول على غير ما عدى الذي عهد تلافه  
سم وقال قل على الجلال انه لا ضمان مطلقا كما قاله شيخنا زى وخ ط  
وخالفهم ما شيفنا م ر (قوله عاد) أي مجاوز للحد أو للعادة (قوله عهد اتلافها) أي  
مترين أو ثلاث على الخلاف الا في قتل الجراد في ما يظهر حجر س ل ومثل خرط

لما إذا لم يعد ذلك منها فلا يضمن في الأصح لأن العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التي عهد ذلك منها إلا حالة تعدد ما فقط حيث تعين قتلها مطلقا لفظها والادعاء كالماتل وشمل ذلك ما لو نرجحت أذيتها عن عادة القطة وتكرر ذلك منها وشمل ذلك ما لو كانت حاملا فتدفع كدوصا لدهي حامل وشمل البقي عما حرت به العادة من ولادة مرة في محل وثائق ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يراه فهل يضمن مالك المحل متلفا فأجاب بعدمه حيث لم تكن في يد أحد ولا ضمن صاحب اليداه شرحه وقال البرماوى ويدفع الحيوان ياد خف فلا خوف وجوب أو أن أدى إلى قله كالماتل قال بعضهم ولو كان يندفع بالزهر لكنه يعود ويتلف ما دفع عنه مع التعاقل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتلها ولو في غير حال صياله لأنه لا يمكن شره إلا بالقتل فراحه (قوله لذي اليد) أي من يأويها مادام مؤويها أي فاصدا البراءة باختلاف ما إذا عرض عنها ما يظهر جرحا ل وقوله من يأويها أي بحيث لو غابت فتش عليها ع ش على مر (قوله أن قصر في ربطه) هذا إذا جرت العادة بأنه يربط ولا يضمن مطلقا كالمرة والسكب غير المعلوم راه حل (قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا) أي أنه كان عمالا يعتاد ربطه كالمرة لم يضمن مطلقا والأضمن نهارا لا ليلا كما فهم بالاولى وإن اقتضى ظاهر العبارة خلافه اه عمرة

\*(كتاب الجهاد)\* (قوله تفصيله) أي الجهاد وقوله من سير النبي أي أحواله كما وقع صلى الله عليه وسلم في بدو فاته قتل وقدي ومن ضرب الرق على البعض شيئا عزيزي (قوله في غزواته) وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدرا وحند والمطلق والخندق وقربظة وخيبر وحنين والطائف جرم في شرح المواهب قال ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد ولا يقتل أحد إلا في بن خلف فيها اه فقول جرحا قاتل بنفسه الخ فيه نظر إلا أن براد أن أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال لحضوره له فيم يختلف غيرها فترفع فيه قتال منه ولا منهم (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه أن الكفار يقولونها واجب بأن لا اله الا الله صار علما على الشهادتين كما قاله زكي وغيره (قوله ولو في عهده) أي وبعد الأمر به مطلقا لاجل قوله كل عام قل فاندفع ما يقال كيف هذا مع أنه كان مأمورا أو لا يقتال من قاتله فقط لا في كل عام وأيضا كان ممنوعا من القتال في الأشهر الحرم (قوله لا فرض عين) أي به توطئة لمساعدته ولرد مصر بها على من يقول أنه فرض عين (قوله وقد قال تعالى) عبارة مر ولقوله تعالى (قوله

لذي اليد لا وهما) أن قصر في رده لأنه لا هذا ينبغي أن يربط ويكلف شره بخلاف ما إذا لم يكن عاديا وتعبيري بذلك أنهم من قوله وهرة تتلف طيرا أو طعما ما إن عهد ذلك منها فمن مالكها

\*(كتاب الجهاد)\*

المتاقي تفصيله من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وأخبار المشر كين كافة وأخبار تكبر الصيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (هو بعد الهجرة) ولو في عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار ببلادهم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية) لا فرض عين ولا تعامل المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية ذكر فضل المجاهد من على القاعد من وعد كلا الحسنى والمعاصى لا يوجد بها

لينة قهوا في الدين) عبارة الجلال فلولاه لا نفر من كل فرقة أى قبيلة منهم طائفة  
ومكث الباقون ليتفقوا أى الماكثون في الدين ولينذروا قومه اذارجعوا اليهم  
من الغزو بتعليمهم ما تعلموه من الاحكام لطهم يحذرون عقاب الله بامتثال امره  
ونبيه اه فاشأرالى أن ليتفقوا متعلق بمحذوف وجه الدلالة من هذه الآية ذكر  
من اتبعه ضية قال في الحاشية وسبب نزول هذه الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لما بلغ في الكسفيد عن عيوب المنافقين وفصلهم في تحلفهم عن غزوة تبوك قال  
المسلمون والله لا نتلف عن رسول الله ولا عن سرية بعثنا فلما قدم المدينة وبعت  
السرما نقر المسلمون جميعا الى الغزو وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم وحده فنزلت  
هذه الآية فقامني ما ينبغي ولا يجوز له ومنين أن ينفروا جميعا ويتركوا النبي بل  
يجب أن يتقسموا قسمين طائفة تكون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة  
تنفرد في الجهاد لان احكام الشريعة كانت تقبذ شيئا بعد شيئا والمساكثون مع  
النبي يحفظون ما تجدد فاذا قدم الغزاة علموهم ما تجدد في غيبتهم (قوله كل عام)  
يعنى أنه لا يجلبه عنه وان كان قديق في العام مرتين فذكر كما يعلم من  
السير لان غزوة أحد وبرد الصخري ثم بنى النصير في الثالثة والحديبية وبنى  
المصطلق في السادسة فليس المراد أنه يضعفه في العام مرة واحدة فقه كمالى  
شرح الروض (قوله بأن يشص الامام الثغور) لانها اذا شئت بما ذكر كان  
فيه اجماع لشوكتهم باظهار لقهرهم لعجزهم عن الظفر بشىء مناو الثغور هي  
محال الخوف التي تلى بلادهم شرح مر وفي المصباح شعت البيت وغيره شعتنا  
من باب تقع ملاته (قوله وتقليد الامراء) أى الزامهم ذلك بأن يرتب في كل  
ناحية أمرا كافيا قلداً لمور المسلمين من الجهاد وغيره شرح الروض (قوله أو بان  
يدخل الامام الخ) ظاهره سقوط الفرض بأحد الامرين أما باشعان الثغور أما  
يدخل الامام أو بانته قل مر وهو المذهب لكن شيخنا البرلسى ردة ذلك وفيه  
تصنيف أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الامرين وعرض على جمع كثير  
من أهل عصره من مشايخه وغيرهم موافقوا على ذلك سم وزى (قوله فكان  
الجهاد ممنوعا منه) لان الذى أمر به أول الامر هو التبليغ والاذار والصبر على أذى  
الكفار تألفهم رى وعبارة س ل قوله ممنوعا منه أى بقرله لتبليغنى في أموالكم  
وأنفسكم الآية وقوله ثم أبع أى في قوله فاذا النسلخ الا شهر الحرم الخ وقوله ثم أمر به  
مطلقا أى بقوله واقتلوهم حيث تقبضوهم اه وقال مر ثم أمر به أى في السنة الثامنة  
بعدا لفتح بقوله انفروا خفا واثقالا وقائلا والمشركين كافة (قوله ثم بعدها أمر الخ)

وقال فلولاه نفر من كل فرقة  
منهم طائفة ليتفقوا في الدين  
وأما أنه فرض في كل عام  
مرة أى أقل فرضه ذلك  
فكاجبا الكسبة ولقد لى  
صلى الله عليه وسلم له كل  
عام وتحصل الكفاية بأن  
يشص الامام الثغور  
بمكافئين لا يكابر مع احكام  
الحصون والخنادق وتقليد  
الامراء ذلك أو بان يدخل  
الامام أو نائبه دار الكفر  
بالجيش لقة لهم يخرج  
يزاد في بعد الهجرة ما قبلها  
فكان الجهاد ممنوعا منه ثم  
بعدها أمر بقتال من قاتله ثم  
أبع الابتداء به

أى بقوله فالتواقي سبيل الله الذين يقاوتونكم (قوله فى غير الاشهر الحرم) المراد بها  
 المروفة الا نلنا لكم ابدلوا رجبا بشوال كانوا ما هدوا على عدم القتال فيها  
 كما يعلم من كلام البيضاوى حيث قال فسيحوا فى الارض اربعة اشهر وشالا  
 وهذا القدر وذا المحرم والمحرّم ع ش م حذف (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بشرط  
 ولا زمان شرح الروض فعمل بذلك أن له بعد الهجرة ثلاثة أحوال (قوله من فيه  
 كفاية) شمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد وهو كذلك فلو قام به مراهقون سقط  
 المخرج عن أهل الفرض قال فى الروضة وسقط فرض الكفاية مع الصغر والجنون  
 والافتوة فان تركه الجميع أثم كل من لا عذر له من الاعذار الا التى يأتى بها خط  
 س (قوله سقط عنه) أى ان كان من أهل الفرض فاندفع قول بعضهم أن قوله سقط  
 عنه يقتضى أن فاعله لابد أن يكون من أهل الفرض وأفهم قوله سقط أن مخاطب به  
 الكل وهو الامم وكتب ايضا قوله اذا فعله من فيه كفاية أى وان خوطب به على  
 جهة فرض العلم كمن توجه عليه حجة الاسلام أو الحج فى تلك السنة بنذره ونحوه فإنه  
 يحصل فرض الكفاية اذا تعين لا ينافيه اه شوبرى ملخصا (قوله وهى البراهين)  
 أى الخصيلية وأما البراهين الاجمالية ففرض عين (قوله من المعاد) أى الجنان  
 يضم الجيم وبالثلاثة نسبة الى الجنة والجهنم الى بكسر الجيم وبالسنة نسبة الى الجسم  
 وكلاهما من نسبة غير قياسية اه شوبرى (قوله وبجل مشكله) يظهر أن المشكل  
 الامر الذى يخفى ادراكه لفته والشبه الامر الباطل الذى يشبه بالحق ولا يخفى  
 أن المراد بالبحجج غير حل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يدور على الثانى  
 سم (قوله وما يتعلق بها) كاصول فقه ونحوه وصرف ولغة زى (قوله بحيث يصلح  
 للقضاء) ويجب أن يكون بين كل فاضلين دون مسافة العدوى وبين كل  
 متبينين دون مسافة القصر كما فى شرح مروج ش لان الحاجة للقاضى أكثر  
 (قوله والافناء) فان قدر على التراجع دون الاستنباط فهو مجتهد القبرى وان قدر  
 على الاستنباط من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من الكتاب  
 والسنة فهو المطلق اه قل على المحلى (قوله على نفسه) أى وعرضه م (قوله  
 ارماله) وان قل مر أو على غيره ويمر مع الخوف على الغير م (قوله ولا ينكر  
 الخ) عبارة م ولا ينكره الا بمصلحته حتى يعلم من فاعله اعتقاد تحريمه له حال  
 ارتكابه لاحتمال أنه حينئذ قد لقاتل بجهله أو أنه جاهل بحرمته أما من ارتكب  
 ما يرى ابا حه متقلد صحيح فلا يصلح الاكار عليه اه فان قيل قد صرحوا بان الحنفى  
 يحد بشرط التبيذ أى يحدد القاضى الشافعى اذا رفع اليه مع ان الانكار بالفعل

فى غير الاشهر الحرم ثم  
 أمر به مطلقا وشمول التقييد  
 يكون الكهاب ببلادهم هذه  
 صلى الله عليه وسلم مع قولى  
 كل عام من زبادى وشأن  
 فرض الكفاية أنه (اذا  
 نهى من فيه كفاية سقط)  
 عنه وعن الباقيين وفروضها  
 كثيرة (كتيما يحجج الدين)  
 وهى البراهين على اثبات  
 الصانع تعالى وما يجب به من  
 الصفات وينتج عليه منها  
 وعلى اثبات النبوات وما  
 ورد به اشروع من المعاد  
 والحساب وغير ذلك (وبجل  
 مشكله) ودفع الشبهة  
 (وبعلم الشرع) من تفسير  
 وحديث وفقه زائد على  
 ماله اذ منه وما يتعلق بها  
 (بحث يصلح للقضاء) والافناء  
 للحاجة اليهما (وبأمر معروف  
 ونهى عن منكر) أى الامر  
 بواجبات الشرع والنهى  
 عن محرماته اذ لم يخف على  
 نفسه أو ماله أو على غيره  
 مفسدة أعظم من مفسدة  
 المنكر الواقع ولا ينكر الا  
 ما يرى الفاعل تحريمه

أبلغ منه بالقول أجيب بأن أدلة حمل التثنية وإهية س ل ولان العبرة بعد الرفع  
 بعقيدة الرفوع اليه فقط شرح م (قوله واحياء الكعبة) أى من جمع يحصل بهم  
 الشعار ح (قوله كل عام) فائدة الحجاج في كل عام سبعون ألفا فان نقصوا كملوا  
 من الملائكة كذا ذكره بعضهم راجعه ق ل على الجلال (قوله ودفع ضرره معصوم)  
 هل المراد يدفع ضرره من ذكر ما يسهل الرق أم الكفاية قولان أحصهما نانية ما غيب  
 في الكسوة ما يستمر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف ، يلحق  
 بالطعام والكسوة ما في عناهما كأجرة طبيب وفن دواء وخادم منقطع كما هو  
 واضح ولا ينافي ما تقرر قوله لا يلزم المالك بذل طعامه مضطرا لا بدله لحمل ذلك على  
 غير غنى تفرقه الموساة شرح م (قوله اذ لم يندفع الخ) يؤخذ منه أنه لو سئل قادر  
 في دفع الضرر لم يجبر له الامتناع وإن كان هناك قادر آخر ثلاثا يؤتى الى انما كل  
 بخلاف المفتى له الامتناع اذا كان ثم غيره ويفرق بأن النفس جبلت على محبة الدلم  
 وأفادته فالتواكل فيه بعيد جدا بخلاف المال شرح م (قوله في حق الاغنياء)  
 أى من يملك زيادة على كفاية سنة له ولجونه كفى الروضة س ل وحل وشره  
 م (قوله وردت سلام) أى مغالوب وصيعته ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم  
 ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الرد وكعليكم السلام عليكم سلام  
 وسلام عليكم أما قول وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولا يجب رده ونذبت صيغة  
 الجمع لأجل الملائكة في الواحد ويكتفى بالأفراد فيه بخلافه في الجمع والأشارة بيد  
 أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينها وبين اللفظ أفضل وصيغته ردا  
 وعليكم السلام أو عليكم السلام لأو واحد ويجوز ترك الواو فان عكس بأن قال  
 السلام عليكم جاز انتهى م ويحرم أن يبدأ به ذميا فان بان بعد السلام عليه أنه  
 ذمى قال استرحعت سلامي أو وردت على سلامي تحقير له وإيجاشا أى لأجل أن  
 يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما لغة ونظا هر عبارة ابن القري وجوب ذلك خلافا  
 لما قاله الرافعي من الاستقبال وإن تبعه النووي في الأذكار ويستحب وجوب أو لو  
 بقلبه أن كان مع مسلم ولا يبدأ بمعية أخرى كهذا الله أو صعلك الله بالخير لا عذر  
 ومن لم يدخل محلا خالياً يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه هجر  
 مع توضيحه كلامه اه رى وأما وسلم الذمى على مسلم وجب عليه الرد بأن يقول له  
 وعليك أو عليك لخبر الصحيحين إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وروى  
 البخاري خبرا إذا سلم عليكم اليهود فأتيا قول أحدهم السلام عليكم فقولوا وعليك  
 وقال الخطابي كان سفيان يروى عليكم بحذف الواو وهو الصواب لأنه إذا حذفها

(واحياء الكعبة بجمع وعبرة  
 كل عام) فلا يكتفى احياؤها  
 بأحدهما ولا بالأغنياء كفى  
 والصلاة وبجوهها ادا المصود  
 الاكظم ببناء الكعبة الملح  
 والعبرة فكأن بهما احياؤها  
 وتعتبر بجمع وعبرة أو صبح  
 من قوة بسيرة بالريادة دفع  
 ضرره معصوم) من مسلم وغيره  
 ككسوة عاروا عام جائع  
 اذ لم يندفع ضرره ما بهو  
 وصية ونذر ووقف وكافة  
 وبيت مال من سهم المصالح  
 وهذا في حق الاغنياء  
 وتعتبر بالمعصوم أولى من  
 فقيرة بالمسلمين (وبسببه  
 المعاش) الذي به قوام الدين  
 والدنيا كبسع وشره وحرقة  
 (وردت سلام)

صاوقوله مردودا عليه واذا ذكرها وقع الاشتراك فيه والدخول في ما قاله وقال  
 الزمخشري وفيه نظر المصنف ونحن ندعو عليكم بما دعواكم به علينا على ان اذا  
 قسمنا السام بالموت فلا اشكال لاشتراك الخلق فيه اه شرح الرض (قوله من  
 مسلم) ولو بعد امتيازاه ومتعلق بسلام وكذا قوله على جماعة وشملت الجماعة جماعة  
 القدوة وان كان المسلم رجلا لجواز اختلافه بين فيجب الرد على احدها بن دليل  
 الاستثناء لانه لم يستثن الا الانثى الواحدة فيكون المستثنى منه شاملا لهذه الصورة  
 وصرح بها مر ايضا والحاصل ان عدم وجوب الرد عند اختلاف الجنس مشروط  
 بأربعة أمور كافي شرح الرض كون الانثى وحدها وكونها مشتبهة وكون الرجل  
 وحده وانتفاء المحرمية ونحوها كالزوجة فاذا سلم جماعة من الرجال على امرأة  
 وجب عليها الرد ان لم تصف فتنة كافي شرح مر (قوله فيكفي من أحدهم) أي ان  
 سمع فان ردوا كلهم ولو مرتباً ثبوتاً ثواب الغرض كالصديقين على الجنان ولو ردت  
 امرأة عن رجل أي بدلا عنه بان كان السلام عليهما جزءاً أن شرع السلام عليهما  
 والاول ولا يكتفي الرد من المميز بخلاف صلاة الجنان لان التصديق الدوام وهو منه  
 أقرب الى الاجابة وهذا الا من وهو ليس من أهله شرح مر (قوله حرم عليها الرد)  
 أي والابتداء مثله وقوله كره له الرد أي والابتداء مثله وهذا معنى قوله الثاني ويؤخذ  
 عما قدّمه الجمع فكان الاولى بتقديمه هنا فالحاصل انه ان سلم كره له الابتداء وحرم  
 عليها الرد وان سلمت حرم عليها الابتداء وكره له الرد فيكره له الابتداء والرد ويجوز ان  
 عليها قال يحر والفرق أن ردّها وابتداءها بطمعه فيها أكثر بخلاف ابتداءه وردّه  
 (قوله ويشترط أن يتصل الرد بالسلام الخ) الا فيما لو أرسل سلاما مع آخر ثم لم يرد  
 في وجوب الرد فيه من مبيعة من المرسل أو الرسول بخلاف قوله فلان يسلم عليك  
 فلا يجب به رد كما في الشوبري بل يشترط لوجوب الرد أن يقول السلام عليك  
 من فلان أو يقول المرسل السلام على فلان فلا يكتفي سلم على فلان ولا يضر  
 في الرد طول الفصل كأن نسي ثم تذكر له أمانة اه ع ش ملخصا ويندب أن يقول  
 في الجواب عليك وعليه السلام ويكون مستغنى من ضرر طول الفصل شيئا  
 (قوله وابتداءه) أي عند اقباله وانصرافه مر (قوله سنة) وطارق الرد بان  
 اليباش والخانة في ترك الرد أعظم منها في ترك الابتداء لكن ابتداءه أفضل من  
 ردّه كما رأه المصنف انه أفضل من انتظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد  
 تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلمه هو أو جهلا وعذبه أنه لا يهتف الابتداء به  
 فيجب جوابه ولو سلم كل من اثنين على الآخر مع الزم كلاً رد أو مرتباً كفي الثاني

من مسلم عاقل (على جماعة)  
 من المسلمين المكلفين فيكفي  
 من أحدها بخلافه على  
 واحد فانه فرض عين الا ان  
 كان المسلم أو المسلم عليه أنثى  
 مشتبهة والآخر رجلا ولا  
 محرمية بينهما أو نفيها فلا  
 يجب الرد ثم ان سلم محرّم  
 عليه الرد أو سلمت هي كره له  
 الرد وظاهر أن الخلف مع  
 المرأة كالرجل معها ومع  
 الرجل كالمرأة معه ولا يجب  
 الرد على فاسق ونحوه اذا  
 كان في تركه زجر لهما أو  
 لغريهما ويشترط أن يتصل  
 الرد بالسلام اتصال القبول  
 بالايجاب (ابتداءه) أي  
 السلام على مسلم ليس  
 بفاسق ولا مبتدع (سنة)  
 على الكفاية ان كان من  
 جماعة والافسنة عين تلبيز  
 أبي داود باسناد حسن

ان اولى الناس بالله من بعدهم بالاسلام (لاعلى صوته منى حاجته راكبا) كذا تم وحياته ومن بحماة تنفعه في  
يسن السلام عليه لان حاله (٦٣٧) لا يناسبه وتعبه في ذلك اعم من قوله لا على فاني حاجته في كل

وفي حمام واستننى من  
الاكل ما بعد الاستننى وقبل  
الوضع يمسح السلام عليه  
ويؤخذ بمقدمته في الزينة  
مع اختلاف الجاهل  
الاستدعاء (ولا ردها)  
لواني له لعدم سنه بل يكره  
لقاضي الحاشية والجامع  
(وانما يجب الجهاد) فيها  
ذكر (على مسلم ذكره  
مستغني) له (غير صبي  
وعيون ولونه كزنا او  
خاف سرية) فوجهه  
على موي ويحون لعدم  
أهليه منه لا على كثرانه  
غرمه من به كثر الله  
ولا على ثني وثني له  
عن الاستدعاء ولا على  
به رقران امره سببه كافي  
الشيخ اعدم هالته له لا على  
غيره مستغني كما قطع ونحو  
وناقه معهم اصابع يده  
ومن به عرج بين وان كس  
أمره من قال من سلاح وثنية  
ومركوب في سفره من ضل  
ذلك غير مؤمن تدرسه  
مؤتمنه كافي في الحج وكذا  
بابه من وجوب شيخ الاخوف

سلامه وذا ان قصد به الاستدعاء صرفه عن الجواب أو قصد به الاستدعاء والرد  
فكذلك فيجب عليه رد السلام على من سار أو لا سلم عليه جماعة واحدة ومربا  
ولا يظن الفصل بين سلام الاول والجواب كذا وعليكم السلام بقصدهم وكذا ان  
أدلى في ما يظهروا بسلاما كعب على ماش وهو على واقف وقدمه غير على كبير  
وقليل على كثير حالة التلويح فان عكس لم يكره فلو تلا فاقبل ماش وكذا يكره  
تعارضا شرح م رد قوله سنة أي وارطى عدم الرد بان كان من هادته أن لا يرد  
لانه قد يترك تلك العادة ولا ينظر لكونه يردعه في محذوراته غير يتقرب ل قوله  
بالله أي برحمته أو يدخل جنته اه مناو (قولا ومربا) ينفذ تعليمه م  
يشعر بصور المسألة بتخص في داخله في مسخه فلا يكره له الرد بل يجب رد  
(قوله واستننى) ينفي عن الاستثناء حل الاكل على حقيقة أي التلبس بالاكل  
أي فلا يندب السلام حال الناس بالاكل فخرج هذه الصورة تأمل (قوله بل يكره  
لقاضي الحاشية) ويندب للاكل ومن بالجمام كافي م رد (قوله في ما ذكر) أي  
بعد العجزة الكفار ببلادهم (قوله غير مطاوعة) أي منا (قوله بين) خرج السبيل  
الذي لا يمنع الهدى وشرح م رد (قوله تعظيم مشقته) بأن يحصل له مشقة لا تتحمل عادة  
وان تبع التيمم شرح م رد (قوله ومؤنه) أي لنفسه ومؤنه ذابا ويا ايا راقاه شرح  
م رد (قوله وكوب في سفره غير) عبارة شرح م رد وكذا م كسب ان كان المقصد  
طوبى لا أو قصيرا ولا يطبق المشي كافي في الحج (قوله فاضل ذلك) أي ما ذكر من  
السلاح والمزينة والمركوب فهونعت اكل من الثلاثة المتقدمة لفي قولا وكذا م  
أهبة الحج صادق بان لم يجد شيئا من الثلاثة أو بان لم يجد غير فضل عن مؤنه من  
تلقاه مؤنه (قوله فلا يمنع وجوب الجهاد) أي ان أهبة كانت مقاومة منهم كجيشه  
الاذني حجر (قوله وحرم سفر الحج) قال حجر وم روي كفي وجرد مسعى السفر وهو  
ميل أو نحوه فلا تنبه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيرا وقرينه وبين ما تقدم  
في التفضل في السفر على الدابة حيث اعتبر فيه على الرجح أن يكون معه مالي  
بحل لا يسمع فيه نداء الجمعة بان يجوز ذلك الحاجة وهي تستدعي اشتراط  
المسافة المذكورة هنا لغرض حق الزهرو ولا يتقيد بذلك المسافة حل وأشار  
المصنف بذلك الى أن من أسباب عدم الاستماع عدم اذن الربا بن وعدم اذن  
الاصل لغرضه فكل من المدين ولغرض غير مستطيع عدمه عدم اذن المدين  
والامل (قوله بلا اذن ربك) أي أو ولو نظرت فيه حرز زى أو المراد اذن من

طريق من كفار أوله وحس ١٦٠ بحج مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد له أنه ادعى ركوب  
المسافر راكبا في الإسلام مع ذكره حكم المشي والمضي والسيوف قدمه فاصابع يده من زيارته وحرم سفره مواسر  
لها (قوله بلا اذن ربك) أي أو ولو نظرت فيه حاله وسلبا كان أو كرهه يتألفه فرض البر على غيره



فان انا من مؤدبه عنه من ماله الحاضر فلا يحرم ونخرج بزيا في مرسر المعسر وبالجمال المزجل وان قصر الاجل  
لعدم توجه العاطليه بقل حمله (و) حرم (جهاد ولد بلاذن (٦٣٨) اسمه المسلم) وان علا او كان وقتية

يحوذ اذنه انا غيره سكوني المحجور عليه فلا ياذن لدين المحجور في السفر س ل  
وشمل الدين كثره وقليله فكلس وشمل كلامه اضا مالو سا فرمعه ا وكان  
في مقصده لاحتمال رجوعه كما في ع ش قال س ل وحيث ما هذا لا يذن لا يتعرض  
لشهادة فلا يذنه اذنه امام الصغوف بل يقف في وسطها وحواشيا الصفقة الذين يحفظ  
نفسه (قوله فلا يحرم) أي اذا ثبتت الوكالة وعلم الدائن بالوكيل جرم سم (قوله  
لا سفر قصل فرض) أي ان كان السفر امانا وقل خطره والا يتكوف اسقط وجوب  
الحج احتيج لاذنه في ما ينظر لسقوط الفرض عنه بالخوف ولم يجد يبلده من يصلح  
للكمال ما يريد ا ورجى بغيره زيادة فراخ ا وارشاد استاذ شرح م (قوله لم  
فرض) ومنته كل واجب عيني ولو كان وقته متعسلا لكن نجه منه ماله من خروجه  
نجه الاسلام قبل خروج قائلة اهل بلده أي وقته عادة لو اراد ولمد غاطبته  
بالوجوب الى الآن شرح م (قوله فلا يحرم) وسكت عن حكم السفر المباح  
كالتباعد وحكمه انه ان كان نصرا فلا يمنع منه بحال فان كان طويلا فان غلب  
الخوف فكل الجهاد والاجاز على الصحيح بالاستئذان هذا ما في الروضة والطلاق  
غيره ما يقتضى انه لا فرق بين الطويل والصغير في التفصيل س ل (قوله يعتبر  
رشد في فرض الكفاية) عبارة شرح م ويشترط لخروجه لفرض الكفاية ان  
يكون رشيدا اه انا غيره فلا يجوز له السفر وينبغي ان عمله ما لم يكن معه من  
يتعهد في السفر والاجاز الخروج وعلى وليه ان ياذن لمن يتعهد حيث تمكن له  
و انه عليه ع ش عليه (قوله ثم رجوع) وكالرجوع عن الاذن ما لو سلم الاصل  
الكافر بعد خروجه ولم ياذن وعلم الفرع الحمال س ل (قوله حرم انصرافه)  
لكن لا يقف موقف الشهادة بل في آخر الصفوف يحرس س ل (قوله فحفا حال  
من المفعول) أي مجتمعين كائهم لكن ترهم بزحفون اه جلال (قوله فلا تولوهم  
الادبار) أي لا تجعلوا ادباركم أي ظهوركم والية اليوم (قوله فلا يجب) بل لا يجوز  
(قوله وان دخلوا الخ) هذا موم قوله سابقا والكفاية بلا دم شيئا (قوله مثلا)  
متعلق بدخلوا لا ادخال مالوا بينهم وبين البلدة دون مسافة قصر فانه في حكم  
دخول البلد كما في موم وضع تعلقه ايضا ببدء الادخال القريبة ويصير تعلقه بقوله لنا  
لا ادخال بلاد القميين تأمل (قوله تهم) أي استعدادهم لقتال ذي بان ارجوا  
بقية شرح م (قوله لا ك الخ) هو قيد في قوله لم يمكن كما يؤخذ من شرح م  
(قوله علم) أي خلق كل من قد ملح لا متناع الاستسلام لا كافر وقوله اذ لم يعلم انه

لا به فرض كفاية بر اصله  
فرض عين بخلاف اصله  
الكافر فلا يجب استئذانه  
وتعبرى بأصله اعم من  
تعبرى بأوبه (لا سفر تعلم  
فرض) ولو كفاية كطلب  
درجة الفتوى فلا يحرم  
عليه وان لم ياذن اصله  
ويستدرشده في فرض  
الكفاية (فان اذن) أي  
اصله اوجب الدين في الجهاد  
(ثم رجوع) بعد خروجه  
وعلم بالرجوع (وجب  
رجوعه ان لم يحضر الصف  
والا) بان حضره (حرم  
انصرافه) قوله تعالى اذا  
لقيم فتقاتلوا ولقول  
اذ لقيم الذين كفروا زحفا  
فلا تولوهم الادبار ولان  
الانصراف يشوش أمر القتال  
و يسترطو حروب الرجوع  
ايضا ان لا يصرح بجعل من  
السلطان كاتقده ابن الرنة  
عن البارودي وعزى لنص  
الام وان يأمن على نفسه  
وماله ولم تنكسر قلوب  
المسلمين والا فلا يجب  
الرجوع فان أمكنه عند  
الخوف أن يقيم في قرية

بالطريق الى ان يرجع الجديش فيرجع معهم لزمه (وان) دخلوا أي الكفار (بلدة لنا) مثلا (تعين) حينئذ  
الجهاد على اهلها) سواء أمكن تاهبهم لقتال أم لم يمكن لكن علم كل من قصد انه ان اخذ قتل أولاد لم انه ان  
امتنع من الاستسلام قتل

اول ما من المرأة فاحشة ان اخذت (و) على (٦٣٩) (من دوزن مساة قصر منها) وان كان في اهلها كفاية

حينئذ دل على من غير خوف على النفس زى واما ارجح هذا التقييد من قوله  
بعد حوز اسرا وقتل لانه مفهومه وقوله اول يعلم الخ أى لم يعلم أنه اذا اخذ قتل لكن  
لم يعلم أنه ان امتنع الخ واخذ من قوله بعد ان علم أنه ان امتنع قتل لانه مفهومه  
وقوله اول ما من الخ أى او علم أنه ان امتنع قتل لكن لم تأمن المرأة فاحشة اذ هو مفهومه  
فكان الاولى تأخير جميع ذلك عما يأتى وهذه الثلاثة هي المراد بقوله بعد ولا تعين  
بمعنى الارابعة ايضا لقوله وحوز اسرا وقتل لانه قيد في الحكم ايضا فخاصه ان قوله  
ألم يمكن مقيد بأحد أمور ثلاثة اخذ مما يأتى فتأمل (قوله اول ما من المرأة فاحشة)  
أى لان الفاحشة لا تتاح لخوف القتل زى (قوله وفرض كفاية في حق من بعد)  
ينبغي أنه ليس المراد بكونه فرض كفاية في حق من بعد أنه يجب قيام طائفة منهم  
مطلقا بل المراد أنه ان لم يكف غيرهم من أهل الموضع ومن قرب منهم وجب عليهم  
مساعدتهم بقدر الكفاية والا فلا يجب عليهم شيء سم (قوله واذا لم يمكن تأهب  
الخ) هذا كالاتثناء من قوله تعين على أهلها الخ وكما قال تعين على أهلها بكل  
حال الا في هذه الصورة بقبولها الثلاثة فانه لا يتبرر بل يجوز الاستسلام والتعصم  
المذكور أولا في قوله سواء أمكن الخ توطئة لهذا الاستثناء (قوله فله استسلام)  
ينبغي أن يخص هذا بما سبق في الصيال من وجوب دفع المائل اذا كان كافرا  
لكن قال مر الجمع بين هذا وما سبق في الصيال من أنه يجب دفع المائل الكافر  
ويمتنع الاستسلام له بان هذا المحمول على الاستسلام في الصف وذلك في غير الصف  
والعرف أنه في الصف ينال الشهادة العظمى فجاز استسلامه ولا كذلك في غير  
الصف اه عمرة والمراد بالصف ولو حكاهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع  
بالممكن وان لم يكن صف سم (قوله ان علم) أى خلق أنه اذا امتنع منه قتل لان ترك  
الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل زى وهذا لا ينافى قوله وحوز اسرا وقتل لان التجوز  
المذكور قبل الامتناع والقتال وهو لا ينافى أنه قد يعلم أنه قد يقتل على فرض أن  
يقاقل ويمتنع من الاستسلام فتأمل (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أى جاء أمرا لا  
(قوله لا بعد الاسر) أى فلو أنها بان كانت لا تقصد بهى الحال وانما تظن ذلك بعد  
السبي (قوله احتمل جواز استسلامها الخ) فقل الزركشى ترجمه وعن البسيط  
أن الظاهر المنع زى (قوله ثم دفع الخ) أى ولو قتلت لان من أسكره على الرضا  
لا يحل له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض (قوله لزينا) أى على سبيل فرض  
العين شرح مدر (قوله تركناه) ويندب عند العجز عن خلاصه افتد أو بمال في  
قال لكافر أطلق هذا الاسير وعلى كذا فاطلعه لزومه ولا رجوع له به على الاسير

ولم يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة

﴿فصل﴾ فيما يكره من الغزوة من بكرة أو يحرم قتله (٦٤٠) من الكفار وما يجوز أو يسر فعله

بهم (كره غزو بلا إذن امام) نفسه أو نائبه لانه أعرف بما فيه المصلحة نعم ان عطل الغزوة قبل هو وجنده على الدنيا أو غلب على لظن أنه اذا استؤذن لم يأذن أو كان الذهاب للاستئذان يفتو الله و لم يكره والغزوة بقية الطالب لان الغازي يطلب اعلاء كلمة الله تعالى (وسن له أن يؤمر على سرية) وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة (بعثها) ان (بأخذ البيعة) عليهم بالثبات على الجهاد وعدم الفرار أو أمرهم بطاعة الأمير ويوصيه بهم لا التباعد وله لا غيره أكثر من كثر الجهاد من خمس الخمس بشرطه الآتية لانه لا يقع عنهم شبهة الدواب واغتفر جهل العمل لان المقصود اتمال على ما تهق ولان مائدة الكفار يحتمل فيها ما يحتمل في معاقبة المسلمين وانما يجوز قبل الامام أكثر اوقاف لانه يحتاج الى نظر واجتهاد لكون الجهاد من المصالح العامة ويشارك أكثره في الا ان بان الاجير مسلم ومها كافر لا يؤتمن

ما لم يأذن له في اقدائه فبحر جمع عليه وان لم يشترط له الرجوع كما علم من آثر باب الضمار شرح در ﴿فصل﴾ في ما يكره من الغزو الخ أي وما يتبع ذلك من قوله وسن أن يؤمر على سرية الخ ومن قوله وحرم اصراف الى آخر الفصل (قوله كره غزو الخ) أي للمعتزعة وأما المرتزقة فيجوز في غير ما يكره من الامام شرح م روزي لانهم مرصوبون بمهمات تعرض للاسلام يصرفهم الامام فيما فهم بمنزلة الاجراء شرح الروض وسواء في الحرمة عطل الامام الغزوات لا فيقتض ما يأتي من عدم كراهة الغزوة بغير اذنه حينئذ بالغزاة المتطوعة به اه ع ش على م وهو يعيد بل المرتزقة كغيرهم (قوله ان عطل الغزو الخ) وينبغي الوجوب في هذه اه ط ب سم (قوله لغة الطالب) وربما الخروج لقتال الكفار حل (قوله لار الغازي) أي وسمى المقاتل مغازي لان الخ ع ش فهو لغة لخصوف أو تقديروا وسمى الطالب غزوا لان الغازي الخ (قوله وسن له أن يؤمر) وينبغي وفاقا لط ب أوجب اذا أدى تركه الى الغزو بر الظاهر المؤدى الى الضرر الذي يجلب بالحرب سم قال م في شرحه ين ان الشاة لمجمع قصدوا سفرا ولو قصيرا ع ش وتجب طاعة الاهير بما يتلقى مهام فيه قال ع ش أي بان يؤمروا واحدا منهم عليهم (قوله طائفة من الجيش) سميت بذلك لانها تسرى بالليل زى فهي فعيلة بمعنى فاعلة يقال أهرى وسرى اذا ذهب ليلا قاله النووي (اوله يبلغ أقصاها) ومبدأ ما تبار وقال جهر من مائة الى خمسمائة فصاروا منسرا لى ثمانمائة وقوله الى ثمانمائة هذا في اصطلاح لفقهائه فلا ينافي ما تقدم عن المصباح أنه من المائتين الى المائتين لان ذلك اصطلاح لغوي اه قاراد جيش الى أربعة آلاف قاراد بجفل وأما الخمس فهو الجيش العظيم وسمى خميسا لان له خمسة رمسيرة ولبا واما ما دخله وقوله الى خمسمائة الخافية في كلام جهر خارجة فلا ينافي كلام الشارح (قوله وان بأخذ البيعة) يقع البناء أي الحلف بالله فيخلفهم الامام على أنهم يشترطون على الجهاد وعدم القرار على أنهم يطهرون الأمير ع ش (قوله بشرطه الآتية) أي ان أهناهم وقاومنا الفريقين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد وقول المتن ان أساهم الخ راجع لكل من الأكثر أو الاستعانة ويصح أن يراد بالشروط ما يأتي في المتن والشارح لان الشارح ذكر شروطا أخرى وقوله عند الحاجة فيكون الجميع على حقيقته (قوله لانه لا يقع عنهم) هلا وقع عنهم لانهم مخاطبون بالفرع وأجاب سم بأن الفرع المخططين بها غير الجهاد (قوله لان المقصود الخ) جواب بال تسليم وبعبارة م لضرورة اذا يحتمل في مائدة الكفار ما لا يحتمل الخ (قوله اسكت تراؤه) أي غير الامام مع أن

الاذان من المصلح العامة (قوله المسلمون) ولو مبينا تاو عيدا ونساء وخدا ومرضى  
وتطيلهم ذلك بأنه تعين عليهم الجهاد بحضور الصف فيه نظر لان فيه قهورا لان  
من لا يلزمه الجهاد لا يحرم حله الا انه جاز كما سيأتي ح ل (قوله وله استعانة)  
أى فى القتال وغيره كسلب الدواب بأجرة أو بدونها فهذا من عطف العام على  
الخاص وهل لئان تمكيتهم من ركوب الأضمرورة كما استظهره الأذرى (قوله عند الحاجة اليها)  
الروض تمكيتهم من ركوب الأضمرورة كما استظهره الأذرى (قوله عند الحاجة اليها)  
أى الاستعانة قال سر ل أى من حيث كثرة الدلا من حيث المقاومة وعندها  
وعبارة شرح م وبشرط في جواز الاستعانة احتياجنا لهم ولو لم تكن عندنا أو قتال  
لقتلنا ولا ينافى هذا الشرط مقاومة للفرقة قال المصنف لان المراد باشتراط  
المقاومة للفرقة قل المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة لدروبهم لاقبلهم معهم وأجاب  
الباقي بأن العدو إذا كان ما تبين ونحن ما تفرحسون ففينا فقه بالنسبة  
لاستواء العدد من أى عدد للمسلمين والكفار فإذا استعنا بمسب قد استمرى  
العدوان ولو انحصار الخمسون اليهم لممكننا مقاومتهم لهدم زياتهم على الضعف  
(قوله بأن يجرى الفراء الخ) ليس بقيد وعبارة شرح م ولا يشترط ان يخالفوا معتقد  
العدو كما يرد مع التصارى كما قال الباقي ان كلام الشافعى يدل على عدم اعتباره  
(قوله وروينا الفرقيين) كان كان المسلمون مائة وخمسين والكفار مائتين فإذا  
استعان المسلمون بخمسين من الكفار جاز لان الخمسين لو انضموا الى الكفار  
قاومهم المسلمون لعدم زيادتهم على الضعف وهذا يدفع ما يقال كيف يقتضيه  
الحاجة مع المقاومة ح ل أى لانهم إذا قلوا حتى احتاجوا الى واحد من الفرقتين  
وهي الخمسون فكيف قدروا على مقاومتها لو انضموا واصل الدفع ان احتياجنا  
الى الخمسين لاجل استواء العدد لا لاجل المقاومة وأجيب أيضا بأن الشارح  
يعتبر الحاجة من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا ينافى الشرطان كما  
ذكره العراقي زى (قوله لم يفعل) أى وجوباً ع ش (قوله لم ينجح اليه الخ)  
المعتمدين لا بد من انهم زى لان قاهم بموكة ولما لكها غرض في إبقائهم ماله  
الانتفاع بما بقوا الثواب بعتهما وفي الاستعانة بها في هذا الامر الخطر قرض  
لثقلها سم (قوله وفي معنى العبد الخ) في هذا المنع غاية اللطف والحسن حيث  
جعل الدين والولد مع العريم والوالد معنى العبد مع سد وجعل الزوجة مع زوجها  
في معنى الأراهق مع وليه (قوله والولد) أى البالغ لئلا يتكرر مع قوله ومراهقين (قوله  
بأذن مالك أمرهم) وهم الأزواج كما في شرح م وقال ع ش وهو الزوج والولى

ونخرج بالكفار المسلمون  
فلا يجرى إذا كانوا مع الجهاد  
كما مر في الأجرة وتبصرى بكفار  
أولى من تغييره مذى (وله  
(استعانة بهم) على كفار عند  
الحاجة اليها (ان انماهم)  
بأن يتألفوا معتقد العدو ويحسن  
رأيهم فينا (وقرونا الفرقة)  
ونفعل بالمستعان بهم ما يراه  
مصلحة من أفرادهم بجانب  
الجيش أو اختلاطهم به بأن  
يفرقهم بيننا (وله استعانة  
(بعيد ومراهقين اقوياء  
بأذن مالك أمرهما) من السادة  
والاولياء نعم ان كان العبد  
موصى بمنفعتهم لبيت المال  
هو مكاتبين كتابة مجمعة لم ينجح  
الى اذن السادة في معنى  
العبد المدين بأذن انصرم  
والولد بأذن الأصل وفي معنى  
المراهقين النساء الاقوياء  
بأذن مالك أمرهم

(وليكلم) من الامام وغيره (بذل أهبة) من سلاح وغيره من ماله أو من بيت المال في حق الامام عليه الصلوة  
من جهز غازيا فقد غري وذكر الامن والمقاومة في الاكثره ومالك الامر في المراهقين وغير الامام في بذل الاهبة من زيادتي  
(وكره) لغازي (قتل قريب) له من السكنا وفيه من قطع الرحم (٦٤٣) (د) قتل (قريب محرم) أشد كراهية من قتل غيره

(قوله من الامام وغيره) قال في شرح الروض ويحمله في الغيران كان مسلما أم لا الكافر  
فلا يجوز له بذل بل يرجع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى الاجتهاد لان الكافر  
قد يحضن سم على حجر عس على م و وانظر معنى خيانتة مع انه غير مقاتل وقد  
يشترطون بان يامر المبدول له بالتخذي ل أو الفرار ويصور أيضا بما اذا كان البذل للكافر  
(قوله بذل أهبة) نعم ان بذل ليكون الغزو بالاذل لم يحز من ل وقوله لم يحز أي الشرط  
(قوله فقد غزا) أي كتب له مثل ثواب غازي شرح م و (قوله الا ان يسب الله) أو نبيه  
أو الاسلام والمسلمين اخذ بما يأتي شرح حجر المراد ما دما ويسبون على قياس قتل  
المسيان اذا قاتلوا كما قاله البرماوى وان توقف فيه سم وقوله أو نبيه وان اختلف  
في نيوة كتمان الحكيم ومريم بنت عمران عس على م و (قوله بان يذكره) أي  
الاحد (قوله لا يذكره قتله) بل يكون مباحا عس أي قتل قريبه له مباح وان كان قتله  
واجبا على غيره قريبه (قوله اعم من قوله الخ) أي لان السماع ليس بشرط (قوله وجاز قتل  
صبي) الفاعل اياه جواز بعد امتناع فصدق بالوجوب لان قتله حين قتله واجب  
وكذا يقال في قوله وجاز قتل غيره م (قوله قاتلوا) أي ما داموا باقيا فلو كان تركوا  
القتال تركوا كما في س ل (قوله وعلى هذا) أي عدم قتله م (قوله وكالقتال السب)  
أي من المرأة والخني دون الصبي والمجنون كما يدل عليه كلامه في شرح الروض  
حل فالمراد سب من يعتبر سبه وقوله لا اسلام أو لله أو رسوله بالاولى (قوله ولوراهبا  
لرد) والراهب هو العابد من النصارى م و (قوله فلا يجوز قتله م) أي حيث اقتصر وا  
على مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم نجس أو خيانة أو سب المسلمين جاز قتله م  
عس على م و (قوله وتبينهم) أي ولو في حرم مكة كما يقتضيه صنيعه (قوله وان كان  
فيهم مسلم) وان علم قتله بذلك لكن يجب توقيه ما أمكن وبكره ذلك حيث لم يضطر  
اليه فحرمان اياه الم ومثله في ذلك الذي ولا ضمان في قتله لان الغرض انه لم يعلم  
عنه س ل وهما في قوله وان كان الخ تعميم في كل من المسائل الثلاثة أي قوله وجاز  
حصار الخ كما صرح به م وفي شرحه ولا فرق بين أن تدعوا الى الحصار والقتل بما يأم  
التبعية ضرورة أولا كما صرح به م و ايضا وهذا الله م مع قوله وان كان فيهم مسلم  
أو ذارهم لا يخالف قوله الا في ان دعوت اليه ضرورة لان ما هنا مفروض في اذائم  
يتروا بالاسلم ولا بالذاري فلم ينفق احابته ولا اصابتهم وما سبوا في مفروض فيها  
اذ انتروا سواهم أو فدايتهم مظنة فاشترط ان يكون هناك ضرورة ذل

لان الحرم اعظم من غيره (الا  
أن يسب الله) تعالى (أو نبيه)  
صلى الله عليه وسلم بان يذكره  
بسوء فلا يذكره قتله تقديم  
لحق الله تعالى بحق نبيه  
وتعبيد بذل اعم من قوله  
الا ان يسب الله أو رسوله  
(وجاز قتل مبي ومجنون ومن به  
رق وأنتي وخشي قاتلوا)  
فان لم يقاتلوا حرم قتلهم لانهم  
في خبر الصبي عن قتل  
انساء والصبيان والحاق الجنون  
ومن به رق والخني بها وعلى  
هذا حمل المطلق الاصل حرمة  
قتلهم وكالقتال السب فلا سلام  
والمسلمين وذكره م به رق  
من زباني (د) جاز قتل (غيرهم)  
ولوراهبا وأجبروا شيئا أو عصى  
وزنا وان لم يمكن فيهم قتال  
ولا رأى لعموم قوله تعالى قاتلوا  
المشركين (لا الرسل) فلا يجوز  
قتلهم بخلاف السنة بذلك  
وهذا من زيادتي (د) جاز  
(حصار كفار) في بلاد وقلاع  
وعينها (قتلهم بما يأم بالبحر  
مكة) كارسال ما عليهم  
لزمهم بنار ومغنيق (وتبينهم  
عن غفلة) أي الاغارة عليهم

لبلا (وان كان فيهم مسلم) أو ذارهم قال تعالى وخذيهم واحدهم وحاصروهم صلى الله عليه وسلم أهل (قوله  
الذائق قواد الشيطان

واضرب عليهم الخنق رواء البهيقي وقبس به ماني معناه عمام الاهلاكه وخرج بزاد في لبحرم مكة مالو كاتوبه فلا  
يجوز صاهم ولا قتلهم عايهم (و جازي روى) كفار (متترسين) في قتال (بذرايمهم) تشديد الياء وتخفيفها أي نسايتهم  
وصيانتهم وحيانتهم وكذا اجناتاهم (٦٤٣) وعبيدهم (أوبادى محترم) كسمل وذي (ان دعت اليه فيها ضرورة

بأن كاتوبت لوتركو اغلبونا  
كما يجوز نصب المخبنيق على  
اقلمة وان كن يصيهم ولئلا  
يخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل  
الجهاد أو حيلة على استبقاء  
القتلاع لهم وفي ذات فساد  
عظيم لان مفيدة الاعراض  
اكثر من مفسدة الاقدام  
ولا بعد احتال قتل طائفة  
للدفع عن بيضة الاسلام  
ورعاية الكليات وتقصد قتل  
المشركين وتتنو في المحترمين  
بحسب الامكان فان لم تدع  
اليه فيها ضرورة يجوز رميهم  
لايه وذي الى قتلهم بلا ضرورة  
وقد نهينا عن قتلهم ورجع  
في الروضة في الاولى جواز  
رميهم وعليه يفرق بينها وبين  
الثانية بأن الا دمي المحترم  
محقون الدم لحمة ابدن والعهد  
لم يجز رميهم بلا ضرورة والذراي  
حقتوا حق القنائين فجاز  
رميهم بلا ضرورة وقعيبري  
بما ذكر اعم من تعبيرة بالنساء  
والعبيان والمسلمين (وحرر  
انصراف من لزمه جهاد عن  
صف ان قاتوناهم) وان زادوا على  
مثلنا كما آقوياء عن مائتين

(قوله ونصب عليهم الخنق) أي ومامهم به جروبه يتم الدليل على المذمي (قوله فلا  
يجوز صاهم الخ) ما لم يضر ذلك سلا والا جاز شرح مر (قوله وكذا اجناتاهم)  
يفيد أن الخنق أي البالغين ليسوا من الذراي أي كالعبيد ووافقه قوله إلا في ترق  
ذراي كفار وخناتاهم وعبيدهم ح ل (قوله أوبادى محترم) ويضمن بالدية  
والكفارة ان علم وأمكن توقيه شرح مر (قوله ان دعت الخ) قيد بالنسبة لاد دمي  
فقط وليس بقيد بالنسبة للذراي على المعتمد كما ساقى (قوله عن بيضة الاسلام) أي  
جاعته وسواها لأن عقيدتهم بيضاء وقوله ورعاية الكليات عطف تفسير شيئا  
عزيزي ومراده بالكليات الدين ومراعاة حفظه وأطلق على الدين كليات لانه  
يتعلق بجميع المسلمين كما قاله ع ش (قوله ويقصد) أي وجوب ع ش (قوله  
في الاولى) وهي قوله بذرايمهم والثانية قوله أوبادى دمي محترم (قوله جواز رميهم) أي  
مع الكراهة شرح م ر (قوله لحمة الدين) أي في المسلم وقوله والعهد أي في الذمي  
(قوله وحرر انصراف الخ) أي بعد ملاقاته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت فيجوز  
لاهل بلدة قصدهم الكفار التحصين منهم لان الامن منوط بمن فرع دلقائهم كافي  
شرح م ر والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة ان المسلم على احدى الحسينين  
اما ان يقتل قبل دخول الجنة أو يسلم فيغزو بالاجرة والغنمية والكافر يقتل على الفوز  
بالدنيا زى وم ر ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي بالمجاعة لم يجز له الانصراف  
وكذا من مات فرسه وأمكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بأنه اذا غلب ظن الملاك  
بالثبات من غير كفاية لهم وجب الفرار س ل (قوله من لزمه جهاد) أي دائما  
فلا يرد ما لو دخلوا بلدة لنا حيث يعين على من يولوعبدا أو امرأة ح ل أي مع جواز  
الانصراف ان حصلت الكفاية بغيرهما (قوله عن مائتين) أي فصرم انصرافهم  
عن مائتين الخ فهو متعلق بمحذوف وكذا يقال في ما يأتي (قوله واحد) مثل الواحد  
الاشان والثلاثة لا الاكثر على المعتد ق ل على الجلال قال م وانما راعي العدد  
عند تقارب الاوصاف ومن لم يمتخص بالخلافى زيادة الواحد وقصه ولا ركب  
وما شبل الضابط كما قاله الزركشي كالبلقينى ان يكون في المسلمين من القوة ما يطلب  
على الظن انهم يقاومون الزائد على عليهم ورحون الظفر بهم أو من الضعف  
ما لا يقاومونهم اه جروته (قوله ولائى الخ) الظاهر انه عنه لما قبله وان الآية  
دليل على ما قبل الغاية وهي قوله ولزادوا على مثلنا ودليل النسيبة قوله مع النظر

وواحد ضيقا لا ينفذ نكح منكم مائة مبارقة بقلوب مائتين مع النظر لامنى

والآية خبر يعني الأمر أي لتصر ما تملك من وعليها يحمل قوله تعالى إذا قمتم فتنة فأنشوا وخارج من زيادة من الزم  
جهاد من لم يلزمه كبريت وامرأة وبأصناف ما لوقى مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهما وان طلبهما ولم يطلبوا وبأصناف  
ما لا ذم لهما ومهم وان لم يزدوا على مثلنا فيعوز الانصراف كما أنه ضعفان ما ثبت في الاوحد أو في تعديري بالقسوة  
وعدهما أولى من تعديره بزيادة تم على مثلنا وعدما (الامعروفات القتال) (٦٤٤) كمن ينصرف ليكن في موضع ربه

أو ينصرف من مضيق لقتله  
العدو والى متسع سهل  
القتال (أو مقبزا الى فتنة  
يستعملها ولو بعدة) قليلة  
أو كثيرة فيعوز انصرافه  
لقلته تعالى الامعروف الى آخره  
(وشاركا) أي المتصرف والمقصر  
ما لم يعد الجيش فيما غنم  
بعد مفارقتها كما يشاء وكله  
فيما غنمه قبلها يجامع بقاء  
نصرته أو نجدتها فها  
كسيرة قريبة تتشارك الجيش  
فيما غنمه بخلافه اذا ابعدا  
لغوات النصره ومنهم من أطلق  
أن المتصرف يشارك وحمل  
على من لم يعد ولم يغت  
والجاسوس اذا غنم الامام  
لينظر عدد المكرين وينقل  
أخبارهم بشارك الجيش فيما  
غنم في غنمه لانه كان في  
مصلحتنا وخا ما بنفسه أكثر من  
النيات في الصف وذكر  
مشاركه المتصرف فيما ذكر  
من ببادي واطلاق الص  
عدم المشاركة على  
من بعد أو غاب ويجوز بل كره

وذهب لقوي بأن عرف قوته من نفسه (اذن له امام) ولو بناه (مبارزة) لكبار لم يطلب الاقراره صلى الله (قوله)  
عليه وسلم عليا وهو ظهروا اثنين من الصغين للقتال من البر ووزو وهو الظهور

فان طلبها كافر سفت له) أى القمى المأذون له لا لمرها في خترأى داود ولان في تركها حينئذ اضعاغا لنا وقية لهم  
(والا) بأن لم يطلب أو طلبه وكان المبارزنا ضعيفا فاهم أو ان له الامام أو كان قويا فانهما ياذن له الامام (كرهت)  
أما في الأولين فلان الضعيف قد يحصل لثانيه (هـ ٢٤) ضعف وأما في الآخرين فلان الامام نظري تعيين الابطال وذكر

الكرهية من زيادتي (وجاز)  
لما (الاولى) لغير حيوان من  
أموالهم) كبناء وشجر  
وان ظن حصوله لانه فاداة

لهم أقوله تعالى ولا تطون موطنا  
ينبغي السكنا والارابة وقوله  
يجزبون سيوتهم بأيدهم  
وأيد المؤمنين وتطرب الله سبحانه  
أمر صلى الله عليه وسلم قطع  
نخل بني النضير وحرق عليهم  
سيوتهم فأنزل الله عليه  
ما قطعتم من لينة الآية (فان  
ظن حصوله لنا كره) اتلافه  
هو رأى من قصيره من نديب  
تركه حفظا لحق العاغبين  
ولا يجرم لمسلم (وحرم) اتلاف  
الحوان محترم) لحرمة ولا يجر  
عن ذبح الحيوان له برأ كراه  
(الاحاجة) تكثير وتناولون  
عليها فيجوز اتلافها بالدفع أو  
لقتلهم كما يجوز قتل الذراري  
عند التمس بوم بل أولى  
وكشي غنمه وخفنا رجوعه  
اليهم وضررنا فيجوز اتلافه  
دفعنا لضرره أما غير المحتم  
كانت خير فيجوز بل وسن اتلافه

(قوله فان طلبه الخ) والحاصل ان الكافر امان يطلبه أولا واسلم أما قرى أولا والامام  
امان ياذن أولا فالصورانية حاصلة من ضرب اثنين في أربعة تباع في صورة وتنتج  
في صورة ويكره في ستة كما يعلم من كلامه (قوله وان اذن له الامام) أى اذن له الامام  
أولا وقوله أو كان الخ فيه صورتان فقت الاستحسان (قوله وان ظن الخ) أى فيجوز  
مع الكراهة اخذ من قوله الخ فان ظن الخ (قوله مغايضة لهم) هذا المليل مع  
الآية فيغديب الاتلاف لا باحة والآية دليل للمليل مع علته (قوله ولا يطون  
موطنا) أى ولا يبعثون فضلا (قوله من لينة) أى تخلف ع ش (قوله  
فان ظن حصوله لنا كره) هذا اذا دخلنا بلادهم ولم يمكننا الإقامة هناك فافضلنا  
قهر أو صلحا على انهم لنا أو لم حرم ذلك اه زى (قوله أولى من قصيره الخ)  
لان كلام الأصل يقتضى ان الاتلاف خلاف الاولى (قوله لمسلم) وهو قوله  
مغايضة لهم (قوله لغير ما كره) مصدومى بمعنى الاكل ع ش (قوله وخفنا  
رجوعه) ايهم وضرره) أما اذا خفنا رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يدبج للاكل  
(قوله مطلقة) أى سواء حصل منه ضررا ولا ع ش اه

فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب) \* أى وما يذ كرمه  
من قوله ولما غنبت بسط وقوله في حكم الاسراء أى في حكم ما ثبت للاسرى بعد  
الاسرع ش أو المردا بالاسراء فلو قال في ما يغفل بالاسراء لسكان أولى برأوى  
(قوله وترق ذرارى كذا) ولو كانت النساء حاملات بمسلم شر حم (قوله وخفنا فاهم)  
أى البالتون وأما الصغار فداخلون في الذرارى (قوله ولو لمسلمين) بأن أسلموا في يديهم  
ع ش وهذه غايبة في العبيد (قوله بأسر) وضابطه ما عاك به السيد كضبطه باليد  
أو الجأهم بسيت وأخلاق السباب عليهم بالضبة وكذا برقون بإبطال المدة أى القوة  
شيعنا عزى (قوله بالقهر) مع قصد الدالك أى لان الدار دار أباحة وكتب  
أيضا قوله بالقهر أى وان كان القاهر عبدا للمقهور فرفع الرق عن القاهر ولو كان  
القاهر بعض المقهور فيمتنع عليه يبعه تمتعه عليه كذا في الروض وغيره واذى عب  
ويجبه انه لا يملكه لقارعة سبب العنق له أى لامتق بخلاف الشراء اه سم (قوله  
والمراد) هذا علم من قوله أولا أى يصيرون الخ فلو عبر بالعاء كان أولى وقد يقال

ه ملقا (فصل في حكم الاسر وما يؤخذ ١٦٣) يحث من أهل الحرب (برق ذرارى كفار) وخفنا فاهم (وعبيدهم)  
ولو لمسلمين (بأسر) كما يرق حر في مقهور لحرى بالقهر أى يصيرون بالاسراء فالتساوى يكون كسائر أموال الغنيمة التي تحبس  
لاله والباقي للغانين لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمراره لا ليجوده



أثر الواو والتبعية على أنه لا يلزم من ميرورهم أرقاء لنا دوام الرق قبل من أنه نزول  
عنهم الرق الذي كان بهم ويختلفه رق آخر لنا اه ع ش (قوله في ما ذكر) أي  
في استمرار الرق (قوله المبعوضون) كذا أطلقوه ومجمله كما هو واضح بالنسبة لبعضه  
اللقن اما بدنه الحرفية فيه التحريم بين الرق والقداء والمن موع ش (قوله زوجة  
المسلم والذي الحرية) بأن تزوجها قبل دار الحرب أو بدانها والتفت بدار الحرب  
(قوله والمراد بزوجة الذي الخ) أشار بذلك الى دفع ما يقال ان كلام الاصحاب هنا  
يخالف كلامهم في أن الحرى اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق  
وقد يصح مع ذلك ما إذا بان المراد من الزوجة المبرورة بين العقد متناولها العقد  
على وجه التبعية والمراد هنا الزوجة المتعددة بعد العقد زى ومجمله ان عقد الجزية له  
انما يصحم زوجته اذا كانت موجودة عند فداء الجزية وكانت تحت قبضتنا حينئذ  
والأفلا يصح ما رشيدي (قوله لم تدخل الخ) بأن حدثت بعده أو كانت موجودة  
حينئذ فكأنها حرة عن طاعتنا حر (قوله مع تصحيحه الخ) فكأن الشارح  
يقول لا لاصل لا فرق بين زوجة المسلم وزوجة من أسلم وهو ضعيف والغتم  
ما في الاصل لان بينهما ما فرقا وهو أن زوجة من أسلم تنب لته مير بلفظها عنه بخلاف  
زوجة المسلم شيخنا العزيز وعبارة س ل ومرق بأن الاسلام الاصل اقوى  
من الطارئ (قوله ويفعل الامام) أي وجوب ارقوله ولو عتق ذمي أي عتقا كافرا  
وهذه النية لا رد على الخالف في بعض الخصال الاربعة الا أنه وهو ضرب الرق  
ومجمله انه يقول لا يجوز ضربه على عتق الذي لانه بطل حقه من الولاة مرحم د  
فكأن على الشارح تأخير هذه الفاية ومهما القول ولو لوتنى أو عتق فيقول أو عتق  
ذمي لانها ايضا لا رد على من قال لا يجوز ضرب الرق على الوثني كما لا يرد الجزية ولا على  
العربي لخبره كما في شرح م رأيضا (قوله الا - حظ للاسلام والمسلمين) حظ المسلمين  
ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ م حجتهم في الاسترقاق والقداء حظ للمسلمين وفي المن  
حظ للاسلام شو برى وعبارة ع ش يريد انه لا بد من نظره لالبرين والآن تقول  
أحد ما يعني عن الآخر وفيه نظرا ه أي لانهم ما يتفردوا كما وقع له صلى الله عليه  
وسلم ان لما قدى المشركين في غزوة بدر وعقب لانه كان الا حظ للاسلام قتلهم لانه  
كان أول الاسلام فكان يتقوى بقتلهم والا حظ للمسلمين فذاؤهم لانه يحصل به  
اهية للمسلمين شيخنا وقد قال القتل ايضا حظ للمسلمين لانهم يحصل لهم بهيبة  
(قوله بضرب الرقية) أي لا يشترط من نحو تفريق كما في شرح م موع ش (قوله  
بقتله سبيله) أي لا يغالب (قوله أو عتق) كما في سبي هوازن وغيرهم من قبائل

ومثلهم قباذ كرم المبعوضون  
تقليبا لحقن الدم ودخل  
في الذاري زوجة المسلم والذي  
الحرية والعقيق الصغير  
والجنون الذي فبرقون بالاسر  
كما في زوجة من أسلم والمراد  
بزوجة الذي زوجته التي لم تدخل  
تحت قدرتنا حين عقد  
الذمة له وما ذكرته في زوجة  
المسلم هو المقضى ما في الرقعة  
وأصلها واعتدله بالقبض  
وغيره وخالف الاصل فصح  
عدم جواز اسيرها مع تصحيحه  
جواز في زوجة من أسلم  
(ويقول الامام في) أسير  
(كامل) بلوغ عقل وذكورة  
وحرية (ولو عتق ذمي الا حظ)  
الاسلام والمسلمين (من) أربع  
خصال (قتل) بضرب الرقية  
(ومن) بقتله سبيله وفداء  
بأسرى (منساو كذا من أهل  
الذمة فيما يظهر من اقتصر على  
قوله ما جرى على الغالب  
(أوبال وأرقاق) ولو لوتنى أو  
عربي

العرب كبنى المصطلق زى (قوله أوبعض شعص) هذا أجمع الوجهين فاذا ضرب  
 الرق على بعضه رق كله كما قاله البغوى وهذه مودة يسرى فيها الرق ولا تغتير لها زى  
 وشورى (قوله حبسه) أفنظر نفقة مدة الحبس هل هي من بيت المال أم من الغنيمة  
 ويبحث بعضهم بهذا التوقف أنها من الغنيمة (قوله حتى يظهر الاحتياط) أى بامارات  
 تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير ع ش على م و (قوله يعصم دمه)  
 لم يذكر هنا ماله لأنه لا يعصمه إذا اختار الامام رقه ويعصمه إذا اختار غير الرق ولا  
 صغا وأولاده لا يعلم بأسلامهم تبعاله ولو كانوا دار الحرب أو أرقاه وأما قوله صلى الله  
 عليه وسلم فاذا قتلوه عصموا منى دماءهم وأموالهم فجهول على ما قبل الاسر بدليل  
 قوله لا يحقوا ومن حقها أن مال القدر وعليه بعد الاسر غنيمة شرح م و قال  
 الرشيدى قوله إذا اختار الامام رقه قضية هذا القيد أنه إذا اختار غير الرق يعصم  
 ماله وانظره مع قوله لا فى ومن حقها أن مال القدر وعليه بعد الاسر غنيمة ولم أر  
 هذا القيدى غير كلامه وكلام القصة اه (قوله حتى يشهدوا أن لا اله الا الله) أى مع  
 محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صار على الشهادتين زى (قوله وأموالهم) فيه  
 أن الاموال لا تصم بأسلامه بعد الاسر فحمل الاستدلال قوله دماءهم وكان الأولى  
 ذكر هذا الخبر بعد قول المتن يعصم دمه وماله (قوله الاية قها) أى وحققها الأحكام  
 الناشئة عنها شيئا وعبارة ع ش على م و (قوله الابحقيقا) أى بحق الدماء والاموال  
 الذى يقتضى جوار قتلهم وأخذ أموالهم (قوله تعينت) ظاهره ولو كانت المصلحة  
 أرقا فاقا وبه صرح بجرو عبارته أو بعد اختيار المن أو الفداء أو الرق تعين لكن عبارة  
 م و نعم أن كان اختارا قبل اسلامه المن أو الفداء تعين فماتل (قوله أنا يقضى) ظاهره  
 كلامهم يخصيص ذلك بالفداء وأن المن يجوز وإن لم يكن لمعز ثم رأيت ع ش قال  
 ينبغي أن مثله المن بالأولى مع ارادة الإقامة بدار الحرب (قوله من له عز) أى والكلام  
 فى من غرضه الإقامة فى دار الحرب كما هو ظاهر م و (قوله يعصم دمه) أى نفسه  
 عن كل ما من المخصال م و أى فليس المراد امتناع القتل فقط وحينئذ فالمراد  
 بالدم هنا غير المتقدم من أسلم بعد الاسر ما قبل أى فدخل فيه القتل والرق  
 ويدل عليه أنه لم يقل هنا والخيار فى السابق (قوله وماله) أى جميعه دارا وبداهم  
 ويوجه مع عدم دخول ما فى دار الحرب فى الامان كما سياتى بأن الاسلام أقوى  
 من الامان وفا قام إلا أن يوجد نقل بخلافه سم ع ش على م و (قوله وفرعه الحر  
 الصغير) أى وإن سفل وكان الاقرب حيا كافر اشرح م و ذكره هناك دون ما إذا  
 أسلم بعد سره يقتضى أنه لا يعصم هناك مع أنه يعصم أيضا لاسلامه تبعه بالاسية

أوبعض شعص لا تباع  
 ويكوز مال الفداء ورقا بم  
 إذا رقا كسائر أموال الغنيمة  
 ويحوز فداءه مشرك بمسلم  
 أو أكره مشرك بغير مسلم (فان  
 خفى) عليه الاحتياط الخال  
 (حبسه حتى يظهر) له الاحتياط  
 فيه فعله (واسلام كافر بعد  
 اسره يعصم دمه) من القتل لخبر  
 الصعيين أمرت أن تقتل الناس  
 حتى يشهدوا أن لا اله الا الله  
 فاذا قالوها عصموا منى دماءهم  
 وأموالهم (الابحقيقا) (والخيار)  
 باق (فى الدق) كجاء من عجز  
 عن الاعتراف فى كراهة ليمين  
 حتى يخافه فى الباقي فان كان  
 اسلامه بعد اختيار الامام  
 حيلة غير القتل تعينت (لكن  
 أنا يقضى من له فى قومه  
 عز) ولو بعشيرة (يسلم به) دينا  
 ونفسا وهذا من زيادى (وقبله)  
 أى واسلامه قبل اسره يعصم  
 دمه وماله لا تغتير السابق  
 (وفرعه الحر الصغير أو المجنون  
 عن السبي ويحكم باسلامه  
 شيئا وانتقيد بالمرمع ذكر المجنون  
 من زيادى

كما قالهم في شرحه (قوله لا زوجة) والفرق بين عهده تزوجته فيها ونزل الحزبية  
 وعده بها فيها وأسلم أن ما يستقل به الإنسان كالأسلام لا يجعل فيه تابعا لغيره  
 ما لا يستقل به كعقد الحزبية بل وحده يقال لنا امرأة في دار الحرب يجوز زواجها  
 دون حملها اسم (قوله بخلاف عتيقة ولو صغير) أخذنا من قوله ولا يرق عتيق مسلم الخ  
 (قوله ولو بعد الدخول) وهذا لغاية الرد قال م في شرحه وقيل أن كان أسرها بعد  
 ودخول النكاح فلعلها تعتق فيها بعد دم النكاح كالأزوجة ورد بأن الرق نقص ذاتي  
 بنا في النكاح فاشبه الرضاع (قوله كسبي زوجة) أي لغيره من أسلم لئلا يتكره مع ما قبله  
 وسوله أسبي هو أولا وقوله أو زوج أي سواء أسيت هي أم لا لكن انقطاع النكاح  
 في سبيها وحدها ظاهر لعلها المدكورة وأما سبيها معا وأهروحدة فلا يظفر له وجه  
 انقطاع النكاح بمجرد حدوث الرق فيها أو فيه لا ينتج ذلك تأمل (قوله ورق بسبيها)  
 (قوله بأن كان سفيرا أو مجنونا أو رقوله أو باراقة أي بأن كان بالفساد لا كان من  
 علمه أو ردى استقر نكاحه كما قاله زى (قوله لحدوث الرق) هذا لا ينتج انقطاع النكاح  
 لأن الرق يوجب حرمة النكاح الحرة فأداه الشخ خضر والشورى وعصاة في ل على  
 التحلل (قوله لحدوث الرق أي وحده أو كالموت كما صرحوا به وبذلك فارق جواز  
 نكاح رقيق لرقبة أو لحرمة انتهاء (قوله وبذلك) أي بالتعليل أو بقوله كسبي زوج الخ  
 أي بالنظر لعمومه لأن قوله كسبي زوجة أي سواء سبي الزوج أو لا وقوله أو زوج أي  
 سواء أسبيت الزوجة أو لا فأما نكاحه خلو وقال بعضهم قوله وبذلك أي بالتعبير أو  
 التي لمنع الخلو وتجوز الجمع وهذا أولى من رجوع اسم الإشارة للتعليل لأن مقصود  
 الشارح بيان أنه لا يخل بشيء من كلام الأصل (قوله ورق الزوج) في التقييده نظر  
 لأن ورق الزوجة بأن كانت حرة وسبيت وحدها أو معه كذلك شوري وسم وقد  
 يقال أحترزه عما لو قد ع ش (قوله بامر) أي بسبيها أو باراقه (قوله  
 سواء أسبي الخ) راجع لقوله وفيها لو كان أحدهما الخ (قوله وأيه لا ينتفع الخ)  
 هذا علم من مفهوم المتن ومن التعليل أيضا كما يدل عليه قول الشارح إذا لم يحدث  
 رق (قوله ولا يرق) أي لما فيه من قطع الولاء عليه وخرج بالرق غيره من بقية  
 الحصول فلا منع منه فليحرد (قوله عتيق مسلم) بأن كان مسلما حال أسرها العتيق  
 ولو كان كافرا قبل ذلك م ر وعومه شامل لما لو كان كافرا حال الاعتناق ثم أسلم  
 قبل الأسر أي أسرها العتيق وبه صرح سم ومعه أن المسلم في كلام المتن شامل للمسلم  
 أنه لو تم تقيده إسلامه الذي يبرع عنه بن أسلم لكن هذا بعيد مع قول الشارح كما في  
 عتيق من أسلم فتتضاءل المسلم في المتن هو الأصل تأمل اه (قوله عتيق من أسلم)

وخرج بالحر المذكور منه  
 فلا يصح إسلامه أي من السبي  
 (لا لزوجه) فلا يصح ما من السبي  
 بخلاف عتيقة لأن الولاء انزم  
 من النكاح لأنه لا يقبل الرفع  
 بخلاف النكاح (فان رقت)  
 بأن سبيت ولو بعد الدخول  
 (انقطع نكاحه) ما لا لا متناع  
 أمه سال الأمانة الكافرة للنكاح  
 كما يتبع ابتداء نكاحها  
 وفي تغيير الأصل باسترققت نسيم  
 فانها ترق بنفس السبي) كما  
 مر (كسبي زوجة حرة أو زوج  
 حرة ورق) بسبيها أو باراقه  
 فانه ينتفع به النكاح لحدوث  
 الرق وبذلك علم أن نكاحهما  
 ينقطع بهما سبيا وكما حرين  
 وفيما لو كان أحدهما حرا  
 والاخر حرة - ورق الزوج  
 عما مر سواء أسبيا أم أحدهما  
 وكان المسي حرا وإن أوهم  
 كلام الأصل خلافاً وأنه  
 لا ينتفع بهما لو كانا رقيقين  
 سواء سبيا أم أحدهما أذا لم  
 يحدث رق وإنما اتفق الملك  
 من شخص إلى آخر ولا لا يقطع  
 النكاح كالبيع والهبة والتقييد  
 بالرق الحاصل بأرقاق الزوج  
 الكامل من زباني (ولا يرق)  
 عتيق (مسلم) كما في عتيق من أسلم

وتعبري بريق اولي من اقتصاره على الادفاق (واذارق) الحربي (وعليه دين الحربي) كسلم وذبي لم يسقط اذالم  
 نوجد ما يقتضي استقامته (فيقضى من ٦٤٩) ماله ان غنم بعد رقه وان زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق

على الموت فان غنم قبل  
 رقه او بعه لم يقض منه فان لم  
 يكن له مال اولم يقض منه  
 بقى ذمته الى ان يعتق  
 فيطالب به وخرج بزيادتي  
 لغير حربي الحربي كدين  
 حربي على مثله وورق من  
 عليه الدين بل اووب الدين  
 فيسقط ولورق رب الدين  
 وهو على غير حربي لم يسقط  
 (ولو كان حربي على مثله دين  
 معاوضة كبيع وقرض  
 ثم عصم أحدهما) باسلام  
 أو امان مع الآخر أو دونه  
 (لم يسقط) بالاتزامه بعقد  
 وخرج بالمعاوضة دين  
 الاتلاف ونحوه كل نصب فيسقط  
 له دم التزامه ولان سبب  
 الدين ليس عقد يستدام  
 ولا يتقيد بصحة التالف وتقيد  
 الروضة كما سلبها به لبيان محل  
 الخلاف وكالحربي مع مثله  
 اذ عصم أحدهما الحربي  
 مع المعصوم اذ عصم الحربي  
 في حكمي المعاوضة والاتلاف  
 وتعبيري بما ذكر اولي من قوله  
 ولو اقترض حربي من حربي  
 الى آخره (وما أخذ منهم) أي  
 من أهل الحرب (بلا رضی)  
 من عقار أو غيره بسرقة

أي قبل الاسر (قوله اولي من اقتصاره على الادفاق) وجهه الاولوية بشرطه  
 له غير ونحوه لان الادفاق معناه ضرب الرق وهو خاص بالبالغ الذل قل فيهم  
 من كلام الاصل ان العنبر يرق بالاسر وليس كذلك تأمل (قوله واذا رقي الخ) سور  
 المقام ستة لانه اذا رقي من عليه الدين ما ان يكون دينه لمسلم أو ذبي أو حربي وإذا  
 رقي من له الدين ما ان يكون من عليه الدين مسلما أو ذميا أو حريبا أو كرا من  
 صوتين بالمنطوق وأربعة بالمفهوم وأشار الشارح الى اثنين منها بقوله وخرج بزيادتي  
 الى قوله فيسقط والى اثنين بقوله ولورق رب الدين الخ وفي قل على الجلال فالجواب  
 انه لا يسقط الا دين حربي على مثله وارفاق أحدهما اه بمر وفه (قوله وان زال  
 ملكه) أي والحال أنه زال الخ (قوله أو بعه) أي لان التامين لم يكوه وأطلق  
 حقهم بعينه فكان أقوى اه تحفه (قوله أولم يقض منه) بأن غنم قبل الرق أو بعه  
 وكذا بعده ومنع الامام الذوقية منه على ما يشبه ظاهر العبارة تأمل (قوله فيسقط  
 ظاهره ولودين معاوضة ح ل وهذا لان في قوله بعد ولو كان حربي الخ) لان ذلك  
 فيما اذا عصم أحدهما وهذا فيما اذا رقي (قوله ولورق رب الدين الخ)  
 والوجه ان الامام يطالب به كودائعه لانه غنمة شرح م ر في قوله لانه غنمة  
 فظهر لعدم اطلاق حد الغنمة عليه وعبارة الثقة والذي يقفه في اعيان ماله  
 أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبته لا يستلزم ملكه لماله بل  
 القياس انها ملك لبيت المال كالمال الضائع رشدي (قوله على غير حربي) أما  
 الحربي فتقدم حكمه في قوله بل او رب الدين (قوله مع الآخر) عدم السقوط في هذه  
 ظاهر وكذا في قوله أو دونه ان كان الذي عصم هو من له الدين أما اذا كان الذي عصم  
 من عليه الدين فعدم السقوط في هذه الحالة غير ظاهر اذ مقتضاه أن ذمة المسلم  
 أو الذي تكون مشغولة بنحربي ومعلوم أن الدين يجب فضاؤه فيقتضي أنه  
 يجب على المسلم أو الذي دفع الدين للحربي مع أن ما يدينه من الاموال يجوز لكل  
 من المسلم أو الذي أخذها فليست تأمل (قوله لم يسقط) أي يبقئ بذمته (قوله ولا يتقيد)  
 أي سقوط دين الاتلاف ونحوه وقوله بصحة التالف أي يكون الذي عصم هو التالف  
 بل يشمل ما اذا كان الذي عصم هو التالف منه كما يشبه قول المصنف ثم عصم أحدهما  
 (قوله به) أي بصحة التالف وذكر الصبر لاكتساب التذكير من المضاي اليه  
 فصل  
 في حكمي المعاوضة والاتلاف فيسقط في الثاني دون الاول (قوله وما أخذ منهم)  
 أي أخذ مسلم أو امانا أخذ الذي فانه ملك له بحملته لا يدخله تقييد كافي م رسوا

أوغريها (غنيمة) خمسة الأسلب خمسها لاهله والباقى للأخذتني بلاله خوله دارهم وقترتني نفسه منزلة القتلى والمراد باله قار العار الملوكة إذا الموات لا يمكنه فكيف يملك عليهم مخرج الجرجاني وأطالني لماذا كرامتي من قتيته بأخذ من دار الحرب (وكذا ما وجد كقطعة) بما يظن أنه لهم فهو (٦٥٠) غنيمة لذلك (فإن أمكن كونه لمسلم)

كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وفي شرح م و ما نصه قوله وما أخذ منهم أى ولم يكن لمسلم فإن كان لهم نزل ملكه عنه بأخذهم له قهوا عنه فعلى من وصل اليه ولو بشراء رده اليه اه (قوله أو غيرها) كاختلاس اه سم (قوله تنزى بلائخ) به تعلم أن عمله في غير من دخلها بأمان منهم مخرمة سم (قوله وكيف يملك عليهم أى) عنهم والاستفهام انكارى لان يملكه عليهم نوع ملكهم له (قوله أولى من قتيده الخ) لان أخذهم من دارنا ولا امان لهم كذلك شو برى (قوله فهو غنيمة) أى خمسة الأسلب خمسها لاهله والباقى للأخذتني بلاله خوله دارهم وقترتني نفسه منزلة القتلى كما هو (قوله أى بمداقضاء الحرب) ولو قبل الحيازة م (قوله لا التملك) فلا يجوز ولم التصرف بغير الكل وما يدل على أنه على سبيل الإباحة أنه اذا فضل عنه شيء بعد وصولهم للممران وجب عليهم رده كاسياق وله أن يضيق مثله من الغنائم حل قال ذى وجوه والتبسط لأدعى أيضا اذا كان مستحق الرضى على المقتد وقال س ل المراد بالغنائم من له سهم أو رضى فيشمل الصبي والذمي اذا استعان به الامام اه وأما الأخير فليس له التبسط كما قاله ع ش (قوله يد الحرب) الباء جمعى في دليل قوله وفي عمران (قوله وان لم يجر) بان وجدنى دارهم سوق وأمكن الشراء منه يد ارم سم (قوله ما يأتى) وهو ما يعتاد كله عوما الخ (قوله فلنا التبسط) بان نقلهم ما يعتاد كله وقوله عوما أى على العموم فهو منصوب بنزع الخافض (قوله وعلف) يقع اللام وسكنها فعلى الاول يكون شعرا حالاً منه وعلى الثانى يكون مولا له كما فى م و الظاهر أنه على الاول يكون بدلا لان معنى الحال من النكرة قليل هذا ان ثبت أن شعيرة الجرجاني وأخوه بأولها وان ثبت أنه بالنصب تعين ما قاله م و منصبه المحلى بسكون اللام وهو الانسب معنى لان التبسط تقدم الموقوف للدواب لانه وكونه يقع اللام بعيدا لان يقال التبسط بالمعروف من جهة أكل الدواب له لا من حيث ذاته لما عرفت وعليه يكون شعيرة حادثة لا مع كونه جامدا والمعطوف عليه معرفة على ما فيه تدبر (قوله العدل) الظاهر أن المراد به غسل الثعل لانه متى أطلق انصرف اليه والفائدة الا ترى هو غسل السكر كما قيل فلا منافاة وانظر ما الفرق بينهما حيث جاز التبسط بالاول دون الثانى وقدي يقال الفرق عوم الحاجة للاول لسكنته عندهم دون الثانى (قوله ولا ترضه) أى لغنيمة (قوله والمعنى فيه) أى والحكمة في التبسط (قوله غالبا) ملائنا فى قوله قبل وان لم

بأن كان ثم مسلم (وجب) تعريجه لعدم الأمر تعريف اللقطة ويعرفه سنة الآن يكون حقيرا كسائر اللقطات وبعد تعريجه يكون غنيمة (ولعائنين) ولو لا غنيما أو غير اذن الامام (لان لحقهم) بعد أى بعد انقضاء الحرب (تبسط) على سبيل الإباحة لا التملك (في غنيمة) قبل اختيار تملكها (يد الحرب) وان لم يعرفها ما يأتى (د) فى (العود) منها (الى عمران) غيرها) تدارنا واداراهل الذمة تعبيرى بماد كراوى من تعبيره ارم أى الكفاؤ ويصمران الاسلام فان كان الجهاد فى دارنا وعرفها ما يأتى فله القاضى فله التبسط أيضا (ما يعتاد كله) لأدعى عوما) كقوت وأدم وفا كمة (وعلف) للدواب التى لا يتفق عنها فى الحرب (شعيرة وأخوه) كتين وقول لخبر الى داود وانما حكم وقال يضح على شرط الجارى عن عبد الله ابن ابي أرق قال امرئنا مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم بغير طعافا فكان كل واحد مننا يأخذ منه قدر كفايته وفى الباقى عن ابن عمر قال كنا نصيب في مغازنا العسل والغنم فأكله ولا ترضه والمعنى فيه عرته يد الحرب غالبا لا حراما لاهله عينا فجعله الشارع مباحا لانه قد خسر وقد تغير ثقله وقد تزيده وثقله عليه

فإن كان معه طعام يكتفيه لمعوم الأخبار (٦٠١) (وذبح) لحيوان ما كوله (لاكل) ولو لجلده لا لاخذ جلده وجعله

سقاء أو خفا أو غيره ويجب  
رد جلده إن لم يؤكل معه  
وتعبرى عما ذكر أعين من قوله  
وذبح ما كوله الجوهري ويسكن  
التبسط (بقدر حاجة) فلا يأخذ  
فوقها زينة ردة إن بقي وبذله  
إن تلف وهذا من زيادة في خروج  
بما يعتاده كلمة غيره كركوب  
والمس وبعده وما تزد  
الحاجة إليه كدواء وسكر وفانيد  
فإن احتاج إليها مرض منهم  
أعضاء الإمام قدر حاجته  
بقية أو يحبس عليه من  
سهمه كالأحسان أحدهم  
إلى ما يتدبره من برد أو من  
لحقهم بعد انقضاء الحرب  
ولو قبل حيازة الغنيمة فلا  
حق له في التبسط كالأحق له  
في الغنيمة ولأنه معهم كثير  
الضعف مع الضيف وهذا  
مقتضى ما في الرافعي وقوع  
في الأصل والروضة اعتداد  
بعدي حيازة الغنيمة أيضا  
وقد يوجه بأنه يتسامح  
في التبسط ما لا يتسامح في  
الغنيمة (ومن عادى العمران)  
الذكور (لزمه ودمايق)  
ما يتبسط به (إلى الغنيمة)  
لزال الحاجة والمراد بالعمران  
ما يجديه حاجته مما ذكره لأعزة

يعزفها ما يأتي قوله وإن كان معه الخ) هذا يعني عنه قوله ولو غلبا الذل يلزم  
من كونهم أغنياء أن يكون معهم طعام يكتفون خلافا في ح ل نعم ينافي قوله المتن  
بقدر حاجة الآن رادوان كان معهم طعام من غير جنس ما يتبسطون به تأمل وقال  
ح ل أن قوله وإن كان معه ما يكتفيه مضروب عليها في نسخة المؤلف وعليه فلا منافاة  
(قوله ولو لجلده) أي ولو كان ذبحه بقصد أكل جلده ع ش (قوله لا لاخذ جلده)  
عبارة شرح م ر أما ذبحه لا أخذ جلده الذي لا يؤكل معه فلا يجوز أن احتاجه  
لخوف ومدا ساه وقوله فلا يجوز أن يأكل المذبح وأما كل المذبح فبما تر شيئا  
وقيل عن حجر قال ع ش ورضي قيمة المذبح حيا اه (قوله وجعله سقاء)  
عبارة الرضوي وشرحه فإن اتخذ منه شرا كالأسقاء أو نحوه فكأنه مضروب فيما تم بذلك  
ويلزم رده بصنعة ولا أجر له فيه بل إن قص لزمه الأرض وإن استعمله فعليه  
الاجرة اه وقضية كونه كالمضروب أنه لزمه الاجرة وإن لم يستعمله إلا أن يقال سويح  
هنا الاستعانة التبسط في الجملة ومال إلى هذا م ر سم (قوله كركوب) ولو اضطر  
شخص منهم إلى سلاح يقاتل به أو فرس يقاتل به أو خدم بالاجرة ثم رد س ل وقال  
مهم بلا أجر وهو الذي في شرح م ر وأما تلف ضمنه على الأقرب فيسبب عليه من  
سهمه أخذ ما زاد كعبدة في السكر والغنيمة وقد يقال بل الأقرب عدم الضمان  
ويفرق بينه وبين نحو السكر بأن أخذ هذه المصلحة للقتال ونحو السكر لمصلحة نفسه  
وجوز له أخذها بالعرض فيد عليه ضمان ولا كذلك هذا ع ش علي م ر (قوله  
أو يحبس) بابه نصر (قوله ولو قبل حيازة الغنيمة) معتدو وقع في الأصل والروضة  
اعتبار بعدي حيازة الغنيمة أيضا أي فانه يفهم أن من تحقق بعد انقضاء الحرب وقبل  
الحيازة يتبسط وهو يخالف قضية استشهاده الرافعي بالقياس على العجمة ويحجج  
للفرق بينهما قال الشافعي وقد يوجه الخ زى أي ما في الأصل والروضة (قوله إلى  
الغنيمة) بل الرادى الغنيمة ما لم تقسم فإن قسمت رادى الإمام ثم أن كثر قسمه  
والأجعله في سهم المصالح ل ر مثله شرح م ر (قوله ولعائن المراد بالعائن)  
الجنس فيشمل كل الفاعين لأن الجميع أه يجوز أعراض الجميع عن الغنيمة ويصرفها  
الإمام مصرف الجنس كما في م ر (قوله أو مكاتب) أي أن لم تحط به الديون فإن أحاطت  
به فلا يصح إعراضه إلا أن أذن له فيه السيد ويجرى مثل هذا التفصيل في العبد  
المأذون له في القارة من شرح م ر وقوله في ماسيا في خروج يادى التقيد  
بالحر أو المكاتب الرقيق الخ بقيد بغير المأذون له في التجارة أما هو فبغير التفصيل  
الذي علمه (قوله أو محجور عليه بغلس) واتصاع إعراضه لأن هذا من باب

كأه والغالب والأبلا أنه في منع التبسط (ولعائن) كراهه كاتب غير مسمى ومجنون (أو لوسكر) أي أو محجور (أو عليه بغلس)

أوسعة (العرض عن حقه) منها ولو بعد افرازه (قبل ملكه) له لان المقصود الاعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذبح عن الله والغنائم تابعة فن اعرض عنها فقد جرد قصده للقرض الاعظم وانما مع اعراض المحجور وعليه لان الاعراض محض جهاد لا آخر فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الاصل من عدم صحة اعراض محجور بالسفينة ونقله في الروضة كما صلبها عن تفقه الامام انما عرفه الامام على القول (٦٥٣) بان الغنائم تلك مجرّد الاغتنام كما صرح به

الغزالي في بسطه والمعتمد خلافه كما سيأتي ومن صحح صحة اعراضه الاسنوي والاذري وغيرهما ورد به بعضهم بما لا يجدي ونرج زياد في التقيد بالحرف المكتاب الرقيق غير المكتاب والذبح في ما وقع في نية سيده ان كان بها اذ هو في قابل رقه ان لم تكن وبما بعدها الصبي والمجنون وهو ظاهر وما لو اعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لاستقرار ملكه كسائر الاملاك (وهو) أي ملكه (باختيار تلك) ولو يقبوله ما افترقه ولو عقارا وتعبيري بما ذكر اولي من تعبيري بالقسم لان العبرة به لا بما كان به في المرونة كما صلبها (لا للسالب) (ولا الذي قرئ) ولو واحدا فلا يصح اعراضه مالا ان الساب عن لسحقه كالواو وسهم ذوي القرى فحقه اثبتها الله تعالى لهم بالقرابة بلا تب

الاكتساب وهو لا يلزمه فان حصى بسبب الدين حرم الاعراض لانه يكاف الاكتساب حينئذ لتوقف التوبة من المعصية على الوفاء م د ومع ذلك فيصح اعراضه مع الحرمة كما في ع ش ولو اعرض الشخص ثم رجع فيصير الصحة قبل تلك الغائمين فيجعل التملك بمنزلة القبض في الهبة كالواو اعرض عن كسرة ثم رجع اليها ا ه ب د م واستوجه م في شرحه عدم عود حقه بالرجوع مطلقا (قوله اعراض) بان يقول اسقطت حق من الغنمية م د فان قال وبث نفسي فيها الغنائم وقصد الاسقاط فكذلك اوتى عليكم فلا لانه مجهول م ل (قوله ولو بعد افرازه) غاية لرد (قوله من عدم الخ) هو المعتمد (قوله انما عرفه الامام الخ) التفريع غير مسلم وأما الحكم فسلم وبعبارة س ل قال ابن شبة ويحتمل أن يقال لا يصح اعراضه وان قلنا لا يملك الا باختيار التملك لا يثبت له اخيار تلك حق ماني ولا يجوز للسفينة الاعراض عن الحقوق المالية كجدة المنة والسرجين انتهت قوله بما لا يجدي أي ينفع (قوله التقيد بالحرف المكتاب) الاخضر حذف التقيد بان يقول وخرج زيادة حرا ومكتاب (قوله وبما بعدها أي الريادة) وفي نسخة وبما بعدها أي الحر والمكتاب (قوله الصبي والمجنون) فان بلغ الصبي أو أفاق المجنون قبل اخيار التملك مع اعراضه س ل (قوله باختيار تلك) بان يقول كل منهم اخيرت ملك نفسي م (قوله به) ولو بدودن قسمه ع ش (قوله نسخة) أي عطية مبتدأة (قوله والمعرض عن حقه كعدمه) يؤخذ من التشبيه انه لا يعود حقه لو رجع عن الاعراض مطلقا أي سواء رجع قبل القسم أو بعده وهو ظاهر كوصي له فله رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما مر وأما ما بحثه بعض النراج من عود حقه برجوعه قبل القسم لا بعدها تنزيلا لاعراضه بمنزلة الهبة وللقسمه منزلة قبضها وكالواو اعرض مالك كسرة عن هاله العود لاخذها فبعد وقياسه غير مسلم اذا الاعراض عنها ليس هبة ولا منزل من زنتها لان المعرض عنه هنا حق تلك الاعين ومن ثم جاز من فهو مفلس ولان الاعراض عن الكسرة يصيرها مباحة

وشه ودوقه كالارث فليسوا كالغنائم الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لاعلاء كلمة الله تعالى وأما بقية أهل الخمس فلا تنصروا اعراضها لعمومها (والعرض) عن حقه (كعدمه) فبضم ضميه الى الغنمية ويقسم بين الباقين وأهل الخمس (ومن مات) ولم يعرض (فحقه لوارثه) فله طلبه والاعراض عنه (ولو كان فيها) أي الغنمية (كتاب أو كلاب تنفع) له فيد أو ماشية أو غير ذلك (ولو اراده بعضهم) أي بعض الغنائم أو أهل الخمس (لأرضى لروضة وأصلها) (ولم ينزع) فيه

لا مكره ولا مسقة التي تميز بالعرض أخذها والاعراض هنا نقل الحق للغير فلم  
يحرله الرجوع فيه شرح م ر (قوله بين الباقين وأهل الخمس) محل مشاركة  
أهل الخمس في نصيب من عرض إذا كان الاعراض قبل افراز خسوم مالوا عرض  
عدا فرائده فلا يشاركون شيئا من زري (قوله والا) أي وان لم تكن قسمتها عددا  
أركان الكلاب عشرة مثلا والغائون أكثر أو بالعكس (قوله أفرع بينهم)  
قطعا لا نزاع وينوزها من خرجت قرعته جانا (قوله فيه يمكن أن يقال الخ) ضعيف  
قال حجر وقد يفرق بأن حق المذاريكين من الوزنة أوبية الموصى لهم أكد من  
حق بية الغائين هنا وسوج منه هنا بما لم يتساع به ثم زى ونه في شرح م ر  
وعبارة سم يمكن أن يفرق بأن تعاق الودنة بالتركة أقوى من تعاق الغائين  
بالغنية بدليل أنهم يمكن أن تكون التركة مطلقا مجرد الموت والغائون لا يمكن أن يكون مجرد  
الاختتام فسوج منه بما ليس مع به هناك أه (قوله وسواد) أي أرض العراق (قوله)  
من إضافة الجنس الخ) فيه نظر لأن السواد لا يصدق على كل جزء من أجزائه فلا  
يكون جنسا لأنه يعتبر في الجنس صدقه على كل واحد من أفراد سكان الأولى  
أدلة قول من إضافة الكل إلى بعضه ع ش ويحاج بأن مراده بالجنس الكل  
بفرقة قوله في بعضه ويقل إلى ردم (قوله بخمسة وثلاثين فرسخا) لأن مسافة  
العراق مائة وخمسة وعشر فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في  
ذلك العرض وجملة سواد العراق بالكسيرة عشرة آلاف فرسخ شرح م ر وقوله  
وجهة سواد العراق صواب حذف لفظة سواد لأن العشرة لا فهم جهة العراق  
بالضرب أما جهة سواد العراق فهي اثنا عشر الفاء وثمانمائة نيه عليه حجر  
رشدي (قوله تظهر من لبعيد سوادا) لأن بين اللونين تقاربا فيطلق أحدهما على  
الآخر شرح الروض ويسمى عراقا لاستواء أرضه وخلوها عن الجبال والأودية  
أصايل العراق الاستواء اه شرح م ر (قوله عمرة) لما صعب عليه قمته في جهة  
الغنائم ولو كان محال لم يقسمه شرح م ر (قوله وقسم بين الغائين) هذا وجه  
مناسبة ذكر سواد العراق هنا (قوله بذلوه) أي ليكنوه استرضاهم فيه بعض  
أثره شرح ل ر وض (قوله وقف والباعث له على وقفه خوف اشتغال الناس  
بفلاحته عن الجهاد شرح م ر (قوله ما ياتي) وهو أن وقفها يؤدي إلى خرابها (قوله)  
وأجره لاهلها) أي يخرج ما لهم يؤدونه كل سنة فجزب الشعير دجوان والبراربعة  
وجرب الشعير وقصب السكر ستة وجرب الغل ثمانية والغلب عشرة  
والزيتون اثني عشر وجملة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع شرح م ر

(أعطيه والا) بأن نوزع فيه  
قمت تلك الكلاب  
(ان أمكن) قسمتها عددا  
(والأقرب) بينهم فيها أما  
ما لا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه  
وقولهم عددا هو المنة قول قال  
الرافعي وقد مر في الوصية  
أنه مبتدأ متراعده من يرى  
لما قيمة وينظر إلى منافعها فإنه يمكن  
أن يقال يشهد هنا (رسود  
العراق) من إضافة الجنس  
إلى بعضه أذا السواد أريد  
من العراق خمسة وثلاثين  
فرسخا كما قاله الماوردي وصح  
بذلك لخضرته بالاشجار والزرع  
لأن الخضر تظهر من البعد  
سوادا (فتح) أي قصه عمر  
رضي الله عنه (عمرة) بفتح  
العين أي قهرا (وقسم) بين  
الغائين وأهل الخمس (ثم)  
بعد قسمته واختيار التملك  
بذلوه) بفتح أي أعطوه لهم  
(ووقف) دون أبنيتهم لما يأتي  
فيها أي وقفه عمر رضي الله  
تعالى عنه (علينا) وأجره لاهلها  
أجارة مؤبدة لأهلها الكلية



فممتنع لكونه وقفاً عليه ورواه عنه وحيته وظاهر ان البذل انما يكون (٦٥٤) ممن يمكن بذله كالغنائم وذوى القربى

والجرب هو المعروف الآن بالعدان وهو عمر قصبات كل قصبه ستة أذرع  
بالمشاية كل ذراع ست قصبات كل قصبه أربعة أصابع فالجرب مساحة مربعة  
من الأرض بين كل جانبين منها ستون دارعاً بالمشاية ريشيدى (قوله فيمنع) أى على  
أهل السواد ولم اجارته مدة معلومة لا مؤبدة كسائر الاجارات وانما خولف  
في اجارة عمر الصلحة الحكمة ولا يجوز زايها سكتيه أذاجهم منه ويقول أن أشغله  
وأعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعد بعض أبائهم مع عمر والاجارة  
لازمة لا تنفسح بالموت س ل (قوله انما يكرن الخ) فقوله بذلوا أى الغاوغن وفؤرو  
القربى كما قاله م د (قوله مثل ذلك) أى الوقف (قوله عبادان) هى حصن صغير  
على شاطئ البحر عبرة قسم (قوله الى أرحدية الموصل) علم بذلك أن الغاية داخله  
في الحد كذا قوله الى آخر الحوار قال الديرى وحديثه الموصل قيد بذلك لخراج  
حديثه أخرى عند بغداد وميت الموصل لان نوحا ومن معه في السفينة لما نزلوا على  
الجوى أرادوا أن يعرفوا قدر الماء المتبقى على الأرض فأخذوا حبلًا وجعلوا به  
جرارهم لدوله في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا مدنة الموصل (قوله القادسية)  
سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام دعه لها بالتقديس (قوله ليس  
للبصرة) بناها عتبة بن غزوان مع خلافة عمر وكان بها سبعة آلاف مسعد  
وعشرة آلاف نهر كل نهر يسمى باسم قل على الجلال (قوله وتسمى قبة  
الاسلام) أى لعدم عبادة الأصنام بها أصلاً (قوله وخزانة العرب) لان أهلها عرب  
(قوله حكمه حكم سواد العراق) أى من الوقفية والاجارة والخراج المضروب  
لان عمر لم يدخلها في ذلك الوقف لكونها كانت أرضاً مسبخة وان شملها القمع  
رشيدي كان مواثيقاً غير ملكهم حتى يغم فلم يصح وقفه (قوله أحياء المسجون) وهم  
عثمان ابن أبى وقاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن  
عمر قل على الجلال (قوله بعد) أى بعد القمع (قوله وتسميتها) أى تسمية الثعري  
بالمعرات وللغري بنهر الصرث (قوله يجوز بيعها) أى لا وقفها فان كانت ألتها  
من أعزاء الأرض للموقوفة لم يجز بيعها كما قاله الأذرى فقها س ل وفيه  
ولو اقتضى من طين الأرض لبن وبني به فهو وقف (قوله ولان وقفها) علمه لحكم  
محذوف في كلامه كما قال يجوز بيعها ولا يصح وقفها فيكون التعليق لان  
على ألف والنشر المرتب وقوله يقضى الى خرابها لعل وجهه وان كان أصل الابنية  
غير ممتنع ان اشيت له كغيرها احداً بحيث يكاد أن تقوت الحصن بعمره معها فيؤل  
امرها الضراب لعدم المتعهد لها تأمل (قوله وقفت مكة صلحا) ومن قال انها ففتت

ان المنصور وبخلاف بقية  
أهل الخمس فلا يحتاج الاعام  
في وقف حقهم الى بذل لان  
له ان يعمل في مثل ذلك ما فيه  
مصلحة لاهله وخراجه اجرة  
مغفرة تؤدى كل سنة مثلاً  
للمصالحنا مقدم الاهم فالاهم  
(وهومن) أول (عبادان)  
بوجوده مشددة (الى) آخر  
(حديثه الموصل) بفتح الحاء والميم  
(طولاً ومن) أول (القادسية)  
(الى) آخر (حلوان) بضم الحاء  
(عمر) لكن ليس بالبحر  
بفتح الباء أشهر من ضمها  
وكسرها وتسمى قبة الاسلام  
وخزانة العرب (حكمه)  
أى حكم سواد العراق وان  
كانت داخلته في حده (الافرات)  
شرقى دجلتها بكسر الهمزة  
وفتحها (نهر الصرة) بفتح  
الصاد (غريبها) أى الدجلة  
وما عداها من البصرة  
كان مواثيقاً لاهلها  
بعد تسميتها بأذكر من زيادى  
(وأبنته) أى سواد العراق  
(يجوز بيعها) اذ لم يتكره أحد  
ولان وقفها يقضى الى خرابها  
(وقفت مكة صلحا) لا  
ولو فالتك الذين كفروا  
يعنى أهل مكة ولقوله تعالى  
وهو الذى كتب أيديهم عليكم وأيديكم عنهم

عمدة عنده أنه صلى الله عليه وسلم رجع إلى مكة فبقي بها حتى مات  
 خالد بن سفيان بن عبيد بن جراح بن مالك بن النضر بن كنانة  
 وقال بعضهم فتح أعلاها صلحوا وسفناها عنوة من خالد بن الوليد وقوله لا تدينه ولو  
 قاتلكم أي لا تهاجموه أي لم يقع قتال فدل على أنها وقعت صلحا (قوله بطن مكة)  
 وقوله تعالى للذين أخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف للدار إليهم  
 وهي مقضية للملك اه شرح م ر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف  
 الدار إليه والأضافة تضي للملك فدل على أنها وقعت صلحا شيئا عن بزي وخيبر  
 أبو سفيان بالذكر لأن العباس قال لابي صلى الله عليه وسلم أبو سفيان يجب القبر  
 استكونه كبيرا كما قاله حل في السيرة (قوله ومن أخلق بابه) فهو آمن واستثنى أفرادا  
 أمر بقتلهم فدل على عموم الأمان لأبائهم ولم يسب على الله عليه وسلم أحد ولم يقسم  
 عقار ولا ماله فدل على أن ذلك كان الأمر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه  
 وسلم متاجرا للقتال خوفا من غدرهم وبقضهم لمصلحة الذي وقع بينه وبين أبي سفيان  
 قبل دخوله شرح م ر أي فلا يدل هذا على أنها وقعت عنوة كما زعم بعضهم (قوله  
 وبما كننا) الأولى أن يأتي بالفاء لا تنزع (قوله رباعها) أي يوتها ع ش (قوله  
 وفقت مصر عنوة) أي وقراها ونحوها بما في إقليمها فتت صلحها ثم تغلقا عن شيخ  
 الاسلام في تناوبه ع ش على م ر ومثله الشورى والمراد بها مصر العتيقة  
 والذي اعتمدته شيخنا ح ف أن مصر وقراها فتت عنوة بدليل الإطلاق الشارح هنا  
 وتفصيله في الشام فعلى هذا تكون أرضها غير ملوكة لأهلها فلذا أخذ عليها الخراج  
 وعلى كونها وقعت صلحا لاخراج عياليها كونها ملوكة لأهلها وقوله لا تهاجم غير ملوكة  
 لأهلها أي لا تهاجمك الغاصب لأن يقال يمكن أن تكرر وصلت لأهلها بطريق  
 من الطرق أو أنهم ووتة الغاصب وأيما كان فضرر الخراج لا ينافي الملك كما إذا  
 فتت البلد صلحا وشرطا فيكون لهم ويؤدون خراجها كما ساقى في آخر الجزية بعد  
 قول المتن لا يبدل فتنا صلحا (قوله ورج) لم يكن ضعيف

عمدة عنده أنه صلى الله عليه وسلم رجع إلى مكة فبقي بها حتى مات  
 خالد بن سفيان بن عبيد بن جراح بن مالك بن النضر بن كنانة  
 وقال بعضهم فتح أعلاها صلحوا وسفناها عنوة من خالد بن الوليد وقوله لا تدينه ولو  
 قاتلكم أي لا تهاجموه أي لم يقع قتال فدل على أنها وقعت صلحا (قوله بطن مكة)  
 وقوله تعالى للذين أخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف للدار إليهم  
 وهي مقضية للملك اه شرح م ر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف  
 الدار إليه والأضافة تضي للملك فدل على أنها وقعت صلحا شيئا عن بزي وخيبر  
 أبو سفيان بالذكر لأن العباس قال لابي صلى الله عليه وسلم أبو سفيان يجب القبر  
 استكونه كبيرا كما قاله حل في السيرة (قوله ومن أخلق بابه) فهو آمن واستثنى أفرادا  
 أمر بقتلهم فدل على عموم الأمان لأبائهم ولم يسب على الله عليه وسلم أحد ولم يقسم  
 عقار ولا ماله فدل على أن ذلك كان الأمر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه  
 وسلم متاجرا للقتال خوفا من غدرهم وبقضهم لمصلحة الذي وقع بينه وبين أبي سفيان  
 قبل دخوله شرح م ر أي فلا يدل هذا على أنها وقعت عنوة كما زعم بعضهم (قوله  
 وبما كننا) الأولى أن يأتي بالفاء لا تنزع (قوله رباعها) أي يوتها ع ش (قوله  
 وفقت مصر عنوة) أي وقراها ونحوها بما في إقليمها فتت صلحها ثم تغلقا عن شيخ  
 الاسلام في تناوبه ع ش على م ر ومثله الشورى والمراد بها مصر العتيقة  
 والذي اعتمدته شيخنا ح ف أن مصر وقراها فتت عنوة بدليل الإطلاق الشارح هنا  
 وتفصيله في الشام فعلى هذا تكون أرضها غير ملوكة لأهلها فلذا أخذ عليها الخراج  
 وعلى كونها وقعت صلحا لاخراج عياليها كونها ملوكة لأهلها وقوله لا تهاجم غير ملوكة  
 لأهلها أي لا تهاجمك الغاصب لأن يقال يمكن أن تكرر وصلت لأهلها بطريق  
 من الطرق أو أنهم ووتة الغاصب وأيما كان فضرر الخراج لا ينافي الملك كما إذا  
 فتت البلد صلحا وشرطا فيكون لهم ويؤدون خراجها كما ساقى في آخر الجزية بعد  
 قول المتن لا يبدل فتنا صلحا (قوله ورج) لم يكن ضعيف

﴿فصل﴾ في الأمان مع الكفار  
 الكفار والعقود التي تخيدهم  
 الأمان ثلاثة أمان وجيزية  
 وهذه لأنه ان تعلق بمحصور  
 فالأمان أوبقير محصور فان  
 كان إلى غاية فالهذنة ولا  
 فالجزية به اعتصان بالإمام  
 بخلاف الأمان وسعلم أحكام  
 الثلاثة والأصل في الأمان آية  
 وإن أحد من المشركين استنصر  
 وخبر المصحين فذمة المسلمين  
 واحدة

﴿فصل في الأمان مع الكفار﴾ أي وما يذكره من قوله وسلم لمسلم يدار كغير  
 الخ (قوله ان يعاقب محصوره لا مان الخ) مقتضى هذا الصنيع أن الإمام إذا أمن غير  
 محصورين لا يجوز ولا يسي أي أمانا أو الجزية لا يجوز في محصورين وليس مراد  
 حل وري قديم قال هو كذلك لأنه حينئذ هذنة وإن عقده بلفظ الأمان  
 لأن يقال القيد خرج مخرج الغالب بالنسبة للجزية (قوله فالهذنة) أي ويقال  
 فلواحد منهم مائة (قوله ذمة المسلمين) أي عهدهم وأمانهم وحرمتهم وأما الذمة

يسمى بها اذانهم فمن اخبر مسلماً اي نقض عهده فعليه لعنة الله (٦٥٦) والملائكة والناس اجمعين (مسلم مختار)

غير محبي ومجنون واسير ولو امرأة  
وعبد او اساق وسقيما (امان  
حرفي محصور غير اسير وهو  
جاسوس) واحدا كان او اكثر  
كامل قرية صغيرة فلا يصح  
الامان من كافر لانه يهيم  
ولا من مكروا وغيره ومجنون  
كسائر عقودهم ولا من اسير  
اي قيد او محبوس لانه مقهور  
ما يدسم لا يعرف وجه المصلحة  
ولان ما من يقضي ان يكون  
الرمي آمنا وليس بائن اما اسير  
الدار وهو المقاتل ببلادهم  
المنوع من الخروج منها فيصح  
انه قال الماورى وانما يكون  
مؤنه آمنا ما بداهم لا غير الا  
امان يصح بالامان في غير هاولا  
ار حربي غير محب وركا كل ناحية  
وبلد ثلاثين نسدا الجهاد قال  
الامام ولو امان مائة مائة  
الف منهم فكل واحد لم يؤمن الا  
واحد لكن اذا ظهر الانسداد  
رد الجميع قال الرازي وهو  
ظاهر ان آمنهم دفعة فان وقع  
مرتبة اخذني جهة الا قول فالقول  
الى ظهور الخل واختاره النووي  
وقال انه مراد الامام ولا امان  
اسيرى وآمنه غير الامان لانه  
بالاسير ثبت فيه حق لنا وقيد  
المساورى بغير من اسير وامان

في قوله ثبت المال في ذمته وبرئت ذمته فرادهم سال الذات والنفس اثنان هما  
معها تسمية للجل باسم الحلال زى (قوله يسمى بها اذانهم) اى يقولها ويعقدها  
مع الكفار فلا يشوق عقد الامان على كون الماقد من الاشراف قال ح ل  
واذانهم هو الرقيقة المملعة لكافر (قوله في اخبر) باء اسم المجعة والماء كما في المختار  
المحذوف فيه الازالة اى من ازال خفاته اى قطع ذمته اه رشيدى فيكون تفسير  
الشاح له بالازد وفي المصباح خفر بالعهد يحفره من باب ضرب وفي لغة من باب  
قتل اذا قوت به وخفرت الرجل خبة واحترته من طالبه فاما خفير والاسم  
الخطارة بغير الخاء ركسرها والخطارة مثله الخاء جعل الخفير اه (قوله اى نقض  
عهده) بان لم ينفذه مسلم اخر (قوله غير محبي ومجنون) ليدل على كمال مع انه اخضر  
ليشمل كلامه المكران كاسينبه عليه (قوله امان حربي) وان لم يظهر فيه مصلحة  
فم قيد ذلك الملقني بغير الامام اما هو فلا يذنبه من المصلحة شرح م ر (قوله ونحو  
جاسوس) الجاسوس صاحب السر والشرولماوس صاحب السر الخ زى (قوله  
او غير) اعادته لا في بعض المعطوفات دون بعض نظرا للاتحادى الملة واختلافها  
ولم يقل اومحبي وطاية لامت نظرنا للذات في قوله ولو امة شوبرى وفيه شيء لان  
التحميم على منطوق المتن والكلام هاتى مفهومة ثم (قوله كحل ناحية قبلد)  
اى بالنسبة للاحاد لالامام زى وعجاجة ب والاحاد امان محصورين كقاعة  
وقرية صغيرة لا غير محصورين كفايم وجهة وبلد بحيث ينسد الجهاد اه قال م ر  
وحيث ادى الامان الى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الامام  
والاحاد والاجار بما سم (قوله لثلاثين نسدا الجهاد) اى في تلك الناحية وتلك البلد سم  
وعلم من التعليل انه لو ادى امان الاحاد لمحصور الى انسداد باب الجهاد امتنع وهو  
كذلك وفاء بالباطل شيئا شوبرى وقد اشار الشارح لهذا بقوله قال الامام الخ فراده  
تقييد قول المتن محصور اى محل جواز عقد الامان العربى في المحصور اذ لم يلزم عليه  
سد باب الجهاد والامتنع بل ربما يقال انه حينئذ من غير محصور لما قرردها من ان  
الراد بالجهاد ورهما لم يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير محصور ما يلزم عليه سده  
كما نقله سم عن شرح الارشاد ويترخص من كلام م ر (قوله ولو امان) بالمدعى الاصح  
وجوز قصر مع التشديد وعجاجة ع ش على م وهو بالمد والتخفيف اصله اامن  
به مرتين ابدلت الثانية الف كما في المختار (قوله فينذني) معتمد (قوله له) اى قوله  
ان آمنوهم دفعة واحدة (قوله مراد الامام) اى بقوله رد الجميع ح ل (قوله  
ولا امان اسير) مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل زى (قوله وقيد) اى

كطبيعة الكفار غير لاضرر ولا ضرار (٦٥٧) قال الامام وينبغي أن لا يستحق تبليغ المان وتعبيري بتعريضي وبحسب

لشهره السكران أهم من  
تعبيره بمكلف ومفهوم قولي  
غير أسيرا ولا أهم من قوله  
ولا يصح أمان أسير لمن هو  
مهم وغير أسير الثاني من زيادتي  
(دعوة أشهر قل) فلا ألق  
الامان حمل عليها ويبلغ  
بعدها المان ولو عقد على  
أزيد منها ولا ضعف بنا  
بذلك في الزيد فقط تغريفا  
لصفة وأما الزائد لضعفنا  
المعروف بنظر الامام فكهو  
في الهدنة وعمل ذلك في الرجال  
أما النساء ومثلن الخنا في  
فلا يتعين بعدة لان الرجال  
انما معون سنة ثلاث بترك  
الجهاد والمرأة وانحسرت ليسا  
من أهمه وانما يصح الامان  
(بما يفيد مقصوده ولو رسالة)  
وان كان الرسول كافرا  
(وأشارة) مفهومة ولومن مطلق  
وكتابه وتعليقا بغير كتوله  
ان ما زيد فقد امتك لبناء الباب  
على التوسعة لحق الدم كما يفيد  
الافتراض بما أو كناية والصرح  
كأنه تملك أو تركت أو أنت  
في أمان والكتابه كانت  
على ما تعجب أو كن كيف شئت  
واطلاق الاشارة لشروطها  
الاجاب والقبول أولى من تقديمه

الغزو قوله فيؤمنه أي لا يجوز له قتله ان كان بالغا عاقلا (قوله كملية للكفار)  
هي ما تقدم على الجديش ليطلع على أحوال عدوهم ثم يعبرهم قل (قوله لاضرر)  
ولا ضرار أي لا يضر نفسه ولا يضر غيره شيئا فالمنى لاضرر يتدخله على أنفسهم  
ولا ضرار لغيرهم كعش على م رأى وأمان نحو الجاسوس ضرر لنا (قوله أهم)  
من تعبيره بمكلف) فتدبر عن الأصل بأن مراده المكلف ولو حكما بمعنى من تجرى  
عليه أحكام المكلف شو برى (قوله أهم من قوله الخ) لانه شامل لمن هو معهم  
ولغيرهم بخلاف قوله لمن هو معهم فانه يقتضي جوار تأمينه لغير من هو معهم وليس  
كذلك زى أي فالناسب للشارح أن يعبر بأولى بدل أهم (قوله أربعة أشهر)  
معمول لقوله امان (قوله فذكر في الهدنة) أي فيجوز الى عشر سنين والاولى أن  
يقول هو هدنة لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الامان اعتبارا بعنا شيئا (قوله)  
من سنة المناسب) لقوله أربعة أشهر ان يقول انما معون الزيادة على الاربعة  
أشهر وقد يقال انما قيد بالسنة لان الجهاد واجب كل سنة وليس بأسبب قوله ثلاثا  
بترك الجهاد بخلاف الزيادة على الاربعة أشهر ودون السنة لا ياتي فيه ما ذكره هكذا  
يؤخذ من عش (قوله بما يفيد) مقصوده اشتراط هذا في غير الرسول أما رسولهم  
الذي دخل دارا بقصد تبليغ الرسالة فهو آمن من غير عقد أمان له كاسياني في أوّل  
كتاب الجزية (قوله ولو رسالة) بأن أرسل للحري أنه في أمانه أي بلفظ صريح بأن  
يقول له قل أنت في أمان ودان أو كناية مع التنية وقوله وان كان الرسول كافرا  
أي أو صيا موقوف بغيره في ما يظهر شرح م (قوله ولومن مطلق) لانه يفيد اشارة  
الناسق في ثلاثة في الاذن والافناء والاجارة وتعلمها بعضهم بقوله  
اشارة لناسق تعتبر في الاذن والافناء امان ذكرها

وهي منه كناية مطلقا لقد رفته على الناسق بخلاف الاخرس فقها تفصيل سل  
(قوله لبنا الباب) تبليغ فتمهيم المذكور كله كما يفهم من شرح م (قوله كما يفيد)  
اللفظ) لاجابة تقدمه قوله ولو رسالة لانه معاوى تحت الغاية واجب بانه أتي به  
للقياس عليه كأنه قال فهذه قيد الامان كما يفيد اللفظ (قوله أو أجزلت)  
بالتصريح ومثله لا بأس عليك أو لا خوف عليك أو لا تخف ذى (قوله ان علم)  
فيسد في قوله بعض المتقدم في قول الشارح وانما يصح الامان ولا يهر كونه  
قيدا في قول المتن أمان حري لانه يصير التقيد بلسلم أمان حري في الخ اراء لم  
الكافر الامان فيقتضي ادعاه الكافر شرط لجواز الامان مع انه يجوز بان رسالة القبول  
عليه وبعبارة شرح م روي بشرط لصحة الامان علم الكافر به (قوله فلو يد مسلم)

لها بالقول (ان علم الكافر الامان) ١٦٥ هـ بأن بلغه ولم يرد به ولا فلا فلو يد مسلم فقتله جائز وكان  
هو الذي آتاه ولا يشترط فيه اقبول

واشتراما بمقتضى الامام جرى عليه الشيعان كالغزالي (وليس لنا فيه) (٦٥٨) أى الامان (بلازمة) لانه لازم

مفرغ على قوله والا فلا وعبارة شرح الرض ويحوز قبل ذلك أى قبل علمه وقوله قوله (قوله واشتراطه) معتمد (قوله وينبذ من باب ضرب) ١ هـ مختار قوله والمؤمن بكسر الميم) اما المؤمن فمقتضى شاء وحجب بطل امامته وجب تبليغه المأمون شوبرى (قوله ويدخل الخ) لهذه المسئلة احوال وهى اما ان يكون المؤمن الامام او غيره والمؤمن اما ان يكون بدار حرب او بدارنا فاحاصل اربعة ثم ماله اما ان يكون بالدار التى هو فيها أولا فاحاصل من ضرب اثنين فى اربعة ثمانية ثم الذى هو اما ان يكون محتسبا اليه أولا فاضرب اثنين فى ثمانية بسنة عشر ثم كل من الامام وغيره اما ان يقع منه شرط أولا فهذه اربعة أى بالظن الامام وغيره تضرب فى ستة عشر بأربعة وستين ثم الذى هو اما ان يكون له او غيره فاضرب اثنين فى اربعة وستين بمائة وعثمانية وعشرين فاستفده فى اسحق حجة من فكرى خ ط على المنهاج (قوله بدارنا) حال من الحربى او نعت له أى الكائن بدارنا (قوله وزوجته) المعتمد انها لا تدخل الا بالنقص عليها اه زى بخلاف عقد الجزية فانها تدخل وان لم ينص عليها وفرق بأن عقد الجزية أقوى تأمل (قوله بدارنا حال من ماله وأهله) وتقدر بالشارح الشرط حل معنى (قوله دخولها) أى ماله وأهله (قوله من ماله الخ) اما ما يحتاجه كتابه ومركوبه وآلها استعماله ونفقة مدة امامته الضروريات فيدخل من غير شرط كما فى شرح م ر (قوله ان شرطه) أى والفرض ان الكافر نفسه كائن بدارنا كما أشار له الشارح بقوله أى فى الامان للحربى بدارنا والنفصيل انما هو فى ماله وأهله (قوله أما اذا كان الامان مفهوما) قوله بدارنا فى قوله ويدخل فيه الخ وقوله بقياس الخ أى بجماع الكل فى مكان واحد (قوله وس الخ) ينتظم فى هذا المقام انصار وثلاثون صورة انه اما ان يمكنه اظهار دينه أولا وعلى كل اما ان يرجو ظهور الاسلام ببقائه أولا وعلى كل اما ان يمكنه الاعتزال هناك أولا وعلى كل اما ان يخاف فتنة فى دينه أولا وعلى كل اما ان يرجو نصره المسلمين أولا فهذه تعميمات خمسة يحصل منها القدر المذكور (قوله أمكنه اظهار دينه) سوابق نصرته المسلمين أولا وسواء أمكنه الاعتزال هناك أم لا فالصور اربعة تخرج منها واحدة بقوله نعم الخ (قوله لا لا يكيد واله) أى يفعلها أمر يكيد به الامم زائدة (قوله والاعتزال) المراد به الحياة عنهم فى مكان من دارهم وقوله بعد فيصير ان يدبىر ما يعتزل أى هجرته وانما ماله من داره فاعزله الاعتزال الثانى غير الاول خلافا لما توهمه عبارة (قوله بها) أى بالهجرة فالباء سببية (قوله حرمت) وفارق ما قبله وهو من تسن له الهجرة بأن ذلك قادر على الاعتزال والامتناع والغىرو ربما أخذوا بخلاف هذا

من جانبنا ان بالتمه فينبذه الامام والمؤمن فتعبرى بنا أرى من تعبيره بالامام) ويدخل فيه) أى فى الامان للحربى بدارنا) ماله وأهله) من ولده الصغير والمجنون وزوجته ان كان (بدارنا) كذا اما معه من مال غيره ولو بالشرط دخولها (ان آمنه امام) من زيادة فاد آمنه غيره لم يدخل أهله ولا ماله لا يحتاجه من ماله الا بشرط دخولها وعليه يحمل كلام الامل وكذا يدخلان فيه ان كانا (بدارهم) ان شرطه أى الدخول (امام) لا غيره ولتقسيد بالامام من زيادنى أما اذا كان الامان للحربى بدارهم فقياس ما ذكر ان يقال ان كان ماله وأهله بدارهم دخلا ولو بلا شرط ان آمنه الامام وان آمنه غيره لم يدخل أهله ولا ماله يحتاجه من ماله الا بالشرط وان كانا بدارنا دخلا ان شرطه الامام لا غيره (وسن لمسلم بدارهم أمكنه اظهار دينه) لكونه مطاعا فى قومه أو له عشيرة تحميه ولم يخف فتنة فى دينه بقيد زده بقول (ولم يرج ظهور

اسلام) ثم بتمامه هجرة الى داره لا لا يكيد واله ثم ان قدر على الامتناع ولا اعتزال ثم ولم يرج نصرته فانه المسلمين بها حرمت لان محله هو اسلام فيصير ان يصيره باعتزاله عنه

دار حرب (ووجبت) عليه (ان لم يمكنه) (٦٥٩) ذلك أو نافي فتنة في دينه (وأما قها) أي العجزة لا يمان الذين

توفاهم الملائكة ظالمى  
أنفسهم فإن لم يصفها بقصود  
التي أن يطيقها ما إذا ربح  
ما ذكر فالأفضل ان يتم  
(كهرب أسير) فانه يجب  
عليه ان أطلقه ولم يصفه  
أظهار دينه لخوضه به من قهر  
الاسر وتقييدى بعدم  
الامكان هو ما حرم به القولي  
وغيره وقال الزركشي انه  
قياس ما مر في العجزة لئلا  
قال قبيله سواء أمكنه اظهار  
دينه أم لا وبقوله ان تصح  
الامام (ولو أطلقوه بلا شرط  
فله اغتيالهم) قتلا وسبيا  
وأخذ الأموال إذا أمان وقتل  
الغيلة ان يجذعه فيذهب به  
الى موضع فيقتله فيه سكر  
(أو) أطلقوه (على انهم في  
أمانه أو عكسه) أي أو انه في  
أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم  
لان أمان التخصيص لغية يجب  
ان يكون للغير أمانه  
وصورة العكس من زيادة  
واستثنى منها في الام  
ما قالوا آمنناك ولا أمان  
لنا عليك (فان تبعه أحد  
فقتل) فدفعه بالاخف  
فالاخف (أو) أطلقوه على  
(أن لا يخرج من دارهم)  
يقيد زده بقولي (و) (لم يمكنه ما مر) أي ظاهر دينه (حرم وهاء) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه

ماه قادر على الاعتزال والامتناع بنفسه ح ل وفيه ان تقليل الشارح يحري في  
قوله ويجب ان يضمن للتعلييل قولاً مع انه قادر على الامتناع بنفسه فيكون أقوى من  
الاول لان امتناعه بشيئة (قوله دار حرب) أي سورة الأحكام اذا حكم بانه دار  
اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقاً كما تبسطه في الثقة شورى (قوله ووجبت  
ان لم يمكنه الخ) مفهوم القيد من الاول للسن وقوله ذلك أي الاظهار لدينه والمقسم  
انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه وحينئذ تصدق العبارة بصورتيه لانه والحالة هذه  
امان قادر على الاعتزال أو لا وعلى كل امان يخاف فتنة في دينه أو لا وعلى كل  
امان يرجو نصره المسبل أو لا وقول الشارح أو نافي فتنة أي وأمكنه اظهار دينه  
والمقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه فيصدق بصور أربعة لانه امان قادر على  
الاعتزال أو لا وعلى كل امان يرجو نصره المسبل أو لا فتخلص ان سورة الوجوب  
اثنا عشر (قوله ظالمى أنفسهم) أي في حال ظلمهم أنفسهم بترك العجزة وموافقة  
الكفرة فانزلت في ناس من مكة اسلموا ولم يهاجروا احبب كانت العجزة واجبة  
اه يضار (قوله اما اذا ربح الخ) مفهوم القيد الثالث وقوله فالأفضل الخ فتكون  
العجزة خلاف الاولى والحاصل ان قوله اما اذا الخ يصدق بستة عشر سورة لانه اما  
ان يمكنه اظهار دينه أو لا وعلى كل امان يخاف فتنة أو لا وعلى كل امان يقدر على  
الاعتزال أو لا وعلى كل امان يرجو نصره المسبل أو لا فتكون سورة خلاف الاولى  
ستة عشر وصور الوجوب اثني عشر وصور الحرمه واحدة وصور التنب ثلاثة تأمل  
(قوله كهرب أسير) يمكن رجوعه الاحكام الأربعة وان قصره الشارح على الوجوب  
(قوله ويمكنه الخ) المعتمد وجوب الحرب على الاسير مطلقاً أي سواء قدر على  
أظهار دينه أو لا زى بخلاف غير الاسير والفرق ان الاسير ذل م رسم (قوله وقتل  
الغيلة الخ) أي في الاصل وان لم يكن مرادها ما ليس المراد حقيقة الغيلة كما في الثقة  
(قوله أو عكسه بالرفع فاعل فعل محذوف) أي أو حصل عكسه ع ش على م ر  
ويصح حره عطفاً على الجرح ورجعى (قوله لان أمان الشخص الخ) هذا التعلييل طاهر  
في الاولى لاني الثانية وعبارة ترح الروض لان الاما لا يخص بطرف بل يعم المؤمن  
والمؤمن (قوله ولا أمان لساعلي) ظاهرها غير مراد لانه يناقض آخرها أو لمّا  
بل المراد بقوله ولا أمان لنا عليك ولا نطلب من أماننا لا استغنا شاعنه بخلافك  
فأنت في أمان منا لا احتياجك اليه زى أي فله حينئذ اغتيالهم اه حل والاولى  
ان يقول ولا أمان لك علينا وعبارة م دو المعنى ولا أمان يجب لساعلي وهي ظاهرة  
(قوله فان تبعه) راجع للمسئلتين (قوله فدفعه بالاخف) أي حيث لم يقصدوا  
يقيد زده بقولي (و) (لم يمكنه ما مر) أي ظاهر دينه (حرم وهاء) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه

فان أمكنه الظاهر) جازله  
 الرتبة لان الهجرة حينئذ مندوبة  
 أوجازتة لا واجبة (ولامام  
 ولو بناه عليه (معاودة كافر)  
 هو أعسم من قوله عليا وهو  
 الكافر الغليظ (يدل على  
 قلعة كذا) باسكان اللام  
 وفتحها (بأمة) مثلاً (منها)  
 الحاجة الى ذلك معنة كانت  
 الأمة أو مهمة رقيقة أو حرة  
 دنها ترق بالاسم والمهمة  
 يعينها الامام بخلاف ما لم تكن  
 من القلعة كان قال ولاش من  
 مالى أمة لا يجوز على الاصل  
 في المعاودة على مجهول (فان  
 معها) عنوة من عاقده  
 (بدل لاته وفيها الأمة) العينة  
 أو المهمة (حية ولم تسلم قبله)  
 لى قبل اسلامه بأن لم تسلم  
 أو أسلمت معه أو بعده (أعطيا)  
 وإن لم يكن فيها غيرهما (أو)  
 أسلمت قبله (بعد العقد  
 مات بعد الظفر) بها (ف) يعلى  
 (قيمتها والا) بأن لم تنفع أو فقهها  
 غير من عاقده ولو بد لاته  
 أو فقهها من عاقده لا بد لاته  
 أو بد لاته وليس فيها أمة  
 أو فيها الأمة وقد ماتت قبل  
 الظفر أو أسلمت قبل اسلامه  
 (وقبل العقد أو أسلم بعدها  
 فلاشئ) (له) لعدم وجود المعلق عليه (العق بصرته

فخوة تله راد لا يلزمه ولا يذ التدرج لاستفاض أمانهم م ر ع ش (قوله جاز) هذا  
 بناء على ما مرله من ان الاسير اذا أمكنه الظاهر دينه لا يجب عليه الحرب وعلى ما مر عن  
 الزركشى من انه يجب مطلقا وهو المعتد فكذلك هنا ع ش (قوله مندوبة) أى  
 ان لم يرج نطقه وراسلام وقوله أوجازتة أى ان رجاءه (قوله ودوال كافر الغليظ) سعى  
 بذلك لدفعه عن نفسه بقوته ومسه العلاج لدفعه الداء اه زى وقال ح ل مأخوذ  
 من العلاج وهو القوة (قوله يدل على قلعة كذا) أو على أصل طريقة أو على أسهل  
 أو أوفق طرقها أى وكان عليه فى تلك الدلالة تعب اذا نفع الجعالة الاعلى ما شئ  
 فسا أطلقوه هنا محمول على ما فى الجعالة من التقييد بالتعب شرح م روزى (قوله  
 الحاجة الى ذلك) تعليل لمخدوف وعبارته فى شرح الرضى وصح ذلك مع ايهامها وعدم  
 ملذها والقدرة على تسليها للحاجة اليه (قوله أو حرة) وأطلق عليها اسم الأمة باعتبار  
 محاز الاول (قوله لاتها ترق بالاسم) جواب عما يقال ان الحرية لا يصح جعلها عوضا  
 (قوله والمهمة يعينها الامام) ويجبر الكافر على القبول لان المقروط جارية وهذه  
 جارية كأنه مسلم اليه ان يعبر ما يشاء بالعصاة المشروطة ويجبر المستحق على القبول  
 شرح الرضى (قوله من عاقده) وهو الامام أو نائبه وخير اليها المسافر (قوله  
 ولم تسلم قبله) فالقيود سبعة كاي لم من كلامه بعد الا (قوله أو أسلمت قبله) وبعد  
 الهة سد سواء كانت حرة أو رقيقة وان قيد بعض الشراح بالحرية وقوله فيعطى قيمتها  
 راجع للامنين أى لان اسلامها قبله منع رفقها والاستيلاء عليها كافى م ر  
 وقوله منع رفقها أى فى الحرية وقوله والاستيلاء عليها أى ان كانت رقيقة فاته لتليل  
 على التوزيع ع ش وكتب أهوا قوله فيعطى قيمتها أى من أصل النسيئة  
 كما هو الوجه احتيا ل فان لم تكن غنيسة اتجه وجوب القيمة فى يد المال شرح  
 م ولانها فى صورة الموت من ضمان الامام ح ل (قوله والا بأن لم الخ) حاصله  
 ان تحت الامت صور لم يذكر فيها مفهوم عنوة لانه سبب كرهه بقوله اما اذا افتت  
 صلحا الخ (قوله بأن لم تنفع) محل عدم استحقاقه شيئا فى هذا ان كان الجمل المشروط منها  
 فان كان من غير هذا استحققه بمجرد الدلالة سواء فتحت أو لا شرح م ر (قوله وقد ماتت  
 قبل الظفر بها) فيكون فى مفهوم قوله حية تفصيل وهو ان ماتت بعد الظفر بها  
 أعطى قيمتها وان ماتت قبل الظفر بها فلاشئ له وكذا فى مفهوم قوله ولم تسلم  
 قبله تفصيل وهو ان أسلمت قبله وبعد العقد أعطى قيمتها وان أسلمت قبله وقبل  
 المقد فلاشئ له وقوله فلاشئ له أى ان علم بذلك وبأنها قد فاتته لانه عمل متبرعا  
 شرح الرضى اه سم (قوله الفقه) بالجرى بدل من المعلق عليه فيكون عليه نائب

وجود قيمته فيه اذ كره ما قبله (٦٦١) في الروضة كما هو المعنى في الروضة عن علي بن ابي طالب عليه السلام في الامم وقيل يجب

أجره فأنزل وصحبه الامم تبعاً  
لأمرهم قل الله ان وعمل  
الخلافة اذا كانت معينة  
فركنت مودة ومن كل  
من فيها وأوجبنا البذل  
فيروز أن يذل يرجع  
بأجرة المثل قطعا تعذر  
تقديم المجهول ويجوز أن  
يقال تسلم اليه قيمة من  
تسلم اليه قبل الموت أما  
اذا نعت صلها بدلالة  
ودخلت في الامان فان لم  
يرضوا بتسليم امة ولا  
الكافر الدال بسد لها سبيل  
الصلح ويلغو المأمن وان رضوا  
بتسليمها بسد لها سبيلها  
بدلها من حيث يكون الرضخ  
وخرج بالمكافر المسلم فنه  
وان عصت معاقبته كقوله  
في الروضة كما صلها عن  
العراقين واقتضى كلامه  
في باب الغنمية تعميمه  
بعضها وان وجدت حية  
وان أسست فلم ماتت بهد  
الظفر بها له قيمتها وتعيين  
القيمة مع قيد القم عن  
عاقبة وإسلام الأمة  
بالقبلة والسيدة  
المذكورتين من زيادة في  
\*(كتاب الجزية)\*

الفاعل وكان الظاهر ان يقول اعدم وجوده لعمد المانع عليه وأما قوله بالرفع فأنشأ  
فأدل فبرذ عليه ان الامة لم يعلق عليه القتل بل هي معلقة على الفتح الثاني  
عن الدلالة الآن براداً تخليق في المعنى لان المعنى ان جعلت في امة تحت القاعدة  
بدل الثاني وفيه ان الموجد في الثاني الدلالة لا لا فتح الان يقال لما كان القصد من الدلالة  
الفتح جعل الفتح معلقاً تأمل (قوله في ما ذكر) أي في قوله أو سلمت قبله وبعد العقد  
الحج فكأن المناسب ذكره عقبه (قوله ويجوز ان يقال الحج) هو الاعتماد قال م د  
في شرحه فيعين له واحدة وعطية قيمتها كما يعين الملوك من أحياء (قوله ما اذا نعت  
الحج) لم يدخل هذه المورث تحت الانحلال فحكمها باله ورأيت ان لا تحتها فلذا  
أفرد ما هو ايضا فهي مفهوم قوله منة الذي هو من كلام الشارع فلا تنوهم دخولها  
تحت قول المصنف والاندبر (قوله فان لم يرضوا) أي أهل القاعدة المفتوحة صلها (قوله  
ويلغو المأمن) بأن يرد والمقلعة ويقاها كما في شرح الروض (قوله بدلها) بأن يأخذوا  
بدلها (قوله من حيث يكون الرضخ) أي من الأخماس الأربعة لأن أصل الغنمية كما  
زعمه الولي العراقي رى (قوله وان أسلمت) اذا تأملت كلامه وجدت حكم  
معاقبة المسلم لحكم معاقبة الكافر ولا يخالفه بينهما الا باعتبار الغنمية المذكورة  
(قوله فلم ماتت) هذا يجري في الكافر إذا ما تأتد (قوله وتعيين الالة) أي  
لأهل على قلعة كدوا لتعيين المد كورائس قيدوا عبارة شرح م رسوا كانت  
انقلعة معية أوبم مة من قلاعهم وروى ما يظهر والله أعلم

### \*(كتاب الجزية)\*

عقبها بالقتال لانه مغنياها في الآية مروية في قول سيدنا عيسى لانه لا يبقى  
لهم حيث يشبهه بوجه فلا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف وهذا من شرع الله انما  
ينزل حكمه متعلقاً بعباده على الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع وعن  
احتماء يستمد من هذه الثلاثة والظاهر ان المذهب في زونه لا يعمل بها الا بما  
يوافق ما مراد الانحال للاجتماع وجود النص وأوله تهاد النبي صلى الله عليه وسلم  
لانه لا يتحقق اه شرح مروى في الرشيدى قوله لا يجهن أي فهو كذا لص  
أي لا يجوز الاجتهاد معه وجهها جزى كفرة وفرى بالفداء شوبرى وهي لغة اسم  
لخراج محمول على أهل الدمة سميت بذلك لانها جرت أي كفت عن القتال وشرعا  
مال يلزمه الكافر بعد محمول زى (قوله فنفق) أي شرعاً ش (قوله من  
الاجارة) لانها جارية لهم منهم منادى بهم في دارنا وهي اذلال لهم لعلهم  
على الاسلام لاسباب اذالوا أدي وعرفوا بحاسنه لافي مقابلة تقريرهم على

تعلق على المقدور على المال ١٦٦ يجتث المترجم به وهي ما ذكره من الجارية لانهما عنهم



وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا بيعة إلا بما لا تجزى نفس (٦٦٢) عن نفس شيئاً أي لا تقبضوا إلا ما لا

فما قبل الاجماع آية فأنزلوا  
الذين لا يؤمنون بالله وقد  
أخذها النبي صلى الله عليه  
وسلم من مجوس هجر وقال  
سنواهم سنة أهل  
الكتاب كما رواه البخاري  
ومن أهل نجران كما رواه  
أبو داود والمعنى في ذلك أن  
في أخذها معونة لنا وإهانة  
لهم وزجرا ليصلهم ذلك على  
الاسلام وفسر اعطاء  
الجزية في الآية بالتزاتها  
والصغار التزام أحكامنا  
(أركانها) خسة (عاقبة  
ومعقوله) مكان زوال  
وصيغة (وشروط فيها) أي  
في الصيغة (ما) مر في شرطها  
(في البيع) من نحو اتصال  
القبول باليجاب وعدم  
محتمل مؤقتة أو معلقة  
وذكر الجزية وتقدرها  
كائن من في البيع فتعبري  
بذلك أنيد جماعه به  
(وهي) أي الصيغة إيجابا  
(كما قررتمكم) أو أذنت  
في أقامتمكم بدانا مثلا  
(على أن تلتزموا كذا)  
جزية (وشفاؤا الحسنة)  
الذي تفتدون بخرمه كذا  
وسيرة. إن نخره كنسب

مسکری۔ کاع مجوس محارم و  
فی البیوع (و) قبولانحو (قبل)

كفرهم لان الله اعز الاسلام واهله عن ذلك شرح م د (قوله بمعنى القضاء) لعله  
بمعنى الغناء أو الحكم الثابت وقال الشوبري وح ل قوله بمعنى القضاء  
تقول جزم الدين أى قضيته (قوله أى لا تقضى) أى لا تقضى من ل قاله ع ش  
وعليه فالمعنى ان الجزية أغنتهم عن محاربتنا لهم لكن هذا فى المعنى قريب مما قبله  
(قوله سنوا) أى اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أى طريقهم ع ش (قوله ومن  
أهل نجران) وهم نصارى وهم أول من بذل الجزية وفهم أنزل الله صدر سورة  
آل عمران ح ل (قوله فى ذلك) أى فى مشروعية الجزية (قوله والصغار بالترام  
أحكامنا) وذلك لان الشخص اذا كلف بما يعتقده سعى ذلك صفار عرقا سم  
وعبارة شرح الروض قالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر  
الى احتسائه اهو قضية ذلك أنهم لا يعتقدون تلك الأحكام التى يلتزمونها فانظر هذا  
مع قوله لا تقى لحكمنا الذى يعتقدون تخريبه ولعل هذا وجه تغييره بقالوا سم  
(قوله عاقد) وهو الامام أو نائبه (قوله وعدم محتها) فيه أن عدم الصحة ليس شرطاً  
بل الشرط عدم التوقيت والتعليق وعدم الصحة متفرع عليه وأوجب بتقدير  
مضاف أى ملزم عدم محتها وأوجب أيضاً بان عدم بارع مبتدأ والخبر بخلاف أى  
معلوم مأمور أو نائب فاعل لمخوف أى ويحكم بغير عدم محتها الخ (قوله مؤقته)  
ومعلقة فلا يكتفى أقركم مشاء الله وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقركم ما أقركم  
الله فلا نه كان يعلم ما عند الله بالوحي وكذا ما مشئت أرشاء فلان بخلاف ما مشئت  
للزوم هان جهتنا وحوازمنا من جهتهم شرح م ر وقوله ما عند الله أى الذى وقد  
علم أن الله أراد اقرارهم لال غاية ع ش (قوله وذو الجزية) بالجر والمراذ بالجزية  
هنا المال لانها تطلق عليه كالمزود على ذلك قوله وقدرها وأهل المارد ما اجنس  
المال أو نوعه بدليل قوله وقدرها وأنه عطف تفسير (قوله بدان ما مثلاً) يريد أنه  
لا يشترط الاقامة بدان بل لو رضى الجزية وهم يقيمون بدان الحرب محتم المراد  
بدان غير انما ر كبا فى شوبري (قوله الذى يعتقدون تخريبه) ظاهرة ان المراء عائدة  
لحكم وهو مشكل ويوجب بانها عائدة للحكم بمعنى الحكم كقولهم عليه كما قاله سم بدليل  
قوله كرنا الخ وخرج بقوله يعتقدون تخريبه الواجبات كالصلاة والصوم (قوله كرنا  
وسرقه) أى كثر كما كفى الرشيدى (قوله وذلك) أى وعلة ذلك أى قوله على أن  
لتمردوا والخ عبارة م ر وانما وجب التعرض لهذا أى قوله وتقادوا بالحكم متناع أنه  
من مقتضيات عقدها لانه مع الجزية عرض عن تغييرهم فاشبه الثمن فى البيع  
الاجزى فى الامارة (قوله عن التقرير) أى فى دارنا مثلاً (قوله وبولا) أى من كل

مسكر - كاجيوس حامد وذلك لان الجزية والانتقاد كاجيوس عن التقرير ربيع كرهما كانه من  
في السبع (و) قبولنا نحو (قبلنا ورضينا)

وعلم من اشتراط ذكر الانقياد له لا يشترط ذكر كمال لسانهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه لان في ذكر الانقياد غنية عنه ويستثنى (٦٦٣) من منع صحة التأييد السابق ما لو قال اقررتكم ما شئتم لان

لهم بهذا العدة حتى شأوا فليس فيه الا التصريح بتعريض العقد بخلاف المدة لاتصع بهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا الى ما يحتل تأييده المتأني لتقصه (وصدق ذكره) وحسنه دارنا (في قوله دخلت لسماع كلام الله) تعالى (اورسولا أو بامان مسلم) فلا يمرض له لان قصد ذلك يؤمنه والغالب ان الحرب لا تدخل بلادنا الا من افسد فان افسد حلف نديا نعم ان ادعى ذلك بعد أسره لم يصدق الا سنة (وشرط في العاقبة كونه اماما) يعقد بنفسه أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره لانها من الامور الكسبة فتحتاج الى نظر واجتهاد لكن لا يقتال المفقود بل يبلغ مأمنه (وعليه اجابة اذا طلبوا وأمن) بأن لم يخف غائلهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا يخاف شره لم يعيهم والاصل في ذلك خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر

من المخاطبين كافي م ر وقال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على القول أى من الناطق (قوله وعلم الخ) غرضه الجواب عما قال ان الاصل ذكر انه لا يشترط ذكر كمال لسانهم عن السب وأنت لم تذكره (قوله انه لا يشترط الخ) ولا ينافي ذلك ما أتى أنهم لوسبوا الله تعالى اورسوله فان شرط انتقاض العهد بذلك انتقض والاغلا لان الحاصل ان كفهم عن ذلك يلزمهم وان لم يصح ما شرطه وأما انتقاض عهدهم بذلك فلا يكتفى فيه بل يلزم ذلك لهم بل ولا التصريح في العقد باشتراط كفهم بل لابد من التصريح في العقد باشتراط الانتقاض به سم (قوله لان في ذكر الانقياد غنية عنه) فيه أنهم انما يقدرون لحكمنا فيما يتقدمون تحريمه فان كانوا يرون تحريم ذلك أى سب الله ورسوله ودينه فواضع والا فغيره نظرحل (قوله ما شئتم) بخلاف ما شئت أو ما شاء فلان أو ما شاء الله فلا يصح جرما زى ومن ل (قوله من كونه) بين لموضوع وقوله الى ما أى لفظ وقوله تأييده أى عقدها (قوله وصدق كافر) المناسب ذكر هذه المسئلة في الامان (قوله دخلت لسماع كلام الله) ويمكن في هذه من الامة وحضور مجالس العلم قد اقتضى العادة بازالة الشبهة فيه ولا زاد على أربعة أشهر شرح م ر (قوله اورسولا) أى اودخلت رسولا سواء كان معه كتاب أو لا س ل (قوله أو بامان مسلم) أى وان عين المسلم وكذبه سم أى لاحتمال نسيانه ع ش (قوله لان قصد ذلك يؤمنه) راجع للاولين وقوله والغالب الخ راجع للاخير (قوله نعم ان ادعى الخ) كأن هجموا بلادنا وأسرونا منهم واحد فادعى ذلك (قوله فلا يصح عقدها من غيره) لكن لاشى على العقود عليه وان افهم سنة فأنكر لان العقد لغوا ووض سم وشرح م ر (قوله لانهم من الامور الكسبة) أى بالنظر اروضها لانه يصرف في مصالحنا (قوله ومكيدتهم) عطف تفسير أو خاص على عام لان الكيدة هي الامر الخفي الذي لا اطلاع له عليه (قوله لم يعيهم) هل المراد لم يحب اجابتهم أو لم يعجزوا عن الشافي عند ظن الضرر للسلمين طلبا لوى سم (قوله في ذلك) أى في قوله وراعيه اجابتهم (قوله أبوا) أى الاسلام (قوله اقل منهم) هو محل الدليل (قوله فلا يجب تقريره) بل تحرم الاجابة حيث لم يامن غائلته ويحرم قتله اذا عاب الحربه ويعجز ارفاقه وغنم ماله سم على جرح ع ش على م ر (قوله ودلى وأمن) أى مفهم قولى أمن الخ وهي أولوية عموم (قوله مته سكا بكتاب) ولو حكما فيسئل الجوسى (قوله وصحف ابراهيم الخ) أى لانه تسمى كتبنا فاند رحت في قوله الذين أوتوا الكتاب وشيث بن آدم اصله شرح م ر (قوله سواء كان التمسك) أى بواحد

أمير على جيش أو سرية أو سواء الى أن قال فانهم أو افسلهم الجزية فانهم أجابوا فقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره أو قولى وأمن أولى من قوله جاسوسا تخافه (و شرط في العدة قوله كونه مته سكا بكتاب) كدواة وانجيل وصحف ابراهيم وشيث ونبوردد اوده سواء كان التمسك كتابا

ولم يرد أحد أبويه بأن اختاره أم جوسيا (جلد) له (أعلى لم نعلم) (٦٦٤) نحن (نمسكه به بعد فنه بان علنا

من هذه الكتب أو غيرها فيشمل كتاب الجوس الذي رفع فيه من وان تمسكه  
بكتاب لكنه لا يسمى كتابا إلا من تسلك بالذرة أو الأجيل خاصة حل (قوله  
ولم يرد أحد أبويه) ولولام اختصار الكتابي أولي بخرت شيئا وفارق كون شرط محل  
كلها اختصارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما أوجه شرح المنهج من أن اختيار  
ذلك قيد هنا أيضا غير مراد ونسأل المراد أنه قيد تسميته كتابا لا لتقريره اه  
شرح م ر بالحرف وبعبارة ع ش قوله بأن اختار هذا قيد تسميته كتابا لا لتقريره  
بالجزية والحاصل أن له ثلاث حالات أمان يختار من الكتابي أو الوافي أو ليختار  
شيئا فيقر في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية هذا يحصل ما عمنده حصر  
وم وعلى ما في بعض نسخة الصعبة (قوله جلد) صفة لكتاب أي كائن لجد  
وجه تسمية الكتاب الجدمع أنه يتسبب للنبي المنزل هو عليه أنه اشتهر تسميته  
به وقوله أعلى لعل المراد به هنا ما في الوصية وهو الذي يشتهر بتساب الشخص  
إليه ويعد قيسله تأمل (قوله لم نعلم تسميته به بعد فنه) قال الولي العراقي  
بردى على المنهاج والتبني والحاوي إذا هو دأصل أو تنصر قبل النسخ لكن انتقلت  
ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا تقرأ بالجزية كما نص عليه  
اه ويقبل قولهم أنهم ممن يعقد قسم الجزية لأنه لا يعرف غالباً إلا منهم زى واجب  
عن الإراد بأن عدم إقرار الجزية بالجزية لا رتد أداها وقوله ويقبل قوله أي الكفار  
لا الذرية (قوله وان لم يحبب المبدل) أي تغلبا لحن الدم وبه فارق عدم حل  
من أحكامهم وبصحتهم مع أن الأمر في الإضناع والميتات انحرى شرح م ر (قوله  
وذلك) أي وجهه اشتراط التمسك بالكتاب وقوله لا لأنه وفي قائلوا الذين  
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الخ (قوله كمن يهود) أي أو تنصر بعد بعثة نبي  
حل (قوله كهم في النكاح) أي تنفعدهم أن لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يصح القوم  
في أصل دينهم ويرى وبعبارة غيره فان كفرهم أهل ملت لم تنقض لهم ولا اعتقد لهم  
وهذا هو المناسب لقوله سابقا وتحرم سامرية الخ وبعبارة ع ش أي نفيهم وانقوهم  
في الأصول أقرروا وان خالفوهم في الفروع لكن قيل أنهم لو كفرهم اليهود  
ونصارى بالفروع إلى خالفوهم في الأصول لا التحل هنا كتحريم قيساسه هنا أنهم  
لا يعرفون الآن يفرق بأن مبنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا (قوله الآن يشك  
أمرهم) أي شك هل تكفرهم اليهود والنصارى أم لا ع ش (قوله لأن الجزية  
كأجرة الدار) أي والأجرة تعجب على المستأجر ولو فقير أو هر ما وغيره مما يما ذكر  
م ر علة فتعسيم وقوله ولأنها الخ علة لاشتراط كونه حرا الخ (قوله الآية السابقة

تسمكه به قبل نسخه أو معه  
أو تركه ككتاب في وقته ولو كان  
تسمكه به بعد التبديل فيه  
وان لم يحبب المبدل منه  
وذلك لأنه وخبر الصاري  
السابقة وتغلبا لحن  
الدم أما إذا علنا تمسك  
الجد به بعد فنه كمن يهود  
بعد بعثة عيسى عليه  
الصلوة والسلام فلا تعقد  
الجزية لأنه رعه لتسمكه  
بدين سقطت حرمة ولا  
بأن لا كتاب له ولا شبهة  
كتاب كعدة الأوثان  
والشمس والملائكة وحكم  
السامرة وأما ثمة هنا كهم  
في النكاح الآن يشك  
أمرهم فقيرون بالجزية  
وتعبري عماد كراعم وأولى  
من تعبيرة بما ذكره (حرا  
ذكر اغبر صبي ومجنون) ولو  
سكران وزمنا وهر ما واعي  
و راهب أو أجير أو فقيرا لان  
الجزية كأجرة الدار ولأنها  
تؤخذ لحن الدم فلا جزية  
على من به رفق وان في وخشي  
وصي ومجنون لأن كلاً  
منهم محقون لدم والآية  
السابقة في الذكور وقد  
كتب ع ر رضي الله تعالى

عنه إلى أمراء الأجناد أن لا يأخذوا الجزية من النساء والعبيد ورواه البيهقي بأساو صحيح في الذكور  
فلو طلب الخنثى والمرأة عقيداً لزمه بالجزية أعلمها الإمام بأنه لا جزية عليها

فان رغبنا في هذا فهي هبة  
ولو بان الخفى المقود له  
ذكر اطلال البناء بجيزة المدة  
للماضية عملا بما في نفس  
الامر (وتتفق افاقه جنون)  
أى أروستهان (كثر)  
الجنون وأكبر تلقية هافان  
طلعت سنة وحدث الجزية  
اعتبار الارضنة التفرقة  
بالجيزة وخرج سكر مالوقل  
زمن الحنون كساعة من  
شهر فلا أثر له (ولو كل)  
يلوغ أو افاقه أرتحق (عقد  
له ان أتم جزية) فلا يكتفى  
بعقد متبوعه (والا) أى  
وان يلزمها (بلغ المأمن)  
لانه كان فى أمان  
متبوعه وتعييرى بكل أعم  
من تعيره بلغ (و) شرط  
(في السكان قبوله) للتقير  
(فمنع سكانه) ولو ذميا  
(أقامه بالحجاز وهو مكة  
والدنية واليامة وطرقها)  
أى الثلاثة (وقراها)  
كالطائف مكة وغيره للدنية  
روى البيهقي عن أنس  
عبيد بن الجراح أكرمناكم  
به رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أخرجوا اليهود من  
الحجاز وروى الشيخان خبر

في الذكور أى بالفتن الدافلين الأحرار أخذ لمن قوله تعالى حتى يعطوا الجزية  
وليستدل بها على ذلك لكونها ليست نصافيه (قوله هي هبة) أى لا تلزم الا بالقبض  
شرح الروض سم وقال شيخنا العزيز في هبة أى بالعنى الشامل للمهنية فلا  
يحتاج لقبول (قوله المقود له) أفاده لا بد ان يكون مقود الله بان عقد على  
الاصناف فاندفع ما يقال كيف يعقد له الجزية مع انه لا يحب عليه حال جنونه  
فان لم تعقد فلا شيء عليه كجر في لم يعط به الا بعد مدة لانه لم يلزمها شيئا (قوله)  
طالبنا بجيزة المدة الماضية) بظاهره ان المأخوذه منه ديننا ولكل سنة من ل  
قال ع ش على م و هو يلزم له وان كان يدفع في كل سنة ما يعقد عليه  
على وجه الهبة أو حصل ذلك ان لم يدفع الذي يظهر الثاني لان البرية في العقود بما  
في نفس الامر وقد تبين انه من أهل الجزية وما يدفعه يقع جزية هكذا لم يفهم  
والذي اعتمدته شيخنا زى الأول والاقراب ما قاله زى قال لانه انما يعطى هبة  
لا عن الدين اه (قوله وأمكن تلقيةها) لم يأخذ مفهومه وفي ق ل على الجلال  
قوله وأمكن وأما اذا لم يكن انسحب عليه حكم الجنون فيها فلا جزية (قوله مالوقل  
زمن الحنون) بان تكون أوقات الجنون في السنة لو لفت لم تقابل بأجرة غالبا س ل  
وشرح م و وقوله لم تقابل بأجرة لانه بالنسبة لمجموع المدة لو استأجره اذ يتسامح في نحو  
اليوم بالنظر لمجموع المدة والا فاليوم ونحوه تقابل بأجرة في حد ذاته وشيئى (قوله)  
عقد له) أى اذا كان قد عقد على الأشخاص فلو كان على الاوصاف دخلوا (قوله)  
والابلاغ المأمن واذا مضت عليه مدة في ديارنا بلا عقد فالتجبه انه يلزمه أجرة مثل  
أسكاه ديارنا اذا الغلب فيها معنى الأجرة يظهر انها هنا أقل الجزية شرح م و وقد  
يشكل هذا بما مر في حرى دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة حيث قيل بعدم وحب  
شيء عليه لان الغلب فيها القول الآن يقال ان هذا لما كان في الاصل تابعيا لاما ان  
أبيه نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعد فاسد من الامام ع ش على م و (قوله)  
اقامة بالحجاز) وولى الاستيطان وسمى بذلك لانه جزيير بجدة وسامة شرح م و  
(قوله واليامة) وهي مدينة قرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من  
الطائف زى (قوله كالطائف) أى وجدة والينبع م و هو يمثل لقري الثلاثة  
لكن أورد عليه ان اليامة ليس لها قري وأجيب بان المراد قري المجموع اه ع ش  
(قوله أكرمناكم) أى في شأن اليهود الا قد صرح انه كان يقول عند موته اللهم  
الرفيق الاعلى أى أريد الرفيق الاعلى قال جهر قيل هو على المنارل فعنه أسألك  
يا الله ان تسكننى أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاك يا الله والرفيق من أسمائه

أخرجوا المشركين من جزيرة ١٦٧ هـ ث العرب ومسلم خبر لا يخرج اليهود وانصارى من جزيرة أريث

والقصد منها الحجاز المشتهة عليه وتبيري بالإقامة أعم من تبيري بالإيطان (قلودخله بلاذن امام أخرجه) منه لعدم اذنته (وعزها لما بالتصريح) لدخوله لجرادته بخلاف ما أذنته (ولا ياذن له) في دخوله الحجاز غير حرم مكة (الأصلحة لنا كرسالة وتجارته فيها كبر حاجة والام) بأن لم يكن فيها كبر حاجة (فلا ياذن له الا بشرط أخذ شيء منها) أي من متاعها كالعشر ونصفه بحسب اجتماع (٦٦٦) الامام ولا يأخذ في كل سنة الامرة واحدة

كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الاذنه في دخوله (الاثلاثه) من الايام غير يرمى الدخول والخروج لان الاكثر منها مدة الإقامة وهو مجموع منها ثم والمراد في موضع واحد قلودأتم في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخرى وبينها مسافة القصر وهكذا فلا منع منها (فان مرض فيه وشق نقله) منه (أو خيف منه) موته أو زياد مرضه وذكر الخوف من ربا في (ترك) مراعاة لا عظم الضرر والافتقار رعاية لحرمة الدار وقيدى الترك في المريض بمشقة نقله تبعث فيه الاصل والحوى وغيرهما وهو فقه حسن وان خالف ما في الروضة وأصلها قال في فيهما عن الامام أنه ينقل عثمت المشقة أولا وعن

تعالى للسديت المصير على مر (قوله والقصد الخ) عبارة م وليس المراد جميعها بل الحجاز منه لان مرأخرجه منه وقرهم باليمن مع أنه منها اذهي أي جزيرة العرب طولاً من عدن الى ريف العراق وعرضاً من جدة وما ولاها من ساحل البحر الى الشام ودجلة والفرات وسبعت جزيرة العرب لأحاطه ببحر الحبشة وبحر فارس ودجلة والفرات بها (قوله المشتهة) أي جزيرة العرب فكان عليه ابراز الضمير (قوله لدخوله) متعلق بالتصريح واللام التقوية (قوله من متاعها) أي أو من ثمنه مر (قوله الامرة) أي من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو انواع مرة واحدة قلودأتم ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به شيئاً آخر ولو من نوع الاول ودخل بذات مرة أخرى أخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة فقررته شيخنا ط ب وصمم عليه اه سم وعش (قوله لان الاكثر منها) وهو أربعة أيام حل (قولان الجلب بضمير) أي الجلب للتجارة وقوله الى البلد المناسب الى الحرم لكن لما كان الجلب الحرم مجابوا بالبلد بهرما (قوله بكل حال) أي وان دعت ضرورة ذلك كافي الام وبه رد قول ابن كيجو والضرورة كطبيب احتاج اليه وحمل بعضهم له على ما إذا مسمت الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهر نرح مر (قوله فان مرض) بأن تعدى بدخوله ع ش (قوله وان خيف موته) واجبع لقوله لمرض وقوله او دفن راجع لقوله أو مات (قوله وليس حرم المدينة الخ) ويندب الحاقه به لا فضيلته وتبيرة بجمال يشترك فيه كافي شرح مر (قوله لا يبيع) أي لا يزولان المشترك لا يبيع حجه (قوله عند قوتنا) أما عند ضعفنا يجوز بأقل منه ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا نخرج مر (قوله كونه ديناً) أي خاصاً مضراً وبالا فلا يجوز العقد الا به وان كان له أخذ قيمته وقت الاخذ كافي مر وعبارة

الجمهور أنه لا ينقل مطلقاً عليه اختصر بخصر والروضة (فان مات) فيه (وشق نقله) منه لتقطعه أو بعد شرح المسافة من غير الحجاز أو نحو ذلك (دفن ثم) للضرورة ثم الحر في لا يبيع دفته ونفري الكلاب عليه فان تأذى الناس برأحتهم وروى أما إذا لم يشق نقله بأن سهل قبل تبيره فيقل فان دفن ترك (ولا يدخل حرم مكة) ولو له لمصلحة لقوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى وان خفتم عيلة أي فقرائهم منهم من الحرم وانقطاع ما كان لكم قدوة بهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم ان الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمتع من دخوله بكل حال (فان كان رسولاً خرج له امام) بنفسه أو نائبه (يسمعه فان مرض أو مات فيه نقل) منه وان خيف موته أو دفن له أو اذن له الامام لتعديده ولان الحجاز غرابل لذلك بالاذن فلا يؤذيه الاذن ان تهري بعد دفته ترك وليس حرم المدينة يحرم مكة فيما ذكر

شرح الرض لا يميز وعقد ما يميز ولو فسخ تعدله وإن جاز الاعتراض عنه بعد العقد  
بغض أو غيرهما وإنما امتنع عقدهما بما قيمته دينار لأن قيمته قد تنقص عنه آخر  
المدّة (قوله خذ من كل حالم ديناراً) زاد في شرح م ر أو عدله أي مساوي قيمته وهو  
بفتح العين ويجوز كسرها أو قويم غير الدينار فني عشر درهما لأنها كانت قيمته  
أذاك ولا حيلة لاكثرها وتجب بالمقدور تستقر باعتناء الزين بطرط دينار عنهم  
في جميعه حيث وجب فلا مماناة لم نذهب عنه إلا في أثناء السنة وجب بالقسم  
كما يأتي أما المني فلا تعاليه بالقسط أثناء السنة وكان قياس القول بأنهم أجروا  
مطالبته به لولا ما طلب منهم مزيد الرقب بهم تأليه المسم على الاسلام شرح م ر  
(قوله لكن لا تعدل الخ) فيه أن تصرف السفيه في الأموال وما يضي إليها ممنوع ولعل  
هذا يستثنى لمصلحة راحة وهي حق الدماء شيئا زري فاذا اعتدأ أكثره يحصل  
تفريق الصفة أي يسلل العقد في الفأهر الأول (قوله وسن مما كسة غير فقير)  
الحامل أنه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الأشخاص أو الأوصاف وعند  
الاستدعاء أن عقد على الأوصاف ثم اعلم أن المالكسة عند العقد مناسما  
المشاحنة في قدر الجزية أي طلب الزيادة على الدينار وعند الأخذ معناها المنازعة  
في الاتصاف بالهفات كالآقر والتوسط فإن ادعى شخص منهم الفقر قاله انت  
غنى فادفع أربعة دينارات إذا علمت هذا علمت أن قول الشارح أي مشاحنة في قدر  
الجزية فاصد بل فيه انقضاء بدل عليه كالأق شيئا ثم انظر اتوفيق بين  
قوله وسن مما كسة غير فقير وقوله بل إذا أمكنه أن يعقد أكثر ثم رأت  
في سم منصفه قوله بل إذا أمكن أن يعقد الخ هذا لا ينافي بالحكم بالسنية لأنه  
يستحب له ذلك عند الجهول بالمحالم في الإجابة فإذا أجابوا بالأكثر حرم عليه العقد  
بدونه وإذا غلب على ظنه الإجابة وجب طلب ذلك ثم عمل ذلك في الابتدء وأما بعد  
صدور العقد فلا مما كسة إذا اعتد على الأشخاص (قوله بل إذا أمكنه الخ) بأن لم  
أوطن إجابته ثم لذلك شرح م ر (قوله لم يميز) أي يحرم ورثتي بحصة العقد بما اعتد به  
لأن المقصود الفرق بينهم تأليف المسم في الاسلام ومما نفع لهم على حق الدماء ما أمكن  
عش على م ر (قوله قد تلتوسط بدنايين) أي وجوباً فلا تقص عن الدينارين  
ولا عن أربعة في النقي عند لا مكان وهذا لا ينافي قوله وسن أن يفاوت لأن التفاوت  
تصدق بأن يحصل على التوسط ثلاثاً والثاني خمسة والقول قول مذهبي التوسط  
والفقير يبينه الآن تقوم بينة بخلافه أو يهدله لوكذا من غالب وأسلم ثم حضر  
وقل أسلمت من رقت كذا أي فيه دق بينة نص عليه الشافعي رضي الله تعالى

فيه لا ختمه فيه بالنسك  
وقبضه خبر الشافعي لا يصح  
بعد الصام مشرك وأما غير  
الحجاز فلا بكل كافر دخوله  
بأمان (و) شرط (في المال)  
عند قوتنا (كونه ديناراً)  
فأكثر كل سنة) عن كل  
واحد لقوله صلى الله عليه  
وسلم لعادنا بعثته إلى الجنة

خذ من كل حالم أي محتلم  
ديناراً واه أبو داود وغيره  
ومعه ابن جاز والحاكم  
(لكن لا تعدل عليه بأكثر)  
من دينار احتياطاً له سواء  
أعقد هو أم وليه وهذا من  
زيادتي (وسن) للإمام  
(مما كسة غير فقير) أي  
مشاحنة في قدر الجزية  
سواء أعقد بنفسه  
أم بوكيله حتى يزيد على  
دينار بل إذا أمكنه أن يعقد  
بأكثر منه لم يميز أن يعقد  
بدونه إلا لله لمة وسن  
أنه يفاوت بينهم (فيجوز)  
لتوسط بدنايين

عنه في الامس ل (قوله ولقي بأربعة) أي فأكثره من والمراد بالقي هنا غنى  
 انعاقه على المعتد عند م في غير شرحه وهو من يفضل عنده آخر السنة بعد  
 كفاية العمر الغالب عشرون ديناراً وكذا المتوسط وهو من يفضل عند م عن كفاية  
 العمر الغالب دون عشرين ديناراً وفوق دينارين وفي شرح م وحججه أنه غنى النقطة  
 تميز شيئاً العزيزي وبعبارة شرح م والوجه ضبط الغنى والمتوسط بأنه هنا وفي  
 الضيفه كالنقطة بأنه يزيد دخله على خرجه بجماع أنه في مقابلة منفعة تعود إليه  
 لا بالمعاقلة إذ لا مواساة هنا ولا يعرف لاختلافه باختلاف الأبواب (قوله للخروج  
 الخ) يقتضي أن الاستعجاب مقياً بأخذ دينارين من المتوسط وأربعة من الغنى الذي  
 هو ظاهر المتي فلا بد من غلة أخرى لاستعجاب الزيادة اهـ رشيدى (قوله الا كذلك)  
 أي بأربعة في الغنى ودينارين في المتوسط عـش على مـر (قوله ان وجد بصفته  
 آخرها) قال شيئاً هذا محله اذ اعقد على الاوصاف فان عقد على الاعيان واجب  
 ما عقده مطلقاً شوبرى (قوله لان العبرة الخ) عبارة مـر والمالكسة تكون عند  
 العقدان عقد على الأشخاص فثبت عقد على شئ ما. اتع أخذنا ما تدعيه ويحوز  
 عند الاخذان عقد على الاوصاف كصفة الغنى والمتوسط اهـ أي عقدت لكم  
 على أن على الغنى أربعة والمتوسط دينارين والمقيد ديناراً مثلاً ثم عند الاستيعاء اذا  
 ادعى انه فقير او متوسط فيقول بل أنت غنى مثلاً فليكن أربعة هكذا نقله سم عن  
 الشارح ومأصله ان المراد بالمالكسة ما منازعته في الغنى وضده وليس المراد  
 المالكسة المارة ثم اطلاقه يقتضي استعجاب منازعته في نحو الغنى وان علم فقره  
 وفيه ما فيه رشيدى (قوله فمناقص لا عهد) فيبلغ المأمن فاذا عاد لطلب العقد  
 بدينارين وحب ما جات به عـب وسم (قوله فتقدم على الوصايا) أي فيما اذا مات  
 (قوله اثر كاة) بالرفع فاعل بدليل ما بعده أي فارتقت ما أي فارتقت الجزية والدن  
 وقوله عليهما اعترض بأن الكافر لا زكاة عليه وأجب بأنه بتصوؤ ذلك في زكاة  
 الفطر اذا وجبت عليه عن أبيه الفقيرين اذا أسلم بعد بلوغه وعن هيبه السلمي  
 (قوله اوسغه) هذا مشكل لانه ان أردب القسط فيه القسط من المسمى مع أخذ  
 الباقي آخر الحول من المسمى أو ضالم يمكن لأخذ القسط معنى أو أخذ القسط  
 من دينار الباقي ففيه نظراً لما التزم بالعقد أكثر منه وهو رشيدى يسخ اسقاطاً  
 الاكثر نظراً لاجرة كأمراً نقلاً ولا يخرج على الخلاف في عقد ما أسفله. أكذا  
 من دينار خلافاً من قال به للفرق الواضح بين من هو عند عقد هـ رشيدى وبين من هو  
 عند عقد هـ أسفله فالجواب ان أخذ القسط بالمعنى الاخير انما ينفع على التفرج

ولقي بأربعة) للخروج  
 من خلاف أبي حنيفة فإنه  
 لا يجيزها الا كذلك فيؤخذ  
 من كل منهما آخر السنة  
 ما عقده ان وجد بصفته  
 آخرها لان العبرة بوقت  
 الاخذ لا بوقت العقد نقله  
 في أصل الروضة عن المص  
 فلو عقدنا أكثر من دينار  
 وامتنع الكافر من بدل  
 الزائد فمناقص للعهد  
 كما ساقى فيعلم منه أنه يلزمه  
 ما التزم كن اشترى شيئاً  
 بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم  
 أومات أو جن أو جـر عليه)  
 بفلس أوسغه (بعد سنة  
 فجزئته كدين آدمي)  
 فتقدم على الوصايا والارث  
 ويسوى بينهما وبين دين  
 الا آدمي لانها مال  
 معاوضة وهذا فارتقت  
 بالزكاة حيث تقدم عليهما  
 (أو) أسلم أومات أو جن  
 أو جـر عليه) بفلس أوسغه  
 في أساقها أي السنة

المدكور وقد علمت مائه حجر فري وقد يصاب بحمل كلامه على ما لو عقد  
على الاوصاف وكلن المجبور عليه قبل حبره غيبا الوتر ومطافوخه منه القسط  
بذلك الوصف قبل الحبر وقسط القمر بعد فليمر دق ل على الجلال وقال ح ل  
في كلام شيخنا انه يؤخذ من السفيه جميع المسمى لا قسطه اه قال صواب حذف  
قوله أو سفيه لانه اذا كان يصح عقدها له منه ابتداء كما تقدم في قوله لكن لا نقدر  
للسفيه ما أكثر من دينار فاذا طرأ السنة في الانتهاء لا يطلها بل يستمر عقدها ويصير  
المسمى في القدر آخر الحول اه وبعبارة أخرى شرحه وقول الشيخ في شرح منجه  
أو سفيه ليس في محله وكذا قوله بفلس ليس بظاهر لان المجبور عليه بفلس يصح  
عقد الجزية له ابتداء لانه لم يذ كر من شروط العقود له عدم الحبر فطوره لا يطلها  
وحيث نذ لوجه لو جوب القسط لانه يقتضى انه يسقط الباقي مع انه لا يسقط  
كما في شرح مر (قوله قسط) أي يؤخذ وهو في المفلس محمول على ما اذا قسم ماله  
والآخر الى تمام السنة أي يؤخذ منها ما يضارب الامام بالواجب في صورتين  
وهذا يجمع بين الكلامين زى وبعبارة أخرى وهو جرح عليه فلس في خلافها ما نارب  
الامام مع الفرماء ما لان قسم ماله والا فآخر الحول اه والابان لم ينفذ وارثا  
أصلا وخلف وارثا غير مستغرق وقوله شاله أي في الاولى أو الباقي في الثانية وهذا  
ظاهر ان لم يقل بالرد أو الا فلا يتبعه فرق بين المستغرق وغيره لان القول بالرد يشمل  
الكافر كما قاله شيخ الاسلام في شرح الفصول وقوله بعد أي مع قسط الجزية من  
نصيب الوارث فبعد يعني مع تدبر (قوله بعد القسط) بعبارة جرح ومردان كان  
الوارث غير مستغرق أخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي اه وبهذا قسم  
ما في كلام الدارح الآن يقال والباقي أي ويسقط الباقي من الجزية بعد القسط  
الماخوذ من نصيب الوارث بل كان مات عن بنت وخلف ستين دينارا مثلا  
فالنبت لها ثلاثون فيردع نصفه البتة على نصيبها وعلى الباقي نصفها ربع دينار  
يؤخذ من نصيبها ويسقط الربع الذي ينقص الباقي لانه كفاية فلا معنى لاخذ  
الجزية منه شيخنا قال مع عبارة شيخنا في شرح الارشاد نعم ان لم يكن البيت وارث  
فدركه كالماتى فلا معنى لاخذ الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق أخذ من  
نصيبه ما يتعلق بعينه أو سقطت حصته بيت المال (قوله ويكنى في الفخار المدكور  
الحج) هذا البلاغ قوله أول الباب وينقاد الحبر كمننا الذي يستقون قهره كزنا  
ومرفة دون غيره كتهرب مسكرو نكاح مجوسى عمار اللهم الآن يقال المراد بكونه  
لا يمتدح له انه لا يمتدح من حيث كونه مسقند الدين الاسلام ويحيد عليه الاسلام

(تسقط) من الجزية لما  
مضى كالاحرة ومرة ذلك  
في البيت ان ينفذ وارثا خاصا  
مستغرا أو الانشاله أو الباقي  
بعد قسط الجزية في تسقط  
الجزية في الاوّل والباقي بعد  
القسط في الثاني وذلك  
مستغرا الجنون والمجبر من  
بزيادة (وتؤخذ الجزية)  
بمنه (برفق) كما اثر الذين  
ويكنى في الفخار المدكور  
في امتنا أن يجرى عليه  
الحكم بما لا يمتدح له كما  
فجره الاصحاب بذلك  
وتقدمت الاشارة اليه  
وتفسيره بان يجلس الاخذ  
ويقوم الكافر ويظلمه  
واسه ويصير ظهره مضطرب  
الجزية في الميزان ويقيس  
الاخذ عليه



والحاصل ان اجراء الحكم من حيث استناده لربنا ذل عليه وصغاره لانه لا يعتقد  
ديننا انزاله باعتباره لا يجهل وان وافق اعتقاده لان الزامه ليس باعتبار اعتقاده  
اه سم والحاصل ان قول المشرح لا يعتقدون حله مشكل من وجهين الاول انه يشمل  
اعتقاد التصريم وعدم الاعتقاد اصلا من الذي تقدم اعتقاد التصريم وجوابه  
ان كلامه مقصور على الصورة الاولى بقرينة قوله كما مررت الاشارة اليه في قوله  
يعتقدون تصريره فراد ما لاشارة الذ كر لانه صريح والثاني ان الحكم ان كانوا  
يعتقدون تصريره لا يكون اتقيادهم اليه ذلالموافقة اعتقادهم وجوابه انه ذل باعتبار  
استناده الى ديننا (قوله ويضرب) أي بكفه مفتوحة لمزمتيه بكسر اللام والزاي  
أي كلاضربة واحدة وبفتح الراء في الاكتفاءضربة واحدة لاحدهما شرح مر (قوله  
ودعوى سنه) قال ابن القتيب ولم أر من تعرض لما له في حرام أو مكروهة وقضية  
كونها كسائر الدين التصريم من ل وجرم شيئا العزيزي بالتصريم لانه وقيل  
الشو برى عن شيعة انها حرام ان تاذى بها ولا تفكر ووه (قوله أشد بطلانا) أي  
من دعوى أصل جواز هار شيدى (قوله وسن لامام الخ) قال في المطلب الحق  
ان ذلك كالمقدور الزائد على الدين ارفق أمكه وجب واختاره طبع حيث كانت  
المصلحة فيه اه عمرة سم (قوله من يرميه) قال في عيب فلو لم يرمهم أحد لم يلزمهم  
شيء اه وبعبارة مر ولا يظالمهم بعض ان لم يرمهم ضيف (قوله منا) أي دل كان  
المار غنا غير مجاهد وبوجه عدم دخول العاصي بسفره لا تنه كونه من أهل  
الرخس مر (قوله على أقل جزية) لا معنى لقوله أقل اذا الضيافة زائدة على الجزية  
قلت أو كثرت ويقال ان الشارح ضرب على قوله أقل سل وادى يفهم من منيع  
مر وجوز ان ذكر الأقل متعين وبعبارة جامع المتن زائد اعلى أقل الجزية فلا يجوز  
جعلها من الاقل لان المقصد من الجزية التمايل ومن الضيافة الاباحة وقيل يجوز  
منها أي الجزية التي هي أقل لانه ليس عليهم سواها وورد بان هذا كالما كسة وعلى  
هذا يكون قيد المشرح بأقل للرد على المخالف وهو لا يظهر الا اذا اعتدت للفتى  
والمتروسط بدينه الجواره كما فاهم ولان القليل بضيافة عليه حتى تكون زائدة على  
الأقل (قوله ثلاثة أيام) والزيادة عليها خلاف المستحب حل وبعبارة شرح مر فان  
شرط فوقها مع وضاهم جاز وبشرط تزويد الضيف كفاية يوم وليلة فلما منع قليل  
منهم من الضيافة احبروا أو كلهم أو أكثرهم فاقضون (قوله أعم من تبيده ببلدهم)  
عبارة التهاج ان بشرط عليهم اذا موطوا ببلدهم (قوله وبذ كر) أي بشرط ذلك  
حل (قوله وجلا) بفتح الراء وسكون الجيم شرح الروض (قوله كأن يقول) مثال

ويضرب بقرينة وهما  
مجمع القسمين المناضخ  
والاذن من المجانبين مرود  
بان هذه الميثية باطلة  
ودعوى سنه أو وجودها  
أشد بطلانا ولم يقل أن النبي  
حلى الله عليه وسلم ولا أحد  
من الخلفاء أو أشيد من فعل  
شيئا منها وسن لامام (أن  
بشرط) بنفسه أو نائبه  
(على غير فقير) من غنى أو  
متوسط (ضيافة من يرميه  
منا) بخلاف الفقير لانها  
تسكرو فلا تيسر له (زائدة  
نعلى) أصل (جزية) لانها  
مبنية على الاباحة والجزية  
على التميل (ثلاثة أيام  
فأقل) واطلا في ما ذكر أعمر  
من قبيده ببلدهم (وبذ كر  
بعد ضيفان) وجلا وخيلا  
لا يفتى للعزيز أو قطع النزاع  
بأن بشرط ذلك على كل منهم  
أو على المجموع كان يقول  
وقضيغوا في كل سنة ألف  
مسلم وهم يتوزعون فيما  
بينهم أو يتجمل بعضهم عن  
بعض (وبذ كر) منزلهم  
أكثيرة وفاضل مسكن  
وجنس طعام وأدم

من خبز وسمن وزيت ونحوها (٦٧١) وقد رها الكل منا وبغاوت بينهم في القدر لافي الصفة بحسب

تفاوت الجربة وبذ كر قدر ايام  
الصاف في الحول كما تميم  
فيه (و) ذكر (الصف)  
للدواب (لاجنسه و) لا  
(قدرة) أي لا بشرط  
ذكرهما فيكني الاطلاق  
ويجعل على تن وحشيش  
وقب بحسب العادة (الا  
الشعر) ان ذكره (فيقدرة)  
ولو كان واحدا وان لم  
يعن عددها لم يعلق له  
الأواحدة على النص وقول  
لاحسنه الى آخر معنى  
فقد في الأصل في ذلك  
ما دوى البهق أنه صلى الله  
عليه وسلم لم صالح أهل أيلة  
على ثلثة مائة دينار وكانوا  
ثلثة مائة رجل وعلى ضيافة  
من عمرهم من المسلمين  
وروى الشيخان خبر الضيافة  
ثلاثة أيام وليسكن المنزل  
بحسب يدفع الجرب والبز (وله  
أجابه من طلب) منه ولو  
أعجب (أدا جربة) لا بأسمها  
بل (باسم زكاة) ان رأه  
مصلحة ويسقط عنه اسم  
الجربة (و) له (تضعفها)  
أي الزكاة (عليه) كما فعل  
عمر رضي الله عنه ولم  
يخالقه أحد من الصحابة وله

لثاني ومثال الأول أقرر زكمت على ان على الغني أربعة دنانير كما ذكره على ضيافة  
عشرة أنفس مثلاً من الرجالة كذا والركبان كذا زى (قوله من خبز) عبارة  
شرح من بر انتهى وهي أوضح لان الخبز ليس جنساً محضاً (قوله في القدر)  
كدا ومدن أو رطل أو رطلين أو ثلاثة وقوله لافي الصفة أي فالصفة في حقهم مشددة  
لانه لو شرط على الغني أطعمة فآخرة أضربه الضيفان شرح الروض ويمنع على  
الضيفان تكليفهم نحو ذبح دجاجهم أو ما لا يغلب شرح من قال جرب ويدخل  
في الطعام الفاضلة والحلوى عند غلبتهما (قوله ثلثة يوم) لا ينافي قوله السابق  
ثلاثة أيام فأقل لانه بشرط عليهم ما يبيع مثلاً ويشترط أيضاً انه اذا وقت الضيافة  
يملك عندهم الضيف ثلثة أيام أو يومين وتكون الثلاثة مثلاً محسوبة من المائة  
التي شرطها تأمل (قوله الا لشعر) مثله القول ونحوه فالأقصر على الشعر للثبيل  
ط ب سم (قوله صالح أهل أيلة) المراد بأيلة القرية التي تنسب اليها العقبة وهي التي  
ذكرها الله تعالى في قوله واسألمهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الاثان وأما  
البياه نبيت المقدس اه بابي (قوله وليكن المنزل) هذا الس من الحديث كما يؤخذ  
من شرح م (قوله وله أجابه الخ) وقد يجب عليه ذلك اذا اشتهر الا به وروى  
المصلحة فيه كما يحسنه الركشي وهو ظاهر سم (قوله من طلب منه الخ) أي لتكبرهم  
عن إعطاء الجزية لأن إعطاء الجزية انما هو للأصغر من المختارين وهم عرب شععان  
فراهم التشبيه بالمسلمين في عدم التفاتة شيخنا عز بن زى (قوله ولو أعجب) انما أخذه  
غاية لأنه ربما توهم ان جوارحه انما هو بالنسبة للعرب فقط لان أصل الطلب منهم (قوله  
بل باسم زكاة) قال في شرح الروض وقد عرفها حكماً وشرطاً سم (قوله كما فعل عمر)  
أي بصاري العرب فالوالمعمر نحن عرب لا تؤدى ما تؤديه الجيم فخذ منا ما يأخذ  
بعضكم من بعض يعنون الزكاة فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا فرض الله على  
المسلمين فقالوا فخذ منا ما شئت هذا الاسم فترضوا أن تضعف الزكاة عليهم زى  
(قوله تريعهما وتحمسها) كأن يأخذ عن الخمس بل أربع شياء أو خمساً (قوله  
لا الجبران) معطوف على الضمير في تضعيفها بدون إعادة الخافض وجوز ابن مالك  
(قوله ولانه) أي الجبران على خلاف القياس لان الزكاة لا تؤخذ فيها القيمة (قوله  
ففي خمسة أعر الخ) قال البلق في ان أراد تضعيف الزكاة مطلقاً وردت زكاة الفطر  
ولم يؤمن ذكرها أو مطلق المال الزكوى اقضى عدم الاختص المألوفة وهو  
بعدولم أره اه والذي يقبه تضعيفها الا في زكاة الفطر اذا تعجب على كافر ابتداء  
ولا في المألوفة لانها ليست زكوية الا ولا عبرة بالجنس والاوجب فيمجدون

أضائر بيها وتحمسها ويحرمها بحسب المصلحة (لا الجبران) لا يكثر التضعيف ولا به على خلاف القياس فيقتصر  
فيه على مورد النص ففي خمسة أعره شاتان وفي خمسة وعشرين بناتخاض وفي العشرات

تجنيدها وعشرها وفي الرحكا زحسان ولو ملك ستا وثلاثين ميرة آله في ثيابها الجود أنخرج حتى غصاض مع اعطاء  
الجبران أو عشرين مع اخذه في علي في التزول مع كل (٦٧٢) واجدته شاتين أو عشرين درهما يأخذ

في المعز دمع كل واحدة  
مثل ذلك لكن الأخيرة منها  
في ذلك الام لا الامالك كما  
نص عليه الشافعي (ولا  
ياخذ قسطا بعض نصاب)  
كشاة من عشر بن شاة  
ونصف شاة من عشر لان  
الامر انما ودي في ضعف  
ما يلزم المسلم (ثم المأخوذ)  
منه مضطحا أو غير مضط  
(جزية) فيصرف مصرفها  
ولهذا قال عمر بن الخطاب  
أو الاسم ورضوا بالمعنى ولا  
يؤخذ من مال لا يلزمه  
الجزية كالمرأة والعبيد ويزاد  
على الضعف ان لم يبدوا  
عن كل واحد الى ان يفي  
\* (فصل) \* في أحكام  
الجزية غير مام (لزمنا)  
بعد هذا الكدار (الكف)  
عنهم (مطلقا) عن التقديما  
بأن لا تتعرض لهم نفسا  
ومالا وسائر ما يقرون عليه  
كخسر وخزير لم يظهر وهما  
لا يحم انما بدوا الجزية  
لصحتا وروى أبو داود  
خير الامن ظلم معاهدا  
أو انتقصه أو كلفه فوق  
طاقته أو اخذ منه شيئا يغير  
طبيب نفسا فاجبه يوم

النصاب الا في جروم و (قوله خنساء) أي ان سقيت بلا ذرة أو عشر طان  
سقيت بمؤنة ذى (قوله مع كل واحدة الخ) وليس فيه تضعيف الجبران لان كل  
جبران عن كل واحدة من بقى الخاضر وتنتع تضعيف الجبران عن شى موحد  
ومو من متعدي كافي قل (قوله لنا) أي في الجزية بخلافه في الزكاة فان الأخيرة  
فيه لا دافع مالمسا كان أو ساعيا ع ش (قوله في ذلك) أي الجبران أي في دفعه  
أو اخذه ورشيدى (قوله ولا ياخذ قسطا بعض نصاب) ولا يلزم على ذلك القول ببقاء  
موسر منهم من غير جزية لانه لا نظر الاشخاص هنا بل بمصير الحاصل هل يفي  
برؤسهم أو لا كما يدل عليه قوله ويزاد الى الضعف الخ وهل يعتبر النصاب كل الحول  
أو أكثر وجهان أحدهما قولنا لا في دل التجارة ونحوه شرح م (قوله لمن  
عشر بن) هذا ان لم يخالط غيره فان خلف عشر بن بعشر بن غير ما أخذته شاة  
ان ضمتنا س ل (قوله ثم المأخوذ جزية) فان قيل اذا كان فهم من لا زكاة عليه  
فكيف يقرب بالجزية فأجاب الأكثر بان أأخوذ من أهل الاموال يؤخذ عنهم  
وعن غيرهم وبعضهم أن يلزمهم عن نفسه وعن غيره ذى ويجب أيضا بان دفع  
الجزية كدفع الدين ويبيع ولا يخص دفع دينه غير آذنه (قوله فيصرف مصرفها)  
أي مصرف الجزية لا زكاة لان الله تعالى قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم  
وتركهم بها والكافر لا يظهر بما يؤخذ خلفه غير تسم (قوله أبو الاسم) أي اسم  
الجزية (قوله ويزاد الخ) كأنه لو زاد جاز النقص عنه الى بلوغ ذلك قال مدر  
في شرحه ولو زاد المجموع على آفاه فطلبوا السقاط الزيادة وإعادة اسم الجزية أجسامهم  
انتهى والاجابة واجبة ع ش على مدر \* (فصل في أحكام الجزية) \*  
(قوله غير مام) أي من الضيافة والمفاونة فيها وعدم اقراءهم ببلاد الجزار ورجلة  
الاحكام التي ذكرها في هذا الفصل نحو الثلاثين وانتظر هل هي مختصة بمقتضى الجزية  
كما هو المتبادر من السياق أو تقترب على عقد الامان والهدنة وسيشير الشارح الى  
عدم اختصاص بعضها بالجزية في قوله ومن انتقص امانه الخ وتعرض الشورى لعدم  
اختصاص بعض آخر منها وهو قول المتن وأمرهم بغيرا فالينظر حكم الباقي (قوله  
بما يأتي) وهو قوله ان كانوا بدوا أو يداربهم ما مسلم (قوله أو انتقصه) أي  
احتقره بضرب أو شتم هو وما بعده تفصيل وبيان لبعض افراد الظلم فهو من عطف  
الناس على العام ان سكانها أو كفافه ع ش (قوله فاجبه) أي خصه  
لخاصته شى يعنى بعدم عليه بالتحكم الذى ألزمته من عدم التعرض لهم وهذا يخرج  
مخرج الجزر والتسوية فلا دلالة فيه على تقتيرى الذي أو يقال انما كان جيبا

تشرىفا

القيامه (والدفع) أي دفع المسلم وغيره فمواضعهم من قوله ودع أهل الحرب (عنهم) ان كانوا  
بدارفا أو يداربهم فاجبه يوم

تشرى في الإسلام صونا له عن عصاة الكافرين أو قل وشيئا والاول أنسب بالرجح  
قال ع ش على م در سبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون عتقا لغيره بعتة  
صلى الله عليه وسلم وإذا فعل معه ما يقتضي الأخذ من حسنات المسلم أخذ  
منها بما كان في جنابته على الذي وليس ذلك تعظيما للذي ولا عقرا عن ذنوبه بل  
هو بمنزلة من له على مسلم أخذ منه يوم القيامة فيعفف عنه بذلك عذاب غير  
الكفر وحكذ الويل يبق للمسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر ما يخفف به  
عذابه ويستحق المسلم العقاب على جنابته على الكافر بما يقابلها في العقوبة  
لخالفته للرسول صلى الله عليه وسلم في أمره بدم التعرض للذي لا تعظيما له وقال  
قل على الجلال لا يقال عصامته عن الكافرين أن تكن بأذنه فهو فضولى أو كانت  
بأذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لا نقول أن ذلك من  
الخيال القاسد لأن الحكم نائب عن التأثير في حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولى  
ولأن في عصامته المذكورة أضع دليل وأقوى شاهد على أنه لا يرى أمته في أخذ  
حق عقودهم منهم ولو تغير سؤاله ولأن فيه تنبيها للكافر على أنه لا ينبغي أن يقاشر  
عن طلب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يرى أمته في عدم أخذه منهم ونحو  
ذلك وليس في وكراته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توهم قص في مقامه كما علم  
بما مر فتأمل وانهم (قوله أو يداد حرب فيها مسلم) أن أو يداد يلزمنا دفع المسلم  
عنهم أو أنه لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع عنهم فكريا أو دفع الحربين عنهم  
بخصوصهم فبعد جدا والظاهر أنه غير مراد ع ش وس ل وشه شرح م (قوله  
إلى أن شرط الخ) الغاية داخلة فهي أيضا من زيادته فالذي للأصل هنا هو قوله أو  
انفردوا فقط (قوله بخلاف الحمرة) لكن من غصب ما يجب عليه ردها عليهم  
ومؤنة الرد على الغاصب ونقصي بأنفلها الآن أظهرهما س ل (قوله ونحوها  
تكنزير) ع ش (قوله لتعبدنهما) ولوم غيرهما على المعتد أما الكيسة التي  
لنزول المارة فقال الماوردي يجوز أن كانت لعدم الناس فإن قصرهما على أهل  
دينهم فوجهان والمعتد الجواز أيضا زى (قوله ولزمناهما) أى أن خالفوا  
وأخذوا أو وحدناهما بما ذكر ولم يحتمل أنهما كانا برة ثم أتملت بهما معا ونا  
ع ن (قوله ببلد أحدثاه) بيان لقاد العموم الذي قبل الاستثناء وفيه أيضا بيان  
مفاهيم القبول الأربعة التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا يبلد الخ فقوله أحدثاه  
أو أسلم أمه عليه مفهوم الاول وقوله أو فتناه عذرة مفهوم الثاني وقوله أو صلحا  
مطلقا مفهوم الثالث وهو قوله وشرط لنا أولهم وقوله أو شرط الخ مفهوم الرابع

(لا) أن كانوا (يداد حرب  
خلف عن مسلم) فلا يلزمنا  
الدفع عنهم إذا يلزمنا  
الدفع عنها بخلاف دارنا  
(الأن شرط) الدفع عنهم  
(أو اتفر دوايجوارنا) فلا يلزمنا  
ذلك لآثارنا إنا في الأولى  
والجاء فاله في الثانية بنا  
في العصة وقولى لا بدوا لا  
أن شرط مع تقيدهما بعده  
بقولى يجوز أن من زاد في  
(و) لزمننا (علمان ما تتلفه  
عليهم نفسا وما لا) أى يضبطه  
المثل لأصمتهم بخلاف  
المعروف ونحوها (و) لزمننا  
منهم أحداثا كيسة  
ونحوها كيسة وموسوعة  
لتعبد فيهما (و) لزمننا  
(هذه ما يبلد أحدثاه

كقوله أو القاهر أو أسلم  
 أهله عليه كاليمين والمدينة  
 أو فقهنا عنوة مصر  
 واسهبان أو مخلصا مطلقا  
 أو بشرط كونه لسا ولم  
 ندرط احداثهما في مسألة  
 لمع ولا ابقاهما في مسألة  
 لمسلم لانه ملك لسا لا يبلد  
 نقضاء صلحا وشرط كونه  
 لسا مع احداثهما في الاولى  
 أو ابقاهما في الثانية  
 (أو شرط كونه لهم)  
 يؤدون خراجة فلا نعتهم  
 احداثهما ولا ندمهما لانه  
 لسا لهم فيما اشرط لهم  
 كانهم استثنى احداثهما  
 ابقاهما فيما اذا بشرط لسا  
 وجودهما يبلد ندم احداثهما  
 احداثه أو لا سلام عليه أو  
 به ولا وجودهما عندهما  
 سدهما لاحتمال أنهما  
 تنافي قرية أو برية فاصلت  
 بهما عمارتسا وقول ونحوها  
 من زبادي وكذا مسئلة  
 فتح صلحا مطلقا أو بشرط  
 كونه البلد لسا مع شرط  
 احداث مادكر وهو ما نقله  
 اشيبان في الاخيرة عن  
 لرواني وغيره واقتراره  
 يرتوقف فيه الادري

وهو قوله مع احداثهما أو ابقاهما تأمل وفيه اضبايان أن قول المصنف لا يبلد  
 معطوف على مقدر وهو قوله يبلد احداثه (قوله أو القاهر) اسم لسا لأن  
 ع ش (قوله أو أسلم أهله عليه) أي حال كونهم مستبدين ومتغلبين عليه بأن  
 سكان من غير قتال ولا صلح اه جرو ويجوز جعل على المصاحبة أي أو أسلم أهله  
 معه أي مصاحبين له وكانين فيه أو بمعنى في أي كانين فيه اه سم على جر (قوله  
 والمدينة) فيه نظرا لانها من الحجاز وهم لا يتكبدون من سكنها مطلقا كما مرسل  
 وزى وقال ع ش قوله والمدينة مثال لسا أسلم أهله عليه بقطع النظر عن كونه  
 قابلا لاقامة الكافر فيه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من الاقامة  
 فيه (قوله كعب) أي القديعة ع ش (قوله مطلقا) أي لا بشرط كونه لسا  
 ولا لمسلم لان الاطلاق يقتضي ملك الأرض لسا ح ل (قوله لانه ملك لنا) قليل  
 لصور الخمسة التي في قوله يبلد الخ (قوله أو ابقاهما) واد اشترط ابقاء قلم  
 الترميم ولوا لاجددة قلم طيتم من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان  
 لا يجوز فعله حتى بالنسبة لهم لانهم غاطبون بالفرع ومن أجل كونه معصية  
 حتى في حقهم انتهى السبكي بأنه لا يجوز لسا حكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم احداثهم  
 عليه ولا ايجار نفسه للعمل فيه س ل (قوله ندم الخ) استدراك على قوله ولزم  
 هدمهما (قوله احداثهما) أي الكيسة ونحوها (قوله أو فقه) أي أو بعد  
 فقه فهو بالجر وقوله ولا وجوده ما بالاصب أي ولم نعلم وجوده ما وقوله عندها أي  
 عند المذكورات وهي الاحداث والاسلام عليه وقضه أي عند احدهما (قوله لم  
 ندمهما) هذا الاستثناء خصه الحلال رحه الله تعالى بالبلد الذي احداثه  
 وقضيه هدم تأتبه في الاخيرتين وهو ظاهر خصوصاً في الاخيرة فانما اذا اقتضى بلدا  
 عنوة ما راعى ما هو اوتاه أرض اسلام وان كان الموات لا يملك الا بالاحياء فكيف  
 يقرون على شيء في أرض جرى عليها حكم الاسلام باحتمال وهو أن ذلك كان  
 في برية واقصت ما عمارتسا ليس لتلك البرية حكم بلاد الاسلام من حيث عموم  
 الفتح والاستيلاء لذلك نعم ان شككنا في عموم الفتح لتلك البقعة اتقنه ذلك اه حجة  
 وسم (قوله وكذا مسئلة الفتح) هذه من مسائل ما قبل الاستثناء وهي الرابعة  
 في كلامه وعده هذه من زبادي لانها مذكور في كلامه ضمناً لانها مفهوم كلامه  
 وقوله أو بشرط كون البلد لسا مده هي الاولى مما بد الاستثناء (قوله وهو) أي  
 عدم منع احداثهما فيما اذا بشرط كون البلد لسا مع شرط احداث مادكر (قوله  
 في الاخيرة) أي من كلام الشارح خلافاً لما في ع ش من أنها التي في المتن

(قوله بالنعم) أي منع أحدنا ما هو وضعف وقوله وجعل الزركشي الخ اعتمدتم د  
في شرحه فيكون كلام المتن قد ابدأ بكروية قوله هدمه أي هدمه مع أحدنا هما  
التي جرى عليه المصنف اه (قوله مساواة) أي أحداث المساواة فخرج ما لو ملك  
دعي دارا لينة من مسلم فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاد من الأشراف على  
المسلمين ومن صعد سطحها بلا تخيير كما قاله الماوردي وغيره في بناء ما يمنع  
الرؤية ولا يقدح في ذلك كونه زادة فلية أن كان يعمو بناء لانهما كانا لمصلحة  
ينظر فيه لذلك ويبقى روضتها كما اقتضاه ألافهم وإن كان حق الإسلام قد زال  
لانه يتغير في الدوام لا يتغير في الابتداء وله استجارها أيضا سكنها ولو لم يهدمت  
هذه الدار فله أهدتها ولكن يمنع من الرفع والمساواة ولو بقي دارا لينة  
أو مساوية ثم باعها المسلم لم يسقط الهدم إن كان بعد حكم الحاكم والأسقط بخلاف  
م لو أسلم بعد البناء فانه يبقى رغبيا في الإسلام اه زى (قوله لبناء جار مسلم) محل  
المنع إذا كان بناء المسلم بما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها إلا لانه لم يتم  
بناؤه ولانه هدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذي من بناء جداره على أقل ما يعتاد  
في السكنى الذي عطله المسلم باختياره أو تغفل عليه بأعساره اه خط ولولا مقت  
دار الذي داره مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة  
ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جوارفها س ل وشرح مدر (قوله ورفعه)  
وأن خافوا من سراق بقصد ونهم مدر (قوله أهل محله) وكذا الملاصق من أهل  
المحلة الأخرى والمحل يفتح الحاء والكسر لغة موضع الحبل والحبل بالكسر الأجل  
والحيلة بالفتح المكان الذي ينزله القوم اه مصباح (قوله وركوب التليل)  
والأوجه كما قاله الأذري منعه من الركوب مطلقا في مواطن زجنتا لانه من  
الاهانة ويمنع من حمل السلاح والتمتع ولو بفضة واستخدام حملها فانه أي ملج  
حسن كذا في شرح مدر (قوله لأن فيه عزرا) محل المنع منه ومما بعده إذا كانوا  
في دار الإسلام فإن كانوا في دارهم أو أفردوا بقربة في غيرها فإنما قال الزركشي  
يشبهه ترجيح الجواز كما في نظيره من البناء ذكره زى (قوله واستثنى الجوى)  
ضعيف (قوله ولو نفيسة) أهلهما نفيسة في ذاتها وفي شجاعش بمنعون  
من ركوب البغال النفيسة لأنها صارت الآن مكره كركوب العلماء والقضاة اه  
بر ما عوى وح ف (قوله وبسرج) برده عليه أن كلام المخرج والركب يكون  
للتليل وقد علمت أنهم بمنعون من ركوبها فلا فائدة لقوله وبسرج الخ تأمل ويحجب  
بأن المراد منهم من السرج والركب في ما يمكن من ركوبه من التليل وهو

بل صرح الماوردي بالنعم  
وجعل الزركشي هدمه على  
بما إذا دعت إليه ضرورة  
ومصلحة الهدم ببلد أهله  
أو أسلم أهله عليه من فساد  
لزمنا (منعهم مساواة بنائهم  
لبنائهم جار مسلم) ورفعه عليه  
المقهور بالاولى وإن وضح  
لحق الإسلام ونظير الإسلام  
يعلم ولا يعلى عليه واثلا  
يعلموا على عوداته والتبني  
بين البنائين بخلاف ما إذا لم  
يكن لهم جار مسلم كان  
أفردوا بقربة أو بعدوا عن  
شاه المسلم عرقا إذا أراد  
بالجار أهل محله دون جريح  
البلد كما ذكره الجرجاني  
واستفاد الزركشي  
(و) منه هم (ركوب التليل)  
لأن فيه عزرا واستثنى  
الجوى البراذن التلبيس  
وخرج بالتليل غيرها كالتلبيس  
والله أعلم بالصواب (و)  
ركوبها (بمعرج)

البراذن فانه تفرع منها وكذا يفعلون من وضعها على البغال في حال ركوبها تدبر  
 (قوله أوركب) بضم الراء والكاف جمع ركاب (قوله كرماس) بفتح  
 الراء ع ش (قوله عرفنا) أى مطلقا على المتعمد شيئا والبراد بالعرض أن يحصل  
 رجله في جانب وتظهر في جانب زى ومثله في ع ش على م و رواه عليه  
 في تقيده بقرب المسافة (قوله بين المسافة البعيدة) أى فركب على الاستواء  
 وقوله والقربة أى فركب عرفنا س ل (قوله وهذا) أى منع ركوبهم الخيل  
 وبسرج وبركب نحو حديثنا (قوله في الذكور والخ) خرج النساء  
 والصبيان والمحائض إذا لامعوا عليهم وفاق أمهم ونحو الغبار والزاد بأنه حصول  
 التمييز بخلاف هذا ويحث ابن الصلاح منهم من خدمة الملوك والأمراء كركوب  
 الخيل اه جرم وشرح م ر قال ع ش عليه أى خدمة تؤدى إلى تعظيمهم بتردد  
 الأساس المهم وحل الامتناع مالم تدع ضرورة إلى استعماله لأن لا يقوم غيره من  
 المسلمين مقامه في حفظ المال (قوله وزمنا الجائزهم الخ) قال المارودي ولا  
 يشئون الأفرادى متفرقين شرح م ر (قوله ولا يصدمهم جدار) في التماس  
 صدمه ضربه بحسده وبأيه ضرب (قوله وزمنا عدم توقيهم) وتقوم موادتهم  
 وعلى الميل اليهم بالقبض وان كان سبها ما يصل إليه من الاحسان أو دفع  
 مضرة عنه وينبغي تقيده بذلك بما اذا طلب حصول الميل بالسعي في أسباب الخبة  
 إلى حصولها بقلبه والافالامور الضرورية لا تدخل تحت حد ذلك ككيفية  
 وتقدير حصولها يسرى في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعه بالجل ليدخلها ع ش  
 على م ر (قوله وعدم تصديرهم) أى ابتداء ودوامه لو كان يصدر مكان ثم جاء  
 بعده مسلون بحيث صار هو في صدر المجلس منع من ذلك قال الجلال البلقيني  
 استغثت في جواز سكني نصراني في ربيع فيه مسلون فوق مسلمين فاقبض بالمتع  
 والمحقق بالتصديق في المجلس وقد جرى عليه م و شدى (قوله أعني الباقين)  
 أى ولو انما كان يدل عليه حذف المذكور هنا وصرح به فيما حد (قوله الباقين) العقلاء  
 أى اذا كانوا في دار الاسلام أما اذا لم يكونوا في دار الاسلام فلم ترك الغبار زى  
 وعبارة شرح م ر وأمرهم بغياراى عندئذ تلاطهم بنا وان دخلوا بالتجارة أو رسالة  
 وان قصرت مدة اختلاطهم كاتقضاء مطلقاتهم وتقوم موادتهم وهو الميل القلبي  
 لامن حيث وصف الكفر والا كانت كفرا وسواء في ذلك أكانت لاصل أو فرع أو  
 غيرهما وتكره مخالطة ظاهرا ولو بمهاداة في ما يظهره المبرج اسلامه ويلقبه  
 بالموكنا ينتمون ما تصورهم أو جوار (قوله منهم) أى من أهل الذمة ومثلهم

(أوركب نحو جديد)  
 كرماس تميز المهم عنها  
 بخلاف برذعة وركب  
 خشب أو نحو ويؤرون  
 بالركوب عرفنا وقبل لهم  
 الاستواء واستحسن الشيطان  
 الفرق بين المسافة البعيدة  
 والقربة قال ابن كج وهذا  
 في الذكور الباقين أى  
 العقلاء ونحو من زاد في  
 (و) زمنا الجائزهم) بقيد  
 ذمة بقول (لزمنا إلى  
 أضييق طرق) بحيث  
 لا يقعون في وهدة ولا  
 يصدمهم جدار روى  
 الشيطان خبر لا يبدؤا اليهود  
 والنصارى بالسلام وإذا  
 أقيم أحد منهم في طريق  
 فاضطروا إلى أضيقة فان  
 اختلف الطرق عن الزجة فلا  
 تخرج (و) زمنا عدم  
 توقيهم و) عدم تصديرهم  
 مجلس) بقيد ذمة بقول  
 (به مسلم) أهانة لهم (و)  
 زمنا (أمرهم) أعني  
 الباقين العقلاء منهم بغيارا  
 بكسر المجمة وهو تغيير  
 اللباس بأن يخطب فوق  
 الثياب بموضع لا يتبادر  
 انخالطة عليه كالكتف  
 ما بين الياقوتة ولباسه

والأولى باليهود الأفرور واليهادى الأزرق أو الألب وبقوله الربيعة وهو يرمى الأجر أو الأسود ويكتفى  
عن الخطابة بالعمامة كما عليه (٦٧٧) الفصل الثاني قال في الرتبة كما صلوا بالقمم منديل ونحوه

وأستجده ابن الرتبة (أو  
قادر) يضم الزاوي ويخط  
خطه فيه أو أن يشد  
في الوسط (فوق التيباب)  
فيمسح الغبار من الزاوات أكيد  
و مباينة في الشهرة  
والتميز وهو الثقل عن  
عروضي الله عنه فتهبى  
بأواول من تعبر حائل أو  
والمر أقبل زناهاقت  
الأزواج ناهووشى عنه  
ومثلها الخنى فيما يور  
(و) الزنا الهرم (نتميزم  
بعض خاتم حداد) كشم  
د مساح وجبل حديد  
أو د مساح في أعناقهم  
أو غيرها (ان يقدروا) عن  
تيلهم (بكان) كعمام (به  
مسلم) وتقيده بالمسلم في غير  
الحمام من زيادى (و)  
لزننا (منهم اطهاره متكر  
بيننا) كما سمعهم أمانا  
قولهم الله ثالث ثلاثة  
واعقادهم في غير المسيح  
على الله عليهم ما وسلم والطهار  
نور وخنزير وناقوس وعبد  
لما فيه من اطهاره شعائر  
الكفر بخلاف ما اذا  
أظهر دوما فيما بينهم كان

المعاذون والمؤمنون شوبرى (قوله والأولى باليهودى الخ) هذا هو المتصادق كل  
بعد الزمنة المتقدمة فلا يرد كقول الامم كان زى الانصار كما حكى والملاشكة  
يوم يدركونهم انما آثروهم به لقلبة الله فرة في الوانهم الناشئة عن زيادة فساد  
فلوهم ولوا وادوا التميز بغير المتصادموا خشية الالتباس وتورؤمة تحريمت  
بضالفة لون خفيها ومثلها الخنى شرح مر اعيان بان يكونا باليمن كل منهما باليمن  
وشيدى وانظر وجه أولوية ما ذكر بكل شوبرى قال في شرح الروض قال البلقينى  
وما ذكر من أولوية ما ذكر لادليل عليه (قوله بالعمامة) ويمر على المسلم ليس  
عمامة وان جعل عمامة لامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه  
العمامة لا يهتدى بها التمييز المسلم من غيره حدث كانت العمامة المذكورة من  
زى الكفار خاصة وينبى ان مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور  
يهود مثلا على سبيل المضربة فيعز فاعل ذلك ع ش على مر (قوله كما عليه  
العمل) الا فقد كان في عصر الشارح انه ارى لهم العمام الزرق واليهود لهم  
امامهم الغر وقد اذكر كذا ذلك والآن اليهود لهم الغر واور انتبهندى والاجر  
والنصارى لهم البريطة السوداء حل (قوله فجمع الغيار) أى في عبادة الامم  
أو في فعل الكافر ع ش وهذا تفريع على التمييز بأواول فاد اعلمت منها ان  
أحدها كات فجمع الخ (قوله اطهاره متكر) نالوا تنفى الاطهار فلا نفع ومتى أظهرها  
خبرة أريقت وتلف ناقوس اطهر وودومر ضابط الاطهار في الغضب شرح مر وهو  
بان نطلع عليه من غير نحو نقوس قال الامام وبان يسمع الاكتمن ليس في دارهم  
أى محلهم (قوله واعتقادهم بالنسب) في عزير المسيح أى انهما انان الله خلق تعالى  
وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله والمراد بالاعتقاد  
المعتقد لانه هو الذى يسمع (قوله في عزير) عن ابن عباس انه كان عبدا  
صالحا حكميا اخ خط (قوله واطهاره متكر) أى شرب خمر وان كان لا يسهده ومثله  
أكل الخنزير (قوله محمدا كمر) أى مما تمنعوا منه شرعا شوبرى وظاهره انه راجع  
اطهاره قبل التبع ولومن علم انهم ممنوعون منه شرعا شوبرى وظاهره انه راجع  
جميع ما قبله وان كان مقبدا بالظهور بان خالفوا فيه على وجه اطهاره (قوله  
وان شرط انتقاضه) فيكون فائدة الشرط التقويف والارباب سمع ش (قوله  
لانهم يتدينون به) في كونهم يتدينون باطهاره شرب الخمر وأكل الخنزير فنظر  
الا أن يكون المراد بان يتدينون باطهاره (قوله ولا شبهة لهم) أما اذا كان لهم

انفردوا في قرية والناقوس ١٧٠ يمت ما تضر به بالنصارى لوقات الصلوات (فان قالوا)  
بان اطهاره واشياء كمر (عزروا) وان لم يشترط في العبادة ما من زيادى (ولم يتنقض هدهم) وان شرط انتقاضه  
به لانهم يتدينون به (ولو فالتزنا) ولا شبهة لهم



كل من اذعن بغيره بان اذعنوا عن بذل ما عتبه او به ولو فاذا اذعنوا اذعنوا (او اجراء حكمنا) عليهم  
 (انتقض) عهدهم بذلك لثباته موضوع العقد (ولو زنى ذمي) (٦٧٨) بمسئلة ولو بشكاح) أى باسمه (أو دل

شبهة كان أعانوا طائفة من أهل البني وإدعوا الجهل أو رمال عليهم طائفة من  
 متلصصى المسلمين وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك س ل (قوله كما مر  
 في البغاة) عبارة شرح الروض بخلاف ما إذا فاقوا في البغاة كما مر في البغاة فيكون  
 قوله كما مر متعلقاً بخذوف (قوله أو أبو جزيه) هذا بالاجبة لا القادراً أما العاجز إذا  
 استعمل فلا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذه من الموصلة وهو لا ينتقض  
 وينقض الانتقاض بالتغلب المقاتل س ل وأفهم تعبيره بأن الواحد إذا أتى من  
 أداء الجزيه مع التزامها لا ينتقض عهده وهو كذلك كما في الروضة وأصلها عن  
 الماوردي أنه سمى للمنى والذي قاله الماوردي ضعيف فلا فرق بين الواحد والجماعة  
 مراه زى (قوله أو اجراء حكمنا) قال الامام وإنما يؤثر عدم الانتقاد لاحكامنا  
 إذا كان يتعلق بقوة ونصب القتال وأما المتنغ هار بالانقض وجزم به في الحاروى  
 خ ط س ل (قوله انتقض عهدهم) أى عهدهم امتنع منهم م (قوله ولو زنى  
 ذمي) أولاً بمسلم شوبرى ومثل أن ما مقدمته له لا اشترى م (قوله ولو بشكاح)  
 بأن عهدهم حال اسلامها بخلاف ما إذا عتد عليهم حال كرهاتهم أسبلت ووطئها  
 في العدة لا ينتقض عهدهم فقد يسلم فيستمر نكاحه (قوله أو بسب الله تعالى) أى  
 جهراً ب شوبرى (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة دعائه لا ي من حيث  
 هو ع ش (قوله كقتل مسلم) مقتضى التقييد بالمسلم أنه لو قتل ذمياً أو قطع  
 عليه الطريق لم يكن كذلك وهو الراجح شوبرى (قوله انتقض عهده) أى  
 فيترقب عليه احكام الحربين حتى لو عفت ورثته المسلم الذي قتله عدا قتل الحرباء  
 ويجوز اغراء الكلاب على جيقته ع ش على م (قوله ان شرط) انتقاضه به  
 ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بمسلم أو زناه حال كونه محصناً بمسئلة مسار ما له فباء  
 كما قاله ابن القريه لأنه جري مقتول تحت أيدينا لا يمكن مرفه لا قار به الذمين  
 لعهد التوارث ولا للبر بين لا فاذا قدرنا على ما لم أخذناه فياً أو غيبه وشرط  
 الغيبة هنا من موحدا س ل (قوله كقتلهم القرآن الخ) لانهم لو  
 قالوا القرآن من عند الله صار والادنين لهم لانه ما نفع ما هم متدينون به من التوراة  
 والانجيل شيئاً من زى (قوله مطلقاً) أى شرط انتقاضه أولاً (قوله كما  
 مر في الإشارة اليه) أى في قوله فان ما انواعه زى ولو لم ينتقض عهدهم وان شرط  
 انتقاضه به عن (قوله قتل) أى وجوباً كما عتده قتل على الجلال وقال م  
 في شرحه قتل أى جاز قتل وان أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ويظهر ان محله

أهل حزب على عوية) أى  
 خلل (لنا) كضعف (أو دعا.  
 مسلماً الكفر وبسب الله)  
 تعالى أو فيسأله صلى الله  
 عليه وسلم هو أعم من قوله  
 رسول الله (أو الاسلام أو  
 القرآن بما لا يدنو به  
 أو) فعل (نحوها) قتل  
 مسلم عدا وقذفه (انتقض  
 عهده) به (ان شرط انتقاضه  
 به) والاولاهذا ما في  
 التشرح الصغير وهو المنقول  
 عن النص لكن صح  
 في أصل الروضة عدم  
 الانتقاض به مطلقاً لأنه  
 لا يخل بمقتود العقد سواء  
 انتقض عهده أم لا فقام عليه  
 موجب ما فعله من حد أو  
 قتل مراه ما يدنو به  
 ألقولهم القرآن ليس من  
 عند الله وقولهم الله ثالث  
 ثلاثة فلا انتقاض به مطلقاً  
 كما مر في الإشارة اليه وقول  
 عيا لا يدنو به مع أو نحوها  
 من رباطى وكذا التصريح  
 بسب الله تعالى (ومن  
 انتقض عهده بقتل قتل)  
 ولا يلزم التام لقوله تعالى  
 فان قاتلكم فأتواكم ولا به

لا وجه لابلأء مأمنه مع نفسه القتال (أو بغيره) بقيد زنى بقول (ولا يسأل تجديده عهده في كامل  
 فلا امام الحيرة فيه) من قتل

وارفاق ومن وفداء ولا يزعمه أن يلفه بآمنه لانه كافر لا امان له كالحربي ويفارق من آمنه من حيث يلقه بآمنه  
ان نزل صفة امانه بان ذلك يقتدلفه اما ناهذا فعل باختياره ما اوجب الانتقاض املوسال بتجديد عهده فوجب  
اجابته (ان اسلم قبلها) أى الخيرة (٦٧٩) (تعين من) فيمتنع القتل والارفاق والوفاء لانه لم يحصل

في الا امانه القهر وهذا  
أول من قوله امتنع الرق  
(وسن انتقض امانه)  
الحاصل يميزه بغيرها (لم  
ينتقض (كان ذرايه) اذ لم  
يوجد منهم ناقص وتغيير  
بذواره أعصم من تغيير  
بالنساء والعبيان (من  
نبذه) أى الامان (واختار  
دار الحرب بانها) وهى

ما منه لم يكون مع نبذه  
الخائر لانه روجه بآمان  
كدخله ولا به لم يوجده  
جناية ولا ما يوجب انتقض  
عهده (كتاب الهدنة) \*

من الهدن أى السكون وهى  
لغة الصالحة وشرعاً صالحة  
أهل الحرب على ترك  
القتال مدة معينة يعرض أو  
غيره وتسمى مودعة  
ومهادنة ومعهادة ومسالمة  
والاصل فيها قبل الاجماع  
قوله تعالى براءة من الله  
ورسوله الآية وقوله وان  
جضوا السلم فاجع لها  
ومهادنته صلى الله عليه  
وسلم قريش عام الحديبية

في كامل فنى غيره يدفع بالاخف لانه اذا دفع به كان فيه السكون ففى عدم المبادرة  
الى قتله مصلحة لهم فلا تفرقت عليهم (قوله ولرفاق) الواو فى هذا وما بعده يعنى  
أوشو برى (قوله بآمنه) المراد به اقرب بلاد الحرب من بلاد الاسلام من ل  
وعبارة شرح م رأى المحل الذى يامن فيه على نفسه وماله من اقرب بلادهم  
(قوله لم ينتقض امان ذرايه) فلا يجوز سبيهم ولا ارفاقهم ويجوز قتلهم فى دارنا  
ولو طلبوا الرجوع الى دار الحرب اوجب النساء دون العبيان لانهم لاحكم  
لاختيارهم قبل البلوغ فان طلبه مستحق المضاهة اوجب فان بلغوا وبذلو الجزية  
فذلك والا الحق وايدار الحرب من ل (قوله اعم من تغيير الخ) خروج الجبابرة  
(قوله نخرجهم) بالربع اسم يكون

\*(كتاب الهدنة)\*

قوله أى السكون عبارة م من الهدن وهو انسكون لسكون القنته بها اذهى  
لغة الصالحة وقال زى لان مال الكفار يسكن بالصلح معهم قال هذنت الر حل  
واهدنته اذا أسكنته وهدن هو سكن (قوله صالحة أهل الحرب) أى بصيغة  
كما يعلم من قوله بعد ان يهدنه ما لا بد من الايجاب والقبول على ما رى فى الامان  
غير قسم (قوله براءة من الله ورسوله) عبارة الجلالين براءة من الله ورسوله  
وامهاتى الذين عاهدتم من المشركين فسيروا آمنين اهب الشركون  
فى الاضار بعة أشهر (قوله فاجع لها) أى للسلم لانه يعنى المسالمة ولا به ضد  
الحرب والحرب يذكرو يؤث قال تعالى حتى تضع الحرب اوزارها (قوله  
ومهادنته صلى الله عليه وسلم الخ) وكانت سبيل القعة مكة لان أهلها لما دخلوا  
المدين رجعوا القرآن أسلم منهم خلق كثير أكثر من أسلم قبل شرح م روى كان  
الحامل على المهادنة ضعف المسلمين ومع ذل أراد الله تعالى نقض ذلك العهد وفتح  
مكة بمدة يسيرة ع ش على م (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من  
الهجرة شوبرى (قوله لا واجبة) أى امانته والا فالوجه وجوبها اذا ترتب على  
تركها حقوق ضرر وبنا لا يمكن تدراكه كما يعلم عما يأتى شرح م (قوله أو امام)  
منه مطاع بالقلم لا يصله حكم الامام كما هو قياس فى نظائره نخرج م قال  
الرسيدى قوله ومثله مطاع أى فى أنه يعقد لاهل اقليمه (قوله ولو بنا شبه) أى

كأروا الشجران وهى حائز لا واجبة (لما يصدقها البعض كفوا ظمير واليه أو امام) ولو بنا شبه (وبغيره) من الكفار  
كلهم وكفار أقام كلفه والروى (امام) ولو بنا شبه لانهم الامور العظام لما فيها من ترك الجهاد

مطلقاً في حجة ولاه لا بدعهم من رعاية مصلحتنا فالائق (٦٨٠) ففي بعضها الامام مطلقاً او من فوض

في عقد الهدنة لاجل أن تفصل المغائرة بينهما وبين والى الاقليم كالباشالة ناسبه  
في الحكم بين الناس وما يتبعه ومن ذلك الهدنة شيعنا (قوله مطلقاً) أى سواء  
سكانت لبعض الاقليم أو لكانه (قوله او من فوض) وهو والى الاقليم قال  
الشورى وهذا التعبير يقتضى ان له فعله بخلاف الامام (قوله فيما ذكر) أى  
في بعض كفار اقليم وهو متعلق بتفويض مقدر والتقدير او فوض بعضها في ما ذكر  
من فوض اليه الامام (قوله وما ذكر فيه أى فيمن فوض اليه الامام) والذي  
ذكر فيه هو ان يعقدا بعض كفار اقليم لا لاسيما (قوله بان ذلك) أى  
فالبعض ليس بقيد وهو المعتد أى حيث كانت المصلحة فيه كما قاله م ر وط ب  
اه سم (قوله وتدعو الى السلام) أى يدون مصلحة ليطابق المذهب (قوله  
كضعفنا) في التمثيل للمصلحة بضعفنا سمع شورى وأوجب بان المراء ما يترتب  
عليه من عدم القتال (قوله أو بذل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول  
للمراء وبذلك تصرح عبارة الروض شورى (قوله الى أربعة أشهر) ولا بد  
مع ذلك من المصلحة شورى (قوله لا لاسيما) عناية بترح الروض لانه  
تعالى أمر بقتل المشركين مطلقاً ومن في الهدنة أربعة أشهر وقوله فسيحوا  
الحج (قوله في النفوس) أى نفوس الكور والارحار والعبيد (قوله أما ما هو المهم)  
منها النساء والخنا والاصبيان والارقاء فكان الاولى تأخير بعد قوله والا فالى  
عشر سنين وضمه لقوله وعقد الهدنة للنساء الخ تدبر (قوله مؤيداً مقتضاه)  
انزيرة عليهم وهو واضح اذا لم يرقوا حل وقال الشورى أنظر ما معى التأييد هنا  
هل استمراره وانة تلونا واذا أسرناهم وضر بنا عليهم الرق هل نأخذها أو ندفقها  
لوارثهم أو كفيف الحال يحرر الظاهر اننا نأخذها في الحالتين (قوله بحسب  
الحاجة) فلو اندفعت الحاجة بدون العشر لم تجز الزيادة عليه شورى (قوله فلا يجوز  
أكثر منها) أى العشر يدلل قوله بشروط أن لا يزيد الحج ومثله في هذا التعبير  
م ر ومقتضاه أن الزيادة على الاربعة في عقود التجوز عند قوتها فليحرم  
والظاهر الجواز سياساً على العثرة (قوله الا في عقود) ولا بعد الثاني الاعد  
انقضاء الاول وهكذا شورى قال في ع ب فانتم والضعف بنا باق عقدنا ثانياً  
أو زال قبل تمامها وجب أتمامها سم (قوله ولو دخل الدنيا بأمان) هذه المسئلة  
لاجل لها هنا ما ولا فلا تها من مسائل الامان لا الهدنة وأما ثانياً فقد قدم ان  
دخله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه أحد فلا حاجة الى قوله بأمان فاقبل انها  
تفيد لقول الضعف الى أربعة أشهر بما اذا لم يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان

اليه الامام مصلحة الاقليم  
فيما ذكر وما ذكر فيه هو  
ما في الاصل وغيره وقضته  
ان والى الاقليم لا يهاذن  
جميع أمه له وبه صرح  
الفوراني لكن صرح  
العمري بأن له ذات وتعبيري  
بالدخول من تعبير  
الاصلي بلده وانما اعتقد  
(المصلحة) فلا يكتفي انتفاء  
المفسدة قال تعالى فلا تخموا  
و تدعوا الى السلام وانتم  
الاعلان والمصلحة (كضعفنا)  
بقلة عدد اربعة اوجراء  
(اسلاماً أو بذل جزية) ولو  
بلا ضعف فيهما (فان لم  
يكن) بنا (ضعف حاجت)  
ولو بلا عوض (الى أربعة  
أشهر) لا لاسيما فسيحوا  
في الارض أربعة أشهر  
ولاه صلى الله عليه وسلم  
هادن صفوان ابن أمية  
أربعة أشهر عام الفتح وجاء  
اسلامه فاسلم قبل مضيتها  
قال الماوردي ومعه  
في النفوس أما ما هو المهم  
فيجوز المقدم عليها مؤيداً  
(والا بان كان بنا ضعف  
فالى عشر سنين) بقيد  
زدة بقوله بحسب الحاجة

ولاه صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً هذه المدة ورواه أبو داود ولا يجوز أكثر من الاربعة عقود متفرقة هذا  
بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشرة ذكره الفوراني وغيره ولو دخل الدنيا بأمان لسمع كلام الله فاستمع في مجالس  
يحصل بها انبيائه

هذا أمان وأيضا المصنف عبر بألى أربعة أشهر وهو يدق قلوبها (قوله لم يعمل  
أربعة أشهر) قد يدل هذا على أن الأربعة لا تجوز مطلقا بل عند الحاجة للغير  
أ ه سم وقد حررناه فوجدنا كذلك يحصل قول المتن بحسب الحاجة وأجما  
للمستشير أى متى انتهى الأربعة والعشرون قد يدل عليه قول المتن إلى أربعة أشهر ولم  
يقبل أربعة أشهر وقول سم قد يدل الخ هذا يدل لأنه أمان والكلام هنا في المدة  
(قوله فان زيد على الجائز منها) أى من المدة وهو الأربعة فمادونها عند قوتها  
والهذر فمادونها عند ضعفها فقول بحسب الصلة متعلق بالجائز أى على التقدير  
الجائز بحسب ما تقتضيه المصلحة كسهر أو شهرين أو أربعة شهور أو ثمانية أشهر  
إلى الشهر عدل ضعفا (قوله بحسب المصلحة) أى في الأربعة وقوله وأصلها أى  
في العشرين كذا قيل والغادر رجوعه لكل منهما لأن المصلحة شرط في صحة  
المدة وقول المصنف بحسب الحاجة راجع لهما ففرض الشارح التوزيع  
لا التوزيع تدبر (قوله بطل في الزائد) وإن اقتضته المصلحة أو الحاجة في صورة  
الأربعة متى كان بانقضاء التجوز الزائد على الأربعة وإن اقتضتها المصلحة كما قاله  
الرشدي وظاهره ولو في عقود متعددة ويؤيده أنهم خصوا جواز الزيادة في عقود  
بمسألة العشرين وانظر الفرق بين الأربعة والعشرة وحصل الفرق القوة في الأربعة  
والضعف في العشرة (قوله أنساء) انظر الصبيان والأرفاء وعبارة شيخنا نحو النساء  
وهي شاملة لهما ح لى ما دام الصبيان مغارا والأرفاء له شوبرى (قوله  
واطمنا) انظر إذا عقد للثمن ثم اتضع بعده ضى أربعة أشهر فهل يحتاج إلى عقد  
جدد أو يتم عقده أو كيف الأمر شوبرى (قوله وبفسد العقد) إطلاقه أى في غير  
نحو أنساء والصبيان والجائز والمال شرح م روع ش (قوله لاقتضائه التأيد)  
هذا بعينه، موجود في الأمان مع أنه في الإطلاق يعمل على أربعة أشهر حل ويجاب  
بما ذكره الشارح أنه لو لمنا فاته متصوره من المصلحة لأن عقد المدة لا يكون إلا لها  
بخلاف الأمان (قوله المانع) أى الذى أنفاس اسم موصول (قوله أو رد مسلة)  
وهو على ترك خرجت الكافرة والمسلم فيوز شرط ردهما شوبرى (قوله  
لاقتراحه المانع) فيه، صادرة وعبارة م لمنا فاته عزة الإسلام أى لأن  
في شرط ذلك أهانة بنبوغها الإسلام وقد قال تعالى فلا تنزلوه والى السلم  
وأنتم الاعلان (قوله وخفنا أصلا لهم) أى امتصها لهم إننا كما بهر به م ر أى أخذنا  
وقتلنا من أصلنا (قوله جاز الدفع اليهم) أى خلاص الأسرى حل (قوله بل  
وجب) معتمد واستشكله الاستوى بأنه مخالف لما في السير من ندب الم

لم يعمل أربعة أشهر وحصول  
غرضه (فان زيد) على الجائز  
متى بحسب المصلحة أو  
الحاجة (بطل في الزائد)  
دون الجائز عملا بتفريق  
الصفة وقد المدة للنساء  
والثاني لا يتقيد بمسألة  
(ويضد ما عدا إطلاقه)  
لاقتضائه التأيد وهو مجتمع  
لثانها، فهو مدين المصلحة  
(وشروطه سد كنح) أى  
كشرط منع (فلما أسرنا)  
منهم (أو تركنا) عندهم  
من مسلم وغيره لم أورد  
مسألة) نسأت عندهم أو  
أقتضاهم مسألة (أو عقد  
خفية بدون نذر) أو  
أقامتهم بالجائز وخرام  
الخرم (أو دفع مال إليهم)  
لا نذران العقد بشرط مفسد  
نم إن كان ثم ضرورة كأن  
كنوا بعد ذنوب الإبراء أو  
أطاعوا وأغفنا اصطلاهم  
جاز الدفع إليهم بل وجب

ولا يملكونه وثقوا في كتمها آخره أولى من قوله بأن شرط منع فئت أمرنا الآخر (ولم يحج) الهدنة (على أن ينقضها)  
 امام أو معين عدل ذو رأي متى شاء) فإذا نقضها انتهت وليس له أن يشأه أكثر من أربعة أشهر عند قوتها ولا أكثر  
 من عشرين سنة عند منعتها (وسمى فسدت بلغناهم ما منهم) أي ما يأمنون فيه من أهل عهدنا وأولادنا فهم أن لم يكونوا  
 بداهم ثم لساقتالهم وإن كانوا بداهم فقتلناهم بل أنذارهم (٦٨٢) مسئلة العرب من ريادة

الأسير وأوجب بحمل ما هالك على عدم تعذيب الأسرى أو خوف اصطلامهم  
 زى (قوله ولا يملكونه) والعقد باطل ويحل بذل المال لمن الأسير حيث  
 لا تعذيب أيضا حل ويبنى على عدم ملكه انهم لو خصموا بايعان أو أمان أخذناه  
 منهم (قوله على أن ينقضها امام الخ) قال المحلل يقوم هذا التقديم مقام تعيين  
 المدة في الصحة سم وعبارة المحرر ويجوز أن لا تؤقت الهدنة ويشتراط الامام نقضها  
 متى شاء وشيئدى (قوله زور) أي في الحرب بحيث يعرف مصلحتنا في فعلها  
 وتركها مر (قوله متى فسدت الخ) الانسب تقديمه على قوله وتصح الخ وانظر  
 هل هذا شامل لما إذا نقضها من فوض اليه نقضها من المسلمين (قوله أهل العهد)  
 أي أهل الذمة شوبرى أي لانه لا يرضى دفع أذى بعضهم عن بعض كما يأتى (قوله  
 فاساقتالوا المككم) الآية دليل على الثاني بغيره (قوله لأن مقصود  
 الهدنة الكف عما ذكر أي من أذى المسلمين وأهل الذمة عبارة بجراف العقد كلف  
 من تحت أيد ساعهم لا حفظهم (قوله وبذلك) أي بقوله حتى تنقضى أو تنقض  
 (قوله بطريقه) وهو ظهورا مارة الخيانة زى (قوله كقتلنا) أي أن كان  
 بعد اعصافا عدونا أو شبهه عدلا خائفا ودفعنا المسائل أو قطع طريق وكتب  
 أيضا كقتلنا أي لأمع البغاة اعابهم كاسبق في أهل الذمة شوبرى (قوله قولا  
 وفعلنا) راجع للنفذ والواو بمعنى أو (قوله بدارنا) قيد في الذي قطع عن  
 (قوله هيون الكفار) أي حواسيسهم (قوله لنقض الهدنة) ولأن عقد  
 الهدنة يتم بعقد بعضهم ورضى الباقين ويكونه السكوت وضاء بذلك فوجب أن  
 يكون المنقض منه شوبرى (قوله واصل اسلام) أي ناطق بالشهادتين ذكرنا  
 كان أرقى ولم يقل مسلم ليشمل المصبي (قوله وعليه) أي على قوله أو طلبه

(أو صحت لز من الكف  
 عنهم أي كفا إذا نأوى  
 أهل العهد) حتى تنقضى  
 مذهبها (أو تنقض) قال تعالى  
 فاتموا إليهم عهدهم إلى  
 مذهبهم وقال فما استقاموا  
 إليكم فاستقيموا إليهم  
 فلا يلزمنا كف أذى الحريين  
 عنهم ولا أذى بعضهم عن  
 بعض لأن مقصود الهدنة  
 الكف عما ذكر لا الحفظ  
 وبذلك علم أنها لا تنقض  
 عوت الامام ولا بعزلها ونقضها  
 يكون (تصريح) منهم أو منا  
 بطريقه (أو نحوه) أي  
 التصريح (كقتلنا أو  
 مكاتبه أهل الحرب بعورة  
 لنا أو نقض بعضهم بل أنكار  
 ما قيمهم) قولا وفعلنا وقتل  
 مسلم أو زى بدارنا أو إيواء  
 هيون الكفار أو سب الله

تعالى أو فيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم انكار الباقين في نقض بعضهم نقضا مبهم لضف  
 الهدنة بخلاف نظير في عقد الجزية وقول أو نقض مع أرضه أو زى عما ذكره (وإن انتهت) أي الهدنة  
 (جازت اغارة عليهم) ولولا إلاية يذنبه بقول (بلاهم) فإن كانوا بلادنا بغاهم ما منهم (وله) أي لالام ولا يثبت  
 (بامارة خيانة) منهم لا بمجرد دم وخوف (ببذهدنة) لاية واماننا من من قوم خيانة تعبيرى بالامارة أولى من  
 تعبيره بالخوف (لا) منذ خربة) لأن عقدها كدم عقد الهدنة لانه مؤبد وقدمه عاوضة (وبلغهم) بعد ادائه بغاه  
 فاعليهم (ما منهم أي ما يأمنون فيه من مر (ولو شرط من جا) (أ) منهم أو أطلق) بأن لم يشترط ولا عده (لم يرد  
 واصف اسلام) وإن ارد (الآن كان في الأولى ذكر اخر غير مصرى ومجنون طلبته عشيرة) اليها لا نهاتدب عنه  
 ويتم مع قوته في نفسه (أو) طلبه فيها (غيرها) أي غير عشيرته (وقدره على قهره) ولوجوب ربه عليه حال رد النبي  
 صلى الله عليه وسلم أباه صير لاجاه في طلبه وذلان فتعال أحدهما في الطريق

وأفادت الأحرار البهاري فلا ترد أني أدلأبؤن أن بطه هاز وها الورود كافر أو قد قال تعالى فلا ترجعوهن  
إلى الكفار ولا خفي احتياطا (٦٨٣) ولا رقيق وصي ومجسوم ولا من لم تطلبه عشيرة ولا غيرها أو طلبه

غيرها أو عجز عمن قهره  
لصنعتهم فان بلغ انبي أو  
أفان المجنون ووصف  
السكر ودوخرج بالتقيد  
بالأولى وهو من زناذق  
مسئلة الاطلاق فلا يجب  
الرد مطلقا والتصريح  
بوصف الاسلام في غير المرأة  
من زناذق (ولم يجب)  
بارتفاع نكاح امرأتها سلامها  
بل الدخول أو بعده (دفع مهر  
لزوج) لها لأن البضع ليس  
عالم فلا يشمله الامان كما  
لا يشمل زوجته وأما قوله  
تعالى وأتوهم أي الأزواج  
ما أنفقوا أي من المهور فهو  
وان كان ظاهرا في وجوب  
الفرم محتمل لندبه الصادق  
بعدم الوجوب الموافق  
للأصل ورجوعه على  
الوجوب لمقام عندهم  
في ذلك (والرد) لم يحصل  
(نقله) بينه وبين طالبه  
كافي الوديعة (ولا يلزمه  
رجوع) اليه (وله قتل  
طالبه) دفعها عن نفسه  
ودينه ولذا لم ينكر النبي

غيرها (قوله وأفان الآخر) أي أفان أو معناه هرب حال في النهاية استقلت  
والانفلات والانفلات التخلص من الشيء فجاءه من غير تمكن اه وفي الصحاح  
أفان الشيء وقفلت وأفانلت بمعنى وأفانته غيره اه شوبري (قوله واضعهم راجع  
للبصير) ووجه حذف الرقيق عدم عشيرته وضعف من لم تطلبه عشيرته عدم  
مالها له الدال على عدم اعتنائها به فكأنه لا عشيرته (قوله مطلقا) أي  
وجدت فيه القبول المذكورة أولا (قوله وزوجته) أي التي يدار الحرب فانها  
لا تدخل لأن شرط الامام دخولها حل (قوله محتمل لندبه) وجزم خبر بالنسبة  
تطيدا لظاهرهم وبعبارة البضاوي وأتوهم ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من المهور  
وذلك لأن صلح المديونة جرى على ان من جاء منهم رد دونه فلا تمذر عليه رد دهن  
لورود النبي عنه لزمه رد دهن اه وهو منسوخ (قوله انصاف بعدم  
الوجوب) فيه نظر لأن الدب خاص وعده لوجوب عام والاخص لا يصح  
بالاعم بخلاف السكر ومن ثم قال الحق المحلى الصادق به عدم الوجوب فليتناقل  
شوبري وفي نسخة الصادق به عدم الوجوب وهي ظاهرة (قوله الموافق) أي  
الوجوب للأصل لأن الأصل في صفة فعل الوجوب حل فهو صفة لوجوب  
وقيل صفة لعدم (قوله ورجوه) أي الدب (قوله لمقام عندهم) في ذلك  
وهو أن الأصل براءة الزوجة أو أنه لا يقل أحد بوجوب جميع ما أنفق الزوج خ ط  
وقال الشوبري قوله لمقام عندهم أي من أعز الزا لسلامه وأزال السكر ط ب  
قال جرو وأما قوله تعالى وأتوهم ما أنفقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر المثل  
ووجه بأنه لا يمكن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما أنفق الزوج من المهر وغيره اد  
لا علم فائلا بوجوب الكل ولا جله على المسمى لا غير بدل البضع الواجب بالفرقة  
في تحرد ذلك ولا مهر المثل لأن المقابل لا يقل به فتعين أن الأمر بالنسبة تطيدا لظاهر  
الزوجة بأي شيء كان اه زى (قوله والرد له) أي لمن جاء منهم (قوله دفعها  
عن نفسه) جعله مرد عنه لثاني وعمل الأول بقوله لانه لا يجوز ارجاء الإسلام على  
الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجرى على دخول دار الحرب اه وعمل  
من هذه العبارة أن ما يقع من الماترين في زمان من أنه اذا خرج فلاح من قرية وأراد  
استيطان غيرها أجبر وده على العود غير جائز وان كانت العادة جارية بزرعه وأصوله

صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقته طالبه (ولنا تعريض له) أي بقتله لما روى أحمد في مسنده أن عمر  
قال لا يحدل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم

في تلك القرية ش على م و (قوله الى آية سهيل) وأسلم بعد ذلك ع ش (قوله  
وغيره من مهر المرأة) ل الملقين وهو يجب لان الرقة تقتضي انفساخ النكاح  
قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة بعده فالزامهم المهر مع انفساخ النكاح  
أو شراؤه على الانفساخ لوجه له نزع الروض سم وفي حاشية س ل فان قيل  
لم غرموا مهرها ولم نغرم نحن مهر المسئلة اجيب بأنهم وتوا عليها الاستجابة الواجبة  
عليها وايضا المانع جاء من جهتها والزوج غير متمكن منها بخلاف المسئلة الزوج  
متمكن منها بالاسلام اه (قوله لان الرقيق لم ي) هذا بناء على صحة بيع العبد المرتد  
من الكافر والمعتد بخلافه كما مر شوبه وقال س ل ل يقال هذا غاياتي على  
القول بصحة بيع المرتد لا كإيراء مع خلافه لا ناقول هذا ليس بصحة حقيقة  
واشترط ذلك لاجل المصلحة وليس مفرغ على القول بصحة البيع اه (قوله يجوز  
شراء أولاد المعاهد من منهم) عبارة قل على المحلى يجوز شراء ولد المعاهد من  
مه اهدا حرمه آية لا يملك باله لرامس آية لان آباءه اذا تهره وأراد بيعه دخل  
في ملكه بيعته عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا مصل قول الماوردي يجوز  
الشراء الخ

### \*(كتاب الصيد)\*

وحده مناسبه بعد الجهاد ان الجهاد فارة تكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين  
وطالب المال فرض عين فناسب ضم فرض العين الى فرض العين زي وقال سم  
ذكر هذا الكتاب هنا اتناها لا أكثر الاصحاب وكان المناسبة من حيث انه ذكر  
فيه من فعل ذبته ومن لا تحل فكان من الملايم تباعه لاحكام الكفار السابقة  
وقال س ل على المحلى ذكر الصيد هنا عجب الجهاد والما فيه من الاكتساب  
بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو (قوله مصدر) وهو السبب في اقراده عن  
(قوله والذباح) جمعها لانها تكون بالسكبر والسهم وبالمجوارح شرح م ر  
(قوله جمع ذبيحة اثناء الوحدة) (قوله واصطادوا) الامر بالاصطياد يقتضي حل  
المصيد وقوله الاما ذكيت مستثنى من الحرمات فيغدحل المذكيات شوبه وقوله  
مستثنى من الحرمات أي من بعضها وهما كل السبع لاد ما به لابتأني فيه  
تذكية وقول البيضاوي الاما ذكيت أي الاما ذكيت ذكاه وفيه حياة مستقرة  
من ذلك أي من قوله والخنقة الخ كما قاله الشهاب وقيل الاستثناء مضموم بما كل  
السبع أي الجوارح المرسلة (قوله بالمعنى الحاصل بالمعدو) وهه الانذباح أي

الى آية سهيل بن مروان  
دم الكافر عند الله كدم  
الكلب يعرض له يقتل  
آية وخرج بالعرض  
التصريح بتمتع (ولو شرط)  
عليهم في المدة (ولو مرئ)  
جاء هم من (الزوم الوفاء به  
علا بالشرط سواء كان  
وجلا أم أمرا أمرا أو رقيقا  
(فان أبو القاضون) العهد  
لحقهم الشرط (ولو شرط  
عدم ربه) أي مرتد جاء هم منا  
ولو أمر أو رقيقا فلا يلزمهم  
رده لانه صلى الله عليه  
وسلم شرط ذلك في مهادة  
قريش ويغرمون مهر  
المرأة رقيمة الرقيق فان عاد  
الينا رد فانه قيمة الرقيق  
دون مهر المرأة لان الرقيق  
يدفع قيمته بصير ملكهم  
والمرأة لا تصير زوجة  
كذافي الروصه كاصليها  
فترغ قال الماوردي يجوز  
شراء أولاد المعاهد من منهم  
لا سيهم (كتاب الصيد)  
أصله مصدر ثم أطلق على  
الصيد (والذباح) جمع  
ذبيحة بمعنى مذبحه والاصل  
فيهما قوله تعالى واذا حلتم  
فاصطادوا وقوله الاما ذكيت

كون البهية مذوبة عن شر ونديمه الثاني سم - هذا القاب الذي هو - د  
 الاثر كدور اللم فنادا دكر والجارد شب - ي (قوله اربعه) المراد بكونها اركان قاله  
 الله لا بد لتحقته هي الا انه ينصرف على فعل وفعل وعل وله والا ليس واحدا منها  
 جزءا منه حش على مر (قوله باثني) أي عقره ذي - ل كان وهو عاقل يقتل  
 (قوله قطع حلقوم) أي كاه وخرج بفتح ما لو اخته ف دس - صة فور اذ به بده  
 أو بندقة فانه مته وبنودور عليه ذيره وقوا - كل الحلقوم ما لو قطع البعض  
 وانتهى الى حركة مذوب ثم قطع الباقي فلا يحل شرح - روى قوله ثم انشأه  
 الى انه قطع البعض الاول ثم تراخي قطعه للثاني بخلاف ما لو رجع يده بالسكين  
 واعاد هانورا أو سقت من يده فاخذها وتسم الذبح فانه يحل كما مر به جبر  
 وقولنا واهدا فور اذ من ذلك قاب السكين لتعقبه في الحلقوم والرى أو تركها  
 واخذ به هانورا لدم حذمتها ولا يصح - ش على مر وقول ذي وقطع الحلقوم  
 والمرى دعة واحدة غير ظاهرا لأن مرادها دم لتراخي في القطع (قوله ومرى  
 بفتح الميم والمدشوبرى والزاد على الحلقوم والمرى والودج قبل بخرتها لانها  
 زباد في التعذيب والراجح الجواز مع السكره ولو لم يندفع الفعل منه هل  
 هو محرر أو محال هل يحل ذلك أولا فبه نظر والا قرب الاول لان الاصل وقوعه  
 على الصفة المجرئة عن ش على م - ر وسئل مر عن ذبح دجاجة فالزاد سها هل  
 يحل قوله اوجب بانها تحل لانه باثني في الذبح ولا حرمة في ذلك اه سم (قوله وقتل  
 معطوف) على قطع والهبة في كونه مقدورا عليه أو ايجابا لانه لا فلا نظر  
 لما قبلها والمرى غير مذكور عليه أو صابه وهو مقدور عليه ليجل أو كسه حل  
 س ل لمصا (قوله والكلام في الذبح استقلاله) الاوب والكلام في الدكاة  
 الح رشيدى وقوله لان ذبحه الاول لان ذكاته وعبارة الفقه لان اشارة جعل  
 ذبحه دكاته وعبارة س ل قوله لان ذبحه الح أي وان اخرج رأسه وبه حياة  
 مستقرة وتم انفصاله وهو ميت لان انه سال - ض الولد لا انزل غالبا (قوله  
 فلا يرد الجنبين) أي على تعريف الذبح والراجح ان الحيوان الذي لم يذبح فيه الروح  
 والمضغة والعلة لا يحل اكلها وهذه احواله تمد من خلاف طويل ب ش قال  
 العلامة الشوبرى ومباط حل الجنبين أن ينسب موته الى تذكية أمه ولو احتسب الا  
 بأن يموت بتذكية أو يبق عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت أو يشك  
 هل مات بالتذكية أو بغيرها فيحل (قوله لانها سبب في حله) والاصل عدم  
 المسانع فخرج ما لو تم قضاؤه قبل تذكية أو ما لو أخرجه رأسه ميتا أو حيائهم مات

مربوبة (ذبح وذابح وذبح  
 وآله ذابح) الشامل للخبر  
 وقتل غير المقدور عليه بما  
 باقى (قطع حلقوم) وهو  
 مجرى النفس (وروى)  
 وهو مجرى الطعام (من  
 حيوان) (مقدور) عليه  
 (وقتله غيره) أي غير المقدور  
 عليه (بأي محل) كان منه  
 والشك في الذبح استقلاله  
 فلا يرد الجنبين لان ذبحه  
 بذبح أمه



تجبرية كذا التجيز كذا كذا (ولو لم يرد مقدورا) عليه (من قدام) من داخل (أذنه صدى) لسانه من التعذيب  
 ثم إن قطع الخلق ومعه موهبة حياة مستقرة أول القطع حل ولا فلا (٦٨٦) كما يلم عياشي وسواه في الخلق

ثم ذكبت وما لو قصقنا عيشه بعد التذكية ثم مات كالمرضى اضطرب في بطنها بعد  
 تذكيته زمانا طويلا أو قصر كفي بطنها حتى كاشد أمم سكن ثم ذكبت (قوله)  
 ذكبت التجيز الخ وهم أصحاب رواية الذهب وطا الحفوط رواية لرفع ويكون  
 ذكبت الأول خبر مقدم ما ذكبت الثاني مبتدأ مؤخر أي ذكبت أم التجيز ذكبت له  
 لا يحتاج مع تذكيته إلى تذكيته إذ لم تذكر حياته شوري وهذا أي كون ذكبت  
 خبرا مقدما جار على مذهب الشافعي وأما الحنفية القائلون بوجوب تذكية التجيز  
 فيقدرون مضافا أي مثل ذكبت أمه ومعه ان كان فيه حياة مستقرة والادعوى عندهم  
 من ثلاث ذكبت حيث لا تجزي وفي حالة التذكية يقدرون الكافي أي كذا  
 والشافعية يقدرون البلاء أي بذكبت أمه أي سامة بذكبت أمه (قوله ولو لم يرد)  
 أشار به إلى أنه لا يشترط كون الذبح في الحال المعتادة فلهذا ارتباط بما قبله وقوله ثم إن  
 قطع حلومه أي شرع فيه وقوله أول القطع أي أول قطع الخلق ومعه المرء وهذا  
 مرتبط بقوله ولو لم يرد وعليه فكأنه قال وشروط حله أن يصل إلى أول قطع  
 الخلق ومعه حياة مستقرة ولا يشترط وجودها بعد الشروع كما في شرح الروض  
 (قوله وبه حياة مستقرة) ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل  
 يكفي الظن بوجودها بقرة ولو عرفت بشدة الحركة أو انقباض الدم ومحل ذلك عند  
 تقدم ما يحال عليه الملاك س ل (قوله في الذبح) أي بالمعنى الشامل للمامر (قوله)  
 قصد العين) وإن أخطأ في ظله أو الجنس وإن أخطأ في الإصابة حل والمواد يقصد  
 العين أو الجنس بالهمل أي قصد اجتماع الفعل على العين أو على واحد من الجنس  
 وإن لم يقصد الذبح بدليل قوله لأن رماه طانه جبرا الخ (قوله لقوته) أي المرسل (قوله)  
 وإن أغرى غايته للرد (قوله مع الصيد) أي قبل جرحه شوري (قوله وصحبه  
 الأصل) معتمد (قوله لأن رماه الخ) معطوف على قوله فلا سقطت مذبة الخ لكن  
 المعطوف عليه مفرع على المفهوم والمعطوف مفرع على المنطوق فأمل (قوله طانه  
 جبرا الخ) أعلم أن الصور ثلاثة لانه إما أن يخطئ في الضيق فقط أو في الإصابة فقط أو  
 فيهما طانه أخطأ في الضيق فقط أو في الإصابة فقط وهو حلال وقد ذكرهما المتن بقوله  
 لأن رماه طانه جبرا والثانية بقوله أو قصد واحدة الخ وأما إذا أخطأ فيهما طانه كان  
 طانا للحرمان فلا يصل وإن حكم أن طانا لللال فيلزم أخطأ فيهما صورا ثم وقد  
 ذكرهما الشيخ س ل وعبارته ولو قصد أخطأ في الضيق والإصابة معا كن رى  
 صيدا أي في الواقع طانه جبرا أو خنزيرا فأصاب صيدا غيره حرم لأنه قصد بحرما  
 فلا يستفيد الحل لا عكسه بأن رى جبرا أو خنزيرا فأصاب صيدا فأصاب صيدا فإنه

أقطع الجلود الذي فوق  
 الخلق ومعه المرء أم لا وتجزي  
 ما ذكبت أعم من تعذيبه فاذن  
 تعاب (وشرط في الذبح قصد)  
 أي قصد العين أو الجنس  
 بالفعل والتصریح بهذا من  
 زيادة في (فلا سقطت مذبة  
 على مذهب شافعي أو حنك  
 بها فاذنعت أو استمرت  
 جارية بنفسها فقتلت أو  
 أرسل سبهما (الصيد) كان  
 أرسله إلى غرض أو اختارا  
 لقوته (فقتل صيدا حرم) وإن  
 أغرى الجارية صيدا بعد  
 استرسالها في ثلاثة وراد  
 عدوها عدم القصد المعتبر  
 (كجارية) أرسلها  
 وغابت عنه مع الصيد  
 أو جرحته ولم يفته بالجرح  
 إلى جرحه مذبح (وغابت ثم  
 وجد ميتا) فيها فانه يحرم  
 لاحتمال أن موته بسبب  
 آخر وما ذكر من التصريح  
 في الثانية هو ما عليه الجمهور  
 وصحبه الأصل واعتمده  
 البلقيني لكن اختار  
 النووي في تخصيصه الحل  
 وقال في الروضة أنه أعم  
 دليلا وفي الجوع أنه الصحيح  
 أو الصواب لا (أن رماه طانه

جبرا) أو حيوانا لا يؤكل (أو) رى (صرب) بكسر أوله أي قطع

يجل

(طباة فاصاب واحدة) منه (أو قصدها واحدة) منه (٦٨٧) (فاصاب غيرها) فلا يحرم قصده ولا اعتبار

بقلته المذكور (وسن نهر  
 ابل) في لية وهي أسفل العنق  
 لأنه أسهل لخروج روحها  
 بطول عنقه (فإنه معقولة  
 ذكية) بتقديره يقول  
 (يسرى) ويخرج نحو بقر كقيم  
 وخيل في خلق وهو أعلى  
 العنق لا لتابع رواد الشيطان  
 وغيرهما يجوز عكسه بلا  
 كراهة إن لم يرد فيه نهي  
 (مضج الجنب أيسر) لأنه  
 أسهل على الذابح في أخذه  
 السكين باليمين وأما كراهة  
 الرأس باليسار (مشدودا  
 قوائم) غير رجل يميني لئلا  
 يضطرب حاله الذبح فيزل  
 الذابح بخلاف رجله اليسرى  
 فتزلزلا شدة ليستريح  
 بتصرفها وتعبد يدي ينفوسه  
 أهم من تغييره بالقر والغنم  
 (و) سن (أن يقطع) الذابح  
 (الودجين) يفتح الواو والدال  
 شبه ووج رهما عرفا ففتح  
 عنق يهيئان به يسميان  
 بالودين (و) إن (يحد)  
 بضم الباء (مدبته) لحبره سلم  
 وليحد أحدكم شفرته وهي  
 يفتح الشين السكين العظيم  
 والمراد السكين مطلقا  
 (و) إن (وجهه ذببته) أي

يجل لانه قصدها واحدة في شرح الرض (قوله فاصاب غيرها) ويرجع  
 ما به اقصوده ومنه ما قاله العاصي لوري أي صيد برق منه لا يخرج لوان جهل  
 الثاني نقله الزركشي سم وشرح م وعبارة حل قوله فاصاب غيرها ولو من  
 جنسها ولو من سرب آخر لان القصود وقع في الجاهل بخلاف ما لو قصدها ورجى اليه  
 باعتداله صيده أصابه السهم فانه لا يجزى لانه لم يقصده البتة وفيه نظر حل وقوله  
 في شرح م ر لكن من غير تنظير (قوله وسن نهر ابل) وصوفا من كل ما طال عنقه  
 من الصيد كالأورو والعامر هل المراد بالعمر قرزها لا لانه في اللبة ولو بالقطع عرضا  
 حل وعبارة رى النهر الطعن بما له مدى المضرووع وهذ في أعلى الصدر وأصل  
 المتنقاه قال م ر في شرحه ولا بد في النهر من قطع ككل من الخنوقوم والمرى  
 ومثله في شرح الرض (قوله فانه معقولة) حاصل ما ذكره من السفن انما تنظر  
 ذكر في الأبل ثلاثة وهي نحو البقرة أربعة وذكر خمسة تتم القبايل بقوله وان  
 يقطع الودجين الخ (قوله ويجوز عكسه) أي ذبح الأبل ونهر غيرها بلا كراهة  
 لكنه خلاف الأولى وأصل كالبحر وكذا جاز الوحش وبقرة شرح م ر (قوله  
 باليمين) فان كان الذابح أعسر نذ أن يستنصب غيره ولا يضجعه ساعدي يمينها  
 كأن مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بساكنة اليسرى شورى (قوله وان يحد)  
 فان ذبح بسكين كالتة حل بشرطين أن لا يحتاج القطع الى قوة الذابح وأن يقطع  
 الخنوقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح حل (قوله مدبته) ويندب  
 امرأه رفق ويحامل يسرها وأما ويكره أن يحد هاتبة التها وأن يذبح واحدة  
 والأخرى تنظر اليها ويكره له أمانة رأسها حالا وزيادة القطع وكسر العنق  
 ونزع عضو منها نحر يكلها ونقلها حتى تخرج روحها والأولى سوقها الى المذبح  
 برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح م ر (قوله شفرته) من شفر السال  
 ذبب لادهاها بالعمامة سري ما جهر (قوله يفتح الشين) وتضم أيضا شورى  
 (قوله السكين) نذكر وقتها والغالب نذكرها كأى الشارح سميت بذلك  
 لأنها تسكن حرارة الحياة ومدة ثقل أوله لأنها تقطع مادة الحياة شورى  
 (قوله أي مذهبا) ولا يقال ينبغي أن يكره لأنها أخرج نجاسة كالبلول  
 لوضوح الفرق بأن هذه حالة عبادة ويتقرب الى الله تعالى بها ومن ثم سن فيها  
 ذكر الله تعالى بخلاف تلك شورى وهذا ظاهر في ذببة بتقرب بها  
 كالاضحية (قوله عند الفعل) وكذا عند الامانة ويحصل أصل السنة بكل  
 دل وبالسمية بينهما شورى فلو ترك التسمية ولو عد أحل لان الله تعالى أماح ذبايح

مذبحها (لقبة) وتوحه هو ما أيضا (و) إن (يسمى الله وحده) عند الفعل من ذبح وأرسال سهم أو جراحة فيقول بسم  
 الله لا لتابعه مارواه الشيطان في الذبح للأضحية بالضأن وقديس بما فيه غيره

بسم الله وأنت بك بسم الله واسم محمد فلا يجوز لامه التثنية بل قال الرازي فان أراد ان  
يبدأ بسم الله وانتهى بسم محمد فينبغي أن لا يجرم ويحمل (٦٨٨) اما لاق من نفي الجواز على انه مكروه لان

أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يدرون ما قوله تعالى ولأننا كلوا مما بدكم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعني ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وساق الآية دال عليه فانه قال والله لفسق والحالة التي يكون فيها سقاهي الأهل لغير الله قال تعالى أو فسقا أهل لغير الله به شرح مدر وقال أبو حنيفة تركها عبد الجرم الذبيحة (قوله فلا يجوز) أي يجرم ولا يجرم الذبيحة حيث قدان فقد التشرى بثلث حرمت الذبيحة حل وبعبارة سم فلا يجوز أي هذا القول والافضل أكل الذبيحة (قوله بشرطه السابق في السكاح) عبارة هناك وبشرط في اسرائيلية أن لا يعلم دخوله أول أبائنا في ذلك الذين بعد بعة نفسه وغير هان يعلم ذلك قبلها ولو بعد بعة بقره ان تجنّبوا المحرف اه ر قوله في اسرائيلية أي النسوبة لاسرائيل وهو يعقوب عليه السلام والمراد اسرائيلية يغبنا فان شئت في كونها اسرائيلية أم لا فشرطها شرط غير اسرائيلية وهو أن يعلم دخوله فيه قبلها فعلى هذا لا تحمل ذبيحتهم إلا أن كما في شرح م ولشك في كون الذابح اسرائيليا أم لا مع انتفاء العلم بدخوله أول أبائنا في ذلك الذين قبل بعة نفسه خلافا للسبكي (قوله وانما حلت) ذبحه الامة لأجاجة لهذا الاعتذار الشرط الذي ذكره أيدخله صريح ما هو أي انما ترد على من عبر بحل نكاحه ويحاي بان غرضه التنبيه على الفرق بين ما هنا والسكاح (قوله بخلاف ما عبر به) لانه قال حل نكاحه (قوله في غير مقدور عليه) والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الاصابة فلورج نادا فصار أقدور عليه قبلها لم يصل إلا انما صاب مذبحه أقدور عليه فصار نادا حل وان لم يصب مذبحه شرح مدر قال ع ش عليه موع وقع السؤال عما لو صال عليه حيوان مأكول وضربه بسيف فقطع رأسه هل محل أولامه ونظر وانظار الأول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وبني ان من سئل قطع الرأس مالوا صاب غير عتقه كيدمه فلا يجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله به) ولو بالذبة حتى لو كان في ظلمة وأحس بصيد وضربه حل بالاجماع وكان وجهه ان هذا مبصر بالقوة فلا بد بعد عرافه بعين بخلاف الأعمى وان أخبر ويشمل البصير في كلامه الحائض والخنثى والاقلف فحل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو كنان انه ذك هذه الشاة قبله لانه من أهل الذكاة اه شرح مدر (قوله وكره ذبح أعمى) أي ولوله به يجرى الذبح لكن يقضى التعليل خلفه ولعل وجه السكره فيه انه قد قبل على الذبح في الجملة ع ش على مدر (قوله وغير

المكروه يصح في الجواز عنه  
(و) ان (صلى) ويسلم (على  
الذي) صلى الله عليه وسلم  
لانه محل اشرفه ذكر الله  
تعالى فشرع فيه ذكر نبيه  
كالآذان والصلوات (و) شرط  
في (الذابج) الشامل لآثار  
والقاتل غير المقدور عليه بما  
باقى لصل مذكوره (حل  
سكنا لاهل ملته) بان  
يكون مسلما أو سكنا بشرطه  
السابق في السكاح ذكرنا  
أو اتى ولو أمة كغاية قال  
تعالى وما علم الذين أتوا  
الكتاب حل لكم بمخلاف  
الموسى ونفوه وانما حلت  
ذبيحة الامم الكتابية مع انه  
يحرم نكاحها لان الرق مانع  
ثم لاننا والشرط المذكور  
منه من اول الفعل الى آخره  
فلو تقطع بينهما ردة أو إلام  
فحرم موسى لمحل ذبيحته  
ودخل فيها عبرت به ذبيحة  
أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم به مذكوره فصل بمخلاف  
ما به (وكره في غير مقدور)  
عليه من (يد وغيره) (بصيرا)  
فلا يحل مذبوح الاعشى  
بارساله آفة الذبج ادليس له  
في ذلك قصه محم واته صرح

مذہب شیعہ و اہل لغیر الصبیح من زیادت (و کہ وہ ذبح نمی و غیر می)

كصبي ويصنون (وسكران) (٦٨٩) لانهم قد يخطئون المذبح فلم انه يحل ذبح الاعشى في المقدور عليه وذبح

الاخير من مطلقا لان لهم قصد اوارادة في الجملة ومنه يؤخذ عدم حل ذبح السام وقد حكى الدارمي فيه وجهين وذ كرحل ذبح الصبي والمجنون والسكران في غير المقدور عليه من غير الصيد مع ذكر كراهة ذبح غير المميز والسكران من زيادتي (وحرم ما شارك فيه من حل ذبحه غيره) كأن أمر سلم ويجوسى مدينة على خلق شاة أو قتلا صيدا بسهم أو جراحة تغليا للحرم وتصبري بما ذكر أعمر مما عهده (لا ما سبق اليه) من التهمة المرأتين اليه (آلة الاول فقتله أو أنهته الى حركة مذبح) فلا يحرم كالودج مسلم شاة فقد هما مجوسى بخلاف مالوانه كس ذلك أو جرحاه مما أوجهل ذلك أو جرحاه مرتبا ولم يذف أحدهما فأت بهما تغليا للحرم كما علم عمار (وشطر في الذبح كونه) حيوانا (ما كولا به حياة مستقرة) أول ذبحه والا فلا يحل لانه حينئذ ميتة نعم المرضي لو ذبح أحرز في حل اذ لم يوجد

جيز) أي التبرؤ التام أي وكراهة ذبح غير ميز يعني مذبحه والا فهو لا يخاطب بكرامة ولا غيرها لكن التعليل قد يقتضى أن لم يراد كراهة الفعل الآن يقال المراد من الاحمال انه يكره مذبح المذ كورين لانه يمتثل أنهم قد أخذوا المذبح تأمل رشيدى بعض تغيير (قوله كصبي) أي أن أطاق الذبح فان لم يطق لم يحل بل الميز اذا لم يطق حكمه كذلك وتقل عن نص الام س ل وقوله بل الميز الخ مثله في شرح ام وقال ع ش والمراد انه يطق الذبح بالنسبة لما يذبحه (قوله كصبي ومجنون وسكران) أي لم ينفذ نوع تميز والا لم ينع ذبحهم كما رشده اليه تغليل الشارح بقوله لان لم ينفذ اوارادة في الجملة وبعبارة سم قوله أو مجنون قال طب ينبغي أن يحل ما لم يصير ملقى كالخشب لا يمس ولا يدرك والا فكأنما اه وقال مثله في السكران قال لا فرق في القسمين من المتدعي وغيره وكذا قال في المعنى عليه (قوله نعم المرض الخ) استدرك على قوله والا فلا وأشار بهذا الى تقييد المتن كما قال محل هذا الامر في غير المرضة بتبرؤ سبب يحال عليه الهلاك (قوله حل) وان لم يسلم دم ولم توجد حركة عنيفة ذى (قوله اذ لم يوجد فعل الخ) فان كان هناك سبب يحال عليه الهلاك فلا بد من الحياة المستقرة فان وجدت حل والا فلا ومن ذلك البهيمة التي تأكل نباتا مضروا يحصل لها تغيير في الباطن وهو المسمى بالفاخ ثم يذبح فانها تحصل ان وجدت عند قطع الحلقوم والمرى حركة عنيفة أو انفجار الدم (قوله أو نحوه) كأثر كل نباتا يؤدى الى الهلاك أو انهدم عليه سقف أو جرحه سبع أو هرة فعلم ان النبات المؤذى لجرح المرض لا يؤثر بخلاف المؤذى الى الهلاك غالبا فبما ظاهرا فلا يحال عليه الا حينئذ س ل وبعبارة شرح م رولو انهدم سقف على شاة أو جرحها سبع فذبحت وبها حياة مستقرة حلت وان تيقن موتها بعد يوم أو يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم يحل اه وقوله بعد يوم أو يومين ليس بقيد والاولى أن يقول وان تيقن موتها بعد لحظة ع ش (قوله وسبأى) أي في الاعامة وغرضه بهذا الاعتذار عن ترك المصنف له مع ذكر الاصل له هنا (قوله ولو بلا استعانة) في بعض النسخ ولو باستعانة والنسخة الاولى اولى لان النسيان فيها على ايها من حيث ان ما قبلها اولى بالحكم مما بعدها اذا تقدر وتعدر طوقه باستعانة فيما اذ قدر عليها أو بنفسه فيها ادل المعنى من يستعين به فيحل في الحالتين وان كان الحل في الاولى أولى وعلى النسخة لثانية لا سأتى ذلك وافق عليه شيخنا الشيبيرى (قوله بتقصير) ولو شك بعد موتة هل قصر في ذبحه أم لا حل لان الاصل عدم لتقصير س ل (قوله بأن لم يدرك الخ)

فحل يحال عليه الهلاك من جرح ١٧٣ يجم ث أو نحوه وسبأى حل ميتة السمك والجراد وردود طعام لم ينفر عنه (ولو أرسل آله على غير مقدور عليه) كصيد وبعير وذو طوقه ولو بلا شاة فحجرتيه ولم يترك ذبحه بتقصير) بأن لم يدرك فيه

حيات مستقرة حكمان رثاه فخذ نصفين أو أبان منه عضو يجرح (٦٩٠) على ثقب أو يبرمذ فستولم يشبهه

ثم جرحه ثانيا فمات حالا  
أو أدركها وذهب ولوبعد  
أن أبان منه عضو يجرح  
غير مذكوف أو ترك ذبحه بلا  
تقصير كان اشتغل بتوجيهه  
للقبلة أو رسل السكين فمات  
قبل الامكان (حل) اجامعا  
في الصيد ونظر الشيفين  
في البعير بالسهم وقيس بما  
فيه غيره وروى في خبر أبي  
ثعلبة ما أصبت بقوسك  
فاذكر اسم الله عليه وكل  
(العضو المات) منه  
(يجرح غير مذكوف) أو غير  
مسرح للقتل فلا يحمل لاه  
أمن من سواه أو ذبحه بعد  
الابانة أم جرحه ثانيا لم ترك  
ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح  
وما ذكرته في سورة الترك  
هو ما صححه في الشرحين  
والروضة والذي صحه الأصل  
قيم أهل العضو أيضا كالمات كان  
الجرح مذكوفًا أو لم ترك ذبحه  
بتقصير كان لم يكن منه سكين  
أو غضب منه أو علق  
في الغمد بحيث يعسر إخراج  
أو أبان منه عضو يجرح غير  
مذكوف وأثبت به ثم جرحه  
ومات فلا يحمل لتقصيره  
بترك حمل السكين ودفع

صور المتن بثلاث صور لأن المتن إذا دخل على مقيد وقيد يصدق بنى القيد والمقيد  
معاً وهي الصورة الثانية أعني قوله وأدركها وفيه لأن نفي ترك الذبح ينفي  
بالذبح ويصدق بنى القيد فقط وهو التقصير وتحت صورتان لأن المعنى ولم يوجد  
التقصير في ترك الذبح فيكون الترك حصل والتقصير قد انتفى وإنما كان هذا المعنى  
يصدق بصورة ن لأن الترك الذي كورسبه اما عدم قابلية الذبح في الحيوان لعدم  
أدراك الحياة المستقرة فيه واما وجوده فممنوع من الذبح مع وجود الحياة المستقرة  
فيه فذكر الأولى بقوله بأن لم يدرك الخ والثانية بقوله أو ترك ذبحه بلا تقصير الخ  
التي هي الثالثة في كلامه فاذا علمت هذا علمت أنه كان على الشارح أن يقدم  
الثالثة على الثانية ويذكرها عقب الأولى لأنها أختار من حيث أنها مفادان  
بتسايط المتن على القيد فقط والثانية مفادة بجملة أخرى وهي تملطه على المقيد  
والتقيد ومن الشارح للأولى بأمثلة ثلاثة تأمل (قوله حياة مستقرة) اعلم أن  
الحياة المستقرة والمستقرة وعيش المذبح عبارات ثلاث تقع في كلامهم ويحتاج  
للفرق بينها فأما المستقرة فهي البائية إلى انقضاء الاجل أما عوت أو قتل والحياة  
المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد ومعها الحركة الاختيارية دون  
الامطرارية كأنشاء إذا أخرج الذب حشوتها أو أأنها وأما حياة عيش المذبح  
فهو التي لا يبق معها ابصار ولا نطق ولا حركة اختيارية أم رشو يرى  
قال م ر في شرحه ومن امارات الحياة المستقرة انفجار الدم بعد قطع الحلقوم  
والمرى والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة أي وإن لم ينجر دم فالجمع بينهما  
ليس بشرط مع ش فان شكت في حصولها ولم ترجع ظن حرم اه (قوله ولم يشبهه)  
أي لم يشبهه (قوله بالسهم) أي المقتول بالسهم (قوله وقيس بما فيه غيره)  
لا حاجة للقياس مع الخبر الذي بعده لانه عام وقال بعضهم الأولى تأخير هذا  
القياس عن الخبر الآتي ويقولون قيس بما فيه ما غيره فقياس بما في الأول غير  
البعير وغير السهم وقياس بما في الثاني غير القوس تأمل (قوله الأعضاء استثناء  
من البعير في حل) أي ح جميع أجزائه الأعضاء الخ أي فإنه لا يحمل (قوله  
وما ذكرته الخ) هو المعتد (قوله ألو ترك ذبحه الخ) هذا مفهوم وقوله ولم يترك  
ذبحه بتقصير ومثله بأربعة أمثلة لكن المثال الرابع وإن كان من أمثلة مفهوم المتن  
أي قوله ولم يترك الخ هو ايضا مفهوم القيد الذي ذكره في المثال الثالث من أمثلة  
الصورة الأولى من صور المنطوق وهو قوله ولم يشبهه تأمل (قوله أو غضب منه) أي  
قبل الرمي مرو يؤخذ من الاستدراك الآتي (قوله وأثبت به ثم جرحه الخ) أي

خاصه وبعدم استصحاب غير ذبافقه ويترك ذبحه بعد قدرته عليه نعم رجع البلقيني الحل فيه أو غضب لاه

بعد الرمي أو كان التذمة متبادلا (٦٩١) غير مطلق فعلق له ارض ونا (تعد ذبحه ولو قوه في نحو بشر حال يجرح

لانه اذا ائنه أي عجزه صار قادرا عليه فيكون ترك ذبحه في هذه الحالة بتقصير  
(قوله بعد الرمي) والعيبة ملحقة بالعيبة در عش (قوله له ارض) أي بعد  
الرمي حج (قوله وما تعد ذبحه) أي بأن لم يمكنه قطع حلقومه أما إذا أمكنه ذلك  
بأن كان موضع الذبح ظاهر افلا تضع ذكاته الا في حلق أولية سرل (قوله  
لوقوعه في نحو بشر) ولو تردى بعير فوق بعير فغرز بها في الاول حتى نفذ منه الى  
الثاني حلوا لرميه لم يال الثاني قاله القاضى فان مات الاسفل بنقل الاعلى لم يحصل  
ولو دخلت الطعنة اليه وشل مات بها وبالثقل لم يصلخ طس ل (قوله مع  
القدرة) أي فيستباح به مع العجز بخلاف الجارحة لانه لا يستباح بها الا مع العجز  
زى (قوله وشرط في الآلة) شروع في آلة الذبح والصيد زى (قوله وذهب وفضة)  
أي وخبر وان كان حر اما من جهة تعييسه بالدم زى وح ل وقوله وخبر أي  
اذا كان محمدا كما هو الفرض وينبغي ان من احدث ما لو ذبح بقط يؤثر مروره على  
حلق نحو الدمصفور وقطعه ~~كأن~~ انبر السكين فيه فيحل المذبح به وينبغي الاكتفاء  
بالمذاكر المعروف انتهى ع ش على مر (قوله اعظما) انتهى صلى الله عليه وسلم  
عن الذككية بالعظم اما له حد وما لا اله ابن عبيد السلام واما لان العظم ينفس  
بالدم وقد نسي عن تعييسه بالاستتباع به لانه زاد في معنى الجن سم وزى (قوله و  
ظفر مقتضاه) أن الظفر من العظم مع انه قيل انه من العصب (قوله ما انهر الدم) أي  
أسأله (قوله عليه) أي على مذكروحه أو انهر المأخوذ من انهر بدليل قوله فكلوه  
أي المنهر بفتح الهاء (قوله ليس السن) أي ليس المنهر المأخوذ من انهر لان الاستثناء  
من فاعل انهر المستتر فيه ولا تنهار الاسالة فشيء سيلان الدم يجري الماء في النهر  
كافي ع ش قال م ر أما السن فعظم وأما الظفر فدمي الحبشة اه (قوله باقي  
العظام) وهل منها المخاراه حل قال ع ش على مر ظاهر كلامه دخول الصدق  
في العظام وهو انهار المذروف وينبغي الاكتفاء به لانه لا يسمى عظما (قوله  
كبنفقة) وأفتى ابن عبد السلام بجرمة الرمي بالبنديق به صرح في الذخائر ولكن  
أفتى النووي بجواز ذوقه بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالاوز  
فان مات كالصافير فيجزم به اصابته البنفقة فذبحته بقوتها أو قطعت رقبة  
حرم اه وهذا التفصيل هو المعتمد زى قال العلامة الشيخ من ل فان احتمل  
واحتمل فينبغي أن يصرم والكلام في البنديق المصنوع من الطين ومثله  
الرماس من غير نار اما ما يصنع من الحديد ويرمي بالنار فحرام مسلطا اه أي  
ما لم يكن الرامي به حادفا وقصد جناحه لازما به وأصابه (قوله وأحولة) بفتح

يزهق ولو يسهم) لانه حينئذ  
في معنى المصير الساد  
(لإيجارحة) أي بأوسالها  
فلا يصل والفارق ان الحديد  
يستباح به الذبح مع القدرة  
بخلاف فعل الجارحة ونحو  
من زيادتي (و) شرط (في  
الآلة كونها محذدة) بفتح  
القال المشددة أي ذات حذ  
(تجرح كحديد) أي كحذ  
حديد (وقصب وخبر)  
ورماس وذهب وفضة  
(الاعظما) كسكن وظفر  
تجرح الشيفين ما انهر الدم  
وذكر اسم الله عليه فكلوه  
ليس السن والظفر والمحق  
بهما باقي العظام ومعلوم بما  
بأنى انما قتله الجارحة  
بظفرها أو أظفارها حل فلا  
حاجة لاستثنائه (فلا يقتل  
ينقل غير جارحة) من منقل  
(كبنفقة) وسوط وأحولة  
خنقته وهي ما تعمل من  
الحبال للاصطياد (و) من  
محذو مثل (مذبة كالة أو)  
قتل (بمقل) بفتح القاف  
المشددة (ومحدد كبنفقة  
وسهم) وكسهم جرح صيدا  
فوق يجبل أو نحوه ثم سقط  
منه ومات (حرم ف) هما  
تقليبا للمجرم في الذانية

واقوله هاتين والخضقة والمزقودة اثنتي المقتولة تنزاني الاثني نوهيها اما المقتول بشقل الجار حنق كالمقتول بجرحها كما يعلم ما ياتي ايضا (لان جرحة سهم في هواء واثر) فيه (فقط بارض ومات اوقتل بأمانة ربح السهم) فلا يجرم لان السقوط على الارض وهو يربح السهم لا يمكن التزم منها او تخرج (٦٩٣) بجرحه واثر مالوا صاحبه السهم

في الهواء بلا مرج ككسر جناح أو جرحه أو يؤثر فيه فيرم فتبيري يجرحه أولى من تغييره بأصابه وقولى وأثر من زيادتي (أو كونها) أى الأكلة (فى غير مقدور) عليه (جارحة سباع أو طير ككلب وفهد ورسعة وعلقة) قال تعالى أهل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أى مبيده وأعلمها (بأن تخرج زجر) فى ابتداء الامر وبعده (وتستر سل بارسال) أى تهيج بأغراء (وعسلى ما أرسلت عليه بأن لا تقتله يذهب لياخذ المرسل (ولأننا كل منه) أى من لحمه أو غيره كجلده وحشوته قبل قتله أو عتبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الاور فى جارحة الغير وجارحة السباع هو مانص عليه الشافعى كما قلته البلغة فى كثره ثم قال ولم

جامه الخ (قوله ملك صيد) ولو كان غير ما كول ولو كان من أوز العراق المعروف  
 خانه يصل اصطاده وأكله ولا هبة بما اشترى على اللسنة من أن له ملاك معروفي  
 لأنه لا هبة بذلك وتقدر برحمته فيعوز أن ذلك الأوز من المباح الذي لا مالك له فإن  
 وجد به علامة تدل على الملك كخشب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطة كغيره  
 مما يوجد فيه ذلك ع ش على م ر (قوله وليس به أثر ملك) والأكل لقطة  
 حل وعبرة من ل أما ما به أثره ملك فلقطة وكذا ذرة وجدها بسمكة اصطادها  
 من بحر الجواهر كما قاله ابن الرزمة عن الماوردي والأقوى لقطة فإذا حكم بأنها  
 لم تقبل قتله عنه ببيع السمكة جاهلًا به ومثله م ر (قوله ومائده غير محرم)  
 أي ولو كان غير مزيله نوع فغير كافي في ثم أن لم يأمره أحد فصيد له أنه كان حراً  
 وليس به إن كان قنواؤه أمره غيره فمن كان غير مزيله للأمر وإن كان مزيلاً فإن  
 قصد المأمور إلا أمره فصيد له أي لا أمره والأقوى ما موردين شرح م ر وع ش عليه  
 (قوله غير محرم) أي وغير مرتد ما هو فليكنه موقوف إن عاد للإسلام تميز أنه  
 ملكه من وقت الأخذ والأقوى باق على إباحته س ل (قوله منته) أي  
 قوته (قوله كضبط يد) مثال للكمي ومثله إن أزه لمضيق والأمران مثال للمضي  
 كافي سم (قوله فيما نصب له) خرج نصب ما لوقت منه الشبكة فتعمل بها  
 صيد وخرج به ما نصب له فلا ملك ما وقع فيه شرح م ر كان نصبها لنوع فوقع  
 فيه منها فلا يملكه وينبغي عليه أنه إذا أخذ غير الناصب ملكه لكنه يحتاج  
 إلى فرق بينه وبين الماوردي صيداً فأصاب غير حيث يعمل ويلزم من الحل ملكه  
 للراعي أه (قوله كشبكة) وإن لم يضع يده على لصيد سواء كان حاضراً  
 أو غائباً ذى (قوله ملو عيش الطائر الخ) أي واعتيد البناء لتعشيش م ر  
 سم وقضية منعه دخول هذا في الضابط ولعل وجهه أنه يعد مستولياً عليه  
 والاستيلاء في حكم إبطال المنفعة أو أنه يسهل عادة أخذ من عشه فهو في حكم  
 إبطال المنفعة ثم الملك بهذا المرق إنما هو البيض والقراخ كما صرح به في الجواهر  
 وبارة ع ب ومن بنى بناء لعش فيه الطير تعشش فيه ملك بيضه وفرخه لا هو  
 انتهت وهو ظاهر لأنه لم يزل منعة الطائر لأحسا ولا حكم بما عجز والعشيش  
 سم ومثله في شرح م ر وقضية الخاوي ملك الطائر أيضاً وأخذ به القنوق وهو  
 ظاهر الروض واعتد به ط ب وكذا م ر بشرط أن يقصد البناء تعشيشه وإن  
 يعتاد البناء لتعشيش أخذ من ترحيل الأرض فإنه إنما يملك ما يقع فيه إذا قصد  
 الترحيل لحصول الصيد واعتيد ذلك (قوله تحول) أي يصيب تحول الصيد

يملك صيد) غير محرم وليس  
 به أثر ملك كخشب وقص  
 جناح ومائده غير محرم  
 (باطل منته) حسا  
 أو حكا (قصد كضبط يد)  
 وإن لم يقصد ذلك حق  
 لو أخذه لينظر إليه ملكه  
 (وتدقيق) أي أسراع لقتل  
 (وازمان) برى أو نحوه  
 (ووقعه) فيما نصب له  
 كشبكة نصبه له (والبائنه  
 لمضيق) بأن يدخله نحو بيت  
 (بحيث لا ينقل منها)  
 وذكر الضابط المزيدي مع  
 جعل المذكورات بعده  
 أمثله أولى من قوله يملك  
 الصيد بضبطه يده إلى آخره  
 إذ ملكه لا ينصرفها إذ عا  
 يملك به مالو عيش الطائر  
 في بناءه وقصد بنيانه  
 تعشيشه وما لو أرسل جارية  
 على صيد فأنشبهه بخلاف مالو  
 انقلبت منها وخرج بقصد  
 ما لوقع اتفاقاً في ملكه  
 وقد روي عليه تحول أخضيره  
 ولم يقصده به



فلا يملكه ولا ما حصل منه كبشر وفتح وتقيده بالفساد (٩٤٤) بقوله له والحيثية لذلك كوردة من

زيادته ولو سعى خلفه فوق اغنياءه يملكه حتى يأخذه (ولا نزول ملكه عنه باعلاته) كما لا يبق العبد من لو انقلب قطعه ما نصب له زال ملكه عنه (و) لا (بارساله) له وان قصد به التقرب الى الله تعالى كالمو سيب بهيمة ومن أخذه لزمه رده ولو قال مطلق الصبر عند راساله أجهته لمن يأخذه حل لا أخذه أكله ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو يقول حمامه لبرج غيره لزمه) أي الغير (تكنين) منه وهو مراد الاصل بقوله لزمه رده وان حصل بينهما بيع أو ربح فهو تسع لا تثنى فيكون المالكها هذا ان اختلط ولم يفسر تميزه (فان عسر تميزه لم يصح تمليك أحده ما شأنا منه كالثالث) لانه لا يتحقق الملك فيه وخرج بالثالث مالو ذلك اصحابه فيصح الضرورة (فان علم له العدد واستوت القيمة وباعاه) لثالث (صح) البيع وورع للثمن على العدد فان كان لاحدهما مائة ولا آخره مائتان كان الثمن أقل لهما

وقوله ولم يقصد ماى التملك به أى بالتوكل أو غيره والتوكل هو الوقوع في الوكل لكن المراد سببه وهو منع الوكل وتقصي له الذى هو فعل الشخص فان قصد التملك بصنع الوكل ملكه بوقوعه فيه (قوله فلا يملكه) لكن بصير أحق به من غيره قيل ملكه الغير بأخذه مع الاتم ومنه ما لو وقع بمثل في سقينة استأجر ما لحمل شىء فبصير أحق به من غيره ولا يملكه حل (قوله زال ملكه عنه) لتبين ان منعه لم يطل قال في شرح الروض فان ذهب بالشبكة وكان باقية اهل امتناعه بأن يعدد ويتنعم معها فهو لى أخذه والأبأن مكان قتلها يطل امتناعه بحيث يتيسر أخذه فهو لصاحبها قوله ولا بارساله بخلاف ما لو أعرض عن نحو كسرة وسنابل المحاصدين وبرادة احمدا بن فيل كما أخذها وينفذ تصرفه فيها ويحل جوارها خذها ما لم تبدل قرينه على عدم رضا المالك بذلك كان وكل من يلقطه له وبه يعلم ان مال المحجور لا يملك منه شىء بذلك لعدم تصور اعراسه شرح م ر هلخصا (قوله وان قصد به التقرب) نعم ان خاف على ولده من الموت لوجبه وجب الارسال صيانة الروح ولو ماد الولد كان مأكولا لا يتعين ارساله بل له ذبحه ككفى شرح م ر (قوله أكله لا اطعام غيره) على المعتقد زى وينبغي ان مثل الاخذ عياله لهم الاكل منه فان كان غيرا كقول فينبى ان من أخذه الانتفاع به من الوجه الذى جرت العادة فيه منه ع ش ومثله شرح م ر (قوله وهو مراد الاصل الخ) عبارة م ر ومراده بالرد اعلام المالك به وتمكينه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة انتهى (قوله فهو تسع للاثنى) فلونازعافيه فقال صاحب البرج هو بيع أو ربح أو انى وقال من يقول الحمام من برجه هو بيع أو ربح مدق ذو اليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد الاختلاط تقضى العادة في مثلها ببيع الحمام المتقول لا احتمال أنه لم يبيع أو باع في غير هذا المحل ع ش على م ر (قوله فان عسر الخ) فلونث في سكون الخاط لهما مملوكا لغيره أو مباحا جاز له التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو اختلطت بهامة مملوكا بهما مملوكا الاكل بالاجتهاد الواحدة كما لو اختلطت تمره غيره بشره من شرح م ر (قوله لانه لا يتحقق الملك فيه) هذا التعليل يقضى تصوير المشكلة بما اذا وقع التملك لثالث في مقدار معين بالشخص وأوضع من هذا التعليل في اقتضاء ما ذكره تعليل الزركشي بقوله لاشك في الملك فانه كما يحتمل كون ذلك المبيع ملكا له يحتمل أن يكون ملكا لآخره أو تصويره بما ذكره هو ما ملكه البلقينى أو ما لو وقع التملك لثالث في مقدار معين بالجزئية كصف ما يملكه أو في جميع

وكذا يصح لو باع له بعضه العين بالجزئية فان جاز لا العدد ولو وقع استواء القيمة أو علموا ولم تستوف القيمة لم يصح للجهن  
بصفة كل منهما من الثمن نعم (٦٦٥) لو قال كل بعثا لحمام الذي لي فيه بكذا مع (ولو جرم صيدا معا

واطلا منعه) بأن زففا  
أزأرنا أو زففا أحدهما  
فأذن من الآخر والآخر من  
زيادتي (للمها) الصيد  
لا شترأ كهما في سبب الملك  
(أو) أبطلها (أحدهما)  
فقط (فله) الصيد لا انفراذه  
بسبب الملك ولا شيء على  
الآخر بجرحه لأنه لم يصح  
ملك غيره ومعلوم أن المدف  
في المستثنى حال سواء  
أكان التذيف في المذبح أم  
في غيره فان احتمل كون  
الابطال منهما به من  
أحدهما فهو لمها أو لم  
أحدهما وشك في الآخر  
سلم النصف لمن أخرجه  
ورقف النصف الآخر  
بينهما فان تبين الحال أو  
اسطلحا على شيء فذاك  
والاقسم بينهما فنصين  
ويجوز أن يستقل كل من  
الآخر ما حصل له بالقسمة  
(أو) جرم له مرتباً وأبطلها  
أحدهما فقط (فله) الصيد  
فان أبطلها الثاني فلا شيء  
على الأول بجرحه لأنه كان  
مباحاً حينئذ وأبطلها الأول

ما علكه فلا يقال انه لا يفتق الملك فيه بل هو متفق قطعا وقد قال البلقني  
في ذلك بالخصم (قوله العين) بالجزئية ككله وربه (قوله بكذا مع)  
فيكون الثمن معلوماً ويجعل الجهل في المبيع للضرورة شرح مروي يكون هذا  
مستثنى من عدم صحة بيع المجهول وقضية قوله لو قال كل عدم الصحة فيما لو باع  
أحدهما دون الآخر وهو مشكل لأن البيع اذا صدر من أحدهما أي في قول  
الشارح لو قال كل بعثا الخ فان شرط فيه بيع صاحبه لم يصح لاشتماله على الشرط  
والا فقد حكم بصحة عقده ابتداء فلا يؤثر فيه عدمه وانفة الآخر فتكون الصورة  
المقدمة التي هي قضية قوله كل صحيحة إلا أن تصور المسئلة بمالها لا معاك  
وقبل المشتري منهما بصيغة واحدة بصحقت ذلك عش على مروي وصور ع ش  
بقوله بعثا كبعيد من قول الشارح بعثا الخ فالأولى أن تصور بمالها لو قال كل مع  
الآخر في زمن واحد بعثا الخ (قوله ولو جرم صيدا الخ) أصل صور المقام التي  
اشتمل عليها كلامه ثلاثة المعية الحقيقة والترتيب مع علم السابق والترتيب مع  
جهله وفي المعية صور أربعة ذكر في المتن صورتين وذكر في الشرح تبين بقوله فان  
جهل كون الأبطال الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق أربعة أيضاً لان ابطال  
المعة اما بالتذيف أو بإيمان وعلى كل ما من الأول أو من الثاني وكلها قد اندرجت  
في قول المتن أو أحدهما فلم تفصل في واحدة منها تفصيلاً حاصله برجع لثلاث  
صور بقوله ثم بعد ابطال الأول بازمان الخ وقد اشتمل هذا القول على قيدين  
أحدهما قوله بعد ابطال الأول والآخر قوله بازمان وذكر الشارح مفهومهما قبلهما  
لان قوله فان أبطلها الثاني فلا شيء على الأول مفهوم أو لم يوصيته صورتان وقوله  
أو أبطلها الأول بتذيف الخ مفهوم ثانيتها وأما صورة الترتيب مع جهل السابق  
فهي الآية في قوله ولو زففا أحدهما في الخ (قوله قسم) أي النصف الموقوف  
على وجه الاستقبال كافي زى (قوله أن يستعمل) أي أن يطلب منه المسامحة  
ع ش (قوله مرتباً) والعبرة بالاصابة قال مروي في شرحه والاعتبار في الترتيب  
والمعية بالاصابة لا بابتدائه الرمي (قوله ان كان) أي ان وجد نقص (قوله  
ان زففا الثاني في مذهب) بأن قطع حلقومه ومريشه رى (قوله لما نقص بالمذبح)  
فان كانت قيسمة من زمانه ومذبحاً ثانية لزم الثاني درهم (قوله حرم) أي  
لأنه بالازمان صار مقدوراً عليه فلا يحل إلا بالتذيف في المذبح سم (قوله لا يمكن

بتذيف فعل الثاني أرض ما نقص من لحمه وجلده ان كان لأنه جنى على ملك غيره) ثم بعد ابطال الأول بازمان انه  
ذفف الثاني في مذهب حل عليه لالأول أرض لما نقص بالمذبح عن قيمته من زمان (أو) ذفف في غيره) أي في غيره ولم يمح  
(أو) لم يذفف ومات بالجرحين حرم تغليبا للحرم (ويضمن للأول) قيمة من زمان في التذيف وسكت في الجرح حين ان لم  
يتبين الأول من ذبحه كما اقتضاه كلامهم لكن استترك صاحب التقرير

استدراك الخ) استدراك على قوله ويضمن الاول قيمته مرنا بالنسبة لقوله وكذا  
 في الجرح حين قوله ومذبحا ثمانية يستعمل ان المراد بالذبح موته بالجرح الاول فالمراد  
 بالذبح تذكيته شرعلا له ولم يوجد الا الجرح الاول ومات منه كان حلالا اذا  
 الفرض عدم الامكن من ذبحه وقد تقر وان جرح الصيد مع موته عند عدم التمكن  
 من ذبحه تذكيته له ويحتسب ان المراد بالذبح فرضا كما قاله في ع ب في نظر اتي ثبته  
 لمذبح والا فهو ميتة ووافق ط ب على الاحتسابين سم (قوله لزومه ثمانية  
 ونصف) وعلى الاول يلزمه تسعة (قوله لحصول الزهوق بفعلهما) أي مع عذر  
 الاول وتقويت الثاني عليه حله بجرحه فضمن قيمته مذبحا وبهذا فارق ما بعده  
 وعبارة بعضهم قوله لحصول الزهوق الخ برده عليه انه حيث كان كذلك كان  
 مقتضاه ان ضمن الثاني مثل ما يضمنه في المشقة الثانية وهي قوله وان تمكن  
 الاول الخ ويكن أن يجاب كما يؤخذ من الاسماء لابن أبي شريك على الارشاد  
 بأن لا اول لما كان غير متعمر كان فعله: ير افساد فقطع أثره ولم يستعجب حكمه  
 وحينئذ لذى فوته لثاني وانفرد به جهة الحل والذي يرتب على فواتها ثمانية  
 فضيها استامها والذي اشتركا فيه هو مطلق الزهوق الذي يجامع الحل والحرمه  
 والمترتب على هذا انما هو درهم فيقسم بينهما فقول الشارح لحصول الزهوق أي  
 من حيث هو بخلافه من حيث كونه مجامعا للحل فلم يحصل بفعلهما وانما انفرد  
 به الثاني لان تقويت الحل من جهته مع سكون فعل الاول قد انقطع أثره لذره  
 فصع حينئذ تغريب قوله فيوزع الدرهم الخ اه وعبارة شرح م ر لان فعل  
 الاول وان لم يكن افسادا لكنه مؤثر في حصول الزهوق فالدرهم فأت فعلهما  
 فيه درهما ونصف ويضمن نصفه (قوله بهما) أي بفعلهما (قوله وصحبه الشيطان)  
 معتمد (قوله وان تمكن) مفهوم قوله ان لم يتمكن وقوله ولم يذبحه فلو ذبحه فعلى  
 الثاني أرض جرحه وقوله فله بقدر ما فوته الثاني أي من مجموع القيمتين (قوله  
 لان تغريب الاول) أي بعدم ذبحه مع التمكن منه صير فعله افسادا وهو الاضمان  
 الحاصل منه أولا أي واذا صار افسادا فيستعجب أثره وحكمه بحيث ينسب  
 الزهوق وتقويت التسعة الى الفعلين معا بخلاف ما تقدم في عدم التمكن فلم  
 يستعجب أثره لعدم تغريبه فنسب الزهوق لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله  
 صير فعله) أي فعل نفسه افسادا أي لقيمته سليمان التي هي عشرة فكأنه استقل  
 بتقويتها لعدم ذبحه مع تمكنه منه كما ان الثاني كأنه استقل بتقويت التسعة  
 فقوله في المثال الخ تغريب يحتاج لضيمه تقديرها وقد فوت المشرة كما فوت

قال ان كانت قيمته سليما  
 عشرة ومزنا تسعة ومذبحا  
 ثمانية لزومه ثمانية ونصف لحصول  
 الزهوق بفعلهما فيوزع  
 الدرهم انفاقت بهما عليهما  
 وصحبه الشيطان وان تمكن  
 الاول من ذبحه ولم يذبحه  
 فله بقدر ما فوته الثاني  
 لا جيع قيمته مرنا لان  
 تغريب الاول صير فعله  
 افسادا في المثال السابق  
 مع قيمته سليما وقيمته  
 مرنا قبله تسعة عشر  
 فيقسم عليهما ما فواتاه وهو  
 عشرة فنسبة الاول

الثاني التسعة وقوله مجتمع قيمته الخ أي لتعرف ما يخص كلا منهما من الغرم وقوله  
 قيمته سليما أي التي قوتها الاول وقوله وتيسره من مائتي التي قوتها الثاني وقوله  
 فيقسم عليها ما قوتاه وهو عشرة أي بعد بسطها من جنس المتسوم عليه وكان عليه  
 أن يقول وتسعة أي بأن ينسب كل من القيمتين منفردا لمجوعهما أي يعرف بتلك  
 النسبة ما يخص كل واحد من الغرم إلا أن يقال مراده ما قوتاه في نفس الأمر ولم  
 يفت فيه إلا العشرة وإن كان في ضمتهما التسعة أو ما اعتبراه أو لا قيمتين حصل من  
 مجوعهما تسعة عشر فنظروا فيه لظاهره وكتب أيضا قوله وهو عشرة فيه مسامحة  
 لأن الذي قوتاه تسعة واستقل الاول فهو يفت واحد فقطضاه ان الثاني يضمن  
 نصف التسعة فانظر لم ضمن الزائد على النصف وأجيب بأن الاول لما كانت  
 حذايته عليه وهو يساوي عشرة كانت كلها من ضمانه لو انفرد والثاني لما  
 كانت جنانيته عليه وهو يساوي تسعة كانت كلها من ضمانه لو انفرد فحين  
 احتما عيما وزعت العشرة عليهما باعتبار مال حناية كل منهما عليه لو انفرد  
 كما يؤخذ من آخر عبارة قل الآية (قوله لو كان ضامنا) والآخرة (قوله  
 عشرة أجزاء) أي التي أخرجهما هذه التسعة وقوله من عشرة أي من كل واحد  
 من عشرة أي ناشئة من كل واحد فن الثانية ابتدائية والاولى تبعية وقوله  
 وحصة الثاني الخ أي التي بقيت من التسعة عشر اذ يلزم من ~~هكون~~ الاول خمسة  
 عشرة أن حص الثاني تسعة اذ الغرض ان الضمان مضمونهما ومعنى قسمة  
 العشرة على التسعة عشر لتحليل كل واحد من العشرة الى أجزاء مساوية بقدر  
 التسعة عشر فحينئذ تكون العشرة مائة وتسعين جزءا لان قسمة القليل على الكثير  
 تكون بعد بسط كل واحد من القليل أجزاء بقدر المتسوم عليه قال قل على الجلال  
 وما لمه انك تضرب العشرة في التسعة عشر ببلغ قيمته سليما وقيمه من مائتي يبلغ ذلك  
 مائة وتسعين وتقسيم الحاصل من الضرب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر  
 فيحصل لكل واحد منهم ما بالقسمة عشرة أجزاء فما يخص الاول وهو مائة الحاملة  
 من ضرب عشرة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج خمسة كوامل وخمسة أجزاء  
 من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه لو كان ضامنا وما يخص الثاني وهو  
 تسعون الحاملة من ضرب تسعة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج أربعة  
 كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فهي اللازمة له اه فقد زاد الاول  
 على الثاني بعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد باعتبار حرجه ولم يقل انه  
 قوت واحد فقط لان الزهوق حصل به عليهما ولم يجعل عليهما سواء باعتبار القيمة

لو كان ضامنا عشرة أجزاء  
 من تسعة عشر جزءا

من عشرة و خمسة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي (٦٩٨) اللازمة له (ولو ذهب أحدهما فبطل) أي في غير

المذبح (وأزمن) الآخر (وحمل السابق) منهما (حرم) الصيد لاحتمال قدم الأوزان فلا يحمل بعده إلا بالتدقيق في المذبح ولم يوجد وقول في — من زيادتي

\*(كتاب الاضحية)\*

بضم المهزلة وكسرهما مع تخفيف الباء وتشديد هاء ويقال ضحية بفتح الصاد وكسرها وأضحاء بفتح المهزلة وكسرهما وهى ما يذبح من النعم قربا إلى الله تعالى من يوم عيد الأضحية إلى آخر أيام التشريق كما ساقى وهى مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى ولا صل فيه ما قبل الأضحية قوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر التسلط وذبحه وسلم عن نس رضى الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووعى رجله على صفحاهما وأدخل قبل الأبيض الخالص وقيل الذى يياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك

حال جرح كل منهما (قوله من عشرة) أى من كل واحد من العشرة فيضه مائة جزء فيكون مجموع ذلك خمسة معهما وخسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد تأمل (قوله و خمسة الثاني الخ) في مجموع ذلك أربعة معهما وأربعة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من الواحد عن (قوله في غير المذبح) أمانيه فهو حلال قال في المطلب ويكون بينهما سم

\*(كتاب الاضحية)\*

ذكرها عقب الصيد لاشتراكهما في توقف الحل على الذبح في الجملة وأول طلبها كان في السنة الثانية من الهجرة كالعبدین وزكاة المال قول على الجلال وأما قال في الجملة لئلا يرد عليه السلم والجرد (قوله وقال ضحية بفتح الصاد الخ) جمع الاول أصاحى بتخفيف الباء وتشديد هاء والثاني ضحايا والثالث أضحى بالتون كإرطاة وأرطى والى هذا الجمع الأخير ينسب العسجد حيث قيل عبد الأضحية شوبرى وحاصل ما ذكره الشارح ثمان أضحية ضم المهزلة وكسرهما مع تشديد الباء وتحقيرها ومع حذف المهزلة لفتح الصاد وكسرهما وأضحية بفتح المهزلة وكسرهما زى (قوله من يوم عيد الأضحية) يصدق بما ذبح قبل مضى قدر ركعتين وخطين بعد طلوع الشمس وليس مردا كما يدل عليه ما يأتي في فهم مقيد به ثم ان المراد يوم العيد اليوم الذى يعبد الناس فيه وتو الجهادى عشر حتى لو وقعوا العاشرة عطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما عتمدته م ر خلافاً لـ ط (قوله بأول) أى مما اشتق من أول الخ (قوله التضحية) أى فعلها سنة وقوله بعد وشر وطها أى التضحية بمعنى العين فيه استقدام (قوله سنة مؤكدة) وأما نس نسلم فادحر كله أو بعضه والمراد بالقادر من ملك زائد عما يحتاجه يوم العيد وإيلته وأيام التشريق ما يحصل به الاضحية خلافاً لمن فاعه فيه وقال فاضلا عن يومه وإيلته ولا بد أن يكون رشيداً أيضاً م ر ع ن وقول م زائد أحال من ما تقدم عليها (قوله ان تعدد أهل البيت) فإذا عملها واحد منهم ولو غير من تلزمه الدقة كفى عنهم وان سئل لكل منهم فإذا تركوها كلهم كره وظاهر ان الثواب لأضحية خاصة كالقائم بفرض الكفاية والمراد بأهل البيت من تلزمه فقهه شعرا زى وعبارة ع ش على م قوله ان تعدد أهل البيت أى بأن كانت نفقته لازمة لأخص واحد ولو تعددت البيوت اه قال م ر في شرحه ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط المطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة البنات زى م ذكر المصنف في شرح مسلم انه لو أشر كغيره في ثوابها

(التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت ولا فائدة عين الخبر صحيح جاز في الموطأ وفي سنن الترمذى وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم

(وقبض يهوذا) فجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (وكرر لها) غير محرم (أزاله نحو شعر) مكسفة  
وبجلده لا تضار ألتها ولا حاجة له (٦٩٩) فيها (في عشر ذى الحجة و) أيام (تسريق حتى ضحي) للهنى

عنها في خبر مسلم والمعنى فيه  
شمول العتق من النار  
جميع ذلك وذكر الكراهة  
والتشريق من زيادة  
وتعبيير بنحو شعر أهم مما  
عبر به (وسن أن يذبح)  
الأضحية (رجل) بنفسه  
أن أحسن الذبح (وأن  
يشهد هاهنا وكل به لاه  
صلى الله عليه وسلم ضحي  
بنفسه رواه الشيطان وقال  
لقاطمة قومي إلى أضحيته  
فاشهدوا فإنه أول قطر من  
دمها يغفر لك ما سلف من  
ذنوبك رواه الحاكم ومعه  
استناده وخرج زبادي  
رجل الاتي والخني  
فلا يفضل لهما التوكيل  
(وشرطها) أي الضحية  
(ثم) أبيل وقروضه أنا  
كانت أو ضانا أو ذكورا ولو  
خسبنا لقوله تعالى وليكل  
أمة جلهام نسكك ليدكروا  
اسم الله على ما رزقهم من  
هيمة الأضام ولأن التضحية  
عبادة تتعلق بالحيوان  
فاختصت بالذم كان كاة  
(و) شرطها بلوغ شأن

حازاه (قوله جعلت هذه أضحية) وحينئذ في يقع في السنة العوام كثيرا  
ثم أنهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له  
لأن أضحية مع جهلهم بما يرتب على ذلك من الأحكام قصر به أضحية واجبة  
يتمتع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت أني أطلع به خلافا لبعض المتأخرين  
شرح م ر وقال قل على المحلى بتعريف قوله عند الذبح اللهم إن هذه أضحيتى أى  
فلا تجب به لأن قصدهم التبرك (قوله كسائر القرب) أى في كسوتها نجيب  
بالنذر (قوله نحو شعر) ومن أراد أن يهدي شيئا من العم إلى البيت سن له ما سن  
لزيد التضحية سم (قوله وجلده) استغنى من ذلك ما كانت أزالته واجبة كتمان  
النافع وقطع يد السارق أو سقبة كتمان الصبي سم (قوله في عشر ذى الحجة) ولو  
في يوم الجمعة ع ش (قوله حتى يضحي) ولو أراد التضحية بعد ذوات الكراهة  
بأولها كالحرم به بعضهم وهو المسمود وسواء في ذلك شعر الرأس والحية والأبط  
والعانة والشارب وغيرها واستمر الكراهة لم يرد ما إلى انقضاء زمن الأضحية أن لم  
يضح شرح م ر (قوله والمعنى فيه شمول العتق الخ) أنظر إلى فائدة شمول العتق  
لها مع أنها لا تمود حين العتق وأجاب الجمهورى بأنهم لا تمود متصلة بل تعود  
منفصلة تطالب بجمعها كعدم غسلها من الجنابة تويصالها حيث أزالها قبل ذلك  
فقياسه هنا يعود ما توييفه بعدم شمول العتق لها (قوله أن أحسن الذبح) أى  
على الوجه الأكمل فخرج الأعمى فالسنة في حقه التوكيل كما قاله ع ش قال  
القفال الشاشي وينبغي أن يستعصر عظم نعم الله تعالى وما مضى من الأنعام  
ويجدد الشكر على ذلك شورى (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) ضحي بنفسه  
مقد ضحي بعمارة مدينة يحررها بيده فلا تستبرئ بدنة وأمر عليا رضي الله عنه فضر  
تمام المائة وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اه قل على  
الجلال (قوله الاتي والخني) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والأعمى  
أذ تتركه ذبيحته س ل (قوله وشرطها) أى كونها ناعما (قوله وأجذاعه)  
أى سقوط سنة قبل تمام السنة في سنة المعتاد وهو بدنة سنة شهر لآن ذلك بمنزلة  
البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالنسب كما في شرح م ر (قوله ومعز  
سنتين) وكذا المتولد بين شأن ومعز أذ المتولد يجرى هنا وفي العقيدة والهدى  
وجزاء العبد س ل ويعتبر بأعلاهما سنا (قوله في الثانية من الأبل) وهي

سنة أو أجذاعه وبلوغ بقر ومعز سنتين وأبل خمس) خبر أحمد وغيره وهو بالجدع من الضأن فإنه جائز خبر مسلم  
لا تذبحوا إلا مسنة الآن تسمى عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي الثانية من الأبل والبقرة  
والغنم فما فوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تذبح إلا إذا جازع من السنة والجهوه ورجل خلافه وجعل الخبر على  
دب وقد دره دسركم أن لا تذبحوا إلا مسنة

ما بالمتحمس سنيين والثنية من البقر والمعزى التي بلغت سنيين (قوله فان عجزتم  
 الخ) يتأمل هذا التأويل فانه يقتضي ان الثنية من المعز تقدم على جذبة الضأن مع  
 انه مؤخر عنها وبعبارة عجز وفي التأويل نظر ظاهر لقولهم الا ترى ثم ضأن ثم معز  
 اه فالاولى حمل السنة في الحديث على السنة من الضأن فاتي لها سنة بسن  
 تقديمها على التي اجدعت قبل تمام السنة وقال البرماوى والثنية من المعز اتي  
 لها سنتان مقدمة على التي اجدعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر عجا  
 وعجل تقديم الضأن على المعز عند استراثم ما وعلى هذا الاشكال فليحروا تفسير  
 العلماء بما ذكره تفسيره لاوى كما قاله قول ولذا تبرأ منه لكونه غير مرادها  
 (قوله وشرطها فقد عيب) أى حيث لم يترها ناقصة وتعتبر بسلاهم وقت الذبح  
 حيث لم يتقدمها الجوارح والافوق خروجهما عن ملكة اما التزها فافادة كان  
 نذرا لاضحية بمعنى اوصية أو قال جعلتها اضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى  
 اضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في العرف وبما تقر به علم  
 انه لو نذرا لاضحية لم يذبحها او هو سليم ثم حدث به عيب محتم به وثبت له احكام  
 الاضحية اه شرح م ر وقوله وثبت له احكام الاضحية قضيت اجزاؤها  
 في الاضحية وعليه ففرق بين نذرها لما تم تيبه وبين نذرها لضحية بالناقصة  
 بأنه لما التزها سلية خرجت عن ملكه بمجرد النذر تحكم بانها ضحية وهى سامة  
 بخلاف المعيبة فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه  
 ع ش على م ر (قوله في الاضحية) لاحاجة له لان الكلام في الاضحية (قوله  
 فقبرى فاقدة قرن) وكذا قد ذكرناه لا يؤكل وهو ظاهر اه ع ش على  
 م ر (قوله وشقوة الاذن) أى اذالم يسقط شئ بالشق م ل (قوله  
 وغرونها) أى منقوشها (قوله وفاقدة بعض الاسنان) الا ان أثر بقا  
 في الاعتلاف اه زى ولا تجزى فاقدة كل الاسنان بخلاف الملوقة بلا اسنان  
 م ر وكان الفرق ان قد جعها بد وجودها يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع  
 خلقه ليجزى رسم (قوله لاخلوقة) بلاذن وفاقدة الملوقة بلا ضرع والاية أو ذنب  
 بأن الاذن عضو لازم للحيوان غالبا والدكر لازم له والعز لا ياله زى ورد  
 عليه الذنب فانه لازم غالبا (قوله فتجزل) على وزن المبني للمفعول وان كان  
 المراد به الفاعل أى يقوم بها المزال شغوا وبعبارة الرشدى فتجزل بفتح التاء وكسر  
 الرأى من باب فعل يعين يفعل بكسر هاء مبني للفاعل كما في مقدمة الادب  
 لا تجزى وهذا بخلاف ما اشتهر ان هزل لم يسمع الا مبني للجھول فتنبه له (قوله)

فان عجزتم فاجذبه ضأن  
 وقول أو اجذبه من  
 زيادى (و) شرطها (وقد  
 عيب) في الاضحية (ينقص  
 ما كولا منها من لحم وشحم  
 وغيرهما فقبرى فاقدة قرن  
 ومكسورة كسر الم ينقص  
 اما كولا وشقوة الاذن  
 وغرونها فاقدة بعض  
 الاسنان واخلوقة  
 ضرع أو ذنب ولا مقطوعتها ولو  
 بلاذن ولا تلواد وهى التي  
 بعضها ولا ترحى ولا ترحى  
 تستدبر المرحى ولا ترحى  
 الاظليل لا تجزى ولا عبقاء

وهي ذاهبة الخ من شدة هزلها ولأذات جرب ولا يئتم مرض أو عور أو عرج وان حصل عند أصحابها بالتضحية  
باضطرارها والاصل في ذلك خبر (٧٠١) لا تجزى في الاضاحى العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها

والعرجاء البين عرجها  
والعرجاء رواء أبو داود  
وغیره وصححه ابن حبان  
وغیره وفي المجموع عن  
الاصحاب منحه التضحية  
بالحامل وصحح ابن الرقعة  
الأجزاء ولا يذبحه قطع ولقطة  
يسيرة من عضو كبير كفتن  
وقولى ما كولا أعم من  
قوله لها (و) شرها (نية)  
لها (عند ذبح أو) قبله عند  
(تعين) لما يضحى به كالنية  
في الزكاة سواء أكان  
تقوياً أم واجباً بنحو حديثه  
أخصية أو يتعينه له عن نذر  
في ذمته (لا في معامرين) لها  
(نذر) فلا بشرط لنية  
(وان وكل بذبح) كت  
نته) فلا حاجة لنية  
الوكيل بل لو لم يعلم أنه مضى  
لم يضر (وله تمويهها المسلم  
ممين) وكيل أو غيره فلا يصح  
تقويه الكافر ولا عبر  
مميز يهتدون أو نحوه وقولى  
أوقعين مع قولى وله الى

وهي ذاهبة الخ) ويقال له الذى يكسر التون وسكون الفاف وتفسيره بقوله والخ  
ذهن المقام يشمل غير الرأس اه قل على الحلى وفي سم قوله والجماعة تمة  
الحديث التى لا تنقئ أى لا تنقئ لها وهو مخرج العظام (قوله ولأذات جرب) ولو غير  
بين لأنه أطلق فيه وقد ما بعده بالبين فاقضى إطلاقه أنه لا فرق بين البين وغيره  
تأكد قراره زى (قوله أو عور) ظاهره ان أفض بين مسلط عليه قال العلامة  
خط على أى شعاع فان قيل لا حاجة للتقييد للعور بالبين لان المدار فى عدم اجزاء  
العوراء على ذهاب البعير من إحدى العينين أوجب بأن الشافعى قال أصل العور  
بمرض يفسد الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيراً فلا يضر فلا من قيده  
بالبين كما في حديث اترمذى الاق اه أو قال أنه في الحديث صفة حكاشفة  
وأق به المصنف للمشكلة (قوله أو عرج) أى بحيث تخلف بسببه عن المشاة  
في المرحى شرح مر (قوله منع التضحية بالحامل) هو العمد لان الحمل يقص  
لحمها وانما عدها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طبيب اللحم والحق  
الزركشى بالحامل قربة المهد بالولادة لقص لحمها ورده حراً ويرقى بأن الحمل  
يفسد الجوف ويصير اللحم رديناً كما مر جوابه وبالولادة زال هذا المذخور سل  
(قوله أو قبله عند تعين) خلافاً للرافعى في جعله التعيين بغنى عن النية لان النية  
هى قصد الذبح بقربا الى الله وذلك غير حاصل بالتعيين سم لمخصاً (قوله أم واجباً)  
وإراقت المندورة الآتية بأن مبيعة الجمل تجزى ان الخلاف فى أصل اللزوم بها  
أحط من المذبح فاحتاجت لغوئها بالنية عند الذبح نعم لو اقرنت بأجل كعت  
عنها عند الذبح مر (قوله ويجزى بعير الخ) والمذولدين ابل وغنم أو بقرو غنم  
يجزى عن واحد فقط سل (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الاخصية والاخر  
اللحم أم لا ولم قسمه اللحم اذ هي افراز وخرج بسبعة مالم يذبحها ثمانية ظنوا أنهم  
سبعة فلا تجزى عن واحد منهم شرح مر (قوله لخبره سلم) دليل للقياس أى  
المقيس عليه المذكور ويرشد له تقديم الشارح له وعليه فلا حاجة لقوله وظاهر الخ  
ولذلك يذكره مر ورجوعه لما تمت بعده تأخير عن القياس (قوله سبع شياه) أى

آخره من زيادته وقبى ١٧٦ بح ث بماد كرينه ما أولى من قبيره بما ذكره ويجزى بعير  
أو بقرة عن سبعة) كما يجزى عنهم في التحلل للاحصار بخبره سلم عن جابر بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالحدية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر انهم لم يكونوا من أهل بيت واحد (و) تجزى (شاة عن واحد)  
ظاهر المطاء لسابق فيه ما يدل لذلك (وأق لها) أى التضحية (بسبع شياه) فواحد من ابل بقر فستان فمشرى  
من بعير) فن بقرة اعتباراً بآفة الدم وأطية اللحم في الشياه وبكثرة اللحم غالباً في البعير ثم البقر وباطية  
الدهان على العز في ما بعدهما وبالانفراد بهم في المعز على الشراك



لواحد بل قوله قضان قعر (قوله ثم العفراء) وهي التي يابضها غير مساق ع ش  
 (قوله ثم البقاء ثم السوداء) قال في المختار والبق سواد وبياض وكذا البلقة بالضم  
 والظاهر ان المراد هنا ما هو اعلم من ذلك فيشمل ما فيه بياض وحمرة بل يشي تقديمه  
 على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد ويذكر في تكميم الاجر  
 الخالص على الاسود وتكميم الازرق على الاجر وكلما كان اقرب الى ابيض  
 يقدم على غيره ع ش على م و ما جمع ذكره (قوله ثم السوداء) وما جمع ذكره  
 وسما وبياضا افضل مطلقا ثم ما جمع فتن منها و يظهر عنه تعارضها تقديم السمن  
 فالذ كورة جروالذ كرافضل من الانثى وانثى لان لجه اطيب ثم التي لم تلد افضل  
 من كثير الزوان لانها اطيب وارطب ذى وسما وبياضا افضل طلة ثم ما جمع  
 انثى و يظهر عنه تعارضها تقدم السمن والذ كورة انتهت شرح الهجة ذى  
 وبعبارة شرح م و ثم يقدم السمن على اللون عند تعارضهما وعلى الذ كورة ايضا  
 كما دى في مقدمه من ان الانثى التي لم تلد افضل من الذ كورة الذي كثر زواجه واما قول  
 شيخنا زى ع بن جرو و يظهر عنه تعارضها تقدم السمن كالذ كورة فغناه ان كلا  
 من السمن والذ كورة يقدم على اللون الفاضل فيقدم الذ كورة الاسود على الانثى  
 البيضاء انتهت ع ش (قوله قبل ذلك) أى الوقت المذكور وقوله او بعده بان كان  
 بعد ايام التدميق ويكره التدميق لئلا يلحقه كاشتغالها بأعمال يمنعها من التضيعة  
 أو مصلحتها كتسريع الفقر لئلا يسهل حضورهم اه شرح م و ع ش عليه  
 فائدة ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن بن يسار الى بقاء الوقت الى سلق الحبة سم (قوله  
 ولو معينة) بل وان لم تبلغ سن الاضحية شرعا بان تعطى حكمها لكن بشرط كون  
 المعينة من السم كافي ق ل على الحلال ففعل الشرط المتقدمة في غير المذكورة  
 المعينة ابتداء وقال ع ش على م و ولا يجزى غير ما لو سلبا (قوله ثم عين ويلزمه  
 تعيين سليمة) قال س ل و يزول ملكه عنها بمجرد التعيين لانه الزام اضحية  
 في الذمة وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف اشخاصها فكذلك في التعيين غرض أى  
 غرض وبهذا اقرت ما لو قال ع بنت هذه الدراهم عما في ذمتى من زكاة او نذر  
 فانها لا تعيين أى لانه لا غرض في تعيينها اه (قوله ثم عين) وان تعينت  
 بلا تقصير قبل التمكن من ذبحها اجزأه بذبحها في وقته فان بذبحها قبله تصدق وجوبا  
 بالعلم وبغيرها اداهم ولا يلزمه ان يشتري بها اضحية اذ مثل المعينة لا تجزى اضحية  
 وان حصل التعب بعد التمكن لم يجزه وعليه ذبحها والتصدق بطمها وذبح بدلها  
 سليمة هذا في المعينة ابتداء واما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب ولو حالة

وافتضاها البيضاء ثم العفراء  
 ثم العفراء ثم الحمراء ثم  
 البقاء ثم السوداء (ورقتها)  
 أى التضعية (من ضعى  
 قد دروكتين وخطبتين  
 خفيفات من مالوع شمس)  
 يوم (بحرالى آخر) أيام  
 (تشرى) فلذ يذبح بل ذلك  
 او بعد لم يقع اضحية لطبر  
 العينين أول ما تبدأ به  
 في يومها انصلى ثم ترجع  
 فتعصر من فعل ذلك فقد  
 أصاب سنتار من ذبح قبل  
 فاعما هو ثم قدمه لاهله  
 ليس من السالك في شيء  
 وخبر ابن حبان في كل أيام  
 الذمى يذبح وذ كرافلقة  
 في الركعتين من زيادى  
 (والافضل تأخيرها الى  
 مضى ذلك من ارتفاعها)  
 أى شمس يوم النحر (كريح)  
 خروجا من الخلاف (ومن  
 نذر) اضحية (معينة) ولو  
 معينة كلفه على ان اضعى  
 بهذه الشاة وفي منناه  
 جعلته اضحية (أو) نذر  
 اضحية (في ذمته) كلفه على  
 اضحية (ثم عين) المنذور  
 (لزمه) (ذبح به)

أي في الوقت المذكور وما يقتضي ما التزمه (٧٠٣) ومعلوم أنه لو خرج وقت التذویر لزمه بجمعه قضاء ونقله

الروای عن الأصحاب (فإن تلفت أي المينة في الثانية) ولو بلا تقصير (بقي الأصل) عليه لا مال التزمه ثبت في ذمته والعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء كما لو اشترى من مدینه سلعة بثمن ثم تلفت قبل تسليمها فإنه يفسخ البيع ويعود الدين كذلك بطل التعيين هنا ويعود ما في الذمة كما كان (أو) تلفت (في الأولى) بقيد زوته بقول (بلا تقصير فلا شيء) عليه لأن ملكه زال عنها بانذ. وصارت ودية ع. واطلا في تلعب في الصوريين أولى من تقيده له قبل الوقت (أو) تلفت فيها (به) أي بتقصيره أو عدم مسن دولة تلفها (لزمه) الأكثر من مثلها يوم النحر (وقبعتها) يوم التلطف (يستقر بها كريمة أو ملين) للمتلقة (أو أكثر) فإن فضل شيء شارك به في أخرى وهذا ما في الروضة كما صلها «و» الأصل لزمه أن يشتري

الذبح بطل قيمتها وله التصرف فيها ويحق عليه الأمل في ذمته كما في شرح الروض (قوله أي في الوقت المذكور) وهو أوائل ما يلقاه من وقت ما بعد تذره لأنه التزمه بأخصية تعين وقت الذبحها وتشارك الذبور والكفارات حيث لم يجب الغور فيها مسألة بأنها مرسلة في الذمة بخلاف ما هنا فإنه في عين وهي غير قابلة للتأخير كما لا تقبل التأجيل شرح م د (قوله وقت التذویر) لكن إن كان تأخيرها بالذبح عن الوقت ما تشارك به بصرضا مناهل ان تلفت شرح م د (قوله كذلك) تأ كيد لما فاده قوله كما لو اشترى الخ (قوله أو تلفت في الأولى) أي أو سرفت أو سلت أو طرقتها أي بيعت أجزاها فلم تلت من غير تقصير لم يكف تقصيلها ثم إن لم يتج في ذلك إلى مؤنة ما وقع عرفا فأنه الزامه بذلك شرح م د وأما أخرها أي الأولى لعل الكلام عليها وبقي ما لو اشرفت على التلف قبل الوقت ويمكن من ذبحها فهل يجب وبصرف لهم ما صرف الأضحية أولا فيه نظرو قد يؤخذ مما مر من أنه لو تصدى بذبح المينة قبل وقتها وجب التصديق بجمعها أنه يجب عليه ذبحها فإما د كروا لصدق بجمعها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها ففي ضامها ع ش على م د (قوله أي تقصير) ومنه ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وإن كان التأخير لا اشتغال به صلاة العيد لأن التأخير وإن جاز شرطا سلامة العاقبة ع ش على م د (قوله من مثلها) أي قيمة مثلها كما في ح ل وعبر به في الروض لأنه المناسب لقوله يوم النحر أو المثل لا تختلف مماثلة في يوم النحر وغيره (قوله ليشتري الخ) ثم إن اشترى بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية الأضحية صار أخصية بنفس الشراء والإفليعه بعد هذا الشراء أخصية شرح البهجة الكبير زى (قوله بها) المناسب به أي بالأكثر لأن يقال أنت دفرا لا معنى لأن أكثر القيم يصدق عليه أنه قيمة (قوله أو ملين للمتلقة) أي جفسا ونوعا وسنا شرح م د (قوله شارك به في أخرى) فإن لم يمكن شراء شقص به لعلته اشترى به لحما أو تصدق بالدرهم ولا يؤخر ما لو جوده في ما يظن شرح م د (قوله فإن ذبحها أجنبي الخ) أعماله لزمه الأكثر كما كنا ذلنا لم يلزم شيئا بخلافه فقلنا عليه بل روم لا كذلك كما فاده سم وأصا هو مقصود ترك الذبح بخلاف الأجنبي (قوله فإن لم يجد) يرجع للمتن والشاوح أي فإن لم يجد السكرية أو المثل فإن تعذر الدون فنقص أضحية بذبحه مع الشريك فإن تعذر الشخص فهل يشتري بها محارم تصدق به أو تصدق بهادهم وجهان وعلى

بقيتها مثلها محمول على ما إذا سوت قيمتها من مثلها فإن تلفها أجنبي لزمه دفع قيمتها للتأخير ليشتري بها مثلها فإن لم يجد فدونها (وسن له) (أكل من أخصية تلوخ) ضعي بها عن نفسه الغير إلا في

الثاني تصرف موقوف الامل سم (قوله مبدى التطوع) أي عليه (قوله بخلاف الواجبة) أي فإنه يتبع عليه الاكل منها كافي شرح م وان أهم كلام المصنف أنه لا يسن له الاكل الا أنه يتبع (قوله كبت بشرطه) وهو ان يرضى بها ع ش أي فلا يسن له موصى له الاكل منها كما هو ظاهر كلامه لسكن فالجهر يتبع عليه الاكل منها لاتحاد القابض والمقبض ونقله حل عن القفال (قوله وله اطعام اغنياء) لم يبينوا المراد بالفي هنا وجوز م ر أنه من تحريم عليه الزكاة والفقره نامن قول له الزكاة وجوز ط ب ان التي من يقدر على الاضحية وهو من تلك منها فاضلا عما يعتبر فضل الفطرة عنه فاجرم رسم والمراد من اطعام الاغنياء ايصاله لهم على وجه الهدية كما يؤخذ من م ر ولما كان ظاهر كلام المتن يفيد انه مسنون ايضا عطيه على كل مع له ليس كذلك قوله الشارح - وراوجه له جهته مستأنفة (قوله لقوله تعالى الخ) وجه الدلالة انه اطلق في القناع والمعتز فقبل كل التي وغيره ع ش (قوله القانع) من قيع قنع بالفتح فبما اذا سأل وأما قنع بالضم كسر قنع بالفتح فبعضي رضى ومن ثم قيل المبدى ان قنع بالضم كسر والحريه ان قنع بالفتح أي سأل فاقنع بالفتح أي ارض ولتقع أي لاتسأل فاشي بهين سوى الطمع حل (قوله أي السائل) أي بالفعل (قوله لا عليكم) أي ليصرفوا فيه بنوع بيل بالاكل والتصدق والمضيامة لفي أو فقير مسلم فالمراد من جواز الاهداء اليهم منها تملكهم اياه ليصرفوا فيه بالاكل لا بالبيع ويحرمه اه ذى أي فهو لا مقيد (قوله لمفهوم الآية) لان الاقتصار على الاطعام يفهم نفى التملك قال سم لك ان تقول حيث كان الاقتصار على الاطعام يفهم نفى التملك فكيف استدلو ا على التصدق مع انه يقتضى التملك بقوله تعالى وأطعموا البائس الغنيراء هم الا ان يقال الاستدلال على ذلك بمعونة القياس على الكفارات ونحوها أو يقال الاستدلال على مطلق التصدق مع قطع النظر عن كونه تبكيا واتساعا لقياس على نحو الكفارات تأمل (قوله ويجب تصديق) ويتبع نقلها عن باد الاضحية كالزكاة شرح م ر سواء المدوية ولو واجبة والمراد من حرمة نقل المدوية حرمة نقل ما يجب التصدق به منها ع ش (قوله بلهم) فان لم يتصدق بذلك ضمنه وبشترى بجهته عما ويتصدق به حل (قوله لظاهر) عبر بظاهر لانه يحتمل ان الامر للذهب وان كان الظاهر منه الوجوب (قوله ويكون نذرا) أي وجوبا ع ش (قوله أولى من قوله ببعضها) لأنه يصدق بالكد والحال والكسر مع انه لا يجرى - والله اعلم (قوله والا فضل التصدق)

وقياسا على مبدى التطوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها بخلاف الواجبة وبخلاف ما لو مضى بها من غيره كبت بشرطه الا في ذلك م من الاكل من زاد في (و) له (اطعام اغنياء) مسنون لقوله تعالى وأطعموا القانع أي السائل الذي ترى التضرع للسؤال (لا عليكم) لفهم الآية بخلاف الفقراء يجوز تملكهم منها ليصرفوا فيه بالبيع وغيره (ويجب تصديق بلهم منها) وهو ما ينطلق عليه الاسم منه لظاهر قوله تعالى وأطعموا البائس الفقير أي الشديد الفقر ويكفي تملكه لم يكن واحد ويكفي نياه لا ما طمونا لشبهه حيث لا ياتى به في الفطرة قال البلقين ولا ديدا على الظاهر وقول بلهم منها أولى من قول للامل ببعضها (والاضل) التصدق (بكلها الاقمار باكلها) تبرعها فانها مستوفى

وروى الشيخ أنه صلى الله  
 عليه وسلم كان يأكل من  
 كبد أضحية (وسن أن  
 جمع بين الأكل والتصدق  
 والاهتمام) أن لا يأكل كل فرق  
 ثالث وهو مراد الأصل بقوله  
 وما أكل ثلثا (وإن لا يتصدق  
 بدونه) أي بدون الثلث  
 وهو من زيادتي وإن هدى  
 الباقي (ويتصدق بجلدها  
 أو يتصدق به) في استعماله  
 وأعارته دون بيعه وأجارته  
 (وولد الواجبة) العينة  
 استدأه بالانذار وبه أو عن  
 نذري الذمة (كهى)  
 في وجوب الذبح والتمزقة  
 سواء أمانت أم لا وسواء  
 أكانت حاملا عند التعيين  
 أم حملت بعده وليس فيه  
 تضحية بحامل فإن الحمل قبل  
 انفصاله لا يسمى ولدا كما  
 ذكره الشيخان في كتاب  
 الوقف (وله أكل ولد  
 غيرها) كالابن فلا يجب  
 التصدق بشيء منه ولا يكفي  
 عن التصدق بشيء منها  
 (وله يكره) شرب فاضل  
 لبهما عن ولدهما

بكلاهما وجوب من خلاف من أوجبه (قوله كان يأكل من كبد أضحية) استشكل  
 جواز أكله مما فاته وأوجبه عليه والواجب يتبع الأكل منه وأوجب بأن الأكل  
 مما زاد على الواجب زى أي من أضحية أخرى (قوله من كبد أضحية) وحكمته  
 النفاذ بل دخول البنية فانهم أول ما يفترون فيها زينة كبد المحوت الذي عليه  
 قرار الأرض إشارة إلى الإبقاء الأبدي واليأس من العود إلى الدنيا وكدرها إلباس  
 شورى (قوله وسن أن جمع الخ) وإذا أكل البعض وتصدق بالبعض هل  
 يثاب على الجميع أو ما تصدق به وجهان كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع ضحوة  
 هل يثاب على جميع النهار أو بعضه قال الرافعي ينبغي أن يحصل له ثواب التضحية  
 بالجميع والتصدق بالبعض وصوبه في الرخصة والمجموع شرح البهجة زى  
 (قوله ويتصدق بجلدها) أي وجوبا غش (قوله دون بيعه) أي ودون إعطائه  
 للجرار أجرة ترح الرض سم (قوله بالانذار) بأن كان يجعل كبعلها أضحية  
 أو هذه أضحية زى (قوله أو عن نذر) في الذمة بأن حملت به بعد التعيين  
 ووضعه قبل الذبح لا يفسر له تعيين الحامل أذهى معية لأن الحمل عيب كاسر  
 (قوله في وجوب الذبح) معتمد وقوله والتمزقة ضعيف والمعتمد جواز أكله إذا لم  
 تمت أمه بخلاف ما إذا ماتت فله يجب تمزيقه كما قاله م (قوله وسواء كانت الخ)  
 ظاهر هذا التعميم مع قوله العينة ابتداء بالانذار وبه أو عن نذري الذمة أن له تعيين  
 الحامل بحافي الذمة وليس كذلك لأنه لا يصح تعيين المعية عنه اه ع ن أي  
 فيض التعميم بغيرها (قوله وليس فيه) أي في قول المتن وولد الواجبة كهى  
 تضحية بحامل أي ليست العبارة مقتضية لهمة التضحية بالحامل ومنشأ هذا  
 المراد الذي استشعره وأشار إلى الجواب عنه توهم أن لفظ الولد يشمل الحمل  
 فكأنه قال وحمل الواجبة كهى فيفيد أن الحامل ضحيها فبخلاف ما تقدم من  
 أنهما لا تقع التضحية بها وقد أجاب عن هذا بقوله فإن الحمل قبل انفصاله لا يسمى  
 ولدا وأما صاهه أن المذكور في المتن لفظ الولد والحمل لا يسمى ولدا لكون هذا المراد  
 بتسليمه إنما يرد على الواجبة بالانذار المعينة عما في الذمة أذهى لا يصح أن تكون  
 حاملا وأما العينة ابتداء فتدق دم أجزاءها بقوله ولو معية والحمل من جهة  
 العيب كما تقدم (قوله ولدها غيرها) بأن نوى التضحية بها حائلا لوجوه ووضعه  
 قبل الذبح (قوله وله يكره الخ) والسنة التصدق به كما في شرح م ر وقوله  
 وسقيه أي وله يكره سقيه ولده يهيم أخرى فهو معطوف على شرب المقيد بالكره  
 تأمل (قوله شرب فاضل لبهما) أي بحيث لا يحصل لولدهما ضرر واستشكل

جواز شرب لبن العينة ابتداء وعما في الذمة بأنه نزول ملكه عنهما فكيف ساع له  
 شرب ما حدث على ملك الغير سيما ان حكماؤنا حاضرين يحمل الذم وجوابه ان  
 الاضحية منسوبة لله تعالى والذام من جهة الامتيان فجاز له شرب ذلك شوبرى  
 (قوله ان لم يمتك لمهما) أى يتغير فهو لازم أو لم يتغير لمهما فكون متعددا لكن  
 فى المصباح نهكته الحمى نهكاً من باب تقع هزلة ونهكت الشئ نهكاً بالغت فيه  
 اه وقضيته انه لا يستعمل لازماً (قوله بخلاف الولد) أى فلا يجوز أكل ولد  
 الواجبة على كلامه لانه لا يستخلف أى عن قرب (قوله بلاجرة) أى ولا يجوز  
 ابا ذمها أيضاً لانها بيع لا منافع فان أحرها وسلمها للمستأجر من المؤجر القيمة  
 وعلى المستأجر أجرة المثل فان علم ضمن كل منهما القيمة والأجرة والقرار على  
 المستأجر تصرف الأجرة مصرف الاضحية كالتقية فيفعل بها ما تقدم س ل  
 (قوله فان تلفت) أى بعد دخول الوقت والتمكن من الذم أما قبله فلا ضمان لان  
 يد معبره بآمانه فكذا هو كما ذكره الرافعى وغيره س ل (قوله ضمنها المستعير  
 ذمها) أى قرار الضمان على المستعير وذم فلا ينافى أن المعبر طريق فى الضمان  
 لتقصيره س ل (قوله على ضعيف) وهو حل الأكل من الأم حل والمعتد  
 مافى الأصل لان الولد كالأب فحل أكله ومع ذلك يجب ذمها اه زى والفرق  
 بينه وبين الأم ان الأم التزمها بالتدوير فلا يجوز أكل شئ منها وعمل جواز أكله ان لم  
 تمت أمه فان مات وجب تعريقه كما فى شرح م ووافق ع ش عليه (قوله وصورة  
 فى الميت أن يوصى بها) ويجب على مضى عن ميت باذنه التصديق بجهها  
 لانه نائبه فى التفرقة لانه نفسه وعموله لا لتحاد القابض والمقبض سواء كان  
 المضى وارثاً أو غيره ويجوز الوصى الطعام الوارث منها اه (قوله عينة بالنذر) أى  
 ابتداء بخلاف العينة بالجعل أو بالذم عما فى الذمة فلا تجزى وجوب النية ووقع  
 فى شرح الروض ما يخالف ذلك فتنبه له اه شوبرى ولكن يفهم من تعليل  
 الشارح بقوله لان ذمها الخ انها لو كانت معينة بالجعل أو عما فى الذمة ونوى  
 المالك عند التعيين ذمها الأجنبية لما حينئذ لان النية لا تجب فى هذه الحالة  
 وقت الذم استغناء عنها بالنية الحاصلة عند التعيين كما تقدم فى قول المتن ونية عند  
 ذم أو تعين (قوله فيصع على المشهور) ومع ذلك بازم الذام التفاوت بين  
 القيمين أى قيمتها وقيمتها مذبوحة لان اراقة الدم قرينة مقصورة وقد فوتها  
 اه متن التصريح بشرحه للشارح وهذا المقدار الذى يؤخذ من الذام يسلك به  
 مسلك النصارى ويستترى به شاة اه شرح التنقيح وهذه الشاة يجب ذمها وتفرقة

ان لم يمتك لمهما ما وسبقه  
 غيره بلا عوض لانه يستخلف  
 بخلاف الولد وله ركوب  
 الواجبة واركاها بلاجرة  
 فان تلفت أو نقصت بذلك  
 ضمنها لكن ان حصل ذلك  
 فى يد المستعير ضمنها المستعير  
 ذمها والشقيل فى الأكل بين  
 ولدى الواجبة وغيرهما مع  
 التصريح بعمل شرب فاضل  
 ليس غيرها من زبادى وزخم  
 الأصل بعمل أكل ولد  
 الواجبة مبنى على ضعيف  
 (ولا تضحية لاحد عن آخر  
 بعد اذنه ولو) كان (ميتاً)  
 كسائر العبادات بخلاف  
 ما اذا أذن له كالركاة  
 وصورة فى الميت أن يوصى  
 بها واستثنى من اعتبار  
 الأذن ذم أجنبي معينة  
 بالنذر غير اذنان النادر  
 فيصع على المشهور فيفرق  
 صاحبها لهما لان ذمها  
 لا يقتصر الى نية كما مر

وتضحية الولي من ماله عن  
مجاهره فيصع كما فهمه  
تقيدهم المذبح بالهم  
وتضحية الامام عن المسلمين  
من بيت المال فيصع كما نقله  
الشيخان عن الماوردي  
واقراءه (ولا تضحية  
لرقيق) ولو مكاتباً أو أم ولد  
لانه لا يملك شيئاً أو ملكه  
ضعيف (فان اذن له  
سبيده) فيها رضي فان  
كان غير مكاتب (وقعت  
لسيده) لان يده كسده أو  
مكاتباً (و) وقعت (للمكاتب)  
لانها قيرع وقد اذن له فيه  
سبيده وهو من زيادتي أما  
المبعض فيضحي بما يملكه  
بغيره ولا يحتاج الى اذن  
سيده كالموتصدق به  
\* (فصل) في الحقيقة  
قال ابن أبي الدم قال أحسننا  
يستحب تسميتها نسيكاً  
أوردية ويكره تسميتها  
عقيقة كما يكره تسمية  
العشاء عمة وهي لنفسه  
الشعر الذي على رأس الولد  
حين ولادته وشراً ما يذبح  
عند خلق شعره لان مذهبه  
يقول أي يشق ويقطع ولان  
الشعر يخلق اذ ذاك والاصل

جميعها فان لم يغال القدر المذبح و بشاة فيشتري به شقص منها فان لم يشتري  
فيشتري به لحم ويصدق به (قوله وتضحية الولي) معطوف على ذبح أخنبي (قوله)  
عن مجاهره) وكأنه ملكه لم يذبحه عنهم فيقع ثواب التضحية لأصلي مثلاً وللأب  
ثواب المذبح ع ش على م ر (قوله وتضحية الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطلب عن  
الاغنياء وحيث قد لا قصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي ان مثل  
التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بمشروط التضحية به الواقف من غلة  
وقفه فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط به التضحية عنهم ويا كان منه  
ولو اغنياء وليس هو ضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف  
ع ش على م ر (قوله وقت لسيد) بأن نوى السيد عند الذبح أو فوض اليه السيد  
النبة زى (قوله أما المبعض الخ) مقابل لقيمة قد تدبره ولا لريق كله  
\* (فصل في العقيقة) \* من عرق يعلق بكسر العين وضه اشوبرى وذكرها  
عقب الاضحية لشاركتها لها في أحكام كثيرة كما سألني ويدخل وقتها بانفصال  
جميع الولد (قوله ويكره تسميتها عقيقة) أي لما هما من التفاضل بالعقوق  
والعتد عدم الكراهة من لانه صلى الله عليه وسلم سماها عقيقة (قوله)  
على رأس الولد) من الناس والبهائم كافي المختار (قوله وشراً ما يذبح الخ) أي  
من النعم أقول هو غير جامع لان من العقيقة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده  
وما يذبح ولا يكون هناك خلق شعر مطلقاً فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على  
سبيل الاستحباب بأن يكون يوم السابع وليس معتبراً في الحقيقة فأمل سم  
(قوله لان مذهبه) علة لقد رأى وانما سألني ما يذبح بذلك لان مذهبه الخ والضهير  
في مذهبه راجع لما ع ش قال الرشدي أنظر هذا الحليل ولا تظهر له ملائمة بما  
قبله ولا يصح جامعاً بين المعنى اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وانما يظهر  
على المعنى الذي ذكره ابن عبد البر أن عقيقة معناه قطع فاعل هذا المعنى  
استقطته المكتبة من الشارح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور فيكون لها  
في الالة معنيان القطع والشعر الذي على رأس المولود ويكون الشارح قد أشار الى  
مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فأشارنا بسببه لمعنى قطع بقوله لان مذهبه  
الخ ولمناسبته لمعنى الشعر بقوله ولان الشارح اه بالحرف (قوله يخلق اذ ذاك)  
أي والشعر لفة يسمي عقيقة كما تقدم ع ش (قوله كبحر الغلام مرتين) لعل  
التعبير به لان تعلق الولد به ا ترفقصد الشارح عنهم على فعل العقيقة والا  
فالأشئ كذلك ع ش على م ر (قوله مرتين) أي مرهون وقوله تذبج حال من

فيها أخبار كبحر الغلام مرتين بعقيقة تذبج عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويعصى رواه الدررسي

الحقيقة وقوله ويخلق رأسه معطوف على الخبر وهو مرتين من الاخبار بالجملة  
 بعد الاخبار بالمفرد وكذا قوله ويسمى معطوف على الخبر ايضا وقد فهمنا  
 يوم السابع بدليل ذكره فيما قبلهما (قوله والمعنى فيه) أي والحكمة  
 في ما ذكر من الامور الثلاثة أعني الذبح وقاليه اظهار البشر والنعمة راجع  
 لاولين منها وعطف النعمة تفسير كما في ع ش هـ م ر وقوله ونشر النسب  
 راجع لثالث (قوله كالاضحية) أي قياسا عليها حل فهو جواب السؤال (قوله  
 ونشر في داود) انظر لمقدم القياس عليه اه (قوله ان ينسك) يقال نسك ينسك  
 نسكا بفتح السين وضمها في الماضي وضمها في المضارع وباسكانها في المصدر  
 شوبري وهو من باب قتل أو عظم (قوله ومعنى مرتين بحقيقته) الاولى تقديمه عقب  
 الحديث (قوله لم يشفع في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان اهلا لها  
 لكونه رقيقا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح ع ش وقيل لم يشفع في والديه مع  
 السابقين وانظر اذ ع عن نفسه هل يشفع في أبويه أولا شوبري (قوله لمن  
 تلزمه نفقته) شمل الام ولد الزنا فيندب لها الحقيقة ولا يلزم من ذلك اظهاره  
 المغضي لظهور العار كما في شرح م ر (قوله بتقريره) انما احتاج لهذا لانها  
 تطلب من الاصل وان كان الفرع موسرا يارث أو غيره مع أنه في هذه الحالة  
 لا تلزم الاصل نفقته فاحتاج لقوله بتقريره لادخال هذه الصرة (قوله من ماله)  
 أي الفرع (قوله ويعبر يساره الخ) أي يسار القهارة م ر فان أسير بعدها  
 فلا يندب له قاله في ع ب قال في الاعباب وهو تعبيره م بلا يؤثرها صريح في أن  
 الاصل الموسر بعد الستين أي أكثر مدة النفاس لو فعلها قبل البلوغ لم تقع عقوبة  
 بل شاة لحم وقولهم لا آخر لوقتها محمول على ما اذا كان الاصل موسرا في مدة النفاس  
 وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان اصلها لم يحاطبها كان هو كذلك  
 أو تحصل بفعله مطلقا لانه مستقل لا ينتفي الثواب في حقه بانتمائه في حق أصله  
 كل محتمل وظاهر اطلاقهم الا في أن من بلغ ولم يعق أحد عنه بسن له أن يعق  
 عن نفسه يشهد لثاني شوبري (قوله مدة النفاس) أي أكثرها (قوله  
 وحصول السنة بشاة) أي فلا تحصل غير ذلك من غير النعم والظهار انه تجزى كل  
 من البقرة والثاقة من سبعة كما في الاضحية شرح م ر (قوله بما يأتي في العقوبة)  
 خرج به وقت الاضحية فانه لا يأتي هنا لان اول وقتها من انفصال جميع الولد  
 ولا آخره وفي نسخة مما يأتي في الحقيقة وهي غير ظاهرة لان مراده التشبيه  
 بالاضحية في أحكامها المتقدمة وايضا فلا حاجة الى قوله في الحقيقة لان الكلام

وقال حسن صحيح والمعنى  
 فيه اظهار البشر والنعمة  
 ونشر النسب وهي سنة  
 مؤكدة وانما لم يصب  
 كالاضحية بجميع ان كلا  
 منهما لرافعة دم بغير جناية  
 ونظر في داود من أحب  
 أن ينسك عن ولده لم يعقل  
 ومعنى مرتين بحقيقته قيل  
 لا يبرغمونه حتى يعق عنه  
 قال الخطابي وأجود ما قيل  
 فيه ما ذهب اليه أجدين  
 حنبلي انه اذا لم يعق عنه لم  
 يشفع في والديه يوم القيامة  
 (سن لمن تلزمه نفقته فرعه)  
 بتقريره (ان يعق عنه)  
 ولا يعق عنه من ماله ويعبر  
 يساره قبيل مضي مدة  
 النفاس وذكر من يعق  
 من فساد في (وهي) أي  
 الحقيقة (كضحية) في جميع  
 أحكامها من جنسها وسمها  
 وسلاقتها ونيتها والافضل  
 منها والكل والتصدق  
 وحصول السنة بشاة ولو  
 عن ذكر ذريتها بما يأتي  
 في الحقيقة

لكن لا يجب التصديق بلعم منهاياه كما يعلم مما يأتي فتعبري بذلك اعم من قوله وسنها وسلامتها والا كل والتصديق  
 كالاضحية (وسن له كرشا فان وغيره) (٧٠٩) من انني وخشي (شاة) ان اريد العن بالشيء الامر بذلك

في غير الحنثي رواه الترمذي  
 وقال حسن صحيح وقس  
 بالانني اخشي وانما كانا  
 على النصف من الذكر لان  
 الغرض من العقبة  
 استبقاء النفس فاشبهت  
 الذبحة لان كلاهما فداء  
 للنفس وذكر الحنثي من  
 زيادتي (و) سن (طبخها)  
 كسائر الالائم الا وجعلها  
 قد عطي نية للقبالة لخبر  
 الحكم الاتي (و) سن  
 طبخها (بجمل) من زيادتي  
 تمام ولا بجمل او اخلاق الولد  
 ولا نه صلى الله عليه وسلم  
 كان يحب الحلوى والعسل  
 واذا اهدى الغني شيئا منها  
 ملكه بخلافه في الاضحية  
 كما مر لان الاضحية من يافة  
 عامة من الله تعالى للمؤمنين  
 بخلاف الحقيقة (وان  
 لا يكبر عظمها) فله ولا  
 بسلامة اعضاء الولدان  
 كسائر خلاف الاولى (وان  
 تذبح سابع ولادته) أي  
 الولد وما يدخل وقت الذبح  
 ولا تدرت بالتأخير عن  
 السابع واد المبلغ بلا عني  
 سقط سن العن عن غيره  
 (و) ان (يسمى فيه) ولو

فنها (قوله لكن لا يجب التصديق الخ) أي ولو كانت مذمومة رأي بل وهو خير  
 بين التصديق بالنيء والمطبوخ (قوله وسن له ذكر) أي ذلك وهو أدنى الكمال  
 والافتك في واحد في سقوط الطلب ع ش والأفضل سبع شياه فبدنة ببقرة  
 كما مر وكذا اثنين سبعان من فبدنة ويجوز مشاركة سبعة ما قل في بدنة وأبقرة  
 سواء أكان كلهم عن عقبة أو بعضهم عن ضحية أو لا ولا كما قاله قل (قوله  
 وخشي) العتمة ان الحنثي ملحق بالذكر في هذه احتياطا مر (قوله شاة) ولونوي  
 بها الحقيقة والضحية حصل عند شيعنا خلافا لمجرح حيث قال لا يحصلان لان كلا  
 منهما سائمة مقصودة وهو وجه ومقتضى قوله في جميع أحكامها انه لو قال هذه  
 عقبة وجب ذبحها وبه صرح جراح حل وشور يرى أي فيجب التصديق بجميعها  
 على التقرءه شورى ويقرء بن أن تصديق بجميعها لبأ وبن أن تصديق بالعض نأ  
 والبعض مطبوخا ولا يصح أن تصديق بالجميع مطبوخا وأما الاضحية المذمومة  
 فيجب التصديق بجميعها نأ كما تقدم كما في شرحي مر وجرح (قوله ان اريد العن  
 بالشاة) لم يوجد هذا القيد في شرح مر ولا في شرح جرح ولا في شرح الروض  
 فليست مفهومة وهو ما اذا عني بغير الشياه كالبدنة فهل يندب تخصيص الذم  
 بشين والانتى بواحدة أو لا حرر (قوله استبقاء النفس) لعل المراد استبقاؤها  
 استبقاء تاما وهو غوها تمام كما ذكره في الحكمة (قوله الارجلها) أي إلى  
 أصل النخذ والأفضل أن تكون اليمين شرح مر (قوله فتعطي) نية تفاؤلا بأن  
 الولد يعيش ويمشي زى (قوله تفاؤلا بجمل أو اخلاق الولد) ولا يقال بمثل في وليمة  
 العرس تفاؤلا باخلاق العروس لانها طبع فاستقر طبعها وهو لا يغير شورى  
 (قوله كان يجب الحلوى) هي ما دخلته النار وكان مركبا من حلوه وغيره كما قاله  
 المناوي فعلى هذا يكون عطف العسل عطف معارف (قوله عن غيره) وهو خير  
 في العن عن نفسه زى وعبارة غيره وبقي السن في حقه (قوله ولو سقطا) أي  
 اذا بلغ زمن يفع الروح فيه كافي زى وظاهره وان لم تنفع فيه لكن عبارة مر  
 بل يندب نسبية سقط ففتح فيه الروح اه وفيه أي في مر انه اذا لم تعلم له  
 ذكرورة ولا أنوثة سمى بما يصلح لهما لمخوط لهما وهذا (قوله وان يسمى فيه) وأفضل  
 الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وتذكر الاسماء القبيصة كحرب ومرة وما يتطير  
 بنفيه كما في وبركة فورجة ونحو سميت الناس وسيد الناس أو العلماء أخذ كراهة  
 لأنه من أفعج الكذب وتجزم ملك الاملاك وشاهين شاه ومعناه ملك الملوك وما حكم  
 الحكام واقضا القضاة والمعتد الكراهة في قاضي القضاة زى وكذا عبد النبي

سقط المامر أول الفصل ١٧٨ يجت ولا بأس بتسميته قبل بل قال السوي في أدركه من  
 تسميته يوم السابع أو يوم الولاد واستدل لكل منهما بأخبار صحيح



وجعل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد القى وخبر يوم السابع على من أراد. (و) ان (يخلق) فيه (رأسه) (سائر) (تعدو بها) كافي الحاي (و) ان (تصدق بزيته) أي شعر (٧١٠) رأسه (ذهباً) فان لم يرد (نفضة) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر

فاطمة ففعلت في شعر الحسين رصدي بوزنه نفضة وأعطى القابلة رجل الحقيقة رواء الحاكم وصححه وقيس بالنفضة الذهب وبالذكريه وذكر الترتيب بين الذهب والنفضة من زيادتي وهو ما في المجموع وغيره وعبارة الأصل ذهباً أوفضة (و) ان (يؤذن

في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى) ويحك بئر فملوحين يولد فيمأماً الأولى فلان من فعل به ذلك لم تقصر أم الصبيان أي التابعة من الجن رواء ابن السني ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولده فاطمة رواء الترمذي وقال

حسن صحيح وليكون إعلامه بالنوحيد أقول ما قرع سمعه عند قدومه إلى الدنيا كما يقنعه من ذنوبه وجه منها وما الثانية وهي تحنيكه بتمر بأن مضغ وذاك به

ويحرم التكني بأبي القاسم مطلقاً م رأي سواء سكان اسمه محمد أو لا ويشرب لولده اللبن وقنه وتليدها لاسمه باسمه ولو في مكتوب كان يقول العبد بأسبدي والولد باو الذي والتليذا باستاذ فأوليا شيخنا م (قوله وجعل البخاري الخ) هذا الحمل حسن كما قاله بعض المتأخرين جرس م (قوله وان يخلق فيه رأسه) أي ولواً أي زى (قوله وعبارة الأصل ذهباً أوفضة) أوفى عبارة الأصل لتتوسع لالتخيرات لانه اذا بدأ بالخلق تكون للتوسع كافي قوله تعالى انما اجزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية بخلاف ما اذا بدأ بالخلق فانها التخيير كافي قوله فكما روى الطعام عشرة مساكين الخ لان الطعام أخف زى (قوله وان يؤذن) ولونه امرأه لان هذا ليس الاذن الذي هو من وطيفة الرجال بل المقصود به مجرد التذكير برك ع ش على م وقال في شرحه والحكمة في ذلك ان الشيطان يغسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عداً ما هما (قوله رواء ابن السني) أي روى قوله من فعل به ذلك الخ لانه حديث بالمعنى وعبارة تشرح م وروى البيهقي خبر م وقوله مولوداً أن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تقصر أم الصبيان (قوله حنكه) في المختار الخنك ما مضى الذن من الانسان وغيره اه فلذا احتج الشارح الى قوله داخل الغم (قوله فلا كهن) في المباح لأك القصة بلوكها من باب قال مضىها ولاك الفرس اللهم مضى عليه (قوله فخرناه) أي فقه ع ش (قوله ففعل) أي أخذ يتلفظ في المختار لظن باب نصر وتلفظ اذا تنبّع بلسانه بقية الطعام في و أو أخرج لسانه فسمع به شفتيه (قوله حب الانصار) بكسر الصاد أي محبهم

#### \*(كتاب الاطعمة)\*

استعمل جمع التله في جمع الكثرة واطلاق الطعام على الحيوان فيه مجاز لا لول لان المذكور في الكتاب غالبه حيوان وهي جمع طعام بمعنى مطعوم أي وما يتبع ذلك كطعام المضطرع ش وانما ذكره بعد الصيد لان فيه بيان ما يصل ولا يصل كانه ذكر عقب الاضحية لبيان ما يجوز وما لا يجوز اه قل على الحلال (قوله أي بيان ما يصل منها وما يحرم) ومعه فقه من أكد مهمات

حنكه داخل الخ حتى ينزل الى جوفه شيء منه فلا نه صلى الله عليه وسلم في بيان أبي طلحة حين الذين ولده وتمرأه فلا كهن ثم فخرناه ثم حبه فيه ففعل يتلفظ فعال صلى الله عليه وسلم حب الانصار الخ وماء عهد الله رواء مسلم وقيس بالتمر الحلو وفي معنى التمر الرطب وقول النبي ويقام في اليسرى مع ذكر الحلو وتقييد التخليل بحين الولادة من زيادتي \*(كتاب الاطعمة)\* أي بيان ما يصل منها وما يحرم

الدين لان معرفه الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على كل  
الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أى لحم نبت من حرام فالنار أولى به اهـ من شرح حر  
(قوله والاصل فيها) أى الاطعمة أى فى بيان ما يحل منها وما يحرم (قوله ويحل)  
أى السبي الذى هو محمد صلى الله عليه وسلم وقوله لهم أى لامتة اهـ جلال (قوله حل  
دود طعام) ولوقوله من موضع لا يخرج حرم فى الاعم كما قاله البلقيى مر قال وكذا  
لوتجس بنفسه ثم هاد بعد امكن صوفيه عنه فى ما يظهر (قوله دود طعام) بقيد أن  
غير المتولد لا يحل وهو كذلك ومنه النمل فى العسل قال فى الاحياء الا اذا وقعت غلته  
أو ذبابة وثبرت أجزاؤه انه يجوز أكلها معه لانها لا تنجسه اهـ ولا فرق فى الجواز  
بين الذى يسر تميزه أو سهل ولا بين الكثير والقليل فقول الشارح لعسرة بزة أى  
من شأمة أو بعسرة بزة زى قال مر ولا فرق أيضا بين الحلى والميت وشى طاب  
على الحل فيما لو انفصل الدود ثم هاد بنفسه ولوميتا وكذا الوعاذ بفصل حيوان عصر  
تميزه ونوقف فيما اذا سهل وأما الوعاذ بفصل ميتا فانه ان قل لا نجس والانجس  
(قوله كحل) ولوحصل فى اللحم دود فالتأهر الحاشية بالفاكهة ويقاس به التمر  
المسوس والفول اذا طبختا فى فاهما ولا فرق بين التمر والفول لان التمر يشق  
عادة ونزال ما فيه بخلاف الفول لكان متعبا قال فى الاغصان وهو مقيح شورى  
وسم (قوله لم ينفرد) أى لم يخرج عنه عش (قوله وجراد وسمك) كالأى فى المتهاج  
ولومادهما مجوسى قال الحلى ولا اعتبار بذهله (قوله وبلعهما) أى ويعنى عما  
فى باطنهما لقلته سهل وبجاءت سم قوله وبلعهما شامل لكبير السمك وصغيره وغالف  
الزر كشي فقال ولويلع سمكة كبيرة ممتنة حرم لبعاسة جودها قال وفى المغيرة  
كذلك أى ممتنة وحدها وميلهم الى الجواز وقال انما يحرم بلع السمكة اذا ضرت  
وقوله الكبيرة أى الحية ولا يخالف ما قبله (قوله فلما مر) وهو عسر التمييز وانظر  
وجه اعادته (قوله وطعامه) أى ما يذوقه من السمك ميتا اهـ جلال (قوله حين)  
أى اذا كانا مغيرين عش (قوله أكثر من قتلهما) أى ليس فيه تعذيب يزيد على  
قتلهما بل هما سواء فى ذوق الروح (قوله بل يحل قليم ما حين) لان عيشهما  
عيش مذبح زى وقيل يحرم لتعذيب وهو صيف خلافا لما فى عاب من حرمة  
قلى الجراد حيا وهو واضح لان عيشه ليس عيش مذبح حل والمستمد حل قلى  
السمك حيا دون الجراد للتليل الذى كور قاله عش فائدة قال فى الجواز مر كل  
سمك مملح ولم ينزع ما فى جوفه فهو نجس اهـ وبه يعلم حرمة كل الفسج المعروف  
خلافا لما اشتهر على اللسان (قوله فيسن ذبهما) أى من ذبلهما ما لم تكن على

كسر ناله وقتحه فى الأكل وكسره فى الثانى وقتحه فى الثالث

(وسرطان) ويسمى عقرب الماء (وحية) ونسناس وتغاسح (٧١٣) وسلخانة بضم السين وفتح اللام غلبت

طوبها والنهي عن قتل  
الضفدع رواء أبو داود  
والحاكم وصححه (وحل  
من حيوان برحنين) ظهر  
فيه صورة الحيوان (مات  
بذكاة أمه ونم) أي ابل  
وبقر وغنم لقوله تعالى  
أحللت لكم بهيمة الأنعام  
وروى أبو داود وغيره خبر  
أبي سعيد الخدري قلنا  
يا رسول الله انظر الابل ونذبح  
البقرة والشاة فبقيد في بطنها  
الجنين أي الميت فنلقيه أم  
ثأكله فقال كلوه ان شئتم  
فان ذكاه ذكاة أمه أي  
ذكاته التي أحلتها أحلته  
تعالما (وخيل) لانه صلى  
الله عليه وسلم نهى يوم  
خير عن لحوم الجوارح الالهية  
واذن في لحوم الخيل رواء  
الشيخان (وبقر وحش  
وجاره) لانه صلى الله عليه  
وسلم قال في الثاني كلوا  
من جمهوا كل منه رواء  
الشيخان وقيس به الاول  
(وطي) بالاجماع (وضبع)  
بضم الباء أكثر من اسكانها  
لانه صلى الله عليه وسلم قال  
يحل أكله رواء الترمذي  
وقال حسن صحيح (وضب)

صورة حيوان نذبح والاقتضاح من رقبتها كافي ع ش على م ر قال حجر فالمراد  
بالقيد الغنم كذا ما يرشد اليه تعليلهم بالاراحة (قوله ونسناس) بفتح النون  
كافي الصباح وبكسرهما كافي شرح الروض ويوجد كما قيل مجزأ العين بقف  
على رجل واحدة وله عين واحدة يقتل الانسان ان ظهر فيه بقعر كقعر الطير ذكراه  
س ل (قوله والنهي) عن قتل الضفدع وسيأتي ان النهي عن قتل الحيوان  
يفيد تحريمه كما ان الامر بقتله كذلك (قوله وحل من حيوان برحنين) عبارة  
شرح م ر ولا بد في الحل أي حل الجنين من أن تكون الذكاة مؤثرة فيه فان كان  
مضقة لم تب فيها صورة لم يحل (قوله ظهر فيه) صورة حيوان كذا قيل به في شري  
الجمعة والروض ونظاها سواء فنخت فيه الروح أم لا وان كان بعد هذا التعميم  
قوله مات بذكاة أمه الا ان يقال يقول بأن المراد مات حقيقة أو حكمه ابقيد فيه  
ما قصور ولم تنفخ فيه الروح فم حكمه أي حكمها فنخت فيه الروح وبالم تنفخ فيه  
شيئا العزيزي قوله مات بذكاة أمه شامل لما فنخت فيه الروح وبالم تنفخ فيه  
بناء على أن المراد المولود مفارقة الروح الجسد أو بعد الحياة وإذا كان كذلك  
فكيف يقول بذكاة أمه مع انه خاص بالاول ويوجب بأن قوله بذكاة أمه أي شابه  
ذلك اه أي وسواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو اوصال سهم أو جراحة قال العلامة  
زى فلا تصل حلقة ومضغة وان كانتا ظاهرتين ولو حلت ما كوله بغيره مأكول  
امتنع ذبحها بعد ظهور الحمل حتى تضع وخرج بقوله مات بذكاة أمه مأكول ميتا  
قبل ذكاتها أو بقي بعد ذكاتها زمانا يترك وضبط ثم مات فانه لا يحل على الصحيح  
اه (قوله فنلقيه) أي أنلقيه ع ش (قوله ان شئتم) أي وان شئتم فأطعموه  
لسيوان آخر وليس المراد وان شئتم فأطعموه لان فيه اصابة مال شيئا عزيزي (قوله  
وبقر وحش) لافرق في الحمار الوحشي بين أن يستأنس أو يبقى على توحيته  
كما انه لا فرق في تحريم الالهة بين الحالين ومنه بقرا الوحش فيما ذكر س ل (قوله  
وجاره) قال في شرح الروض وفارقت الحمار الوحشية الحمار الالهية بأنها لا يتنفع  
هنا في الركوب والحمل فانصرف الانتفاع بها إلى أكلها خاصة اه (قوله وضبع)  
هو من أحمق الحيوان لانه يتناول حتى يصادوم فيجيب أمره امه سنة ذكرو سنة  
انتي ويبيض س ل وانما حل مع كونه ذنا اب لان نايه ضعيف كانه لا ناب له  
(قوله وضب) قال ابن خالويه ايدعش سبع مائة سنة فصاعدا ولا يشرب الماء  
وقيل انه يبول في كل أربعة يوما طرولا يسقط له سن ويحال ان اسنانه قطعة  
واحدة (قوله كل على مائده) ولم يأكل منه صلى الله عليه وسلم لانه يذاه

وهو حيوان لاذر منه ذكران ولا نثى فرجان لانه أكل على مائده صلى الله عليه وسلم رواء  
الشيخان (وأرب) لانه بث بوركها اليه فبقيد رواء الشيخان زاد البخاري وأكل منه وهو حيوان يشبه الباق فصر  
البدين طويل الرجلين

عكس الزرافة بطن الأرض على مؤخر قدميه (ويقال) بثلاثة أقدام وبسي أبا الحصين (ويربرج) وهو حيوان قصير اليدن جد طاول الرجلين لونه كلون الغزال (وفيل) بفتح الفاء والنون وهو دابة يؤخذ من جلدها القرو ليصنع منها (وسمور) بفتح السين (٧١٣) وضم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السور ولان العرب

تستطيع الاربعة والمهاد في كل عام وما يأتى الذي ولايتى (وسمرا بزرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود مغير وقد يكون مجر المنقار والرجلين والآخر يسمى اغداف الصغير وهو أسود أو رمادي اللون والحمل فيه هو مقتضى كلام الرازي وصرح به جمع منهم الروياني وعلاء بالله يا كل الزرع لكن صحح في أصل الروضة تحريه وخرج بفرد الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذى فيه سواد وبياض والعقوق وهو ذولونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح وموتة العقوق يسمى والغداف الكبير يسمى الغراب انجبلى لاه

ليكونه ليس بأرض قومه أى ليس مشهورا بالاكل عندهم شيئا من زى (قوله عكس الزرافة) بفتح الزاى وضهما عش وفر الزاد بفتح فى قراءة المغازى ان الزرافة حيوان يشبه الابل برتته والمقبور باسمه وقرنيه والتمربون جلده وتكبر الى ان تصير علو النخلة واهتمد م حرمتها لتولد هامن ما كول وغيره اه (قوله وهو حيوان قصير اليدن) قال فى شرح المرض وهو دابة رقيقة تصاد الفار تدخل جحره وتخرجه من ل (قوله وسمور) ويحل ايضا السحاب وهو حيوان على حد البروع يتخذ من جلده الفراء والحوسل ايضا وهو طائر كبير له حوصلة خفيفة يتخذ من جلده الفراء ويكثر بجمري ويرف بالبيع والغاقم يضم الغاف الثانية وهو دابة تشبه السحاب وجلده أبيض سم زى (قوله يشبه السنور) حيوان يشبه الغنم شيئا (قوله والحل فيه الخ) عتقه ذال عش ولوشك فى شئ دل هو ما يذكل أومن غيره فيل فى الحرمة احتياطا اه (قوله ذولونين) أى نوع أبيض ونوع أسود فهو مغاير لما قبله وقول للمساطة ان السواد ملازم للعرب هو باعتبار اختلف أنواعه حل زيادة (قوله للبط) وهو الاوز الذى لا يطير من ل (قوله وعصفور) سمي بذلك لانه عصفى فى افه سليمان عليه السلام وفرمته وكنيته أبو يعقوب والانثى عصفورة (قوله وسعورة) وهي مغارة العاصفان الحجره الراس زى والمهدد حرام نخب لحمه وكذا فى حل (قوله وزر زور) سمي بذلك لزرزرنه أى تصويته زى (قوله لاجار أهلى) وكنيته أبو زباد وكنية الانثى ام محمود وأما الزرافة فى المجموع اسمها محرم جزا وقال المترى نحل وبه أفتى البغوى زى (قوله وزر) أى دب وقيل ونفس وإن مقرض شرح م رواين مقرض بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء هو الذئب بفتح اللام وشبدي (قوله

لا يسكن الا الجبال) ونعامه ١٧٩ يح ث وركى واور) بكسر واو وفتح ثاينه وهو شامل للبط (ودجاج) بفتح أوله أقصع من ضمه وكسره (وحمام وهو ما عب) أى شرب الماء بلامض وزاد لاصل كبيره وهو دود أى صوت ولا حاجة اليه لانه لازم لعب ومن ثم اقتصر فى الروضة فى جزاء الصيد على عب وقال ابيه هدر متلازمان ولهذا اقتصار الشافعى على عب (وما على شكل عصفور) بضم أوله أقصع من فصح بانواعه كمدليل) بفتح العين والدال المهماتين بينهما نون وآخره موحد به بد الغتية (وسمورة) بفتح الصاد وسكون العين المهماتين (وزر زور) بضم أوله لانه كالمها من الطيبات وقال تعالى أهل لكم الطيبات (لاجار أهلى) انتهى عنه رواء الشبان (ولاد ناب) من سباع وهره ايه وعلى الحيوان يستقوى بنابه (و) ذو الخلب (بكسر الميم أى ظمر من طير لاهسى عن الاول فى خبر السمينين وعى الثانى فى خبر مسلم نذوالاب) كاسود وقرق (وهو معروف) (و) ذو الخلب (كصقر) بالصاد والسين والزاى (ونسر) بفتح النون أشهر من ضها وكسرها

(ولا ابن آوى) بالمدلان العبري نسبة به وهو حيوان كره الرمح نفسه لمحبته من الذئب والثعلب وهو في دونه  
الكتاب (وهرة) وحشية أو أفعلية لأنهم اتخذوا بها غلاظي لها (٧٣٤) أولى من تقييدها بالوحشية

ولا ابن آوى) سمي بذلك لأنه يأوى إلى أثناء جنسه لا يعوى إلا ليلا إذا استوحش  
وبقي وحده وصباحه يشبه صباح الصبيان سئل (قوله أولى من تقييده) لها  
بالوحشية قديس قال تقييد الأصل أولى لأنه يعلم منه تحريم الإهلية بطريق الأولى  
بمخلاف إطلاق الشيخ ليس نصافي تحريم النوعين لقبوله التخصيص وإن كان  
مقتضى الإطلاق التعميم فليتنامل أه شورى (قوله الطائر لا خضر) له قوة  
على حكاية الأصوات وقبول الثقلين زى (قوله وطاوس) وهو طائر في طبعه  
الدغة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه زى (قوله وذباب) وهو  
إجهل الخلق لأنه باقى نفسه في المهلكة زى (قوله القنفذ) بالذال المعجمة  
وبضم القاف وقضها كما في المختار وفي المصباح بضم القاف وفتح القنفذ ع ش  
هل مد (قوله والوبر) قال في شرح الروض بسكون الباء دويبة أصغر من الحر  
كحلأ العين لا ذئب لمعايرة وهذا هو الذي تقدم له في باب ما حرم بالأحرام (قوله  
بعضف والجنحة) لأنه زهد في الأقوات زى وقال سئل لأنه زهد ما في أيدي  
الناس من الأقوات ومن عجيب أمره أن عينه تقلع وتعود ولا يفرخ في عيش عتيق  
حتى يطينه بطن جديد أه وتعود عنه بمجرد نقله من الهند وهو حجر البرقان وإذا  
أراد شخص أتياه بالبحر فانه يصبح أولاده بالزعران أو نحوهم فيندحرف في عشه  
لأنه يحضره لا ولاده إذا راهم بهذه الحالة خوفا عليهم من المرض المذكور وينتفع  
عشه للعصبة بأن بل ويقع ثمة أياما ويسقى شيعنا ومن عجيب أمره أنه يحفظ  
الفاحة بتمامها ويحفظ آخر سورة الحشر أه قل (قوله ونخل) في الروضة كأنها  
أه يحرق قل التمل لصحة النهى عن قتله وحمل على التمل السلياني وهو الكبير  
لأنفاه إذا بخلافه غير فيل قتله لكونه مؤذيا بل يحرقه إن تعين طريقا  
لدفعه كالتمل أي بأن يشق عدم الصبر على أداء تمل قتله وتعدر قتله انتهى  
من شرح مد وعش عليه (قوله وما لانس فيه الخ) ينبغي ولا في نظيره  
ليخرج بقوال وحش المحقق بحماره المنصوص أو يراد بالنص فيه ما يشبه النص

(ورضة) وهي طائر يقع  
(وبعانة) بتثنية الواو  
وبالمججمة والثالثة طائر  
أبيض وقال أغبر دوين  
الرجة بطن الطائر أن ثبت  
غذاهما (وبعنا) بفتح  
الموحدين وتشديد الثانية  
وبالمججمة وبالقصر الطائر  
بضم الأخر المعروف بالدرة  
المهملة (وطاوس وذباب)  
بضم أوله (وحشرات) بفتح  
أوله صغار دواب الأرض  
(تخفضا) بضم أوله مع  
فتح ثالثة أشهر ومن غمه  
وبالمد وحكي ضم ثالثة  
مع القصر تحب ظلم الجميع  
واسستقى من الحشرات  
القنفذ بالذال المعجمة والوبر  
والنضب والبربوع وهذان  
تقدم تغييرهما آقا  
وتقدم ضبط الوبر وقديره  
في باب ما حرم بالأحرام (ولا  
ما أمر بقتله أو نهى عنه)  
أي عن قتله لأن الأمر بقتل

شيء والنهي عنه يقتضى حرمة أكله فالأمر بقتله (كعقرب وحية وحداة) بوزن عتبة في نظيره  
(وفارة وسبع ضار) بالتحقيق أي عادوى الشيطان خمس يقتل في الحمل والحرم الخمر والحدأة والفارة  
والعقرب والكتاب المعقور وفي رواية تسلم الغراب الأبقع والحية بدل العقرب وفي رواية لا في داود والترمذي ذكر  
السبع السادس مع الجنس (و) النهى عن قتله (تخطا) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى الآن بعضف والجنحة  
(ونخل) وتغيير بانهى عنه مع التثنية لجاء ذكر أولى من قوله لا خطا ونخل (ولا ما يتولد من ما كول وغيره)  
كمولدين كلب وشاة أو بين فرس وحصار أهلى تغليا للقرم (وما لانس فيه) بتحريم أو تحبيل أو يميل  
على أحدهما كالأمر بالقتل والنهي عنه

(ان استعطاه عرب ذو يسار وعلبا ع سليمة حال رفاهيه حل أو استغشوه فلا) يحل لان العرب أولى الامم لانهم  
الخاطبون أولا ولان الدين عربى وخرج بذوي يسار والمحتاجون (٧١٥) ويسلمة احلاف البوادي الذين

يا كادون مادب ودرين  
غيره يرفلا عبرة بهم  
ومحال الرفاهيه حال  
الضرورة فلا عبرة بها (فان  
اختلفوا) في استعطائه  
فلا كثر منهم يتبع (فان)  
استوا اتباع (قريش)  
لانهم قطب العرب وفيهم  
القوة (فان اختلفت قريش  
ولا ترجع) (اولم تحكم شيء)  
بان شكت اولم توجد العرب  
اولم يكن له اسم عندهم  
(اعتبر بالاشبه) به من  
الحيوانات صورة أو طبعها  
أو طبعها اللحم فان استوى  
الشبهان اولم يتجسسا شبيهه  
فحلال لانه قبل لا أحد  
فيما أو حتى الى محرما وقولى  
فان اختلفوا الى آخره ما عدا  
مالو عدم اسمه عندهم  
زيداني (وما جعل اسمه عمل  
يشبههم) أي العرب له  
عما هو حلال أو حرام (وحرم  
متجسس) أي تناول ما نعا  
كان أو جامد انظر الفارة  
السابق في باب التجاسة  
(وكره جلالة) وهي التي  
تأكل الحيلة بفتح الجيم من نعم

في نظيره اه شورى (قوله ار استعطاه عرب) ويرجع في كل زمن الى  
عربه ما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم زى (قوله ذو يسار) جمعه على غير قياس  
لانه ليس بجمع ولا صفة وان كان مؤنثا (قوله حال رفاهيه) المراد بها حال  
الاختيا أو أخذ من مفهومه لا يقال يغني عنه قوله ذو يسار لانه اذا كان المحتاجون  
لم يعتبروا فأهل الضرورة بالاول لا فانقول حالة الضرورة قد يتبعها مع اليسار  
كالمسافر البعيد عن ماله (قوله مادب) أي عاش ودرج أي مات ع ش (قوله قطب  
العرب) أي أصل العرب يرجع اليهم في الامور المهمة وقطب الشيء ما يدور  
عليه الامر (قوله وفيهم العتوة) أي عكازم الاخلاق (قوله صورة الخ)  
ظاهرة التصيير عبارة مر واتجه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعالي  
الكاملة في النفس فالطبع فالصورة (قوله أو طبعها) أي من صيالة أو عدو اه  
زى (قوله وما جعل اسمه) أي الموصوغ له بأن لم يعمل له اسم حيوان  
يؤكل أو اسم حيوان لا يؤكل وليس المراد بالاسم الصفة من حل أو حرمة لانه لا  
يتكرمع قوله قبل وما لاضر فيه (قوله أي تناول) فذره لان الاحكام انما  
تعلق بالافعال لا بالذوات كحرمت عليكم الميتة شورى (قوله ماثما كان  
أو جامدا) اما الاستعجاب بالدهن النجس فيل كاسبق آخر صلة الخوف زى  
(قوله وكره جلالة) ويكره أيضا الطعام المأكول ونجس ما شرح مر و المتبادر من  
النجس نجس العين وقضية انه لا يكره اطعامها المتنجس ع ش على مر (قوله  
وهي التي تأكل الحيلة) أي اصالة المراد هنا ما كل النجاسات قل وفي المختار  
الجللة التجاسة ومثله حجر وفي القاموس انها مثله الجيم فعول الشارح بفتح الجيم  
لعل اقتصاره عليه لكونه اوضح اه بخلاف الزرع الذي سقى أو ربي بنجس  
فلا يكره ان لم يحصل فيه رائحة التجاسة كما في شرح مر (قوله كلبها) أي وشعرها  
ولها أي اذا ذكبت ومات بذكائه وعبارة نرح الروض قال الزركشي  
والظاهر الحاق ولها بها اذا ذكبت ووجد في بطنها ميتا أو وجدت فيه الرائحة  
وهو يقتضى انه اذا رجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه اذا خرج حيا ثم ذكي فصل  
فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه ع ش وعبارة شرح مر ووجدت بالوار  
وهي ظاهرة (قوله وكذا ركوبها) فصله لاجل تقيده بلاحال قال ع ش  
وظاهره وان لم تعرق ولان المتبادر من كراهة الجلالة كراهة تناولها لركوبها

وغيره كدجاج أي كره تناول شيء منها كلبها وبيضا ولحمها وكذا ركوبها بلا حائل فتعبري بها أهم من  
تعبيره بطعامها هذا

إن (تغير ثوبها) أي طعمه أو لونه أو ريحه وتبقى الكراهة (إلى أن يطيب) ثوبها بغير أن يبدونه (لأنه يغسل)  
كل طبع ومن اقتصر كالأصل على الطبع جرى على الغالب (٧١٦) شئرا منه صلى الله عليه وسلم نهى

(قوله أن تغير ثوبها) أي ولو تغيرت رائحته أو لونه أو ريحته بغير أن يبدونه (لأنه يغسل) كان  
بدل الثوب الذي شربته في تلك المدة عذرة مثل ما ظهر فيه التغيير نظير ما سألني  
في كلام البغوي والأقالين لا يظهر منه تغيير كما لا يخفى فإيراجع رشدي (قوله)  
أرهبه إليه) هو جرى على الغالب قول وعادة فشرح مر ولا يقدر بردة الملعف  
وتقديرها فيه بأرهبه بين يوفى إليه ويرى في البقرة وسبعة في أشاة وزلافة  
في الذباجة للغالب ولو غذيت شاة بحرام مدة طويلة لم تحرم كما قاله القرطبي  
وابن عبد السلام أذهب حلال في ذاته والحرمه إنما هي لحق الغير اه (قوله)  
وركوبها) هو بالجر عطف على أكل أي نهى عن أكل الحمل والوروكوبها (قوله)  
تناول) ما كسب وكذا التصديق به كما بحثه الأذوي والزركشي مر (قوله)  
بجارية نجس) أي مخالطته وباشترته وقوله أو يجره كالمصحح لأن الغالب تصبغ  
أيدي الذبايح والجزارين شيئا (قوله وأما صه) أي بعيره الذي يبقى عليه  
مر (قوله قالوا الخ) وجه التبري أنه ليس هنا حرامه لانه فاضله صلى  
الله عليه وسلم طاهرة وأيضا لا يلزم من الاعطاء تناول لجواز أن يكون النبي  
أعطاه لبلعومه رقيقه أو ناضجه فالأمانة في قوله فلو كان حراما لم يعطه بموغة  
لجواز أن يكون الحجام لم يتناول له نفسه كما قاله سم إلا أن يقال فلو كان حراما لينة  
له تأمل شيئا وقال الرشدي هذا الدليل إنما يأتي على التناول بخاصة فضله صلى  
الله عليه وسلم (قوله فلو كان حراما لم يعطه) لانه حيث حرم الأخذ حرم الاعطاء  
كأجرة الشاة الأضرورة كأعطاه ظالم أو فاض أو شاعر خوفا منه فيحرم الأخذ  
فقط وأما خبر مسلم كسب الحجام حيث فؤول على حد ولا تيموا الخبيث منه  
تفسون شرح مر وتأويله بأن المراد بالخبيث الرديء (قوله وعلى مضطر الخ)  
لما فرغ مما يؤكل حاله الاختيار شرع في ما يؤكل حاله الضرورة فوال وعلى مضطر  
المع ش (قوله بأن خاف الخ) أي أظن ذلك وكان معصرا معي رعا بسفره وغير  
مشرق على الموت أخذ ما يأتني (قوله ومريض يخوف) أو غير معروف أو نحو ذلك من  
كل مدور يبيع النيم شرح مر والمخذور شامل لغو بطء البرء وفي لزوم الأكل  
نحوه نظر ظاهر بل قد ينظر في الأزوم لخوف الشين الفاحش في عضو ظاهر  
أيضا اه سم (قوله وأقطع رقيقة) أراد حصل له به ضرر لا نحو وحشة كما  
هو واضح وكذا لو خاف العجز عن المشي وكذا الواجهد الجروع وعيل أي فقد  
مهره غلبة الفتن في ذلك كأبيه بل لو جرت السلامة والتلب على السواء حل تناوله

عن أكل الجملالة وشرب  
لبنها حتى تصلف أربعين  
ليلة رواء الترمذي وقال  
حسن صحيح زاد أبو داود  
وركوبها وإنما يحرم  
ذلك لأنه إنما بقي عنده  
لتغيره وهذا لا يوجب  
التحريم كعلم المذكي إذا  
اتقن وتزوج أماطيه فهو  
غسل فلا تزول به الكراهة  
(وكراهه) تناول  
(ما كسب) أي كسبه  
أو غيره بمخامرة نجس  
كحجم) وكسب زبل أو نحو  
بخلاف القصد والحياسة  
وهو مما خرج بزيادة  
لغيره (وسن) له (أن)  
تناوله مملوكه من رقيق  
وعيره فهو أعم من تعبيره  
بغيره رقيقه وفاضله  
ودليل ذلك أنه صلى الله عليه  
وسلم شرب عن كسب  
الحكام فنهى عنه وقال  
أطعمه رقيقا وأعطاه  
ناهك رواء ابن حبان  
وحججه والتزمه وحسنه  
وقس بمانه غيره والفرق  
من جهة المأني شرف الحر  
ودانة غيره قالوا صرف

النهى عن الحرمه خبر الشيخين عن ابن عباس احتجهم ر. دل الله صلى الله عليه وسلم وأعطى المحرم  
أجره أجرة فلو كان حراما لم يعطه (وعلى مضطر) بأن خاف على نفسه عذورا كونه مريض يخوف وزباده وطول  
مدته وأقطع رقيقة من عدم المال

(سدره) أي بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمي ميت (وجده تقط) أي دون حلال (وايس نبيا) فلا يشع وان لم يتوقع حلالا (٧١٧) قريبا لاندفاع الضرورة بذلك (الأن يخاف عذورا) أن اقتصر

عليه (فتشبع) وجوبا بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع لأن لا يبقى للطعام مساغ فانه حرام قطعاً ما لم يلبس فلا يجوز التناول منه لشرف النبوة وكذا لو كان مسلماً والمضطر كافر وليس المضطر أشرف على الموت أكل من المحرم لانه حينئذ لا ينفع وحكذ الماصي بسفره حتى شوب كما مر في صلاة المسافر وفيه مراق الدم كتردد وحرقى فلو وجد ميتة آدمي وغيره قدمت ميتة غيره وميتة الآدمي المحترم لا يجوز طبعه ولا شيبها لمساخه من هتاك حرمة وقول فقط وليس نيا من زيادتي وقبيري بالمضطر والمخذور أعز من قبيري بما ذكره (وله) أي المضطر (قتل غير آدمي معصوم) ولو بالنسبة اليه كمن له عليه قودومر تدويري ولو ميوا وامرأة (لا كلمة) لعدم عصيته وإثامته قتل الصبي والمرأة الحربيين في غير حال الضرورة لحق العائن لالهيهما ولهذا

المحرم حكاه الامام عن مريح كلامهم شرح مر (قوله سدره) أي امساكه وحفظه كافي المصباح (قوله أي بقية روحه) أي بقية القوة التي الروح سبب فيها وإن قال الروح لا تجزى حتى يقال لحفظ بقيتها عيش وصوب بعضهم ضبط شد بشن معجزة زى وعبارة عيش على مر ولعل وجه التعبير بقية الروح انه نزل ما أصابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته اه (قوله غير مسكر) فن اصطر لشربه لعطش لم يحل تناوله حينئذ لانه لا ينزل العطش بل يشبه أي ما لم يقص لانه ولم يجد غير المسكرة لانه ان يشبعها به شرح مر (قوله الان يخاف الخ) وعليه القزود ان لم يتوقع وصوله الى حلال والاجاز بل صرح القفال بعدم منعه من حل ميتة حيث تلونه وان لم تدع ضرورة الى ذلك شرح مر (قوله عليه) أي على سذ الرمي (قوله سورة الجوع) بفتح السين وضما أي حذته عيش (قوله فلا يجوز التناول منه) ولو لم يله خلاصا لمعهم مر عيش وانظر لو كان المضطر أشرف كان كان ر ولا والميت نبى (قوله أشرف على الموت) بأن وصل الى حالة تقتضى بأن ماحها لا يعيش وان أكل كل جرع (قوله وكذا العاصي) بسفره قال الاذرى وبشبه ان يكون العاصي بأقامته كالسافر اذا كان الاكل عونه على الاقامة وقولهم باح الميتة لم يقيم العاصي بأقامته يحول على غير هذه الصورة س ل وعن (قوله قدمت) ميتة غيره وان كانت كلبا او خنزيرا س ل (فرع) ميتة الحمار والشاء والسيان ويقدمان على الكلاب (قوله لا يجوز طبعه ولا شيبها) أي حيث أمكن تناولها بدونهما مر عيش وتغير في ميتة غيره بين الطبخ والنش وغيرهما عن روه له في شرح الروض (قوله ولو بالحبسة البسه) غاية في النفي (قوله ومريد وحربي) أي وزان حصن وبارك صلاة وان لم ياذن فيه الامام لان قتلهم مستحق وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديا معه وحال الضرورة ليس فيها رعاية ادب عن (قوله ولو لم يداو امرأه) قال ابن عبد السلام لو وجد المضطر ميما مع بالغ حربيين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من اضاعه المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحسكي وقصيته ايماء ذلك فلتستثن هذه الصورة من الاطلاق جواز قتل الصبي الحربي لالاكل وكذا يقال في شبه الصبي حمر كالتساء والمجانين والبيد س ل (قوله لعدم عصمته) هذا يقيدان النفي في كلام المصنف متوجه لانه يقطع وهو قوله معصوم (قوله ولو وجد طعام غائب) أي ولم يقدر على ميتة ولا غيره ما ولائها عليه وقوله او حاضر مضطر قال س ل ومال الصبي

لا يحب السكارة على قائلها ١٨٠ يجب اما الادمي المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذميا ومساونا  
وتعبري بما ذكر اعم من قوله وله قتل مرديد وحربي (ولو وجد طعام غائب)



أكل) منسوخا (وغيره) حية ما أكله ان كان متا وما ومنه ان كان مثلبا لأنه قادر على أكل طاهر بعوض مثله سواء أقدر على العوض أم لا لان الذم يقوم مقام الاعيان (أو طعام) حاضر (مضطر) له (لم يلزمه بذله) بحمة له نعم ان كان نبيا وجب بذله وان لم يصبه (فان أضر) في هذه (٢١٨) الحاشية مضاروا (مسلما) معصوما (جاز)

والجنون اذا سكن وله ما غابا حكمه حكم مال الغائب وان كان حاضرا فهو في مالهما كالمالك اه (قوله كل منه) وجوبا استثنى الباقي ما اذا سكن الغائب مضطرا يحضر عن قرب س ل (قوله نعم ان كان نبيا وجب بذله) وتصورهذا في الخضراذ الاصع انه نبي حي وفي عيسى ادانزل اعاب شورى (قوله بل ذنب) أي ان قدر على الصبر (قوله من شتم الصالحين) أي خصامهم (قوله لزمه) وان احتاج اليه في المستقبل زى (قوله أعم وأولى الخ) أي لان المعصوم يشمل المعاهد والمؤمن والمسلم يصدق بغير المعصوم كاتزان المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام بهما (قوله شتم مثل) عمله ان كان المضطر اغنيا بان كان فقيرا لاملاله أصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على أغنياء المسلمين اطعامه كآمر وتقدم م ر انه يجب اطعامه على كل من قصده منهم ثلاثواكلوا (قوله والا فقي ذمته) ضعيف والمعتد ما عير به الاصل فيجب ان يبيع له نسيئة عن أي نسيئة تمتد زمن وصوله لماله ودعوى انه يبيعه بصل ولا يطالبه الاعتد بساره مردودة لانه قد يطالبه به قبل وصوله لماله مع عجز عن اثبات اعساره فيمسه شرح م ر (قوله لان الضرر الخ) الانسب تأخير عن قوله فلا يلزمه بل انتم مثل (قوله أعم من تعبيره) بنسبة لان الذي في الذمة يصدق بالمال (قوله ولا تثن الخ) ولو اختلف في التزام العوض صدق المسالك بيمينه لانه اعرف بكيفية بذله س ل (قوله وأخذ الطعام) فان عجز عن أخذه منه ومات جوعا لم يضمنه الممتنع ادلى بحدث منه فعله ذلك لانه يأثم س ل (قوله وان قتله) الظاهر انه يأخذ منه بالاحف فالاحف كآمر في الصيال فيعور (قوله والمضطر كافر معصوم) يفيد ان المضطر الذي قهره المسلم المانع وان قتله والمعتد خلافه شورى فليس للذي قهره ومقاتلته ادل يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيل لان فعل ذمته م ر سم وجواب بأن الاستثناء راجع للبيع أي القهر والقتل كما قاله قل على الجلال وان كان بعده قول النشارح في ضمنه قد برأول لا بعدلانه يلزم من ضمانه عدم جواز قهره وقتله (قوله فيضمنه) أي بالدية عن لا بالقود للشبهة بش (قوله واغتربه) أي بالبحث بعضهم هو الجلال المحلى في شرح

بل ذنب وان كان أولى به كما ذكره في الروضة كآملها لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذميا والجهة فلا يجوز اثارة المال كمال ثمق المسلم على غيره والادى على الجهة (أو) طعام حاضر (غير مضطرا له لزمه) أي بذله (لمعصوم) بخلاف غير المعصوم وتعبير بمعصوم أعم وأولى من قوله مسلم أودى وانما يلزمه ذلك (بشتم مثل) مقبوض ان حضر والا فقي فمة) لان الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بل انتم مثل وقول في ذمة أعم من نصيره بنسبة (ولا تثن ان لم يذكر) جملا على المساحة المعتادة في الطعام لاسيما في حق المضطر (فان مع) غير المضطر بذله بالتمن للمضطر (قوله) أي للمضطر

(قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا يضمنه بقتله الا ان كان مسلما والمضطر كافر معصوم (قوله فيضمنه على ما بينه ابن أبي الهم واغتربه بعضهم فجزبه) (أو وجد) مضطر (مينة وطعام غيره) بقيد ذمته بقول (لم يذله أو) مينة (وميتا لهم باحرام أو حرم تعيفت)

أي الميتة فيها عدم ضمانها واحترامها وتقتضى الأولى بأن إباحة الميتة المضطر منصوص عليها وإباحة أكل مال غيره بلا إذنه ناسبة بالاجتهاد والثانية (٧١٩) بأن المحرم مندوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه منه ميتة كحرم

في الحج والثالثة وهي من زيادة بأن صيد الحرم ممنوع من قتله إما إذا بذله غيره بحسبنا أو بمن مثله أو بزيادة بتغابن بمثلها ومع المضطر فنه أورد في بضمنه فلا تحل له الميتة ولو لم يجد المضطر المحرم الأصيدا أو غير المحرم الأصيد حرم ذبحه وأكله وأتدى (وحل قطع جزء أي جزء نفسه ككلمة من فخذ لا كله) بلفظ المصدر لأنه أتلف جزء لا سبقتقاء الكل كقطع اليد لا كله هذا (ان فقد نحو ميتة) محرم كمرتد وحري (وكان خوفه) أي خوف فاعه (أقل) من الخوف في ترك الأكل أو كان الخوف في ترك الأكل فقط كافيه بالاولى بخلاف ما إذا وجد نحو ميتة أو كان الخوف في القطع فقط أو بشل السوف في ترك الأكل أو أشد فانه يحرم القطع ويخرج بجزءه قطع جزء غيره المعصوم وبأخسه قطع جزء لا كل

الاصل أي فكان ينبغي أن لا يثبت عليه ولا يحرمه لانه لا يثبت ذلك بهم انه منقول في كلام الأصحاب عن ومع ذلك فهو المعتمد (قوله أي الميتة) أي ميتة غير الأدمي (قوله لعدم ضمانها واحترامها) يفيد إباحة ميتة غير الأدمي المحترم كما يفيد حرمانها وهي طعام الغير أولى منها ومثله الصيد في الثانية ذكره في الروضة وأصلها اه عبد البر (قوله والثالثة) وهي قوله أو حرم (قوله) ممنوع من قتله) لكن بوجه لا يصير ميتة حل والمعتدانه يصير ميتة كما قاله قل على المحل وغيره (قوله وذبحه) تردد سم في أنه ميتة أو لا ويخرج عن بانه حينئذ ميتة وترتفع في الذبح حل وهو على سبيل الوجوب أو التنب (قوله بلفظ المصدر) أحترز عن اسم الفاعل أي لا كاله بالمد (قوله أو كان الخوف في القطع فقط) فيه ما موصوع المستلزامه مضطر فخوف الترك حاصل ولا بد (قوله أو بشل الخوف الخ) فان قيل قد تقدم في قطع السلعة الجواز عند تساوي الخطرين أوجب بأن السلعة لم تزد على البدن وفي قطعها إزالة الشين وتوقع الشفاء ودوام البقاء فهو من باب المداد أو بخلاف ما. إنا فان فيه أمسا أو تغير اللبنة وليس من باب المداد أو عن أي فكان أضيح ومن ثم لو كان ما براد قطعه لمحصوله أو بدنا كلفه جاز هنا حيث يجوز قطعه في حال الاختيار بالاولى شرح م ر (قوله إلا أن يكون المضطر ندبا) أي فيحل بل يجب حل

### \*(كتاب المسابقة)\*

لم يسبق أحد من المصنفين الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تصنيف هذا الكتاب وكان الانسب ذكره قبل الجهاد لأنه كالوسيلة له لفيه فيه إلا أن يقال آخره للإشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه وذكره عقب الاطعمة لوجود الاكتساب فيه للعرض وقدمه على الإيمان لعدم الاحتياج إليها في قل على الجلال باختصار وهي مأخوذة من السبق بالسكون وهو التقدم شوبرى وليذكر الشارح معناها ولا اركانها نظروجه ذلك وفي شرح م ر أنه بد فيها من إيجاب وقبول (قوله على الخبل والسهام) كلمة على الدالة على الخبل على ما في والداخل على السهام بمعنى الباء (قوله والرهان) أي على نحو الخبل م ر (قوله) وإن اقتضى كلام الاصل أي حيث قال كتاب المسابقة والمناضلة اه ويجب عن الاصل بأن عطف المناضلة من عطف الخاص على العام (قوله)

غيره فلا يصلح أن يكون المضطر ندبا مهما قطع جزء غير المعصوم لا كله فحلال أخذ من قولي فيهما ولم يقتل غيره أدمي معصوم (كتاب المسابقة) على الخبل والسهام وغيرهما ما يأتي في المسابقة ثم المناضلة والرهان وإن اقتضى كلام الامل تعار المسابقة والمناضلة

قال الأزهري التمسك في الرمي والرهان في الخيل (٧٢٠) والسباق فيهما (هي) للرجال السليق

قال الأزهري (الخ) دليل لقوله تم المناضلة والرهان يقال فاضلته منافضة أي غلبته  
مخالبة (قوله هي) أي نوعها المناضلة والرهان ويحل حوازي الرمي إذا كان  
غير جهة الرمي أما الرمي كل إلى صاحبه فحرام قطعا لأنه يؤدي كثيرا ومنه  
ما حرم به السادة في زماننا من الرمي بالجريد الخ الفيرم ثم لو كان عندهما حق  
بحيث يغلب على ظنهما سلامتهما منه لم يحرم حيث لا مال شرح م (قوله للرجال)  
أي غير ذوي الأعداء عن (قوله بقصد الجهاد) فإن قصد غيره فهو مباحة  
لأن الأعمال بالنيات وإن قصد غيرها كقطع الطريق حرم من ل (قوله سنة)  
ينبغي أن يكون السباق فرض كفاية كاجته الزركشي لأنه وسيلة للجهاد  
وهو فرض كفاية ويجب عن مجته بأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله بالرمي)  
أي يشمله ولو بأجر عرش فاطلق السبب على السبب تدبر (قوله وخبر الخ)  
انظر حجه دلالة على السنة سم (قوله الأفي خف) أي ذي خف (قوله)  
لأن فيه) أي في العوض أي في دفعه عن (قوله ولازمة) معطوف على سنة  
وعبارة أصلها مع شرح م والظاهر أن هذه المشتبه على إيجاب وقبول العوض  
منها ومن أحدهما أو من غيرهما لازم كالاجارة لكن من جهة باذل العوض فقط  
(قوله كالاجارة) أي يجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه  
انما فيها ما باعالة النظر إلى أن العوض مبدول في مقابلة ما لا يؤتي به فكان رد الأبق  
زى وقد تتخالف الاجارة في الانقضاء عوت العاقد بخلاف الاجارة وفي البداية  
بالعمل قبل تسليم العوض بخلاف الاجارة تحظر العمل هنا بغير سم (قوله فليس له)  
أي للمتزعم فسطها لكن إن بان بالعوض المعين عيب قبل الشروع في العمل ثبت  
حق النسخ عن (قوله ولا ترك عمل) فلو امتنع المنضول من إتمام العمل حبس  
على ذلك وعزروكذا الغاضل أن توقع صاحبه الإدراك عن (قوله أرى من)  
تعبير بالمال) أي لصدق المال بغير التمثول مع أنه لا يبيع جعله عوضا حل وقد  
يقال وجه الأولوية أيضا أن التعبير بالمال يوهم أنه لا تجوز المسابقة على غيره  
و ينبغي خلافه وأنه لو كان عليه قصاص فعاقده على أن من عليه القصاص أن سبق  
سقط عنه القصاص وإن سبق فلا شيء له ولا عليه ليعتد ذلك عرش (قوله غيره)  
يدخل فيه المتسابقان إذا كان للمتزعم غيره ما عن رسم (قوله أي المسابقة)  
نوعها المناضلة والرهان) فهذه الشروط مشتركة وجعلتها مشتركة وسياقي  
للمناضلة شروط خاصة ما جعلتها خمسة (قوله لا تجوز المسابقة من النساء) أي  
بعوض عرش أي لا مطلقا قد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة سابت

بقصد الجهاد (سنة)  
للاجتماع ولاية واحد والمهم  
ما استقطع من قوة وفسر  
التي صلى الله عليه وسلم  
القوة فيها بالرمي كأرواه مسلم  
ونحوه لا سبق الأفي خف  
أرواه أو تفصل رواء  
الشافعي وغيره وصححه ابن  
حبان والسبق يقع البناء  
العوض وروى بالسكون  
مصدرا (ولو يعوض) لأن  
فيه حثا على الاستعداد  
للجهاد (ولا زمة في حق  
ملتزمه) أي العوض ولو غير  
المتسابق كالاجارة فليس  
له فضها ولا ترك عمل قبل  
الشروع ولا بعده إن كان  
مسوقا أو سابقا وأمكن أن  
يدركه الآخر ويسبقه  
والأفله تركه لأنه ترك حق  
نفسه (ولا زيادة ولا)  
(نقص فيه) أي في العمل  
(ولا في عوض) وتعبير  
العوض أولى من تعبيرة  
بالمال وتولى في حق ملتزمه  
من زيادته وخرجه غيره  
فهو جائزة في حقه  
(ونظرها) أي المسابقة بين  
الكتن مثلا (كون المعقود  
عليه هبة قتال) لأن

المقصود منها التأجيل له ولذا قال العمري لا تجوز المسابقة من النساء النبي

لانهم لسن أهلا للحرب  
 ومثلهم الخفاني (كسني  
 خافر) من خيل ويغال وجير  
 (و) ذى (خف) من ابل  
 وفيلة (و) ذى (فصل) كسهم  
 ورماح ومسللا (ق) وري  
 باحجار) بيد او مقلع  
 بخلاف اشانتها المسماة  
 بالعلاج والمرامة هما بان  
 يرميها كل منهما الى الآخر  
 (ومغنيق لا كطير وصرع)  
 بكسر اوله ويقال بضمه  
 (وكسرة محجن وينق  
 وهووم وشطريخ) بفتح وكسر  
 اوله المقهر والمهمل (و) خاتم  
 (و) ووقف على رجل  
 ومعرفة ما يبد منه شفع  
 ووتر ومسانقة بسفن  
 وأقدام (بعوض) فيها لانها  
 لا تنفع في الحرب وأما  
 مصارعة النبي صلى الله  
 عليه وسلم ركضه على شياه  
 كإرهاها أو اودى في راسيه  
 فاجب عنها بان الفرض أن  
 يريد شدة ليسلم بدليل أنه  
 لما صرعه فاسلم ودعليه  
 غنمه والكاف من زياد في  
 ونخرج زياد في بعض ما ذا  
 خلت عنه المسابقة فجازة

النبي صلى الله عليه وسلم عن وقول عرش لا تجوز للنساء الخ أى فهمى حرام فان لم يكن  
 عوض فهمى مكروهة ومساوقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله تعالى  
 عنها انما هي لبيان الجواز كما في قول علي الجلال (قوله لانهن الخ) علة للعول مع علة  
 (قوله ومسلات) هل هي التي يخطا بها الظروف أو اسم نوع من الرياح وبعضهم  
 عطف على المسلات الابرجل والظاهر أنه يحتمل كل منها وأما موضع في الفوس  
 كالنشاب شيخنا (قوله باحجار) الباء فيه للإداسة وفي يدلالة نقوله ومغنيق  
 عطف على باحجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المغنيق آلة لرمي  
 بالاحجار فتكون الباء الداخلة عليه لالة فان عطف على يدكان مغيا برادبر (قوله  
 او مقلع) بكسر الميم كما في المختار (قوله بخلاف اشانتها) أى تقصر عرش (قوله  
 وصرع) بكسر الصاد وسبق قلم ابن الرضة فضبطه بضمها وهو المسمى عند العوام  
 بالغانصة فالع عن والا كتر على حرمة بعال ولا تجوز على الكلاب ولا لها رشة  
 للديكة ومناطحة الكباش بلا خلاف لا يعوض ولا يغبره لان فعل ذلك سفه ومن  
 فعل قرم لوط م (قوله وكرة محجن) الكرة الكورة والمحجن مصو منحية الرأس  
 يضرب بها الصبيان الكورة اه شيخنا وازدادة الكرة للمجن لانها تضرب بها والهاء  
 عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لان أصلها كرو كما في المصباح وق ل على الجلال  
 (قوله وينق) أى ما كول يرمي به الى حفرة وهو ما يلعب به الصبيان أيام العيد  
 بخلاف يندق الرصاص والطين فان المسابقة عليه محمية حل لان له نكابة  
 في الحرب أشد من السهام م (قوله وهووم) وهو علم لا ينسى وأما النفطس  
 في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالموم فيجوز بلا عوض  
 والا فلا يجوز مطلقا تأمل عن (قوله وناتم) أى بان يأخذنا تمام ويضعه في كفه  
 ويظلمه ويلقاه فظهر كفه ثم يدرجه الى أن يصل الى طرف أصبع من أصابعه  
 حتى يدخله في رأس ذلك الاصبع كما هو دأب أهل الشطارة (قوله بعوض) متعلق  
 بمحذوف تقديره فلا تجوز المسابقة على هذه المذكورات أى قوله لا كطير الخ  
 بعوض (قوله لانها لا تنفع في الحرب) أى نفعه وقع بقصد فيه شرح م  
 (قوله ركابة) بكسر الزاء وتخفيف الكاف (قوله بدليل انه الخ) في الاستدلال به  
 شىء لجواز أنه ردها احسانا وتأليفا وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه  
 ردها اليه قبل اسلامه تأمل عن والمخلى كالشارح في أنه ردها اليه بعد  
 اسلامه قال شيخنا ح في غير رواه وصارعه صلى الله عليه وسلم كانت  
 ثلاث مرات كل مرة بشاة يطلب النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال له هل لك

(و) كونه (جنسا) واحدا لموان اختلاف نوعه (أو بغيره) (و) اختلاف جنسهما المتقاربا (و) التصريح بهذا الشرط من زياقة (وعلم مسافة) بالأذرع والعابنة (و) علم (٧٢٣) مبدأ يتدآن منه (وطاها) أي سواء

أن تصارحني فقال على ما ذاق قال على شاة من الفم نصارعه فأخذه مشاة ثم قال له  
 هل لك في الثانية قال نعم نصارعه وأخذه مشاة وكذا في الثالثة كما في الخصائص  
 (قوله وكونه حقا واحدا) هذا النمط يجري في المناظرة والرهان فلا يجوز على  
 سهام ورواح كما قاله الشويري (قوله لتقاربا) أخذه بعضهم من ذلك أنه يشترط  
 أن يكون أحد أبوي البغل حراما رجوعه فإذا كان البغل قد لا يكون أحد أبويه  
 غير حراما وهو بخلاف المعروف من أن البغل أماته تولد بين أختي من الخيل وخمار  
 أو عكسه لكن أخفى في بعض من أنقبه أن أحد أبوي البغل قد يكون بقرة بأن  
 ينزى عليها حسان أه عش على مر (قوله والتصريح بهذا النمط) أي لأن  
 هذا من قول الأصل وإمكان سبق كل واحد لأن الإمكان أعما يكون عند اتحاد  
 الجنس كانه عليه الزكوى فلذا قال والتصريح الخ عن (قوله والله أمانة)  
 أي الشهادة لا يعني أن الشهادة لا تحتاج إلى زيادة اشتراط علم المبدأ والغاية فلعل  
 قول المصنف وعلم مبدء وأغاية قيد في مسئلة الذرع خاصة على ما فيه أه رشدي  
 (قوله وكذا الراميين) ذكر كذا القيد أن قوله أن ذكرت خاص بالراميين خلافا لما  
 يفهم من المتن من رجوعه للجميع الآن يقال إعادة اللام تمنع ذلك لا فهم وقصته  
 أن الراميين يشترط فهم ما علم الغاية ذكرت لم تذكر وفه أنها إذا لم تذكر  
 كيف يعلم أنها وجب محققا ودور على المصنف من الإيهام بأنه لما كان لا بد من  
 ذكر الغاية في الراميين لم يقيد العلم بذكرها وأما في الراميين فيشترط العلم بهان  
 ذكرت كما أشار إليه الشارح في مفهوم المتن (قوله وأقال أن اتفق السبق) مفهوم  
 قوله ينتهيان إليها وقوله دون الغاية أي قبلها وقوله الجهل أي جهل السبق (قوله  
 ادل بالمقاب يعرف) أي في علم المسألة وما بعدها عش (قوله مع ذكر اشتراط  
 العلم) لا يقال لازم من العلم بالمبدأ والغاية العلم بالمسافة لأن قول ذلك ممنوع فانه  
 يمكن علم ما يدرك منه وما ينتهيان إليه من ذرع ما بينهما أو ذرع ما تأمل عن  
 (قوله على أن يكون السبق يقع الباء) أي المال المشروط (قوله وبذلك) أي  
 بقوله مع العقد قال سم وهذا يوجب صعوبة والتي تأمل أه لان مقتضى  
 المتن أن علم المسافة شرط مطلقا سواء ذكرت الغاية أم لا (قوله اشتراط العلم  
 بالمسافة) انظر المبدأ سم (قوله وعلى ذلك الخ) أي على قوله ولا غاية قال سم  
 وفيه اشعار بعدم اشتراط استوائهما في ما ذكر إذا ذكرت الغاية فليجروا (قوله  
 والسهمين) هي اللذين يوضعان في القوسين والريانة هي ضد الخفة (قوله  
 فيهما) أي في المبدأ والغاية عن (قوله والراميين) محل اشتراط

الركوب وذلك ليعرف مع تفاوت المسافة (وتعيين المركوبين وللبالوصف والركبين تعيينهما والرايين بالعين)

لان المصود ما رتقا ولا يحرر الابايعين (ويستثنون) أي المركوبان والراكبان والراميان (هما) أي بالعين لا بالوصف على ما تقر ولا يجوز ابدال (٧٣٣) واحدهم (وامكان سبق كل) من الراكبين أو الراميين

(و) امكان قطعه المسافة

بلا ندور) فيها ما لو كان

أحدهما ضيقا يقطع

بثقله أو طارها يقطع شدة

أو كان سعة يمكنه على ندور

أولا يمكنه قطع المسافة

الاعلى ندور لم يجرؤ صكر

تعيين الراكبين والراميين

وتعيينهما كان سبق كل

من الراميين وامكان قطع

المسافة وبلاذ ورمع

التصريح بقولي بها من

زادني وتعييري هنا وفيها

بأنى بالركوب أعم من

تعيينه والفرس (وعلمهم

عوض) هنا كان أو دنا

كالاجرة فالشرط عوضا

مجهولا كقول غير موصوف

ليرصع المقد (وبعشر)

لصحتها عند شرطها منها

عجل ككفو هو) لهما

في الركوب وغيره (و) ككفو

(مركوبه العين لمركوبيهما

يعني) ان سبق ولا (يعزم) ان ليسبق

(فان سبقهما أخذ العوضين جاء معا أرا أحدهما قبل الآخر) (أوسبقاه)

وجاء معا) أول يسبق أحد فلا شيء واحد أو جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا نفسه وعوض المتأخر

للحل ومن معه لانهما سبقاه) (والا) بأن توسط لهما أو سبقاه وجاء مرتين أو سبقه أحدهما وجاء المتأخر (فعوض

المتأخر للسابق لسبقه لهما اذا كان الشرط من غيرهما اما كان أو غيره كقول من سبق منكم كاله في بيت المال

أو على كذا ومن أحدهما كقول ان سبقته فلن على كذا وان سبقته فلا شيء على ذلك يصح بغير محل بخلاف ما اذا

كان الشرط منهما لان كلامه متروك بين أن يعزم وأن لا يعزم وهو صورة القمار المحرم وانما مع شرطه من غيرهما لما فيه

من التعريض على تعلم الغرور وسه وغيرها

تعيينهما اذا كان العوض من غيرهما أو فلا معنى لاشتراط تعيينهما تعيينهما بالعقد (قوله ما رتقا) أي معرفة حذق الراكب الخ (قوله ويستعينون بها) فان وقع موت انفسهم العقد وقوله لا بالوصف أي فلا يفسخ العقد بموت الفرس عن (قوله فلا يجوز ابدال واحد منهم) أي اذا عين المركوبان بالعين وأما اذا عينا بالوصف فيجوز ابدال عن (قوله أو طارها) أي جيد السير جوهري ع ش (قوله وتعيينهما) أرفق قوله ويستعينون بها فالتعين أثار التعيين (قوله مع التصريح الخ) لان الاصل قال وتعيين الفرس ويستعينان فقوله وتعيينان يحتمل أن يكون بالعين وأن يكون بالوصف فالتصريح بالعين هو الذي زاده (قوله وعلم عوض) لانه هدف تزد بين الاجارة والجمالة ولا بد فيه ما من علم العوض سم (قوله ليرصع العقد) أي وتجب اجرة التل في هذه كغيره من صور المسابقة الفاسدة م ع ش (قوله محل) لانه محل العوض منهم ما بعد ان كان محرما (قوله ككفو) هو بتلأب أوله م و أبرز الضمير لعطف ما بعده على الضمير المستكن (قوله يعزم ولا يعزم) أي لا بد من شرط ذلك في ملأ العقد ح ل (قوله فان سبقهما الخ) قال الزركشي والصواب والمكسنة في الملأ ثمانية أن يسبقه ما ويحيثما معا وربنا أو يسبقاه ويحيثما معا أو يرتبا أو توسط بينهما أو يكون مع أولهما أو فانيهما أو يجبيء الثلاثة معا ولا يجبيء الحكم فيها أو قول حكم الأقران يأخذ الملأ الجميع والثلاثة لاشي والرابعة الأول والخامسة كذلك والسادسة للأول وللحل والسابعة للأول والثامنة لاشي وعجرة زى (قوله من بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني س ل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) أعاده مع أنه مطوق المتأخر لاجل التعليل الذي بعده (قوله وهو صورة القمار المحرم) بكسر اللام وهو المسمى عندهم بالمرأنة كما قاله البرماوى وكل شيء ترتب عليه غم أو غرم يقال قماره قمارا ومقامرة اه (قوله وغيرهنا) كالحذف والتلفع (قوله

يعزم) ان سبق ولا (يعزم) ان ليسبق (فان سبقهما أخذ العوضين جاء معا أرا أحدهما قبل الآخر) (أوسبقاه) وجاء معا) أول يسبق أحد فلا شيء واحد أو جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا نفسه وعوض المتأخر للحل ومن معه لانهما سبقاه) (والا) بأن توسط لهما أو سبقاه وجاء مرتين أو سبقه أحدهما وجاء المتأخر (فعوض المتأخر للسابق لسبقه لهما اذا كان الشرط من غيرهما اما كان أو غيره كقول من سبق منكم كاله في بيت المال أو على كذا ومن أحدهما كقول ان سبقته فلن على كذا وان سبقته فلا شيء على ذلك يصح بغير محل بخلاف ما اذا كان الشرط منهما لان كلامه متروك بين أن يعزم وأن لا يعزم وهو صورة القمار المحرم وانما مع شرطه من غيرهما لما فيه من التعريض على تعلم الغرور وسه وغيرها

وبدل عوض في طاعة واشترط كفاة الحبل لهما ونعنه وعدم غرمه مع قول أولي يسبق أحده من زيادتي وتعبري بقولي والأعم بما عبر به (ولو تسابق جمع) ثلاثة قائل (٢٣٤) وشرط للثاني مثل الأول أو دونه

وبدل عوض) معطوف على التمرير (قوله وشرط للثاني) أي إذا سبق الثالث  
عش ولا بد من كون شرط المال من غيرهم كما قاله سم أما الثالث ففيه  
تفصيل كما سيأتي في قوله أو لا خير أقل من الأول مع والأفلا (قوله هو ما صححه  
في الروضة) معتمد (قوله لا يجهتد) أي بالنسبة لصاحبه فلا ينافي أنه يجهتد  
بالذمة للثالث وهذا وجه تخصيصها (قوله لم تنصع) أي بالنسبة للثاني كما في شرح  
الروض بمعنى أن عدم صحة العقد بالنسبة للثاني فقط فكأنه لم يكن وكأن العقد  
جرى بين الأول والثالث (قوله لذلك) أي لأن كلا الخ (قوله أو لا خير أقل الخ)  
ظاهره وإن كان مثل الثاني أو أكثر سم لكن في شرح الروض والتمريض أنه  
لا بد أن يكون أقل من الثاني (قوله عند إطلاق العقد) مفهومه أنه إذا  
شرط أن يكون السبق بغير الكسند اتبع وليس كذلك بل بطل المقدم وعبرة  
الشورى قوله به كسند بشرط خلاف ذلك بطل العقد فليس المراد أن يجل عليه  
عند الإطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشغبين وغيرهما به بحروفه وعبرة  
س ل قوله عند إطلاق العقد ما إذا لم يطلعه بل بشرط السبق أقداما معلومة فإن  
السبق لا يحصل بدونها اه ومثله شرح م فيؤخذ من هذه العبارات أن  
في مفهوم قوله عند الإطلاق تفصيلا وهو أن شرط السبق أقداما معلومة مع  
اتباع والاكتفاء غير ما ذكر بطل (قوله وهو موجه الكسنيين) ويسمى السكاهل  
أي ما مر (قوله والاصل) غير يكسف أنه لم يشره وطهوره والمصنف تبع النص  
والمجهور وإن لم يشره من السبق بأحدهما السبق بالآخر لأن الكسند محاد لا يكسف  
ومن ثم لم يقل وتعبيري بكسند أولى الخ (قوله عند الغاية) متعلق بسبق  
فلا عبرة بسبقه قبلها لانه قد يسبقه الآخر وهذا الطرف راجع لكل من ذى  
الخلف وذى الحافز (قوله منه) أي من ذى الخلف (قوله والأبل الخ) قضية  
الفرق أو الخيل لو كانت ترفعها اعتبر فيها الكسند وتدرج به في التصح رى وإن  
الأبل لو كانت تدها فهي كالتخيل على العمد اه قل على الجلال (قوله وإن  
زاد الخ) تقييد لغول المصنف وذى مانر يعنى بما إذا لم يزد طول أحد العدنين على  
الأخر وعبرة شرح م ولو اختلف طول عنقهما فسبق الأطول بتقديمه  
بأكثر من قدر الزائد وأما سبق الأقصر فيظهر فيه الاكتفاء بمجاورة عنقه بعض  
زيادة الأطول لا كلها انتهت (قوله على ما مر) أي من الشروط المشتركة  
بينها وبين الزهوان وتقدمها عشرة والخامس بالنسبة المذكورة هنا نجا

صح) لأن كل واحد  
يجهتد أن يكون أولا أو ثانيا  
و الأولى ليفوز بالعوض  
وأرأى في الثانية ليفوز  
بالأكثر وما ذكرته  
في الأولى هو ما صححه  
في الروضة كالشغبين  
ووقع في الأصل الجزم  
فيما بالقساد لأن كلاهما  
يجهتد في السبق لو توفقه  
بالعوض سبق أو سبق فإن  
شرط للثاني أكثر من الأول لم  
يصح لذلك أو لا خير أقل  
من الأول مع والأفلا (وسبق  
ذخنف) من أجل وفاته  
عند إطلاق العقد (بكتفه)  
بفتح الفوقية أشهر من  
كسرها وهو موجه الكسنيين  
بين أصل العنق والظهر  
وتعبري به هو ما في الروضة  
كأصلها تعالى النص والمجهور  
والاصل غير يكسف وسبق  
ذى حافز من خيل ونحوها  
(يعنى) عند الغاية والفرق  
بين ذى الخلف وغيره أن  
القليل منه لا يعلق له حتى  
يعتبر الأبل منه ترفع  
أعافها في العدو ولا يمكن

اعتبارها والخيل ونحوها تدها فالمتقدم بعض الكسند والعنق سابق وإن زاد طول أحد العدنيين (قوله حذرا  
فاسبق يتقدمه بأكثر من قدر الزائد وتعبري بذى خف وحانرا عم من قوله أبل وخيل) وشرط للنسبة زيادة على ما مر  
(بيان بادی) منهم ما لا يراشاة الترتيب بينهما

فيه حذر من اشتباه المصيبة  
بالخطي لورميها (و) بيان  
(عدد رمي) وهو من زيادتي  
(و) عدد (أصابع) فيها  
تخمينية من عشرين (و) بيان قدر  
غرض (بفتح الغين المجهدة  
والراء أي ما يرى إليه من  
نحو خشب أو جلد أو قرطاس  
طولا وعرضا وسككا (و)  
بيان (ارتفاعه) من الأرض  
(أن) ذكر الغرض (و) (ليطلب  
عرف) فيهما فإن طلب فلا  
يشتري بيان شيء منهما  
بل يحمل المطلق عليه وقولي  
وارتفاعه من زيادتي (لا)  
بيان (مبادرتين) بضم  
الدال أي يسبق (أحدهما  
بأصابع) العدد (المشروط)  
أصابعه بقيود ذاتها بقولي  
(من عدد معلوم) كعشرين  
من كل منهما (مع  
استوائهما) في عدد  
(الرمي أو اللباس منه) أي  
من استوائهما (فيها) أي  
في الأصابع فلو شرط أن من  
سبق إلى خمسة من عشرين  
فله كذا فرمي كل عشرين  
أو عشرة وأصاب أحدهما  
خسعة والآخر دونهما  
فالأول فاضل

(قوله حذر من اشتباه الخ) على لغة (قوله وعدد أصابع) يقتضي أنهما  
لو قال رمي عشرة فن أصابع أكثر من صاحبه ففاضل لا يكتفي به جزم الأذرى  
خ ط (قوله فيها) أي الماضية (قوله خمسة من عشرين) إشارة إلى أن  
الأصابع لابد أن تكون ممكنة غالباً فأنذرت كسعة من عشرة لم تصع على  
الأصبع أو امتنعت كما تمتع متوالي لم تصع جزماً ذى (قوله من نحو خشب) هذا  
بيان جنسه وقوله طولا الخ بيان لقدرة الذي ذكره المصنف وأصل المصنف  
بالجنس فالأولى أن يقول وبين جنسه وقدره (قوله وسككا) أي نخنا وليس  
المراية الارتفاع ثلاثاً كرموع ما بعده (قوله وبين ارتفاعه من الأرض)  
كان يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون مطلقاً على شيء (قوله أن ذكر  
الغرض) فيه أن ذكر الغرض لابد منه في المناضلة فلا يصح جعله قيداً في شرط  
المناضلة لأنها تتقدم بأفهامه الآن يقال حمل التقييد قوله ولم يطلب عرف أي أن  
ذكر الغرض في هذه الحالة أي أن لم يطلب عرف عند ذكر الغرض تأمل وهما  
عن قوله أن ذكر الغرض خرج مما إذا لم يذكر أعني إذا على غلبة العرف فلا يتأني  
بيان ذلك اه وبعبارة التبراج وقد ذكر الغرض طولا وعرضا الآن بمقدوم عرض فيه  
غرض معلوم فيحمل المطلق عن بيان غرض عليه اه (قوله فيها) أي في الشرطين  
الآخرين (قوله فلا يشترط بيان شيء منهما) بل يشيع العرف فلم كان هناك  
عادة معروفة ولكن التناضل ان يهلأها فلا بد من البيان فله الأذرى وتبعه  
غيره ع ن (قوله بيان بدر) بأن يقول تناضلت معك على أن يرمي كل منا  
عشرين ومن أصابع منافي خمسة قبل الآخر مع الاستواء في عدد الرمي أو مع  
البأس من الاستواء في الأصابع فهو الماضل (قوله مع استوائهما) متعلق  
ببيد وفلا تلحقه المبادرة إلا إذا وجد السبق مع الاستواء أو البأس (قوله في عدد  
الرمي) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط به بدليل قوله لا في أو عشرة  
سم (قوله أي من استوائهما الخ) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للقيد دون  
قيد مفعوله فيمتنع بضمير المصدر الذي هو المضاف منه وهو الاستواء فحاصلها أنه  
أطلق عن القيد الأول الذي وعد الرمي وقيد بقيد آخر وهو الأصابع تأمل  
(قوله فلو شرط الخ) هذه صورة المبادرة (قوله وأصاب أحدهما خمسة)  
وإن أمكن الآخر أصابعاً الخمسة لورميها الخمسة الباقية من العشرين سم وهو ظاهر  
لأن المدلوع على سبقه بالعدد المشروط أصابعه (قوله فالأول فاضل) أي غالب  
ويؤخذ منه أنهم ما لو شرط المبادرة أتبع ويدل عليه قوله بعد ويحمل المطلق على



وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذلك لو اصاب أحدهما خمسة من عشرين والاخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وان اصاب الاثنان (٧٢٦) التسعة عشرة فلا يتم العشرين وصار

المبادرة وقياسه اشتراط المحاطة وعدد نوب الرمي الاثنين اذا شرطهما محرر  
 (قوله وان اصاب كل منهما خمسة) أي ولم يسبق أحدهما الاخر (قوله وكذا  
 لو اصاب أحدهما خمسة) لعل الخامسة من الاصابات انما حصلت عند تمام  
 العشرين والاقل حصلت قبل فهو ناضل لانه صرق عليه انه بدر اصابة العدد  
 المشروط مع استوائهما في العدد الرمي رشدي على م (قوله لجواز ان يصيب  
 في الباقي) أي فلا يكون الاول ناضلا فلا في الروضة وقولنا مع استوائهما الخ  
 احتراز عن هذه لان الاول بدرك لم يستوي رابعه أي الا ان سم (قوله مع  
 الاستواء) متعلق بياسه أي مع الاستواء في رمي عشرين لكل العشرين أو المعنى  
 لياسه من الاستوائ معا وان كان الاستواء الثاني لم يحصل تأمل (قوله  
 ولا يان محاطة) كان يقول تناصت معك على ان كلاهما رمي عشرين ومن  
 زادت اصابته على الاخر فيها بكذا فهو والناضل أو فله كذا شيئا وسميت  
 محاطة لان فيها سخط القدر المشترك بينهما أي طرحه والنظر انما هو للزائد اه  
 (قوله بأن تزيد اصابته) ظاهره وان لم يكن عدد الاصابة معلوما في قوله سابقا  
 وعدد اصابته ويمكن ان يجاب بأن المعنى بأن تزيد اصابته أي المعلوم عددها بما رمى  
 (قوله كواحد) عبارة المحلى تكس وكتب شيئا فخطه قوله تكس لو اصاب  
 أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الاخر شيئا فالظاهر ان الاول ناضل لكن  
 يلزم على ذلك نقص حد المحاطة انتهى برسمي (قوله ويجعل المطلق الخ) كان  
 يقول تناصت معك على ان رمي كل من عشرين ومن اصاب في خمسة منها فهو  
 ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من اصاب في خمسة قبل الاخر  
 أو زادة على الاخر فتعمل على المبادرة (قوله لفساده) أي الشرط (قوله  
 لان الرمي) علة للعول مع علته (قوله من قرع) بانه نفع أي باب فعله نفع  
 (قوله أي يكفي فيه ذلك) أي فلا تستين هذه الصفات بالشرط بل كل صفة يغني  
 عنها ما بعده ما لا فرع يغني عنه الخرق وما بعده والخرق يغني عنه الخسف  
 وما بعده وهكذا زى (قوله أو خرق) من باب ضرب (قوله أو خسف)

منضولا لياسه من الاستواء  
 في الاصابة مع الاستواء  
 في رمي عشرين (و) لا يان  
 (محاطة) بتشديد الطاء لان  
 تزيد اصابته على اصابته  
 الاخر بكذا (كواحد) منه  
 أي من عدد معلوم كعشرين  
 من كل منهما وقول منه من  
 زائد في (و) لا يان عدد  
 (نوب) للرمي كسهم سهم  
 واثنين اثنين (ويجعل  
 المطلق) عن التقيد بمبادرة  
 ومحاطة وبعد نوب الرمي  
 (على المبادرة) على (أقل  
 نوبه) وهو سهم سهم  
 لعلته ما وما ذكرته من عدم  
 اشتراط بيان اثنائه هو  
 الاصح في أصل الروضة  
 وشرح الصغرى في الاولين  
 ومقتضى كلامهما  
 في الاخيرة فالاصل جزم  
 باشتراط بيان الثلاث (ولا  
 بيان (قوس وسهم) لان  
 التمهيد على رأي (فان عين)  
 شيء منهما (لغا وجار ابداله  
 بتمه) من نوعه وأرباب العيب

بخلق المركوب كأمور بخلاف ما لو عينا نوعا كقسي فارسية أو عربية فلا بد من نوع آخر  
 الا بتراض منهما (وشرط منه) أي منع ابداله (مفسد) للعقد لفساده لان الرأي قد تعرض له أحوال خفية تخرج  
 الى الابدال وفي منعه منه تضيق فاشبه تعيين المكيال في السلم (وسن بيان صفة اصابة الغرض) هو أول من تعبيره  
 بصيغة الرمي (من قرع) بسكون الراء (وهو مجردا) أي مجرد اصابة الغرض أي يكفي فيه ذلك لأن ما بعده بضر وكذا  
 في ما (أو خرق) كسهم وزاى (بأن يذهب ويذهب أو خسف) بجملة ثم مهلة

(بأن ثبت فيه وإن سقط) بعد ذلك (أورق) بالراء (بأن ينفذ) منه أو حرم بأزاء إن يصيب طرف الفرض فيضروه  
أو الحواشي بالهمةل بأن يقع السهم بين يدي الفرض ثم ثبت اليه من حبال الصبي (فإن أطلقا كفي الزرع) لصديق  
الصيغة به كغيره ولأنه التعارف (٧٢٧) (ولو عن زعيمين) أي كبيران من جمع في المناظرة (خزين)

بأن عين أحدهما واحدا  
ثم الآخر بأزائه واحدا  
وهكذا إلى آخرهم بقيد  
زده بقولي (متساويين)  
في عددهما وفي عدد الرمي  
بأن يقسم عليهما جميعا (جاء)  
أدلا محذورا وفي ذلك وفي  
النضاري ما يدل له (لاعتينهما  
بقرة) وألا يختاروا واحد  
جميع الحزب أو لا لا  
لا يؤمن أن يستوعب  
الحذاق والقرعة فتجهمهم  
في جانب فيفوت مقصود  
المناظرة نعم إن ضم حذاق إلى  
غيره في كل جانب وأقرع  
فلا بأس قاله الامام وبعد  
تراضي الحزبين وتساويهما  
عدداية وكل كل زعيم عن  
خزبه في العقد ويقد ان  
(فان عين من ثلثه راميا  
فاخلف) أي فبان خلافه  
(وبطل) العقد (فيه) وفي  
مقابله) من الحزب الآخر

من باب ضرب أو قعد (قوله بأن ثبت فيه) لم يقل بأن ثبت فيه وبثب لانه  
لو وقع في ثقبه قديمة وثبت كفي وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها ثبت كمتساويين  
في المتن سم (قوله أورق) بابه تعد (قوله أو حزم) من باب ضرب والحزم بالضم  
موضع الثقب كما في المصباح (قوله فيضرمه) أي يكسره وبابه ضرب عش (قوله  
بأن يقع السهم الخ) ولما سوره أخرى بأن يأخذ السهم الفرض القريب ويذهب به  
إلى الفرض البعيد ويريمه شيئا ح (قوله من حبال الصبي) يكتب بالالف  
المقصورة لانه وأوى قال في المصباح حبال الصبي يجب حبالا إذا درج على بطنه  
(قوله أي كبيران مرجع) ويشترط كونهما أحذق الجماعة والدة نصب  
القوم لهما ورضا هم ع (قوله نعم إن ضم الخ) كأن يكون الحذاق عشرة وغيرهم  
عشرة أيضا وتضم كل خمسة من غير الحذاق إلى خمسة من الحذاق في كل جانب  
ويقرع (قوله فإن خلافة) بأن لم يحسن الرمي أصلا ما إذا كان ضعيف الرمي أو قليل  
الاصابة فلا يسمع قاله الزركشي عن (قوله وفي مقابله من الحزب الآخر وهو  
ما اختاره زعيمه في مقابله للمارن كل زعيم يختار واحدا ثم الآخر في مقابله  
واحد وانظر هذا مع قوله الآتي وتنازعوا في تعيين من يجعل في مقابله إذا كان  
بطل العقد في مقابله لا معنى للتنازع تأمل ثم رأيت الاشتكال في مر وأجاب عنه  
عش بقوله يمكن تصوير محل النزاع بما لو ضم حذاق إلى غيره من كل جانب وأقرع  
اه كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة ويضم كل خمسة من غير الحذاق إلى  
خمس من الحذاق في كل جانب ويقرع ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرعي  
فتنازعوا في من يسقط في مقابله ويصور قوله بطل فيه وفي مقابله بما إذا كان  
كل زعيم يختار واحدا والآخر في مقابله واحد وهكذا تأمل (قوله وتنازعوا  
الخ) النزاع لثنائي إلى الصورة التي ذكرها بقوله نعم الخ لكن لا يشملها المتن لقول  
الشرح بأن عين الان يقال البناء بمعنى الكافي فيشملها (قوله فاه يورع الخ) أي

لحصول التساوي كما إذا خرج أحد العبد من البيعتين مستحقا فانه بطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا في  
الباقى) عملا بتفريق الصفقة (ولهم) جميعا (المنع) لتبعض (فإن أجازوا وتنازعوا في) تعيين من يجعل في (مقابله  
فمن) العقد لتعذر امضاءه ثم الحزبان كالشخص في جميع ما مر فيها (وإذا نضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم  
لأن الحزب كالشخص وكذا إذا حرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا بعدد الاصطبلية) لأن شرط (لنقسم  
بعدد هان فيقسم بعدد هان عملا بالشرط وهذا مما يحتمل في الرونة كالمثل أو يجمع الأصل أنه يقسم بينهم بحسب الاصطبلية  
معلقة الان الاستحقاق بها

(وقته) أي الإصابة المشروطة (بمنزلة) لأنه الغرض منها (فلو تلف) ولو مع خروج السهم من القوس (وزن) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما قصد به (٧٢٨) السهم كهيئة (وأصاب) في الصور

لأنهم يسترون في الغرم وفضلوا ينسبون في الغرم إذا ضلوا عن (قوله منضّل) أي بالجدية التي في رأس السهم فلا يستر بعرض السهم ولا بالطرف الآخر شيئا (قوله من القوس) وهو خشبة منحنية مثقوبة في الوسط والوتر يخط يجعل في طرفيها (قوله سبق قلم) هذا مبني على اتحاد تصوير مسألة المنهاج والروضة وليس كذلك بل كلام المنهاج مصور بما اطرأت الرمح بعد الرمي ونقل الغرض عن موضعه فلا يحسب عليه وكلام الروضة فيما اذا سكنت الرمح موجودة في الاستداء فيحسب عليه لغرضه فهما مستلطان شرح م د به بعض تصرف (قوله فلقى صلابه) أي في الغرض (قوله وليس لهما) أي لا يجوز ع ش

\*(باب الایمان (قوله جمع بين)\*)

وأصلها في اللغة اليد اليمنى لأنهم كانوا إذا أحقوا وضع أحدهم يمينه في يمين صاحبه شرح م د (قوله لا ومقلب القلوب) لأنافية وينبغي أن يحذف بدل عليه السابق كالقول قيل كان كذا فيقال في جوابه لا أي لم يكن ع ش (قوله اليمين) تحقيق أمر محتمل فيه أن اليمين الشرعية هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لأنه يتسبب عنه الآن يقال أنه اصطلاح زاد غيره باسم مخصوص ولا بد منه والافق موقوف بأمر كثيرة ولو جعل قوله الآتي بما يخص يتعلق بتحقيق لا فاد هذا لكنه هلقة بفعل مقدر كاسيأتي غيره أقول لأحاجة لهذه الزيادة لأن مقصوده مطلق اليمين ومن زادها وأد حقيقة اليمين الشرعية المطلقة فليست باليمين ولا يفتي أنه ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاسلا لأن ذات غير لازم اليمين فلهذا المراد بتحقيقه التزامه وإيمانه على نفسه وانتميم على تحقيقه وإنيأت أنه لا بد منه فليست اسم وقوله لأن مقصوده مطلق اليمين بعد دلالة عاده بتبيين المعنى الشرعي وعلى كلامه فيكون التميز في قوله وتنعقد رابعا المعنى الشرعي فيكون فيه استخدام فالحق أن مراده المعنى الشرعي بدليل قوله بما اختص الله به تتعلق بتحقيق ويكون قول الشراح وتنعقد المحل معنى لأجل إعراب (قوله محتمل) أي يحتمل الوقوع وعدمه فهو بكسر الميم قبل وسكان الأولى أن يقول بده غير ثابت ليشمل والله لا صعدن السماء وقد قال المراد المحتمل ولو عقلا حل أي فهو شامل لما لان الصعود محتمل عقلا وقال م د في شرحه ولا ترد هذه على التعريف لغيرها منه بالأولى إذ المحتمل لفيه شائبة عذر باحتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فإنه عند حلفه ما تلت حرمة الاسم لعله

الثلاث الغرض (حسب له) لأن الإصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي (والا) أي وإن لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زده بقول (إن) لم يقصر) أعذره فيعيد رمية فإن قصر حسب عليه (ولو) نقلت رجم الغرض فأصاب محله حسب له عن الإصابة المشروطة لأنه لو كان فيه لإصابه (والا) أي وإن لم يصب محله (حسب عليه) وإن أصاب الغرض في المحل المنقل إليه وهذا ما في الروضة كاسلها وفي أكثر نسخ المحرر ما يوافقه فقول الأصل (والا) فلا يحسب عليه قال الأذرى أنه سبق قلم ولعله تبع بعض نسخ المحرر (ولو) شرط خسق فلقى صلابه فسقط) ولو من غير رقيب (حسب له) لعدم تهيئه ويسن أن يكون عند الغرض شاهداً ليشهد على ما وقع من إصابه وخطأه وليس لهما أن يحد الله صيب ولا أن يحدما الخطي لأن ذلك محتمل بالنشاط

\*(كتاب الایمان)\*)

جمع بين الأصل فيما قبل الإجماع آيات كآية لا يؤخذكم الله بالأغواق إيمانكم وأخبار باستعماله تحذر بعد أي أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لاومقلب القلوب واليمين والحلف بالإيلاء والله قسم (المسا) مترادفة (اليمين بتحقيق) أمر (محتمل)

هذا من زبدي وخرج  
بالتحقيق لغوايين بان سبق  
لسانه الى مالم يقصده بها  
او الى لفظها كقولها في حال  
غضبه او صله كلام لا والله  
تارة وبلى والله اخرى  
وبالحمل نيره كقوله والله  
لاموتن اولا اعد السماء  
فليس بين لامتناع الحث  
فيه بذاته بخلاف والله  
لاعدن السماء فانه يمين  
تلزم به الكفارة ولا تنعقد  
باربعة انواع (بما اختص  
الله تعالى به) ولو مشتقا  
من غير اسمائه الحسنى  
(كقوله) بتثليث آخره  
او تسكينه اذ الله لا يمنع  
الانعتاد (ورب العالمين)  
اى مالك الخلق لان كل  
مخلوق علامة على وجود  
خالقه وخالق الخلق (والحي  
الذى لا يموت ومن نفسى  
بيده) اى بقدرته يصرفها  
كيف يشاء والذى أعبد  
أواسجد له

باصطالة البريه اه فكان التعريف شامل لما وقوله اى م يفهم منه بالاولى  
فيه شىء لان الاول لا يعتبر في التعريف قطعاً كما صرح به الفري كغيره (قوله هذا  
اى تعريف اليقين من زبدي) (قوله بان سبق اسانه) ويصدق مدعى عدم قصدها  
حيث لا قربة تكذبه والام يصدق ظاهراً كما لا يصدق ظاهراً في الطلاق والعتاق  
والابلاء مطلقاً لتعلق حق الغيبة بحجر سم (قوله او صله كلام) اى زبانه  
(قوله لا والله وبلا والله) فلو جمع بينهما لم تنمقد أيضاً زى خلافاً لما وردى القائل  
بان الاولى لغو والثانية متعقدة لانها استدراك مقصود منه (قوله وبالحمل غيره  
وهو واجب العادى والمستقبل العادى) اى يفهم فيه بان يقال لا تنمقد  
في الواجب اثباتاً ونفيًا وتنعقد في المستقبل في الانيات والنفى وتقدم مثل الاول  
بقوله لاموتن اولا اعد السماء ولثاني بقوله والله لا معدن السماء وكذا الاموت  
فالخامس ان في مفهوم الحمل تفصيلاً لنسقط ما لم يمين (قوله مليس يمين)  
اى وان كان الحالف يتقدم على معصود السماح ولو معصود بالفعل هل يحنث  
وتلزمه الكفارة اأم لا والظاهر اعمى وتلزمه الكفارة كما قدره شيخنا  
العزيزى ومقتضى لزوم الكفارة ان يكون يميناً ومن ثم ضعف بعضهم كلام  
الشارح (قوله لا تمناع الحث فيه بذاته) اى فم يحصل اخلال بتظيم اسم  
الله م وقوله بذاته اى بالظرف لذاته وان كان يمكن الحث فيه بالصعود والعبادة  
(قوله فانه يمين) اى فيكون واردا على التعريف وعبارة حل فانه يمين اى في حكم  
اليمين (قوله تلزم به الكفارة) اى لمنه كحرمة الاسم باستحالة البريه عادة  
حل فلو معصود بالفعل هل تسقط الكفارة انظره حل ونظرت انها تسقط  
كافي ع ش فنلخص من كلامه ان الحالف عليه ان كان يمكن الحث عادة  
او واجب الحث عادة فهو يمين وان كان واجب البر او مستقبل الحث فليس يمين  
شيئاً (قوله بما اختص الله تعالى به الخ) ويكره الحلف بمخلوق وان كان الدليل  
ظاهراً في الحریم زى (قوله ولو مشتقاً) كرب العالمين (قوله اوس غير اسمائه)  
الحسنى تكساق الخلق (قوله ورب العالمين) لو قال ورب العالم وقال أردت  
بالعالم كذا من المال وبره ماله كقبل لان ما قاله محتمل ع ش على م د (قوله  
لان كل مخلوق علة لمخدوق قد بره وانما سمي المخلوقات بالعالمين لان الخ) وعلى هذا  
فالعالم ليس مخصوصاً بالعتلاء وهو ما عليه البروى ككثيرين وذهب ابن مالك  
الى اختصاصه بالعتلاء (قوله وخالق الخلق) انظر وجه آتيان الشارح بهذا  
النال في خلال امثلة الماسن وهلا آخره مع الامثلة التي زادها وقد يقال لما كان

مناسب الرب العالمين في كونه مستقلاً ذكره عقبه ونقل عن ب ش ان قوله  
 ومالى الخلق نفسه يران لرب العالمين وهو مبنى على ان رب صفة فعل والعالمين  
 اسم جمع والاول مبنى على ان العالمين جمع وعليه فتكون الواو بمعنى أو تأمل  
 (قوله الآن يريد به) أى بما يختص الله به وقوله غير الله كان جعله مبتدأ أو ضميره  
 خبراً ثم اعلم ان الصور ثلاثة ارادة اليمين وارادة غيره والاطلاق فتعقد بالاول  
 والثالث في هذه والتين بعدها أى الغالب في الله والمستوى فيه وفي غيره  
 ولا تنعقد في الثاني في جميع الصور اذا عرفت هذا عرفت انه كان الانسب للمصنف  
 تأخير قوله الآن يريد به غير اليمين عن الانواع الثلاثة لانه يجرى في الشكل واجب  
 بأنه يفهم من جريانه في هذه جريانه في التين بعدهما بالاول ويحصل التخصيص  
 هذه وما بعدهما في صور ثلاثة آخر غير الثلاثة السابقة وهي ارادة الله وارادة غيره  
 والاطلاق فتعقد اليمين في القسم الاول في الصور الثلاثة وفي الثاني في تسعين  
 وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المصنف تأمل (قوله ولا يقبل منه ذلك  
 في الطلاق) أى فيما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق أو انت حر أو لا طهر زوني  
 فوق أربعة أشهر فأتى بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به اليمين فانه لا يقبل منه ذلك  
 فارادة غير اليمين بذلك تارة تقبل وتارة لا تقبل ح ل لكن في الروض ما هو صريح  
 في أن سرورته ان يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل أو لوانى مثلاً  
 أو يقول لعبدك أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف في الخصال  
 الحميدة مثلاً أو لى من زوجته وقال لم أرد به الا بلاى فانه لا يقبل منه ذلك وعسارة  
 الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو بلا وقال لم أرد به الطلاق والعتق والا بلا  
 لم يقبل ذلك شيخنا والظاهر انه يصح كل من التصويرين (قوله لتعلق حق غيره به)  
 فيه ان اليمين ايضاً قد تتعلق بها حق للغير فتشمل المستثنى منه وهو كونه بمنزلة  
 ح ل وفي الحقيقة المستثنى منه محذوف تقديره فهو مبني على كل حال (قوله فتقول  
 الاصل الخ) لما كان كلام الاصل مخالفاً لقول المصنف الآن يريد به غير اليمين  
 أو له بما ذكر وقد يقال لا مخالفة لان قول الاصل لم أرد به اليمين صادق بالاطلاق وهو  
 لا يقبل فيه بل يقع به اليمين كما في قضاء المثل لانه فرق بين عدم ارادة اليمين وارادة  
 غير اليمين التي عبر بها المصنف فيصير كلام الاصل على صورة الاطلاق فيجوز  
 الانفاق بين العبارتين تأمل (قوله مؤول بذلك) أى بارادة غير الله به وقوله أو سبق  
 فلم أى ان ايقيناه على ظاهره ح ل (قوله وبما هو فيه عند الاطلاق اغلب)  
 هذا التركيب يفيد ان ما سبأ في من الامثلة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق

(الآن يريد به غير اليمين)  
 فليس يمين فقبل منه ذلك  
 كما في الروضة كما صلبها ولا  
 يقبل منه ذلك في الطلاق  
 والعتاق والا بلا طاهر  
 لتعلق حق غيره به فتشمل  
 المستثنى منه ما لو اراد بها  
 غيره تعالى فلا يقبل منه  
 ارادته ذلك لا طاهر ولا طاهر  
 لان اليمين بذلك لا تشمل  
 غيره فتقول الاصل ولا يقبل  
 قوله لم أرد به اليمين مؤول  
 بذلك أو سبق فلم وبما هو  
 فيه تعالى عند الاطلاق

أى عدم التقييد بإضافة وقوله لا تنى أنها تستعمل في غيره معقيد الخ فغيرها  
لا تستعمل في غيره الا بقيد الاضافة فحصل التنافي في كلامه تأمل ثم رأيت في ع  
على م ر مانصه قوله لا نها تستعمل في غيره معقيد ليس هذا مقابلا لقوله اغلب  
ولنظروا الذى احتز عنه بقوله اغلب وله ما ذكره بعدة له أو فيه وبغيره  
سواء الخ ومع ذلك فيه شيء أى لان المصنف ذكر ان الذين تتعقده فلا يصح أن  
يكون محترزا واجب بابه لمساقيه بقوله ان اراده وكان الا قول شاملا لا لاطلاق مع  
أن يكون محترزا اه (قوله والرب) أى معرفا واستشكل بانه لا يستعمل الا فى الله  
تعالى فهو من المختص لا بما هو اغلب واجيب بان أصل معناه وهو غير المعرف بال  
استعمل في غيره تعالى فمع قصد الغيرة مع ال أن ال قريبة من صفة كذا قيل حل  
(قوله أو بما هو فيه) أو بمعنى الاوليناسب ما قبله وما بعده وعبرنى المنهاج بالاول (قوله  
وبصفته الذاتية بخلاف الفعلية) بخلافه ورزقه فانها ليست بمن وظاهره لا امر يح  
ولا كناية وراجع شرح الروض ح ل ونرجح السالبة لكونه تعالى ليس بحسم  
ولا جوهرا ولا عرض لكن بحث الزركشى الان مقام هذه لانه قديمة متعلقة به  
تعالى رشيدى على م ر وعبارة الشورى والظاهر أن مثل الذاتية السلبية اه  
(قوله كعظمة) هي صفة مختصة به تعالى بحسب الوضع قول على المحلى قال سل  
وما جزم به من ان عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه  
من توأص كل شيء لعظمته قال لان الواضع للصفة عبادة لما ولا يعبده الا الذات  
ومنع القرافي ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود  
مجموعهما اه وفيه نظر بل هو ما اذا لو كان كذلك لم نصح اضافته الى الله تعالى  
لان الكل لا يضاف لجزئه لوجوب تمايز المضاف والمضاف اليه وايضا العبود  
الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه قل على الجلال لكن قال م ر  
فان أريد به هذا فصح أو مجرد الصفة فمنع ولم يسنوا بحكم الاطلاق والاوجه اه  
لامنع منه اه قل ع ش وينبغي للعالم ان لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى  
الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما اذا حلف على نية ان لا يفعل فان  
ذلك قد يجرى الى الكفر لعدم تعظيم وسوله والاستغفار به فخرج نقل عن م ر  
بالدرس انعقاد الذين يقول الام والاسم الاعظم اه (قوله وحقه) قال الماوردي  
معناه حقيقة الاله لان الحق ما لا يمكن مجوده فهو في الحقيقة اسم من اسماء الله  
تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى انه حق اليقين هذا ان جرح الحق فان  
رفعه أو نصبه فكنية لتردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون مينا الا

(أغلب كالرحيم والحنان)  
والرازق والرب مالم يرد بها  
(غيره) تعالى بأن اراده  
تعالى أو أطلق بخلاف ما اذا  
ارادها غيره لانها تستعمل  
في غيره معقدا كرحيم القلب  
وخالق الافلاك ورازق  
الجيش ورب الابل (و) بما  
هو (فيه) تعالى (وفي غيره  
سواء كالموجود والعالم  
والحي ان اراده) تعالى بها  
بخلاف ما اذا ارادها غيره  
أو أطلق لاسمائها أطلقت  
عليها سواء أشبهت  
الكليات وبصفته الذاتية  
(كعظمته وعزته وكبريائه  
وكلامه ومشيتته وعلمه  
وقدرته وحقه الان يريد  
بالحق العبادات

وبالذين قبله المعلوم واتحدروا بالبقية ظهور آناوها) ملبست (٧٣٢) عينا لاختمال اللفظ لها وقول

بالبنية من ل (قوله وبالذين قبله) انظر وجهه قطعه ما من الانا وها جعلها  
منهاشوبري (قوله وبالبقية) ظهور انارها فائرا العظمة والكبرياء كهللك  
الجبابة وانرا العزم = الهز عن اصال مكروله تعالى وانرا الكلام كالحروف  
والاصوات وبما رزم قوله ظهور انارها وذلك لانه قد يقال هاينت عظمة الله  
ويرا الذي صنعه الله تعالى وكذا هاينت كبرياؤه وما شبه ذلك (قوله وكتاب  
الله - الى) او التوراة والا انجيل او آية منسوخة التلاوة ودون الحكم كالشيخ في الشيعة  
ح ل (قوله الخطبة) لقوله تعالى واد قرء القرآن فاستمعوا له وقوله والصلاة لقوله  
وقرآن الفجر ع ن اى صلاته والواو في قوله والصلاة بمعنى او اه (قوله والورق  
والجلد) اى وبالكلام المحروف والاصوات شرح الهجعة وهذا يدل على عدم انعقاد  
البين بالقرآن ادا ارادها الا غلط او التقريش وبه صرح م ر في الشارح (قوله  
المشهوره) وغير المشهوره كالالف المددوه وهما التنبية شوبري (قوله بالله  
ووالله) نلوة ل بالله بتشديد اللام وحذف الالف كان عينا ان نواها على  
الراجح - الا فالجميع دعي الى انها لغو اه شرح م ر وفيها قال والله بحذف الالف  
بعد اللام فهل يتوقف الانعقاد على نيتها او لا يظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا  
اللفظين الاسم الكريم وغيره بخلاف بالله فانها مشتركة بين الحلف بالله وبالله  
الرمزية اه ع ش (قوله بالتاء) الباء داخلة على المصور (قوله واللفظ مطلقا)  
والواو الباء داخلة على المصور (قوله والرجح) في شرح شيخنا ان تالرجح  
كتابة وقياسه ان ترب العكبة كذلك ح ل (قوله فهي الاصل) هل  
ذلك بان الله الفوقية مبدل لمن الواو والواو الباء الموحدة كما ذكره الزمخشري  
ع ن قال النسخة ابدالوا من الباء واوالفرب المخرج ثم من الواو اء لمرب المخرج  
كما في ترث فان اصله وراث ونما اختصت التاء بلفظ الله لانه لا يدل من بدل فضا  
الصرف فيها قال ابن الخشاب هي وان ضاق قصرها قد بورك لهما في الاختصاص  
باشراف الاسماء واجلها اه برلسي اه سم وعبارة غيره في غيرهما باختصاصها  
بالله تعالى (قوله اولعمر الله) المراد منه البناء والحيوة وانما لم يكن صريحا  
لانه يطلق مع ذلك على العبادات شرح الروض وهذا عند الفقهاء واما عند النحاة  
فلعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) المراد به عهد الله اذ نوى به البين  
استدفاقه لا يجاب ما اوجه علينا وتبدينا به واذا نوى به غيرها فاما ربه العبادات  
التي امرنا بها شرح الروض ومثله يقال فيما بعده لانها كما هي بمعنى العهد (قوله  
كلام) اى في قوله اد للحن لا يمنع الانعقاد (قوله بحذوه وابقاء عملها) وهو

وبالبقية الى آخره من زيادتي  
وقوله وكتاب الله عينا  
وكذا القرآن والمصحف  
الا ان يريد بالقرآن الخطبة  
او الصلاة والمصحف الورق  
والجلد (وحروف القسم)  
المشهوره (باء) موحدة  
(روا ورواه) وقوة كراهه  
والله وتالله لانعا ن كذا  
(ويختص الله) اى لفظه  
بالتاء الفوقية والمظهر  
مطابقا لولو وسبع شاذ  
ترب العكبة وتالرجح  
ويدخل الموحدة عليه وعلى  
المضمر فهي الاصل ويلها  
الواو ثم التاء (ولو قال الله)  
مثلا (تثنية آخره او  
نسكينة) لافضل كذا  
(في كتابية) كقوله اشهد  
بالله اولعمر الله اوعلى عهد  
الله وميثاقه ودمته واما نته  
وكفائته لافضل كذا ان  
نوى بها البين فحين والا  
فلا واللعن وان قيل به  
في الرفع لا يمنع الانعقاد كما  
مر على انه لا حن في ذلك  
فالرفع لا شذاه اى الله  
أحلف به لا فعلن والنصب  
بنزع الخافض والجزم بحذوه  
واساءه ولتسكين

(و) قوله (أقسمت أو أقسم أو حلفت أو ألف بالله لا أفعلن) كذا (ع) لا بد عرف الشريعة قال تعالى وأقسموا بالله جهداً بما أنتمم) إلا أن نرى خبراً ما ضياً (٧٣٣) في منة الماضي أو مستقبلي المضارع فلا يكون مينا الاحتمال

ما نواه (و) قوله لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (ع) إن أراد بين نفسه (فدين للمخاطب إبراره فيها بخلاف ما ذالم ردها ويحصل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (ان فعلت كذا) فانا يهودى أو نحوه) كذا نرى من الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به ان قصد تبعه نفسه عن الفعل أو أطلق كاتقضاء كلامه الا كاد وليقل لا اله الا الله محمد رسول الله رسته ففر الله وان قصد الرضى بذلك اذا فعله فهو كافر في الحال وتولى أو نحوه أو عم من قوله أو يرى من الاسلام (وتصح) أى اليمين (على) ماض وغيره) فهو والله ما دخلت كذا أو فعلته والله لا أفعلن كذا أو أفعله (وتكره) أى اليمين قال تعالى ولا تجعلوا لله عرضة لآيائكم (الافى طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكره فطاعة (و) (في دعوى) عندكم (و) (في حابة)

جاء في القسم كادله سبويه سم (قوله لا أفعلن كذا) واجمع للجميع فلو تركه لا يكون صريحاً ولا كسناً به ومثل بالله ما في معناه زى (قوله وأقسموا بالله) أى حلفوا وصحى الحلف فسماله يكون عند انقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله جهداً بما أنتمم أى غاية اجتهادهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بأيمانهم ولهم ثم فاذ كان الامر ظاهراً أقسموا بالله تعالى ولا يهدم بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاعة وانصب جهداً على المصدر به فله أو حيان لا يقال لا دلالة في الآية على التفسير بلفظ القسم لصدقها بالله بربيعه والله لا نأقوله تصديقاً بما يلفظ القسم سم (قوله إلا أن نرى خبراً) أى فهو يمين عند الإطلاق شوبورى واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضاً بان ذلك ليس يمين مطلقاً قال الامام جعلتم قوله بالله لا أفعلن يميناً صريحاً وفيه اعتذار معنى أقسم فكيف نعط رتبته اذا صرح بالخمر والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتمال الماضي والمستقبل فكمن من مضمير يقدره التصريح واللفظ بدونه أو وقع في القسم الا ترى ان معنى التعجب في ما حسن زيد ايزول اذا قلت شئ محسن زيد مع انه مقدر به سم (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فيمين لا يجرى فيها التفصيل برماوى (قوله أو أسألك بالله) وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا من غير ذكر والمتعلق ع (قوله أن أو أدعى نفسه) أن أراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاذا حلف شخص على آخر انه ما كل فالأكل امر محتمل فاذا أراد تحقيقه وانه لا بد من الاكل كان يميناً وان أراد أنشفع عندك بالله انك تأكل أو أرا. بين المخاطب كان قصد جعله حالاً بالله فلا يكره يميناً لانه يجوز هو ولا المخاطب شيئا (قوله بخلاف ما ذالم ردها) بأن أراد بين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق زى (قوله ويحتمل) أى عند الاملاق ش (قوله على الشفاعة) فله في جعلت الله شفعاً عندك في فعل كذا (قوله ولا يكره) ويحرم عليه ذلك حتى في حال الإطلاق كما هو صريح شرح الروض شوبورى (قوله وليقل) أى يدباً كما صرح به النووي في نكته وأوجب صاحب الاستبصار ذلك ولو مات مثلاً ولم يعرف قصده حكم بكفره حيث لا قرينة تجعله على غيره على ما عتمد الاسود لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلام لا دكر خلافه وهو الصواب زى (قوله لا اله الا الله) أى أشهد أن لا اله الا الله لان المداد على الشهادة (قوله وتكره) أى اليمين قال المناقبى رضى الله تعالى عنه ما حلفت بالله قط لا صادقا ولا كاذبا شرح (قوله فطاعة) أى ليست مكروهة ثم ان توقف عليها فاعل واجب وأترك حرام وجهت أو فعل مندوب وأترك مكره مذنب قول على المحل (قوله لا يمين الله الخ) أى

كسوكيد كلام كقوله ١٨٤ يحث صلى الله عليه وسلم فوالله لا يمين الله حتى تؤموا ويعتظم امر كقوله والله لا تعجلن ما علم لضعتكم قليلا ولبكتكم كثيرا



فلا تكرر فيهما وما هما من زيادتي (فان حلف على) ارتكاب (معصية) كترك واجب معني ولو فرضنا وفعل حرام (عصى) بخلافه (ولزمه حنث وكفارة) لنيل الصبيح من حلف (٧٣٤) على بين غراي غبرها خير امها

لا يترك ثوبكم حتى تتركوا العمل ع ش (قوله فلا تكرر فيهما) أي في الدعوى عند الحاكم والمحاكمة (قوله ما أعلم) أي من امور الاخرة أي احواله واعداها (قوله فان حلف الخ) هذا الشارة الى استثناءه رابع فكتاه قال وتكره الان حلف على ارتكاب معصية قصرم وقوله ولزمه حنث الخ لنفس من كلامه ان الحنث ثارة يجب كافي هذه الوردة ووردية يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله أو على مباح الخ وثارة يندب كما ذكره بقوله أو على ترك مندوب الخ وثارة يكره كما ذكره بقوله أو عكسهما الخ وثارة يجرم كما سبذ كره بقوله ولو كان حراما كالحث ترك واجب فحصل من كلامه ان الحنث تعتبره الاحكام الخمسة ولا تعتبره الاباح لانه في صورة المباح يكون خلاف الاولى كما علمت وبضد ما قيل فيه يقال في البر حيث وجب الحنث حرم البر حيث حرم الحنث وجب البر حيث نذب الحنث كره البر حيث كره الحنث نذب البر تأمل (قوله ولو فرضنا) كصلاة جنازة تعف عليه من ل وقال ع ش كأن نذرا لتعدي بشي (قوله ولزمه حنث وكفارة) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو الموت أو يرميه على ان لا يفعل فيه فنظره والاقرب الا قول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف فحصل بذلك من الائم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يجعلها بعد ما الحلف مسارة لا غير ما أمكن ع ش على م ر (قوله على يبر) أو على متعلق بين فرأى غير هذا أي ذميرته لعلها وهذا اولى من جعل على زائدة شيئا وقيل المراد باليمين الشيء المحلوف عليه من اطلاق السبب وارادة السبب لان المحلوف عليه سبب في الف (قوله بأن يعطيه من مداتها الخ) والظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في دمه سم فلاولى أن يمثل لذلك بقعة القريب لانها تسقط بعض الزم (قوله دم) ان تعلق عبارة ع ب ولو حلف لا يتعم بلباس أو غيره بنية اترده وله مبر يرتفع لاجسادته وطاعة والا فكرهه سم وانظر هذا الاستدراك على أي شيء اذا كلام المتن في حكم الحنث والاستدراك في حكم اليمين وقد يقال هما متلازمان (قوله لا يأكل طيبا الخ) أي واراد الانداء بالصالحين في خشونة العيش (قوله ففيل بين مكروهه) وحيث أنه يسبب له الحنث وهذا هو محل الاستدراك فالنكراهة محمولة على من لم يصبر ولم يقصد الاقتداء بالصالحين (قوله وهو الاضوب) معتمدة قوله وله تعديم كفارة الاولى ذكر في الفصل الثاني اذ تقدم وصف من أوصافها بكمالها في قال سم وافهم قوله وله أن الاولى له اتأخير وهو كذلك ان خرجا من خلاف أي حقيقة اه برسي (قوله على أحد سبيها) السبيان هما اختلف والحنث قال سم أي ان كان مندوب أو تركه مكروه

فليات الذي هو خير ولي كفر عن يمينه وانما ياربه الحنث اذا لم يكن له طريق سواء والافلا كما لو حلف لا يتفق على زوجته فان له طريقا بأن يعطيهما من صدقها أو يقرضها من يبرئها لان الفرض حاصل مع بقاء التعظيم أو على ترك أو فعل (مباح) كدخول دار أو كل طعام وليس قوب (سن ترك حنثه) لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كان حلف أن لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما قفيل بين مكروهه وقيل بين طاعة اتباعا لاسلاف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف احوال الناس وتصرفهم وفرغهم لاجسادته قال الشيخان وهو الاضوب (أو) على (ترك مندوب) كسنة طهر (أو فعل مكروه) كالنكاح في الصلاة (سن حنثه) وعليه بالحنث كفارة للغير السابق (أو) على (عكسهما) أي على فعل مندوب أو تركه مكروه

(كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وا نفيهم كفارة بلاصوم على أحد سبيها) لانها حق مالي تمنع بسبين فجازة قد يها على أحدهما كالركاة

فتقدم على الخنث ولو كان حراما (٧٣٥) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وعلى عود فيظهار كان ظاهرا

من رجعية ثم كفر ثم  
راجعها وكان طلق رجعا  
عقب ظاهرا ثم كفر ثم  
راجع وعلى موت في قتل  
بعد جرح أما الصوم فلا يقدم  
لأنه عبادة بذنية فلا تقدم  
على وقت وجوبها غير  
حاجة كصوم رمضان  
وخرج بغير حاجة الجمع بين  
الصلاين قدما والتقيدا  
بغير الصوم فيما بعد الحنث  
من زيادة (كندورمالي)  
فانه يجوز تقديمه على وقته  
الملتزم لما مر سواء أقدمه  
على المطلق عليه كالشقاء  
أم لا كقولهم ان شئ الله  
مريض فله على ان اعتق  
عبدا أو ان شئ الله مريض  
فله على ان اعتق عبدا  
يوم الجمعة الذي يعقب  
الشقاء فانه يجوز اعتناقه  
قبل الشقاء وقبل يوم  
الجمعة الذي يعقب الشقاء  
(فصل) في صفة كفارة  
البين وهي بخيرة استدعاء  
مرتبة انتهاء كالعامل بما يأتي  
(حبر) المكفر الحر الرشيد  
ولو كافرا (في كفارة بين  
بين اعتناق كظهار) أي  
كاعتناق عن كذا وهو

لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يحرم تقديمها عليه (أه) قوله فتقدم  
على الخنث) ولو قدمها ولم يبحث استرجعها كالزكاة أي أن شرطه أو علم القابض  
انتهاء بجهة والا فلا ولو اعتق ثم مات مثلا قبل حنثه وقع تعلقها كما قاله البغوي لتعذر  
الاسترجاع فيه م ر ع ن (قوله ولو كان حراما) الغاية للرد (قوله كالحنث بترك  
واجب) بأن حلف على فعله (قوله كان ظاهرا من رجعية) اشار به الى تصوير  
المسئلة اذ لو اعتق في غير ما ذكر عقب الظهار عنه فهو كفارة مع العود لا قبله لان  
اشتغاله بالعتق عود ع ن (قوله بعد جرح) فالجرح سبب قول فلذا قد يكونها  
بعده والموت سبب فان (قوله فيما بعد الحنث) وهو العود والموت (قوله كندورمالي)  
فان ذكر سبب أول والشقاء سبب فان (قوله على وقته الملتزم) هذا اقاصر على  
ما اذا كان موقتا وعبرة م ر ولم يقدم من ذورمالي على ثاني سببه (قوله لالم) أي  
لانته حق مالي الخ (معل في صفة كفارة البين) أي كيفية اوبان خصامها  
وتتعدد الكفارة بتعدد ايمان التسمية وتتعدد ايمان الاربعة وفي البين  
الغموس وهو ما اذا حلف ان له على فلان كذا وكذا لايمان كاذبا وفيما اذا قال والله  
كلما مررت عليك لاسلمن عليك ع ش لان كلامها مقصود في نفسه بخلاف  
تكريمها في نحو لا ادخل الدار وان تقامت مالي بظلمها تكفير زي وعبرة قل  
على الجلال لو كرر البين على شئ واحد فان قصد الاستئناف أو اطلق وتعدد المحل  
تعدت الكفارة والا فلا وهذا ساقى ما قاله ع ش ويمكن الجمع بينهما بحمل كلام  
قل على غير المسائل التي اطلق فيها ع ش واما فيها فتعدد مطلقا تعليقا على  
المخالف فليحرم (قوله وهي بخيرة) أي غير بها فاذا أتى اخر يجيب خصامها اتيب  
على اعلاها ثواب الواجب لانه لو اقتصر عليه لاثب عليه ورض غيره له لا يتقصه عن  
ذلك وان تركها كلها عوقب على ادائها وان أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها اجزا  
واحد منها على العتد كما قاله الشنوافي على الازهرية وان كان يحرم عليه اعتقاده  
خلافا للشيخ خالف في شرح الازهرية القائل بعدم اجزاء واحدها (قوله الحر) أي كاه  
لان المبعص مخير بين الاختصتين الاخيرة من فقط كسماياني واخذ الحر الرشيد  
من قوله تبليك لان الرقيق لا يملك والسفيه وان ملك لا يملك أي لا يصح تملكه  
ويشترط ايضا ان يكون غير مجبور عليه بفلس (قوله بين اعتناق) لم يقل عتق لانه  
لو ورت من يعتق عليه ففواه عن الكفارة لم يجز فليحرم شوري وهو افضلها ولو في  
ضمن الغلا ويحسب ابن عبد السلام ان اطعام من زمن العلا افضل زي وشرح م ر  
(قوله وتبليك عشرة مساكن) فلا تجوز لدون العشرة ولا العشرة كل واحد دون

اعتناق رقة مؤسسة بلا عيب يحل بالعمل والكسب كما مر في محله

مدى الايجوز ان يملك خمسة كل واحد مد او الخمسة الاخرى كل واحد كسوة  
 ح ل (قوله كل بالجر) بدل من عشرة ومدامفعول لقرلة تحمّل (قوله وان عبر  
 الاصل بملحجب) لان الحب ليس بقيد ولا لافال وما تعبيرى بحسن فطرة اولى  
 واعم على عادته شوبرى وقوله من غالب قوت بلده بنية عبارة الاصل والاولى  
 لاشراح ان لا يذكره لان ذلك يوم انه من محل المناقشة مع انه ليس كذلك (قوله  
 من غالب) أى فى غالب السنة زى (قوله بلده) أى الخالف أى محل الخنث وان  
 كان المكفر ذير وهو فى غير بلده قياسا على الفطرة لان العبرة ببلد المؤذى عنه  
 ولا يتعين صرفه لبقاء تلك البلد ح ل (قوله كعربة) أى ما يجعل تحت البرذعة  
 أو السرج م روح ل أى بخلاف عربة الرأس فانها لا تكن فى وانقارما الفرق  
 بينا وبين المدبيل مع انها تنهى كسوة رأس شيئا على انه قد يقال الواجب كسوة  
 المساكين كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم أى لا كسوة وأبهم تأمل (قوله  
 ومنديل) أى منديل الغيبة وهو شال لدى يرضع على كفه أو ما يجعل فى اليد  
 كالشفاة الكبيرة ولوا عظام ثم يواحد أو اقله موهل مروح ل بخلاف اعطائهم  
 عشرة امداد وقسموها بالسوية فانها لا تكن (قوله ولو لمبوسا) ولا بد ان يكون  
 غيره يفرق س ل (قوله كقبص) رلوبا كم ولا يشترط كونه ضيقا ولا سائرا  
 للحرارة ولا طاهرا ويجزى متعس السكن يلزمه اعلالهم به الثلاث ولو افيسه شرح م ر  
 (قوله وجمامة) أى وان قلت اخذنا من اجزاء مدبيل الذى شرح م ر قوله فان لا يمكن  
 المكفر رشيدا أى فليس أوسفه فان لم يصح حتى ذلك الجرح عنهم لم يميزه الصوم مع  
 اليسارس ل (قوله أو يحجز عن كل من الثلاثة) بأن لم يجد ما ذكر يزيد على العمر  
 انقلب م روح ل (قوله هو اولى من قوله) عن الثلاثة لانه يومهم ارادة المجموع  
 والمضى عليه فاسد شوبرى لانه لا يلزم من المجز عن المجموع المجز عن كل واحد  
 منها ع ش (قوله برق) بدل من ذير ولا يصح تعلقه بعجزا يلزم له من تعلق حرفى  
 جربا عمل واحد بمعنى واحد نعم ان جعلت اداء الاولى لبالسنة والثانية للسببية  
 انتفى المحذور (قوله ولو فرقة) لارد على التل بوجوب التسابع لقراءة ابن مسعود  
 وأبى بن كعب متتابعات والقراءة الشاذة كبر الاحادى وجوب العمل بها واجب  
 بأنها تسع تلاوة وحكما كفى شرح م ر (قوله والريق) لا يملك لاحابة لهذا الشمول  
 لقوله تعالى فز ليحدم الح الا ان يقال الآية خاصة بالاحرار (قوله بغير صوم)  
 وأماله م فوضع عدم اجرائه لانه عبادة بدنية وهى لا تقبل النيابة م وانما نص  
 على غيره لانه محل لوهم (قوله لميجز) ولو اذن البدع ش (قوله ولميجز

وقليل عشرة مساكين)  
 كل منهم اما امدان من حدى  
 فطرة كما مر فى كتاب  
 الكفاية وان عبر الاصل  
 من بملحجب من غالب قوت  
 لمدى (أو مسمى كسوة) مما  
 يتناول به كعربة  
 ومنديل (ولو لمبوسا م  
 تذهب قوته ولينص لبدنوع  
 له كقبص م مغير عما منه  
 وازاره وسراويله لكبير)  
 وجرب لرجل (لا تخوف)  
 مما لا يسمى كسوة كدوع  
 من حديد أو غيره وقفاين  
 وهما ما يسهلان البدن  
 ويحسان يقطن كما مر فى الحج  
 ومنطقة وهى ما تشد  
 فى الوسط فلا تجزى وقولى  
 رخف أهم مما ذكره (فان)  
 لم يكن المكفر رشيدا أو يحجز  
 عن كل من الثلاثة هو  
 اولى من قوله عن الثلاثة  
 بغير غيبة ماله برق أو  
 غيره (لزيمه صوم ثلاثة)  
 من الايام (ولو فرقة) لاية  
 لا يؤخذ م الله بالاعو  
 فى أيمانكم وارقى لائلا  
 أو يملك ملكا ينفقه أو كافر  
 عنه سيده بغير صوم لميجز  
 ويجزى بعد دونه

بلاطعمهم والكسوة وإليه لارق بعد (٧٢٧) الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه مما باذنه والمكاتب

أن يكفر مما باذن سيده بما  
العاجز بغيبه ماله فكثير  
العاجز لانه واحد في نظر  
حضور ماله بخلاف فاقد الماله  
مع غيبه ماله فانه قيم لضيق  
وقت الصلاة وبخلاف المتبع  
المسرى بمكة الموسر ببلده فانه  
يصوم لان مكان الدم بمكة  
فاعتبر بساره وعدمه بها  
ومكان الكفارة مطلق  
فاعتبر ما ملقا فان كان له  
هنا رقيق غائب تعلم حياته  
فله اعتناقه في الحال (فان  
كان) العاجز (أمة) تحمل  
لسيدها (لم تصم الا باذن)  
منه وان لم يضرها الصوم  
في خدمة السيد لحق المتبع  
كغيرها من أمة لا تحمل  
له وعبد والصوم يضرها أي  
غيرها في الخدمة وقد حنث  
بلاذن من السيد فانه لا  
يصوم الا باذن وان أذن له  
في الحلف لحق الخدمة فان  
أذن له في الحنث صام بلا  
اذن وان لم ياذن له في الحلف  
فالمبر في الصوم بلا اذن  
فيما إذا أذن في أحدهما  
بالحنث ووقع في الاصل  
ترجع اعتبار الحلف لان  
الاذن فيه اذن فيما يترتب  
عليه من التزام الكفارة

دعه موته بالاعطاء بخلاف الاحتاق لان ألقن غير أهل الاولام وقال سمع هلا جازبه  
أيضاً زول الرق بالموت اه (قوله بالاطعمهم وانكسوة) أي لا بالصوم شورى  
واظن تزوجه وهلا جعل السيد كلول واجب بان السيد اجنبي منه والا جنبي  
لا يصوم الا باذن الوارث والرق لا وارث له (قوله لانه لارق بعد الموت) أي ولعند  
استدعاء دخوله في ملكه بخلاف حال الحياة فشرح م (قوله بصيغة ماله) ولو فوق  
مسافة التدمر فلم يفرقوا بين مسافة القصور وبينها على المعتد ويبحث الملقني  
تقيده بدون مسافة القصر قياساً على الاعسار في الزكاة وقض الزوجة والبالغ  
وفرق غيره حل (قوله ينتظر حضور ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما بعد مسرا  
في الزكاة أي زكاة نفقته وقض الزوجة والبائع للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة  
هنا الى التعجيل لانها واجبة على الترخي أي امالة وحيث لم يأنهم بالخلف ولا زمة  
الحنث والكفارة فوراً سأل (قوله مطلق) أي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل  
(قوله فاعتبرا) أي اليسار وعدمه مطلقاً أي بأي محل كان (قوله فان كان له رقيق  
الح) هذا اعتناء من قوله في نظر حضور ماله وقوله تعلم حياته أي حالاً وما لا كما لو  
بانت حياته بأن اعتقه على ظني موته فبان حياته نيزر واعتبار بما في نفس الامر  
وقياسه اه لو دفع في الكفارة ما يظن انه لك غيره فبان ملكه او دفع لطائفة  
يظن اذ غير متعقبة للكفارة فبان خلافه اجزاً ذلك كما في م (قوله أمة) وكذا  
الطرفة اتموا الا باذن زوجها ان لم تصم بسبب الحلف بما ع ش على م ر  
(قوله لم تصم الا باذن منه) وان لم تكن معذرة للتمتع بل للخدمة ع ش (قوله لحق  
التمتع ويجوز ان لا يصومها بل هو أي حيث لم ياذن م ر (قوله كغيرها) أي كغير  
الامة التي تحمل بان لم تكن أمة أصلاً كعبد أو كانت أمة لا تحمل (قوله وقد حنث  
الح) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى ملك عمرو وكان حلف وحنث في ملك زيد  
بأن لا يصوم له من اتموا له ومن اتموا له لو كان زيدا من قيم ما وفي أحدهما ولو كان السيد غائباً  
فهل على العبد أن يمتنع من صوم لوصد ان السيد حاضر المكان لم تنع منه أولاً  
الظاهرهنا من ولو جرح السيد عن عبده وكان الضرر بحل بالتمتع المستأجر له فقط  
فهل له الصوم باذن المستأجر دون اذن السيد فيه نظروا لا قرب انه ليس لسيد منه  
هنا ولا يفرقوا في المستأجر بين كون الحنث واجباً وغيره ولا بين أن تكون الكفارة  
على الفور والتراخي والراجح في المستأجر الاولى وفيما لو حلف في ملك شخص وحنث  
في ملك آخر ان قول اذن له فيه ما أو في الحنث لم يكن لثاني منعه من الصوم وان  
ضربوا لافله منعه من ان يفرضه م ر (قوله في أحدهما) أي الحلف والحنث

ولأقول هو الأصح في الروضة كالشرحين لأن الحلف مانع (٧٣٨) من الحنث فلا يكون الأذن فيه إذا

(قوله والأول) هو الأصح معتد (قوله لأن الحلف مانع الخ) وبه فارق ما ران  
 اذ في الضمان دون الأداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه س ل (قوله كثر  
 تملك) ظاهر ولو في نوبة السيد وقوله والأصل يوم ظاهر وهو الصواب وهو في  
 نوبة سيده فلا يتوقف على اذنه ح ل فيلزم وقال بعضهم قوله ولا يقصم أى في  
 نوبته إذا كانت مائة أو ما إذا كان في نوبة سيده أو كان لا مائة فعلى التفصيل  
 المأمور كون الصوم بغيره وقد حدث بلا إذن أم لا (فصل في الحلف على السكنى  
 والمساكنة) \* وغيرهما السكنى مشتقة من السكن وإن بدا الحلول لا ضد  
 الحركة كما في الروضة وأصلها عن القاضي أنه لو أقام بالمكان مترددا فيه خت زى  
 قال م د والأصل في هذا ما بعده أن الألفاظ تحمل على حقائقها لأن يكون الجواز  
 متعارفا ويريد دخوله فيدخل أيضا كقوله وألف لا أكمل من هذه الشبهة فانه  
 بحث ما كل غير ماله بماز متعارف في الشعر وحقيقة في الخشب فلا بحث أمير  
 خلف لا يبنى داره وأطلق الألفاظ ولا من حلف لا يخلق رأسه فخلق غيره له بأمره  
 اه واتحدعش عليه الحنث فنظر العرف (قوله وهو فيها) فان كان خارجا  
 حث بدخوله مع إقامة لحظة يحصل بها الامتناع فيغير عذر س ل (قوله فكث)  
 وإن قل س ل وم د (قوله على سكنى نفسه) هلا قال وعلى أن لا يقيم لانه جعل  
 ذلك كالحكمى وفي توقف عدم الإقامة على الخروج بنية القول فنظر بل كان  
 يبنى الاكتفاء بمجرد الخروج وشيئا جعل نية القول رابعة للسكنى والإقامة  
 فلم يخرج بنية القول - مثله يقال له ح سا كن ومقيم في ذلك ح ل (قوله إن  
 خرج حالا) ولا يكلف في خروجه عدا ولا أن يخرج من باسها المريب س ل  
 أقوله بنية القول) محل ذلك حيث كان مستوطنا فيه قبل حلقه فلزم دخل نحو  
 فخرج فحلف لا يسكنه لم يمتح نية القول قطما شرح م د (قوله كجمع متناع) أى ولم  
 يمد من يتكفل بذلك باجرة المثل وهو قادر عليها ح ل وعادة س ل (قوله كجمع  
 متناع) قال جرو وقد المصنف ذلك بما إذا لم يمكنه الاستئابة والا حث قال سم  
 ويظفره لانه لا اعتبار بما كان الاستئابة في نقل امتعة يجب اخفاؤها من غيره ويشق  
 عليه اطلاعها عليها ه (قوله وخوف على نفسه) أو كان مريضا أو زنا  
 لا قدر على الخروج ولم يجد ولو باجرة المثل من يخرجها أو ساق وقت الصلاة بحيث  
 لا يشتغل بالخروج فاته ولو خرج منها ثم عاد إلى الزيادة أو عياده لم يحنث مادام يسمى  
 عرفا أو أروعا أو الا حث زى و س ل (قوله فيعت) وإن حلف لا يسكنه  
 ونوى ولو في البلد - متبعا كنهه ولو لم يار لم ينو مضافا حث بالمساكنة في أى

في التزام الكفارة فان لم  
 يضره الصوم في الخدمة  
 لم يحنث الى اذنه والتصریح  
 بحكم الامه من زيادتي  
 وبعض كمر في غير افاق  
 فان كان له مل كثر تملك  
 ما ر لا باعفاق لعدم أهليته  
 لقولاه والا بقصوم وهذا  
 أولى مما عبر به الأصل  
 \* (فصل) في الحلف  
 على السكنى والمساكنة  
 وغيرهما بما ياتي لو (حلف  
 لا يسكن) - هذه الدار  
 (أولا يقيم بها) وهو فيها  
 (فكث) فيها (بلا عذر  
 حث وإن بحث متناعه)  
 وأهل كالمولى يستعملونه  
 حلف على سكنى نفسه  
 فلا يحنث إن خرج خلا بنية  
 القول وإن تركهما ولأن  
 مكث بعذر كجمع متناع  
 وأخراج أهل وابس ذوب  
 وأغلق باب ومنع من  
 خروج وخوف على نفسه أو  
 ماله كالحلف لا يسكنه  
 وهما فيها فكما البناء  
 حائل بينهما فيحنث لو حو  
 المساكنة الى تمام البناء  
 بلا ضرورة وهذا ما نقله  
 في الروضة كالله اعلم  
 بالجهور وصححه في الشرح الصغير

موضع كان الا اذا كان البينان من خان ولو صغيرا فلا يحنث وان اتحد فبسه المرقى  
وتلاصق البينان ولا ان كان من دار كبيرة بشرط ان يكون لكل بيت غلق باب  
ورق ولوا نفر في دار كبيرة بجرة منفردة المرافق كالحرق والمطبخ والمستحم وبابها  
في الدار لم يحنث زى وقوله أى زى الا اذا كان البينان من خان أى لان الخان  
كالدرب ويؤت كالدور وشرح الروض (قوله وضح الأصل) من (قوله أو حلف  
لا يدخلها وهو فيها معطوف على قوله لان اخرج الخ) لمشاركته له في الحكم وهو  
هزم الحنث ولكن يبقى في العبارة مضاعفة من حيث ان المعطوف عليه مستثنى  
من المساكنة والمعطوف ليس منها وأوجب بأنه استثناء منقطع قوله أو يحد ذلك  
معمول المقدرة قد بره أو حلف بمحذور كأي حل الشارح عليه (قوله كصلاة  
أو صوم) فيه انهما يتقدران بمدة اذ يصح أن يقال صليت لله مثلا وصمت شهرا  
وأوجب بأن المراد بهما نيتهما لانهم لا يتعقدان الا بها قوله كصلاة وصوم  
أى كنية صلاة ونية صوم شيئا ومنه في س ل لكن هذا لا يعبرى في التطيب  
وما بعده الا ان أرادوا التطيب ومنع الطيب على البدن وهو لا يتقدر بمدة والمراد  
بالتطهر الفعل أو النية وهما لا يتقدران بمدة وقوله سم ولا يخفى بعض ذلك عن  
اشكال اذ قد يقال صمت شهرا وصليت ليلة قال في شرح الروض ويجب بأنه  
لما كان المحقق للعبادة والذي به قوامها هو النية اذ لا اعتبار بحدودها والنية  
لا يتقدر بمدة أطلق على العبادة عدم التقدير براءة اذ نيتها اه ولهذا وحلف  
لا يصلى حدث باحرامه بالصلاة وان بطلت بخلاف ما لو قال لا أصلى صلاة فانه  
لا يحنث الا بتمامه اشرح الروض (قوله وغصب) ولا يرد عليه قوله غصبه شهرا  
لان معناه غصبه وقام عده شهرا س ل ويرد عليه ان الغصب الاستيلاء وهو  
موجود مادام تحت يد المولى ناظر لاول الاستيلاء (قوله في الاولى) وهي  
قوله لان اخرج حاذ (قوله ليس كاذبا شيئا) لان حقيقة الدخول الانقصال  
من خارج لدخول الداخل والخروج حكمه ولم يوجد في الاستدانة شرح م ر (قوله اذ لا  
يصح الخ) ولومع ذلك لكافة الاستدانة كالانشاء لانه حة يكون استدانة  
الدخول دخولا وكذا الباقي وكتب ايضا قوله اذ لا يصح ان يقال دخلت شهر انظر  
الفرق بين هذا وبين الركوب فيما يأتي حيث ادعى انه يصح ان يقال وكتب شهرا  
مع انه اذا نظر للصدر فهو لا يتقدر بمدة فمعها ولا تراه أى الكون راكبا والكون  
داخله فهو يتقدر وكذا يقال في بقية الامثلة هنا مع بقية الامثلة الا انية اه شيئا  
قال م ر والعا عدة في ذلك ان ما لا يتقدر بمدة او يحتاج لنية لا يحنث باستدانة وما

وضح الأصل نية للشهوة  
انه لا يحنث لاشتغاله برفع  
المسكنة لان اخرج  
أحدهما خاذلية التحول  
أو حلف لا يدخلها وهو بها  
أولا يخرج وهو خارج أو نحو  
ذلك مما لا يتقدر بمدة كصلاة  
وصوم وتطهر وتطيب ونزج  
وطي وغصب اذا حلف  
لا يفعلها فاستداما فلا  
حنث لعدم وجود الخلف  
عليه وهو في الاولى ظاهر  
اذ لا مساكنة وأما فيما  
عدها فلا ان استدانة  
الاحوال المذكورة  
ليست كانشائها اذ لا يصح  
ان يقال دخلت شهرا

وكذا البقية ومرة حلف له أن يحلف ناسيا (٧٤٠) أو جاهلا أو يكون أخيرا ويحلف بالاشارة

يقتد به أو لا يحتاج لنية يحنث باستدامته (قوله وكذا البقية) لأن التفرج  
 قبول النكاح وأما وصف الشخص بأنه لم يزل، ترغبا فلا ينافي ما روي استمراره  
 على عصية نكاحه زى (قوله أن يحلف ناسيا) أي للصلاة أو لمحرم الكلام  
 فيها وهو مذمور عن (قوله ومشاركة فلان) لو حلف لا يشارك أعاء في هذه  
 الدار هي ملك أيهما قامت الوالد وانتقل الأرض لهما وصارا شريكين فهل يحنث  
 الحالف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا فالجواب أن مجرد دخوله  
 في ملكه بالأرض لا يحنث به وما الاستدامة فتقتضي قواعد الاحصاء أنه يحنث  
 بها أم ومارقه أن يقسمها ما لا يفلو تعذرت القوة وله لعدم وجودها قسم مثلا عذر  
 مادام الحال كذلك سم (قوله بالاستدامة) الأولى وقضيته أنه لو قال كلما  
 ليست فانت مالتو ككرر الطلاق تكرار الاستدامة فتعلق ثلاث بضمي ثلاث  
 لحضات وهي لا بسنة وما قيل كلما قرينة مارة لا يشدها مردود بفتح ذلك س ل  
 وبشله شرح م ر (قوله يحنث باستدامتها) محل الحديث بها في المشاركة  
 إذا لم يرد العقد والأفلا كأنه سم عن الشارع وأتى به م ر فزع لو حلف لا يوافقه  
 في طريق فجهتها المصدية لأحت فيما يظهر لانه فجمع قوما وقضى آخرين  
 وقتل عن شيخنا زى ما وافقه اه ع ش (قوله ولو برجله) أي ولو دخل من  
 الحائط فانه يحنث أيضا خلافا لابي تي به ض الجمله شيخنا (قوله لم يحنثا عليها)  
 بحيث لو رفع المخارجه لا يسقط ح ل ولو تعاقى بمحل وجع في مواسمها أو حاط به  
 بنيانها حث وان لم يحنث على رجله ولا أحد هما لانه بعد ادخالها فان رقع بعض  
 بدنه عن بنيانها لم يحنث س ل (قوله أو دخل طائفا الخ) نعم ان جعل عليه  
 باب حث بدخوله ولو غير مسقف س ل (قوله لا بصعود سطح) ولا يشكل على  
 ما تقرر صحة الاعتكاف على سطح المسجد بعد ملائنه منه شرعا حكما تسمية وهو  
 المساطن لها س ل وهذا لا يرد لأن المخوف عليه ما عدم الدخول وهذا  
 لا يعد دخلا وان كان فيها تأمل (قوله أو بعضه) وإن لم يدخل تحت السقف  
 على المعتمد زى (قوله رسوم جدرانها) هذا نص في أن من حلف لا يدخل هذه  
 الدار نهى بعد هائم دخل حث وقياسه المركب إذا حلف لا تركبها ثم أزال  
 منها ألواحا ثم تركبها بخلاف الثوب إذا نزع منها أجزاء ما يلقى بدنه ولم يزل الدابة  
 كل مركب تأمل سم (قوله أو أعيدت) ولو رسوم جدرانها فقط س ل ظاهره وان لم  
 ترقع قدر ذراع ح ل (قوله بملكها) أي وقت الدخول على المعتمد زى وإن نزل  
 ذلك داخلها وقررت التجدها أكلم ولم يزل فانه يحمل على الموجود دون

يحنث باستدامة فهو ليس  
 مما استدرج ذكر كواب وقام  
 وقعود وسكن واستقبال  
 ومشاركة فلان إذا حلف  
 لا يفعلها فيحنث باستدامتها  
 لصدق اسمها بذلك إذ يصح  
 أن يقال ليست شهرا  
 وركبت ليلة وكذا البقية  
 وإذا حث باستدامة شيء ثم  
 حلف أن لا يفعلها فاستدامة  
 لزمه كفارة أخرى لا تحلل  
 لبين الأولى بالاستدامة  
 الأولى وتبصر في هذه  
 والتي قبلها بجمادى ككرر  
 جمادى كره (ومن حلف  
 لا يدخل) هذه الدار حث  
 بدخوله داخل بابها حتى  
 دهليزها ولو برجله معتدا  
 أي فقط لانه يعد دخلا  
 بخلاف ما لو مد بها وقعد  
 خارجا أو دخلها ولم يعتمد  
 دابة فاطموان أطلق الأصل  
 أنه لا يحنث بدخوله بها  
 ويخلاف ما لو أدخل رأسه  
 أو يده أو دخل طائفا معقودا  
 قدام الباب لا بصعود سطح  
 من خارجا ر (ولو صوطا لم  
 يستف) لانه لا يعد دخلا  
 بخلاف ما إذا سقف كله أو  
 بعضه ونسب إليها بأن

كأية دالية منها كاه والغالب لانه حيث شئت كطية منها وقوى لم يستف من زباني (ولو مررت  
 خير دار) كان صارت نضاً ووجدت مسجداً فدخل لم يحنث (ولو لم اسم الدار انطلق عليها بخلاف ما لو بقى اسمها  
 كان أو رسوم جدرانها أو غيرها) (أو حلف) لا يدخل دار زيد سم بدخول (ما أي دار) (بملكها أم) دار

(عرف به) كدار العدل وان لم يسكنها دون دار يسكنها باجارة أو أجرة ونصب أو نحوها لان الاضافة الى من ملكه  
تقتضى ثبوت الملك حقيقة أو ما الحق به (٧٤١) فان أراد بها مسكنه (فيعت) به أى مسكنه

وان لم يملكه ولم يعرف به  
ولا يعتن بغير مسكنه وان  
كان ملكه أو عرف به وقولى  
أو تعرف به من زيادتي (أو)  
حلف (لا يدخل داره) أى  
زيد (أو لا يكلم عبده أو  
زوجه فزال ملكه) هن  
اشلالة أو بعض الاقوال  
(فدخل) الدار (وكلم)  
العبد أو الزوجة (لم يعتن)  
لزوال الملك (الان يسير)  
اليوم بأن يقول داره هذه  
أو عبده هذا أو زوجته  
هذه (ولم يرد ما دام ملكه)  
بالرفع وانصب فعنت  
تقليبا للاشارة فان أراد  
ما دام ملكه لم يعتن ولو مع  
الاشارة كما دخل في المستثنى  
منه عملا ما رادته وزوال  
ملكه في غير الزوجة بل يوم  
القديم قبله وفيها ما رادته  
لها لا بطلان له الرجعي  
فتعبرى بما ذكرنا من  
قوله لبايعهما أو طلقهما  
وظاهرانه لاحت ولو مع  
الاشارة في زوال الاسم  
كزوال اسم العبد ببقائه

المعتد لان اليقين تنزل على ما لا الف قدرة على تحصيله والمراد بملكها كلها فان  
كان يملك بعضها فلا يعتن وان كثر نصيبه منها كما طبق عليه او صاحب فله  
الاذمحي س ل قال ع ش فاذا حلف على رجل لا يدخل داره وكانت  
مستركة فدخلها لم يعتن وكذا لا يعتن بالوقوف والمלוكة لغير ان لم تعرف به  
(قوله تعرف به) وان لم يملكها (قوله كدار العدل) أى بغيره وكدار  
القاضي بمصر (قوله أو ما الحق به) أى فيما اذا كانت تعرف به (قوله  
فيعت به) محل قبول ارادة مسكنه اذا كان الحلف بالله فان كان بطلاق أو اعتاق  
لم يقبل ذلك في الحكم لوجود خيم فيه ذكر العراة ومنهم الماوردي وان  
الصباغ والمجناحي وهو المعتد م ر س ل وزى وقوله لم يقبل ذلك بمعنى انه اذا دخل  
داره لم يملكها وتعرف به ولم تكن مسكنه فيع الطلاق ولا عبرة بارادته وان كان  
يقع عليه أيضا بدخول المسكن الذى اراده عملا بارادته لتضمنه الاقرار به تأمل  
(قوله أو بعض الاقوال) يعلم منه انه لا يعتن بدخول الدار المشتركة بين زيد  
وتدبره زى (قوله بالرفع) أى على انه اسم دام والخبر محذوف تقديره ما قيا  
والنصب على انه خبر دام ع ن واسمها خبر يرجع لما ذكر (قوله تغليبا  
للاشارة) وانما بطل البيع في بعتك هذه الشاة فاذا هي بكرة لان العقود راعى  
فيها الاقضاء ما يمكن س ل (قوله فان اراد الخ) ويأتى في قبول هذا الحلف  
بطلاق أو عتق ما م ر س ل (قوله بلزوم العقد من قبله) بخلاف ما اذا كان  
اختيارا للبائع أو لما حل (قوله لا بطلان له الرجعي) أى لانه الرجعية كالزوجة  
شرح م ر س ل ع ش عليه ويؤخذ منه انه لو حلف لا يبقى زوجته على عصمته  
أو على ذمته طلقها طلاقا رجعيا يبر فيعت بابقائها مع الطلاق الرجعي اه  
فالخصم له الخلع (قوله وظاهرانه لاحت الخ) غرضه به تنقيح آخر للمستثنى  
وهو قوله الان يسير أى فيحل الخبث بالدخول أو الكلام بعد زوال الملك فيما اذا  
أشار ان يبقى الاسم فلزوال لم يعتن بالكلام أو بالدخول بعد الزوال تنقح ان  
المستثنى مقيد بقيدين تأمل (قوله من ذال الباب) احتزبه عمال وقال لا أدخلها  
من بابها فانه يعتن ذال الباب الثانى في الاصح لانه بابها س ل (قوله لا بغيره) وان  
هذا القول س ل (قوله أو حلف لا يدخل بيتا) قال م ر في شرحه وعلم بما

واسم الدار يجعلها مسجدا ١٨٦ يحث فقولهم تقليبا للاشارة أى مع بقاء الاسم كما يه لم عما يأتى  
أو آخره لافصل س ل الاق (أو حلف لا يدخل دارا من ذال الباب حث المنفذ) المشار اليه لا بغيره وان نقل الابه خشب  
الاول لان الباب حقيقة في المنفذ مجاز في الخشب فان اراد الثاني حل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتا) يعتن  
(بسمها) أى بما يسمى بيئنا أو خشبنا أو حية أو شعر الزروع اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتا كصندوقه  
وغار حبل وكنيسة وبيعة لانها لا يقع عليها اسم البيت لا يتقيد أو نحو زمان أراد شيئا حل عليه



تقرر ان البيت غير الارومين ثم قال لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون  
 بيته لم يحنث أولا يدخل داره فدخل بيته فيها حنث اه قال الرشدي قوله وعلم  
 بما تقرران البيت غير الدار ولا نظرا الى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت  
 على الدار ووجه ان العرف العام مقدم على الخاص ويصرح بهذا كلام الازري  
 فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذي في الشرح وقال اه الاصح عقبه بقوله وعن  
 القاضي أي الطبيب الميل الى الحنث أي فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل دلهيز  
 الدار أو مخرجها أو مفتحها لان جميع الدار بيت بمعنى الايواء ثم قال أعني الازري  
 وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعلم من كلامه  
 ان الاصح لا ينظر الى ذلك بهذا علم رجعتم سم ان محل هذا في غير محرم مصر والافهم  
 يطلقون البيت على الدار ثم رأيت في ع ش على م في الفصل الا في ماضيه  
 قوله لا عبرة بالعرف انطاري منه يؤخذ عدم الحنث فيما لو حلف لا يدخل بيت  
 فلان فدخل دلهيز فان عرف مصر اطلاق البيت على جميع ذلك سيما اذا ثبت  
 القرينة عليه كمن حلف لا يدخل بيت أمير الحاج مثلا فانه لا يفهم عرفا من ذلك  
 الا ما جرت به العادة بدخوله لا محل البيتوة بمضمومة فتنبه له (قوله أو حلف  
 لا يدخل على زيد الخ) وعبرة أصليه مع شرح م ر أو حلف لا يدخل على زيد  
 فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنث لوجود صورة الدخول حيث كان عالما به ذا كرا  
 للمحل مختارا وخرج بيتا دخوله عليه في نحو مسجد وحمام مما يختص به عرفا  
 ومثل ذلك ما لو جعتهما أولية فلا حنث لان موضع الولية لا يختص بأحد عرفا فاشبه  
 بنحو الحمام وصورة المستلقة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو رخصه لانه لا يدخل مكانا  
 فيه زيد أصلا حنث لتغليظه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق  
 اه لا يجتمع مع فلان في محل ثم اه دخل محار وجاء المحار في عليه بعده ودخل عليه  
 واجتمع في المحل هل يحنث لانه صدق عليه انه اجتمع معه في المحل أم لا والجواب ان  
 الظاهر عدم الحنث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه ع ش (قوله  
 أرخيمة) أي اذا اتخذت مسكنا اما ما يتخذها المسافر والمجانز لرفع الاذى  
 ولا يسمى بيتا وهذا عند الاطلاق فان نوى نوعا منها انصرف اليه سل (قوله  
 وفي نظره من السلام) أي وكان بحيث يسمعه وان لم يسمعه بالفعل أو كان به  
 جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم الكلام شرح م ر (قوله وفي الصلاة) بأن  
 سلم على الأمامين وفيهم زيد حل ومحل الحنث اذا قصد السلام عليهم اما اذا قصد  
 التعلل أو اطلق فلا يحنث (قوله بأن الدخول لا يتبعض) بدليل انك لو تقول

(أو) حلف (لا يدخل على  
 زيد فدخل على قوم هو  
 فيهم) عالم بذلك (حنث  
 وان استثناء) بلفظه أو نيته  
 لوجود الدخول عليه  
 (وفي نظيره من السلام)  
 ولو في الصلاة (يحنث  
 ان لم يستثنه) لظهور اللفظ  
 في الجمع فان استثناءه  
 باللفظ أو بالنية لم يحنث  
 وفارق ما قبله بأن الدخول  
 لا يتبعض بخلاف السلام

دخلت عليه كمال الازد اعيرة سم  
 أي وما يتبع ذلك كالحلف لا يكلم ذا الصبي ع ش (قوله برؤس نم) أي  
 بثلاث لانها أقل الجمع بخلاف ما إذا حلف لأكل الرؤس فانها الجنس فيثبت  
 بواحدة لا ببعضها نظر الجنس ونظير هذه المسئلة ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء  
 فيثبت بواحدة بخلاف نساء فلا يثبت الا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه  
 لا يتزوج نساء أو ان نساء فهو الجميع فيه ما فلا يثبت الا بالثلاث لان العصبة حقيقة  
 وقد شد ككنا في زوالها بالجنس فلا تنزل الا يقين ويأتي هذا التفصيل  
 في الرؤس فان حلف بالله نفرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق  
 بينهما ما فلا يثبت الا بثلاث فيهما رى (قوله لا اعتبارا ببعضها مفردة) أي في كل  
 ناحية هكذا يدل كلامهم وفي حنيفة برؤس الابل بمصر نظرا لانها لا تتعارف ببعضها  
 فيها حل (قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ) المعتمد انه لا يتعبد بتلك بل  
 لو كان من غيرها كان كذلك فتي يمت في محل حدث الحالف مطلقا كرؤس السم  
 حل ونقله سم عن الروضة (قوله مفردة) أي عن ابدائها رى (قوله  
 على الاقوى في الروضة) معتد (قوله بيضا) هو اسم جنس جعي ليس مدلوله  
 المساهمة من حيث هي بل الانفراد وأقلها ثلاثة حل ولو حلف ليا كان مما  
 في كنهه وكان حلف لأيا كل بيضا وكان في كنهه بيض جعل في طائف وهو حلاوة  
 تتعقد ببياضه وأكله برلانه يصدق عليه انه لم يأكل بيضا وقد أكل مما في كنهه رى  
 وقد يقال لا يحتاج لهذا لانه لا يثبت الا بأكل ثلاث بيضات فاذا أكل مما في كنهه  
 بيضة لا يثبت قياسا على الرؤس وهذه الحيلة لا يحتاج اليها الا اذا قال لأيا كل شيئا  
 من البيض تأمل (قوله بمفارقة انثىه) وان لم يكن مأكول اللحم فيحل أكله  
 مطلقا اتفاقا حيث لم يكن من ذوات السموم رى وحل اما هو فيصرم أكله وان كان  
 طاهرا لان البيوض كلها طاهرة كافي قل على الجلال قال س ل ثم لا فرق  
 في الحنف بين أكله وحده أو مع غيره اذا طهر فيه اه والبيض كاه باضاد البيض  
 التل فيا لظاء المسئلة رى (قوله أي ما من شأنه الخ) قدره ليدخل فيه متصلا  
 خرج بعد الموت كاسياني شرح مر وما واقعة على البيض أي بيض من شأنه  
 ان يفارق أي البائض حيا وهو ما من الماء في يفارقه الرجعة للبائض وهذا  
 بالنظر لترتيب الشرح مع المتن اما بالظن لترتيب المتن في حد ذاته فقولهم حيا حال  
 من البائض وقوله ويؤكل كل بيضة منفردة اه اظهار في مقام الاضمار وقوع في الجنس  
 ومعوية القوم فكأن عليه ان يقول ويؤكل منفردا كافي شرح مر ويجاب بأنه

﴿فصل في الحلف على أكل أو شرب﴾  
 أكل أو شرب مع بيان  
 ما يقتضيه بعض المأكولات  
 لو حلف لا يأكل رؤسا  
 وأطلق حنيفة برؤس نم  
 لانها المتعارفة لا اعتبارا  
 ببعضها مفردة (لبرؤس طبر  
 وصد) برى أو يحرق (الا  
 ان كان) الحالف (من بلد  
 تابع فيه مفردة وان حلف  
 خارجه فيثبت بأكلها فيه  
 فطعا وفي غيره على الاقوى  
 في الرخصة وأصلها قالوا هو  
 الاقرب الى ظاهر النص  
 لكن صحح النووي في تصحيحه  
 مقابلة قال في الروضة  
 كاصلها وهو ما رجحه الشيخ  
 أبو حامد والروائي ومال  
 إليه البلقيني بل صححه  
 في تصحيحه وكلام الاصل  
 يفهمه (أولا يا ككل  
 بيضا) فيثبت بمفارقة  
 بانثىه (أي ما من شأنه أن  
 يفارقه حيا) ويؤكل بيضه  
 منفردا (كدجاج ونعام) وان  
 رفاقه لعدم موته بخلاف غيره



(قوله: ثبت بأكل أحدهما الخ) وهذا بخلاف ما لو حلف لأبى كل لحم الجماعوس  
لا يحنث بأكل لحم البقر ح ل وأما الزفر في عرف العوام فيشمل كل لحم ودهن  
حيوان وبيض ولومن سمل فيحبه جملة على ذلك ولا يتناول ميتة سمكا ولا جرادا  
ولادم كدأولا طحا لشرح م ر (قوله كل خبز) وإن لم يؤول كل اختيارا ع ش  
ويتناول الكنافة والسنبوسك الخبز وروا بقلازة لأنها تختار ولا م وبخلاف ما إذا  
قلت أولا فلا يضابط أ الخبز يتناول كل ما خبز وإن قلى بعد وحدث له اسم يخصه  
دون ما قلى أولا فلا يتناول المقل كالزبينة والقائف س ل وقل على الجمال  
(قوله وباقلا) قال في المختار الباقلاد شدت وقصرت وإذا خففت مدت ع ش على  
م ر (قوله عن واو أوب) لأن أصله ذروا وذرى (قوله وجص) ويشمل البقسماط  
والراق دون البسيس وهو ان يات نحو دقيق أو سويق بنحو سمن م ر و جـ (قوله  
وان نرده) نعم لو صار في الرفقة كالحسو يقع الحاء وتشديد الواو فتحسأه أى شربه لم  
يحنث كالأودق الخبز اليابس لأنه استعدت اسم آخر فلم يأكل خبزا شرح م ر  
والروض والمراد به اختلاف اجزائه بعضها ببعض بحيث صار يسمى بالعصيدة  
أو نحوها مما يتناول بالاصابع أو المعلقة بخلاف ما إذا بقيت صورة الفقيت لقما  
متبزا بعضها عن بعض في التناول ع ش على م ر (قوله أولم يكن معهودا ببلده)  
بحسب عدم الحث إذا أكل شيئا من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناوله أخذنا مما مر  
في الإطلاق رشيدى (قوله لظهر اللغة فيه) فيه ان الايمان مبنية على العرف ثم رأيت  
م ر في شرحه قال وكان سبب عدم نظريهم للعرف هنا بخلافه في نحو الرأس  
والبيض انه هنا لم يطرر لاختلافه باختلاف البلاد فحكمت فيه اللغة بخلاف ذلك  
(قوله سواء استلعه الخ) هذا في الحلف بالله تعالى وأما في الحلف بالطلاق فلا  
يحنث الاباطح المسبوق بالمضغ لأن الطلاق محمول على اللغة أى فيجمل اللفظ فيه  
على حقيقة فلو حلف بالطلاق لأبى كل الحشيش وبلعه لا يحنث والاباطح محمولة  
على العرف فيجمل اللفظ فيه على مقتضى المتعارف ولو لم يجازى ح ل والعرف  
بعد البالغ كالأولاد يقال فلان بأكل الحشيش والعرش مع انه ببله ما استلعه  
زى (قوله تشمل الادم) ينبغي أن يكون المراد به ما يتأدم به من القفا كقه لا مطلق  
الادم ح ل (قوله والحولى) هى كل ما اتخذ من عسل وسكر من كل حولىس  
في جنسه حامض كدبس وفانيد لا عذب واجاص وورمان أما السكر والعسل أى  
كل منهما على انفراد مليس بحولى لأن الحولى خاصة بالعهولة من حلو كافى شرح  
م ر وس ل وقوله خاصة بالعهولة من حلو أى على الوجه الذى تسمى به حولى

فحنث بأكل أحدهما من  
حلف لأبى كل لحم بقرو ذكر  
بقرة الوحش من زيادنى  
(و) يتناول (الخبز كل خبز  
ولو من أرز) يقع الهمة وصم  
الراء وتشديد الزاى على  
الاشهر (وباقلا) بتشديد  
اللام مع القصير على الاشهر  
(وذرة) بذل معجمة  
والحاء عوض عن واو أوباء  
(وجص) بكسر الحاء وفتح  
الميم وكسرها فيحنث بأكل  
أحدهما من حلف لأبى كل  
خبزا (وان نرده) بمثلته أولم  
يكن معهود ببلده لظهور  
اللغة فيه وهم يذاقون ما مر  
من اعتبار العرف سواء  
استلعه بعد مضغ أم دويه  
(و) يتناول (الطعام قونا)  
وقا كقه لتوقع اسمه عليهما  
والفا صكهة تشمل الادم  
والحولى كما مر في الرطبا  
وتقدم ثم ان الطعام يتناول  
الدواء بخلافه هنا

مع الفرق بين البادين (و) تناول (الفاكهة وطباوعها وروما واترما) بضم المهملة والراء وتذبه الجيم ويقال فيه  
اترمنج بالنون وتزج (ورطبا ويا بسا) كمنرو زيب (وليمونا ونبقا) (٧٤٦) بفتح الـ و يسكون الموحدة

وكسروا (ورطبا ولب  
فستق) بضم القوقية وفتحها  
(و) لب (غيره) كلب سندق  
الانما بكسر القاف أكثر  
من فتحها وبثلاثة مع المد  
(ريخار وياذنجانا) بكسر  
الهمزة (وجزرا) بفتح الجيم  
وكسرها فليست من  
انفاكهة وكذا البلج  
والحومر كما ذكره المتولي  
أكبر محله في البلج غير  
الذي حلا اما ما خلا فظا  
انه من الفاكهة (ولا  
يقول التمر) بمثابة (يا بسا  
ولا البطيخ والتمر) بمثابة  
(والجوز عندنا والمهندى من  
الطبخ الاخضر واسه شكل  
والاربط تمر او بسرا) ويطها  
(لا انب زيبا وحصرا  
وتكوسها لاختلافها اسما  
ورقة فلا يحنث بأكل التمر  
من حلف لا يأكل رطبا  
والهكس وكذا الباقي  
ولو حلف لا يأكل الغنث  
أو ارمان والغنث لم يحنث  
بشرب غيره ولا يدسه  
ولا يامته وهو قهله لانه  
لا يسمى أكلا فائدة أول التمر  
طالع ثم خلال بفتح الهمزة ثم

بأن عقدت على النار أما النساء الطبخ بالسل فلا يسمى عرفا حار في يحنث  
أن لا يحنث به من حلف لا يأكلها ولا بالسل وحده اذا طبخ على النار لانه  
لا بد في الحار من تركها من جنسين ما كثر شع على م (قوله مع الفرق بين  
البادين) وهو ضيق باب الربا واليمان منية على الدرف والروع منية على اللثة  
(قوله وروما) يرد عليه قوله تعالى فيها ما كرهت فحلت ورومان لا فحلت المطف  
المباركة وأجيب بأن المطف في الآية من عطف الخاص على العام (قوله ويقال  
فيه الخ) أي فلفاته ثلاث (قوله وليونا) أي غير عجم وكذا تناول الفاكهة  
كبادا ونازجنا غير عجم أيضا كافي م (قوله اما حلا) أي ولو أدنى حلاوة  
ح ل (قوله والمهندى من البطيخ الاخضر) أي فلا يحنث الا بالاصفر والعند عند  
شحننا خلا للشارح كحجره لا يحنث الا بالاصفر لان العرف  
الطارى يقدم على العرف القديم وظاهر كلامهم انه لا فرق بين الحلف بالله أو  
ما طلاق حل أي فكلام الشارح مبنى على العرف القديم وهو ان البطيخ خاص  
بالاصفر والعرف الطارى اختصاصه بالاصفر وهو الموعول عليه (قوله من البطيخ)  
وأما الهندى من التمر فهو النمر الهندى المشهور والجوز الهندى هو الجوزا كبير الذى  
يؤكل الدوا وغيره هو الجوز الذى يؤكل في نحو اليد (قوله واسه شكل)  
أي عدم تساؤل البطيخ للاخضر وعدم الحنث به في الدار المصرية والشامية فان  
اطلاق البطيخ ندمه على الاخضر أكثر واشهر فنبني الحنث به كما جرى عليه  
البلقى ولا ذرى وغيرهما من ل وزى (قوله ولا يامتنصاه) وكذا لو  
حلف لا يأكل القصب لا يحنث بحصه وهو قهله ح ل وزى وهو بضم الناء الثلاثة  
(قوله لانه لا يسمى أكلا) لعدم تقدم المضغ ح ل (قوله فائدة أول التمر الخ) فائدة  
هذه القاعدة الاشارة الى الترتيب في المذكورات بحيث لو حلف لا يأكل كل احدها  
لا يحنث بالآخر (قوله طلع) الطلع ما كان قبل ظهوره من اكلمه والحلال  
بعده يزعمها والبلج في حال خصرته والبسر اذا كان أجرا أو مغرا اذا حلف لا يأكل كل  
شيئا من هذه الاشياء لا يحنث بأكل الباقي (قوله لا أكمل ذا البر) لو أحرار  
الاشارة فهو كالمواقتصر على الاشارة من ل أي فيحنث بالجميع فائدة وفي السؤال  
عن رجل حلف بالعلاق أنه لا يأكل من هذه الزرعة مشير الى غيط قمع من  
القمح معلوم وامتنع من الاكل منها ثم اتى أرضه في عام آخر من قمع تلك الزرعة  
المذكورة رأى كل من افهل يحنث أولا والجواب عنه ان الظاهر عدم الحنث لزوال

الاسم  
لا على غيرها) كطمينه وسويقه وحميته وخبره لزوال اسمه (أو قال فيه مشير لا أكمل) (ذاته) يحنث  
(بالجميع) عملا بالاشارة

(أو) قال مشدداً الرطب لا كل (ذا الرطب) كـ تـ ر أو لصي أو عبد (ذا) كـ ذ السي أو ذا اله ذ فكاه كـ كـ مـ  
بالبرغ أو الحمية لم يحنث) نزول (٧٤٧) الاسم وذ كـ حـ كـ العبد من زيادة وتعبيري بالكامل في الصبي

أولى من تعبيري الشيخ (أو)  
فان مشدداً لقرة وشجرة  
(لا) كل من ذى البقرة أو  
من ذى الشجرة حنث عما  
بؤكل منهما) من لحم وغيره  
في الاولى ومن ثمرة جوار  
في الثانية (لا يولد ولين)  
في الاولى (ونحوه) (أو)  
كطرف غصن في الثانية  
عـ لا يعرف وتعبيري  
بما يؤكل اعم من تعبيري  
بلحم وثمر (أو) قال في حلقه  
(لا) أكـل سوية فافسده  
أو تناوله بآلة (هو) اعم من  
قوله بامسح (أو) لا كل  
(مانعا) أولينا (أو) كـه مخبز  
حنث) لان ذلك يبدأ كـلا  
(لا) شره أى السويدي  
في مانع أو المانع أو اللبن  
فلا يحنث لانهم يأكله  
(أو) قال (لا شره) أى  
السويدي أو الماء عـ  
فبالعكس أى يحنث  
في الثانية دون الاولى فبهما  
أو قال لا كل سمناً كـه  
ولو ذاباً (مخبزاً) وفي عصيدة

الاسم والصورة عـ ش على مـ (قوله) أولاً كـ ذ الصبي الخ) هذا راند على  
الترجمة ولا يدممها (قوله من ذى البقرة) التاء فيه الموحدة فتشمل الثور وكذا  
اذا حلف لا يأكل دجاجة يحنث بأكل الدجاجة جعل التاء الموحدة كما قاله عـ ش  
(قوله ونحوه) أى ادا لم يكن ما كـ لا ولا كـ قـ كـ العنب فيه ثبات كـه  
كافى ذى (قوله سوية) يطلق السويدي على دقيق الشعير المقل وعلى دقيق الحنطة  
المليحة عـ ن (قوله وأينما) عبارة اصله مع شرح مـ ر أو حلف لا يأكل لبناً حنث  
بجميع أنواعه من ما كـ ولوصد حتى يحول بدن ظهر فيه لانه وجب ومن وصل  
اه وقوله ما كـ أى من لبن ما كـ أى لبن ما يحل كـه فيشمل لبن الطبا  
والارب وبنت عرس وابن الادميات لان الجميع ما كـ وهذا ان جعل قوله  
ما كـ صفة للبن المقدور فاجعل صفة للحيوان خرج لبن الادميات ودخل لبن  
من عداها من جميع الماء كولات والقرب هو الـ لان الصورة انما رتد دخل  
عند الاطلاق ولا نظر لكون الماء وف عـ مـ ان لبن الماء كـ هو لبن ماء فعام  
كأنه يذم من ان الشئ يشمل كل مخبوز وان لم يتعارفوا منه الا نحو خبز البرقان قال  
أردت بالخبز ما يشمل السمن والخبز حنث بهما لانه اصلهما اه عـ ش على مـ ر مـ  
(قوله ظاهرة) أى بالبرش وبرى (فصل في مسائل مثورة) سميت مثورة  
لانها لم تقع في باب واحد في كلام غيره وجعلها امولة المذكورة في هذا الفصل  
أحد عشر (قوله لجواز ان تكون الخ) ولان الاصل براءة ذمة من الكفارة والورد  
ان كـ فـ مان كل الكل حنث لكن من آخر جزء كـه لتعدي في الحلف بطلاق  
من حيث ذلله المتقن شرح مـ ر (قوله أولاً) كل ذى الرومانية فائدة قتل عن  
ابن عباس ارفى كل رمانية حبة من رمان الجنة ونقل الدميرى انه اذا عديت  
الثلاث لتي على حلق الرومانية فان كانت زهاء عدد حب الرومانية زوج وعدد  
رمان الشجرة زوج وفردانها مرد قل على الجلال (قوله لم يبر الا الجميع)  
فان حالت العادة اكله ثم ذرا البر وينبغي ان يقال ان حلف عالم بالاحالة العادة  
كان انصب الكور في بحر وحلف لثمر من انصب من الكور في البحر حنث ما  
لانه حلف على مستقبل وان طرأ تعذر كـه حلف لبشر من ما في هذا الكور

وعينه ظاهرة حنث) لانه منبذ في الحس وقد أكـل المحلوع عليه وزيادة بخلاف ما اذا شر به ذائباً كما علم  
ومادالم تظهر عينه لاستهلاكه (فصل) في مسائل مثورة ولو (حلف لا يأكل كل ذى التمرة) فاختلطت  
بنوعاً كـه الابعض تمر لم يحنث) لجواز ان تكون هي المحلوع عليها ولفظ بعض من زيادة (أولياً) كلها  
فاختلطت (أو) لياه كلن (ذى الرومانية) لم يبر الا الجميع

فانصب بعد ملقه فان كان بقعه أو بفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه حثت حالا  
 لغرفته البر باختباره وان انصب بغير فعله ولم دفعه فان تمكن من شربه قبل ولم يفعل  
 حثت أيضا ولا لعله عذره اه ع ش على م (قوله لاحتمال الخ) علة لحذف تقديره  
 فلا يبرأ اذ اترك واحدة أو بعضها (قوله هو الخوف عليه) أي ان كان المسترك ثمرة  
 وقوله أو بعضها أي ان كان للتروك بعض ثمرة (قوله أو لا يلبس ذين لم يحنث بأحدهما)  
 أو لا يلبس هذا الثوب قبل منه خيطا لم يحنث كما في م ر أي من منسوجه لا من  
 خياطته قال ع ش عليه أي خيطا قد راعى مبع مثلا طولا لا عرضا ومثله لا يرتدى هذا  
 الثوب أولا تقيم هذه العيامة أولا ألف هذا الشاش اه وفارق ما ذكره لا أساسا كنتك  
 في هذه لدارفا بدم بعضها وساكته في الباقي بان المدار ما على صدق المساكنة  
 ولو في جزء من المدار وثم على لبس الجميع ولم يوجد ولو حلف لا يركب هذا الجمار  
 أو السفينة قطع منه جزء وقطع منها لوح مثلا ثم ركب ذلك حثت شرح م ومثله  
 لا أمام أو لا جلس على هذه الطراحة فسل منها خيطا ونام أو جلس فيحنث لانه  
 يصدق عليه أنه فائم أو جالس علم ان عدد سل الخيط منها وكذا لو فرش عليها  
 ملأه ونام عليها الجريان العرف بذلك كما في ع ش (قوله لانه يمينان) عبارة شرح م  
 لانهما يمينان حتى لو حثت في أحدهما بقيت اليمين منقذة على الآخر فان وجد  
 وحيت كفارة أخرى لان اللفظ مع تكرره لا يقتضي ذلك فانما سقط لا كان قال  
 لا كل هذا وهذا الا كل هذا وهذا أو الفهم والغلب تعلق الحث في الاولى  
 والبر في الثانية هما اه (قوله بعد تمكنه) راجع للمثلتين (قوله أو أتلفه  
 قبله) أي أو أتلفه غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه م رسم (قوله) أي قبل  
 تمكنه أي وهو مختار إذا كرر اليمين سر (قوله حثت) أي من العدة بعد مضى زمن  
 تمكنه هذا القيد يحتاج اليه في المسائل الثلاث في الاولى لو كان التمكن في الغد  
 حصل أول النهار والتلف والموت حصل آخره لا يقال يحكم بالحنث من وقت  
 انتف والموت بل يحكم به من أول النهار بعد مضى زمن التمكن وفي الثالثة  
 لو كان الاتلاف قبل الغد فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل يؤخر الحكم به الى ان  
 يمضي من الغد زمن يتمكن فيه من الفعل وان كان الاتلاف من الغد قبل التمكن  
 فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل بعد مضى زمن يتمكن فيه من الفعل لو حصل اه  
 (قوله أو أتلفه غيره) أي ولم يصرف دفعه عنه شويري (قوله أعم من اعتباره  
 فيه) أي لصدقه بما ألغاه في الغد قبل التمكن وكلام الاصل لا يصدق بهذا  
 (قوله عند رأس الهلال) أي أوله فلو حذف لفظة رأس بر بدفعه له قبل مضى

لاحتمال أن يكون المتروك  
 هو الخوف عليه أو بعضه  
 في الاولى وتعلق اليمين  
 بالجميع في اثنائه أو لا يلبس  
 ذين لم يحنث بأحدهما  
 لان الحلف عليهم  
 (أو لا يلبس) سدا ولاذا  
 حثت به أي بأحدهما لانه  
 يمينان (أو لا يأكلن ذا)  
 الطعام (غدا) فالتلف بنفسه  
 أو بالتلف أو (مات)  
 الحالف (في غدا) بعد تمكنه  
 من أكله (أو أتلفه قبله)  
 أي قبل تمكنه (حنث) من  
 الغد بعد مضى زمن تمكنه  
 لانه تمكن من السير  
 في الاولين وفوت السير  
 باختباره في الثالثة بخلاف  
 ما لو تلف أو مات أو أتلفه  
 غيره قبل التمكن فلا  
 يحنث كالمكره واعتباري  
 في الاتلاف قبلية التمكن أعم  
 من اعتباره فيه قبلية الغد  
 (أو ينقض حقه عند رأس  
 الهلال) أو مع أول الشهر

ثلاث لئلا من الشهر الجديد ع ش على م ر (قوله فليقض عند غروب) أى  
 حقب الغروب المذكور ولو شكت في الهلال فالآخر القضاء عن الليلة الأولى وبأن  
 كونها من الشهر لم يحنث كالمكره وانفصلت اليمن من ل قال ع ش على م ر ولو وجد  
 آخرهم مسافرا آخر الشهر كلف السفر إليه حيث قدر على ذلك بلا مشقة كما أنه ل  
 بالدريس عن فتاوى الشارح أهو لو حلف لأقضيته حقت ساعة يبي لكذا فباعه  
 مع غيبة رب الدين حنت وإن أرسله إليه حال تقويته البر باختباره به مع ذلك  
 مع غيبة المستحق شرح م ر فرع رجل له على آخر دين فقال إن لم أخذه منك  
 اليوم فأمرني طالق وقال صاحبه أن أعطيتك اليوم فأمرني طالق فالطريق أن  
 يأخذه منه صاحب الحق جبراً فلا يحنثان قاله صاحب السكافي اه م ر اه  
 شورى (قوله بأن قدم الخ) أى أن لم يكن نوى أنه لا يأتي رأس الهلال الا وقد خرج  
 من حقه ويقبل منه ارادة ذلك ش ل وم ر ويحل قبرها منه بالنسبة ليمين وأما  
 بالنسبة للطلاق والاعتاق فلا يقبل منه ظاهراً ولكنه يدين سم (قوله وأخر)  
 عبارة م ر أوهى بعد الغروب قدر ما كانه العادى ولم يقض حنت لتقويته  
 البر باختباره (قوله نيفي) أى وجوباً أن بعد المال بضم أوله من الأعداد  
 أى يحصله ويحصره بعبارة سم قوله نيفي أن بعد المال أى الأولى ذلك كما قاله  
 ط ب وبدل له قوله لأن شرع الخ حتى لو لم يشرع فى شى من احضار المال  
 ومقدماته اقضاء الاعداد الغروب لم يحنث (قوله وجل ميزان) أى احضاره  
 اه (قوله فلا يحنث) لانه أخذ في القضاء عنده قاته أى وقته والأوجه كما يحنثه  
 الا ذرى اعتبار تواصل فهو الكيل فيحنث بتخلل فترات تمنع تواصله بلا عذر ثم  
 لو حل حقه اليه من الغروب ولم يسل منزله الا بعد ليلة لم يحنث كالأحنث  
 بالآخر ايشكه في الهلال يشرع م ر (قوله بما يبطل الصلاة) فلا يحنث بحرف  
 غير مفهم سم قال م ر فى شرحه بخلاف غيره أن أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع  
 لولا العارض كما هو قياس نظائره اه ويحنث اذا فتح على المصل بقصد الفتح فقط  
 أو أطلق ولا يحنث اذا قصد التلاوة فقط أو مع الفتح سم (قوله لا خطاب فيه ما)  
 أى لغيره ورسوله (قوله وقراءة قرآن) أى ولو كان جنباً م ر (قوله وشىء)  
 من التوراة والإنجيل) المعتد أن قراءة شىء منهما تبطل الصلاة لأنها منسوخة  
 بالحكم والتلاوة خلافاً للشرح ع ش أى وإن كان لا يحنث بذلك فالضعف بالنسبة  
 لجهله من لا لا يبطل الصلاة وإن كان الحكم وهو عدم الحنث مسلماً فالكلام  
 في مقامين قاله ع ش على م ر وخرج بشىء ما لو قرأها كلها فيحنث ليقع أنه

(فليقض عند غروب)  
 شمس (آخر الشهر فإن  
 خالف) بأن قدم أو آخر (مع  
 تمكنه) من القضاء فيه  
 (حنث) نيفي أن بعد المال  
 ويترصد ذلك الوقت  
 فيقضيه فيه (لا أن شرع  
 في مقدمة القضاء) كوزن  
 وكيل وعهد وجل ميزان  
 (حينئذ فتأخر) القضاء  
 لكثرته ما فلا يحنث للعذر  
 وتعبيره بمقدمة القضاء  
 أهم من تفسيره بالكيل  
 (أولاً) يكلم لم يحنث  
 بما يبطل الصلاة) كذكر  
 ودعاء غيرهم لا خطاب  
 فيه ما وقراءة قرآن وشىء  
 من التوراة والإنجيل لأن  
 اسم الكلام عند  
 الإطلاق ينصرف الى كلام  
 الآدميين فى محاوراتهم  
 وتعبيري بما ذكر أهم  
 من تعبيره بالتسبيح وقراءة  
 القرآن وألا يكلمه فلم  
 عليه



ولم يكن صلاة (حنت) لان السلام عليه نوع من الكلام (لان كاتبه أو رساله أو اشار اليه) يبدأ أو غيرها (أو أقومه)  
بقراءة آية مراده ونواها) فلا يثبت به اقتصار أو بالكلام (٧٥٠) على حقيقته وقال تلمی في ان اكلم اليوم

انسيا فأشارت اليه فان لم  
ينوفى الاخرة قراءة حنت  
لانه كلمة ودخل في الاشارة  
اشارة الاخرى فلا يثبت  
بها أو انما اشارته منزلة  
النطق في العقود والقسوخ  
لا ضرورة (أو) حلف  
(لا مال له حنت بكل) مال  
وان قل حتى يدره ومستولته  
(ودينه ولو من جلا) اصدق  
اسمه على ذلك (لا يكتاب)  
لانه كالنار ج عن ملكه  
ولا بالدين لذي عليه للسيد  
لتمليهم بأن الدين يجب  
فيه الزكاة ولا زكاة في هذا  
الدين لسقوطه بالتعجير ولا  
بأنك منقعة لان المفهوم من  
الطلاق المالي الاعيان  
(أو لصبره برب يسمي ضربا  
ولو طامعا) أي ضربا للوجه  
بالحل الراحة (ووكرا)  
أي دفعا وقال ضربا باليد  
مطبة لان كلامها ضرب  
بجلا في ما لا يسمي ضربا كض  
وخنق بكرا لون وقرص  
ووضع سوط عليه ونقف  
شعر (ولا يشترط) فيه  
(ايلا) لانه يقال ضربه فلم  
يقوله ويخالف الحمد والتعزير  
لان المقصود منها الزجر

(الان يصغه) أي الضرب (بغوشديد) كبحر يشترط فيه الايلا ومعه ومن زيادتي

على

(أول يضربه مائة سوطاً وخشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة) من السبع الطافي الأولى أو من الخشب في الشاحبة (أو) ضربه ضربة (في الثانية بعشكال عليه مائة (٧٥١) غصن بروان شك في إصابة الكل) علماً بالظاهر وهو

إصابة لكل وخالف فقده في حد الزنا لأن المعتبر فيه الإسلام بالكل وإن تحقق وهنا الاسم ووجه وحد وفيها لو حلف ليقتلن كذا اليوم إلا أن شاه زيد فلم يفع به ومات زيد ولم يقتل من شئته حيث يحنث لأن الضرب سبب ظاهر في الانكباس والمشينة لا إمامة عليها والأصل عدمها والشك هنا مستعمل في حقيقته وهو استواء الطرفين فلوترجح عدم إصابة الكل فتقتضي كلام الأصحاب كافي في الممات عدم البروتقيدي العتكال بالثانية من زياد في فخر ج به الأول فلا يبره فيها كما صححه في الروضة كما شرحين لاه ليس بسبب ولا من جنسها وما اقتضاه كلام الأصل من أنه يبره فيها ضعيف وإن زعم الأسوي أنه العواب (أو) ليضربه مائة مرة لا يبره (أهـ سندا)

على مر (قوله أو خشبة) من الخشب الأقلام ونحوها من أغواد الحطب والجريد وأطلق الخشب عليها الأولى من إطلاقه على الثبارة مع ش على مر (قوله بعشكال وهو الضعيف في الآية) أي في قوله تعالى وخذ بيدك ضغثاً أي عرجونا (قوله وإن شك) المراد به مطلق التردد مع ش فيشمل ظن عدم إصابة الكل فيبر على المعتمد كما في مر خلافاً للشرح فيما يأتي (قوله وخالف نظيره في حد الزنا) أي حيث لا يكتفى ما ذكر مع الشك في إصابة الكل (قوله لأن المعتبر فيه الأيلام) عبارته هناك وفارق الإيمان حيث لا يشترط فيها الأيلام بأنها مبنية على العرف والضرب غير المؤل يسمى ضرباً بالحدود مبنية على الزجر وهو لا يحصل إلا بالأيلام (قوله ويمنع الحلف) عبارة مر وفارق ما لو مات الملق بمشيقته وشك في صدوره منه فإنه كمتق الدم بأن الضرب سبب الح (قوله لأن الضرب سبب ظاهر) فإن قلت كيف علمت ظهوره من فرض المشقة في الشك الذي هو استواء الطرفين قلت يحتمل ظهوره على أنه باعتبار ما من شأنه فلا تنافي خلافاً لمن ظنه حجر زى (قوله في الانكباس) أي والانكباس إمامة على إصابة الكل ولو بواسطة فأنفع ما يقال أن الكلام في الإصابة لا في الانكباس (قوله عدم الزجر) المعند أنه لا يفرق لأن الأصل براءة الذمة من الكفارة والأحالة على السبب الظاهر زى (قوله ولا من جنسها) أي والعشكال المذكور من جنس الخشب (قوله حتى يستوفي حقه منه) زاد الشرح منه فلا يبرأ إلا بالقبض منه وبدر نهى يصح من الوكيل ومن الأجني إذا أدى عنه برلمى سم (قوله ففارقته) أي بما قطع خيار المجلس س ل (قوله ولو بوقوف) ولو تعرض عنه أرضه له ضمان ثم فارقته لظنه محبة ذلك اتجه عدم حنثه لأنه جاهل شرح مر (قوله أو أبراه) ويحتمل بغيره الإبراه وأن لم يفارقته فهو معطوف على فارقته (قوله أو أحاله الخ) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أحاله أو عودته عنه حنث لأن الحوالة ليست استيفاء ولا إعطاء حقيقة وإن أشبهته نعم أن نوى عدم مفارقتها له وزمته مشغولة بحقه لم يحنث كما لو نوى بالإعطاء

المذكور من المائة المشدودة ومن العتكال لأنه ليضربه الأمرة (أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه) منه (ففارقته) بخلاف إذا أكره اليمين (ولو بوقوف) بأن كانا ماضين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفلس) بأن فارقته بسبب ظهور فلسه إلى أن يوسر (أو أبراه) من الحق (أو أحاله) به على غيره وهذه من زيادتي (أو أحاله) به عليه غريم غريمه (حنث) في المسائل الأربع

لوجود المفارقة في الأولى بانواعها ولتفرقة البراءة باختيازها (٧٥٣) في الثانية ولعدم الاستيفاء الحقيقي

أولاً لبقاء براءة ذمته من جهة وقيل قوله في ذلك ظاهر أو بآء تناشرح مر (قوله بانواعها) وهي المفارقة بالشيء أو بالوقوف أو بالقلس والثانية مسئلة الأبراء حل ولوحلف لا يطلق غريمه حث باذنه له في المفارقة لا بعدم اتباعه إذا هرب منه وقد عله لان المتبادر انه لا مباشر الحلف له س ل (قوله لان فارقته) بأن كانا السنين أو واقفين وذهب القريم س ل وبهذا التفسير فارت قول المتن ولو بوقوف الشامل لوقوف صاحب الحق لانه مفروض في المشايين كقَالَ التشرح لانما فاة بينهما اه ولا نافية مفارقة أحد المتبايعين الاخر في المجلس حيث يقطع به خيارهما مع تمكنه من اتباعه لان التفرق متعلق بماتهما لا بام واحد ولذا لو فارقته نأبأذنه لم يحنث أيضاً لو أراد بالمفارقة ما يشمله ما حث شرح مر (قوله لا رأى منكراً) أي فاعله (قوله الى قاضي البلد) أي بلد الحلف لا بلد الحلف فيما يظهر نظيره ما في مسئلة الرؤس ولو اتحد قاضيهما فرأى المنكر بأحدهما أو بغيرهما فالجواب انه لا بد من رفعه اليه لان القصد من هذه اليمين التوصل الى طريق ازالته شرح مر وفي نسخة منه الى قاضي بلد الحلف لا بلد الحلف قال الرشدي وهي الموافقة لشرح الروض (قوله برفع الرفع الى الثاني) لان التعريف باليه هو مجتمع التخصيص بالوجود حالة الحلف فان تعدد في البلد فتعريف وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر خلا فلا ينزعة اذ رفع المنكر للقاضي منوط باخباره لا بوجوب اجابة فاعله ومعناهم ان ازالته ممكنة منه ولو رآه بمحضرة القاضي فالجواب انه لا بد من اخباره به لانه قد يدعي غفلة بعد غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فان كان ثم قاض آخر رفعه اليه ولا لم نكلفه كما هو ظاهر وقوله رفعت اليك نفسك لان هذا لا يراد عرفاً لا رأيت منكراً الارتفاع الى القاضي شرح مر (قوله فان مات) أي الحالف (قوله حث) أي قبيل موته والمقابلة اعتبار كونه منكر باعتقاد الحلف دون غيره وان الرؤية من الاعي محمولة على العلم ومن يصبر على رؤية البصر شرح مر قال الرشدي ظاهر قوله باعتقاد الحالف وان لم يكن منكراً عند القاضي وفيه وقفة اذا فائدة في الرفع اليه وبعد تنزيل اليمين على مثل ذلك اه وكلام مر يشمل ما اذا كان غير متعكر عند الفاعل كشرط التبيذ عند الخفي فاظهاره لا بد ان يكون منكراً عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون الرفع فائدة (قوله ولو معزولاً) وان سكان الرفع اليه لا يقيدها حل (قوله لما مر) وهو تفويته البراءة اختياريه لان العزل تنقطع الديمومة فان لم ينو الديمومة بل نوى وهو قاض والحالة ما ذكر أي تمكن من رفعه فلم يرفع لم يرفع

في الاخيرة تبين نعم فارقته في مسئلة النفس بأمر الحاكم لم يحنث كالمنكره (لان فارقته غريمه) وان اذنه أو تمكن من اتباعه لانه انما حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعل غيره (وان استوفى) حقه ومفارقة وجهه (غير جنس حقه) كغشوش أو جناس (وجهه) (أر) وجهه (ردى لم يحنث) تذرف في الأولى ولان الرداء لجميع الاستيفاء في اشدية بخلاف ما اذا كان غير جنسه وعليه (أو) حلف (لا رأى منكراً الارتفاع الى القاضي) فترآه برفع الى قاضي البلد في عمل ولايته الى غيره لان ذلك مقتضى التعريف بالحق لو عزل أو قولي غيره برفع الى الثاني (فان مات ويمكن من رفعه اليه) فلم يرفع حث لتفويته البراءة اختياريه (أو) لا رأى منكراً الارتفاع الى قاض بربكل قاض في ذلك البلد وغيره (أو) انما في لان برفع اليه ولو معزولاً لتعلق اليمين بغيره فان نوى مادام قاضياً

وتذكر (ن) رفعه (فلم يرفع حتى عزل حث) لما مر

اليه بعد عزله لغوات المعنى الذى أفادته الجملة الحالية ويبر بالرفع اليه اذ اولى بعد  
عزله لوجود المعنى المذكور فهما مسـ ثلثان مسئلة الدومعة ومسئلة الحالية خلافا  
لمن ظنهما مسئلة واحدة وحل كلام الاصل على عزل اتصل بالموت حل (قوله  
فان لم يتمكن) فمى لصوحس أو مرض أو تصحيب القاضى ولم تكن مسـ مراسلة  
ولا مكتبة اه شرح مدر أو كان لا يتوصل اليه الا بدراهم يغيره اله ولن يصله وان  
قلت ع ش عليه (قوله وان نوى وهو قاض) هذا فى مقابلة قول المتز فان نوى مادام  
قاضيا لمح أى فان لم ينو هذه الديمومة بل نوى وهو قاض أى نوى هذه الجملة الحالية أى  
نوى التقييد بفهمها (قوله والرفع على التراخى) فان مات أحدهما فى صورة التمكن  
قبل ان يتولى تير الحث برمدى \* (مصل فى الحلف على أن لا يفعل كذا) \*  
(قوله الا فى الحلف لا ينكح الخ) هذا الاستثناء واجب للشقين على سبيل الف  
والنشر المشترك بقوله فيحث يقول وكيهله راجع للثاق وقوله لا يقوله  
هو لغيره راجع للشق الاول وقوله لان الوكيل الخ تعديل للشق الاستثناء كما يفيد  
شرح مدر وقوله لا يذله تعطيل لقوله محض (قوله فيحث بقبول ركيهله) وكذا الحلف  
لا راجع لمطلته فوكلم من راجعها فانه يحث خدا فالابلقينى حيث قال بعدم  
الحلف وهو مبنى على رايه انه لا يحث بزواج الوكيل له من حلف لا يتزوج  
والترقي بين النكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء نكاح ليس بشىء  
شرح مدر و زى (قوله لان الوكيل الخ) يؤيد منه ان من حلف لا يتزوج موليته  
من زيد وكل زيد م يقبل لان اولى يحث ولو حلفت المرأة لا تتزوج فاذنت لولها  
فزوجها تحت سواء كان مجبرا أم لا اما اذا زوجها وليها المبر بغير اذنها فانها  
لا تحث شرح مدر (قوله فى الاولى) مراده بها المستثنى منه لكن التقييد انما  
تظهر فائدة فى شقه الك فى وهو قوله لا يفعل وكيهله وقوله فى الثانية مراده بها  
استثنى لكن التقييد انما تظهر فائدة فى شقه انثاق ايضا وهو قوله لا يقوله  
هو لغيره (قوله فيحث) أى يفعل الوكيل فى الاولى وبه علم هو لغيره فى الثانية  
(قوله ولا يحث بفساد) الا ان حلف لا يبيح بيع فاسد افاقى بصورته فانه يحث  
على العمد زى ومثله مدر (قوله نزل) أى فى العرف على الصحيح يعنى انه وان  
سمى بيعا يكون الاسماء الشرعية تم الحقائق الفاسدة والصحة الار مبنى  
الايمان على العرف وذلك جهت لغوى ولذا يقال صوم يوم العيد فاسد فسمى صوما  
مع نه فاسد شيئا غريزى (قوله وان كان فاسدا) ولو ابتداء بأن أحرم بعمره  
وانسدها ثم ادخل عليها الخ لانه كتحججه لاسماء اله شرح مدر أى لا يحث بباطله

فان لم يتمكن لم يحث لانه  
وان نوى وهو قاض والحالة  
ما ذكر لم يبر برفعه اليه بعد  
عزله ولا يحث لانه دعاولى  
ثانيا والرفع على التراخى  
ويحصل الرفع الى القاضى  
بان يغيره أو يكتبه اليه  
أو يرسل اليه ولا يغيره  
\* (فصل فى الحلف على أن  
لا يفعل كذا) (الف لا يفعل  
كذا) كبيع وشراء وعقد  
(وأطلق حث بفعله لا يفعل  
وكيله) لانه انما حلف على  
فعله (الافى لو حلف لا ينكح  
فيحث بقبول وكيهله  
لا يقوله هو لغيره) لان  
الوكيل فى قبول النكاح غير  
محض لادله من تسمية  
الموكل وخرج بقولى وأطلق  
مالا وادق الاولى ان لا يقوله  
هو ولا غيره وفى الثانية أنه  
لا ينكح نفسه ولا غيره  
فيحث عملا بنيتة وقولى  
وأطلق من زيادى فيها (ولا  
يحث بفساد) من يبيع أو  
غيره لان ذلك غالب فى الحلف  
منزل على الصحيح لا ينكح  
فيحث به وان كان فاسدا  
لا نه منه فديجب المضى به  
وهذا من زيادى وتعبيرى

فى المستثنى منه بما ذكر أعظم من تعبيرة

بما قاله (ولا يهب حنث بتلك) منه (تطوع في حياته) كهدية رعى ورقبي وصداقة غبروا حبة لان كلامها  
حبة فلا يحنث باعارة وصيافة ووقف وبهية بلا قبشر وزكاة (٧٥٤) ونذر وكفارة وهبة ذات ثواب

وصية اذا تمليك في الثلاثة  
الاول ولا تمليك تام  
في الرابعة ولا تطوع  
في الارملة بعد ما ولا تمليك  
في الحياة في الاخيرة قوله يرى  
بما ذكر اولي مما عبر به  
(اولا يصدق لم يحنث  
حبة) ولا مدية لان ما  
ليس صادقة كالمزول هذا احتا  
لنبي صلى الله عليه وسلم  
دون الصدقة ويحنث  
بالصدقة الواحدة والتدوية  
و بما تروى ان مراده  
بالحبة في هذه ما يقابل  
الصدقة والمدية وفي التي  
قبلها الحبة المطلقة (اولا  
يا كل طعاما او من طعام  
اشترى او يذبحه بما اشتراه)  
زيد (وحد) ولو سئلا او توبة  
او مراعاة لانها انواع من  
الاشراء (لا ان اختلط)  
ما اشتراه وحده (بغيره ولم  
يظن اكله منه) بان  
يا كل قليلا كشر حبات

(قوله بتلك) أي تام اخذ من كلامه بعد القيود أربعة (قوله ما يقابل  
الصدقة) لانه لو اريد بها ما يشملهما كان المعنى حلف لا يتصدق لم يحنث بالصدقة  
وهذا لا يعقل ويحتاج لا يحتاج لمطاف الهدية عليها (قوله بغيره) استشكل  
النووي في نكته للنبية الفرق بينه وبين مسئلة النمرة اذا حلف لا يأكلها  
فاختلط بتمرقا كله الا تمرة فانه لا يحنث من كل (قوله لانه يمكن ان يكون من غير  
المشتري) المدار على ما يحصل به ظن انه كل بماء ذكره هذا واضح فيما اذا اختلط  
قدح بماء من رجل (قوله بخلاف ما اذا كل كثيرا) ولا نافية ما مر من انه لو حلف  
لا يأكل كل تمرة فاختلف بتمرقا كله الواحدة لم يحنث لانه نفاء بيقه او نفيه عادة  
ما بقيت تمرة ولا كذلك ما ما شرح مروه يجب عن اشكال النووي وفيه تأمل  
(قوله بقسمة) أي قسمة انما بخلاف قسمة التعديل والرد (قوله ان كل جزء  
مشارك) عبارة مودان كل جزء لم يحنث بشرائه واليمين محمولة على ما يتبادر  
منها من اختصاص زيد بشرائه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنث بدخول  
دار مشتركة بينه وبين غيره انتهت (قوله بعد حكم الحنفى) وهو قوله على مذهب  
الشافعى بان يكون شره ما يحصى حصته لا خرفا خذها بالشفعة ثم باع حصته  
الاصليه لا خرفا فذلك الاخر الحصة لانسان فاخذها بالشفعة فقد اخذ الادار  
جاءها بالشفعة لكن في مرتين

\*(كتاب النذر)\*

عقب الايمان به لانه واجب احد قسميه وهو نذر الجاح كعارية عين على مذهب  
الرافعى او النذر بينهما وبين ما التزمه على مذهب النووي الذى هو الراجح اه  
شرح مودانية والاصح ان نذر الجاح مكروه وعليه يجعل خبرنا مستفرضا به  
من الجليل ونذر التبرع مندوب ساء ادهو وسبيلة للطاعة والوسائل تعلى حكم  
المصادقاته (قوله الوعد) أي الاصح من الاتزام حل (قوله بشرط) أي  
المعلق على شرط حل كان جاء زيدا كرمك وقوله او اتزام ما ليس بالزاد كان قال  
على اكرامك (قوله او الوعد بخير او شر) أي معلق او مضى فله وأعم من الاول

وعشرين حبة لانه يمكن ان يكون من غير المشتري بخلاف ما اذا كل كثيرا ككف ونرجح  
بما اشتراه وحده لم يحنث واشترى وكبله او شر كة او مل كة بقسمة فلا يحنث وجهه فيما اشتراه شر كة ان كل جزء منه  
مشارك وتعبيرى بان لظن اولي من تعبیر ما يتيقن (اولا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحنث بما اخذها بالاشراء  
كشفة) كان اخذها بشفعة الجوارع بعد حكم الحنفى له ما او اخذ بعضها بالشفعة وباقيها بشراء لان ذلك لا يسمى  
شراء عرفا وقول بل الى آخره اعم من قوله بشفعة \*(كتاب النذر)\* بمجمعة هولعة الوعد بشرط او اتزام  
ما ليس بالزاد او الوعد بخير او شر وشراء التزم قربة لم تتعين كايه علم بانى واصل فيه آيات كقوله تعالى ليوفوا  
نذرهم واخبار تكبر الضارى من نذر ان يطيع الله فلا طعه

ومن نذران يعصى الله فلا يعصه (اركانه) ثلاثه (صيغة ومنذروناذرو شرط فيه) أى فى الناذر (اسلام واختيار) ونفوذ تصرف فيما نذره بكسر الهمزة وضمها (أى مع قيصم النذر من السكبان ولا يصح من كافر لعدم أهليته للقربة ولا من مكره نظير رفع عن أمي الخطأ ولا من لا ينفذ تصرفه فيما نذره كحجور وسفاهة أو فلس فى القرب المالية العينية وصى ويحتمل (و) شرط فى الصيغة لفظ بشعر بالترام وفى معناه ما مر فى الضمان وهذا وما قبله من زيادتي (كله على) كذا (أو على كذا) كعتق وصوم وصلاة فلا يصح بالنسبة كسائر العقود (و) شرط فى النذور كونه قربة لم تعين) فعلا كانت ومرض كعامة تعين والشأن من زيادتي كعتق وعيادة وسلا وتشييع جنازة (وقراء سورة معينة

حل (قوله ومن نذر الخ) تسميته نذرا من باب المشاكلة لأن نذرا المعصية ليس بنذر شرعا وفيه ان الحق ما فى الشرعية تتناول القاسد فنذر المعصية يسمى نذرا وان كان قاسدا (قوله ونفوذ تصرف) وشرط أيضا إمكان فعله للنفوذ فلا يصح نذر الشخص صوما لا يطبقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة لا يحكمه الوصول إليها فى هذه السنة عفا فى هذه السنة ولا يشترط فيه معرفة ما نذره فالنذر التصديق بألف مع وبعين ألف عما يريد اه شرح مر (قوله بكسر الهمزة وضمها) أى مع فتح الياء فيه ما باباه ضرب وقصر كافى المختار (قوله ولا يصح من كافر) أى نذر التبر دون نذر الحاج فإنه يصح منه وكان تياسه حجة التبر منه أيضا إلا أنه لما كان فيه مناجاة لله تعالى أشبه العبادات فمن لم يطل الصلاة بخلاف نذر الحاج خلافا للشرح حيث سوى بينهما فى عدم الإبطال كما تقدم حل (قوله لعدم أهليته للقربة) برده حجة عنقه وصدقته ومجيب عنه بما أشار له حل بقوله لما كان الخ فلا ينافى حجة نحو عنه من كل ما لا شوق على نية (قوله فى القرب المالية) متعلق بما لا يصح المقدر (قوله المعينة) خرج التى فى الذمة فيصح نذر المحجور فيها كما عهده هو وصم وظاهره أنه لا فرق بين حجر الفلس والسفاهة ثم انظر بعد المعصية من أين يؤذى السفاهة هل هو بعد رشده أو يؤذى الولي من مال السفاهة ما التزمه ثم رأيت فى شرح الروض أن السفاهة يؤذى بعد رشده فلو مات ولم يؤذى أخرج من تركته قياسا على تنفيذ وصيته ع ش على مر لكن قال زى خرج بالمالية البدنية وبالعينية المتعلقة بالذمة أى فيها تفصيل فيصح من الفلس دون السفاهة لأن السفاهة لا ذمة له حل ومحت بعضهم أن نذر العبد ما لا فى ذمته كضمانه وسبق فى كتاب الضمان أنه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده هذا هو المعتمد اه ومثله شرح مر قال ع ش عليه ويصح بذنه ويؤذى من كسبه الحاصل بعد النذر اه (قوله يشعر بالترام) فهو مال صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام وكذا نذرت لله لا تعقل كذا لكن لو نوى به الجبس كان يمينا ونذرت لزيد كذا كذلك لكن لو نوى به الإقرار لزمه حل (قوله وما قبله) أى من قوله أركانه حل (قوله فلا يصح بانية) أى من غير لفظ أى حتى يلزم الوطء والافتياء كد فى حقه الاتيان بما نواه ومثل النذر غيره من سائر اقرب متسا كد بنتها ع ش على مر (قوله والثاني) أى فرض الكفاية من زيادتي أى ضمنا (قوله معينة) ليس يقيد بل مثله ما إذا نذر قراءة سورة معينة ويدين ما شاء كما يؤخذ من مر إذا لا يشترط تعيين النذور ويؤخذ أيضا من قول الشرع بعد الله على نذره بلزومه قربة والتعيين إليه أى مفوض إليه

فندفع توقف بعضهم بقوله انظر لولا يعين سورة حمل بصح النذر ويعين ماشاء  
 أو بطل (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الروض بشرط أن لا يندب فيها ترك  
 التطويل اه برلسي ابن سم بأن كان منفرداً أو امام محصورين وراضين بالتطويل  
 قال س ل والأوجه ضبط التطويل للتعلم بها بأدنى زيادة على ما يندب لامام غير  
 محصورين الاقتصار عليه م ر (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من هذه ذلك  
 بالاعتداء في جزء من صلاته عند احرامه وان كان الامام في آخر صلاته لا يندب  
 حكم الجماعة على جميعها ع ش على م ر في آخر الفصل الا تقي (قوله وكصلته  
 معينة) أي اذا كانت أعلى س ل وعجالة زى والمعمد انه ان عين اعلها صم  
 نذر ه أو اذا هافلاذ ما أنقى به شفتنا م ر رحمه الله تعالى وأعلها العتق وانما أعاد  
 النحر الكفكف ولم يجعله من مدخولها في المتن لانه من تقهه شورى وبه يشير  
 قوله فيما يظهر (قوله في فرض أم لا) لكن ينبغي في مسئلة الجماعة تفيد الفعل  
 بما نشرع فيه الجماعة سم (قوله ولعذر غيرهما يصح ولم يلزمه كسفارة) قال  
 الزركشي بالنسبة لنذر المعصية محل عدم لزوم الكفارة بذلك اذ لم ينو اليه  
 كما قصه كلام الرازي آخر اذ نوى به اليه لزمته الكفارة بالخط كذا في شرح  
 الروض وظاهره ان يأتي مثله في نذر غير المعصية كالباقيات ليتناول سم (قاعدة)  
 قد اختلف من أدركه من العلماء في نذر من ارتض شيئاً المقرضه كل يوم كدامادام  
 دينه أو شيئاً منه بذمته فذهب بعدهم لعدم محتمه لاه على هذا الوجه الحاص غير  
 قربه بل يتوصل به الى رياء النسبية وذهب بعضهم وأنتى به الوالد الى محتمه لاه  
 في مقابلته نعمة ربح المقرض أو ابدافع نعمة الطالبه ان احتاج لبقائه في دتمه  
 لا رقتاق ونحوه ولا به يسن للمقرض زيادة عما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر  
 لزمته فهو كفارة احسان لا وصلة لا راء ولا يصحون الا في عقد كبير ومن ثم  
 لو شرط عليه النذر في عقد الرض كان راء وذهب بعضهم الى الفرق بين مال  
 اليهم وغيره ولا وجه له راء واقتصر على قوله مادام ما عارض الرض بذمته ثم دفع منه شيئاً  
 بعال حكم النذر لا تنفاه الديمومة شرح م ر قال ع ش ومحل المعصية حيث نذر لمن  
 يتعقد نذره له بخلاف ما لو نذر للاحد بنى هاشم والمطلب فلان قد حرمة المصدقة  
 الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومراة لو نذر شيئاً لمبتدع أو ذي باز صرفه  
 لمسلم أو سخي وعليه فلا اقترض من ذمي ونذره شيئاً مادام دينه في ذمته ان فقد نذره  
 لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتغفل له فانه دقيق اه وقال س ل لو دفع  
 الناذر مائة ثم ادعى ان الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بينه وبين المقرض

وطول قراءة صلاة وصلاة  
 جماعة) وكلمة معينة من  
 خصال الواجب للغير فيما  
 يظهر الفرق في صحة نذر  
 فتلاية الاذنية في المتن بين  
 كونه في فرض أم لا فالقول  
 بأن محتمه مقيدة بكونها  
 في الفرض اخذنا من تفيد  
 الروضة وأصلها بذلك وهم  
 لانها انما قيداً بذلك  
 للتحلف فيه فلا يندب غيرها  
 أي غير القرية المذكورة  
 من واجب عيني كصلاة  
 الظهر وغيره كاحد خصال  
 كفارة اليه مبها ومعصية  
 كشرب خمر وصلاة بحدث  
 ومكروه كصوم الدهر لمن  
 خاف به ضرراً أو فوت حق

أو بآية أو بعود سواء أُنذِرَ فعليه أو تركه (ليرفع) نذره أما الواجب المذكور فله أن يرضى بما أجاز الشرع قبل  
النذر فلا معنى للترامه وأما المعصية (٧٥٧) فله بوسع المذنوب أن يرضى بمعصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما

المذكور وهو من زيادته  
والمباح فلا ينهما إلا بتقرب  
هما والخبر بأن داود لا يذرا  
فيما اتفق به وجه الله تعالى  
(ولم يلزمه) بخلافه  
(كفارة) حتى في المباح لعدم  
انقضاء نذره وأما خبر لا نذر  
في معصية وكفارتها كفارة  
بين فضيف باتفاق المحققين  
وعدم لزومها في المباح هو  
مأرجحه في الروضة  
كالشرحين وصوبه في المجموع  
وخالف الأصل فخرج لزومها  
قطرا إلى أنه نذر في غير  
معصية وكلام الروضة  
كأنها يقتضيه في موضع  
(والنذر ضريان) أحدهما  
(نذر الحجاج) بفتح الهمزة وهو  
التمادي في الخصومة ويسمى  
نذر الحجاج والغضب وعين  
الحجاج والغضب ونذر الغلق  
وعين الغلق بفتح الغين  
المجته واللام (بأن يبع)  
نفسه أو غيرها من شيء  
(أو يبعث) عليه (أو يحقق)  
خبرا غضبا بالترام قرينة  
وهذا الضابط من زيادته

في ذمته اه (قوله أو بآية) المباح ما لم يرد فيه ترغيب ولا تهريب واستوى  
فعليه وتركه شرعا زى (قوله حتى في المباح) أي أن خلا عن الحث والمنع  
وتحقيق الخبرين وعن الأصناف الثلاثة والالزام به كفارة بين كافي شرح م  
وهو معنى انقضاء نذره في عبارة زى أي أنه في حكمه والافتقار إلى نذره لا يشمله  
إذا قرينة في الترامه (قوله لا نذر) أي منع في معصية (قوله فضيف) لأن  
آخره ينافي أوله لأن مقتضى عدم انقضاء نذره أنه لا كفارة فيه (قوله وخالف الأصل  
الخ) ضعيف وجمع بينهما بأن كلام الأصل يحمل على نذر الحجاج لأنه عين أو على  
نذر التبر إذا أضيف لله ونوى به الميم كقوله على كل كذا وما هنا على نذر التبر  
إذا خلا عن الإضافة لله تعالى وعري نية الميم لأن لم توجد صيغة بين ولا حقيقته  
سم وقد قال في كونه نذرا لرجحان نذره لأنه خبر توبة إلا أن إرادته في حكمه وعمل  
التصيير في نذر الحجاج حيث كان حقيقيا وهذا في حكمه لأن صورته أرى يقول إن  
فعلت كذا فعلى قيام مثلا وهذا ليس بقرينة (قوله ويسمى نذر الحجاج والغضب)  
أي مركب من هذين الشئين حل والألف الغرض به نذر الحجاج (قوله ونذر الغلق  
وعين الغلق) أي فكلها ألفاظ مترادفة وفي المختار الغلق بغضتين ما يعلق به  
الباب أي فكان الناذر نذرا للحجاج أغلق الباب وسدّه على خصمه أو على نفسه  
قال م وحاصل الفرق بين نذر الحجاج والتبر أن الأول فيه تعليق بمرغوب عنه  
في الجملة أي بالنسبة للبع فقط والثاني بمرغوب فيه ومن ثم ضبط بأز يعلق بما يقصد  
حصوله اه (قوله أو يبعث عليه) من باب رذعته أي يبعث نفسه أو غيرها  
وقوله أو يحقق خبرا أي قاله أو غيره فإقسام ستة وإن مثل لثلاثة فقط (قوله  
غضبا) راجع للجميع أي شأه ذلك فليس قيدا وانما عقيدته لانه الغالب زى  
وبرماوى وحل (قوله فعلى كذا) يقع من كثيرين في حالة الغضب العتق  
يلزمني أو عتق عبدي فلان يلزمني لا أفعل كذا ولا فعلن كذا وهو لغو حيث لم  
ينوبه التعليل لأن العتق لا يحاج به الأعلى وجه التعليل أو الالتزام كان نطق كذا  
فعلى عتق أو عبدي حرفي نعت فهو عند قصد الحث والمنع أو تحقيق الخبرين لرجحان  
أما الخلف بغير العتق أو الإطلاق بالجر أو غيره فلهو لأن ذلك غير عين كما علم مما مر  
شرح الإرشاد الكبير زى ومثله شرح م (قوله وهي لا تسكن في نذر التبر)

(كان كلمته) أو أن لم أكله ١٩٠ يحث أو أن لم يكن الأمر كقولته (فعلى كذا) من نحو عتق وصوم  
(وفيه) عند وجود الصفة (ما التزمه) لا بالترامه (أو كفارة بين) نذر مسلم كفارة النذر كفارة بين وهي  
لا تسكن في نذر التبر بالاتفاق فعين جملة على نذر الحجاج (ولو قال) إن كلمته (فعلى كذا) كفارة  
كفارة (نذر لزمته) أي الكفارة



أي بل يبنى عليه ما التزمه كما سذكره (قوله تغليباً بالحكم اليقين) أي على حكم  
التذر (قوله تلفوا) لأنه لم يأت بصيغة تذر ولا حلف واليمين لا تنتمي في الذمة  
شرح مـ ومثل على يمين إيمان المسلمين تزم من أعتت كذا إذا أطلق كما يكون  
لغو لا يلزمه شيء بفعله كما أتى به مـ الكبير وقيل أنه كناية في الطلاق والعق  
وقوله ويقيم معتد (قوله يمين قربة) كنسب وسلاة ركعتين وصوم يوم ع ش  
(قوله والتعيين اليه) أي موكول اليه (قوله وبعضهم قرر كلام الأصل)  
بمرض بالزركشي وبعبارة الأصل ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته  
فيعمل الزركشي قوله ونذر بالرفع عطف على كفارة يفيد أنه إذا قال ان كلمته فعلى  
نذره يلزمه كفارة عينا وهو ضعيف لما علت ان العتداء به بخبر يمين وبين قربة  
وحاصل تقدير الشرح له أنه جعله بالجر عطف على يمين حيث قدر له المضاق بقوله  
أو كفارة نذري فنعني ان الصيغة التي فالها الساذر فله على كفارة نذره وهو إذا قال  
ذلك لزمه كفارة اليقين عينا سم بتصرف (قوله نذر تبرر) سمي به لان الناذر  
يطلب البر والتقرب الى الله تعالى زى (قوله بعدوث نعمة) أي تقتضي  
سجود الشكر كما يؤمى اليه تعديدهم بمحدث ومثله ذهاب النعمة هذا ما قاله  
الامام عن والده لكن ربح قول القاضي انه ما لا يستقيدان بذلك سل ومثله  
شرح مـ ومعنى تقتضي سجود الشكر بان كان لما وقع ع ش على مـ  
وقوله كما يؤمى اليه انظر وجه الامام مع ان الحدوث صادق بغير الهجوم (قوله)  
كان شفى الله مرضي) ويظهر ان المراد بالشفاء ذوال العلة من أصلها وأنه لا يثبت  
فيه من قول عدلين طلب أخذاً مما مر في المرض الخوف أو معرفة المريض  
ولو بالتجربة وأنه لا يضر ابقاء أثره من ضعف الحركة ونحوه سل (قوله حالاً)  
عبارة شرح مـ فيلزمه ذلك حالاً وجوباً موسعاً ولا يلزمه ذلك فوراً الا ان كان  
لمعين وطالب به اه (قوله حيث لا عذر) خرج ما لو كان مسافراً إلى بلد مشقة  
شددة الصوم فالأولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت النذر فانه يسن  
تقديمها عليه ان كان على التراخي والاوجب ذكره البلقيني (قوله أجزأها منها  
خسة) انظر الخمسة الباقية هل تبطل من العالم وتقبل نفلاً مطلقاً من غيره سم  
وبعبارة حل وصوم الخمسة الأخرى ان صامها بنية النذر عما دعا بالموجوب  
التفريق لقت نيته والا كان نفلاً مطلقاً واذا تبين له انه لم ينو في الثالث لا يقوم

فلنؤا أو فعل نذر مع وتخير  
بين قربة وكفارة يمين ونص  
البلقيني يقتضي أنه لا يصح  
ولا يلزمه شيء بخلاف ذلك  
في نذر التبرك كما قال ان شفى  
الله مرضي فعلى نذر أو قال  
استداء لله على نذر لزمه قربة  
من القرب والتعيين اليه ذكره  
البلقيني وبعضهم قرر كلام  
الأصل على خلاف ما قرره  
فأخذه (مـ) فأنهم ما (نذر)  
تبر بان يلتزم قربة بلا تعليق  
كعلي كذا) وكهول من شفى  
من مرضه لله على كذا ما  
أنعم الله على من شفى من  
مرض (أو بتعليق بمحدث  
نعمة أو ذهاب نعمة كان  
شفى الله مرضي فعلى كذا  
فيلزمه ذلك) أي ما التزمه  
(حالاً) ان لم يعلقه (أو عذر  
وجود للمصفة) ان علقه  
لأزمات المذكور بعضها  
أول الباب ولو نذر صوم أيام  
سن فجهله حيث لا عذر  
مساعدة أبراء ذمته (فان قيد  
بتفريق أو موالات واجب)  
ذلك عملاً بالتزامه والأمل  
لحصول الوفاء من التقديرين

فلنذر عشرة متفرقة فصامها متوالية أجزأها خمسة (أو نذر صوم) سنة مينة لم يدخل الرابع  
في نذرها (عبد وتشرق وحض ونفاس ورمضان) أي أمامها لان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل  
الصوم أصلاً فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) له ما عن نذره

لماذا كثر خلافا الراعي فيما وقع (٧٥٩) في الحيض والنفس (ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة)

الرابع مقامه لان نيته عن النذر غير معتد بها اه (توله خلافا للراعي فيها) أي  
في الايام الواقعة في حالة الحيض والنفس حيث قال بوجوب قضائها لدخولها  
في السنة عنده (قوله ولا يجب بما أفطره من غيرها) أي العبد وما عطف عليه  
وعبارة المنهاج وان أفطر منها يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة  
قال م ر وخرج بقوله بلا عذر ما لو أفطره بعد تركه ونحوه فلا يجب قضاؤه  
نعم ان أفطر لمعذر فمر لزمه القضاء أو مرض فلا كما اقتضاء كلام المصنف في الروضة  
وهو المعتمد اه (قوله انما كان للوقت) كافي ورمضان ومن ثم لو أفطرها كلها  
لم يجب الولاء في قضائها وانته وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه  
فورا شرح م ر أي لامن حيث الاجزاء ما بلاوى (قوله لانه مقصود) لكن  
التتابع أفضل من التفريق كافي شرح م ر لما فيه من المسارعة للخبر وبرادة  
الذمة وفي عبارة ان التفريق أفضل لما فيه من زجر النفس ولحدث أفضل الصيام  
صيام النبي داود (قوله الان شرط تابعها) أي ولو في نيته كما قاله الماوردي  
لا يقال الكلام في نذر سنة معينة وهي لا تكون الامتثالية لانا نقول من صور  
العينة كافي شرح م ر ان يقول الله على أن أصوم سنة أو لسانم النذر أو لسانم  
من شهر كذا وفي هذا الاعتبار تصدق بالمتابعة وغيره تدبر (قوله والا فلا)  
وحيث يصوم ثلثمائة وستين يوما كيف شاء أو انني عشر شهر ما باللال وان انكسر  
شهر كل فلانين يوما ويقضي أيام العيد والتشريق ورمضان ذى وح ل (قوله  
من صوم رمضان عنه) خرج بقوله عنه ما لو صامه عن نذرا وقضاء أو تطوع فانه  
لا يصح صومه وينقطع به التتابع قطعاً شرح م ر (قوله ويقضيه غير من حيض  
ونفس) ويخالف ما اذا كانت السنة معينة لان المعين في العقد لا يبدل  
بغيره والمطلق اذا عين قديداً كان في الميسع المعين اذا خرج معينا لا يبدل والمسلم  
فيه اذا سلم فخرج معينا لا يبدل ولان اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا يتعداها الى  
أما غيرها بخلافه في المطلقة فنبط الحكم بالاسم حيث أمكن شرح الروض (قوله  
والاشبه عند ابن الرقعة الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بأن رمضان  
لا يشكر في السنة فلامشقة في قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تكرر  
فلو أوجبنا القضاء لا يامها الشق عليها ذلك ومثله النفاس لان النادر يطلق بالاعم  
الاغلب ذى ومن ثم كان كلام ابن الرقعة ضعيفا (قوله بل أولى) لعل وجه  
الاولوية تغلب عليها على قسمين بشرط التتابع (قوله لم يتعب في الاصل الخ) أي  
لم يقل هنا قلت الاظهر لا يجب القضاء كما قال في السنة المعينة وباربها هناك وان

في السنة المعينة

قبل العلم به في ذلك (أو) وقعت (في شهرين) ثم صومهما تباعاً (للكفاوة مثلاً) (وسبقاً) أي موجباً لنذر الأتارين فلا يلزمه قضاءها لتقدم وجوبها على النذر بخلاف ما إذا (٧٦٠) لم يسبقوا تعبيراً بذلك أهم من تسعيده

الشهرين بالتأخر (أو)  
نذر صوم (يوم بعينه من  
جسته تعين) فلا يصوم عنه  
قبله والصوم عنه بعده قضاء  
كأنه تعين بالشريع استداء  
(فان نسيه صام يومها) أي  
يوم الجمعة فان كان هو وقع  
أداءه والا فقضاء وهذا بناء  
على ان أول الأسبوع  
الذي أتى على القول بان  
أوله الاحد وعزى لا كثيرين  
وجرى عليه النووي في  
تحريره وغيره فيصوم يوم  
السبت والعتمد الأول (ومن  
نذر اتمام نقل) من صوم أو  
غيره فهو أهم من قوله ومن  
شرع في صوم نقل فنذر اتمامه  
(لزمه) لانه عبادة فصع  
اتمامه بالنذر (أو) نذر  
(صوم بعض يوم لم ينقذ) نذر  
لانه غيره معهود شرعاً وكذا  
لو نذر عبادة أو ركوعاً أو

أفطرت لمحض ونفاس وجب القضاء في الاظهر قلت الاظهر لا يجب فيه قطع  
الجمهور (قوله في ذلك) أي في ترجيح قضاها (قوله لا العلم به من ذلك) مع انه يمكن  
ان يكون النووي ليس تابعا للراي هنا لافرق بين المسئلين لان زمن الحيض  
يمكن ان يملأ من الاثنين اه حل (قوله فان كان هو الخ) وهذا صريح  
في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا انعقاد النذر في مكروه ومع كراهة  
انفراد يوم الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفلاً فان نذره لم يكن مكروها وقد أتى  
بذلك الولد ويوجه ايضا بان المكروه افراد به الصوم لان نفس صومه وبه فارق عدم  
خصة نذر صوم الدهر اذا كرهه شرعاً (قوله والمعمد الاول) المعمد انه يصوم يوم  
الجمعة وان قلنا أول الأسبوع يوم الاحد وانظر ما وجه ذلك اه حل (قوله لزمه)  
وهل يثاب على الجميع ثواب الواجب أولاً قال شيخنا ينبغي ان يثاب من حب  
النذر ثواب الواجب حل (قوله او نذر صوم بعض يوم) لم ينقذ في قل على  
الجلال وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك اه (قوله لانه غير معهود  
شرعاً) وظاهر انه لو نوى التعبير باليهض عن الكل لزمه اه شوبري (قوله  
عبدة) أي من غير سبب حل اما سبحة التلاوة والشكر فيصع (قوله بان  
يعلم قدمه غدا) أي بسؤال أو دونه وظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان  
سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فإلغاش على مر (قوله وانما لم  
يكف الخ) وقبل يكفيه عر نذره بناء على انه لا يجب عليه الامن وقت القدوم  
والاصح انه يقدمه فيبين وجوبه من أول النهار لتعذر تبعيضه وبه يفرق بين هذا  
وما لو نذر اعتكاف يوم قدمه فان الصواب انه لا يلزمه الامن حين القدوم ولا يلزمه  
قضاء ما مضى منه أي لا يمكن تبعيضه فلم يجب غير بقية يوم قدمه شرعاً مر  
(قوله التالي له) المراد بالتالي هنا التابع لمن غير فاصل شرعاً مر (قوله فقدما)

بعض ركعة كما علم مسامراً (أو) يوم (يوم قدمه زيد انقذ) لا يمكن لو اذ به بان يعلم قدمه غدا أي  
في بيت التبة (فان صامه عنه) وذلك والا فادخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أهم  
من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (والا) بأن قدم نهاراً وهو  
صائم نفلاً أو واجباً غير رمضان أو وهو مغفل غير مامر (لزمه القضاء) وانما لم يكف تميم صوم النقل بعينه قدمه فب  
لان لزوم صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي له) أي ليوم قدمه زيد (و) صوم  
(أول خيس بعد قدمه عمرو) كأن قال ان قدم زيد على صوم اليوم التالي ليوم قدمه وان قدم عر وفعل على صوم  
أول خيس بعد قدمه (فقدما)

أى معا أو تبا (قوله فى الأربعاء) بثلاث الناء والمذبح مـ (قوله أمس  
يوم قدومه) أى اليوم الذى قبل قدومه فهو بالاضافة لما بعده فيكون معر بالان شرط  
بنا أمس أن لا يضاف (قوله لا يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الوفا به بأن  
يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذى قبله كما يصوم فى نذره يوم قدوم زيد  
الآن يقال أمس لا يمتد وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جعله متعلقا بجزء الشرط  
فيكون مستتبع لا يختلف يوم قدوم زيد وحينئذ يكون قوله أمس مثل قوله اليوم  
الذى قبل يوم قدوم زيد حرج \* (فصل فى نذر الاتيان الى الحرم) \* (قوله  
أو بنسك) أى أو الاتيان بنسك فهو معطوف على قوله الى الحرم وقوله أو غيره  
معطوف على الاتيان (قوله مما سأتى) من صلاة أو صوم أو صدقة زى (قوله  
كالبيت) الامثلة المذكورة كلها أمثلة لقوله أو شئ منه لان مراده بالبيت  
المسجد وهو بعض من الحرم (قوله بنية ذلك) أى بنية الاتيان الى البيت الحرام  
فالمدار على التصريح بالحرم أو بنية كما يأتى عن اماماذا كرا البيت ولحقه بذلك  
فانه بلغو نذره لان المساجد كلها بيوت الله شرح مـ ومن نذر اتيان المسجد الحرام  
ودودا داخل الحرم يلزمه شئ كما يحتمن البقعى وله احتمال بالزوم وهو المنجبه لان  
ذكر بيت الله الحرام أوجب من الحرم فى النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج  
أو عمره ومن بالحرم يصح نذره لما يلزمه ما أحدهما وان نذر ذلك وهو فى الكعبة  
أو المسجد حولها زى وسـ (قوله ومسجد الخيف) الخيف الخلط سمي بذلك  
لاجتماع الخلط الناس فيه اذ منهم ابي دوارى شيخنا حـ (قوله يلزمه نسك)  
قال فى الكفاية لان مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل فى الشرع كن  
نذر ان يصلى على الصلاة الشرعية لا لاداء والمعهود فى الشرع قصد الكعبة  
بحج أو بعمره فيحمل النذر عليه سـ (قوله من حج أو عمره) وان نفي ذلك فى نذره  
شرح مـ بأن قال بلا حج ولا عمره كفى شرح الروض ويلغو النفي قال عـ قوله  
وان نفي ذلك فى نذره الحـ بخلاف من نذر التضعية بشاة معينة على أن لا يفرق لحماها  
فان اخذ بلغو ويفرق بينهما بأن النذر والشرط هناك تضادا فى شئ واحد من  
كل وجه لا قضاء القول خروجهما عن ملصكه بمجرد النذر والثاني بقاءها على  
ملكه بعد النذر بخلافه ما هنا فاعلم من نذر اعل شئ واحد كذا لثلاث الاتيان  
غير النسك فلا يضاد نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك أشد تنبـ ولروحه  
لا تأخر بمثل هذه الضادة تضعفها اهـ حـ (قولا لان القرية الحج) فيه نصريح بأن  
يجرد الاتيان الى الحرم من غير ايقاع عبادة قربة فتأمل عـ نـ (قوله والنذر الحج)

فى الأربعاء صام الخمس عن  
أولهما) أى النذر من وقضى  
الآخر) لتعذر الاتيان به  
فى وقته رجع عكسه وان  
أتمه قال فى المجموع ولو قال  
ار قدم زيد فنه على أن  
اصوم أمس يوم قدومه لم  
يصح نذره على المذهب  
وما نقل عنه من انه قال صح  
نذره على المذهب سهو  
\* (فصل فى نذر لا يأتى  
الى الحرم أو بنسك أو غيره  
مما يأتى لو) نذر اتيان الحرم  
أو شئ منه (كالبيت  
الحرام أو بيت الله الحرام  
أو بيت الله بنسبة ذلك  
والصفا ومسجد الخيف  
ودار ابى جهل (لزمه  
نسك) من حج أو عمره  
لان القرية انما تسمى بانياته  
بنسك والنذر محمول على  
واجب الشرع وذكر حركة  
اتيان الحرم من زيادته  
وقولى أو شئ منه أهم مـ  
تعبيره بانيات بيت الله

معناه غير كافي لصدقه بمساجد غير الحرم بل لابد من وصفه (٧٩٢) بالحرام أو نية كاعلم (أو) نذر

جواب عما يقال أن النسك شامل لطلق العبادة وهي شاملة للتدوير وهو من تمة  
التعليل عن (قوله معناه غير كافي) حيث كان كذلك فكان الأولى  
أن يقول أعم وأولى لأنه يورثهم أن بيت الله يكفي (قوله لأن ذلك) أي المشي من  
مسكنه والأحرام بالنسك لكنه يكون من الميقات خلافا لما تورثه هذه العبارة  
ع ن (قوله أو عكسه) أي عني حاجا أو معتمرا (قوله أو ابتدؤه) أي النسك  
وقوله به أي بالمشي من مسكنه فالجاء والمجرور متعلق بالضمير وله وجب أي مع  
الأحرام (قوله فان ركب) واجمع للامرين بالنظر لكلام المتن ولثلاثة بالنظر  
لكلام الشرح في زيادة سورة المائدة قال حل قوله فان ركب أي لم يش  
ولو كان في سفينة لأنه وإن لم يقل له ركب فهو غير ماش وهو مراد بالركوب  
فكانه قال فان لم يش اه فلو عبر به لكان أولى (قوله لأنه أفضل) قل من  
وع كونه أفضل لا يجري عن المشي كعكسه لأنه مساجد أحسن متغيران كذهب  
عن فضته وكسبه وبنه رقبين هذا ونذر الصلاة فأعذرت أجزاءه أي بأن  
القيام والقعود من أجزاء الصلاة الملتزمة فأجزأه الأعلى عن الأدنى والمشى  
والركوب خارجان عن ماهية الحج وسببان له متغيران مقصودان فلم يرقم أحدهما  
مقام الآخر وأما أجزاء بدنية عن شاة نذرهما لأن الشارع جعل بعض البدنة  
مجزأ عن الشاة حتى في الدماء الواحدة فأجزأه كلها أولى اه وانظر قوله لا يجزئ  
عن المشي مع قول المتن فان ركب أجزاءه لأن يقال المعنى لا يجزئ أجزاء كاملا أي  
من غير وجوب دم تأمل (قوله ولزمه دم) وسكرت تكرار الركوب قياسا  
على الأيسر بأن يتخلل بين الركوبين مشى ع ش على م ر (قوله وإن ركب بعدو)  
محال لروايدهم أن عرض الجهر بعد النذر والإكاذب نذره وهو عار فانه وإن صح نذره  
لكن لا يلزمه المشى ولا الدم إذا ركب س ل وفائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر  
على المشى بعد ذلك (قوله ولترديه) أي فيما إذا ركب بلا عذر (قوله أو يفسد)  
ولا يلزمه المشى في القاسد بل في قضائه لأنه الواقع عن النذر س ل وشرح الروض  
(قوله وفراغه من حج الخ) وفراغه من عمرته بفراغ جميع الأركان س ل (قوله  
بفراغه من الغلظين) أي وإن بقي عليه رمي بعدهما س ل ويحصل ذلك بمرى  
جزة العقبة والخطى والطواف مع السعي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم ع ش  
على م ر (قوله ولقياس) أي على ما إذا كان قبل النسك بابل وهذا  
كلا استدراك على قوله ويمتد وجوب المشى الخ (قوله دون الحفا) محله في غير  
الأماكن التي يسكن فيها المشى حافيا كالطواف والسعي امامي فيلزمه مع المشى

(المشي إليه لزمه مع نسك)  
مشى من مسكنه (لأن ذلك  
مدلول لفظه وهذا قاعدا  
بيت الله من زيادتي (أو)  
نذر أن يحج أو يعتمر (ماشيا)  
أو عكسه (لزمه) مع ذلك  
(مشى) لأنه مقصود (من)  
حيث أحرم) من الميقات أو  
قبله أو بعده لأنه التزم المشى  
في النسك وابتدؤه من  
الأحرام فان صرح به من  
مسكنه وجب منه وقول  
من حيث أحرم من زيادتي  
بالنظر للعمرة (فان ركب)  
ولو بلا عذر (أجزاء) لأنه  
أفضل عند النووي ولأنه  
أتى بأمر ل النسك ولم يترك  
الامتناع فكان تركه الأحرام  
من الميقات أو الميت عني  
(ولزمه دم) أي شاة وإن  
ركب بعد تركه الواجب  
وارفقه بتركه ويمتد وجوب  
المشي حتى يفرغ من نسكه  
أو يفسد وفراغه من حج  
بفراغه من التلطين قال  
الشجبان والقياس أنه إذا  
كان يتردد في خلال أعمال  
النسك لفرض تحارة أو  
غيرها فله الركوب ولم  
يذكره ومن نذر الحج مثلا  
راكبا فالحج ماشيا لزمه دم والحج

راكبا فالحج ماشيا لزمه دم والحج حافيا لزمه الحج دون الحفا (أو) نذر (نسكا) من حج أو عرة لأنه

(وعضب اناب) كافي حجة الاسلام (٧٦٣) وعمرته (وسن تعجيله اول) زمن (تسكنه) مبادرة الى براءة

الذمة (فان مات بعده) أي  
بعد تسكنه من فعله (فعل  
من ماله) وان مات قبل  
التسكن فلا شيء عليه كحجة  
الاسلام وعمرته (أو) نذر  
(أن يفعله) أي التسكن من  
حج أو عمره فهو أعم - قوله  
وان نذر الحج (علما معينا)  
هو أعم من قوله عامه  
(ويمكن) من فعله (لزمه)  
فيه ان لم يكن عليه نسك  
اسلام فادام بفعله فيه  
وجب قضاءه فان لم يعين  
العام لزمه في أي عام شاء  
عبته ولم يتمكن من فعله فيه  
فان لم يسبق زمن يسعه لم يتعذر  
نذره أو وسعه وحديثه  
قبل احرامه - نذر كرض  
فلا قضاء لاداء المذمور نسك  
في ذلك العام ولا يقدر عليه  
(فا) فاته لا عذر أو يعرض  
أو خطأ (للا طريق أو الوقت  
(أو نسك) لاحدهما أو  
لانسك (بعد احرامه قضى)  
وحرما كما هو نذر صوم سنة  
فيه فاقض فيها لمرض فاته  
يقضى ما افطره بخلاف ما  
طار ذلك قبل احرامه كما  
وقولي بلا عذر مع ذكر حكم

لانه حيث نذره اما غير ما فيه الركوب والمشي هذا ما تجوز من (قوله وعضب)  
أي بعد نذره فلا نذر المصنوب الحج بنفسه لم يتعذر نذره وان يحج من ماله أو أطلق  
ان تعذر من (قوله وسن تعجيله) أي الحج النذور لا يقيد كونه من المصنوب عش  
على مر وحمل سن التعجيل ان لم يحش المصنوب والا فيجب كافي من (قوله مبادرة  
الى براءة الذمة) ويخرج عن نذر الحج بالامراد والتمتع والقران كافي الروضة  
والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولا دم من حيث النذر حجر من (قوله ويمكن  
من فعله) بأن كان على مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام زى (قوله ان لم يكن  
عليه نسك اسلام) يقتضي انه لو كان عليه نسكه لايؤم به فيه وليس كذلك  
بل يلزمه فعله ويسقط عنه حجة الاسلام والمذمور في أصل الفعل عن حجة الاسلام  
والتعجيل عن النذر زى وعبارة الشورى قوله ان لم يكن عليه نسك اسلام  
يفيد انه اذا نذر الحج عامه وعليه نسك الاسلام ان تعذر نذره عن نسك غير الاسلام  
ووجب قضاؤه فليخرج من كذا في الحاشية وعبارة شرح الروض وان نذر من لم يحج  
ان يحج هذه السنة فتحخرج عن فرضه ونذره اذ ليس فيه الاتعجيل ما كان له  
تأخير فيقع أصل الفعل عن فرضه وتعجيله عن نذره وعبارة ابن الوردي  
وأجزاء فريضة الاسلام عن نذر حج واعتمار والعام  
هذا ان لم يسبق حال نذره حجة في عامه عن نذره والا فيصح نذره ويقع ما فعله عن حجة  
الاسلام ويقضى آخر عن نذره كافي به شيئا اه ويمكن حل كلام الشرح على  
ذلك فلا اشكال تأمل (قوله فان لم يعمله فيه وجب قضاؤه) هذا يعني عنه قول  
المتن الا في فاته الحج (قوله بعد احرامه) متعلق بقائه ومفهومه هو ما نذمه بقوله  
أحدث له قبل احرامه عذر وان كان العذر هنا أعم فلذلك قال كاسر والحاصل  
ان العذر قبل الاحرام شامل للثلاثة ولتعم العذر وبعد ما خاص بها تأمل (قوله فانه  
يقضى ما افطره) العذمانه اذ قضاءه اذا افطر لم يرض زى ويحتاج للفرق بين المقيس  
والمقيس عليه حل وقوله وتأليه هما الخطأ والنسيان أي حيث يقضى اذا مات  
سببه ما كاسر (قوله وعلم عامة نذر) أي من قوله لا عذر الحج أي من اقتضاه على  
الاربعة المذكورة (قوله فلا يجب قضاؤه) أي به وان علم توطئة لما بعده (قوله سني  
الامكان) يستكون الباء الخفيفة من سني وأصله سنن حدث النبوة لا انصاف  
شورى (قوله لا يجب قضاؤه كراضا) أي فلا يلزمه القضاء للحج عن تلك السنة  
التي صدع الحج فيها حجة الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شرطها وجبت

الخطأ والنسيان ومع قول بعد احرامه من فاته في فعله عامة رآه ان قضاءه فيما لو نذمه بجمع نذر عذر وكسلطان وررب  
دين لا يدر على وفاته فلا يجب قضاؤه كافي نسك الاسلام اذا صدقته في أقول سني الامكان لا يجب قضاؤه

وفارق المرض ونال به  
 باختصاصه بجواز التحاليل  
 من غير شرط بخلاف  
 المذكورات (و) نذر  
 صلاة أو صوما في وقت  
 لم ينه عن فعل ذلك فيه  
 (فحاشا) ولو بعد ركض ومع  
 في وعدو (قضى) وجوبا  
 انه من الفعل في الوقت  
 وتنبه ذلك باختباره  
 وفارق النسك في نحو العذر  
 بان الواجب بالذکر الواجب  
 بالشرع وقد تجب الصلاة  
 والمومع ايجز كذا  
 يلزم ان بالذکر والنسك  
 لا يجب الا عند الاستطاعة  
 كذا الذکر قاله البغوي  
 وغيره قال الزركشي  
 وما ذكره في الصلاة  
 خلاف القياس بل القياس  
 انه يصلى كيف أمكن  
 في الوقت المعين ثم يجب  
 القضاء لان ذلك عذر نادر  
 كافي الواجب بالشرع (أو)  
 نذر أهداء شيء من ثم أو  
 غيرها وعينه في نذره أو  
 بعدد الى الطرم

والافلا ع ش على م ر (قوله وفارق) أى منع لمع وعد المرض ونال به وقوله  
 باختصاصه أى المنع وقوله بخلاف المذكورات أى المرض ونال به (قوله لم ينه الخ)  
 الظاهر انه راجع للصلاة والصوم كيدل عليه قول م ر ثم لو عين لما وقاما كروها  
 لم ينه اه (قوله ومنع لمع وعد وكذا شيريناف) ان لم ينه كل قتل وكان بكرهه على  
 ان ينسب بمافي الصلاة جميع وقتها كعدم الطهارة ويقولنا كما سييريناف الخ  
 يدفع ما استثنى كله الزركشي من تصور منع من الصوم بأنه لا قدر له على المنع من  
 نيته والا كل بالا كراهية فطره يقولنا وكان يكرهه يعلم الجواب عن قوله انه  
 يصلى كيف أمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كافي الواجب  
 بالشرع شرح م ر لكن الاشكال أقوى لان الاسير الخائف عماد كرمه حينئذ  
 والمكره لا يفرض والتلبس بالنفاق له ان يصلى لضرورة الوقت وبعد (قوله قضى)  
 انظره في المرض مع ما تقدم فيما ليزر سنة معينة فأنظر للرض فان العذر عدم  
 وجوب القضاء سم على حجر (قوله وفارق) أى وجوب القضاء في الصلاة  
 والمومع مع العذر وعدم وجوب قضاء النسك الخ (قوله وقد تجب الصلاة  
 والصوم مع العجز) انظر وجه تسميته بقوله بالنسبة للصلاة مع انها لا تسقط أصلا  
 مع العجز الا ان يقال انها لا تجب بالنسبة للصلاة وللتقليل بالنسبة للصوم وعبرة  
 شرح م ر بعد قوله قضى لوجوبه مامع العجز ومعنى وجوب الصوم مع قيام العجز  
 الزام منه به يعنى انه اذا زال العجز عنه قضاء (قوله انه يصلى كيف أمكن  
 ولو بالائتمار) وهذا والمعتمد ش (قوله ثم يجب اعضاء) هو ظاهر في منع  
 نحو العذر وكما يؤخذ من تعليقه دون المرض لان المريض اذا صلى بالائتمار مثلاً لا يعيد  
 فعمل كلام الزرناشى خاص بالمنع حرر (قوله كافي الواجب بالشرع) فانه اذا عجز  
 عن فعله أول الوقت فانه يصلى كيف أمكن ومع ذلك يعيد عن (قوله أو ذير ا)  
 مما يصح التصديق به لا كدهن نجس فنشئ في كلام المصنف كتابة عن المنذور رأى  
 ما يأتي به الذر في صيغته حل (قوله أو بعده) أى وبه اطلاقه كما قال  
 لله على أن أهدي بعيرا أو شاة ثم عيب ك أن قال هذا أردته ففي هذه ان يعين  
 ما لا يجزى في الضحية كالتى قبلها واذا عجز لا يدفع الا الجزى كما سببه عليه  
 حل قال م ر في شرحه وقول الشيخ في شرحه: عجزه أو بعده محل نظر لان التعيين  
 بعد النذر انما يكون في المطلق وسياق ان المطلق ينصرف لما يجزىء اخصيته فلا  
 يصح تعيين غيره اه ومثله حج قال م ر وفيما قاله فنظر اذا الكلام هنا في اهداء  
 شيء ومخصوص أى من حيث الجنس كما نذر اهداء بعير أو شاة لا شاة انه شامل

كان قال الله على ان يهدي هذا الثوب (٧٦٥) او هذا البعير الى الحرم اولى مكة (لزمه جهله اليه) اى

الى الحرم نفسه ان لم يعين شيئا منه اولى ما عنده -  
ان عين (ان سهل) على ابعاء التزمه (و) لزمه (صرفه) بعد ذبح ما يذبح منه (لمسا كينه) الشا ملين لفقرائه والذى يذبح منه ما يجزى في الاضحية فان لم يجز فيهما كطبي وصغير وعيب تصدق به حيا فدم ذبحه تصدق بلمه وغرم ما نقص بذبحه اما اذا لم يسهل جهله كفار ورحى فيلزمه حمل ثمنه الى الحرم ويشترط في لزوم جهله ايضا امكان التعميم به حيث وجب التعميم فان لم يمكن التعميم به كاولف فان كانت قيمته في الحرم ويحمل النذر سواء اقتصر به جهله وبعبه بالحرم وبين حمل ثمنه اوفى احدهما اكثر تعين وقولي ان سهلا من زيادتي وتعيينى بالشى والحرم وبالمسا كين اولى من تعبيرة بالهدى وبمكة وعن بها لان الحكم لا يحتمل بها مع ما في قوله من هاهنا اهمام ير المراد (او) نذر (تصدقا) بشى (على اهل بلاد معين لزمه) صرفه لمسا كينه من

لما لا يجزى اضحية واما ما قاله فهو فيسا لوافق كما لو قال الله على ان اهدى شيئا ي ولم يعين ما يهديه فلزمه ما يجزى في الاضحية انتهى (قوله كان قال الخ) مثال للعين في النذر ولم يعلل للعين بعده (قوله لزمه جهله اليه) اى ان كان مما يحصل ولم يكن بمجمله ازيد قيمة كما يأتى في شرحه وعليه اطعامه ومؤون جهله اليه فان لم يكن له مال يبيع بعضه لذلك حج س (قوله لزمه صرفه لمسا كينه) ولا يجوز له الاكل منه ولان لزمه نفقتهم قياسا على الكفارة ع ش على مر (قوله بعد ذبح ما يذبح) اى وقت التضحية (قوله لمسا كينه) اى المقيمين والمستوطنين شرح مر وقوله المقيمين اى اقامة قطع السفر وهو اربعة ايام صحاح كما يصرح به مقابلته بالمستوطنين فان نحر بالحرم لا يجزى وان دخل للحجاج الذين لم يقيموا قبل عرفة اربعة ايام بمكة لمار انه لا يقطع ترخمهم الا بعد عودهم الى مكة بنية الاقامة ع ش على مر (قوله) وغيره ما نقص بذبحه (و) يدفعه من الدراهم لامن اللحم ع ش (قوله اما اذا لم يسهل) بان لم يمكن اصلا او عسر وانما مثل بمثلين قال س ل وظاهر ان المتولى يجمع ذلك والله الاذروا له ليس لقاضى مكة تزعمها منه وعوطا ظهر ويظهر ترجيح ايه ليس له امسا كيه بقيته لانه منهم في محاباته لنفسه ولاتحاد القابض والمقبض انتهى (قوله في لزوم جهله) اى الشىء بدليل قوله ايضا فكان الانسب تقديم قوله ويشترط في لزوم جهله على ما ذكره في مفهوم المتن (قوله حيث وجب التعميم) بان كانوا محصورين يسهل عددهم على الاحاد بمجرد النظر فان لم يكونوا محصورين جازا لاقتصار على ثلاثة منهم شرح مر وعن (قوله اولى من تعبيرة بالهدى) لانه في حالة الاطلاق يلزمه ما يجزى اى اخصيته س ل واجيب بان مراد الاصل بالهدى ما يهدى لا التبادر منه وهو اهداء شىء من النعم (قوله من اهمام غير المراد) لاشتموله الاغنياء س ل (قوله او نذر تصدقا بشىء) ويستثنى من التصديق ما لو نوى الناذر اختصاص التكبة بالنذر وان كان شتمعا اشعله فيها او دهنها او وقده في مصابيحها او طبيا طيبها به زى (قوله لزمه صرفه) وفيه من ما رتبهم المحصورين وجواز الاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين شرح مر (قوله من المسلمين) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذ لا يجوز صرف النذر لى كما صرح به جمع منقذون وقينته انه لو كان جميع اهل البلد كفارا لكان النذر سم على حجر وبه صرح مر لكى يتا فيه ما رعن ع ش ان النذر لا يبيعه ويحوز صرفه لمسلم الا ان يفرق بين الذى الواحد وبين جميع اهل البلد لان قصد المصيبة في الثانى اظهر فاجبر (قوله سواء الحرم وغيره) ولا نظر لزيادة ثوابه

المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز ١٩٣ يح ف ثقله كافي الزكاة ومن نذر التحريم بالحرم لزمه التحريم



\_\_\_\_\_

1-11-54

(قوله ولو ناقصة) واتشرف الشارع لاعتق مع كونه غرامة سويح فيه وخرج  
عن قاعدة يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع سل (قوله معينة) فانذرهن  
رقبة معينة ثم تلفت أو أتلفها قبل الاعتاق لم يلزمه أبد الما لان الاعتق حق الرقبة  
وان أتلفها اجني لزمه قيمتها لملكها ولا يلزمه ان يشتري بها بدلهما بخلاف  
الهدى فان الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان سم

### \*(كتاب القضاء)\*

ولو ناقصة ككافر توفوع

الاسم عليها (أو) نذر عتق

كافرة أو معينة أجزاء رقة

كاملة لا تبايه بالفضل (فال

عين) رقة (ناقصة) كالله

على عتق هذا العبد الكافر

أو العيب (تصيت لتعلق

النذر بالعين

\*(كتاب القضاء)\*

بالد أي المحكم بين الناس

والاصل فيه قبل الاجماع

آيات كقوله تعالى وأن

أحكم بينهم بما أنزل الله وقوله

فأحكم بينهم بالقيسط وأخبار

كخبر الصحيين اذا اجتهد

الحاكم فأخطأه جروان

أصابه أجران وفي رواية

صح الحاكم استأذناه فله

عشرة أجور وما جاء في التحذير

من القضاء كقوله من جعل

فأشيا بغير سكين محمول

على عظم أخطره أو على

من يكره له القضاء أو يحرم

أي بيان أحكامه من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوبا أو مكرها أو حرما

وقد استوفاه المصنف وما يتعلق به من شروط القاضى وتلك الأحكام الخمسة ظاهرة

في القبول وتأتى في الإيجاب أيضا ما عدا كونه فرض كفاية ولا نافية قول

الشرح ما قولية الامام لاحدهم فرض عين لا نذاعلى العموم في حق الصالحين له

فلان في انه قد يكون مندوبا أو مكرها أو حرما لا رصاف يوجب في بعض افراد

التولى توجب ذلك فكما أوجب تلك الاوصاف حرمة قبوله أو كراهته مثلا أو جبت

كرهية الإيجاب أو حرمة لانه وسبيله له وأصله قصاي لانه من قضيت قلبت الباء

همزة تطرفها أنزل الف زائدة لرمل وجهه أفضية كقباه وأقية وهولفة أحكام

الشيء وماضاؤه لان القاضى يحكم انتهى ويمضيه وشرعا للولاية الائمة

أو الحاكم المترتب عليها والزمام من له الازام يحكم الشرع فيخرج القضاء شرح م ر

(قوله فيه عشرة أجور) لانباني ما قبله لان الاخبار بالقليل لا ينفي الكثير ويجوز

انه أعلم أولا بالاجرين فأخبر به اتم بالشرة فأخبر بها وان الاجرين يساويان

العشرة فأرقلت العشرة يصح ان تجعل أجرا أو اثنين فما باله جعلها عشرة قلت يجوز

ان تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فسه به كرهذا العدد

على ذلك نقله الشوبري من شرح الوترقات لسم قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على

ان هذا في حاكم عادل مجتهد ما غيره فإتمم بجميع أحكامه وان وافق الصواب

وأحكامه كلها مردودة لان أصابته اتفاقية وروى الأربعة والحاكم واليه بقى خبر

القضاء ثلاثة فاض في الجمة وقاضيان في المار وقدر الاول بن عزف الحق وقضى به

والاخيران بن عصف وجارون قضى على جهل م ر وقوله وأحكامه مردودة

أي ان لم يولد وشوكة كما أشار له ابن الرفعة اه وشيدى ونظم بعضهم الأربعة بقوله

أعنى اذا دونه ثم الترمذى \* والنساءى وابن ماجه فاحذرى

(قوله كقوله من جعل قاضيا) عبارة م ر وكان الخبر الحسن من ولى القضاء فقد ذبح

بغير سكين (قوله أوعلى من يكرهه) فيه ان الكراهة لا ترجب هذا الوعيد

على ما يأتي (تولية) أي  
القضاء (فرض كفاية) في  
حق الصالحين له في الناحية  
امانولية الامام لاحدهم  
ففرض عين عليه (فن تعين  
له في ناحية لزمه طلبه) ولو  
بذل مال أو خاف من نفسه  
أبطل (و) لزمه (قبوله) اذا  
وليه الحاجة اليه، فيما كان  
امتنع أجبر وانما يلزمه  
الطلب والقبول (فيما) أي  
في حاجته فلا يلزمه  
في غيرها لان ذلك تعذيب  
لنفسه من ترك الوطن بالكلية  
لان عمل القضاء لا غاية له  
بمختلف ما تفرغ من الكفاية  
الموجبة الى السفر كالجهاد  
وتعلم العلم (أو) لم يتعين فيها  
لكنه (كان أفضل) من  
غيره (سنا) أي الطلب  
والقبول (له) فيها اذا وقع  
بنفسه وقول وقوله الى  
آخره من زاد في (أو) كان  
(مفضو) ولم يتبع (الأفضل  
من التبرول) (كرهاله)  
أي المفضل لما في خبر  
العجيين من قوله صلى الله  
عليه وسلم ثم اعبد الرحمن  
سمرة لا تسأل الامارة فان  
كان الأفضل يمتنع من القبول  
ومكالمه يوم واستثنى المأوردى من الكرامة ما اذا كان المفضل أطوع

الشديد (قوله توليه) أي قبوله ويحتاج القضاء الى مول ومثول ومولى فيه  
كلا نكحة والدما ومحل وصيغة وسماها بعضهم أركانا (قوله امانولية الامام)  
ومن صرائع التولية ولينك أو قل ذلك أو قوت اليك القضاء ومن كتاباتها عقلت  
واخذت عليك فيه ولا تعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل  
كما أفتى به والده نعم يرتد بالرد شرح م م ففرض عين عليه أي فوراً في قضاء الاقليم  
ويتعين فعل ذلك على قاضي الاقليم فيما عجز عنه كما يأتي ولا يجوز اخلاء مسافة  
العدوى عن قاض أو خليفة له لان الأحضار مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر  
بين كل مفتين اما إيقاع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين على الامام أو نائبه  
و يمتنع الادعاء دفع المتخاصمين من غير قضاء بينهم ما اذا أفضى لتعطيل أو طول  
نزاع شرح م م (قوله فن تعين الخ) بأن لم يوجد في الناحية صالح القضاء غيره  
شرح الروض والمراد بالناحية بلد ودون مسافة العدوى عن بناء على أنه يجب  
في كل مسافة عدوى نصب قاض س ل (قوله لزمه طلبه) وأن علم عدم الاجابة  
(قوله ولو بذل مال) أي زائد على ما يكفيه يومه وليلته فيما يظهر حل وم ر  
قال ع ش على م م ظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذين المواضع  
التي صرحوا فيها بسايط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يقرب  
عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه  
(قوله فان امتنع اجبر) استثنى كل تولية تمتنع بأن امتناعه مع تعينه له مفسق  
وأجاب النووي بعدم فسقه لان امتناعه غالباً يكون بأوّل فلا يعصى بذلك جزماً  
وان أخطأ في تأويله زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الامام قاضياً  
وأرسله الى ما فوق مسافة العدوى لزمه الامتناع والقبول وان بعدت لان الامام  
اذا عين أحد الصالح المسلمين نعين ويتعين حله على عدم وجود صالح للقضاء  
في محل المبعوث اليه أو بقره وحينئذ يمتنع السكلامان س ل (قوله كالجهاد  
الخ) أي فان لمساغبة فليس فيه ترك الوطن بالكلية (قوله سنا) وقوله بعد  
كرها لا يقال بما في ذلك قوله سابقاً توليه فرض كفاية في حق الصالحين له  
لانا نقول كونه فرض كفاية في حقهم على الجملة لا ينافي كونه قد يسن وقد يكره  
لخصوص من اتصف بالوصف يقتضي للسكن أو الكراهة تأمل (قوله اذا وقع  
بنفسه) فان خاف على نفسه لزمه الامتناع كافي الذخائر وروجه الزركشي  
شرح م م وهو العند خلافا لما في نفسه من صانع شرح الروض من انه يجتزأ اذا خاف  
عليه اذا ظهر في هذه الحالة جواز الاقدام ع ن (قوله أطوع) أي بطاوعه الناس

ويعتدلون لحكمه أكثر من الفاضل اه (قوله وأقرب) تفسير وقوله الى القبول أى قبول الناس لحكمه أى فلا يكره ان حينئذ بل يجوز ان كما قاله م فصل انهما تعتبرهما الاحكام الخمسة (قوله ماذا كان أقوى فى القيام فى الحق) أى قبول حكمه بأن يطاع وان لم فيه بمجلس الحكم عن (قوله ليتفع بعلمه الخ) النفل على اللق والنشر المرتب (قوله أوليكى الخ) هلا يشعر بجواز أخذ الرق على القضاء وهو كذلك فى التمهيد بوزللام والقاضى المعسر ان يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لثقة به اما أخذه الاجرة على القضاء فى الروضة عن الهروى ان له أخذ ما كان اجرة مثل عمله ان لم يكن رزق من بيت المال زى (قوله ويحرم طلبه الخ) فان فعل ذلك وولى نفذ للضرورة وغير الصالح يجب عزله ويستحب بذل المال لعزله لى وعبارة الرضى وشرحه وحرم على الصالح القضاء طلبه له وبذل مال لعزله فاض صالح له ولو كان دونه وبطلت بذلك عدائته فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لان لعزل بالرشوة حرام وتولية الرضى للراشى حرام اه بحروفه (قوله كونه أهلا للشهادات) فيه اشارة على محمول الآن يقال اتكل فى ذلك على شهرته (قوله سبه ولولا الصباح) زى (قوله بصيرا ولولا النهار) فقط أوفى الليل فقط على الأوجه أو بصيرة ضعف لا يمنع ان يفرق بين الصور القريبة منه زى وقوله أوفى الليل فقط مخالف لما فى شرح م وعبارته ولو كان بصيرا لافقط قال الأذرى ينبى منه (قوله كافيا لامر القضاء) أى فاضلا للقيام بأمره بأن يكون ذا قطة تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ويختل نظرا لكبرا أو مرض شرح م (قوله ولا يولاه كافر) وما اعتيد من نصب حاكم للزمين منهم فهو تقليد رياسة لا حكم فهو كالحكم لا الحاكم رى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا أن رضوا به شرح م (قوله وهو العارف) ولا يشترط نهايته فيما ذكر بل يكفى الدرجة الوسطى فى ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام المدونة واجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذى يبقى فى جميع أبواب الفقه اما مقلدا يعدو أى لا يجوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعده امامه وليراع فيه ما راعيه المطلق فى قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يجز له العدول عن نص امامه شرح م (قوله العام والخاص) العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تطعوا أمما الحكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام العام المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر (قوله والمجمل) هو

العام والخاص والمجمل والبين والمطلق والمفصل

والص والظاهر والباطن  
والمنسوخ من أنواع السنة  
السواتر والاحاد والمصل  
وعبره ومن أنواع القياس  
الاولى والمساوى والادون  
كقياس الضرب للوالدين  
على التأنيف لهما وقياس  
احراق مال اليتيم على اكله  
في التصريم فيهما وقياس  
التفاح على الرق باب الربا  
بجامع الطعم (رحال الرواة)  
دعوة ضعفا تقدم عند  
التعارض الخاص على العام  
والمقيد على المطلق والاص  
على الظاهر والمحكم على  
المتشابه والناسخ والمنصل  
والقوى على مقابلها (ولسان  
العرب) لغة ونحو وصرفا  
وبلاغة (واقوال العلماء)  
اجماع واختلاف فلا يخالفهم  
في اجتهاد (فان فقد الشرط  
المذكور وان لم يوجد رجل  
متصف به (فولى سلطان  
ذو شوكة مسلما غير اهل)  
كعاسق ومقلد وصبي وامرأة  
(نفسد) عجيبة (قضاؤه  
للضرورة يلائم تطل مصالح  
الباس وتغيبى بمطاعير  
اهل اعم بن قوله فاسقا  
او قتل او هو الاوفى  
لتعاليهم ومقتضى كلام  
البرودة واصليها

ما لم يتضح دلالة مثل قوله تعالى واتوا الزكاة وتخذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منهم ما  
قدر الواجب والمدين مثل قوله وفي عشرين نصف دينار (قوله والصل) وهو  
مادل دلالة قطعته والظاهر مادل دلالة ظنية وقوله والناسخ والمنسوخ كما تبنى عدة  
الوفاة (قوله واتصل) أى باتصال روايته الى الصحابي فقط ويسمى الموقوف اولى  
النبي ويسمى المرفوع شرح مر (قوله الاولى) وهو ما قطع فيه بنى الفارق أى بين  
القياس والمقيس عليه والمساوى وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق والادون ما لا يبعد  
فيه ذلك مر قال ع ش قوله ما يبعد فيه انتفاء الفارق لله واب حذف انتفاء  
وأيد الوجود اه (قوله والمفيد على المطلق) المطلق مادل على المساهمة بلا قيد  
والهيد مادل عليها بقيد كقوله فغير رقيقة مؤمنة فى آية القتل والمطلق فغير ر  
رقيقة فى آية الظهار (قوله والمحكم) كقوله تعالى ليس كمنه شئ فهذه نص  
فى انه لا يماثل شئ فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله والمتشابه مثل قوله الرحمن على  
العرش استوى بالله فوق أيديهم وسبق وجهه ربك (قوله والقوى) أى من  
الرواة (قوله ولسان العرب) لان الشريعة وردت بلسان العرب فتوقف  
معرفة أحكامها عليه زى (قوله ولا يخالفهم فى اجتهاده) أى وعرف اصول  
الاجتهاد أى ولو بمسلكة حصلت له من الأدلة الشرعية وان لم يعرفها باعترافها بطريق  
المسلكة من وصناعتهم لان الصحابة لم يكونوا ينظرون فيها وهم اكل الامة نظرا  
واجتهادا ولا يشترط حفظه لاقرآن بل ولا معرفة الخط زى (قوله فان فقد الشرط)  
المراد به الجنس قال زى والعقد ليس بقيد فحيث ولا ذ وشوكة تفذ حكمه اه  
سواء وجد اهل ام لا (قوله ساطان) خرج بالسلطان ذيره كقاضي العسكر فاه  
لا يصح توليته غير اهل ولا ينذ قضاء ما ولاه سل (قوله ذو شوكة) عبارة مر  
أوذ وشوكة اه فنولية السلطان مطلقة صحيحة سواء كان ذا شوكة أم لا وبإشارة اصله  
مع شرحى مر وجب فولى ساطان أو من له شوكة ذيره بان يكون صاحبها انقطع غوث  
السلطان عنهما ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم اس لزوم السلطنة للشوكة  
(قوله للضرورة) أى لضرورة الناس أى اضطراهم الى القاضى وشدة احتياجهم  
اليه لتعطل مصالحهم بدونه شوبوى وقوله ثلاث تنطل الخ علة لعلها والتمطل  
مع علته قال البلقينى يستفاد من ذلك انه لو زالت شوكة من ولاه بموت أو نحوه  
انزل له وال الضرورة واه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاه القضاء أو حوامك  
فى نظر الاوافق استترده منه لان قضاء ائتمانه للضرورة ولا كذلك المال (قوله  
وهو) أى تفسيرى بمسلا وتوله الاوفق لتعليهم وهو قوله ثلاث تنطل الخ (قوله)

وصرح به ابن عبد السلام في الهى والمرأة وان خافه د ضهم ثقة او معلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرق من الاحكام (وسنن للإمام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف) اعاقله (فان أطلق التولية) بأن لم يردن له في الاستخلاف ولم ينه عنه (استخاف) ولوبهضه (فيما عجز عنه) لحاجته اليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الاذن) بأن لم يعم له في الاذن في الاستخلاف (٧٧١) ولم يخص (هـ) يستخلف (مطلقا) وهذه من ريادةي وكاطلاق الاذن تعميمه كما

(وصرح به) أي بشر الاهل بأن قال غير اهل كهي وامرأة (قوله ولوبهضه) أي أباه وأبنيه حيث ثبتت عدالتهم عند غيره حل اما اذا قوض الامام لشخص اختيار قاضي فلا يختار والده ولا ولده كالاختيار نفسه زى (قوله مطلقا) أي فيما عجز عنه وغيره والمعمد انه لا يستخلف الا عند العجز م ر ع ش (قوله لما يقع بينهم الخ) عبارة م ر لان اجتهادها مختلف غالبا فلا تفصل الخصومات (قوله تحكيم اثنين أهلا تصكيم) مصدر مضاف لفاعله وأهلا مفعوله قال القاضي في شرح الحاشي بشرط العلم بذاك المسألة فقط ويموز التحكيم في ثبوت هلال رمضان كما يحتمل الركاشي ويغذي عن م رضى يحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره م ر ع ن (قوله ولومع وجود قاض) أي اذا كان المحكم بمجهدا اما ان لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاضي ضرورة ع ش فيمنع التحكيم الا بوجود القضاء ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن م ر الا اذا كان القاضي يأخذ ماله وقم فيموز التحكيم حينئذ كما قاله حل (قوله أو في قود) أي ولو كان التحكيم في قود الخ فهو معطوف على الغاية (قوله والأجاز) المعتمد انه لا يجوز تحكيم غير الاهل مع وجود القاضي ولو قاضي ضرورة م ر ل (قوله من حد) كحذرب المنجرب خلاف حد القذف لانه حق آدمي (قوله الذي لا شائب له معين) كاركاة ع ش أي حيث كان المستقون غير محصورين (قوله أن يهكم بعلمه) المعتمد انه لا يجوز له ولا للقاضي الضرورة اله لم التحكيم عليهم م ر ل (قوله الا برضاها) أي لفظا

نصب أكثر من قاض يحمل) كبدل وان لم يخص كلامهم بمكان أو زمان أو نوع كالامان والدماء أو الفروج هذا ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم (والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز لعله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولي أكثر من قاض أعم من قوله قاضين وقد ورد في قوله ما لم يكن واوفي الطلب يجوز ان ساطبة قدر الحساجة (و) جاز (تحكيم اثنين) ما كثر (أهلا لقضاء) واحدا أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولومع وجود قاض أو في قود أو تكاح وخرج بالاهل غيره فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الاهل والأجاز حتى في عقد تكاح امرأة لاولي لها خاص وبغير عقوبة الله تعالى عقوبته من حد أو قس ير فلا يجوز التحكيم فيها ادليس لما طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل ان حق الله تعالى المالي الذي لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعتبر أي عا ذ كراههم وأولى من تغييره بما ذكره وقضية كلامهم ان المحكم أن يحكم بعلمه وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الراجح خلافه وقول الا ذرعي لم أرفيه شيأ أي صريحا (ولا ينفذ حكمه الا برضاها به لعله) لان رضاهما والثبت للولاية فلا بد من تقديمه بتقدير ذرعي بقولي (ان لا يمكن أحدهما قاضيا) والام لا يشترط رضاهما

بناء على ان ذلك تولية منه  
فلوحكما اثنين لم ينفذ حكم  
أحدهما حتى يجتمع بخلاف  
تولية قاضين ليعتصم على  
الحكم لظهور الفرق قاله  
في المطلب اما الرضى بالحكم  
بعده وليس بشرط تحكيم  
الحاكم (ولا يكتفى رضا جان)  
هو اعم من قوله رضى فأن  
يحكمه (في ضرب دية على  
عاقلة) بل لابد من رضاهم  
أعضائه ولو كانوا اقرء لانهم  
لا يؤخذون باقراره فكيف  
يؤخذون برضاه (ولو رجح  
أحدهما قبله) أى قبل الحكم  
ولو بعد اقامة المدعى شاهد  
(امتنع) الحكم وليس للحكم  
أن يجلس بل غائبة الأنبات  
والحكم اذا حكم بشئ من  
الفقويات كالقود وحده القذف  
لم يستوفه لان ذلك يجزم  
أهية الولاية (فصل) فيما  
يقضى ان عزل القاضى أو  
عزله وما يذكره لو زالت  
أهليته (أى أهلية القاضى  
بوجوده وانما كفته  
ومهم ونسيان يحل بالضبط  
وفسق) (العزل) لوجود المناهى  
ولان القضاء عقد ما عزم  
لوعى بعد سماع البينة  
وتدبرها

فلما اثر لسكون شرح در (قوله بناء على ان الخ) ردتى الكفاية هذا البناء  
بأن ابن الصباغ وبه قال وليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل  
هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض شرع البهجة (قوله فلوحكما اثنين الخ) ليس  
المقام للتفريع كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالواو ومقتضى قوله بخلاف تولية  
قاضين الخ ان يقول رلوحكما اثنين ليعتصم على الحكم مع التحكيم واما قوله لم  
ينفذ حكم أحدهما الخ فهو محتمل آخر لا يقتضيه المقابلة لما بعده كما لا يخفى (قوله  
بخلاف تولية قاضين الخ) أى حيث لا يجوز كما تقدم وقوله لظهور الفرق وهو ان  
القاضين يقع بينهم ما ان الخلاف فى محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين  
قد يكونان مجتمعين لأن يقال هذا نادر (قوله ولا يكتفى رضى جان) بأن ادعى  
شخص على آخرانه يستحق عليه وما فتنازعاً فى اثباته فتحكما شخصاً بحكم فحكم بأن  
القتل خطأ فلا ينفذ حكمه الا برضى عاقلة الجاني وهذا فى قوة قوله بشرط زيادة على  
رضى المحكمين رضى العاقلة فى هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله (قوله ولو بعد  
اقامة المدعى شاهد بن) بأن قال المدعى عليه للحكم عزلتك فليس له ان يحكم رضى  
(قوله يجرى من باب ضرب (قوله أهية الولاية) أى فخرهم وشرفهم وعظمتهم  
قال فى المختار الأهية العظيمة والكبروى بضم الميمرة وتشديد الباء الموحدة  
(فصل) فيما يقضى ان عزل القاضى الخ الانسب تأخير هذا الفصل  
عما بعده لان العزل بعد ثبوت التولية كما صنع فى الروض (قوله انزال القاضى)  
أى من غير عزل وقوله أو عزله أى بعزل الامام مثلاً وقوله وما يذكره أى من قوله  
وينزل بانعزاله نائبه (قوله بنحو جنون وانما) كان الاولى الاقتصار على  
الاعماء فيقول بنحو انما وظاهر صنعه ان العفة وان لم يحل بالضبط تقتضى العزل  
حل (قوله وانما) وان قل الرمن در ولولطفه خلافاً لشرح وانما استثنى  
فى محو الشريك مقدار ما بين الصلاتين كما رلاه يحاط هنا ما لا يحاط بهم وينزل  
بعرض لا يرجى رواله وقد يجزم مع عن الحكم سل (قوله كفته) قال فى العفة  
بحيث اذا نبه لا يثبت (قوله ومهم) أى وعى كما يدل عليه قوله نعم الخ وعبرة  
حل قوله ومهم أى بحيث لا يسمع برفع الصوت فلا ينافى ما تقدم ان سماعه بالصياح  
يكتفى (قوله وفسق) ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد فسقه بأن كان  
بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل والا لعزل در رضى (قوله  
لاشارة) أى بين الخصمين بأن كانا معروفي الاسم والنسب شيخنا ع (قوله  
فلو عاهدت أهليته الخ) ظاهره ولو كان الزائل عى ومما نقل عن شيخنا ان الاعمى

اذ اعاد به مراتب ولا يشه ويذبح ان يكون مثله الصم ح ل فقوله لم يعد ولا يشه أى  
 فى غير زوال العمى والصمم وتقل عن سم عن م واعتماده فى السجى وعليه  
 فيكون ما فعلنا لاسالبا كما هو ظاهر وبعبارة طب فالوجهي ثم ليصير فان تحقق حصول  
 العمى حقيقة اخبر الى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا الثاني يحمل قول البلعيني  
 انه لو ابصر بعد العمى لم يمتح لقولية جديدة (قوله ويبره من العقود) ويستثنى  
 من الغير المشروط له النظر اذا رالت أهليته ثم عادت فانها تعود ولا يشه وفيه أن  
 المذكور فى كلام المصنف فى آخرباب الوقف انه لا يعزل وعليه الأمران العارض  
 مانع من تصرفه وكذا تستثنى المحاسة والاب والجد اه يحل (قوله بمخل) لئى  
 لا ينقض انعزاله ككثرة الشكاوى منه أو ظن انه ضعف أو زالت هيئته  
 فى العلوب وذلك لمسافيه من الاخطا ما ظهر وما يتغيبه ولا يحتاج معه الى عزل  
 لانعزاله زى وم (قوله وبأفضل منه) رعاية مصلحة السلبين وهذا فى الامر  
 الصام اما الخاص كامامه وتدرىس وأدان وتصوف ونظر ونحوها لا يعزل  
 أربابها بالعزل من غير سبب كما أتت به جمع من المتأخرين وهو العبد شرح مدر  
 وبعبارة حل وخرج بالقاضى الامام الخ وهو أولى لان الكلام فى القاضى  
 فلا يحسن تقييده بما ذكره (قوله وذكر حكمه ونيه) أى الشامل له وقوله وبمصلحة  
 ع (قوله والا حرم) لئى بخلاف القاضى فان له عزل نوايه من غير سبب شرح  
 مدر فقول المشرح فله عزل خليفته أى ونائبه (قوله بناء على انعزاله بموته) لان كل  
 من انعزل بموت شخص فله عزله فى حياته كالوكيل والشريك (قوله بلوغه  
 عزله) مصدر مضاف لمفعوله وعزله فاعل بالمصدر زى (قوله لعظم الضرر) أى من  
 شأنه ذلك حتى لو ولى فى أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل  
 ولو فى أمر عام فانه يعزل قبل بلوغه خبر عزله لانه من شأنه عدم عظم الضرر  
 فى نقض التصرفات زى وبشبهه عزله بعدلى شهادة أو استغاضة لا بأخبار واحد  
 ولا يكتفى كتاب مجرد وان حقه قرائن تعد تزوير مثله عن (قوله حكمه له)  
 اما حكمه عليه فينعد سم (قوله اعلم انه الخ) الاوجه خلافة لان علم الخضم  
 بعزل القاضى لا يخبر عنه كونه قاضيا شرح مدر وزى وبعبارة الشورى لا نسلم  
 انه غير حاكم باطنا لانه اذا لم يبلغه خبر العزل فهو باق على ولايته ولا عبرة بلم  
 الخضم ان الامام عزله اه (قوله فان علفه الخ) ولو كب اليه عزله أوانت  
 معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأت به الكتاب كالماله البعوى وغيره  
 ولو جاءه به من الكتاب وانعى موضع العزل لم ينزل ولا انعزل كما يحسن بعضهم



أى عزله (بقراءته كتابا انعزل بها وقراءه) من غيره (عليه) لان الفرض اعلمه بصورة الحال لا لقراءته بنفسه  
وصوب الاسنوى عدم انعزاله بقراءة (٧٧٤) وغيره عليه كما في مسئلة الطلاق والقائل بالاول فرق بأن

المريحي ثم النظر الى الصفة  
ومنا الى الاعلام وكما انعزل  
بقراءته الكتاب ينزل  
بمعرفته ما فيه بناء له وارلم  
يكن قراءة - حقيقة (وينعزل  
بانعزاله) موت أو غيره فانه  
لانه فرعه - (لا قيم يتم  
ووقف) فلا ينزل بذلك  
ليلا تتطل أبواب المصالح  
(ولان استغلفه بقول  
الامام استغلفه عني) لانه  
خليقة الامام والاول سفير  
في الشريعة بخلاف ما لو قال له  
استغلف عن نفسك أو  
أطلق فتنعزل بذلك اظهور  
غرض المعاونة له فلا تشكل  
الثانية بنظره من الوكالة  
ادليس الفرض ثم معاونة  
الوكيل بل النظر في حق  
الموكل فحمل الاطلاق على  
ارادته (ولا ينزل قاض  
ووال) والنصر مخرج به من  
ريادتي (بانعزال الامام)  
موت أو غيره لشدة الضرر  
في تهليل المحررات وتبوير  
باله زوالهما رضى النعم اعم  
من تعبيرة الموب ولا يقبل  
قول منقول غير محتمل ولا منه

زى (قوله انعزل بها) ويكتفى قراءة محل المنزل فقط مد (قوله كما في مسئلة  
الطلاق) لمي اذا كانت غير ائمة وقراءه عليه ما غير ما حل (قوله وينزل بانعزاله  
ثامه) الرابع ان ثامه لا ينزل الا اذا بلغه المنزل زى وان لم يبلغ الاصل لم ينزل  
حينئذ النائب الا الاصل وكذا لو بلغ اذ نزل الاصل دون النائب خلاه للبلقينى سم  
(قوله لا قيم يتم ووقف) المراد بقبم الوقف فانه كما يفهم من عبارة أصله نعم لو كان  
للقاضي نظرو وقف بشرط الواقف فأقام شخصاً عليه انعزل لانه في الحقيقة ثامه  
سم (قوله فلا تشكل الثانية الخ) كأن قال الموكل لوكيل كل ما طلق أى لم يقل  
عنى ولا غنك فانه يحمل على أنه وكيل عن الموكل (قوله فحمل الاطلاق على ارادته)  
أى الموكل ونقل عن شيخنا ر محل هذا كله اذ لم يعين الامام المأذون في استغلفه  
فان عينه بأن قال استغلف فلاناه وخليفة الامام مطلقا حل (قوله ولا ينزل  
قاض) ولو فرض ضرورة اذ لم يوجد بجته مصالح امام مع وجوده فان رضى توليه  
انعزل والا فلا فائدة في انعزاله عن (قوله ووال) كالاير والمخذب وناظر الجيش  
وكيل بيت المال وما أشبه ذلك شرح مد (قوله والنصر مخرج به) لانه علم من كلام  
الاصل لانه في معنى القاضى (قوله لشدة الضرر) ولان الامام انما يولى القضاء  
نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضى لثوابه فانه عن نفسه شرح مد (قوله  
ولا يقبل) أى الايئنة لانه حينئذ لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في غير  
محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته زى (قوله ولا قول معزول حكمت  
بكدا) أى القرار بالحكم كما يدل عليه قوله فلا يقبل اقراره ما خرج بالعزل  
ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكدا فانه يقبل وان لم تكن بينة حتى لو قال  
حكمت على أهل هذه البلدة بطلاق نسائهم وعن عبيدهم أى ومن محصورات  
رذلك العبيد كما يجتبه الاذرى عمل به كما في الروضة وأصلها زى (قوله ولا شهادة  
كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد ان فلانا أقر في مجلس حكمه بكدا فيقبل  
كما خرج به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس بلد قضائه المحوط بالسور  
أو اليها المتصل بها سم لا البساتين والمزارع (قوله ولم يعلم القاضى) أى الذى  
حصلت الدعوى عنده (قوله كما تقبل شهادة المرشعة كذلك) بأن نقول أشهد  
أن بينهم مراضعا محرما أو أرضعتهم مراضعا محرما أى حيث لم تطلب أجرة في ذلك  
وتطلب الفرق بين عدم قبول القاضى وقبول المرشعة حيث لم تطلب أجرة وتكتب

ولا قول (معزول حكمت بكدا) لان ما لا يمكن كان الحكم حينئذ فلا يقبل اقرارهما به (ولا شهادة أيضا  
كل) منهما (بحكمه) لانه يشهد على فعل نفسه (الآن شهد بحكم ما كرم ولم يعلم القاضى انه حكمه) فنقبل شهادته  
كما قبل شهادة المرشعة كذلك فان علم القاضى انه حكمه لم تقبل شهادته به كالأوصرح به وقول ولم يعلم الى آخره من

زياده في (ولو ادعى على متول  
جور في حكم لم يسمع ذلك لا  
بينه) فلا يخلف لانه نائب  
الشرع والدعوى على  
الشاب دعوى على الشيب  
ولا نه لوقع باب الخلف  
لمعطل العصاة قال الزركشي  
هذا ان كان موثوقا به ولا  
حلف (أو ادعى عليه ما)  
أي شيء (لا ينفق بحكمه  
أو على معزول شيء) كأخذ  
مال برشوة أو شهادة من  
لا تقبل شهادته (فكفرهما)  
فتفصل الخصومة باقرار أو  
حلف أو إقامة بينة وقيد  
السبكي الاولى من هاتين  
فقال هذا ان ادعى عليه  
بما لا يقدح فيه ولا يضا  
بمعصيه والا فالقطع بأن  
الدعوى لا يسمع ولا يخلف  
ولا طريق للمدعى حينئذ الا  
البينة ثم قال بل ينبغي أن  
يكون الحكم كذلك وان  
ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولم  
يظهر الحاکم حجة الدعوى  
صيانة عن استداله بالدعوى  
والخلف انتهى وليس  
لاحد ان يدعى على متول  
في محل ولا يته عند قاض انه  
حكم بكذا فان كان في غير

أيضا متضاه انه لا يقبل قول المرئعة أرضعتها الرضا ع مرما مع انه يقبل قولها  
فكان الاولى اسقاط قوله كذلك حل وعبارة من ل قوله حكمه ما قبل شهادة  
المرئعة وان شهد على فعل نفسها حيث لم تطلب أجره بخلاف القاضي اذا شهد  
على فعل نفسه والفرق الاحتياط لا المالحكم اه وعبارة شرع مر ويشارك  
المرئعة بأن فعلها غير مقصود بالانبات مع ان شهادتها لا تفهم تركية نفسها  
بخلاف الحكم بينهما اه (قوله ولو ادعى على متول) أي في غير محل ولا يته دليل  
قوله فيما يأتي وليس لاحد ان يدعى على متول في محل ولا يته حل أي لان كذا  
في قوله الا في انه حكم بكذا شامل للجور وفي شموله نظر ومن ثم قال بعضهم ان  
قول الشرع الا في وليس لاحد الخ غرضه به بان حكم هذه الصورة التي هي  
خارجة من قول المتن ولو ادعى على متول جور الخ ومن قوله أو ما لا يطيع الخ اد  
الدعوى عليه به حكمه بكذا ليس منها بل هي دعوى نفس حكمه تأمل  
(قوله دعوى على الشيب) وهو الشرع حل (قوله ما لا ينفق بحكمه) كغصب  
أو بيع أو دين من ل (قوله كأخذ مال برشوة) أي على سبيل الرشوة كما بابا صله  
وهي مثله الزاء وعبارة المصنف بعبارة ان مرادهم بالرشوة لانهما أي باطل  
فاندفع القول بأن عبارة الاصل أولى لاسهام عبارة الكتاب ان الرشوة سبب  
مغارا لاخذ وليس كذلك شرح مر (قوله ولا يميل بمنصبه) تفسير (قوله والا) أي  
كأن ادعى عليه انه استأجره لكساسة بينة أو تزج شراب وقوله لا يسمع أي لاجل  
التحليف والا فهى تسمع البينة كما يأتي (قوله كذلك) أي لا يسمع الدعوى الابينة  
حل (قوله وليس لاحد الخ) عبارة ع ب وان ادعى على القاضي أو الشاهد انه  
حكم أو شهد له أو انكر لم يرفع له امر آخر ولم يخلفه (قوله ان يدعى) ولومع  
وجود البينة من ل وح ل كما يلى عليه قوله بعد سمعت البينة (قوله انه  
حكم بكذا) فطريقه ان يدعى على الخصم ويقع البينة بأن القاضي حكمه  
بكذا ع ش (قوله سمعت البينة) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى حكمه عبر  
باللام (قوله ولا يخلف) أي عند عدم البينة (قوله فما ذكرته) أي  
في المعزول وهو قوله أو على معزول بشي حكمه غير ما فهو مفرع على قوله ولا يخلف  
وما صله دفع للنفاي بين كلامه سابقا وبين كلام الروضة وأصلها وعبارة زى  
قوله فما ذكرته في المعزول أي من انه كغيره ففصل الخصومة باقرار أو حلف  
أو إقامة بينة وما ذكره به فيما يتعلق بالحكم فتسمع البينة أي ولا يخلف اه  
وعبارة سم فما ذكرته في المعزول أي من انه كغيره المبيد انه يحل محله في غير

محله أو معزول لا سمعت البينة ولا يخلف ذكره في الروضة وأصلها فما ذكرته في المعزول محله

في غير ما ذكره فيه (فصل) في آداب القضاء وغيرها (٧٧٦) (ثبت التولية للقضاء بشاهدين

ما ذكره فيه أي يستثنى بالنسبة للتخلف ما إذا دعي عليه أنه حكم بكذا وكان وجهه أن فائدة التخلف أنه قديم عند عرض البين عليه أو بكل فلفظ المقضي البين المردودة التي هي كالإقرار وإقرار المزعول ومن في غير محل ولا يثبت حكمه بكذا غير مقبول كاتقدم فلا فائدة للتخلف فلا تسمع الدعوى لأجله (قوله في غير ما ذكره) لأن ما ذكره متعلق بالحكم ذي (فصل في آداب القضاء وغيرها) أي كقوله ثبت التولية (قوله يجران أهله) أي فليس المراد الشهادة المعتبر بل مجرد الأخبار ولا حاجة للآتيان بلفظ الشهادة حل أي أن لم يكن في البلد قاض والأدعياء عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح (قوله أو باسنة) أي في محل ولا يثبت (قوله بكتاب) أي من غير اسفاسنة ولا شهادة ح (قوله لا مكان تحريمه) وهذا مأخذ الشامية في أن المحج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي لذلك فقط فلا تثبت حقاً ولا تمنع شيئاً عن زنى (قوله وسن أن يك بموليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لا من وقت التولية صحبه (الساودي) (قوله هو أعم وأولى من قوله ليكتب الإمام) وجه العموم ظاهره وجهه الأولوية أن الامة تقتضي الوجوب (قوله بما يحتاج اليه) أي بما يتعلق بالمحل الذي يتولاه لا الأحكام فانه كان محتجداً يحكم باحتجاده وآله بذهب فله وما كتبه صلى الله عليه وسلم له ورأس خرم فلان أقاضي إنما كان يحكم بما أمر به الرسول أو علمه منه ع (قوله عليه عمامة سوداء) فيه إشارة إلى أن هذا الدين لا يميز لساناً ولا لوناً يمكن تفرقه باختلاف السواد ع (قوله يوم اثنين) يؤخذ من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك (قوله صبيته) (قوله في يوم سبت) لأنه أول الأسبوع وأول كل شيء (قوله وقد قال عليه الصلاة والسلام بورك لاني في بكورها) (قوله وان ينزل وسط البلد) أي حيث اتسعت خطته وانزل حيث تيسر وهذا أن يكثر له فيه موضع يعتاد للقضاء التزول فيه شرح الروض (قوله لتساوى أهله في القرب) كأن المراد بالنساوي تساوى كل مع نظيره وأهل الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا سمى لأن الساكنين بالقرب من وسط البلد ليس مساوياً لمن مسكنه في أطرافها فأشار إلى أن النساء والى في طرف بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقاً (قوله وان ينظر أولاً) أي يتابعه دان يتأدى في البلد مسكروا وان العاضى يريد النظر في المحبوبين يرم كذا في له محبوس

كغيرها (يجر جان مع المنزلي) إلى محل ولا يثبت قرب أو بعد (يجر جان) أهله بها (أو باسنة) بها كالحجى عليه الخلفاء ولا تها آ كنه من الاشهاد فلا تثبت بكتاب لا مكان تحريمه قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيراً (وسن أن يكتب موليه) أما ما كان أوفاضاً فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الإمام (له) كتاباً بالتولية وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر و ابن خرم لما بعثه إلى البين رواه أبو داود وغيره وفيه الركعة والادبات وغيرها (و) ان يبحث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله ان تيسر والا فحين يدخل هذا أن لم يكن عارفاً بهم وتعييرى بالمحل هنا فيما يأتي أعم من تبيره بالبلد (و) ان يدخل (و) عليه عمامة سوداء (يوم اثنين) صبيته (ان عسر دخل يوم خميس) يوم سبت وقول في خميس فسبت من فبادي وشي في الروضة عن الاحتجاب (و) ان ينزل وسط المحل بفتح السين على الأشهر لنساوي أهله في القرب منه (و) ان ينظر أولاً في أهل الحبس (لأنه هذا) (فن آخر) منهم (بحق فلي) به (مقتضاه)

فليضمر (و) ان ينظر أولاً في أهل الحبس (لأنه هذا) (فن آخر) منهم (بحق فلي) به (مقتضاه)

فان كان الحق حداثا فامه عليه واطلقه اوتنزيروا راي اطلاقه فعلى اواملا امر بادائه فان لم يزد ولم ينقص اعساره  
ادام بحسه والانودى عليه لاحمال (٧٧٧) خصم آخر فان لم يحضر أحد اطلق وتعتبرى بما ذكر اولى

فليحضر شرح حر (قوله والانودى عليه) أى بان اذى او انبت اعساره وفائدة  
البداء بعد ثبوت الاعسار احوال ان يظهر غريم اعرف بهاله فيقيم بداهة بدساره  
سئل أى فالدعاء طاهر فى الثانية دون الاولى (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا  
مشكل لان وضعه فى المجلس حكم من القاضى الاول بحسبه فكيف يكفل  
الخصم حجة سم (قوله كتب اليه) أى اولى قاضى بداهة لئلا يراه بالخصور وهو  
أولى من ذلك حل (قوله فان لم يفعل) أى لم يحضر لان نفسه ولا بوكيله (قوله  
حلف) أى وجوب اعش (قوله واطلق لتقصير القاضى) حيث ذم ر (قوله  
لكن يحسن) أى يندب اعش (قوله او شئت فى عدالته) المتعمد فى مسئلة  
النسك فى العدة بقضاء المال بداهة لان الاصل بقاء عدالته حر عش (قوله العام)  
وكذا الخاص زى (قوله ثم يتخذ كتابا) أى ندبا كما يأتى فى قوله وعمل سن  
ما ذكر من اتخاذ كاتب الخ عش وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق  
الاربعين منهم يزيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضى الله تعالى عنهم يراوى (قوله  
بكتابة محاضر وسجلات) وعن ورق المحاضر والسجلات ويصوهم امان يد  
المال فان لم يكن فيه شيء فعلى من اراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر يراوى (قوله  
وكتب حكمية) وهى ما تكتبه بعض القضاة لبعض ائى حكمت بكذا فكذا  
حل وقال البرماوى هى المعروفة الان بالمحجج اه أى وان لم يكن فيها حكم  
ولا دعوى كتحجج البيع والشراء والقترض (قوله شرط فيها) أى فى الكتابة  
أى صاحبها أى حاله كون كل واحد من العدل وما بعده شرط فى كتابة المحاضر  
والسجلات وكذا يفهم مما تل شوبرى وقيل هو معمول محدود أى شرط ذلك  
شرطا (قوله او تنفيذه) هو ان يكتب بالحكم الى قاض آخر لئلا ينفذ وتنفيذ  
الحكم اس يحكم من هذا الان وجدت فيه شروط المحكم عندنا والا كان  
اشا ان اعكم الاول فقط سئل (قوله سمي سجلا) وهو ما يبق تحت يد القاضى  
ويؤخذ سرورة وتديسمى ذلك بكتاب الحكم حل فله يكون قوله وكتب  
حكمية عطف تفهير للسجلات (قوله لا يوثق الخ) أى لا يدخل عليه الخلط  
من قبل الجهل عش على حر (قوله ندبا فيها) أى فى هذه الامور أى هذه

فان كان الحق حداثا فامه عليه واطلقه اوتنزيروا راي اطلاقه فعلى اواملا امر بادائه فان لم يزد ولم ينقص اعساره  
ادام بحسه والانودى عليه لاحمال (٧٧٧) خصم آخر فان لم يحضر أحد اطلق وتعتبرى بما ذكر اولى  
فليحضر شرح حر (قوله والانودى عليه) أى بان اذى او انبت اعساره وفائدة  
البداء بعد ثبوت الاعسار احوال ان يظهر غريم اعرف بهاله فيقيم بداهة بدساره  
سئل أى فالدعاء طاهر فى الثانية دون الاولى (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا  
مشكل لان وضعه فى المجلس حكم من القاضى الاول بحسبه فكيف يكفل  
الخصم حجة سم (قوله كتب اليه) أى اولى قاضى بداهة لئلا يراه بالخصور وهو  
أولى من ذلك حل (قوله فان لم يفعل) أى لم يحضر لان نفسه ولا بوكيله (قوله  
حلف) أى وجوب اعش (قوله واطلق لتقصير القاضى) حيث ذم ر (قوله  
لكن يحسن) أى يندب اعش (قوله او شئت فى عدالته) المتعمد فى مسئلة  
النسك فى العدة بقضاء المال بداهة لان الاصل بقاء عدالته حر عش (قوله العام)  
وكذا الخاص زى (قوله ثم يتخذ كتابا) أى ندبا كما يأتى فى قوله وعمل سن  
ما ذكر من اتخاذ كاتب الخ عش وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق  
الاربعين منهم يزيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضى الله تعالى عنهم يراوى (قوله  
بكتابة محاضر وسجلات) وعن ورق المحاضر والسجلات ويصوهم امان يد  
المال فان لم يكن فيه شيء فعلى من اراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر يراوى (قوله  
وكتب حكمية) وهى ما تكتبه بعض القضاة لبعض ائى حكمت بكذا فكذا  
حل وقال البرماوى هى المعروفة الان بالمحجج اه أى وان لم يكن فيها حكم  
ولا دعوى كتحجج البيع والشراء والقترض (قوله شرط فيها) أى فى الكتابة  
أى صاحبها أى حاله كون كل واحد من العدل وما بعده شرط فى كتابة المحاضر  
والسجلات وكذا يفهم مما تل شوبرى وقيل هو معمول محدود أى شرط ذلك  
شرطا (قوله او تنفيذه) هو ان يكتب بالحكم الى قاض آخر لئلا ينفذ وتنفيذ  
الحكم اس يحكم من هذا الان وجدت فيه شروط المحكم عندنا والا كان  
اشا ان اعكم الاول فقط سئل (قوله سمي سجلا) وهو ما يبق تحت يد القاضى  
ويؤخذ سرورة وتديسمى ذلك بكتاب الحكم حل فله يكون قوله وكتب  
حكمية عطف تفهير للسجلات (قوله لا يوثق الخ) أى لا يدخل عليه الخلط  
من قبل الجهل عش على حر (قوله ندبا فيها) أى فى هذه الامور أى هذه

غالبا عدلا فى الشهادة تؤمن ١٩٥ بحسب خاتمة (ذكر احرا) ه من زبادى عارضا بكتابة  
محاضر وسجلات) وكتب حكمية ليعلم ما يكتبه من فساد (شرطا) فيما والمحضر يقع الميم ما يكتب فيه ما جرى  
لثبات كمين فى المجلس فان زاد عليه الحكم او تنفيذه سمي سجلا وقد يطلقان على ما يكتب (مقيما) بما زاد على  
ما بشرط من احكام الكتابة لئلا يوثق من قبل الجهل (عقفا) من الطمع لئلا يستمال به وهو من زيادى (وأنظر  
عقل) لئلا يتجعد (جيد خط) لئلا يقع الغلط والاستخدام ما ينفصحا (ندبا) فيها

(و) ان يتخذ (مترجم) الحاجة اليها في تعريف كلام من لا يعرف القاضى لقته من خصم أو شاهد اما تعريفه كلام القاضى الذى لا يعرف الخصم أو الشاهد لقته ولا يشترط (٧٧٨) فيه العدول لانه اخبار بحض (و) ان

يقض قاض (أصم مسمعين) الحاجة اليها اما السماع الخصم الاصم ما يقول القاضى والخصم فقال الغفال لا يشترط فيه العدد لما روي شرط كل من المترجم والمسمعين أن يكونا (أهلي شهادة) فيشترط اثباتهما بلغة ما فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا ويشترط انقضاء التهمة حتى لا يقبل ذلك من الوالد ولولد ان تضمن حقا لهما ويجوز من المترجم والمسمعين في المال أو حقه رجل وامرأتان وفي غيره رجلان ونصيري بما ذكر أولى من تغييره في المترجم بالعدالة والخبرية والعدد وفى السمع بالعدد (ولا يضرهما العمى) لان الترجمة والاسماع تغيير ونقل اللفظ لا يحتاج الى مساينة بخلاف الشهادة فهو مذا من زياد في المسمعين (و) ان يتخذ القاضى مركبين (لما روي سياقي شرطهما آخر الباب) ويحل سن ما ذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده اذ يطلب

الامور مندوبة حل (قوله وان يتخذ مترجم) استشكل اتخاذ المترجم أن اللغات لا تتصير وسعد حفظ شخص لكلماتها وبعد ان يقض القاضى في كل لغة مترجما المشقة فالأقرب ان يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في محله مع ان فيه عسرا أيضا زى (قوله أصم) أى صمما يسهل سمعه شرح م ر والاصم كونه فاضيا كما تقدم (قوله مسمعين) ولا يعتبر كون المسمعين غير المترجم بل ان حصل الغرضان باثنين بان عرفا لغات القاضى والخصوم كفيما في الغرضين والافلا بد لكل عرض ممن يقوم به اسم (قوله اما السماع الخصم) الاوضح ان يقول اما سمع الخ لان العدد في السماع لافى الاسماع (قوله فيشترط) تعربح على المخاف اليه لانه يؤخذ منه انها شاهدان والذى بعده تعربح على مجموع المضاف والمضاف اليه اه (قوله حقه لهما) أى والولدان كان ولده مترجما أو مسمعا وللولدان كان والدة كذلك فالضهير راجع للولد والولد لا يقيد كونهما مترجمين أو مسمعين اه قال الماوردي ولا تقبل ترجمة الوالد والولد قال وهو وظائفان تضمنت حق الولد أو الولدة دون ما اذا تضمنت حقا عليه سم (قوله أو حقه بختيار) الجلس والشرط والقنع والاجازة برماوى (قوله رجل وامرأتان) وقيس بذلك أربع نسوة فيما ثبت بهن سل كقولهم ما قبل فيه شهادة المرأة تقبل فيه ترجمتها عن (قوله وفي غيره) ولوزنا أو رمضان سل أى لانهما غير متبنتين لكن قد يقال اذا كان شرف موم رمضان لا يشترط فيه التعهد فالترجم والمسمع بالاولى (قوله مركبين) ليس المراد بهما المترجمين بنفسهما بل المراد بهما اللذان يغلان تركية الشهود من حيرانهما مثلا للقاضى شيئا غير زى (قوله لهما) أى الحاجة اليهما (قوله اذ لم يطلب الخ) والالم يندب لئلا يقالوا في الاجرة شرح م وانظر اذ لم يعرف لغة القوم ماذا صنع من جهة الترجمان (قوله وسهنا) وأجرة السبع على المسموعين لانها اجرة المسكن الذى شغله وأجرة السبعان على صاحب الحق اذ لم يماصرف ذلك مريت المال سل (قوله كما اتخذها عمر رضي الله تعالى عنه) قال اشعبي ودرة عمر كانت أعيب من سيف الحجاج اه ويقال انها كانت من نعله صلى الله عليه وسلم ويقال لم يضرب بها أحد على دنبر وعاد لقوله زى (قوله وكان يجلس) أى معهما تطليسا شرح م (قوله على مرتفع وقراش) أى ليكون أعيب وان كان من أهل الزهد والتواضع الحاجة الى قوة الرتبة والهيبة وم ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة شرح م

أجرة أو رزق من بيت المال (و) ان يتخذ (درة) بكسر الهمزة لتأديب وسجن لا ادعاء حق ولعقوبة (قوله) هو أعظم من قوله ولتنزير كما اتخذها عمر رضي الله عنه (ومجلسا رفيقا) به وبغيره بان يكون واسعا للتلايدى وضيقه المحاصرون ظاهرا ليعرفه كل من يراه لثبات الحال كان يجلس في البيت في مكان وفي البيت في بناء وكان يجلس على مرتفع من البيت ونسج له سادة (وكره مسموع

أي اتخاذه مجلسا للحكم مونا  
 له عن ارتفاع الصوت والغلط  
 الواقعين بمجلس القضاء  
 عادة ولو اتفقت قضية  
 أو قضايا وقت حضوره فيه  
 لصلاة أو غيرها فلا بأس  
 بفصلها (و) كره قضاءه  
 عند تغير خلقه بغير وعظ  
 بكوع وعطش مفرطين  
 ومرض مؤلم وخوف مزعج  
 وفرح شديد نعم إن غضب  
 لله في التكرارة وجهان  
 فالأول يعني المعتمد عدمها  
 (وإن يعامل) هذا أعم من  
 قوله وإن لا يشتري ويبيع  
 (بنفسه) إلا أن فقد من  
 يوكله (أو ووكيل) له  
 (معروف) لثلايجاني وذکر  
 كراهة المسجد والمعامة من  
 زيادتي (وسس) عثم  
 اختلاف وجوه النظر  
 وتعارض الآراء في حكم (إن)  
 يشاور الفقهاء (الامناء)  
 لقوله تعالى لنبيه صلى الله  
 عليه وسلم وشاورهم  
 في الامر (وحرر) قبل هدية  
 من لا عادة له (بها) قبل  
 ولا ينه أو له عادة بها

(قوله أي اتخاذه) لأنه لا معنى لكراهة المسجد إذا الاحكام إنما تتعلق بالافعال  
 (قوله مونا له الخ) ولأنه قد يحتاج إلى احضار الجانين والصغار والحيض والكفار  
 وإقامة الحد فيه أشد كراهة شرح م (قوله ولو اتفقت الخ) الأنسب  
 التفریع بالغناء لأنه مفهوم قوله اتخاذه (قوله أو غيرها) كطرح حجر فان جلس  
 فيه مع الكراهة أو عدمها كان كالمعدوم منع الخصوم من الحوض فيه بالمساقمة  
 ونحوها ويقعدون خارجة ويغيب من يدخل عليه خصم خصمين والحق بالمسجد  
 في كراهة الاتخاذ فيه وهو محمول على ما لو كان بحيث يتحتم للناس دخوله أما إذا  
 أعده للقضاء وأخلاه من نحو عياله وصار بحيث لا يحتملهم أحد من الدخول عليه  
 فلا يكره حينئذ م (قوله وكره قضاءه) عند تغير خلقه لعمدة النهي عنه في الغضب  
 وقيس به الباقي ولا اختلال فهمه وفكره بذلك ومع ذلك بنفذ حكمه وقضية  
 ذلك عدم الكراهة فيما لا مجال للاجتهاد فيه وقد أشار إليه في الطلب وجزم به إن  
 عسب السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التقصير في مقدمات الحكم سم كمدالة  
 اليهود وتركهم (قوله وكره قضاء الخ) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه  
 لا يكرهه القضاء في حال الغضب لأنه لا يقول في الغضب إلا كلمة في الرضاء  
 لعصمته حل (قوله بغير غضب) نعم تنفي الكراهة إذا دعت الحاجة للحكم  
 في الحال شرح م (قوله المعتمد عدمها) فيه والراجح من حيث المعنى الكراهة  
 لأن المذهب وتشيوش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه م م سم (قوله هذا أعم بوم)  
 إن الأصل عبر بالكراهة وليس كذلك لأن عدم البيع والشراء بنفسه بسن  
 لأنه يكره والأصل عبر بما يفيد ذلك وبعبارة ويندب أن يشاور الفقهاء  
 وأن لا يشتري ويبيع بنفسه (قوله من قوله) أي من مفهوم (قوله بنفسه) فلو فعل  
 مع لكن إن كان هذا الشكامة في قدرها ما يأتي في الهدية سم (قوله لثلايجابا) بحث  
 سم إن محاسباته في حكم الهدية له وأخذ من ذلك أنه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل  
 حرم عليه قبوله قال وهو متبع وإن كان قولهم لثلايجابا تعيلا لكراهة قد يقتضي  
 حل قبول المحاباة س (قوله وتعارض الآراء) عطف مسبب وألزم (قوله)  
 الفقهاء الامناء) ولزوم (قوله وكره قبوله) وسائر الأعمال مثله في نحو الهدية  
 كشايح البلدان لكنه أغلط م وعش (قوله هدية) والضيافة والهبة كالهدية  
 وكذلك الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز لغير القاضي من حضر ضيافته  
 إلا كل منها إلا أن قامت قربة على رضاء المالك ومثله سائر الأعمال ومنه  
 ما جرت به العادة من احضار طعام لشاد البلد أو نحوه من الملتزم والكتائب ع ش

على مدرستها (قوله أوزاد عليها) فان تميزت الزيادة وقدمت ما قطع وحرم عليه قبولها  
 من ل والارادة الجميع (قوله أي ولايته) ولولا هدى بعد الحكم حرم عليه  
 اقبول ايضاً ان كان مجازاة والا فلا (قوله اذ اقلع الشر) وتعين حمله على مهد  
 متناهى الى بعد الحكم له جرم من ل (قوله ولو في غير محلها) هذا هو العبد الذي  
 (قوله من له خصومة) أو غلب على ظنه انه سيضام ولو بفضاله فيما يفتقر للاثم  
 من الحكم عليه شرح مدر خلافاً لا ذريعاً لانه استثنى منه به ايضاً اذ لا ينفذ  
 حكمه لم ونقله عن رى وأقره وحاصل ما في المسئلة ان العاضى والمهدى امان  
 يكونان في محل لولاية أو خارجهما والقاضى داخل والمهدى خارجاً وبالعكس فهذه  
 أربع صور وعلى كل امان يكون له عادة ولا وإذا كان له عادة فاما ان يزد عليها  
 أولاً وعلى كل من الثلاثة امان يكون له خصومة أولاً فهذه ستة تضرب بها  
 الاربعة المتقدمة يكون المجموع اربعة وعشرين وكلها احرام الا اذا كان القاضى  
 في غير محل ولايته وفيها ولم يزد المهدى على عادته ولم يكن له خصومة فيها ما شئنا  
 عز بنزى فقد صرح سم بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم وقال انه مقتضى قول  
 المتن أوزاد عليها في علمها مع قوله والابان كالتامل (قوله بأن كان في غير  
 محل ولايته) واراد على العادة سم أى وان كان المهدى من أهل عمله من ل  
 (قوله من ليس له) من فاعل أرسل (قوله وجهان) العبد الحرمة مدر وفيه ان  
 هذه الصورة داخل تحت قوله وحرم له فى كلامه تدافع ويمكن ارجحاً بأن  
 ما سبق محمول على ما اذا دخل صاحبها معها وماذا على ما اذا لم يدخل واليه  
 أشار الشرح بقوله ولم يدخل معها فهو قيد محل الخلف لانه اذا دخل معها فى محل  
 ولايته كما هو العوض حرم باتفاق لانه صار من أهل له كماله مدر وعبارة مدر  
 سواء كان المهدى من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه فلو جهزها له مع رسول  
 ولا خصومة له فيه وجهان أوجههما الحرمة (قوله بانكها) يرد هذا المال كها  
 ان وجدوا الا قليلت المال رى (قوله بخلاف عمله) أى ظنه المؤكد كماله  
 شهدت بيته برق أو نكاح أو ملك من يعلم حرته أو ينزتها أو عدم ملكه لانه  
 قاطع بطلان الحكم حينئذ وانكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء فى هذه  
 الصور بطله لمعارضته للينة مع عدانها ظاهر اشرح مدر والحاصل انه اذا أقيمت  
 البينة بخلاف عمله لا يقضى له العلم بخلافها ولا يجعله لاجل قيام البينة  
 فبعرض عن القضية سم (قوله ولا به فى عتقه بالله) نعم من ظهر منه فى مجلس  
 حكمه ما يوجب تعزير اعززه وان كان قضاء بالعلم وقديمكم بلم فى حد الله تعالى

و (زاد عليها) قد رواه أو وصفه  
 بقيد فده فيه بما يقوى  
 (فى محلها) أى ولايته (و)  
 قبوله ولو فى غير محلها هدية  
 (من له خصومة) عهده  
 وان اعتادها قبل ولايته  
 لانها فى الأخيرة تدعو الى  
 الميل اليه وفى غيره اسبغها  
 العمل ظاهر وانما خبر هذا  
 العمال غلول وروى  
 هت رواه بالله ظ الاول  
 البينى باسناد حرس (والا)  
 بأن كان فى غير محل  
 ولايته أول يزد المهدى على  
 عادته ولا خصومة فيها  
 (جاز) قبولها ولو أرسل بها  
 اليه من ليس من أهل عمله  
 ولم يدخل معها ولا حكمه له  
 فى جواز قبولها وجهان  
 فى الكفاية عن الماوردى  
 وحيث حرمت لم يملكها  
 (وسن) له فيما يوجب قبولها  
 (ان يثيب عليها أو يردّها)  
 المال كها (أو يبعها بيت  
 المال) وهذا ان الاخير  
 من زيادى (ولا يقضى أى  
 القاضى) بخلاف عمله وان  
 قامت بيته والا لكان قاطعاً  
 بطلان حكمه والحكم  
 بالباطل محرم (ولا به أى  
 جعله رى عتقه بالله) تعالى من حد اعزير لئلا يترقى أسبابها (أو) فى غيرها

و (قامت) عنده (بينة بخلافه) وهذه من زيادتي وتعميري بالقوة أعم من تغيير بالحكمة ودوامها ما ذكر  
يحكم فيه بعلمه لانه اذا (٧٨١) قضى بشاهدين أو شاهداً ويحكم وذلك اتفاهة الظن فاعلم

وان شمل الظن أولى وشرط  
الحكم به ان يصرح بمسئدة  
فيقول علمت ان له عليك  
ما ادعاه وحكمت عليك  
بعلي فله الماوردى والرويانى  
(ولا) يقضى مطلقاً لنفسه  
وبعضه من أصله وموعدة  
(ورقيق ككل) منهم ولو  
مكاتباً (وشر بكمه  
في المشترك) لالتزمه في ذلك  
(ويقضى لكل) منهم  
(غيره) أى غير القاضى  
من امام وقاض ولو نائباً  
عنه دفعا للثمة وذكر  
رقيق البعض وشر بكمه غير  
القاضى مما ذكر من زيادتي  
(ولو أقر مدعى عليه) بالحق  
(أو حلف المدعى) يمين  
الرد أو غيرها (أو أقام) به  
(بينة وسأل) المدعى  
(القاضى أن يشهد بذلك)  
أى بأقراره أو بيمينه أو ما  
قامت به البينة والاخيرة  
من زيادتي (أو) سألته  
(الحكم بما ثبت) عنده  
(والاشهاد به لزمه) أجازته  
لانه قد شكر بعد ذلك فلا  
يتكلى القاضى من الحكم

كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من مكلف انه أسلم ثم أظهر الردة في قضى عليه  
بموجب ذلك وكما اذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حذو ولم يرجع عنه في قضى  
فيه بعلمه وكما اذا أظهر منه في مجلس الحكم منكر على رؤس الاشهاد كان شرب خمر  
في مجلس الحكم شرح مر (قوله وقامت عنده بينة) بخلافه كان علم ان المدعى أبرأ  
المدعى عليه بما ادعاه وأقام بينة أو ان المدعى قتله وقامت به بينة حتى فلا يقضى  
بالبينة فيما ذكر زى أى ولا بعلمه الماوردى حتى خبر ان (قوله وما عدا ما ذكر)  
مثله الاثمة بأن يدعى عليه بمال وقدره أقرضه قبل أو سمعه أقرضه مع احتمال  
البراءة من (قوله يحكم فيه بعلمه) أى اذا كان يمتدداً اما قاضى الضرورة  
فيمنع عليه انقضائه حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أوجب الحكم بذلك  
وطالب منه بيان مسندته ارمه ذلك فامتنع رد دناؤه ولم يعمل به كما افق به اوالد  
رحمه الله تعالى تبعا لبعض المتأخرين شرح مر (قوله وان شمل الظن) أى القوى  
فان دفع ما يقال ان البينة تعيد الظن ايضا فلا تظهر الا لولية (قوله ولاية قضى مطلقا)  
أى لا بعلمه ولا بغيره وانما جازله تميز من أساء أدبه عليه في حكمه لحكمة تولى  
بالجور ولا يستغنى ويستهان به فلا يسمع حكمه شرح مر (قوله لنفسه) اما  
عليها فيعوز وهل هو اقرار أو حكم وهما المعذنان اقرارا خلافا لبعض المتأخرين  
رى (قوله وبعضه) بخلاف سائر الاقارب وله ان يحكم لمحجوره وان كان وصيا  
عليه قبل انقضائه وان تضمن حكمه استيلاء على المال المحكوم به ونصرفه فيه  
وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده عليه  
وإثبات مال بيت المال وان كان برزق ويمتنع له رسة هو مدوسها ووقف نظره له  
قبل الولاية لان الخصم الا ان يكون متبرعا مكالوصى على ما قاله الاذوى من  
ومثله شرح مر (قوله وشر بكمه) أى شريك كل واحد من المذكورات (قوله  
أو غيرها) بأن كانت البينة في حقها لقولوث أو أقام شاهدا وحلف معه من  
ومر (قوله وسأل المدعى القاضى) خرج بقوله سأل ما اذا لم يسأله لامتناع  
الحكم للمدعى قبل ان يسأل فيه كامتناعه قبل دعوى صحبة الا فيما قبل فيه  
شهادة المحسنة من وفى الشورى ان الحكم حينئذ لا يجب لانه قد يكون غرضه  
اثبات الحق دون المال البينة (قوله لانه بما ينسى) راجع لقوله فلا يتكلى  
القاضى من الحكم عليه وقوله أو عز لراجع لقوله ولا يقبل الخ فهو لطف

عليه أولا يقبل قوله ١٩٦ ح ت حكمت بكذا لانه وبما ينسى أو عز لوقولي أو حلف  
المدعى أعم من قوله أو نكل فيحلف المدعى ولو حلف المدعى عليه



رسال القاضي ذلك ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى لزمه اجابته (أو) سأل (أن يكتب له) في قرطاس احضره  
(محمدا) بما جرى من غير حكم (أو) ان يكتب له (معبلا) بما جرى مع (٧٨٣) الحكم به (سن اجابته) لان

في ذلك تقوية بحجة وانما لم يجب كالاشهاد لان الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الاشهاد وسواء في ذلك الدين الوجبة والوقوف وغيرها ما تم ان تعلقت بالحكومة بصبي أو محزون له أو عليه وجب التسهيل على ما نقله عن الربيعي وشرح الزباني وكما دعي في سن الاجابة المذمومة عليه كما في الرواية وكما دعي في سن الاجابة المذمومة عليه وصيغة الحكم نحو حكمت أو قضيت بكذا أو نذرت الحكم به أو أزلت الحكم به بخلاف قوله ثبت عندى كذا أو موع له ليس بالزام والحكم الزام (و) سن (استفان) بما وقع بين ذى الحسنى وخصمه (احداهما) تعلى (له) عبر بمثومة (والاخرى) تحفظ (بدون الحكم) مخنومة مكتوب على رأسها

ونشر مرتب كما قاله عن (قوله وسال القاضي ذلك) أى الحكم والاشهاد به (قوله وسواء في ذلك) أى فى لزوم الحكم والاشهاد وسن الاجابة (قوله) أى لكل منهم ما أو عليه أو الضمير راجع للاحد (قوله وجب التسهيل) أى وان لم يسأل فى ذلك حل (قوله بخلاف قوله ثبت عندى) والفرق بين الثبوت والحكم يظهر فى صورته راجع إلحاكم أو الشهود بعده هل يفرعون ان قلنا الثبوت حكم عزموا أو افلا زى (قوله وسن نسخان) أى وان لم يطلب انصهم ذلك مر (قوله محتومة بأن تشيع) أى يجعل على الورقة قطعة شمع بعد طيها ثم يختم على الشبهة وليس المراد بان ختم ما هو معروف الآن قرره الخليلي (قوله أو خلاف نص) المراد بالنص هنا ما يشمل الظاهر على ما في الطلب عن النص لا معناه الحقيقي وهو ما لا يعتدل غيره شرح حج (قوله بنى تأثير الفارق) هذا هو القياس الاول وقوله أو بعد تأثيره والمساوى (قوله بأن لاحكم) قضيته انه لا يحتاج الى نقض والمعمد انه لا بد منه س ل وعلى المعمد فكان الاول تسمية الاصل على ما هو عليه وقال مر نقضه أى أظهر بطلانه بقول س ل والمعمد الخ ليس بظاهر (قوله أو الظن المحكم) أى لوضح الدلالة سم وما لا يعدد هو ما لا يعدد الخ كقياس الذرة على الرفات الفارق بينهما وجود وهو كثرة الاقيان فى البردون الذرة ولا بعد تأثيره فى الحكم أى بنى الربوية عن الذرة فاذا حكم بمحبة ببع الذرة مثله متغاضلا لم ينقض حكمه لمخالفته للقياس المحي المثبت انه يرى المستلزم عدم محبة يتبعه مثله متغاضلا (قوله المتساوية) أى المتساوية (قوله كقياس الضرب على التافيف) فالفارق بينهما وهو ان الضرب ايداء بالفعل والتأنيف ايداء بالقول مثلا مقطوع بأنه يؤتى فى الحكم وهو حرمة الضرب أى لا ينفيها لوجوبكم بعدم نزع زمر من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه (قوله والخفى كقياس الذرة الخ) الاول التمثيل الخفى بقياس التفاح على البرلان قياس الذرة على البرفى المساوى وأجيب بأن تمثيله بالبطول ما كان قبل

اسم الخصمين (وإذا حكم) فاض باجتهاد أو تقليد (فما) حكمه (عن لا تقبل شهادته) من كسبد (أو خلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص من مله (أو اجماع أو قياس جلى) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الاصل والفروع أو بعد تأثيره (بان ان لاحكم) وهو ما ادب قوله نقضه هو وغيره أى من الحكم لا يقن الخطا فيه ومخالفته القاطع أو الظن المحكم بخلاف القياس الخفى وهو ما لا يعدد فيه تأثير الفارق فلا ينقض المحكم المتماثل له لان القانون المتعادل لا ينقض بعضها ببعض لما استمر حكمه ولشئ الامر على الساس والجلى كقياس الضرب على التأنيف للوالدين فى قوله تعالى فلا تقل لهما أى يجمع الايداء والخفى كقياس الذرة على البرفى باب الربا يجمع الظن وتعيين عباد كرام معاصيه المذمومة بعضه فى الشهادات (وقضا) بغير زيادة بقوله

(ثب على أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (بتغذ ظاهره) لا باطنا فلا يجل حراما ولا عكسه  
فلو حكم بشهادة زور بظاهره العدل (٧٨٣) لم يحصل بحكمه الحمل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما

أما المرتب على أصل صادق  
فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا  
قطعه ان كان في محل اتفاق  
المتجدين وعلى الأصح عند  
البعوي وغيره ان كان في  
محل اختلافهم وان كان  
الحكم لمن لا يعتد به لتنفذ  
الكلمة ويتم الانتفاع ولو  
قضى حتى لتساق بشعنة  
الجوار أو بالارت بالرحم  
حل له الأخذ به وليس  
للقاضي منه من الأخذ  
بذلك ولا من الدعوى به اذا  
أرادها اعتبارا بقبيدة  
الحاكم ولا نذلا بجهت  
فيه والاجتهاد الى القاضي  
لأنه لا يغيره وله اجار للشافعي  
أن يشهد بذلك عند من يرى  
حوازه وان كان خداف  
اعتقاده (ولو رأى) فاص  
أشاهد (ورقة فيها حكمه  
أوشهادته) على شخص  
بشيء (أو شهد شاهدان  
أه حكم أو شهد بذالم يعمل  
به) واحده منهما في امضاء  
حكم ولا أداء شهادة (حتى  
يذكر) ما حكم أو شهد به

من ندرة كل الذرة (قوله على أصل كاذب) المراده ما شاهد الزور (قوله  
بظاهره العدل) بدل من شهادة أو الباء بمعنى من وبعبارة مر فالحكم بشهادة  
كاذبين ظاهرهما العدل لا يفيد الحل باطنا (قوله في محل اتفاق المتجدين)  
مثل وجوب موم رمضان بشاهد من وأقضى في محل اخلاصهم مثل وجوب مومه  
بواحد ومثل شفعه الجوار كباقي (قوله لتتق الكلمة) على أن يغذ (قوله  
بشفعة الجوار) بكسر الجيم وضمتها (قوله أو بالارت بالرحم) أي عند انتظام  
بيت المال لأن الشافعي لا يورثهم حينئذ (قوله وليس لغيره) أي الخنفي  
أو الشافعي (قوله بعبدة الحاكم) وهو الخنفي (قوله والاجتهاد الى القاضي)  
انظر أي فاذن ذلك كرهدها (قوله وله اجار للشافعي ان يشهد بذلك) أي  
باستحقاق الارت والشفعة عند من يرى حوازه بظاهره وان لم يقل للقاضي عندكم  
أو لم يقل في الارت بالرحم وفي الشفعة الجوار فليأمل حل وفي شرح الروض كان  
بشهادته يستحق الشفعة أو أنه يستحقها بالجوار اه (قوله لم يعمل به) أي بما ذكر  
من رؤية الورقة ومن شهادة الشاهد من وأشعر كلامه بجوار العمل به لغيره وهو  
كذلك فلو شهد بعد غيره بأن فلان لا يحكم بكذ الرمة تفيد ان كانت بنية بأن  
الاول أنكر حكمه وكذبه ما رى وكلام رى فاصر على ما إذا شهد بالحكم  
(قوله حتى يذكر) أي يذكر الواحدة مفصلة شورى ولا يكفي تذكره ان هذا  
خطه فقط لاحتمال التزوير بشرح مر قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال  
تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون برأوى (قوله وله حلف) يشمل اليمين المردودة  
واليمين التي معها شاهد (قوله الذي مات مكانا) انظر مفهومه ولم يذكر مر  
في شرحه هذا القيد (قوله ار له الخ) بيان للخط (قوله ان وثق بآماتته) بأن علمه  
عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اغضاد بالقرينة وضابط ذلك انه لو وجد  
عنده بأن يزيد على كذا سمعت نفسه بدفعه ولم يخلف على نفيه شرح مر (قوله  
لاغضاده) أي الخالف وقوله بالقرينة وهي خط مفهومه (قوله والحكم  
والشهادة بغيره) فاحيط للغير وقرى أصاب أن خطرهما عظيم وعام بخلاف  
الحلف فانه يتعلق بنفس الخالف ويباح بحال الظن ولا يؤدي الى ضرر عام شرح  
الروض (قوله وله رواية الحديث) بخط محفوظ عنده) كأن يحد ورقة مكتوبا

لا مكان التزوير ومما شبه الخط (وله) أي للشخص (حلف على ماله به تعلق) كاستحقاق حتى لم على غيره أو أدائه  
لغيره (اعتمادا على خط مفهومه) كنفسه ومكانه الذي مات مكانا له على فلان كذا أو أدائه ماله عليه ان  
وثق بآماتته) لاغضاده بالقرينة وفارق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كالمربان اليمين  
تتعلق به والحكم والشهادة بغيره وكالخط اخبار عدل حكمهم منه بالاولى ونحو من زياد (وله رواية الحديث بخط  
محفوظ) عنده أو عند من يثق به

وان لم يذكر قراءة ولا اسماء ولا اجازة وعلى ذلك عمل العلماء سابقا (٧٨٤) وخلفا وفارقت الشجادة بانها

اوسع منها لان الفرع يروى مع حضور الاصل ولا يشهد  
 (فصل) في التسوية بين الخصمين وما يتبعها  
 (تجب تسوية) على الفاضل (بين الخصمين) في وجوه (الاکرام) وان اختلفا شرا (كقيام) لهما فظفر اليهما (ودخول) عليه فلا ياذن لاحدهما دون الآخر (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما ان سلما معا فلو لم أحدهما فلا بأس ان يقول للآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فيجبها جميعا قال الشيخان وقد توقف في هذا اذا طال انفصل وكانهم احتملوه معافطة على التسوية (ومجلس) بان يجاسما ان كانا شريفا بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقول في الاكرام مع جعل ما به اشد امثلة له اول من اقتصره على الامثلة والتعويض بوجوب التسوية بن زبادي (وله) ربح مسلم على كافر في المجلس وغيره من انواع الاكرام كان يجلس المسلم اقرب اليه كما ليس على رضى الله عنه بحيث يشرح في خصومة له مع يهودي الدرع

فيما بخطه انه قرأ البخاري مثلاً على الشيخ الغلاني أو أنه سمعه منه أو أنه اجاز به فانه يجوز له ان يروي عنه وان لم يذكر القراءة عليه والسمع منه والاجازة وليس المراد ان الحديث مكتوب عنده في الورقة بخطه كما سبق الى بعض الاوهام شيخنا وبعبارة شرح مـر ولوروى خط شيخه بالاذن له في الرواية وعرفه جاز اجماعه (قوله وان لم يذكر قراءة) بتشديد الذال والسكانى كما يدل عليه قول مـر وان لم يذكر قراءة الخ (فصل في التسوية بين الخصمين) \*  
 الخصمان تسمية خصم يطلق على الواحد والمتعد ومن العرب من يثنيه ومنه ومنه عليه المصنف قال تعالى هذان خصمان اختصموا في دمهم فالخصم يقع اثناء وكسر الصاد تشديد الخصومة زى (قوله وما يتبعها) قوله واذا حضراه سكت الخ (قوله بين الخصمين) ومثلهما وكلاهما في الخصومة وما جرت به العادة من التزكيل لقتل من ورطة التسوية بينهما وبين خصمه جهل قبيح مـر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به ايضا بدليل تخلفه اذ اوجب تعيين حكام ابن الزرعة عن الربيل وأقره اه (قوله كقيام لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي ان يقوم للآخر أو يتذر به لم يعلم انه جاه في خصومة ويحتمل ان يكون هذا واجبا على الاعتذار واجبا اذا كان احدهما موضعيا لم يجر العا. فباله ايام الله والآخر فعيا قيام له حرم القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الا القيام لزوج سم ومثله في زى (قوله وجواب سلام) ولا يخص احدهما بشيء من ذلك وان اخص بفضيله لثلاث سكر قلب الآخر زى (قوله فلا بأس ان يقول الخ) واع مر هذا الكلام بأجبي ولربكن طاعنا لرد ضرورة التسوية كما في شرح مـر (قوله أو يصبر الخ) قال بعضهم ان ما ذكرنا يخالف ما سبق في السير من ان ابداه السلام سنة كناية من جمع فاذا حضر جمع وسلم احدهم كفى عن الباقي زى (قوله حتى يسلم) فلو لم يسلم ترك جواب الاول معافطة على التسوية رى وفيه انه يلزم عليه ترك واجب له بل واجب فالمرجح الان يقال المرجح الاحتياط للحظفة على التسوية (قوله يجب شرح) وهو تابعي كان تابعا على رضى الله تعالى عنه كما قاله مـر والادعي اليهودي على علي قال علي اذيت الثمن فقال شرح هلم بشاهد فامر بالثمنين فلما سمع اليهودي ذلك اسلم وقال والله ان هذا الموالي الحق رابى (قوله مع يهودى) أى في درع اى في ثمن درع اشتراه على من اليهودي كما يؤخذ من كلام البابلي لسكن في شرح خط على ابي شعاع ان النزاع في نفس

الاكرام كان يجلس المسلم اقرب اليه كما ليس على رضى الله عنه بحيث يشرح في خصومة له مع يهودي الدرع

وقوله لو كان خصي مسلما لجاست معه بين يديك ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لانسأوهم في المجلس رواه البيهقي وذكره رفع المسلم (٧٨٥) في غير المجلس من زيادتي وهو ما يبحثه الشيعان وصرح

به القوراني وزدت له بها  
للمجاري العتيروغية ولا نبه  
على جواز ذلك وبه صرح  
سليم الرازي وغيره في الرفع  
في المجلس لكن قال  
الزركشي مع نقله ذلك عن  
سليم والظاهر وجوبه ربه  
صرح صاحب التبيين وهو  
قياس القاعدة أن ما كان  
ممنوعا منه إذا جاز وجب  
كقطع اليد في السرقة انتهى  
ويجوز بأن القاعدة أكثرية  
لاصلية بدليل يعزدي  
السهر والتلاوة في الصلاة  
(وإذا حضراه) أي الخشمان  
هذا أعم من قوله وإذا  
جاء إلى بين يديه مثلا  
(سكت) عنهم ما حتى يكلموا  
(أو قال ليس يكلم المدعي)  
منكلماته من أزالته  
القدوم قال الشيعان أو  
يقول للمدعي إذا عره تكلم  
وفيه كلام ذكرته في شرح  
الروض (فاذا ادعى) حذما  
(طالب) القضي جوارا  
(خصمه بالجواب) وإن  
يسأله للمدعي لأن القصود  
فصل المخصوصة وبذلك

الدور حيث أضافه على اه (قوله وقال لو كان الخ) لعل حكمة قوله ذلك اظهار  
شرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سببا لاسلام الذي وقد كان  
كذلك عش على مر (قوله وبه صرح سليم الخ) المعتقد وجوب رفع المسلم على  
الكافر في سائر وجوه الاكرام رى فيأذن للمسلم أو لا في الدخول عليه (قوله  
ان ما كان الخ) لأن من من امارات الوجوب كون الفعل ممنوعا منه ولو لم يجب  
كالختان والحدلان كلائهم ما عوقبه شورى (قوله بأن القاعدة أكثرية)  
قد يقال كونها أكثرية لا يعم الاحتجاج بها فإن أكثرية ما تقتضي رجحان  
العمل بها لا دليل ولم يوجد دليل فليتلسم شوبرى وبعبارة مرم ولا ينافيه  
تعبير من غير بالجواز لأنه بعد منع فصدق بالواجب كافي للقاعدة الأكثرية اه  
(قوله أي بين يديه) راجع لقوله وإذا حضراه مثلا أي أو كان أحدهما عن يمينه  
والآخر عن يساره (قوله سكت ودعوى) لثلاثتهم ماله للمدعي مر (قوله وفيه  
كلام الخ) وهو انه لا يولد ذلك لمانه من الميل إليه (قوله طالب القاضي  
جوارا) أي قبل طلب خصمه وجوب بان طلب قل على المحلى وهذا يدل على  
ان الوار في قوله وان لم يسأله للعال تدبر (قوله وبذلك) أي بالجواب تنفصل وهذا  
ظاهرات أقران أنكر فلا يظهر الانفصال الآن يقال لما كان انفصالحا قريبا  
صارت كأنها منفصلة (قوله أو حكا) بأن رد العين على المدعي وحلف حل  
وفيه نظار العين المردودة لا تكون إلا بعد الانكار وينتدو يصح جعل هذا  
قسما لقوله أو أنكر فلا تصوبر الحسن ان يقول المدعي عليه للقاضي ان المدعي  
قد ادعى على سابقا وطلب مني العين فردتها عليه فحلف فان هذا متضمن لثبوت  
الحق الا لازم لا لأقران شيعنا فح أو يقال المراد بقوله أنكر استمر على انكاره  
والأولى تصوير قوله حكما بما إذا ادعى الاداء أو الأبراء فانه متضمن للأقرار فيكون  
اقرارا حكما بلا انكار سول (قوله في ثبوته) أو ولا يحتاج الى حكم (قوله  
سكت) أي القاضي (قوله أو قال للمدعي الخ حجة) أي اركان الدعوى  
على ما بين فيه على المدعي والا كالمثل أي كدعوى القتل عند اللوث قال له تخلف  
خمس بيننا رى (قوله ان علم) أي القامو (قوله فيهما) أي في حال السكوت  
وقول القاضي الخ حجة حل (قوله أقامها وأظهر كذبه) عبارة شرح مرم لو كان  
متصرفا عن غيره أو عن نفسه وهو محجور وعليه بخبره أو قلست تعيين اقامة

تفصل (فان أقر) بان حق حقيقة ١٩٧ يجتأ (أو حكما) فذلك ظاهر في ثبوته أو أنكر سكت  
أو قال للمدعي الخ حجة) نعم ان علم علمه بل لافاه تهاز لسكوت أولى أو سكت قال قول أولى أو علم جهله بذلك وجب  
اعلامه به (فان قال) فيهما (لي حجة وأريد مله ممكن) لانه قد لا يحلف ويقر فيستغنى المدعي عن اقامة الحجة واد  
حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غير من (أو) قال (لا) حجة لي أو راد عليه لإحضاره فلا غائب

البينة كما يحتمل البقيني لئلا يحتاج الأمر إلى الدعوى بين يدي من لا يرى البينة  
بعد الحلف فيحصل الضرر ونزوع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمذني فلا يرفع غيره  
الأمر يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول انتهت (قوله  
أوزور) مما يعني ع ش (قوله ثم عرف) راجع للأمرين والمراد بالمعرفة  
ما يشمل التذكر في مثل النسيان وقال حل ولو قال عندا لصدي لا فامة الشهادة  
لست بشاهدني كذا ثم شهد به لم يقبل شهادته وإن قال ذلك قبل التصدي  
ولويوم قلت اه ومثله زى (قوله وأولى من قوله خصم) لأن الخصم يصدق  
بالمذني عليه والعبرة انما هي بسبق المذني حل أي فاذا سبق قدم هو والمذني  
عليه وإن تأخر، يتخلل بينهما مذهبون بخلاف ما إذا سبق المذني عليه، وأتى بعده  
المذني يتخلل مذهبون بينهم ما فانا لا نقدرهم بالسامرا (قوله مد وجوبا) أي إذا  
عين عليه فصل الخصومة والاداة يقدم من شاء شرح مر (قوله سبق) أي حيث  
حضر من يذني عليه فلا عبرة بحضور المذني مع عدم وجود مذني عليه فلو سبق  
المذني وتخلل المذني عليه ثم جاء، وقد سبقه مذني آخر ومذني عليه قبل أن يذني  
ذلك المذني قدم المذني الآخر على السابق لحضور خصمه قبل أن يشرع في دعواه  
حل قال م ر ويحت البقيني انه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم حضر  
خصم الأول قدم من جاء مع خصمه ويرد بأن خصم الأول أن حضر قبل دعوى  
الثاني قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدهما فتقديم الثاني من ليس إلا لأن  
تقديم الأول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الأول اه واحتجني  
البقيني من تقديم الأسبق ما إذا كان كافرا فلا يندم على المسلمين قال وهذا  
م لا توقيف فيه ولم أر من تعرض له زى (قوله بأن جهل) أو علم ونسي ع ش  
(قوله بدعوى واحدة) تردد الأذرعى أن المراد بالدعوى فصلها أو مجرد  
سماعها مع جواب الخصم واستقر به إذا كان يلزم على فصلها تأخير بأن توقف  
على احضار بينة أو تحوز لثامه يسمع غيرها في مدة احضار نحو البينة اه وشيخي  
على م ر والأولى لهم تقديم مريض يتضرر بالتأخير فإن امتنع واقدمه القاضي أن  
كان مطلوبه بالانه مجبور شرح م ر (قوله تقديم مسافرين) ولو سفر نزهة عن  
وقدم المسافرون بجميع دعاويهم ما لم يضر غيرهم اضرارا بنائى لا يحتمل عادة  
والا فبدعوى واحدة م ر (قوله على مقيمين وعلى مقيمات) لأن الضرورة  
في السفر أقوى حل (قوله من المقيمين) اما المسافرون فيقدمون على النسوة  
كما يأتي ع ش (قوله ان قلوا) غلب في جمع الذكور المسافرين على النسوة

أو كل حجة أقبحها فهي  
كاذبة أو زور (ثم أقامها) ولو  
بعد الحلف (قلت) لأنه  
ربما لم يعرف له حجة أو نسي  
ثم عرف وقد يبرى بالحجة أعم  
من تعبيره بالبينة لشموله  
الشاهد مع الميمز (وإذا  
أزحم مدعون) هو أولى  
من قوله خصم (قدم) وجوبا  
(سبق) من أحدهم (علم)  
أن لم يعلم سبق بأن جهل  
أوجا أو ما قدم (بقرة)  
والقديم فيه ما (بدعوى  
واحدة) لئلا يطول الزمن  
فيتضرر بالباقون (ولكن  
(سن تقديم مسافرين  
مستوفزين) شد والرحال  
ليخرجوا مع رفقتهم على  
مقيمين (و تقديم نسوة)  
على غيرهن من المقيمين  
طلبا لسهولة من وإن تأخر  
المسافرون والنسوة  
في الحجى إلى القاضي (ان  
قلوا) وينبغي كإلى الروضة  
كأصلها

أن لا يفرق بين كونهم مذعنين (٧٨٧) ومدعى عليهم والتصريح بسن التقديم من زيادتي فان كثروا

أو كان المجمع مسافرا من  
أو نسوة والتقديم بالسبق  
أو القرعة كما مر أو نسوة  
ومسافرين قدموا عليهن  
والازدحام على المقي  
والمدرس كالازدحام على  
القاضي ان كان العلم فرسا  
والا فالحاجة إلى المقي  
والمدرس (وحرر) عليه  
(اتخاذ شهود) معينين  
(لا يقبل غيرهم) لما فيه من  
التصديق على الناس (بل  
(من) شهد عنده و) علم  
حاله من عدله أو فسق  
(عمل به) فيه فيقبل  
الاول ولا يحتاج إلى تعدل  
وان طلبه الخصم ويرد الثاني  
ولا يحتاج إلى بحث نعم  
لا يعمل بشهادة الأوباب  
كان أصله أو فرعه على  
الأدج عند البلقين من  
وجهين في الروضة كاسلها  
بلا ترجيح تقريرا على تصحيح  
الروضة أنه لا يقبل تركبته  
لها (والا) أي وان لم يعلم فيه  
ذلك (استركاه) أي طلب  
تركبته وجوبا وان يطعن  
فيه الخصم لأن الحكم  
بشهادته فييب البعث عن  
شرطها (كان) هو أولى من

ودخل في النسوة المجائز خلا لما في الحقه بالرجال (قوله أنه لا يفرق الخ) هو  
أعم من الموضوع لأن موضوع المسئلة ازدهام مذعنين (قوله فان كثروا) لم يبينوا  
هذا الكثرة ومثله بعضهم بأن يكونوا مثل المقيين أو أكثر كما يجزى بمكة وبعبارة  
بعضهم تفهم اعتبارا لخصوص بعضهم بعضا لاعتبار المسافرين بأهل البلد كلهم قاله  
ابن القاضي شبهة وله أولى واعتمد مر ع (قوله قدموا عليهن) لأن الضرر  
فيهم أقوى مر (قوله كالازدهام على القاضي) فيقدم بسبق فقرعة ويقدم  
السابق وانما رجع بدرس واحد وقوى واحدة وظاهره ان ما مر في المسافرين  
والنسوة أتى هنا عن (قوله فرسا) أي فرض عين أو فرض كفاية مر وعش  
مثل ذلك ارباب لصنة ثم كالحداد وانما يطا والتجار والخيار انتهى كذا نقل عن  
شيخنا زى وموظا هرا لم يكن ثم غيره وقين عليه البيع مثلا لا يضطر المشتري  
والابن يني ان الأخيرة له لا البيع من أصله ليس واجبا بل ان يمنع من بيع بعض  
المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم الأسبق ثم القرعة في لزوم  
على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدهام على الطواحين بالرفق التي أباح  
أهلها الطحن بها لم أراد فهذا في خير المالكين لها امامهم فيقدمون على غيرهم  
لأن غايته ان غيرهم مستعير منهم فيقدم عليهم المالكون واد اجتمعوا رزعا  
في من يقدم منهم فيبين ان يقرع بينهم واد جازوا مرتين لا اشتراكهم في المغعة اه  
عش على مر (قوله والا) أي وان لم ينعين كالقروض بناء على أنه ليس بقرض  
كفاية عش أي بل سنة (قوله وحرر اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم  
يشرعوا ولم يزوجوا من بيت المال فلا يؤدى إلى تعطيل المعقوف بالمفالة في الأجرة  
كما في شرح مر (قوله عمل به) أي ان لم يكن قاضي ضرورة والا توقف الأمر  
على الاستركاه زى (قوله فيقبل اه) أي من علم عدلته ويرد الثاني أي من  
علم نفسه (قوله أنه لا يقبل تركبته لهما) أي بنفسه فلا بد من تركبته غير  
وهو المتمد (قوله استركاه) والتركية لا يقبل فيها الا الذي كوراه الزركشي  
وقضيته ان الأمر كذلك ولو كان الشاهد امرأة وموظا هرا لان التركية ليست بحال  
ولا تؤول اليه سم (قوله وان لم ينعين فيه الخصم) بل وان قال الخصم انه عدل  
كما سأتى عش على مر وطعن من باب نفع وقتل كما في المصباح (قوله  
بشهادته) هو خبر أي ثبت بشهادته وان لم تقع بالفعل الا بشهادة المزدكي  
كما يأتي في قوله لان الحكم انما يقع بشهادته فلا مفاة (قوله هو أولى من قوله بان)  
لانه يؤهم ان الكتابة شرط مع ان مثلها الاخبار بذلك من غير كتابة (قوله

قوله بان) يكتب ما يميز به الشاهد والشهود له (الشهود) عليه من الاسماء والسكنى والحرر وغيرها

قديكون بينهما وبين  
الشاهد ما يمنع الشهادة  
كبعضية أو عداوة (و)  
المشهود (به) من دين أو  
عين أو غيرهما كمنكاح  
فقد يغلب على الظن صدق  
الشاهد في شيء دون  
شيء فهو أهم من قوله وقد  
الدين (ويست) سرا (به)  
أي بما كتبه صاحب مسألة  
ولا يعلم أحدهما بالآخر  
(لكل مذك) لبحث عن حال  
من ذكر في قبول الشاهد  
في نفسه وهل بينه وبين  
المشهود له أو عليه ما يمنع  
شهادته (ثم يشافهه  
المبعوث بما عنده بلفظ  
شهادة) لأن الحكم انما يقع  
بشهادته وتبصيري بما ذكر  
أولى مما عيبره (ويكني) اشهد  
على شهادته (انه عدل)  
وان لم يقل لي وعلى لانه أثبت  
العدالة التي اقصاها قوله  
نعالى وأشهد وادوى عدل  
منكم فزيادة لي وعلى تأكيد  
 واعتذر بن الصباغ عن  
كونه شهادة على شهادة مع  
حضور الادل في البلد  
بالحاجة

فقد يكون بينهما وبين  
المشهود عليه وقوله كبعضية أي للمشهود له أو عداوة أي لشهود له عليه ويدل  
على كونه اظاهره ذكر قول المرح به ودخل بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع  
شهادته نأمل (قوله وقد ولدني) بالرفع لان عبارة الاصل وكذا اقدار الدبر (قوله فقد)  
يغلب على الظن الخ) هذا لا يخفى بصريحه ان الشاهد الا أن يقال هم أدري بذلك  
من غيرهم لم عرفتم بأحواله (قوله ويست) أي وجوباً وقوله مراى ندبا ح ل (قوله  
صاحبى مسألة) أي رسولين مع كل منهما نسخة مخفية عن صاحبه وسمى بذلك  
لانهم يسألان المزمى عن حال الشاهد من كآفاله لادري وبسألوا أولاً عن  
أحوال الشهود فان وجدوهم مجروحين لم يسألوا عن غيره وان عدوا أو أوعان  
شهدوا له فان ذكروا ما منع من الشهادة لم يسألوا عن غيره وان ذكروا الجوار أو  
عن المشهود عليه فان ذكروا ما يمنع شهادتهم عليه لم يسألوا عما عداه وان ذكروا  
الجواز ذكروا حيثما القدر المشهود به عمرة سم (قوله اكل مذك) فيبحث كلام من  
صاحبى مسألة اكل مذك للشاهد و اظهر له أن كيب ضابط من جهة العدد  
فيكتفى بأشئ لكل شاهد ولا بد من تزكية جميع جبريله وأصحابه كما يدل عليه  
قوله اكل مذك حر ثم ظهر انه يكتفى بمزكيب للشاهدين فاده بعض مشايخنا  
فقله اكل مذك ليس بشرط (قوله في نفسه) أي يقطع النظر عن المشهود له  
وعليه (قوله ثم يشافهه) أي القاضى حل (قوله المبعوث) وهو صاحب المسئلة  
حل لان المبعوثين يسميان صاحبى مسألة لانهم ما يفتشانه يسألان كما قاله مر  
(قوله ويكني) اشهد على شهادته أي المزمى وقصينه انه لا بد من لفظ الشهادة  
في المبعوث والمبعوث اليه وهو كذلك وعبارة شرح مر مع الاصل والاصح اشتراط  
لفظ شهادة من المزمى كبقية الشهادات اه فقله من المزمى يشمل المبعوث  
والمبعوث اليه (قوله انه عدل) منه اق بالصدور لا بالهـ بل والمراد اشهد على شهادة  
المزمى بانهم عدل وليس المراد ان الرسول يشهد بالعدال قبل بشهادة المزمى بها  
(قوله وان لم يقل لي وعلى) لا رة قال الفخال مبي قول الشانعي عدل على أولى أي  
ليس عدو ولا بل قبل شهادته على وليس بائ نل قبل شهادته لي قال وهذا هو  
الصحيح زى قال البلقيني قد يكون بينه وبين العدل عداوة تمنع من قبول شهادته  
عليه فلا ينبغي ان يلزم العدل أي المزمى بأن يقول على لوجود اعداء المانعة من  
قبول شهادته عليه عن (قوله من) كونه شهادة على شهادة أي شهادة  
أحد باب المسائل على شهادة المزمى وقوله مع حضور الاصل أي المزمى حل

لان المزكين لا يكافون الحضور الى القضاة (وشروط المزكى كشاهد) أي كشرطه (مع مقرنته بجرح وقتل)  
أي بابايمها (وخبره باطن من يعله ٧٨٩) بمحبة أو جوار بكسر الجيم أفصح من ضمها (أو معاملة)

ليكون على بصيرة مما شهد

به من التعديل أو أثيرج

(ويجب ذكر سبب جرح)

كزنا وسرقه وإن كان قتيما

لاختلاف فيه بخلاف سبب

التعديل ولا يجعل بذكر الزنا

فأذا وان انقرد لانه مشمول

فوه في حقه فرض كسنة

أو عين بخلاف شهود الزنا

اذا نقصوا عن الاربعة فانهم

قدفة لانهم مشدوبون الى

السرقه مقصرون (ويعد

فيه) أي في الجرح (مما ساء)

كان راءه زني (أو ما علمته)

كان سمعه يقذف وهذا من

زياد (أو استغاضة)

أو تواتر أو شهادة من عدلين

لحصول العلم أو الفطن بذلك

وفي اشتراط ذكر ما يعنده

من معانة ونحوها وجهان

أحدهما وهو الاشراف

وثانيهما وهو الاقيس لا ذكره

في الروضة وأصلها والثاني

أوجه اما أصحاب المسائل

فيعمدون المزكين واعلم أن

الجرح الذي ليس مفسرا

وإن لم يقبل بفيد التوقع

عنى القبول الى أن يبحث

(قوله لا يكافون الحضور الخ) غرضه في قبول شهادة أصحاب المسائل على  
شهادة المسؤولين عن (قوله وشروط المزكى) وهو الشاهد بالعدالة زى فيشمل  
صاحب المسئلة الذي بعثه القاضي كما قاله هر أي فشرطه كشرط المزكى في غير  
نزه الباطن كما في قول (قوله أي كشرطه) من اسلام وتكليف وجريه  
وذكره وعدالة وعدم عداوة في جرح وعدم نبوة أو بوفى تعديل زى (قوله من  
يعله) أفهم انه لا يشترط في الجرح خبره باطن من يجرحه لان الجرح لا يقبل  
الا بمقتضاه له جرو مرد (قوله أو معاملة) فقد شهد عند عمر اثنان فقال لهما  
لا تعرفكما ولا يصيركما في الاعراف كما اثنيا يعرفكما فأتيا برجل فقال لهما  
كيف تعرفوهما قال بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صبا لهما  
ومساءهما ومدخلهما وما خرجهما قال لا قال هل عامتهما بالدرهم والدينار التي  
تعرف بها أمانات الرجال قال لا قال هل صاحبتهما في السفر الذي يسفرأى يكشف  
عن أخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما مشرح مر (قوله سبب جرح) قد  
أشكل على بعض الطلبة التميز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو  
الفسق أو رد الشهاده وسببه نحو الزنا سم على جرح (قوله بخلاف سبب التعديل)  
أقول لما ان تقول يلزم الاختلاف في سبب الجرح الاختلاف في سبب التعديل  
يدرك ذلك بالنأمل سم (قوله فرض كفاية) ان لم يرد أو يرض عن ان انفرد  
(قوله لحصول العلم) أي في الأولين والرابع وقوله وألظ أي في الثالث والخامس  
(قوله والثاني أوجه) معتمد (قوله اما أصحاب المسائل) وهم المسمون الآن  
بالرسل ونحوها ع ش وهو مما ييل لقوله ويعتمد المزكى أو لحدوف تقديره وما تقدم  
من معرفته بجرح وتعديل الخ شرط في المزكى اما أصحاب المسائل الخ (قوله  
فيعمدون المزكين) أي فلا يشترط فيهم خبره الباطن حل واما شروط الشاهد  
فلا بد منها فهم كما تقدم عن مر (قوله ليس مفسرا) أي من الجرح وهو يقع  
السبب ع ش (قوله تاب فيه) انه لا يكفي بمجرد التوبة اذ لا يلزم منها قبول  
شهادته لا اشتراط معنى مدة الاستبراء بعدها كما يأتي فلا بد من ذكر معنى تلك المدة  
ان لم يعلم تاريخ الجرح والا يمتنع الى ذلك كما في مر (قوله قدم قوله على قول  
الجوارح) أي لان بينة الجرح شهدت بأمر باطل وبينه التعديل بأمر طاهر فكانت  
أقوى لانها ساهلت ما خفي على الأخرى ومر جرح بلد ثم انتقل لا تحزنه اثنان

عن حاه كاد كروفي الرواية ١٩٨ يجهت وظاهره لا فرق بينها وبين الشهادة في ذلك (وقدم)  
الجرح أي بينته (على) بينته (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فان قال المعدل تاب من سببه) أي الجرح (قدم)  
قوله على قول الجوارح لان معه حيث يزداد علم (ولا يكفي) في التعديل (قول المديح عليه هو تعديل)



قدم التعديل ان تضلل مدة الاستبراء اه زى (قوله وقد خلط في شهادته على)  
ليس هذا بشرط وانما هو دليل ان انكاره مع اعترافه بعد له مستلزم بسببه لغلط  
وان لم يصرح به فان دل عدل فيا شهد به على كان اقراومه اه شرح م ر (قوله  
حق لله تعالى) أى فلا يستطاع اعتراض المدعى عليه بمد الفاشاهد

### \* (باب القضاء على الغائب) \*

وان كان الغائب في غير عمله م وقد خالف في هذا الباب الاثمة الثلاثة قلم  
يقولوا به قل على الجلال (قوله عن البلد) أى فوق مسافة العدوى كما يأتي  
في قول الفصل الثاني (قوله ونواري) أى خروفاً (قوله وأتعرز) أى امتنع  
(قوله مع ما ذكره) من الفصل الثاني وقوله وسن كتاب (قوله لعدم  
الادلة) كقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله ولم يفصل بين الحاضر والغائب  
(قوله قال جمع) قراءته لما يأتي ان ابا سفيان المقضي عليه لم يكن متوارياً  
ولا متعزراً ولا غائباً عن البلد مع ان شرط القضاء على الغائب ان يكون المدعى عليه  
واحد من الثلاثة (قوله لهند الخ) قال لهادك لما شكت له من شع زوجها  
م وكانت بكه أى بعد فقهها لما حضرت الجارية وذكر صلى الله عليه وسلم  
فيها قوله تعالى ولا يسرقن فشكت عند ذلك (قوله لكن قال في شرح مسلم الخ)  
واعترفته غير بأنه لم يحلفها أى ومن شرط القضاء على الغائب تحليف خصمه بين  
الاستظهار كما سيأتي ولم يقدر المحكوم به لها ولم يرد دعوى على ما شرطوه والدليل  
الواضح انه مع عن عمر وعثمان رضي الله عنهما القضاء على الغائب ولا يخالف لهما  
من الصحابة واتفاقهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلها والقياس على ميت  
ومضبرع انهما أحجز عن الدفع من الغائب شرح م ر (قوله ولم يكن متوارياً  
ولا متعزراً) فالحق حينئذ انه من باب العدوى والملازمة في قول الجمع لو كان  
قدوى لقال لك ان تاخذى الخ ممنوعة اذ يجوز ان يكون متوى ويقول خذى  
كما أفاده حل (قوله من حد) كحد شرب خمر وزنا اعترف بهما عند القاضي  
الكتاب أو قامت بينة عليه ثم هرب زى (قوله ان كان للمدعى حجة) شاهدة  
لشاهد واليمين فيقضى به ما على الغائب كالحاضر وهل يكفي يمين أو يشترط  
يمينان أحدهما لتكيد الحجة والثاني للاستظهار الاصح الثاني ديمري ومثله  
الدعوى على الصبي والمجنون والميت ع ش على م ر وجزم س ل بالاول وهو  
ضعيف والمعتمد الثاني وهل يجب يمين الاستظهار في القسامة أيضاً لا نصادون  
البينة أو لا تكونها من حدس يمين الاستظهار فلا حاجة ليمين أخرى والظاهر انه

وقد غلط في شهادته على  
وان كان البحث لحقه وقد  
اصترف به مداله لان  
الاستزكاء حق لله تعالى

### \* (باب القضاء على

الغائب) \* عن البلد أو عن  
المجاس ونواري أو تعززع  
ما يذكره (هو جازي في غير  
عقوبة لله تعالى) ولوى  
قود أو حد قذف لعدم  
الادلة قال جمع وقوله  
صلى الله عليه وسلم لهند  
خذى ما يكميك وولدك  
بالعروف وهو قضاء منه على  
زوجها أى سفيان وهو  
غائب ولو كان قدوى لقال  
لك ان تاخذى أولاً ما من  
عليك أو نحوه ولم يقل خذى  
لكن قال في شرح مسلم  
لا يصح الاستدلال به لان  
القصة كانت بكه وأبو  
سفيان فيها ولو لم يكن متوارياً  
ولا متعزراً ونخرج بما ذكر  
عقوبة الله تعالى من حد  
أو تعززع - تعالى مبنى  
على المسامحة بخلاف حق  
الادعى فيقضى فيه على  
الغائب (ان كان للمدعى حجة

على وجوب العيب يتكفي بين واحدة ولا يجب خسوس حل (قوله ولم يقل هو مقر) قال الزركشي نقل عن المدردى لو غاب أو توارى أو هرب عن المجلس عند الدعوى جعل كالمنا كل فيلطف خصمه أن قال لا يمتنع من باختصار (قوله فان قال هو مقر الخ) أي وهو مقبول الاقرار فان كان لا يقبل اقراره لسمعه أو نحوه سمعت حل (قوله استظها) أي مخافة أن يسكر ويكتب بها لقاضي إلى قاضي بلد الغائب (قوله لنصره بالمتأني) عبارة شرح مردود ذلك لاسهالاته على مقرره وهي أظهر لان الاقرار ليس منافيا للصحة (قوله اذ لا فائدة) هذا لا يفتح المناقاة (قوله وار قال هو مقر) لاحاجة اليه لان فرض السنة انه مقر فكون الوالو الحال (قوله وكذا الوالو قال هو مقر الخ) ضعيف كدأ ما به (قوله لكنه تمتنع) وغرضه من سماع البينة أن يكتب القاضي ببلد ما مأت أن يوفيه حقه خوفا من جوده (قوله ولي به) أي ما قراره والوالو الحال (قوله والقاضي) أي يستعمله ذلك كافي مرد (قوله مسعر) وأجرته ينبغي أن تكون على الغائب لانه من مصالحه حل (قوله يسكر) أي يقول ليس لك عليه ما تدعيه لان الأصل براءة الذمة وعبارة سم قوله يسكر عن الغائب وإن كان كذبا لانه للصحة والكذب قد يجوز لمصلحة مرد (قوله عن الغائب) أي ومن في معناه ما يأتي شرح مرد (قوله ان يكن الغائب الخ) التعمد انه يجب تخليفه وإن كان متواريا أو متعززا زى وعن وقال حجر اما التوارى والمتعز فبقي علىهما بلا عيب لثبوت صيرهما (قوله ان الحق) أي بان الحق تازعه تخليفه واقامة حجة ويدل عليه تأخير قوله وبعد تعدلها عنه والافكان المناسب فتدعيه عقب قوله حجة قال سول نقل عن البلقيني وهذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحل بدماع على ما يليق بها وكذا نحو الابراء كما سيأتي اه أي كأن يقول والعين باقية تحت يد يلمزمه تسليمها عن وخرج بقوله أن الحق ثابت عليه ما لو يكن كذلك كدعوى قى عتقا واردة طلاقا على غائب وشهدت البينة حسبة على اقراره به فلا يحتاج لغيره إذا لاحظ جهة الحسبة شرح مرد تبيينه مسائل اليهم مع الشاهد عشرة ذكرنا شرح منها أربعة والخاصة بالدعوى على العيب القديم فانه يخلف مع الشاهد من انه فيسمع البسيع حله الاطلاع على العيب السادسة دعوى الاعسار وقد عرقه قاله مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل الخبرة يلف ما له ويخلف مع الشاهد من انه لا مال له في الباطن في أحد الوجهين السابعة اذا دعت المرأة أن زوجها عاين وكانت بكر أو ادعى انه وطئها وشهد أربع نسوة انها كرت خلف مع شاهدين انه

ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالمحق بأن قال هو جاحده وهو ظاهر أو أطلق لانه قد لا يعلم جوده ولا اقراره وبالحجة تقبل على الساكت فليقبل غيبته كسكوته فان قال هو مقر وأنا أقيم الحجة استظها لالم تسمع حجة لتصرحه بالمتأني لساكتها اذ لا فائدة فيها مع الاقرار ثم لو كان للغائب مال حاضر وأمام المحجة على دينه لا يكتب القاضي به إلى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه دينه فانه يسمعها وإن قال هو مقر كما في الروضة كاصلها عن فتاوى القفال وكذا الوالو هو مقر لكنه يمنع أو قال وله بينة باقراره أو قالان بكذا ولي به بينة (والقاضي نصب مسخر) يفتح الخفاء للحجة المشددة (يسكر) عن الغائب لتكون الحجة على أنكراته صكرو (ويجب تخليفه) أي المادعي عين الاستظها وان يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) اقامة (حجة أن الحق) ثابت (عليه) يلزمه (أداه) وبعد تعدلها كافي الروضة

كاصلها احيا طالعائب لانها حاضرة بما ادعى ما يبرئ منه

ما وطئه الاحتمال ان يكون وطئه وطئا خفيا وعبادت البكارة الثامنة اذا مال  
 لروحته أنت طالق أو من ثم ادعى انه طلقها في نكاح غير هذا أو كانت معاملة من  
 غيره فقيم شاهد من على نكاح الغير أو نكاحه أو قول ويحلف انه أراد الاخبار  
 بذلك التاسعة اذا اختلف في أصل الجنابة فلا بد من بينة لوجودها ثم اختلفا  
 في سلامة العضو المجني عليه وكان من الأعضاء الباطنة فيحلف المجني عليه على  
 سلامته العاشرة اذا ادعى المودع انه سافر للحرف ثم هلكت بالسفر فانه يقيم البينة  
 للحرف الظاهر ويحلف انها هاهنا سكنت بالسفر ولو كان له شاهد واحد في هذه  
 المسائل كلها حلف يمينتين يمينتا التكبير الشهادة ويمينا للاستظهار تهتمى ابن أبي  
 شريف (قوله على نحو صبي) ومروءة المسئلة ان يكون للذمي بينة بما ادعاه  
 بخلاف ما اذا لم تكن هناك بيعة فاسألانسمع وعلى هذه الحالة يحمل قوله لا تسمع  
 الدعوى على الصبي ونحوه روى (قوله لماسر) أى احتياطا (قوله ان كان  
 الغائب نائب) استشكله في التوشيع بأنه ان كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على  
 غائب ولم يجزى به جزا قال حج وفيه نظر لزان العبرة في الخصومات في نحو الميمن  
 بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة للميمن ثم قال فالخاصل ان الدعوى  
 ان سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون موكله الا بالنسبة لطلب الميمن  
 احتياطاً لحق الموكل وان لم تسمع عليه توجه الحكم الى الغائب من كل وجه  
 في الميمن وغيرها من الراجح ان الدعوى على وكيل الغائب لا تسمع كما قاله  
 البلغني وغيره واذ احكم على الغائب ثم تبين انه في مصادقة عدوى نقض حكمه  
 كما اعتمد مر وادامى والده بعدم المقضاه له من الخصم (قوله نائب حاضر)  
 الاولى ولي ولصله غير الغائب لمشاكلة ما قبله (قوله اعتبر في وجوب التعليف  
 سؤاله) أى طلبه للميمن فان لم يسأل حكمه ولا يؤخر الميمن لسؤاله عدم وجوب  
 التعليف عندهم سؤاله روى أى ما لم يكن سكونه لجمل والأيعر به المحاكم من  
 (قوله على قيم شخص) لكون الشخص أهلاً دابة البتة مثلاً (قوله قد يترتب  
 على الانتظار مضايح الحق) ويرد بان الحق لا يضيع بأخذ من بان يأخذ القيم  
 ما يوجب بالدعى به كفى مر (قوله وهو الممند) ضعيف (قوله تابعة للبينة) أى  
 متسطة عن أى وان لم يسقط المتبوع وهو البينة لانهم توسعوا في التابع (قوله  
 وبالبينة) لعدم شمولها للشاهد والميمن لكن قال مر بينة ولو شاهد وميمن  
 فيما قضى فيه بهما (قوله ونحوه) كاعسار (قوله ولو ادعى وكيل) أى  
 وكيل غائب كما يؤخذ من قول الشرح الآتى ولا يؤخر الحق الخ وعبرة الرشيدى

(كالو ادعى على نحو صبي)  
 من مجنون وميت وهومن  
 زبادى فانه يحلف للمعتم  
 ان كان للغائب نائب حاضر  
 أو الصبي أو المجنون نائب  
 حاضر أو وليت وارث خاص  
 اعتبر في وجوب التعليف  
 سواء له ولو ادعى قيم اوليه  
 شيئاً وفامه بينة على قيم  
 شخص آخر فنقضى كلام  
 الغيبين انه يجب انتظار مال  
 المدعى له ليحلف ثم يكم له  
 وخالفهما السبكي وقال  
 الوجه انه يحكم له ولا ينتظر  
 كماله لانه قد يترتب على  
 الانتظار مضايح الحق وصيغة  
 اليه ابن عبد السلام وهو  
 المخذلان الميمن ما تابعة  
 لبينة وتعتبر فيبامر  
 بالعقوبة وفيه فيما يأتى  
 بالحجة أهم من تعبيره بالحد  
 وبالبينة وقول بلزله أداته  
 من زيادى ولا يفتى عنه  
 ما قبله لان الحق قد يكون  
 عليه ولا يلزمه أداته  
 لتأجيل ونحوه (ولو ادعى  
 وكيل على غائب لم يحلف)

لاذ الوكيل لا يخلف عين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) لا وكيل (إرأى موكلك أمرا لتسلم) لا وكيل  
ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل (٧٩٣) والا لا يجزئ الأمر إلى أن يتذخر استيفاء الحق وقباله كالموكل

على مر قول المتن ولو ادعى وكيل الخ أي وكيل غائب على أنه كذلك في المتن الذي  
شرح عليه العلامة حجر (قوله لا يخلف عين الاستظهار) وإنما يدعي وكيل  
الغائب إذا كان المرسل غائبا إلى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بأن كان  
فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الحكم وإن قرب شوبرى (قوله ولو حضر  
الغائب الخ) قال العراقي وهي مسألة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هي  
في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعبرة  
في القضاء عليه أو نطاق الغيبة عن البلد رجع البلقي الثاني كذا بخط البرلمى  
وأقول قول الثمين ولو حضر الغائب يقتضى أن هذا من تمة الأولى حيث جعل  
الحاضر هو الغائب فتأمل لكن عبارة المتأخر ولو حضر المذعي عليه وهي تعمل  
الحاضر ابتداء سم (قوله ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل) أي من محل الذي  
لا يجب عليه الحضور منه إذا استعدى عليه والا فلا بد من حضوره وتخليفه بين  
الاستظهار حل وقوله تخليفه فان لم يخلف أخذ منه الحق ولا ترده هذه البيّنات حل  
(قوله دعوى صحيحة) أي دعوى الغائب الإبراء (قوله أو نحوه) أي كالصبي  
واليت (قوله وهذا) أي كونه المال ثابتا في دمة الغائب ونحوه (قوله  
وله مال) أي عين أو دين ثابت على حاضر في عمله ولا ينافيه منهم الدعوى  
بالدين على غريم الغريم لانه محمول على ما إذا كان الغريم حاضرا أو غائبا ولم يكن  
دنة ثابتا على غريمه وليس له الدعوى لقيم شاهد أو يخلف معه من ل و مر  
(قوله قضاء منه) أي بعد طلب المذعي لأن الحاكم قد قوه مقامه شرح مر  
(قوله أنهاء) أي وجوب إقراره كان المكتوب اليه قاضي ضرورة مسارعة لبراءة  
دعة غريمه ووصله إلى حقه شرح مر (قوله أو بسماع حجة) أي والحاكم فوق  
مسافة العدوى والاوجب احضار البينة وسماع كلامها كما سيشرح به المصنف  
بعد حل (قوله أو بينا مردودة) وورثتها أن يدعى عليه حال حضوره فينكر  
ويبهر المذعي عن البينة ويرد المذعي عليه البيّنات على المذعي فيما لها أي المذعي  
في غيبته أي المذعي عليه عن عبارة حل قوله أو بينا مردودة الفرض أن المسألة  
في القضاء على الغائب ولا ينصرف فيه بين مردودة وقد ينصور بما إذا ادعى على  
حاضر فأذكر وردا البيّنات ثم غاب قبل انقضاء ثم قضى عليه بعد تخليف خصمه اه  
(قوله وسن مع الأشهاد كتاب به) أي بجري عنده من ثبوت أدنى ويعتبر فيه

الحق (أو بسماع حجة) ليحكم بها ١٩٩ يحث ثم يستوفى الحق (وسميتها) أي الحجة (اللم هد لها  
والأدلة ترك تسبيتها) كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذاك أو شاهدا أو بينا  
أو بما مردودة وجب بيانها تفيد لا يكون ذلك حجة عند النهي اليه (ومن) مع الأشهاد (كتاب به

بذكره ما عارض الخصمين) العائب وذو الحق وذكر الثاني من زيادتي فيكتبني انه لو الحكم قامت عندي حجة على فلان لانه لان يتكذوا وحكمت له به فاستوفى حقه وقد ينهى علم (٧٩٤) نفسه (و) سن (ختمه) بعد قراءته

رجدان ولوى مال أو هلال رمضان شرح مر (قوله ما عارض الخصمين) أو من اسم ونسب ومعة وحلية شرح مر (قوله وقد ينهى علم نفسه) أى إذا كان يقضى به له بأن كان مجتهدا عا ش وحينئذ يحكم به المكتوب اليه حل أى وقد لا ينهى علم نفسه كأن كان المهمل اليه لا يرى الحكم بالعلم والانتهاء بالعلم بأن يقول علمت بأمره عليه كذا وحكمت بذلك وظاهره ان المنهى اليه يحكم كما كلفه بأمره ذلك القاضي عن علمه ولا يحتاج الى شاهد آخر بل ينزل اخباره عن علمه منزلة انتهاء البينة اليه وهو ظاهر عبارة مر حيث قال وخرج بالبينة علمه ولا يكتب اليه ماله شاهد ولا فاس كاد كره في العدة اكره ذهب المرخسى الى خلافه واعتمده البلغيني ادعاه كقيام البينة اه (قوله وسن ختمه) وظاهر ان المراد بختمه جمل نحو شمع عليه ويجتم عليه بخاتم لانه يتصف بذلك ويكرمه المكتوب اليه حينئذ وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة جهر (قوله ولا يكتب ان يقول) أى من غير قراءة حل (قوله ويشهران) أى بعد حصول الخصم على المعتقد بالى والمخط عليه كلام مر وفي الشرح وبدل عليه قول الشرح ان انكر الخصم المخضر فأما انه لا بد من احضاره وان كان الاول حكم احتياطا خلافا لقول ابن الصلاح لا يوقف اثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم كما قاله عن (قوله بل يحكم عليه) أى حيث لا مشاركة له في ذلك كما يدل عليه كلامه حل والمراد بالحكم ما يشتمل تنفيذه ليشمل ما اذا كان المنهى الحكم (قوله وبنيها نائبا) ولا بد من حكم ثان بما كتبه كما يحتمه البلغيني اكره بلاد عوى ولا حلف شرح مر واعتمده البالي مال بحر وفيه وقعة لان هذا من تنه الحكم الاول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر افعال سم واعتمد مر انه لا بد من استئناف الحكم مطلقا (قوله مع المعاصرة) امكان المعاملة له أو لمورثه أو نكاحه لماله سل فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعي عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته تدبر (قوله ولو شافه الحاكم قاضيا) المراد به القاضى بالمدعى الاعوى وهو كل من يحصل منه الرام فيشمل الشاذان المحصر لامر في الانهاء اليه كما في شرح مر وجزوع ش فكان الاولى ان يعبر بالحاكم بدل القاضى ليشمل حاكم السياسة لانه المناسب للمراد (قوله ولو غير المكتوب اليه) الاطهر ان يقول ولو غير مكتوب اليه لان عبارته

على الشاهد من بحضرته ويقول أشهد كما في كتيب الى فلان بما عارضنا وبضمان خطهما فيه ولا يكتفى أن يقول أشهد كما كان هذا خطي أو ان ما فيه حكمي ويدفع للشاهد من نسخة أخرى بلا يتم لبطالهما ويتذكر عند الحاجة (ويشهدان) عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب (بما جرى عنده من ثبوت أمر حكم) ان أنكر الخصم المخضر ان المال المذكور وفيه عليه (فان قال ليس المكتوب اسمي حلف) فيصدق بقيد زده بقول (الم لم يعرف به) لانه آخر نفسه والاصل براءة الدمة فان عرف به لم يصدق بل يحكم عليه (أو) قال (لست الخصم) قد ثبت باقراره أو يحجه (انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من يشركه فيه) أى في الاسم حالة كونه (معاصر) المدعي مان لم يكن ثم من يشركه فيه وعليه اقصر الاصل أو كان ولم

يعاصر المدعي لان الظاهر ان المحكوم عليه (والا) بأن كان ثم من يشركه فيه ومعاصر المدعي (فان) توهم مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق (بمث) المكتوب اليه (للكاتب اطلب من الشهود زيادة تميز) لانه هو عليه (ويكتبها) وبنيها نائبا لقاضي بلد العائب فان لم يجد زيادة تميز يرفق الامر حتى ينكشف فان اعترف ان شارك بالحق طوبى له ويعتبر ايضا مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرحه بالبديعي والحر جاني وغيرهما (ولو شافه الحاكم) وهو من علمه (يحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب اليه

بأن اتخذ عملهما وهو من زيادتي أو خسر القاضى الى بلد الحاكم وشافه بذلك أو أداؤه وكل منهما فى طرف عمله  
(امضاء) أى نفذ ما إذا كان (فى عمله) (٧٩٥) لأنه أبلغ من الشهادة الكتابية (وهو) حينئذ قضاء بعلمه

نعم ان هناك كتابة للشافه أو غيره وليس كذلك (قوله بل ان اتخذ عملهما) قال  
الزركشى فى هذه الصورة لو كان فى البلد قاضيان فقال أحدهما لا خلاف  
حكمت بكذا أمضاء وان كتب اليه فى تعليق القاضى ان كانت ولاية كل أحد  
على جميع البلد لم يقبل أو على نصفه معينان كتب بالحكم قبله أو سماع ينفذ  
فلاسم (قوله أو خسر القاضى) أى قاضى بلد العائب (قوله لأنه أبلغ)  
الاولى ان يقول لهما أى المشافهة ويحجب بان الضمير لذكر (قوله قضاء بعلمه)  
أى فى معناه (قوله فلا يقضى بذلك) قال فى شرح الروض فى الثانية بناء على  
ان سماعنا نقل لما كتبه الفرع شهادة الاصل مكمل بالحكم بالفرع مع حضور  
الاصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه انه لو غاب الشهود عن بلد القاضى أى  
بعد أداء الشهادة لم يافه يجوز فيها الشهادة على الشهادة بما زال الحكم بذلك وهو  
ظاهر وهذا المأخوذ منى عليه هنا بقوله وظاهر الخ سم (قوله حيث يسرت)  
والابان غابت أو مرضت ففقدت بها سم (قوله ما يرجع الخ) أى هى التى  
لنخرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع اليها يومه بعد فراغ زمن الخصامة المعتدلة من  
دعوى وجواب وإقامة دعوى معاصرة وتعدى بها والعبرة بسير الاتصال لأنه منضبط  
سل (قوله مبكر) أى خارج عقب طلوع الفجر أخذنا مما مر فى الجمعة ان  
البكر فيها يدخل وقته من طلوع الفجر ويحتمل الفرق وان المراد المبكر عرفا  
وهو من يخرج قبيل طلوع الشمس حج سل (قوله من تعليلهم السابق) وهو  
قوله ادبعل احضارها الخ (قوله) فى الدعوى بين غائبة  
أى وما يذكر منها من قوله ولو عصبه نير عيننا الى آخر الفصل قال م فى الدعوى  
بين غائبة أعم من ان يكون المدعى عليه حاضرا أو غائبا وهذا الاعتبار ناسب  
ذكر هذا الفصل فى باب القضاء على الغائب اه (قوله غائبة عن البلد) أى  
وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتى فى كلامه قال سل عن البلد  
ولو غير محل ولايته اه (قوله أو محدوده) أى الاربعه ولا يجوز الاقتصار  
على أقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يكفى ثلاثة لأنه ان يميزها سل قال  
ابن الرقعة ان تميز بمحدود يكفى ويشترط ذكر بلده وعلمه فيها كما تقرعون قال م

ويؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسرا احضار الحجة مع القرب بغير مرض قبل الانتهاء كاذكره فى المطلب (فصل)  
فى الدعوى بين غائبة ولو ادعى غائبا غائبة عن البلد يؤمن الشبهة (بغيرها) كحيوان وعقار عرفا بان عرف  
الاول بشهرة والثانى بها أو بمحدوده

وستنك (سمع) القاضي (جته وحكمها وكتب) بذلك (٧٩٦) (الى فاضل بلد العين ليس لها الادعي) كما

في نظيره من الدعوى على غائب (ويعتمد) المدعي (في) دعوى (غفار) بقيد زوجه بقولي (لم يشتر حدوده) لئلا يزول واجب ذكر القيمة لحصول التيزيدونه (أولا) يؤمن اشتباها (كغير المعروف من العبد والدواب وغيرها) (بالغ) المدعي (في وصف مثلي) ما أمكنه (وذكر قيمة متقوم) وجوبا (في ما لو يذهب أن يذكرك قيمة مثلي وان يبلغ في وصف متقوم وهذا ما في الروضة وأصلها هنا وعليه يعمل كلام الأصل هنا وما ذكره كالروضة وأصلها في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة هو في عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم ان كلاهما هنا يخالف ما في الدعوى (وسمع الحجة في العين اعتمادا على صفاتها (نقط) أي دون الحكم بها لظن الاشتباه (ركتب الى فاضل بلد العين بما قامته به) الحجة (فيثبتها) كما كتب مع المدعي

ويشترط أيضا بيان بلده وسكنه ومحلها (اه) (قوله وسكنه) المراد بها الحارة س (قوله وغيرها) أي من سائر المنقولات وأما العقار فلا يمكن الاثبات الاشتباه اما بالشهرة واما بالتعدد كما مر رشيدى (قوله بالغ في وصف مثلي) أي بحيث يزيد على أوصاف المسلم فيه والفرق ان الزيادة هنا تزيد ايضا وفي المسلم فيه تؤدي الى عزة الوجود وقوله ما أمكنه أي ما يمكنه الاستقصاء به واشترطت المبالغة هنا دون الدلالت لانه تؤدي الى عزة الوجود النافية لعينه (قوله) وذكر قيمة منقورم) ظاهره انه لا يجب وصفه وقوله ونذ بان يبلغ يقتضى انه يجب وصف المتقوم لانه يفيد ان أصل الوصف واجب فاي رر واجب بان ذكر القيمة يصدق عليه انه ذكر صفة من صفات المتقوم واطاراه انه لا بد مع ذلك من ذكر لونه (قوله وذا) أي قوله رد كقيمة متقوم مع قوله وان يبلغ الخ (قوله مثلية) كانت أو متقومة) أي فخالف ما هنا في المتقومة فاذا أجاب عنه بقوله هو في عين حاضرة وسبب أن ان الحاضرة يجب مع ساد الصفات وان كانت متقومة قال سم وكان وجه ذات ان الحاضرة بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت البينة لا تسمع الاعينه اذ لا يمكن معروفا اه أي فلا يخالف قوله الا في أو عين المجلس فقط كاف احضار ما يسر لخصاره ليقوم الحجة بعينه لان الكلام هنا في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بعينه (قوله حاضرة بالبلد) أي وماها في عين غائبة عن البلد في وح ل ومثل الحاضرة ولو كانت في مسافة عدوى أو دونها فان حكمها حكم الحاضرة كما سبكره الذرح (قوله في العين) سواء كانت متقومة كان عمار أو مثلية تخشب أولا ولا كان اذعي عليه اختصاصا بمرادله اه شيخنا عزى (قوله اعتمادا على صفاتها) ومن صفاتها ذكر القيمة أيضا وان فيه اكتفاء فلا يقال لاشبه المتقوم لان الواجب فيه ذكر القيمة تدبر (قوله لظن) أي خوف الاشتباه واخذ منه له لولم يشبه حكمه مطلقا سواء كانت في البلد أو غائبة عنها فوق مسافة العدوى أو فيها اه شيخنا وبهذا التعليل فارق ما قبله صاحبكم بكم لعدم خوف الاشتباه لان القرض انه يؤمن اشتباها (قوله فيثبتها) أي العين وانظر لو كانت مما يسرع عنه أو يورث قلعه ضررا كالشيء الثقيل والمثبت أو يتعذر بعته كالعقار والذير المعروف وسألت الطبلاوى عن ذلك فقال لا يجري فيه ما ذكره انتهى سم وقال مر يتداعيان عند فاضل بلد العين فليقرر (قوله) بكفيل بدنه وتجه اعتبارا كونه) أي المكفول ثقة ملابيا يطبق السفر لا حضاره

وبصدق

(فيثبتها) كما كتب مع المدعي

أي المدعي احتياطاً للمدعي عليه حتى إذا لم تبينها الحجة طوبى لبردها مازار إن لم تكن أمة) تحرم خلوته بها (والا)  
 بأن كانت كذلك (فعأمين) في الرقة (٧٩٧) تقوم الحجة بعينها نعم أن أظهر الخصم عينا أخرى

مشاركة في الاسم والعصبة  
 فكما في المحكوم عليه وذكر  
 حكم الأمة من زياد في  
 ويسن أن يحتم على الدين  
 عند تسليها بمحتم لازم لا  
 تبدل بما يقع به اللبس على  
 الشهود فإن كان رقيقاً  
 جعل في عنقه قلادة رختم  
 عليها (فان قامت) هذه  
 (بعينها كتب) إلى قاضي  
 بلدها (براءة الكفيل) بعد  
 تهيم الحكم وتسليم الدين  
 للمدعي (أو ادعى عناقبة  
 عن المجلس فقط أي لاهن  
 البلد) (كأن احضار  
 ما يسهل) هو أولى من قوله  
 يمكن (احضاره لتقوم الحجة  
 بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد  
 بصفة لعدم الحاجة بخلافه  
 في القاضية عن البلد نعم أن  
 كانت العين مشهورة للناس  
 أو عرفها القاضي لم يحتاج إلى  
 احضارها أما إذا لم  
 احضاره بأن لم يكن كعاد  
 أو عسر كشى عقيل أو  
 يورث قلعه ضرراً فلا يؤمر

ويصدق في طلبه شورى وشرح مر ونازع سم في اشتراط الملاحة لان الكفيل  
 لا يغرم إلا أن يراد القدرة على أمة السفر (قوله احتياطاً) علة لقوله بكفيله  
 (قوله إذا لم تكن أمة تحرم خلوته بها) بأن لم تكن أمة أو كانت أمة لا يحرم خلوته  
 بها بأن تكون محرماً أو معه امرأة ثقة حل وقوله تحرم خلوته بها أي بتقدير  
 عدم ملكه لها (قوله فعأمين) ظاهره أنه لا يحتاج هنا إلى شهود عسر أو امرأة  
 ثمة تمنع الخلوة ولو قيل لم يبعد الآن يقال إن اعتبار ذلك شق فسمح فيه مراعاة  
 لفصل الخصومة شرح مر ويفرق بينه وبين المدعي حيث اعتبر فيه شهود امرأة  
 ثمة بار للمدعي من المانع بها ما ليس لمعه فالثمة فيه أقوى سم على حجر (قوله  
 لتقوم الحجة بعينها) أي فضايدة الإقامة الأثرى نقل الدين المذكورة بلسي سم  
 (قوله نعم) استدراك على قوله فبعينها (كتاب) (قوله فكما في المحكوم  
 عليه) فيرسل للقاضي يطلب من الشهود زيادة في الزلمين المدعاة فإن لم يجد  
 الشهود زيادة في ظرف الأمر حتى يتبين الحال كالم (قوله بمحتم لازم) أي  
 لا يمكن رواه كنية فلا يكتفى بحتمه بمحتم ونحوه شيئاً (قوله رقيقاً) ليس بقيد  
 وعبارة شرح مر فإن كان حيواناً (قوله لتيسر ذلك) علة للمطل مع علته  
 (قوله لعدم الحاجة) نعم أن شهدت بيمينه بقرار المدعي عليه باستلانه على كذا  
 أو وصفه الشهود سمعت من ل (قوله أو عرفها القاضي) عبارة شرح مر ولما  
 ما يعرفه القاضي فإن عرفه الناس أيضاً فلا حكم به من غير احضار وان اختص به  
 القاضي فإن حكم بعله بأمر كان محتم نفد أو بالينة فلا لانه لا تسع بالصفة  
 (قوله أو يورث الخ) كتحشية موضوعه في جدار وهو معطوف على قوله فعيل بدليل  
 فلو بعد يصف ما يعرفه أو يسمى (قوله وتشهد الحجة) فإن قال الشهود أنا  
 نعرف عينه فقط نتمين حضور القاضي أو نأثبه لتقع الشهادة على عينه مرسل  
 (قوله بذلك الحدود) أي في المقار وقوله والصغات أي فيما يعسر وإذا شهدت الحجة  
 بذلك حكم من ذبح حاجة إلى أن يضر هو وأثابه تكافى شرح الروض (قوله  
 فيما ذكر) أي في الدعوى وبه والشهادة وقوله ومثله أي مثل هذا التقيد (قوله  
 ولو أنكر العين الخ) راجع للقاضية عن البلد أو عن المجلس وعبر في المنهاج عن

باحضاره بل يحدد المدعي العيار ٢٠٠ بحيث يوصف ما يعسر وتشهد  
 أو يصره القاضي أو يثبت نائبة لسماع الحجة فإن كان المقار مشهوراً بالبلد لم يحتاج لتعديده فيما ذكره يأتى  
 في وصفه يعسر احضاره واعلم أن العائبة عن البلد مسافة الحدودى كاتى في البلد لا شراً كهما في إيجاب الاحضار  
 نه على ذلك في المطلب (ولو أنكر المدعي عليه العين) المدعاة (حلف) فيصدق لان الأصل عدمها (ثم) بعد جملته  
 (للمدعي دعوى بدلها) من مثل أو قيمة فهو أم من تعبيرة بالقيمة



(فان نكل) عن البيهقي (فحلف المدعي أو أقام حجة) حين أنكر (كتاب الاحضار) للعين لتشهد الحجة بعينها (وسبب عليه) حيث لا عذر لانه امتنع من حق واجب عليه (٧٩٨) (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق

هذا بقوله واذا وجب احضار وقال ليس بيدي عين هذه الصفة صدق بيئته وقال عن قوله العين المدعاة سواء في ذلك الدعوى بالخاصة أو العامة انتهى ولا يخافه قوله كلف الاحضار المأمور به منصوص بالغائبة عن المجلس لأن المدعي لما حلف بين الرذ أو أقام الحجة غلط على المدعي عليه لكلفه الاحضار (قوله) فان نكل) مقابل لقوله حلف (قوله أو أقام حجة) ويكفي ان تشهد بأن العين الموصوفة كانت بيده وان قالت لا تعلم انها ملك المدعي شرح مروسل وعن (قوله لتشهد الحجة بعينها) هو ظاهر في الثاني أي قوله أو أقام حجة (قوله عليه) أي على الاحضار لا جله فعل للتعليل ولا يطاق الا باحضار العين أو بأداء تلفها مع الحلف كما في شرح مروسل (قوله حلف) بحث الاذني انه لو أسلف التلف الى جهة ظاهرة أو باقية بينه وبينه حلف على التلف بها كالوديع عن مروسل (قوله) وان فاض نفسه) أي لان دعواه التلف تنافي أنكاره ولا يش (قوله أو غنه ان باعه) قال البلقيني قد يكون باعه وتلف الثمن أو الشرب في يده تلفا لا يقتضي تصمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست باعده لذلك والقاضي انما يسمع الدعوى المرددة حيث اقتضت الالزام فيه قال ولم أر من تعرض لذلك م إلا ان يقال بجدها ما راجعاً بما فيها من أو غنها ولم يقصر (قوله فقليل يحلف المدعي) أي يحلف بمينا مردودة وهو المعتمد وحيث ان دفع له العين مائة أو غيرها قبله والقول قول المدعي عليه في قدره سواء كان ثمناً أو بدلاً له غارم مروسل (قوله) ومؤنة الرذ عليه) ونفقتها الى ان تثبت في بيت المال ثم ما تراض ثم على المدعي مروسل (قوله لاعن المجلس) لانه في الغالب لا يقابل بأجرة عن قال سم وظاهر كلام الشيخين انه لا أجرة للحضرة من البلدان افسعت البلد وانه يجب للحضرة من خارجها وان قربت المسافة وان خلف بعض التأخيرين واستكلام فيما لليلة أجرة المال وبعض زمن لليلة أجرة فلا أجرة وان أحضرت من خارج البلد مروسل (فصل) في بيان من يحكم عليه في غيبته الأولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من تعلقات القضاء على الغائب (قوله وما يذ كرمعه) أي م قوله ولو سمع حجة الى آخر الفصل (قوله من فوق مسافة عدوى) أي أو من فيها أو دونها وكان في غير محل عمله كما يأتي قال مروسل وقضية كلامه انه لو حكم على غائب فبان كونه حيث تد بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذا ودعوى ان المتبادر من كلامهم

وان فاض نفسه ادولم يصدق لحلف عليه المجلس يارزعه بدلهما وكر التحليف في التلف من زيادتي (ولو غصبه) غصبه (هيناً أو دفعها له لبيعها فبجدها وشك اباقية) أي فبجدها (أم لا) قبل في صورتين أو غنه ان باعه في الثانية (فقال ادعى عليه) كذا يلزمه رده ان بقي أو بدله من مثل أو قديمة (ان تلف أو غنه ان باعه سمعت) دعواه وان كانت مترددة للحاجة فان أقرب شيء فذاك وان أنكر حلفه لا يلزمه رده العين ولا بدلهما ولا غنه وان نكل فقليل يحلف المدعي كما ادعى وقيل يشترط التعيين والاوجه الأول وتصيري بالبدل أهم من تعدي بالقيمة (واذا أحضرت العين) الغائبة عن البلد أو المجلس (فتثبت للمدعي فونة الاحضار على خصمه) (والا) أي وان لم تثبت له (فهى) أي مؤنة الاحضار (ومؤنة الرد) للعين الى محلها (عليه)

أي على المدعي لتعدي به وعليه أجرة مثلها أو بالبدل الحيلولة ان كانت غائبة عن البلد لاعن المجلس فقط (فصل) في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذ كرمعه (الغائب الذي سمع) الحجة عليه (ويحكم عليه من فوق) مسافة (عدوى)

وقد تم بيانها قبيل الفصل السابق للحاجة الى ذلك (أو من توارى أو تعزز) وعجز القاضي عن احضاره لتعذر الوصول اليه والالاتخاذ الناس ذلك (٧٩٩) ذريعة الى ابطال الحق او ما غير هؤلاء فلا تسمع الحجة ولا يحكم

عليه الا بحضوره نعم ان كان الغائب في غير محل الحكم فله ان يحكم ويكاتب فله المأوردى وغيره (ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد) أي لم تجب اعادةها (بل يجزئه) بالاحمال (ويمكنه من جرح) لها واما بعد الحكم فهو باق على حجه بالاداء الا لبراء والجرح يوم اقامة الحجة أو قبله ولم تحس مدة الاستبراء (ولو سمعها فأنزل هو أهم من قوله ولو عزل بعد سماع سنة (فولي) ولم يحكم بقوله كما ميده البليغي (أعيدت) وجوبا لاطلاق السماع الا بالانزال بخلاف ما لو خرج عن ع — ثم عاد وحكم بقبول الحجة فان له الحكم بالسماع الاول ولو استعدي بالبراء لا يقول (على حاضر) بالاداء طلب من القاضي احضاره ولم يعلم القاضي كذبه (أحضره) وجوباً لم يكن مكزياً العين وحضوره يعمل حق المكثري كما ناله السبكي (يدفع خ) أي يتخوم من طين رط أو غيره

المهمة: وعة ويجرى ذلك في صبي أو مجنون أو سفیه بان كلهم ولو قدم الغائب وقال ولو بلاينة كنت تبع أو أعذت قبل سبع المحاكم تبين بطلان تصرف المحاكم اه (قوله للحاجة الى ذلك) فيه ان الحاجة موجودة فيه وفيما بعده فكان عليه ان يذكرها عند قوله تعذر الوصول ويأتي بوار العطف وتكون الاولى عامة والثانية خاصة (قوله أو من توارى) أي هرب عن (قوله وعجز لقاضي عن احضاره) أي بنفسه وأعوان السلطان عن (قوله نعم ان كان الخ) صورة المسئلة اذ لم يكن الغائب فوق مسافة العدوى وهذا هو المعنى للحاجة الى الحكم عليه كالتأنيب فوق مسافة العدوى شورى (قوله بل يجزئه بالحال) أي وجوباً فيتوقف الحكم على اخبره كافي المطلب مر (قوله واما بعد الحكم الخ) المقابلة غير ظاهرة لا على حجه المذكورة مطلقاً سواء قبل الحكم أو بعده وعبارة الاصل واذا سمع حجة على غائب تقدم ولو قبل الحكم لم يستعدها قال مر بعده لكنه باق على حجه من اداء فادح أو رافع (قوله فهو على حجه) أي معتمد على حجه بالاداء الخ أي التي تشهد باداء المل أو بالبراء أو بان الشهود الذين اقامهم المدعي فسنة يوم شهادتهم أو قبله ولم تحس سنة أي اذا كان معه حجة بالاداء أو البراء أو الجرح فيقيمها أي يمكنه القاضي من اقامتها (قوله مدة للاستبراء) وهي سنة (قوله هو أهم من قوله الخ) لان قوله أنزل يشمل انه زله بنفسه بنصون أو فسق وعزله بعزل مولي وكلام الاصل قاصر على الثانية (قوله ولم يحكم بقوله) معطوف على قوله سمعها فكان الاولى تقديمه بيمينه (قوله أو حكم الخ) مفهوم قوله ولم يحكم بقوله (قوله ولو استعدي) قال زى ثم استطرده كرماً. يختص بهذا الباب فقال ولو استعدي اه وفي المختار وقال استعديت الامير على فلان فأعذاني أي استعنت به عليه، أي نفي عليه والاسم منه العدوى وهو المعونة (قوله كذبه) أي الطالب (قوله أحضره وجوباً) ويحضر للسلم في غير يوم الجمعة وفيها الاذا صعد الخطيب على المنبر زى (قوله يعمل حتى المكثري) بأن يمضي رمن يقابل بأجرة وان قلت والاوجه أمره بالتوكيل شرح مر (قوله بدفع ختم) البلاء سببية (قوله أو غيره) أي بما يعماد (قوله ويكون نقش الختم الخ) قال م ر وقد كان ذلك معتاداً ثم هجر واعتدت لكسنا في ورق وهو أولى اه قال ع ش وجه الاولوية ما في الطين من الاستقذار ثم هجر ذلك واعتاد الطالب بارسال الرسل (قوله بلا عذر) أي

للدعي يمرضه على الخصم ويكون نقش الختم واجب القاضي فلانا (فان اسمع بلا عذر

فهرتب لذلك من الاعوان باب القاضى يحضره وما ذكرته من الترتيب بين الامر من الروضة وأهلها  
وكلام الاصل يقتضى التغيير بينهما فعليه مؤنة المرتب على (٨٠٠) الطالب اهل مرتقى من بيت المال

وعلى الاول مؤنة على المتع  
قيما يظهر (قد) ان امتنع  
كذلك (بما عوان السلطان)  
يحضره (ويحضره) بما يراه  
والمؤنة عليه وان امتنع لعذر  
بمرض وخوف ظالم وكل  
من يخاف منه أو يبت إليه  
القاضى فائمه فان وجب  
تخليفه فى الاولى بث  
القاضى اليه من يخلفه (أو)  
على (غائب في غير عهده أو  
في مؤنة ثم نائب أو به مصلح)  
بين الناس (لم يحضره) لعدم  
ولايته عليه فى الاولى ولما  
فى احضاره من الشقة مع  
وجود الحاكم أو تحريمه  
فى الثانية وقرنى أو يه مصلح  
من زيادى (بل يسمى حجة)  
عليه (ويكتب) بذلك الى  
ناشى بلده فى الاولى ان  
كان والى النائب أو المصلح  
فى الثانية وظاهر ارجح  
هذا اذا كان المكتوب  
اليه فوق مسافة العدوى  
وقولى بل يسمع حجة ويكتب  
من زيادى فى الالى (والا)  
بأن كان فى عمله ولم يكن ثم  
فائب له ولا مصلح (أحضره)

من اهذ ارا لم ساعة شرح مر وشمل نحو كل ذم ورجح كريمة والظاهر انه غير مراد  
وعما رده الرافى والمذكر كالمريض وحبس الظالم وتلوق منه وقد غير المرض الذى  
يعذره بأن يكون بحيث نسوخ بطله شهادة الفرع رشيدى (قوله فبترتب) قال  
مر وهو المسمى الاكن بالرسول (قوله يقتضى التغيير) يحمل على ان اوفى كلامه  
للتبويب أى بحسب ما رآه القاضى فلا تخالف مر ورى وس ل (قوله فعليه)  
أى على التغيير مؤنة أى المرتب الخ قال قل على المحلى قوله ومؤنة أى المرتب  
على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو القرض سواء قلنا بالتغيير أو الترتيب فان  
ذهب به بعد امتناعه فؤنة على المعارف لتعذيبه بامتناعه سواء قلنا بالتغيير  
أو الترتيب وحيفت فلا يظهر فرق بين التغيير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤنة  
على الطالب على قول التغيير وعلى المتع على قول الترتيب به نظر فتأمل انتهى  
(قوله والمؤنة) أى أجرة المعين كما عبر بها مر فان اخفى نودى على يابه انه ان لم  
يحضر بعد ثلاثة أيام سهر يابه وخنم عليه فان لم يحضر سهر وخنم عليه بطلب المدعى  
ان ثبت اتهامه واداره وان عرفت موضعه بث الماضى نسرة وخصيا بما يعجز عن عليه  
فان امتنع بعد علمه بالطلب أشهد عليه الخلع شاهد من بامتناعه وادانته ذلك  
عدا عنه قضى بث الى صاحب الذمطة ليعضره اه زى وشل ذلك كله اذ لم يكن  
مع المدعى بينة بذلك ولا قد تقدم ان القاضى يحكم على الموارى والمعرز بعد  
سماع ابيته تأمل (قوله وله) أى لقاضى ثم نائب وه لاداشاد اطلب منه  
احضاره شخص من آل ولايته حيث كان يحمل فيه من يعمل الحصة بين  
المدعين لما فى احضاره من الشبهة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره  
والاوجب عليه احضاره ع ش على مر (قوله أو يه مصلح بين ناس) وان لم  
يصلح لانه كالمشاد ومشايخ العربان والبلدان ع ش على مر (قوله لم يحضره)  
أى لم يهرزله احضاره س ل (قوله وظاهره) راجع للسائل الثالثة لانه قد تم  
ان ان نائب سماع الحجة انما يقبل فوق مسافة عدوى خلاف الحكم فاه  
يقبل مطلقا وقد تقدم ان الغائب فى غير عمل الحاكم للحام ان يحكم ويكتب وان  
قربت المسافة زى (قوله ان عمل هذا) أى سماع الحجة والا كفاء ماح ل  
(قوله الى الكوفة) فى كلام غير واحد الى المدينة وهو واضح حل أر لان عر  
رضى الله عنه لم يدخل الكوفة ح فى (قوله ولا يتحضر بخبرة) اهمم كلامه ان

بعد تغيير له عدوى وصحة ما والا بن مسافة عدوى) وهذا ما صححه الاصل وهو الموافق  
لاول الامر ول قيل يحضره وان بعدت المسافة ودومه ضى كلام الرضاة وأهلها وعليه العراقيون لا عررضى  
الله عنه استمدحى المدة بن سبعة فى قضية من البصرة الى الكوفة وثلاثين الف سفر طريقا لابطال الحقوق  
ولا تحضر بالبناء ١٠٠٠ ول (محددة)

أي لا تكلف حضور مجلس الحكم لادعوى عليها بل والحضور للتحايف لا لتخليط بين بكان (وهي من لا تكلف  
نحوها الخسائبات) كشره خبز وقلن (٨٠١) ويسع غزل ونحوها وذلك بأن لا يخرج أصلاً بالضرورة

أو تقتصر على قليل لا حاجة  
مكثراً وزيادة وحمام  
\* (باب القسمة) \* هي تميز  
الحصص بعضها من بعض  
والأصل فيها قبل الإجماع  
آيات كآية وإذا حضر القسمة  
وأخبار كخبر الصبيحين  
كان رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم يقيم القنائم  
بين أربابها والمحااجة داعية  
اليها بقدر تيرم الشريك من  
المشاركة أو بقصد  
الاستبداد بالتصرف (قد  
يقسم المشترك (الشركاء  
أولاً حكم ولو بنصوهم  
وشرط منصوبه) أي الحاكم  
(أهلته للشهادات فيشترط  
كونه مكافأ كإحرامها  
عدلاً ضابطاً سمياً بصيراً  
ناطقاً فلا يصح نصب غيره  
لأن نصبه لذلك ولاية وهذا  
ليس من أهلها فتصيرى  
بذلك أولى من قوله ذكره  
عدل (و) علمه (بقسمة)  
والعلم بها يستلزم العلم  
بالمساحة والحساب لأنها  
آلاتها ويعبر كونه عقيفاً  
عن الطمع ومعرفة بالقيمة  
على أحد وجهين رجع منها  
الاستنوى ندها بتعالجهم

كونها في عذة واعتكاف لا يكون مانعاً من حضورها مجلس الحكم وبه صرح  
الصيرى في الإيضاح موعن (قوله أي لا تكلف حضور الخ) أي لا يلزمها  
الحضور بل لها أن توكل ولولا اختلاف في كونها عذرة فإن كانت من قوم الغالب  
على أسامهم اتخذ برصدت بينهما والامدق هو له المودى والروائي  
ولو كانت برزة ثم لا زمت الحذف كالفاسق إذا تاب فيعتبر مضي سنة شريح م  
(قوله ولا الحضور للتحايف) بل يجب على القاضي أن يرسل اليها من يحلفها في محلها  
شرح م \* (فصل في القسمة) \* وجه ذكرها عقب القضاء  
احتياج القاضي اليها وإن أدام كلقام على ماسياً في موعن (قوله هي)  
أي لغة وشرعاً عبارة حل يجوز أن يكون هذا معناها لغة وأصلها لا يجوز  
أن يكون معناها أصلاً ولا مطلقاً فطابق التميز وكلام الصحاح يقيدها  
التفريق (قوله وإذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله تيرم) أي تنصرف  
(قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله قديمة قسم) قد للتحقيق بالنظر للشركاء  
والثقل بالنظر لها كم قال مرقس وقسم بعضها في غيبة الباقيين وأخذ قسمة فلما  
علموا أقروا بهت لكن من حن التفرق بر قال عرش فلو وقع منه تصرف فيما خصه  
قبل التقرير كان باطلاً (قوله الشركاء) أي الكاملون ما غير الكامل فلا يقيم له ولله  
إلا أن كان فيه غبطة عن وتخرج مرقس قال الرشيدى محلها أن لم يطلب الشركاء  
القسمة والأوجبت وإن لم يكن فيها غبطة لغير الكاملين كما في البهجة (قوله  
للممادات) أي لكل شهادة فلا ترد المرأة فلا يقيم الأصل لقرعه وعكسه (قوله  
أولى من قوله ذكر الخ) لأنه يقتضى أنه يصح أن يكون أمي أو أم مثلاً (قوله والعلم  
بها الخ) جواب عما برده عليه من عدم التعرض لعلم المساحة والحساب مع ذكر  
الأصل لها وأما أصل الجواب أنه تعرض لها في ضمن تعرضه لعلم القسمة (قوله العلم  
بالمساحة) بأن يعلم طرق استعلام المجهولات العددية العارضة للقادر بطريق  
معرفة الفلن في محالاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر والمأتملة (قوله  
والمساحة) بكسر الميم يقال مسحت أي ذرعتها اليه لم مقدارها وقوله والحساب  
من عطف العام على الخاص لأن المساحة من الحساب حل (قوله عقيفاً من  
الطمع لم يشترط هذا في القاضي حل (قوله رجع الاستنوى ندها) معتمد وقوله ورده  
أي النذب (قوله في التعديل والرذ) أي لا في الإقرار لأن الأجزاء فيه مستوية  
فلا تقوى حتى تعتبر معرفته بالقيمة ومن ثم قيل أن قوله في التعديل والرذ لبيان  
الواقع لأن التعميم خاص بهما (قوله منه وبالشركاء) أي أو كيهام مرقس (قوله

جماعة فان لم يعرفها سأل عدلين (٢٠١) يثبت ويرده الملقين وقال المعتز ادعياها في التعديل  
والرذ أبانته وبالشركاء فلا يشترط فيها إلا التكليف لا به و غنهم لأن يكون فيهم محجور عليه

فتعتبر فيه العداة فحكمهم كنصوب الحياكم (وكذا) بشرط أنما (تعدده لتقويم) في القسمة

لانه شهادة القيمة فان لم يكن فيها تقويم كفي فاسم لان قسمته تزد من نفس قوله فاشبه الحياكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند الى عمل محسوس (او محله) بأن يجعله الحياكم (حائثه) أي في التقويم في قسم وحده ويعمل بعدلين ويعلمه وان أفهم كلام الأصل أنه لا يعمل به (وأجرته من بيت المال) من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة فان تعذر بيت المال فأجرته (على الشركاء) سواء طلب القسمة كاهم أو بعضهم لان العمل لهم (فان) أكثروا فاسموا وعين كل منهم (قدرا لزمه ولو فوق أجرة المثل سواء أعقدوا معا أم مرتين) (والا) بأن اطلقوا اسمي (فالأجرة) موزعة (على قدر) مساحة (الحصص المأخوذة) لانها من مؤن الملك كالفقعة وخرج بزيادة في المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الأجرة ليست على قدر مساحتها بل على قدر مساحة المأخوذة قوله

(الا التكاليف) دون ما عداه من الذكورة وغيرها فيوز ان يكون قنار فاسقا وامرأة حل أي وضميا كفي عرش (قوله فتعتبر فيه العداة) وكذا باقي الشروط وعبارة شرح مر فيعتبر فيه مامر (قوله كنصوب الحياكم) أي في شروطه المارة ويلزمهم قبول قسمته بخلاف المنصوب حل (قوله اما تعدده) ظاهر كلامه ان هذا شرط في منصوب الحياكم فقط وظاهر كلام الأصل وشرحه ان هذا شرط حتى في منصوب الشركاء متى كان في القسمة تقويم لانه من تعدد المقوم ويطر ما وجه ذلك في منصوب الشركاء حل (قوله لانه) أي التقويم (قوله فاشبه الحياكم) أي والحياكم لا يشترط فيه التعدد (قوله ولا يحتاج القاسم إلج) واما الشاهد بالتقويم فلا يذنيه من لفظ شهادة وهو واضح اذا كان عندما كهم حل (قوله لانها) أي قسمه (قوله بعدلين) أي يشهدان عنده بالقيمة شرح مر (قوله ويعلمه) أي ان كان مجتهدا (قوله وأجرته) أي منصوب الحياكم س ل (قوله فان تعددت بيت المال) بأن لم يكن فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه حل (قوله فأجرته على الشركاء) ولا يشك في أخذ الأجرة هنا اذا كان نائباً عن القاضي لانه يأخذها على أفعال مباشرة بخلاف الامرو والنهي الصادرين من الهاضي لكن قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كتابته وهو مقم وسيا في ما يؤخذ منه ذلك حجة سم (قوله سواء طلب القسمة إلج) أي وان لم يذكر له الطالب شيئا وهو مستثنى من عمل بلا غير أجرة لكن في كلام جميع كالمطيب وشيئا انه لا يستحق حينئذ شيئا حل وعبارة شرح مر وأجرته على الشركاء ان استأجروه لان عمل ساكتا فلا شيء له اما لو استأجروه بعضهم فالحل عليه وانما حرم على القاضي أخذ أجرة على القضاء مطلقا لان الحكم حقه تعالى والقسمة حق الادعي ولان القاسم عملا يشره فالأجرة في مقابلته والمأكم مقصور على الامرو والنهي (قوله معا) كاستأجرك لتقدم هذا انما يدinar على فلان وبدينارين على فلان أو وكلاهما عقد لهم كذا في شرح مر (قوله أم مرتين) بأن أعقد أحد الشركاء لافراز نصيبه ثم الثاني كذلك كقوله القاضي وغيره رى (قوله في قسمة التعديل) كالمثل ان له في الأصل النصف فصار له الثلثان فعليه ثلثا الأجرة وعلى الآخر ثلثا رى (قوله لان العمل في الكثير) أي الذي يتبين بعد التعديل فاذا كان بينهما أرض نصفين وتعديل ثلثها الثلثين فالصائر له الثلث يعطى من أجرة القسام الثلث والصائر له الثلثان به على الثلثين حل (قوله هذا) أي التفصيل بقوله وعين كل منهم قدر ادم قوله والا الى آخره (قوله مطلقا) أي عينوا

وكثرة لان العمل في الكثير كثر منه في القليل هذا اذا كانت الابارة صحيحة والا فالمرور أجرة قدر المثل على قدر المساحة

(ثم نعلم ضرورة قسمته ان يظل نفعه بالسكية كجوده وثوب نفيسين منهم الحالك) سبيلاً له سفعه ولم يجهم اليها  
 كما فهم بالاقل (والا) أي وان لم يظل نفعه (٨٠٣) بالسكية بان نقص نفعه أو يظل نفعه المقصود (لم يجهم)

ولم يجهم) فالاول (كسيف  
 يكسر) فلا ينضم من قسمته  
 كالجوهرة واحدة وان تقسموها  
 تقسمه ولا يجهم لمانيها  
 من العود (و) الثاني (كجام  
 وطاحونة منيرين) خلا  
 ينضم ولا يجهم لماسوقه  
 لفظ منيرين نظير المذخر  
 على المؤنث لان النجم مذكر  
 والطاحونة مؤنثة فان كان  
 كل منهما كبيراً بان أمكن  
 جعل كل منهما حامين  
 أو طاحوتين أحبيوه وان  
 احتج الى أحداث نثر  
 فهو مستوقد ولا يخفى على  
 الواقف على ذلك ما فهم من  
 الايضاح وغيره بخلاف  
 كلام الاصل (ولو كان له  
 عشرين مثلاً) لا يصلح  
 للسكنى والباقي لا خراً  
 يصلح لمساوول يضم ما عليه  
 بجواره (أحبر) صاحب  
 العشر على القسمة (يطلب  
 الآخر لعكسه) أي لا يجهز  
 الآخر يطلب صاحب  
 العشر لان صاحب العشر  
 تمتعت في طلبه والاخر  
 معذور اما اذا صلح العشر

قدراً أم لا حل (قوله ان يظل نفعه) أي صار لانفع له أصلاً أو لانفع له وقع لانه  
 كالعدم وقوله بان نقص نفعه أي وبقي نفعه لوقع حل (قوله كجوهرة) وترب  
 نفيسين في التمثيل هما البطلان النفع بالسكية بحث الا ان يقال الكلام في جوهرة  
 وثوب منيرين أو مع كثرة الشراكه فيها وفيه نظراً أيضاً لانه لا خصوصية لما بذلت  
 ومال الطباوى الى ان النفع الذي لا وقع له كالعدم فليتأمل سم (قوله لانه) أي  
 القسم لم يجهم لامكان الاتّفاع بما صار اليه منه على حاله أو بانقضاء سكنها مثلاً  
 ولا يجهم الى ذلك لمانيه من اضافة المال وكان مقتضى ذلك منعه لمس غيراته  
 وخص لم فعل ما ذكر بانفسهم فخلص من سوء المشاركة نعم بحث جمع أخذ اصنام  
 من بطلان بيع جزء من نفيس ان ما هنا سيف خسيس والا منعه م شرح م  
 (قوله ولو كان الخ) أشار به الى ان ضرر القسمة قد يكون على أحد الشريكين  
 فقط قال حل فناء عظم ضرورة قسمته اما عليه مامعة او لماعلى أحدهما (قوله  
 عشرين مثلاً) أي أوجام أو أرض م (قوله لا يصلح للسكنى) أو لسكونه حاشا  
 أو لما يقصد من تلك الأرض شرح م (قوله ولو يضم ما عليه) راجع لاني  
 والاثبات كما يدل عليه ما يأتي من (قوله يطلب الآخر) لانماعه وضرر  
 صاحب العشر انما نفساً من قلة نصيبه لامن مجرد القسمة م وجر (قوله ولو بالضم)  
 أي ضم ما عليه بجواره فبأخذ ما هو بجوار ملكه ويجوز شريكه على ذلك لان  
 المفروض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه حل وبعبارة م در نم لو مثلاً أو أحس  
 ما لوزم عشرة صلح أحب اه قال ع ش واذا أحب و مكان الموت أو المثلث  
 في أحد جوانب الداردون باقياً فهل سين اعطاه لماني ملكه بلا قرعة وتكون  
 هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة  
 حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لاتم القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان  
 الموت أو المثلث محطاً لجميع جوانب الدار في نظر ولا يبعد الاول للحاجة مع  
 عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه وصرح به م فيما بعد  
 (قوله وما لا يعظم ضرره الخ) فيه ان ما يعظم ضرره تجزئ فيه هذه الاقسام  
 الثلاثة اذا وقت قسمته فكان الاولى جعل هذه أي الاقسام الثلاثة ضابطاً  
 للقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل آخر من جهة ان الحالك  
 تارة بينهم وتارة لا يمنع ولا يجيب شيئاً (قوله أحدهما بالاجزاء) قال م في شرحه

ولو بالضم فيجب بطلب صاحبه الآخر لعدم التعنت حينئذ (وما لا يعظم ضرره) أي ضرره قسمته (قسمته أنواع) لانه  
 وفي الآتية لان القسوم ان تسارت الانصاف منه صورة قديمة فهو الاول والا فان لم يتجلى الى رضى آخر فالثاني  
 والا لثالث (أحدها) القسمة (بالاجزاء) وتسمى قسمة المتساويات (كشيلي) من جوب ودباهم وادها من غيرها

(ودار متقة الابنية وارض مشبهة الاجزاء فيغير المتنع) عليها ادلا من رعليه فيها (فيخرج اما يقسم) كيبلا في المكمل ووزنا في الموزون وخطا في المذروع وعدا في المدود (بعده الانصاء ٨٠٤) ان استوت) كاثلاث تزيد

وعرو ووبكر (ويكتب) مثلا  
هسا وفيما يأتي من بقية  
الانواع (في كل رتعه) اما  
(اسم نريك) من الشركاء  
(أوجز) من الاجزاء (عين)  
عن البقية بعد أو غيره  
(وتدريج) الرقع (في بنادق)  
من مخططين معاه أو شمع  
(مستوية) وزنا وشكلا زنا  
(ثم يخرج من لم يحضرها)  
أي الكتابة والادراج بعد  
جعل الرقاع في جره مثلا  
فيعبري بذلك أولى من قوله  
ثم يخرج من لم يحضرها  
(رتعة) اما على الجزء الاول  
ان كتبت الاسماء فيعطى  
من خرج اسمه (أو على اسم  
ريد) مثلا (ان كتبت الاجزاء)  
يعطى ذلك الجزء ويفعل  
كذلك في الرقعة الثانية  
فيخرجها على الجزء الثاني  
أو على اسم عمرو وتعين  
الثالثة للباقي ان كانت  
أثلاثا وتعين من يده من  
الشركاء او الاجزاء منوط  
بظر القاسم (فان اختلفت)

ويجوز قسمة الوقف من الملك أو وقف آخر ان كانت أفرارا لا يحاسبوا كان  
الطالب الناظر أو المالكا أو الموقوف عليه وتغير ذلك ما في المجموع في الاصلية انه  
ان اشترك جماعة في يدنة أو بقعة لم تجز القسمة ان قلنا انها يساع على المذهب وبين  
أرباب الوقف تمتنع مطلقا لان فيه تغيير شرطه اه وقوله لان فيه تغيير شرطه كان  
معناه ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة  
يخص البعض بالبعض ومثله حجر سم (قوله متقة الابنية) قال في شرح عب  
بان كان في جانب مناهيت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والعروة تنقسم  
سم (قوله كيبلا) حال من ما (قوله أوجز) بالرفع كما يصرح به عبارة الروضة  
شرح م ورا الظاهر انه يجوز الجهر (قوله ثم يخرج) من لم يحضرها وما وذلك لبعده  
عن التهمة اذ القصد سترها عن المخرج حتى لا ينزجها اليه تهمة ومن ثم يسقط  
كونه قليل القطعة لتباعد الحيلة ع ش على م ر (قوله أولى من قوله يخرج  
من لم يحضرها) أي الكتابة من ل ورجعه أي الضمير م والواقعة فعلية  
لأولوية (قوله بنظر القاسم) أي لا ينظر المخرج رشدي وقوله على أقلها أي  
مخرجه (قوله فيكون) أي ما يقسم (قوله فيتفرق ملكا الخ) هذا الظاهر  
في الارض دون غيرها كالحبوب فانه لا يضر تفرق بق ملك من له النصف أو الثلث  
لا مكان فيه كما هو ظاهر (قوله أعطيهما والثالث) وانظر لخرج له الخامس  
حل والظاهر انه يعطاه والرابع والسادس قياسا على ما اخرج له الثاني فانه  
يعطاه مع الذي قبله والذي بعده كما قاله الشرح وعبارة متن الروض أخرج له  
الثاني أخذه والذي قبله والذي بعده أخرج له الثالث أخذه مع اللذين قبله  
أو الرابع أخذه مع اللذين قبله ويسعين الاول لصاحب السدس والآخران  
لصاحب الثلث أو الخامس أخذه مع اللذين قبله ويسعين السادس لصاحب  
السدس اه قال في شرحه قال الاسمي و اعطاه ما قبله وما بعده فحكم فلم  
لاعطى السهمان بما بعده ويسعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب  
الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في نظائره اه  
(قوله أعطيه) وأما السدس وأخذ من ذلك انه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء

أي الانصاء (كنصف وثلاث سدس) في أرض أو نحوها (جزء) ما يقسم (على أقلها) وهو ولا حدهما  
في المثال السدس فيكون ستة أجزاء وأقرع كالم (ويحتجب) اذا كتبت الاجزاء (تفريق حصة واحد) بأن لا يبدأ  
بصاحب السدس لانه اذا بدأ به حينئذ يخرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث  
مبدأ عن له انه في ثلاثا فان خرج على اسمه الجزء الاول والثاني أعطيهما والثالث وبقي من له الثلث فان خرج  
على اسمه الجزء الرابع أعطيهما والخامس ويسعين السادس من له السدس

فلا بد في كتابة الاسماء في ثلاث رفاع أو ست والاخراج على الأجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ملو (ح) بالقيمة (بالتعديل) بأن تعدل السهام (٨٠٥) بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها) لتعوق قوة الجاذبية

ما هو يختلف جنس ما فيها  
كبتان بعضه فخلل وبعضه  
عقب فاذا كانت لاثنتين  
نصفين وقمة ثلثها الشتمل  
على ما ذكر كقيمة ثلثها  
الخالين عن ذلك جعل  
الثلث سهم والثلثان سهم  
وأفرع كمر (ويجبر) المنتع  
(عليها) أي على قسمة  
التعديل الحافاة لتساوي  
في القيمة بالتساوي  
في الأجزاء (فيها) أي  
في الأرض المذكورة نعم ان  
أمكن قسمة الجيد وحده  
والردي وحده ليصير عليها  
نهما كأرضين يمكن قسمة  
كل منهما بالأجزاء فلا يجبر  
على التعديل كما يجبر  
الشيطان وجزم به جمع منهم  
الأوردى والرواني (و) يجبر  
عليها (في منقولات نوع)  
ليختلف مقسومه كعبد  
وثاب من نوع ان زالت  
الشركة بالقيمة كما سمي في  
شكلاته أعيد زجاجة  
متساوية القيمة بين ثلاثة  
وكأنه أعيد كذلك بين

ولاحد ما أرضي تليها فطالب قسمته وان يكون نصيبه الى جهة أرضه أجاب بحث  
لا ضرر كما قد يدل على ذلك قوله في باب الصلح أجبر على قسمة عروة ولو طولا  
ليتمسك كل بماليه شرح مر (قوله أو ست) قال في شرح الروض ويجوز  
كسب الاسماء في ست رفاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث  
في اثنين وصاحب السدس في واحدة ويجزى في ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على  
الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا  
لتساوي السهام فجاز ذلك بل قال الزركشي انه المختار المصوب لان لصاحب  
النصف والثلث مزبة بكثره الملك فكان له مزبة بكثره الرفاع فان كتبت الأجزاء  
فلا بد من اثباتها في ست رفاع اه بمرور و انظر ما فائدة الست رفاع أيضا اذا  
كتبت الأجزاء انه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلا أخذه والذين  
بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزء من المكملين لحصته وكذا يقال فمن له الثلث  
وعبارته منهم في كتابة الست بحث لانه ار وضعت الرفاع معا على الأجزاء فربما  
تفرقت رفاع صاحب النصف مثلا كأن تخرج على الاول والثالث والخامس وان  
وضعت مرتبا فاذا خرجت ورقة من أوراقه الثلاثة على الجزء الاول أخذه والذين  
بعده فلا فائدة في كتابة اسمه في الرقعة من الآخرين الاسرعة الاخراج كما صرح به  
في شرح الروض فيعمل كلامه على الشق الثاني (قوله لانه لا يحتاج إلخ) قال سمعنا  
ان تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدأ بالاجزاء على الجزء الثاني مثلا فخرج اسم  
صاحب السدس فيلزم تفريق حصة غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالاخراج  
على الجزء الثاني والخامس في قوله لانه لا يحتاج إلخ نظر (قوله ويجبر المنتع إلخ)  
حاصل ما ذكره المصنف انه يجبر المنتع عليها في ثلاثة مواضع (قوله ويجبر عليها)  
أي على قسمة الافراز والتعديل أخذ من تمثله ويدل عليه أيضا اضماره هنا  
وأظهاره بعد بقوله ويجبر على قسمة التعديل (قوله في منقولات نوع) أراد  
بالدواعي انه نف بدليل ما ذكره في المحترزان الذي ذكره فيه أصناف (قوله لم يختلف)  
فاعله هو بدوع على الدواعي وقوله منقولة بالجرعة لمنقولات ويدل ذلك قول  
الشرح فيما يأتي بخلاف منقولات نوع اختلف وصريحه الاحجوري على خ ط  
وحاصل ما ذكره أربعة قيود ولم يأخذ الشرح مفهوم الثالث ودفعه وقوله منقولة

اثنتين قيمة أحدهم كقيمة الآخرين ٢٠٢ يجب ف لقلذ اختلاف الأغراض فيها بخلاف منقولات نوع  
اختلف كاثنتين شامية ومصرية



أومنة ولأن أنواع كعبيد تركي وندني ونجفي وثياب أبريسم وكتان وقطن أولم تزل الشركة كعبه من قيمته  
ثاني أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا يجار فيها الشدة (٨٠٦) اختلاف الأغراض فيها ولعدم نزول

الشركة بالكلية في الأخيرة  
وتعبري بمدة ولأن نوع أهم  
من تعبيره بعيد وثياب من  
نوع (و) يجبر على قسمة  
التعديل أيضا (في نحو  
دكا كين مغارة لاصقة)  
عالم لا يميل كل منها القسمة  
(أعياننا زالت الشركة)  
بالصاحبة بخلاف نحو  
الدكا كين الكبار  
والصغار غير الموصوبة بما  
ذكر فلا يجار فيها وان  
تلاصقت الكبار واسوت  
قيمة الشدة اختلاف  
الأغراض باختلاف المحال  
والأبنية كالجنيين ومعلم  
محارته لو طلت قسمة  
الكبار غير أعيان أجبر  
المنع وذكر حكم نحو  
الدكا كين الصغار من  
زيادتي بل كلام الأصل  
يتقضى أنه لا يجار فيها  
وتقييد الحكم في المقولات  
بزوال الشركة كما مر  
الإشارة إليه من زيادتي  
(الثالث) القسمة (بالدكا بان)

فخرج به المثلية وقد تقدمت في قسمة الامراز (قوله أومنة ولأن أنواع) المرادها  
ما يميل الاجتناس بدليل المثال الثاني (قوله على قسمة التعديل) أفطر لمخص  
قسمة التعديل مع أنه يمكن قسمة الافراز فيما ذكره الله كالكين ان كانت  
مستوية القيمة فافراز وان اختلفت فيها بسبب بناء ونحوه فتعديل (قوله أعياننا)  
مغرة لموصوف محدود في قسمة أعياننا بأن طلب الشركاء جعل حصصهم دكا كين  
محارافتر به مالو كانت غير أعياننا بأن طلبوا قسمة كل دكا كين نصيبا شيئا  
عززي وعلى هذا فقوله أعياننا يعني عن قوله ان زالت الشركة هو ولازمه وقال حرف  
قوله أعياننا بأن أراد كل منهم الاستئلال بأعيان أي بأمرادها وهو بمنزلة وقال حل  
أعياننا أي مستوية القيمة اه وأحذه من قول م ر ولو اشترى دكا كين مغار  
متلاصقة مستوية القيمة لا يمتثل أحدها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها  
أجيب ان زالت الشركة بها تأمل (قوله بما ذكر) أي بقوله متلاصقة أو أعيانها  
(قوله فيها) والقاطع لئلا يصح الجميع وقسم غم شيئا (قوله باختلاف المحال)  
هذا ظاهر في الدكا كين المتباعدة دون المتلاصقة اعدم اختلاف المحال الى هي  
فيها الا ان يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار إليه بقوله والأبنية  
وقد يقال هذا باقي في الصغار (قوله مما مر) أي في قسمة الاجزاء من قوله وداد  
متنقة الأبنية المخرج من وسول (قوله غير أعيان) بأن يقسم كل منها (قوله  
وتقييد الحكم في المقولات الخ) فيه ان قوله ان زالت الشركة من كلام الشرح  
فكيف يكون من زيادته ويجاب بأنه أخذه من كلام المتن فيما بعده فيكون فيه  
إشارة الى ان قول المتن ان زالت الشركة واجمع اليه أيضا فهي من زيادته بهذا  
الاعتبار (قوله كملت الإشارة اليه) أي في قوله سابقا ان زالت الشركة بالقسمة  
كأنسب أي (قوله لما قسم بتراض) بأن كان الرضاء شرطاً وهو قسمة الرذام لا رهو  
غيرها عن وسول كععض أنواع قسمة التعديل أي فيما اذا أمكن قسمة الجيد  
وحدود الردي وموحده كما ذكره الشرح في قوله نعم ان أمكن قسمة الجيد وكذا في غير  
ذلك البعض اذا لم يحصل امتناع بأن اقتسبا باختيارهما من غير اجبار (قوله من  
قسمة رذو غيرها) من تعديل وافراز ولا يلزم من كونها قسمة بتراض انه لا يدخلها

يحتاج في القسمة الى رومان اجنبي (كان يكون بأحد الجانبين) من الأرض (نحو بشر) كشعب وبيت اجبار  
(لا يمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله الا بضم شيء اليه من خارج (فمرد أخذه) بالقسمة التي  
أخرجتها القرعة (قسمة قسمته) أي قيمة نحو البترهان كالبترهان نصف رديخ سائة وتعبري بنحو بترهم من  
تعبيره بتر وشعر (ولا اجبار فيه) أي في هذا النوع لان فيه غلبة كمال الشركة فيه فكان كغيره مشترك (وشروطها)  
أي لقسمة ما (ففي بتراض) من قسمة رذو غيرها

ولو قاسم يقيم بينهما قرعة (رضى) ٢٠ (بعد خروج قرعة) أما في قسمة الرد والتعديل فلان كلامه ما يبيع  
والبيع لا يحصل بالقرعة فأنظر الى (٨٠٧) الرضى بعد خروجها كقوله وأما في غيره ما فاقسا على ما

وذلك (ك) قوله (رضى)  
هذه القسمة أو هذا أو غير  
آخرته القرعة فان لم يحكما  
القرعة كان اتفاقا على أن  
بأخذ أحدهما أحد  
الجانسين والآخر الآخر  
أحدهما الخسيس والآخر  
النفيس ويرد إليه القيمة فلا  
حاجة إلى تراض ثان أما  
قسمة ما قسم اجبارا فلا  
يعتبر فيها الرضى لا قبل  
القرعة ولا بعدها ونعبر في  
بما ذكر بالمثل لقسمة غير  
الرد أولى مما عير به فيها (و)  
النوع (الاول) افراز الحق  
لا يبيع قالوا لانها لو كانت  
يبيع الما دخلها الاجبار ولما  
جاز الاعتماد على القرعة  
وبعني حكمها امور اوان  
القسمة تبين أن ما خرج لكل  
من الشريرين كان ملكه  
رقيل هو يبيع فيما لا يملكه  
من نصيب صاحبه افراز  
فيما كان يملكه قبل القسمة

اجبار سم (قوله رضى بها) اى بلفظ يدل عليه لان الرضا أمر خفي فوجب ان ينطق  
بأنظر ظاهر يدل عليه (قوله وأما في غيرها) وهو قسمة الافراز اذ قسمت  
بالتراضى حل (قوله كقوله الماخ) وظاهره انه لا بد ان يعلم كل منهما ما صار له قبل  
رضاه عن (قوله فلا حاجة الى تراض) ويمنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة  
أخرى ويتعين له ما احتاره شيئا عزيزى (قوله ما قسم اجبارا) وذلك في قسمة  
اذ افراز والتعديل حل كالحبوب ومنقولان نوع الخ (قوله قالوا لانها الخ) وحده  
التبري ان قسمة التعديل يبيع وقالوا بدخول الاجبار مع ما عن وايضا لاضافة  
بين البيع والاجبار بل قد جاء مع كافي اجبار الحماكم يمنع من أداء الدين على  
البيع وتوبة المدين عبد البر فان لا لزوم في كلام الشرع منسوخة (قوله كان ملكه)  
فيه شيء لان ما خرج له لم يكن ملكه بل ملكه شائع في الجميع وعبارته شرح مر  
افراز للحق اى يبين ان ما خرج لكل هو الذى ملكه كالأذى في الذمة لا ينعين  
الا بالقبض (قوله وقيل هو يبيع الخ) يعنى انه يبيع في نصيب صاحبه الذى كان  
لا يملكه قبل القسمة بنصيبه الذى كان له عند صاحبه ولو قال يبيع لنصيبه الذى كان  
ملكه بما كان لا لا آخر كان ارضع اخذ ما ذكره بعد وقيل المراد بالبيع الشراء  
(قوله وانما دخلها) اى على الثاني (قوله يبيع) اى في المعنى أخذ من قوله ساد كما  
باع الخ فطابق الدليل المدعى (قوله قالوا لانها الخ) تبرأ منه لان هذا التعليل يجري  
في الاول مع اى ليس به وايضا قوله كانه الخ لا ينعى انه يبيع (قوله كانه باع الخ)  
ولم يقل بالتبين كما قيل به في افراز لتوقف هذا على التقويم وهو يقتضي قد  
ينطى مخرج مر (قوله اعم من قوله) بينة لشموله الافراز الحقيقي والمحكمى  
وان كان لا يكفي هذا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليمين سئل وفي شرح الروض  
الاكتفاء بذلك واعتمد به روى (قوله بتركه) اى الحق (قوله وان لم يثبت ذلك)  
كان الانسب التفرع (قوله ولو استحق الخ) اما لو بان فساد القسمة وقد انقضى

وانما دخلها الاجبار للحاجة وهذا اجزم في الروضة تبعنا الصحيح اصله الى بابي زكاة العشرات والريا (وغيره) من  
الدعوى الآخرين (بيع) وان أحقر على الاول منهما كما مر قالوا لانه لا انفرد كل من الشريرين ببعض المشترك  
بينهما ما كان باع ما كان له بما كان لا لا آخر وانما دخل الاول منهما الاجبار للحاجة كما يبيع الحاكم مال ادين  
جبرا (ولو ثبت بحجة) هو اعم من قوله بينة (غلطا) فاحش أو غيره (أو حيف في قسمة اجبارا وقسمة تراض)  
بان فسادها فاسما أو قسمة باألفاظها ورضا بعد القسمة (وهي بالاجزاء نقصت) اى القسمة فروعها كالوقفات  
مجة يجوز التقاضي أو كذب الشهود والاثبات الثانية افراز ولا انفرازمع التفاوت فان لم يكن بالاجزاء فان كانت  
بالتعديل أو الردم لم تنقض لانها يبيع ولا اثر لملط والحلف فيه كالأثر لغيره فيه لرضا صاحب الحق بتركه (وان لم  
ثبت) فلا وبين المذهب قد وما دعاه (ففيه تحليف شريكه) كظانوه ولا يحلف القاسم الذى نصيبه الحاكم  
كلا يحلف الحاكم انه لم ينظم (ولو استحق بعض مئة ومئة عينا

أوزع أو يبي أحدهما أو كلاهما جاري هنا ما مر فيها إذا بان نفاذ البيع وقد فعل  
ذلك سكن الأقرب هنا عدم لزوم كل شريك زائدا على ما يخص حصته من أرض نحو  
القلع شرح مر وقوله ما مر أي من عدم الرجوع بالنفقة والقلم بجائنا (قوله وليس  
سواء) أي ليس البعض المستحق مقدس وما بينهم بالسوية (قوله أو أصاب) أي  
أو صمها ما لكن في أحدهما أكثر كما عبر به م ر (قوله بلائنة) أما إذا  
قاموا ولو رجلا و امرأتين فيصمهم واعترضه ابن سريج بأن اليد إنما تقام وتسمع  
على خصم ولا خصم هنا وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تضمن الحكم لهم بالملك  
فقد يكون لهم خصم غائب فتسمع اليد لتعكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب  
نظر قال في الروضة كما ملها قال ابن كج ولا يكتفي شاهدوين لأن البين إنما  
تشرع حيث يكون خصم لترد عليه لو حمل نكول وقال ابن أبي هريرة يكتفي قال  
الادري وجزمه الدارمي وهو الأشبه اه شرح البهجة زى (قوله ليهم) أي  
لم تعجب لاجلهم ثم و برى أي لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو أعارة فإذا قسمه بينهم  
فقد يدعون الملك محققين بقسمة القاضي وقال للوردى لأن قسمة القاضي إثبات  
لملكهم واليد توجب إثبات التصرف لإثبات الملك عن و سمعت اليد هنا مع  
عدم سبق دعوى للمراجعة شرح مر

### \*(كتاب الشهادات)\*

قدمت على الدعوى نظرا لتعملها (قوله بلا فظ خاص) أي على وجه خاص بأن  
تكون عند قاض أو عكم بشرطه وشيدي (قوله ليس لك) أي يامدعي وقوله  
أو يمينه أي المذمى عليه وهذا خطاب للمذمى أي ليس لإثبات حقل على المذمى  
عليه إلا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهد بن الأيمنه قل على التعرير  
وأورد على أنه محكم القاضي بعله وأجيب بأنه ثبت بالعباس الأولي لأن العلم  
أقوى من الحجّة وأول التغير وإن كان يجوز له إقامة الشاهدين بعد حلف الخصم  
شبهنا والأولى جعلها للتويع (قوله حر) أي عند أداء الشهادة فهذه الشروط  
معتبرة عند الأداء لا عند العمل إلا في النكاح وفيما لو وكل شخصا ببيع شيء  
بشرط الأشهداد (قوله ذور مروة) قدوها على العدا لهما ما بشأنها ع ش  
(قوله وهذا من زيادتي) الأولى أن يقول وهذه الثلاثة من زيادتي لأن عظام  
زيادته أيضا (قوله ولا من عدم مروة) لأن عدمها يشعر بعدم التماسك وترك  
المبالاة غير وعبرة شرح مر ولا غير ذي مروة لأنه لا حياة له ومن لاح إله يصنع  
ما شاء طبر صحيح إذا لم تسخه صنع ما شئت (قوله وأخرس) وإن فهم إشارته كل أحد

وليس سوله) بأن اختص  
أحدهما أو أصاب منه  
أكثر (بطاقت) أي القسمة  
لا تبايع أحدهما إلى  
الرجوع على الآخر وتعود  
الاشاعة (والا) بأن استحق  
بفضه شأنها أو بعضها سواء  
(طلعت فيه) لافي الباقي  
تفريقا للصفحة (خاتمة)  
لوترافعا إلى قاض في قسمة  
ملك بلائنة به ليهم وإن  
لم يكن لهم منازع وقيل  
ليهم وعليه الإمام وغيره  
\*(كتاب الشهادات)\*

إرجع شهادة وهي أخبار  
عن شيء بلفظ خاص  
ولا أصل فيها آيات كآية  
ولا تكفيوا الشهادة وأخبار  
كثير المعجمين ليس لك إلا  
أحد لك أو يمينه وأركانها  
شاهد ومشهود له وشهود  
عليه ومشهود به وصيغة  
وكما تعلم مما يأتي مع  
ما يتعلق بها (الشاهد حر  
مكلف ذور مروة بلفظا تاما  
غير محجور) عليه (دفعه)  
وهذان من زيادتي (و) غير  
(متم عدل) فلا تقبل  
من يريه في أو جثوث  
ولا من عام مروة ومثقل  
لا يضبط رآخرين

ادا لم يحوجوا حقاً - لشرح مر (قوله ومجور عليه بسفه) أى لنفسه  
 وماه يفر به من انه لا حاجة لذكر لانه امانا نقص عقل او فاسق فامر بغي عنه  
 رذ أن نقص عقله لا يؤدى الى تسميته مجرماً لانه مكلف شرح مر (قوله ومتمم)  
 لقوله تعالى وأدى أن لا ترابوا والريسة حاصلة من المتمم شرح مر (قوله من كافر)  
 ولو على مثله شرح مر (قوله وفاسق) ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والبأس  
 تمتد عداته جاره ان يشهد مر وسم (قوله كبيرة) وهي ما به ويعبد شديد  
 بنص كتاب أوسنة ولا يقدح في ذلك عدمه كباثريس فيها ذلك كلفها وادوا كل  
 لحم الخبز وقيل هي كل جرمة تؤذن بقله أكثر مرات ~~تكمها~~ بالدين أى اعتنا به  
 بالدين ورقة الديانة واعترض بشموله صفات الخمسة وقيل هي ما توجب الحد  
 واعترض بعدم شموله الاصرار على صغيرة شرح مر وأجب عن الأخير بان  
 الاصرار على الصغيرة في حكم الكبيرة لانهما الاولى ان يقال هي ما يوجب الحد  
 أو الكفارة ليشمل الظاهر ونحوه شرح مر وراجع المحلى على جمع الجوامع (قوله  
 ولم يصغر على صغيرة) الاصرار بان يضى زم تمكن فيه التربة ولم يتب شبعنا عزى  
 وقيل بان يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام  
 على نوع واحد منها والاربع انه الكثرة من نوع أو أنواع فانه الرافعي لكنه في باب  
 العضل قال ان المدامة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغرالى في الاحياء قال  
 الزرأشى والحق ان الاصرار الذى قصره الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو  
 الذى تكلم عليه الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها  
 وهو الذى تكلم فيه ابن الرقعة وتفسيره بالعزم فسر به الماوردى قوله تعالى ولم  
 يصروا على ما فعلوا وانما يكون العزم اصراراً بعد الفعل وقيل التوبة اه  
 وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كاستمرار الذنب والسرور به وعدم  
 المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشقاوة والنهاون يحكم الله والاغتراء بسترته تعالى  
 وخله وار يكون عالم بقبحه ونحو ذلك اه (قوله الان تغلب طاعات المصالح)  
 بأن: ابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه في عمره كافى ع شى وبعبارة مر  
 ويغلبه شبط الغلبة بالهدم من جانب الطاعة والمعصية من غير نظر ~~كثيرة~~ ثواب  
 فى الاولى وعقاب فى الثانية لان ذلك أمر آخرى ولا تعلق له بما نحن فيه اه أى  
 فتقابل حسنة بسببته لانه مرسى سيات قال سم ودخل فى المستغنى منه ماذا  
 اسئوا والمستغنى منه مقدر والتقدير تنتفى العداله عنه على كل حال أى سواء  
 كانت المعاصى أكثر من الطاعات أو مساوية لها قال مر ومعلوم ان كل صغيرة

ومجور عليه بسفه ومتمم  
 وغير عدل من كافر  
 وفاسق والمعدل يتحقق  
 (بان لم يأت كبيرة) كقتل  
 وزنا وقذف وشهادة زور  
 (ولم يصغر على صغيرة) أمر  
 عليها (فغلب طاعاته)  
 فبارتكاب كبيرة أو اصرار  
 على صغيرة من نوع أو أنواع  
 تنتفى العداله الان تغلب  
 طاعات المص على ما أصغر  
 عليه ولا تنتفى العداله عنه  
 وقول أو الى آخره من  
 زيادته

والغيرة (كاتب بريد) غابري في داود من لعب بالآلة فقد عصى الله ورسوله (و) لعب (مستغنى) بكسر أوله وقبحة  
مجهولهم (لا أن شرط) نفسه (مال) من (٨١٠) الجائين أو أحدهما لا في الأول فأروى الثاني

تاب منها مرتكبها لا تدخل في العدلاء ذهب التوبة للصبيعة إثر هاراسا أه واليه  
يشير قول الشرح على ما صرح به ومثل التوبة منها وقبوع كل مكفر لها (قوله  
كعب بريد) وهو الطاولة المعروفة قال الخراساني في كبره وأول من علمه الفرس  
في زمن الملك نصير بن البرهان الأكبر ولعب به وجعله حيلة لكسب مع أهل الأسالة  
بالكسب والجملة وانما تنال بالمعاد راء وفارق الشطر نج حيث يذكر أن خلاص  
المال بأن ممتدة الحساب الدقيق والمصكر الصحيح ففيه جميع المعكرو نوع من  
التدبير ومعتد الزد الحزروا التمين المؤذي إلى غاية من السفاهة والحق وقواس  
بها ما في منها ما من أنواع الدهر فاطاب كالتد والمقابلة كالشطر نج مر وزي  
(قوله وبشطر نج) أعاد البالون القيد الذي بعده خاص به وسئل بعضهم عن  
الشطر نج فقال إذا سلم المال من انتصان والصلات من التسيان فذاك أنس بين  
الاخوان قاله سم بن سليمان (قوله قار) بكسر القاف اللعب الذي فيه ترذد  
بن الغرم والعزم (قوله تعاط لعقد فاسد) أجمع أخذ المال فكيف وكلام  
المنصف في الشرط من غير أخذ مال زى (قوله حرام لأعانة على عزم) لا يمكن  
الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالك في وقت خطبة الجمعة  
قل على الهلى وأقول ما عيل في زمن الملك مهلب وأقول من أدخله بلاد العرب عرو  
ابن العاص حراشي في كبره (قوله بكسر الفين والمدة) وهو رفع الصوت بأشعر  
ويحرم استماع غناء أجنبية أو أمر أن يخف منه فتنه ولو نجو ونظر حرم زى (قوله  
فصحرمان) وعبرة مر وقي اقترن بالقضاء آلهة صحرمان فالحيا كقوله الركنى  
تحریم الآلة فقط وقضاء الغناء على الكراهة وبه ذهب إلى كلام الشرح من  
المباحة ع ش قال الفرس إلى انتفاء ان قصده ترويح القلب على الطاعة وهو  
طاعة أو على المصيبة فهو مصيبة أو لم يقصده شئ فهو له ومعتقونه انتهى حل  
(قوله لما هو سبب) أى يضرب لما هو سبب (قوله داخل الدف) أى دف  
العرب وقوله في خروق دائرة الدف أى دف الجهم أه شرح مر (قوله ودف)  
وهو المسمى بالطار ع ش وأول من سنه مضر جند البى صلى الله عليه وسلم أه  
حل (قوله وكاستعمال) معطوف على كعب حل (قوله ويسمى الصفاقتين)  
كالصفاقتين اللتين تضرب احدهما على الأخرى يوم خروج الحمل ونحوه ع ش  
وهو الذى تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات ومثلها فطعتان من مبنى تضرب  
احدهما على الأخرى وخشبتان كذلك وأما التصفيق باليدين فمكرو وكراهة

مسابقة على غير آلة انقال  
ففاعلمها متعاط لعقد فاسد  
وكل منهما حرام وإن أوهم  
كلام الأصل أنه مكروه  
في الثاني (والأ) بأن لم يشرط  
فيه مال (كره) لأن فيه صرف  
المرء إلى ما لا يحدى نعم أن  
لعبه مع معتقد التبريم كحصى  
جرم (كغناء) بكسر الفين  
والمد (بلا آلة واستماعه)  
فانهم مكروهان لما فيها  
من اللهو وأما مع الآلة  
فمحرمان وتعيير بالاستماع  
هنا وفيما يأتي أولى من  
تعييره بالجماع (لأحدها)  
بضم الطاء وكسر هاء والمد  
وهو ما يقال خلف الأبل  
من ربح وغيره (ورق) بضم  
الذال أشهر من فقهها الماهو  
سبب لظهور السرور  
كعرس وختان وغيره وقدوم  
غائب (ولو بجلاجل) والمراد  
بها الصنوج جمع صنج وهو  
الحلق التى تجعل داخل  
الدف والدوائر العراض التى  
تؤخذ من صغر وتوضع  
في خروق دائرة الدف  
(واستماعها) فلا يحرم ولا  
يكروه شئ من الثلاثة لما

في الأول من تشييط الأبل لاسيما يقاط النوم وفي الثاني من اظهار السرور وورد في حلها ما خبرنا  
حرج النووي بسن الأول والنووى بسن الثاني وحل استماعها تابع لحلها وبالمصرح به ذكر استماع الثاني من  
زيادة (وكاستعمال آلة مطربة) بضم الطاء (وعو) بفتح أوله ويسمى الصفاقتين

فهما من صغر ضرب أحدهما بالآخرى (وزن ما عراقي) بكسر الميم وهو ما يفسر به مع الألف (ويرج) وهو الرمادة التي يقال لها الشبابة فكما هنا فمائل لكن (٨١١) صحح الراجح حل اليراع وما إلى البلقيني وغيره لعدم ثبوت

دليل معتبر بقرينه (ركوبه) بضم الكاف (وهي طبل) طوبل ضيق الوسط واستماعها) أي الآلات المذكورة لأنها

من شعائر الشربة وهي مطربة وروى أبو داود وغيره خبر أن الله حرم الخمر والميسر والكوبة والمعنى فيه التشبيه بمن يضاد استعماله وهم المشركون وذكر استعمال الكوبة من زيادة في (لارقص)

فليس بمرام ولا مكره بل مباح لخبر الصحابي أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترحا حتى نظرت إلى الحشنة وهم يلعبون ويرقصون والزنا الرقص ولأنه مجرد حرركات على استقامة أو أوجاج (الاستكسر) فيعبر عنه به شبه أفعال الخنثيين (ولأنه أشبه شعره وأنشاده واستماعه) فكل منها مباح استماعا

للسلف ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له شعره يصفي إليهم منهم حصان ابن ثاث وعبد الله ابن رواحة ورواه

قنبره حل (قوله من صغر) أي نحاس أصغر ع ش (قوله يقال لها الشبابة) وهي السمسمات لأن ما يقابها ع ش على مد وفي قول على الجلال والشبابة هي ما ليس له بوق ومنه ما الصغارة ونحوها (قوله وركوبه) والقاعدة أن كل طبل حلال إلا الكوبة المذكورة وكل من أحرام ولون برسيم أو قرية أو زمرا الفير للحاج قال حل وكل ما حرم حرم التفرج عليه لأنه أعانه على معصية وهل من الحرام لعب النهران واللعب بالحبات الرابع الحمل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك وكذا يعمل اللعب بالخطم وبالجمام حيث لا مال اه (قوله واستماعها) بالجذر (قوله التبرية) بفتح الشين والراء جمع شارب قال في الخلاصة وشاع نحو كامل وكيه (قوله والميسر) هو القمار وهو ما يكون فيه متردد بين أن يفهم وإن يفهم وهو صغرة أن لم يؤخذ مال ولا فكيرة (قوله المختنون) بكسر الهمزة على الالف وفيها على الأشهره دال البرأ المختنون بحلق النسا حركة وهشة شرح مر (قوله حتى نظرت إلى الحشنة) وجوز أنظرها لم أمله غيرها أولئك منهم مستورين شيئا (قوله ويرقصون) بابه ضرب كافي المصباح (قوله فكل منها مباح) إلا إذا اشبه على كذب محرم لا يمكن حمله على المبالغة والأحرار وإن قصدوا طهارا الصيغة لأجرام الصدق حل وترديه الشهادة حيث أكثر منه س ل (قوله المعصوم) للرداء من يحرم قتله ولوزانيا محصنا لا حرا يواو ردا س ل وخرج المعصوم غيره ومشله في جواز العجم المبتدع والفاسق المعلن شرح الروض ومعه إذا جهاد بما نظرا يرى تجاها به من بدعة وقسق كالجور في غيبته حيث ذى (قوله سقطت مروءة) وحرم أن تأذت الحليسة ع ش (قوله والمروءة) بفتح الميم ونحوها وبالجملة زوتر كحه مع أبا لها وأواملكة نفسانية وفي المصباح والمروءة آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف على محاسن الأخلاق وجبل المعادات اه ع ش على م ر وهي لثة الاستقامة وشرا ما ذكره اه زى وعرفها النووي بأن يتعلق الإنسان بخلق أمثاله في زمانه ومكانه (قوله نباه) هو المقتوح من أمانه وخلفه سمى بذلك لاجتماع طرفيه وأما اللقب المشهور لأن المقتوح من أمانه فقد صار شعارا لفقهاء ونحوهم قل على الخلق

مسلم وذ كرا استماعه من زيادة في (الابغش) كنجو المعصوم (أو تشبيب بعين من امرء أو امرأة غير حليمة) وهو ذ ك صفتان هما من طول وفصروا وغيرهما فيعبر عنهما من الأبداء بخلاف تشبيهه بهم لأن التشبيب صفة ورتن الشاعر تحسب الكلام للتحقيق المذكور وأما حليته من زوجة وأخته فلا يحرم التشبيب بهن أن ذكرها بما عتبه الإخفاء سقطت مروءة وذ كرا الأمر مع التقييد بغير الحليمة من زيادة في (والمروءة توفى الإنسان عرفا) لأنها لا تضبط بل بخلاف باختلاف الأشخاص والأحوال والأماكن فيسقطها أحكك وشرب وكشف رأسه وليس فقد شاة

(قوله أو قلنسوة) وهي غطاء يطر بلان على الرأس وحده كالنكفية وزي  
 أهل اليمن وجمعها قلانس عبد البر (قوله كان يفعل الثلاثة الخ) وهل تعاطى  
 خاتم المروة حرام مطلقا أو مكروه عليه أو يفصل أقوال والراجح أنه ان تعلق به  
 شهادة حرم بأن كان متعملا لشهادة والا فلا بل وينبغي الكراهة وعبارة شرح مر  
 اه لم أنه قد اختلف في تعاطى خاتم المروة على أوجه أوجهها حرمته ان ترتب  
 عليها شهادة تعلق به وقد ذكنا لا يفهم حرم عليه التسبب في اسقاط ما تم عمله  
 وصار أمانة عنده فغيره والأملاه بحروفه (قوله وفي الأكل به) أي بحيث  
 لا يعتاد الخ لان حيث بمعنى مكان (قوله وقبله حليلة) أي من مخوفها لا رأسها  
 ولا وضع يده على نحو صدرها شرح مر وعده في الروضة من ذلك حكاية ما ينقل له  
 مع روحته في الخلو وخرم في النكاح بكرامة هذا وفي شرح مسلم بقرينه اه زي  
 وهو محمول على ما اذا تأدت بذلك وحل القول بالكراهة على ما دلتم تنا ذلك (قوله  
 بحضرة الداس) ولو عصارم لها أوله ع ش (قوله واكثر ما يضلح) أي قصد  
 اضحاكهم حل خبر من تكلم بالأكامة يضلح بها جلساءه يهوى بها في النار  
 سبعين خريفا وهذا يفيد انه حرام بل كبيرة لكن يتعين عليه على كلمة في الخير  
 باطل يضلح بها أعداءه لان في ذلك من الإذاه ما يعادل ما في كبار كثيرة فضنه  
 محرر قال في شرح مروية قيد الاكثر ما يضلحهم عدم اعتباره فيما قبله والأوجه  
 كما قاله الاذعي اعتبار ذلك في الكل الا في المحوقلة حليلته بحضرة الناس في طريق  
 فلا يعتبر تكرره واعتراض بتقيل ابن عمر الامة التي حرجت له من السي وأجيب  
 عنه بأنه مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل  
 بسكوت الباقيين عليها بل في سقوط المروة وسكوتهم لا دخل لهم فيه على أنه  
 يحصل منه انما فاعله ليسين حل التمتع بالسبية قبل الاستبراء فهي واقعة حال فعله  
 هتمة فلا دلائل فيها أملا اه أي لا دلائل فيها لسقوط المروة قال سم قوله  
 لا دخل له فيه فيه نظربل السلف لا يسكنون على ما لا يلحق من مثل ابن عمر فاعلم  
 وأجيب بأنه قبله باله يظ الكفار ولعدم تماثل نفسه فيكون قويا اه (قوله  
 ويقاس به) أي الطريق وقوله ما في معناه كالهواي (قوله وحرفة دنية)  
 سميت بذلك لانحراف الشخص اليها للسكيب وهي أعم من الصناعة لاعتبار  
 الآتلة في الصناعة دونها اه قل على الجلال وقيد ذلك الارشاد بادامتها  
 وفي شرح شيئا وخرج بادامتها لو كان يحسنها ولا يفعله أو يضعها أحنا في بيته  
 وهي لا تزي فلا تخرم بها مروءته اه سم واعتراض قولهم الحرفة الدينية مما تخرم

أو قلنسوة حيث) أي يمكن  
 (لا يعتاد) لفاعلها كان  
 يفعل الثلاثة الاول غير  
 سوق في سوق ولم يضلح  
 عايشه في الاولين جوع أو  
 عيش ويقول الرابع فقيه  
 في بلد لا يعتاد مثله ليس  
 ذلك فيه وقولي وشرب من  
 زيادتي وتعبري بكشف  
 الرأس أهم من تزيده بالشي  
 مكشوف الرأس والتقييد  
 فيه ذبح بحيث لا يعتاد من  
 زيادتي وفي الأكل به أولى  
 متى قيده بالسوق  
 وككشف الرأس كشف  
 البدن كما فهم بالاولى والمراد  
 غير المروة اما ذلك فن  
 الحرمات (وقبله حليلة) من  
 زوجة أو ممة بحضرة الناس  
 الدس يضي منهم في ذلك  
 (أو) أكثر ما يضلح  
 (أو) غناه أو استقامه أو  
 رقص بخلاف قليل الخمسة  
 الاقل ثانيا في الطريق  
 ويقاس به ما في معناه  
 ويستظهر ايضا حرفة  
 دنية) بالصغير (تجيم  
 هكتس وبيع عن لا يلحق)  
 هي به) لأشعارها بالنية

يختلفان من تلقى به وإن لم تكن حرفه (٨١٣) أباه و قول الأصل تبعه الرافعي وكانت حرفه إليه اعتراضه

في الروضة فقال لم يفرض  
الجهور لهذا التسديد وينبغي  
ان لا يقبده بل ينظر هل  
تأنيق به هوام لا ولده اخذفه  
بعض مختصرها (والتهمة)  
بضم التاء وفتح الهاء في الشخص  
(حرف نفع) اليه أو الى من  
لا تقبل شهادته له بشهادته  
(أو دفع ضرر) عنه بها  
(فرد) شهادته (لرقبته)  
وليكن كتابا (وغيره له مات)  
وان لم تستغرق تركته  
الدين (أو جرح) عليه  
(بفلس) لاثمة وروى  
الحاكم على شرط مسلم خبر  
لا تجوز شهادة ذي الظنة  
ولا ذي الحنة والظنة التهمة  
والحنة العداوة بخلاف جرح  
السفوة والمرض وبخلاف  
شهادته لغريمه المورس وكذا  
المسرح قبل موته والجرح  
عليه لتعلق الحق حينئذ  
بذمته لا بعين أمواله (و)  
نرد شهادته (بما هو محمل  
تصرفه) كان وكل أو وصي  
فيه لانه ثبت بشهادته  
ولاية له على المشهود به نعم ان  
شهوده بعد عزله ولم يكن  
خاصم قبلت وتعتبر بما ذكر  
أعمر من قوله بما هو وكيل فيه

الروضة مع قولهم انها من فروض الكفاية وأجيب بمحمل ذلك على من اختارها  
لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره زى (قوله بخلافها من تلقى به) أي  
وكانت مباحة لما ذكره حرفه محرمة كصورتهم فلا تقبل شهادته مطلقا شرح مر  
(قوله والتهمة) أي التهمة في قوله وغيره ثم قال مر في شرحه وحدوثها قبل  
الحكم مضر لا بعده فلو شهد لآخيه بجمال ثياب وورثه قبل استيفائه فان كان  
بعد الحكم أخذه والافلا وكذا لو شهد بقتل فلان لآخيه الذي له ابن ثم مات وورثه  
فان صار وارثه بعد الحكم لم يتقص أو قبله امتنع الحكم اه (قوله بشهادته)  
متعلق بجر (قوله أو دفع ضرر عنه) أي أو عن من لا تقبل شهادته له كأي شرح مر  
ويمكن جعل الضمير في عنه راجعا للاحد الدائرين الامر من المذكورين (قوله)  
فترد لرقبته) أي ادر شهد له بالمال فان شهد ان فلا نافذ في قبلت اذ لا فائدة تعود  
على السيد تأمل (قوله وليكن كتابا) أي لانه ملكه فله علقه بجماله يدل منعه له  
من بعض التصرفات ولا به بصدق الوالد اليه بغير أو تعبير شرح مر اه فهو راجع  
لقوله اليه وكذا الغريم الميت والنحو ر عليه (قوله وغيره له مات) لانه اذا ثبت  
لغريم شيئا أنت لمعنه المطالبة به شرح مر وصورتها بأن مات من عليه الدين  
وادعى وارثه على آخره بن من فلا تنفع شهادة صاحب الدين مع آخر (قوله والظنة)  
يكسر الظاء وتشديد المون التهمة قال تعالى وما هو على الغيب بظن أي بغيرهم  
(قوله والحنة) بكسر الحاء وفتح النون مخففة (قوله بخلاف جرح السفوة والمرض)  
أي فان الغريم يصح ان يشهد فيهما (قوله وبخلاف شهادته لغريمه المؤسر)  
الظاهر انه معهم قوله جرح لان الجرح عليه انما يكون عند اعساره أي عدم قدرته  
على وادعائه (قوله لتعلق الخ) تعليل للاربعة قبله (قوله كان وكل الخ) بأن وكل  
في بيع شيء وادعى شخص انه ملكه فشهد الوكيل بأنه ملك موكله أو بان  
وصى على بنيم وادعى آخر بعض مال القيم فشهد الوصي بأنه ملك القيم فلا تقبل  
لتهمة عبد البر ولو باع الوكيل شيئا أو أكره المشتري الثمن أو اشترى شيئا فادعى  
أجنبي البيع ولم تستغرق واثمة فله ان يشهد ولو كره بأن له عليه كذا أو بان هذا  
ملكه حيث لم يفرض لكونه وكيلاً ويحمله ذلك باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق  
مباح وتوقف الادعى فيه بأنه يحمل الحساكم على حكم لو عرف حقيقة لم يخلعه  
مردودا به لان المراد ذلك لان الغرض وصول الحق لمستغفقه بل مرجع بانه يجب  
على وكيل طلاق أنكره موكله ان يشهد بحسبه بان زوجته هذا مطلقا ويؤيد الجواز  
ما مر في الحواشي فليس له دين بغير عن ابائه فافترض من آخر قدره وراحه اليه



(وبراءة مضمونه) لانه يستقطبها المطالبة عن نفسه (و) ترد (٨١٤) الشهادة (من غرماء محجور فلس

وشهد له به فيصاف معه ان صدقه في ان له عليه ذلك الدين اه شرح مر وقوله نظيره بدل من ما (قوله وبيرة مضمونه) وكذا يضمنون أصله أوفرعه أورقيقه لأنه يدفع القرم عن لا تقبل شهادة له سل وشبهه شرح مر (قوله ضرر المزاجه) الاضافه يمانية وكذا اضافة تيمه لدفع (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر سل بأن يشهد لانه على أبيه أولا مه على أبيه قال زى نقلا عن شرح البهية وترد شهادته لبعضه ولو بتركه أورشده وهو في جهر ولكن يؤخذ بان قراره امكن لو ادعى السامعان بمال ليت المال فشهد له به أصله أوفرعه قبل كآفاله الماوردى لعدم المدعي به اه وكان الاولى تقديم قوله وبعضه على قوله وبيرة مضمونه لانه مثال لقوله الاولى من لا تقبل شهادة له الآن يقال آخره نظرا لما بعده (قوله بطلاق ضره أمه) أى وأمّه تحت أبيه مر لانه التوسع قال سل وصورته ان الضره تدعى وتقيم الفرع يشهد أو يشهد حسبة اما لو افانته أمه يشهد فلا تقبل لانها شهادة لامه اه وكذا لو ادعى الاب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادته لانهما شرح مر وقيد قل على التحريم قول شهادة الفرع بطلاق ضره أمه بما اذا لم يحب نفقة ما على الشاهد والى لم تقبل لانه دفع عن نفسه ضررا اه وكونها لم يحب عليه لاعتساره وألقدره الاصل علم او كونها لم يحب عليه لاعتسار الاصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقة ما به بأن كانت أمه فاشترى بخلاف ما اذا وجبت نفقة أمه فلا تيمه لان الفرع انما يلزمه نفقة واحدة لزوجات أصله المتعدّدات فطلاق الضره لا يفيد تخفيفا لانها حينئذ تستقبل بها أمه فهو يغيرها سواء طلقت الضره أم لا (قوله أوقد فيها) ولا نظرا لكون الامر يؤول الى ان أباه يلاعن ما وينفسخ نكاحها ويعود البيع الى أمه لانه بعد شيئا وعبرة شرح مر أوقد فيها أى الضره المؤذى للعان الغضى لغراف الضعف تيمه نفع أهم ما بذلك اذله طلاق أهم ما متى شاء مع كون ذلك حسبية تزمهما الشهادة فيه والثاني المنع لانها تجبر نفعاً الى أهم ما وهو انفرادها بالاب اه (قوله قذف زوجته) وكذا لا تقبل شهادته بنزاجته ولو مع ثلاثة لان الشهادة عليه ما بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولا تيمه نسبها الى خيانه في حقه مر سل (قوله لم تقبل على أحد وجهين) والفرق بين هذا وما قد مر من انه لو شهد بعدده بأن فلانا قذفه قبلت أن شهادته هنا محصلة نسبة القاذف الى خيانه في حق الزوج لانه شعير بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقمه اه عش على مر (قوله من عدو) ومن ذلك ان يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث البينة بأنهم معا عدوان له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين

بعضي شهود دين آخر)  
لثبوت دفع ضرر الزاحمة  
والتي يدعي الجرح من زيادتي  
(و) تردد شهادته (لبعضه)  
من أصل أوفرع له كشهادته  
لنفسه (لا) شهادته (عليه)  
بشيء (ولا على أبيه  
بطلاق ضرة أمه أو قد نفها  
ولا لزوجه) ذكر أو أنثى  
(وأخيه وصديقه) لانسفاء  
التممة ثم لو شهد الزوج إن  
فلانا قد فز زوجته لم يقبل  
على أحد وجهين في النهاية  
وأشهر كلامها بترجيحه  
ورجحه البالغين في هذه  
مستثناة من قبول شهادته  
لزوجته وحذفت من  
الأصل هتاما لئلا يتقدمها  
في كتاب دعوى الدم ولو  
كان بينهما وبين بعضه عداوة  
ففي قبول شهادته عليه  
خلاف وجزم في الأنوار بعدم  
قبولها له وعليه (ولو) شهد  
(لمن لا يقبل) شهادته (له)  
من أصل أوفرع أو غيرها  
فهو أهم من قوله شهد لغيره  
(وغيره قبلت لغيره) لاله  
لاختصاص المانع به (أو)  
شهد اثنان لاثنتين بوصية من  
تركة فتشهد الهمما بوصية منها

قلنا) وان احتملت المواطاة لان الاصل هذه واما عن كل شهادة منفصلة عن الاخرى (ولا تقبل) لانه الشهادة (من غيره شخص عليه)

لانه الختم لا يتصل بالتركة للملكه خلافا لما يحتمل انتاج القزازي وأفتى به الشيخ  
محمدا بأن المشهور وعليه في الحقيقة المذمومة (قوله في عداوة) أي ظاهرة سم  
وفي سببية متعلقة بعد قوله وأخذنا التقيد من قوله بعد وقبل على عدو من اه  
ويكتفي بما يدل عليها كالحصاة كفا، بالظنة لما فيه من الاحتياط نعم لو بالغ  
في خصومة من يشهد عليه ولم يحبه قبل عليه فزى وفرق بين العداوة والبغضاء  
بأن العداوة هي التي تقضي الى التعدي بالافعال والبغضاء هي العداوة الكامنة  
في القلب شو برى قال سم والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من أحدهما  
فيخص برده شهادة على الآخر اه (قوله والفضل الخ) هو مجزئ من بحر  
الكامل وصدره ومليحة شهدت لها ضارته (قوله كمكرى صفات الله) أي المعاني  
(قوله وجواز رؤيته) ان قلت كيف لا يكفرون بانكار جواز الرؤية وقد دل عليها  
الكتاب والسنة كقوله تعالى وجوب رؤيته من انظره وقوله عليه الصلاة  
والسلام انكم سترون ربكم في الجنة كما ترون الضمير لله البدر أحجب بأن هذا  
ليس نصافي نبوتها لان الزمخشري قال ان الى من قوله تعالى الى ربها ناظرة بعد  
الاء وهي التم فيكون اللفظة الى مقعولا مقدمه لما ناظرة والتقدير ناظرة في ربها أي  
نعمتها وربها وأجيب عن الحديث بأنه على حذف مضاعف أي سترونهم ربكم (قوله  
لاعتقادهم الخ) أي وان استعملوا دماءنا وأموالنا وسبوا النجاة شرح مر  
ولا ينافي هذا ما ذكر في البغاة لا يمكن حل ذلك على انه منع تنفيذها أي الشهادة  
لخصوص بغيرهم احتصار المذموم ورد عليهم عن بغيرهم هجر زى لانه تقدم ان البغاة  
لا تقبل شهادتهم ان علمائهم يستحلون دماءنا وأموالنا والاولى الجواب بأن محلها  
اذا كان بلا تاويل وما هنا اذا كان بتاويل كما نقل عن زى (قوله لا داعية)  
لما عند قبول شهادة الداعية وروايتها حل (قوله وخطائي) نسبة لاني خطاب  
السكراني كان يعتقد الوهية حعفر اصادق ثم لما مات حعفر اذ عاد لنفسه حل  
وهذه الطائفة المنسوبة لهذا الخبيث يعتقدون ان أصحابهم لا يكذبون أي يعتقدون  
ان كل من كان على عقيدتهم لا يكذب فاذا رأوه في قضية شهدوا له بمجرد  
التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال قل على المحلى وسبب هذا الاعتقاد  
في بعضهم بهذا ان الكذب عندهم كفر مرسى (قوله ولا مبادر) أي قبل  
الدعوى أو بعدها لانه صلى الله عليه وسلم ذمه بقوله شر الشهود الذي يشهد قبل  
ان يستشهد فان أعادها في المجلس بعد طلبها منه قبلت وما يصح من قوله صلى الله  
عليه وسلم خير الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد بمحمول على ما قبل فيه شهادة

ذكرهم ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهدنا لعله قبلت نوال المانع وهذه والتي قبلها من زيادتي (ولا مبادر)  
شهادته قبل ان يسهل له ما لا يسهلهم

(الافى شهادة حسبة) فتقبل شهادته بان يشهد (فى حق الله) (٨١٦) تعالى كصلاة وزكاة وصوم

الحسبة شرح مـ در زيادة (قوله شهادة حسبة) من احتسب بكذا الحرام عند الله اى آخره اعتدما سوى بها وجه الله قبل الاستشهاد شرح مـ سواء كان قبل الدعوى او بعدها كما قوله بخروج والبرماوى خلافا لرشيدى حيث نقل عن الاذرى انه لا يقال لها شهادة حسبة بعد الدعوى اهـ ولا تقبل شهادة الحسبة فى حدود الله كما قاله حل (قوله او فيما له) اى الله فيه حق مؤكده وهو لا يتأثر برفى الادعى زى (قوله كطديق) بان شهدوا انه طلقها فلا نأوه ومعاشرتها تحقق الله المنع من الزنا وحق الله فى العتق المنع من استرقاق الحر (قوله ونسب) لان الله اكدا الانساب ومنع قطعهما عن (قوله وعفو عن قود) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله عن (قوله وبقاء عذبة) لما يترتب عليه من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق لما فى الشهادة بذلك من منع زواج القبر بها ولما فى الذى بعده من الصيانة عن (قوله وابقاضها) اى فيما اذا طلقها بالرجعها طلاقا رجعيا واراد ان يرجعها فشهدوا باقضاء العدة (قوله نشهد على فلان بكذا) اى نريد ان نشهد عليه بكذا وقوله انشهد عليه اى لنشئ الشهادة عليه فحصل التعاير (قوله فهم قذفة) الا ان يصار بقولهم ونشهد بذلك على الوجة بحر والمعتد سماع الدعوى فى شهادة الحسبة الا فى محض حدود الله تعالى مـ زى (قوله المستثنى منه) اى قوله ولا يمارى لان المعنى ولا تقبل شهادة مبادر فى كل شئ الا فى شهادة الخ (قوله او يدار) اى مبادرة بان طلبت منه ولو فى المجلس وهو مصدر يادر كما قال ابن مالك لفاعل الفعل والمفعول اهـ (قوله اوفسق) ولو بعد الاستبراء عـش (قوله فلا تقبل للثمة) لان ردة اظهر نحو فسقه الذى كان يخفيه فهو تهمة بسمعه فى ردة ذلك العار من ثم لو لم يصح الحاكم لشهادته قبلت بعد زوال المانع مـ (قوله الكافر المسر) اى الذى شهد حال كفره الذى يسره فرد لاجله فرد به كسبه العار لانه كان متظاهرا بالاسلام فلما ردة للكفر انحق ظهر كفره فيه يره فاذا حسن اسلامه فنهذنا بى فرد وشهادته لاتهامة بدفع العار المحاصل من الردة الاول شرح مـ (قوله من الجميع) اى فى الكافر المسر اى اذا تحملها فى حال كفره واذا ما بعد اسلامه ولم يكن شهد قبل ذلك والسبب اذا شهد بعد بعد عتقه بشهادة ابتداء والمدة والفساق ومنه كعب خاتم الرودة اذا ادوه بعد زوال المانع وكانت مبتدأة لا معادة (قوله بدتوبته) ظاهرا ان ارتكاب خاتم المروءة يحتاج الى توبة وان لم يكن ذنبا وان التوبة منه كالتوبة من المعصية فى الشرط لمذكرة

بان يشهد بتركها (او) فى (ماله فيه حق مـ) وكذا صك طلاق وعتق ونسب وعفو عن قود وبقاء عذبة واقضاءها وخلع فى القراق لافى المال بان يشهد بذلك لينع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها ان يقول الشهود استداء للقاضي نشهد على فلان كذا فاعاخره لنشهد عليه فان استدوا وقالوا فلان رفاقهم قذفة وانما نسمع عند الحاجة اليها فلو شهدنا ان ان فلانا اعتق عبده او انه اخو فلانة من الرضاع لم نكف حتى يقول انه لا يستترقه او انه يريد نكاحها العاقل الا اذنى كقود وحـ قد قد ويبع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كما شمل المستثنى منه (وتقبل شهادة معادة بعد زوال ريق او صبي او كفر طاهر او يدار) لا انتفاء التهمة لان النصف بذلك لا يغير برج شهادته (لا بعد روال سيادة او عداوة او) نسق او خرم مروءة فلا تقبل للثمة والتعبد بظاهر مع قولى او يدار ولا سيادة او

قد يكون

عداوة من زيادى وخبر بظاهر المسرف لا تقبل شهادته بالمادة للثمة وبالمادة غير ما تقبل

من الجمع (وانما تقبل غيرها) اى غير المعادة (من فاسق او نادم مروءة) وهو من زيادى (بمديونية)

فيكون أراد بالتوبة ما يشمل الشرعية والقولية (قوله وهي) الرجوع عما كان عليه  
 (قوله بشرط الاقلاع) الاقلاع يتعلق بالحال والندم بالماضى والعزم بالمستقبل ذى  
 (قوله وعزم) ان قرأ هو وما بعده بالجزم اقضى ان التوبة هي الندم بالشروط  
 المذكورة وان قرأ بالرفع عطفا على الندم فالامر ظاهر وكتب بعضهم قوله وهي  
 الندم أى معظم أركانها الندم لأنه الذى يعطى كل توبة ولا يفتى عنه غير بخلاف  
 الثلاثة الباقية وظاهره ان هذه الشروط معتبرة أيضا في التوبة من خارج المروءة  
 (قوله ونخرج عن ظلامه) عبارة شرح در في الدخول على هذا ثم صرح بما  
 يفهمه الاقلاع للاعتناء به فقال ودون ظلامه ثم قال واذا بلغت الغيبة المختار  
 اشترط استقلا له فاذا تم ذلك ولو تأسر لم يفتى به الطولية استغفر له ولا اثر لتأجيل  
 وارث ولا مع جهل المختار ما حل منه اما اذا لم يبلغه فيكن فيها الندم والاستغفار  
 له وكذا يكتفى بالندم والاقلاع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه واثره كان  
 المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الامع اه (قوله ويرد المغصوب الخ)  
 في الرضى وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا او انقطع خبره سلمه الى قاض أمين  
 فان تعذر تصدقه به على الفقراء ونوى العزم له ان وحده او بتركه عند مقال  
 الاسنوى ولا يتعين التصديق به بل هو غير عين وجوب المصالح كلها والمسبرينوى  
 العزم اذا قدر بل يلزمه التمسك ببقاء ما عليه ان عصى به لتصح توبته فان  
 مات مسرطا وبقي الآخرة ان عصى بالاستدامة والاظهار له لا مطالبة  
 فيما والرياء في الله تعويض الحسم انتهى سم (قوله ويشترط قول) انظر هذا  
 القول يكون في أى زمن ويقال لم حرره شورى وفي الزواجر انه يقوله بس يدي  
 المسفل منه كالمخدوف اه قال سم ولو اعتاب انسان انسانا فان لم يبلغه كفاه  
 ان يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار ام لا والوجه انه يكتفى اه  
 (قوله لتقبل شهادته) اشار هذا الى ان هذا وما بعده شرطان في قبول الشهادة  
 لاني حجة التوبة اذ تعمد بدنهما فكأن الاول ان يقدر المضاف لفظ بعد بان  
 يقول وبعد قول في محذور الخ فيكون معطوفا على توبة وصنيعه يقتضى انه  
 معطوف على اقلاع فيقتضى انه شرط للتوبة فبنا في قوله لتقبل الخ هكذا قال  
 بعضهم وعبارة سم واشترط القول في القولية والاستبراء في القطعية  
 وما الحق بها كما ذكر في التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة اما التوبة  
 المستقلة فلا ثم فلا يشترط فيها ذلك كما يغد ذلك كلام الرضى وشرحه وهو يوافق  
 ما قاله البعض وكلام الزواجر مريح في أن القول المذكور شرط في صحة التوبة

وهي ندم على المحذور  
 (ب) شرط (اقلاع) عنه  
 (وعزم أن لا يعود) اليه  
 (ونخرج عن ظلامه آدمي)  
 من مال وغيره فيؤدى الزكاة  
 لمستحقها ويرد المغصوب ان  
 بقي وبطله ان تلف لمستحقه  
 ويمكن مستحق القود وحده  
 القذف من الاسنيقاء أو  
 يعبره منه المستحق وما هو  
 حد الله تعالى كزنا وشرب  
 ما كره ان لم يظهر عليه أحد  
 فله ان يظهره ويقر به  
 ليستوفي منه وله ان يستر  
 على نفسه وهو الافضل وان  
 ظهر فقد قاتل يثاب  
 الحاكم ويقر به ليدتوفي منه  
 (و) بشرط (قول في) محذور  
 (قولي) لتقبل شهادته  
 (كقوله في القذف) قذف  
 باطل وأنا نادم عليه (ولا  
 أعود) اليه

(ب) بشرط (استبراء سنة في) عذور (فصل) وشهادة زور وقذف ايذاء لان اضيقا المشتمل على الفصول الاربعة اثراين في تبيين النفوس لما تشتهيه فادا مضت على السلامة اشعر ذلك بحسن المبررة ومجمل في الفاسق اذا تأخر فسقه فخر كان يسره واقر به ليقام عليه الحد قبلت شهادته غلبت نوبته فهذه مستنباة وبعاد كره علم انه استبراء في قذف لا ايذاء به كشهادة الزنا اذا وجب بها الحد لنقص العدد ثم تاب الشاهد وما فهمه كلام الام انه لا استبراء على قاذف غير الحصن محمول على قذف لا ايذاء به ولا يفتي هلك حسن ما سلكته في بيان السوية بشرطها على ما سلكه الامر (فصل) في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك مع ما يناقضهما (لا يكتفي لغيره الا لمرضاة ولو لا صوم (شاهد) واحدا ماله يد كفي للصوم كافر في كتابه (نوشط لعورنا)

فليجور (قوله وبشرط استبراء) وجه ذلك التحذير من ان يتخذ الفاسق مجرد التوبة ذريعة الى ترويج اقوالهم عمرة سم (قوله سنة) والاصح انها تقريبيه لا تعديده فاعتقر مثل خمسة ايام لا ما زاد عليها (قوله في عذور فعل) أي ما يمنع من الشهادة كأن فعل ما يغفل بالمرورة ومثل الفعل العداوة حل أي فلا بد لخارم المرورة من استبراء سنة أيضا بعد الاقلاع عنه وكذا بعد ذهاب العداوة كما في شرح م و شرح الروض وانظار لم يقيد بالفعل مع ان القول كغيبه العلماء العاملين كذا في وهل احذفه ليشمل القول ويستغنى عن قوله وشهادة زور وقذف ايذاء لدخولهما في المحذور لان المراد به ما يمنع الشهادة ثم رأيت في الروض ما يوافق من الصوم (قوله كشهادة الزنا الخ) صريح في أن هذا قذف مع انه الرمي الزنا في معرض التعبير والتعبير غير مصادم لانه لا يقصد الشهادة الا أن يقال انه في حكم التعبير (فهـ) في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال الخ أي في بيان قدر النصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومسند الشهادة عن والاولى ان يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما يتعلق بها أي من قوله وبذ كرفي حلقه صدق شاهده الى آخر الفصل (قوله ولو لا صوم) أي صوم غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقة للمصنف والعجده انه لا فرق بين رمضان وغيره في أنه يكتفي فيها شاهد واحد ع ش (قوله ماله في كفي الخ) ومثل رمضان الحجبة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للاحرام بالحج والشهر المذكور صومه اذا شهد بروية هلاله واحد خلافا لما شرح زى وكذا يكتفي شهادة واحد في أشياء كذمي مات وشهد عدل انه اسلم قبل موته ليحكم به بالنسبة للارث والحرمات ويكتفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكالوث ثبت بواحد وكأخبار المعين الثقة بامتناع الخصم المتعزز في عزروم الا كسواء في القسمة نواحد وفي المحرم بواحد شرح م (قوله لعورنا) والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والاوجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا بشرط قولهم كميل في مكلة نعم يندب شرح م وبشرط ان يذكروا أي شهود الزنا المرأة الزنى بها فقد يظنون وطى المشتركة وأمة انه زنا من الروض ويشرحه (قوله كاتيان بهيمة أو مينة) وفي اتيانهما التعزيز بدخول تحت الكافي الاواط وانما الحق اتيان البهيمة بالزنا لان السكك جماع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كما في زنا الامة (قوله أربعة) لانه أرفع العواض وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله على عباده

يشهدون انهم رأوه أدخل  
 حشفته أو قدرها من فاقدها  
 في فرجها بالزنا أو نحوه قال  
 تعالى والذين يرمون  
 المحصنات الآية وخرج  
 بذلك على الشبهة اذا  
 قصد بالدعوى به المال أو  
 شبهه بحسبة ومقدمات  
 الزنا كقبلة ومعاقبة فلا  
 يحتاج الى أربعة بل الاول  
 بقده الاول ثبت بما ثبت  
 به المال وسأقي ولا يحتاج  
 فيه الى ذكر ما يستبر  
 في شهادة الزنا من قول  
 الشهود رأناه أدخل  
 حشفته الى آخره والباقي  
 يثبت برجلين ونحوهما وفيما  
 يأتي من زيادتي (ولمال)  
 عينا كان أو دينا أو منفعة  
 (وما قصده مال) من عقد  
 مالي أو فسقه أو حق مالي  
 (كبيع) ومنه الحوالة لانها  
 بيع دين بدين (واقالة)  
 وضمان (وخيار) وأجل  
 (رجلان أو رجل وامرأتان)  
 لعدم آية واستشهدوا  
 شهيدين من رجالكم  
 والخشي كالمرأة ونصيري بما  
 قصده مال أولى مما عبر به  
 (ولغير ذلك) أي ما ذكر من  
 (وما يظهر لرجال غالباً كشكاً

شرح مرقس لان الزنا لا يتحقق الا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل  
 واعتبار الربعة بالنظر للحكمة فلا بد من جرح الشاهد اثنان ونصراه بالزنا ثبت فسقه  
 وليس باغاف من زنى وقوله أربعة من الرجال أي دفعة فلو رآه واحد بزنى ثم رآه  
 آخر بزنى ثم آخر ثم آخر لم يثبت كافتقار شيعنا عن ابن المقرئ اه وهذا بالنسبة  
 للحد والعزير اما بالنسبة لسقوط حصانته وعذالته ووقوع طلاق علق بزناه  
 فيثبت برجلين لا بغيرهما بما يأتي وقد يشكك عليه ما مر في باب حد القذف ان  
 شهادة دون أربعة بالزنا تنقصهم وتوجب حذمهم فكيف ينصرون هذا وقد يجاب  
 بأن صورته ان يقولوا شهد بزناه بصدسقوط أو وقوع ما ذكره قوله ما بقصد الخ سني  
 عنهم ما الحد والقسط لانهم ما صرحا بما ينفي ان يكون قصدهما الحاق العار به الذي  
 هو موجب حد العنى اه شرح حجر (قوله يشهدون انهم الخ) ولو قالوا تعمدنا  
 الظن لا قامة الشهادة زنى لان ذلك صغيرة لا يبطئها شرح مرقس وكونه صغيرة  
 يخالف قول الشرح ويمحور تعمد الظن الخ (قوله أو نحوه) أي نحوه هذا المفظ  
 مما يأتى معناه كأن يقول على وجه محرم أو مجموع أو غير جائز اه خضر وقال  
 بعضهم المراد بنحوه ان يقول أدخل حشفته في فرج حسنة أو مينة أو دبر عن  
 (قوله بل الاول) أي وعلى الشبهة بقيد الاول وهو ان يقصد بالدعوى به المال  
 (قوله يثبت بما ثبت به المال) ويثبت النسب تبعا ويفتقر في الشيء تابعا  
 ما لا يفتر فيه مقصودا عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا  
 يعني ان وعلى الشبهة اذا أريد الشهادة به حسبة لا بد ان تكون الشهادة من رجلين  
 هذا مراده وليس المراد ان شهادة الحسبة تثبت برجلين آخرين كما توهمه العبارة  
 (قوله من عقد مالي) أي ما هذا الشركة والقراض والكفالة اما هي فلا بد من  
 رجلين ما مر في الاولين اثبات حسنة من الرمي كما يحتمل ابن الرنفة شرح مرقس  
 وحجر عن (قوله وصمان) بيان للحق المالي كالذي بعده شيعنا (قوله وخيار)  
 أي بأنواعه (قوله لعموم الآية) الاما خضر دليل والضمير مراد من الآية اجماعا  
 دون الترتيب الذي هو ظاهر ما عن تقييه اد اشهد احد الشاهدين بالمدعى به  
 وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لا يكفي بل لا بد من نصريه بالمدعى به كالاول  
 وهذا ما يخفى عنه كثيرا (قوله الى آخره) هو قوله ولمال وما قصده المال  
 (قوله من موجب عقوبة الله) كدرب خمر وسرقة بالنظر لقطع وقوله أولا دعى  
 قتل عمد أو ذنى (قوله كشكاح) ويجب على شهود الكساح ضبط التاريخ  
 بالساعات والخطافات ولا يكفي الضبط بيوم فلا يكفي ان الكساح عقد يوم الجمعة مثلا  
 نحو الزنا الى آخره (من موجب عقوبة) الله تعالى أولا دعى (وما يظهر لرجال غالباً كشكاً

وطلاق ورجعة واقرار بنفوز او موت ووكالة وصاية) وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لانه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية (٨٢٠) وتقدم خبر لانكاح الابوي وشاهدي

عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقس بالذكور ان غيرهما يشار كهافي المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعد ما وان كانت في مال المقصد منها الولاية والمصلحة سكن لما ذكرنا الزوجة اختلافا فهم في الشركة والقراض قال وينبغي ان يقال ان ارام مدعهم ما اثبت التصرف فهو كالوكيل او اثبات حصته من الربح فيبتان برجل وامرأتين اذ المقصود المال ويقترب منه دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر اى او شرطه او الارث فيثبت برجل وامرأتين وان لم يثبت النكاح بما في غير هذه وبالا برزونه غالبا كبكارة وولادة وحض ورضاع وهيب امرأة تحت ثوبها اثبت بمن (مر) اى برجلين ورجل

بل لا بد ان يزيد واهلى ذلك بعد الشمس بخلطة أو لختين أو قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعاقب به الحقائق الولد لسنة أشهر ولختين من حين العقد وعليه ضبط التاريخ هكذا لحق النسب سم على جبر وهذا مما يفعل به في الشهادة بالنكاح (قوله وطلاق) ولوبعصر ان ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهدين ويلغزه فيقال لنا طلاق يثبت بشاهد وعين زى والحاصل ان انواع الشهادة ستة شاهد واحد وأربع رجال ورجلان ورجل واحد وامرأتان ورجل وعين وأربع نسوة وكذا المصنف جميعها (قوله وشركة) اى وعقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما ع ش (قوله في المعنى المذكور) انظر ما هو المعنى المذكور في المستلثين هل هو موجب العقوبة وما يظهر عليه الرجال اوله ليس بمال ولا يفعده المالك وقرر شيخنا العزنى الاول وهو الظاهر وبعبارة شرح مرقس يها في معناها من كل المالس بمال ولا هو المقصود منه المال وهو يؤيد الثاني (قوله فهو كالوكيل) اى فلا بد من رجلين (قوله وولادة) واذا اثبت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لان كلاهما لانهم شرعا للشهود لا ينفك عنه ويؤخذ من ثبوته ثبوت حياة المولود وان لم يتر من لمافي شهادتهن ولولا ذلك لتوقف الارث عليها فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها اما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبل لان الحياة من حيث هي ما يطلع عليه الرجال غالباً بحرس ل(قوله وحض) بان ادعته لاجل البتة فانكرك ذلك وهو مرجح في امكان اقامة البينة عليه وبعبارة مرقس وحض لعسر اطلاع الرجال عليه لان الدم وان شوهد يصحتم انه استحضرة وهذا ارادهم بقوله في الطلاق لتعذر ذلك اذ كثير ما يطاق التعذر ويراد به انعسر (قوله وعين امرأة) كبس (قوله تحت ثوبها) هو ما لا يظهر غالباً شورى اى في الحرة وما لا يدع عند الهنة بالنسبة للامة كما يؤخذ من مرقس وبعبارة مرقس تحت الثوب والمراد منه ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد من ثبوته ان لم يقصده مال من رجلين وكذا فيما يدع عندهم الامة اذ قصده فسخ النكاح مثلاً اما اذ قصده الرذال عيب فيثبت برجل وامرأتين ورجل وعين اذ المقصد منه حينئذ المال اه

وامرأتين (وباربع) من النساء روى ابن ابي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه تجوز شهادة (قوله) النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وغيرهن وقس بذلك غير ما يشاركه في المعنى المذكور واذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات تقول الرجلين والرجل والمرأتين أولى وما تقرر في مسألة الرضاع قيده افعال وغيره اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من انا حلب فيه الاين لم تقبل شهادة النساء لكن تقبل شهادتهن بان هذا الاين من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالباً

(ولا يثبت برجل وعين الامال او ما قصد به قال) روى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه (٨٣١) ما قصد به مال (ولا يثبت شيء امرأتين وعين) ولو فيها اثبت

بشهادة النساء منفردات لعدم

ورود ذلك وقيامهما مقام

رجل في غير ذلك لوروده

(ويذكر) وبحوبا الى حلفه

صدق شاهده (واستعماقه

لما ادعاه فيقول والله ان

شاهدي لصادق واني

مستقي لسكدا قال امام

ولو قدم ذكر الاستفراق على

تصديق الشاهد فلا بأس

واعبر تعرضه في عيمته

لسدق شاهده لان البين

والشهادة حتمان مختلفان

الجنس فاعبر برابط

احدهما بالآخر ليصير

كأنوع الواحد (ونما يحلف

بعد شهادته وتعدله) لانه

انما يحلف من قوى جانبه

وجاب المدي فساد كراخا

يقوى حيث قد وقار عدم

اشتراط تقدم شهادة الرجل

على المرأتين بقيامهما مقام

الرجل قطعا ولا ترتيب بين

الرجلين (وله ترك حلفه) بعد

شهادة شاهده (وتخلف

خصمه لانه قد نورع عن

(قوله ولا يثبت برجل الخ) هلا ذكر هذا عقب قوله او رجل وامرأتين بأن يقول هناك او رجل وعين ويستغنى عن ذكر هذا هنا وسكن ان يحيا بأنه آخره هنا لاجل الصبر وتوطئة لقوله ويذكر في حلفه الخ (قوله الاماني) فلما قامت شاهدة ابتراد زوجها بالدخول كفي حلفها معه ويثبت المهر او اقامه هو على ارارها به لم يكن له الحلف معه لان قدمه نبوت لعدة والرجعة وليس بما عمل شرح م (قوله لان البين) أي من حيث هو كمين الرذائل لاجل قوله حذان والا فاليمين هنا شامجة تأمل (قوله كانوع) المناسب كالجنس (قوله من قوى جانبه) أي لو ان أويده أو أمة شاهدة أو تسكول (قوله وله) أي للذعي ترك حلفه أي حلف نفسه (قوله لانه) أي المذعي عن وعش وقيل انضمير للخصم (قوله وبين الخصم) أي طلب يمينه فسقط الدعوى أي من حيث البين فان حلف الخصم فليس للذعي الحلف حينئذ مع الشاهد ولو في مجلس آخر لانه بمجرد طلب يمين خصمه سقط حقه من الحلف فلا يعود اليه فلما أقام شاهدة آخر سمعت حل شاهدة له ان الصباغ لان البين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا أن يعود في مجلس آخر فيسقط أنف الدعوى ويقم الشاهد وحيد فيحلف معه كما قاله الرافعي سكن كلام الشافعي رحمه الله تعالى في فهم ان الدعوى لا تسقط منه بمجلس آخره (قوله تسقط الدعوى) أي لا الحق فلما أقام يمينه أو أقام شاهدة آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كما في حل ولو العبد قال في الدعوى للمضور أو له هداي الدعوى التي فيها يمين المذعي (قوله فلما يحلف) أي يمين الرذ (قوله سقط حقه من البين) أي والدعوى باقية فله بعد ذلك ان يقيم شهودا في نبوت حقه عن (قوله ثبت الايلاء) يعني ما فيها من المسالية واما نفس الاسئلة لا يلتصق لعنفها بالموت فانما يثبت باقراره كما اشار اليه الشرح بقوله وادامات حكم بتهقها باقراره وصرح به م أيضا فلما ثبت المسالية ليناسب ما عمل به كان أولى وقال العزيزي قوله ثبت الايلاء أي بالادرم لان الايلاء لا يدرم للملك (قوله بذلك) أي بشاهد وعين ورجل وامرأتين (قوله كما لا يثبت به عتق الام) أي لان عتقها

البين وبين الخصم تسقط ٣٠٦ بحيث الدعوى (فان تنكح) خصمه عن البين (فله) أي للمذعي (ان يحلف يمين الرذ) كما اراد ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لان تلك لقوة جهته بالشاهد وهداة لقوة جهته بتكول الخصم ولان تلك لا تضي بها الا في المال وهذه يقضي بها في جميع الحقوق فلما يحلف سقط حقه من البين كما ساقى في الدعوى (ولو قال) رجل (لم ير بدة أمة وولدها) يسترقهما (هذه مستردة في علقته بذاتي ملكي متى وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتين بذلك (ثبت الايلاء) لا حكم المستولدة حكم المال فسلم اليه وادامات حكم يمينه باقراره وقولي في من ردا في (لأن نسب الولد لغيرته) فلا يشنان بذلك، فلا يثبت به فتق الام



قبي الوليد من هو بيده على سبيل الملك وفي ثبوت نسبة من المدعي بالاقراء ما في باب (أو) قال لمن بيده (غلام) بسترة (كأري وأعتقه وحلف مع شاهد) أو شهد له وحلف (٨٢٢) وأما أن بذلك (انتزعه) منه

انما ثبت باقراره كما قاله (قوله فبقي الولد الخ) قال في شرح الروض قال في الطلب وحله اذا استند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو أطلق والاملاش ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزوائد الحاصلة في يده للمدعي والولد منها أي الزوائد وهو يتبع الام في تلك الحالة قد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده اشرعية عليه سم (قوله ما في باب) في فصل بين ان يكون صغيرا فلا يثبت محافظة على حق الولاء للسيد وان يحكمون بالعامة اقل بصدقه فيثبت في لامع كما قاله زى والحلي بشرط ان لا يكذب الحسن ولا الشرع (قوله لانه تابع لدعواه الملك) الصالحة بحته لاثباته عن ن قال زى والفرقان المدعي منا يذبح ملكا بحته تصلح لاثباته والنق يترتب عليه باقراره وما ك قامت بحجة على الام خاصة راما الولد في يد ملكه وانما يقول هو حر الاسل وذلك لا يثبت بالحجة الناقصة اه (قوله لمورثهم) أي المني مات قبل نكوله (قوله وحلف بعضهم) فاذا حلفوا كاهم ثبت الملك له وصار تركته تقضى منه لديونه وصاياه شرح الروض (قوله على الجميع) أي حلف ان مورثه يستحقه (قوله انقرو نصيبه) ظل في شرح الروض ويقضى من نصيبه قسطه من الدين ولو سمية لا الجميع وكذا كل من حلف منهم يحلف على الجميع وينقرو نصيبه كما قاله البرماوى (قوله حق كامل) أي من اليمين فلا يطل حقه من النية فمما قامه شاهدا فان وصمه لا لاول من غير تصديده شهادته كالدعوى بحرم و مر (قوله ونكل) خرج وقوله نكل توقفه عن اليمين فلا يطل حقه من اليمين فلم مات قبل النكول حلف وارثه على الاوجه بحرم من ل ومثله شرح مر (قوله اذا اراد عذره) بأن بلغ اوراق أو حضر مر (قوله حلف) هل يحلف على الجميع أو على نصيبه (قوله قال الشيطان) الاولى جعله منه وم قوله ونكل لانه يلزم من نكوله الشروع في الخصومة (قوله أولي بشره) أو عه في الواو (قوله منع الحلف) أي مع ذلك الشاهد له الحلف مع غيره قال مر لان الخصم لم يتصل بشهادته الا في حق الحساب دون غيره (قوله محل ذلك) أي محل عدم الاعادة فياذا لم يتغير حال الشاهد كما صرح مر فكأن الاولى ان يقده على قوله اما اذا تغير الخ (قوله فان ادعى قدر حصته الخ) أي على وجه لا يخصه كان يذبح

(وصار حرا) باقراره وان قضى استحقاق الرلاء لانه تابع (ولو ادعوا) أي ورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) وأقاموا شاهدا وحلف) معه (بعضهم) فقط على الجميع لا على حصته فقط (انقرو نصيبه) فلا يشارك فيه اذ لو شارك فيه كان الشخص يمين غيره (وربط) حق كامل حضر) بالبلد (ونكل) حتى لو مات لم يكن لوارثه أن يحلف (وغیره) من صبي أو مجنون أو غائب (اذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة) ان لم يتغير حال الشاهد لان الشهادة ثبتت في حق البعض فنثبت في حق الجميع وان لم تصدر الدعوى منهم بملا ما اذا أوصى لشخصين فحلف أحدهما مع شاهده والآخر غائب فلا بد من إعادة الشهادة لان ملكه منفصل عن ملك الحالف بخلاف حقوق

الورثة فانها انما ثبتت أولا لو احدث هو والمورث قال الشيطان وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشرع ان في الخصومة أولي بشره بالحال كالصبي ونحوه في بقاء حقه بخلاف ما في البا كل اما اذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كاصلاها قال الأذرى وغيره والاقوى منع الحلف قال الرركشي وينبغي أن يكون محل ذلك اذا ادعى الاول الجميع فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزأ (وشرط شهادة فصل كزنا) وغصب وولادة

(ابصار) له مع فاعله فلا يكتفى فيه (٨٢٢) السماع من المتعبد بوجوب الشهادة فيه بلا ابصار كان ينعى أعني يده

على ذكر رجل داخل فخرج  
أمرأة فمساكهما حتى يشهد  
عليهما عند فاض بما عرفه  
(فقيه بل) في ذلك (أصم)  
لا يصار ويحوز تعمد النظر  
لغير الرائي بل لتجمل  
الشهادة لانها ما تكثر مرة  
أنفسهما (و) شرط للشهادة  
(يقول كعقد) ونسخ وأقرار  
(هو) أي ابصار وسمع ملا  
يقبل فيه (أصم) لا يسمع  
شيأ (و) لا (أعني) تحمل  
شهادة في مسمى لجواز  
اشتباه الاصوات وقديحك  
الافسان صوت غيره  
فثبت به (الأن) يترجم  
أويسمع كما رأيت شهد  
عبدت بالتسامع كما  
هو علم مما يأتي أو (يقول)  
شخص في أذنه) بصوت لافي  
أو عنق أو مال لرجل  
معروف الاسم والقب  
(ويسمى حتى يشهد)  
عليه عند فاض (أو يكون  
عاما بعد تحمله والمشهد له  
(و) المشهود عليه) معروف  
الاسم والنسب) فتقبل  
لحصول العلم بأنه المشهود  
عليه (ومن سمع قول شـ س  
أورأى فعله وعرفه به

ان مورثه يستحق على هذا عشرة ويخلف على ذلك والحال ان حق مورثه مائة  
والورثة عشرة أولاد ولا يستحق من العشرة الا واحد الا به لا يجوز لبعض الورثة ان  
ينفرد بقبض شيء من التركة اما اذا ادعى على وجه يخصه كأن يدعي انه يستحق  
عشرة من جهة مورثه والورثة ما ذكر فمتنع الدعوى لا دعائه بما لا يستعمل  
بأخذ مع انصاف الاستعانة الى نفسه بخلاف الاول فانه لما انشأ في استحقاق  
العشرة الى مورثه سمعت دعواه واستحق ما يخصه منها سم لمصامع زيادة وانظر  
هل تأخذ بقية الورثة التسعة بمن من كل أولاد يترجم على الثاني أخذ الشخص  
شيأ بمن غيره وانظر ما الفرق بين الاول وهو ما اذا ادعى قدر حصته على وجه  
لا يخصه وبما ادعى الجميع والخلف عليه حيث ينفرد بنصيبه وقيل انه انفراد  
بنصيبه من المذبح أيضا وهو العشرة لانه واحد من عشرة فلا مخالفة بينهما حتى  
يطلب الفرق تأمل (قوله ابصار له مع فاعله) لا يصل ما بصار الى الحق يبين  
قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثله أي الشمس فاشهد مر  
وانما جاز لا اعني ونفوز وجهه اعتمادا على صحتها للضرورة ولا يجوز شهاده  
عليه او لواله الوطى اعتمادا على صحتها كما قاله بر (قوله فرج امرأة) أو بر  
سبي زى (قوله يشهد عليه) ما عند فاض أي مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضي  
في حدود الله تعالى س ل (قوله أي ابصار وسمع) أي يشترط في الشاهد بها  
سمعه و ابصارا فانها حال ناقضه ساحتى لونها من وراء حجاب وهو يتحقق لم  
يكف قاله في الاتعاع وم قال وان علم صوته لان ما كان ادراكه ممكنا باحدى  
الحواس يمتنع العمل فيه بقلية الظن (قوله لا أن يترجم الخ) الاستثناء بالنظر  
للاولين منقطع (قوله كما مر) أي أول كتاب القضاء وعبارته هناك وتخذ  
القاضي مترجمين وأصم مسمعين أملى شهادة ولا يضرهما العمى اه (قوله معروف  
الاسم خبر يكون المقدر (قوله والنسب) أي أبيه وجده مر (قوله  
لحصول العلم) تبليغ لاسأل المحس (قوله ومن سمع قول شخص) أي ورأه  
حال القول وقوله ورأى فعله أي مع رؤيته حال الفعل يدل على هذا ما تقدم  
فكان له تركه اعتمادا عليه وعبارته منه ومن سمع قول شخص أورأى فعله فان  
عرف عينه واسمه ونسبه الخ (قوله ورأى فعله) كأن رآه أو تلف دابة شخص  
مثلا (قوله بالمعنى السابق) أي بان كان فوق مسافة الدعوى ع ش فان كان  
ديها أو دونها فلا بد من حضوره وعبارة س ل قوله بالمعنى السابق اعترضه الشيخ  
عبرية بأنه لاسلفه في ذلك وادعى ان الغيبة عن المجلس أي وراى أو تعذر

ونسبه (ولو بعد تحمله) (شهد به) ما لا يثبت بالمعنى السابق في آخر القضاء على الثاني

ومات ولم يدفن) فإنه انما يشهد بالاشارة وهذا من زيادتي فعلم أنه لا يشهد في عينه ولا بعد موته ودفنه ان لم يعرفه بما فلا ينش تبعه وقال النزالي أن انشدت الحاجة اليه ولم يتغير نفس (ولا يصح تحمل شهادة على منقبة) بنون ثم نأمن انتقبت كما قاله الجوهري (اعتمادا على صوتها) فان الاوصات تشابه (فان عرفها بعينها أو اسم ونسب) أو لم يسكنها حتى شهد عليها (جاز) التحمل عليها منقبة (وإدعى بما علم من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها في العلم بالاسم والنسب عند غيبتها) (لا تعريف عدل أو عدلين انها فلانة بنت فلان أي لا يجوز التحمل عليها بذلك وهذا ما عابه الاكثر (والعمل بخلافه) وهو التحمل عليها بذلك (ولونبت على عينه حق) فطلب المدعي التمهيل (سجل) له (القاضي) (جواز) (بجلية) لا باسم ونسب لم يشأ) (ببينة) ولا بما لا يكتفى فيه ما قول

كما تقدم كانية واعنده شيخنا زى ومثله عن (قوله والافشارة) قال شيخنا البراسمي اقتضى هذا انه لا يذيق الشهادة على الحاضر من الاشارة اليه سم (قوله فلا ينش قبره) فان مات ولم يدفن أحضر يشهد به على عينه ان لم يترتب على ذلك قتل محرم ولا تغير شرح مر (قوله وقال النزالي الخ) منه ف (قوله ولا يصح تحمل شهادة على منقبة) أي لا الاداء عليها اما لا الاداء عليها كأن تقدم الاداء على منقبة بوقت كذا يجلس كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالينتين فعلم ان جواز التحمل عليها لا يتوقف على كشف الوجه ولا على المعرفة اذ قد بلازنها إلى أن يشهد على عينها أو يخبر باسمها ونسبها من يمكنه بأخبارهم في التسمع ولو شهد جماعة على امرأ باسمها ونسبها فاسلم الحاكم أقرقون بعينها لم اعتمدتم صورتها لم تلزمهم اجابته اذا كانوا وشهروا الدابة والضبط نمرح مر ملخصا وعن (قوله اعتمادا على صوتها) افهم قوله اعتمادا انه لو سمعها فتعلق بها الى فاض وشهد عليها جاز كالاعلى بشرط ان لا يكشف نقابها ليعرف القاضي صورتها قال جمع ولا ينعقد سكاك منقبة الا ان عرفها الشاهدان اسمها ونسبها أو صورة شرح مر وقال حجر يجوز العقد عليها مع عدم رؤيتها ومعرفتها باسمها ونسبها بان يشهد اعلى وقوع العقد بين الزوجين (قوله بعينها) بان كان رأها قبل الانتخاب أو كانت أمته أو زوجته عن (قوله ونسب) كأن صورة ذات ان يستغنى عنه وهي منقبة انها فلانة بنت فلان ثم التحمل عليها وهي كذلك اه برلسي سم على حجر (قوله جاز التحمل) ولا يجوز له كشف نقابها اذا الحاجة اليه عن (قوله بما علم من ذلك) أي الاسم والنسب والاشارة فان لم يعرف ذلك كشف وجهها ونسب حليتها وكذا يكشفه عند الاداء شرح مر وله استيعاب وجهها بالنظر في الشهادة عند الجمهور ليس الصحيح عند الماوردي سطر إلى ما يعرفه فانه لو حصل بعض وجهها لم يجاوز ولم يزد على مرة الا ان احناج للتكرار زى (قوله أي لا يجوز التحمل عليها بذلك) بناء على المذهب ان التسمع لا يذيقه من جميع يؤمن تواترهم على الكذب نعم ان فالان شهدان هذه فلانة بنت فلان كانا شهدى أصل فتجوز الشهادة على شهادتهما بشرطه شرح مر (قوله ولا بد من) أي عمل بعض الشهود أي لا اعتبار به حل بل لا بد من معرفة اسمها ونسبها بالاستفاضة بين الناس انها فلانة بنت فلان (قوله بخلافه) وهو انهم يشهدون بغير عرف عدل انها فلانة بنت فلان وانما به عليه ليجنب شيخنا (قوله بجلية) أي بالصفات من طول وقصر وبياض وسواد وغير ذلك شيخنا قال العلامة

المدعي ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعي فان ثبتا سم بينة أو بغيره سم بها وتعتبر بغيره سم بها من تعبيره بعامت بينة

(وله بلا معارض شهادة بنسب) ولومن أم أوقيلة (وموت وعق وولاد ووقف وبكاح بتسامع) أي استفاضته (من جمع يؤمن. كذبهم) أي تواطههم (٨٢٥) عليه لكنهم فيقع العلم أو الظن القوي بحيزهم ولا يشترط

سم مانصه قال ابن أبي الدم ان كان الفرض منها التذ كبر عند حضورهما بذلك فصح وان كان العبرض المكتبة بالمغة الى بلد أخرى اذا غاب المذمعي عليه ليقابل حليته بما في الكتاب ويعدل بقتضى ذلك ان أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا ان كان الفرض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج الى الثبوت والحكم عليه غائبا ولا أحسب أحدا بقوله قال وتنزيل كلامهم على الحالة الاولى بأياه جعلهم الحلية في المجهول كالاسم والنسب في المعروف اه ومثله في شرح م ر (قوله وله شهادة بنسب) أي تعذر اليقين اذ شهادة الولاد لا تقيد الا للظن فسوي بذلك م ر (قوله وأوقيلة) أي ليستقي من ربيع الوقف على أهلها مثلا م ر (قوله أي استفاضته) والفرق بين الخبر المستفيض والمتواتر ان المتواتر هو الذي باغت رواته مبلغا أحالت العادة تواطههم على الكذب والمستفيض الذي لا ينتهي الى ذلك بل أعاد الأمن من التواطى وعلى الكذب والأمن معناه الوثوق وذلك بالظن المؤكد اه ومبرى (قوله ولا يشترط عدالتهم) ويشترط اسلامهم على المحدث م ر وينبغي ان مثله التكليف فراجعه ع ش وبجزم باشرطه في حاشيته على م ر (قوله ولا يكفي ان يقول الخ) حله السبكي على ما اذا ذكره على وجه الارتباب اما لو ثبت شهادته ثم قال سندی الاستفاضة فيقبل وذ كر مثله في الاستصحاب كما أشار اليه الشرح زى ملخصا (قوله أسباب) بعضها كالوقوف والوقف والعق والسكاح (قوله لان مذهبها تطول) عبارة م ر لانها أمور مؤبدة فاذا طالت عبرات ان ابتدائها (قوله في شرح الروض) وهو انه ان شهد بها منفردة لم تثبت بذلك بل بالبينة وان ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف قاله ابن الصلاح وقال النووي لا تثبت لانه قلالا ولا تعال ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسم الربيع بالسوية وان كان على مدرسة مثلا صرف في مصالحها قال الزركشي وما قاله النووي هو المتقول واعتمده م ر سم ملخصا (قوله وبيع) قال الجلال المحلى وفسخ بعده ولا بد منه والا فليبيع نزيل الملك فكيف يشهد له بالملك برماوى (قوله مذهب طويلة) لان امتداد الايدي والتصرف مع طول الزمان من غير تنازع يغلب على الظن الملك شرح م (قوله ولا يهسا) أي اليد والتصرف (قوله وظهر في ذكره تردد) فان لم يظهر كان ذكره ملقوبة كلامه قبل كما عتمده شيخنا

تصرف مرة أو تصرف مدة ٢٠٧ يجهت قصيرة لان ذلك لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق من نحو اثار وشري وان احتمل رواله الحاجة الداعية الى ذلك ولا يصرح في شهادته بالاستصحاب فان صرح به وظهر في ذكره تردد لم تقبل ومثله الاستصحاب ذكره الاصل في الدهوى

والبيئات وخرج زياد في بلا معارض ما لو عورض كان أنكر المنسوب اليه الذنب أو طعن بعض الناس فيه فتمتنع الشهادة فيه لاختلال الظن حينئذ وقول عرفان من زياد في (تنبيه ٨٢٦) صورة الشهادة بالتسامع أشهد

أن هذا ولد فلان أو أنه  
عقيقه أو مولاه أو وقفه أو  
انها زوجته أو أنه ملكه  
لأشهد أن فلانة ولدت فلانا  
أو أن فلانا اعتق فلانا أو  
أنه وقف كذا أو أنه تزوج  
هذه أو أنه اشترى هذا المار  
من أنه يشترط في الشهادة  
بالفصل الابصار والقول  
الابصار والسمع ولوتسامع  
سبب الملك كبيع وهبة  
لم تجز الشهادة بالتسامع ولو  
مع الملك الآن يكون السبب  
أربا فيوز لان الاوث  
يستحق بالنسب والموت  
وكل منهما يجب بالتسامع  
ومما ثبت به أيضا ولاية  
التضاء والجرح والتعديل  
والرشد والارث واستغفار  
الزكاة والرضاع وتقدم  
بعض ذلك (فصل) \*  
في تحمل الشهادة وإدائها  
وكتابة الصك والشهادة  
تطلق على تحملها كشهدت  
بمعنى تحملت وعلى إدائها  
كشهدت عند القاضي بمعنى  
وإدبت على المشهود به وهو  
المراد ما كتبت شهادة

تبعاً لركشي والمصنف في شرح الروض شورى (قوله أو طعن بعض الناس فيه) نعم تبعه أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله مر (قوله لأشهد أن فلانة الخ) لاقتضائه أنه رأى ذلك وشاهده مر (قوله ولوتسامع) أي اشهر سبب الملك عبارة مر وصورة استفاضة الملك أن يستغض أنه ملك فلان من غير انشافه لسبب فار استغاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع الا الارث (قوله به) أي بالسبب (قوله ولومع الملك) غايته في قوله به بأن صرح به كأن يقول أشهد أن هذا بعبارة فلان لفلان وأنه ملكه أو أنه وجبه له وأنه ملكه (قوله والارث) بأن شهد شاهدان بالتسامع أن فلانا وارث فلان لا وارث له غيره كمنص عليه في الويطي رى (قوله وتقدم بعض ذلك) كقوله القاضي والجرح زى (فصل) \* في تحمل الشهادة الخ (قوله وأدائها) انفاذه على كتابة الصك في الذكر كما سببه للقول وقدم الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانه يطلب بعد التحمل للترتيب ع ش على مر (قوله وعلى المشهود به) أي اطلاقاً مجازاً لما يأتي من قوله مصدر بمعنى اسم المفعول الخ قال في الثقة والمراد بالعمل الاحاطة بما سببها من أعلى الامارات التي يحتاج حملها الى الدخول تحت ورطتها الى مشقة وكلفة وفيه مجازان لاستعمال التحمل والشهادة في غير مضاها الحقيق (قوله وهو المراد هنا) أي في قول المتن تحمل الشهادة الخ كما في شرح مر وجهر والمراد بتحمل المشهود به تحمل حفظه وأدائه شيخنا وقال سم لا مانع من ارادة الاداء ومعنى تحمله التزامه قال حل وفي كلام غيره بل المراد الثاني أي الاداء لانه لا يصح تحمل المشهود به الا ستأويل تحمل حفظه وأدائه (قوله تحمل الشهادة) أي اصاله أو عن غيره حل (قوله وهو الكتاب) ويطلق على الضرب قال تعالى فصكت وجهها أي ضربته من باب صك يصك كزبره شيخنا وتفسير الصك بالكتاب فيه مجاز الاول لانه يمكن التقدير وكتابة الكتاب والكتاب لا يكتب لان الورق لا يسمى كتاباً الا بعد الكتابة (قوله في ذلك) أي في كل تصرف الخ (قوله الى اثباته) أي اثبات كل تصرف (قوله عليه) أي على التحمل (قوله وغيره) كبيع مال الصبي أو المجنون أو المحجور عليه بغلس أي اذا كان الثمن مؤجلاً أو الوكيل المشروط عليه الاشهاد ع ش (قوله والمراد

بمعنى مشهود به فهي مصدر بمعنى المفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصك) وهو الكتاب في الجملة (فرضنا كفاية) في كل تصرف مالي أو غيره كبيع ونكاح وطلاق وافتراء مأمورية التحمل في ذلك فله الحاجة الى اثباته عند المنازع ولتوقف الانعقاد عليه في السكاح وغيره مما يجب فيه الاشهاد وأما فرضه كتابة الصك والمراد في الجملة

في الجملة) انما قال ذلك مع ان شأن فرض الكفاية ذلك لينه على انها فرض  
كفاية على غير القاضى أى على الشهود لا على كل من الشهود والقاضى فالقاضى  
ليس مخاطبا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها حل (قوله لما لم) انه  
لا يلزم للقاضى فالمنفى هو الوجوب عليه أو يقال المنفى هو الوجوب العيني فلا ينافي  
ما هنا من الوجوب على الكفاية رى وقال حل لا يلزم للقاضى بل يسس مالم  
يكن لعمومي والاوجب علينا (قوله ومرة الاولى) أى تحمل الشهادة (قوله  
ان يحضر) ظاهره وان لم يطلب منه الاستماع والاصغاء وقد شوق فيه حل  
(قوله الا ان يكون الداعي) أى الطالب للشهادة (قوله أو كان امرأة) مخذرة  
أو دعى الزوج أربعة الى الشهادة بزنا زوجته مر بخلاف غير الزوج (قوله  
الاباحة) أى على المكتوب له (قوله ان دعى له) أى وكان عليه فيه كافة  
مشى أو نحوه س ل (قوله لا فى أدائه) أى من مسافة العدو شوى وان لم  
يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوما ولا نه كلام يسير لا أجر لثله  
وفارق التحمل بأن الاخذ للأداء يورث تهمة قوية مع ان منه يسير لا تقوت فيه  
مسفعة متقومة بخلاف زمن التحمل فم ان دعى من مسافة عدوى فأكثره بقعة  
الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب وكسب عطل عنه فم اخذ قدره لامن يؤدى  
في البلد الا ان احتاجه فيه أخذه وله ان يقول لأذهب ممل الى فرق مسافة  
العدوى الا تكذا وان كثر مر وقوله لامن يؤدى في البلد قال في شرح الروص أى  
ليس له أخذ شىء في الاداء الا ان احتاجه فيه أخذه ولا يلزم من قوته من كسبه  
أداء شغل عنه الاباحة مذهب أى الاداء لا بقدر كسبه فيها (قوله ان كانوا جمعا)  
بأن طاب الاداء من جميعهم فلا ينافي انه ان طلب الاداء من واحد منهم أو من اثنين  
تعين كما يأتى وقوله وكذا الاداء الخ يمتضى ان التحمل فرض كفاية مطلقا وهو غير  
ظاهر بل لا يكون فرض كفاية الا ان كانوا جمعا فلهل الارلى حذف وقوله وكذا  
ليرجع القيد للجمع الا ان يقال شأن التحمل الكثرة فاستغنى عن التقييد بالجمع  
تأمل (قوله كأن زاد الشهود على اثنين) فان شهد منهم اثنان فذاك والأغتراسوا  
دعاهم مع معين: أم متفرقين والمتمع أولا أكثرهما لانه متبوع كان المحبب أولا  
أكثرهما لذلك س ل (قوله أو من اثنين منهم) قال الرركش: مخلاف التحمل  
اذ اطلب من اثنين مع وجود غيرهما لانه لا يلزم قطعاً لانهما طلبا لانهما تيجل لانهما  
عبرة وعامة عوب ولو طلب اثنان من جمع ليجل لانهما معينا ثم ان ثلث امتناع غيرهما  
انجبه الوجوب فهلا أجرى هذا التفصيل في الاداء سم (قوله ولم يكن الا ههما)

لما لم يزلهم القاضى أن  
يكتب الخصم ما ثبت عنده  
أو حكم به فلانها لا يستغنى  
عنها في حفظ الحق ولها اثر  
ظاهر في الذكر وصورة  
الاولى أن يحضر من يتحمل  
فان دعى التحمل فلا وجوب  
الا ان يكون الداعي معذورا  
بمرض أو جنس أو كان امرأة  
مخذرة أو فاضيا يشهد على  
أمر ثبت عنده ولا يلزم  
الشاهد كتابته الصلح  
الاباحة فله اخذها كاله  
ذلك في تحمله ان دعى له  
لا في أدائه وله بعد كتابته  
حبسه عنده للأجرة (وكذا  
الاداء) للشهادة فرض  
كفاية وان وقع التحمل اتفاقا  
(ان كانوا جمعا) كان زاد  
الشهود على اثنين فيما ثبت  
بهما (فلو طلب من واحد)  
منهم وهو من زيادته (أو)  
من (اثنين) منهم (أو) يكن  
الا هما (أو) الا (واحد  
والحق يثبت به ويهين)

عند الحائض المطلب اليه (فترض عين) والا فاضى الى ترك الواجب وقال تعالى ولا ياب الشهادة اذا مادعوا  
سواء كان الحق في الثالثة ثبت بشاهد واحد (٨٢٨) وامتنع الاخر ونزل للحدى

هو وما به مذهب خروج عن الموضوع وهو قوله ان كانوا جميعا لكون الحكم في الجميع  
واحدا (قوله عند الحائض المطلب اليه) يعلم منه تصوير المسئلة بما اذا كان الحائض يقرى  
ذلك سم (قوله اذا مادعوا) أى للاداء عن (قوله في الثالثة) ويظهر ان  
الثانية كذلك فواجهه التقييد بالثالثة عش (قوله عصى) وكانت كبيرة  
شيخنا عزى نرى لقوله تعالى ومن يكتمه هاهنا آثم قلبه أى مسموخ وعبرة حل  
عصى وردت شهادته لا كونه كبيرة (قوله ان دعى) فان لم يدع لم يلزمه  
الا في شهادة الحسبة فيلزمه فوراً ازالة التكرار (قوله سواء كان الخ) قال  
الاذرى في تحريم الاداء مع الفسق الخفى نظرا له شهادة بحق واعادة عليه  
في نفس الامر ولا اثم على القاضى اذ لم يقصر بل تبعه الوجوب عليه اذا كان  
في الاداء اتقا ذنفس أو عضواً وضع قال وبه صرح الماوردى فرع قال الشاهد  
است يشاهد في هذا الشيء ثم جاء فتشهد فنظر ان قاله حين تصدى لقائمة الشهادة  
لم تقبل شهادته وان قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافعى م ررى وعبرة  
شرح م ر ولو قال لا شهادة لى على فلان ثم قال كنت نسيت اتجبه قبوله ما حدث  
اشتريت دمانته اه (قوله بل يحرم عليه ذلك) ما لم ينس طريقتا خلاص الحق  
ولم يكن فسقة ظاهرا عش (قوله واذا اجتمعت الشروط) أى الثلاثة وعبرة  
م ر ومتى وجب الاداء كان فوراً بان لم التأخير لفرغ حرام وأكل ونحوهما اه  
ولا بد ان يأتى الشاهد بلفظ أشهد عند الاداء ولو قال أعلم أو أتخفق أو نحو ذلك لم  
يكف على الصحيح عبد البر ولو قال أشهدواوا اكتموا ان له على كذا لم يشهد والانه  
ليس اقراراً وانما هو مجرد أمراه حج (فصل) في تحمل  
الشهادة على الشهادة أو أدائها (قوله على شهادة مقبول شهادته) هو شامل  
بعمومه لشهادة الفرع على شهادة الفرع وهو كذلك عيرة سم (قوله ما لا كان)  
أى غير العقوبة لله تعالى (قوله لم يحرم قوله تعالى وأشهدوا أى ولم يفرقوا بين  
الشهادة على أصل الحق والشهادة على الشهادة عن (قوله بخلاف عقوبة الله) أى  
ما نظر الى اثباته الا بالظن الى دثر ما لم يشهدوا ان فلان حاذق قبلت لانه في الحقيقة حق  
أدى عيرة وعبرة زى والمراد بجمع الشهادة على الشهادة في عقوبة الله منع اثباته  
ما لم يشهد على شهادة آخرين ان الحاكم حذق فلان قبلت (قوله والا حصان) أى  
الذى يحرم به عش أى احصان من ثبت زناه كما عبر به م ر بان انكر كونه محصا

الحلف معه عصى لان من  
مقاصد الاشهاد التورع  
عن البين (وانما يجب)  
الاداء (ان دعى) التحمل  
(من مسافة حدودى) بناء  
على أنه يلزمه المحصور الى  
القاضى للاداء منسا (ولم  
يجمع على فسقة) بان أجمع  
على عدمه أو اختلف فيه  
كشارب نبيذ فيلزم شارب  
الاداء وان شهد من القاضى  
رد الشهادة به لا بتدبير  
اجتهاده اما اذا أجمع على  
فسقه كشارب الخمر فلا  
يجب الاداء عليه اذ لا فائدة  
له سواء كان فسقا ظاهرا  
أم خفيا بل يحرم عليه ذلك  
(ولا عذر له من تصور مرض)  
كضد المرأة وغبره مما  
نسفت به لجمعة (والمعذور  
يشهد على شهادته أو يبعث  
انفاص) اليه (من يسمعه)  
واذا اجتمعت الشروط  
وكان في صلاة أو حرام أو على  
طعام فله التأخير الى ان  
يفرغ (فصل) في تحمل  
الشهادة على الشهادة  
وأدائها (قبل شهادة على

شهادة مقسول) شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى (واحصان) ما لا كان أو عبره كعدمه ومع  
وتود وجد نفي لعدم قوله تعالى وأشهدوا وذوى عدل مسك ولداً الحاجة اليها لان الأصل قد ينزول وان الشهادة  
حق لازم الاداء فيشهد عليها كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والا حصان

لأدفعه تعالى الشروط فيه الإحصان في الجملة يبنى على المساهلة وحق الأدعي على المضايقة وذكر الإحصان  
ممنز يادق وخرج بمقبول الشهادة (٨٣٩) غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفاستق وريق وعبدو

وكذا الأصح تحمل النساء  
وان كانت الشهادة في ولادة  
أو رضاع كعلم من فصل  
لا يكتفي بغير حلال رمضان  
شاهد لأن شهادة الفرع  
ولذلك احتاج لأدله هذا لوه في العلة (قوله في الجملة) أي في بعض صور  
وهو جرم الرافق قال عر وخرج حذو زنا البكر (قوله بمعنى على المساهلة) أي  
فلا يصح التحمل فيه مطلقا أي شرط فيه الإحصان أم لا شينح في (قوله فلا يصح  
تحمل الخ) عبارة المتأخر فلا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة (قوله وكذا  
لا يصح) فيه بكذا لأنه لا يعلم مساهلة فلا ذلك قال كعلم الخ (قوله تحمل النساء)  
لأن الرجال ولا عن النساء (قوله لا ما يشهد به الأصل) وشهادة الأصل مما  
يعلم عليه الرجال غالباً وما يطالع عليه الرجال غالباً لا قبل فيه النساء زوى (قوله بأن  
يسترعيه من الاسترعاء) وهو أنهما قازى والد بين واتفق للمأب كما أشاء إليه  
التمرح (قوله وضبطها) تسيير (قوله كما يؤخذ الخ) في وجه الأخذ بنظر رسم لأن  
الضرورة الثانية فيب سماع الشهادة عند الحكم ثم والبالغة في بيان السبب  
والأولى خالية عن ذلك فهما أقوى منها فلا يلزم من جواز ذلك في السماع فيه ما  
جواز الشهادة بالسماع في الأولى اللهم أن يقال الأولى تيمم بقوة أيضاً في قول  
فيها أو أشهدك على شهادتي مثلاً لأنه يدل على جرمه بالشهادة كما ساهله به عند  
الحاكم وبين السبب (قوله عند الحاكم) أو نحوها قال الباقي أي يجوز  
الشهادة عنده مرد (قوله بعد تحقق الوجوب) أي فاشغاه ذلك عن إذن لأصله  
فيه مرد (قوله لا تنفاد احتمال الوعد) أي من الذي عليه الذي لرب الدين  
(قوله مع الاستناد إلى السبب) أي لأن استناده للسبب يمنع احتمال استناد  
له يمتنع لأنه أيضاً عن (قوله أو عند شهادة بكذا) وأما في شهادة تجازمة  
لا ترد فيها سرل (قوله أو يشترط الخ) أو بين الواو وجواب عن سؤال  
تقديره حيث أراد أن هذا لعدة التي وعدوا الشهود عليه لأشده فلم أتي  
في شهادة بل فقط على الدال على الوجوب (قوله وقد يشهد) أي الشاهد الذي هو  
الأصل وقوله بإطلاقة أي إطلاقة الشهادة بأن لم يستند إليه وهو اقترض الذي

الشهادة على شهادته وان ٣٠٨ يجب ش لم يشهد عند الحاكم لأن تنفاد احتمال الوعد  
والاستناد مع الاستناد إلى السبب فلا يكتفي بالسبب بل يقول فلان على فلان كذا أو أشهد أن عليه كذا أو عندى  
شهادة بكذا أو علمك أو أخبرك بكذا أو أنا أعلم به لأنه مع كونه لم يأت في بعض ذلك بلفظ الشهادة قد يرد عدة كإن قد  
وعدها أو يشترط بكلمة على أن عليه من باب تكريم الأخلاق الوفاء بذلك وقد يشهد بإطلاقة



لفرض صحيح أو فاسد فإذا آل الأمر إلى الشهادة أجم (٨٣٠) (وليدين) وجوبا (الفرع عند الاداء

أرادته وهذا جواب عن سؤال مقدور قد مر إذا كان الشاهد أراد الودع فلم تركه  
في شهادته (قوله صحيح) كجه على الاعطاء أو إياه عليه من مكارم الاخلاق كما تقدم  
وقوله أو فاسد كأن كان غرضه شهادة الفرع على قوله المذكور (قوله أجم)  
بتقديم المساء على الجرم وبالعكس أي امتنع من الشهادة ع ش أي وداعى أنه وعد  
لشهادة ح (قوله بعلمه) أي الفرع (قوله ولو حدث الخ) أي قبل  
الحكم أما حدوث ذلك وسد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان عقوبة لم يستوف أخذها  
مما يأتي في الرجوع فإله البلقيني س ل فلو حدثت هذه الأمور بعد الشهادة وقبل  
القضاء امتنع الحكم وبالفريقين عدل أدى شهادة وقبلت شهادته ثم امتنع  
الحكم لأجل فسق شخص آخر د م ر فلا بد أن يكون الأصل لأهل الشهادة من  
حين التحمل إلى الاداء والحكم حل (قوله عداوة) أي بينه وبين الشهود عليه  
اه (قوله لانها) أي إحدى الخصمتين المذكورتين وهما العداوة والفسق  
(قوله لا تهجم) في المصباح هجعت عليه هجوما من باب قعد دخلت بقتة على غفله  
منه وهجسته على القوم جعلته يهجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعني أنها  
لا تظهر غالبا إلا بعد تكررها لأن عادة الله حرت أنه إذا أظهر على شخص معصية لاذ  
أن تكون سبقت منه مرتين فأكثر خفية وذلك لأن الله تعالى يستر فيستر  
أولا ولأننا لم بعد ذلك بغضب في ظاهرها لينتقم من الفاعل بسببها شيئا ع ز ي  
(قوله قنطط) الانطافى هو السرمان من المستقبل للمافى والاستعجاب  
عكسه فان كان التحمل في شهر المحرم ثم أن الأصل حصل بينه وبين الشهود عليه  
ما يؤدي إلى العداوة في ربيع فلا تقبل شهادة الفرع حيث دلل أن حصول العداوة  
من الأصل في ربيع يدل على أنه حصل منه عداوة سابقة وبصدق ذلك بحالة  
التحمل وكذا يقال في الفسق شيئا ع ز ي (قوله إلى تحمل جديد) أي بعدمضي  
مدة الاستبراء التي هي سنة لتفق زوالها ع ش على م ر (قوله كالأصل) أي  
إذا تحمل ناقصا وأدى بعد كماله شرح م ر ومعنى كونه أملا له ليس فرعاً عن غيره  
(قوله أي لكل منهما) بأن يقولوا لشهادته زيدا وهو را شاهد أبكذا أو شاهدنا على  
شهادتهما (قوله بعد رجعة) لم يعبر به في نظيره في الفصل السابق لأن العذر  
ثم أعم لشموله لا تحذر وهو ليس من أعذار الجمعة كما لا يخفى شوبرى قال م ر وهو  
شامل للأعذار الخاصة بالأصل كالمرض والسامة له والفرع كالطهر لكن قال  
الشيخان وكذا سائر الأعذار الخاصة بالأصل فان عمت الفرع أيضا كالطهر والوحل  
لم تقبل لكن الأوجه كما قاله الأسنوي وغيره خلافه فقد تجل الفرع المشقة لخوا

جهة التحمل) فان استرعا  
الأصل قال أشهدان فلانا  
شهدان فلان على فلان  
كذا وأشهدني على شهادته  
وان لم يسترعه بين أنه شهد  
عندما كم (أراه استد  
المشهود به إلى سببه) (الآن  
يثق الحاكم بعلمه فلا يجب  
البيان كقوله أشهد على  
شهادة فلان بكذا الحصول  
الفرع (ولو حدث بالأصل  
عداوة) أو فسق برده أو  
غيرهما (لم يشهد فرع)  
لأنها لا تهجم غالبا دفعة  
فثورث ربة فيما مضى  
وليس لمستها الماشية ضبط  
قته طاف إلى حالة التحمل فلو  
زالت هذه الموانع احتج إلى  
تحمل جديد (ومع أداه  
كامل تحمل حالة كونه  
(ناقصا) كفاستق وعبد  
ومضى تحمل ثم أدى بعد كاله  
تقبل شهادته كالأصل  
وتعبير بذلك أعم مما عبر  
به (ويكنى فرعان لأصلين)  
أي لكل منهما فلا يشترط  
لكل منهما فرعان كماله  
شهادته على مقرين ولا يكتفى  
واحد لهما وأحد للآخر  
(وشروط قبولها) أي شهادة

ثم استثنى الامام الاغماء حضرا فينتظر لقرب زواله واقراء الشيطان بل جزم به في الشرح الغنبر (او عينته فوق) مسافة (عدوى بزاد في فوق فلا (٨٣١) \* تقبل في غير ذلك لانها انما قبلت للضرورة ولا ضرورة حينئذ

(وان يسميه فرع) وان كان الاصل عدلا لاتعرف عدالته فان يسميه لم يكف لان الحاسم قد يعرف حرجه لو سمى ولا به ينسد باب الجرح على الخصم (وله) أي للفرع (تركيبته) لانه غير متمم فيها وهذا بخلاف ما لو شهد اثنان في واقعة وزكى أحدهما الا تخبر لان تركيبة الفرع للاصل من تامة شهادته ولذلك شرطوا بعضهم في تلك فام الشاهد المزكى بأحد شطري الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وبذلك علم أنه لا يشترط في شهادة الفرع تركيبته الاصل كما صرح به الاصل بل له الاطلاقا والحاكم يصح عن عدالته واه لا يلزمه أن يعرض في شهادته لصدق أصله لانه لا يعرفه بخلاف ما ادخل المذمعي مع شاهد حيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه

صادقة دون الاصل اه لمضاد ل س ل ومن الاعذار في الجملة الرجح الكريمة لم يقبل أحداً عندها فينبغي ان يتظن هنا زواله لان زمنه يسير (قوله حضرا) واحتج به عن الغيبة لان نفسها عدلوا الاغماء فيها (قوله او عينته الحج) يستثنى اصحاب المسائل اذا شهد راعى المزين كما سلف على ما فيه عمية سم وعبرة شرح م در ويرفي التزكية قبول شهادة اصحاب المسائل بها عن آخرين في البلدان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد لمزيد الحاجة لذلك (قوله وان يسميه فرع) المراد تسميته تحصل بها المعرفة م (قوله ينسد باب الجرح) أي لو لم يسميه (قوله وزكى أحدهما الآخر) أي فلا يقبل (قوله وبذلك) أي بقوله وله تركيبته (قوله عن عدالته) أي الاصل (قوله واه لا يلزمه الحج) الظاهر ان ذلك علم من سكوت المتن عليه \* (فصل ل) \* في رجوع الشهود عن شهادتهم (قوله امتنع الحكم بها) ويقسمون ويعززون ان قالوا نعمه ذنا ويحذون للعد في ان كانت بزنا وان ادعوا القلط وسواء صرح الشاهد بالرجوع أم قال شهادتي باطله أم لا شهادتي على فلان أم هي منقوضة أم مفسوخة وفي أبطالها أو فسختها أو ردتها أو جها أن وجهها أنه رجوع ولو قال الحكم توقف عن الحكم وجب توقفه فان قال له اقض قضى لعدم تحق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب توقفه شرح م (قوله لانه لا يدري) عبارة م در لو زال سببه وقوله في الثاني أي الرجوع (قوله لم ينقض) استشكله بعضهم بأن بقاء الحكم بلا سبب خلاف الاجماع سم وعبارة شرح م ولم ينقض لتأكيد الامر وجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أي صدقهم في الرجوع أولى منه والثابت لا ينقض بأمر محتمل وبذلك سقط القول بأن بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع (قوله بخلاف المال) أي الذي شهدوا به ومنه مال السرقة وما بدل العقوبة فلا يستوفى كبدل القود وهو الدية وهو مثال للتظير وحينئذ يسأل ما فائدة بقاء الحكم بالنسبة لذلك اه ح ل فالاولى ان يقول المصدق الا في العقوبة فلا تنفي بعد قوله لم ينقض (قوله لزمه قود) أي بشرائه ومن

(فصل) \* في رجوع الشهود عن شهادتهم لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وان أعادها لانه لا يدري اصدق في الاول أو في الثاني فلا يثبت ظن المصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (لم ينقض و) لكن (لا تستوفي عقوبة) ولولا دمي كزنا وشرب وقود وحذف ذنبا لانها تستقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفي ان لم يكن استوفى لانه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأمر بالرجوع (فان كانت) أي العقوبة قد (استوفيت بقطع) سرقة أو غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) بزنا أو غيره (وما وفالواته مدنا) شهادة الزور وقال كل منهم تعدت ولا أعلم حال اصحابي (وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا لزمهم قود

أن جهل الولي تعمدهم) والأما القود عليه فقط كأما دة كلام (٨٣٤) الأصل في إغنيات فال آل الأمر ال

ذلك أن يكون حله الرضا يقتل غالباً ويتصور بأن يشهده في زمن حضوره ومذهب  
القاضي بغيره حتى استغناء فوراً وإن أهلك غالباً وعلمنا ذلك وبذلك يرتفع إبان  
الرفعة والبلقي في الجلد شرح حجر وممر أي بتغيره بأنه شبه عمدة فيه الله  
لألقود وأهـ قول المصنف لهم قود وجوب رعاية المائنة فيمة ون على شهادة  
الرائحة الذنف ثم يرجون شرح مرسول وصرح به في الروضة وأصلها وبعبارة  
هم قوله لهم قود قال في عب وتة تشهد الرضا للذنف ثم يقتلون قود وتراعي  
فيه المائنة ولولبارجم أن رجم الزاني اه ولا يضر في اعتبار المائنة عدم معرفة  
عمل الجباية من المرجوم ولا قود وانجور وعده قال القاضي لأن في ذلك نقاوتاً يسيراً  
لأعبرة وخالف في المهمات فقال يتعين السيف لتعد للمائنة كذا في شرح  
الروض وأطن مر اعتمد كلام القاضي اه (قوله أن جهل الولي) قيد فيما إذا  
كانت الشهادة أدت للقتل وأراد بالولي ولي أهـ تيل الذي شهد بالشهود أنه قتله  
فلان ثم رجعوا عن الشهادة بعد مائة على ولي التليل (قوله والأبأن علم الولي)  
تعمدهم شهادة لرورق القود عليه لأن المباشرة معتمدة على السبب (قوله  
في الحالين) أي حالي علم الولي وحده عـش (قوله فيما لهم) مالم نصدهم العاقلة  
والأفالية عليها سـل (قوله أوتعمدت وأخطأ صاحب) وانما يجب عليه  
القود لأنه شريك بخطي قال مـرو على التعمد قسط من دية مخطئة وعلى الخطي  
قسط من دية مخففة (قوله فنبشه عمد) فالدية فيما لهم مؤجلة بثلاث سنين مالم  
تصدقهم العاقلة سـل (قوله كرك) ولورجع الأصل والفرع اختص أخرم  
بالفرع لأنه الملقى كالركي سـل (قوله وقاض) ويمتنع على الحاكم الرجوع  
عن حكمه كما قاله السبكي أي بعلمه أو بتعيينه كما قاله غيره لأن حكمه إن كان باطن  
الامرية كظاهرة مذهب ظاهراً وباطناً والأبأن لم يتبين الحال بقدر ظاهره لم يميز له  
الرجوع فيه إلا أن بين مستدنيه كما علم عامري باب القضاء شرح مـرو (قوله  
بالشروط المذكورة أي أن قالوا تعمدنا ذلك وجهل الولي تعمدهم وقولوا علمنا أنه  
يستوفى منه بقولنا (قوله فالعود عليهم) أي على القاضي والشهود عـش  
(قوله هنا صفة) توزيعاً على المباشرة والسبب اه تحفه ومثله مـرو وحل تقديم  
المباشرة على السبب في المباشرة الحقيقية والحكم هنا مباشرة حكمية لأن القاضي  
الحاكم لم يشر القتل بنفسه وانما ترتب القتل على حكمه ترتباً قوياً وماركاً به  
مباشراً والافني الحقيقة حكمه سبب كالشهادة فلهاذا اشترك مع الشهود (قوله

الدية في الحالين وجبت  
مغلظة كما هو معلوم مما مر  
وصرح به الأصل هنا  
بالنسبة للشهود فإن قالوا  
أخطأنا لزيمهم دية مخففة  
في الملم ولوقال أحد  
شاهدين تعمدت  
أنا وصاحبي وقال الآخر  
أخطأت أو أخطأنا أو  
تعمدت وأخطأ صاحبي  
قال فعود على الأول وتبيري  
بالقطع وتاليه أولى مما عير  
به ونخرج بزيادة وعلمنا أنه  
يستوفى منه بقولنا ما قالوا  
لم تعمد ذلك فإن كانوا  
لا يفتي عليه ذلك فلا اعتبار  
بقولهم والأبأن قرب  
عهدهم بالاسلام أو نشأوا  
بعبداً عن العلماء فنبشه عمد  
ولو قال ولي القاتل أنا أعلم  
ككذبهم في رجوعهم وإن  
مورثي وقع منه ما شهدوا به  
فلا شيء عليهم (كرك  
وقاض) رجعا طان كلاهما  
يلزمه ذلك بالشروط  
المذكورة وهي في الزكي  
والاخير أن منها في القاضي  
من زيادة (فلورجع هو)  
أي القاضي (وهو) أي

الشهود (فالعود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ أو التعمد بأن آل الأمر  
اليها (هنا صفة) عليه نصف وعليم نصف، يشمل المباشرة للتعمد من زيادتي

(أو رجع (ولي) لدم (ولو بهم) أي مع اليهود والقاضي (فعله ونهزم) القودأواله ملأه المباشرهم معه كالمسك مع القاتل وقول ولو بهم (٨٣٢) أم معاير به (ولو شهدوا بينونة كطلاق بأش ورضاع محرم

وأعان وفتح بيب وهو أم من قوله ولو شهدا بطلاق بأش أو رضاع أو أهان (وفرق القاضي) في الجمع بين الزوجين (فجرعوا) عن شهادتهم (لزمهم مهر مثل ولو قبل وطئ) أو بعد. ابرأ الزوجة زوجها عن المهر نظر إلى بدل البضع المفقوت بالشهادة إذا انظر في الاتفاق إلى المتلف لا إلى ما قام به على المستحق سواء أذعن الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يضمنون قبل دفعه لأن الحيلولة هنا قد تحققت وخرج بالائتن الرعي فلا غرم فيه عليهم اذ لم يفوتوا شيئاً فإن لم يراجع حتى اقتضت العدة غرموا كما في البائن (الان نبت) بحجة ويماد (مكر) ان لا تكبح بينهما رضاع محرم أو نحوه فلا غرم اد لم يفوتوا شيئاً وتعيير بذلك أعم معاير به (ولو رجع شهود مال) وما أوتيت (غرموا) وار فلو أخطأنا (بدله) للشهود

أو رجع (ولي الدم) بأن قال أنا كاذب في دعواي أنه قتله (قوله فخلعه ونهزم) هذا ما قطع به في الرخصة وأصلها في الخنايات وصحح البغوي اشتراك الجميع وقال ابن الرخصة المذهب كاذب كره القاضي والمتولي وصاحب الوافي زى (قوله وورق القاضي الخ) وما يجزه للبقي من دم الاكتفاء بالتفريق بل لا بد من القضاء بالتعريم ويترتب عليه التفريق لانه قد قضى به من ذبحكم كافي المسكح الفاسد وذبان تصرف الحاكم في أمر دفع اليه وطلب منه فصله بكم منه مخرج مر (قوله لرهم مهر المثل) اذ لم يصدقهم الزوج ولم يمت قبل الرجوع لا ابتداء الحيلولة حيث لو يكن عبد الاله لا يملك حيث لا يتعاقد له يده بزوجه وان كان مبعضاً غرموا له القسط خط على المنهاج لمصا (قوله لا إلى ما قام به) أي لا إلى عوض المات المتعلق به فكان المناسب الا برأ ولو نظر إلى ما قام به انهم موافقيل المدخول نصف المهر ولم يفرعوا شيئاً اذ ابرأ (قوله بخلاف نظيره في الدين) كان شهوداً بان ليد على عمر وكذا تم رجوعاً فانهم لا يفرعون قبل دفع عمر وليد (قوله غرموا) كما في البائن وقسمه من الرجعة لا يسقط حقه مر لان الامتناع من تدارك ما عرض بجنابة الغير لا يسقط الفسخ كالجرح شاة ذيرة لم يذبحها مالكها مع التمكن منه حتى ماتت زى أي فان الجارح يضمن جميع قيمتها ببرد على الباعني القاتل بأن الاصح انهم لا يضمنون شيئاً اذا لم يكن الزوج الرجعة فخر كما باختیاره والخاتمة هنا شهادتهم بالبينونة قال جرح ولا رجوع في الشهادة بالاستتيلاد لا بعد موت السيد وبالطليق الابد وجود الصفة (قوله فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئاً) أي لو كانوا غرموا قبل اقامة البينة الثانية رجوعاً به فرجع لو رجع شهود الرضاع أيضاً في هذه المسئلة بعد ما حكم بشهادتهم فانظر اخصاص اغرمهم لم لا تم ففوتوا مازن الاولين ورجوعهم بعد الحكم لا يفيد كذا يحبط البرلسي سم (قوله بحجة) أي أخرى (قوله غرموا) أي بعد دفع المال لمذبح (قوله بدله) أي من مثل في المثل وقية في المذبح كما عهده مر وجرع وش قال سل وزى وفيه نظر لان المفروض انما هو الجبل فلو اوجب اقيمة مطلقاً وجئت قد قيل تغير وقت الحكم وهو المأخذ لانه المفقوت حقية وقتل أكثر ما كانت من وقت الحكم الى وقت الرجوع وقبل يوم شهودا لان ذلك اتلاف فهو يتزله المتق (قوله عند اتقاد نوههم) كاله كورة والنونة فان كانوا رجلاً

عليه طهول الحيلولة بشهادتهم ٢٠٩ يجت (ووزعاً لهم) باله ربه بهم عند اتقاد نوههم (أو) رجع (بعضهم وقي) منهم (ناب بدله) غرم على لراجع اقيام الحجة بن (أو) بقى دونه أي القاب (وقد طمعه) بغيره الرابعه واهل اهل الله هو عليه كذا فراجع انهم اثنان أم لا

كائنين رجوع أحدهما يخرم الرابع فيه النصف لبقاء نصف الحجّة (٨٣٤) (وعلى امرأتين) رجوعاً مع رجل

وارأتين كان على الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع (قوله وعليهن نصف) لأنهن وإن كثرن في شهادة المال كرجل لانه لا يثبت بمحض بل لابد معهن من رجل فمن نصف الحجّة وفي شهادة الرضاع وكل ما يثبت بمحض النساء كولادة وحض كل امرأتين بمحض بان رجل فلو شهد رجل وعشر نسوة برضاع ثم رجعا غرم الرجل سدس الغرم وكل امرأتين السدس ولو رجع وحده أو مع واحدة إلى ست أو رجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجّة وإن رجع منهن ثمان فعليه مده نصف الغرم أو مده تسع فعليه مده ثلاثة أرباعه شرح الروض سم (قوله ولو مع شهود زنا) بأن شهد أربعة زناه وإذ هي أمه غير محض فشهد اثنتان بأه محض ثم رجعا بغيره شيئا (قوله أو شهد وتعلق) صورتهما أن يشهدا أن الله خلق طلاق زوجته وأعتق عبده على وجود صفة ويشهدا أن يوجد هافا لغرم عند الرجوع على من شهد بأصل التعلق لا على من شهد بوجود الصفة عن (قوله لا يرمون) أي المهور وقية العبد والدية بالنسبة لشهود الاحصان (قوله اذ لم يشهدوا الخ) قدية مال شهادتهم بالاحصان توجب الرجم وهو عقوبة عظيمة وأجيب بأن الرجم ليس مرتبا على شهادتهم وحدها بل مع الشهادة بالزنا وقوله وإنما وصوه بصفة كمال لأن الاحصان في نفسه كمال وإن ترتب عليه مع الزنا الرجم لانه حصل من تعذبه بالزنا (قوله وإنما يضاف للسبب) يؤخذ منه ان شهود التعلق يفرمون برجوعهم والظاهر ان مثلهم شهدوا الزنا (قوله والمعروف الخ) ضعيف (قوله كالمركين) يفرق بينهم بما بان الزنا مع قطع النظر عن الاحصان صالح للجلاء القاضي الى الحكم وان اختلف المخذ والشهادة مع قطع النظر عن الترتيب غير مسالحة للجلاء أصلا فكان المكي هو الترتيب وبه يدفع ما قاله الاسنوي وغيره

نصف) على كل منهما ربع لا ثم ما نصف المحبة وعلى الرجل النصف الباقي (وعليه) أي الرجل اذا رجع (مع) نساه (أربع في نحر رضاع) مما يثبت بمحضهن (ثلاث) وعشرين ثلثان اد كل تفتين بمنزلة رجل (فان رجع هو أو اثنتان فلا غرم) على الرابع بقاء الحجّة ونحو من زياد في (و) عليه اذا رجع مع أربع (في مال نصف) وعليهن نصف فان رجع منهن (ثلاثان فلا غرم) عليهما لبقاء الحجّة (كالو رجع شهود احصان أو صفة) ولو مع شهود زنا أو شهود تعلق طلاق أو عتق فانهم لا يفرمون وان تأخرت شهادتهم عن شهادة الزنا والتعلق اذ لم يشهدوا في الاحصان مما يوجب عقوبة على الزاني وإنما وصوه بصفة كمال وشهادتهم في الصفة شرط لا سبب والحكم إنما يضاف للسبب لا للشرط قال الاسنوي والمعروف انهم يفرمون وعزاه لجمع وقال

\*(كتاب الدعوى والبيّنات)\*

أفرد الدعوى وجمع البيّنات لان الدعوى لا تختلف بخلاف البيّنات ع ش وانظر لم ذكر البيّنات هاهنا مع تقدّمها الآن قال ذكرها هنا نظر الادائها قال بعضهم ومدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب والبيّن والنكول والبيّن وقد ذكرها المصنف كذلك قل على الجلال (قوله الدعوى) ألفها بالثاني وجمعها دعاوى كفتوى وقداوى بكسر الواو وقضاهما قيل سميت دعوى لان المذمعي يدعو صاحبه الى مجلس الحكم ليخرج من دعواه عبد البر (قوله لغة الطالب) ومنه قوله ولهم ما يدعون (قوله اخبار بحق) أي ويأزوه الطالب وقوله للخبر المراد به

والتعلق اذ لم يشهدوا في الاحصان مما يوجب عقوبة على الزاني وإنما وصوه بصفة كمال وشهادتهم في الصفة شرط لا سبب والحكم إنما يضاف للسبب لا للشرط قال الاسنوي والمعروف انهم يفرمون وعزاه لجمع وقال

الباقى انه الاربع كالمركين \*(كتاب الدعوى والبيّنات)\* الدعوى لغة الطالب وشعرا ماله اخبار عن وجوب حق الخبر على غيره

ماله في الحق فليس هو الذي زنا طر الزحف حل (قوله عند ما كنتم أو حاكم)  
 أو سيداً أو ذي شوكة إذا قصدى لفصل الأمور بين أهل علقته مدعش (قوله  
 لأن لهم) اسم ان ضمير الشأن (قوله لو يعطى الناس الخ) لم يظهر تخرج  
 الحديث على طريقة أهل الميزان لأنه إذا استثنى نقض التالي أنتج تقيض المقدم  
 فيكون المعنى ولكن لم يدع الناس دماراً ولا مالاً ولا ماله لم يعطه والخ وهذا غير ظاهر  
 لأن ادعاء الدماء والأموال واقع الآن يقال المعنى لا ينبغي الادعاء المذكور بل لا ينبغي  
 كما يرشد إليه قوله ولكن الخ فهو في معنى استثناء تقيض التالي أو يقال أنه لم يلق  
 السبب وهو قوله لا يدعي ناس الخ وأراد السبب وهو الأخذ نعم بظاهر فيه استثناء  
 تقيض المقدم ولكنه غير مطرد والاتجاه أن أنتج هنا خصوص المادة فالأول يخرج  
 الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع القول على امتناع الثاني  
 والعهد بامتناع ادعائهم شرعاً ماد كرامتناع إعطائهم بدعواهم بلا بدعة على حد  
 قوله ولو طار ودعا فاعرف قبلها الطاروت ولكنه لم يطر فتمت هنا ولكن لا يعطون  
 بدعواهم فلم يدعوا الخ بل لا بد من بينة كما أشار إليه بقوله ولكن البينة الخ  
 فهو في معنى تقيض المقدم وكذا قوله ولكن اليمين الخ (قوله وروى اليمين) أتى به  
 لأن فيه زيادة (قوله من خالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة ومن ثم لم يكن  
 منه باليمين لدى هو امتنع من البينة حل وقيل المدعي من لو سكت خلى ولم  
 يطالب بشيء والمدعي عليه من لا ينبغي ولا يكفيه السكوت فإذا طالب زيد بيمينه  
 فأنكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكت ترك وعمرو يوافق قوله  
 الظاهر ولو سكت لم يترك فهو المدعي عليه وزيد مدع على القواين ولا يختلف  
 موجبهما غالباً مد (قوله من وافق) أي وافق قوله الظاهر قال زى ومن ثم  
 اكتفى بيمينه لقوة جانبه وكان المدعي البينة لصحة جانبه اه (قوله فهو مدع)  
 لأن وقوع الاسلامين مع مخالف الظاهر وهذا على التعريف الذي ذكره وعلى  
 الثاني هي مدعية لأنها لو سكت تركت وهو مدعي عليه لأنه لا يترك ولو سكت  
 لزمها انفساخ النكاح فعلى الأول يخلف الزوجة ويرتفع النكاح وعلى الثاني  
 يخلف الزوج ويستمر النكاح ووجه المصنف في الروضة وهو المعتمد لادعائه  
 بقوة جانبه بكون الأصل بقاء العصمة اه ملخصاً من شرح مد (قوله وهو مدعي  
 عليها) قضيتها ان المصدق الزوجة والعهد بخلافه مدعش لأن الأصل دوام  
 النكاح لكون العصمة متحققة والأصل بقاؤها فلا ترتفع الايقين (قوله وتقدم  
 شرط المدعي الخ) وهوان يكون كل منهما مكلفاً غير حرقي لا مأمراً فلا نفع

عند ما كنتم والبينة الشهود  
 سموهم لأنهم يثبت الحق  
 والأصل في ذلك أخبار  
 كسب اليمين لو يعطى  
 الناس بدعواهم لا ادعى  
 ناس دماء رجال وأموالهم  
 ولكن اليمين على المدعي  
 عليه وروى اليمين باسناد  
 حسن ولكن البينة على  
 المدعي واليمين على من أنكر  
 المدعي من خالف قوله  
 الظاهر والمدعي عليه من  
 وافقه فالوقال الزوج وقد  
 أسلم هو وزوجته (قوله بل)  
 وعلى أسلمها (قوله فالكاح  
 ناف) (وقالت) بل (مرتباً) فلا  
 نكاح (فهو مدع) وهي مدعي  
 عليها وتقدم شرط المدعي  
 والمدعي عليه

الدعوى على الصبي والمنعوت بالنسبة للجواب والتحالف فلا ينافي كونها تسمع اذا كان مع المدعي بنه كما قاله الرشيدى على مـ (قوله في ضمن شروط الدعوى) وتقدم انها سنة وقد نظمها بعضهم في قوله

لكل دعوى شروط سنة جفت \* تفهـ يلها مع الرام وتعين  
ان لا يناقضها دعوى تعارضها \* تكليف كل وفق الحرب للدين

فقوله تفصيلها وقد اشار له المصنف بقوله ومضى ادعى نقدا او ديناً الخ وقوله مع الرام وقد اشار له ايضا بقوله ولا تسمع دعوى بمؤجل الخ (قوله في غير عين ودين) أى في جوار استيفائه يدل لذلك قوله فلا يستعمل الخ والمراد بغيرها ما ليس عقوبة لله تعالى اما ما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على التقاضى ايضا لكن لا تسمع فيه الدعوى لا تتفادق المدعى فيه بالطريق في اتبانه شهادة الحسنة (قوله ورجعة) أى في الواجب بعد انقضاء العدة راجعها قبل الانقضاء وانكرتها حل (قوله عندكم) مثله امير او محرم من برجى الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال بعيرة (قوله فلا يستقل) أى لا يجوز عرس أى فليس لها ان تضرب مدة الايلاء لتفسخ به أى ليس لها الاستقلال بالتفسخ من غير قاض بعد مضي المدة والا فضى المدة لا يحتاج الى قاض لان امهال المدة لا يتوقف على قاض وليس له بعد قدفها ان يستقل بملاعنتها حل فان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع شرح مـ ووقول حل تفسخ غير ظاهر لان الايلاء ليس فيه تفسخ بل يلزم المولى اما بنيه أو طلاق فعل نظره انتقل من الايلاء الى العنة وقوله ان يستقل بملاعنتها بل لا بد من رفع الى القاضى لأمراً باللعان ان اراده الزوج لدفع المدعنه وهذا هو المراد بدعوى الاعان وبشهره قول الشرح نعم لو استقل الخ ولم يلد في غير العقوبة كالشكاح والرجعة باعتبار انظر فقط حتى لو عامل من ادعى رجعتها ورجعتها معاملة الزوجة جاز ذلك فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان مصادفا سم على حجر (قوله وان حرم) الا فتيات على الامام وفي علم التحريم مما منظره شومرى

لانه تقدم عن ابن عبد السلام ان مستحق القود لوانه رد بحيث لا يرى يابغى ان لا يمنع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته اه وظاهر كلام الماوردى جواز ما ذكر في البادية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع فان كازوجه ذلك المشقة في الرفع الى السلطان فينبغى ان يجوز نظيره في المال بل أولى ووافق على ذلك مـ بأن أمكن استيفاء حقه في بادية وشق النزاع للماكم وظاهر كلام ابن عبد السلام فيما مر حوا ذلك اعنى القود ولو في البلاد مع تيسر السلطان وينبغى ان يشترط

في ضمن شروط الدعوى  
في باب دعوى الغير  
والقسامة (وشريط في غير  
عين ودين) كقود وحسد  
قذف وشكاح ورجعة وايلاء  
ولعان (دعوى عندكم)  
ولو يحكم فلا يستقل صاحبه  
واستيفائه نعم لو استقل  
المستحق او دى استيفائه وقع  
الموقع وان حرم  
من الجنابات وخرج بذلك  
الدين والدين ففيهما تفصيل  
بأنى

وعل سماع الدعوى فيها  
وفي غيرهما لا يشهد  
فيه حسمه والا فلا تسامع  
فيه الدعوى بل تكفى فيه  
شهادة الحسمه كما مروى من  
ذلك قتل من لا وارث له أو  
قذفه اذ الحق فيه للباس  
وقتل قاطع الطريق الذى  
لا يثبت قبل القدرة عليه لانه  
لا يتوقف على طاب  
وتعبرى بمذاكر اولى عما  
عبره (وان اسق) شخص  
(عينا) عند آخر (وكذا)  
تشرط الدعوى بها عند  
حاكم (ان خشى) بأخذها  
ضرار ضررنا عنه والا فله  
أخذها استقلا لا للضرورة  
(أو) اسق (دنا على غير  
ممنوع) من ادائه طالما به  
فلا يأخذ شيئا به بغير مطالبة  
ولو أخذها لم يملكه ويلزمه  
رده ويضمنه ان تلف عنده  
(أو على) (منع) مقرا كان  
أو مكررا (أخذ) من ماله  
وان كان له حصة (جنس)  
حقه فملكه (ان كان  
بصفته والا فكبير الجنس  
وساوى وعليه يجهل قول  
الاصل في ملكه

شروط انظر حيث ذكر المال بل اولى باطلا الماء وعرضت ذلك على طاب فأقره  
اه سم وانه شرح مر (قوله فيها) أو البر والدين (قوله ولا) أى بان  
كان مما يند فيه حسمه كمن يقتل بسترته شخص (قوله فلا تسامع) أى لاجابة  
لسماعها لانه لا يجوز سماعها وبارة س ل قوله فلا تسامع المند انه تسامع  
في غير حدود الله اما فيها فلا وبارة ع ش أى لا يتوقف استيفاء الحق على سماع  
الدعوى ولا يشترط تجاوز الاستيفاء مسماع الدعوى اه (قوله ومن ذلك) أى  
مما يكفى فيه شهادة الحسمه ع ش (قوله أو قذفه) أى ومات أو قذف بعد موته  
(قوله وقتل قاطع طريق) مدبره مضاف لقاسل بأن قتل مكافأه فشهد به  
حسمه بعد عفوى الدم س ل لان قله يقتل كما مروى قيد بقوله بعد عفوى  
الدم لانه ان لم ينف توقف قتل على طلبه تأمل (قوله لانه) أى ان ينفى الحق  
منه س ل والا لى عود الضمير للقتل لانه المتقدم (قوله وان اسق شخص الخ)  
عبارة شرح مر وان اسق عينا عند آخر أى بملك أو اجارة أو وقف أو وصية  
بمنفعة كما مجتبه جيع أو ولاية كان غصب عين لم يملكه وقد رعى أخذها اه  
(قوله ان خشى) بأن غلب على ظنه ذلك أو استوى الاركان ع ش (قوله ضررا)  
أى فسدته تقضى الى محرم كما أخذ ماله لو اطلع عليه شرح مر (قوله والا لانه  
أخذها) سواء كانت بدعا عادية أم لا كان اشترى مخصوبا جالبا لجهلهم من  
اثمه المالك كموقع يمتنع عليه أخذ ما تحت يدهم غير محله لان فيه اربعا باطن  
ضياها شرح مر وفيه ان هذا الموجد في غير من ائتمه المالك كالمستعير بل اولى  
لا به ضامن فالوجه اه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة نعم  
ان لم يكن معه بينة انجبت الضرورة حيث ذكر وبارة ح ل قوله للضرورة أى  
المؤنة ومشتة الرغ للقاضي (قوله لم يملكه) أى مالم يوجد شرط التقاص حمر  
(قوله أو على ممنوع) وان لم يكن امتناعه عندهما كم ومثل الصبي والمجنون حل  
فاذا كان له علم بما مال ولا يسهل أخذه أخذ من الملهما كما شى شرح مر (قوله  
مقرا كان أو مكررا) محله اذا كان الغريم مصدقا أى معتقدا به ملكه ولو كان  
مكررا كونه له لم يجز له أخذه وحدها واحد اصرحه الامام فى الوصية كقول له  
مطوع به شرح ٥٠ (قوله في ملكه) أى ان قصد بأخذه استيفاء حقه فان  
أخذ له ليكون ردها تحت يده لم يجز له كفى شرح مر (قوله فكبير الجنس) أى  
فيبيع بقتل البلد ثم يترى ما هو بصفته ان خالفه ثم يملكه كاسياقى (قوله  
وعليه) أى على قوله والا فكبير الجنس المقهور منه اه لم يكن به ففة جنسه



وعلى القول بجعل قول البغوى والأوردى وغيرهما كماله بالاختصاص فلا حاجة الى تملكه (ثم) ان تدر عليه جنس  
حقه أخذه (غيره) مقدما للقد على غيره (فبيعه) مستعلا (٨٣٨) كما يستعمل بالاختصاص في الرغى الى

الحاكم من المؤنة والمشفقة  
ونصيح الزمان هذا  
(حيث لا جهة له) والافلا  
يبيع الا باذن الحاكم  
والتي يبدى من رادى  
واذا باعه عليه بقدر اللد  
وان كان غير جنس حقه  
ثم يشتري به الجنس ان  
خالفه ثم يملك الجنس وما  
ذكره في دين آدمي أما  
دين الله تعالى كراه امتنع  
الملك من ادائها ونظر  
المستحق بجنسها من ماله  
فليس له الاخذ لوقوعه على  
النسب بخلاف دين الادى  
وأما المنفعة فالظاهر كإبيل  
انها كالمهر ان وردت على  
هين فله استيفائها منها  
بنفسه ان لم يحش ضررا  
وكالدين ان وردت على ذمة  
فان قدر على تحصيلها بأخذ  
شيء من ماله فله ذلك  
بشرطه (فله) أى ان جاز  
له الاخذ (فعل ما لا يصل  
للحال الا به) ككسر باب  
ونقب جدار وقطع ثوب  
فلا يضمن ما هوته فغيره

(قوله وعلى الاول) أى ان كان بصفته عش (قوله فبيعه مستعلا) كأن  
وجه البيع هنا بغير حضور المالك طلبة باعتناعه وللضرورة بخلاف نذير  
من الزمن برماوى (قوله حيث لا جهة) أوله بيعة وامتنعوا وأطلبوا منه مالا  
بإزمه أو كراهما كم حالته جائز الإيجام الأبرشوة وان قالت فيما يظهر في الصور  
الآخرتين شرح م (قوله وما ذكر) أى من قوله أخذ جنس حقه (قوله  
فليس له الاخذ) حق لومات من لزومه الزكاة لم يجز له الاخذ من تركته لقيام  
وارثه مقامه خاصة كان أو عاماً عش على م (قوله لتوقفه على النية) قضيه  
اد لو علمه عزل قدرها ونوء جاز لم أخذه وألوجه خلافه ادلا بنين ما عزله  
للاخراج س ل وشرح م (قوله بخلاف دين الادى) حتى لو امتنع الزوج  
من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض على الاصح زى (قوله  
ان وردت على ذمة) عبارة شرح م وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي استغنىها  
من ماله والاوجه اخذاً من شراء الجنس بالثمن بالقدارة يستأجره او يتبعه لزوم اقتضاه  
على ما يقين أنه قيمة لتلك المنفعة أو سؤال عدلين يعرفانها والعمل بقوامها (قوله  
بشرطه) وهو الامتناع عش (قوله فعل ما يصل للحال) أى اذا كان الدين  
مالاً وقع فان كان اختصاصاً أو شيئاً فانها لم يجز له نقب الجدار ونحوه كما بحثه  
الاذرى شرح م (قوله ككسر باب ونقب جدار) ولو وكل بذلك أجبره  
بجبر فان حصل ضمن ويمتنع القتب ونحوه في غير متعة لنصوص غير قال الاذرى  
وفي غائبه هذا وراى جاز الاخذ شرح م (قوله فلا يضمن لان من استغنى شيئاً  
استغنى الوصول اليه م (قوله فعل ذلك) أى فعل ما لا يصل للحال الا به (قوله  
والمأخوذ مضمون) يؤخذ منه به بتقدير بغير الجنس اذ لو كان من جنس حقه  
ملكه بمجرد اخذه كما قاله سم (قوله كالسنام) المستام مضمون بقيمة يوم  
التلف فالتفسير في أصل الضمان فلا نافي انه هنا مضمون ضمان المضمون  
كما صرح به في ع ب زى عش وأقره في حاشيته على م (قوله ولو أخر بيعه)  
هنا فهو الموقرية التي أضافها الفاء في قوله فبيعه ولو قدّمه على قوله فله فعل الخ  
لكان أنظره وقد يقال آخره لما سببه أن قوله والمأخوذ مضمون أى مضمون كله  
أوبعضه (قوله تنقصت قيمته) ولو بالرخص كما صوبه ع ب سم (قوله بتجيرة)

بذلك أعم مما عر به وطامران محل ذلك اذا كان ما يفعله ذلك ملكاً للدين ولم يتعاق به حتى لازم  
كره واجباً (والمأخوذ مضمون) على الاخذ (ان تلف قبل تملكه) ولو به البيع لانه أخذ له عرض نفسه كالسنام  
ولو أخر بيعه لتقصير فقصدت قيمته ضمن النفس (ولا ياخذ) المستحق (فوق حقه ان أمكن) الاقتصار عليه فان لم  
يكن بالانظر للائتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة له ولو باع منه بقدر حقه ان أمكن بتجيرة  
والاباع السكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي هبة ونحوها

(وله أخذ مال غريم غريمه) كان يكون لزيد على عمرو بن ولهم وعلى بكر مثله فلا بد ان يأخذ من مال بكر ما له على  
 عمرو ان يظفر بمال الغريم وكان (٨٣٩) غريم الغريم باحدا أو متعددا أيضا (ومتي ادعى) تنفص (نقدا

أوديسا) مثلها أو مة قوما  
 (وجب) فيه أحقه الدعوى  
 (ذكر جنس ونوع) وقد ورد  
 وصفه تؤثر في القيمة كاملة  
 درهم فضة ظاهرية صحاح  
 أو بكسرة نعم ما هو معلوم  
 القدر كالدينار لا يحاج الى  
 بيان قدر وزنه كاجزائه  
 في أصل الروضة وخرج  
 بتأثير الصفة ما دام التأثير  
 فلا يحتاج الى ذكرها لكن  
 استثنى منه دين السلم  
 فعبئ ذكرها فيه وذكر  
 الدين من زيادتي وتعبيري  
 بالصفة أهم من تغييره  
 بالصحة والتكسير (أو)  
 أدعى (عينا) حاضرة بالبلد  
 يمكن احضارها لمجلس  
 المحكم مثلية أو متقومة  
 (تضبط) بالصفات كحبوب  
 وحيوان (وصفها) وجوبا  
 (وصفة سلم) ولا يجب ذكر  
 قيمة فان لم تضبط بالصفات  
 كالجواهر والياقوت وجب  
 ذكر القيمة كما في الكفاية  
 عن القاضي أبي الطيب  
 والبنديجي وابن السمعان  
 (فان تلفت) أي الدين

أي قسمته بأكثر قسمته مر (قوله وله أخذ ل غريم غريمه) ولابد  
 ان يعلم غريمه وغريم غريمه الذي أخذه كافي على وعبارة سلم ويلزمه ان يعلم  
 الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانيا فان أخذ مكان هو الظالم ولا يلزمه اعلام  
 غريم الغريم اذ لا فائدة فيه ومن ثم لو نشئ ان الغريم يأخذه منه أي من غريم  
 الغريم ظلم لزمه فيما يظهر اذ لا فائدة في مال الغريم بما يأخذه منه أي  
 لو أخذه اه وخرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله لانه لا يظلمه  
 كافي سلم رسم (قوله ولعمرو وعلى بكر مثله) هل المراد المثلية في أصل  
 الدينية لافي الجنس والصفة أو حقيقة المثلية بحيث يجوز تعاملا كقولنا غريم من مال  
 غريم الغريم وادقنا بالثاني فهل له أخذه عينا نس من مال غريم الغريم ترد  
 فيه الاذرى اه وشيذو وغاها من المراد المثلية في مطلق الدين وان كان  
 أحدهما أكثر من الآخر ومن غير نفسه (قوله ومتي ادعى الخ) شروع  
 في شروط الدعوى المعلومة (قوله نقدا) أي خالصا ومقتشوشا ولودينا شرح  
 مر وقوله أودية أهم من ان يكون نقدا أولا وبعضهم خص التقدير بالدين أخذها  
 من المقابلة (قوله أو متقوما) كعبد مسلم فيه أو مقترض (قوله ظاهرية) نسبة  
 لاساطين اظهروا (قوله أو ادعى عينا) أي غير نقدا اما العين من المقدنة قد تم  
 حكمها اقربا عن (قوله يمكن احضارها) اماما لا يمكن احضارها فقد رتب بيل  
 القسمة (قوله وصفها الخ) عبارة تخرج مر وصفها بصفة السلم وجوبا في المثلي  
 وتذافي المتقوم وجوب ذكر القيمة فيه لدم تأني التميز الكامل بدونها (قوله  
 ذكر قيمة) أي مع الجنس (قوله لافي أمور) ومنها أيضا الدين والقرعة والمهر (قوله  
 منها لا قرار) بأن ادعى انه أقل له بشئ والوصية بأن ادعى على الورثة ان مورثهم  
 أوصى له بشئ وطلب منهم بياحه عن (قوله وحق على اجراء الماء الخ) عبارة قروصة  
 المحكام للروابي لواذني حقلا لا يتميز مثل مسيل الماء على سطح جاره من داره أو مورد  
 في دار غيره مجازا فلا بد من تحديد هدى الدارين ان كانا متصلين فيدعي انه له  
 دار في موضع كذا ويدكر المخذ الذي ينتهي الى دار خصه ثم يقول وأنا أستحق اجراء  
 الماء من سطح داري هذه على سطح دار فلان المذكورة في حدتها الا قول والثاني  
 مثلا الى الطريق الفلانية وان كانت الداران منفرتين فلا بد من ذكر حدود  
 الدارين وشيذو على مر (قوله حدود) أي طول وعرضنا (قوله كافي التسكاح)

(متقومة ذكر) وجوبا (قيمة) دون الصفات بحالها مثلية فيكفي فيها الضبط بالصفات ولا تسمع الدعوى بجهول  
 لافي أمور منها الاقرار والوصية وحق اجراء الماء في أرض حددت أو ادعى (عقد ماليا) كبيع وهبة (وصفه)  
 وجوبا (بصفة) ولا يحتاج الى تفصيل كافي لتسكاح لانه أخف حكما منه ولو لا الايشترط فيه الاشهاد (أو) ادعى  
 تسكاحا كذا أي وصفه بالصحة

(مع قوله نكحتا بولي وشاهدين عدول برناهما ان شرط بان كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق وقهري في الولي بالعدالة اولى من تغييره فيه بالثلاثة لا يستلزمها (٨٤٠) (ويزيد) بر وجوب (في) نكاح امين

بشارف عجزا عن تصحيح لفتح  
وخوفنا واسلامه ان  
كان مسلم لانها مشترطة  
في جواز نكاحها ويقول  
في نكاح الامة زوجتها  
مالكها الذي له انكاحها  
أو نحوه وذكر اشتراط  
الموصى بالصحة في دعوى  
العقد والنكاح من زيادتي  
وتعديري بن بشارف اولى من  
نصيه بالامة ولا يمين على  
من اقام بنية) بحق لانه  
قطع عن في اليهود (الان  
ادعى خصمه مسقطا له  
كاداه وابراه منه وشراجه  
من مدعيه وعلمه بفسق  
شاهد مخلص على نفسه)  
ودونه ما نادى منه الحق  
ولا ابراه منه ولا باعه له ولا  
يعلم فسق شاهده لاحتمال  
ما يدعيه ومحملة في غير  
الآخرة اذا ادعى حدوده  
قبل قيام البينة والحكم  
وكذا بينهما ومضى فمن  
امكانه والافلا ياتفت الى  
قوله ويستثنى مع ما ذكر

راجع للفي كما يدل عليه قوله بعد (قوله مع قوله نكحتا الخ) وانما يصح مع  
الصحة ذكر الشرط ايضا دون انتفاء المانع مع ان الصحة مضمنة لما احتسب ان  
الاصل عدم المانع فاكفي بما تضمنه وصف الصحة والاصل عدم ذكر الشرط فاعط  
في بيانها بذكرها ولو قال تزوجتها زواجا صحيحا شرعا كفي عن سائر الشروط  
من المار في دور غيره كما يحتمل ط ب سم وحل ويستثنى من ذلك انكحة السكران  
فيكفي في الدعوى به ان يقول هذه زوجتي وان ادعى استمرار نكاحها بعد  
الاسلام كما يقتضي تقريره حينئذ اه شرح الروض وم (قوله الاطلاق) أي  
بالاقتصار على الصحة بل لا بد من تجميع بين العدة والشرط حل (قوله لا يستلزمها)  
بدليل ان من فسق بعد رشده رشدا لم يعد حل (قوله أو نحوه) عطف على  
مالها كقول المالك كذا اذا كان المالك حيا قال عس وكالحاكم في الامة  
الموقوفة (قوله بحق) أي على حق فالباع يمين على (قوله وعلمه) أي علم مدعيه  
بفسق شاهده أي الذي اقامه على حقه وهو مفرد خاص فيشمل الشاهدين (قوله  
ومحملة) أي محل لطيف دلي عليه مع ما ذكر أي مع قوله الان ادعى خصمه مسقطا  
(قوله وما لو قامت بعين) بان ادعاه انقص واقام المدعي بنية بأنها ملكه فاذا  
عليه بأنه باعه له أو وهب له (قوله وقال الشهود) هو من الاظهار في محل الاضمار  
ايضا وقوله مع عين الاستظهار أي في الدعوى على العائب والصبي والمجنون  
والميت (قوله بدافع) أي بشئ يدفع الحق عنه أي بنية دافع فهو على حذف  
مضاف كما يدل عليه قول الشرح وقيم البينة الخ (قوله أهل ثلاثة) أي  
وجوب الكن بكنيل والأوسم عليه ان خيف مريه وذلك بعد تفسيره الدافع فان لم  
يقصره وجب استفساره حيث كان عامبالامة قد يعتقد ما ليس بدافع داعما شرح  
مر فرع لولا لي بنية في المكان الفلا في والامري زيد على الثلاثة فهو كالمهم عدم  
الامهال فلوقضى عليه ثم احضر ما بعد الثلاثة وقبلها سمعت عميرة شوري  
(قوله الى مثلها) أي الثلاثة أيام وانظر هلا قال اليها (قوله غير ممي وبجودن)  
لم يقل مكلف ليشمل السكران وقوله أو وهبها الخ (قوله فصدق) أي ادا لم  
يسبق منه انفراد برؤ حال تكميله ولم يحكم برؤ حال صغره الا لا تسمع

ما لو قامت بنية باعسا للمدين لادان تخلفه لجوازا ان يكون له مال باطن وما لو قامت بعين وقال الشهود دعواه  
لانعله باع ولا وحب فليحمله تخايه انها ما خرجت عن ملكه وخرج بالبينة أي وحدها الشاهد واليمين والبينة مع  
عين الاستظهار وليس ظهم المدعي تخلفه على نفي ذلك لان الحلف مع من ذكر قد تعرض فيه الحالف لاستخفافه  
الحق فلا يخلف بعد ذلك على نفي ما ادعاه الخصم (واذا استعمل) من قامت عليه البينة أي طلب الامهال (اي باني بدافع)  
من نحو ادله أو ابراه (أهل ثلاثة) من الايام لانها مدة قريبة لا يعظم فيها الضرر وقيم البينة قد يحتاج الى مثلها  
لأنه من الشهود (ولو ادعى روقه مريم ومحمود) محمول ونحو لو سكران (فقال أنا حر اطلقه حلف) فله حق

لان الاصل الحرمة وعلى المدعي البينة وان استغنى عنه قبل انكاره وجري عليه البيع مرارا وتداولته الايدي وخرج  
 بزباد في اسألهما لوقال اعتقني أو (٨٤١) اعتقني من باعني منك فلا يصدق بفريضة (أو ادعى ارفهها)

أى رق مبي ومجنون (وليسا  
 بيده لم يصدق الاجتهاد) لان  
 الاصل عدم الملك نعم لو كانا  
 بيد غيره وصدقه الغير كفى  
 تصديقه أى مع تحليف المدعي  
 (أو بيده وجهل لقطعهما  
 حلف) فيحكم له برقه ما  
 لانه الظاهر من حاله ما عا  
 حلف لخطر شأن الحرية  
 فان علم لقطعه - لم يصدق  
 الاجتهاد على ما مر في كتاب  
 القبط والفرق ان القبط  
 محكوم بحريته ظاهر بخلاف  
 غيره وقول حلفه أولى من  
 قوله حكم له (وانكارها)  
 أى الصبي والمجنون ولو بعد  
 كالمها (لأنه) لانه قد حكم  
 برقهما فلا يرفع ذلك المحكم  
 الاجتهاد وتبصير بما ذكر  
 أولى مما عبر به ولا تسمع  
 دعوى (بدن مؤجل) وان  
 كان به سنة اذ لا يتعلق بها  
 الزام فى الحال فلو كان بعضه  
 حالا وبعضه مؤجلا صححت  
 الدعوى به لاستحقاق  
 المطالبة ببعضه قاله  
 الماوردي قال ويحكمذالو

دعواه عن وزى ولو قامت بينة بوقه وبينة بحريته قدمت بينة الرق لان معها  
 زيادة علم لانها نافذة وبينة الحرية مستحبة رى (قوله لان الاصل الحرمة)  
 وأذا ثبت حرمة الاصلية بقوله رجوع مشتريه على بائعه بالثمن وان أقره بالملك  
 لثامه على ظاهر الظاهر (قوله ملك) أى لك (قوله بيد غيره) قيد به  
 مع ان فرض المسئلة انهما ليسا بيده لأجل قوله وصدقه الغير على ان قوله وليسا بيده  
 صادق بان لا يكون بيده أحد فيكون التقيد ظاهرا (قوله والفرق) أى بين حالة  
 العلم باللفظ والجمل (قوله اذ لا يتعلق الخ) أى وقدم ان من شروط الدعوى  
 ان تكون لازمة فى الحال (قوله) أى يجيبه (قوله وكذا لو كان المؤجل الخ)  
 مثله م ر لكن ضعفه عن ش فانظر وجهه \* (فصل) \* فيما  
 ينطق بحواب المدعى عليه لما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب  
 أى فى بيان الجواب وما يكفى فيه وما لا يكتفى أى وما ينبغ ذلك من قوله وما قبل  
 اقرار رقيقه الخ (قوله لو أصر الخ) أى استمر على سكوته عن جواب خصمه  
 أى والحال انه عارف بأوجاهل وبينة فترتبته كما اذا ذلك كله قوله أمر نرح م  
 تنبيه يقع كثيرا ان المدعى عليه يجب وقوله ثبت ما يدعيه فيطالب القضاة  
 المدعى بالاثبات انهم ان ذلك حواب صحيح وفيه نظرا لطلب الاثبات لا يستلزم  
 اعتراضا ولا انكارا فعين انه لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار أو الانكار  
 جردى فرع يقع ان المدعى عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت انما كم عندك  
 أو ما بقيت اذعى عندك والوجه انه يجعل بذلك متعكرا ان كلافيلف المدعى  
 ويستحق طاب (قوله فكما كل) أى صريحا ولا فهذا نكول كما سياتى  
 فى المتن لم يكن له ليس بصريح وانما الصريح فى النكول امتناعه من الحلف  
 وبعبارة الجلال كمنكرنا كل (قوله ان حكم القاضى) أى فلا يصيرنا كالمجرد  
 السكوت وقطع بل لابد من الحكم بالنكول أو يقول للمدعى احلف شيئا عزى  
 (قوله بعد عرض البين عليه) أى ولم يتبع بأن سكت لانه ان امتنع من البين  
 يكون ناكلا حقيقة كما سياتى (قوله يعلق المدعى) ولا يمكن السكوت من  
 الحلف بعد حلف المدعى لو اراد ويذهب لان يكرر راجبه فلا تشرح م ر (قوله)  
 شرح له القاضى) أى وجوبا م ر بان يقول له ان لم تحلف حلف المدعى واستحق

كان المؤجل فى عقد وقد قصد ٢١١ ش بدعواه له تصحيح العقد لان المقصود منه استحقاق فى الحال  
 \* (فصل) \* فيما يتعلق بحراب المدعى عليه لو أصر على سكوته عن جواب الدعوى فكما كل (ان حكم القاضى  
 بنكوله أو قال للمدعى احلف بعد عرض البين عليه كما سياتى فى فصل النكول فيحلف المدعى فان كان سكوته  
 لخصود هيش أو غياوة شرح له القاضى فى الحال

عليك عبد البر وقال شيخنا قوله شرح له القاضي بأن يقول له إذا طالت السكوت  
حكمت سكوتك وقضيت ذلك (قوله ثم حكم عليه) أي بالسكوت (قوله)  
أو قال للذي أحلف) أي بعد عرض اليمين على المذبح عليه وهو معطوف على  
قوله حكم (قوله وإن لم يصر) مقابل لقوله أمر وهو دخول أيضا على قوله فإن  
أدعى إشارة إلى أنه مفرغ على محذوف والظاهر أنه لا حاجة إليه بل كان الأولى  
حذفه لا قوله فإن أدعى الخ لا يظهر تفرعه عليه ومن ثم لم يذكره م (قوله حتى  
يقول ولا بعضها) ويجرى ذلك في الإيهان أيضا كافي الروض وعبارته وإن أدعى  
ملك دابة يذبحه فإنه مكفر فلا بد أن يقول في حلقه ليست لك ولا شيء منها سم  
(قوله فأتزلت مطابقة الإنكار الخ) أي وانما يطابق ما أن نفى كل جزء منها م  
(قوله فلا كل) عمادونها في هذه العبارة بعض أجال لاه لا يكون ناكلا بمجرد  
حلقه على نفى العشرة بل لابد بعد هذا الحلف أن يقول له القاضي هذا غير كاف قل  
ولا بعض ما أن لم يحلف كذا فما كل عمادونها شيخنا عزى (قوله يحلف المذبح  
على استحقاقه) محل هذا إذا عرض على المذبح عليه اليمين على عشرة وما دونها  
واعتنع من الدون والأقل لا يسكون ناكلا عن الدون بل لابد من تجديد دعوى به  
وجواب عمرة (قوله والا) أي وإن لم تعرض عليه اليمين (قوله كفا) نفى العقد بها  
لأن المذبح لا يسكح بقدر غير مدعى له بما دونه شرح م (قوله عليه) أي على نفى  
العقد بها (قوله فإن نكل الخ) لا يحسن ترتب عدم حلفها على البعض إلا  
على حلفه على نفى العقد بالجميع لأهل السكوت الذي ذكره فاعل الأولى أن يقول  
فإن نكل حلفت على وقوع العقد بالخمس واستحققتها وإن حلف على نفى ذلك  
لم تحلف على البعض انتهى قال سم على حجر قوله فإن نكل لم تحلف هي على البعض  
بل إن حلفت عين الرقة قضى لها واستحققت الخمس لأن اليمين المردودة كالأفراد  
وإن لم تحلف لم تسقط شيئا لا مجرد الدعوى مع نكول المذبح عليه لا تثبت شيئا  
هذه هو الموافق للقواعد قول الشرح يعني ابن حجر فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر  
سواء بنى ذلك على حلفها عين الرذ أو على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل أن  
الزوج معترف بالسكاح لا نأقول لا نسلم أنه معترف لأن إنكاره أنه نكح بخمس  
شامل لأنكار نفس السكاح ولو سلم وجبر الاعتراف بالسكاح لا يوجب مهر المثل  
بمجرد دعوى الزوجية ثم بحث مع الشيخ م ر فوافق عليه اه (قوله لم تحلف  
هي على البعض) أي لا بد دعوى جديدة شرح م قال الرشيدى وهو مشكل  
لأنها لا تنخرج عن الماتنة والظاهر أن المراد بالذي يحلف عليه بدعوى جديدة

ثم حكم عليه أو قال للمذبح  
أحلف وإن لم يصر (فان  
أدعى) عليه (عشرة) مثلا  
(لم يكف) في الجواب  
(لا تلزم نفى) العشرة (حتى  
يقول ولا بعضها وهكذا  
يحلف أن حلف لأن مدعى بها  
مدعى لكل جزء منها فاشترط  
مطابقة الإنكار والحلف  
دعواه (فان حلف على  
نقيا) أي العشرة (فقط  
فنا كل عمادونها فحلف  
المذبح على استحقاقه)  
ويأخذ من لو كان المذبح به  
مستدلا إلى عقد كان ادعت  
نكاحا بخمس بنى رقاها نفى  
العقد بها والحلف عليه فإن  
نكل لم تحلف هي على البعض

لأنه تناقض ما ادعته (أو) ادعى (٨٤٣) شفعة أو ما لا مضاً لسبب كل من تنكح (مكتفي) في الجواب

(لا تستحق على شيء أولاً يلزم تسليم شيء إلى كل من الذي قد يكو بهادفاً ويمرض ما يسقط المديون ولو اعترف به وادعى مسقطاً طوبى بالينة وقد يهز عنها فعدت الحابسة إلى قبول الجواب المطلق فم لا دعي عليه ووثقة له ~~ب~~ كفه في الجواب لا يلزم تسليم إذا يلزم تسليم وإنما يلزم القليلة فالجواب الصحيح لا تستحق على شيء أو أنه ينكر الادعاء أو يقول هلكت الوثقة أو ورد بها وحلف كما أجاب ليطلق الحلف الجواب فإن أجاب سني السبب حلف عليه أو بالأطلاق ~~ف~~ كذلك ولا يكلف التعرض في السبب فإن تعرض فيه جاز (أو) ادعى الثالث (مرهوناً أو مؤجراً) خصمه كقائه (أو) خصمه أن يقول (لا يلزم) تسليمه فلا يجب التعرض لذلك (أو) يقول (إنه ادعيت ملكاً مطلقاً فلا يلزم) تسليمه (أو) ادعيت مرهوناً أو مؤجراً فاذكر ما لا يجب

استحقاقها الأربعين مثلاً لأنه تنكح بأربعين وعبارة الزاوي ما إذا استندت إلى عقد كالأقالات تنكحت بخمسين وطالبته بها وكل الزوج ولا يمكن الحلف على أنه تنكحاً به من الخمسين لأنه يناقض ما ادعته أولاً وان استأنفت وادعت عليه به من الذي جرى التنكح عليه فباعت جازها الحلف عليه اه قوله بعض الذي جرى عليه التنكح صريح بما ذكرته لم أنه ليس لها أن تدعي به ذبانه فكيف باقل اه (قوله لأنه يناقض ما ادعته) فيجب مهر المثل حرم من ونظر فيه سم وبيد أنه هذا التعليل يأتي فيما تقدم وهو حلفه على ما دون العشر فيوجب بأن دعواه العشرة منضم لدعواه ما دونها فلا مناقضة بخلاف دعواها التنكح بقدر فانه يناقض دعوى التنكح بذاته تأمل (قوله كفي في الجواب الخ) ومن ذلك لو ادعت عليه زوجته بنفقة أو كسوة كفاه في الجواب لا تستحقين على شيء إذا قد يكون صادقاً في دعواها المسقط لما كنشور لكن به عن الإثبات كما عمده زى عبد البر (قوله لأن الذي الخ) لتقليل الخوف ففهم من قوله كفي لا تستحق على شيء أي كفاه الجواب المطلق ولا يشترط التعرض للسبب لأن الذي الخ وعبارة شرح مر ولا يشترط التعرض لأن تلك الجهة لأن الذي الخ (قوله ما يسقط) كإبراهيم وعدم الغورية في الشفعة مع العلم بالبيع وقوله ولو اعترف أي المديون عليه من تبة العلل (قوله به) أي بالمديون به (قوله وحلف كما أجاب) راجع لاصل المسئلة (قوله سني السبب) كالاقراض بأن قال لم تعرضني شيئاً (قوله فكذلك) أي يحلف عليه (قوله فإن تعرض الخ) أي فإن أجاب بالأطلاق وتعرض لشيء السبب في الحلف جاز (قوله مرهوناً) أي في نفس الأمر ولم يصرح بذلك في دعواه بأن قال هذا ملكي ولم يقل ادعي عليه هذا المرهون أو للزوج لأنه لو ادعى كذلك لم يكن له طلبه فقوله مرهوناً صفة لموصوف محذوف أي شيئاً مرهوناً (قوله التعرض للثالث) أي لنفيه بأن يقول ليس ملكك ولا تنبونه كما يعلم مما يأتي (قوله أو يقول) ادعيت ملكاً مطلقاً قد علمت أن فرض المسئلة أن الذي ادعى ملك عين هي في نفس الأمر مرهوناً أو مؤجراً عند المديون عليه فقوله أن ادعيت ملكاً مطلقاً أي أن كان دعواك تلك الدين التي ادعيتها ملكاً مطلقاً عن التمسيد بالهر أو الإجارة أي أن لم يقيد المديون به بالهرن أو لإجارة فلا يلزم تسليمه لك لأنه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه وقوله أو مرهوناً أو مؤجراً أي أن قيدت المديون به بالهرن أو الإجارة أي أن كان مرادك التمسيد فادكره لا يجب عنه بأن يقول لم تعرض مدة الإجارة ولم أستوف الدين الذي هو رهن عليه شيئاً العريزي قال ع

لو يتغير هذا لتردد وان كان على خلاف الاصل للحاجة اليه اه (قوله فان أقر)  
 أي المدعي عليه بالملك أي للذي بان قال هو ملكك (قوله فادعي رهنما الخ) أي  
 أقر بأنه ملكك وادعي انه رهنه له أو أجره له وكذا المدعي (قوله عدم ما ادعاه) أي  
 المدعي عليه من الرهن والاجارة (قولهم لان اعرفه) فان أقر بعد ذلك العين قبل  
 وانصرفت عنه الخصومة عن (قوله أو المحجور) أي ولا يثبت له ولا ينسب  
 بالدعوى على المحجور حينئذ اه حل (قوله وهو) أي المدعي عليه ناظر عليه أي  
 على الوقف على السعد أو الفقراء قال حل فان كان الناظر غيره انصرفت  
 الخصومة عنه الى الناظر اه (قوله لان ظاهر اريد) تعليل لقوله لم تنزع وقوله وما صدر  
 الخ تعليل لقوله ولا تنصرف الخصومة (قوله وما صدر ليس يؤثر) هو ظاهر  
 في المسائلتين الاولىين أي قوله ليست له أي لم يثبت له ولا يثبت له في المسألة المحجور  
 والوقف لم يثبت على تعليل شاف وكان وجه انه لم يثبت له في المسألة المحجور  
 ان الخصومة منه بخلاف ما لو أقر لعين سم (قوله بل يحلف) أي يطلب منه الحلف  
 لاجل قوله رجاء ان يقر (قوله أو يسكن) ما به دخل وقوله فيعين المدعي تغيره  
 على شكل وهو لو ثبت له العين فربح على كل من الاقرار والسكول وقوله فيما  
 لو اضافها تغير مع أي في قوله هي لمن لا أعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو المحجور  
 أو وقف (قوله في الاولى) وهي قوله ليست له (قوله أو بدل للعائلة) فيه بحث  
 لان البين المرودة مقيدة لا تتراجع العين في المسائل كلها لان الفرض ان الخصومة  
 لا تنصرف عنه نعم ان قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور أو وقف كما ذهب  
 اليه الفرائي وكذا في الاولىين على وجه كان له التحليف لتفريم البذل فما لا شرح  
 التبع هنا وهم منشاؤه انتقال النظر من حالة الى حالة بحجة سم وعبارة شرح  
 الروص بلفظ المدعي وثبت له اه ولا يز وهو صريح في ثبوت العين له في جميع  
 الصور كما اعتمد سم على حجر وقال ع ش اعتمدان الذي للحيولة لقيمة مطلقا اه أي  
 سواء كانت العين متعززة أو مثابة وفي قول على الحلي وانما الرمة البذل لاحتمال  
 صدقه في اقراره وعدم انتزاع العين منه لاحتمال انه لا يملكها او معنى عدم  
 انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبوت الملك له اه (قوله في غير  
 ذلك) أي قوله أو المحجور الى آخره (قوله تركت العين) وتسبب الخصومة معه الى أن  
 يحلف أو يقيم المدعي بينة كإقراره في كذاب الاقرار أي فيمن أقر لخصم بشيء وهو  
 ينكره (قوله انصرفت) أي بالنسبة لرقبة العين والا فلا تحليفه رجاء ان يقر  
 فيغير البذل للحيولة اه بخط شيتنا سم وسيأتي في قول الشرح واعلم الخ (قوله)

فان أقر بالملك وادعي رهنما  
 أو اجارة كاف بينة لان  
 الاصل عدم ما ادعاه (أو)  
 ادعي حينئذ قال ليست له  
 أو انشا فها لمن ينعذر  
 مخاضه (كهي لمن لا  
 أعرفه أو المحجور) أي  
 وقف على مسد كذا أو  
 على الفقراء وهو ناظر عليه  
 (لم تنزع) أي العين منه  
 (ولا تنصرف الخصومة) عنه  
 لان ظاهر البذل الملك وما صدر  
 عنه ليس يؤثر (بل يحلف  
 انه لا يلزمه تسليم العين رجاء  
 ان يقر أو يسكن فجعل  
 المدعي وثبت له العين  
 في الاولى وفيما لو اضافها  
 لتغير عين والبذل للحيولة  
 في غير ذلك (أو يقيم المدعي  
 بينة) انها له وهذا  
 ما في الحرر وغيره فهو أولى  
 من تقييده التحليف بعدم  
 البينة (وان أقر بها المخاضر)  
 بالبلد وصدقه حارت  
 الخصومة معه (وان كذبه  
 تركت العين بيده كما مر  
 في صكتاب الاقراء (أو)  
 أقر بها) لعائ انصرفت  
 أي الخصومة عنه نظرا  
 لظاهر الاقراء

فان اقام المدعي بينة فقصاء على غائب فيجاف مع هار والوقوف الامر الى قدومه أي الغائب واعلم ان انصراف الشهادة فيما اذا اقر لحاضر وغائب (٨٤٥) هو بان نسبة معين الذمة لا بالنسبة لتخليفه اذ لا مدعي لتخليفه

لتفريم البذل للصيلة كمن قال هذا الزيد ببل لمجرو (وما قبل اقراره رقيق به كقوة) لا دعي من قود وحده وتقر برو كدين متعلق بمال تجارة اذن له فيه اسيدته فالدعوى والجواب عليه) لان اثر وذاشيد عليه اما عقوبة لله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى كالم (وما) لا يقبل اقراره (كارش) لعيب ومان متلف (فلى السيد) الدعوى به والجواب لان الرتبة التي هي متعلفه حق السيدية يقول ماجنى رقيق نعمة ونان دلى الرقيق في دعوى القتل خطأ وشبهه عمد يعجل الاوثر مع انه لا يقبل اقراره لان الولي يقسم ونتاق الدية برقبته الرقيق صرح به الرافعي في كتاب القسامة وقد يكونان علم ما معاً كما في نكاح العبد والمكاتبة فانه انما ثبت باقرارهما (فصل) في كيفية الملق وضابط الملق (سن نغليظ بين) من مدع ودعي عليه في غير نجس

فقصاء على غائب أي فبينة يدعي مساقته المدابقة فيه بأن يكون فوق مسافة العدوى اه قل على الجلال (قوله فبينة معها) أي بين الاستظهار (قوله) اذ لا مدعي لتخليفه أي بأنها ليست له (قوله لتفريم البذل) أي ان لا يجلف وحلف المدعي بين الرد والمراد بالبذل القبية لان الضرر للصيلة انما هو القبية سرل (قوله كقوة) أي موجباً (قوله يعود عليه) أي شمل قبته (قوله ملا تسمع فيها الدعوى) أي لا يحتاج الى سماعها والافساعها احاطت كمر (قوله كارش بعب الخ) كأن ادعى عليه انه جرح دابته أو اطلقها (قوله متلقه) أي ملا يقبل فيه قراره (قوله نعم يكونان) استدل ذلك على قوله وما لا الخ (قوله يعمل الاوثر) أي يعمل فمت فيه قرينة على صدق المدعي (قوله لان الولي) أي ولي الدم وعمله لقوله بكونان على الرقيق ومما اتاه بل قوله وثبات الية برقبته كما اقتصر عليه م رأى واذا كان كذلك فالدعوى والجواب عليه كذا قيل وفيه ان التوجيه الذي ذكره يجرى في دعوى ارض العيب وضمان الملق لانها متعلقان برقبته مع ان الدعوى فيها والجواب على السيد وقد يجب بان قوله لان الولي يقسم أي واقسمه كالبنية والدعوى مع البينة تكون عليه وهو الية برقبته وقوله وثبات الخ مستأنف ليس من التعليل تأمل (قوله كافي فنكاح العبد) كأن ادعت حرة على عبد وسيد بان هذا زوج زوجته سيدى (قوله والمكاتبة) بان دعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجته وزوجها له سيدها بانها محضرة شاهدى عدل فلا ثبت الا باقراره ما مع السيد قال عن فلوا قرا أحدهما وانكرا لا تحرف الاخر فان نكل وحلف المدعي - كمل به بالنكاح كافي فتاوى القضاة (فصل) في كيفية الملق وضابط الملق (قوله سن نغليظ بين) أي سن تقاضى ان نغليظ البين وهذا ليس من الترجمة حل أي بل هو طوطه للترجم له وهو قوله ويجاف على البت الخ ويجمل ان يكون من الترجمة بالذم لقوله وبزيادة ما روات ويكون المراد السكيفية الواجبة او الندوبة (قوله من مدع) أي اذا ردت عليه أو اقام شاهد أو حلف معه زى (قوله في غير نجس) أخذ منه بمسبده وأشار به الى ان قول المصنف لا في نجس معطوف على هذا المقدور عليه (قوله وما) أي لم يبلغ نصاب ركاة فتدولم به فاض كاسيد كره (قوله اقدم) أي قتل (قوله وراغ نصاب زكاة نقد) وهو مشرون ديناراً أو ما سادهم أو قيمته أحدهما وليس المراد في نصاب كان - حتى من الابل مثلاً برامى ويغفهم من كلامه ان نصاب غير التقدان بلغت قيمته نصاب التقديس التعليل والا فلا (قوله لا في نجس أو مال)

ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة ٤١٣ يجب ان لا يلاوه حتى ولا لا ووصاية وركالة وفي مال ادعى به ويغف وبلغ نصاب زكاة نقد أو لم يبلغه وراى الحاكم التباغض فيه لجراء في الحلف بناء على انه لا يتوقف على طاب خضم وهو الا مع (لا في نجس أو مال) ادعى به أو بحقه تكيار وأجل لم يبلغ في المال



(نصاب زكاة تقدولم بره) أى التعليل فيه فاضل وانخليط يكون (بما رقى للامان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير الفاظ (وبزيادة أسماء وصفات كل يقول والله الذى لا اله الا (٨٤٦) هو عالم الغيب والشهادة الرحمن

هذا التقيد انما هو بالنسبة للتعليل بالزمان والمكان اما بالنسبة لزيادة الاسماء والمصطلحات فله التعليل بما مطلقا شرح مرأى فى المال وغيره بلغ نصابا لم لاوشيل ذلك الاختصاص ع ش على مر (قوله لاجع الخ) عبارة مر نعم التعليل بحضور جمع اقلهم اربعة وتكرير اللفظ لا اثر له هنا اه (قوله وبزيادة اسماء وصفات) ويسن ان يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وايمانهم ثمانية اربعة وان يوضع المصنف فى حجره شرح مر ولا يخلفه عليه لان المقصود وتجويفه بخلفه بحضرة المصنف ع ش عليه (قوله فلا يقتصر) محترز قوله وبزيادة اسماء وصفات عن (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحليفه بذلك ومثل القاضى غير من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك ع ش (قوله عزله) أى وجوب ان كان شاهدا وما القاضى المحض فلا بعزله الامام اذا حلف بالاطلاق لانه يرى ذلك فى اعتقاد مقلده بما روى (قوله وذ كرس الخ) الاولى تقديمه على قوله ولا يجوز الخ (قوله اول من اطلاقه) لان الاطلاق يدخل تكرير الايمان وحضور الجميع مع انهم ليسوا مطلقين هنا (قوله ويحلف على البت الخ) هذا من جملة كيفية البين وحاصل الصور ثمانية عشر صورة لان الخلاف عليه اما قبله او فعل مملوكه او فعل غيرهما وعلى كل امان يكون اثباتا ونفيًا وعلى كل امان مطلقا او مقيد اقليل على البت فى احدى عشر اشارة اليها بقوله فله او فعل مملوكه فهذا ثمانية لانه يحلف اما على الاثبات او النفي وعلى كل امان يكونا مطلقين او مقيدين وقوله وفى فعل غيرهما اثنا عشر صورة لان امان مطلق او مقيد وقوله او نفيًا محصورا صورة ويتغير فى واحدة اشارة اليها المصنف بقوله لافى نفي مطلق تأمل (قوله لانه يعلم حال نفسه) أى من شأنه ذلك وان كان العمل مدر منه حال جنونه مثلا كما اطلقه وشرح حجر (قوله بتقصيره) أى فهو من فعله ع ش (قوله غيرها) أى مما له به تعلق كوزنه لا جنبيه (قوله اثباتا) كبيع واطلاق وغصب مر (قوله محصورا) صفة لغيره أى نفيًا مقيد ابرقت مثلا كقوله والله ما أبرك مورث يرمي الجمعة مثلا (قوله ابرأى مورث) أى وانت تعلم ذلك لان فى الروضة وأصلها ان كل ما يحلف فيه المسكر على نفي العلم يشترط فى الدعوى عليه التعرض للعلم فيقول مورثك غصب منى كذا وانت تعلم انه غصبه زى (قوله ويجوز البت الخ) اشارة الى أنه لا يشترط فى الحلف على البت اليقين وقوله كان يعتمد

الرحيم الذى بعلم السر والعلانية وان كان اطلاقا يروى ما حلفه القاضى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصرانيا حلفه بالله الذى أنزل الانجيل على هيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذى خلقه وصوره فلا يقتصر على قوله والله كفى ولا يجوز لقاض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردى وغيره قال الشافعى ومضى بلغ الامام قاضيا يستخلف الناس بطلاق أو عتق عزله وذ كر سن التعليل مع عدمه فى الحبس ومع قولهم تقدولم بره فاض ومع قولهم وبزيادة أسماء وصفات من زيادة وتبديد بما رقى للامان بالزمان والمكان أو لى من اطلاقه (ويحلف) الشخص (على البت) أى القطع فى فعله وفعل مملوكه اثباتا ونفيًا لانه يعلم حال نفسه وما مملوكه منسوب اليه فهو كماله بل ضمان جنابة بهيمة بتقصيره

فى حفظها لا بطلانها فى فعل غيرهما اثباتا ونفيًا محصورا التبسر الوقتى عليه (لا فى نفي مطلق لفعل الخ لا ينسب له) كقول غيره لى فى جواب دعواه وبالمورث ابرأى مورثك (د) يحلف (عليه) أى على البت وأعلى نفي العلم التبسر الوقتى عليه والتبديد بطلاق مع قولهم عليه من ريادة فى ويجوز البت فى الخلف بل لا يذكر كان يعتمد فيه الحالف خطه

أَوْ خَطُّ مَوْرُثَةٍ كَمَا عَلِمَ مِنْ كِتَابِ (٨٤٧) الْقَضَاءِ (وَيَقْتَرِنُ فِي الْحَالِفِ نِيَّةُ الْحَاكِمِ) الْمُسْتَخْلَفِ لِلْخَصْمِ بَعْدَ

الْعَلْبِ لَهُ (فَلَا يَدْفَعُ اِتِّمَ  
الْبَيْنِ الْفَاجِرَةَ نَحْوُ تَوْبَةٍ)  
كَاسْتِنَاةٍ لَا يَسْمَعُهَا الْحَاكِمُ  
وَذَلِكَ لِخَبَرِ بِلْمِ الْبَيْنِ عَلَى  
نِيَّةِ الْمُسْتَخْلَفِ وَهُوَ مَحْمُولٌ  
عَلَى الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ لَهُ  
وَلَا يَةُ الْخَلِيفَةِ وَالْخَلِيفَةُ  
إِنْسَانٌ اسْتَدَاهُ أَوْ حَلَفَهُ غَيْرُ  
الْحَاكِمِ أَوْ حَلَفَهُ الْحَاكِمُ  
بِغَيْرِ طَلَبٍ أَوْ بِطَلَبٍ أَوْ بِمَوْعِدٍ  
أَعْتَبَرَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ وَتَنَفَعَتْ  
الْتَوْبَةُ وَإِنْ كَانَتْ حَرَامًا  
حَيْثُ يَطْلُبُ بِهَا حَقٌّ  
الْمُسْتَقْبَقُ (وَمِنْ طَلَبٍ مِنْهُ  
يَمْنٌ عَلَى مَا أَوْقَرَبَهُ لَزِمَهُ)  
وَلَوْ بِلَا دَعْوَى كَطَلَبِ  
الْقَاضِي يَمْنُ الْمَقْذُوفِ أَوْ  
وَارِثِهِ عَلَى أَنَّهُ مَازَنًا (حَلْفُ)  
خَلِيفَةِ الْبَيْتِ عَلَى الْمَدْعَى  
وَالْبَيْنِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ خَبَرُ  
الْبَيْنِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ  
وَهَذَا مَرَأُ الْأَصْلِ بِمَا  
عَبَّرَ بِهِ وَخَرَجَ بِمَا أَوْقَرَبَهُ  
لَزِمَهُ فَاقْبَلُ الْمَالِقَ كَالْوَصِيِّ  
وَالْوَكِيلَ فَلَا يَحْلِفُ لَهُ  
لَا يَصِحُّ اقْتِرَارُهُ (وَلَا يَحْلِفُ)  
قَاضٍ عَلَى تَرْكِهِ ظُلْمًا  
فِي حُكْمِهِ وَلَا شَاهِدًا لَهُمْ  
بِكُذْبِ فِي شَهَادَتِهِ  
لَا رَفْعَ مِنْهَا عَنْ ذَلِكَ

الْحُجَّ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الظَّنُّ الْمُرْكَبُ فِي خَطِّهِ وَخَطُّ مَوْرُثَةٍ مَكْشُورٌ  
خَصْمُهُ بِمَا يَصِلُ بِهِ الظَّنُّ الْمُرْكَبُ كَأَجْزِهِ فِي الرُّومَةِ وَأَصْلُهُ عِدْلُ الْبِرْقَالِ مَر  
وَأَلَمْ يَسُدَّ كَعَلَى الْعَبْدِ (قَوْلُهُ أَوْ خَطُّ مَوْرُثَةٍ) أَيْ الْمَوْثُوقِ بِهِ بِحَيْثُ يَرْتَجِعُ عَنْهُ  
بِسَبَبِهِ وَقَوْعُ مَا فِيهِ شَرَحَ مَر (قَوْلُهُ فِي الْحَلْفِ) أَيْ بِأَنَّهُ لَا يَرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ  
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِيُودِ أَرْبَعَةٌ (قَوْلُهُ نِيَّةُ الْحَاكِمِ) أَيْ قَصْدُهُ  
أَوْ قَصْدُ نَاثَرِهِ أَوْ الْحَكْمُ أَوْ الْمَنْصُوبُ لِلظَّالِمِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَا يَةُ الْخَلِيفَةُ شَرَحَ  
مَر فَالْمَرَادُ بِالنِّيَّةِ مَعْنَاهَا اللَّغْوُ وَهُوَ الْقَصْدُ (قَوْلُهُ نَحْوُ تَوْبَةٍ) وَالتَّوْبَةُ قَصْدُ هَجَرِ  
لَفْظِهِ دُونَ حَقِيقَتِهِ كَمَا هُوَ عَلَى دَرَاهِمٍ أَيْ قَبِيلَةٍ أَوْ دِينَارٍ أَيْ رَجُلٍ أَوْ قَيْسٍ أَيْ غَنَاءٍ  
الْقَلْبِ أَوْ ثَوْبٍ أَيْ رَجُوعٍ وَهِيَ هُنَا عَقْدٌ خِلَافَ ظَاهِرِ الْإِطْلَاقِ مَر وَقَوْلُهُ هَجَرُ لَفْظِهِ  
أَيْ هَجَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي مَعْنَاهُ الْمَرَادِلِ (قَوْلُهُ كَاسْتِنَاةٍ) كَأَنَّ كَرَارَهُ عَلَيْهِ خِصَّةٌ  
فَادْعَى عَشْرَةَ وَأَدَامَ شَاهِدًا عَلَى الْعَشْرَةِ وَحَلَفَ أَنْ عَلَيْهِ عَشْرَةٌ وَقَالَ الْأَخْصَةُ مَرَا  
وَالْمَرَادُ بِالْإِسْتِنَاةِ مَا يَسْتَلِ الْمُسْتِنَاةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَر حَيْثُ قَالَ وَاسْتَشْكَلَ  
الْأَسْنَوِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَكُنْ فِي الْمَاضِي إِذْ لَا يَقَالُ وَاللَّهُ أَتَمَّتْ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَجَبَ  
عَنْهُ بَانَ الْمَرَادُ رَجُوعُهُ لِمَقْدِ الْبَيْنِ أَوْ (قَوْلُهُ لَا يَسْمَعُهَا) مَا وَسَمِعَهُ عَزَرَهُ وَأَعَادَ الْبَيْنَ  
شَرَحَ مَر (قَوْلُهُ اسْتَدَاهُ) مَفْهُومُ قَوْلِهِ الْمُسْتَخْلَفُ (قَوْلُهُ بِغَيْرِ طَلَبٍ) أَيْ طَلَبُ الْخَصْمِ  
(قَوْلُهُ أَعْتَبَرَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ) أَيْ حَيْثُ كَانَ الْقَاضِي لَا يَرَى التَّخْلِيفَ بِهِ كَالشَّافِعِيِّ  
فَإِنْ كَانَ لَهُ التَّخْلِيفُ بِغَيْرِ إِيَّاهُ كَالْحَنَفِيِّ لَمْ تَنْفَعِ التَّوْبَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ زَيْ (قَوْلُهُ)  
وَمِنْ طَلَبِ الْحُجَّ هَذَا ضَاطِعُ الْحَالِفِ وَلَيْسَ ضَاطِعًا لِكُلِّ حَالِفٍ فَإِنْ يَمْنُ الرَّدِّ  
لَا تَدْخُلُ فِيهِ وَلَا إِيمَانُ الْقِسَامَةِ وَلَا الْإِعَانُ وَالْبَيْنُ مَعَ الشَّاهِدِ كَمَا هُوَ أَرَادَ الْحَالِفُ  
فِي حَوَابِ دَعْوَى أَصْلِيَةٍ وَأَيْضًا فَهُوَ غَيْرُ مَطْرُودٍ لِمَقْدِ الْبَيْنِ مِنْهُ صَوْرًا كَثِيرَةً وَأَشَارَ  
فِي الْمُتَنِ لِبَعْضِهَا بِقَوْلِهِ وَلَا يَحْلِفُ قَاضٍ الْحُجَّ أَوْ زَيْ (قَوْلُهُ عَلَى مَا) أَيْ عَلَى نَفْسِ مَا أَيْ  
شَيْءٍ لَوْ أَقْرَبَهُ لَزِمَهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوَ الرَّا لَا مَا لَعْنُ لَزِمَهُ بِالْأَقْرَارِ وَأَجَبَ بَانَ  
الْمَعْنَى بِالنَّسْخَةِ إِلَيْهِ لَزِمَهُ مَقْضَاهُ وَمَا يَرْتَبِ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ كَطَلَبِ الْقَاضِي الْحُجَّ)  
كَأَنَّ يَذْفُ شَخْصًا بِالزَّيْنِ ثُمَّ يَرْتَفِعُ الْقَاضِي وَالْمَقْذُوفُ أَوْ وَارِثُهُ لِلْقَاضِي وَيَطْلُبُ  
الْمَقْذُوفُ أَوْ وَارِثُهُ حَقَّ الْقَاضِي مِنَ الْقَاضِي فَيَحْلِفُ الْقَاضِي الْمَقْذُوفُ أَنَّهُ مَازَنًا  
أَوْ رَاشِعًا عَلَى أَنَّهُ مَازَنًا مَوْرُثَةً فَذَا حَلَفَ أَحَدُهُمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْحُذُ وَالْإِسْقَطُ وَهَذَا  
الضَّاطِعُ مَوْجُودٌ فِي الْقَاضِي لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْئًا (قَوْلُهُ وَلَا يَحْلِفُ قَاضٍ) مَوْجُودٌ بَعْدَهُ  
فِي هَذَا الضَّاطِعِ نَظَرُ لَهُ لَا يَصِدُقُ عَلَيْهِ شَيْئًا (قَوْلُهُ وَلَا يَحْلِفُ قَاضٍ) مَوْجُودٌ بَعْدَهُ  
مُسْتَعْنَى مِنَ الضَّاطِعِ لَا تَنْهَى لَوْ أَقْرَارًا بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ عَمَلٌ بِمَقْضَاهُ فَيَطْلُبُ الْحَكْمَ

(ولا مدعى صبي) ولو محتملا (بل يهل حتى يبلغ) فيدعى عليه وإن كان لو أقرب بالبرغ في وقت احتماله قبل لأن حلفه ثبت صباه وصداه بطل حلفه ففي تحليفه إبطال تحليفه (الكاثر) (٨٤٨) مسيبا (أنبت وقال تحلفته)

(قوله ولا مدعى صبي) كأن ادعى عليه البرغ لتحجيم فهو عقد صدقته فادعى الصبا لا بطله بعد ادعاء خصمه بل برغ فانه لا يحلف على نفي بل برعه وإن كان لو أقربه حين احتماله عليه (قوله ولم تبطل دعواه) لاحتمال أن يكون محقا في دعواه والشهود مدعيين لشهادتهم بما لا يحيطون به بما روى فلما قام بينة أخرى سمعت (قوله فانه عرف كذبه) كأن لا تحقيق فلوقال له لا كان أظهر (قوله واستثنى البلقيني) أي من قوله لا الحق (قوله فانها لا تخالف) لانه يمكن انه أودعه لكن لا يستحق عليه شيء ثلث الوديعة من غير تقصير أو لزمه الهام مر (قوله ولا رد الخ) أي على قوله يمكن عبارة مر ولا يجب المذني لوقال قد حلفني في لا حلفه فليحلف على ذلك (قوله لثلاث تسلسل الأمر) فان نكسل حلف المذني عليه بين الرد وان دقت الخصومة عنه هذا اذا قال قد حلفني عند فاض آخر فان قال عندك أيها القاضي فان حفظ القاضي ذلك لم يحلفه ومنع المذني مما طلبة وإن لم يحفظه حلفه ولا تنفعه إقامة البينة عليه في الأصح لأن القاضي متى تذكر حكمه أمضاء والا فلا يعتمد البينة (قوله انه) أي المذني عليه وتوledge على انه أي المذني ما حلفه أي المذني عليه (فصل) في النكول أي الامتناع من الحلف بما طلبة القاضي أي وما يتعلق به من قوله وبين الرد كاتقار الخصم إلى آخر الفصل والمناسبت تقديم هذا الفصل على الذي قبله (قوله والرجن مقول قال) وفيه تقييد كونه فلكا باصراره على ذلك بعد عمله بوجوب امثال أمر الحاكم شرح مر وعبارة الروض ملوقال قل والله يقال والرجن أوقال قل والله العقاب فقال والله وسكت أو امتنع من تقييد المكان والزمان فتنا كل في شرحه ادليس لمضاغة اجتهاد القاضي سم قال مر في شرحه ملوقال له قل بالله فقال والله أو ما تة نفيه وجهان أحدهما انه غير ما كل كعه كسه لوجود الاسم والثلاثة أو تانها في مجرد الحرف لم يؤثره (قوله أو غبارة) أي قلته فمئة وقوله أو يحومها كالجبل والخرس (قوله فتحكم القاضي) راجع لقوله أو سكت فقط كما يؤخذ من قل على الجمل قال له لا حاحه فيما قبله لتحكم بالنكول وقال جبران كلاما من قوله فتحكم القاضي بنكوله وأوقال الخ

أي انبات العناية فيحلف ل سقوط القتل بناء على ان الانبات علامة البرغ وهذا الاستثناء من زيادتي (والبين) ممن الخصم (تقطع الخصومة حالا لان الخ) فلا تبرأ منه لانه صلى الله عليه وسلم أمر وجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه رواء أوداد والحاكم وصحح استناده (فتسمع بنية المذني بعد) أي بعد حلف الخصم كالأقوال الخصم بعد حلفه وكذا لوردت بين على المذني فنكسل ثم أقام بينة لوقال بعد اقامه بينة بدعواه بنتي كادبة أو مبطلة سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى البلقيني ماذا يجب المذني عليه وديعة بنتي الاستعناق وحلف عليه فان حلفه يفيد البراءة حتى لو أقام المذني بينة بانه أودعه اياها لم يؤثرها

لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستعناق (ولو قال الخصم قد حلفني) على ماداءه عند قاض راجع (فيحلف انه لم يحلفني) عليه (ممكن) من ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد لا يردانه لأن من ادعى المذني انه حلفه على انما حلفه وهكذا الآن ذلك لا يسمع منه لئلا يتسلسل (فصل) في النكول والترجيه من زيادتي (نكول) الخصم عن البين المطلوبة منه (كأن قال) هو أولى من قوله ولنكول ان يقول بعد قول القاضي (له) أحلف لا أو أنا (كل) أو قال بعد قول قل والله والرجن (أو) كان (سكت) لانه حاشه أو غبارة أو نحوها (بعد ذلك) وبعد قوله له ما ذكر (فتحكم) القاضي (سكت له) قال لأمره احلف

حلف المذمى) انقول الحلف اليه (وقضى له) بذلك (لا ينكوله) أى الخصم لانه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق ورواه الحاكم وصححه اسناده (٨٤٩) وقرئ القاضى للمذمى احلف وان لم يكن حاكما ينكوله حقيقة لكنه

فانزل منزلة الحكم به كما في الروضة كما سلكها وبالجمله فلا خصم بعد نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم به نكوله حقيقة او تنزيلا ولا افليس له العود اليه الا برضى المذمى وبين القاضى حكم النكول للجامل به بان يقول له ان نكأت عن اليمين حلف المذمى واخذ منك الحق فان لم يفعل وحكمه ينكوله نكول حاكمه لتقصيره بذلك البت عن حكم النكول (ويعين الرد) وهي بين المذمى بعد نكول خصمه (كافر او الخصم) لا كالبينة لانه يتوصل باليمين بعد نكوله الى الحق فاشبهه اقراره به فيصير الحق بفرأغ المذمى من بين الرد من غير انتقاد الى حكمه كالاقرار (فلا تسمع بعدها حجة بسقط) كاداء وبراء واعتراض تنكبه لما باقراره وتغييره بسقط أولى من قوله باداء أو ابراء (فان ليحلف المذمى) بين الرد ولا عذر (سقط حقه) من اليمين والمطالبة

واجب لكل من النكول الصريح وهو ما ذكره بوله لا أو أنا ناكل ومن النكول الضمني وهو المكوت المذكور بوله أو سكت اه والذي انط عليه كلام الرشيدى على مر ان الحكم الحقيقي بالنكول لا يحتاج اليه في النكول الصريح وان الحكم التنزيلى وهو قوله للمذمى احلف لا بد منه في كل من النكول الصريح والضمنى فتأمل اه (قوله حلف المذمى) أى في صورتين حل وهو جواب لو في قوله لو نكحل (قوله وقضى له بذلك) أى بحلفه وأشعر قوله وقضى له أنه لا بدت حق المذمى بحلفه بل يتوقف على حكم القاضى لكن الاربع في أصل الروضة عدم التوقف بناء على ان المير المرودة كالاقرار وان الحق ثبت بهما من غير حكم في الامع وسيأتى في كلام الشرح التصريح بأنه لا يتوقف على حكم ايضا زى وعبارة الشورى وقضى له بذلك أى ثبت من غير حكم حاكم ومثله حل وشرح مر (قوله لا ينكوله) خلافا لى خيفة وأجد فقد ورد قوله ما ينقل مالا في موطنه الاجماع على خلاف قوله كما فى نمرح مر (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكتف بالنكول ع ش على مر (قوله وقرئ القاضى) مبتدأ خبره محذوف تقديره نزل منزلة النكول كما يدل عليه قوله لكنه نازل الخ (قوله وبالجمله) أى سواء قلنا حقيقة أو اذلا منزلة زى ولم يتقدمه تفصيل في عود الخصم الحلف حتى يقول وبالجمله (قوله ما لم يحكم الخ) أى بعد سكوته وقوله أو تنزيلا أى فيما اذا قل لقاضى للمذمى احلف بعد سكوت خصمه عن الحلف (قوله وبين القاضى) أى وجوبا بدوعش (قوله نفذ حكمه) وان أهم بعدم تعلية ع ش على مر (قوله لتقصيره) أى المذمى عليه (قوله لا كالبينة) أى من المذمى (قوله لاه يتوصل الخ) أى من غير حكم حاكم بدليل ما به فلا يقال هذا التعليل موجود في البينة (قوله باقراره) أى الحكسى (قوله قط حقه) أى من هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المذمى عليه قال الرافى ولا يتوقف سقوط حقه من اليمين على حكم القاضى ينكوله بركى سم (قوله من اليمين) وليس له العود اليه في هذا المجلس ولا غيره سل وليس له رد ما على المذمى عليه لان المرودة لا ترد بعد البروز وشرح الروض (قوله والمطالبة) أى بحقه أى فليس له مطالبة الخصم الا أن يقيم بينة سل (قوله كافر) أى قبيل الفضل

لا يرضاه عن اليمين (و) لكن ٢١٣ يج ث (تسمع حجة) كالم (فان أبدي هذا كافامة حجة) وسؤال فقه ويراجعة حساب هذا أولى من قوله وان تعلل باقامة بينة أو راجعة حساب

(أهمل ثلاثة) من الأيام فقط لا تطول مدة مدافعتة والثلاثة مدة مغفرة شرعاً وفارق جوازاً: بر الحجة أبدأ بانها  
قد لا تساعد ولا تقصر واليهين اليه وعلى هذا الإمهال واجب (٨٥٠) أو مستحب وجهان (ولا جهل خصمه

لذلك) أي لعدو (حين  
يستخلف الأبرضى المدعي)  
لأنه مهود بطلب الأضرار  
أو اليهين بخلاف المدعي  
وهذا الاستثناء من زيادتي  
(وإن استعمل الخصم) أي  
طلب الإمهال (في استدعاء  
الجواب لذلك) أي لعدو  
(أهمل إلى آخر المجلس) يعقد  
زدته بقولي (إن شأ) أي  
المدعي أو القاضى وعلى  
الثاني جرى جماعة وتبعتم  
في شرح البهجة (ومن  
طوب بجزئية فادعى)  
مسقطاً كإسلامه قبل تمام  
الحول (فإن واقف دعواه  
الظاهر كأن كان غائباً فخصم  
وإدعى ذلك) (وحلف) فذلك  
(والأب) بأن لم توافق الظاهر  
بأن كان ههنا ظاهراً ثم  
ادعى ذلك أو وافقته ونكل  
(طوب بها) وأيس ذلك  
فضاء بالسكرول بل لأنها  
وجبت ولم يأت بدافع وهذه  
المستلثة من زيادتي (أو زكاة  
فادعاء) أي المسقط كدفعها  
لساع آخر أو غلطاً خالصاً (لم  
يطلب بها) وإن نكل عن  
اليهين لأنها مستعينة كإمر  
(ولو ادعى ولي صبي أو مجنون  
حقه) على شخص (فإنكره ونكل لم يحلف الولي) وإن ادعى ثبوته مباشرة سببه بل ينتظر كإله لان

في قوله ركذ الوردت اليهين على المدعي فشكل ثم أقام بينة (قوله أهمل ثلاثة من  
الأيام) أي غير يومى الإمهال والاداء قول على الإجمال (قوله جوازاً أخيراً  
الجهة) أي الطولية منه استدعاء وكان عالماً فلا ينافي قوله قبل كإقامة جهة (قوله  
وليهين اليه) أي موكل اليه فان هفت اثلاثاً من غير عذر سقط حقه من اليهين  
كأن يجر (قوله وجهان) المنة الوجوب مر (قوله ولا يهمل خصمه لذلك)  
هذا قد يوعم أنه لو طلب التأخير لينة بقيها بالاداء لا يهمل ثلاثة أيام وفي الزكوى  
أنه يهمل بخلاف ما لو طلب التأخير لراجعة الحساب عمرة والجواب أن مراد لشئ  
من مرجع اسم الإشارة العذر لينة بدليل قوله حين يستخلف لأن الذي يتطل  
بالينة مقصر بالحق فكيف يحلف سم (قوله حين يستخلف) أي يطلب منه  
الحلف عس (قوله الأرض المدعى) شامل لطلب إقامة البينة والذي في المنهاج  
الافتصاح على مراجعة الحساب وأما إذا طلب إقامة البينة فإنه يهمل وإن لم يرض  
الخصم حل (قوله أهمل) أي مالم يرض الإمهال بالمدعى كأن كان يريد سقراً  
سول (قوله إلى آخر المجلس) أي مجلس اقتضى سول وما زاد عليه لا بد فيه  
من رضا المدعى حل وقال عس أي مجلس هذين الخصمين وعبارة شرح مر  
والأوجه أن المراد بالمجلس مجلس القاضي له (قوله أو للقاضى) مقيد ولو لم يست  
أو للتعبير كآية أدر من العبارة بل لتنويج الخلاف فنهما قولان في المسئلة كما يدل  
عليه قوله وعلى الثاني الخ (قوله وعلى الثاني) وهذا هو المناسب لأن مشيئة  
المدعى لا تقيدها بآثار المجلس زى (قوله ومن طوب الخ) ترجم هذه المسائل  
في الروض وشرحه بوله فصل قد تذررت اليهين على المدعى ولا يقضى على المدعى  
عليه بالسكرول وذلك في صور كما إذا غاب ذي ثم عاد وأقضى الاسلام الخ اه  
ولو مات من لا ورث له وله دين على شخص فطالبه القاضي ووجه عليه اليهين  
فشكل فهل يقضى عليه بالسكرول ويؤخذ منه أو يحبس ليقر أو يحلف أو يترك  
أوجه أم يحلف الثاني اه سم وقوله بجزئية أي كاملة وقوله مسقطاً أي لبعضها لأن  
إسلامه في أثناء الحول يسقط بعضها وهو ما يقابل الباقي من الحول كما تقدم من  
أن إسلامه في أثناء الحول يوجب قسطها (قوله لأنها) أي الجزئية (قوله  
ظاهراً) أي غير غنى (قوله لأنها مستعينة) حتى لو حضر المستحقون وأقضى  
دفعها اليهم وأنكر وأفلاشى وعليه اه برماوى (قوله حقاً) أي للخصم  
أو المجنون (قوله لم يحلف الولي) مالم يرد ثبوت العقد الذي بأشرويه فيه يحلف  
ويثبت الحق ضمناً ومثله يجبر في الوصي والوكيل سم (قوله بعبارة سببه)

كأن

حقه) على شخص (فإنكره ونكل لم يحلف الولي) وإن ادعى ثبوته مباشرة سببه بل ينتظر كإله لان  
اثبات الحق لغير الحالف بعيد وذكر المجنون من زيادتي

\*(فصل)\* في تعارض البيئتين لو (ادعى كل منهما) أي من اثنين شيئا (وأقام بيئته) به (وهو يدين ثالث سقطينا) لتناقض موجبهما لختلف لكل منهما عينها (٨٥١) وإن أقربه لأحدهما عمل بمقتضى (اقراره أو يدهما أو لا يده

كان قال أنا أقدم بيئته لك بسبب التبع الذي كان حصل في البلد مثلا  
\*(فصل)\* في تعارض البيئتين. (قوله وهو يدين ثالث) الحاصل  
انه أمان يكون يدين ثالث أو يدهما أو يدهما أو لا يدهما أحد (قوله  
سقطنا) سواء كانتا مطلقا في التاريخ أو متفقته أو أحدهما مطلقة والاخرى  
مؤرخة شرح الروض (قوله لتناقض موجبهما) وهو الملك سل وبعبارة م  
لتعارضهما ولا مرجع فأشبه الدليلين إذا تعارضتا لا ترجيح (قوله عمل بمقتضى  
اقراره) فترجح بيئته المقر له سل (قوله أو لا يدين أحد) صورته بعضهم بمقام  
أو متاع ملقى في طريق وإيس المدعيان عنده سم زى (قوله مما ياتي) أي  
في قوله هذان أقامها بعد بيئته الخارج (قوله في الاولى) أي من الاثنين  
كافي زى (قوله يحتاج الى أعادتها) فان يفعل كان الجميع لصاحب البيئته  
المتأخرة (قوله بعد بيئته الخارج) أي الذي صار خارجا بامرة الاول البيئته لانه  
ا ترفع امانه بالبيئته أي إذا أقام هذا الخارج بيئته الخارج أن يقيم البيئته  
فأبالتكون بعد بيئته الخارج شيئا (قوله وجهت بيئته) سواء شهدت  
ملك أو وقف على العتد زى (قوله وإن تأخر تاريخها) عمله إذا لم تسند الانتقال  
الملك عن شخص واحد والأقدمت بيئته الخارج أن كانت أسبق تاريخا كما ذكره  
في القوت عن فتاوى البغوي وغيرهما واعنده الشهاب م راه شوبري وبعبارة  
شرح م ر وحل ترجيح بيئته الداخل إذا لم تسند تلقى الملك عن شخص معين وتسند  
بيئته الخارج تلقى عن ذلك الشخص بعينه ويكون تاريخ بيئته الخارج أسبق  
والأرجح بيئته الخارج (قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج  
لم يقر بيئته عبد البر (قوله ولو أزيلت يده) أي الداخل وهو غاية لقوله وجهت  
بيئته وقوله بيئته أي بسبب البيئته التي أقامها الخارج أي ولو كان الخارج أخذها  
من الداخل بيئته التي أقامها قبل بيئته الداخل وبعبارة م ر ولو أزيلت أي حسا  
بأن سلم المال لحظه أو حكما بأن حكم عليه به فقط اه (قوله واعتذر بغيريتها)  
ليس قيدا (قوله بما ذكر) أي بغير البيئته (قوله والعذر) قبل للمسا قبله  
أي إذا العذر الخ (قوله كسسته المراجعة) كالمو قال اشترت هذا عجة وباعه

أحدهما ولو كانا أدليس أحدهما  
أولى به من الآخر والثانية  
من زيادتي وظاهر مما ياتي  
أن يقيم البيئته الأولى الأولى  
يحتاج الى أعادتها لأنصف  
الذي يدينه لتقع بعد بيئته  
الخارج (أو يدين أحدهما)  
ويسمى الداخل (وجهت  
بيئته) وإن تأخر تاريخها أو  
كانت شاهدا وعينا وبيئته  
الخارج شاهدين أول اثنين  
سبب الملك من شري أو غيره  
ترجحا لبيئته يدين هذا (ان  
أقامها بعد بيئته الخارج) ولو  
قبل تعديلها بخلاف مالو  
أقامها قبلها لأنها إنما تسع  
بعدها لأن الأصل في جانبها  
اليمين فلا يعدل عنها  
مادامت كافية (ولو أزيلت  
يده بيئته وأسندت بيئته)  
الملك (الى ما قبل أزالته يده  
واعذر بغيريتها) مثباتها  
ترجح لأن يده إنما أزيلت  
لعدم الحجة وقد ظهرت  
فينقض القضاء بخلاف  
ما إذا لم تسند بيئته الى ذلك

أولم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لانه الآن مدع خارج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال الباقيني  
وعندي انه ليس بشرط والعذر إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسئلة المراجعة قال الولي العراقي بعد قوله ذلك  
ولهذا لم يتعرض للحاوي انتهى ويجب بانه إنما شرط ههنا وان لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقديم الحكم بالملك لغيره

فاحتبط بذلك لتسهيل نقض  
 ما يحكم بخلاف ما مر  
 (لكن لو قال الخارج هو  
 ملكي اشتريته منك) أو  
 غصبته أو استعصمته أو  
 استكثرتني (فقال)  
 الداخل (بل) هو (ملك)  
 وأما ما ينتهي بما قاله يعلم  
 (دفع الخارج) لزيادة  
 علمه به بما ذكره ولم بما  
 تقر من أن بيته الداخل  
 يرجع إذا أزيلت بيته  
 أن دعواه تسمع ولو تغير  
 ذكر انتقال بخلاف ما لو  
 أزيلت بأقراره فيه تفصيل  
 ذكرته بتولي (فلو  
 أزيلت بيته بأقراره) حقيقة  
 لم يحكم (لم تسمع دعواه) به  
 (بغير ذكر انتقال) لأنه  
 هو أخذ بأقراره فيستحب  
 إلى الانتقال فإذا ذكر  
 سمعت ثم لو قال وعنه له  
 وبذلك لم يكن إقرارا بمرور  
 الحجة لجواز اعتقاده لزومه  
 بالاعتداد كره في الروضة  
 كالمصالح (وبرجح بشاهدين)  
 وبشاهد واحد أو اثنين لأحدهما  
 (على شاهد مع بين)  
 فلا خلاف ذلك بحسب  
 بالإجماع وأبعد عن تهمة  
 لطائف بالكذب فيمينه

مراجعة بمائة وعشرة ثم قال غلطت من ثم متاع أي آخرها اشتريته بمائة وعشرة  
 مع من فقوله غلطت الخ هذا هو العذر (قوله فـ) تبطل بذلك أي بالاعتذار (قوله  
 بخلاف ما مر) مع ما في قوله وعندني أنه ليس بشرط أي بخلاف المراجعة فإنه أي  
 الاعتذار بشرط فيها كذا قيل وانظر مرجوعه لما قبله أي بخلاف ما مر في المراجعة  
 فلا بد أن يظهر من ما جاء به ما يفهمه لانه لم يتقدم الحكم بالمال (قوله لكن) استدراك  
 على ما قبل الغاية (قوله اشتريته) بضم التاء للتسليم وقوله أو غصبته الخ بقضها  
 للخطاب قال مر في شرحه ولو اختلف الزوجان في أمتعة دار ولو بعد العرقه فن  
 أقام بيته على شيء فله والأمان كان في يدهما حلف كل منهما صاحبها وهو بينهما  
 بالبيعة وإن حلف أحدهما دون الآخر فحلف الآخر لا يملك له ما في يدهما وأورثه  
 أحدهما والاخر كذلك اه وسواء ما يصلح الزوج كسيف ومنطقة ولا زوجة  
 كسكنى وغزل وألحما كدراهم ولا يصلح لهما كعصف وحصان أمين وليس من  
 المرجحات كون الدار لأحدهما فيظهر عرش عليه وعجالة مر في الشرح في فصل  
 الأقرار وقال ابن الصلاح لو كان للزوج زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف  
 الأعيان بينهما لأن اليد لهما مع على جميع ما فيها يصلح لأحدهما فقط أو كليهما  
 وقوله في نصف الأعيان أي التي في الدار بخلاف ما في يدها كالحل والقصود مما  
 في يدها فإنها تقتصر به لانفرادها باليد سواء كان ملبوسا لها وقت المنازعة أم لا  
 حيث علم أنها تنصرف فيه (قوله لزيادة علم بيته) أي بالانتقال (قوله من أن بيته  
 الداخل الخ) توطئة لما بعده أشار به إلى أن قوله فلوزيلت بيته بأقراره مقابل لهذا  
 المقتضى والمعلوم من قوله ولو أزيلت بيته بيته وليس مقابلا لقوله ولو أزيلت الخ فقط  
 لانه في ترجيح البيته وما بقي في عدم سماع الدعوى فلا تحسن المقابل بينهما لكن  
 لما كان يلزم من ترجيح بيته سماع دعواه حسنت المقابل (قوله ولو بغيرة  
 انتقال) أي من الخارج إليه سواء أوبى (قوله أو حكما) بأن نكح ورثة البين  
 على المدعى (قوله بغيرة كزنا) أي من المقر له إلى المقر والانتقال كان بقوله  
 اشتريته منه أو ورثته بعد الإقرار أي وقد ضي زمن يمكن فيه ذلك من فلا بد  
 من زمانه بب فلا يكفي قول البيته اسئل الله بب صحيح عميرة من ل (قوله ثم  
 لو قال) أي الداخل في إقراره استدراك على قوله لم تسمع دعواه الخ (قوله له  
 أو الخارج) (قوله لجواز اعتقاده الخ) فتقبل دعواه بذلك وإن لم يذكر انتقالا  
 لم يظهر حقيقته أخذ من التعليل بـ ادعاء من يشتبه عليه الحاصل مرجح  
 (قوله على شاهد مع بين) أي في خبر بيته الداخل كما ذكره الشرح بعد (قوله

الا ان كان مع الشاهد يد فيرجع بها على من ذكر كما علم في امر (لا بزيادة شهود) عدد الوصفة لاحدهما وهذا هو الاول  
من اقتصاره على العدد (ولا برجلين ٨٥٣) على رجل وامرأتين (ولا على أربع نسوة) لكمال الحجية

في الطرفين (ولا بـ) بيعة  
(مؤرخة على) بيعة (مطلقة)  
لان المؤرخة وان اقتضت  
الملك قبل الحال فالمطلقة  
لا تنفي عنه نعم لو شهدت  
احداها بالحق والاخرى  
بالابراء وهدت بيعة الابرء  
لانها انما تكون بعد  
الوجوب (وبرجج بن اريج  
سابق) فلو شهدت بيعة  
لواحد بملك من سنة الى  
الآخر وببيعة اخرى لاخر  
بملك من أكثر من سنة الى  
الاكثر كسنتين والعين  
بيدهما او يدغيرهما او لا  
يبدأ أحدا كما علم بما رجحت  
بيعة ذي الاكثر لان الاخرى  
لا تعارضها فيه (ولصاحبه)  
أي السابق السابق (أجرة  
وزيادة حادثة مريومشد)  
أي يوم ملكه بالتهنئة  
لانها عامه ملكه ويستثنى  
من الاجرة ما كانت العين  
يبدأ بالبائع قبل العيب فلا  
أجرة عليه للمشتري على  
الاصح عند المروى

منع الشاهد) أي اذا انضمت اليد مع الشاهد والعين (قوله بمجر) أي من  
قوله أو كانت شاهدا ويمنوا وبينه الخارج شاهدين (قوله لا بزيادة شهود) لكمال  
الحجة من الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بزيادة ولا نقص كدبة الحر مالم  
يلتصوا بعد التواتر والارحمت لا فادعها حينئذ لعلم الضروري وهو لا يعارض شرح  
مر (قوله مطلقة) بان لم تقيد بزمن والمؤرخة هي المقيدة بزمن (قوله نعم  
لو شهدت احداها بالحق) أي وقد أطلقت احداها وأرخت الاخرى كما هو  
الفرض وصرح به شرح الروض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة  
كما قاله من (قوله انما تكون بعد الوجوب) والاصل عدم تعدد الدين (قوله  
أو يدغيرهما) بخلاف ما لو كانت اليد لاحدهما فقط فانها ترجح برأوى (قوله  
دوى الاكثر) أي التاريخ الاكثروه والسابق (قوله لا تمارضها فيه) أي  
الاكثر وهو السنة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخرة واذا تعارض فيها تساقطا  
بالنسبة لها فيستحب الملك السابق مر (قوله أي يوم ملكه) قال شيخنا  
ع ش وهو الوقت الذي أرخت به البيعة برأوى أي لامن وقت الحكم (قوله  
بالتهنئة) أي بسبب التهنئة (قوله يد البائع) أي أو الزوج وذلك بان يدعى  
اثنان على واحد فيقول أحدهما ما عني هذا من سنة ويقول الاخر اعني اياه من  
سنتين ولم يقضه البائع له لهذا ولا لهذا وأقام كل بيعة فيثبت لذى الاكثر تاريخا  
ولا أجرة له على البائع لانه لا يضمن المنافع الغائبة فيجوز كماله وقوله والصدائق  
بان تدعى عليه احدى زوجتيه انه أصدقها هذه العين اتى عبده من سنة ويدعى  
الاخرى انه أصدقها اياها من سنتين وقيم كل بيعة بدعواها فيصمم بها الثانية  
ولا أجرة لها على الزوج شيخنا (قوله نعم لو ادعى الخ) ليس استدراكا على  
المتن كما قد تنوهم بل هو استدراك على قوله كالاتساع الوسيط الاستدراك قوله  
فاذعى آخراته كان له أمس حيث تسمح دعواه حينئذ فافهم (قوله أو بيمين)  
سببه ومثله بيان السبب ما لو شهدت انها أرضه وزرعها أو دأته تعبت في ملكه  
أو أغرت هذه الشجرة في ملكه أو هذا الغزل من قطعه أو الطير من بيضه أمس  
شرح مر (قوله لم يستحق ولد أو ثمرة) لانهم يلعبا من أجزاء الدابة والشجرة

في البيع والصدائق لكان صحيح ٢١٤ في البيعة في خلاصه (ولو شهدت) بيعة (بملكه أمس)  
ولم تعرض للحال لم (نسبح) كمالا نسبح دعواه بذلك ولانها شهدت له بما لم يدعه ثم لو ادعى رفق شخص بيده فاذا  
آخراته كان له أمس واه أعقنه وأقام بذلك بة قبلت لان المقصود منها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع  
نبيات بخلافه بما ذكره لا نسبح البيعة فيه (حتى تقوز) ولم يزل ملكه أو لا نعلم من يلاها أو بيمين سببه) كان يقول اشتره  
من خيمه أو أقوله به أمس فتعبري ببيان السبب أولى من اقته ساره على الاقرار (ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو  
شجرة لم يستحق ولد أو ثمرة



ظاهرة) عند اقامتها لمسوقة بالملك اذ ينكفي لصدق النجبة سبقة (٨٥٤) بلحظة لطيفة ونخرج زيادتي مطلقا

المؤرخة لذلك بما قبل  
حدوث ذلك فانه يستحقه  
وبالولد المحمل وبالظاهرة  
غيره فليستحقهما بتعالا صلها  
كما في البيع ونحوه وان  
احتمل انفصالهما عنه  
بوصية وقولي ظاهرة أولى  
من قوله موجودة (ولو  
اشترى شخص شيئا  
فأخذه منه بحجة خير اقرار  
ولو مطلقا) عن تقييد  
الاستحقاق بوقت الشراء  
أو غيره (رجع على بائعه  
بالبئن) وان احتمل انتحاله  
منه الى المذبح أو لم يدع  
ملكاً سابقاً على الشراء  
لمسئس الحاجة الى ذلك  
في عهدته العقود ولان  
الاصل عدم انتحاله منه  
اليه فيستند الملك المشهود  
به الى ما قبل الشراء وخرج  
بضم يحيى بغير اقرار اراي  
من المشتري الاقرار منه  
حققة أو حكماً فلا يرجع  
المشتري فيه بشيء (ولو  
ادعى شخص ملكاً مطلقاً  
فشهدت له به) (مع سببه  
لم يضر ما زاده) (وان ذكر  
سبباً وهي) سبباً آخر ضرر

ولما لا يبيعانهم ما في البيع المطلق شرح مر (قوله ظاهرة) يعني مؤثرة مر  
(قوله عنه) أي عن الاصل (قوله أولى من قوله موجودة) لان الموجودة  
تصدق بغير المؤثرة عني (قوله رجوع على بائعه) محله عند الجميل بالحال فلوعلم  
انه ليس ملكه وأخذ منه بعد ببيعة فلا رجوع له على البائنة لانه المبيع لما قاله  
الخليل ونزل عن السبيحي الكبير ويؤيده قوله بحجة غير اقرار لانه لم يعلم انه ليس  
ملكاً للبائع كان مقدراً بأنه لغيره وقوله على بائعه بالئن أي البائع الذي لم يصدقه  
المشتري وخرج ببائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق الملك منه ولم  
يصدقه المشتري ما لو صدقه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشيء لاعترافه بأن الظالم  
غيره لو كان تصديقه له اعتماداً على ظاهره أو كان ذلك في حال الخصومة لم يجمع  
رجوعه حيث ادعى ذلك اعذره حيث لا يرجع من أخذه ما عليه بشيء من  
الروايد الحادثة في يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهره وأخذه البئن من البائع  
مع احتمال انها انتقلت منه للذبح بعد شرائه من البائع انما هو لمسئس الحاجة  
الح عني قال زى وهذا كالمستثنى من مستثناة الشجرة حيث استثنى فيه  
سبقه بر الملك قبل البينة ولو واعيها ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم  
اعتباره لمسئس الحاجة الى ذلك في عهده العقود وأيضاً فالاصل عدم المعاملة بين  
المشتري والمذبح فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء وقال الغزالي العجب  
كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البينة وبعد انشراء ثم هو يرجع على البائع  
بالبئن اه وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه الى المشتري مع كونه ليس جزاء  
من الاصل مل وأجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للذبح كوران لا يعضى صحة  
البيع وانما أخذها لانه ليست مذاعة اصله ولا جزاً من الاصل مع احتمال  
انتقالها اليه بوصية اليه مثلاً من أبي المذبح اه رشدي (قوله أولم يدع) أي  
المذبح أي الذي ينزع العين فلا يحتاج ان يقول هي ملكي قبل ان يبيعها لك البائع  
حل وهذه الغاية للردوعبارة أصله مع شرح مر وقيل لا يرجع المشتري على بائعه  
بالبئن الا اذا ادعى ملكاً سابقاً على الشراء ليعتني احتمال الانعالم من المشتري  
اليه (قوله لمسئس الحاجة) علة للبئن (قوله فلا يرجع المشتري) لان اقراره  
لغيره لا يكون حجة على البائع ولا ملزمة لان يرجع عليه سم (قوله لم يضر ما زاده)  
لانه ليس مقصوداً في نفسه وانما هو كالتابع والمقصود الملك زى (قوله ضد لك)  
والفرق بين هذا وما قال له على أن من عن عبد فقال المقر له لا بل من عن نوب

ذلك للتقاضى بين الدعوى والشهادة وان لم تذكر السبب قبلت شهادتها لانها شهدت بالمقصود  
ولا تناقض

## \* (فصل) في اختلاف

المتداعين لو (اختلغا) أى  
 اثنان (في قدر مكررى) كأنه  
 قال أكرتلك هذا البيت من  
 هذه الدار شهر كذا بعشرة  
 فقال بل أكرتني جميع الدار  
 بالعشرة (أو ادعى كل منهما  
 على ثالث يده شيء  
 اشتراه منه وسله عنه  
 وأظم كل منهما في الصورة بن  
 (بنية) بما ادعاه (فإن  
 اختلف تاريخهما حكم  
 للأسبق تاريخا لعدم  
 المعارض حال السبق وهذا  
 من زياد في الأولى وبحله  
 فيها إذا لم يتفقا على أنه لم  
 يجر الاعتقاد واحد فان اتفقا  
 على ذلك سقطت البيتان  
 (والا) بأن اتحد تاريخهما  
 أو اطلقنا أو احدهما  
 (سقطنا) لاستعالة أعمالهما  
 وصار كأن لا بنية ففهم  
 العقد بعد تحالفهما في الأولى  
 كما في البيع ويحلف  
 الثالث في الثانية لكل  
 منهما بما اشتراه معا ولا  
 تعارض في الثنين فيلزم أنه  
 قال الرافعي في الأولى وث  
 ان تقول ان محل النسب هو  
 في المطلقين وفي المطلقات

حيث لم يضر أنه لا يعتبر في الإقرار المطابقة بخلاف الشهادة والذوى فلا يمتنع  
 مطابقتهما شرح م \* (فصل) في اختلاف المتداعين أى  
 في صوغ عقد أو إسلام أو عتق شرح م وهذا الفصل من تعلق تعارض البيتين  
 (قوله في قدر مكررى) أى أو في قدر الإبرة أو قدرهما شرح م (قوله أنه) أى ان  
 كلامهما اشتراه منه أى من الثالث (قوله وسله عنه) قيد ذلك لاجل قوله بعد  
 فيلزم أنه حل (قوله وأقام بنية) معطوف على كل من اختلفا وادعى كما أشأله  
 الشرح بقوله في صورتين وحيث قد فالخير المستقر فيه عائد على كل من حيث  
 المظن على ادعى وعلى ضمير التثنية من حيث المظن على اختلفا فيحتمل تعلم ان  
 في العبارة نوع اجمال (قوله حكم الأسبق) لان معها زيادة علم ولان الثاني  
 اشتراه من الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا يظن لاحتمال عودده اليه لانه خلاف  
 الأصل والظاهر شرح م ويلزم المذهب عليه لا أن يدفع عنه لثبوته بينة من غير  
 معارض فيه كما صرح به في الروض سم على جبر وعبرة ع ش حكم للأسبق  
 لان العقد السابق صحيح لا محالة لانه ان سبق العقد على الأكثر صحت ولغا العقد على  
 الأقل أو بالعكس بطل الثاني في الأقل دون الباقي وعبرة شرح م رفقتهم  
 السابقة ثم ان كانت هي الشهادة بالكل لغت الثانية أو البعض أفادت الثانية  
 صحة الاجارة في الباقي وقوله أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي ظاهر ان مالك  
 العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى هذا فقام معنى العمل بسابقة  
 التاريخ مع أنه على هذا الوجه انما عمل بتأخره التاريخ الآن يقال ان المراد من  
 العمل به اني لتعارض ثم ان كانت شهادة بالكل والعمل بها على ظاهره لانتفاء  
 الثانية والأولى الحقيقة عمل بمجموع البيتين وغاية الامر ان ما شهدت به الأولى  
 وافقتها عليه الثانية ع ش عليه (قوله في الأولى) وهي قوله اختلفا في قدر  
 مكررى ع ش وصورتها كأن تشهد به احدهما بأنه استأجر جميع الدار من  
 أول المحرم الى آخر رمضان بعشرة وبينة الآخر بأنه استأجر هذا البيت من أول  
 سفر الى آخر رمضان بعشرة (قوله اذ المتفقا) أى المتداعيان (قوله فيفسخ  
 العقد) أى وبأخذ المستأجر العشرة ان كان دفعها لان الصورتان الاختلاف  
 كان قبيل اسديفاء النفعة حتى يكون للاختلاف فائدة وترجع الدار للوثر  
 ع ش على م (قوله ولاتعارض في الثنين) لاتفاق البيتين على دفعه ماله  
 برماوى (قوله فيلزمه) لان النساقط يكون فيما وقع فيه التعارض وهو ورقة  
 الشيء لا الثن رى ومحل لزوم الثنين اذا لم تعرض بينة لكل لقبض البيع

والثالثة اذا افتقرا على ما ذكر فيهما والافلا تساقط لجواز ان يكون التار يخ فيهما مختلفا فيثبت الزائدة بالينة  
 الزائدة (أو) اتقى كل منهما على ثالث بيده شيء (انه باعه له) (٨٥٦) أي الثالث بتكادافا تنكر (واقامها)

أي البينة وطالب بالثمن  
 (سقطنا لمن يمكن جمع)  
 بأن اتقدا في مختلفا واختلف  
 وضاق الوقت عن الاعددين  
 والانتقال بينهما من  
 المتدري إلى البائع الثاني  
 فيختلف الثالث عيني  
 (والا) أي وان أمكن الجمع  
 ما ان اختلف تاريخهما  
 واتسع الوقت لذلك أو  
 اطلقا أو احدهما لزمه  
 الثمنان) وقولنا ان لم يمكن  
 جمع أعم من قوله ان اتقدا  
 تاريخهما (ولو مات) شخص  
 (عن ابنين مسلم ونصراني  
 فقال كل منهما مات على  
 ديني) فأدلة (فان عرفت  
 نصرانيته حلف النصراني)  
 فيصدق لان الأصل بقاء  
 كفره وذكرا التعلق من  
 زيادتي (فان أقام كل بينة  
 مطلقة بما قاله) (قدم  
 المسلم) لان مع بينته زيادة  
 علم بانتقاله من النصرانية  
 إلى الاسلام (وان قيدت)  
 بينة النصراني (بأن آخر  
 كلامه نصرانية) كقولهم  
 ثالث ثلاثة (حلف  
 النصراني) فيصدق لان  
 الظاهر به سواء أعكست

ولا فلا يلزمه شيء هو كونه نعت بد حسنة يمكن ان يكون شبهة أو شرأ من أحدهما  
 (قوله على ما ذكر) أي انه لم يجز الاعتدوا واحد والعقد التساقط مطلقا (قوله  
 فيثبت الزائد) أي من الكثرة بالينة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي بأنه آخر  
 جميع الدوا قال جبري ذلك ان تقول ان مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد والام يحكم  
 بالتعارض في أكثر المسائل (قوله أو ادعى كل منهما الخ) هذه عكس ما قبلها فان تلك  
 في مشتركين وبائع وهذه في بائعين ومشتري ومقصودهما الثمن وفي تلكا المين برماوى  
 وفى (قوله فيختلف الثالث عيني) وبقي له الشيء الذى يده ولا يلزمه شيء (قوله  
 لذلك) أي للعقد والانتقال بينهما الخ (قوله فان عرفت) نصرانيته المراد كفره  
 حل كما يدل عليه التعليل وبعبارة البرماوى قوله فان عرفت نصرانيته لاجابة  
 لذلك لانه لازم لنصرانية الولد اه لانه لا يكون نصرانيا الان تقدم لايه نصرانية  
 (قوله فيصدق) أي بالنسبة للارث والافهوي غسل ويصلى عليه فيقول المصلى أصلى  
 عليه ان كان مسلما ويدفن بمقابر المسلمين حل وبعبارة مروي يقول المصلى عليه  
 في البينة والذعاء ان كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ويوجه بأن  
 التعارض هنا مبرر ومشكوكا في دينه فصار كالاختلاط السابق في المختار (قوله  
 زيادة علم بانتقاله الخ) أي والاخرى مستحبة للنصرانية وكذا كل مستحبة وناقلة  
 م تركيبة الجبر مع بينة التعديل فنقدم الاولى كما مر (قوله وان قيدت) مقابل  
 قوله مطلقة فالمراد بالاطلاق عدم التقييد بأن آخر كلامه نصرانية أو اسلام (قوله  
 بأن آخر كلامه نصرانية) ولا بد ان تفسرها (قوله ثالث ثلاثة) أي من الآلهة والا  
 فلا يكفر بهذا برماوى لقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الاية قوله لان الظاهر  
 به (لان الأصل بقاء نصرانية) (قوله بأن آخر كلامه اسلام) ولا بد من تفسير كلمة  
 الاسلام على المعتد زى ولا يكفي الاطلاق اذ ان كان الشاهد قهها موافقا  
 للقاضي في مذهبه فيم ايسر له انكاره ومثله يقال في بينة نصراني (قوله  
 أم أطلقت) أي قالت كان مسلما فيحصل التعارض ويتساقطان وفيه ان هذا  
 واضح في الاولى دون الثانية وفيه هلا قدمت انما قاله الا أن يقال محل العمل بالناقلة  
 ما لم يوجد معارض لها اه حل وكتب أيضا قوله أم أطلقت وجه ذلك ان ترجيح بينة  
 المسلم بزيادة العلم قد زال بواسطة تعرض بينة النصراني للقدم وهو وهولها ان  
 آخر كلامه نصرانية لانها حينئذ ليس مستندها الاستصحاب فقدمنا على الناقلة  
 لان الظاهر بها لكون نصرانيته معلومة ومحل تقديم الناقلة على المستحبة اذا  
 كان مستند المستحبة الاستصحاب (قوله أو جهل دينه) مقابل قوله فان

بينة المسلم بأن قيدت بأن آخر كلامه اسلام أم أطلقت ومثله اطلاق بينته من زيادتي (أو) عرفت  
 جهل دينه ولا يكمل (منها) بينة أو بينة حلفا) أي حلف كل منهما الآخر

وقسم المتروك بحكم اليد نصفين (٨٥٧) بينهما تقول الاصل واquam كل ينة ليس بقيد (ولومات نصراني

عنهما) أي من اثنين مسلم  
ونصراني (فقتل المسلم  
أسلمت بمدمونه) فاليراث  
بيننا (و) قال (النصراني)  
بل (قبله) فلا ميراث لك  
(حلف المسلم) فيصدق لان  
الاصل بقاؤه على دينه سواء  
انقاعا على وقت موت الاب  
أم لا (وتقدم بينة النصراني)  
على بينته اذا أقامها بما  
قالا لان مع بينته فزادة علم  
بالانتقال الى الاسلام قبل  
موت الاب في نأقلة  
والاخرى مستحبة لدينه  
نعم ان شهدت بينة المسلم  
بأنها كانت تتبع تصره  
الى ما بعد الموت تعارضنا  
فيحلف المسلم (أو قال المسلم  
مات) الاب (قبل اسلامي  
و) قال (النصراني) مات  
(بعده) قد (انقاعا على  
وقت الاسلام فعكسه)  
فيصدق النصراني يمينه  
لان الاصل بقاء الحياة  
وتقدم بينة المسلم على بينته  
اذا أقامها بما قالا لانها  
ناقلة من الحياة الى الموت  
والاخرى مستحبة للحياة  
نعم ان شهدت بينة  
النصراني بأنها عاينته حيا

عرفت نصرانيته أي جهل بل هو مسلم أو كان وهو مشكل اد كفي جهل ذلك  
وله ولد نصراني أو كان و يجب ان يستلحقه لولدان أي المسلم والكافر حل بلان  
يدعيانه أو هما لو كان غائبا قبل ذلك ويصدقهما كما وله عرض (قوله بحكم  
اليد) أي لا يحكم الارث حتى لو كان ذكر أو أنثى قسم نصفين حل وعرض  
(قوله نصفين) أي ان كان بيدهما أو بيد أحدهما فان كان بيد غيرهما فاقول قوله  
كما قاله مر ورجوع قول الشارح بحكم اليد قد يفهم أنه لو كان بيد أحدهما لا قسم  
بينهما وليس كذلك فقد قال في شرح الروض ولا يحتص به ذواليد لانه لا اثر ليد  
بعد اعتراف صاحبها بأنه سكان ليد وأنه يأخذه ارضا فكانه بيدهما (قوله  
بقاؤه على دينه) أي الى موت الاب (قوله تصره) أي المسلم وقوله الى ما بعد  
الموت أو الى الموت (قوله تعارضنا) أي فيتساقطان ذكاته لينة وتقدم أنه  
يخلف المسلم حينئذ لان الاصل بقاؤه على دينه الى موت أبيه (قوله أو قال المسلم الخ)  
هذه المسئلة كانت في قلبها في المعنى لكنها تخالفها في اللفظ والحكم لان مصب الدعوى  
هنا الموت قبل الاسلام أو بعده ومصب الدعوى في السابقة الاسلام بعد الموت  
أوقبله وبعبارة سم هذه عين المسئلة السابقة لتتعارفها في نتي سوري الاتفاق على  
وقت الاسلام فالوجه الاقتصار على ما في أصله حيث قال عقب المسئلة السابقة فلو  
انقاعا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني  
في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته اه وبه تعلم أن قول  
الشارح الا في فان لم يتقاعا على وقت الاسلام فالصدق المسلم مستدرك لا طائل  
تحتنه لانه عين المسئلة الاولى المذكورة في قوله كما صله ولومات نصراني الخ اه  
خلوفا بعد قوله وتقدم بينة النصراني هذا ان لم يتقاعا على وقت اسلام ابن ثم يقول  
فلما اتفقا على اسلام الاب الى آخر عبارة الاصل كان أو وضع وأحضر وبعبارة أخرى  
خلوفا للمصنف في ما سبق فان لم يتقاعا على وقت الاسلام حلف المسلم الخ عقب قوله  
بل قبله وقال هذا وان انقاعا على وقت الاسلام فعكسه الخ لكان أخصرو كان  
يستغنى عن قوله بعد فان لم يتقاعا الخ (قوله قبل اسلامي) أي فكنت موافقا له في الدين  
وقال النصراني مات بعده فكنت وقت الموت مخالفا له في الدين فلا يرث عبد البر  
(قوله وقد انقاعا على وقت الاسلام) بان انقاعا على اسلام الابن في رمضان وقال  
المسلم مات لاب في شعبان وقال النصراني في شوال عبد البر (قوله بقاء الحياة)  
أي بقاء حياة الاب الى اسلام ابنه (قوله ناقلة من الحياة) أي نقلت الاب من الحياة  
قبل اسلام الولد الى موته وقوله والاخرى مستحبة للحياة أي لحياة الاب بعد اسلام

بعد الاسلام تعارضنا قاله الشيبان

أي فيلغ النصراني وقد ذكر التعريف هنا من زيادة في أيضا ما لم يتجلى وقت الاسلام فالمصدق المسلم لان الاصل بقاؤه على دينه وتقدم بنية النصراني على بنية مسلم ان شهدت بيمينه بانها عاقبته مينا قبل الاسلام فعارضتنا فحلف المسلم (ولو مات عن ابوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل من الفريقين مات على ديننا حلفنا بولاه) فهما المصدقان لان الولد حكمهم بكفره في الابداء بجهلهم ما يستعجب حتى يعلم خلافه ولو انعكس الحال فكان الاوان مسلمين والابان كافرين وقال كل ما ذكر فان عرف (٨٥٨) للابوين كفر سابق وقال اسلميا

الابن (قوله فيلغ النصراني) لان الاصل بقاء حياة الاب الى اسلام ابنه كما مر (قوله بقاؤه) أي بقاء الولد على دينه الى موت أبيه (قوله او بانغ) هذا لفظة ناسبة في بعض النسخ وهو المناسب لمولده بعد في الثالثة وفي نسخة اسقطها وهو المناسب للسمع التي فيها الثانية بدل الثالثة عبد البر لمخلصا واسقاطها الى لانها عين قوله اسلميا قبل بلوغه تأخر وبعبارة حل قوله بعد اسلميا أي فهو مسلم تبع ابيه ان هذه هي قوله اسلميا قبل بلوغه الا ان قال الاولى الاختلاف ووقت الاسلام والثانية الاختلاف ووقت البلوغ (قوله او اتفقوا) أي أو عرف لهما كفر واتفقوا المخرج (قوله عملا بالظاهر) وهو اسلام الابوين اصالة برماوى (وله في الاولى) وهي ادا لم يعرف لهما كفر سابق والثانية قوله أو اتفقوا (قوله بقاء المص) أي الى وقت الاسلام كي يتبعهما ميه برماوى (قوله كما في سائر انصرفت المخرجة) أي فانه ادا لم يسهما الثالث بقدم الاسبق فلا يسبق كما مر (قوله زيادة علم) أي بتقديم تاريخ العتق (قوله فيلغ المخرج) ولا نظير للروم ذلك في النصف لانه لم يسهل من الكحل شرح مر (قوله او شهد احبنيان) أي عدلان عيش ففهم من حذف الاول دلالة الثاني (قوله وكل منهما قاته) بأن كانت قيمة كل منهما مائة وكان عنده مائة غيرهما (قوله تعين للاعتاق غام) لان الورثة اعلم بحال المورث (قوله وارفعت التهمة) وكون الثاني اهدى لجمع المال الذي يرثونه بالولاية بعيد ولم يقدح تهمة سم (قوله دونه) كأن كانت قيمته خمسة بن (قوله الذي لم يشأه بدلا) وهو النصف الاخر في مثاله (قوله خلاف تبعض الشهادة) والعمدة انهما لا تبعض في هذه الصورة كما نص

قبل بلوغه أو أسلم وهو أو بلغ بعد اسلمنا وقال الامان لا ولم يعقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الا ان لان الاصل البقاء على الكفر وان لم يعرف لهما كفر سابق أو اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الا ان لان عملا بالظاهر في الاولى ولان الاصل بقاء المص في الثانية (ولو شهدت) بيمينه (انه) اعتق ومرض موته سالما (و شهدت) (أخرى) انه اعتق فيه (فاذا وكل) منهما (ثالث ماله) ولم تجز الورثة ما اراد عليه (فان اختلف تاريخ البينتين) (قدم الا سبق) (تاريخا كما في سائر انصرفت المجزة في مرض

الموت ولان مع بيمينه زيادة علم (أو اتحد) (التاريخ) أقرع بينهما لعدم المرحح (والا) أي علمه وان لم تذكر تاريخا ما أطلقا أو أحدهما (عتق من كل) من سالم وغام (نصفه) جزءا بين البينتين وانما لم يعرف بينهما لاننا أقرعنا ما نأمن أن يخرج سهم الرق على الاسبق ميلزم اوراقه وشر برقيق وقولي والا اهم من قوله وان أطلقنا او شهد احبنيان انه وصى بعتق سالم (شهدوا رنان عدلان) انه رجوع عن ذلك ووصى (بعتق عام وكل) منهما (ثلاثة) أي ثلث ماله (تعين للاعتاق) (عام) دون سالم وارفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بد كيدل بساويه وخرج ثلثه ماله وكان عام دونه فلا تشمل شهادة لوارثين في القدر الذي لم يشأه بدلا وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (ما كيا) أي الوارثان (حائزين عاقبتين في) يعين للاعتاق (سالم) شهادة الاجنبين لا لاجمال الثلث

(وإنما غم) باقرار الوارثين  
 الذر نعمته شهادته ماله  
 وكان سالما هلك أو غصب  
 عن التركة ولا يثبت  
 الرجوع بشهادتهما لفسادها  
 ولحقها ما غير حائرين عتق  
 من غنم قدر ثلث حصتها  
 \* (نصل) \* في القائف  
 وهو الملقى للنسب عنده  
 الاشتاء بما خصه الله به  
 من علم ذلك (شرط للقبول  
 أهلية الشهادات) هذا  
 اولى من اقتصاده - على  
 الاسلام والعذر الفوا لميرة  
 والذكورة (وتجربة)  
 في معرفة النسب بان يعرض  
 عليه ولد في نسوة ليس  
 فيهن أمه ثلاث مرات ثم  
 في نسوة فيهن أمه فإن  
 حمل في المرات جميعا اعتمد  
 قوله وذكر الام مع النسوة  
 ليس للتقيد بل لالاويليه  
 اذ الال مع الرجال كذلك  
 على الاصح فيعرض عليه  
 الولد في رجال كذلك بل  
 سائر الهصة والافار  
 كذلك وبما ذكره علم ما يرجع  
 به الامل انه لا يشترط فيه  
 عدد كالتعاضد ولا كونه  
 من بني مدح نظر المعنى

هـ المشاع فيعتق العبدان الاثر والشهادة والثاني باقرار الوارثين اذ كانا  
 حائرين والاعتق منه تدرصيهما سم بالمعنى حل وارقبنا بالتبويض عتق  
 غنم كله وبعض سالم الذي لم يشبهه بالشرح البهجة (قوله ولما غنم) بان  
 كان كل من سالم وغانم يساوي مائة وهذا الثمانية فاذا هلك سالم كانت التركة غنما  
 والمائة فيعتق من غنم ثلثها لانها ثلث التركة (قوله وجكان سالم المائة) من  
 التركة (عمل بشهادة الوارثين الحائرين بأمره رجوع عن الوصية فاندفع ما يقال  
 ان الوصية به ثبتت بشهادة الابن وبين وهو ثبت ماله فيقتضى شهادتهما) يحسب  
 من التركة (قوله قدر ثلث حصتها) أي من التركة وهو ثلث غنم ان كان  
 لهما اخوان لان التركة مائة ونصفه يبعها مائة وثلثها يساوي ثلث قيمة غنم  
 (قوله ولا يثبت الرجوع) أي عن عتق سالم (قوله قدر ثلث حصتها) أي من  
 التركة أي عن عتق سالم كله \* (نصل في الهامش) \* وهو لغة مستبعد  
 الاثر والنسب مـ من قوله قفوتها اذا انبعتا اثره ونحو قافة كبائيد وباعة عبد البر  
 وزى وعامة الرشيد يقال قاب امره من باب قال اذا تنعته مثل قفائه ويجمع  
 القائف على قافه اه واسمه قيفة قلبت الياء لانه التركها وانفتاح ما قبلها فهو من  
 باب قوله وشاع نحو كامل وكه بالظرف لثقت بر (قوله هذا اولى من اقتصاده) لان  
 كلام الامل لا يشمل بنية شروط الشاهد لكونه فاطقا مبرا غير مجبور عليه  
 وغير عدول بني عنه ولا يرضى لمن يلحق به لانه شاهد أو حاكم والوجه كما قال  
 البلقيني عدم اعتباره بجمعه خلافاً لقوله في المطلب من الاحكام شرح مـ (قوله  
 وتجربة) والى - صلت التجربة اذ قد نأ محاقه ولا تعذر التجربة لكل المحقق  
 شرح الروض (قوله ثلاث مرات) هو مرجح في اشتراط الثلاث واعتمده  
 في الروضة كما ملها لكن قال الامام العبد بطلية الفلق وفيه يحصل بدون ثلاث  
 وانما الشكل البارز في خلافاً لرويه من الشيعة الاول بأه قد يعم لم ذلك فلا يثبت  
 وجب فائدة وقد يصيب في الرابعة أنها فالاولى ان يعرض كل منف ولد لواحد  
 منهم أو في بعض الاصناف ولا يقتصر به الرابعة فاذا أصاب في الكل علمت تجربته  
 حينئذ اه وكون ذلك اولى ظاهر وهو غير منافي لكتابه شرح مـ (قوله  
 في نسوة) ويجوز له النظر للنساء في هذه الحالة الحاجة عـ ش على مـ (قوله  
 نظر المعنى) وهو شدة ادراكه لحقوق الانساب لما خصه الله به علم ذلك وبعبارة مـ  
 لان القامدة نوع علم في عمله عمل به (قوله ماورد) أي على ماورد (قوله انه مرزأ)  
 بزائد من هجتي سكاني عـ ش والاولى منهما مشددة مكسورة وسمي بذلك لانه

خلافاً لنشره وقوامع ماورد في الخبر وهو ماورد في الشيعان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه  
 وسلم - وانه قال ألم ترى أن يجزوا الملح دخل على

كان كذا أخذ أسير اجز رأسه أى قطعه (قوله فرأى أسامة) هو ابن زيد قال أبو داود  
 كان أسامة أسود وزيد أبيض هر (قوله فقل أن هذه الأقدام الخ) فلو لم يعتبر قوله  
 لمنعه من الجرافة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسير إلا بالحق شرح  
 هر وفيه رد على المنافقين حيث طعنوا في نسب أسامة وقولوا ليس ابن زيد لأن  
 زيدا كان أبيض وأسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتشوش  
 من ذلك لأنهم رضى الله تعالى عنهم ما كانا حبيبه صلى الله عليه وسلم فأقراره صلى  
 الله عليه وسلم وسروده به يدل على أن القيافة حق ووجه الرد على المنافقين أنهم  
 كانوا يسلمون الحكم بالقائف لأنه كان أمرا معروفا عندهم شيئا قال عس على هر  
 وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثاب على ذلك وهل يجب الإجابة على ذلك أو لا فيه  
 نظر والأقرب القول (قوله عرض عليه) أى مع المتداعين أن كان صغيرا إذا الكبر  
 لا بد من تصديقه كما مر في الإقرار والجور الصغير وألحق به البطيخي معنى عليه  
 وإنما وسكران غير متعذ وما ذكره في النائم بعيد هذا أن لم يكن قائف أو وقعرا غير  
 انتساب الولد بعد كماله قاله البطيخي ولو كان الاشتباها ملا شراك في الفراش لم يقبل  
 الحاق القائف إلا أن يحكم ما ذكره الماوردي وحكام في المطلب عن ملخص  
 كلام الأصحاب شرح هر (قوله فيلحق من الحقة به) ولا ينقض الإسبة غلو  
 بلغ وان نسب لم يؤثر بخلاف عكسه شرح هر ويحصل ما في الزركشي أنه إذا ألحقه  
 بأحدهما فإن رتبته بذلك بعد الحاق بنت نسبهما إلا أن كان القاضي استقلفه  
 وجعلها كما بينهما ما أروى فحكمه بما رآه والأقلا ثبت النسب وقوله والحاقه  
 حتى يحكم الحكم اه وقضيته أنه لا بد من قائفين في الشق الأخير يشهدان  
 عند القاهى سم (قوله فلا ينقطع تعلق الأول) بل يعرض الولد على القائف  
 كما في الإسعاد رى انتهى

### \* (كتاب الاعتاق) \*

ختم المصنف كتابه بالعنق رجاه من الله تعالى أن يعفوه وقارنه من البار والعنق  
 النجيز من مسلم قرينة أم المعلق فليس قرينة أى ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قد  
 يقترن به ما يقتضى كونه قرينة كمن علق عتقه عبده على إيماده قرينة كان ملبت  
 الضحى فانت حراما العنق من الكافر فليس قرينة بجر سم رى وهو مأخوذ من  
 عتق الفرخ إذا طار واستقل زى بمعاملة الاستقلال وبعبارة غيره من أعتق  
 لامن عتق لأن عتق لازم فلا يقال عتقت العبد بل أعتقته ولذلك عدل عن أصله  
 (قوله عن الأدي) خرج الطير والبهيمة وفيه أنها لم يد خلا في إزالة الرق حتى

فرأى أسامة وزيدا عليهما  
 قطعة قد عظميا رؤسهما  
 وقد بدت أقدمهما فقتل ان  
 هذه الأقدام بهضمان  
 بعض (فاذا تذاعبا) أى  
 اثنان (وان لم يتقا اسلاما  
 وحرية مجهولا) لقيط أو  
 غيره (أو ولد موطنهما  
 وأمكن كونه من كل منهما  
 (كان وطأ امرأة شبهة)  
 ككامة لهما (أو وطئ  
 (أحدهما زوجة الآخر  
 بشبهة وولده لما بين ستة  
 أشهر وأربع سنين من وطئهما  
 عرض عليه أى على القائف  
 فيلحق من الحق به نسبا  
 (فإن تغفل وطئهما) حصة  
 فلثاني (الولدان مراه  
 باق وفراش الأول قد انقطع  
 بالحيضة (لأن يكون الأول  
 زوجا في نكاح صحيح) والثاني  
 وأطأ بشبهة فلا ينقطع تعلق  
 الأول لأن أمكان الوطئ مع  
 فراش النكاح الصحيح قائم  
 مقام نفس الوطئ  
 والامكان حاصل بعد  
 الحيضة فإن كان الأول  
 زوجا في نكاح فاسد انقطع  
 تعلقه لأن المرأة لا تصير  
 فراشا في النكاح الفاسد إلا  
 بالوطئ \* (مختار الاعتاق) \* هو إزالة الرق عن الأدي والام قبله قبل الإجماع  
 يخرجهما

يخرجهما (قوله الم رقبة) خعت الرقبة بالردود سائر الاعضاء لان ملك  
السبد بعدد كالحبل في الرقبة فاذا اعتقه فكأنه اطلق من الحبل (قوله اياما رجل)  
ما زائدة والرجل وصف طردى فلامفهوم ع ش واعتق منه لرجل دالة  
على فعل الشرط (قوله استغذ الله الي) ولو اعتق جماعة عبدا فخر كما حصل  
لكل منهم هذا الثواب المخصوص بعبدة سم والسبب والتاء زائدة فان اى اعتذ الله  
والحديث خاص بالمسلم والكافر اذ امانت مسلما (قوله حتى الفرج بالفرج) نص  
على ذلك لان ذنبه اقيم وانقص ع ش اولاه قد يختلف من المعتق والعتيق وهذا  
أحسن لان الاول منقوض بما يحصل به الكفر من الاعضاء كالاسنان لان الكفر  
أعشى من الزنا اه شو برى وزى (قوله اهل تبرع) نعم لو اوصى به السفينة  
أو اعتق من غيره باذنه أو اعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام قبيل بيت المال  
على ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن أو سر لهرون أو وارث مؤسر  
لن التركة مع شرح مر (قوله لامن مكبره) بشرط أن لا ينوي العتق سم وبعبارة  
ع ش على مر قوله لامن مكبره أى بفريق أما اذا اشترى عبدا بشرط العتق  
ولم تنع منه فأكبره على ذلك فانه يعتق لانه اكبره بحق زاد شيئا زه أيضا  
ويستورى الولي عن الصبي في كفارة القتل (قوله ان لا يتعلق به حق الخ) بأن  
لا يتعلق به حق أصل ولا يتعلق به حق جائز كالامارة تعلق به حق لازم وهو يعتق  
المستولدة والكتابة أو تعلق به حق لازم غير عتق لا يبيع بعه كالمجبرة وله  
كالمستولدة أخذ من رجوع النفي لاقيد الثاني لان نفي النفي اثبات وقوله وموجب  
أخذ من رجوع النفي لاقيد الثالث وهو قوله يمنع بيعه (قوله على تفصيل مر  
بيانه) وهوانه ان كان مؤسرا مع منه وان كان مسرا لا وعبارته في كتاب الرحمن  
ولا بهذا الاعتاق مؤسرا وباللادة ويضمن قبضه وقت اعتاقه واحباله رهنا ولو لاهر  
(قوله وهو مشتق تحرير الخ) أى ولو مع هزل ولعب أما نفسها كانت تحرير  
فكأنها كانت طلاق أما اعتق الله الله أو الله اعتق نصريح فيهما كطلق الله  
أو أبرك الله ويضارف نحو ما علك الله أو أفا لك الله حيث كان كناية  
لضعفها بعدم استعلاهما بالتصود بخلاف تلك شرح م ر لان القاصدة  
أن ما يستغل به الانسان اذا أسند الله تعالى كان مريضا ولا يستغل به اذا أسنده  
لله تعالى كان كناية (قوله الى آخره) أو اوانت مفكوك الرقبة أو فككت رقبتك  
(قوله ولم يفصد العتق بان قد قد التدهاء أو اطلق) ومجمله ان كانت مشهورة بهذا الاسم  
حالة التدهاء فان كان قد هجر وترك فانما تعتق عند الاطلاق كما قاله سم (قوله

قوله تعالى فلترقية وغبر  
العصيين أنه على الله عليه  
وسلم قال أيعا رجل اعتق  
امرء اسلم استغذ الله  
بكل عضو منه عضوا منه  
من النار حتى الفرج  
بالفرج (أركانه) ثلاثة  
(عتيق وصيغة وعتيق  
وشرط فيه ما مر (في واقف)  
من كونه مختارا أهل تبرع  
(وأهلية ولاية) فيصع من  
مسلم وكافرو لو حر بيلا من  
مكروه ولا من غير ما لا يغير  
نسيابة ولا من صبي ويجنون  
وعجور سفة أو فلس ولا  
من بعض ومكاتب  
وتعبيد يماذ كراولى عما  
عبره (و شرط في العتيق  
أن لا يتعلق به حق لازم  
غير عتق يمنع بيعه)  
كاستولدة ومؤجر بخلاف  
ما يتعلق به ذلك (كرهن)  
على تفصيل مر بيانه  
والشريح به لادن زيادى  
(و شرط في الصيغة لفظ  
بشعره) وفي عهنا ما مر  
في الضمان اما صريح وهو  
مشتق تحرير واعتاق وفك  
رقبة (لورودها في القرآن  
والسنة كقوله أنت حر

أوجر وأحررتك أو عتيق أو عتق ٢١٦ ي ف أو اعتقك أو أبت فكذلك الرقبة الى آخره ثم  
لوفال من اسمها حرة باخرة ولم يفصد العتق لم تعتق



وتولى مشتق من زيادتي (أو كناية كلاهما أولى من قوله هو لا ملك لي عليك) لا بد لي عليك (السلطان) أي  
لي عليك (الاسيد) أي لي عليك (لاخدمة) أي لي عليك (انت) (٨٦٤) ساقية أنت مولاي لا شراكة

وقول الخ) وبعبارة الاصل وصريحه تحرير واعتناق (قوله لا ملك لي عليك) أي  
لكوني اعنتك ويحمل لكوني بعنك أو وهبتك (قوله فيما) أي شخص هو أي كل  
منها (قوله أول رقيقة شامل) لا ذكر ولا أنثى (قوله أنا منك حرا لا ولي طالق كما في نسخ  
بل الصواب ذلك) لأن الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حرا لا يصح بل كناية  
لا في الطلاق ولا هنا برماوى قال ع ش أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كناية  
في العتق وإن كان كناية في الطلاق والفرق أن النكاح الذي يفعل بالطلاق يقوم  
بكل من الزوجين بدليل أنه لا يأخذ خامسة ولا نحو اختها ولا كذلك هنا فان الرق  
لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد اه (قوله بخلاف الصريح وكذلك ولكن لا بد  
من قصد اللفظ لانه كذا ظهري في الطلاق فلا روى أمة في الطريق فقال تأخرى مارة  
فاذا هي أمته لم تعنى برلى سم (قوله وصح معلقا وهو) أي التعليق غير قرينة  
أن قصده بحث أوسع أو بحث في خبر والأقرب أنه يجرى في التعليق هاهنا  
في الطلاق من كون المعلق بفعله مبالا أولا ولا يشترط لصحة التعليق اطلاق  
التصرف بدليل معناه من نحو رهن معسومته فليس ومرد شرح م قال ع ش  
عليه ومفهوم قوله أي التعليق أن العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقضى ذلك  
قول جبره وهو قرينة اجزاء اه (قوله في اعتناقه) أي العبد كله كما يؤخذ من شرح  
الروضوم د ع ش (قوله) أي الشائع لم يبين محضره وهو المدين وقضية  
كلامه عتق كله ويوجه بأن عتق الجزاء المدين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل  
صواب العبارة المكلف عن الالفاء بخلاف الشائع فإنه لما أمكن أنه تعامله في معناه  
جهل عليه فلم تدع ضرورة إلى صرف اللفظ عن ظاهره ع ش (قوله فقط) أي  
لضعف تصرفه لكونه غير مالك فلم يقو على السراية وكان الفيلس على البيع  
أن لا يعنى شيء لكونه خالف الموكل باعتناق البعض لكن تشوف الشارع إلى  
العتق أوجب تنفيذ ما اعتقله الموكل كما في شرح م وهذا إذا كان الوكيل أجنبيا  
فإن كان شريكاً عتق ما اعتقه وسرى والفرق أنه لما كان ملك الاعتاق عن نفسه  
نزل فعله منزلة فعل شريكه ولا كذلك الأجنبي فيقتصر فيه على ما اعتقه ولا فرق بين  
أن يوكله في الكل أو البعض اه زى (قوله ولو بكناية) أي في التفويض  
(قوله في اعتناقه) ليس من كلام المغوض بل من كلام الشارع لبيان المراد لأن  
المغوض لو أتى به كان صريحا فلا يحتاج معه إلى نية اه خضر وس ل ومن ثم  
لم يذكره م د قالوا أن يقول أي في اعتناقتك (قوله ونوى تفويضا) أي بقوله  
خيرتك فقط أما إذا قال خيرتك في اعتناقتك فنصريح تفويض س ل (قوله حالا)

بين العتق والمعتق  
(وصيغة طلاق أولها د)  
صريحة كانت أو كناية  
فكل منهما كناية هاهنا  
ديها هو صالح فيه بخلاف  
قوله له بعد اعتناقه  
استرى رجلك أول رقيقة  
أنا منك طالق فلا ينفذه  
العتق وإن نواه وقول أو  
ظها من زيادتي وقد تم  
أن الكناية تحتاج إلى نية  
بخلاف الصريح (ولا يضر  
خطا تذكر أو أن نيت)  
فقوله لبعده أنت حرة ولا مئة  
أنت حر صريح (وصح  
معلقا) بصفة كالندم  
ومؤقتا وإنما التاقت  
(ومضافا) لجزئه أي الرقيق  
شائعا كان كالربيع أو  
معينا كاليد (فيعتق كله)  
سراية كظاهرة في الطلاق  
نعم ولو كل في اعتناقه فاعتق  
الوكيل جزاء أي الشائع  
عتق ذلك الجزء فقط كما  
صححه في أصل الروضة  
(وصح معقوضا إليه)  
ولو بكناية (فلما قال له  
خيرتك) في اعتناقتك  
(ونوى تفويضا) أي تفويض  
الاعتناق إليه (أو) قال له

(اعتناقتك أي عتق نفسه) حالا كما إذا نية الفاء (عتق) كما في الطلاق تقول الأصل فاعتق نفسه في المجلس

أراد به مجلس القضاة لا الحضور ليرافق ما في الروضة كاصحابها (و) صم (بعض) كافي الطلاق (ولو في بيع) فلو قال أعتقتك أو بعتك نفسك بألف فقبل بحالها حق وزمه (٨٦٣) حم الألف وكان في الثانية أعتقه بألف

(والولد السيد) اسموم  
خبر الخصمين أنما الولد لمن  
أعتق (ولو أعتق حاملا  
بالحولك تبهما) في العتق  
وان استثناه لأمه كالجسرة  
منها فعتقه بالتبعية لا  
بالسرية لان السرية  
في الاشخاص لا في الأشخاص  
فقول تبهما أولى من قوله  
عتقا وقوا لعتق لم يطل  
بالاستثناء بخلافه في البيع  
كأمر (لا عكسه) أي لان  
أعتق جلا مملوكا فلا  
تبعه أمه لان الأصل  
لا يتبع الفرع وان أعتقها  
عتقا بخلاف البيع  
في المثلين فيبطل كأمر  
وعل صحة اعتناقه وحده  
اذا نفع فيه الروح فان لم  
ينفع فيه الروح كعضة  
فقال أعتقت مضنتك فهو  
لغو كافي الروضة كاصحابها  
عن فتاوى الفاضل وقال  
أيضا لو قال مضغة هذه  
الامة حره فافرادا بقاد

لكن يقتضيهنا كل ما اغتفر من الإيجاب والقبول (قوله أراد به مجلس القضاة)  
أي فو رابان لا يؤخر بقدم ما يقطع به الإيجاب عن القبول على ما قيل والاقرب  
ضبطه بما مر في المصنف شرح م (قوله أو بعتك نفسك بألف) أي في مثلك فلو  
باعه نفسه بثمن معين لم يصح جزا لان السيد عليه كماله وواجبه بعض نفسه سري على  
البائع ان قلنا بالولاء له والابن سري كافي فتاوى البغوي زى (قوله ولو أعتق حاملا)  
شمل اطلاقه لمواظف لها أت حره بعده وقاها فاعتق مع جملها على الأصح في  
الروضة وأصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سري اليه العتق أي تبعها  
كافي الروضة وأصلها في باب العدة وعلى هذا فيجعل كلام المتن على جل جنت كماله  
أو بعصه زى وقوله قبل الأولى بعد خروج لان التبعية تصدق بعدم خروج شيء  
منه (قوله تبهما) أي ما لم يكن في مرض الموت ولم يحتملها الثلث فان كان كذلك  
فان الحمل لا يتبعها كما نقله سم عن البرلسي (قوله في الاشخاص) أي الاجزاء  
كالبيع ع ش (قوله أولى من قوله عتقا) أي لانه يوم السرية بخلاف قوله  
تبعها لابلوهما (قوله في المثلين) وهما عتق الحمل وحده وعتقه مع أمه (قوله  
وحده) مفهوم قوله وحده أنه أعتق الام وحدها وانما المضغة معا عتقت  
المضغة وارضاء طب سم (قوله اذا نفع فيه الروح) لانه يشترط في العتق أن يكون  
أدما كإمام والظاهر أن المراد بلوغه وان نفع الروح الذي دل عليه كلام  
الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش على م (قوله ينبغي أن لا نصير الخ)  
معتمد وقوله بقربوطها بان يقول عتقت به مني في ملكي زى (قوله أمالو كان الخ)  
مفهوم قوله بمالوك له (قوله أو غيرها) كالزبيعي بان بشري جارية فيزوجه  
لغيره ففعل من زوجها ثم بردها المشتري للبائع بميب فاحمل للمشتري بغير وصية  
أو ففعل من زنا وموتوها الشيخ عبد البر بان سب أمة لفرعه ففعل عنده من زنا  
أو زوج ثم يرجع فيها الأصل فانه يرجع فيها دون الحمل اه (قوله من موسر المراد  
به هذا الموسر بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للغاسم رأى من قوت عمونه  
يومه وليته ومن سكنى يومه ومن دست ذرب يلق به كأمر (قوله ويسرى بالعلق

الولد حرا وتصر لأمه أم ولد وقال الدوي ينبغي ان لا تصير حتى يقر بوطئها لا محال انه حر من وطئ أجني شبهة  
وفيه كلام ذكرته في شرح الروض أمالو كان لا يملك جملها بان كان لغيره بومة أو غيرها لم يعتق أحدهما بعتق  
الآخر (أو) أعتق (مشترا) بيه وبين غيره (أو) أعتق (نصيه) منه (عق نصيه) لانه مالك التصرف فيه  
(ويسرى بالاعتاق) من موسر لا معسر (لما أسير به) من نصيب الشريك أو بعضه (ولو) كان (مدنيا فلا يمنع  
الدين ولو مستغرقا السرايه كالأبيع نعتق الزكاة) كالألاد (فانه ثبت في نصيه ويسرى بالعلق من الموسر

من المؤسّر أما لمسيره لا يسرى وينتقد الأول بمعضل الأعراس على م قال م  
 الأمن والد الشريك لأنه يفتد منه إيلاد كلها اه (قوله لما يسرى) أي بقيته لأن  
 المسار بالقيمة لا ينصب الشريك (قوله قيمة ما يسرى) بقيدان الواجب قيمة  
 ما يسرى له لاحصة ذلك من قيمة الجميع فإذا يسرى بمحضه شريكه كلها فالواجب  
 قيمة النصف لأن نصف القيمة عميرة ميم والمراد بقيمة النصف قيمته منفردا عن النصف  
 الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بأن يقوم جميعه (قوله شريكاه)  
 أي شقهما بماله وقوله يبلغ عن العبد يقتضى أنه لا بد أن يكون مومرا بجميع قيمة  
 المبدع مع المذار على كونه مومرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف  
 مضارع والتقدير يبلغ عن باقي العبد وبعبارة ع ش على م يبلغ عن العبد أي عن  
 ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة اه (قوله قيمة عدل) أي حق  
 لا جور فيها قال ع ش أي بتقويم عدل (قوله ناعلى عبارة م ر وأعطى وهي  
 أولى لأن الولاية ذرتبها ولا تعقلا (قوله وعق عليه العبد يوم أن العلق متأخر  
 عن التقويم وإعطاء الشرعاء وليس مرادوا أجيب بأن الولاية لا تعقضى ترتيبا  
 ولا تعقبا (قوله بما فيه) وهو اه إذا اعتق نصيبه له من عبد الخ وقوله غيره وهو  
 ما إذا اعتق كل العبد المشترك وكذلك الإيلاد (قوله من مهر) أي هو نيب ح ل  
 (قوله مع أرض بكارة) أي مع حصته من أرض بكارة فينبغي أن يجعله ان تأخر  
 الانزال عن إزائها كما هو الغالب والأفلا يلزم لها أرض ولعلها ينسب عليه بعد  
 العلوق من الانزال قبل زوال البكارة كما ذكره ع ش (قوله هذا ان تأخر  
 الانزال الخ) والحاصل أن الشريك الذي أحبل الأمة المشتركة ان كان مومرا غرم  
 قيمة نصيب شريكه منه - امطقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من  
 المهر فتزومه ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والأفلا (قوله والإمان تقدم) أو قارن  
 ولو تنازعوا فزعم الواطي تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطي أي بما يظهر عملا  
 بالأصل من عدم وجوب المهر وان كان انظار تأخر الانزال ويحمل تصديق الشريك  
 لأن الأصل فيمن تعدى على ماله غيره الضمان حتى يرد - مدسقا ولم تنصعه وهذا  
 أقرب ع ش على م (قوله فلا يلزمه حصته مهر) هذا يقتضى أنه يلزمه حصته أرض  
 البكارة مطلقا والوجه أنه كالمهر من حيث التقدم المذكور ونظر قال المشرح هذا  
 ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة وعن إزالة البكارة كما هو الغالب والأفلا يلزمه  
 ذلك المكان أنسب كما يفيد كلام ع ش على م ر (قوله ولا يسرى تدبير) أي  
 لنصيب الشريك وأشار بهذا إلى أن شرط السراية كون العلق متنجزا أو معلقا على

إلى ما أسرى به من نصيب  
 الشريك أو بعضه ولو مدنا  
 (وعليه لشريكه قيمة  
 ما أسرى به) هو أع من قوله  
 في الثانية قيمة نصيب  
 شريكه وقت الاعتاق أو  
 العلوق لأنه وقت الالتاق  
 والأصل في ذلك خبر  
 العبد من اعتق شر كاه  
 في عبدو كان له مال يبلغ عن  
 العبد قوم العبد عليه قيمة  
 عدل فأعطى شريكاه  
 حصتهم وعق عليه العبد  
 والافتد عنق منه ما اعتق  
 ويقاس بما فيه غيره مما  
 ذكر (و) عليه لشريكه  
 في المستولدة (حصته من مهر  
 مثل مع أرض بكارة ان كانت  
 بكرا وهذا ان تأخر الانزال  
 عن تعقيب الحشفة كما هو  
 الغالب والأفلا يلزمه حصته  
 مهر لأن الموجب له تعقيب  
 الحشفة في ملك غيره وهو  
 منتف (لا قيمتها) أي حصته  
 (من الولد) لأن أمه صارت  
 أم ولد مالا فيكون العلوق  
 في ملك المولد فالحجب القيمة  
 وتدبرى بالوقت أولى من  
 من نصيبه باليوم ولا يسرى  
 تدبير) لأنه كمتعلق حق  
 بصفة

(ولو قال الشريك لمظهر مؤسرا اعتقت نصيبك لمفصلك فتمت نصيبك فأنكر الشريك) حلف ويعتق نصيب المذمي فقط  
ما قراره) مواخذة له به أمان نصيب المنكر لا يعتق وإن كان المذمي مؤسرا لا يملك بنش عتقا فان نكل عن اليمين فحلف  
المذمي استحق القيمة ولم يعتق نصيب (٨٠٥) المنكر أيضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للمعتق (أو)

قال (الشريكه) ولو معسرا  
(ان اعتقت نصيبك نصيب  
حر) سواء أطلق وهو  
زاد في أم قال بعد نصيبك  
(فاعتق) الشريك (وهو  
موسر سري) لصيب  
القاتل (وزمه القيمة له لان  
السراية أقوى من العتق  
بالتعلق لانها قهرية  
لا مرفعة لها وموجب التعليق  
قابل للدفع بالبيع ونحوه  
أما لو كان معسرا فلا سراية  
عليه يعتق المعلق نصيبه  
(فلو قال له) أي لشريكه ولو  
موسرا أي قال ان اعتقت  
نصيبك نصيبي حر (وقال)  
عتقه (مع نصيبك) وهو  
مر زاد في (أو قبله فاعتق)  
الشريك (اعتق نصيب كل)  
منهما (عنه) وإن كان المعلق  
موسرا فلا شيء لاحدهما  
على الآخر (والوالد لما)  
لاشتراكهما في العتق (ولو)  
تعد المعتق ولو مع تفاوت

على الوجه الآتي في كلامه زى فلوقال ان مت فنصبي منك حر ثم مات لموسر  
وان كان موسرا قبل موته لان الميت معسر ومثل التدبير المعلق عتقه بصفة (قرله  
اعتقت نصيبك) أي فمري الى نصبي (قرله ولم يعتق نصيب المنكر) كيف هذا  
مع أن اليمين المردودة كالاقرار بأنه اعتق نصيبه واجب بان الدعوى لما توجهت  
عن القيمة وكانت هي المصدرة جعل نكوله كالاقرار بها لا باعتاق نصيبه (قرله  
لان الدعوى الخ) يقال عليه ان القيمة انما وجبت بسبب اعتاق نصيبه فكيف  
ثبت السبب بدون سببه وأوجب بأنه لما نكل عن اليمين وحلف المذمي جعل  
المذمي عليه كأنه مقر باعتاق نصيبه فكان السبب موجودا حكما وأوجب أيضا  
بأنه انما اعتق نصيبه باقراره باعتاق نصيب شريكه فلما أقر بالسبب حكم عليه  
بالسبب وبعبارة نروح الرمي لان الدعوى انما سمعت عليه لأجل القيمة فقط والا  
فمسي لا تسمع على آخرائك اعتقت حتى يحلف اه (قرله وموجب التعليق) أي أنه  
وهو المعتق ع ش (قرله وقبله الخ) قيل لا يعتق شيء على واحد منهما اذا نفذ  
اعتاق الخاص لمعتق نصيب المعلق قبله فمري في هل اعتاقه لعدم وجود الرق  
واذا بطل اعتاقه فلا يحصل عتق نصيب المعلق لعدم وجود المعلق عليه فليزم من  
عتقه عدمه س ل وبعبارة زى هذا مبني على بطلان الدور وهو الاصح ما ذاقنا  
بعضه الدور ولا يعتق شيء الا له لو عتق نصيب المنكر لعنت قبله نصيب المعلق ومري  
عليه بناء على تربت السراية على العتق ولا يعتق نصيب المنكر لما يزم من القول  
بعتقه عدم عتقه وهو دور اه أي فاني حينئذ قوله قبله في بطل الدور في مسئلة  
القبليّة وبما بطل الدور فيها لنسوف الشارع للعتق ما أمكن ولشلا يلزم الحجر على  
المالك في ملكه (قوله لان سيدها سبيل ضمان التلف) أي وضمان التلف  
يستوى فيه القتل والاعتكاف كالمات من جراحتهم المختلفة فالدنة توزع على  
عدد رؤسهم وبهذا افاق ما مر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك وتزعمه فوزع  
بحسبه س ل (قوله باختياره ولو بتسببه فيه) كان اتهم بعض قريبه أو قبل

في قدر الحصة من العتق ٣١٧ يجب مث كأن كان لواحد نصف ولا آخر ثلث ولا آخر سدس  
(فالقيمة) اللازمة بالسراية (بعدده) أي المعلق لا بقدر الاملاك فلو اعتق الاخيران وكل منهما موسرا يبيع نصيبهما  
معاقبة النصف الذي سري اليه العتق عليهما نصفين لان سيدهما سبيل ضمان التلف وان ايسر أحدهما فقط بالنصف  
فالقيمة عليه أو يسر كل بما يقتض عن الربع سري على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية تمامه) أي المالك  
ولو بائنه باختياره أكثر اجزءه بعضه (فلو ورث جزءه بعضه) أي أصله وان علأ وفرعه وان نزل

(المير) عتقه الى باقيه الميراث سبيل السراية سبيل ضمان (٨٦٦) المتلف ولم يوجد منه اثنان ولا قصد

(واليت ميسر) فلو اوصى  
أحد شر بكنين باعتاق نه  
لمير سراعته بعد الموت وان  
خرج كله من الثلث لا انتقال  
المال غير الموصى به بالموت  
الى الوارث (وكذا الميراث)  
ميسر (الافى ثلث ماله) فلو  
اعتق أحد شر بكنين نصيبه  
في مرض موته ولم يخرج  
من الثلث الا نصيبه عتق  
ولا سراية عليه (فصل)  
في العتق بالنصبة لو (ملك  
حر) ولو غير مكلف وان  
أنهم خلافه وان البعض  
كالمير قول الاصل اذا ملك  
أهل تبرع (بفضه) من  
أصل أو فرع ذكر كان  
أو غيره (عتق) عليه قال  
صلى الله عليه وسلم ان يجرى  
ولد والده الا أن يجده بمهر كما  
فيشرته فيعتقه أى بالشراء  
رواه مسلم وقال تعالى ولولا  
اتخذ الرجز ولدا سبحانه بل  
عباد مكره ودن على نفي  
اجتماع الولد له والبديهة  
وسواء أكان المالك اختياريًا  
كالخامس بالشراء أم قهريًا  
كالبعض غير كالاخ فلا  
يعتق بملكه وبالحر  
المكاتب والمبعض فلا يعتق ذلك علم ما تضمنه الولاء وليس ما من أهله وانما عتقت أم ولد البعض بموته (قوله)

الوصية له به شرحه وفلورث جزء بعضه كان اشترت زوجته بأما وأبنته من غيرها  
ثم ماتت عن زوجها وعن أخ فيعتق النصف الذي انتقل اليه فلا يسرى للباقي (قوله)  
ولم يوجد منه اثنان) كالايلاد ولا قصد كالاعتاق وشراء جزء أصله (قوله وكذا  
المريض الخ) قال الزرقا عفى والتعقيق أنه كالمصحيح فان شفى سرى وان مات نظر  
الى ثلثه عتق الموت فان خرج بدل البديهة من الثلث فعذوا الا ان رد الزائد س ل  
(فصل في العتق بالبعضية) الباء سببية (قوله لو ملك حر) أى كله كما يأتى  
ويرد على عبارة دون الاصل ما لو ملك ابن أخيه فبات وعليه دين مستغفر وورثه  
أخوه فقط وقلنا ان الاصح أن الدين لا يمنع الارث فندم ملك ابنه ولم يعتق عليه لانه  
ليس أهلاً للتبرع فيه لتعلق حق العتق به وهذه الصورة آخرها م ربة والاصل  
أهل تبرع تأمل (قوله ولو غير مكلف) أى اصغرا وجنون كالورث بعضه أو وهب له  
ولم تزل منه نفقته لكونه ميسرا ولو لكون فرعه كسوبا اه (قوله وابأهم خلافه  
الخ) فقول لاصل أدخل المبعض وأخرج المصبي والمجنون وكلام المصنف بالعكس  
قال م روي عن أهل تبرع والمراد به الحركة المكاتب والمبعض اه (قوله من أصل  
أو فرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد الى تعدى ذلك لكل ذى رحم محرم سم (قوله)  
عتق عليه) يستثنى من الملاحقة ما سبى في المتيقن من ملك المريض لبعضه بعوض  
وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه في هذه الحالة ولو بلغن بها يقال للميراث  
اشترى من يعتق عليه ولا يعتق زوى ولولو ملك زوجته الحامل منه عتق الحمل فلا طلع  
على عيب امتنع الرذاه عميرة (قوله قال صلى الله عليه وسلم) دليل لعتق الاصل  
على الفرع والآية دليل على العكس وقد مد الحديث لانه أصرح في المقصود (قوله)  
ان يجرى) أى يكفى ح ل أى لن يكافيه في حال من الاحوال الا أن يجده بمهر الخ  
فالمستثنى منه محذوف (قوله) أى بالشراء مذار بما يفيد أنه منصوب والضمير  
راجع للمشتري لكن بمعنى أنه يكون يعتق بنفس الشراء وذكر جريان الرواية  
بالرفع وحديثه يكون الضمير راجعا للشراء أى المفهوم من يشتريه أى فيعتقه الشراء  
حل فهو من الاسناد للسبب وعلى هذا تكور الباء في قوله بالشراء سببية أى يعتقه  
الشراء بسببية لا بسبب آخر وفيه أن الباء لا يحتاج اليها الا على رواية النصب ورجح  
كثيرون رواية الرفع واقتصر عليها م روي في روايته عتق عليه تأمل (قوله)  
ولدا) أى من الملائكة (قوله المكاتب) كان ملكه بعهوده وهو يكسب ونه  
س ل (قوله وانما عتقت أم ولد البعض الخ) عبارة شرح م رولا نافي ما قررناه  
في المبعض ما يأتى من نفوذ ايلاده في ملكه بعهوده الحر لانه حينئذ أهل للولاء الخ  
المكاتب والمبعض فلا يعتق ذلك علم ما تضمنه الولاء وليس ما من أهله وانما عتقت أم ولد البعض بموته (قوله)

لا يحد نداء أهل اللوا لا تقطاع الرق بالموت (ولا يشتري) الولي لموليه (من صبي ومجنون وسفيه) (بعضه) لانه انما تصرف له بالقطعة وتعتبر بذلك أولى من قوله (٨٩٧) لطفل قربه (ولو وهب له) (أو وصى له) به

(قوله لا تقطاع الرق بالموت) فقد تقدم عن ع ش أنه يصح منه كل عتق يقع بعد الموت كالو وصى باعتاق عبده أو وده (قوله ولا يشتري الولي) أي يحرم ولا يصح ح ل وع ش (قوله الولي) أي وأعم (قوله ولو وهب له) أي جميعه ولو وهب له بعضه والمو وهب له مو سر لم يجز لولي قبوله وإن كان كاسباً لأنه لو قبله ملكه وعتق عليه ويهري فقب قيمه حصه الشر بل في مال المحجور وعليه ويغرق بده ودين بقول العبد بعض قريب سيده وإن سري على ماسياً في بان العبد لا يلزمه رعاية مصلحته سيده من كل وجه فصح قبوله إذا لم يلزم السيد المؤنة وإن سري لتسوق الشارح لا حق والولي تلزمه رعاية مصلحته المولى عليه من كل وجه فلم يجز له التسبب في سريه يلزمه قيمته شريح م وفيه أن المعتبر في مسئلة العبد عدم السرية كما يأتي لكونه دخل في ملك السيد قهراً وعليه فما لا يمنع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السرية على الصبي لانه لم يملك باختياره إلا أن يقال فعلى الولي لما كان بطريق السباة عن الصبي بولائه عليه نزل بمنزلة عمل الصبي فكانه ملكه باختياره ولا كذلك العبد عن ع ش على م و (قوله كأن كان هو) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة نفقته في بيت المال إن كان مسلولاً وليس له من يقوم به أما الذي ينفق عليه منه لكن قرضاً كما قاله في موضع ود كرا في أكرانه تبرع شريح م و (قوله لم يجز للولي قبوله) أي ولا يصح ح ل (قوله له) أي للمولى (قوله كاسباً) أي ولو بالتقوّن إن كان قادراً على الكسب كما يدل عليه ما بعده (قوله من أنه يقتضى وجوب الخ) وارد على قوله كاسباً وقوله وعدم وجوب وارده على قوله أولاً لأن غير الكاسب يشمل ما إذا كان مكفياً بغيره (قوله وجوب قول الأصل) أي مع أنه لا يجب قبوله حيث لا وجوب نفقته لأن الأصل القادر على الكسب إذا لم يتسبب نفقته بخلاف الفرع في هذه الحالة كما تقدم والنفقات م (قوله وإنه) أي الأصل والمجمله مالية وقوله الذي الخ كأن كان للأصل ابن وابن ابن من ابن آخر كان ابن الابن صبياً مثلاً والمو وهب كان هذا الابن الابن الصغير فانه يجب على واه قبول أمه لأن النفقة على ابنه الكبير (قوله المولى عليه بفتح الميم) وسكون الواو وشوري (قوله وليساً) أي الوجوب وعدمه (قوله ولو ملكه) أي بعضه (قوله عتق عليه وبرئ ع ش (قوله لأن الشرع الخ) أي فلا ضرر على الورثة لانه لم يضع عليهم شيئاً (قوله بالأحاطة) بأن كان بمن مثله شرح م وقال في المصباح حبوت الرجل حياه بالمد والسكر أعطيه الشيء من غير عوض

وصحح الأصل أنه يعتق من ثلث ماله لانه دخل في ملكه ونزع بالمقابل فكان كالو تبرع به (أو) ملكه بيه (معموس بالأحاطة هي ثلثه) يمتنع لانه فيوت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يرثه)

لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على الوارث فيبطل له اذ اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها  
فيتوقف كل من ايازته وارثه على الانتعز فينتعز ارثه بخلاف (٨٦٨) الذي عتق من رأس المال اذ لا

يتوقف عتقه على اجازته  
( فان مكان المريض  
( مدنا ) بدين مستغرق  
لما له عند - دتموه ) بيع  
لادين ) فلا يفتق منه شيء  
لارثته يعتبر من الثلث  
والذين يمنع منه فان لم يكن  
الذين مستغفرا ارسقط  
بابه اذ اخرج عتق ان خرج  
من ثلث ما بقي بعد وفاته  
الذين في الاول او ثلث المال  
في الثانية او اجازة الوارث  
فيهما والا عتق منه بقدر  
ثلث ذلك ) او ( ملكه فيه  
بعوض ) بهائى بمعاينة من  
البائع ) فقدرها كملكه  
مجانا فيكون من رأس المال  
( والباقي من الثلث ولو  
ذهب لرقيق جزء بعض  
سيده فقبل ) وقلنا بالاصح  
انه يستقل بالقبول كالم  
في باب - عامله الرقيق  
( عتق وسرى وعلى سيده  
قيمة باقية ) لان الهبة لهبة  
لسيده وقوله - مقبول  
سيده وقال في الروضة  
يتبقى أن لا يسرى لاه  
- في ملكه فقرا

ثم قال وجب له ما جاز به ما خذ من جوده اذا اعطيته ع ش على م و ( قوله  
لانه لو ورثه الخ ) استدلال على المذمى وبقياس استدناى وأشار للاستثنائية بقوله  
في عمل وهذه الاستثنائية هي نقض الثاني فكانه قال لكن التبرع على الوارث  
باطل واستدل عليها بتقريره لدورية قوله لتعذر اجازته الخ ومعلوم أن استثناءه ينقض  
الذي منق نقض المقدم وقد ذكر النتيجة بقوله فيمنع ارثه وهذه عين الدعوى  
في قول المتن ولا يرثه التي هي نقض مقدم الشرطية تأمل ( قوله لكان عتقه  
تبرعا على الوارث ) أى لا يحدس واثم يكون عتقه تبرعا على نفسه والتبرع  
في مرض الموت اذا كان لوارث في حكم الوصية له أى لا بعد الارضى الوتة ولم يكن  
لوارث مناصر في وقت الشراء حتى تصح اجازته بقوله على الوارث أى من سبب  
وارثه وهو الميراث ( قوله لتعذر اجازته ) أى اجازة نفس المتق وقضية كلامه  
كعبه من أن الوصية للوارث تنوقف على اجازته نفسه أى اجازة الموصى له كعبية  
الورثة مع أن عبارتهم الشروع لوارث ان أحاربا في الوتة وهي صريحة في خلاف  
ذلك اللهم الا أن تقولوا المثلثة بأنه لا وارث له غيره فيقرب ما ذكره ويهدد قول  
الشراح لانه فوت على لورثة ما بذله من الثمن وقال بعضهم ان قوله لتعذر اجازته مصدر  
مضاف لمفعوله واغافل محذوف أى لتعذر اجازته في الوتة له أى مع كونه وارثا  
كما هو الفرض للدور المذكور ( قوله لموقفها على ارثه لانه اذا لم يكن وارثا لا يحتاج  
الى اجازتهم للعتق لان الغرض أمه من الثلث والتبرع اذا كان - له لغير وارث بقدر  
قهر راعن الورثة ( قوله فيتوقف كل الخ ) لكن الاحارة متوقفة على الارث بلا  
واسطة وهو متوقف عليها بواسطة العتق ( قوله فان كان مدنا فانه يدلوله او بعض  
بلا معاينة في ثلثه بما اذ لم يكن مدنا - ايدى منسغرق ( قوله أو اجاره الوارث ) أى أولم  
يخرج من ثلث أو اجاره الخ ( قوله ولا ) أى وان لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاته  
الذين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يميزه لوارث فيهما ( قوله بقدر ثلث  
ذلك ) أى ثلث ما بقي بعد وفاته الدس أو ثلث المال ( قوله أى بمعاينة ) كما اشتراه  
بخصمين وهو يساوى ما نه فقدرها وهو المحسوس من رأس المال لى ل أى فيقابل  
قدرها وهو نصفه يعق من رأس المال وانما قلنا فيقابل قدرها لاجل قول المصنف  
كله كما نال الخ ( قوله كما نال الخ ) ليد ك ذلك فيه كما يه للمراجعة برامى ( قوله  
ينبغي أن لا يسرى ) معتمد ( قوله دخل في ملكه قهرا ) ويقدم ان شرط السرية قل كة

كالارث ونها - كاهلاني كتاب السكابة تصحيحه وان ان تعلق للسيد لزوم النفقة لم يصح  
باحتيازه  
قول العبد

هذا اذ لم يكن البهيمه كاتباً او مضافاً فان كان مكاتبه لم يعتق من موهوبه شيء نعم ان عجز نفسه او عجزه السيد عتيق ما وهب له ولم يدر اعد ما اخبره السيد وهو في الثانية انما قصد لتعمير الملك جعل ضموا وان كان مضافاً وكان بينه وبين سيده هياة فان كان (٨٦٩) في نوبة المربة فلا عتيق أو في نوبة الرق فكالتق وان لم يكن بينهما

مهابة بما يتعلق بالحرية لا يملكه السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمور (فصل) في الاعتناق في مرض الموت وبيان القرعة (اعتق في مرض موته عبد الابل ك (غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق نفسه) لأن العتق تبرع معتبر من الثلث كالمير في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغرقاً فلا يقي شيء منه لان العتق وصية والده بن مقدم عليها والاعتناق منه ثابت ما قبله وظاهر انه لو سقط الدين بماره او غيره عتيق نفسه (أو) اعتق (سلافة) بقيد زده بقولي (مما كذلك) أي لا يملك غيرهم عند موته (وقبضهم سوله) كقوله اعتقكم (أو قال) لمسلم (اعتقت فلنكم ام) اعتقت

باختياره (قوله هذا) أي قوله عتيق (قوله لعدم اخبار السيد) فيه ان هذا التعادل يجري في الاول أي غير المكاتب مع ان المشتق قال فيه بالسرية ويؤخذ جوابه من قول جبرل عدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب (قوله والمالك حصل ضمًا) أي فليس مقصود احتي يقال انه باختياره (قوله فكالتق) أي فعتق على السيد و يدري على كلامه ان لم يلزم السيد فقتته والا فلا عتيق (قوله فيه مأمور) أي من التفصيل بين لزوم الدقة وعدمها من اختلاف في الدرية (فصل) في الاعتناق في مرض الموت وبيان القرعة (في) أي في العتيق (قوله لو اعتق في مرض موته أي تبرعاً ما زاد نذرها حال صحته وعجزه في مرضه فانه عتيق كله كالواضعه من كفارة مرتبة نرجح م (قوله لان العتيق الخ) عبارة نرجح م ولان المرض انما ينقذ تبرعه في ثلث ماله اه وهي اسبكت (قوله فلا يعتق شيء منه) اراد عدم العتيق عدم النفوذ ولكن يحكم باعتاقه في الاصل حتى لو تبرع شخص باداء الدين او ابراهمة ق الدين منه فنقد كالأورمي بنى وعليه دين مستغرق وقد اشار الشارح لذلك بقوله وظاهر الخ زير برماوى (قوله عتيق أحدهم) وهل يجوز التفريق ما بين لوالدة ولله اذا اشترت القرعة أحدهما أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان التفريق انما يتبع بالبيع وما في معناه من علم م (قوله كاعتناق كله) أي لان اعتناق البعض يسرى للكل (قوله بمعنى ان عتقه عتبا الخ) أشار بذلك الى أن القرعة لا تفصل العتيق بل هو حاصل وقت اعتناق المريض وانما هي تميز العتيق عن غيره برماوى وزى فيكون قوله بقرعة متعلقاً بمعدوف (قوله مثلاً) أي أو حكم عليه حاكم (قوله اما بان يكتب الخ) ذبح ما مات يوم الماهر في قوله بان يكتب فادها ان له مقابلاً وهو قوله أو بان يكتب اسمائهم الخ شوبرى (قوله ورق لاخران أي اسمر ورقها وكذا يقال فيما بعده (قوله فان

(ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتيق ٣١٨) يعني ثلث أحدهم وانما يعتق ثلث كل منهم في غير الاول لان اعتناق بعض الرقيق كاعتناق كله فيكون كقوله قال اعتقكم في عتق أحدهم يعني ان عتقه يميز (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتبينت طريقة لافتراقهما مثلاً على انه ان طار غراب فذلل راو من وضع صبي يده عليه فهو حر لم يكف والقرعة اما (بأن يكتب في رقعتين) من ثلاث رفاع (رق وفي ثالثة عتيق) وتدرج في سناد كالمير (في القيمة) وتخرج واحدة فباسم أحدهم فان خرج لواحد منهم (العتق عتيق ورق الاخران) يقع التمام (أو الرق ورق واخرت أخرى باسم آخر) فالخرج لعتيق ورق الثالث وان خرج الرق ورق عتيق الثالث (أو) بان (تكتب اسمائهم) في الرقعة (ثم تخرج رقعة) منها (على العتيق فنخرج اسمه عتيق ورقاً) أي الاخران وهذا الجاري في قاله انجي انه اوجب من الاول لعدم تعدد الاخراج فيه



فان رقعة العتق يخرج فيه ولا يجوز ان يخرج رقعة الاسماء على الرق (أو) وقيمتهم (مختلفة) كأية لواحد (وما شئت) لا يخرج رقعة ثمانية الاخر (أقرع) بينهم (كأمر) بأن يكسب في رقعتين رق وفي ثالثة عتق أو بأن تكسب أسماءهم الى آخر ما مر) فان خرج العتق (لثاني عتق ورقا) أي (٨٧٠) الآخران (أو الثالث عتق ثلثاه) ورق

بأقبحه ولا يخرج الا (رقعة العتق) قيل هذا التعليق لا ينبغ الاصولية الا اذا كان متعيناً مع انه غير متعين بدليل قوله ويجوز أن يخرج ويردانه بنحوه لان مقابله الاصول صواب فهو كثير غير ما ولى (قوله ثم أقرع) أي لتتيم الثلث (قوله ورق أقبحه أي الثاني أو الثالث) فالضهير واحد للاحد (قوله أعم من قوله) أي لشموله الاقراع بكساية الاسماء ولا يخرج على الحرية وى وكلام الاصل على حذف. صاف أي بكساية سهمى رق (قوله بعدد وقيمة بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح) م ر (قوله أي دون العدد مثلاً ذلك في الشرح والروضة بحسبة قيمة أحد سهم مائة واثنين مائة والاخرين كذلك) (قوله مثال الاول) حاصه اذ ان وزعنا بحسب القيمة فان التوزيع بالعدد فصدق ان كان التوزيع بالقيمة دون العدد وان وزعنا بالعدديات التوزيع بالقيمة فصدق ان كان التوزيع بالعدد دون القيمة شيئاً (قوله باعتبار عدم تأتى توزيعها بالعدد) أي فلو قسمنا القيمة لثلاثة اقسام متساوية لم يمكن أن يوافقها العدد في اقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوماً لثالث قيمة الجميع سم على حجر (قوله مع القيمة) أي في جميع الاجزاء (قوله ومثال لعكسه) أي فيه نظرات العكس ان يعكس توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مراداً هنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع أنه لا بد من الاستواء فيها وهذا التأويل بعد جذاً على أنه لا فائدة لذكره في المتن لانه لا يعتبر واجب بان مراده أنه مثال للعكس قصوراً لاحكامها لان الحكم المتعبر هنا انما هو التوزيع باعتبار القيمة ثم رأيت وسم على حقه مانصه أقول الذي يظهر في تحقيقه أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثاً ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليت اثلاثاً ومن حيث فتنارة تساوى الاقسام أيضاً في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء وقارة لا كما في قوله كسنة قيمة أحدهم الخ فسلم أن التقسيم بالعدد دون القيمة بأن تساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء من المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فأتضع قول الحق لا يتأى التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله ما فاضاه) يدل من نص الام وخبر لمبدأ

بأقبحه ولا يخرج الا (رقعة العتق) قيل هذا التعليق لا ينبغ الاصولية الا اذا كان متعيناً مع انه غير متعين بدليل قوله ويجوز أن يخرج ويردانه بنحوه لان مقابله الاصول صواب فهو كثير غير ما ولى (قوله ثم أقرع) أي لتتيم الثلث (قوله ورق أقبحه أي الثاني أو الثالث) فالضهير واحد للاحد (قوله أعم من قوله) أي لشموله الاقراع بكساية الاسماء ولا يخرج على الحرية وى وكلام الاصل على حذف. صاف أي بكساية سهمى رق (قوله بعدد وقيمة بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح) م ر (قوله أي دون العدد مثلاً ذلك في الشرح والروضة بحسبة قيمة أحد سهم مائة واثنين مائة والاخرين كذلك) (قوله مثال الاول) حاصه اذ ان وزعنا بحسب القيمة فان التوزيع بالعدد فصدق ان كان التوزيع بالقيمة دون العدد وان وزعنا بالعدديات التوزيع بالقيمة فصدق ان كان التوزيع بالعدد دون القيمة شيئاً (قوله باعتبار عدم تأتى توزيعها بالعدد) أي فلو قسمنا القيمة لثلاثة اقسام متساوية لم يمكن أن يوافقها العدد في اقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوماً لثالث قيمة الجميع سم على حجر (قوله مع القيمة) أي في جميع الاجزاء (قوله ومثال لعكسه) أي فيه نظرات العكس ان يعكس توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مراداً هنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع أنه لا بد من الاستواء فيها وهذا التأويل بعد جذاً على أنه لا فائدة لذكره في المتن لانه لا يعتبر واجب بان مراده أنه مثال للعكس قصوراً لاحكامها لان الحكم المتعبر هنا انما هو التوزيع باعتبار القيمة ثم رأيت وسم على حقه مانصه أقول الذي يظهر في تحقيقه أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثاً ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليت اثلاثاً ومن حيث فتنارة تساوى الاقسام أيضاً في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء وقارة لا كما في قوله كسنة قيمة أحدهم الخ فسلم أن التقسيم بالعدد دون القيمة بأن تساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء من المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فأتضع قول الحق لا يتأى التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله ما فاضاه) يدل من نص الام وخبر لمبدأ

و قيمة ثلاثة مائة جزءاً كذلك أي جعل الاول جزءاً واثنين جزءاً والثلثة جزءاً وفعل ما مر محذوف والسنه المذكورة مثال الاول باعتبار عدم تأتى توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأتى توزيعها بالقيمة مع العدد فلان في عين تمثيل الاصل ما الاول وقيمة كسنة قيمتها (وان لم يمكن) توزيعهم بشيء من العدد والقيمة بأن لم يكن لهم ولا لقيمتهم ثلث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء سن) وعن نص الام ما فاضاه كلام الاثنين وجب (أن يخرجوا) واثلاثة (من الاجزاء) واحد جزء (واحد) جزء (واثنان) جزء

(فانخرج) العتق (لواحد سواء) كتب العتق والرق أم الاسماء (عتق ثم أقرع لتتيمم الثلث بين الثلاثة اثلاثا  
 فنخرج له العتق عتق ثلثه وأخرج العتق (الاثنتين رقب الاثلاث ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فبعثني من  
 نخرج له العتق وثلث الآخر) وعلم (٨٧١) من سنن العزيمة أنه يجوز تركها كما يكتب باسم كل عبد في رقعة

ويخرج على العتق بقية ثم  
 أخرى فعتق من خرج و  
 وثلث الثاني والاصل  
 في القرعة ما رواه مسلم عن  
 عمران بن الحصين أن رجلا  
 من الانصار اعنتق ستة أعبد  
 ملوكين له عند موته ولم  
 يكن له مال غيرهم فدعا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فبأمرهم اثلاثا ثم أقرع  
 بينهم فاعتق اثنين وأرى  
 أربعة وانظر تساو  
 الاثلاث في القيمة اما اذا  
 اعنتق عبدا مرتبا فلا قرعة  
 يل عتق الاول فالاول الى  
 تمام الثلث (واذا اعتق  
 بعضهم بالقرعة فظهر مال  
 وخرج كلهم من الثلث بان  
 عتقهم من الاتاق كذا  
 سياتي) ولا يرجع الوارث  
 بما أتق عليهم) لانه أتق  
 على أن لا يرجع فكان كمن  
 يبيع امرأة ثكفا فاسدا

محدود أي وهو الذي ألح (قوله وأخرج العتق) أي أزال مرة (قوله ثم أخرى)  
 أي على العتق أو ضابطه دليل ما بعده (قوله فاعتق أي حكمه بعتقه ما  
 (قوله تساو الاثلاث في القيمة) بمثل ثلاث موارنه صادق بأن تكون قيمة كل  
 من العبيد ثمة أو كل اثنين ثمة أو قيمة واحد مائة والآخر خمسين وكذا الثاني  
 والثالث وعما بعدهم حرم المراء حرامهم باعتبار القيمة لأن عبداً نجازاً تختلف  
 قيمته غالبا اه (قوله واذا أتق بعضهم) أي تميز عتق بعضهم (قوله ولا يرجع لوارث  
 الخ) أو وهم لا يرجعون عليه بخلافه ان خدموا بغير استئذانهم ولا ارجعوا  
 عليه برماوى وهو ما نقله وأصدق الوارث لأن الأصل بركة ذمته اه (قوله لانه أتق  
 على أن لا يرجع) فدين كل عليه حيث ذمته بغير ما أتق على الرجوع يظنها  
 طائفة فبأننا نترقب الرجوع عليها الا أن يفرض شوبرى (قوله فكان كمن فكبح  
 الخ) أي ولا ينفق على المشتري شراء فاسدا برماوى (قوله من الثلث) متعلق  
 بخرج (قوله ومن عتق) أي كلاً أو بعضاً وقوله بأن عتقه أي ينجري عليه أحكام  
 الأحرار فيقبل نكاح ثمة ورجعها بالملك ويلزمه مهر يومها ولو زنا وطلد  
 خمسين بكل حفنة ان كان بكر أو رجلا كان ذنبه ولو كان الوارث باعه أو رهنه أو أخره  
 بطل بيعه ورهنه وإجارته ويلزمه المستأجر جرة المثل فان كان أعتقه بطل اعتاقه  
 ولو لا الأول أن كاتبه بطلت كتابته ورجع على الوارث بما أدى وصار حراف  
 جميع الأحكام اه شرح مر (قوله في الثلاث) وهي قوله بأن عتقه وقوم وله  
 كسبه فالثلاثة تنازعت في إبطال الرجوع (قوله فلا يجب الخ) راجع لقول  
 المتن ومن ههنا الخ لما ذكره الشارع بقوله بخلاف من أوصى بعتقه لم يرجع برماوى أي  
 فهو وقرب على قوله وله كسبه (قوله وفي معنى الكسب الولد) فالوكان في من  
 أعتقهم أمه حامل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة  
 عتقت وبها الولد غير محسوب من الثلث (قوله حدثت في ملكهم) أي فلا تحسب

ذمتهم محته وأفنق عليهم انهم فاسداه (أو) خرج (بعضهم) زيادة على من أعتق عبداً كان أولاً كذا وأقل من الثلث  
 فهو أهم من قوله عبد آخر (أقرع) بين الباقيين فنخرج له العتق بأن عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه من ذم  
 وله كسبه من (وقت) الاعتاق لا من وقت الأقرع في الثلاث بخلاف من أوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لانه  
 وقت الاستحقاق (ولا يجب) كسبه (من الثلث سواء) كسبه في حياة العتق أم بعد موته وفي معنى الكسب  
 الولد وأرض الجانية (ومن رقب قوم بأقل قيمته من) وقت (موت الى قبض) أي قبض الورثة التركة لانه ان كانت  
 قيمته وقت الموت أقل فزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فانقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب  
 عليهم كالذي يغصب أو يضيع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الرواية كما صلبها نقول الأصل قوم يوم الموت  
 محمول على ما إذا كانت القيمة فيه أقل أو لم يختلف

ليمضى قول الشارح فلا يحسب عليهم راجع للامرين (قوله كسبه) أى  
من رفق وقوله الباقي أى الموجود قبله (قوله وله المائة) لانه تبين ان كسبه  
له فرجت التركة الى ثلاثمائة وماوى (قوله ثم أفرغ) أى لتبني التركة (قوله  
لضحية) مائة الكسب لاد صاحبها رفق بين ان من التركة فصارت التركة  
اربعمائة وماوى (قوله أو خرجت له ثلث) أعلم انه اذا خرجت القرعة الثانية  
للكاسب دارت المسئلة لان معرفة قدر ما يعتق منه متوقعة على معرفة قدر ما بقي  
من كسبه للورثة حتى يعرف أنه هل بقي للورثة ثلث التركة فيعتق ذلك القدر  
أولا فلا يعتق ومعرفة قدر ما بقي من كسبه للورثة متوقعة على معرفة قدر ما يملكه  
من كسبه ومعرفة قدر ما يملكه من كسبه متوقعة على معرفة ما يعتق منه لانه  
لا يبقى من كسبه للورثة الا ما زاد على ما يملكه منه والذي يملكه منه قدر ما يعتق  
منه فاذا أردت التخلص من الدور فقل اعتق منه شئ وتبعه من كسبه شئ  
مثله وقد عرفت أنه خرج من الاربعائة بالقرعة الاولى مائة وخرج منها هذان  
الشيا بان القرعة الثانية يبتقى للورثة من الاربعائة ثلاثمائة الا شيئين وعرفت  
ايضا انه يعتق بالقرعة الاولى عديداً وبالثانية شئ من العبد الكاسب  
فلزم ان يكون للورثة مثلاً وذلك ما تسان وشياً لانه لا بد ان يبقى للورثة مثلاً  
ما اعتق وأما الكسب النافع لما اعتق من الكاسب فلا يحسب من التركة حتى  
يكون للورثة مثلاً فيلزم ان يكون الثلاثمائة الا شيئين تعدل مائتين وشيئين  
فاجبر المسئلة بان تزيد المسئلة على المسئلة منه ويحصل ذلك بارالة الاستثناء  
وزد مثل ما جبرته على المعادل الا ان خرج ما يقول الياسمينية  
وكل ما استغنيت في المسائل \* صيرها بما مع المعادل  
وقوما الجحما الى اثباته أى مثبتاً وقوله مع المعادل أى كل معادل فيشمل المعادلين  
فقول المسئلة بعد ازالة الاستثناء وزاد مثل الشئين على المائتين الى ثلاثمائة  
تعدل مائتين وأربعة أشياء فقابل بان تطرح ما اشتركت فيه وهو المائتان عملاً  
بقولها

وبعد ما تبصره في المقابل \* بطرح ما نظيره مماثل

قوله نظيره مفعول قدّم له قوله مماثل فاذا طرح ما تبين من كل تبقى مائة تعدل  
اربعة أشياء والقاعدة انك تقسم المعلوم على المجهول فاقسم المائة على الاربعة  
أشياء عملاً بقولها

فأقسم على الاول ان وجدت ا \* وأقسم على الاجز ان عديتها

(وحسب) على الورثة  
(كسبه لباقي قبله) أى  
(كسبه الموت) (من الثلثين)  
قل الموت بعد لانه  
يجلوا الحادث بعده لانه  
ملكهم (فلا يعتق في مرض  
موت ثلاثة) معاً (لا يملك  
غيره ثم يبيع كل منهم مائة  
فكسب أحدهم قبل موت  
الآخر) (مائة أفرغ) بينهم  
فان خرج المائة أو خرج  
اعتق وله المائة أو خرج  
لغيره فبق (ثم أفرغ بين  
الباقين الكاسب وغيره  
فان خرج الفاق) (لغيره يعتق  
ثلاثة) (لضحية مائة الكسب  
أو خرجت له أربعة)

وله ربع كسبه (ويكون للورثة ٨٧٣) الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر ذلك مائتان وخمسون

ضعف ماعنق لانك اذا

أسقطت ربع كسبه وهو

خسة وعشرون يتي من

كسبه خسة وسبعون

مضافة الى قيمة العبد

الثلاثة بصير المجموع ثلاثمائة

وخسة وسبعين ثلثاها

مائتان وخمسون للورثة

والباقي مائة وخسة

وعشرون للعنق ويستخرج

ذلك بطريق الجبر والمقابلة

وهي ان يقال عتق من

العبد الثاني شيء وربعه من

كسبه مثله بقي للورثة

ثلاثمائة الاثنين تعدل

مثلي ماعنق وهو مائة

وشيء فثلاث مائتان وشيآن

وذلك تعدل ثلاثمائة

الاثنين فبصير وتقابل

فمائتان وأربعة أشياء تعدل

ثلاثمائة تسقط منها

المائتين بقي مائة تعدل

أربعة أشياء فالثاني خسة

وعشرون فعلم ان الذي عتق

من العبد ربه وربعه وربع

كسبه (فصل) \*

في الولاء هو يفتح الواو

والمدغلة القرابة مأخوذ

من الموالة وهي المساواة

والقاربة وشراعه مصوبة

أي الاموال والاجزأى الاشياء كالأول والآخر والشئ بمعنى واحد فإذا قسمت  
المائة على الاربعة أشياء خرج خمسة وعشرون فذلك الخارج هو الشئ فإذا  
علت أن الشئ خمسة وعشرون قلنا عتق من الكسب شيء وربعه شيء  
من كسبه علمنا أن كل شيء من الشئين خمسة وعشرون فإذا علمنا أن الخمسة  
والعشرين وربع المائة علنا أن الذي عتق ربه وربعه وعلنا أن الشئ الذي ربعه  
من الكسب خمسة وعشرون وهي ربع الكسب فيتم ذلك قيمة ماعنق ثلث  
التركة لان من يخص من عتق بعضه من كسبه غير محسوب منها فإذا أسقطت  
هذه الخمسة والعشرين التي خصت الكسب بقي ثلاثمائة وخسة وسبعون  
وهي التركة فثلثها مائة وخسة وعشرون للعنق وهي قيمة ماعنق (قوله ربع  
كسبه) لان الحرية تتبعها كسب أي بالطريق الآتي والآخر أي ماعنق قبل  
العمل بالطريق الآتي في مجهول (قوله ويستخرج ذلك) أي بيان أنه يعتق من  
العبد الثاني ربه وربعه وربع كسبه (قوله عتق من العبد الثاني شيء) أي  
لأجل تميم الثلث وقوله وربعه من كسبه مثله أي للقاعدة السابقة أن الكسب  
يتبع العتق والرقى وهذا العتق لبعض عبد فبقي بعض الكسب (قوله بقي  
للورثة ثلاثمائة) أي الباقية بعد العبد الذي عتق أولا وقوله الاثنين وهما  
بعض العبد وبعض كسبه (قوله وهو مائة وربع) المائة هي قيمة العبد  
الأول والشئ هو بعض العبد الثاني (قوله وذلك) أي المائتان وشيآن  
تعدل ثلاثمائة أي قبل الجبر (قوله فبصير) أي بحذف الاستثناء والقاعدة أنه  
يزاد في الطرف الثاني بقدر ما حبره وهو شيآن فصنع قول الشارح فمائتان  
وأربعة أشياء الخ وقوله ويقابل أي بأن تسقط المعلوم في مقابلة المعلوم ويقسم  
ما بقي من المعلوم على المجهول بأن تقسم المائة على الاربعة أشياء فصنع قوله فعلم الخ  
وعبرة عش على مرفيع ويقابل أي بجبر الكسب فتم الثلاثمائة وتزد  
مثل ما جرت به على الكسب في الطرف الآخر فبصير أحد الطرفين ثلاثمائة  
والآخر مائتين وأربعة أشياء فبسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل  
منهما فالباقي مائة من الثلاثمائة يقابل بينهما وبين الاربعة أشياء الباقية بعد  
اسقاط المائتين من الطرفين الآخر خرجت المائة عليه يخص كل شيء خمسة  
وعشرون اه وقوله فثلاثان ربع على الجبر وقوله يسقط بيان للمقابلة (قوله  
تعدل أربعة أشياء) أي نسأله لانه يجب أن تكون تلك الاشياء الاربعة مائة  
(فصل في الولاء) (قوله لغة القرية) أي فكأنه أحد أقارب العتق

سبها زوال الملك عن الرقيق ٢١٩ بحرية والاصل فيه قبل الاجماع ما يأتي من الاخبار

(من عتق عليه من به رق  
ولو بكتابه أو تدبير) أو  
سراية أو بعضية (قولاؤه  
ولعصبته) بنفسه لغير  
الشخص إنما الزلاء لمن أعتق  
وقيس بما فيه غيره (بعدم)  
منهم (بقوائده) من ارتب به  
وولاية تزويج وغيرهما  
(الأقرب) فالأقرب كما  
في النسب ونحوها من حبان  
والحما حكمهم وفتح اسناده  
الولاء لجهة كل جهة النسب  
بضم الهمزة وفتحها وقولي  
ولعصبته أولى من قوله ثم  
لعصبته لأن المذهب أن ولأه  
العصبة ثابت لهم في حياة  
المعتق والمتأخر لهم عنه إنما  
هو فوائده كما قرر وقد  
بسط الكلام عليه  
في شرح الفصول وغيره  
وتقدم في الفرائض حكم  
ارتب المرأة بالولاء مع بيان  
من ترتب منه به وخرج  
بقولي له ولعصبته معتق  
أحد أصوله وعصبته فلا  
ولأه لهما عليه كما هو ثابت  
رقبة رقيقة من رقيق أو حر  
وأعتق الولد المالكه وأعتق  
أبويه أو أمه مالمالكهم

برما يرى ويقرر بعضهم القرابة هنا بالعلقة والاتصال (قوله من عتق عليه من به  
رق) أي باعتاق مغيرا ومعتق ومنه يبيع العبد لنفسه لأنه عقد عتاقه كإقرار  
وبغير اعتاق مكان ملك بعضه قال من خرج به من أقرب بحرية من ثم اشتراه فإنه  
يحكم عليه بعقده ويوقف ولاؤه ومن أعتق عن غيره بموضع أو غيره وقد قدر انتقال  
ملكه لغيره قبل عتقه فلاؤه لذلك الغير اه (قوله أو بعضية) فيه أنه لا فائدة  
في نبوه ولاؤه على بعضه لأن عصبته النسب مقدمة على الولاء الآن يقال فائدة  
تظهر من قوله بعد ولو ملك هذا الولد أباه ج ولا أخوته اليه وفيه أنه لا فائدة لهذا  
الانحرار لأنه عصبته لأخوته من النسب وقد يقال تظهر فائدة فيما إذا ملكت  
بنت أباه ولم يوجد غيرها من العصبات (قوله وغيرهما) كالعصاة عليه  
وولاية القود وتحمل اليد (قوله الولاء لجهة) أي تشابه واختلاط كاختلاط  
الجمعة سداء الثوب حتى يبرأ كالثمن الواحد ما بين ما من المداخلة الشديدة  
وفي المختار للجهة بالضم القرابة لجهة الثوب تغم وتقع اه (قوله ثابت لهم في حياة  
المعتق) وينبغي عليه أنه لو فسق مثلا لمعتق انتقلت ولاية التزويج له بعده من  
عصبته وكذلك لو كان كافرا والعتيق والعاصب مسلمين فإذا مات العتيق ورثه  
العاصب المسلم وكذا لو كان المعتق مسلما والعتيق نصرانيا وموت العتيق في حياة  
المعتق وله سنون نصارى فانهم يرثونه كما نص عليه في الام شرح الفصول (قوله  
اغناهم وقوائده) فالمتقبل اليهم الارتب لا أثره فان الولاء لا يعمل كإنسب  
الانسان لا ينتقل بموته وسببه أو نعمة الولاء تختص به ومن ثم قالوا الولاء لا يورث  
بل يورث به من (قوله من ترتب منه) أي مع بيان الشخص الذي ترتب منه بالولاء وهو  
العتيق والنمى اليه بنسب أو ولأه وبإبنته فيمسا ولا ترتب امرأة بولاء الاعتاقها  
أو نمى اليه بنسب أو ولأه ووراده بقوله وقد تم الخ الاعتاد عن عدم ذكر هذا  
في المتن فتابع ذكر الأصل لهما وحاصل الاعتاد أنه تقدم علوه كره لو وقع في التكرار  
كما وقع في الأصل (قوله أحد أصوله) أي العتيق (قوله وعصبته بالرفع) وقوله فلا  
ولأه لهما أي لمعتق أحد الأصول ولعصبته (قوله من رقيق) انظر هل الولد في هذه  
للمالك الأم أم للمالك الأب وظاهر كلامهم الأول (قوله واعتق الولد) الظاهر أن صورة  
المسئلة إذا اختلف المالك عبد الحر وصورتها ع ش بل أن يزوج شخص أمته فتأني  
ولده ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الأمة فيعتقها مسترها فالولاء على الولد لغيره لا لمعتق  
الأمة اه (قوله وأبويه) أي إذا كانا رقيقين وقوله أو أمه أي إذا كانت هي الرقيقة  
فقط قال سم أي فلا ولأه على ذلك الولد لمعتق أبويه أو أمه اه (قوله مالمالكهم) فيه

(و) ولاد غنيقة من عبد  
لمولاه) لانه عتيق معتقها  
(فان عتيق الاب أو الجدة  
انجبر) الولاء من مولاه  
(لمولاه) يعني انه بطل ولاد  
مولاه وثبت لمولاه لان  
الولاء فرع النسب والنسب  
معتبر بالاب وان علا وانما  
ثبت لمولى الام لضرورة روق  
الاب وقد زالت بقية (أو)  
عتيق ((الاب بعد عتيق)  
(الما انجبر) من مولى الجدة  
(لمولاه) لانه انما انجبر لمولى  
الجدة لضرورة روق الاب  
والاب أقوى في التسبب وقد  
زالت الضرورة بصفته روق  
ملك هذا الولد) الذي ولاد  
لمولى أمه (أباه حر ولاد  
أخوته) لا يسه من مولى  
أمهم (إليه) اما ولاد نفسه  
فلا يجبر لانه لا يملك أن  
يكون له على نفسه ولا ولاد  
لواشترى العبد نفسه أو  
كاتبه سيده وأخذ النجوم  
كان الولاء عليه لسيده  
((كتاب التدبير ع) د  
لغة النظر في العواقب  
وسرها (تعلق عتيق) من  
مالك (بموت) فهو تعلق  
عتيق بصفة معينة لا وصية

أن العطف باهر فلا يظهر ضمير الجمع (قوله من عبد) صفة لولد أي كائن من عبد  
كان زرع شخص أمته لعبد آخر ثم جاءت منه ثم اعتقها فان الحمل يتبعها ويكون  
ولاد لسيدها لا لصيد العبد وذلك اذا اعتقها وروجه العبد آخر فان الولاد يكون  
حر ابتعالاته وولادته لمعتق الامه وعلى هذا يكون المراد بقوله لا يسه أي الولد عتيق  
معتقها لانه تسبب في عتقه بعتيق أمه فكأنه أعققه ع ش وخرج بقوله من عبد  
الحر المتروج عتيقة فلا ولاد على أولادها منه وهي مسئلة نفيسة عبد البر ومثله  
شرح م (قوله لمولاه) أي معتقها (قوله لمولاه) أي الاب أو الجدة (قوله يعني انه  
بطل الخ) أشار به الى أنه ليس معنى انجبر الرولاد أنه ينطف على ما قيل عتيق  
الانجبر اليه حتى يسترده ميراث من انجبر عنه بل معناه انقطاعه من وقت المقت  
عن انجبر عنه عبد البر وزي فعني اطلاقه انقطاعه (قوله وثبت لمولاه) يستقر  
فلا يشغل بعد ذلك الى موالى الام عند قد يجمع والى الاب بل ينقل الارث  
ليبت المال عبد البر وعبارة عمرة لوانتقض موالى الاب لم يصل الى موالى الجدة  
ولا الى موالى الام بل يرجع لبيت المال سم ومثله شرح م د (قوله هذا الولد)  
أي الذي من العمد والمعتقة شرح م (قوله حر ولاد أخوته اليه) أي الى نفسه وذلك  
لان أباه عتيق عليه فيثبت له عليه الولاد وعلى أولاد من أمه أو عتيقة أخرى شرح  
م د ويؤخذ من قوله أو عتيقة أخرى أنه لا يشترط في الاخوة ككونهم أشقاء بل  
متى كان على أخوته لا يسه ولاد انجبر من موالىهم اليه ويصرح بذلك قوله انجبر  
ولاد أخوته لا يسه فان الاخوة للاب تصدق بالأشقاء والاخوة للاب وحده  
ع ش على م د (قوله لا يسه) أن يكون له على نفسه ولاد) واذا  
تعذر رجوعه فيبقى موضعه شرح البهجة أي فيبقى لمولى الام

((كتاب التدبير))

قوله النظر في العواقب أي التأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير  
نصف المعيشة ع ن (قوله من ذلك خرج به ما لو وكل غيره فيه) فانه لا يصح لانه  
تعلق والتعلق لا يصح التوكيل فيه كالو وكل شخص آخر في تعلق طلاق زوجته  
فانه لا يصح بر وى وشوبرى (قوله بموت) أي وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده  
كما يؤخذ بما أتى ق ل على المولى (قوله لا وصية) أي الرقيق بعتيقه كما صرح  
في البهجة واخذنا من المرفوع والربيع ووجه جمع وقيل هو وصية ولو قال دبرت  
نفسك أو ثلثك مع وازامات عتيق الجزء ولا سراية كما تقدم في كتاب الاعتناق  
ولو قال دبرت يدك أو عينك فوجهنا كغيره في القذف وقصته ترجع المنع والعقد

ولهذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت وتسمى تدبيراً من الدبر (١٧٦) لان الموت دبر الحياة والاصل فيه قبل

الاجماع خبر الصمحين ان رجلاً دبر غلاماً ليس له مال خيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتقرر له بدل على جواز (واركانه) ثلاثة مائة ومائة ومثل وشروط فيه كونه رقيقاً غير أم ولد) لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) وفيه هنا ما مر في الضمان (أ) (صريح) وهو ما لا يجمل غير التدبير (كانت حر) بعدموت (أو اعتقتك) أو حررتك (بعدموت) أو دبرتك أو أنت (مدير) أو أذامت فانت حر وذكر كاف كانت من زيادة (أو نائية) وهي ما جعل (التدبير وغيره) تكليفت بذلك أو جساك (بعد موت) وصح التدبير (مقيداً بشرط) (كان) أوتى (في ذات الشهر أو المرض فانت حر) فان مات فيه عتق والأفلا (ومعلقا مكان) أو تى (دخات) الدار (أنت حر بعد موت) فان زوجت الصفة ومات عتق والأفلا ولا يصير دبراً

أه صريح في تدبير الكل لان ما قبل التعليق مع اضافته الى بعض محله كالطلاق بخلاف ما لو قال دبرت ثلثك أو نصفك فانه تدبير لذلك الجزء فقط ولا سارية لان التفسير معهود في الشائع بخلاف اليد وقومها زى ومثله شرح مر (قوله) لا يقتصر الى اعتناق أى من الوارث ولو كان وصية لأقربة والى ذلك ولانه لا يصح الرجوع فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها (قوله وصى الخ) عبارة العتقة الدبر ما أخذ من الدبر يسمى به لان الخ ووجه التسمية علمها ظاهر وشدي (قوله دبر غلاماً) اسمه يعقوب واسم مدبره أرمذ كورس ل (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وبعه صلى الله عليه وسلم) كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل غنمه الى سيده وقال اقض دينك اه ابن شرف على التصريح (قوله فتقرر) أى عدم انكاره حيث لم يقل لا عبرة به في التدبير وكان بيعه اما خفية السيد أو ليدن عليه فانه الزر شى اه سم وفيه ان التبيية من غير دين لا تقتضى بيعه فالاولى ما قاله ابن شرف (قوله كونه رقيقاً) ظاهره وان يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالأه من فيفرق بين الاعتناق في الحياة والاعتناق الحاصل بالموت في المدبر هذه الصورة (قوله بجهة أقوى من التدبير) بدليل ان عتقها من رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كما سيأتى في الشارح وقال سم انظر هذا التعايل مع صحة تدبير المكاتب مع ان الكتابة أقوى الا ان يقال لا استحقاق اذ قد تبطل الكتابة لتفويض السيد أو سمع المكاتب (قوله أو دبرتك) أو فلا تحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعدموتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعة (قوله أو جساك) أى عن التصرفات فبذلك مثله فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحاً في بابه ووجدت نقاداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره فلت الوصية والتدبير متحدان أو قريبان من الاتحاد كما يعلم ما يأتي فصحت نسبة التدبير بصراح الوصية بالوقف القريبة لذلك جبر سول (قوله في ذات الشهر) ونبه بقوله في ذات الشهر على أنه لا بد من امكان حياته المدة المعينة عادة فحوادث ما بعد ألف سنة فانت حر باطل س ل وبعبارة شرح الروض وبحال صحته مقيداً ان أمكن وجود ما يديه فلو قال ان مت بعد ألف سنة فانت حر فليس تدبير على الصحيح اه (قوله دخوله قبل موته الخ) ولا يشترط الدخول فوراً أخذاً من قوله في ما سيأتى واعلم أن غير المشبهة الخ سم (قوله ان مت ثم دخلت الدار) ولو قال اذ مات ودخلت الدار فانت حر اشترط الدخول بعد الموت الا أن يرد الدخول قبله نقله الشيخان عن البغوى

حتى يدخل (وشرط) للحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير هنا (فان قال ان ميت ثم دخلت الدار) فانت حر بعده (بشرط ذلك دخوله ولو متراخياً) عن الموت فلا يشترط الفور

اذا دس في الصيغة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراضي وان لم يكن شرطاً هنا (والوارث كسبه قبله) أي قبل الدخول (لأنه يبيع) مما ينزل الملك كالمبة (٨٧٧) لتعلق حق العتيق به (كما قوله اذا مات ومضى شهر) مثلاً

أي بعد موتي (فأنت حر) فلأرث كسبه في الشهر (لأنه يبيع) وذكر أن الوارث كسبه في الأولى والتصریح به في الثانية مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استخداه - وأجابه (وليست) أي الصورتان (تديراً) بل لتعلق بصيغة لأن العاقب عليه ليس الموت قط ولا مع شيء قبله وهذا من زيادتي (أو قال ان أو متى شئت) فأنت حر بعد موتي (استرطت المشيئة) أي وقوهها (قبل الموت) فيهما كسائر الصفات العاقبة (فأرث) بأن يأتي بالمشيئة في مجلس الخطاب (في نحو) كاذبا لا اقتضاء الخطاب الجواب حال دون نعوته مما يقتضي القود في مشيئة الخطاب كما هو في حين لانها مع ذلك الزمان فانه متى فيها جرح الزمان واشتراط وقوع المشيئة قبل الموت مع ذكر نحو من زيادتي فان شرح يوقعها بعده أو نوا مشيئة يوقعها بعده لا فوراً وان يعلق بتي أو نحوها واعلم ان

هنا وهو المعتمد قال في المهمات والصراب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق ان هذا وجهه مفرغ على ان الزمان ترتيب ذي واحد م والاول (قوله اذ ليس في الصيغة ما يقتضيه) يؤخذ منه انه لو قال قد دخلت بالغاء اشترط القود (قوله وان لم يكن شرطاً هنا) وجهه ان خصوص التراضي لا غرض فيه بظهر غائباً إلى النظر اليه بخلاف القود في الغاء شرح مر (قوله لانه يبيع ما يبيع عليه الدخول) فيتمتع والاكراه يبيع حل ومر (قوله مما ينزل الملك) قال سمع على جبر فيتلعن طاب أنه يجرم عليه وطؤهما أيضاً لا سيما ان أنه مرسومة ولده من الوارث فيتاخر اعتبارها عش (قوله كوله اذا مات تنذر) وقوله في الأولى وهي ان مات ثم دخلت الدار وقوله في الثانية وهي المنقرضا (قوله استخداه) وليس من الاستخدام المولى ح ل فليس له وطؤ ولو كان أنثى (قوله وأجابه) ظاهره وان طالبت لمدة ثم بعد الاجارة لو وجدت لمدة العلق عليها هل تنفسح الاجارة من حيث ذلك ولا اذا قبل بعدم الانفساخ فهل الاجرة الوارث أو لتعلق لا تقطع تعلق الوارث به فيه فظرو ولا قرب الانفساخ من حيث ذلك لا به تين أنه لا يستحق النفعه بعد موته عش على مر (قوله ليس الموت قطعاً) بل مع الدخول أو مضي شهر بعده عش وأذا كان قيد به وتعلق الحرية بالموت أو مع شيء قبله (قوله فوراً في نحو من حل) القورية اذا أضافه لحد كما علم من تصويره فلو قال ان شاء زيد فأنت مدبر لم يشترط القود لان ذلك من حيث التعلق بالصفات فهو كسلبه بدخول والفرق ان التعلق بمشيئة زيد مفعول به يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعبده وتعلقه بمشيئة العبد لم يشترط فيه قرب الزمان وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتيق ثم قال لم شاء به في رجعت عن المشيئة لم يسمع منه وإن قال لا أشاء ثم قال أشاء فكذلك ولم يمتنع والجامل أنه متى كانت المشيئة قورية فالاعتبار بما شاءه أولاً أو تراخيها ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له في وقته تأخرت عنه اه شرح مر فلهذا قال س ل وفي نصوص مدبران دخلت انتم لابد من تقديم الموت كما هو المقرر في تأخير الشرط من عن الشرط (قوله في مجلس التواجب) وهو ان يأتي به قبل طوال الفصل كما قدمه في العتيق بقوله والا قرب من خطه بما في نال أي وهو يقتضيه الكلام اليسير ع ش على م د (قوله لانها) أي متى ومهما وأي حين وقوله مع ذلك أي مع المشيئة (قوله في اقتضاء القورية) يفهم أنه مثلها في كونه قبل الموت أو بعده على التفصيل في المشيئة شوبرى (قوله ولو لا) أي معاً أو برئسا

غير المشيئة من نحو الدخول ٢٢٠ م ليس مثله في اقتضاء القورية (ولو قال له به ما اذا ماتنا فأنت حر لم يمتني حتى يموتاً) معاً أو برئسا



من مات احدهما فليس لوا نهنجويبع زده) لانه حمار مستحق العقيق بمرت الثمن والاوله كسبه ونحوه ثم نقتله  
بمرتهم امعاذني فلعق بصفة لاعتق تدير لان كلامهما يقطعه (٨٧٨) بموت به بخرته وموت غيره وفي موتها

ع ش (قوله وله) ان لورنه سببه في سبب بيبه وقوله وله كافر  
اجباية (قوله لاهنق تدير) ويترب على ذات انهم اذا قال ذلك في حال لاهة  
فانه ينفق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعق  
الا ما خرج من الثمن (قوله به ينصيب المأخر الخ) لانه حينئذ ماعق بالموت وحده  
وكانه قال اذ مت منه مبيع ذلك مدبر في وعبرة عمرة في لاهة تعلق حينئذ  
بالموت مع شيء قبله وهو موت المقدم وقضية ذلك جزو بيع المتأخره وقاله  
كناه وشان ان تدير ولم اربه شيئا مريحا فاجمع ثم رأيت سم صريح بان له ذلك  
ويبطل التدبير واما نصيب الميت فباقي على تعلقه اه (قوله دون نصيب المتقدم)  
لاه معلق بالموت وغيره حل (قوله لانه كالمكاف حكما) أي بناء على  
طريقة الشارح من أنه غير مكاف (قوله لا من كره) الاد كان بحق باه تديره  
فاكره على ذلك قياسا على ما في الاعتقاد كاقاله ع ش على مر (قوله ولم يري)  
بان دخل دارنا بامان في ومثله أم ولده الكافرة مر (قوله لدارهم) أي وان دبره  
هندنا أو اوى الرجوع معه شرح مر (قوله بخلاف مكاتبه) أي الصحيح الكتابة  
أخذ من قايه كافي ع ش وقوله يبيع عليه أي باعه الحساكم (قوله وبالبيع  
بطل يد برفقه) اشعار بان التدبير كاد قد صرح حتى بر عليه الابطال وعليه قول  
مات اسيد قبل بيع القن حكمه بفق وهو ظاهر ع ش لمصا (قوله خلافا لما يرويه  
كلام الاصل) وعبرة أنه له ولو كان لكافر عبد مسلم فديره تقض وبيع عليه  
وقيل ان في عبارة الاصل تقديم وتأخير لان الوار لا تقتضي التقييد والاصل بيع  
عليه وتقض تديره بالبيع سم على حجر ادوا جاب عنه بعضهم بأنه عطف  
تفسير للرد بالنقض (قوله نزع منه) وانما لم يبيع عليه كافي التي قبلها لانه حين  
التدبير في هذه كانت يده على المديرة صحيحة غير واجبة الالاف بطل حق من  
الولاء ولا حق المبدن الف بخلاف تان كما هو جلي شيئا (قوله لا يباع عليه)  
واما سببه لم يبيع شو برى (قوله بنحويبع) فاد يبيع بعضه فباقي مديرشو برى  
(قوله وان لم يكن) غاية الرد (قوله بناء على عدم عود الحنف في اليمن) أي فيما  
اذا قال لزوجته ان دخلت الدرافانت طاقا فلان قائم حالها ثم عقد عليها ما عدا آخر  
ثم دخلت في العقد الثاني أو في مدة الدينونة فان المهندنان الحنف لا يعودون فلاتعاق  
و اما ان ينبتا على عود الحنف في اليمن وهو قول مرجح فانه يعود التدبير (قوله

مرتيا به صير نصيب المأخر  
موتان موت المتقدم مدبرا  
دون نصيب المتقدم ونحو  
ممن زبادني (و شرط  
في المال ان اختيار) وهو  
من زبادني (وعا م صبي  
وجنون ليصح) التدبير  
(من سفيه) وفلس ولو  
بهداخر عليهما ومن  
من (وكافر) ولا جريا  
لا كلامهم صحيح العبارة  
ولمك ومن سكران لانه  
كالمكاف كما لا من كره  
وصي وجنون وان ميلا  
كسائر عقودهم (وتدبير  
مرتد وقوف) ان اسلم بان  
صحته وان مات مرتدا بان  
فساده (ولم يري حـ ل  
مديره) الكافر الاصل من  
دارنا (لدارهم) لان احكام  
الرق باقية بخلاف مكاتبه  
الكافر بندير رضاه  
لاستقلاله وبخلاف مديره  
المرتد لبقاء عاق الاسلام  
(ولو دبر كره) مسلما يبيع  
عليه ان لم يزل ملكه عنه  
وبالبيع بطل التدبير ولن  
لم ينقض خلافا لما يرويه

كلام الاصل (أو دبر كافر) كما افاد لم نزع منه) وجعل عند عدل دها لذل عنه (وله) أي ومعلوم  
اسيده (كسبه) وهو باق على تديره لا يباع عليه لتوقع الحرية والولاء (وبطل) أي التدبير (بنحويبع) للدبر الخبر  
السايق فلا بد وان لم يكن بناء على عدم عود الحنف في اليمن

ويعلم ان محمداً قد لا يصح بيعه وان مع تدبيره ونحو من زيادتي (و بطل) (باب الاصل) المدبر له لانه اقوى منه بدليل  
انه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فبرغمه الاقوى كما يرفع ملك المدين التكاليف (لا بدوة) مع المدبر  
او سيده ما يملك المدبر عن الصباغ (٨٧٩) فيعتق بموت السيد وان كان مرتدين (و لا) رجوع) عنه

(لفظاً) كسيفته او نقتضه

كسائر التعلقات (و لا)

(انكساره) له كان انكسار

الردة ليس اسلاماً وانكار

الطلاق ليس رجعة فحلف

انه مذبذب (و لا) (وطىه)

لمدبرته سواء اعزل أم لا لانه

لا يفي بالمبايل في كده

بخلاف البيع ونحوه (و حل)

له) وطئها بالقاء ملكه ولم

يتفق به حق لازم (ومع)

تدبير مكاتب) كما يصح

تطبيق عقبة بصفة كما

سابق (وعكسه) في

كتابة مدبر بناء على ان

التدبير تطبيق حق بصفة

فيكون كل منهما مدبراً

مكتاباً ويعتق بالاسبق

من الوصيين موت السيد

واداء العجوم وبطل الآخر

لكن ان كان الآخر

الكتابة تبطل أحكامها

فيبيع العتق في كسبه

ولده كما قاله ابن الصباغ

وهو المولى) أتى بهذا لانه وارده على عموم كلامه فانه صريح بصفة تدبيره فيه  
ثم قال وبطل التدبير بنحو بيع فبيد ذلك صحة بيع السفيه له فيه دلي ذلك بقوله  
ومعلوم اني اعمى ففعل بطلانه بالبيع في من بعض منه ذلك تأمل (قوله فيه) ق بمرت  
السيد) أي من الثلث وان كان ماله في الاورال ان الشرط تمام الثلثين مستقيم ما  
وان لم يكونوا ورثة مولى (قوله لانه) أي الوطى (قوله ولم يتفق) أي وطئ  
انه لم يتفق الخ (قوله بناء الخ) راجع لقوله ومع تدبير مكاتب وعكسه اذ لو بني على  
القول بان التدبير وصية فلا يصح دخوله على الكتابة لانه انصف منها بدليل  
صحة بيعه في الوصية به ويكون رجوعاً والاضعف لا يدخل على الاقوى وفي العكس  
تكون الكتابة باطلاً ولا يترقب عليه انه لو سبق الموت اداء العجوم لا يصح  
العتق وحيداً فلا يتأتى قولنا يحصل العتق بالاسبق شيئاً من بطلانه وقوله بدليل  
صحة بيعه في الوصية فيه ان العتق عتقه بصفة يصح بيعه ايضا لم يذكر  
مر هذا البناء فتأمل فالاولى ان يقول بدليل صحة رجوعه عن الوصية  
بالقول والفعل والتعلق لا يحصل الرجوع عنه الا بالفعل كالبيع لا بالقول  
ارجعت عنه (قوله ويعتق بالاسبق من الوصير) اخذ من قوله بعد  
في المتن ويعتق بالاسبق الخ فيه اشارة الى انه راجع للصور الثلاث (قوله فيتبيع  
انه في الخ) بيان لفائدة الادراك (قوله كسبه) أي الحاصل قبل الموت  
والباطل بالانحطاط لبيان الكتابة وهل يرجع اذا أدى بعضها أو لا يرجع لانها  
من كسبه حل وتقتل عن عب الرجوع (قوله كما قاله ابن الصباغ) معتد  
(قوله في الاولى) أي قوله ومع تدبير مكاتب والثانية قوله وعكسه ع ش (قوله  
وعليه جرى ابن القري) أي في الثانية وهو ضعيف (قوله والافية في قدره)  
وسق الباقي بكتابة فاذا أدى قسطه لا وارث حتى شيئاً \* (فصل  
في حكم حل المدبرة الخ) \* (قوله مع ما يد كرمه) أي من قوله وحلف فيما  
وبطله الخ (قوله حل من دبر خاملاً) أي من زنا او من الزوج شيئاً ويعرف

في الاولى ويقاس بها الثانية ويحتمل خلافه وعليه جرى ابن القري ويعلم ما يأتي في الفصل. في انه اذا كان  
الاسبق لم يرت فلا يعتق كله الا ان احتمل الثلث والافية حتى قدره (و مع) تطبيق حق كل منهما (بصفة) كما يصح  
تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة (و يعتق بالاسبق) من الوصيين فان سبقت العتقة المعلق بها عتق بها ولو لموت فيه  
عن التدبير أو الاداء فيه عن الكتابة وكذا حكم تطبيق عتق المكاتب بصفة مع قولي ويعتق بالاسبق في تدبير  
المكاتب وعكسه من زيادتي \* (فصل) في حكم حل المدبرة والمعلق عتقه بصفة مع ما يد كرمه (حل من دبر

خاملاً)

ولم يستثنه (مدير) تعالما وان ان فصل قبل موت سيد هار لان بطل قبل ان فصله تدبيره لادوات لها كبيع في بطل  
تدبيره ايضا تعالما وخرج بالاحمال الخطا فان ادبر هارم حلت فان فصل قبل موت السيدة نعيمه دبر كافي ولله المرونة  
ورلة الموصى بها والحق تعالما وبقول لان بطل الى آخره (٨٨٠) ما لو بطل بعد ان فصله تدبيره هار

وجوده عند التدبير بوضعه له ونسبة اشهر منه فان ولده باهكتهم من اربع - نين  
منه لم تدبرها وان ولده لها بينه ما فرق بين من لها زوج بفرشها فلا تدبرها وبين  
غيره بينه - زى (قوله ولم يستثنه) فان استثناءه لم تدبرها في التدبير لان  
عنت موت السيد حاملا به فانه يدبرها اه حل بخلاف العتق فانه يدبرها وان  
استثناءه كالمرة قوة العتق وضعف التدبير عتق (قوله لان بطل قبل ان فصله  
تدبرها) حامل المسئلة اهان كانت حاملا في احد الوقتين وقت التدبير ووقت  
الوت او غيرها ما تدبرها لولد والا فلا تدبر (قوله فلا يطل تدبره) وهذا ما  
ثبت فيه المحكم للتابع مع بطلانه في المتبوع وكذا قوله بعد فلا يطل تعلب عتقه  
(قوله يدبره بملقاعته) ظاهره وان استثناءه لان يقال التثنية باعتبار ما ذكره  
اشار ح من التثنية بقوله وليس ثمنه حل (قوله فلا يطل تعلب عتقه) ويعنى  
بوجود الصفة اذا كانت غير متعلقة به في أمه اما اذا تعلقت بها كدخولها الدار  
فبطل تعلب عتقه كما في شرح الروض (قوله ومع تدبر حمل) أى بعد تلخ الزوج  
فيه كما يؤخذ من تشبيهه بالانفاق عتق (قوله ولا يدع مدير اولده) هو مفهوم  
قوله حمل من دبرت حاملا لم تدبر وعبارة شرح م ولا يتبع عبد مدير اولده فيه لم منه  
أنه يتبع أمه وانما ظاهر المراد بالولد الحمل بدليل قوله وانما يتبع أمه فيكون  
مقابلا لكون الحمل يتبع أمه فكأنه قال ولا يتبع أمه فمن ثم قصره م على العبد  
وهو ظاهر اه (قوله وانما يتبع اى الحمل) خذلا لما سوبه كلامه (قوله  
في الرق والحرية) أى فيكدا في سبيهما سم وم (قوله كله) أى ان خرج  
كله من الثلث اربعضه ان خرج من الثلث بعضه فطبرماوى (قوله محسوبا  
من الثلث بعد الدين) أى كافي التبرع المنجز في مرض الموت وأولى وعبارة الهماوى  
قوله بعد الدين أى وبعد ان صرفت المهر في المرض (قوله وعتق ثلث الباقي)  
وهو المسدس وحيلة عتق كله أى المدير مطلقا أى سواء كان هناك دين أو لان  
يقول أنت حر قبل مرض موفى بيوم وان مات فجاءه قبل موفى بيوم فاذا مات بعد

قبلة لكن بطل بموتها فلا  
يبطل تدبيره فانه في الثانية  
قد يعيش والقيود يقبل  
الانفصال مع بطل موت من  
زيادى (كما علق عتقها)  
فان حملها يدبره ملقاعته  
والصفة التى علق عتقها بها  
بقيده بقتله (قوله حاملا)  
وان انفصل قبل وجود  
الصفة حتى لو عتقت بها  
عتق هو أيضا لان بطل  
قبل انفصاله اتعاين فيها  
بلا موت بخلاف ما لو علق  
عتقها حاملا لانها لم  
لا يتق ان انفصل قبل  
وجود الصفة والاعتق بها  
لاسه وبخلاف ما لو علق  
عتقها حاملا ولا يطل بعد  
انفصاله تعاقب عتقها أو  
قبلة لكن بطل بموتها فلا  
يبطل تعلب عتقه - ومع  
تدبر حمل كما يصح اعتاقه  
(ولا يتبع أمه) لان الاصل  
لا يتبع الفرع (فان باعها)

مثلا (فرجوع عنه) أى عن تدبير الحمل (ولا يتبع مدير اولده) وانما يتبع أمه في الرق والحرية  
(والمدير كفى في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادى فان قتل بجنايته أو بيع فيها بطل التدبير لان فداء السيد  
ولا يلزمه ان قتل ان يشترى بتمتعه عبد يدبره (ويتفق) لمدير كله أو نصفه (بالموت) أى بموت سيده محسوبا (من  
الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في العتقة فالمراسن في الدين التركة لم يمتق منه شيء أو نصفها وحي هو فقط يبيع  
نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أى  
مرض الموت (حكاك دخلت الدار) (في مرض موفى فأنت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تدبره (ووجدت فيه م  
باختيار أى السيد فانه يجب من الثلث

التعليقين المذكورين بأكثر من يوم عنق من رأس المال وإن لم يكن له غيره وإن كان عليه دين مستعرق لأن عتقه وقع في الصحة من أول وشرح مدر (قوله) فإن وجدت به غير اختياره (قوله) كقول المطر (قوله) بعد الموت أي إذا مضى بعد الموت زمن يمكن فيه كسبه زى (قوله) مصر به أي بتدبيره بنته (قوله) بخلاف ولد المدبرة الخ) وكذا الحكم إذا انفاق ولد المسرودة هل ولده قبل موت السيد أو بعده أو ولده قبل الاستيلاء أو بعده (قوله) لأنها تزعم الخ حاصل هذا التعليق أنها لا ترجع له لعدم اليكها اه وبعبارة شرح مدر لأنها لما دعت حرية نعت أن يكون لها عليه ديون سمعت دعواها المحلقة الولد اه وإنما صدق الوارث لأن الأصل استمرار الرق وصورة المسئلة حيث يكون الخلاف معنى أنها حلت به بعد التدبير لما تقدم أنها إذا كانت حاملا وقت انتدبيره فإنه ينبغيها في العتق ولو انفصل قبل موت السيد (قوله) والحر لا يدخل تحت اليد وكذا الوفاة دبر في حاملا وقال الوارث بل دبر كما لا خلاف وقدر زى (قوله) ونعيرى بما أعم أي لشموله الاختصاص اه

### \*(كتاب الكتابة)\*

ولفظها السلاحي لا يعرف في الحالية قيل أقول من كتب عبد لعمر بن الخطاب يقال له أو أمة من بخلاف التدبير فإنه بعد جاهلي وأقره الشرح شيخنا عزى والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبد ولا تأمير ما به وهو رقبة عبده بما له وهو الكسب زى وأيضا فيها ثبوت مال في ذمة من له الكسب ابتداء وثبوت ملك للعتق عبد البر (قوله) لغة الضم والجمع لما فيها من ضم فم إلى آخره كون مرادفة للكتاب لغة وعطف الضم على الجمع من عطف العام على الخاص ع ش (قوله) عتق عقد أي عقد يقضى إلى العتق فهو من إضافة السبب للسبب وسمى بانه لا يعرف الجارية بكسبه ذلك في كتاب يوافقه فسمي بها كتابة من تسمية الشيء باسم محلقة وهو أصل شيخنا عزى وقال زى يسمى كتابة لما فيها من ضم نجم إلى نجم وقيل لأنه منوثق بها غالبا (قوله) والذين ينعون أي يطالبون (قوله) والحاجة داعية إليها) لأن السيد قد لا تسع نفسه بالعق مجانا والعبد لا يتسمر للكسب تشمروا إذا علق عتقه بالتصميل والأداء فاحتمل فيها ما لم يمثل في غيرها كما احتمل الجاهل في بيع القراض وعمل الجاهل للحاجة شرح مدر (قوله) الواجبة ذكره مع استفادته مما قبله توطئة لقوله وثلاثا لا يعقل أنزل الملك لأنه إنما يصلح علة لنفي الوجوب وتوطئة للغاية أيضا وألار ذكر مجا على من قال

فإن وجد بغير اختياره في رأس المال اعتبا أو بوث التعلق لأنه لم يكن منهما باطل الحق الورثة وبطلان يحمل إطلاق الأصل أنه من رأس المال (وحلف) مدبر فيصدق (في ما) وجد معه وقال كسبه بعد الموت وقال الوارث قبله) لأن البد له ولا تقدم بنته فم لو أقاما ينتهرا عما غلا كما علم مما مرفى الدعوى والبنات وصرح به الأصل بما يخلاف ولد المدبرة إذا قالت ولده

بعد الموت وقال الوارث قبله فإن المصدق الوارث لأنها تزعم حرية والحر لا يدخل تحت اليد وتعيرى بما ذكر أعم من تعيره بما ل (كتاب الكتابة) هي بكسر الكاف قبل ويقعها لغة الضم والجمع وشرع عقد عتق بلفظها بعبور مضم يعمين فأنزل الأصل فيها قبل الإجماع أمة والذين ينعون الكتاب بمملكت أيمانكم وخبر المكاتب عبد مابق عليه درهم رواء أبو داود وغيره وصحح الحماكم أسناده وقال

والحاجة داعية إليها (هي سنة) لا واجبة

ب

٢٢١

في الروضة أنه حسن

ولم يطلبها الرقيق كالتدبير ولأنه يعطل أمر الملك وتضعف (١١٢) المالئك على الملك (بطلب أمين

مكسب) أى قوى على الكسب وبها فسر الشافعى رضى الله عنه الخبر فى الآية واعتبرت الأمانة للابيضع ما يعصه فلا يعنى والطلب والقدرة على الكسب ليؤتى بقصيل النجوم (وإذا) بأن فقدت الشروط أو أحدها (قباحة) ادلا بقوى رجا العقب بها ولا تذكره بحال لأنها عند فقد ما ذكر قد نفى الى العقب (وأركانها) أربعة (رقيق وصيغة) وعوض وسيد وشروط فيه (ما) مر (فى مقتضى) من كونه مختاراً أهل تبرع وولاء لا نهات تبرع وإيلة للولاء فته مع من كافر أصلى وسكران لا من مكره ويكاف وان أذن له سيده ولا من مبي ومعتون وسجور سغه وأولياهم ولا من مجبور فلس ولا من مرد لان ملكه موقوف للعقد لا توقف على الجديد ١٠ علم باب الردة ولا من بعض له لا ليس أهلاً لا ولا مؤذك رحكه مع المكر من زيادى (وكتابه

ان الامر فى الآية للموجب ع ش ملخصاً (قوله وان طلبها) لئلا تدعى من قال بوجوب ادا طلب الرقيق تمسك بقوله والذين ينتفون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكأنهم فهم فعمل الامر على الوجوب (قوله وتضعف المالئك) عطف سبب على مسبب (قوله قوى على الكسب) أى الذى ينفى عزته ونجومه كابدل عليه السبب (قوله ومهما) أى بما تضمنه من الأمانة والكسب (قوله أخير فى الآية) ويطلق الخبر أيضاً على المال كما فى قوله والله خير لشد بدوه على العمل تقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره بر (قوله واعتبرت الأمانة الخ) قدم علة أمانة لا شتر الكسب والقدرة على الكسب فى علة واحدة ع ش (قوله لئلا يصح الخ) يؤخذ منه أن المراد بالامتنع من لا يبيع المال وان لم يكن عدلاً لتركه نحو صلاة شورى (قوله والابن فعدت) الشرط منها الطلب فيقتضى أنها عند عدم الطلب باحة وليس كذلك بل هى سنة حتى عند عدم الطلب وتسا كدبه حل (قوله بأن فقدت الشروط) أى مجموعها (قوله فباحة) جزم البقية فى قصصه بكرهه كانه عهده ببيع كسبه فى العسق واستيلاء سيده عليه يمه قال وقد ينتهى الحال الى ان يريم حب نقتضى كتابته لملكه من الحرمان كسرقة النجوم والتمسك من نفسه وما قاله الفقير هو المختار زى زيادة (قوله وعوض) لومال ونجوم لينهل المال والوقت لكان أولى قل على الخبر (قوله لا من مكره) ينبغى أن يحل ما لم يكره بحق فان نذر ناسه ما كره على ذلك ما يقع حيث لا من اقل مع الاكراه بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان كان النذر مفيداً بزين معين كرمضان مثلاً وأخر الكسبه الى أن بقى منه زمان قليل فانه لم يكن كذلك كأن كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكرامه عليه لانه لم يلتزم وقتاً بعينه حتى يأتم بالآخر عه فلو اكرمه على ذلك ففعل لم يصح (قوله والعفو) لا توقف أى التى يشترط فيها اتصال القبول بالايثار بخلاف ما لا يشترط فيه ذلك كالتدبير والوصية فانها توقف كما ذكره حل ملخصاً (قوله وأمانة مريض) المراد بالكتابة المكتاب من اطلاق المصدر على اسم المفعول لاجل قوله محسوبة من الثالث لان المحسوب انما هو المكتاب أى فتمه لا العقد فى الكلام بعدها التأويل تقدير مضاف أو يقدّر مضاف فقط أى وسع على كذا مريض أو يقدّر فى ولع محسوب بذى محسوب متعلقا وهو المكتاب بالنظر لقمته (قوله وان كانه بمنزلة) ولا ينشأ راي اوقت الكتابة لان حق الورثة لم يعلق به الا انه فى حال اسلبيدي بهى هائى ومما ش (قوله لان كسبه له) أى لاسبدي وقد جعله لاسبدي

مريض (مرض الموت محسوبة) (من الثلث) وان كاتبه يمثل فتمه أو لا ن سببه لمرار بكاتبه خلف مناه) أى مثل فتمه (صحت) أى الكتابة (فى كتابه)

صواه أ كان ما خلفه مما آداء الرقيق ( ٨٨٣ ) أم و غيره اذ يرقى لورثة ( لاه راو ) - ( ف ( دلته ) أو مثل

قبته ( في ثلثيه ) تصح  
في ثلثيه مع مثل فيه  
وهما ثلاثيه ( أو ثلثيه )  
غيره في ثلثيه ) تصح فإذا  
أوحصته من الصوم  
عق وهذا من زيادتي  
( و ) شرط ( في الرقيق -  
اختبار ) وهو من زيادتي  
( و ) عدم مبي وجنون  
وإن لا يتعلق به - حق لازم  
فتصح أكران وكافروا  
مرتب الأكره ومبي وجنون  
ومن يتعلق به - حق لازم  
كسائر عقودهم في غير  
الاخير ومافيه دلالة أما  
معرض لا يصح كالمهر  
والتكاثرة منع منه أو  
مستحق المفعة كالأجر  
فلا يفرغ لا كتساب  
لنفسه ( و ) شرط ( في الصفة  
لغالب شرها ) أي بالكفاية  
وفي معناه ما في الضمان  
إيعا ( أ ) ( ك ) ( أ ) ( أ )  
أنه مكاتب ( زعمي كذا )  
كأنف ( معناه مع ) قوله ( اذا  
أدته ) مثلاً فأنشأ حرفاً  
أوتية وقولاً ( ثبتت ذلك )  
وذكر الكفاية قبل كاتبتك  
وقبلت من زيادتي ( و ) شرط  
( في الموضع كونه دية )

بكاتبته أم عبد البر عبارة مر لان كسبه ملك السيد له ويصح عود الضمير  
للمكاتب يعني أن الكسب بعد الكتابة للمكاتب وقد كان قبلها للسيد فقوته على  
الورثة بتدانيته وحاصل التعليل أنه لما فوت على الورثة كسب العبد كانه تبرع  
بنفس العبد من غيره قابل فلذلك حسب العبد من الثالث ( قوله بما ) أي من  
الصوم حل ( قوله آداء الرقيق ) أي قبل الموت ( قوله في ثلثيه ) كأن كانت  
قبته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالصوم ثلاثون فيقابل ثلثيه عشرون وهي ثلث  
الجميع ( قوله إذا فني أي بعدم موت السيد ) ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لأن كتابة  
ثلثيه تعال بمجرّد الموت سم بالحق ( قوله حصته ) أي الثلث ( قوله وهو من  
زيادتي ) قد يقال لا يصلح عبر بما يعني عنه وهو إطلاق التصرف لأنه يلزم منه  
الاختبار فكيف يكون من زيادته ( قوله وعدم مبي وجنون ) هلا قال  
وذلك كيف كمال أمه مع أنه أخضر وأجيب بأنه انما عبر بذلك ليشمل الأكران  
أذ هو غير مكاتب وعبارته الأصل تحرجه مع أن الغرض ادخاله كآفاده الشارح  
( قوله كالأجر الخ ) ظاهره وان قصرت المدة ويوجه بأنه لما كان عازراً في أول  
المدة نزل منزلة مالوكاتبه على منفعة لم تعمل بالمقدّش على مر ( قوله كاتبتك )  
ولا بد من ادخالها في قوله فلو قال كاتبتك مثلاً لا يصح عيش ( قوله مع قوله إذا  
أدته الخ ) لا دلالة لها على الخارجة فاحتج به بزيادة قوله إذا أدته الخ والمراد  
بالقول في كونه ما يشمل النسخ لاجل قوله أو بآية لأن آية لا تنسخ قولاً ظاهراً ولا  
نسخاً بدسياً كره بل لأنه فاذ ابرئت منه أو فرت دة فأنشأ حرفاً يشمل برئ منه  
حصول ذلك بأداء الصوم والبرّة المنقوض بها وفسر الخ المدة شامل الزيادة والبرّة  
باللفظ شرح مر ( قوله أو بآية ) أي عند وجود جزء من الصفة عيش وهذا  
في الكتابة الصحيحة إنما الفاسدة فلا بد من التصريح بقوله فإذا أدته فأنشأ حرفاً  
الفاضي حسين وغيره من لان الغالب فيها التعليق والصفات إنما هي التي تحصل  
بالبرّة غير تسم ( قوله وقولاً ) أي فوراً عيش ( قوله كونه ديناً ) ادلالاً له ليرد العبد  
عليه ولا بد من وصفه بصفات السلم لم يتجبه هذا الاكفاء هنا بنادر لوجوده وإن لم  
يكف في السلم شرح مر ( قوله ولمنفعة ) أي في ذمة المكاتب كأن يقول له كاتبتك  
على بناء دارين في ذمتك في شهرين ( قوله فان لم يكن الخ ) أي بأن كان عينا كأن  
كانت على شاتين معينتين ليرد بهما له في شهرين لا يصح وإن أمكن أن يسترهما  
من زبدهما السيد لأن الاعيان لا تزول ( قوله بمنفعة عيش ) أي عيش  
المكاتب بخلاف عيش غيره نقله سم عن شرح الروض ( قوله والوا ) أي بأن

ولو معة فان كان غير من قال لم كره في ذمة عيش المكاتب ولا يصح

كانت منفعة متعلقة بعين المكاتب حل (قوله على ما يأتي) أي بأرضهم لها  
 شيئا آخر كما يأتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر من الآن ودينار لوفى  
 انتابه صحت (قوله مؤحلا) لم يكتب بالمؤجل عن الدين مع أنه يقضى عنه قال ابن  
 الصلاح لأن دالة المؤجل على الدين الالتزام على لا يكفي بها في المخاطبات وهذا إن  
 أي الدين والمؤجل مقصودان اه وفيه نظرون دالة المؤجل على الدين من دالة  
 التضمن لا الالتزام لأن مفهوم المؤجل شرعا دين تأخر وفاؤه فهو ركب من شيئين  
 ودلالة تضمن يكفي بها في المخاطبات فالاحسن في الجواب أنه تصرّف مع ما علم  
 من المؤجل اه جرح قال حل وفيه ما لا يخفى اه (قوله ليعمله) أي ليعمل من  
 تحصيله (قوله في بعض نحووها) وهو ليعمل الأول فجعل أي فيعمل ان تصح  
 متعلقة بالعقد وان تكون منفصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد أن تكون متصلة  
 بالعقد شيئا ولا بد أن يكون معها مال كما يأتي (قوله في الجملة) أي فيما عدا النجم  
 الأول بخلاف منفعة العين فانه يمتنع فيها التأجيل فيشترط اتصالها بالعقد وان يكون  
 معها مال زى (قوله ولو في بعض) راجع للكل بدليل كلام الشارح بعد  
 والغاية لآلة (قوله وهذا) أي بقوله ولو في بعض وعما يأتي وهو مفهوم قوله  
 لا بعض رقيق لأن مفهومه أذب بعض البعض الرقيق نصح كتابته (قوله لانها الخ)  
 علة لقوله صحيحة (قوله على بناء دارين) أي وذاته بأن يلزم منه ذلك رى وحل  
 ولو أريد بناؤه بنفسه لكات المنفعة متعلقة بالعين وهي لا تؤجل والعرضها  
 تأجيلها دليل قوله في وقتين معلوبين سم (قوله في وقتين معلوبين) لأن قول  
 فيه جمع بين التقدير بالعدل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المايمان وقد  
 معاودته في الاجارة بمعنى موحود فاعتمل أن يستوى بينهما أن يحمل ما هنا  
 على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت لاجتماع وقت العمل  
 ويحمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معروض وهما معروض والعرض أوسع أمر من المعروض  
 وينساج فيه أه كذا وبأن ما يتعلق بالعق المشقوف اليه الشارع باسماح فيه  
 أو بغير ذلك فليأتمل سم (قوله على خدمة شهرين) أي بنفسه أو على خدمة  
 رجب وروضة فأولى بالفساد لا تقطع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى شرح  
 الروض ومرويهذا يعلم أنه لا فرق بين الداء والخدمة وأنه متى تلقاها بعين  
 لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يترجم من كلام الشارح حل (قوله لا يصح)  
 قال الرافعي لأن منفعة الشهر الثاني متعلقة بعينه والمنافع المتعلقة بالاعيان  
 لا تؤجل اه وقد يفهم تعليله أنه لو لم تكن خدمة الثاني متعينة بأن كانت

على ما يأتي (مؤحلا) ليعمله ويؤديه ولا تقبل  
 المنفعة في الذمة من  
 التأجيل وان كان في بعض  
 نحووها تأجيل فالأجل  
 فيها شرط في الجملة (منها)  
 بعض فأكثر) كالحري  
 عليه العناية في بعدهم  
 (ولو في بعض) فلا بد من  
 كون العرض فيه دينا إلى  
 آخره وان كان قد يملك  
 بعضه الحر ما يؤديه وهذا  
 وعما يأتي علم أن كتابة  
 البعض فيمارق منه صحيحة  
 وبه صرح الأصل سواء  
 أقال كاتبك مارق منك  
 أم كاتبك وتبطل في رقبته  
 في الثانية لانها تفقد  
 الاستقلال باستغراقها  
 مارق منه في الأولى وعلا  
 بتعريق الصفة في الثانية  
 ومن التخصيم لبعض  
 في المنفعة ان يكتبه على  
 بناء دارين موصوتين  
 في وقتين معلوبين بخلاف  
 ما لو اقتصر على خدمة  
 شهرين لا يصح وان صرح  
 بأن كل شهر نجم

لأنهم واحد (مع بيان تدرج) في الدروس (ودفعه) وهما زواجر (وعدد النجوم وقوله كل نجم) لأن الكتابة  
مقدمة ما عدا وقت النجوم الوقت المضمروب (٨١٥) وهو المراد من قوله "على المال المأثري فيه كسرياً" (ولو

كاتب على) منفعة عين مع  
غيرها مؤجل نحو (خدمة  
شهر) من الآن (ووبار  
ولو في اثنتائه) هو أولى من  
قوله عند انقضاءه (محت)  
أي الكتابة لأن المنفعة  
مستحقة في الحال والمدة  
لتقدرها والتوفية فيها  
والدائرا ما غاصت في المطالبة  
به — المدة التي عينها  
لاستيفائه وإذا اختلف  
الاستحقاق حصل تعدد النجم  
ويشترط في الجهة أن تصل  
الخدمة والسابع المتعلقة  
بالأعيان والعقد ولا يجوز  
تأخيرها عنه كإيمان العين  
لا تقبل التأجيل بخلاف  
المنافع المترتبة في الدمة  
ولا يشترط بيان الخدمة على  
تسليمها إلا — وفي كالم  
بماه في الاجارة (لا) كتابة  
(على أن يبيعه كذا) كتب  
بألف فلا يصح لأنه شرط  
عقد في عقد (ولو كتبه  
وباعه ثوباً) مثلاً بأن قال  
كنت أدبوك هذا الكتاب  
(بألف ونحوه) بنحوه: مثلاً  
(وعاقداً) — مرة بأدائه

في الذمة مع سم (قوله لأنهم واحد) ملائمة أن يضم إلى ذلك شيئاً آخر حل  
(قوله لأن الكتابة عقد معاوضة) وبما يلزمه — أن يقال عقد معاوضة يحكم  
فيه لأحد المتعاقدين: ملك الراض والراض إذا لم يملك النجوم فيه مجرد العقد  
مع بقاء المالك على ملكه إلى أدام جميع النجوم وقول بعضهم لم يرافيه بأنه مملوك  
لأنه لا له مني على مرجوح وهو أن المالك مع بقاءه على الرق لا مال له شرعاً  
(قوله الوقت المضمروب أي ولو ساعيتين وإن عظم المال كما قلناه) وهو (قوله  
ويطابق على الحال المؤدى فيه) وبذلك وهم عن بيان موضع التسليم لعرض  
الكتابة يشهر بعدم اشتراطه لكن في أصل الرض عن ابن جبران فيه الخلاف  
في السلم زى (قوله على منفعة عين) أي المالك كالمزود عليه — بله شيئاً  
عنه — ويؤيد عز زى (قوله والمدة) أي ذكرت المدة لتقدرها الخ (قوله حصل  
تعدد النجم) قال الزركشي وكاناً لما كان استيفاء الخدمة تمامها لا يحصل  
إلا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل الدوس حصول التهود وهو الارتفاق  
بأن تأخير عبد البر (قوله أن تملك الخدمة) المراد المتعلقة بينه وقوله والمنافع  
من عطف العام لا المتعلقة بتمتة قوله بخلاف المنافع المترتبة في الدمة عن قول  
مر في شرحه فلم أن الاجل إنما يكون شرطاً في غير منفعة — في زى النجوم فيها  
حالات الشتر في المنافع المتعلقة بالصبر الصالحا بالخدمة بخلاف المترتبة في الذمة  
وإن شرط المنفعة المتعلقة بالخدمة يمكن الشروع فيها عقبه خدمة — نجم آخر لها  
كالشأن المذكور وأما شرطه فتقدم زمن الخدمة فلا بد منه فلا يقدم زمن الدار على  
زمن الخدمة لم يصح — وقوله المتعلقة بالدين أي بخلافه فخدمة الدمة فلا يشترط  
فيها خدمة مال آخر بل يصح أن تتحصن النجوم منها كما تقدم في قوله ومن التسليم  
بعضه في المنفعة الخ تأمل (قوله بالأعيان) أي دين المالك وعين من  
أعيان ماله بأركان مضاولة لك بعضه الحراري كما قلناه حل فندفع ما قبل أن  
الأولى العين أي عين المالك لأن الرق لا يملك (قوله على أن يبيعه) أي  
الهدو يصح رجوعه للمسد كما قلناه الزركشي قول عبد البر بأن يقول كاتبك  
على كذا بشرط أن يملك الشيء الغلاني عبد البر (قوله أي الكتابة لا البيع)  
سواء قبل العقد من معاً مرتباً قبلت ذلك أو قبلت الكتابة والبيع أو عكسه  
كأن يشر به كلام المأثري ومرح به في الروضة وأصلها زى (قوله أحذقته) أي

محت) أي الكتابة (لا البيع) ٢٢٢ يجب أن تقدم أحذقته على مير الرق من أهل مباينة  
سيدة فعلى ذلك تغير بق الصفة فيوزع الألف على قبتي الرق ولزود فإخضر الرقيق يؤديه في النجمين  
هنا (وحت كناية) (قوله) كناية حقيقة (على عرض) بنحوه: مثلاً لا اتحاد المال



فصار كلواحد عبيد اثنين واحد (ووزع) العوض (على فبهم (٨٥٦) وقتا الكعبة ثمن آدمي منهم

البيع وهو الايجاب لانه لا ير من اهل ما بعدة سيده الا بالقبول أي قول  
الكاتب (قوله على أداء الباقي) أي ان كانت الكتابة صحيحة شوبرى ليقال  
علق العتق على أداء جميعهم لان الكتابة الصحيحة يذهب فيها حكم المعاوضة شرح  
مر (قوله لا يكتبان بعض رقيق) فلو أذى النجوم عتق نظرا للتعليق وسرى مطلقا  
ان كان باقية لمكاتبه ومع اليأس ان كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه اليه ورجع  
عليه السيد بقسط اقدر المكاتب كما سباني في كلامه حل وزى أي بقسطه من  
قيمه (قوله نعم لو كاتب الخ) هو ضعيف في الاولى والاخيرة لان التبعيض فيها  
ابتداء بخلاف ما لو أوصى بكتابة رقيق لم يخرج من الثالث اذ بعضه طالع التبعيض  
في الدوام ويقتضيه ما لا يتغير في الابتداء وهذا هو المعتمد زى لكن شرح مر  
كالشراح ولم تضعه حواشيه ويرد على كلام رى فيه اذا أوصى بكتابة رقيق  
ولم يخرج من الثالث الا نفسه وقال الوارث كاتب نفسك اذ التبعيض في الابتداء  
لا في الدوام الا ان يقال انه تبعيض في الدوام بالنظر لايضا المالك (قوله بهذه)  
أي بعض رقيق (قوله ان اخذت النجوم) خلاص مع اختلاف النجوم أيضا  
وتسم كل نجم على نسبة المالك وأى محذور فيه بالملك بالسوية وكتابة على نجمين  
أحدهما بداية في الشهر الاول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلا ويكون  
لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم طالع العوض معلوم وحصة كل  
واحد منه معلومة ثم ظهر انه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا ان يكون  
بالنسبة لاحدهما دناير وللاخر دراهم لان تكونا دناير ودرهم بالنسبة اليهما  
جميعا كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز ان سم مع زيادة (قوله وعددا)  
أي عدد النجوم لا عدد الفدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم كان كاتبه  
أحدهما على قدر ونجمه ونجمه والاخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح (قوله  
وجعلت) عطف على اتفقت فيغيد أنه شرط لا يمكن قال مر انه معطوف على صم  
ومقتضى قوله بعد ذلك فان انتي شرط مما ذكر كان جعله على غير نسبة المالكين  
الخ انه معطوف على اتفقت وقول الشارح صرح به أو أطلق يقتضى أنه معطوف  
على صم تأمل (قوله على نسبة ملكيهما) كان يكون لاحدهما ثلثاه وللآخر ثلثه  
ويكاتباه على ستة دناير يؤدىها في شهرين في كل شهر ثلاثة فلصاحب الثلثين  
اثنان ولصاحب الثلث واحد ورفيع لهما معا وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أولا  
كما يأتي (قوله وسمع الكتابة) ظاهره أن تعبير السيد ليس بنصا وقضية قوله  
الاتي وعاد الرق بان يجز فجزه الاخر أنه صمخ وبه صرح في الروض (قوله فيها) أي

(حصته عتق) ولا شوقف  
عتقه على أداء الباقي  
(ومن يجزوها) فاذا كانت  
قيمة أحدهم مائة والثاني  
مائتين والثالث ثلاثمائة  
فعلى الاول سدس العوض  
وعلى الثاني ثلثه وعلى  
الثالث نصفه (لا) كتابة  
(بعض رقيق) وان كان  
باقيه لنفسه وأذن له  
في الكتابة لان الرقيق  
لا يستقل فيها بالتردد  
لاكتساب النجوم نعم لو  
كاتب في مرض موته نصفه  
والبعض ثلث ماله أو أوصى  
بكتابة رقيق فلم يخرج  
من الثلث الا بعضه ولم تجز  
الورثة صحت الكتابة  
في ذلك القدور وعن النص  
والبعوى صحت الوصية  
بكتابة بعض عبده (ولو  
كاتباه) أي شريكان فيه  
بنفسهما أو أياهما (مع)  
صم ذلك ان اتفقت  
النجوم جنسا وصفة  
وأجلا وعددا وفي هذا  
اطلاق النجم على المؤدى  
(وجعلت) أي النجوم (على  
نسبة ملكيهما) صرح به  
أو أطلق (ولو يجز) الرقيق  
(فجزه أحدهما) وسمع الكتابة

(وأبقاء الآخر) فيها لم تجز  
 كاستداه عقدها (ولو أرى أنه)  
 أحدهما (من نصيبه) من  
 النجوم (أو أعقده) أى  
 نصيبه من الرق (عق)  
 نصيبه منه وقوم عليه  
 (الباقى) وعق عليه وكان  
 الولاء كله له أن أصغر عواد  
 الرق للسكان بأن تجز  
 فجزه الآخر والتقى بعرو  
 الرق من زيادى فان أحسر  
 من ذكر أوله بعد الرق وأدى  
 السكاتب نصيب الشر يك  
 من النجوم عتق نصيبه من  
 الرقيق عن الكتابة وكان  
 الولاء لهما وخرج بالبراء  
 والاعتناق ما لو قبض نصيبه  
 فلا يعق وان رضى الآخر  
 بتدعيه ادليس له تقصيص  
 أحدهما بالتقصيص  
 \* فصل \* فيما يلزم  
 السيد وما ينس له وما يحرم  
 عليه وبين حكمه ولد  
 المكاتب وغذ ذلك (لزم  
 السيد) كتابة (صححة)  
 قبل عتق حط منول من  
 النجوم عن المكاتب  
 (أو دفعه) له بقدر زده  
 يقول (من جنسها)

المكاتب (قوله لم يجز) لا يفتى ما ينس من الخفاء والاجال لانه يوهم رجوع  
 الصهير للتمييز ويوضح قول الروض وشرحه ولو عجز أحدهما وقبض الكتابة وأراد  
 الآخر إبقائه فيها وانتظاره بطل عقدها فى الجميع اه ومنه علم أن الصهير لم يجز  
 عائد للإبقاء الملهوم من إبقاء المالك قبله معه وأن المراد بنى الجوز ما ينس لى  
 الصصة فأقبل حل وكان ينبغي أن تصح الكتابة لانه تبعض فى الدوام (قوله أى  
 نصيبه من الرقيق) فى كلامه استخدام حيث ذكر لصيب بمعنى وأعاد عليه  
 الصهير بمعنى آخر وقوله فلا يعق أى نصيبه وقوله بتدعيه أى الصيب لكن من  
 النجوم ففيه استخدام أيضا (قوله ادليس له الخ) لأن كل مشتركين فى مال إذا  
 أخذ أحدهما منه شئ اختص به إلا فى ثلاثة نجوم السكاتب وربع الوقف والميراث  
 اه أخذ شيأ من هذه الثلاثة لا يختص به بل يقسم بين الجميع وبحل عدم اختصاص  
 أحدهم فى ربع الوقف بالطول وقوف عليهم أما رباب الوطائف المشتركة فما  
 يأخذها أحدهم من الناطر أغريه يختص به وأحرم على الناطر تقديم طالب حقه  
 من غير علمه برضا غيره منهم اه \* (قوله — فى ما يلزم السيد الخ) \*  
 (قوله وما ينس له) أشار إليه بقوله والخطأ أولى الخ (قوله قبل عتق) ويجوز  
 بدمه قضاء وفى التهذيب أن وقت وجوبه من العقد إلى العتق موسع فبعتين عند  
 العتق سم زى وبعبارة مردويه قاذب من النجم الأخير قد رما به من قال من  
 يؤذ قبله أدى بدمه وكان قضاء اه (قوله حط) منول صادق بأقل منول شئ  
 من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعدداً وهو ظاهر ويفرق  
 بينه وبين ما فى المصر أنه أن الصاع متعدد بتعدد العاقد بأه صلى الله عليه وسلم  
 قد رآه لى لى كونه مجهولاً بالصاع لئلا يحصل النزاع فى ما يقابل اللين المحلوب فى يد  
 المشتري فشم ذلك مالو سكان اللين تأفها جذاً فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع  
 لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولو كان المتول هو الواجب فى التجميعين  
 لم يسقط الخط بل يحبط بعض ذلك القدر عرش على مرد وعبارته على الشارع  
 وانظر لو كان المتول هو الواجب فى التجميعين هل يسقط الخط أولاً سم والاقترب  
 عدم السقوط وينبى أن يحبط بعض ذلك القدر كان يملكه بعضه شأنه بشتري به  
 فولا مثلاً ويدفع له بعضه كالأومات فخص عن ذلك فقط وخلف عشرة أولاد مثلاً  
 فاه به فعل فيه ذلك وبعبارة حل وقوله حط منول أى ولو من كل واحد من الشركاء  
 (قوله من جنسها) أو من غيره رضى المكاتب حل فلا يلزم قبول غير الجنس  
 بغير رضاه فإذا مات السيد بعد أخذ مال الكتابة وقبل دفع ما ذكر لزم الوتة دفع

وان كان من غير ما قال تعالى وآتوه من مال الله الذي آتاكم فسرا لا ثناء به ذكره ان الله مدمنه الا عنه الى  
 الله ويخرج بزيادة في حقيقة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك (٨٨٨) واستثنى من لزوم الابتاء ما لو كاتبه

في مرض موته وهو ثلث ماله  
 وما لو كاتبه على منفعة  
 (ولخط) أولى من الدفع  
 لان القصد بالخط الاعانة  
 على العتق وهي حقيقة فيه  
 فهو موصى في الدفع اذ قد  
 يصرف المدفوع في جهة  
 أخرى (وكون كل) من  
 الخط والدفع (في) النعم  
 (الاخير) أولى منه فيما قبله  
 لانه أقرب الى العتق (و)  
 كونه (ربا) من النعم  
 أولى من غيره (١) بالتمسح  
 به نفسه فكونه (سبعا  
 أولى) (دوى) حط الربيع  
 النساءى وغـ يره رحط  
 السبع مائة عن ابن عمر  
 رضى الله عنهما (وحرر)  
 عليه (تمتع) كاتبة لا لخلال  
 ملكه فيها وقتها ار الاصل  
 على تحريم لوطى يفهم  
 حل غيبه وليس مراد  
 (ويجب بوائه) لها (وهر)  
 لها وان طارعت له شبه الملك  
 (لاحسد) لانها ملكه  
 (والولد) منه (حر) لانها  
 علفت به في ملكه (ولا  
 يجب عليه (قيمه) لا لتعاقده

ذلك وان كان مال الكتابة باقيا اخذ منه الواجب له زحقه في عبته ولا نزاجه  
 اصحاب الديون سم وزى (قوله وان كان من ذخيرها) أى ذخير عيناها (قوله فسرا لا ثناء  
 الخ) أى انما فسرا لا ثناء بها يشمل الخط وان كان المتبادر منه الدفع لان القصد  
 منه الخ (قوله وكونه ربعا سبعا) قال البلخي يبق بينهما السدس وروى البيهقي  
 عن أبي سبه دمولى أن أسداده كاتب عبد الله على ألف درهم ومائتى درهم قال  
 فثبته بمكاتبتي أى بالنجوم فرد على مائتى درهم زى وفيه أن بينهما الخمس أيضا  
 فانظر هل روى أولا (قوله عن ابن عمر) عبارة التحفة اقتداء ابن عمر وقال  
 المحلى روى مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كتب عبد الله على خمسة وثلاثين ألفا  
 ووضع منها خمسة وذلك في آخر نجرمه والخمسة سبع وخمسة (قوله تمتع)  
 دخل فيه الفلور وتقدم في كتاب النكاح حمله بلا شهوة لماعدا ما بين السرة  
 والركبة فاطلاقه محمول على ما فصل في كتاب النكاح ولا اعتراض عليه زى  
 (قوله ويجب لها مهر) ولا يتكرر تكرار الوطء الا اذا طرأ بعد أداء المهر  
 كما تقدم زى وعش (قوله لا شبهة لك) دفع لما يقال اذا طارعت كانت رانية  
 فكيف يجب لها المهر وما صله أن لها شبهة دافعة له وهى الملك فلا ضامة في قوله  
 لشبهة الملك بانية (قوله لاحد) لانها ملكه وان علم التحريم واعتقد ولكن  
 يعز من علم التحريم زى ومهر (قوله ولا يجب قيمته) أى لانه (قوله مكتبة)  
 أى مستمرة على كتابتها والا فالا كتابة ثابتة قبل ذلك ولو قال للحرر رومى  
 مستولدة مكتبة كان يظهر سم زى (قوله عتقت بموت السيد) وعق معها  
 أيضا اولادها الحادثون بعد الاستيلاء كما هو معلوم من كتاب أمهات الاولاد زى  
 (قوله الحادث) أى المفصل حل أى ليتأتى قوله ولو جلت الخ (قوله بعد  
 الكتابة) بأن نفعه لا يقر من سنة أشهر من الكتابة زى ولو احتلها في ولدها  
 فقال السيد ولدته قبل الكتابة فهو رقيق وقالت بل يدها والزم من يحمل صدق  
 السيد بيمينه حيث لا يثبت أو لكل يمينه ونعارضنا سم (قوله وعقها بالكتابة)  
 خرج بالكتابة ما لورثت المكتبة ثم عتقت بيمينه أخرى فلا يثبت معها ولدها زى  
 (قوله مكتبة) أى بدينه وعقبه وقبل عتق أمه أو بدينه ومهرها أو بدينه أو بدينه  
 عتق بالاسباب من أدائه وأداء أمه كقوله سم (قوله لان الحاصل الخ) لتقبل  
 لمخدوف تقديره وانما كان للسيد مكتبة مع أنه مكاتب (قوله ترشدت) أى

حرا (ومارت) بالولد (مستولدة مكتبة) فارتعت عتقت بموت السيد (ولدها) أى انه  
 المكتبة (الرقيق بتدريته بقولى) (الحادث) بعد الكتابة ولو مات بدينه (بنيها) واعتقا بالكتابة  
 كوله المستولدة فلا شيء عليه للسيد بل لولدها من التزامل للسيد مكتبة كما جزمه الماوردى وان ذكر الاصل  
 انه مكاتب لان الحاصل له نية تبعية لا استعلائية

وفرن ثم تريت ذلك (والمحق) أي حق الملك (فيه) للسيد فلو قتل فقيته له وعونه من ارض جنابة عليه وكسبه ومهره وما نضل وقف فان عتق فيه والا (٨٨٩) فليسبه (كأن في الام في جميع ذلك) ولا يعتق شيء من مكاتب

الا بأداء الكل) أي كل النجوم لخبر المكاتب عسده مابق عليه درهم وفي معنى آذانها حظ الباقي منها الواجب والاراء منها والحوالة بها لا عليها (ولو اتى بمال فقال سيده) هذا (حرام ولا ينبت) له بذلك (حلف المكاتب) فيصدق في أنه ليس بحرام (وقال سيده) حينئذ خذه أو أبرئه عنه) أي عن قدره (فان أبي قبضه القاضى) عنه واعتق المكاتب ان أدى الكل (فان نكل) المكاتب عن الحلف (حلف سيده) انه حرام لغرض امتناعه منه ولو كان له يئنه سمعت لذلك نعم لو كاتبه على لم نجاء به فقال هذا حرام فالظاهر استقصاله في قوله حرام فان قال لانه مسروق أو منحوه فكذلك أولا به لم غير مذكي حلف السيد لان الامل عدم التذكية كظايره في السلم (ولو خرج المؤدى) من النجوم (معيا وورده) السيد باعيب وهو جائز له وصرح لاصل (أو) خرج (مستقبا) أن لا

انه مكاتب (قوله للسيد) لا الام في قول الحق لما أي للام المكاتبه كما في شرح م (قوله فقيته له) أي ان قلنا الحق في الولد فان قلنا الحق في الولد لانه فبسي لم استسعين بها على كتابتها شرح م (قوله من ارض جنابة الخ) انظر لو لم يكن لاما ذكر من الارش وما بعده فهل يؤمنه السيد من دنده أو يمان من بيت المال وفي شرح الرضوق ل على المحلى أن السيد يؤمنه حينئذ لان الحق فيه لاه (قوله كافي الام) أي أم هذا الولد المكاتبه لا كتاب الشامي رضى الله عنه وفيه أنه لم يذ كر ما تقدم في الام حتى يقيس عليها فاعله معلوم من خارج (قوله في جميع ذلك) أي من قوله فلو قتل الخ وهو واضح فبمساعدة المؤنة وانما المؤنة فقد تروفت في كونه يؤمنه السيد هاما ماذ كر لانها صارت مستترة بالكتابة وتؤمن نفسها ولا علاق له سيده بمؤنتها الا ان يراد بالجميع المجموع أي ماعدا المؤنة كما لو أخذ من عبارة الاصل (قوله وفي معنى آذانها الخ) أي في أنه اذا حصل الخط حصل العتق فاذا أدى المكاتب النجوم وبقي عليه ما يجب حطه فحطه السيد عتق فهذه العبارة تقتضى أنه لا يعتق الا اصد من السيد حط (قوله لا عليها) فانه لا يعتق في بحوالة السيد على المكاتب بالنجوم لعدم صحة الحوالة وان اؤهم كلامه معها انه رشيدى (قوله فيصدق) أي علام يظهر البدم م (قوله ويقال للسيد خذه) استشكل بأنه حرام باعتراؤه فكيف يؤمر بأخذه واجب بانأخيره فاذا اختار أخذه عاملا به بة قبضه أي فاذا ادعى أنه مالك معين الزم بدفعه له والا فليل ينزعه الحاكم ويحفظه في بيت المال والا مع أنه يقال له امسكه حتى يظهر مالكة ويجمع من التصرف فيه فان عاد واكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله حلف السيد) الا وحه أن محل ذلك ما لم يقل دكته والاصدق انصريحهم بقبول خبر الكاثر وانما ساق عن فعل نفسه قوله ذبحت هذه شرح م (قوله وهو جائز له) أي والحال أنه جائز (قوله بان أن لا عتق) حتى لو ظهر الاستحقاق بدفعه بان أنه مات رقة وان مات ركة السيد لا لورثة زى (قوله وان قال الخ) صورة المشبهة اذا قصد الاخمار أو أطلق فانه قصد الانشاء عتق زى (قوله عدا خذه) أشهر قوله عند أخذ بصور المشبهة بما اذا قاله متصلا بقبض النجوم وفي كلام الامام اشعار به قال في أصل الرقعة وهو تفصيل قوم لا بأس بالاخذ به لكن في الوسيط انه لا فرق بين كونه جوابا عن سؤال حريته أو ابتداء وبين كونه متصلا بقبض

عتق) فيها (وان) كان السيد (قال) (٢٣٣) بحيث عند أخذه أنت حر) لا به بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدم بعته والاولى من زيادتي وتعبري بما ذكر في الثانية أولى من تقييده لما بالنجوم الاخيرة (وله) أي للمكاتب (شراء ماء لتجارة) توسعاه في طريق الاكتساب

(لاتزوج الاذن سيدته) لما فيه من المؤن (ولاوطء) لامتة ولو باذنه خوفاً من هلاك الامتة في المطلق فتعنه من الوطء كنع الراهن من وطء المهرونة وتعبيري بالوطء اعلم من تعبيري (٨٩٠) بالتسري لا اعتبار الانزال فيه

دون الوطء (فان وطء) بها على خلاف منعه منه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر لانه لو ثبت لذيت له (والولد) من وطئه (نسيب) لاحقه لشبهة الملك (فان) ولدت له قبل عتق أبيه (أو معه) (أو بعده) لكن (لذون ستة أشهر) من العتق (تبعه) رقا وعتقه وهو يملك لآبيه يمنع بيعه ولا يفتق عليه نصف ماله فوق عتقه على عتق أبيه ان عتق عتق والارق وصار للسيد (ولا تصير) أمه (أم ولد) لانها علفت بملوك (أو) ولدت بعد العتق (لها) أي ستة أشهر فأكثر منه وهذا ما في الروضة كالشرحين ووقع في الاصل لفوق ستة أشهر (وطؤها) معه) أي مع العتق مطلقاً (أو بعده) في صورة الاكثر فيذكره بقول (ولدت له) ستة أشهر) فأكثر (من الوطء) هي أم ولد) لظهور المألوقة بعد أربعة ولا نظر الى احتمال العلق قبلها انغليها والولد حينئذ لم يصير أم ولد (ولو عجل) النكاح أو بعضها قبل حملها (لم يجبر السيد على قبض) (لما عجل) (ان امتنع) منه (لغرض) كونه حظه وخوف عليه كان عجل في زمن نهب (والا) بأن امتنع لا لغرض (أجبر) على القبض لان لكاتب غرض اطهارا فيه وهو نفي العتق أو تقر به ولا خير على السيد

النكاح أم ولد (وقوله) لكن في الوسط هو المعذر (قوله) لاتزوج) وان كان أنشئ خوفاً من موتها بالطلاق فيفوت حق السيد وان كان تعليله قاصراً على الذبح كما في قول علي الحلبي (قوله) ولاوطء) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بعباد الوطء بحر وقال الشوبري ويحرم غيره الوطء ان أفضى إليه والا فلا (قوله) كنع الراهن من وطء المهرونة) أنظر ان تشبيهه مع أن وطء الراهن باذن المرتبة جائز فلعل التشبيه في مطلق المنع مع تحقق ذلك المنوع في الموضعين ع (قوله) لا اعتبار الانزال فيه) قال من التسري متى ربه أمر ان حب الامتة عن أعين الناس وانزاله فيها أي فلا يملك التسري فلان بأمة اذا وجد هذان الامران (قوله) لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله) نسيب) أي ليس من زنا فيكون قوله لاحقا به تفسيره (قوله) رقا وعتقا) أي في الاولى رقة فقط في الثانية والله حل (قوله) يملك لآبيه) أي مادام مكاتباً وذلك في الاولى فقط وكذلك قوله فوق عتقه الخ (قوله) ستة أشهر) أي غير لحظة الوضع والانقضاء المدة عن أقل مدة الحمل سمع ع (قوله) ووقع في الاصل الخ) أجيب عنه بأنه ناظر للحظة الوطء والمخفى لم ينظر لها علما (قوله) مطلقاً) أي أتت به لستة أشهر أو أكثر من العتق (قوله) أو بعده في صورة الاكثر) أي أوطئها بعد امتنق في صورة ما اذا ولدت لا أكثر من ستة أشهر منه (قوله) بقيد) أي لكل من الوطء معه والوطء بعده عن وهذا غير ظاهر بل هو قيد في البعدي فقط وأما اذا نزل الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الغرض أنه لستة بعد العتق كما في شرح حر (قوله) هي أم ولد) أي في هذه الثلاثة أو الاربعة ان حمل قوله فأكثر صورة اربعة رقا قوله لم يصير أم ولد أي وشبع الولد اياه كآبته في الثلاثة الاولى التي في المتن فتكون تبعته في خمس صور فجعل الصور تسعة (قوله) كونه حظه) انظر لو حصل المكاتب المؤتمن هل يجبر السيد كما في نظيره من يحمل القرض أو المسلم اليه المؤتمن المقل سم (قوله) في زمن نهب) وان أنشأ السكينة في زمن النهب لان ذلك قد يزول عند الحبل ولما في قبوله من الضرر قال الماوردي والرواني فان كان هذا الخوف معهود الا برجي زواله لزمه القبول وجهها واحد اشرح الروس (قوله) وهو نفي العتق) أي اذا اراد دفع الكل وقوله أو تقر به أي اذا اراد دفع البعض

فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدت له لذون ستة أشهر من الوطء عبد لم يصير أم ولد (ولو عجل) النكاح أو بعضها قبل حملها (لم يجبر السيد على قبض) (لما عجل) (ان امتنع) منه (لغرض) كونه حظه وخوف عليه كان عجل في زمن نهب (والا) بأن امتنع لا لغرض (أجبر) على القبض لان لكاتب غرض اطهارا فيه وهو نفي العتق أو تقر به ولا خير على السيد

ونظاهم مآرئهم لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه أو على الابرأه ويفارق نظيره في السلم من عين القبول بأن الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما لم يمكن فضيقة فيما يطلب الابرأه (فان أبا قبض القاضي) عنه وعق المسكتان أدى الكل (أو عجل (٨٩١) بعضا) من النجوم (ليبرته) من الباقي (قبض وأبرأ بطلا)

أي القبض والابرأه لان ذلك يشبهه ربا الجاهلية فقد كان الرجل اذا حبل دينه يقول لمدنيه اقض أو زد فان قضاه والا زاده في الدين وفي الاجل وعلى السيد رد القروض ولا عتق (ومع اعتياض عن نجوم) لئلا يروها من جهة السيد مع التسوف جهة السيد مع التسوف للعتق وبهذا جزم في الروضة وأصلها في الشفعة وصوت به الاسنوي لئس الشافعي عليه في الام وغيرهما وان جزم الاصل بتمامها صحه في الروضة وأصلها هنا بعدم صحته وعلى الاول جرى الملقيني أيضا قال وتبع الشيطان على الثاني البغوي ولم يطالع على النص (لا يبعها) لانها غير مستقرة ولان السلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من الطرفين لتطرق السقوط

عبد البر والمراد تنهيه في النجم الاخير وتقريبه في غيره (قوله سار) أي من قوله ويقال للسيد خذ أو أبره عنه زى (قوله أو عجل بعضا الخ) ويمرر ذلك في كل دين عجل هذا الشرط نرح م (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدها ووافقه الاسترخاء م (قوله وابرأه) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي ان كان السيد جاهلا بالفساد فان كان عالما به صح وعق كافى م لانه أبرأه لافي مقابلة شيء (قوله يشبهه ربا الجاهلية) أي من حيث جلب النفع حل والافاضا في مقابلة النص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل التعجيل مقابلا لابرأه من الباقي فهو كجلبهم زيادة الاجل مقابلا لعمال (قوله ومصح اعتياض عن نجوم) المتمدع عدم صحة الاعضاء مطلقا أي سواء كان من العبد أو اجنبى خلافا لما جبه به بعضهم من حل المنع على الاجنبى والجواز على العبد زى (قوله لانه غير مستقرة) أي ولانه يجوز عن تسلمها شرعا من حيث ان العبد قادر على اسقاطها سم (قوله لا يبعها) أي لغير المسكتين والافاضا لاعتياض بينها لا يكتب معنى (قوله ويصح أيضا بيعه من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة على الممزر بناء على أنه عقد عتاقه فبنيته ولده وكسبه ولولته على صفة فوجدت حال الكتابة عتق عنها أيضا فبنيته ما ذكر اه شوبرى وقوله ويعتق عن جهة الكتابة أي من حين عقد البيع لانه يفيد الحرية حالا ولا تتوقف حرية على قبض العوض ومقتضاه أنه يطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض البيع فليصرف في قل على المحلى ولو باع نفسه مع وكان فسخا للكتابة وعتقه ليس عن الكتابة فلا يتيقنه كسبه ولا ولده فله شغنا كحجر واعتمده وعن شغنا م خلافه واعتمد سم أنه يعتق عن الكتابة وكلام قل هو الظاهر (قوله لتطرق السقوط) أي بالانقطاع وهو علة لقوله لا يصح بيعه (قوله فلو ابرأ) أي أنى بصورة البيع (قوله للمشتري) أي مشتريه أو مشتريه (قوله سلامة العوض) أي الذى دفعه المشتري للسيد (قوله يعتق قبضه) لان المشتري كالوكيل (قوله

اليه فالنجوم بذلك أولى (ولا يبعه وهيته) أي المسكتان كأم الولد لكن ان رضى المسكتان بذلك صح وكان رضاه فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه كأم الولد (فلو باع) مثلا السيد النجوم أو المسكتان (وأذا) هذا المذهب (المشتري لم يعتق) وان تضمن البيع الاذن في قبضه لان الاذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم فليسق الاذن ولو سلم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل فبمذمومها وأذن للمشتري في قبضها مع علمه ايفساد البيع عتق قبضه (ويطالب السيد المسكتان) بها

(والمكاتب المشتري) بما أخذ منه (وليس له) أي السيد (تصرف في شيء مما يملكه) يبيع أو يعتاق أو تزوج أو غيره إلا أنه صفة في المساملات كالأجنبي وتعبيري (٨٩٢) بذلك أهم مما يجرب به (ولو قال له

غيره اعتق مكاتبك بكدا  
فعل اعتق وزومه ما التزم)  
وهو افتداه منه كما في أم  
الولد فالقول اعتقه عني على  
كدافه مل لم يعتق عنه بل  
عن المعتق ولا يستحق المال  
فصل في لزوم  
الكتابة وجوازها  
وما يعرض لها من فسق  
أو انفساخ وبيان حكم  
تصرفات المكاتب وغيرها  
(الكتابة) الصحيحة لازمة  
للسيد فلا يفسدها لأنها  
عقدت لحظ مكاتبه لا لحظه  
فكان فيها كالرهن (الان  
يجزى المكاتب عن أدائه)  
عند الحل التيم أو بعضه غير  
الواجب في الأثناء (أو امتنع  
منه) عند ذلك مع القدرة  
عليه (أو غاب) عند ذلك  
(وإن حضر ماله) أو كانت  
غيبه المكاتب دون مسافة  
فصر على الأشياء في المطلب  
فله فسقها بنفسه وبما حكم  
مضى شاء أضر الموضع عليه  
وإما خلافه فلا مناع أولى  
من تقييده له بتعجز  
المكاتب نفسه (وليس

المشتري) أي صورة قوله اعتق مكاتبك أي ولم يقل عني أخذ من قوله ولو قال  
الخ (قوله افتدأ منه) أي من الغير والوالا السيد (قوله لم يعتق عنه) أي لان ذلك  
يشتمل بيعة وهو لا يصح (فصل) في لزوم الكتابة أي  
من جانب وجوازها أي من الجانب الآخر (قوله أو انفساخ) وقد ذكره بقوله  
ولو فصل بعلت لان معنى بطلانها انفساخها (قوله لازمة للسيد) أي من جهته  
كما عبر به في المنهاج وقال ع ش أي لأجله وأخذ بعضهم من عبارة الأصل  
ان الامم بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف ومثل ذلك قال في قوله وجائزة  
للمكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تحصيله من الرق (قوله كالرهن) لان الرهن  
عقد لحظ المرتين (قوله غيبه المكاتب) فيه اظهار في محل الاختار (قوله دون  
مسافة القصر) أي وبق مسافة العدوى وعبارة م ر ولو حل التيم ثم غاب  
بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب الى مسافة القصر بخلاف غيبته فيمادونها  
كما عده الر كشي وغيره قياسا على غيبة ماله ويحتسب ابن الرفعة ان غيبته  
في مسافة العدوى كسافة التصرف وموضع م ر (قوله فله فسقها) قيده بالقبض  
بما اذا لم يأت له السيد في السفر وينظره الى حضوره والنفليس له لفسق رى (قوله  
مضى شاء) أي كافي ادلاس المشتري بالشي فان ابا ذئب الفسخ ومنه يعلم انه لا بد من  
الفسخ ولا يحصل بمجرد التعجز كما في (قوله لعدم الرض عليه) أي في وقت  
استحقاق قضه ع ش أي لا معلقا لانه يمكنه أخذه بعد فلا تعذر (قوله لاه وما الخ)  
هذه العلة رد عليها ما سياتي في الجنون والسفيه من قيام الحاكم مقامهما في الاداء  
عنهما مع أنه اذا افاق الجنون أو زال حجر السفيه رجا عجزا لنفسه بأوامر متعاضد  
الاداء فلا بد أن يزاد فيه زيادة تدفع الاراد المذكور بأن يقال مع بقاء الاهية  
فيه فلم يزل عليه في ماله ملازمه ما سياتي (قوله ويفصل الامر بينهما) بأن يلزم السيد  
بالأثناء أو يحكم بالتامس ان رأه معمله وان لم يحصل انتقاص بنفسه لا بقاء شرطه  
الاتي شرح م ر أي من اتفاق الذين في الجس والحلول والاستمرار على صورة  
المسئلة ان القيمة من غير جنس الجرم والامام المانع من التقاص اللهم الا ان يقال  
ان ما يجب حظه في الأثناء ليس ديا على السيد وان حب دفعه ورقا بالعيد ومن  
ثم جاز للسيد أن يدفع من غير التجرع ع ش على م ر وانظر معنى قوله ان القيمة من  
غير الخ (قوله وجائزة للمكاتب) وقال أبو حنيفة ولا رمة من جهة أيضا عميرة سم

لما حكم أدائه (أي من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما  
عجز أو امتنع من الاداء لو حضرا ما اذا عجز عن الواجب في الأثناء نفليس للسيد فسق ولا يحصل التامس لان  
السيد يؤذيه من غيره لكن يرفع المكاتب لما حكم يرى فيه رآه ويفصل الامر بينهما (وجائزة للمكاتب)  
كأنه بالنسبة للزمن (له ترك الاداء) (له) (الفسخ) ان كان معه وطام

(ولو استعمل) سيدهم (هذا لعل الجبر من امهاله) مساهدة له في تحصيل العتق (أو ليس عرش وجب) امهاله لبيعه  
 والتصريح بالوجوب هنا في اياتي من (٨٩٣) فإذ قد (وله أن لا يزيد) في الملة (على ثلاثة) من الامام سواء

أعرض كساد أم لا لا يمنع  
 فيها وما أطلقه الامام من  
 جواز التمسك بمجمل على ما زاد  
 عليها (أولا حضار ماله  
 من دون مرتبتين وجب)  
 أيضا امهاله الى حضاره لانه  
 كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك  
 لطول المدة (ولا تنفخ)  
 المكتابة (بجنون) منها  
 أو من أحدهما ولا باعها  
 كما فهم بالاولى (ولا يصح  
 سقه) لأن اللزوم من أحد  
 طرفيه لا ينقض بشي من  
 ذلك كالرهن والاخيرة  
 من زيادتي (ويقوم ولي  
 السيد) الذي جن أو جرحه  
 (مقامه في قبض) فلا يعتق  
 قبض السيد لفساده وإذا  
 لم يصح قبض المال فلم يكتب  
 استرداده لانه على ملكه  
 فان تلف فلا ضمان لقصيره  
 بالدفع الى سيده ثم ان لم يكن  
 يده شي آخر يؤد به فلا ولي  
 تعجزه (و) يقوم (الحاكم)  
 مقام المكتاتب) الذي جس

(قوله ولو استعمل) أي طلب امهاله سيده (قوله فلا تنفخ فيها) أي لا يصح ولا يتعد  
 (قوله أولا حضار ماله) لا يقال هلا ضمه الى ما قبله وجعل الوجوب جوابا لهما  
 وأخر قوله وله أن لا يزيد الخ مع أنه أخصرا لما تقول لو فعل ذلك لتوهم وجوب قوله  
 وله أن لا يزيد الخ بشكل محققه وليس كذلك بل هو خاص بالاول (قوله لانه  
 كالحاضر) ظاهره وان عرض له ما يتضي الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل حيث  
 كانت الزيادة يسيرة بحيث يقطع مثلها كثيرا لاساميرين في تلك الجهة اه ع  
 (قوله بخلاف ما فوق ذلك اطول المدة) يشكل على هذا إيجاب الامهال ثلاثة أيام  
 ليس العرض مع أنه يمكن احضاره من مسافة القصر في دون ثلاثة لانه يمكنه  
 الذهاب في يوم وليلة والعود في ذلك وذلك يرومان وليتان وهي دون الثلاثة بل لايها  
 فكيف يعمل لا يبيع ثلاثة ولا يعمل لاحضار أقل من ثلاثة ويمكن أن يقال لما كان  
 الوثوق بمسؤول الحاضر أشد كان أحق بتسعة الطريق في تحصيله سم ويجب  
 أيضا ما أشار له الشارح بقوله لطول المدة أي شأن مدة تحصيله الطول زيادة  
 على ثلاثة فلا يرد امكان تحصيله في يومين لأنه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله  
 أو من أحدهما) هذا في المكتابة العجيبة أما الفاسدة فتنتفخ بجنون السيد  
 وإعائه دون المكاتب عبد البر (قوله ولا يصح سقه) وكذا جرح الفليس بالاولى  
 وإنما قصر على جرح السقة لانه هو الذي يفارق فيه العجيبة الفاسدة بخلاف جرح  
 الملس فانه لا يقطعها كما سيأتي (قوله الى سيده) أي الذي ليس أهلا لقبض فلا بد  
 من الزيادة في العلة لاجل انتاج المذم (قوله ثم ان لم يكن الخ) مرتب على قوله فلا  
 ضمان (قوله ويقوم الخ) كم مقام المكاتب (لانه يتوب عنه لعدم أهليته بخلاف  
 غائبه له مال حاضر مخرج مر (قوله قال الغزالي الخ) فجملة الشروط ستة وهي  
 شروط لقيام الخ كم مقامه (قوله وهذا حسن) لكنه قليل النفع مع قولنا ان  
 لاسيد اذا وجد ماله ان يستقل بأخذه الآن قال الخ كم يمنعه من الأخذ والحالة  
 هذه أي فلا يستقل بأخذه ونقل في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب  
 بأن دفع القاضي يتوقف على المصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله

أو جرحه (في أداءه) وحده مالا ٢٣٤ يجب ان ولم يأخذ السيد) استقلا لا وثبت الكتابة  
 وحل الجبر وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي وراى له مهلة في الحرية فان رأى أنه يضيع اذا أطلق لم يرد قال  
 الشيباني وهذا حسن فان لم يجد له ما لمكن السيد من التسليم فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فان أطلق ونظر له  
 مل كان حله قبل التسخ دفعه الى السيد وحكم بعتقه وتقيض تعجيره وتقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الجبر خرج  
 بزاد في ولم يأخذ السيد ما لو أخذه استقلا لا



ففيه يقوله - ولول القبط المستحق (ولول في على سببه) قتلا أو قطعاً (لزمه فهو أو أورش) بالجملة ما يبلغ لأن واجب  
جنايته عليه لا يتحقق له برقبته بخلاف ما يأتي في الاجنبي ويكون (٨٩٤) الارش (جماعه) ومما يسببه

الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو المتمدن (قوله ممكن السيد  
من القمع) أي بعد الحول كما يدل عليه السياق وشيدي (قوله رقتش تعبيره)  
أي حكمه باتفاقه لعدم وجود مقتضيه باطلا ولا توقف على تقض القاضي عرش  
على م (قوله لول القبط) قد يقال فيه اتحاد القابض والمقبض لأن يقال  
اغترقتشوف الشارع لاعتق (قوله لزمه ود) أي نفسا وطرفا أي عند العمد  
وقوله أو أورش أي عند عدم العمد وقوله لا الخ (قوله لزم الارش فقط لا لزوم  
القول ولا نه لا يتبعه (قوله عليه) أي على السيد متعلق بالجمانية (قوله لا يتعلق له)  
أي لأوجب المذكور برقبته بل بدمته عن وهذا خبران ولم يتعلق برقبته لوجود  
المانع وهو ملك السيد لها وهذا فارق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وهذا  
جواب عما يقال للم يجب الأقل من قيمته والارش كالجناية على الاجنبي وما صل  
الفرق بينهما ما أن في السيد متعلق بدمته دون رقبته لأنهما ملكه لزمه جميع  
الارش متعلق بدمه بخلاف جنايته على الاجنبي لأن حقه متعلق بالرقبة فقط  
كما ذكره م (قوله فهو تعبيره) واذا رقتشقط الارش فلا يتبعه بعد عتقه كن  
ملك عبد الله عليه دين شرح م (قوله لا ضرر عنه) أي عن المكاتب لأنه توجه  
عليه غرامتان فاذا عجزه تخلف منها ما هو اذ الرق (قوله ولا متعلق سوى الرقبة)  
أي لزمه الأقل من قيمتها والارش فري (قوله عجزه الحاكم) وانما يعجزه فيما  
يحتاج ليعمه في الارش فقط إلا أن لا يتأتى بيع بعضه على الأوجه شرح م  
وقوله ما فيحتاج الخ بدليل قوله وبقيت الكتابة فيم - أي (قوله وبيع بقدر الارش)  
لو تمرد ببيع البعض في هذه الحدة لبيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال  
المرصكشي أنه القياس وفيه نظر سم (قوله وقال ابن الرقة) المتمدن كلام  
الجمهور ويرفرق بين ما هنا وبيع المرهون بأن العتق يحتاج لبعدها بخلاف الرهن (قوله  
وقال القاضي) أشار به إلى أن الحاكم ليس يقيد وانما يعجزه الحاكم في الجناية  
على الاجنبي دون الجناية على السيد لما حجة اليه في الاول دون الثاني (قوله  
وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضيته بقاء الكتابة في الباقي انه لا يعجز  
الجميع فيما اذا احتج ببيع بعضه خاصة ونفسه مدر كلامهم ان له ان يعجز الجميع  
ويجبه ما نه تعجز نراعي حتى لو عجزه ثم يرى من الارش بقى كله مكاتب سم (قوله  
بين الحقوق) أي حق العبد وحق السيد وحق الاجنبي وعبارة شرح م ول  
فيه من الجميع بين حقوق الثلاثة فسط ما قيل هامن ان المراد بالجميع اثنان وهما

لانه مع كاجنبي كما مر فان  
لم يكن معه ما يفي بذلك  
(قوله) أي السيد والوارث  
(تعبيره) دفعه لا ضرر عنه  
(أو جنى) (على اجنبي)  
قتلا أو قطعاً (لزمه فهو  
أو الأقل من قيمته والارش)  
لانه ملك تعبير نفسه واذا  
عجزه فلا متعلق سوى الرقبة  
وفي اطلاق الارش على دية  
النفس تغليب (فان لم يكن  
معه مال يفي بالواجب  
يعجزه الحاكم بطلب  
المستحق وبيع بقدر الارش)  
ان زادت قيمته عليه والافسكه  
هذا كلام الجمهور وقال ابن  
الرقة كلام التنبيه يفهم  
انه لا حاجة الى التعبير بل تبين  
بالبيع افساخ الكتابة كما  
أن يبيع المرهون في أورش  
المناسبة لاحتياج الى تلك  
الرهن وقال القاضي للسيد  
أي تعبيره أي يطلب  
المستحق وبيعه أو دأوه  
(وبقيت الكتابة فيما ياتي  
لم في ذلك من الجميع بين  
الحقوق فاذا أذى حصته  
من العيون عتق (وللسيد  
مدأوه) بأقل الامر من من

قيمه والارش فيتي مكاتب أو على المستحق قبول الغداء (ولو عتقه أو أبراه) من العيون حتى

(بعد الحناية حتى وكرمه القداء) لانه وث متعلق حتى الحقني عليه كقولته بخلاف ما لو متعلق باده النجوم بعدها فلا يلزم السيد قضاؤه (ولو قتل المسكاتب (٨٩٥) بطلت) أي انك لا تلهي وث رقيقا لقوات عملها والسيد قدود

على فائده ان كافاه والا القيمة له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه الا الكفارة مع اذ تم ان تعمد ولو قطع طرعه ضمنه لبقائه للكتابة (ولمسكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء واجارة أما ما فيه تبرع كصدقة ومبة أو خطر كقرض وبيع نفسه وان استوفى برهن أو اكفيل فلا بد فيه من اذن سيده ثم ما تصدق به عليه من نحو علم وخبر بما العادة فيه أكله وعدم بيعه له أهله أو غيره على النص في الام (و) له (شراء من يفتق على سيده) والملك فيه للمسكاتب (ويعتق) على سيده (يعجزه) لخوله في ملكه وله أيضا شراء بعض من يعتق على سيده ثم ان يعجز نفسه أو يعجزه سيده حتى ذلك البعض ولا يسرى الى الباقي وان اختار سيده تعييزه لما في العتق (و) له (شراء من يفتق عليه

حق المسكاتب وحق المسقوق (قوله حتى) أي ان كان السيد مؤمرا أو مسئلة الاعتناق أخذ من كلامهم في مسئلة اعتناق التعلق برقبته مال قاله جردى (قوله ومات رقيقا) أي مات في حال رقه أي تبين بقتله انه لم يعتق قبل الموت فلا ينافي قوله ان الرق ينقطع بالموت فليس به حينئذ ما تركه بحكم الملك لا الارث ولزمه تجهيزه وان لم يخاف وفاء شرح جردى وكتب أيضا قوله مات رقيقا لا حاجة لهذا مع قوله بطلت الآن يجب بآه انما ذكره ثلاثين وهم انه مات حر لان الرق ينقطع بالموت وثلاثين وهم ان المال الذي يأخذه السيد بالارث لا بالملك مع ان السيد يملكه يأخذه بالملك زاد شيخنا فان دية أيضا انه يجب على السيد تجهيزه تأمل وفائدة أيضا ثبوت القود والارث لسيداه (قوله ضمنه لبقائه للكتابة) وبلغه فيقال لنا شغور بعض ماله ولا يضمن كله عبد البر (قوله ولا خطر) انظر لاشراق على الملاك قاله الجوهري زى والمراد هنا الخوف (قوله كصدقة أي وبيع) بدور عن مثل) وتقل البلقيني عن النص امتناع تكثيره بالمال مع انه لا تبرع فيه شرح مدر (قوله له أهله أو غيره) وفي نسخة كغيره أي كالحظوظا هره وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة بأهله مثله لا لاكل عش (قوله لمارم) أي من ان شرط السراية تملكه اختيارا (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حرا شرح مدر (قوله باذن) واحتج بالاذن لانه يجمع عليه للمويعه فيه ضرره على السيد سرل اماميه من التصديق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيزي وانما احتج بالاذن سيده مع انه لا يعتق عليه لانه ربما وقع الامر الى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه) أي لفتنه سواء كان من يعتق عليه أولا وكذا قوله كتابته (قوله عن نفسه) خرج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز عش \* (فصل) \* في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة الخ (قوله وغير ذلك) وهو اختلافهما في النجوم وريان مشاركة الفاسدة التملق ومخالفتها له وقوله فان بعضها أحدهما الخ (قوله باختلال ركن) أي بسبب انتفاء شرطه والانسب بالترجيح حيث قال في الفرق بين الكتابة الباطلة الخ بأن يكون قوله باختلال خبرا أولا والشرح جعله نظرا

باذن من سيده (و) اذا اشتراه بآه (تبعه رقاؤه وتقوا ولا يجمع اعتاقه) عن نفسه وكتابه ولو باذن تضمنهما لولاه وليس من أهله كما لم ذلك مما مر \* (فصل) \* في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة قوما مشاركتيه الفاسدة العبيدة ومخالفتها فيه وغير ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت محبتها (باختلال ركن) من أو كانتا تكون أحد الباقين مكرها أو مدي أو محررا أو عتق بغيره كصد كدم

ملفات الخافي تعليق مطهر) بأن وقع من يصح تطبيقه فلا تلتقي فيه . (٨٩٦) وذكر الباطل مع حكمها المذكور

من زيادتي (والفاسدة) من ما اختلفت مصتها (بكتابه بعض) من رقيق (أو فساد شرط) كشرط ان يبيعه كذا (أو) فساد (عوض) تكبر (أو) نساد (أجل) كبحر واحد (كالصحة في استقلاله) أي المكاتب (بكسب) في (أخذ أرض جناية عليه ومهر) في أمة ليست بين هاتين تاتيه سواء أوجب المهر بوطه شبهة أم يقدم صحيح فقولى ومهر أعمن قوله ومهر شبهة (وفي أنه يعتق بالاداء) لسيده عند الحل بحكم التعليق لأن مقصود الكتابة العتق وهو لا يبطل بالتعليق بفساد وهذا خالف البيع وغيره من العقود قال البزنجي وليس لنا عقد بأسد يملك به كالعصم الا هذا (و) في أنه (يتبعه) اذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق فيبيع المكاتب ولها وفي أنه تسقط نفقته عن سيده (و) كالتعليق بصفة (في أنه لا يعتق بغير أدائه) أي المكاتب كإبراهمه وأداء غيره عنه متبرعا تعبيرى بذلك أعمن تعبيره والإبرام (و) في أن كتابته (تبطل عتق سيده) قبل الاداء لعدم حصول التعليق عليه فان كان قال أن أدبني إلى أولى وأبني بعده وتبطل عتقه (و) في أنه (تصح الوصية به) في أنه (لا يصرف له سهم المكاتبين) وتليكه

منطقا يحذف (قوله) لا في تعليق معتبر استثناء منقطع لأن عتقه بحكم التعليق لا يحكم الكتابة لكن قول الشارح) فلا تلتقي فيه يقتضى أنه متصل إلا يقال كلام الشارح مبني على الظاهر (قوله) من يصح تطبيقه) وهو البالغ المعادل لقوله أن أعطيني دما أو مئة فان حرع ومن مثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كالتبليغ على زني دم فاذا أديتهما فانت حر فاذا أداها عتق (قوله) أو فساد (عوض) أي مقصود كمال مثل فلا تلتقي ما تقدم في قول الشارح غير مقصود دم عبد البر فعل من كلامه أن العوض اذا كان غير مقصود نكحون ماطلة وان كلله مقصودا نكحون فاسدة اه والفرق أن غير المقصود كالدم فكأنه لم يوجد عوض فتكون فاقدة ركن (قوله) كالصحة في استقلاله) أي لا يحتاج إلى إذن السيد وليس المراد أنه يفوز به لثلاث تكرير مع قوله بعد في أنه يتبعه كسبه لكن تطبيقه مناسب هذا الثاني وما أشار إليه أن الكتابة الفاسدة كالصحة في خمسة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله) بكسب) ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر أنه لا يستقل البعض الكسب شيئا (قوله) أرض جناية عليه) أي حيث كانت من أجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون الصحة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في الصحة لزم كلا الأرض بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه (قوله) وهو لا يسلخ كان قال أن أعطيني خرافا فحر (قوله) يملك به كالعصم (أي أنه يملك به الكسب وأرض الجناية والمهر) ل (قوله) الا هذا) قال ابن الصلاح وسببه أن المقتود عليه هنا العتق وقد حصل فيتبعه ذلك الكسب بخلاف البيع مثلا فانه لا يحصل فيه المقتود عليه اه سم ولا رد على الحصر الخلق لأنه ليس فاسدا وإنما الفاسد العوض تأمل (قوله) يتبع الكسب في نفر بعده على ما قبله شيء لان الولد ليس كسبا وعبارة م ويتبعه كسبه وولده (قوله) تسقط نفقته عن سيده) ما لم يتنجح إلى اتفاق بان يحجز عن الكسب وأما طهرته فلا تسقط عن السيد في الفاسدة وتسقط عنه في الصحة سم ملخصا (قوله) كإبراهمه وإنما أجزاء في الصحة لتكون المذهب فيها العوض فبالاداء والبراء فيها واحد شرح م رأى والمذهب في الفاسدة معنى التعليق فاختصت باداء المسمى للسيد كي تحقق الصفة عميرة سم (قوله) متبرعا) ليس قيذا (قوله) عتق سيده) وإنما طلت الفاسدة عتق سيده لأنها جازية من الجانبين بخلاف الصحة ح ل (قوله) تصح الوصية به) وان لم يقيد بالعجز بخلاف الصحة لا تصح الوصية به فيها إلا أن قيدها بالعجز سم (قوله)

وفي هذه أمثلة توضح

الكفاية وتقليدك ومنعه من  
السفر وهو أوطى الأمة  
وكل من الصحة والفسادة  
عقد معاوضة لكن الغالب  
في الأولى معنى المعاوضة  
وفي الثانية معنى التعليق  
وأن الباطل والفساد  
عندنا سواء في مواضع  
منها الحج والعبادة والخلق  
والكتابة (وتخالفهما) أي  
تخالف الفاسدة الصحة  
والتعليق (في أن السيد  
مستغنى) بالفعل أو بالقول  
أذ ليس له العوض كسأقي  
فكان له مضجعا فعلا ضرر  
حتى لو أدى المكاتب المسمى  
بعد فضله ليعتق لاه وان  
كان تعليقا فهو في ضمن  
معاوضة وقد ارتفعت فارتفع  
وقيد الفسخ بالسيد لانه  
حينئذ هو الذي خالف فيه  
الفسادة كلاما من الصحة  
والتعليق بخلافه من الباطل  
فانه يطرد في الصحة أيضا  
على اضطراب وقع للرافعي  
ولا ياتي في التعليق وان كان  
فسخ السيد كذلك (و) في  
انها تبطل بفواغها  
السيد وهو سفة هاهنا

وتعليك بأن عليك سيدك لا غيراً عليك سيدك شيئا من ماله عبد البر والظاهر الأول  
وعلى كل فهو مصدر وصافي لمفعوله (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه في الصحة  
فانه جائز بلاذن مال يحمل الفهم شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة أي وطء  
السيد الأمة المكتوبة في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطئ المكاتب كتابة  
فاسدة أمته لان ذلك ممنوع حتى في الصحة كما تقدم سم ومن ضعف كلام  
المشارح جملة على كون سيد الأمة هو المكاتب كتابة فاسدة لانه لا يحمل له وطء  
أمته اه كالمصحة بل أولى فلا يحمل كلامه هاهنا في م ر من امتناع وطء  
المكاتب كتابة فاسدة أمته (قوله منها) أي عن إشارة إلى أنه يتصور أيضا الفرق  
في كل عقد صحيح غير ضمن كالإجارة والمبة فانه لو صدر من سفة أو من وثقت  
العبر في بد المستاجر والمكتب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما لان  
فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدمه كما به زى عن الأسنوى ومثله في شرح  
الروض (قوله الحج) فانه يعامل بالردة فيسدد بالجماع إذا طرأ وحكم الباطل أنه  
لا يجب المضي فيه بخلاف الفاسد وهذه صورة طريان الفساد وأما الفاسد  
استداه فصورته أن يحرم بالعرة ثم يجمع ويدخل عليها الحج زى (قوله والعبادة  
كأجارة الدراهم وللهنا غير الزينة) ولغير الضرب على صورته ما كان قلنا انها  
باطلة كانت الدراهم والذنان غير مضمونة لانهما غير قابلة للإجارة مكا فانهما أمانة  
وان قلنا فاسدة كانت مضمونة لان فاسد كل عقد كصحة بخلاف أطهر فليس  
كصحة كما به لده برى أي وهما قولان عندنا أما إذا أعارها لزينة أو لضرب  
على صورته فيصع كما له م ر في العبادة وعبادته نعم لو صرح بأجارته أي النقود  
لأتمز به أو لضرب على صورته مع ونية ذلك كإيمه عن التصريح بجامعه الشيخ  
لأن هذا المنفعة مقصود وان ضعف اه (قوله والخلق والكتابة فان الباطل  
فيه ما كان على عوض غير مقصود كالم ر أو رجع إلى الخلق في العاقبة كالغير  
والسفة والفاسد منها خالاه وحكم الباطل أنه لا يرتب عليه مال والفساد يرتب  
عليه الطلاق والعق ويرجع السيد بالقيمة والزوج بالمرح ل فمضى ككونها  
فاسد من أن عوضها ماله دون كانا فاذن بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق  
(قوله بالفعل) كالبيع أو بالقول كضيقه ولا يشك بكون المذهب فيها لتعليق  
لانه تعليق في ضمن معاوضة (قوله لاه) أي عقد الكتابة وان كان الخمر وهو جواب  
عن سؤال قد بره ان هذا من باب التعليق فكيف ساغ للسيد رفعه بالفسخ مع أن  
التعليق لا يرفع بذلك (قوله ولا ياتي) أي فسخ العبد (قوله كذلك) أي

لا يتأني فيما إذا كان بالقول فلا يفسخ التعاقب يقول السيد فثبت التعليق فلا  
 يرتد له أن يبيعه ويكوره فلا يفسخ بالبيع (قوله لا يفسخ دفعه من  
 السيد على المكتاب وكل من المعنى عليه والسفيه لا يفسخ تبرعه حل وزى  
 وفيه أن الانعاش والسفيه طرأ بعد الكتابة (قوله فلا يفسخ الفاسدة بنحو انعاشه  
 فادأفاق وأدى المسمى عنق وثبت لتراجع شرح م روقضيه أنه ليس للقاضي  
 أن يردى من ماله أن وجده مالا وتغذم في الصيغة أنه يؤدى بشرطه (قوله فلا  
 تبطل بنحو انعاشه) كيف هذا مع أن المقدما ترز الطرافين وهو يبطل بذلك واجب  
 بأن عدم البطلان هنا تشق الشارح العتق (قوله وفي أن المكتاب يرجع  
 عليه قال البلقين) مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الأمر  
 كذلك بل يملكه فإذا عتق ارتفع ذلك الملك سم (قوله أن كان له قيمة) هل العبرة  
 في القيمة بوقت التعلق أو القبض أو أقصى القيم فيه نظر وقياس المفوض بالشراء  
 الفاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم ع ش على م وهو قيد في كل من مستثنى  
 الرجوع بالعين والبدل رشدي (قوله هو أو لم يفسد) لان كلام الأصل  
 يوم أن المراد بالمتقوم ما قابل المثل وهو ما حصره كليل أو رزق وحاز السيد فيه  
 والذي له قيمة قد يكون مثليا كالبرص ونقوما كالتياب ع ش (قوله كحرم) أى  
 غير محترمة كما يعلم من قوله إلا أن يكون محترما وشورى (قوله إلا أن يكون) أى  
 المؤدى حل (قوله كجلد) كان كاتبه على حاله مية فهو مية فاسدة ع ش (قوله  
 لم يبدع) قيده لعدم ضمانه بالبدل أن تلف كما ذكره والا فالمدبوغ يرجع به وببدله  
 أن تلف شيئا (قوله فلا يمكن رد العتق الخ) عبارة شرح م رلان يفسخ  
 المعاوضة وقد تلف العقود عليه بالعق ل عدم إمكان رده فهو تلف مبيع مبيع  
 فاسد في بد المشتري فيرجع فيه عن البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة  
 والماله بها القيمة (قوله وتكسیر) الوارد معنى أو وذا قوله أو أجل (قوله وأجل)  
 افترض تصور ردها الغرض أن السيد يقبض النجوم والقيمة لا تكون الاحالة س ل  
 وتوضيح ذلك أن ما يرجع السيد على المكتاب من القيمة لا يكون حالا وما يرجع  
 به المكتاب أن يحكم ما دفعه السيد فهو عين لادين وهي لا تصرف بحول  
 ولا تأجيل وإن كان بدله فهو لا يكون حالا إلا أن يجاب بأن مراده مطلق النقص  
 بقطع النظر عن الكتابة فهو شرط للنقص لا يقدح كونه متعلقا بالسيد والعبد  
 وإن كان ذلك هو الظاهر من العبارة كما في ع ش ولكن الأصح أن النقص لا يكون  
 الا في الحالين بخلاف المؤجل الا إذا أدى إلى العتق ويجاب أيضا بتصوره بما إذا كان

ذلك

لأن الحظ في الكتابة  
 للمكتاب لا السيد كما  
 بخلاف العهدة والتعليق  
 لا يفسدان بذلك وخرج  
 بالسيد المكتاب فلا تبطل  
 الفاسدة بنحو انعاشه وجر  
 سفيه عليه وزيادتي السفيه  
 جبرافلس فلا تبطل به فان  
 يبيع في الدين بطلت (و) في  
 أن المكتاب يرجع عليه  
 بما إذا (أن يتي) أو ببدله  
 أن تلف وهذا من زيادتي  
 هذا (أن كان له قيمة) هو  
 أولى من قوله أن كان مقبوما  
 بخلاف غيره كحرم فلا يرجع  
 فيه شيء إلا أن يكون  
 محترما كجلد مية لم يبدع  
 فيرجع به لا ببدله أن تلف  
 (وهو) أى السيد يرجع  
 عليه (بقيمة وقت العتق)  
 إذا لم يكن رد العتق فأشبهه  
 ما إذا وقع الاختلاف  
 في المبيع بعد تلف المبيع  
 في بد المشتري ولو كانت  
 كافر كافر على فاسد مقصود  
 تكسر وقبض في الكسر فلا  
 تراجع (فإن اتخذا) أى  
 واجبا السيد والمكتاب  
 جنسا وصفه كصحة  
 وتكسیر وحلول وأجل  
 وكالتقدير

فهو أولى من قوله فان نجاسا (فالتقاص) (٨٩٩) والجمع بينهما سائر اليونانية وقد اتفقت كذلك

بأن يستقط أحد البيرين  
بقدره من الآخر وتوبلا  
وضا) من صاحبهما أو من  
أحدهما إذا لاجاة اليه  
(ورجع صاحب الفضل)  
في أحدهما (به) على الآخر  
أما إذا كانا غير تقدي فان  
كان متقويين فلا تقاص أو  
مثلين ففيها تفصيل ذكرته  
في شرح الروض وغيره) فان  
ضعفها) أي الفاسدة  
(أحدهما) هو أعم من قوله  
السيد (أشهد) ونسختها  
احتياطاً وتحرزاً من التجاهد  
لاشراً (فلو) قال السيد  
(بعدقنه) المال (كتب  
نسخت) الكتابة) فأكثر  
المكاتب (حلف) المكاتب  
فيصدق لأن الأصل عدم  
الفسخ وعلى السيد البينة  
(ولو ادعى) عبداً (كتابة  
فأكثر) وسيداً أو وارثه  
(حلف) المنكر فيصدق لأن  
الأصل عدمه وأولو عكس  
بأن ادعاهما السيد وأنكرها  
العبد صار قنا وجعل أنكره  
تجيزاً منه لنفسه فان قال  
كتبتك وأدبت المال  
وعتقت عتق باقراره  
ومعلوم مما مر في الدعوى

ذلك هندة ومجرت عادتهم بأن تم التفتات مؤجلة (قوله أولى من قوله فان نجاساً)  
لأنه يرمي أن الاختلاف الصفة لا أثره وليس كذلك ع ش (قوله بقدره) لبابه يعنى  
في وفي كلامه مضاعف مقدراً رأى في مقابلة قدره من الآخر ومن أنه دائرية فيشعر  
ماداً كانا تساوياً وأحدهما أقل شياً (قوله ولا تعارض) : أنهم ليسا معا لعموم  
من سائر الجهات بخلاف المشلى قال سم فان قلت ما ضرورة التقاص في المثليين  
في الكتابة فان السيد يرجع عليه به يقينه قات من صورته أن تكون العموم برا  
مثلاً ولا تكون المعاملة في ذات المكان بالبره ورؤى ذلك المكان فتكون القيمة منه  
وانظر أيضاً ما ضرورة التقاص في التميزين ويكرر تصويره بأن تكون العموم غيماً  
مثلاً وتكون المعاملة في ذات المكان بها فتكون القيمة منها قياساً على ما تمها فان دفع  
ما يقال ان التقاص في التميزين لا ينافي هنا حتى ينفى لأن قيمة البعد لا تكون إلا  
من نقد البلد وبديل التلف ان كان قيمة كذلك وان كان مثلاً فتقابل قيمة البعد تأمل  
(قوله وفيها تفصيل) المعتد به وحول التقاص في المثليين في الكتابة فقط لا في غيرها  
وهذا هو المراد بالتفصيل ع ش وعبارته م رأماً إذا خلتها نجاسة وغيره مما مر  
فلا تقاص ولو كانا غير تقديين وهما متقومان مطلقاً أو مثليان ولا يرتب على ذلك  
عتق فان ترتب عليه جازة توفي الشارع اليه (قوله فان ضعفها) أي الفاسدة  
ومثالها الصبيحة إذا ساع السيد ضعفها بان يحجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب  
كأمر وأعلم ان قصره على الفاسدة لأن لغيرها لا يتوقف على سبب ع ش  
(قوله أشهد) أي ندباً م رويدل عليه ما بعده (قوله وجعل أنكره الخ) أي  
فيتمكن السيد من العسخ الذي كان يمتنع عليه ولا تنقص بنفس التميز لما مر ان  
المكاتب إذا عجز نفسه خير سيده بن الصبر والعسخ ومن ثم عبر به بقوله جعل  
أنكره تجيزاً ولعل فضعاف ش على م (قوله تجيزاً منه) ومجمله أن يعبد ولم يكن  
عذر حجر (قوله وعتقت) ليس بقيد فلا حاجة لذكره لأن قوله كاتبتك وأدبت  
المال يلزم منه عتقه ومن ثم أسقطه حجر وم رسل (قوله في قدر العجور) أي  
في مقدار ما يؤدى في كل نجم زى وعبارته م ر في قدر العجور أي الأوقات أو ما يؤدى  
كل نجم اه وقوله أي في مدة مدار الخ لوجهه تغصراً لعددها التي وقصر التقدير  
بقدرها كلها مكاناً مناسباً وعلى كلام زى بقصر قوله وعددها بعدد جتهان بان  
اختلفا في جلة العدد (قوله تجنسها الخ) عبارة م ر أراد بالصفة ما يشمل الجنس  
والنوع والصفة وقدر الأجل (قوله أو عددها) كان يقول العبد كاتبتك على  
اننى عشر دينار في كل شهر أو بعدة ذابرة فقال السيد بل كاتبتك على خمسة عشر

والبيانات ان السيد يحلف على البت والوارث على نفي العلم (ولو اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر العجور) أي  
المال (أو ومنهما) تجنسها أو وعددها

أوقدراجلهاولابنة أولكلبنة (تحالفا) بالكيفية السابقة في البيع فان اختلفا في قدر النجوم بمعنى الاوقات  
فالحكم كذلك الآن كان قول أحدهما مقتضيا لافساد كان قال السيد كاتبه على فهم فقال بل على فهمين  
فيصدق مدعى العفة وهو المكاتب في هذا المثال (ثمان لم (٩٠٠) يقبض) السيد (مادعاء ولم يتفقا) على

مترجمة ثلاثه أشهر كل شهر خمسة (قوله أوقدراجلها) أي في قدر جميع  
أجلها كان قال المكاتب وعشرة أشهر وقال السيد ثمانية (قوله السابقة  
في البيع) فيدأ هنا بالسيد (قوله فالحكم كذلك) أي يتالفان ولم يدخل  
هذه في المتن كما صنع م ر لأجل قوله فيها لان كان الخ فال هذا  
لا يأتى في المال لان الاختلاف في قدره لا يؤدى الى الفساد حتى يدعيه أحدهما  
تأمل (قوله وقياس مامر) يعتمد (قوله بجهتدفيه) أي في توقف على فسخ  
الحاكم (قوله بخلافه ثم) أي في البيع اه (قوله بالتقديرين) أي  
تقدير مكرن لبيض وديعة أو لا شيخنا (قوله لقوة جانبه بذلك) لان الأولى بقاؤه  
ومن ثم صدق مع كونه مدعى الفساد في خلاف القاعده ممر (قوله الاقل) أي  
ما قبل الاول والثاني ما بعدهما (قوله في التسكاح) وبثل التسكاح البيع ولو قيل  
كنت وقت البيع ميبا أو مجنون لم يقبل وإن أمكن الصماء وعهدا نولاً له  
معارضة عفة والاقدام عليها يقتضى اجتماع شرطها بخلاف الضمان وعلاق  
والقتل زى (قوله بثالث) ودو الزوجان كان الاختلاف بين الولي والزوجة  
أر الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج والقاضى الثاني كما قاله ع ش  
(قوله الفهم الاول) استشكل بأنه لا يختلف الحال بكون الموضوع الاول  
أو الآخر لوصول العتق بكل منهما فلا فائدة لاختلافه ويمكن ان يصور بما را  
اختلف مقدار النصبين فقال خذ هذا عن الاول وأمر بالانكاح وضمت الآخر  
فقال انما وضعت الاول وهذا الذى أتبنته به دون الآخر فلا تعتق حتى تأتى  
بما ينقضي به عبد البر وعيارة م رواهنا تغل فائدة لاختلافهما اذا كان النعمان  
مختلفين في التدرجات تساويان لفائدة ترجع الى التقدم وأما آخر (قوله عملاً  
بقولهما) أي بنصديهما (قوله من أعقق منهما الخ) ولا يأتى عتق نصيب

شئ (فسخها الحاكم)  
وقياس مامر في البيع انه  
يفسخها انما لكم أو  
التالفان أو أحدهما وهو  
مالمال اليه الاستوى وغيره  
لكن فرق الزركشى بأن  
الفسخ هنا غير مخصص  
عليه بل بجهتدفيه فاشبه  
البنة بخلافه ثم (وان  
قبضه) أي مادعاء (وقال  
المكاتب بعضه) أي بعض  
المقبوض وهو الزائد على  
ما استوفى به في القدر  
(ودعيه) أي عندك (عتق)  
لانفاقه على وقوع العتق  
بالتقديرين (ورجع) هو  
(بما أو) رجوع (السيد  
بقيته وقد ستقامان)  
في تلف المؤدى بأن كان هو  
أوقيته من جنس قيمة العبد  
ومقتها (ولو قال) السيد  
(كاتبك وأنا مجنون أو

محجور لى فانكر) المكاتب الجنود أو المجر (ماق اليد) فيصدق (ان عرف) له (ذلك أي) أحدهما  
مادعاء لقوة جانبه بذلك (والا فالكاتب لان الاصل عدم مادعاء السيد ولا قرينة والحكم في الشق الاول بخلاف  
لما ذكر في انكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت محجوراً لى أو مجنوناً يوم زوجتكم لم يصدق وان عهده ذلك وفرق  
بأن الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هنا وذكر التعليف هنا ونما تأتى من زيادة (أو قال) السيد (وضعت) عنك النجم  
الاولا وبعضاً من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق  
لأنه أعرق بمراوده ونفله (ولو قال) العبد لاني سيده (كاتبى) أو كائن قد فاه وهما أهل للتصديق أوقامته بكتابتها  
بينة (فكتب) فلا قبله أو بالبينة (فن أعق) منهما (نصيه) منه أو أبراه عن نصيه من النجوم (عتق)

أحدهما بالأداة لأنه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض كما تقدم (قوله في نصيبه الوقف) لعدم تمام ملكه مـ أى يقول بوقف عتق نصيبه حتى يمتق الباقي (قوله بالمعنى السابق) أى في فوائده من ائره ولاية تزويج وغيرهما لأن الولاية مثبت له ما في حياة العتق زى والجوارح والجزر متعلق يستقل والباء فيه للابسة وفي العصوبة للسببية فليس فيه تعلق حرفى جريعى واحد يعمل واحد لاختلاف حتى الحرفين (قوله تقتضى حصول العتق بها) قد يقال أنه لم يحصل العتق بها فلم يسر على المباشر وهو من أعتق نصيبه إذا رقب نصيب الآخر كما في نظيره فيما لو كاتبه وكافى الصورة الالتمية وحى ما زاد المصدق أحدهما بأنه مكاتب وأجيب بأنه لما كان حكم الكتابة باقيا لمتنازع يعم جعل اعتناق الابن تقييداً للعتق الذى تسبب فيه والده بالكتابة فكان الوالد هو المعتق وهذا أظهر من ثبوت الولاية للاب أولاً (قوله كالمـ) أى في قوله والبيت معسر (قوله سرى العتق عليه) وولاء ما عتق من كحل العبد أو بعبه للمصدق خاصة عبد البر (قوله إلى نصيب المكذب) فإذا أسير نصف حصه للثرب لم يغر مع قيمة نصف الحصه أرض نقص الباقي لأن الحصه كلها كانت تحت الرغبة فيها سم وشورى (قوله بخلاف ما لو أبراه) عبارة مـ وخرج بأعتق عتقه بأداة أو أبراه فلا يسرى (قوله فلا سراية) لأن المكذب يعتقد أن الأبراه أغرق فى الأولى والمصدق يجبر عليه فى الثانية عبد البر فيكون عتقه بغير اختياره

### \*(كتاب أمهات الأولاد)\*

أى وأولاده ما يعنى بيان أحكامها التى هى النسب التامة كثبت الاستيلاد والعتق وجواز الاستقدام والوطى وفى قولنا مثلاً الم الولد استيلاده ما فاذ عتقها ثابت بعد موت أسبه ويحوز استقدامها ووطئها والإضافة من إضافة الدال للدلول وختم المصنف كتابه بأرباب العتق وزاد أن يمتقه الله تعالى من النار وأخر عن هذا الكتاب لأن العتق فيه يستعقب الموت الذى هو حاجة أمر العبد فى الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل عله العبد فى حياته والعتق فيه فهى مشرب بقضاء أو طار وهو قربة فى حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والأصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاد لترتب مسبه عليه فى الحال وتأخره فى الاستيلاد وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاد لجزاؤه موت المستولدة أولاً انتهى شرح مـ وقوله والأصح أن العتق باللفظ أقوى أى العتق المخير بدليل تعليله رشيدى ونوابه أكثر وقد يؤخذ منه أنه لا يترتب على عتق



المستولدة ما يترتب على الاعتراف المنجز باللفظ من أن الله يمتنع بكل عضو من العتيق  
عضو من العتيق اه عمن على مر وهو المصنف بكتاب لانه عتيق بالفعل  
وناقبله القول وايضا العتيق فيه قهرى فلم يندرج في كتاب لانه ق (قوله  
بضم الهمزة الخ) قضيته أن فيه أربع لغات لكن الذى قرأه في السبع عن ثلاث  
لانه على ضم الميرلس الانفع الميم وعلى كسرهما في الميم القمع والكسر وبالاول  
منهما قرأ الكسائى وبالثاني حزة (قوله وأصلها) أهية قد دخلها الحذف لالهة  
كيدبل للتحفة واختلف في هائها ف قيل زائدة وهو ما رجحه الاثوري عند قول  
الاصالة والمهاء ونفا كلمة فوزنها فعله وبدل عليه جمعها على أمات أو قولهم  
أمرمة ويحجب عن أمهات بأنه جمع أمهة والمهاء زائدة فيه ما وقيل أصلية  
ووزنها فعمله وبدل له جمعها الجمع المذكور وعليه فوزن أمفع وعلى الاول فعل  
والهمزة على كل منهما أصلية تأمل (قوله قاله الجوهري) أى فى صحاحه  
وحينئذ فأمهات جمع لافرع دون الاصل (قوله وهو نقل عنه) أى من  
الجوهري وهو المحلى انه قال أمهات جمع أمهة أصل أم فهو للاصل دون الفرع  
خلاف ما قرنته فقد تسمي في هذا التعبير عنه حيث نسب الصحاح غير لفظها لكن  
لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصله غالبا ساغ له ان ينقل عن الجوهري ان أمهات  
جمع أمهة ولما سأل ان يقول المحلى لم يستل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن  
الجوهري فيعوز ان يكون قاله في غير الصحاح ليكون كلامه لم يخصص في الصحاح  
طاب (قوله فقد نسمي) أى لان الاصل ان ما ثبت للفرع ثبت للاصل والاصل أمهة  
والفرع أم والنسج من حيث النقل عن الجوهري والافكونها جمع للاصل اول  
لوجود المهاء فيها ومما رة عند الصحاح والام والوالدة والجمع أمات وأصل الام  
أهية ولذلك يجمع على أمهات اه بحروفه وهى صريحة في ما قاله الشرح (قوله رة  
القول) أى قول بعضهم الى هذا بان يقال فيه الامهات للناس أى أكثر استعماله  
فيهم والامات لها ثم أى أكثر استعماله فيها (قوله والاصل فيه) أى فى الكتاب  
أى فى أحكامه الدال عليه ما وقدم الدليل على المدلول لان رتبة الدليل العام الاقدم  
ليفرعوا عليه المسائل كما قاله مر (قوله أعما أمة ولدت) قبل ان ولدت صفة لامة  
وفصل الشرط محذوف دل عليه المذكور تقديره أيا أمة ولدت ولدت وقال  
البرماوى ولدت صفة لامة وهو ايضا فعل الشرط فتهكون الجملة فى محل جر مفعلة  
لامة والفعل وحده فى محل جزم وعلى القول بأن فعل الشرط هو خبر أى وهو الاصح  
فتكون الجملة فى محل رفع وفى محل جزم ايضا باعتبار كونها صفة نظيره قوله وتكون اباه

بضم الهمزة وكسرهما مع فتح  
الميم وكسرهما جمع أم وأصلها  
أهية قاله الجوهري ومن  
نقل عنه انه قال جمع أمهة  
أصل أم فقد نسمي ويقال  
في جمعها أمات وقيل بعضهم  
الامهات للناس والامات  
لأهائهم وقال آخرون يقال  
فيها أمهات وأمات لكن  
الاول أكثر فى الناس  
وإثنائى أكثر فى غيرهم  
ويمكن ود الاول الى هذا  
والاصل فيه خبرا بما أمة  
ولدت من سيدها فهى حرة

عليك يسير فان الكافي في محل جريا اعتبار الاضافة وفي محل رفع باعتبار اسم  
الكون وما من ايماء اذنة وامة مضاف اليه ويحتمل ان تكون ما نكرة موصوفة  
بامة أي شيء أمة بعدة فيلها بريقة له تكون مشتقة أو انها بدل من ما  
ويحتمل ان تكون أمة مرفوعة وما اسم موصول حذف صلواتها وان كان  
قبلا لان الصلة لم تقطع ويحتمل ان تكون أمة بدلا من أي لكن برده عليه ان بدل  
المضمين معنى الشرط على شرط كما ذكره الاشعري عند قول ابن مالك وبذل المضمين  
المعزى على اسم الخ نحو من يتم ان فيدوان محروا قمه واجيب بان محل ذلك اذا  
كان البدل به يفعل الشرط وهو ما قبله واجيب ايضا بان هذا أغلبي بدليل قوله  
تعالى ولم يمتدح أخبارها فان يوشد بدل من اذاني قوله تعالى اذا زلزلت الارض  
ولم يزل شرطاً وتحدث أخبارها هو جواب الشرط واذا او يوشد مع ولان له (قوله  
عن دبر منه) الدبر هو الموت كما قدمه في التذيير ومنه متعلق بدبر وعن معنى  
باء السببية أو على ظاهرها والمعنى معرفتها فاشته عن موته شيئا وعبارة ع ش  
عن دبر منه أي بعد آخر جزم من حياته قال في المصباح الدبر بضمين أو سكون الباء  
خلاف القبل من كل شيء وأصلها دبر عنه الانسان (قوله وخبراهات  
الاولاد) لم يقتصر عليه مع اشتماله على ما في الاول وزيادة لان الاول مرفوع  
انفاقا وهذا اعطف في رفعه ع ش (قوله لا يبعث الخ) أشار بقوله يستمع بها  
الى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكن ان كان المراد منه التكررة  
وكان لغيرها قل فلا افراد أولى والا لمطابقة وقد اشتمل على الاستعما لئن قوله تعالى  
ان عذة الشهور والآية حيث اُفرد في قوله منه الرجوعه للاثني عشر وطابق  
في قوله فلا تظلموا فيهم أنفسكم لرجوعه لاربعة ع ش واستفيد من هذا الحديث  
امتناع التمثيل بسائر انواعه لانه اما اختياري أو قهري والاختياري اما بموافقة  
أو بغيره أو بدأ بالبيع لانه القالب في ازالة الملك أي لاس من لغير أنفسهم وكذا قال  
في الهبة وأخر الارث لتعلقه بالموت وتعلق مقبلة بالحياة وقوله مادام حيا أي به  
لان قوله يستمع في معنى المكرة وهي لاتم فدفع توهم انه يستمع بها في بعض  
الاقوات وقوله يستمع خبر ثان أو ستة أنفس استمعا فانيا كما أنه قيل وماذا يفعل  
بها السيد ولما كان بيه وبين قوله لا يبعث كمال الاقطاع لكن نهى في المعنى  
وهذا اخبر لم يعطه عليه وأفرد ضميره وجهه فيما قبله لانه لا يمكن الاستماع  
بالوطى وفي وقت واحد بأكثر من واحدة (قوله انعقاد الولد جرا) أي والولد جزء  
منها ليسرى العلق منه اليها كالعلق بالانف ولكن العلق به فيه قوة من حيث

عن دبر منه رواه ابن ماجه  
والحاكم وصححه اسناده  
وخبراهات الاولاد لا يبعث  
ولا يورث ولا يورث يستمع  
بها سيدها مادام حيا اذا  
مات فهي حرة وراه الهاد  
قعلق والبيه في صحه واقفه  
على عمر رضى الله عنه  
وخالف ابن القطان فصح  
رفعه وحسنه وقال رواه  
سكاهم قليات وسبب عتقها  
بموته انعقاد الولد جرا  
للاجماع وخبر العاصمين

مراجعة اللفظ فأن في الحلال وهذا فيه ضعف فأن بعد الموت واعتراض بان  
 السراية انما تكون في الاشخاص لافي الاشخاص كاتقدم الان يقال لما كان الحمل  
 جزءا منها صار شقها لاشخاص تدبر (قوله ان تلد الامة) رتبها انما كان من اشراط  
 الساعة لانه انما يكون عند كثرة الفتوحات وكثرة الجوارى بأيدى المسلمين  
 وذلك من علامات الساعة وقيل انما كان ذلك من اشراطها لان السيد قد علم  
 أمته فقبل منه وتلد ثم يبيعها رغبة في غناها اذا كبر ولدها ولو انشئ اشترائها وهو  
 لا يدري انها أمه فيصدق انها ولدت سيدها المالك لها مصورة عس (قوله فقام الولد  
 مقام أبيه) انظر ما وجه هذه الضميمة اذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد  
 الامة رتبته اسماءه ربا والرب المالك ولا يملك الا الحر على ان قوله وأبو هرقة يمنع  
 بأنه قد يكون قنوا بالجملة فلم ينتج الدليل المذهبي الذي هو انعقاد الولد حرا وأوجب بان  
 المراد انعقاده حرا في ملك أبيه والرفيق لا يملك ثم رأيت الرشيدى على مر قال قوله  
 والولد حر فكذا هو وانظر ما وجه دلالة على حرته (قوله لو حبلى) من باب  
 طرب اه مختار (قوله من حر) أى يولد لمنه بأن بلغ فلو وطء أمته وقد  
 استكمل تسع سنين ولم ير من قبل الوطء وانت يولد لا تهرس سنة أشهر من  
 وطئه بلطنتين نسب الولد اليه ولا يحكم ببلوغه ولا ينقذ ابلاده وفرق بأن النسب  
 يكتفى فيه الامكان بخلاف الابلاذ شرح جبر وما قول مر لم يستكمل تسع سنين  
 فقال عس عليه صوابه استكمل تسع سنين لان الذى لم يستكملها لا يثبت  
 نسبه ايضا (قوله من حر) أى غير مرتد لان ابلاده موقوف مر (قوله كله)  
 ما عر جبر لانه مفعلة مشبهة بمعنى محرر وقول عس ويجوز جره وكيدانية  
 ونظر فان المعكرة لا تؤكد الا عند الكوفيين بشرط الافادة ولئن سلم انه جار على  
 مذهب الكوفيين فهو وان مع فى الاقول أى قوله كله لا يصح فى الثانى أى قوله  
 أو بعضه لانه يقل أحد بأنه من الفاظ التوكيد فعمل هذا يكون الرفع متعينا على  
 الفاعلية وجوز بعضهم النصب على التشبيه بالفعل به (قوله أو بعضه) فيه  
 ان البعض ليس أهلا للولاء كاتقدم فكيف ينقذ ابلاده وأوجب بأن الرق  
 انقطع بموته (قوله ولو كافرا) أى أميا (قوله أمسه) أى من فيه مال ملك  
 وان قل سل أى ويسرى الى نصيب شريكه اذا كان موسرا ودخل فيه وطىء  
 الاسل أمة فرعه لانه يقدر دخولها فى ملكه قبيل العلق فقوله أمته أى  
 ولو تقدروا عبارة مر أمته أى التى لم تعلق بها حق لا غير فخرجت المرونة اذا  
 أولها الراهن المعسر بغير اذن المرتن الان كان المرتن فرعه كآبائه بعضهم وان

الاقن اشراط الساعة ان  
 تلد الامة رتبته وفى رواية  
 وبها أى سيدها فقام الولد  
 مقام أبيه وأبو هرقة كذا هو  
 لو حبلى من حر كله أو  
 بعضه ولو كافرا أو عبونا  
 أمته ولو يولد وطىء

انفلك الرحمن تغذي الامع وخرجت الجانية المتعاق برقتها مال اذا اولدها مالكة  
 المعسر فلا ينقذ ابلاده الا ان كان المجني عليه فرع ماليتها وخرجت أمة المحجور  
 عليه بغلس فلا ينقذ ابلاده اه مخاضا وخرج بقوله أمته ما لو ادخلت منه المحترم  
 بعد موته فالولد ينسب له فيرثه كما قاله مر لكن لا تنفق لانها انتقلت بالموت للورثة  
 والحاصل ان الامة شرطين الاول ان تكون مملوكة للسيد حال علقها أمته الثاني  
 ان لا يتعلق بها حق لازم غير السكنانية حال العلق والسيد معسر ولم يزل عنها  
 بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد ذلك بان لا يتعلق بها حق أصل أو فاق بها وهو  
 غير لازم اولانم وهو كتابة أو غير كتابة لكن زائل عند العلق أو استمر والسيد  
 موسر أو معسر وقد زال بعد ذلك عنها بنحو أو أداء ابراء أو لم يزل وبيعت فيه لكن  
 ماليتها لا يسيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها ثبت الاستيلاد اما اذا تعلق بها ذلك  
 فلا يثبت الاستيلاد والحق المأدرم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرض الجانية  
 واستوى بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسئلة يثبت فيها الاباد ولا يثبت  
 ملكه وهي ما لو اشترى أمة بشرط الخيار للبائع ووطئها المشتري باذنه فيثبت  
 استيلادها لحصول الاجازة حينئذ فالعش وقد يمنع استئناؤها لانه بالوطئ ومع  
 الاجازة دخلت في ملكه فلم يجعل الامة (قوله أو وطئ محرم) أي بسبب  
 حاض أو فاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراءها  
 أو لكونها معسر ماله نسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها مزوجة أو معتدة  
 أو مجوسية أو مرتدة شرح مر (قوله فوضعت) أي في حياة السيد أو بعده وبه عدة  
 يحكم بذهاب نسبه منه وفي هذه الصورة الاوجه كإرجاعه بعضهم انها تنفق أي  
 يتبين عنقها من حين الموت فتملك كسها بعده محرر قيل تنفق من حين الولادة زى  
 فرع وقع السؤال في الدرس عما لو كان لشخص أمان فوطئ احدها ما وجلت  
 منه موضعت علقه فأخذتها الامة الثانية ووضعها في فرجها فتخلقت وولدت ولدا  
 فهل تصير الامة الثانية مستولدة أو لا اعتمد شيخنا عش انها لا تصير مستولدة  
 بذلك لانه لم ينقد من منية ومنه في هذه الحالة ويلحقه الولد اه برماوى (قوله  
 حيا أو ميتا) ولو اُحد توأمين وان لم ينزل الآخر وافرقت بينه وبين العدة بان  
 المذاره اعلى الولادة وهناك على براءة الرحم أو عضوان أو اعضائه حل والعهد  
 انها لا تنفق بمحروج بعضه حتى يتم خروجه مر (قوله أو ما فيه غيرة) كضعة  
 فيها صورة أدنى ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان  
 أو رجل وامرأتان شرح مر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمى وان قلن لو بقيت

أو وطئ محرم (فوضعت  
 حيا أو ميتا أو ما فيه غيرة)

لنقطعت وانما انقضت بها العدة لان الغرض من طهارة الرحم وهما يسمي ولده  
من ولد ولو ان السيد بوطىء أمته فاذا ثبت انها اسقطت منه ما تنسبه أم ولد  
فقد صدق ان أمكن ذلك بمنها وحكي ابن القطان فيه وجهين ووجه الاذمحي منهما  
تصديقه وان اعترف بالجل ما لم تمض مدة لا يبقى الحمل فيها مجتمعا وهذا هو المعتمد  
(قوله وان لم ينفسل) أى جمعه والراجع انها لا تعتق الا اذا انفصل جميعه بعد  
موت السيد حل ومرو فيه ان هذه القاعدة تنافي قوله ولا فوضعت الا أن يقال  
المراد بقوله وضعت أى كله أو بعضه وحيث لم يحسن الايمان بالغاية عس قال  
الشيوخ ان أحكام الجنين المنفصل بعضه باقية كسراية عتق الأم اليه وعدم  
اجرائه عن الكفارة ووجوب الفدية عند الجناية على الام وتبعها في البيع والمابة  
وغيره ما قال بعضهم الولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مسئلتين  
احدهما انه لانه عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل ان ينفسل الثانية اذا حزن نسبان  
رقمته قبل ان ينفسل رضى أى فية مثل فيه (قوله غنقت بموته) فاد قيل اذا  
كانت الولادة هي الموجبة للعتق فلم وقف على موت السيد قيل لان لها حق بالولادة  
والسيد حق بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة ابطال لحقه من الكسب والاستمتاع  
ففي تعليقه بموت السيد حفظ للعقبن فكان أولى شوبرى (قوله لاسم) أى من  
الاحاديث لانها عامة ومن قواعد الشافعي ان العموم في الاشخاص مستلزم  
للعوم في الاحوال وقتلها له من جهة الاحوال وهذا مستثنى من قولهم من استهل  
بشيء قبل اوانه عوقب بجرمانه لتشوق الشارع الى العتق (قوله رقيقا) أى  
حالة كونه رقيقا بخلاف ما اذا كان حرا كان غريبا بجمعة أمة (قوله بعد وضعها)  
متعلق بالحاصل (قوله انها) أى المستولدة (قوله لان عتقاده حرا) ويلزم  
الراعى فتمت له السيد (قوله فكاهه) أى فيعتق بموت السيد والحاصل ان ولد  
المستولدة ينعتق رقيقا في ثلاث صور ويعتق بموت السيد وينعتق حرا في صورتين  
وهذه الخمسة تجري أيضا في ولد غير المستولدة كما ذكر بعد بقوله أو وطىء أمة غيره  
الحق فلا تكرار في كلامه قال خط واما أولاد أولادها فان كانوا من أولاد الاناث  
فهم كأولادها وان كانوا من أولاد الذكور فلا لان الولد يتبع أمه رقة وحرية (قوله  
بذلك) أى بالنكاح أو بالزنا الحاصلين عند المشتري (قوله بعد وضعها) أى  
وبعد بيعها في الدين بدليل ما بعده (قوله فيم لو أولدها) وهو عسر ثم بيعت  
في الدين أى ثم أنت ولد عند المشتري من نكاح أو زنا فاما ملكها بعد ذلك ثبت لها  
حق الحرية دون ولدها المذكور فتعق بموت السيد دون ولدها واما ولدها الحادث

وان لم ينفسل (عتقت بموته) ولو بقتلها له لاسم  
(كولدها) الحاصل  
(نكاح) رقيقا (أو زنا) بعد  
وضعها) فانه يعتق بموت  
السيد وان ماتت أمه قبل  
ذلك بخلاف الحاصل بشبهة  
وقد ظن انما زوجته الحرة  
أو أمة لان عقاده حرافان  
ظن انها زوجته الامسة  
فكاهه وبخلاف الحاصل  
نكاح أو زنا قبل الوضع  
فكاهه قبل ثبوت حق  
الحرية لالام ومن ثم لم يعتق  
بموت السيد ولد المهرونة  
الحاصل بذلك بعد وضعها  
وقيل عود ملكها اليه فيها  
لو أولدها وهو عسر ثم بيعت  
في الدين ثم عاد ملكها

بنكاح أوزنا عند المهر من بعد ايلادها فانه ثبت له حكم الاستيلاد ولا يجوز بيعه  
 في دين الرهن وان خاز بيع أمه لأضرورة هذا والمراد في هذا المقام وعبارة  
 شرح مر ومحل ما ذكره المصنف اذا لم يبيع فان بيعت في رهن وضى أو شري  
 أو في حنانية ثم ملكها المستولد وأولادها الحادين بعد البيع فانها تصير أم ولد  
 على الصحيح وأما أولادها فارقا لا يعلون حكمها لانهم ولدوا قبل الحكم  
 باستيلادها أما الحادون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وان بيعت أمهم  
 لأضرورة لان حق المهرن والمخفى عليه مثل الانعلاق بهم فيعتقون بموته دون  
 أمهم بخلاف الحادين بعد البيع لمحدثهم في ملك غيره اهـ وقوله الحادين بعد  
 البيع أي وقد انفصلوا قبل ملكها أما الحمل الحادث بعد البيع الذي لم ينفصل عند  
 ملكه له فانه يتبعها في حكم أمية الولد وهو العتق بموت السيد كما ذكره مر بعد  
 (قوله وقد تقدم حكم المهرونة) وهوانه ان كان الرهن موسرا فنفس ايلاده  
 والانلا وكذا الجمانية (قوله وفي المحجور عليه بفلس خلاف) بخلاف محجور  
 السفه فينفذ ايلاده بلا خلاف مر (قوله خلافه) أي عدم النفوذ لتعلق حق  
 القرماء بها وهذا هو العتق (قوله لايهاه) اعتبارا له بحباب بانه أحبها أما كناية  
 بأن يكون المراد منه لازم معناه وهو الحبل أو مستعمل في حقيقته ومحار شوبري  
 (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة  
 السيد فان فعلت ذلك بعده موت السيد ثبت السب ولا تفتق به لا تنقلها إلى ملك  
 الغير وهو الوارث حال علمها حل وعبارة مر لا تنفاه ملكها حال علمها اهـ  
 فتشكك هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته لانها في هذه الصورة وقت علمها  
 ليست أمه للسيد وقول حل ثبت النسب أي والارث لكون منه محترما حال  
 خروجه ولا يشتركونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم  
 بأنه لو أنزل في زوجته فساحت بنته فحلت منه لحق الولد به وكذا الوصي ذكره  
 يجر بعد انزاله فيها فاستحييت به أمرا فحلت منه شرح مر روى ولا يقال يلزم على  
 انه ارث من لم يكن موجودا عند الموت لانه قول وجود أصله كوجوده وانظر  
 لو وطئ زوجته أو أمته طائفا انها أجنبية وخرج منه هل هو محترم اعتبارا  
 بالواقع أولا نظر الفتن المذكورة فيه ونظر الظاهر الاقول كما قاله سم في شرح  
 الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما  
 يظهركا لخرج بوطن زوجته طائفا انها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى  
 أو أجنبية فيلحقه الولد اعتبارا بالواقع ودون اعتقاده اهـ ولو ادعتني بيده من نرى

وتقدم حكم المهرونة  
 في كتاب الرهن ومثلها  
 الجمانية المتعلقة برقتها  
 مال وفي المحجور عليه بفلس  
 خلاف ورجح ابن الرفعة  
 نفوذ ايلاده وتبعه بالقبض  
 وهو وجه ورجح السبكي  
 خلافه وتبعه الاذري  
 والزركشي ثم قال لكن  
 سبق عن الحارثي والقزالي  
 النفوذ وخرج بزاد في حر  
 المكاتب فلا تفتق بموته  
 أمته التي حبلت منه ولا  
 ولدها وقولي حبلت أولى  
 من قوله أحبها لأمه ساهيه  
 اعتبارا له وليس مراد  
 فان استدلها ذكره أو  
 منه المحترم كذلك كما ثبت  
 به النسب (أو) حبلت منه  
 (أمة غيره بذلك) أي بنكاح  
 أوزنا (فالولد) الحاصل  
 بذلك (رقيق) تبعلا له  
 (أو شبهة) منه

حرمة فلا تقرب عدم احترامه شرح مر فلا عذرة به ولا نسب يلحق به كما قاله سم و من  
 المحترم كما شمله هذه المتقدم ما خرج بسبب ترده الذ ذكر على حلقة ذير زوجته أو أمته  
 من غير ابلاخ فيه لجواره اما الخارج بسبب ابلاخ فيه فليس محترما لانه حرام لذاته  
 بخلاف ما بسببه الشيخ عميرة من أنه محترم كالوطني، أخته الرقيقة وبتد الاؤل  
 أن الولد لا يلحق بالولي، في الدبر كما صرح به مر في الاستبراء ولو خرج من رجل منى  
 محترم مرة ومعنى غير محترم مرة أخرى ومنزجها حتى صار راشيا، واحدا واستدخلته  
 أمته أو أجنبية وجعلت منه وأنت بولده فانه ينسب، تغليبا للمحترم كما قاله طب وسم  
 لا يقال اجتمع مانع ومقتض فيقلب المانع لا فانقول هو غير مقتض لا مانع وانظر  
 لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولدها هل ينسب لمصاحب  
 المحترم تغليبا له أولا واظها الاول كما يؤخذ من كلام طب وسم (قوله ولو زوجا)  
 كأن كان متزوجا بأمة ووطئه، اطانا انها أمته الملوكة له أو زوجته الحرة فالمراد  
 بالشبهة شبهة الفاهل فتخرج شبهة الطريق وهي الجهة التي أباح الوطني بها عالم  
 فيكون الولد فيها رقيقا لا انتفاء ملن الزوجة والمالك ولوطني، جارية بيت المال حذله  
 أولدها فلا نسب ولا ابلاخ سواء الغني والفقير لانه لا يجب فيه الاعتناء نرح مر  
 (قوله كما مر في الخيار) عبارته هناك ولو عبر بحرية أمة انقد ولد قبل علمه حرا  
 وعليه فتمت أسيدته الآن غره أو انفصله بتأبلاخانية ورجع على غار ان عمرها  
 (قوله لا انتفاء المعلق بحر) وذلك في النكاح والزنا وقوله في ملكه هذا في الموطوعة  
 بشبهة لان ولدها وان كان حرا لكن المعلق به ليس في ملكه (قوله كوطي عالم يقيم  
 بها مانع) ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة بيه أو مكاتبته أو كونه  
 مبعضا وان أذن له مالك بعضه في ما يظهر من اخلاقهم خلا لا للبغني بحر وزي  
 ومثله شرح مر وانظر وجه ذلك مع اذن مالك البعض أو كانت مهاباة ووطئها  
 في نوتته (قوله وإجارة) أي لا من نفسها زى (قوله لبقائه ملكه عليها) لتعليل لقوله  
 وارش جنابة عليها ولقوله وقيمتها اذ قتلت وقوله وعلى منافعتها لتعليل الباقي فالمر  
 وانما امتنع بيعها ونحوه لما كدحق العتق فيها ونالفت المكاتب حيث امتنع  
 استخدامهم وان كان ملكه عليه باقيا لمافيه من ابطال مقصود عقد الكتابة وهو  
 تمسكه من الاكتساب ليؤدى العجوم فيعق وللهذا لو كانت أم الولد مكاتبه بأن  
 سبقت الكتابة الاستيلاء أو عكسه لم يكن له استخدامها ولا غيره مما ذكر (قوله  
 ولا يصح تملكها من غيرها) بل لو حكم بهما كم تقتض على العمد زى (قوله أو غيرها)  
 كهديته وقرض بأن يقرضها الغير (قوله سرارينا) بتشديد الياء مع سرية (قوله

كان ظنها ولو زوجها أمته أو  
 زوجته الحرة (نصر) لظنه  
 وعليه فتمت أسيدته  
 وكالشبهة نكاح أمه تغر  
 بحر بنتها كما مر في الخيار  
 والاعتفاء ولوطن بالشبهة  
 ان الامه زوجته الملوكة  
 فالولد رقيق (ولا تصير) من  
 حبلى من غير مالكها أم  
 ولد له (وان ملكها) لا انتفاء  
 المعلق بحر في ملكه (وله)  
 أي للسيد (انتفاع بام ولده)  
 كوطي، واستفادام وإجارة  
 (وارش جنابة عليها  
 ونزويها جبرا) وقيمتها اذا  
 قتلت لبقائه ملكه عليها  
 وعلى منافعتها كالمدبرة (ولا  
 يصح تملكها من غيرها) يصح  
 أو هبة أو غيرهما لانها  
 لا تغيب النفل وما رواه أبو  
 اودع عن جابر كنانة يصح  
 سرارينا أهميات الاولاد  
 والنبي صلى الله عليه وسلم  
 حي لا نرى بذلك بأسا

بأنه منسوخ) أي إراقرة لا يرى بإياه التثنية وقوله وباه منسوب إراقرة  
 باليونان وكذلك يصح كونه منسوخا عليهما أن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أطلع عليه  
 وأقره لكونه ثبت أنه لم يطلع عليه وإنما استدل إليه بطريق الاجتهاد من جابر بن  
 جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع علي يمينه وأقره شيئا عزز في وجهه تارة  
 الرشيدي قوله استدل لا واجتهاد أي ما أخذنا بظاهر قول جابر والنبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يجرى لا يرى بذلك بأسا أه أي بأثر الائمة أذا هم اجتهدوا إلى أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أطلع علي يمينه وأقره أو أن الاجتهاد من جابر أو من الصحابة  
 فالواو في: بأنه منسوب يعني أو وقوله واجتهاد اعطف تفسيره يصح - ونه مغايرا  
 بأن مراد بالاول ماقاله بعض الصحابة وبالثاني ماقاله بعض المجتهدين ككرد  
 انظاري من حل يبعها تدبر (قوله ما منسب اليه قولا) ويحتمل أن يكون ذلك  
 قول أغني أو قيل ما استدله عمر وغيره وهو ظاهر في أن قوله لا يرى بالنون  
 لا بإياه وقوله ونه اعطف خاص على عام لأن النص لا يمتثل غيره والاول  
 يشمل الظاهر والنصر فان قلت كيف يكون نصا مع احتمال النهي للتنزيه قلت  
 يدع ذلك قوله فاذا مات الخ وبأن احتمال النهي لا ينزه بعيد في مثل ذلك  
 (قوله وهو نبيه صلى الله عليه وسلم علي بيع الخ) أي في قوله لا يبيع لانه خبر يعني  
 النهي قال حل وحل مبيعة لا يبيع على الكراهة خلاف الظاهر (قوله مما  
 يمكن) كأمرهم نفسا عيش وكأمرهم نفسا متعق وتأتي له بأمة منها  
 بلها واحترابه عن الوصية بعقها فلا تصح له نهاتعق بالموت من غير اعتناق (قوله  
 ولا يصح رهنها) لم يستفد هذا من الحديث السابق أعني أمهات الاولاد لا يبيع  
 فله من حديث آخر أو بالقياس على البيع لأن ما جاز يبيع جاز رهنه (قوله  
 أولى من قوله ويجرم الخ) لأنه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالبيع وقت نداء  
 الجمعة فانه صحيح مع الحرمة عيش (قوله كوله التابع لها) أي من غير السيد  
 لأن ولده منقذ كأمه وهذا التشبيه يمكن رجوعه للسائل الخمسة المذكورة  
 بقوله وله أنفع إليه الخ وبه صرح خط فأنظر وجه تصور الشرح له على الآخرين  
 منها (قوله وإن جلت به) أي بما صارت به أم ولد فليس الضمير لأول الذي  
 يعتق من رأس المال عيش لأن هذا الولد من غير السيد فيأتي قوله من سيدها  
 وأما الضمير في قوله أو أوصى بعقهما من الثالث فهو راجع لها ولولدها التابع لها  
 في العتق والرق ولو قال وإن أحبا لها في مرض الموت لكان أوضح (قوله كأنفاقه  
 المال) أي فأنه من رأس المال (قوله فلا يؤثر فيه) أي في عتقها من رأس  
 ذلك



المال ذلك أى جلبها به في مرض الموت أو أيضا به بمقتضاها من الثلث (قوله بخلاف  
مال الوصى الخ) أى فانه يخرج النجدة من الثلث ان وفيها والا فيصرف للنجدة  
مما يخصها من الثلث وتكمل من التركة ع ش والله أعلم

قد تم طبع حاشية البصري على المنهج في أواخر شهر القعدة  
سنة ١٣٨٠ مائتين وثمانين بعد الألف من هجرة  
من له غاية العز والشرف بطبعة ملزمة بها المتوكل  
على ربه المعين حضرة الشيخ محمد شاهين  
بحر وسنة مصر وفاها الله من كل مير  
وشر معصيا بمعرفة جملة من  
العلماء بالجامع الأزهر  
وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله  
وصحبه  
وسلم

بخلاف مال الوصى بجملة  
الاسلام من الثلث وهذا  
من رباذي في الولد  
والله أعلم

على يد رئيس تفتيشه المتوكل على ربه المعين \* مصطفى أفندي شاهين

